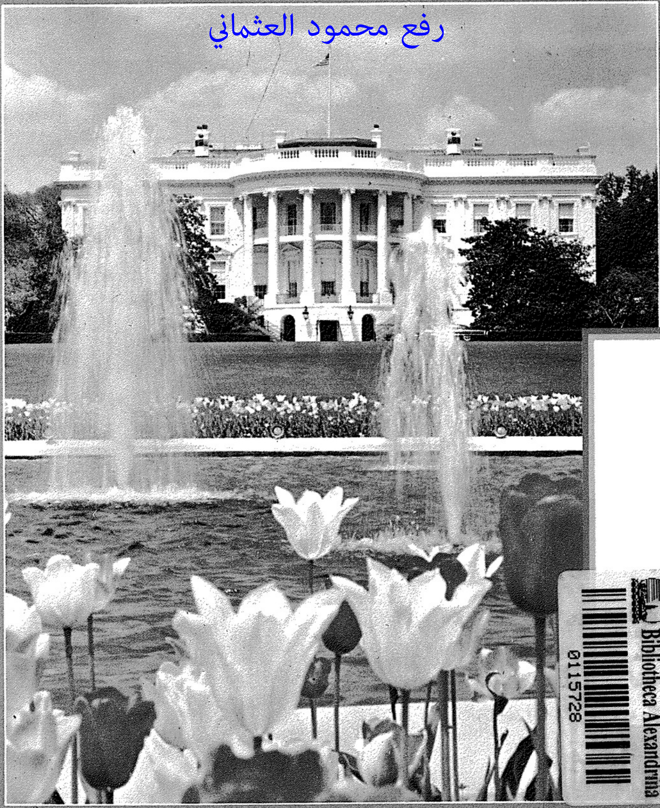
نظام شرابي

أميركا والعرب

السّياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين

رفع محمود العثماني



Bibliotheca Alexandrina
0115728

رفع محمود العثماني

رفع محمود العثماني

أميركا والعرب

السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين

رفع محمود العثماني

19473

نظام شرابي

أميركا والعرب

السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين

الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية
رقم التصنيف 327,73 ش 174927
رقم التسجيل ٨ --- ٤
General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

RIAD EL-RAYYES BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر
56 Knightsbridge, London SW1X 7NJ

AMERICA AND THE ARABS
American policy and the Arab world

by

NIZAM SHARABI

First Published in the United Kingdom in 1990
Copyright © Riad El-Rayyes Books Ltd
56 Knightsbridge, London SW1X 7NJ

British Library Cataloguing in Publication Data

Sharabi, Nizam
America and the Arabs: American policy and the Arab world
1. Arab countries. Foreign relations with the United States, history 2. United States. Foreign relations with Arab countries, history
I. Title
327'.0917'4927

ISBN 1 - 85513 - 081 - 5

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publishers

الإهداء

إلى امتي العربية... الى الشعب الواحد على ضفتي نهر الأردن... الى زوجتي سلمى رفيقة العمر التي هيأت لي الأجواء المؤاتية للعمل... إلى بناتي اللواتي ساعدنني بجهدهن وعطفهن.

كلمة شكر

يسعدني أن أوجه كلمة شكر عميق لأخي الدكتور هشام الشرابي الأستاذ في جامعة جورج تاون الأميركية لمساعدته السخية لي بتزويدي بالعديد من المراجع وبالتباحث معي في مضمون الكتاب خلال مراحل تأليفه وبتقديم الملاحظات والنصائح السديدة فيما يتعلق بتحليل وعرض ما تضمنه الكتاب. ويسعدني كذلك أن أعبر عن شكري وامتناني العميقين لابن شقيقتي العزيز المهندس نبيل شوا لمبادرته الذاتية لتقديم المساندة الكبيرة التي جعلت من الممكن نشر الكتاب. وأن أعبر عن شكري المقترن بالمحبة لبناتي هانيه وليلى وناديا وزوجها محمد لمساعدتهم الحثيثة في طباعة وتدقيق نصوص الكتاب.

نظام شرابي

محتويات الكتاب

القسم الثامن

تمهيد

من موقع الشعب الفلسطيني ـ وإلى حد ما أيضاً، من موقع الشعوب العربية عامة ـ ما من دور كان أقوى في التأثير على حياتهم ومصيرهم في القرن العشرين من الدور الذي لعبته الصهيونية وإسرائيل، إلّا الدور الذي لعبته الولايات المتحدة. فدون دعم الولايات المتحدة الكلّي لإسرائيل خلال الأربعين سنة الأخيرة ووقوفها إلى جانب الدولة الصهيونية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لما عانى الشعب الفلسطيني ـ والشعوب العربية المجاورة ـ ما عاناه من آلام وويلات، ولما بقي على حالة التشرد والقمع والاحتلال التي هو فيها اليوم.

ينطلق هذا الكتاب من أن موقف الولايات المتحدة إزاء إسرائيل، خلال الأربعين سنة الماضية أو يزيد، لم يكن موقف عطف وحماية لإسرائيل وحسب، بل كان موقف الشريك المساهم في تحقيق المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، وفي تثبيت إسرائيل دولة حربية طاغية في المشرق العربي. وقد تحوّل هذا الموقف في عهد الرئيس رونالد ريغان إلى علاقة تحالف استراتيجي كامل يجمع بين الولايات المتحدة وإسرائيل كما يجمع بين الولايات المتحدة وبين أقرب حلفائها في حلف الأطلنطي، مثل بريطانيا والمانيا، وأكثر.

إنما عندما يتحدث المؤلف عن سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه الفلسطينيين والعرب فهو لا يعني عداء الشعب الأميركي للشعب الفلسطيني أو للشعوب العربية. فالشعب الأميركي، كغيره من شعوب العالم، لا يُعنى بسياسة حكومته الخارجية ولا يتّخذ منها أي موقف محدّد إلا عندما تهدّد مصالحه وعندما تؤثر في حياته بشكل مباشر. ليس من يسيّر السياسة الخارجية الأميركية إلّا فئة صغيرة تمثل مصالح سياسية واقتصادية معيّنة، وعلى رأسها مصالح الشركات الكبرى والبنوك والمؤسسات العسكرية والسياسية. وقد كتب حول هذا الموضوع عدد من الكتّاب الأميركيين الذين كشفوا عن أهداف السياسة الخارجية الأميركية وأساليبها في العالم الثالث، أمثال نعوم شومسكي والكسندر كوبرن وغيرهما. أما «العطف» الأميركي على إسرائيل والدعم المستمر لها فهو، من ناحية، تعبير طبيعي عن السياسة الامبريالية التي تتبعها الولايات المتحدة في «العالم الحر» والتي تدعم فقط تلك الأنظمة ورجال الحكم المستعدين لخدمتها والسير في ركابها، وهو من ناحية أخرى، نتيجة الضغوط الصهيونية في أميركا نفسها (حيث لليهود الأميركيين «لوبي» لا يضاهيه في قوته «لوبي» أية دولة أجنبية في الولايات المتحدة) التي تعزّز علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل وتسبغ عليها صفتها «المتميّزة».

غير أن الأمر كان يمكن أن يكون على شكل آخر، لو أن الجانب العربي ـ أي الدول العربية ككل ـ إستطاع اتخاذ مواقف حازمة إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل خلال الأربعين سنة الأخيرة تنسجم مع حجم الامكانات العربية على الصعيدين السياسي والعسكري. إلا أن التشرذم العربي

والخلافات العربية الداخلية ـ وفي السبعينات خروج مصر عن الخط الناصري ـ العربي ـ أدى إلى استهتار الولايات المتحدة التام بالعرب وبمواقفهم وإلى إتّباع سياسة لا تكترث بالمصالح العربية بل وتعمل ضدّها دون اي تخوّف من دفع ثمن ذلك، مما أدى بالولايات المتحدة في آخر الأمر إلى ان تعلن تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل على الملأ. ولم تحرك الدول العربية ساكناً، واستمرت في تعاملها مع الولايات المتحدة كان شيئاً لم يحدث.

هذا هو السياق الذي يقدم فيه المؤلف تحليله لسياسة الولايات المتحدة في المشرق العربي في القرن العشرين، مركزاً على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن. وهو يعتمد في تحليله على ثلاثة ركائز:

اولاً، على النصوص والمستندات التاريخية في تفسير الأحداث والوقائع ضمن إطار وثائقي يخرجها من الأحكام الإعتباطية والتفسيرات المغرضة، فتمكّن القارىء من رؤية الحقائق بنفسه والتوصل إلى النتائج بضوء المنطق والبرهان. من هنا يجمع المؤلف بين دفّتي هذا الكتاب أمّ النصوص والوثائق التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية والقضايا العربية والسياسة الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا هذا.

ثانياً، على المقتطفات المسهبة المستقاة من أهمّ المراجع العربية والأجنبية لإظهار تفاصيل التطورات السياسية والعسكرية، وإبراز ما انطوت عليه من نتائج كانت تغيب عن القارىء لولا الإسهاب في عرض الوثائق والنصوص. وهكذا، فإن اصرار المؤلف على عدم الاكتفاء بالخطوط العامة وعلى إبراز تفاصيل كل الأحداث الهامة، بما فيها المفاوضات والمباحثات بين الأطراف المختلفة، تجعل هذا الكتاب مرجعاً اساسياً لهذه الفترة الحاسمة من التاريخ العربي الحديث.

ثالثاً، على اتباع اسلوب في السرد يجمع بين العرض الوصفي والتحليل السياسي، مقدماً صورة متكاملة للأحداث بتركيبها الداخلي وبترابط بعضها ببعض. وقد وضع المؤلف كتابه بأسلوب شيّق يجعل قراءته ممتعة مثل قراءة الرواية التاريخية، لولا أن الوقائع والأحداث التي يتناولها تدور حول مأساة ما تزال فصولها تتوالى.

لقد تابعتُ تاليف هذا المجلّد منذ بدايته، وقد ساهمت بمدّ المؤلف بالمراجع والمستندات التي كان يطلبها مني من حين إلى آخر، وقرات الكتاب فصلاً فصلاً، وتباحثت مع المؤلف في الكثير من نواحيه اثناء زياراتي لعمان عبر السنوات التي استغرقتها كتابة الكتاب. وفي تقديري أن الكتاب صدر علمياً في منهجه، مرجعياً في نصّه، دقيقاً في غرضه، وشيّقاً وممتعاً في أسلوبه. وإني واثق انه سيبقى لسنوات عديدة مرجعاً أساسياً للباحث المطّلع وللقارىء الجاد الذي يرمي من القراءة ليس مجرّد التسلية أو الترفيه بل استيعاب التاريخ ومعرفة الحقائق التي تحكمه وتسيّره.

هشام شرابي

واشنطن، ٢٥ اغسطس ١٩٨٩

مقدمة

العرب والعبرانيون وأميركا في التاريخ

تواجه الأمة العربية وضعاً خطيراً لربما يكون صراعاً مصيرياً مع دولة عظمى في هذا العالم هي الولايات المتحدة. ففي قلب الوطن العربي عند مفترق ثلاث قارات وفي أرض الرسالات السماوية المقدسة، احتضنت بريطانيا والدول الغربية التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى حركة صهيونية ادّعت لنفسها روابط دينية وتاريخية، واستثارت عواطف إنسانية مغلوطة، وعرضت على دول الغرب والولايات المتحدة خدمات سياسية وعسكرية تحققها لهم مقابل قيامها، حسب تعبيرهم «دولة خلقت لتبقى» قوية منيعة الجانب قهّارة لجيرانها. ولقد ورثت الولايات المتحدة عن بريطانيا العظمى وفرنسا النفوذ والسطوة في الوطن العربي، وسعت في سياساتها المتعاقبة لأن تجعل الدول العربية تقف إلى جانبها في سياساتها وصراعاتها الدولية، وخصوصاً في وجه الاتحاد السوفياتي الشيوعي الذي ترى فيه عدوها الأكبر المخيف. وتتمثل هذه النظرة إلى الاتحاد السوفياتي التي تنتشر في أميركا في مهاجمة الرئيس رونالد ريغان للروس في أول مؤتمر صحفي له في ٢٩ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨١ بعد أن أصبح رئيساً للولايات المتحدة عندما قال:

«من زمن الثورة الروسية حتى الوقت الحاضر اكد القادة الروس مراراً تصميمهم على أن هدفهم يجب أن يكون نشر الثورة العالمية وإقامة دولة عالمية واحدة اشتراكية او شيوعية، (وقال) بانهم اعلنوا بشكل علني وواضح بأن الأخلاقيات الوحيدة التي يعترفون بها هي تلك التي تخدم هدفهم، وهم يعنون بأنهم يحتفظون لانفسهم بحق اقتراف اية جريمة وان يكذبوا وان يغشوا للحصول على ماربهم، وأضاف الرئيس ريغان: «عندما نتعامل معهم احفظ هذا في ذهنك»[1].

إن هذا التصور للاتحاد السوفياتي وقادته المتعاقبين على الحكم في روسيا يزودنا بتفسير لأحد أهم الدوافع وراء تصميم وثبات الولايات المتحدة بتزويد دولة إسرائيل ـ رغم تعنتها واستهانتها الحقيقية أو المصطنعة برغبات أميركا ـ بأسباب القوة الهائلة التي أمنت لها التفوق الحربي الشامل على الدول العربية، ومكّنتها عبر حروب عدوانية ومآس إنسانية رهيبة ما زالت تتكرر حتى الآن، بعد أن احتلت من أراضي فلسطين ما زاد على حدود قرار التقسيم في سنة ١٩٤٧ من أن تتوسع فتحتل بقية فلسطين ـ وهي القدس العربية والضفة الغربية وقطاع غزة ـ وأن تضم قسماً من هضبة الجولان السورية، وأن تحاول البقاء في سيناء المصرية وجنوب لبنان، وأن تهدد الضفة الشرقية من الأردن زاعمة أنها جزء من أراضيها الموعودة.

في وجه هذا الخطر المصيري الذي يهدد العرب في قلب وطنهم بالإجلاء والفناء، تتضح أهمية العلاقات بين الولايات المتحدة والعرب بدولهم المتعددة، وهي أهمية تتعدى أهمية العلاقات الدولية بضغوطاتها ومناوراتها وأزماتها التقليدية المعتادة بين الدول. فهذه العلاقات بالنسبة إلى العرب هي مسألة بقاء أو زوال في قلب وطنهم، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة هي موقف أساسي يتمثل في السعي المستمر للسيطرة والحفاظ على مصالح حيوية لها في الشرق الأوسط العربي،

الذي تعتبره ببتروله الغزير الوفير وبموقعه الجغرافي على سطح الكرة الأرضية أهم منطقة استراتيجية لها وربما لدول الغرب عامة.

ومن الواضح أن عرضاً ولو موجزاً لتاريخ الولايات المتحدة القصير قياساً مع حياة الأمم، ولتاريخ الأمة العربية وما تداخل فيه من سيرة بني إسرائيل المليئة بالادّعاءات والخرافات، يمكن أن يبين لنا الكثير من الأحداث والمؤثرات والمعتقدات والدوافع التي أثرت في أقدار هذه الأطراف الثلاث ومجرى حياتها من الأزمنة الغابرة حتى الآن واتجاهها إلى المستقبل. فالتاريخ قصة البشرية وشعوبها ودولها بنهوضها وتخلّفها وزوالها في تفاعل بين ما يجابهها من تحديدات وما تستطيع أن تتصدى له. والتاريخ سيرة رسل الوحي من أنبياء كرام وسيرة الملوك والقادة والعظماء والمبتكرين الأفذاذ الذين كوّنوا معتقدات البشر وثقافاتهم وحضاراتهم وأنماط معيشتهم، وتسبّب بعضهم في رفع البشرية إلى حياة أفضل ودفع بها بعضهم إلى الحروب والمآسي والفواجع. واحداث التاريخ مهما كانت قديمة هي السبب أو المؤثر الذي يكاد يكون مباشراً لما يجري ويتفاعل في وقتنا الراهن، فلو لم ينتقل النبي ابراهيم بعائلته من العراق إلى فلسطين أرض العرب الكنعانيين، ولو لم يخرج النبي موسى ببني إسرائيل من مصر لتغيّر تاريخ فلسطين والعرب على الأرجح، ولكنها إرادة الله على كل حال. ولو لم يأتِ الإسلام بالهدى ويجمع القبائل العربية المتفرقة في امة ودولة واحدة كان لها مجد تليد وحضارة رفيعة في تاريخ الأمم، لما تأججت في صدور العرب ذكرى الأمجاد الدينية النيّرة والقومية المنيعة الجانب لتدفعهم نحو التطلع ولو بالآمال البعيدة نحو وحدة يرون انها أكرم وأفضل لما فيه خيرهم وقوتهم ومصلحتهم في عالم يحترم القوة إذا استخدمت بفعالية ودون تقاعس، وإن كانوا يرون في الوحدة مطلبهم وأملهم المنشود، فإنهم يمتنعون عن بذل الجهد الصادق الدؤوب لتحقيقها ويكرّسون اقليمياتهم ويعتزون بها ويعطلون التضامن العربي ويهدمون ما تحقق من وحدة في الحقب الأخيرة.

العرب القدماء

مهد العرب هو شبه الجزيرة العربية، وكان العرب من آلاف السنين أصحاب حضارة نهرية زراعية تختلف عن الصورة الشائعة عن بداوتهم وتنقلاتهم وامتداد الصحاري القاسية الحارقة في بلادهم. ففي ذلك الزمن الغابر، كان المد الجليدي من القطب الشمالي يغلّف نصف سطح الأرض الشمالي بالجليد والثلوج، وكانت الجزيرة العربية تتمتع بجو تكثر فيه الأمطار والرطوبة، وتجري فيها أنهار كبيرة مكّنت الإنسان العربي من الانتقال من طور الصيد والقنص إلى نمط معيشة يعتمد على الماء وأنظمة الري والزراعة. ثم جاء انحسار الجليد على مدى آلاف السنين إلى الشمال وارتفعت حرارة الجو فوق الجزيرة العربية وشحّ المطر وامتد الجفاف، فاختفت المستنقعات وجفت الجداول والأنهر واختفت الأشجار والزرع وانقلبت الأرض صحراء تعلوها الرمال الحارقة. وعلى مر السنين الطويلة والأجيال العديدة شحّت وسائل العيش الزراعية وابتدأت الهجرات المتتالية إلى الشمال نحو الهلال الخصيب وإلى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. واتجهت بعض الهجرات إلى الحبشة والبعض الآخر إلى وادي النيل حيث امتزجت بسكانه الأصليين، فأتت سلالة المصريين القدماء وكونت حضارة فرعونية ميّزتها في التاريخ البشري. وانقسم من بقي من العرب في الجزيرة إلى قسمين: الأول في الجنوب وخصوصاً اليمن حيث استمروا يمارسون الزراعة على الري والسدود وأسسوا ممالك عربية متعددة ذات حضارة كسبأ ومعين وقتبان وأوسان وحضرموت وحمير، والثاني عاش في شمال الجزيرة حياة البداوة متنقلاً في الأرض بجماله وخيمه المصنوعة من الشعر سعياً وراء العشب وما تيسر من ماء شحيح. وانتظم العرب في قبائل تشد أفرادها إليها روابط الولاء القبلي والمصلحة والمنعة والنعرة الضيقة، وعشق العرب لغتهم العظيمة وطربوا لشعرها ولموسيقاها وتبوأ الشعر بينهم منزلة عظيمة، وكان اثره كبيراً في حياتهم وحروبهم ومفاخرهم. ومن الصعب التصور بأن الحياة البدوية بقسوتها

وشظفها وبساطتها وانعزالها كان يمكن أن تنتج ما وصل إلينا من شعر رائع التركيب والمعاني والصور إلا إذا كان الشعراء العرب الأقدمون ورثة حضارة عن أجدادهم لم يبق منها في ذلك الزمن إلا ما يمكن تناقله بالذاكرة والفكر واللسان.

وأسس العرب الذين ارتحلوا إلى الهلال الخصيب في موجات متتالية عبر مئات السنين ممالك وامبراطوريات كان لها شأن كبير في التاريخ. فالبابليون والآشوريون والكلدانيون والكنعانيون والفينيقيون واليبوسيون والآراميون والعموريون والأدوميون والموابيون عرب ساميون أتوا من الجزيرة العربية. والنبطيون في البتراء والغساسنة وتدمر وملكتها الشهيرة زنوبيا واللخميون على الفرات عرب تركوا في سجل التاريخ أثراً بارزاً. فاليبوسيون أنشأوا مدينة القدس ذات المنزلة الرفيعة في تاريخ البشرية، والفينيقيون الكنعانيون بناة المستعمرات وأهل التجارة بين الأمم قدموا خدمة للبشرية بابتكار أحرف الهجاء، والبابليون قدموا نظاماً للمقاييس والأوزان ونظام تقسيم الوقت إلى (ستينات) ما زال العالم يستعمله حتى الآن.

العبرانيون

فلسطين كانت أرض الكنعانيين العرب الذين سكنوا في البلاد قبل ثلاثة آلاف سنة من ميلاد السيد المسيح أي قبل ١٨٠٠ سنة من الغزوات العبرية للبلاد، وكان موقع القدس مأهولاً قبل ٢٥٠٠ سنة قبل ميلاد السيد المسيح (ق.م). والقدس بناها أول كاهن للرب (ملكي صادق) ملكها أو أميرها اليبوسي الكنعاني حوالى ١٥٠٠ سنة ق.م، وجاء ذكرها في لوحات حجرية اكتشفت في مصر ويعود تاريخها إلى ذلك الوقت، وكان اسمها (يوروساليمو) أي مدينة السلام[٢]. وفي أيام الكنعانيين - حسبما جاء في سير التوراة - مرت قبائل عبرية من أرض الكلدانيين في الشرق إلى أرض كنعان حوالى سنة ١٧٣٠ ق.م، ولكن هذه القبائل لم تستوطن البلاد وإنما استمرت في سيرها إلى مصر حيث عاشت عدة قرون[٣]. وفي أيام الكنعانيين حوالى سنة ١٢٠٠ ق.م، وقع حدث ما زال أثره يثير الحروب والمآسي ويهدد كيان الشعب الفلسطيني والأردني والأمة العربية. ففي تلك الحقبة من الزمن الغابر خرج العبرانيون بقيادة النبي موسى عليه السلام من مصر بعد أن عاشوا فيها مستضعفين بضعة قرون، وكان المصريون يبغضونهم خصوصاً بعد أن أصبحوا جباة ضرائب وعملاء للهكسوس الذين غزوا مصر وحكموها أمداً طويلاً. وبعد أن تمكن المصريون من التغلب على الهكسوس وطردهم من مصر، استعبدوا اليهود وسخّروهم في بناء الأهرامات والطرق الملكية، وهذا ما أشار إليه رئيس وزراء إسرائيل البولوني الأجنبي والارهابي المعروف مناحيم بيغن في أحد أحاديثه المذاعة الذي أدعى فيه أن بناة الأهرام كانوا (أجداده) العبرانيين. وكان النبي موسى قائداً للعبرانيين، وتقول الأساطير بأنه نشأ في بلاط فرعون واكتسب علماً وخبرة عسكرية، وأنه عطف على العبرانيين وقتل مصرياً دفاعاً عن أحدهم ثم فر إلى سيناء. وتقول الأديان السماوية بأنه استلهم الوحي فيها وأصبح كليم الله. وتزوج ابنة النبي شعيب عليه السلام العربي المديني (يترو في الكتاب المقدس). وعاد موسى إلى مصر وطالب فرعون بالسماح للعبرانيين بالخروج من مصر. ويقول الكتاب المقدس بأن فرعون جابه الطلب بالرفض والتعنت ولم يسمح بخروج اليهود إلّا بعد سلسلة من العجائب والمصائب التي حلت بمصر. فخرج العبرانيون بعد أن تحايلوا على جيرانهم المصريين وسلبوا منهم المتاع والفضة والذهب. وتوجه النبي موسى عليه السلام بالعبرانيين إلى سيناء وعاشوا فيها مدة أربعين سنة، ومنها توجهوا إلى الأردن. وتوفي النبي موسى عليه السلام دون أن يدخل فلسطين وقيل إنه دفن في (نبا) بالقرب من مدينة (مادبا) الأردنية. وانتقلت قيادة العبرانيين إلى يشوع الذي دخل بهم أرض الكنعانيين الفلسطينية. ويقول المؤلف البحّاثة المحامي هنري كتن في كتابه (فلسطين والقانون الدولي - ص ٤٠) باللغة الانكليزية ما معناه: إن الكتاب المقدس يذكر بالتفصيل استناداً إلى أساطير كتبها العبرانيون أنفسهم كيف حاصر يشوع مدينة أريحا حوالى سنة ١٢٠٠ ق.م، وأسقط أسوارها بالنفخ بالأبواق وهتاف

الشعب والمقاتلين، ثم قتل جميع سكانها من رجال ونساء وأطفال، وبطش بالبقر والغنم والحمير ولم يستثن من المذبحة سوى الزانية الخائنة راحاب التي ساعدت اليهود وأهلها. ونهب العبرانيون المدينة وأموالها وهدموها. وهذا كما يقول المؤلف هنري كتن مخالف لما ثبت للمؤرخين وعلماء الآثار من أن أريحا كانت قد هدمت حوالى سنة ١٥٥٠ ق.م قبل وصول العبرانيين بأمد طويل ولم تكن مسكونة عند وصولهم إلى المنطقة. وعلى مدى سنين عديدة استمر انتشار العبرانيين سلماً وحرباً في أنحاء البلاد الكنعانية وما كان خالياً منها، وامتزجوا بأهلها وتأثروا بحضارتهم المتفوقة وقام التزاوج بينهم، فلم يكن هناك اكتساح شامل للأرض الكنعانية ولا اجلاء لأهلها الذين بقوا فيها وكذلك بقي الكنعانيون اليبوسيون في مدينتهم القدس حتى بعد أن دخلها الملك داود وشعبه، وإن كانت اساطير العبرانيين التي جاء ذكرها في الكتاب المقدس تورد بشيء من التفصيل الحروب والمذابح والفظائع الحقيقية أو المزعومة التي فاخر العبرانيون بأن الرب آزرهم في اقترافها عند انتصارهم على المدن المتفرقة وملوكها. أما الساحل الفلسطيني من شمال مدينة يافا إلى جنوب غزة الذي كان يقطنه (الفلسطينيون) الذين يعتقد أنهم جاءوا من جزيرة كريت اليونانية حوالى سنة ١١٧٥ ق.م فلقد بقي منيعاً قوياً وأنزل بالعبرانيين هزائم قاسية وقتل ملكهم شاول وابنه يوناثان وبسط نفوذه عليهم فترات من الزمن. وكان داود قبل أن يصبح ملكاً على إسرائيل تابعاً لأحد أمراء الفلسطينيين هو أخيش بن معول ملك جت كما جاء في العهد القديم من الكتاب المقدس. وعندما أصبح داود ملكاً على العبرانيين (١٠٠٠ ـ ٩٦٠ ق.م) جعل عاصمته في مدينة الخليل لمدة سبع سنوات، ثم نقل العاصمة إلى مدينة القدس اليبوسية الكنعانية العربية ولكنه أبقى أهلها فيها في القسم الشرقي من المدينة خارج القلعة. وبعد الملك داود جاء ابنه سليمان ملكاً على العبرانيين (٩٦٠ ـ ٩٣٠ ق.م). وخلال حكم داود وسليمان الذي امتد حوالى سبعين سنة هي عمر الدولة العبرية الموحدة بأكملها، امتد نفوذ المملكة إلى شرق الأردن وشماله وإلى أجزاء من فلسطين. وبقي الساحل حتى جنوب مدينة عكا في يد الفلسطينيين، أما ما يعرف (بالجليل الغربي) فبقي تحت سيطرة الفينقيين من الشمال حتى جنوب مدينة عكا. وفي القدس بنى الملك سليمان الهيكل الذي اشتهر باسمه، ورغم الأساطير التي شاعت حوله فإنه كان في الحقيقة معبداً صغيراً طوله مائة قدم وعرضه ثلاثون قدماً. وعند وفاة سليمان انشطرت دولة العبرانيين إلى دولتين متناحرتين متآمرتين امتلأ تاريخهما بالغدر والقتال والمذابح هما دولة إسرائيل ودولة يهوذا. وتوالت عليهما الواحدة بعد الأخرى سيطرة الأشوريين والبابليين والفرس (الذين ساعدوا اليهود) وسيطرة المصريين من الغرب. وقام الأشوريون سنة ٧٢١ ق.م بالقضاء نهائياً على دولة إسرائيل في الشمال ونقلوا أهلها إلى مجاهل النسيان. أما مملكة يهوذا وعاصمتها القدس فقد عاشت عيشة مقلقة محفوفة بالمخاطر وتعرضت تكراراً للحصار والسلب والنهب والاحتلال من قبل الأشوريين و(الفلسطينيين) والبابليين والمصريين، وكانت لحقب طويلة تدفع الفدية لأشور وبابل ومصر. وعندما لم تدفع الفدية للأشوريين سنة ٧٠٥ ق.م احتلها الملك سنحريب وأعطى أراضيها لملوك الفلسطينيين ولم يترك لملكها سوى عاصمتها القدس. وفي سنة ٥٨٦ ق.م قام البابليون بالقضاء على مملكة يهوذا وأحرقوا هيكل سليمان وحملوا اليهود سبياً إلى المنفى البابلي. وبهذا قضي على كل حكم عبراني منظم في فلسطين. وينقل المؤلف المحامي هنري كتن وصف جورج فريدمان لهذا المصير في كتابه نهاية الشعب اليهودي ما يلي:

«طردت القبائل الاثنتي عشرة إلى القوقاز وبالاخص إلى بابل واختفت ومعها اختفى الشعب اليهودي إلى الابد بكامل كيانه كمجتمع هو في الوقت ذاته عرقي وقومي وديني»[٤].

عندما انتصر الفرس على البابليين أعاد ملكهم قورش بعض العبرانيين إلى القدس، فقاموا بإعادة بناء الهيكل سنة ٥١٥ ق.م. ثم جاء المقدونيون بقيادة الاسكندر الأكبر حيث انتزع البلاد من الفرس سنة ٣٣٢ ق.م. واستمر الحكم اليوناني قرناً ونصف القرن وخلال هذا الحكم هدم

الهيكل الثاني. وفي سنة ١٦٦ ق.م قام المكابيون العبرانيون بثورتهم واحتلوا القدس وبعض أجزاء من البلاد، ولكن ملك سوريا اليوناني انتيوخس سايديتيس حاصر القدس سنة ١٣٤ ق.م، ولم يرفع الحصار إلّا بعد أن قبل العبرانيون دفع اتاوة. ثم جاء الرومان بقيادة بومبي الذي دخل القدس سنة ٦٣ ق.م. وفي سنة ٤٠ ق.م أصبح هيرود ملكاً على يهوذا بمساعدة الرومان. وأعاد هيرود بناء الهيكل على نمط هيكل سليمان ولكن على مقياس أكبر(٥). ولم يعمر هذا الهيكل طويلاً، إذ قام الأمبراطور الروماني طيطس سنة ٧٠ م بهدم القدس وإزالة الهيكل فلم يبق منه أثر يوثق بصحته. وفي عهد الامبراطور هيدريان سحقت ثورة عبرية بقيادة باركوخبا وبنيت القدس من جديد كمستعمرة رومانية أطلق عليها اسم الياكابيتولينا، وبنى هيدريان معبداً للاله جوبيتر على موقع الهيكل العبري، وحرم على اليهود دخول المدينة تحت طائلة الموت. وخلال العهد الروماني جاء نور وهدى من السماء، إذ ولد النبي الكريم عيسى بن مريم عليه السلام وحمل رسالة المحبة والرحمة للبشرية جمعاء، فحاربه العبرانيون وأصروا على صلبه، فاختاره ربه إلى جواره.

وعند انقسام الامبراطورية الرومانية سنة ٣٩٥ م إلى قسمين: الأول عاصمته روما، والثاني عاصمته القسطنطينية البيزنطية، كانت فلسطين من نصيب الامبراطورية البيزنطية الرومية. وفي سنة ٦١٤ م اجتاح ملك الفرس خوسرو الثاني سوريا وأرسل جيشاً إلى فلسطين لاستعادتها من الروم. وأثناء تقدم جيش الفرس إلى فلسطين، انضم إليه آلاف اليهود الذين صمموا على انتهاز الفرصة لاستعادة القدس، ولينتقموا من المسيحيين الذين أقصوهم عنها لسنوات عديدة. وعندما استولى الفرس على القدس وقعت مذبحة مروعة، إذ قام اليهود بمشاركة محدودة من الفرس بذبح تسعين ألفاً من أهلها ـ حسب بعض التقديرات التي تبدو مبالغاً فيها ـ أو أكثر من ستين ألفاً حسبما جاء في تقرير خطي لراهب من رهبان القديس سابالا(٦). ومن هؤلاء كان أربعة وعشرون ألفاً من السجناء جمعوا في بركة (ماملا) وقتلوا. وإضافة إلى ذلك، هدمت عدة كنائس في القدس منها كنيسة الجلجلة وكنيسة القيامة التي بناها الامبراطور قسطنطين، ولكن انتصار الفرس المستعينين باليهود لم يعمر طويلاً، ففي سنة ٦٢٧ م هاجم الامبراطور الروماني هرقليوس الفرس وتغلب على خسرو الثاني واحتل القدس سنة ٦٢٨ م، وبعد شيء من التردد وافق الامبراطور على توسلات الكهنة والناس للانتقام من اليهود الذين ذبحوا المسيحيين وقت الاحتلال الفارسي، فقتل عدد لا يحصى من اليهود الذين كانوا يقطنون حول القدس.

يتضح من هذا العرض الموجز لتاريخ العبرانيين أن حكمهم لأجزاء من فلسطين بشكل منظم انتهى سنة ٥٨٦ ق.م، أي قبل أربعة وعشرين قرناً من الزمن، وأن العبرانيين زالوا من البلاد وتفرقوا واختفى بعضهم. ويذكر أديب العامري أن بنيامين توديلا الاسباني زار فلسطين خلال السنوات ١١٦٣ ـ ١١٧٣ وذكر أن فيها مائتي يهودي فقط. وذكر العامري كذلك أنه لم يكن في القدس في القرن الثاني عشر سوى يهودي واحد(٧). ويتضح كذلك بأن العبرانيين جاءوا من خارج فلسطين وأنهم كانوا متخلفين قساة طغاة كثيري القلاقل والمذابح حتى فيما بينهم، وأن أهل البلاد من الأصول العربية والفلسطينية والحثية ظلوا فيها طيلة الاحتلال العبري مستقلين في أجزاء منها وتحت سيطرة العبرانيين في أجزاء أخرى، وأن مدينة القدس نفسها التي حكمها الملك داود ظلت تأوي حتى في أوج قوته شعبها اليبوسي الكنعاني العربي ويشهد على ذلك الكتاب المقدس، إذ يذكر بأن الملك داود عندما أراد أن يبني المذبح لم يكن يملك أرضاً فيها، فقام بشراء بيدر أرونه اليبوسي العربي ليبني عليه مذبحاً للرب. وأنه عندما انتقل من الخليل إلى القدس جاء هو ورجاله إلى اليبوسيين «سكان الأرض» في القدس فقالوا له لا تدخل إلى هنا. فأخذ داود حصن صهيون وبنى فيه قلعة ولم يحتل مدينة القدس إلا فيما بعد. ويدل التاريخ كذلك على أن العبرانيين لم يكونوا قوة كبيرة في المنطقة، وأنهم كانوا في معظم الحقب تحت سيطرة الأمم القوية من الشرق والغرب، وأنهم لم يقدموا شيئاً مأثوراً من معالم الحضارة باستثناء بعض تعاليم دينهم وارتباطها

بما جاءت به المسيحية السمحاء. فلقد كان للعبرانيين عدة أنبياء جاء ذكرهم في القرآن الكريم وفي الكتاب المقدس، وكانت لهم تعاليم دينية كتب أحبارهم الكثير منها خلال فترة سبيهم في بابل وتناقلها اليهود عبر الأجيال. وجاء في الكتاب المقدس أن العبرانيين عبدوا إلهاً خاصاً بهم ميّزهم عن بقية شعوب العالم واصطفاهم كشعبه المختار، وكانوا يعتقدون أنه أقوى من آلهة الشعوب الأخرى وانه كان يقودهم ويمشي أمامهم في الحرب ويأمرهم بقتل أعدائهم والبطش بهم وحرق مدنهم وهدمها. ورغم ما توصف به الديانة اليهودية من أنها أول ديانة تنادي بعقيدة الاله الواحد، فإن هناك من يعتقد بان العبرانيين القدماء كانوا يعتنقون عقيدة تعدّد الاله (اله بين عدة آلهة ـ Henotheism)، وهم يشيرون في ذلك إلى الوصية الثانية من الوصايا العشر عند العبرانيين، فهي حسب اجتهادهم لا تقول: «ليس هناك آلهة أخرون غيري» وإنما تقول «لا يكن لـه آلهـة أخرى تجاهي»[٨]. وجاء في الاصحاح السادس من الكتاب المقدس ما يصح أن يكون بعضه وصفاً لما تعرضت له فلسطين من نهب وسلب في القرن العشرين:

«وإذا ادخلك الرب الهك الأرض التي اقسم لآبائك إبرهيم واسحق ويعقوب أن يعطيها لك مدناً عظيمة حسنة لم تبنها. وبيوتاً مملوءة كل خير لم تملأها وصهاريج محفورة لم تحفرها وكروماً وزيتوناً لم تغرسها. فاكلت وشبعت. فاحذر ان تنسى الرب الذي أخرجك من أرض مصر من دار العبودية بل الرب الهك تتقي وإياه تعبد وباسمه تحلف. لا تتبع آلهة اخر من آلهة الأمم الذين حواليكم. لأن الرب الهك هو اله غيور فيما بينكم لكي لا يشتد عليك غضب الرب الهك فيبيدك عن وجه الأرض».

وتقول المؤلفة اليهودية روبرتا فيورليخت في كتابها مصير اليهود[٩] أن فكرة «الشعب المختار» التي هي جزء رئيسي من التراث الديني اليهودي تبرز فكرة تعدد الآلهة في علاقة اليهود بإلههم، على اعتبار أن الآله الواحد للكون لا يختار شعباً واحداً ليكون الهه، بل يكون إلهاً واحداً لجميع البشر وللكون باسره، وتكون هناك ديانة واحدة لجميع عباده من الناس. وتضيف الكاتبة بأن العقيدة اليهودية التي تقول بان اليهود شعب مختار استعملت لتبرير وجودهم كشعب واحد ولمباركة فتوحاتهم وإخضاع الشعوب غير المختارة. وأضافت المؤلفة بأن الحاخام مردخاي كابلان اعتبر فكرة «الشعب المختار» نوعاً من «الهيام بالذات»، واعتقد بأنها فكرة «خبيثة» و«عنصرية» وازالها من صلوات الحركة الدينية التي أسسها. وقالت كذلك بأن الفيلسوف الفرنسي ايف سايمون قال بانه من السهل اعتبار أقلية محدودة فئة ملعونة، خصوصاً إذا كان هناك اعتقاد بأنها تملك قوى غريبة وخارقة للطبيعة. وكان اليهود أقلية من هذا النوع بالنسبة إلى المسيحيين، لأن عقيدتهم الدينية أنكرت السيد المسيح وكان لها مراسيم أخفيت بعناية وتصميم عن أعين الغرباء. ولا شك أن هذه المعتقدات وتمسك اليهود بهويتهم كطائفة لها خاصية التحيّز الذاتي المترفع المنفر ساعدت على إثارة اتهامات عديدة ضدهم، ومنها أنهم شكلوا مجلساً لحكمائهم وضع بروتوكولات سرية تهدف إلى بث الفساد في العالم وتمكين اليهود من فرض سيطرتهم عليه. ونسبت إليهم كذلك جرائم غريبة، مثل خطف الأطفال (غير اليهود) لتصفية دمائهم واستعمالها في خبز فطائرهم (Matzoh)[١٠]. وهناك نظرية للعالم النفساني الشهير فرويد يحلل فيها أسباب كراهية المسيحيين لليهود. وعلى كل حال، فإن تعاليم حكماء العبرانيين أكدت انفصاليتهم الخاصة ومنعتهم من التزاوج مع غيرهم من الشعوب ومن التعاون والتآخي معهم إلا في أضيق نطاق، وكذلك حرّمت عليهم المشاركة في الطعام مع غير اليهود حتى وإن كان الطعام مطهواً حسب المراسيم اليهودية، أو شرب نبيذ مسّه غريب (غير يهودي) خوفاً من أن يؤثر المسكر على الشاربين فيؤدي إلى التزاوج بين اليهود وغيرهم. وكان أشد اليهود فقراً في أحياء اليهود في شرق أوروبا يعتبر نفسه أفضل ليس من الفلاحين المسيحيين فقط وإنما من النبلاء لأن له التوراة[١١].

ومن الأسباب التي ساعدت على نشر ذكر اليهود والنفور منهم في تاريخ التراث الديني العالمي رفضهم لتعاليم السيد المسيح القائمة على المحبة والتسامح بين البشر أجمعين، وتقريعه لهم ولكهنتهم في الهيكل وفي القدس، ووصمه لهم بأنهم أبناء قتلة الأنبياء، ونعتهم بأنهم «الحيات

أبناء الأفاعي»[١٢]، وفوق كل هذا اعتبروا مسؤولين عبر التاريخ عن دم المسيح لأنهم ألحوا بهياج عظيم على الحاكم الروماني بونتيوس بيلاطس بأن يصلبه.

ولا شك أن الكتاب المقدس المسيحي كان له أثر كبير في خلق كراهية الشعوب الأخرى لليهود فهو من أوسع الكتب انتشاراً وتأثيراً في العالم، وجاء فيه الشيء الكثير عن مسؤولية اليهود عن صلب السيد المسيح وعن ذنوبهم وخطاياهم وبعدهم عن التعاليم الدينية القويمة وتنكرهم لربهم وأحكامه. وتفاعل اليهود مع كل هذا بأن حقنوا سلالاتهم على مر القرون بمشاعر التمييز والانحياز الذاتيين بالانفصالية المنفرة والترفع عن الشعوب الأخرى التي عاشوا بينها في مختلف أرجاء العالم؛ فلم يندمجوا معها مثل غيرهم من الطوائف الدينية الأخرى الأصيلة أو الوافدة فاكتسبوا النقمة وشعروا بالظلامة والحقد وشكوا من الاضطهاد الذي أصابهم من الشعوب الأخرى[١٣]. ومن مفارقات التاريخ وتقلباته أن العرب كانوا في أيام مجدهم وحكمهم عبر التاريخ أرحم من عامل اليهود، فجاء اليهود بأطباع صهيونية في القرن العشرين ليعتدوا على العرب في ديارهم وليغتصبوها منهم ويطردوهم ويشردوهم وينزلوا بهم المصائب والمآسي والنكبات، ويذيقوهم ويلات الحروب والمذابح والاجهاد.

العرب بعد الاسلام

في أوائل القرن السابع الميلادي انزل الوحي على النبي الكريم محمد (ص) في الغار بجوار مكة، فحمل الرسالة المقدسة نوراً وهدى وأحدث تبدلاً رائعاً في حياة العرب وفي تاريخهم وفي تاريخ العالم بأسره. فتوحّد العرب في الجزيرة العربية تحت راية الاسلام بعد جاهلية قبلية وتفرقة وضعف. وانطلقت جيوشهم بقيادة قادة نوابغ فحررت القدس من الحكم الرومي البيزنطي سنة ٦٣٧ م، واستولت على فلسطين وسوريا مؤيدة من أهل البلاد العرب ومنهم الغساسنة المسيحيون. واشتهر العهد الذي قطعه الخليفة عمر عند دخول القدس لاحترام الكنائس والعقائد وسلامة سكانها وممتلكاتهم مثالاً رائعاً لنبل المنتصر العربي واحترامه للأديان السماوية وبيوت عبادة الله. ثم أتمت الجيوش العربية اجلاء الروم إلى ما وراء حدود آسيا الصغرى وحاصرت القسطنطينية ذاتها مدة سنة (٧١٦ ـ ٧١٧). كما قضت على الامبراطورية الفارسية ذات الأمجاد والتي كانت تستخف بالعرب وتستضعفهم أيام تفرقهم القبلي الجاهلي. وفي حوالى قرن من الزمن امتدت الدولة العربية حتى مشارف الهند والصين وروسيا وشملت الهلال الخصيب ومصر وشمال افريقيا واسبانيا ووصلت إلى جنوب فرنسا، حيث وقف الاندفاع العربي وارتد بعد معركة بواتييه قرب مدينة تورز سنة ٧٣٢ م[١٤]، واحتل العرب مالطة وصقلية وساردينيا وجنوب ايطاليا وحاصروا روما، واضطر البابا حنا الثامن (٨٧٢ ـ ٨٨٢ م) أن يدفع لهم الجزية لمدة سنتين. وكانت الدولة العربية أوسع من الامبراطورية الرومانية في أوج عظمتها. ومع أن العرب كانوا من أرحم الغزاة في التاريخ وتعايشوا مع الشعوب التي دخلت تحت حكمهم ولم يفرضوا عليهم اعتناق الاسلام بحد سيوف فوق رقابهم كما شيع أعداء الإسلام وكما ردد بعض المسلمين وصغارهم الهتاف الشعبي الحماسي (دين محمد قام بالسيف)، وإنما اعتنقت الاسلام مختارة بعد الاحتلال الاسلامي العربي خلال قرنين. وكان من الطبيعي أن تحدث هذه الفتوحات والفتوحات العثمانية الاسلامية اللاحقة التي هددت العالم الأوروبي المسيحي من طرفيه ردة فعل من الحقد والخوف والكراهية ضد الاسلام والعرب المقترن اسمهم بالاسلام. وتعززت هذه المشاعر أيام الصليبيين واستمرت بعدهم بدرجات متفاوتة إلى يومنا هذا، حتى لتكاد تكون جزءاً من التراث المسيحي الغربي الذي استغله الصهيونيون بخبث في تأييد أهدافهم وأطماعهم في قلب الوطن العربي.

وانقضى عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم حكم الأمويين وجاء العباسيون وجاء معهم

العصر الذهبي للمدينة الاسلامية العربية، وأصبحت بغداد عاصمة لها بريقها وأمجادها، ولكن ظلها انحسر عن اسبانيا وشمال افريقيا. وابتليت بالمؤثرات الفارسية من معتقدات وحكم استبدادي وافكار وخمور وأغاني وزوجات ومحظيات فارسيات[15]. وتبدلت أنماط الحياة العربية الخشنة ولعبت الشعوبية دورها في محاربة العنصر العربي متخفية تحت شعار الدين نفاقاً. وتأثر العرب بالحضارات والثقافات السابقة من آرامية ومصرية ويونانية وفارسية وهندية فترجموا من مخطوطاتها ودرسوها وزادوا عليها في مختلف مجالات العلم والمعرفة كالطب والفلسفة والرياضيات، واحتل علماؤهم وفلاسفتهم وأطباؤهم مكانة بارزة مرموقة في تاريخ العلم والفكر. وكانوا جسراً في الشرق الأوسط وفي الأندلس وصقلية نقل علوم الأقدمين وما زاد العرب عليها إلى العالم الغربي الأوروبي فساعد على بعث نهضته الحديثة.

ويقول المؤرخ العربي الأميركي الجنسية فيليب حتي:

«لم يقدم أي شعب في أوائل القرون الوسطى لتقدم البشرية بقدر ما قدم العرب كان العرب يدرسون ارسطو عندما كان (الامبراطور) شارلمان ونبلاؤه يتعلمون كتابة أسمائهم. والعلماء في قرطبة بمكتباتها العظيمة السبعة عشرة التي كانت تحتوي الواحدة منها على أكثر من أربعمئة ألف مجلد كانوا يتمتعون بحمامات مترفة في الوقت الذي كان فيه غسل الجسم يعتبر عادة خطرة في جامعة أوكسفورد». «ولقرون عديدة في القرون الوسطى كانت اللغة العربية لغة العلم والثقافة والفكر المتقدم في أرجاء العالم المتمدن»[16].

ولكن الوهن والانحلال دبّا في الدولة العباسية وضاعت سلطة الخليفة بين القواد الأتراك والقواد الفرس الذين لم ينسوا حقدهم على العرب وأفسد المجتمع نظام الحريم والخصيان والترف، وفعلت الفرق والشيع الدينية فعلها في إضعاف الدولة وتفكيكها.

وفي أواخر القرن الحادي عشر سنة ١٠٩٦ م جاء الصليبيون في موجات متلاحقة على مدى مائتي سنة من دول أوروبا تحفزهم دوافع دينية لتخليص الأراضي المقدسة، وتحرّك ملوكهم وأمراءهم ونبلاءهم أطماع اغتصاب الأرض وخيراتها وكسب امارات ومدن وممالك لأنفسهم، إضافة إلى دوافع اجتماعية وسياسية وتجارية شاركهم فيها الامبراطور البيزنطي الذي استنجد مراراً بـ (بابا) روما وكذلك المدن الايطالية ذات الأساطيل والنفوذ الحربي والمطامع التجارية. وعندما استولى الصليبيون على بيت المقدس في ١٥ تموز/يوليو سنة ١٠٩٩ م ذبحوا الآلاف من النساء والأطفال والشيوخ والرجال، وانشأوا مملكة القدس اللاتينية وإمارات في سوريا ولبنان وفلسطين وهاجموا مصر وتونس. واختلط تاريخ هذه الحقبة من الغزوات والحروب الصليبية ببعض الأساطير التي انتشرت في الشرق والغرب، وأشادت بذكر القائد العظيم صلاح الدين الأيوبي وبشجاعة الملك الانكليزي ريتشارد قلب الأسد الذي قيل إنه اقترح زواج أخته من أخي صلاح الدين واهدائهما القدس كهدية زواج وذلك بغية انهاء القتال بين المسلمين والمسيحيين. ولقد ترك لنا الأمير السوري أسامة بن منقذ الذي كان معاصراً للصليبيين كتابه «كتاب الاعتبار» الذي وصف فيه صلاته معهم وعاداتهم وعقليتهم، كما وصفهم مؤرخو الأحداث العرب بأنهم: «وحوش يتصفون بالشجاعة وروح القتال ولا شيء غير ذلك».

وفي سنة ١١٨٧ م بعد انتصاره العظيم في حطين تمكن السلطان صلاح الدين الذي وحّد مصر وسوريا من تحرير القدس وأظهر رحمة وتسامحاً رائعاً بإطلاق سراح آلاف الأسرى دون جزية. ومن بعد صلاح الدين تابع الأيوبيون والمماليك قتال الصليبيين الغزاة وتمكنوا من طردهم من الأرض العربية نهائياً سنة ١٢٩١ م بعد الاستيلاء على مدينة عكا. ولقد تركت الحقب الصليبية آثاراً ظاهرة في العادات وأساليب الحرب والتعامل التجاري وأساليبه، وعلى أنواع الطعام والتطبيب والآداب والأساطير في الشرق العربي وفي الغرب. كما تركت إرثاً من الحقد والكراهية بينهما ظهر أثره حتى بعد قرون عديدة، ففي قول مأثور نسب إلى الجنرال اللنبي البريطاني عند

احتلاله القدس وطرد العثمانيين المسلمين منها سنة ١٩١٧: «اليوم انتهت الحرب الصليبية».

وكذلك في قول مأثور للجنرال غورو الفرنسي في دمشق أمام قبر البطل صلاح الدين الأيوبي محرر القدس من الصليبيين: «لقد عدنا يا صلاح الدين».

وفي سنة ١٢١٦ ظهر جنكيز خان الملقب بـ (عقاب الله) في آسيا، واجتاحت جحافله المغولية المرعبة الأراضي الاسلامية من الشرق، فهدمت وحرقت المدن وذبحت سكانها وقضت على مراكز الثقافة والحضارة العربية والاسلامية. وفي سنة ١٢٥٨ م حاصر هولاكو حفيد جنكيز خان بغداد ورفض الترجيات وعروض الصلح ولم تردعه الانذارات التي تبدو لنا اليوم غريبة طريفة عن مصير من يعتدي على مدينة السلام (بغداد) أو يقضي على الخلافة، ومن الانذار بأنه إذا قتل الخليفة فإن الكون سيختل نظامه وستخفي الشمس وجهها وسينقطع المطر ولن تنمو المزروعات[١٧]. وقام هولاكو بنهب بغداد وحرقها وقتل معظم سكانها بما في ذلك عائلة الخليفة، ولكنه لم يجعل خرابها شاملاً كبقية المدن التي اجتاحها لأنه أرادها أن تكون مقراً له. واستمر الزحف المغولي من دون هولاكو إلى سوريا حتى اقترب من مصر، فتصدى له المماليك وقضوا عليه نهائياً في معركة عين جالوت قرب الناصرة بقيادة السلطان المملوكي بيبرس سنة ١٢٦٠ م. وهكذا انقذت البلاد من هذا البلاء الأكبر وانقذت مصر في فلسطين.

وفي المغرب انحسر العرب عن الأندلس بعد حكم دام أكثر من سبعمائة سنة تميز بحضارة مزدهرة باهرة. وسقطت غرناطة آخر معاقل العرب سنة ١٤٩٢ م وهي السنة التي أبحر فيها كولومبوس غرباً واكتشف أميركا.

ثم جاء الأتراك السلاجقة ومن بعدهم العثمانيون فاجتاحوا الأقطار العربية وانتصروا على المماليك في معركة مرج دابق سنة ١٥١٦ م، واحتلوا مصر في السنة التالية ونقلوا آخر خليفة عباسي صوري إلى استانبول وجعلوا سلطانهم خليفة، وضموا شمال أفريقيا وجوانب الجزيرة العربية إلى ملكهم إضافة إلى البلقان والبانيا وشواطىء البحر الأسود بكاملها وقسماً من هنغاريا وحاصروا فيينا سنة ١٥٢٩ م، ولكنهم انسحبوا منها في وجه المقاومة الغربية المسيحية التي تضافرت في وجه الغزاة المسلمين.

وامتد الحكم العثماني للوطن العربي حتى الحرب العالمية الأولى بعد أن انحسر فعلياً عن عدة أجزاء منه، وأصابه الوهن والضعف بسبب الجهل والتخلف في وجه ما أحرزته الدول الغربية من أسباب التقدم والقوة التي مكنتها من التوسع الاستعماري ومن السيطرة على مصائر الشعوب الأخرى. ولا شك أن قضاء العثمانيين المسلمين على الدولة البيزنطية المسيحية وحروبهم في أوروبا وحكمهم لأقطار عديدة فيها لأجيال طويلة ساهم في إثارة الأحقاد والحساسيات الدينية العميقة بين الشرق المسلم والغرب المسيحي، وأثر على موقف الدول والشعوب الغربية المسيحية تجاه العرب ومنهم المسيحيون وقضية فلسطين.

الولايات المتحدة تصبح دولة كبيرة

عندما وصل المكتشف كرستوفر كولومبوس في أواخر القرن الخامس عشر إلى قارة أميركا الشمالية، كانت الأراضي التي تعرف اليوم بالولايات المتحدة الأميركية موطناً للهنود الحمر وقبائلهم المختلفة. ولكن الوضع تبدل عندما بدأت جموع المهاجرين البريطانيين والأوروبيين تتدفق على الشاطىء الشرقي من البلاد ابتداءً من أوائل القرن السابع عشر، وكانت أول مستوطنة بريطانية دائمة هي مستوطنة جيمس تاون التي أسست في فرجينيا سنة ١٦٠٧ م، واشتهرت رحلة السفينة (Mayflower) التي وصلت شاطىء مساتشوستس بتاريخ ١٦٢٠. وتوالى تدفق المهاجرين وإنشاء المستوطنات التي كانت تابعة للتاج البريطاني. وعلى الرغم من الأمراض والأهوال ومقاومة الهنود الحمر للمستوطنين بالسلاح وهجماتهم المتكررة عليهم، فإن الهجرة استمرت حتى

شملت مناطق البلاد كافة. وأفنى المهاجرون البيض أعداداً كبيرة من الهنود وطردوا قبائلهم من مواطنها ومراعيها وحصروا بعضهم في محميات ما زال هنود حمر يعيشون بمثلها حتى الآن. وتمثلت النعرات اللاانسانية في نعت بعض كتاب التاريخ الأميركان والروايات والأفلام الأميركية العديدة للهنود الحمر بـ «المتوحشين» وبانهم عائق للتقدم والمدنية.

ولقد تنوعت أسباب الهجرة إلى أميركا. فجاءت طوائف دينية طلباً لحرية عقائدية حرموا منها في موطنهم الأصلي، أو لتأسيس كنيسة خاصة بهم يطبقون تعاليمها على مجتمعهم الجديد ونمط حكمه. وجاء البعض هرباً من استبداد الملك الانكليزي ومن الثورات والحروب الأهلية التي وقعت في بريطانيا والمانيا. وهاجر البعض إلى أميركا هرباً من الاضطهاد أو من الفقر والمجاعة في بلده الأصلي أو طمعاً في تحسين أحواله المادية. وكانت الاغراءات والآمال الزاهية تجتذبهم اليها وتغذيها في العهود الأولى شركات نقل المستوطنين وتموينهم التي كانت تلجأ إلى الخطف أحياناً، وساهم مؤسسو المستوطنات في نشر صور زاهية لجذب المهاجرين. ومنح الملك الانكليزي وهو صاحب الأراضي الأميركية المشاع اقطاعيات متعددة لانشاء المستوطنات. وجرى نقل الرجال إلى اميركا مقابل ارتباطهم بعقود عمل فيها قدر من الاستعباد لفترات محددة. وجاءوا بالفتيات للزواج من الرجال. وجاء النبلاء وأصحاب المهن المختلفة وجاء الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية ليتخلصوا من دخول السجن في بلدهم. وفي وقت مبكر جاءت سفينة هولندية سنة ١٦١٩ تحمل العبيد. وتوالت الهجرة إلى أميركا من مختلف أقطار العالم، ونقل العبيد قسراً إليها من افريقيا.

ومع ازدياد المستوطنات نشأت الحاجة إلى التوسع وأدى ذلك إلى الاصطدام بالفرنسيين الذين كانوا ينشئون المستوطنات والقلاع والمراكز التجارية في كندا الشرقية ووادي المسيسبي، ووقعت الحرب بين بريطانيا وفرنسا في أميركا وانقسم الهنود بين الطرفين. وانتصر الانكليز سنة ١٧٦٣ وزال الحكم الفرنسي في شمال أميركا وبقيت آثار الثقافة والميول الفرنسية في كويبيك بكندا حتى اليوم.

ومع تزايد عدد المستوطنات والمستوطنين وممارستهم للحكم الذاتي وتمسكهم بحريتهم وتزايد قوتهم الاقتصادية والثقافية تهيأت الأسباب للتصادم مع الوطن الأم. فانكلترا أرادت أن تخضع المستوطنات لمصالحها الاقتصادية وأن تجعلها مصدراً للمواد الأولية دون أن تنافسها المستوطنات في انتاج المصنوعات. وكان هناك صراع متكرر بين حكام المستوطنات المعينين من قبل الملك والمجالس التمثيلية المنتخبة من الشعب. وزادت نقمة المستوطنات التي أصبحت تعتبر نفسها كيانات مثل انكلترا تقريباً لها روابط معها دون أن تكون خاضعة لها. فقد حاولت الحكومة الانكليزية بعد أن انتصرت على فرنسا أن تنظم حكم المستوطنات الثلاث عشرة، وأصدرت قراراً بحجز مناطق للهنود الحمر حرمت على المستوطنات التوسع فيها حتى لا يلجأ الهنود إلى الحرب دفاعاً عن أرضهم ووطنهم. ولكن هذا القيد رغم أنه لم ينفذ بفعالية تتعارض مع شعور المستوطنين بما اعتبروه حقهم في احتلال الأراضي حسب احتياجاتهم بغض النظر عن حق الهنود في مراعيهم ووطنهم. وأدى قيام انكلترا بإصدار قوانين طوابع الايرادات على العقود والايجارات والوثائق القانونية وقوانين الملاحة والتجارة التي أضرت بالمستوطنين بفرضها قيوداً على تجارة المواد مثل السكر والحرير والنبيذ والتبغ والقطن والنيلة ومنعهم من تصدير بعض المواد أو إقامة الأفران لصنع الفولاذ إلى امتعاض ومعارضة شديدة. وتمسك المستوطنون بحقهم في رفض الخضوع للضرائب دون أن يكون لهم الحق في أن يكونوا ممثلين في المجلس التشريعي الذي يفرض الضرائب. وعندما فرضت بريطانيا رسماً على استيراد الشاي لمصلحة شركة الهند الشرقية الانكليزية حدث فعل عنيف سنة ١٧٧٣ فقام عدد من شبان مدينة بوسطن بالصعود إلى ثلاث سفن بريطانية والقوا بحمولاتها من الشاي في البحر، واشتهرت هذه الحادثة في التاريخ بحفلة شاي بوسطن.

منذ بداية الاستيطان في أميركا كانت اللغة والثقافة الانكليزيتين هي الأقوى والأعم، وانتشرت

العادات والقوانين الانكليزية ممتزجة بثقافات وعادات الجماعات الأخرى الوافدة. وتأصلت قواعد المساواة والحرية وحق المواطنين في التمثيل النيابي في المجالس التشريعية وفي وضع القوانين والإشراف المالي العام. وتطورت أنماط الحكم إلى ديمقراطية فصلت فيها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها، نتيجة لما اعتقد أنه تفسير خاطىء لفلسفة الكاتب المفكر الفرنسي مونتسكيو السياسية وذلك مع قيام توازنات وقيود بينها. وتأصل الشعور بحق المواطن في جني ثمرات مبادراته وجهوده في النطاق الاقتصادي الحر. وسمح اتساع الأرض الرحيب مواردها الهائلة ببناء مجتمع غني قام على (حق) الاستيطان والتوسع ولو على حساب الغير. وفي مقابل مطالب المستوطنين وتطلعاتهم رد الملك جورج الثالث وبرلمانه باجراءات عنيفة على تمرد بوسطن، فأثار ذلك مخاوف المستوطنات الأخرى، فعقدوا سنة ١٧٧٤ مؤتمراً لجميع المستوطنات في فيلادلفيا. وقرر هذا المؤتمر القاري (Continental Congress) وقف التعامل التجاري مع بريطانيا حتى ترفع مظالمها عن المستوطنات. وفي السنة التالية ابتدأ القتال في لكسنغتون ضد القوات البريطانية، وعقد مؤتمر ثانٍ تقرر فيه الاستعداد للحرب وانشاء جيش سلمت قيادته لجورج واشنطن. وفي ٤ تموز يوليو سنة ١٧٧٦ أعلن الكونغرس استقلال الولايات المتحدة. وبعد قتال وقفت فيه فرنسا إلى جانب المستوطنات اعترفت انكلترا باستقلال الولايات المتحدة الثلاث عشرة.

وكان من المبادىء الإنسانية الرفيعة التي تضمنها اعلان الاستقلال ما يلي:

«جميع (البشر) خلقوا متساوين وانهم مزودون من خالقهم بحقوق لا يمكن منعها عنهم. ومن بينها حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة، ولتأمين هذه الحقوق تنشأ الحكومات بين الرجال وتستمد سلطاتها العادلة من رضاء المحكومين، وعندما يصبح أي نوع من الحكومات هداماً لهذه الغايات فمن حق الشعب ان يبدلها أو يلغيها وان ينشىء حكومة جديدة واضعاً أسسها على هذه المبادىء ومنظماً لسلطاتها على شكل يبدو للشعب على الأرجح محققاً لسلامتهم وسعادتهم».

وقال توماس جفرسون سنة ١٧٩٠ تثبيتاً للحرية والديمقراطية: «كل رجل وكل جماعة من الرجال على الأرض يملك حق الحكم الذاتي».

في سنة ١٧٨٧ اجتمع المؤتمر الفيدرالي في فيلادلفيا، وبعد أبحاث ومناقشات حادة تم وضع مشروع الدستور الأميركي الذي حدد صلاحيات الحكومة الفيدرالية وهيكلها على أساس من الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية مع قيام قيود وتوازنات فيما بينها. وصودق على الدستور في ٢٥ حزيران/يونيو سنة ١٧٨٨ بعد أن أضيفت إليه وثيقة بحقوق المواطنين. وتم انتخاب جورج واشنطن رئيساً للجمهورية وأقسم يمين الرئاسة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٧٨٩. وهكذا تم إنشاء دولة الولايات المتحدة التي أصبحت خلال أقل من مائتي سنة إحدى أقوى دولتين في العالم وفي تاريخه.

وبعد الاستقلال استمر تدفق المهاجرين إلى أميركا وامتد التوسع إلى الغرب. وفي سنة ١٨٠٣ باع نابليون أراضي لويزيانا الشاسعة بما في ذلك ميناء نيو اورلينز للولايات المتحدة بمبلغ خمسة عشر مليون دولار. ومع تزايد عدد الولايات اشتد الانقسام بينها حول موضوع العبيد بسبب التوسع في زراعة القطن وقصب السكر والتبغ التي زادت في الحاجة إلى العبيد. وبدلاً من أن يتحرر العبيد بصورة تدريجية كما كان يعتقد ويأمل بعض كبار رجال أميركا مثل جورج واشنطن، اتحدت الولايات الجنوبية في تمسكها بحق امتلاك العبيد وتسخيرهم في العمل. وشكلت مسألة الاستعباد هذه مشكلة عند تقديم طلبات من الولايات الجديدة للانضمام إلى الولايات المتحدة حتى لا ترجح كفة تلك التي تسمح بالاستعباد أو تلك التي لا تسمح به الواحدة على الأخرى. وفي سنة ١٨١٩ اشترت الولايات المتحدة من اسبانيا فلوريدا وحقوق اسبانيا في اوريغون. وفي سنة ١٨٦٧ اشترت الاسكا من روسيا وأصبحت ولاية أميركية فيما بعد. وفي سنة ١٨٩٨ ضمت هاواي بناء

على طلب جمهورية هاواي وأصبحت الولاية الخمسين سنة ١٩٥٩.

في سنة ١٨١٧ أصبح جيمس منرو رئيساً للولايات المتحدة وأصدر مبدأه الشهير الذي عرف باسمه سنة ١٨٢٣، وأكد فيه أن البلاد الأميركية الجنوبية والشمالية يجب أن تظل حرة ومستقلة وأن لا تعتبر قابلة للاستعمار في المستقبل من قبل أي قوى أوروبية، وأن النظام السياسي للدول المتحالفة (الملكيات في أوروبا في ذلك الوقت) مختلف عن النظام السياسي في أميركا، وأن الولايات المتحدة ستعتبر أي محاولة لنقل نظامهم إلى نصف الكرة الأرضية الأميركي خطر على سلام الولايات المتحدة وسلامتها، كما وأن الولايات المتحدة لن تتدخل في مستعمرات الدول الغربية ولن تشترك في حروب الدول الأوروبية التي تنشب لأمور بينها.

عندما تفاقمت مشكلة العبيد وازداد الاختلاف بشأن تحريرهم على مستوى الولايات وبالنسبة إلى الأفراد وذوي المبادىء الإنسانية، قامت جمعيات لمحاربة العبودية وجرى تهريب العبيد من الجنوب إلى الشمال وإلى كندا على نطاق واسع. وصدر كتاب كوخ العم توم «Uncle Tom's Cabin» الذي يصف حياة العبيد وأوضاعهم والقسوة التي تلازم عبوديتهم وانتشر انتشاراً كبيراً وأحدث ضجة وانطباعاً كبيراً في البلاد. وعندما أصبح انتخاب ابراهام لنكولن للرئاسة الأميركية مؤكداً انسحبت كارولاينا الجنوبية من الاتحاد وتبعتها عدة ولايات جنوبية وغيرها، وفي شباط/فبراير ١٨٦١ شكلت هذه الولايات «ولايات أميركا الكونفيدرالية»، ولكن الولايات الشمالية وعددها ٢٣ وسكانها ٢٢ مليوناً كانت أقوى وذات موارد وإمكانات أوفر من الولايات الكونفيدرالية التي بلغ عددها ١١ ولاية وسكانها تسعة ملايين. واندلعت الحرب الأهلية، وفي أول سنة ١٨٦٣ أعلن الرئيس ابراهام لنكولن تحرير العبيد واستسلمت القوات الكونفيدرالية بقيادة الجنرال لي في سنة ١٨٦٥. وقتل الرئيس لنكولن اغتيالاً في مقصورته في أحد المسارح.

ولم يؤد انتهاء الحرب الأهلية وانتصار الشمال إلى تحرير العبيد دفعة واحدة، وإنما استمر النضال السياسي والخلافات بشأن حكم الجنوب وشأن العبيد، وأدخلت التعديلات على الدستور الأميركي وعلى القوانين لتحسين أحوالهم وحماية حقوقهم في المساواة مع البيض في جميع الميادين والفرص. ووقعت حوادث عنف عديدة وتأججت مشاعر البغضاء والازدراء في قطاعات عديدة في المجتمع الأميركي ضد السود، وهي ما زالت ذات أثر في المجتمعات الأميركية حتى الآن وإن كان يقابلها تحسن كبير في أوضاعهم قانونياً واجتماعياً واقتصادياً.

في سنة ١٨٩٨ وقعت الحرب مع اسبانيا بعد أن قام الكوبيون بثورة على اسبانيا. وانتصرت الولايات المتحدة انتصاراً سريعاً في البر وفي البحر، وخضعت كوبا لاحتلال أميركا المؤقت إلى حين الاستقلال، وتنازلت اسبانيا لأميركا عن بورتوريكو وغوام كتعويضات حرب وكذلك عن جزر الفيليبين مقابل عشرين مليون دولار. وفي الحرب العالمية الأولى انضمت أميركا بقواتها ومواردها الضخمة إلى الحلفاء مما ساعد على انتصارهم على المانيا وحلفائها. واشتهر الرئيس الأميركي ودرو ولسن في هذه الحقبة بمبادئه الرفيعة أو (نقاطه) الأربع عشرة التي قدمها إلى مجلس الشيوخ في كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٨ لتكون قاعدة لصلح عادل ودعا فيه إلى نبذ الارتباطات الدولية السرية وإلى تأمين حرية الملاحة فوق البحار وإزالة الحواجز الاقتصادية بين الأمم، وتخفيض التسلح وتسوية الادعاءات الاستعمارية مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح السكان المعنيين. واهتم الرئيس ولسن اهتماماً خاصاً بتشكيل عصبة الأمم لتوفر ضمانات لسلامة أراضي واستقلال الدول الكبيرة والصغيرة على السواء ولعدم تكرار الحروب. ومن المفارقات أن الولايات المتحدة لم تدخل عصبة الأمم واختارت سياسة الانعزال بعد الحرب مباشرة، ولم تصادق على معاهدة فرساي وأصدرت التشريعات لتكون محايدة ولتمنع تورطها في حروب بين الدول الأخرى. وأصبحت الولايات المتحدة دولة عظمى بين الأمم لها قوة اقتصادية هائلة وشركات تجارية وصناعية ونقابات عمال ضخمة، رغم الأزمات الاقتصادية الكبرى والنكبات الزراعية التي نزلت بالبلاد. ثم

قامت الحرب العالمية الثانية وكادت ألمانيا النازية وايطاليا الفاشستية واليابان الامبراطورية الاستعمارية أن تسيطر على العالم الأوروبي والآسيوي. ولكن بريطانيا وروسيا الشيوعية صمدتا وانحازت الولايات المتحدة بمساعداتها الضخمة إلى الحلفاء الغربيين ثم دخلت الحرب بمواردها الهائلة عندما أغارت اليابان على ميناء بيرل هاربر. وبعد معارك عديدة وطاحنة في مختلف أنحاء العالم انتهت الحرب بانتصار أميركا والغرب وروسيا في أوروبا وأفريقيا، وكذلك في الشرق بعد أن أسقطت أميركا قنبلتين ذريتين على مدينتين يابانيتين هما هيروشيما وناغازاكي مدعية بأن ذلك يقصّر أمد الحرب ويوفر أرواح مئات الألوف من البشر الأميركيين واليابانيين كانت ستضيع فيما لو استمر القتال بوسائل الحرب التقليدية. وكان هناك من السياسيين الغربيين من أعلن فيما بعد بأنه لو كان اليابانيون شعباً أوروبياً لما أسقطت أميركا على مدنه قنابلها الذرية المروعة والمهلكة للسكان ولذريتهم.

وأنشئت هيئة الأمم المتحدة وشاركت فيها وفي مؤسساتها الولايات المتحدة، وكانت قد عقدت اجتماعات قمة واتفاقات متعددة خلال الحرب بين قادة أميركا وبريطانيا وروسيا - روزفلت وتشرتشل وستالين - حددت مصير وهوية عدد كبير من شعوب العالم ودوله. وقدمت أميركا عن طريق مشروع مارشال مساعدات وفيرة لتمكن دول أوروبا من إعادة بناء اقتصادها وحياتها. ودخلت أميركا مع بعض الدول الأخرى تحت اسم الأمم المتحدة حرب كوريا التي كانت قد انقسمت إلى جزءين أحدهما شمالي شيوعي والآخر جنوبي غير شيوعي. وبعد معارك طاحنة اشتركت فيها قوات الصين الشيوعية انتهت الحرب وبقيت دولتان كوريتان. ودلت هذه الحرب على تصميم أميركا على استعمال القوة والمال والوسائل الأخرى لمحاربة الامتداد الشيوعي في العالم، حتى في المناطق التي تبعد عن حدودها آلاف الأميال. وأنها تعتبر الخطر الشيوعي أينما كان هو الخطر الأعظم والعدو الأكبر عليها وعلى غيرها من الدول والشعوب مهما كانت ظروفها وخياراتها وجغرافيتها ومصادر الأخطار عليها. وحرب فيتنام التي خاضتها أميركا وفقدت فيها عشرات الآلاف من أبنائها وعشرات الآلاف من الجرحى دليل واضح على هذا الموقف وهذه السياسة التي تفسر مواقف وتصرفات أميركا في العالم وفي الوطن العربي.

إن من يستعرض هذا الموجز لتاريخ الولايات المتحدة لا بد وأن يلاحظ عدة عناصر من التشابه في تاريخها وتطورها من مستعمرة بريطانية ثم مجموعة مستوطنات وولايات إلى أن أصبحت دولة عظمى على مساحات شاسعة من الأرض مع ما تميز به نشوء إسرائيل الصهيونية. ففي الحالتين قامت مجموعات متلاحقة أجنبية غريبة بالتدفق على بلاد ليست بلادها، واغتصبت الأرض وتوسعت فيها وطردت أهلها قهراً واقتداراً متذرعة بطلب المأوى والحرية الدينية والسياسية وبالرغبة في التعمير والبناء، وفي الحالتين لجأ الفريق الغريب إلى إنشاء دولته الحديثة العهد على هجرة شعوب متنوعة من الخارج إلى وطن شعب عربي يعيش عيشة متحضرة في مدنه العريقة في التاريخ والتي خلدتها التوراة، وفي قراه وحقوله وبساتينه التي استوطنها وزرعها منذ آلاف السنين، وإلى وطن قبائل سميت بالهندية تعيش عيشة قبلية بدائية في موطنها. وفي البلدين لجأ الوافدون الغرباء إلى القوة والارهاب والإغراء والخداع والبطش والمذابح لتثبيت أقدامهم في البلد المغتصب وطرد أصحابه منه. وادعوا حتى لأنفسهم بأنهم إنما جاءوا للتخلص من الظلم والاضطهاد في مواطنهم القديمة ولتعمير الأرض الجديدة ونشر المدنية والحضارة فيها. وكانوا في الحالتين متعددي السلالات واللغات، وثبتوا أقدامهم في الأرض وتوسعوا فيها عن طريق شراء الأرض من الأفراد مدعومين بقوانين وأوضاع فرضها المحتل[١٨] ومن الدول، وعن طريق المذابح وطرد أصحاب الأرض بالقوة زاعمين أنهم أحق بها من أصحابها «المتخلفين»، وأنهم إنما كانوا يحققون «وعود» الله وينفذون إرادته في تعمير الأرض. وفي الولايات المتحدة كانت العقيدة الغالبة للوافدين هي المسيحية، وخصوصاً البروتستانتية التي تجد في

الكتاب المقدس روابط بين (بني إسرائيل) والأرض المقدسة ومعتقدات استفاد منها اليهود لكسب التأييد والمساعدة لتحقيق أهدافهم الصهيونية ضد العرب والمسلمين الذين اعتبرهم المسيحيون الغربيون والأميركيون غرباء عن الثقافة الغربية المسيحية وتراثها، في الوقت الذي اعتبروا فيه اليهود جزءاً من هذه الثقافة والتراث وذلك على الرغم من شعورهم بنفور وكراهية نحو اليهود اقترنا بالتحيز ضدهم وباضطهادهم في البلاد الغربية المسيحية المختلفة.

إنه من الصعب أن نحدد مدى تأثير هذا التشابه على تقبل وعدم استنكار الشعب الأميركي وقادته من سياسيين ورجال دين وأدباء وغيرهم من الأفراد العاديين، لما قام به اليهود وحركتهم الصهيونية ودولتهم الإسرائيلية من اغتصاب الأرض العربية بالقوة القاهرة وتشريد أهلها بالضغط والارهاب وبالمذابح والحرب. فهذا كان جزءاً شبيهاً بما اتصف بها التاريخ الأميركي في بعض جوانبه البشعة وإن كان مرتبطاً بأراض شاسعة وقبائل بدائية لا يحرص الناس عادة على تطبيق المقاييس الأخلاقية الإنسانية عليها وعلى حقوقها ومصيرها. ولعل كل هذا شكل خلفية تهون على من لا يستيقظ ضميره ووعيه أو لا يعرف قدرا وافياً من شؤون الشعوب الأخرى وحقوقها تقبل الظلم والأذى الذي نزل بالعرب بمساندة الولايات المتحدة للصهيونية ولإسرائيل، وخصوصاً إذا كان معرضاً للدعاية الصهيونية والمؤثرات اليهودية والصهيونية الفعالة الأخرى كما هو حال الشعب الأميركي والرؤساء والمسؤولين الأميركيين في الأجهزة التنفيذية أو التشريعية. ومنهم من له معتقدات دينية تدفعه للانحياز لصالح الصهيونية وإسرائيل بصورة تتنافى مع الروح والشرائع الدينية القويمة والمبادىء الإنسانية العادلة.

هوامش المقدمة

(١) Seth P. Tillman, **The United States in Middle East: Interests and Obstacles** (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), P.266.

(٢) **The World Book Encyclopedia** (Chicago: Field Enterprises Educational Corporation, [1969]), vol. 10: **Jerusalem**, P. 78.

(٣) هنري كتن، **فلسطين والقانون الدولي**، ط ٢ (بيروت: الباحث، ١٩٨٢)، ص ٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) توفيق الخليل، **القدس من ١٩٤٧ ـ ١٩٦٧** ([د.م.: د.ن.، د. ت.])، ص ٣.

(٦) كتن، المصدر نفسه، ص ٩.

(٧) محمد أديب العامري، **عروبة فلسطين في التاريخ: الحقائق التاريخية والمكتشفات الأثرية تجاه المزاعم الصهيونية** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٢)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٨) **الكتاب المقدس**، الاصحاح السادس (التثنية).

(٩) Roberta Strauss Feurelicht, **The Fate of the Jews: A People Torn Between Israeli Power and Jewish Ethics** (London: Quartet Books, 1983), P.6.

(١٠) كان الأطفال العرب في العشرينات في يافا يسمعون عن هذه الجرائم ويحذرون الاقتراب من اليهود.

(١١) Feurelicht, Ibid, P. 35.

(١٢) **الكتاب المقدس**، سفر متى، الاصحاح (٢٣).

(١٣) في بعض البلاد الغربية كانت القوانين تمنع تعيين اليهود كضباط في الجيش أو في مناصب حكومية وكانوا يمنعون من الدخول إلى النوادي. وكانت بعض القواميس المحترمة تفسر كلمة يهودي بأنها صفة تحقيرية ـ مرابي.

(١٤) فيليب خوري حتي، **العرب: تاريخ موجز** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٦)، ص ٢٠٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(١٨) الفلسطينيون العرب لم يبيعوا سوى نسبة ضئيلة جداً من الأراضي لليهود رغم اغراء الأسعار المرتفعة وسياسات حكومة الانتداب. ولم يتجاوز حجم الأملاك اليهودية سنة ١٩٤٨ ستة بالمئة من مجموع أرض فلسطين.

القسم الأول

العلاقات الاميركية - العربية
من أواخر القرن ١٨ الى عبد الناصر

١

تجارة وقتال ومعاهدات

ابتدأت العلاقات بين أمريكا والعرب في أواخر القرن الثامن عشر بالتجارة والقتال والمعاهدات القنصلية، ولم تكن نشطة حتى نهاية القرن التاسع عشر بسبب البعد الجغرافي وصعوبة المواصلات. وكان التبادل التجاري بين العرب ودول أوروبا قائماً منذ زمن بعيد على أساس القرب الجغرافي والطريق العربي إلى الشرق الأقصى والهند، وتباين منتوجات الطقس البارد في أوروبا ومنتوجات الطقس الحار في البلاد العربية. وعلى مرّ القرون، كان التبادل التجاري بين أوروبا والعرب يشتمل على منتوجات مثل القطن والحرير والتمور والفواكه المجففة والبصل وزيت الزيتون ثم التبغ والحمضيات، ولم تكن أميركا في حاجة إلى مثل هذه المنتوجات من البلاد العربية لأنها كانت تنتج مثلها وتصدرها. وعند قيام الثورة الصناعية في أوروبا، أهملت بعض الدول الأوروبية زراعتها فتراجعت إلى حد أدنى من احتياجاتها للغذاء وبعض أنواع المواد الأولية، فأخذت تستورد منتوجات عربية مثل القمح والشعير والصوف والجلود، وفي مقابل ذلك كانت البلاد العربية تستورد من أوروبا مصنوعاتها المتكاثرة. والبلاد العربية كانت تحت الحكم أو النفوذ الأوروبي، وهذا بالطبع ساهم في إعطاء الأولوية التجارية في البلاد العربية للدول الأوروبية مثل فرنسا واسبانيا وايطاليا في شمال أفريقيا، وبريطانيا وفرنسا في مصر والسودان والعراق والجزيرة العربية والشرق الأوسط عامة. وفي أواخر القرن الثامن عشر دخلت البضائع الأميركية إلى الأسواق العربية، وكان التجار الأميركيون يأتون إلى موانيء عدن ومسقط والاسكندرية وشمال أفريقيا ويشترون القهوة والسجاد العجمي والفواكه المجففة والصمغ العربي، وكانت بعض السفن الأميركية تتظاهر بأنها سفن بريطانيا للحصول على معاملة أفضل من السلطات العثمانية التي لم تكن تعرف الفرق في ذلك الوقت بين البريطانيين والأميركيين. وأدخل الأميركيون زراعة عدة أنواع من القطن الأميركي إلى عدد من الأقطار العربية، كما ساهم الأميركيون في مشروع الجزيرة في السودان وفي مجال التطوير الصناعي في مصر، وخدم في مصر في حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر عدد من الضباط الأميركيين، حيث أجروا مسوحات طوبغرافية وجيولوجية وقاموا بأعمال هندسية ودربوا الجنود المصريين. وزود العرب أميركا بالجمال التي كونت (فرقة الجمال) التي عملت في الصحراء الأميركية في الخمسينات من القرن التاسع عشر ثم انفرط عقدها في الحرب الأهلية.

ومع تطور النشاط التجاري للولايات المتحدة وانتشار سفنها في مياه المنطقة العربية والاشتباكات التي خاضتها مع القراصنة المنطلقين من شواطىء شمال أفريقيا، نشأت الحاجة إلى عقد معاهدات تجارية مع سلاطين وحكام الموانىء البحرية التي تتاجر معها السفن الأميركية، وخصوصاً بعد أن خسرت الحماية البريطانية بعد حرب الاستقلال الأميركي، فعقدت الولايات المتحدة معاهدة تجارية مع المغرب سنة ١٧٨٦ ومع مسقط سنة ١٨٣٣. فقد كان سيدي محمد بن عبد الله حاكم المغرب يهتم بتحسين علاقاته مع الدول البحرية لتنشيط التجارة بغية زيادة دخل بلاده والحصول على مبلغ طيب يدفع له

مقدماً مقابل عقد المعاهدة. وكانت المعاهدة تتضمن علاقات دبلوماسية قنصلية، وتنص على حق القنصل الأميركي في ان يختار الإقامة في أي ميناء يختاره وعلى التعامل التجاري على أساس قاعدة أفضل دولة وعلى امتيازات أجنبية وتأكيدات ضد القراصنة. وكانت هذه المعاهدة من أقدم المعاهدات التي عقدتها الولايات المتحدة، إذ كانت معاهدتها الرابعة عشرة مع دولة أجنبية(١).

كان القراصنة على الشواطىء الجزائرية خطراً على السفن الأميركية، ولذلك اهتمت الولايات المتحدة بتقوية بحريتها الحربية لتحمي تجارتها وسفنها التجارية، فصوّت الكونغرس الأميركي سنة ١٧٩٤ لتشكيل قوة بحرية كافية لحماية تجارة الولايات المتحدة من أعمال القرصنة. وكان القراصنة المقاتلون يستولون على السفن الأميركية ويأسرون بحارتها وضباطها ويسجنونهم ويفرضون عليهم العمل الاجباري كالعبيد حتى تدفع عنهم الفدية من قبل الحكومة الأميركية.

وفي سنة ١٧٩٥ وقعت الولايات المتحدة مع الجزائر معاهدة ودفعت لها مبلغ ٩٩٢،٤٦٣ دولاراً بدلاً من ٥٨٥،٠٠٠ دولار المتفق عليه أصلاً بسبب تأخر وصول المبلغ وذلك كفدية عن الأسرى وعن عقد المعاهدة، كما دفعت الولايات المتحدة إتاوة سنوية قدرها ٢١،٦٠٠ دولار على شكل ذخائر بحرية أو ذهب أو كليهما. وعقدت الولايات المتحدة معاهدات مماثلة مع تونس سنة ١٧٩٧ ومع طرابلس (ليبيا) سنة ١٧٩٦ ولكن من دون اتاوات سنوية. وكانت هذه المعاهدات تنظم الأمور القنصلية التجارية والبحرية الحربية بين الطرفين. واشترك الأميركان بالسفن الحربية وقوات صغيرة مرتزقة في قتال مع حامية طرابلس مستغلين صراعاً على الحكم بين أخوين، وعقدوا على اثره سنة ١٨٠٥ اتفاقية مع حاكم طرابلس.

وفي تموز/يوليو ١٨١٢ أعلن حاكم الجزائر الحرب على الولايات المتحدة لأنها لم تستطع أن تدفع الاتاوة السنوية للجزائر بسبب الأوضاع التي كانت قائمة بين أوروبا التي كان نابليون يسيطر عليها وبين بريطانيا، وكذلك الحرب بين الولايات المتحدة وبريطانيا سنة ١٨١٢. وكانت التجارة الأميركية قد تراجعت بعد سنة ١٨٠٧، وقامت الولايات المتحدة بإرسال قوات بحرية واستولت على سفينة القيادة الجزائرية قرب شاطىء اسبانيا، وقتلت الأميرال الجزائري وحوالى ثلاثين من بحارته وأسرت أربعمائة، ثم أسرت مائة آخرين من سفينة جزائرية أخرى. وعندما وصل الأسطول الأميركي إلى الجزائر كانت السفن الجزائرية لا تزال في عرض البحر، فتمكن الأميركان من فرض شروطهم على الجزائريين، فألغيت الاتاوة السنوية وأطلق سراح الأسرى الأميركان من دون شروط ودفعت الجزائر تعويضات للأميركان. ووقعت بين الطرفين معاهدة سنة ١٨١٥، ولكن إبرامها تأخر لأن النسخة الأصلية ضاعت في البحر في الطريق إلى الولايات المتحدة. وطالب الحاكم الجزائري عمر باشا، ولربما بتحريض من بريطانيا، بتجديد المعاهدة القديمة ـ الأفضل له ـ التي تنص على دفع الاتاوة السنوية، فكان جواب الرئيس الأميركي ماديسون:

«إنه مبدأ مغروس في سياسة اميركا الثابتة بأن السلام افضل من الحرب وأن الحرب أفضل من الاتاوة».

فلم يجر سوى تعديل طفيف على المعاهدة(٢).

وفي سنة ١٨٣٢ دعا حامي مسقط وتوابعها (سلطان مسقط) الولايات المتحدة لعقد معاهدة تجارية كان من بنودها ما يلي:

١ ـ يقوم السلام بين البلدين.
٢ ـ المواطنون الأميركيون لهم حرية دخول موانىء مسقط مع بضائعهم وبيعها أو تبادلها مع منتوجات أو مصنوعات مملكة مسقط على أساس الاتفاق الحر بشأن الأسعار.
٣ ـ حددت رسوم الملاحة ودخول الموانىء العُمانية.
٤ ـ العناية بالناجين من السفن الأميركية الجانحة على الشواطىء العُمانية.
٥ ـ حق النزول والإقامة للتجار الأميركان في موانىء سلطان مسقط.
٦ ـ الرسوم تدفع بموجب قاعدة الدولة الأفضل معاملة.
٧ ـ السماح بتعيين قناصل أميركان في الموانىء المهمة، يتمتعون بمزايا وصلاحيات قنصلية ولا يخضعون للاعتقال ولا يجوز الاستيلاء على ممتلكاتهم.

كانت هذه المعاهدة ثاني معاهدة تعقد بين أميركا وبلد عربي. وفي سنة ١٨٤٠ جاء مبعوث عُماني إلى

نيويورك في أول زيارة يقوم بها ديبلوماسي عربي إلى أميركا. وفي نهاية القرن التاسع عشر أسست إرسالية في مطرح لتقديم خدمات طبية وكانت تابعة لـ (The Reformed Church of America». وأنشـأت قنصلية أميركية في مسقط ظلت تعمل لغاية سنة ١٩١٥ عندما أغلقت بسبب قلة العمل والاهتمـام. وقام السلطـان سعيد والد الملك قابوس برحلة إلى أميركا. وخلال الحرب العالمية الثانية استخدمت أميركا مطارات عُمان.

وفي القرن التاسع عشر جاء الكاز الأميركي إلى سوريا وكان يستعمل للمصابيح، ويقول مؤرخ مدينـة حلب بأن الناس تفـادت الكاز في بـادىء الأمر لأنهم ظنـوا بأن رائحتـه مضرة بالصحـة وأن ضوءه يضر بالعيون[٣]. ولكن الكاز انتشر وأصبح المادة الأولى للإضاءة. وذكرت التقـارير القنصليـة البريطـانية بـأن بيروت كانت تستورد ما قيمته أربعمائـة ألف دولار من الكاز من الـولايات المتحـدة وكان ينقـل على سفن أميركية. ثم جاء الكاز الروسي سنة ١٨٨٥ وتغلب عـلى الكاز الأمـيركي في الأسواق. وفي سنـة ١٩١٢ كان ثلث البترول المستورد لسـوريا يـأتي من الولايـات المتحدة. وفي منتصف القـرن التاسـع عشر لم تكن في الدولة العثمانية وشمال أفريقيا سوى (وكالة) تجـارية واحـدة في مدينـة الاسكندريـة، وثلاث وكـالات في أزمير.

هناك من كتب بأن بعض المؤرخين العرب ذكروا أن العرب اكتشفوا أميركا في القرن العـاشر الميلادي قبـل أن يكتشفها كـولومبـوس بمئات السنـين. وينسب للجغرافي العـربي الشريف الإدريسي أنه دوّن أن ثمانية من العرب المغامرين أبحروا من لشبونة ليستكشفوا ما كان يسمى «بحر الظلمات» ونزلوا في جنوب أميركا. ورغم عدم وجود أدلة كافية على هذه الرواية، فقد قيل إنه عندما احتفلت ايطـاليا في سنـة ١٩٥٥ بمرور خمسمائة سنة على ميلاد كولومبوس، كان من ضمن المعروضات العائدة لكولومبـوس كتاب قيـل إنه كتاب الشريف الإدريسي الذي جاءت فيه قصة البحارة العرب[٤]. وعلى كل حال، فالعرب ابتـدأوا بالهجـرة إلى أميركا في أوائل القرن التاسع عشر وتزايد عددهم بالألوف على مرّ السنين، وكانت أكثريتهم من [بـلاد الشام] اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين. والأوائل منهم اعتبروا أتراكاً من آسيا لأنهم كانوا من رعايـا الدولة العثمانية. وبعـد الحرب العـالمية الأولى أصبحـوا يسمون سـوريين لأن معظمهم جـاء من سوريـا الكبرى. وعمل الكثيرون منهم كباعة متجولين وكانوا يرسلون الأموال لأهلهم في القرى والمدن العربية. وقد ساهمت التحويلات العربية من الولايات المتحدة في تحسين أحوال الأهـل فيها وخصـوصاً في جبـل لبنان على ما يبدو. كما وأن الاتصالات بين المهاجرين العرب وأهلهم ومعارفهم التي لم تنقطع كان لها تأثير على الفكر والمفاهيم في البلاد العربية.

هوامش (١)

(١) Jacob Coleman Hurewitz (ed.), **The Middle East and North Africa in World Politics: a Documentary Record,** 2nd ed. (New Haven: Yale University press, 1975 - 1979), P. 101.

(٢) Ibid, p. 203.

(٣) شارل عيساوي، في: **American Arab Affairs** (Winter 1982 - 1983), P.18.

(٤) هذه الأقوال منسوبة إلى:

Elaine Haquobian and Ann Padine (eds), **The Arab Americans: Studies Assimilation** Wilmette, Iu: The Medina University Press International.

٢ إرساليات وقنصليات أميركية واليهود

في القرن التاسع عشر نشط الأميركيون في مجالات تعليمية وتبشيرية وخيرية متعددة في البلاد العربية، ففي سنة ١٨٢٣ أنشأوا إرساليات تبشيرية وخيرية في القدس وبيروت، ثم توسعت أميركا في هذه المناحي حتى شملت عشرات المدارس والمستوطنات، وطبعت ألوف الكتب وتخرج من الجامعات والمعاهد الأميركية على مرّ السنين في الشرق العربي الآلاف من الشباب والشابات وأنفقت الملايين من الدولارات، وكانت من أشهر المعاهد الأميركية وما زالت الجامعة الأميركية في بيروت، وهي الكلية السورية البروتستانتية سابقاً التي أسست عام ١٨٦٦. وأنشئت كذلك الجامعة الأميركية في القاهرة وكلية روبرت كوليدج وكلية البنات في أستنبول بتركيا ومدارس ثانوية في بغداد وطهران. وكانت هناك كذلك إرساليات أميركية مشيخية بروتستانتية في عدد من أقطار الشرق الأوسط جمعت بين العمل الديني التبشيري والعمل الخيري والطبي. وعلى وجه العموم، فإن هذه المعاهد والمؤسسات جعلت الأميركيين محبوبين في المنطقة العربية خصوصاً، لأنها لم تكن تابعة للدوائر الحكومية الأميركية، ولم تكن الولايات المتحدة قد اكتسبت في أذهان الناس صورة الدولة المستعمرة البغيضة مثل بريطانيا وفرنسا. ولا شك أن الكثيرين من العرب الذين نهلوا العلم في الجامعات والمعاهد الأميركية ووصل العديد منهم إلى مراكز قيادية في أقطارهم العربية المختلفة بعد أن تعايشوا في المحيط الجامعي والتعليمي مع أساتذتهم الأميركيين ومع عائلاتهم وأطفالهم، وتأثروا بمبادىء تربيتهم وأنماط معيشتهم وأفكارهم ونظرتهم الانسانية في الحياة وشؤونها واحترامهم للحرية ووجهات نظر الآخرين وحقوقهم الانسانية، يشعرون بألم مرير ممزوج بالاستغراب لما تسببه سياسات الادارات الأميركية المتتابعة عن طريق إسرائيل من ظلم وقهر وتنكر للمبادىء الانسانية بالنسبة إلى حقوق شعب فلسطين، وللتحيز الظالم الصارخ لمصلحة اليهودية الصهيونية على حساب العرب.

كان للولايات المتحدة في أواسط القرن التاسع عشر وزير مفوض في استانبول عاصمة الدولة العثمانية التي كانت تضم البلاد العربية. ووصل إلى مسامع هذا الوزير المفوض الأميركي أن رجلاً يدعى واردر كريسون يتنقل في القدس:

«ويزعم بأنه قنصل أميركا وأنه أصدر اختاماً قنصلية جديدة لفرع يافا... وفضلاً عن هذا كله، فإنه كان يعطي اليهود وثائق حماية تدفع عنهم اي تعديها»[١].

وظن الوزير المفوض بأن الرجل مجنون فشكاه لـ «الباب العالي» وهدده بالنفي بواسطة السلطات العثمانية، ثم تبين أن الرجل كان قد تعين فعلاً «قنصلاً في القدس ويافا بأمر من مجلس الشيوخ الأميركي بتاريخ ٧/٥/١٨٤٤»، ولكن سوء المواصلات أخرت وصول قرار التعيين إلى الوزير المفوض الأميركي والسلطات العثمانية. وبقي كريسون في فلسطين ثم تزوج يهودية واعتنق الديانة اليهودية. ووضع بعض الكراسات الدينية التي استوحاها من التوراة وكانت إحداها بعنوان: «إسرائيل... ثم شجرة الزيتون التي باركها الله». ونشر في أميركا وأوروبا نشرات عديدة ناشد فيها العالم:

«أن يقدم المساعدة لليهود ويشجع هجرتهم إلى فلسطين.. ان في ذلك تحقيق لوعد الله»

وإضافة إلى ذلك، أنشأ كريسون مستعمرة زراعية لليهود قرب القدس وبدّل اسمه فأصبح «ميخائيل بوت اسرائيل»، وكان هذا قبل قيام الحركة الصهيونية تحت قيادة هيرتسل.

وفي سنة ١٨٥٦ كانت هناك قنصلية أميركية في القدس تشمل صلاحياتها مدينة يافا. وقنصلية أخرى في بيروت تشمل مدينة حيفا والجليل. وكان هناك نواب للقناصل في بعض المناطق. وكان القناصل يتمتعون بسلطات وصلاحيات منها منح الحماية من السلطات العثمانية للأجانب في الدولة العثمانية ومنهم اليهود الذين لا يحملون الجنسية العثمانية، وذلك بموجب شروط الامتيازات الأجنبية التي حصلت عليها دول أجنبية مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية. ومع إنه لم تكن لأميركا مطامع كبيرة في المنطقة في ذلك

الزمن، فإن القناصل الأميركيين كانوا يقدمون الحماية والعون لليهود الأميركيين وغير الأميركيين في فلسطين، وكان اليهود يتسللون ويأتون إلى فلسطين بسبب روابط دينية ليموتوا ويدفنوا فيها. وقد ساعد تمنعهم وعدم قابليتهم للامتزاج في العيش مع الآخرين في مجتمعاتهم الأوروبية على تعرضهم للاضطهاد المتميز بالنعرات الدينية الذي نزل بهم في عدة دول أوروبية ومنها روسيا، التي هرب منها ألوف الشبان اليهود هرباً من الخدمة العسكرية. وفيما بعد جاء اليهود إلى فلسطين بتحريض من الحركة والمطامع الصهيونية، وبسبب ما زعم من مذابح وتشريد النازيين لهم. وفي زمن العثمانيين جاءوا إلى فلسطين بذرائع مختلفة وحاولوا البقاء فيها والتهرب من محاولات السلطات العثمانية لإبعادهم، وكانوا يتحايلون لشراء الأراضي لإنشاء مستعمرات لهم عليها. ولم تكن السلطات العثمانية وأصحاب البلاد العرب بغافلين عن خطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولكن الفوضى في الإدارة الحكومية وتفشي الرشوة والعون من القناصل الأجانب وحكوماتهم ووصول المساعدات والهبات إلى اليهود مكنتهم من البقاء في فلسطين والاستيطان فيها. وفي المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال بسويسرا سنة ١٨٩٧ تقرر المطالبة بجعل فلسطين «وطناً قومياً لليهود». وحاول اليهود الاستعانة بدولة أجنبية لتساعدهم في تحقيق غاياتهم، ولجأ ثيودور هيرتسل إلى القيصر الألماني الذي كان معروفاً بصداقته للسلطان عبد الحميد وتركيا، ولكن هيرتسل لم ينجح في مسعاه، واتجه اليهود إلى بريطانيا التي أرادت استخدام اليهود لخدمة مصالحها الاستعمارية ومنها تجزئة الوطن العربي وحماية قناة السويس.

كان وزير أميركا المفوض في أستانبول يهودياً اسمه ستراوس وقيل إنه كان يهودياً معتدلاً في يهوديته. تمكن هذا المفوض الأميركي اليهودي من نيل رضاء السلطان عبد الحميد، وحصل منه على امتيازات اعتبرتها وزارة الخارجية الأميركية فوزاً كبيراً لستراوس ولحسن سياسته. وكانت خلاصة تلك الامتيازات ما يلي:

١ ـ التعويض عن أملاك المبشرين الأميركان التي دمرت في مذابح الأرمن عام ١٨٩٥.
٢ ـ حرية سفر المبشرين وتنقلاتهم في آسيا الصغرى.
٣ ـ عدم التفريق في المعاملة بين الأميركان المسيحيين والأميركان اليهود. اي السماح لليهود الأميركان بالسفر إلى سوريا وفلسطين»[٢].

ولكن هذه الامتيازات لم يكتب لها أن تتحقق، لأن وزير تركيا المفوض في واشنطن أبرق إلى السلطان عبد الحميد يقول بأنه أكمل مباحثاته مع وزارة الخارجية الأميركية، واتفق معها على عدم السماح للمبشرين واليهود بدخول سوريا وفلسطين. وعندما شكا ستراوس الأمر إلى السلطان وطلب عزل الوزير المفوض التركي (فاروق بك) على أساس أن ما زعمه في برقيته إلى السلطان كان كذباً، ابتسم السلطان لستراوس وقال له:

«إن فاروقاً عزيز عليّ كأحد ابنائي ويدين لي بتربيته».

وخرج ستراوس من حضرة السلطان بائساً. وفي ليلة مغادرة ستراوس لعاصمة بني عثمان في كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٩، أرسل له السلطان رسالة مع رئيس الديوان العالي مدحه فيها لاعتداله واتزانه رغم أنه يهودي في مشكلة اليهود «أكثر كثيراً من المسيحيين في بريطانيا وأميركا»، وصرح في الرسالة بأنه (السلطان) «يعامل اليهود احسن معاملة وسيظل يعاملهم كذلك على الا يتطاولوا إلى الطمع في ملك»[٣].

وفي طريق عودته إلى أميركا قابل ستراوس ثيودور هيرتسل في فيينا، وحاول هيرتسل أن يستدرج ستراوس ليكشف ما إذا كان السلطان قد تحدث إليه عن الصهيونية. ولكن ستراوس كان متحفظاً وقال لهيرتسل: «كيف يفعل عبد الحميد معي هذا؟ اني وزير مفوض لاميركا لا لليهود، فما شأن عبد الحميد يتحدث عن مسألة هي من اختصاص اليهود لا من اختصاص اميركا»[٤].

وكان هيرتسل يرى بأنه يجب أن تبذل الجهود لحمل السلطان على اصدار فرمان بحق اليهود في استعمار فلسطين مقابل أن يقدم اليهود في العام من عشرة إلى عشرين مليون جنيه للسلطان يستعين بها على وفاء ديون كل من بريطانيا وفرنسا على تركيا، وبالتالي تمكين السلطان من التحرر من نفوذ بريطانيا

وفرنسا. وحذر ستراوس هيرتسل من فكرة الاستعانة بالمقربين من السلطان العثماني، وأفهمه أن السلطان عبد الحميد رجل داهية، وأنه يحكم نفسه بنفسه وليس لإنسان نفوذ عليه. وعندما نجح هيرتسل في مقابلة السلطان فشل في اقناعه بمطالبه الصهيونية ومقترحاته. ولكن الجهود اليهودية الاستيطانية في فلسطين استمرت. وبعد خلع السلطان عبد الحميد ومجيء جماعة (الاتحاد والترقي) إلى الحكم في تركيا، استمرت الهجرة اليهودية، وقام جمال باشا قائد الجيش الرابع التركي في الحرب العالمية الأولى التي كان في السابق متحمساً ضد اليهود بزيارة المؤسسات اليهودية في فلسطين «واقطعها عشرين الف دونم من الأراضي الميري»[٥]. ويذكر مانويل أن سبب التبدل في السياسة التركية تجاه اليهود في فلسطين في ذلك الوقت يرجع إلى ضغط ممثلي أميركا والمانيا في استانبول على الحكومة التركية «لحماية اليهود وانقاذ الصهيونية»، وأن سبباً آخر في انقاذ اليهود هو انهماك الأتراك في مذابح الأرمن. واستمرت المساعدات والمعونات تصل إلى اليهود من أغنياء اليهود في الخارج ومن أميركا المحايدة في الحرب رغم الحصار البحري خلال الحرب العالمية الأولى، ومنها ما جاء على ناقلة الفحم الأميركية (فولكان) التي كانت تقوم بنقل الفحم لسفن الأسطول الأميركي في البحر الأبيض المتوسط، وبذلت في هذه العملية جهود وزير البحرية الأميركي يوسيفوس دانيال ووزير أميركا المفوض في استانبول هنري مورغانتو والقناصل الأميركيين وحظيت العملية بموافقة الرئيس ولسون.

في أيام العثمانيين لعب الوزراء المفوضون الأميركيون في العاصمة التركية والقناصل الأميركيون في فلسطين أدواراً متباينة فيما يتعلق باليهود الذين جاءوا إلى فلسطين، فبعضهم ساعد في تقديم العون لهم وفي منحهم «وثائق حماية» وجوازات سفر أميركية، والبعض الآخر قام بتزويد كل يهودي لاجيء إلى فلسطين بجواز سفر آميركي. وتدل سجلات وزارة الخارجية الأميركية على:

«ان قنصلا أميركياً اسمه بيج استقال في عام ١٨٦١ بحجة انه أطلع في القدس على وثائق حماية صادرة من المفوضية الأميركية في آستانبول لجماعات من أوباش اليهود بدافع العطف عليهم دون منحهم الجنسية الأميركية، وكان من رأي بيج هذا انه لا شأن لأميركا بالتدخل في مثل هذه الشؤون، وأنه ليس من حقها أن تصدر لمثل هؤلاء الناس جوازات سفر ولا وثائق حماية»[٦].

وفي ١٨٦٨/٨/٢١ أصدر سيوارد وزير خارجية أميركا أوامر مشددة إلى وزير أميركا المفوض في استانبول لحصر الحماية الأميركية على اليهود الأميركيين فقط.

«ولكن هذه الأوامر المشددة كانت كثيراً ما تهمل ويتجاهل أمرها بفضل دعايات اليهود في أميركا وتدخلهم مع المسؤولين. فمن ذلك أن كبير الحاخامين في القدس ذهب مرة إلى اميركا وخطب في حفل كبير أمام رئيس الجمهورية جرانت وبالغ في وصف سوء حالة اليهود في فلسطين والاضطهاد النازل بهم، فكان من جراء ذلك أن تدخل الرئيس وخرق القانون»[٧].

وكان بعض القناصل الأميركيين في فلسطين وبعض الوزراء المفوضين والسفراء الأميركيين في استانبول يهوداً، ومع أن بعضهم أظهر تحفظاً في مساندة اليهود، إلا أن البعض الآخر تحمس كثيراً لأبناء دينه. وكانت أميركا تعارض القانون العثماني الذي يبيح للمسيحي الأميركي ويحرم الأميركي اليهودي من امتلاك الأرض في فلسطين على اعتبار أن الفريقين هم أميركيون. ومع تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين نتيجة لشدة اضطهادهم في أوروبا الشرقية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تفاقمت مشاكل اليهود في فلسطين:

«وتحمس الوزير المفوض الأميركي اليهودي لأبناء دينه ورجع الصدى بذلك في أميركا وفي القدس معاً. أما في القدس فقد ضج القنصل الأميركي واسمه سيلا ميرل (Cella Merle) من اليهود ومن مشاكلهم، وضجت معه وزارة الخارجية وصار اليهود مشكلة تماماً كما أصبحوا كذلك بعد الانتداب على فلسطين».

كان ميرل قسيساً وعالم لاهوت، وكلما زادت خبرته باليهود وبالحركة الصهيونية والأكاذيب اليهودية زادت حماسته ضد أطماع اليهود في فلسطين. ولقد كتب إلى وزارة الخارجية الأميركية يقول:

«إن اليهود شعب متعصب يرفض الامتزاج بغيره، وفي رأيي أنه لا بد من وجود أسباب خفية تبرر اضطهاد روسيا لليهود ومحاولتها طردهم من أراضيها والخلاص منهم. وإذا كانت هذه هي طبيعة اليهود وهذا مبلغ عقليتهم، فإن إقامة مملكة لهم في فلسطين ستنتهي على التحقيق إلى أسوأ النتائج. واليهود شعب قد استعبد

زمناً طويلاً وليس في اليهود أي استعداد طبيعي للامتزاج والتفاهم مع الغير... فأين لمثل هذا الشعب المستعبد الذي تحرر من ذلة الاستعباد من زمن قريب جداً أن يقيم له حكماً ودولة وأن يحكم نفسه ويدير شؤونه. إن أقرب طريق لإفناء اليهود هو حشرهم في فلسطين وإقامة دولة لهم هناك وتركهم دون تدخل خارجي وإطلاق يدهم ليحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأنا كفيل بأن اليهود سيفنون أنفسهم بأنفسهم وسيقضي بعضهم على بعض بأسرع مما يتصور الإنسان»[٨].

وفي ذلك الوقت كما هو الحال الآن كان اليهود يثيرون الاحتجاجات والصراخ في أنحاء العالم ويستخدمون الضغوط والرشاوى لتحقيق مطالبهم وغاياتهم. وعندما فشل البريطاني لورنس اوليفانت في الحصول على موافقة السلطان العثماني على إسكان اليهود في وادي الأردن، وكان قد حصل على موافقة رئيس الوزراء البريطاني اليهودي ديزرائيلي واللورد سالزبوري على هذا المشروع، لجأ إلى وزير أميركا المفوض في استانبول الجنرال لويز والاس (السياسي والعسكري والروائي). وكان الجنرال والاس «بروتستانتياً من هواة ومحبي ودارسي التوراة». وهو الذي ألف رواية بن حور التي اشتهرت في فيلم سينمائي ومجدت اليهود. وحاول الجنرال الحصول على موافقة الوزارة الأميركية للتدخل لمصلحة مشروع اوليفانت ولكنها أرسلت إليه تقول: «تدخل على أساس العطف الانساني فقط ولا تتعد ذلك قط»[٩].

ولكن والاس اندفع مع عواطفه الى أبعد الحدود، إلا أن الباب العالي أفهمه بأنه لا يمكن الموافقة على ما طلب في فلسطين، وأنه إذا أراد اليهود العمل «فأمامهم ما شاءوا من سهول سوريا والعراق والأناضول أما فلسطين فلا»[١٠].

كان ذلك قبل سنة واحدة من احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢. وعندما تم احتلال بريطانيا لمصر

«وقف ادوار كوزليت جد النائب الصهيوني الذي مات في الحرب الأخيرة، وصرح بأن احتلال مصر قد وحد بين مصالح الامبراطورية في الشرق الاوسط وبين مصالح اليهود في فلسطين. ومنذ ذلك الحين (١٨٨٢) حتى سنة ١٩١٧ كان الاتراك يخشون الانكليز ويشكّون في نواياهم نحو فلسطين»[١١].

ومن الملابسات التي نشأت عندما جاء الجنرال والاس إلى القدس (١٨٨٢) ليتفقد أحوال اليهود، واستمع فيها إلى وفد من اليهود الأميركيين يحتجون على سوء حالهم وأن «قرشاً واحداً لا يصل إليهم من الالوف التي تجمع في اميركا وترسل إلى فقراء القدس» أن الباشا الحاكم أرسل ترجمانه اليهودي يوسف كريجر ليستقبل الجنرال ويرحب به. ونظراً إلى أن وصول الجنرال صادف مساء يوم جمعة اقترب فيه موعد

«حلول السبت اليهودي، فإن الترجمان يوسف اختصر مراسيم الاستقبال، فغضب الجنرال غضباً شديداً لأنه اعتبر ذلك إهانة له وقدم شكوى للباشا الحاكم، فقام الباشا بطرد الترجمان اليهودي يوسف فحرم اليهود نصيرهم عند الباشا»[١٢].

وكما يجري اليوم، كتبت جريدة يهودية هافا تساليت كانت تنشر في القدس في ذلك الوقت «مقالاً نارياً بعنوان (اميركاني طاغية)، ويجن والاس مرة أخرى ويشكو للباشا فيأمر الباشا بإرسال فرمكين محرر الجريدة إلى السجن مدة ٤٥ يوماً واغلاق جريدته»[١٣].

عندما ثار الأتراك بزعامة حزب تركيا الفتاة وخلعوا السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩، ظن الكثيرون بأن عهداً جديداً من الحرية والاخاء والمساواة قد بزغ. غير أن الثورة التركية أشعلت روحاً وطنية تركية ترفعت عن الأجناس الأخرى. وكتب القنصل الأميركي والاس إلى حكومته في ١٩٠٩/١١/٢٦ بأن الثورة حركت روح الاحتقار للأجانب والتخوف منهم وجعلت الأتراك يسيئون معاملتهم

«لا سيما اليهود... ومن الغريب أن ثوار سالونيك وهم مسلمون متحدرون من أصول يهودية كانوا اشد وطنية وتطرفاً ضد الأجانب من الأتراك أنفسهم وكان رجال تركيا الفتاة ساخطين أشد السخط على الامتيازات الأجنبية. وكانوا اشد سخطاً على هذه الحمايات المصطنعة التي كان يلقاها اليهود من القنصليات الأجنبية»[١٤].

وعندما عاد ستراوس إلى أستانبول شكا إلى وزير العدلية التركية «سوء الحالة في فلسطين وسوء المعاملة التي يلقاها اليهود بسبب كره الموظفين الشخصي لهم. وبناء على هذه الشكوى استقال حاكم القدس وعزل رئيس المحكمة الشرعية وبدل نحو نصف رجال الشرطة»[١٥].

ولكن لم يتحسن الحال إلا إلى حين. ودلت تقارير الوزير المفوض ستراوس على أن أميركا شرعت في الاهتمام بمصالحها أكثر من اهتمامها باليهود وقال في نهاية تقرير له: «وبحسب الارشادات الجديدة التي اتقيد

بها الآن فنحن معنيون أولاً وقبل كل شيء بالحرص على كرامتنا ونفوذنا وتنمية صلاتنا الاقتصادية مع تركيا».

وهذا يشمل البلاد العربية في الشرق الأوسط في ذلك الوقت. ولما رأت أميركا الدول الأوروبية تعقد:

«الصفقات مع تركيا في سبيل البترول ومد السكك الحديدية وغير ذلك قررت ان تفعل مثلما يفعلون، ولكن فلسطين في ذلك الوقت كانت محط أنظار رجال الامبراطورية البريطانية الذين كان لهم امتيازات للبترول وأخرى لاستغلال البحر الميت»[١٦].

هوامش (٢)

(١) فرانك مانويل، **بين أمـيركا وفلسطـين**، ترجمـة يوسف حنـا (عمان: وزارة الثقـافة والاعـلام، دائرة الثقـافة والفنـون، ١٩٦٧). استند الكتاب على وثائق وزارة الخارجية الأمـيركية لسنـوات ١٨٣٠ ـ ١٩٤٨ ومعظمها رسـائل من قنـاصل أمـيركا في القدس وسفرائها في استانبول.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٢.

٣ أميركا والصهيونية والعرب ـ والحرب العالمية الأولى

في بداية القرن العشرين كانت الحركة الصهيونية ضعيفة في أميركا، وكانت العناصر ذات النفوذ بين اليهود الأميركيين هي من مهاجري اليهود الألمان الذين كانوا يتمسكون باليهودية كدين وليس كقومية وطنية عنصرية وان كانوا يتعاطفون مع المضطهدين اليهود بحكم الانتماء الديني. وقبل أن يزداد النفوذ اليهودي على وزارة الخارجية الأميركية وداخلها، كان في القسم المختص بالشرق الأوسط من المسؤولين من يستاء:

«من تدخل أميركا في شؤون اليهود، ويرون في هذا التدخل تطفلاً على ما ليس لأميركا شأن فيه. وكان السبب في استيائهم أنهم كانوا يرون في مثل هذا التدخل ما يعود بأضرار جسيمة على مصالح اميركا الاقتصادية في الشرق. وكانت الصهيونية نفسها مدار جدل وخلاف بين اليهود انفسهم. وكانت الصهيونية تعني مطالبة يهود اميركا بالولاء لأميركا وللدولة اليهودية. وهذا ولاء مشكوك فيه، وإذاً فما شأن اميركا وتدخلها في مثل هذه المشاكل»[١].

وتبين سجلات الحكومة الأميركية أن أحد اليهود كتب مرات عديدة إلى رؤساء الجمهورية وإلى وزراء الخارجية الأميركية يطلب منهم التدخل والتوسط مع الأتراك:

«لاسترداد فلسطين وإقامة مملكة يهودية فيها ولكنه لم يفز حتى بردٍّ عابر على طلباته. وكان المسؤولون في وزارة الخارجية شديدي الحرص على عدم الرد على اي طلب يهودي في شؤون السياسة والاستعمار في فلسطين، خوفاً من استغلال اليهود لمثل هذا الرد مهما كان متحفظاً. ولكن اليهود ظلوا مثابرين على توريط أميركا في رد من الردود على طلباتهم الكثيرة التي زادت بعد ان قويت حركة هرتزل وانتشرت الدعوة إلى الصهيونية»[٢].

وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩١٢، أرسل الصهيونيون الأميركيون طلباً إلى وزير الخارجية الأميركي يطلبون فيه رأي الرئيس الأميركي في حركتهم.. فكان جواب الوزير:

«ان مشاكل الصهيونية تتضمن مسائل تتناول مصالح بلاد غير اميركية. فما شأن اميركا لأن تتدخل في أشياء قد تفسر على غير حقيقتها»[٣].

وفي جواب أخر قالت وزارة الخارجية الأميركية:

«إن الحركة الصهيونية لا تلقى في تركيا رضى ولا قبولاً، وإنما تلقى هناك السخط والمرارة».

وفي ٢١ يوليو/تموز ١٩٢٣، أرسل رئيس الاتحاد الصهيوني الأميركي طلباً إلى وزارة الخارجية الأميركية يرجو فيه أن تشمل الأجهزة الديبلوماسية الأميركية في الأراضي التركية:

«جميع الممثلين الصهيونيين هناك بالعطف والرعاية. ولكن الوزارة ردت على ذلك برسالة يفهم منها ان مثل هذا التدخل من شأنه أن يعتبر تدخلاً سياسياً من اميركا في شؤون الشرق الأوسط وليس لأميركا الحق في مثل هذا التدخل ولا هو من سياستها المتبعة»[٤].

وفي سنة ١٩١٤، أراد عدد من زعماء اليهود الأميركيين تشكيل:

«هيئة تتولى بحث شؤون اليهود في فلسطين. وذكروا بين أعضاء تلك الهيئة هنري مورغانتو سفير اميركا اليهودي في استانبول، فلما بلغ وزارة الخارجية ذلك استاءت واضطر مورغانتو إلى أن يستقيل من الهيئة».

ومع مجيء الرئيس ولسون إلى الرئاسة أصبح القاضي لويس برانديز اليهودي النشيط «مستشاره الأكبر» تبدل الوضع. كان ويلسون رجلاً إنسانياً يعطف على جميع المضطهدين. وكان عطفه على اليهود من الناحية الانسانية فقط. ولكن برانديز تولى مهمة رعاية هذا العطف وتحويله إلى أكثر من الاهتمام الانساني. وحسبما جاء في كتاب **بين أميركا وفلسطين** فإن:

«الجهاز الديبلوماسي الأميركي اصبح بفضل توجيه ويلسون يستجيب لمناشدات اليهود الأميركان الذين وقفوا انفسهم على حماية المستعمرين اليهود والدفاع عنهم في فلسطين... ولا شك في أن زيادة اهتمام السياسة الأميركية باليهود في فلسطين في عهد ويلسون ومنذ أن انتخب في عام ١٩١٦، كانت له أسبابه العسكرية

واسبابه الدعائية لاسيما قبل أن تساهم أميركا في الحرب.. ولكن ترى هل خلت فكرة العطف على يهود فلسطين وفي عهد ويلسون من كل مصلحة داخلية؟ ترى وهل لم يكن للأصوات اليهودية في العاصمة الأميركية وهي العامل الحاسم في تقرير انتخابات الرئاسة دخل في ذلك الاهتمام؟ لقد أثبتت السجلات أن وزارة الخارجية قد نشرت في شهر آب/اغسطس ١٩١٦ بياناً عن خدماتها الطبية لليهود ومساعدتها لهم. ترى لماذا كان هذا البيان ـ إن لم يكن للانتخابات».

ويضيف مانويل بأنه:

«ليس من شك في أن السبب الذي منع الأتراك من إفناء اليهود في فلسطين خلال الحرب هو تخوف الترك من نفوذ اليهود في أميركا»[٥].

وعندما اشتركت تركيا بالحرب وانسحب ممثلو الحلفاء من السلطنة العثمانية، وجدت أميركا نفسها الحامية الوحيدة لليهود في السلطنة، وكان ممثلها في استانبول هنري مورغانتو الأميركي اليهودي الذي وصف بالاعتدال. وكان البريطانيون في مصر ينشرون المبالغات عن الأخطار التي تجابه اليهود في فلسطين في ذلك الوقت.

حاولت بريطانيا واليهود في أميركا وغير أميركا الحصول على تأييد الولايات المتحدة لوعد بلفور الذي صدر في ١٩١٧/١١/٢ ولسياسة بريطانيا الصهيونية. وبغض النظر عما صدر عن الرئيس ولسون من بعض مظاهر التأييد لليهود وللصهيونية بوصفه بروتستانتياً يؤمن بالتوراة التي ربطت اليهود بالأرض المقدسة، إضافة لأسباب إنسانية، فإن وزارة الخارجية ألأميركية حافظت على قدر من عدم التورط فيما يتعلق بوعد بلفور. ويؤكد فرانك مانويل استناداً إلى وثائق وزارة الخارجية الأميركية بأن:

«ما نعلمه على التحقيق أن وزير خارجية أميركا استطاع بعد صدور الوعد [وعد بلفور] أن يعلن للملأ أنه كوزير خارجية أميركا يستطيع أن يؤكد أن لا بريطانيا ولا غيرها استطاع أن يحصل على موافقة الحكومة الأميركية على إصدار الوعد قبل وضعه وإصداره ونشره. وقال لانسنغ كذلك أنه بوصف كونه وزير خارجية أميركا لم يوقع قط على أي مخابرات في هذا الباب، وأن مباحثات براندیز مع الكولونيل هاوس (مستشار الرئيس ولسون) بصدد وعد يصدر عن حكومة بريطانيا في لندن هي أشياء لا شأن للحكومة الأميركية بها»[٦].

وعندما تزايد إلحاح اليهود وضغوطهم للحصول على اعتراف من الحكومة الأميركية بوعد بلفور، كتب وزير الخارجية لانسنغ في ١٩١٧/١٢/١٣ إلى الرئيس ولسون يقول:

«إن ضغط اليهود علينا بلغ حداً لا يطاق، فهم يريدون منا أن نعلن عن موقفنا من وعد بلفور، والذي أراه أنا هو وجوب التحفظ للأسباب التالية:

١ ـ لسنا في حرب مع تركيا، ولهذا يجب الا نحبذ اغتصاب أرض هي ملك للعثمانيين.

٢ ـ إن جميع اليهود غير متفقين على فكرة استعمار فلسطين والاستقلال فيها كشعب قائم بذاته.

٣ ـ كثير من الطوائف المسيحية ستعترض على تسليم أرض المسيح إلى اليهود. وفي الجملة، فلست أرى ما يوجب تدخلنا في هذه المسألة».

وفي اجتماع للوزارة الأميركية في اليوم التالي، أعاد الرئيس ولسون رسالة لانسنغ مع ملاحظة قال فيها:

«اني موافق معكم، ولكني اظن أننا كنا وافقنا على أعلان بريطانيا رد فلسطين إلى اليهود»[٧].

في مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩ بعد انتصار الحلفاء، كان الوفد الأميركي في بادىء الأمر يعارض المطالب والأطماع الصهيونية. ولكن بعد أن جاء ولسون ليحضر المؤتمر تبدل الوضع. ووضع قسم الاستخبارات الملحق بالوفد مشروعاً للشرق الأوسط يجعل:

«فلسطين في المستقبل دولة يهودية... ثم أخذ المؤتمرون أو المتآمرون في وضع خرائط لحدود فلسطين استوحوها من التوراة»[٨].

وفي الجهة الأخرى، ابتدأت البرقيات والاحتجاجات تتدفق.

فـ «الوفد الأميركي إلى مؤتمر الصلح شرع يتسلم كل يوم الف برقية والف احتجاج والف تحذير بصدد انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وكان أول من افتتح حملة التشهير والتحذير إلى الوفد الأميركي الجنرال جلبرت كلايتن رئيس المكتب العربي في القاهرة. فلقد أبرق إلى لندن، ولندن حولت برقيته إلى الوفد

الأميركي. وكانت خلاصة البرقية أنه إذا نفذت بريطانيا وعد بلفور ثم نفذت هي وفرنسا اتفاق سايكس ـ بيكو،فسوف يثور الشرق العربي وسوف تحتاج بريطانيا إلى جيش احتلال دائم في ذلك الشرق لاخضاعه بالقوة»[٩].

وجاءت برقيات الاحتجاج من العرب في سوريا ومن العرب في أميركا ومن بعض الجهات الأميركية، وكذلك من اليهود المعارضين للصهيونية ومن عرب فلسطين المسلمين والمسيحيين

«ومن الفرنسيسكان في القدس ومن اليهود الأرثوذكس في فلسطين ورجال الأعمال في فرنسا ورجال الدين والاميرالية الأميركية في الشرق ومن القنصلية الأميركية في القدس»[١٠].

كانت برقيات الاحتجاج تحذر من أن «جراثيم الشيوعية» سينقلها المهاجرون اليهود من روسيا، وقداسة البابا سيثور، والحكم اليهودي للأراضي المقدسة سيجعلها مسرحاً للخلافات الداخلية، وستضيع حقوق العرب مسلمين ومسيحيين في سبيل أقلية يهودية، والعالم الاسلامي سيشتعل، وأن «إقامة الدولة اليهودية في فلسطين ستشعل العالم باللاسامية»، والصهيونيون هم من اليهود الذين لا دين لهم، وأن:

«حقوق فرنسا في فلسطين تاريخية ويجب أن لا يعتدي عليها أحد.. أما الوفد الأميركي فكان يقرأ هذه الألوف من البرقيات ويعي ما فيها دون أن يفعل شيئاً»[١١].

ونبه أحد مستشاري الوفد الأميركي في التقارير التي قدمها إلى الوفد الأميركي، بأن إقامة دولة يهودية في فلسطين يناقض مبادىء الرئيس ولسون، وخصوصاً مبدأ تقرير المصير للشعوب، وأن اتفاق سايكس ـ بيكو يناقض تلك المبادىء. ولكن الرئيس ولسون وقف موقفاً مؤيداً لليهود وخالف سياسة وزارة الخارجية الأميركية وخبراء الوفد الأميركي. وفي تصريح له للقاضي جوليان ماك من أعضاء المؤتمر الصهيوني العام في أميركا قال:

«ان مطالبكم بفلسطين وفي غيرها قد مست قلبي في الصميم، وأنا كنت قد أعلنت من قبل موافقتي على بيان الحكومة البريطانية في لندن بصدد آمالكم في تحقيق حقوقكم التاريخية في فلسطين، وأنا على ثقة بأن دول الحلفاء بالاتفاق مع حكومتي سوف تؤسس لكم كومنولثاً يهودياً في فلسطين»[١٢].

أنعش هذا التصريح اليهود ونشروه في أنحاء العالم. وأضاف مانويل بأن الوفود العربية في مؤتمر الصلح:

«ليست الوفود التي تدرك تمام الإدراك ألاعيب السياسة الدولية. فلم يحسن العرب الكر والفر بل وصدر عن رجال الوفود العربية في المؤتمر تصرفات وتصريحات عن حسن نية، إلا أنها أفادت اليهود أكبر الفوائد دون أن يدرك العرب ذلك. وقد رحبت صحف أميركا ببعض تصريحات العرب وتصرفاتهم أحسن ترحيب، وكانت صحف نيويورك اليهودية أشد صحف العالم اهتماماً بذلك، مما ضلل الرأي العام الأميركي، فاعتقدوا أن العرب واليهود أمة واحدة، وأنهم من جنس سامي واحد، وأنهم ابناء عم فلا يضيرهم أن يعيشوا معهم، ولا يمنع أن يكون لليهود في فلسطين فضل ترقية الشرق العربي كله»[١٣].

وقال مانويل كذلك بأن الملك فيصل بن الحسين:

«بقامته الفارعة وجمال ملابسه وحلاوة صوته (أثار) اعجاب السامعين عندما ظهر في مؤتمر الصلح في ١٩١٩/٢/٦. ولما مضى في الكلام عن العرب وقضاياهم وتضحياتهم وقف له لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا وسأله: كم عدد الجيوش العربية التي اشتركت في حرب التحرير. وكان لويد جورج يعلم أن عدد الجند الذين اشتركوا في الثورة العربية لم يزد عن ألفين. ولكن فيصل اعتدل في موقفه واجاب لويد جورج بقوله: كان عدد الجيوش العربية التي اشتركت في الثورة مئة ألف بالإضافة إلى مسلحين آخرين»[١٤].

وبعد أن تجولت لجنة كنغ ـ كرين في عدد كبير من البلدان العربية وتثبتت من «عداء الشعوب العربية المتطرف لليهود ولفكرة إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين»، أرسلت برقية من بيروت إلى الوفد الأميركي في مؤتمر الصلح أكدت فيها للوفد عداء العرب للصهيونية، وحذرت من العواقب السيئة لسياسة بريطانيا التي تضمنها وعد بلفور، وأوصت بوجوب:

«إنشاء مملكة عربية كبرى واحدة بزعامة فيصل وهو رجل متسامح سامي الأخلاق بعيد عن التعصب محب للمسيحيين مخلص للأميركان. ويبلغ من تسامحه الديني أنه وعدنا بأن يتعاون معنا نحن الأميركان في ترقية البلاد العربية أن انشأنا له الدولة العربية الواحدة تحت حماية أميركا، فإنه يتعاون معنا في جميع الشؤون لترقية الشرق. وذهب في ذلك إلى حد الوعد بإقامة كلية أميركية للبنات في الحجاز. ولو تم هذا للأميركان

لاصبحت لهم المكانة الأولى في الشرق في شؤون التعليم، ولقضينا بذلك على نفوذ فرنسا والفاتيكان في ترقية الشرق»[١٥].

لم تكن قضية فلسطين في ذلك الوقت تخلو من شؤون البترول أو على الأقل من «رائحته». وكانت هناك مذكرة أميركية مفصلة سنة ١٩١٨ اشتملت على موضوع البترول في فلسطين، وما كانت قد قامت به شركة ستاندرد أويل من البحث عن البترول في فلسطين.

«وكانت هذه الشركة قد اشترت من رعايا عثمانيين سبعة امتيازات للبحث عن البترول في النقب، وعن الكبريت والزفت والفوسفات في منطقة البحر الميت. وقد قضت شركة ستاندرد بعد حصولها على تلك الامتيازات نحو ستة شهور في البحث والتنقيب»[١٦].

ويذكر مانويل انه جاء في تقرير للشركة في سنة ١٩١٤ أن البحوث الأولية تبعث على الأمل الكبير وأن الشركة خصصت المال اللازم للاستمرار في التنقيب ولفتح طريق من الخليل إلى مناطق الامتياز. وعندما أعلنت الحرب كانت البواخر تحمل ماكنات الحفر في طريقها إلى فلسطين. وكانت هناك تقارير تقول بأن اليهود يحتفظون في سجلاتهم السرية بتقارير خطيرة عن منابع الزيوت في وادي الأردن وفي المنطقة الواقعة بين بحيرة طبريا والبحر الأحمر، وأن الزيوت فيها غنية غنى أعظم المنابع في العالم. وبغضّ النظر عن عدم ثبوت صحة هذه التقديرات، فإن بريطانيا واليهود حاولوا الاستئثار بالبترول الذي يمكن العثور عليه في فلسطين وكذلك بثرواتها الأخرى. ونتيجة للخلاف بين أميركا وبريطانيا بشأن البترول في فلسطين تفاوض الطرفان وتوصلا إلى معاهدة أنكلو ـ أميركية حول الزيوت في النقب سنة ١٩٢٤. وكانت أميركا قد طالبت تضمين صك الانتداب على البلاد العربية نصاً يفتح الباب أمام الدول دون تمييز لاستغلال البترول العربي. وكان اهتمام أميركا مقتصراً بالدرجة الأولى على الشؤون الاقتصادية دون أن تتورط كثيراً في الشؤون السياسية في المنطقة. ويذكر مانويل في كتابه بين أميركا وفلسطين بأن بريطانيا رغم أنها كانت تريد أن تحتفظ بجميع مصادر فلسطين لليهود، ولا تريد أن تكون هذه المصادر مشاعة بين الأمم، فإنها قبلت:

«أن تشرك اميركا لا سواها في هذه المصادر على ان تتورط اميركا في حكاية الوطن القومي حتى تتستر بريطانيا بذلك أمام الدول الأخرى التي تعارض سياسة تهويد فلسطين»[١٧].

ورغم سياسة العزلة الأميركية التي أصر عليها الكونغرس الأميركي، فإن الكونغرس اتخذ القرار الذي يوافق على سياسة تهويد فلسطين طبق وعد بلفور، وهو قرار اتخذه الكونغرس ضد إرادة وزارة خارجية أميركا وضد كل مبدأ قانوني. ولقد ساعد هذا القرار الأميركي بريطانيا على دفع الاتهامات عن نفسها، وعلى حصولها على:

«موافقة دول جامعة الأمم القاضي بانتدابها على فلسطين طبق وعد بلفور. وفازت بريطانيا بما تريد على حساب اميركا»[١٨].

وفي الجلسة الافتتاحية لعصبة الأمم، خطب بلفور وورط أميركا حكومة وشعباً ومجالس نيابية في مزاعم غير صحيحة. فأثار ذلك دالاس رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية فكتب يقول:

«ان هذه الدعايات الكاذبة التي يقوم بها اليهود والانكليز بصدد أن اميركا حكومة وشعباً ومجالس نيابية توافق على سياسة بريطانيا في تهويد فلسطين هي دعايات خطيرة ويجب ان نقضي عليها، لا سيما بعد ان وقف بلفور في الجلسة الافتتاحية في جامعة الامم وزعم ان الحكومة الاميركية ومجلس الشيوخ الأميركي قد وافقوا بالاجماع على وعد بلفور، اي على سياسة تهويد فلسطين. ان هذه المزاعم في رأيي هي مزاعم غير صحيحة بل كاذبة ـ ذلك أن بلفور استند إلى قرار مجلس الشيوخ، ثم راح يحرج وزارة الخارجية الاميركية علماً منه أن الوزارة لا تستطيع أن تصدر بياناً تكذبه فيه ـ هو ومجلس الشيوخ»[١٩].

ورغم هذا، فإن وايزمن وبرانديز وجماعتيهما في لندن وفي أميركا نجحوا في استصدار قرار مشترك من مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأميركيين بتاريخ ١٩٢٢/٩/١١ كان نصه:

«يقرر مجلس الشيوخ الأميركي ومجلس النواب الاميركي بأن أميركا تعطف على إنشاء وطن قومي لليهود في

فلسطين، مع العلم بأن هذا لا يتحيف مع الحقوق المدنية للمسيحيين ولبقية الطوائف الأخرى غير اليهودية في فلسطين. أما الأماكن المقدسة في فلسطين فيجب أن تصان الصيانة الكافية»[٢٠].

ولم يذكر «المسلمون» بالتحديد في هذا القرار، ولم تذكر الحقوق الوطنية والسياسية للعرب المسلمين والمسيحيين أصحاب البلاد. وضحكت وزارة الخارجية «في سرها من سخافات الشيوخ والنواب ومن جهلهم بشؤون الشرق»، ولكن هذا الضحك لم يمنع البلاء عن فلسطين وأصحابها في ذلك الوقت ولا فيما بعد. ومنذ بداية الانتداب، أصرت بريطانيا:

«على جعل فلسطين وحدة منفصلة في كل شيء عن شرق الأردن، وليس فيما يتعلق بوعد بلفور فحسب، بل بكل شيء آخر حتى فيما يتعلق بمصالح أميركا كمحاكمة الرعايا الأميركان وما هو من هذا القبيل»[٢١].

ويذكر مانويل بأن النقاد الأميركيين تساءلوا:

«لماذا هذا الفصل الذي فعلته (بريطانيا) في الأردن... أتراها احتفظت بها منذ البداية لغايات كانت تتوقعها كنتيجة محتومة لتهويد فلسطين؟»[٢٢].

ومن الأمثلة التي تدل على تحفظ وزارة الخارجية الأميركية بشأن التورط في مساعي الصهيونية واليهود وأطماعهم ما حدث عند وقوع الاضطرابات في فلسطين سنة ١٩٢٩. فلقد خشي قنصل أميركا في القدس أن:

«يسخّر يهود أميركا كل نفوذهم لتوريط الحكومة الأميركية في مسألة الدفاع عن وجهات نظر اليهود (أمام لجنة التحقيق التي شكلتها بريطانيا) فأرسل إلى الوزارة يحذرها من ذلك ويقول أنه لا بأس من اشتراك يهود أميركا في هذه المسألة ولكن حذار من اشتراك الحكومة الأميركية لأن عملاً كهذا سيضيع علينا نفوذنا بين المسلمين كلهم»[٢٣].

وعندما طلب الزعيم الصهيوني الأميركي الحاخام ستيفن وايز من وزير خارجية أميركا تعيين عضو أميركي للدفاع عن وجهة نظر اليهود أمام لجنة التحقيق، قال الوزير:

«ان تعيين عضو اميركي يهودي هو من شأن يهود أميركا، أما توريط الحكومة في ذلك فشيء نرفضه. وقال الوزير: ما شأن أميركا في الدفاع عن قضية العرب أو قضية اليهود في فلسطين... ان حشر القسم الخاص بوعد بلفور في صك الانتداب ثم ضمه إلى المعاهدة الأميركية ـ البريطانية عام ١٩٢٤ وهي معاهدة تتناول مصالح أميركا من زيوت وغيرها ثم مصالح الرعايا الأميركان، وضم هذا كله في المعاهدة كان كلاماً فارغاً لا معنى له ولا يفيد أميركا في شيء»[٢٤].

عندما احتج أعضاء من الكونغرس الأميركي على الكتاب الأبيض البريطاني (١٩٣٩) الذي وضع بعض القيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ادعوا بأن المادة السابقة من معاهدة ١٩٢٤:

«تعني أن أميركا تتحمل المسؤولية الأدبية في حماية يهود فلسطين. وبناء على هذا التفسير المتحيز اعتبر رجال الكونغرس نشر الكتاب الأبيض خروجاً على معاهدة عام ١٩٢٤»[٢٥].

هوامش (٣)

(١) فرانك مانويل، **بين أميركا وفلسطين**، ترجمة يوسف حنا (عمان: وزارة الثقافة الاعلام، دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٧)، ص ٤٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٩.
(٦) المصدر نفسه، ص ٨٠.
(٧) المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٦. بعض المراجع تصف لانسنغ بأنه كان من انصار اليهود.
(٨) المصدر نفسه، ص ١١٢.
(٩) المصدر نفسه، ص ١١٣.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) المصدر نفسه، ص ١١٤.
(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢١.
(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢١ـ ١٢٢.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٦.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٣٥.
(١٦) يملك آل الشوا (غزة) ارضاً في جنوب فلسطين اسمها (الحليقات) كان يعتقد من مدة طويلة ان في باطنها بترول.
(١٧) مانويل، المصدر نفسه، ص ١٥٠.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١٥٤.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٥٦.
(٢١) المصدر نفسه، ص ١٥٩.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦٠.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠ ـ ١٧١.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٧١.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

٤ الحرب العالمية الأولى ومبادىء الرئيس ولسون

منذ منتصف القرن التاسع عشر مالت الولايات المتحدة إلى العزلة ولم تتوسع في علاقاتها مع الأقطار العربية. ولكن نهاية الحرب العالمية الأولى وما ارتبط بها من اتفاقات وترتيبات للصلح بين الدول المتصارعة والمتحالفة، كانت البداية لتدخل الولايات المتحدة السياسي في الشرق الأوسط. فالبند (١٢) من مبادىء الرئيس الأميركي ولسن الأربعة عشرة التي أعلنها في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٨، تعرض بالتخصيص لمصير الدولة العثمانية التي كانت تضم العديد من الأقطار العربية. ونص على ما يلي:

«الجنسيات (الشعوب) الأخرى التي هي تحت الحكم التركي حالياً يجب ان يضمن لها حياة آمنة لا ريب فيها وأن يتاح لها بدون عائق فرصة التطور المستقل».

إن مبدأ تقرير المصير الذاتي الذي تضمنه هذا البند ترك أثراً طيباً على شعوب الشرق الأوسط العربي، تعزز بمناداة الولايات المتحدة لإقامة نظام عالمي مشرق، فخلق ذلك آمالاً وتوقعات متفائلة بعد دمار الحرب وويلاتها. وتماشياً مع مبادئه، أرسل الرئيس ولسن بعثة كنغ كراين[1] إلى سوريا وفلسطين لاستقصاء رغبات الأهالي في مصيرهم،ولكن تفاعلات سياسات الدول القوية في مؤتمر الصلح أفشلت تطبيق مبادىء الرئيس ولسن وعطلت نجاح محاولاته، وتغلبت ولو بشكل شبه مقنع التقاليد والعقليات والأساليب الامبريالية على مصير الدول وعلى اتفاقات الصلح وترتيباته. وبعد وفاة الرئيس ولسون ورفض الولايات المتحدة لمعاهدة فرساي، انسحبت الولايات المتحدة من ميدان السياسات العالمية وتركت بشكل عام شؤون الشرق الأوسط باستثناء بعض المداخلات في الشؤون الاقتصادية، وعقد اتفاقية مع بريطانيا بشأن المساواة في الفرص في فلسطين. وحتى سنة ١٩٤٠ بدت شبه الجزيرة العربية بعيدة للرئيس روزفلت واعتبر أن شؤونها من اختصاص بريطانيا. ففي تلك السنة اعتمدت الولايات المتحدة وزيرها المفوض في القاهرة إضافة إلى عمله فيها ممثلاً لها في السعودية، وذلك رغم توصية وزير الخارجية كوردل هل بعدم بضرورة ذلك على اعتبار أن مصالح الولايات المتحدة في السعودية لا تتطلب تمثيلاً رسمياً أميركياً فيها. وفي سنة ١٩٤٢ عين أول قائم بالأعمال الأميركي مقيماً معتمداً لدى بلاد الملك عبد العزيز آل سعود.

في ذلك الحين كان الوضع يختلف بالنسبة إلى علاقات الولايات المتحدة بالحركة الصهيونية واليهود، فمع أن النفوذ في الشرق الأوسط حتى الحرب العالمية الأولى وإلى حقب من الزمن من بعدها كان في الدرجة الأولى لبريطانيا العظمى ثم لفرنسا، ورغم تقبل الولايات المتحدة لذلك الوضع،فلقد كان لها ولليهود الأميركيين ارتباط قوي بالحركة الصهيونية والقضية الفلسطينية وتأثير في صدور وعد بلفور وفي قيام الانتداب البريطاني على فلسطين المتضمن لوعد بلفور. فلقد أسس الصهيونيون الأميركيون لجنة تنفيذية مؤقتة للشؤون الصهيونية العامة شملت في عضويتها عضو المحكمة العليا الأميركية القاضي لويس برانديز رئيساً، والحاخام ستيفن وايز نائباً للرئيس، ويعقوب هاس سكرتيراً، وكذلك أعضاء بارزين مثل: ناثان ستراوس والبرفسور فيلكس فرانكفرتر والقاضي جوليان ماك وغيرهم. وكانت غايتهم وغاية الصهاينة في بريطانيا الحصول على وعد من الولايات المتحدة وبريطانيا بالاعتراف بفلسطين دولة (Commonwealth) لليهود في حال اندحار الدولة العثمانية في الحرب. وفي سنة ١٩١٧ زار بلفور وزير الخارجية البريطاني الولايات المتحدة وتحادث مع القاضي برانديز الصهيوني البارز والمستشار الحميم للرئيس ولسون. فلقد كانت الحكومة البريطانية تسعى للحصول على تصريح من حكومة الولايات المتحدة لتأييد المطالب الصهيونية. وبذل الصهيونيون في الولايات المتحدة جهودهم للغاية نفسها وكانوا يعتمدون على مؤازرة رجال مسؤولين في الحكومة الأميركية، وكان هؤلاء متعاطفين مع المطامع والغايات الصهيونية ومحبذين لها. أما الرئيس ولسون ورغم مبادئه التي اشتهر بها، فقد ساند الصهيونية وأشار إلى نفسه كصهيوني في محادثاته مع القاضي براندیز والحاخام وايز. ولكنه امتنع عن اصدار تأييد علني للحركة

الصهيونية، لأن الدولة العثمانية الحاكمة لفلسطين في ذلك الوقت لم تكن في حالة حرب مع الولايات المتحدة، إلّا أنه أوعز في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ بالموافقة على الإعلان المؤيد للصهيونية المقترح من الحكومة البريطانية. ولقد كتب الزعيم الصهيوني الشهير حاييم وايزمن في مذكراته، بأن هذا التأييد كان من أهم العوامل الفردية في إزالة التصادم الذي خلقه البريطانيون اليهود المعارضون للصهيونية، وفي اتخاذ الحكومة البريطانية قرارها بإصدار إعلانها المؤيد للصهيونية، والذي أرادت من ورائه فيما أرادت أن تكسب الزعماء اليهود في الثورة الروسية البلشفية واليهود في أميركا وفي المانيا عدوتها القوية. ولقد هزم المعارض البارز للصهيونية ادوين مونتاجيو وزير الدولة لشؤون الهند في الحكومة البريطانية في وجه الأكثرية المؤيدة للصهيونية على أساس مفهومهم للعدالة ولمصلحة بريطانيا وحلفائها وهم: لويد جورج وبالفور ملنر والجنرال سمطس وسيسيل، وصدر وعد بلفور بعد نقاش وتعديلات بالنص في كتاب موجه من بلفور وزير الخارجية البريطاني إلى الزعيم الصهيوني اللورد روتشيلد بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧:

«يسرني كثيراً أن انقل إليكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة تصريح التعاطف التالي مع المطامح اليهودية الصهيونية الذي قدم للوزارة ووافقت عليه.

«إن حكومة جلالته تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستستخدم أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يكون مفهوماً بوضوح بأنه لن يعمل أي شيء يمكن أن يضر بالحقوق المدنية والدينية للجاليات غير اليهودية الموجودة في فلسطين. أو بالحقوق أو بالوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر».

ورغم أنه لم يكن من حق الحكومة البريطانية أن تصدر هذا التصريح الذي اشتهر تحت اسم (وعد بلفور)، ورغم أن تطبيقه يتناقض مع مبدأ تقرير المصير الذي نادى به الرئيس الأميركي ولسون وحق الشعب الفلسطيني العربي في أرضه ووطنه ومصيره، فإن الرئيس ولسون أعلن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ مساندته الفعلية لوعد بلفور في كتاب وجهه إلى الحاخام ستيفن وايز الأميركي الصهيوني. أما اللورد بلفور فقد زعم بأن التزام الحلفاء بالقضية الصهيونية نقض مفعول مبدأ (تقرير المصير) القائم على الوضع العددي السائد في فلسطين في ذلك الوقت الذي كان فيه العرب أكثر بكثير من اليهود فيها. وزعم بأن فلسطين كانت حالة خاصة يجب فيها أن تؤخذ بعين الاعتبار رغبات ومطالب الجالية اليهودية التي ستتكون في فلسطين بأعداد متزايدة بادعاءاتها الدينية والتاريخية مقابل رغبات الأغلبية الحالية (العرب).

واعتبر بلفور أن مبدأ الرئيس ولسون عن تقرير المصير يتعارض مع تأييده ودفاعه عن الصهيونية. ولا شك بأن ادعاءات بلفور بشأن تعطيل مبدأ تقرير المصير لشعب على أرضه وفي وطنه إلى أن تمكّن الدولة الاستعمارية مئات الألوف من الغرباء من سلالات مختلفة من أنحاء العالم من دخول البلاد ضد رغبات أهلها، والاستيطان فيها ليصبحوا في المستقبل أكثرية تتمتع بحق تقرير المصير بقوة السلاح والتهديد وتشريد أصحاب الأرض، إنما هو مغالطة بشعة وتلاعب ظالم يجافي العدالة والمنطق.

في مؤتمر الصلح بعد الحرب تعارضت نقاط الرئيس ولسون الأربع عشرة مع الاتفاقات الاستعمارية التي كان الحلفاء المنتصرون قد عقدوها بينهم خلال الحرب، فابتكر نظام الانتداب كمخرج لهذا الاختلاف، ووقع اختلاف عند اختيار دول الانتداب. واقترح الرئيس ولسون إرسال لجنة للتحقق من رغبات الأهالي في سوريا وفلسطين، فعارض الصهيونيون وفرنسا إرسال اللجنة ولم تشترك فيها بريطانيا. وعندما تجولت لجنة كنغ كراين[٣] في سوريا وفلسطين من أيار/مايو إلى تموز/يوليو ١٩١٩، طالب الأهالي بالاجماع باستقلال سوريا وفلسطين ولبنان في دولة عربية واحدة، وفي حالة تعذر الحصول على الاستقلال الكامل، فإنهم يفضلون أن تكون بلادهم تحت انتداب الولايات المتحدة أو بريطانيا كخيار ثانٍ. وعارض الأهالي بشدة فرنسا باستثناء بعض العرائض المؤيدة لها من لبنان، وعارض مسلمون ومسيحيون بشدّة ساحقة الصهيونية. وفي حلب قابلت اللجنة وفداً عربياً من العراق حيث طالب بالاستقلال للعراق دون أن يذكر أي دولة مفضلة كدولة منتدبة،بل اعترض الوفد على المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم التي أعلنت

مبدأ الانتداب، وطالب كذلك بحدود أوسع للعراق منها ديار بكر ودير الزور والموصل والمحمرة. وأظهر الوفد تفضيلاً للأمير عبد الله (جلالة الملك عبد الله) أو الأمير زيد كملك على العراق، كما طالب بالاستقلال التام لسوريا وعارض الهجرة الهندية واليهودية. وذكر الوفد بأنه عند تحقيق الاستقلال، فإن العراق سيرحب بالمساعدات الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة.

كانت لجنة كنغ كراين وسيلة لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير الذي نادى به الرئيس ولسون للشعوب، عن طريق التثبت من الرغبات الحقيقية للشعوب المنوي تقرير مصيرها. ولقد أثبتت هذه اللجنة أنها لم تتأثر بالروح الاستعمارية السائدة في دول الغرب وممثليها في ذلك الوقت، وأنها متفهمة لدرجة كبيرة لواجباتها في إطار مبادىء الرئيس ولسون، ومدركة للإجحاف الذي يشكله وعد بلفور والبرنامج الصهيوني بالنسبة إلى فلسطين وشعبها وللمخاطر التي سترافق تطبيق هذا البرنامج.

وكان المؤتمر السوري الذي عقد بدمشق في ٢ تموز/يوليو ١٩١٩ قد طالب بما يلي:

١ ـ الاستقلال السياسي التام الناجز.

٢ ـ حكومة ملكية مدنية نيابية حكم مقاطعاتها لامركزي.

٣ ـ تنصيب الأمير فيصل ملكاً على البلاد.

٤ ـ إذا لم يكن الاستقلال الناجز ممكناً فاختيار الولايات المتحدة دولة منتدبة على أساس أنها ليست دولة استعمارية، وبشرط أن لا يمس استقلال البلاد السياسي ووحدتها، وأن لا تزيد مدة الانتداب عن عشرين سنة، وعلى أساس أن الانتداب يعني مساعدة فنية واقتصادية فقط لا تمس استقلال البلاد السياسي التام.

٥ ـ بريطانيا تكون الخيار الثاني إذا لم يتم انتداب الولايات المتحدة.

٦ ـ رفض المطالب الصهيونية، فلا حق للاسرائيليين في «القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين»، ورفض جعلها وطناً قومياً لهم و:

«برفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا لأنه ليس لهم فيها أدنى حق، ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي، أما السكان الأصليون من اخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا».

٧ ـ عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا المعروف بفلسطين.

٨ ـ الاستقلال التام للعراق[٣].

هذه كانت مطالب ممثلي شعب سوريا الطبيعية وهي مطالب تعبّر عن الرغبة في الاستقلال في دولة سورية واحدة، تدار مقاطعاتها على أساس لامركزي، وبحكومة ملكية على رأسها جلالة الملك فيصل، كما عبّرت عن إدراك واضح للخطر الصهيوني وأبعاده وضرره الفادح على البلاد. ولجنة كنغ كراين نفسها أدركت هذا الخطر وإجحافه بحقوق الشعب الفلسطيني، وطالبت في تقريرها بوجوب إدخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني، وقالت بالنسبة إلى وعد بلفور بأن إنشاء وطن قومي (للشعب اليهودي) لا يعني جعل فلسطين بلاداً يهودية. وأكدت بأنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية دون الاعتداء على الحقوق المدنية والدينية لغير اليهود في فلسطين. وقالت بأن أحاديث اللجنة مع ممثلي اليهود كشفت عن أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الأراضي منهم، وأن البرنامج الصهيوني يتعارض مع مبادىء الرئيس ولسون من أن حل أي:

«مسألة تتعلق بالسيادة أو الارض أو المسائل الاقتصادية يجب ان يكون على أساس قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً لا على المصالح المادية أو لفائدة اي دولة أو أمة اخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجي أو لسيادتها».

«فإذا كان هذا المبدأ سيسود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين، فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين ـ وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً ـ يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً، والجداول تثبت ان سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل اجماعهم على هذا الرفض. فتعريض شعب هذه حالته النفسية لهجرة يهودية لا حد لها، ولضغط اقتصادي اجتماعي متواصل ليسلم

بـلاده، نقض شائن للمبـدأ العادل الـذي تقدم شرحـه واعتـداء عـلى حقـوق الشعب وإن كـان ضمن صـور قانونية»[٤].

وتضيف لجنة كنغ ـ كراين:

«ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطـين وسوريـا بالـغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به، فإن جميع الموظفين الانكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلّا بالقوة المسلحة، ويجب أن لا تقـل هذه القـوة عن خمسين ألف جنـدي، وهذا نفسـه برهـان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الإجحاف بحقوق غير اليهـود. لا بد من الجيـوش في بعض الأحيان لتنفيذ القرارات، ولكن ليس من المعقول ان تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة، هذا فضلاً عن ان مطالب الصهيونيين الأسـاسية في حقهم عـلى فلسطين مبنيـة على كـونهم احتلوهـا منذ ألفي سنـة، وهذه دعـوى لا تستوجب الاكتراث والاهتمام»[٥].

وأبدت اللجنة ملاحظات ضد اختيار الولايات المتحدة كدولة منتدبة على سوريا، وإن كـان هذا خيـار الشعب السوري الذي توصي به اللجنة، وهذه الاعتراضات تدل على تفهم اللجنة للوضـع الدولي وإدراكهـا للنفوذ الصهيوني في أميركا:

«أولهما أن رضاء الشعب الأميركي بقبول الـوصايـة غير مؤكـد، وثانيهمـا أن رضاء الانكليـز أو الفرنسيـين بالجلاء وترحيبهم بمجيء اميركا غير مؤكد ايضاً، وهذه حالة قد تسبب تعباً دائماً لإدارة امـيركية عـلاوة على أن التشجيعات الكثيرة التي أعطيت للصهيـونيين وإن كـانت مبهمة قـد تؤدي إلى عرقلـة أميركـا بالنظـر إلى سكانها اليهود ذوي النفوذ»[٦].

واشتملت توصيات اللجنة على ما يلي:

١ ـ انتداب أميركا على سوريا وكخيار ثان بريطانيا.

٢ ـ انتداب بريطاني على العراق الموحد دون تقسيمه إلى مناطق نفوذ، ويجب أن يشتمل على الأقل على ولايات البصرة وبغداد والموصل ويمكن أن تلحق به المناطق الكردية والأشورية الجنوبية و:

«هـذا يتضمن انه ليس للـدولة المنتـدبة أن تكـون دولة مستثمـرة، إنما يجب أن تحـافظ على حقـوق الشعب كأمانة مقدسة»[٧].

٣ ـ قيام ملكيات دستورية تحت الانتداب مع إقرار الملك فيصل على عرش سوريا.

٤ ـ معارضة إنشاء دولة يهودية في فلسطين.

٥ ـ تقليص كبير للبرنامج الصهيوني من قبل مؤتمر الصلح وتطبيق تدريجي للبرنامج المقلص.

٦ ـ فلسطين تصبح جزءاً من سوريا الموحدة.

٧ ـ تدويل الأماكن المقدسة.

وحتى هذه التوصيات التي كانت تنتقص من حق تقرير المصـير، والتي كان يمكن لـو طبقت أن تغير مجرى التاريخ في فلسطين والعالم العربي، وتمنع المآسي والحـروب والنكبات لم تـوضع مـوضع التنفيـذ. فرغم أن تقرير لجنة كنغ كراين لم يرفض في مؤتمر الصلـح إلّا أنه لم يبحث فيـه، وإنما دفن بـين وثائق وأوراق الوفد الأميركي وتجاهله المؤتمر، ولم ينشر التقرير إلّا في سنة ١٩٢٢ بعد أن تمت تسوية الصلـح وترتيباته. وقد غادر الرئيس ولسـون باريس في منتصف صيف ١٩١٩ وانصرف اهتمـامه لأمـور وجدهـا أكثر أهمية، وجابه معارضة محلية شديدة في الولايات المتحدة ضد ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة فرسـاي، فلقد كانت أميركا في ذلك الوقت ميالة لتجنب التورط في مشاكل العالم وتفضل الانعزال عنها. وإضافـة إلى ذلك، فإن تقرير لجنة كنغ كراين كان صريحاً وحاداً فلم يـرضِ بريطـانيا أو فـرنسا. وفي غيـاب الرئيس ولسون ضعفت روح التمسك بمبدأ حق تقريـر المصير للشعوب في الوفـد الأميركي ذاتـه، ولم يكن لديـه التصميم أو الرغبة في مقارعة بريطانيا وفرنسا الاستعماريتين في أمر لم يجد فيه الوفد أهمية كبيرة. ولقد مكن هذا الموقف بريطانيا وفرنسا والصهيونيين من التصرف بحرية لتنفيذ الاتفاقات التي تـوصلوا إليهـا خلال الحرب، رغم أن هذا كان يتعارض مع الوعود التي قطعتها بريطانيا للعرب الذين وقفوا إلى جانبهـا وساندوها بشكل فعـال في القتال ضـد الأتراك. واتضـح أن بريطـانيا رغم تنـافسها مـع فرنسـا فضلت مسايرة فرنسا ومـراضاتهـا على مصلحتهـا في احترام مشـاعر العـرب الطيبة تجـاهها ومـراعاة آمـالهم

المشروعة، وهي بذلك فرضت عليهم مع حلفائها مصيراً حافلاً بالتجزئة والحيف، وهدراً للحقوق بما في ذلك حق تقرير المصير.

في مؤتمر الصلح الذي عقد في سان ريمو في ٢٤ نيسان/ابريل سنة ١٩٢٢ وقعت اتفاقات الانتداب، فكانت سوريا ولبنان من حصة فرنسا، وأعطي الانتداب على العراق وفلسطين لبريطانيا. وكانت هذه الانتدابات من درجة (١)، وهذا يعني في الميثاق بأن الانتداب كان مؤقتاً ويجب أن يؤدي إلى الاستقلال، وكان يعني كذلك بأن الشعوب الموضوعة تحت الانتداب كانت على درجة وافية من التقدم والتطور ولا تحتاج لسوى درجة معينة من المساعدة والنصح الاداري لاستكمال تأهيلها للاستقلال الكامل. أما الانتداب على فلسطين فقد عزز باتفاقية رسمية بين بريطانيا وعصبة الأمم في ٢٣ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٢٢ وتضمن وعد بلفور. ومن الواضح أن فرض الانتداب كان تعارضاً بيناً لمبدأ تقرير المصير للشعوب. ولم يحضر مفوضون أميركيون المؤتمر، ولكن سفير الولايات المتحدة في روما روبرت اندروود جونسون وكان شاعراً ينظم القصائد الشعبية، حضر إلى سان ريمو واتضح بأنه لم يكن مطلعاً على القضايا المطروحة أمام المؤتمر، وكان عاجزاً عن اتخاذ مواقف بسبب تأخر وصول التعليمات من واشنطن إليه. ولقد جلس ممثل الولايات المتحدة هذا في حديقة الفندق لمدة يومين يقرأ الجرائد في الوقت الذي كان فيه البريطانيون والفرنسيون يبتون في أهم شؤون الشرق الأوسط ومصير شعوبه[٨].

وفي مؤتمر سان ريمو أقر الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على ضم الموصل للعراق وإعطاء فرنسا حصة المانيا وهي ٢٥٪ في شركة البترول التركية، وعلى أن تسمح فرنسا بنقل البترول من الموصل وايران للبحر الأبيض المتوسط عبر سوريا بأنبوب أو بسكة حديد. وعارض العرب في العراق وسوريا وفلسطين فرض السيطرة الأجنبية عليهم، ورأوا في هذه التقسيمات خيانة لمبادىء الرئيس ولسون ونكثاً بوعود بريطانيا للعرب، وأعربوا عن استيائهم بصورة عنيفة في الأقطار الثلاثة.

بعد انتهاء الحرب، كان الأمير فيصل (جلالة الملك فيصل) حاكماً عسكرياً على دمشق التي دخلها بقوات الثورة العربية، وكانت قيادته معترف بها ومقبولة من قبل الشعب السوري. وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٢٠ عقد المؤتمر الوطني السوري في دمشق، وحضره مندوبون من سوريا وفلسطين ولبنان وشرق الأردن والعراق. ونادى المؤتمر بفيصل ملكاً على سوريا الكبرى، ولكن القوات الفرنسية احتلت لبنان ثم تقدمت شرقاً إلى سوريا ووجدت في قبول جلالة الملك فيصل للتاج السوري تهديداً مباشراً (لحقوقها) في سوريا. وهاجمت القوات الفرنسية القوات العربية على الطريق إلى دمشق، وتغلبت عليها في موقعة ميسلون حيث استشهد يوسف العظمة وزير الحربية السوري. ودخل الجنرال الفرنسي غورو إلى دمشق في ٧ آب/أغسطس سنة ١٩٢٠ وعزل جلالة الملك فيصل وسيطرت فرنسا على سوريا. وفي العراق ثار العراقيون على بريطانيا التي نكثت بعهدها للعرب، وكان لجماعة (العهد) العراقية دور كبير في الحركة الوطنية وهي مؤلفة من مدنيين وضباط حاربوا في جيش فيصل ضد العثمانيين، وطالب السّنة والشيعة في جبهة واحدة بحكومة مستقلة، وقامت ثورة عارمة لم يتمكن الجيش البريطاني في العراق المكون من مائة وثلاثين ألف جندي من إخمادها قبل أن تأتيه نجدات اضافية. وفي فلسطين قامت الاضطرابات ضد اليهود في القدس ويافا سنة ١٩٢٠ وطالب أهلها بالوحدة مع سوريا، ولكن الانتداب البريطاني فُرض على فلسطين وشرق الأردن. وفي ١ تموز/يوليو سنة ١٩٢٠ استبدل الحكم العسكري البريطاني بإدارة مدنية، وكان أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين هو السير هربرت صموئيل الصهيوني الذي باشر دون تأخير في تنفيذ وعد بلفور، وحدد الهجرة اليهودية الأولى لفلسطين لستة عشر ألف وخمسمائة مهاجر. وفي القاهرة عقد وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل برئاسته مؤتمراً عاماً لشؤون الشرق الأوسط من ١٢ ـ ٢٤ آذار/مارس سنة ١٩٢١ حضره سير برسي كوكس المندوب السامي للعراق، وسير هربرت صموئيل المندوب السامي لفلسطين، وغيرهما من البريطانيين البارزين الخبيرين بالشؤون العربية مثل لورنس وكليتون وكورنوالس وجرترود بل. وتقرر في هذا المؤتمر اعطاء عرش العراق لجلالة الملك فيصل الذي كان قد أقصي عن عرش سوريا وتنصيب الأمير عبد الله (جلالة الملك عبد الله) على إمارة شرق

الأردن، واستبدال الانتداب على العراق بمعاهدة تحالف تعقد بين بريطانيا والملك فيصل عند ارتقائه عرش العراق. وفي بادىء الأمر رفض جلالة الملك فيصل عرش العراق مراعاة لحق أخيه الأكبر جلالة الملك عبد الله فيه، فكلف لورنس بإقناع جلالة الملك عبد الله بالتنازل عن حقه بعرش العراق لمصلحة أخيه الملك فيصل، وكان جلالته في ذلك الوقت في معان الحجازية مع قوة عسكرية للإغارة على الفرنسيين في سوريا للثأر لأخيه وإعادته إلى عرشه فيها، ولإثارة حماس الشعب السوري لتحرير أرضه من الفرنسيين كما جاء في مذكرات جلالة الملك عبد الله. ولما لم يظهر جلالة الملك عبد الله اعتراضات رئيسية على ترشيح أخيه، أعيد الاتصال بجلالة الملك فيصل فقبل بعرش العراق.

وبعد مؤتمر القاهرة توجه ونستون تشرشل إلى القدس واجتمع بالأمير عبد الله (جلالة الملك عبد الله)، وتوصل إلى اتفاق معه تقوم بريطانيا بموجبه بالسعي لدى فرنسا لتليين سياستها في سوريا، بحيث تقوم في دمشق حكومة عربية تحت حكم الأمير عبد الله (جلالة الملك عبد الله). وإلى أن يتم ذلك يقوم الأمير (جلالة الملك عبد الله) بإدارة منطقة شرق الأردن بمساعدة بريطانية وإعانة مالية منها. ولكن فرنسا لم تقبل بتغيير سياستها أو حكمها في سوريا، وأصبح الحكم السياسي المؤقت لشرق الأردن كياناً ثابتاً هو إمارة شرق الأردن. أما جلالة الملك فيصل فقد أعلن مجلس الدولة العراقي تنصيبه ملكاً على عرش العراق في ١١ تموز/يوليو سنة ١٩٢١. وهكذا تأسس كل من العراق وسوريا وشرق الأردن وفلسطين ولبنان الكبير بموجب الخطوط العريضة للاتفاقات السرية والعلنية التي عقدتها الدول الاستعمارية فيما بينها، رغم المثل ومبادىء تقرير المصير التي نادى بها الرئيس ولسون ورغم تدخل الولايات المتحدة المحدود في مؤتمر الصلح.

لم تبد الولايات المتحدة اهتماماً سياسياً كبيراً بمنطقة الشرق الأوسط العربي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. فلقد كانت المنطقة خاضعة أساساً للنفوذ البريطاني وليس للولايات المتحدة مصالح رئيسية فيها، وكانت قيادة الحركة الصهيونية في يد اليهود البريطانيين ولم تكن قد انتقلت إلى اليهود الأميركيين، وكانت بريطانيا وحكومة الانتداب البريطاني في فلسطين تضع البرنامج الصهيوني موضع التنفيذ دون عوائق من جانبهما. ولم تعرقل بريطانيا الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهيأت لـ (الوطن القومي اليهودي) فرص النمو والنجاح على حساب العرب. ولذلك لم تكن هناك أسباب قوية للضغط على حكومة الولايات المتحدة للتدخل لمصلحة الصهيونيين. غير أن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة بدأ يتطور ويتزايد عن طريق حصول شركات البترول الأميركية على امتيازات ومشاركات بترولية اعتباراً من سنة ١٩٢٠ ثم فيما بين سنتي ١٩٣٠ و١٩٣٤ في العراق والبحرين والسعودية. ففي ٢٩ أيار/مايو سنة ١٩٣٣ منحت السعودية امتيازاً للبترول في المنطقة الشرقية لمدة ستين سنة لشركة ستاندرد أويل ـ كاليفورنيا، فأسست شركة تحت اسم شركة كاليفورنيا ارابيان ستاندرد أويل، وعندما اشتركت شركة تكساس بالمشروع بدل الاسم في سنة ١٩٣٤ إلى شركة البترول العربية الأميركية الشهيرة في المنطقة العربية بـ (أرامكو). وكان من أول اجراءات الشركة أنها أعطت للحكومة السعودية قرضاً بمبلغ ثلاثين ألف جنيه ذهباً (أو خمسة وثلاثين ألفاً)، فلقد كانت السعودية في حاجة شديدة إلى المال بسبب الكساد العالمي وانخفاض عدد الحجاج إلى مكة المكرمة، ولم تكن للحكومة الأميركية علاقة بالقرض ولم يكن لها اهتمام كبير بالسعودية في ذلك الوقت. أما الشركة فقد أنشأت علاقات طيبة مع الحكومة السعودية وربحت مادياً أرباحاً طائلة، لأن الآبار التي حفرتها في الظهران والدمام وأبقيق وغيرها كانت ناجحة جداً، وتبين أن البترول الثابت والمتوقع منها فاق أفضل التوقعات. وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٣٩ عقد الملك عبد العزيز بن سعود اتفاقية جديدة مع شركة أرامكو بعد أن كان قد تلقى عرضاً في سنة ١٩٣٧ من اليابان، ولكنه رفضه لأنه اعتقد بأن الحافز وراء ذلك العرض كان سياسياً، وكذلك أبدت المانيا اهتماماً بالأمر، ولكن الملك فضل أن يستمر مع الأميركيين على أساس أن ذلك يعود على بلاده بالمنفعة الاقتصادية دون التزامات وسيطرة سياسية، وهذا يعكس النظرة السائدة عموماً في ذلك الوقت بأن أميركا لم تكن دولة استعمارية. غير أن علاقة الملك عبد العزيز بن سعود مع شركة البترول الأميركية كانت أوثق من علاقته

مع الحكومة الأميركية، ففي سنة ١٩٣٧ طلب بن سعود من شركة ستاندرد اويـل في كاليفـورنيا أن تبلـغ الحكومة الأميركية عن قلقه من جراء الهجرة اليهوديـة إلى فلسطين، واعتبـر ذلك أول شكـوى من رئيس دولة عربية للولايات المتحدة بسبب تأييدها للصهيونية على حساب حقوق العـرب. وفي سنة ١٩٣٩ صـدر الكتاب الأبيض البريطاني بشأن فلسطين واعتبره البعض نقضاً لوعد بلفور وترضية للعـرب لكسب ودهم أثناء الحرب. وأثار هذا الكتاب احتجاجات الصهيونيين الصاخبة وكانت قيادتهم قد انتقلت إلى الـولايات المتحـدة، وفي هذا الجـو وتحت تأثـير ما انتشر وزعم عن اضطهـاد اليهـود في أوروبـا وبسبب الضغـوط الصهيونية في الولايات المتحدة، اضطرت الحكومة الأميركية لأن تزيد اهتمامها بالقضية الفلسطينية ولأن تتورط فيها.

هوامش (٤)

(١) دانيال بلس رئيس الجامعة الأميركية ببيروت كان قد اقترح إرسال بعثة تتقصى الحقائق الضرورية لتطبيق برنامج تقرير المصير.

(٢) الدكتور هنري كنج كان رئيس كلية أوبرلين الأميركية وتشارلز كرين كان رجل أعمال بارز ومهتم بالشؤون الدولية.

(٣) جورج انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ط ٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ٥٩٦ ـ ٥٩٨.

(٤) المصدر نفسه. ص ٦٠٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٠٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦١٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦١٨.

اللجنة أشارت إلى أن العراق اختار أميركا كدولة منتدبة ولكنها ذكرت بأنه لربما يتعذر ذلك، وعلى هذا الأساس أوصت ببريطانيا.

(٨) George Lenczowski, **The Middle East in World Affairs**, 3rd. ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1962).

٥ الحرب العالمية الثانية ووعود الرئيس روزفلت

في خلال الحرب العالمية الثانية حافظ الملك عبد العزيز بن سعود على الحياد النسبي مع انحياز لبريطانيا، وساعدها لدرجة ملموسة في حربها ضد المانيا وحلفائها. فلقد كان في إمكانه بوصفه حارساً للأماكن الاسلامية المقدسة وملكاً عليها أن يساعد دول المحور بإصدار دعوة للجهاد ضد بريطانيا في الشرق الأوسط والهند ولكنه لم يفعل ذلك، وأرسل ابنه الأمير منصور ليخاطب الجنود الهنود في مصر ويحثهم على القتال قبيل معركة العلمين الشهيرة سنة ١٩٤٢[1].

وحتى سنة ١٩٤٠ لم يكن لأميركا اهتمام يذكر بالسعودية، فلم يكن هناك ممثل في جدة أو قنصل، وكانت شركات البترول الأميركية تعمل في البلاد دون حماية حكومتها، وسببت الحرب صعوبات لعمليات شركة أرامكو في السعودية بالنظر لأولويات وضرورات الحرب، وكان ابن سعود في ضيق مالي بسبب تناقص الإقبال على الحج لمكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث كان الحل مساعدة مالية أجنبية إما من الحلفاء أو المحور. ففي سنة ١٩٤١ كان موقف المحور قوياً بسبب انتصارات المانيا في يوغسلافيا واليونان، وكان في بغداد انقلاب ميال للمحور، وكانت قوات المحور تستعد للهجوم في شمال افريقيا على مصر، واليابان كانت تتطلع بنهم إلى الثروات البترولية في الخليج، ولكن ابن سعود رفض التعامل مع برلين أو طوكيو وناشد أرامكو والحكومتين البريطانية والأميركية تقديم المساعدة له، بَيْد ان البلدين بسبب أولويات الحرب حرمتاه من العائدات المتوقعة خيث طلب قرضاً بثلاثين مليون دولار يدفع له على خمسة أقساط سنوية، وكان وضع الملك سيئاً لدرجة أنه هدد بإلغاء امتياز أرامكو إذا لم يحصل على الأموال المطلوبة، ولم تكن الشركة في ذلك الوقت في وضع يسمح بتلبية طلب الملك. ولكن الأمر كان خطيراً، فلجأت للحكومة الأميركية حيث قابل ممثل الشركة جيمس موفت الرئيس روزفلت للحصول على موافقته على قرض من الحكومة الأميركية للملك بكفالة انتاج الشركة من البترول. فطلبت أميركا من بريطانيا تقديم القرض من أصل قرض مقداره ٤٢٥ مليون دولار كانت أميركا منحته لبريطانيا، كما قدمت أميركا مساعدات للسعودية بموجب ترتيبات (الإعارة والتأجير ١٩٤٣).

وبطبيعة الأمر، كانت هذه المساعدات الأميركية تتعارض إلى درجة ما مع حياد السعودية، ولكنها كانت بداية علاقات أدت في النهاية إلى ربط السعودية برباط وثيق مع أميركا.

ومع تطورات الحرب العالمية الثانية ازداد تدخل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط واهتمامها بها، إذ دخلت القوات الأميركية إلى ايران لنقل المساعدات الحربية لروسيا الحليفة، ودخلت كذلك إلى مصر وفلسطين للقيام بأعمال فنية تتعلق بالأسلحة الحربية التي كانت أميركا تزود بها بريطانيا، وجاءت القوات البحرية والسفن التجارية إلى الموانىء العربية لايصال المعدات الحربية لميدان الشرق الأوسط. وفي سنة ١٩٤٣ قررت رئاسة الأركان الأميركية أن تكون هناك قاعدة جوية في الشرق الأوسط تربط القاهرة بكراتشي حيث يسهل ذلك العمليات الحربية ضد اليابان. وكانت هناك قاعدة جوية جيدة في عبدان بإيران، ولكن هذه القاعدة كانت ستخلى بعد نهاية الحرب مع المانيا، ولذلك بدا من الحكمة انشاء قاعدة جوية في منطقة الخليج العربي. وتم اختيار الظهران في السعودية لهذه الغاية بجانب آبار بترول شركة أرامكو ومنشآتها، وكانت المفاوضات بشأنها سرية للغاية، وكذلك تاريخ عقد الاتفاقية التي نصت على حق السلطات العسكرية الأميركية في إدارة القاعدة لمدة ثلاث سنوات تعود بعدها إلى السلطات السعودية. ولقد ابتدأ إنشاء القاعدة في سنة ١٩٤٤ وانتهى في سنة ١٩٤٦، وقام ببنائها الجنود الأميركان وأسرى الحرب الطليان. ولم تكن قاعدة الظهران بديلاً لقاعدة عبدان فقط، وإنما لقاعدة (بين فيلد) (Payne Field) قرب القاهرة، وهي من أكبر القواعد الجوية الأميركية وأفضلها بالمعدات في الخارج، وتتميز بأنه في الإمكان توسيعها فوق الصحراء المنبسطة حول الظهران. ولقد قامت بعض الاعتراضات في أميركا بسبب هذا التوسع البعيد في المصالح الأميركية، ولإقدام الحكومة الأميركية على الاستثمار فيما أسموه (مطار شبه خاص)، وكذلك على استخدام عمال حربيين في هذا المشروع. أما الوطنيون العرب فقد

هاجموا اتفاقية قاعدة الظهران الجوية وطالبوا بإلغائها لأنهم وجدوا فيها امتيازاً لا مبرر له للامبريالية الأميركية رغم المنافع التي قيل انها تحققها للسعودية مثل: تدريب الطياريين السعوديين واستعمال السعودية للمطار وتحمل الولايات المتحدة لنفقات صيانة القاعدة وتوسيع المطار ودفع ايجار منتظم للسعودية، وذلك إضافة إلى أن وجود قوة الطيران الحربية الأميركية في القاعدة يشكل ضماناً ووقاية للسعودية ومنطقة الخليج وبترولها مما اعتبر خطر التوسع الشيوعي السوفياتي.
في سنة ١٩٤٢ وبطلب من الملك، حضرت بعثة زراعية أميركية إلى السعودية لتقدم الإرشاد في أعمال الري والمشاكل المتعلقة بها وبغية تحسين واحة الخرج. وفي سنة ١٩٤٣ جاءت بعثة عسكرية إلى الرياض لبضعة أشهر لتقوم بتدريب الجيش السعودي، وشاركت في هذه المهمة مع البعثة العسكرية البريطانية التي طلبها الملك. وفي السنة نفسها قام الأميران فيصل وخالد بزيارة للولايات المتحدة.

أما في اليمن فقد كان حكم الإمام يحيى انعزالياً شديد التخلف، وعندما جاء ابنه الإمام أحمد اتجه نحو الاتحاد السوفياتي والصين والدول الصديقة للاتحاد السوفياتي مثل المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا. ولكن عندما حدثت المجاعة في اليمن، طلب الإمام أحمد المساعدة العاجلة من الولايات المتحدة سنة ١٩٥٩. وبعد وفاة الإمام أحمد بوقت قصير قامت ثورة السلال على ابنه الإمام البدر واشتعلت الحرب الأهلية لعدة سنوات، وجاءت عهود عسكرية حافظت على الحياد بين الشرق والغرب. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ اعترفت الولايات المتحدة بالجمهورية العربية اليمنية، ولكن العدوان الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ على مصر والأردن وسوريا دفع اليمن إلى قطع علاقاته مع الولايات المتحدة، ثم عادت هذه العلاقات في تموز/يوليو ١٩٧٢، وأرسلت أميركا فريقاً لتقدير أولويات التطوير في اليمن، وأعادت برنامج المساعدات في السنة التالية. كانت المساعدات قبل سنة ١٩٦٧ تتركز على البنية الأرضية الأساسية، وتدريب عدد من اليمنيين في الجامعات الأميركية وفي الجامعة الأميركية في بيروت. وبنت الولايات المتحدة أول الطرق الرئيسية من (موخا) على البحر الأحمر إلى (تعز) ثم إلى (صنعاء)، وأكملت سنة ١٩٦٥ وبلغت تكاليفها ٢٥ مليون دولار. ولكن هذه الطرق كانت من النوع الذي يثير الغبار ولذلك لم تحظ بالتقدير. وأنشأ الأميركيون نظاماً للمياه في تعز، فكانت أول مدينة في اليمن تزود بمياه نقية وافية بالأنابيب، وأكمل المشروع في سنة ١٩٦٦ وبلغت تكاليفه تسعة ملايين دولار، وعندما أعيدت العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة سنة ١٩٧٢ استمرت المساعدات الأميركية واشتملت بالدرجة الأولى على مشاريع رأسمالية أساسية مثل: أنظمة مياه الشرب والزراعة والتدريب والخبراء والأدوات والتعليم المحلي والتعليم العالي في الخارج، واشتركت في تقديم هذه المساعدات وكالة (USAID) الأميركية ومؤسسات أميركية أهلية والبنك الدولي وجهات أخرى عربية كالسعودية وبعض دول الخليج[٢].

وفي شمال افريقيا العربي نزلت القوات الأميركية في أوران والدار البيضاء والجزائر بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٢ لطرد قوات المانيا وايطاليا. وفي نيسان/ابريل سنة ١٩٤٣ كان هناك أربعمائة ألف أميركي في شمال افريقيا. ويبدو أن العلاقات بين هذه القوات وأهل البلاد لم تكن حسنة ولم يقم تفاهم طيب بينهما. وفي ليبيا الملكية السنوسية أقيمت قاعدة ويلاس الأميركية الحيوية الضخمة لتدعيم مركز الولايات المتحدة الاستراتيجي، ومنحت الولايات المتحدة خمس قواعد على أرض المغرب الذي كان تحت الحماية الفرنسية. وعندما كانت تونس على خصام مع فرنسا بسبب تأييد تونس للجزائريين في حرب استقلالهم، كان موقف الولايات المتحدة حيادياً، ولكنها وقفت إلى جانب فرنسا في الأمم المتحدة عند بحث القضية الجزائرية حتى سنة ١٩٥٨، وتبدل الوضع عندما جاء الرئيس كنيدي إلى الحكم، فأيدت الولايات المتحدة استقلال الجزائر آملة أن تكتسبها إلى صف ما سمي بـ (العالم الحر). كما ساعدت الولايات المتحدة تونس والمغرب والسودان في عدد من المشاريع عن طريق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

وأنشأت الولايات المتحدة سلسلة قواعد تربط شمال افريقيا العربي بميدان الهند ـ بورما ـ الصين، واقترن كل ذلك بتقديم مساعدات اقتصادية وبنظام (الإعارة والتأجير) ومركز التموين للشرق الأوسط.

وعنيت الولايات المتحدة بالترتيبات المؤقتة لإنتاج البترول وبمد خط أنابيب بترول عبر الصحراء العربية. وعينت وزير اقتصاد للشرق الأوسط وملحقاً لشؤون البترول في المنطقة بأكملها ألحقته بالسفارة الأميركية بالقاهرة.

في خلال الحرب تعطلت أعمال البترول في الجزيرة العربية، وفي سنة ١٩٤٠ أغارت الطائرات الإيطالية على منشآت البترول الأميركية في الظهران. ومع تزايد العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة، طلبت الحكومة السعودية سنة ١٩٤١ من شركات البترول الأميركية مساعدتها في الحصول على معونات (الإقراض والتأجير) التي ابتكرتها أميركا لمساعدة بريطانيا في الحرب ضد المانيا وايطاليا. ثم تزايدت المساعدات الأميركية الاقتصادية والفنية والحربية للسعودية بعد سنة ١٩٤٣، وكان من الطبيعي أن يزداد اهتمام الولايات المتحدة بالمشاكل السياسية في الشرق الأوسط، فأرسلت الكولونيل دونوفان مدير مكتب الخدمات الاستراتيجية، ووندل ولكي كممثل شخصي للرئيس الأميركي، والسفير هاريمان وغيرهم من ذوي المناصب الرفيعة لزيارة المنطقة خلال الحرب. ووصلت العلاقات بين السعودية درجة من الأهمية والمودة وُجد معهما أنه من المناسب أن يُرتب لقاء بين الملك عبد العزيز والرئيس الأميركي روزفلت في طريق عودة الرئيس من اجتماع قمة الحلفاء في (يالتا)، رغم أنه كان منهكاً صحياً لدرجة الخطر على حياته. وعقد الاجتماع على ظهر بارجة حربية أميركية في بحيرة قناة السويس، وكانت تلك أول مرة يغادر فيها الملك عبد العزيز بلاده كملك. وخلال الاجتماع عبّر الملك عن مدى اهتمامه بالقضية الفلسطينية، وقدم الرئيس روزفلت تأكيدات بالصداقة والمساعدة.

وتذكر وثيقة منَ وثائق وزارة الخارجية الأميركية، بأن الاجتماع جرى على ظهر السفينة الأميركية (كوينسي) بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٥. وكان الاجتماع ودياً للغاية على المستوى الشخصي. وتورد المذكرة عن المحادثة بين الملك ابن الصحراء والرئيس الأميركي ما يلي:

«أولاً:
طلب الرئيس الأميركي من الملك المشورة بالنسبة لمشكلة اللاجئين اليهود الذين طردوا من ديارهم في أوروبا. وقد أجاب الملك بأنه في رأيه ينبغي لليهود أن يعودوا إلى العيش في الأراضي التي طردوا منها. أما اليهود الذين دمرت ديارهم تماماً وليست لديهم سبل للعيش في أوطانهم، فينبغي أن يعطى لهم مجال حيوي في بلدان المحور التي اضطهدتهم. وقد علق الرئيس بقوله إن بولندا قد تعتبر حالة تستحق الدراسة فيما يتعلق بالموضوع، إذ يبدو أن الألمان قتلوا ثلاثة ملايين من اليهود البولنديين مما ينبغي على أساسه ايجاد مكان في بولندا لإعادة توطين كثير من اليهود ممن لا وطن لهم»[٣].

وقال روزفلت الذي قيل إنه كان تحت ضغط قوي من زوجته اليانور وغيرها ليوافق على الخطة الصهيونية لإنشاء (Commonwealth) يهودي في فلسطين أن:

«اليهود تحملوا الكثير على ايدي النازي، ولذلك فهم استحقوا موطناً أميناً في فلسطين».

وكان رد الملك عبد العزيز:

«في تقاليدنا ومجتمعنا، المجرم يدفع العقوبة وليس الضحية البريء: إذا كان يجب إعطاء أرض خاصة لليهود فيجب أن تكون في المانيا وليس فلسطين»[٤].

وقد عرض الملك بعد ذلك قضية العرب وحقوقهم المشروعة في أراضيها وأوضح أن العرب واليهود لا يمكن أن يتعاونوا أبداً لا في فلسطين ولا في أي بلد آخر، واسترعى الملك الانتباه إلى التهديد المتزايد الذي يتعرض له وجود العرب، والأزمة التي نجمت عن استمرار الهجرة اليهودية وشراء الأرض من قبل اليهود. وأوضح الملك أيضاً أن العرب يفضلون الموت على أن يتخلوا عن أراضيهم لليهود.

وأوضح الملك أن أمل العرب يقوم على أساس كلمة الشرف التي أعطاها الحلفاء، وعلى حب الولايات المتحدة المعروف للعدالة وتوقع مساندة الولايات المتحدة لهم.

وأجاب الرئيس أنه يود أن يطمئن الملك أنه لن يفعل شيئاً لمساعدة اليهود ضد العرب، وأنه لن يقوم بأي تحرك معاد للشعب العربي. وذكّر الملك بأنه من المستحيل منع القاء الخطب واصدار القرارات في الكونغرس أو في الصحافة، والتي يمكن أن تتخذ بشأن أي موضوع. وقال إن توكيده هذا يتعلق بسياسته هو مستقبلاً كرئيس للسلطة التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة.

وقد وجه الملك الشكر إلى الرئيس لبيانه وأشار إلى المقترح المتعلق بإيفاد بعثة عربية إلى أميركا وانكلترا لشرح قضية العرب وفلسطين. وقال الرئيس إنه يعتقد أنها فكرة طيبة جداً، لأنه يعتقد أن هناك أناساً كثيرين في أميركا وانكلترا قد أعطيت لهم معلومات خاطئة. وقال الملك أن بعثة من هذا القبيل لاطلاع الناس مفيدة، ولكن الأهم بالنسبة إليه ما قاله الرئيس لتوه فيما يتعلق بسياسته تجاه الشعب العربي.

وقد أوضح الملك أن مشكلة سوريا ولبنان تسبب له قلقاً عميقاً. وسأل الرئيس عما سيكون عليه موقف حكومة الولايات المتحدة لو أن فرنسا استمرت في الضغط على سوريا ولبنان بمطالب لا تطاق. وأجاب الرئيس:

«ان الحكومة الفرنسية قد قدمت له كتابة ضمانها باستقلال سوريا ولبنان وان بوسعه في اي وقت أن يكتب إلى الحكومة الفرنسية مصمماً على ان تحترم كلمتها. وقال إنه في حالة ما إذا أعاقت الحكومة الفرنسية استقلال سوريا ولبنان، فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تقدم لسوريا ولبنان كل التأييد الممكن فيما خلا استعمال القوة»[٥].

وخلال هذا اللقاء أشار الملك عبد العزيز إلى أن البريطانيين يضغطون عليه ويقولون له بأن المشاركة الأميركية في شؤون المنطقة العربية هي مشاركة مؤقتة، وأن الدور الرئيسي في السعودية سيكون لبريطانيا، وأن المستقبل مرتبط معها وليس مع أميركا.

«إنهم دائماً يقولون أو يلمحون بأن المصالح السياسية لأميركا في العربية السعودية هي مصالح مؤقتة تتعلق بالحرب، وأن معونتها قصيرة الأجل مثل قانون الاعارة والتأجير، وان العربية السعودية تقع على طريق تحكمه وتحده ضوابط الاسترليني، ويتصل بغيره عن طريق المواصلات البريطانية ويتم الدفاع عنه بالبحرية والجيش الملكيين. وان أمني واستقراري الاقتصادي مرتبطان بالسياسة الخارجية البريطانية، وان أميركا سوف تعود بعد الحرب الى مشاغلها في نصف الكرة الغربي وبإيجاز يقولون لي. إن «المشاركة» المتعددة الأطراف في العربية السعودية هي مشاركة مؤقتة، وان بريطانيا وحدها هي التي ستستمر كشريك في المستقبل كما كانت في السنوات الأولى من عهدي وعلى أساس قوة هذه الحجة يسعون إلى أن تكون الأولوية لبريطانيا في السعودية فما الذي يمكن أن أصدقه؟

وأجاب الرئيس قائلاً: ان الخطط المتعلقة بعالم ما بعد الحرب تتصور تقليصاً لمجالات النفوذ التقليدي لصالح سياسة الباب المفتوح، وأن الولايات المتحدة تأمل ان يصبح باب العربية السعودية مفتوحاً لها ولغيرها من الأمم دون احتكار من قبل اي منها، لأنه فقط عن طريق التبادل الحر للسلع والخدمات والفرص يمكن للازدهار ان ينتشر لصالح الشعوب الحرة»[٦].

ويتضح من هذه الشكوى أن بريطانيا كانت تسعى للمحافظة على مركزها المتميز في السعودية والمنطقة العربية وعلى مصالحها الاقتصادية ومواصلاتها وسيطرتها السابقة التقليدية، وأن الولايات المتحدة أصبحت تتجه إلى تغيير هذا الوضع، ولأن تشارك بدور أكبر في شؤون المنطقة العربية دون أن تعود للعزلة بعد الحرب. وكان هذا جزءاً من حركة التبدلات التاريخية التي تمثلت في تقلص نفوذ الامبراطورية البريطانية وفرنسا في أرجاء العالم وانحسار سيطرتهما، وسعي الولايات المتحدة بقوتها الحربية والاقتصادية الجبارة لترث الدولتين وتستولي على حصة وفيرة من بترولهما في المنطقة، ولتسد ما سمي بـ (الفراغ) الذي نتج عن ضعفهما العسكري والمالي بعد الحرب العالمية الثانية دون أن تتخلى عنهما كحليفتين أضعف منها وأقل شأناً في المعتركات الدولية وفي مقارعة الاتحاد السوفياتي. وقد قال الرئيس روزفلت لجلالة الملك عبد العزيز آل سعود بصراحة:

«يا صاحب الجلالة، إننا نحب الانجليز ولكننا نعرف ايضاً الطريقة التي يصرون بها على إفادة أنفسهم. إنك وإياي نريد تحقيق الحرية والازدهار لشعبينا وجيراننا بعد الحرب، فكيف لا نهتم بمن تتحقق على يديه الحرية والازدهار. كذلك يعمل الانجليز ويضحون لجلب الحرية والازدهار للعالم، ولكن بشرط أن يتحقق ذلك عن طريقهم وأن يكتب عليه «مصنوع في بريطانيا»»[٧].

وطالب الملك عبد العزيز الرئيس روزفلت بترجمة ذلك الى ترتيبات واتفاقات ومعاهدات بين السعودية وأميركا طبقاً لسياسة «الباب المفتوح»، ويقول محمد حسنين هيكل:

«ويتضح من ملفات وزارة الخارجية الاميركية وعلى وجه التحديد محاضر اجتماعات لجنة التنسيق الخاصة

المكلفة بوضع السياسات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، أن سنة ١٩٤٤ كانت في الحقيقة سنة الإعداد للاختراق الأميركي المنظم لمنطقة الشرق الأوسط والعالم العربي. (كان ذلك قبل سنة من زيارة «روزفلت» وإقامته على ظهر الطراد «كوينسي» في المياه الاقليمية المصرية لقناة السويس).

ويحدد تقرير سري للجنة التنسيق الخاصة بتاريخ أول نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٤٤ الأهداف السياسية للولايات المتحدة في المنطقة على النحو التالي بالنص:

١ ـ تأكيد المصالح المستقلة للولايات المتحدة في إجراء ترتيبات عادلة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن على أساس حسن الجوار.

٢ ـ تأكيد حق الشعوب في اختيار ما تريده من أشكال الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها لنفسها.

٣ ـ توفير مساواة في الفرصة في التجارة والترانزيت والتبادل التجاري تختلف عن سياسة الاستعباد وحرية التفاوض، إما من خلال الوكالات الحكومية أو المشروعات الخاصة بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي المطبق.

٤ ـ حماية المواطنين الأميركيين بصفة عامة وحماية الحقوق الاقتصادية المشروعة والنهوض بها سواء كانت حقوقاً ماثلة أم محتملة»[٨].

وفي تقرير آخر قالت لجنة التنسيق الأميركية:

«ان من المعترف به أن التنفيذ الناجح لسياستنا الاقتصادية في الشرق الأوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنجاح الذي نحققه في الميدان السياسي، ولعل القضية الفلسطينية دون جميع المشكلات السياسية هي التي تتطلب حلاً حازماً في هذه المنطقة».

لم تكن السياسة الأميركية الجديدة بعد الحرب خافية على بريطانيا. ففي ٣١ أيار/مايو سنة ١٩٤٥ وجهت وزارة الخارجية الأميركية مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية البريطانية تفصح عن موقفها ومطلبها جاء فيها:

«١ ـ نحن نرغب في أن يتوقف التدخل السياسي البريطاني الذي يعرقل حصولنا على امتيازات بترولية في المناطق التابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيادة البريطانية.

٢ ـ نحن نرغب في زيادة معدل استغلال البترول من احتياطيات نصف الكرة الشرقي ولا سيما الشرق الأوسط، حتى يمكن خفض نسبة الاستغلال لبترول نصف الكرة الغربي خصوصاً بترول الولايات المتحدة (حتى يظل هذا البترول المخزن احتياطياً موفراً للمستقبل).

٣ ـ نحن نرغب في توصيل منابع البترول وبخاصة بترول السعودية والعراق إلى مياه الخليج الفارسي أو البحر الأبيض بواسطة خطوط للأنابيب»[٩].

كانت الولايات المتحدة تريد أن تستولي على حصة أكبر من البترول العربي، وأن تستهلكه بسعر رخيص لتغمر به اوروبا الغربية في اطار مشروع مارشال، وأن تحافظ على البترول الأميركي كاحتياط للمستقبل. وكانت تريد أن تنفتح أمامها المجالات التجارية والعمرانية في المنطقة وطرق مواصلاتها وأن تطور نفوذها فيها وسيطرتها عليها ولو على حساب بريطانيا وفرنسا. وقد جاء في المذكرة الأميركية:

«ان نوري السعيد [باشا] رئيس وزراء العراق قال لهم [للاميركيين] انه يخشى إعطاءهم تسهيلات لأن بريطانيا سوف تعترض ونفس المعنى كرره لهم شاه ايران حين قال لهم «إذا تأخرنا في اعطائكم ما تطلبون فاعلموا أن السبب هو الضغط البريطاني»[١٠].

وفي خلال الحرب العالمية الثانية كان ونستون تشرشل يطلب المساعدات من روزفلت، وكان روزفلت يطلب منه في المقابل أن تتنازل بريطانيا للولايات المتحدة «عن كل مجموعات الجزر التابعة للامبراطورية والواقعة قرب الشواطىء الأميركية» وأن تمنحها «تسهيلات مرور في كل أرجاء الامبراطورية».

وعندما طلب تشرشل ـ وبعد دخول أميركا الحرب عقب هجوم اليابان عليها ـ أن يعتمد الحلفاء استراتيجية تقضي بالانتهاء من المانيا أولاً ثم التفرغ بعد ذلك لليابان، طلب روزفلت إعادة اقتسام بترول الشرق الأوسط الذي كانت بريطانيا تسيطر على معظمه.

وكان تشرشل يعطي التنازلات بعد التنازلات إلى درجة لفتت أنظار مجلس الوزراء البريطاني حتى قال بعض الوزراء ومنهم ارنست بيفن (في وزارة الحرب الائتلافية):

«إن روزفلت يتعامل مع تشرشل بأسلوب المرابي شيلوك مع مدينيه في مسرحية شكسبير تاجر البندقية»[١١].

وكانت الولايات المتحدة عندما تشجع حركات مقاومة الاستعمار القديم تهدف إلى أن ترث سيطرة من نوع جديد لنفسها. وكانت صريحة في طرح موضوع إعادة توزيع ثروات العالم ومن أهمها بترول الشرق الأوسط العربي. ولقد كتب روزفلت كتاباً شخصياً إلى تشرشل قال فيه:

«إنني لا انظر بعين الحسد الى امتيازات النفط البريطانية في الشرق الأوسط، ولكنني لا أخفي عليك أن الظروف المتغيرة في العالم أصبحت تفرض على الجميع ميزاناً جديداً للعدل في توزيع الموارد الطبيعية»[١٢].

هذا ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة تحقيقاً لمصالحها ومنافعها في المنطقة العربية، ولقد نجحت إلى حد كبير في تحقيق ما سعت اليه بالنسبة إلى هذه المصالح، في أن تصبح القوة الأجنبية الأكبر أثراً في المنطقة. وفي اثبات ما نادت به من:

«تأكيد حق الشعوب في اختيار ما تريده من أشكال الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها لنفسها»، «وفي اجراء ترتيبات عادلة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن على أساس حسن الجوار». و«تحقيق الحرية»، وإن «لا يتخذ أي قرار بشأن الوضع الأساسي في ذلك البلد [فلسطين] بدون التشاور الكامل مع العرب واليهود».

وأما ما أكده الرئيس روزفلت للملك عبد العزيز بأنه: «لن اقوم بأي عمل بصفتي رئيساً للسلطة التنفيذية لهذه الحكومة يمكن ان يكون معادياً للعرب»، فكان أمر آخر أثبتت الأيام والأحداث اللاحقة بأن الولايات المتحدة لم تتقيد به، وإنما نقضته وخالفته لمصلحة الحركة الصهيونية وإسرائيل وفي سبيل فرض سيطرتها ونفوذها على المنطقة العربية ولمجابهة الاتحاد السوفياتي والشيوعية.

أرسل الملك عبد العزيز آل سعود كتاباً مؤرخاً في ٢٦ ربيع الأول ١٣٦٤ الموافق ١٠ آذار/مارس ١٩٤٥ إلى «حضرة صاحب الفخامة المستر روزفلت ـ رئيس الولايات المتحدة الأميركية الأفخم»، أثبت فيه حق العرب التاريخي في فلسطين وأن أول من توطن فيها قبل ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة قبل الميلاد كان الكنعانيون «وهي قبيلة عربية نزحت من جزيرة العرب وكانت مساكنهم الأولى في منخفضات الأرض ولذلك سموا كنعانيين». وجاء في الكتاب أنه كان لليهود بعد مجيء «النبي إبراهيم وفريق من اليهود» ونزوحهم إلى مصر وعودتهم منها، وجود قليل متقطع قصير في مقابل استمرار الوجود العربي آلاف السنين دون وجود لليهود في فلسطين. وقال الكتاب: «إن حل قضية اليهود المضطهدين في العالم يختلف عن قضية الصهيونية الجائرة»، وأن فلسطين قد تحملت قسطاً فوق طاقتها، وأن مساعدة الصهيونية يشكل خطراً على فلسطين وعلى سائر البلاد العربية، وأن الصهيونيين نظموا تشكيلات عسكرية سرية خطيرة للعدوان والاغتيالات، وأن ذلك صدر عن:

«برنامج متفق عليه ومرضي عنه من سائر اليهودية الصهيونية وأنهم قتلوا اللورد موين ممثل بريطانيا في القاهرة التي احسنت اليهم». وأن أخشى ما تخشاه البلاد العربية من الصهيونية هو أنهم سيقومون بسلسلة من المذابح بينهم وبين العرب. «وأن اليهودية الصهيونية «ستكون من اكبر عوامل الافساد بين العرب والحلفاء» و«أن مطامع اليهود ليست في فلسطين وحدها فإن ما أعدوه من العدة يدل على أنهم ينوون العدوان على ما جاورها من البلدان العربية» و«لو تصورنا استقلال اليهود في مكان ما في فلسطين، فما الذي يمنعهم عن الاتفاق مع أي جهة قد تكون معادية للحلفاء ومعادية للعرب وهم قد بدأوا بعدوانهم على بريطانيا بينما هم تحت حمايتها»[١٣].

ولا ريب أن هذا الكتاب يدل على رؤيا واضحة مبكرة لأساس القضية الفلسطينية، وللعدوان والخطر الصهيوني على فلسطين وعلى ما جاورها من الدول العربية.

في ٥ نيسان/ابريل ١٩٤٥، أرسل الرئيس روزفلت إلى الملك عبد العزيز كتاباً أشار فيه الى الحديث «الذي لا ينسى» الذي جرى بينهما على ظهر السفينة الحربية الأميركية وقال:

«تذكرون جلالتكم بأنني في مناسبات سابقة نقلت إليكم موقف الحكومة الأميركية من فلسطين، وأوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ أي قرار بشأن الوضع الأساسي في ذلك البلد بدون التشاور الكامل مع العرب واليهود. وبدون شك، فإن جلالتكم تذكرون كذلك بأنني خلال حديثنا أخيراً، أكدت لكم بأنني لن أقوم بأي عمل بصفتي رئيساً للسلطة التنفيذية لهذه الحكومة يمكن ان يكون معادياً للعرب. يسرني ان أجدد لجلالتكم التأكيدات التي قدمت سابقاً بشأن موقف حكومتي وموقفي كرئيس للسلطة التنفيذية بشأن القضية الفلسطينية، وأن ابلغكم بأن سياسة هذه الحكومة في هذا الشأن لم تتبدل»[١٤].

وبعد أسبوعين من الاجتماع على ظهر السفينة الحربية، أشار الرئيس الأميركي روزفلت في تقرير للكونغرس الأميركي بأنه تعلم عن كل المشكلة (المشكلة الاسلامية والمشكلة اليهودية) «بعد التحدث لمدة خمس دقائق مع ابن سعود اكثر مما كان يمكن أن يتعلم بتبادل دزينتين أو ثلاث من الرسائل». وكان الملك ابن سعود يشير من جانبه إلى الرئيس روزفلت بأطيب عبارات المديح، وتعززت مشاعره بالصداقة نحو الرئيس الذي أهداه طائرة فخمة. ولكن كل هذا لم يبطل تأييد الرئيس روزفلت أو الولايات المتحدة للحركة الصهيونية. ففي حملة الرئاسة الانتخابية سنة ١٩٤٤ أيد الرئيس روزفلت ومنافسه توماس ديوي البرنامج الصهيوني بقوة. ويقول مانويل في كتابه بين أميركا وفلسطين بأن موقف روزفلت من قضية فلسطين بعد مذابح اليهود في أوروبا النازية سيظل غامضاً سنين طويلة، كما أن وعوده للملك عبد العزيز كانت مخالفة

«لما تعهد به روزفلت عام ١٩٤٤ للصهيونيين من العمل على تحقيق غاياتهم في فلسطين. ولكن تعهد روزفلت لليهود في تصريحه لهم في عام ١٩٤٤ كان شيئاً قاطعاً وسياسة محددة، فهو وعد اليهود بتحقيق إقامة دولة لهم في فلسطين دون أن يربط هذا بإرادة العرب. أما كلام روزفلت لابن سعود، فغاية ما فيه انه كلام قابل للجدل وقد يؤجل العمل إلى تنفيذ الدولة اليهودية ولكنه لا يقضي عليها. ترى هل تسرب تلاعب السياسة البريطانية إلى أميركا فصارت تتلاعب تلاعب بريطانيا مدة ثلاثين سنة في قضية فلسطين...».

وينقل مانويل عن كتاب سمنر ولز وكيل وزارة الخارجية في عهد روزفلت: يجب أن لا نفشل، أن روزفلت قال له مرة:

«إن تحقيق الوطن القومي لليهود لا يكون من ورائه إيواء عدة مئات من اللاجئين فحسب، ولكن سيكون من جرائه كذلك قيام دولة ديمقراطية في وسط الشرق المتأخر تنير له السبل وتعمل على رفع مستوى المعيشة بين سكانه... إن روزفلت كان يرجو أن تتقدم فلسطين تقدماً كبيراً في شؤون الزراعة والصناعة، وأن يشير هذا التقدم تقدماً مماثلاً له في الأردن وسوريا ولبنان. كذلك كان روزفلت في محادثاته مع وزير خارجيته دائم التفاؤل بإمكان تسوية كل خلاف بين اليهود والعرب بالمفاوضات بين الفريقين».

وبالنسبة إلى رسالة روزفلت إلى ابن سعود قال سمنر ولز:

«إنها دسيسة من وزارة الخارجية فهي دبرتها، فوضعت الرسالة في الأيام الأخيرة من حياة روزفلت حين كان ضعيفاً ولا يقوى على عمل من التفكير العميق والدراسة الصحيحة، فأمضى الرسالة وليس فيها على كل حال ما يتعارض مع ما سبق لروزفلت أن أعلنه لليهود».

ومن المعروف أنه خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، استغل اليهود ما نشر وما روجوا له من مزاعم وادعاءات عن قتل اليهود من قبل النازيين، فنظمت اليهودية العالمية وخصوصاً يهود الولايات المتحدة حملة نشطة ومتناسقة لإلغاء (الكتاب الأبيض) البريطاني الذي صدر سنة ١٩٣٩ وخالف الكثير من البرنامج الصهيوني. كما طالبوا بهجرة يهودية غير مقيدة إلى فلسطين وإنشاء دولة يهودية قومية فيها. وفي الولايات المتحدة أدى تأثير اليهود والجالية اليهودية ذات النفوذ الكبير إلى قيام أكثر من ثلاثين من مجالس الولايات التشريعية بإصدار قرارات تساند الصهيونية، وتكاثرت اللجان والمنظمات الصهيونية وزاد تعاطف الأميركيين مع اليهود ومطالبهم الصهيونية[١٥].

الرئيس هاري ترومان يبكي أمام الحاخام الاسرائيلي الكبير

تكررت الوعود الأميركية خلال رئاسة ترومان. فلقد أرسل وزير الخارجية الأميركي بالوكالة دين اتشيسون مذكرات طبق الأصل لخمس دول عربية معتمدة في واشنطن يعزز فيها تأكيداته الشفوية لهم (في العاشر من أيار/مايو ١٩٤٦)، بأن الولايات المتحدة ستتشاور مع العرب واليهود قبل اتخاذ أي قرار بشأن تقرير لجنة التحقيق البريطانية الأميركية[١٦].

وفي كتاب من الرئيس ترومان إلى الملك عبد العزيز بن سعود أعطي للصحافة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦، كرر الرئيس التأكيد الأميركي بأنه:

«يجب أن لا يتخذ أي قرار بشأن الوضع الأساسي في فلسطين بدون التشاور مع العرب واليهود»[١٧].

ومن المؤلم للعرب وللعدالة الانسانية والسياسية (إن وجدت)، أن هذا الوعد لم يحترم ونقض بعد

أمد قصير عندما رضخ الرئيس ترومان الأميركي للضغوط السياسية الداخلية، واعترف بـ (إسرائيل) خلال ثوان أو دقائق من إعلان قيامها في ١٥ أيار/مايو سنة ١٩٤٨. وقد كتب الرئيس ترومان الذي كان له في السابق شريك يهودي توسط لديه عندما أصبح رئيساً للجمهورية لمصلحة اليهود:

«كنت ادرك تماماً عداء العرب لتوطين اليهود في فلسطين، ولكن كنت مثل اميركيين عديدين متألماً لمصيبة الشعب اليهودي في أوروبا. وعد بلفور الذي وعد اليهود بتأسيس وطن في فلسطين بدا لي دائماً متلازماً مع سياسات ودرو ولسون النبيلة وخاصة مبدأ تقرير المصير»[١٨].

وينقل عن مذكرات الكولونيل ويليام ايدي الوزير المفوض السابق في جدة، أن الرئيس ترومان أبدى اهتماماً بتلبية المطالب الصهيونية في فلسطين، فحاول ايدي أن ينبهه إلى أن ذلك قد يغضب العرب، فنظر ترومان إليه «شزراً» وقال له: اسمع إنني مرشح نفسي مرة ثانية للرئاسة، وأنا لا أعرف أن للعرب أصواتاً في الانتخابات الأميركية ولكن لليهود أصواتاً مؤثرة فيها. هكذا كان حال العرب مع الرئيس ترومان.

وهذا يوضح لنا كيف استباح الرئيس ترومان لنفسه إغداق حق على جماعات غريبة من الخارج لحرمان شعب أصيل في وطنه وفي تقرير مصيره على أرضه أو حتى البقاء فيها. وليس من المستغرب في خضم الضغوط والمساعي اليهودية الصهيونية الخبيثة أن يأتيه الحاخام الإسرائيلي الأكبر سنة ١٩٤٩ ويقول له حسب إحدى الروايات:

«إن الله وضعك في رحم امك لتكون الاداة لتحقيق إعادة ولادة إسرائيل بعد الفي سنة»[١٩].

وانهمرت الدموع من عيني هاري ترومان. وكانت هناك الضغوط اليهودية المتلاحقة على الرئيس ترومان التي بلغت حداً جعله يصدر التعليمات لرفض طلبات أي من دعاة اليهود لمقابلته. وكان الزعيم الصهيوني الشهير وايزمن في نيويورك ويريد مقابلة ترومان. وتشاء الأقدار أن يكون لترومان صديق وثيق يهودي من أيام الجندية، وكان هذا الصديق كذلك شريك ترومان في مخزن (للنوفوتيه) المتنوعة في ميسوري. وقام هذا الشريك الصديق اليهودي واسمه ايدي جيكوبسون بالاتصال بالرئيس ترومان هاتفياً وطلب مقابلته، فوافق ترومان بشرط بأن يعد جيكوبسون بأن لا «ينطق بكلمة عن الشرق الأوسط»، فوعد جيكوبسون بذلك. ولكنه عندما أدخل إلى مكتب الرئيس في البيت الأبيض «كانت الدموع الغزيرة تنهمر من عينيه على خديه»، ونظر إليه ترومان وقال له مستخدماً التعبير الانكليزي غير الراقي:

«أدى يا ابن الكلبة، وعدتني أن لا تقول كلمة واحدة عما يجري هناك». بـ (فلسطين)، فأجاب جيكوبسون: «سيدي الرئيس إنني لم اقل كلمة واحدة ولكن في كل مرة أفكر في اليهود المشردين دون مأوى ـ دون مأوى لآلاف السنين ـ وأفكر بالدكتور وايزمن أبدأ في البكاء. لا أستطيع أن امنع ذلك. إنه رجل مسن وقد امضى حياته بكاملها يعمل لليهود المشردين، وهو الآن مريض وهو في نيويورك ويريد أن يقابلك وكل مرة أفكر في ذلك لا استطيع الامتناع عن البكاء».

واستمر جيكوبسون في البكاء وقال له ترومان:

«أدى يا ابن الكلبة كان عليّ أن أطردك من هنا لإخلالك بوعدك، إنك كنت تعرف تماماً بأنني غير قادر على تحمل رؤيتك باكياً».

وبدت ابتسامة على وجه جيكوبسون وسط دموعه. وشكر الرئيس وانصرف. وتناول ترومان الهاتف وأبلغ وزارة الخارجية بأنه سيقابل وايزمن... وهكذا يناضل اليهود والصهاينة في سبيل مآربهم ومطامعهم. وجاء وايزمن إلى البيت الأبيض في زيارة لم يعلن عنها. وأبلغه ترومان بأن الولايات المتحدة تؤيد تقسيم فلسطين. وفي نموذج لتذبذبات السياسة، أدلى السفير الأميركي أوستين في الأمم المتحدة بتصريح في اليوم التالي، يدعو إلى تأجيل قرار التقسيم واستبداله بوصاية الأمم المتحدة على فلسطين، وكان ذلك في إطار السياسة التي كان ترومان قد وافق عليها. وعلى كل حال لم تأت الوصاية وإنما تحقق التقسيم[٢٠].

ويذكر كيرتس أن المؤرخ الشهير أرنولد توينبي قال في كتابه **دراسة للتاريخ**:

«يبدو ان تلهف المحسن السياسي من ميسوري [يقصد ترومان] ليجمع بين الاحسان ووسيلة التنفع في مساعدته لليهود المظلومين المعذبين كان غير مخفف بأي إدراك حساس بأنه كان بذلك يحرض أو يغري على إيقاع المظالم والمعاناة على العرب».

كانت أميركا قد أيدت قرار تقسيم فلسطين وضغطت على غيرها من الدول لتأييده. وكانت أميركا تريد أن تقوم بريطانيا بتنفيذ التقسيم، ولكن بريطانيا أعلنت في ١٩٤٧/١١/١٣ بصورة رسمية بأنها لن تشترك في تنفيذ التقسيم. وكانت أميركا تخشى على مصالحها الاقتصادية في منطق الشرق الأوسط العربي وتريد أن يسود الاستقرار وتضمن سلامة أنابيب البترول، وكل هذا يقتضي عدم إثارة العرب ومن ورائهم العالم الإسلامي إذا نفذ التقسيم. وكان من رأي العسكريين الأميركيين أن الجيوش العربية ستندفع إلى فلسطين لتطرد اليهود، وستضطر أميركا إلى التدخل و:

«سيجر تدخل أميركا وراءه تدخل روسيا. وزاد من قلق العسكريين أن كورمت روزفلت المعروف بحماسته للعرب كتب الكثير في هذا وحذر الأميركان وأنذرهم وأرهبهم»[٢١].

وذكر مانويل كذلك أنه في الاجتماع الذي عقدته اللجنة البرلمانية الخاصة بشؤون الدفاع يوم ١٩٤٨/١/١٩ سأل النائب ديوي وزير الدفاع فورستال السؤال:

«ألم يؤثر قرار التقسيم على سلامتنا في الشرق؟ ان سؤالاً كهذا هو سؤال سياسي ولكن من الواجب أن أسألك عنه، فإن ٣٥٠ مليون مسلم منتشرون بين الباكستان ومراكش وكراتشي والرباط والدار البيضاء ومن ورائهم الجامعة العربية... هؤلاء كلهم يهددوننا ان نحن مضينا في التقسيم بأن يخربوا أنابيب البترول، فماذا تقول أنت كوزير الدفاع؟»[٢٢].

وافق فورستال على كل ما جاء في السؤال ووافق نائب الأميرال كارني على جواب وزير الدفاع، وقال إنه إذا ثار العرب ضد التقسيم وهجموا على الزيوت وقطعوا أنابيبها وخربوا منشآتها، فإن هذا سيؤدي إلى إحداث قلاقل في الشرق، وهذا ما يصبو إليه الروس اصطيادا في الماء العكر. وشهد نائب رئيس الأرامكو أمام اللجنة في ١٩٤٨/٢/٢، بأن الاضطرابات القائمة في فلسطين بسبب قرار التقسيم تؤثر أسوأ الأثر في مركز أميركا في الشرق وتهدد البترول بشر الأخطار. ونتيجة لمجمل المخاوف والتحذيرات ضد تنفيذ قرار التقسيم أعلنت أميركا في مجلس الأمن في ١٩٤٨/٢/١٩ عدولها عن التقسيم. وكان وقع هذا الإعلان المفاجيء شديداً على اليهود خصوصاً وأن وايزمن كان مجتمعاً بالرئيس ترومان في اليوم السابق للإعلان. وفي ذلك الاجتماع

«أكد ترومان لوايزمن أنه لن يتراجع، وأن جميع الاشاعات الخاصة بتراجع أميركا هي إشاعات كاذبة».

وأضاف مانويل معلقاً:

«وليس هناك تفسير لكلام ترومان غير أمرين: فإما أن يكون ترومان غير صادق وأنه خدع وايزمن، وإما أن تكون وزارة الخارجية أخذت قرار التراجع دون علم ترومان».

وجاءت فكرة «الوصاية» على فلسطين. ولكن دولة إسرائيل قامت في ١٩٤٨/٥/١٥ وكان الرئيس ترومان أول من اعترف بها خلال دقيقة واحدة أو بعد دقائق قليلة، وكان ترومان هو من أعلن بينما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظر في قيام دولة إسرائيل حسب قرار التقسيم.

«ان كل أرض يفتتحها اليهود في فلسطين ليست داخلة في الحدود التي حددها مشروع التقسيم يجب أن يحتفظ بها اليهود بحق الفتح» [مانويل].

وهذا ما حصل ليكسب ترومان أصوات اليهود وتأييدهم في الانتخابات. وهذا حصل لأن العرب وجيوشهم ومقاتليهم والعالم الإسلامي لم يتمكنوا من إنقاذ فلسطين ولم ينزلوا الضرر البليغ المؤثر بالمصالح الأميركية والبريطانية. وابتدأت مرحلة جديدة لأبشع جريمة اقترفتها بريطانيا وأميركا في القرن العشرين. وفي دراسة قدمها أفي شليم، الأستاذ بجامعة أوكسفورد، لمؤتمر عقد بجامعة أسكس ببريطانيا في أيار/مايو ١٩٨٦ حول «الدول العظمى وأميركا الوسطى والشرق الأوسط» قال: بأن سياسة إدارة الرئيس ترومان الخارجية كانت سلسلة من التأرجحات بين البيروقراطية المتعاطفة مع العرب، وبين البيت الأبيض الموالي للصهيونية. وفي جميع المسائل البارزة: التقسيم، الوصاية، الإعتراف بدولة إسرائيل، حظر السلاح ومصير النقب، فإن ترومان الذي كان يتعرض لضغوط صهيونية في سنة انتخابية للرئاسة اتبع بثبات خطاً صهيونياً. فبالنسبة إلى كل هذه المسائل فهو إما نقض أو أتلف بصورة سرية موقف وزارة الخارجية. وفي النهاية، لم يكن منتقدو ترومان وحدهم الذين اتهموه (ترومان) بأنه حط من قدر الرئاسة

بالتلاعبات السياسية (الداخلية) في السياسة الخارجية، وأنه ضحى بالمصالح الأميركية في الخارج لكسب منافع انتخابية[٢٣]، بل ان وزير خارجيته المخلص جورج مارشال اتهمه بذلك أيضاً.

أميركا ترث المصالح والنفوذ الغربي في الشرق الأوسط والتصريح الثلاثي

في إطار تزايد تدخل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، جاء رجال الاستخبارات الأميركية وأقاموا اتصالات مع الملوك والحكومات العربية وكان منهم أرشيبالد روزفلت، الذي أقام اتصالاً مع الملك فاروق عن طريق مستشاره الصحفي كريم ثابت. وكان روزفلت يعمل تحت ستار السفارة الأميركية في القاهرة كمستشار سياسي، ثم جاء شقيقه كيرمت روزفلت الذي اشتهر لدوره في مؤامرة القضاء على حكم (مصدق) في إيران، وإعادة الشاه إلى عرشه في طهران. وكان هناك:

«بقايا الجواسيس العاديين من أيام الحرب العالمية، ومن الذين عملوا في إطار مكتب الخدمات الخاصة الذي انشأه (الان دالاس). وهو المكتب الذي ظل يعمل إلى ما بعد انتهاء الحرب وحتى أعاد الرئيس ترومان تشكيله باسم (وكالة المخابرات المركزية)».

وكان هناك رجال يرتبطون بمصالح البترول والثروات الهائلة التي بدا أنها ستتدفق على المنطقة، ومنهم وكلاء شركات من مختلف أنواع المنتوجات والأسلحة جاءوا لجمع المعلومات. واشترك في الجهد الأميركي أساتذة أميركيون:

«خبروا الشرق الأوسط وقاموا بالتدريس في جامعاته وتعلموا لغته. ولقد لجأت إليهم الحكومة الأميركية ليقوموا بنفس الدور الذي قام به بعض (المستشرقين) في طليعة الاستعمار الأوروبي والتمكين له في القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين».

وكان للصحفيين الأميركيين دور ملموس عن طريق متابعة أحداث المنطقة خلال الحرب والتعرف على ملوكها ورؤساء حكوماتها وقادتها. وكذلك ساهمت شركات البترول في هذا النشاط عن طريق (خبرائها) ورجالها.

«فوق هذا كله، فقد كانت هناك أعداد من الدبلوماسيين الأميركيين أثروا أسلوب الاتصالات غير المعلنة حتى لا يلفت نشاطهم انظار حلفائهم من الانجليز والفرنسيين».

ثم:

«أحاط بهؤلاء جميعاً نطاق من المتطوعين العرب الذين رأوا الشمس البريطانية تغرب، بينما هناك شمس أميركية أخرى على وشك الصعود، وحوّلوا ظهورهم للشمس الغاربة وراحوا يدورون في الفلك الجديد علّهم يجدون لأنفسهم مكاناً فيه».

ويضيف محمد حسنين هيكل:

«وكانت بيروت قد أصبحت بؤرة هذا النشاط الواسع الذي راح يمد خيوطه في كل مكان، فقد وقع الاختيار في ذلك الوقت بصفة نهائية على العاصمة اللبنانية لتكون مركزاً خلفياً لعمليات البترول الأميركي في شبه الجزيرة العربية والخليج. وأصبحت بيروت مركز الإمداد والتموين ونقطة التسمع والمراقبة. وهيأت بيروت حياتها بالليل لكي تروّح عن المجهدين عناء النهار. وكانت ميزة بيروت أنها على الشاطىء وانها اقرب إلى الغرب وأنها بعيدة عن النفوذ الامبراطوري القديم إلاّ من بقايا معنوية تربط جزءاً من سكانها بثقافة فرنسا وبالحنين إلى (أم رؤوم).

وفي هذه الفترة من نهايات سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٥ شهدت المنطقة ـ فضلاً عن بداية النشاط الخفي ـ توسعاً ملفتاً للنظر في مجالات الدعاية والاعلام، وكانت دور الصحف التي تبشر بطريقة الحياة الأميركية والقيم الأميركية تتكاثر وتنتشر على طول منطقة الشرق الأوسط وعرضها من القاهرة إلى طهران ومروراً ببيروت»[٢٤].

وتزايدت الروابط بين الولايات المتحدة والسعودية، ووصفت سياسة أميركا بعدم استعمال الهيمنة والقوة والضغط، واحترمت حقوق السيادة والهوية الإسلامية للمملكة.

واعتبر السوفيات هذا التقارب الوثيق اختراقاً أميركياً للسعودية، وأطلقوا على السياسة الأميركية نعت «دبلوماسية الدولار». وفي سنة ١٩٤٦ منح بنك التصدير والاستيراد الأميركي السعودية قرضاً بمبلغ عشرة ملايين دولار. وقام ولي العهد الأمير سعود بزيارة للولايات المتحدة حيث استقبله رئيس الجمهورية ومنحه وسام الجدارة، مع إشارة إلى الخدمات الجلّى التي قدمها للحلفاء خلال الحرب. غير أن المشكلة الصهيونية كانت تشوّه الروابط الوثيقة بين الولايات المتحدة والسعودية. ولقد اعترض الملك عبد العزيز بن سعود بشدة على طلب الرئيس ترومان إدخال مائة ألف يهودي الى فلسطين، وذكّره في كتاب نشر في الصحف الأميركية بالبيان الذي صدر عن الحكومة الأميركية في ١٦ آب/اغسطس ١٩٤٥، بأنها لن تقدم مقترحات بشأن فلسطين دون الأخذ بعين الاعتبار رغبات الدول العربية، وأبدى جلالة الملك أسفه لانحراف الرئيس الأميركي عن هذا الموقف. وكذلك نشأ بعض التوتر بسبب قرار التقسيم الذي أيدته الحكومة الأميركية وضغطت على غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتأييده، وبسبب سياساتها المنحازة (لاسرائيل) تأثرت المفاوضات بشأن تمديد تأجير قاعدة الظهران الجوية.

تجمعت عدة عوامل لتزيد في اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط، فلقد تزايد إنتاج البترول في السعودية والكويت بصورة مدهشة، وتوسعت مصالحها البترولية في البحرين والعراق ومصر، وتطورت القضية الفلسطينية بما ارتبط بها من تعاطف الولايات المتحدة مع الصهيونية وازداد تخوفها من الاتحاد السوفياتي، فدفع كل ذلك الولايات المتحدة لأن تبلور سياسات وتتخذ إجراءات «لحماية» الشرق الأوسط وضمان مصالحها ومصالح العرب فيه. وفي إطار هذه السياسات، هدد الرئيس الأميركي ترومان الاتحاد السوفياتي لينسحب من شمال ايران، فانسحب وقدم الرئيس الأميركي المساعدات لليونان وتركيا ضد ما اعتبره خطراً سوفياتياً. وأصدر سنة ١٩٤٧ ماسمي بمبدأ ترومان وفحواه: ان الولايات المتحدة ستساعد الشعوب الحرة المهددة من الداخل لحماية مؤسساتها الديمقراطية وسلامتها الوطنية ضد الحركات العدوانية التي تسعى لأن تفرض عليها نظماً استبدادية شاملة. وفي ٢٥ أيار/مايو سنة ١٩٥٠ شاركت الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا في إصدار التصريح الثلاثي الذي أعلن عزم الدول الثلاث على حفظ التوازن في التسليح بين إسرائيل والدول العربية، مع مراعاة حق كل منها في توفير الأمن الداخلي والدفاع المشروع عن النفس وحماية المنطقة وفي الوقت نفسه على منع سباق التسلح بينها. ولقد جاء في هذا التصريح:

إن الحكومات الثلاث تدرك وتقر بأن الدول العربية وإسرائيل جميعاً تحتاج للمحافظة على مستوى معين من القوات المسلحة لغايات تأمين سلامتها الداخلية وللدفاع الذاتي المشروع، ولتتمكن من القيام بدورها في الدفاع عن المنطقة كاملة. ان جميع طلبات السلاح والمواد الحربية لهذه الدول سينظر فيها في ضوء هذه المبادىء. وفيما يتعلق بهذا، فإن الحكومات الثلاث ترغب في أن تذكّر وتعيد التأكيد على ما جاء في البيانات التي أدلى بها ممثلوها في مجلس الأمن بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأعلنوا فيها معارضتهم لقيام سباق للتسلح بين الدول العربية وإسرائيل.

ان الحكومات الثلاث تعلن بأنها تلقت تأكيدات من الدول المعنية التي تسمح لها (الحكومات الثلاث) بأن تحصل على أسلحة منها، بأن الدولة المشترية لا تنوي القيام بأي عمل عدواني ضد أي دولة أخرى. وأن تأكيدات مشابهة ستطلب من أي دولة أخرى في المنطقة تسمح (الدول الثلاث) بتزويدها بالأسلحة في المستقبل.

ان الدول الثلاث تنتهز هذه الفرصة لتعلن اهتمامها العميق ورغبتها في تشجيع إقرار السلام والاستقرار والحفاظ عليهما في المنطقة، وكذلك معارضتها التي لا تتبدل لاستخدام القوة أو التهديد بالقوة بين أي من الدول في المنطقة. وإذا وجدت الحكومات الثلاث بأن أياً من هذه الدول تعد للاعتداء على الحدود أو خطوط الهدنة، فإنها بالتناسق مع التزاماتها كأعضاء في الأمم المتحدة، فإنها ستتخذ فوراً الإجراءات داخل وخارج الأمم المتحدة لمنع مثل هذا الانتهاك[٢٥].

ويرى محمود رياض وزير الخارجية الأسبق في مصر ومندوب مصر في الأمم المتحدة، بأن مشاركة

الولايات المتحدة في (التصريح الثلاثي) الذي صدر بعد شهر من صدور قرار مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٠، بالموافقة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي نشأت عن تخوفها من أن يصبح التضامن العربي قادراً على ردع الاعتداءات الإسرائيلية، ومن أن تتحول المعاهدة إلى حلف عربي قوي يمكّن الدول العربية من التحرر من السيطرة الغربية. ويعتبر التصريح الثلاثي وسيلة لوقاية إسرائيل من أي خطر عربي محتمل. هذا في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية المصدر الوحيد لتزويد الدول العربية بالسلاح القليل، وكانت تمد إسرائيل بكميات وافية من الأسلحة الثقيلة المتطورة وهي الأسلحة التي استخدمتها في اعتدائها في حرب السويس على مصر بمشاركة بريطانيا وفرنسا، وهما من دول (التصريح الثلاثي) اللتين زعمتا مع الولايات المتحدة بأنهم أصدروه لمنع العدوان في المنطقة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإنه من المؤلم للعرب أن معاهدة الدفاع المشترك لم تثبت فعاليتها في مواجهة الاعتداءات المتكررة على الدول العربية رغم أنها تنص على ما يلي:

«تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة اعتداءً عليها جميعاً، ولذلك فإنها عملاً بمبدأ الدفاع الشرعي تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما»[٣٦].

ولعله من الأنصاف أن نذكر قول محمود رياض، بأن معاهدة الدفاع المشترك العربية مثلت التنبه العربي في وجه الموقف الغربي المعادي إلى ضرورة التعاون العسكري والاقتصادي، وإلى أنها رغم ما تبين من عدم تطبيقها في اعتداءات متكررة على الأراضي العربية.

«إلا انها كانت تحتاج في ذلك الوقت إلى شجاعة وحنكة سياسية لإقرارها. فقد كانت القوات البريطانية تحتل مصر والأردن والعراق تحت ستار معاهدات او اتفاقات ثنائية. الأمر الذي يلقي بظله على بقية الدول العربية. من هنا، يمكنني القول ان المعاهدة كانت خطوة جريئة في حينها، إلا انها كانت بحاجة إلى التطوير حتى تصبح اكثر فعالية ولا تظل حبراً على ورق.. المهم أن المعاهدة أثارت انزعاج الولايات المتحدة، فقد كانت تخشى أن تتحول إلى أداة فعالة لردع الاعتدادات الإسرائيلية كما كانت تخشى أن تتحول إلى نواة لحلف عربي بعيد عن السيطرة الغربية. ولم تكن المخاوف الأميركية دون أساس، فقد كان هذا هو الهدف فعلاً من وضع المعاهدة»[٣٧].

ومع مرور الوقت، ثبت أن نية الدول الثلاث لم تكن صادقة أو ثابتة فيما أعلنته عن حفظ التوازن بين الفرقاء المعتدي والمعتدى عليهم، حتى لو قبلنا جدلاً بأنه يجوز الحد من التسلح المشروع لعدة دول عربية في مقابل دولة مغتصبة ومصممة على التوسع هي إسرائيل.

هوامش (٥)

(١) George Lenczowski, **The Middle East in World Affairs,** 4th. ed. (Ithaca: Cornell University press, 1980), P. 580.

(٢) Margarita Dobert, «Aid to Yemen,» **American Arab Affairs** (Spring 1984), PP. 108 - 109.

(٣) هناك مصادر عديدة تؤكد أن هذا الرقم مبالغ فيه جداً وأنه لم يقتصر على اليهود.

(٤) وليم ادي، «روزفلت يقابل ابن سعود،» **جوردان تايمز** (الأردن)، ١٩٨٧/٨/٢٩.

(٥) محمد حسنين هيكل، «الحلقة الثانية من كتاب صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» وثيقة رقم (٩)، نشرت في: جريدة **الراي** (الأردن)، ١٩٨٦/٩/٣٠. وذكر الأستاذ هيكل بأنه ليست هناك محاضر سعودية مكتوبة يمكن الرجوع إليها عن محادثات هذا اللقاء، وذكر كذلك بأن هناك تقرير ثالث كتبه الكولونيل وليام ادي الوزير المفوض في جدة الذي حضر الاجتماع وقام بالترجمة بين الملك والرئيس وتركز هذا التقرير الثالث على العلاقات الثنائية بين الأسرة المالكة السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأميركية وأنه كتب على نسخة واحدة فقط سرية أودعت في خزائن البيت الأبيض.

(٦) المصدر نفسه، وثيقة رقم (١٠).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) هيكل، المصدر نفسه، في: **الراي** (الأردن)، ١٩٨٦/٩/٢٨.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) رقم الكتاب ٤٥/١/٤/٢٦ بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٦٤ الموافق ١٠ آذار/مارس ١٩٤٥. منشور في نشرة مطبوعة، وجدت بين أوراق المرحوم روحي باشا عبد الهادي وزير الخارجية الأردني (مساعد السكرتير العام لحكومة الانتداب على فلسطين سابقاً).

(١٤) George Lenczowski, **The Middle East in World Affairs,** 3rd. ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1962), P. 553.

يشير إلى نشرة وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٤٥.

(١٥) Seth|P. Tillman, **The United States in the Middle East: Interests and Obstac.es** (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), P. 14.

(١٦) George Lenczowski,The Middle East in World Affairs. New York Times. 15/5/1946.

(١٧) Ibid, 29/10/1946.

(١٨) Tillman, **The United States in the Middle East: Interests and Obstacles** P. 18.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) كيرتس، **صورة متبدلة**، ص ٣٠.

(٢١) فرانك مانويل، **بين امبركا وفلسطين**، ترجمة يوسف حنا (عمان: وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٧)، ص ١٩٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٢٣) Avi Shlaim, in: **Journal of Palestine Studies,** No. 66 (Winter 1988).

(٢٤) هيكل، المصدر نفسه، في: **الراي** (الأردن)، ١٩٨٦/٩/٣٠.

(٢٥) Guy Wint and Peter Calvocoressi, **Middle East Crisis,** A Penguin Special, S 167 (Harmonds Worth, Middlesex: Penguin Books, 1957), Appendixes, P. 136 - 137.

(٢٦) محمود رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل: الحلقة الثالثة،» في: **الدستور** (الأردن)، ١٩٨٥/٨/٢٣.

(٢٧) المصدر نفسه.

٦ أميركا والسعودية والبترول. ومؤامرات وانقلابات في سوريا

في سنة ١٩٤٨، دخلت قطع بحرية أميركية مياه الخليج لأول مرة، وقامت بزيارة مجاملة للسعودية في ميناء الدمام، ورفعت درجة المفوضية الأميركية في جدة إلى درجة سفارة، وقدمت المساعدة الفنية للسعودية بموجب برنامج النقطة الرابعة. وفي ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥١، وقعت اتفاقية دفاع بين البلدين مددت بموجبها ايجارة قاعدة الظهران الجوية لمدة خمس سنوات، ومكنت السعودية من شراء أجهزة حربية أميركية، ونصت على قيام المدربين الأميركيين بتدريب الجيش السعودي. واعتبرت أميركا بأن السعودية مؤهلة للمساعدة بموجب برنامج مساعدات الدفاع المتبادلة بوصفها دولة «تعتبر قدرتها لحماية نفسها أو للمساهمة في الدفاع عن المنطقة مهمة لسلامة الولايات المتحدة». ومما لا شك فيه أن العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية تأثرت بصورة ايجابية مع تزايد انتاج البترول. فلقد ابتدأ الانتاج التجاري (أرامكو) سنة ١٩٤٥، ووصل سنة ١٩٥٠ إلى خمسة وعشرين مليون طن في السنة، وبذلك أصبحت السعودية تحتل المركز الثاني في استخراج البترول في المنطقة بعد إيران. وازدادت موارد السعودية من ثلاثمائة ألف دولار سنة ١٩١٧ إلى تسعين مليون دولار سنة ١٩٥٠، ومكنتها هذه الأموال من الإقدام على مشاريع في مناحي العمران المتعددة من طرق وكهرباء واستصلاح للأراضي وزراعة ومياه ومدارس ومستشفيات. وكان لأميركا دور كبر في تقديم المساعدات الفنية لانجاز هذه المشاريع. غير أن العلاقات الطيبة بين السعودية وأميركا لم تكن دون نكسات أو تعكيرات. ففي سنة ١٩٥٤ طردت الحكومة السعودية بعثة النقطة الرابعة بعد أن عملت لمدة ثلاث سنوات في البلاد. وفي سنة ١٩٥٥ أوقفت الولايات المتحدة في الموانىء الأميركية شحن ثماني عشرة دبابة للسعودية بسبب الاحتجاجات والتظاهرات الصهيونية. وبدا هذا للسعوديين برهاناً على تحيز أميركا لإسرائيل.

مع تزايد انتاج البترول والتهافت على السيطرة عليه، أصبح لشركات البترول قوة ونفوذاً كبيرين. ويصف محمد حسنين هيكل هذا التطور فيقول:

«ولم تكن النظم الحاكمة في العالم العربي على بينة كاملة بحقائق السيطرة الأجنبية،فقد كانت الأنظار كلها تتجه إلى جيوش الاحتلال وإلى قواعدها العسكرية غافلة عن أن هناك اداة أخرى للسيطرة لا تقل في خطورتها ـ إن لم تزد ـ عن خطر القوات والقواعد العسكرية.

لقد كانت كل دولة عربية على استعداد أن تنسى وجود دولة أجنبية فيها داخل الدولة. فلم تكن حكومة العراق على وعي كامل بـ «حجم» شركة البترول البريطانية ـ العراقية، بينما كانت هذه الشركة تتحكم في مصائر العراق بأكثر مما تصل إليه سلطة الاحتلال. ونفس الشيء كان حادثاً في السعودية مع شركة «ارامكو» التي أصبحت هي الأخرى دولة داخل الدولة، وممثلاً حقيقياً لمصالح وسلطة الولايات المتحدة في السعودية.

ولقد تأثر التاريخ العربي الحديث ليس فقط بسيطرة هذه الشركات العملاقة الكبرى واحتكارها لثرواتها ـ وإنما تأثر أيضاً بالصراعات على الامتيازات فيها. وقد كان الصراع بين شركة «البترول البريطانية ـ العراقية» وشركة «أرامكو» الأميركية هو المحرك الأساسي لسلسلة من الانقلابات العسكرية وقعت في سوريا سنة ١٩٤٩.

وقد بدأت السلسلة بانقلاب في دمشق قاده اللواء «حسني الزعيم»، وتبين بعد قليل أن الانقلاب وراءه شركة «ارامكو» التي وقّع لها «حسني الزعيم» على امتياز بمد خط أنابيب البترول بين مناطق الانتاج في السعودية، وموانىء البحر الأبيض في سوريا (خط التابلاين).

وما هي إلّا أيام حتى وقع انقلاب ثان قاده اللواء «سامي الحناوي»، وتبين بعد قليل أيضاً أن القوة المحركة له هي شركة البترول البريطانية ـ العراقية. وكان أول قرار للواء «سامي الحناوي» هو إلغاء اتفاق خط انابيب البترول بين السعودية والبحر الأبيض.

وفي مصر كانت هناك سيطرة مماثلة لشركة عملاقة، فقد كانت الدولة داخل الدولة هي شركة قناة السويس. والحقيقة أن شركة قناة السويس كانت هي الجانب الآخر لصورة القاعدة العسكرية البريطانية في قناة السويس»[1].

في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩، قام حسني الزعيم بانقلاب على حكومة الكتلة الوطنية بعد أن علم بأن

الرئيس شكري القوتلي ينوي طرده من منصبه كرئيس لأركان الجيش السوري. وانشقّ حسني الزعيم عن العراق والأردن وتعاون مع مصر والسعودية لأنه خشي أن يضعف مركزه إذا تحقق مشروع سوريا الكبرى تحت القيادة الهاشمية، ولأنه أراد أن يكسب مالياً وسياسياً. وأيدت الولايات المتحدة حسني الزعيم رغم التمسك بمظاهر الحياد تجاه التطورات الداخلية في سوريا. وجاء تأييد الولايات المتحدة للزعيم مجاراة للسعودية التي قيل انها قاومت مشروع سوريا الكبرى خشية تزايد القوة والنفوذ الهاشميين، وذلك إضافة إلى أن الولايات المتحدة فضلت أن تبقى سوريا منفصلة وارتاحت لتصريحات حسني الزعيم المعادية للشيوعية. وعندما قام سامي الحناوي بانقلابه على حسني الزعيم، اتبع سياسة توثيق الروابط مع العراق والأردن متعاوناً في ذلك مع حزب الشعب برئاسة رشدي الكيخيا المؤيد للتعاون مع بغداد. وبالفعل اتجه المجلس التأسيسي السوري بصورة دستورية نحو الوحدة مع العراق، فدفع ذلك عدداً من الضباط ذوي النفوذ في الجيش السوري بقيادة أديب الشيشكلي إلى القيام بانقلاب على الحناوي لمنع الوحدة بين سوريا والعراق، وللحفاظ على استقلال سوريا الانفصالي. ولقد نال ذلك ارتياح الولايات المتحدة لأن الشيشكلي جدد الصلات الودية مع مصر والسعودية. وقام الملك سعود بمنح سوريا قرضاً كبيراً بغية تثبيت حكومتها المعادية للهاشميين. غير أن الحكومة السورية لم تتبع سياسة ودية صريحة تجاه أميركا وكانت تفاوضها للحصول على مساعدات فنية محدودة، وفي الوقت نفسه تجاهر بتنديدها لسياسة أميركا وخصوصاً ما ارتبط منها بتأييد إسرائيل. فلقد كانت هناك في سوريا كما في غيرها من الدول العربية خيبة أمل من الولايات المتحدة. حتى أن وزراء بارزين في حكومة العظم أعلنوا ميلهم لسياسة مؤيدة للسوفيات، على اعتبار أن العرب يفضلون أن يصبحوا سوفياتاً على أن تهوّد بلادهم ويخسروا وطنهم. وعلى أساس أن الاتحاد السوفياتي عدو لأعداء العرب أي لأميركا المساندة لإسرائيل. وفي شباط/فبراير ١٩٥٠، أعلن رئيس الوزراء السوري خالد العظم بأن سوريا لن تسعى للحصول على قرض أميركي، وأنها ستعتمد على مواردها الذاتية لتنفيذ مشاريعها الانمائية. وعندما قدمت المفوضية الأميركية في دمشق الاحتجاجات على افتتاحيات الصحف السورية المعادية لأميركا، قامت حملة صحفية قوية ضد ما اعتبر تدخلاً أميركياً في حرية الصحافة. ومما أثار الاستياء والغضب الشديدين تصريحات المسؤولين الأميركيين بأن إسرائيل هي «القلعة الرئيسية للديمقراطية وللمثالية الأميركية في الشرق الأوسط». وفي هذا الجو انفجرت قنبلة في المفوضية الأميركية ومزق العلم الأميركي ووضعت الخطط لفرض ضرائب تمييزية على البضائع الأميركية. وهاجمت الجرائد السورية بعنف رسالة الرئيس ترومان بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٥١ التي وعد فيها بمساعدة الشرق الأوسط، لأن الرسالة وضعت إسرائيل على المستوى نفسه مع الدول العربية،وقاطع الصحفيون السوريون حفلة استقبال صحفية نظمها مكتب المعلومات الأميركي. وفي ٧ تموز/يوليو ١٩٥١ رفض رئيس الوزراء خالد العظم علانية المساعدة الفنية الأميركية بموجب النقطة الرابعة.

بعد صراعات داخلية في سوريا، تغلب الفريق الذي يميل إلى مصر والسعودية وإلى الحياد الايجابي والمقاوم للاتجاه نحو الغرب. وعقدت سوريا صفقة سلاح كبيرة مع الاتحاد السوفياتي واتفاقات تجارية مع الصين الشيوعية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، وقعت سوريا مع مصر والسعودية معاهدة تحالف وتعاون مشترك، وحصلت على قرض سخي من السعودية ومواد حربية سوفياتية من مصر. وشاركت سوريا في التنديد بالولايات المتحدة،وأصبحت تصريحات ممثليها في الأمم المتحدة أشد مرارة واشتعالاً ضدها. وزار الرئيس شكري القوتلي الاتحاد السوفياتي، ويبدو أن إحدى نتائج هذه الزيارة كان ظهور اثنتي عشرة طائرة ميغ سوفياتية في سوريا. وكانت الأسلحة الحربية السوفياتية تفرغ في ميناء اللاذقية بشمال سوريا. ونشأ شعور لدى قادة الغرب والمتعاطفين مع الغرب بأن سوريا كانت في طريقها «لان تدخل خلف الستار الحديدي» الشيوعي دون رجعة. وصرح القائم بأعمال السفارة الأميركية في عمان في إحدى الحفلات لموظفين حكوميين كبار ومدعوين آخرين، بأن ميناء اللاذقية السوري أصبح قاعدة بحرية قوية يديرها ويسيطر عليها السوفيات. فلم يصدقه أحد[٢]. وفي زيارة للهند، أعلن الرئيس شكري القوتلي في

كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، تمسك سوريا بالحياد الإيجابي بين الشرق والغرب. وهاجمت الصحف السورية المسيطر عليها من قبل الحكومة وكذلك الراديو السوري مبدأ آيزنهاور، على اعتبار أنه دليل على الامبريالية الأميركية. وقبلت سوريا العرض التشيكوسلوفاكي لبناء مصفاة حمص. في ٦ آب/أغسطس ١٩٥٧، عقدت اتفاقية بين سوريا والاتحاد السوفياتي للمساعدة الاقتصادية، من بنودها منح سوريا اعتماداً بمبلغ مائة وأربعين مليون دولار ومساعدات أخرى لتسعة عشر مشروعاً تنموياً. ونتيجة العدوان الثلاثي على مصر وما أثاره من مشاعر الغضب العربي على الغرب، نسف السوريون أنابيب بترول شركة البترول العراقية التي تمر عبر سوريا والأردن وفلسطين. وبذلك حرمت أوروبا من النفط الذي كان يسيل بمعدل ٢٥ مليون طن سنوياً. واعتبرت الولايات المتحدة أن سوريا تندفع بقوة نحو الاعتماد على الاتحاد السوفياتي في وقت تضعضعت فيه القوى الموالية للغرب، وعزز هذا الاعتبار قيام سوريا بطرد ثلاثة من أعضاء السفارة الأميركية في دمشق ومنهم الملحق العسكري، وكذلك تعيينها للجنرال عفيف البزري الذي كان يقال بأنه شيوعي رئيساً لأركان الجيش السوري. وتيقنت الولايات المتحدة بأن سوريا أصبحت (تابعة) للاتحاد السوفياتي. وعندما شكل صبري العسلي حكومة سورية تضم الأحزاب الرئيسية الثلاثة (الحزب الوطني وحزب الشعب وحزب البعث)، ألقى بياناً في مجلس النواب السوري أعلن فيه بأن حكومته تنوي تعزيز الروابط مع مصر «من أجل اتباع سياسة موحدة ومن أجل تحقيق وحدة عربية شاملة».

ويقول محمود رياض[٣] في مقال نشر في جريدة الدستور (الأردنية) ١١/٩/١٩٨٥.

«وكان هذا التصريح حول الوحدة العربية بمثابة الإعلان عن بدء صراع جديد في سوريا. فبعد أن كان الصراع منحصراً في موضوع الأحلاف أصبح موضوع الوحدة بين مصر وسوريا يمثل قمة الصراع، واعتبرت انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل هذه السياسة بمثابة تهديد لمصالحها في المنطقة وإن اختلفت هذه المصالح. فإسرائيل تريد التوسع، وانكلترا وفرنسا ترغبان في الاحتفاظ بوجودهما الاستعماري، والولايات المتحدة ترى ضرورة سيطرتها على المنطقة لمنع أي تغلغل سوفياتي وحماية مصالحها البترولية ومنع أي تهديد لإسرائيل. كان الغرب يرى أن سياسة عدم الانحياز التي ينادي بها عبد الناصر تشكل خطراً على المصالح الغربية بعد جلاء القوات الانجليزية في يونيو/حزيران ١٩٥٦، ويرى أن اتحاد مصر وسوريا يضاعف هذا الخطر خاصة إذا ما امتدت هذه السياسة إلى المنطقة كلها».

وعندما اعترفت سوريا بالصين الشعبية شنت الدول الغربية حملة شديدة عليها، واتهمتها بأنها أصبحت إحدى الدول التابعة للاتحاد السوفياتي. واتبعت الحملة أساليب خبيثة لإثارة مخاوف الطوائف الإسلامية ومخاوف الدول العربية من الاتحاد الشيوعي ومن التأثير اليساري على أنظمة الحكم. ولم تلق هذه الحملة النجاح أو التأثير المطلوب، لأنه من الصعب قبول الاتهام أو الإيحاء بأن شكري القوتلي وصبري العسلي وحزب الشعب ورجال الأحزاب الأخرى يروجون للشيوعية أو للأفكار اليسارية في سوريا أو البلاد العربية الأخرى.

وفي إطار المخططات الأميركية والغربية للسيطرة على دول الشرق الأوسط وإخضاعها للسياسات والتوجيهات الغربية والأميركية، دبرت مؤامرة انقلابية على سوريا المتحالفة مع مصر، وبذلت المساعي لافشال الحلف العسكري الرباعي بين مصر وسوريا والسعودية والأردن، والقضاء على الرئيس عبد الناصر وقيادته التحريرية للعالم العربي وذلك لعزل مصر عن دول مشرقه. واشترك في المؤامرة على سوريا عراق نوري السعيد وبريطانيا وتركيا ولبنان والحزب القومي السوري والجماعات السورية المعارضة في الداخل والخارج. أما الولايات المتحدة فقد انضمت إلى هذه المؤامرة في مرحلة متأخرة من الإعداد لها. وكانت المؤامرة تقتضي الادعاء بأن سوريا أصبحت تحت السيطرة الشيوعية، وكذلك تسليح رجال المعارضة السورية لكي يقوموا بتمرد مسلح ويطلبوا مساعدة الدول العربية الشقيقة، فتدخل قوات من الجيش العراقي والأردني تلبية لهذا الطلب تحت ستار المحافظة على الأمن في المنطقة حسب خطة التآمر المقترحة. وتدخل كذلك إذا اقتضى الأمر قوات من تركيا ولبنان. أما الولايات المتحدة فيبدو أن دورها كان تقديم المال والسلاح والقيام بعمليات خفية داخل سوريا. ويذكرالرئيس ايزنهاور في مذكراته بأن:

«الآراء اختلفت بشأن ما يجب عمله وقرر الملك حسين بأنه لا يريد أن يشارك في حركة ضد سوريا»[٤].

وكان أشد المتحمسين للمؤامرة والقتال ضد سوريا حكومة كميل شمعون. ويذكر ايزنهاور في مذكراته:

«وفي منتصف ايلول/سبتمبر ١٩٥٧ كانت جميع الدول باستثناء لبنان قد تخلت عن فكرة غزو سوريا»[٥].

وبيروت كانت مركز التخطيط التنفيذي للمؤامرة، وجاء إليها من سويسرا الرئيس السوري السابق أديب الشيشكلي للاشتراك فيها مع اثنين من ضباطه السابقين، ولكنه انسحب مع مبلغ من المال بعد أن شعر بأن المؤامرة لن تنجح. وكان كميل شمعون على علم بالتحضير لتنفيذ المؤامرة، وكانت لجنة مشتركة أميركية عراقية تجتمع في بيروت لـ:

«بحث الأبعاد السياسية للمؤامرة ووسائل تنفيذ المخطط المقترحة»[٦].

غير أن المؤامرة لم تنجح، فقد كانت الاستخبارات السورية تتابع ما يجري، ويبدو أن ضمير أحد المتآمرين دفعه لأن يتصل بعبد الحميد السراج وأن يطلعه على الكثير من تفاصيل المؤامرة، وأن يسلمه نسخة من الميثاق الذي وقعه المتآمرون السوريون المختلفو الاتجاهات للسير بموجبه[٧]. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، أصدر عبد الحميد السراج تقريراً جاء فيها: ان الحزب السوري القومي المشترك في المؤامرة قرر اغتيال شخصيات سورية منها: أكرم الحوراني وخالد بكداش وعبد الحميد السراج وطعمه العودة الله وأحمد جنيدي ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوت. وعندما ألقي القبض على المتآمرين السوريين، جرت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية تشكلت في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧. ولقد تضمنت الشهادات التي أدليت أمام المحكمة أسماء المتآمرين وتواريخ الاتصالات التي جرت بينهم وأماكنها. وانتهت المحاكمة بإصدار أحكام اعدام وسجن، ولكن أحكام الإعدام بدلت إلى سجن لاعتبارات سياسية ولمكانة عدد من المتهمين العائلية. وكان من الذين توسطوا لتخفيف أحكام الإعدام الزعيم اللبناني حميد فرنجية القومي النزعة والرافض للأحلاف الغربية. وثبت اشتراك الولايات المتحدة في المؤامرة، واتهم أحد كبار موظفي السفارة الأميركية بأنه من رجال الاستخبارات المركزية الأميركية وأنه كان على اتصال بالمتآمرين. ويشير صلاح نصر رئيس الاستخبارات المصرية السابق في مذكراته إلى دور الولايات المتحدة في المؤامرة فيقول:

«وحل صيف ١٩٥٧ واكتشفت السلطات السورية مؤامرة دبرتها المخابرات المركزية الأميركية لإعادة حكومة موالية للغرب في سوريا، إذ قبض على دبلوماسي من السفارة الأميركية في دمشق عند الحدود السورية ـ اللبنانية وهو يحاول تهريب لاجىء سوري من بيروت إلى دمشق في حقيبة سيارته. وقد أكدت العملية للسوريين أن الغرب لن يتوقف عن فرض حكومات خاضعة تحقق مصالحهم ومطالبهم في العالم العربي وتقوض دعائمهم»[٨].

ورغم إنكار الولايات المتحدة وبريطانيا والعراق لاشتراكهم في المؤامرة، فإن شهادات عدد من الشهود أمام المحكمة السورية قدمت الدليل على تورط عدد من أعضاء السفارة الأميركية في دمشق وأجهزة الاستخبارات في المؤامرة. ولقد أيدت محاكمة عدد من السياسيين العراقيين في العراق عند قيام الثورة العراقية سنة ١٩٥٨ الشهادات التي أدليت أمام محكمة دمشق، وأثبتت اشتراك الدول الثلاث في المؤامرة بقصد قلب نظام الحكم في سوريا، و:

«إقامة نظام رئاسي قوي، وتشكيل حكومة من الموقعين على الميثاق (ميثاق المتآمرين المتنوعي الاتجاهات) والعمل على تحقيق مشروع الهلال الخصيب. وقد ساهمت الولايات المتحدة بالمال والسلاح كما كان عليها في حالة قيام حكم موال للعراق أن تحول دون تدخل عسكري من قبل تركيا وإسرائيل»[٩].

ويضيف محمود رياض:

«وكان اشتراك اميركا بالذات في المؤامرة مأساة كبرى اساءت اليها ودلت على مدى تخبطها في علاقاتها مع الدول العربية. لقد سبق وعاونت الولايات المتحدة مصر في مفاوضاتها مع بريطانيا لتوقيع اتفاقية الجلاء، كما كانت حريصة على علاقاتها القوية مع السعودية وتحاول كسب الدول العربية إلى جانبها للمحافظة على مصالحها البترولية. وكان يمكن للولايات المتحدة بعد قيام حلف بغداد وانضمام العراق إليه، والذي اكمل الطوق الذي كانت تريده حول الاتحاد السوفياتي من الجنوب عن طريق الأحلاف كان يمكنها أن تتوقف عند هذا الحد، إلا انها كانت تصر على وجود عمق استراتيجي للحلف عن طريق إرغام سوريا على الانضمام اليه،

وكان يجب أن تدرك الولايات المتحدة ان نجاح المؤامرة علاوة على أنه سوف يسيء إليها في العالم العربي وفي العالم الثالث كله لمحاولتها إرغام شعب على سياسة لا يرغب فيها، فإن مثل هذا الانقلاب لا يمكن أن يدوم في سوريا، وتاريخ الانقلابات في سوريا يثبت ذلك. كانت الولايات المتحدة متصورة أن نجاح المؤامرة سوف يقضي على الوجود السوفياتي في سوريا والسيطرة على الشرق العربي سيطرة كاملة وإبعاد عبد الناصر عنه. وما حدث كان العكس تماماً من ذلك، وادى دورها في المؤامرة الى المزيد من الشك لدى الشعب السوري والشعوب العربية في حقيقة نواياها وسياستها في المنطقة. ولم يشفع لها وقوفها إلى جانب مصر ضد العدوان الثلاثي»[١٠].

وتابعت الولايات المتحدة توجيه الضغوط على سوريا وصرحت في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٧ بأن سوريا في طريقها لأن تصبح قاعدة للشيوعية الدولية، وشاركتها تركيا في هذا الضغط وحشدت قواتها على حدودها مع سوريا، فاحتجت سوريا على هذا التصرف واتهمت تركيا والولايات المتحدة بمحاولة التدخل المسلح ضدها. وجاءت قوات مصرية إلى مدينة اللاذقية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧ لمساندة سوريا في وجه التهديدات التركية المتفق عليها مع الولايات المتحدة،وأثار وصول القوات المصرية مشاعر الامتنان وحماساً كبيراً في سوريا وفي البلاد العربية، لأن الشعوب العربية وجدت في إقدام مصر على إرسال قواتها لنجدة سوريا دليلاً على تضامن عربي فعلي بين مصر وسوريا على الأقل، وقام الاتحاد السوفياتي بالإعلان عن استعداده لمساندة سوريا. ولكن المملكة العربية السعودية بذلت جهداً لتخفيف التأزم، فقام (الأمير) فيصل ولي العهد في ذلك الوقت بزيارة لواشنطن في ٢٣ أيلول/سبتمبر وقابل الرئيس ايزنهاور وصرح:

«بأن سوريا لا تشكل اي تهديد للدول العربية المجاورة لتركيا»[١١].

إضافة إلى ذلك، قام الملك سعود بزيارة لدمشق في ٢٥ أيلول/سبتمبر، و:

«ندد بأية محاولة للعدوان على سوريا، وأكد على التضامن العربي ووقوف السعودية إلى جانب سوريا. وكان لموقف الملك سعود في ذلك الوقت أثر حاسم على الولايات المتحدة، فتراجعت عن تصريحاتها العنيفة ضد سوريا، واعلنت تركيا انه لا يوجد لديها اي نية للاعتداء على سوريا»[١٢].

هوامش (٦)

(١) محمد حسنين هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: الراي (الأردن)، ٥/١٠/١٩٨٦.
(٢) المؤلف كان من بين الحاضرين.
(٣) محمود رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: الدستور (الاردن)، ١١/٩/١٩٨٥.
(٤) Hicham Sharabi, **Palestine and Israel: the Lethal Dilemna** (New York: Pagasus, 1969), P.67.
(٥) Ibid.
(٦) رياض، المصدر نفسه، في: الدستور (الاردن)، ١٩/٩/١٩٨٥.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) «مذكرات صلاح نصر،» الراي (الاردن)، ٢٧/١/١٩٨٦.
(٩) رياض، المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) المصدر نفسه، في: الدستور، ٢٠/٩/١٩٨٥.
(١٢) المصدر نفسه.

٧ وحدة مصر وسوريا. حلم عربي كبير تلاشى

في أول شباط/فبراير سنة ١٩٥٨، تحقق حلم كبير من أحلام القومية العربية كان في تحقيقه أثر كبير لوطنية الرئيس عبد الناصر وزعامته القومية وشخصيته ذات الجاذبية الهائلة، إذ قامت الوحدة بين مصر عبد الناصر وسوريا بعد تفاعلات سياسية وتردد من الرئيس عبد الناصر وإصرار من ضباط الجيش السوري وعدد من السياسيين السوريين، وأعلنت هذه الوحدة تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة» وكانت برئاسة جمال عبد الناصر بإقليميها الجنوبي والشمالي. وبمجرد أن ظهر الاتجاه نحو الوحدة والإصرار عليها وحتى قبل إعلانها ابتدأت المقاومة الغربية والأجنبية لمنع قيامها ومحاربتها، فاجتمع مجلس حلف بغداد بحضور دالاس، لأول مرة بعد أن انضمت إليه الولايات المتحدة، وكان الموضوع الرئيسي أمام الاجتماع هو الاتحاد المصري ـ السوري. وأكد نوري السعيد ورئيس وزراء تركيا عدنان مندريس على أن من واجب كل عضو في الحلف بذل كل جهد ممكن لمنع قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وكانت تركيا تخشى أن تقوم على حدودها دولة متحدة يبلغ تعداد سكانها ثلاثين مليوناً بدلاً من دولة سوريا البالغ عدد سكانها خمسة ملايين. ولكن لم يقدّر لهذه الوحدة أن تعيش لأكثر من ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، إذ قضى عليها انقلاب انفصالي سوري أدخل الفرح إلى قلوب الإقليميين والمعادين للوحدة العربية وللرئيس عبد الناصر في سوريا وفي غيرها من البلاد العربية والأجنبية. وحسب تعبير صدر عفوياً في جلسة خاصة استذكر المجتمعون فيها هذا الفرح، قال سياسي عربي من ذوي المناصب العالية في بلده وكأنه يحدث نفسه ويخفف الوزر عن ضميره: «ان هذه الوحدة كانت تهدد مراكزنا».

وفي مقابل الوحدة المصرية ـ السورية، قام اتحاد الأردن والعراق في ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٨ واشتمل على ما يلي[1]:

١ ـ الاتحاد العربي مفتوح لأعضاء آخرين.
٢ ـ تحتفظ كل دولة بكيانها السياسي والتزاماتها ومعاهداتها.
٣ ـ ملك العراق رئيس الاتحاد.
٤ ـ العاصمة تكون بالتناوب بين عمان وبغداد.
٥ ـ تقوم وزارة اتحادية وبرلمان اتحادي إضافة إلى الوزارتين والبرلمانيين القائمين في البلدين.
٦ ـ توحد السياسة الخارجية والدفاع ومناهج التعليم ثم العملة والسياسة المالية والاقتصادية.

وأرسل عبد الناصر برقية تهنئة لقيام الاتحاد تلقى عليها رداً مؤسفاً من الأمير عبد الاله. ولم يعمر هذا الاتحاد طويلاً، إذ قضت عليه وعلى الآمال التي بنيت عليه الثورة العراقية الدامية في ١٤تموز/يوليو سنة ١٩٥٨، واتهم الرئيس عبد الناصر بأنه كان وراءها ولم يكن ذلك صحيحاً.

في الحقبة التي سبقت قيام ثورة الضباط الأحرار كان المجتمع المصري يعاني من الصراع بين الملك فاروق الذي أحاط نفسه برجال نسب إليهم الفساد والاستغلال، ولجأ إلى تشكيل وزارات من أحزاب الأقلية دون أن يتقيد بالدستور المصري على الوجه الصحيح، وبين حزب الوفد الذي كان يحظى بأغلبية برلمانية وشعبية كبيرة غذتها ذكرى الزعيم سعد زغلول وزعامة خليفته مصطفى النحاس. وكانت السفارة البريطانية ذات نفوذ كبير يسنده احتلال القوات البريطانية لقناة السويس والوجود البريطاني الحربي في مصر خلال الحرب، والذي تمثل في حادث محاصرة قصر عابدين بالدبابات بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٤٢، واقتحام السفير البريطاني سير مايلز لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) لمكتب الملك فاروق وإرغامه تحت التهديد بخلعه عن العرش على إسناد رئاسة الحكومة المصرية إلى مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري وزعيم الأغلبية، وذلك على أمل استمالة الشعب المصري وتأمين الاستقرار الذي يمكّن بريطانيا من التفرغ لمجهودها الحربي في جو مناسب غير معاد لها. ولقد أثر هذا الحادث على مكانة الرئيس مصطفى النحاس الوطنية، وأثار إحساساً قوياً بالمهانة بين أفراد الشعب المصري والقوات المسلحة ضد بريطانيا وقواتها.

إضافة إلى السفارة البريطانية وضغوطها ونفوذها كان دور السفارة الأميركية يتزايد، وكان هناك اتجاه في مصر للاستفادة من النفوذ الأميركي الجديد والاستعانة به لمقاومة الضغوط والتخفيف من السيطرة البريطانية، ولإجلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس.

وعندما جاء دالاس في زيارته الأولى للقاهرة، لمس الشعور المعادي للاستعمار الغربي ولتعالي البريطانيين وخصوصاً في مصر. وكان هذا الشعور بطبيعة الحال يعرقل مساعي دالاس لاكتساب مصر والعرب إلى جانب أميركا والغرب وانضمامهم إلى أحلاف الدفاع الغربية عن المنطقة. ولقد أشار دالاس إلى غطرسة البريطانيين ومشاعر المصريين المعادي في حديثه مع اللورد سالسبري، الذي أوفده تشرشل ليبحث معه نتائج زيارة دالاس للقاهرة بقوله:

«إنه يريد أن يتعرض للجو العام الذي أحس به في المنطقة. فإن بعض أعضاء الوفد الأميركي تولد لديهم الانطباع بأن المسلك البريطاني تجاه الدول العربية ومصر بالذات ينطوي على كثير من الإيحاء بالسيطرة الغربية، وأن الانجليز يتصرفون هناك على أساس أن القوة هي الوسيلة الوحيدة لإقناع هؤلاء الناس بحل المشاكل، وانه يكفي إعادتهم إلى رشدهم بمجرد ضربهم أو ركلهم».

ثم قال دالاس:

«إننا بالطبع نقدر التجربة البريطانية في الشرق الأوسط، ولكن بما أننا الآن داخلون في الأمور إلى حد ما، فمن الحق أن يسمح لنا ببعض الحرية في العمل وأن لا نعامل كمجرد متفرجين. ونحن ندرك أسباب قصورنا، ولكنه يخطر ببالنا أننا نستطيع أن نقوم بدور ما لتخفيف المشاعر المعادية للغرب في المنطقة، وهي مشاعر قد تدفع أصحابها لقبول الشيوعية. وباختصار فإننا نرى أننا متفقون معكم في الأهداف ولكن قد نختلف في الوسائل، وهذا طبيعي لأن التجربة الاستعمارية لا تؤثر علينا».

ثم أضاف دالاس:

«ان من الضروري بذل كل جهد لاستيعاب مصر في الدفاع عن الغرب، لكن المصريين لن يتخلوا عن شكاواهم وإحساسهم بالظلم إلا إذا خلصوا أنفسهم من النفوذ البريطاني وتفتحت عيونهم على مخاطر غيره»[٢].

من ناحيتهم كان البريطانيون رغم تحالفهم وتعاونهم مع أميركا متضايقين من تطور الدور الأميركي في الشرق الأوسط على حساب النفوذ البريطاني، كانوا يشتكون من تشجيع السفير الأميركي في القاهرة للقادة المصريين أثناء مفاوضات الجلاء. وفي هذا الشأن عبر أنتوني ايدن لدالاس عن مشاعره بقوله:

«إن الانقلاب العسكري المصري ليس أقل سوءاً [في المفاوضات] من الحكومات المصرية السابقة. ولعله أسوأ منها جميعاً بما أتيح له من سلطات وعقلية ديكتاتورية تمكنه من ممارسة الابتزاز بسلاح الإرهاب ».

ثم أن الأمور تزداد تعقيداً بالدور الذي تلعبه السفارة الأميركية في القاهرة، والذي وصل في بعض الأحيان إلى:

«حد التخريب المقصود سواء بتشجيع المصريين على التمسك بمطالب غير معقولة، أو عن طريق تسريب معلومات مسبقة إليهم تفسد على المفاوض البريطاني حريته في المناورة»[٣].

هكذا وصف أنتوني ايدن الإصرار على الجلاء الحقيقي بأنه «دكتاتورية وابتزاز» و:

«علق في نهاية المقابلة بأن زميله الأميركي دالاس لا يعرف طبيعة المصريين ولا يعرف نوع «العصابة العسكرية» التي تحكم مصر الآن».

ولا شك أن هذه عبارات تدل على مشاعر تعالٍ عنصري أقل ما يقال فيه انه مؤسف. وكانت لدى بريطانيا خطة سميت (روديو) لإعادة احتلال مصر إذا لم تقبل مصر بشروطها. وتأزم الموقف، وكان للأميركيين وجود سري مع معداتهم ومنها أسلحة ذرية في قاعدة أبو صوير، أشار إليها ايدن في نهاية حديثه مع دالاس وكان رد دالاس بإلحاح:

«من فضلكم لا تقولوا شيئاً للمصريين عن ذلك الآن وسوف نتحدث معهم عنه في اللحظة المناسبة».

وكان ايدن يأمل أن يبتز ايزنهاور بسر مطار أبو صوير الذي لم تكن السلطات في مصر تعلم بوجود القاعدة الأميركية فيه لا قبل الثورة ولا بعدها.

وكان الاقطاع الزراعي قوة ضخمة في مصر، وكان العديد من ملاك الأرض الكبار من أعضاء أو

مؤيدي حزب الوفد الكبير. وكانت نسبة قليلة من المصريين تملك حوالى تسعين بالمائة من أراضي مصر، وكان الفلاح المصري مستضعفاً فقيراً. وبكلمات محمد حسنين هيكل:

«كانت صورة المجتمع المصري في اعقاب الحرب مثيرة للقلق... أحد عشر الفاً من كبار الإقطاعيين ـ إذا جاز التعبير ـ يملكون وحدهم سبعين في المائة من الأرض الزراعية (وهي أساس الاقتصاد المصري في ذلك الوقت). وكان في الريف المصري أحد عشر مليون فلاح لا يملكون سوى أجر يومهم، ولم يكن يزيد في أحسن الأحوال على ثلاثة قروش. وكان العمال وغالبيتهم في مجال الخدمات ـ حوالى ثلاثة ملايين ـ يعيشون تحت ظروف عمل قاسية ويحصلون على أجور متدنية»[٤].

وتذكر جيهان السادات في كتابها سيدة من مصر، بأنها عرفت أسرة غنية من الصعيد تملك آلاف الأفدنة اشتهرت بإقامة الحفلات الكبرى، وبأن هذه الأسرة:

«بدلاً من ان توزع ما تبقى من طعام على الفلاحين والخدم الذين خدموا الضيوف، كانت تصدر اوامرها بحفر حفر كبيرة تدفن فيها بقايا الطعام، وكان منطق الأسرة أنه إذا تذوق الفلاحون هذه الأنواع من الطعام فإنهم سيشتهون الحصول عليها ويشعرون بالمرارة نحو الأسرة، ومن ثم فقد كان من الأفضل التخلص من هذا الطعام المترف، وترك هؤلاء الفقراء وبعض طعامهم التقليدي وهو الخبز وقطعة الجبن الأبيض وبعض الخضروات الموجودة في الحقول. ان مثل هذا السلوك كان قاسياً لدرجة كبيرة وكان يجب أن ينتهي».

وبالفعل، فإننا في البلاد العربية المجاورة للشقيقة مصر، كنا نسمع بأن أحد أمراء العائلة المالكة في مصر كان يطعم كلابه بقية طعام موائده العامرة ويحرم الفقراء والخدم منها للسبب نفسه الذي ذكرته جيهان السادات.

ولم تكن الصناعات قد تطورت كثيراً في مصر:

«ثم أن الاجزاء الاهم منها تحت السيطرة الأجنبية، بدليل ان المصريين كان لهم ثلاثون في المائة من مقاعد مجالس إدارات هذه الشركات، بينما كان للأجانب سبعون في المائة منها... وكانت البنوك وشركات التأمين ومؤسسة التجارة الخارجية كلها ملكاً للأجانب.. وحتى شركات بنك مصر والذي كان إلى حد ما رمزاً لمحاولة استقلال اقتصادي كانت مخترقة بمشاركة أجنبية (كشركة برادفورد في صناعة النسيج)»[٥].

وبالنسبة إلى الحركة الصهيونية التي كانت تبذل المساعي على المستوى العالمي لتستولي على فلسطين بشراهة، لا يردعها ضمير أو مبادىء إنسانية قويمة لا بالنسبة إلى الغاية ولا إلى وسائل تحقيقها. يقول محمد حسنين هيكل في عرضه لصراع الإمبراطوريات وكفاح الثورات في الشرق الأوسط خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

«ولم تكن النظم الحاكمة في العالم العربي قادرة على فهم ما يجري قرب حدودها على خطوط الهدنة مع إسرائيل.

ومن المؤكد أنه لم تكن هناك، خصوصاً في مصر، نظرة عميقة إلى طبيعة الفكرة الصهيونية ذاتها، ولا إلى الظروف الإقليمية التي أصبحت فيها إسرائيل واقعاً قائماً. ولا كان هناك التنبه الكافي إلى طبائع الصراع معها ولا إلى أساليب ادارته في المناخ الدولي المستجد، والذي راحت فيه الهيمنة الأميركية تؤكد نفسها يوماً بعد يوم.

كانت دوائر الحكم في مصر ـ القصر الملكي ومعظم الأحزاب السياسية ـ لا تعرف ما فيه الكفاية عن الحركة الصهيونية. وكان النظر إليها في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة متأثراً بطابع إنساني لم يكن له في حقيقة الأمر مبرر. وكانت معظم المعلومات لدى دوائر الحكم تجيء من الحاخام «حاييم ناحوم» (افندي) حاخام اليهود في مصر، و«اصلان قطاوي» (باشا) وهو أبرز افراد الجالية اليهودية في مصر، وكان عضواً في مجلس الشيوخ المصري، وكانت زوجته وصيفة شرف لملكة مصر. وكل من هذين الرجلين كان يصور الحركة الصهيونية على اساس أنها مجرد تنظيم ليهود لاجئين من جحيم النازي يبحثون عن مأوى يستطيعون العيش فيه بسلام. ومن المحتمل أن كلا هذين الرجلين لم تكن لديه صورة حقيقية عن مطالب الحركة الصهيونية الجديدة، ومن المرجح على أية حال أن الحاخام «حاييم ناحوم» (افندي) كان يعارض فكرة إقامة دولة يهودية، لأن ذلك كان يمكن أن يؤثر على اوضاع اليهود في العالم كله، فضلاً عن أنه من الخطر ـ وربما من المستحيل ـ جمع يهود العالم كلهم في دولة واحدة.

ورغم أن عدداً من الساسة المصريين المهتمين بالقضايا العربية كانوا يحاولون لفت النظر مبكراً إلى حقيقة الخطر الصهيوني، فإن الراي الغالب في مصر الرسمية كان يميل إلى اعتبار ذلك نوعاً من المبالغة، وربما من هنا أن حكومة مصر طوال مدة الحرب لم تمانع في أن يكون في مصر مركز لتدريب فيلق يهودي

يشترك مع الحلفاء في معارك الصحراء في أواخر ١٩٤٢ وطوال ١٩٤٣. وكان هذا الفيلق اليهودي هو النواة الأساسية للجيش الإسرائيلي فيما بعد.

وحتى عندما بدأت الصهيونية في فلسطين تتضح بما لا يقبل مجالاً للشك بعد صدور قرار التقسيم، فإن الحكومة المصرية لم تكن على وعي بحدود الخطر الإسرائيلي.

وربما من هنا فإن البلاغات الرسمية المصرية كانت في تلك الأيام تتحدث عن إسرائيل سياسياً بوصفها «المزعومة»، كما أن البيانات الرسمية العسكرية كانت تتحدث عن «عصابات صهيونية» في فلسطين»[٦].

ويستطرد محمد حسنين هيكل بعرض يوضح بعض الالتباس الذي يمكن أن يكون قد نشأ عمّا قاله عن عدم تفهم العرب للحركة الصهيونية ومراميها وارتباطاتها بالمخططات الدولية، وعدم فهم الأنظمة العربية لما يجري قرب حدودها على خطوط الهدنة مع إسرائيل فيقول:

«وكان هناك وهم شائع ظل قائماً لعدة سنوات وهو يتعلق بتصنيف إسرائيل كدولة شيوعية أو دولة تابعة للشيوعية الدولية بقيادة الاتحاد السوفياتي ـ بينما كانت كل الحقائق التاريخية والسياسية والعملية على ميادين القتال توضح لكل من يريد أن يرى الصورة كما هي أن هوية إسرائيل كانت على العكس من ذلك تماماً، وانها ابتداءً من «وعد بلفور» كانت جزءاً من المخطط الإمبراطوري البريطاني في الشرق الأوسط، ثم تحولت بعد تغيير موازين القوى لكي تكون جزءاً من المخطط الإمبراطوري الذي يحاول ارث التركة الآن وهو: الدور الإمبراطوري الأميركي.

ثم انتقل التفكير العربي من النقيض إلى النقيض حين راح ينسب أهمية إسرائيل كلها إلى أهمية الأصوات اليهودية في الانتخابات الأميركية، أو إلى حجم تبرعات أصحاب الملايين اليهود في أميركا لصناديق الحملات الانتخابية للرؤساء الأميركيين. وفي ذلك كله، فقد كان هناك سوء فهم أو لعله قصد مقصود يغفل واقع الأمور، وهو أن إسرائيل جزء من مخطط السيطرة على المنطقة وقد ترتقي أحياناً إلى مرتبة شريك صغير فيه»[٧].

هوامش (٧)

(١) George Lenczowski, **The Middle East in World Affairs,** 4th. ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1980), P. 288.

(٢) محمد حسنين هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: **الراي** (الأردن)، ٢١/١٠/١٩٨٦.

(٣) المصدر نفسه، ١٧/١٠/١٩٨٦.

(٤) المصدر نفسه، ١/١٠/١٩٨٦.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

٨ تنظيم الضباط الأحرار

كان هناك توتر وقلق وإحباط في مصر وصراع للسيطرة على الجيش المصري، أطرافه الانكليز والملك فاروق والوفد الذي كان يحاول أن يدفع ببعض أبناء عائلاته إلى مواقع فيه. وإضافة إلى هؤلاء، كان هناك الإخوان المسلمون والشيوعيون. وبدأ عمل سري داخل الجيش. ويقول محمد حسنين هيكل الذي أصبح بعد الثورة على صلات وثيقة جداً مع جمال عبد الناصر:

«وفي الحالة الثورية التي بدأت مصر تعيش فيها بعد حريق القاهرة فقد ظهر وتنامى دور لتنظيم سري في الجيش أطلق على نفسه اسم «الضباط الأحرار». وكان اسم هذا التنظيم في حد ذاته يوحي بتوجه وطني مستقل لا يتأثر بالصراعات الحزبية أو المذهبية، وإنما يلزم نفسه بالمجرى الرئيسي للمشاعر الوطنية السائدة في ذلك الوقت، وفي مناخ الحالة الثورية التي سادت مصر خلال الشهور الست الحافلة الأولى من سنة ١٩٥٢».

بدأ هذا التنظيم يتحرك إلى موقع «مجابهة وتصدي»، فقام بعمليات واسعة لتوزيع منشورات سرية يدعو فيها الجيش إلى الحركة والعمل، ثم قام بمحاولات لعمليات اغتيال استهدفت بعض رموز النظام الملكي، ودخل في معركة سافرة مع الملك فاروق في انتخابات مجلس ادارة نادي ضباط الجيش، وأصبح تنظيم «الضباط الأحرار» أهم وأبرز الاحتمالات المجهولة في مناخ الحالة الثورية وتفاعلاتها.

أنشأ تنظيم الضباط الأحرار «بفكر وجهد ضابط شاب ولد في سنة ١٩١٨ لأب من أقاصي الصعيد هو «عبد الناصر حسين» وأم من شواطىء بحر الاسكندرية هي «فهيمة حماد»». واكتشف هذا الشاب الطويل القامة في وقت مبكر «أن اهتماماته العامة تتعدى همومه الخاصة». وانجذب إلى حركة «مصر الفتاة» ثم «تأثر بالوفد» في مرحلة أخرى، وبعدها «اقترب من الماركسيين في مرحلة ثالثة». وبعدها تعاون مع الإخوان المسلمين. ومنذ البداية جعله شعوره الوطني يرفض:

«القصر، كما نأى بنفسه عن تيار سري بين ضباط الجيش الشبان ـ مشايع للقصر. وفي ذلك الوقت ظن لوهلة أن التعاون مع الألمان قد يكون حلاً ملائماً للمشكلة الكبرى التي استحكمت في عقل مصر وضميرها وهي مشكلة الخلاص من الاحتلال البريطاني وسيطرته».

ودفعت الظروف هذا الشاب لأن يخدم في السودان ضمن الكتيبة المصرية المرابطة هناك بموجب اتفاقية الحكم الثنائي للسودان بين مصر وبريطانيا. وفي سنة ١٩٤٨ دخل مع الجيش المصري إلى فلسطين وحارب فيها بشجاعة. وبعد انتهاء القتال عاد إلى مصر وعين استاذاً للتاريخ العسكري للشرق الأوسط وللاستراتيجية العامة، و:

«وجهه هذا كله إلى قراءات واسعة في التاريخ والاستراتيجية، وبالتالي في السياسة ـ كانت متفقة مع اهتماماته وفي الوقت نفسه ضرورية لعمله، وكانت تلك عملية تأهيل قدير وعميق لحلمه بالثورة».

هذه المقادير وشعوره الوطني القوي وجهه نحو الثورة على النظام الملكي.

وحسبما يذكر محمد حسنين هيكل كانت نظرية جمال عبد الناصر في تحقيق الثورة تتلخص فيما يلي:

«١ ـ ان مصر مهيأة للثورة: (تعيش «حالة ثورية» حقيقية بمجمل أوضاعها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وصلت إلى طريق مسدود بحريق القاهرة وما يعنيه).

٢ ـ ان الشعب لا يتحرك لأن النظام الملكي يستعمل الجيش ضده كسلاح للإرهاب.

٣ ـ إذا انتقلت أداة القوة وهي الجيش من سيطرة الملك وانحازت للشعب، إذن فإن الشعب سوف يتحرك ضد النظام.

وهكذا، فإن خطة الثورة كانت متناهية في بساطتها، متناهية في كفاءتها في ذات الوقت»[1].

في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ تبدل مسار التاريخ في مصر وفي الوطن العربي، فقد قام الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر بثورة بيضاء للقضاء على حكم الملك فاروق ومفاسده، ولتحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي الذي حرم مصر من استقلالها لسنوات طويلة. ولقد أثيرت بعض الشكوك التي شارك في محاولة نشرها أنور السادات بعد وفاة عبد الناصر حول هوية المؤسس الأول لتنظيم الضباط الأحرار.

ففي حياة عبد الناصر قال السادات في كتابه الذي جاء في صيغة رسالة موجهة إلى ولده، مجدت بـالرئيس عبد الناصر وقيادته:

«أما الاعتبار الأول يا بني فهو أن عمك جمال هو عقل الثورة ومدبرها وراشـدها، بمعنى انـه إلى هذه اللحظـة مثلاً وبعد مضي عدة سنوات على قيام الثـورة، فإن أحـداً منا نحن الـذين كنا في مجلس قيـادة الثورة لا يعلم بالضبط عدد الضباط الأحرار، ومن هم الذين خرجـوا يوم ٢٣ يـوليو [تمـوز] سنة ١٩٥٢ ومن هم الـذين لم يخرجوا إلا فرد واحد هو عمك جمال. وما زلنا بين الحين والآخر نسمع أسماء ضباط ولا نعرفهم فيقـول عمك جمال ان فلاناً هذا خرج يوم ٢٣ يوليو وكان يقود الـوحدة الفـلانية، وفـلان هذا تـأخر سـاعتين عن مـوعد وصوله إلى المنطقة الفلانية»(٢).

وأكـد السادات في كتـابه بـأن جمال عبـد الناصر هـو الرئيس المنتخب للهيئـة التأسيسيـة للضباط الأحرار:

«الـذي أسس هذه الهيئـة التأسيسيـة فرد واحـد هو عمـك جمال يـا بني، اجتمع بهم فـرادى أول الأمر ثم جمعهم في هيئة بعد ذلك»(٣).

وأضاف السادات مشيراً لانسحاب عبد الناصر في اجتمـاع الهيئة التـأسيسية للضبـاط الأحرار في بداية الثورة، بعد أن دافع عن الديمقراطية في وجه إجماع أعضاء الهيئة على التمسك بـالديكتـاتوريـة في حكم مصر بعد ديمقراطية فاروق وحكومات أحزاب الأقلية وفسادها ورشوتها:

«أما الاعتبار الثاني يا بني فهو أن انسحاب عمك جمال اوجد فراغاً خطيراً لا يستطيع احد منّا ان يملأه، ولا نستطيع نحن الثمانية الباقين جميعاً أن نملأه. فالمسألة لم تكن مسألة انسحاب عضو من الهيئة التأسيسية، وإنما هي انسحاب الرجل الذي أسس هذه الهيئة التأسيسية. وهنا يجمل بي أن أحكي لك يا بني عن تاريخ هذه الهيئة، فكما قلت لك سابقاً يا بني، تولى عمك جمال أمر هذه الثورة سنة ١٩٤٣ وكان معه في ذلك الوقت أعمامك بغدادي وخالد وحسن ابراهيم، وكنت أنا قد قبض عليّ في السنة السابقة أي سنـة ١٩٤٢، وإلى ذلك التاريخ الذي تولى فيه عمك جمال مسؤولية التنظيم أي سنة ١٩٤٣، لم يكن هناك جهاز لهذا التنظيم، وإنمـا كانت هناك جماعات من الضباط تجمعهم الصداقة تارة، والـزمالـة في الدراسـة تارة أخـرى، ويربط الجميـع شعور واحد هو كراهية السيطرة البريطانية التي اتخذت أشكالاً متعددة سـواء في الجيش أو في جميع فـروع الحياة في مصر، مما أوقع البلاد بين أنياب استعمـار سياسي واقتصـادي واجتماعي كـاد أن يقضي على كيـان هذا الشعب»(٤).

«ولكن عمك جمال ما أن تسلم المسؤولية حتى بدأ يكوّن الجهاز أو ـ القاعـدة ـ التي لا بد من إيجـادها لكي تنطلق منها الثورة، وتظل بعد ذلك حصناً يدفع عن الثورة الدس والمؤامرات».

امـا في كتابـه وصيتي الذي نشر سنـة ١٩٨٢، فإن الـرئيس أنور السـادات يذكـر صلة الصـداقة والمشاعر الوطنية المشتركة التي جمعت بين عدد من الضباط صغار السن والرتبة ويقول:

«كانت آمالنا الكبيرة وعزة شبابنا تصطدم كل يوم بعدد كبير من الأحداث، فقد كنا ضباطـاً صغاراً وكـان لنا قواد.. وكان هناك أيضاً الانجليز.. وكان قوادنا المصريون لا عمل لهم إلا إذلالنا والانحناء أمام الانجليز، وكنا نرى هذا الوضع الكريه فنحترق ونسخط ولكننا لم نكن نستطيـع ان نتكلم... وماذا يستطيـع ملازم شـان أن يفعـل في داخل النظـام العسكري وفي تلـك الأوضـاع الـرهيبـة إلا أن يسكت ويكظم الغيظ ويـدفن النـار في احشائه»(٥).

ويقول السادات بأن الرابطة الوطنية ووحدة المشاعر التي ربطت الضبـاط الصغار لم تصـل في ذلك الوقت لدرجة تنظيم أو جهاز، وإنما كان يجمعهم فكر وأحاسيس وطنية لحماية مصر وطرد المستعمر الذي اعتبروه أصل البلاء. وكان هؤلاء الضباط ينقلون ويتفرقون ولكنهم كـانوا يحتفظـون بالفكـرة المشتركـة. وقال السادات:

«وقـد تختفي من بيننا أسمـاء في كثير من الأوقـات كما اختفى اسم جمـال عبد النـاصر عامـين كاملـين بين ديسمبر [كانون الأول] ١٩٣٩ وديسمبر ١٩٤١، إذ كان في هذه الفترة قد نقل إلى السودان وظللت أنا في نواة التنظيم أبلـورها بقـدر طـاقتي حتى طـردت من الجيش وأودعت سجن الأجـانب ابتـداءً من اغسطس [آب] ١٩٤٢.. بعدها تراوحت حياتي بين المعتقلات والسجـون والتشريد والهـروب والمطاردة والاشتغـال بالأعمـال الحـرة إلى أن عدت إلى الجيش في عـام ١٩٥٠، وانضممت الى الهيئة التـأسيسية للضبـاط الأحـرار في عـام ١٩٥١. وكان جمال عبد الناصر قد تولى في غيابي قيادة التنظيم بكل شعبه وخلاياه السرية»(٦).

ولعل السادات أراد أن يضفي على نفسه صفة القائد أو منزلة قيادية بإشارته إلى أن الرئيس عبد الناصر غاب في السودان: «وظللت انا في نواة التنظيم ابلورها بقدر طاقتي حتى طردت من الجيش»... «وكان جمال عبد الناصر قد تولى في غيابي قيادة التنظيم بكل شعبه وخلاياه السرية»، هذا مع مراعاة أنه لم يكن هناك تنظيم للضباط الأحرار عند اعتقال السادات في سجن الأجانب سنة ١٩٤٢.

أما في كتابه أنور السادات ـ البحث عن الذات، فإن السادات ينسب إلى نفسه تأسيس تنظيم الضباط الأحرار بعد أن نقل إلى (سلاح الاشارة) بالمعادي في القاهرة ويقول:

«بدأت الاتصالات فوراً وعلى نطاق واسع شمل اغلب اسلحة الجيش، ففي القاهرة التجمع الأكبر من الضباط وبدلاً من حجرتي بمنقباد بدأنا نلتقي في شقتي بكوبري القبة... في نادي الضباط.. وفي المقاهي وبيوت بعضنا..

كان الاتصال أول الأمر قاصراً على زملاء السلاح والسن في دفعتي.. ولكن انتصارات هتلر المتلاحقة في سنة ١٩٣٩، ٤٠، ٤١.. وهزائم الانجليز شجعتني على أن أوسع الدائرة شيئاً فشيئاً حتى شملت الكثيرين ممن التحقوا بالجيش بعدنا ونفراً غير قليل ممن كانوا اسبق في الخدمة منا.

كان الجميع يستجيبون للدعوة بسرعة وحماس.. وكانت الدعوة أننا يجب أن ننتهز الفرصة ونقوم بثورة مسلحة ضد الانجليز في مصر..

هكذا قام أول تنظيم سري من الضباط[٧] وكان ذلك سنة ١٩٣٩.. كان ضمن أعضائه عبد المنعم عبد الرؤوف وكان يعتبر الرجل الثاني بعدي.. وعبد اللطيف بغدادي وحسن ابراهيم وخالد محيي الدين وأحمد سعودي حسين يرحمه الله.. وحسن عزت والمشير أحمد اسماعيل الذي كان يحضر اجتماعاتنا دون مشاركة سياسية، فقد كان يرحمه الله رجل عسكرية كرس حياته لعمله وتخصصه.

لم الجأ إلى الخلايا السرية للدفع بهذه الثورة المسلحة لبلوغ أهدافها كما فعل عبد الناصر بعد عودته من السودان في ديسمبر [كانون الأول] سنة ١٩٤٢ وتسلمه التنظيم في أوائل سنة ١٩٤٣ بعد اعتقالي في صيف ١٩٤٢ ففي تلك السنة كان خط هتلر قد بدأ في الانكسار وبالتالي استعاد الانجليز قوتهم في مصر، فكان على عبد الناصر أن يخطط للمستقبل»[٨].

هكذا زعم السادات وهكذا تباينت أقواله بين كتاب وكتاب، أما خالد محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة الذي عارض الرئيس عبد الناصر في عدة مواقف، فيقول بأن السادات كان عضواً في مجموعة فيها عبد المنعم عبد الرؤوف وعبد اللطيف البغدادي وحسن عزت ويؤكد ما يلي:

«ومن خلال تجربتي الشخصية اقول بلا تردد ان جمال عبد الناصر وحده هو الذي اقام تنظيم الضباط الاحرار الذي قاد ثورة يوليو [تموز] ١٩٥٢»[٩].

وقال خالد محيي الدين كذلك بأن الضباط الأحرار بدأوا يتشككون بالاخوان المسلمين، وساعد على إثارة هذه الشكوك انحياز الإخوان المسلمين لإسماعيل صدقي باشا من رؤساء أحزاب الأقلية المشهورين. ووقعت القطيعة بين الضباط الأحرار والإخوان المسلمين سنة ١٩٤٧، ويضيف خالد محيي الدين:

«جمال عبد الناصر في هذه المرحلة رجل وطني يقرأ ويفكر ويتأمل ولكنه لم يكن قد وضع يده على شيء محدد. كان شديد الإنصات للآخرين من كل الاتجاهات، ولم تكن لديه اية حساسية من أن يكون هذا أو ذاك شيوعياً أو اخوانياً وغير ذلك. إلا انه حين شرع في بناء تنظيم الضباط الأحرار جعل من الولاء لهذا التنظيم محكاً وحيداً للرفض والقبول. كان جمال هو الذي فكر في تشييد هذا التنظيم وهو الذي بادر إلى إقامته خطوة خطوة وفكرة فكرة وحركة حركة»[١٠].

وقال كذلك بأن جمال عبد الناصر وزكريا محيي الدين وعبد الحكيم عامر هم الذين وضعوا خطة تنفيذ الثورة. وأضاف عن أنور السادات وليلة الثورة:

«كان أنور السادات في تلك الليلة مع اسرته في إحدى دور السينما، وفعلاً اصطنع شجاراً مع البعض وذهب إلى قسم الشرطة ليسجل حضوره بالرغم من أن عبد الناصر ترك له (إشارة) تفيد أن التحرك سيتم الليلة.

واخيراً حضر بعد ان تم كل شيء، ولاننا جميعاً كنا مشغولين فقد اخذ البلاغ الأول ليذيعه على الشعب ولم يكن له اي دور ليلة الثورة، إذ أنه بعد خروجه من قسم الشرطة وتسجيله انه كان موجوداً في السينما (الصيفي) حتى الواحدة والنصف صباحاً، وصل حوالي الثانية إلى منطقة سلاح الحدود وبقي مع وجيه رشدي حتى اطمأن إلى نجاح الثورة ولم يكن ثمة عمل ينتظره»[١١].

ولم ينكر السادات تخلفه عن المشاركة في العمليات ليلة الثورة أو ذهابه للسينما، وقال بأن عبد الناصر اضطر لتقديم موعد الثورة عندما بلغه أن الملك فاروق يعتزم تعيين اللواء حسين سري عامر الذي يعرف الكثير عن الضباط الاحرار وزيراً للحربية:

«والذي سوف يكون أول ما يفعله بالتأكيد هو ان يقضي عليهم ويجهض كل مشروعاتهم بمجرد توليه الوزارة لكي يثبت للملك قوته وولاءه»[١٢].

ويستطرد السادات فيقول:

«وفي يوم ٢١ يوليو [تموز] ١٩٥٢ ارسل عبد الناصر رسالة لي مع حسن ابراهيم تسلمتها في مطار العريش، يطلب مني فيها أن انزل إلى القاهرة يوم ٢٢ يوليو لأن الثورة قد تحدد لقيامها ما بين ٢٢ يوليو و٥ أغسطس [آب].. وفعلاً وصلت القاهرة يوم ٢٢ يوليو.. ولكنني لم اجد عبد الناصر في انتظاري على محطة سكة الحديد كعادته، فقلت لنفسي لا بد أن الوقت لم يحن بعد.. ولذلك توجهت إلى بيتي واصطحبت زوجتي إلى السينما، ولكني عندما عدت إلى البيت في منتصف الليل وجدت بطاقة من عبد الناصر يطلب مني فيها أن اقابله في منزل عبد الحكيم عامر الساعة ١١ مساء.. وعلمت من البواب الذي سلمني البطاقة أن عبد الناصر قبل أن يترك البطاقة اتى إلى بيتي مرتين.. مرة في الساعة الثالثة مساء ومرة أخرى في العاشرة»[١٣].

وتوجه السادات إلى ثكنات الجيش في العباسية ولم يكن يعرف كلمة السر فلم يسمح له بالدخول:

«ناورت وحاولت كثيراً ولكن دون فائدة، كدت أجن فكيف تقوم الثورة امام عيني وانا لا اشارك فيها؟ لقد كرست كل حياتي لهذه اللحظة بالذات.. من اجلها كافحت وعانيت بل وكنت في كل مرحلة من مراحل العمر.. ففيم كان كفاحي وفيم كان كياني.. وأنا اقف موقف المتفرج مما أعطى لهذا الكيان مبرراً لوجوده.. ناورت وحاولت مرة أخرى وعدة مرات إلى ان التقيت بعبد الحكيم عامر»[١٤].

وأبلغه عبد الحكيم عامر أن القيادة قد سقطت فتوجه إلى رئاسة الجيش:

«حيث كان عبد الناصر الذي طلب مني ان اتصل تلفونياً بجميع وحداتنا لأرى إذا كان كل شيء يسير حسب الخطة الموضوعة».

ولم يذكر السادات ما الذي منعه من محاولة الاتصال بعبد الناصر أو بغيره من قادة الضباط الأحرار فور وصوله إلى القاهرة، رغم علمه بأن تلك الليلة أو ما يليها ستكون ليلة الثورة التي:

«عانى وجاهد وكافح من اجلها في كل مرحلة من مراحل العمر، ورغم قوله بأنه كرس حياته كلها لهذه اللحظة».

نجحت ثورة الضباط الأحرار ثورة ٢٣ يوليو [تموز] ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر الذي لم يكن قد ظهر علناً كقائد للثورة. وفي الصباح الباكر لنجاح الثورة:

«اتصل عبد الناصر تلفونياً باللواء محمد نجيب في بيته بحلمية الزيتون وارسل عربة مدرعة اتت به إلينا في الفجر»[١٥].

وأصبح اللواء محمد نجيب قائداً اسمياً للثورة إلى أن تم إقصاؤه نهائياً بعد صعوبات ومواجهات بينه وبين الضباط الأحرار.

كان هناك غموض يحيط بشخصية قائد الثورة وأعضاء مجلس القيادة، وحتى بعد أن ظهر اللواء محمد نجيب في واجهة الصورة كانت تكهنات رجال السفارة البريطانية في القاهرة تتراوح بين ما جاء في برقية الملحق العسكري المرسلة لوزارة الخارجية البريطانية يقول فيها:

«إن معلوماته تشير إلى أن القيادة الحقيقية هي في يد مجموعة من الضباط الوطنيين المهتمين بالإصلاح الداخلي في مصر وكلهم في سن الشباب تنقصهم الخبرة والتجربة»،

وبين برقية القائم بأعمال السفارة البريطانية لوزارة الخارجية البريطانية في اليوم نفسه والتي قال فيها:

«انهم مجموعة من الضباط الشبان ومعظمهم من «البلطجية» المتأثرين بالشيوعية والاخوان المسلمين، ولا بد أن نكون على حذر من تصرفاتهم في الأيام القادمة».

وأخيراً اتضحت الصورة وعرف المصريون والعرب والعالم بأن جمال عبد الناصر هو قائد الثورة ورئيس مصر القوي، وأن اللواء محمد نجيب كان واجهة مفيدة استغلها الضباط الأحرار الشبان ذوو

الرتب الصغيرة نسبياً لاكتساب قبول الجيش لثورتهم ولتأييد الشعب لهم. ولعل هذا أعطى اللواء محمد نجيب دوراً شخصياً في نجاح الثورة كما يقول محمد حسنين هيكل:

«ولبعض الوقت فإن شخصية «محمد نجيب» غطت على كل شيء. والحقيقة أن دوره في نجاح «الانقلاب» كان كبيراً، فلولا شخصيته التي بدت هادئة وواثقة صباح يوم ٢٣ يوليو [تموز]، ولولا ابتسامته المطمئنة لما استطاع الانقلاب من أول لحظة أن يحصل على تأييد لا تحفظ فيه من جانب الشعب المصري وتعاطف قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي.

ومن المؤكد أن الضباط الشبان الذين كانوا وراءه لم يكونوا في ذلك الوقت على استعداد لمواجهة جماهير مصر والعالم. وحتى لو كانوا على استعداد لمثل هذه المواجهة، فإن من المشكوك فيه أنهم كانوا في تلك الأوقات قادرين على عرض أنفسهم بنجاح داخلياً وخارجياً، خصوصاً أمام شعب تعوّد أن يحترم اسبقية السن، ثم أمام منطقة حافلة بالمتغيرات لم تحدد لنفسها اتجاهاً تصل فيه إلى مداه، ثم أن هذه المنطقة كانت ملتقى اهتمامات العالم ومحط أنظاره»[١٦].

وفي بداية الأمر، انتشرت بعض الشائعات التي تقول بأن الضباط الأحرار كانوا على صلة وثيقة بالسفير الأميركي في القاهرة، كان من ملابساتها أن الملك فاروق استنجد بالسفير كافري لتأمين سلامته وحمايته الشخصية. ولكن محمد حسنين هيكل الذي أصبح وثيق الصلة بالرئيس عبد الناصر يؤكد أن علاقة الضباط الأحرار مع السفارة الأميركية كانت مثل غيرها مع السفارات الأخرى، وأن الاتصال المبكر بها كان لمجرد إبلاغها أن الثورة كانت أمراً داخلياً. ويذكر هيكل بأن مركز السفير الأميركي كان قوياً قبل الثورة:

«أما الحرص على أن يستمر مركزه قوياً بعد الثورة فكان لأسباب تكتيكية وللاستعانة به كقوة للضغط على الانكليز»

الذين كانوا يحتلون قاعدة قناة السويس. ويضيف هيكل في إيضاحه بهذا الشأن:

«وفي تلك الفترة لم يكن الاتحاد السوفياتي قوة مؤثرة في دنيا الكتلة الشيوعية أو يمكن الاستعانة بها كوسيلة ضغط، كما أن اميركا في تلك الفترة غير أميركا بعد ذلك. في تلك الفترة كانت اميركا خارجة من الحرب منتصرة، كانت أقوى قوة في العالم عندها القنابل الذرية والهيدروجينية. وفي الوقت نفسه كان الأميركان يبدون من خلال الأفلام السينمائية بالمظهر الطيب وكانت حياتهم توحي بالاطمئنان اليهم. بمعنى آخر، إن صورة الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية كانت تتميز بالطيبة وليست كصورته بعد ذلك في أواخر الخمسينات وكل الستينات. وبالممارسة بدأت الثورة تكتشف الصورة الحقيقية لأميركا. أميركا التي تخفي تحت مظاهر البحبوحة ومضغ اللبان حب السيطرة على العالم. بالممارسة والتفاعلات تكشفت أطماع أميركا وأهدافها. وحدث الصدام. فعلى أساس التفاعلات تبنى المواقف والتفاعلات. وفي الأشهر الأربعة الأولى للثورة كانت هناك قناعة بأن أميركا يمكن أن تفعل شيئاً ايجابياً. ثم بدأ التلاعب وظهرت نيات أميركا تجاه الثورة، وظهرت خططها في مسألة حلف بغداد. وعندما عقدت صفقة الأسلحة التشيكية كان الصدام بلغ الذروة، وكانت الإنذارات تنهمر على الثورة انذاراً بعد إنذار ولكن عبد الناصر وقف وتصدى بشجاعة»[١٧].

ويذكر أنور السادات في كتابه أن مركز الثقل كان في عهد الملك فاروق قد ابتدأ في الانتقال من السفارة البريطانية إلى السفارة الأميركية:

«بمعنى أن رئيس الوزارة المصرية كان لا بد لكي يعين أن يكون مرضياً عنه من السفارة الأميركية ومعروفاً تمام المعرفة لأفرادها»، وأن الملك فاروق «عقد لنفسه صداقة متينة مع سفير أميركا في مصر المستر كافري لكي يتقي بأميركا شر انجلترا إذا ما فكرت في أن تنقلب عليه في يوم من الأيام. وكان طبيعياً جداً أن ترحب أميركا بهذه الصداقة وأن تعمل على تعزيزها، وهي التي بدأت تحس بأهمية هذه المنطقة من العالم خاصة وأن شعور الكراهية ضد بريطانيا كان يزداد يوماً بعد يوم في البلاد، مما أتاح لأميركا فرصة ذهبية لكي تبني لنفسها سمعة تقوم على أنها ضد الاستعمار وأنها بطلة الحريات وتقرير المصير»[١٨].

ويضيف السادات بأن السفير كافري «كان واعياً وحصيفاً، فلم يبادر إلى استدعاء القوات الأميركية لحماية الملك فيهب الشعب كله للمقاومة وتقوم المذابح»، ولم يطلب سوى المحافظة على حياة الملك الذي كان الضباط الأحرار قد قرروا الاكتفاء بطرده من مصر بعد أن يتنازل عن العرش دون محاكمة. ويذكر السادات:

«وبدا لنا أيضاً أن لأميركا سياسة اميركية على خلاف ما كنا نعرف من أنها تسير في ذيل السياسة البريطانية الاستعمارية وخاصة في هذه المنطقة من العالم التي كان يدّعي الساسة البريطانيون الاستعماريون أنهم

خبراؤها الوحيدون. ولعل هذا يلقي لك ضوءاً يا بني على ما قلته لك سابقاً من أن تصرف الثورة حيال اميركا كان مناقضاً من أول يوم لتصرفها حيال بريطانيا، وأن صداقة حقيقية انعقدت بيننا وبين السفير الأميركي المستر كافري، وأن الرجل كان مخلصاً حقاً»[19].

ولقد كان للتفهم الذي أبداه السفير كافري لأهداف الثورة المصرية أثر في جعل الضباط الأحرار يشعرون أن:

«اميركا عازمة حقاً على التمسك بما تعلن عنه من انها ضد الاستعمار، وأنها مع حق تقرير المصير للشعوب الصغيرة التي ابتليت بالسيطرة الأجنبية، ويقيني اليوم (١٩٥٧) وبعد كل ما حدث من اميركا ويحدث أن المستر كافري كان رجلاً مخلصاً تمام الإخلاص، وأنه كان يفكر بعقلية ناضجة لمصلحة اميركا قبل كل شيء، ولكن ما حدث بعد ذلك وما يحدث في هذه الأيام التي أكتب فيها هذه الكلمات أثبت بطريقة قاطعة أن آراء المستر كافري شيء.. وآراء واشنطن وأولئك الذين يجلسون إلى المكاتب فيها شيء آخر»[20].

ويؤكد خالد محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة استقلالية الضباط الأحرار عن أميركا من بداية الثورة إذ يسجل:

«كان علي صبري ـ أحد الضباط الأحرار ـ ضابط مخابرات سلاح الطيران، فاتصل به مساعد الملحق العسكري الأميركي في القاهرة، وقد أدرك هذا الرجل أن هناك شيئاً ما في الجيش، فسأل علي صبري عمّا إذا كانت هذه الحركة شيوعية أو لها ميول شيوعية وقال له بصراحة مطلقة: انه إذا كان للحركة أية ميول شيوعية فسوف تتحرك أميركا وبريطانيا معاً لإيقافها، فأكد له علي صبري العكس تماماً، وقال له إن الحركة ابعد ما تكون عن هذه الميول. وكانت هذه الاتصالات تتم بمعرفة عبد الناصر حتى انه تساءل مرة أمام الجميع عمّا إذا كان علي صبري قد اتصل بمساعد الملحق العسكري الأميركي. فقد كان جمال سياسياً ناضجاً يهمه تأمين الثورة ضد أي مخاطر خارجية، ولكنه لم يكن في أي وقت قابلاً للاحتواء من أية قوة صديقة كانت أم عدوة. وفي ظل علاقته المتميزة بالاتحاد السوفياتي لم يتردد في قبول مشروع روجرز. لم يكن عبد الناصر رجل أميركا أو روسيا في أي وقت، وإنما كان رجل مصر والأمة العربية منذ البداية إلى النهاية. وهو لم يكن سعيداً باحتياجاته العسكرية للسوفيات وإنما كان يستخدم هذه العلاقة في الضغط على أميركا»[21].

وخالد محيي الدين اختلف مع عبد الناصر عدة مرات وهو من الزعماء المصريين الذين كانت لهم ميول وقناعات وطنية يسارية.

وفي كتاب أنور السادات **البحث عن الذات** قال:

«قبل أن أعلن قيام الثورة وفي فجر ليلة ٢٣ يوليو [تموز] فكرنا الاتصال بالأميركان لنعطيهم فكرة عن أهداف الثورة وطبيعتها.. فقد كانت صورة أميركا في أذهاننا مقترنة بحماية الحرية ومناصرة حركات التحرر.. وكنا نهدف من هذا الاتصال أيضاً إلى تحييد الانجليز.. ولكن كيف نتصل ونحن لا نعرف أحداً بالسفارة الأميركية؟ هدانا البحث إلى ضابط مسؤول عن مخابرات الطيران اسمه علي صبري، وكان في ذلك الوقت صديقاً للملحق العسكري الأميركي فأرسلنا في طلبه وحملناه رسالة إلى صديقه.. الذي نقلها بدوره إلى مستر كافري السفير الأميركي في ساعة مبكرة من صباح ٢٣ يوليو [تموز].. اعتبر السفير الأميركي كافري هذا لفتة طيبة منا وخاصة انه كان صديقاً شخصياً لفاروق أو هكذا كان يعتبره الملك، وبالفعل كان اتصالنا به بداية علاقة طيبة بيننا وبينه»[22].

ويلاحظ أن السادات لم يشر إلى أن علي صبري كان من الضباط الأحرار، ويبدو بأنه أراد كذلك أن يسجل أن علي صبري الذي أصبح خصماً كبيراً له فيما بعد كان في ذلك الوقت صديقاً للملحق العسكري الأميركي.

ومن جهة أخرى، يذكر محمد حسنين هيكل بأن جمال عبد الناصر كلّف القائمقام عبد المنعم أمين صباح يوم ٢٣ تموز/يوليو بإخطار السفارة الأميركية بنيات حركة الضباط الأحرار وتوجهاتها بما في ذلك تمسكها بالتزامات مصر الدولية، لأنه كان لهذا الضابط اتصالات اجتماعية بعدد من الدبلوماسيين في القاهرة. ولم يكن الرئيس عبد الناصر قد فكّر قبل الثورة بضمه إلى حركة الضباط الأحرار. ولكن في ليلة الثورة:

«وفي اللحظات الحرجة من عملية الاستيلاء على السلطة أحس القائمقام «عبد المنعم أمين» بما يحدث وانضم إليه بلا تردد. وكان دوره في تأكيد مساندة المدفعية للثورة كبيراً ومؤثراً، وقرر «جمال عبد الناصر» دعوته إلى

عضوية مجلس قيادة الثورة مباشرة ودون المرور على مستويات التنظيم المتصاعدة»[٢٣].

وبالنسبة إلى المبادىء الثورية عند الضباط الأحرار يقول محمد حسنين هيكل:

«إن واجب الإنصاف للحقيقة وللتاريخ يقتضي التسليم بأن «جمال عبد الناصر» لم يكن لديه حين قامت الثورة غير مضمون الشعار الذي لم يكن يـردد غيره في تلـك الأيام وهـو شعار «العـزة والكرامـة». ومن التجني على الحقيقة وعلى التاريخ أن يزعم أحد أن «جمال عبد الناصر» كان لديه في هذه الظروف بـرنامـج كامـل أو شبه كامل للعمل الوطني يشتمل على تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية محددة.

على أن نفس الواجب يفرض التسليم بأن مضمون شعار «العزة والكرامة» ينطوي على إيماءات واضحـة أولاها إعادة السلطة إلى الشعب، والثانيـة تخليص الوطن من سيطـرة واستغلال الملـك والإقطاع والاحتـلال البريطاني»[٢٤].

بعد نجاح الثورة واستيلاء الضباط الأحرار على الحكم في مصر اتجهت جهود عبد الناصر إلى إجـراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية تزيل الإقطاع الزراعي، وتحسّن أوضاع الطبقات العاملة وتحقق العدالة الاجتماعية. ولكن لم تكن هناك للضباط الأحرار فلسفة أو نظرية سياسية اجتماعية اقتصـادية متكـاملة، وإنما كانت لـديهم مبادىء ستـة مثّلت ردود فعلهم لما اعتبـروه في شبابهم سـوءاً يجب تحريـر مصر من شوائبه:

١ ـ القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة.
٢ ـ القضاء على الإقطاع.
٣ ـ القضاء على سيطرة رأس المال.
٤ ـ تطبيق العدالة الاجتماعية.
٥ ـ إقامة جيش وطني قوي.
٦ ـ إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ويقول السادات:

«وقـد نجحت الثورة في تطبيق المبـادىء الخمسة الأولى، أمـا المبدأ السـادس الذي ينص عـلى إقامـة حيـاة ديمقراطية سليمة فقد أهملته الثورة تماماً، وبالتالي تحـول الإنسان المصري إلى مجـرد أداة في خدمـة النظام الثوري، مما أدى إلى كل السلبيات والنكسات التي بدأت بـإنفصال سـوريا عن مصر في ٢٨ سبتمبـر [أيلول] سنة ١٩٦١، ثم بلغت قمتها في هزيمة ٥ يونيو [حزيران] ١٩٦٧، وحتى رحيل أخي وصديق عمري جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر [أيلول] ١٩٧٠»[٢٥].

ثم يقول السادات:

«كان عليّ أن أعيد الإنسان المصري إلى مصر، أو أن أعيد مصر إلى الإنسان المصري»[٢٦].

وأقـوال السادات هـذه تذكـرنا بـأن النيات المـزعومـة أو حتى الحقيقية كثيـراً ما تكـون في خضم الصراعـات السياسيـة والاجتماعيـة الاقتصاديـة، مغايـرة جداً لمـا يفعله القـادة ولتصرفاتهم الـواقعيـة وإنجازاتهم الحقيقية.

هوامش (٨)

(١) محمد حسنين هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: **الراي** (الاردن)، ٨/١٠/١٩٨٦.
(٢) انور السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال** (بيروت: مكتبة العرفان، [١٩٧١])، ص ٨١.
(٣) المصدر نفسه، ص ٨٤.
(٤) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣.
(٥) انور السادات، **وصيتي**، ص ٢٦.
(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.
(٧) لم يقل الضباط الاحرار.
(٨) انور السادات، **البحث عن الذات: قصة حياتي**، ط ١ (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨)، ص ٣٣ ـ ٣٤.
(٩) خالد محيي الدين، «خالد محيي الدين يكشف أوراقه،» **الوطن العربي**، العدد ٤٨٣ (١٦ ـ ٢٢ ايار/مايو ١٩٨٦)، ص ٣٥.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) السادات، **البحث عن الذات: قصة حياتي**، ص ١٣٩.
(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٠.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤١.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٤١.
(١٦) هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: الراي (الاردن)، ١٠/١٠/١٩٨٦.
(١٧) فؤاد مطر، **بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل** (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥). ص ٧٧.
(١٨) السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال**، ص ٩٢.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٩٤.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٩٦.
(٢١) محيي الدين، «خالد محيي الدين يكشف عن أوراقه». مجلة الوطن العربي العدد ٤٨٣ في ١٦ ـ ٢٢ ايار ١٩٨٦.
(٢٢) السادات، **البحث عن الذات: قصة حياتي**، ص ١٤٣.
(٢٣) هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: الراي (الاردن)، ١٢/١٠/١٩٨٦.
(٢٤) المصدر نفسه، ٨/١٠/١٩٨٦.
(٢٥) السادات، **وصيتي**، ص ١٢.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٤.

٩ سياسة الأحلاف الغربية في الشرق الأوسط

بدا من أول الأمر بأن الرئيس عبد الناصر لم يكن يحصر اهتمامه في التصدي لإسرائيل ومحاربتها والقضاء عليها «لأن مقاومة إسرائيل كانت مؤجلة في تفكيره آنذاك بسبب وجود الجيش البريطاني في القناة، ولحاجته إلى السلاح الضروري للحرب مع إسرائيل»[١]، وإنما كان يولي اهتمامه إلى مشاكل مصر الداخلية وتحسين أوضاعها وتبديل مجتمعها إلى الأفضل. وليس صحيحاً أن عبد الناصر كان أصلاً معادياً لأميركا والغرب بل لعل العكس هو الصحيح، فإن سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني العدواني جعلت التصدي والصدام أمراً محتوماً، إذا أخذنا بعين الإعتبار صلابة الرئيس عبد الناصر الوطنية وشجاعته وإصراره على استقلال بلاده وحرية أمته العربية ورفضه للإنحياز والتبعية ومقاومته للهيمنة الغربية. ففي أوائل الخمسينات وفي إطار الخطط الأميركية الغربية لمواجهة «الخطر» الشيوعي السوفياتي أرادت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومعهم تركيا أن تنمي التعاون الدفاعي الإقليمي في الشرق الأوسط بمشاركة الدول العربية، وذلك في نظام حربي واسع يشمل الشرق الأوسط بأكمله ويكون مقر قيادته في منطقة قناة السويس. وكان هذا المشروع يهدف إلى تعزيز مركز بريطانيا في الشرق الأوسط ويمد نفوذ حلف الأطلسي إلى شرق البحر الأبيض المتوسط ويحمي جناحه الأيمن. وسعى الغربيون لأن يكون المشروع مقبولاً من الدول العربية ومن مصر التي حاولوا إغراءها بمعونات حربية واقتصادية مقابل الاشتراك فيه. ولكن مصر كانت منهكمة بأمر إجلاء القوات البريطانية عن أرضها وقناتها، وكانت إيران بقيادة مصدق تكافح في سبيل نفطها، ولم تقبل مصر بالمشروع ووصفه المصريون بأنه: «منظمة من الدول الغربية لحماية المصالح الغربية» ومن الممتع أن نقرأ ما كتبه الرئيس أنور السادات عن المشروع الغربي للدفاع الإقليمي في الشرق الأوسط، وطلب الثورة المصرية لشراء السلاح الأميركي ورد الحكومة الأميركية بعرض «ميثاق للأمن المتبادل» يصفه الرئيس السادات بأنه:

> «عبارة عن اتفاقية قالوا لنا بأنه بمجرد أن نوقعها فإننا لن نكون بحاجة إلى ان ندفع مليماً واحداً، بل ستتدفق الأسلحة على الجيش المصري مجاناً، هذا بخلاف المعونات الأخرى. وقد كان العرض على الطريقة الأميركية محاطاً بالتشويق والدعاية المغرية، فتارة يقولون إن أكثر من أربعين دولة تنعم بخيرات هذا الإتفاق اليوم وتسبح في بحبوحة الرفاهية، وتارة يقولون ولماذا تخصصون من ميزانيتكم أية مبالغ تنفقونها على التسليح في الوقت الذي يمكنكم فيه أن تحصلوا على السلاح بالمجان بل على أحدث الأسلحة أيضاً وهكذا... فقط وقعوا وبعدها يكون الطوفان»[٢].

وعندما اطلع الضباط الأحرار على مشروع الإتفاقية وجدوا أن «ظاهرها بريء براءة عجيبة أما باطنها فقد أخذ يتكشف لنا سطراً بعد سطر»، وبأن:

> «هذا العرض (الاتفاقية) ليس الا استعماراً جديداً انكى واشد مما عانيناه على يد بريطانيا. فقد كنا مع بريطانيا ندفع ثمن السلاح رغم كل الاعيبها، ولكن اميركا لا تريد ثمناً للسلاح وإنما ستتقاضى الثمن من سيادتنا وكرامتنا، وستتقاضى الثمن سيطرة كاملة على جيشنا وبالتالي على كياننا»[٣].

ويقول السادات أيضاً:

> «فإتفاقية الأمن المتبادل التي تقدمها اميركا للشعوب البريئة حينما تسعى هذه الشعوب إلى طلب العون لكي تحافظ على كيانها، ليست إلا استعماراً مباشراً صريحاً يبدأ بالبعثة العسكرية الأميركية وامتيازاتها وسيطرتها، وينتهي بالسيطرة الكاملة على مقدرات تلك الشعوب ومصائرها وأرضها وسمائها»[٤].

كان عبد الناصر والعرب يعتقدون أن الاستعمار الغربي أشد خطراً عليهم وعلى استقلالهم ومصالحهم من (الخطر) السوفياتي البعيد، ووجدوا بأن الغرب أقام إسرائيل مركزاً متقدماً للإمبريالية الغربية في قلب العالم العربي يفصل شرقه عن غربه ولضربه وفرض إرادتهم عليه. كما وأنهم لم يقبلوا أن يتم التسلط عليهم تحت ستار التعاون الحربي مع الغرب الذي اعتبروه نوعاً من الإستعمار الجديد، وأرادوا وقاية بلادهم من أن تصبح ميداناً تمتد إليه الحروب في المستقبل. ونتيجة لهذا الرفض وبعد زيارة للشرق الأوسط اقتنع وزير خارجية أميركا دالاس في إدارة آيزنهاور بأن الدفاع عن المنطقة يجب أن

يكون من شأن دولها، فاتجهت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى دول الحزام الشمالي وهي: باكستان وإيران وتركيا وبغداد حيث كان الخوف من السوفيات أكثر شدة، وأنظمة الحكم القائمة أكثر استجابة للغرب، وهكذا ولد حلف بغداد الذي تحول فيما بعد إلى منظمة المعاهدة المركزية (سنتو).

وخلال زيارة دالاس للشرق الأوسط تقابل مع عبد الناصر وأجرى معه مباحثات ركز فيها دالاس اهتمامه وتعصبه التبشيري على «الخطر» الشيوعي السوفياتي وعلى ضرورة قيام حلف يقف في وجهه. وأجابه عبد الناصر بأن همه الأكبر هو وجود ثمانين ألف جندي بريطاني على أرض القناة المصرية، وبأنه لا يستطيع أن يحارب الخطر البعيد خمسة آلاف ميل ويترك الخطر القريب على أرض مصر. وعاد دالاس يشرح لعبد الناصر أخطار الشيوعية وكيف «أن السوفيات لا يؤمنون بشيء اسمه الاستقلال»، وأنه عندما يوافق عبد الناصر على الأحلاف، فإن القوات البريطانية في القناة ستعتبر بمثابة المنتهية وأن العلم المصري سيرتفع على القاعدة. أما الجنود البريطانيون فسيصبحون جزءاً من النظام الدفاعي. ويقول فؤاد مطر في كتاب **بصراحة عن عبد الناصر** نقلاً عن محمد حسنين هيكل، أن الرئيس عبد الناصر أجاب دالاس:

«بهذه البساطة؟ هل أن ما سنقوله للناس اننا أنزلنا العلم الانكليزي ورفعنا العلم المصري فوق القاعدة وأبقينا الانكليز فيها لأنهم أصبحوا زملاء لنا في مواجهة الشيوعية والاتحاد السوفياتي؟ انني إذا فعلت ذلك سيقتلني الشعب المصري بالنكات. من المستحيل أن أفعل ذلك»[٥].

وكان واضحاً أن دالاس كان يريد من عبد الناصر أن ينسى خطر الغرب وخطر إسرائيل وعدوانهما، وينسى ضرورة تطوير الدفاع العربي. وأن يعادي ويحارب الاتحاد السوفياتي والشيوعية. أما عبد الناصر فاعترف بأن خطر الشيوعية سيأتي ليس من الخارج، وإنما عبر جبهة مصر الداخلية التي يجب أن تكون جاهزة للدفاع. وشرح وجهة نظره لدالاس على الوجه التالي:

«إن خبرته العسكرية تجعله يعتقد أن الحروب العالمية مضى زمانها، وأن القنبلة الذرية خلقت أوضاعاً جديدة وموازين تختلف تسري أحكامها على العالم كله. فالجيش السوفياتي لن يتقدم بعد خطوطه الحالية لأنه يعلم أنه إذا فعل ذلك فسوف تكون النتيجة حرباً عالمية. لكن الشيوعية بالطبع مستعدة للتقدم كعقيدة، وبالطبع فإن لها رغباتها في الانتشار العالمي وحتى السيطرة ولكن طريقها لن يكون طريق الزحف العسكري، وإنما سيكون طريق النفاذ إلى الجبهات الداخلية للشعوب لإثبات أن قياداتها الوطنية عاجزة عن تحقيق الاستقلال وعن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن الاحتلال تحت أي اسم هو الذي يفتح الباب للشيوعية. والإحساس بالتخلي عن الإرادة الوطنية داخلياً وخارجياً هو الذي يفتح الباب للشيوعية. وليس يعني ذلك أننا نترك المنطقة بغير دفاع، ولكننا نرى أن وسيلة الدفاع الحقيقية موجودة في ميثاق الضمان الجماعي العربي، وكل ما يحتاجه هذا الميثاق هو إعادة تنظيمه وإعادة تسلحه ليكون هو الكفيل بعد ذلك بالدفاع عن المنطقة وأهلها ومن منظور أمنهم ومصالحهم، وفي هذه الحالة فإن الشعوب العربية كلها سوف تعي وتعتبر أن الدفاع هو بالفعل دفاع عن النفس وبالحق وليس الحق الذي يراد به باطل»[٦].

وسأل دالاس إذا كان ميثاق الضمان الجماعي موجهاً ضد إسرائيل وإذا كان عبد الناصر يعتبر المنطقة «معرضة لتهديدات» أخرى غير التهديد السوفياتي، فأجاب عبد الناصر بأن الميثاق موجه لأي نوع من العدوان تتعرض له الأرض العربية. وبأن «تهديد الاحتلال الإمبراطوري القديم» ما زال قائماً في بلاد عربية متعددة منها مصر، وأن إسرائيل تمثل تهديداً آخر، وأن قادتها لا يتوقفون عن المناداة بفرض السلام وهذا يعني الحرب، لأن السلام لا يفرض وإنما يصل إليه الأطراف باقتناعهم، فإذا تحدث أحد عن فرضه فمعنى ذلك أنه لا يتحدث عن الإقناع وإنما يتحدث عن السلاح. وتابع دالاس التعبير عن اهتمامه بأمر إسرائيل فسأل عبد الناصر:

«ولكن أليس السلام مع إسرائيل هو طبيعة الأمور؟».

ثم ضحك وقال:

«الذي أعرفه انهم ساميون مثلكم وابناء عم لكم، ثم انهم تعرضوا لويلات كثيرة ايام هتلر».

ورد جمال عبد الناصر بأن تلك كلها قضايا معقدة فإسرائيل الآن خليط من حوالى تسعين جنسية وأصولهم السامية موضع شك كبير، وعلى فرض أنهم ساميون فإنهم تصرفوا بمنطق الغزاة وفرضوا على العرب الفلسطينيين أسوأ ما تعلموه من اضطهاد النازي، فقد احتلوا نصف وطن عربي وحولوا أصحابه

الأصليين إلى مواطنين من الدرجة الثانية. ثم تساءل جمال عبد الناصر إذا كان يعقل أن تقوم بهذه الطريقة وفي وسط أرض الآخرين دولة غريبة تقطع اتصال العالم العربي مشرقه عن مغربه مع اعتقاد العرب على الناحيتين أنهم ينتمون إلى أمة واحدة. واستفسر دالاس عما إذا كان صحيحاً أن إسرائيل قطعت امتداد العالم العربي إلى قسمين لا اتصال بينهما. وقال عبد الناصر: إن نظرة على أي خريطة كفيلة بإظهار هذه الحقيقة. وتساءل دالاس عما «إذا كان ذلك يعني استحالة السلام بين العرب وإسرائيل». ورد جمال عبد الناصر بأنه: «لا يستطيع ان يرى كيف يمكن ان يتحقق السلام على أساس الأمر الواقع». ثم استطرد:

«ومع ذلك، فإن إسرائيل ليست شاغلنا الآن، وأنا واحد من الذين يعتقدون أن إسرائيل بالنسبة لنا قضية داخلية. إن خطرها يبدو جسيماً لاننا متخلفون، فإذا استطعنا تعويض التخلف بالتنمية والتقدم، فإن الموازين تعدل نفسها تلقائياً»[٧].

وكرر الرئيس عبد الناصر لدالاس بأن موازين القوى القائمة في العالم تجعله يعتقد بأن الاتحاد السوفياتي لن يهاجم المنطقة بقواته العسكرية، لأنه في هذه الحالة عليه أن:

«يجتاح كل الشرق الأوسط من القوقاز إلى شمال افريقيا. وأي حركة في هذا الاتجاه تعني الاتجاه نحو حرب عالمية».

وكرر أن:

«الخطر الحقيقي هو التخلف والتبعية، فهما اللذان يعطيان للشيوعية الذخيرة التي يحاربون بها. أما في بلد ينمي نفسه ويسعى إلى التقدم وإلى العدل الاجتماعي ولا يسلم نفسه لأي سيطرة اجنبية، فإن الخطر الشيوعي لا يجد لنفسه فيه موطىء قدم».

ثم لجأ دالاس إلى محاولة لإقحام الإسلام كوسيلة لمحاربة الشيوعية فسأل:

«الا تستطيعون استخدامه في محاربة الشيوعية»، وكان رد جمال عبد الناصر بأن «هناك مقولة مأثورة في الإسلام تصف الجوع بأنه كافر. وهكذا فإن الفقر يحارب بالتنمية وبالعدالة الاجتماعية وليس باستعمال الدين ضد طبيعة دعوته»[٨].

ويقول محمد حسنين هيكل إن دالاس خرج بعدة انطباعات بعد اجتماعه بعبد الناصر. وكان أحدها حسب وثائق وزارة الخارجية الأميركية:

«إن القيادة العسكرية المصرية التي قابلها في القاهرة بدت له مختلفة عن طراز العسكريين الذين يعرفهم من اميركا اللاتينية. فالمصريون أكثر نقاء ولكنهم حتى الآن أكثر سذاجة. ولقد أعجبه بعض منطقهم في تصور الخطر الشيوعي من الداخل. كذلك أثر فيه طموحهم إلى مشروعات كبيرة كسد أسوان العالي، ولكن عليهم أن يتعلموا أن هناك مخاطر من الخارج تتربص بهم، وأنهم لا يستطيعون وحدهم تحقيق مشاريعهم الطموحة، وعليهم أن يفهموا ذلك ويعوا نتائجه»[٩].

ومن الصعب أن لا نفهم عبارة أن **يفهموا ذلك ويعوا نتائجه** على أنها لا تعني أن على قادة مصر أن ينصاعوا لأميركا ويصبحوا تابعين لها مقابل مساعداتها.

أراد الرئيس عبد الناصر أن يختار سفيراً مصرياً في واشنطن له القدرة على التعامل بصورة حسنة مع الأميركيين. فاختار وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور أحمد حسين الذي كانت له صلات بالأميركيين وكان «صادقاً في اقتناعه بأن مستقبل مصر يرتبط بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية»، وزوده بمذكرة للحكومة الأميركية تحدد موقف مصر من مقترحات الدفاع عن المنطقة جاء فيها بالنص:

«١ - ان فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي تقترحها الدول الغربية أو أية منظمة من نوعها غير مقبولة بالنسبة لمصر. فمثل ذلك يعني ببساطة أن مصر سوف تستبدل قوات بريطانية تحتل أراضيها بقوات من دول غربية تفعل نفس الشيء وهذا بدوره سوف يعني استمرار الاحتلال الأجنبي.

٢ - ان الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغي له أن يرتكز على ميثاق الضمان الجماعي بين دول الجامعة العربية. ولما كانت بريطانيا مرتبطة بمعاهدات مع العراق والأردن، ثم أن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدات مع المملكة العربية السعودية فليست هناك حاجة اذن إلى شيء اضافي.

٣ - بعد اتمام الانسحاب غير المشروط من مصر، فإن مصر ستكون على استعداد لمناقشة أية أفكار للدفاع عن الشرق الأوسط.

٤ ـ ان مصر لا يمكن أن تكون شيوعية وهي على أي حال سوف تقاوم اي عدوان على اراضيها من دافع مصالحها الخاصة.

٥ ـ ان العلاقات مع بريطانيا قد تتطور إلى الأسوأ وسوف تقدر مصر كل التقدير كل مساعدات تقدمها لها الولايات المتحدة لإقناع بريطانيا بعدم جدوى الإصرار على البقاء في قاعدة قناة السويس.

٦ ـ ان مفتاح الموقف في الشرق الأوسط يرتبط بقوة مصر الاقتصادية والعسكرية، وفي هذا الصدد، فإن حكومة الثورة في مصر تتطلع إلى مناقشة جدية مع الطرف الأميركي بهدف مساعدتها اقتصادياً وتمكينها من تسليح جيشها»[١٠].

وخلال اجتماع عبد الناصر ودالاس أثار عبد الناصر موضوع الأسلحة الأميركية التي تحتاج اليها مصر، فأوضح دالاس أسباب تأجيل ايزنهاور أمر تزويد مصر بالأسلحة، وقال بأن ونستون تشرشل اتصل تلفونياً بالرئيس الأميركي المنتخب حديثاً وطلب منه بإلحاح أن لا يبيع السلاح إلى المصريين:

«حتى لا يبدأ رئاسته بتزويد مصر بأسلحة قد تستخدم في قتل الجنود البريطانيين الذين خدموا تحت إمرة ايزنهاور اثناء الحرب العالمية الثانية»[١١].

وذكر دالاس أن ايزنهاور تأثر كثيراً وطلب قائمة الأسلحة المطلوبة فوجد أنها تحتوي على أسلحة خفيفة من النوع الصالح لحرب عصابات يمكن أن تشن على القوات البريطانية المعسكرة في القناة. ومع أن ايزنهاور لم يرفض طلب الأسلحة لمصر، إلا أنه احتفظ به في ملف القضايا المعلقة. ولم يتبين إلّا فيما بعد بأن القائمة التي عرضت على ايزنهاور كانت قائمة قديمة من عهد الملك فاروق أرسلت لأميركا لشراء أسلحة تتعلق بالأمن الداخلي. وقال دالاس لعبد الناصر:

«إنه سينظر إلى الطلب المصري بعين العطف، وانه سيحاول في الوقت نفسه المساعدة على حل المشكلات التي كانت قائمة بين بريطانيا ومصر»[١٢].

ويقول محمد حسنين هيكل بأن دالاس تأثر بقوة حجج عبد الناصر ضد الانضمام إلى حلف دفاعي مشترك «كما انه تراجع بعد ذلك عن التأييد المطلق لحلف بغداد»[١٣]. وأصبح مقتنعاً بفائدة تيسير الانسحاب البريطاني من مصر وعلى إقامة سلام بين إسرائيل والدول العربية. ويقول هيكل كذلك بأن دالاس رغم أنه وجد عبد الناصر منطقياً في كثير من القضايا، إلا انه لم يحب شخص عبدالناصر، وقد عبّر عن ذلك لهمرشولد الذي نقل هذا القول لمحمود فوزي ومنه لعبد الناصر[١٤].

ولكن رغم كل هذا، فلم تسفر المناقشات عن تزويد مصر بالأسلحة الأميركية. وفي شباط/فبراير سنة ١٩٥٦، جاء الرئيس شكري القوتلي إلى أسوان واجتمع بالرئيس عبدالناصر الذي حدثه عن علاقات مصر بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وذلك بغية الوصول إلى فهم مصري ـ سوري مشترك.

«وحكى للقوتلي كيف أنه في بداية الثورة حاول الحصول على صفقة اسلحة من اميركا لا تزيد قيمتها على مائة مليون دولار ولكن واشنطن خفضتها إلى ما قيمته عشرة ملايين دولار فقط، ولم تكتف بهذا بل ربطت تنفيذها باتفاق مصر مع انجلترا حول القاعدة البريطانية في قناة السويس. ومضى عبد الناصر يحكي كيف انه بعد أن تم الاتفاق مع انجلترا عاد فأثار موضوع السلاح مرة اخرى مع السفير بايرود، وعندما لم يصله رد قام بإبلاغه انه في حالة امتناع الولايات المتحدة عن تسليح مصر فسيقوم بشراء أسلحة من الكتلة الشرقية، وكيف أن واشنطن ردت عليه بعد ذلك معربة عن استعداد الحكومة الأميركية تقديم صفقة أسلحة لمصر قدرها ٢٧ مليون دولار، ولكنها وضعت شروطاً لإتمامها وجدها عبد الناصر شروطاً تعجيزية، فقد اشترطت قبول مصر استقبال بعثة اميركية لتدريب القوات المصرية، ووضعت شروطاً أخرى تتعلق باستخدام هذه الأسلحة من شأنها أن تحد من حرية مصر في استخدامها. والحقيقة أن دالاس لم يكن يتصور أن يلجأ عبد الناصر بالفعل إلى الكتلة الشرقية لطلب السلاح، ولذلك وضع مزيداً من القيود على صفقة السلاح هذه عند البحث في طريقة الدفع، فقد أصر أن يكون الدفع نقداً بالدولار ورفض تقديم أية تسهيلات... وذكر عبد الناصر للقوتلي أن موقف الولايات المتحدة هذا لم يترك امامه خياراً سوى عقد صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا»[١٥].

وجاء وكيل وزارة خارجية أميركا جورج ألن إلى مصر لإقناع الرئيس عبد الناصر بالرجوع عن صفقة الأسلحة التشيكية، ولمعرفة ما إذا كان الرئيس عبد الناصر ينوي عقد المزيد من الصفقات السوفياتية:

«فرد عليه عبد الناصر قائلاً بأن استمرار تزويد إسرائيل بالأسلحة الغربية لتستمر في تفوقها العسكري على العرب لا يترك امام مصر من خيار سوى السعي لشراء مزيد من الأسلحة السوفياتية»[١٦].

وعندما أرسلت مصر بناءً على طلب الولايات المتحدة كشوفات بالأسلحة التي تطلبها، جاء رد الولايات المتحدة بأنها أعدت بعضها للشحن، وطلبت إرسال بعثة عسكرية مصرية لمعاينتها قبل شحنها ومعاينة الأسلحة المطلوبة وغيرها التي يمكن أن تكون ذات فائدة لمصر. وسافرت البعثة المصرية ثم عادت وقدمت تقريرها الذي تضمن ما يلي وكان ذلك سنة ١٩٥٣:

١ ـ لم يكن هناك سلاح معدّ للشحن.

٢ ـ لم يسمح للبعثة بمعاينة سوى أنواع من الأسلحة الصغيرة التي لم تطلبها مصر ولم تكن في حاجة إليها.

«وأكثر من ذلك، فإن البعثة أوضحت كيف أهملت من جانب الحكومة الأميركية إهمالاً تاماً وكيف أن المسؤولين الأميركيين الذين احتكوا بأفراد البعثة في الحفلات الخاصة كانوا لا يعلمون شيئاً عن هذا الموضوع، بل أكثر من ذلك أحس أفراد البعثة بحذر شديد من كل من قابلوه من المسؤولين الأميركيين، ولما سألوا عن الكشوفات المصرية التي أرسلت للحكومة الأميركية كطلبها لم يرد عليهم أحد بخير أو بشر، وتركوا عاطلين في واشنطن لا أحد يتصل بهم ولا أحد يجيبهم إذا سألوه.

وهكذا اتضح لنا أن الأمر لم يكن إلا نوعاً من التخدير، هذا في الوقت الذي كانت فيه السفارة الأميركية هنا في مصر لا تزال تبذل الوعود وتطلق البخور وتبشر بالخير العميم والآمال العظام»[١٧].

هذا ما قاله الرئيس السادات، وأضاف بأن الولايات المتحدة طلبت من مصر تأجيل طلب السلاح إلى ما بعد الوصول إلى اتفاق الجلاء مع بريطانيا مراعاة لحليفتها:

«وطلبت منا أميركا أن نقدر ظرفها على أن نكون واثقين تمام الثقة أنه في اليوم الذي نوقع فيه اتفاقاً مع بريطانيا فإن أميركا ستبادر وتبيعنا كل ما نريد من الأسلحة»[١٨].

وبعد الجلاء البريطاني عن القناة الذي ساعدت الولايات المتحدة أدبياً في تحقيقه مدفوعة بنياتها للسيطرة على مصر عاودت مصر طلب الأسلحة، فأخذت الولايات المتحدة تماطل وتثير مسألة الأحلاف ولم تستجب لطلب مصر. ويشرح الرئيس السادات أهمية السلاح لمصر في ذلك الوقت وخطة الولايات المتحدة بشأنه فيقول:

«كانت خطة أميركا وبريطانيا هي التحكم فينا عن طريق بيع السلاح واحتكاره، وكانت خطتنا هي تحطيم هذا الاحتكار إلى الأبد ونسف أسطورة التحكم والسيطرة عن طريق بيع السلاح من الموردين التقليديين كما كانوا يظنون. إن المسألة أصبحت لنا مسألة حياة أو موت، فإما أن نسلم لأميركا وبريطانيا وتعقد صلحاً مع إسرائيل بشروطها وتنتهي فلسطين وينتهي معها مليون من اللاجئين، وإما أن نحرم من السلاح فتعتدي علينا إسرائيل ثم تغزونا في آخر الأمر ويصبح اللاجئون أربعة وعشرين مليوناً من النيل إلى الفرات»[١٩].

غير أنه يجب أن نذكر بأن الأسلحة الوحيدة التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى مصر كانت:

«زوجاً من مسدسات (الكولت) عيار ٣٨ مللمتراً المطلية بالفضة كان دالاس قد حملها معه لإهدائها إلى اللواء محمد نجيب»[٢٠].

وحتى هذين المسدسين أثارا ونستون تشرشل فاتصل هاتفياً بالرئيس ايزنهاور محتجاً:

«على الناحية الرمزية الكامنة في المسدسين وقال انهما علامة سيئة ومن شأنها تشجيع المصريين»[٢١].

وتبين لعبد الناصر بأنه إضافة إلى معارضة بريطانيا وفرنسا لتزويد مصر بالسلاح، وإلى اتصال رئيس شركة قناة السويس بمساعد وزير الخارجية الأميركي (بايرود) الذي أصبح سفيراً في القاهرة «ليبلغه أن الشركة قلقة من احتمالات تزويد الجيش المصري بالسلاح قبل أن يتم البت في ضمانات للملاحة في قناة السويس وتعهدات تراها شركة قناة السويس ضرورية لها قبل أي حديث عن جلاء البريطانيين عن مصر»، فإن إسرائيل كانت العائق الرئيسي الذي يمنع تزويد مصر بالسلاح الحيوي لأمنها وسيادتها وللدفاع عن أراضيها وعن الأراضي العربية. ان التمنع الأميركي لبيع السلاح لمصر استمر بعد اتفاقية جلاء البريطانيين.. ويقول محمد حسنين هيكل:

«ان عبد الناصر ما لبث أن رأى الدلائل تشير إلى أن إسرائيل هي العقبة الأكبر في موضوع السلاح. ويوماً بعد يوم اتضح له أن الولايات المتحدة لن تقدم لمصر سلاحاً له قيمة إلا إذا تمت تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي باتفاق من نوع ما. ولم يكن مستعداً لذلك. وذهبت بعثات مصرية إلى سويسرا وبلجيكا وايطاليا واسبانيا تبحث عن السلاح ثم تبين أن سوق السلاح في الغرب يخضع لسيطرة عليا سياسية، وقد تسمح

هذه السيطرة بصفقات محدودة ولكنها لا يمكن ان تسمح بصفقات تستطيع تحديث جيش جديد بأكمله»[٢٢].

وحتى قبل أن تعرف إسرائيل بوضوح نيات الثورة المصرية تجاهها باشرت في الضغط على الحكومة الأميركية لتمنع بيع السلاح لمصر. ويذكر محمد حسنين هيكل:

«وكان الضغط الإسرائيلي موجهاً إلى البيض الأبيض مباشرة، وحاول «بايرود» أن يناقش الموضوع مع الرئيس ايزنهاور في أحد الاجتماعات الأولى لمجلس الأمن القومي، ولكن الرئيس الجديد قال لمساعد وزير الخارجية طبقاً لوثائق مجلس الأمن القومي:

هانك (اختصار اسم هنري) إذا استجبنا لطلب مصر فسوف نجد أمامنا طلباً من إسرائيل لا نستطيع أن نرفضه، وانا لا أريد أن أجد الولايات المتحدة منهكة في تمويل سباق سلاح بين مصر وإسرائيل»[٢٣].

وهكذا كان الوضع، مصر مرغمة على طلب السلاح بسبب العدوان والخطر الإسرائيلي، والولايات المتحدة والغرب يرفضان بيعها السلاح حماية لإسرائيل ولعدوانها ولمكاسبها غير المشروعة.

في تموز/يوليو ١٩٥٥ وقعت مصر وبريطانيا اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى، وظهرت الولايات المتحدة مؤيدة لهذا الجلاء عن القناة. وسار الأمر سيراً بدا حسناً، فأزعج ذلك الإسرائيليين الذين كانوا يفضلون بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة حيث تشكل حاجزاً يشغل المصريين، وكانوا في الوقت نفسه يكرهون أن تكون علاقات الولايات المتحدة بمصر طيبة حسنة. فقام بن غوريون وعدد من الضباط الإسرائيليين بتدبير خطة للقيام بأعمال إرهابية في مصر قيل إنها كانت دون علم وزير الدفاع الإسرائيلي (بنحاس لافون)، وكانت الخطة تتضمن نسف المنشآت الأميركية والبريطانية في مصر بغية إقناع أميركا وبريطانيا بأن عبد الناصر غير قادر على السيطرة على بلاده، وأنه لا يمكن الاعتماد على مصر. ولكن ضابط الاستخبارات الإسرائيلي ومجموعة اليهود المصريين الذين جنّدهم لتنفيذ الخطة، فشلوا واعتقلوا وشنق اثنان منهم وانتحر الضابط الإسرائيلي ثم انكشفت المؤامرة واشتهرت بـ «فضيحة لافون».

وفي الوقت ذاته كانت الاستخبارات المركزية الأميركية تقوم بنشاطاتها في القاهرة، فبينما كان عبد الناصر يبحث مع أعضاء مجلس قيادة الثورة في بناء برج للاتصالات اللاسلكية العالمية الخاصة بوزارة الخارجية وإدارات الاستخبارات، أشار عبد الناصر إلى عدم وجود أموال مرصودة في الميزانية لهذه الغاية، فقيل له بأن «المال جاء من اعتماد اميركي خاص»، واستغرب عبد الناصر هذا الأمر فقيل له: «ان وكالة المخابرات الاميركية وضعت تحت تصرف اللواء محمد نجيب ثلاثة ملايين دولار»[٢٤]، كانت قد عبئت في حقيبة كبيرة وسلمها عميل أميركي إلى ضابط اتصال بين الاستخبارات المصرية ووكالة الاستخبارات الأميركية، وغضب عبد الناصر وطلب إيضاحاً من محمد نجيب فقال بأنه فهم بأنه لم يكن للاستخبارات الأميركية ارتباط بالمبلغ و:

«انه مرسل من الرئيس ايزنهاور الذي خصص اعتمادات مالية لبعض رؤساء الدول ليتمكنوا من تجاوز مخصصاتهم المقيدة بالميزانية من أجل الدفاع عن انفسهم وعن بلادهم ضد الشيوعية»[٢٥].

فطلب عبد الناصر إيداع المبلغ في خزينة ادارة الاستخبارات، ثم استخدمه لبناء برج فخم مزركش بدلاً من البرج الأصلي البسيط المقترح، وقصد عبد الناصر من البرج المزركش أن يكون نصباً «يشهد على حماقة وكالة المخابرات الأميركية»[٢٦]. كان ذلك رد عبد الناصر على التصرف الأميركي الذي اعتبره إهانة لمصر ومحاولة للإفساد.

هوامش (٩)

(١) فؤاد مطر، **بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل** (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٧١.
(٢) انور السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات انور السادات** (بيروت: مكتبة العرفان، [١٩٧١])، ص ٩٧.
(٣) المصدر نفسه، ص ٩٨.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٧.
(٥) مطر، **بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل**، ص ٨٠.
(٦) محمد حسنين هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: **الرأي** (الأردن)، ٢١/١٠/١٩٨٦.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه، ١٤/١٠/١٩٨٦.
(١١) محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٦٥.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٦٩.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.
(١٥) محمود رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» **الدستور** (الأردن)، ١١/٩/١٩٨٦.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال**، ص ١٢٢.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١٢٣.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٢.
(٢٠) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٦٩.
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: المصدر نفسه، ٢٢/١٠/١٩٨٦.
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٧١ ـ ٧٢.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٢.
(٢٦) المصدر نفسه.

حلف بغداد. الملك حسين يسعى لتحرير بلده

في شهر كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٥٤، اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة وقرروا أن التعاون مع الغرب أمر ممكن إذا تمت تسوية القضايا العربية، وإذا قام الغرب بتزويد العرب بالسلاح. ولقد أعلن هذا القرار ونشر في البلاد العربية، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تهتما بالفرصة التي هيأها هذا القرار لبحث شروط التعاون مع العرب، وإنما أخرجتا للوجود حلف بغداد الذي أعلن نوري السعيد التوقيع عليه في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٥. ويذكر سير أنتوني ناتنغ الوزير البريطاني السابق الذي شارك في السياسة البريطانية في تلك الحقبة من الزمن:

«تعود جذور حلف بغداد في الدرجة الأولى إلى فشل بريطانيا وأميركا في اقناع مصر بالانضمام إليهما في منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط على نمط منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وكانت أول مرة تعرض فيها هذه الفكرة على مصر خلال السنة الأخيرة من حكم الملك فاروق. ولم يكتف الملك فاروق آنذاك برفض الفكرة جملة وتفصيلاً على الفور، بل واختار تلك اللحظة لإلغاء المعاهدة البريطانية ـ المصرية لعام ١٩٣٦، اي قبل خمس سنوات من موعد انتهائها، وتدهورت العلاقات الانجلو مصرية نتيجة لذلك.

ومع أن الثورة عام ١٩٥٢ جاءت بنظام أظهر تصميماً يبعث على الأمل من أجل حل القضيتين الرئيسيتين وهما استقلال السودان وانسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس، فإن بريطانيا ومصر لم تنجحا في حل خلافاتهما حتى شهر تشرين الأول [اكتوبر] عام ١٩٥٤.

وخلال هذه الفترة، حاولت بريطانيا مراراً وتكراراً إقناع عبد الناصر بإعادة النظر في رفض الملك فاروق فكرة إقامة حلف على غرار حلف الأطلسي للشرق الأوسط ولكن محاولاتها ذهبت هباء، إذ ان عبد الناصر كان مصمماً على إبقاء مصر محايدة، وعلى مقاومة كل المحاولات البريطانية للتملق إليه أو لإكراهه على تبني أي سياسة أخرى.

وقد حاول كل من دالاس وايدن مثلما حاولت أنا نفسي فيما بعد توقيع المعاهدة عام ١٩٥٤. كذلك رمى نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي بثقله وراء تلك المحاولات، ولكن جواب عبد الناصر كان دائماً نفس الجواب وهو الرفض. فقد قال عبد الناصر أن حلفاً على غرار حلف الأطلسي في الشرق الأوسط يمكن أن يكون فيه منطق من الناحية العسكرية، ولكنه كان ينظر إليه من الناحية السياسية. وهكذا ظل دائماً ملتزماً بسياسة الحياد التي كان يرى أنه لن يكون دونها اي استقلال حقيقي».

ويذكر ناتنغ كذلك بأن بريطانيا وأميركا نتيجة لرفض عبد الناصر الانضمام إلى منظمة «الدفاع عن الشرق الأوسط» اتجهتا في نهاية عام ١٩٥٤ إلى مكان آخر من أجل:

«تأسيس وإقامة اتفاق دفاعي يرعاه الغرب وكان من المحتم أن تختارا تركيا والعراق من أجل وضع حجر الأساس إذ أن تركيا كانت قد انضمت في الآونة الأخيرة إلى حلف الأطلسي كما أن العراق كان يرتبط بمعاهدة منذ مدة طويلة مع بريطانيا تعود لعام ١٩٣٠ عندما حصل العراق على نوع من الاستقلال».

وإضافة إلى ذلك، فإن نوري السعيد:

«الذي حارب إلى جانب البريطانيين في الحرب العالمية الأولى لم يكن ليتصور العراق دون بريطانيا. ومع أن نورى السعيد كان قد خاب أمله من خيانة بريطانيا ووعودها التي قطعتها عام ١٩١٥ بضمان استقلال العرب بمجرد انتهاء الحرب وشعر بالصدمة من خيانتها الفلسطينيين فيما بعد، فإنه تمسك بتحالفه مع رفاقه السابقين البريطانيين وتجاهل بل وسخر من القومية العربية التي كانت قد بدأت تكتسح العالم العربي بتشجيع من نجاح الزعماء الجدد مثل عبد الناصر في التخلص من بقايا الاستعمار البريطاني».

هذه كانت الدوافع وراء بريطانيا وأميركا ونوري السعيد الذي وقع على الاتفاق الذي سمي:

«اتفاق الدفاع عن (الحزام الشمالي) مع تركيا عندما تحولت إليه بريطانيا وقد تم توقيع المعاهدة في بغداد في شهر شباط [فبراير] عام ١٩٥٥، إذ كان نوري السعيد يعرف جيداً أن بريطانيا ستواصل تبعاً لهذه المعاهدة القيام بدورها الذي كانت قد تعهدت القيام به بموجب معاهدة عام ١٩٣٠ التي كان من المقرر لها أن تنتهي عام ١٩٥٧»[١].

في بادىء الأمر لم تنضم الولايات المتحدة لحلف بغداد وذلك مراعاة لمصر والسعودية اللتين عارضتا هذا الحلف، وكذلك مراعاة لإسرائيل التي خشيت أن يقوي الحلف الدول العربية المشتركة عسكرياً

ويزيد في تضامنها وتعاونها. ولعل الولايات المتحدة شاركت بريطانيا في المرحلة الأولى في إخفاء مسؤوليتها عن قيام هذا الحلف. ويقول أنور السادات في هذا الشأن:

«فقد انطلق الدبلوماسيون البريطانيون والأميركان في سفارتي بريطانيا وأميركا من اكبر واحد إلى اصغر واحد... ويؤكدون لنا في مناسبة وغير مناسبة جهل حكومتي بريطانيا واميركا بأمر هذا الحلف الذي أعلنه نوري السعيد»[٢].

ورغم أن الولايات المتحدة لم تنضم رسمياً لحلف بغداد الذي تشكل في أول عهده من العراق وتركيا وايران وباكستان وبريطانيا، فإنها ما لبثت أن ضمت مراقبين وممثلين عنها إلى لجان الحلف المختلفة كما لو كانت عضواً فيه. وحاربت مصر حلف بغداد، وكانت وزارة الزعيم الوطني مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد وخليفة الزعيم الوطني الكبير سعد زغلول قد رفضت في عهد فاروق مشروعاً للدفاع المشترك عرض عليها تحت اسم (قيادة الشرق الأوسط)، رغم ضغوط أميركية عززها الرئيس ترومان بتصريح على لسان وزير خارجيته أعلن فيه أنه لم يكن من حق مصر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا من جانب واحد. ولم ينضم الأردن لحلف بغداد رغم الضغوط التي وجهت إليه. ويشير المرحوم السيد هزاع المجالي رئيس الوزارة الأردنية في مذكراته الى المنافع والمزايا التي كانت ستعود على الأردن فيما لو انضم لحلف بغداد. كما يشير إلى زيارة الرئيس التركي جلال بايار وإلى زيارة رئيس أركان حرب الجيش البريطاني الجنرال تمبلر الذي أوفدته الحكومة البريطانية إلى عمان للضغط على الحكومة الأردنية لإقناعها ولو باستعمال التهديد بقبول الانضمام للحلف. ويستعرض المجالي في مذكراته رأيه في قضية حلف بغداد فيقول:

«ولعل محاولة الانضمام إلى الحلف لم تعد خافية على أحد، فقد أصدرت «بياناً للناس» حول «قضية تمبلر» شرحت فيها ظروف المحادثات وطبيعتها وتاريخها، وقد لخصت في ذلك الكتيب الأسباب التي حدت بالأردن إلى القيام بهذه المحاولة وأنها فيما يلي:

١ ـ حاجة الأردن إلى تعديل المعاهدة القائمة مع بريطانيا وتقليص مدتها من اثنتي عشرة سنة إلى أربع سنوات.

٢ ـ زيادة عدد القوات المسلحة عدداً وعدة والحصول على أسلحة حديثة وطائرات مقاتلة وأموال ثابتة لتمويل هذه القوات.

٣ ـ الحصول على مساعدات اقتصادية لتصنيع البلاد وإقامة مشاريع كبيرة للتقليل من اعتماد البلاد على المعونات الخارجية.

٤ ـ التخلص من القيادة البريطانية في الجيش العربي الأردني خلال أربع سنوات»[٣].

وكان من رأي المجالي أن أي قيود يفرضها الحلف على الأردن لن تكون أكثر عبئاً من الالتزامات التي تفرضها المعاهدة الأردنية ـ البريطانية القائمة. كما كان يرى أن الدول العربية لم تكن جادة أو ترغب رغبة صادقة في أن:

«تقدم لهذا البلد الفقير (الأردن) الرازح تحت مسؤوليات جسام مساعدة مالية تقوم مقام المساعدة البريطانية».

وشكل المجالي الوزارة وأراد أن يستمر بالمفاوضات بشأن انضمام الأردن للحلف، ولكن التظاهرات والاعتراضات «والتحريض والمؤثرات الخارجية» أزمت الوضع في الأردن فاختار الاستقالة بدلاً من استعمال القوة لفرض الحلف حسبما جاء في مذكراته. ويذكر المجالي بأن أحد كبار المسؤولين في الجيش الأردني اقترح اقتناص قادة التظاهرات. وأشار سليمان موسى المؤرخ الأردني إلى الاقتراح نفسه عندما تعرض لأيام حلف بغداد في الأردن بقوله:

«ونشبت المظاهرات وامتدت من مدن الضفة الغربية إلى مدن الضفة الشرقية، ولم يلبث أن اتضح أن الحملة احرزت نجاحاً كبيراً في استثارة الراي العام حتى أن موظفي الدولة أخذوا يحرضون وزراءهم على الاستقالة. وفي ذلك الجو المحموم، اقترح الفريق جلوب (بوصفه المسؤول عن الأمن العام) فرض نظام منع التجول واستعمال الشدة، بل كان هناك اقتراح باقتناص قادة المظاهرات. وفي أحد اجتماعات مجلس الوزراء جاء الفريق جلوب إلى دار رئاسة الوزارة في موكب عسكري، ودخل إلى قاعة الاجتماعات وقدم لرئيس الوزراء قائمة بأكثر من ثلاثين شخصاً قال إنهم المحرضون على قيام المظاهرات، وأن اعتقالهم سيؤدي إلى عودة

الهدوء واستقرار الأحوال[٤]... ولكن المجالي لم يكن ممن يحبون سفك الدماء ولم يكن يريد أن يفرض رأيه بالحديد والنار. كان همه أن يعالج الأمر بالطرق الدستورية والديموقراطية. لذلك أصدر تعليماته بعدم استعمال الشدة. حقاً لقد كان المجالي يرى أن من مصلحة الأردن الانضمام إلى ميثاق بغداد، وأن ذلك سيزيد من منعه الأردن وسيشد أزره في مواجهة إسرائيل ولكنه لم يرد أن يستعمل العنف والإكراه»[٥].

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، جاء الرئيس التركي جلال بايار إلى عمان ولم يستقبله الشعب الأردني المعارض لحلف بغداد استقبالاً ترحيبياً، وخصوصاً وأن تركيا خيبت آمال العرب بعلاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل. وفي آخر اجتماع بين جلالة الملك حسين والرئيس التركي الذي عقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر حضر الاجتماع الجنرال غلوب البريطاني، ثم قدم تقريراً لوزارة الخارجية البريطانية قال فيه:

«عقد الرئيس التركي خلال زيارته التي دامت خمسة أيام محادثات متواصلة مع الملك حسين ولم أحضر أنا شخصياً أياً من هذه الاجتماعات، ولكنني استدعيت لحضور الاجتماع الأخير الذي عقد يوم الاثنين في السابع من شهر تشرين الثاني [نوفمبر] وانتهى بمغادرة الوفد التركي دون التوقيع على أي اتفاق.. ويمكن تلخيص موقف الجانبين كما يلي:

كان من الواضح أن الملك حسين يريد الاستفادة على الفور من التلهف التركي لضمان انضمام الأردن إلى حلف بغداد، ولهذا طالب بزيادة كبيرة في قواته المسلحة ولم أكن قد استشرت مسبقاً حول الموضوع. وقد أجاب الأتراك مستنكرين التفكير في المسألة على أساس المساومة، ولم يكونوا هم أنفسهم قادرين على عرض أي زيادات من مواردهم الخاصة، ولكنهم فهموا أن الحكومة البريطانية قد تنظر نظرة مؤيدة لمثل هذه الزيادة. ولكن من الواضح أنهم لا يستطيعون إلزام الحكومة البريطانية، ومن المفترض أن يتقدم الأردن بهذه الطلبات مباشرة إلى بريطانيا العظمى».

ويذكر تقرير غلوب بأن الأتراك شرحوا وجهة نظرهم وهي:

«أن الأردن سيزداد قوة إلى درجة هائلة إذا ما أصبح شريكاً نداً في تحالف يضم أميركا في المستقبل القريب، وإذا ما أصبح الأردن عضواً في التحالف فإنه لن يضطر بعد ذلك إلى طلب المساعدة من بريطانيا العظمى وحدها، ولكن المجلس الكامل للتحالف سيناقش حاجاته، كما أن الحكومات القوية المعنية ستكونَ قادرة على التفكير في الإجراءات الضرورية لتقويته».

فبريطانيا وأميركا:

«ستجدان أن من السهل كثيراً تقوية الأردن إذا كان عضواً في حلف بغداد الذي يقصد منه الدفاع ضد روسيا. أما إذا ظل الأردن خارج الحلف فإن بريطانيا وأميركا سوف تترددان بالضرورة في تقوية الأردن إلى درجة كبيرة خوفاً من أن تتعرض الدولتان لتهم تسليح الأردن ضد إسرائيل».

وقال الأتراك إن الأردن:

«يحاول تحمل كل العبء الناجم عن مقاومة التوسع اليهودي في الوقت الذي يقف فيه وحيداً. وسوف يزداد الأردن قوة إلى درجة كبيرة في وجه إسرائيل فيما لو كان عضواً في تحالف يضم تركيا وإيران وباكستان، وذهبوا إلى حد القول انه بمجرد التوقيع على الحلف، فإن الجيش العربي يستطيع أن يرسل بعثة عسكرية إلى أنقرة لوضع أسس المساعدة العسكرية التركية في حالة تعرض الأردن لعمل عدواني».

وذكر تقرير الجنرال غلوب كذلك أن جلالة الملك حسين شخصياً كان يدير المناقشات من الجانب الأردني «بينما كان المسؤولون الأردنيون الحاضرون يقدمون التأييد كلما صدرت ملاحظةٌ من الملك. وكان الملك حسين أكثر جراة وإقداماً مما كنت اتوقع» وأنه بدا مصمماً على عدم التوقيع على أي شيء:

«مع أنه ذكر عدة مرات انه إذا كان لا يستطيع التوقيع الآن فإنه ربما يحصل تغيير «خلال أيام قليلة»، وأنا (غلوب) لا أستطيع أن أقرر انه يعني بذلك أنه يريد أن يكون لطيفاً مع الأتراك في رفضه أو ما إذا كان فعلاً يميل إلى الموافقة، ولكنه مصمم على عدم تضييع فرصة الموافقة مقابل أعلى ثمن ممكن من القوات المسلحة والطائرات»[٦].

هذه كانت المحاولة التركية وما اشتملت عليه من حجج لإقناع الأردن بفوائد ومزايا انضمامه لحلف بغداد، ولكن هذه الحجج والمبررات تنهار تماماً أمام الأمر الواقع المؤلم للعرب، وهو أنه لا الولايات المتحدة ولا الدول الغربية ولا الدول الأخرى الصديقة لها كانت على استعداد لأن تقدم للدول العربية أسلحة تمكنها من القضاء على إسرائيل أو التفوق عليها أو حتى لإجبارها على الانسحاب من الأراضي

التي احتلتها عن طريق التوسع الحربي خارج حدود قرار التقسيم. أما ما قدمته تلك الدول من أسلحة للدول العربية فكانت الغاية منها تسليح الدول العربية الواحدة ضد الأخرى، دون أن تكون كافية للمساس بتفوق إسرائيل الكاسح عليها منفردة ومجتمعة وللتظاهر بأنها لا تحرم العرب من السلاح.

ومن طرف آخر كانت بريطانيا تعتبر انضمام الأردن لحلف بغداد على جانب كبير من الأهمية، واعتبرت بأن هذا الانضمام سيقوي الحلف ويشجع لبنان على الانضمام إليه، فيضعف ذلك من الهيمنة المصرية وربما يعزل سوريا عن الدول العربية الأخرى. ومن ضمن مساعي بريطانيا لإقناع الأردن بالانضمام للحلف كان إرسال رئيس أركان حرب الجيش البريطاني الجنرال تمبلر إلى عمان للضغط على المسؤولين الأردنيين تحقيقاً لهذه الغاية. وكانت التعليمات التي صدرت إلى الجنرال تمبلر لدى زيارته للأردن كما يلي ـ وهي تبرز صورة واضحة لمفهوم بريطانيا بشأن علاقاتها مع الأردن أو على الأقل لادعاءاتها بهذا الشأن بالنسبة إلى الخطر الشيوعي على منطقة الشرق الأوسط:

«سري ومكتوم

إن الهدف من بعثتكم هو إقناع الأردن بالانضمام إلى حلف بغداد، وسوف تجري المفاوضات بمساعدة سفير حكومة صاحبة الجلالة نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة، ويجب أن تسعى إلى الحصول على التزام من الأردنيين في بيان علني قبل أن تغادر الأردن، فإذا ما فعلوا ذلك فإن حكومة جلالة الملكة راغبة في الوقت نفسه في نشر «أو السماح للحكومة الأردنية بنشر» الخطوات التي هي على استعداد لاتخاذها لدى انضمام الأردن للحلف من أجل زيادة قوة الفيلق العربي وإعادة النظر في المعاهدة الانجلو ـ أردنية لعام ١٩٤٨. وستجد مرفقاً بطي هذه التعليمات مسودة بيان على هذا الأساس.

خلفية:

من المفهوم أن الحكومة الأردنية والملك يودان الانضمام إلى حلف بغداد، ولكن من المحتمل أن يكون الملك قد تلقى عروضاً مضادة من الروس اما مباشرة أو من خلال المصريين (إذ إن قائد القوات المصرية موجود في زيارة للأردن الآن). وقد كانت الدعاية المصرية والسعودية الموجهة ضد حلف بغداد مكثفة في الأردن ويدعمها الشيوعيون الأردنيون والعناصر المعادية للغرب. وتخشى الحكومة الأردنية من وقوع اضطرابات في حالة انضمامها إلى الحلف. كما تخشى أن يثير البرلمان الأردني بعض المصاعب، ولهذا فهي تقول إنها يجب أن تحصل قبل اتخاذ هذه الخطوة على ضمانات بمزايا ايجابية يحصل عليها الأردن من الانضمام ليكون في الوسع اقناع البرلمان والشعب بصحة قرار الحكومة.

خلال محادثاتك مع الملك والحكومة الأردنية عليك أن تنطلق من الافتراض بأنهم يرغبون في الانضمام إلى الحلف، وأن الهدف من مفاوضاتك معهم هو العمل سوية كشركاء على التوصل إلى الحجج والمغريات التي ستمكنهم من تقديم مثل هذا القرار بنجاح إلى الرأي الأردني والبرلمان الأردني واقناعهما بأن الانضمام هو لصالح الأردن. وخلال قيامك بذلك يمكنك الاستفادة من الحجج ووجهات النظر التالية:

الحجج السياسية:

منذ أن خلقت الدولة الأردنية وهو ما لعبت حكومة جلالة الملكة دوراً كبيراً فيه وحكومة جلالة الملكة تعتبر الأردن صديقاً حميماً وحليفاً وثيقاً في الشرق الأوسط، وكجزء من هذا التحالف فقد تعهدنا بالدفاع عن الأردن ضد الهجوم كما ساعدناه على بناء الفيلق العربي ليكون أكفأ قوة مقاتلة في الشرق الأوسط ونحافظ عليه الآن بنفقات ندفعها نحن وتبلغ حوالى عشرة ملايين جنيه استرليني في السنة. وقد كان هدفنا ولا يزال هو إعطاء الأردن الأمن وإمكانية تطوير ازدهاره سلمياً.

لم يسبق لنا أن طلبنا أي شيء مقابل ذلك، ومن ذلك المنطلق فنحن لم نضغط على الحكومة الأردنية حتى للانضمام إلى حلف بغداد لأننا مع اننا نشعر دائماً بأن هذه الخطوة هي في مصلحة الأردن فقد أردنا أن نترك التوقيت للأردنيين. ولكن الأدلة الأخيرة على الخطة السوفياتية للتغلغل والتخريب في الشرق الأوسط غيرت هذه الصورة، فالشرق الأوسط يقف الآن على مفترق طرق. ففي جانب يقف التعاون مع الغرب والدول الأخرى التي تحمل نفس التفكير، وفي الجانب الآخر يقف المعسكر المحايد الذي سمح فعلاً نتيجة قصر النظر (وربما دون ذكاء) بالتغلغل السوفياتي، ولهذا السبب بالذات فنحن نرى أن على الأردن أن يعلن موقفه الآن. وأننا كصديق له وكحليف يحق لنا أن نطلب منه ذلك».

وقالت التعليمات للجنرال تمبلر بأن الحكومة البريطانية تتفهم اعتقاد العرب بأن إسرائيل هي الخطر الأقرب من الخطر السوفياتي، ولكنها تطلب أن يدرك الأردن والعرب المخاطر البعيدة المدى للتغلغل السوفياتي في أراضيهم. كما أشارت التعليمات إلى أن حلف بغداد ليس موجهاً فقط ضد هجوم سوفياتي،

وإنما هو رابطة بين أعضائه للدفاع عن أمنهم ضد أي مصدر ولن يتجاهل الخطر القادم من إسرائيل. وأن الأردن سيحظى في الحلف بحلفاء أقوياء:

«يدركون مشكلة إسرائيل.. كما ان مثل هذا التحالف سيكون بالتأكيد ضماناً افضل لسلامة الأردن وخيره في المستقبل من تحالفه مع المصريين والسعوديين».

وقالت التعليمات:

«إذا لم يقرر الأردن الآن الوقوف إلى جانب أصدقائه الحقيقيين، فإنه لا يجازف بأمنه الداخلي والخارجي فسحب، بل وبنظامه الحالي ووجوده نفسه كدولة مستقلة».

وأشارت التعليمات إلى مزايا اقتصادية سيجنيها الأردن إذا انضم للحلف، وأوضحت أن:

«انضمام الأردن إلى الحلف سيعود عليه بمكاسب ليس فقط بالتأييد العسكري المشترك مع جيرانه. وسوف تزداد مكانة الأردن العسكرية قوة كما أن وجود قواته في الجهد المشترك سوف يؤدي إلى دراسة حاجاته على ضوء أهميته كعضو في الفريق ككل»(٧).

هذه كانت التعليمات التي زود بها الجنرال تمبلر بشأن مهمته في الأردن. وكانت هذه المهمة والتعليمات مخالفة للتعهدات التي قدمتها بريطانيا للرئيس جمال عبد الناصر في شهر آذار/مارس السابق بأنها لن تضغط على أي دولة عربية أخرى للانضمام إلى حلف بغداد، ولذلك أوعزت إلى سفيرها في مصر سير همفري تريفليان لكي:

«يبلغ عبد الناصر بأن مهمة تمبلر في الأردن لم تكن الضغط على حكومته للانضمام إلى الحلف، وإنما هي ببساطة بحث تزويده بالاسلحة. ولكن عبد الناصر كان يعرف طبعاً أن هذا غير صحيح، إذ لم يكن مقتنعاً بأن بريطانيا لا يمكن أن ترسل مبعوثاً بمثل هذه الرتبة لمجرد بحث شحنات الأسلحة، بل وكان يعرف أيضاً من خلال عيونه في عمان أن تمبلر ذهب ليقول للأردنيين أن الوقت قد حان لكي يقرروا رأيهم بالنسبة لحلف بغداد، وأن إمدادات الأسلحة البريطانية ستعتمد على قرارهم في هذا الصدد. ولما كان تريفليان يعرف هو الآخر ذلك، فإنه لم يكن مرتاحاً أو سعيداً من الآثار المحتملة على العلاقات الانجلو ـ مصرية. وكان قد حذر لندن فعلاً من ردود الفعل المصرية المحتملة على انضمام الأردن إلى حلف بغداد»(٨).

لقد أوردنا التعليمات التي زود بها الجنرال تمبلر بنصها الحرفي من الوثائق الرسمية، لأنها تعرض بصورة شاملة المزايا والإغراءات والإنذارات التهديدية التي عرضت ووجهت إلى الأردن لحثّه على الانضمام لحلف بغداد. ولكن الأردن مثل بعض الدول العربية الأخرى امتنع عن الانضمام للحلف، لأن محاولة ضمه إليه أثارت الاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، ولأن الكثيرين من المسؤولين ومن القطاعات الأخرى وجدوا فيه ضرراً على التضامن العربي وعزلاً لعدد من الدول العربية وخصوصاً مصر وسوريا عن شقيقاتها. كما وأن «خطر» الاجتياح السوفياتي الشيوعي لم يكن خطراً قريباً وشيكاً متجسداً بوضوح أمام أعين العرب. وكانت هناك الشكوك القوية في أن الحلف سيعود بالفائدة على العرب، وخصوصاً من الناحية العسكرية في وجه الخطر والتهديد الإسرائيلي المصيري الماثل بكل وضوح وفعالية على فلسطين والأردن وكيانهما بأسره وعلى الدول العربية. ولم تكن هناك ثقة بالوعود الغربية أو بأن الغرب والولايات المتحدة يمكن أن تزيد في امكانات الدول العربية، لدرجة تسمح لها بتحرير الأرض العربية المحتلة أو حتى بمجرد ردع إسرائيل أو تهديد تفوقها العسكري على العرب جميعاً. ولقد أثبتت الأيام صدق هذه الشكوك العربية مراراً وتكراراً، وبدا أن حلف بغداد كان وسيلة لجعل العرب ينتظمون في منظمة تقوم لخدمة مصالح الغرب والولايات المتحدة في السيطرة على دول الشرق الأوسط، وتسييرها في ركابها وفي مواجهاتها وصراعها مع الاتحاد السوفياتي والشيوعية العالمية. ورأى الكثيرون من العرب أن «الخطر» الشيوعي هو أمر داخلي أكثر منه خطر عسكري خارجي، وبذلك فإنه لا يحتاج لأحلاف عسكرية لا تقدم ضماناً لاسترجاع الأرض العربية المحتلة أو لوقف المزيد من التوسع الإسرائيلي.

عندما جاء الجنرال تمبلر إلى عمان، وجّه للحكومة الأردنية مذكرة جاء فيها أنه يتوجب على الحكومة الأردنية:

«أن تعلن عن موقفها الآن بصراحة ووضوح، فإما القبول وإما اتباع سياسة حياد مبنية على اعتقاد خاطىء وهي سياسة ستفتح أبواب الشرق الأوسط كله للتغلغل السوفياتي، كما ستفتح جميع أقطاره ومن جملتها

الأردن إلى انتشار الشيوعية، مما سيؤدي في نهاية الأمر إلى قلب أنظمة الحكم القائمة حالياً. إن الأردن سيغامر ـ إذا ما اتبع هذه السياسة ـ بأمنه الخارجي والداخلي، ليس ذلك فحسب بل إنه سيغامر بمصير نظام الحكم الحالي فيه ولوجوده كله»[٩].

ولم يكتف الجنرال تمبلر بالتهديد الذي تضمنته المذكرة، وإنما قام بترديد التهديد شخصياً للمسؤولين الأردنيين منذراً إياهم بأن امتناع الأردن عن الانضمام لحلف بغداد سيؤدي إلى زوال حكمهم والقضاء على الكيان الأردني. ولقد أشار سليمان موسى إلى هذا التهديد عندما ذكر بأن رئيس الوزراء الأردني سعيد المفتي عرض الأمر على جلالة الملك حسين:

«ومضى المفتي لمقابلة الملك حسين، وعلى قول المفتي فإن تمبلر في أثناء الحديث خبط بقبضة يده على المنضدة وقال إن كيان الأردن سيكون معرضاً للخطر إذا لم تنضموا إلى ميثاق بغداد»[١٠].

وخرج الجنرال تمبلر من الاجتماع مع جلالة الملك دون الحصول على موافقة الأردن على الانضمام لحلف بغداد.

وهناك قول نسب لمسؤول في الديوان الملكي الأردني، وهو أن الجنرال تمبلر قال لجلالة الملك حسين بصفة خاصة بعدما رأى الهيجان والتأزم الخطير في الشارع الأردني ما معناه:

«إنني اعترف بأنني لو كنت مكان جلالتكم لامتنعت عن الانضمام إلى حلف بغداد».

وبالطبع، فإن هذا القول يتناقض مع مهمة الجنرال وتهديداته، كما لا يتجانس تماماً مع الحديث الذي روي عن رئيس الوزراء الأردني السيد سعيد المفتي والجنرال تمبلر أثناء اجتماع لهما وسط أزمة حلف بغداد. وقد حضر الاجتماع مع الجنرال تمبلر السفير البريطاني في عمان والجنرال غلوب الذي كان يعرف اللغة العربية ويتكلمها برصانة ولهجة خاصة به. وحضر الاجتماع كذلك المرحوم السيد عزمي المفتي نجل رئيس الوزراء الذي كلفه والده، حرصاً على سرية الحديث والدقة، نقل أقواله للجنرال تمبلر باللغة الانكليزية. قال الجنرال تمبلر للرئيس الأردني ما معناه:

«عليّ أن أعود إلى لندن خلال يوم أو يومين، ولذلك أطلب أن تعطوني قراركم بشأن انضمام الأردن إلى حلف بغداد لأنقله إلى حكومتي».

وأجاب رئيس الوزراء الأردني بأنه يتوجب عليه أن يستكمل بحث الأمر مع مجلس الوزراء الأردني. فقال الجنرال:

«إن هذا ليس جواباً محدداً، إنني أريد جواباً ملموساً (Tangible) أحمله معي إلى لندن: إن جلالة الملك حسين وافق معي على المزايا والمنافع التي سيجنيها الأردن بعد انضمامه لحلف بغداد ووافق كذلك على الانضمام للحلف».

فأجاب سعيد المفتي:

«إن انضمام الأردن الى حلف بغداد يحتاج إلى ثلاث مراحل. أولاً: الحصول على موافقة مجلس الوزراء الأردني مثلما تتطلب الأمور الخطيرة في بريطانيا موافقة الوزارة البريطانية. ثانياً: الحصول على موافقة مجلسينا التشريعيين مثلما هو الحال بالنسبة لبرلمانكم البريطاني. وثالثاً: نظراً لخطورة هذه الخطوة يجب إجراء استفتاء للشعب الأردني ليعبر عن رغبته وقراره بشأن الانضمام للحلف».

ثم وقف رئيس الوزراء الأردني وبذلك أنهى الاجتماع[١١].

وعلى كل حال فلقد صرح جلالة الملك بعد دفن حلف بغداد بمدة طويلة، بأن سبب امتناع جلالته عن قبول الانضمام إلى هذا الحلف لم يكن التأزم أو التظاهرات وإنما عدم قناعة جلالته بأن الحلف كان لمصلحة الأردن والعرب. أما بالنسبة إلى بريطانيا، فإن سير انتوني ناتنغ يلخص نتائج مساعيها كما يلي:

«وكانت نتيجة كل ذلك في الواقع هي أن بريطانيا حصلت على أسوأ شيء من كل شيء. إذ إن عبد الناصر لم يعد يثق في كلامها واستأنفت إذاعة القاهرة هجماتها العنيفة على بريطانيا والعراق بينما رفض الأردن الانضمام إلى حلف بغداد. فقد أمضى تمبلر اسبوعاً في عمان وهو يحاول اقناع جلالة الملك حسين ووزرائه بالانضمام، وكان يعتقد في البداية أنه حقق تقدماً جيداً مع أن رئيس الوزراء سعيد المفتي والآخرين ارادوا المزيد من الوقت لإعداد الرأي البرلماني والراي الشعبي. ولكن بعض الوزراء وبينهم أربعة فلسطينيين من الضفة الغربية كانوا يعادون الانضمام بقوة مثلما عارضته بعض الصحف، وأصروا على أن إسرائيل هي

العدو الحقيقي الوحيد لا الاتحاد السوفياتي، وأن الانضمام إلى حلف بغداد لن يساعد الأردن على مقاومة التهديدات الإسرائيلية وسيغضب عبد الناصر.

وبعد ستة أيام من المحادثات استقال الوزراء الفلسطينيون ثم استقال رئيس الوزراء. وابلغ رئيس الوزراء الجديد هزاع المجالي تمبلر أن بقاءه في الأردن لن يكون عاملاً مساعداً في الوقت الذي يتم فيه تشكيل الحكومة الجديدة. وهكذا عاد تمبلر على الفور إلى لندن ولم ترد اية إشارة أو دليل على رغبة الأردن في الانضمام إلى الحلف. وهكذا تخلت بريطانيا عن الفكرة، وقبل ايدن هذا الفشل. إلا أن هذه المحاولة الأخيرة الفاشلة لجر الأردن كانت بداية نهاية علاقة بريطانيا الخاصة مع الأردن ونهاية تولي الجنرال غلوب منصب القائد العام للجيش الأردني»[١٢].

ويعلق محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية ووزير خارجية مصر السابق المطلع اطلاعاً وثيقاً خلال عدة حقب على الشؤون والسياسات العربية والغربية في العالم العربي، وعلى المباحثات العربية التي شارك فيها والتي جرت في عدد من البلاد العربية نتيجة للضغوط التي واجهتها بعض الدول العربية لحثها على الدخول في حلف بغداد فيقول، إن الأردن:

«كان في عهد الملك عبد الله يتمشى إلى حد بعيد مع سياسة بغداد، وكان ذلك اتجاهاً طبيعياً نظراً للمصالح العائلية التي تربط العرشين الهاشميين. هذا بالإضافة إلى أن النفوذ البريطاني كان قوياً في العاصمتين».

ويضيف محمود رياض:

«إلا أن الملك حسين كان يمثل الجيل الجديد من الشباب المتحرر، والذي يسعى إلى تحرير بلاده من النفوذ الأجنبي وتعاونه مجموعة من السياسيين الأكفاء. ولذا اتجه الأردن في ظل قيادته نحو المحافظة على كيانه ورفض المشاريع المطروحة كمشروع الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، ولم يكن هذا الموقف بالأمر السهل بالنسبة للملك حسين ومعاونيه. بل كان يتطلب شجاعة وجرأة. وأكد الملك حسين اثناء لقائه معنا رفضه الانضمام لأي أحلاف عسكرية مع ترحيبه بتقوية معاهدة الدفاع المشترك»[١٣].

ويضيف محمود رياض في معرض استعراضه لوقوف معظم الدول العربية في النهاية ضد حلف بغداد بما في ذلك العراق بثورته، ولارتفاع راية القومية العربية للتحرر الوطني في الوطن العربي ضد النفوذ الأجنبي:

«وفي الأردن أقدم الملك حسين على اتخاذ إجراءات جذرية لإنهاء النفوذ البريطاني وإخراج غلوب القائد البريطاني».

يعلق محمود رياض على هذا الاتجاه القومي فيقول:

«وقويت حركة التحرير الوطني في الخليج وعدن والمغرب العربي. وأصبحت هناك راية ترفرف في سماء الشعوب العربية ويلتف حولها الجميع وهي راية القومية العربية. لقد كانت مصر قبل المؤتمر موضع اتهام بارتباطها بالغرب لتوقيعها اتفاقية الجلاء، التي كانت تتيح للقوات البريطانية العودة للقاعدة في القناة في حالة حدوث عدوان خارجي على الدول العربية أو تركيا لمدة خمس سنوات بعد إتمام الجلاء. إلا أن موقف عبد الناصر في المؤتمر ومقاومته الشديدة لسياسة الأحلاف الغربية اكد بما لا يدع مجالاً للشك أن اتفاقية الجلاء لا علاقة لها بالأحلاف الغربية، وأن السياسة المصرية مستقلة تماماً وأن إيمان مصر بالقومية العربية لا جدال فيه.

وكان إعلان عبد الناصر السياسة المصرية على هذا النحو القاطع والواضح بمثابة هزة عنيفة كالزلزال خلقت موجات من الرأي العام العربي المتطلع للحرية والتخلص من أي سيطرة أجنبية، موجات جرفت أمامها كل الحواجز الاستعمارية وسقطت أمامها سياسات الذين عجزوا آنذاك عن أن يتصوروا إمكانية التخلص من السيطرة الغربية»[١٤].

أما فيما يتعلق بالعراق، فقد جابه وضعاً اختار فيه الدخول في حلف بغداد على افتراض أن ذلك يوفر له مساعدات عسكرية وسياسية وأسلحة ومعدات حربية، تزيد من قوته في وجه أخطار اعتبر أنها يمكن أن تأتيه من الاتحاد السوفياتي والشيوعية، ولكي يتمكن من تطوير علاقاته ببريطانيا التي كانت تقيده بها معاهدة ١٩٣٠ التي كان الرأي العام يطالب بإلغائها أو على الأقل تعديلها بصورة جذرية. وأراد نوري السعيد إرضاء الرأي العام العراقي بإلغاء الارتباط الثنائي غير المتكافىء بين العراق وبريطانيا، وفي الوقت نفسه الانضمام إلى نظام الدفاع الجديد في المنطقة الذي روجت له الدول الغربية، بحيث يستبدل الارتباط الثنائي الذي يعطي بريطانيا امتيازات في العراق وقواعد جوية، بحلف متعدد الأطراف مع

بريطانيا وغيرها من المعسكر الغربي على أمل أن يتقبل الرأي العام العراقي إلغاء المعاهدة كتحقيق لمطلب وطني، ولم تتمكن مصر التي أرسلت عضو مجلس قيادة الثورة المصري صلاح سالم إلى سرسنك في العراق من إقناع المسؤولين العراقيين بالامتناع عن الانضمام إلى الحلف. كما لم تنجح في ذلك لجنة مشتركة من رؤساء وزارات سوريا ولبنان والأردن وصلاح سالم أرسلتها جامعة الدول العربية للغاية نفسها. ولم يردع العراق عن دخول حلف بغداد معارضة عبد الناصر لما قاله نوري السعيد للوفد المصري في بغداد من أن اشتراك العرب في حلف بغداد سيمكنهم من الحصول على السلاح من الغرب بما يمكنهم من مواجهة إسرائيل:

«فلقد بيّن عبد الناصر بأن الغرب الذي أقام إسرائيل لا يمكن أن يسلح العرب بالقدر الذي يتيح لهم هزيمتها، وأن الغرب يعتبر إسرائيل حليفه الأول في المنطقة، وبالتالي فإن انضمام العرب لأحلاف غربية سيجعلنا حلفاء لإسرائيل»(١٥).

ويقول محمود رياض بأن ما قاله عبد الناصر لم يكن مجرد تكهنات بعيدة عن الواقع:

«فقد أثبتت الأيام صحتها وقد رأينا كيف أن الرئيس الأميركي كارتر أثناء محادثاته مع الوفد المصري في كامب ديفيد تعرض لفكرة التعاون الثلاثي بين اميركا وإسرائيل ومصر في إطار مايسمى الإجماع الاستراتيجي في المنطقة، على أن يشارك عدد آخر من الدول العربية في مثل هذا التعاون فيما بعد وحتى الآن لا يزال هذا الاتجاه قائماً لدى الإدارة الأميركية وتسعى بطرق عديدة غير مباشرة من أجل تحقيقه، ثم أكدت الولايات المتحدة بتوقيعها مع إسرائيل على اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين أن إسرائيل هي حليفتها في المنطقة ضد الدول العربية»(١٦).

ويضيف محمود رياض:

«أما بالنسبة للغرب فقد تولد لديه انطباع بأن عبد الناصر هو أكبر أعدائه في المنطقة، وأنه يمثل عقبة كبرى أمام مخططه للسيطرة على مقدرات الدول العربية، ولذا كان المؤتمر بداية لبلوغ الصراع الذي بدأ بين عبد الناصر والغرب ذروته. الصراع الذي لم يتوقف الى أن انتقل إلى رحمة الله»(١٧).

قادت انكلترا وفرنسا الحملة ضد مصر ورفضت فرنسا تزويد سوريا بكمية محدودة من الأسلحة وطائرات (المستير) بحجة اعتراض الولايات المتحدة وبريطانيا، خصوصاً وأن سوريا رفضت الانضمام إلى حلف بغداد. وتصاعد العداء والمؤامرات بمشاركة الولايات المتحدة ضد سوريا الوطنية وضد مصر إلى أن قامت بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦.

وفي الستينات قادت الولايات المتحدة حملة العداء وبلغ هذا العداء ذروته في تأييدها السافر للعدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا وكذلك على الأردن سنة ١٩٦٧. ووجد الرئيس عبد الناصر بأن حلف بغداد كان محاولة لعزل مصر عن شقيقاتها ولإجهاض جهودها لإقامة حلف دفاعي عربي. كما وجد بأن الغرب والولايات المتحدة لم يتّعظا من تنبيهاته التي أعلنها في السنة السابقة (١٣ آب/اغسطس و٢ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤) وصرح فيها أن مصر في الأساس تميل إلى الغرب، وأن روسيا والشيوعية هما الخطر الوحيد الممكن على سلامة مصر. وحثّ الغرب على تأجيل إنشاء الأحلاف في المنطقة إلى ما بعد انقضاء فترة من الاستقلال الذي يبعث على الثقة بين مصر والدول الغربية، وقال بأن التعاون وإن كان غير محدد في اتفاقية مكتوبة خير من معاهدة ينظر إليها المصري العادي بشك وريبة، وبأنه إذا ترك العرب لوحدهم دون ضغوط وقيود فإنهم بطبيعة الأمر سيتجهون إلى الغرب لطلب السلاح والمساعدة(١٨).

هوامش (١٠)

(١) انتوني ناتنغ (وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية)، «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦،» في: **الدستور** (الاردن)، ١٩٨٦/١/٣١.
(٢) انور السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات انور السادات** (بيروت: مكتبة العرفان [١٩٧١])، ص ١٣٨.
(٣) هزاع المجالي، **مذكراتي**، ط ١ (د. م.: د. ن.، ـ ١٩٥)، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.
(٤) كان من بين الأسماء المقترحة السادة: سليمان النابلسي وعبد الحليم النمر وعاكف الفايز وشفيق الرشيدات.
(٥) موسى سليمان، «فصول من كتاب وثلاث شخصيات أردنية،» **الدستور** (الأردن)، ١٩٨٥/١٢/١٢.
(٦) ناتنغ، «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦،» في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/٢٦.
(٧) المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/١٩.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) سليمان، «فصول من كتاب وثلاث شخصيات أردنية،» في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/١٢/١١.
(١٠) المصدر نفسه، ١٩٨٥/١٢/١٢.
(١١) نقلاً عن صديق للمرحوم السيد عزمي المفتي، حدث المؤلف بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٩، عن هذه الواقعة كحدث في تاريخ دولة السيد سعيد المفتي.
(١٢) ناتنغ، «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦،» في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/١٩.
(١٣) محمود رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: **الدستور** (الأردن)، ١٩٨٥/٨/٣١.
(١٤) المصدر نفسه، ١٩٨٥/٩/١.
المؤتمر: هو مؤتمر رؤساء الحكومات الذي دعا إليه الرئيس عبد الناصر في القاهرة في ١٩٥٥/١/٢٢. وروى فيه السيد توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني كيف أن الولايات المتحدة تدخلت لمنع بريطانيا من إرسال قوة للدفاع عنها (ام رشرش) ضد العدوان الاسرائيلي واحتلالها على خليج العقبة.
(١٥) رياض، المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) George Lenczowski, **The Middle East in World Affairs,** (Ithaca: Cornell University Press, 1982), P. 510.

١١ غارة اسرائيلية كبيرة على غزة ـ وشراء السلاح من الكتلة الشرقية

في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥ قامت إسرائيل بغارة كبيرة على موقع حربي مصري في قطاع غزة وقتلت أكثر من خمسين ضابطاً وجندياً مصرياً(١).

ولقد زاد هذا الاعتداء في شعور الرئيس عبد الناصر بضرورة الاهتمام بتعزيز قوة مصر الحربية ولو على حساب الإصلاحات الداخلية. وكما قال في حديث مع شو إن لاي الزعيم الصيني الكبير الذي حذره من التعقيدات التي ستنشأ مع الغرب إذا اشترى السلاح من الروس:

«إننا لا نستطيع أن ندافع عن أنفسنا بالمستشفيات أو المدارس فكل ما نفعله هو أننا نهيئها للأسرائيليين كي يحتلوها»(٢).

ويقول محمود رياض الذي كان قريباً من عبد الناصر بأنه:

«كان واضحاً لي أن العدوان على غزة هو بداية مرحلة جديدة في السياسة العدوانية الإسرائيلية بعد تولي بن جوريون وزارة الدفاع منذ فترة وجيزة، وانه ستتلوه اعتداءات أخرى على كافة الجبهات العربية. وشعرت بأن الاتفاق العسكري مع سوريا يمكن أن يمثل خطوة فعالة لردع مثل هذه الاعتداءات»(٣).

ويضيف محمود رياض بأن توقيت الاعتداء على غزة مع زيارة صلاح سالم لدمشق لم يكن مصادفة، وإنما قصد منه أن يكون تحذيراً من الإسرائيليين لسوريا مضمونه أن مصر غير قادرة على حماية قطاع غزة، وبالتالي فهي غير قادرة على مساندة سوريا. وهذا يعني بأنه لا جدوى من الدخول في حلف عربي مع مصر، أو ربما مع غيرها من الدول العربية التي كانت تجري بينها أبحاث لقيام حلف عربي يُعَزِّز معاهدة الدفاع المشترك العربية. ولكن العدوان الإسرائيلي على غزة أحدث تأثيراً عكسياً لما هدفت إليه إسرائيل، لأن حماسة السوريين لعقد تحالف مع مصر زادت لدرجة كبيرة. وفي تقدير السير انتوني ناتنغ الوزير البريطاني السابق الذي يلقي الضوء على الكثير من اتجاهات الرئيس عبد الناصر في ذلك الوقت وموقف أميركا والغرب من العرب:

«كانت الغارة الإسرائيلية على غزة التي جاءت فور انضمام العراق إلى حلف بغداد نقطة تحول حاسمة في موقف عبد الناصر من الغرب وإسرائيل. فقد كان حتى ذلك التاريخ يأمل في أن يكون الغرب أو الأميركيون على الأقل على استعداد لاحترام تعهداتهم بتقديم الدعم له بمجرد حل الخلافات بين مصر وبريطانيا، وقد شجعه على هذا الأمل تلك البيانات السياسية التي صدرت عن واشنطن، وأشارت إلى أن إدارة ايزنهاور كانت أكثر تعاطفاً مع مصر والعرب مما كانت عليه إدارة سلفه هاري ترومان. ولقد كان يأمل حتى في إمكانية ترتيب صفقة بين مصر وإسرائيل، ودخل من أجل هذا الهدف في واقع الأمر في اتصالات سرية مع رئيس وزراء إسرائيل موشيه شاريت.

لكن عبد الناصر أصبح مقتنعاً بعد حلف بغداد والغارة على غزة عندما لم يكن لديه أكثر من ست طائرات صالحة للخدمة وذخيرة لمدفعية الدبابات لا تكفي إلا لمعركة مدتها ساعة واحدة، بأن بريطانيا وأميركا كانتا منهمكتين مع فرنسا ـ التي كانت أنذاك المصدر الرئيسي لتسليح إسرائيل ـ في تدبير مؤامرة لتدمير الثورة المصرية، وإعادة التسلط الغربي في جميع أنحاء العالم العربي عن طريق استخدام إسرائيل والعراق كعميلين خاصين بهذه الدول. وهكذا فقد استخلص منذ تلك اللحظة بأن على مصر ان تبحث عن مصدر آخر غير الغرب للدفاع عن نفسها في وجه أعدائها.

ولكن عبد الناصر تردد حتى في هذه الساعة المتأخرة في طلب المساعدة من المعسكر السوفياتي.

ففي أواخر الأربعينات، كانت روسيا تعارض باستمرار مصر والعرب في مجال القضية الفلسطينية. والواقع أنها صوتت إلى جانب خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين وخلق الدولة اليهودية، كما انها خاضت في حقيقة الأمر سباقاً غير مشرف مع الأميركيين لتكون أول دولة تعترف بإسرائيل. وخلال فترات الهدنة من حرب عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ زود المعسكر السوفياتي إسرائيل بالأسلحة التي استخدمتها للانتصار بالحرب.

ولهذا فقد وجّه عبد الناصر أول استفسار له عن شراء الأسلحة من مصادر غير غربية إلى الزعيم الصيني شو ان لاي في مؤتمر باندونغ في شهر نيسان [ابريل] عام ١٩٥٥، الذي كان أول تجمع للدول الحديثة العهد بالاستقلال في افريقيا وآسيا. ورد شوان لاي على عبد الناصر بأنه ليس لديه أي أسلحة اضافية يمكنه أن يزود مصر بها. ولكنه قال أنه سينقل استفسار عبد الناصر إلى الروس.

وبعد فترة قصيرة من عودة عبد الناصر إلى القاهرة من باندونغ ابلغه السفير السوفياتي بأن روسيا يسرها أن تزود مصر بأي كميات تريدها من الأسلحة، بما في ذلك الدبابات والطائرات الحديثة وحتى أن تساعدها في بناء السد العالي، مقابل دفعات مؤجلة من القطن والأرز المصري ودون أي قيود أو شروط سياسية على الصفقة.

وبعد شهرين، تابع الروس ذلك العرض بمسودة اتفاق لتزويد مصر بأسلحة قيمتها ثمانون مليون دولار بما فيها طائرات ميغ المقاتلة وقاذفات اليوشن ودبابات ستالين. وكانت كل تلك الأسلحة من الصناعة الروسية، مع أن الاتفاق سيتم توقيعه مع الحكومة التشيكوسلوفاكية من أجل إظهار الصفقة بأنها عادية أمام العالم الخارجي.

بعدئذٍ بذل عبد الناصر محاولة أخرى أخيرة لإجبار الأميركيين على التحرك مستخدماً مسودة الاتفاقية، ولكي يبين لهم أنه يستطيع الحصول على السلاح إذا ما واصل الغرب حرمانه منه من مصادر أخرى. ولكن واشنطن رفضت ذلك ورأت فيه ابتزازاً. وفي أيلول [سبتمبر] تم التوصل إلى صفقة الأسلحة التشيكية واعلنت على العالم جميعاً.

وبعد أربعة أسابيع أعلن عبد الناصر أيضاً أن مصر وقعت كإجراء مضاد لحلف بغداد حلف دفاع مشترك مع سوريا والمملكة العربية السعودية ينص على تشكيل قيادة عسكرية مشتركة للدول الثلاث، يكون رئيس الأركان المصري اللواء عبد الحكيم عامر قائداً عاماً لها»[٤].

هكذا كان حال الرئيس عبد الناصر مع الغرب ومع أميركا بشأن السلاح الحيوي للدفاع عن مصر وبشأن غيره من المشاريع والمعونات ذات الأهمية الكبرى لمصر. هو يحاول التعاون معهم على أساس من استقلال بلده وأمته وهم يصدونه ويتهمونه تضليلاً بالتطرف والعداء ضد أميركا والغرب، ويسعون لتحطيمه وللسيطرة على بلده وعلى البلاد العربية وفرض إرادتهم عليها. ومن المؤشرات على استعداد الرئيس عبد الناصر للتعاون مع الغرب ما جاء في برقية سير هنري تريفليان السفير البريطاني في ذلك الوقت لوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ عن محادثاته مع الرئيس عبد الناصر التي تنفي عداءه للغرب:

«بحثنا مخاطر التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط. قال لي (عبد الناصر) ان الشيوعية في مصر اقل كثيراً منها في العراق الآن وأنه لن يسمح للروس بالسيطرة عليه أو على بلاده».

«إن انطباعنا العام هو أن عبد الناصر لا يزال يعتقد بأن مصالحه تكمن مع الغرب... وانه ربما كان لا يزال في وسعنا أن نتعامل معه»[٥].

وإضافة إلى هذا، يبدو، من ناحية، أن الرئيس عبد الناصر كان مستعداً في ذلك الوقت المبكر للتوصل إلى تسوية عربية مع إسرائيل أيام وزارة موشيه شاريت الذي وصف بالاعتدال. ومن ناحية أخرى يشير سير انتوني ناتنغ إلى موضوع الأسلحة الشرقية لمصر فيقول:

«وفي الوقت نفسه حاول القنصل في السفارة البريطانية في القاهرة أن يصحح الصورة التي رسمها الجنرال غلوب عن الأسلحة التي حصل عليها عبد الناصر.

ففي رسالة مؤرخة في الخامس من كانون الأول [ديسمبر] عام ١٩٥٥ صادرة عن السفارة البريطانية في القاهرة، بعث تي دبليو جارفي ما يلي:

سري ومكتوم

يقترح الجنرال غلوب انه لا يوجد خطر لنشوب حرب بين مصر وإسرائيل، وأن الاستعدادات المصرية التي أثارت الكثير من سوء الفهم هي مجرد حركات مسرحية. إنني لا أستطيع ان أقول انه لا يوجد اي دليل هنا على أن المصريين يخدعون. والحقيقة أن كل الأدلة لدينا تشير إلى استنتاج معاكس تماماً (للجنرال غلوب)، إذ أن نطاق وأبعاد صفقة الأسلحة مع المعسكر السوفياتي يشيران بقوة كبيرة جداً إلى ان المصريين ينوون أن يضعوا أنفسهم في موضع يستطيعون معه أن يوجهوا ضربة ساحقة إلى إسرائيل خلال السنتين القادمتين. وكما ذكرنا في مكان آخر، فنحن لا نعتقد أنهم أصبحوا ملتزمين بمثل هذه الخطوة بشكل لا رجعة فيه، إذ ان سياستهم ستعتمد إلى درجة كبيرة على نتيجة مجموعة معقدة من المشكلات المترابطة (مفاوضات السد العالي والتحركات نحو تسوية فلسطينية وما إلى ذلك) التي يحتمل حلها خلال الأشهر القليلة المقبلة. ولهذا، فمن رأينا انه سيكون من التهور الشديد ان نستهين بخطر الحرب.

ثانياً، ليس لدينا أي دليل على أن المصريين قد فكروا وأعدوا بذلك الإسهاب الذي يتحدث عنه الجنرال غلوب من أجل التفكير بتصفية الأردن وحصول إسرائيل على الضفة الغربية، إذ ان هدفهم كما نفهمه هو

ايجاد (أردن من دون غلوب) أي اجتثـاث النفوذ البـريطاني ووضـع الأردن في الفلك المصري وإزالـة الخطر المستمر والمتمثل في ممالأة الأردن أو إرهابه من أجل الانضمام إلى حلف بغداد. وليس هنـاك ما يشـير إلى أن المصريين يعادون الأردن أو إلى أنهم وصلوا إلى المرحلة التي يرغبون معها بتحطيمه ككيان.

وأخيراً وكما ورد في رسالة السفير إلى شارلز ديوك.. المؤرخة في الرابـع من تشرين الثاني [نـوفمبر] ليس هناك أي دليل على أن المصريين يحاولون تقويض النظام الأردني بالمعنى المفهوم. فمن المؤكد أنهم سيحاولـون تحويل الأردن إلى الاتجاه الذي يريدونـه، ونحن نتوقـع منهم أن يحاولـوا فعل ذلـك ضمن إطار المؤسسـات الأردنية القائمة.

المخلص: تي. دبليو. جارفي»[6].

كان للغارة الإسرائيلية على غزة تأثير كبير على الرئيس عبد الناصر وتوجهاتـه. فقد نبهتـه إلى ضرورة الاهتمام بتعزيز قوة مصر الحربية ولو على حساب الاصلاحات الداخلية حتى تستطيع الدفاع عن نفسها وانجازاتها ضد الأعتداءات الإسرائيليـة أو الغزو الإسرائيـلي الذي أصبـح احتمالاً ملمـوساً يجب تـوقع حدوثه... ويقول سير أنتوني ناتنغ في تحليله لوثائق وزارة الخارجية البريطانية السرية:

«وطوال الأشهر الاثني عشر التي سبقت غـارة غزة كـانت مصر على اتصـال غير مبـاشر مع إسرائيـل في عهد حكومة موشي شاريت من خلال المكتب الصحفي للسفارة المصرية في باريس، إذ شعرت مصر بأن شاريت كان أكثر اعتدالاً من سلفـه العدواني ديفيـد بن غوريـون. صحيح أنـه لم يقبل شرطي عبـد الناصر الأسـاسيين للتسوية السلمية وهما عودة اللاجئـين الفلسطينيين إلى ديـارهم ومنازلهم وأراضيهم في فلسطـين والانسحاب من النقب الجنوبي لتأمين اتصال بري بين مصر والأردن. ولكن منذ أن أصبح شاريت رئيساً للـوزراء لم تقع على الأقل أي حوادث خطيرة على الحدود.

ولكن في أواسط شباط [فبراير] ١٩٥٥، أي بعد سنة من الهدوء النسبي، عاد بن غوريـون إلى الحكومـة وزيراً للدفاع الإسرائيلي، وبعد أيام قليلة جاءت غـارة غزة. وهكـذا قطعت مصر الاتصالات غـير المباشرة مـع شاريت ولم تقم بعد ذلك بأي اتصال مطلقاً»[7].

واتجه الرئيس عبد الناصر إلى الولايات المتحدة وطلب منها أن تبيعه الأسلحة الحـربية التي تحتـاج إليها مصر. ولكن معارضة مجلس الشيوخ الأميركي وعداء دالاس المتزايد للـرئيس عبد النـاصر أديا إلى مفاوضات طويلة لم تسفر عن نتائج إيجابية. وحاولت الولايات المتحدة استغلال رغبة الرئيس عبد الناصر في شراء الأسلحة منها، فأوفدت وكيل الدفاع الأميركي ويليام فوستر إلى القاهـرة. ويذكـر محمد حسنـين هيكل بأن فوستر أحدث انطباعاً سيئاً، ولم تكن زيارته ناجحة في النهـاية. وفي خـلال تلك الـزيارة، وعـد فوستر بأن تقدم الولايات المتحدة أسلحة إلى مصر في مقابل بضائع ولكن الحكـومة الأمـيركية قـالت بعد ذلك أن ويليام فوستر خـرج عن حدود تفـويضه، وأنـه أعلن وعده بـاستخفاف وهـو «يدخن السيجـار بعد العشاء».

وأوفد عبد النـاصر سكرتـيره لشؤون الطيران في ذلـك الوقت عـلي صبري إلى أمـيركا لـلاطلاع عـلى الأسلحـة التي تريـدها مصر. وفي الـوقت نفسه ذهب محمـد حسنين هيكـل إلى واشنطن، وكانت أمـيركا مشغولة بإنتخابات الرئاسة التي كان الجنرال ايزنهاور مرشحاً لهـا. ووجد هيكـل بأن اهتمـام المسؤولين الأميركيين ينصرف إلى موضوع إقـامة حلف وقـواعد للغـرب في منطقة الشرق الأوسط، واستغـلال الدين الإسلامي لإقامتها ضد الشيوعية وضد (الخطر) الشيوعي. وعند مقابلة هيكل للجنرال الأميركي أولمستد مدير برنامج المساعـدة العسكريـة الخارجيـة في البنتاغـون كانت أمـامه خـارطة للشرق الأوسط. وسـأل الجنرال محمد حسنين هيكل:

«ما رأيك في حلف إسـلامي يضم تركيـا أكثر الـدول الإسلاميـة تقدمـاً، وباكستـان أكثر الـدول الإسلاميـة ازدحاماً، وفي الوسط مصر أكثر الدول الإسلامية تميزاً بالتقاليد حيث الأزهر»[8].

كـان الجنرال الأمـيركي يريـد إقامـة الحلف للدفـاع عن الشرق الأوسط ضـد (الخطـر) الشيـوعي ولاجتذاب ملايين المسلمين في الاتحاد السوفيـاتي والصين بتشكيـل طابـور خامس فيهمـا. ويذكـر محمد حسنين هيكل بشيء من التهكم بأن الجنرال أولمستد قال:

«بأنهم (الأميركيين) يريدون أن يغرزوا الـدبابيس والأزرار والأعـلام الصغيرة عـلى منطقة الشرق الأوسط في الخارطة أسوة بمثيلاتها على مناطق اليابان وآسيا وكوريا وغيرها»[9].

ويضيف هيكل:

«عدت إلى القاهرة اروي لعبد الناصر فرح الأميركان بلعبة الدبابيس والأزرار والأعلام على خريطة العالم، وعاد علي صبري من دون ان ياتي بالسلاح»[١٠].

وتضاءل أمل عبد الناصر في الحصول على السلاح من الولايات المتحدة. وفي حفلة أقيمت في سفارة السودان في القاهرة تكريماً لاسماعيل الأزهري التقى بالسفير السوفياتي سولود، وقال للسفير بأنه يريد شراء السلاح من روسيا. ولم يكن رد السفير الروسي واضحاً، ويبدو أنه فوجىء بالطلب ولم يتمكن من تقدير مدى جديته. ثم سافر عبد الناصر إلى مؤتمر باندونغ، وفي هذه الرحلة التقى بالزعيم الصيني الكبير شوان لاي وحدثه عن طلبه للسلاح عن طريق السفير السوفياتي في مصر. وطلب من الزعيم الصيني أن يتولى نقل الطلب للاتحاد السوفياتي. وعندما عاد عبد الناصر من باندونغ حيث برز كزعيم كبير مرموق بين زعماء عدم الانحياز والعالم اتصل به السفير السوفياتي في القاهرة وسأله عن طلبات السلاح الذي تريده مصر. وبعد مفاوضات سرية، تم الاتفاق على أن يأتي السلاح من تشيكوسلوفاكيا وليس من الاتحاد السوفياتي مباشرة، مراعاة لسياسة الوفاق التي كان قد توصل اليها مؤتمر القمة الرباعي بين خروتشوف وايزنهاور وايدن وادغار فور الفرنسي. وعندما توصلت الولايات المتحدة إلى معلومات عن صفقة الأسلحة، قررت ارسال جورج آلن إلى القاهرة لبحث الأمر مع عبد الناصر، وقرر عبد الناصر استباق وصول رجل الاستخبارات كيرمت روزفلت وجورج آلن مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، فقام في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ بالاعلان عن صفقة السلاح التشيكية المصرية، فأحدث ذلك دوياً كبيراً، واعتبرت خطوة الرئيس عبد الناصر حدثاً ضخماً يمثل انعتاق دولة عربية كبيرة من الهيمنة الغربية. كما مثل دخول الاتحاد السوفياتي إلى الشرق الأوسط كقوة فعالة، وتوثقت علاقته بمصر وبمن تبعها من الدول العربية في شراء السلاح من روسيا ومن الدول الشرقية، وفي اعتناق سياسة عدم الانحياز التي أصبحت مصر من أركانها. ولم تخف مصر أنها اضطرت لشراء السلاح من المعسكر الشرقي لأن الولايات المتحدة رفضت بيعها ما تحتاج إليه من الأسلحة. وهكذا كان الوضع: مصر تطلب السلاح من الولايات المتحدة وتلح في طلبه، والولايات المتحدة تعلم بأن مصر في حاجة ملحة لهذا السلاح للدفاع عن نفسها في وجه خطر محدق أكيد، ولكن الولايات المتحدة تماطل وترفض، وعندما يضطر الرئيس عبد الناصر لشراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، فإن الولايات المتحدة تبادر لاتهامه بالعداء لها وللغرب وبأنه يحاول ابتزازها.

ومن الممتع والمفيد أن نقرأ ما كتبه سير انتوني ناتنغ بشأن صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، وتأثيرها الكبير على الاستراتيجية والخطط الغربية الأميركية في الشرق الأوسط، ودخول الاتحاد السوفياتي كقوة فعالة فيه وحرمان مصر من السلاح الغربي:

«... فعندما تمت صفقة الأسلحة التشيكية التي كانت ستحصل مصر بموجبها على قاذفات اليوشن وطائرات ميغ المقاتلة والدبابات والغواصات، بالإضافة إلى المدفعية والأسلحة الأخرى، ظهر قلق شديد في لندن وواشنطن كما أذكر جيداً من المناقشات التي حضرتها خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بين وزيري الخارجية البريطاني والأميركي هارولد مكميلان وفوستر دالاس. فقد كانت الصفقة مفاجأة تامة لكل من بريطانيا وإسرائيل».

وهذا ما توضحه «مذكرة في منتهى السرية» أعدها ايفلن شاكبره الذي كان آنذاك نائب وزير الخارجية البريطانية لشؤون الشرق الأوسط جاء فيها:

«لقد كنا نفترض حتى الآن أن الخطر السوفياتي في الشرق الأوسط إذا ما أراد السوفيات تجسيده سيأخذ إما شكل العدوان المباشر أو الأعمال الهدامة على النمط الشيوعي المألوف. ولمواجهة الشكل الأول خططنا لبناء نظام دفاعي يستند إذا أمكن على عالم عربي موحد والقاعدة المصرية، وإذا فشلنا في ذلك فالاستناد إلى الحزام الشمالي (تركيا وايران). أما ضد خطر الهدم فقد اعتمدنا من ناحية على مقدرة «الرجال الأقوياء» مثل نوري (السعيد) والجنرال زاهدي والكولونيل عبد الناصر لإخماد النشاطات الشيوعية، واعتمدنا من ناحية أخرى على الآثار المفيدة للتنمية وتحسين مستويات المعيشة، وما زال ذلك نتيجة الثروة الجديدة للدول العربية الغنية بالنفط».

«ولكن وجد الروس الآن طريقة مختلفة تماماً لاقتحام المنطقة، فقد اختاروا أقوى دكتاتور واحد أشد المعارضين للشيوعية في الشرق الأوسط ليتلقى تأييدهم ومحاباتهم، وبغريزة تكاد تكون معصومة من الخطأ اختاروا ذلك الشكل من الإغراء الذي لا بد وأن يثبت أنه لا يمكن لمثل ذلك الرجل أن يقاومه وأنه سيكون مغرياً لكل الدول العربية الاخرى، إذ ان تزويد الأسلحة يعني بالنسبة لأي جار لإسرائيل شيئاً واحداً فقط: زيادة قوته ضد إسرائيل. والواقع أن الروس استطاعوا أن يحددوا بالضبط نقطة الضعف المركزية في موقفنا في الشرق الأوسط ألا وهي وجود إسرائيل كمحمية للغرب. فمنذ عام ١٩٤٧ وحتى يومنا هذا والاتحاد السوفياتي يتجنب مثل الدول الغربية الاختيار ما بين الإسرائيليين والعرب، إذ ان أعمالهم في الأمم المتحدة وغيرها كانت تحابي على ما يبدو في البداية طرفاً ثم تحابي الطرف الآخر. اما الآن فقد اتخذوا نتيجة لتغيير النظام في الاتحاد السوفياتي دون شك قراراً سياسياً، إذ أنهم سيؤكدون على المصالح العربية بغض النظر عن المصالح اليهودية، وهذه دون أي شك (ضربة معلم) ولربما يعتمد على رد فعلنا عليها مستقبل هذا البلد ومستقبل أوروبا الغربية. وإذا ما استطاع الروس أن يقنعوا الرأي العام العربي بأنهم مؤيدو العرب ضد إسرائيل وأن القوى الغربية تقف إلى جانب إسرائيل، فإنهم سينجحون نسبياً في انتزاع امدادات النفط التي يعتمد عليها اقتصادنا منا».

ويعلق السير انتوني ناتنغ:

«وأذكر أن هذا الإدراك والتحقق مما كان يجري كان ضربة مريرة لكل من رئيس الوزراء البريطاني انتوني ايدن والأميركيين. إذ شعر الطرفان في قمة جنيف التي عقدت قبل ذلك في جنيف ـ مع أن الشرق الأوسط لم يبحث فيها بشكل فعليّ ـ أنهما توصلا إلى تفاهم مع خلفاء ستالين ـ بولغانين وخروتشوف ـ أطلق عليه (روح جنيف)، وأعتقد أنه سيحول دون أي اجراء سوفياتي يهدف إلى إبعاد الدول العربية عما كانا يشعران بأنه لا يزال علاقة خاصة مع بريطانيا بشكل خاص والغرب بشكل عام. كذلك شعر ايدن والأميركيون بأن عبد الناصر خذلهما بشكل كبير لأنهما كانا يفترضان ان معارضته للشيوعية في مصر ستمنعه عن دخول أي صفقات كبرى مع المعسكر السوفياتي»[11].

ويضع السير انتوني ناتنغ اللوم في هذا الوضع على بريطانيا والغرب إذ يضيف:

«إلا أن ما أخفق ايدن وبشكل أقل دالاس في فهمه هو أن بريطانيا والغرب هما اللذان جرا إلى درجة كبيرة هذا الوضع على أنفسهما من خلال رفضهما تزويد عبد الناصر بالأسلحة التي أرادها، إلا إذا انضمت مصر إلى بعض منظمات الدفاع التي يشرف عليها الغرب.

والواقع أن بريطانيا سعت حتى عام ١٩٥٤ إلى فرض نفس الشرط مقابل سحب قواتها من منطقة قناة السويس، ولكن عبد الناصر أعاد مراراً وتكراراً ودون فائدة، مثلما قال لي في مرات عديدة خلال المفاوضات، أنه لا يمكن أن يسمح للقوات البريطانية بعد أن أخرجها من الباب أن تعود من الشباك. وقد قبل بأكثر ما يمكن قبوله عندما وافق في المعاهدة التي وقعتها أنا وهو في تشرين الأول [أكتوبر] ١٩٥٤ على أنه إذا ما تعرضت مصر أو أي دولة عربية أخرى أو تركيا للهجوم من قوة خارجية، فإن في وسع القوات البريطانية أن تعود إلى قواعدها السابقة للمساعدة على صد القوة الغازية.

ومع ذلك، فإن الأميركيين الذين وقعوا تحت ضغط بريطانيا لكي لا يزودوا أي أسلحة إلى أن يتم الاتفاق على الانسحاب البريطاني لم يرسلوا إلى مصر قطعة سلاح واحدة خلال السنتين الأوليين من الثورة، وكذلك على الرغم من الوعد الشخصي الذي قطعه الرئيس ايزنهاور بتزويد مصر بكميات كبيرة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية بمجرد أن تتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا، فإن الوضع ظل على حاله بعد عام ١٩٥٤ والواقع طوال فترة تولي عبد الناصر الرئاسة ـ حيث أن أميركا لم تزودها بأي أسلحة اطلاقاً، كما أن بريطانيا لم تزودها إلا بحفنة من المعدات البالية التي كانت متخلفة جداً في جودتها وكميتها عن الأسلحة التي كانت تزودها فرنسا لإسرائيل أنذاك. وعلى هذه الأسس وحدها كانت صفقة الأسلحة التشيكية أمراً مفهوماً وإن لم تكن أمراً لا مفر منه. وقد أظهرت مذكرة شاكبره أن وزارة الخارجية على الأقل تدرك بأنه مهما كانت النوايا الروسية خبيثة، فإن اللوم لا يقع على مصر في مسعاها للحصول على الأسلحة من المعسكر السوفياتي لا سيما وأن الزعماء البريطانيين والأميركيين كانوا في ذلك الوقت يتوددون إلى النظام السوفياتي الجديد ويعلنون عن خلق (روح جنيف).

إنه ليس لدينا في الواقع أي مبرر للوم أقطار الشرق الأوسط على الحصول على الأسلحة أو المساعدات المالية والاقتصادية من الستار الحديدي بالنظر لعلاقتنا الحالية مع الاتحاد السوفياتي. اما الذي يحق لنا أن نرتاب فيه فهو الدوافع وراء المعطي لا أخلاقية المستلم».

ويضيف السير أنتوني ناتنغ:

«إن حرمان مصر من الأسلحة لم يكن على أي حال الطريقة الوحيدة التي احبطت بها بريطانيا خلق «العهد

الجديد من الصداقة والتفاهم» الذي كان عبد الناصر يأمل في ان تؤدي إليه المعاهدة الانكلو ـ مصرية عام ١٩٥٤، إذ أن الحكومة البريطانية كانت قد بدأت تشجع العراقيين حتى قبل أن يجف حبر المعاهدة على خلق «الحزام الشمالي» من الدفاع عن طريق حلف دفاعي مشترك مع تركيا، وربما ايران وباكستان تنضم إليه بريطانيا من أجل تأمين «مظلة» لاستمرار وجود القواعد الجوية البريطانية في العراق مقابل تزويده بكميات كبيرة من الأسلحة البريطانية الحديثة. وكان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وهو أقدم وأخلص حلفاء بريطانيا في العالم العربي يؤيد مثل هذا الاتفاق. إلا أن عبد الناصر رأى فيه خطوة بريطانية لتقسيم الأمة العربية ولعزل مصر إذا ما تم اقناع الدول العربية الأخرى بالانضمام اليه.

لهذا حاول عبد الناصر بكل ما لديه من قوة اقناع نوري السعيد بأن يفكر ثانية في الأمر، ولكنه أخفق في ذلك ووقّع العراق وتركيا على حلف بغداد في شباط [فبراير] عام ١٩٥٥. ومن هنا استخدم عبد الناصر كل سلاح من أسلحة الدبلوماسية والمكيدة اثر ذلك لضمان عدم حذو اي دولة عربية حذو العراق. وقد نجحت هذه الجهود بما فيه الكفاية، وربما كان عبد الناصر على استعداد لترك الأمور على حالها لو أن إسرائيل لم تقم خلال أربعة أيام من توقيع حلف بغداد بشن غارة كبيرة على قطاع غزة، مما أدى الى قتل وجرح حوالى سبعين جندياً مصرياً»[١٢].

هوامش (١١)

(١) عدد القتلى والجرحى المصريين يختلف من مصدر إلى آخر.
(٢) محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٧٧.
(٣) محمود رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: **الدستور** (الأردن)، ٦/٩/١٩٨٦.
(٤) أنتوني ناتنغ، «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦،» في: **الدستور** (الأردن)، ٢٩/١/١٩٨٦.
(٥) المصدر نفسه، ١٢/٢/١٩٨٦.
(٦) المصدر نفسه، ١٩/٢/١٩٨٦.
(٧) المصدر نفسه، ٢٨/٢/١٩٨٦.
(٨) فؤاد مطر، **بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل** (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٧٢.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) ناتنغ، «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦،» في: المصدر نفسه، ٢٤/١/١٩٨٦.
(١٢) المصدر نفسه.

١٢ عبد الناصر لم يكن معادياً لأميركا والغرب

لا شك أن سير انتوني ناتنغ الوزير البريطاني للشؤون الخارجية السابق مصدر وثيق الاطلاع. ولقد شارك في الأحداث السياسية وتبين دوافعها وملابساتها ومجراها في الشرق الأوسط بحكم منصبه الكبير المسؤول. ولقد أوردنا تحليله وتعليقه على سياسة بريطانيا والولايات المتحدة تجاه مصر والرئيس عبد الناصر بالنسبة إلى حلف بغداد والأسلحة الشرقية لمصر والغايات الكامنة وراء تزويد مصر بها لنبين الحقائق التاريخية لتلك الحقبة المهمة، ولنضعها أمام الذين يتقبلون ادعاءات الغرب وأميركا بأن الرئيس عبد الناصر كان (معادياً) و(متطرفاً) في مواقفه وسياساته. والحقيقة هي أن هذه (المعاداة) وهذا (التطرف) لم يكونا سوى ادعاء وذريعة كاذبة لتشويه صورة عبد الناصر والتحريض عليه حتى بين بني أمته العرب، بسبب تمسكه باستقلال بلاده وحرية أمته وحرصه على تحريرها من تبعية الاستعمار الغربي، ورفضه الهيمنة الأميركية التي كانت ترفض أن تتقبل الروح الاستقلالية والكرامة الوطنية لشعوب الشرق الأوسط العربي أو لقادته. كما كانت تسعى لفرض إرادتها على الدول العربية تأميناً لمصالحها البترولية والاقتصادية والسياسية والحربية، وتعزيزاً لقوتها ومركزها في مجابهة عدوها الذي يخيفها وهو الاتحاد السوفياتي الشيوعي، ومنعه من تنمية نفوذه في منطقة الشرق الأوسط وتطوير علاقاته بدوله وذلك دون مراعاة وافية لمصالح الدول العربية، ولحقّها في اختيار طريقها في المعترك الدولي وترابطاته وتفاعلاته. ولقد كان هناك من المسؤولين الأميركيين من أظهر تفهماً أفضل لموقف الرئيس عبد الناصر. كما كانت هناك صعوبات نشأت عن مفاهيم وتفاعلات شخصية بين الرئيس عبد الناصر وبين الرئيس ايزنهاور وجون فوستر دالاس اللذين كانا خلال الخمسينات المسيطرين على العلاقات بين مصر وأميركا. ويقول الدكتور هنري ويليام براندز وهو مؤرخ متخصص في التاريخ الدبلوماسي للولايات المتحدة والقرن العشرين:

«وربما كان أمراً حتمياً أن الرجلين الأميركيين وجدا من الصعب التعايش مع عبد الناصر. ومع أنهما اعترفا بالتأييد من حيث المبدأ للقومية المناهضة للاستعمار والتي كان عبد الناصر يمثلها، فإن ايزنهاور ودالاس كانا مقيدين بحقيقة أن الولايات المتحدة كانت قوة أمر واقع، وربما كانت في الشرق الأوسط أكثر من أي مكان آخر.

أما عبد الناصر فقد وجد الأمر الواقع شيئاً بغيضاً، ورأى أنه يميل لمصلحة الغرب وضد مصلحة مصر وفعل كل ما يقدر عليه من أجل تعديل كفة الميزان. وحتى تتعقد مشكلة المصالح المختلفة لايزنهاور ودالاس من ناحية، ولعبد الناصر من ناحية أخرى، فقد وقع تصادم خطير في الشخصيات. فالرئيس الأميركي ووزير خارجيته لم يكونا يعرفان ما يفعلان مع عبد الناصر. فقد بدا لهما في بعض الأحيان انه رجل دولة معقول ومسؤول شأنه شأن كثيرين آخرين ممن واجههم في حياتهم العملية الطويلة، وفي أحيان أخرى بدا لهما عنيفاً ولا مسؤولاً وأداة طيعة في أيدي الروس. ولأن ايزنهاور ودالاس لم يستطيعا أن يفهما عبد الناصر فقد عجزا عن رسم سياسة إزاء مصر، ونتيجة لذلك، فإن العلاقات الأميركية ـ المصرية خلال السنوات الثماني من حكم ايزنهاور تقلبت جداً من الود النسبي إلى الحوادث المؤسفة المشهودة التي أدت إلى أكبر فشل يشهده ذلك العقد، كما أدت إلى تغيير وجه الشرق الأوسط بشكل دائم»[1].

ويقول هذا المؤرخ كذلك:

«في الوقت ذاته وجد القادة الأميركيون ان خطط عبد الناصر الحيادية شيئاً غير مفهوم أبداً. وقد أوضح السفير كافري في القاهرة القضية حين أكد بأن هدف عبد الناصر هو التصرف بدون التزامات... رفض التعاون مع الغرب بشكل قوي حتى تسعى القوى الأخرى المعنية بما فيها الاتحاد السوفياتي إلى حظوة لدى مصر. وقد رأى محللو وزارة الخارجية الأمور بنفس المنظار حيث قالوا إنه بالنسبة لبلد صغير مثل مصر، فإن السياسة المحايدة معقولة جداً وينبغي على الولايات المتحدة أن تتوقع من عبد الناصر أن ينهج مثل هذه السياسة في المستقبل القريب. وبكلمات تقرير وضعه مكتب البحوث الاستخبارية في وزارة الخارجية: دور محايد ضعيف، يتصور أهمية دولية، يستغل ضرب الآخرين بعضهم ببعض ليحقق مصالحه، يبدو أنه سيكون دور مصر طوال عدة سنوات قادمة على الأقل.

وحتى مدير السي. إي. آلان دالاس المؤمن بالحرب الباردة وجد أن سياسة عدم الانحياز التي ينتهجها عبد الناصر سياسة معقولة تماماً، ولم تتغير نظرته حتى عندما عقد عبد الناصر صفقة أسلحة مع الكتلة السوفياتية سنة ١٩٥٥. فقد اعتقد دالاس أن عبد الناصر يدرك مخاطر إقامة علاقات وثيقة مع الروس. واعتقد أن عبد الناصر كان يستغل السوفيات لاغراضه، ففي مذكرة لاخيه وزير الخارجية عرض آلان دالاس تقييمه لعبد الناصر والسياسة المصرية على النحو التالي:

«لقد حقق عبد الناصر هيبة ومكانة قيادية في العالم العربي بواسطة صفقة الأسلحة السوفياتية وهو مصمم على فعل كل ما يستطيع للمحافظة على هذه المكانة. إنه غير متلهف للخضوع للهيمنة السوفياتية مثلما انه غير راغب في الانضمام لتحالف غربي وما زال مقتنعاً بأنه يستطيع أن يتمسك بطريق وسط.

«إذا استطاع أن يحافظ على استقلاله وهيبته من خلال ترتيب مع الغرب فإنه يفضل ذلك على ارتباط وثيق مع السوفيات.

«وإذا شعر بأن الغرب قد أدار له ظهره فإنه سيقبل المزيد من المساعدات السوفياتية إذا عرضت عليه، وسوف يسعى وربما ينجح في أخذ سوريا والسعودية إلى صفه.

وأضاف دالاس أن المفاوضات الرامية إلى اغراء عبد الناصر بتقريبه من الجانب الأميركي ستكون «طويلة وصعبة وغير موثوق بنتائجها»، ومع هذا فقد حذر دالاس من سياسة معاكسة تتمثل في محاولة إبعاد عبد الناصر عن سائر العالم العربي حيث قال دالاس: إن هذا يشكل خطراً فادحاً، كما انه قد يغري إسرائيل بمهاجمة مصر».

وأضاف المؤرخ:

«إن الخطر الذي تحدث عنه دالاس بدا اكبر من أي خطر آخر في أعقاب غارة إسرائيلية على غزة في شباط/فبراير ١٩٥٥، فطوال الشهور العديدة التالية لم تنجح حكومة ايزنهاور في مساعيها الرامية إلى التوفيق بين المصريين والاسرائيليين. وفي بداية سنة ١٩٥٦ عيّن ايزنهاور روبرت اندرسون ليحاول مرة أخرى تقليص التوتر بين الجانبين.

وفشلت جهود اندرسون وشكل فشلها نقطة تحول في تفكير حكومة ايزنهاور إزاء عبد الناصر ومصر. ومع أن ايزنهاور لم يبرىء الإسرائيليين من مسؤولية انهيار مبادرة اندرسون، فإنه حمّل المصريين معظم اللوم حيث كتب ايزنهاور في مذكراته: لقد أثبت عبد الناصر أنه عقبة كأداء»[٢].

ويذكر المؤرخ براندز بأن ايزنهاور بدأ ينظر إلى عبد الناصر نظرة تشاؤم بسبب طموحه وشعوره بالقوة نتيجة علاقاته الجديدة مع الاتحاد السوفياتي، ولاعتقاده بأنه يستطيع أن يصبح الزعيم القومي للعالم العربي بأسره. وبذل المسؤولون الأميركيون جهوداً لعزل عبد الناصر عن العالم العربي و:

«وجه ايزنهاور وزارة الخارجية الأميركية للتحقيق في إمكانية بناء دولة عربية اخرى كقوة تتصدى لمصر».

ولم يعارض فوستر دالاس فكرة القضاء على مكانة عبد الناصر، ولكنه فضل أن يتحقق ذلك بصورة حذرة حتى لا يندفع عبد الناصر دون رجعة إلى الجانب السوفياتي ويصبح (تابعاً) له. واقترح أن تتشدد الولايات المتحدة في علاقاتها التجارية مع مصر، وأن تقلص من مساعداتها الاقتصادية لها، وأن تقدم الدعم لحلف بغداد دون الانضمام إليه رسمياً. كما أوصى بزيادة المساعدات الأميركية للدول العربية الصديقة لأميركا، وتأخير المفاوضات الخاصة بالسد العالي كما:

«أوصى دالاس بعمليات سرية معينة والتي لم تتضح طبيعتها، حيث ان هذا الجزء من مذكراته يظل سرياً»[٣].

ورد الرئيس عبد الناصر على العداوة الأميركية والغربية بتأميم القناة، ووقع العدوان الثلاثي على مصر واندحر وكانت النتيجة نصراً سياسياً ومعنوياً وقومياً لعبد الناصر. ويصف المؤرخ براندز أفكار الرئيس ايزنهاور ودالاس وغيرهما من الأميركيين الآخرين حول عبد الناصر رغم الاعتدال الذي أظهرته الولايات المتحدة خلال أزمة السويس كما يلي:

«ومع أن الحكومة الأميركية انتهت إلى الوقوف لنجدة عبد الناصر، فإن القضية أكدت المعتقدات الأميركية بأن عبد الناصر رجل مغامر وخطير. فبعد وقت قصير من وضع عبد الناصر يده على القناة قال ايزنهاور لمجموعة من رجال الكونغرس في البيت الأبيض، ان خطب عبد الناصر العنيفة تبدو شبيهة بخطب هتلر. وقد عقب دالاس ووصف الرئيس المصري بأنه متعصب وخطير للغاية»[٤].

إن الذي جعل الرئيس عبد الناصر خطيراً في رأي ايزنهاور هو اعتقاده بأن الرئيس عبد الناصر كان يشكل تهديداً لإمدادات أوروبا الغربية من النفط، وعندما وقعت الثورة الدامية في العراق «اصبح ايزنهاور

مقتنعاً بأن عبد الناصر كان يرمي إلى قطع أوردة أوروبا» فقد قال ايزنهاور لنائبه ريتشارد نيكسون:

> «لقد وصلنا إلى مفترق الطرق. فقد كنا نحاول منذ سنة ١٩٥٤ الابقاء على الفرصة للوصول إلى إمدادات البترول الحيوية بسلام دون إعاقة من جانب أي طرف، غير أن الحادث الحالي يتحقق نتيجة كفاح عبد الناصر للسيطرة على هذه الإمدادات ـ الحصول على الدخل والقوة لتدمير العالم الغربي»(٥).

إن هذه الأفكار والمعتقدات عن الرئيس عبد الناصر وجهوده تتصف بالخطل وهي مغايرة لحقيقة جهاده وطموحاته. فليس هناك ما يدل ولو من بعيد على أن عبد الناصر «كان يرمي إلى قطع أوردة أوروبا». أو أنه كان يبغي « الحصول على الدخل والقوة لتدمير العالم الغربي». والصواب هو أن عبد الناصر كان يسعى بصلابة لتحرير بلده والبلاد العربية من النفوذ والسيطرة والتبعية الأجنبية، وكان يجاهد لاسترداد حق مصر على قناتها ولاسترجاع الحق العربي في تقرير المصير القائم على الاستقلال والحرية، وفي بناء القوة العربية في وجه الأخطار الخارجية وفي مقدمتها الخطر الإسرائيلي الذي اغتصب الأرض العربية، واختط سياسة عدوانية توسعية، وضرب المصريين بصورة وحشية في غزة. والواقع أن منزلة عبد الناصر المؤثرة بين العرب ودولهم وتزايد قوته كانا سيمكنانه من صمود أفضل في وجه الخطط والمشاريع والاستغلال والسيطرة الغربية أو الأميركية. ولكن هذا في حد ذاته لا يجعله (متطرفاً) أو (عدوانياً) أو شبيهاً (بهتلر) يجب اسقاطه والقضاء عليه بل واغتياله. ولو رجع الرئيس ايزنهاور ودالاس وغيرهما من القادة الأميركيين إلى تاريخهم، لوجدوا أن أجدادهم ثاروا وحرضوا بخطب نارية لعلها أشد اهتياجاً من خطب عبد الناصر، وحاربوا ملكهم وبلدهم الأم ذاتها لنيل حريتهم وتحرير أرضهم. وأنهم فرضوا الوحدة بقوة السلاح في حربهم الأهلية على مستوطناتهم رغم أن الأرض الأميركية واسعة شاسعة تكفي لإنشاء عدة دول مستقلة عن بعضها. والوحدة العربية لم تكن وحدة حاول عبد الناصر فرضها بالقوة والقهر، بل إنه تردد في ذلك الحين في قبولها. وهي مصلحة عربية كبرى وطموح عربي قومي ولو على المستوى العاطفي، عززه عبد الناصر وجعله ممكناً بعد أن كان طموحاً تولد في العهد العثماني في قلوب وفكر وآمال العديد من العرب وملوكهم وأحزابهم وحركاتهم القومية. وهو طموح طبيعي عادي بين الأمم لا يمثل تطرفاً أو دكتاتورية أو عدواناً على الشعوب والدول الأخرى، إلا إذا تقبلنا مزاعم ونعوت وظلم دول الاستعمار والدول التي تتمسك بفرض سيطرتها وإرادتها على الدول الأضعف، دون مراعاة لحقها في الحرية والاستقلال وتقرير مصيرها في خضم الصراعات والعلاقات الدولية وحماية مصالحها واختيار بناها وانظمتها الاجتماعية والاقتصادية الداخلية.

ولنا الحق في أن نسأل في هذا المجال: هل يجب أن يبقى الوطن العربي منقسماً على نفسه متخاصماً ضعيفاً خاضعاً للسيطرة الأجنبية ومصالح الدول الأجنبية واحتياجاتها، ومبذراً لأمواله وموارده، ومستنزفاً لقواه بسفه عجيب؟

ويخطر على البال كذلك رغم الاختلاف في الأوضاع والأشخاص أن نسأل: هل كان للولايات المتحدة أو لبريطانيا ـ ممثلة في ونستون تشرشل ـ الحق في أن تنعت الجنرال ديغول بأنه (عنيف) و(متطرف)، وأن تسعى للقضاء عليه لأنه كان خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها متصلباً في التمسك بحقوق فرنسا المستضعفة وكرامتها ومصالحها ومقاومة التعدي عليها أو الانتقاص من مكانتها، أو لأنه كان خلال تلك الحرب شوكة في جنب تشرشل أو ايزنهاور الذي كان قائداً عاماً لقوات الحلفاء؟

ولكن مع أن مفاهيم ومعتقدات الرئيس ايزنهاور وجون فوستر دالاس كانت هي الأكثر تأثيراً في توجيه القرارات وتحديد المواقف السياسية الأميركية، فلقد كان هناك بين المسؤولين الأميركيين من احتفظ بوجهات نظر أكثر توازناً وأقلّ انفعالاً، إذ يقول المؤرخ براندز:

> «ففي أواخر صيف ١٩٥٧ أصدر مكتب البحوث الاستخبارية في وزارة الخارجية تقييماً جديداً لسياسة عبد الناصر الخارجية، وقد أعلن هذا التقرير أن أهداف عبد الناصر كانت أهدافاً يسعى إلى تحقيقها أي زعيم مصري غير متحفظ، وهذه الأهداف هي بالتحديد:
>
> ـ تحرير مصر من النفوذ الأجنبي.
>
> ـ ترسيخ الوحدة العربية تحت قيادة مصرية.

- معارضة (الاستعمار) في الشرق الأوسط وافريقيا.
- التعامل مع القوى العظمى على أساس التكافؤ.

لقد وصف محللو وزارة الخارجية ميل عبد الناصر لموسكو بأنه تصرف تصحيحي لنفوذ غربي سابق مفرط، ومن المتوقع أن يعود عبد الناصر إلى الميل نحو الغرب لو أن روسيا غالت في ممارسة نفوذها.

وبينما استغل عبد الناصر القومية العربية ضد الغرب، فإنه قد يحولها في وقت ما من المستقبل غير البعيد ضد موسكو. وحسبما جاء في التقرير «يتوقع عبد الناصر أن تنقذ القومية العربية الشرق الادنى من الشيوعية مثلما تحرر الشرق الأدنى من (الاستعمار) الغربي»[٦].

ويضيف براندز بأن «هذه الأفكار الهادئة» كانت سائدة في بعض الأوقات حتى في البيت الأبيض، وأنه قرب آخر سنة ١٩٥٧ فكر الرئيس ايزنهاور أنه ما دام من المحتمل أن يبقى عبد الناصر في الحكم لمدة ليست قصيرة، فإنه قد يكون من المستحسن أن تجري محاولة للتفاهم والاتفاق معه. وسأل دالاس في مذكرة خاصة إن كان يعتقد «أن هناك أي أمل في المبادرة بتحرك لمحاولة إعادة عبد الناصر إلى جانبنا؟» وفكر ايزنهاور في ايفاد مبعوث سري لعبد الناصر و:

«إذا ما وافق عبد الناصر على تخفيف التوتر في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة ستحاول أن تساعده حول بعض مصاعبه. وأضاف ايزنهاور التحذير: إذا فعلنا هذا فإنه ينبغي أن يتم بمهارة ـ من المؤكد اننا لا نريد أن نكون في موقف من يلحس حذاء دكتاتور»[٧].

ولكن يبدو أنه لـ:

«أسباب تظل غير معروفة لم يأت أي شيء من اهتمام ايزنهاور بانتهاج الوفاق مع القاهرة. وربما اعترض دالاس على الفكرة بهدوء مثلما كان يفعل أحياناً مع اقتراحات كان ايزنهاور يؤيدها بتردد. وربما غيّر الرئيس رأيه ببساطة. وعلى أية حال وفي غضون ستة شهور، تحول ايزنهاور مرة أخرى إلى الاعتقاد بأن عبد الناصر يحاول تركيع العالم الغربي بالسيطرة على امدادات النفط مثلما يدل تعليقه لنيكسون الذي ورد سابقاً»[٨].

هوامش (١٢)

(١) هنري ويليام براندن، «عبد الناصر في نظر ايزنهاور ودالاس،» في: الراي (الاردن)، ٣١/٨/١٩٨٦.
(٢) المصدر نفسه، ١/٩/١٩٨٦.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه.

عبد الناصر والرئيس ايزنهاور ودالاس

قبل شهور من انتهاء رئاسة ايزنهاور سافر الرئيس عبد الناصر إلى نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة. وجاء الرئيس ايزنهاور إلى نيويورك واجتمع الرئيسان حيث شكر الرئيس المصري الرئيس الأميركي على (المساعدة العظيمة) التي قدمتها أميركا لمصر خلال أزمة السويس، وقال بأنه يعارض السيطرة السوفياتية على الكونغو مثلما يعارض السيطرة السوفياتية على مصر. وعندما تحول الحديث إلى المشكلة العربية ـ الإسرائيلية، تبدل الجو الودي وقال عبد الناصر بأن الأمم المتحدة لم تنفذ قراراتها المتعلقة بإسرائيل. وقال كذلك بأنه:

«من اللحظة التي تولى فيها السلطة سنة ١٩٥٢ كان يتطلع إلى علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، غير أن العقبة الرئيسية كانت دائماً إسرائيل. وقال بأنه سعى إلى المساعدات العسكرية الغربية لكن طلبه كان يلقى رفضاً مستمراً. واضاف: وفي ذات الوقت كانت إسرائيل تتلقى الأسلحة من الغرب ـ طائرات من فرنسا، مدرعات من المملكة المتحدة ومدافع غير مرتدة عيار ١٠٥ ملم من الولايات المتحدة».

وعندما اعترض ايزنهاور قائلاً بأن الولايات المتحدة لم ترسل أي أسلحة هجومية لإسرائيل، بل أرسلت بعض معدات الرادار والأسلحة الدفاعية، أجاب عبد الناصر بأن جميع الأسلحة ذات قيمة هجومية. وعند هذه النقطة ذكر وزير الخارجية كريستيان هيرتر، خليفة دالاس الراحل، لايزنهاور أن ما يقوله عبد الناصر صحيح، حيث إن أميركا أرسلت لإسرائيل شحنة صغيرة من المدافع التي ذكرها عبد الناصر. وبعد سبع دقائق من المحادثات غير المجدية عن قضية إسرائيل تحول النقاش إلى قضية السويس، وقد أعلن عبد الناصر أن المصريين شعب حساس جداً، وقال إن سحب العرض الأميركي بتمويل سد أسوان كان إهانة بالغة وأصر على القول: إننا نريد أن نحافظ على كرامتنا.

وقد أكد ايزنهاور أن حكومته تراجعت عن اتفاقية أسوان بعد أن علمت بأن عبد الناصر كان يتفاوض مع الروس، وقال ايزنهاور إن الولايات المتحدة كانت دائماً تتشكك (عندما يلمس السوفيات بلداً ما).

عند هذه النقطة وقف عبد الناصر وهمّ بالسير نحو الباب ولكنه غيّر رأيه وعاد إلى مقعده. ومع هذا فقد انتهى الحديث تقريباً. فبعد مناقشة قصيرة غادر عبد الناصر ومساعدوه[1].

وفي النهاية يعلق براندز على السياسة الأميركية في مواجهة عبد الناصر فيقول:

«وكما ذكرنا في بداية هذه المقالة، فإن المتاعب الأميركية مع عبد الناصر نجمت عن مصدرين وهما: الخلافات المتعلقة بالمصالح وتضارب من الشخصيات. وكأن تقرير أي المصدرين أهم من الآخر قضية ليست فقط ذات أهمية تاريخية بل ذات أهمية مستمرة، لأنها تعود إلى جوهر الطريقة التي يقوم بها القادة الأميركيون وقادة الأقطار الأخرى بتسيير الأمور الخارجية.

إن الخلافات الشخصية بين ايزنهاور ودالاس وبين عبد الناصر ـ اعتقادهما بأنه العقبة الرئيسية أمام السلام في الشرق الأوسط وشكوكهما إزاء شخصيته وطموحاته (الهتلرية) ـ كانت ذات أهمية كبيرة في رسم العلاقات الأميركية ـ المصرية خلال الخمسينات، وكانت عدم ثقة الأميركيين بعبد الناصر مسؤولة عن إثارة سلسلة الأحداث التي أدت إلى أزمة السويس، فلو لم يكن ايزنهاور مقتنعاً بأن عبد الناصر يشن حملة شخصية ثأرية ضد الغرب لما كان هنالك مبدأ ايزنهاور ولما كان هنالك تدخل أميركي في لبنان.

غير أن مبدأ ايزنهاور وعمليات الانزال في لبنان وحتى قضية السويس كانت تفاصيل ـ مظاهر سطحية لتغيرات أكثر جوهرية في ميدان القوة في الشرق الأوسط ـ فعندما استلم ايزنهاور ودالاس السلطة في سنة ١٩٥٣ كان الوضع القائم في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها. والثورة في مصر والتحدي البارز الذي مثلته للموقف هناك وفي أقطار مجاورة هددا بشكل حتمي ذلك الوضع القائم. وكان يمكن أن يعتمد الشكل الذي اتخذه هذا التحدي على شخصية:

«عبد الناصر وعلى شخصيات قادة أجانب مثل ايزنهاور ودالاس، ولكن وجود التحدي لم يكن يعتمد على هذه الشخصيات.

وكما جاء في تحليل وزارة الخارجية سابقاً، فإن سياسات عبد الناصر كان يمكن أن ينهجها أي زعيم مصري غير متحفظ لتحقيق سيادة أكثر لمصر، والقضاء على النفوذ الغربي، واللجوء إلى المساعدة الروسية عند الضرورة لتحقيق هذه الأهداف.

إن أهداف حكومة ايزنهاور كانت أهدافاً يمكن لأي حكومة أميركية أن تسعى لتحقيقها: المحافظة على ميل الشرق الأوسط للغرب، والمحافظة على طريق الوصول إلى نفط المنطقة وإبقاء السوفيات خارجها.

ولو كان ايزنهاور ودالاس على اتفاق شخصي مع عبد الناصر لبقيت هذه الاختلافات في السياسة ولظل بلدا الرجال الثلاثة على خلاف»[٢].

ولكن يبدو لنا بأنه لو أظهر القادة الأميركيون اعتدالاً أكثر في محاولاتهم لفرض سيطرتهم على دول الشرق الأوسط بالضغوط القاهرة والمؤامرات، وتقبلاً أفضل لطموحات الرئيس عبد الناصر والعرب القومية الطبيعية العادية ولرغبتهم في الانعتاق من السيطرة الاستعمارية، وأنه لو تجاوبت الولايات المتحدة مع مساعي عبد الناصر في التقرب منها فيما يتعلق بطلبات السلاح والتعاون الاقتصادي وفي بناء السد العالي وفي وضع حد للعدوان الإسرائيلي الاستيطاني التوسعي، لتغير مجرى الأمور ولتأمنت مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بصورة أعمّ، ولما أصبح العرب ينظرون بكراهية وألم إلى أميركا التي يرون فيها حليفاً وشريكاً للعدوان والاغتصاب الإسرائيلي المستمر منهم بنهم وجشع ووحشية.

رغم وعودها السابقة وإدراكها لحاجة مصر الملحة للسلاح، فقد بذلت الولايات المتحدة جهداً كبيراً ولجأت إلى التهديد لتردع مصر عن شراء الأسلحة الشرقية، فأوفدت رجل الاستخبارات الكبير كيرمت روزفلت[٣]. وكذلك جورج آلن مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط إلى مصر. ويذكر محمد حسنين هيكل بأن روزفلت وصل:

«حاملاً رسالة مؤداها أن دالاس غاضب للغاية، وقال بأن دالاس يتصرف كالثور الهائج وأنه مصمم على ايقاف الصفقة. وأضاف أن دالاس يريد من الرئيس عبد الناصر أن يلغي الصفقة، فإذا لم يفعل فإن الولايات المتحدة تعتزم اتخاذ التدابير الأربعة التالية:

١ - إيقاف كل المساعدات الأميركية لمصر بما في ذلك معونات القمح.
٢ - إيقاف كل التجارة.
٣ - قطع العلاقات الدبلوماسية.
٤ - محاصرة مصر ومنع أي سفينة تحمل سلاحاً من الوصول إليها.

كان دالاس يعتقد أن كل ذلك ضروري لأن صفقة السلاح كانت تمثل قفزة من الدول الشيوعية فوق (الحزام الشمالي) بالإضافة إلى أنها كانت تحطم قالب أحلافه ونمطها»[٤].

ويضيف محمد حسنين هيكل بأن جورج آلن كان يحمل رسالة من دالاس إلى عبد الناصر، وتحسّب عبد الناصر أن تتضمن الرسالة إنذاراً لمصر كما أشارت وكالات الأنباء نقلاً عن روايات من واشنطن، فاستدعى كيرمت روزفلت قبل وصول آلن وقال له، إنه إذا صحت هذه الأنباء وقدم إليه آلن إنذاراً فإنه سيدق الجرس الموضوع على مكتبه ويأمر رئيس تشريفات الرئاسة بأن يطرد الزائر الأميركي، ومن ثم سيخرج شخصياً ويبلغ مراسلي الصحف أنه قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. إنه لن يسمح بتوجيه تهديد إليه[٥]. فاتصل روزفلت بجورج آلن وأطلعه على الموقف ولم تسلم الرسالة ولم ينجح آلن في مهمته. ويذكر هيكل أن الوضع كان متأزماً وخطيراً بالنسبة إلى مصر طيلة مدة المباحثات، فلم يكن السلاح الشرقي قد وصل إلى مصر، وكان يمكن للحصار الأميركي أن يخلق ملابسات ومصاعب خطيرة لها. وعندما وصلت الشحنة الأولى من الأسلحة إلى رصيف ميناء الاسكندرية:

«وجدت وكالة المخابرات المركزية الأميركية أن عليها أن تعمل بشكل عاجل. وهكذا اغرت أحد بحارة سفينة من أولى السفن التي حملت الأسلحة بالهرب، ولما أبلغ قبطان السفينة عن اختفاء بحاره، استقصت السلطات المصرية آثاره فتوصلت إلى أنه انتهى به المطاف إلى القنصلية الأميركية في الاسكندرية، ولكنها ريثما توصلت إلى آثاره كان الأوان قد فات، فقد كان البحار الهارب قد وضع في صندوق كبير كتب عليه «أوراق دبلوماسية» وشحن على متن طائرة أميركية حملته إلى الولايات المتحدة»[٦].

ومن ناحية الجيش المصري فإن هيكل يذكر بأنه استقبل السلاح السوفياتي بشيء من الاستغراب في بادىء الأمر، لأنه كان بطبيعة الحال معتاداً على الأسلحة الانكليزية «وحدثت تساؤلات كثيرة بين الضباط ثم قالوا: لنجرب»[٧]. أما الجماهير العربية فقد أيدت بحماس خطوة عبد الناصر لأنه كسر احتكار السلاح الغربي وضعضع التبعية للغرب. ويضيف هيكل بأن:

«الأنظمة الرجعية بتشجيع من اميركا بدأت تتحدث عن (السلاح الكافر)، وهذا ما حمل عبد الناصر على أن يقول بأن السلاح ليس بالمصدر الذي يأتي منه وانه يكتسب جنسية الذي يستعمله، وان السلاح السوفياتي في يد المصري يصبح مصرياً»[٨].

وحاول الرئيس عبد الناصر أن يشرح موقفه للولايات المتحدة ويهون أمر شراء الأسلحة التشيكية أو على الأقل أن يضع الأمور في نصابها العادية. فطلب من السفير الدكتور أحمد حسين الذي كان مجازاً أن يعود إلى واشنطن ويشرح لدالاس الصورة في مصر. فعاد السفير وقابل دالاس وأبلغه رسالة الرئيس عبد الناصر ومضمونها أن مصر:

«قد قبلت بالعرض التشيكوسلوفاكي بعد أن أكدت نتيجة الانتخابات الإسرائيلية نوايا إسرائيل العدوانية وتوالت عمليات إسرائيل العدوانية. وبسبب الصعوبات التي واجهتها مصر في الحصول على هذه الأسلحة من الدول الغربية».

وأضاف السفير المصري من ناحيته، بأنه أكد لدالاس بأنه لمس:

«فعلاً من جميع المسؤولين في مصر وعلى راسهم الرئيس عبد الناصر حرصاً شديداً واطمئناناً كاملاً إلى ان هذه الصفقة لن يترتب عليها بأي حال من الأحوال تسرب النفوذ أو النشاط الشيوعي إلى البلاد».

وأضاف بـ:

«أنها ما زالت في حدود الصفقة الواحدة التي تبررها احتياجات الدفاع عن النفس ولا يصح اعتبارها بداية لصفقات أخرى مقبلة».

وأشار إلى سياسة مصر الواقعية الايجابية ممثلة بالدور الكبير الذي قام به الفنيون المصريون لمساعدة جونستون في وضع مشروعه لتوزيع مياه نهر الأردن. واقترح السفير المصري اقتراحاً شخصياً بأنه من المفيد أن تتاح الفرصة لدالاس لزيارة مصر، أو أن:

«يتمكن الرئيس عبد الناصر من زيارة أميركا حتى يجتمع المستر دالاس بالرئيس عبد الناصر للتشاور والتفاهم».

وشرح السفير بأنه من الضروري بصورة عاجلة أن:

«تشعر مصر بمساعدة اميركا لها في تنفيذ مشروع السد العالي، وقلت له انه بالرغم من أن الحكومة الروسية تعرض علينا شروطاً أحسن من شروط البنك الدولي لتمويل المشروع وتنفيذه، ولكننا ما زلنا نفضل أن نتعامل مع البنك الدولي».

وجاء في تقرير السفير المصري أن دالاس عبر عن شكره لرسالة عبد الناصر، ولكنه أراد أن لا يخفي انزعاجه الشديد من شراء مصر للأسلحة من الكتلة الشرقية:

«خصوصاً وان حكومة الولايات المتحدة قد اثبتت في السنوات الأخيرة صدق نيتها في مساعدة مصر ـ وذكر لي المستر دالاس في هذه المناسبة الدور الذي لعبته أميركا لمساعدة مصر في اتفاقية السويس».

وقال دالاس:

«إنه يثق بالرئيس عبد الناصر ويكرر لمساعديه دائماً انه اكبر شخصية في الشرق الأوسط يمكن الثقة بها والاعتماد عليها. ولكن تصرف مصر الأخير كان صدمة للحكومة الأميركية وسياستها الخارجية، مما وصفه البعض بأنه أكبر هزيمة لسياسة أميركا وسياستها الخارجية بعد فشلها الأول في الصين، وقد شجع هذا بعض المتنكرين لنا وأوغر ضدنا صدور البعض الآخر، مما قوى مركز الإسرائيليين ومؤيديهم في هذا البلد، وهم الذين كانوا يعارضون في جلاء الانكليز عن قاعدة قناة السويس مدعين أن في ذلك تقوية لمصر التي لا يمكن الاطمئنان لها في المستقبل، وقائلين إن مصر القوية ستكون مصدراً للمتاعب. واضاف المستر دالاس بأن ممثلي إسرائيل قد صرحوا بأنه «لا يمكن أن تنتظر إسرائيل حتى يكمل العرب استعدادهم للقضاء عليها». وانه شخصياً يجد نفسه محرجاً ومركزه صعب دقيق لأن إسرائيل ستطالب ولا شك بالحصول على أسلحة وضمانات اميركية، وستستعمل لتحقيق مطالبها كل وسائل الضغط القوية التي إن نجحت ستسيء لأميركا عند

العرب بكل الإساءة وهي الغرض الأول الذي ترمي إليه روسيا الآن. ثم عرض المستر دالاس انه يعتقد بأن تجاربه ودرايته العميقة بوسائل الشيوعيين وحيلهم تفوق دراية المصريين بها. وعبر عن شعوره بأن صفقة الأسلحة التي عقدتها مصر مع الكتلة الشرقية ستسبب للحكومة حرجاً في شأن استمرار مساعداتها الاقتصادية لمصر، لأن كرامة أميركا أصبحت الآن في الميزان»[٩].

وقال دالاس بأن الحكومة الأميركية تحتاج لبعض الوقت لدراسة الأزمة الحالية.

وهذا ما قاله دالاس وقوله هذا يثير في الذهن أفكاراً عن معانيه ودلالاته: مصر تحتاج إلى السلاح بصورة مصيرية للدفاع عن نفسها ولردع العدوان ولمنع المزيد من اغتصاب الأرض العربية، والولايات المتحدة تعلم ذلك دون ريب، ومصر تلجأ أولاً إلى الولايات المتحدة وليس إلى الكتلة الشرقية لتبيعها السلاح، فترفض الولايات المتحدة طلب مصر رغم وعودها السابقة لها. وبسبب المماطلة والرفض الأميركي تضطر مصر لشراء صفقة سلاح من الكتلة الشرقية دون أن تصبح تابعة لها، فتثور الولايات المتحدة وينزعج دالاس ويهدد بحصار مصر لمنع وصول الأسلحة اليها وكأن البحر البعيد آلاف الأميال عن أميركا ملكها الخاص. ويهدد بوقف التعامل التجاري والمساعدات بما فيها القمح وبقطع العلاقات الدبلوماسية. وتعتبر الولايات المتحدة أن عقد الأسلحة التشيكية خروج عن الهيمنة الغربية وتحدٍّ للنفوذ الأميركي الغربي، وأنه تصرف خطير لا تسمح به أميركا ومخالفة جسيمة وخطيئة كبرى اقترفتها مصر رغم احتياجها للسلاح الذي ترفض الولايات المتحدة تزويد مصر به للدفاع عن نفسها. وتصر الولايات المتحدة ومعها الغرب على أن تبقى مصر والدول العربية الأخرى ضعيفة مكشوفة أمام إسرائيل العدوانية. وتحارب أميركا والغرب ويتآمران لمنع قيام تضامن عربي قومي أو قيام وحدة عربية حتى بين الدول العربية الصديقة لها، ويدبران المؤامرات البشعة لعزل مصر عن السعودية وعن المشرق العربي ولفصل سوريا عن مصر ووضعها تحت نفوذ عراق نوري السعيد ولكن دون وحدة بينهما. مصر تعرض التعاون مع أميركا والغرب على أساس من الاستقلال والحرية والكرامة التي يجب أن تحكم العلاقات بين الدول حسب ميثاق الأمم المتحدة، وأميركا والغرب يريدان أن تنصاع لهما مصر والدول العربية على أساس من التبعية والخنوع. مصر عبد الناصر تريد استرداد الحق الفلسطيني في اطار حلول معتدلة، والولايات المتحدة والغرب يفشّلان مساعيها حماية لإسرائيل وعدوان إسرائيل. ودالاس يمنع السلاح عن مصر متذرعاً بالحرج الذي يصيبه، لأن إسرائيل ستطلب مزيداً من السلاح فيما لو استجاب لطلب مصر، ولأن إسرائيل ستضرب مصر دون أن تنتظر حتى تصبح مصر أقوى منها. وهو يقول ذلك وكأن الولايات المتحدة طرف حيادي لا يغدق السلاح الوفير المتطور الفتاك على إسرائيل، وكأن إسرائيل مستقلة الإرادة تماماً وقادرة بقواها ومواردها الذاتية أن تحارب العرب وتتجاهل قرارات الأمم المتحدة دون مساندة أميركا ومساعداتها وأسلحتها هي وبعض الدول الغربية المتحالفة معها والمرتبطة معها بقيود حلف الأطلسي. الولايات المتحدة تدفع مصر دفعاً نحو السوفيات الذين كانوا المورد الوحيد المتاح لتسليح مصر للدفاع عن نفسها، وعندما تطلب مصر أسلحة من السوفيات دون أن تعرّض استقلالها أو حريتها للخطر، تقوم قيامة دالاس والرئيس ايزنهاور ويلجآن إلى التهديد والوعيد، ويقولان بأن قادة مصر لا خبرة كافية لديهم بشأن (أخطار) الشيوعية. ومن ناحية الأحاسيس العاطفية النفسية، فلربما أن الولايات المتحدة والغرب مثل انتوني ايدن الأرستقراطي البريطاني الأنيق والاستعماري الذي استكثر أن يقف ضابط شاب صغير السن والرتبة اسمه جمال عبد الناصر في بلد احتلته بريطانيا ما يزيد عن سبعين سنة، فيصمد في وجه امبراطورية عظمى وافدة وامبراطوريتين على طريق الزوال، وينجح في إفشال سياساتهم ومؤامراتهم ومخططاتهم ويحافظ على حرية بلده واستقلاله في خضم الصراعات الدولية والعلاقات بين الدول من صداقات وخصومات رفض أن تختارها له أميركا. وهذا في نظر الغرب المساند من أميركا القوية جريمة لا تغتفر تستوجب اغتياله.

ويشير محمد حسنين هيكل في كتابه عن: **عبد الناصر والعالم** إلى مواقف وأحداث تلقي الضوء على خلفية الأحداث الخطيرة والصراعات والمناورات التي تجري بين الدول وبين ممثليها، فيقول بأن السفير المصري في واشنطن الدكتور أحمد حسين الذي كان يمضي إجازة في القاهرة، اندفع إلى مقابلة عبد الناصر

دون موعد عندما سمع بنبأ صفقة الأسلحة، وحذّره من مغبة هذه الخطوة وما يمكن أن يأتي بعدها من أخطار، وأشار بانفعال وعصبية إلى عملية قلب حكومة (اربينيز) اليسارية في غواتيمالا التي اتهمت استخبارات الولايات المتحدة بتدبيرها، مبدياً خشيته من أن تقوم الاستخبارات الأميركية بعملية مماثلة في مصر. فلم يتراجع عبد الناصر وأجابه «فلتذهب غواتيمالا إلى الجحيم»[10].

ثم حاول الدكتور أحمد حسين تلطيف الجو بين عبد الناصر والفريق الأميركي المفاوض فأقام حفلة عشاء في بيت حميه قرب الأهرامات، وفي بداية هذه الحفلة تقدم السفير الأميركي بايرود من عبد الناصر وهو في حالة شديدة من الانفعال، واشتكى من أن أحد رجال السفارة الأميركية ضرب ضرباً شديداً في السويس في ذلك اليوم [ظن الناس أنه جاسوس فضربوه]، ثم أضاف بايرود بمرارة «آسف لقد كنت أظن أننا في بلد متمدن» وغضب عبد الناصر والتفت إلى عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف بغدادي وقال لهما فلنخرج. وحاول كيرمت روزفلت وجونستون [صاحب مشروع استغلال مياه الأردن] الاعتذار لعبد الناصر وإعادته للحفلة ولكنه رفض ذلك. وانهار السفير بايرود نفسياً وتزعزع مركزه كسفير في مصر، وأرسل روزفلت وجونستون برقية إلى دالاس ينصحانه باستدعاء بايرود. ولكن عبد الناصر وافق على أن يأتي بايرود لتقديم جورج آلن ولم يحاول الانتقام منه[11].

إضافة إلى مشكلة السلاح الذي تحتاجه مصر كانت هناك احتياجات مصر الاقتصادية. فلقد كان الوضع الاقتصادي متردياً، وزاد فيه سوءاً حريق القاهرة بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٦ الذي لم تنكشف هوية مشعليه بشكل أكيد حتى الآن، وإن كان الاتهام قد وجه إلى الملك فاروق الذي استغل الحريق لإقالة حكومة مصطفى النحاس. ويذكر الرئيس أنور السادات بأنه:

«عندما قامت الثورة كانت البلاد قد اشرفت فعلاً على الإفلاس اقتصادياً، فالاحتياطي كله كان قد نفذ منذ وقت طويل واصبحت خزينة الدولة مدينة بأكثر من خمسة واربعين مليون من الجنيهات، وكان رصيد البلاد من الذهب والعملات الخارجية في نزول مستمر. كل هذا بخلاف ما اشاعه الأجانب من ذعر في السوق المصرية نتيجة انسحاب الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية بعد حريق القاهرة».

وكذلك:

«اقتصادنا كله إلى ساعة بدء العدوان على مصر في ٢٩ تشرين الأول [أكتوبر] ١٩٥٦ كان في أيدي الأجانب، سواء منهم الفرنسيون والبريطانيون أو اليهود من مختلف الجنسيات الأخرى»[12].

ويضيف السادات أنه في خلال ستة أشهر من قيام الثورة، حاولت بريطانيا «إذلال» مصر الثورة عن طريق امتناعها عن شراء حصتها من القطن المصري التي كانت هي العميل الأول له، وكان هذا القطن «المورد الأساسي للعملة الأجنبية»، وهدفت إلى «حرمان الشعب من الحصول على حاجاته الضرورية»[13]. وجرت دراسات لاحتياجات مصر الاقتصادية الداخلية والخارجية، واستقر الرأي على ضرورة دخول رؤوس أموال أجنبية إلى مصر إلى جانب رأس المال المصري حتى تتوافر العملات الأجنبية التي تحتاجها مصر لاستيراد ما تحتاجه من الخارج. وكان من الطبيعي أن لا تلجأ مصر إلى بريطانيا التي خرجت منهكة من الحرب العالمية الثانية، وكانت مصر في صراع معها بشأن الجلاء عن قنال السويس. ومن الممتع والمفيد أن نقرأ ما قاله الرئيس أنور السادات عن موقف أميركا في هذا المجال:

«لذلك فكرنا في الاستعانة بأميركا خاصة وأن الوعود والأماني العذاب كانت تنهال علينا عن طريق سفارتها... وأميركا لم تخرج من الحرب مفلسة بل على العكس من ذلك خرجت مزدهرة ممتلئة وتكدست فيها رؤوس الأموال التي تفيض عن حاجتها للاستثمار والرخاء»[14].

وطلبت مصر الثورة العون من الولايات المتحدة على أن يكون هذا العون في حدود القانون المصري أسوة برأس المال المصري. ويضيف السادات:

«واعتقدنا أن الوعود والأماني لا بد أن تفعل فعلها هذه المرة، خاصة وأن الأميركي بطبعه رجل بيع وشراء ودولار وفرصة الاستثمار التي سيتيحها بناء مصر من جديد فرصة لا تعوض للكسب الحلال»[15].

وجاء رد الولايات المتحدة على صورة مشروع اتفاقية مشوقة مغرية بالوعود حسبما وجدها رجال الثورة، ولكنها تتضمن شروطاً خطيرة تخرج بالاتفاقية عن حدودها الاقتصادية العادية المتمثل برأس المال

الخاص، وتعطي الحكومة الأميركية وسيلة للتدخل والسيطرة واستعمال الضغط العسكري على مصر. ويقول الرئيس السادات:

«ورفضنا هذه الاتفاقية أيضاً بأشد مما رفضنا اتفاقية الأمن المتبادل، لأنها في جوهرها أبشع من أي استعمار ظهر على وجه الارض إلى يومنا هذا. ومرة أخرى انفضحت الوعود وانكشفت الأماني وتبخرت الآمال... وهكذا أمسكنا بمفتاح السياسة الأميركية... منذ الشهور الأولى لقيام الثورة، ولكننا كنا نأمل دائماً أن يأتي اليوم الذي تفهم فيه أميركا انها على خطأ إذا كانت حقاً تؤمن بحق تقرير المصير للشعوب. وكنا نأمل أيضاً أن تفهم أميركا لماذا رفضنا إمضاء اتفاقية الأمن المتبادل مع أن جيشنا في مسيس الحاجة للسلاح. ولماذا رفضنا اتفاقية رأس المال وقت أن كان اقتصادنا يترنح من فرط الإعياء ولكن أميركا لم تفهم إلى هذه اللحظة»[١٦].

ويشرح الرئيس السادات موضوع الأحلاف التي عرضتها الولايات المتحدة على مصر ودول الشرق الأوسط في عبارات مفعمة بالعاطفة والتهكم والاستنكار فيقول:

«وظهرت نظرية الدفاع عن الشرق الاوسط... بدأت أميركا بحكاية «الخطر الشيوعي» الداهم الذي يهدد المنطقة وبدا واضحاً لنا... بعد حكاية الاتفاقيتين... وهما «اتفاقية الأمن المتبادل» و«اتفاقية رأس المال» أن السياسة الأميركية ليست لله ولا لحق تقرير المصير ولا لنصرة الشعوب الصغيرة كما تقول الدعاية، وهي ليست أيضاً سياسة بريئة مستقيمة مجردة من الأهداف والغايات كما يحاول الدبلوماسيون الأميركان أن يقنعوا الناس دائماً على طريقة (الهليهلية) الأميركانية ـ وإنما هي سياسة ذات أهداف محددة مرسومة وغايات أشد جشعاً وأكثر فتكاً من كل ما استنبطه الاستعمار في القرون الماضية. الإله في أميركا ليس هو الله الذي عرفتنا به الكتب السماوية وأرشدنا إليه الأنبياء وإنما الإله في أميركا هو الدولار. هو الذي يعز وهو الذي يذلٍ، هو الذي يمنح وهو الذي يمنع، هو مصدر كل القيم خلقية كانت أو بشرية، هو المسيِّر لهذا الكون وهو المنظِّم لفلك هذه الحياة، هو الظاهر فوق الخلق والذي تذل له رقاب البشر وينحني أمام جلالة دهاقين السياسة وقادة الشعوب، هو الذي يأخذ بريقه بالأبصار ويسيل له لعاب الناس في كل الأمصار، هو النور إذا وجد والظلمة إذا اختفى، هو أصل الحياة ومنتهى آمال الكون، هو الذي يهب الحماية والاستقلال وكل ما عداه ذلّ واستعباد. هو الدولار لا إله إلا هو فلتخضع له العباد ولتسجد له الشعوب. وكان يمكن أن يكون الخطب يسيراً إذا احتفظت أميركا لنفسها بهذه الديانة وذلك الإله داخل حدودها، ولكن الأمر تعدى ذلك إلى الخروج بهذه الديانة إلى العالم لا للتبشير بها وإنما لإرغام الناس بكل الطرق على اعتناقها والإيمان بها، وإلا كان التهديد وكان الوعيد وتحركات الأسطول ذي البأس الشديد»[١٧].

ويقول السادات بأن سياسة الولايات المتحدة لم تتبدل من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٧ رغم التطورات «الهائلة» التي غيرت تاريخ البشرية «بل زادت سوءاً وتبجحاً بعد أن كانت في الماضي تصطنع بعض الحياء». ويعزو السادات موقف الولايات المتحدة إلى الأسباب التالية:

«إن الإله الذي اتخذته أميركا لنفسها إله أبكم وأعمى وأصم وهو الدولار، فبينما يغفر الاله الذي نعرفه نحن في بقية انحاء العالم، فإن إله أميركا لا يرحم لأنه من مادة عناصرها الجشع والطمع والسيطرة، وبينما يحب الإله الذي نعرفه البشرية جمعاء لا فرق بين أبيض ولا أحمر ولا أسود ولا أصفر، نرى إله أميركا لا يحب إلّا ذاته ويعتقد أن البشر قد خلقوا للتزلف له والمهانة بين يده. ولعل هذا يفسر الغرور الذي تتسم به تصرفات أميركا في السياسة بل في أبسط مظاهر الحياة، وكأن الله لم يخلق شعباً أوتي من كل شيء إلا هذا الشعب.

ومن الأسباب أيضاً سيطرة الصهيونية العالمية المطلقة، وهذا الأمر لم يأت اعتباطاً ولا من قبيل المصادفة، فإله الصهيونية هو نفس إله أميركا... هو الدولار... وخطط أميركا هي نفس خطط الصهيونية التي تهدف إلى السيطرة على العالم... وضمير أميركا مشتق ـ للأسف ـ من ضمير الصهيونية الذي لا يعترف بالعدالة ولا بالقيم ولا بالحقوق. فالعدالة في نظر أميركا والصهيونية تعني أن كل جريمة ترتكب لمصلحة أميركا أو الصهيونية هي عدل وحق، وكل فضيلة على وجه الأرض لا تعود على أميركا والصهيونية بالمغانم والمكاسب فهي رذيلة مذمومة مهما كان رأي الشرائع والأديان»[١٨].

وأكد السادات على أن:

«سيطرة الصهيونية على أميركا تشكل المحور الأساسي لعلاقتنا مع أميركا وتفسر الكثير من تصرفات أميركا المتناقضة».

ويضيف:

«لقد اعترف «ترومان» رئيس أميركا بقيام دولة إسرائيل من قبل أن تعلن العصابة الصهيونية في تل أبيب

قيامها، وخرجت صحافة العالم في اليوم التالي تحمل صورة رئيس أميركا وهو يحتضن العلم الإسرائيلي إعلاناً للعالم بأن الدولة الجديدة ربيبة أميركا... ومن صنع يديها وفلذة من فلذات كبدها.

ولم تحفل أميركا أن يكون قيام هذه الدولة على أرض مغتصبة... وحقوق مسلوبة وأشلاء وجماجم ومذابح يندى لها جبين البشرية، بل على العكس من ذلك لا زالت أميركا إلى هذه اللحظة تغدق على إسرائيل كل شيء حتى بعد أن دمغها العالم كله بالعدوان والخيانة والغدر»[19].

السد العالي

مرة أخرى وقفت الولايات المتحدة موقفاً معادياً لعبد الناصر ومصر، فعندما أراد الرئيس عبد الناصر أن يبني السد العالي الذي يمكن أن يكون بناؤه قد أنقذ مصر في العهد الحاضر من مجاعة بشعة رهيبة، اتجه إلى الولايات المتحدة وإلى الغرب وليس إلى الاتحاد السوفياتي الشيوعي، ولكن الولايات المتحدة سارت في الاتجاه العدائي نفسه لمصر ولعبد الناصر عندما سحبت عرضها للمساعدة المالية لبناء السد سنة ١٩٥٦، وتبعتها في ذلك بريطانيا والبنك الدولي. ووجدت مصر والدول العربية في هذا العداء انعكاساً للضغوط والمساعي الصهيونية الداخلية في أميركا على سياستها تجاه العرب. ونجحت السياسة السوفياتية في استغلال هذا العداء للعرب الذي أضعف نفوذ الغرب، وحسّن صورة روسيا السوفياتية في الشرق العربي. فبناء السد العالي كان من آمال مصر الكبيرة ومن غايات الثورة المصرية الرئيسية الحيوية لتطوير موارد مصر وإمكاناتها، ولمجابهة تزايد سكانها الضخم السريع، وكان من المقدر أن بناءه سيزيد بنسبة ثلاثين بالمائة من مساحة الأراضي المصرية القابلة للزراعة، ويؤمن لمصر قوة كهربائية ضخمة. ويذكر صلاح نصر رئيس الاستخبارات المصرية السابق في عهد الرئيس عبد الناصر في مذكراته:

«وفي عام ١٩٥٥ بعد أن قام البنك الدولي بدراسة المشروع، اتفقت كل من واشنطن ولندن على تمويل المشروع بالاشتراك مع البنك الدولي الذي كان سيدفع نصف العملات الصعبة التي يحتاجها المشروع، بينما تتكفل حكومتا واشنطن ولندن بالنصف الآخر».

«كان كل من ايدن ودالاس تواقاً للمساهمة في تمويل المشروع، فالأول كان يريد إبعاد الدب الروسي عن المنطقة كما كان يمكن أن يترك الروس في مصر أثراً فنياً تتحدث عنه الأجيال المقبلة في زهو بينما تتذكر ضغوط الغرب عليها. أما دالاس فكان يشك في قدرة الروس على تنفيذ المشروع في الوقت الذي كان يتوق فيه إلى استعادة نفوذ أميركا في مصر بمحاولة اكتساب الشعبية التي فقدتها منذ رفضها إمداد مصر بالسلاح الذي تحتاجه.

ولقد ساهم يوجين بلاك رئيس البنك الدولي في حث ايزنهاور على مساهمة واشنطن والبنك الدولي في تنفيذ المشروع. كان بلاك في زيارة لبعض الدول العربية منها مصر، وبعد عودته إلى واشنطن أقنع ايزنهاور بأن مصر هي المفتاح لأية تسوية في الشرق الأوسط»[20].

ويضيف صلاح نصر بأن الولايات المتحدة والبنك الدولي وضعا شروطاً مالية واقتصادية صعبة على مصر تجعل الغرب يسيطر على اقتصاد مصر وكان«في ذهنه ما حدث لمصر في عهد الخديوي اسماعيل من ابتزاز وضياع استقلال مصر» وكان من هذه الشروط:

«أن تجري عقود الإنشاء على أساس المنافسة مع إبعاد الكتلة الشرقية كلياً عن المشروع، وأن تتعهد مصر بألا تبرم أية اتفاقيات أو تحصل على أية قروض دون موافقة البنك الدولي»[21].

ورفض الرئيس عبد الناصر بأن يقبل بأي إشراف خارجي على خزانة مصر وماليتها. ومن ناحية أخرى كان دالاس يظن بأنه إذا فشل عبد الناصر في بناء السد العالي فإن الشعب المصري سيطيح به.

كان السد العالي يحتاج إلى مئات الملايين من الدولارت. وفي بادىء الأمر أبدت روسيا استعدادها لتدرس باهتمام تقديم المساعدة لمصر لبناء السد. ولعل هذا العرض دفع الولايات المتحدة لعرض قرض على مصر مقداره (٥٦) مليون دولار للمرحلة الأولى من البناء. وساهمت بريطانيا بعرض تبلغ قيمته أربعة عشر مليون دولار، وعرض البنك الدولي مبلغ مائتي مليون دولار. ولقد قدمت هذه العروض على أساس أن تخصص مصر مبالغ مقابلة، وأن تولي مصر أولوية لهذا المشروع على المشاريع الأخرى، وأن لا تقبل المساعدة من الاتحاد السوفياتي لبناء السد. وحاول دالاس أن يفرض شروطاً مالية وسياسية على مصر التي أظهرت تفضيلها للحصول على المساعدة المالية من الولايات المتحدة والبنك الدولي بدلاً من الاتحاد

السوفياتي، وكان دالاس يسعى لفرض سيطرة مالية طويلة الأمد على مصر عن طريق عدم التزام الولايات المتحدة بتخصيص الأموال اللازمة للقرض لأكثر من سنة واحدة في كل مرة يجري التصويت عليها في الكونغرس. ولقد أوضح دالاس ذلك للملك سعود عند زيارته للولايات المتحدة عندما:

«أبلغه دالاس أنه عندما قرر المساعدة في بناء السد مع أن المشروع طويل الأمد، فقد كان هدفه أن يربط مصر بأميركا لمدة عشر سنوات، إما ان يقلع عبد الناصر في خلالها عن التعاون مع الاتحاد السوفياتي، وإما ان يكون نظامه قد سقط عن الحكم»[٣٢].

وكذلك أراد البنك الدولي أن يكون له حق الإشراف على ديون مصر الخارجية، وهدف من ذلك استبعاد قيام مصر بشراء مزيد من الأسلحة السوفياتية. وكان هناك كذلك اختلاف بشأن نسبة الفائدة على القرض. ورغم أن بعض هذه الشروط عدلت إلا أن الرئيس عبد الناصر فقد ثقته بحسن نية دالاس، وأيقن بأنه لن يوافق على تقديم القرض لمصر رغم الرسالة التي كان وزير المالية الدكتور عبد المنعم القيسوني حملها من دالاس إلى عبد الناصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ ومفادها:

«أن الاتحاد السوفياتي يساعد مصر بالسلاح وأن ذلك يعني الموت بينما ستعمد الولايات المتحدة إلى مساعدة مصر على بناء السد العالي وهذا يعني الحياة»[٣٣].

كانت الولايات المتحدة تريد الحد من علاقات مصر بالاتحاد السوفياتي وأن تعقد مصر صلحاً مع إسرائيل.

عندما لم تقم روسيا بتقديم عرض للمساعدة في بناء السد رغم زيارة وزير خارجيتها شبيلوف للقاهرة في حزيران/يونيو ١٩٥٦ لحضور الاحتفالات بجلاء القوات البريطانية عن مصر، أوعز الرئيس عبد الناصر لسفيره في واشنطن أن يقبل العرض الأميركي. وأعلن السفير المصري عن قبول العرض ولكنه صدم صدمة قوية بعد يومين من إعلانه عندما أبلغه وزير الخارجية دالاس بعبارات فيها سخرية مهينة، حسب تقرير السفير المصري، بأن الولايات المتحدة سحبت عرضها لتمويل السد، معللاً ذلك بأن مصر لم تتوصل إلى اتفاقية مياه مع السودان، وأن هناك شكوكاً في مقدرة مصر على تخصيص موارد كافية للمشروع أكبر مما كان مقدراً في بادىء الأمر عندما قدمت أميركا عرضها، خصوصاً وأن مصر تنفق المال الطائل على شراء الأسلحة السوفياتية. ومن العوامل التي أدت إلى سحب العرض الأميركي لتمويل السد، معارضة أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي الجنوبيين لهذا المشروع الذي يمكن أن يزيد في زراعة القطن المصري الذي يزاحم قطن الجنوب الأميركي، وكذلك معارضة بعض شيوخ المنطقة الغربية الذين يريدون إنفاق الأموال الأميركية على مشاريع سدود في ولاياتهم. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك انتقادات عامة في مجلس الشيوخ لبرامج الإعانات الخارجية وخصوصاً للدول المحايدة مثل مصر، ويبدو بأنه كان فوق كل هذه الأسباب تصميم وزير الخارجية دالاس على أن يكشف ما ظنه (مخادعة) من الاتحاد السوفياتي بشأن تقديم العون لمصر، وأن يوجه صفعة إلى عبد الناصر ويلقنه درساً عن (ضرر) الحياد، وليفهمه بأن العداء لأميركا والغرب لا يجدي ولا يعود بالنفع. وكان دالاس في ذلك الوقت يشعر بحزازة عميقة لاعتراف عبد الناصر بالصين الشيوعية. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك رغبة الولايات المتحدة في ربط مساهمتها في تمويل السد العالي ببحث جمال عبد الناصر على قبول الاقتراحات الأميركية لحل النزاع المصري - الإسرائيلي، دون أن يتضمن ذلك حلاً مقبولاً للعرب بالنسبة للمشكلة الفلسطينية. ويذكر محمود رياض بأن جريدة «النيويورك تايمز» الصادرة في ١٢ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٦، عبرت عن هذا الرأي:

«عندما ذكرت أن الحكومة الأميركية تربط بين مقترحاتها بتقديم برنامج مساعدة مدته عشر سنوات لبناء السد العالي وإنهاء النزاع بين مصر وإسرائيل. وكان فشل مهمة اندرسون أحد العوامل التي دفعت ايزنهاور إلى اتخاذ قرار بالعدول عن مساهمة الولايات المتحدة في تمويل السد العالي، وعبر عن استيائه من الموقف المصري بإرسال موافقته لفرنسا في أواخر فبراير [شباط] ١٩٥٦ بتسليم إسرائيل طائرات المستير والتي كان المفروض تسليمها لدول الناتو. وأصبحت الإدارة الأميركية مقتنعة بضرورة العمل على إخضاع مصر لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة»[٣٤].

ولقد ندد عدد من المسؤولين الأميركيين بالحجج التي اصطنعت لتبرير الامتناع عن تقديم المساعدة

لمصر، وصرح السناتور فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، بأن هذه التبريرات ليست صحيحة. وأكد بأن أهم سبب لرفض المساعدة هو إقدام مصر على شراء الأسلحة السوفياتية وليس العبء الذي ينشأ عن تسديد ثمن هذه الأسلحة. وأكد هذا الرأي بصورة مستقلة حاكم البنك الدولي يوجين بلاك الذي قال بأن:

«التسهيلات التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لمصر لشراء الأسلحة لا تشكل أي ضغط على الاقتصاد المصري»[٢٥].

ولقد أثبتت الأيام مقدرة مصر ونجاحها في بناء السد العالي بكامل طاقته بمعاونة الاتحاد السوفياتي رغم استمرارها في استيراد أسلحة سوفياتية على نطاق واسع. ولقد أثار منظر الروس السوفيات وهم يعملون في بناء السد العالي جنباً إلى جنب مع المصريين بعض الحسرة في قلب ريتشارد نيكسون، عندما جاء إلى مصر وهو خارج الحكم حاملاً رسالة تعريف من الرئيس كنيدي، وعومل بالمراسيم المتبعة في زيارات نواب رؤساء الجمهوريات. فلقد قال للرئيس عبد الناصر بعدما زار السد:

«لقد رأيت اليوم أفدح خطأ ارتكبته أميركا، فقد اعتصر قلبي عندما رأيت السوفيات يعملون جنباً إلى جنب معكم فوق موقع السد العالي، ولولا دالاس لكان هناك أميركيون بدلاً من السوفيات»[٢٦].

ومما هو جدير بالذكر، أن عبد الناصر لم يفاجأ بنكوص الولايات المتحدة عن تمويل بناء السد العالي، فإن محمود رياض يذكر:

«في لقاء مع عبد الناصر في ابريل [نيسان] ١٩٥٦، قال لي إنه شبه متأكد من تراجع الولايات المتحدة عن وعدها بالمساهمة في تمويل السد العالي، وعندما سألته عن سبب هذا الانطباع قال لي إنه يرى أميركا وبريطانيا والبنك الدولي تفرض شروطاً اقتصادية على مصر تضعها تحت الوصاية، فلا يمكن لمصر بموجب هذه الشروط أن تقوم بأية مشاريع تنمية أخرى غير السد العالي، أو أن تقترض لأي سبب دون موافقتهم، هذا علاوة على أن أميركا لا زالت ممتنعة عن التأكيد على مواصلة تمويل المرحلة الثانية للسد. وأضاف أن الولايات المتحدة بدأت في الأشهر الأخيرة تتخذ موقفاً أكثر تشدداً مع مصر»[٢٧].

وكان عبد الناصر قد نبّه سفيره في أميركا إلى قناعته بأن الولايات المتحدة ستسحب عرضها بالمساعدة في بناء السد العالي ولو قبلت مصر بجميع شروط أميركا. ففي نيسان/ابريل ١٩٥٦، وصلت إلى عبد الناصر المحاضر السرية جداً لاجتماع وزراء الخارجية لدول حلف بغداد الذي عقد في طهران في شهر آذار/مارس إذ قام أحد الوزراء العراقيين بتدوين مذكرات كاملة عما يجري في الاجتماع وصور الوثائق، وعند مروره عبر بيروت سلمها إلى أحد المسؤولين المصريين وطلب إيصالها إلى الرئيس عبد الناصر شخصياً، وأرفق بها بطاقة جاء فيها أنه يحيل هذه المعلومات:

«إلى زعيم القوميين العرب وقائدهم بدافع من الولاء للقومية العربية والمناهضة للمؤامرات عليها»[٢٨].

وأثبتت الأيام والأحداث صحة المحاضر والوثائق المنقولة.

ولم يعترف دالاس بأن سحب العرض الأميركي لتمويل السد العالي وبأن رفضه لبيع الأسلحة الضرورية لمصر دفعها للتوجه نحو الاتحاد السوفياتي وإلى تأميم القناة. وادعى أن ما أظهره المصريون من مقدرة وكفاءة نشيطة سريعة تدلان على أن عبد الناصر كان قد أعد للتأميم قبل رفض أميركا لتمويل السد العالي، وأن هذا التأميم لم يكن مجرد رد فعل لتعنته هو.

ومن الضروري أن يراعى أنه خلال رئاسة الرئيس ايزنهاور كان دالاس هو المهيمن الرئيسي على سياسات الولايات المتحدة، وكان لعقائده ومعتقداته وحوافزه الشخصية تأثير كبير على هذه السياسات. ومما لا شك فيه أن تفهماً لهذه العقائد والمبادىء والمؤثرات يوضح إلى حد كبير طبيعة سياسات الولايات المتحدة واتجاهاتها ومضمونها. فلقد نشأ دالاس نشأة دينية (إرسالية)، ومارس الأعمال القانونية والمصرفية، وكانت له صلات لعدة سنوات مع (شركة الفواكه المتحدة) الأميركية، فعرف كيف تقوم الشركات الأميركية بنشاطها التجاري ومداخلاتها السياسية خارج أميركا، وحاول إجراء تآلف بين امبريالية أخلاقية وضرورات التوسع التجاري والمصالح التجارية، ونظر إلى القضايا السياسية من منظار الكفاح بين قوى الخير وقوى الشر، وعبر عن ذلك بقوله «علينا أن ندع الحق يعمل بواسطتنا»، واعتبر أن

الشرق الأوسط ذو أهمية فائقة، وذلك ينسجم مع وصف ايزنهاور للشرق الأوسط عندما كان قائداً عاماً للحلف الأطلسي بأنه استراتيجياً أهم منطقة في العالم. وحاول دالاس إبقاء الاتحاد السوفياتي خارج منطقة الشرق الأوسط التي أراد أن تكون خالصة لـ (العالم الحر). وكان يعتقد بأن الإخلال بهذه السياسة الأساسية يسبب عواقب وخيمة على الغرب، وتبديلاً خطيراً في ميزان القوى العالمي، وتهديداً جسيماً لاقتصاد أوروبا نتيجة لسيطرة السوفيات على البترول. وإضافة إلى ذلك، كان يرى بأن انتصار الشيوعية في الشرق الأوسط، قلب العالم الإسلامي، قد يكون مقدمة لانتصارها في آسيا وأفريقيا، وبالتالي في أوروبا. وعلى هذا الأساس، فإن دالاس اعتبر بأن وجوداً سوفياتياً قوياً في الشرق الأوسط يشكل خطراً مباشراً على الأمن القومي الأميركي، ولذلك لجأ إلى سياسة بناء الأحلاف الدفاعية لتطويق الاتحاد السوفياتي داخل حزام أو حائط لا يسمح له بتجاوزه دون أن يخاطر برد فعل أميركي خطير، بما في ذلك استعمال السلاح النووي. واعتمد دالاس كذلك سياسة (شفير الحرب) ومبدأ (من ليس معنا فهو ضدنا)، وحاول بذلك تقييد حرية الدول العربية في اختيار مواقفها وارتباطاتها مع دول العالم الأخرى، بل هدد استقلالها وعرضه للنقصان. وكان دالاس ذا عقيدة محافظة يساند الحكومات المحافظة والأنظمة التي تسمى (رجعية)، ويدعمها ويحاول منع اسقاطها دون أن يحسب حساباً للتطور وحقوق الحركات الشعبية، وإن لم تكن شيوعية أو مرتبطة بالشيوعية أو تابعة لها. وكان يؤيد قمع المعارضة للحكومات المحافظة بحجة الحفاظ على الاستقرار، وكان ذلك أحد أهداف حلف بغداد في المجال الداخلي. ويقول الدكتور هشام الشرابي، الأستاذ في جامعة جورج تاون الأميركية، بأن دالاس:

«كان يصف المعارضة للأنظمة الميالة للغرب في الشرق الأوسط بأنها ليست سيئة التوجه سياسياً فحسب، وإنما هي خاطئة اخلاقياً، ويجب ان يقاومها العالم الحر بقيادة اميركا ضد الشيوعية وما يقرب منها كفاحاً يكاد يكون دينياً»[٢٩].

ولكن دالاس رغماً عن استيائه الشديد لعدم نجاح مباحثاته مع عبد الناصر ورغم صفقة الأسلحة التشيكية، فإنه بذل جهداً للتوصل إلى تسوية للنزاع بين مصر وإسرائيل. وكانت المساعي لاستكشاف السبل للوصول إلى تسوية مستمرة منذ توقيع اتفاقات الهدنة وبروتوكول لوزان. وفي سنة ١٩٥٥ تزايدت المساعي لإقرار السلام بين العرب وإسرائيل، وذلك ما كان الرئيس ايزنهاور يرى ضرورة لتحقيقه. والرئيس ايزنهاور حسب قول محمود رياض:

«كان يمثل آخر جيل من الرؤساء الاقوياء في اميركا، ولم تكن الإدارة الاميركية في عهده قد أصبحت تحت السيطرة الصهيونية الكاملة كما هو الحال بالنسبة للإدارات الأميركية التي تلتها. كانت الاتصالات الأميركية تجري في معظم العواصم العربية وخاصة مع الدول المحيطة بإسرائيل، إلا أنه كان هناك نوع من التركيز على مصر عام ١٩٥٥ باعتبار ان الموقف الذي ستتخذه القاهرة سوف يؤثر بالضرورة على بقية الدول العربية»[٣٠].

وفي هذه السنة تصاعد الخلاف بين الدول العربية وإسرائيل بشأن مياه نهر الأردن، وجاء اريك جونسون ليسعى للوصول إلى حل لهذه المشكلة. وفي ٢٦ آب/أغسطس ألقى دالاس خطاباً أثنى فيه على جهود جونسون، وقدم بعض ما يراه من حلول لتسوية المشكلة الفلسطينية. وتضمنت هذه الحلول مطالبة دالاس بالموافقة على إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ضمن الحدود الممكنة، ودفع التعويضات لهم مع مساعدة من الولايات المتحدة. وطالب دالاس بمنع العدوان والامتناع عن استئناف القتال، وقال بأن الرئيس ايزنهاور فوضه بأن يؤكد:

«ان الولايات المتحدة على استعداد للمشاركة في منع أو ردع أي محاولة من الجانبين لتعديل الحدود بين إسرائيل وجاراتها بالقوة. وتحدث عن الحدود فرجح تحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة، كما ايد ان تقوم الأمم المتحدة ببحث وضع القدس. وكانت هذه المقترحات أول مبادرة أميركية شاملة لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وقد طرح دالاس في مبادرته حلاً للمشكلة الفلسطينية، إلا أنه لم تكن هناك دولة عربية يمكنها ان تتحدث باسم الفلسطينيين وتقبل بالتنازلات التي اقترحها دالاس والتي لا تتمشى مع قرارات الأمم المتحدة»[٣١].

ورفض بن غوريون مقترحات دالاس وظل على تعنته رغم مساعي السلام التي بذلها المر جاكسون مندوب طائفة (الكويكرز) في الأمم المتحدة التي جاء فريق منها لخدمة اللاجئين في قطاع غزة. وكانت

الولايات المتحدة قد شجعت جاكسون لتحقيق اتصالات بين بن غوريون وعبد الناصر. ويذكر محمود رياض الذي اتصل به جاكسون فشجعه على القيام بمساعيه:

«وبعد مضي حوالى ثمانية عشر عاماً، كتب جاكسون عن اتصالاته مع عبد الناصر وبن غوريون وتبين منها تعنت الأخير وعرقلته لأي محاولة من اجل السلام»[٣٢].

حسبما يذكر محمد حسنين هيكل، تشير أوراق الرئيس ايزنهاور المودعة في مكتبة تحمل اسمه في (ابيلين) بولاية كانساس، إلى تفكير واتجاهات الرئيس ايزنهاور تجاه مصر في هذه المرحلة بعد أن عقد عدة اجتماعات لمجلس الأمن القومي الأميركي. كان مشروع السد العالي حلماً وأملاً كبيراً من آمال الرئيس عبد الناصر والشعب المصري، ولذلك فكر الرئيس ايزنهاور باستخدام الإغراء الذي يمثله مشروع السد العالي والمساعدات التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة إلى مصر، وذلك بغية التأثير على الرئيس عبد الناصر وضمه إلى جانب أميركا والغرب وفرض السيطرة الأميركية على مصر. إن المفاوضات حول السد العالي ستستغرق وقتاً غير قصير لتحديد الشروط والضمانات، وسيعطي طول المفاوضات وهذه الشروط والضمانات لأميركا والغرب فرصة لوضع القيود التي يرونها ضرورية على السياسة المصرية ولتغييرها وللضغط على مصر حسبما تراه مناسباً. ودلت أوراق ايزنهاور كذلك أن هدف أميركا الثابت هو تحقيق صلح بين مصر وإسرائيل وضم مصر إلى حلف غربي للدفاع عن الشرق الأوسط. «إن أمامنا فرصة لشراء السلام في الشرق الأوسط بهذا السد العالي»[٣٣].

(١) هنري ويليام براندز، «عبد الناصر في نظر ايزنهاور ودالاس،» في: **الراي** (الأردن)، ١/٩/١٩٨٦.
(٢) المصدر نفسه، نقلاً عن أميركان اراب نيوز.
(٣) كان لكيرمت روزفلت دور كبير في اسقاط مصدق في ايران وإعادة الشاه إلى عرشه.
(٤) محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٨٢.
(٥) المصدر نفسه، ص ٨٥.
(٦) المصدر نفسه، ص ٨٧.
(٧) فؤاد مطر، **بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل** (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٨٤ ـ ٨٥.
(٨) المصدر نفسه، ص ٨٥.
(٩) محمد حسنين هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: **الراي** (الأردن)، ٣١/١٠/١٩٨٦.
(١٠) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٨١.
(١١) المصدر نفسه، ص ٨٥.
(١٢) أنور السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات انور السادات** (بيروت: مكتبة العرفان، [١٩٧١])، ص ١٠٠.
(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠١.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٠٦.
(١٧) المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١١٨.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١١٨.
(٢٠) «مذكرات صلاح نصر،» في: **الراي** (الأردن)، ٢٢/١/١٩٨٦.
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٩٤.
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) محمود رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: **الدستور** (الأردن)، ١١/٩/١٩٨٥.
(٢٥) المصدر نفسه، ١٣/٩/١٩٨٥.
(٢٦) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٢٤٥.
(٢٧) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه، ١٣/٩/١٩٨٥.
(٢٨) هيكل، المصدر نفسه، ص ٩٨.
(٢٩) هشام شرابي، **فلسطين وإسرائيل**، ص ٥٢.
(٣٠) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه، ١١/٩/١٩٨٥.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) المصدر نفسه.
(٣٣) محمد حسنين هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: **الراي** (الأردن)، ٢/١١/١٩٨٦.

١٤ خطة لشراء السلام في الشرق الاوسط

وضع الرئيس ايزنهاور خطة لشراء السلام في الشرق الأوسط بالسد العالي ـ على حد تعبيره ـ فقام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ بإرسال صديقه الشخصي وزير المالية السابق روبرت اندرسون مع رسالة إلى الرئيس عبد الناصر ليقول له:

«إنه الآن وقد تغلبت الولايات المتحدةعلى صدمة صفقة الأسلحة المصرية السوفياتية وتجاوزت ذلك وبدات صفحة بإعلانها عن استعداد أميركا للمساهمة في بناء السد العالي وفي إقناع البنك الدولي والحكومة البريطانية بالمشاركة في التمويل، فإنه يظن أن الوقت قد أصبح مناسباً لكي تضع الولايات المتحدة ومصر علاقاتهما معاً على أساس سليم ثابت ودائم».

لقد أرسل اندرسون لتحقيق هذا الغرض وطلب أن تكون اتصالات اندرسون:

«سرية حتى يتم التوصل إلى نتائج عملية تعلن بعد ذلك».

وكان من الواضح أن أندرسون جاء ليعرض صفقة تمويل السد العالي مقابل الصلح الذي تريده الولايات المتحدة مع إسرائيل:

«ودهش جمال عبد الناصر فقد بدت له العلاقة بين تمويل السد العالي والصلح مع إسرائيل مباشرة وبطريقة فجة»[1].

وتلخص جواب الرئيس عبد الناصر لأندرسون في نقطتين:

«الأولى أن إسرائيل ليست قضية مصرية وإنما هي قضية تهم العالم العربي بأسره ويصعب على مصر أن تتفرد فيها برأي.

والثانية أنه إذا جاز له أن يتحدث عن مصر، فإنه يستطيع أن يكرر له نفس الموقف الذي قبله مع «أصدقائنا» في باندونج من أن مصر على استعداد للقبول بقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، وأن مصر سوف تكون مستعدة لكي تقنع بقية العالم العربي بقبول هذا القرار لتسوية مع إسرائيل»[2].

وأوضح الرئيس عبد الناصر أنه كان يشير إلى تقرير الكونت برناودت الذي اغتاله الإسرائيليون سنة ١٩٤٨، والذي يعطي منطقة النقب للدولة الفلسطينية ويحقق الاتصال البري بين مصر والأردن والبلاد العربية في الشرق. وشرح الرئيس عبد الناصر قصده لروبرت أندرسون على خارطة العالم العربي، وأنه إذا أخذت إسرائيل النقب فإنها تقطع الاتصال الجغرافي البري بين المغرب والمشرق العربي. «وعلق اندرسون بأنه فهم ذلك وبانه عادل تماماً Fair enough»، ثم راح أندرسون يتحدث عن سيل المساعدات الأميركية التي يمكن أن تنزل على مصر إذا ساعدت على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ثم قال:

«إن الرئيس الأميركي رجل متدين وأن حلمه هو أن يدخل التاريخ ليس بوصفه قائداً لقوات الحلفاء ضد «هتلر»، وإنما بوصفه صانعاً للسلام في الأرض المقدسة»[3].

وسافر أندرسون إلى إسرائيل للاجتماع مع بن غوريون وعاد إلى القاهرة لينقل إلى الرئيس عبد الناصر إصرار بن غوريون على المفاوضات المباشرة بينهما. ورفض الرئيس عبد الناصر هذا الطلب لأن الشعب المصري والعرب لا يقبلون بذلك. ثم عرضت الولايات المتحدة أن تقدم مشروعات حلول تفصيلية» يوقعها الطرفان دون لقاء بينهما ثم تتاح الفرصة للقاء مباشر بعد التوقيع»[4].

وقدم أندرسون لجمال عبد الناصر ملفاً يحتوي على ثلاثة وثائق:

الأولى رسالة مقترحة من الرئيس المصري «جمال عبد الناصر» إلى الرئيس «ايزنهاور» وقد بدأت الرسالة المقترحة على النحو التالي:

«عزيزي السيد الرئيس

إنني إذ أعرف رغبة العالم كله في حفظ السلام واشاطره فيها، فإنني أود أن أتوجه اليكم انتم الذين أصبحت اعلاناتكم الكثيرة من أجل السلم والعدالة معروفة جيداً لمواطني، ان شعب مصر ليست لديه رغبة سوى أن ينمو ويتطور في استمتاع سلمي بتراثنا القومي. ونحن إذ حصلنا منذ عهد قريب جداً على السيطرة

الخالصة ـ اي السيطرة على أراضينا ـ لا يمكن أن تكون رغبتنا الآن هي نبذ الاستمتاع بها من اجل الغزو أو المغامرة العسكرية، ويعني هذا أن مصر لا تضمر اي نوايا عدائية تجاه اي دولة اخرى، ولن تكون ابداً طرفاً في حرب عدوانية. ويعني هذا على وجه الخصوص أن مصر سوف تواصل بذل كل جهد ممكن كيما تضمن أن الحوادث العدائية على طول خط الهدنة بين مصر وإسرائيل لن تصبح سبباً للحرب، وأؤكد لكم انه من ناحية مصر سيبذل كل الجهد الممكن لمنع الحوادث نفسها، وعلاوة على ذلك فإن العقاب المناسب سينزل بأي شخص يخضع للولاية المصرية تثبت مسؤوليته عن ارتكاب سلوك غير سليم في هذا الصدد. لقد كان إنشاء إسرائيل بدون أدنى شك أخطر تحد يمكن تصوره للانشغال السلمي للشعب العربي، وبالرغم من الإحساس بالظلم الذي سيبقى فيما بين اجيالنا، فإن مصر قد اعلنت على اية حال قبولها لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بتقرير مصير فلسطين والمليونين من اللاجئين العرب الذين شردتهم إسرائيل وقد سلمت مصر بذلك، وبأنه من المستصوب في نهاية الأمر تحقيق تفاهم بين الدول العربية وإسرائيل يجلب السلم الدائم في المنطقة ويحترم الحقوق والأماني الأساسية للشعب العربي»[٥].

أما الوثيقة الثانية فكانت مشروع بيان مصري يعلن المبادىء العامة لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي «وكانت تضم خمسة بنود عامة يتحدث الأول منها عن التسوية الاقليمية على أساس إقامة اتصال جغرافي بين مصر والأردن وإقامة حدود دائمة ومعترف بها بين العرب وإسرائيل. ويتحدث البند الثاني منها عن مشكلة اللاجئين بما في ذلك اضفاء الجنسية الإسرائيلية على العرب الذين يعودون إذا لم يتيسر تعويضهم. ويتحدث البند الثالث عن مشكلة القدس ويحيلها إلى محادثات مقبولة من «المجتمع العالمي». ويتحدث البند الرابع عن انهاء حالة الحرب رسمياً وإنهاء المقاطعة لإسرائيل وللمتعاملين معها والغاء جميع القيود على الملاحة في الممرات المائية العربية. ثم يتحدث البند الخامس منها عن أهمية التنمية المشتركة والموحدة بين العرب وإسرائيل ويطرح وادي الأردن ومياه نهر الأردن كنموذج لاحتمالاته. أما الوثيقة الثالثة فقد كانت رسالة مفتوحة ايضاً من «جمال عبد الناصر» إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن مشروع السد العالي. وكان أخطر ما فيها هو القبول بإشراف البنك الدولي إشرافاً فعلياً على موارد مصر المالية وأوجه صرفها في سنوات تنفيذ المشروع»[٦].

ويذكر محمد حسنين هيكل أن جمال عبد الناصر دهش دهشة يشوبها الغضب وهو يطلع على هذه المقترحات التي طلب منه أن يوقع على وثائقها، ولكنه اكتفى بأن يقول لأندرسون بأنه سيدرس نصوص المقترحات ويجيبه فيما بعد. وتتابعت اجتماعات أندرسون مع علي صبري «الذي كان مكلفاً بقناة الاتصال غير الرسمي مع الولايات المتحدة»، ولكن الرئيس عبد الناصر رفض الصيغ التي عرضت عليه لأنه «اعتبر ان مقايضة السد العالي بالصلح مع إسرائيل امر يمس السيادة ولا تجوز مناقشته من الأساس». وألغى قناة الاتصال غير الرسمي مع الولايات المتحدة ليحصر الاتصالات بين البلدين في القنوات الرسمية وحدها عن طريق وزارتي خارجية البلدين. وكان من جملة ما اقترحه الجانب الأميركي لحل المشكلة الكبيرة وهي عدم وجود اتصال بري بين مصر والعالم العربي اعطاء مصر جزءاً من صحراء النقب، واعطاء الأردن جزءاً آخر بحيث يلتقي الجزءان عند الطريق المؤدية إلى ميناء (ايلات) على خليج العقبة، وتبقى (ايلات) ميناء إسرائيلياً مرتبطاً بإسرائيل بطريق أرضية عند نقطة تقارب القسم المصري والقسم الأردني. أما الجزءان العربيان فيتم الاتصال بينهما عن طريق جسر علوي يمر فوق الممر الإسرائيلي الأرضي. ويقول محمد حسنين هيكل في هذا الشأن:

«والمدهش أن هذه الخطة استغرقت من الأميركيين قسطاً هائلاً من العمل، وانتج كل من الجيش الأميركي ووكالة المخابرات المركزية الأميركية ووزارة الخارجية عشرات الرسوم الهندسية المفصلة لبناء هذه الطريق المعلقة في الصحراء»[٧].

لم يقبل الرئيس عبد الناصر بهذه الخطة لأنه وجدها مصطنعة وجوفاء. وفشل أندرسون في مسعاه لأن الإسرائيليين لم يكونوا مستعدين قطعياً للرجوع إلى الحدود المقررة بموجب قرار التقسيم أو لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. فلقد رفض بن غوريون وساطة الأمم المتحدة، وتمسك بإجراء مفاوضات مباشرة مع عبد الناصر بقصد تعطيل المسعى الأميركي. ويقول محمود رياض في كتابه عن: **الأمن القومي العربي**:

«وعندما عاود أندرسون اتصاله بعبد الناصر يلح في تحقيق حل للمشكلة طلب عبد الناصر من اندرسون ان

تتقدم الولايات المتحدة باقتراحات محددة حول حدود إسرائيل وهو ما عجز عنه اندرسون، وهو ما لا يستطيع أي رئيس أميركي حتى الآن ان يطالب به إسرائيل او يجبرها على الاعلان عنه»[٨].

وعلى هذه الصورة فشلت مساعي السلام، ومن الواضح أن اطماع بن غوريون والقادة الصهاينة وعدم تمسك الولايات المتحدة بالحزم والصلابة في مواجهة هذا التعنت وهذه الأطماع أديا إلى هذا الفشل. ومن المفارقات السياسية المؤلة أن الضغوط التي صدرت عن الولايات المتحدة كانت مسلطة على مصر التي كانت تدافع عن الحق العربي، وليس على بن غوريون وإسرائيل المغتصبة لوطن شعب طردته من أرضه.

ويبدو أنه في هذه الفترة كان ايزنهاور شديد الغضب من حركات التحرر الوطني «وعزا معظمها إلى نشاط الاتحاد السوفياتي وتأثيره». ويذكر محمد حسنين هيكل أن ملفات مجلس الأمن القومي الأميركي توضح بأن الرئيس ايزنهاور أصدر في ذلك الوقت توجيهاً إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ورد في دراسة «ستيفن أمروز» لمجموعة أوراق ايزنهاور الخاصة، وقد جاء في هذا التوجيه ما يلي:

«إن وكالة المخابرات المركزية يجب أن تبدأ نشاطات قوية وصلبة وواسعة المدى لخلق واستغلال المتاعب للشيوعية الدولية وأن تسعى لتمزيق العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وبين الطرفين وبين كل من يتعامل معهما، وعليها أن تعمل على تأخير النمو العسكري والاقتصادي للكل، وعليها أن تعمل على الإساءة لهيبة وعقائد كل الأطراف المعادية للولايات المتحدة، وعليها أن تتصدى لأي خطر على مصالحنا من جهات أو افراد يتعاملون مع الشيوعيين في المناطق المنتمية للعالم الحر، وعليها ايضاً أن تنشىء تنظيمات تحت الأرض لها برامج سرية بما في ذلك اللجوء إلى حروب العصابات إذا اقتضى الأمر لهز استقرار وسلامة مثل هؤلاء الأطراف أو الأشخاص».

«ولم يكن الشرق الأوسط بعيداً عن هذا التوجيه في التفكير الداخلي لايزنهاور وإن لم يرد ذكر المنطقة في التوجيه صراحة، لكن المؤشر الحقيقي إلى ما كان يدور في راسه هو مجموعة تصرفاته وقراراته في الأسابيع التالية. كانت كلها تدور حول الشرق الأوسط.

وكان معظمها يتركز على «جمال عبد الناصر..»[٩].

قبل اجتماع لحلف الأطلسي (١٩٥٦) كتب الرئيس ايزنهاور توجيهاً كشف عن تفكيره في ذلك الوقت تجاه (مشكلة ناصر):

«إن حرباً نشترك فيها في الشرق الأوسط قد تقود إلى مواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وانا ارى اعتماد سياسة ترتكز على عزل ناصر».

ثم كتب ايزنهاور:

«لا بد أن تتوجه سياستنا إلى الفصل بين المصريين والسعوديين وأنني واثق من شيء واحد وهو أنه إذا وجدت مصر نفسها معزولة عن بقية العالم العربي وبغير حليف سوى السوفياتي ـ فإنها سوف «تقرف» من هذا الوضع بسرعة وسوف تسارع باللحاق بنا في البحث عن تسوية معقولة لأزمة الشرق الأوسط».

«وبهذا التوجيه من ايزنهاور ذهب الوفد الأميركي برئاسة دالاس إلى اجتماعات حلف الأطلنطي في باريس يطالب بتنسيق كل الجهود لعزل مصر عن العالم العربي، ولم يكن ذلك كافياً من وجهة نظر شريكيهما الكبيرين في الحلف وهما بريطانيا وفرنسا. فقد كان كلاهما يطالبنا بسياسة أكثر عدوانية تجاه مصر».

واتفق في اجتماع الحلف على زيادة شحنات أسلحة دول الحلف إلى إسرائيل

«ووافقت الولايات المتحدة على التصريح لفرنسا بشحن سرب آخر من طائرات الـ (ميستير ٤) إلى إسرائيل كانت في الأصل مخصصة للحلف الأطلسي، وكان انتاجها يتم بتمويل أميركي، كذلك قررت بريطانيا تقديم عدد من بطاريات المدفعية الثقيلة إلى إسرائيل».

«وكان أخطر ما حدث أن الحكومة الفرنسية بالتواطؤ مع إسرائيل قررت أن تنتهز فرصة التصريح الأميركي بشحن سرب من طائرات الميستير إلى إسرائيل، فإذا هي تشحن خمسة أسراب، وبدلاً من ١٢ طائرة فإنها شحنت بالفعل ٦٠ طائرة»[١٠].

وشرح الرئيس عبد الناصر للملك سعود وللأمير فيصل (وقتها) حقيقة مساعي الولايات المتحدة وحلفائها الخبيثة للتفريق بين مصر والسعودية.

وفي اجتماع لمجلس الأمن القومي الأميركي قال ايزنهاور: «لا بد ان نجد حلاً لمشكلة ناصر». وفي سلسلة من الاجتماعات التي ترأسها دالاس للمسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية عن شؤون الشرق الأوسط

تراوحت الآراء. كان هناك من وجد بأنه لا جدوى هناك من التعاون مع العرب سواء الثوار منهم مثل الرئيس عبد الناصر أو الملوك مثل الملك سعود. وحبذ الاعتماد على إسرائيل أو اطلاق العنان لها لتضرب العرب وعلى رأسهم الرئيس عبد الناصر «حتى تكسر راس الفتنة في عقر دارها»، واعتبر بأن أي وسيلة أخرى هي مضيعة للوقت. وكان هناك من عارض اطلاق العنان لإسرائيل لأن ذلك يضع أصدقاء الولايات المتحدة في موقف حرج «بمن فيهم الملك سعود والأسرة المالكة السعودية»، ويؤدي إلى جعل موقف «نوري السعيد» في العراق مستحيلاً استحالة كاملة. واقترح أن يتم «قص اجنحة ناصر» عن طريق فصل سوريا والسعودية عنه عن طريق الانقلابات في سوريا بالتنسيق مع العراق لوضع وزارة في الحكم موالية للغرب. أما في السعودية فلا يجوز التضحية بالأسرة السعودية، خصوصاً وأنه لا يمكن العثور على بديل مناسب في ذلك الوقت. واقترح ريموند هير رئيس المجموعة الطارئة التي سميت بالاسم الرمزي (أوميغا)، وكان في الأصل سفيراً لأميركا في السعودية.

«تبصير السعوديين بالخطر المصري الانقلابي وأن هذا الخطر إذا ما ترك إلى مداه سوف يؤثر على كل العروش في المنطقة».

واقترح فوق ذلك:

«تزويد السعوديين بمعلومات مستمرة عن خطط التآمر المصري بحيث ينتبهوا قبل فوات الأوان إلى مغبة الطريق الذي يسلكونه».

«وأبدى كيرمت روزفلت تقديره بأن أسلوب الانقلابات الذي اتبع في ايران وفي جواتيمالا لا يصلح في مصر لأن عبد الناصر له شعبية كاسحة فيها، وليست هناك وسيلة للخلاص منه إلا إذا تقرر اغتياله، وهو يرى ان الأقدام على مثل هذه الخطوة في الوقت الراهن يمكن ان تؤدي إلى كارثة في الشرق الأوسط. ومع أنه أول من يدرك الآن أن عبد الناصر لن يدخل مشروعات الغرب في المنطقة ولن يقبل الصلح مع إسرائيل، فإن السياسة الأميركية يجب أن تبحث لنفسها عن بدائل لتحجيم نفوذه غير الانقلاب وغير الاغتيال في الوقت الحالي على الأقل»[11].

واعتبر رجال الاستخبارات أن الخطر الناصري يكمن في الأردن بعد فشل مهمة تمبلر، وأن عمان أصبحت «مكشوفة أمام ضغوط المحور المصري - السعودي - السوري».

«ثم انتقل المجتمعون إلى بؤرة الخطر التالية وكانت هي سوريا في تقديرهم، وقد بدت امكانيات العمل فيها سهلة، وكانت مقدماته قد بدأت بالفعل مع عدد من السياسيين السوريين وكبار ملاك الاراضي ومع عدد من الضباط السوريين المتصلين بهم»[12].

وأرسل كيرمت روزفلت إلى بيروت ليقوم منها بمهامه، وراجع في السفارة الأميركية مع ولبور ايفلاند، ممثل المخابرات المركزية المكلف بالعمل في سوريا تحت إشراف مجموعة (أوميغا) آخر تطورات عمليته التي تضمنت الاتصال مع السيد ميخائيل اليان، وهو نائب سوري ووزير سابق وواحد من أبرز الشخصيات التقليدية القديمة في سوريا. وقد تم الاتصال بميخائيل اليان بمعرفة السيد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية في ذلك الوقت وبمساعدة إدارة الأمن العام اللبناني. ويذكر محمد حسنين هيكل بأن ميخائيل اليان أبدى استعداده لـ:

«التعاون على إحداث انقلاب في سوريا يطيح بحكومة شكري القوتلي المتعاونة مع مصر ويجيء بدلاً منها بحكومة من أصدقاء الغرب والعراق».

وأنه سيستخدم صلاته الوثيقة مع عدد من كبار ضباط الجيش السوري، وطلب أن يوضع تحت تصرفه:

«اعتماد مالي قدره نصف مليون ليرة سورية لتسهيل العملية وطلب ان تسلم اليه نقداً». كما يقول «ومن الغريب أن بريطانيا كانت لها في ذلك الوقت خطتها المستقلة للعمل في سوريا وكانت تتم في إطار حلف بغداد وبالتنسيق الكامل مع العراق ورئيس وزرائه نوري السعيد، وكانت الخطة كما سبق القول تعتمد على الاستعانة باللواء أديب الشيشكلي. وقد وصل الشيشكلي سراً في هذا اليوم إلى بيروت والتقى بممثلي الأمن العام اللبناني [الذين كانوا يتعاونون في الوقت ذاته مع المخابرات الامبركية ومع ميخائيل اليان]. وقد رتب الأمن العام اللبناني للواء الشيشكلي أن يذهب إلى قرب الحدود السورية ويعقد اجتماعاً مع عدد من أنصاره القدامى في قرية شتورة اللصيقة بالحدود»[13].

وبعد اجتماع بين الرئيس ايزنهاور وانتوني ايدن «والتوجيه الصادر منهما»، تم الاتفاق بين استخبارات البلدين على العمل في سوريا بسرعة، وعلى أنه من الضروري تغيير الحكومة في مصر. ويذكر محمد حسنين هيكل بأنه تمكن من الحصول على وثيقة خطيرة جداً من وثائق إدارة الاستخبارات المركزية الأميركية عن طريق أحد كبار الصحفيين الأميركيين بعد صعوبات وعراقيل كثيرة. وهذه الوثيقة هي نص لتقرير بعثت به محطة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في لندن إلى رئاستها في واشنطن في ربيع سنة ١٩٥٦، عقب أحد اجتماعات التنسيق للعمل ضد مصر بين الوكالة نفسها (الاستخبارات المركزية الأميركية)، وبين الاستخبارات البريطانية ممثلة في هيئة الاستخبارات البريطانية السرية (SIS) وهيئة الاستخبارات الخاصة المعروفة باسم (MI6). وتشير الوثيقة إلى اجتماعات عقدت في لندن و:

«حضرها من الجانب البريطاني الميجور جنرال السير جون سنكلير رئيس جهاز الخدمة السرية البريطاني (SIS)، ومعه مساعده المختص بتنفيذ العمليات في الشرق الأوسط وهو المستر جورج يونغ. وأما الجانب الأميركي فقد مثّله المستر جيمس ايكلبز جر الذي تبيّن فيما بعد أنه كان مسؤولاً عن مخطط وكالة المخابرات المركزية الأميركية في مصر، وأن غطاءه الرسمي لهذا العمل كان إرساله إلى القاهرة بوصفه الوزير المفوض للسفارة الأميركية فيها»[١٤].

وجاء في الوثيقة أن الاستخبارات البريطانية حاولت اقناع الجانب الأميركي بأن جمال عبد الناصر قد أصبح (شيوعياً):

«ولهذا يتحتم التخلص منه، ولم تكن المخابرات الأميركية على وفاق مع المقدمة ولكنها كانت متفقة مع النتيجة».

وكشف جورج يونغ بأن:

«المخابرات البريطانية قررت العمل صراحة على قتل جمال عبد الناصر. واظهرت الوثيقة أن البريطانيين كانوا يرون بأن عبد الناصر خطر بسبب علاقته مع الروس، بينما كان الأميركيون يرون أنه خطر ليس بسبب علاقاته مع الروس وإنما لأسباب أخرى بينها محاولته لبناء مصر قوية في موقعها الجغرافي، ثم دعوته إلى الوحدة العربية، ورفضه للصلح مع إسرائيل».

«وبصرف النظر عما تقوله الوثيقة بخصوص ضرب مصر وقتل جمال عبد الناصر، فإن الوثيقة تشير إلى خطط لتدبير انقلاب في سوريا ومن أهم بنوده العمل على إحداث انقسام في حزب البعث الذي يقوده الأستاذ ميشيل عفلق، كما أنها تشير إلى مخطط لعزل الملك سعود ملك السعودية في ذلك الوقت بسبب تعاونه مع جمال عبد الناصر، أو بسبب ضعف قدرته على مواجهة جمال عبد الناصر.

والوثيقة تظهر بما لايقبل مجالاً للشك أن التعاون مع إسرائيل عسكرياً ضد مصر، كان سابقاً في تفكير بعض الأجهزة البريطانية على الوقائع التي أعقبت قرار تأميم قناة السويس، كذلك تظهر أن البريطانيين «تشاوروا» مع إسرائيل بشأن سوريا»[١٥].

وجاء في نصوص الوثيقة أن البريطانيين يعتقدون بأن عبد الناصر مصمم على تدمير إسرائيل ولن يقبل سلاماً معها أو صلحاً، ولهذا السبب فهو يسعى لتوحيد العالم العربي تحت قيادة مصر. وأن ناصر

«الآن يمكن اعتباره في جيب الاتحاد السوفياتي، وهذا تقديرهم [البريطانيين] الذي لا يتزحزحون عنه».

وجاء في الوثيقة أن جورج يونغ يقسم العرب إلى فريقين: عرب مروضون (Tamed Arabs) وعرب متوحشون (Wild Arabs)، وأن المروضين هم أصدقاء الغرب ويجب المحافظة عليهم والمتوحشين هم الأعداء «وواجبنا أن لا نتردد في ذبحهم»[١٦].

ويقول محمد حسنين هيكل:

«ومن الظواهر التي تستحق الدراسة أن جيمس ايكلبرجر عاد بعد اجتماعات لندن إلى القاهرة، وحاول تسريب معلومات إلى الرئيس جمال عبد الناصر مفادها أن الانكليز قد يحاولون التخلص منه شخصياً، وأنهم جسوا نبض الجهات الأميركية المختصة فيما إذا كانت مستعدة للتعاون معهم لتحقيق هذا الهدف، وأن الرد الأميركي عليهم كان نصيحة لهم أن يصرفوا النظر عن مثل هذه التصورات الخطيرة.

ووصلت هذه المعلومات المتسربة بالفعل إلى جمال عبد الناصر، ودعته إلى التساؤل عن الهدف من وراء تسريب هذه المعلومات إليه وهل القصد الأميركي هو الدس لبريطانيا أو أن الهدف هو محاولة تخويفه»[١٧].

ويذكر محمد حسنين هيكل بأن السفير المصري في واشنطن الدكتور أحمد حسين بعث بتقرير تحت رقم ٢/١٠/٣٩ قال فيه:

«زارني مسؤول كبير مطلع معروف لنا بميوله الطيبة نحو مصر والعرب وتحدثنا عن الموقف الحاضر، وفهمت منه «أن الانجليز الآن في حالة خوف وانزعاج ويتصرفون تصرفات عصبية غير متزنة». ثم أضاف أحمد حسين «لقد ذكر لي نفس المصدر اثناء الحديث انه لا يستبعد ان تلجأ إسرائيل لعمليات الاغتيال الاجرامية ضد القادة في مصر، خصوصاً وأن تاريخها السابق يشمل مثل هذه الأعمال الاجرامية»[١٨].

ويضيف هيكل بأن فرنسا وضعت خطة لتصفية الرئيس عبد الناصر وأنها أرسلت

«فرقة اغتيال خاصة مدربة من ثلاثة افراد، وسبقتهم إلى القاهرة شحنة أسلحة وقنابل داخل حقيبة دبلوماسية إلى السفارة الفرنسية في مصر».

ولم تنجح فرقة الاغتيال هذه في مهمتها البشعة، وبقيت الأسلحة مخبأة في السفارة الفرنسية حتى سنة ١٩٥٨. وبذلت إسرائيل مسعاها لقتل الرئيس عبد الناصر:

«فقد جندت رئيس خدم من أصل يوناني اسمه (اندرياس) يعمل في محلات جروبي ـ وكان وقتها متعهد الحفلات الرسمية ـ بأن يضع جرعة من السم في شيء يأكله جمال عبد الناصر أو يشربه في إحدى المآدب الرسمية، وبالفعل وضع الرجل جرعة سم في فنجان قهوة وكاد يضعه أمام جمال عبد الناصر بعد حفل عشاء، ولكن أعصابه خانته في اللحظة الأخيرة، فارتعشت يداه واضطرب على نحو لاحظه مسؤول الأمن في الحفل ومن أول سؤال انهار (اندرياس) واعترف»[١٩].

كانت هذه نيات ومساعي الولايات المتحدة والرئيس ايزنهاور ودالاس وبريطانيا وأنتوني ايدن وفرنسا وإسرائيل سنة ١٩٥٦، وهي سنة حرب السويس التي قال فيها أنتوني ايدن قبل اشتعال القتال للوزير البريطاني أنتوني ناتنغ بأنه يريد أن (يُقتل عبد الناصر). وأن من يطلع على تاريخ هذه النيات والتصرفات لا يستطيع إلّا أن يشعر بالاشمئزاز والغضب والأسف من دول الغرب هذه التي تتشدق بالمبادىء السامية، وتدعي أنها تدافع عن حقوق الانسان وعن الديمقراطية وعن حق الشعوب في الحرية والاستقلال، كما لا يستطيع أن يجد أن العبارات والنعوت التي توجه ضد (الاستعمار البغيض) و(الامبريالية الأميركية) و(الامبريالية الغربية) و(استعباد الشعوب واستغلالها وسرقة ثرواتها واخضاعها للتبعية الاستعمارية) هي مجرد عبارات غوغائية أو عاطفية جوفاء، يطلقها متطرفون أو محرضون يحترفون إثارة (المتاعب والشغب). والرئيس عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي اللذان تآمرت عليهما الولايات المتحدة والغرب كان لهما من التأييد الشعبي الحر ما يفوق نسبة الأصوات الديمقراطية التي كان ينالها العديد من رؤساء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وذنبهما أمام الولايات المتحدة والغرب أنهما تمسكا باستقلال بلديهما وحريتهما في تقرير مصيرها وفي رفض التبعية الغربية وأي تبعية أخرى، واتجها نحو التضامن العربي والوحدة العربية. ورغم أنه من المعروف بأن صراع الأمم لا يتقيد بالقواعد الأخلاقية أو المبادىء والحقوق الانسانية، فإن هذا لا يعني أنه يتوجب أن نستسيغ التصرفات الدولية الاجرامية وأن نجد المبررات لها من كتاب (مكيافيلي)، أو أن نمتنع عن ادراك بشاعتها واختيار أفضل السبل لمقاومتها وردعها واظهارها على حقيقتها للرأي العام العربي والأجنبي بصورة سليمة صحيحة مقنعة، وكشف نفاقها الذي تبثه يومياً وشهراً بعد شهر وسنة بعد سنة عبر إذاعاتها واعلامها، وعبر منابر الأمم المتحدة التي عانت كثيراً من اجهاض الكثير من قراراتها العادلة من قبل إسرائيل وعدد من دول الغرب.

في هذه الفترة وانسجاماً مع السياسة العدوانية ضد مصر، طلب أنتوني ايدن من خروشوف وبولغانين خلال زيارتهما للندن من ١٢ ـ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ التوقف عن تزويد مصر بمزيد من الأسلحة حتى «لا يؤدي ذلك إلى كثير من المشاكل». وعلم عبد الناصر بهذا الطلب لأن القادة الروس في ذلك الوقت كانوا يحرصون على تنمية علاقاتهم الطيبة بمصر، فكانوا يطلعون عبد الناصر على ما يتصل بالشرق الأوسط في علاقاتهم الخارجية. وتنبه عبد الناصر إلى احتمال قيام هيئة الأمم بفرض حظر على السلاح فتحرم مصر مما تحتاجه منه. ووجد بأن المصدر الذي يمكن أن يأتي منه السلاح في هذه الحال هو الصين الشيوعية، نظراً إلى أنها لم تكن عضواً في الأمم المتحدة. وكان (شو ان لاي) الزعيم الصيني

الشهير صديقا لمصر، وكان قد لعب دوراً في صفقة السلاح الأولى التشيكية. ولهذا السبب قام عبد الناصر بالاعتراف بالصين الشيوعية. وثار غضب دالاس الشديد فوافق لفرنسا على تزويد إسرائيل بعدد من طائرات (الميستير) المتطورة. وبرر ذلك بضرورة المحافظة على توازن السلاح في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل بموجب (التصريح الثلاثي) الأميركي ـ البريطاني ـ الفرنسي. وكرد فعل لذلك، طلب عبد الناصر من الاتحاد السوفياتي تزويده بطائرات (ميغ ١٧) بدلاً من (ميغ ١٥) المتفق عليها في صفقة الأسلحة الأولى. ويقول محمود رياض في هذا الشأن:

«وقد اتضح فيما بعد أن اعتراف عبد الناصر بالصين كان من أشد العوامل التي أشعلت الغضب في البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية، فقد كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تقاوم بعنف شديد اعتراف الدول بالصين، وفرضت عليها حصاراً اقتصادياً شاركتها فيه الدول الغربية. وكان اعتراف مصر بالصين هو أول اعتراف يصدر عن دولة عربية، وكان ذلك تطبيقاً لسياسة عدم الانحياز وهي السياسة التي وصفها دالاس في تصريح له في ٩ حزيران/يونيو ١٩٥٦، بأنها سياسة غير أخلاقية. وعندما تحدث دالاس عن الأخلاقيات كان يوحي بأن سياسة الولايات المتحدة تقوم على المبادىء والقيم، إلا أنه تناسى تصريحه هذا بعد أيام قليلة عندما أيد الدولة الرائدة لسياسة عدم الانحياز في أوروبا وهي يوغوسلافيا، فتقدم بطلب إلى مجلس الشيوخ الأميركي بعدم وضع أية قيود على المساعدات الاقتصادية لها... ولقد وجد دالاس أن سياسة عدم الانحياز التي أعلنها الرئيس تيتو تخرج بيوغوسلافيا من الكتلة الشرقية وهو مكسب سياسي للغرب، ولكن اتجاه الدول العربية نحو سياسة عدم الانحياز يخرجها من نطاق نفوذ الغرب وهو مكسب سياسي للشرق. وقد رأيت أن أشير إلى هذا المثال للتعرف على كيفية اتباع دولة كبرى لسياسة ذات وجهين طالما أن هذه السياسة تحقق لها مصالحها»[٢٠].

على هذه الصورة كان موقف الولايات المتحدة والغرب من عبد الناصر والعرب. ومع أن الولايات المتحدة كانت تفضل أن تتفادى إثارة عداوة العرب ونفورهم منها، فإنها في واقع الأمر لم تكن تخشى عداوتهم بحد ذاتها، وكما يقول المؤرخ الأميركي براندز:

«ولم يكن نفور العرب بحد ذاته مشكلة رئيسية، فمع أن دالاس لم يعلن عن الوضع الصحيح بشكل صريح فلا بد أنه فكر بعبارة أطلقها ستالين حول هذا الموضوع: كم فرقة يملك العرب؟ ان ما كان يهم دالاس وايزنهاور هو الأثر الذي يمكن أن يحدثه نفور العرب على العلاقات بين القوى العظمى وبالتحديد: ما يمكن أن يسمح به ذلك النفور بأن يكون للروس موطىء قدم على باب الشرق الأوسط.

لقد أشار دالاس بشيء من القلق إلى فئات معينة من العالم العربي قد تحولت إلى موسكو للمساعدة.

وبالنسبة لدالاس وايزنهاور كان الشبح الروسي هو الذي جعل عبد الناصر قوة يحسب حسابها»[٢١].

وكانا يعلمان بأن مساندة الولايات المتحدة لنظام عبد الناصر وخصوصاً بالأسلحة سيزعج البريطانيين «الذين كانوا يعتبرون عبد الناصر تجسيداً للشر في الشرق الأوسط».

وكان ايزنهاور يرى بأن الأهمية الأساسية للشرق الأوسط تتمثل في النفط وفي أنه مورد حيوي لأوروبا الغربية ومنها الحليفة بريطانيا. وأوروبا الغربية كانت مهمة في تفكير وعواطف ايزنهاور:

«الذي كان قد برزت شهرته العالمية وبدأ حرفة سياسية معتمدة على أعماله الجريئة أيام الحرب في المسرح الأوروبي، فقد كانت أوروبا شيئاً أساسياً».

وفي كتاب لمجلس الأمن القومي في أواسط سنة ١٩٥٣ يذكر:

«أهمية الحفاظ على علاقات طيبة مع مصر والدول العربية الأخرى» هناك تحذير بأنه:

«ينبغي أن نظل يقظين في العملية حتى لا نسيء بعلاقاتنا مع المملكة المتحدة فيما يتعلق بإضعاف أو حل القوة الرئيسية للعالم الغربي الممثل في حلف ناتو».

وكانت هناك إسرائيل كعقبة في طريق تقديم المساعدات الأميركية لمصر.

«فمع أن ايزنهاور لم يكن مهتماً شخصياً بمصير التجربة الصهيونية مثل سلفه هاري ترومان، فإنه لم يغفل عن البروز السياسي لقضية إسرائيل في أميركا».

وذلك رغم أنه كان في مركز قوي يمكنه من النجاح في الانتخابات دون أن يحظى بأصوات اليهود:

«وفي ذروة أزمة السويس كتب لصديق يقول بأنه أمر وزارة الخارجية بأن تعلم إسرائيل بأننا سنعالج أمورنا كما لو لم يكن في أميركا يهودي واحد»[٢٢].

من هذا كله يتضح أن الولايات المتحدة كانت تعني في سياساتها ومواقفها وفي اطار انتقال النفوذ

والسيطرة الغربية اليها، أن تراعي مصالح حلفائها الغربيين في حدود معينة وفي تدفق نفط الشرق الأوسط إليهم، كما كانت شديدة العناية في ابعاد ما اعتبرته خطر الشيوعية والاتحاد السوفياتي عن الشرق الأوسط، وكانت ترغب في تقديم المساعدات الاقتصادية للعرب وتنمية العلاقات الحسنة معهم ومع الرئيس عبد الناصر، لا خوفاً من قوتهم، وإنما لعزلهم عن الاتحاد السوفياتي الخصم الخطير للولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، كانت تحكم سياسات الولايات المتحدة ضرورة مراعاة إسرائيل وتقويتها وحمايتها ولو على حساب العرب. وبطبيعة الحال، فإن تفرق العرب وخصوماتهم فيما بينهم وعدم استفادتهم لدرجة وافية من تنمية علاقاتهم مع الاتحاد السوفياتي في وجه أميركا وعدم بروز سلاح البترول العربي كقوة مؤثرة فعالة حتى ذلك الحين، أضعف جانبهم ومكن إسرائيل من البقاء في الأرض العربية، ثم من التوسع في الأرض العربية عن طريق القوة المبنية على المساعدات المالية والحربية التي زودتها بها الولايات المتحدة على مقياس تمثل فيه الانحياز الأميركي الصارخ للعدوان الإسرائيلي، وعلى أساس أن إسرائيل تمثل قضية انسانية لشعب يهودي مضطهد، وانها تشكل قاعدة في الشرق الأوسط لحماية مصالح الولايات المتحدة وحليفاتها الغربية.

(١) محمد حسنين هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: **الراي الأردن**، ١٩٨٦/١١/٤.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٨٨.
(٨) محمود رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: **الدستور** (الأردن)، ١٩٨٥/٩/١١.
(٩) هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه، ١٩٨٦/١١/١١.
(١١) المصدر نفسه، ١٩٨٦/١١/٥.
ويذكر هيكل أن كل المعلومات الواردة بصدد هذه المناقشات منقولة عن أوراق مجلس الأمن وشهادات الذين شاركوا في الاجتماع كما جاءت في تحقيقات اللجنة الخاصة برئاسة السناتور تشيرش رئيس لجنة نشاط المخابرات في الكونغرس الأميركي.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) المصدر نفسه: فرّ ميخائيل اليان إلى بيروت يوم هجوم إسرائيل على مصر ١٩٥٦، وذهب إلى رجل المخابرات الأميركي (ايفلاند) وشتمه لأنه أراد أن يستعمله في مؤامرة بالتنسيق مع إسرائيل.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) المصدر نفسه.
استعمل ايدن كلمة Murdered.
(٢٠) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه.
(٢١) هنري ويليام براندز، «عبد الناصر في نظر ايزنهاور ودالاس،» في: **الراي** (الأردن)، ١٩٨٦/٨/٣١. نقلاً عن: **أميركان اراب نيوز**.
(٢٢) المصدر نفسه.

القسم الثاني

حرب السويس وحرب اليمن

١

حرب السويس واليمن

كان مشروع قناة السويس مشروعاً فرنسياً نفذه فردينـاند ديليسبس قـريب الامبراطـورة (يوجيني) زوجة الامبراطور نابليون الثالث، وساهمت فيه مصر بالمال وبمعاناة وأرواح العـديد من العمـال المصريين. وعندما باع الخديـوي اسماعيـل أسهم مصر في شركة قنـاة السويس لبـريطانيـا في عهد رئيس وزرائهـا اليهودي بنيامين دزرائيلي بمبلغ أربعة ملايين جنيه استرليني ليسدد فوائد ديونـه، أضحت مصر لا تملك شيئاً في تلك الشركة وكان:

«بنك روتشيلد هو الذي مول الصفقة وكان هو في نفس الوقت صاحب القسط الأكبر من ديون اسماعيل».

وعندما شحنت أسهم مصر في قنـاة السويس في عـدد من الصناديق الحـديديـة على ظهـر الباخـرة البريطانية «ملابار» التي وصلت إلى ميناء «بورتسماوث» في شهـر تشرين الثاني/نـوفمبر ١٨٧٥، أصبـح محققاً أن مصر لم تعد تملك شيئاً في شركة قناة السويس، بل أن شركة قناة السـويس هي التي أصبحت الآن تملك أهم ما في مصر[1]. وبعد أن احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ أصبحت السيطرة الرئيسية على الشركة للحكومة البريطانية التي كـانت تعتبر قنـاة السويس، بطبيعـة الحال، ممـراً حيويـاً لمواصـلاتها الامبراطوريـة إلى الهند والشرق البعيـد. وأصبحت الشركة قـوة ضخمة في مصر لهـا أجهزتهـا الخاصـة وسياستها المستقلة عن الحكومات المصرية، بما في ذلك سياستها المستقلة تجاه إسرائيـل. وكان مـدراؤها يشاركون في المؤتمرات الدولية المالية والاقتصادية وكانت لهم اتصالاتهم السياسية على أعـلى المستويـات الدولية. وكان لها علم خاص وشيفرة خاصة وجهاز استخبارات خاص يعمل لخدمتها في جمع المعلومات، بل ويقوم عند اللزوم ببعض العمليات «القذرة» لحماية مصالح الشركـة كما يفعـل جهاز استخبـارات أي دولة. وبعد انتهاء الحرب وحتى قيام الثورة المصرية سنة ١٩٥٢، راحت شركة قناة السويس تتصرف مزة أخرى كدولة مستقلة. كان رئيسـها فرنسوا شارل رو يزور مصر محاطاً بكل المراسم التي يحاط بها رؤساء الدول، وكان طرفاً حاضراً في كل المؤتمرات الدولية ابتـداء من المؤتمرات التي وضعت اتفـاقات صنـدوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى غيرها من التجمعات المكلفة بوضع النظام الاقتصادي العالمي الجديد. كما انه كان طرفاً حاضراً في كل المؤتمرات السيـاسية التي يعقـدها الأقطـاب في الغرب، خصـوصـاً إذا كـان مـوضـوع البحث يتصـل بـالشرق الأوسط. وكـان معظم أعضـاء مجلس الادارة قـد أصبحـوا الآن من البريطانيين، وإن تنازلت الشركة فقبلت دخول بعض المصريين بعدد محـدود كأعضـاء في مجلس إدارتها، حددت لهم اختصاصات لا علاقة لها على الاطلاق بإدارة الشركة ولا بقضاياها الحساسـة. كذلـك تنازلت الشركة فقبلت باستخدام بعض الساسـة المصريين من كـل الأحزاب كمستشـارين لها في بعض المشـاكل التي كانت تطرأ مع الحكومة المصرية. وأخطر من ذلك أن الشركة أصبحت لها سيـاسة مستقلـة خاصـة تجاه إسرائيل. ولقد كانت للشركـة اتصالات وثيقـة مع عـدد من اليهود في مصر وفي فـرنسا قبـل الحرب وأثناءها وبعدها. وكان للشركة بطبيعة الحال اهتمام بالضفة الأخرى الشرقية لقناة السويس كما كـان لها

رأيها في خطوط المواصلات من سيناء إلى فلسطين. وتدل وثائق الشركة على أنها تبرعت إلى الحركة الصهيونية قبل سنة ١٩٤٨ بمبالغ طائلة، كما أنها بعد حرب فلسطين اقامت مكتباً للاتصال ولتنسيق المعلومات مع الاستخبارات الإسرائيلية وحينما لفت «حسن يوسف» (باشا) وكيل الديوان الملكي في ذلك الوقت نظرها إلى معلومات مستفيضة بدأت تصل إلى مصر عن مدى التعاون بينها وبين إسرائيل كان جواب الشركة:

«ان مصالحها على الضفة الأخرى من قناة السويس إلى جانب حركة مرور الناقلات الحاملة للبترول من الخليج إلى مصفاة حيفا تفرض على الشركة ضرورة وجود نوع ما من العلاقات مع إسرائيل، وأن مشاكل الحكومة المصرية على الحدود ليس لها أن تتدخل في عمليات شركة قناة السويس»[٢]

ويضيف محمد حسنين هيكل أن وثائق الحكومة المصرية تدل على أن الحكومات المصرية التي فاوضت بريطانيا على الجلاء عن قناة السويس لم تنتبه إلى أن شركة قناة السويس كانت طرفاً خطيراً في تلك المفاوضات: «كان يؤثر ان يبقى دوره خافياً من وراء ستار وهو شركة قناة السويس»، كما تدل حسابات الشركة على أنها صرفت على المجهود الحربي للحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية مبلغ أربعمائة مليون جنيه استرليني (بقيمة ذلك الوقت). كانت شركة قناة السويس:

«اكبر بكثير من مجرد مؤسسة مالية او بحرية أو اقتصادية عملاقة».

رفض أميركي مهين وتأميم قناة السويس

عندما فاجأ دالاس السفير المصري بإبلاغه برفض الولايات المتحدة لتقديم الأموال اللازمة لتمويل السد العالي، كان لنكولن وايت المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية قد أصدر بياناً بذلك للصحفيين قبل مرور دقيقة واحدة على دخول السفير المصري لمكتب دالاس، وقام السفير المصري بالإبراق بما حدث للرئيس عبد الناصر الذي كان على متن طائرة مع الزعيم الهندي الكبير نهرو في طريقهما إلى مصر. وعندما اطلع الرئيس عبد الناصر على بيان دالاس والطريقة التي تميز بها تصرف وزير الخارجية الاميركي، اعتبر بأن الرفض الأميركي وأسلوبه يشكلان إهانة لكرامة مصر وهجوماً «على نظام حكمه ودعوة للشعب المصري إلى اسقاطه»، وكان رده سريعاً جداً. ففي ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٦ يوم ذكرى تنازل الملك فاروق عن العرش، أصدر مرسوماً بتأميم قناة السويس ليستعمل مواردها ورسومها بالعملة الأجنبية لبناء السد العالي.

«ومع أن عبد الناصر كان متصلاً بموسكو للتفاوض على بناء السد العالي، فإنه لم يتحدث معهم كلمة واحدة عن نواياه لتأميم قناة السويس، حتى في الداخل لم يتحدث مع أحد في هذا القرار إلّا في آخر لحظة»[٣].

وفي الخطاب الذي ألقاه عبد الناصر يوم ٢٦ تموز/يوليو سنة ١٩٥٦ في الاسكندرية، ذكر عبد الناصر المستمعين بالمهانة التي كان يفرضها المستعمر على الشعب المصري قبل قيام الثورة... قال عبد الناصر: لقد أعادت الثورة للشعب كرامته بعد أن كان قد سلبها المندوب السامي البريطاني ثم السفير البريطاني فيما بعد... وأخذ عبد الناصر يبرر في خطابه الأسباب التي دفعته للجوء إلى الروس لشراء أسلحة روسية بعد غارة إسرائيل على غزة في شباط/فبراير سنة ١٩٥٥، فقال للمستمعين أنه سواء أكانت هذه الأسلحة شيوعية أم غير شيوعية فهي في مصر تصبح أسلحة مصرية.

وأشار عبد الناصر في خطابه إلى أن واشنطن أرادت أن تعاقب مصر لأنها رفضت الدخول في أحلاف عسكرية، كما أرادت أن تفسد علاقاتها الاقتصادية مع الدول التي تتعامل معها، وهاجم الولايات المتحدة بعنف بسبب الطريقة المهينة التي سحبت بها العرض الأميركي، وذكر بأن مصر لن تقبل المساس بكرامتها وسيادتها وأنها لن تقبل باستغلالها والتحكم في شؤونها، وأكد أن مصر ستنفذ مشروع السد العالي ووجه كلامه إلى واشنطن قائلاً «موتوا بغيظكم»[٤]. وكان الرئيس عبد الناصر (مرأ) وهو من بني مر. ويشرح الأستاذ محمود رياض مشاعر الرئيس عبد الناصر وأسباب لجوئه إلى العبارات العنيفة في خطابه فيقول:

«وقد تبدو هذه الكلمات الآن عنيفة للغاية، إلا أن عبد الناصر كان يعلم أنه يخوض معركة شرسة وأن نجاحه يتوقف على مدى مساندة جماهير الشعب له، وكان تحديه للسياسة الاستعمارية في خطابه بلغة بعيدة عن اللغة الدبلوماسية المألوفة يدفع الجماهير إلى الالتفاف حوله ليس في مصر وحدها بل في أنحاء العالم العربي...

«وأشار في خطابه إلى سياسة الغرب بتسليح إسرائيل لتصبح متفوقة على الدول العربية من أجل القضاء على الشعوب العربية، وأشار إلى مطامع إسرائيل في ضم سيناء [وهو ما أعلنه فعلاً بن غوريون بعد العدوان الثلاثي]»(٥).

وذكر الرئيس عبد الناصر في خطابه أنه في الوقت الذي تسحب فيه الولايات المتحدة عرضها للمساعدة في بناء السد العالي، تواصل مساعداتها لإسرائيل عن طريق هبات وقروض حكومية ومبيعات للسندات الإسرائيلية وتبرعات أميركية معفاة من الضرائب بلغت في مجموعها ثلاثة بلايين دولار تقريباً، ويبدو أمامها العرض الأميركي المسحوب البالغ ستة وخمسين مليون دولار مبلغاً ضعيفاً هزيلاً. ثم جاءت العبارة التي اتفق عليها مع محمود يونس: لقد أشعرني مستر بلاك أنني أجلس أمام فرديناند ديليسبس. واستطرد عبد الناصر يقول:

«ووفقاً لتوجهات ديليسبس القاسية مات ما يزيد عن مائة ألف عامل مصري اشتركوا في حفر القناة... قناة لا تخصهم ولا تخص بلدهم ولكن تخص شركة أجنبية امتصت الأرباح العائدة لا لصالح مصر ولكن لزيادة ثراء أصحاب الشركة.. ولكن أيام الاستغلال الأجنبي قد ولت ومن ثم ينبغي أن تعود «القناة وأرباحها إلى مصر»».

وقرأ عبد الناصر قرار التأميم وأنهى خطابه بصيحة هزت الجماهير حيث قال:

«سوف نبني السد العالي وسوف نعيد حقوقنا المسلوبة».

«لقد كان تأميم قناة السويس بمثابة ضربة معلم لاستقلال العرب. لقد أصبح عبد الناصر البطل الذي لا ينافس في ميدان التحرير والقومية العربية»(٦).

ويذكر محمد حسنين هيكل بأن فكرة تأميم القناة تولدت عندما أشار وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد في حديث مع الرئيس عبد الناصر إلى أهمية قناة السويس لبريطانيا وإلى أنها جزء من مجمع بترول الشرق الأوسط، وأن عبد الناصر علق على ذلك بملاحظة مضمونها أن حصة الدول المنتجة للبترول هي ٥٠٪ من الأرباح، بينما تقل حصة مصر عن ذلك من أرباح قناة السويس وأنه يجب زيادة حصة مصر. وتفاعلت فكرة الزيادة في رأس عبد الناصر وانتقلت فكرة الخمسين بالمئة من الأرباح إلى فكرة كامل الأرباح. ومن كامل الأرباح هذه صمم عبد الناصر على إقامة السد العالي رغم ما اعتبره خداعاً من دالاس وايدن وسحبهما لعرض التمويل(٧). وعلى هذا الأساس، فإن فكرة تأميم قناة السويس لم تكن مبيتة من عدة سنوات كما ادعت وزارة الخارجية الأميركية، ولم يسع الرئيس عبد الناصر لدفع الولايات المتحدة لرفض تمويل السد العالي، وإنما كان تأميم القناة وسيلة لتأمين مورد مالي لبناء السد العالي بعد أن انكشف موقف الولايات المتحدة السلبي المعادي.

كان الرئيس عبد الناصر قد درس النتائج التي يمكن أن تترتب على تأميم قناة السويس، فقدر بأن بريطانيا بزعامة أنتوني ايدن المهووس بكره عبد الناصر والدكتاتوريين سيلجأ إلى العنف والتدخل العسكري، وأن فرنسا ستشترك مع بريطانيا في هذا التدخل. أما إسرائيل فقد اعتقد بأن بريطانيا لن تقبل بأن تشترك معها في القتال حتى لا تثير العالم العربي ضدها. وكان من حسابات الرئيس عبد الناصر أن الولايات المتحدة لن تقف موقفاً عنيفاً ضد مصر، وأن بريطانيا وفرنسا حسب معلوماته العسكرية عن القوات البريطانية التي زوده ببعضها (ثوار ايوكا) في قبرص وجماعة عمالية في مالطا، تحتاجان لما لا يقل عن شهرين لاكمال الاستعدادات للهجوم على مصر يكون هو خلالهما قد أثبت للعالم حسن نية مصر، وأن القناة ستظل مفتوحة وتسير فيها الملاحة بكفاءة ويسر، ويفوّت بذلك الفرصة على أنتوني ايدن أمام الرأي العام العالمي لتبرير اللجوء إلى القوة الحربية. وبالفعل، فلقد أثبتت مصر أنها قادرة على إدارة القناة بكفاءة عالية رغم الصعوبات التي خلقتها الدولتان الغربيتان وشركة قناة السويس لإثبات عجز مصر عن إدارتها وتسيير الملاحة فيها بصورة سليمة.

وأحدث تأميم القناة موجة عارمة من الفرح والشعور بالاعتزاز في مصر وخارج مصر في العالم العربي، فلقد كانت القناة رمزاً كبيراً من رموز الاستعمار تذكر بما:

«تعرضت إليه مصر من استغلال، ومات آلوف المصريين وهم يحفرونها، وكانت شركة قناة السويس دولة داخل الدولة. كانت لها شيفرتها السرية الخاصة وعلمها الخاص، وكان شعارنا هو (أننا نريد القناة لمصر وليس مصر للقناة»[٨].

كانت الآمال المصرية والعربية لا تتعدى عدم تجديد عقد امتياز الشركة بعد نهايته في سنة ١٩٦٨، وهي الآن ملك لمصر ولم تعد شركة أجنبية للأجانب المستعمرين المستغلين. وأعلنت الدول العربية تأييدها لمصر باستثناء عراق نوري السعيد، وإن كان بعض الساسة العراقيين أرسلوا برقيات يعربون فيها عن تأييدهم لتأميم القناة. وعندما بلغ نبأ التأميم أنتوني ايدن كان في حفلة عشاء في مقر رئاسة الوزارة البريطانية في ١٠ داوننغ ستريت، اقامها تكريماً للملك فيصل ملك العراق، وكان نوري السعيد في معيَّنة وكذلك عدد من رجال السياسة البريطانيين العسكريين. وكان الحديث يدور عن عبد الناصر وعن

«مدى شعبيته في العالم العربي وعن البديل الذي يحلونه محله حالما يقلبونه ويزيحونه عن الحكم»[٩].

وغضب ايدن غضباً جامحاً وطلب مشورة نوري السعيد، فأجاب (حسب ما ذكره في روايته لمجلس الوزراء العراقي فيما بعد)

«لم يبق امامكم سوى سبيل واحد للعمل هو: اضربوا الآن واضربوه بشدة وإلا فسيفوت الأوان»[١٠].

ولا بد أن هذا جسّم مشهداً مؤلماً جداً ظهر فيه رئيس وزراء عراقي شهير أمام مليكه، وهو يناشد رئيس وزراء دولة أجنبية استعمارية أن يستعمل القوة والبطش لاسقاط رئيس عربي وحكم عربي في دولة عربية شقيقة. أما في الأردن فإن الصورة كانت مشرقة ويقول محمود رياض:

«وكانت برقية الملك حسين بتهنئة عبد الناصر لها وقع كبير في النفوس، فقد كانت تمثل تحدياً للوجود البريطاني في الأردن بل وتحدياً للأخطار المحيطة به»[١١].

وابتدأت الاستعدادات الحربية البريطانية والفرنسية، وجرت الاتصالات السرية بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وجمدت الأموال المصرية في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، واستمر مرور السفن في القناة بما فيها السفن البريطانية والفرنسية، وسمحت مصر لشركات الملاحة أن تدفع رسوم القناة في حساب شركة قناة السويس في باريس ولندن، وعقد مؤتمر لأربع وعشرين دولة في لندن لعب فيه دالاس دوراً كبيراً. واقر المؤتمر ملكية مصر للقناة، ولكنه قرر تشكيل هيئة دولية لإدارتها وتصريف شؤونها، فرفض الرئيس عبد الناصر الادارة الأجنبية ولم يقبل بأكثر من هيئة استشارية. وفي مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٨ آب/اغسطس ١٩٥٦ في واشنطن أعلن دالاس بأن:

«قناة السويس لا تحتل مقاماً أولياً من اهتمام الولايات المتحدة»[١٢].

وصرح الرئيس ايزنهاور في مؤتمر صحفي يوم ٤ أيلول/سبتمبر بعد يوم واحد من وصول رئيس وزراء استراليا روبرت منزس وبعثته إلى القاهرة:

«إننا ملتزمون بتسوية سلمية لهذا النزاع ولا شيء غير ذلك»[١٣].

كان هذا التصريح ضربة لمهمة منزس، وشعر أنتوني ايدن بأن الولايات المتحدة تخذله، ولكن الولايات المتحدة أيدت (حق) إسرائيل في خليج العقبة، وجمدت حسابات مصر في المصارف الأميركية، وأوقفت شحن المساعدات إلى مصر بما في ذلك الغذاء وكميات من الأدوية الضرورية. وفشل منزس في ارهاب الرئيس عبد الناصر عن طريق التلويح باستعداد بريطانيا وفرنسا لاستعمال القوة ضد مصر، وكاد الرئيس عبد الناصر ينهي الاجتماع مع منزس وبعثته. وكان منزس حاقداً على الرئيس عبد الناصر ويعارض التأميم بشدة، وأعلن في لندن قبل مجيئه لمصر:

«لو تركنا مصالحنا الحيوية تحت رحمة نزوة رجل واحد، فإن ذلك يعد بمثابة انتحار لنا... إننا لا نستطيع أن نقبل شرعية ما قام به عبد الناصر حتى من الزاوية الادبية»[١٤].

ويذكر صلاح نصر رئيس الاستخبارات المصرية بأن الرئيس عبد الناصر وجد أن مشروع منزس يعني ضياع سيادة مصر على القناة، وأنه سيربطها في دوامة السياسة والمشاكل الدولية. وقال عن مشروع

إدارة القناة من قبل هيئة تشكلها الدول المنتفعة من القناة:

«إن هذا الاقتراح من السذاجة بحيث يمكن تشبيهه بمشروع لانشاء هيئة من المنتفعين لتشغيل ميناء لندن، تصر على أن كل السفن التي تستخدم الميناء ينبغي عليها أن تدفع الرسوم للهيئة. إن هذا الاقتراح قد تم تخطيطه لاغتصاب سيادة مصر وحقوقها في إدارة القناة التي اعترفت بها بريطانيا منذ سنتين في المعاهدة الانجليزية ـ المصرية عام ١٩٥٤، حيث قررت أن القناة جزء حيوي من مصر»[١٥].

وحاولت بريطانيا وفرنسا الضغط على مصر بجعل (المرشدين) الأجانب في القناة يتركون عملهم. ثم تشكلت بمساهمة من دالاس جمعية المنتفعين من قناة السويس وقصد من هذه الجمعية أن تقوم بتشغيل القناة على نفقتها وتدفع لمصر رسوماً مقابل ذلك، فأعلن الرئيس عبد الناصر بأن أي محاولة لفرض هذه الجمعية على مصر ستؤدي إلى القتال. وبدا مع الوقت بأن المصريين يديرون القناة بصورة سليمة ودون تعارض مع ميثاق القسطنطينية (١٨٨٨) الذي يحكم أوضاعها. ولم يكن في الإمكان انكار حق مصر السيادي في تأميم القناة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ عرضت قضية القناة على مجلس الأمن، وتم التوصل إلى ستة مبادىء لتسوية المشكلة وافقت عليها مصر وبريطانيا وفرنسا وكانت كما يلي:

١ ـ الملاحة حرة مفتوحة ودون تمييز.
٢ ـ أن تحترم سيادة مصر.
٣ ـ أن تكون إدارة القناة منفصلة عن سياسات أي دولة كانت، فلا تخضع الملاحة فيها لتحيزات سياسية.
٤ ـ أن تحدد رسوم القناة باتفاق بين مصر والمنتفعين من القناة.
٥ ـ أن تخصص نسبة عادلة من العائدات لتحسين القناة وتطويرها.
٦ ـ في حالات النزاع يجب تسوية الأمر بالتحكيم.

واستعملت روسيا الفيتو ضد توصيتين قدمتهما بريطانيا وفرنسا لالزام مصر ببعض الضمانات وبالتعاون مع جمعية المنتفعين بالقناة.

ونشأ شعور عام بأن الحالة قد سويت، وأن خطر اندلاع القتال قد زال، وهذا ما عبّر عنه همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة للدكتور محمود فوزي بعد اقرار المبادىء الستة:

«إنها نتيجة ممتازة،فبعدما أنهى البريطانيون استعداداتهم العسكرية ضدكم مرّ القطار وفات المحطة»[١٦].

ويذكر صلاح نصر في مذكراته أن الرئيس عبد الناصر بذل جهداً في تهدئة الأزمة الشديدة، فأوقف هجمات الفدائيين داخل النقب، ووضع بنداً في قرار تأميم القناة ينص على استمرار جميع موظفي القناة بمن فيهم البريطانيين والفرنسيين.

«كما حاول عدم التدخل في الملاحة حتى لا يعطي ايدن وموليه وأعوانهما فرصة الزعم بأن الملاحة داخل قناة السويس أصبحت خاضعة لنزوات عبد الناصر».

وأعلن عبد الناصر تعهد مصر بضمان تنفيذ اتفاقية القسطنطينية وحرية الملاحة كما كانت قبل التأميم.

«وكان عبد الناصر على استعداد أن يقابل ايدن وموليه في أي بلد محايد، ولكن لم يكن لديه الاستعداد أن يتخلى عن مبدأ جوهري هو أن القناة تخص مصر، وأن إدارتها ودخلها ينبغي الا يبقيا ملكاً لقوة أجنبية»[١٧].

ورغم ذلك كان لديه الاستعداد لقبول مساهمة الدول المستخدمة للقناة بصفة استشارية في الأمور التي ترتبط بمصالحها. وفيما يتعلق بجهود الرئيس عبد الناصر للوصول إلى تسوية لأزمة تأميم القناة يقول صلاح نصر:

«وهنا يلعب العملاء المزدوجون دوراً ملموساً في لعبة الحرب السياسية، لقد كان عبد الناصر يريد أن يجس نبض لندن وواشنطن إزاء الوصول إلى تسوية للموقف، فاختار عميلين شقيقين أحدهما ينتمي للمخابرات المركزية الأميركية فأرسله إلى واشنطن، والآخر ينتمي إلى المخابرات البريطانية فأرسله إلى لندن. وقام عبد الناصر بتزويد العميلين بالتوجيهات وطلب منهما أن يبينا للبريطانيين والأميركيين أن القناة في ظل الإدارة المصرية سوف تظل مفتوحة لجميع سفن دول العالم، ولن تستخدم قط كسلاح ضد أية دولة تستخدم القناة. ولكن جهود الأخوين باءت بالأخفاق، فأولاً لا يمكن لعميل مزدوج أن يقوم بمهمة السفارة بين الدول حتى لو

كانت مهمة سرية، وثانياً لأن الأحداث كانت قد سبقت الزمن..»[١٨].

وأضاف صلاح نصر في مذكراته:

«ومن ناحية أخرى كان عبد الناصر منذ نشوب أزمة تأميم قناة السويس يرغب في الوصول إلى تسوية سلمية طالما كانت لا تمس سيادة مصر، وكان هناك دافعان أساسيان يحثانه لاتخاذ هذا النهج.

كان الدافع الأول سياسياً، إذ تعرض عبد الناصر لنوع ما من الضغوط من بعض الدول العربية ومن روسيا ويوغوسلافيا والهند تحبذ فكرة الوصول إلى تسوية... وكان عبد الناصر حينما قام بتأميم القناة قد حصل على إعجاب معظم زعماء الدول العربية.

ولكن ما ان تطورت الأزمة وبدأت تظهر في الأفق بوادر احتمال نشوب الحرب، حتى بدأت الدول العربية المنتجة للبترول ـ وبخاصة الدول التي لا تمتلك خطوط أنابيب تمتد إلى البحر الأبيض ـ تخشى على أمن القناة كمنفذ رئيسي لتصدير بترولها إلى الغرب»[١٩].

ولقد ذكر المرحوم السيد عوني عبد الهادي الزعيم الفلسطيني والوزير الأردني الذي كان في ذلك الوقت سفيراً للأردن في القاهرة، بأنه قابل مع عدد من السفراء العرب الرئيس عبد الناصر وحثوه على السعي لحل الأزمة بصورة سلمية[٢٠].

كان الرئيس عبد الناصر يعلم بأن الخطر لم يمر، وكان الأميركيون أحد مصادر معلوماته السرية لأنهم أرادوا اقناعه بالمخاطر وبقبول التسوية. وكانت المعلومات تأتيه كذلك من «صديق» لمصر في حلف بغداد وتدل على أن نوري السعيد كان مقتنعاً بأن الهجوم على مصر سيحدث، وذلك إضافة إلى أنباء الحشودات البحرية والجوية البريطانية والفرنسية. وحتى ذلك الوقت، كان الرئيس عبد الناصر يعتقد بأن الدولتين الاستعماريتين لن تتواطأ مع إسرائيل وتشركانها في هجوم محتمل على مصر، ولذلك لم يترك سوى قوات قليلة في سيناء رغم المعلومات السرية التي سلمت مقابل ثمن نقدي للسفارة المصرية في باريس عن تواطؤ بين فرنسا وإسرائيل. ويذكر صلاح نصر رئيس الاستخبارات المصرية السابق في مذكراته، بأن الرئيس عبد الناصر كان «يظن أن انشغال فرنسا في الثورة الجزائرية سوف لا يمكنها من المشاركة في أي عمل عسكري موجه لمصر رغم كراهية موليه له».

وظن كذلك بأن ما يقوم به موليه رئيس الوزراء الفرنسي وأنتوني ايدن رئيس الوزراء البريطاني

«من تلويح لاستخدام القوة ليس إلا بمثابة إرهاب له ليقبل نوعاً من الاشراف الدولي على القناة».

ويضيف صلاح نصر:

«ويثور عبد الناصر حينما يصله تقرير من سفارتنا في باريس جاء به أن مسيو بينو وزير خارجية فرنسا أهان السفير المصري ونعته بأنه قاض يحمي «مجرماً عتيداً»»[٢١].

ولكن تكشف فيما بعد أن التواطؤ قد حدث بين فرنسا وإسرائيل ثم بريطانيا. وأن اتصالات عديدة تمت بين الأطراف الثلاثة. وأن الاجتماعات عقدت وتم الاتفاق النهائي في منزل خاص في (سيفر) بضواحي باريس، باشتراك وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد[٢٢] وغي موليه وكريستيان بينو وزير خارجية فرنسا وبورج مونو ري وزير الحربية الفرنسي وبن غوريون وموشيه دايان وشمعون بيريز. ولقد سجل موشيه دايان في مذكراته تفاصيل هذا التواطؤ[٢٣]. وكان لكل طرف من الأطراف الثلاثة أسبابه المتشابكة لخوض القتال ضد مصر. ففرنسا كانت تملك القسم الأكبر من أسهم شركة القناة وكانت تحارب ثوار الجزائر المناضلين لتحرير وطنهم من الاحتلال الأجنبي الاستيطاني، وكانت مصر عبد الناصر تزود الثوار بالسلاح والدعم لدوافع قومية عربية واشغالاً للسلاح الفرنسي حتى تقل قدرة فرنسا على تزويد إسرائيل بالسلاح. وكان أنتوني ايدن الممثل الأنيق للاستعمار القديم يبغض الرئيس عبد الناصر وما يمثله عبد الناصر من وطنية وعروبة ونزعة استقلالية صلبة رأى فيها ايدن كلها خطراً على مصالح بريطانيا والغرب وإسرائيل. واعتبر بأن عبد الناصر (دكتاتوراً) خطراً وعدواً لبريطانيا. ووصف مستشار في السفارة البريطانية في واشنطن الرئيس عبد الناصر بأنه «عدو الشعب البريطاني رقم واحد».

أنتوني أيدن يريد أن يقتل عبد الناصر

كان أنتوني ايدن السياسي الأنيق اللامع صاحب الشهرة والخبرة الدبلوماسية العريقة ومن أكبر مؤيدي عصبة الأمم رجلاً ذا مشاعر حادة وأفكار ثابتة، ومن هذه الأفكار الملحة على ذهنه أن الرئيس عبد الناصر يشبه هتلر، وأنه يجب أن يحطم:

«ولا يستطيع من يراه على التلفزيون أن ينسى الكراهية الشخصية المكشوفة التي كان يتحدث بها عن عبد الناصر، والتي أثارت التساؤل إذا كان قد حدث شطط في الحكم على الأشياء في المراكز العليا»(٢٤).

وقد أكد السير أنتوني ناتنغ وزير الشؤون الخارجية البريطاني السابق شخصياً في الفيلم التلفزيوني الوثائقي (نهاية امبراطورية) الذي عرضه التلفزيون الأردني مساء ١٩٨٦/١٢/١٦، بأن أنتوني ايدن كان يكره الرئيس عبد الناصر ويتضايق منه لدرجة انه خلال أزمة السويس قال لأنتوني ناتنغ عن عبد الناصر: «اريد ان يُقتل (Murdered)». وأكد أنتوني ناتنغ بأن ايدن استعمل هذه الكلمة بالذات.

وعزز هذه الكراهية، حسب رأي محمد حسنين هيكل،كره زوجة أنطوني ايدن (كلاريسا) قريبة السير ونستون تشرتشل التي كانت تثور بسبب الانتقادات التي كانت توجه لزوجها في تعامله مع عبد الناصر، ويبدو أنها لم تخف غضبها على عبد الناصر:

«فعندما زار الصحفي الأميركي جوزيف السوب الرئيس عبد الناصر روى كيف زارها ذات يوم فالتقطت جريدة تحمل في إحدى صفحاتها صورة بشعة لعبد الناصر وقالت بغضب شديد: كيف يمكن لهذا المصري ان يتحدى انطوني وينجو من العقاب؟»(٢٥).

هذا القول تعبير استعماري متعال جعله الوهن والضعف اللذان أصابا بريطانيا وكشفهما فشلها في حرب السويس يبدو هستيرياً سخيفاً. ويذكر هيكل كذلك بأن الانطباع الذي كان سائداً لدى بعض الدبلوماسيين في لندن هو أن ايدن كان يريد رأس عبد الناصر إرضاءً لزوجته على الأقل:

«وقيل لنا انها كانت تحلم ان يثبت ايدن نفسه مثلما فعل عمها السير ونستون تشرتشل».

وكانت هناك حرب الدعاية المتبادلة والمؤامرات الأميركية والبريطانية المؤيدة من قبل نوري السعيد ضد عبد الناصر. وكانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تخاف من مواقف عبد الناصر المدعومة بنفوذه الكبير في العالم العربي وأفريقيا، فلقد رفض أن يقف الى جانب الغرب أو أن ينصاع إلى توجيهاته، بل ان عبد الناصر في نظرهم تصدى للتحركات الغربية فحارب حلف بغداد وتمرد على الغرب وبعث الأمل في الوحدة العربية التي لا يحبونها وجعل تحقيقها أمراً واقعياً. كما وأنه تقرب من روسيا الشيوعية، وإن كان ذلك بسبب سياسات الغرب والولايات المتحدة العدوانية، وشكّل خطراً على مصالح الغرب وسلامة مواصلاته عبر قناة السويس، وهي الممر الحيوي لبترول الشرق الأوسط إلى الغرب ولمصالحه الاقتصادية.

واعتقدت بريطانيا بأن عبد الناصر سيعمل على أن تفقد بترولها، وكانت إسرائيل مثل الدول الغربية تريد القضاء على عبد الناصر واسقاطه قبل أن تتزايد القوة الحربية التي كان يبنيها لمصر بالسلاح وبالقيادة الموحدة لحلف عسكري بين مصر وسوريا والأردن، وقبل تضييق الخناق على إسرائيل التي كانت تريد تحطيم القوات العربية واكتساب حق الملاحة البحرية في قناة السويس والبحر الأحمر وخليج العقبة حتى ميناء (ايلات)، وأن تضع حداً لغارات الفدائيين من سيناء. كما وأن إسرائيل أرادت بعد أن تستولي على سيناء أن تبقى فيها حتى تصبح عن طريق القوة العدوانية شريكاً من الضفة الشرقية في قناة السويس فتتمكن من السيطرة عليها. وفي الواقع، فإنه عندما طلب من إسرائيل الانسحاب من سيناء بعد حرب السويس قال بن غوريون: ولماذا نخرج؟ إن أجدادنا أيام موسى عاشوا أربعين سنة في سيناء. وأعلن في الكنيست في اليوم التالي لوقف اطلاق النار أن قوات إسرائيل لم تدخل أراضي مصرية، وأن عملياتها العسكرية كانت في سيناء فقط، وبذلك يكون قد أعلن أن سيناء أرض غير مصرية، كما أعلن أن اتفاقات الهدنة وخطوطها مع مصر قد زالت واختفت، وأن سيناء صحراء أجنبية عن مصر، وأنه تم تحريرها من القوات والحكم المصري.

من الظاهر أن هذه الأسباب والدوافع للقضاء على عبد الناصر ومواقف عبد الناصر وتحقيق مطامع إسرائيل، كانت أقوى من قضية قناة السويس بحد ذاتها وتأمين الكفاءة في إداراتها وحرية الملاحة فيها. فرغم ضغوط الولايات المتحدة على بريطانيا لكي لا تلجأ إلى الحرب، ورغم التوصل إلى اتفاق البنود الستة بشأن القناة والملاحة فيها التي وافقت عليها الأطراف المعنية، ورغم أن المصريين سيروا الملاحة عبر قناتهم بكفاءة عالية وطريقة سليمة، وأن الرئيس عبد الناصر بذل جهداً لتفادي الصدام العسكري، فإن بريطانيا وشركاءها في التواطؤ اختاروا الحرب والقتال، وبات من الواضح أنه إضافة إلى دوافع كل من الأطراف المعتدية، فإن بريطانيا والغرب لم يستسيغوا ولم يتقبلوا أن يخرج زعيم عربي عن طوقهم وسلطانهم، ويختط نهجاً مستقلاً لبلده ليحدد مصيرها ومواقفها ويدير شؤونها وفق اختيارها في المجتمع الدولي، خصوصاً وأن هذا الزعيم كان على رأس أقوى دولة عربية، وكان يلهب حماس الجماهير العربية ويولد ضغوطاً كبيرة على الأنظمة والحكومات العربية الموالية للغرب والسائرة في ركابه. ويؤيد هذا الرأي ما جاء في مذكرات موشيه دايان عن وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد وتعليقاته خلال المباحثات في ضواحي باريس. فبعد أن وصف دايان كيف أن سلوك الوزير البريطاني خلال تلك المباحثات كان يعبر عن «الاشمئزاز من المكان ومن المجتمعين فيه الآخرين ومن موضوع المباحثات»، وأن الملاحظات الأولى التي أبداها أوحت بأنه يستعمل أساليب «زبون يساوم تجاراً جشعين»، قال بأن سلوين لويد أبلغ المفاوضين الفرنسيين والإسرائيليين بأنه كان يمكن في الواقع أن يتم الوصول إلى اتفاق مع مصر بشأن قناة السويس في خلال سبعة أيام، وأن محادثاته في نيويورك مع وزير الخارجية المصري محمود فوزي كانت مثمرة، وأن المصريين قبلوا بالاعتراف بجمعية الدول المنتفعة من قناة السويس وبتحديد رسوم القناة مسبقاً وبضمان الاشراف الدولي على إدارة القناة وفرض العقوبات حسب ميثاق الأمم المتحدة إذا أخلوا بالتزاماتهم، ولكن سلوين لويد اضاف بأن بريطانيا لا ترغب في الاتفاق مع مصر لأن مثل هذا الاتفاق سيفشل في اضعاف عبد الناصر بل سيزيده قوة. وبما أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية اعتبرت بأنه يجب اسقاط عبد الناصر، فإنها مستعدة للجوء إلى الحرب لتحقيق هذه الغاية. كما وأن الحكومة البريطانية لن تساند المملكة الأردنية الهاشمية إذا قام الأردن بمهاجمة إسرائيل[٢٦].

ويذكر صلاح نصر في مذكراته:

> «ومن ناحية أخرى، كان ايدن قد أعلن حرباً نفسية شعواء على عبد الناصر بعد أن طرد الملك حسين جلوب من قيادة الفيلق العربي الأردني في شهر مارس [آذار]، فقد ظن أن عبد الناصر وراء كل المتاعب التي تواجهها بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط. وأخذ رجال المخابرات الأميركية بالاشتراك مع نظرائهم البريطانيين في تدبير انقلاب في مصر على نظام عبد الناصر مشابه للانقلاب الذي أطاح بحكومة مصدق في ايران»[٢٧].

في حزيران/يونيو ١٩٥٦، أعلن بن غوريون بأن إسرائيل لن تلجأ إلى الحرب حتى ولو استفزت للقتال. وفي تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها، أكد ممثلو إسرائيل في الأمم المتحدة بأن إسرائيل لن تلجأ إلى حرب وقائية ضد جيرانها العرب، وكان ذلك خداعاً وتضليلاً. فقد قامت إسرائيل بعد ثلاثة أيام بتعبئة قواتها وغزت مصر في اليوم التالي، أي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر واحتلت قطاع غزة وسيناء وشرم الشيخ، مستغلة اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأميركية. وقامت بريطانيا وفرنسا حسب مخطط التواطؤ العدواني بتوجيه انذار إلى كل من مصر وإسرائيل تطلب منهما وقف القتال والانسحاب عشرة أميال من طرفي القناة كل في جهته. وطلبت من مصر أن تقبل باحتلال القوات البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية في بورسعيد والاسماعيلية والسويس. كانت القوات الإسرائيلية وقت الانذار على بعد حوالى أربعين كيلومتراً من القناة، وكان واضحاً أن الانذار يعني أن تتوغل إسرائيل لمسافة أكبر في الأراضي المصرية، وأن تنسحب مصر من أرضها غرب القناة. وكان واضحاً كذلك أن الانذار كان يستند إلى حجة واهية، وشكل محاولة مزرية لتبرير العدوان الصارخ والتواطؤ السري مع إسرائيل.

وعندما صدر الانذار البريطاني ـ الفرنسي، أرسل الرئيس ايزنهاور رسالة إلى أنتوني ايدن يؤكد فيها أنه يتوجب على كل من الدول الموقعة على (التصريح الثلاثي) ابلاغ الطرفين الآخرين بنيتها في

الخروج على التصريح. ولكن ايزنهاور رفض الاقتراح السوفياتي للقيام بعمل عسكري مشترك لوقف العدوان حتى لا يكون حليفاً للاتحاد السوفياتي ضد حلفائه الحقيقيين، وحتى لا يفتح المجال أمام الروس للدخول بفعالية في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط التي كانت الولايات المتحدة والغرب تبغي ابقاءها مغلقة في وجه الاتحاد السوفياتي. وفي الأمم المتحدة أعلن همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة استقالته يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ احتجاجاً على العدوان، ولكن أغلبية كبيرة من دول العالم ومنها مصر طلبت منه الرجوع عنها والبقاء في منصبه. فبقي فيه إلى أن لاقى حتفه في حادث سقوط طائرته في ادغال الكونغو.

أما الرئيس عبد الناصر فلقد دهش للكذب الذي تضمنه الانذار. ولم يصدق أن رئيس وزراء بريطانيا رغم بغضه له يكذب إلى هذا الحد. وينسب محمد حسنين هيكل عدم التصديق هذا إلى الاعتقاد الشائع عن المصداقية التي يتميز بها (الجنتلمان) البريطاني فيقول بأن عبد الناصر:

«لم يستطع أن يصدق لأن من بين الأساطير الراسخة في الشرق الأوسط: الجنتلمان البريطاني المهذب لا يكذب مطلقاً. وبرغم انه كان يكره ايدن ولم يكن يثق به، وبرغم أنه كان يعرف ان ايدن يريد القضاء عليه فلم يساوره الظن في أن ايدن يكذب»[٢٨].

ورفض الرئيس عبد الناصر الانذار وأغلق قناة السويس وقام الطيران البريطاني والفرنسي بقصف القاهرة وقواعد الطيران المصري، ثم قامت القوات البريطانية والفرنسية باحتلال مدينة بورسعيد بعد قتال عنيف، وكذلك احتلت القسم الشمالي من القناة بعد أن سحب عبد الناصر قواته من سيناء.

ويعلق أنور السادات على تصرف بريطانيا وفرنسا ودور أميركا، فيقول:

«لقد كان من الممكن أن تعيش بريطانيا وفرنسا على أموال أميركا وحمايتها عيشة شريفة، ولكن هاتين الدولتين على ما تعودتا عليه لن تستطيعا ابداً العيش بشرف... فإنه ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى راحت بريطانيا وفرنسا تطبقان أحط أساليب الاستعمار ضد الشعوب الصغيرة بقصد السيطرة على مواردها وحرمانها من ممارسة سيادتها. واستخدمت الدولتان في ذلك دولارات أميركا وأسلحة أميركا عن طريق حلف الأطلنطي من جهة... ومن جهة أخرى استخدمت هاتان الدولتان السارقتان أميركا ونفوذها وتأييدها في المجال الدولي عن طريق هيئة الأمم المتحدة، لكي يجعلا من شريعة الغاب دستوراً للمعاملات في هذا العالم... أريد أن أقول لك أن أسلحة هذا الحلف وأساطيله وطائراته ودباباته هي التي كان مقدراً لها أن تفتك بقوات مصر المسلحة تحت ستار إسرائيل، لولا يقظة جمال عبد الناصر الذي أصدر أوامره بسحب قواتنا من سيناء وتوحيد الجبهة في اللحظة الحاسمة. أسلحة حلف الأطلنطي هذه... هي التي جاءت إلى مصر لكي تخلع... جمال عبد الناصر وتقضي على الثورة، لكي تعود مصر من جديد مستعمرة ليس لبريطانيا وحدها هذه المرة وإنما لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل... أسلحة حلف الأطلنطي هذه هي التي جاءت إلى مصر لكي تقضي على القومية العربية وزحفها الصاعد المقدس... فزعماء الغرب لم يكفهم أن يحصلوا على البترول ولا أن يستخدموا قناة السويس في حرية وأمن، وإنما هم يريدون أن يستعبدونا ويذلوا رقابنا ويحصلوا على البترول ويملكوا القناة ويقضوا إلى الأبد على كل وعي أو حرية أو استقلال في دنيا العرب وفي مصر على وجه الخصوص»[٢٩].

عبد الناصر بطلاً عربياً كبيراً

بعد الغارة الجوية على القاهرة تأزم الوضع في مصر، وضعفت ثقة بعض القادة المصريين في إمكانية الصمود في وجه العدوان الغربي والإسرائيلي. وعندما عقد الرئيس عبد الناصر اجتماعاً وزارياً، كان صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة في حالة يأس وضعف نفسي، وخاطب الرئيس عبد الناصر قائلاً:

«لقد فعلت كل ما في وسعك. لقد خدمت بلدك بكل قدرتك وطاقتك ولكنك فشلت، وبقيت خدمة أخرى واحدة فقط يمكنك أن تؤديها لبلادك: إن السير همفري تريفليان لا يزال في السفارة البريطانية فاذهب وسلم نفسك اليه. ذلك أنهم يريدونك وحدك فقط»[٣٠].

وقد قيل إنه طلب من الاستخبارات المصرية توفير سم لينتحر به جميع أعضاء مجلس القيادة.

ولكن عبد الناصر كان من معدن آخر ولم يرَ بأن الأمر يقتصر على شخصه، وأعلن بأنه يفضل أن يضحي بنفسه مقاتلاً ورفض الاستسلام. وابتدأ يحضر لحرب العصابات في مصر ضد الغزاة، وخرج من

حرب السويس بطلاً عربياً كبيراً وزاد نفوذه وتأثيره وجاذبيته.

من بداية الحرب أثار الاعتداء على مصر استنكاراً في الرأي العام العالمي وفي بعض دول (الكومنولث)، وفي بريطانيا نفسها رغم نظرة التعالي والنعرة البريطانية تجاه (المصريين). وكان هناك استنكار لأساليب الخداع والتواطؤ التي لجأت إليها حكومة ايدن والتي كان من المفروض (تقليدياً) أن تترفع عنها الحكومات البريطانية، وكذلك بسبب استغلال (الاذاعة البريطانية) لتكون أداة للدعاية المضللة، فأتلفت بذلك مصداقيتها وحيادها وسمعتها. وقبل أيام من بداية القتال قام الرئيس ايزنهاور بالاتصال هاتفياً مع أنتوني ايدن محاولاً اقناعه بالارتداع عن التورط في الاجراءات الحربية. وفي اليوم السابق لبداية الهجوم، قام الرئيس ايزنهاور بإنذار بن غوريون بأن لا يلجأ للعمل الحربي[٣١].

وعند بدء القتال، ندد مجلس الأمن دون تأخير بالغزو وطالب بوقف القتال، وقامت مصر بإغراق عدد من السفن في القناة فأغلقتها. وتضعضع الجنيه الاسترليني ومركز بريطانيا المالي لدرجة خطيرة. وانكشف ضعف بريطانيا وتبين أنها فقدت قوتها ومنزلتها السابقة، واستقال وزيران بريطانيان هما السير أنتوني ناتنغ وزير الدولة للشؤون الخارجية، والسير ادوارد بويل السكرتير المالي للحربية البريطانية. وفي مجلس العموم البريطاني وجَّه زعيم حزب العمال سؤالاً إلى الحكومة عن تواطئها في حرب السويس، كما وجه تهمة (الكذب) إلى كل من أنتوني ايدن رئيس الوزراء، وسلوين لويد وزير الخارجية. ولقد ثبت بعد سنوات أن هذين المسؤولين البريطانيين كانا كاذبين عندما نشر موشيه دايان مذكراته، ونتيجه لدراسات وأحاديث جرت مع وزير الخارجية الفرنسي بينو وسلوين لويد نفسه.

أما الولايات المتحدة فقد هددت بصورة مكتومة بتطبيق عقوبات اقتصادية على المعتدين. وأعلن السوفيات انذارهم الشهير بإطلاق صواريخهم البعيدة المدى على المعتدين، وهو الانذار الذي وصف من قبل بعض الجهات بأنه إنذار دعائي صدر بعد وقف القتال، لأنه من المستبعد أن يورط الاتحاد السوفياتي نفسه في حرب عالمية من أجل مصر البعيدة عنه، وحيث لا توجد له فيها مصالح حيوية معرضة للخطر. وهناك من يقول بأن الرئيس عبد الناصر قال في خطاب ألقاه بعد ثلاث سنوات من الحرب:

«بأن روسيا عرضت عليه المساعدة ضد العدوان بعد أن كانت الحرب قد انتهت عملياً»[٣٢].

ويذكر محمود رياض إن الرئيس شكري القوتلي الذي زار موسكو من ١٠ إلى ١٩٥٦/١١/٣٠، أبلغه أن:

«الاتحاد السوفياتي سيقدم أقصى معونة ممكنة لمصر بما في ذلك الأسلحة والفنيين، إلا انهم غير مستعدين لارسال قوات عسكرية خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى قيام حرب عالمية»[٣٣].

وعند وصول الانذار السوفياتي إلى فرنسا، قال المستشار الألماني اديناور لرئيس الوزراء الفرنسي الذي كان مجتمعاً به:

«الافضل أن لا تكون لديكم أي أوهام، فهؤلاء الأميركيون لن يهرعوا إلى مساعدتكم على الرغم من حلف الأطلنطي».

وعندما قابل السفير الفرنسي الرئيس ايزنهاور استقبله واقفاً وكان:

«شاحب الوجه وعصبياً، وكرر له المرة بعد المرة قوله: يجب عليكم وقف هذه الحرب... يجب عليكم الانسحاب من مصر... ان موقفنا يطابق موقف الأمم المتحدة.. دعني أقول لك هذا يا سيدي، إن الحياة لا تعدو أن تكون سلماً يصل إلى السماء، وأنني شديد القرب من الطرف العلوي للسلم.. وأريد أن أقدم نفسي لخالقي بيدين نظيفتين لم تلوثهما حرب نووية»[٣٤].

ولكن مما لا شك فيه أن روسيا على وجه العموم كسبت من موقفها المعادي للامبريالية في نظر العرب ومن تهديدها بإرسال متطوعين لمساعدة مصر في القتال. ولعل هذا كان من الحوافز المهمة التي أدت إلى اصدار (مبدأ ايزنهاور) لمقاومة الحركات الشيوعية التي تساندها روسيا في الشرق الأوسط.

وفي سوريا نسفت محطة ضخ البترول العراقي بتدبير من ضباط قوميين على رأسهم عبد الحميد سراج، فانقطع سيل البترول إلى البحر الأبيض المتوسط وارتفع سعره. ونسب هذا النسف إلى المقاومة الشعبية لتفادي تحميل الحكومة السورية أي مسؤولية، ولم ينسف خط التابلين الأميركي لأن الولايات

المتحدة لم تؤيد العدوان العسكري. ولقد أثر قطع البترول واغلاق قناة السويس على الوضع الاقتصادي الغربي، وزادت احتمالات البطالة في الصناعات التصديرية، واستاءت دول حلف الناتو من حليفتيها لإقدامهما دون مشاورات مسبقة معها على مغامرة حربية سببت لها مشاكل واضرار اقتصادية. وفي بريطانيا استطالت طوابير الهجرة منها للاستيطان في الخارج، وانهارت صحة رئيس الوزراء انتوني ايدن، فسافر إلى جزيرة جمايكا للاستجمام، ثم تخلى عن الحكم وتوفي بسبب المرض الذي ربما قد زادت خطورته بسبب القهر والفشل.

وانتشر الغضب في الدول العربية وثارت مشاعر شعوبها استنكاراً للعدوان وتأييداً لمصر، فقامت التظاهرات معبرة عن التعاطف مع مصر في البحرين والعراق والكويت وبلدان الخليج الأخرى. وحتى الحكومة العراقية غضبت على بريطانيا لأنه كان من الصعب عدم اظهار التعاطف مع مصر في وجه اعتداء بريطاني متحالف مع إسرائيل، ولأن هذا الاعتداء تسبب في وقف ضخ البترول العراقي. واقترح العراق مع باكستان اقصاء بريطانيا من حلف بغداد، ولكن معارضة تركيا لذلك جعلتهم يكتفون بإدانتها فقط. واجتمعت تسع دول عربية في بيروت هي: مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا واليمن، وهددت بفرض عقوبات اقتصادية إذا لم تنسحب القوات المعتدية. وقطعت مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا. وأبلغ الأردن بريطانيا معارضته لاستعمال القوات البريطانية للقواعد الجوية في الأردن، ثم ألغى بعد ذلك المعاهدة الأردنية البريطانية، وخسرت بريطانيا اتفاقية الجلاء وما كان قد تبقى من حق استعمال قاعدة القناة. ويذكر جلالة الملك حسين في كتاب مهنتي كملك:

> «فمنذ الأيام الضيقة التي ثارت فيها الفتن وحوادث الشغب بمناسبة حلف بغداد بتحريض من عبد الناصر، وأنا أبذل ما في وسعي للتوفيق بيننا. وخلال غزو السويس لعب الأردن دوراً كبيراً في حث العالم العربي على الوحدة، وكنا أول من ساند عبد الناصر عندما أممت قناة السويس، وأول من دعا إلى اتحاد العالم العربي لدعم عبد الناصر بعد هجوم إسرائيل والاقطار الغربية على مصر»[٣٥].

ويقول محمود رياض الذي كان سفيراً لمصر في دمشق:

> «وعرض الملك حسين والرئيس القوتلي معاونة مصر بالهجوم على إسرائيل تنفيذاً للاتفاقيات العسكرية الموقعة مع مصر، إلا أن عبد الناصر رفض تدخل البلدين وطلب مني ابلاغ شكري القوتلي رفضه القاطع لقيام سوريا بأي عمل عسكري، وكان رأي عبد الناصر أن الموضوع قد تعدى كونه مجرد عدوان إسرائيلي يمكن للدول العربية التصدي له. وأنه ليس من المصلحة تعريض سوريا والأردن لغزو بريطاني ـ فرنسي، بل من الأفضل الاحتفاظ بقوتهما سليمة، فقد يستطيعان معاونة مصر في المستقبل»[٣٦].

ووقفت الهند واليونان إلى جانب مصر. واضطرت بريطانيا وفرنسا إلى الانسحاب منها. وأمم عبد الناصر البنوك البريطانية والفرنسية وشركاتهما في مصر... أما إسرائيل فقد حاولت أن تماطل وأن تحتفظ بشرم الشيخ وقطاع غزة، ولكنها اضطرت لأن تنسحب في ٩ آذار/مارس ١٩٥٧ نتيجة لحزم الرئيس الأميركي ايزنهاور، وجاءت قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة لتراقب خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل من الجانب المصري وفي شرم الشيخ.

وارتفعت منزلة الرئيس عبد الناصر وأصبح بطلاً عربياً كبيراً وأسطورة رائعة في نظر الملايين من العرب في أقطارهم المختلفة. وتعدى بريقه وتأثيره حدود الوطن العربي. ويتمثل بعض هذا التأثير فيما قاله الرئيس كاسترو، وهو الزعيم الكوبي الكبير، للرئيس عبد الناصر عندما التقيا في نيويورك سنة ١٩٦٠:

> «في عام ١٩٥٦ كنا في الجبال نقاوم نظام (باتيستا) ووصلنا إلى حال من اليأس، ولكن عندما رأينا أنكم صمدتم امام الانجليز والفرنسيين والإسرائيليين وان العالم وقف إلى جانبكم قررنا أن نصمد. وتلك كانت نقطة تحول بالنسبة الينا اعتبرنا أن الأمل لا يزال وارداً، وأن في الإمكان الانتصار على باتيستا حتى ولو كانت اميركا تساندها»[٣٧].

ومجّد أنور السادات بطولة الرئيس عبد الناصر في حرب السويس، إذ قال قبل أن يصبح هو رئيساً للجمهورية:

«... جمال استطاع أن ينتصر في معركة السياسة على دهاقين السياسة الذين أفنوا عمرهم في الخبرة والدهاء... وسقط أمامه رئيس وزراء أكبر امبراطورية يعرفها العصر الحديث صريعاً موصوماً بالتآمر والعار. واستطاع جمال أن ينتصر في المعركة الأدبية حين وقفت من خلفه شعوب تعدادها ألف وخمسمئة مليون نسمة تصرخ في وجه أعدائه الذين أرادوا أن يعودوا بالعالم إلى شريعة الغاب. وانتصر... جمال في المعركة العسكرية على جيوش الامبراطورية البريطانية ـ وما يسمى بفرنسا ـ المزودة بأحدث الأسلحة وأفظع أدوات الفتك والدمار»[٣٨].

وعندما توقف القتال، أشاد الرئيس عبد الناصر في خطاب ألقاه في الجامع الأزهر بموقف جلالة الملك حسين والرئيس شكري القوتلي وجلالة الملك سعود. وأشار إلى إصرارهم على دخول الحرب إلى جانب مصر. وبيّن أن القيادة المصرية هي التي طلبت منهم عدم دخول الحرب. وأشاد الرئيس عبد الناصر كذلك بالولايات المتحدة وبالاتحاد السوفياتي لموقفهما ضد العدوان الثلاثي. ومما هو جدير بالذكر أنه في اجتماع للرؤساء العرب عقد في بيروت بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ تأييداً لمصر، لم يكتف جلالة الملك حسين بـ:

«المساندة الكلية لمصر، بل ندد بالموقف العراقي موجهاً كلامه لابن عمه ملك العراق بسبب تخاذل نوري السعيد رئيس حكومته، والذي كان لا يزال يصر على التعاون مع بريطانيا. وكان موقفاً شجاعاً للغاية، فالقوات البريطانية كانت لديها قواعد في الأردن وتستطيع أن تخلق متاعب كثيرة. وقد توجهت في ذلك اليوم بعد نهاية الاجتماع إلى مقر إقامة الملك حسين في فندق سان جورج شاكراً له موقفه الشجاع، مؤكداً أنه موقف لن ينسى وموقف تظهر فيه معادن الرجال وقدراتهم على التصدي للتحديات، ولم تكن هذه الأزمة هي الوحيدة التي يتخذ فيها الملك حسين موقفاً جريئاً بجانب الحق العربي»[٣٩].

انحسار الامبراطورية البريطانية وأميركا ترث النفوذ الغربي

خلال أزمة السويس وقفت الولايات المتحدة موقفاً معتدلاً تجاه مصر. ولا يعود ذلك إلى أن دالاس بدل موقفه من الرئيس عبد الناصر وسياسته، وإنما لعدة أسباب لعل من أهمها قيام بريطانيا وفرنسا، وهما حليفتان للولايات المتحدة، بعمل حربي كبير حضرتا له بالتستر والخفاء دون التشاور مع الولايات المتحدة ودون مجرد إبلاغها بنياتهما، رغم أن الحرب التي اشعلتاها بالتواطؤ مع إسرائيل كان يمكن أن تؤدي إلى تورط الولايات المتحدة في مجابهة خطيرة مع الاتحاد السوفياتي قد تتسبب في إشعال حرب شاملة بينهما. وقبل بداية العدوان العسكري على مصر، حاولت الولايات المتحدة تهدئة الوضع ومنع القتال. فقام الرئيس ايزنهاور قبل بضعة أيام من اندلاع الحرب بالاتصال هاتفياً برئيس الوزارة البريطاني السير أنتوني ايدن وحاول إقناعه بالعدول عن القيام باجراءات حربية، وأنذر بن غوريون قبل يوم من الهجوم بأن لا يلجأ للقتال. وعندما هاجمت إسرائيل مصر دعت الولايات المتحدة إلى عقد اجتماع طارىء لمجلس الأمن، وطلبت انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة الأصلية، كما دعت إلى عدم استعمال القوة. واستاءت الولايات المتحدة من تكتم بريطانيا وفرنسا عنها في تحركاتهما فلم يبلغ السفير الأميركي عندما زار وزير الخارجية سلوين لويد في لندن بأن مندوب بريطانيا في مجلس الأمن أمر بأن يستعمل حق الفيتو ضد مشروع القرار الأميركي، أو أن وزير خارجية فرنسا (بينو) سيحضر إلى لندن بعد نصف ساعة ليشارك في توجيه الإنذار لمصر وإسرائيل لتنسحبا مسافة عشرة كيلومترات عن القناة، وهو الانذار المخادع الذي يدعو إسرائيل ـ التي كانت وقت صدوره بعيدة عن القناة ـ إلى التقدم نحوها، ويدعو مصر المعتدى عليها إلى الانسحاب عن قناتها إلى الغرب.

وأعلن الرئيس ايزنهاور بأن الولايات المتحدة ستحترم التزاماتها بموجب (التصريح الثلاثي) بشأن توازن التسليح في الشرق الأوسط. أما بريطانيا التي اشتركت في مباحثات دول التصريح، فإنها كانت تشارك في المباحثات دون نية صادقة ولإخفاء نياتها. وفي مجلس العموم البريطاني أعلن السير انتوني ايدن بأن (التصريح الثلاثي) لا ينطبق على أزمة السويس. وجرى تبادل الاتهامات بين بريطانيا والولايات المتحدة، فادعت بريطانيا بأن الولايات المتحدة شجعت المغامرة البريطانية ـ الفرنسية ولكنها اعتذرت عن

المشاركة في الهجوم على مصر بسبب اقتراب موعد الانتخابات الأميركية، ثم بدلت موقفها فيما بعد إلى معارضة للهجوم. ومن ناحيتها اتهمت الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا بالتضليل والخداع المخزيين، واستاءت لأنهما استعملتا السلاح الأميركي الذي زودتهما به للدفاع عن أوروبا، في الهجوم على مصر.

وفي خلال الأزمة صرح دالاس في حديث صحفي بأن هناك اختلافاً بين الولايات المتحدة وحليفاتها رغم اتفاقهم التام على أمور مثل حلف الناتو. وأن الولايات المتحدة لها موقف مختلف بالنسبة إلى الأمور التي لها صبغة استعمارية، وهي لا تقرن نفسها مع الدول التي تسعى للحرية والاستقلال ولا مع الدول التي ما زالت تتحمل مسؤوليات استعمارية. وأوضح دالاس بأنه لا يعارض العقوبات الحربية فحسب، وإنما يعارض كذلك الحرب الاقتصادية كمثل اغراق الأسواق بالقطن الأميركي للقضاء على القطن المصري. ومع أن دالاس حاول فيما بعد التخفيف من تأثير تصريحاته، إلا أن الاختلاف بين الولايات المتحدة وحليفتيها الغربيتين ظل قائماً. ولم تتأثر هيبة الولايات المتحدة بالدرجة نفسها التي تأثرت بها هيبة بريطانيا وفرنسا الخاسرتين نتيجة التأميم(٤٠).

ومع أن دالاس كان يكره سياسة عدم الانحياز التي تمسك بها الرئيس عبد الناصر وكذلك تقربه من الاتحاد السوفياتي، فإنه يبدو بأن وزارة الخارجية الأميركية لم تكن في ذلك الوقت قد يئست نهائياً من الرئيس عبد الناصر، بل اعتقدت بأنه يمكن التوصل إلى وضع تعايشي معه. وحبذت أن لا تتخذ سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر صيغة المعاقبة. ومع أن الولايات المتحدة عارضت بشدة وضع مصر يدها على الشركات الأجنبية وجمدت الأرصدة المصرية في أميركا، إلا أنها عارضت استعمال القوة لحماية الحقوق الغربية. وفي وجه معارضة من الكونغرس، أصدر الرئيس ايزنهاور في ١٧ شباط/فبراير ١٩٥٧ بياناً طالب فيه بالجلاء عن غزة:

«مصرحاً بأن ميثاق الأمم المتحدة يحرم استخدام القوة واحتلال أراضي البلاد الأخرى كوسيلة للمساومة في تسوية الخلافات الدولية. وعلى ذلك يجب أن تنسحب إسرائيل دون قيد أو شرط. وفي الأمم المتحدة أكد السفير الأميركي هنري كابوت لودج بأنه:

«لا يجوز لعضو الأمم المتحدة أن يحقق غنماً سياسياً باستخدام القوة، كما لا يجوز له أن يستخدم غنماً أحرزه بطريق القوة كنقطة للمساومة بغرض تحقيق غنم آخر. إن الولايات المتحدة ترفض أن تجعل إسرائيل أمر انسحابها مشروطاً»(٤١).

هذه كانت القواعد الأخلاقية التي أعلنتها الولايات المتحدة في عهد ايزنهاور بالنسبة إلى العدوان الثلاثي على مصر، وبالنسبة إلى الأراضي المصرية المحتلة. وبغضّ النظر عن مجمل الدوافع التي حفزت الرئيس ايزنهاور للإصرار على انسحاب المعتدين، فإن موقف الرئيس ايزنهاور ترك أثراً طيباً في العالم العربي، وأظهر ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لافشال العدوان وحماية الحقوق الاقليمية والوطنية، والتقليل من الحروب والمآسي البشرية، وخلق جو تخفّ فيه المرارة والأحقاد والآلام واليأس الذي يدفع إلى العنف والارهاب، وإلى اضطرار المعتدى عليهم إلى القتال وإسالة الدماء في سبيل تحرير أوطانهم. ولكن الواقع المرير يدل حتى الآن، بأن هذه القواعد الأخلاقية مثلها مثل مبادىء الرئيس ولسون لا تحظى باهتمام الولايات المتحدة الفعلي أو جهدها لوضعها موضع التطبيق بالنسبة إلى القضية الفلسطينية وإلى قضية الشرق الأوسط العربي والعدوان الإسرائيلي.

اندحر العدوان الثلاثي وانتهت حرب السويس وأصبح في الإمكان اعتبار هذه الحرب نهاية للعهود التي كانت فيها بريطانيا المهيمنة الرئيسية على العالم العربي، وكانت الولايات المتحدة تقوم خلالها بدور مساند لها على وجه العموم. فحرب السويس بدلت هذا الوضع وقامت الولايات المتحدة بفصل نفسها عن السياسة البريطانية خلال هذه الحرب التي أقدمت عليها بريطانيا دون التشاور المسبق معها، أو حتى مصارحتها بنياتها التي أخفتها عنها بمشاركة فرنسا وإسرائيل، لأنها وجدت بأن هذا التصرف العصيب الذي أقدمت عليه بريطانيا شكل خطراً على المصالح الأميركية والدولية عامة، فضغطت على الغزاة المعتدين حتى انسحبوا يجرون اذيال الخيبة والخذلان. وأصبح للولايات المتحدة الدور الأول في الشرق الأوسط بين الدول الغربية، وباتت وصية على مصالحها ومصالح الغرب فيه، وأصبح من المتوجب على

دول الغرب أن تأخذ بعين الاعتبار مواقف الولايات المتحدة وسياساتها في العالم العربي، في الوقت الذي بقيت فيه الولايات المتحدة مهتمة بأن تراعي مصالح الدول الغربية، وخصوصاً ما تعلق بالبترول عند تحديد سياساتها في المنطقة. وعلى هذا الشكل حلت الولايات المتحدة مكان الدول الاستعمارية لتعبئة ما سمي بـ (الفراغ) الناشيء عن ضعف وتراجع الدول الاستعمارية التقليدية وهي بريطانيا وفرنسا وايطاليا، وللمحافظة على أنظمة الحكم التي كانت ترغب في قيامها وبقائها، ولمنع دخول الشيوعية والنفوذ الشيوعي إلى المنطقة. وكان من الممكن أن تظهر الولايات المتحدة في الشرق الأوسط كقوة ذات صيغة غير استعمارية، وذلك نظراً لاختلاف تاريخها ولو نسبياً عن تاريخ دول أوروبا الاستعمارية، ولأنه كان لها في الشرق الأوسط سجل من الأعمال الخيرية والصحية والجامعات والمدارس لم يكن قد لطخه تورط سياسي استعماري بغيض. ولكن الولايات المتحدة اختارت أن تجعل من نفسها قيّمة على مصالح الغرب وانحازت لإسرائيل وجعلتها إحدى الركائز الكبرى لسياستها في الشرق العربي. فكانت النتيجة المحتومة أن وجد فيها العرب شبيهاً وشريكاً للاستعمار الغربي، وعدواً لهم رغم صلاتها الوثيقة التي قامت في الحقب اللاحقة مع عدد من حكومات الدول العربية وأنظمتها. وكتب محمود رياض وزير الخارجية المصري وأمين عام جامعة الدول العربية السابق عن هذا الاتجاه الأميركي، فقال عن الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي ابتدأ فيها الاستعمار الغربي ينحسر في وجه حركات التحرر العربي التي سعت إلى تحقيق الاستقلال الوطني وتحرير بلادها من الاستعمار والنفوذ الأجنبي:

«ومن ناحية ثانية، كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى تزعم العالم الغربي ووراثة الامبراطورية البريطانية التي بدأت شمسها تغرب، وفرنسا التي كانت تحاول الابقاء على وجودها في العالم العربي ومستعمراتها في أفريقيا. وفي ضوء متغيرات ما بعد الحرب، بدأ المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة يبحث عن ابعاد مخطط جديد يضمن بقاء سيطرته على الدول العربية، ويضمن بقاء هذه الدول تدور في فلك السياسة الغربية وفي خدمة أهدافها، سواء في المنطقة أو في العالم بصفة عامة، وبدأت ملامح مخطط السيطرة الغربي تتشكل وتتضح. وبقيام إسرائيل وانتهاء الحرب، اصبح واضحاً أن هذا المخطط يقوم على دعامتين اساسيتين: الأولى، تثبيت وجود الكيان الإسرائيلي الجديد وضمان قوته وتفوقه على جميع الدول العربية، وهذا الهدف لم يكن ليتحقق إلّا بالسعي أيضاً لاضعاف الدول العربية بكافة السبل والحيلولة دون امتلاكها لأسباب القوة. الثانية، ضمان خضوع الدول العربية للسيطرة الغربية من خلال ما سمي بعد ذلك بسياسة الاحلاف، والتي حاول الغرب جر الدول العربية إليها تحت دعاوى ومسميات متعددة. ولم يكن الهدف من طرح سياسة الاحلاف محاولة تحقيق المصالح الغربية في المنطقة العربية وحسب، وإنما كانت أيضاً جزءاً من سياسة الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفييتي، والقائمة على محاولة تطويقه بشبكة متصلة من القواعد العسكرية، الأمر الذي نجحت فيه اوروبا وآسيا»[٤٢].

وباستثناء سياستها خلال أزمة قناة السويس وحرب السويس التي كانت صالحة لأن تؤدي إلى علاقات حسنة مع مصر والعالم العربي، فإن الولايات المتحدة، وبالتأكيد خلال فترة نفوذ (دالاس)، تصرفت في تحقيق مصالحها وفي مراعاة مصالح الغرب وكأنها دولة استعمارية، وساندت الأنظمة الموالية للغرب وحاولت اسقاط الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية بواسطة (وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية)، واستبدالها بأنظمة حكم متواطئة مع الغرب. وكانت سوريا ومصر عبد الناصر هدفان لمثل هذه المحاولات. وكانت النتيجة أن اتهمت الولايات المتحدة بأنها تحارب الحركات التقدمية التي تسعى إلى تحسين أوضاع الشعوب، وتؤيد الأنظمة التقليدية المتحالفة مع الدول الاستعمارية المستغلة لثروات بلادها ومواردها. ولا شك أن هذه التهم ومواقف الولايات المتحدة ساعدت على توجه بعض الدول العربية نحو الاتحاد السوفياتي الذي بدا كصديق يؤيد الدول العربية وطموحاتها وآمالها الوطنية، وأصبح سنداً لها ومورداً للسلاح وللمعونات الحربية والاقتصادية والدبلوماسية، ودولة قوية يمكن الاستعانة بها للصمود في وجه الضغوط الأميركية الغربية التي اعتبرها العديد من العرب عدوانية وظالمة. ولم يكن هذا العداء الأميركي ممثلاً في وزير الخارجية (دالاس) سراً مكتوماً عن جميع العرب. ففي سنة ١٩٥٧ قال (دالاس) للملك سعود:

«ان الوضع في الشرق الأوسط متفجر وان فتيل التفجير في القنبلة هو عبد الناصر، ولذا فإن من أهم الأشياء:

التحرك بسرعة وهدوء وإزاحته من وسط الشحنة المتفجرة. وعرف عبد الناصر كل شيء عن محادثات دالس مع الملك سعود لأن نسخاً من محاضر الجلسات وصلت إليه عن طريق احد المؤمنين بالقومية العربية، وكان من وسائل العقاب التي انتهجها دالس وسيلة غير انسانية وغير أخلاقية ولا تليق بدولة كبرى»[٤٣].

ففي سنة ١٩٥٧ كانت مصر في حاجة ملحة إلى الأدوية والمضادات الحيوية لمعالجة جرحى عدوان السويس، وكانت أرصدتها في الولايات المتحدة قد جمدت إثر التأميم ورفض (دالاس) الافراج عنها لشراء الأدوية. ولم يغفر الرئيس عبد الناصر لدالاس هذا العمل المنافي للروح الانسانية[٤٤]، واضطر لطلب المساعدة من الاتحاد السوفياتي، فقام السوفيات بإرسال الأدوية بالطائرات ونقل القمح على سفن وصلت إلى الموانىء المصرية خلال أسابيع. واضطر الرئيس عبد الناصر أن يوجه الاتهام إلى الولايات المتحدة بأنها تحاول تجويع شعب مصر وإلحاق الأذى به.

ووصف أنور السادات موقف قادة الولايات المتحدة السياسيين والعسكريين في ذلك الوقت والعقلية المؤثرة على مواقفهم وسياستهم فقال:

«لقد كان يسيطر على عقلية ساسة واشنطن ورجال الحرب فيها بعد الحرب العالمية الثانية ـ ولا يزال إلى يومنا هذا (١٩٥٧) ـ حلم السيطرة على الشرق الأوسط واخضاعه لأحلاف الغرب، لأن ذلك يشكل حلقة من حلقات الحصار الذي تفننت أمريكا وحلفاؤها في فرضه على روسيا والكتلة الاشتراكية بعد انهاء الحرب العالمية الثانية.. ومن هنا ينشأ جوهر مشكلتنا مع أميركا وحلفائها الذين لم يتورعوا عن أن يشنوا هجوماً مسلحاً على مصر، ويقتلوا النساء والأطفال ويهدموا البيوت لأننا نصر على أن لا نتبع الغرب أو الشرق. من اجل هذا ظلت امريكا تمني نفسها طويلاً بربطنا إلى عجلتها وعجلة حلفائها بدلاً من ان نسير فيما ارتضيناه لأنفسنا من حياد بين الكتلتين، فلما فشلت تآمرت مع حلفائها لتجويع شعب مصر بسحب معونة السد العالي ظناً منها ان ذلك سيخضع هذا الشعب فيركع لها على ركبتيه.

ومن أجل هذا ايضاً تطلق أمريكا صحافتها اليوم في سعار مجنون لكي تجعل... جمال عبد الناصر ديكتاتوراً متعنتاً، لأنه يتمسك بحقوق شعبه وبكرامته وبسيادته. ولكي توهم العالم أن مصر الدولة الصغيرة الشابة هي غول سيفتك بأمن العالم وبسلامته»[٤٥].

وفي حقيقة الأمر، فإن الولايات المتحدة في محاربتها للشيوعية في الشرق الأوسط وقفت في وجه تطور حكومات لم تكن خاضعة للشيوعية، وساندت أنظمة عربية اعتقد الكثيرون بأنه كان عليها أن تتطور أو تزول. وفي اطار ملء الفراغ الذي أحدثه تناقص قوى بريطانيا وفرنسا وانحسار نفوذهما عن الشرق الأوسط، وكجزء من خطط الولايات المتحدة لأن ترث السيطرة في المنطقة ولأن تحميها من التدخل أو التسلل الشيوعي، أعلن الرئيس الأميركي في ٩ آذار/مارس ١٩٥٧ ما سمي بـ (مبدأ ايزنهاور) ليعبر عن استعداد الولايات المتحدة لصد أي عدوان من أي بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية على أي دولة في الشرق الأوسط تطلب المساعدة من الولايات المتحدة. واقترن ذلك بتخصيص مساعدات اقتصادية مقدارها مائتا مليون دولار لهذه الدول، شرط أن تمتنع عن قبول مساعدات من الاتحاد السوفياتي. وخصصت كذلك مساعدات غذائية وأخرى متنوعة. ويقول محمود رياض:

«كان من الواضح أن ايزنهاور لم يكن يرى أمامه سوى الخطر الوارد من الشرق وهو انتشار الشيوعية، ولم يستطع إدراك عمق الاحساس العربي بالاستقلال ورفض التبعية، وإن الشعوب العربية وهي تلفظ النفوذ الاستعماري لن تقبل بداهة بالنفوذ الشيوعي. وبدلاً من أن يستغل ايزنهاور هذه النزعة الاستقلالية لدى الساسة العرب والشعوب العربية لصالحه عن طريق التعاون والصداقة والاحترام المتبادل، لجأ إلى أسلوب الضغط والتهديد وفرض سياسة تضمن للولايات المتحدة تطويق الاتحاد السوفييتي بالقواعد العسكرية، لكنها لا تضمن حماية الأمة العربية من التهديد الصهيوني»[٤٦].

ولقد رأى الكثيرون في الغرب والشرق وفي العالم العربي أن (مبدأ ايزنهاور) يمثل سياسة انتهازية ساعدت في إحداث فراغ عن طريق مطالبة بريطانيا وفرنسا بالانسحاب من مصر لتقوم بفرض هيمنتها وسيادتها مكانهما كقوة عظمى. ويذكر صلاح نصر في مذكراته:

«ولقد نظر عبد الناصر وحلفاؤه السوريون إلى مبدأ ايزنهاور على أنه محاولة أميركية للتحرك إلى مناطق النفوذ في العالم العربي التي خسرها البريطانيون نتيجة العدوان الثلاثي..»[٤٧].

محاولة تنصيب الملك سعود زعيماً في العالم العربي ومؤامرة في الاردن وقتال داخلي في لبنان

قوبل (مبدأ ايزنهاور) بصور متباينة في العالم العربي، فلقد رحب به العراق ولبنان الذي حصل على عشرة ملايين دولار عند اعلانه عن تأييد هذا المبدأ الأميركي، رغم أنه كان الأقل تعرضاً لـ (الخطر) الشيوعي. ورفضه الأردن ولم تعترض عليه السعودية ولم يؤيده السودان ولم يرحب به المغرب الذي طالب بعد استقلاله عن فرنسا بإزالة القواعد الأميركية التي كانت قد أنشئت على أرضه زمن الحكم الفرنسي. وهاجمت مصر وسوريا (مبدأ ايزنهاور) الذي افترض وجود خطر سوفياتي مباشر أو عن طريق تسلل العناصر الشيوعية إلى أجهزة الدول (المهددة) أو عن طريق حرب العصابات من الداخل. ولم تقتنع هاتان الدولتان بوجود خطر سوفياتي شيوعي عليهما، خصوصاً وأن علاقاتهما مع الاتحاد السوفياتي كانت حسنة في تلك الحقبة، ولكنهما وجدتا مبدأ ايزنهاور وسيلة للتدخل الأميركي في شؤون الدول العربية الداخلية كما حدث في الحرب الأهلية في لبنان، رغم أن طلب المساعدة من الولايات المتحدة صدر عن رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون. واعتقد العرب بأن الخطر السوفياتي كان خطراً وهمياً، وأن الخطر الحقيقي كان وجود إسرائيل وسعيها للتوسع، وكذلك مطامع بريطانيا وفرنسا اللتين اعتدتا على مصر قبل بضعة أشهر في حرب السويس. ولقد زاد مبدأ ايزنهاور في شكوك العرب، ووجدوا فيه ستاراً لإدخال القوات الأميركية إلى الشرق الأوسط ولمساندة بعض الأنظمة العربية التي اعتبروها (رجعية)، ولمحاربة التحركات التي اعتبروها (تحررية).

أما المملكة العربية السعودية فكان لها موقف مختلف، إذ تطابقت مخاوفها من الشيوعية مع موقف الولايات المتحدة التي قلقت من مكاسب الاتحاد السوفياتي السياسية والمعنوية في العالم العربي. وخشيت السعودية من الدول العربية (المتطرفة) التي تطورت علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي. فبعد إعلان مبدأ ايزنهاور بوقت قصير، قام الملك سعود بزيارة الولايات المتحدة لإظهار التضامن العربي الأميركي بوجه عام، وليؤكد على العلاقة الخاصة والثقة المتبادلة بين السعودية والولايات المتحدة. وكانت هذه الزيارة أول زيارة يقوم بها رئيس عربي للغرب بعد حرب قناة السويس. وكانت الحكومة الأميركية تأمل أن يساعد الملك سعود في أن يفهم العرب بصورة أفضل سياسات الولايات المتحدة بعد عودته إلى وطنه. ولقد قام الرئيس الأميركي بشرح معنى وأهمية (مبدأ ايزنهاور) فلم يعترض عليه الملك. كما تفاوض وزراؤه مع الوزراء الأميركيين لتمديد اتفاقية قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات، وحصلوا على وعد بمساعدة أميركية لتطوير ميناء الدمام. ومن الجدير بالذكر أن محمود رياض يعطي صورة مختلفة عن الدوافع والأهداف من زيارة الملك سعود لواشنطن وموقف الملك والدور الذي قام به. فهو يذكر في كتابه عن **الأمن القومي العربي**، أن الملك سعود قام عندما تلقى الدعوة لزيارة أميركا بالتشاور مع حلفائه في اجتماع في القاهرة حضره الرئيس عبد الناصر وجلالة الملك حسين ورئيس الوزراء السوري صبري العسلي (الرئيس القوتلي كان وقتها يزور الهند والباكستان). وكان مدار البحث مبدأ ايزنهاور، ولم يهاجم المجتمعون هذا المبدأ بعنف لأن الولايات المتحدة كانت قد وقفت ضد العدوان الثلاثي، وكان تصور المجتمعين هو أنه يمكن اقناع الولايات المتحدة بوجهة النظر العربية المعقولة وهي أن لا تقوم الولايات المتحدة بالانحياز إلى إسرائيل، وأن تستجيب لمطالب الشعب الفلسطيني العادلة، وأن لا تفرض شروطاً سياسية على الدول العربية ضمن عروضها لتقديم المساعدات لها. ويذكر محمود رياض بأن الملك سعود لم يتمكن من اقناع الرئيس ايزنهاور بالتخلي عن (مبدئه)، وزار في طريق عودته من أميركا جلالة الملك الراحل محمد الخامس والرئيس بورقيبة للتشاور معهما. ثم جاء إلى القاهرة حيث عقد اجتماع دعا إليه الرئيس عبد الناصر وحضره جلالة الملك حسين والرئيس شكري القوتلي[48]. وبعد الاستماع إلى شرح الملك سعود عن موقف الرئيس ايزنهاور، وأنه أكد رغبة الولايات المتحدة في تقديم مساعدات للدول العربية

والتعاون معها وفي احلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، علق الرئيس عبد الناصر على الموقف الأميركي قائلاً:

«أنه لا يرى خطراً شيوعياً داهماً، وأن إسرائيل تشكل الخطر الأساسي على الدول العربية، وأن هذه النقطة سوف تبقى على الدوام مثار خلاف بيننا وبين أميركا»(٤٩).

وصدر عن الاجتماع بيان لم يشر إلى (مبدأ ايزنهاور)، وإنما أكد التمسك بالحياد الايجابي. ولم يكن هناك ارتياح لنتائج الاجتماع أو لنتائج زيارة الملك سعود لواشنطن. وظهرت الخلافات بين الدول العربية ورؤسائها حتى على المستوى الشخصي، واشترك في اشعال نيران الخلاف، الاعلام الغربي وكميل شمعون ونوري السعيد. ولقد استفاد هؤلاء من أزمة التمرد في الأردن لضرب التحالف العربي:

«وكانوا يضربون على وتر حساس بأن عبد الناصر يهدف إلى انتهاء الملكيات في المنطقة تمهيداً لإقامة الدولة العربية الواحدة برئاسته، وهو آخر ما كان يفكر به»(٥٠).

واتهم الملك سعود الرئيس عبد الناصر بأنه أوفد عميلاً لاغتياله عن طريق وضع متفجرات في غرفة نومه، وأكد ذلك للرئيس شكري القوتلي الذي كان يزور الرياض في جولة للتشاور وتحسين العلاقات والتضامن العربي. وقال بأن العميل أدلى بمعلومات تدل دلالة قاطعة على صحة ادعائه بأنه مكلف باغتيال الملك. ولكن الرئيس عبد الناصر أنكر الاتهام واعتبره مؤامرة مدبرة بعناية ومهارة فائقة من قبل الولايات المتحدة.

خلال زيارة الملك سعود لأميركا، اجتمع بالأمير عبد الاله الوصي على عرش العراق الذي كان في واشنطن مصطحباً معه أربعة من رؤساء الوزراء السابقين. وخلال الاجتماع أكد له الأمير عبد الاله الرغبة في السلام والتعاون بين بيت (هاشم) وبيت (سعود)، كما أكد بأن الخطر الحقيقي يكمن في مبادىء عبد الناصر الثورية وليس في سياسة هاشمية ثأرية أصبحت جزءاً من الماضي. وأظهر الملك سعود رغبته في الاستماع إلى ما يعرضه الأمير واستعداداً مبدئياً للاقتناع به. وهكذا ابتدأت على ضفاف نهر (بوتوماك) في واشنطن مرحلة تشكلت فيها كتلة عربية غير رسمية سميت بـ (تحالف الملوك). وفي طريق عودته من أميركا زار الأمير عبد الاله المغرب، وحاول اقناع الملك الحسن الثاني بالانضمام لـ (حلف الملوك) المحافظين، كما عرج الملك سعود على مصر وحاول أن يوضح السياسة الأميركية لعبد الناصر. ومع أن اجتماع الزعيمين اتصف بالمظاهر الودية إلا أن الاختلاف بينهما كان كبيراً. واعتبر عبد الناصر أن زيارة الملك لأميركا كانت موجهة ضده. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة سعت لتعزيز مركز الملك سعود ليصبح الزعيم الأول في العالم العربي مكان عبد الناصر.

ويذكر الدكتور هشام شرابي بأن الرئيس ايزنهاور كتب في مذكراته:

«كنا نريد استكشاف امكانيات جعل الملك سعود كمركز ثقل مقابل عبد الناصر. فإن الملك كان اختياراً منطقياً على اعتبار انه كان يعلن عداءه للشيوعية، وكان يتمتع على أساس ديني بمنزلة عالية بين الأمم العربية»(٥١).

ولكن مساعي ايزنهاور باءت بالفشل، فلم يكن الملك سعود مؤهلاً لهذا الدور ولم تكن له منزلة دينية رفيعة بصورة خاصة بين العرب. وكانت النتيجة أن تقوض مركز الملك سعود الشخصي وارتفعت منزلة عبد الناصر. ومن ذيول التنافس مع عبد الناصر الاتهام الذي وجه للملك سعود وللسعودية بدفع رشوة كبيرة للمسؤول الأمني السوري الكبير عبد الحميد السراج، بصك من بنك عربي في الرياض لاغتيال عبد الناصر. ومن الثابت أن الصك دفع للسراج وقيدت قيمته بحساب تحت أول حرفين من اسمه في البنك العربي بدمشق، ولكن الحكومة السعودية أنكرت تهمة محاولة الاغتيال. وحسبما أوضح أحد سفراء السعودية في جلسة خاصة في عمان، فإن المبلغ قدم كمساعدة للحكومة السورية لدعم ميزانيتها باسم مسؤول حكومي هو عبد الحميد السراج منعاً لاحراجها، وذلك حسب الأسلوب المتبع أحياناً بين السعودية وبعض الحكومات العربية(٥٢).

في نيسان/ابريل ١٩٥٧، جرت محاولة انقلابية فاشلة في الأردن، فلجأت الولايات المتحدة إلى (مبدأ ايزنهاور) وأرسلت أسطولها الى شرق البحر الأبيض المتوسط في استعراض لاهتمامها بما يجري في المنطقة، وأعلن وزير الخارجية دالاس بأن الولايات المتحدة تنظر إلى استقلال الأردن وسلامته كأمر

حيوي لمصالح الولايات المتحدة القومية. ونقل عن جلالة الملك حسين إشارتـه إلى هذه المحـاولة في كتـاب الحسين ـ مهنتي كملك:

«على مرّ الشهور ازدادت الضغوط، وبعـد سنة من رحيـل جلوب في ربيـع عام ١٩٥٧ تمكنت من القضـاء في الوقت المناسب على مؤامرة أعـدت ببراعـة عرفت بتمـرد الزرقـاء، كانت تـرمي إلى اغتيالي لخلق الاضطـراب والفوضى في الأردن واعلان الجمهورية. كان يعني هذا الانقلاب (بداية النهاية) بالنسبة للأردن»[٥٣].

وتضيف الاشارة:

«كانت المؤامرة سياسية، ولكن في هذه المرحلة من تطور الأردن كان الجيش يحتل مكاناً بلغ من الأهمية حـداً لا بـد على الـرغم من كل شيء أن يحسب لـه حساب. وقـد نجح عمـلاء الأجنبي المـأجـورين ذوي البـراعـة الشيطانية في أن يحملوه على التدخل في النزاع. كان انعدام الخبرة لدينا ظرفاً ملائماً، وكان يكفي ذلك ايجـاد الضباط المترددين والمنعدمي الخبرة»[٥٤].

وجاء في الكتاب كذلك:

«ومن الغريب أن يعمد بعض السياسيين الفائزين في انتخابات حرة إلى التآمـر على شخصي بـدلاً من الاكتفاء بتأييد وتشجيع الاصلاحات لبلادهم. وفي الواقع كان أول (اصلاح) لهذه الجماعـة القائمـة على السلطـة هو القضاء على الملكية، ولأسباب غامضة يدخل فيها الطمع والجشع اتجهت نحو عبد الناصر والشيوعيين الـذين كانوا يعرضون عليهم على ما أظن «وجهات نظر مستقبلية أفضل». كانوا مصممين على عدم التراجـع أمام أي شيء. ففي ٢١ كانون الأول [ديسمبر] مثلاً، ألقى رئيس وزراء الأردن[٥٥] خطاباً في مديح الرئيس عبد النـاصر استغرق أربعين دقيقة دون أن يشير في أية لحظة إلى دور الأردن في الشرق الأوسط»[٥٦].

وفي سنة ١٩٥٨، تدخلت الولايات المتحدة في الحرب الأهلية في لبنان، وأرسلت إليه قواتهـا بناء عـلى طلب من الرئيس كميل شمعـون. ومن الواضـح من كلتا الحـالتين انـه لم يكن هناك خطـر سوفيـاتي أو شيوعي، ولم يكن للشيوعيـين دور كبير فيمـا حدث في الـدولتين لا من الـداخل ولا من الخـارج. فالثـوار اللبنانيون لم يكونوا شيوعيين ولم تساعدهم سوريا على نطاق واسع. ولكن هذا لم يمنع الولايـات المتحدة من الادعاء بأن تدخلها العسكري كان موجهاً ضـد «اعتداءات الشيـوعية الـدولية». واتضـح للعرب من مؤيدين ومعارضين أن الولايات المتحدة تلجأ إلى (مبدأ ايزنهاور) للمحافظة على الأوضاع القائمة في بعض البلاد العربية «ولمنع انتشار الدعوة العربية القومية» مثلما تستعمله لمحاربة الشيوعيـة السوفيـاتية ومن تعتبـرهم عملاء لهـا. واقترن ذلـك باتهـام الولايـات المتحدة بـأنها تؤيـد «الأنظمة الاقطـاعية المحـافظة والرأسمالية المستغلة» وتقاوم «التقدم والتطور».

وفي لبنان كانت المعركة التي فجرها مقتل الصحافي العربي النزعة نسيب المتني في أيار/مـايو ١٩٥٨ صراعاً بين رئيس الجمهورية كميل شمعون المنحاز للغرب والطامع في تجـديد رئـاسته للجمهـورية، وبـين خصومه من الزعماء اللبنانيين المتمسكين بعروبته ومن الناصريين والتقدميـين، وكذلـك خصومـه الكتائب وخصمه الشخصي البطريرك المعوشي والـرئيس فرنجيـة والنجادة ورشيـد كرامي والـزعيم كمال جنبـلاط وغيرهم، ولقد ساندت مصر الجبهة الوطنية ضد شمعون. أما الجيش اللبناني بقيادة الجنرال فؤاد شهاب فقد بقي عموماً على الحياد، ولم يقم أي دليل على أن عبد الناصر أراد ضم لبنان إلى سـوريا ومصر، ولكن مصر كانت ضد كميل شمعون لأنها اعتبرتـه عميلاً لبـريطانيـا، ولأنه احتضن المنشقـين والمتآمـرين على سوريا وتنكر للعروبة وساند الامبريـالية ولم يؤيـد مصر في حرب السـويس ووقف ضد الـوحدة العـربية والتحرير[٥٧].

ولقد قدم لبنان شكوى للأمم المتحدة، ووجه وزير خارجيته الدكتور شارل مالك اتهاماً إلى الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل الجسيم في لبنان، وأيده في هذا الادعاء وزير خارجية أميركـا دالاس. ولكن فريق المراقبين الذي أرسله مجلس الأمن إلى لبنان أفاد بأنه لم يجد ما يثبت بأن سوريا ترسل بصورة منتظمة متسللـين سوريـين إلى لبنان. وعنـدما فشـل لبنان في نطـاق الأمم المتحدة، طلب المسـاعدة الحـربية من الـولايات المتحـدة بموجب (مبـدأ ايزنهـاور)، ولقد تـزامن ذلك مـع قيام الثـورة في العراق بتـاريـخ ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، ووجدت فيها الولايات المتحدة اتجـاهاً نحـو التوحـد العربي الـذي تجاهـد مصر من أجله. وأرادت الولايات المتحدة صد هذا التيـار الذي يتصف بـالعداوة للغـرب فأرسلت قـوات عسكريـة

لحماية (سيادة) لبنان (واستقلاله). وأعلن الرئيس ايزنهاور أنه فعل ذلك استجابة لطلب صريح من الحكومة اللبنانية. ونزل ثلاثة آلاف وستمائة من رجال البحرية الأميركية في ١٥ تموز/يوليو ١٩٥٨ إلى مطار وشواطىء بيروت، وتبعتهم قوات من الجيش الأميركي ولكنهم لم يشتبكوا في القتال. وجاء ميرفي وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية إلى لبنان للسعي إلى ايجاد تسوية سلمية، واقترن ذلك بنشر دعاية عن (شدته وحزمه) ولعل من مظاهر هذه الشدة والحزم، اطلاق صاروخ أميركي للتهديد على بيت رئيس الوزراء الأسبق صائب سلام المعارض لشمعون. وبعد أن أعلن الرئيس شمعون بأنه لن يجدد رئاسته للجمهورية وبعد مفاوضات في لبنان وزيارة ميرفي للقاهرة، تمت التسوية بين الأطراف المتنازعة على الأسس التالية:

١ ـ بقاء الرئيس شمعون في كرسي الرئاسة حتى نهاية مدة رئاسته في أيلول/سبتمبر ١٩٥٨.

٢ ـ انتخاب رئيس جمهورية جديد. وانتخب فعلاً كما كان متوقعاً الجنرال فؤاد شهاب بأكثرية ٤٨ صوتاً ضد ريمون اده الذي نال سبعة أصوات.

٣ ـ التقيد بالميثاق الوطني الذي عقد بين الرئيس بشارة الخوري والرئيس رياض الصلح (١٩٤٣) في زمن النضال في سبيل استقلال لبنان، والذي قبل مسلمو لبنان بموجبه التمسك ببقاء لبنان مستقلاً ومحتفظاً بسيادته، مقابل أن يتخلى المسيحيون عن حماية الدول الغربية لهم وتدخلها في لبنان.

٤ ـ تقاسم المناصب الحكومية العامة الادارية والتشريعية بنسبة ٦ ـ ٥ لمصلحة المسيحيين.

٥ ـ تقليص العلاقات مع الدول الغربية واتخاذ موقف وسط بين الغرب والدول العربية المجاورة.

٦ ـ تكريس مبدأ (لا غالب ولا مغلوب) كسياسة للمصالحة والوفاق في العهد الجديد.

وانسحبت القوات الأميركية من لبنان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨، وقدمت الولايات المتحدة للبنان هبة مقدارها عشرة ملايين دولار للانعاش الاقتصادي. ويعود انزال القوات الأميركية على شواطىء لبنان إلى أن دالاس كان يريد أن يظهر للعدو وللصديق أن الولايات المتحدة قادرة وعازمة على أن تقرن الفعل بالقول، وأنها لا تخشى رد فعل الاتحاد السوفياتي، وقال ايزنهاور بأن قناعة تولدت في الشرق الأوسط وخصوصاً في مصر أن الأميركيين:

«كانوا قادرين على الكلام فقط، وأننا نخاف رد الفعل السوفييتي إذا حاولنا القيام بعمل عسكري. كانت مصداقية أميركا في خطر وبدا بعد الانقلاب العراقي بأن التدخل الأميركي ضروري»(٥٨).

ويضيف الدكتور هشام شرابي بأن:

«التدخل الأميركي العسكري اثبت لمصر وسوريا بأن هناك حدوداً لا بد وان ينتج عن تجاوزها رد فعل للولايات المتحدة. ولربما كان أكثر أهمية من ذلك أن هذا أبرز تبايناً واضحاً مع تمنع السوفيات من أن يقدموا على عمل... وإذا نظرنا إلى الوراء فلربما لا يكون من غير الجائز أن نفترض بأن بين العوامل التي أثرت في التصرف السوفييتي خلال أزمة حزيران [يونيو] ١٩٦٧، كان بالضبط التدخل الحربي (الأميركي) في تموز [يوليو] ١٩٥٨، هذا إذا لم نذكر اعتقاد مصر بأن الطائرات الأميركية تدخلت فعلاً»(٥٩).

علاقات أفضل في عهد الرئيس كنيدي

قبل أن يأتي الرئيس كنيدي إلى الحكم توفي دالاس وعين كريستيان هيرتر مكانه وزيراً للخارجية، وحدث تحسن في موقف الولايات المتحدة من مصر وعادت لتقديم المساعدات لها «وتقبلت ميزان القوى القائم» في المنطقة العربية. ولكن عهد الرئيس كنيدي، الذي جاء للرئاسة الأميركية سنة ١٩٦٠ وكان أصغر رئيس وأول كاثوليكي ينتخب في الولايات المتحدة رئيساً للجمهورية، تميز بتحسن كبير في العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية. فقد أظهر الرئيس كنيدي تحسساً بمشاكل منطقة الشرق الأوسط الداخلية ولم تعمه عنها مخاطر يراها آتية من الجانب السوفياتي. وكما قال سفيره في القاهرة جون بادو عنه، فإنه فهم ضرورة التعامل مع حقائق أحوال الشعوب الأخرى، وسعى للبحث والإقناع والتفتيش عن

المصالح المتبادلة وترك الباب مفتوحاً أمام المشاكل في سعي لحلها.

ولقد ساعد موقف الرئيس كنيدي على خلق جو من التفاؤل في مصر والدول العربية، واكتسب ثقة الرئيس عبد الناصر وغيره من الزعماء العرب ولو بدرجة نسبية. وتبادل معهم الرسائل مباشرة وبصراحة وزاد الاتصال بهم، وأظهر عناية في اختيار رجاله المعنيين بشؤون الشرق الأوسط ومنهم السفير في مصر جون بادو الذي كان رئيساً للجامعة الأميركية في القاهرة، واعتبر مرجعاً كبيراً في شؤون مصر في ذلك الوقت. وخلال عمله كسفير كانت العلاقات بين عبد الناصر والولايات المتحدة أفضل مما بلغته في أي وقت آخر، وأصبح المسؤولون الأميركيون من الخبراء في شؤون الشرق الأوسط يشعرون بأن الرئيس كنيدي يولي آراءهم عناية وافية بعد أن كان دالاس والرئيس ترومان ينظران اليهم بريبة ويهملانهم. والتزم كنيدي بموقف حيادي تجاه الخلافات الإقليمية في المنطقة العربية ولم يحاول أن يفرض خياراً انحيازياً كما كان يفعل دالاس. ولكن كل هذا لا يعني أن الرئيس كنيدي أهمل الصراع ضد الشيوعية، وإنما لم يعد هذا الصراع هو المقياس أو الإطار الوحيد الطاغي في السياسة الأميركية في العالم العربي، وبطبيعة الحال لم تعد (لمبدأ ايزنهاور) الأهمية أو الفعالية نفسها. واهتم الرئيس كنيدي بأن يقف على العموم موقفاً محايداً من القضية الفلسطينية. ولم يكن غافلاً عن الصعوبات التي ترتبط بها و:

«كان على معرفة دقيقة بوجهة نظر إسرائيل، اما تفهمه لوجهة نظر العرب فكان أقل صحة ووثوقاً. وبالرغم انه لم يسهم إسهاماً جوهرياً في حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي، إلا أنه أدخل في السياسة الأميركية وعياً جديداً لدقة المشكلة وضرورة الابتعاد عن التحيز»[٦٠].

وعندما كان كنيدي عضواً في مجلس الكونغرس ساند مع بعض الزعماء الأميركيين الثورة الجزائرية، بينما أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة تأييد الحكومة الأميركية لفرنسا التي كانت قواتها ترتكب المجازر ضد الشعب الجزائري، وكانت أميركا تمد فرنسا بالسلاح. وحاول بعد تسلمه الرئاسة اكتساب صداقة الرئيس الجزائري بن بللا أملاً أن يستميل الجزائر إلى العالم الحر، واعترفت الولايات المتحدة بثورة اليمن التي أطاحت بحكم متخلف متحجر. وتحسنت علاقة الولايات المتحدة مع الدول العربية (المتطرفة)، وقيل إن الرئيس كنيدي فكر في دعوة الرئيس عبد الناصر لزيارة الولايات المتحدة وفي اكتساب صداقته، ولم ينظر إليه نظرة عداء وريبة بل نظرة اعتراف بمنزلته في العالم العربي وانجازاته الكبيرة التي حققها في مصر بعد تسلمه لقيادتها. وتبادل مع الرئيس عبد الناصر رسائل مطولة استعرضا فيها المشاكل العالمية وعرضا فيها تصور كل منهما لها ومنها قضية فلسطين التي اعتبرها الرئيس عبد الناصر القضية الأساسية في الشرق الأوسط.

وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٦١ أرسل الرئيس عبد الناصر رسالة للرئيس كنيدي رداً على احدى رسائله أورد فيها ملخصاً مؤثراً ومتفهماً للأسس التي قامت عليها قضية فلسطين، وموقف الولايات المتحدة منها والاتجاه الذي يتوقع أن تسير فيه في المستقبل. وأننا نجد من المفيد جداً أن نورد الكثير مما جاء في هذه الرسالة التي تكشف عن مواقف عبد الناصر ومحاولته أن يكسب تفهماً أميركياً أفضل للموقف العربي وتعاوناً أميركياً مع العرب:

«سيادة الرئيس

اسمحوا لي ان أضع أمامكم الملاحظات الآتية لعلها تساعد مترابطة على توضيح صورة سريعة للمشكلة:

١ ـ لقد أعطى من لا يملك وعداً لمن لا يستحق، ثم استطاع الاثنان «من لا يملك» و«من لا يستحق» بالقوة والخديعة أن يسلبا صاحب الحق الشرعي حقه فيما يملكه وفيما يستحق. تلك هي الصورة الحقيقية لوعد بلفور الذي قطعته بريطانيا على نفسها وأعطت فيه ـ من ارض لا تملكها إنما يملكها الشعب العربي الفلسطيني ـ عهداً بإقامة وطن يهودي في فلسطين. وعلى المستوى الفردي ـ يا سيادة الرئيس ـ فضلاً عن المستوى الدولي، أن الصورة على هذا النحو تشكل قضية نصب واضحة تستطيع اي محكمة عادية أن تحكم بالإدانة على المسؤولين عنها.

٢ ـ ومن سوء الحظ ـ يا سيادة الرئيس ـ أن الولايات المتحدة وضعت ثقلها كله في غير جانب العدل والقانون في هذه القضية مجافاة لكل مبادىء الحرية الأميركية والديمقراطية الأميركية، وكان الدافع إلى ذلك مع الأسف هو اعتبارات سياسية محلية لا تتصل بالمبادىء الأميركية بل ولا بالمصلحة

الأميركية على مستواها العالمي. ولقد كانت محاولة اكتساب الأصوات اليهودية في انتخابات الرئاسة هي ذلك الدافع المحلي. ولقد قرأنا لأحد السفراء الأميركيين السابقين في المنطقة أن سلفكم المستر هاري. س. ترومان لما ألقى بكل قوته وفيها بالقطع قوة منصبه الخطير على رأس الأمة الأميركية ضد الحق الواضح في مستقبل فلسطين، لم يكن لـه من حجة إزاء الـذين لفتوا نظـره من المسؤولين إلى خطورة موقفه غير قوله:

«هل للعرب أصوات في انتخابات الرئاسة الأميركية؟».

وفي الملاحظة الرابعة من الرسالة أشار الرئيس عبد الناصر إلى الترابط بين إسرائيل والاستعمار والخطر الممتد إلى المستقبل:

«إن الخطر الإسرائيلي بعد ذلك كله لا يمثل مجرد ما تم حتى الآن من عدوان على الحق العربي، إنما هو يمتد إلى المستقبل العربي ويهدده بأفدح الأخطار، وإذا ما لاحظتم استمرار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وتشجيعها وفتح الأبواب أمامها، رأيتم معنا أن هذه الهجرة تصنع ضغطاً داخل إسرائيل لا بد له أن ينفجر ويتجه إلى التوسع. ولعل ذلك هو التفسير المنطقي للتحالف القوي بين إسرائيل ومصالح الاستعمار في منطقتنا. فإن إسرائيل منذ قيامها لم تبتعد كثيراً عن الفلك الاستعماري، وكان واضحاً أنها تشعر بترابط مصالحها مع الاستعمار. كذلك كان الاستعمار من ناحيته يستخدم إسرائيل كأداة لفصل الأمة العربية فصلاً جغرافياً عن بعضها. وكذلك أن يستخدمها كقاعدة لتهديد أي حركة تسعى للتحرر من سيطرته، ولست في حاجة للتدليل على ذلك إلّا بتذكيركم بالظروف التي تم فيها العدوان الثلاثي علينا والتواطؤ الذي سبقه سنة ١٩٥٦.

من هذا العرض السريع للصورة في خطوطها العامة أردت أن أقول لكم إن موقفنا من إسرائيل ليس عقدة مشحونة بالعواطف إنما هو:

ـ عدوان تم في الماضي.

ـ وأخطار تتحرك في الحاضر.

ـ ومستقبل غامض محفوف بأسباب التوتر والقلق ومعرض للانفجار في أي وقت.

ولكي أكون منصفاً، فإنه يبدو لي أن بعض العناصر العربية قد ساهمت في تصوير المشكلة لديكم باعتبارها شحنة عاطفية، وأذكر في هذا المجال أن سلفكم الرئيس دوايت ايزنهاور قال لي عندما كان لي ـ شرف لقائه في نيويورك في ٢٦ سبتمبر [أيلول] ١٩٦٠ ـ : ان بعض الساسة العرب كانوا يدلون بتصريحات علنية متشددة في موضوع فلسطين، ثم يتصلون بالحكومة الأميركية يخففون من وقع تشددهم قائلين: ان تصريحاتهم كانت موجهة إلى الاستهلاك المحلي العربي. وأني لآسف حقيقة أن هذه الأصوات المتخاذلة المترددة استطاعت أن تجد من يسمعها في بلادكم، وإن كانت في بلادنا ـ مهما تظاهرت بالتصلب في الحق ـ لم تجد من يسمعها أو يثق بها. ولقد أثبتت الحوادث فيما بعد على أي حال أن هؤلاء الذين خدعوكم لم يتمكنوا من خداع شعوبهم»[٦١].

ويستمر الرئيس عبد الناصر في رسالته ليصارح الرئيس كنيدي بشأن مواقف الولايات المتحدة وسياستها من مصر والعرب من أيام الحرب العالمية الأولى وموقفه هو من الولايات المتحدة. وأننا نرى من المفيد أن نورد النصوص التي استعرض الرئيس عبد الناصر فيها هذه المواقف، والتي تلقي الضوء على طبيعة الأحداث والخلافات بين الولايات المتحدة والدول العربية، وتشكل رداً على الذين اتهموا ويتهمون الرئيس عبد الناصر بالعنف والتصلب تجاه الدولة العظمى ـ الولايات المتحدة ـ:

«واسمحوا لي أولاً أن أؤكد لكم ايماني العميق ـ كان ولا يزال ـ أن الوصول إلى تفاهم عربي ـ أميركي هدف مهم بالنسبة إلينا يستحق أن نبذل من أجله كل الجهود، ونحاول من أجله ولا نيأس من المحاولة أو نمل. ونحن في هذا نصدر عن تتبع واعٍ لمجرى التاريخ الأميركي، وعن اعجاب عميق بخصائص الأمة الأميركية، وعن مشاركة مخلصة في كثير من مبادىء النضال التي استهدت بها امتكم العظيمة في صنع كيانها. والآن استأذنكم في إبداء هذه الملاحظات:

لقد حاولنا دائماً ـ وما زلنا نحاول ولسوف نصر دائماً على المحاولة ـ أن نمد ايدينا إلى الأمة الأميركية، وأؤكد لكم انه مما يحز في نفوسنا إلى أبعد الحدود اننا في كثير من الأحيان نجد يدنا معلقة وحدها في الهواء. ولقد تفضلتم ـ سيادة الرئيس ـ وأشرتم في خطابكم إلى دور الرئيس ودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت في بروز دول عربية مستقلة ذات سيادة متكافئة في المجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أقول أن الرئيسين الكبيرين لا يمثلان في بلادنا آمالاً تحققت بقدر ما يمثلان آمالاً لم تتحقق.

لقد كانت في بلادنا ثورة وطنية عارمة تطلب حق تقرير المصير، ولما اعلن الرئيس ولسن نقاطه الاربع

عشرة المشهورة، كان صداها على الثورة الوطنية العارمة في بلادنا قوياً وفعالاً. ولقد ذهب وفد يمثل الثورة الوطنية في مصر ـ في ذلك الوقت ـ إلى باريس ليحضر مؤتمر الصلح وينادي بحق مصر في تقرير مصيرها. وكان هذا الوفد يرفع ـ بين ما يرفع من الأعلام ـ مبادىء الرئيس ودرو ويلسون نفسها ويستند إليها. ولكن الرئيس ويلسون رفض مقابلة هذا الوفد، كما أن الوفد لم يجد فرصة يشرح فيها قضية بلاده أمام مؤتمر الصلح في باريس. ولم يكن أمام هذا الوفد وأمام الشعب الذي أرسله إلى باريس غير المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاستعمار، وكانت القوة القاهرة سلاح الاستعمار لقمع الثورة الشعبية خلافاً مع كل دعوى عن تقرير المصير.

كذلك استطاعت مبادىء الأطلنطي التي أعلنها الرئيس روزفلت سنة ١٩٤١ عن تحرير الشعوب أن تشد اليها آمال شعبنا، ولربما كان سوء حظنا أن الرئيس روزفلت لم يعش ليرى يوم انتهاء الحرب حتى تتاح له الفرصة لوضع قوته الضخمة وقوة وطنه وراء المبادىء التي أعلنها وقت محنة الطغيان الفاشستي.

كانت الصدمة الكبرى في العلاقات العربية ـ الأميركية هي غلبة اعتبارات السياسة المحلية الأميركية على اعتبارات العدل الأميركي والمصلحة الأميركية في تقرير موقفكم من الظروف التي أهدر فيها الحق العربي في فلسطين إهداراً كاملاً. ولقد سبقت لي الاشارة إلى هذا الأمر حين تعرضت لمشكلة فلسطين من جانبها الإسرائيلي.

احتدم الخلاف بيننا وزادت حدته ما بين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٥ بسبب التباين بين نظرة كل منا إلى مشكلة واحدة هي مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط. كان رأينا أن الأحلاف العسكرية خصوصاً تلك التي تستند إلى قوة عالمية كبرى لا تكفل الدفاع عن الشرق الأوسط، إنما هي تزيد تعرضه للخطر بمقدار ما تزج به في الحرب الباردة. وكان رأينا أن الدفاع الحقيقي عن الشرق الأوسط تقوم به بلدان هذا الشرق الأوسط، وأن ميدانه ليس الخطوط الدفاعية بقدر ما هو الجبهات الداخلية للشعوب، وكان الاستقلال الحر غير المشروط والاتجاه المجدي إلى التطوير الوطني البناء هو خير ضمان لسلامة الشرق الأوسط ضد اي عدوان كيفما كان مصدره، ولقد أتيح لي أن أشرح بنفسي موقفنا هذا للمستر جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت، عندما أتيحت لي فرصة لقائه سنة ١٩٥٣ في القاهرة».

ثم أشارت رسالة الرئيس عبد الناصر إلى أنه في غمرة المباحثات حول الدفاع عن الشرق الأوسط، قام الجيش الإسرائيلي بغارة عدوانية على غزة وصفتها وثائق الأمم المتحدة بأنها غارة «وحشية مدبرة»، فكانت نقطة تحول في اتجاهات الأحداث. كما أشارت إلى الخطة العدوانية على جبهة مصر الداخلية التي سميت «عملية لافون» والتي كانت تهدف إلى:

«تفجير القنابل في بلادنا وتدمير منشآتنا وإساءة العلاقات بيننا وبين دول صديقة بينها الولايات المتحدة، التي وضع العملاء الاسرائيليون القنابل الحارقة أمام مكاتبها في القاهرة».

ثم أضافت الرسالة:

«ولقد دفعنا ذلك إلى الاحساس بأن انهماكنا في عملية التطوير الوطني لا يجدي إزاء العدوان، وتحتم أن نوجه جزءاً من الاهتمام ـ بجانب التطوير ـ إلى الاستعداد المسلح لرد العدوان إذا ما تحرك ضدنا. ولقد كان من هنا أن بدأنا بطلب شراء السلاح من الولايات المتحدة بإلحاح. ولما ووجهنا بالمماطلة ثم الرفض كان أن اتخذت قرار شراء السلاح من الاتحاد السوفييتي. وأؤكد لك بأنني سوف أظل احتفظ بكثير من الوفاء لحكومة الاتحاد السوفييتي. وأتصور لو كنت مكاني لكان ذلك شعورك نفسه وأنت ترى التهديد يحيط بوطنك، وتجد في الوقت نفسه أنك لا تملك وسيلة انزال العقاب بالمعتدين».

ثم أشارت الرسالة إلى الفترة العاصفة التي مرت بها العلاقات المصرية ـ الأميركية بسبب السلاح السوفياتي وإلى محاولات تشويه سياسة مصر الوطنية، وإلى الحرب النفسية التي شنت على عبد الناصر ومصر:

«مستخدمة عدداً من محطات الاذاعة السرية التي كانت تبث دعاياتها المسمومة إلى شعبنا بغية تحويله عن الصمود وراء حكومته الثورية».

وقالت الرسالة إن الحرب النفسية بلغت ذروتها بسحب الحكومة الأميركية لعرضها بتمويل السد العالي فتبعتها بريطانيا والبنك الدولي:

«ولم يكن هناك شك في أن الطريقة التي تم بها سحب هذا العرض كانت تنطوي على الكثير مما لا يرضي الشعب العربي في مصر لنفسه أن يتقبله».

ثم أشارت الرسالة إلى تقدير مصر للولايات المتحدة وشعبها للتأييد الذي قدمته لمصر في قضية حرب

العدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس، ولكنها عبرت عن الأسف لما جرى بعد ذلك:

«ومن سوء الحظ أن التحسن الكبير الذي طرأ على علاقتنا في ظروف المحنة الدامية بدأ يتعرض لنكسة خطيرة. فإن سياسة الولايات المتحدة اتجهت ـ في أعقاب إنهاء معركة السويس بهزيمة العدوان ـ إلى عزل مصر ومحاولة تحقيق أهداف العدوان بوسائل سلمية، وكان ذلك عن طريق مشروع ايزنهاور الذي أراد معاملة الشرق الأوسط ـ على حد تعبيركم أثناء المناقشة بصدده في الكونغرس الأميركي ـ كما لو كان مقاطعة أميركية».

ثم أشارت الرسالة إلى ما تعرضت له سوريا من أزمة خطيرة بسبب تآمر عدد من دول حلف بغداد مجتمعين ومنفردين عليها. فتعرضت سلامة الشرق الأوسط كله للخطر و:

«إلى أن مصر حاولت مراراً لفت نظر الحكومة الأميركية إلى خطورة مثل هذه الجهود الهدامة من جانب حلف بغداد ودوله».

وعندما انهار حلف بغداد بقيام الثورة العراقية انهارت السياسة الأميركية في المنطقة العربية، وأصبحت الحاجة ماسة إلى سياسة جديدة واعية تستلهم الماضي وتقدر على مواجهة الحاضر وعلى علاقات المسقبل. ولقد كان أملنا كبيراً أن تهيأ الفرصة أمام الولايات المتحدة لتدرس المنطقة في ضوء نظرة جديدة غير متأثرة بالاعتبارات القديمة وغير خاضعة لارتباطات لا تمثل الأماني الحقيقية للشعوب العربية. ولقد كان مؤلماً حقيقة أن لا تسأل حكومة الولايات المتحدة نفسها بعد انهيار حلف بغداد فيما يتعلق بصلة الشعوب العربية به:

«لماذا تحولت السياسة الأميركية إلى انقاض على هذا النحو؟
لماذا اختفى معظم الأصدقاء التقليديين للسياسة الأميركية وحكمت عليهم شعوبهم؟
لماذا تقف الولايات المتحدة ـ وهي دولة قامت على الحرية والثورة ـ ضد نزعة الحرية ونزعة الثورة وتجد نفسها مع القوى الرجعية والعناصر المعادية للتقدم في صف واحد؟».

وقالت الرسالة إنه جاءت بعد ذلك مرحلة من التحسن في العلاقات العربية ـ الأميركية التي كانت بطيئة وتتعثر أحياناً بـ:

«تأثير دوافع غير اميركية على الإطلاق، واذكر منها مقاطعة الباخرة العربية كليوبترا على ارصفة ميناء نيويورك».

وأشارت إلى لقاء عبد الناصر بالرئيس ايزنهاور في أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ وحديثهما عن العلاقات بين بلديهما:

«وفي تطوراتها وفي ضرورة النظر إليها على ضوء جديد يتماشى مع ما نتطلع إليه جميعاً من سلام قائم على العدل. لكن ذلك كما تذكرون في أواخر مدة رئاسته، ومن ثم لم يتح للمحاولة الجديدة أن توضع موضع الاختبار».

وأضافت الرسالة للرئيس كنيدي:

«وليس معنى ذلك بحال من الأحوال أن علاقاتنا خلال هذا كله لم تعش لحظاتها المشرقة. كان هناك في تاريخ الأمة الأميركية ما يشدنا إلى الكثير من المبادىء الأميركية وإلى ما أعطته الثورة الأميركية للتراث الانساني من التجارب العميقة ومن الرجال الأبطال. وكان هناك موقف بلادكم منا وقت العدوان علينا انتصاراً للمبادىء، وهو موقف أشدنا به دائماً، ولسوف يظل يحظى بعرفاننا مهما كان من تطورات العلاقات بيننا. كذلك كانت هناك مساعداتكم القيمة لنا ـ عن طريق تصدير القمح أو عن طريق قروض صندوق التنمية ـ كذلك لا يفوتني هنا أن أشيد بمساهمتكم القيمة في مشروع انقاذ آثار النوبة، ولقد كانت رسالتكم إلى الكونغرس في هذا الصدد تحية كريمة تقبّلها شعبنا بمزيد من التقدير والرضا.

سيادة الرئيس:

لقد كان هدفي من وراء هذا الشرح الطويل لبعض معالم الصورة أن أوضح أمامكم أن قضايا الشرق العربي متصلة ببعضها اتصالاً وثيقاً. كان هدفي أن أشرح لكم ان حق اللاجىء الفلسطيني مرتبط بحق الوطن الفلسطيني، وان بقية الأوطان العربية لا يمكن أن تعزل نفسها عن العدوان الذي انقض على واحد منها بسبب واضح هو أن هذا العدوان ـ فضلاً عن كل ما يعنيه التضامن العربي ـ يهدد الأوطان العربية الباقية بالخطر نفسه والمصير نفسه، ولقد كان هدفي ايضاً أن اشرح لكم أن ما واجهناه من المصاعب في علاقاتنا كان سلسلة متصلة تتشابك حلقاتها، وفي رأيي انها كانت تخضع لمؤثرات غير أميركية في كثير من الظروف. وعند هذه النقطة اريد ـ يا سيادة الرئيس ـ أن أناشدكم مخلصاً متوجهاً إلى شبابكم وإلى

شجاعتكم بأنه قد حان الوقت الذي يتعين فيه على الولايات المتحدة أن تفتح عيونها على تطورات الأحداث في منطقتنا على أساس نظرة اميركية بحتة، لا تتأثر باعتبارات السياسة المحلية الأميركية وبعمليات حساب الأصوات في الانتخابات، فإن صلات الولايات المتحدة بهذه المنطقة أكبر بكثير من أي اعتبار محلي. وإننا لنشعر من بعيد أن الشعب الأميركي يجتاز مرحلة من البحث في أعماق النفس يواجه بها ظروف العالم المضطرب واحتمالاته الخطيرة. وليس افضل من مثل هذه المرحلة مناسبة يتحرر فيها الفكر من القيود المصطنعة ومن أغلال المصلحة الحزبية القصيرة الأمد، ليكوّن الموقف المستلهم من المبادىء والهادف إلى تحقيق السلامة الاميركية العليا. ولسنا نشك لحظة أن تطلعكم إلى (الحدود الجديدة) على حد تعبيركم ومحاولاتكم الدائمة لاكتشاف طريق الواجب امام شعب الولايات المتحدة العظيم سوف تكون من بواعث الطمأنينة لدى شعوبنا ولدى شعوب كثيرة أخرى تتطلع إلى الشعب الأميركي بالمحبة والاعجاب.

سيادة الرئيس

تبقى ملاحظة اخيرة أريد ان اضعها بإخلاص وتجرد وقبل أن انهي هذا الخطاب وهي تتعلق به على أي حال. لقد حاولت في هذا الخطاب أن أفتح قلبي. وإذا ما خطر لأحد من الذين سوف تتاح لهم فرصة الاطلاع عليه أن اعتبارات السياسة المحلية العربية هي التي أملته فإن ذلك خطأ كبير. لقد أردت من هذا الخطاب أن يكون لكم ولا يكون ـ لما يسميه بعض من يدعون الخبرة ـ للاستهلاك المحلي او للتعبئة النفسية هنا، وإذا ما سمحت لي فإني أقول إن الذين تابعوا ما يحدث في بلادنا يعرفون أنني أفضّل في جميع الظروف أن أقول لأمتي ما أؤمن بأن واجبها أن تسمعه. كذلك، فإن موضوع قضية فلسطين لا يحتاج إلى تعبئة نفسية، فإن امتنا كلها تعيش المشكلة حقيقة واقعة وليس عقدة عاطفية وأؤكد لك ـ بشرف ـ أن ما يحكم موقفي ونظرتي إلى قضية فلسطين ليس هو كوني رئيساً للجمهورية العربية، إنما الأصل والأساس هنا هو موقفي ونظرتي كوطني عربي كواحد من ملايين الوطنيين العرب.

وتقبلوا يا سيادة الرئيس عميق احترامي وتقديري.

الاسكندرية في ١٨ اغسطس [آب] ١٩٦١».

توقيع

جمال عبد الناصر

ويعلق محمد حسنين هيكل على رسالة الرئيس عبد الناصر فيقول وهو الذي كان وثيق الصلة به:

«كان يمكن لكنيدي أن يستخدم هذه الرسالة ككتاب دراسي يسترشد به في أصول التعامل مع مصر. فقد حددت بالتفصيل كل مبادىء عبد الناصر الأساسية:

عدم شرعية الدولة اليهودية. مناهضة التوسع والعدوان الإسرائيلي. الحفاظ على استقلال مصر. تدعيم أواصر الوحدة العربية وأخيراً رغبة مصر في مصادقة اميركا ولكن ليس بالخضوع للضغط او التنازل عن قيد انملة من حريتها».

«وعلى وجه التأكيد كان عبد الناصر ـ بعد هذا التبادل في الرسائل ـ يأمل في أن تكون هناك مبادرة اميركية جديدة حيال مصر، وكان يرجو أن يتبنى الزعيم الجديد للبيت الأبيض ومعاونوه الشبان سياسة أكثر توازناً وتكافؤاً في الشرق الأوسط، ولكن لم يكن ذلك هو الذي حدث، فقد تحطمت مبادرة كنيدي الفلسطينية كما ضاعت مبادرات أخرى كثيرة غيرها على صخور الواقع»[٦٢].

وكان من هذا الواقع رسالة شفوية نقلها السفير (بادو) من الرئيس كنيدي إلى الرئيس عبد الناصر جاء فيها: أن الرئيس كنيدي يتعرض إلى ضغط من عدد من أعضاء مجلس الكونغرس بسبب ادعائهم أن الولايات المتحدة تساعد الرئيس عبد الناصر في شراء السلاح بصورة غير مباشرة، على اعتبار أن تقديم القمح الأميركي لمصر يمكنها من استعمال نقدها الأجنبي لشراء السلاح، واعتبر الرئيس عبد الناصر هذه الرسالة تهديداً لمصر. وكان كذلك من هذا الواقع تورط الاستخبارات المركزية الأميركية في سوريا وازدياد ارتياب الرئيس عبد الناصر في نيات كنيدي. وجرت اتصالات بين الرئيس كنيدي والرئيس عبد الناصر بشأن الصواريخ التي عملت مصر على تطويرها، واستخدمت في ذلك عدداً من علماء الألمان، وأثارت إسرائيل ضجة دولية بشأن هؤلاء العلماء الذين وصفتهم بـ (العلماء النازيين)، وتضايق الرئيس عبد الناصر من هذا الموقف وقال للسفير الأميركي:

«عند الروس علماء المان يعملون من اجلهم وعندكم علماء المان يعملون من أجلكم. فلماذا يجب أن لا يعملوا من أجل مصر». (هيكل ـ عبد الناصر والعالم).

ولاحقت إسرائيل العلماء الألمان بالطرود البريدية المفخخة بالمتفجرات، واختطفت الاستخبارات

الإسرائيلية ابنة أحدهم ليرغموا هؤلاء العلماء (ويرهبوا غيرهم) على التخلي عن عملهم لمصلحة مصر.

وذكر هيكل أن الرئيس كنيدي طلب من الرئيس عبد الناصر أن يتعهد بأنه لن يحاول الحصول على أسلحة نووية، وكضمان على هذا التعهد أن يسمح لأميركا أن تمارس حق تفقد وتفتيش المفاعل الذري المصري الذي بنته روسيا. ورفض عبد الناصر هذا الطلب. كما طلب كنيدي وضع حد متفق عليه للقوات الهجومية لدى مصر وإسرائيل، وأن تشرف الولايات المتحدة على مراقبة هذا الحد. ولكن هذه الأمور طغت عليها أزمة الصواريخ الروسية في كوبا التي أفزعت العالم في جو الصراع الرهيب بين كنيدي وخروشوف، وانتهى بسحب الصواريخ ويتعهد أميركا بأن لا تغزو كوبا، وهو التعهد الذي قال خروشوف لعبد الناصر أن روسيا سعت لاستخلاصه من أميركا عن طريق اشعارها بخطر الصواريخ في كوبا. وأكد خروشوف لعبد الناصر أنه لم يتراجع أمام كنيدي كما ظن الناس، وإنما نجح في الحصول على التعهد الأميركي وهو هدفه الأصلي.

في صيف وخريف ١٩٦٣، ابتدأ عبد الناصر يتصور أن الرئيس كنيدي خدعه، وشعر بأن جزءاً من المخطط الأميركي يرمي إلى مزيد من تورط مصر في اليمن لإبقاء الجيش المصري في فيافيها وجبالها، حيث تستنزف قواتها بعيداً عن إسرائيل. ولقد زاد في ظنون عبد الناصر هذه اخفاق أميركا في اقناع السعوديين بوقف تسليح الملكيين واستخدام المقاتلين المرتزقة. ويذكر محمد حسنين هيكل بأن ارتياب عبد الناصر في نيات كنيدي كان يعود أصلاً إلى الأيام الأولى من رئاسته، عندما كان عبد الناصر يسمع عن وعود كنيدي لتزويد إسرائيل بالأسلحة. وأن ما سمعه عبد الناصر أصبح يقيناً عندما جاءه السفير الأميركي بادو، وبلّغه رسالة شفوية من كنيدي مفادها أن الإسرائيليين يشعرون بأنهم مهددون، وأنه سمح لهم بشراء بطاريات صواريخ هوك مضادة للطائرات لكي يزيل مخاوفهم. واعترض عبد الناصر للسفير على هذا التصرف، في الوقت الذي تتحدث فيه أميركا عن وقف سباق التسلح. وأجاب السفير «وما على الرسول إلا البلاغ». (عبد الناصر والعالم). وعندما أعلنت الولايات المتحدة رسمياً عن هذه الصفقة من الأسلحة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، نشرت بعض الصحف الأميركية أن الحكومة الأميركية استشارت الرئيس عبد الناصر بشأنها، ولذلك فلا مبرر هناك لاعتراضاته عليها. واعتبر عبد الناصر بأن إبلاغه عن الصفقة كان «مناورة تنطوي على الخديعة». ويذكر هيكل:

> «وأحس عبد الناصر بأنه رغم ان كنيدي جاء بأفكار جديدة، فإن الرئيس الأميركي الشاب يحاول فرضها بوسائل تخلو من الليونة وأحياناً تخلو من أي هدف».

قبيل اغتيال كنيدي كانت العلاقات بين مصر وأميركا تتدهور من «مرحلة الاحتواء إلى مرحلة العنف»، وفي رسالته الأخيرة لعبد الناصر، عبّر الرئيس كنيدي عن ضيقه من امتناع عبد الناصر عن الخضوع لرغباته وجاء في الرسالة:

> «يجب عليّ أن ابلغك قلقي الشخصي من عدم قيام الجمهورية العربية المتحدة حتى يومنا هذا بتنفيذ الجانب الخاص بها في اتفاق فك الاشتباك في اليمن، واعتقد انه من الانصاف أن نقول إن السعوديين ينفذون التزاماتهم بموجب تلك الصفقة. والواقع أنني فهمت أن الجمهورية العربية المتحدة تشاطر مخابراتنا رايها في أن امدادات السلاح السعودية عبر الحدود قد توقفت تقريباً إن لم يكن كلياً. إننا مطمئنون إلى ان حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة السعودية تبديان تأكيداتهما لنا بأنهما لا تساعدان الملكيين، لذلك فإنه ليس لي من وسيلة للضغط على فيصل، لأنه بعد أن نفذ جانبه في الصفقة فما زال يرى الجنود المصريين في اليمن، ويسمع من القاهرة التصريحات العدائية الصادرة عن الجمهورية العربية المتحدة. ومن جهة أخرى، لم تقم الجمهورية العربية المتحدة بعمليات الانسحاب على مراحل طبقاً لجدول يتفق عليه وتفهمنا لروح الاتفاق. وبينما نعتقد أننا نفهم بعض الأسباب، فإننا لا نستطيع أن نتغاضى عن حقيقة أصبحت معروفة لدى الجميع، الا وهي أن الجمهورية العربية المتحدة لا تنفذ تعاقداً أبرمته الأمم المتحدة وأيدته بالفعل الولايات المتحدة وكفلته باعتبارها صديقة كل من الطرفين. وبسبب دوري الشخصي في القضية، اظن انكم ستفهمون سبب إحساسي بأن الأمر يعنّيني شخصياً إزاء تعرض الولايات المتحدة للنقد في الداخل والخارج على حد سواء»[٦٣].

كانت هذه آخر رسالة يرسلها الرئيس كنيدي إلى الرئيس عبد الناصر بعد أن زاد الاحساس

بالشكوك والريبة بينهما. ولكن هذا لم يكن إحساس الرئيس عبد الناصر الوحيد تجاه الرئيس كنيدي. ففي مساء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر (١٩٦٢)، بلغ محمد حسنين هيكل الرئيس عبد الناصر بإطلاق النار على الرئيس كنيدي:

«فصعق وظل يعاود الاتصال بالتلفون يستفسر عن المزيد من الأخبار، وعندما حملت الأنباء في النهاية وفاة الرئيس كنيدي كان حزنه واضحاً».

ويضيف محمد حسنين هيكل:

«وكان تأثر الشعب المصري صادقاً، وعرض التلفزيون المصري فيلماً كاملاً لجنازة كنيدي اربع مرات متوالية إشباعاً للهفة الناس... وخيم الحزن شاملاً على الرئيس الشاب الذي كان يبشر بالشيء الكثير. ومن الصعب أن نقول: ماذا كان يمكن أن يحدث لو ظل حياً، فقد اندفعت الأحداث بسرعة إلى فترة العنف ايام حكم ليندون جونسون لأميركا بعد كنيدي»(٦٤).

وخيم الحزن كذلك على الكثيرين من العرب في أقطارهم المختلفة لوفاة الرئيس الأميركي الشاب.

ويصح القول على العموم بأن سياسة الرئيس كنيدي ومواقفه بعثت شعوراً بالثقة والأمل في الوطن العربي في أنه في الإمكان تحسين العلاقات بين العرب والولايات المتحدة، وأن موقف الولايات المتحدة في عهده أصبح أقرب إلى العدالة والإنصاف. ولكن هذه الثقة والأمل ما لبثا أن قضى عليهما اغتيال الرئيس كنيدي. وأثار مقتله مشاعر حزن ملموسة في العالم العربي. أما دوافع قتله فما زال يكتنفها غموض لم ينقشع كلياً حتى الآن، ولم يتأكد بعد إذا كان جريمة دبرها ونفذها شخص بمفرده مختل التوازن العقلي، أو اغتيالاً مدبراً من عالم الإجرام الأميركي، أم جريمة سياسية اتهم الصهيونيون بتدبيرها لوضع حد لسياسة الرئيس الأميركي الشاب في الشرق الأوسط.

وعلى كل حال، فإنه من الثابت أن قاتل مرتكب الجريمة كان يهودياً، وأنه استغل صلاته برجال الشرطة ليرتكب اعتداءه في مركز الشرطة ويسكت القاتل إلى الأبد. واختفى من الساحة رئيس أميركي لربما كان يمكن أن يبدل مسيرة التاريخ بين العرب والولايات المتحدة وإسرائيل.

حرب اليمن

اليمن السعيد، منبع القحطانيين من العرب وأحد مواطن الحضارة العربية القديمة الذي قامت فيه الممالك وعرف الأساطير والديانات السماوية وطوابق البناء المتعددة والسدود المائية المتطورة بالنسبة إلى العهود القديمة، كان قد وصل في القرن العشرين إلى درجة مفجعة من التخلف والجمود. وكان حكم الإمام الطاغي في المجتمع اليمني القبلي يمنع التقدم والتحضر والانفتاح على العالم. وكانت النكات اللاذعة تتناقل في العالم العربي بصورة متعددة عن تخلف اليمن، ومن أشهرها أنه عندما أتيح لآدم عليه السلام أن يجول ببصره من السماء في جميع أنحاء العالم، لم يتعرف على أي منها باستثناء اليمن الذي وجده على حاله كما كان يوم الخليقة. وذكر محمد حسنين هيكل أن رالف بانش قا له بعد زيارة لليمن أوفدته فيها الأمم المتحدة:

«يا الهي... عندما رأيت الكونغو رأيت جريمة الاستعمار... ولكن عندما وصلت إلى اليمن آمنت بأن من سوء الحظ أنها لم تعرف ولو قدراً ضئيلاً من الاستعمار»(٦٥).

في المجال الدولي، فرض الإمام العزلة على البلاد ومال إلى ايطاليا ومساعداتها في الفترة بين الحربين العالميتين، وحارب السعودية في عسير سنة ١٩٣٤ وخسر الحرب، ثم تصالح معها وأصبح اليمن يتلقى معونتها، وتخاصم مع بريطانيا ثم تصالح معها سنة ١٩٤٦ بشأن الحدود مع محمية عدن. وفي خلال الحرب العالمية الثانية كان الإمام محايداً ولكنه كان ميالاً لدول (المحور)، غير أن انتصار بريطانيا في العلمين جعله يخفف من هذا الميل ثم قطع علاقاته معها وطرد الألمان والايطاليين من أراضيه. أما الولايات المتحدة فقد ابتدأت العلاقات بينها وبين اليمن سنة ١٩٣٠، عندما زارت شخصيتان أميركيتان هما تشارلز كرين وك. س. توتشل اليمن لتقديم المساعدة في استغلال ثرواتها الطبيعية. وفي سنة ١٩٤٦ عقدت بعثة دبلوماسية أميركية برئاسة الكولونيل ويليام ايدي اتفاقية تجارة وصداقة مع (الإمام)،

وابتدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١١ أيار/مايو سنة ١٩٤٦. وفي ٢٤ أيار/مايو سنة ١٩٤٧، وقّع البلدان اتفاقية حصل اليمن بموجبها على اعتماد لغاية مليون دولار لشراء بضائع ومواد أميركية فائضة. وفي السنة نفسها قام ابن الإمام يحيى حميد الدين الأمير سيف الاسلام عبد الله بزيارة الولايات المتحدة، حيث قابل الرئيس ترومان وعقد مباحثات مع صناعيين أميركيين. ومنح الإمام أحمد الذي خلف والده الأميركيين تحت اسم (شركة الإنماء الأميركية اليمنية) امتيازاً للتنقيب عن المصادر المعدنية والاستثمار في اليمن على أساس المناصفة. وعقد الامام كذلك اتفاقات تجارية وانشائية مع الاتحاد السوفياتي وعدد من الدول الشيوعية منها الصين التي أنشأت طريق صنعاء ـ الحديدة. وعارض اليمن حلف بغداد ووقع معاهدة تحالف حربي مع مصر والسعودية. وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة زار ولي العهد الأمير البدر القاهرة ووقع على اتفاقية تحالف قامت بموجبه (الولايات العربية المتحدة). وكان عبد الناصر يعلم بأن انضمام الامام إلى هذا الاتحاد كان صورياً وغير صادق[٦٦].

استمر تخلف اليمن في عهد الامام أحمد. ويعرض محمود رياض صورة مؤلمة لهذا التخلف في وصف للأوضاع التي شاهدها هناك مع صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة خلال جولتهما التي قاما بها لاستطلاع:

«مواقف القادة العرب وتصوراتهم لمستقبل المنطقة ومستقبل العلاقات العربية، ثم محاولة تحقيق التفاهم حول الفعل العربي الموحد لمواجهة الأخطار الخارجية، وتحديد الموقف العربي بالنسبة لسياسة الأحلاف».

قال محمود رياض:

«وفي اليوم التالي توجهنا بطائرة عسكرية لزيارة اليمن، وعندما وصلنا تعز لم يستطع قائد الطائرة أن يتبين موقع المطار، إذ كانت تحيط بنا الجبال الشاهقة من كل جانب، ولم يستطع قائد الطائرة التعرف على المطار إلا عندما شاهد الغبار يتصاعد خلف طائرة قرر طيارها السويدي، وكان يعمل في خدمة الامام، أن يصعد بها إلى الجو ليرشدنا إلى طريق المطار. وعندما هبطنا لم نجد من معالم المطارات سوى (الكم) الهوائي الذي يشير إلى اتجاه الريح. والواقع أن ما شاهدناه في مدن اليمن سواء في تعز أو في صنعاء أو في البيضاء لم يكن يخطر على بال أحد، بل لم أكن أتصور أن هناك بقعة على الأرض ما زالت تعيش في مثل هذا التخلف الذي شاهدناه، فلم تكن هناك عملة نقدية وإنما كان التعامل يتم عن طريق الريال الفضي وعليه صورة امبراطورة النمسا ماريا تريزا باعتباره قطعة من الفضة. لم تكن توجد في هذه المدن بنوك أو مستشفيات أو مدارس وكان التلفون الوحيد في صنعاء موجوداً لدى الإمام. وقد أدى هذا التخلف إلى هجرة أعداد كبيرة من اليمنيين إلى شرق افريقيا وأنحاء عديدة من العالم العربي. وعندما ذهبنا إلى البيضاء استضافونا في منزل يتكون كل طابق فيه من غرفة واحدة، إذ كانت المنازل مبنية بطريقة تسمح بأن يدافع سكانها عنها ضد أي هجوم خارجي. وكانت المفاجأة في الصباح عندما وفد رجال القبائل لتحيتنا يهتفون باسم جمال عبد الناصر وللقومية العربية، واستمعت إلى بعضهم يذكر اسم أحمد سعيد ولم أكن قد سمعت بهذا الاسم من قبل، فسألت زميلي فتحي الديب المسؤول عن الشؤون العربية في المخابرات العامة فابتسم قائلاً إنه الموظف المسؤول عن صوت العرب، وأدركت قوة الاذاعة ومدى تأثيرها. كانت المخابرات العامة توافي الاذاعة بالمعلومات عن أحوال اليمن وأسماء القبائل والمشايخ، فكان أحمد سعيد يتلو أسماءهم ويدعوهم لمقاومة الاستعمار في جنوب اليمن، وكان اليمنيون يتعجبون لسماع أسماء مشايخهم. واشتهرت قصة رفض رجال القبائل شراء أجهزة الراديو والترانزستر قبل أن يتأكدوا من أنها تبث ارسال صوت العرب، ويصرون على سماع الاذاعة قبل شراء الراديو. وعلمنا أثناء وجودنا في تعز أنه حتى يضمن الامام أحمد ولاء زعماء القبائل كان يحتفظ في قلعة تعز بعدد من أبنائهم كرهائن»[٦٧].

وعند موت الامام أحمد واعتلاء ولي العهد الإمام البدر للحكم سنة ١٩٦٢، كان اليمن في درك سحيق من التخلف، وهناك من يقول ومنهم عربي عمل مع الامام أحمد في اليمن بأن البدر كان متفتحاً على الحضارة، وأنه يملك قابلية لادخال التحسينات والمدنية إلى بلاده، وأنه كان معجباً بمصر التي كان يزورها وكان يمكن أن يصلح أحوال بلاده نظراً لرغبته في الاستعانة بالخبراء المصريين لتنفيذ مشاريع مثل التي شاهد تنفيذها في مصر. كما كان معجباً بالرئيس عبد الناصر الذي أرسل له برقية تعزية بوفاة والده الامام أحمد، وأمر بوقف الاذاعات ضد الامام الجديد. غير أن محمد حسنين هيكل يقدم صورة مختلفة للامام البدر عندما كتب:

«وبعد وفاة الامام أحمد خلفه ابنه الأمير محمد البدر الذي كان ابوه يستخدمه دائماً في البعثات التي يوفدها إلى مصر، وكان عبد الناصر محتاراً في أمر البدر، وكان يتساءل ما إذا كان في وسع البدر أن ينقل اليمن إلى العالم الحديث، وظل يتعجب ويتساءل إلى أن طلب الأمير البدر ذات يوم ـ وكان لا يزال ولياً للعهد ـ أن يزور حديقة الحيوان في القاهرة. وذهب البدر يرافقه وفد رسمي إلى حديقة الحيوانات حيث سار كل شيء على ما يرام، إلى أن اكتشف البدر شجرة (قات) لم يتبينها أحد غيره، فهرع وصعد اليها وجلس على غصن منها وأخذ يمضغ أوراق (القات). وبعد أن سمع عبد الناصر بهذه الواقعة لم يعد يتساءل عن طاقات البدر أو قدراته»(٦٨).

كان من الطبيعي، واليمنيون شعب ذكي له تراث قديم من الحضارة، أن يسعى الرافضون للتخلف والقهر للتخلص من حكم الامام الطاغي. وكان التحضير للثورة قد بدأ قبل وفاة الامام أحمد. ومهما تكن الآمال التي يمكن أن ترتبط بقابلية الامام البدر وقدرته على ادخال الحضارة إلى بلاده دون ثورة وعنف، فإنه كان من المتعذر على قادة الثورة اليمنية الرجوع عن تدبيرهم عند وفاة الامام أحمد في ١٩ أيلول/سبتمبر وحلول ابنه الامام البدر مكانه، فلقد كان هذا التراجع سيعرضهم للانكشاف والاعدام. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر قامت الثورة بقيادة الضابط عبد الله السلال، وفر الامام البدر إلى السعودية بعد أن كان يعتقد أنه قتل، واشتعلت الحرب بين الجمهوريين تساندهم مصر مساندة متصاعدة بقواتها العسكرية، وبين الإماميين تساندهم السعودية بالمال والسلاح. ولم يكن عبد الناصر مدبراً لثورة اليمن، وإنما علم بموعد تنفيذها قبل أيام قليلة. ويقول مدير المخابرات المصرية السابق صلاح نصر:

«الواقع ان مصر كانت تعلم بهذا الانقلاب، وكانت قيادة الثورة اليمنية قد أوفدت عبد السلام صبرة قبل قيام الثورة بأيام قليلة إلى القاهرة كي يبلغ عبد الناصر عن قيام الثورة، ويبحث مع المسؤولين في مصر مدى المعونة التي يمكن أن تقدمها مصر.

توجه عبد السلام صبرة وبرفقته عبد الرحمن البيضاني إلى أنور السادات الذي كان يرتبط بالثاني بوشائج صداقة اسرية، وابلغاه بأن ثمة ثورة سوف تقوم في مدى يومين أو ثلاثة على الأكثر، وطلبا منه حث عبد الناصر لتقديم المعونة المناسبة للثورة الشعبية في اليمن»(٦٩).

ولم يطلب عضو الوفد اليمني أكثر من معونة سلاح وأموال واعتراف فوري بالثورة، وأبدى الرئيس عبد الناصر استعداده لتقديم المال والأسلحة ولكن الاعتراف جاء بعد قيام الثورة بثمان وأربعين ساعة حتى لا تتهم مصر بالتواطؤ مع الثوار.

لم يتمكن الثوار من القضاء قضاءً تاماً على الاماميين ومن يساندهم من القبائل اليمنية التي كانت تنتقل من جانب إلى آخر، وساعدت التركيبة القبلية في اليمن ووعورة جباله وأراضيه والمساعدات التي كانت تأتي للفريقين من الدول التي تساند كل فريق على إطالة أمد الحرب وعدم حسمه. وتبعاً لذلك، ارتفع عدد القوات المصرية في اليمن إلى عشرات الألوف، ووجه اللوم للرئيس عبد الناصر بسبب اشتراك مصر في حرب اليمن التي استنزفت الكثير من قوى مصر من سلاح وعتاد وجنود وجهود. ولكن هذا اللوم يجب أن لا يقبل على علاته، وإنما يجب أن يدرس في اطار الأوضاع والعوامل والملابسات التي ارتبطت بحرب اليمن. فلقد كان الرئيس عبد الناصر يتصرف كزعيم عربي قومي إضافة إلى كونه رئيساً لمصر، وكان يستند إلى معلومات زوده ببعضها أنور السادات التي كانت تؤكد بأن الثورة اليمنية قادرة على السيطرة على البلاد ولا تحتاج لأكثر من التأييد السياسي ومعونة عسكرية رمزية. ويبدو أن معلومات السادات جاءته من بعض اليمنيين الذين كانوا على صلة به. ويذكر صلاح نصر مدير الاستخبارات المصرية السابق، بأنه عندما تبين للجمهوريين أنه لا مفر من خوض حرب أهلية لا يستطيعون توفير السلاح والمال اللازم لها، أوفد الرئيس عبد الله السلال عبد الرحمن البيضاني إلى الرئيس عبد الناصر لطلب العون للثورة:

«وكان طلب البيضاني يدعو إلى السخرية، إذ طلب من البيضاني ان يقنع عبد الناصر عن طريق السادات بأن الأمر لا يتعدى أن ترسل مصر مقاتلة تطير فوق صنعاء كرمز لمساندة عبد الناصر لثورة اليمن.

ولكن ما مرت أيام قلائل حتى تبين للسلال أن الأمر اشد من هذا الاقتراح الساذج. لقد اندلعت حرب أهلية في اليمن، وأصبح الجمهوريون يحتاجون إلى قوات برية وإلى دبابات ومدافع وإلى معونة جوية تدك مواقع الملكيين في الجبال. ولم يبت عبد الناصر تواً في طلب السلال، بل استنفد عدة أيام على الأقل ليضع

قراره الذي لم يقم على دراسة تفصيلية لقصور المعلومات عن اليمن»[٧٠].

وبعد مناقشة الأمر مع عبد الحكيم عامر وأنور السادات، قرر عبد الناصر بأن يرسل قوات مصرية لتؤدي دورها في حرب اليمن التي امتدت سنوات. وكان الأول مسؤولاً عن الشؤون الحربية، والثاني عن الشؤون السياسية في اليمن طيلة خمس سنوات[٧١].

كان عبد الناصر يدرك أن وجود قوات مصرية على الحدود المشتركة بين اليمن وعدن، وبين اليمن والسعودية سوف يقلق الملك فيصل والانكليز في المحميات، ولكن دافعه في الاستجابة لمساندة الثورة في اليمن:

«كان دافعاً عاطفياً أكثر منه استراتيجياً. فعبد الناصر وهو بمثابة رائد القوى التقدمية العربية لا يمكن ان يدير ظهره لثورة عربية تنشد العون، فذلك معناه انحسار المد الثوري الذي كان ينادي به عبد الناصر».

إن مصر:

«كمركز للإشعاع التقدمي لا بد لها أن تقوم بدورها وإلا أخفقت الثورة العربية في كل مكان... ذلك ان عبد الناصر كان يؤمن بأن الثورة العربية ثورة شاملة لا يجوز تجزئتها، فإن اخفاق الثورة في أي مكان سيؤدي إلى اخفاق الثورة في كل مكان».

وقال صلاح نصر كذلك أن عبد الناصر كان يرى بأن وجود القوات المصرية في اليمن:

«سوف يجعل مصر تسيطر على البحر الأحمر من الشمال إلى الجنوب، وهذا يكسبها قيمة استراتيجية كبرى فضلاً عن ان وجود القوات المصرية سوف يهدد مصالح الاستعمار [البريطاني] في الجنوب العربي».

بعد ست سنوات توقف القتال، وكان عدد الجنود المصريين في اليمن قد بلغ في ذروته سبعين ألفاً، أي نصف عدد الجيش المصري في ذلك الوقت. وكان أنور السادات مكلفاً بشؤون اليمن ومن المؤيدين للتدخل المصري فيها. وقيل إنه كانت له:

«علاقة صداقة عائلية مع عبد الرحمن البيضاني الذي أصبح نائباً لرئيس الجمهورية اليمنية. واشيع أن البيضاني كان صهراً للسادات» (مذكرات صلاح نصر).

وعندما يلقى اللوم على الرئيس عبد الناصر بسبب ما يعتبره البعض خطأ التورط في الحرب الأهلية، يجب أن لا نغفل عن أمثال الرئيس السادات من القادة المصريين وكذلك القادة العرب الذين كانوا يبذلون الجهود الحثيثة لتوريط الرئيس عبد الناصر تحت ستار الواجب القومي وبمختلف المبررات، لا نصرة للتقدمية والقومية العربية وإنما حقداً على عبد الناصر ومحاولة منسجمة ومتآمرة مع الغرب والولايات المتحدة لدحره والقضاء عليه. ويصف محمود رياض موقف عبد الناصر من اليمن على الصورة التالية:

«كان يتردد في العواصم العربية في ذلك الوقت أن جمال عبد الناصر فقد اهتمامه بالعمل العربي بعد فشل الوحدة مع سوريا، إلا أن اعترافه بثورة اليمن الاصلاحية اكدت أنه لم يتخل عن دوره في مساندة أي شعب عربي يطالب بحقه في الحياة والتقدم، وكان عبد الناصر يرى أن مساندة مصر للثورة اليمنية هي دعم للمد الثوري التحرري، كما أن هذه المساندة تتيح لمصر أن تصبح على حدود اليمن الجنوبية مما يساعدها على تقديم المعونة الفعالة للعناصر الوطنية التي تقود الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب»[٧٢].

كان الرئيس عبد الناصر يستند إلى المعلومات التي زوده بها أنور السادات، والتي كانت تؤكد بأن الثورة اليمنية قادرة على السيطرة على البلاد ولا تحتاج لأكثر من التأييد السياسي ومعونة عسكرية رمزية. ويبدو أن معلومات أنور السادات جاءته من بعض اليمنيين الذين كانوا على صلة به. كانت مصر قد أوفدت أنور السادات إلى اليمن في تشرين الأول/أكتوبر، ووقع معاهدة دفاع مشترك بين مصر واليمن، وأرسلت مصر ثلاث طائرات حربية وقوة رمزية من قوات الصاعقة، ولكن تطور الحرب الأهلية في اليمن وتقلب القبائل اليمنية نتيجة للمساعدات والهبات السعودية لرؤسائها، واشتراك مرتزقة أوروبيين لقيادة القوات المقاومة للثورة وطلبات عبد الله السلال المتكررة لمساندته في الموقف المتدهور، أدت إلى تزايد التورط المصري حتى وصل عدد قواتها إلى سبعين ألف جندي ثم سحب منهم خمسون ألف جندي. وكان هناك الجانب الانساني في النظرة إلى مساندة مصر لثورة اليمن تتمثل فيما قاله رالف بانش لمحمود رياض الذي كتب:

«واذكر انني قابلت الدكتور رالف بانش الامين المساعد لسكرتير الأمم المتحدة بعد عودته من المنطقة مندوباً عن السكرتير العام في محاولة لتهدئة الموقف، وقد أشار إلى حالة التخلف في اليمن وذكر أنه لم يشاهد مثل هذه الحالة في اية بقعة في العالم، وكان يعتبر أن مساندة النظام الجمهوري هو عمل انساني من الدرجة الأولى، خاصة بعد أن أعلنت الثورة المساواة بين الطوائف وإلغاء الرق والقضاء على التفرقة بين الزيود والشوافع ومنع الاحتفاظ بالرهائن»[٧٣].

ورغم كل هذا، فإن هناك من شبّه التورط المصري في اليمن بالتورط الأميركي في فيتنام، وهذا تشبيه غير سليم لأن أميركا كانت تخوض في فيتنام حرباً استعمارية للحصول على مواد أولية لازمة للصناعة الأميركية مثل القصدير والمطاط، ولتمنع توحيد فيتنام التي كان قد مزقها الاستعمار الفرنسي. وكانت الولايات المتحدة تعلن أنها تصد عن فيتنام الجنوبية وعن العالم المد الشيوعي وكأنها موكلة بمصير الشعوب. كما كانت تعلن أنها تدافع عن الحرية وعن العالم الحر وكأنما كانت فيتنام الجنوبية واحة للحرية والديمقراطية. ولقد عارضت قطاعات متعددة داخل الولايات المتحدة وخارجها حرب فيتنام واستمرارها، ونددت بالمذابح والغارات الأميركية المدمرة عليها، واستنكرت إسقاط المبيدات الشديدة الفعالية على غابات فيتنام وأراضيها وعلى أراضي كامبوديا المجاورة التي قضت على الغابات والأشجار، وأنزلت أضراراً صحية وجسدية بالفيتناميين رجالاً ونساءً وأطفالاً. ولقد نشر تصريح في إحدى المجلات نسب للأمير الكومبودي سيهانوك يقول فيه بأن الغارات الأميركية على كامبوديا التي هدمت القرى وأحرقتها وأحرقت الشجر والغابات وشردت أهلها، كانت السبب الرئيسي في فقدان سيطرة الأمير على البلاد وانضمام الكمبوديين إلى الحركات الشيوعية. ورغم أن هنري كيسنجر منح جائزة نوبل للسلام، فإن أحد أساتذة جامعة جورج تاون الأميركية ذكر بأنه هو وعدد من أساتذة الجامعة قدموا اعتراضاً لجامعة جورج تاون، يطلبون فيه عدم السماح للدكتور كيسنجر بإلقاء المحاضرات في الجامعة لأنه (مجرم حرب)، وذلك لاشتراكه في المسؤولية بالنسبة إلى الفظائع التي ارتكبتها القوات الأميركية في فيتنام وكمبوديا. أما مصر فدولة وزعامة عربية أرادت القيام بواجبها القومي بمساعدة اليمن للتحرر من التخلف والضعف، وتحسين الموقف العربي والقوة العربية في جنوب الجزيرة العربية ضد الاستعمار الغربي البريطاني. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧١ خطب السيد علي ناصر رئيس جمهورية اليمن الجنوبية أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي قائلاً:

«إن شعبنا اليمني بأجمعه لن ينسى مدى التاريخ ان ثورته لم تكن لتقف على قدميها اسبوعاً واحداً لولا الزعيم الخالد جمال عبد الناصر والشعب المصري الشقيق»[٧٤].

كان من الطبيعي أن تؤدي مساندة الرئيس عبد الناصر ووجود قواته في اليمن إلى ازدياد مخاوف الدول الغربية وعداوتها لمصر عبد الناصر، الذي حارب سيطرتها الاستعمارية والتسلطية وهدد قواعدها وأفشل أحلافها في المنطقة. وخشيت الدول الغربية أن يسيطر عبد الناصر على البحر الأحمر بالتعاون مع الدول العربية و:

«كان الموقف الغربي المعادي لعبد الناصر في ذلك الوقت من العوامل الرئيسية التي شجعت إسرائيل على ارتكاب عدوانها عام ١٩٦٧»[٧٥].

أما موقف الولايات المتحدة فقد كان معادياً لمصر في مساندتها للثورة اليمنية، وكتب صلاح نصر في هذا الشأن:

«في ذلك الوقت كانت علاقة عبد الناصر بواشنطن تسبب له قلقاً نتيجة موقف الولايات المتحدة من مشكلة اليمن. وكما ذكرت من قبل كانت واشنطن ترى أن الوجود المصري في اليمن بمثابة تصدير للشيوعية الدولية إلى الجزيرة العربية، وهو أمر يهدد المصالح الأميركية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم قامت الولايات المتحدة بمحاولات يائسة لحث السعودية على إثارة الأزمات في اليمن، مما حدا بعبد الناصر إلى التفكير في ضرورة اجتماع زعماء العرب لإنشاء جبهة موحدة لمواجهة ما يطرأ من أحداث في المستقبل»[٧٦].

ووقف الكونغرس الأميركي والصحافة الأميركية ضد (تدخل) مصر في حرب اليمن، ولكن من ناحية أخرى كان هناك راي في بعض الدوائر الدبلوماسية الأميركية بأنه يجب حصر القضية في اليمن ذاتها دون توسيع تشعباتها، فلم تكن هناك مصلحة محددة للولايات المتحدة في اليمن، ولم تكن فيها استثمارات

أميركية أو علاقات تجارية مهمة. وكانت شركة أميركية قد نقبت عن البترول ولم تجد شيئاً. ولكن الولايات المتحدة بمصالحها البترولية وعلاقاتها الطيبة مع المملكة العربية السعودية وجدت أنه من مصلحتها أن تقف إلى جانب السعودية التي كانت تحارب عبد الناصر في اليمن. ومع أنه لم يكن هناك خطر مباشر من مصر وقواتها في اليمن على منابع البترول السعودية أو الأرض السعودية، إلا أن الثورة الجمهورية اليمنية وتأييد عبد الناصر لها عرّضا بصورة غير مباشرة الحكم السعودي والنظام السعودي الملكي وبالتالي البترول السعودي للخطر، وذلك في نظر السعوديين والولايات المتحدة التي اعتبرت هذا التهديد أمراً مهماً لها ولمصالحها. وإضافة إلى ذلك، فقد أثارت حرب اليمن حماس (المتطرفين) في البلاد العربية وزادت في تأييدهم لعبد الناصر. وهذا أيضاً أمر لم تكن تحبه الولايات المتحدة. ولقد حاول الرئيس عبد الناصر أن يطمئن السعودية والولايات المتحدة بأنه لا نية لديه للاعتداء على السعودية أو بترولها، وطلب من السفير ايلزوورث بنكر الذي أوفده الرئيس كنيدي لمصر للتشاور معه بشأن حرب اليمن أن يبلغ الرئيس الأميركي:

«ان الاشاعات القائلة انه سيزحف على آبار البترول هي سخف وهراء وأضاف: (قل للرئيس كنيدي انني لست هتلر وانه ليس عندي رومل في اليمن). وقال عبد الناصر ان مثل هذه الاشاعات هي اطراء لنا ولكنها تتجاوز طاقاتنا، فقد ذهبنا لليمن من أجل غرض معين وانا لمستعدون لفك اشتباكاتنا، فإذا أوقف السعوديون مساعداتهم للملكيين فإننا سننسحب فوراً، فإنني لا اريد الابقاء على اية قوات في اليمن»[٧٧].

كان الرئيس كنيدي قد جاء إلى الحكم في أميركا سنة ١٩٦٠. وكان متفهماً لدوافع وحساسيات أطراف النزاع، وتعامل مع الرؤساء العرب بصراحة واحترام. وبعد ثلاثة أشهر من قيام الثورة اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجمهورية الجديدة في اليمن، لأنها لم تكن ترغب في أن يبدو الاتحاد السوفياتي نصيراً للقوى التقدمية والتطور بينما تبدو هي كنصير للرجعية والتخلف في اليمن. وسعت الولايات المتحدة لحصر الحرب في اليمن ولمنع ذيولها من الانتشار. وكانت ترى أن دخول الثورة المصرية إلى اليمن هو بمثابة تصدير لـ «الشيوعية الدولية» إليها. ويذكر صلاح نصر أن مسؤولاً أميركياً كبيراً قال له:

«إننا نحترم حيادكم. ولن نتدخل فيما يجري في مصر من قرارات اشتراكية. إنما لن نسمح بتصدير الثورة المصرية إلى اليمن.... ففي السلاح الروسي المستخدم هناك تكمن بذور الشيوعية الدولية.. وهذا يتناقض كلية مع مصالحنا في المنطقة».

وفي رسالة من الرئيس كنيدي إلى عبد الناصر حذره الرئيس الأميركي من أنه من السهل عليه أن يدفع بجيوش إلى أرض اليمن المجهولة، ولكن اخلاء هذه القوات سالمة عندما يحين وقت سحبها سيكون عسيراً. ووصف الأميركيون القتال في اليمن بأنه (فيتنام عبد الناصر). ولكن عبد الناصر رغم احساسه بوطأة حرب اليمن لم يستجب لنصيحة الرئيس كنيدي. ولم يستطع بسهولة أن يتراجع أمام الشعوب العربية التي كانت تنشد التحرر والتقدم. وجاءت أحداث في العالم العربي دعمت مركز عبد الناصر، فقد أطيح بعبد الكريم قاسم في العراق وبحكومة العظمة في سوريا، وكان من أول ما فكرت به حكومتا الانقلابيين أمر الوحدة مع مصر[٧٨]. فلقد كان عبد الناصر زعيماً عربياً له جاذبية كبيرة يفهم الوطنية والقومية العربية على أنها واجب قومي يؤدى بالجهد والأموال والأرواح والتضحية، وليس بمجرد اطلاق الشعارات وتأجج العواطف من بعيد.

في حرب اليمن سعت الولايات المتحدة لأن تقنع الأردن بقطع مساعداته للإمام المخلوع. أما بالنسبة إلى السعودية فكان الأمر أكثر صعوبة وأشد خطراً. فالإمام البدر وعائلته كانوا قد لجأوا إليها وكان لهم حق المستجير. وكان السعودية تملك من الموارد ما يمكنها من الاستمرار في مساعدة الملكيين. وكانت بطبيعة الحال أكثر حساسية للأخطار وللعدوى التي يمكن أن تتفاعل بسقوط الملكية في اليمن المجاور لها وبوصول (التقدميين المتطرفين) إلى الحكم. كانت السعودية تطلب من أميركا أن تضغط على مصر عن طريق التهديد بوقف المساعدات الأميركية المهمة لها حتى تجبر مصر على الانسحاب من اليمن. وكانت مصر تطلب من أميركا بما لها من نفوذ استثماراتها البترولية في السعودية أن تقنع السعودية بوقف مساعداتها للإمام البدر.

وقام سفيرا الولايات المتحدة في القاهرة وجدة بمساع حثيثة وودية مع الحكومتين للتوصل إلى تسوية للمشكلة، على اعتبار أن ذلك يخدم مصلحة مصر ومصلحة الولايات المتحدة، وعلى أساس أن الولايات المتحدة تحافظ على سلامة الأراضي السعودية وعلى النظام الملكي القائم فيها دون أن تنضم الولايات المتحدة للنزاع. وأرسلت الولايات المتحدة سرباً صغيراً من قوة الطيران الأميركي إلى السعودية تحت ستار (التدريب)، وكان في الحقيقة لإظهار عزمها على الدفاع عن السعودية إذا تعرضت أراضيها للخطر. أما مصر فقد أرادت أن تضغط على الملك سعود وتشعره «بأنه لا يستطيع ان يفرض الخطر على الناس ويظن انه هو نفسه بمامن منه»، فأرسلت طائرة حلقت فوق قصره وألقت مشاعل ضوئية كان الهدف منها مجرد تحذيره، وكان ذلك قصر الناصرية الذي سمي باسم عبد الناصر تيمناً. ويذكر محمد حسنين هيكل في كتابه **عبد الناصر والعالم**[٧٩]، أنه عندما لجأ الملك سعود إلى مصر لجوءاً سياسياً في أواخر حياته:

«وصف للرئيس عبد الناصر مدى الذعر الذي احس به وكم كره المصريين يومها».

ومما اقلق الملك سعود كذلك كان وجود معارضة في السعودية ذاتها لسياسته المساندة للجانب الملكي في اليمن. وقد انطلق ثلاثة طيارين سعوديين بطائراتهم المحملة بالذخيرة والسلاح المعبأة في صناديق عليها صورة اليدين المتصافحتين، التي كانت شعار برنامج المساعدات الأميركية، وطلب الطيارون حق اللجوء السياسي. واحتج الرئيس عبد الناصر للسفير الأميركي على هذا النوع من المساعدات ووصفه له بأنه «ينطوي على تقديم الموت وليس الصداقة». وبعد هذا الحادث منع الملك سعود سلاحه الجوي من الحركة ومنع تحليق طائراته.

بعد أن استمر القتال بصورة لم تكن حاسمة لمصلحة أي من الطرفين، اقترحت الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٣ أن يرسل الأمين العام للأمم المتحدة مندوباً خاصاً لبحث المشكلة مع الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية، فانتدب رالف بانش للقيام بهذه المهمة. وفي الوقت نفسه أرسل الرئيس كنيدي السفير ايلزوورث بنكر إلى الشرق الأوسط كمبعوث خاص لتعزيز جهود بانش، وتوصل بنكر إلى اتفاقية مع مصر والسعودية تقضي بالانسحاب المتبادل، وسلمت الاتفاقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت، وكان من بنودها أن توقف السعودية مساعداتها للملكيين، وأن تقيد نشاطات الإمام البدر وعائلته، وأن تسحب القوات المصرية من اليمن دون تأخير. غير أن تطبيق هذه الاتفاقية تأخر واستمر تدخل الجانبين في اليمن. وفي هذه الفترة جاء الرئيس جونسون إلى الحكم بعد اغتيال الرئيس كنيدي وتبدلت السياسة الأميركية. لم يكن جونسون يهتم كثيراً بتفهم وجهات النظر العربية ودوافعها، واختار أن لا يُعنى كثيراً بإنهاء الحرب في اليمن طالما أنها محصورة فيها ولا تضر بالمصالح الأميركية. واستمرت هذه الحرب حتى سنة ١٩٦٧ عندما انسحبت القوات المصرية منها، وظل النظام الجمهوري قائماً تتعاقب عليه الرئاسات، وبقيت السعودية سالمة وكانت هذه السلامة هي الهدف الأساسي لسياسة الولايات المتحدة.

في حرب اليمن

بالنسبة إلى حرب اليمن، لعله من المفيد أن نورد بعض ما تضمنته الرسالة التي بعث بها الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس كنيدي بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ رداً على رسالته بشأن حرب اليمن، فقد أوضح عبد الناصر في هذه الرسالة موقفه، وحاول أن يقنع الرئيس الأميركي بصحة دوافعه وبنظرته إلى الثورة اليمنية وارتباطها بقضايا الشعوب العربية. قال عبد الناصر في هذه الرسالة إن هذه أول مرة يسمح لنفسه فيها أن يناقش مشاكل العالم العربي خارج حدوده، لأنه آثر دائماً:

«أن تبقى الخلافات الداخلية للعالم العربي في نطاقها المحلي برغم المحاولات المتكررة من جانب غيرنا لاخراجها عن هذا الاطار».

ولكنه استجاب لاهتمام الرئيس كنيدي الكبير في الحرب اليمنية بسبب ارتباطات أميركا الوثيقة بالمملكة العربية السعودية. وأشار عبد الناصر في الرسالة إلى أنه وافق على الفور على اقتراح الرئيس كنيدي بتفادي الاصطدامات على حدود اليمن، وبأن تفادي هذه الاصطدامات كان:

«هـو الهدف الـذي من أجله ذهبت قـوات من الجمهوريـة العربيـة المتحدة إلى اليمن، وأنـه حـاول بمختلف البيانات أن يعبر عن سياسته تجاه الثورة اليمنية الوطنية الداعية إلى منع التدخل الخارجي في شؤون اليمن، وترك الشعب العربي اليمني حراً في اعمال إرادته وصياغتها نهائياً على النحو الذي يريده».

ولكن كان من سوء الحظ أن الملك سعود كان له تصور مخالف،. لأنه اعتبر أن «الثـورة في اليمن معركـة بين النظامين الملكي والجمهوري» ثم قال عبد الناصر في رسالته:

«اني أحب أن أؤكد لكم عدة حقائق خاصة بسياسة الجمهورية العربية المتحدة:

أولاً: أن الجمهورية العربية المتحدة في ايمانها بالثورة طريقاً إلى تحقيق أهداف شعبها وأمتها العربية، لا تعتبر أن رسالتها هي توزيع الثورة كيفما اتفق على بقيـة شعوب الأمـة العربيـة. أنه يمكن أن نفرض على شعب آخر انقلاباً من الخارج لكننـا من الخارج لا نستطيـع أن نفرض عليـه الثورة، فإن الثورة طاقة داخلية تفجرها الشعوب في أعماقها لتصحح بها خلـل التوازن بـين الآمال التي تحـول بينها وبـين آمالهـا. وفي رأينا أن خـير ما تستطيعـه الجمهوريـة العربيـة المتحدة ـ حتى لرسالتها الثورية تجاه الأمة العربية ـ هو أن تكـون نموذجـاً عملياً لقـدرة الانسان العـربي على تطوير حياته إلى المستقبل الأفضل.

ثانياً: ان الجمهـورية العـربية المتحـدة تؤمن أن العنف ليس خطراً مـلازماً للثـورة باعتبـارها تغييـراً أساسياً في ظروف الحياة، بل إن العنف في ظرف الحرب الباردة قد يعرض الشعـوب الثائـرة من أجل أهدافها لمناورات لا حدود لها تبعـد بها عن أهـدافها، ومن هنـا، فإن الجمهـورية العـربية المتحدة حرصت دائماً على فتح الطريق أمام التطور الطبيعي من غير عوائق أو عقبات حرصاً على سلامة النضال العربي، بـل لقد وصلت في ذلـك إلى قبولهـا في بعض الأحيان بهـدنة مـع عناصر تعتبرها في أي مقياس عناصر معادية للتقدم بحكم مصالحها».

ثم أضافت الرسالة أن الجمهورية العربية المتحـدة وهي تصرف جهودهـا في بناء نفسهـا اقتصاديـاً واجتماعياً «من أجل القوة الذاتية لشعبها ومن أجل النموذج الصالح أمام امتها»، لا يتوافر لديهـا الوقت أو الجهـد لتهدره «في مغامرات عقيمة او في خلافات لا جدوى منها»، وأن الجمهورية العربية المتحدة كانت دائماً تدافع ضد

«هجمات ضارية عليها من جانب الذين لا يؤمنون بحتمية شروق الشمس بعد ظلام الليل الطويل».

وأضـافت رسـالة عبد النـاصر بأنه يدرك «أن كل نياتنا الطيبة لا تكفي لتحقيق السـلام الدائم في الشرق العـربي» لأن هناك متناقضات «خارج إرادتنا» لها أثرها في أوضاعه وتطـورها. فهنـاك ظروف تـاريخية أخـرت تقدم العرب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي:

« بعض شعـوب الأمة العـربية في عصر الانطـلاق إلى غزو الفضـاء ـ تجد نفسهـا تعيش في اغلال رجعيـة تمنعها من أن تخطو على الأرض خطوة واحدة إلى حقها في الحياة».

وهناك أرض عربية في قلب العالم العربي اقتطعت ظلماً وبالعدوان، وأعطيت لـ:

«شعب قد يكون له حق في وطن ولكن ذلك لا يعطيه حقاً في وطن أحد شعوب الأمة العربية، ولقد كـان محتماً أن تحدث عملية الاغتصاب شعوراً عدوانياً لدى المغتصبين، فلقـد ادركوا انهم ـ في غيبـة حق يعزز دعـواهم على فلسطين ـ لا بد من الاستمرار في العدوان، خصوصاً أن السياسات الاستعمارية التي تعرضت لها بلادنا كانت تمنحهم ظروفاً مؤاتية للعدوان».

وفي نهاية الرسالة قال عبد الناصر انه قصد بسبب اهتمام الرئيس كنيدي بالسلام في البلاد العربية:

«أن نردد لمحة من الأخطار التي تهدده (السلام) بصرف النظر عن النيات الطيبة للرجال وعن الآمال العظيمة التي تملأ قلوب الشعوب في عصر تتفتح فيه احتمالات للتقدم لا حدود تصـدها. عـلى ان ذلك لا يقلـل في حال من الأحوال من تقديري لكل جهد بذلتموه أو تبذلونه في المستقبل من أجل السلام، فإن الأمل الأكبر لشعـوب الأمة العربية هو: سلام قائم على العدل»(٨٠).

هوامش (١)

(١) محمد حسنين هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: **الراي** (الاردن)، ٥/١٠/١٩٨٦.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) «مذكرات صلاح نصر،» في: **الدستور** (الاردن)، ٢٢/١/١٩٨٦. عبد الحكيم عامر اعترض على هـذا الكتمان في القطـار في الطريق إلى الاسكندرية محتجاً بأنه كان يجب ابلاغه عن قرار التـأميم كقائـد عام ليقـرر إذا كانت القـوات المسلحة قادرة على حماية قرار التأميم.
(٤) محمود رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: **الدستور** (الاردن)، ١٣/٩/١٩٨٥.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) «مذكرات صلاح نصر،» في: المصدر نفسه.
محمود يونس هو المهندس الذي كلفه الرئيس عبد الناصر الاستيلاء فوراً على ادارة القناة بمجرد سماع اسم (فرديناند دلسبس) في خطاب الرئيس عبد الناصر.
(٧) محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار والنشر، ١٩٧٢)، ص ١٣٠.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٤٠.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٤٢.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه.
(١٢) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ١٥٢.
(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥٤.
(١٤) «مذكرات صلاح نصر،» في: **الراي** (الاردن)، ٢٤/١/١٩٨٦.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ١٥٦.
(١٧) «مذكرات صلاح نصر،» في: المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه. صلاح نصر كان يشير إلى شقيقين صحفيين اشتهرا بالصحافة واتهما بالتجسس.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) حديث مع المؤلف.
(٢١) «مذكرات صلاح نصر،» في: المصدر نفسه.
(٢٢) سلوين لويد لم يحضر الاجتماع الأخير ومثل بريطانيا مندوبان أقل رتبة.
(٢٣) Moshe Dayan, **Story of My Life** (New York: Morrow, 1976).
(٢٤) Guywint and Peter Calvocoressi, **The Middle East Crisis**, A Penguin Special, S167 (Harmonds Worth, Middlesex: Penguin Books, 1957), P.71.
(٢٥) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ١٧٠ ـ ١٧١.
(٢٦) Dayan, **Story of My Life**, P. 180.
(٢٧) «مذكرات صلاح نصر،» في: المصدر نفسه، ٢٢/١/١٩٨٦.
(٢٨) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ١٦١.
(٢٩) أنور السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات انور السـادات**، (بيروت: مكتبـة العرفـان، [١٩٧١])، ص ١١ ـ ١٢.
(٣٠) هيكل، المصدر نفسه، ص ١٦٣.
(٣١) Sydney Nettlèton Fisher, **The Middle East: A history** (New York: Knoff, [1968, 1969]), P. 690 - 691.
(٣٢) George Lenczowski, **The Middle East in World Affairs**, (Ithaca: Cornell University press, 1952), P. 509.
(٣٣) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه، ١٦/٩/١٩٨٥.
(٣٤) هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: المصدر نفسه، ٢٥/١١/١٩٨٦.
(٣٥) حسين (ملك الأردن)، **مهنتي كملك**، ص ١٥٣.
(٣٦) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه.
(٣٧) فؤاد مطر، **بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيـكل** (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٨٧.
(٣٨) السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات انور السادات**، ص ٧٢.

(٣٩) رياض، «الأمن القومي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه.
(٤٠) لم تكن الولايات المتحدة تملك اسهماً في شركة قناة السويس.
(٤١) «مذكرات صلاح نصر،» في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/١/٢٧.
(٤٢) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/٨/٢٣.
(٤٣) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٢٤٧.
(٤٤) فيما بعد عادت الولايات المتحدة فقدمت مساعدات بموجب القانون العام رقم ٤٨٠ اشتملت على القمح الذي تحتاجه مصر.
(٤٥) السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات انور السادات**، ص ١١٠.
(٤٦) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/٩/٢٠.
(٤٧) «مذكرات صلاح نصر،» في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/١/٢٧.
(٤٨) كان برفقة جلالة الملك حسين دولة السيد بهجت التلهوني ودولة السيد سليمان النابلسي وبرفقة الرئيس القوتلي السيد صبري العسلي وخالد العظم وصلاح البيطار وفاخر الكيالي.
(٤٩) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه.
(٥٠) المصدر نفسه.
(٥١) Hicham Sharabi, **Palestine and Israel: the Lethal Dilemna** (New York: Pagasus, 1969), P. 64.
(٥٢) المؤلف كان حاضراً الجلسة الخاصة. وكان قد اطلع على قيد المبلغ في البنك.
(٥٣) الحسين، **مهنتي كملك**، ص ١١٦.
(٥٤) المصدر نفسه، ص ١١٧.
(٥٥) سليمان النابلسي.
(٥٦) الحسين، المصدر نفسه، ص ١١٨.
(٥٧) عندما كان كميل شمعون وزيراً مفوضاً للبنان في لندن خلال الحرب العالمية الثانية سعى بعض القوميين العرب من مستشاري المفوضية وأحدهم السيد نديم دمشقية لاستمالته للمفاهيم القومية العربية. وكان المؤلف قد حل وقتها ضيفاً على السيد دمشقية.
(٥٨) Sharabi, **Palestine and Israel: the Lethal Dilemna** PP. 69 - 70.
(٥٩) Ibid., PP. 70 - 71.
(٦٠) هشام شرابي، **المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وامريكا**، ترجمة انعام رعد (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص ٧٧.
(٦١) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٨ ـ ١٠٩.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٣١٠.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.
(٦٦) أعلن الرئيس عبد الناصر حل هذا الاتحاد في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٦١.
(٦٧) رياض،« الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/٨/٣١.
(٦٨) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٢٩٢.
(٦٩) «مذكرات صلاح نصر،» في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/٢٤، مدير المخابرات المصرية السابق.
(٧٠) المصدر نفسه.
(٧١) محمد حسنين هيكل، **لمصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراءها؟ ـ ومن وراءها** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦).
(٧٢) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/١٠/٧.
(٧٣) المصدر نفسه.
(٧٤) المصدر نفسه.
(٧٥) المصدر نفسه.
(٧٦) «مذكرات صلاح نصر،» في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/٣/٥.
(٧٧) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٣٠٤.
(٧٨) «مذكرات صلاح نصر،»في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/٢٤.
(٧٩) هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٩٥.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ٣٠١ ـ ٣٠٣.

٢ الرئيس جونسون لا يحب العرب

كان ليندون جونسون رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ الأميركي وكانت له خبرة ومهارة في السياسات المحلية. ويذكر ويليام كوانت بأن:

«عواطفه الشخصية نحو إسرائيل كانت دافئة ومعجبة. كان في كل الظواهر يحب من تعامل معهم من الإسرائيليين. والعديد من أقرب مستشاريه كانوا أصدقاء معروفين لإسرائيل. واتصالاته مع الجالية اليهودية الأميركية كانت وثيقة طيلة حياته»[١].

وكان كوانت يقول كذلك بأن محبة جونسون لإسرائيل لا تعني أنه كان ضد العرب، ولكنه كان لا يحب راديكالية عبد الناصر، وكان يرى أن السوفيات يستغلون القومية العربية ليضعفوا تأثير الغرب في الشرق الأوسط، وأنه كان يتقلب بين التوافق مع عبد الناصر وبين الاعتقاد بأن مكانة عبد الناصر وطموحاته يجب أن تقلص. ومن المهم أن جونسون كان يرى أن لقضايا الشرق الأوسط أولوية ثانوية في اهتمامات أميركا، حيث أن حرب فيتنام كانت همه الأكبر.

وعندما جاء ليندون جونسون إلى الحكم إثر اغتيال الرئيس جون كنيدي، لم يحدث تغييرات كبيرة بين كبار المسؤولين عن توجيه السياسات الأميركية، غير أنه أجرى عدة تعيينات رئيسية مهمة شملت عدداً من اليهود، كان منها تعيين آرثر غولدبرغ كممثل للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وتعيين يوجين روستو كمسؤول ذي شأن في وزارة الخارجية، وترفيع والت روستو إلى منصب مستشار للرئيس في البيت الأبيض. ومع أنه من الصعب معرفة مدى مشاركة الرئيس جونسون في تحديد تفاصيل سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول العربية، فلا بد أنه كان يقرر الاتجاهات الرئيسية لهذه السياسة وكان يتأثر بالسياسات المحلية داخل أميركا وبميوله التي تولدت لديه أيام عضويته في مجلس الشيوخ وكنائب للرئيس كنيدي. ويذكر جون بادو السفير الأميركي السابق في مصر الذي كان مديراً للجامعة الأميركية في القاهرة، بأن صدر جونسون كان «يضيق بالشؤون العربية»[٢]. وقبل انقضاء مدة طويلة من عهده شعرت الدول العربية وحتى الصديقة منها للولايات المتحدة بعدم تعاطفه مع العرب، وأصبحت مصر هدفاً لمضايقات خفية ساعدت مع عناصر أخرى منها ردود الفعل المصرية على التأزم ثم إلى حرب سنة ١٩٦٧. ويذكر ديفيد نيس القائم بأعمال السفارة الأميركية السابق في القاهرة (من آذار/مارس إلى أيار/مايو سنة ١٩٦٧)، بأن مصر:

«لم يتبق لها سوى أصدقاء قليلين في واشنطن، والمسؤولون الذين كان في إمكانهم أن يتكلموا بصراحة امتنعوا عن توريط انفسهم لأنهم كانوا يعلمون بأن التيار ضدهم بدرجة قاهرة. لا أحد قبل أن يتحمل الخطر السياسي بعمل شيء لصالح مصر. لا أحد أراد أن يتهم بمساعدة ناصر، وهذا كان صحيحاً على جميع المستويات بما في ذلك الكونغرس والبيت الأبيض»[٣].

وفي محاضرة ألقاها نيس في مؤتمر الشؤون العالمية عقد بجامعة كولورادو في نيسان/إبريل سنة ١٩٦٨، أشار إلى سلسلة من المضايقات الأميركية ضد مصر خلال سنة ١٩٦٦ والقسم الأول من سنة ١٩٦٧. ففي سنة ١٩٦٦ أوقفت الولايات المتحدة فجأة شحنات الطعام الحيوي لمصر، وفي شباط/فبراير ١٩٦٦ قدمت مصر طلباً إلى الولايات المتحدة لأن تستمر في برنامج مساعدات قيمتها مائة وخمسون مليون دولار على أساس سنوي، كما كانت تفعل في عهد الرئيس كنيدي وفي أول سنة من حكم الرئيس جونسون، فماطلت الولايات المتحدة لعدة أشهر، وعندما استعلمت مصر عن الجواب قيل لها بأن طلبها موضع دراسة متعاطفة وأنها ستحصل على جواب في المستقبل. ويراعى في هذا الموقف أن مساعدات الطعام المطلوبة كانت ضرورية جداً لشعب مصر لتفادي المجاعة فيها ولم يكن لأسلحة أو مساعدات اقتصادية[٤]. وإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة رفضت الإفراج عن مبالغ بالجنيه المصري تراكمت لمصر من مشاريع مساعدات الطعام السابقة. وذكر نيس بأن مصر كانت في حاجة ملحة لتلك الجنيهات لمشروع خطّطه أصلاً ونشّطه الأميركان وأقنعوا المصريين بالشروع في تنفيذه، وهو مشروع بناء اهراءات حديثة في

انحاء مختلفة من مصر لخزن القمح وحمايته وتفادي تلف عُشره كل سنة نتيجة تراكمه على أرصفة الموانىء وفي مخازن مفتوحة[٥]. وحتى في بعض المشاريع الزراعية وتحديث قناة السويس التي لم تكن تشتمل على مساعدات مالية، فإن الولايات المتحدة وقفت موقفاً سلبياً من محاولات مصر الحصول على تمويل من البنوك الدولية أو من بنوك نيويورك، ورفضت حتى مجرد التباحث في أمرها. وبالنسبة إلى مشكلة اليمن التي كانت قوات مصر منهكمة في القتال فيه، طلبت مصر من الولايات المتحدة أن تتوسط لحلها نظراً لعلاقاتها الطيبة مع السعودية. ولكن الادارة الأميركية جابهت الطلب بالتهرب والتملص[٦]، وتصرفت بالأسلوب نفسه عندما تلقت دعوة مصرية لوزير الخارجية الأميركية دين راسك لزيارة مصر، متذرعة باجتماع لمنظمة دولية يتوجب على الوزير حضوره كلما طلبت مصر موعداً للزيارة. وفي الحقيقة كان الوزير الأميركي لا يريد تلبية دعوة مصر. ولم تنقض سنة ١٩٦٦ حتى تبدل موقف الولايات المتحدة «من صداقة محدودة وعلاقات طبيعية إلى عداوة». وبحلول سنة ١٩٦٧، كانت مصر قد تيقنت من أن هدف الولايات المتحدة أصبح القضاء على حكم عبد الناصر ونظامه وعزل مصر عن بقية العالم العربي[٧]. ولقد علق الرئيس عبد الناصر لمحمود رياض على موقف الرئيس جونسون وسياساته بقوله:

«متى يفهم جونسون ان متاعب أميركا في هذه المنطقة ليست بسبب شخص جمال عبد الناصر أو بلد اسمه مصر، ولكن متاعب أميركا هي بسبب سياسة أميركا نفسها. إنهم لا يجيدون التعامل إلا مع عملاء مثل كميل شمعون الذي جعلوه يتحالف مع إسرائيل ضدنا. إن المجتمع الأميركي مجتمع قوي وعظيم... ولكنهم جاءوا لنا برئيس يتعامل بمنطق قطّاع الطرق مع شعوب تعيش في القرن العشرين»[٨].

كان عبد الناصر يشعر بنفور شخصي من الرئيس جونسون ومن ماضيه السياسي الحزبي المحلي في أميركا ومن صوره التي كان الرئيس عبد الناصر يستقرىء منها معالم شخصية جونسون، وخصوصاً تلك الصورة التي بدا فيها رافعاً رجليه ومعرياً لجزء من جسمه للكشف لمن كانوا معه عن جرح عملية كانت قد أجريت له في بطنه:

«وشعر عبد الناصر بأن هذه الصورة تكشف عن أنه رجل جلف لا حياء له ويفتقر إلى دماثة الخلق وتساءل: (كيف يستطيع رئيس الولايات المتحدة أن يفعل ذلك)، ولم يجد عبد الناصر اطمئناناً إلى جونسون في اي من التقارير أو الصور، وشعر بأن جونسون يفتقر إلى التجربة والخبرة في الشؤون العالمية، وانه بطبيعته خلق ليكون سياسياً حزبياً محلياً»[٩].

وفي المقابل، كان الرئيس جونسون يغضب ويستاء من مواقف عبد الناصر سواء العربية منها أم مع دول عدم الانحياز أم بسبب علاقاته مع الدول الشيوعية. وفي سنة ١٩٦٤، أحرق الطلاب الكونغوليون المكتبة الأميركية في القاهرة احتجاجاً على عملية نظمتها الولايات المتحدة لإنقاذ المدنيين البيض في الكونغو. ووقع الحادث رغم احتياطات الشرطة المصرية الجدية. ورغم ذلك غضب الرئيس جونسون غضباً شديداً، وطالب السفير الأميركي في القاهرة مصر بالاعتذار ودفع التعويضات، ورفض عبد الناصر الطلبين. ويذكر محمد حسنين هيكل بأن الرئيس جونسون استقبل السفير المصري في واشنطن وقال له وهو في حالة غضب شديد:

«كيف يمكنني ان أطلب القمح لكم من الكونغرس بينما تحرقون مكتبتنا؟» وكان أكثر ما أغضبه بشأن ذلك الحادث رؤيته لصورة العلم الأميركي وهو يحرق على أيدي المتظاهرين»[١٠].

وبعد شهر واحد من حادث حرق المكتبة وقع حادث آخر، إذ صدر الأمر لطائرة حربية مصرية بإسقاط طائرة دخلت الأجواء المصرية دون استكمال اجراءات الترخيص، وتجاهلت الانذارات التي وجهتها اليها الطائرة الحربية المصرية بسبب اختلال جهاز اللاسلكي فيها، وسقطت الطائرة وقتل قائدها والراكب الآخر فيها، وكانت الطائرة هي الطائرة الخاصة بجون ميتشوم من كبار رجال البترول في تكساس وأحد المعارف الشخصيين للرئيس جونسون، وبطبيعة الأمر انزعج الرئيس جونسون وبلغ السفيرالأميركي في القاهرة عبد الناصر عن انزعاج الرئيس جونسون قائلاً:

«اولاً تحرقون مكتباته ثم تسقطون طائرة واحد من أقرب أصدقائه».

ورفض عبد الناصر أن تقوم لجنة أميركية بالتحقيق في الحادث، ولكن قبل أن يلحق مراقب من طرف الحكومة الأميركية بلجنة تحقيق مصرية. وتشاء الظروف أن يستدعي وزير التموين المصري السفير

الأميركي بلجنة تحقيق مصرية. وتشاء الظروف أن يستدعي وزير التموين المصري السفير الأميركي لطلب تجديد اتفاقية القمح، بعد ظهر اليوم الذي ذهب فيه السفير صباحاً لمشاهدة طائرة صديق الرئيس جونسون والتي أسقطت في مستنقع خارج الاسكندرية. وكان السفير منزعجاً ومضطرباً، واعتذر (بأدب) عن شرب العصير الذي قدمه له وزير التموين وقال:

«انه يعتقد ان الوقت غير مناسب لمفاتحة الرئيس الاميركي جونسون بتمديد اتفاق تزويد مصر بالقمح، ولم يستمر الاجتماع اكثر من خمس دقائق».

وفي اليوم التالي بلغ عبد الناصر، بصورة يبدو أنها كانت غير دقيقة، أن الولايات المتحدة رفضت كلياً إمداد مصر بأي كمية أخرى من القمح، وأن السفير الأميركي باتل قال لوزير التموين المصري:

«والله انني لا استطيع ان ابحث هذا الموضوع قطعاً لأننا لا نستسيغ سلوككم»[١١].

وغضب عبد الناصر، وفي الجو السيىء القائم مع الولايات المتحدة، صدّق الرواية وهاجم الولايات المتحدة بعنف في الخطاب الذي ألقاه في الاحتفال بعيد النصر في بورسعيد قائلاً:

«يقول السفير الأميركي إن سلوكنا غير مقبول، طيب حنقول لهم اللي ما يحبوش سلوكنا يروحوا يشربوا...
وتوجه عبد الناصر بالسؤال إلى الجماهير: يشربوا من ايه...؟
وهتفت الجماهير: يشربوا من البحر».

واستطرد يقول:

«وإذا لم يكفهم البحر الأبيض لإرواء غليلهم فليشربوا البحر الأحمر.
إن ما اريد ان اقوله للرئيس جونسون هو اني لست مستعداً لبيع استقلال مصر مقابل ثلاثين او اربعين او خمسين مليون جنيه، ولسنا مستعدين لمناقشة سلوكنا مع احد أياً كان، وسنقطع لسان كل من يتقول علينا او يمسنا بسوء.. لن نقبل بأسلوب قطع الطريق من قبل رعاة البقر»[١٢].

وشعر الرئيس جونسون بالإهانة الشخصية توجه إليه في خطاب علني، وقابل السفير الأميركي عبد الناصر وأكد له أن أقواله لوزير التموين المصري نقلت إليه مشوهة. ولكن الضرر كان قد وقع وتزايد حقد الرئيس جونسون الشخصي وظل عبد الناصر متشككاً في الرئيس جونسون.

وازدادت هذه الشكوك السوداء عندما باع شاويش بريطاني يعمل في وزارة الدفاع البريطانية وثائق خطط الطوارىء السرية البريطانية إلى الملحقين المصري والعراقي في لندن، وكشفت هذه الوثائق الخطط البريطانية للتدخل في مصر والدول العربية وكانت تدل على أن تنفيذ هذه الخطط سيكون عملاً مشتركاً بين البريطانيين والأميركيين و:

« على تعاون الأسطول السادس الأميركي مع الأسطول البريطاني، وتعاون أسراب الطائرات المقاتلة والقاذفة الأميركية مع سلاح الجو الملكي البريطاني»[١٣].

وعزز الشكوك في الدور الأميركي ما أعلنه رئيس وزراء إسرائيل في (الكنيست) تحت ضغط الأسئلة في موضوع سلامة إسرائيل، من أن الأسطول السادس الأميركي:

«يشكل الاحتياط الاستراتيجي لإسرائيل».

وفي بداية سنة ١٩٦٧ عندما كان القتال لا يزال دائراً في اليمن، حدثت انفجارات قوية في مدينة تعز، وتبين أن الانفجارات نتجت عن اطلاق قذائف بازوكا من اتجاه مقر (النقطة الرابعة) الأميركية في المدينة، التي كانت تتستر وراءها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وعندما اقتحمت القوات اليمنية مبنى (النقطة الرابعة) اعتقلت أربعة أشخاص، ووجدت عدداً كبيراً من الوثائق صورها خبراء الاستخبارات المصريين واطلعوا على أسرارها قبل إعادتها إلى الأميركيين.

رسائل لم تزل النفور بين عبد الناصر والرئيس جونسون

رغم الرسائل التي تبادلها الرئيس جونسون والرئيس عبد الناصر، وعبر فيها الأول عن رغبته في التعاون وإزالة سوء الفهم بالنسبة إلى موقف الولايات المتحدة من إسرائيل، وشرح فيها الرئيس

عبد الناصر مظالم العرب من الاستعمار وحقهم في آمالهم وتطلعاتهم ورغبتهم في سلام عادل، فإن الوضع لم يتحسن. وتبين الرسالة التي أرسلها الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس جونسون رداً على رسالته التي أرسلها له بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٦٤ مفهومه للمشاكل التي كانت موضوع اهتمام بين الطرفين العربي والأميركي. فقد رحّب عبد الناصر بمبادرة الرئيس جونسون بالكتابة إليه استئنافاً للاتصالات التي كانت قد جرت بينه وبين الرئيس الراحل كنيدي، والتي كان الرئيس جونسون قد أطلع على مضمونها. فقد حاول من خلالها كل طرف أن:

«يقترب من فكر الآخر بالفهم... حول العديد من المشاكل والموضوعات التي أثارت اهتمامنا المشترك سواء في العلاقات المباشرة بين بلدينا، او في الدائرة العالمية الأوسع بعدها. واثقاً أن ذلك سوف يضع تحت تصرفكم صورة صحيحة من فكر الجمهورية العربية المتحدة ودافعها في كل موقف اتخذته».

وعبر الرئيس عبد الناصر في رسالته عن ايمانه بجدوى الاتصال الشخصي المباشر بين رؤساء الدول، على اعتبار أن ذلك يضفي على العلاقات الدولية نظرة انسانية تستطيع دائماً أن تتلمس ـ حتى وسط الأزمات المحتدمة ـ أسباباً للاتصال. كما قال بأنه يلتقي مع الرئيس جونسون في الآمال التي يعلقها على الأمم المتحدة والتعاون معها بوصفها «طريقاً إلى عالم أكثر انسجاماً وسلاماً»، وفي أهمية العلوم الذرية وتطويرها لخدمة السلام دون الحرب، وفي منع انتشار الأسلحة النووية، وفي ضرورة توسيع وتعميق العلاقات العربية الأميركية وفتح طريقها بالتفاهم والاحترام المتبادل»، وتضييق مجال الاختلاف وتوسيع مجالات التعاون. ثم أضاف الرئيس عبد الناصر في رسالته بعض الملاحظات التي اعتقد بأن لها دوراً حيوياً، وخصوصاً فيما يتعلق بالشرق العربي ثم بالعالم الأفريقي والآسيوي بوجه عام فقال:

«أولاً: أن هناك صراعاً ضد الاستعمار ما زال قائماً، ولا يمكن انكار وجود هذا الصراع ولا التقليل من أخطاره على السلام، وأشير هنا على سبيل المثال إلى موقف بريطانيا من جنوب شبه الجزيرة العربية وإلى موقف البرتغال من انجولا وموزمبيق.

ثانياً: أن هناك صراعاً من أجل الوحدة باعتبارها تحقيقاً للذات القومية لأمم عديدة بينها الأمة العربية. أمم مزقتها مصالح الدول الاستعمارية الكبرى في ظروف سابقة، وما زال هذا التمزق في الكثير من الأحيان قائماً تتحصن وراءه رواسب انفصالية تغذيها فعلاً من الخارج القوى نفسها صاحبة المصلحة في التمزق.

ثالثاً: أن هناك صراعاً بين التقدم والتخلف، بتعبير آخر بين الغنى والفقر، ويمارس هذا الصراع دوره على مستوى الدول، خصوصاً مع التقدم العلمي والتكنولوجي العظيم اللذين تناقضا طبيعياً، وإن بدا للوهلة الأولى غريباً، ذلك انه يمنح المتقدمين الفرصة ليكونوا أكثر تقدماً ويفرض على المتخلفين ـ برغم كل ما يبذلونه من جهود ـ أن يكونوا اكثر تخلفاً ولو بالقياس إلى غيرهم من المتقدمين.

رابعاً: أن هناك صراعاً اجتماعياً في داخل هذه الأمم المتنبهة حديثاً إلى أبعاد القرن العشرين وآماله الواسعة، يستهدف إقامة حرية الانسان على أوثق الضمانات ويربط الحرية السياسية، وأي معنى قد يكون لها، بالحرية الاجتماعية ومضمونها الأصيل. وانني لاستذكر في هذا المجال ما ورد في الميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة، في أن حرية تذكرة الانتخابات ترتبط بحرية رغيف العيش، وانني لأثق بأنكم أول من يقدر شرعية هذا الصراع وضرورة مواجهته بكل مسؤولية الضمير الوطني، فلقد أثارت الاعجاب في بلادنا حملتكم ضد الفقر في الولايات المتحدة أغنى البلاد في عالمنا الحاضر.

خامساً: بالنسبة إلى الشرق العربي هناك صراع بين الأمة العربية وإسرائيل، التي كان قيامها نتيجة للرغبة في تمزيق وحدة العرب والحيلولة دون التقاء شعوبهم من ناحية، وإبقاء قاعدة وسط الأرض العربية لاستمرار تهديدها كما أثبتت بجلاء عملية التواطؤ بالعدوان على مصر سنة ١٩٥٦.

ولربما كان يمكن تلخيص هذه الملاحظات التي أوردتها في عبارة واحدة هي: أن السلام لا يمكن أن يستقر او يستمر حقيقة إلا إذا كان مدعماً بالعدل. وسلام الأمر الواقع ـ مهما خلصت النيات ـ لا يستطيع غير أن يلعب دور الهدوء الذي يسبق العاصفة. وانني لأؤكد لك أن الجمهورية العربية المتحدة لا تتردد في بذل اي جهد من أجل تحقيق مثل هذا السلام القائم على العدل، وتمد بغير تحفظ وبغير شروط يدها بالمحبة والأمل والرغبة في التعاون الصادق إلى كل من يشغل بالهم مستقبل السلام وكفالته، وانني لأثق في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة الأميركية وشعبها العظيم تعطي قضية السلام كل اهتمامها، وليست هناك في هذا العصر مسؤولية تضارع مسؤولية الولايات المتحدة وقيادتها.

ومن صميم قلوبنا نحن نتمنى كل التوفيق للولايات المتحدة كما نتمنى لكم شخصياً كل النجاح في المسؤولية العظيمة التي تتحملون تبعاتها.

وتفضلوا بقبول موفور تحياتي.

جمال عبد الناصر

القاهرة في ٢٦ إبريل [نيسان] ١٩٦٤»[١٤].

واستمر تبادل الرسائل بين الرئيسين المصري والأميركي وكشفت عن تزايد التباعد في مواقف الرئيسين. ثم وصلت إلى ما وصفه محمد حسنين هيكل بفترة العنف في ١٨ آذار/مارس سنة ١٩٦٥ عندما وجه جونسون ما اعتبره عبد الناصر إنذاراً في وثيقتين: إحداهما على صورة كتاب شخصي كتبت على زاويته كلمة (سري) سلمهما السفير الأميركي باتل إلى الرئيس عبد الناصر. وفي الكتاب الشخصي قال الرئيس جونسون:

«إن أفضل الوسائل لتذليل المصاعب هي مناقشتها مباشرة بيني وبينك كرجل لرجل، يكن كل منّا الاحترام لحقوق الآخر ومسؤولياته.

إن المشكلة التي تحتاج ـ اليوم ـ إلى هذا النوع من النقاش: هي مشكلة معالجة سباق التسلح المتزايد والمتصاعد في الشرق الأوسط بروح الهدوء والمسؤولية. ان موقفنا قد وطد ضمن اطار سياستنا التقليدية القائمة على ضبط النفس فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة، وتستند هذه السياسة إلى المبدأين الآتيين:

اولاً: اننا سنواصل ـ الى اقصى حد ممكن ـ تحاشي بيع الأسلحة إلى الأطراف الرئيسية في النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

ثانياً: فإننا لن نبيع تحت أي ظرف من الظروف الأسلحة التي من شأنها أن تعطي أحد الأطراف تفوقاً عسكرياً على الطرف الآخر. هذه هي السياسة التي اتبعناها والتي سنواصل اتباعها».

هذا ما ادعاه الرئيس الأميركي ليندون جونسون، وهو ادعاء يدعو إلى التفكير في مدى الهوة السحيقة بين الحقيقة المرة والأكاذيب التي يلجأ إليها بعض المسؤولين السياسيين في خضم العلاقات الدولية وصراعاتها. والكثير منها ليس مجرد أكاذيب بيضاء تقتضيها واجبات المجاملات واللياقة الرسمية.

وجاء في الوثيقة الثانية:

«أنه صدرت عن الإسرائيليين ردود فعل قوية حيال ما بدا لهم بمثابة جوانب كيدية في مخططات تحويل ينابيع نهر الأردن وروافده. وحيال التصريحات العربية التي تتسم باللهجة العدائية التي تلهب مشاعر الجماهير، وحيال الحشد الذي تقوم به القيادة العربية الموحدة، وأخيراً حيال الغاء شحنات الأسلحة الألمانية.

كجزء من المسعى الأميركي المستمر من أجل تخفيف التوتر، فقد اوفد الرئيس جونسون المستر افريل هاريمان والمستر روبرت كومر إلى إسرائيل لتهدية الإسرائيليين.

وادت محادثاتهما إلى تهدئة الحالة، لكن المشكلات الأساسية لا تزال قائمة ولا تزال تشكل سبباً كامناً للحرب. ويبدو أن العرب قلقون من قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية خارج حدودها، إلا أن إسرائيل منزعجة بدورها من البيانات المعزوة إلى بعض الزعماء العرب والتي تعرب عن النية في إبادة إسرائيل في يوم ما. إننا نشعر كذلك ـ بسبب مثل هذه الضغوط ـ بأن الإسرائيليين يعتبرون ـ ذات يوم ـ أنهم مجبرون على التحول من البرنامج السلمي إلى برنامج الأسلحة النووية. لقد قمنا بطمأنة الإسرائيليين إلى أن الولايات المتحدة خليقة ـ إلى الحد الذي توافق فيه على وجود اختلال خطير في التوازن لا يمكن تقويمه بأسلحة من مصادر أخرى ـ بأن تعقد معهم صفقات أسلحة مباشرة ولكن محدودة وذلك على سبيل الاستثناء للسياسة القائمة». (عبد الناصر والعالم).

وذكرت الوثيقة أن الولايات المتحدة كانت تتمنع عن أن تصبح مصدراً مباشراً لتزويد المعدات العسكرية لأي من الأطراف الرئيسية في النزاع العربي ـ الإسرائيلي:

«وشكت من أن الضغط النفسي من قبل الولايات المتحدة لم يجد استجابة مماثلة من الاتحاد السوفييتي الذي استمر في توريد شحنات ضخمة من السلاح إلى دول معينة في المنطقة «مدعياً أنه يعمل من أجل السلام»».

وفي الوقت ذاته يعتقد الروس على ما يبدو أن من مصلحتهم استغلال النزاع العربي ـ الإسرائيلي لإثارة الفوضى والاضطراب. وتشير الوثيقة إلى الخطر الذي يمكن أن ينجم عن المنافسة على الأسلحة وأنه يمكن أن تؤدي إلى وقوع هجوم عسكري وقائي لمنع الطرف الآخر من استكمال تفوق عسكري بأسلحة جديدة. وتؤكد أنه من الأفضل:

«الحيلولة دون اختلال التوازن في أنواع الأسلحة تلك التي قد تشجع على القيام بضربة وقائية. وهذا يعني أنه قد يكون من المصلحة الدولية العامة الموافقة على بعض طلبات الأسلحة حتى نمنع النزاعات».

وبطبيعة الحال، فإن هذا كان دعوة للعرب لأن يقبلوا بالتفوق العسكري الإسرائيلي عليهم، وأن لا يحاولوا تسليح أنفسهم لدرجة تسمح لهم باسترجاع أرضهم المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني أو حتى لصد عدوان إسرائيلي جديد. وتستطرد الوثيقة لتحذير مصر والعرب مغبة الاعتراض على تزويد الولايات المتحدة لإسرائيل بالسلاح:

«ومراعاة لهذا المبدأ، باعت حكومة الولايات المتحدة صواريخ «هوك» لتهدئة المخاوف الإسرائيلية من قاذفات القنابل التابعة للجمهورية العربية المتحدة. ولهذا السبب نفسه، فإن الولايات المتحدة مستعدة لأن تبيع الإسرائيليين أنواعاً وكميات محدودة من الأسلحة اللازمة لدفاعها إذا تأكدت من التزام إسرائيل بضبط النفس. وبالطبع، فإن حاجة الولايات المتحدة إلى بيع الأسلحة لإسرائيل ستتوقف على ما يفعله العرب. فيجب أن يكون مفهوماً أنه إذا أقدمت الدول العربية على تضخيم قضية بيع الولايات المتحدة كميات محدودة من الأسلحة لإسرائيل وإذا جعلت من ذلك مشكلة كبرى، فإنها قد تثير بذلك في الولايات المتحدة رد فعل عاماً من شأنه أن يهدد بالخطر التزام حكومة الولايات المتحدة بضبط النفس ومعالجتها المحايدة للمشكلة العربية ـ الإسرائيلية. ولقد قاومت الولايات المتحدة ـ دائماً ـ أمر المضي إلى الحد الذي تواصل إسرائيل ضغطها عليها للذهاب إليه. وهكذا فإن من شأن العرب إذا ضخموا القضية أن يضروا بالدافع الأميركي إلى تجديد مبيعات الأسلحة لإسرائيل، وأن يتسببوا عمداً في استقطاب الوضع في الشرق الأدنى استقطاباً تحاول الولايات المتحدة جاهدة أن تتفاداه».

كانت هذه الوثيقة دليلاً واضحاً على أن الرئيس جونسون يهدد العرب بأن عليهم أن يقبلوا بهدوء تزويد أميركا لإسرائيل بالأسلحة على مقياس وبأنواع تجعلها أقوى منهم جميعاً. وبأن عليهم أن لا يعترضوا أو يثيروا ضجة أو مشكلة بشأنها حتى لا يخرجوا الولايات المتحدة عن معالجتها الحيادية المزعومة بلا خجل لمشكلة النزاع العربي ـ الإسرائيلي ويعرّضوا المنطقة لمخاطر الاستقطاب. وليس من المستغرب أن يلجأ الرئيس جونسون إلى المغالطة والتهديد لمصلحة إسرائيل. فلقد ثبت أنه أدخل بلاده حرب فيتنام بالخديعة والكذب، فأودى بحياة مئات الألوف من شباب أميركا وفيتنام وكمبوديا في حرب خاسرة لا حق للولايات المتحدة فيها. وبطبيعة الحال، لم يترك الرئيس عبد الناصر تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل بالسلاح الوفير دون تعليق. ففي خطبة في حفل تخرج في الكلية الحربية أعلن:

«أن الدول الغربية تواصل تزويد إسرائيل بالسلاح لتستمر في تفوقها العسكري على العرب في الوقت الذي ترفض فيه بيع الأسلحة لمصر، وذلك لإرغامها على طلب الحماية من الدول الثلاث أصحاب التصريح الثلاثي حول الشرق الأوسط أميركا وبريطانيا وفرنسا. والحقيقة أن هذه السياسة الغربية التي كانت سائدة في الخمسينات استمرت بعد ذلك وحتى اليوم مع تغيير في مواقف الدول. فقد كانت فرنسا هي المصدر الرئيسي لتسليح إسرائيل إلى أن امتنع ديغول عن تزويدها بالسلاح بعد عدوان ١٩٦٧، وأصبحت أميركا هي المصدر الرئيسي لتسليح إسرائيل لتضمن تفوقها على العرب جميعاً. وقد تواطأت أميركا مع إسرائيل في عدوانها عام ١٩٦٧ وما تلاه من اعتداءات على الدول العربية وإن اختلف أسلوب التواطؤ»[١٥].

وإضافة إلى السلاح الشرقي والغربي في حرب سنة ١٩٤٨ وإلى السلاح الفرنسي والأميركي بعد تلك السنة البغيضة في تاريخ العرب، كان هناك السلاح الذي زودت به ألمانيا الغربية إسرائيل، إضافة إلى التعويضات المالية التي زعم أنها كانت مقابل ما لحق اليهود في ألمانيا من خسائر مزعومة خلال العهد النازي، كما لو كانت إسرائيل وريثاً شرعياً للأفراد اليهود الألمان. وفي بداية سنة ١٩٦٥ نشبت أزمة بين عدد من الدول العربية وألمانيا الغربية أظهرت فيها الدول العربية تضامناً قوياً وأعلنت مصر أن قيام ألمانيا الغربية بتزويد إسرائيل بالأسلحة والتعويضات لليهود وعزمها على الاستمرار في ذلك يشكل تهديداً للدول العربية. وأوضح السفير الالماني في القاهرة لوزير الخارجية المصري محمود رياض بأن الحكومة الألمانية إنما تنفذ تعليمات الحكومة الأميركية. وأن بلاده محتلة من القوات الأميركية ورفض محمود أن يقبل اعتبار ألمانيا الغربية «مجرد مستعمرة اميركية بعد عشرين سنة من انتهاء الحرب». ونتيجة للضغط العربي الموحد أعلنت ألمانيا الغربية حظر تصدير السلاح لإسرائيل. وذكر محمد حسنين هيكل في كتابه **عبد الناصر والعالم** أن السلاح الألماني لإسرائيل كان هو السلاح الذي وعد به الرئيس كنيدي إسرائيل

سنة ١٩٦١، وضغط على المستشار الألماني اديناور خلال زيارته للولايات المتحدة لتسليمه لها. وفي المراحل الأولى من علاقة عبد الناصر بالرئيس كنيدي، ثارت شكوك عبد الناصر بالرئيس الأميركي بسبب تقارير أشارت إلى أن كنيدي وعد إسرائيل بتزويدها بالسلاح، وأنه ضغط على المستشار الألماني أديناور لتسليم السلاح لها.

جونسون يطالب بدبلوماسية هادئة وعبد الناصر يقول: «الجماهير سلاح الثورة العربية»

أظهر الرئيس جونسون رغبة في تحسين علاقته الشخصية مع الرئيس عبد الناصر. فعندما قام أنور السادات وقرينته بزيارة إلى واشنطن ليقابل جونسون ويحاول تذليل الطريق الوعر ويمهد زيارة للقاهرة يقوم بها وزير الخارجية دين رسك أو نائب الرئيس همفري ولزيارة يقوم بها الرئيس عبد الناصر لواشنطن خلال سنة ١٩٦٧ بذل الرئيس جونسون وقرينته جهداً كبيراً لاكتساب «مودة واعجاب زائريهما». وفي القاعة البيضاوية في البيت الأبيض أشار الرئيس جونسون إلى عدد من صور رؤساء الدول الموقع عليها بتواقيعهم:

«ثم بدأ يتظرف ويقول بلهجة عاطفية: إنني احبكم... إنني معجب ببلادكم... إنني احب الرئيس عبد الناصر. والآن انظر: إن لدي هنا مكاناً شاغراً لصورة من صور الرئيس عبد الناصر فلم لا يرسل لي إحدى صوره؟ ولماذا نعادي بعضنا البعض؟ يجب أن نكون اصدقاء».

وقال السادات للرئيس جونسون انه يحمل طلباً واحداً فقط من الرئيس عبد الناصر وهو:

«إننا لا نريد قمحاً ولا مساعدات. فما نريده ـ وما.... نعتقد انه مفتاح كل شيء ـ هو الفهم. لا نريد شيئاً اكثر من الفهم. وأنا لا احمل غير هذه الرسالة. وعندما سألت الرئيس عبد الناصر عما يجب أن ابلغك إياه قال لي «قل له إن الفهم هو كل ما نبتغيه»»[١٦].

ورد الرئيس جونسون على ذلك بالتساؤل عن أسباب مهاجمة عبد الناصر له وللسياسة الأميركية علناً، وطالب باستبدال ذلك بـ (الدبلوماسية الهادئة) وقال: «إن ما ارغب فيه هو ان احل مع عبد الناصر مشكلاتنا همساً»، على غرار ما يتبعه هو وزوجته الليدي بيرد التي يحبها ويختلف معها ويخفيان مشاكلهما عن الناس ويحلانها معاً. ورداً على طلب الالتزام بـ (الدبلوماسية الهادئة)، طلب الرئيس عبد الناصر من السفير الأميركي أن يبلغ الرئيس جونسون رسالة شفوية جاء فيها أن الولايات المتحدة تملك المال والقنابل الذرية والطاقات الهائلة، وهي تستطيع بما توفره هذه الامكانات أن تساند سياساتها وأن تجعل نفوذها مؤثراً أو أن تفرضه. أما مصر فهي دولة صغيرة تناضل لبناء أرضها وتحسين أوضاع شعبها، ولا تملك موارد فعالة سوى جماهيرها والجماهير العربية وايمان تلك الجماهير وإن:

«السلاح الأول للثورة هو جماهيرها وهو ايمان تلك الجماهير واستقطابها. ولقد استطعت دائماً أن احرك تلك الجماهير للدفاع عن نفسها ضد أي خطر. إن الجماهير هي سلاح الثورة العربية. وهكذا، فإن الدبلوماسية الهادئة قد تلائم الولايات المتحدة لكنها لا تلائمنا لان الاعتماد عليها يعزلني عن تأثير الجماهير. وإذا كان لي ان اكون مستعداً بسلاحي فيجب أن اكون دائماً مستعداً للتحدث إلى الشعب العربي. يجب أن اشرح واوضح دائماً للشعب العربي يجب أن ابسط واكشف جميع اسرارنا أمام الجماهير. وبغير ذلك اواجه المعركة بلا سلاح»[١٧].

ويقول محمد حسنين هيكل إن زيارة السادات لواشنطن «ادت إلى جعل الطريق اكثر نعومة». وطلب الرئيس جونسون صورة للرئيس عبد الناصر ليضعها في مكتبه في البيت الأبيض بين صور رؤساء الدول. فلم يرسل له الرئيس عبد الناصر صورته التي طلب السفير المصري حملها معه إلى واشنطن. وهناك طرافة فيما كتبه محمد حسنين هيكل عن هذه الواقعة، التي تكشف عن بعض التصرفات الدبلوماسية والتعامل الشخصي بين رؤساء الدول إلى جانب الصراعات والمناورات القائمة بينهما. يقول هيكل:

«وعاد السفير المصري إلى واشنطن خاوي اليدين. وبعد اسبوعين من ذلك بعث ببرقية سرية يطلب فيها الاذن بالعودة إلى القاهرة حاملاً رسالة شخصية من جونسون.

وعندما وصل تبين أن الرسالة الخاصة كانت عبارة عن نسخة من صورة للرئيس جونسون رسمها الفنان

نورمان روكويل، وكتب جونسون على جانبها العبارة الآتية فوق توقيعه:
ارجو أن أقنعك بأننا يمكن يوماً أن نصبح من الأصدقاء»[١٨].

ولم يذكر هيكل ما فعل الرئيس عبد الناصر بصورة الرئيس جونسون.

وفي الوقت نفسه تقريباً، كانت السيدة منى ابنة الرئيس عبد الناصر تزور واشنطن مع زوجها، فاستضافهما الرئيس جونسون وعقيلته، وأظهر رقة ومودة بالغين وقال للسيدة منى:

«أنت عروس... وابنتي عروس كذلك... ولذا فأنا كوالدك، تعالي إلى المزرعة... اخبري والدك بأني اريد ان اكون صديقاً له».

ويضيف محمد حسنين هيكل:

«لم يكن في وسع عبد الناصر ـ الذي كان رجلاً متحفظاً ـ أن يفهم قطعاً هذا التصرف فتساءل عما يمكن ان يعنيه، وشعر بأن جونسون يعطيه من طرف اللسان كلمات معسولة، بينما تختلف الأفعال الأميركية تماماً. وهكذا مرت سنة ١٩٦٦ على أسوأ ما يكون».

في إطار جو مفعم بالعداء لمصر ولعبد الناصر وحرب مشتعلة في اليمن وقفت فيها الولايات المتحدة وبريطانيا ضد عبد الناصر، ازداد تأزم الوضع إلى أن تفجر في حرب سنة ١٩٦٧. كانت إسرائيل تعتدي على القرى في الضفة الغربية من الأردن وتقتل أعداداً من سكانها المدنيين وتكبد الجنود الأردنيين الذين يهبون للدفاع عنها خسائر في الأرواح. كانت هذه الغارات تخطط وتنفذ بعنف ووحشية بقوات كبيرة تهدم عدداً كبيراً من البيوت بالمتفجرات، وتقتل الرجال والنساء والأطفال من غير المتحاربين عن سابق قصد وتصميم، وتنصب الكمائن للقوات الأردنية وتباغتها من كمائن معدة سابقاً وتنزل بها الاصابات والخسائر في الأرواح. وفي غارتها الشهيرة على قرية السموع، قتلت القوات الإسرائيلية أربعة عشر جندياً أردنياً وستة مدنيين، وجرحت حوالى سبعة وثلاثين شخصاً، وهدمت ستة وأربعين بيتاً[١٩]. وكانت إسرائيل تزعم بأن غاراتها كانت رداً على هجمات الفدائيين الفلسطينيين ولردع سكان القرى الذين يقدمون لهم المأوى والعون. والحقيقة أن إسرائيل كانت تسعى لإرهاب العرب وسحق إرادتهم وشل مقاومتهم وإرغامهم على التخلي عن المزيد من أراضيهم وقراهم المجاورة للأراضي المحتلة. وفي الوقت نفسه كانت إسرائيل تعتدي على الحدود السورية والأرض المنزوعة السلاح على الحدود السورية، وكانت كذلك تستولي على مياه نهر الأردن في وجه ردود سورية صلبة. كان الفدائيون قد أصبحوا قوة مستقلة تسعى لتحرير الأرض المغتصبة. وأدركت إسرائيل أنهم أصبحوا أكثر من بضعة متسللين وإرهابيين حسب تسميتها لهم يعملون ضدها. وكانت تسعى لطمس الهوية الفلسطينية وتشير إلى الفلسطينيين كـ (لاجئين عرب)، وكان من نيات إسرائيل وخططها المبيتة أن تسحق القوة العسكرية المصرية والسورية وأن تسقط الأنظمة العربية (المتطرفة)، لأنها وجدت بأن مجرد الاغارة على القرى والمواقع العربية لا تكفي لحماية أمنها وتحقيق غاياتها.

حرب ١٩٦٧ـ مصر وسوريا والاردن

في ٧ نيسان/ابريل ١٩٦٧، وقعت معركة طائرات في أجواء دمشق أسقطت الطائرات الإسرائيلية فيها ست طائرات سورية، وقامت إسرائيل بحشد قوات عسكرية كبيرة على الحدود السورية، وبدا بأن إسرائيل تنوي مهاجمة سوريا. وأكدت سوريا ذلك وأعلنته. ورغم أن موشيه دايان زعم في مذكراته بأن إسرائيل لم تحشد قواتها على الحدود السورية وبأنها لم تكن تنوي مهاجمتها، فإنه أشار إلى أن سوريا كانت في بادىء الأمر تعتقد فعلاً بأن إسرائيل تدعم قواتها على الحدود، وفسر هذا الاعتقاد بأنه نشأ عن مخاوف سوريا المتضخمة نتيجة لكارثة المعركة الجوية في ٧ نيسان/إبريل ١٩٦٧. واتهم دايان الاتحاد السوفياتي بالمساهمة في إثارة مخاوف سوريا ومصر بشأن الحشودات الإسرائيلية. وأضاف دايان بأن:

«اسرائيل ـ وفوق الجميع رئيس الوزراء أشكول ـ تبينت خطر هذه الشكوى غير الصحيحة وسعت لإنكارها. ولكن الاتحاد السوفييتي كان كارهاً لأن يتخلى عن مثل هذه الحجة المحببة والمثيرة. رئيس الوزراء دعا السفير السوفياتي في إسرائيل لأن يتجول معه على مدى الحدود الإسرائيلية ـ السورية ليرى بنفسه بأنه لم تكن هناك تجمعات عسكرية. السفير امتنع عن الذهاب»[٢٠].

ويذكر دايان كذلك بأن عبد الناصر كان يتلقى معلومات من سوريا والاتحاد السوفياتي بأن إسرائيل كانت تحشد قواتها قرب الحدود السورية، وأنها تنوي غزو سوريا واحتلال دمشق وأسقاط النظام اليساري القائم فيها. ومع أن عبد الناصر كان في إمكانه أن يمتنع عن الاستجابة لطلب المساعدة من سوريا فيخسر مكانته كزعيم للعالم العربي، إلا أنه اختار الالتزام بميثاق الدفاع والواجب القومي، وأعلن في أول أيار/مايو ١٩٦٧ بأنه سيزود سوريا بالطائرات والطيارين للمساعدة في الدفاع عن أجوائها. ويؤكد جلالة الملك حسين حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية، إذ يذكر في كتابه **حربنا مع إسرائيل**:

«وفي أعقاب هذه المعركة [المعركة الجوية] حشدت إسرائيل قوات كثيفة على الحدود السورية. وسرعان ما أخذت الأحداث تتلاحق لتؤدي إلى الحرب. وكان رد الفعل المصري المباشر أن أصدر المشير عبد الحكيم عامر نائب الرئيس المصري والقائد الأعلى للقوات المسلحة أمره اليومي الأول وفقاً لميثاق الدفاع المعقود بين مصر وسوريا وهذا نصه: ترفع حالة الطوارىء في الأراضي المصرية إلى أعلى الدرجات اعتباراً من الساعة الرابعة عشرة والنصف من ١٥ أيار [مايو] ١٩٦٧».

وفي ١٢ أيار [مايو] أكد موظف استخبارات روسي في السفارة السوفياتية في القاهرة للاستخبارات المصرية التقارير السورية الخاصة بالحشودات الإسرائيلية على حدودها. وفي اليوم التالي، كرر الرئيس نيكولاي بودجورني أمر الحشودات لأنور السادات الذي كان يزور موسكو في ذلك الوقت. ويشير موشيه دايان في (قصة حياته) إلى أن:

«بودجورني أضاف بأن غاية إسرائيل كانت غزو سوريا، وبأن الاتحاد السوفياتي سنيساعد سوريا ومصر في حربهما مع إسرائيل. وأن مصر يجب أن تكون مستعدة لمثل هذا العمل... يجب أن لا تؤخذوا على حين غرة. إن الأيام القادمة ستكون مصيرية».

ويذكر دايان كذلك بأن وزير الخارجية السوفياتي تحدث مع السادات بالمعنى نفسه، وأضاف بأن الاستخبارات السوفياتية تقول بأن الهجوم على سوريا لربما يحدث بين ١٦ و٢٢ أيار/مايو. ونظراً إلى أن إسرائيل أعلنت بأن استعراضها في يوم (الاستقلال) في ١٥ أيار/مايو سيقتصر على قوات قليلة رمزية، فإنه يبدو بأن السوريين والسوفيات استنتجوا بأن القوات الإسرائيلية منهمكة في التحضير لغزو سوريا. وبطبيعة الحال نقل أنور السادات هذه المعلومات إلى الرئيس عبد الناصر.

وتجاه هذا الوضع أراد عبد الناصر أن يخفف الضغط عن سوريا، فأرسل قوات كبيرة إلى سيناء ليشعر سوريا باستعداده للقتال بجانبها، ولإجبار إسرائيل على نقل جزء من قواتها من الحدود السورية إلى الجنوب لمجابهة القوات المصرية. وأعلن إغلاق المضايق في وجه السفن الإسرائيلية والسفن التي تحمل المواد الاستراتيجية لإسرائيل لفرض حصار على ميناء (ايلات)، وطلب عبد الحكيم عامر سحب قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة من المواقع الممتدة من غزة إلى (ايلات)، ولم يطلب في بادىء الأمر انسحاب هذه القوات من شرم الشيخ أو قطاع غزة، ولكن يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة رفض السحب الجزئي لقوات الطوارىء، مدعياً بأنه لا يمكن لقوات الطوارىء أن تنسحب من بعض مراكزها وتبقى في البعض الآخر، فطلب عبد الناصر في ١٧ أيار/مايو انسحاب جميع قوات الطوارىء، فوافق يوثانت وسحب القوات جميعها. ودخل جيش التحرير إلى قطاع غزة.

ويعتقد محمود رياض بأن تصرف يوثانت لم يصدر عن سوء نية:

«ولكنه كان ينطلق ببساطة من عدم معرفة بالمنطقة وبحقيقة التوترات القائمة فيها... وهكذا وجد يوثانت نفسه في شهر مايو [أيار] ١٩٦٧ في وسط أزمة سياسية كبرى بالشرق الأوسط بغير أن تتضح في ذهنه تماماً أبعاد الأزمة. وفي الوقت نفسه فإن قرار عبد الحكيم عامر بسحب قوات الطوارىء كان قراراً متسرعاً يفتقد أية قيمة عسكرية ولا يشكل أي ضغط عسكري على إسرائيل»[٢١].

وعلق جلالة الملك حسين على تصرف يوثانت بقوله:

«في ١٨ أيار [مايو] ١٩٦٧ وافق الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت على جلاء القوات الدولية عن المنطقة المجردة من السلاح في غزة من دون استشارة مجلس الأمن. بعد هذه البادرة الخطيرة والمذهلة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة بتّ موقناً بحتمية الصدام العسكري مع إسرائيل، فعقدت فوراً اجتماعاً استثنائياً

دام ٤ ساعات مع رئيس حكومتي الجديد السيد سعد جمعة وأعضاء الحكومة وكبار الضباط في هيئة أركان القوات المسلحة الأردنية، وفي الوقت نفسه وضعنا قواتنا في حالة تأهب»[٢٢].

ويذكر موشيه دايان في قصة حياته بأنه:

«في نفس اليوم بعد اعلانه للحصار، قابل ناصر السفير السوفييتي في القاهرة وسأله السفير إذا كان يرغب في أن تكرر روسيا إنذارها لإسرائيل بأنها إذا هاجمت أية دولة عربية فإن الجيوش السوفييتية سترسل لتساعد العرب المتحاربين، فأجاب ناصر أنه من الأفضل أن يرسل هذا الانذار للولايات المتحدة».

أما جلالة الملك حسين فإنه علق على سحب قوات الطوارىء وما سيعقبه بقوله:

«منذ اليوم الذي انسحبت فيه قوات الأمم المتحدة من قطاع غزة توقعت نتائج هذه الخطوة. كان الأمر واضحاً بالنسبة إليّ: لم يبق مفر من الحرب مع إسرائيل، ذلك أن الإسرائيليين كانوا يعملون جاهدين في سبيل افتعال وضع شبيه بالوضع الذي نشأ قبل نزاع ١٩٥٦، فتوسعوا في نشر أخبار هجمات الفدائيين العرب، واستغلوا هذه الهجمات بمهارة بفضل دعاية مركزة تستهدف استدرار عطف العالم عليهم. وفي هذا الوقت كان العرب في وضع لا يحسدون عليه... ولا ننسى تهديدات أشكول ومسؤولين إسرائيليين آخرين بالهجوم على المواقع السورية واحتلالها عند الاقتضاء إذا استمرت دمشق في دعم الفدائيين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد ردت العاصمة السورية بدعوة سفراء الدول الكبرى وإحاطتهم علماً بنيات إسرائيل العدوانية، وهي نيات تنم عنها الحشود الإسرائيلية الكثيفة على الحدود»[٢٣].

وكان جلالة الملك يعتقد بأن عبد الناصر لم يكن يسعى في ذلك الوقت لإشعال الحرب ضد إسرائيل، وإنما اتخذ إجراءاته لغايات دفاعية ولمساندة سوريا. ومع أن جلالة الملك حسين كان موقناً بأن نشوب الحرب أصبح أمراً حتمياً، إلا أنه استبعد أن يكون الرئيس عبد الناصر راغباً في تصعيد الصراع إلى صدام عسكري، وبدا لجلالة الملك بأن تحركات القوات المصرية في سيناء كانت مناورة لثني إسرائيل عن نياتها العدوانية. ومما يؤكد الرأي القائل بأن عبد الناصر لم يكن في الأساس مصمماً على مهاجمة إسرائيل أو متلهفاً لإشعال الحرب، ما جاء في مذكرات موشيه دايان من أنه على الرغم من أن عبد الناصر كان يعلم (في رأي دايان) بأن إرسال القوات المصرية إلى سيناء واغلاق المضايق «سيعتبر أعمال حرب»، إلا أن عبد الناصر حسب تقديرات دايان كان يعتمد على قيام الدول الكبرى بمنع إسرائيل من القتال، وأن إسرائيل لو هاجمت مصر فإنها لن تتمكن من اختراق الخطوط المصرية، وأنها لو هاجمت ونجحت في اختراق تلك الخطوط، فإن مجلس الأمن سيتدخل ويوقف القتال، وتبقى المضايق مغلقة في وجه السفن الإسرائيلية ولا تعود قوات الطوارىء إلى مراكزها ويكون عبد الناصر قد نجح في تحقيق أهدافه. واعتقد دايان كذلك بأن عبد الناصر كان متأثراً في تفكيره بما حدث سنة ١٩٥٦، عندما اضطر المعتدون الثلاثة للانسحاب من قناة السويس وسيناء وقطاع غزة وبقيت قناة السويس مؤممة.

ولقد وجّه الكثيرون الانتقاد لعبد الناصر بعد انتهاء الحرب، لأنه تسبب في حرب لم يقدر على الانتصار فيها وكان جزء من قواته ما زال في اليمن، وحتى بعض الذين كانوا يشنون الهجوم عليه ويطالبونه بإجلاء قوات الطوارىء ومحاربة إسرائيل، انضموا بعد الكارثة إلى النقاد والشامتين. وفي حقيقة الأمر، كان عبد الناصر ينمي قوة مصر الحربية بمثابرة وجهد بحيث تضاهي قوة إسرائيل، وكان يتعرض لضغط شديد ليضع حداً لاعتداءات إسرائيل ضد العرب. واشترك في هذا الضغط محبو عبد الناصر ومبغضوه الذين كانوا يضمرون النيات الخبيثة لتوريطه والقضاء عليه، وكان هناك تركيز على ضرورة إجلاء قوات الطوارىء، خصوصاً وأن ذلك سيعني أن عبد الناصر مستعد بالفعل لمجابهة إسرائيل وكانت جهات عديدة (تعاير) عبد الناصر بأنه يختبىء وراء قوات الطوارىء.

كان العرب متشوقين لاسترجاع فلسطين ولإعادة اللاجئين إلى وطنهم، وكانوا ينظرون إلى عبد الناصر بأمل ورجاء أن يتمكن من تحقيق هذا الهدف القومي الكبير. وكان الكثيرون يرون في وجود قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة دليلاً ومؤشراً على أن وقت التحرير لم يكن قد أتى، أو أن عبد الناصر لم يكن قد اعتزم بعد الدخول في حرب التحرير. ووصل الأمر نتيجة للمرارة والتلهف وفي بعض الأحيان نتيجة للخيانة والتآمر والرغبة في توريط عبد الناصر إلى التشكك والتشكيك في تصميمه على القتال لتحرير فلسطين واسترجاعها، وكانت الأجواء العربية مشبعة بالضغوط المعنوية على عبد الناصر ومطالبته بإجلاء

قوات الطوارىء وتحرير الأرض الحبيبة. ويبدو كذلك بأن وجود قوات الطوارىء كان يمكن أن يعرقل تطبيق خطط القيادة العربية الموحدة. يقول محمود رياض في كتابه عن **الأمن القومي العربي**:

«وكانت الأردن قد قدمت مذكرة تشير فيها بأنها غير مستعدة لتنفيذ توصيات القيادة العربية قبل أن تنسحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء وغزة، لأن وجود هذه القوات يشكل عائقاً يحول دون تنفيذ خطط القيادة العربية الموحدة»[٢٤].

وفي اجتماع عاجل لمجلس الدفاع العربي عقد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، أوضح محمود رياض أسباب وجود قوات الطوارىء، كما أوضح بأن هذه القوات لا تشكل قيداً على مصر يمنعها من حرية العمل الذي تراه مناسباً، وبيّن كذلك بأن مصر تستطيع أن تطلب جلاء هذه القوات في أي وقت تشاء. ويذكر محمود رياض:

«وردّ السيد اكرم زعيتر رئيس الوفد الأردني بأن الأردن أثارت الموضوع بغرض الاطمئنان وأثنى على البيان الذي القاه محمود رياض».

ومن أمثلة الضغوط المتنوعة على عبد الناصر ما جرى في لقاء تم خلال زيارة بيتية بين مسؤول عربي قريب من رئيس دولته العربية والسفير المصري فيها، فلقد ظل المسؤول يكرر للسفير بإلحاح طيلة قسم كبير من الزيارة ضرورة أن يقوم الرئيس عبد الناصر بإجلاء قوات الطوارىء ومجابهة إسرائيل وجهاً لوجه، مبيناً بأن هذه الخطوة ستكسب الرئيس عبد الناصر المحبة العارمة حتى من خصومه ومعارضيه. وكان واضحاً لمن سمع الحوار بأن هذا الإلحاح كان يشكل رسالة للرئيس عبد الناصر لحثّه على سحب قوات الطوارىء ليقف وجهاً لوجه أمام إسرائيل وقواتها في الأرض السليبة. وكان الرئيس عبد الناصر قد أعلن بأنه سيهبّ لنجدة الدول العربية التي تتعرض للهجمات الإسرائيلية. وعندما وقعت الاعتداءات الإسرائيلية واختار أن لا يرد عليها، هاجمته بعض الصحف ومحطات الإذاعة العربية مدعية أنه يختبىء وراء قوات الأمم المتحدة في سيناء وقطاع غزة، وكانت هذه القوات تسمح بمرور سفن إسرائيل من وإلى (أم الرشراش) التي أسماها الصهيونيون (ايلات). وكان هناك ميثاق دفاع عربي ملزم لمصر. وعندما حشدت إسرائيل قواتها وهددت سوريا وقامت سوريا بطلب المساعدة من مصر، كان من الصعب أن لا يتخذ الرئيس عبد الناصر اجراءات دفاعية في محاولة لردع إسرائيل عن الهجوم على سوريا.

وفي الواقع، فإن الرئيس عبد الناصر حاول تفادي القتال ولم يعارض المساعي لتهدئة الوضع. وعندما جاء يوثانت إلى القاهرة عرض مشروعاً قيل انه حظي بموافقة الولايات المتحدة. وكان المشروع يطلب من إسرائيل أن لا ترسل أي سفينة عبر مضايق العقبة (تيران) لاختبار القرار المصري بإغلاقها، ويطلب المشروع كذلك من الدول الأخرى أن لا تحمل سفنها مواد استراتيجية إلى إسرائيل، وفي الوقت نفسه ان لا تسارع مصر إلى استعمال حق تفتيش السفن المبحرة عبر المضايق. وقبل الرئيس عبد الناصر بهذا المشروع. وفي رسالة من الرئيس جونسون للرئيس عبد الناصر، ذكر الرئيس جونسون أن «الهدف الأسمى والأرفع» هو تفادي القتال. كما قال يوجين روستو للسفير المصري في واشنطن، بأن أميركا أبلغت إسرائيل صراحة «انها ستناهض اي هجوم على اي دولة عربية»[٢٥]. وفي مقابل ذلك، كانت هناك جهات أميركية تحرض بعض القادة الإسرائيليين على القتال دون تأخر. ونتيجة لادعاءات اسرائيلية بلغت للرئيس جونسون مفادها أن مصر ستهجم في تلك الليلة (٢٦ أيار/مايو)، وجه الرئيس الأميركي رسالة إلى الرئيس عبد الناصر مفادها:

«انه إذا هاجم المصريون وسددوا الطلقة الأولى فإن من شأن الحكومة الأميركية أن تتخذ موقفاً شديداً للغاية من مصر. وأضاف بأن حكومة الولايات المتحدة لن تسمح بحدوث ذلك في الوقت الذي يجري الأمين العام للأمم المتحدة مفاوضاته»[٢٦].

وفي القاهرة في الوقت ذاته توجه السفير السوفياتي إلى بيت الرئيس عبد الناصر في الساعة الثالثة صباحاً وطلب ايقاظ الرئيس عبد الناصر، وبلّغه بأن الأميركيين اتصلوا بالكرملين وأخبروا السوفيات بأن لدى إسرائيل معلومات بأن المصريين سيبدأون هجومهم على إسرائيل عند مطلع الفجر. كما أبلغه السفير بأن الاتحاد السوفياتي يناشد الرئيس عبد الناصر أن لا يقوم بتنفيذ خطته، لأن الطرف الذي يطلق

الرصاصة الأولى ـ مهما يكن ـ سيصبح في وضع سياسي لا يمكن الدفاع عنها. ولذا، فإن الروس ـ كأصدقاء ـ ينصحون مصر بعدم اطلاق الرصاصة الأولى. وأجاب عبد الناصر بأنه لم يصدر أي أمر بالهجوم، كما وأنه لم تكن هناك خطة للهجوم في ذلك الصباح كما زعم الإسرائيليون. وقام الرئيس عبد الناصر بإلقاء خطابين يومي ٢٧ و٢٩ أيار/مايو أكد فيهما: «اننا لن نطلق الرصاصة الأولى. ولن نكون البادئين بالهجوم» وكان يعتقد بأن ذلك كان بمثابة رسالة واضحة لجميع الأطراف وتعهداً علنياً للرئيس جونسون والاتحاد السوفياتي وكذلك للرئيس ديغول بأنه لن يبدأ الحرب. ويتهم موشيه دايان الجنرال ديغول بأنه وقف موقفاً ساعد الرئيس عبد الناصر في كسب ما يريده من دون قتال. فلقد أوقف شحنات الأسلحة لإسرائيل رغم أن ثمنها كان قد دفع، وفسر ديغول هذا (التأخير) في تسليم الأسلحة بأنه إجراء قصد منه منع إسرائيل من إشعال الحرب، وذهب ديغول إلى أبعد من ذلك وأصر بأن بقية طلبات العرب مثل عودة اللاجئين (وحقوق الفلسطينيين) يجب أن تدرس من جديد من قبل الدول الأربع الكبرى. وفي نصحه لإسرائيل بأن تعهد بشؤونها إليه (لكون فرنسا إحدى الدول الأربع الكبرى)، لم يستنكف ديغول عن التأكيد بأن حقبة التعاون الفرنسي ـ الإسرائيلي التي انتعشت سنة ١٩٥٦ قد انتهت، وأن فرنسا أصبحت الآن مهتمة بتنمية علاقات جيدة مع الدول العربية[٢٧].

ولم يكن الرئيس عبد الناصر مطمئناً لموقف الولايات المتحدة وشعر بأنها «تتكلم مرة أخرى بلسانين على الأقل». فقبل يومين من الهجوم الإسرائيلي وضع الرئيس جونسون الأسطول السادس على أهبة الاستعداد، وأرسلت الولايات المتحدة حاملة الطائرات (انترابد) عبر قناة السويس فيما اعتبره الرئيس عبد الناصر «استعراض قوة لا لزوم له»، خصوصاً وأن طائراتها كلها اصطفت على سطحها. وأغضب منظرها وهي تعبر القناة المصريين «فتجمهروا على ضفة القناة وقذفوها بالنعال القديمة». ويذكر محمد حسنين هيكل كذلك:

«وفي ذلك الوقت، توصل ابا ايبان في واشنطن إلى اتفاق بأن تحافظ الولايات المتحدة دائماً على توازن القوى بين إسرائيل والبلاد العربية، وكان ذلك يعني أن أميركا ستضمن أن تظل إسرائيل معادلة في القوة للدول العربية مجتمعة، بحيث تظل إسرائيل أقوى من أي دولة عربية منفردة. وينص الاتفاق على أنه في حالة نشوب الحرب لن تقوم الولايات المتحدة على اجبار الإسرائيليين على الانسحاب من الأراضي المحتلة كما فعلت عام ١٩٥٦، ولن تسمح بلوم إسرائيل في الأمم المتحدة. كان هذا ما حصل عليه ايبان. ولكن ما من أحد يعرف ما حصل عليه ياريف من الأميركيين».

لم يقبل الرئيس عبد الناصر رغم شكوكه في الرئيس جونسون والولايات المتحدة بالتقارير والاتهامات التي بلغت إليه عن اشتراك الولايات المتحدة مع إسرائيل في القتال بالطائرات والاستخبارات اللاسلكية بأنواعها للتجسس ونقل المعلومات وفك رموز الشيفرات المختلفة، وطالب بالعثور على حطام طائرة أميركية حتى يقبل بالاتهامات ضد أميركا، وذلك على الرغم من:

«أنه في اليوم الثالث من الحرب أكد له رجال يثق فيهم كل الثقة أن المقاتلات الأميركية شوهدت فوق المواقع المصرية، وأن شارة سلاح الجو الأميركي شوهدت بوضوح عليها. ومع ذلك فلم يستطع أن يصدق أن الأميركيين يشتركون في الهجمات والغارات على مصر»[٢٨].

ولكن عندما جاءه السفير السوفياتي دون موعد سابق يحمل له رسالة من الرئيس جونسون جاء فيها: «أن طائرتين أميركيتين اضطرتا إلى المرور فوق المواقع المصرية في طريقهما لانقاذ الباخرة الأميركية (ليبرتي) التي هاجمها الإسرائيليون»، فإن الرئيس عبد الناصر ابتدأ يقتنع بتواطؤ الولايات المتحدة. فهي اعترفت بتحليق طائراتها فوق المواقع المصرية، وأرسل الرئيس جونسون رسالة للرئيس عبد الناصر عن طريق (كوسيغن) لعزل الاتحاد السوفياتي عن مصر «وتعمية وتمويه عملية تنفذ ضد مصر». ويضاف إلى ذلك أن الرئيس عبد الناصر علم بأن السفينة (ليبرتي) كانت سفينة تجسس، وكانت تلتقط رسائل واتصالات الاستخبارات المصرية الحربية وتفك شفرتها. وفي كتابه (Taking Sides) الذي استند إلى الوثائق الرسمية في مركز الوثائق الوطني الأميركي في ميريلاند بأميركا، ذكر ستيفن غرين بتفصيل، بأن أميركا في حرب سنة ١٩٦٧ أرسلت في عملية سرية للغاية مجموعة من طائرات الاستطلاع والتصوير الجوي المتطور الأميركية إلى مطار صغير منعزل قرب مدينة بير السبع في النقب، وأن هذه الطائرات قامت بطلعات عديدة

ليلاً ونهاراً فوق قطاعات القتال، وصورت مواقع وتحركات القوات المصرية والسورية في سيناء والجولان. وكانت تعود إلى قاعدتها الجوية المنعزلة وتسلم الإسرائيليين فوراً هناك نسخاً عن الصور التي حصلت عليها من ارتفاعات عالية ومنخفضة، وكانت بذلك تمكن الإسرائيليين من معرفة نتائج المعارك وأوضاع وتحركات القوات المصرية والسورية ومن تنظيم عملياتها وضرب القوات العربية بدقة. وذكر غرين كذلك بأنه وصل إلى علمه بأن الأميركيين ساعدوا الإسرائيليين في التقاط الاتصالات اللاسلكية العربية خلال القتال وفي التشويش عليها وفي تحريف مضمونها (Cooking) بالأجهزة الأميركية المتطورة لخداع الجانب العربي خلال المعارك. ولكن غرين أضاف بالنسبة إلى هذه العملية الثانية، بأنه لم يكن في الإمكان التثبت تماماً من المعلومات عن مساعدة سلاح الإشارة الأميركي للإسرائيليين أو الحصول على تفاصيل العملية.

من الملابسات الطريفة والمؤسفة في الوقت ذاته ما جاء في الصحف الأميركية من أن الرئيس جونسون قال لزوجته (الليدي بيرد) عندما أبلغه والت رستو بنبأ ابتداء الهجوم الإسرائيلي «يبدو اننا نواجه حرباً بين ايدينا». وفسر الرئيس عبد الناصر كلمات الرئيس جونسون مثل (بين أيدينا وعندنا) بأنها دليل على اشتراك الولايات المتحدة في الاعتداء على مصر، وإن لم يتبين تفاصيل الطرق التي اشتركت فيها. ومما أثار شكوك الرئيس عبد الناصر كذلك قول أرثر غولدبيرغ في الأمم المتحدة في اليوم الأول من القتال «ان الولايات المتحدة لا تعرف من بدأ القتال. ولكنه مضى بعد ذلك فسلم بصحة الرواية الإسرائيلية التي زعمت أن مصر هي التي بدات الهجوم»[٢٩]. وشعر عبد الناصر بالتقزز من جونسون وأحس بأن الخديعة كانت على نطاق واسع، وأنه في الوقت الذي كان الرئيس الأميركي يبعث اليه بالرسائل ـ مناشداً إياه الحفاظ على السلم ـ كان الأميركيون يتأهبون للتورط في العدوان الإسرائيلي. وقطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة وتبعتها في ذلك عدة دول عربية. وغضب الرئيس جونسون من تهمة التواطؤ التي ألصقت به وببلده، وشعر بالإهانة والغيظ عندما وجد أربعة وعشرين ألف أميركي من الرجال والنساء والأطفال يطردون من مصر والشرق الأوسط. وظل الجو بينه وبين الرئيس عبد الناصر ملبداً بالريبة والشكوك والكراهية حتى نهاية عهده. ولعل الحادثة التالية التي أوردها محمد حسنين هيكل تعكس مستوى الرئيس جونسون الأخلاقي الشخصي، ومدى حقده وشماتته ضد الرئيس عبد الناصر حينما دعا الرئيس جونسون إلى الغداء أربعة سفراء عرب لم تكن دولهم قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة وهي: المملكة العربية السعودية وتونس ولبنان والكويت، ليظهر بأن الولايات المتحدة لم تكن معزولة عن العالم العربي. كان السفراء العرب يتحدثون معه عن الوضع في الشرق الأوسط، أما هو فكان:

«يداعب كلبه المدلل (بيجل) ويطعمه من فتات المائدة... وإذا بجونسون يقول فجأة:
«ايها السادة دعونا من الكلام في السياسة. ولنجعل من غدائنا مناسبة اجتماعية تماماً. واخذوا يتجاذبون الحديث إلى أن نادى جونسون كلبه وأخذ يتحدث اليه متسائلاً: ماذا أستطيع أن افعل؟ رجل يضايق جاره ضيقاً شديداً إلى أن فرغ صبر الجار فأمسك به وضربه علقة ساخنة فماذا أستطيع أن افعل من أجله؟ وكانت تلك نهاية الهبوط في نظرة عبد الناصر إلى لِندون جونسون»[٣٠].

خلال الأزمة التي سبقت حرب حزيران [يونيو] ١٩٦٧، وقفت الولايات المتحدة موقفاً عدائياً تجاه مصر والدول العربية، فلقد غضب الرئيس جونسون عندما طلب الرئيس عبد الناصر انسحاب قوات طوارىء الأمم المتحدة من سيناء، وازداد غضبه عندما أمر عبد الناصر بإغلاق خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية، وذلك في وقت كان فيه الرئيس جونسون متورطاً في حرب فيتنام ولا يرغب في أن تتعرض الولايات المتحدة لمشاكل أو مجابهات خطيرة أخرى. ولم يقبل الرئيس جونسون تبريرات مصر من أن اجراءاتها كانت دفاعية في وجه الحشودات والنيات الإسرائيلية، وأعلن جونسون أن إغلاق مصر لخليج العقبة في وجه إسرائيل هو إجراء غير شرعي وذلك لإرضاء إسرائيل. واقترحت مصر عرض القضية على محكمة العدل الدولية فلم تقبل إسرائيل بذلك. وعلى كل حال، فإن البيت الأبيض كان يعلم بأن إسرائيل متفوقة عسكرياً على مصر وسوريا والأردن، وأن انتصارها عليهم كان مؤكداً، وكان موضع التساؤل الوحيد هو مقدار الخسائر التي ستنزل بإسرائيل إذا نشب القتال الذي ستنتصر فيه بصورة أكيدة. ويبدو أن الولايات المتحدة في بادىء الأمر تعهدت بـ:

«صورة ضمنية بأن توفر الحماية الجوية فقط لإسرائيل إذا هاجمتها مصر، وكان من الضروري ضمان حياد الاتحاد السوفييتي الذي كان يعزز بسرعة أسطوله في البحر الأبيض المتوسط»[31].

وفي مجلس الأمن تبنت الولايات المتحدة موقف وادعاءات إسرائيل بصورة طبق الأصل، وكانت هناك قناعة لدى رجال البيت الأبيض في واشنطن بأن انتصار إسرائيل الساحق سيجعل في الإمكان التوصل لتسوية واضحة المعالم، وأن إسرائيل ستحظى بالسلام الذي يوفر لها السلامة ويكسبها اعتراف جاراتها العربيات. ويقول الدكتور هشام شرابي في كتابه **فلسطين وإسرائيل**، بأن قناعة المسؤولين في البيت الأبيض كانت مستندة إلى أن الحكومات العربية المهزومة ستطلب الصلح وتتوقف عن مقاومة إسرائيل، وظنوا كما ظنت لندن وباريس سنة ١٩٥٦ أن هناك فرصة جيدة لتحقيق تسوية ملائمة من شروطها إسقاط الرئيس عبد الناصر عن «منصته العالية». وأيدت الولايات المتحدة إسرائيل في مطالبتها بإجراء مفاوضات مباشرة دون مراعاة مدى قدرة العرب على الصمود وتصميمهم على رفض حل سلمي يفرض عليهم بالقوة من جانب إسرائيل. ويضيف الدكتور شرابي بأن الرئيس جونسون لم يتمكن من تفهم عناد العرب:

«صحيح أن القوة ليست الحكم الأخير في النزاعات الدولية، ولكن يجب ان تؤخذ بالحسبان في مثل هذه الصدامات القصوى: المنتصر له حقوقه والمنهزم عليه واجباته: ألم تحل مشاكل المانيا واليابان بصورة متقنة باعترافهما بالهزيمة وتوقيعهما على معاهدات سلام»[32].

ويعلق الدكتور هشام شرابي على موقف الولايات المتحدة وعلى النيات الحقيقية الكامنة، فيما كانت قد أعلنته مع حليفتيها بريطانيا وفرنسا في التصريح الثلاثي سنة ١٩٥٠ من أنها تتمسك بمبدأ (الاستقلال) و(السلامة الاقليمية) لسائر الدول في الشرق الأوسط، فيقول بأن هذا المبدأ (الاستقلال) و(السلامة الاقليمية) لسائر الدول في الشرق الأوسط قصد منه تثبيت (حقوق) إسرائيل الإقليمية في الشرق الأوسط بعد أن خلقت إسرائيل على أرض عربية فلسطينية سنة ١٩٤٨. أما بعد حرب سنة ١٩٦٧، فأصبح الوضع محرجاً لأن المعتدي المقتحم لأرض غيره هي إسرائيل، وضحايا الاحتلال الإسرائيلي هي الدول العربية. وفي الأمم المتحدة:

«أعاد السفير جولدبرغ التأكيد على تمسك الولايات المتحدة الثابت بمبدأ السلامة الاقليمية، ولكن هذا المبدأ كان الآن قد حول بنعومة ماكرة إلى شيء آخر وزحف أمامه عدد من المبادىء الأخرى، ومع أن الولايات المتحدة صوتت لصالح قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٦٧ رقم (٢٤٢) الذي دعا من بين عدة أشياء لانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، فإنها بصورة ضمنية أيدت رفض إسرائيل لأن تنسحب من الأراضي المحتلة حتى تقدم الدول العربية بعض التنازلات الأساسية».

ولم تنزعج الولايات المتحدة من اغلاق قناة السويس لأن ذلك يمنع مرور السفن الروسية المتوجهة إلى فيتنام، ويخلق المتاعب للرئيس عبد الناصر بسبب انقطاع رسوم الملاحة من القناة. وفيما يتعلق بقيام إسرائيل بضم القدس العربية والمنطقة المحيطة بها مما يتناقض مع مبدأ (السلامة الاقليمية) وميثاق الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة استنكرت الضم بالإجماع تقريباً، وكانت الولايات المتحدة الدولة الكبرى الوحيدة التي استنكفت عن الاستنكار. ورغم أن وزارة الخارجية الأميركية أعلنت رسمياً أن الولايات المتحدة تعارض الاجراء الذي قامت به إسرائيل في القدس من جانب واحد، فإنها لم تحاول اقناع إسرائيل بالتوقف عن المضي في عملية (توحيد) القدس. ولقد انكشف هذا الموقف الأميركي عندما أصدر الرئيس جونسون تصريحاً في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧، لم يشدد فيه إلا قليلاً على الناحية الاقليمية من عملية ضم القدس العربية إلى إسرائيل، وخصص التشديد الرئيسي على الناحية الدينية من المسألة، وناشد إسرائيل بأن تراعي المصالح الخاصة للديانات الثلاث في الأماكن المقدسة في القدس. وثابر الرئيس جونسون على سياسته المعادية للعرب بصورة متزايدة. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ استقبل في مزرعته في تكساس ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل الذي جاء إلى الولايات المتحدة ليطلب شراء خمسين طائرة من نوع (سكايهوك). ويذكر الدكتور هشام شرابي أن بيع طائرات الفانتوم النفاثة اصبح الموضوع الرئيسي في حملة الرئاسة سنة ١٩٦٨، وكلا المرشحين أعلنا انهما يحبذان إبرام

الصفقة، وبالتأكيد فإن المستر نيكسون والمستر هامفري لم يكونا على مثل هذا الوضوح أو الاتفاق على أي مسألة طيلة الحملة الانتخابية كما كانا على مشاكل إسرائيل واحتياجاتها: (الفانتوم لإسرائيل) كان على الأرجح الشعار الانتخابي الوحيد الذي شارك فيه الحزبان. وقبل أيام قليلة فقط من الانتخابات وقّع الرئيس جونسون مرسوماً يسمح ببيع ثمانية وخمسين نفاثة فانتوم لإسرائيل **(فلسطين وإسرائيل)**.

في ٢٣ أيار/مايو قابل السفير الأميركي في القاهرة وزير الخارجية المصري السيد محمود رياض وشرح له موقف الولايات المتحدة كما يلي:

١ ـ معارضة إجلاء قوات الطوارىء.

٢ ـ يجب أن لا تحتل القوات المصرية شرم الشيخ إلا إذا أعلنت مصر بأنها تعترف بمبدأ حرية الملاحة عبر المضايق.

٣ ـ يجب أن لا يدخل الجيش المصري قطاع غزة وتكون الأمم المتحدة مسؤولة عن الإدارة في قطاع غزة.

وقام الرئيس جونسون بإيفاد روبرت اندرسون كمبعوث خاص مع رسالة شخصية إلى الرئيس عبد الناصر، وجاء في الرسالة بأن الولايات المتحدة لن ترسل قوة بحرية عبر المضايق ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن الرئيس جونسون نفسه كان ملتزما بـ:

«سلامة ونمو إسرائيل وهذا يتضمن حقها في حرية الملاّحة».

وعبّر الرئيس جونسون في رسالة عن اعتقاده بأنه يجب التوصل إلى حل وسط وتفادي الحرب. ويقول موشيه دايان في قصة حياته بأن:

«جواب عبد الناصر الرسمي كان بأنه وافق على مقترحات (يوثانت) التي تؤجل مصر بموجبها حصارها لمدة أسبوعين على أن تمتنع إسرائيل خلالهما عن إرسال سفنها عبر المضايق، وعلى أن تجري خلال هذه المدة محاولة للوصول إلى تسوية يوافق عليها الطرفان».

ويضيف دايان بأن:

«النتيجة الرئيسية لزيارة أندرسون كانت تقوية قناعة ناصر بأن الدول الكبرى كانت معارضة للحرب، وانه إذا اشتعلت الحرب فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيشتركان معاً ـ كما فعلتا في ١٩٥٦، ـ لوقفها حالاً».

كما عرض الرئيس عبد الناصر أن يوفد نائبه السيد زكريا محيي الدين إلى واشنطن خلال فترة تجميد الموقف إذا لم يكن الأميركيون مستعدين لإيفاد نائب الرئيس هيوبرت هامفري كما أن الرئيس جونسون قد اقترح في رسالة سابقة للرئيس عبد الناصر، وتم اتفاق على أن يتوجه السيد زكريا محيي الدين يوم الاثنين في ٥ حزيران/ يونيو للاجتماع بالرئيس جونسون في اليوم التالي والتفاوض معه لتسوية الأزمة، ولكن هذا السفر لم يتم لأن القوات الإسرائيلية باشرت هجومها صباح ٥ حزيران/ يونيو ولم تنتظر لمحاولة الوصول إلى تسوية سلمية.

على الرغم من أن الرئيس عبد الناصر لم يستشر أو يطلع جلالة الملك حسين على نيته بإغلاق المضايق وسحب قوات الطوارىء، ورغم العلاقات السيئة التي كانت قائمة بين الأردن ومصر وسوريا، فإن جلالة الملك حسين اختار أن يقف الأردن إلى جانبهما في الحرب ضد إسرائيل. وفي كتابه **حربنا مع إسرائيل** يشير جلالة الملك حسين إلى الوضع السيىء الذي كان قائماً بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل والخلافات بينهما، والعداء الذي أظهرته بعض الدول العربية للأردن. ويقول بشيء من المرارة الخفية:

«ووسط هذا الجو المحموم لم يجد السوريون أنسب من أن يرسلوا إلينا في ٢١ أيار [مايو] ١٩٦٧ سيارة لتنفجر في (الرمثا) على الحدود، وكان من المفروض أن تنفجر في قلب عمان. وأسفر هذا الحادث عن مصرع ١٤ اردنياً، ورداً على هذا الشعور الأخوي قطعنا علاقاتنا الدبلوماسية مع دمشق، وقد أدى الحادث إلى إشاعة القلق في الأردن. ففي هذه الظروف الدقيقة لم نعد نعرف ممن نحذر: من عدونا إسرائيل أم من حلفائنا العرب»[٣٣].

ورغم أنه كان يبدو لجلالة الملك حسين حتى أواخر شهر أيار/مايو ١٩٦٧، بأن التهديد الإسرائيلي

المباشر كان موجهاً ضد سوريا ومصر، وكان في الإمكان أن يبقى الأردن خارج النزاع، إلا أنه اختار مشاركة الدولتين الشقيقتين في صراعهما مع إسرائيل، وفسر جلالته موقفه بما يلي:

«في حزيران [يونيو] كنا مرتبطين جميعاً بميثاق دفاعي عربي تم التوقيع عليه في القاهرة في مؤتمر القمة العربي الأول. ولم ينقض أحد هذا الميثاق أو يتنكر لأحكامه حتى بعد الخلافات التي قامت في مؤتمر القمة العربي الأخير في الدار البيضاء. وعلى كل حال حتى لو لم يكن هذا الميثاق قائماً فالقضية تصبح قضيتنا جميعاً إذا نشبت الحرب. هذا ما علمتنا إياه التجارب. ففي عام ١٩٥٦ اعتدى الإسرائيليون على مصر بحجة أن الارهابيين يهاجمونهم عن طريق الأردن... عام ١٩٦٦ شكا الإسرائيليون هذه المرة من أن الارهابيين يعملون انطلاقاً من سوريا. وقد دفعنا نحن الأردنيون الثمن تلك (الحملة التأديبية) المعروفة التي شنتها إسرائيل على السموع. ومعنى هذا أن الخلافات القائمة بين العرب تصلح للاستهلاك داخل المعسكر العربي فقط. وبالنسبة إلى الإسرائيليين ليس هناك أي فرق بيننا فكلنا في نظرها عرب».

وأضاف جلالته بأنه رغب في التضامن مع إخوانه العرب:

«خاصة أنني اعتبر دائماً الوحدة ضرورة حيوية لتأمين السلامة المشتركة للعرب ولتأمين بقائهم. لذلك أصر على القيام بكل المحاولات لتوثيق الروابط التي يجب أن تجمعنا ضارباً عرض الحائط بالعداء المستمر الذي يظهره بعض حلفائنا تجاه الأردن».

ولم يكن جلالة الملك الحسين يريد أن ينفصل عن إخوانه العرب رغم الإساءات والهجمات العلنية من الإذاعات، فهو يؤكد:

«إنني مؤمن اكثر من أي وقت مضى بأنه علينا أن نحجب خلافاتنا الشخصية لئلا تؤثر بأي حال من الأحوال على المصالح القومية ذات الأهمية الحيوية».

ولذلك اقترح في بيان رسمي فتح حدود الأردن لدخول قوات سعودية وعراقية لتساعد في الدفاع عن حدود الأردن الطويلة

«وإضعاف عزيمة هجوم صهيوني حتمي أو على الاقل تخفيف أضراره. أنا مدرك لهدف تل أبيب الرئيسي: احتلال الضفة الغربية من نهر الأردن حيث يشكل وجودنا خطراً دائماً على إسرائيل ما دامت القضية الفلسطينية لم تحل»(٣٤).

في ٣٠ أيار/مايو ١٩٦٧، اتصل جلالة الملك حسين بالرئيس عبد الناصر بواسطة السفير المصري في عمان السيد عثمان نوري، وطار إلى القاهرة بصورة سرية للاجتماع بعبد الناصر. ويصف موشيه دايان هذه الخطوة من جانب الملك بأنها كانت محفوفة بالخطر لأن العلاقات بينه وبين عبد الناصر كانت سيئة، وأن عبد الناصر حاول علناً إسقاط الملك عن عرشه، ولذلك اعتقد دايان بأنه كان من المخاطرة أن يطير الملك إلى القاهرة «قبل أن يتلقى موافقة مسبقة من عبد الناصر لاستقباله» ظناً من دايان بأن جلالة الملك لم يتصل بعبد الناصر مقدماً. وعلى كل حال فإن جلالة الملك أقدم على المخاطرة، وخلال ساعات قلائل يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٦٧ كان يوقع على ميثاق الدفاع الذي كان يربط بين مصر وسوريا. ويقول موشيه دايان الذي انضم إلى الحكومة الإسرائيلية وزيراً للدفاع قبل أيام من بداية الحرب، بأنه وجد في توقيع جلالة الملك لميثاق الدفاع مع مصر وسوريا معنى واحداً هو الحرب. وعين الجنرال المصري المرحوم عبد المنعم رياض قائداً عاماً للجبهة الشرقية والقوات الأردنية، واكتملت الحلقة العربية حول إسرائيل بانضمام العراق إلى ميثاق الدفاع في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ أي قبل يوم واحد من اشتعال الحرب. وجاء عدد من الطائرات وكتيبتان مصريتان إلى الأردن وتحركت حملة عراقية إليها، ولكن لم تصل أي من القوات المصرية أو العراقية أو السعودية أو السورية إلى مواقع القتال الفعال في الأردن في الوقت المناسب قبل انتهاء المعركة، ولعله مما يوضح المدى السيىء الذي كانت قد وصلت إليه العلاقات العربية قبيل الأيام المصيرية الحديث الذي جرى بين جلالة الملك حسين والرئيس عبد الناصر عند لقائهما في القاهرة:

«كان عبد الناصر يرتدي ثيابه المدنية الكاملة. عاد يقول لي بلهجة فيها بعض التهكم: ما دامت زيارتك سرية ماذا يحصل إذا قبضنا عليك؟

وأجاب جلالة الملك: «لم يخطر ببالي هذا الاحتمال ابداً. ووضعت حداً لهذا الحديث الذي اصبح مزيجاً من المر والحلو... في سيارة الكاديلاك السوداء التي اقلتنا من المطار إلى قصر القبة شرحت لعبد الناصر الأسباب التي حملتني على المجيء وضرورة توحيد جهودنا كما يتطلب الوضع»(٣٥).

كانت خطة إسرائيل أن تتظاهر بالبراءة وبالتجرد عن النيات العدوانية. وزعمت بأنها لم تحشد قواتها على حدود سوريا، وحاولت أن تبدو أمام العالم بأنها الدولة المهددة والمعتدى عليها، وأنها إنما اتخذت إجراءات للدفاع عن نفسها أمام اجراءات مصر وسوريا وحشوداتهما، وأنها إنما تهجم لتستبق الهجوم الذي كان الرئيس عبد الناصر ينوي القيام به عليها، لأنها لاتقبل الاستسلام أو الخنوع واغلاق المضايق. ويزعم دايان في قصة حياته بأن تحركات الرئيس عبد الناصر الحربية (العدوانية) أتت على إسرائيل مثل «الرعد من السماء الزرقاء». ومع أن هذه التحركات كان مبعثها طلب سوريا أن تساعدها مصر في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الإسرائيلي المرتقب، فإن الصورة انقلبت بعد ١٥ أيار/مايو (١٩٦٧)، وكأن الحشودات والتهديد الحربي لم يصدر عن إسرائيل ضد سوريا وإنما صدر عن مصر ضد إسرائيل، لأن مصر نقلت أكثر من نصف قواتها إلى سيناء وأزاحت قوات الطوارىء وأغلقت المضايق[٣٦]. أما الحقيقة فهي أن إسرائيل وجدت بأن اعتداءاتها الوحشية على الأراضي السورية والقرى الأردنية لم تكن كافية للقضاء على العمل الفدائي أو لقهر إرادة العرب وتصميمهم على الصمود وعلى تدعيم قوتهم في وجه العدوان الإسرائيلي، فقررت أن تضرب مصر وسوريا ضربة مدمرة تسحق بها قواتهما العسكرية وتسقط انظمتهما (المتطرفة) وتكسب (حسب تصورها) قبول الدول العربية (المعتدلة) الراضية بالاستعمار الجديد، وفي الوقت نفسه تقضي على الحركة الفدائية التي كانت تجاهد لإحياء الهوية الفلسطينية التي سعت إسرائيل إلى طمسها وتجاهلها، فكانت تشير إلى اللاجئين الفلسطينيين على أنهم لاجئون (عرب) وليس (اللاجئون الفلسطينيون). ويدعي دايان في مذكراته بالنسبة إلى إجراءات عبد الناصر الوقائية بأن:

«إسرائيل اهتزت وذهلت فلا الحكومة ولا الشعب توقع مثل هذا التصرف. إسرائيل لم ترد الحرب ولكنها لم تكن تستطيع ان تجعل نفسها تقبل اغلاق خليج العقبة الذي كان سيعني نهاية ايلات كميناء إسرائيلي، أو ان تتجاهل بهدوء التهديد المحسوس المتمثل في تقدم الجيش المصري بقوة كاملة نحو حدودها».

وأضاف دايان بأن المشاورات ابتدأت داخل إسرائيل وفي عواصم العالم بغية رفع الحصار وإزالة (الحظر) العسكري المصري، ولكن اتضح لإسرائيل بأن العالم الخارجي لن يتخذ اجراءات فعالة لتحقيق هذا الهدف، وزعم كذلك بأن السوفيات زودوا مصر بتقارير كاذبة عن الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية، ووعدوا أن يساعدوا العرب بإرسال حملة عسكرية إذا نشبت الحرب. وأشار دايان إلى الأثر الذي أحدثه موقف الأردن ووقوفه إلى جانب مصر بقوله:

«وفي ضوء زيارة حسين للقاهرة والميثاق ووضع قوات الأردن تحت القيادة المصرية، فإن إسرائيل لم تعد قادرة أن تبقى هادئة مستسلمة بينما تقف الجيوش العدوة مهيأة لغزوها من الشمال والشرق والجنوب، وحتى اولئك الذين كانوا يسقطون من حساباتهم تعابير القادة العرب (المزخرفة) لم يقدروا على صم آذانهم عن صراخات الحرب الرنانة التي انفجرت في خطب عبد الناصر وتصريحات حسين والأمر اليومي لأعلى قائد ميدان الجنرال مرتجي. وعلى هذا فالسؤال أمام إسرائيل لم يكن ما إذا كان عليها أن تقبل بالحصار ولا حتى إذا كانت الحرب ستقع، ولكن إذا كان عليها الانتظار حتى تهاجمها الجيوش العربية أو أن تبدأ هي بالضربة الأولى».

ويزعم دايان بأنه قدر بأن الأردن يعتزم فتح جبهة شرقية ضد إسرائيل، وأن مصر تنوي الهجوم عليها، وأنها ستبادر إلى توجيه الضربة الأولى إذا تيقنت بأن إسرائيل ستبادرها بالهجوم. وأعتقد دايان بأنه إذا نجحت مصر في ضربة أولى فإن إسرائيل ستفقد ميزة المباغتة وستجابه بفتح جبهة شرقية من الأردن. واستنتج دايان أن ضربة وقائية إسرائيلية هي أضمن لانتصار إسرائيل، وذكر بأن المصريين استمروا في تعزيز قوتهم في سيناء وجاءتهم تعزيزات من جيوش دول عربية أخرى، كما ذكر بأن المصريين وضعوا اللمسات الأخيرة على خططهم الحربية ومنها خطة تقضي أن تقوم وحدات من الجيش المصري بعزل (ايلات) والاتصال بالقوات الأردنية، وأن يقوم الجيش السوري في الشمال المعزز بقوات عراقية بعزل واحتلال القسم الشمالي من الجليل الأعلى. ويقول دايان بأنه أصبح لمصر ثمانين ألف جندي وثمانمائة دبابة في سيناء، وجاءت تعزيزات من الكويت والجزائر. ووضع جلالة الملك حسين قواته تحت القيادة المصرية وكذلك فعل العراق. وبالطبع اضطرت إسرائيل إلى تعبئة قواتها، ولكنها لجأت في بادىء

الأمر إلى الجهود الدبلوماسية بدلاً من الحرب لمواجهة الموقف الذي تجسم فيه بصورة جادة احتمال الهجوم المتوقع عليها. ويصف موشيه دايان الجو في إسرائيل بالتصميم على رفض الحصار، وأن الشعب الإسرائيلي كان يتوقع من قادته أن يقفوا موقفاً حازماً وأن يعبروا بوضوح عن هذا الموقف، ولكن انتشر الشعور بأن ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل كان يتمزق حيرة وترددأ وكان عاجزاً عن اتخاذ قرار، وانقلب تشكك الشعب الإسرائيلي بقيادته إلى ازدراء عام، فبقاء إسرائيل كان في خطر وتزعزعت ثقة الشعب في الحكومة رغم التوتر في البلاد أمام الوضع المصري. وربط دايان بين توقيع جلالة الملك حسين على ميثاق الدفاع مع مصر في ٣٠ أيار/مايو ١٩٦٧ الذي زاد في حدة الشعور بالخطر في إسرائيل وبين تعيينه وزيراً للدفاع.

ويبدو أن الأميركيين لم يوافقوا على تقديرات الحكومة الإسرائيلية بشأن هجوم عربي قريب، وسعت الولايات المتحدة لإصدار اعلان توقعه الدول البحرية الكبرى عن حرية الملاحة، فرفضت فرنسا (ديغول) توقيع مثل هذا الاعلان. وسعت أميركا كذلك لإنشاء قوة بحرية خاصة لتأكيد حرية الملاحة، وأملت أن تشترك فيها ست دول أخرى منها بريطانيا وهولندا، وكانت الغاية من هذه القوة البحرية أن تقوم بمواكبة سفينة إسرائيلية في إبحارها عبر مياه المضايق، وأن تقوم برد النار إذا ما قامت مصر بمهاجمة السفينة الإسرائيلية. وعلق دايان على تشديد الولايات المتحدة على مسألة «من يطلق الطلقة الأولى» بأن الولايات المتحدة لم تعتبر بأن الحشودات العربية واغلاق المضايق بمثابة «الطلقة الأولى» من قبل مصر. وذكر بأن وزير الخارجية السوفياتي (غروميكو) استدعى السفير الإسرائيلي في موسكو وسلمه إشعاراً رسمياً لينقله إلى حكومته، وجاء في المقطع الأخير من هذا الاشعار:

«إن الحكومة السوفييتية تريد أن تكرر وأن توضح بأنها ستفعل كل شيء لمنع احتمال الصدام الحربي. إن مجهوداتنا الآن متركزة على هذا الهدف، ولكن إذا أخذت حكومة إسرائيل على نفسها مسؤولية اشعال الحرب فسيكون عليها أن تدفع الثمن الكامل للنتائج».

ويسرد موشيه دايان الأيام الأخيرة التي سبقت نشوب القتال وما جرى خلالها من اتصالات ومساع، ويدل هذا السرد على تأثير دايان على القرارات الإسرائيلية وتغلب رأيه في ضرورة بدء القتال والقضاء على القوات العربية قضاءً مبرماً، فهو يقول بأن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل الانتظار مدة ثمانية وأربعين ساعة بعد اعلان الرئيس عبد الناصر بأنه سيغلق مضيق تيران قبل أن ترسل سفينة إسرائيلية لإثبات (حقها) في المرور في خليج العقبة. وأن أبا ايبان وزير الخارجية الإسرائيلية اقترح أن يطلب من الولايات المتحدة أن ترسل مدمرة أميركية لمرافقة السفينة الإسرائيلية، وسيكون هذا الاجراء بمثابة اختبار لنيات الولايات المتحدة الحقيقية. وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من إسرائيل أن تتشاور معها قبل اتخاذ أي خطوة إذا أرادت أن تشارك الولايات المتحدة في تحمل مسؤولية ما سيحدث. أما دايان فقد اقترح الانتظار مدة يومين حسب طلب الولايات المتحدة، فإذا لم تستعمل قواتها لتأمين الملاحة لإسرائيل فإن على إسرائيل أن تباشر بالهجوم وأن تحطم مئات الدبابات العربية في معركة أمدها يومان أو ثلاثة. واتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بالانتظار مدة يومين دون طلب مدمرة أميركية. ويقول دايان بأن الولايات المتحدة طلبت ما يلي:

«أولاً أعطونا وقتاً وسنفتح الخليج ونضمن حرية الملاحة. ثانياً إذا تصرفتم بمفردكم فستبقون بمفردكم. إذا امتنعتم عن الهجوم وقام المصريون بمهاجمتكم فإننا سنساعدكم».

ويقول دايان بأن الإسرائيليين شعروا نتيجة لمعلومات وصلت إليهم بأن الأميركيين كانوا يحاولون ترضية المصريين. جونسون كان مستعداً لدعوة ناصر لواشنطن ولإعطائه هبات وقروض. والسفير الأميركي في القاهرة كان قد قال لناصر بأن الولايات المتحدة لم تكن مع إسرائيل، ولكن لم تكن هناك معلومات تنفي المعلومات بأن السفير نفسه كان قد طلب من مصر رسمياً فتح المضايق وإعادة قوات الطوارىء وسحب قواتها من سيناء».

وجاءت برقية من الرئيس جونسون في اليومين الأخيرين قبل اندلاع القتال ووجدتها الحكومة الإسرائيلية «طويلة ومعقدة وسلبية في أسلوبها»، وغير مشجعة لأنها عبرت عن الأمل في أن (العمل

القوي) يمكن أن يحقق تسوية مرضية لمشكلة حرية الملاحة عبر المضايق. ولكن هذا (العمل القوي) يجب أن تقوم به الأمم المتحدة أو القوى البحرية وليس الولايات المتحدة بمفردها بأي حال. كما ذكرت البرقية بأن الولايات المتحدة كانت تدرس الاقتراح البريطاني الذي يدعو إلى وجـود دولي في مياه المضـايق. وبعد نقاش حول ما جاء في برقية الرئيس جونسون، قررت الحكومة الإسرائيليـة الموافقـة على اقتـراح موشيـه دايان بعدم انتظار نتيجة مساعي الولايات المتحدة.

في صباح ٥ أيار/مايو ١٩٦٧ ابتدأ الطيران الإسرائيلي بالهجوم على المطارات المصرية ومواقع اطلاق الصـواريخ ومحطـات الرادار، فخسرت مصر في اليـوم الأول من الحرب ثـلاثة أربـاع طائـراتها، ودخلت سـوريا والأردن الحـرب وتقدمت الجيـوش الإسرائيلية في سينـاء واحتلتها كمـا احتلت الضفة الغـربيـة والقدس والجولان السـوري، وعسكرت القـوات الإسرائيلية عـلى امتداد قنـاة السويس وفي شرم الشيـخ وفتحت المضايق وأصبحت قادرة على ضرب المدن المصرية على ضفة القناة الغـربية وفي العمق وتـدميرهـا بسهولة، وأصبحت آبار البترول المصرية في سيناء تحت سيطـرتها، واحتلت مـرتفعات الجـولان الحصينة وباتت على مقربة من دمشق، وخسر الأردن القدس والضفة الغربية بعد قتال وصفه جلالـة الملك حسـين بعبارات مؤثرة:

«رحنا نتشبث بالضفة الغربية للأردن تشبثاً في كل مكـان. في القدس في رام اللـه في الخليل في منطقـة نابلس بأسرها، كنا نصمد ملتحمين من خندق إلى خندق من منزل إلى منزل على السطـوح في الكهوف، حتى اننـا كنا نحارب للدفاع عن مداخل البيوت. وقـد اعترف الإسرائيليـون أنفسهم في ما بعـد بضراوة المعارك، وقـالوا إن عنف المعركة مـع الأردن لم يشهدوا مثيـلاً له عـلى أية جبهـة عربيـة أخرى، غـير أن هذا لا يمنـع أن تكون حصيلة أيام المعركة الثلاثة التي عشناها حصيلة ثقيلة: ٦٠٩٤ قتيلاً أو مفقوداً»[٣٧].

وفي مساء ٦ حزيران/يونيو وصلت إلى جلالة الملك حسـين رسالـة من الرئيس عبـد النـاصر تـوضح الوضع الميؤوس منه وتعبر عن التقدير لموقف الأردن في الأيام المصيرية جاء فيها:

«أخي العزيز الملك حسين

تلقيت برقيتك. علينا أن نواجه واحدة من تلك اللحظات المأساوية التي تمر بالامم احيانـاً. إن من واجبنا مواجهة مسؤولياتنا من دون الاهتمام بالنتيجة. نحن نعرف كل شيء عن الوضع الصعب الذي تتخبطـون فيه في الوقت الذي تتدهور جبهتنا ضحية ضربة قاتلة وجهها إلينا أمس الطيران الإسرائيلي، وبعد هذا أصبح على قواتنا البرية بعدما فقدت كل دعم جوي أن تتلقى الضربة من قـوات متفوقـة. يوم يكتب التـاريخ سيـذكرون شجاعتكم وصمودكم. سيذكرون أن الشعب الأردني البطـل دخل المعـركة لحظـة فرضت عليـه دون أي تردد ومن دون النظر لأي اعتبار إلا اعتبار الشرف والواجب. لقـد فرض علينـا العدوان وعلينـا مواجهتـه من دون تقدير قوته. اعتقد أن أفضل قرار يمكن اتخاذه هو الانسحاب من الضفة الغربية للأردن مـع الأمل أن يـأمر مجلس الأمن بوقف اطلاق النار. تاريخ الشعوب مـليء بالتقلبـات بالانتصـارات والهزائم لنـأمل أن يكـون ما نختاره الآن في هذه اللحظة الحرجة حتى لو بدا لنا مريراً ـ خطوة ستتيح لنا التقدم. إنهـا مشيئة اللـه ولعل فيها خيراً. نحن نؤمن بالله ولن يتخلى عنا وقد تحمل لنا الأيام المقبلة النصر بفضله تعالى.

اخيراً أريد أن اعبر لكم عن تقديري لموقفكم البطـولي وعن إرادتكم الشجاعـة في الاختيار وعن البطـولة التي اثبتها كل فرد من الشعب والجيش في الأردن. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[٣٨].

يبدو من الأكيد أن إسرائيل سعت إلى الحرب، وأنها انتهزت فرصة اغـلاق المضايق لتتظـاهر بـأنها ضحية المضايقة والعدوان، ورغم ادعاءاتها بأنها لم تحشد قواتها على الحدود السورية ولم تخطط لغزوها أو للهجـوم على مصر أو الأردن، فـإن الحشودات الإسرائيليـة على الحـدود السوريـة لم تكن حشـودات وهميـة، فلقد أكـدتها سـوريا والاتحـاد السوفيـاتي والمصادر اللبنـانية. والحكـومة الإسرائيليـة رفضت مقترحات لتسوية الأزمة والمساعي لحلها دون قتال ومنها ما صدر عن الرئيس جـونسون نفسـه. وتحدث القـادة الإسرائيليون بمن فيهم رئيس الـوزراء أشكول والجنـرال رابين رئيس الأركـان في ذلك الـوقت في مهاجمة دمشق ومنع نشاط أعمال المقاومـة. وأفاد مـراسل جـريدة النيـويورك تـايمز في تـل أبيب في ١٢ أيار/مايو ١٩٦٧، بأن السلطات الإسرائيلية كانت قد قررت بأن استعمال القوة ضد سوريـا «ربما يكـون الطريقة الوحيدة لوقف الارهاب المتزايد». وحسب معلومات أريك رولو مراسل جريدة (لوموند) الفرنسيـة الشهيرة في القاهرة في ذلك الوقت، فإن الرئيس عبد النـاصر أعتقد بـأن الهجوم الإسرائيـلي سيقع خـلال

بضعة أيام أو حوالى ١٧ أيار/مايو، وتعزز هذا الاعتقاد لدى الرئيس عبد الناصر عندما أبلغه الاتحاد السوفياتي بأن الإسرائيليين قد اختاروا القسم الأخير من أيار/مايو ١٩٦٧ للقيام بهجوم خاطف ضد سوريا لإسقاط نظام البعث الحاكم فيها ثم نقل القتال إلى أراضي مصر[٣٩]. ومع تزايد حركة المقاومة وتزايد قوة منظمة (فتح) وتأكيدها على (الهوية الفلسطينية) التي حاولت إسرائيل طمسها ومع إصرار الدول العربية على رفض الاستسلام لإسرائيل، فإن إسرائيل وجدت بأن ضرباتها وغاراتها الافرادية المتعددة ضد الأراضي العربية واعتداءاتها الوحشية على القرى الأردنية لم تكف لتلقين العرب «درساً» للتوقف عن مناوشتها أو لمنع أعمال المقاومة الفلسطينية، ولذلك قررت اللجوء إلى سحق قوات الدول العربية المعادية في حرب اجتياحية وإسقاط أنظمتها (المتطرفة) والقضاء على حركة المقاومة الفلسطينية ونشر «السلام» و«الاستقرار» في المنطقة إلى أن يأتي الوقت المناسب للجولة التالية من العدوان والتوسع الصهيوني. ومن المؤكد أن إسرائيل ما كانت لترضى حتى لو لم يغلق الرئيس عبد الناصر المضايق ويسحب قوات الطوارىء أن تبقى ساكنة راضية، وهي ترى تزايد القوة الحربية التي كان الرئيس عبد الناصر يسعى لبنائها حتى تضاهي قوة إسرائيل أو أن تتفوق عليها. ولم يكن من الصعب على إسرائيل خلق المبررات الشكلية أو المصطنعة لتدعي أنها تتعرض للخطر وللعدوان من (جاراتها) العربيات. فهي اغتصبت الأرض الفلسطينية ثم أنشأت دولة عليها بمساعدات ومساندة كريهة ظالمة من بريطانيا وفرنسا ثم من حليفتها الكبرى الولايات المتحدة، فادعت أمام العالم وخصوصاً المسيحي الغربي منه بأنها أرض أجداد اليهود التي يحق ليهود العالم أن يعيشوا عليها (بأمن وسلام) ودون (عدوان) من (جيرانهم) العرب. وأصبح من اليسير عليها، وقادتها عريقون في الدعاية والافتراء وطمس الحقائق والابتزاز والضغط على الحكومات، أن تزعم أمام المساندين لها وللمضلَّلين تحت تأثير تفسيرات توراتية وإنسانية مغلوطة وأمام الخاضعين لنفوذ حماتها من الدول الكبيرة وخصوصاً الولايات المتحدة، أن أي طلب أو مسعى لإعادة أي حق عربي سواء أكان سلمياً أم عن طريق الجهاد والنضال إنما هو (عدوان على أراضيها) و(تهديد لسلامتها وسيادتها) وسلب لـ (حقها) في العيش بسلام بين جاراتها العربيات. ولذلك فهي (تضطر اضطراراً) لتجنيد رجالها ونسائها، ولأن تقاتل لتدافع عن نفسها وليس للاعتداء على غيرها.

عبد الناصر لم يطلب الحرب. ومدى التواطؤ الاميركي

في سنة ١٩٦٧ لم يكن الرئيس عبد الناصر يسعى للدخول في حرب مع إسرائيل، فهو كان يعلم بأن إسرائيل أقوى من مصر، وكان قد قال علناً في بورسعيد (سنة ١٩٦٣):

«انا لست في وضع يسمح لي بالذهاب للحرب. انا أقول لكم ذلك بصراحة وليس من المخجل أن أقول ذلك علناً، إذ الذهاب للحرب بدون الوسائل الوافية يقود البلد والشعب للكارثة»[٤٠].

ولم يعتبر عبد الناصر بأن اغلاق خليج العقبة هو عمل حربي أو أنه سيؤدي إلى الحرب، فالسيادة على الخليج لم تكن قد حلت مشكلتها ولم تكن تأكيدات أميركية واضحة قد أعطيت لإسرائيل بشأنها في سنة ١٩٥٧ بعد حرب السويس. ففي مؤتمر صحفي عقد في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٧، اعترف وزيرالخارجية جون فوستر دالاس بأن وضع الخليج ومياهه الاقليمية مشكوك فيه عندما قال:

«إن هناك وكان دائماً هناك اختلاف في الرأي حول الوضع الدولي لخليج العقبة. البلاد العربية تعتقد بأن حد الستة أميال ينطبق وليس حد الثلاثة أميال، وبأنه ما دام مركز إسرائيل على خليج العقبة لم يتحدد بقرار دائم للحدود، فإن إسرائيل لا تملك حق المطالبة (بصوت) في الدخول إلى الخليج، وبأنه إذا وافقت الدول التي لها حدود دائمة على الخليج وهي مصر والأردن والعربية السعودية على اغلاق الخليج، فإنهم يعتقدون بأن لهم الحق لأن يفعلوا ذلك ولربما يوجد هناك قدر في المعقولية من وجهة القانون الدولي لهذه الادعاءات. هذا ليس هو راي الولايات المتحدة». (شرابي: فلسطين وإسرائيل).

وكان عبد الناصر يسعى لاستعادة الحقوق الفلسطينية والعربية وليس مجرد اغلاق المضايق في وجه السفن الإسرائيلية. ففي ٢٤ أيار/مايو ١٩٦٧ بيّن لـ (يوثانت) النقاط التالية:

١ ـ يجب أن يعترف بمضايق تيران كمياه اقليمية مصرية.
٢ ـ يتوجب على إسرائيل أن تقبل بنود اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩ بالكامل.
٣ ـ يجب أن تكون الأمم المتحدة مسؤولة عن الأمن على كافة الحدود والخطوط الموقتة. ويجب على إسرائيل أن تراعي بدقة تامة المناطق المجردة من السلاح.

كان هدف عبد الناصر إعادة الأمور إلى ما كانت عليه سنة ١٩٤٨ وأصبح تفكيره يشمل القضية الفلسطينية بصورة شاملة. وفي خطبة لاتحاد العمال العرب العام في ٢٦ أيار/مايو (١٩٦٧) أعلن:

«ان العرب يصرون على حقوقهم وهم مصممون على استعادة حقوق الشعب الفلسطيني».

وفي ٢٩ أيار/مايو (١٩٦٧) قال لأعضاء المجلس القومي المصري:

«ان المسألة اليوم ليست مسألة العقبة ولا مضايق تيران ولا قوة طوارىء الأمم المتحدة. إنها حقوق الشعب الفلسطيني»[٤١].

ويبدو أن الرئيس عبد الناصر بعنايته بالقضية الفلسطينية بصورة شاملة وسعيه لتحقيق تسوية عادلة بشأنها، كان مستعداً لتسوية مرضية بشأن حرية الإبحار في المضايق إذا أعيدت للفلسطينيين حقوقهم، وكان بوصفه أكبر زعيم عربي قادراً ليس على التفاوض والتحدث باسم العرب بدرجة كبيرة من الشمول فقط، وإنما كان في مقدوره أن يقدم (تنازلات) في عدة نواحٍ من النزاع إذا أعيدت للفلسطينيين حقوقهم وأرضهم في إطار الوضع سنة ١٩٤٨. فإن المشاكل الأخرى كانت في نظره في ذلك الوقت أمراً تابعاً للقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني الأساسية. وفي تحليل لتشارلز يوست مبعوث الولايات المتحدة الخاص للقاهرة نشرته مجلة الشؤون الخارجية، فإنه حتى ٤ حزيران/يونيو «لا يبدو بأنه كانت اية نية في القاهرة للبدء في الحرب»[٤٢]. وقبل يومين من ذلك قال الرئيس عبد الناصر في محادثة مع النائب البريطاني كريستوفر ميهيو أذيعت جزئياً في الولايات المتحدة مساء ٤ حزيرن/يونيو ١٩٦٧، بأنه إذا لم تهاجم إسرائيل فإننا سنتركهم وشأنهم، وأضاف بأنه لا نية لدى مصر لمهاجمة إسرائيل. وكان الرئيس عبد الناصر قد أرسل تأكيدات بهذا الشأن للولايات المتحدة وظل على اتصال وثيق بها حتى آخر لحظة، واتفق مع الرئيس جونسون على ايفاد نائبه زكريا محيي الدين إلى واشنطن للاجتماع به في ٦ حزيران/يونيو (١٩٦٧). وحسب تقديرات أو معلومات اريك رولو مراسل جريدة لوموند الفرنسية، فإن كل ما كانت تطلبه مصر لسحب قواتها من الحدود كان اعلاناً من إسرائيل بالتخلي عن عزمها على مهاجمة سوريا، وهكذا ضاعت فرصة جيدة كان من الممكن للولايات المتحدة وإسرائيل الاستفادة منها للتوصل إلى تسوية للنزاع ولقضية فلسطين. ولكن يبدو أن ضياع هذه الفرصة كان ضياعاً للسلام وليس لما تبتغيه إسرائيل من قهر للعرب وتحطيم لقوتهم حتى يتحقق لها (السلام) كما تبتغيه اطماعها وكما يتماشى مع مخططاتها ومساعيها التوسعية في الأرض العربية. وما كانت إسرائيل ولا حليفتها الولايات المتحدة ترضى أن تترك الرئيس عبد الناصر يخرج بانتصار دبلوماسي يحقق فيه مكسباً ومكانة عن طريق استرداد الحقوق الفلسطينية والعربية. فإسرائيل كانت تعلم بأن قوتها العسكرية تفوق قوة العرب المجتمعة حولها، وكذلك كان يعلم الرئيس جونسون في حزيران/يونيو (١٩٦٧) من التقارير والتحليلات العسكرية المقدمة إليه من وزارة الدفاع الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية. وإسرائيل لم تحاول تخفيف حدة الأزمة أو إنهائها سلماً، وإنما سعت لإبراز نفسها في صورة الدولة الصغيرة المهددة والمعتدى عليها، ولتحييد (الأمم المتحدة) المنقسمة على نفسها. وبالطبع سعت كذلك إلى الحصول على مساندة الولايات المتحدة الدولة العظمى القوية، أو على الأقل حسبما بدا للبعض موافقتها الضمنية على مهاجمة الدول العربية. وكما قال الدكتور هشام شرابي، فإن إسرائيل لم تتصرف عن خوف أو غضب، وإنما قررت الهجوم المباغت على الدول العربية بعد حسابات دقيقة وتحليلات سياسية وعسكرية، لأنها وجدت بأن ثمار حرب تقهر فيها الدول العربية وتسحق قواتهم وتحتل أراضيهم أشهى وأجدى عليها من مفاوضات دبلوماسية لعلها تضطر فيها لتقديم (تنازلات) كما تسميها ضلالاً وخداعاً.

مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة وقفت قبل حرب ١٩٦٧ وخلاله وبعده إلى جانب إسرائيل. فهي

كانت تعلم بأن مصر لم تكن تنوي مهاجمة إسرائيل، وإنما كانت تحاول ردعها عن مهاجمة سوريا ووقف اعتداءاتها على الدول والقرى العربية وقتل سكانها وهدم بيوتها. وكانت في الوقت نفسه تعلم بأن إسرائيل كانت متفوقة عسكرياً على الدول العربية كلها بفضل مساعداتها ومساعدات فرنسا وألمانيا الغربية. والولايات المتحدة لم تردع إسرائيل عن عدوانها على الدول العربية (المتطرفة) ولا على الدول العربية (المعتدلة) الصديقة لها وللعالم الغربي. والولايات المتحدة لم تبذل جهداً لحرمان إسرائيل من المكاسب التي جنتها عن طريق العدوان واستعمال القوة، أو لإعادة ما ضاع من الأرض والحقوق الفلسطينية والعربية التي لا شك فيها. ولكنها قدمت معوناتها الضخمة لإسرائيل وحمايتها لها ولمكاسبها، ووقفت ضد المطالب العربية رغم اعتدال العديد منها حتى بالمقاييس الأميركية، واستعملت نفوذها في وجه الدول التي ساندت المطالب العربية أو بعضها، كما استعملت نفوذها وصوتها في الأمم المتحدة للغاية نفسها. وهناك من يتهم الولايات المتحدة والرئيس ليندون جونسون شخصياً بممارسة التواطؤ مع إسرائيل في حرب سنة ١٩٦٧، وبخداع وتضليل الرئيس عبد الناصر ليأتي هجوم إسرائيل مباغتاً ساحقاً. ففي ٢٣ أيار/مايو أرسل الرئيس جونسون رسالة كتابية وقعها بنفسه إلى الرئيس عبد الناصر أكد فيها «حسن نواياه» نحو مصر. ونفى أن لديه «اتجاهات غير ودية نحوها». وامتدح جهود عبد الناصر في «مجال التنمية الاقتصادية»، وأكد على ضرورة تفادي القتال و«ان المنازعات يجب أن لا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة»، واقترح بأن يوفد نائبه هيوبرت هامفري إلى الشرق الأوسط في محاولة لتسوية المشاكل القائمة. وجاء في الرسالة:

«ان المنازعات الكبرى في عصرنا هذا يجب ألا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالسلاح والرجال (لا في آسيا ولا في الشرق الأوسط أو افريقيا أو اميركا اللاتينية). فذلك اللون من النشاط قد أدى إلى نشوب الحرب بالفعل في آسيا وهو يهدد السلام في مناطق اخرى... ان كلاً منا ممن يحملون مسؤولية قيادة أمة يواجه مشكلات متباينة صاغها التاريخ والموقع الجغرافي وأعمق المشاعر لدى شعوبنا، ومهما كانت الخلافات في نظريتنا واهتماماتنا بالنسبة لبلادكم وبلادي، فإننا كلينا نشترك في الاهتمام باستقلال وتقدم الجمهورية العربية المتحدة وبالسلام في الشرق الأوسط»[٤٣].

وأضاف الرئيس جونسون في مذكرة شفوية نقلت مع رسالته و:

«ليس لدينا أي سبب للاعتقاد في هذا الموقف الحالي بأن أحداً من أطراف اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل لديه النية في ارتكاب عدوان».

كما أعرب عن قلقه من أعمال (الارهاب) من الأراضي السورية ضد إسرائيل، ومن سرعة انسحاب قوات الطوارىء، ومن تعبئة قوات الطرفين وحشدها على الحدود. وأكد التزام الولايات المتحدة المستمر لمبدأ حرية المرور البريء:

«إلى خليج العقبة لأن ذلك يعتبر «جزءاً من المصلحة الحيوية للمجتمع الدولية، ونحن موقنون بأن التدخل في هذه الحقوق الدولية قد تكون له عواقب دولية خطيرة»».

وأكد الرئيس جونسون على ما يلي:

«وفي الموقف الحالي، فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومات العربية الأخرى تستطيع أن تتأكد بيقين وأن تعتمد على أن حكومة الولايات المتحدة تعارض معارضة صارمة أي عدوان في المنطقة من أي نوع ـ سواء كان مكشوفاً أو في الخفاء وسواء قامت به القوات المسلحة النظامية أو قوات غير نظامية ـ وقد كانت هذه سياسة هذه الحكومة تحت قيادة أربعة عهود أو حكومات مختلفة، وسجل أعمالنا في العقدين الماضيين ـ سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها ـ يوضح هذه النقطة بجلاء»[٤٤].

ولا يستطيع من يستعرض هذه الرسالة إلا أن يتساءل: ماذا فعل الرئيس جونسون لمعارضة الاعتداء الإسرائيلي ونتائجه «معارضة صارمة»؟ فلا مجال للجدل بأن الرئيس جونسون كان يعلم بأن مصر لم تكن تنوي الهجوم على إسرائيل، وأنه كان يعلم بأن إسرائيل هي التي خططت للاعتداء دون أن تكون في خطر لأنها الأقوى، ولأن مصر وسوريا والأردن لم تخطط للهجوم أو تنوي الشروع فيه. كان الرئيس عبد الناصر يهتم جداً بموقف الولايات المتحدة، لأن موقفها كان يشكل العامل المؤثر على إقدام إسرائيل على الاعتداء أو إحجامها عن الهجوم. وعندما نقل محمود رياض رسالة الرئيس جونسون إلى

الرئيس عبد الناصر، سأله الرئيس عن تقييمه للرسالة وإذا كانت تمثل «موقفاً حقيقياً من جونسون»، فأجابه محمود رياض:

«بالتأكيد، فأنا لا اتخيل أن يخدعنا رئيس الولايات المتحدة في خطاب رسمي يوقعه بإمضائه ويقترح فيه ايفاد نائبه هيوبرت همفري إلى المنطقة».

«سكت عبد الناصر قليلاً قبل أن يقول معترضاً: أنا ما زلت أشعر بعدم الاطمئنان، بل إنني أشك في صدق هذه الرسالة من جونسون، فإذا كانت لديه كل تلك النوايا في الانحياز الكامل لإسرائيل ومعاداتنا لحسابها طوال السنوات السابقة فهل سيتنكر فجأة لكل ذلك ويتخذ موقفاً عادلاً بيننا وبين إسرائيل».

ويضيف محمود رياض:

«لقد انتهى اجتماعي بعبد الناصر عند هذا الحد، ولم تمر سوى أيام قليلة قبل أن أتبين خطأي في التقدير وصحة شكوك عبد الناصر، بل إن الأحداث سرعان ما أثبتت أن تلك الرسالة من جانب جونسون كانت في الواقع أكبر عملية خداع يقوم بها رئيس اميركي على الاطلاق لصالح بلد وضد بلد آخر».

كان الرئيس جونسون يعلم بأن إسرائيل ستهاجم مصر، فبعد أن حصل يوثانت على موافقة عبد الناصر على مقترحاته وتأكيداته بأنه لا ينوي مهاجمة إسرائيل، غادر القاهرة في ٢٥ أيار/مايو معتقداً بأن الأزمة في سبيلها إلى التهدئة والانفراج.

«إلّا أنه تبين بعد ذلك أن جونسون وكبار مستشاريه اجتمعوا مع وزير الخارجية الإسرائيلي أبا ايبان في مساء السادس والعشرين من مايو [أيار] وذلك لبحث احتمالات الموقف في المنطقة، وبعد الاجتماع قال جونسون لمساعديه إن إسرائيل سوف تضربهم ـ اي تضرب المصريين»[٤٥].

وبتاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٩٦٧ أجاب الرئيس عبد الناصر على رسالة الرئيس جونسون، ومن المفيد لتبيين عناصر الوضع على حقيقته قبيل اندلاع القتال أن نذكر بعض ما أورده رياض من محتويات هذه الرسالة، فقد جاء فيها:

«إنني أرحب بمبادأتكم في الكتابة إليّ حول الوضع الراهن في الوطن العربي، اعتقاداً مني بأنه مهما بدت نقطة الالتقاء بيننا خارج نطاق رؤيتنا في هذه المرحلة فإن أية محاولة مشتركة من جانبنا لإيجاد حوار مباشر قد يساهم على الأقل في تبديد جزء من السحابات المصطنعة التي يراد لها أن تصور ممارسة الحق وكأنه أمر حرام وأن تصور حق الدفاع وكأنه عدوان. ولقد يكون من المفيد ـ في مجال الحكم على أحداث الساعة ـ أن نراها في ترابطها الزمني والمنطقي المتكامل حتى نتجنب سوء الفهم وحتى نصل إلى تقييم سليم ومعقول وعادل لواقع الأمور التي نعيش في وسطها»[٤٦].

وأشار الرئيس عبد الناصر في رسالته إلى أن تهديد إسرائيل لسوريا رسمياً وحشد قواتها على حدودها، هو الذي سبّب قيام مصر بإجراءاتها الدفاعية وليس العكس، وأنه تبعاً لذلك طلب انسحاب قوات الطوارىء لا للتمهيد للهجوم وإنما حرصاً على سلامتها إذا قامت إسرائيل بالهجوم، واضطرت مصر للدفاع عن سوريا وعن أراضيها. وبيّن الرئيس عبد الناصر كذلك أن عودة القوات المصرية لشرم الشيخ هو حق من حقوق السيادة لمصر على المضيق وعلى مياه مصر الاقليمية في الخليج، وأن مصر إنما مارست حقوقها القانونية الثابتة إزاء الملاحة الإسرائيلية في المضيق وفي الخليج ـ «وهي حقوق لا تحتمل التشكيك» ـ وأن منع مرور السفن الإسرائيلية أو المواد الاستراتيجية المرسلة إليها الذي هو أمر شرعي:

«يستهدف في الواقع إزالة آخر أثر للعدوان الثلاثي إعمالاً لهذا المبدأ الاخلاقي الذي يقضي بعدم مكافأة المعتدي على عدوانه».

وأكد الرئيس عبد الناصر في جوابه بأن مصر ستظل تسمح «بالمرور البريء» للسفن الأجنبية في مياه مصر الاقليمية، ولذلك فلا يوجد هناك مبرر «لفرض جو من الأزمة أو لشن هذه الحملة النفسية الموجهة» ضد مصر. وإضافة إلى ذلك أكد الرئيس عبد الناصر على حقيقتين من الحقائق الأساسية التي:

«ستظل تفرض حكمها في المستقبل إلى أن يصل الجميع إلى تقدير كامل لها ولأبعادها ولجذورها: **أولاهما** ـ هي حقوق شعب فلسطين وهي في نظرنا أهم حقيقة ينبغي الاعتراف بها. لقد استطاعت القوة المسلحة المعتدية أن تطرد الشعب من وطنه وتحوله إلى لاجئين على حدود هذا الوطن، وتقف قوى السيطرة والعدوان اليوم حائلاً دون حقهم الثابت في العودة إليه والعيش فيه رغم قرارات الأمم المتحدة التي كان آخرها في العام الماضي، **وثانيتهما** ـ تتصل بموقف إسرائيل إزاء اتفاقات الهدنة وهو موقف لا يتمثل في مجرد انتهاك

مستمر لأحكام هذه الاتفاقيات بل وصل إلى حد إنكار وجودها أو الالتزام بها بل وإلى احتلال المناطق المجردة من السلاح وطرد مراقبي الأمم المتحدة منها وإهانة المنظمة الدولية والاعتداء عليها».

«وهاتان هما حقيقتان أساسيتان لا بد من تقدير لهما للحكم على مجرد أحداث اليوم وتطوراتها»(٤٧).

وعاد الرئيس عبد الناصر وأكد في رسالته بأن قوات مصر:

«لن تبدأ بأي عدوان، ولكننا بلا شك سندافع ضد أي عدوان يقع علينا أو على أي بلد عربي بكل ما نملك من قدرات وامكانيات».

وعلق على إشارة الرئيس جونسون إلى أنه لا يمكن حل مشاكل العصر «عن طريق اختراق الحدود بين الدول بواسطة الرجال والسلاح» فقال في جوابه:

«وأنا اتفق معك في هذا الرأي ومع ذلك فينبغي أن ننظر في كيفية تطبيق هذا المبدأ على كل حالة، فإذا كان قصدكم هو عبور بعض أفراد شعب فلسطين خطوط الهدنة فإنني أود هنا أن أشير إلى ضرورة بحث هذا الجانب في نطاق النظرة الشاملة لقضية شعب فلسطين، وهنا أيضاً أتساءل عن مدى قدرة أية حكومة في أن تسيطر على مشاعر أكثر من مليون فلسطيني فات ما يقرب من العشرين عاماً دون أن تهتم العائلة الدولية ـ ومسؤوليتها هنا مسؤولية لا يمكن الفرار منها ـ بإعادتهم إلى وطنهم، وتكتفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل دور من أدوار انعقادها بتأكيد هذا الحق. إن ما يقوم به بعض أفراد الشعب الفلسطيني من عبور خطوط الهدنة إن هو في الواقع الا مظهر من مظاهر الغضب الذي أصبح ـ عن حق ـ يتملك هذا الشعب إزاء الإنكار الكامل لحقوقه من جانب العائلة الدولية، ومن جانب القوى التي تقف مع إسرائيل وتعاونها مادياً وأدبياً. وفي الواقع، إننا مهما حاولنا أن نفصل بين جوانب المشكلة فلا بد أن نعود في النهاية إلى جوهرها وأصلها الذي يتمثل في حق شعب فلسطين في أن يعود إلى بلاده، ومسؤولية العائلة الدولية في أن تكفل له ممارسة هذا الحق»(٤٨).

أرسلت هذه الرسالة الجوابية الصادقة إلى الرئيس جونسون في ٢ حزيران/يونيو وكان في القاهرة مبعوث أميركي رسمي وآخر شخصي. ونقل المبعوث الشخصي للرئيس عبد الناصر رسالة شفوية من الرئيس جونسون يؤكد بها:

«أن الولايات المتحدة تسعى لحل سلمي للأزمة وأنها سوف تقف ضد أي طرف يبدأ بالعدوان المسلح».

وأكد المبعوث الرسمي السفير تشارلز يوست لمحمود رياض الذي كانت تربطه به صداقة قديمة أيام كانا سفيرين في دمشق:

«بأن الولايات المتحدة سوف تكون ضد أي طرف يبدأ بالعدوان المسلح».

فأكد له محمود رياض وزير خارجية مصر بأن مصر لن تبدأ هجوماً مسلحاً، وأنها أكدت ذلك للولايات المتحدة رسمياً بناءً على طلبها. وأضاف محمود رياض:

«أما من ناحية إسرائيل فإنني أريد أن أنبهك لما يربطنا من صداقة، فإن إسرائيل إذا بدأت العدوان من جانبها فإن هذا سيعود بالخسارة المؤكدة على الولايات المتحدة في المنطقة كلها، فضلاً عن أنه سوف يزيد من المكاسب السوفييتية فيها»(٤٩).

وفي مساء ٢ حزيران/يونيو استدعى محمود رياض السفير يوست لتسليمه رسالة الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس جونسون وسأله:

«كيف ترى الآن احتمال أن تبدأ إسرائيل بالهجوم ضدنا؟»

«وأجابني السفير الأميركي قائلاً: إن هذا الاحتمال قائم بنسبة خمسين في المائة».

ويذكر محمود رياض في مذكراته:

«واعترف بأن هذه الاجابة قد جعلتني في حيرة شديدة في موقف الولايات المتحدة. فها نحن لدينا في القاهرة مبعوثان من الرئيس الأميركي معروف عنهما الموضوعية وعدم التحيز، ليؤكدا ما جاء في رسالة جونسون بأن الولايات المتحدة لن تقبل بعدوان أي طرف على الآخر، وفي الوقت نفسه فها هو السفير الأميركي في القاهرة يقول إنه يرى أن احتمال أن تبدأ إسرائيل الحرب هو احتمال قائم بنسبة خمسين في المائة. وكان واضحاً في أن السفير يقول لي ذلك صدوراً عن رأي شخصي. وبدأت اشترك مع عبد الناصر لأول مرة في شكوكه حول مدى صدق الرئيس الأميركي جونسون وجدية تعهده الرسمي»(٥٠).

وفي ٣ حزيران/يونيو طلب تشارلز يوست مقابلة محمود رياض، وأبلغه موافقة الرئيس جونسون على

استقبال نائب الرئيس المصري زكريا محيي الدين في أي وقت، واتصل محمود رياض بالرئيس عبد الناصر فوافق خلال دقائق على أن يسافر نائبه في ٥ حزيران/يونيو إلى واشنطن لمقابلة الرئيس جونسون يوم ٦ حزيران/يونيو، ووافق السفير يوست فوراً على تاريخ السفر. وفي هذه المقابلة ذكر محمود رياض للسفير يوست:

«إننا على استعداد للتسليم بأمرين، اولهما معاونة الولايات المتحدة لإسرائيل، وثانيهما أن تقدم الولايات المتحدة حمايتها لإسرائيل، ولكن في مقابل ذلك يجب أن يكون هناك التزام من إسرائيل بعدم العدوان. كما أن المساعدة العسكرية إذا تجاوزت قدراً معيناً تصبح على وجه التأكيد تشجيعاً على العدوان».

«ولم يكن حديثي هذا سوى مجرد تسجيل موقف، لأنني كنت أعلم أي حجج نسوقها مهما بلغت قوتها أو مواقف نتخذها لتأكيد حسن النوايا لن تحول دون العدوان الإسرائيلي إذا كان قد تلقى مباركة جونسون. ولقد اتضح فيما بعد أن العد التنازلي كان قد بدأ فعلاً، وأن كل تلك الاتصالات الأميركية معنا في القاهرة كانت تتم في ظل معرفة مؤكدة من جانب الولايات المتحدة بأن إسرائيل سوف تهاجم مصر»[٥١].

كان محمود رياض يعتقد بأن الرئيس عبد الناصر لم يكن ينوي الدخول في حرب مع إسرائيل لأسباب واقعية تتمثل في أنه كان يقدر بأنه:

«لن يحقق من وراء الهجوم اي مكسب، كما ان قيامه بمثل هذا الهجوم معناه الدخول في صدام علني ومباشر مع الولايات المتحدة التي تعلن دائماً حمايتها لإسرائيل. ولم يكن عبد الناصر راغباً في مثل هذا الصدام».

والرئيس عبد الناصر لم يكن يملك القدرة العسكرية الوافية لقهر الجيش الإسرائيلي، وكان جزء من قواته المسلحة ما زال في اليمن. وهناك من العسكريين من يعتقد بأنه لو سبق الرئيس عبد الناصر إسرائيل في ضربة وقائية ضد الطيران الإسرائيلي، لكان أنزل به خسارة جسيمة تجعله عاجزاً عن تحطيم القسم الأكبر من الطائرات المصرية وهي جاثمة في مطارات مصر الحربية، وعن زعزعة توازن القيادة المصرية وإصابتها بالذهول والارتباك. ولكن إسرائيل كانت هي الأسبق، وكانت تعتمد على قواتها الضخمة الجاهزة والمهيأة عسكرياً ونفسياً، وكانت الولايات المتحدة تساندها بالتمويه والتضليل، وبأسطولها السادس في البحر الأبيض المتوسط، وبعمليات التجسس التي اشتهر في مجالها حادث باخرة التجسس الأميركية (ليبرتي) التي ضربتها الطائرات الإسرائيلية أمام الساحل المصري، والتي جرى تعتيم كبير عليها من قبل الولايات المتحدة رغم مقتل أربعة وثلاثين من رجالها وجرح ما يقرب من مائة من طاقمها. ولقد وصل هذا التعتيم والغموض على حادث الهجوم على الباخرة (ليبرتي) حد التهديد في وجه المحاولات لاستكشاف حقائق الحادث وما ارتبط به من مواقف وتستر. ويقول جون تيلور في كتابه عن الحادث، أن إسرائيل ضربت سفينة التجسس الأميركية لتخفي التجاوزات في اعتداءاتها عن الولايات المتحدة، حتى تفوت عليها وعلى الأمم المتحدة فرصة التدخل المبكر لتحرمها من تحقيق غاياتها. وكانت خطة إسرائيل الأصلية تقضي بأن توهم العالم بأن مصر هي التي هاجمت السفينة الأميركية. وهو يعتقد بأنه لولا ضرب السفينة لعلمت الولايات المتحدة بتحضيرات إسرائيل للهجوم على سوريا ولكانت سوريا قد أنقذت، وأن السفينة (ليبرتي) كانت العائق الوحيد الذي يقف في طريق خطة إسرائيل الكبرى لتوسيع مساحتها الاقليمية ثلاثة أضعاف في الشرق الأوسط لمصلحتها الذاتية، لطرد المزيد من العرب من بيوتهم وبيوت آبائهم وأجدادهم، وبنشر الارهاب بقتل العديد من النساء العربيات والأطفال، وبابتزاز المزيد من التنازلات الاقليمية بالقوة. ولتحقيق هذه الغايات كان يهون على إسرائيل أن تكذب على الولايات المتحدة، ثم تدفع جانباً يد حليفتها الأميركية الكابحة لها في هذه الحرب بالحقد والازدراء نفسهما الذي يشعر به الصهاينة نحو العرب[٥٢]. ويقول تيلور بأن الإسرائيليين لم يكونوا نادمين على ما فعلوا، وإنما كانوا فخورين ودون شعور بالخجل، ولا يفهمون معنى الشرف والصدق كما يفهمه غيرهم.

الولايات المتحدة التي كانت قد أكدت لمصر بأن إسرائيل لن تبدأ بالقتال، وأخذت تعهداً من مصر بأن لا تهاجم إسرائيل، ووعدت بأن تعارض بحزم الطرف الذي يبدأ بالحرب، أعلنت على لسان وزير خارجيتها دين رسك بأنها لا تعرف بصورة أكيدة من الذي بدأ الحرب. وكان ذلك مغالطة كبيرة تدل على تواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل، أو على الأقل تمهيداً للتنصل مما كانت قد أعلنته من أنها ستقف بحزم

ضد من يبدأ الحرب. وقرر الرئيس عبد الناصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بسبب تواطئها مع إسرائيل. واستدعى وزير خارجية مصر محمود رياض السفير الأميركي في القاهرة ريتشارد نولتي ليبلغه هذا القرار، فنصح السفير بعدم قطع العلاقات بين البلدين، وبأن يسافر زكريا محيي الدين إلى واشنطن حسبما كان مقرراً، وأكد عدم اشتراك طائرات أميركية في القتال. ولم يوافق عبد الناصر على إلغاء قرار قطع العلاقات أو على سفر زكريا محيي الدين لأنه وجد بأن موقف الولايات المتحدة الأساسي القائم على الخداع والتضليل والتواطؤ لا يسمح بذلك. ويقول محمود رياض:

«وسألني السفير عما إذا كان هناك الآن ما يمكن عمله. قلت له: نحن لا نطلب أكثر مما جاء في رسالة جونسون نفسها منذ بضعة أيام بأن يطلب من إسرائيل وهي الدولة المعتدية بالعودة إلى مواقعها السابقة مع استعدادنا بعد ذلك لبحث قضية فلسطين بالكامل»[٥٣].

ومن المناسب أن نورد هنا تعليق محمود رياض على شخص السفير نولتي، المختلف عن عدد من المسؤولين الأميركيين ذوي التأثير على قرارات الحكومة الأميركية والعاملين على تنفيذ سياساتها في الشرق الأوسط:

«ولقد كان السفير الأميركي ريتشارد نولتي واحداً من مئات الأميركيين الشرفاء الذين قابلتهم طوال عملي كوزير للخارجية وأظهروا قناعة كاملة بعدالة موقفنا، ولكنهم كانوا عاجزين عن أن يؤثروا في الأحداث التي كانت تحركها المصالح الشخصية وجماعات الضغط الصهيونية في واشنطن.

وكان من طراز يختلف عن أولئك الذين ظلوا يعملون على تضليلنا، ولقد كان السفير نولتي وجهاً آخر مختلفاً تماماً عن ذلك الوجه الذي ظل يمارس خداعنا طوال الأيام القليلة السابقة، ففي الوقت الذي كانت واشنطن تبعث إلينا فيه بالرسل للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، وفي الوقت الذي كان فيه يوجين روستو يستدعي السفير المصري في واشنطن ليؤكد له أن الولايات المتحدة سوف تناهض العدوان بقوة، ويؤكد له، باعتباره وكيلاً لوزارة الخارجية الأميركية، أن إسرائيل لن تبدأ الحرب مطلقاً، وفي الوقت الذي يحدد لنا فيه جونسون يوم الخامس من يونيو [حزيران] بالذات موعداً لاستقبال زكريا محيي الدين. في هذا الوقت كله وخلال ذلك كله كان جونسون وكبار مساعديه يعرفون على وجه الدقة أن إسرائيل سوف تشن الحرب ضدنا يوم ٥ حزيران [يونيو]، بل ويتفاوض مع رئيس المخابرات الإسرائيلية على مجرى تلك الحرب.

والآن ونحن في وسط الحرب وقمة العدوان الإسرائيلي نشهد الولايات المتحدة وهي تتظاهر بأنها لا تعرف من الذي بدأ الحرب»[٥٤].

وعندما اتخذ مجلس الأمن يوم ٦ حزيران/يونيو قراراً بوقف اطلاق النار وقراراً مثله يوم ٧ حزيران/يونيو، بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة حتى يأتي القرار خالياً من التزام إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ٤ حزيران/يونيو كما جرت العادة من قبل، وكما أصر ايزنهاور في عدوان سنة ١٩٥٦.

«أما الآن فلقد بذل الرئيس الأميركي ليندون جونسون كل ما في وسعه داخل مجلس الأمن وخارجه لمنع المجلس من مطالبة إسرائيل بالانسحاب، بل معاونتها في الاستمرار في احتلال الأراضي التي استولت عليها»[٥٥].

في صورة أخرى للنيات ولشرح خلفيات موقف الرئيس جونسون، يقول ويليام كوانت في كتابه (Decade of Decisions)، بأن الرئيس جونسون في بادىء الأمر حاول أن يردع إسرائيل عن الحرب، وقام بجهود دبلوماسية لمنع وقوع الحرب بما في ذلك توجيه رسالة إلى كوسيغين رئيس وزراء روسيا اقترح فيها اتخاذ مبادرة مشتركة أميركية ـ روسية لمنع النزاع بين مصر وإسرائيل من الانجراف إلى القتال. وذكر في تلك الرسالة بأن موقف الولايات المتحدة هو مساندة إسرائيل بقصد أن يردع السوفيات من الاندفاع مع الجانب المصري. ولكن لم يكن هناك ما يدل على أن الولايات المتحدة حثت يوثانت على أن لا يسحب قوات الطوارىء الدولية من قطاع غزة وشرم الشيخ التي تشرف على مضيق تيران، ولم يكن عبد الناصر أصلاً قد طلب سحبها من هناك، ولكنه قبل بانسحابها عندما أصر يوثانت على أن يكون الانسحاب من جميع المواقع. كما يقول كوانت بأن عبد الناصر لم يغلق المضيق من ١٩ حتى ٢٢ أيار/مايو، فلم تتصل به الولايات المتحدة خلال تلك المدة بشأن المضايق، ولم تصدر تأكيداً علنياً بأن المضيق ممر دولي أو أنها

ملتزمة بسلامة إسرائيل، ولكنها استمرت في تحذير إسرائيل من الإقدام على القتال على مسؤوليتها الفردية، وتحثها على أنه من الأفضل معالجة الأزمة عن طريق الأمم المتحدة ووضع قوات الطوارىء على الجانب الإسرائيلي.

ويذكر كوانت بأن ابا ايبان وزير خارجية إسرائيل اعتقد بأن كتاب الرئيس جونسون لرئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول لم يعبر عن رأي جونسون الشخصي، وإنما كانت «صياغته من وضع موظف بيروقراطي حريص»، وعلى كل حال، فإن الولايات المتحدة كانت مطمئنة إلى أن إسرائيل كانت قادرة على أن تنتصر على جاراتها العربيات مجتمعة، بغض النظر عمن يبدأ الهجوم، إضافة إلى أن المسؤولين الأميركيين في الاستخبارات الأميركية والبنتاغون حللوا ادعاءات إسرائيل والأدلة ووجدوا أن مصر لم تكن تعد للهجوم كما تدّعي إسرائيل. وتضايق الرئيس جونسون من طلب إسرائيل بأن تعلن أميركا أن هجوماً على إسرائيل ستعتبره أميركا هجوماً عليها.

كان أمام الرئيس جونسون خياران الأول: اطلاق عنان إسرائيل لتفعل ما تراه مناسباً لمصلحتها ـ أي اشعال الحرب ـ الثاني: اللجوء إلى فكرة القوة البحرية المتعددة الجنسيات لفتح مضيق تيران ووضع قوات الأمم المتحدة على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية على الجانبين. وفي ظاهر الأمر لم يكشف جونسون عن موقفه بصورة حاسمة واضحة أو سريعة وكانت التقديرات الأميركية أن إسرائيل تستطيع أن تحافظ على مستوى التعبئة العسكرية القائمة لمدة شهرين، وكان هذا يعني أن هناك متسع من الوقت لمحاولة التوصل إلى حل للأزمة دون الاضطرار لدخول الحرب. وكان يوثانت قد حصل على وعد من الرئيس عبد الناصر بأن لا يلجأ لهجوم وقائي مسبق. وفي الوقت نفسه كان الرئيس جونسون يحسب حساباً للكونغرس والرأي العام الأميركي بشأن احتمال تورط أميركا في حرب سنة ١٩٦٧، مثل تورطها في حرب فيتنام التي اعتبر جونسون مسؤولاً مخادعاً عنها. ويذكر كوانت بأن جونسون كان يعترف بأن.

«إسرائيل كدولة ذات سيادة لها الحق في أن تتصرف بمفردها، ولكن في هذه الحالة لا تتحمل أميركا أية واجبات بشأن نتائج تصرف إسرائيل».

وقال جونسون بأنه لن ينكث بوعوده لإسرائيل، ولكنه لن يرضخ لضغوط إسرائيل عليه بشأن موعد حددته لهجومها على مصر وسوريا يعرض أميركا للمخاطر. وكان يكرر لأبا ايبان العبارة بأن «إسرائيل لن تكون بمفردها إلا إذا تصرفت بمفردها» خلال اجتماعه في واشنطن قبل اندلاع القتال بأيام. وقال كذلك إنه لا يملك السلطة لأن يقول بأن هجوماً على إسرائيل سيعتبر هجوماً على الولايات المتحدة، وإنه لا يستطيع أن يتصور بأن إسرائيل تقوم بعمل متهور. وعلى احتمال أن ايبان شك في شجاعته الشخصية أكد له جونسون «انه ليس فاراً ضعيفاً او جباناً»، كما أكد له بأنه سيفعل كل ما في وسعه لفتح الخليج لجميع السفن بما في ذلك سفن إسرائيل. وأعطى ايبان مذكرة تحدد سياسة الولايات المتحدة كما يلي:

«الولايات المتحدة لها اجراءاتها الدستورية الخاصة وهي أساسية لأفعالها بشأن الأمور المرتبطة بالحرب والسلام. الأمين العام للأمم المتحدة لم يقدم تقريره بعد لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمجلس لم يتبين بعد ما يمكنه أن يعمله، أو ما يمكنه أن لا يعمله أو يريد أن يعمله رغم أن الولايات المتحدة ستلح للقيام بعمل سريع في الأمم المتحدة.

لقد أعلنت بصورة علنية في هذا الأسبوع آرامنا بشأن سلامة إسرائيل ومضيق تيران. بالنسبة للمضيق اننا ننوي أن نتابع بقوة الإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل الدول البحرية لتأمين بقاء المضيق والخليج مفتوحين للمرور الحر البريء لسفن جميع الأمم.

يجب أن أشدد على أنه من الضروري لإسرائيل ان لا تجعل نفسها مسؤولة عن البدء في العمليات الحربية. إسرائيل لن تكون وحيدة إلا إذا قررت أن تتصرف بمفردها. إننا لا نستطيع أن نتصور بأنها ستتخذ هذا القرار». (Decade of Decisions).

ورغم عبارات المذكرة التحذيرية، فإن جونسون كان يعلم بأنه لن يردع إسرائيل عن الحرب رغم علمه بأن عبد الناصر لم يكن ينوي الهجوم على القوات الإسرائيلية. فعندما غادر ابا ايبان البيت الأبيض التفت الرئيس جونسون إلى مستشاريه الذين حضروا الاجتماع وقال:

«لقد فشلت. إنهم سيهجمون».

وفي تقدير كوانت كان الرئيس جونسون يريد مخلصاً أن يردع إسرائيل عن الهجوم، ولكنه شعر بأنه غير قادر على تقديم أي شيء يمكن أن يمنع ذلك، وهو التعهد الثابت بأن يستعمل القوة إذا لزم الأمر لفتح المضيق. وحاول جونسون أن ينتزع وعداً من إسرائيل بأن تمتنع عن الهجوم لمدة أسبوعين. وذكر كوانت بأن المسؤولين الإسرائيليين لم يعتقدوا بأن جونسون قصد بوضوح أن يمنعهم عن إشعال نار الحرب، وأن بعضهم اعتقد بأن جونسون أعطاهم «الضوء الأخضر» للهجوم على العرب.

إضافة إلى ابا ايبان جاء رئيس الاستخبارات الإسرائيلية مائيرياميت في ٣٠ أيار/مايو إلى واشنطن تحت اسم مستعار ليستطلع موقف الولايات المتحدة. وبلغ ياميت حكومته بأن فكرة القوة البحرية المختلطة لفتح مضيق تيران قد أفلست، وبأنه إذا شنت إسرائيل هجومها على مسؤوليتها وأحرزت انتصاراً كاسحاً فلن ينزعج أحد في واشنطن. ولم يكن البيت الأبيض أو وزارة الخارجية مصدر انطباعات ياميت، وإنما تولدت قناعته من محادثاته في البنتاغون حيث قابل وزير الدفاع مكنمارا، وفي وكالة الاستخبارات المركزية حيث قابل رئيسها هلمز. وفي المساء المتأخر من ليل يوم الجمعة ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ (توقيت عمان)، أذاع راديو صوت أميركا من واشنطن برنامجاً بمناسبة ذكرى حرب سنة ١٩٦٧ بث خلاله تسجيلاً صوتياً لياميت ذكر فيه أنه ذهب لواشنطن قبيل اندلاع الحرب ليتأكد من الموقف الأميركي، وأنه قابل مسؤولين أميركيين ومنهم وزير الدفاع مكنمارا، وأنه عاد إلى إسرائيل وبلغ الحكومة الإسرائيلية بأنه يعتقد بأنه إذا أشعلت إسرائيل القتال فإنها ستحارب وحدها.

وإضافة إلى تقديرات ياميت، وصل إلى إسرائيل تقرير يفيد بأن وزير خارجية أميركا دين رسك أجاب عن سؤال صحفي ما إذا كانت الولايات المتحدة تحاول كبح جماح إسرائيل بقوله:

«إنني لا أظن أن من مسؤوليتنا أن نكبح جماح إسرائيل». (كوانت: Decade of Decisions).

وإضافة إلى كل هذا، أعرب السفير الإسرائيلي وبعض السفراء الأميركيين في الدول العربية لواشنطن عن الرأي بأنه من الأفضل للعلاقات الأميركية ـ العربية من جهة، والأميركية ـ السوفياتية من جهة أخرى، أن تحارب إسرائيل وحدها بدلاً من أن تعتمد على الولايات المتحدة لتستخدم القوة لفتح مضيق تيران. ويقول كوانت بأنه في الوقت الذي ساد فيه بعض الظن في واشنطن بأن الأزمة بدأت تنحدر من ذروتها، قررت إسرائيل في ٤ حزيران/يونيو أن تدخل الحرب ولم تبلغ واشنطن بقرارها هذا. وفي ٥ حزيران/يونيو انقضت الطائرات الإسرائيلية في هجوم صاعق على المطارات والقواعد المصرية واشتعلت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الثالثة.

كان الهجوم الإسرائيلي مناقضاً لوعد رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول بأن تتريث إسرائيل لغاية ١١ حزيران/يونيو، وكان مخالفاً لتحذيرات جونسون لإسرائيل وطلبه بأن تتشاور معه قبل اتخاذ قرار بالقتال. وكان دين رسك قد بلغ المسؤولين الإسرائيليين بأنه سيكون من المهم «من باشر القتال». فكيف قابل الرئيس جونسون هذا التحدي الظاهر من إسرائيل المعتدية؟ يذكر كوانت بأن الرئيس جونسون بعكس الرئيس ديغول لم يدمغ إسرائيل بأنها الجانب المعتدي رغم أنه عبّر عن خيبة أمله لأنها أهملت نصحه، وأنه لعل جونسون تأثر بتعاطفه مع الدولة اليهودية وخشي عداوة الراي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة، بل لعله كان من البداية يحث الإسرائيليين بمكر خفي على أن يقاتلوا دون أن تكون هناك دلائل مكشوفة على تواطؤ مع الولايات المتحدة. والكثيرون من الإسرائيليين لم يستطيعوا أن يوفقوا بين معارضة جونسون لاستعمال القوة قبل اندلاع القتال وبين مساندته لإسرائيل بعد هجومها، ولذلك افترضوا أن جونسون كان طيلة الوقت يحاول أن يشير لإسرائيل أن تتصرف بمفردها. وحسب تقديرات كوانت، فإن هذا الافتراض خاطىء وأن الرئيس جونسون كان يعارض بصدق اللجوء إلى القتال وأنه أيد فكرة القوة البحرية المتعددة الجنسيات. ولكن رغم كل هذا، فإنه كان مستعداً لمساندة إسرائيل بعد عدوانها. وتفسير كوانت لهذا التناقض هو أن الرئيس جونسون كان قبل اندلاع الحرب يخشى أن تورط إسرائيل أميركا في حرب في الشرق الأوسط، فتعرضها لأخطار المجابهة مع الاتحاد السوفياتي، في وقت كانت فيه أميركا تعاني من تورطها في حرب فيتنام ومشاكلها الضخمة. ومع أن مستشاري جونسون

الرئيسيين كانوا مجمعين على أن إسرائيل ستنتصر بمفردهـا إذا اشتعلت الحرب دون أن تتـورط أميركـا، فإنه كان يفكر في احتمال أن يكونوا مخطئين في تقديراتهم، وأن تضطر إسرائيل لأن تطلب مساعدة أميركا في القتال أو أن يغامر السوفيات بالتدخل على أساس أن الولايات المتحدة متورطة في حرب فيتنام وعاجـزة عن أن ترد على تدخلهم بصورة فعالة.

هذه كانت مخاوف الرئيس جونسون قبـل اندلاع القتـال التي كانت مبعث نصحـه لإسرائيل بـأن لا تشعل الحرب. ولكن خلال ساعات قليلة بعـد اندلاع القتـال أصبح واضحـاً أن الإسرائيليين سينتصرون خلال وقت قصير. فزالت مخاوف جونسون بشـأن احتمال تـورط أميركـا ومجابهـة السوفيـات وما دامت إسرائيل لن تنهزم فتطلب المساعدة، فـإن أميركـا يمكنها أن تصرف جهـودها لـوقف القتال وضمـان عدم تدخل السوفيات. ولم يعد مهماً لجونسون من بدأ القتال، وإنما عنى بأن يكون ظاهـراً أن أميركـا لم تكن مشتـركة فيـه حتى يخفف من تعريض مصـالح أمـيركا للخطـر في البلاد العـربية، ومن احتمـال تدخـل السوفيات حتى تستطيع أميركا أن تلعب دوراً فعالاً في محـاولة وقف اطـلاق النار. وعنـد اندلاع القتـال قصد أن تكون قوات الانزال البحرية في الأسطول السادس في إجـازة على شـواطىء مالطـا، ولم ترسـل حاملتي الطائرات الأميركيتين من قواعدها قرب جزيرة كريت إلى منطقة القتال. وأبلغت الحكومة الأميركية السوفيات بأن اندلاع القتال كان مفاجأة لها. وجرت اتصالات بينهما عـلى (الخط الساخن) للتفـاهم على السعي لوقف القتال وعدم التورط فيه. ووافق السوفيات على وقف القتال على خطـوط ما بعـد الحرب دون عودة للخطوط السابقة. ولكن الوضع لم يخلو من توتر وخطر كبير. فلقد ظنت واشنطن في بادىء الأمر أن السوفيات هم الذين هاجموا سفينة الاستخبارات الأميركية ليبرتي قـرب الشواطيء المصريـة، فأثـار ذلك قلقاً شديداً بشأن احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة، ثم تبين أن المعتدي على السفينة كان إسرائيل. وغلف الحادث بكتمان شديد تستراً على إسرائيل رغم الخسائر الكبيرة في الأرواح الأمـيركية. ولكن عنـدما هـدد السوفيات باتخاذ اجراءات من جانبهم إذا لم يتوقف الهجوم الإسرائيلي باتجاه دمشق، أكد لهم الـرئيس جونسون بـأن إسرائيل ستتـوقف، ولكنه أمـر مكنمارا بـأن يرسـل الأسطول السـادس نحو الشـواطىء السورية ليظهر للسوفيات أن أميركا مصممة على مجابهة أي اجراءات سوفياتيـة. وتوقف القتـال وتوقف إبحار الأسطول السادس الأميركي نحـو الشرق. وظل جـونسون ومستشـاروه مصممين عـلى عدم إرغـام إسرائيل على العودة إلى خطوط ما قبل القتال مثلما فعل الرئيس ايزنهاور سنة ١٩٥٦. وكانـوا يرون بـأن موضوع الانسحاب يجب أن يرتبط بـاتفاقيـة سلام حقيقي وأن هـذا يحتاج لـوقت طويـل. والوقت كـان لمصلحة إسرائيل. وزعم الإسرائيليون أنهم لا ينوون تـوسيع حـدودهم نتيجة للحـرب، ولم يكن جونسـون مستعـداً لبذل جهـد حثيث في ذلك الـوقت للتوصـل إلى سلام، وللضغط عـلى إسرائيل لـلانسحاب بسبب انهماكه في حرب فيتنام، وربما لضعف تأثيره بالنسبة إلى الدول العربية في ظل الظروف السـائدة في ذلـك الوقت (سنة ١٩٦٧) حيث ان الولايات المتحدة لم تكن تعتمد كثيراً على البترول العربي. وتنبأ والتر ليفي كمستشار لوزارة الخارجية الأميركية أن حظر البترول العربي لن يكون له أثر كبير (كوانت ـ Decade of Decisions). وهكذا أضاع مـوقف جونسـون الحق العربي ومهـد السبل لـمزيد من العـدوان على العـرب وتعريضهم للمآسي والقتل والتشريد. وبقيت حوافز القتـال والنضال قـائمة، فجـاءت الحرب التـالية التي حذرت الولايات المتحدة من أنها ستقع بسبب حمايتها ومساندتها وتحيزهـا الشديـد لإسرائيل. والـرئيس جونسون وضع المسؤولية الرئيسية للحرب على مصر بسبب اغلاقها لمضيق تـيران الذي وصفـه بـ «عمل أحمق»، وأعلن بأن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل لتنسحب في غياب سلام، واعتبـر بأن الحـل الشامل للقضايا الناشئة من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٦٧ يجب أن يقوم على أساس الاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية للجميع، وعلى وضع حد لسباق التسلح وتأمين حرية الملاحـة والعدالـة للاجئـين وعلى «حق معترف به للحيـاة السياسيـة». ويذكـر كوانت أن الـولايات المتحـدة بذلت جهـودها خـلال الأشهر الخمسة اللاحقة للحرب لكي يصدر مجلس الأمن قراراً يتضمن هـذه المبادىء الخمسـة، وأن النص على «أراضي» وليس عـلى «الأراضي» في القرار (٢٤٢) كـان مقصوداً، لانـه كان أكثـر مـا يمكن أن تقبـل بـه

إسرائيل، فترك المجال أمام إسرائيل لتتمسك بالتفسيرات التي توافق أطماعها وتبرر تمنّعها عن الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة. وضاعت جهود كبيرة في السنوات المقبلة في النقاش حول تفسير نصوص القرار (٢٤٢). وكانت أميركا سنة ١٩٦٨ تبلغ إسرائيل بأن تسوية النزاع يجب أن تكون على أساس انسحاب إسرائيلي كامل ولكنها لم تصرح بذلك علناً «ولم تقل شيئاً علناً لتعديل لغة القرار (٢٤٢)» وجونسون كان منهمكاً في حرب فيتنام. وعندما أعلن أنه لن يرشح نفسه للرئاسة لدورة أخرى، انصرفت الجهود إلى الانتخابات وإلى اختيار مرشح داخل الحزب الديمقراطي لاختيار بديل له. وفي مثل هذه الأجواء كان من الصعب أن تقوم الحكومة الأميركية بمبادرات رئيسية بشأن النزاع في الشرق الأوسط.

كان الرئيس جونسون يأمل في التوصل إلى اتفاق مع السوفيات لتحديد توريد السلاح لدول الشرق الأوسط، فلم يقبل السوفيات إلا بعد أن تتم تسوية سياسية، فقرر جونسون أن ينفذ قراره المؤقت بتزويد إسرائيل بالطائرات (ف ـ ٤)، بعد أن كان ديغول قد بدل سياسة فرنسا الخاصة بتسليح إسرائيل بالطائرات وغيرها من الأسلحة. ويقول كوانت بأن جونسون لم يكن يرغب في أن يعود القتال في الشرق الأوسط، فرفع حظر السلاح وزود إسرائيل بالأسلحة. وذكر بأن أشكول صرح في جريدة دافار الإسرائيلية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، أن جونسون كان قد أعطاه فعلياً حق الفيتو على بيع أميركا دبابات للأردن. (Decade of Decisions). كما ذكر كوانت بأن العديد من المسؤولين في الدوائر الحكومية الأميركية شعروا بأنه يجب استخدام تسليح إسرائيل للحصول منها على تنازلات لإضعاف شهيتها للمزيد من التوسع الاقليمي، وأنه يجب أن يطلب منها الموافقة على الانسحاب الكامل في اطار السلام مقابل الطائرات النفاثة. واقترح آخرون خوفاً من نشاط إسرائيل النووي أن تلتزم بالتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي قبل تسليمها السلاح الأميركي، فلم تقبل أميركا بذلك. وفي ذلك الوقت كان المرشحون للانتخابات الأميركية يؤيدون طلب إسرائيل للسلاح. وفي تموز/يوليو أصدر مجلس الشيوخ قراراً يدعو لبيع طائرات (ف ـ ٤) لإسرائيل، وأعلن جونسون أن إسرائيل ستحصل على الطائرات. ولتخفيف الصدمة على العرب، قال وزير الخارجية رسك للمصريين بأن الولايات المتحدة تحبذ انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من سيناء كجزء من تسوية عامة، وهذا ما تضمنه مشروع روجرز بعد سنة. ومع حرب سنة ١٩٦٧ تطورت فكرة السلام الشامل، فلقد وجدت الولايات المتحدة أن اصرار ايزنهاور سنة ١٩٥٦ على انسحاب إسرائيل لم ينه احتمالات الحرب أو يمنع وقوعها، فشجع هذا على التفكير بأنه يجب أن يكون هناك سلام شامل بين إسرائيل وجاراتها مقابل الانسحاب الإسرائيلي. وعلى هذا الأساس وجدت أميركا نفسها تؤيد احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة، وأثبتت الأيام بأن هذا لم يمنع الحرب ولم يعم السلام، وأن إسرائيل لا تريد أن تنسحب حتى مقابل سلام شامل إلا إذا كان يحقق مطامعها.

الرئيس جونسون يشعر بالألم من موقف العرب

ومن المفارقات والادعاءات المعاكسة العجيبة التي تجابه الباحث في حرب سنة ١٩٦٧، أن يقرأ بأن الرئيس ليندون جونسون تألم من موقف بعض العرب تجاه الولايات المتحدة، إذ يشير جلالة الملك حسين إلى الزيارات التي قام بها بعد الحرب إلى عدد من زعماء العالم «القادرين على لعب دور في المأساة التي نعيشها نحن العرب»، فأشاد بموقف الرئيس ديغول وتفهمه ومعرفته المتعمقة بالقضية من مختلف وجوهها، وقوله إذا كان لإسرائيل الحق في العيش بسلام وأمن فالأردن ـ بكل تأكيد ـ يستحق ذلك بالنسبة ذاتها. وأشاد جلالة الملك حسين كذلك بالتفاهم المتبادل الذي أظهره كل من رئيس وزراء بريطانيا هارولد ولسن ووزير الخارجية جورج براون. وذكر بارتياح الاستقبال الودي الذي لقيه في موسكو من الرئيس بودغورني ورئيس الوزراء كوسيغن وقال:

> «وحاولت ـ بعدما شكرت الروس على التأييد الذي قدموه دائماً للعالم العربي ـ أن ابدد الغيوم السوداء التي كانت في السابق قد غشيت العلاقات بين موسكو وعمان، وقد أظهر الزعماء السوفياتيون معرفة متعمقة بقضيتنا واكدوا لنا تأييدهم»[٩٦].

أما بالنسبة إلى الرئيس ليندون جونسون، فإن جلالة الملك حسين يقول:

«أول من اجتمعت بهم كان الرئيس جونسون رئيس الولايات المتحدة، وقد اظهر لي تفهماً واهتماماً لما اقول، ولكني لمست لديه بعض المرارة ـ بل الكثير من المرارة ـ حيال موقف بعض العرب من الولايات المتحدة وبخاصة موقف مصر. وقد انتقد جونسون كذلك تصرفات إسرائيل التي كانت قد أكدت له أنها لن تقوم بأية مبادرة عسكرية. كان يرغب بالاسهام على قدر ما يقدر في ايجاد حل سلمي للمشكلة».

ولا نخال بأن الرئيس ليندون جونسون كان قد نسي شماتته لخسارة مصر وعباراته الوقحة الخالية من اللياقة التي وجهها إلى كلبه (بيغل) في حضور أربعة من السفراء العرب لم تقطع دولهم العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. وكانت العبارات عن الرئيس عبد الناصر:

«ماذا استطيع ان افعل؟ رجل يضايق جاره ضيقاً شديداً إلى أن فرغ صبر الجار، فأمسك به وضربه علقة ساخنة فماذا استطيع ان افعل من أجله».

وقال هيكل في **عبد الناصر والعالم** بأن ذلك كان «نهاية الهبوط في نظرة عبد الناصر إلى ليندون جونسون» ولكنه لم يذكر ماذا كان رد فعل السفراء العرب الأربعة على وقاحة الرئيس الأميركي جونسون المنافية للأدب ولحقيقة الأمور.

وبطبيعة الحال، ليس من السهل التعاطف مع الرئيس جونسون في تألمه من العرب أو من الرئيس عبد الناصر، فحتى لو تجاهلنا ما تيقن منه الكثيرون من تواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل، فإن هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها وهي أن الولايات المتحدة كانت تساند إسرائيل وتزودها بالسلاح والمال والمساعدات الحربية التقنية المتطورة. وليس هناك في واقع الأمر أدنى شك في أن الولايات المتحدة لم تكن في مساندتها ومعوناتها لإسرائيل تدافع فقط عن(حقها) المزعوم في العيش والوجود بسلام، وإنما كانت تمكنها من الاستمرار في العدوان على فلسطين وعلى الدول العربية واغتصاب أراضيها وطرد أهلها وتشريدهم. وكانت كذلك من الناحية الواقعية تساندها في رفضها للانسحاب من الأراضي العربية، أو على الأقل لإعادة ما اغتصبته زيادة عما قررته الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية في قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، الذي بذلت الولايات المتحدة الضغوط الكبيرة على الدول الأعضاء للتصويت لمصلحته. ومن الواضح أنه لو كان الرئيس جونسون صادقاً في انتقاده لإسرائيل بسبب خرقها لتأكيداتها المزعومة له بأنها لن تقوم بالعدوان، لكان بذل الجهود الحثيثة لإجبارها على الانسحاب من سيناء والضفة الغربية والجولان، بدلاً من أن يبذل الجهود لأن يأتي قرار الأمم المتحدة لوقف القتال خالياً من إلزام القوات الإسرائيلية بالانسحاب إلى مواقعها الأصلية قبل اندلاع القتال. أما الادعاء بأن الولايات المتحدة كانت في الواقع تجابه عبد الناصر المعادي لها والدول العربية التي كانت منحازة للاتحاد السوفياتي فهو ادعاء غير صادق ولا يمثل الحقائق وتطوراتها. فمما لا شك فيه ولا خلاف أن معظم الدول العربية والأنظمة العربية كانت أشد ميلاً وأطوع للغرب ومحالفة له، وكانت علاقاتها بالاتحاد السوفياتي إما مقطوعة أو محدودة أو عادية، وكانت كلها تحارب العقائد والأحزاب الشيوعية في داخلها. ولا يمكن أن نتجاهل بأن الأردن كان صديقاً وفياً للولايات المتحدة وللدول الغربية، وأنه كان معتدلاً ومسالماً ولا يقبل الإثارة والتحريض في علاقاته معها، ورغم كل ذلك فإنه خسر نصف أرضه في الضفة الغربية بكاملها بسبب المساعدات الأميركية ودعم الولايات المتحدة لإسرائيل وتخاذلها في الضغط على إسرائيل للانسحاب من الضفة الغربية والقدس العربية، أو حتى في وضعها تحت حماية الأمم المتحدة بصورة مؤقتة حسبما اقترحت بريطانيا حليفة أميركا. وحتى بالنسبة إلى مصر والرئيس عبد الناصر الذي وصف بأنه عدو للولايات المتحدة والغرب ومن أشد المتطرفين ضدها، فإنه من بداية ثورة الضباط الأحرار سعى للتقرب إلى الولايات المتحدة وتعزيز صلاته بها في حدود استقلال بلاده وكرامتها، وأعلن سنة ١٩٥٥ أن الخطر الممكن على سلامة مصر هو روسيا والشيوعية، وأن مصر في الأساس تميل إلى الغرب، ولكنه نصح الغرب بتأجيل فكرة إنشاء الأحلاف في منطقة الشرق الأوسط إلى ما بعد انقضاء فترة من الاستقلال الذي يبعث على الثقة بين مصر والدول الغربية التي كانت تستعمر الدول العربية وتسيطر عليها، ويزيل الشكوك ويترك العرب دون ضغوط أو قيود غربية، ويكون من نتيجة ذلك أن يتجهوا إلى تعزيز علاقاتهم وصداقتهم مع

الغرب. ويقول صلاح نصر رئيس الاستخبارات المصرية السابق في مذكراته:

«ويبدو أن عبد الناصر كان يفكر في بداية الثورة المصرية وكأن أميركا ما زالت تعيش بمبادىء الماضي وتقاليده، بدرجة أنه استشهد بهذه المبادىء في إحدى خطبه التي ألقاها عام ١٩٥٨، فأشار إلى تصوره لمجتمع أميركي تدعمه فقط مبادىء ولسون الأربعة عشر والحريات الأربع التي نادى بها فرانكلن روزفلت وتقاليد أميركا في الحريّة، وقال انه يتصور أميركا دولة تقدمية قوية بلا مستعمرات ودون اطماع استعمارية بعيدة عن مكائد السياسة الاوروبية وملجأ لآمال الشعوب الصغيرة».

ويذكر صلاح نصر أن عبد الناصر لم يكن مصيباً في هذا التصور لأن:

«هذه الصورة التي كان يتحدث عنها لم تتم إلا حينما كانت اميركا غير متورطة في مشاكل العالم كما هي متورطة اليوم، ولم تكن تحمل على كاهلها من المسؤوليات والاحمال ما تنوء به اليوم».

فسياسة عبد الناصر من قيام الثورة حتى سنة ١٩٥٥ استندت إلى «امله في أن تمد الولايات المتحدة مصر بالمصادر الرئيسية التي تتمكن من انتشالها من حالة الهاوية التي خلفها العهد السابق للثورة»، وأنه كان هناك بعض التفاهم الايديولوجي بين عبد الناصر والأميركيين والبريطانيين في بداية الثورة «اساسه تصميم مشترك على سد الطريق في وجه اي ثورة شيوعية». ولكن التعاون مع الولايات المتحدة لم يتحقق:

«لا لأن عبد الناصر لم يقتنع به ولكن لأن عبد الناصر لم يجد اي عون للفكرة بين الراي العام المصري».

وفي بداية الثورة ظهرت دلالات غذت أمل عبد الناصر وكان منها:

«رسالة ايزنهاور إلى الرئيس السابق محمد نجيب في ١٥ يوليو [تموز] سنة ١٩٥٤ إذ جاء فيها:

وبمجرد الانتهاء من اتفاق السويس سوف تدخل الولايات المتحدة الأميركية تلقائياً في التزامات راسخة مع مصر لمدها بالمعونة الاقتصادية وتدعيم القوات المسلحة المصرية».

ولكن عندما تكشفت سياسات أميركا والأحلاف التي أرادت فرضها على الدول العربية عاد عبد الناصر وهاجم أميركا:

«وندد بسياسة الاحلاف، وبدأ يتجه نحو سياسة الحياد الايجابي والتجمع العربي والتضامن الآسيوي ـ الأفريقي، وكلها سياسات قومية تتضارب مع مصالح الولايات المتحدة».

وكان لصدور (مبدأ ايزنهاور) تأثير سلبي على قناعات عبد الناصر.

ولذلك، لم يكن غريباً أن يقول عبد الناصر في سنة ١٩٥٩ رداً على سؤال للصحفي الهندي (كارينجا) عن احتمال قيام تقارب بين القومية العربية والولايات المتحدة ما يلي:

«إن مشكلتنا مع اميركا تكمن في أنها ليست لها سياسة واضحة نحونا، فهي تريد أن تفرض نفوذها على منطقتنا مثل أية قوة كبرى، وهذا يخلق تناقضاً بيننا وبينها»[٥٧].

ولقد وجد الرئيس عبد الناصر بأن الولايات المتحدة لم تتخذ مواقف ايجابية تجاه المصالح القومية العربية الأساسية، وكانت تمارس الضغوط لفرض نفوذها بطرق وأساليب مختلفة على العرب حسب مصالحها الخاصة والضغوط والاعتبارات الدولية، وبالطبع كانت إسرائيل العامل الأكبر في إفساد العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر والعرب. وكان الرئيس عبد الناصر يعبر بمرارة عن موقف الولايات المتحدة وتحيزها لإسرائيل على حساب حقوق العرب ومصالحهم الحيوية المصيرية. ويذكر صلاح نصر في مذكراته كذلك:

«لقد أشار عبد الناصر في أكثر من مرة إلى أن كل نقطة من وجهات نظر إسرائيل كانت تقابل في واشنطن بكل اهتمام، بينما تغفل كل نقطة من وجهات نظر العرب. كما قال إن صحف نيويورك كانت تكتب دائماً عن حقوق إسرائيل ولكنها لم تذكر شيئاً عن حقوق الفلسطينيين العرب للعودة إلى ديارهم. ان الصهيونية تسيطر على الصحافة الأميركية كما تسيطر على الحكومة الأميركية والدوائر الثقافية وفي قطاع الأعمال والمال وبالأحرى في كل مكان»[٥٨].

ومع أن الولايات المتحدة كانت تقدم لمصر ولعدد من الدول العربية مساعدات اقتصادية ومالية على مدى سنوات، فإن رد الفعل العربي أو المصري لم يتصف بوجه عام بشعور الامتنان والثقة. فلقد اعتبر الكثيرون من العرب بأن هذه المساعدات كانت مرتبطة بقيود سياسية، وأن المشاريع التي شملتها إنما قصد منها التمهيد لتحقيق مصالح مستقبلية لإسرائيل مثل مشاريع المياه والطرق. وكانت صور (اليدين المتصافحتين) مع العلم الأميركي على المطبوعات الخاصة بالمساعدات تثير شعوراً بالاستياء والاستهزاء

لأنها لم تقبل على أساس أنها تمثل نية صادقة للمساعدة، وكانت صور الوزراء العرب في بعض الدول العربية الذين كانوا يستقبلون أكياس الطحين أو القمح مع مسؤولي (النقطة الرابعة) الأميركيين في الموانىء وغيرها تثير الانتقاد والتهكم، كما كان موقف الحكومة الأميركية في بعض الحالات متعنتاً ويقترن به تهديد مبطن بعدم اللباقة. وعلى سبيل المثال، قام سفير أميركي في دولة عربية بالاعتراض على قرار وزير المالية بالامتناع عن شراء القمح الأميركي بموجب اتفاق معقود بين البلدين على أساس القانون العام الأميركي رقم (٤٨٠)، وكان ذلك في سنة كان من المتوقع أن يكون ناتج القمح المحلي فيها وفيراً يغني عن القمح الأميركي، ورغم أن السفير كان يعلم بأن وضع ذلك البلد العربي المالي لم يكن حسناً في ذلك الوقت، فإنه أصر على أن يتم شراء القمح الأميركي وأن يدفع ثمنه مقدماً. وعندما لم يرضخ الوزير لإصرار السفير، لجأ السفير إلى رئيس الوزراء وقام بحضور الوزير بمحاولة تهديدية، فقرأ لهما نص برقية قال بأنه سيرسلها إلى حكومته فحواها أن الوزير لا يدرك بأن الامتناع عن شراء القمح يعرض كافة المساعدات الأميركية لتلك الدولة للانقطاع، وقال بأن موقف الوزير يشكل (سوء نية). وأجاب الوزير بأنه فعلاً لا يعتقد بأن الامتناع عن شراء القمح الأميركي يجب أن يسبب انقطاع المساعدات. ورفضت الحكومة الأميركية حلاً وسطاً اقترحه أحد المسؤولين عن المساعدات الأميركية في البلد العربي بأن يدفع ثمن القمح بعد بيعه محلياً. وعندما لم يتجاوب رئيس الوزراء مع مطالب السفير، لجأ السفير إلى أعلى مرجع في الدولة ولكن مساعيه باءت بالفشل[٥٩]. وبطبيعة الحال كانت هناك حالات أظهر فيها الموظفون الأميركيون المسؤولون عن تقديم المساعدات لباقة ودماثة محببة، فمنهم من كان يحضر إلى مكتب الوزير لتقديم مساعدة حكومته المالية دون أي مظهر من مظاهر التمنن أو الترفع، وكأنه ينقل معروفاً مقابل معروف. وفي مصر كانت الولايات المتحدة تبيع قمحها بموجب القانون نفسه مقابل عملة مصرية يصرف قسم منها على مشاريع محلية يتفق عليها بين الدولتين. ولكن عبد الناصر كان يبدي عبر أجهزة إعلامه امتناناً للمساعدات السوفياتية أكثر مما أبداه للولايات المتحدة. ويذكر مدير الاستخبارات المصرية صلاح نصر أن السبب في ذلك يعود إلى عوامل نفسية مترسبة في نفوس العرب مشوبة بالكراهية، وإلى أن نظام الولايات المتحدة للمساعدات الخارجية «تسبب إثارات للمستلم»، فهو يتضمن ترتيبات معقدة وشروطاً تستغرق الوقت وتقيد الجهة المستفيدة منها في أوجه استخدامها ومراقبة تنفيذ مشاريعها، والمساعدات الأميركية تمنح على أساس سنوي، مما يجعل المشاريع الطويلة المدى عرضة للمخاطر والتوقف. وفي بعض الحالات كانت تحدث استفزازات تثير المشاعر، ففي شهري نيسان/ابريل وأوائل أيار/مايو سنة ١٩٦٠، تساءل بعض أعضاء الكونغرس عما إذا كانت المعونة الأميركية ستستمر في الوقت الذي تمنع فيه مصر السفن الإسرائيلية من المرور في قناة السويس. فرد الرئيس عبد الناصر على ذلك في خطاب ألقاه في السابع من أيار/مايو (١٩٦٠) بالمنصورة قائلاً:

«إننا نقول لهؤلاء الناس كما نقول أيضاً لهؤلاء الشيوخ... إذا كانت إسرائيل والصهيونية تسيطران على مجلس الشيوخ الأميركي، وإذا كان الشعب الأميركي ينحني للصهيونية التي تسيطر عليه، فإن ذلك يرجع إلى أن الصهيونية من خلال الرشوة والفساد مارست السيطرة على حياة الكثير من الزعماء الأميركيين ومعيشتهم»[٦٠].

وعلى كل حال، فإن العرب كانوا ولا يزالون يشعرون بأن ما تقدمه الولايات المتحدة لا يمكن أن يغني عما اغتصبته منهم إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة والغرب، ولعل غالبيتهم تجد في المعونات الأميركية نفاقاً وملهاة وخداعاً وليس عطفاً وصداقة حقيقية.

في جانب آخر من العلاقات المصرية ـ الأميركية، نجد أنه عندما ازداد يقين الرئيس عبد الناصر بالضرورة الملحة لتسليح مصر لردع الاعتداءات الإسرائيلية والرد عليها عند خرقها لاتفاقات الهدنة، فإنه اتجه إلى الولايات المتحدة وطلب منها أن تزوده بالسلاح، فرفضت الولايات المتحدة أن تستجيب لطلبه بشروط مقبولة. وعندما أراد بناء السد العالي اتجه للولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي للحصول على التمويل اللازم لبنائه،فقامت الولايات المتحدة بسحب عرضها بصورة فظة قصد منها إهانة الرئيس عبد الناصر وتلقينه (درساً) حسب مفاهيم فوستر دالاس وزير خارجية أميركا. والرئيس عبد الناصر

حارب الشيوعيين في مصر ورفض قيام حزب شيوعي فيهـا، كما اشترط حل الحزب الشيوعي مثل بقية الأحزاب السورية كشرط لقيام الوحدة بين مصر وسوريـا، وهاجم سيطرة الشيوعيين على حكم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في لهجة كان يحتفظ بها للهجوم على الامبريالية الأميركية. كان لب هجومه يكمن في أن جميع الشيوعيين عملاء لقوة أجنبية، إذ قال في إحدى خطبه:

«إننا لم نسمح بإنشاء حزب شيوعي في مصر لأننا على يقين بأن الحزب الشيوعي في مصر لا يعمل وفقاً لإرادته الخاصة ولا وفقاً لمصلحة بلده... إنه يتسلم تعاليم الشيوعية من الخارج ويعمل لحساب الأجنبي».

عبد الناصر يهاجم الشيوعيين وخروشوف يقول: عبد الناصر «شاب طائش»

وفي ٢٠ آذار/مارس سنة ١٩٥٩ قال في احدى خطبه في دمشق:

«ان الشيوعية في الجمهورية العربية المتحدة تعني أن دكتاتورية رجعية ارهابية سوف تقوم كي تسود التبعية، حيث تفقد الدولة إرادتها في ظلها وتتبع خط الشيوعية الدولية، وفضلاً عن ذلك، فإن الشيوعية تعتقد في الإلحاد والتبعية». (مذكرات صلاح نصر)

ويبدو أن الرئيس عبد الناصر كان يعتقد بوجود تخطيط شيوعي للاستيلاء على الحكم في العراق وفصل سوريا عن مصر. ففي حديث مع الصحفي الهندي كارينجا في نيسان/ابريل ١٩٥٩، قال عبد الناصر بأن لديه معلومات عن مؤامرة شيوعية للاستيلاء على العراق وفصل سوريا عن مصر:

«ثم الزحف نحو الهدف الشيوعي النهائي بإنشاء هلال خصيب احمر او اتحاد فدرالي يتكون من العراق والكويت وسوريا والأردن ولبنان، وهذا يهيء بالطبع للسوفييت ليس منفذاً للخليج العربي وخليج العقبة فحسب بل ينشىء ايضاً منفذاً إلى الخليج الهندي».

وقال عبد الناصر بأن الأمر بدأ بمحاولة سوفياتية قبل الوحدة بين مصر وسوريا لتحويل سوريا إلى دولة شيوعية. واستمر بعد ثورة العراق، ونظام السوفيات «عمل سري شيوعي موجه إلى الجهة العربية بغرض التدمير والتخريب»، وأنه وفقاً للمعلومات المتوافرة لدى مصر، فإن هذه الخطط وضعت في مؤتمر الحزب الشيوعي الواحد والعشرين الذي عقد في موسكو. وتضيف مذكرات صلاح نصر بأن الرئيس عبد الناصر قال بأن سبب التنديدات العلنية بينه وبين خروشوف هو رد خروشوف على هجوم عبد الناصر على الشيوعيين السوريين وكأن خروشوف مسؤول عن حماية جميع الشيوعيين العرب. فكتب له عبد الناصر وحذره من:

«معاونة الحزب الشيوعي في بلدنا وذكرته بحقيقة أن اتجاهنا الودي مع شعب سوريا لا يقوم على أساس الحزب الشيوعي بل بعيدا عنه».

وشعر عبد الناصر بأن روسيا كانت ضد القومية العربية، وقال بأنه لم يكن أمامه بديلاً سوى أن يقول لخروشوف بأن العرب لا يريدون هذا النوع الجديد من الاستعمار. وفي خلال ثلاثة أسابيع ضاعت العلاقات الودية الهائلة التي بنيت في مدى يزيد عن ثلاث سنوات، ووصف خروشوف عبد الناصر بأنه «شاب طائش» قليل الخبرة ومتهور، ورد عليه عبد الناصر رداً عنيفاً وقال بأن الشعب العربي سيدمر الشيوعية والتبعية مثلما دحر الامبريالية وعملائها. وفي حفل عشاء أقيم لوفد برلماني من الجمهورية العربية المتحدة برئاسة أنور السادات، أشار خروشوف إلى الوطنيين العرب وقال:

«انتم ونحن ننظر إلى الأمور بطرق مختلفة، ولكن ينبغي أن لا يقف هذا حائلاً بيننا. إن التاريخ هو الحكم فنحن شيوعيون وانتم لا تنتمون الى هذه العقيدة، ومع ذلك، فإن التاريخ سوف يعلمكم ولسنا نحن الذين سنعلمكم ولكن الحياة ذاتها هي التي سوف تعلمكم... وقد تظنون أنني أريد أن أحولكم من عرب وطنيين الى شيوعيين... بالطبع لا اريد أن افعل هذا الآن، ولكني اشعر بأن بعضاً منكم قد يتحول إلى شيوعيين في المستقبل لأن الحياة تفرض ذاتها على الانسان. إننا نعمل على أسس اشتراكية وانتم العرب تدركون هذا الآن، ولكنكم لا تفهمون الاشتراكية التي تؤدي إلى الشيوعية... إنكم أشبه بشخص يتعلم الحروف الأبجدية، فالاشتراكية هي حرف الف في الأبجدية التي تنظم المجتمع الانساني، بينما حرف ب هو بداية الشيوعية، فإذا اردتم أن تسعوا نحو الاشتراكية ينبغي عليكم الا تقولوا انكم معارضون للشيوعية، إذ انكم بذلك تكونون قد وضعتم انفسكم في موقف مربك ومن ثم تقعون في فخ الامبريالية».

وكان رد السادات بعد أن اتصل بعبد الناصر في القاهرة هو أن العرب الوطنيين يصرون على العمل والحياة بأسلوبهم الخاص. (مذكرات صلاح نصر).

وخلال احدى المحادثات التي جرت بين الرئيس عبد الناصر وخروشوف خلال زيارة الرئيس المصري للاتحاد السوفياتي في نيسان/ابريل ١٩٥٨، فهم عبد الناصر من الترجمة أن خروشوف يطلب أن يسمح للشيوعيين في سوريا ومصر بنشاط أكبر، فرد عبد الناصر موضحاً:

«اننا لسنا شيوعيين. لقد فهمت من المترجم أنك ذكرت في حديثك أن على الجمهورية العربية المتحدة مساعدة الشيوعيين في نشاطهم... أننا نعتبر هذا بمثابة تدخل في شؤوننا الداخلية».

وبعد أن ساد الجو شيء من الوجوم أصلح خروشوف الموقف، معتذراً بأنه لم يطلب ذلك، وأنه كان هناك خطأ في الترجمة، وأنه مستعد لمحاسبة المترجم على خطأه، فقبل عبد الناصر بهذا التفسير وطلب عدم محاسبة المترجم المخطىء.

هكذا كان تصلب الرئيس عبد الناصر ضد الشيوعية وفي مجابهة الزعيم القوي للدولة الشيوعية العظمى، رغم احتياجه لمساعداتها ومساندتها إلى درجة كبيرة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. ولا يستطيع الباحث في العلاقات العربية ـ الأميركية أن يطرد بسهولة الفكرة بأن محاربة العرب للشيوعية وحذرهم في التعامل مع الاتحاد السوفياتي من تلقاء أنفسهم، وبالتحريض والتهديد من الولايات المتحدة والغرب، لم يعط العرب مردوداً وافياً من الولايات المتحدة يخفف من إغداقها المساعدات العسكرية والمالية على إسرائيل، ومن مساندتها لها ليس فيما يزعم أنه دفاع عن (بقائها) فقط، وآنما في تمكينها من العدوان أو احتلال الأراضي العربية وتشريد أهلها من وطنهم والتمسك بالأراضي العربية توسيعاً لحدود إسرائيل. ويبدو أن العرب المعادين للشيوعية لم يتمكنوا ولم يحاولوا أن يفرضوا على الولايات المتحدة القناعة بأن موقفهم يستوجب منها ثمناً ولو معتدلاً يتضمن أن تضغط على إسرائيل لإعادة ولو جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، أو على الأقل أن يكبح جماح أطماعها في المزيد من التوسع في الوطن العربي فتتحسن فرص تحقيق السلام وتخفف من أخطار حروب ربما تدفع العالم بأسره إلى حرب نووية تدمر البشرية. ولا يستطيع من يتابع أقوال الرئيس عبد الناصر ويستعرض مواقفه الفعلية الثابتة ومواقف الأردن وسوريا المستقلة تجاه الشيوعية والسوفيات، وتمسك الرئيس عبد الناصر، الذي عادته الولايات المتحدة، بالاستقلال وحرية الإرادة لبلده وتحسسه المرهف بالكرامة الوطنية القومية، ورفضه للتبعية رغم المساعدات والدعم السوفياتي الذي جعلته سياسات الولايات المتحدة في أمَسّ الحاجة إليه، برفضها التجاوب مع محاولته للتقرب منها في حدود من الاستقلال وعدم التبعية، إلا أن يستغرب ويستنكر ادعاء رؤساء الولايات المتحدة والعديد من المسؤولين الأميركيين في مختلف المراكز الحكومية أو في الكونغرس، وخصوصاً هنري كيسنجر،أن العرب وعبد الناصر منحازون للسوفيات أعداء أميركا، وأن عودة الأرض العربية إلى أصحابها هو انتصار للاتحاد السوفياتي لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل به أو تتركه يتحقق. ولا شك أن هذه الادعاءات والتبريرات لسياسات أميركا العربية والإسرائيلية تصدر عن خطل وعن تغطية لدوافع واعتبارات تفوق، في أهميتها أو قوة أثرها على صانعي السياسات الأميركية، اعتبارات المبادىء الإنسانية وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان في وطنه والعيش فيه بسلام. كما وأن هذه الدوافع والاعتبارات الضالة تغلبت أحياناً حتى على مصالح الولايات المتحدة الحقيقية ذاتها، وإن كان العرب لم يلحقوا بها من الضرر ما كان يمكن أن يردعها عن معاداتهم إلى هذه الدرجة من الاستهتار بحقوقهم المشروعة.

رفض عبد الناصر دخول مصر والدول العربية في الأحلاف الغربية، وانضم إلى مجموعة دول عدم الانحياز لأنه أراد لمصر وللدول العربية الانعتاق من التبعية، وأراد تحقيق الاستقلال واكتساب حرية الخيار في المعترك الدولي دون الخضوع أو الخنوع للدول العظمى التي سعت لفرض سيطرتها على الشعوب والدول الأضعف. وأراد عبد الناصر أن يتقي سيطرة القوتين العظميين وضغوطهما بالتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز، ولم يكن في نيته أن يعادي أياً منهما. ووجد عبد الناصر أن

السوفيات يساندونه ويصوتون في المحافل الدولية إلى جانبه وإلى جانب الكتلة الآسيوية ـ الأفريقية، بعكس أميركا التي امتنعت مثلاً عن التصويت على قرار للجمعية العامة يدعو إلى إنهاء الاستعمار، ووجد بأن الصحافة الأميركية تهاجمه بنقد لاذع لتصويته إلى جانب السوفيات. وفي خطاب ألقاه في بورسعيد في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٦٠ بمناسبة الاحتفال بيوم النصر قال عبد الناصر:

«الحياد الايجابي يعني أننا أعداء لأعدائنا، أصدقاء لأصدقائنا، فحلف الناتو عدونا في الجزائر كما انه يبدي لنا عداء بمعاونته إسرائيل وتسليحها. ان الناتو ودول الغرب والاستعمار الغربي يظهر العداء لنا ويحارب مبادئنا مع أننا نصر على هذه المبادىء.. ماذا يقول الأميركيون؟ يقولون اننا لسنا محايدين لأننا صوتنا أربع عشرة مرة بجانب الروس ولم نصوت مرة واحدة معهم. إننا نقول لهم انه ينبغي عليهم أن يدركوا أننا لا نبيع أصواتنا.إن أصواتنا ليست للبيع لهم أو للروس أو لغيرهم. إننا نصوت وفق مبادئنا». (مذكرات صلاح نصر).

كان عبد الناصر يحاول أن يستفيد من صراع الدول الكبيرة لحماية بلده والمنطقة العربية لأنه يؤثر عليها وعلى مصيرها إلى حد كبير، فالدول الكبرى تستغل الدول الصغيرة كأدوات في صراع الحرب الباردة في مخططاتها العسكرية، وموقع العالم العربي يجعله من أهم المناطق في العالم وعرضة للتدخل الأجنبي ومحاولات السيطرة والاستقطاب. والحقيقة هي أن عبد الناصر لم يتقصد أن يعادي الولايات المتحدة أو الغرب، ولكن الولايات المتحدة من عهد دالاس، وخصوصاً في عهد ليندون جونسون وهنري كيسنجر كانت تضغط على مصر وتضايقها وتعادي الرئيس عبد الناصر وتنحاز انحيازاً ضخماً لإسرائيل وتدعمها وتمكنها من العدوان والتوسع. وهناك من يعتقد بأن الاتحاد السوفياتي تآمر على مصر وتقصّد الغدر بها في حرب سنة ١٩٦٧. ولكن هذا يبدو أمراً مستبعداً، وأنه لو افترض بأنه كان صحيحاً فإنه لا يبرىء ساحة الولايات المتحدة من تواطؤها مع إسرائيل، أو الوقوف إلى جانب عدوانها ودعمها لها في الامتناع عن الانسحاب وإرجاع ما كسبته عنوة وعدواناً في تلك الحرب. ومن الذين اتهموا الاتحاد السوفياتي بالخديعة والغدر في حرب سنة ١٩٦٧ الجنرال غلوب قائد الجيش العربي الأردني السابق، الذي فصله جلالة الملك حسين بجرأة متناهية لتعريب قيادة الجيش. والجنرال غلوب كان يستخف بالمصريين وينكر عروبتهم بصورة تدل إما على سوء القصد أو على ضحالة فهمه للتاريخ العربي، أو لمقومات القومية والتراث والعوامل والتفاعلات التي تقوم عليها. ولقد ادعى الجنرال غلوب بأن الاتحاد السوفياتي خطط لتوريط الرئيس عبد الناصر لدخول الحرب مع إسرائيل، على أساس أن هزيمة مصر والدول العربية وهي أضعف من إسرائيل ستدفع العرب إلى أحضان الاتحاد السوفياتي والوقوع تحت سيطرته، وأنه حتى لو حدث ما كان مستبعداً جداً وانتصر العرب على إسرائيل، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا ستهبان لنجدتها فتكسبان عداوة الدول العربية المريرة، وبهذا فإن الاتحاد السوفياتي سيكون الرابح في حال انتصار العرب أو إذا خسروا، وتكون الولايات المتحدة هي الخاسرة لصداقة العرب.
.(Glubb Pasha - The Middle East Crisis)

ويستند الذين يتهمون الاتحاد السوفياتي بتوريط مصر وخداعها، إلى أن الروس هم الذين بلغوا مصر عن الحشودات الإسرائيلية على الحدود السورية، وأن السفير السوفياتي في القاهرة هو الذي طلب إيقاظ الرئيس عبد الناصر في الثالثة صباحاً (٢٦ أيار/مايو) وأبلغه بـ:

«ان الأميركيين اتصلوا بالكرملين وأبلغوا الروس ان لدى إسرائيل معلومات تفيد أن المصريين سيباشرون الهجوم مع أضواء الفجر الأولى».

كما أبلغه بأن القادة يناشدونه إذا كان ذلك صحيحاً أن لا يبادر بالقتال وأنهم كـ:

«أصدقاء ينصحون مصر بعدم اطلاق الرصاصة الأولى».

وأكد الرئيس عبد الناصر للسفير بأن مصر لا تنوي الهجوم، ويستدل المتشككون في دور الاتحاد السوفياتي من كل ذلك، ان الروس ورطوا الرئيس عبد الناصر ثم خدعوه حتى يتحينوا الفرصة لإسرائيل للقيام بالضربة الأولى وإنزال الهزيمة بمصر، فيكون من نتائجها أن تضطر مصر للجوء إلى طلب مساعدة الاتحاد السوفياتي والارتماء في أحضانه. ولكن هذا الاتهام لا يأخذ بعين الاعتبار أن علاقة مصر

بالاتحاد السوفياتي كانت حسنة، وأن علاقة مصر بالولايات المتحدة كانت سيئة، وان سحق قوات عبد الناصر وإنزال ضربة قاسية بسوريا كان يحتمل أن يؤديا إلى سقوط الرئيس عبد الناصر ونظام حكمه وسياساته الصامدة في وجه الولايات المتحدة والغرب، وإلى سقوط الحكم المناوىء لهما في سوريا، وإلى قيام أنظمة تبتعد عن الاتحاد السوفياتي أو تعاديه، وتدخل في فلك الولايات المتحدة والدول الغربية، فيكون الاتحاد السوفياتي هو الخاسر والولايات المتحدة والغرب هما الرابحان. وغلوب باشا البريطاني يقول بأن الروس ليسو بسطاء، وأن البريطانيين والأميركان لهم عقول بسيطة، وأنهم يتقبلون الأحداث حسب ظاهرها من دون سؤال، وأنهم سقطوا في مصيدة الروس فكسبوا عداوة العرب المريرة وقطع العلاقات الدبلوماسية معهم وانقطاع البترول وغير ذلك من الإجراءات الثأرية.

وعلى كل حال، فإن تقديرات الرئيس عبد الناصر كانت تدل على أن القوات الحربية المصرية قد وصلت في تعزيز أسلحتها لدرجة تضاهي القوات الإسرائيلية على الأرض، وكان قد أعلن عن ذلك مع ذكر بعض الأرقام في مؤتمر القمة قبل حرب سنة ١٩٦٧، وقال بأن مصر على وشك اللحاق بالقوة الجوية الإسرائيلية وأنها تعرف مواقع القواعد الجوية الإسرائيلية[٦١]. ومن ناحية أخرى، كانت تقديرات عبد الحكيم عامر عن مدى كفاية القوات المصرية واستعداداتها خاطئة، وتبين أنه أقل كفاءة أو قدرة على إدارة حرب أمام عدو في مستوى إسرائيل المدعومة من قبل الولايات المتحدة الجبارة بالطاقات الحربية والوسائل التقنية الحديثة، وكان هناك انطباع خاطىء عن مدى استعداد وتصميم الاتحاد السوفياتي على مساعدة مصر وسوريا وعن نوع هذه المساعدة، فعندما عاد شمس الدين بدران وزير الحربية المصري من موسكو قبيل اندلاع القتال، قال لمجلس الوزراء بأن الاتحاد السوفياتي سيساعد مصر وسوريا دون تحديد لطبيعة هذه المساعدة ووسائلها. وعندما تساءل أحد الوزراء عن الموقف فيما لو تدخل الأسطول السادس الأميركي لمصلحة إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، مشيراً إلى تصريح ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل بأن هذا الأسطول هو الاحتياطي الاستراتيجي لإسرائيل:

«أجاب شمس الدين بدران [وهو من مؤيدي عبد الحكيم عامر] بأن القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف... وقد اعتقد بعض الوزراء أن وزير الحربية الذي كان قد عاد لتوه من زيارة إلى الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يعطي هذا الرد ما لم يكن متأكداً بأن لديه السلاح الذي يواجه به الأسطول الأميركي السادس»[٦٢].

ويذكر محمود رياض أن عبارة (المعارضة القوية من جانب الاتحاد السوفياتي) التي وردت في البيان السوفياتي الرسمي بتاريخ ٢٣ أيار/مايو، فسرت في مصر بأنها وعد بالتأييد العسكري في مواجهة التهديدات الإسرائيلية بدخول دمشق. كما وأن المارشال غريشكو قال لوزير حربية مصر شمس الدين بدران وهو يودعه في المطار بموسكو:

«إننا سنكون إلى جانبكم على الدوام ونقل إليه رسالة من رئيس الوزراء كوسيجين بهذا المعنى»[٦٣].

واعتبر شمس الدين بدران أن هذه العبارات تشكل وعداً بالتأييد العسكري السوفياتي إذا قامت إسرائيل بالعدوان. ولقد أكد الرئيس عبد الناصر هذا المعنى في كلمة له يوم ٢٩ أيار/مايو قائلاً:

«وحينما قابلت شمس بدران بالأمس بعد عودته من موسكو، أبلغني رسالة من السيد كوسيجين يقول فيها ان الاتحاد السوفييتي يقف معنا في هذه المعركة ولن يسمح لأي دولة أن تتدخل»[٦٤].

ولقد أذيع ونشر هذا التصريح على نطاق واسع. ولذلك يمكن التساؤل: لماذا لا يصحح الاتحاد السوفياتي هذا الانطباع الخطير إن كان لا ينطبق على نياته، وتصميمه الحقيقي بشأن مساعدة سوريا ومصر؟ أما إذا كان الانطباع صحيحاً ويمثل وعداً صادقاً من الاتحاد السوفياتي، فلماذا لم يبادر الاتحاد السوفياتي إلى تقديم عون كاف لردع العدوان الإسرائيلي أو صده وإفشاله، خصوصاً وأنه كان يعلم بأن إسرائيل أقوى من مصر وسوريا عسكرياً، وأن مصر تعهدت للاتحاد السوفياتي وللولايات المتحدة بأن لا تقوم بالهجوم على إسرائيل، وهي بالفعل لم تبادر بالهجوم ولم تكن تنوي القيام به.

ومن سوء الحظ ومن الخطأ أن مصر لم تأخذ تعهدات واضحة محددة من الاتحاد السوفياتي تبين نوع المساعدات التي يلتزم بها ووسائل وضعها موضع التنفيذ، وإن كان مجرد تقديم التعهدات لا يمكن أن يبدل من نتائج الحرب إلا إلى المدى الذي تصمد فيه القوات العربية، وتحارب بكفاءة مسنودة

بمساعدات وفيرة من المستوى المتطور الكافي لقهر القوات الإسرائيلية المسنودة من أمريكا، أو على الأقل لإنزال خسائر رادعة بها. وليس من الواضح أن الاتحاد السوفياتي في الظروف التي كانت قائمة في حزيران/يونيو ١٩٦٧ كان مستعداً لمجابهة كبيرة مع الولايات المتحدة التي تساند إسرائيل إلى حد المغامرة بحرب نووية مع الاتحاد السوفياتي. ولربما يكون خداع الرئيس جونسون الذي لم يكن الرئيس عبد الناصر غافلاً عنه قد أثر عليه ولو قليلاً، إضافة إلى موقف الاتحاد السوفياتي، فامتنع عن استباق العدوان الإسرائيلي بضربة أولى تنزل خسارة جسيمة بالطيران الإسرائيلي فتنقص من فعاليته وتجعله عاجزاً عن إلحاق الخسائر الضخمة بالطيران المصري والقوات المصرية، وتطيل أمد القتال فيتيح ذلك فسحة أطول للاتحاد السوفياتي لمساعدة مصر وسوريا، ويجعل في الإمكان وقف القتال بشروط أفضل لهما.

في مساء ٧ حزيران/يونيو وصلت رسالة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تطلب فيها من مصر الموافقة على وقف العمليات العسكرية على اعتبار أن ذلك يشكل عملاً ايجابياً لمعالجة الوضع. فطلب الرئيس عبد الناصر من محمود رياض أن يرد عليها، فجاءت في رده النقاط التالية التي تتضمن عتاباً وطلباً للمساعدة:

«**أولاً**: لقد حشدنا قواتنا في سيناء بناء على المعلومات التي أرسلها إلينا الاتحاد السوفييتي عن نية إسرائيل بالهجوم على سوريا.

ثانياً: ان السفير السوفييتي بالقاهرة قد أيقظ الرئيس جمال عبد الناصر لكي يبلغه بأن الاتحاد السوفياتي يطلب من مصر عدم القيام بهجوم على إسرائيل، وهو نفس ما أبلغتنا به الولايات المتحدة رسمياً. وهكذا حصل الاتحاد السوفييتي وكذلك الولايات المتحدة من مصر على تعهد رسمي بأنها لن تبادر بالهجوم.

ثالثاً: عندما بادرت إسرائيل بالهجوم ضدنا وقفت الولايات المتحدة إلى جانبها بوضوح في مجلس الأمن، ورفضت الاعتراف بوجود عدوان إسرائيلي كما أنها رفضت وما زالت ترفض الاشارة إلى ضرورة انسحاب إسرائيل. والآن فإن موقف الاتحاد السوفييتي لا يكاد يختلف كثيراً عن موقف الولايات المتحدة، حيث انه يطلب منا قبول وقف اطلاق النار دون الاشارة إلى ضرورة انسحاب القوات المعتدية لمواقع ٤ يونيو [حزيران].

رابعاً: ليس مفهوماً لنا كيف يمكن وقف العمليات العسكرية بينما قوات العدو تهاجمنا باستمرار براً وجواً.

خامساً: إن هذا الطلب الذي يبلغنا به الاتحاد السوفييتي معناه اننا نعلن التسليم للعدوان الإسرائيلي.

سادساً: إزاء هذا الموقف، فإننا عازمون على مواصلة القتال إلى أن ينسحب العدو من أراضينا.

سابعاً: اننا نتوقع أن يقدم لنا الاتحاد السوفييتي معونة جادة وسريعة حتى نتمكن من الدفاع عن أنفسنا ضد العدوان الإسرائيلي»(٦٥).

عبد الناصر يحمل نفسه مسؤولية الهزيمة وتزايد النفوذ السوفياتي

كانت نتيجة القتال في حرب سنة ١٩٦٧ هزيمة ساحقة لمصر وسوريا والأردن. وأعلن الرئيس عبد الناصر بأنه سيدلي ببيان عبر التلفزيون والاذاعة عن الوضع نتيجة للانهيار الحربي، وكان ذلك مساء ٩ حزيران/يونيو بعد خروج مصر والأردن من الحرب وقبل يوم واحد من وقف العمليات الحربية في الجبهة السورية. وأعلن عبد الناصر في بيانه بأنه يتحمل مسؤولية الهزيمة والفشل كلها، ولذلك فقد قرر أن يتنحى عن رئاسة الجمهورية وأن يكلف زكريا محيي الدين بتولي منصب رئيس الجمهورية. وما أن أعلن الرئيس عبد الناصر استقالته حتى تفجرت بصورة عفوية عواطف الجماهير في مصر وفي الوطن العربي، وخرج مئات الألوف في القاهرة وساروا في الشوارع المؤدية إلى بيت الرئيس عبد الناصر في منشية البكري هاتفين مطالبين ببقاء الرئيس عبد الناصر في منصبه رئيساً وقائداً. وقضى عدد كبير من الوزراء والمسؤولين المصريين ساعات طويلة في منزل الرئيس عبد الناصر وهم يبذلون الجهد لإقناعه بالعدول عن استقالته. وكانت تصلهم أصوات الجماهير الهادرة التي كانت تصدر عن مشاعر عميقة ترفض الهزيمة والاستسلام وتعلن تمسكها بالزعيم القائد جمال عبد الناصر. وخرجت جماهير غفيرة في مختلف أرجاء الوطن العربي تهتف معلنة تمسكها بالرئيس جمال عبد الناصر وإصرارها على الصمود والثأر، وبكى الألوف من الحزن والقهر والانفعال، وانهالت البرقيات على القاهرة من الدول العربية كافة تلح على بقاء الرئيس عبد الناصر. كان كل ذلك تعبيراً عن محبة العرب لعبد الناصر، وتقديراً ووفاء

لزعامته ووطنيته ومكانته في وجدانهم وقلوبهم، ورفضاً للاستسلام للهزيمة الساحقة التي نزلت بدولهم الثلاث وبهم. وأخيراً في ١٠ حزيران/يونيو أرسل الرئيس عبد الناصر رسالة إلى مجلس الأمة المصري أعلن فيها عدوله عن الاستقالة، وعاد إلى موقعه قائداً وزعيماً لينصبّ بجهد حثيث على إعادة بناء قوة مصر الحربية، وليزيل آثار العدوان إلى أن توقف قلبه وانتقل إلى جوار ربه.

كان من نتائج الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في حرب سنة ١٩٦٧ أن ازداد الاستياء بشدة ضدها في العالم العربي، وقطعت الدول العربية الرئيسية علاقاتها الدبلوماسية معها. وهوجمت الممتلكات الأميركية في بعض الدول العربية واحتجز بعضها، وتعطل عدد من برامج المساعدات الأميركية، وتوقفت أعمال بعض المؤسسات الأميركية فيها من تعليمية وثقافية وخيرية ومساعدات إعاشة وسحب موظفوها، وأوقف نقل البترول العربي بالناقلات الأميركية، وقطع البترول الكويتي والعراقي عن الولايات المتحدة وأضرب عمال البترول الليبي عن العمل. وازداد اليقين لدى العرب بأن إسرائيل هي الأداة لتطبيق السياسات الأميركية ولفرضها بالقوة على العرب. وكذلك قطعت الدول الاشتراكية باستثناء رومانيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وتزايد النفوذ السوفياتي ودوره في المنطقة. ويذكر هنري كيسنجر في هذا الشأن:

> «خلال الستينات ازداد النفوذ السوفييتي بشكل دراماتيكي في مصر وسوريا والعراق والجزائر وبعد ذلك في ليبيا. حرب ١٩٦٧ التي ساعد الاتحاد السوفييتي في إثارتها مكن السوفييت لأول مرة في التاريخ من وضع أسطول دائم من حوالى خمسين سفينة حربية في البحر الأبيض المتوسط»(٦٦).

ولقد ضعف نفوذ الولايات المتحدة في العالم العربي، وفي المقابل تحول الرأي العام الأميركي ضد الدول العربية، وأثار الصهيونيون والإسرائيليون وأنصارهم كراهية الأميركيين ضد العرب، وقيل بأن الأمر وصل إلى حد نشر نداءات في صحف الولايات المتحدة لجمع الإعانات لإسرائيل جاء فيها: «ادفع دولاراً تقتل عربياً». ويصف محمود رياض العربي المعتدل في مذكراته عن سفره إلى نيويورك في الأسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة صورة بشعة عن الكراهية والحقد اللذين انتشرا ضد العرب المعتدى عليهم:

> «وكانت مدينة نيويورك معبأة بالتحامل الشديد على العرب نظراً للنفوذ الصهيوني فيها، ولكنني وجدتها هذه المرة مشحونة بالكراهية لكل ما هو عربي وقد شوهت فيها الحقائق وقلبت رأساً على عقب، فإسرائيل المعتدية والمحتلة لأراضي ثلاث دول عربية هي التي تتمتع بالتأييد والعطف، بينما العرب المعتدى عليهم هم الوحوش الكاسرة التي تستحق العقاب. لقد كان المرء يشعر بمرارة حقيقية من تحامل وسائل الإعلام فيها ضد الحد الأدنى من الحقيقة الذي يتمثل في أن إسرائيل هي التي بدأت العدوان وجاهرت بسياستها التوسعية، وأنها تضطهد الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت ارهاب الاحتلال العسكري الإسرائيلي.
>
> لقد كان المرء يندهش كيف أن مواطنين شرفاء مستنيرين كمواطني المجتمع الأميركي يبنون مشاعرهم على حقائق مزيفة يتم تكرارها لهم كل يوم، وكان يبدو لي أن يهود أميركا أكثر تشدداً وتطرفاً من غيرهم من اليهود بما في ذلك يهود إسرائيل»(٦٧).

وكان الناس يسمعون في مختلف أرجاء البلاد العربية من أقاربهم وأصدقائهم من مختلف الجنسيات ومن الطلاب العرب الذين يدرسون في الولايات المتحدة، القصص المؤلمة عما يتعرض له العرب في أميركا من تهجمات عنيفة وقحة مسعورة ومؤلمة مذلة، ليس لأن العرب انهزموا في الحرب وإنما لمجرد أنهم عرب. ولقد اضطر العديد منهم لإخفاء هويتهم العربية لوقاية أنفسهم من التهجم والتحقير ومذلة الشماتة.

ولقد أخبرني صديق لبناني رفيع التهذيب ولطيف المظهر مسيحي العقيدة من عائلة الصليبي من سوق الغرب قرب بيروت، بأنه كان يرقص مع سيدة أجنبية في حفلة في اليونان. وأثناء الحديث بينهما عرفت السيدة صدفة بأنه عربي لبناني، فانتفضت وابتعدت عنه باشمئزاز صارخة: أنت خنزير ـ وعلم صديقي من مضيفيه في تلك الحفلة بأن السيدة كانت يهودية.

وكان من الطبيعي أن تتزايد صعوبة إعادة العلاقات العادية بين العرب والولايات المتحدة، كما ازدادت مشكلة السلام تعقيداً باحتلال إسرائيل لا لجزء من أرض فلسطين فحسب، بل باحتلالها لضفة الأردن الغربية بكاملها ولأرض مصر وسوريا وسيناء والجولان. واضطر حوالى ربع مليون من النساء

والأطفال والرجال وبعضهم ترك بيته للمرة الثانية أو الثالثة أو الرابعة للهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة الى الضفة الشرقية من الأردن وغيرها، وتحمل الآلام والمآسي والمصاعب المضنية المذلة التي تلازم الضياع والتشرد والاقتلاع من السكن والوطن ومن الممتلكات ومواطن الارتزاق والبيئة المألوفة. كما اضطر للهرب (١١٦) ألف شخص من الأراضي السورية التي احتلتها إسرائيل، وخمسون ألفاً من سيناء وغزة لجأوا إلى مصر[٦٨]. وبطبيعة الأمر زادت المشاكل والتكاليف المالية التي تجابهها الأردن وسوريا ومصر. وواجهت مصر أزمة اقتصادية شديدة لأنها فقدت آبار البترول في سيناء وانقطع دخلها من رسوم قناة السويس المغلقة. وشعر الرئيس عبد الناصر بالمخاطر المرتبطة بالجبهة الداخلية في مصر، وطرأ تطور على تفكيره بالنسبة إلى نظام الحكم الذي كان قائماً، وتبين له أن هذا النظام كان السبب في أخطاء كبيرة وقعت على مستوى السلطات العليا والتفرد بها بصورة لا تترك متسعاً للمعارضة في الراي وكشف الأخطاء ومكامن الضعف وضرورات الإصلاح. وفي يومي ٣ و٤ آب/اغسطس (١٩٦٧)، شرح الرئيس عبد الناصر تلك الأخطاء في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وقدم نقداً ذاتياً شديداً بالنسبة لنظام الحكم القائم، وبعد أن عرض الأخطاء التي أدت إلى الهزيمة والصراعات القائمة حول السلطة توصل:

«إلى أن النظام المطلق القائم على الحزب الواحد قد فشل، واقترح قيام نظام جديد على اساس ديمقراطي بوجود حزب معارض بجانب الاتحاد الاشتراكي يكون له جريدة تعبر عن رايه وأن يتحرر الجميع من الخوف في إبداء الرأي. وذكر أن النظام الجديد سيحول دون قيام ديكتاتورية في المستقبل تؤدي إلى سيطرة فرد او مجموعة من الأفراد على مقدرات البلد، واقترح اجراء انتخابات في شهر ديسمبر [كانون الأول] على أساس قيام الحزبين. وعاد وأكد أن استمرار النظام الحالي سيقودنا إلى طريق مجهول ومظلم ولن نعلم من سيستلم السلطة من بعدنا».

«وبعد مناقشات طويلة اشترك فيها جميع أعضاء اللجنة عارضوا إجراء أي تعديل في نظام الحكم قبل إزالة آثار العدوان» (مذكرات محمود رياض).

ورغم هذا القرار، فإنه يبدو أن تغييراً طرأ على أسلوب الرئيس عبد الناصر في الحكم، إذ يذكر محمود رياض في مذكراته بأنه بعد الهزيمة عزل عبد الحكيم عامر والقيادات غير الصالحة، وبدّل واجب الجيش من تأمين النظام إلى تحرير الأرض. وبدأ الدعوة إلى تضامن عربي دون النظر إلى أنظمة الحكم وإلى تعبئة الجبهة الداخلية من أجل معركة التحرير. وبدأ عبد الناصر في الدعوة إلى مزيد من الجهد في جميع المجالات وانعكس ذلك على أسلوبه في العمل والتفكير فقلّل من الكلام وأكثر من الاستماع، وكان يناقش ويتقبل النقد والنصيحة ويحرص عليهما، ويستمع إلى أكبر عدد من معاونيه بل ومن الشخصيات ذات الخبرة من خارج الحكم. وبذل الرئيس عبد الناصر جهوداً ضخمة لإعادة بناء القوات المصرية المسلحة استعداداً للدخول في معركة عسكرية قدر أن تكون في أواخر سنة ١٩٧٠ أو أوائل سنة ١٩٧١، وعلى الرغم من أن مسؤولية الهزيمة يجب أن توزع على جميع المسؤولين في مراكز السلطة والمجتمع والقوات المسلحة المعنيين بالأمر، وذلك على أساس الواقع والقواعد العادلة القويمة مع مراعاة تفوق العدو الإسرائيلي المدعوم دعماً قوياً جداً من الدولة الأميركية العظمى والغرب، فإن الرئيس عبد الناصر أعلن بشهامة مسؤوليته العليا عما حدث:

«والحقيقة أن عبد الناصر كان اكثر الذين تحملوا مرارة وقسوة تلك الأيام العصيبة لإدراكه أنه سواء كان الخطأ عسكرياً أو سياسياً فإنه يتحمل وحده في النهاية المسؤولية التاريخية عن الهزيمة». (مذكرات محمود رياض).

عندما توقف القتال على الجبهة المصرية، طلب السفير السوفياتي مقابلة محمود رياض (وزير الخارجية المصري) يوم ٦ حزيران/يونيو ليبلغه نتائج الاجتماع الطارىء للدول الاشتراكية الذي عقد في موسكو، وأن الدول الاشتراكية باستثناء رومانيا قررت قطع علاقاتها مع إسرائيل، كما قررت تقديم العون العاجل إلى الدول العربية لإزالة آثار العدوان. وفي تلك المقابلة أثار محمود رياض مع السفير السوفياتي موضوع احتمال أن تنشأ الحاجة في مصر إلى الخبراء السوفيات بجانب الحاجة إلى السلاح الذي تحتاجه مصر لإعادة بناء قواتها بأقصى سرعة وكفاءة. وإضافة إلى السفير السوفياتي جاء سفراء الدول

الاشتراكية وعرضوا مساعدات حكوماتهم لمصر، فقدمت ألمانيا الشرقية خمسين طائرة (ميغ ١٧) وعدداً كبيراً من الدبابات والمدفعية. وبدا بأن سفير بولندا الذي كان نشيطاً في اتصالاته وعروضه يعمل كواجهة للاتحاد السوفياتي لتحسس وجهة نظر الرئيس عبد الناصر تفادياً للحرج فيما لو قدم الاتحاد السوفياتي عروضاً ومقترحات بصورة مباشرة وقامت مصر برفضها. ويذكر محمود رياض في مذكراته:

«وأثناء مقابلتي لسفير بولندا اشار إلى أن إسرائيل قريبة من عدد من القواعد العسكرية الأميركية بما يتيح لها الحصول على معونات عسكرية سريعة في وقت الحاجة، وأنه شخصياً يتساءل عن إمكانية التفكير في إعطاء تسهيلات للدول الاشتراكية حتى يمكنها تقديم معونتها بسرعة، وعندما أجبته بأن الأمر العاجل هو سرعة وصول الأسلحة إلينا لإعادة بناء الجيش، عاد مرة أخرى ليقترح من جانبه عقد اتفاق عسكري مع الاتحاد السوفييتي لتسهيل مهمته في سرعة إمدادنا بالسلاح».

وفي ١٠ آب/أغسطس (١٩٦٧)، جاء الرئيس اليوغوسلافي العظيم جوزيف بروز تيتو إلى القاهرة ثم قام بزيارة إلى دمشق وبغداد وعاد ثانية إلى القاهرة و:

«كان يبذل نشاطاً دبلوماسياً ضخماً أملاً في إقناع جونسون بتحقيق الحل السلمي العادل»[٦٩].

وكان الرئيس تيتو يرى بأنه إذا تمكن المعتدي من الاحتفاظ بمكاسبه وثمار عدوانه فإن ذلك سيشكل سابقة خطيرة، وأن أي تخاذل في هذا الأمر «سوف يكون له آثار سيئة على العالم الثالث كله». ولذلك كان يرى من الضروري تحقيق الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية. ومن الواضح أن الرئيس جونسون لم يستجب لمساعي الرئيس تيتو العادلة.

وجاء وفد عسكري سوفياتي إلى القاهرة لبحث المساعدات العسكرية. كما وجهت القيادة السوفياتية دعوة للرئيس عبد الناصر للتباحث معه في موسكو، ولكنه امتنع عن قبول الدعوة:

«فهو كان يرى أنه من الأفضل من الوجهة السياسية حضور أحد القادة السوفييت إلى القاهرة بدلاً من ذهابه هو إلى موسكو. وأن التقاليد قد جرت في مصر على أنه إذا حل مكروه بشخص فإن الأصدقاء هم الذين يفدون إلى داره للوقوف بجانبه». (مذكرات محمود رياض).

وهكذا جاء بودغورني إلى القاهرة يوم ٢١ حزيران/يونيو وبحث مع الرئيس عبد الناصر عن وقوف الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية إلى جانب مصر لإزالة آثار العدوان، ووجوب تحقيق ذلك بالطرق السلمية بعد تحقيق توازن عسكري:

«مما يستلزم بسرعة دعم الجيش المصري بالأسلحة والخبراء الروس وخاصة في مجال الدفاع الجوي».

وهكذا ابتدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي أدت فيما بعد إلى وجود سوفياتي قوي في مصر وإلى تعديل في سياسة مصر بالنسبة إلى عدم الانحياز. وكان الوجود السوفياتي يزداد كلما ازداد الدعم الأميركي للاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي العربية.

واشتملت مباحثات بودغورني مع الرئيس عبد الناصر على موضوع المعدات العسكرية والأسلحة والدبابات التي كانت مصر في حاجة فورية إليها وعلى الطائرات وخاصة البعيدة المدى لتتشابه مع الطائرات الإسرائيلية التي كانت تستطيع أن تصل إلى المحافظات المصرية كافة. كما اشتملت على موضوع إدخال قطع من الأسطول الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط «لكي تتوازن مع سفن الأسطول السادس الأميركي الذي تعتبره إسرائيل احتياطياً استراتيجياً لها»، وعلى الترتيبات الخاصة بتموين السفن الروسية وتقديم التسهيلات لها في موانىء مصر من بورسعيد إلى السلوم وحمايتها بصورة مشتركة من أي هجوم جوي.

وأثار الرئيس عبد الناصر موضوع الدفاع الجوي عن مصر وطلب أن يكون في إطار دفاع مشترك مصري ـ سوفياتي، بحيث تتاح الفرصة للضباط والجنود المصريين اكتساب خبرة عالية من العسكريين السوفيات المشتركين معهم. ولكن الرئيس عبد الناصر أوضح أن مسؤولية إخراج القوات الإسرائيلية من سيناء ستكون من واجب المصريين بمفردهم بعد استكمال بناء القوات المسلحة والاستعدادات الحربية. وأشار إلى أن هناك احتمالاً بأن تقوم إسرائيل من جديد مدفوعة من الولايات المتحدة بمهاجمة مصر عبر قناة السويس، خصوصاً عندما يتضح الارتباط الجديد بين مصر والاتحاد السوفياتي، وبعد أن تدخل سفن الأسطول السوفياتي المياه والموانىء المصرية. وذكر بودغورني أنه استلم برقية من موسكو بالموافقة

على طلبات مصر الخاصة بدعم الدفاع الجوي، وعلى اشتراك السوفيات بأكبر قدر ممكن لتدعيم هذا الدفاع عن جميع أنحاء مصر. ولكنه أشار إلى أهمية إزالة آثار العدوان عن طريق الحل السلمي:

«ووافق عبد الناصر ولكنه ذكر انه حتى يتم ذلك يجب تحقيق توازن عسكري مما يستلزم سرعة دعم الجيش المصري بالاسلحة والخبراء الروس وخاصة في مجال الدفاع الجوي». (مذكرات محمود رياض).

في اجتماعاته مع بودغورني وبحضور رئيس أركان حرب الجيش السوفياتي والسفير السوفياتي في القاهرة، أشار الرئيس عبد الناصر إلى أن مصر تعرضت للعدوان في ١٩٥٦ و١٩٦٧ لأنها رفضت أن تسير في ركاب السياسات الأميركية، ولأن الغرب اعتبر مصر منحازة بالفعل إلى الكتلة الشرقية. وأن إسرائيل قامت مدعومة بتواطؤ الولايات المتحدة باحتلال سيناء:

«وخلال الحرب تساءل الناس هنا في مصر قائلين: اين أصدقاؤنا السوفييت؟ ولكن كان من الواضح عدم إمكان معاونتكم لنا عسكرياً قبل أن يكون هناك اتفاق معكم على الترتيبات العسكرية اللازمة. وانا أعرف أن من شأن هذا الاتفاق أن يثير لنا مزيداً من العداء من الجانب الأميركي، ولكنني اعرف أيضاً أن الولايات المتحدة قد انحازت تماماً إلى جانب إسرائيل في مجلس الأمن، ورفضت أي مشروع قرار يطالب إسرائيل بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو [حزيران]، وأعرف أن أميركا سوف تواصل سياستها العدوانية ضدنا في المستقبل القريب، ولذا فإنه غير منطقي أن نبقى في مصر محايدين بين الذي يضر بنا وبين الذي يساعدنا. واننا راغبون في تعميق وتدعيم التعاون المصري ـ السوفييتي بهدف إعطاء الأولوية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي علينا»[٧٠].

وأشار الرئيس عبد الناصر إلى الوضع الداخلي في مصر وقال بأن هناك جماعات في مصر ترى أن تتفق مصر مع الولايات المتحدة «بأي شكل وبأي ثمن» وأن:

«هناك مجموعة تلقي اللوم في كل ما حدث عليّ شخصياً لأنني اسأت العلاقة مع الأمريكيين متناسين أن الأمريكيين هم الذين بدأوا بالإساءة إلينا. في الوقت نفسه هناك اتجاه آخر يطالب بضرورة الارتباط الوثيق الكامل بالاتحاد السوفييتي. ثم هناك اتجاه ثالث يطالب بالحياد التام بين الأميركيين والسوفييت. في رأيي أن كل هذه الاتجاهات طبيعية، ولكن شعبنا كما قلت هو شعب أصيل وصلب ويملك قدرة كبيرة على التحمل والمقاومة، ثم أن الأمر الفاصل بالنسبة لي هو أن نحرر أراضينا مهما كلفنا ذلك من تضحيات. والشعب المصري ذكي بطبيعته وسوف يدرك تماماً معنى كل تصرف نقوم به». (مذكرات محمود رياض).

وفيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة قال الرئيس عبد الناصر لبودغورني:

«أما سياسة أميركا معنا فإن كلام اميركا لا يطمئن ابداً فهي تعمل دائماً على خداعنا. ورغم أننا لم نعلن حتى الآن عن موقفنا السياسي، لكن الأميركيين يعرفون جيداً ماذا سنقول وإلى اين سنتجه وماذا سنفعل. أمس قابل مندوب لهم في الأمم المتحدة مندوبنا هناك السفير محمد عوض القوني وقال له: انتم تصححون الآن غلطتكم بغلطة أخرى. مشيراً إلى التعاون معكم. عموماً نحن لا نصدق كلامهم أو وعودهم عن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، بل على العكس، فإنه من المحتمل في تقديري أن تستأنف إسرائيل هجومها علينا وذلك بسبب بسيط هو أن الأميركيين والإسرائيليين لم يحققوا هدفهم حتى الآن. لم يتم الصلح مع العرب ولم يحدث الاستقرار المطلوب لإسرائيل وهم يعلمون أن الهزيمة العسكرية لا تستطيع أن تمنع العرب من التحرك بعد أن يفيقوا من الصدمة التي أصيبوا بها، وفي اعتقادي أن المعركة جاءت لهم بنتيجة عكسية، فبدلاً من أن تؤدي الهزيمة العسكرية إلى خضوع العرب لإمريكا وإسرائيل، فإنها دفعت مصر وسوريا إلى مزيد من الانحياز إلى الاتحاد السوفييتي، وهو انحياز سيزيد أكثر وأكثر مع تزايد الدعم الأميركي لإسرائيل، ولذلك فإن أمام الولايات المتحدة الآن حلين: إما أن تهاجمنا مباشرة تحت أي مبرر أو أن تدعم إسرائيل وتدفعها للقيام بهجوم جديد علينا، ولهذا عليكم أن تسارعوا فوراً بدعم دفاعاتنا وتقويتها وتلبية مطالبنا من طائرات الميغ ٢١، كما يجب أن يتوفر لدينا نوع جديد من الطائرات ذات المدى البعيد وهي التي تنقصنا حالياً»[٧١].

وقال الرئيس عبد الناصر لبودغورني إن إسرائيل تملك معلومات كاملة عن مصر «نقلاً عن الأميركيين»، وأن مصر بلد سياحي مكشوف يوفر لمصر حوالى مئة مليون دولار سنوياً من العملة الصعبة، وأن إسرائيل في المقابل تعتبر بلداً مغلقاً من ناحية الأمن والمعلومات. وفي جوابه عن سؤال الرئيس عبد الناصر عن موقف الاتحاد السوفياتي في حال وقوع عدوان إسرائيلي جديد أجاب بودغورني:

«وقد سألتني يا سيادة الرئيس ماذا نعمل لو حدث عدوان إسرائيلي جديد؟ أولاً اعتقد أن قواتكم المسلحة لم

تستعد حتى الآن لمواجهة مثل هـذا العدوان. ثـانياً أعتقـد أنه من غـير المرغـوب فيه أو المطـروح أن يشترك الاتحاد السوفييتي في حرب في الوقت الحاضر، لذلـك فالمهم الآن هـو أن تدعم قـدراتكم بأسرع مـا يمكن كي تستعدوا لمواجهة المفاجآت. إن العدو قريب منكم إنه على مسافة مائة ميل. أنت قلق لا تنام ونحن مثلك تمـاماً رغم بعد المسافة بيننا وبينكم»[٧٢].

وفي جوابه أكد الرئيس عبد الناصر استعداد مصر للتعاون مع الاتحاد السـوفياتي بشرط أن لا يؤثـر ذلك على سمعة مصر ومركزها النضالي والقيادي في العالم الثالث. وجاء السلاح إلى مصر كما جاء الفنيون والخبـراء العسكريـون والطيارون الـروس إلى مصر حتى زاد عددهم عن خمسـة عشر ألف فرد. ويصف محمود رياض أهمية المباحثات التي جرت بين الرئيس عبد الناصر وبودغورني فيقول:

«وعلى أي حال فإن تلك الجولة من المباحثات بـين عبد النـاصر وبودغـورني في شهر يـونيو [حـزيران] كـانت حاسمة من نواح عديدة فلقد كان عبد الناصر يريد أن يعرف من جانبه الأرض التي سيقف عليها لإزالة آثـار العدوان وكان الاعتبار العسكري يحظى عنده بأولوية قصوى إلى درجة أن استقلالنا في السيـاسة الخـارجية وهو الأمر الذي خاض عبد الناصر معارك ضخمة من قبل للمحافظة عليه وتدعيمه طوال السنوات السابقة قد أصبح من الضروري أن يتلاءم مع المرحلة الجديدة كما أن سياسة عدم الانحياز التي رفع عبد الناصر لواءها من قبل مع نهرو وتيتو بدأ بالتفكير لأول مرة في التضحية بها بعد أن رأينا من الولايات المتحدة هذا الانحيـاز الكامل لإسرائيل». (مذكرات محمود رياض).

ويعلق الرئيس الأميركي نكسون في مذكراته عن الدعم السوفياتي بعد حرب ١٩٦٧ والدوافع الكامنة وراءه فيقول بما معناه:

«بعـد حرب ١٩٦٧ قـدم الاتحاد الـسوفييتي مساعـدات ضخمة من المـال والرجـال والعتاد لمصر وسـوريـا والعـراق. كـان الـسـوفييت يـرغبـون أن يحـافظـوا عـلى وجـودهم في الشرق الأوسط ليس بسبب التـأييـد (الايديولوجي) لقضية التضامن العربي ولكن لأن الاتحاد السوفييتي كان يستطيع أن يصـل بواسطـة مصر والدول العربية الأخرى إلى ما كان دائماً يتوق إليـه ـ الأرض والبترول والقـوة ومياه البحـر الأبيض المتوسط الدافئة. وكما علقت لبل روجرز (وزير خارجيته) الفرق بين غايتنا والهدف السوفييتي في الشرق الأوسط بسيط جداً ولكنه أساسي. نحن نريد السلام. هم يريدون الشرق الأوسط»[٧٣].

بغضّ النظر عن تفسير الرئيس نكسون لمطامع الاتحاد السوفياتي، فإنه لم يذكـر في هذا المجـال أن (السلام) الذي تريده الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو سلام عرض عـلى العرب التنـازل عن أجزاء غالية من وطنهم (وكل جزء من الوطن عزيز وغال)، كما يعطي لإسرائيل ما اغتصبته لها بريطـانيا وعـدد من دول العالم الغربي وما ساعدتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها على ضمّه إليهـا والتوسـع فيه من الأوطان العربية وتشريد أهلها. وكذلك يفرض هذا (السلام) الأميركي على العرب القبول بعلاقـات (طبيعية) مع إسرائيل في جميع المجالات، والقبول بها في قلب وطنهم حاجزاً مجزئـاً للوطن العـربي والأمة العربية وأداة للقهر والسيطرة الأميركية حسبما تمليه مصالح الولايات المتحدة وأطماع إسرائيل العدوانية التوسعية. خلال شهر تموز/يوليو (١٩٦٧)، توافد على القاهرة خمسة رؤساء دول عربية هم: جلالة الملك حسين والرئيس الجـزائري هـواري بومـدين والرئيس السـوري نور الـدين الأتاسي والـرئيس السوداني اسمـاعيل الأزهـري والرئيس العـراقي عبد الـرحمن عارف. وفي أول اجتمـاع بين جـلالة الملك حسـين والرئيس هواري بومدين مع الرئيس عبد الناصر الذي حضره وزير الخارجية محمود رياض:

«تحدث الملك حسين في الاجتماع عن الأخطاء العربية ولخصها في عدم وجود موقف عربي موحد وعدم تنسيق عربي قبل وأثناء المعركة وعدم قيام الدول العربية جميعها بالمجهود الضروري أثناء المعـركة. وأشـار الملك إلى أنه لا أمل في الوصول إلى أي حـل عن طريق الجمعيـة العامـة للأمم المتحـدة، وإلى أنه لمس أثنـاء وجوده في نيويورك مدى الخلافات بين الوفود العربية، وأن البعض يزايد على الآخرين. وذكر الملك حسين أنه تقابل مـع هارولد ولسون رئيس الوزراء الـبريطاني وتحـدث معه الملـك عن دور بريطـانيا في القضيـة وطلب منه تـأييد بريطانيا للحق العربي. كما أنه التقى بـالرئيس شـارل ديغول الـذي كان متفهمـاً للموقف تمـاماً وقـال للملك حسين: إذا كان من حق إسرائيل أن تعيش في سلام وأمن فإن الأردن لها بالتأكيد نفس الحق»[٧٤].

واقترح جلالة الملك حسين عقد مؤتمر قمة لتنسيق المواقف العربية بغية التوصل إلى مـوقف موحـد. ولكن الرئيس عبد الناصر لم يوافق عـلى الاقتراح لأنـه لم يجد بـأن الوقت كـان مناسبـاً لعقد مثـل هذا الاجتمـاع. وبعد مغـادرة جلالـة الملك حسـين للقاهـرة اجتمـع الـرؤسـاء صبـاح يـوم الخميس في ١٣

تموز/يوليو وقال الرئيس السوري بأن المساعدات التي تصل من الاتحاد السوفياتي غير كافية، وأن سوريا قدمت طلبين إلى الاتحاد السوفياتي ولكنها لم تتلق موافقة عليهما. كما قال إن الهدف يجب أن يكون واضحاً وهو الكفاح المسلح، وأنه من الضروري وجود قيادة عسكرية موحدة وقيادة سياسية موحدة، وأن سوريا مستعدة للوحدة مع مصر. وكان رد عبد الناصر أن المهم الآن ليس الوحدة، وإنما تحرير الأراضي العربية.

ولخص الرئيس عبد الناصر للرؤساء العرب نتائج مباحثاته مع نيكولاي بودغورني وقال بأنه:

«سيعطي كل فرصة لاحتمالات الحل السلمي وإن كان لا يتوقع نجاحه لأن الحل السلمي بوضعنا الحالي سيكون معناه تنازلات جوهرية من الجانب العربي لصالح إسرائيل، ونكون بذلك كافأنا إسرائيل بتقديم تنازلات لعدوانها علينا»[٧٥].

وشرح عبد الناصر الموقفين العسكري والسياسي وذكر بأن:

«مصر تعيد بناء قواتها المسلحة استعداداً لعبور قناة السويس وتحرير الأرض والعودة إلى مواقع ٤ يونيو [حزيران] بما في ذلك قطاع غزة».

وصرح بأنه مقتنع «بأن ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة» وأنه بالنسبة إلى معادلات توريد الأسلحة السوفياتية لمصر ولصعوبة تأمين العملات الصعبة اللازمة لشراء الأسلحة من مصادر أخرى، فإن الاستعدادات لمعركة التحرير لا يتوقع أن تستكمل إلا في أواخر ١٩٧٠ أو أوائل ١٩٧١، ولذلك طالب الدول العربية التي لها علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي أن تبذل المساعي لديها لحثها على الاسراع في سد احتياجات مصر العسكرية. واتفق الرؤساء على أن يسافر هواري بومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو فوراً للتباحث مع القادة السوفيات بصورة سرية وعاجلة، ثم العودة إلى القاهرة لإبلاغ الرؤساء المتبقين فيها بنتائج محادثاتهم. وتذكر المحاضر التي تلقتها القاهرة عن اجتماع الرئيسين العربيين مع القادة السوفيات أن بريجنيف في رده على طلب المساعدات العسكرية والمعدات الحديثة والعون الاقتصادي للدول العربية تساءل:

«ما هو الموقف الواقعي للدول العربية لإنهاء المشكلة الحالية؟ ان عدد سكان إسرائيل يبلغ حوالى ٢,٥ مليون نسمة ولكن عدد جيشها يبلغ حوالى ٣٥٠ ألف جندي، أي أن ١٥ بالمائة من سكان إسرائيل يحملون السلاح وهم مدربون تدريباً عالياً، يملكون تفوقاً في التكتيك العسكري وفي الطيران واستخدام الدبابات والمشاة المحمولة وفي التعاون بين القطاعات المختلفة، هذا بالإضافة إلى أنهم هيأوا انفسهم في الخلف أيضاً للمعركة، بينما لم يحدث هذا في الجانب العربي... نحن في البلدان الاشتراكية، اجتمعنا مرتين خلال هذه الفترة القصيرة، وهذا ليس سهلاً لأننا لا نجتمع حتى لقضايانا بهذه السرعة. إننا لا نكاد ننام منذ شهر كامل. كيف نوقف الجيش الإسرائيلي عن الزحف إلى القاهرة أو دمشق؟ من جانبنا ضغطنا على أمريكا وقطعت الدول الاشتراكية علاقاتها مع إسرائيل وهي خطوات جدية لم تتخذ مثلها خلال العشر سنوات الأخيرة، وإسرائيل تريد ان تبقى في الأراضي التي احتلتها والا تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة اي قرار يلزمها بالانسحاب... علينا أن ننظر إلى الحقائق كما هي وندرسها بالتفصيل. بدأت الحرب في ٥ يونيو [حزيران] وفي ٨ يونيو بدأ الاتحاد السوفييتي يرسل طائراته بالامدادات والأسلحة التي فقدت في الحرب، وذلك عن طريق ٥٤٤ رحلة جوية و١٥ باخرة ناقلة، وارسلنا حوالى ٤٨ ألف طن من المعدات العسكرية، كما ارسلنا الخبراء اللازمين للتدرب على الأسلحة والمعدات. أما بشأن الحل السياسي، فإن الدول الاشتراكية ترى انه إذا اتخذ قرار بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، يمكن للعرب مقابل ذلك انهاء حالة الحرب مع إسرائيل، وقد استشرنا جميع رجال القانون الدولي فقالوا إن انهاء حالة الحرب لا يعني الاعتراف بالدولة الصهيونية، وأن الحل السلمي سيعطي الفرصة للعرب للاستعداد وتدعيم قدرتهم الدفاعية»[٧٦].

واستطرد بريجنيف قائلاً بأن العرب يرغبون في بناء جيوش عربية من جديد، وأن ذلك يحتاج إلى وقت وتدريب عدد كبير من الجنود وقال:

«إننا متألمون لأننا ربطنا سمعتنا بسمعتكم، ولأننا وجدنا أحدث طائراتنا وأحدث صواريخنا في مراكز بحوث الولايات المتحدة وكذلك أحدث دباباتنا في ألمانيا الغربية بعد أن أسرتها إسرائيل».

ولقد قال الضباط الإسرائيليون إن هذه الدبابات والطائرات التي تركتموها «من أفضل أنواع الأسلحة». وأضاف بريجنيف بأن القوى الامبريالية تهيىء الظروف التي ستسبب الأعمال الاستفزازية

ثم العمليات العسكرية الكبيرة ضد سوريا ومصر، وهذه العمليات:

«معناها سقوط النظم التقدمية، وإذا حدث ذلك وجاءت نظم جديدة فستعمل على انهاء كل شيء والاعتراف بإسرائيل والصلح النهائي معها، وهذا معناه من جديد ضياع سمعتنا مرة أخرى»[٧٧].

وذكر بريجنيف بأن الدول الاشتراكية وافقت على تقوية الدول العربية عسكرياً بتزويدها بالأسلحة والقروض والخبراء لإعادة تنظيم الجيوش حسب متطلبات المعارك الحديثة، وخصوصاً في الجو وفي تشكيل الدبابات، ولأجل الإعداد السياسي للشعب وتهيئته للقتال ولبناء اقتصاد متين.

واشترك رئيس الوزراء كوسيغن في الحديث وقال:

«من الواجب اتباع المرونة اللازمة، لأن المهم هو كسب الوقت اللازم لتعزيز القوات المسلحة العربية، وقال ان ارسال قوات سوفييتية إلى العرب معناه أن تقوم اميركا وبريطانيا بإرسال قواتهما إلى إسرائيل ايضاً».

وأضاف:

«إنني لا اقصد بذلك اننا خائفون ولكن اقصد انه يجب التفكير جيداً في عواقب الأمور قبل تأزيم الموقف. في الحرب الأخيرة مع إسرائيل لم تشترك معها قوات أو طائرات غير إسرائيلية لأن إسرائيل كانت قوية، ونحن نسمع أن بعض العرب يقولون إن السوفييت خائفون، ولكن الحقيقة انه لا بد أن نفكر جيداً وأن نحل المشاكل بروؤس باردة. اريد أن اقول إن الموقف السياسي حالياً مشجع، وان كثيراً من البلدان تقف إلى جانبكم، وأننا لسنا إلى جانبكم فحسب ولكننا معكم. لقد علمت انه سوف يعقد قريباً اجتماع لوزراء الخارجية العرب، يا حبذا لو شكلتم لجنة فرعية من المجتمعين لتبحث موضوع البترول. وفي حديثي الأخير مع جونسون لمست أنه كان يريد مساعدة إسرائيل بكل قوة لكنه، كان في الوقت نفسه يخشى أن يفقد العالم العربي، كذلك لا يريد أن يقطع علاقاته نهائياً مع العرب. هذا الموقف يجب الاستفادة منه ان جونسون يعرف أنه إذا فقد البلاد العربية، فإنه سيفقد أفريقيا ايضاً. اذن فبالوسائل السياسية يمكنكم أن تحصلوا على نتائج كبيرة»[٧٨].

هكذا كان الموقف السوفياتي ومفهومه للوضع القائم. وأصر بريجنيف على رأيه بأن يقبل العرب مشروع قرار في الأمم المتحدة يطالب بإنهاء حالة الحرب وللعرب أن يشترطوا انسحاب إسرائيل في مقابل ذلك. وأكد:

«أن انهاء حالة الحرب يختلف عن توقيع اتفاقية صلح مع إسرائيل، ومن ثم فإنه لا يفرض على العرب إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية مع إسرائيل».

وعندما سأل الرئيس بومدين، الذي كان متمسكاً بشدة بالحق العربي، رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغن إذا كان يرى «انهاء مشكلة فلسطين» رد كوسيغن قائلاً:

«كلا لو قبلتم جميع المسائل الأخرى لطرحت قضية فلسطين منفصلة. ففي لقائي الأخير مع جونسون (مباحثات جلاسبورو) سألته: كيف ترون حل قضية فلسطين؟ فقال لي: يجب أن تشترك كل الدول في حلها. وانهم موافقون على قبول عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الولايات المتحدة وعدد آخر تقبله كندا. والولايات المتحدة مستعدة لتحمل كافة النفقات»[٧٩].

ومن الواضح أن قول الرئيس جونسون يظهر بوضوح سعي الولايات المتحدة لإبعاد الفلسطينيين عن وطنهم لإفساح المجال فيه لليهود المغتصبين. وبقي الرئيس جونسون على عدائه للعرب وتأييده القوي لإسرائيل في عدوانها وفيما اغتصبته واستولت عليه في حرب ١٩٦٧.

في ٩ آب/أغسطس (١٩٦٧)، أرسل الرئيس الأميركي ليندون جونسون مذكرة إلى الرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو ليقوم بإبلاغها إلى مصر. ولقد أكد الرئيس الأميركي في هذه المذكرة تصميم الولايات المتحدة على بذل جهد كبير للتوصل إلى تسوية دائمة وعادلة في الشرق الأوسط. وأضاف جونسون في المذكرة أن أي تسوية يجب أن تكون واقعية، وأن الولايات المتحدة ترى أنه لا يجب أن تمس التسوية كرامة العرب أو تجبرهم على التنازل عن اية حقوق أو مصالح مشروعة. وأرسل الرئيس الأميركي كذلك في ٢٤ آب/أغسطس رسالة إلى الدول العربية التي لم تقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة كرر فيها ما جاء في مذكرته التي أرسلها بواسطة الرئيس تيتو صديق العرب الشهم. وكرر كذلك مبادئه الخمسة لحل النزاع التي أعلنها من قبل. وجاءت هذه الرسالة قبل خمسة أيام فقط من موعد انعقاد مؤتمر القمة

العربي في الخرطوم. ويعتقد محمود رياض بأن الرئيس جونسون كان مخادعاً في مزاعمه وتأكيداته، إذ يقول في مذكراته:

«وكان جونسون يحاول اقناع هذه الدول بحسن النوايا الأميركية عن طريق وعوده الغامضة، ولمحاولة بث الخلافات بين الدول العربية والحيلولة دون توحيد موقفهم في اجتماع الخرطوم لمواجهة العدوان الإسرائيلي، وليتفادى اتخاذ قرارات عنيفة ضد الولايات المتحدة»(٨٠).

مؤتمر القمة في الخرطوم. وعبد الناصر يتعاون مع جلالة الملك حسين

على مستوى التحرك العربي الجماعي عقدت الدول العربية مؤتمر قمة في الخرطوم من ٢٩ آب/أغسطس حتى الأول من أيلول/سبتمبر (١٩٦٧) ولم تحضره سوريا، وإن كان نائب رئيس وزرائها وزير الخارجية ابراهيم ماخوس يتابع المؤتمر من فندقه بالخرطوم. وكان جلالة الملك حسين قد اقترح عقد مثل هذا المؤتمر ليتداول فيه الرؤساء العرب في الموقف العربي المشترك الذي يجب اتخاذه تجاه إسرائيل، بعد أن رفض جلالته التفاوض المباشر معها متجنباً الانفراد والانفصال عن الدول العربية الأخرى التي كانت ضحية العدوان في الحرب. وعندما وصل الرئيس عبد الناصر إلى الخرطوم تبدت ظاهرة مذهلة تثير أعمق العواطف، فقد خرج عشرات الألوف من سكان الخرطوم وخارجها لاستقباله وتحيته والهتاف بحياته كرمز للصمود والتحدي. وكانوا يهتفون مطالبين بتحرير الأرض والثأر من إسرائيل. ووصف محمود رياض الذي رافق عبد الناصر إلى المؤتمر تلك اللحظات المثيرة فقال في مذكراته:

«لقد خرج الشعب السوداني الشقيق في الخرطوم والمدن المجاورة لاستقبال عبد الناصر وتحيته والهتاف له بإدراك غريزي بأن عبد الناصر أصبح رمزاً للصمود والنضال. وبمجرد أن هبطت طائرة عبد الناصر على أرض المطار اقتحمت الجماهير السودانية كل الحواجز وتخطوا رجال الأمن وهم يهتفون بحياة عبد الناصر مطالبين بالثأر من إسرائيل وبتحرير الأرض. لقد كنت استقل سيارة خلف عبد الناصر، وخيل إليّ أن سكان الخرطوم قد خرجوا جميعاً لاستقباله وسمعت من أحد الوزراء السودانيين أن الخرطوم لم تشهد في تاريخها من قبل مثل هذا الطوفان البشري الضخم الملتف حول زعيم لم ينحن للهزيمة. واعتقد أن هذه أول مرة في التاريخ يتم فيها استقبال قائد مهزوم استقبال الفاتحين. وتفسير ذلك هو اقتناع الجماهير العربية بأن الهزيمة كانت نتيجة مؤامرة كبرى دبرتها الولايات المتحدة وإسرائيل للقضاء على أماني الأمة العربية وحريتها. والشيء الهام الذي أحسست به في ذلك اليوم هو أن هذا الاستقبال من الشعب السوداني الشقيق وشعور عبد الناصر بأنهم يضعون ثقتهم فيه لتحقيق الانتصار قد أعطياه في ذلك اليوم طاقة نفسية إضافية لا حدود لها. وإذا كان خروج الشعب المصري للتمسك بعبد الناصر في ٩ و١٠ يونيو [حزيران] تمسكاً منه بقيادة عبد الناصر لمواصلة النضال فإن خروج شعب السودان لاستقبال عبد الناصر كان يعبر بصدق عن تمسك العالم العربي برمز نضاله وإصراره على مقاومة الهزيمة»(٨١).

اشتهر مؤتمر الخرطوم (باللاءات) الثلاث تجاه إسرائيل. واعتبر البعض أن ذلك مثّل سلبية وصلابة غير محمودة. وجاءت هذه اللاءات الثلاث في البلاغ النهائي للمؤتمر الذي جاء فيه:

«قرر ملوك ورؤساء الدول العربية توحيد جهودهم السياسية على الصعيدين الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في الخامس من حزيران [يونيو]، وسيتم ذلك ضمن نطاق المبادىء الأساسية التي تعتمدها الدول العربية وهي: لا صلح مع إسرائيل ولا اعتراف بإسرائيل ولا مفاوضة معها. وتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني في أراضيه»(٨٢).

والحقيقة التي يجب أن تذكر هي أن موقف إسرائيل لم يكن في الواقع يقلّ (صلابة) عن موقف الدول العربية (بلاءاتها) الثلاث. فهي كانت تريد أن تأتي كل دولة عربية إلى طاولة (المفاوضات)، لا لتفاوض وإنما لتوقع على شروط استسلامية تقر لإسرائيل ابتلاع فلسطين وما تيسر من الأراضي العربية الأخرى، وتمنحها علاقات طبيعية مع الدول العربية تمكنها من السيطرة والاستغلال الاقتصادي في الأسواق العربية بأمن وسلام. ومن المحتمل أن إسرائيل أصرت على المفاوضات وهي تعلم بأن العرب لن يوافقوا على الاستسلام، وبذلك لا تتحقق المفاوضات. وبعبارة أخرى لم تكن إسرائيل ترغب في تسوية عادلة حقيقية وإنما أرادت اعترافاً وقبولاً بما حققته من مكاسب في حرب ١٩٦٧، إضافة إلى ما استولت

عليه قبل تلك الحرب على اعتبار أنها (حقائق) جديدة تنتقل بعدها في الظروف المناسبة إلى مزيد من الاغتصاب والتوسع.

ويقول جلالة الملك حسين أن بلاغ مؤتمر الخرطوم:

«كان الوسيلة الوحيدة لتأكيد إرادتنا التي لا تتزعزع في البقاء متحدين مصممين»(٨٣).

ويقول بعض كبار المسؤولين الأردنيين الذين حضروا المؤتمر بمعية جلالة الملك، بأن الرئيس عبد الناصر وقف إلى جانب الأردن عند تخصيص المساعدات لدول الصمود لدرجة أنه أيد زيادة حصة الأردن على حساب حصة مصر التي كانت في أشد الحاجة إليها. ولقد أيد هذا القول محمود رياض فيما جاء بمذكراته عن المساعدات المالية التي خصصت في المؤتمر لمصر والأردن ومجملها مائة وخمسة وثلاثون مليون جنيه استرليني، وقدرت مصر أنها تحتاج منها إلى مائة وعشرين مليون جنيه لتعويض ما خسرته مصر من القناة والبترول. وذكر بأن جلالة الملك فيصل قدم خمسين مليون جنيه، وقدم سمو الأمير صباح السالم الصباح أمير الكويت خمسة وخمسين مليوناً، وقررت ليبيا دفع الثلاثين مليوناً الباقية. و:

«في الاجتماع الفرعي الذي عقد بعد ذلك بين ممثلي الوفود، طلب وزير الاقتصاد الأردني أن تحصل الأردن على ٤٠ مليون جنيه لأنه يرى الـ ١٥ مليوناً المقترحة للأردن لن تكون كافية للوفاء باحتياجاتها. فأبلغت الأمر إلى الرئيس عبد الناصر واقترحت عليه أن نرفع نصيب الأردن من ١٥ إلى ٢٠ أو ٢٥ مليون جنيه، فاعترض قائلاً: دع الأردن تحصل على كل ما تطلبه فلقد كان الملك الحسين شجاعاً وشريفاً معنا وليكن هذا حسماً من نصيب مصر. وفعلاً حصلت الأردن على ٤٠ مليوناً ومصر على ٩٥ مليوناً»(٨٤).

ولا شك أن موقف عبد الناصر دل على شعور تقدير وامتنان عميق لجلالة الملك حسين، وتحسس بروح التعاون والتكافل التي يجب أن تقوم بين الدول العربية وشعوبها. وفي مؤتمر الخرطوم استطاع الرئيس عبد الناصر تعزيز علاقاته الثنائية مع الملوك والرؤساء العرب:

«وزال الخلاف بينه وبين الملك فيصل، وكان عبد الناصر يكن للملك فيصل تقديراً خاصاً حتى في أسوأ فترات الخلاف السياسي التي سببتها حرب اليمن، وكانت تلك العلاقة القائمة على التقدير المتبادل بين عبد الناصر وفيصل تعود إلى أول لقاء بينهما في القاهرة سنة ١٩٥٥ عندما تلاقت آراؤهما في رفض حلف بغداد»(٨٥).

ولم يتوقف الرئيس عبد الناصر عند هذا الحد من التأييد والتعاطف مع الأردن، بل إنه شرح للمؤتمر الخطر الذي يحيق بالأردن وخصوصاً ضفته الغربية والقدس، وضرورة توفير حرية التحرك السياسي له لتمكينه من إنقاذها:

«إن العمل السياسي شاق ويحتاج إلى نضال عنيف. إن الموقف السياسي بالنسبة إلينا في مصر اختلف كثيراً بعدما اتخذنا اليوم قرار الدعم الاقتصادي لدول المواجهة، لأن الأمريكان كانوا يعتقدون أننا سوف نستسلم بعد ستة أشهر، لكن هذا الدعم سيمكننا من الصمود وموقفنا في مصر يختلف كثيراً عن موقف الملك حسين في الأردن، لأننا في مصر نستطيع أن نصمد سنة وسنتين وأكثر. إننا في مصر نستطيع الانتظار حتى نستكمل استعدادنا العسكري، وعندئذٍ نقوم بالعمل الوحيد الذي تفهمه إسرائيل جيداً وهو تحرير الأرض بالقوة. من هنا، فإنني لست قلقاً بالنسبة للموقف في مصر، ولكن ما يقلقني حقيقة هو الموقف في الضفة الغربية. وهنا يجب أن نسأل أنفسنا: هل عامل الوقت بالنسبة للضفة الغربية سيكون في صالحنا أم لا؟ أنا شخصياً أعتقد أنه لن يكون في صالحنا على الاطلاق. إنني أتتبع بالتفصيل كل ما يحدث في إسرائيل اليوم. لقد اندمجت الأحزاب الثلاثة التي تمثل قمة التطرف في إسرائيل في كتلة واحدة تحت اسم (ليكود)، وهذه الكتلة تصر على الاحتفاظ بالضفة الغربية بأكملها وعدم التخلي عن أي شبر منها. ولهذا يجب أن نسرع بالتحرك ونبذل أقصى جهدنا لاستعادة القدس والضفة الغربية بالوسائل المتاحة لدينا في الوقت الحاضر. لأننا لو تأخرنا قليلاً فلن تعود القدس ولن تعود الضفة الغربية»(٨٦).

وتساءل عبد الناصر إذا كان يمكن استعادة الأرض المحتلة عن طريق الحل العسكري؟ وقال رداً على هذا السؤال ان الطريق ليس مفتوحاً أمام العرب في ذلك الوقت. وأنه لم يكن هناك سوى العمل السياسي لاسترجاع الضفة الغربية والقدس. وقال عبد الناصر:

«وعندما حضر الينا الملك حسين في القاهرة كنت أشعر بالمشكلة الحقيقية بالنسبة للضفة الغربية. كنت أتألم من أجلها ومن أجل أهلها، كان احساسي بها والمي لها أضعاف المي لسيناء، لأن الضفة الغربية مزدحمة بسكانها الفلسطينيين وقد سقطوا الآن في قبضة الاحتلال اليهودي، في الوقت الذي نقف نحن مكتوفي الأيدي

لا نستطيع أن نفعل شيئاً من أجلها. إن سيناء تكاد تكون خالية من السكان، كما أن مصر لن تهدأ لحظة عن تحريرها حتى لو اضطرت إلى تقديم عشرات الألوف من الشهداء، لكن اطماع اليهود في الضفة الغربية قديمة ومعروفة انهم يطلقون عليها اسم «يهودا والسامرة» ويعتبرونهـا جزءاً من «أرض الميعـاد». لهذا أبلغت الملـك حسين أنه من أجل استعادة الضفة الغربية والقدس له الحق في ان يتخذ كـافة الـوسائـل المناسبـة ما عـدا التفاوض مع إسرائيل، كما ذكرت له أننا لا نمانع في أن يواصل تحسين علاقاته ببريطـانيا وأمـريكا من اجـل الهدف نفسه، ذلك لأنني أعتبر أن كل يوم يمر على الضفة الغربية وهي تحت الاحتلال الإسرائيـلي هو خطـوة على طريق ربطها بإسرائيل. لا بد أن ندرك جميعاً أن هناك أمراً حيوياً وعاجلاً وهو استعادة الضفـة الغربيـة والقدس في أقرب وقت، ومن أجل تحقيق هذا الهدف العاجل فقد قلت للملك حسين أن له أن يقوم بأي اجراء يراه مناسباً ما عدا الصلح مع إسرائيل والتفاوض معها. واكرر هنا اليوم في هذه القـاعة وامـامكم جميعاً لأن أي تأخير في استعـادة القدس والضفـة الغربيـة سيساعـد على تغيـير معالمهـا لتصبح في النهـاية جـزءاً من إسرائيـل.. نحن في مصر نتعرض لضغط من أمـريكا أكثـر مما يتعـرض له الملـك حسين في الأردن، الا إننـا نستطيع كما وسبق أن قلت ان نناضل سياسياً وأن نرفض المقترحـات الأمريكيـة، غير أننـا لا نرى ضرراً في قبول المشروع اليوغسلافي على اعتبار أننا في الوقت الحاضر عاجزون عن القيام بعمل عسكري وليس أمامنا إلا العمل السياسي»[٨٧].

وقـال عبد النـاصر إن الأميركيـين لا يريـدون إعادة الأراضي المحتلـة لأنهم يريـدون إذلالنا، ولأنهم يخططون لتمكين إسرائيل من السيطرة على المنطقة العربية، وانه يرى أن يحـاول الملك حسـين أن يتفاهم مع الأميركان وأن يتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية. وقال عبد الناصر إنه مستعد لأن يعلن كلامه علانية لأن أميركا فقط قادرة على أن تجبـر إسرائيل بـالجلاء عن الضفـة الغربيـة. وفي حديث مـع مجلة الوطن العربي ذكر الباهي الأدغم الزعيم التونسي أنه رغم لاءات مؤتمر قمة الخرطوم ورفض عبد الناصر للتفاوض مباشرة مع الرئيس جونسون حسب اقتـراح الحبيب بورقيبـة إلا أن عبد النـاصر قال بـالنسبة للضفة الغربية:

«أنا لا أمانع في أن يكون هناك اتصال بأميركا مع جونسون. أنا أرحب بهذا. لأن هناك قضية مستعجلـة جداً هي قضية الضفة الغربية، فالضفة الغربية تضم مدناً فيها بشر ـ سكان ـ وهناك احتمال أن تفرغها إسرائيل بإرهابها المواطنين العرب»[٨٨].

وأضاف الباهي الأدغم:

«وأذكر أن عبد الناصر قال: للملك حسين أن يفعل ما يشاء وأنا أؤيده. وبعدها عاد يقول بصوت عال وبصوت جهوري. مثلاً جلالة الملك فيصل نظراً لعلاقاته مع أميركا وكذلك الأخ باهي نظراً لعلاقة بورقيبة بأميركا. انتما من الممكن أن تفعلا شيئاً».

وذكر الباهي الأدغم أن عبد الناصر قال له:

«للملك حسين شرعية الكلام باسم الضفة»[٨٩].

كان موقف الرئيس عبد الناصر يدل على فهم صحيح لحقائق الأوضاع والمخاطر الكامنة فيها، ويمثل تضحية كبيرة في أشد أوقات الضيق والحـاجة الملحـة، وتحسساً قـومياً بـالواجب تجـاه الضفة الغـربية والقدس والأردن، وبضرورة إفساح المجال لإنقاذ الضفة الغربية والقدس في إطـار ما يـرفضه العـرب من صلح مع إسرائيل، خوفاً من أن يستمر الاستيطان الصهيوني لهما فتصبحان جزءاً من الدولة اليهوديـة. غير أن الأيام والسنوات التالية كشفت عن تمسك الولايات المتحدة بانحيازها الثـابت إلى جانب العـدوان الإسرائيـلي ومكاسبـه، وأنها أفشلت مـع إسرائيل حتى مسـاعي الأردن الذي اعتـرفت دائماً بـاعتدالـه وصداقته للتوصل إلى تسـوية تـوفيقية بعيـدة عما تصفـه الولايـات المتحدة بـالتعنت والتطرف. ووصف محمود رياض المشهد في قاعة مؤتمر الخرطوم بقوله:

«وعندما انهى الرئيس عبد الناصر كلمته ساد السكون في قاعة الاجتماع وتطلعت العيون نحـو الملك فيصـل. فقال الملك فيصل: انني اقترح أيها السادة أن تكون كلمة الأخ الرئيس عبد الناصر هي ورقة العمل الخاصـة بالمؤتمر وأن تكون هي أساس القرارات التي ستصدر عنه في المستقبل».

وفي الجلسة التالية تحدث جلالة الملك حسين وأيد ما قاله الرئيس عبد النـاصر وأبرز قضيـة القدس وعدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة العديدة التي صدرت بشأنها. وأشاد بالرئيس عبد النـاصـر

«مسجلاً ايمانه بأن عبد الناصر يمثل الوطنية والإخلاص في الوطن العربي»[٩٠].

في مؤتمر الخرطوم تحدث المرحوم أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير في ذلك الوقت، وطالب بأن لا يقبل العرب بدفع ثمن باهظ لاستعادة الضفة الغربية وقال:

«ان سياسة أمريكا تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية بصفة نهائية، والنقاط الخمس الواردة في مشروع جونسون ثمن غال وباهظ من أجل استعادة الضفة الغربية... انا كمواطن عربي وكرئيس للمنظمة أرفض دفع هذا الثمن وأعلن الآن انني غير موافق. المشروع اليوغوسلافي يهدف إلى تسوية نهائية وإلى سلم دائم في المنطقة قبل حل القضية الفلسطينية».

وعرض الشقيري وجهة النظر الفلسطينية في ستة مبادىء حددت فيها منظمة التحرير موقفها وكانت كما يلي:

«**أولاً**: لا صلح ولا تعايش مع إسرائيل.
ثانياً: رفض المفاوضات مع إسرائيل.
ثالثاً: عدم الموافقة على اية تسوية تمس القضية الفلسطينية وتؤدي إلى تصفيتها.
رابعاً: عدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية والتأكيد على عروبة القدس.
خامساً: عدم انفراد اي دولة عربية بقبول أية حلول لقضية فلسطين.
سادساً: التركيز على أن قضية فلسطين برغم أنها قضية عربية مصيرية إلا أن شعب فلسطين هو صاحب الحق الأول في تقرير مصيره»[٩١].

وأضاف الأستاذ الشقيري بأن هذه المبادىء الستة وضعت «بعد تفكير عميق ودراسة هادئة» ولم تكن وليدة عناد أو تطرف. وخالف الرئيس عبد الناصر ما قاله الشقيري عن «تصفية القضية» الفلسطينية وقال بإن هناك فرقاً بين التصفية وبين العمل السياسي وأنه:

«إذا لم نبادر بعمل ايجابي لاسترداد الضفة الغربية فستتحول الأرض التي احتلها اليهود تدريجياً إلى أرض اسرائيلية»[٩٢].

ولذلك فالعمل السياسي ضروري عندما يتعذر اللجوء إلى العمل العسكري لتحرير الأرض.

قامت في المؤتمر اتجاهات متشددة تطالب الدول التي لم تقطع علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة أن تفعل ذلك، وتطالب بسحب الأرصدة العربية من منطقة الاسترليني والدولار وبضرورة الاستمرار في وقف ضخ البترول العربي، وكانت هذه المطالب تحظى بتأييد الشعوب العربية عموماً نتيجة للتواطؤ الأميركي. ولكن الرئيس عبد الناصر لم يقف مع هذه المطالب، ويقول محمود رياض في مذكراته:

«وعندما عارض عبد الناصر تلك الاتجاهات داخل المؤتمر فإنه كان يعلم أنه يتخذ موقفاً جريئاً لا تتقبله الجماهير العربية إلا من عبد الناصر. ومع ذلك فقد كان تصدي عبد الناصر لهذه الاتجاهات ودعوته لاستئناف ضخ البترول، منطلقاً من تحليل موضوعي رفض أن ينساق فيه لاغراء المشاعر الغاضبة ضد الولايات المتحدة. كان عبد الناصر يرى أن كل تلك الاجراءات يمكن أن تكون مفيدة لو أننا على وشك القيام بعمل عسكري فوري. أما وقد بدأنا نعيد بناء قواتنا المسلحة من الصفر فإن الأمر سوف يستغرق فترة طويلة. وفي هذه الحالة، فإن ايقاف ضخ البترول سيلحق الضرر الفادح باقتصاديات الدول العربية البترولية، وفي النهاية فرغم أن مصر قطعت علاقاتها فعلاً مع الولايات المتحدة فإن عبد الناصر لم يطلب من الدول العربية الأخرى أن تتخذ نفس الخطوة. خصوصاً الدول التي تربطها صداقة تقليدية بالولايات المتحدة. وكان عبد الناصر يستهدف من ذلك أن يبقي على باب عربي مفتوح للحوار مع الولايات المتحدة، فضلاً عن رغبته في أن يتيح للولايات المتحدة الفرصة كاملة لأن تثبت لو ارادت لأصدقائها القليلين الباقين في العالم العربي أنها تنوي تخفيف انحيازها الكامل لإسرائيل ضد العرب».

وتحسن وضع مصر بالدعم المالي العربي وامداد الأسلحة السوفياتية والاشتراكية وبتماسك الجبهة الداخلية ووقوف الشعب مع الرئيس عبد الناصر ومساندة الدول العربية لمصر. وكانت من النتائج الجانبية لمؤتمر الخرطوم تسوية مشكلة اليمن بصفة نهائية. فسحبت القوات المصرية منه بالتدريج على امتداد الأشهر الثلاثة التالية وزال العامل الأساسي في توتر العلاقات المصرية ـ السعودية. كما وحصل الملك حسين على دعم سياسي عربي في تفاوضه المقبل مع الولايات المتحدة بشأن الضفة الغربية استناداً

«صداقته التقليدية مع الأميركيين. وهكذا بانتهاء مؤتمر الخرطوم بدات مرحلة جديدة في البحث عن السلام في الشرق الأوسط»[٩٣]. (مذكرات محمود رياض).

رغم القرار المتصلب الذي اتخذه مؤتمر الخرطوم ومواقف عدد من الزعماء العرب، فإن الرئيس عبد الناصر أظهر ليونة وواقعية في موقفه بعد حرب سنة ١٩٦٧. ويذكر جلالة الملك حسين لقاءه بالرئيس عبد الناصر عندما توجه للقاهرة بالطائرة وسط أحوال جوية سيئة جداً في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ فيقول:

«لقد اشتملت المحادثات التي أجريتها مع الرئيس المصري بطابع غاية في الود والحرارة. لأول مرة تواجدت في مواجهة رجل آخر حلو الحديث لطيف المعشر ودود حسن الالتفات. ودار الحديث بيننا حول ما أسميناه بـ (الموقف العربي). كان هناك خمس نقاط اساسية وجوهرية بالنسبة إلينا:

١ ـ الاعتراف بحق العيش بسلام وأمان لكل دولة في هذه المنطقة بما في ذلك إسرائيل.

٢ ـ الاتفاق على وضع حد لحالة الحرب وللحرب نفسها.

٣ ـ فتح الطرق الملاحية الدولية للجميع بما في ذلك قناة السويس.

٤ ـ انسحاب إسرائيل من سائر الأراضي العربية التي احتلتها خلال حرب حزيران [يونيو].

٥ ـ التسوية النهائية لقضية اللاجئين الفلسطينيين المحزنة والاعتراف بحق هؤلاء الرجال والنساء بالعودة إلى اراضيهم»[٩٤].

وذكر جلالة الملك حسين بأن الرئيس الجزائري هواري بومدين رغم شدة تصلبه وافق على ترك جلالة الملك والرئيس عبد الناصر يحاولان تحقيق «ما اقترحناه موضحاً لنا في الوقت نفسه بأنه لا يؤمن بذلك أبداً».

ويؤكد بعض المسؤولين الأردنيين الذين كانوا قريبين من جلالة الملك حسين في ذلك الوقت، بأن الرئيس عبد الناصر فوض جلالة الملك بأن يسعى بأي شكل يراه مناسباً لدى الرئيس الأميركي جونسون لإنقاذ الضفة الغربية ووعده بتأييده في وجه التهجمات والانتقادات التي يتوقع أن تصدر عن الزعماء العرب المعارضين للملاينة وللطرق السلمية. ومن ناحيته يذكر جلالة الملك في معرض الاشارة إلى مهمته في تحرير الأراضي المحتلة:

«لم يكن من المعقول أن ننال هذا التحرير بالقوة. ولقد اعترتني الدهشة عندما سمعت عبد الناصر يحبذ مثلي ان نحقق هذا التحرير بالطرق الدبلوماسية»[٩٥].

ولعل ما جاء في مذكرات محمود رياض يفسر اللطف والمودة وروح التعاون التي قابل بها الرئيس عبد الناصر جلالة الملك حسين، فإنه يقول:

«في تلك الفترة كان الموقف الذي تأثر به عبد الناصر فعلاً هو موقف الملك حسين ملك الأردن، فقد دخل الحرب تضامناً مع مصر مما كلفه فقدان الضفة الغربية بعد أن واجه إسرائيل بقواته المحدودة وبدون اي غطاء جوي. ولقد كتب عبد الناصر خطاباً إلى الملك حسين في ٢٢ يونيو [حزيران] يذكر فيه «ان مصر على استعداد لأن تربط اقدارها ربطاً كاملاً ونهائياً بقضية شعب الأردن البطل تحت قيادته الوطنية، التي اثبتت اخلاصها لشعبها في أكثر الظروف صعوبة وخطراً. واننا على استعداد لأن نضع كل ما نملك في خدمة المصير المشترك لشعبينا». ولقد كان عبد الناصر صادقاً للغاية في كلماته تلك. وظل متأثراً بموقف الملك حسين أثناء الحرب ولم ينس ذلك أبداً إلى أن توفاه الله. وقبل أن يسافر الملك حسين إلى نيويورك لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قضى ليلة في القاهرة للتشاور مع عبد الناصر، وقال له عبد الناصر في ذلك اللقاء «ان مصر سوف تقسم الرغيف مع الأردن نصفين. نصف لكم ونصف لنا. ونحن من جانبنا لن نخرج من هذه الأزمة إلا معاً لأننا دخلناها معاً وخسرناها معاً ويجب ان نكسبها معاً»[٩٦].

ويقول محمود رياض كذلك أن الرئيس عبد الناصر كان متفهماً للصعوبات التي يجابهها جلالة الملك حسين، من حيث أنه لا يستطيع أن يعقد صلحاً منفرداً مع إسرائيل، أو أن يستبدل سلاح جيشه الغربي بأسلحة شرقية في وقت قصير، ولذلك حاول أن يوفر لجلالة الملك مرونة في التحرك السياسي على أمل أن يسترجع الضفة الغربية، وعلى أمل أن تشفع في ذلك صداقته القديمة مع الولايات المتحدة. ويذكر كذلك أن الرئيس عبد الناصر شرح الموقف المصري لجلالة الملك حسين فقال له بأن مصر ترى بأنه لن يكون في الإمكان إزالة إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي إلاّ بالحرب، وأن أميركا وإسرائيل تريدان ثمناً للانسحاب الإسرائيلي هو اتفاقات صلح نهائي مع الدول العربية، وتصفية القضية الفلسطينية، وضمان مكاسب سياسية واقتصادية واقليمية كثمن للحل السلمي... وقال عبد الناصر بأن مصر ستجاري كل محاولات السلام في الأمم المتحدة، ولكنها لن تدفع أبداً الثمن الذي تطلبه الولايات المتحدة وإسرائيل لأن

ذلك سيدفعها للحرب مرة أخرى. وفوض الرئيس عبد الناصر جلالة الملك حسين أن يباحث الأميركيين إلى المدى الذي يريده دون إبرام اتفاقية صلح منفرد مع إسرائيل، لأن ذلك معناه تصفية القضية الفلسطينية. وأن يبقي علاقته مع الولايات المتحدة كاملة في سبيل تحقيق حل سلمي بشأن الضفة الغربية يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل منها، حتى ولو اقتضى ذلك أن يذهب في مجاملته واسترضائه للرئيس جونسون إلى أبعد الحدود (مستعملاً تعبيراً شعبياً حسبما ذكر بعض المسؤولين الأردنيين). وقال الرئيس عبد الناصر لجلالة الملك حسين بأنه رغم كل هذا، فإنه لا يتوقع أن يرغم الأميركيون إسرائيل على الانسحاب الكامل من الضفة الغربية، وأنه يرجو أن يكون مخطئاً في تقديره. وأنه:

«يشعر بالألم بسبب الارهاب الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية على يدي الاحتلال الإسرائيلي».

وأن إسرائيل تطمع في الاستيلاء على كل فلسطين. وقال عبد الناصر لجلالة الملك حسين بأنه يستطيع إذا اقتضى الأمر ذلك أن:

«يلتزم لأميركا بإنهاء حالة الحرب رسمياً مع إسرائيل، ويستطيع أيضاً أن يبرم مع الولايات المتحدة اتفاقاً للدفاع المشترك. ومصر في هذه الحالة لن تقف ضد مثل هذا الاتفاق للأمن المتبادل»[٩٧].

هوامش (٢)

(١) William Quandt, **Decade of Decisions: American Policy toward the Arab- Israeli Conflict, 1967-1976** (Berkeley: University of California press, 1977).

(٢) Hisham Sharabi, **Palestine and Israel: the Lethal Dilemna** (New York: Pagasus, 1969), P.76.

(٣) Ibid.

(٤) المصدر نفسه باللغة العربية.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٦) انظـر: John Stothoff Badeau, **The American Approach to the Arab World**, 1st. ed. (New York: the Council on Foreign Relations by Harper and Row, 1968).

(٧) شرابي، المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٨) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، ٢ مـج (القاهـرة: دار المستقبل العـربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، ص ٣١.

(٩) محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٣١١.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣١٦.

(١٢) المصدر نفسه. ص ٣١٦ ـ ٣١٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣١٩ ـ ٣٢٢.

(١٥) محمود رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: **الدستور** (الأردن)، ١١/٩/١٩٨٥.

(١٦) هيكل، المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٣١

(١٩) حسين (ملك الأردن)، **حربنا مع إسرائيل** [كمـا رواها لفيـك فانس وبيـار لويس]، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

موشي دايان يعترف في مذكراته أنهم هدموا عشرة بيوت.

(٢٠) Moshe Dayan, **Story of My Life** (New York: Morrow, 1976), P. 246.

(٢١) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٣٨.

(٢٢) حسين، **حربنا مع إسرائيل**، ص ٢٨.

جلالة الملك حسين بعث مع الفريق عبد المنعم رياض رسالة لعبد الناصر «يحـذره فيها من مؤامـرة تستهدف جـره إلى معركة في ظروف غير ملائمة» أنظر: محمد حسنين هيكل، **لمصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمـال عبد النـاصر، ما وراءها؟ ـ ومن وراءها** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦).

(٢٣) حسين، المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٤) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل،» في: المصدر نفسه، ١٤/١٠/١٩٨٦.

(٢٥) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٣٣٦.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) Dayan, **Story of my Life** PP. 248 - 249.

(٢٨) هيكل، المصدر نفسه، ص ٣٤١.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

(٣١) Sharabi, **Palestine and Israel: The Lethal Dilemna**

(٣٢) Ibid., P. 80.

(٣٣) حسين، **حربنا مع إسرائيل**، ص ٢٨.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣٦) Dayan, **Story of my Life** P. 248.

(٣٧) حسين، المصدر نفسه، ص ٧١.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.
يذكر محمد حسنين هيكل أن الخطأين القاتلين عند بداية المعركة كانا العجز في مجابهة ضربة الطيران الاسرائيلي وقرار الانسحاب صباح ٦ يونيو... «وجسامة ضربة الطيران عند جمال عبد الناصر ولم يعرف بقرار الانسحاب إلا بعد صدوره بوقت طويل».
أنظر، هيكل، **لمصر لا لعبد الناصر**.
(٣٩) Sharabi, **Palestine and Israel: the Lethal Dilemma** P.107.
(٤٠) Ibid., P. 111.
(٤١) Ibid., P. 112.
(٤٢) Ibid., P. 113.
(٤٣) رياض، **مذكرات محمود رياض**، ص ٣٩ ـ ٤٠.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤١.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٣.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٨.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٩.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٠.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥١.
(٥١) المصدر نفسه، ص ٥١.
(٥٢) Jim Taylor, **Pearl Harbour II,** P. 151.
(٥٣) رياض، المصدر نفسه، ص ٥٧.
(٥٤) المصدر نفسه.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ٥٩.
(٥٦) حسين، **حربنا مع إسرائيل**، ص ٩٦.
(٥٧) «مذكرات صلاح نصر،» في: **الراي (الأردن)**، ٢٩/١/١٩٨٦.
(٥٨) المصدر نفسه.
(٥٩) المؤلف كان وزيراً للمالية ووزيراً للاقتصاد الوطني في الأردن، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤.
(٦٠) «مذكرات صلاح نصر،» في: المصدر نفسه.
(٦١) المؤلف حضر مؤتمر القمة الأول والثاني واجتماع لجنة المتابعة بينهما كعضو في الوفد الأردني.
(٦٢) رياض، **مذكرات محمود رياض**، ص ٤٥.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ٧٠.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٧١.
عندما استلم عبد الناصر محضر الجلسة في موسكو لم يجد في المحضر اي اشارة أو تلميح إلى كلمة «مساعدة مباشرة» أو تدخل عسكري كما روى شمس بدران عقب وصوله. بل ان الحقيقة التي عرفها الرئيس من التقرير «ان الكرملين طلبوا من شمس بدران عدم تصعيد الموقف.» وان إشارة غريشكو إلى شمس بدران أثناء توديعه في المطار لم تكن سوى «أننا سوف نكون إلى جانبكم على الدوام.» انظر: محمد فوزي، **مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق**، ٢ مج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦). انظر مج ١: **حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠**، ص ٩٦.
(٦٥) رياض، المصدر نفسه، مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٦٣.
(٦٦) Henry Kissinger, **White House Years** (Boston: Little; Brown, 1979), P. 346.
(٦٧) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ١٣٣
(٦٨) John Davies, **The Evasive Peace: a Study of the Zionist - Arab Problem** ([London]: Murray, [1968]), P. 69.
مدير عام وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين سابقاً.
(٦٩) رياض، **مذكرات محمود رياض**، مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ١١٩.
(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٦.
(٧١) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.
(٧٢) المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٧٣) Ritchard Milhous Nixon, **The Memoirs of Richard Nixon** (New Yrok: Grosset and Dunlap, 1978), P. 591, vol. 1.

(٧٤) رياض، المصدر نفسه، ص ٩٩.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٠١.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.
(٧٧) المصدر نفسه، مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ١٠٣.
(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٠٥.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٠٩.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ١١٩.
(٨١) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٠.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٢٥.
(٨٣) حسين (ملك الأردن)، **مهنتي كملك**، ص ٢٢٩.
(٨٤) رياض، المصدر نفسه، ص ١٢١.
(٨٥) المصدر نفسه.
(٨٦) المصدر نفسه، مج ١، ص ١٢٢.
(٨٨) **الوطن العربي**، العدد ٧٤ ـ ٦٠٠ (١٢ آب ١٩٨٨).
(٨٩) المصدر نفسه.
(٩٠) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ١٢٤.
(٩١) المصدر نفسه، ص ١٢٥.
(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.
(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.
(٩٤) الحسين، **مهنتي كملك**، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.
(٩٦) رياض، **مذكرات محمود رياض**، ص ٩٦.
(٩٧) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٨.

٣ جونسون تنكر لوعوده

توجه جلالة الملك حسين إلى نيويورك ليتحدث أمام الجمعية العامة ممثلاً للجانب العربي. ثم اجتمع بالرئيس جونسون فوجده مشحوناً بقدر هائل من المرارة ضد مصر... ولم يقدم للملك حسين فيما يتعلق بالضفة الغربية سوى وعود غامضة (مذكرات محمود رياض). وتبين من مواقف الولايات المتحدة أنها لم تقف فقط ضد عبد الناصر والدول العربية التي تصفها بالتطرف، وإنما سببت للأردن الصديق ضرراً جسيماً أفقده ضفته الغربية وزاد مشاكله. وتكشف كذلك أن الاعتدال العربي والجنوح الى المسالة لم يقابل بصورة إيجابية من الجانب الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة، وازدادت ثقة اسرائيل بوقوف الولايات المتحدة إلى جانبها سياسياً واقتصادياً، وفي عدوانها العسكري والحفاظ على ثماره ومكاسبه، فضعف استعدادها للمساهمة في جهود التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية أو التخفيف من آثار عدوانها الأخير

«وعندما قرر جونسون الوقوف بجانب العدوان الاسرائيلي أصبح ذلك هو الخط العريض لسياسة الولايات المتحدة، وانعكس ذلك بشكل واضح خلال السنوات التالية على جميع المحاولات الدولية التي بذلت من أجل عودة السلام إلى المنطقة، وهو الأمر الذي تسبب بدوره في قيام سياسة الاستقطاب في المنطقة»[١].

ويضيف محمود رياض وزير خارجية مصر في ذلك الوقت، بأن الولايات المتحدة كانت قد تعهدت قبل حرب حزيران

«بتأييد الاستقلال السياسي وسلامة اراضي جميع الدول في المنطقة. ثم تعهدت بأن تقف ضد أي طرف يبدأ بالعدوان. ثم تنكرت لهذا كله بمجرد ان بدأت اسرائيل بالعدوان. وأثناء الحرب رفضت الولايات المتحدة في مجلس الأمن إدانة العدوان الاسرائيلي، بل ورفضت أيضاً الموافقة على أي مشروع وقرار يطالب اسرائيل بالإنسحاب من الأراضي العربية. كما تنكرت بعد ذلك لاستمرار قيام اتفاقيات الهدنة وهو ما التزمت به رسمياً لمصر قبل أقل من أسبوعين من قيام الحرب»[٢].

وكان الرئيس جونسون قد أعلن في ١٩ حزيران/ يونيو (١٩٦٧) المبادىء الخمسة التي تمثل وجهة النظر الأميركية لحل النزاع:

١ ـ اعتراف كل دولة بحق الدول الأخرى بالعيش.
٢ ـ أن يكون هناك عدل للاجئين.
٣ ـ احترام السلامة السياسية والاقليمية لجميع الدول.
٤ ـ كبح جماح سباق التسلح.
٥ ـ حق جميع الدول في العبور الحر عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ويقول السيد جون ديفز الذي كان مفوضاً عاماً لوكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في هذا الشأن:

«بينما أصرت الولايات المتحدة من ناحية المبدأ في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ على انسحاب اسرائيل، فإنها لم تلح عليه بصورة فورية كما كانت قد فعلت في ١٩٥٦، ولكنها سعت لتطبيق المبادىء الخمسة».

ويقول السيد ديفز كذلك بأن موقف الولايات المتحدة ما كان له أن يبعث على الأمل في عمل سريع، ولم تكن قد وافقت على المبادىء الخمسة الأطراف الأخرى في الأمم المتحدة أو العرب أو اسرائيل، ولم تعمل الولايات المتحدة لانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها. ويضيف السيد ديفز بأن الخلاف القائم بين موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الذي طالب بانسحاب اسرائيل دون شروط أدى إلى:

«إطلاق يد اسرائيل في امور مثل احتلال الأراضي التي استولت عليها والتمسك بها، وضم مدينة القدس القديمة ورفض السماح للنازحين الذين كانوا قد عبروا إلى الضفة الشرقية للأردن بالعودة إلى بيوتهم في منطقة الضفة الغربية أو لقطاع غزة. وهكذا فإن سياسة عدم اتخاذ اجراء إلا في تحرك منسق على قطاع المبادىء الخمسة، أصبحت في الواقع سياسة في صالح اسرائيل على الأقل في المدى القريب لأنها تكشفت عن انها سياسة تسامحية.. ومهما يكن من أمر فلقد اتضح أن سباقاً متذراً للتسلح قام ثانية، وهو سباق إذا سمح له بالاستمرار فإنه سيؤدي إلى وقوع حرب أخرى»[٣].

وفي ملاحظة في ذيل الصفحة (٩٩) علق السيد ديفز بأن قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) الذي صدر في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ لا يبشر بأن يكون فعالاً. وهذا ما ثبتت صحته حتى الآن. ويعلق السيد ديفز الوثيق الخبرة في شؤون اللاجئين والقضية الفلسطينية على موقف الولايات المتحدة وسياستها تجاه العرب، بعبارات تدل على تفهم لأسس العدوان الاسرائيلي والغربي على الحقوق الفلسطينية والعربية وعلى نتائج سياسات الولايات المتحدة فيقول:

«إذا نظرنا إلى الوراء فإنه يبدو بأن الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة في الأزمة القريبة، بينما شدها الى علاقات أقرب مع اسرائيل فإنه زاد في إبعاد أميركا عن الدول العربية والشعوب العربية، ونتيجة لذلك جعلت الفرص أمام روسيا أعظم. وهذا فلأميركا التي لعبت دوراً نشيطاً لإيجاد حل، فإن التطورات اللاحقة لقتال حزيران [يونيو] لم تكن مجزية كثيراً: لا نهاية للنزاع ـ لا حل منظور ـ سباق تسلح قائم ـ صرف الشعوب العربية عن أميركا وتحسين فرصة روسيا ونشاطها في المنطقة ـ وهذه ليست الأمور التي كانت تسعى إليها أميركا أو تريدها».

ويلفت النظر في سياسة الولايات المتحدة غياب الإعتراف بأن النزاع ينجم عن حقيقة أن إسرائيل التي تهيمن عليها الصهيونية لا تلائم ولا يمكن أن تلائم الشرق الأوسط، وأن النزاع من سنة ١٩١٧ فما بعد كان نتيجة لجهد تصميمي لفرض مثل هذه الدولة على المنطقة بواسطة القوة الخارجية، وفي وجه المعارضة القوية الإجماعية تقريباً من السكان المحليين. إن دور أميركا في هذا الشأن معاكس كل تاريخها لأنه يناقض مبدأ حقوق الشعوب بالحريات الأساسية وبتقرير المصير،

«وهي مبادىء كانت الولايات المتحدة النصير الأول لها. والحقيقة الجديرة بالملاحظة أنه حتى في وجه خمسين سنة من النزاع العربي ـ الصهيوني، وعشرين سنة من من النزاع العربي ـ الاسرائيلي، فإن الولايات المتحدة لم تعالج أبداً بصورة جدية مشكلة معاملة الشعب اليهودي من وجهة نظر العثور على سبل بديلة لإنهاء اضطهاد اليهود، وتأمين حقهم في الحرية والعبادة، وذلك لتفادي التعدي على حقوق العرب الأساسية ولتفادي اضطهاد الشعب العربي»[٤].

ويضيف السيد ديفز بأن توقعات الغرب من أن انتصار اسرائيل هو هزيمة للإتحاد السوفياتي لأنه خسر أسلحة وافرة في مصر وسوريا، ولأن علاقته مع العرب ستفسد لم تتحقق. ففي الواقع قام الاتحاد السوفياتي بتعويض العرب عن الأسلحة التي فقدوها وزادوا قطعهم الحربية البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وأصبح تورط الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في النزاع أكثر من قبل، ولم يعد ينحصر بين اسرائيل والدول العربية المحيطة بها.

كشفت الأيام القريبة بأن الولايات المتحدة لم تحترم حتى مبادىء الرئيس جونسون الخمسة، ولم تتقيد بها عند طرح الأفكار والآراء التفصيلية للتوصل إلى تسوية، وهي الآراء والأفكار والمقترحات التي كان من المفروض أن تتوافق وتنسجم مع تلك المبادىء. وعلى سبيل المثال، توصل آرثر غولدبرغ المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة مع السفير السوفياتي دوبرينين في ١٨ تموز/ يوليو (١٩٦٧) إلى مشروع قرار يقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد عدم جواز غزو الأراضي عن طريق الحرب، وذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، كما يطالب مشروع هذا القرار جميع أطراف النزاع أن تسحب قواتها بلا تأخير من الأراضي التي احتلتها بعد ٤ حزيران/ يونيو (١٩٦٧). وفي أقل من ثمان وأربعين ساعة، سحبت الولايات المتحدة هذا المشروع و:

«أصبح واضحاً أن الجهود الإسرائيلية ـ الاميركية سوف تركز من الآن فصاعداً على أن ترغم مصر على قبول الأمر الواقع، وذلك بتنفيذ السياسة الأميركية في المنطقة والإستسلام للمطالب الإسرائيلية»[٥].

وأكد عبد الناصر لوزير خارجيته محمود رياض بأن الولايات المتحدة لم تترك له خياراً سوى «الالتجاء بالكامل إلى الإتحاد السوفياتي». وبذلك كان من نتائج حرب سنة ١٩٦٧ أن تصاعد الصراع في الشرق الأوسط بين أميركا والسوفيات لدرجة تفوق ما قبلها، وازدادت تعقيدات مشكلة النزاع والسلام في السنوات التالية.

تزايد الشكوك العربية في نيات أميركا

كان من نتائج مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل عسكرياً وسياسياً بشكل ضخم ومتصاعد ان ازدادت الشكوك العربية من نيات الولايات المتحدة وسياستها، وتقوى الإعتقاد بأنها تحرك إسرائيل لخدمة أهدافها الرامية إلى السيطرة على العالم العربي، وبأنها لا تكتفي بحماية إسرائيل وإنما تحمي اعتداءاتها ومكاسبها وترسيخ احتلالها للأراضي العربية. وكان من الطبيعي أن يتجه العرب وخصوصاً مصر وسوريا إلى مزيد من التقارب، والإستعانة بالإتحاد السوفياتي وأسلحته وحتى قواته في وجه استمرار تدفق المعونات الأميركية على اسرائيل، وكان من الطبيعي كذلك أن يزداد النفوذ السوفياتي في المنطقة العربية. ويشير محمود رياض في مذكراته إلى ذلك بقوله:

«فلقد ترتب على حرب يونيو [حزيران] اننا اصبحنا في حاجة ماسة إلى السلاح السوفييتي، وإلى كميات ضخمة منه لإعادة بناء قواتنا المسلحة بهدف طرد الإحتلال الإسرائيلي من أراضينا، وكلما تزايد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل كلما كنا نتقدم بمزيد من الطلبات إلى الإتحاد السوفييتي، فكل فعل في الإتجاه الأمريكي نحو إسرائيل، كان يتلوه على الفور رد فعل في الإتجاه المصري نحو الإتحاد السوفييتي. وهكذا، فإن التعاون مع الإتحاد السوفييتي الذي كان قاصراً على استيراد السلاح حتى سنة ١٩٦٧، تطور بعد ثلاث سنوات إلى اشتراك طيارين سوفييت في الدفاع عن العمق المصري. إن عدم توازن السياسة الأمريكية في المنطقة ودعمها لإسرائيل حتى تمكنها من استمرار احتلالها لاراضينا، ارغمنا على الدخول في سباق ضخم للتسلح كان لا بد أن يقترن بالطبع بمزيد من النفوذ السوفييتي»[٦].

ويضيف محمود رياض أن هذا الوضع دفع الرئيس عبد الناصر إلى القول في حديث له في مجلس الوزراء:

«إنني لم أعد أفهم المنطق الذي تسير على أساسه السياسة الأمريكية الخارجية، فبينما تنفق ٣٠ الف مليون دولار في محاولة فاشلة لصد النفوذ السوفييتي في جنوب شرقي آسيا وترسل ابناءها إلى فيتنام ليعودوا قتلى من هناك، نجد الأمريكيين هنا في منطقتنا يدفعون بآلاف الملايين من الدولارات نقداً وسلاحاً إلى إسرائيل منحازين في ذلك ضد الحد الأدنى من المطالب القومية العربية، فيؤدي عملياً إلى تدعيم النفوذ السوفييتي في منطقتنا كلها».

ويضيف محمود رياض

«وكان عبد الناصر يطلق على هذه الظاهرة (عنصر التدمير الذاتي) في السياسة الأمريكية»[٧].

في أواخر سنة ١٩٦٧ وأوائل سنة ١٩٦٨ طلبت الولايات المتحدة من مصر أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية معها، واشترطت في طلبها أن تعلن مصر رسمياً أن الولايات المتحدة لم تشترك في القتال إلى جانب إسرائيل في حرب سنة ١٩٦٧ ثم عادت وسحبت هذا الشرط. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ قرر الرئيس جونسون تزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم المتطورة البعيدة المدى، وكان ذلك بعد أن قرر الرئيس ديغول فرض حظر على تزويد إسرائيل بطائرات الميراج والأسلحة الفرنسية. وكان لقرار الرئيس جونسون دلالة مقلقة عند العرب، فإسرائيل كانت تحتل أراضي ثلاث دول عربية وترفض الإنسحاب، وتقوم الولايات المتحدة بدعمها بطائرات متطورة جداً قاذفة مقاتلة بعيدة المدى، تعزز احتلالها للأراضي العربية وترمز إلى دعم الولايات المتحدة السياسي والعسكري لإسرائيل وعدوانها. ولم توافق مصر على إعادة المجال للدول العربية الأخرى لعودة علاقاتها مع أميركا. وفي الدورة الطارئة للأمم المتحدة، فشلت الجهود لإصدار قرار يلزم اسرائيل بالإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وكان السبب الرئيسي للفشل هو الجهود الكبيرة التي بذلتها الولايات المتحدة لمنع إصدار مثل هذا القرار رغم قبول الدول العربية بحل سلمي. غير أن الوضع تحسن في مجلس الأمن الذي انعقد في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، وتجاوب الأعضاء مع الحق العربي، واعتقد وزير الخارجية المصري محمود رياض بأن التطورات على الجبهة المصرية مثل إغراق المدمرة الإسرائيلية ايلات، وانتقام اسرائيل بقصف معامل تكرير البترول في السويس وتهجير سكان منطقة القناة وصمود مصر كان لها تأثير كبير على ما يحدث في مجلس الأمن:

«وفي نفس اليوم الذي قصفت فيه إسرائيل السكان المدنيين بالسويس، أعلنت الولايات المتحدة عن قرارها

بتسليم إسرائيل عدداً جديداً من قاذفات القنابل، مما أفصح عن مدى إمعان الولايات المتحدة في دعمها للإحتلال الإسرائيلي وأعماله الوحشية».

وابتدأت تظهر صورة جديدة لإسرائيل في المجتمع الدولي. كانت إسرائيل تعرض نفسها كدولة صغيرة ترغب في العيش بسلام مع جاراتها اللواتي يحطن بها ويردن القضاء عليها بوحشية. أما الآن فقد انكشفت إسرائيل كدولة قوية شرسة تحتل أراضي ثلاث دول عربية وتقصف السكان المدنيين، وبدا بأن الدول العربية هي التي تدافع عن نفسها وتسعى لتحرير أراضيها. ويقول محمود رياض في مذكراته:

«تغيرت صورتنا إذن داخل المنظمة الدولية، وأصبح انعزال الولايات المتحدة ماثلاً للأعين خصوصاً بالنسبة لدول العالم الثالث»[٨].

وكان محمود رياض يشارك في مباحثات الأمم المتحدة في تلك الفترة الخطيرة.

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ـ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧

ثم جاء قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢). فبعد محادثات ومناقشات عديدة تقدم اللورد كارادون مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة بمشروع قرار اعتبر قراراً توفيقياً. وكانت لكارادون خبرة سابقة في منطقة الشرق الأوسط. وحصل مشروع القرار على أصوات أعضاء مجلس الأمن بالإجماع بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، وأصبح أشهر قرار يرتبط بالعدوان الإسرائيلي بعد قرار تقسيم فلسطين. كما أصبح القاعدة الرئيسية التي يستند إليها في المباحثات والمشاريع المقترحة والتصريحات والإدعاءات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة حتى يومنا هذا. ونظراً إلى الإختلافات والتحايل الذي اقترن بتفسير أجزاء من هذا القرار، وخصوصاً من حكومة مناحيم بيغن، للتهرب من الإلتزامات التي يفرضها القرار على المعتدي، فإنه من المناسب أن نورد بعض ما جاء في كلمات أعضاء مجلس الأمن الذين وافقوا على القرار، وخصوصاً ما ارتبط بإلزام إسرائيل بالإنسحاب من جميع الأراضي المحتلة. وكان استعمال كلمة (أراض) بدلاً من كلمة (الأراضي) في نص القرار باللغة الإنكليزية أمراً مقصوداً حتى تقبل إسرائيل بالقرار. ولكنه أثار تساؤلات وتشكيكات حول مدى إلزام اسرائيل بالإنسحاب من جميع الأراضي المحتلة. فقبل التصويت على القرار استوضح محمود رياض من اللورد كارادون إذا كانت عبارة (أراضي محتلة) تعنى حلاء إسرائيل عن (بعض) الأراضي العربية فقط وليس عن كلها، فأجاب كارادون:

«بالقطع لا. إن النص يعني كل الأراضي وليس بعضها بدليل النص في مقدمة القرار على عدم شرعية حيازة الأراضي عن طريق الحرب. ولكن هذا النص باللغة الإنكليزية مأخوذ عن المشروع الأمريكي. ثم كلمة (الأراضي) موجودة في نص القرار باللغات الرسمية الأربع الأخرى (الفرنسية والروسية والاسبانية والصينية)»[٩].

وبالنسبة إلى تساؤلات الوفود العربية في الأمم المتحدة، طلب محمود رياض من اللورد كارادون أن يقابل الوفود العربية ويرد على تساؤلاتها. وفي مقر البعثة الأردنية لدى الأمم المتحدة كرر اللورد كارادون

«التأكيد على أن مجرد ذكر الفقرة الأولى (في القرار) الخاصة بعدم جواز ضم الأراضي بواسطة الحرب، وطبقاً لمشاوراته الشخصية مع غولدبرغ مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وطبقاً لمفهومه هو شخصياً ولمنطوق القرار نفسه، فليس هناك اي محل للتشكيك في هذه النقطة. ان جميع الأطراف ـ هكذا أعلن كارادون امام الوفود العربية ـ تعرف أن القرار يعني الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة».

وقال محمود رياض في مذكراته:

«في هذا الاجتماع تعمدت فعلاً ان اوجه إلى كارادون أسئلة محددة وصفها الوزير عبد المنعم الرفاعي لي فيما بعد بأنها استفزازية.

فسألته: هل يعني القرار إنسحاب إسرائيل من الضفة الغربية كاملة؟

اجاب كارادون: نعم.

قلت: وسيناء وقطاع غزة؟

اجاب كارادون: نعم.

قلت: ومرتفعات الجولان؟

أجاب كارادون: نعم وباختصار القرار يعني عودة إسرائيل إلى مواقع ٤ يونيو [حزيران]».

وذكر محمود رياض كذلك أنه تحدث مع غولدبرغ المندوب الأميركي ومع نائب وزير الخارجية السوفياتية كوزينتسوف في:

«غرفة معينة تم إعدادها بطريقة خاصة في مبنى الوفد السوفييتي لدى الأمم المتحدة لمنع الأجهزة الأمريكية من التنصت على ما يدور فيها من مباحثات».

وقال محمود رياض لكوزينتسوف:

«لقد فهمنا من البريطانيين والأميركيين أن المشروع الذي قدمه اللورد كارادون يعني الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية، فهل لديكم هذا الفهم من الجانب الأميركي؟

قال كوزينتسوف: نعم».

وأضاف محمود رياض بأن آرثر غولدبرغ جاءه ليتأكد من موقف مصر من مشروع القرار البريطاني فقال له محمود رياض:

«إنكم تفكرون في جلسة مجلس الأمن ولكنني أفكر في الشهور المقبلة، ولذلك أحب أن يكون موقفي واضحاً عندما أوافق على المشروع، فإننا سنتعاون مع ممثل الأمم المتحدة لتنفيذ القرار في حالة واحدة وهي انسحاب إسرائيل الكامل وعدم حصولها على أي مكاسب إقليمية، وقلت له إنني بعد أن استمعت أكثر من مرة لتأكيداته بأن حكومته ستعمل وتلقي بثقلها لتنفيذ القرار، بأنني أرى ضرورة إعلانه لهذا الإلتزام أمام مجلس الأمن فوافق على ذلك».

وفي الجلسة التي قدم فيها اللورد كارادون مشروعه البريطاني أعلن غولدبرغ ممثل الولايات المتحدة:

«باسم حكومتي، فإنني الآن أضمن لهذا المجلس وللأطراف المعنية أننا سوف نستخدم كل نفوذنا الدبلوماسي والسياسي بالنسبة لمشروع القرار الذي تقدمت به المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، من أجل مساندة جهود الممثل الخاص للأمم المتحدة لتحقيق تسوية عادلة ومنصفة، بحيث يعيش كل من في المنطقة في سلام وأمن وهدوء. وكما أشار اللورد كارادون، فإن مشروع القرار الذي تقدمت به المملكة المتحدة المعروض أمامنا الآن هو في الحقيقة ليس فقط نتاجاً للمناقشات الحالية، ولكنه نتاج لخمسة شهور من المشاورات المكثفة بين أعضاء الجمعية العامة وهذا المجلس والأطراف المعنية». (مذكرات محمود رياض).

وكان اللورد كارادون قد أدلى بتفسيرات اضافية لمشروعه، وأوضح سياسة الحكومة البريطانية في إطار ما كان قد أعلنه وزير الخارجية البريطاني قبل أقل من شهر أمام الجمعية العامة من:

«إن بريطانيا لا توافق على أن تكون الحرب وسيلة لتسوية المنازعات ولا على السماح لدولة بالتوسع في حدودها نتيجة لحرب. إن هذا يعني أن إسرائيل يجب أن تنسحب ولكن بنفس القدر يجب على جيران إسرائيل أن يعترفوا بحقها في الوجود، وأنها يجب أن تتمتع «بالأمن داخل حدودها»».

ثم تحدث مندوبو أثيوبيا والهند ونيجيريا وفرنسا والبرازيل ومالي واليابان، وأكدوا على أنه لا يجوز اكتساب الأراضي بالقوة والحرب، وأكد بعضهم على ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وعلى أن القرار يلزم إسرائيل بالإنسحاب منها ويلزم مجلس الأمن بتطبيق مبدأ الإنسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة دون استثناء. وقال مندوب الهند:

«وإن ما نفهمه هو أن مشروع القرار إذا وافق عليه المجلس سوف يجعل المجلس ملزماً بتطبيق مبدأ الإنسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي، وأنا أكرر ـ كل الأراضي ـ التي تم احتلالها بواسطة اسرائيل كنتيجة للنزاع الذي بدأ في ٥ يونيو [حزيران] ١٩٦٧».

وأضاف مندوب الهند مشيراً إلى احتمال استغلال اسرائيل لعبارة (حدود آمنة معترف بها):

و «بكلمات أخرى، فإن مشروع القرار يجعل المجلس ملتزماً بإنسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من كل سيناء وغزة ومدينة القدس القديمة والأراضي الأردنية غرب نهر الأردن والأراضي السورية، وحيث أن الأمر كذلك، فإن اسرائيل لا تستطيع استخدام كلمات «حدود آمنة ومعترف بها» التي يتضمنها القرار في فقرته الفرعية الثانية من مشروع قرار المملكة المتحدة من أجل الاحتفاظ بأي أرض احتلتها في النزاع الأخير. إن هذا هو مفهومنا الواضح لمشروع قرار المملكة المتحدة. وتصويتنا إلى جانب القرار يتم طبقاً لذلك». (مذكرات محمود رياض).

وعندما تحدث مندوب فرنسا بعد التصويت على القرار بالاجماع قال:

«يجب أن نقر بأن النقطة التي كان الوفد الفرنسي يؤكد عليها دائماً باعتبارها ضرورية وهي مسألة انسحاب قوات الإحتلال، فإننا بالنسبة للقرار الذي تم تبنيه بواسطة المجلس، وإذا رجعنا إلى النص الفرنسي للقرار والذي هو أصيل بنفس قدر النص الإنكليزي، فإننا سوف نجد انه لا يوجد أي مكان للغموض حيث أنه يتكلم عن «الأراضي المحتلة» وهو التعبير الذي لا جدال في تطابقه مع تعبير «اراضي محتلة» في النص الإنكليزي، ونحن أيضاً ممتنون لسماع ممثل المملكة المتحدة (كارادون) وهو يبرز العلاقة بين تلك الفقرة من مشروعه وبين عدم جواز حيازة الأراضي بواسطة القوة».

وقال مندوب مالي الذي كان رئيساً لمجلس الأمن:

«إن وفد بلادي يرغب في أن يتم تفسير تصويته اليوم لصالح القرار على ضوء التفسير الواضح وغير المبهم الذي أعطاه ممثل الهند لفقرات ومبادىء نص مشروع المملكة المتحدة وعلى وجه الخصوص. أولاً ـ إن انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية كلها من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيو [حزيران] لا يمكن أن يكون محلاً لأي شرط من أي نوع. ثانياً ـ إن الحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يكمن في التنفيذ الفعال للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن على أساس استعادة الحقوق الخاصة بالشعب العربي لفلسطين. وهي الحقوق التي لا يمكن المساس بها، وفي رأي وفدي، فإن حل هذه المشكلة يجب أن يقوم فوق كل شيء على الحاجة للإعتراف بأن كل شعب له حق طبيعي في أن يكون له وطن قومي». (مذكرات محمود رياض).

وافقت مصر والأردن وإسرائيل على القرار (٢٤٢) ورفضته سوريا التي أعلن مندوبها الدكتور جورج طعمة في جلسة مجلس الأمن رفض بلاده:

«بسبب خلو المشروع من حد زمني لتنفيذ الإنسحاب الإسرائيلي».

وينص القرار على ما يلي:

«إن مجلس الأمن إذ يعبر عن قلقه المستمر إزاء الموقف الخطير في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب والحاجة إلى العمل لأجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة ان تعيش في أمان، وإذ يؤكد أيضاً ان جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق.

١ ـ يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، الأمر الذي يجب أن يتضمن كلا المبدأين التاليين:
   (أ) انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير.
   (ب) إنهاء جميع حالات الحرب أو الادعاء بها واحترام والإعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وبحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من أعمال القوة والتهديد بها.
٢ ـ ويؤكد أيضاً ضرورة.
   (أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
   (ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
   (جـ) ضمان الحرية الإقليمية والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال اتخاذ اجراءات تشتمل على إقامة مناطق منزوعة السلاح.
٣ ـ ويطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً ليتوجه إلى الشرق الأوسط وإقامة اتصالات مع الدول المعنية من أجل السعي لإيجاد اتفاق والمساعدة في الجهود الرامية إلى تسوية سلمية ومقبولة بما يتمشى مع شروط هذا القرار ومبادئه.
٤ ـ ويطلب من السكرتير العام أن يرفع إلى مجلس الأمن تقارير عن تقدم جهود الممثل الخاص في أسرع وقت ممكن».

مما لا شك فيه أن القرار (٢٤٢) لم يكن حاسماً ولم يحدد موعداً لانسحاب إسرائيل، كما أنه صادق لها ولو بصورة ضمنية على ما كانت قد احتلته من الأراضي العربية قبل حرب سنة ١٩٦٧ زيادة عما خصص لـ (الدولة الإسرائيلية) في قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، دون أن يشير إلى حقوق الفلسطينيين في وطنهم وحريتهم في تقرير مصيرهم، وإنما اكتفى بالإشارة إلى ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة

اللاجئين. ومع أن القرار يرتبط مباشرة بعدوان سنة ١٩٦٧ وليس بسنة ١٩٤٨، إلا أن الالتزام بما جاء في القرار من:

«إنهاء جميع حالات الحرب او الادعاء بها واحترام الإعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وبحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من أعمال القوة والتهديد بها».

وهذا يعني قبول دولة (إسرائيل) وبحدود آمنة ومعترف بها وبسيادتها. ومهما كانت هذه الحدود التي يدعو القرار للاعتراف بها وبخضوعها للسياسة الإسرائيلية، فإنه لم يقصد ولم يؤمل في أفضل الافتراضات أو الأماني أن تكون حدود سنة ١٩٤٨ أو أقل منها. ولكن يمكن القول إن الفلسطينيين أو من يمثلهم لم يكونوا طرفاً في القرار (٢٤٢)، ولذلك فإنه لا يشكل التزاماً عليهم يقيدهم مبدئياً بما نص عليه، أو يحرمهم من حق النضال لاسترداد الحقوق الوطنية الفلسطينية وتقرير مصيرهم في إطار المبادىء الوطنية والوحدوية، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، يبدو مؤكداً ان الإصرار على استعمال عبارة (من أراض) في النص الإنكليزي للقرار رغم التساؤلات والإعتراضات، قصد منه أن يترك مجالاً لإسرائيل لأن تمتنع عن الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وإن كان ذلك مقيداً من ناحية المبدأ «بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب». وفيما يتعلق بـ (الحدود الآمنة)، فإن المجال ترك مفتوحاً أمام الفرقاء للإستفادة منها، وها هي إسرائيل تدعي وتتصرف وكأن (الأمن) يرتبط بـ (حدودها) هي دون حدود غيرها. وذلك إضافة إلى ادعاءاتها بأن الإنسحاب المنصوص عليه في القرار لا ينطبق على الضفة الغربية والقدس، وأنها لم تكسب الأرض العربية عن طريق (الحرب) الذي نص عليه القرار وإنما عن طريق (الدفاع) ضد (المعتدين العرب). وعلى كل حال فإن القرار (٢٤٢) كان قراراً توفيقياً جعل في الإمكان الحصول على موافقة جميع الأطراف المعنية باستثناء سوريا. وجاء في مذكرات محمود رياض:

«وانا لا اقول ان هذا القرار كان مثالياً، فالواقع انه كان اضعف من مشروعات قرارات أخرى سبقته، ولكنه كان القرار الممكن الحصول عليه في ظل الظروف التي صدر بها»[١٠].

وخصوصاً ضعف موقف مصر والعرب العسكري وخطر التفاوض على القضية الفلسطينية الأساسية من موقف ضعف. وحتى الآن لم ينفذ القرار (٢٤٢) بسبب تعنت إسرائيل. وكان النقص الخطير فيه وفي موقف الولايات المتحدة انهما سمحا لإسرائيل بالإحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة طيلة السنوات السابقة، مما مكن إسرائيل من تبديل طبيعة الأرض وطرد سكانها وبناء المستوطنات وحشر اليهود فيها والاستيلاء على موارد الأرض ومياهها وتغيير معالمها، وكل هذا يقضي على فرص السلام والوصول إلى تسوية عادلة. ولقد احتاج انقاذ سيناء المصرية من هذا المصير حرب استنزاف طويلة وحرباً أعد لها الرئيس عبد الناصر واتفاقية كامب ديفيد التي عزلت مصر الدولة العربية الكبرى عن شقيقاتها وأخرجتها مؤقتاً من إطار اي جهد مشترك كان يمكن أن تقوم به الدول العربية الصامدة.

في كتابه عن **سنوات البيت الأبيض**، يشير هنري كيسنجر مساعد الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي الى نصوص القرار (٢٤٢) والإختلافات بشأن تفسيرها ويقول:

«ولكن سرعان ما اتضح بأن هذه العبارات الغامضة كانت مقبولة من قبل كل فريق فقط لأنه يمكن تفسيرها لصالحه. مصر والأردن فسرت فقرة (الإنسحاب من اراض محتلة) بأنها تلزم بالإنسحاب من جميع الأرض المحتلة: إسرائيل اعتبرت (حدود آمنة ومعترف بها) بأنها تمنع وتستثني العودة إلى خطوط ما قبل حرب الأيام الستة: لإسرائيل كان الإنسحاب يعني التخلي عن ضمانات ملموسة للسلامة، فطلبت ثمناً مقابل ذلك. للعرب الإنسحاب كان يعني في رأيهم استرجاع ما يخصهم، وتبعاً لذلك فإن الإنسحاب الإسرائيلي حق لهم وليس تنازلاً إسرائيلياً».

ويقول كيسنجر كذلك بأن مصر أصرت على انسحاب إسرائيل قبل تنفيذ بنود القرار (٢٤٢) الأخرى، أو حتى قبل الشروع في التفاوض عليها. أما إسرائيل فطلبت الإبتداء بمفاوضات وجهاً لوجه، لأن هذا يشكل اعترافاً ضمنياً بها على الأقل ويقلل من خطر كانت إسرائيل تخشاه وهو قيام الدول العظمى بفرض شروط للتسوية. أما الأردن فقد قبل بالقرار (٢٤٢) على أساس وعد من سفير الولايات المتحدة في الأمم

المتحدة السيد آرثر غولدنـرغ، بأنه بموجب بنود القرار ستقوم الولايات المتحدة بالعمل على إعادة الضفة الغربية للأردن مع تعديلات طفيفة للحدود، وبأنها كـانت مستعدة لاستعمـال نفوذهـا للحصول عـلى دور للأردن في القدس. ولكن كيسنجر يعلق على ذلك بقوله:

«وبما أنه لم تكن هناك مفاوضات قائمة فإن الوعد كان بدون معنى».

ويقول كيسنجر كذلك بأن:

«مصر والأردن قامتا على كره منهما باستطلاعات في سبيل التوصل لشكل من التراضي، انهما طالبتا بانسحاب إسرائيل لحدود ما قبل ٥ حزيران [يونيو] ١٩٦٧، ولكنهما بينتا استعـدادهما للنظـر في تصريحات عن إنهـاء حالة الحرب وحق كل دولة في عيش آمن والإعتراف بإسرائيل. ومع أن هذا شكل تقدماً (كمياً Quantum) عن العـداوة التي ميّزت المـواقف العربيـة على مـدى حقبتين، فـانه كـان أقل بكثـير من مطالب إسرائيـل المعلنة: مفاوضات مباشرة ـ حدود آمنـة ومعترف بهـا (عبارة تخفيفيـة بدلاً من تغييـرات بالحـدود)، حدود مفتـوحة للتجارة والتنقل وضمان لحرية الملاحة عبر الممرات البحريـة الدوليـة. وحتى الدول العـربية المعتـدلة لم تكن لترضى بشيء أقل من الإنسحاب الكامل ورفضت المفاوضات المباشرة (على الأقل في العلن)».

ويضيف كيسنجر:

«بأن الدول العربية (المتطرفة) رفضت عمليـة السلام عـلى أي أساس، وأن منظمـة فتح الفـدائية اعلنت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ بأنها ترفض جميع التسويات التـوفيقية التي تستهـدف وقف النضال المسلـح، وحذرت الدول العربية من السير في هذا السبيل واعلنت بأنها تؤيد قيام مجتمع حـر منفتح غـير طائفي وغـير عنصري في فلسطين ـ وبكلمات أخرى إلغاء دولة إسرائيل كلية».

وفي الأردن يؤكد بعض كبار المسؤولين الأردنيين بأن الرئيس جونسون طلب من الأردن الموافقة عـلى القرار (٢٤٢)، ووعد جلالة الملك حسين بـأن يتم الإنسحاب الإسرائيـلي من الضفة الغـربية خـلال ستة أشهر ولكنه نكث بوعده. وذكر محمود رياض في مذكراته أن جلالة الملك حسين اشار إلى مثل هذا الوعـد وقال:

«وفي تلك الفترة جاء الملك حسين إلى الولايات المتحدة واجتمع بالرئيس جونسون للمرة الثانية، وعندما قـابلته في نيويورك ذكر لي انه تلقى تأكيدات من واشنطن بانسحاب إسرائيل الكامـل من جميع الاراضي العـربية إذا قبلنا المشروع الأميركي».

وأضاف بأن المشروع الأميركي لم يكن يشير إلى الإنسحـاب وكانت الثقـة مفقودة بمـوقف الولايـات المتحدة ووعودها.

حرب الاستنزاف ـ التفوق العسكري يميل لمصلحة العرب

لم يوقف انتهاء حرب سنة ١٩٦٧ أعمال المقاومة والقتال، وراح الـرئيس عبد النـاصر يبذل الجهـود الجبارة لبناء قوة مصر الحربية، ثم جاءت حرب الاستنزاف التي استمرت حوالى ثلاث سنوات، استمـرت مصر خلالها في بناء قواتها الحربية بدعم من الدول العربية والإتحاد السـوفياتي، وأنشـأت شبكة دفـاع جوي متطورة قوية غرب قناة السويس. ويذكر الفريق أول محمد فوزي وزير الحربيـة المصري السابق في مذكراته التي نشرت في مجلة الوطن العربي، بأن حرب الإستنزاف ضد اسرائيل زادت في خبرات وكفـاءة القوات المصرية الميدانية، وقد رافق ذلك مجيء وتعـاون مستشارين عسكـريين سـوفيات وقـوات قتاليـة سوفياتية، وزود الإتحاد السوفياتي مصر بخرائط جوية تبين المـوقف العسكري في منطقـة السويس (٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٩)، وتنظيم العمليات الدفاعية لإسرائيل في سينـاء، بما في ذلـك مواقـع المخازن والشؤون الإدارية والمواقع الدفاعية بـالتفصيل. ومن نـاحية أخـرى، استمرت الـولايات المتحـدة بتزويـد إسرائيل بالأسلحة وبالطائرات، وقام طيارون أميركيون من احتياطي السلاح الجوي الأمـيركي بملابسهم المـدنية، بقيادة هذه الطائرات من ولاية ميسوري إلى قـاعدة جـوية شرق الـولايات المتحـدة إلى جزر الأزور ثم إلى قبرص، حيث تم تغيير العلامات الأميركية إلى إسرائيلية ثم ومنها إلى إسرائيل، وتقاضى كل طيار أكثـر من ألف دولار للرحلة الواحدة.

وبطبيعة الحال، نزلت بمصر خسائر كبيرة في حـرب الاستنزاف ولكن خسـائر جسيمـة مقابلـة نزلت

بالإسرائيليين. ويذكر هنري كيسنجر بأنه وقع ١٢٨٨ حادثاً (تخريبياً) في الفترة بين حرب سنة ١٩٦٧ ونهاية سنة ١٩٦٨ معظمها على الجبهة الأردنية، وقتل للإسرائيليين ٢٣٤ وجرح ٧٦٥ من العسكريين وقتل ٤٧ وجرح ٣٣٠ مدنياً.

وتعتبر هذه الخسائر جسيمة بالنسبة إلى عدد سكان إسرائيل الذي كان مليونين ونصف المليون، وتوازي مقتل عشرين ألف شخص وجرح مائة ألف في بلد بحجم الولايات المتحدة. واعترف مسؤولون وعسكريون اسرائيليون بفداحة الخسائر الإسرائيلية. واستقبل قرار وقف اطلاق النيران في إسرائيل بشعور الرضى. وأقر الكاتب الإسرائيلي ماتي بيليد ـ وكان برتبة عميد في الجيش الإسرائيلي ومسؤولاً عن شعبة الإمداد ـ بأن:

«فشل الجيش الإسرائيلي من الناحية العسكرية في حرب الإستنزاف يمثل أول معركة يهزم فيها في ساحة القتال منذ قيام إسرائيل، لدرجة أننا في إسرائيل قبضنا على أول قشة القيت إلينا وهي وقف القتال». (مذكرات محمود رياض).

أما شاه إيران فكان تعليقه لوزير الخارجية محمود رياض في آذار/ مارس ١٩٧١ عن حرب الإستنزاف:

«إنه من الضروري على مصر أن تقوم بعمل عسكري لتحريك الموقف، وأن حرب الإستنزاف التي شنتها مصر ضد الإحتلال الاسرائيلي قد كبدت إسرائيل خسائر فادحة كان الإسرائيليون يخفونها، ولكنهم شكوا إليه أكثر من مرة من ضخامتها». (مذكرات الفريق محمد فوزي).

ويعلق الفريق أول محمد فوزي على حرب الإستنزاف بأنه يكفي أنها منعت العدو من استغلال انتصاره الساحق بفرض شروط المنتصر والإستسلام على مصر، وأنها مكنت مصر من بناء قواتها بأسلحة متطورة ورفعت كفاءتها العسكرية واستعادت إرادة القتال والتصميم على إزالة آثار العدوان.

أما إسرائيل فقد قامت من جانبها بالإغارة على القواعد الفدائية المشتبه بها في الأردن. وبهجوم ضخم على مطار بيروت الدولي (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨)، وتبادلت قذائف المدفعية مع مصر بصورة منتظمة عبر القناة. وقامت القوات المصرية بغارات عبر القنال وأوقعت إصابات بالقوات الإسرائيلية وأضراراً في مواقعها. وقامت القوات الإسرائيلية الجوية بغارات على الجسور المصرية، كما قامت قوات جوية بعمليات نزول في عمق الأراضي المصرية ونسفت محطات كهربائية ومرافق مصرية متعددة، وكانت بعد حادث إغراق المدمرة الإسرائيلية ايلات قد قصفت مصافي وخزانات البترول، وأنزلت الدمار بمدن القناة بعنف شديد لتقنع مصر والعرب بكل هذا بأن السلام مع إسرائيل أو على الأقل وقف إطلاق النار هو لمصلحة العرب لأن الحرب تكلفهم كثيراً. وأنشأت إسرائيل (خط بارليف) على طول قناة السويس. واستعانت مصر وسوريا بصورة متتابعة بالإتحاد السوفياتي وحصلتا على أسلحته وطائراته وقواته للتدريب والحماية. ووقعت معركة جوية بين الطائرات الإسرائيلية والطائرات الروسية في القطاع الشمالي في خليج السويس، أشار إليها موشيه دايان في قصة حياته، وذكر بأن الطائرات الإسرائيلية أسقطت في تلك المعركة الجوية خمس طائرات سوفياتية، وعادت جميع الطائرات الإسرائيلية إلى قواعدها سالمة، وهبط الطيارون السوفيات بالمظلات غرب القناة، وكان اثنان منهم مجروحين واثنان ميتين. ولم ينشر أي بيان مصري أو روسي أو اسرائيلي عن المعركة، لأنه لم تكن لدى اسرائيل رغبة في اثارة السوفيات أو تصعيد الموقف معهم، وإنما كان هدف إسرائيل تفادي الصدام مع الروس حسب قول موشيه دايان[11].

ومن المفارقات المرتبطة بنتائج هذه المعركة، أن بعض المسؤولين المصريين شعروا بشيء من الإرتياح لهزيمة الروس، لأن هذه الهزيمة اثبتت في نظرهم بأن تفوق الطيران الإسرائيلي في اشتباكاته مع الطيارين المصريين لم ينشأ عن عدم كفاءة الطيارين المصريين، أو عدم تميزهم بالشجاعة والإقدام حسبما كان يعتقد ويقول بعض القادة السوفيات، وأنما كان بسبب عدم كفاءة الطائرات الروسية بالمقارنة مع الطائرات الأميركية التي زودت بها الولايات المتحدة الطيران الإسرائيلي. وفيما بعد تحسنت كفاءة الطائرات الروسية خلال سنوات حرب الاستنزاف، فقد طور السوفيات طائراتهم الميغ تطويراً كبيراً في

ضـوء الاختبارات في مصر والملاحظات المصريـة، فأصبحت تضـاهي طائـرات الفـانتـوم، وازدادت ثقـة الطيارين المصريين بأنفسهم وبقدرة طائراتهم الـروسية. وشكلت الصـواريخ الـروسية عـلى طول القنـاة حـاجزاً دفـاعياً قـوياً ضـد الطيران الإسرائيـلي. وتطورت الأجهـزة الالكترونيـة للتشويش والإستطـلاع والإنذار، كما سلّح المشاة المصريون بأسلحة فعالة مضادة للطائرات والدبابات، وتحسن مستوى التنسيق وتحريك القوات التكتيكي على مقياس واسع.

ويقول الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية السابق المصري في مذكراته، بأن التفـوق العسكري في ذلك الوقت أصبح يميل إلى جانب مصر. وذكر بأن:

«قياس قدرات قواتنا (المصرية) مع قوات العدو في ذلك الوقت ـ أواخر ١٩٧٠ وأوائل ١٩٧١ ـ كانت لصالـح قواتنا عدداً وتسليحاً وكفاءة من قوات العدو في كل أفرع القوات المسلحة، وأن توقيت معركة التحرير وتنفيـذ الخطط الموضوعة والتي تم التدريب عملياً عليها وهي الخطة جرانيت، واستكمالها بالخطة ٢٠٠ الشاملة كـان توقيتاً مخططاً وسليماً»[١٢].

وفي مذكراته التي نشرت في حلقات في مجلة الوطن العربي يستشهد الفـريق أول محمد فـوزي ببيان صدر عن مارشال الإتحاد السوفياتي غريشكو، وزير الدفاع، في اجتماع بـين القادة السـوفيات والقـادة المصريـين في موسكـو بتاريـخ ١٣/١٢/١٩٧١، دارت فيه المنـاقشة حـول القدرات العسكـريـة للقـوات المصرية، ومدى قدرة الجيش المصري على القيام بعمليات واسعة لتحرير سيناء. وجاء في بيان غريشكو ما يلي:

«ان هناك ثلاثة معنويات تحدد مقدرة أي جيش وهي: التعداد ونوعية التسليـح والكفاءة القتـالية ومعنـويات الجيش. فإذا كان الجيش يتمتع بتفوق في هـذه العوامـل الثلاثـة يمكن أن يضمن له النجـاح... إن المقارنـة بينكم وبين إسرائيل في العوامل التي ذكـرتها تشـير إلى تفوقكم بـالنسبة للتعـداد ونوعيـة الأسلحة والكفـاءة القتالية. ثم قرأ غريشكو من بيان لديه مقارناً بين قوة إسرائيـل وقوة مصر وسـوريا مجتمعتـين بالنسبـة لكل سـلاح من الأسلحة، وأشـار إلى تفوق عـربي بنسبة ٢ إلى ١ في عـدد القوات وفي الأسلحـة، وخصـوصـاً في الدبابات والمدفعية وصواريخ الدفاع الجوي. أما بالنسبة إلى الطائرات فلديكم تفـوق عددي بنسبـة ٢ إلى ١. وذكر أن طائرة الفانتوم الأمريكية تحمل ١٧ طناً من القنابل، وفي هذه الحالة لا تزيد سرعتهـا عن ٩٠٠ كيلو/ ساعة. وقد أثبتت التجربة في فييتنام وفي منطقة قناة السويس أن طائرة الميغ تمكنت من إسقاط الفانتوم وهي محملة. أما بالنسبة إلى الأسلحة البحرية، فلديكم ايضاً ما يكفي لإقـامة ٩ كبـاري على قنـاة السويس، كمـا وصلتكم كل الأجهزة لفتح الثغرات، ولديكم كتائب خاصة بالتشويش على العدو الكترونياً، ولقـد أصبح لـدينا من المعلومات عن كافة المواقع الإسرائيلية بعد قيامنا بالإستطلاع الجوي»[١٣].

وكان تعليق بريجنيف أنه بعد ما جاء في بيان غريشكو التفصيلي لا يجوز أن نسمع حديثاً عن ضعف القوات المصرية، وأنهـا ليست في مستوى العـدو لأنه إذا كـان أفراد الجيش المصري يـرددون مثل هـذه الأقوال:

«فإن الجيش في هذه الحالة يصبح غير مستعد لأي معركة مهما تلقى من أسلحة».

وأضاف الفريق أول محمد فوزي في مذكراته، بأن الولايات المتحـدة في عهد نكسـون عادت وقـدمت أسلحة متطورة لإسرائيل خلال سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٣ أكثر مما قدمه الـرئيس جونسـون طيلة عهـده. وبذلك استعادت إسرائيل التوازن الحربي مع العرب منذ بداية سنة ١٩٧٢، بعد أن كان العرب متفوقـين عسكرياً من أواخر سنة ١٩٧٠ وطـوال سنة ١٩٧١. ثم تبـدل الوضـع بعد أن اتجـه أنور السـادات في تفكـيره إلى التسويـة السلمية، وأخـرج الوحـدات السوفيـاتية المقـاتلة مـع الفنيين والأجهـزة والمعدات العسكرية الأخرى التي سحبت معهم. ففقدت القوات المسلحة المصرية توازنها في القوى لفترة طويلة.

مهمة يارنغ ومبادرة روجرز

بعد قتال دام ثلاث سنوات اشتعلت خلالها حرب الاستنزاف بصـورة متواصلـة تقريبـاً، أعلن وقف القتال في ٨ آب/ أغسطس ١٩٧٠. وكان ذلك نتيجة لمبادرة أميركية اشتهرت باسم (مشروع روجرز) الذي كان وزيراً للخارجية الأميركية. ووعدت الولايـات المتحدة مصر بـالإمتناع عن تـزويد إسرائيل بالأسلحـة

خلال مدة المفاوضات على أساس مبادرة روجرز للسلام، ولكنها لم تحترم كلمتها وخرقت وعدها بعد وقت قصير وأرسلت الطائرات إلى إسرائيل.

وتنفيذاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، عين الأمين العام للأمم المتحدة السفير غونار يارنغ ممثلاً خاصاً ليتوجه إلى الشرق الأوسط واقامة اتصالات مع الدول المعنية من أجل السعي لإيجاد اتفاق، والمساعدة في الجهود الرامية إلى تسوية سلمية ومقبولة. وحاول يارنغ القيام بمهمته وبذل جهوده في سبيل انجاحها. وبعد اتصالات ومباحثات طويلة مع الدول المعنية قدم في ٨ شباط/ فبراير ١٩٧١ وثيقة تحدد ما يجب على كل طرف أن يقبل به، وطلب أن يلتزم كل طرف مقدماً بما جاء في الوثيقة للوصول إلى تسوية. وكانت الوثيقة تلزم مصر بعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، وتلزم إسرائيل سحب قواتها من مصر إلى الحدود الدولية. فلم تقبل إسرائيل أو مصر أن توقع على النموذج الذي أرسله يارنغ لكل منهما. فمصر أعلنت بأنها تقبل انهاء حالة الحرب مع إسرائيل، ولكنها رفضت توقيع معاهدة صلح معها، وطلبت أن تلتزم إسرائيل بحل مشكلة اللاجئين، وأن تنسحب ليس فقط من الأراضي المصرية وانما أيضاً من قطاع غزة والأراضي العربية الأخرى إلى مواقع ما قبل حرب ١٩٦٧. ومن جانبها أجابت إسرائيل بأنها على استعداد أن تدخل في مفاوضات سلام مع مصر دون شروط مسبقة، ولكنها لن تقبل بالعودة إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وبعد فترة قصيرة تخلى يارنغ عن مهمته التي حاول أن يقوم بها بصورة تتميز بالصبر والإخلاص. ولم يعين السكرتير العام للأمم المتحدة وسيطاً مكانه.

وبالنسبة إلى مهمة يارنغ يقول محمود رياض (وزير خارجية مصر) بأنه مهد له كل فرص النجاح؛ ولكن إسرائيل عملت بإصرار على وضع العراقيل لتمنع نجاحه في مهمته، خصوصاً عن طريق التمسك بوجوب إجراء مفاوضات مباشرة رغم أن ذلك لم ينص عليه القرار (٢٤٢)، كما وأنها فسرت القرار بأنه «مجرد جدول أعمال» للتفاوض في إطاره وليس مجموعة التزامات ارتبط الفرقاء بتنفيذها. كما ثابرت على تقديم طلبات متلاحقة بشأن المفاوضات مع مصر لا علاقة لها بالقرار (٢٤٢) وكانت تهدف إلى عقد صلح منفرد مع مصر. وكانت مصر لا ترغب في مفاوضات مباشرة، خصوصاً لأنها كانت ستتم في ظل احتلال عسكري يضعف الموقف العربي. وبهذه الطريقة عطلت إسرائيل مضمون القرار وفعاليته وهو القرار:

«الذي استمرت المفاوضات بشأنه حوالى شهرين للإتفاق على التزامات تنفذها الأطراف المعنية ووافقت عليها اسرائيل في حينها حسبما عبر عنه غولدبرج بوضوح في احاديثه لمحمود رياض. ولو أن الهدف كان مجرد وضع جدول أعمال للتفاوض، فلم يكن الأمر يستدعي أكثر من بضع ساعات لإصدار قرار»[١٤].

ومع أن غولدبرغ (مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة) قد تعهد أمام مجلس الأمن بأن حكومته سوف تستخدم كل نفوذها السياسي والدبلوماسي في تدعيم مهمة ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة لم تحاول تقديم أي معونة ليارنغ مما أدى إلى فشل مهمته.

في أوائل سنة ١٩٦٨ وخلال قيام يارنغ بمهمته، وصلت إلى مصر معلومات بأن إسرائيل تحضر لعدوان على الأردن خلال بضعة أيام ونقلت تلك المعلومات إلى جلالة الملك حسين. وبتاريخ ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٨ عبرت قوات إسرائيلية كبيرة نهر الأردن وهاجمت (الكرامة)، فتصدت لها ببسالة قوات الجيش الأردني ورجال المقاومة الفلسطينية، وأنزلوا بها خسائر جسيمة وغنموا منها عربات مدرعة وأسلحة إسرائيلية. واضطر الإسرائيليون إلى الإنسحاب دون أن يسمحوا لرجال الصحافة والمصورين الذين اصطحبوهم معهم بالدخول إلى أرض المعركة التي هزموا فيها. ويقول محمود رياض في مذكراته:

«وضغطت الولايات المتحدة بشدة على الملك حسين حتى لا يطلب بحث العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، لأن هذا سيعبىء المشاعر الدولية ضد إسرائيل لقيامها بالعدوان في الوقت الذي يمارس فيه يارنغ مهمته من أجل السلام. إلا أن الأردن أصر على إثارة الموضوع في مجلس الأمن الذي أصدر قراراً بإدانة العدوان الإسرائيلي بعد محاولة فاشلة قام بها غولدبرج لإدانة المقاومة الفلسطينية وإسرائيل على حد سواء»[١٥].

ومن جانب آخر كان جلالة الملك فيصل يستحث الرئيس جونسون للعمل على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية. وفي تاريخ ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٦٨ أرسل الرئيس جونسون رسالة إلى الملك فيصل، فأبلغ الملك مضمونها إلى الرئيس جمال عبد الناصر. وجاء في هذه الرسالة:

«إن موقفنا بالنسبة للإنسحاب الإسرائيلي ما زال كما عبر عنه السفير جولدبرج للملك حسين في نيويورك خلال شهر نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٦٥... انه بينما لا نستطيع أن نضمن أن الأردن سيسترد كل شيء، وإن بعض التعديل قد يكون مطلوباً لإقامة حدود دائمة، فإننا مستعدون لاستخدام نفوذنا من أجل الحصول على أكثر الترتيبات الممكنة والمناسبة للأردن. وإننا ملتزمون بمبدأ الإستقلال السياسي والوحدة الإقليمية. وبينما يجب أن يكون هناك إنسحاب للقوات، فإنه يجب أن يكون انسحاباً إلى حدود آمنة ومعترف بها لكل الدول وليس بالضرورة إلى خطوط الهدنة القديمة، ومع ذلك يجب أن يتم تعويض ذلك بتعديلات مناسبة مقابل التغيير في تلك الخطوط. وإنما نؤمن بأن تلك التعديلات يجب أن تمثل ادنى حد لتتمشى مع الاحتياجات الاقتصادية واحتياجات الأمن المشترك. إن شكلاً ما من الحوار بين الأطراف يبدو ضرورياً لتحقيق ترتيبات الأمن وحتى ولو لم تكن معاهدة السلام من بين تلك الإحتمالات في الوقت الحاضر»(١٦).

ومهما تكن نيات الولايات المتحدة، فإن القادة العرب شعروا بأنها تمارس الضغط عليهم للخضوع لرغبات إسرائيل وأطماعها ووجهة نظرها.

وفي لقاء بين جلالة الملك حسين والرئيس عبد الناصر في القاهرة بتاريخ ٦ نيسان/ ابريل ١٩٦٨:

«أخطرنا الملك حسين بأن الأمريكيين قد طلبوا منه قبل حضوره إلى القاهرة بأربع وعشرين ساعة ان يبرم اتفاقية صلح مع إسرائيل، ولكن الملك رد عليهم بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم ينص على ذلك من قريب أو بعيد. ولقد تحجج الأمريكيون في طلبهم هذا بأن مهمة يارنغ تواجه الفشل وانهم يريدون انقاذها من هذا المصير، فرد عليهم الملك بأن إسرائيل هي سبب الفشل وانه يشعر باستغراب شديد، فبدلاً من أن يضغط الأمريكيون على إسرائيل يجيئون الآن ليضغطوا عليه هو من أجل اعطاء مزيد من التنازلات لإسرائيل».

وأضاف الملك حسين:

«إنه شعر بضرورة الحضور إلى القاهرة للتشاور مع الرئيس عبد الناصر في هذه المرحلة الدقيقة، وان هناك الآن في إسرائيل اتجاه يصر على الإحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، بل وهناك من يدعو لاحتلال أراضينا بالكامل ـ أي الأردن»(١٧).

وعلق دولة السيد عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن في ذلك الوقت على موقف الولايات المتحدة وإسرائيل فقال:

«إن الملاحظ الآن أن إسرائيل قد بدات في تحركها السياسي تبتعد عن مضمون ونصوص قرار مجلس الأمن، وهكذا رفضت إسرائيل اقتراحاً قدمناه إلى يارنغ بأن ينص في مقترحاته على أن (الأطراف مستعدة لتنفيذ القرار)، ثم جاءنا الأمريكيون في عمان أمس ونصحونا بعدم التمسك بهذا النص حتى لا تتعقد الأمور. وواضح من ذلك رفض إسرائيل لتنفيذ القرار والأميركيون يعاونونها في ذلك، ولهذا فإننا نعتقد الآن أن يارنغ سيتوقف عن الاستمرار في مهمته ويعود بالقضية مرة أخرى إلى مجلس الأمن»(١٨).

ولقد أبدى الرئيس عبد الناصر استغرابه من موقف الولايات المتحدة من الأردن وقال:

«إننا نواصل تحركنا السياسي لاختبار مدى جدية التعهدات الأمريكية التي أعطوها لكم ولأعضاء مجلس الأمن، والذي استغربه الآن حقاً هو انني كنت اتصور أن أمريكا ستقف معكم، كأصدقاء لها، موقفاً يختلف عن موقفها معنا. أما عن موقفنا نحن فالأمريكيون يعرفون من البداية اننا لن ننهي حالة الحرب مع إسرائيل إلا بعد جلائها عن كل شبر في الجولان والضفة الغربية وغزة وسيناء». (مذكرات محمود رياض).

ويبدو أن اتضاح الموقف الأميركي الذي مثل انحيازاً صارخاً لإسرائيل، ولم يكن صادقاً في سعيه لتحقيق الإنسحاب الإسرائيلي رغم الوعود والإلتزامات الأمريكية، قد دفع الاتحاد السوفياتي إلى مزيد من التأييد العسكري لمصر، وإلى مشاركتها الرأي في الخداع الذي مارسته الولايات المتحدة. ويذكر وزير الخارجية المصري محمود رياض في مذكراته بعد زيارته للدول العربية والغربية والشرقية بأن عبد الناصر كان سعيداً بنتائج مباحثاته (رياض) مع بريجينيف، وأن الزعيم السوفياتي بعث برسالة إلى عبد الناصر تخطره بأن الإتحاد السوفياتي قد وافق على تزويد مصر بمائة وعشرين طياراً سوفياتياً يوضعون تحت قيادة الدفاع الجوي المصري. واعتقد محمود رياض بأن السبب المباشر وراء هذه الموافقة:

«بعد تردد استمر نحو عشرة أشهر كان يرجع إلى إحساس السوفيات بأن الأميركيين قد ضللوهم بشأن تنفيذ القرار ٢٤٢».

ووصلت رسالة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تبلغ مصر بأن الإتحاد السوفياتي «قد فقد الأمل في التعاون السياسي مع الولايات المتحدة، وتعترف صراحة بأن الأمريكيين قد خدعوا

السوفييت. وكانت الولايات المتحدة في تلك المرحلة تلوح للإتحاد السوفييتي بسراب الحل السلمي املاً في ان يحاول الإتحاد السوفييتي الضغط علينا لتقديم تنازلات فتحل الوقيعة بيننا وبينه، او ان يخفض الإتحاد السوفييتي من دعمه العسكري الذي بغيره لن نستطيع إكمال بناء قواتنا المسلحة»[١٩].

وزاد من قناعة مصر بسوء موقف الولايات المتحدة المعلومات التي توافرت لدى الأجهزة المصرية، والتي تشير إلى أن الولايات المتحدة ستنفق في سنة ١٩٦٩ ما بين ١٥ و ٢٠ مليون جنيه لاحداث اضطرابات في جبهة مصر الداخلية.

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ صدر تصريح للرئيس جونسون تبنى فيه الموقف الإسرائيلي ونقض وعوده والتزاماته السابقة بالقرار (٢٤٢) إذ جاء في التصريح:

«إن حقيقة واحدة مؤكدة وهي أن عملية صناعة السلام لن تبدأ قبل أن يبدأ القادة في الشرق الأوسط في تبادل الآراء بالنسبة للقضايا الصعبة، من خلال إجراء متفق عليه يمكن أن يسمح بالسعي إلى مناقشات نشيطة، وبغير ذلك لن يتم تقدم نحو السلام»[٢٠].

ويعتقد محمود رياض بأن هذا الوضع دفع الرئيس عبد الناصر إلى أن يطلب من الإتحاد السوفياتي أن يتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن الحل السلمي. ويذكر بأن الرئيس عبد الناصر شرح وجهة نظره في هذا التفويض لمجلس الوزراء المصري قائلاً:

«إن من رايي ان نجعل السوفييت هم الذين يدخلون المناقشات والخلافات مع الامريكيين، ومصر تكون بينهم وبين السوفييت، وعندما يجلس السوفييت والأمريكيون على مائدة واحدة فستكون هناك لغة مختلفة للحديث بينهم، وفضلاً عن ذلك فإن إدراك السوفييت للطريق المسدود الذي يقودهم الأمريكيون إليه في النهاية سيجعلهم اكثر حسماً في توريد شحنات السلاح التي نطلبها منهم»[٢١].

ويبدو من تتابع التحركات والمناقشات السياسية، إن الولايات المتحدة وإسرائيل حاولتا دفع مصر إلى اتفاق منفصل يخصها وحدها. وفي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨ قدم دين راسك وزير خارجية أميركا لوزير خارجية مصر محمود رياض مشروعاً يشرح سياسة الولايات المتحدة بشأن الموقف الحالي قبل أن يترك منصبه، وكان المشروع يتضمن سبع نقاط:

١ - انسحاب اسرائيل من الأراضي المصرية بالكامل.
٢ - إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.
٣ - يتبع ذلك فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية.
٤ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس سؤال كل لاجىء بطريقة سرية وبصفة شخصية عن رغبته في العودة إلى إسرائيل، وفي حال رفضه فله أن يختار أي بلد يريد أن يذهب إليها دون أن يشكل هذا ارتباطاً مسبقاً على هذه الدول.
٥ - وجود قوات دولية في شرم الشيخ على ألا تنسحب إلا بقرار مجلس الأمن أو الجمعية العامة.
٦ - تفاهم حول مستوى التسليح في المنطقة.
٧ - توقيع مصر على وثيقة تتضمن هذه الالتزامات وكذلك إسرائيل[٢٢].

ورفضت مصر هذه المقترحات لأنها تشكل حلاً منفرداً وليس حلاً شاملاً، ولأن قبولها من جانب مصر يخل بالاعتبارات الأخلاقية والإلتزامات القانونية التي تتضمنها اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين مصر والدول العربية. وقال دين راسك لمحمود رياض: «ولكنني اتيت لك بانسحاب اسرائيلي كامل من الأراضي المصرية من كل سيناء» وطلب أن تكون هناك حلول ثنائية منفصلة وأضاف:

«انني نيابة عن الولايات المتحدة أستطيع أن أتقدم باقتراح مماثل إلى الأردن؛ ولكننا لا نستطيع أن نفعل نفس الشيء مع سوريا طالما انها ترفض قرار مجلس الأمن»[٢٣].

ولم تنفذ الولايات المتحدة وعودها للأردن بشأن الإنسحاب، ولم تقبل مصر بالحل المنفرد وإن كان يزيل الإحتلال الإسرائيلي عن سيناء بكاملها فيما لو تحقق. وتمسكت مصر بالحل الشامل لتحرير جميع الأراضي العربية. وما زال محمود رياض يذكر بوضوح بعد سنوات طويلة ما قاله له وزير الخارجية الأميركي وهو يودعه:

«إن إدارة جونسون تنتهي مدتها في آخر الشهر القادم فلا تتوقعوا قيامها بالضغط على إسرائيل».

وبعد توقف قليل أضاف راسك:

«ولا تصدق أن هناك إدارة أميركية في المستقبل تضغط على إسرائيل»[٢٤].

ولقد أثبتت الأيام والمواقف والأحداث حتى اليوم مدى الصدق في كلمات دين راسك هذه.

الرئيس نيكسون ـ السياسة المتوازنة

جاء ريتشارد نيكسون إلى رئاسة الجمهورية الأميركية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، وبدا بأنه يريد أن يتبع ما سمي بسياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل تؤدي إلى تحقيق تسوية لتفادي وقوع انفجار جديد في المنطقة. ويذكر محمود رياض في مذكراته أنه أثناء الحملة الإنتخابية للرئاسة بين نيكسون وغولدواتر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، تحدث أثناء وجوده في نيويورك مع عدد من رجال الأعمال الأميركيين ذوي النفوذ في الانتخابات

«عن سبب مساندتهم لنيكسون وتمويل حملته الإنتخابية، فأطلعني بعضهم على أنهم يسعون لفوز نيكسون حتى يكون أكثر صرامة مع الإتحاد السوفييتي، وأكثر حزماً مع إسرائيل التي تعرض مصالح الشعب الأمريكي للخطر.

ولم يكن الأمر خافياً عن اليهود، ولذلك لم يحصل نيكسون سوى على نسبة ضئيلة للغاية من الأصوات اليهودية»[٢٥].

وفي تلك الفترة حسبما يذكر ويليام كوانت في كتابه (Decacle of Decisions) كانت هناك أفكار شائعة في الدوائر السياسية في واشنطن عن الشرق الأوسط منها: إنه منطقة خطرة ربما يؤدي النزاع فيها إلى مجابهة بين أميركا وروسيا، وان أميركا كانت تفقد فيها نفوذها، وإن نفوذ أميركا فيها يتآكل، وان المنطقة تتعرض لـ (الاستقطاب) و (الراديكالية)، وكانت هناك أفكار عن جمع أميركا وإسرائيل والدول العربية (المعتدلة) في صف واحد ضد الإتحاد السوفياتي و (الراديكاليين العرب)، وأن استمرار النزاع هو لمصلحة السوفيات وسيؤدي إلى عزل أميركا وإسرائيل في «بحر» من العرب الراديكاليين المعادين لأميركا. وكان بروز حركة الفدائيين ينبىء بما سيحدث من تزايد العنف والإرهاب وتهديد مباشر لحياة الأميركيين ومصالحهم وتزايد عدم الاستقرار، وفي النهاية ستقع الحرب مرة أخرى. كما كان هناك قلق بشأن تمكن إسرائيل من أن تطور أو أن تكون قد طورت أسلحة نووية. ولم يكن هناك:

«من يعرف ما يجب عمله بشأن الخيار الإسرائيلي، ولكن الأمر زاد في الشعور بأن الشرق الأوسط كان أخطر من أن يتجاهل».

ونتيجة لهذه «الأفكار»، كان هناك توافق في الرأي في واشنطن بأنه يجب أن تقوم الولايات المتحدة بدور فعّال لتشجيع تسوية سلمية قائمة على أساس القرار (٢٤٢). وكان هناك شعور بأن جهود الرئيس السابق جونسون في هذا السبيل لم تكن نشطة، وأن محاولات يارنغ كانت حذرة أكثر مما يجب، وأنه يتوجب على الولايات المتحدة بالتعاون مع الدول الكبرى، وخصوصاً الإتحاد السوفياتي، أن تسعى لدفع أطراف النزاع إلى عملية تفاوض، تكون خطوتها الأولى بلورة مبادىء تسوية يتم التوصل إليها في مباحثات بين الدولتين العظميين دون فرض تسوية على الأطراف، ودون أن تكون المفاوضات مباشرة حسبما يطلب الإسرائيليون. وكان البيت الأبيض ووزارة الخارجية متفقين على هذه النقطة، وكانت وزارة الخارجية تحبذ سياسة متوازنة نحو العرب وإسرائيل (Even handed)، وبعض التحفظ في تزويد إسرائيل بالسلاح، وانسحاباً إسرائيلياً من الأراضي العربية، وتصريحاً عربياً بسلام غير شديد الشروط. وبطبيعة الحال، كانت فكرة السياسة المتوازنة تعتبر من قبل إسرائيل وأنصارها بأنها انحياز للعرب. وعندما أوفد الرئيس نكسون صديقه ويليام سكرانتون إلى الشرق الأوسط في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ في جولة استطلاعية وللاجتماع بالرئيس عبد الناصر، وقام سكرانتون باستعمال عبارة «السياسة المتوازنة»، فإنه أثار موجات من الذعر والغضب في إسرائيل. وكان من حسن حظ إسرائيل أن البيت الأبيض لم يكن ملتزماً بسياسة التوازن مثل وزارة الخارجية، فأخذ الإسرائيليون يوجهون اتصالاتهم الى نيكسون

وكيسنجر ويتجاوزون روجرز في وزارة الخارجية. وكان نيكسون وكيسنجر يعتقدان أن الميزان العسكري في الشرق الأوسط يجب أن يميل لمصلحة إسرائيل «خوفاً من ان يلجأ العرب للحرب».

بعد أن عاد سكرانتون من جولته، انقطعت تصريحاته عن السياسة (المتوازنة) وغاب عن الحياة السياسية، وزال ما كان قد تركته تصريحاته من أثر طيب في نفوس العرب. وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨، وصل وزير الخارجية السوفياتي إلى القاهرة يحمل مشروعاً وضعه السوفيات لتسوية القضية، وكان المشروع يشتمل على جدول زمني لتنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢). وطلب غروميكو أن تقدم مصر المشروع للوسيط يارنغ.

ولكن الرئيس عبد الناصر فضل أن يقدم السوفيات مشروعهم للولايات المتحدة مباشرة. وأظهر غروميكو تفاؤلاً بالنسبة إلى الموقف الأميركي في ذلك الوقت، وأن وزير الخارجية دين رسك اقترح نقاطاً بناءة، وأن الأميركيين أصبحوا مقتنعين بضرورة انسحاب إسرائيل. فقال له الرئيس عبد الناصر بأن الأميركيين يتحدثون عن انسحاب من سيناء فقط، فأجابه غروميكو بأن دين رسك حدثه عن الإنسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية. وأن الاتحاد السوفياتي يأمل بأن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لتنسحب من جميع الأراضي العربية، وأنه من الضروري تقديم المشروع إلى الأميركيين لأن ردهم عليه سيظهر «إذا كانوا صادقين في حديثهم معنا أم لا». (مذكرات محمود رياض).

وأشار عبد الناصر إلى تقلب الولايات المتحدة أكثر من مرة مع مصر والإتحاد السوفياتي. ولكنه وافق على الإستمرار في السعي لإيجاد حل سلمي على أن لا يمنع ذلك بناء قوة مصر العسكرية. فقد كان عبد الناصر يرى تخوفاً في موقف الإتحاد السوفياتي من أن تتعجل مصر الأمور فتدخل قتالاً مع إسرائيل لتحرير أراضيها قبل أن تستكمل استعداداتها العسكرية بدرجة وافية. ولمس كذلك تباطؤ في تزويد مصر بالعربات وناقلات الجنود ومعدات العبور. وتقدم السوفيات بمشروعهم إلى الولايات المتحدة، وكان يتضمن في المرحلة الأولى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مسافة أربعين كيلومتراً شرق قناة السويس. وبعد شهر من ذلك تتراجع هذه القوات إلى مواقع ٤ حزيران/ يونيو. وتتقيد إسرائيل بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين، وتتقيد مصر بتأمين حرية الملاحة في قناة السويس، وترابط قوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ. وتتفق الدول العربية المعنية على الإتفاق النهائي عن طريق يارنغ.

ويذكر محمود رياض في مذكراته بأنه عندما رفضت الولايات المتحدة هذا المشروع وافق الاتحاد السوفياتي على التعجيل في إمداد مصر بالأسلحة والمعدات التي كانت مصر تطلبها منه. وقدمت الولايات المتحدة لمصر والأردن مشاريع انفرادية لا تتضمن انسحاباً كاملاً حتى من سيناء.

في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨، قامت إسرائيل بغارة كبيرة على مطار بيروت الدولي ونسفت عدة طائرات، وبلغت خسائر لبنان «ما يزيد على ٤٠ مليون جنيه»[٢٦]. وكانت الغاية من هذه الغارة الانتقام وإرهاب الدول العربية. فزادت قناعة مصر بأن إسرائيل لا تريد حلاً معقولاً، وإنما تريد فرض الاستسلام والتوسع:

> «بينما تعمل الولايات المتحدة على أن تستمر إسرائيل في تفوقها العسكري على العرب بصرف النظر عن عربدة إسرائيل في المنطقة واستمرارها في إحتلال الأراضي العربية». (مذكرات محمود رياض).

ورغم هذه الغارة الإسرائيلية البشعة، فإن الولايات المتحدة حافظت على التزامها بتزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم، فزاد ذلك في إصرار إسرائيل على إجبار العرب على قبول صلح وإنهاء المقاطعة الاقتصادية وفتح الممرات المائية والقناة لسفنها. وبدا بأن الولايات المتحدة أصبحت أوثق صلة بإسرائيل وأقل رغبة وتأثيراً في الضغط عليها لقبول تسوية مقبولة. وفي مقابل ذلك، ظهر تحول في العواصم الغربية لمصلحة القضية العربية بسبب التعنت الإسرائيلي، وذلك إضافة إلى تضامن دول أفريقيا الأكيد مع العرب، وهي الدول التي قطع معظمها العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. كما ازدادت القناعة العربية بوجوب التنسيق لاتخاذ موقف عربي موحد رغم الخلافات العربية القائمة. وفي مقابل التأييد والمساعدات التي قدمتها الدول الإشتراكية للعرب، وتفسير فرنسا وبريطانيا للقرار رقم (٢٤٢) بأنه يلزم إسرائيل

بالإنسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية، فإن الدول الأوروبية الغربية لم تكن في وضع يجعلها تلعب دوراً حاسماً في الضغط على إسرائيل أو الولايات المتحدة لحمل إسرائيل على الإنسحاب. ويذكر محمود رياض في مذكراته انه عندما كان يحث أعضاء مجلس الأمن على القيام بدورهم من أجل تنفيذ القرار (٢٤٢)، وخصوصاً دول أوروبا الغربية قال له وزير خارجية فرنسا التي كانت تؤيد الحق العربي:

«لا تتوقع دوراً حاسماً من أوروبا الغربية، لأن أوروبا ما زالت غير مؤهلة حالياً للقيام بعمل سياسي جماعي لا ترضى عنه الولايات المتحدة».

وهذا يعني ولو ضمناً على الأقل في تقدير وزير الخارجية الفرنسي، بأن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في الضغط على إسرائيل، أو أن يضغط غيرها من الدول لتنفيذ القرار الذي وافقت هي وبقية أعضاء مجلس الأمن عليه بالإجماع.

في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، اقترحت فرنسا إجراء مباحثات رباعية حول مشكلة الشرق الأوسط تشترك فيها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا. ويقول هنري كيسنجر الذي أصبح مستشاراً للأمن القومي ثم وزيراً للخارجية الأميركية، بأن وزارة الخارجية الأميركية التي انتقد موقفها وركائزها، كانت مهتمة بأن تقدم مبادرة أميركية لتقليل الخلاف بين الفرقاء وتوجههم نحو التسوية عن طريق يارنغ. ويعدد كيسنجر الأسباب التي دفعت وزارة الخارجية الأميركية لهذا الاهتمام، فيقول انها كانت: ازدياد حوادث القتال وحدّتها، ولذلك فلا يصح أن تبدو الولايات المتحدة غير مهتمة بالأمر؛ جميع الأطراف كانت تعتقد أو تدعي الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تحمل مفتاح التسوية، وبالتالي اعتقدت وزارة الخارجية بأنه يجب أن تتورط الولايات المتحدة في القضية بصورة فعالة؛ إحلال السلام يحرم الاتحاد السوفياتي من الاستفادة من التأزمات في المنطقة وعلى الأقل يكشف نياته.

ويضيف كيسنجر بأن:

«الكثيرين من خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية كانوا غير سعداء بموقف الرئيس جونسون المترفع تجاه النزاع وعزوا ذلك للسياسات المحلية»[٢٧].

وأعلن الرئيس نيكسون موافقته على الاقتراح الفرنسي والدخول في محادثات الدول الأربع وهي: فرنسا، بريطانيا، الاتحاد السوفياتي وأميركا. ولكن هنري كيسنجر لم يكن مرتاحاً لهذه المباحثات أو للمباحثات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي. وكان يقف موقفاً ينزل الضرر الشديد بالدول العربية، ويعتقد بأن معارضة الولايات المتحدة لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل سنة ١٩٥٦ كانت خطأ، لأن ذلك شجع عبد الناصر الذي كان على كل حال سيستمر في عدائه للغرب. أما إسرائيل فقد أعلن رئيس وزرائها في الكنيست في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، بأن إسرائيل ستتمسك بمضايق تيران في أي تسوية لمشكلة الشرق الأوسط، وقال في تصريح لمجلة نيوزويك الأميركية في ٩ شباط/ فبراير ١٩٦٩ بأن نهر الأردن يجب أن يكون هو حدود الأمن لإسرائيل:

«بكل ما يعنيه ذلك «وأن جيش اسرائيل يرابط على طول النهر». أما بالنسبة لمرتفعات الجولان فإننا ببساطة شديدة لن نتخلى عنها ونفس الشيء بالنسبة للقدس. وبالنسبة لهذه الأمور ليست هناك مرونة على الإطلاق»[٢٨].

وعندما ابتدأت مباحثات الدول الأربع في نيويورك وجه غونار يارنغ أسئلة محددة إلى أطراف النزاع تتعلق بتنفيذ القرار (٢٤٢) ومنها سؤال:

«هل تقبل مصر حق إسرائيل في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها حرة من أعمال القوة أو التهديد باستخدامها؟ وانه إذا كان الأمر كذلك فما هو مفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها الذي تراه مصر».

وبعد أن تشاور محمود رياض مع عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن الذي جاء إلى القاهرة لهذا الغرض، اتفقا على موقف واحد. فكان الرد المصري كما يلي:

«١ - ان مصر تقبل حق كل دولة في المنطقة في ان تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها حرة من أعمال القوة أو التهديد باستخدامها، على أساس ان تسحب اسرائيل قواتها من جميع الاراضي العربية المحتلة كنتيجة لعدوانها في ٥ يونيو [حزيران] ١٩٦٧، وان تطبق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٦٧.

٢ - حينما أثيرت قضية فلسطين امام الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧، فإن الجمعية العامة اصدرت قراراً في نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٤٧ لتقسيم فلسطين وتحددت بمقتضاه حدود إسرائيل»[٢٩].

وكان ذلك على اعتبار أن حدود قرار التقسيم هي الحدود القانونية في نظر المجتمع الدولي. أما إسرائيل فقد رفضت أن تبين حدودها، وإنما تركتها مفتوحة دائماً لمواصلة اعتداءاتها وتوسعاتها على حساب الأراضي العربية. وعندما اقترح الوفد الفرنسي في المباحثات الرباعية إصدار إعلان مبدئي يطلق عليه اسم (إعلان المبادىء والنوايا) يحدد فيه بوضوح مبدأ الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران/ يونيو، مقابل إنهاء حالة الحرب بينها وبين الدول العربية الثلاث تنفيذاً لقرار (٢٤٢)، رفض الوفد الأميركي إصدار مثل هذا الإعلان (مذكرات محمود رياض).

في تلك الفترة توفي الرئيس السابق الجنرال أيزنهاور، فأوفد الرئيس عبد الناصر الدكتور محمود فوزي مساعد رئيس الجمهورية لحضور جنازته، تعبيراً عن الامتنان الذي تشعر به مصر نحوه لدوره الحاسم أيام العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦. وفي واشنطن اجتمع الدكتور محمود فوزي بالرئيس نيكسون ووزير خارجيته الجديد ويليام روجرز ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر. ويذكر محمود رياض في مذكراته بأنه عندما طلب الدكتور فوزي من وزير الخارجية الأميركي التقدم بمقترحات معقولة للعرب

«علق روجرز قائلاً: لا تنسوا انكم خسرتم الحرب وعليكم ان تدفعوا الثمن».

أما الرئيس نيكسون فأبدى رغبته في تحسين العلاقات مع مصر، واقترح عودة العلاقات الدبلوماسية. ولكن عبد الناصر لم يجد في الموقف الأميركي ما يبرر اتخاذ هذه الخطوة. ويذكر هنري كيسنجر في كتابه عن **سنوات البيت الأبيض**، بأن الدكتور محمود فوزي لم يكن مفوضاً من قبل الرئيس عبد الناصر بشأن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. وأنه أكد للرئيس نيكسون بأن مصر كانت متشوقة لأن تخفض نفقاتها العسكرية، وأن تكرس مواردها للإعمار الداخلي. ويقول كيسنجر كذلك بأن الدكتور فوزي قال للرئيس نيكسون بأنه لا يطلب من الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل لأن تفعل ما يعود بالضرر على مصالحها، وإنما طلب معاملة عادلة متوازنة لمصر. أما إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة فإنه لم يكن قد آن الأوان المناسب لها. وفي مقابل هذه التأكيدات، علق هنري كيسنجر بأن الرئيس عبد الناصر متطرف معادٍ لا يريد أن يعيد العلاقات مع الولايات المتحدة، وأنه كان يريد من الرئيس نيكسون أن يجابه المعارضة المحلية في أميركا والرفض الإسرائيلي والترفع السوفياتي، ليساند الأهداف الكاملة لدولة (مصر)، رفضت إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة وبقيت سياستها الخارجية في أساسها معادية لها. ويضيف كيسنجر أن:

«ناصر في الواقع سعى لأن يتعامل معنا بالابتزاز، ولكنه لم يكن يملك شيئاً ليهددنا به»».

ويبدو لنا بأن قول كيسنجر فيه الكثير من التشويه للحقائق، ولا يمثل صورة صادقة لمواقف الرئيس عبد الناصر أو لموقف الولايات المتحدة الذي تميز باستعمال القوة والقهر عن طريق إسرائيل مباشرة ومساندتها في وجه الضغوط الدولية، وذلك لابتزاز التنازلات من العرب، ولإدخال اليأس والقنوط إلى قلوبهم، وسحق إرادتهم الوطنية بغية إرغامهم على التخلي عن حقوقهم وحقوق الفلسطينيين، وإقامة دولة قوية عازلة تفرق بين دولهم وشعوبهم.

قام الأميركيون بمحاولة للدس وخلق الشكوك بين مصر والاتحاد السوفياتي ونشروا الإيحاء في الأوساط الدبلوماسية بأنهم قد توصلوا إلى اتفاق سري مع روسيا بشأن الشرق الأوسط، وذلك لكي يوقفوا امدادات مصر بالسلاح الروسي الذي تحتاجه لتحرير أراضيها. ويقول محمود رياض:

«ولقد اقترنت تلك المحاولة بنشاط متزايد للمخابرات الأميركية داخل مصر مع محاولة جادة منهم للاتصال ببعض الضباط في قواتنا المسلحة. وعلى أي حال، فإن السوفيات ملتزمون معنا منذ حرب يونيو [حزيران] بأنهم لن يوافقوا على أي حل لقضية الشرق الأوسط، إلا إذا وافقنا عليه مسبقاً»[٣٠].

في تلك الفترة كانت السياسة الأميركية تتركز على ثلاثة محاور هي: المباحثات الرباعية والمباحثات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي ومهمة يارنغ. وفي ١٦ أيار/ مايو قدمت الولايات المتحدة مشروعاً من ثلاث

عشرة نقطة لتسوية ثنائية بين مصر واسرائيل، ووجدت مصر بأن هذا المشروع لا ينص بوضوح على انسحاب إسرائيل من سيناء ولكنه ينص على نزع السلاح فيها، كما وأنه كان يتناقض مع قرار مجلس الأمن (٢٤٢) ويفرض على مصر التزامات لم ترد في ذلك القرار. ثم قدمت الولايات المتحدة مشروعاً آخر تضمن النقاط التالية:

أولاً : إجراء مفاوضات مباشرة تحت إشراف يارنغ.

ثانياً : انسحاب إسرائيل إلى حدود يتم الاتفاق عليها مع عدم استبعاد الانسحاب إلى حدود مصر الدولية.

ثالثاً : ينزع السلاح من جميع المناطق التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية.

رابعاً : اعتبار مضيق تيران طريقاً مائياً دولياً.

خامساً : يتم إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل بمجرد إيداع وثائق الاتفاق في سكرتارية الأمم المتحدة.

سادساً : التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بين كل من مصر والأردن وإسرائيل مع إمكانية بحث إدارة غزة مؤقتاً بواسطة الأمم المتحدة.

سابعاً : يكون للفلسطينيين اللاجئين منذ سنة ١٩٤٨ حق العودة أو توطينهم حيثما يعيشون، وذلك في إطار اتفاقية تحدد الأعداد المسموح بعودتهم سنوياً.

و «أوضح سيسكو (مساعد وزير الخارجية الأميركي) خلال تقديمه للمشروع، انه يمكن نزع سلاح سيناء جزئياً مقابل وجود قوات إسرائيلية في شرم الشيخ».

و «كان واضحاً أن الولايات المتحدة لم تقدم بذلك أي حل لتحقيق السلام في المنطقة، وإنما كان الهدف هو مواجهة الموقف السوفييتي بمناورات سياسية مضادة»[٣١].

ورفضت مصر هذا المشروع لأنها وجدت فيه اتفاقاً ثنائياً لحل منفرد، تتخلى فيه مصر عن الأردن وسوريا والقضية الفلسطينية. كما وأنه يعطي إسرائيل الحق في الإصرار على تعديل الحدود المصرية، ويلزم مصر بإنهاء حالة الحرب قبل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية كافة، ويمكّن إسرائيل من التمسك باحتلال قطاع غزة وبتحديد من توافق على عودتهم من اللاجئين لدرجة رمزية، وذلك يتناقض مع قرار الأمم المتحدة بشأن حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم. ووجدت مصر كذلك بأن هذا المشروع يشكل حلاً انفرادياً استسلامياً يترك الكثير من المشاكل معلقة دون حل. وفي اجتماعات مجلس الوزراء المصري واللجنة التنفيذية العليا، اطلع الرئيس عبد الناصر المسؤولين المصريين على المشروع الذي يبين

«موقف أميركا الذي يزداد سوءاً».

وذكر:

«إن هذا المشروع لا يختلف كثيراً عن المشروع الأميركي الذي سبقه، وهي مشاريع تستهدف أن نستسلم للشروط الإسرائيلية وجر أقدامنا إلى حل منفرد مع إسرائيل نتخلى فيه عن الدول العربية الأخرى والقضية الفلسطينية كلها، وأن أميركا تستطيع أن تنحاز لإسرائيل كما تشاء، ولكن طالما انها لم تنجح في إرغامنا على التفاوض مع إسرائيل أو توقيع صلح معها أو الإستسلام للحل المنفرد، فإنه لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة تكون قد كسبت بعد حرب يونيو»[٣٢].

وأضاف عبد الناصر بأن مصر ستصعد حرب الاستنزاف ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأنه يقدر بأن انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل سيدفع روسيا إلى القناعة مع مصر بأنه لا جدوى من الحل السلمي

«كما أن وصول طائرات الفانتوم الأميركية لإسرائيل في الشهر التالي ـ آب/ اغسطس ـ سوف يحفز الاتحاد السوفياتي على التعجيل بالتزاماته العسكرية نحونا».

ويقول محمود رياض في تلخيصه للوضع الذي قام فيه (الاستقطاب) في المنطقة بتبني الولايات المتحدة للمطالب الإسرائيلية كاملة ووقوف الاتحاد السوفياتي إلى جانب مصر في موقفها بشأن الانسحاب الإسرائيلي إلى مواقع ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧:

«وبالطبع ففي هذا الاستقطاب كان موقف الولايات المتحدة هو الأقوى لأنه لم يكن يتطلب سوى تدعيم الأمر

الواقع فعلاً وهو الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأراضينا بينما موقف الإتحاد السوفييتي هو الأضعف لأنه مضطر إلى مساعدتنا في تغيير هذا الأمر الواقع نفسه بقوة السلاح»[٣٣].

هنري كيسنجر يصبح مساعداً لشؤون الأمن القومي في البيت الأبيض

في هذه الحقبة دخل السيد هنري كيسنجر اليهودي الألماني الأميركي إلى الحلبة السياسية الأميركية والدولية في مناصب مؤثرة. كان أستاذاً جامعياً وكتب عدة أبحاث وكتب عن السياسة والدفاع الاستراتيجي، وأصبح مستشاراً لرئيس الجمهورية الأميركية لشؤون الأمن القومي، ثم وزيراً للخارجية في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون. واشتهر كيسنجر بمشاركته في محاولات استنباط الحلول لمشكلة الشرق الأوسط والمباحثات الخاصة بها، وبرحلاته المكوكية بين مصر والأردن وسوريا وإسرائيل. كما اشتهر بصداقته وإعجابه بالرئيس أنور السادات وبسياساته ومواقفه، وكان وما زال يغدق عليه فيضاً من الثناء السخي.

ومن بداية الأمر وعندما أصبح كيسنجر مساعداً لرئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي، اختط موقفاً معادياً لمصر وسوريا، وكان يعتقد بأن وقوف الولايات المتحدة ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في عدوانهم سنة ١٩٥٦ كان خطأ، لأن ذلك في رأيه شجع الرئيس عبد الناصر الذي كان سيستمر في عدائه للغرب على كل حال. وفي كتابه الضخم عن سنواته في البيت الأبيض الأميركي يجد القارىء شرحاً للأسباب التي حدت بكيسنجر للوقوف ضد المبادرات الأميركية التي سعت إلى بلورتها وزارة الخارجية وأطراف دولية للوصول إلى تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط. كان يرى بأن وزارة الخارجية الأميركية في ذلك الوقت تستعجل إجراء المفاوضات والتسويات للقضية على أساس شامل، لأنها كانت تعتقد بأن تدهور الوضع سوف يزيد من النفوذ السوفياتي. أما هو فحاول أن يعرقل هذه المساعي ويقول صراحة:

«عندما أبلغت سيسكو (مساعد وزير الخارجية الأميركية في ذلك الوقت) في منتصف شباط [فبراير] (١٩٦٩) بأننا لا نريد نجاحاً سريعاً لمشاورات الدول الأربع في الأمم المتحدة في نيويورك، كنت أتحدث بلغة تتجه عكس كل قناعات وزارته»[٣٤].

ويقول كذلك انه كان يفضل التسويات الجزئية مثل تسوية مع الأردن، وإن كان قد تبين فيما بعد بأن تفضيله لتسوية جزئية مع الأردن كان خاطئاً، لأن مشكلة الضفة الغربية والقدس كانت أصلب المشاكل بالنسبة إلى إسرائيل. ويقول كيسنجر كذلك بأنه لم يكن مخلصاً في التعاون مع الاتحاد السوفياتي للتوصل إلى تسوية، لأنه لم يرغب في إعطاء مكاسب للدول العربية الصديقة للاتحاد السوفياتي، ولأنه كان يخشى أن يبدو وكأن ضغط روسيا هو الذي جلب منافع التسوية للدول العربية الصديقة لها فيعود الفضل في ذلك للسوفيات. كما أراد كيسنجر أن يحرم الدول العربية المعادية للغرب من الحصول على تنازلات، وأن يضعف النفوذ السوفياتي في المنطقة. وكان كيسنجر يرى بأن تورط الولايات المتحدة كثيراً في التسوية سيضطرها في النهاية لتقديم مقترحات لن تقبلها الأطراف المتنازعة المتباعدة، فتجد نفسها في موقف يلزمها بفرضها على العرب وإسرائيل. كما كان يفضل تأجيل المفاوضات ليظهر حتى للعرب (المتطرفين) بأنه لا غنى عن الولايات المتحدة لتحقيق أي تقدم نحو حل القضية، وأنه لا يمكن ابتزاز التسوية من أميركا بالضغط السوفياتي، وأنه لا مفر لهم من السعي وراء صداقة أميركا إذا أرادوا تحقيق أي تقدم نحو التسوية.

واتهم الرئيس عبد الناصر بأنه نضالي معادٍ، وانه كان متطرفاً متعنتاً يريد كل شيء للعرب دون أن يدفع ثمناً لذلك.

ويعترف كيسنجر صراحة في مذكراته عن سنواته في البيت الأبيض كمستشار للرئيس للأمن القومي، بأنه سعى لعرقلة مبادرة ويليام روجرز وزير الخارجية الأميركية. وأكد لغولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل، بأنه لن يرغم إسرائيل على قبول التفسير العربي للقرار (٢٤٢) عند صياغة التوجيهات لمهمة غونار يارنغ. وكشف عن أن ادعاء إسرائيل أحياناً بأنها قبلت بعض التسويات بسبب الضغط الأميركي لم يكن

صحيحاً، وأن الحقيقة في هذه الحالات هي أن قادتها يعرفون في قلوبهم بأن قبولهم لتلك التسويات هو في مصلحة إسرائيل على أي حال. وغالط كيسنجر في وصف النداء الذي وجهه الرئيس عبد الناصر للرئيس نيكسون وطلب فيه أن يطلب من إسرائيل الانسحاب، أو على الأقل أن يقطع عنها المساعدات الحربية والمالية والاقتصادية، فقال بأنه كان بصيغة الأمر المتعجرف لما (يجب) على الولايات أن تطلبه من إسرائيل. وبالنسبة إلى التهم المتبادلة بشأن مخالفات وقف إطلاق النار في نهاية حرب الاستنزاف، فإن كيسنجر وقف إلى جانب إسرائيل، على الرغم من أنه لو ثبت أن مصر انتهكت تلك الاتفاقية فإنها إنما قامت بإجراءات دفاع جوية كانت ضرورية لمجابهة اعتداءات إسرائيل الجوية، التي جعلتها الولايات المتحدة متفوقة تفوقاً حاسماً في مجالها. ويقول هنري كيسنجر في كتابه عن: **سنوات البيت الأبيض** أنه كان يرى أن الضرورة الأهم كانت مجابهة الوجود العسكري السوفياتي في الشرق الأوسط، بغض النظر عن مدى (تعنت) إسرائيل وعن أن هذا التعنت الإسرائيلي هو الذي اضطر العرب لطلب المساعدات السوفياتية، ودخول القوات السوفياتية إلى مصر للمساعدة في الدفاع الجوي عن أرض مصر وسكانها ومدارسها ومصانعها ومرافقها. وقدر كيسنجر عدد رجال هذه القوات بعشرة آلاف. ويعلن كيسنجر أنه كان يريد أن يفقد العرب كل أمل في جدوى المساعدات السوفياتية، وأن يتوصلوا إلى القناعة بأن الطريق الوحيد لاسترجاع أي شيء ولو جزئي هو اللجوء إلى الولايات المتحدة والاستسلام لها كتابع لا يسبب لها أو لسياساتها المشاكل والتعقيدات. وكان يعتقد بأن السوفيات يحترمون القوة والسلطة، وأنهم يفهمون القوة العسكرية أكثر من أي شيء آخر، ولو أن هذا لا يعني أنهم يتشوقون للقتال أو أنهم يؤمنون باستعمال القوة دون تمييز. ويقول كيسنجر كذلك أن السوفيات لا يفهمون التحفظ وأنه يربكهم، وفي نهاية الأمر يدفعهم ذلك لأن يستنتجوا بأن هناك مجالاً للتحرك إلى الأمام. وكانت هذه القناعات لدى كيسنجر تدفعه للاعتقاد بأنه إذا لم تساند الولايات المتحدة إسرائيل بصورة ظاهرة بمساعدات عسكرية، فإن السوفيات سيفكرون في أسباب ذلك، وفي النهاية سيستنتجون إن الإدارة الأميركية ترتدع عن مساعدة إسرائيل بسبب اهتمامات داخلية أو سياسية واقتصادية، أو خشية نتائج التصعيد العسكري. ويستخلص من هذا التفكير بأنه لا يكفي تزويد إسرائيل بمساعدات محدودة كردٍّ على إدخال الروس للصواريخ المتطورة وقوات مقاتلة إلى مصر، رغم أنها كانت قليلة العدد، وإنما يجب أن تكون تلك المساعدات جسيمة حاسمة، لأن ذلك كان سيظهر بأن الولايات المتحدة ستقابل كل تصعيد سوفياتي بما يضاهيه، كما سيظهر بأن الضغوط العسكرية السوفياتية ليست الطريق لتسوية مشاكل الشرق الأوسط السياسية، وهذا هو أول شرط أساسي لتشجيع الاعتدال ولتحقيق ما اعتبره كيسنجر الاستراتيجية الفضلى.

كان كيسنجر يعترف بتعنت إسرائيل وقادتها، ولكنه كان يريد أن تصرف الإدارة الأميركية النظر عن هذا التعنت والتشدد، وأن تركز جهودها على الأمر الذي اعتبره أكثر أهمية بدرجات وهو منع أي انتصار عربي، على اعتبار أن مثل هذا الانتصار سيكون انتصاراً سوفياتياً حسب زعمه وتصويره للأمور، ولكنه كان في الوقت نفسه يلجأ إلى التعنت الإسرائيلي لعرقلة المبادرات التي كانت تطرح من قبل وزارة الخارجية الأميركية، أو غيرها من دول أخرى معنية بالسلام في الشرق الأوسط، فنجده المرة بعد المرة يرفض تلك المبادرات ويعطلها بحجة أن إسرائيل سوف ترفضها. وكأن لإسرائيل الكلمة العليا وحق الرفض والتعنت بلا حدود. وكيسنجر في هذه الحالات لم يطالب بتجاهل رفض إسرائيل وتطرفها، ولا ببذل الجهود الأميركية والدولية لإلزامها ولو بالقرارات الدولية التي وافقت عليها هي والولايات المتحدة ذاتها، وبدلاً من ذلك، اختار كيسنجر عرقلة جهود التوصل إلى السلام العادل ومنع الحرب، والتقليل من احتمال المجابهة المخيفة بين الدولتين العظميين النوويتين. وكان ينتقد الدوائر الحكومية الأميركية الأخرى لأنها كانت تضع الملامة على إسرائيل بشأن التوتر على قناة السويس، ولأنها هي التي أثارت ردود الفعل السوفياتية بغاراتها الوحشية على العمق المصري، وذلك رغم اعترافه بأن موقف تلك الدوائر ضد إسرائيل كان له ما يبرره. كان كيسنجر ينتقد تلك الدوائر بشيء من التهكم، لأن (الحل) لديها بالنسبة إلى الإجراء

العسكري السوفياتي كان الضغط على إسرائيل لتكون أكثر ليونة، ولأن وقتاً ثميناً ضاع في مناقشة أمور لا ارتباط لها في رأي كيسنجر بالأمر الأهم، وفي الجدل حول ما إذا كان التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل مختلاً أو سليماً. ففي رأي كيسنجر كان كل هذا بعيداً عن الأمر الأساسي، فالأمر بالنسبة إلى تفكير كيسنجر أو ادعائه هو أنه بغض النظر عن مدى (ليونة) إسرائيل، فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تجابه وتردع السوفيات والعرب الراديكاليين، وإلا فإن أي (تنازلات) إسرائيلية كانت ستبدو بأنها جاءت نتيجة لإدخال رجال القوة السوفياتية إلى مصر. وهذا في ادعائه كان سيضعف الموقف الأميركي ويخل بالتوازن السياسي، وسيكون في إمكان السوفيات قلب التوازن العسكري في أي لحظة يختارها السوفيات. ورغم اعتراف كيسنجر بأن إسرائيل لم تكن بريئة من مسؤولية سوء الأوضاع السائدة، فإنه كان يريد أن يقنع المسؤولين الأميركيين بأن المهم هو أن تجابه الولايات المتحدة التحدي العسكري، دون أن يقرن ذلك بضرورة الضغط على إسرائيل لتخفيف تعنتها ووقف عدوانها الذي اضطر مصر لطلب قوات سوفياتية محدودة.

هذه كانت أفكار ونيات هنري كيسنجر عندما كان مساعداً للرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي. وهو يذكر بأن وجهة نظره هذه لم تكن سائدة على الدوائر الحكومية الأخرى في ذلك الوقت، ولكنه بالطبع حاول عرقلة ما يتعارض معها من أفكار ومبادرات أوصت بها الدوائر الأخرى، وخصوصاً وزارة الخارجية قبل أن يصبح وزيراً لها. وكان السلاح الرئيسي الذي استعمله كيسنجر بفرض سياساته ومواقفه هو خوف أميركا من (البعبع) السوفياتي وكراهية شعبها له. وكان يربط بين الدول العربية الصامدة في وجه سياسات أميركا بالاتحاد السوفياتي، كما لو كانت حليفة أو عميلة له، وينعت قادتها بالراديكالية والتصلب مهما بلغ اعتدالهم الحقيقي واستقلالهم عن السوفيات ورغبتهم في التعاون مع الولايات المتحدة دون تبعية. وكان يصور أي استرداد للحق العربي على أنه سيكون انتصاراً للسوفيات وللراديكاليين. وكان يوحي بأن مثل هذا الاسترداد سيضر بمصلحة الولايات المتحدة ويعزز مكانة السوفيات. ولذلك لا يجوز السماح بتحقيقه على الرغم من أي حق عربي أو مراعاة للحقيقة، وهي أن سياسات أميركا هي التي قربت بعض العرب من السوفيات وأرغمتهم على طلب مساعداتها. وحاول كيسنجر إقناع أميركا والعالم بأن صد السوفيات في الشرق الأوسط والعالم ومنع (حلفائهم) و (التابعين) العرب من الانتصار له الأهمية العليا، وأنه تبعاً لذلك يتوجب أن تكون إسرائيل أقوى من العرب مجتمعين لتتمكن من الانتصار عليهم بصورة ساحقة. وكان هذا بالطبع يعني إغداق السلاح الوفير المتطور على إسرائيل وزيادة تصلبها في رفض التسويات العادلة، وفي إثارة شهيتها لمزيد من العدوان والتوسع وتقسيم العرب وخلق المشاكل والصعوبات لدولهم وتعرضهم للنكبات المأساوية المتكررة. والحقيقة هي أنه لولا مساعدات الولايات المتحدة الهائلة لإسرائيل وانحيازها إليها وحمايتها لعدوانها، لما نشأت حاجة تضطر بعض الدول العربية إلى التقرب من الاتحاد السوفياتي وطلب مساعداته وقواته دون تفريط بالاستقلال. كما يجدر أن نلاحظ بأنه لم يشتهر عن الاتحاد السوفياتي رغم مساعداته الكبيرة لعدد من الدول العربية أنه بذل ضغوطاً شديدة لأن يجعل تلك الدول تابعة له. ولم يفرض عليها عقيدته الشيوعية أو يحاول أن يحصل فيها أو في مياهها على قواعد حربية. وخلال الأزمات المتعاقبة في الشرق الأوسط، كان الاتحاد السوفياتي أشد اعتدالاً وأكثر حرصاً من الولايات المتحدة على تجنب تصاعد التوتر، وتفادي المجابهة مع الولايات المتحدة حتى لا يقع صدام بينهما. كما وأن غالبية الدول العربية إن لم نقل كلها حاربت الشيوعية دون خفاء.

إنه من الصعب على من يقرأ مذكرات هنري كيسنجر، ويتابع منطقه وادعاءاته وتحليلاته فيما يتعلق بإسرائيل والشرق الأوسط، أن لا يصل إلى قناعة بأن هذا الأستاذ الجامعي الذي كان مسؤولاً سياسياً فعالاً في الحكومة الأميركية واشتهر بقدراته وذكائه، وكان نجماً إعلامياً بارزاً، يفتقر إلى قسط كبير من الصدق والأمانة في عرض الدوافع والموجبات التي كانت وراء سياساته ومساعيه لمصلحة إسرائيل ضد العرب ومصالحهم وحقوقهم المشروعة، التي تعترف بها بشكل واضح المبادىء الإنسانية العادية وقرارات الأمم المتحدة، وإن كان فيها الكثير من الاجحاف، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية. ومن

المهازل البشرية أن يكون هنري كيسنجر الذي أنزلت سياساته الويلات والدمار في الوطن العربي وشعوبه، وساعدت على إشعال القتال فيه، وفي حرق وتدمير المدن والقرى والغابات والمزروعات في فيتنام وكامبوديا، قد منح جائزة (نوبل) للسلام. إلا أن إجرامه سجل عليه في كتاب وجهه عدد من أساتذة جامعة (جورج تاون) الأميركية بواشنطن، واعترضوا فيه على السماح له بإلقاء المحاضرات في تلك الجامعة نظراً إلى أنه (مجرم حرب) لدوره في فيتنام وكامبوديا(٣٥).

وبغض النظر عن مدى قناعة هنري كيسنجر بصحة تحليلاته ودوافعه وحرصه على مصالح الولايات المتحدة الوطنية، فإنه يبدو لنا بأنه يفتقر إلى الصدق والدقة في تصوير التطورات التاريخية والسياسات والمجابهات الأميركية والغربية التي دفعت بالرئيس عبد الناصر وسوريا إلى الخلاف والصراع مع الولايات المتحدة. فبريطانيا وفرنسا هما الدولتان اللتان كانتا تستعمران الدولتين العربيتين، والولايات المتحدة كانت تسعى لفرض استعمار جديد عليهما، والرئيس عبد الناصر رئيس أقوى دولة عربية والزعيم الأكثر نفوذاً بين جميع القادة العرب، اتجه منذ بداية استيلائه على السلطة في مصر نحو الولايات المتحدة والغرب، وطلب السلاح الذي كان في أقصى حاجة إليه للدفاع عن بلده ووطنه العربي. وطلب معونات الغذاء والمساعدات المالية والاقتصادية وطلب مالاً لتمويل السد العالي، وصرح في وقت مبكر بأن مصلحة العرب هي مع الغرب، وطلب مهلة من الاستقلال يستعيد خلالها العرب ثقتهم بالغرب الذي كان يستعمرهم ويستثير فيهم نتيجة لهذا الاستعمار شعور الكراهية للمستعمر. وجمال عبد الناصر حاول مراراً تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة. وحارب الشيوعية في مصر وخارج مصر، وحافظ بثبات ودون تردد على استقلاله وحرية إرادته في علاقاته بالاتحاد السوفياتي، رغم أنه كان في أشد الحاجة لمساعداته العسكرية ومساندته في المعترك الدولي الذي لا يرحم ولا ينصف الدول الضعيفة. ولم يكن عبد الناصر (متطرفاً) في موقفه من إسرائيل، بل كان في بادىء الأمر يوجه جهوده للإصلاحات الداخلية في مصر وليس لمحاربة إسرائيل، وسعى لحل القضية الفلسطينية ثم العربية عن طريق التسويات السلمية. وأجرى اتصالات لتسوية القضية الفلسطينية مع (موشيه شاريت)، وقيل انه قبل قرار التقسيم مع بعض التحفظات. كما أنه قبل قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الذي ما زالت تتمسك به الولايات المتحدة وإسرائيل، وأظهر من الاعتدال والواقعية تجاه ما عرض من مقترحات لتسوية القضية الفلسطينية، وقبل مشروع (روجرز) الأميركي فتعرض لانتقادات شديدة، وحاول مراراً تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، ولكن الولايات المتحدة امتنعت عن التجاوب مع محاولاته وحتى مع مساعي الأردن المتميز باعتدال مواقفه أو غيره من الدول الصديقة للولايات المتحدة، وتزايد انحيازها لاسرائيل ضد الحق العربي إلى أن وصل إلى درجة يمكن أن تعتبر تحالفاً كاملاً واقعياً ورسمياً. وكان من الطبيعي نتيجة لهذا الموقف الأميركي المستمر ان اضطرت مصر إلى الإتجاه نحو علاقات أوثق مع الاتحاد السوفياتي، وهو المصدر الرئيسي الوحيد المتيسر للسلاح والمعونات الحيوية لمصر. وحتى موقف الرئيس أيزنهاور سنة ١٩٥٦ الذي أثار امتنان الرئيس عبد الناصر وقطاعات كبيرة في الوطن العربي، فإنه يبدو أن دافعه الرئيسي كان خداع وتواطؤ دول العدوان الثلاثي الحليفة لأميركا، التي خططت في الظلام ودون استشارة الولايات المتحدة لقتال ربما يجرها والدولة العظمى إلى مجابهة مسلحة مع الاتحاد السوفياتي على نطاق عالمي. ولا شك أن هنري كيسنجر كان يعلم بأن مصر وسوريا والأردن حاربت الشيوعية، وأنها لم تكن عميلة أو تابعة لروسيا. ففي مذكرة كتبها للرئيس نيكسون في ٥ آذار/ مارس ١٩٦٩ قال:

«العرب يفترضون خطأ ولكن دون تراجع بأننا نستطيع أن نجعل إسرائيل تفعل ما تشاء. الفرنسيون والبريطانيون يفترضون بأننا نقدر أن نفعل أكثر مما فعلنا. ربما السوفيات فقط الذين يعرفون حدود نفوذهم هم في القاهرة ودمشق،ويفهمون بصورة واقعية حدود نفوذنا في القدس ولكنهم يجدون فائدة كبيرة دعائية في مساعدتنا لإسرائيل (تمنعهم من الاعتراف) بهذه الحقيقة». (سنوات البيت الأبيض).

ووفق كل شيء، فإن مساهمة الولايات المتحدة في خلق إسرائيل رغم مبادىء الرئيس ولسون عن حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير، وفي تزويد إسرائيل السخي بالسلاح المدمر ومساندتها اقتصادياً وسياسياً في المعترك الدولي، ليس للحفاظ على كيانها ووجودها فحسب، وإنما في عدوانها التوسعي

والتمسك بمكاسبه وحرمان العرب من أرضهم ووطنهم، هي التي دفعت مصر وسوريا لطلب المساعدات الروسية وعدد محدود من المقاتلين الروس. وهنري كيسنجر يبدو لنا مخاتلاً عندما يصف تمسك الرئيس عبد الناصر بتحرير أرض مصر والأراضي العربية الأخرى بالتطرف والعدوانية والتصلب، متجاهلاً أن سياسات أميركا وسياسته بالتأكيد لم تترك خياراً مقبولاً لمصر وسوريا سوى قبول أو طلب المساعدات السوفياتية، لتتمكن من الدفاع عن نفسها في وجه المساعدات الهائلة التي تغدقها الولايات المتحدة على إسرائيل، وهي الدولة التي ترفض أن تعلن حدودها إلا في تعابير تسمح بمزيد من التوسع مثل «أرض إسرائيل الكبرى» و «أرض الأجداد» و «من الفرات إلى النيل». ثم يقوم هنري كيسنجر وغيره من القادة الأميركيين بتوجيه اللوم إلى العرب المعتدى عليهم، ويصفهم بالمتطرفين المتعنتين الذين يهددون إسرائيل، ويبرر موقف الولايات المتحدة العدائي منهم بسبب «العلاقة» مع السوفيات التي دفعتهم إليها الولايات المتحدة بقوة ومثابرة. وحتى لو تساهلنا فيما يتعلق بما يدعيه هنري كيسنجر والقادة الأميركيون الآخرون عن الدول العربية (المتطرفة) وصداقتها للإتحاد السوفياتي (وتهديدها) لإسرائيل، فهل ينطبق هذا الادعاء على الأردن الذي كان دائماً صديقاً للغرب والولايات المتحدة وتعرض للكثير من الاتهامات بسبب ذلك، وكان دائماً معتدلاً وميالاً للسلام، فهل يمكن تبرير تقاعس الولايات المتحدة في موقفها من إسرائيل لارجاع الضفة الغربية رغم الوعود الأميركية بأي اندفاع للأردن نحو الاتحاد السوفياتي أو نحو الشيوعية في داخله؟ بل أين هي الدولة العربية من المحيط إلى الخليج التي أصبحت دولة (شيوعية)، وأين هي الدول العربية (اليسارية) التي لم تحارب الشيوعية في داخل حدودها أو سمحت لها بالنمو والانتشار[٣٦]. ولا بد أن القادة الأميركيين يعلمون بأن الرئيس عبد الناصر سهّل لجلالة الملك حسين أن يتفاهم مع الولايات المتحدة، ويدخل معها في اتفاقية دفاع إذا لزم الأمر لاستعادة الضفة الغربية، ووقف إلى جانبه في وجه انتقادات (المتصلبين) من العرب. ويبدو من الواضح أن إرغام إسرائيل على الانسحاب أو على الأقل قطع المساعدات العسكرية التوسعية عنها بغية إرغامها على الانسحاب من الأردن والأراضي العربية المحتلة، كان سيقنع العرب بأن الولايات المتحدة قد ابتدأت صفحة جديدة من الصداقة الحقيقية لهم، أو على الأقل للأردن حتى تكون قدوة لهم. اما ادعاء كيسنجر بأنه إذا قامت تسوية يكون الاتحاد السوفياتي أحد أطرافها فإن العرب سيعتقدون بأن الاتحاد السوفياتي ونفوذه هو الذي عاد عليهم بالمنافع، إنما هو ادعاء ركيك هزيل وخصوصاً بالنسبة إلى الأردن، فمعظم العرب على قناعة أكيدة بأن الولايات المتحدة وخصوصاً في غياب القوة العربية والتضامن والتنسيق والإعداد العربي السليم هي الدولة الأكبر تأثيراً في الشرق الأوسط، وان مساندتها لاسرائيل ولو بتعريض العالم للحرب الشاملة النووية هي أكبر من مساعدة الاتحاد السوفياتي المتحفظ المتفادي للصدام مع أميركا للعرب، وان الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تأثيراً على إسرائيل ولو في إطار من النفوذ الصهيوني الاسرائيلي وتقارب مصالح الدولتين. وعلى هذا الأساس فإن النجاح في أي تسوية وإن اشترك فيها الاتحاد السوفياتي سيعزى بالدرجة الأولى للولايات المتحدة وليس للاتحاد السوفياتي. وليس من الغريب أن يعتقد الكثيرون انه بالنسبة إلى اسرائيل وعدوانها المتكرر وتوسعها ان الولايات المتحدة لا تفرق في حساب النتائج الواقعية بين الدول العربية (الصديقة) و (المعادية)، ولا بين (المعتدلة) و (المتطرفة)، ولا بين الدول (الرجعية) والدول (اليسارية) التقدمية.

وقضية الأردن دليل قوي على صحة هذا الاعتقاد، فكيف يمكن أن يفسر إرجاع الضفة الغربية إلى الأردن بأنه انتصار سوفياتي. ويضاف إلى كل هذا أن كيسنجر يبرر عرقلته ورفضه للمبادرات والاقتراحات الخاصة بتسوية مشكلة الشرق الأوسط بمجرد رفض إسرائيل لها أو بمجرد تخمينه أنها سترفضها، وهو يذكر في العديد من الحالات أنه كان لا يرى أن النجاح سيكون حليف تلك المقترحات لمجرد أن إسرائيل سترفضها. ولا يستطيع من يقرأ مذكرات كيسنجر عن سنوات عمله في البيت الأبيض إلا أن يخرج بالانطباع بأن كيسنجر يجد، أو يزعم أنه يجد، في مجرد (رفض) إسرائيل أو توقع هذا الرفض سبباً ومبرراً مقبولاً لاجهاض الاقتراح أو التنديد به واعتباره غير واقعي، دون أن يحاول بذل

جهد وافٍ لاقناع إسرائيل بعدم سلامة موقفها أو الضغط عليها كما هو ممكن بل ومعتاد بين الدول المتعاونة، وخصوصاً تلك التي تقدم المساعدات الهائلة وتوفر الحماية، والدولة التي تتلقى تلك المساعدات وتلك الحماية. كان كيسنجر لا يحب الضغط على إسرائيل لتقبل تسوية. وكان يزعم بأن ذلك يعني الضغط على حليف لمصلحة دولة قطعت علاقاتها مع الولايات المتحدة بـ (استثناء الأردن)، واتبعت عموماً سياسات عدائية لها وكانت في زعمه عميلة للاتحاد السوفياتي[٣٧]، ونظراً إلى أنه من الصعب أن نفترض بأن هنري كيسنجر كان رجلاً جاهلاً، أو أنه انحدر إلى هذا الدرك من الخطأ، فإننا لا نجد تفسيراً للمزاعم والذرائع التي يلجأ إليها في تبريره لتعطيله للمساعي العربية والدولية، وحتى لمساعي بعض المسؤولين والدوائر الأميركية سوى تصميمه على تمكين إسرائيل من البقاء في الأراضي العربية المحتلة والاحتفاظ بها أو بأكبر قسم منها، وخصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة بغية ضمها إليها مع مرور الزمن، وتغيير الوضع السكاني فيها لتصبح جزءاً من إسرائيل شعباً وأرضاً.

ويزعم كيسنجر أن الرئيس أيزنهاور نفسه من فراش مرضه الأخير حث الرئيس نيكسون على عدم التورط في الحلول لمشكلة الشرق الأوسط، كما ادعى بأن الرئيس نيكسون في قبوله لاقتراح فرنسا بشأن المباحثات الرباعية ولاقتراح الاتحاد السوفياتي بشأن المباحثات الثنائية، انما أراد أن لا يعادي ديغول أو أن يصد الاتحاد السوفياتي أو وزارة الخارجية الأميركية، ولكنه في الوقت نفسه وافق على اقتراح قدمه له كيسنجر لجعل المباحثات تتعثر وتتباطأ من المراحل التمهيدية. ولكن خطة كيسنجر لم تنجح بسبب حماس وزارة الخارجية الأميركية.

وليس من الغريب بالنسبة إلى مشاعر هنري كيسنجر وانحيازه الصهيوني أن يتفهم ويكاد يمجد ما وصفه بإيمان الشعب اليهودي، وتطلعاته للعودة لتحقيق (أحلامه) التي احتفظ فيها على مر العصور ورغم الاضطهاد ليبني (أرضه) في وجه الآلام والصعوبات والظروف المعادية. وليس من الغريب أن يتجاهل أن (الشعب) اليهودي الذي يتحدث عنه هو في معظمه من سلالات أجنبية أوروبية هو نفسه من احداها، وهم ليسوا أحفاد من عاش من اليهود في زمن سحيق في أجزاء محدودة من فلسطين التي زارها كيسنجر في الستينات قبل دخوله الإدارة الأميركية، وأرسل بصره من «(كيبوتز جينوسار)» موطن «(ييغال يادين)» إلى مرتفعات الجولان السورية. وإن هذا الشعب أتى إلى فلسطين في القرن العشرين بمساندة الغرب معتدياً على وطن العرب وأراضيهم التي هي ملك لأجدادهم ولهم منذ آلاف السنين قبل التسلل العبري القديم وإلى يومنا هذا. ولكن يجب أن يكون غريباً أن لا يتفهم هنري كيسنجر سعي الرئيس عبد الناصر والقادة العرب لتحرير أرضهم العربية وصد العدوان والتضامن فيما بينهم، وذلك حق بل واجب قومي عادي ولو في أقل القليل في حدود قرار الأمم المتحدة للتقسيم أو خطوط ١٩٦٧، أو في نطاق القرار (٢٤٢) الذي وافقت عليه الولايات المتحدة ومجلس الأمن بالإجماع فينعتهم بـ (العدوانية) و (التطرف) و (العمالة للسوفيات).

وبطبيعة الحال، يمكننا أن نزيل هذا الاستغراب إذا عدنا إلى صهيونية هنري كيسنجر وإن كان ينكرها، وإلى سعيه خلال وجوده في الحكومة الأميركية كأحد المسؤولين ذوي النفوذ الكبير على الأحداث، لإرغام الدول العربية على التخلي عن حقوقها وواجباتها القومية وجعلها تسير في فلك السياسة الأميركية بخنوع، فهذا بالنسبة إلى كيسنجر والعديد من القادة في المعترك السياسي ليس أمراً يجب أن تغلب عليه المبادىء الأخلاقية أو الأدبية أو حتى المواثيق الدولية، وإنما يخضع بالدرجة الأولى للاعتبارات السياسية والمصالح الدولية الصماء الحقيقية أو الظنية. ويبدو كما لو أن كيسنجر يرى بأن قيام إسرائيل على أرض لا يستطيع هو أو غيره أن ينكر بصدق أنها عربية منذ آلاف السنين، وتشريد أهلها والاستيلاء على أراض عربية مجاورة لها ورفض إعادتها إلى أصحابها (حق)، لأنه يستند إلى (أحلام وآمال) حملها اليهود بعناد وثبات طيلة مئات من السنين حسب وصفه وتعبيره. أما عبد الناصر فإنه (عدائي متطرف) وعدو يجب قهره والقضاء عليه في تصور كيسنجر وحساباته، لأنه كان يريد استقلال بلده وتحرير أرضها وتعميرها، وتحرير الأرض الفلسطينية واسترداد الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. وهذه كلها مطالب لا يختلف

في إعلانها الملوك والقادة العرب حتى أشدهم اعتدالاً في نظر كيسنجر والولايات المتحدة. وعبد الناصر في نظر كيسنجر عدو لأنه كان يتمسك بحرية اختيار صداقاته بين الدول وقادتها، ولأنه اختار دولاً صديقة لا تعجب الولايات المتحدة رغم محافظته على استقلاله في علاقاته معها.

ويختلف الأمر في المديح وليس في النتائج عندما يتحدث كيسنجر عن جلالة الملك حسين، فهو يصفه بالشجاعة وبأنه من أكثر القادة السياسيين الذين قابلهم جاذبية، وأنه في صداقته للولايات المتحدة لم يكن أبداً مساوماً. ووصف جلالة الحسين بأنه شهم وكريم التهذيب، وأنه تعامل بكرامة، وأنه ملك متعاطف مع الغرب في «دوامة التطرف العربي»، وأنه رغم اعتماده على المساعدة الأميركية فإنه تحمل إجراءاتها المزعجة وأحياناً غير لائقة بصبر، ودون أن يفقد رباطة جأشه أو ينزل إلى دور المستعطي. ولقد جاء هذا الوصف في إطار حديث كيسنجر عن زيارة جلالة الملك حسين لواشنطن في نيسان/ ابريل سنة ١٩٦٩. ويذكر كيسنجر بأن جلالة الملك كان أول زعيم عربي مستعد للبحث في عقد صلح مع إسرائيل، وأنه أبلغ الرئيس نيكسون بأنه يتحدث عن نفسه ونيابة عن الرئيس عبد الناصر، وأكد تمسكهما بالالتزام بقرار مجلس الأمن (٢٤٢) واستعدادهما لانهاء حالة الحرب ولتوقيع أي وثيقة مع إسرائيل باستثناء معاهدة صلح تصفي القضية الفلسطينية. وأكد جلالة الملك حسين بأنه والرئيس عبد الناصر مستعدان لقبول مناطق منزوعة السلاح ولفتح الملاحة عبر قناة السويس وكذلك عبر مضايق تيران، وهي التي ادعت اسرائيل أنها حاربت لفتحها وليس للتوسع والعدوان. ورغم هذا الموقف المعتدل جداً من الملك (الكريم الصديق) البعيد عن التطرف ومن الرئيس (العدواني المتطرف)، فإنه حتى الضفة الغربية وقطاع غزة ما زالا حتى اليوم بكاملهما تحت الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي البغيض الذي تأمل إسرائيل أن يصبح أبدياً. واكتفى كيسنجر بالقول في مذكراته:

> «يبدو من المؤسف في نظرة إلى الخلف بأنه لم يكن هناك استطلاع أكثر لترتيبات أردنية ـ اسرائيلية منفصلة تتضمن تبادلاً لغزة في مقابل أراض من الضفة الغربية»[٣٨].

وحتى للدولة العربية المعتدلة الصديقة وللملك المعتدل المتحسس بالمسؤوليات الدولية، فإن كيسنجر لم يذكر أكثر من الأسف لأن الولايات المتحدة لم تدرس إمكانية إجراء مبادلة (أراض) من الضفة الغربية مقابل ثمن عربي هو غزة هاشم جد جلالة الملك حسين.

عند وفاة الرئيس السابق أيزنهاور، جاء الرئيس الفرنسي الكبير الجنرال ديغول إلى واشنطن ليحضر جنازته تكريماً له. وطالب الرئيس الفرنسي الرئيس نيكسون بأن تتفق الدول الأربع على شروط مشتركة لتسوية قضية الشرق الأوسط، فلم يستجب الرئيس الأميركي لاقتراح ديغول. ويذكر كيسنجر وكأنه يبرر الرفض الأميركي بأن الولايات المتحدة كانت تعرف من المشاورات التي جرت في نيويورك، بأن كل فريق من الدول الأربع كانت لديه فكرته عن تلك الشروط، وان أياً من هذه الشروط لم يكن مقبولاً لاسرائيل. وكان مجرد هذا (الرفض) الاسرائيلي المقياس الأعلى لدى كيسنجر والولايات المتحدة للحكم على جدوى الشروط وأحقيتها في النجاح. وزعم كيسنجر بأنه لو أصرت الولايات المتحدة على تطبيق التسوية المحددة، فإن ذلك سيضعها في مجابهة مع إسرائيل دون أن تكسب الولايات المتحدة صداقة العرب. أما وزير الخارجية ويليام روجرز فكان يختلف في الرأي مع كيسنجر، وقام بتقديم خطة شاملة للتسوية اعترض عليها كيسنجر رغم أنها لم تكن وافية من وجهة نظر العرب أو حتى الاتحاد السوفياتي، ولكن الرئيس نيكسون الذي كان متأثراً بتحذيرات واعتراضات كيسنجر من جهة، وضغوط (بيروقراطية) حسب تسمية كيسنجر لها بصورة فيها تنديد واستهزاء من جهة أخرى، طلب إجراء تعديلات على خطة روجرز. واضافة إلى ذلك، ضغط القادة الاسرائيليون على الولايات المتحدة لافشال المباحثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول خطة روجرز المعدلة. وفي هذه الأثناء، تحدث الرئيس عبد الناصر لمجلة (تايم) وقال بأن التسوية ممكنة إذا وافقت إسرائيل على الانسحاب الكامل وعلى إعطاء الفلسطينيين الحق في خيار العودة إلى وطنهم. وهذا ما كانت إسرائيل قد رفضته حسب تعليق كيسنجر. وفي الحديث نفسه قال الرئيس عبد الناصر بأنه يقبل (حقيقة) وجود إسرائيل. ولكن الحكومة الاسرائيلية العمالية أعلنت بأنها

ستحتفظ بـأجزاء من الأراضي المحتلـة مهما كـانت شروط السلام. وعنـدمـا أتت رئيسـة وزراء إسرائيـل غولدا مائير الروسية الجنسية التي عاملت هنري كيسنجر معاملة عمة طيبة لابن أخيها أو أختها المفضل، طـالبت الرئيس نيكسون:

«بأن لا يترك نـاصر يتفادى مسؤوليـة تحقيق السلام عن طـريق جعل الآخـرين يصنعون الشروط. ويجب أن يعرف الاتحاد السوفيتي بأن الولايات المتحدة لن تسمح بالقضاء على إسرائيـل. وإن على العـرب أن يفهموا بأن إسرائيل ليست ضعيفة. هذا فقط سيجلب السلام». (سنوات البيت الأبيض).

ويقول كيسنجر بأن نيكسون لم يضغط على غولدا مائير بسبب تخوفه من الضغوط المحلية. وانه قدم لها تأكيدات بالمساعدة ضد هجوم سوفياتي. ويضيف كيسنجر بأن نيكسـون كان يحبـذ وجود إسرائيـل قوية، لأنه لم يكن يريد أن يترتب على الولايات المتحدة أن تحارب معارك إسرائيل نيابة عنها. وهذا أيضاً كان وجهة نظر غولدا مائير، واعتقد نيكسون بأن ناصر سيصبح أكثر اعتدالاً فقط إذا جوبه بقوة ساحقة. وأظهر نيكسون لغولدا مائير تعاطفه مع إسرائيل وطلب منها الموافقة على قاعدة (الأدوات الصلبـة مقابـل البضاعة الطرية)، أي أن تمنح إسرائيل الـولايات المتحـدة مقابـل طلبات السـلاح الاسرائيلية شيئـاً من الحرية في التفاوض بشأن التسوية. ولكنه ألح بقوة بأن ذلك لن يعني الكثير لغير مصلحة إسرائيل، وحتى هذا القليل وهـذه القاعـدة التي اشتقها نيكسـون كانـا هدفـاً للاعتـراضات والاحتجـاجات الاسرائيليـة الشديدة. ويقول كيسنجر بأن نيكسون طلب من اثنين من مستشاريه أن يعلموا قـادة الجاليـة اليهوديـة عن شكوكه بشأن سياسة وزارة الخارجية الأميركية، وألح بقوة بأنه سيعني بأن لا تكون هناك أي نتـائج للمبادرات التي كان يوافق على إعـدادها. ويضيف كيسنجـر بأن نيكسـون كان في بعض الأحيـان يشعر برغبة لأن يفرض تسوية، وأنه علق بخط يده على إحدى المذكرات التي قدمها له كيسنجر في أواخر سنـة ١٩٦٩ بشأن تشاؤم جلالة الملك حسين فيما يتعلق بفرض السلام بسبب تعنت إسرائيل:

«لقد ابتدأت أفكر بأنـه يتوجب علينـا ان ننظر في اتخـاذ خطوات قـوية من طـرف واحد لننقـذ إسرائيل من القضاء على نفسها». (كيسنجر ـ سنوات البيت الأبيض).

ويعلق كيسنجر على ذلك بأن نيكسون كان بعد أن يعيد النظر يمتنع عن اتخـاذ تلك الخطـوات، لأن المنتفعين من مثل هذا الاجراء سنة ١٩٦٩ سيكونون الاتحاد السوفياتي و (عمـلاء) الاتحاد السـوفياتي المعادين للولايات المتحدة بأصوات عالية.

يبدو بأن سياسة الولايات المتحـدة أدت في سنة ١٩٦٩ إلى نتـائج عكسيـة لأهدافهـا، أو على الأقـل أثـرت في توجيـه الأمور في ذلـك الاتجاه العكسي. فبـدلاً من سقوط الـرئيس عبد النـاصر قـامت ثـورة في السودان بقيادة جعفر النميري، وقامت ثورة أخرى في ليبيا بقيادة العقيد معمر القذافي، وأيـدت الثورتـان مصر تأييداً قوياً وشكلتا عمقاً استراتيجياً لها[٣٩]، وخسرت الولايات المتحدة، التي كانت تسيطر عـلى ليبيا سياسياً وعسكرياً، قاعدتها العسكرية الضخمة (هويلس) في ليبيا التي كانت على جانب كبير من الأهميـة لأسطولها وسيطرتها في البحر الأبيض المتوسط، وبذلك أنهى العقيد القذافي الـوجود العسكـري الأميركي في ليبيا. ويقول محمود رياض:

«والواقع أن هذا الدرس كانت له نتائج جوهرية من حيث أنه ادى إلى تنبيه الأصوات العاقلة داخل الولايـات المتحدة والحريصة على المصالح الأميركية في المنطقـة إلى خطورة استمـرار الانحياز الأمـيركي لاسرائيل ليس فقط على المصالح الأميركية الضخمة في العـالم العربي، ولكن ايضـاً على كـل النظم السياسيـة التي ما زالت الولايات المتحدة تعتبرها (معتدلة) بالقياس الأميركي»[٤٠].

واضـافة إلى ذلـك فلقد تصـاعد الـدعم العسكري السـوفياتي لمصر بـدلاً من أن ينحسر كمـا أملت الولايات المتحدة، ويؤدي إلى استسلام مصر للشروط الاسرائيلية. وتزايد هذا التصعيد إلى:

«مستوى أصبح يتجاوز نطاق الصراع العربي الإسرائيلي ويدخل في نطاق المواجهة بين الـولايات المتحـدة والإتحاد السـوفييتي.ولم يكن هذا بالطبع قراراً سهلاً بالنسبة إلى السـوفييت، فقـد رأينا مـدى ترددهم منـذ يونيو [حزيران] ١٩٦٧ في تصعيد دعمهم العسكري لمصر، إلا أن الغارات الجوية التي بدأتهـا إسرائيل ضـد اهداف اقتصادية في العمق المصري أتت بنتيجة عكسية»[٤١].

قوات سوفياتية في مصر والتضامن العربي

اشتدت حرب الاستنزاف، وفي سنة ١٩٦٩ هاجمت قوات الصاعقة المصرية مواقع إسرائيلية في سيناء وعادت بعدد من الأسرى، وقامت أربعون طائرة مصرية بالاغارة على المواقع الاسرائيلية في سيناء، وفي المقابل قامت إسرائيل خلال ستة أسابيع بألف غارة جوية على المواقع في الجبهة المصرية، ثم استخدمت طائرات الفانتوم الجديدة التي زودتها بها الولايات المتحدة في غاراتها على مصر والأهداف الاقتصادية في العمق المصري. وزودت الولايات المتحدة اسرائيل بالمعدات الالكترونية للتشويش وللطائرات المغيرة فدخلت الحرب الالكترونية إلى الشرق الأوسط:

«وفي أواخر عام ١٩٦٩ كانت إسرائيل تلقي على مصر ما يقرب من ألف طن من القنابل يومياً، حسب تقدير الخبراء العسكريين، تبلغ قيمتها مليون جنيه استرليني بهدف إرغام مصر على وقف حرب الاستنزاف، واستمرت اسرائيل في غاراتها العنيفة. وقامت في فبراير [شباط] ١٩٧٠ بغارة على مصنع مدني في أبو زعبل، وألقت طائرات الفانتوم بقنابل زمنية في فترة تغيير نوبات العمل التي تضم ألفي عامل، فقتلت سبعين عاملاً مصرياً وجرحت مائة. وقامت بغارة أخرى في ابريل [نيسان] على مدرسة أطفال في قرية (بحر البقر) فقتلت ٤٦ طفلاً وجرحت أربعين. والواقع أن أفراد الشعب والقوات المسلحة كانوا يقابلون تلك الغارات بهدوء وتصميم منقطع النظير لأن عبد الناصر كان واضحاً مع الشعب من البداية في توعيته بأعباء حرب الاستنزاف، فقال في أكثر من خطاب علني أن المهم في هذه الحرب ليس فقط هو قدرتنا على أن نضرب العدو ولكن ايضاً أن نتحمل ضرباته المضادة»[٤٢].

كانت مصر تضرب الأهداف العسكرية الاسرائيلية، وكانت إسرائيل تضرب أهدافاً مدنية متعددة بهدف إسقاط الرئيس عبد الناصر، وكانت حرب الاستنزاف فرصة لمصر لتدريب قواتها في قتال فعلي وتهيئة الشعب ليعيش جو المعركة ويقوم بواجبه فيها، وكانت الطائرات والأسلحة التي استعملتها إسرائيل في غاراتها على الأهداف العسكرية وعلى المدنيين والأطفال هي الطائرات والأسلحة الأميركية التي قيل إن الولايات المتحدة لن تسمح بأن تتفوق عليها الأسلحة السوفياتية، وكأن السلاح منفصل عن الهدف لاستعماله وعن أي اعتبار أخلاقي أو إنساني. كانت الولايات المتحدة تزود إسرائيل بأحدث الطائرات وأجهزة القتال الجوي لجعلها تتفوق تفوقاً ساحقاً على مصر وتتمكن من ضرب المرافق في العمق المصري. وكان الجهد والأموال الطائلة التي تنفق على الدفاعات الجوية المصرية تضيع هباء، لأن طائرات العدو الاسرائيلي بأجهزتها الأميركية المتطورة كانت تستطيع أن تدمر الدفاعات المصرية

«دون أن يخسر طائرة واحدة ودون أن تكون هناك أي فرصة لرجال الدفاع الجوي أن يطلقوا مقذوفاً واحداً».

وفي أواخر سنة ١٩٦٩ أدرك عبد الناصر بـ «واقعيته وحسه المرهف» أنه من «الغباء والإسفاف» أن يستمر هذا الوضع، وأن رجال الدفاع الجوي المصري كانوا يخوضون معركة غير متكافئة لا لضعف في شجاعتهم أو استعدادهم للفداء، وإنما لأنهم لا يملكون السلاح وأجهزة القتال الجوي المتطورة التي يستطيعون بها مواجهة الهجمات الإسرائيلية الضارية. فقام عبد الناصر بزيارة إلى موسكو في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، وطلب من السوفيات أن يشاركوا بقواتهم في الدفاع الجوي عن مصر. واستجاب السوفيات لطلبه وأرسلوا القوات والإمدادات إلى مصر في شباط/ فبراير وإذار/ مارس في سرية تامة. وفي نيسان/ ابريل، عرف العالم بوجود هذه القوات السوفياتية في مصر عندما طارد بعض الطيارين السوفيات عدداً من الطائرات الإسرائيلية المغيرة، وكانوا يتحدثون باللاسلكي باللغة الروسية. وتوقفت الغارات الإسرائيلية في العمق المصري، وأتيحت الفرصة للدفاعات الجوية المصرية لتعيد بناء قواتها ودفاعاتها. وخلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٧٠، قام العدو الإسرائيلي بغارات في ٣٢٠٠ طلعة وأسقط ٨٨٠٠ طن من المتفجرات. وفي أواخر حزيران/ يونيو نقلت كتائب الصواريخ سام المصرية من العمق إلى اتجاه الجبهة، وتمكنت خلال الأسبوع الأول من تموز/ يوليو من إسقاط عشر طائرات إسرائيلية معادية، سقطت سبع منها على الأرض المصرية وأطلق على هذا الأسبوع:

«(أسبوع تساقط الطائرات) وقد اصبح عيداً سنوياً لوحدات الدفاع الجوي المصري»[٤٣].

في سنة ١٩٦٩ لم تنجح محاولات التسوية، ويبدو أن الرئيس نيكسون لم يكن مصمماً على السعي لحل شامل لا ترضى عنه إسرائيل. وكان مستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر ينـاور لإبطال مفاوضات التسوية الشاملة وإفشالها على المستوى الثنائي مع الاتحاد السوفياتي وعلى مستوى مباحثات الدول الأربع. وعمل كذلك على إفشال جهود وزارة الخارجية الأميركية لوضع مبادرات لتسوية شاملة. ولم تقدم الولايات المتحدة تأييداً قوياً لمساعي الوسيط جونار يارنغ. ويعترف كيسنجر بأن اسرائيل لم تكن تريد ارجاع جميع الأراضي العربية المحتلة:

«وعلى الأرجح حتى لو حصلت على صلح ينطبق عليه تعريفها للصلح». (سنوات البيت الأبيض).

وازداد العداء لأميركا في العالم العربي لانحيازها الشديد لإسرائيل.

خلال حرب الاستنزاف، تقابل محمود رياض وزير الخارجية المصري مع ويليام روجرز وزير الخارجية الاميركي في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ أثناء دورة الأمم المتحدة. وخرج محمود رياض بانطباع بأن روجرز:

«مخلص في محاولته لفهم حقيقة الصراع في الشرق الأوسط، وأنه يرغب في التعامل معي بذهن متفتح مما جعلني أشعر بصدقه وجديته في محاولته تنمية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة»[٤٤].

وعبر روجرز عن قناعته بضرورة تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي، وقال له محمود رياض بأن كل الفرص ستكون متاحة لتحقيق ذلك إذا سارت أميركا على سياسة أقل انحيازاً لإسرائيل. وذكر لروجرز بأنه لم يحدث أي تقدم بشأن تنفيذ القرار (٢٤٢) بسبب تعنت إسرائيل ومساندة الولايات المتحدة لها، وبأنه لا يمكن اعفاء الولايات المتحدة من مسؤولية الغارات الإسرائيلية على المدنيين والأهداف المدنية في مصر التي استعملت فيها الطائرات والقنابل التي تزود أميركا اسرائيل بها. (مذكرات محمود رياض). ومن المناسب والمفيد أن نسجل هنا جزءاً من الحوار الذي دار بين الوزيرين العربي والأميركي لنبين بعض جوانب تفكير بعض قادة الدول العظمى، أو على الأقل الحجج والمبررات التي يتذرعون بها لتبرير وإيضاح مواقف أدت، أو قد تؤدي إلى ضياع أوطان وإنزال المآسي والويلات والمظالم في شعوبها: فعندما قال محمود رياض بأنه إذا لم تقم الولايات المتحدة بالدور نفسه الذي قام به الرئيس أيزنهاور سنة ١٩٥٦، فإنه لا بد أن تقع حرب جديدة في الشرق الأوسط وستعقبها حروب أخرى، أجاب روجرز:

«إننا لا نستطيع الضغط على إسرائيل وإلا كان من حقنا أيضاً الضغط عليكم، ولذلك فإن ما نسعى إليه هو إقناع الأطراف المعنية بأهمية الحل السلمي عن طريق التفاوض.

قلت لروجرز: إننا حتى إذا سلمنا جدلاً بأنكم لا تستطيعون الضغط على اسرائيل، فإننا نرى أن من واجبكم على الأقل هو الإعلان عن موقفكم بوضوح، فهل توافقون على أن تحتل دولة عن طريق الغزو العسكري اراضي ثلاث دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة.

قال روجرز: إننا لسنا قولتا العليا أو جابون أننا دولة عظمى، فإذا أعلنا عن موقفنا بضرورة الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كافة الأراضي العربية فيجب أن نكون متأكدين أن ذلك سيتم تنفيذه فعلاً»[٤٥].

وعلق محمود رياض في مذكراته، على كلمات روجرز بقوله:

«وقد ذكرتني صراحة وليم روجرز هنا بما سبق وسمعته من سلفه دين راسك قبلها بسنة من أنه لن تأتي إدارة أميركية تمارس ضغطاً فعالاً على إسرائيل، ولكن الجديد هنا هو أن روجرز لم يكتف بالتصريح بعدم قدرة الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل، وإنما أضاف أيضاً عدم قدرتها على الإعلان عن موقفها بالنسبة لما نص عليه قرار مجلس الأمن من عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة أو بالحرب. والاستنتاج الوحيد من هذا الموقف، هو أن العناصر الصهيونية في الولايات المتحدة قد أصبحت قادرة على الضغط على الإدارة الأميركية وليس العكس»[٤٦].

من جهة أخرى، يذكر محمود رياض في مذكراته بأن انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل كان يزعج الملك فيصل لدرجة كبيرة:

«ومع ذلك فلقد كان لديه أمل في امكانية أن تتنبه الولايات المتحدة في النهاية لمصالحها في المنطقة، وبالتالي إمكانية اقتناعها بضرورة اتخاذ موقف اكثر حياداً. والواقع أن الملك فيصل لم يتخل عن هذا الأمل حتى نهاية أيامه. وما زلت أذكر تماماً آخر مقابلة معه وكانت قبل اغتياله في سنة ١٩٧٥ بشهر واحد، حين ذكر لي أنه تلقى

تأكيدات من الرئيس ريتشارد نيكسون بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة»[٤٧].

ويضيف محمود رياض:

«وهي وعود سبق وسمعها الملك حسين ايضاً في نوفمبر [تشرين الأول] ١٩٦٧ ولم تتحقق أبداً».

كما أشار هنري كيسنجر إلى أن الرئيس جونسون كان قد وعد الأردن بعودة خطوط ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة كطعم ليقبل الأردن القرار (٢٤٢). وفي الرباط أدى فشل مؤتمر القمة الذي عقد في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ في التوفيق بين المقترحات والآراء المختلفة بشأن مساعدات الصمود إلى نفاذ صبر الرئيس عبد الناصر، فوقف وغادر قاعة المؤتمر:

«وبخروج عبد الناصر من المؤتمر انفض دون أن تصدر عنه اية قرارات»[٤٨].

ولقد أدى هذا الفشل إلى اضطرار عبد الناصر إلى:

«الاعتماد كلية على الاتحاد السوفييتي اقتصادياً وعسكرياً».

وشكل هذا الوضع نقطة ضعف كبيرة في الجبهة العربية. ويذكر محمود رياض في مذكراته بأنه كان يبدي وجهة نظره للرئيس عبد الناصر ولعدد من القادة العرب بشأن أهمية التضامن العربي وتأثيره على الصراع الأميركي ـ السوفياتي في المنطقة، وكان يبين لهم أن السياسة السوفياتية تستند في أزمة الشرق الأوسط إلى أمور ثلاثة:

«إزالة آثار العدوان وعدم الاصطدام عسكرياً مع الولايات المتحدة وتثبيت الوجود السوفييتي في المنطقة مع اضعاف النفوذ الأميركي. وإن الطريقة المثلى امام السياسة السوفييتية هي تحقيق إزالة آثار العدوان عن طريق الحل السلمي، لأن الاتحاد السوفييتي يتفادى بذلك احتمال الصدام العسكري مع الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت يكون قد احتفظ بنفوذه في المنطقة. وهذا هو ما يدعو الاتحاد السوفييتي إلى مواصلة المفاوضات مع الولايات المتحدة وإلى استعداده لمناقشة مشروعات تحتوي على تنازلات عربية»[٤٩].

وكان هذا الموقف يتطلب من العرب تخفيف المسؤوليات عن الاتحاد السوفياتي قدر المستطاع، وتجنيد أكبر عدد من الدول العربية في المعركة حتى تصبح المواجهة في حال التدخل الأميركي مع العرب جميعاً، وإنقاص دور الاتحاد السوفياتي في التحدث مع الولايات المتحدة نيابة عن الدول العربية، وجعل الاتصالات تعود إلى طريق الأمم المتحدة. ويذكر محمود رياض بأنه لم يتحقق شيء بالنسبة إلى التضامن العربي أو الخروج من دائرة الاعتماد الكامل على الاتحاد السوفياتي واستمرت الخلافات العربية بل زادت بعد المؤتمر نتيجة لفشله. ويضيف محمود رياض:

«ولم يكن التضامن العربي مطلباً مصرياً او عربياً فقط، ولكن كل الأصدقاء خارج الوطن العربي والذين آمنوا بعدالة مطالبنا، كانوا يلحون على قيام تضامن عربي حقيقي. لقد سمعت ذلك من ديغول وبعده من بومبيدو في فرنسا، ومن الجنرال فرانكو في اسبانيا، ومن فانفاني والدومورو في ايطاليا. وكان شو اين لاي في الصين وتيتو في يوغسلافيا يعتبران ذلك الموضوع اساس اي تحرك ناجح نحو السلام، وقد سمعت نفس المضمون أيضاً من بريجنيف وكوسيغن في الاتحاد السوفياتي»[٥٠].

وكان محمود رياض يشعر بالحرج أمام هذه النصائح الصادقة. ولسنا في حاجة إلى التعليق بأن هذه النصائح لم تلق ولا تلقى حتى اليوم الاستجابة الوافية الصادقة والسعي الصبور بين الدول العربية للعمل بموجبها. غير أن مصر سعت إلى عمل مشترك مع دول المواجهة ومع العراق الذي اعتبر دوره مهماً جداً في الجبهة الشرقية و:

«كان شاه إيران محمد رضا بهلوي يثير المتاعب للعراق، مما جعل عبد الناصر يشعر بالريبة من توقيت تحركات شاه إيران على الحدود مع العراق، وهي تحركات كان من شأنها أن تؤدي إلى تجميد وحدات كبيرة من الجيش العراقي على الحدود، ولقد حاول كل من الملك حسين وبودغورني كل بطريقته إقناع شاه إيران بعدم إثارة متاعب للعراق حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته في الجبهة الشرقية»[٥١].

وفي آب/ اغسطس ١٩٦٩، وقعت مصر وسوريا اتفاقية تشكلت بموجبها قيادة سياسية مشتركة لمواجهة متطلبات المعركة وتنص تلك الاتفاقية على ما يلي:

«أولاً : ان يتم تشكيل القيادة من رئيس مصر ورئيس سوريا ووزيري الدفاع ووزيري الخارجية.

ثانياً : تقوم هذه القيادة بتعيين قائد عسكري يكون مسؤولاً عن التخطيط العسكري للمعركة، مع إعطاء أولوية للقوات الجوية والدفاع الجوي في التخطيط والإعداد.

ثالثاً : لا تتعارض هذه الاتفاقية مع أي اتفاقية أخرى يمكن التوصل إليها على مستوى الجبهة الشرقية أو على المستوى العربي.

وقد طلب عبد الناصر من الرئيس السوري الإبقاء على سرية هذه الاتفاقية وعدم إعلانها، وكانت وجهة نظره في ذلك هي أن معركة تحرير الأراضي العربية من الاحتلال الإسرائيلي بالنسبة إلينا مسألة حياة أو موت، ومن المصلحة تأجيل إثارة انتباه اسرائيل إلى آخر وقت ممكن»[٥٢].

مشروع روجرز

في أواخر سنة ١٩٦٩، بدأ يظهر بعض التبدل في الموقف الأميركي تجاه قضية الشرق الأوسط. ويعتقد محمود رياض الذي كان أحد كبار المسؤولين المصريين في خضم الصراع والمناورات السياسية المرتبطة بالشرق الأوسط في هذه الحقبة وما قبلها، بأن هذا التبدل نشأ بسبب فشل السياسة الأميركية في تصديع الجبهة الداخلية في مصر، وتدفق الأسلحة الروسية عليها، وتزايد الوجود السوفياتي في المنطقة، مما يضعف الوضع الأميركي الاستراتيجي فيها. وكذلك لأن مصالح أميركا في العالم العربي لا بد وأن تتهدد ولو في المدى الطويل، لأنها تساند إسرائيل ضد الحقوق العربية، كما وأن حلفاء أميركا الغربيين كانوا لا يؤيدونها في موقفها من الصراع في الشرق الأوسط. ففي ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩، تلقى محمود رياض وزير خارجية مصر رسالة من ويليام روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة، أكد له فيها بأن الولايات المتحدة ستأخذ بعين الاعتبار اهتمام مصر بأن تكون التسوية شاملة للدول العربية، وأنه ليست لدى أميركا أي نية لمحاولة فصل الجانب الخاص بمصر عن الجوانب الأخرى فإن أميركا مثل مصر ترى التسوية باعتبارها تسوية كلية لا تتجزأ. (مذكرات محمود رياض). وكان ذلك إشارة إلى نبذ الولايات المتحدة للحل المنفرد التي حاولت هي وإسرائيل فرضه على مصر لعزلها عن سوريا والأردن. وكانت الرسالة تتضمن عدة مقترحات، وأن يجري توقيع اتفاق بين مصر وإسرائيل بعد تفاوض يجري تحت إشراف السفير يارنغ كممثل للأمم المتحدة على غرار المفاوضات التي جرت في رودس سنة ١٩٤٩. وكانت المقترحات الأميركية واضحة في تقريرها بأن الحدود بين مصر وإسرائيل ستكون حدود مصر الدولية، وذلك يعني انسحاب إسرائيل الشامل من الأراضي المصرية و:

«الواقع أن الموقف الأميركي بالنسبة لهذه النقطة كان واضحاً ومحدداً من البداية حتى في قمة الضغط الأميركي علينا من أجل الدخول في حل منفرد مع اسرائيل، ولذلك لم تكن هناك عقبة بالنسبة للانسحاب من سيناء، وإنما كانت العقبة رفض إسرائيل الالتزام بالانسحاب من الضفة الغربية وغزة والقدس ومرتفعات الجولان»[٥٣].

ولخص محمود رياض مقترحات روجرز كما يلي:

«١ ـ ان توافق مصر وإسرائيل على جدول زمني من أجل انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المصرية التي تم احتلالها خلال حرب ١٩٦٧.

٢ ـ إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.

٣ ـ توافق الأطراف على أن الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضي فلسطين تحت الانتداب تصبح هي الحدود الآمنة والمعترف بها بين إسرائيل ومصر.

٤ ـ ان الاتفاق سوف يتضمن إقامة مناطق منزوعة السلاح، واتخاذ إجراءات فعّالة في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران، وترتيبات امنية من أجل التصرف النهائي في قطاع غزة.

٥ ـ تقوم مصر بتأكيد حق سفن جميع الدول بما في ذلك إسرائيل في حرية الملاحة بغير تمييز أو تدخل.

٦ ـ يوافق الطرفان على قبول شروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، كما يتم الاتفاق عليها في الاتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل.

٧ ـ يوافق الطرفان على الاعتراف بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي والحق في الحياة في سلام داخل حدود آمنة حرة من التهديدات باستخدام القوة.

٨ ـ يتم تسجيل الاتفاق النهائي كوثيقة يتم توقيعها بواسطة الطرفين وإيداعها في الأمم المتحدة.

٩ ـ يوافق الطرفان على أن يتم تسليم الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه»[٥٤].

وأبلغ روجرز الاتحاد السوفياتي بمشروعه، وأعلنه في خطاب ألقاه في مؤتمر عن تعليم الكبار بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ قال فيه، حسبما ورد في مذكرات هنري كيسنجر:

«إننا نعتقد بأنه بينما يجب تحديد حدود سياسية معترف بها ومتفق عليها من قبل الفرقاء، فإن أية تغييرات في الخطوط السابقة يجب أن لا تعكس ثقل الغزو، ويجب أن تقتصر على تعديلات غير جسيمة من أجل السلامة المتبادلة. إننا لا نؤيد التوسع، إننا نعتقد بأنه يجب سحب القوات كما ينص القرار. إننا نساند سلامة إسرائيل وسلامة الدول العربية كذلك»(٥٥).

وتطبيقاً لهذه المبادىء، اقترح روجرز انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية لمصر.

وكان رد فعل إسرائيل المباشر هو رفض مبادرة روجرز، وأتت المعارضة من (مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية) ومن أعضاء في الكونغرس الأميركي. أما مصر فلم ترفض مقترحات روجرز، ولكنها أبدت تحفظات بشأنها لأنها وجدت بأن رفض إسرائيل السريع لهذه المقترحات وقبولها هي لها سيعني تقيد مصر بالتزامات دون مقابل، كما حدث في السابق عند عرض مشروعات للتسوية كانت مصر توافق عليها أو على بعض بنودها ثم ترفضها إسرائيل، ثم يتبين أن الولايات المتحدة لم تكن جادة في تحقيقها، وبذلك كانت مصر تقدم التنازلات ويطلب منها تقديم المزيد منها في عروض لاحقة دون أن تكون إسرائيل قد التزمت بشيء. ويذكر محمود رياض على سبيل المثال لهذه المناورات:

«وإيضاحاً لهذه النقطة، فقد سبق وطلبت من الولايات المتحدة أثناء المشاورات بشأن القرار رقم (٢٤٢) في نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٦٧، كما طلبت من الأردن قبول الالتزام بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل مقابل تعهد الولايات المتحدة بإلزام إسرائيل بالعودة إلى مواقع ٤ يونيو [حزيران]، وعندما فعلنا ذلك وصدر القرار اكتشفت الأردن، ونحن بالطبع، ان الولايات المتحدة لم تكن جادة في تعهدها، وإنها في الواقع تريد استخدام هذا التنازل الجوهري من جانبنا للحصول على مزيد من التنازلات لحساب إسرائيل»(٥٦).

تلقى الأردن مقترحات روجرز الخاصة به في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، أي قبل انعقاد مؤتمر الرباط بيوم واحد، وكانت هذه المقترحات تشبه المقترحات التي قدمت لمصر، إلا أنها نصت على أن خط الهدنة في ٤ حزيران/ يونيو سيكون الأساس في تثبيت الحدود النهائية «مع إجراء تعديلات يتفق عليها الطرفان لأغراض إدارية واقتصادية». وأيدت مقترحات روجرز توحيد مدينة القدس، ورفضت بذلك عودة القدس العربية إلى الأردن، ولكنها أعطت الأردن اشتراكاً محدوداً في إدارة المدينة في المجالين الاقتصادي والإدارة المدنية. كما أعطت للأردن دوراً في المفاوضات حول مصير قطاع غزة، وتركت حل قضية اللاجئين لاتفاق يعقد بين الأردن وإسرائيل بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين. ويقول محمود رياض في مذكراته، بأنه اتفق مع السيد عبد المنعم الرفاعي الذي كان وقتها وزيراً للخارجية الأردنية، على أن لا يرفض الأردن مشروع روجرز ككل وأن يبقى النقاش مع الأميركان مفتوحاً. ويعتقد محمود رياض بأن إعلان مجلس الدفاع العربي، الذي عقد قبل مؤتمر الرباط، بأن الحل السلمي قد فشل نتيجة تعنت إسرائيل ودعم الولايات المتحدة لها عسكرياً ومادياً وسياسياً، ومشاركة مواطنين اميركيين في الجيش الإسرائيلي دون أن يفقدوا جنسيتهم الأميركية كان له أثره على واشنطن، فقامت بتقديم مقترحاتها للأردن التي كانت شبيهة بالمقترحات التي قدمت لمصر، وذلك لكي تقنع الرؤساء العرب لترك الباب مفتوحاً في وجه التسوية السلمية عند اجتماعهم في مؤتمر الرباط، ولكن الولايات المتحدة ثابرت من الناحية العسكرية على تزويد إسرائيل بطائرات أكثر تطوراً كلما حصلت مصر على صفقة سلاح جديدة من السوفيات، واستكملت قوات دفاعها الجوية تدريباتها على استعماله. وكان واضحاً أن الولايات المتحدة لن تسمح مطلقاً بتحقيق تفوق في الجو على إسرائيل، ولا حتى بتحقيق تعادل جوي. ولكن وضع مصر تحسن من ناحية إعداد الطيارين المقاتلين، حيث أصبح لدى مصر ثلاثة طيارين لكل طائرتين، ولذلك فإن تعزيز شبكة صواريخ الدفاع الجوي في منطقة قناة السويس سيكون عاملاً حاسماً في عملية العبور. (مذكرات محمود رياض). ووصل عدد القوات المسلحة إلى ٥٤٠ الف مقاتل، وكان مقرراً لها أن تزيد إلى ثلاثة ارباع المليون ومنهم نسبة كبيرة من خريجي المدارس المتوسطة والجامعات. أما إسرائيل فلم تبدل موقفها المتصلب، وأعلنت غولدا مائير صراحة أنها لا ترى فرصة للسلام ما دام عبد الناصر في الحكم،

ولذلك يجب إسقاطه وإزالة النظام الذي يمثله قبل التباحث بشأن السلام:

«وصرح أباايبان بما يفيد ان بعض الجهات الأميركية، ويقصد وكالة المخابرات المركزية، طلبت من إسرائيل أن تركز جهودها على ما يؤدي إلى إسقاط عبد الناصر شخصياً»(٥٧).

بدأ بعض التراجع يظهر على الموقف الأميركي، فقد أعلن ويليام روجرز وزير الخارجية بأن دور الولايات المتحدة هو إقناع الأطراف للتوصل إلى (اتفاق تفاوضي)، وتبعه الرئيس نيكسون بتصريح جاء فيه:

«إن الولايات المتحدة تؤمن بأن السلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الاتفاق بين الأطراف، وهذا الاتفاق يمكن التوصل إليه فقط من خلال المفاوضات بينهما»(٥٨).

وانحاز الرئيس نيكسون إلى التفسير الإسرائيلي المغالط الذي يعتبر بأن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) هو مجرد مبادىء يتم التفاوض بشأنها، وليست شروطاً أو بنوداً التزم الفرقاء بتنفيذها. وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٠، وجهت الولايات المتحدة ما يعتبر تهديداً لمصر، إذ جاء (برغس)، المشرف على رعاية المصالح الأميركية في القاهرة، برسالة من الحكومة الأميركية تعبر عن قلق الولايات المتحدة بسبب الغارات الإسرائيلية في العمق المصري، وعن أسفها لسقوط الضحايا، ولذلك فهي تنصح مصر بأن تعلن في الحال قبولها لوقف إطلاق النار كما حدده قرار مجلس الأمن في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، دون ربط هذا الموقف بالانسحاب الإسرائيلي. وأشارت الرسالة إلى أنه إذا لم تقبل مصر بوقف إطلاق النار، فإن الغارات الإسرائيلية ستستمر و:

«ربما بصورة أكبر مدى، يتزايد ليشمل أهدافاً قد تضر بالاقتصاد المصري بصورة أساسية»(٥٩).

وكان رئيس الوزراء السوفياتي الكسي كوسيغين قد وجه رسالة في ٣١/١/١٩٧٠ إلى الرئيس نيكسون، أشار فيها إلى الغارات الإسرائيلية على الأهداف المدنية في مصر والأردن وعلى السكان المدنيين والمنشآت المدنية والصناعية لتدميرها، في الوقت الذي لا تقوم فيه الدول العربية بغارات انتقامية مقابلة. وأشارت الرسالة إلى أخطار اتساع القتال إذا استمرت إسرائيل في غاراتها، وإلى أن الاتحاد السوفياتي سوف يكون مضطراً لتزويد الدول العربية بـ «الوسائل التي تمكنها من الرد على المعتدي المتغطرس».

وأرسل كوسيغين رسالة مماثلة إلى كل من الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو، وإلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون. ورفض نيكسون وضع اللوم على إسرائيل وقال بأنه لن يتردد في تزويد «الدول الصديقة» بالأسلحة عند الضرورة، وبأن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بالمساعدة على تحقيق تسوية سلمية بموجب القرار (٢٤٢). وأصر نيكسون على أن الانسحاب الإسرائيلي لا يمكن أن يسبق الاتفاق الكامل بين الأطراف على جميع عناصر التسوية السلمية. ويذكر هنري كيسنجر في مذكراته عن: **سنوات البيت الأبيض**، بأن رسالة كوسيغين أظهرت وضع الولايات المتحدة الأقوى في الشرق الأوسط، وعبّر عن ذلك بما يلي:

«إن سياستنا في الوقوف بثبات تخلق المعضلة التالية لهم (للسوفيات): إذا لم يوافقوا على مقترحاتنا فإنهم لن ينالوا شيئاً، وسيقع عبء التصعيد عليهم، وسيخسر عميلهم إذا أدى التصعيد إلى صدام كبير. إذا وافقوا فسيتوجب عليهم أن يسلموا عميلهم حسب شروطنا. إن استراتيجية جوابنا الذي اقترحه هي أن نجيب بشدة بالغة على التهديد السوفياتي، وأن نربط مراعاة إسرائيل لوقف إطلاق النار بمراعاة مقابلة من الجانب الآخر بما في ذلك القوات غير النظامية، وأن نضغط على السوفيات ليحددوا آراءهم بشأن ما سيلزم العرب أنفسهم به إذا انسحبت إسرائيل».

وكلمة (العميل) التي يستخدمها كيسنجر في هذا المجال تعني الدول العربية حسب تشويهاته.

ويعلق كيسنجر على رسالة كوسيغين بأنها في الحقيقة لم تكن إنذاراً، وإنما كانت تغطية وقائية لقرار السوفيات بتزويد مصر بأحدث الصواريخ المضادة للطائرات التي اتفق عليها خلال زيارة الرئيس عبد الناصر لموسكو في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠. وعبر كيسنجر عن شكوكه للرئيس نيكسون في أن تكون الأسلحة الجديدة لمصر ذات جدوى، لأنها إن كانت مجرد تعزيزات لترسانة الأسلحة الموجودة في مصر فإن إسرائيل ستحطمها، أما إذا كانت أكثر تطوراً فإن المصريين لن يتمكنوا من تشغيلها

واستعمالها. ولقد أثار هذا التحليل سؤالاً ينذر بالخطر، وهو أنه إذا أراد السوفيات أن يقوموا بشيء فعال ضد هجمات إسرائيل، فإنهم سيدخلون إلى مصر مقاتلين وفنيين سوفيات. وكان تعليق الرئيس نيكسون:

«إنني اعتقد بانه قد آن الوقت لنتحدث في هذا الأمر مع السوفيات». (هنري كيسنجر: سنوات البيت الأبيض).

أما بومبيدو ولسون فقد تقيدا في جوابهما على كوسيغين بالقرار (٢٤٢) وبمهمة يارنغ، ولم يشيرا إلى المقترحات الأميركية (مقترحات روجرز) التي ركز عليها الرئيس نيكسون في رسالته. وظهر انعزال الولايات المتحدة في المباحثات الرباعية، وكانت فرنسا قد قدمت مقترحات لحل بين الأردن وإسرائيل يمكن تطبيقه على بقية المناطق الأخرى. وكان الحل يقضي بانسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مع إجراء تعديلات طفيفة يتفق عليها الطرفان تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن تنسحب إسرائيل بموجب جدول زمني يتفق عليه. ولكن الولايات المتحدة رفضت المشروع الفرنسي في المباحثات الرباعية

«على أساس أن العرب يقبلونه بينما اسرائيل ترفضه، وهي حجة تقيد موقف الدول الكبرى بمدى قبول إسرائيل لهذه المواقف».

وشددت الولايات المتحدة على ضرورة إجراء المفاوضات بين العرب وإسرائيل حسب (صيغة رودس) التي كان الإسرائيليون يفسرونها بمفاوضات مباشرة، وتمسكت الولايات المتحدة بتبنيها للمطالب الإسرائيلية وبمحاولاتها للحصول على موافقة مصر على مقترحات دون أي ضمانة على أن إسرائيل ستقبل بها، أو أن أميركا ستضغط عليها لقبولها. ويقول محمود رياض بأن السيد (برغس) الذي جاءه إلى وزارة الخارجية المصرية ليبلغه بأن (صيغة رودس) للمفاوضات لها اهمية خاصة لدى الولايات المتحدة ولذلك يجب أن تقبلها مصر، جاءه كذلك بالنسبة لمقترحات روجرز بـ:

«أغرب رسالة من واشنطن تقول بصراحة (نحن لا نعرف كيف نستطيع أن نجعل الإسرائيليين ينفذون الأسس التي يقوم عليهما المشروعان الأميركيان)، كان معنى ذلك أن الولايات المتحدة التي لا تضمن قبول إسرائيل لمقترحاتها، تصر على السعي لضمان موافقتنا نحن. كما جاء في نفس الرسالة أن الولايات المتحدة ترى أن مصر تشترك في تحمل مسؤولية وقف مباحثات جوار يارنغ، وأنه بدون اتخاذ مصر موقفاً إيجابياً مستقبلاً، فإن المباحثات الرباعية ايضاً لن تصل إلى اي تقدم»[٦٠].

ويعلق محمود رياض على هذه الرسالة:

«ومرة أخرى كانت لعبة العبث الأميركي تدور عجلاتها، فالولايات المتحدة تطلب منا الموافقة على مقترحات تتطلب منا تنازلات إضافية، وفي حالة موافقتنا عليها جدلاً، فإن الولايات المتحدة لا تضمن موافقة إسرائيل، ثم يأتي الرفض الإسرائيلي بعد أن تكون الولايات المتحدة قد حصلت منا فعلاً على تنازلات تتخذها في المستقبل نقطة انطلاق لتنازلات جديدة وهكذا»[٦١].

وفي إطار المباحثات الرباعية التي لم ترغب الولايات المتحدة في إنهائها حتى لا تتحمل مسؤولية فشلها، قامت الولايات المتحدة بتبني موقف إسرائيل المتعنت، ورفضت الموافقة على المقترحات التي كانت تقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، وأصرت على أن الاتفاق بين الأردن وإسرائيل على الحدود يجب أن يشتمل على تعديلات على الحدود. كما اعتبرت القرار (٢٤٢) مجموعة مبادىء يجري التفاوض بشأنها وليست بنوداً للتنفيذ الذي لا مماطلة فيه. وشعر محمود رياض خلال جولاته بأوروبا الغربية

«ان دولها قد بدأت تقتنع بسلامة الموقف العربي وخطأ الإنحياز الاميركي الكامل لإسرائيل، وان السبب في عدم تنفيذ القرار ٢٤٢ هو رفض إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية. ولقد كان استمرار المشكلة وتصاعد حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، يؤثر على المصالح الاقتصادية للدول الغربية، وينذر بمزيد من الخطر على تلك المصالح في المستقبل، وكانت حكومات دول أوروبا الغربية قادرة على التعبير عن موقفها بطريقة اكثر حياداً من حكومة الولايات المتحدة، لأن نظم الحكم فيها تمكنها من مواجهة الضغوط الصهيونية بأسلوب اقوى بكثير من الولايات المتحدة، ولم تكن المنظمات الصهيونية لتنجح أبداً في تشكيل السياسة الخارجية في فرنسا أو بريطانيا ضد مصالح تلك الدول كما تفعل في الولايات المتحدة»[٦٢].

في وجه العداء المتزايد للولايات المتحدة، قام وزير الخارجية ويليام روجرز بجولة في المنطقة، زار خلالها دولاً عربية (معتدلة) مثل المغرب وتونس في شباط/ فبراير ١٩٧٠، فسمع نقداً شديداً للسياسة

الأميركية. كما نقل دونالد برغس، المشرف على المصالح الأميركية في القاهرة، لوزارة الخارجية المصرية رغبة الحكومة الأميركية باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فأجابه السفير محمود رياض بأن مصر ترحب بذلك إذا أعلنت الولايات المتحدة موقفاً إيجابياً من الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى مواقع ٤ حزيران/ يونيو.

وعندما أعلن الرئيس نيكسون بأنه قرر تأجيل اتخاذ قرار بشأن طلبات إسرائيل لطائرات جديدة، قام برغس بزيارة لوزارة الخارجية المصرية ليقول بأن هذا القرار المهم يشكل بداية جديدة لسياسة الولايات المتحدة. وكان الرد المصري أن قرار الرئيس نيكسون يعتبر خطوة إيجابية بشكل عام، ولكن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة تعلم بأن إسرائيل تملك التفوق الجوي، وان وزير الخارجية الأميركي أعلن بأن أميركا ستعيد النظر في قرارها إذا زود السوفيات مصر بأسلحة لزيادة قدرتها الدفاعية، وأنها ستقوم بتزويد إسرائيل بمزيد من الطائرات، أي أن هذه الخطوة ترمي في الواقع إلى الضغط على الاتحاد السوفياتي لإيقاف إمداداته العسكرية إلى مصر بالدرجة الأولى. ومع اشتداد حرب الاستنزاف، جاء جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأميركية لإجراء مباحثات في القاهرة، وكرر طلب الحكومات الأميركية بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأكد بأن الولايات المتحدة ستتبع سياسة جديدة جذرياً، وطلب أن تضع مصر ثقتها بأميركا. وكان جواب عبد الناصر أن مصر لا تثق بأميركا بسبب انحيازها الشديد لإسرائيل، ولأنها في كل مشروع جديد للتسوية تطلب تنازلات عربية جديدة. وقال عبد الناصر:

«إن حسن نواياكم الذي تبشر به يجب أن يكون واضحاً ومعلناً وقائماً على تصرفات محددة وليس على مجرد وعود غامضة»[١٣].

وبالفعل لم يقدم سيسكو شيئاً محدداً، ولم تكن لمحادثاته أي جدوى، ولم يتمكن من زيارة عمان بسبب التظاهرات الكبيرة المعادية للولايات المتحدة التي قامت فيها. ولم تعجب تحركات وزارة الخارجية الأميركية المحدودة نحو السلام هنري كيسنجر، فقد علق بشيء من المرارة والانتقاد بأن زيارة جوزيف سيسكو للشرق الأوسط وراء الصلح عززت الانطباع بأن الولايات المتحدة غير منزعجة من الوجود السوفياتي في مصر:

«وبأن هذا الوجود لا يعرقل بل ربما يحفز جهوداً أمريكية للسلام. الإسرائيليون بدورهم وقد هزتهم الضربتان المزدوجتان من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، أوقفوا غاراتهم في العمق ولجأوا إلى سياسة ردود أكثر تمييزاً. وهذه البادرة التي كان يمكن أن تؤدي إلى تحسين الجو قبل بضعة اسابيع، اضحت تنازلاً للابتزاز الحربي السوفييتي. ولمضاعفة الأخطاء اختار نكسون هذه البرهة ليبدأ تحركاته لعقد اجتماع قمة أمريكي ـ سوفييتي مزيلاً بذلك أية ترددات سوفييتية. نيسان [ابريل] ١٩٧٠ لم يكن افخر شهر لادارة نكسون».
(كيسنجر ـ سنوات البيت الأبيض).

وهكذا كانت تحليلات ومغالطات هنري كيسنجر التي تكشف تحيزه الفاضح لإسرائيل، رغم اعترافه بأن سلوكها وتعنتها وغاراتها في العمق المصري أدت إلى الوجود العسكري السوفياتي في مصر، وبالتالي عرّضت العالم لخطر مجابهة رهيبة بين الدولتين العظميين. ومن التحذلق والاستخفاف بعقول الناس أن يصف كيسنجر المساعدات الحربية السوفياتية بأنها (ابتزاز) سوفياتي، بينما هو يعلم بأن العرب اضطروا لطلب هذه المساعدات للدفاع عن كيانهم وللحفاظ على أوطانهم وبقائهم فيها في وجه العدوان الإسرائيلي، الذي غذته الولايات المتحدة ودول غربية بسخاء رهيب ضمن التفوق الأكيد السريع لإسرائيل. ولا ريب أن هنري كيسنجر وغيره من الرؤساء والمسؤولين الأميركيين يعرفون بأن الاتحاد السوفياتي يطالب ببقاء إسرائيل، وانه لم يعط العرب من الأسلحة والمساندة ما يكفي لتمكينهم من القضاء عليها أو حتى لاسترداد ما اغتصبته سنة ١٩٦٧.

عبد الناصر يوجه نداء الى الرئيس نيكسون

كان الوضع أمام الرئيس نيكسون بالنسبة إلى الشرق الأوسط يحتوي على عوامل متضاربة. كان يجد أمامه تصلب إسرائيل وضغوط أنصارها في الكونغرس وفي داخل الولايات المتحدة. وكان هناك انحياز عدد من رجال الإدارة الأميركية لإسرائيل وخصوصاً هنري كيسنجر. وفي الجهة الأخرى، كان يتوجب عليه أن يراعي مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ويريد إنقاص النفوذ والدور السوفياتي في شؤونه، وأن يدفع تهمة انحياز أميركا لإسرائيل الذي تسبب في تزايد العداء لأميركا، وأثار المشاعر القومية التي زاد في اشتعالها حرب الاستنزاف في منطقة قناة السويس. ومن ناحيته، كان عبد الناصر في مبادرة ودية أرسل تهنئة للرئيس نيكسون بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، واختار عيد العمال في أيار/ مايو ١٩٧٠ ليوجّه نداءً إلى الرئيس نيكسون في خطاب علني، حاول فيه إتاحة الفرصة له ليتخذ موقفاً متوازناً بين العرب وإسرائيل:

«إنني أتوجه إلى الرئيس نيكسون وأقول له ان الولايات المتحدة الأميركية توشك أن تقوم بخطوة بالغة الخطورة ضد الأمة العربية. (في اشارة إلى الدفعات الجديدة من الطائرات التي تدرس الولايات المتحدة إعطاءها إلى إسرائيل)، إن الولايات المتحدة بخطوة أخرى على طريق تأكيد التفوق العسكري لصالح إسرائيل، سوف تفرض على الأمة العربية موقفاً لا رجعة فيه. موقف يتعين علينا أن نستنتج منه ما هو ضروري، وذلك سوف يؤثر على كل علاقات الولايات المتحدة بالأمة العربية لعشرات السنين.

إنني أقول إن الأمة العربية لن تستسلم ولن تفرط، وهي تريد سلاماً حقيقياً ولكنها تؤمن بأن السلام لا يقوم على غير العدل. أريد أن أقول له إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية تريد السلام فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، إن ذلك في طاقة الولايات المتحدة التي تأتمر إسرائيل بأمرها لأنها تعيش على حسابها، وأي شيء غير ذلك لا يجوز علينا ولن يجوز، هذا حل.

والحل الثاني: إذا لم يكن في طاقة أميركا أن تأمر إسرائيل فنحن على استعداد لتصديقها إذا قالت ذلك مهما كانت آراؤنا فيه، ولكننا في هذه الحالة نطلب طلباً واحداً هو بالتأكيد في طاقة أميركا، ذلك الطلب هو أن تكف عن أي دعم جديد لإسرائيل طالما هي تحتل أراضينا العربية. أي دعم سياسي أو عسكري أو دعم اقتصادي. وإذا لم يتحقق الحل الثاني، فإن على العرب أن يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكابرة فيها بعد الآن، وهي أن الولايات المتحدة الأميركية تريد لإسرائيل أن تواصل احتلال أراضينا حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالإستسلام. إن ذلك، ولا أزال أتوجه بالحديث إلى الرئيس نيكسون في محاولة أخيرة، لن يحدث، إن كل المؤامرات التي تجري الآن ضد الأمة العربية وضد جبهة التحرير لن تنجح. إنني أقول للرئيس نيكسون أن هناك لحظة فاصلة قادمة في العلاقات العربية ـ الأميركية، أما أن تكرس القطيعة إلى الأبد، وإما أن تكون بداية أخرى جادة ومحددة.

إن التطورات القادمة لن تمس العلاقات العربية ـ الأميركية وحدها، وإنما سوف تكون لها تأثيرات خطيرة أوسع من ذلك وأبعد. إن تصميمنا على تحرير أراضينا هو الحق الشرعي الأول لأي أمة تعرف لكرامتها قيمة. إنني أتوجه بهذا كله إلى الرئيس نيكسون لأن اللحظة دقيقة ولأن العواقب بالغة الخطورة»[٦٤].

ولقد أشار هنري كيسنجر إلى نداء الرئيس عبد الناصر هذا في مذكراته، وغالط في وصفه بأنه كان بصيغة الأمر أو العجرفة[٦٥]. وأقحم الخطر الروسي بأن أضاف بأن احتمال السيطرة السوفياتية في الشرق الأوسط لم يكن مجرد نتاج لتخيلات مهتاجة، وإنما أصبح ظاهراً عندما قال الرئيس عبد الناصر لزائر كبير أميركي هو يوجين بلاك، رئيس البنك الدولي، بأنه يفضل بأن تتقدم المبادرات الدبلوماسية الأميركية عن طريق الاتحاد السوفياتي «إنه لم يثق بنا لدرجة كافية ليتعامل معنا مباشرة». ومن الواضح بأنه بغض النظر عن مدى عدم ثقة الرئيس عبد الناصر بالولايات المتحدة بسبب دعمها الجسيم جداً لإسرائيل على حساب العرب وأوطانهم وأراضيهم وتشريدهم وآلامهم، فليس في قول الرئيس عبد الناصر ليوجين بلاك ما يدل على هيمنة سوفياتية على مصر، وإنما أراد الرئيس عبد الناصر أن يقف حليف قوي في وجه الولايات المتحدة بسبب وجهة نظره التي شرحها لمجلس الوزراء المصري:

«إن من رأيي أن نجعل السوفييت هم الذين يدخلون المناقشات والخلافات مع الأميركيين وبذلك، بدلاً من أن تكون الخلافات بين الأميركيين ومصر تكون بينهم وبين السوفييت. وعندما يجلس السوفييت والأمريكيون على

مائدة واحدة، فستكون هناك لغة مختلفة للحديث بينهم. وفضلاً عن ذلك، فإن إدراك السوفييت للطريق المسدود الذي يقودهم الأمريكيون إليه في النهاية سيجعلهم أكثر حسماً في توريد شحنات السلاح التي نطلبها منهم». (مذكرات محمود رياض).

لم يكن عبد الناصر يسلم زمام السيطرة على بلاده للسوفيات، وإنما كان يستعين بهم بإرادة مستقلة للدفاع عن بلده وأمته أمام العدوان الأميركي ـ الإسرائيلي، ويحاول أن يدفع السوفيات لتزويده بالأسلحة لتحقيق هذه الغاية.

سُلمت نسخة من نداء الرئيس عبد الناصر إلى دونالد برغس. كان النداء قوي المنطق ومتوازناً، ويعرض الولايات المتحدة للكشف عن حقيقة موقفها ونيتها فيما يتعلق بالحل السلمي، أو على الأقل مدى خنوعها ورضوخها للضغط والنفوذ الإسرائيلي والصهيوني. وفي هذا الوقت، كانت إسرائيل تضغط للحصول على مائة وخمس وعشرين طائرة جديدة من الولايات المتحدة، وأعلن وزير خارجية أميركا بأن الحكومة الأميركية سوف تعلن قرارها بشأن هذه الصفقة:

«وإن القرار سيكون إيجابياً (بصورة جزئية فقط)، وسوف يصدر بطريقة موزونة ومحسوبة لكي لا نوحي للعرب بأننا ندعم إسرائيل بشكل يجعلنا نؤيدها بغض النظر عما تفعل»[٦٦].

وكان رد فعل الرئيس نيكسون على نداء الرئيس عبد الناصر في شكل رسالة وجهها ويليام روجرز في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ إلى وزير خارجية مصر محمود رياض، جاء فيها أنه قرأ بحرص وإمعان خطاب الرئيس عبد الناصر، وأنه يوافق على أن الوضع في الشرق الأوسط يمر في لحظة حرجة، وأنه يعتقد

«إنه من مصلحتنا المشتركة أن تحافظ الولايات المتحدة وتقوي روابط الصداقة مع كل شعوب ودول المنطقة. إننا نأمل أن يكون ذلك ممكناً، ونحن مستعدون للإسهام بنصيبنا»[٦٧].

وأعرف روجرز في رسالته عن رأيه في أنه من الأفضل عملياً أن تبدأ الأطراف بالعمل تحت إشراف يارنغ بشأن الخطوات التفصيلية الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢). وقدم في الرسالة مقترحات. كما قدم في مذكرة إضافية إيضاحات وتأكيدات نوردها فيما يلي:

«أ ـ أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر بإعادة وقف إطلاق النيران لمدة محدودة على الأقل.

ب ـ أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر وأيضاً إسرائيل والأردن بإصدار البيان التالي الذي سيكون في شكل تقرير من السفير يارنغ إلى السكرتير العام للأمم المتحدة.

إن مصر وإسرائيل أخطرتاني بأنهما توافقان على:

أولاً : حيث أنهما قد وافقتا وأظهرتا رغبتهما في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه، فإنهما تعينان ممثليهما في المناقشات التي ستدور تحت إشرافي حسب الاجراءات وفي الأماكن التي أوصي بها، آخذاً في الاعتبار ما يفضله كل طرف كنظام للإجراءات، ووفقاً للتجارب السابقة بين الأطراف.

ثانياً : ان الهدف من المناقشات هو التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بينهما يقوم على:

(١) الاعتراف المشترك بين كل من مصر وإسرائيل بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي.

(٢) الانسحاب الإسرائيلي من اراضٍ تم احتلالها في نزاع ١٩٦٧، وذلك بما يتمشى مع القرار ٢٤٢.

ثالثاً : إنه من أجل تسهيل مهمتي للتوصل إلى اتفاق كما يقرر القرار ٢٤٢، فإن الأطراف سوف (تراقب) اعتباراً من أول يوليو [تموز] وحتى أول اكتوبر [تشرين الأول] على الأقل، قرارات وقف إطلاق النار الصادرة من مجلس الأمن»[٦٨].

وذكر محمود رياض بأن روجرز أبلغه كذلك بأنه أرسل رسالة مماثلة لكل من وزير خارجية الأردن ووزير الخارجية الإسرائيلي. وجاء في المذكرة الإضافية من الإيضاحات والتأكيدات ما يلي:

«**أولاً** : ان وقف إطلاق النار يعني وقف كل النيران في الأرض وفي الجو، وعدم تغيير الأمر الواقع العسكري في المنطقة يتفق عليها غرب قناة السويس ومنطقة مماثلة شرق قناة السويس.

ثانياً : ان على مصر أن تضع في اعتبارها اننا نطلب من الإسرائيليين القيام بما يعتبرونه تنازلات سياسية هامة للغاية بالنسبة لـ:

(١) الموافقة على الدخول في مفاوضات غير مباشرة لتنفيذ القرار ٢٤٢ والسعي في ذلك برغبة مخلصة في تحقيق نتائج.
(٢) قبول مبدأ الإنسحاب سابقاً على المفاوضات. إن هذا قد يبدو للمصريين لا يتجاوز ما يجب أن يفعله الإسرائيليون، والإسرائيليون سوف يشعرون بغير شك بنفس الشعور بالنسبة للامور التي تطلبها من مصر.

ثالثاً : إن حكومة الولايات المتحدة متأهبة للبقاء في العملية بمجرد أن تبدأ المفاوضات، إننا مستمرون في الاعتقاد بأن لا انسحاب بغير سلام ولا سلام بغير انسحاب.

رابعاً : بالنسبة للطائرات إلى إسرائيل، فإن حكومة الولايات المتحدة تضع لنفسها حداً هو الا تتجاوز المستوى الذي تم الارتباط عليه في التعاقدات السابقة، وذلك خلال الفترة التي نسعى خلالها لتحقيق مبادرتنا السلمية. إن ما نسلمه لإسرائيل خلال تلك الفترة سوف يحافظ على المجموع الإسرائيلي داخل نطاق خمسين طائرة فانتوم ومائة طائرة سكاي هوك ثم الارتباط عليها في عقود سنة ١٩٦٨ و ١٩٦٦، وبنهاية يونيو [حزيران] الحالي يكون قد تم تسليم أربع وأربعين طائرة فانتوم لإسرائيل، وثلاث سيتم تسليمها في يوليو [تموز]، وثلاث في اغسطس [آب]، فيصبح المجموع خمسين طائرة. أما بالنسبة لطائرات سكاي هوك فقد تم تسليم ثمان وثمانين إلى إسرائيل، والباقي من المائة سيتم تسليمه خلال الأشهر التالية حسب الجدول المقرر.

إننا أيضاً قد وضعنا ترتيبات طارئة سوف تجعلنا في موقف يسمح لنا بتعويض خسائر إسرائيل من الطائرات في المستقبل إذا تطلب الموقف ذلك. إن تلك الترتيبات سوف تتأثر بموقف ومجالات النجاح في مجهوداتنا السلمية ومدى فعالية وقف إطلاق النار.

خامساً : إننا نأمل أن يؤدي الاتفاق على تلك الخطوط إلى إمكانية خلق مناخ ملائم لاستعادة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة.

سادساً : إننا نتوجه بهذه المقترحات مباشرة إلى مصر استجابة لنداء الرئيس جمال عبد الناصر في أول مايو [أيار]، وأيضاً لأننا نريد أن تسمعها منا مصر ونتأكد من انه تم فهمها.

ومع ذلك فإننا سوف نخطر كلًّا من الاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة وفرنسا بهذه المقترحات، وسوف نحثهم على العمل معنا في هذه المبادرة. إننا ننوي السعي ثنائياً مع السوفييت وأيضاً من خلال مباحثات الدول الأربع، ونرى كل تلك الجهود باعتبارها تكمل بعضها البعض.

سابعاً : بينما ندرك ونعترف بحقيقة أن الأمر قد تطلب من حكومة الولايات المتحدة فترة من الوقت لتشكيل المبادرة الحالية، فإننا نأمل بقوة في استجابة مبكرة من حكومة مصر. لقد تم اتخاذ قرار ولا مناص من أن نتحرك بسرعة إذا كان له أن يثمر.

ثامناً : إن مساعد وزير الخارجية سيسكو على استعداد للطيران إلى لندن أو إلى أية نقطة أخرى في منتصف الطريق وفي أي وقت، ليتقابل مع وكيل الوزارة صلاح جوهر للمزيد من المناقشة لمقترحاتنا إذا كانت حكومة مصر ترغب في ذلك»[١٩].

وبالنسبة إلى الفلسطينيين أكدت الولايات المتحدة عن طريق برغس:

«ان الولايات المتحدة تعترف بأن الفلسطينيين يمثلون طرفاً مهماً يجب أن تؤخذ اهتماماته في الحساب عند اي تسوية».

ووليام روجرز في رسالته لوزير خارجية مصر وفي تصريحه الصحفي تقصّد أن يتحدث عن حكومات «وشعوب المنطقة بما في ذلك الشعب الفلسطيني» وأشار إلى أن روجرز قال:

«... للتحرك نحو سلام عادل ودائم يأخذ في الحساب تماماً الأماني والاهتمامات المشروعة لكل حكومات وشعوب المنطقة»[٢٠].

وجدت مصر بعض الجوانب الإيجابية في مبادرة روجرز الجديدة، منها تأجيل النظر في تزويد إسرائيل بطائرات جديدة، وان القرار (٢٤٢) هو حل لـ «التنفيذ»، وان المبادرة هي عودة لهذا القرار، ومنها تخلي الولايات المتحدة عن محاولاتها لتحقيق حل منفرد بين مصر وإسرائيل، والتزامها علناً ورسمياً بالامتناع عن الاستجابة لطلب مزيد من الطائرات لإسرائيل، وصمودها ولو لعدة أشهر على هذا الموقف في وجه ضغوط إسرائيلية شديدة. وكذلك ما ظهر من اقتناعها بأن مصر مصممة على الصمود وعلى تحرير أرضها رغم الغارات الإسرائيلية الجوية. ولا شك بأن الولايات المتحدة أخذت كذلك بعين الاعتبار المساندة القوية التي قدمها الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً في:

«استكمال شبكة دفاعنا الجوي بصواريخ سام ـ ٣ السوفييتية الجديدة، وهي صواريخ لم يسبق حتى ذلك الحين للإتحاد السوفييتي إن أعطاها لأعضاء حلف وارسو. كما أن الوجود القتالي السوفييتي في مصر هو إنذار كاف للولايات المتحدة، لأنها أول مرة يقدم فيها السوفيات طيارين مقاتلين لدولة غير شيوعية».

وفي تقدير محمود رياض، فإن العامل المشجع في المبادرة الأميركية الجديدة هو أن حافزها الأول كان اهتمام الولايات المتحدة بأن تحافظ على مصالحها في المنطقة:

«بعد الاخطار المتزايدة ضدها نتيجة لتصاعد حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، والتأثير العكسي الهائل للانحياز الأميركي الكامل لإسرائيل»(٧١).

تمثل هذا التحيز في مثابرة الولايات المتحدة على المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية، وعلى احتفاظها بالأراضي العربية المغتصبة بقوة السلاح. ومع أن مصر في ذلك الوقت رجحت النواحي الإيجابية في المبادرة الأميركية الجديدة، فإنها لم تكن غافلة عن أن هناك احتمالاً بأن تكون المبادرة مناورة لتحسين صورة الولايات المتحدة، وإظهار نفسها بمظهر الإعتدال، وإحالة المشكلة من جديد إلى يارنغ على سبيل المماطلة. ووجدت مصر بأن قبول المبادرة يتماشى مع مناداة مصر بتنفيذ القرار (٢٤٢)، ويحرج إسرائيل التي كانت ترفض تنفيذ هذا القرار كما ترفض إعلان التزامها المسبق بمبدأ الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. كما وأنه في حال رفض إسرائيل للمبادرة، فإنها ستتسبب في قيام خلاف علني بينها وبين الولايات المتحدة. ويقول محمود رياض بأنه أبلغ الرئيس عبد الناصر بأنه يرغب في التثبت من نيات الأميركيين والحصول على مزيد من التأكيدات منهم، وخصوصاً فيما يتعلق بالانسحاب الشامل، كما أراد أن يتصل مع يارنغ بشأن الإشراف على ترتيبات ومراقبة وقف إطلاق النار دون ترك ذلك للأميركيين:

«خاصة وانني لا انسى أبداً أن دين راسك وزير الخارجية الأسبق قد أعلن في يوم ٥ يونيو [حزيران] أن الولايات المتحدة لا تعرف من الذي أطلق الطلقة الأولى في الحرب ومن ثم فقد سبق لهم المغالطة وقد يكررون ذلك معنا في المستقبل»(٧٢).

ولقد ظهرت دلائل تضعف الثقة بنيات الولايات المتحدة المعلنة، فقد أشار الرئيس نيكسون في حديث تلفزيوني في ٢ تموز/ يوليو إلى مصر وسوريا (كجارين عدوانيين) لإسرائيل وقال:

«إنني أعتقد أن الموقف في الشرق الأوسط الآن خطير بدرجة رهيبة. إنه شبيه بالوضع في البلقان قبل الحرب العالمية الأولى، مما قد يجر الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى مواجهة لا تريدها أي منهما بسبب الخلاف الحاد هناك. ثم شرح سياسة الولايات المتحدة في المنطقة بقوله إنها تقوم على:

أولاً : إن من مصلحتنا السلام وسلامة كل قطر في المنطقة.

ثانياً : إننا ندرك بأن إسرائيل لا ترغب في أن تقذف بأي بلد آخر إلى البحر، بينما الدول العربية تريد أن تقذف بإسرائيل في البحر.

ثالثاً : إذا تغير توازن القوى بحيث تصبح إسرائيل اضعف من جيرانها فسوف تقع الحرب، وعليه فمن مصلحة الولايات المتحدة المحافظة على توازن القوى وسوف تحافظ على هذا التوازن»(٧٣).

وليس من السهل أن نتبين أين ينتهي جهل الرئيس الأميركي بالقضية التي تستند إليها هذه الادعاءات التي أطلقها وأين تبدأ المغالطات. فالحقيقة الواضحة هي أن الإسرائيليين وإسرائيل هي التي قذفت وطردت وشردت، كسياسة مرسومة مبيتة، مليون أو مليوني فلسطيني وعربي من وطنهم فلسطين ومن مدن قناة السويس والجولان في ثلاث حروب وفي حرب الاستنزاف، وكان ذلك بمساعدات ضخمة وحثيثة من الولايات المتحدة، ومساندة تصل إلى درجة المخاطرة بحرب مع الدولة العظمى الأخرى. أما قول الرئيس نيكسون بأن الحرب ستقع إذا أصبحت إسرائيل أضعف من جيرانها، فتقابله الحقيقة بأن الحرب وقعت بمآسيها على العرب أكثر من مرة، لأن إسرائيل كانت بالمساعدات الأميركية أقوى من العرب. كما وأن التوازن الذي ترغب الولايات المتحدة في المحافظة عليه بين إسرائيل والعرب هو مغالطة خبيثة، لأنه لم يكن وما زال سوى تفوق عسكري إسرائيلي أكيد تحرص الولايات المتحدة على استمراره.

ومن ناحية أخرى، ذكرت الأنباء بأن هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي قال:

«إننا بصدد محاولة للتوصل إلى تسوية على النحو الذي يكفل تقوية نظم الحكم العربية المعتدلة وليس النظم الراديكالية، إننا بصدد محاولة لطرد الوجود السوفييتي العسكري وذلك قبل أن يرسخوا أقدامهم»[٧٤].

ويقول محمود رياض:

«إن مثل تلك التصريحات أكدت في ذهن عبد الناصر شكوكه في جدية المبادرة الأميركية. وكان رد عبد الناصر على هذا الادعاء أنه لا توجد دولة عربية تريد أن تلقي بإسرائيل في البحر، ولكن إسرائيل هي التي ألقت بمليون فلسطيني في «بحر من الرمال»، والقضية لم تكن أبداً نظماً راديكالية ونظماً معتدلة في العالم العربي، لأنه لو كان كيسنجر ونيكسون صادقين في ذلك فلماذا لم يفعلا شيئاً للملك حسين، ولم يعيدا إليه الضفة الغربية المحتلة وهو يمثل نظاماً معتدلاً بمقاييس كيسنجر»[٧٥].

عبد الناصر يوافق على مشروع روجرز . ومغالطات كيسنجر

وفي موسكو اجتمع الرئيس عبد الناصر مع القادة السوفيات وأجرى فحوصات طبية، وجرى في هذه اللقاءات البحث في (المبادرة) الأميركية، وكان الرأي الغالب هو أنه لم يكن هناك شيء جديد في تلك المبادرة باستثناء قبول الولايات المتحدة للمفاوضات غير المباشرة. وفي تقدير الرئيس عبد الناصر، كانت الولايات المتحدة تتوقع رفض مصر للمبادرة، وتتصور بأن الاتحاد السوفياتي لا يريد السلام في المنطقة. وبأنها ستقوم بتزويد إسرائيل بمزيد من الأسلحة والطائرات بحجة رفض مصر للمبادرة. وكان في تقدير الرئيس عبد الناصر أن إسرائيل سترفض المقترحات الأميركية، وان ذلك ربما أحدث انقساماً في داخلها. وبيّن بريجنيف بأن الولايات المتحدة تحاول أن تأخذ بيدها زمام الأمور، وتظهر وكأنها صاحبة فضل بتقديم ما تدعي أنه مشروع كامل للتسوية. وأضاف:

«ولكن لا يجوز أن نسمح بإعطاء الصورة بأننا قد قبلنا مشروعا من جانب المعتدي. إننا نقدم لكم أسلحة للدفاع عن أنفسكم بينما تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل كل الأسلحة اللازمة للاعتداء عليكم. وهم يريدون بمبادرتهم الأخيرة أخذ كل جهد بذلناه من أجل تحقيق السلام العادل ومعاونتكم في ذلك، ونحن متأكدون من التعاون والتفاهم الكامل معكم، وبذلك يمكننا أن نفكر سوياً في الطريقة التي لا تعطي للعدو ثمار ما قمنا به. ولا يجوز أن نقف موقف المدافع عن نفسه وكأننا نحن المعتدون. والدبلوماسيون المصريون والسوفييت يمكنهم أن يجدوا أساليب وطرقاً لطرح الأميركيين على ظهورهم كما في المصارعة، خاصة وأننا نحظى بتأييد كامل من فرنسا»[٧٦].

وقال الرئيس عبد الناصر:

«إنني أتفق مع الرئيس بريجنيف في أنه لا يوجد فعلاً ما يمكن أن يسمى مبادرة، وإذا كنا نريد حلاً سلمياً عادلاً للعرب، فإنني واثق بأن الولايات المتحدة لن تقدم لنا مثل هذا الحل لأنهم يريدون التخلص منا في مصر قبل كل شيء، ثم بعدها السيطرة على مصر كلها لتكون أداة لخدمة مصالحهم في المنطقة»[٧٧].

وفي الاجتماع الأخير بين الرئيس عبد الناصر والقادة السوفيات، أكد بريجنيف تأييد الاتحاد السوفياتي لمصر والشعوب العربية، وان الدول المحبة للسلام ترغب في التوصل إلى حل سلمي، وإنه إذا تحقق مثل هذا الحل فلن تعود الدول العربية في حاجة للدخول في حرب، وستخسر إسرائيل ما اغتصبته وستتبدد أحلامها في فرض حل إسرائيلي على العرب. وعدد بريجنيف ما قدمته روسيا لمصر من أسلحة، وذكر أنها سترسل لمصر صواريخ سام ٣ مع بقاء الجنود السوفيات في إدارة الصواريخ التي تدافع عن العمق المصري. وقال:

«وإنني أعرف أننا لم نلب كل طلباتكم، ولكنني أؤكد لكم أننا قدمنا كل ما في استطاعتنا. ومن بين المسائل التي لم تحل هو طلبكم الحصول على الطائرات (تي يو) قاذفة القنابل. ويحسن أن نؤجل الموضوع حالياً لأنه قد يسبب مضاعفات دولية»[٧٨].

وأثار بريجنيف موضوع الوجود العسكري السوفياتي في مصر وقال:

«إنني أثرت هذا الموضوع لكي يكون واضحاً أنه بانتهاء مشكلة الشرق الأوسط سوف يرحل مستشارونا وخبراؤنا وطيارونا من مصر مباشرة، لأننا لا نرضى أن نتهم باحتلال أراضي الغير. وهي الصورة التي تحاول الدعاية الأميركية المضادة رسمها لنا».

وهنا جاء دور الرئيس عبد الناصر لينفعل فقال بشيء من الحدة:

«إنني غير سعيد بسماع هذا الكلام فلم اكن لأرضى لنفسي بالحضور أساساً إلى موسكو لو انني تشككت لحظة واحدة في شبهة وجود ما يسمى باحتلال سوفييتي، فأنا الذي طلبت من الاتحاد السوفييتي الخبراء والطيارين، وأنا الذي سأطلب من الاتحاد السوفييتي استردادهم حينما تنتهي مهمتهم التي جاءوا من اجلها، والذي يتحدث عن احتلال سوفييتي في مصر هم جولدا مائير ونيكسون وكيسنجر»[٧٩].

وكرر الرئيس عبد الناصر ما ذكره عن أن الأساس في الحرب مع إسرائيل هي القوة الجوية المتطورة، وأن الولايات المتحدة قامت خلال ثمان وأربعين ساعة من تساقط طائرات الفانتوم بفعل صواريخ الدفاع المصرية بتزويد إسرائيل بأجهزة الكترونية ضد الصواريخ. وعلق بريجنيف بالموافقة على ما قاله الرئيس عبد الناصر، وذكر بأن الولايات المتحدة لم تزود بعض حلفائها في حلف شمال الأطلسي بأجهزة التشويش الالكترونية التي زودت إسرائيل بها، ووعد بإرسال علماء روس لدراسة موضوع هذه الأجهزة في ميدان المعارك.

وافقت مصر على مبادرة روجرز في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧٠ على أساس الانسحاب الاسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، والتمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في إطار قرارات الأمم المتحدة. أما بالنسبة إلى سوريا فقد ذكر دونالد برغس المشرف على المصالح الأميركية في القاهرة، الذي تسلم رد الموافقة المصري على (المبادرة)، بأنه يكفي أن تعلن سوريا قبولها لقرار مجلس الأمن (٢٤٢)، وبذلك يصبح في الإمكان إدخالها في التسوية على أساس عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة عن طريق الحرب. وطلب أن يترك للحكومة الأميركية حرية اختيار الأسلوب المناسب للتوصل إلى مشروع يدخل الفلسطينيين في التسوية. أما إسرائيل فقد أعلنت بعد مناورات لعرقلة المبادرة موافقتها في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٧٠. وتوقف اطلاق النار اعتباراً من ٨ آب/ أغسطس ١٩٧٠ لمدة تسعين يوماً. ويبدو بأنه لم يكن هناك في مصر تهافت على حل يمكن أن يكون ثنائياً افرادياً بين مصر وإسرائيل، كما حدث في عهد الرئيس أنور السادات بعد حرب ١٩٧٣، إذ ذكر محمود رياض في مذكراته:

«وكان الرئيس عبد الناصر قد تحدث يوم الثالث والعشرين من يوليو [تموز] إلى الشعب، وشرح الموقف بالتفصيل، وتناول المبادرة الأميركية التي طرحها للمناقشة في المؤتمر القومي واستمرت المناقشة لعدة أيام، فلقد كان الاتجاه العام في المؤتمر يميل إلى رفض اي حل أميركي بعد كل الانحياز الذي مارسته الولايات المتحدة لإسرائيل ضدنا. وقد بذل عبد الناصر جهوداً مضنية في الرد بالتفصيل على الأسئلة المتتالية للأعضاء، ولم يكن قلق الأعضاء يتناول فقط الموقف على الجبهة المصرية، بل ان اكثر الأسئلة كانت تتناول الموقف على الجبهتين السورية والأردنية وحقوق الشعب الفلسطيني نتيجة إيمان الجميع بأن القضية واحدة، والتأكيد على الموقف المصري الدائم من أن الاعضاء يتخوفون من أن تكون الولايات المتحدة تناور معنا من جديد لكي تعيدنا مرة أخرى إلى مرحلة الحل المنفرد الذي يجعل إسرائيل تنسحب من سيناء، بينما يستمر احتلالها للأراضي العربية الأخرى في الجولان والضفة الغربية وغزة. وقد اكد عبد الناصر للأعضاء أكثر من مرة أن المبادرة الأميركية لم تأت بجديد، ولكننا نقبلها لكي نتيح الفرصة للولايات المتحدة للعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن»[٨٠].

ولكن سرعان ما تبين لمصر بأن (مبادرة) روجرز قد باءت بالفشل، لأن إسرائيل وأنصارها في الإدارة الأميركية استطاعوا القضاء عليها. ففي ٣١ آب/ أغسطس أعلن وزير الدفاع الأميركي ضرورة تزويد إسرائيل بما تحتاجه من أسلحة. وفي اليوم التالي، أعلن الرئيس نيكسون أنه قرر إرسال ثماني عشرة طائرة فانتوم إلى إسرائيل، ثم قدم دونالد برغس مذكرة أميركية لمصر تؤكد فيها الحكومة الأميركية دون دليل أكيد أن مصر خرقت شروط وقف إطلاق النار. وفي ٦ أيلول/ سبتمبر أعلنت إسرائيل أنها ترفض إجراء أي اتصالات مع يارنغ. وقامت الولايات المتحدة خلال وقف إطلاق النار بتزويد إسرائيل بأجهزة الكترونية وبصواريخ موجهة، وأعلن وزير الدفاع الأميركي بأن الولايات المتحدة تعتزم تزويد إسرائيل بعدد آخر من طائرات الفانتوم، وكان ذلك مخالفاً للتأكيدات الأميركية التي أعطيت لمصر. كما قامت إسرائيل بإنشاء تحصينات جديدة في خط بارليف، وكان ذلك مخالفاً لترتيبات وقف إطلاق النار، ومؤشراً على أنها لا تنوي الانسحاب. وفشلت مبادرة روجرز بتغلب كيسنجر على روجرز وبتراجع الولايات المتحدة

أمام رفض إسرائيل. ورغم أن الولايات المتحدة هي التي تراجعت عن مبادرتها، فإنها قامت بحملة إعلامية ودبلوماسية واسعة ضد مصر لتشويه موقفها ووصمها بأنها لم تحترم تعهداتها. (مذكرات محمود رياض).

وفي الحقيقة، فإن الولايات المتحدة لم تكن ثابتة على موقفها فيما يتعلق بمبادرة روجرز. ويذكر هنري كيسنجر كيف أنه بذل الجهود المتواصلة لإقناع الرئيس نيكسون بمزايا إحباط التسويات الشاملة، بحجة أنها تقوي مركز الاتحاد السوفياتي وتظهره بمظهر المنتصر الذي جاء بالخير للدول العربية. وكذلك على اعتبار ما ادعاه من أن التسوية الشاملة ستكون نتيجة لـ (الابتزاز) العربي المتطرف، وأنها لن تبدل من موقف الدول العربية من الولايات المتحدة ومصالحها، لأنها لن تزيل عداء العرب لـ «الرأسمالية الغربية» ولوجود إسرائيل بحد ذاته، بغض النظر عن أي حدود تتمسك بها. وزعم كيسنجر بأن مرور الوقت دون تسوية سيقنع العرب بأن مفتاح الحل للقضية ليس في يد السوفيات، وأنهم سيضطرون للجوء إلى الولايات المتحدة لتخليصهم من ورطتهم[٨١]. ويبدو لنا بأن حجج كيسنجر فيها الكثير من المغالطة أو الخطأ، فسياسات الولايات المتحدة المعادية للعرب هي التي دفعتهم، أو دفعت عدداً محدوداً من دولهم قصراً إلى طلب المساعدات من الاتحاد السوفياتي والدول العربية وحكوماتها في أكثريتها كانت وما زالت ميالة للغرب ومتعاونة مع الولايات المتحدة. ومن الافتراء على التاريخ إنكار أو تجاهل أن الرئيس عبد الناصر سعى لأن تكون علاقته مع أميركا حسنة، وأنه حاول أن يتعاون معها، وأنه طلب مساعداتها بالنسبة إلى شراء الأسلحة وتمويل السد العالي والغذاء، أو أنه والدول العربية الأخرى حارب الشيوعية دون هوادة، أو أن الدول العربية بما في ذلك مصر وسوريا سعت للحفاظ على استقلالها وتحررها من أي تبعية للسوفيات أو للكتلة الشرقية، وأن العديد من الدول العربية تعرضت في حقب مختلفة إلى الاتهام بالتبعية والعمالة للولايات المتحدة والغرب على حساب مصالح الأمة العربية، وعلى حساب الروابط والمصالح القومية. ولا شك بأن سياسات الولايات المتحدة لم تترك أمام مصر مجالاً سوى اللجوء إلى الإتحاد السوفياتي لطلب المساعدات التي امتنعت الولايات المتحدة عن تقديمها لها. وليس هناك دليل قوي على أن الاتحاد السوفياتي حاول أن يفرض على مصر أو سوريا شروط السيطرة والخنوع، مثل التي شكا العديد من العرب بمن فيهم أنور السادات قبل رئاسته أن الولايات المتحدة حاولت فرضها عليهم.

ومهما تساهلنا بشأن مغالطات وادعاءات كيسنجر والرؤساء الأميركيين، فإنها لا يمكن أن تكون صحيحة بالنسبة إلى الأردن الذي لم يبتعد عن الغرب في صداقته، وخسر أكثر مما خسرت مصر وسوريا، ومع ذلك وقفت الولايات المتحدة في سياساتها، وما زالت، موقفاً مكن إسرائيل من ضم القدس العربية إليها والاستيلاء على الضفة الغربية والاحتفاظ بها، بعد تشريد مئات الألوف من أهلها وزرع المستوطنات اليهودية فيها لتغيير تركيبتها البشرية، وإنزال العذاب والظلم الحكومي والفردي في أهل الضفة الغربية وسرقة مياهها.

ويذكر كيسنجر بأن الجميع في الإدارة الأميركية كانوا يضعون اللوم على التصلب الإسرائيلي الذي سبب المأزق، أما هو فقال:

> «إن وجهة نظري كانت أنه إذا أدخل السوفييت مقاتلين روس (إلى مصر) فلن يكون لدينا أي خيار سوى مقاومة ذلك، بغض النظر عن عناصر الخطأ والصواب في المشكلة التي أثارت هذا الإجراء، لم يكن في إمكاننا قبول وجود عسكري سوفييتي إلا إذا كنا مستعدين لأن نرى المتطرفين العرب ينالون قوة دافعة ربما تكون حاسمة، أردت أن يعاد النظر في خططنا فيما إذا هدد السوفييت إسرائيل بالردع الثاري، وطلبت كذلك إجراءات لمنع فناء قوة الطيران الإسرائيلية إذا أدخل السوفييت أجهزة متطورة يديرها رجالهم»[٨٢].

ويوضح هذا القول حرص كيسنجر بأن تحتفظ إسرائيل بقدرتها لا على الدفاع عن نفسها فحسب، وإنما على مواصلة اعتداءاتها للقضاء على العرب وإخضاعهم بغض النظر عن تعنتها، وبأنها الطرف المصمم على أن تتوافر لديه القدرة على مواصلة عدوانه دون الاكتفاء بمجرد القدرة على الردع، والدفاع المتفوق على خط القناة المصرية البعيدة عن حدود فلسطين. لقد أراد كيسنجر أن تقف الولايات المتحدة بحزم ضد إدخال المقاتلين السوفيات والأسلحة المتطورة إلى مصر، واعتقد بأن السوفيات لا يفهمون ضبط

النفس وإنما يفهمون القوة، وإن كان ذلك لا يعني أنهم متهورون. ورغم اعترافه بأن إسرائيل سببت التأزم على القناة، وإنها هي التي أثارت رد الفعل السوفياتي بغاراتها على العمق المصري، وهذا كان رأي العديد من الأجهزة الحكومية الأميركية الذين رأوا بأن الحل هو الضغط على إسرائيل لكي تكون أكثر ليونة في موقفها، فإنه انتقد الاستخبارات الأميركية لأنها ركزت على ما إذا كان توازن الأسلحة بين إسرائيل ومصر قد اختل، وقال:

«كل هذا اخطأ النقطة الأساسية، فمهما كان الراي بشأن ليونة اسرائيلية اكبر، فلقد كان علينا الآن أولاً ان نصد السوفييت والعرب المتطرفين، وبعكس ذلك، فإن التنازلات الإسرائيلية ستبدو بأنها نتجت عن إدخال العسكريين السوفييت». (سنوات الأبيض الأبيض).

وهذا يعني بالطبع، أن كيسنجر كان يرى ويحاول اقناع الرئيس والإدارة الأميركية بأن المهم ليس تعنت وتصلب إسرائيل وغاراتها على العمق المصري وقتل المدنيين وهدم المرافق المدنية والحربية، التي اعترف بأنها السبب المباشر لتزويد مصر بالمقاتلين السوفيات والصواريخ المتطورة، وإنما يجب التغاضي عن كل هذا والوقوف في مجابهة مع الاتحاد السوفياتي، رغم أن ذلك قد يعرض الدولتين والعالم بأسره لصدام نووي رهيب. ولم يكن كيسنجر جاهلاً لشره القادة الصهاينة وشدة طمعهم وأطماعهم فهو يقول عن رابين الذي كان وقتها سفيراً لإسرائيل في أميركا:

«لو أعطي قوة الطيران الأميركية الاستراتيجية بأكملها كهدية مجانية، فإنه كان يتكلف المظهر (أ) بأن إسرائيل كانت تأخذ اخيراً ما هو حق لها، و (ب) كان يجد نواقص فنية في الطائرات تجعل من قبوله لها تنازلاً على كره منه للولايات المتحدة».

ويصف طريقة القادة الإسرائيليين في التفاوض بقوله:

«في الجمع بين المثابرة المركزة على الهدف والتكتيكات المعقدة كان الإسرائيليون يتركون فيمن يحاورهم آخر بقايا سلامة العقل والتوازن اللازمة فقط لتوقيع الوثيقة النهائية».

وقال كيسنجر عن الرئيس نيكسون بأنه كان يعتقد بأن معظم قادة الجالية اليهودية عارضوه طيلة حياته السياسية، وكان يقول بأن النسبة الصغيرة التي صوتت في جانبه لا بد أنها مجنونة لدرجة تجعلها تبقى إلى جانبه حتى لو انقلب ضد إسرائيل. وكان يسره أن يقول لرفاقه وزواره بأن (اللوبي اليهودي) لم يكن له تأثير عليه. ولكن كيسنجر يضيف عن الرئيس نيكسون:

«في جميع القضايا الواقعية كانت تحليلاته غير العاطفية الجغرافية السياسية تقوده في النهاية إلى مواقف ليست بعيدة كثيراً عن تلك التي يمكن أن يتخذها آخرون على أساس سياسات عرقية. كان يهدد بصورة غير علنية بعقوبات مريرة ضد اية مجموعة ظن بأنها تعارضه. كان يقوم بإيماءات ليظهر ـ جزئياً لنفسه ـ بأنه كان متحرراً من المؤثرات التقليدية التي كانت تقيد الرؤساء الآخرين. ولكن في نهاية اليوم عندما كان يجابه بحقائق القوة في الشرق الأوسط ـ بعد كرب نفسي ومناورات معقدة ـ كان يتبع في سبيل المصلحة الوطنية نفس الاستراتيجية: ان يقلل من النفوذ السوفييتي؛ أن يضعف مركز المتطرفين العرب؛ أن يشجع العرب المعتدلين؛ وأن يضمن سلامة إسرائيل. وهكذا فكثيراً ما مشيت انا ونكسون في طرق مختلفة لبعض الطريق ولكن عند موقع القرار للشرق الأوسط كنا نلتقي ونتفق ونعمل بمساندة مشتركة».

ويقول كيسنجر بأن الرئيس نيكسون أشار على احدى مذكراته:

«إن السياسة (المتوازنة) هي السياسة الصحيحة ولكن فوق كل شيء ان مصلحتنا هي: ما يصيب السوفييت بأكثر المتاعب. لا تدع النزاع العربي ـ الإسرائيلي يحجب هذه المصلحة».

وأنه كان في الوقت نفسه يميل إلى آراء الدوائر الحكومية بأن سياسات إسرائيل كانت السبب الأساسي للصعوبات ويتشكك فيما كان يزعمه كيسنجر من أن إظهار عجز السوفيات عن تحقيق تقدم سيزيل وهم العرب ويقضي على ثقتهم بالسوفيات. ولقد علق خطياً على مذكرة قدمها له كيسنجر عن هذا الاحتمال:

«إنني اخالف هذا الاستنتاج كلياً ـ السوفييت يعرفون بأن العرب كثيرو الكلام الرنان ـ إننا كنا نشعر بالحبور بسبب (انهزامات) السوفييت في الشرق الأوسط منذ ١٩٦٧ ـ وزارة الخارجية قالت بأن حرب حزيران [يونيو] كانت (هزيمة) للسوفييت، إنها لم تكن (هزيمة) للسوفييت، إنها لم تكن (هزيمة) إنهم

أصبحوا أصدقاء العرب والولايات المتحدة عدوتهم (عدوة العرب)، في المدى البعيد هذا ما يخدم مصالحهم (مصالح السوفييت)». (سنوات البيت الأبيض).

ويدعي كيسنجر بأنه في الوقت الذي أعلن فيه روجرز مبادرته، لم يكن الرئيس نيكسون قد اقتنع بعد بصحة استراتيجية كيسنجر، وأنه كان يعتقد بأن الاتحاد السوفياتي كان هو الرابح سياسياً في حرب ١٩٦٧، وانه كان لا يزال يفكر في مقايضة مع السوفيات في الشرق الأوسط وحرب فيتنام التي كانت تخوضها أميركا. وانه اعتبر نفسه مديناً للجالية السياسية اليهودية في أميركا، لدرجة أقل من سلفائه من رؤساء الجمهورية الأميركية، وكان تواقاً لأن يظهر بأنه لديه المناعة ضد ضغوطها. وكانت لديه شكوك بشأن ما إذا كانت عقيدة كيسنجر اليهودية تصيب حكمته بالخلل. ويدعي كيسنجر بأن الرئيس نيكسون خص روجرز دونه بشؤون الشرق الأوسط وذلك حتى أواخر سنة ١٩٧١. وعلى كل حال، فإن نيكسون كان في النهاية يعرقل تطبيق اتجاهات وزارة الخارجية الأميركية نحو التسوية الشاملة، ولم يكن معنياً بنجاحها واعتقد بأنها سترفض. ويبدو هذا الموقف واضحاً في مذكرات الرئيس نيكسون نفسه، فهو يشير فيها إلى مبادرة روجرز التي استندت إلى مبدأ إعادة الأراضي العربية المحتلة مقابل ضمانات عربية لسلامة إسرائيل الإقليمية، ويقول:

«بعبارات واقعية مجردة، فإن اشتراط عودة الأراضي المحتلة كان يعني بأن مبادرة روجرز لم يكن لها اية فرصة إطلاقاً لأن تقبل من إسرائيل»(٨٣).

وأضاف الرئيس نيكسون:

«روجرز ووزارة الخارجية جادلوا بأن المبادرة قدمت افضل أمل للسلام، لأن اعادة الأراضي المحتلة سيزيل على الأقل الذكرى البغيضة لانحدارهم المذل. كيسنجر أجاب بأن الخطة تشجع العناصر المتطرفة بين العرب وتغضب الإسرائيليين بلا مسوغ، وتحظى بازدراء السوفييت الذين رأوا فيها سقوطاً ساذجاً في ايديهم. وكما توقع كيسنجر فإن مبادرة روجرز أثارت انتقاداً عنيفاً من الإسرائيليين، وجعلت روجرز كما ذكر لي كيسنجر مراراً (أقل رجل شعبية في إسرائيل)».

«كنت أعلم بأن مبادرة روجرز لا يمكن أن تنفذ، ولكنني كنت أعتقد بأنه كان من المهم ان نجعل العالم العربي يعلم بأن الولايات المتحدة لم تكن بصورة آلية تنكر قضيته المتعلقة بالأراضي المحتلة، أو انها ترفض تسوية توفيقية للمطالب المتضاربة. بتقديم مبادرة روجرز رسمياً، ظننت بأنه سيكون من الأسهل للقادة العرب أن يقترحوا إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة دون أن يتعرضوا للهجوم من (الصقور) والعناصر الميالة للسوفييت في بلادهم»(٨٤).

وبغض النظر عن مدى حسن نيات وليام روجرز، فإن ما سجله الرئيس ريتشارد نيكسون في مذكراته، وهو صاحب القرار الأخير، يثبت بكل وضوح بأنه لم يكن معنياً في السعي لتطبيق مبادرة روجرز، وإنما قبل أن تصدر عن وزير خارجيته كمناورة لتمكين القادة العرب من إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، دون أن يسترد العرب أراضيهم المحتلة. وكان الرئيس نيكسون يعتبر بأن النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط كان يعتمد بصورة متزايدة على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر وسوريا، وكان يرى بأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن يمنع سيطرة السوفيات على الشرق الأوسط، وأن ذلك كان يتطلب توسيع العلاقات الأميركية مع الدول العربية. وكان يعتقد بأن السوفيات كانوا يريدون أن يحافظوا على وجودهم في الشرق الأوسط لأنهم عن طريق مصر والدول العربية الأخرى كان يمكن أن يصلوا إلى ما أراده الروس دائماً:

«الأرض – البترول – القوة – ومياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة». (مذكرات ريتشارد نيكسون).

وفي هذا المجال، قال لوليام روجرز:

«الفرق بين هدفنا والهدف السوفييتي بسيط جداً ولكن اساسي، نحن نريد السلام هم يريدون الشرق الأوسط».

ولكن من يستعرض حرب سنة ١٩٦٧ وما تبعها من أحداث وقتال، يجد بأن هذه العبارة ربما تتصف بالحذلقة اللفظية ولكنها لا تمثل الحقيقة التاريخية، لأن سياسة الولايات المتحدة وسياسة الرئيس نيكسون نفسه كانت من أبرز أسباب نشوب الحرب وليس إقرار السلام، وأنها أدت إلى تحقيق

المزيد من أطماع إسرائيل وأهدافها التوسعية التي لم تترك أي خيار للعرب سوى القتال، وليس السلام الذي أشار إليه الرئيس نيكسون. وكل هذا كان على الرغم من قناعة الرئيس ريتشارد نيكسون فيما يتعلق بأخطار المجابهة مع الاتحاد السوفياتي التي اعتبر بأنها ليست من مصلحة الولايات المتحدة الوطنية، فهو يقول في مذكراته:

«كانت إمكانية المجابهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تبدو كبيرة. إذا كان السوفييت ملتزمين بانتصارات عربية وكنا نحن ملتزمين بانتصارات إسرائيلية، فلا يحتاج الأمر لتخيل كثير ليتضح بأن كلينا يمكن أن ينجرف (إلى الصدام) حتى ضد إرادتنا ـ وعلى وجه التأكيد تقريباً ـ ضد مصالحنا الوطنية».
(مذكرات ريتشارد نيكسون).

حمل الرئيس نيكسون سفيره الجديد لروسيا رسالة إلى رئيس الوزراء كوسيغين يقول فيها، بأنه من الضروري أن يقوم بلداهما ببذل جهد مهدىء في الشرق الأوسط، وأن يمتنع أي طرف خارجي عن السعي لاكتساب مزية في المنطقة على حساب أي طرف آخر. وفي نيسان/ ابريل ١٩٦٩، بلغ جلالة الملك حسين الذي كان في زيارة رسمية للولايات المتحدة بأن عدم وجود علاقات دبلوماسية لأميركا مع بعض الحكومات في الشرق الأوسط يمنع قيام الولايات المتحدة بدور بنّاء في المنطقة. وكرر هذا القول في اليوم التالي للدكتور محمود فوزي، الذي جاء إلى أميركا كموفد شخصي للرئيس عبد الناصر لتشييع الرئيس السابق الراحل أيزنهاور، تكريماً لموقفه في حرب السويس سنة ١٩٥٦. ولقد قال الرئيس نيكسون للدكتور فوزي بأنه لا يعتقد بأنه يمكن أن تكون هناك تسوية ترضي الطرفين بصورة كاملة، وأنه كان واثقاً من أنه يمكن تحقيق تسوية وفاقية مقبولة للطرفين إذا تمكنت الولايات المتحدة من إقامة علاقة جديدة مع مصر (والأمم) العربية. وأضاف:

«بالطبع هذا يحتاج لثقة بين الأطراف وأنا أعلم بأن الثقة يجب ان تكون مستحقة وأن تكتسب».

وفي مقابل هذه التأكيدات والأقوال نجد بأن الرئيس نيكسون طمأن غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل عندما جاءت إلى واشنطن في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، لتطلب طائرات الفانتوم والسكايهوك والتمويل بأن الولايات المتحدة لا أوهام لديها بشأن دوافع السوفيات، رغم تحرك أميركا نحو الوفاق، وأن

«قاعدتنا الذهبية فيما يتعلق بالدبلوماسية الدولية هي: افعل للآخرين كما يفعلون لك».

فأضاف كيسنجر بسرعة «زائد عشرة بالمئة».

وابتسمت السيدة مائير وقالت:

«ما دمتم تجابهون الأشياء بهذه الطريقة، فليست لدينا أية مخاوف». (مذكرات ريتشارد نيكسون).

وجاء هذا التطمين للرئيسة الإسرائيلية الروسية على الرغم من معرفة نيكسون بأنها من القادة الإسرائيليين المتصلبين جداً، وأنها تعارض إعادة بوصة واحدة من الأراضي التي «ربحتها» إسرائيل في حرب ١٩٦٧. ويكشف الرئيس نيكسون عن تصوره للوضع العربي ـ الإسرائيلي بقوله للرئيس الفرنسي بومبيدو، الذي جاء في زيارة للولايات المتحدة وتعرض مع زوجته لإهانة مشينة وعبارات في غاية الفحش والبذاءة من العناصر اليهودية والصهيونية المتظاهرة ضدهما في شيكاغو:

«إذا وضعت نفسك مكان دايان ورابين وايبان والسيدة مائير الذين هم اناس اذكياء وصلبون فيجب ان تعجب بهم: هناك هم يجلسون، عدد قليل جداً من الناس محاطون بالأعداء، والحقيقة هي أنهم ليسوا على استعداد أن يتقبلوا النصح حتى من رئيس الولايات المتحدة»[٨٥].

ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته:

«حاولت أن اطمئن السيدة مائير بأنه إذا وصل الأمر إلى اختبار في ازمة ـ كما حدث في ١٩٧٠ و ١٩٧٣ فعندها سنوجد في جانب إسرائيل بصورة كاملة وثابتة. وفي نفس الوقت، ادركت بأن سياستي الجديدة ستسبب كثيراً من الالم والمشاكل، وادركت كذلك بأنه سيساء فهمها ويندد بها من قبل الكثيرين من الجانبين. إن ما كنت احاول أن افعله على كل حال كان انشاء تركيبة جديدة كلياً لعلاقات القوى في الشرق الأوسط ـ ليس فقط بين إسرائيل والعرب، ولكن كذلك بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والاتحاد السوفييتي».

وذكر نيكسون بأن:

«واحدة من المشاكل الرئيسية التي جابهتها في هذا المجال كانت الموقف القصير النظر الذي لا ينثني، المتحيز لإسرائيل، المنتشر في قطاعات كبيرة متنفذة في الجالية اليهودية الأميركية، وفي الكونغرس ووسائط الأعلام وفي الدوائر الثقافية والفكرية. فخلال ربع القرن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اصبح هذا الموقف متأصلاً بعمق، بحيث راى الكثيرون بأن من ليس منحازاً لإسرائيل فهو معاد لإسرائيل او حتى ضد السامية. لقد حاولت دون نجاح أن اقنعهم بأن هذا لم يكن الحقيقة».

ولأن الرئيس نيكسون أخّر تسليم طائرات الفانتوم لإسرائيل ثارت الاعتراضات الشديدة. ويقول الرئيس نيكسون في مذكراته بأنه تضايق لأن عدداً من الشيوخ الأميركيين الذين حثوه على إرسال المزيد من المساعدات الحربية (لإنقاذ إسرائيل)، كانوا يعارضون جهود الولايات (لإنقاذ) فيتنام الجنوبية من السيطرة الشيوعية. وأكد الرئيس نيكسون لسفير إسرائيل رابين، بأن المبادرة الأميركية لوقف إطلاق النار وطلبه بأن تتقيد بها إسرائيل بدقة، إنما هدف إلى اكتساب الرأي العام الأميركي ليؤيد تقديم العون والمساندة لإسرائيل إذا نشبت حرب جديدة. ويبدو أن الرئيس الأميركي لم يقل لسفير إسرائيل بأن سبب تصاعد الأزمة واقتراب خطر الحرب هو تعنت حكومته واستمرارها في العدوان والتمسك بمكاسبه، وإنما قال له:

«إنني اوافقك تماماً بأن السوفييت هم السبب الرئيسي للتوترات في الشرق الأوسط وانه إذا أخرجوا من الوضعية القائمة فإن إسرائيل ستتمكن من معالجة الأمور بدون صعوبة». (مذكرات ريتشارد نيكسون).

وكان الأصح والأقرب إلى الحقيقة أن يقول الرئيس نيكسون للسفير الإسرائيلي، بأن السوفيات أصبحوا طرفاً فعالاً في الشرق الأوسط بسبب العدوان الإسرائيلي والسياسات الأميركية المساندة لذلك العدوان المستمر، وأن الوجود السوفياتي كان يزيد في الصعوبات والمقاومة التي تقف في وجه ذلك العدوان. وكذلك لم يقل الرئيس الأميركي بأن إسرائيل (الصغيرة المحاطة بالأعداء الكثيرين) كانت أقوى منهم جميعاً، وأنها كانت دولة معتدية عدوانية غرست من الخارج لتوطين مجموعات من جنسيات وعروق أجنبية قزوينية وروسية وبولونية واسبانية وغيرها، جلبت إلى قلب العالم العربي لتقسيمه وتفتيته بالإكراه والقوة بمساعدة بريطانيا وأميركا، لتخدم مصالح الغرب والولايات المتحدة، ولتكون أداة لفرض السيطرة الغربية والأميركية ضد رغبة أهل فلسطين الإجماعية والعرب أجمعين. ولم يقل الرئيس نيكسون كذلك بأن إسرائيل لم تكن في واقع الأمر تطلب المساعدة للحفاظ على (حدودها) التي حددتها الأمم المتحدة في قرار التقسيم (١٩٤٧)، أو حتى تلك التي اغتصبتها في حرب ١٩٤٨، وإنما للحفاظ على ما اغتصبته بقوة السلاح الأميركي والغربي سنة ١٩٦٧ بما في ذلك الضفة الغربية، التي كانت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية عضو الأمم المتحدة، التي اشتهرت حسب اعتراف الولايات المتحدة ذاتها بالاعتدال وبصداقة أميركا والغرب وبالميل الثابت لتحقيق السلام. ولم يقل كذلك بأن الأسلحة التي كانت تطلبها إسرائيل بعد سنة ١٩٦٧ كان القصد منها مزيداً من العدوان وضرب الأهداف المدنية والعسكرية في عمق مصر وعلى القناة، ولتدمير مدنها وسحق إرادة العرب وإسقاط أنظمتهم المناضلة واجبارهم على الاستسلام والخنوع.

هوامش (٣)

(١) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، ٢ مج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦): مج ١: **البحث عن السلاح والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٧٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) John Davies, **The Evasive Peace: a Study of the Zionist Arab Problem** (London: Murray, [1968]), p.99.

(٤) Ibid., p.100.

(٥) رياض، المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(٩) بالنسبة للقرار (٢٤٢) انظر: رياض، المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٥٧.

(١٠) رياض، المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(١١) Moshe Dayan, **Story of my Life** (New York: Morrow, 1976), pp.366-367.

(١٢) محمد فوزي، **مذكرات الفريق اول محمد فوزي وزير الحربية الاسبق**، ٢ مج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦)، مج ١: **حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠**، ص ٢٧٤.

(١٣) رياض، **مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(١٦) المصدر نفسه . ص ١٦٥.

(١٧) المصدر نفسه. ص ١٦٦.

(١٨) المصدر نفسه. ص ١٦٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٢٥) محمود رياض، «البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط،» في: **الراي** (الأردن)، ٢/٦/١٩٨٦.

(٢٦) سأل وزير سوفييتي المؤلف وكان وزيراً يرأس وفداً أردنياً للتعاون الاقتصادي في موسكو كيف استطاع الاسرائيليون النزول في مطار بيروت دون مقاومة، فلم يجد عذراً مناسباً يقوله للوزير السوفييتي سوى أن الغارة وقعت ليلاً ولم يستكمل.

(٢٧) Henry Kessinger, **White House Years** (Boston: Little; Brown, 1979), p.350.

(٢٨) مذكرات محمود رياض، ص ١٩١.

(٢٩) دولة السيد عبد المنعم الرفاعي عرض صيغة الإجابة على مجلس الوزراء الأردني.

(٣٠) رياض، **مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ١٩٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٣٤) Kissinger, **White House Years**, p.354.

(٣٥) هذه المعلومات من أحد الأساتذة الموقعين على كتاب الاعتراض.

(٣٦) وضع اليمن الجنوبي يحتاج إلى بحث خاص.

(٣٧) Kissinger, **White House Years**, p.351.

(٣٨) Ibid. P.363.

(٣٩) رياض، **مذكرات محمود رياض**، ص ٢٠٠.
مصر نقلت كليتها الحربية الى السودان وكليتها الحربية لليبيا بعيداً عن الغارات الإسرائيلية.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.
(٤١) رياض، المصدر نفسه، ص ٢٠١.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.
(٤٣) سعد الدين الشاذلي، **حرب اكتوبر: مذكرات** (باريس: مؤسسة الوطن العربي، ١٩٨٠)، ص ٦٥ ـ ٦٦.
(٤٤) رياض، **مذكرات محمود رياض**، مج ١، ص ٢٠٢.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.
(٤٦) المصدر نفسه.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢١٥.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢١٧.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢١٨.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢١٩.
(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.
(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.
(٥٤) المصدر نفسه.
(٥٥) Kissinger, **White House Years**, p.375.
(٥٦) رياض، المصدر نفسه، ص ٢١٢ ـ ٢١٤.
(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.
(٦١) المصدر نفسه.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.
(٦٥) Kissinger, **White House Years**, P. 573.
(٦٦) رياض، **مذكرات محمود رياض**، ص ٢٣٦.
(٦٧) المصدر نفسه.
(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.
جاءت كلمة (تراقب) في النص ربما كترجمة لكلمة (Observe) التي تعني هنا (تحترم) أو (تراعي).
(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٩.
(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.
(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.
(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٥١.
(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
(٧٦) رياض، المصدر نفسه، مج ١، ص ٢٥٥.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.
(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.
(٨٠) رياض، **مذكرات محمود رياض**، مج ١، ص ٢٦٤.
(٨١) Kissinger, **White House Years**, pp.558-559.
(٨٢) Ibid, p.563.
(٨٣) Richard Milhous Nixon, **The Memoirs of Richard Nixon**, vol.1 (New York: Crosset and Dunlap, 1978), p.593.
(٨٤) Ibid.
(٨٥) Ibid., p.595.

٤ قتال أيلول/سبتمبر ووفاة جمال عبد الناصر

في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، تـأزم الوضـع لدرجـة خطيرة بـين الفدائيـين والسلطات الأردنيـة داخل الأردن، ثم اندلع القتال في ١٧ أيلول/ سبتمبر بين الجيش الأردني والفدائيين، وتدخل الجيش السـوري لمساندة الفدائيين ووصلت قواته إلى منطقة إربد في شمال الأردن، ثم ارتدت إلى وراء حدود سوريـا. وقام الرئيس نيكسون بإلغاء قراره السابق بتأجيل تزويد إسرائيل بالطائرات، وقـرر إرسال مـزيد من طـائرات الفانتوم إليها في الحال، إضافة إلى المزيد من المساعدات الحربية الأخـرى. وادعى نيكسون بـأن التحرك الفدائي في الأردن في أيلول/ سبتمبر هو تمرد موحى به من السوفيات، وأنه لو نجح الفـدائيون لاشتعلت الحرب في الشرق الأوسط، لأن اسرائيل ستتخذ إجراءات وقائية لتمنـع قيام حكـومة راديكـالية في عمـان تسيطر عليها سوريا، وستشترك مصر في المعركة لانها مرتبطة بتحـالف عسكري مـع سوريـا، وستتعرض سمعة السوفيات عند مصر وسوريا للشكوك. وقال الرئيس نيكسون بأن:

«امرأ كان واضحاً، فما كـان يمكن ان نسمح بـأن يسقط الملك حسـين بواسطـة تمرد مسلـح موحى بـه من السوفييت».

وأضـاف:

«ولأنه ما كان يمكن للولايـات المتحدة ان تقف متقـاعسة وتتفـرج على إسرائيـل وهي تدفـع إلى البحر، فـإن احتمال وقوع مجابهة اميركية سوفييتية مباشرة كان كبيراً لدرجة غير مريحة. كان الوضع مثل لعبـة (دومينو) تنتظر في نهايتها حرب نووية»[1].

ولكن الرئيس نيكسون لم يوضح في مذكراته كيف أن التحرك الفـدائي والسوري في أيلـول/ سبتمبر كان موحى به من السوفيات، وكيف أن نجاحهما في الأردن لو تحقق كـان سيؤدي إلى طرد الإسرائيليـين إلى البحر. ومن الممكن تفسير تعليقات الرئيس الأميركي بأنهـا تعني بأنـه يجوز لإسرائيـل تحت الحمايـة والمساندة الأميركيتين أن تتدخل عسكرياً لإبقـاء الأوضاع في الـدول العربيـة حسبما ينـاسبها وينـاسب أميركا، ولو أدى هذا التدخل إلى مخاطر ينتصب فيها خطر الحـرب النوويـة الرهيب أمـام العالم بـأسره. وتدل تعليقات الرئيس نيكسون كذلك على أن الولايـات المتحدة التي تتـأثر بـالنفوذ والضغط الصهيـوني الإسرائيلي، قادرة على أن تطلب أو أن تجعل إسرائيل تقوم بالمهام التي ترغب الولايات المتحدة في إنجازها في الشرق الأوسط، في إطار مصالحها وصراعها مع الاتحاد السوفياتي الذي تعتبره «شيطاناً رهيبـاً» يقف وراء الكثير من التحركات العربية، أو على الأقل مسانداً لها. وفي معـارك أيلول/ سبتمبـر رأى نيكسون في تحرك الدبابات السـورية نحـو أربد ثم ارتـدادها عنهـا اختباراً للـولايات المتحـدة ولرد فعلهـا يقوم بـه السوفيات. ويشرح الرئيس نيكسون في مذكراته أسلوب إدارته في معالجة قتال أيلول/ سبتمبر بقوله:

«قررنا أن نتبع خطاً صلباً جداً ولكن هادئاً جداً، ففوضت كيسنجر أن يستدعي السفير رابين، وأن يقترح أن يبلغ حكومته بأننا سنؤيد تأييداً كاملاً ضربات إسرائيلية جوية على القوات السورية في الأردن إذا أصبح ذلك ضرورياً لتفادي هزيمة أردنيـة. وقررت أن أضـع عشرين ألفاً من الجنـود الأميركيـين تحت الإنذار، وحـركت قوات بحرية إضافية إلى البحر الأبيض المتوسط».

ويصف هنري كيسنجر بالتفصيل في كتابه **سنوات البيت الأبيض**، الإجراءات والاتصالات المباشرة وبواسطة أطراف أخرى التي أجراها مع جلالة الملك حسـين وبريطـانيا والاتحـاد السوفيـاتي وإسرائيل لمواجهة الأزمة، وكيف زادت الولايات المتحدة قواتها وتهديدها البحري في البحـر الأبيض المتوسط، وكيف نسقت مع إسرائيل ترتيبات قيام الأخيرة بضربات جوية وتدخل بالقوات البرية ضد سوريا إذا لزم الأمر، رغم الحـرج الذي كـان يمكن أن يصيب الأردن بسبب التدخـل العسكري الإسرائيلـي. كانت الـولايـات المتحدة ترى أن وجود المقاومـة الفلسطينية عـلى الضفة الشرقيـة لنهر الأردن، واتخـاذها الأردن قـاعدة لتجمعها وانطلاق مقاتليها ضد إسرائيل هو تهديد مباشر لإسرائيـل، كما اعتبـرته من جـانبها عقبـة أمام جلالة الملك حسين يمكن أن تمنعه من فتح حـوار سياسي مـع أميركـا لاستعادة الضفـة الغربيـة سلمياً،

حسب قرارات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم.

«وكانت الولايات المتحدة ترى أن أسلوب الضغط على الملك حسين شرط مسبق لفتح أي حوار معه. وامتنعت الولايات المتحدة عن تسليح وتطوير الجيش الأردني وخصوصاً في الطيران والدفاع الجوي. كما اظهرت للملك حسين عواقب نمو المقاومة وزيادة فعاليتها وقدراتها القتالية والشعبية في الأردن»(٣).

الولايات المتحدة تريد القضاء على المقاومة الفلسطينية

وفي ٢ أيلول/ سبتمبر (١٩٧٠)، كشف الرئيس نيكسون عن نية الولايات المتحدة في المساعدة على تصفية المقاومة الفلسطينية في تصريح قال فيه، انه إذا أصبحت هناك حاجة قصوى فلا بد من قيام الولايات المتحدة بالتدخل العسكري في الوقت المناسب. ويقول الفريق أول محمد فوزي في مذكراته، بأنه ظهر فيما بعد أن الوقت المناسب هو:

«... تدخل القوات السورية والعراقية ضد عملية تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن... وعندما ازداد السخط الدولي ضد المقاومة الفلسطينية بسبب حوادث خطف الطائرات، تسرّع الرئيس نيكسون ووافق على اقتراح كيسنجر مستشاره للأمن القومي بأن تقوم القاذفات الأميركية بقصف مواقع المقاومة في الأردن، ولكن ميلفين ليرد وزير الدفاع الأميركي في ذلك الوقت تجاهل هذا الأمر بدعوى أن حالة الطقس في المنطقة رديئة».

كان تقدير الولايات المتحدة ان تدخل القوات العراقية والسورية إلى جانب المقاومة الفلسطينية سوف يقلب ميزان القوى لمصلحة المقاومة، وأن الدور العسكري الأميركي والبريطاني سيقتصر على طلعات جوية بمعدل مائة طلعة جوية يومياً، وهذا غير كافٍ لردع تدخل القوات العراقية والسورية. ولذلك كانت الخطط الأميركية ـ الإسرائيلية تقضي في حال اشتراك قوات عربية إلى جانب المقاومة، الاعتماد على إسرائيل للقيام بضربات جوية ضد القوات العربية، فإذا لم تثبت هذه الضربات أنها كافية فعندها يمكن استخدام القوات البرية الإسرائيلية.

«وقامت الولايات المتحدة بحشد ظاهر لإمكانياتها المتاحة، فصدرت الأوامر إلى حاملتي طائرات أميركية للتوجه إلى شرق البحر الأبيض المتوسط والعمل على تنسيق التعاون جواً مع القوات الإسرائيلية، كما تحرك لواء نقل جوي طراز س ١٣٠ بحماية سرب فانتوم ٤ إلى تركيا ورفعت درجة استعداد القوات الأميركية في المانيا الغربية... وقدم رابين الخطة العسكرية الإسرائيلية للتدخل جواً بصفة مبدئية ضد مدرعات سورية في منطقة إربد، وإذا دعت الضرورة يمكن التدخل بقوة مدرعة إسرائيلية في الأردن. واشترط رابين في كلتا الحالتين وجود مظلة جوية أميركية في المنطقة، وتعهد مسبق من الرئيس نيكسون باستخدام القوة إذا كان ذلك ضرورياً. وكانت إسرائيل لا تحبذ الهجوم على سورية خوفاً من تدخل السوفييت... ووافق الرئيس نيكسون على الخطة التي ستنفذها إسرائيل، وتعهد بأن الولايات المتحدة لن تكون في موقع المتفرج». (مذكرات الفريق أول محمد فوزي).

ولم تشترك القوات العراقية في القتال. أما المدرعات السورية فقد دخلت الأراضي الأردنية ووصلت إلى مشارف مدينة إربد في الشمال، ثم انسحبت بعد قتال مع القوات الأردنية.

رغم اتهامات الولايات المتحدة وشكوكها، فإنه يبدو بأن الاتحاد السوفياتي سعى في أزمة أيلول/ سبتمبر البغيضة إلى تهدئة الوضع ومنع تصعيد الصدام، وطلب من مصر وسوريا عدم إعطاء الولايات المتحدة وإسرائيل ذريعة وفرصة للتدخل العسكري. وكانت إسرائيل قد حشدت مدرعاتها في الجولان على محور القنيطرة ـ دمشق، إضافة إلى التحركات والاستعدادات الأميركية الحربية. وعزز الاتحاد السوفياتي قواته البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط. ويذكر الفريق أول محمد فوزي في مذكراته:

«وكان ضغط الاتحاد السوفييتي على القيادة السورية وتحذير الرئيس عبد الناصر بعدم التدخل، هما السبب المباشر في إعادة اللواء المدرع السوري إلى منطقة الحدود السورية ـ الأردنية يوم ١٩٧٠/٩/٢٣».

كما يذكر بأن الرئيس عبد الناصر كان أكثر الأطراف تفهماً للوضع الخطير، لأنه كان على معرفة

«بجذور الصراع ونتائجه الخطيرة بالنسبة للمقاومة وموقعها الاستراتيجي الهام في المواجهة مع إسرائيل، وكانت المعلومات الدقيقة عن تطور الصراع تصل إلى الرئيس من مصدرين في عمان هما: السفارة المصرية ومركز أمامي من المخابرات كان موجوداً من عام ١٩٦٧، لتنسيق العمليات الفدائية ضد إسرائيل مع المقاومة الفلسطينية على حدود مصر الشرقية».

وإضافة إلى ذلك، أرسل الرئيس عبد الناصر وفداً مصرياً لمعرفة الموقف على حقيقته، وللاتصال بالسلطات الأردنية وبقادة المقاومة. وكان عبد الناصر يهدف إلى وقف إطلاق النار حتى لا يتصاعد القتال فتتدخل القوات العراقية والسورية، فتتاح الفرصة للقوات الأميركية والإسرائيلية للتدخل، وينقلب الصراع من صدام محلي إلى مواجهة إقليمية متعددة الأطراف تقضي على استراتيجية العمل العسكري العربي الموحد. وفي موقفه القومي هذا، كان الرئيس عبد الناصر يتغاضى عن المعارضة والانتقاد الذي وجهته إليه بعض المنظمات الفلسطينية بسبب قبوله لمشروع وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية، ويركز اهتمامه على المصلحة الاستراتيجية القومية في مواجهة إسرائيل وأميركا.

عبد الناصر يجمع الرؤساء العرب لوقف القتال

في النصف الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، ذهب الرئيس عبد الناصر إلى مرسى مطروح لقضاء أسبوع ينال فيه قسطاً من الراحة الضرورية لصحته المعتلة. وبعد يوم واحد من وصوله، جاءه الرئيس معمر القذافي واستعرض معه الموقف في الأردن. وفي ١٨ أيلول/ سبتمبر قطع الرئيس عبد الناصر اجازته بعد أن اطلع على التقارير الواردة من الأردن عن تصاعد الصراع بين السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية، وعند عودته دعا ملوك ورؤساء الدول العربية لاجتماع قمة في القاهرة لبحث الوضع في الأردن والتوصل إلى حل للأزمة المفجعة. وتوافد القادة المدعوون من مساء ٢١ أيلول/ سبتمبر وابتدأت المباحثات والمشاورات. ثم وصل جلالة الملك حسين إلى القاهرة يوم ٢٧ أيلول/ سبتمبر، واستقبله الرئيس جمال عبد الناصر وتوجها مباشرة إلى اجتماعات القمة التي كانت تدور في جو مشحون بالتوتر والجدل المرير والمناقشات الملتهبة. كان هناك من طالب بإرسال قوات مسلحة من ليبيا والعراق وسوريا للدفاع عن المقاومة الفلسطينية ضد الجيش الأردني، «وكان يمثل هذا الاتجاه الرئيس الليبي معمر القذافي»، واعترض الرئيس عبد الناصر مذكراً ان غاية الاجتماع هي وقف القتال وليس توسيعه، وأن:

> «واجب الدول العربية في هذه اللحظة هو انقاذ المقاومة الفلسطينية، لأن الجيش الأردني متفوق عليها عسكرياً بشكل حاسم، وتحدث الملك فيصل مؤيداً هذا الراي»[٣].

وطالب معمر القذافي بأن يعلن الملوك والرؤساء فوراً مقاطعة عربية شاملة لجلالة الملك حسين. فعارض هذا الاقتراح الرئيس عبد الناصر لكي لا يضطر جلالة الملك حسين:

> «أن يذهب في قتاله الى آخر المدى فضلاً عن احتمال انتهاز إسرائيل لهذه الفرصة للتدخل العسكري المباشر».

وبذل الرئيس عبد الناصر جهوداً جبارة وأظهر

> «شجاعة ضخمة في التصدي للانفعالات التي سيطرت على المؤتمر وتفادي المهاترات التي تعكس تلاحق الاحداث، إلى ان امكن اخيراً التوصل إلى اتفاق ينهي هذا النزيف الدموي في الأردن».

ولمدة سبعة أيام وليال متصلة خلال المؤتمر لم يتمكن عبد الناصر:

> «من الراحة والنوم أكثر من ساعتين في اليوم الواحد». (مذكرات الفريق أول محمد فوزي).

ويذكر محمود رياض في مذكراته:

> «وفي ذلك المؤتمر تأكد من جديد مدى احترام الرؤساء والملوك العرب لعبد الناصر وبرزت زعامته فوق كل المتناقضات، فقد استطاع أن يواجه ويحتوي اضخم ازمة تعرض لها العالم العربي منذ ١٩٦٧ حينما لبى الملوك والرؤساء العرب دعوته للحضور إلى القاهرة، وحين جعل الطرفين المتقاتلين يتوصلان إلى إيقاف المذبحة محبطاً بذلك التدخل العسكري من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وهو التدخل الذي كان يمكن أن تكون له عواقب في منتهى الخطورة على الموقف في المنطقة بأسرها، وحينما نصح الحكومة السورية بسحب قواتها من الاراضي الأردنية»[٤].

ويضيف محمود رياض أن العنصر المساعد في نجاح عبد الناصر كان «التصرف السليم لسوريا» التي سحبت مدرعاتها. وعدم تدخل القوات العراقية الموجودة في الأردن رغم مهاجمة الحكومة العراقية لجلالة الملك حسين سياسياً.

كان الإتفاق الجماعي الذي توصل إليه المؤتمر يقضي بوقف اطلاق النار وانسحاب الجيش الأردني وأفراد المقاومة من جميع المدن، وتكليف لجنة برئاسة ممثل الرئيس التونسي الباهي الأدغم بالاشراف على تنفيذ الاتفاق:

«وبذا توقفت اكبر كارثة استراتيجية تعرض لها العالم العربي منذ هزيمة ١٩٦٧، كادت تقضي نهائياً على اكبر تجمع للمقاومة الفلسطينية في افضل جزء من المواجهة العربية ضد إسرائيل».

فلقد جاء قتال أيلول/ سبتمبر في وقت غير مناسب يتعارض مع التقديرات السياسية والعسكرية الخاصة بالاستعدادات العربية للجولة التالية من القتال مع إسرائيل. ويذكر الفريق أول محمد فوزي بأنه:

«قبل بدء الصراع بأقل من شهر، كان ياسر عرفات يعترف أمام الرئيس عبد الناصر أن قتال المقاومة وحدها لتحرير الضفة الغربية لا يمكن تحقيقه، وان القاعدة الاستراتيجية للمقاومة وعمقها ومسرح عملياتها التي تنطلق منه إلى إسرائيل هو الأردن، وان العلاقات والتنسيق والتفاهم للاستعداد وتقوية المقاومة يستوجب توطيد العلاقة مع السلطات الأردنية، وتنسيق أعمال المقاومة الفدائية مع الملك حسين كي تتفق وتتمشى تدريجياً مع سياسته ازاء إسرائيل، لحين استعداد كلتا القوتين في الأردن، وأن الملك حسين كان حريصاً على ان يكون الأردن جبهة رئيسية في المواجهة الشرقية بسبب موقعه الممتاز استراتيجياً. وكان ياسر عرفات مقتنعاً بعض الشيء بهذا الأسلوب بعد صدوره عن الرئيس عبد الناصر شخصياً».

وفي تقدير الفريق أول محمد فوزي، كانت المشكلة أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت ترغب في

«إظهار كفاءتها وقدراتها على حساب الاستراتيجية العامة في المنطقة العربية، وكانت تختلف في العقائد والأسلوب مع منظمة فتح كبرى المنظمات الفلسطينية».

ولقد سارعت بالقيام بأعمال استفزازية غير مشروعة ضد سلطات الأردن فأدى ذلك إلى صراع مسلح، خصوصاً بعد خطف الطائرات وتفجيرها في الأردن والقاهرة.

خلال القتال في أيلول/ سبتمبر، كانت الإذاعات، وخصوصاً الإذاعات العربية، تبث الأنباء المضخمة عن القصف وهدم البيوت، وعن جثث القتلى بالألوف الملقاة في شوارع عمان وغيرها من المدن الأردنية، التي أشار إليها الرئيس عبد الناصر بـ (جثث بلا قبور) ليستثير العاطفة والعزم لوقف القتال. ويبدو أن الغاية من المبالغة الكبيرة في نقل وإذاعة الأنباء عن الدمار وعدد الإصابات، كانت دفع القادة العرب للتدخل السريع والضغط على الأردن وجيشه لوقف القتال. وكانت السفارة المصرية في عمان من المراكز القليلة أيام القتال التي لها اتصال لاسلكي مع الخارج، وكان لها دور في الجهود لوقف القتال، وكان السفير المصري عثمان نوري ينتقل بشجاعة من بيته في جبل عمان إلى مقر السفارة، حيث جاء عدد من القادة العرب الموفدين أثناء القتال في إطار المحاولات لوقفه، وكان منهم الرئيس السابق جعفر النميري والباهي الأدغم والفريق محمد صادق»[5].

وفي قتال أيلول/ سبتمبر، وقعت بعض الحوادث الفردية المؤلمة، ولكن لم يكن هناك تمييز يذكر بين فريق وآخر من أبناء الشعب، ولم يلجأ الجيش الأردني إلى التدمير والبطش. ويبدو أنه في حالات عديدة كان يستعمل قنابل صوتية لها صوت مرعب، ولكنها لا تهدم البيوت على سكانها. ولقد ذكر أحد مقاتلي فتح في عمان بأن رجال المقاومة كانوا يظنون بأن قنابل الجيش القوية الصوت كانت تهدم البيوت والعمارات، وأنه لولا هذا الظن لاستمروا في القتال.

إسرائيل مستعدة وقادرة عسكرياً لخدمة أميركا في الشرق الأوسط

بعد وقف القتال في الاردن، ادعى كل من الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر أن الولايات المتحدة هي التي أنهت الأزمة، وتغلبت على الاتحاد السوفياتي عن طريق توجيه إنذار إليه لردعه عن مساندة سوريا، وباستعراض قوتها وتحريك أسطولها السادس في البحر الأبيض المتوسط وبالتعاون الوثيق مع إسرائيل. ويبدو أن هذا الادعاء لم يكن يمثل الحقيقة تماماً، فلقد كان الاتحاد السوفياتي يسعى أصلاً إلى تهدئة الوضع ونصح سوريا، وطلب من الرئيس عبد الناصر أن ينصح سوريا بضبط

النفس، وسحب مدرعاتها من الأردن لتفويت الفرصة على إسرائيل للتدخل. ويقول محمود رياض في مذكراته، بأنه لو حدث تدخل إسرائيلي، فإن ذلك كان سيؤدي إلى استئناف القتال في جبهة سيناء، وان الولايات المتحدة كانت تريد انهيار الجبهة العربية الشرقية. وعلى كل حال، فالولايات المتحدة كانت تريد أن تخلق الانطباع بأنها الدولة العظمى الوحيدة التي تستطيع أن تؤثر على الأحداث وتوجهها في منطقة الشرق الأوسط، وأنها قادرة على ردع أعدائها ومساندة أصدقائها. وكان من نتائج قتال أيلول/ سبتمبر ان زادت حظوة إسرائيل لدى الولايات المتحدة، لأنها أظهرت استعدادها لأن تنسق معها وتنوب عنها بقواتها في تنفيذ عمليات عسكرية في المنطقة جواً وبراً، فازداد ميل الولايات المتحدة إلى تقديم دعم متزايد لإسرائيل اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وبدا بأن أميركا تبنت الفكرة القائلة بأن إسرائيل عنصر فعال في محاربة النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، وهي الفكرة التي روج لها هنري كيسنجر على أساس

«ان تقوية إسرائيل هي الأسلوب البديل للتعامل مع النفوذ السوفييتي في المنطقة العربية، وان اسرائيل القوية هي لمصلحة أميركا الاستراتيجية». (مذكرات الفريق أول محمد فوزي).

وحسبما جاء في كتاب ويليام كوانت: **حقبة القرارات**، حصلت إسرائيل في السنوات ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ على اعتمادات مقدارها على التوالي: ٢٥ مليون دولار و ٨٥ مليون دولار و ٣٠ مليون دولار، ولكنها بعد القتال في الأردن حصلت في السنوات ١٩٧١ و ١٩٧٢ و ١٩٧٣ على التوالي على ٥٤٥ مليون دولار و ٣٠٠ مليون دولار و ٣٠٧,٥ مليون دولار. وقال كوانت ان الملك فيصل انتقد بشدة مساندة الولايات المتحدة الضخمة لإسرائيل لأنها:

«تعزز موقف الراديكاليين العرب والشيوعيين والصهيونيين وعناصر اخرى».

كما ذكر كوانت أن جلالة الملك حسين غضب من المساعدات والمساندة الأميركية لإسرائيل، التي تمكنها من الاستمرار في احتلالها لـ «أراض كانت أردنية»، وأن جلالة الملك حذر من أن انتصار إسرائيل سنة ١٩٦٧ ومعونات ومساندة أميركا لإسرائيل سوف يؤديان إلى «الاستقطاب والراديكالية في المنطقة». ومن ناحية أخرى، يقول كوانت بأن أحداث أيلول/ سبتمبر ساعدت على تحسن علاقات أميركا مع الأردن، وحصل الأردن على مساعدات اقتصادية وأسلحة، واعتبرت أميركا أن الأردن يساعد في حفظ الاستقرار في الدول العربية الصغيرة المنتجة للبترول في الخليج بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة سنة ١٩٧١. وأن الرئيس حافظ الأسد أقصى جماعة البعث الأكثر تطرفاً الذين ارتبطوا بالتدخل في الأردن في أيلول/ سبتمبر. وان أميركا قدرت بأن مجيء أنور السادات إلى الحكم في مصر كان أفضل من بقاء عبد الناصر، لأن السادات على الأقل لم تكن له مكانة وتأثير عبد الناصر على بقية العرب، وأملت الولايات المتحدة أن يصرف السادات جهوده إلى مشاكل مصر الداخلية بدلاً من تشجيع الثورات في الخارج.

يذكر محمود رياض في مذكراته، أن هنري كيسنجر أثبت مقدرة كبيرة على:

«قلب الحقائق لأنه استطاع اقناع الكثيرين بأنه كان وراء انهاء الأزمة الأردنية، وذلك في الوقت الذي كان كثيرون يرون بصمات الولايات المتحدة في قيام الأزمة من اساسها. وكان الكثيرون وعدد من وزراء الخارجية العرب يدركون أن للولايات المتحدة وإسرائيل مصلحة مؤكدة في انهيار الجبهة الشرقية وازدياد الخلافات العربية».

وذكر محمود رياض كذلك، بأنه في الوقت الذي أعلن فيه كيسنجر عن الإنذار الأميركي للسوفيات لردعهم عن التدخل في أحداث الأردن، قام رئيس الوزراء السوفياتي الكسي كوسيغن بإبلاغ مصر بأن الاتحاد السوفياتي هو الذي وجه إنذاراً للولايات المتحدة لمنعها من التدخل، وانه حرك مزيداً من قطع الأسطول الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط، فكان لذلك أثر كبير في منع التدخل العسكري الأميركي ـ الإسرائيلي. أما كيسنجر فقد قال في كتابه **سنوات البيت الأبيض**، مذكراً بـ (فضل) صداقة أميركا:

«لقد تمت المحافظة على قوى الاعتدال في الشرق الأوسط، فلقد انتصر الملك بشجاعته وحسمه، غير ان هذه كانت ستكون بدون جدوى لولا صداقته مع الولايات المتحدة. لقد تراجع السوفييت رافعين درجة أخرى التحرر المتزايد من الوهم العربي تجاه موسكو».

وفي مذكراته قال الرئيس ريتشارد نيكسون:

«في النهاية، انقذت الأردن نفسها تحت قيادة حسين الشجاعة. في صباح ٢٢ أيلول [سبتمبر] كانت الدبابات السورية تتجه إلى الوراء مرة ثانية نحو الحدود. جاء رابين [السفير الإسرائيلي] بعد الظهر الباكر ليؤكد أن الدبابات جلت عن الأردن، وأن القوات المتمردة كانت في حالة من الفوضى. ونسب انتصار حسين للموقف الأميركي الصلب وللتهديد الإسرائيلي ولقتال جنود حسين الممتاز».

جلالة الملك حسين وصبر أيوب

قبل قتال أيلول/ سبتمبر وخلال الأزمة البغيضة، أظهر جلالة الملك حسين صبره وسعة صدره وتجاوب أكثر من مرة مع مساعي الرئيس عبد الناصر لمنع الصدام، ومع جهوده الجبارة التي بذلها حتى آخر رمق من حياته لتجاوز بلاء أيلول/ سبتمبر الدامي. كان عبد الناصر يحث جلالة الملك حسين على الصبر، وشرح له كيف عالج موضوع خلاف منظمة التحرير مع مصر بشأن مبادرة روجرز التي قبل بها وقال لجلالته:

«أرجو أن تأخذهم بالصبر حتى ولو أخطأوا وذلك من أجل شعبك ومن أجل الشعب الفلسطيني، ولا تنسى أن سيدنا أيوب كان من سكان نهر الأردن. ولهذا أعتقد أنك ستكون قادراً على حسم الأمور باتزان وحكمة رغم وجود بعض المتطرفين الفلسطينيين، وإنما في نفس الوقت توجد بينهم أيضاً عناصر كثيرة متزنة. وعموماً أرجو أن نتشاور في هذا الموضوع لأنني أعتبره أهم موضوع عربي في الوقت الحاضر».

وأوصى عبد الناصر جلالة الملك أن يتعامل مع المنظمة عن غير طريق العمل البوليسي، وان ذلك يحتاج إلى تحرك سياسي ضخم. واعتذر عبد الناصر لأنه كان يتحدث في شؤون أردنية داخلية:

«ولكن السبب بسيط وهو أن أي ضربة عندكم سوف يكون لها ردود فعل عديدة على جبهتنا».

وفي رده على عبد الناصر قال جلالة الملك:

«سيادة الرئيس: أما عن صبر أيوب فهذا هو شعار سياستنا منذ أمد طويل، ولكن هناك ولا شك حدوداً للصبر. إن وجود جميع منظمات المقاومة على أرضنا نقل إلينا كل المتناقضات الموجودة في العالم العربي. كذلك فإن المتاجرة بشعار (من النهر إلى البحر) هو عملية مغرضة القصد منها نسف ما هو باق لدينا من امكانيات عربية لتحرير أراضينا. والملاحظ ان العمل ضدنا من أفراد المقاومة يتزايد يوماً بعد يوم، محاولين إثارة الشك والبلبلة في صفوفنا حتى داخل القوات المسلحة الأردنية. ولكن الحمد لله فالوحدات العسكرية ما زالت سليمة حتى الآن. إن الاستفزازات من أفراد المقاومة للسلطة الأردنية لا حدود لها. وعلى سبيل المثال وليس الحصر تسير سيارات المقاومة في المدن والطرقات دون أن تحمل اي ارقام او علامات مميزة، وبذلك يستحيل على السلطة المحلية أن تقوم بواجبها عند حدوث اصطدام أو وفاة أو اصابة لأي من المدنيين الأبرياء»[1].

عبد الناصر إلى رحمة الله وبكاء العرب ومراثيهم

جاءت وفاة جمال عبد الناصر لتزيد في سواد أيلول/ سبتمبر مرارة على ذكرى رحيله، فبعد جهوده الجبارة المضنية ليل نهار لوقف القتال، وبعد انفضاض المؤتمر، قام عبد الناصر بتوديع كل واحد من الملوك والرؤساء في المطار، وعندما انتهى من وداع آخر ضيوفه وكان أمير الكويت ولوح له بيده، فاجأته نوبة قلبية فطلب سيارته ولم يطلب سيارة الإسعاف التي ترافق ركبه عادة. وغادر المطار إلى بيته دون أن يشعر أحد بما أصابه، ومن تلفون السيارة طلب استدعاء أطبائه. وعندما وصل البيت فحصه الطبيب المقيم الصاوي حبيب، فاتضح له أن الرئيس مصاب بأزمة قلبية حادة، فقام اربعة أطباء متخصصين بإسعافه بعدة أجهزة منها أجهزة اكسوجين وصدمات كهربائية. ولم تنجح جهود الأطباء، وأسلم جمال عبد الناصر روحه الطاهرة.

وجاء في التقرير الطبي الذي وقعه الأطباء الأربعة الذين حضروا الوفاة:

«إن الرئيس أصيب بأزمة قلبية حادة نتيجة جلطة شديدة سببت انسداداً في الشريان التاجي للقلب».

وسجلت الوفاة الساعة السادسة والربع من مساء يوم ١٩٧٠/٩/٢٨ في منزله في منشية البكرى[2].

وعندما انتشر نبأ وفاة جمال عبد الناصر، تفجرت مشاعر الحزن في العالم العربي، وعم الذهول والأسى والمرارة على زعيم عربي عظيم له مكانة متميزة في قلوب ملايين العرب. ومن كلمات محمود رياض الذي كان قريباً من عبد الناصر لسنوات عديدة:

«مات الرجل الذي تركت زعامته بصماتها بعمق ليس على تاريخ بلده فقط، وإنما في تاريخ المنطقة بأسرها. مات بعد أن قاد أمته في أحلك وأسوأ لحظاتها، واستطاع في كل مرة أن يواجه قوى أكبر وأضخم وأخطر من اي قوى واجهها العالم العربي في اية لحظة سابقة عبر تاريخه الحديث. ولم يكن من السهل على أي فرد أن يصدق هذا الخبر في البداية بسهولة، فقد تابع الناس على شاشة التلفزيون وحتى نشرة الساعة السادسة تحركات زعيمهم الذي أحبوه من قلوبهم، وهو يقف شامخاً ويسير منتصباً مودعاً آخر ضيوفه في القاهرة»[٨].

وقال محمد حافظ اسماعيل رئيس الاستخبارات العامة زمن عبد الناصر، ومستشار الأمن القومي للرئيس السادات فيما بعد، عن نبأ موت عبد الناصر وأثره:

«وساد صمت رهيب يعكس هول الصدمة وقدر العجز في مواجهة المفاجأة الحزينة، بل الاحساس بالضياع بفقد الزعيم والمعلم الذي احتل مركز الصدارة في تاريخ مصر والعالم العربي والعالم الثالث منذ ثورة يوليو [تموز]... وخاض أضخم معارك التحرر الوطني، وأحدث أعمق التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بناء المجتمع المصري، لتكون مثلاً يحتذى عبر آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية... وبدا المستقبل مظلماً، وعجز مصر بدونه عن استعادة ما فقدته واضحاً ليس من أرض وتراث فحسب، بل ما فقدته من كرامتها وعزتها. كان الخوف يأكل قلوبنا أن ترغم مصر الآن على أن تنطوي على نفسها، وأن تسقط ونسقط معها وبها في أعماق الجب... كان عبد الناصر في هذه الأيام ـ رغم مرضه ـ قادراً على أن يملأ الدنيا من حولنا، وكان ايقاع الحياة معه سريعاً لا يفتر متصلاً دون توقف... لقد كان يحمل المسؤولية ـ التي طالبناه بأن يتحملها منذ ثلاثة أعوام ـ كل المسؤولية. كان يخوض المعركة التي وهب نفسه لها ووقته وجهده حتى لتبدو الساعات أحياناً قاصرة عن أن تتسع لإرضاء ما يأمل أن يحققه... وخلال أيام مؤتمر القمة العربي (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠)، رايته في جناحه الخاص يعتصره الإرهاق والتعب حتى لا تكاد كلماته لمن معه تتجاوز الهمس... ومع ذلك فقد ظل طيلة المؤتمر شامخ القامة مرتفع الراس، محافظاً على توقد الروح وقدرات المبادرة والإبداع، وصفاء الذهن والفكر والمهارة السياسية التي قاد بها سفينة المؤتمر وسط انواء المؤامرات والتهديدات والابتزاز... وفي النهاية فقد ابى أن يموت قبل أن يرتب «بيته» والبيت العربي، او أن يرحل قبل أن يعيد الاستقرار ويدعم الصلابة، فيخلف لمن يجيء من بعده حرية المناورة السياسية مع القوى الأعظم ان اراد أن يسير على طريق التسوية السياسية، أو العمل العسكري إن ارغمته الظروف على أن يشن حرباً لتحرير البلاد... ففي خلال ثلاثة أعوام، استطاع أن يحقق التوازن والاستقرار، فأعاد بناء القوات المسلحة وقادها خلال معارك الاستنزاف، ثم أعد لوقف النار الأخير لكي يتيح لها فرصة دعم سيطرتها على منطقة قناة السويس، وتمهيداً لمعركة كان يعد البلاد لها بان تجهز خططها وتدبر احتياجاتها وتنظم قيادتها». (جريدة الدستور (الأردنية) ـ أمن مصر القومي ـ ١٧/١٠/١٩٨٧).

وكان تشييع جثمان جمال عبد الناصر في أول تشرين الأول/ اكتوبر مشهداً ضخماً في تاريخ الشرق الأوسط، تجمع فيه عدد ضخم من رؤساء الدول والحكومات من الشرق والغرب لوداع الرئيس العربي الراحل. واحتشدت الملايين من الشعب في شوارع القاهرة لإلقاء نظرة الوداع على زعيمهم الذي أعطى لبلاده وأمته إخلاصه وجهده الضخم وحياته حتى آخر لحظة. ويذكر ابراهيم بغدادي رجل الاستخبارات المصرية في حلقة من مذكراته التي نشرت في جريدة الدستور الأردنية بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٧، ان الجماهير في يوم تشييع عبد الناصر كانت تنشد نشيداً لم يعرف مصدره:

«الوداع يا جمال يا حبيب الملايين... الوداع، ثورتك ثورة كفاح عشتها طوال السنين... الوداع، انت عايش في قلوبنا يا جمال الملايين... الوداع، انت ثورة، انت جمرة نذكرك طوال السنين... الوداع، انت نوارة بلدنا واحنا عندنا الحنين... الوداع، انت ريحانة زكية لأجل كل الشقيانين... الوداع الوداع يا جمال يا حبيب الملايين... الوداع».

رغم المحبة الهائلة التي كانت الجماهير العربية تحملها للرئيس عبد الناصر، ورغم التقدير الكبير والإعجاب الذي كان يكنه له العديد من قادة العرب والمفكرين في مختلف المجالات، فإنه لا شك أن موت جمال عبد الناصر كان مبعث رضا في نفوس العديدين ممن كانوا يخافون من وحدة عربية يحققها عبد الناصر، فتقصيهم عن مناصبهم الحكومية وعن مصادر نفوذهم. وكان موت عبد الناصر مبعث ارتياح

للذين كانوا يخشون على ممتلكاتهم من تأميم يفرضة أو تفرضه أنظمة عربية تقتدي به أو حتى تنافسه، وكانت هناك جماعات دينية وحزبية تحمل مشاعر العداء لعبد الناصر وما زالت تحاربه بعد موته. وكان هناك العملاء الذين أبغضوه، وكانت هناك قطاعات في مصر وفي العالم العربي أرادت أن تعفي نفسها من مشقة وتضحيات النضال الذي رفع لواءه جمال عبد الناصر. وكانت هناك إسرائيل التي عبر عن مشاعرها حاييم بارليف ـ الذي اشتهر خطه أمام قناة السويس وحطمته القوات المصرية الباسلة ـ عندما قال لطلبة الكلية الحربية الإسرائيلية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠:

«إن المستقبل قد أصبح مشرقاً أمام اسرائيل بموت جمال عبد الناصر»[٩].

وكانت غولدا مائير تكرر القول بأنه:

«لا يمكن أن يتحقق السلام في منطقتنا والرئيس عبد الناصر في الحكم».

وكان هذا يعني طبعاً أن عبد الناصر يرفض الاستسلام وضياع الحق العربي والأرض العربية. وكانت هناك بعض الدوائر الأميركية التي أسعدها موت عبد الناصر ظناً أو ادعاءً منها بأنه كان يعطل مساعي (السلام)، وهو ذلك النوع من السلام الذي كان عبد الناصر يراه استسلاماً وخنوعاً وتفريطاً في حق وطنه وأمته وفي حقوق شعب فلسطين. ويصف الفريق أول محمد فوزي في مذكراته رد الفعل في الولايات المتحدة وإسرائيل لوفاة عبد الناصر بأنه كان:

«الشماتة مع الاحترام، وهما الصفتان اللتان استطاع الرئيس عبد الناصر أن يفرضهما على كلتا الدولتين في صراعه السياسي والتصميم على نجاح مبادئه ومستقبل أمته وشعبه، الأمر الذي كان يتعارض مع أهدافهما. ولم يكن عداء الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الأخرى موجهاً ضد شخص جمال عبد الناصر الزعيم النظيف والصلب كما قالوا، بقدر ما كان عداؤهم لمبادىء وتيار القومية العربية الذي تبناه ونشره عبد الناصر، وإعتبره الاستعماريون موجهاً ضد مصالحهم في المنطقة».

وعلق أحد عملاء الاستخبارات المركزية الأميركية (جول جوستين) على وفاة الزعيم عبد الناصر فقال:

«إن ما يدعو للأسف فيما يتعلق بعبد الناصر هو أنه ليست لديه أية رذيلة، ان شراءه غير ممكن وتهديده غير ممكن، وإننا نكرهه إلى أقصى حد لكننا لا نستطيع أن نفعل ضده شيئاً. إنه نظيف جداً جداً». (مذكرات محمد فوزي).

كان الرئيس نيكسون على ظهر حاملة الطائرات الأميركية (ساراتوجا)، قائدة الأسطول السادس الأميركي في البحر الأبيض المتوسط يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وكانت حاملة الطائرات تقوم باستعراض للقوة في شرق البحر الأبيض المتوسط ضد عبد الناصر. وعندما نقل إليه خبر وفاة عبد الناصر قال:

«لقد فقدنا الرجل الذي كان يمكنه جذب العرب للسلام في الشرق الأوسط».

كان هذا القول اعترافاً بزعامة جمال عبد الناصر وقوة تأثيره ونفوذه. ولكن مهما كانت أحاسيس ومشاعر الرئيس نيكسون الداخلية، فإنه لا بد أن يكون قد خطر بباله، مثل أميركيين آخرين والعديد من الإسرائيليين، بأن إرادة النضال بين العرب ستضعف، وإن جبهة مصر القوية ستفقد من صلابتها، وإن القومية العربية ومبادئها قد فقدت قائداً عظيماً كان يرفع رايتها عالياً.

وكانت هناك الفئات التي أشارت إليها عبارات الصحافي المصري القومي التفكير أحمد بهاء الدين في (محاوراته مع السادات) حيث قال:

«فبعد هزيمة ١٩٦٧، نشطت المخابرات الأميركية والمخابرات الإسرائيلية وبعض المخابرات العربية، وجهات سياسية كثيرة ذاقت مرارات الهزيمة تلو الهزيمة على يد جمال عبد الناصر من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦٧، وتحركت كل تلك الأجهزة التي طالما اصدرت الصحف وطبعت الكتب وأقامت الإذاعات طوال اثني عشر عاماً، مجندة احياناً أكبر الأقلام والأسماء، ودافعة الأموال والرشاوى لرؤساء دول ورؤساء وزارات للنيل من جمال عبد الناصر دون جدوى. تحركت تلك الجهات ودبت فيها الروح بعد ان أصبح الأسد جريحاً ومصر ملقاة على الأرض، وتفتحت خياشيمها لرائحة الدم، وأغرقت الأسواق العربية بمئات الكتب والصحف التي تحاول جعل الهزيمة ضربة قاتلة نهائية، ولا تترك شيئاً من آثار ثورة ٢٣ يوليو [تموز] إلا وتحاول

تجريحه، ولا تترك وسيلة لإثبات عدم جدارة الإنسان المصري بالأحلام التي طافت بمخيلته زمناً إلا وحاولت تدميرها. كتب تغمر الأسواق بغير مؤلف واضح ولا ناشر معروف... كلها طبعت في مطابع المخابرات الدولية والعربية»(١٠).

وبالطبع، فإنه مما يؤلم النفس العربية أن يكون رؤساء دول وحكومات وأحزاب وكتاب وغيرهم قد حاربوا جمال عبد الناصر حرباً لا هوادة فيها، وأن يكون الخلاف قد اشتد بينهم وبينه. ومن بواعث الألم والاشمئزاز، أن يكون عملاء عرب من مختلف المراكز والصفات قد طعنوا جمال عبد الناصر محاولين القضاء عليه وعلى ما يمثله من مبادىء وطموحات قومية. ولعل بعض هؤلاء شعر بالأسف لموت عبد الناصر، لا لأن ضميرهم استيقظ ولكن لأن موته ربما أصابهم بالخسارة، لأنه لم تعد هناك حاجة لخدماتهم الحقيرة بعد موت جمال عبد الناصر.

مات جمال عبد الناصر بعد صراع وطني قومي، وكان مخلصاً لوطنه وأمته، نظيفاً لا يباع ولا ينثني عن مبادئه، فأحبته الملايين العديدة من العرب في مصر وفي الوطن العربي. وامتد تأثيره إلى شعوب أفريقيا وغيرها، وكان عاملاً مؤثراً في نضالها لتتحرر من استعمار الدول الغربية التي سيطرت عليها وعلى مواردها. وكانت له مكانة عالمية تفوق ما لمصر والدول العربية من أسباب القوة العسكرية، ولقد بذل جمال عبد الناصر من الجهود والتصميم في بناء قوة مصر الحربية بعد كارثة حرب ١٩٦٧ ما أنزل بصحته الضرر البليغ، وجاءت النهاية عندما اشتعل قتال أيلول/ سبتمبر بين الأشقاء في الأردن، فضحى براحته وصحته، وبذل الجهد الخارق في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب لإيقاف القتال، فأدى واجبه ثم انتقل إلى جوار ربه. ويمكن القول بأن جمال عبد الناصر مات شهيد فلسطين والأردن وأمته العربية، مات وهو يكاد يكون أسطورة في حياته. لقد أحبته أمته في مصر وخارج مصر لوطنيته واخلاصه وثباته، ولأنها وثقت به إلى أبعد حد، ووجدت فيه القائد القومي الذي يمثل آمالها وتطلعاتها، ويسعى لتحقيقها بتصميم وثبات رغم ضراوة العداء المسنود بالقوة والجبروت الذي جابهته به الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل والخصومات والعداوات العربية المؤلمة... وجمال عبد الناصر أكد عروبة الشعب المصري وتلاحمه مع أمته العربية ورفضه للانعزال عنها، وهو ما حاول أعداء العروبة من الداخل والخارج، الكارهين للتضامن العربي والوحدة العربية أن يصرفوا مصر وشعبها عنه بالعدوان، وبإقامة إسرائيل في قلب الوطن العربي، وبنشر الضلال والتمويه في الإذاعات والكتب والمجلات، بغية عزل المصريين ومصر الشقيقة العربية الكبرى عن شقيقاتها العربيات، وليضعفوا الشعور القومي الرافض للاستعمار والتبعية والدافع نحو الوحدة والتحرر. وفي الوطن العربي، كان تأثير جمال عبد الناصر قوة تجذب العرب إلى قبول مبادىء وطنية قومية تحريرية، وإلى مقارعة المستعمر والقوى الأجنبية التي تريد فرض هيمنتها على الوطن العربي وتجزئته. وكانت جاذبية عبد الناصر الشخصية تدفع الشعوب العربية للتطلع نحو الوحدة، وتشكل ضغطاً قوياً على الحكومات العربية للقبول بها رغم المشاعر والمصالح والاعتبارات الإقليمية المتعارضة مع الوحدة، والتحالفات الرسمية وغير الرسمية التي كانت تربط تلك الحكومات وقطاعات من الشعوب العربية بدول أجنبية قوية.

وجمال عبد الناصر تخطى في بريقه وجاذبيته الشخصية حدود مصر وآفاق الوطن العربي، فكان قدوة مؤثرة في شعوب أفريقيا وغيرها من شعوب العالم في نضالها للتحرر من الاستعمار والاستغلال، وأصبح زعيماً كبيراً بين قادة العالم، كسب صداقة وزمالة رجال كبار مثل الزعيم الهندي الكبير نهرو، والرئيس اليوغوسلافي العظيم جوزيف بروز تيتو. وعندما صمد في وجه العدوان الثلاثي على مصر في حرب السويس سنة ١٩٥٦، برز كرمز وقوة معنوية للنضال والصمود، أبعدت اليأس والقنوط الذي كاد يحبط عزيمة المناضلين مثل الزعيم الكبير فيدل كاسترو في نضاله لتحرير كوبا من حكم باتيستا، الذي اعتبره كاسترو حكماً استبدادياً فاسداً.

لا شك أن الألوف من العرب بكوا عند موت جمال عبد الناصر، ولا شك أن العديدين ظلت تدمع عيونهم لأشهر عديدة بعد موته كلما رأوا صورته أو سمعوا صوته المسجل يذاع من محطات الإذاعة. كانت لجمال عبد الناصر هالة جذابة تحيط بشخصه وتستأثر بمشاعر العرب. وكان ذلك يبرز في صور

متعددة. وكثيراً ما سمعنا العديد ممن كانوا ينتقدون بعض تحركاته السياسية في جدال مع مؤيديه يقولون بحرارة في نهاية الجدال، وكأنهم يوضحون رأيهم الأخير ويضعونه في نصابه:

«طبعاً، طبعاً إنه افضل واشرف الزعماء العرب واشدهم إخلاصاً، ولا يوجد مثيل له».

وفي صورة أخرى قامت عضوات وفد أردني ـ فلسطيني بزيارة دمشق أيام الوحدة المصرية ـ السورية لتحية جمال عبد الناصر، وبعد عودة الوفد تحدثت إحدى العضوات وهي منفعلة من تأثير ذكرى اللقاء مع عبد الناصر وقالت:

«دخلنا إلى قاعة كبيرة في قصر الضيافة، وبعد قليل شعرنا بأن جو القاعة قد تبدل كأنما بفعل من السحر، ولما التفتنا حولنا وجدنا بأن الرئيس عبد الناصر كان قد دخل القاعة فأثار فيها جواً غريباً وتأثيراً جارفاً على مشاعرنا».

وأضافت بشيء كثير من الاعتزاز:

«تصوروا، عندما وقف عبد الناصر على الشرفة يخطب في الجماهير التي احتشدت أمام قصر الضيافة لتحيته، وقفنا نحن في موقع تحت شرفته، يا الله، كانت رؤوسنا قريبة من قدميه».

وحدثنا صديق لا يتصف بالانفعال العاطفي، وكان مديراً لبنك كبير في دمشق، بأن امرأة سورية جاءت إلى قصر الضيافة في دمشق تطلب مقابلة الرئيس عبد الناصر، وتضرب بيديها بوابة القصر بقوة وإلحاح، ورفضت في بادىء الأمر أن تفصح عن مطلبها أو ان كان لها زوج أو ولد سجين تريد أن يفرج عنه الرئيس. وأخيراً قالت بانفعال يكشف عن محبتها الجارفة لعبد الناصر:

«إنني اريد ان اقبل يدي وقدمي جمال عبد الناصر».

كان هذا كل ما تطلبه:

ونعرف رجلاً عربياً شغل عدة مناصب مسؤولة، ذهب في زيارة إلى دمشق وتوجه إلى ساحة قصر الضيافة عندما سمع بأن الرئيس عبد الناصر سيلقي خطاباً من شرفة القصر، ووقف الرجل في الساحة يستمع إلى خطاب الرئيس الذي تحدث فيه عن القومية العربية والوحدة العربية والاستعمار، فأخذت الدموع تنهمر من عينيه بغزارة، ولم يستطع أن يسيطر على انفعالاته إلا بجهد كبير. ولقد أوضح بعد أن استعاد السيطرة على مشاعره، بأن دموعه وأحاسيسه تفجرت عندما بعثت كلمات عبد الناصر ذكرى الأناشيد الوطنية التي كان ينشدها مع رفاقه وهو صغير، وذكرى الانفعالات والمبادىء والنشاطات القومية التي كان يشارك فيها خلال السنوات التي قضاها في الجامعة، وأنه أدرك وهو يستمع إلى جمال عبد الناصر ان ما كان شعاراً عاطفياً وأملاً غالياً بعيداً صعب التحقيق والإنجاز، قد أصبح حقيقة ماثلة أمامه على شرفة قصر الضيافة في دمشق في شخص جمال عبد الناصر وبفضل جمال عبد الناصر.

وقال رجل عربي كانت له مكانة جاء من القاهرة إلى عمان اثر فشل العدوان الثلاثي (١٩٥٦)، بأن عبد الناصر في مصر خرج من حرب السويس بطلاً وطنياً عملاقاً، وأن تأثيره وحب الشعب وثقته به بلغت ذروة عالية، وأنه لو طلب من أفراد الشعب:

«أن يركبوا القوارب ويبحروا إلى بريطانيا لمقاتلتها لاستجابوا لطلبه لأن عبد الناصر طلب منهم ذلك»

واعتقد سفير دولة عربية في القاهرة بأن جاذبية عبد الناصر ومنبع تأثيره يكمنان في عينيه. ويذكر فتحي رضوان الذي كان من أعضاء الحزب الوطني القديم، وزيراً في بداية الثورة، واستقال بسبب المرض والاعتراض على فصل بعض الدوائر عن وزارته:

«يجب ان اذكر الآن انه لم يحدث في تاريخ مصر الحديث كله أن امتلأ كيان الوطن بصوت وصورة وقرارات وانجازات شخص واحد كما حدث لنا مع جمال عبد الناصر. كل يوم كان هناك جديد، وكل فترة قصيرة كانت هناك مفاجأة. وتوالت الأحداث بسرعة شديدة وهي أحداث بالغة الضخامة: عزل فاروق ـ الاصلاح الزراعي ـ اعلان الجمهورية ـ أزمة مارس [آذار] ١٩٥٤ ـ اتفاقية الجلاء ـ محاولة الاغتيال ـ العدوان الاسرائيلي على غزة ـ مجلس وطني للانتاج ـ مجلس آخر للخدمات ـ مجانية التعليم في كل المراحل ـ باندونغ ـ صفقة الأسلحة السوفييتية ـ تأميم قناة السويس ـ العدوان الثلاثي ـ جمال رئيساً للجمهورية ـ الوحدة ـ التأميمات ـ الانفصال ـ الاتحاد الاشتراكي ـ الميثاق الوطني ـ بناء المصانع في حلوان وأسوان ـ شنق بعض قادة الاخوان المسلمين ـ شنق الشيوعيين وتعذيب بعضهم حتى الموت ـ الخطة الخمسية الأولى ـ أول وزارة

ثقافة - ازدهار المسرح - تفرغ الأدباء والفنانين - ازدهار الموسيقى والباليه - أيلات - رأس العش - شدوان - حرب الاستنزاف - مبادرة روجرز - تحديد جديد للملكية - مؤتمر انقاذ المقاومة الفلسطينية... هذه كلها مجرد عناوين عامة ناقصة كثيراً ولكنها ملأت حياة مصر والمصريين، وارتبطت هذه الحياة بشخص جمال عبد الناصر. فحين يهزم لا تتخلى عنه هذه الأمة ولا تسمح لعدوها التاريخي أن يسقطه، بل تهرع إليه في ظلام الليل الذي لا ينيره سوى أضواء القنابل لا تخشى الموت، وانما تتصدى للمجهول والمعلوم على السواء وتحمي البطل من السقوط وهذا ما حدث في ٩ و ١٠ حزيران [يونيو] غداة الهزيمة».

وهاجم فتحي رضوان الذين ادعوا بأن تظاهرات اليومين المذكورين كانت مدبرة مصطنعة فقال:

«ووراح بعض الحشاشين يصفون هذين اليومين بأنهما من صناعة الاتحاد الاشتراكي، ولو كان الاتحاد الاشتراكي بهذه القدرة والشعبية لما وقعت الهزيمة أصلاً، ولكن الحقيقة هي أن الوجدان الشعبي المصري كان قد امتلأ بعبد الناصر حتى مع المعارضة والسخرية احياناً والتجني أحياناً اخرى، لذلك لم يصدق الشعب أن له حياة بغير عبد الناصر. وفي يوم الجنازة لم يصدق أن البطل قد مات»[11].

ويؤيد ما جاء في أقوال جيهان السادات في كتابها **سيدة من مصر** بأن تظاهرات وهتافات ٩ و ١٠ حزيران/ يونيو المطالبة بعودة عبد الناصر عن استقالته كانت عفوية وغير مدبرة أو مصطنعة. فما ان رأته على شاشة التلفزيون بوجهه المتعب وسمعته يقول بصوت فيه حشرجة: «لقد قررت التنحي عن جميع مناصبي الرسمية وكل دور سياسي كنت أشغله وأعود إلى الشعب لأقوم بواجبي كأي مواطن عادي»، حتى أصابها الذهول وتساءلت في نفسها: كيف يستقيل عبد الناصر:

«إنه قائدنا ونحن في حاجة إليه رغم كل ما حدث. لقد هزمنا، نعم ولكننا نحتاجه ليقودنا ثانية إلى الإصلاح، ولن نستطيع الوصول بدونه. وشعرت برعب مفاجىء كما شعر الجميع بهذا الشعور».

ثم قالت جيهان السادات في كتابها:

«وبدأت أصوات الشعب ترتفع في الشوارع قبل أن ينهي الرجل كلمته ناصر... لا نريد إلا ناصر. ومن شرفة المستشفى كنت أرى المئات بل الآلاف يخرجون إلى الشوارع، بعضهم في ملابس النوم يجرون في اتجاه مبنى الاذاعة والتلفزيون، وكأنهم يتصورون أنهم يقدرون على وقف الإرسال وصمت الرئيس. وكانوا جميعاً يصرخون (ناصر... ناصر)... وجريت نحو التلفون لأكلم زوجي في مكتبه مطالبة إياه بألا يتركه يفعل شيئاً كهذا، وقلت: اننا في حاجة إليه لإخراجنا من هذه الهزيمة والإعداد للانتقام»[12].

وفي حوار مع مجلة الوطن العربي قال الباهي الأدغم الذي كان لفترة من الزمن رجل تونس الثاني بعد الحبيب بورقيبة، وكان قريباً من عبد الناصر في مؤتمر قمة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ في القاهرة حتى ساعات قليلة من وفاة عبد الناصر:

«وبعدها حضرت «أربعين» عبد الناصر وذكرت مزايا عهد عبد الناصر. فقد أعاد الرجل للعروبة اعتبارها، وأعاد إليها الثقة في نفسها، ووقف بحزم في وجه الغاصبين والاستعماريين. وقدم صورة ايجابية للعرب. وصارت مصر يحسب لها حساب داخل ميزان القوى في العالم كقوة مادية ومعنوية»[13].

وقال فتحي رضوان:

«وفي تقديري واعتقادي وتحليلي أثناء حياته وبعد وفاته، أن عبد الناصر انجز لمصر ما لم ينجزه أي إنسان آخر ربما من ايام (مينا) واكثر من مينا. تأمل معي ثمانية عشر عاماً تمحو العار عن الشرف المصري».

وأكد فتحي رضوان أن محاولة اغتيال عبد الناصر من قبل شاب من الاخوان المسلمين كانت «صحيحة تماماً ولم تكن تمثيلية كما زعمت بعض الجهات»، وأن زميله أحمد حسني وزير العدل في بداية الثورة، وكان من أصدقاء حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان المسلمين ووكيل محكمة النقض، أكد له أنه قرأ حيثيات أحكام الإعدام ضد عبد القادر عودة وابراهيم الطيب ودرس القضية جيداً من جميع جوانبها، وأن ضميره مرتاح إلى ما جرى، وقال لفتحي رضوان: «ولا تظن انني اهملت او تغاضيت». واقتنع فتحي رضوان بكلام وزير العدل.

لم يكن عبد الناصر من الذين يلجأون إلى العنف وسفك الدماء، ولم يهدر دماء الطبقة الإقطاعية والمستغلة في سعيه لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري. وبعد موته شهد أنور السادات بأن عبد الناصر:

«وقف في أول يوم من الثورة ضد محاكمة الملك فاروق واعدامه، وأنه وحده بعد ذلك وضد رأي كل أعضاء مجلس قيادة الثورة رفض فكرة الدكتاتورية العسكرية، وكان غيره يراها وسيلة للإصلاح السريع».

ويسترجع محمد حسنين هيكل قول عبد الناصر في اجتماع لمجلس الثورة صباح يوم ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٢:

«ما هو معنى أن نحاكم الملك ونعدمه؟ أولاً إذا كنا قد قررنا سلفاً أن نعدمه فلماذا نحاكمه... اسمعوا... إني أقول لكم جميعاً أن الدم لا يؤدي إلا إلى لمزيد من الدم».

وعندما ذهب إليه هيكل بقصة الدكتور شهدي عطية أحد أقطاب الحركة الشيوعية في مصر الذي ضربه سجان بقدمه فمات، ثار عبد الناصر بحدة وقال لوزير الداخلية في ذلك الوقت بعد أن روى له ما سمعه من هيكل:

«إذا كان ذلك يمكن أن يحدث في عهد الثورة فالأشرف والله أن «نفضها» ونعود إلى بيوتنا.. والله يصبح عهد الملك فاروق احسن». (هذا القول بالحرف تقريباً).

وأحيل مدير مصلحة السجون على المعاش بعد ثلاثة أيام. ويروي هيكل كذلك أنه عندما بلغ عبد الناصر ما حدث للدكتور عبد المنعم الشرقاوي أثناء اعتقاله، وطلب نشر قصة ما حدث قال له عبد الناصر على الفور:

«بيدك الحق... أنشر حتى يعرف هؤلاء جميعاً أنه ليست هناك حماية لأحد فوق القانون»[١٤].

وفي حوار أجرته معه مجلة الوطن العربي في شباط/ فبراير ١٩٨٨ قال فتحي رضوان:

«ولقد غزا فكر مصر الفتاة العروبي الخاص بقضية فلسطين ومصر والسودان قلوب أعداد هائلة من الضباط بينهم الضباط الأحرار. لكن تأثر عبد الناصر بالقضية الفلسطينية كان مختلفاً، فقد شارك في حرب فلسطين، وحين تولى السلطة درس وقرأ كثيراً وأخذت أفكاره تتكون من الوقائع والقراءات فضلاً عما يسمع ويرى. فأدرك بوضوح لا لبس فيه أن بوابة مصر للتحرير هي فلسطين وأن اضعاف النفوذ الأجنبي على مصر كفيل بتحرير فلسطين... وأستطيع أن أقرر للتاريخ أن البعد العروبي لدى عبد الناصر واهتمامه بقضية فلسطين والربط بينها وبين تقدم مصر كانت خاصية تميز بها عبد الناصر... لقد كانت العروبة وفلسطين همّاً من هموم عبد الناصر، وقد وضع الاهتمام بهما وهو قائد وحاكم في مقدمة أولوياته».».

وفي إشارة لردود الفعل على تهجمات السادات وعهده على عبد الناصر، ذكر محمد حسنين هيكل بأن هواري بومدين قال له في الجزائر:

«ما الذي تفعلونه بجمال عبد الناصر في مصر الآن... وأي شيء بقي يحفز أي إنسان عربي ليعطي عمره لأمته... لقد اختلفنا معه كثيراً، ولكننا لا نختلف ولا يختلف معنا أحد في أنه كان أبرز عربي ظهر على الساحة هذا العصر، وإذا كانوا يفعلون به ما نراه اليوم... فماذا يفعلون بغيره ممن لم يعطوا عطاءه ولم يكن لهم مثل دوره، وإن حاولوا بكل ما في وسعهم أن يجاهدوا ويناضلوا؟»».

وذكر هيكل أن وزير مالية الكويت عبد الرحمن العتيقي قال لوفد مصري زار الكويت:

«إن آرائي كانت بعيدة عن آراء جمال عبد الناصر ولكن دعنا نكون صرحاء... إنني سمعت من بعضكم كلاماً عن التجربة الديمقراطية في الكويت... وأقول لك بصراحة ان هذه التجربة ما كانت لتحدث لولا تأثير جمال عبد الناصر، فاتقوا الله فيه وفينا».

ويستطرد هيكل فيذكر ما قاله:

«في أحد القصور واحد من حملة السيوف لزائر مصري كان يرافق الرئيس السادات في رحلة عربية أخيرة له: في بعض هذه المناطق هنا ظل العبيد يباعون ويشترون في الأسواق، ولقد حصلنا على العتق والحرية عندما بدأ صوت جمال عبد الناصر ينفذ من أسوار القصور»[١٥].

مات جمال عبد الناصر والعرب في أشد الحاجة إليه وإلى زعامته لتوحيد الجهود العربية لدفع الأخطار المخيفة التي تحيط بالوطن العربي وأقطاره، وعلى رأسها اسرائيل المسنودة من الولايات المتحدة، ولإخماد نيران التناحر والقتال والنعرات الطائفية والإقليمية التي تمزقه وتضعفه. مات عبد الناصر بعد أن تزايدت خبراته وتجاربه وحكمته وبعد أن أصبح أكثر تعاوناً مع رؤساء الدول العرب على اختلاف أنظمتهم مما كان عليه في أول عهده. ولعله كان استطاع لو مد الله في عمره أن يوقف النزيف المستمر

والصراع البغيض في لبنان، وأن يتعاون مع اخوته القادة العرب في معالجـة أو مجابهـة الإصرار الإيراني على متابعة العدوان سنة طويلة بعد سنة على العراق العربي المسلم. بل لعله كان مع جـلالة الملـك حسين والمرحوم الملك فيصل والعراق وسوريا انتظم في جبهة عربية قوية تحيط بـالعدو الإسرائيـلي وتقف في وجه السياسة التحيزية الصارخة ضد العرب، ولعلهم كانوا جميعـاً قد تمكنـوا من تنسيق النضال والضغـوط الاقتصادية والدولية في سعي لاسترداد ما اغتصبه العدو الصهيوني من حقوق وأراض عـربية، وشكلـوا قوة فعالة يمكنها أن تكـون عامـلاً موحـداً بين الـدول العربيـة في جبهة واحـدة تسانـدها في الصراعـات والضغوط والمجابهات الدولية... ولعل هذا حلم جميل.

هوامش (٤)

(١) Richard Milhous Nixon, **The Memoirs of Richard Nixon,** vol.1 (New York: Crosset and Dunlap, 1978), p.598.

(٢) محمد فوزي، «مذكرات الفريق أول محمد فوزي،» في: **الوطن العربي** (٢٧/ كانون الأول ١٩٨٥ ـ ٢ كانون الثاني ١٩٨٦)

(٣) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، ٢ مج (القاهرة. دار المستقبل العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، ص ٢٨٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

(٥) بيت السفير المصري في جبل عمان يقع بجانب بيت المؤلف.

(٦) رياض، المصدر نفسه، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٧) محمد فوزي، «مذكرات الفريق أول محمد فوزي،» في **الوطن العربي**، (٢ ـ ٩ كانون الثاني ١٩٨٦).
الفريق أول محمد فوزي كان برفقة الرئيس في مرسى مطروح وعاد معه للقاهرة ـ واستدعي إلى بيت الرئيس ووصل عندما كان الرئيس فاقد الوعي.

(٨) رياض، المصدر نفسه، ص ٢٩١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

(١٠) أحمد بهاء الدين، «محاورات مع السادات،» في: **الدستور** (الأردن)، ٢/١٠/١٩٨٦.

(١١) «مذكرات فتحي رضوان،» في: **الوطن العربي** (مجلة)، العدد ٥٢٣ (٢٠ شباط ١٩٨٧).
الدكتور زكي الرملي أخ زوج ابنة فتحي رضوان أحد الأطباء الذين وقعوا تقرير وفاة عبد الناصر أكد لفتحي رضوان ان وفاة عبد الناصر كما يبدو من الظواهر كانت طبيعية.

(١٢) جيهان السادات، **سيدة من مصر**، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(١٣) **الوطن العربي** (مجلة)، العدد ٧٤ ـ ٦٠٠ (١٢ آب ١٩٨٨)، في الحديث نفسه نفى الباهي الأدغم أن يكون عبد الناصر قد تآمر على بورقيبة.

(١٤) محمد حسنين هيكل، **لمصر... لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراءها؟ ـ ومن وراءها** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، انظر ص ٦٨، ٧٤، و٧٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٦١.

٥
محمد أنور السادات يتجه نحو أميركا

عند وفاة الرئيس عبد الناصر تم اختيار نائب الرئيس الأول أنور السادات رئيساً مؤقتاً للجمهورية، في الاجتماع الطارىء المشترك الذي عقدته اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء مساء ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠[1]. ولقد بدا السادات متأثراً وهو ينعي الرئيس عبد الناصر وقال:

«كنت أتمنى ألا أعيش لهذه الساعة أبداً. كنت اتمنى أن يكون جمال عبد الناصر هو الذي ينعيني، ولكن هي إرادة الله ونحن مؤمنون.

وأنا انعي إليكم جمال، الرئيس والأخ والزعيم والرجل ذو المبادىء. الرجل الذي بنى هذه الدولة بكل ذرة من حياته. ليس رئيساً عادياً أو مجرد رئيس دولة، بل باني نظام وباني دولة وصديق وزعيم وأخ.

وأعود وأطلب منكم في هذه اللحظات الرهيبة التي تجتاز فيها بلادنا معركة الحياة أو الموت، ان وفاءنا لجمال عبد الناصر أن نعمل على الاستمرار فيما بناه بنفس التصميم ونفس الإخلاص وبنفس التجرد.

واليوم أضع حياتي ثمناً للاستمرار في كل ما بناه جمال عبد الناصر وبلا أي تردد»[2].

وفي ظهر اليوم التالي، عقد اجتماع مشترك ثان نوقش فيه ترتيبات جنازة الرئيس الراحل والبيان السياسي الذي سينشر بمناسبة وفاة الرئيس العظيم، والذي كانت خلاصته أن القيادة المصرية ستستمر في السير سياسياً على الأسس نفسها التي رسمها جمال عبد الناصر.

«وطلب أنور السادات أن يتضمن البيان فقرة واضحة عن تمسكنا بالعلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي نظراً لدعمه لنا في معركة التحرير»[3].

وحدد الرئيس المؤقت في البيان السياسي الذي ألقاه في اجتماع مجلس الأمة في ١٩٧٠/١٠/٧، والذي رشح فيه بالإجماع رئيساً للجمهورية ست نقاط هي:

«١ ـ مواصلة النضال من أجل تحرير الأرض المحتلة، والحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني، وتعزيز القدرة القتالية للقوات المسلحة.
٢ ـ تأكيد وحدة الأمة العربية التي نادى بها وعمل من أجلها الزعيم الراحل عبد الناصر.
٣ ـ تحديد أعداء امتنا تحديداً لا شبهة فيه وهم: إسرائيل والصهيونية والاستعمار العالمي.
٤ ـ التمسك بسياسة عدم الإنحياز كما علمنا جمال عبد الناصر.
٥ ـ اننا جزء من حركة التحرير الوطني باتجاهاتها التقدمية الاشتراكية.
٦ ـ اننا مطالبون بالحفاظ على المكاسب الاشتراكية التي تحققت بجماهير قوى شعبنا العامل».

كما أعلن: (ليس بمقدوري ولا مقدور أي شخص أن يتحمل ما كان يتحمله جمال عبد الناصر، ولذا يجب توزيع المسؤوليات ضماناً لأداء الأمانة).

وأكد السادات على أولوية (المعركة)، وإنها ليست مجرد قتال وإنما هي التحرير الشامل لكل الأراضي العربية المحتلة في عدوان ١٩٦٧:

«ذلك أننا إذا لم نحرر هذه الأراضي العربية المحتلة، فمعنى ذلك اننا خضعنا للعدو الإسرائيلي الاستعماري ومن هم خلفه، وليس هناك من يقبل في أمتنا العربية تحرير بعض هذه الأراضي والتخلي عن بعضها الآخر»[4].

وفي اجتماع مع رئيس الوزراء السوفياتي الكسي كوسيغين الذي حضر إلى القاهرة للمشاركة في تشييع جثمان الرئيس الراحل، وأكد أن الاتحاد السوفياتي سيلتزم بجميع ما اتفق عليه الاتحاد السوفياتي مع مصر في المجالين العسكري والاقتصادي وفي أوجه التعاون كافة، رد السادات بـ:

«ان مصر لن تفرط في حقوقها الوطنية وواجبها القومي، وأننا نريد السلام وحقن الدماء ولكننا لن نقبل بالتسليم في اي شبر من أراضينا أو من القضية الفلسطينية. أما بالنسبة للوحدة الداخلية فهي قائمة طالما نحن مستمرون في التمسك بالأسس السياسية التي وضعها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وهو الأمر الذي كان محل اجماع في الاجتماعات المشتركة بين اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء، وهما أعلى هيأتين سياسيتين في مصر، وأن الشعب نفسه لن يقبل بغير ذلك. وبالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفييتي، فإننا

نراها علاقات استراتيجية وللدعم السوفييتي في المجالين العسكري والاقتصادي، باعتباره حجر الزاوية في استعداداتنا من أجل المعركة»(*).

السادات يبدل الطريق

هكذا بدأ الرئيس محمد أنور السادات عهده في الرئاسة خلفاً للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، فأكد أنه سيسير على طريق سلفه العظيم «زميله وأخيه»، حسب قوله، لتحرير الأرض العربية ورفض الحلول المنفردة أو التخلي عن القضية الفلسطينية. كما أكد تمسكه بصداقة الاتحاد السوفياتي وطلب مساعدته في المجالات كافة. ولكن السادات ما لبث أن خالف تأكيداته المعلنة، وسار على نقيضها في سياسته تجاه أميركا وفي عداوته للاتحاد السوفياتي وفي داخل مصر. وفي كتابها **سيدة من مصر** تقول جيهان السادات عن بداية عهد السادات:

«كان أنور يحارب معارضة عنيدة: كانت رؤيته عن مصر تختلف اختلافاً كبيراً عن رؤية عبد الناصر الذي كان الكثيرون في مصر يدينون له بكل قوة. وبعكس عبد الناصر كان أنور يريد تخفيف حدة الرقابة وتشجيع الحوار السياسي. وبعكس عبد الناصر كان أنور يريد أن يفتح مصر على أسواق الغرب المجزية. وبعكس الناصريين لم يرغب أنور في الاستمرار في حرب الاستنزاف ضد الإسرائيليين. ولكن موقف زوجي كرئيس للجمهورية كان حرجاً جداً، إذ كان البعض يرى انه لا يجب أن يكون رئيساً»(٦).

ويذكر الفريق أول محمد فوزي في مذكراته التي نشرت في مجلة الوطن العربي (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦):

«وتبين لي بعد شهرين فقط من تولي الرئيس السادات حكم مصر، أن كل ما صدر عنه من اتجاهات سياسية وعسكرية معلنة إلى المؤسسات الدستورية والسياسية والشعب وقواته المسلحة لا تترجم نياته واتجاهاته الحقيقية النابعة من ذاته، وإنما كانت خدعة كبرى ابتكرها الرئيس السادات واتقن اخراجها من أجل أن يساير الركب، وينال ثقة الشعب والأمة العربية امتداداً لمبادىء واسلوب عبد الناصر، الذي احبه الشعب في حياته وفي مماته أيضاً، ونجح نتيجة هذا الابتكار أن يحيد أعضاء المؤسسات الدستورية والسياسية أيضاً».

وبالفعل، فإن السادات ما لبث أن أستأثر بالحكم، وجعل نفسه الحاكم الفرد، وسجن المئات من قادة مصر السياسيين والمفكرين والصحفيين بعد انقلاب من جانبه ضد خصومه، اشترك فيه اللواء الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، والفريق محمد صادق رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وممدوح سالم الذي كان محافظاً للاسكندرية (الفريق سعد الدين الشاذلي ـ **حرب أكتوبر** [تشرين الأول]). ولقد ظل حتى الآن تساؤل حول موضوع اختيار الرئيس عبد الناصر لأنور السادات نائباً له، وكيف تمكن السادات الذي كان أضعف من غيره من قادة مصر من أن يقضي على خصومه ويستفرد بالحكم. وفي تفسير حول هذا التساؤل يقول فتحي رضوان الذي كان عضواً في الحزب الوطني (القديم) ووزيراً في أوائل عهد الثورة:

«انه من المرجح الآن انه قبل وفاته مباشرة كان (الرئيس عبد الناصر) قد عين بالفعل عبد اللطيف البغدادي وزكريا محي الدين نائبين له. وعندما فتح الراديو (وهو على فراش الموت) ليستمع إلى نشرة الأخبار، كان يتوقع إذاعة هذا النبأ او هكذا قيل. ولكن زملاء السادات الذين اختاروه للرئاسة المؤقتة ثم رشحوه للرئاسة الدائمة هم المسؤولون. وسرعان ما برهنت الحوادث على تميزهم بالإهمال الجسيم وقصر النظر حين أدخلهم السجون ليلة ١٤ [مايو] ١٩٧١ وهم الذين كانوا يسخرون منه. وأنا شخصياً لم آخذه يوماً مأخذ الجد بسبب هذه السخرية بالذات، سخرية أقرانه في الأربعينات وسخرية زملائه في الحكم. ولقد كان خصومه يملكون ادوات السلطة كلها، وكانوا يستطيعون إعلان استقالته، وكانوا يستطيعون اعتقاله ولكنهم لم يفعلوا شيئاً، بل هو الذي فعل بهم وبمصر كلها. وليس معنى ذلك انه لا يستحق السخرية، ولكن سخرية الأقدار أيضاً تلعب دوراً. فالمنصب الذي تولاه في غفلة من التاريخ هو صاحب الكلمة، وغالباً ما يكون للشخص الهزيل حظ اكبر من حظ الشخص الجاد. ومن الغريب ان قرون الاستشعار الأميركية رأت في السادات غداة تشييع جنازة عبد الناصر انه رجل هزيل، ولكنها تبنته رغم ذلك». (مجلة الوطن العربي ـ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٨٧).

وفي تقييم لدور السادات قال أندريه غروميكو:

«يحفل تاريخ مصر وأقدار شعبها بالأحداث والتحولات المفاجئة صعوداً وهبوطاً. ومن ذلك أن الاقدار شاءت أن يخلف السادات عبد الناصر. ففي حين كان عبد الناصر الإنسان المثالي للمناضل في سبيل الدفاع عن أمن مصر ومصالحها المشروعة وعن حقوق العرب، كان السادات نموذجاً حقيقياً للاستخفاف بالمصالح الحيوية لمصر والمصالح الأساسية للعرب»[7].

مع مرور الأيام وتتابع الأحداث، تكشف أن الرئيس محمد أنور السادات لم يتقيد بما ألزم نفسه به في أول عهده من مبادىء سياسية قومية: «واصبح ذكر اسم الرئيس عبد الناصر مصدر إزعاج له يثير أعصابه»، وأنه يميل إلى إبراز نفسه في وسائل الإعلام كقائد وزعيم. ويقول الفريق أول محمد فوزي الذي اعتقله السادات:

«وكان الرئيس السادات يجيد الإخراج ويتقنه في المواقف التي تجبره على إظهار شخصيته كقائد أعلى ذي خبرة ومعرفة بهدف السيطرة والقيادة، وجذب انظار الحاضرين لشخصه هو دون سواه، ودائماً ما تنتهي هذه المواقف إلى تمثيلية متقنة بالنسبة للعارفين، وجذب شعبي بالنسبة لعامة الشعب. وكانت مقدرة الرئيس على الخطابة سواء في انتقاء الألفاظ أو نغمة الإلقاء والاعتماد على آيات الذكر الحكيم من القرآن الكريم، هي وحدها قوة الجذب للمواطنين الذين يتخذون لغة القرآن يقيناً. وبذا، كان الرئيس السادات ناجحاً في اكتساب عواطف الناس وليس عقولهم». (مجلة الوطن العربي: ١٠ ـ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦).

ويضيف الفريق أول محمد فوزي بأن الرئيس السادات كان:

«يتخطى الحقيقة في ذكر أحداث تاريخية يدعي أن له اليد الطولى في كيانها وفي توقيتها، بهدف تضخيم أعماله وبطولاته السابقة تمجيداً لشخصه».

ولطالما كان لسانه ينزلق عند تكراره لهذه الأحداث بصورة مختلفة تكشف عن كذبه، وأنه كان يسبغ على قصصه صيغة (الحواديت) عندما يرويها للشعب والجنود والقوات المسلحة فتأتي مختلفة، ولذلك

«فقد ألصق بنفسه صفة الخداع لأسلوب محاولة جذب المستمعين إليه، وتسليط الأضواء على شخصه فقط وبأي وسيلة، كما أن التصرفات الظاهرية للرئيس السادات لا تعبر بالضرورة عن نواياه الحقيقية بل انه في أغلب الأحيان يقصد العكس».

ويعزو الفريق أول محمد فوزي تصرف السادات هذا إلى نوع من «الطموح الشخصي»، جعله يتطلع

«إلى العلا وإلى المجد وإلى الغنى وإلى الرفاهية وإلى السعادة له ولعائلته فقط، دون النظر إلى أي اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وجاهد بكل قدراته لتحقيق هذا الهدف الشخصي، وبذا اصطدم بقوى وطنية وشعبية أدت في النهاية إلى سلبيات كانت هي أداة تحطيم زعامته بل وفقد حياته».

وعندما وجدت الولايات المتحدة أن السادات يقول للشعب المصري غير ما يبطن:

«وأنه يتجه إلى منهج غير منهج سلفه عبد الناصر، وأنه في حقيقة الأمر يحقق أهداف ومصالح الولايات المتحدة، فإنها سعت لاكتسابه إلى صفها، واستخدمت أجهزتها الإعلامية الضخمة المؤثرة لتجعل منه زعيماً كبيراً وبطلاً».

ويضيف الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية:

«وإذا عمقنا التحليل والبحث في شخصية واتجاهات وميول القائد الأعلى للقوات المسلحة (أنور السادات) من خلال الفترة النهائية لإعداد القوات المسلحة لمعركة تحرير الأرض، نجد انها تتفق ومؤهلات القائد الذي يهدف إلى المصالحة مع الاستعمار وإسرائيل وليس إلى مواجهتهما.

وبعد استرجاعي وتقييمي لأحاديث الرئيس السادات معي في نطاق مهمتي الاستراتيجية وما يتبعها من مواقف جانبية أو مستقبلية للدولة، وجدت أنه لم يكن لديه النظرة أو الفكر الاستراتيجي عن الموقف الاقليمي أو الدولي، بل إن فكره كان مركزاً على تخطيط مناورات تكتيكية للسيطرة من أجل الشهرة والزعامة».

وحتى في موضوع إقامة اتحاد بين مصر والسودان وسوريا وليبيا، فإن الفريق أول محمد فوزي اعتقد بأن السادات أقحم موضوع الاتحاد واستغله لتسليط الأضواء على شخصه، وليجعل قرار الدخول في المعركة مع إسرائيل، التي أجّل توقيتها إلى ربيع ١٩٧١ بسبب وفاة الرئيس عبد الناصر، أمراً خاضعاً لارتباطات قومية تقتضي أولاً اتمام إجراءات الاتحاد[8].

«وجاء تفكير الرئيس السادات الشخصي عكس تقييم الرئيس الراحل تماماً في هذا الشأن، ولم يكن هناك دليل على هذا القصد اكثر من وضوح تصريحه: «انا عاوز ورقة الاتحاد، وبس وان شاء الله ما يتنفذ حاجة»، وكان

الإعلان عن الاتحاد يعني تسليط الأضواء على شخصه، أما موضوع الاتحاد ومضمونه ونتائجه بالنسبة لشعوب هذه الدول فلا يعنيه في شيء». (مذكرات الفريق أول محمد فوزي ـ مجلة الوطن العربي ٢٤ ـ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦).

عند وفاة الرئيس جمال عبد الناصر حاول الاتحاد السوفياتي أن يتبين اتجاهات القيادة الجديدة، ووجد في بادىء الأمر أن السادات يؤكد تمسكه بالسير على طريق الرئيس الراحل، وانه متمسك باستمرار التعاون مع الاتحاد السوفياتي وطلب مساعدته لإزالة آثار العدوان. وبالفعل رفض السادات إنهاء مهمة المستشارين والوحدات السوفياتية في مصر، عند استكمال الوحدات المصرية الجديدة تدريبها على الأسلحة والمعدات الحديثة في مصر والاتحاد السوفياتي، حسبما كان قد جرى عليه الاتفاق مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وقال مقاطعاً رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين عندما أشار إلى هذا الاتفاق الذي كان السادات على علم به[٩]:

«كلا لا أوافق إطلاقاً، وإنني أطالب القيادة السوفييتية باسم الشعب المصري كلّه وباسم القوات المسلّحة المصرية أن يبقى المستشارون السوفيات والوحدات الصديقة في مهمتها في مصر حتى إزالة آثار العدوان، وهذا الموضوع يحقق تخطيط وهدف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والشعب».

واستمر الاتحاد السوفياتي في تقديم المساعدات لمصر، وظل ينصحها بأن لا تدخل الحرب قبل استنزاف السبل الدبلوماسية وقبل أن تتأكد مصر «من مقومات نجاحها ٢٠٠ في المائة قبل الإقدام عليها»، حسبما أشار الرئيس بريجنيف في حديثه مع الوفد المصري المكوّن من نائب الرئيس علي صبري، ووزير الخارجية محمود رياض، وعزيز صدقي وزير الصناعة، ووزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، وهو الوفد الذي زار موسكو من ٢٠ وحتى ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠. وقال بريجنيف بأنه:

«لا يمكن أن يشير علينا بما تعملونه إذ انه قراركم». (مذكرات الفريق أول محمد فوزي).

وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، جاء الرئيس بودغورني على رأس وفد لحضور احتفال انتهاء العمل في السد العالي، وفي الاجتماع الذي عقده الرئيسان في تلك الزيارة تحدث السادات عن دور الاتحاد السوفياتي فقال:

«إن دور الاتحاد السوفياتي في انجاز هذا العمل العظيم لا يحتاج مني إلى المقارنة بدور سواه. كان هناك تعهد أميركي بالمساعدة في بناء السد العالي، ولكن الذين قطعوا على أنفسهم هذا العهد كانوا هم الذين كسروه ونقضوه، وتصوروا بذلك أنهم قادرون على أن يهزوا ثقة أمتنا بأحلامها وقيادتها للثورة. وتم بناء السد العالي بمعرفة الاتحاد السوفياتي، وفوق ذلك قدم مشروع كهربة الريف المصري كله. اتبنى السد العالي بـ ٤٠٠ مليون جنيه غير ١٢٠٠ مصنع تم بناؤها بالمساعدة السوفياتية. وفي الأيام السوداء من حزيران [يونيو] ١٩٦٧، كان الاتحاد السوفياتي يرسل لنا طائرة محملة بـ ١٠ طن من السلاح كل دقيقة ونصف الدقيقة، خصوصاً يومي ١٠ و١١/٦/١٩٦٧، اقاموا جسراً جوياً ولم يقولوا مثل الآخرين: «تعالوا نوقع عقود» وعندما وقعنا العقود بعد ذلك مع الاتحاد السوفياتي قال: «١٠٠ مليون روبل هدية»[١٠].

ولكن السادات في أول زيارة له لموسكو كرئيس للجمهورية، وفي اجتماعي القمة مع بريجنيف في أول وثاني يوم من آذار/ مارس ١٩٧١، ورغم تركيزه على طلب الاستمرار في المزيد من الدعم العسكري السوفياتي، وخصوصاً سلاح الردع، اشتبك مع القادة السوفيات في جدال حول موضوع الطائرات القاذفة الصاروخية بعيدة المدى، وتنسيق عملياتها عن طريق كبير المستشارين السوفيات واعترض على أسلوب التنسيق. وبعد نهاية الاجتماع أعلم الرئيس بريجنيف (في غرفة الملابس) بعدم رغبته في تمركز هذه الطائرات في الجمهورية العربية المتحدة. ويقول الفريق أول محمد فوزي:

«وبهذا انتهى لقاء القمة المصرية ـ السوفياتية بنتيجة مؤسفة ومؤثرة للغاية على العلاقات وعلى المعركة ايضاً. وسجل السوفيات لقاء القمة في آذار [مارس] ١٩٧١ في موسكو انه «لقاء بداية فقد الثقة والتشكك» كما توقعت قبل ذلك»[١١].

وعندما أظهر الفريق أول انزعاجه لهذه النتيجة لشدة حاجة مصر للطائرات الصاروخية بعيدة المدى للردع في المعركة، رد عليه السادات:

«لا تنزعج أنه اسلوب ضغط على الاتحاد السوفييتي».

ويضيف الفريق أول محمد فوزي:

«وانتقلت في دوائر القيادة السياسية والعسكرية قصة الحدث المثير عن رفض الرئيس السادات تمركز الطائرات القاذفة الصاروخية الثقيلة كطائرة ردع بعيدة المدى في مصر. وكانت ردود الفعل عكسية بالنسبة للمعركة».

ورغم أن السادات منع وصول طائرات الردع إلى مصر، فإنه وضع اللوم على الاتحاد السوفياتي واستعمل ذلك للإحجام عن معركة التحرير بقوله:

«أحارب إزّاي وصعيد مصر مكشوف لإسرائيل».

ومع تعثر المحاولات لتحقيق تسوية سلمية ولو جزئية بما في ذلك مبادرة السادات في ٤ شباط/ فبراير ١٩٧١ لفتح قناة السويس ومع قرب انقضاء عام الحسم الذي روج له إعلامياً، لجأ السادات إلى الاتحاد السوفياتي وعقد معه صفقة كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية في تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧١:

«حفاظاً على التوازن العسكري وسنداً له كمفاوض مع الولايات المتحدة وإسرائيل».

ولتغطية فشله السياسي لتحقيق تسوية سلمية مع إسرائيل حسب رأي الفريق أول محمد فوزي، قال الرئيس السادات في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢ للاستهلاك الإعلامي:

«إن الصداقة العربية السوفياتية قاعدة من أصلب القواعد التي يتحتم أن نخوض من فوقها نضالنا. هذه القاعدة ليست ضرورية للمعركة فحسب، بل إنها ضرورية أيضاً لما بعد المعركة، وأن صداقتنا مع الاتحاد السوفياتي ليست مصلحة فحسب، ولكنه شيء أكبر قيمة من المصلحة، وهو المبدأ من حيث العداء للاستعمار ومقاومته، ومن حيث رفض الأسلوب الرأسمالي للتطور، ومن حيث الإيمان بأن الحرية لا تتجزأ، وأن الرخاء لا يتجزأ، وبالتالي فإن حركة التحرير الوطني جزء أصيل من حركة الثورة العالمية سياسياً واجتماعياً»[١٢].

كان وقف القتال قد ابتدأ من ٨/٨/١٩٧٠ ثم مدد لثلاثة أشهر، وكانت مصر قد استجابت لنداء الأمم المتحدة وقبلت تمديد فترة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في ٥/٢/١٩٧١، وذلك بسبب مشاعر الحزن على القائد والزعيم الراحل الرئيس جمال عبد الناصر. ثم مدد السادات الفترة إلى ٧/٣/١٩٧١. وكان الرئيس الراحل قد صدق على تنفيذ خطة تحرير الأرض المصرية والسورية بالاشتراك مع القوات السورية في وقت واحد، وقدر بأن أنسب وقت لدخول المعركة هو في نهاية فترة وقف إطلاق النار الأولى أي حوالى ٧/١١/١٩٧٠، وحدد تنفيذ المرحلة الأولى (غرانيت) قبل تنفيذ خطة العمليات الشاملة (الخطة ٢٠٠). واستند الرئيس في قراره على أربع دعائم سياسية وعسكرية:

«أولها استعداد القوات المسلحة المصرية للقتال خصوصاً بعد الانتهاء من اعداد شبكة الدفاع الجوي المتطورة غرب قناة السويس. ثانياً تراجع إسرائيل عن تنفيذ تعهداتها التي وافقت عليها في اتفاق آب [أغسطس] ١٩٧٠، وقبولها مبدأ انسحاب قواتها من الأراضي المحتلة عن طريق مفاوضات غير مباشرة، تجريها الأمم المتحدة تمهيداً للتسوية الشاملة، كما فشلت ضغوط الولايات المتحدة على إسرائيل، وبذا أصبح طريق الحل السلمي مسدوداً. وثالثها استغلال القدرات المعنوية وإرادة القتال للقوات المصرية والتي نمت وازدهرت خلال حرب الثلاث سنوات، ثم إن امتداد فترة وقف القتال لأكثر من ٩٠ يوماً مع بقاء القوات معبأة بالكامل، ربما يؤثر على إرادة القتال. وأخيراً كانت حسابات وتقديرات ميزان القوى العسكرية في صالح قوى المواجهة العربية حتى آخر عام ١٩٧٠ بصفة مؤكدة»[١٣].

وذكر اندريه غروميكو في مذكراته بالنسبة لتوازن القوى بين مصر وإسرائيل:

«كان مثيراً للانتباه أن السادات كان عندما يتقدم بطلب المساعدات منا يصر باستمرار على الإسراف في هذه الطلبات وخصوصاً السلاح. وكان الجانب السوفياتي بالاعتماد على الوقائع والأرقام يبين أن حجم الأسلحة المقدمة لمصر ونوعيتها لا تضمن فقط التوازن لمصر مع إسرائيل، بل وتوفر لها التفوق كذلك، وعلى الأقل في العديد من أنواع الأسلحة. إلا أن السادات كان لا يولي ذلك أي أهمية. وكان واضحاً لكل من شارك في تلك المباحثات أن السادات كان يبحث عن مبررات للتعبير عن عدم رضاه. ولم تنجح المحاولات السوفياتية في حصر القضايا المثارة في الإطار الممكن والمعقول»[١٤].

الجمعية العامة تأسف لاستمرار احتلال الأراضي العربية

عندما عرض وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي الخطة وتقديراتها في الأسبوع الأخير من تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٠ على الرئيس أنور السادات، واستعرض الموقف السياسي والعسكري، وافق السادات على رأي وزير الحربية بشأن تمديد فترة وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى «وانتهى لقاء العمل الأول مع الرئيس السادات بتأكيدي على استعداد القوات المسلحة لبدء معركة تحرير الأرض عقب انتهاء فترة وقف اطلاق النيران الثانية مباشرة، اي في ٥ شباط [فبراير] ١٩٧١».

وقد توافق هذا التوقيت مع نجاح محمود رياض في استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، يندد بموقف إسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي العربية، ويعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، ويطالب بضرورة السعي للتوصل إلى تسوية شاملة عن طريق المفاوضات غير المباشرة، خلال فترة وقف إطلاق النار بواسطة السفير يارنغ ممثل الأمم المتحدة.

ورغم تعنت إسرائيل ومراوغاتها وتعطيلها لمهمة يارنغ، استمرت الولايات المتحدة في مساندتها وتبني مطالبها تجاه مصر وفي ميدان الصراع الدولي في الأمم المتحدة، واتهمت مصر بانتهاك اتفاق وقف اطلاق النار بتحريك الصواريخ في منطقة القناة وطالبتها بسحبها:

«وقام سفراؤها في مختلف عواصم العالم بتقديم مذكرات رسمية حاولت فيها أن تثبت أن مصر لم تحترم كلمتها بانتهاكها لترتيبات وقف إطلاق النار، وبذلك فلا يجب أن يتوقع قيام سلام في منطقة الشرق الأوسط طالما أن إسرائيل لن تطمئن تماماً إلى هذا السلام»[١٥].

وكان على مصر أن تثبت أن الولايات المتحدة ذاتها وإسرائيل هما اللتان نقضتا تعهداتهما ولم تحترما كلمتهما، وبذل محمود رياض وزير خارجية مصر جهوداً كبيرة داخل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وخارجها ليثبت سلامة الموقف المصري في مقابل انتهاكات إسرائيل والولايات المتحدة لتعهداتهما. ويقول محمود رياض في هذا الشأن:

«ووضعت لنفسي خطة للاتصالات مع كافة عواصم العالم وتزويدها بكافة البيانات التي تثبت صحة موقف مصر، وكانت أقوى الحجج التي استخدمتها لإدانة الموقف الأميركي هي الرسائل والبيانات والصور التي زودنا بها الاتحاد السوفيتي عن مخالفات إسرائيل والتي حصل عليها بواسطة الأقمار الصناعية، فقد كانت تؤكد مخالفات إسرائيل، كما أن إسرائيل لم تنكر أنها قامت ببناء تحصينات جديدة في خط بارليف على الشاطىء الشرقي لقناة السويس».

وفي حديث تلفزيوني في نيويورك قصد منه منظموه إثبات الاتهامات الأميركية، أخرج محمود رياض المذكرة الرسمية التي كان قد قدمها له (برغس)[١٦] في القاهرة وتلا منها التعهد الأميركي الصريح بعدم إمداد إسرائيل بمزيد من الطائرات الحربية أثناء فترة وقف إطلاق النار، وأشار إلى ما أعلنته الولايات المتحدة مؤخراً عن إمداد إسرائيل بمزيد من طائرات الفانتوم الجديدة، وأن ذلك يشكل انتهاكاً صارخاً من قبل الولايات المتحدة لتعهداتها.

«ولم تكن دهشة الصحفيين الأمريكيين بأقل من دهشة الدبلوماسيين في الأمم المتحدة الذين اطلعوا على هذه المذكرة الأمريكية».

وأصر محمود رياض على أن مواقع الصواريخ الجديدة أقيمت في منطقة القناة قبل بداية سريان اتفاقية وقف إطلاق النار بوقت قصير وليس بعدها، كما استنكر امتناع الولايات المتحدة عن ذكر الانتهاكات الإسرائيلية لوقف النار رغم حيازتها على اثباتات بشأنها. ومع أن روجرز كان يعبر عن رغبة حكومته في تحقيق السلام، فإنه زعم أن ما يعوق السلام هو رفض مصر لسحب الصواريخ. وكان من الواضح أن ذلك يحرم مصر من حقها في الدفاع عن نفسها داخل أراضيها، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تعطل فرص السلام عن طريق استمرارها في تزويد إسرائيل بالسلاح المتطور والمال، فتزيد في قدرتها وتصميمها على التعنت وعدم القبول بحلول مقبولة وعادلة للنزاع. ويصف محمود رياض الصراع الدبلوماسي في الأمم المتحدة فيقول:

«ولقد كان الجو داخل كواليس الأمم المتحدة هو جو معركة دبلوماسية كاملة بيننا وبين الولايات المتحدة بكل ثقلها في الميدان الدولي كقوة عظمى، ولذلك فقد كانت هناك اهمية كبرى لنوع ومدى قوة مشروع القرار الذي

سننجح في النهاية في الحصول عليه. واجتمعت خلال هذه الدورة بمعظم رؤساء الوفود إما فرادى أو في نطاق المجموعات الإقليمية التي ينتمون لها، ووقفت بجانبي مجموعة عدم الانحياز بقوة.

وعندما ادركت أخيراً بأن مشاوراتي قد توصلت إلى نتائج ملموسة، بادرت بعرض القضية بكاملها على الجمعية العامة. ولتأكيد سوء النية في الموقف الإسرائيلي وتراجع الموقف الأمريكي وجهت السؤال التالي في خطابي أمام الجمعية: «ما هي حجة إسرائيل في رفضها الاتصال بالسفير يارنج لتنفيذ ما يتعلق بالأردن في المبادرة الأمريكية، خصوصاً وأن إسرائيل لم تتهم الأردن بخرق ترتيبات وقف إطلاق النار؟ وهل يمكن للولايات المتحدة أن توضح وجهة نظرها في تعطيل إسرائيل للمبادرة الأمريكية بالنسبة للأردن؟ ثم وجهت تساؤلاً آخر للولايات المتحدة: كيف ترى أن من حق إسرائيل إقامة تحصينات فوق أراضينا المحتلة، وأنه يمثل امراً مقبولاً لديها في نفس الوقت الذي ترى فيه ان تقوية مواقع دفاعنا الجوي التي تبعد اكثر من ٢٠٠ كيلومتر داخل حدودنا الدولية هو عمل غير مشروع، يستوجب إيقاف مهمة يارنج وتعطيل مباحثات الدول الأربع الكبرى بانسحابها من تلك المباحثات». (مذكرات محمود رياض).

وبعد مناقشات في الجمعية العامة ومباحثات جانبية طرح مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة من الدول الآسيوية والأفريقية فنجح القرار بأغلبية كبيرة، وصوتت الولايات المتحدة وإسرائيل ضد القرار ولم تقف بجانبهما في التصويت سوى أربع عشرة دولة، ورفضت سبع دول عربية الموافقة على القرار لأنها اعتبرت «ان بعض نصوصه تنقصها القوة». وتضمن القرار البنود التالية:

١ ـ الأسف الشديد لاستمرار الاحتلال للأراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.
٢ ـ التأكيد على أنه لا يجوز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة إعادتها وإنهاء حال الحرب، والإعتراف بسيادة وسلامة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة، وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.
٣ ـ الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وضرورة احترامها أمر لا يمكن الاستغناء عنه لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[١٧].
٤ ـ التعبير عن القلق الشديد لأن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الذي صدر بالإجماع لم ينفذ بعد والمطالبة بتطبيقه بسرعة.
٥ ـ مطالبة السكرتير العام لامم المتحدة بتقديم تقرير خلال شهرين عن مهمة السفير يارنغ[١٨].

كان القرار هزيمة للولايات المتحدة وإسرائيل، خصوصاً وأن الدول الغربية لم تصوت في جانب الولايات المتحدة. ووجدت مصر بأن الجانب المعادي في الإدارة الأميركية وخصوصاً هنري كيسنجر ومن ورائه الرئيس نيكسون قضى على مبادرة روجرز. وحتى:

«عندما دعا يوثانت وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى إلى اجتماع بهدف الاتفاق على بيان يصدر باسمهم، بدعوة يارنج لاستئناف مهمته مع تجديد وقف إطلاق النار، وكانت المفاجأة هي أن روجرز هو الذي رفض تجديد فترة وقف إطلاق النار مطالباً بأن تكون الفترة غير محددة بثلاثة أشهر، وأن يكون ايقاف النار دائماً، وهوما كانت إسرائيل تسعى إليه دائماً في الماضي، وكانت نتيجة ذلك هي بالطبع عدم صدور أي بيان مشترك من الدول الأربع الكبرى».

ولكن محمود رياض يميز بين ويليام روجرزفي وزارة الخارجية الأميركية وبين المسؤولين الآخرين في الإدارة الأميركية:

«ولقد كان وليم روجرز في الواقع شخصية تدعو للاحترام، وبحكم رئاسته لوزارة تضم خبراء محترفين بشؤون الشرق الأوسط فقد كان ملماً بطبيعة وحجم المصالح الأميركية في المنطقة، وتحكمه الرغبة في المحافظة على تلك المصالح وتنميتها، ويتمنى التوفيق بين تلك المصالح وبين السلام العادل بين العرب وإسرائيل، ويرى ان هذا ممكن فعلاً لو استطاعت الولايات المتحدة كبح جماح رغبة إسرائيل في التوسع على حساب الآخرين. وفي المرتين اللتين اجتمعت فيهما به بنيويورك، كان هناك فارق كبير بين انطباعاتي عن روجرز. ففي المرة الأولى كان يثير قضية انتهاكنا لوقف إطلاق النار كمقدمة للتأثير في موقفنا، ولكنه في المرة الثانية بعد ان اصدرت الجمعية العامة قرارها، بدأ يدرك أن المجتمع الدولي ليس مستعداً على الإطلاق لمساندة إسرائيل في احتلالها لاراضينا، وأن الحكومة الأميركية تجازف بالكثير من هيبتها في المجتمع الدولي بانسياقها وراء الحجج الإسرائيلية المفتعلة التي تعوق في النهاية أية مساعي جادة نحو السلام في الشرق الأوسط»[١٩].

ولكن رغم كل ذلك ورغم أن إسرائيل رفضت الاتصال بالسفير يارنغ، فإن الولايات المتحدة زادت حدة التوتر مع مصر، اذ ادعى روجرز أمام اللجنة المالية لمجلس الشيوخ الأميركي في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، ان انتشار الصواريخ أرض/ جو قد عرّض الميزان العسكري بين مصر وإسرائيل للخطر، وأن مصر نشرت هذه الصواريخ بالمشاركة مع الاتحاد السوفياتي، وان الاعتمادات المالية اللازمة لإسرائيل سوف يتم استخدامها لتوفير الطائرات والمعدات الالكترونية لاستعادة التوازن العسكري. وصرح روجرز، من ناحية:

«إننا نحتاج إلى خمسمائة مليون دولار لتمويل مبيعات الأسلحة هذا العام لإسرائيل»[٢٠].

ومن ناحية أخرى، طالب هنري كيسنجر بطرد الاتحاد السوفياتي من الشرق الأوسط، وقال بأن مصر يجب أن لا تربح في الصراع مع إسرائيل، وبأن موافقة الرئيس نيكسون في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٠ على تزويد إسرائيل بأسلحة قيمتها تسعون مليون دولار نالت رضاء إسرائيل، وأنها تبعاً لذلك قبلت أن تدعوالسفير يارنغ لزيارتها في أوائل سنة ١٩٧١ ليبدأ مهمته. ولكن السفير يارنغ جوبه بالمعضلة نفسها التي عرقلت المفاوضات في السنة السابقة، لأن إسرائيل أصرت على (السلام) ومصر أصرت على (الانسحاب) الإسرائيلي. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، سلمت إسرائيل للسفير يارنغ (ورقة) بمطالبها، وكانت تتضمن إنهاء حالة الحرب والإرهاب والحصار الاقتصادي والمقاطعة، كما تتضمن إقامة علاقات جوار طيبة وتعاون. وفي مقابل هذه المطالب الإسرائيلية لم تقدم إسرائيل شيئاً وافياً مقبولاً، بل على العكس طالبت بالمزيد. وحسبما ذكر كيسنجر في كتابه **سنوات البيت الأبيض**:

«في المقابل طالبت اسرائيل بحدود آمنة ومتفق عليها ومعترف بها وكذلك تدابير أمنية: بكلمات أخرى، إسرائيل تطلب ان تكسب أرضاً مصرية كجزء من عملية السلام... باختصار لم يتبدل شيء في الموقف الإسرائيلي المعتاد».

أما مصر فردت بطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود سنة ١٩٦٧، وأن تقوم إسرائيل بالتخلي عن سياسة التوسع الإقليمي. وفشلت جهود يارنغ بسبب رفض إسرائيل العودة إلى خطوط ١٩٦٧، وإصرار مصر على هذا المبدأ الذي هو حق صريح. ويعترف كيسنجر بأن مصر وافقت على (اتفاقية سلام) وليس مجرد (إعلان بإنهاء حال الحرب) ولكن بشرط أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، ولقد أنهى رفض إسرائيل لهذا الانسحاب مهمة يارنغ.

السوفيات ينصحون بعدم اللجوء للقتال وكيسنجر يعارض التسوية الشاملة

في ذلك الوقت حاول السوفيات منع مصر من اللجوء إلى القتال بسبب التصلب الإسرائيلي ورفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ونصحوا الوفد المصري الذي زار موسكو في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ بالتريث وعدم التسرع في دخول المعركة، وجددوا السعي لكي يستأنف السفير يارنغ مهمته. وقال بريجنيف للوفد الذي ضم نائب الرئيس علي صبري ومحمود رياض وزير الخارجية والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية:

«إن نصيحتنا الا تعلنوا من جانبكم بما تنوون عمله بعد ٥ فبراير [شباط]، وهو موعد انتهاء فترة وقف اطلاق النيران. وفي جميع الأحوال يجب أن نعمل على تقوية الجيش المصري ودراسة استخدام الأسلحة الحديثة ومضاعفة تدريبات الطيران. وسوف نقدم لكم في هذا المجال كل المساعدات الممكنة. اما بالنسبة للمواجهة العسكرية الشاملة مع إسرائيل، فلا يمكن أن نقول لكم إننا نوافق على القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق، فهذا أمر يحتاج إلى دراسة والتأكد من النجاح بنسبة مائتين في المائة... إن إطلاق المدفعية شيء. أما الهجوم الكبير واسع النطاق فهذا شيء آخر. مع ذلك فلديكم الآن الجيش الضخم القوي والتسليح الممتاز، ولذلك فأكرر لكمّ اننا لا نستطيع أن نقول لكم ماذا يمكن عمله»[٢١].

وكان واضحاً أن الاتحاد السوفياتي ما زال يحبذ الاستمرار في المحاولات السلمية لتسوية النزاع، رغم تعنت إسرائيل المانع لأي تسوية معقولة، ويفضل عدم القيام بعمليات عسكرية كبيرة لتحرير الأرض، كما وانه يميل إلى تمديد وقف اطلاق النار. وكان واضحاً كذلك أن السوفيات غير راغبين في تحمل

مسؤولية المشاركة في اتخاذ قرار الدخول في معركة كبرى ضد إسرائيل، وأنه في حال اختيار مصر للحل العسكري، فإن القرار سيكون من مسؤولية مصر وحدها.

في الجانب الأميركي يقول هنري كيسنجر بأن تأكيد ويليام روجرز لمحمود رياض بأن الولايات المتحدة ستبذل جهداً كاملاً للتوصل إلى تسوية في سنة ١٩٧١ لم يكن مؤيداً على الإطلاق من البيت الأبيض، ويقول كذلك بأنه كانت هناك بعض الرغبة لدى الحكومة الأميركية لفرض مشروع روجرز على الإسرائيليين، ولكن الرئيس لم تكن لديه القدرة لمجابهة الإسرائيليين وسط أزمة لاوس، كما لم يكن ذلك معقولاً من وجهة استراتيجية:-

«فما دامت مصر بالفعل قاعدة حربية سوفييتية، لا يمكن أن يكون لدينا الحافز لأن ننقلب على حليف لنا لمصلحة عميل للسوفييت».

ويضيف كيسنجر ما معناه:

«هذا هو السبب في أنني كنت دائماً معارضاً لتسويات شاملة سترفض من قبل الطرفين، ولن تخدم سوى أهداف السوفييت عن طريق إما إظهار عجزنا، أو لتخدم كمثال بارز لما يمكن انتزاعه بضغط من موسكو. كان هدفي أن أحدث تجميداً للموقف حتى تدفع موسكو إلى قبول حل وسط، أو حتى (وذلك افضل) ان يقرر نظام حكم عربي معتدل بأن الطريق للتقدم هو عبر واشنطن». **(سنوات البيت الأبيض)**.

هكذا يستغل هذا السياسي اليهودي الصهيوني الحامل للجنسية الأميركية (البعبع) السوفياتي الذي يبغضه ويخافه الأميركيون، ليعرقل التسويات التي يمكن أن تؤدي إلى استرجاع ولو بعض الحقوق والأراضي العربية من إسرائيل وإلى إحلال السلام. والحقيقة هي أن سياسته وسياسة الحكومة الأميركية ساعدت على (إدخال) السوفيات إلى الشرق الأوسط. وحتى في الأردن البلد العربي المعتدل والصديق على مدى السنين للولايات المتحدة حسب شهادتها هي، خسر ضفته الغربية بسبب الدعم والسلاح الأميركي في يد إسرائيل، التي لم تردعها الولايات المتحدة عن الأردن مثلما لم تردعها عن غيره من الدول العربية دون تمييز بين صديق معتدل أو راديكالي متطرف، (صديق) أو (عميل) للسوفيات حسب المزاعم والتشويهات الأميركية التي عممها كيسنجر في كتبه.

السادات لم يصدر أمراً لاستئناف القتال

انتهت مدة وقف إطلاق النار في ٧ آذار/ مارس ١٩٧١، وهو التاريخ الذي حدده السادات كآخر فرصة للدول المعنية بالصراع للتوصل إلى تسوية سلمية. ولكن السادات لم يصدر أمراً للقوات المسلحة باستئناف القتال أو بإطلاق النار. وفي ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧١، عقد مؤتمر عام للضباط شرح فيه السادات أسباب تمديد وقف إطلاق النار الذي انتهى في ٤ شباط/ فبراير ١٩٧١ وقال:

«إن جهود مصر الدبلوماسية قد نجحت في عزل إسرائيل عن العالم. فقد تم عزلها عن أميركا وبريطانيا ودول أوروبا الغربية وإسبانيا وإيران... وقد أخطرت نيكسون بأننا لا نثق بوعود أميركا ولكننا على استعداد لأن نثق بالأفعال»[٢٢].

وعادت حالة اللاسلم واللاحرب، وكان تأثيرها إحباط الروح المعنوية القتالية، وبدأ التشكك يتسرب إلى الشعب المصري وإلى المقاتلين من أصحاب المؤهلات العالية عن جدية النية للدخول في معركة تحرير الأرض، وترددت أقوال مثل: (أتركونا نروح شغلنا ما دام مفيش معركة) و (نتائج حرب الاستنزاف ستذوب نتيجة لتأخرنا في معركة التحرير) و (اتركونا نعبر ونحرر أرضنا)[٢٣]. وقام السادات بإعادة تشكيل لجنة إعداد الدولة للحرب برئاسة نائبه حسين الشافعي، واستعان بوسائل الإعلام والصحف وعدد من الكتاب لإعلان اتجاهاته بشأن التحضير للمعركة. واشتهر في هذا المجال مقال نشره محمد حسنين هيكل في الأهرام في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١ تحت عنوان: (تحية للرجال)، صوّر فيه الصعوبات والخسائر والإصابات التي يمكن أن تنزل بالقوات المصرية المهاجمة عبر القناة، لاقتحام تحصينات العدو في اندفاعها شرقاً نحو المضايق الاستراتيجية في سيناء، ووصف ضخامة ومناعة تلك الدفاعات. ولقد وجد البعض في هذا المقال تعبيراً عن عدم تصميم السادات على دخول المعركة[٢٤].

«وكان رد فعل هذا المقال بين أفراد القوات المسلحة عموماً عنيفاً لتأثيره الضار على معنويات المقاتلين، وعندما أبلغت الرئيس السادات استياء أفراد القوات المسلحة جميعاً من نشر هذا المقال رد عليّ قائلاً: ما هي ده حرية الصحافة». (مذكرات محمد فوزي).

وبدا بأن الرئيس السادات اختار طريق التقرب من الولايات المتحدة والابتعاد عن الاتحاد السوفياتي رغم حرصه في بادىء الأمر على التأكيد على علاقات الصداقة والتعاون معه للاستعداد لمعركة تحرير الأرض. ويقول الفريق أول محمد فوزي في مذكراته:

«ولم يكن لدى الرئيس السادات من الصبر والتؤدة لاستثمار انجازات الرئيس الراحل واستكمال أهدافه السياسية والعسكرية كي يصل بثبات إلى زعامته، بل كانت العجلة هي الدافع الحقيقي في تفكيره مركزاً على جهود الولايات المتحدة ومساعداتها... وتأكيداً للحصول على هذه المساعدة، لوح الرئيس السادات بطريقته الخاصة بإمكانية الاعتماد على مصر كأكبر دولة عربية في المنطقة، إذ يمكن للولايات المتحدة في حالة تجاوبها مع تفكيره وخططه أن تتخذ مصر قاعدة مرحلية لتحقيق وضمان مصالحها في العالم العربي كله، ويتقلص بالتالي الوجود السوفييتي في مصر، وهو مصدر الخطر من وجهة نظر الولايات المتحدة وإسرائيل. وكان تقدير الرئيس السادات منذ البداية أن الإدارة الأميركية وحدها يمكنها ـ إذا ضمنت تأمين مصالحها في العالم العربي ـ أن تضغط على إسرائيل، وتحملها على قبول حل سلمي مشرف لمصر والعرب، وأن تهييء الموقف للرئيس السادات ليكون بطل السلام في المنطقة... كما بدأ السادات بتوطيد العلاقات الشخصية مع الملك فيصل عاهل السعودية لعلمه بثقل وزن السعودية لدى الإدارة الأميركية»(٢٥).

سنة الحسم

في بداية سنة ١٩٧١، ذكر ويليام روجرز في رسائله إلى وزير خارجية مصر محمود رياض بأن سنة ١٩٧١ هي سنة حاسمة، وأنه:

«إذا لم يتحقق الحل السلمي هذا العام فإنه من غير المتوقع إيجاد فرصة افضل لسنوات عديدة قادمة».

ولكن سنة ١٩٧١ مرّت دون أن يتحقق السلام، رغم موقف مصر المعتدل وجهود روجرز التي أشار إليها محمود رياض في مذكراته، ونسب فشلها إلى موقف الرئيس نيكسون وخذلانه لمبادرة روجرز... ففي بداية السنة طرح وزير الخارجية المصري محمود رياض اقتراحاً في إطار مهمة يارنغ، يقضي بأن تقوم الدول الكبرى بضمان السلام في المنطقة بعد انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وأن تكون هذه الضمانات للطرفين، وأن تكون في المنطقة قوات من الدول الكبرى مع قوات دولية لمنع العدوان من أي طرف ضد الطرف الآخر، وتكون هذه القوات قتالية وتتمركز على جانبي الحدود في المناطق التي كانت توجد فيها قوات الطوارىء الدولية. ولقد أيد الاتحاد السوفياتي هذا الإقتراح وكذلك بريطانيا، ثم وافق عليها الرئيس الفرنسي بومبيدو الذي أكد أن فرنسا لن تزود إسرائيل بأي أسلحة ما دامت ترفض الإنسحاب من جميع الأراضي العربية. وكذلك رحبت إيطاليا بالفكرة، ورغم أن الولايات المتحدة أبلغت مصر عن طريق ممثليها في القاهرة بتأييدها للفكرة، فإن إسرائيل أعلنت على الفور رفضها للاقتراح. وهذا يؤكد بطلان حجتها القائمة على:

«أن احتلالها للأراضي ضروري لحماية امنها».

وزادت إسرائيل في تعنتها واشترطت ضمن مقترحاتها للتسوية التي كانت الولايات المتحدة تنقلها لمصر أن تتقيد مصر بـ:

«عدم المشاركة في تحالفات عدائية، ومنع تمركز قوات عسكرية تنتمي لأطراف أخرى تكون في حالة حرب مع إسرائيل».

وهذا بالطبع يشكل مساساً بالسيادة المصرية ويجبرها على الانسحاب من اتفاقية الدفاع المشترك مع الدول العربية. وكان من الواضح أن إسرائيل تهدف أيضاً إلى فصل مصر عن شقيقاتها العربيات في إطار حل منفرد. وفي هذه الأثناء، استمر روجرز في التأكيد لمصر على ثبات موقف الولايات المتحدة بالنسبة إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية، وأن الولايات المتحدة:

«تنوي البدء في مناقشة ضمانات السلام خلال الإجتماعات الرباعية عندما يتبين لها أن المفاوضات تحت إشراف يارنج تسير بطريقة جدية، ولن تتوقف بسبب دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد أو بسبب استئناف إطلاق النار»[٢٦].

وطلب روجرز أن تضع الحكومة المصرية ثقتها في الولايات المتحدة لمدة شهرين أو ثلاثة، وأجاب محمود رياض:

«بأننا قد جربنا ذلك من قبل ولكن لا بأس من أن نجر ب من جديد».

وفي ٤ شباط/ فبراير ١٩٧١، ألقى الرئيس السادات خطاباً في مجلس الشعب، أعلن فيه عن موافقته على مد فترة وقف إطلاق النار ثلاثين يوماً، كما أعلن عن مشروع مرحلي منفرد قيل ان محمد حسنين هيكل اشتق له تعبير (المبادرة) وجاء فيه:

«إن مصر تضيف إلى كل الجهود المبذولة من أجل السلام مبادرة مصرية جديدة، تعتبر العمل بمقتضاها مقياساً حقيقياً للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. إننا نطالب خلال فترة وقف إطلاق النار بانسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطىء الشرقي لقناة السويس، وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمني، يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وإذا تحقق ذلك خلال الفترة التي حددناها، فإننا على استعداد للبدء فوراً في مباشرة تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد الدولي، ونحن نعتقد أن هذه المبادرة تساعد السفير يارنج في الإتفاق على إجراءات محددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن»[٢٧].

وقبل انعقاد المجلس مباشرة، اطلع محمود رياض على نص الخطاب وناقش الرئيس السادات في مضمون هذه المبادرة، وأعلن عن رأيه في أن بعض الجهات العربية والدولية سوف تعتبر بأنها تمثل تراجعاً عن التمسك بالتسوية الشاملة:

«الأمر الذي قد يسبب بلبلة لدى الدول التي تؤيدنا، وبالإضافة إلى ذلك، فإن يارنج على وشك أن يتقدم من جانبه بمقترحات محددة، ومن الأفضل تركيز الأضواء عليها لأنها تتم باسم الأمم المتحدة. ولكن الرئيس السادات تمسك بمبادرته، مبرراً ذلك بأن الدول التي تضررت من إغلاق القناة سوف تميل إلى جانب مصر، وأنه في حالة عدم تجاوب إسرائيل مع مبادرته «فإن العالم كله سيقف ضدها، وسيؤدي إلى عزلها دولياً، وكان من رأيه أننا لن نخسر شيئاً من طرح هذه المبادرة».

وأعلن السادات في المجلس بأنه:

«بادر بالكتابة إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون يطلب منه المعاونة في حل المشكلة، إلا أنه تلقى رداً من الرئيس نيكسون وصفه الرئيس السادات بأنه يعبر عن موقف منحاز لإسرائيل بالكامل»[٢٨].

وفي ٨ شباط/ فبراير ١٩٧١، قدم السفير يارنغ مبادرته إلى مصر وإسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، وتركزت المبادرة على أن تعلن إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية ومن قطاع غزة، وفي مقابل ذلك، تتعهد مصر بتوقيع (اتفاق سلام) مع إسرائيل ينص على إنهاء حال الحرب، واعتراف مصر بحق إسرائيل في الوجود، والاعتراف بـ:

«حق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، والعمل على منع أي أعمال عدوانية من أراضي كل دولة ضد الأخرى، وعدم تدخل أي طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، وحماية حرية الملاحة في مضيق تيران بناء على ترتيبات خاصة بالنسبة لشرم الشيخ».

وقد فسرها يارنغ بأنها تعني وجود قوات للأمم المتحدة في ذلك الموقع. ولقد وافقت مصر على هذه المبادرة:

«على أساس أن (اتفاق سلام) لا يعني (معاهدة سلام) ولا يعني قيام علاقات دبلوماسية أو اقتصادية أو ثقافية».

واقترح محمود رياض في رد الموافقة على الالتزامات التي تضمنتها مبادرة يارنغ في حدود القرار (٢٤٢)، انشاء قوة دولية لحفظ السلام، وأضاف:

«ان السلام العادل والدائم لن يتحقق في النهاية إلا بتنفيذ قرار مجلس الأمن على جميع الجبهات، وانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة».

وعندما سلم محمود رياض صورة عن الرد المصري لدونالد برغس المشرف على رعاية المصالح الأميركية بالقاهرة:

«كان تعليقه بمجرد أن قرأ ردنا: هذه هي الكلمات السحرية. وكان برجس سعيداً حقاً بإيجابية ردنا، ومعترفاً بأن هذا الرد هو خطوة ضخمة من جانب مصر، فقلت له: أعتقد أنك ترى الآن أننا قد استجبنا لكافة نصائح ومطالب مستر روجرز والحكومة الأميركية، فأجاب برجس بالإيجاب مضيفاً إلى ذلك تأكيده أن الرد الإسرائيلي لا بد أن يكون الآن بالإيجاب، وإذا حاولت إسرائيل غير ذلك، فإن الحكومة الأمريكية لديها الآن كل ما يلزمها للضغط على إسرائيل»[٢٩].

وعلق هنري كيسنجر على رد مصر على السفير يارنغ بأن ذلك الرد تضمن لأول مرة قبول مصر بتوقيع اتفاقية (سلام) مع إسرائيل، ولكنه أشار إلى أن ذلك كان بالطبع مشروطاً بانسحاب إسرائيل إلى خطوط سنة ١٩٦٧ وهو ما لا تقبله إسرائيل. وأضاف كيسنجر بأن (مبادرة) السادات وردّ مصر على السفير يارنغ شكلت مؤشراً على تبدل السياسة المصرية، ولكن الولايات المتحدة لم تتفهم ذلك في ذلك الوقت بسبب وجود «خمسة عشر ألف» جندي سوفياتي في مصر، وبسبب توقيع معاهدة الصداقة مع موسكو التي لم تُفهم في ذلك الحين في أميركا على أنها نوع من الترضية للسوفيات، بعد أن تغلب السادات على جميع القادة المصريين الموالين للسوفيات وسجنهم. ولقد عكس توقيع المعاهدة إقدام السوفيات وخيبة أمل السادات في السياسة الأميركية المتذبذبة. وفي تقدير كيسنجر، فإن السادات لم يكن ينوي أن يثبت على صداقة السوفيات، كما قال كيسنجر بأنه كان على الولايات المتحدة أن تفشل أي سياسة مصرية قائمة على التهديد العسكري وعلى التواطؤ مع السوفيات. ولذلك فمهما كانت دوافع السادات وراء معاهدة الصداقة مع السوفيات، فإن هذه المعاهدة لم تدفع الولايات المتحدة لتساعده كما يمكن أن يكون قد أمل، وعلى العكس فإنها عززت عزم كيسنجر على إبطاء التحرك نحو تسوية أكثر من قبل، ليظهر بأن التهديدات والمعاداة السوفياتية لا يمكن أن تكون ذات أثر فعال. وفي هذه الفترة من بداية النصف الثاني من سنة ١٩٧١، أصبح لهنري كيسنجر بعد رحلته إلى الصين دور تنفيذي فعال في إدارة دبلوماسية الشرق الأوسط، لأن الرئيس نيكسون أراده أن يهدىء الأمور في تلك السنة الانتخابية[٣٠]. وعلى أي حال، فإن إسرائيل سارعت برفض مبادرة يارنغ من الأساس، ورفضت قبول الالتزامات المطلوبة منها بموجب قرار مجلس الأمن والانسحاب من سيناء، وباشرت القيام بحملة تشهير ضد يارنغ. ويقول محمود رياض في مذكراته:

«وبدا لنا في ذلك الوقت أن الخارجية الأمريكية قد فقدت أي تأثير لها بالنسبة لتشكيل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، واجمعت كل التقارير التي تلقيناها على أن هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي اصبح في الواقع هو المسيطر على تحركات السياسة الأمريكية»[٣١].

وهكذا ضاعت فرصة أخرى لتحقيق السلام بسبب تعنت إسرائيل وأطماعها، وبسبب تهاون الولايات المتحدة ومساندتها لها.

في تلك الفترة زار الرئيس اليوغوسلافي تيتو القاهرة، وعبّر عن رأيه في أن الوضع بالنسبة إلى قضية الشرق الأوسط زاد سوءاً عن العام السابق. وذكر بأنه تبين هذه الحقيقة من الرئيس الأميركي نيكسون أثناء زيارته الأخيرة لبلغراد، عندما ركز حديثه عن وجود الأسطول السوفياتي في البحر الأبيض المتوسط

«بأكثر مما تناول حقيقة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. كما أن نيكسون لم يتقدم إليه بأية مقترحات بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط».

وعندما شرح السادات لتيتو (مبادرته) لفتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيل الجزئي من سيناء، وقبول مصر لمقترحات يارنغ ومد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثين يوماً، عبّر الرئيس تيتو عن رأيه بأنه لا يجب تمديد وقف إطلاق النار بعد ذلك.

«لأن موقف إسرائيل السياسي أصبح ضعيفاً للغاية، والرأي العام الدولي يقف منذ مدة مع مصر، وقال ان على مصر أن تقرر الوقت المناسب لاستخدام قوتها العسكرية في تحرير أراضيها بعد فشل الجهود السلمية».

«أما بالنسبة للمبادرة المصرية بفتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيلي جزئي من سيناء، مهما كان

كبيراً، فقد اعترض الرئيس تيتو عليها بشدة، مؤكداً أنه لو تم ذلك فإن العالم سوف يفقد اهتمامه بالقضية وبانسحاب إسرائيل من باقي الأراضي العربية.

وأضاف الرئيس تيتو قائلاً بأن الولايات المتحدة يزداد تورطها في منطقة الهند الصينية، ولذلك فإن من مصلحتها أن يسود الهدوء في الشرق الأوسط، وأن على مصر في هذه الحالة ان تستغل هذا الموقف وتبذل كل ضغط ممكن تحت يدها سواء اكان عسكرياً أم سياسياً»(٣٢).

وفي الولايات المتحدة، صرّح الرئيس نيكسون، رداً على سؤال صحفي في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٧١ عن استعداده لاستعمال قوته في إقناع إسرائيل بالموافقة على مقترحات يارنغ، انه من غير المفيد استخدام قوة الولايات المتحدة كوسيلة للإقناع مع إسرائيل أو مصر أو الأردن، وبرر عدم لجوئه إلى تحرك وضغط جدي على إسرائيل إلى أن المشكلة معقدة كثيراً. وطلبت الولايات المتحدة من مصر أن تجعل وقف إطلاق النار وقفاً دائماً، بحجة توفير جو ملائم لها تحاول فيه أن تقنع إسرائيل بتغيير موقفها، رغم أن وقف إطلاق النار بصورة دائمة سيشجع إسرائيل على البقاء في سيناء دون ضغط أو حافز قوي لسحب قواتها منها، وسيعني ذلك قبول مصر لاحتلال إسرائيل لأراضيها وأراضي الدول العربية. وأوضح محمود رياض للجانب الأميركي بأن وعود الولايات المتحدة غامضة، وأن مصر وضعت ثقتها فيها أكثر من مرة، وأن الولايات المتحدة عجزت مراراً عن تحقيقها، وأن فكرة وقف اطلاق النار لمدة محدودة كانت أصلاً فكرة أميركية، وأن مصر قبلت بها. وانتقد محمود رياض إشارة الرئيس نيكسون في خطاب ألقاه أخيراً، إلى عدم توافر الاستقرار في الشرق الأوسط، وأكد بأن السبب في عدم الاستقرار هو السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة، والتي أدت إلى خلق مشاكل لها ولحلفائها في أوروبا واليابان بسبب الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، وأضاف محمود رياض:

«أما إذا كانت الولايات المتحدة تريد التركيز على الوجود السوفييتي لتحويل الإنتباه عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضينا، فإن السوفييت لم يفرضوا أنفسهم علينا، ولكننا نحن الذين دعوناهم لمساعدتنا نتيجة استمرار الإحتلال الإسرائيلي لأراضينا وغارات إسرائيل ضد سكاننا، ولا يمكن للسوفييت البقاء ضد رغبتنا»(٣٣).

وانتهى وقف إطلاق النار في ٧ شباط/ فبراير ١٩٧١ ولم يجدد، وفي باريس حيث كان محمود رياض يعقد اجتماعاً لسفراء مصر في العواصم الأوروبية، اجتمع مع السفير يارنغ وتحدث معه يارنغ بصراحة قائلاً:

«إنه بعد الموقف الأخير لإسرائيل لم يعد لديه ما يفعله أو يضيفه على الجهود التي قام بها خلال السنوات الماضية، وانه قد فقد الأمل الآن بشكل كامل في تحقيق أي تقدم بعد رفض إسرائيل لمقترحاته، التي تعني بوضوح رفضها لتنفيذ التزاماتها المحددة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وذلك بالرغم من استعداد مصر لتنفيذ التزاماتها في نفس القرار. وأضاف يارنغ انه يشعر بالأسف العميق من أن الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تحاول بدرجة كافية في إقناع إسرائيل بالتحرك الجاد نحو السلام، الأمر الذي لا يمكن السير فيه قدماً بدون التزام واضح من إسرائيل بعدم اللجوء إلى الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة وعن طريق الغزو العسكري، ولذلك فإنه مضطر الآن إلى الانسحاب من مهمته والعودة نهائياً إلى منصبه كسفير لبلاده السويد في موسكو»(٣٤).

وفي الجولة التي قام بها وزير الخارجية المصري محمود رياض للعواصم الأوروبية في ذلك الوقت، وجد تفهماً حسناً لموقف مصر واجماعاً لدى الحكومات الأوروبية بأن مصر:

«فعلت كل ما في وسعها ولم تعد تستطيع ان تقدم اية تنازلات سياسية، وأن التحرك نحو السلام الآن لا بد ان يأتي من إسرائيل».

كما وجد بأن المبادرة التي تحظى بإجماع دولي هي مقترحات يارنغ. وقال في تقريره عن جولته للرئيس السادات:

«وعلينا الاستمرار في مطالبة الولايات المتحدة بدعمها لأنها شبيهة بمبادرة روجرز، وفي نفس الوقت يجب أن ننتبه إلى أن إسرائيل تحاول بمعاونة الولايات المتحدة ان تصرف الأنظار الآن عن مقترحات يارنغ، والتركيز بدلاً منها على موضوع فتح قناة السويس. وبالنسبة لإسرائيل، ذكرت للرئيس ان (الدور مورو) وزير خارجية إيطاليا، أخبرني أنه استقى معلومات من زيارته الأخيرة لإسرائيل تشير إلى الإصرار الإسرائيلي على ضم مرتفعات الجولان السورية والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة، ونزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء في حالة

إعادتها إلى مصر. كما ذكر لي زاهدي وزير خارجية إيران، وهو وثيق الصلة بالحكومة الأمريكية، بأن الولايات المتحدة ليست مستعدة للضغط الفعال على إسرائيل في الوقت الحاضر. وذكر لي الرئيس تيتو أن الهدف الأمريكي الآن هو مجرد كسب الوقت واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب، لأنها يمكن أن تؤثر بطريقة مدمرة على الروح المعنوية لدى أفراد الشعب والقوات المسلحة المصرية، ولذلك فكلما بكرت مصر بعملها العسكري يكون أفضل، بل وأن شاه إيران أخبرني أنه من الضروري على مصر أن تقوم بعمل عسكري لتحريك الموقف. وأضاف الشاه أن حرب الاستنزاف التي شنتها مصر طوال سنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ضد الاحتلال الإسرائيلي قد كبدت إسرائيل خسائر فادحة، كان الإسرائيليون يخفونها ولكنهم شكوا إليه أكثر من مرة من ضخامتها»[٣٥].

مع فشل الجهود السلمية وحماس الشعب المصري والقوات المسلحة لخوض معركة التحرير، حدد الرئيس السادات لوزير الحربية القائد العام الفريق أول محمد فوزي تاريخ بدء المعركة ليكون في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٧١، بحيث يبدأ تنفيذ الخطة (غرانيت)، وهي المرحلة الأولى من الخطة (٢٠٠) التي أعد لها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وبذل جهداً خارقاً خلال إشرافه المباشر على تأهيل ما يقرب من مليون جندي وضابط مصري وتدريبهم وتزويدهم بالأسلحة المتطورة، وعلى إعداد الشعب وأجهزة الحكومة والاقتصاد المصري في تنسيق استراتيجي، تفادى فيه الأخطاء السابقة التي أدت إلى نكبة حرب ١٩٦٧، ولكن رغم تحديد موعد المعركة، فإن وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي كان لا يثق بمصداقية الرئيس السادات، ووصف «مراوغاته وخداعه» فيما يتعلق بنيته الحقيقية في دخول المعركة. وذكر في مذكراته أن اهتمام السادات كان منصباً على تصفية خصومه من قادة مصر بحجة تأمين الجبهة الداخلية، وعلى الاستئثار بالسلطة والأمجاد التي يأمل في تحقيقها، وعلى الظهور بمظهر البطل والتعاون مع الولايات المتحدة والسير في ركابها. وقال الفريق أول محمد فوزي ان ذلك دفع به إلى التصميم على تقديم استقالته، وأنه:

«لم يكن للرئيس أنور السادات أي هدف من وراء الإطاحة بمعارضيه سوى الانفراد بالحكم رغبة في تسليط أضواء العالم عليه، وتحقيق طموحه الشخصي الدفين وأحلامه القديمة في ان يكون زعيم مصر الثوري، وأن يصل إلى الزعامة بأي طريقة وبأي أسلوب بما تفوق زعامة وشخص غريمه عبد الناصر، وكان يعتقد انه مدعو إلى «إظهار إمكاناته الذاتية التي ظلت دفينة ١٨ عاماً»، وأن طاقاته الواسعة كانت مقيدة بأغلال عبد الناصر، وأن زوالها سوف يتيح له الفرصة للانطلاق»[٣٦].

في محاولة لإظهار حسن النية الأميركية في السعي للتوصل إلى تسوية سلمية، طلب وزير خارجية الولايات المتحدة الحضور إلى مصر رغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ووافق الرئيس السادات على هذه الزيارة، فجاء روجرز ومعه مساعده (سيسكو)، وفي اجتماعاته مع محمود فوزي وزير خارجية مصر حاول إظهار حسن نية الولايات المتحدة وإخلاصها بقوله، إنه يعتقد بأن زيارته لمصر هي أول مرة يزور فيها وزير خارجية أميركي دولة لا تقوم بينها وبين الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية. كما حاول أن يبين بأنه رغم عدم التوصل إلى تسوية، فإن بعض التقدم قد حصل، ونسب الفضل في ذلك إلى مواقف الحكومة المصرية «التي ادت إلى خلق جو يسمح بإيجاد التقدم». وأشار إلى أن جواب مصر على مقترحات السفير يارنغ كان إيجابياً:

«ولكن إسرائيل لم تستخدم نفس الأسلوب ولم يكن ردها مؤاتيا، وعندما حددت موقفها ذكرت ما ترفض القيام به، ولم تكن إيجابية في ردها فذكرت ما لن تفعله ولم تذكر ما تنوي أن تفعله».

وأضاف وزير الخارجية الأميركي:

«إن موقف حكومتي معروف ومعلن، وهي لا توافق على أي تعديلات إقليمية كبيرة، كما لا توافق على الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ونحن نحاول إقناع إسرائيل بأن موقفها غير سليم. ونحن لا نستطيع الضغط عليها»[٣٧].

ولكن روجرز أشار إلى بعض التغيير المشجع (حسب رأيه) في موقف إسرائيل، ومن ذلك عدول السيدة مائير عن الإصرار على المفاوضات وعلى الوقف الدائم لإطلاق النار، وقبولها لاستعمال كلمة (الانسحاب) بعد أن كانت ترفض استعمالها. واعترف روجرز بأن الحل المؤقت لا يكفي، وأنه يجب التوصل إلى حل دائم

«وهذا هو افضل وقت لتحقيق تسوية سلمية، هذا هو الموقف الرسمي والعلني للحكومة الامريكية، ولا يوجد أي خلاف حوله بين الرئيس نيكسون ووزارة الخارجية».

وأضاف روجرز:

«إنني أود أن أوضح أن مصر ليست مطالبة بعمل أي شيء ولا نطالبكم بشيء، فقد قمتم بكل ما يمكن القيام به... إن ردكم على يارنج كان باعثاً على التقدير واعترف الجميع بذلك، وقد انعكس هذا في التأييد الدولي الذي حصلتم عليه، وهنا أود أن أشير إلى الخطوات التي قام بها الرئيس السادات في هذا المجال. ان الجميع يقدرون انه لابد من أن تقوم إسرائيل بعمل حتى تتحرك المفاوضات، ولكن الولايات المتحدة لا ترغب في مواجهة علنية مع إسرائيل ونود تلافي ذلك، وسوف نستمر على الاتصال والتشاور معكم»[٣٨].

وخلال الاجتماع، استعمل (سيسكو) مساعد روجرز وزير الخارجية كلمة (التراجع) من قبل إسرائيل، فطلب منه روجرز أن يستعمل كلمة (الانسحاب). وفي رده على ما أدلى به روجرز قال محمود رياض بأن مصر لا يمكن أن تنتظر إلى ما لا نهاية، وأن القرار (٢٤٢) الذي طالبت الولايات المتحدة مصر بقبوله حدد جميع النقاط التي وافق عليها المجتمع الدولي بعد مباحثات وجهود مضنية طويلة، وأن الولايات المتحدة وعدت بالعمل على تنفيذها، ومع ذلك فإنه لم يتم أي شيء.

وفي جلسة اليوم التالي قال محمود رياض لروجرز:

«إن أمامي تقريراً من ثلاث عشرة صفحة عن وعود وتعهدات أمريكية لم تتحقق وأنتم تتحدثون الآن عن (اقناعهم) في إسرائيل بالتحرك جدياً نحو السلام ونريد ان نعرف كم شهراً أو كم سنة ستحتاجونها (لإقناعهم)».

وأضاف محمود رياض:

«إنكم حاولتم إقناعهم ورفضوا، وانتم لا تريدون استخدام الضغط ولا تريدون منا الذهاب إلى مجلس الأمن، والنتيجة هي تحدي إسرائيل للجميع بما في ذلك يارنج وقرارات الأمم المتحدة. وقد ابلغنا يارنج في ردنا عليه بأننا مستعدون لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، علماً بأنكم لم تطلبوا منا ذلك في كل مقترحاتكم السابقة»[٣٩].

وهنا أقحم روجرز موضوع الوجود السوفياتي في مصر، ووصفه بأنه عامل معقد في المشكلة، وأن الإدارة الأميركية لا تستطيع إغفاله:

«ولا يكفي إذن الكلام في إطار موقف مصر وإسرائيل، فإذا قلنا أننا سنوقف السلاح عن إسرائيل، فلن نجد تأييداً لذلك في بلدنا بسبب وجود السوفييت وقيامهم بتوريد السلاح لكم، وتلك حقيقة يجب مواجهتها»[٤٠].

ولم يقل روجرز بأن السياسة الأميركية وتأييدها الساحق لإسرائيل وعدوانها وحق مصر والعرب، بل واجبهم الأكيد في الدفاع عن وطنهم، هو السبب في الوجود السوفياتي وأسلحته ورجاله في المنطقة العربية، وأنهم إنما كانوا هناك لمساعدة مصر في الدفاع عن مدنها ومدارسها ومصانعها ومرافقها الحيوية غرب القناة. وأشار روجرز كذلك إلى خلافات بين مصر والولايات المتحدة حول تفسير قرار مجلس الأمن (٢٤٢). وأثار في اجتماع لاحق سؤالات ونقاطاً أظهرت حرص الولايات المتحدة على تبني مطالب إسرائيل، أو على الأقل السعي لجعلها مقبولة من الجانب المصري، مما يشكل تراجعاً عن وعود الولايات المتحدة وبنود القرار (٢٤٢)، وكانت هذه المطالب تتعلق بالحدود ومدى الانسحاب، وعدم عودة القوات المصرية إلى سيناء، والحفاظ على تحصينات خط بارليف، وجعل وقف إطلاق النار دائماً لمصلحة إسرائيل وتبادل الأسرى. وكانت مصر قد أسرت عدداً من الإسرائيليين وطياري الفانتوم. وقال محمود رياض في رده بأنه لم يظهر أي خلاف في السابق بين الولايات المتحدة ومصر بشأن تفسير القرار (٢٤٢)، وأنه كان واضحاً بأن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون من جميع الأراضي التي غزتها إسرائيل في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وأنه بالنسبة إلى الجبهة المصرية يجب أن يكون للحدود الدولية المعروفة بوضوح، فأقر روجرز بذلك. وخالف محمود رياض رأي روجرز بأن الوجود السوفياتي في المنطقة يعقد المشكلة «ويشكل عقبة في طريق التسوية»، وقال:

«بل إننا نرى أن الإتحاد السوفييتي بقبوله الاشتراك في قوة دولية لحفظ السلام كجزء من التسوية إنما يساهم في التوصل إلى حل سلمي، وقد تكون هذه سابقة طيبة لتعاون الدول الأربع الكبرى في المحافظة على السلام العالمي»[٤١].

بعد اجتماعات روجرز مع محمود رياض اجتمع مـع الرئيس السـادات، ولم تخرج مبـاحثاتهمـا عن المناقشات والآراء بين وزيري الخارجية الأميركي والمصري. ويصف محمود رياض انطباعـاته عن مـوقف الولايات المتحدة الذي تبين خلال هذه الاجتماعات كمايلي:

«وكما لاحظت، فلقد كانت مباحثات روجرز والآراء التي قالها في القـاهرة تعكس بـوضوح مـدى ضعف وزارة الخارجية الأمريكية، بل ومدى التراجع في الموقف الأمريكي نفسه. فقبل سنة واحدة لم يثـر الأمريكيـون أي خلاف معنا حول تفسير قرار مجلس الأمن، وبالإضـافة إلى ذلك، فإنهم الآن يتحدثون عن (خطـوة مؤقتة)، أي انسحاب جزئي في سيناء وليس عن الحل الشامل على جميع الجبهات، بل إنهم الآن يعتبـرون أن مجرد ذكـر إسرائيل لكلمة الانسحاب هو تطور كبير في المـوقف، وهم الآن لا يعدون بـأكثر من محـاولة (إقنـاع) إسرائيل بتغيير موقفها، بينما منذ أقل من سنة كانوا يتخذون إجراءات مثل وقف إرسال طائرات الفانتوم وسكاي هوك إلى إسرائيل لحثها على التحرك نحو السلام»(٤٢).

وكـان تفسير محمـود رياض لهذا الموقف هـو أن حرب الاستنـزاف التي شنتهـا مصر، قـد دفعت الولايات المتحدة لتكون في حينها أكثر جدية في السعي للتوصل للسـلام، نظراً لخطـورة استمرار الحـرب على مصالحها بالمنطقة. أما الآن وفي ظل الهدوء الفعلي على جميع الجبهات، فليس هناك ما يلزم الولايـات المتحدة على الإسراع أو على مجرد الحديث عن تسوية شاملة. وأضاف محمود رياض:

«ثم يأتي روجرز إلى القاهرة لكي يتحـدث عن الوجـود السوفييتي في مصر، بـاعتباره عقبـة امام اي مجهـود امريكي لتحقيق التسوية السلمية الشاملة بالمنطقة، وهو المنطق الذي استخدمه كيسنجـر ليحول الانتبـاه من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إلى أمر مختلف هو الوجود السـوفييتي في مصر، وسوف يتـأكد فسـاد هذا المنطق تمـاماً عنـدما قـالت مصر فعلاً في يـوليو [تمـوز] من العام التـالي بإنهـاء مهمـة الخبـراء والمستشارين السوفييت في مصر، ومع ذلك، فلم يتحرك كيسنجر ولم تتحرك الولايات المتحدة لتحقيق السـلام الشامل»(٤٣).

وبدا لمحمود رياض بأن موقف الرئيس السادات و (مبادرته) الجزئية قد أضعفت مـا كان للـولايات المتحدة من رغبة في الوصول إلى تسوية شاملة. ولا يستطيع المتابع لسياسات الولايات المتحدة ومـواقفها تجاه العرب وإسرائيل إلا أن يضيف بأنه إذا كان لا يكفي ما قاله محمود رياض، وإذا كان قبول الرئيس عبد الناصر لمبادرة روجرز وقرار مجلس الأمن (٢٤٢) رغم ما يغدقه على إسرائيل مما لا حق لها فيه، وما ينتقصه من حق للفلسطينيين، وإذا كان سعي الرئيس عبد الناصر لتحقيق تسوية سلمية معتدلـة عادلـة، ومبادرة السادات ومواقفه التراجعية لا تكفي لكشف حقيقة الموقف الأميركي الشديد الانحياز لإسرائيـل، رغم عدوانها المتكرر وتعنتها، فكيف نفسر مـوقف الرئيسـيـن الأميركيـين جونسـون ونيكسون، ثم جهـود كيسنجر ومغالطاته وسياساته تجاه الأردن الـذي لم يكن فيه (وجـود سوفيـاتي)، ولم يكن (متطرفـاً) أو (راديكالياً)، بل كان على مر السنين ينال ثناء الولايات المتحدة والغرب لاعتداله وصداقتـه الأكيدة لهمـا، رغم ما عرضه له ذلك من خلافات مع بعض الدول العربية الشقيقة ومنظمة التحرير الفلسطينية. فمـا هو (العامل المعقد) في الموقف الأردني الذي يبرر للولايات المتحدة، رغم وعودها، أن تمتنع عن إلزام إسرائيل بسحب قواتها من الضفة الغربية والقدس العربية في مقابل تسوية عادلة، ولو في إطار قرار مجلس الأمن المحابي لإسرائيل، الذي وضعت بنوده الولايات المتحدة وبريطانيا، ووافقت عليه الدول الغربية وإسرائيـل والأردن ومصر.

معاهدة صداقة مصرية ـ سوفياتية ومواقف أميركية

اتهم السادات الاتحاد السوفياتي بأنه حاول توريطه في الدخول في حرب مـع إسرائيل سنـة ١٩٧١ التي أعلن أنها ستكون «سنة الحسم» بناء على وعود السوفيات بإمداده بـالسلاح الضروري لتمكينـه من الهجوم. وادعى السادات أن السوفيات لم يفوا بوعودهم لكي يبدو:

«أمام العالم في ثوب الزعيم الذي يقول كـلاما لا يقـدر على تنفيـذه، ومع كـل هذا لم تـركبني عقدة الكـرامة الشخصية بل أحنيت رأسي للعـاصفة الهـوجاء التي هبت عـلي من موسكـو، ولكنني أحنيت رأسي لمصر، فمن أجلها هانت علي أشياء كثيرة، لانني لم اكن افصل بين كرامتها القوميـة وكرامتي الشخصيـة، بل من أجلهـا كنت دائماً على أتم الاستعداد لابتلاع كرامتي»(٤٤).

وبعد زيارة روجرز لمصر التي أظهرت مدى تراجع الولايات المتحدة، جاء الرئيس بودغورني إلى القاهرة في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٧١، وألح على السادات «إلحاحاً رهيباً» لعقد معاهدة صداقة مع السوفيات. ويذكر السادات أن عبد الناصر كان قد طلب من السوفيات عقد مثل هذه المعاهدة فرفضوا، وقال:

«كان في اعتقاد السوفييت أن ثورة التصحيح المصرية في مايو [أيار] ١٩٧١ كانت بمثابة ضربة قاسمة لنفوذهم في المنطقة وانتصاراً غير مباشر للامريكان، ولذلك أرادوا بمعاهدة الصداقة تلك أن يؤكدوا للعالم أن مكانتهم الأثيرة في المنطقة ما زالت كما هي على الرغم من تصفية رجالهم». (وصيتي).

ووافق السادات على المعاهدة المقترحة:

«حتى يطمئن السوفييت إلى أنه لم يحدث تغيير في العلاقات المصرية السوفييتية».

وتم التوقيع عليها في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٧١، ونصت على:

«التزام الاتحاد السوفييتي بتعزيز القدرة الدفاعية العسكرية المصرية، وتقديم كل الإمكانات العسكرية اللازمة لمصر من أجل إزالة آثار العدوان على أراضيها».

ونصت كذلك على أن مدة سريانها هي خمس عشرة سنة، ولكن الرئيس بودغورني أكد بأن وسائل الجهد السياسي لم تستنفد رغم أن الموقف الأميركي لم يتبدل، وأن الولايات المتحدة أوقفت المباحثات الثنائية معهم، وأنها تعرقل مباحثات الدول الأربع وجهود يارنغ، وأنها ترفض الضغط على إسرائيل ولا ترغب في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة.

غير أن مصر توصلت إلى قناعة بأنه لا بد من الحرب، وكان ذلك نتيجة لتخاذل أميركا في الضغط على إسرائيل، ولتراجعها عن محاولة التوصل لتسوية شاملة، ولقبولها بتحويل يارنغ عن مهمته الأساسية، ولنجاح كيسنجر في التغلب على روجرز، وفي إقناع نيكسون بعدم الضغط على إسرائيل، وبمضاعفة المعونة العسكرية لها، ولانحراف الولايات المتحدة في محاولات لتنفيذ حلول جزئية منفردة تحرر إسرائيل من التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢). ولذلك بدا للجانب المصري بأنه لا سبيل إلى تحرير الأرض العربية إلا بالقتال. وشعر السادات باليأس من موقف الولايات المتحدة، وكان سابقاً:

«قد تولد لديه بعض الأمل عندما جاء روجرز إلى القاهرة، وأكد بأن عام ١٩٧١ هو عام حاسم في تحقيق السلام، فكرر الرئيس هذا الوصف في بعض تصريحاته معتقداً أن الولايات المتحدة سوف تبذل جهداً حقيقياً من أجل السلام، إلا أنه فوجىء بأمرين: تراجع أميركي إزاء مقترحاتها السابقة، ومضاعفة معونتها العسكرية لإسرائيل، فأعلن أمام مجلس الشعب بأنه اقترح إعادة فتح قناة السويس لإثبات نوايا مصر السلمية، ولتيسير الملاحة الدولية، ولكن إذا فهم أننا نريد حلاً جزئياً أو منفصلاً فلن نعيد فتحها بل الأفضل ردمها»[٤٥]

في ذلك الوقت، وجدت مصر أن الجانب العربي يحظى بمساندة الرأي العام العالمي المعارض لسياسة إسرائيل التوسعية ومثابرتها على تحدي قرارات الأمم المتحدة، وأن إسرائيل عزلت سياسياً، ولكن تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل وسياستها التوسعية أحبط الأمل في التوصل إلى حل سلمي، ولذلك كان لا بد من اللجوء إلى القتال لتحرير الأرض. وكان وصول قوات مصرية إلى المضايق في سيناء واحتلالها والصمود فيها، يعطي مصر مزايا عسكرية ويقوي مركزها التفاوضي، ويكشف القوات الإسرائيلية في صحراء سيناء، ويضطر إسرائيل للاحتفاظ بقوات كبيرة فيها لمدة طويلة تضر باقتصادها، في وقت تضطر فيه لإبقاء قوات على الجبهة الأردنية والجبهة السورية. ويذكر محمود رياض في مذكراته:

«وكان الرئيس عبد الناصر والفريق فوزي يتفقان تماماً معي على ضرورة أن تكون المرحلة الأولى هي الوصول للمضايق، وكانت الخطة العسكرية قد تم وضعها على هذا الأساس. وكان الفريق فوزي قد أبلغني أن قواتنا المسلحة قادرة على إنجاز هذه المهمة اعتباراً من شهر مارس [آذار] ١٩٧١، وهو نفس الموعد الذي خطط له جمال عبد الناصر من قبل».

وكان عبد الناصر يريد استكمال استعدادات مصر العسكرية بالحصول على طائرات ردع صاروخية بعيدة المدى، وكان قد اتفق مع السوفيات على ترتيبات انتقالها وتركيزها في مصر والسيطرة على استخدامها مع العسكريين السوفيات. ويصف الفريق أول محمد فوزي في كتابه حرب الثلاث سنوات

جهود عبد الناصر الخارقة لبناء القوة المصرية التي حارب بها السادات سنة ١٩٧٣ فيقول:

«فعندما أعلن الرئيس عبد الناصر الهدف الاستراتيجي لمصر منذ أول تلقين لي في ١١/٦/١٩٦٧، وحدد زمن تحقيق هذا الهدف بثلاث سنوات تقريباً..

استمر يجاهد جهاداً شاقاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ومعنوياً بتأييد مطلق من الشعب، مستعيناً بقيادات عسكرية قادرة أعطاها كل السلطات والصلاحيات لبناء وإعادة تنظيم القوات المسلحة وقتال العدو الإسرائيلي في نفس الوقت، وهي تجربة مثيرة نادراً ما تحدث. وكان توفر الأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة، وحماس الجندي المصري ووعيه وحرصه على استيعابها والحفاظ عليها، تطبيقاً لسياسة وحكمة الرئيس عبد الناصر في ظل تمسكه بالهدف الاستراتيجي، بالرغم من الضغوط السياسية والعسكرية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وعندما تصاعدت العمليات العسكرية من جانب قواتنا في أواخر عام ١٩٦٩ تحولت حرب الثلاث سنوات إلى حرب شاملة مع العدو الصهيوني، كما تحول ميزان القوى بعد ذلك في المنطقة لصالح مصر إلى أن جاءت فرصة قطف ثمار هذا الجهد والتصميم على تحقيق الهدف الإستراتيجي للشعب. وأصدر الرئيس جمال عبد الناصر توجيهاته في الأسبوع الأخير من شهر اغسطس [آب] ١٩٧٠ كي تستعد القوات المسلحة لبدء معركة تحرير الأرض بالقوة، بعد مضي الـ ٩٠ يوماً المحددة في قرار وقف إطلاق النيران المؤقت، أي في ١٩٧٠/١١/٧، وفي هذا التاريخ يكون قد مضى على قرار تحديد المهمة لشخصي ثلاث سنوات ونصف.

لقد أصبحت هذه الحقائق درساً هاماً يبين حتمية التمسك بالهدف الاستراتيجي للدولة وعدم الحياد عنه مهما كانت الصعاب»[٤٦].

ولكن جاء القدر المحتوم، ولا بد أن انتقال الرئيس عبد الناصر إلى رحمة الله في هذه المرحلة قد غير التاريخ العربي ومصائر الشعوب العربية.

في أيلول/ سبتمبر، سافر وزير الخارجية محمود رياض إلى نيويورك لحضور دورة الأمم المتحدة. وهناك قابل ويليام روجرز وسيسكو، وعاد روجرز إلى الحديث عن الاتفاق المؤقت الخاص بفتح قناة السويس وقال:

«ان الرئيس السادات يقبل بالاتفاقية المؤقتة وبالحل الجزئي، ولكنك أنت [يقصد محمود رياض] الذي ترفض ذلك وتصر على التسوية الشاملة».

واعتبر محمود رياض ذلك القول أمراً غير لائق، لأنه يشكل تدخلاً من وزير خارجية دولة أجنبية بين رئيس دولة ووزير خارجيته، وقال في مذكراته:

«ولقد رأيت أن كلمات روجرز فيها الكثير من التجاوز، فهو يدعي أمامي وعلى لسان الرئيس السادات عكس ما يعلنه الرئيس في اجتماعاته وخطبه الرسمية. وعندئذ سمعت من سيسكو الذي كان يجلس إلى يساري وهو يقول بشيء من العصبية: إننا نريد أن نجعل من الرئيس السادات بطلاً»[٤٧].

ولعل هذا الانطباع الأميركي عن موقف السادات هو ما يشير إليه الفريق أول محمد فوزي في مذكراته، عن مقابلة خاصة تمت مساء يوم ١٩٧١/٥/٩ بين الرئيس السادات ووكيل وزارة الخارجية (سيسكو)، أوضح فيها السادات نياته وأهدافه ورغبته في الالتزام بالسياسة الأميركية في المنطقة. وضغط على (سيسكو) لكي تصل أميركا إلى رأي في المشروعات السلمية المعروضة بعد محاولة الضغط على إسرائيل للاعتدال في شروطها. كما عبّر الرئيس عن ضيقه وانفعاله من رفض وزير الخارجية محمود رياض قبول الاقتراحات الواردة في هذه المشروعات، وقال إن وزير الحربية يضغط عليه أيضاً لبدء معركة تحرير الأرض. وعلق الفريق أول محمد فوزي في مذكراته، أن الغريب في الأمر هو أن الرئيس السادات روى له هذا الحديث الذي عكس القلق الذي يساوره من ضغط وزيري الخارجية والحربية وغيرهما عليه ضد مشروعاته السلمية، وأن الرئيس السادات برر هذا القول بصراحة بأنه أسلوب ضغط منه على الأميركان للإسراع بوضع ثقلهم في حل القضية سلمياً.

وفي تحليله لموقف ويليام روجرز وسيسكو، الذي يلقي الضوء على دوافع رجال السياسة الذين يؤثرون في سياساتهم ومواقفهم على مصير الدول والشعوب، خرج محمود رياض بالانطباع بأن هذين المسؤولين الأميركيين يشعران بالفشل والإحباط وفقدان التأثير في السياسة الخارجية الأميركية، نتيجة لنجاح هنري كيسنجر في تعطيل دور وزارة الخارجية، وهكذا فإن:

«روجرز في سعيه مع مصر إلى اتفاقية مؤقتة أو إلى حل جزئي، كان يقوم بآخر محاولة لتسجيل نقطة نجاح ولو كانت على حساب مصر، وعن طريق إيهام العالم والشعب الأمريكي بأن هناك اتصالات ناجحة يقوم بها».

وغضب روجرز لتشدد وزير الخارجية المصري محمود رياض، ولأنه صرح عبر التلفزيون الأميركي بأنه لم يحدث أي اتصال بين الولايات المتحدة ومصر خلال الشهرين السابقين، وأن الولايات المتحدة لم تبلغ مصر عن كيفية ارتباط انسحاب إسرائيل الجزئي بالتسوية الشاملة، وأن روجرز كان قد قال لمحمود رياض أنه:

«لا يستطيع أن يطلب من مصر أكثر مما قدمت في ردها الإيجابي على يارنج. كما ذكر أنه أصيب بخيبة أمل تجاه موقف إسرائيل»(٤٨).

من الشخصيات الأميركية المعتدلة نسبياً كان السناتور وليام فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وكان فولبرايت قد تقدم بمشروع يستند إلى القرار (٢٤٢) لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، وتضمن هذا المشروع البنود التالية(٤٩):

١ ـ انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.
٢ ـ إنهاء حال الحرب مع إسرائيل.
٣ ـ وضع قوات من الأمم المتحدة على جانبي الحدود لضمان أمن كلا الطرفين العربي والإسرائيلي.
٤ ـ تدويل مدينة القدس وعدم ضمها لإسرائيل.
٥ ـ توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تضمن فيها الولايات المتحدة حدود إسرائيل كما كانت قبل ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.
٦ ـ حل مشكلة اللاجئين.

وأبلغ محمود رياض السناتور فولبرايت بأن مصر تقبل مشروعه. ولكن إسرائيل رفضته على الفور لأنه كان يتعارض مع أطماعها التوسعية، وإصرارها على الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة. ولم يكن السناتور فولبرايت متفائلاً بنجاح مشروعه في مجلس الشيوخ. وحسبما ذكر محمود رياض في مذكراته:

«كان فولبرايت يتحدث بمرارة شديدة، فذكر أنه طالب في مجلس الشيوخ بتخصيص مبالغ في الميزانية الفدرالية لمعاونة الولاية التي يمثلها في تنفيذ بعض المشاريع الاجتماعية الضرورية، ولكن المجلس رفض طلبه بينما نجحت إسرائيل في الحصول على موافقة المجلس على تنفيذ مشاريع مماثلة فيها. وعندما سألته عن الأسباب التي أدت إلى ذلك أجاب بأنها جماعات الضغط الصهيونية».

وقابل محمود رياض هنري كيسنجر فوجده يلجأ إلى أقوال غير صحيحة، مثل قوله انه لم يكن قد بدأ في دراسة قضية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وانه ليس لديانته اليهودية تأثيراً على تفكيره السياسي، وكان هذا الادعاء يتعارض مع صهيونية كيسنجر المعروفة. ووجد محمود رياض كذلك أن كيسنجر يتبنى المطالب الإسرائيلية، وأنه يريد أن تكون إتصالاته بوزير خارجية مصر سرية:

«بعيداً عن بيروقراطية وزارة الخارجية الأمريكية».

وفي حديثه مع كيسنجر انتقد محمود رياض النظرية المتداولة التي كان كيسنجر نفسه يروج لها، وهي أن تزويد إسرائيل بالمزيد من الأسلحة المتطورة وتعزيز قوتها سوف يجعلها تشعر بالاطمئنان، وبالتالي سيزيد استعدادها لقبول الحلول السلمية فتنسحب من الأراضي العربية. وأوضح محمود رياض لكيسنجر بأن إغداق الأسلحة على إسرائيل لم يؤد سوى لتصلبها وتعنتها ولاستمرارها بالعدوان، مستندة إلى تفوقها العسكري بالأسلحة الأميركية، وإلى مساندة أميركا لها سياسياً واقتصادياً.

انتهاء مهمة يارنغ ـ والسوفيات يطلبون تسويات سلمية

في ٩ تشرين الأول/ اكتوبر ابلغ يارنغ السفير محمد رياض مدير مكتب وزير الخارجية المصري بأن مهمته قد جمدت، وقال:

«لقد كنت أعتقد طوال أربع سنوات ان وزيركم محمود رياض يبالغ في أحاديثه عن نوايا إسرائيل التوسعية

ودور الولايات المتحدة المنحاز لها، ولكنني الآن أتذكر كل كلمة قالها لي بعد أن تبينت صحة ما قاله. فقد أصبحت الولايات المتحدة لا تريد مني الاستمرار في مهمتي، خصوصاً بعد أن رفضت تبني فكرة الاتفاقية المؤقتة الخاصة بفتح قناة السويس، بغير ربطها بالتسوية الشاملة طبقاً لقرار مجلس الأمن»[٥٠].

هذا كان موقف الولايات المتحدة، ولذلك فإن السادات لم يجد تجاوباً منها مع جهوده السياسية التي بذلها خلال عام ١٩٧١ للتوصل إلى تسوية، فقام بزيارة إلى موسكو للتشاور مع القادة السوفيات، وهناك انضم إليه محمود رياض، وعرض عليه تقييمه للموقف السائد بأن هناك تشدداً أميركياً ـ إسرائيلياً أساسه قناعة إسرائيل بـ:

«أن مصر لم تعد راغبةً في القتال، وإلى السياسة السوفييتية التي تحبذ عدم اللجوء للقوة في تحرير أراضينا. وقد عبر ابا ايبان وزير خارجية إسرائيل عن هذا الاقتناع في تصريح أدلى به للتلفزيون الأمريكي في أوائل اكتوبر/ تشرين الأول»[٥١].

وفي اجتماعاته مع القادة السوفيات بريجنيف وبودغورني وكوسيغين وغيرهم، انتقد الرئيس السادات موقف الولايات المتحدة وتراجعها عن وعودها، وأكد ضرورة تقوية أواصر الصداقة بين مصر والاتحاد السوفياتي، وخصوصاً في مواجهة المخطط الأميركي الذي يستهدف إخراج السوفيات من المنطقة العربية، وخصوصاً من مصر، ويرمي إلى عزل مصر عن بقية الدول العربية بحل مصري منفرد يجعل مصر تتخلى عن سوريا والاردن والشعب الفلسطيني.

وأشار السادات إلى أنه رغم انتهاء فترة وقف إطلاق النار الأخيرة في ٧ آذار/ مارس ١٩٧١، فإنه تجاوب مع النصيحة السوفياتية بأن يستمر في جهوده السلمية:

«بالرغم من قناعته بأن الأمل في ذلك لايتجاوز واحد بالمئة».

وقال السادات إنه رغم جهوده، فإنه وصل إلى طريق مسدود مع الولايات المتحدة. وفي رده على سؤال عن موقف المملكة العربية السعودية ذكر الرئيس السادات:

«بأن السعودية تبذل كل جهد ممكن مع نيكسون، وأنه طلب من الملك فيصل أن يبقى على الحياد في حالة خلافه (خلاف السادات) مع الولايات المتحدة. ولكن فيصل أكد له أنه سيكون مع مصر ضد الولايات المتحدة». (مذكرات محمود رياض).

وأضاف السادات بأن دولة الكويت تساند مصر، وأنها على استعداد لدخول المعركة معها إذا اختارت مصر العمل العسكري. وقال كذلك بأن شاه إيران أبلغ محمود رياض بأن الولايات المتحدة تسعى لتحقيق تسوية منفردة لعزل مصر عن العالم العربي، وأن الشاه هاجم السياسة الأميركية بشدة.

«ولخص السادات راي مصر بأنه أصبح من الضروري تحريك القضية سياسياً عن طريق عمل عسكري محدود، وأنه لذلك يطلب من الاتحاد السوفييتي مساواته مع إسرائيل عسكرياً».

ومن ناحية التسلح ركز السادات على النقص في بعض أنواع الأسلحة، وأشار إلى ما يثيره ذلك من تساؤلات عن الأسباب التي تدفع الاتحاد السوفياتي إلى عدم تزويد مصر لها. ثم تحدث بريجنيف فأكد صداقة الاتحاد السوفياتي لمصر ورغبته في مساعدتها، كما أكد بالنسبة إلى التغييرات الداخلية التي جرت في مصر بأن الاتحاد السوفياتي لا توجد علاقة بينه وبين أي شخص في مصر، وأن تلك التغييرات هي أمور داخلية لا علاقة للسوفيات بها[٥٢].

وقال بريجنيف بأنه لا يفهم سبباً للتصريحات المعادية للسوفيات التي يطلقها الرئيس الليبي معمر القذافي، وذكر بأن الاتحاد السوفياتي يقدم للدول الصديقة معونات اقتصادية تبلغ قيمتها حوالى ١٤ بليون روبل:

«أما عن الموقف السياسي فإنه لا يجوز لأحد أن يرغم مصر أو العرب على التنازل عن حقوقهم، وقد اتفقنا سوياً على أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو أساس تسوية النزاع ولسنا ضد التسوية على مراحل، ونرى بأن كل مرحلة يجب أن تكون في صالح مصر وليس عن طريق فرض شروط اسرائيلية أو امريكية. وفي النهاية، فيجب الا تتضمن هذه المراحل الانتقالية أي إجراء يعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن بالكامل، لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية الأخرى، ونرى ان المقترحات الأمريكية الأخيرة هي

اقتراحات ماكرة، حيث انها تستهدف خلق مشاكل بين مصر وبين الدول التي تستخدم قناة السويس».

وبالنسبة إلى الوضع العسكري، أشار بريجنيف إلى أنه في الوقت الذي يرى فيه السوفيات استمرار الجهود السلمية، فإنهم يسعون لجعل مصر قوة عسكرية، وهي بالفعل قد أصبحت قوة عسكرية، وأن جيش مصر قوي:

« وسائل الدفاع الجوي لديكم غير موجودة في الدول الاشتراكية الأخرى الأعضاء في حلف وارسو، وإبان حرب الاستنزاف وخصوصاً في مرحلتها الأخيرة في العام الماضي، استطاعت وسائل الدفاع الجوي المصري إسقاط ١٤ طائرة فانتوم إسرائيلية، ولذلك، فإننا لا نتفق مع أي قول يقلل من إمكاناتهم العسكرية. والموضوع الآن كما تطرحونه هو: هل الجيش المصري قادر على القيام بعمليات واسعة لتحرير سيناء أم لا؟».

وقدم المارشال غريشكو معلومات من بيان أمامه بينت تفوق قوة مصر وسوريا مجتمعتين على قوة إسرائيل:

«بنسبة ٢ . ١ في عدد القوات والأسلحة، وخاصة بالنسبة للدبابات والمدفعية وصواريخ الدفاع الجوي... وبالنسبة للأسلحة البحرية فلديكم أيضاً تفوق على إسرائيل بشكل قاطع، وبالنسبة للمعدات الهندسية فلديكم ما يكفي لإقامة تسع كباري على قناة السويس، كما وصلتكم مؤخراً كل الأجهزة اللازمة لفتح الثغرات في الألغام. ولقد أصبحت لدينا معلومات عن كافة المواقع الإسرائيلية بعد قيامنا بالإستطلاع الجوي، كما يوجد لديكم كتائب خاصة للتشويش على العدو الكترونياً».

وفي مقابل ذلك، علق الفريق محمد صادق وزير الحربية (الجديد) بأنه متفق مع تقديرات المارشال غريشكو بوجه عام، ولكنه أشار إلى أن بعض أنواع الدبابات الروسية أضعف من الدبابات الحديثة التي تملكها إسرائيل، وأن بعض الدبابات المتوافرة لدى مصر لا تتوافر فيها أجهزة الرؤيا اللازمة للعمل ليلاً، وأنه رغم كفاءة الطائرة الميغ (٢١)، فإن مداها أقصر بكثير من مدى طائرات الميراج والفانتوم التي يملكها العدو. ووعد بريجنيف بأن يستكمل الاتحاد السوفياتي نواقص الأسلحة للقوات المصرية، وطلب الاستمرار في المساعي السلمية وقال:

«ومن جانبنا فسوف نواصل الضغط على الأمريكيين، ولا أستطيع أن اسلم بفقدان الأمل في الاتصالات التي تجري، ولكن احب ان أؤكد على أهمية وقوف الدول العربية في جبهة واحدة على الدوام إذا كان لكم ان تحققوا النجاح في الحصول على حقوقكم».

وأضاف بريجنيف أن في مصر ٩٥٠٠ خبير عسكري سوفياتي، ونبه إلى ضرورة وجود خطة كاملة للدفاع المدني في مصر يشترك فيها الشعب كله. ثم قال بريجنيف بأن السوفيات يوافقون على تزويد مصر بالطائرات الصاروخية بعيدة المدى (تي. يو)، وطلبوا عدم استعمال تعبير (سلاح الردع) أو الإعلان عن تزويدهم بها. كما يوافقون على تزويد مصر بمائة طائرة ميغ (٢١) وسوخوي وسرب ميغ (٢٣)، وكتيبة مدفعية (١٨٠) مليمتراً يصل مداها إلى ٤٢ كيلومتراً، ومدافع هاون ٢٤ مليمتراً، وكباري للعبور، وأجهزة لفتح الثغرات[٥٣].

عندما عاد السادات إلى القاهرة، جاء الرئيس تيتو في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧١ في زيارة يوم واحد، للتشاور معه واستطلاع رأيه في الموقف قبل أن يكمل طريقه إلى واشنطن للاجتماع بالرئيس نيكسون. وكان مما قاله الرئيس تيتو للسادات فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة، إنه تباحث مع الرئيس نيكسون أثناء زيارته ليوغوسلافيا أخيراً، وكان الموضوع الأساسي الذي اهتم به نيكسون بالنسبة إلى الشرق الأوسط، قلقه الشديد من الوجود السوفياتي في مصر والمنطقة عموماً، وتزايد هذا الوجود بسرعة خصوصاً في مصر:

«ولقد قلت له لماذا تفضل الولايات المتحدة أن تلعب على ورقة واحدة هي إسرائيل؟ ولماذا لا تضغطون على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من كافة الأراضي العربية؟ وقدرد نيكسون بأنهم لا يستطيعون الضغط على إسرائيل، وهنا قلت له اذن في هذه الحالة توقعوا مزيداً من الوجود السوفياتي في مصر وفي المنطقة، فإن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو الذي جعل جمال عبد الناصر يستعين بالسوفييت، فإذا كنتم تشكون الآن من وجودهم فالمفتاح الحقيقي لمعالجة هذا الموقف هو جلاء الاحتلال الإسرائيلي». (مذكرات محمود رياض).

ويشكل ما قاله الرئيس تيتو للرئيس نيكسون شهادة واضحة صريحة بأن السياسة الأميركية والموقف الأميركي هو الذي تسبب في الوجود السوفياتي في مصر والمنطقة العربية الذي تتخوف منه الولايات المتحدة وتخشاه، وأن معالجة هذا الوجود وإزالته يتحقق بجلاء الإحتلال الإسرائيلي عن الأراضي العربية. وشكا السادات للرئيس تيتو تراجع الولايات المتحدة عن وعودها وعن موقفها، وعن تضليلها للرأي العام العالمي بإذاعتها كذباً أن اتفاقاً على وشك أن يتم مع مصر، وعن سعيها لتحقيق صلح منفرد بشأن فتح قناة السويس دون أن يكون ذلك مرتبطاً بمشكلة العدوان الإسرائيلي. وعندما شرح السادات المشروع الذي سبق أن قدمه لويليام روجرز، بحيث يتم الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء على مرحلتين مع فتح القناة للملاحة في المرحلة الأولى، رد تيتو بأنه يرى بأن أي تجزئة في الحل هي لمصلحة إسرائيل وتضر بمصلحة مصر تماماً، وقال بأن الأساس هو عدم السماح لإسرائيل بأن تجني ثماراً لعدوانها. ثم أضاف الرئيس تيتو بأن ليونيد بريجنيف ذكر له بأن السوفيات لم يكونوا راغبين أصلاً في إرسال وحدات عسكرية وخبراء إلى مصر، لولا أن مصر كانت في حاجة شديدة لإعادة بناء قواتها المسلحة بسرعة بعد هزيمة ١٩٦٧، وأن السبب في إرسال الوحدات المقاتلة السوفياتية، كان إلحاح الرئيس عبد الناصر الشديد لإرسالها بعد أن تكررت غارات الطيران الإسرائيلي ضد المصانع وقناطر المياه والسكان المدنيين في العمق المصري. قال بريجنيف للرئيس تيتو كذلك:

«ان الأميركيين يجعلون من وجودنا في مصر قضية كبرى، بينما الحقيقة هي أننا مستعدون لسحب وحداتنا وخبرائنا من مصر في اللحظة التي يتحقق فيها انسحاب إسرائيل».

وأضاف الرئيس تيتو بأن بريجنيف طلب منه أن ينقل ذلك إلى الرئيس نيكسون أثناء زيارته لواشنطن. ويعلق محمود رياض بأنه رغم سقوط حجة الولايات المتحدة التي أبلغها روجرز لمصر، من أن الوجود السوفياتي في مصر يمنعها من بذل جهد قوي لتحقيق السلام، فلم تظهر ردة فعل أميركية إيجابية لما طلب بريجنيف نقله للرئيس نيكسون عن استعداد السوفيات لإنهاء وجودهم في مصر مقابل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية.

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، قدم الاتحاد السوفياتي اقتراحاً للولايات المتحدة يوافق بموجبه على أن تكون التسوية الشاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي على مرحلتين وليس على مرحلة واحدة، ويجري في المرحلة الأولى فتح قناة السويس وانسحاب إسرائيلي جزئي، على أن تعود إسرائيل في المرحلة الثانية إلى مواقع ٤ حزيران/ يونيو مقابل ضمانات للسلام. وأكد السوفيات كذلك استعدادهم لسحب الخبراء والعسكريين والمستشارين السوفيات من مصر عند تنفيذ التسوية الشاملة، ولكن الولايات المتحدة لم توافق على هذا العرض. (مذكرات محمود رياض).

سافر محمود رياض في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ إلى نيويورك لعرض قضية الشرق الأوسط على الأمم المتحدة، والقى أمام الجمعية العامة خطاباً عدد فيه الاعتداءات الإسرائيلية، ودور الولايات المتحدة في مساندة إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية، وطالب الجمعية العامة بإصدار قرار ينهي الاحتلال الإسرائيلي. ووقفت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل، وصدر القرار في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ بأكثرية ٧٩ صوتاً وامتناع ٣٦ دولة عن التصويت من بينها: ليبيا والجزائر والمغرب وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسوريا، على اعتبار أنها لم تجد في القرار إدانة وافية لإسرائيل. وعارضت القرار إسرائيل وست دول من أميركا الوسطى:

«أما الولايات المتحدة فلم تستطع أمام التأييد الجارف من أوروبا الغربية سوى أن تمتنع عن التصويت، بحجة عدم وجود توازن في القرار على حد تعبير مندوبها في الجلسة، وكان موقفها محل نقد شديد، لأن القرار كان في الواقع يعبر عن جميع المواقف السابقة للولايات المتحدة».

وقد عبر القرار عن قلق الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب الوضع الخطير السائد في الشرق الأوسط، خصوصاً منذ حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وهو يشكل تهديداً جدياً للسلام والأمن الدولي. وأكد القرار قناعة الجمعية العامة بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٦٧، يجب أن يطبق حـالاً بجميع أجـزائه لتحقيق سـلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، بحيث تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن. كما أكد القرار تصميم الجمعية العـامة عـلى أن لا يسمح بأن تكون أراضي أي دولة موضع احتلال أو استيـلاء من قبل دولـة أخرى، كنتيجـة لاستعمال التهـديد بالقوة أو بـاستعمال القـوة، مما يتعـارض مع ميثـاق الأمم المتحدة وللمبـادىء المكرّسـة في القـرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وكذلك في (إعلان تعزيز السلامة الدولية) الذي أصدرته الجمعية العامـة في ١٦ كانـون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠[٥٤].

وعبر القرار كذلك عن قلق الجمعية العامة الشديد لاستمرار الاحتـلال الإسرائيلي لـلأراضي العربيـة منذ ٥ حزيران/ يونيـو ١٩٦٧. وأكد القـرار بأنـه لا يجوز الاستيـلاء على الأراضي بـالقوة، وهكـذا فإن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة يجب أن تعـاد. كما أكـد بأن السـلام العادل والـدائم في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ) انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضي احتلت في النزاع الأخير.

ب) إنهاء كل مطالب وحالات الحرب واحترام الاستقلال السياسي وسيادة وسلامـة أراضي كل دولـة في المنطقة، وحقها في أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها حـرة من تهديـدات أو استعمال القوة.

وطالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بإحياء مهمة ممثله الخاص للشرق الأوسط بغية التوصل إلى وفاق، وليساعد في الجهود للتوصل إلى اتفاقية سلام. وأشار القرار بالمديح إلى الرد الإيجابي الذي قدمته مصر للممثل الخاص على مبادرته لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ودعا إسرائيل للرد بصورة إيجابية لمصلحة مبادرة الممثل الخاص، وطالب القرار كـذلك بتـأمين حـرية المـلاحة في الميـاه الدوليـة في المنطقة. وكان القرار صدمة وهزيمة لإسرائيل وللولايات المتحدة التي تساندها[٥٥].

تجميد قضية الشرق الأوسط

ومضت سنة ١٩٧١ التي دعاهـا الرئيس السـادات (سنة الحسم) دون احـراز أي نجاح في تحقيق السلام، وعلق الفريق سعد الدين الشـاذلي الذي كـان رئيساً لأركـان حرب القـوات المسلحة المصريـة في حرب اكتوبر (تشرين الأول) على (سنة الحسم) بشيء من التهكم:

«لا شك أن السادات قد شعر بالارتياح العظيم عندما سمع باندلاع الحرب الهندية الباكستانية في ٣ ديسمبر [كـانون الأول] ١٩٧١، إذ أنـه لا يمكن أن يعتـرف بخطـأه وهـو دائمـاً يبحث عن شخص او سبب ليحملـه مسؤولية الخطأ. لقد قضى طوال عام ٧١ وهو يدق طبول الحرب ويقول أن عام ٧١ هو (عام الحسم) إن سلماً أو حرباً، وها قد انتهى عام ١٩٧١ دون أي حسم، وقد بدأ الشعب المصري الذي يمـارس الديمقـراطية فقط من خلال النكتة يطلق النكات، ومن بين هذه النكات نكتة تقول: «إن الرئيس قد أصدر قراراً جمهورياً باعتبار عام ٧٢ امتداداً لعام ٧١، ومحرم مطلقاً على اي فرد أن يستخدم الرقم ٧٢». وكان على السادات أن يرد على هذه النكات وأن يجـد المبرر لعـدم قيامنـا بالهجـوم على إسرائيـل خلال عـام ٧١، فلم يجد سببـاً إلا الحرب الهندية ـ الباكستانية وحكاية «الضباب»»[٥٦].

وكان السادات قد أعلن حجة (الضباب) في سيناء الذي منعه من الدخول في الحـرب سنة ١٩٧١ في خطاب له في مطلع ١٩٧٢، ليبرر للشعب المصري وللشعوب العربية وغيرها إحجامـه عن دخول المعـركة في السنة التي أعلن أنها سنة الحسم، وأضاف إلى مبـرراته الحـرب الهنديـة ـ الباكستـانية. وسـواء أكان تكرار الإعلان عن سنة الحسم هو للتغطية والتمويـه أو للضغط على الـولايات المتحـدة، أم كان خطـأ في التقدير العسكري أو السياسي، فإنه كان سبباً في التهكم على السادات والاستخفاف به في العـالم العربي على الأقل. وشـدد الفريق سعـد الدين الشـاذلي انتقاده التهكمي للسـادات بسبب تصريحاتـه عن (سنة الحسم)، رغم أن الاستعدادات والأسلحة اللازمة للمعركة لم تكن متوافرة لدى مصر في تلك السنة وقال:

«وبالرغم من هذه الحقائق، فقد اخذ السادات يدق طبول الحرب بعد عودتـه من الاتحاد السـوفييتي ويصرخ في كل مناسبة وأحياناً دون مناسبـة بأن عـام ٧١ هو عـام الحسم، ولكي يقنع الجميـع بجديتـه في ذلك اعلن نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة اعتباراً من ٣١ اكتوبر [تشرين الأول] ٧١». (حرب اكتوبر).

وأضاف الفريق الشاذلي بأنه قيل ان إعلان السادات المتكرر عن سنة الحسم كان لعبة سياسية لعبها السادات، ولكنه هو (الشاذلي) وجد فيها خطراً لأنها كان يمكن أن تؤدي إلى حرمان مصر من عنصر (المفاجأة)، وتخلق مبرراً لتزويد إسرائيل بمزيد من الأسلحة الأميركية، وربما دفعها إلى القيام بضربة وقائية أو إجهاضية ضد القوات المصرية، إضافة إلى أن الإعلان المتكرر دون تنفيذ يؤدي إلى فقدان الثقة لدى الدول العربية بمرور سنة الحسم دون حسم، فيقل استعدادها لتقديم المساعدات إلى مصر.

وهكذا مضت سنة ١٩٧١ التي دعاها روجرز سنة حاسمة ودعاها السادات سنة (الحسم)، دون إحراز أي نجاح في تحقيق السلام. وأطلع محمود رياض السادات على إحباطاته مع روجرز وضياع فرص السلام وسجل في مذكراته:

«كما وانني لمست من خلال اتصالاتي بالعديد من الشخصيات الأمريكية وسفراء أوروبا الغربية، أنه مع اقتراب السنة الانتخابية (في الولايات المتحدة) فيجب أن نتوقع المزيد من الانحياز لإسرائيل والاستجابة لطلباتها، كما اجمعت الآراء على أن دور روجرز قد انتهى تماماً.

وكان الرئيس السادات قد بذل طوال عام ١٩٧١ جهوداً مضنية مع الولايات المتحدة للتحرك نحو الحل السلمي، إلا أن جهوده لم تلق أي استجابة، بل عمدت الولايات المتحدة إلى تحوير مبادراته وتحويلها إلى اتفاقية جزئية لفتح قناة السويس دون أن ترتبط بالحل النهائي، مع اشتراط عدم عبور أي قوات مصرية إلى سيناء، والإبقاء على خط بارليف تحت إشراف مجموعة من العسكريين الإسرائيليين في ملابس مدنية.

ولذلك شعر الرئيس السادات بخيبة أمل كبيرة بسبب الموقف الأمريكي، مما جعله يشدد على ضرورة العمل العسكري». (مذكرات محمود رياض).

وفي الشهر الأخير من سنة ١٩٧١، اتخذ الرئيس نيكسون خطوتين، كانت الأولى أنه تخلى لأجل غير معلوم عن السعي لتحقيق تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، وعهد إلى هنري كيسنجر دون وزارة الخارجية بمتابعة السعي للتوصل إلى حلول جزئية، وبموجب هذا الترتيب أصبح من مهمات كيسنجر أن يجري المفاوضات الحقيقية للتسوية الجزئية مع السفير الإسرائيلي رابين، وكذلك مع السفير الروسي دوبرينين، وعهد إلى سيسكو مساعد وزير الخارجية بالمحادثات التقاربية بين مصر وإسرائيل. وكانت الخطوة الثانية أنه توصل إلى (تفاهم) خطير مع غولدا مائير يقضي بالتخلي عن المساعي لتحقيق تسوية شاملة لوقت غير محدد[٥٧]. وكانت الرئيسة الإسرائيلية قد جاءت إلى واشنطن في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، وحصلت على وعد من الرئيس نيكسون بتزويد إسرائيل بمزيد من طائرات الفانتوم. وحتى بالنسبة إلى التسوية الجزئية، فإن هنري كيسنجر اختار عدم الاستعجال في السعي لتحقيقها، وقال بأنه يتوجب أولاً الاتفاق على المسألة السنوية وهي تزويد إسرائيل بالسلاح. وعلق على هذا الأمر بقوله:

«كنا دائماً في النهاية نعطي إسرائيل ما تطلبه، ولكن فقط بعد خلافات سياسية داخلية (في الولايات المتحدة) جعلت الإدارة الأميركية تبدو عاجزة». (سنوات البيت الأبيض).

جاءت سنة ١٩٧٢، وكانت الجهود السياسية لتحقيق الحل السلمي قد توقفت، وتركز التفكير الأميركي على انتخابات رئاسة الجمهورية، ومع أن الرئيس نيكسون كان يعلم بأنه نجح في الانتخابات السابقة دون تأييد من اليهود، إلا أنه اهتم باستمالتهم إلى جانبه:

«فقد أصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية الأميركية بتجميد أي تحرك أو مبادرة بالنسبة للشرق الأوسط، وقرر الاستجابة لطلبات مسز مائير لتزويدها بالمزيد من الطائرات»[٥٨].

وبالفعل حصلت إسرائيل على ٤٢ طائرة فانتوم جديدة و٨٢ طائرة سكاي هوك بموجب اتفاق عقد بين البلدين في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٢، رغم أن جبهة القتال كانت هادئة منذ أكثر من سنة. وفي مذكرة قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل في ذلك الوقت، تعهدت الولايات المتحدة:

«بأنها لن تتقدم بأي مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط قبل مناقشتها مع إسرائيل»[٥٩].

وهذا بالطبع قيد خطير على الولايات المتحدة يفقدها الكثير من حريتها السياسية والدبلوماسية لمصلحة إسرائيل فيما يتعلق بالشرق الأوسط. ولا شك أن الطائرات الجديدة وهذا القيد الخطير الذي وضعته الولايات المتحدة على نفسها ساعد على زيادة اطمئنان إسرائيل، ومكنها من الاستمرار في تعنتها وإصرارها على العدوان والاحتفاظ بثماره. ولقد قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً قبلته إسرائيل بإجراء

مفاوضات (عن قرب) بين مصر وإسرائيل تحت إشراف سيسكو، وذلك يعني استبعاد يارنغ. وكان هدف هذه المفاوضات مقتصراً على عقد اتفاقية لفتح قناة السويس دون ربط ذلك بالانسحاب الكامل من سيناء، ولكن الرئيس السادات رفض أن يقتصر الاتفاق على فتح القناة، وكانت خلاصة الموقف هو أن الولايات المتحدة وإسرائيل عطلتا مهمة يارنغ ومنعتا تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وقام الرئيس نيكسون بالتركيز على (الوجود السوفياتي) في الشرق الأوسط، وخصوصاً في مصر، وصوّر النزاع وكأنه صراع أميركي ـ سوفياتي وليس عدواناً صهيونياً على أوطان عربية. وقال في تقريره للكونغرس في ٩ شباط/ فبراير ١٩٧٢، بأن الاتحاد السوفياتي يستغل النزاع العربي ـ الإسرائيلي لتوسيع وجوده العسكري في مصر، وللحصول على تسهيلات بحرية وجوية فيها. وقال بأن هذا الأمر له نتائج خطيرة بسبب تأثيره على ميزان القوى بين مصر وإسرائيل، وبالنسبة إلى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط،وعلى المستوى العالمي. وأشار إلى أن حلف الأطلسي لا يستطيع أن يتجاهل هذا التحرك السوفياتي في مجال العلاقات بين الغرب والشرق، وأن على الاتحاد السوفياتي أن يحد من مساعداته العسكرية لمصر، وأن يمتنع عن استغلال النزاع في الشرق الأوسط لتقوية وتدعيم مركزه العسكري فيه. ولكن الرئيس نيكسون لم يطرح حلولًا لتحقيق السلام، واكتفى بحثّ الأطراف على التفاوض دون أن يقدم أسساً أو مشاريع يجري التفاوض في نطاقها، وكان يريد أن ينسحب السوفيات قبل التوصل إلى تسوية، وبذلك تتم المفاوضات تحت ضغط التفوق العسكري الإسرائيلي وتهديده، ولم يكفه أن السوفيات كانوا مستعدين للانسحاب بعد التسوية. وبالفعل، فإن السوفيات انسحبوا بطلب من الرئيس السادات بعد بضعة أشهر دون أي صعوبات بل دون أي ثمن مقابل من الولايات المتحدة. وموقف الرئيس نيكسون والولايات المتحدة ينطبق عليه ما قاله الزعيم الصيني الكبير شو اين لاي لمحمود رَياض خلال زيارته الرسمية للصين، كمستشار للرئيس السادات للشؤون السياسية، لاستطلاع ما يمكن أن تقدمه الصين من المساعدات، وكان ذلك في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٧٢. وكان شو اين لاي يهتم بمصر بسبب ما تبينه من مدى النفوذ الذي كان يتمتع به الرئيس عبد الناصر بين دول عدم الانحياز وفي العالم العربي، وكان الزعيم الصيني يعادي الاتحاد السوفياتي:

«ان كلًا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يتنازعان من أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وسبيلكم الأول لمقاومة ذلك هو بمزيد من وحدة العمل العربي والفلسطيني حتى لا تنجح إحدى القوتين أو كلاهما في تمزيق العالم العربي والإيقاع بين دوله. وعندما زارنا نيكسون في الشهر الماضي لمسنا شدة انحيازه لإسرائيل، وفهمنا انه لن يجري أي تعديل في سياسته بالشرق الأوسط، ويصر على أن يتفاوض العرب مع إسرائيل من موقع الضعف، وهو الأمر الذي يتيح لإسرائيل بالطبع أن تفرض شروطها على مصر والعرب بوجه عام. ونحن نعتقد بأن مواجهتكم مع إسرائيل لا يجب أن تتوقف على كميات وأنواع السلاح لدى كل طرف، ولو انتظرتم حتى يصبح لديكم تفوق أو حتى توازن عسكري مع إسرائيل، فربما يعني هذا بقاء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء والجولان والضفة الغربية سنين طويلة. ولقد كنا مؤيدين لحرب الاستنزاف التي قمتم بها ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولا اعتقد انكم كنتم وقتها تملكون تفوقاً أو حتى توازناً عسكرياً مع إسرائيل، واستطعتم في النهاية إرغام الولايات المتحدة على التقدم بأفكار للتسوية الشاملة، برغم انها كانت ترفض ذلك في البداية. والآن فإنكم تتفاوضون في ظل هدوء كامل في جبهة القتال، وانتظار اما لمساع اميركية جديدة أو لأسلحة سوفييتية جديدة، وهذا بالطبع وضع ليس في صالحكم، وأن تجربة النضال الفييتنامي وشعوب الهند الصينية بأسرها تؤكد درساً هاماً وهو أن وحدة النضال الشعبي يمكن أن تواجه أعتى الامبراطوريات واقواها، ومن هنا، فإننا نؤكد باستمرار وحدة النضال العربي الفلسطيني، وضرورة الاعتماد على النفس والاحتفاظ بزمام المبادرة في نضالكم العادل لاستعادة حقوقكم»[٦٠].

وأشار شو اين لاي إلى المباحثات المقبلة بين الرئيس نيكسون والزعيم السوفياتي بريجنيف في موسكو، وقال بأن القادة الصينيين يرون بأنها ستقوم على المساومة بينهما، وأنه يعتقد بأن السوفيات سيعنون بمصالحهم في الشرق الأوسط، ولكن ذلك سيرتبط بالمشاكل الأخرى في آسيا وأوروبا ويمكن أن يضعف مساندة السوفيات للحقوق العربية. ثم أكد شو اين لاي على أن استعادة الأرض لا يمكن أن تتحقق إلا بالقوة المسلحة، وبغير ذلك لا بد من تقديم تنازلات على حساب الاستقلال الوطني، وحتى بالنسبة إلى الحل العسكري، نصح شو اين لاي بأن لا يعتمد العرب على الاتحاد السوفياتي، وقال إن

تجربة الصين ذاتها تؤكد ذلك، وأن للعرب تجاربهم في هذا الشأن، وأنه نظراً إلى أنه لا يمكن لدولة عربية واحدة أن تصد الغزو الإسرائيلي بمفردها:

«وهو الأمر المثالي لمقاومة الغزو الإسرائيلي ـ الأميركي، فوحدة العمل العربي يمكن أن تساعدهم كثيراً بدلاً من الاعتماد على الاتحاد السوفييتي، انهم يقدمون لكم المساعدات العسكرية منذ خمس سنوات، ويقولون لكم الآن بعدم توفر الطائرات التي تحتاجونها. هذا في الوقت الذي يضعون فيه على حدودنا مليون جندي مزودين بالصواريخ والطائرات بعيدة المدى، وكان أجدر بهم ان يقدموها لكم لتحرير أرضكم ولشعب فييتنام ليقاوم بها الاستعمار الأميركي»[61].

نظراً لتعطيل جهود السلام الذي رافقه في تلك المرحلة تأخر في توريد بعض الأسلحة المتفق عليها من الاتحاد السوفياتي، طلب الرئيس السادات في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ أن يزور موسكو، وعندما تأخر الجواب شعر الجانب المصري بأن مشكلة الشرق الأوسط بدأت تفقد أهميتها بالنسبة إلى المشاكل الأخرى التي يعالجها الاتحاد السوفياتي. ثم تم سفر السادات إلى موسكو في الموعد الذي اقترحته موسكو وهو أول شباط/ فبراير ١٩٧٢، وأبلغ السادات القادة السوفيات بأن الوضع في منطقة الشرق الأوسط لا يحتمل تأجيل العمل العسكري، فطالب بالإسراع في تنفيذ العقود العسكرية فوعد

«بريجنيف بإرسال كافة الأسلحة المتفق عليها، وذكر بأن المائة طائرة ميج ٢١ سوف تصل إلى مصر قبل نهاية ١٩٧٢، كما وعد بتقديم عشرين طائرة قاذفة قنابل من طراز (تي يو)، ومائتي دبابة ٦٢، كما وعد بأن يتم تصنيع الطائرة الميج تصنيعاً كاملاً في مصر عام ١٩٧٩».

كما أشار بريجنيف إلى مباحثاته القادمة مع الرئيس نيكسون في شهر أيار/ مايو:

«واكد انه سيعمل على حسم الموقف في هذه الزيارة من أجل تحقيق الحل السلمي».

وفي زيارة ثانية لموسكو دعاه إليها الإتحاد السوفياتي في ٢٧ نيسان/ ابريل للتشاور بشأن الحل السلمي قبل وصول نيكسون، أكد السادات على نقاط ثلاث هي:

«١ ـ عدم قبول اي اقتراح اميركي حول الحد من الأسلحة في المنطقة قبل إزالة آثار العدوان.
٢ ـ عدم التنازل عن حدود ٤ يونيو [حزيران] ١٩٦٧.
٣ ـ عدم قبول حالة اللاسلم واللاحرب»[62].

أما بريجنيف فقد قال بأنه سيحاول الوصول إلى اتفاق مع الرئيس نيكسون، ولكن نظراً إلى أن الرئيس الأميركي لن يتمكن من الضغط على إسرائيل خلال السنة الإنتخابية فـ:

«إنه يحسن الوصول معه إلى اتفاق على ان لا نتوقع تنفيذه قبل نهاية عام ١٩٧٢، اي بعد اعادة انتخابه، وتيسيراً لمهمة نيكسون فيجب الامتناع عن القيام بعمليات عسكرية».

وقبل الرئيس السادات هذا الاقتراح وكان يسعى للحصول على بقية الأسلحة التي تحتاج إليها القوات المصرية. ولكن كان واضحاً أن هناك خلافاً في الرأي بين مصر والاتحاد السوفياتي، الذي كان يرى تأجيل العمل العسكري أملاً في التوصل إلى حل سلمي، وكانت مصر قد وصلت إلى قناعة بأنه لم يعد هناك بديل عن اللجوء إلى القتال لتحرير الأرض، لأن إسرائيل لن تنسحب إلى خطوط ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ولأن الولايات المتحدة لن تضغط عليها، ولأن الخبرة الطويلة خلقت القناعة في مصر بأن الولايات المتحدة لن تبدل سياستها المنحازة لإسرائيل بعد انتخابات الرئاسة:

«فقد كان نيكسون واضحاً في سياسته التي وضعها منذ بداية ١٩٧٢، والتي تتضمن مواصلة تزويد إسرائيل بالأسلحة المتطورة عن طريق برنامج طويل المدى لضمان تفوقها عسكرياً على مصر، مع التعهد بعدم القيام باي مبادرة سياسية دون موافقة إسرائيل عليها. ولم يكن الاتحاد السوفياتي يملك أي وسيلة للضغط على نيكسون لتغيير موقفه خلال المساومات التي ستتم أثناء لقاء القمة، والتي شرحها لي شو اين لاي رئيس وزراء الصين وهو صاحب الخبرة الطويلة في التعامل مع الدول الكبرى»[63].

وصل الرئيس نيكسون إلى موسكو في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٧٢، وفي لقاء القمة الذي عقده مع بريجنيف، تم الاتفاق على ثمانية مبادىء تكون أساساً لتسوية لقضية الشرق الأوسط:

«١ ـ أن يكون الاتفاق شاملاً مع إمكانية تنفيذه على خطوات.

٢ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧. (استعمل النص الانجليزي «من أراض» كما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢).
٣ ـ أي تعديل في الحدود يجب أن يتم بموافقة الأطراف.
٤ ـ يمكن أن تتضمن ترتيبات الأمن وجود مناطق منزوعة السلاح وتواجد قوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ، مع وجود ضمانات دولية تشارك فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.
٥ ـ إنهاء حالة الحرب.
٦ ـ حرية الملاحة في الممرات الدولية.
٧ ـ الاعتراف باستقلال كافة دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل.
٨ ـ مشكلة اللاجئين».

كما صدر بيان أميركي ـ سوفياتي مشترك أكد فيه البلدان تأييدهما للقرار رقم (٢٤٢) ولمهمة يارنغ، وأشار البيان إلى أن حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي سيؤدي إلى تخفيف التوتر العسكري في المنطقة. ويقول محمود رياض في مذكراته بأن إسرائيل ارتاحت لنتائج مؤتمر القمة، لأن المبادىء التي اتفق عليها فيه لم تطالبها بالانسحاب لخطوط ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. أما مصر فلم تجد شيئاً جديداً في هذه المبادىء، وإنما وجدتها تكراراً لما ورد في القرار (٢٤٢) ولمقترحات سابقة كانت مصر قد وافقت عليها، أي أن الأمر لم يتخط ما كان الوضع عليه قبل خمس سنوات، لم يحدث خلالها تقدم فعلي نحو التسوية حتى على أساس قرار مجلس الأمن. وأرسل الاتحاد السوفياتي رسالة مطولة لإبلاغ الرئيس السادات بما تم في لقاء القمة مع نيكسون، وكانت خلاصتها ان موقف الولايات المتحدة لم يتغير. وأشار هنري كيسنجر إلى أن نتائج مؤتمر القمة بين الرئيس نيكسون وبريجنيف كانت صدمة عنيفة لمصر والسادات، الذي كان يشكو في ذلك الوقت من تباطؤ الاتحاد السوفياتي في توريد الأسلحة لمصر، ومن أنه لا يفاوض الولايات المتحدة بحرارة بشأن قضية الشرق الأوسط، وإن الرئيس نيكسون نفسه لم يكن يرغب في اثارة مشاكل الشرق الأوسط في سنة انتخابية، ومجابهة خصومات محلية له من اليهود وأنصارهم، وفي وقت كان منهمكاً فيه باجتماعات قمة بيكين وموسكو، وهجوم (هانوي) في الربيع. ولقد وجد السادات في البلاغ النهائي لمؤتمر قمة موسكو تجميداً لقضية الشرق الأوسط، كما وجد في موافقة وزير الخارجية غروميكو على صياغات للتوجيهات المبدئية العامة لمباحثات الشرق الأوسط، ومنها فقرة تنص على الموافقة على تبديلات في الحدود لمصلحة إسرائيل حسب قول كيسنجر، أمراً خطيراً، وقال كيسنجر كذلك بأنه استغرب صدور هذه الموافقة من غروميكو، ونسبها إلى احتمال أن يكون غروميكو قد وافق عليها تحت تأثير الإرهاق والتعب خلال مؤتمر القمة[٦٤]. وذكر كيسنجر أن تأخر الاتحاد السوفياتي في إطلاع السادات على نتائج مؤتمر القمة أدى:

«إلى ازدياد تحرر السادات من الأوهام المرتبطة بالسياسة السوفييتية».

إخراج القوات السوفياتية من مصر

رغم تأكيدات قادة الاتحاد السوفياتي لمصر بأنهم سوف يزودونها بما تطلبه من أسلحة لكسب معركة التحرير بصورة مضمونة، وأنهم لا يمكن أن يتفقوا مع الولايات المتحدة ضد مصلحة مصر، فلقد تولد لدى وزير الحربية المصري الفريق محمد صادق، الذي أوفده السادات إلى موسكو في ٨ حزيران/ يونيو بأن السوفيات يريدون تهدئة الوضع، وأنهم:

«سوف يستمرون في التسويف في تقديم الأسلحة بأمل تحقيق حل سلمي للقضية».

وعندما تأخر الرد السوفياتي بشأن طلبات الأسلحة ومواعيد إرسالها، اتخذ الرئيس السادات قرارا بإنهاء عمل الخبراء السوفيات في مصر، وأبلغ وزير الحربية بذلك في ٧ تموز/ يوليو ١٩٧٢. وعندما جاء السفير السوفياتي في ٨ تموز/ يوليو ليبلغ الرئيس السادات بردّ الاتحاد السوفياتي على رسالته، وكان الرد يقتصر على الموقف السياسي ولم يتطرق إلى ما كانت مصر قد طلبته من أسلحة، أبلغه الرئيس السادات بقراره بإنهاء عمل الخبراء السوفيات:

«مع إمكان استبقاء الوحدات العسكرية السوفييتية على أن يتم وضعها تحت القيادة المصرية، وفي حالة رفض هذا الطلب فعليها أن تغادر الأراضي المصرية قبل يوم ١٧ يوليو/ تموز (١٩٧٢)».

ورغبة من الرئيس السادات للتخفيف من أثر القرار، أوفد رئيس وزراء مصر عزيز صدقي إلى موسكو يحمل اقتراحاً بصدور بيان مشترك، يتضمن شكر الحكومة المصرية للاتحاد السوفياتي بمناسبة انتهاء مهمة الخبراء السوفيات في مصر، وقد رفض بريجنيف هذا الاقتراح. وبخروج الخبراء والعسكريين السوفيات من مصر، تحقق هدف كبير للولايات المتحدة طالما عبر المسؤولون الأميركيون عن ضرورة تحقيقه. وكانت العوامل التي أدت إلى قرار إخراج الخبراء السوفيات في تقدير محمود رياض كما يلي:

١ ـ تأخير توريد بعض الأسلحة وتردد السوفيات الشديد وتخوفهم من استخدام القوة لتحرير الأرض، مما قد يؤدي إلى مواجهة خطيرة بينهم وبين الولايات المتحدة، وكانوا حريصين دائماً على تجنب هذا الاحتمال الخطير.

٢ ـ الوعود الأميركية للسادات واعتقاده بأن التأثير الفعال الممكن هو مع الجانب الأميركي.

٣ ـ جاءت المباحثات مع نيكسون في أيار/ مايو بشأن الوفاق، فدخلت قضية الشرق الأوسط في حلبة المساومات الدولية، وفقدت تصدّرها للمشاكل الدولية التي تستدعي الحل السريع. وعلى الرغم من أنه كان هناك اجماع باستحالة تخلي موسكو عن تأييد الدول العربية في حقها لاسترداد أراضيها المحتلة، إلا أن التباطؤ في المعاونة في تحرير الأرض بعد خمس سنوات من الاحتلال أصبح في نظر القاهرة نوعاً من التخلي عن القضية. (مذكرات محمود رياض).

وجاء في كتاب جيهان السادات **سيدة من مصر** أنه بعد شهرين من إعلان سياسة الوفاق بين أميركا والاتحاد السوفياتي استلم الرئيس السادات رسالة من السوفيات يعلمونه فيها بأنه ليست هناك ضرورة لتسليح مصر، لأنها سوف تكون عاجزة عن تحقيق نصر ضد إسرائيل في جميع الظروف... وذكرت السيدة جيهان أن وجه السادات احتقن من الغضب عند استلامه لهذه الرسالة، وأنه قال لها وهو يتوجه إلى محطة التلفزيون بأنه سيعلن قراره بطرد الخبراء العسكريين السوفيات من مصر. وأضافت جيهان السادات أنها كانت تستمع إلى تصريح السادات عندما:

«سمعت أول أصوات البهجة في الشارع المجاور لمنزلنا، حيث بدأ الناس بالرقص والغناء. وأينما كنت أذهب بسيارتي في الأيام القليلة التالية كان الناس يحيطون بها ملوحين بإشارات النصر. لم يكن أحد في مصر يحب الروس، لذلك كان قرار أنور بمعارضة الروس قراراً سياسياً ناجحاً، فقد كان شعب مصر يمقتهم ولا يحبهم. وكان آلاف الروس في مصر منعزلين وبخلاء، مما أدى إلى انعدام شعبيتهم»[٦٥].

وتنسب جيهان السادات عدم محبة الشعب المصري للروس إلى أنهم كانوا منعزلين ولم يقيموا علاقات ود وصداقة مع المصريين ولم يظهروا شيئاً من الكرم، كما أنهم:

«لم يهتموا بحضارتنا ولم يشاركوا في احتفالاتنا ولم يدعونا إلى بيوتهم... ولم يكونوا حتى ضحوكين. فالمصريون يحبون الإبتسامة المشرقة في الشوارع وفي الأسواق. ولكن الاكتئاب كان يعلو وجوه الروس دائماً».

وتوضح السيدة جيهان بأن الباعة المصريين كانوا يكرهون الروس لأنهم لا يشترون بضاعتهم بـ (استثناء الذهب):

«لقد كانوا يرفضون إعطاء قرش واحد كربح للشعب الذي يعاني الفقر الشديد، وكلما ارادوا شراء شيء مما نجيد صناعته مثل أعمالنا النحاسية والمفروشات كانوا يقومون دائماً بالبحث عن الأشياء الرخيصة. هذا كله باستثناء الذهب، فقد كانوا دائماً يتلهفون لشراء ذهبنا لأن أسعار الذهب في مصر كانت أرخص بكثير عما كان في الاتحاد السوفييتي. لقد قاموا بشراء الكثير من الأساور والقلادات والقطع الذهبية، حتى أن المصريين كانوا يقولون ان الروس اشتروا الأسنان الذهبية»[٦٦].

وكانت السيدة جيهان تسمع بأن الروس يساومون لتخفيض السعر. ولم تذكر السيدة جيهان، إضافة إلى هذه الأسباب «الرخيصة» في بعضها، إذا كان اكتئاب وانعزال الروس عن المصريين يعود إلى طبيعتهم وحاجز اللغة، أو إلى تعليمات حكومتهم بغية تفادي الاتهامات والإشكالات المرتبطة بما يمكن أن

يوجه للروس بأنهم يحاولون نشر العقائد الشيوعية بين المصريين. كما أنها لا توضح إذا كان ما تدفعه الحكومة السوفياتية لرجالها الخمسة عشر ألفاً في مصر يمكنهم من الإنفاق بتوسع، حتى إذا كان الكرم أو الإسراف من طبائعهم.

أما كيسنجر فيقول بأنه كانت للسادات غاية مزدوجة في إخراج السوفيات من مصر. أولاً: إزالة حاجز كان يمكن أن يمنعه أو أن لا يتعاون معه إذا قرر الدخول في معركة مع إسرائيل. وثانياً: كان تقديره بأن إخراج السوفيات سيحسن فرص فتح مباحثات دبلوماسية مع الولايات المتحدة. وهناك أيضاً من رأى بأن السادات كان يخشى انقلاباً عليه يقوم به ضباط يساريون مصريون لربما تساندهم القوات السوفياتية إذا بقيت في مصر.

ونظراً إلى أنه لم يكن هناك تفاهم مسبق مع الولايات المتحدة بشأن إخراج الخبراء والعسكريين السوفيات:

«فإنها تجاهلت تلك الخطوة الخطيرة من جانب السادات تماماً، متناسية كافة التصريحات التي صدرت رسمياً عن الإدارة الأميركية، واستعداد الولايات المتحدة للتحرك نحو التسوية السلمية الشاملة في حالة إنهاء الوجود العسكري السوفييتي من مصر. وقد كان هناك تصور خاطىء لدى العديد من المراقبين السياسيين، بأن واشنطن ستتحرك بسرعة نحو الحل السلمي العادل بمجرد زوال الخطر الذي يشير إليه نيكسون في كل خطاب له. ولكن ما حدث هو أن الولايات المتحدة أدارت ظهرها تماماً لهذا القرار الخطير الذي اتخذه السادات، وكأنه لا يعنيها بالمرة». (مذكرات محمود رياض).

ويضيف محمود رياض:

«ولقد ذكر لي أحد الأصدقاء، انه سأل هنري كيسنجر، بعد تركه لمنصبه، عن سبب موقف الولايات المتحدة السلبي من القرار الذي اتخذه السادات بإخراج السوفييت من مصر، وكان رد كيسنجر عليه هو أن هذا الموقف الأميركي السلبي هو الموقف الطبيعي تماماً في هذه الظروف، فالسياسة لا تعرف الأخلاقيات، وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن شيء تم تقديمه إليها مجاناً ولم يشترط عليها أحد دفعه»[٦٧].

والواقع أن إخراج السوفيات أفقد مصر فائدة ومساعدة عسكرية دون أن يعطيها فائدة سياسية، لأن هذه الخطوة جاءت في منتصف السنة الانتخابية للرئاسة الأميركية، التي يبذل فيها المرشحون وأحزابهم الجهود لكسب تأييد ومساندة اليهود ومؤيديهم المالية والانتخابية، ولهذا السبب، لم يقم الرئيس نيكسون بتقديم أي منفعة للقضية العربية مقابل إجراء السادات البالغ الأهمية. ويذكر هنري كيسنجر الذي كان في ذلك الوقت مستشاراً للأمن القومي للرئيس نيكسون، ان إعلان الرئيس السادات عن قراره بإخراج القوات والخبراء والمستشارين السوفيات من مصر في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧٢، الذي قدر عددهم بخمسة عشر ألف رجل، جاء كمفاجأة مذهلة في واشنطن. كان احتمال قيام السادات بإخراج السوفيات من مصر قد راود تفكير كيسنجر كاحتمال يقع في مرحلة مقبلة، يقوم فيها السادات بعرض سحب هذه القوات في مقابل أن تقوم الولايات المتحدة بإحراز تقدم في مساعي التسوية التي يطلبها العرب. ويضيف كيسنجر ما معناه:

«ولكن نظراً لتقديري البخس للسادات (حتى ذلك الوقت)، فإنني لم أحزر أبداً بأنه سيحسم المشكلة بحركة واحدة فخمة من جانب واحد»[٦٨].

وكان أول تخمين لكيسنجر عندما سمع بقرار السادات، هو أن السادات تصرف بانفعال وتهور، وأنه خسر بذلك ميزة مهمة في المفاوضات دون أي مقابل، ولكن بعد بعض التمعن والتفكير توصل كيسنجر إلى تفسير آخر لتصرف السادات، وهو أن قراره كان يعكس شعور القنوط في مصر لعدم حدوث تحرك نحو

التسوية، وأنه أراد أن يمنع وأن يظهر نفسه بأنه يمنع الشرق الأوسط من أن يتجمد في سنة التردد والحيرة ـ سنة ١٩٧٢ ـ وأنه أراد السعي للحصول على مساعدة سوفياتية أكبر لعمل هجومي في السنة التالية ١٩٧٣. كما وأن إخراج السوفيات سيكون إغراء للولايات المتحدة على أساس أنه (السادات) يقدر على التقليل من ارتباطه بالاتحاد السوفياتي. ورأى كيسنجر كذلك بأن إخراج القوات السوفياتية يعطي السادات حرية أكبر في خيارات إشعال الحرب، لأن وجودهم في مصر ربما وضع قيوداً على تحركاته الهجومية. وفي وقت لاحق أخبر السادات الولايات المتحدة بأن قرار إخراج السوفيات من مصر كان قراراً قومياً لم يتخذ لإرضاء أحد أو إغضاب أحد، وهذا حسب رأي كيسنجر يعني بأن السادات لا يطلب مقابلاً من الولايات المتحدة. ويستطرد كيسنجر فيقول بأنه على الرغم من أن السادات اشتكى من أن الولايات المتحدة كذبت عليه ونكثت بعهودها سنة ١٩٧١، فإنه اشتكى كذلك من أن الاتحاد السوفياتي لا يساعد مصر كما تساعد الولايات المتحدة إسرائيل، وناشد السوفيات في خطبه أن يمكنوا مصر من تطوير قواها العسكرية لدرجة تسمح لها باللجوء للخيار العسكري، وأعلن أن مصر لا تريد أن يقاتل الجنود السوفيات في حروبها ولا أن تسبب مجابهة بين الدول العظمى، ولكنه كان يريد أن تفهم موسكو بأن قضية الشرق الأوسط كان لها الأولوية القصوى لدى مصر مهما كانت درجة أهميتها على جدول المشاكل السوفياتي. وأعلن بأن مصر لا تقبل دوام حالة اللاسلم واللاحرب. وفي هذا السياق اعترف كيسنجر بأن السوفيات رغم اتهامه لهم بمخالفة تعهداتهم في مؤتمر القمة بموسكو، فإنهم جمدوا من ناحية أساسية الوضع في الشرق الأوسط، ودفعوا ثمناً غالياً نتيجة لذلك في مصر وفي الشرق الأوسط بأسره. وقال بأنهم بالطبع لم يفعلوا ذلك عن دوافع بريئة، وأن قوة إسرائيل كانت الرادع الرئيسي. وكان هناك كذلك الخوف من المجابهة العنيفة مع الولايات المتحدة فيما لو نشب قتال في الشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك، كان السوفيات في ذلك الوقت يحتاجون للقمح من أميركا ولمساندتها في إبرام المعاهدات الألمانية. واعتقد كيسنجر بأن تصلب الولايات المتحدة ساعد على اعتدال السوفيات. (سنوات البيت الأبيض).

تراوح موقف الاتحاد السوفياتي بين عدم الرضى عن الشكل الذي اتخذه إخراج القوات السوفياتية من مصر، وبين الارتياح لهذا الخروج. ويذكر محمود رياض في مذكراته بأن السوفيات سارعوا بإخراج قواتهم قبل الموعد المحدد، لأن غايتهم الأساسية من وجود قواتهم في مصر كانت الضغط على الولايات المتحدة لدفعها للتوصل إلى حل سلمي، ولكنهم لم يكونوا راغبين في مجابهة خطيرة مع الولايات المتحدة تؤدي إلى صدام مسلح معها. ولذلك، فإن خروج رجالهم من مصر يقلل من تورطهم وإحراجهم إذا دخلت مصر في معركة حربية:

«وهذا هو الذي يفسر في تقديري السبب في ان الاتحاد السوفييتي بمجرد خروج خبرائه ووحداته من مصر، واصل في نفس الوقت دعم مصر عسكرياً بل وقدم لمصر أسلحة حديثة وجديدة لم تكن لديها من قبل، واستمر في ذلك أثناء وبعد حرب اكتوبر [تشرين الأول] ١٩٧٣»[١٦].

كان من نتائج مؤتمر قمة موسكو في أيار/ مايو ١٩٧٢ وسحب القوات السوفياتية من مصر، ان اطمأنت الولايات المتحدة إلى أن خطر المجابهة بينها وبين الاتحاد السوفياتي قد تناقص، وساعد ذلك في جعل الاستخبارات الأميركية تستبعد قيام مصر وسوريا بالدخول في معركة عسكرية كبيرة ضد إسرائيل، رغم وجود بعض ظواهر الاستعداد للمعركة التي كانت مصر وسوريا تعدان لها في تكتم شديد. وفي بداية رئاسته الثانية من ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، أراد الرئيس نيكسون أن يتحرك نحو مبادىء عامة للتسوية في الشرق الأوسط، على أساس أن الجمود ووقوف الولايات المتحدة جانباً دون تحرك سيؤدي إلى انفجار الوضع فيه. وكان الرئيس نيكسون، حسب قول هنري كيسنجر، يفضل إجراء مباحثات سرية تحت غطاء من المباحثات الرسمية الشكلية الظاهرية لا يكون لها تأثير على المباحثات السرية. وفي تعليقاته على مذكرات كيسنجر الدبلوماسية له وفي توجيهاته الكتابية لكيسنجر بشأن الجمود في جهود التسوية وموقف إسرائيل، أظهر الرئيس نيكسون بعض الحزم في التعبير اللفظي عما يريد:

«يجب إبلاغ رابين [السفير الإسرائيلي في واشنطن] بشكل قاطع قبل ان اقابلها [غولدا مائير] بأننا لا يمكن

أن نقف جانباً دون حراك. لقد أخرت الأمور خلال فترتين انتخابيتين، وهذه السنة انا مصمم على التحرك من نقطة الوسط. ان الأمر أصبح مهيأ للانفجار».

«ك [يعني كيسنجر]: أنت تعرف أن موقفي بمساندة إسرائيل بثبات كان مبنياً على مزايا اوسع من مجرد (بقاء إسرائيل)، ان هذه القضايا تتطلب الآن بقوة التحرك نحو التسوية. إننا الآن صديق إسرائيل الوحيد الرئيسي في العالم. ان علي أن أرى ذرة واحدة من التجاوب من جانبهم، مع الاعتراف بأن الأردن ومصر لم تعطيا ما يكفي من جانبهما. هذا هو الوقت للتحرك ـ ويجب أن يقال لهم ذلك بحزم ـ لقد جاء الوقت لنبذ العمل على إرضاء موقف إسرائيل المتعنت. ان تصرفاتنا في الماضي دفعتهم للظن بأننا سنقف معهم مهما كانوا غير معقولين»(٧٠).

ورغم هذه الشهادة الدامغة من الرئيس نيكسون بأن إسرائيل متعنتة جداً، وأنها لا تتجاوب حتى مع الولايات المتحدة في جهودها للتوصل إلى تسوية، ورغم أن هذا التعنت يمكن أن يؤدي إلى انفجار حرب في الشرق الأوسط، فيدفع الولايات المتحدة والعالم إلى حرب نووية عالمية، ورغم اعتراف الرئيس نيكسون بأن الولايات المتحدة كانت (تسمسر) لرغبات إسرائيل وشهواتها، وأن الوقت قد حان لنبذ هذا المسلك الأميركي الذي دفع الإسرائيليين للاعتقاد بأنهم مهما غالوا وشطوا، ولو بصورة غير معقولة، فإن الولايات المتحدة ستقف معهم وتدافع عنهم وتحميهم. رغم كل ذلك، فإن الرئيس نيكسون والإدارة الأميركية لم يضغطا على إسرائيل لدرجة تؤدي إلى تسوية عادلة أو شبه عادلة، فوقع الانفجار واندلعت الحرب بمآسيها وخسائرها البشرية والمادية وآلامها وتهديدها لأمن العالم وطمأنينته.

اتصالات مصرية ـ أميركية سرية و«سراب وخداع» أميركي

في شباط/ فبراير ١٩٧٣، جاء حافظ اسماعيل مستشار الأمن القومي للرئيس السادات إلى واشنطن، واجتمع مع الرئيس نيكسون ومع هنري كيسنجر تحت ستار من السرية، وتبين من هذه الاجتماعات ومن الأسئلة التي زعم كيسنجر أنها كانت استطلاعية، بأن الجانب الأميركي يقترح أن يعترف الاتفاق النهائي بين مصر وإسرائيل بسيادة مصر على سيناء، مقابل السماح لإسرائيل بإبقاء قواعد عسكرية فيها لمدة طويلة كجزء من الترتيبات الأمنية لحماية إسرائيل، ولكن مصر أصرت على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية كافة لتحقيق السلام الشامل. واقترح كيسنجر تأجيل المباحثات إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية. وبدا للرئيس السادات أن هذا التأجيل، مثل التأجيل السابق إلى ما بعد الانتخابات الأميركية، يعني المماطلة في تحقيق التسوية السلمية إلى أجل طويل غير محدد. وكان ذلك من العوامل التي دفعته للاقتناع بضرورة دخول المعركة. فلقد قبل الرئيس نيكسون لإسرائيل أن ترفض الانسحاب من سيناء، ووافق على توريد مزيد من الأسلحة لها. كما أن مركز الرئيس نيكسون تجاه إسرائيل ضعف نتيجة لتورطه في فضيحة (ووترغيت) الشهيرة، التي أعلن خلالها أنه «ليس محتالاً» ثم اضطر إلى الاستقالة. وأصدر خلفه الرئيس فورد قراراً يحميه من الملاحقة القضائية. وفي أول آذار/ مارس جاءت غولدا مائير إلى واشنطن واجتمعت بالرئيس نيكسون، وكانت لا تريد أن تتحرك الأمور نحو تسوية، وذلك بغية تعزيز احتلال إسرائيل للأراضي العربية وتطوير الاحتلال إلى وضع نهائي، بحيث تصبح الأرض إسرائيلية يهودية بمواردها وسكانها. وقالت غولدا مائير للرئيس نيكسون: «لم نكن على حال احسن من الآن» وأكدت على أن الطريق المسدود كان آمناً لأن العرب كانوا ضعفاء ولم يكونوا يملكون الخيار العسكري. وكانت تريد الاحتفاظ بالأرض العربية لأنها لم تكن تثق بضمانات لسلامة إسرائيل غير محسوسة كما يمكن الرجوع عنها:

«كانت تعلم جيداً بأن الاعتراف بكيان الدول هو بداية معضلة سلامتها وليس نهاية تلك المعضلة».

ويصف هنري كيسنجر مشاعر غولدا مائير دون تحفظ أو استنكار فيقول:

«ان إرجاع ارض عربية كان امراً موجعاً جسدياً لها»(٧١).

ويعترف كذلك بأن غولدا مائير كانت تلجأ لمطالب تعجيزية لتعطيل التسويات والانسحاب من الأراضي العربية، مثل المطالبة بالمفاوضات المباشرة، والمطالبة بتنسيق المواقف بين الولايات المتحدة

وإسرائيل. وطلب التنسيق كان يبدو في الظاهر طلباً معقولاً، ولكنه كان يعني إعطاء غولدا مائير (واسرائيل) حق الفيتو على وسائل وخطط أميركا السياسية. ومع أن كيسنجر لم يذكر أن الرئيس نيكسون وافق على إلزام الولايات المتحدة بالتشاور والتنسيق المسبقين، إلا أنه قيّد سياسة الولايات المتحدة بمذكرة التفاهم التي قدمها لها عام ١٩٧٢ والتي تفرض على الولايات المتحدة مناقشة أي مبادرة سياسية مع إسرائيل قبل الإقدام عليها.

واستعملت غولدا مائير سلاح التملق مع الرئيس نيكسون وشكرته لأنه:

«أحدث تبديلاً ثورياً في العالم، وخلق لأول مرة الأمل في قلوب الناس «بأننا نقترب من نهاية الحروب»».

كانت العجوز الروسية تهدف إلى اكتساب الوقت، لأنه كلما طال بقاء الوضع القائم دون تبديل زاد تثبيت إسرائيل في الأراضي المحتلة. وكان الهدف الثاني أن تحصل على موافقة الرئيس نيكسون على صفقة عون عسكري لإسرائيل. ولقد وافق الرئيس نيكسون على جدول جديد لتزويد إسرائيل بالطائرات بما في ذلك خطط لإنتاج مشترك بين البلدين. وحاولت الولايات المتحدة تخفيف أثر هذه الموافقة على العالم العربي فلم تصدر تصريحاً رسمياً عنها، ولكن خبر هذه الصفقة انتشر خلال اسبوعين، وسبب ذلك استياء عنيفاً في القاهرة[٧٢].

ويذكر محمود رياض في مذكراته، بأن محاولة كيسنجر خداع القاهرة بصورة فجة، عندما اتصل بحافظ اسماعيل لينفي له أنباء الصفقة العسكرية الجديدة، أثارت استياء مصر، فبعد أن تسربت هذه الأنباء إلى الصحافة الأميركية، أعلن نبأها وزير خارجية إسرائيل بعد أيام من تكذيب كيسنجر لها.

وفي تعليق على الموقف الأميركي قال الرئيس السادات في خطاب له في أول أيار/ مايو ان الحل السلمي الذي عرضته أميركا على حافظ اسماعيل:

«هو مجرد سراب وخداع، فالولايات المتحدة أصبحت توافق إسرائيل على أن تستولي على الأراضي العربية التي ترى إسرائيل ضمها بحجة تأمين حدودها».

ثم أكد أن مصر ترفض الحل الجزئي أو المرحلي، كما لا تقبل بأي حل منفرد مع إسرائيل:

«واشار الرئيس السادات إلى تصريح وزير خارجية إسرائيل الذي جاء فيه، بأن الهدف من صفقة الأسلحة الأميركية الجديدة لإسرائيل هو إخافة العرب وردعهم. وعلق الرئيس السادات بأن وزير خارجية إسرائيل اصبح ايضاً وزير خارجية اميركا، فهو الذي يعلن سياسة الولايات المتحدة»[٧٣].

وعندما اجتمع حافظ اسماعيل بهنري كيسنجر في باريس، كانت تعليمات الرئيس السادات له أن يحاول التعرف على موقف الولايات المتحدة بدقة، وهل هي تقوم بدور المحامي عن إسرائيل أم هي على استعداد لأن تكون وسيطاً محايداً، وماذا ستفعل الولايات المتحدة إذا قبلت مصر بمقترحات أميركية ثم رفضتها إسرائيل، ثم لماذا تغدق الولايات المتحدة على إسرائيل الأسلحة الوفيرة في الوقت الذي تستمر الاتصالات من أجل الوصول إلى تسوية سلمية.

«وطبيعي ان حافظ اسماعيل لم يحصل على أي رد صريح من كيسنجر، حيث استمر كيسنجر في المراوغة بإجاباته ولم يستطع ان يقدم اي جديد»[٧٤].

في حزيران/ يونيو ١٩٧٣، زار الزعيم السوفياتي بريجنيف واشنطن، وحاول إقناع نيكسون بضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية لتحقيق السلام بالمنطقة، ولكن الرئيس نيكسون عجزعن أن يقبل بما ترفضه إسرائيل، ولم تحقق قمة واشنطن أي تقدم نحو السلام. وفي إطار تحركها السياسي الدولي لتدعيم موقفها استعداداً للمعركة العسكرية، كانت مصر قد طلبت في نيسان/ ابريل (١٩٧٣) أن يقدم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً شاملاً عن جهود الأمم المتحدة حول الوضع في الشرق الأوسط، تمهيداً لإثارة القضية أمام مجلس الأمن على أساس هذا التقرير. وقدم السكرتير العام تقريره، واجتمع مجلس الأمن بناءً على طلب مصر في ٦ حزيران/ يونيو لمناقشة التقرير، وتزامنت اجتماعات المجلس مع لقاء القمة في واشنطن، ولكن عندما لم يسفر اللقاء عن نتائج ايجابية عاد المجلس إلى الانعقاد. وفي النصف الثاني من تموز/ يوليو قدم للمجلس مشروع قرار في ٢٥ تموز/ يوليو يتضمن:

«إدانة شديدة لإسرائيل نتيجة لمواصلة احتلالها للأراضي العربية، كما أعرب مشروع القرار عن قلق المجلس من عدم تعاون إسرائيل مع الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة. وجاء في المشروع أن الحل السلمي يمكن أن يتحقق على أساس احترام السيادة القومية وسلامة الأراضي، وحقوق جميع الدول، وكذلك الحقوق والآمال المشروعة للفلسطينيين».

وصوتت جميع الدول الأعضاء في المجلس بما في ذلك الدول الغربية ودول أميركا اللاتينية إلى جانب المشروع، ولم تشترك الصين في التصويت لأنها ترفض الاعتراف بإسرائيل، ولكن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو وأسقطت القرار. ولم يكن استخدام الولايات المتحدة للفيتو مفاجئاً للرئيس السادات فهو كان يتوقعه، ولكنه أراد:

«أن يضع الدول الكبرى أمام مسؤولياتها».

«وفي ٢٣ يوليو [تموز]، وصف الرئيس السادات الموقف الأميركي بأن مبادرة روجرز انقلبت من وقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل إلى تثبيت وقف إطلاق النار وتثبيت الاحتلال الإسرائيلي. وذكر أن أميركا بعد أن كانت تؤيد رسمياً مقترحات يارنج، أصبحت ترفض الإشارة إليها وتعلن أنها ستستخدم حق الفيتو إذا ورد ذكرها في قرار مجلس الأمن. ووصف الرئيس السادات هذه السياسة بأنها (نصب امريكاني) قائلاً، ان الولايات المتحدة قد أصبحت تقوم بدور (البلطجي الكبير في العالم)، ثم أعلن ان سياسة مصر تتركز في نقاط ثلاث: الأولى هي القوة الذاتية المصرية، والثانية هي الإمكانات العربية الكبيرة، والثالثة هي الدعم السوفييتي سياسياً وعسكرياً»[٧٥].

إن مماطلة الولايات المتحدة عبر السنين في السعي الحقيقي للتوصل إلى تسوية عادلة في الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٦٧ أمر بارز معروف. ويقول هنري كيسنجر بأن ضعف الرئيس نيكسون داخل الولايات المتحدة بسبب صدمات فيتنام ووترغيت، لم يؤثر على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ولم تدخل مشاكل الشرق الأوسط في نزاعات كبيرة داخل الولايات المتحدة. كما وأن دول الشرق الأوسط لم تستغل الإحراجات التي كانت تتعرض لها السلطة التنفيذية الأميركية، لأن تلك الدول:

«كانت ستضل الطريق بدون اعتقادهم بأميركا القوية، فكل واحدة من هذه الدول اعتمدت على سياسة أميركية قوية لتحقيق غاياتها المختلفة جداً. إسرائيل اعتمدت لبقائها على مساعدة أميركا، والمعتدلون العرب اعتمدوا على النفوذ الأميركي على إسرائيل للتقدم نحو السلام. وحتى العرب الراديكاليين احتاجوا إلينا ولو فقط كحجة. كانوا يميلون للمبالغة في تأثيرنا الخبيث إلى نفس الدرجة الكبيرة التي اعتبروا هذا التأثير حصيناً ضد ضغوطات (ووترجيت)».

وفي أواخر ١٩٧١، ابتدأ نيكسون يحول إلى هنري كيسنجر، مساعده لشؤون الأمن القومي، المسؤولية عن سياسة الشرق الأوسط، وذلك بسبب تخوفه من أن تسبب نظريات وزارة الخارجية الأميركية معارضة من جميع الجهات. ويقول كيسنجر إن ذلك يعني ـ في رأيه ـ أن يؤخر ويماطل في مساعي الوصول إلى تسوية. وساعده في مماطلاته انصباب الاهتمام على المرحلة النهائية من مفاوضات حرب فيتنام، وكذلك تخوفه من الصعوبات والمصائد التي وجدت في أزمة الشرق الأوسط وهي النزاع العربي ـ الإسرائيلي، والصراع العقائدي بين المعتدلين والراديكاليين العرب، ونفوذ وتنافس الدول العظمى وخصوصاً الدور السوفياتي الحربي المتنامي، وكلها وإن كانت جذورها مختلفة إلا انها ارتبط بعضها ببعض[٧٦].

ويزعم كيسنجر بأن الطريق نحو التسوية كان مسدوداً، ويشير إلى أن خلق إسرائيل بمساعدة أميركية وسوفياتية أشعل القومية العربية وأدى إلى الحرب، فإسرائيل أنشأت كدولة بقوة السلاح، وعاشت بعد ذلك غير معترف بها ومنبوذة، ويشعر جيرانها نحوها باستياء مرير. وفي حزيران/ يونيو ١٩٦٧، اندفعت اسرائيل عبر خطوط الهدنة بعد أن أعلنت مصر تحت قيادة الرئيس عبد الناصر (الذي كان مدفوعاً بمعلومات سوفياتية مغلوطة حسب قول كيسنجر):

«حصار ميناء إيلات الإسرائيلي، وحركت جيشها بصورة منذرة بالشر نحو إسرائيل من داخل سيناء المنزوعة السلاح».

وانتهت الحرب في ستة أيام، استولت إسرائيل خلالها على مناطق واسعة من مصر وسوريا وكذلك

الضفة الغربية من نهر الأردن، مضاعفة بذلك الخيبة والمذلة العربية. ويضيف كيسنجر: وبما أن إسرائيل لم تعش أبداً داخل حدود مقبولة، فإنها لم تر فرقاً أساسياً في أن تضع حدودها في موقع غير مقبول، ولأنه كان محكوماً عليها بالعداء العربي الحربي، فإنها سعت للحصول على أوسع حزام أمني يمكن تصوره. كانت الدول العربية ممزقة بين «اعتراضها الفلسفي» على وجود إسرائيل، والحقيقة الواقعية من أنها لا تقدر على تبديل الوضع القائم سوى بواسطة شكل من أشكال الدبلوماسية:

«والدول العربية المعتدلة مثل الأردن ـ (ومصر تحت الرئيس عبد الناصر بصورة متضاربة) ـ تحسست طريقها نحو معادلة قبلت (باسرائيل) بخطوط ما قبل حرب ١٩٦٧، ولكنها إلى أن تتم تسوية وضع الفلسطينيين لا تقدم أكثر من نهاية لحالة الحرب ـ نوع آخر من الهدنة ـ وليس السلام الكامل الذي تطلبه إسرائيل».

وفي إطار هذه الخلفية، يعدد هنري كيسنجر العوامل التالية التي سدت طريق السلام بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣:

١ ـ موقف الدول العربية الراديكالية، وتصور (إسرائيل) لاحتياجاتها الأمنية في الضفة الغربية للأردن.

٢ ـ رفض سوريا للتفاوض على أي شروط. كانت سوريا تعارض (وجود إسرائيل) وليس مجرد موقع حدودها وكانت تشير إلى (إسرائيل) بالأرض المحتلة. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ عندما طار كيسنجر من تل أبيب إلى دمشق لأول مرة، قالت الصحف السورية التي كانت تسيطر عليها الحكومة بأن وزير خارجية أميركا جاء من (الأرض المحتلة) ولم تقل (إسرائيل). ووقفت العراق وليبيا والجزائر بثقلها إلى جانب الراديكاليين العرب.

٣ ـ مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بإقامة دولة علمانية في فلسطين، وهذا يعني زوال (إسرائيل).

٤ ـ ربط إسرائيل بصورة متزايدة لسلامتها بوجودها في الضفة الغربية للأردن.

وكان هناك الاختلاف في تفسير القرار (٢٤٢) وهل هو برنامج للتنفيذ أم مجموعة مبادىء عامة تجري المفاوضات في إطارها للاتفاق على مشروع تسوية تفصيلي. وكذلك أصرت إسرائيل على الاعتراف بها من قبل الدول العربية عن طريق المفاوضات المباشرة معها، ويقول كيسنجر:

«إسرائيل لاحقت الوهم بأنها تقدر على الحصول على (الأرض) وتحقيق (السلام). خصومها العرب تبعوا الوهم المعاكس بأنهم قادرون على استرجاع (الأرض) دون أن يعرضوا (السلام)».

ويعترف كيسنجر بأن السوفيات تفادوا بعناية التسبب في مواجهة بين القوى العظمى حتى ذلك الوقت (لغاية حرب ١٩٧٣) ولكنهم كانوا يساعدون العرب. ويزعم بأنهم كانوا يحرضونهم مع تفادي المجابهة الكبرى، وأنهم كانوا عاجزين عن تحقيق ما يريده العرب من دحر إسرائيل واسترجاع أراضيهم. ووصف السوفيات كمحام للعرب، ولكنهم عجزوا عن إحراز تقدم في قضيتهم وقدموا لهم الأسلحة، وذلك صعّد حدة العنف والصراع دون أن يبدل الحقائق والوضع الأساسي.

ويشير كيسنجر إلى ضغوط وزارة الخارجية الأميركية لتحقيق حل دبلوماسي بغية التخفيف من استياء العرب من الولايات المتحدة وإلى مشروع روجرز لتعود إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، ويقول إن وزارة الخارجية الأميركية قدمت هذا المشروع ولكنها لم تحل أبداً مشكلة اقناع إسرائيل بالتخلي عن جميع مكاسبها، في الوقت الذي رفضت فيه سوريا أي شروط، ورفضت مصر (السلام) من دون سوريا والفلسطينيين الذين كانوا مصممين على القضاء على إسرائيل. ويزعم كيسنجر بأن تقديم المبادرات في مثل هذا الوقت يزيد من حدة التوتر ولا يؤدي إلى النجاح، وإنما يقوي موقف السوفيات والراديكاليين. وعلى كل حال، فإن الرئيس نيكسون لم يكن ينوي إنجاح مبادرة روجرز، وإنما وافق عليها شكلياً ليرضي (المعتدلين) العرب. وكان يعتبر بأن انهماك الإدارة الأميركية بمشكلة الهند الصينية لا يسمح بأن يضع البيت الأبيض ثقله وراء مقترحات اعتبرها أصلاً غير واقعية. وهنا يعبر كيسنجر عما يراه حكمة سياسية دبلوماسية فيقول:

«المفاوضات تنجح فقط عندما تتطابق الحدود الأدنى من مطالب الفرقاء. وخلال رئاسة نكسون الأولى لم يقبل أي فريق بأن يذكر غير المطالب القصوى ـ إسرائيل لا تريد أن تتخلى عن الحدود على مقياس واسع، والعرب

يطالبون بالانسحاب الكامل ويرفضون أن يرتبطوا بأية التزامات هامة للسلام أو حتى للأمن».

ولا يستطيع من يقرأ كتابي هنري كيسنجر، الأستاذ الجامعي في جامعة هارفرد الشهيرة من ١٩٥٧ ـ ١٩٦٩، ويستعرض تاريخ الأحداث ومواقف الولايات المتحدة ورؤسائها وجهود هنري كيسنجر التحيزية العدائية للعرب، إلا أن يتهم هنري كيسنجر بالمغالطة والتلاعب بالحقائق واستغلال كراهية الأميركيين والغرب الشديدة للسوفيات والشيوعية وربطهم بالعرب. فهو وصف العرب عموماً بأنهم أتباع للسوفيات، واستغل كلمة (الراديكاليين) لنعت أي دولة عربية أو قائد عربي بها لمجرد أنه يطالب باسترداد أرضه المحتلة وحقوق شعبه وأمته المشروعة. رغم أن هنري كيسنجر يعترف باعتدال الأردن وبصداقته لأميركا وبالمزايا الرفيعة التي يتحلى بها مليكه، وكذلك مصر والعديد من الدول العربية التي عرضت (تنازلات) جسيمة وقبلت بالقرار ٢٤٢ الذي يعترف بإسرائيل وبحدود لها آمنة، وذلك يفوق ما أعطاه لها بدون حق قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، ويترك لها مدناً وقرى عزيزة مثل: يافا وحيفا وعكا وصفد وترشيحا وصفورية وبيت دجن وأم الفحم واللد والرملة والناصرة وطبريا، بطابعها الديني المقدس وبصلاتها بسيدنا عيسى المسيح رسول المحبة والسلام. كما يستمر في نعت الرئيس عبد الناصر بـ (الراديكالية) رغم تحمله لمسؤولية قبول مبادرة روجرز الأميركية. ويبدو لنا أنه كان أقرب إلى الصدق أن يذكر هنري كيسنجر أنه والرئيس نيكسون كانا من أكبر أسباب الفشل في التوصل إلى تسوية عادلة في الشرق الأوسط، وأن مسؤوليتهما كانت مسؤولية مباشرة. فبعد حساب الاعتبارات كافة، يبدو من الواضح أن تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل في المجتمع الدولي ولعدوانها وفي الاحتفاظ بما غنمته بالسلاح الأميركي، هو العنصر الأساسي في تعنت إسرائيل ورفضها للتخلي عما لا حقّ لها فيه، وفي سياساتها ومواقفها التي لا بد وأن تؤدي إلى الحرب في المنطقة، وإلى تعريض أمن العالم للخطر عن طريق احتمال المجابهة بين الدولتين العظميين. ولا يمكن لكيسنجر أو لغيره أن يحتمي وراء الادعاء بأن إسرائيل دولة مستقلة لا تخضع لأوامر أو رغبات الولايات المتحدة، أو أن الولايات المتحدة لسبب أو لآخر عاجزة عن أن تملي على اسرائيل سلوكها تجاه الدول الأخرى، فحتى لو قبلنا هذا الادعاء جدلاً، فإن الحقيقة تبقى بأن الولايات المتحدة ساعدت على خلق إسرائيل، وقدمت لها من المال والسلاح الرهيب الفعال والدعم السياسي والعسكري ما يزيد عن حاجتها لضمان بقائها في حدود قرار التقسيم، أو حتى في خطوط حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فمكنتها من العدوان التوسعي ليس في فلسطين فحسب وإنما على الدول العربية المجاورة، والولايات المتحدة لم تقف على الحياد في النزاع العربي ـ الإسرائيلي رغم مصالحها الضخمة في العالم العربي، ورغم صداقة أغلبية الدول العربية لها. وهي لم توقف العون المالي والعسكري لإسرائيل وإنما استمرت في إغداقة عليها، وهي تعلم أن إسرائيل تستخدمه لا للدفاع عن نفسها وإنما للعدوان والاغتصاب والتوسع، وهذا يجعلها دون ريب شريكاً وحليفاً ضالعاً واعياً فيما يعتبره العديد من دول العالم وليس العرب فقط، جريمة دولية وإنسانية كبرى مشحونة بالمآسي البشرية والمخاطر الدولية.

ولا يبدل من هذه الحقيقة وهذه المسؤولية الأميركية أن يقال بأن الإدارة الأميركية تجابه ضغطاً من الكونغرس المنحاز لليهود ولإسرائيل، أو أن الصهيونيين واليهود و (اللوبي) اليهودي في الولايات المتحدة لهم نفوذ قوي جداً على رؤساء الجمهورية الأميركيين وإداراتهم، فالنتيجة الواقعية واحدة ومسؤولية الولايات المتحدة واحدة بغض النظر عن تنوع أدوار أجهزتها الحكومية وهيئاتها المختلفة، ومدى تأثر أي منها بالضغوط اليهودية الصهيونية أو صمودها أمامها. وهذه المسؤولية لا تتجزأ إلا لغايات الدراسة السياسية والعلمية والتحليل لتلك الأدوار لاستنباط الوسائل والأساليب لمجابهتها ومعالجتها. ولا يستطيع الباحث في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط إلا أن يعود إلى قضية الأردن، وأن يجد في موقف الولايات المتحدة منه دليلاً أكيداً واضحاً على أن الادعاءات بأن موقف (الراديكاليين) العرب وصداقتهم للاتحاد السوفياتي، كانت السبب في امتناع الولايات المتحدة عن المساهمة الفعالة في الضغط على إسرائيل، وعن وقف مساعداتها المفرطة لها لإرغامها على إعادة الأراضي العربية والتخلي عن العدوان، إنما هي ادعاءات لا تطابق الحقيقة مطابقة وافية..وأنه رغم أن هذه الادعاءات وما احتوته من اتهام بالراديكالية والتحالف مع السوفيات لا تنطبق على الأردن، حتى بشهادة الأميركيين الرسميين أنفسهم،

فإن الاحتلال ما زال جاثماً على الضفة الغربية وما زال يهدد الأردن في أمنه ومستقبله واستقراره، وكل ذلك بسبب موقف الولايات المتحدة والمساعدات الهائلة التي تزود بها إسرائيل. وإننا نعتقد بأن التاريخ سيسجل بأن العرب، وعلى الأقل الكثيرين من عرب فلسطين والدول العربية، كانوا على قدر كبير من الاعتدال، وأنهم بقبولهم لقرار مجلس الأمن (٢٤٢)، الذي تصر الولايات المتحدة على انه الأساس الشرعي الدولي لتسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، قد قدموا من التنازلات ما يدل على الاعتدال وعلى ما يعتبرونه واقعية سياسية. ومن الإجحاف والتقصد الخبيث أن ينعت أكبر زعيم عربي لأكبر دولة عربية، قبل بمبادرة روجرز الأميركية وحاول مراراً أن يتقرب من أميركا ويتعاون معها في حدود الكرامة والاستقلال، بأنه «راديكالي متطرف مثير للصعوبات» لتبرير معاداة أميركا له ولتشويه صورته في أميركا والعالم، خصوصاً وأن أمثال الرئيس نيكسون والرئيس كارتر وهنري كيسنجر أدركوا واعترفوا في مذكراتهم بتطرف إسرائيل ورفضها للانسحاب من الأراضي العربية، ولإعادة الفلسطينيين إلى بيوتهم وأرضهم وممتلكاتهم ووطنهم. وكيسنجر يشيد باعتدال جلالة الملك حسين واتزانه واستقلاليته وحفظه لكرامته، ويقول بأنه الشخص الوحيد الذي كان يمكن أن تتفاوض معه إسرائيل بنجاح بشأن الضفة الغربية، وأنه كان أكثر القادة العرب وضوحاً في تحديد شروط السلام، وأنه قدم مقترحات خلال زيارته لواشنطن في شباط/ فبراير ١٩٧٣ بيّن فيها عناصر التسوية من مفاوضات وتعديلات في الحدود واسترداد قطاع غزة، وموضوع المراكز العسكرية الإسرائيلية على نهر الأردن والمستوطنات الإسرائيلية المعزولة، ورفض ضم وادي الأردن لإسرائيل. ولكن إسرائيل قابلت هذه المقترحات المعتدلة للدولة الصديقة للولايات المتحدة البعيدة عن الشيوعية والتبعية للسوفيات بالرفض.

ويذكر كيسنجر أن جلالة الملك حسين كان يجابه معضلة:

«كان مهدداً من التعنت الإسرائيلي ومن روابطه وصداقته مع الغرب وطموحات السيطرة المصرية وتوهج سوريا والعراق الثوري، ولكنه حافظ على استقلاله ولم يكن تابعاً لأحد. لم يوجه اللوم للولايات المتحدة لهزيمة ١٩٦٧ ولم يقطع العلاقات معها مثلما فعلت عدة دول عربية أخرى، ولكنه ثابر في إصراره على حل عادل للقضية العربية حتى قضية أولئك الذين سعوا لإسقاطه»[٣٧].

ويذكر كيسنجر بأن الرئيس السادات استغل الفلسطينيين ليعطل التحركات الأردنية، وأن جلالة الملك حسين سعى في مباحثاته مع الأميركيين لإفشال تسوية مصرية منفصلة. وعلى أي حال، فإن الولايات المتحدة لم تسع لإعادة ضفة الأردن الصديق، ولم تقبل أن توضع تحت حماية قوات الأمم المتحدة، حسب الاقتراح البريطاني، إلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني، الذي لا يمكن أن ينازع شرعاً في حقه فيها، من تقرير مصيره. ومن الواضح أن الظلم الأميركي ـ الإسرائيلي لم ينصب على (الراديكاليين) أو (أصدقاء السوفيات) أو حاملي (السلاح الشيوعي)، الذين زعمت الولايات المتحدة أنهم السبب في امتناعها عن الضغط على إسرائيل للانسحاب، وإنما شمل ذلك على مقياس أفدح الأردن المعتدل المحب للسلام والتسوية العادلة. وبالنسبة إلى العلاقة بين جلالة الملك حسين والرئيس السادات، يذكر كيسنجر بأن السادات لم يكن يحب جلالة الملك أو النظام الملكي، وانهما لم يثقا ببعضهما، وأن هذا كان كارثة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وأن السادات:

«في بداية تحركه السياسي المعقد كان يحتاج (أو ظن انه يحتاج) للفلسطينيين ليحافظ على مصداقيته العربية، واعتقد انه إذا ساند مفاوضات إسرائيلية ـ اردنية مع جلالة الملك فإنه كان سينفر الراديكاليين العرب، وخاصة سوريا التي كان يحتاج لمساعدتها إذا أراد الاحتفاظ بالخيار العسكري ليقاتل، ولذلك بقي بعيداً عن جلالة الملك حسين، وبذلك منع بروز المحاور الذي كان يمكن أن تتفاوض معه إسرائيل بنجاح بشأن الضفة الغربية».

وادعى كيسنجر كذلك بأن جلالة الملك حسين كان:

«لا يثق بمصر، إذ كان يخشى ان يلحق تقلب السادات السريع الضرر بالاردن مثلما فعل عبد الناصر. ومن المؤسف أن هذين الزعيمين المعتدلين لم يقدما الواحد للآخر التأييد الذي كان يمكن ان يزيد في سرعة دبلوماسية الشرق الأوسط. إنهما وصلا إلى طريق مسدود مخرجه الوحيد كان الحرب».

وهنـا، وكالعـادة، يلقي كيسنجر المسؤوليـة على غـير الولايـات المتحدة التي كـان تحيزهـا الصارخ وحمايتها لعدوان إسرائيل قد أصبحا ظاهرين بكل وضوح.

حشد طاقات عربية

منذ بداية عام ١٩٧٣، استمرت الجهود بما في ذلك جهود الجامعة العربيـة لتنقية الأجـواء العربيـة ولتحقيق وفاق عربي وحشـد للطاقـات وللتنسيق بين الـدول العربيـة، تمهيداً للـدخول في معـركة تحـرير الأرض. فاجتمع مجلس الدفاع العربي في شهر كانون الثاني/ ينايـر ودرس موضـوع المؤسسة العـربية للإنتاج العربي:

«وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على أن يكون مسرح العمليات مكوناً من ثلاث جبهات: الجبهة الشمالية وتشمل القوات السوريـة وأي قوات تضم إليهـا، الجبهة الشرقيـة وتشمل القـوات الأردنية وأي قـوات تنضم اليها، وأخيراً الجبهة الغربية وتشمل القوات المصرية وأي قوات تنضم إليها»[٧٨].

وتقرر وضع كل الجبهات تحت قيادة قائد عام واحد، وتعهد العراق بتقديم خمس أسراب من طائرات الميغ وهوكر هنتر وتي. يو (١٦). وقدمت الجزائر أربعة أسراب طائرات ميغ، والمغرب سرب طائـرات آخر، وذلك إضافة إلى ما قدمته السعودية والكويت وليبيا في اجتماع سابق لـرؤساء الأركـان العرب. وتعهـدت الدول العربية بتقديم قوات مدرعة وميكانيكية:

«وهو مستوى من الدعم العسكري لم يحدث من قبل، وخطـوة ضخمة اقتضى التـوصل إليهـا مجهوداً كبيـراً استدعى مني مشاورات مكثفة مع الملوك والرؤساء العرب». (محمود رياض).

ولقد أشار هنري كيسنجر في مذكراته إلى اجتماع مجلس الدفاع العربي، وإلى أن ثماني عشرة دولـة عربية حضرته وعينت الفريق أحمد اسماعيل (وزير الحربية المصري) قائداً عـاماً لجبهـات مصر وسوريـا والأردن، وأن الأردن قبل بالاتفاق على إحياء الجبهة الأردنية. وعلق كيسنجر على ذلك بقوله بـأنه لم يكن واضحاً ما يعنيه ذلك، لأن الأردن أعلن في الوقت نفسه بأنه لن يسمح بعودة الفدائيين للقيام بعمليات من داخل الأراضي الأردنية ضد إسرائيل، وبـذلك كـانت النتيجة العمليـة لهذين القـرارين أن عطل احـدهما الآخر:

«وذلك ليس نادر الحدوث في اجتماعات وزراء الخارجية العرب». **(سنوات التبدل العنيف)**.

ومهما يكن من مبالغـة في تعليق كيسنجر، فقـد كان هنـاك ما يعـرقل جهـود الوفـاق والتضامن من اختلافات وخصام، وأحياناً صدام مسلح بين الأطـراف العربيـة، مثل الخـلاف على الحـدود العراقيـة ـ الكـويتية الـذي تم حله بفضـل تعاون البلـدين، وكذلـك الصـدامـات بـين الجيش اللبنـاني والمقـاومـة الفلسطينية، والخلافات بين مصر وسوريا من جهة، والأردن من جهة أخرى.

ويقول محمود رياض في مذكراته:

«وقد كان من أسباب استمرار هذا الخلاف في ذلـك الوقت هـو المشروع الذي سبق أن اقترحه الملـك حسين بإقامة المملكة المتحدة، بحيث تضم كلًا من الضفة الشرقية لنهر الأردن والضفة الغربية. وكـان الملك حسـين مقتنعاً بأن تولي الأردن مسؤولية المطالبة باسترداد الضفة الغربية هو الأمل الوحيد في امكانيـة استردادهـا، بينما كانت منظمة التحرير ترفض اقتراح الملك حسين».

وعلى كل حال، فإن جلالة الملك حسين، حسبما قال محمود رياض، أبدى «استعداده الكامل» لدخول المعركة المشتركة، رغم أنه:

«كان ما زال عالقاً في ذهنه ما حدث في يونيو [حزيران] ١٩٦٧ عندما دخل المعركة بدون اي استعداد، وبنـاء على معلومات خاطئة وافتقار إلى التنسيق، وكانت النتيجة ضياع الضفة الغربية».

ولكن جـلالة الملـك أكد عـلى ضرورة التنسيق واجتماع القيـادات السياسيـة للاتفـاق على المعـركة. وبالإشارة إلى قرار مجلس الدفاع العربي بتعيين قائد واحد للجبهات الثلاث الـذي كان الأردن قـد وافق عليه، ذكر محمود رياض:

«ابتسم الملك حسين وذكر أنه ما زال يوافق على وضع قواته تحت قيادة الفريق أحمد اسماعيل وزير الحربية

المصري، ثم تساءل الملك قائلاً: لكن في هذه الحالة الا يجب على الأقل أن يزور القائد العام قواته ليتعرف على امكاناتها حتى يستطيع إصدار تعليماته إليها؟ وبالطبع، كان الملك حسين على حق في تساؤله هذا. وللأسف الشديد، فإن أثر الخلافات السياسية حال فيما بعد دون تحقيق تلك الزيارة التي كانت أساسية»(٧٩).

وأكد جلالة الملك حسين بأنه سواء بوجود التنسيق أو عدمه، فإنه يعتبر من الواجب أن تمنع قواته أي تهديد إسرائيلي للجبهة السورية عبر الأراضي الأردنية. وبالفعل، فإن جلالة الملك حسين لم يكتف بذلك الواجب، وأنما دفع بقوات أردنية إلى سوريا عندما اندلعت الحرب، فقاتلت مع القوات السورية على الأرض العربية. وكان ذلك رغم عدم وجود تنسيق سابق بشأن بداية المعركة بين مصر وسوريا من جهة، والأردن من جهة أخرى. وقد أخبر جلالة الملك حسين فيما بعد محمود رياض:

«انه كان قد قرر عندما بدأت الحرب في السادس من اكتوبر [تشرين الأول] ان يتحرك الجيش الأردني لتحرير الضفة الغربية، في اللحظة التي يصل فيها الجيش المصري إلى المضايق، وتحرير سوريا للجولان»(٨٠).

وإضافة لمحاولات تحقيق التعاون والتنسيق العربي، تعزز الشعور بالقوة العربية لدخول المعركة ببروز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الفوائض النقدية العربية الضخمة، وكذلك بوادر أزمة الطاقة المرتبطة بالبترول العربي، وكذلك توقيع اتفاقية جديدة مع الاتحاد السوفياتي نصت على تزويد مصر بأسلحة جديدة منها:

«ثلاثة اسلحة لم يسبق لمصر الحصول عليها، وتشتمل على طائرات ميج ٢٣ ولواء صواريخ تي ـ ١٧ ـ أر وصواريخ من طراز سام ٦ وعربات قتال من طراز جديد ومدافع وصواريخ مضادة للدبابات. وذلك بالإضافة إلى وعد باستمرار المساعدة وبإعادة طائرات الميج ٢٥ إلى مصر التي كانت تقوم بالاستطلاع الجوي لمواقع الإسرائيليين في سيناء والوحدات الالكترونية المتقدمة اللازمة للدفاع والقتال الجوي». (مذكرات محمود رياض) (صفحة ٤٢١).

وعندما أصبحت مصر مستعدة لدخول المعركة الكبيرة في شهر آب/ أغسطس ١٩٧٣، قام الرئيس السادات بمحاولة أخيرة لجعل الولايات المتحدة تقوم بجهد لتحقيق سلام مقبول، وكان ذلك عن طريق حديث أدلى به لمجلة نيوزويك الأميركية أعلن فيه أن المعركة باتت على الأبواب. ولكن الولايات المتحدة وكذلك إسرائيل لم تأخذ تصريح السادات بصورة جدية، فلقد تولدت لديهما قناعة بأن مصر لم تكن تعد للقتال. وكانت إسرائيل تعتقد بأنها تستطيع القضاء على القوات المصرية خلال يومين، كما كانت تعتقد بأن الزمن في مصلحتها. ويذكر محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية في ذلك الوقت:

«ولقد زارني في تلك الفترة أحد الأصدقاء الأميركيين في مكتبي بالجامعة العربية، وكان قادماً من جولة بالمنطقة تضمنت إسرائيل، وذكر لي انه قابل عدداً من المسؤولين الإسرائيليين، وانه لمس منهم اقتناعاً بأن عامل الزمن في جانبهم، ولذلك فهم لن يتحركوا في أي اتجاه إلا في اتجاه الحل الذي يريدون فرضه على الدول العربية. واضاف انهم في إسرائيل يتوقعون تدهور الموقف الاقتصادي في مصر خلال عامين على الأكثر، وأن مصر ستصبح في نهاية هذه الفترة مثل كلكتا، ولما سألته عن هذا التشبيه اجاب انه من المعروف أن هذه المدينة تعتبر من أفقر المناطق السكنية في العالم، حيث يولد الطفل ويكبر ثم يموت دون أن تحين له الفرصة للعيش تحت سقف بيت»(٨١).

وكان كيسنجر الذي أصبح مسيطراً على السياسة الخارجية الأميركية لا يريد إجراء أي تحرك سياسي ما دامت إسرائيل لا ترغب في ذلك، وهي تشعر بالطمأنينة في ظل علاقات «ذهبية» مع الولايات المتحدة كان لكيسنجر دور كبير في صنعها. كما وأن خطر الوجود السوفياتي في مصر الذي كانت الولايات المتحدة تعتبره خطيراً ومقلقاً لها قد زال بانسحاب الخبراء والمستشارين والقوات العسكرية السوفياتية. وجاء هذا الانسحاب هبة كبيرة مجانية للولايات المتحدة من الرئيس محمد أنور السادات دون أي مقابل لمصلحة مصر أو العرب. وفي هذه المدة من تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كان من حسن حظ العرب أن إسرائيل تمادت في استخفافها بهم وبقوتهم وفي قدرتهم على التنسيق فيما بينهم وبصدق تصميمهم على القتال والتضحية، فتهاونت واسترخت وفوجئت بصدمة عظيمة وتكبدت خسائر كان يمكن لو تحقق الانتصار العربي بكامله أن تؤدي إلى تغيير مجرى التاريخ والمصير العربي.

هوامش (٥)

(١) أصبح السادات رئيساً للجمهورية في استفتاء، ١٥/١٠/١٩٧٠، بنسبة ٩٨,٧٠ بالمائة.
(٢) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، ٢ مج، ص ٢٩٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.
(٤) «مذكرات فريق أول محمد فوزي،» في: **الوطن العربي،** (١٠ ـ ١٦ كانون الثاني ١٩٨٦).
(٥) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، ص ٢٩٦.
(٦) جيهان السادات، **سيدة من مصر**. ص ٢٩٨.
(٧) «مذكرات اندريه غروميكو: شيء للذكرى،» في: **الدستور** (الأردن)، ١٨/٨/١٩٨٨.
(٨) كانت مصر قد وافقت على تمديد وقف اطلاق النار لغاية ٥/٢/١٩٧١ ثم مددته لغاية ٧/٣/١٩٧١.
(٩) جاء كوسيغين إلى القاهرة بمناسبة وفاة الرئيس جمال عبد الناصر مع وفد سوفييتي سياسي وعسكري رفيع المستوى.
(١٠) «مذكرات فريق أول محمد فوزي،» في: **الوطن العربي،** العدد ٤٦٦ (١٧ ـ ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٦).
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) «مذكرات الفريق أول محمد فوزي،» في: **الوطن العربي،** العدد ٤٦٨ (٣١ كانون الثاني ـ ٦ شباط ١٩٨٦).
(١٤) «مذكرات اندريه غروميكو: شيء للذكرى». في: الدستور (الأردن) ١٨/٨/١٩٨٨.
(١٥) رياض، **مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، ص ٣٠٣.
(١٦) ممثل أميركي في القاهرة خلال القطيعة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.
(١٧) يقول محمود رياض بأن الإشارة إلى حقوق الشعب الفلسطيني في هذه المادة يعتبر تقدماً بالنسبة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي اقتصر على آثار العدوان وأشار لمشكلة اللاجئين دون مضمون وطني أو شرعي.
(١٨) القرار رقم (٢٧) ٢٦٢٨ بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٧٠. في: الأمم المتحدة، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي،** ٤٧ ـ ٧٢، ٤٧، ٧٤، ٧٥، ٧٦، جمع وتصنيف سامي مسلم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، ١٩٧٣)، ٤ مج، انظر: جورج طعمة، **مجلد القرارات ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤**.
(١٩) رياض، **مذكرات محمود رياض،** ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣١٢.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٣١٥.
(٢٢) سعد الدين الشاذلي، **حرب اكتوبر: مذكرات** (باريس: مؤسسة الوطن العربي، ١٩٨٠)، ص ٩١.
(٢٣) «مذكرات الفريق أول محمد فوزي،» في: المصدر نفسه.
(٢٤) كان محمد حسنين هيكل ما زال قريباً من السادات في ذلك الوقت.
(٢٥) «مذكرات الفريق أول محمد فوزي».
(٢٦) رياض، **مذكرات محمود رياض،** ص ٣٢٧.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.
(٣٠) Henry Kissinger, **White House Years** (Boston: Little Brown, 1979), p.1285.
(٣١) رياض، المصدر نفسه، ص ٣٣٠.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.
(٣٦) «مذكرات الفريق أول محمد فوزي،» في: **الوطن العربي،** العدد ٤٧٠ (١٤ ـ ٢٠ شباط ١٩٨٦).
في انتخابات اللجنة المركزية لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا جاء السادات رابعاً بعد علي صبري وحسين الشافعي ومحمد فوزي.
(٣٧) رياض، المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٥٣.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٤.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.
(٤٤) انور السادات، **وصيتي**، ص ١٤٨.
(٤٥) رياض، المصدر نفسه، ص ٣٦٨.
(٤٦) محمد فوزي، **مذكرات الفريق اول محمد فوزي وزير الحربية الاسبق** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦)، ٢ مج. انظر: مج ١: **حرب الثلاث سنوات (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)**، ص ٣٨٠.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٧٣.
(٤٨) رياض، **مذكرات محمود رياض**، ص ٣٧٣.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٧٧. يبدو أن العبارة الصحيحة هي: (الا بغير ربطها بالتسوية الشاملة).
(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٧٨.
(٥٢) كانت هناك اتهامات بأن السيد علي صبري الذي سجنه السادت على صلة وثيقة بالسوفييت.
(٥٣) رياض، المصدر نفسه، ص ٣٨٣.
(٥٤) الإشارة إلى قرار الجمعية العامة، رقم ٢٧٣٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠.
(٥٥) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٩٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧١.
(٥٦) الشاذلي، **حرب اكتوبر: مذكرات**، ص ١٠٣.
(٥٧) Kissinger, **White House Years**, p.1289.
كان كيسنجر مستشاراً للرئيس لشؤون الامن القومي قبل أن يصبح وزيراً للخارجية.
(٥٨) رياض، **مذكرات محمود رياض**، ص ٣٩٣.
(٥٩) المصدر نفسه.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٠.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.
(٦٤) Henry Kissinger, **Years of Upheaval** (Boston: Little Brown, 1982) P. 204.
(٦٥) جيهان السادات، **سيدة من مصر**، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.
(٦٦) المصدر نفسه.
(٦٧) رياض، **مذكرات محمود رياض**، ص ٤٠٦.
(٦٨) Kissinger, **White House Years**, p.1296.
(٦٩) رياض، المصدر نفسه، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨.
(٧٠) Kissinger, **Years of Upheaval**, pp.211-212.
عبارة الرئيس نيكسون عن موقف اسرائيل المتعنت كانت كما يلي:
«To quit Pandering to Israel's intransigent Position».
(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.
(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢.
(٧٣) رياض، **مذكرات محمود رياض**، ص ٤١٨.
(٧٤) المصدر نفسه.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٢٠.
(٧٦) Kissinger, *Years of Upheaval.*
(٧٧) المصدر نفسه.
(٧٨) رياض، المصدر نفسه، ص ٤١٢.
(٧٩) رياض، المصدر نفسه، انظر: مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٤١٥ ـ ٤١٦.
محمود رياض كان أمين عام الجامعة خلال زيارته للاردن في حزيران ١٩٧٣.
(٨٠) المصدر نفسه. (٨١) المصدر نفسه، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.

٦ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ الفرصة الضائعة

كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بعد جهود مضنية مركزة قد استكمل إعداد وتسليح وتدريب القوات المصرية، بحيث أصبحت مع القوات السورية في رأي بعض القادة المصريين متفوقة على القوات الإسرائيلية بصورة عامة، باستثناء قوة الطيران التي كان قد أعد مقابلها دفاعات جوية بمساعدات سوفياتية. وكانت حرب الاستنزاف لمدة ثلاث سنوات قد رفعت معنويات الشعب المصري والقوات المسلحة، وساهمت في استيعاب التدريبات المكثفة القاسية التي تم عن طريقها اعداد هذه القوات، وفي اكتساب خبرات ميدانية قتالية، وفي التنسيق وإدارة المعارك على مقياس واسع. ولقد ساعد على استيعاب الأجهزة الفنية واستخدامها وفي رفع القدرة القتالية، تجنيد شباب الجامعات والمعاهد المتوسطة والعالية على مقياس واسع. وكان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد حدد موعد دخول المعركة ليكون في ربيع عام ١٩٧١، ولكن رحيله إلى خالقه مساء ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، واختيار أنور السادات رئيساً للجمهورية خلفاً له، وسعيه الحثيث للتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق الولايات المتحدة، فوت الفرصة الأولى التي اعتبرت مناسبة لخوض معركة التحرير. ولكن عندما فشلت جهود السادات ومباحثاته مع روجرز عام ١٩٧١، ثم مع كيسنجر الذي أكثر من وعوده العرقوبية عام ١٩٧٢، وواصلت الولايات المتحدة دعمها الكثيف لإسرائيل ومسايرتها في رفضها لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، أو أي مشاريع أو مقترحات أخرى تستند إلى الإنسحاب الشامل مقابل ضمانات أمنية وافية، تبين له بأنه لا مفر من الحرب لتحرير الأرض أو لتحريك الأمور نحو التسوية. وكان الإعداد للحرب والتنسيق بين مصر وسوريا يجري بكتمان شديد حتى عن الاتحاد السوفياتي. ويذكر الفريق سعد الدين الشاذلي الذي كان رئيساً لأركان حرب القوات المصرية المسلحة خلال حرب أكتوبر [تشرين الأول] في مذكراته **حرب اكتوبر**، بأن التخطيط والتحضير المصري للهجوم كان يتم في سرية تامة دون اطلاع الاتحاد السوفياتي. وقبل المعركة بأسبوع، أمر الرئيس السادات بإبلاغ الجانب العسكري السوفياتي دون الكشف عن قرار مصر بتنفيذ الهجوم.

وكان الجنرال السوفياتي ساماخودسكي وعدد من الضباط السوفيات، قد عينوا في السفارة السوفياتية في القاهرة للقيام بأعمال الاتصال بين القيادة العامة السوفياتية والقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية. وعندما عين الفريق الشاذلي رئيساً لأركان حرب القوات المصرية المسلحة في ١٦ أيار/ مايو ١٩٧١، كانت هناك خطة دفاعية هي الخطة (٢٠٠)، وخطة تعرضية سميت (غرانيت) تشتمل على القيام ببعض الغارات بقوات أرضية على مواقع العدو في سيناء. وبعد جدل حول الخطة الحربية المناسبة تم التوصل إلى حل وسط هو تجهيز خطتين: الأولى تهدف إلى الاستيلاء على المضايق، والأخرى تهدف إلى الاستيلاء على خط بارليف فقط. وأطلق على الخطة الأولى اسم العملية (٤١)، وتم إعدادها مع المستشارين السوفيات بغية إقناعهم بما يجب أن يكون لدى مصر من سلاح وقوات تجعلها قادرة على تنفيذ هذه الخطة. أما الخطة الثانية فسميت (المآذن العالية) وأعدت تحت ستار من السرية التامة دون أن يطلع عليها أحد من المستشارين السوفيات. كما لم يشترك في مناقشتها سوى عدد محدد من القادة المصريين. وأصبحت الخطتان جاهزتين في صيف ١٩٧١، غير أن الخطة (٤١) الخاصة بالاستيلاء على المضايق لم تكن قابلة للتنفيذ إلا إذا توافرت أسلحة ووحدات افترضت الخطة افتراضاً أنها موجودة. أما

«خطة المآذن العالية فقد كانت أول خطة هجومية مصرية واقعية»[1].

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، عدّل اسم الخطة (٤١) إلى (غرانيت ٢)، واسم (المآذن العالية) إلى (بدر)، وكان ذلك بعد أن تحدد يوم الهجوم ليكون في ٦ اكتوبر/ تشرين الأول الموافق ١٠ رمضان. وبالنسبة إلى خطط مصر الحربية التحضيرية لحرب أكتوبر ونيات وأهداف الرئيس السادات، يقول الفريق أول محمد فوزي:

«أوحت مبادرات الرئيس السادات وأفكاره، بتجزئة الانسحاب الإسرائيلي وتنفيذه على مراحل، إلى بعض القادة العسكريين بالمبادرة الذاتية، أو بالإيحاء غير المباشر بتقديم مذكرات وتقارير بأفكار محددة للمعركة الحربية، تتواءم مع أفكار السادات، وذلك باستبعاد فكرة الحرب الشاملة واستبدالها بحرب محدودة يكتفى فيها بعبور قناة السويس، واتخاذ مواقع دفاعية شرقها بما لا يتجاوز عمق ١٠ ـ ١٢ كم، متعللين في ذلك بقصور قدرة القوات المسلحة ومدى فعالية شبكة الدفاع الجوي شرق القناة. وكان أولهما لواء سعد الدين الشاذلي، وثانيهما لواء أحمد اسماعيل رئيس المخابرات العامة، الذي استبعده الرئيس عبد الناصر لعدم اهتمامه بواجباته الميدانية العامة وقت أن كان يشغل مركز رئيس هيئة الأركان في سبتمبر [أيلول] ١٩٦٩. ولم يكن لديهما الإلمام الكامل بقدرات القوات المسلحة الحقيقية بسبب بعد الأول عن مركز التخطيط الأعلى، وبعد الثاني عن تطور القوات منذ استبعاده... التقط السادات أفكارهما وقرر الاستعانة بهما، فعين الأول رئيساً للأركان العامة، كما عين الثاني وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة في ١٤ مايو [أيار] ١٩٧١»[٢].

وقال الفريق أول محمد فوزي بأنه عندما بدأ الفريق أول أحمد اسماعيل التحضير لتخطيط عمليات أكتوبر [تشرين الأول] ١٩٧٣ مع رئيس أركان وهيئة عملياته:

«لم يحاول أن يستعيد أو يراجع فكر واستعداد القيادات السابقة له وتجاربها واستعدادها لعمليات تحرير سيناء، والدروس المستفادة من المشروعات الاستراتيجية أو التعبوية التي استغرقت سنوات ١٩٦٩ و ١٩٧٠ و ١٩٧١. ومنها المشروع الاستراتيجي الأخير الذي تم في مارس [آذار] ١٩٧١»[٣].

وقال الفريق أول محمد فوزي كذلك:

«وكان لانضمام قادة جدد إلى القوات المسلحة في عام ١٩٧٢، كانوا متقاعدين منذ يونيو [حزيران] ١٩٦٧ وتولوا قيادة فرق مشاة ومدرعة، تأثير سلبي على الخبرة الميدانية، وكان ولاؤهم لفكر وأهداف الرئيس السادات ايجابياً، إذ انه أعادهم إلى الخدمة مرة أخرى. كما أن الفريق أول أحمد اسماعيل علي والفريق سعد الدين الشاذلي لم يحضرا هذا المشروع (آذار/ مارس ١٩٧١)»[٤].

وعارض محمد فوزي الادعاء بأن شبكة الدفاعات الجوية غير قادرة على حماية القوات المصرية في تقدمها نحو المضايق الاستراتيجية في سيناء، وقال:

«وفي الحقيقة لم يكن هذا الزعم الخاطىء سوى صدى لهدف السادات القاصر على عبور قناة السويس والتمركز شرقها فقط. ان نجاح قوات الدفاع الجوي في دفع نسق كامل من كتائب الصواريخ سام ٣ شرقاً يوم ١٣/١٠/١٩٧٣، هو خير دليل على صحة مرونة وقدرة الدفاع الجوي بالانتقالات المتتالية لوقاية التشكيلات البرية كلما تقدمت شرقاً. وأن فشل القوات البرية في تأمينها هو السبب في عدم استكمال خطة الانتقال بالانساق الأخرى تمشياً مع قدرة الجيشين الثاني والثالث، وليست عجزاً في قدرة الدفاع الجوي كما ادعى الفريق الشاذلي قبل بداية العمليات»[٥].

أبطال مصر يعبرون

إلى ما قبل ساعات من بدء الهجوم المصري ـ السوري، ظل الاعتقاد سائدا في إسرائيل والولايات المتحدة بأنه لا خطر هناك من نشوب الحرب، وكان الاستهتار الإسرائيلي والأميركي بالقدرات العربية والاستعداد والتصميم العربي عاملاً مهماً في إحراز المباغتة، ونجاحها في الهجوم على القوات الإسرائيلية التي لم يتوافر لها الوقت الكافي للتعبئة والاستعداد قبل بداية الهجوم. ويقول كيسنجر بأن الرئيس السادات تمكن من خداع أميركا وإسرائيل باستراتيجيته قبل الحرب، وبهذا تمكن العرب من تحقيق المباغتة في القتال. ويؤكد كيسنجر بأن الحقائق والمعلومات لم تكن تعوز صانعي السياسة في البلدين أو دوائر استخباراتهما، ولكن الخطأ كان في الاستنتاج من تلك الحقائق. كان السادات يهدد بإشعال الحرب سنة بعد سنة، وكرر إعلانه عن سنة (الحسم) ولكنه لم يقترب من التنفيذ، ولذلك عندما جاءت تهديداته الجديدة فإنها أهملت على أساس أنها كانت للخداع. كانت إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٧٣ قد عبأت قواتها جزئياً، ثم تبين لها أن الاستعدادات المصرية لم تكن لإشعال الحرب، وتكاليف هذه التعبئة زادت في تردد إسرائيل وتأخرها في إجراء التعبئة مرة ثانية عندما جاء الخطر الحقيقي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. والمخططون الإسرائيليون افترضوا بأن مصر لن تهاجم طالما أنها تفتقر إلى التفوق الجوي، وأنه لن يكون هناك هجوم دون تحركات واستعدادات ينكشف أمرها قبل يوم أو يومين على الأقل من بداية القتال، وهذا

يعطي الولايات المتحدة وقتاً كافياً للتدخل الدبلوماسي، ويوفر لإسرائيل متسعاً من الوقت لتعبئة قواها المتفوقة على القوات العربية. ويضيف كيسنجر بأن المسؤولين الأميركيين ظنوا بأن تحركاً مصرياً عربياً غير ممكن: «ولعل ذلك انعكاس لعدم الثقة في التعاون والتنسيق العربي». ولم يكن من المتوقع أن تلجأ الدول العربية للحرب، بل افترض بأنها ستعطي الدبلوماسية فرصة مرة أخرى، وأنها ستنتظر نتائج المبادرة الأميركية للسلام التي وعدت الولايات المتحدة بها بعد الانتخابات الإسرائيلية في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. وكانت كل هذه الافتراضات خاطئة، وتهديدات السادات التي بدت فارغة أخفت نياته الحقيقية، وهو لم يجد فائدة في انتظار دبلوماسية الولايات المتحدة لأنها ستكون بلا جدوى إلا إذا ظهر بأنها انتزعت بالقوة العربية، فإسرائيل من ناحيتها كانت لا تريد تحركاً في المفاوضات للتوصل إلى تسوية، ولذلك كانت تقلل من شأن الاستعدادات المصرية والسورية حتى لا تثير مخاوف الولايات المتحدة فتبادر إلى التحرك السياسي تفادياً لاشتعال الحرب (سنوات التبدل العنيف). ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته تعليقاً على أن مصر وسوريا كانتا تجريان العد التنازلي الأخير للهجوم العربي المباغت على جبهتين: من الجولان في الشمال ومن الجنوب في سيناء:

«أخذتنا أنباء الهجوم الوشيك على حين غرة كلية فحتى اليوم السابق (٥ اكتوبر [تشرين الأول]) ابلغتنا وكالة الاستخبارات المركزية بأن الحرب في الشرق الأوسط لم تكن محتملة، وتجاهلت تحركات القوات الضخمة وغير العادية التي كانت تجري في مصر على اعتبار أنها مجرد مناورات سنوية. وفسر على نفس الصورة تزايد النشاطات العسكرية السورية المثيرة كتحرك وقائي بسبب إسقاط الإسرائيليين حديثاً لثلاث طائرات سورية».

ويضيف الرئيس نيكسون:

«شعرت بخيبة أمل من تقصير مخابراتنا وذهلت من فشل المخابرات الإسرائيلية... كانوا من أفضل أجهزة المخابرات في العالم وهم أيضاً فوجئوا على غير استعداد، لأول مرة منذ ١٩٤٨ كان الإسرائيليون على وشك دخول الحرب بدون أن يكونوا قد وضعوا أجهزتهم الحربية أو قواتهم الاحتياطية تحت الاستعداد»[١].

بدأ رد الفعل الإسرائيلي يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر الذي كان يوم السبت العاشر من رمضان ويوم عيد الغفران عند اليهود. ففي صباح ذلك اليوم، اتصلت غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل بالسفير الأميركي وطلبت منه الحضور إلى مكتبها في القدس، وأبلغته بأن مصر وسوريا ستقومان بهجوم منسق على إسرائيل في وقت متأخر من بعد ظهر ذلك اليوم وقالت له:

«بما انه من المؤكد بأن العرب سيهزمون... فلا بد أن الأزمة نشأت عن سوء فهم للنوايا الإسرائيلية، وطلبت أن تقوم الولايات المتحدة بصورة عاجلة بإبلاغ الاتحاد السوفييتي، وكذلك جيران إسرائيل العرب بأنه ليس لدى إسرائيل نية لمهاجمة مصر أو سوريا، إسرائيل ستستدعي بعض الاحتياطي، ولكن كدليل على نواياها السلمية فإنها لن تعلن النفير العام. ونفت جولدا مائير بأن إسرائيل كانت تخطط لضربة وقائية، واكدت بأنها ترغب في تفادي إراقة الدماء وبأنها لن تبادر في اية ظروف بأعمال عدائية». (كيسنجر).

وعندما أوقظ هنري كيسنجر في الساعة السادسة والربع صباح يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ في شقته بفندق (والدورف تاورز) ليحاول أن يمنع القتال، كان قد بقي ساعة ونصف الساعة على اشتعال الحرب. وبادر كيسنجر بالاتصال بالسفير السوفياتي في واشنطن «الذي كان يغالبه النوم وبدا مشوشاً»، وطلب منه أن يبلغ موسكو على استعجال وكذلك القاهرة ودمشق بأن إسرائيل أخبرت الولايات المتحدة بأنها لا تخطط لعمل هجومي. وتشكك السفير الروسي في نيات إسرائيل، وادعى (حسب قول كيسنجر) بأن الأمر خدعة من إسرائيل، وأنه مناورة منها للتستر على ضربة حربية وقائية. وعلى كل حال، فإن اتصالات كيسنجر مع الأطراف المنفردة، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة والأردن والسعودية، فشلت في منع اندلاع الحرب. وكالعادة تشكك الأميركيون بأن السوفيات حرضوا العرب على القتال، ولو على مقياس صغير، بغية تحريك المساعي الدبلوماسية، وكان من الصعب على الرئيس ريتشارد نيكسون أن يعتقد بأن المصريين والسوريين يقدمون على الحرب من دون معرفة السوفيات ان لم يكن بتشجيع منهم. واستعرض كيسنجر بعض المخاطر التي ارتبطت بنشوب القتال. كان هناك خطر توسع الحرب إلى أزمة دولية، وكذلك أن تفصل أوروبا الغربية نفسها عن الولايات المتحدة:

«إنها لم تكن أبداً مرتاحة لمساندة الولايات المتحدة لإسرائيل. وكان بعض قادتها يفتشون على ذرائع ليبنوا استقلالاً ذاتياً أوروبياً منفصلاً إن لم يكن معارضاً للولايات المتحدة. كان نكسون جريحاً بسبب ووترجيت، كان علينا أن نظهر تصميمنا على منع تدخل الاتحاد السوفييتي، وأن نعطي الانطباع بالثقة دون ضعف».

وكعادته أقحم كيسنجر الاتحاد السوفياتي على زعم أنه المحرك للعرب، كما لو أنهم كانوا من دون إرادة أو تصميم لاسترجاع أرضهم وحقوقهم، وبرر الدفاع عن إسرائيل واحتفاظها بما غنمته بالقوة الغاصبة بأنه ردع للاتحاد السوفياتي، وذلك رغم علمه وقناعته بأن إسرائيل أقوى من العرب، وأنها ستهزمهم دون شك، وأنها وقادة الولايات المتحدة عطلوا مساعي السلام العربية والدولية بل والأميركية أيضاً.

في ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، اندفعت القوات المصرية عبر قناة السويس في عملية عبور، اشترك فيها مائة ألف رجل وأكثر من ألف دبابة و ١٣,٥٠٠ مركبة خفيفة وثقيلة عبرت سباحة وفوق معديات وجسور أقامتها فوق القناة. وكان اداؤها ونجاحها رائعين، وخسائرها أقل بكثير مما كان متوقعاً. وإضافة إلى الحاجز المائي، اخترقت القوات المصرية الساتر الترابي المرتفع على ضفة القناة الشرقية واستولت على خط بارليف الحصين، وصدت هجوماً بالدبابات شنته القوات الإسرائيلية وحطمت له مائتين وخمسين دبابة في يومين، وأسرت قائد القوة الإسرائيلية المهاجمة، وحررت حوالي عشرة كيلومترات على امتداد شرق القناة. وعلى الجبهة الشمالية، اندفعت القوات السورية ببسالة وكفاءة، واستولت على قسم كبير من الأرض السورية المحتلة في الجولان. ولقد حطم هذان الانجازان الرائعان أسطورة العجز والخوف العربي وأسطورة (الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر)، وكذلك أسطورة (خط بارليف الذي لا يمكن اختراقه)، كما أثبتا أن القدرات العربية الحربية إذا اقترنت بالاعداد والتخطيط وإرادة القتال الصلبة والتنسيق والكتمان هي قدرات ذات شأن وأثر جسيم، وكان يمكن أن تؤدي إلى انتصار أكبر وانحسار للعدوان والتوسع الإسرائيلي. ويذكر الفريق سعد الدين الشاذلي في مذكراته عن حرب اكتوبر [تشرين الأول]، وكان خلالها رئيساً لأركان حرب القوات المصرية المسلحة:

«بحلول الثامنة من صباح يوم الأحد ٧ اكتوبر [تشرين الأول] ٧٣، كانت قواتنا قد حققت نجاحاً حاسماً في معركة القناة. فقد عبرت أصعب مانع مائي في العالم وحطمت خط بارليف في ١٨ ساعة، وهو رقم قياسي لم تحققه أية عملية عبور في تاريخ البشرية، وقد تم ذلك بأقل خسائر ممكنة. فقد بلغت خسائرنا ٥ طائرات و ٢٠ دبابة و ٢٨٠ شهيداً، ويمثل ذلك ٢,٥٪ في الطائرات و ٢٪ في الدبابات و ٣٪ في الرجال. أما العدو فقد فَقَد ٣٠ طائرة و ٣٠٠ دبابة وعدة آلاف من القتلى وخسر معهم خط بارليف بكامله.

لقد تم سحق ثلاثة ألوية مدرعة ولواء مشاة كانت تدافع عن القناة، وأصبحت أسطورة خط بارليف الذي يتغنى به الإسرائيليون في خبر كان»[٧].

ويذكر الفريق الشاذلي كذلك:

«عندما زار الجنرال بوفر الفرنسي ميدان المعركة بعد وقف إطلاق النار رافقته في زيارته، وعندما شاهد هذا الحصن (أحد حصون خط بارليف المواجه لمدينة الاسماعيلية) فغر فاه مستغرباً وقال «كيف استطعتم التغلب على هذا الحصن؟»»[٨].

ويشير الفريق الشاذلي إلى ثقة الإسرائيليين بخط بارليف واستهانتهم بقدرة المصريين على اقتحامه فيقول:

«ذكر اليعازر رئيس أركان القوات المسلحة الإسرائيلية خلال حرب اكتوبر [تشرين الأول] ٧٣، انه أثناء مناقشة احتمال قيام المصريين بالهجوم عبر القناة علق دايان ساخراً «لكي تستطيع مصر عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف فإنه يلزم تدعيمها بسلاحي المهندسين الروسي والأميركي معاً»».

وكان الجنرال بارليف يؤيد دايان في هذا القول:

«إن هذه الشهادة من قادة العدو هي شهادة نعتز بها لأنها تظهر عظمة التخطيط وروعة الاداء اللذين تم بهما انجاز هذا العبور العظيم»[٩].

خلال الأسبوع الأول من القتال فشلت الهجمات الإسرائيلية المضادة على طول القناة، وبلغت خسائر إسرائيل، حسب مذكرات الرئيس نيكسون حتى نهاية اليوم الثالث من القتال، ألف جندي بالمقارنة مع

٧٠٠ قتيل طيلة حرب ١٩٦٧. وكانت إسرائيل على وشك أن تخسر ثلث قوتها من الدبابات. ويذكر الرئيس نيكسون في تلك المذكرات:

«لم يكن لدي على الإطلاق أي شك أوتردد فيما يجب على عمله. اجتمعت بكيسنجر وابلغته ان يعلم الإسرائيليين بأننا سنعوضهم كل خسائرهم، وطلبت منه أن يجري ترتيبات النقل لتحقيق ذلك».

وخلال الأيام العشرة الأولى من القتال بلغت خسائر إسرائيل حسب التقديرات الأميركية ما يلي:

١ ـ تحطيم ٩٠٠ دبابة ـ (أي نصف القوة المدرعة الإسرائيلية).
٢ ـ إسقاط ١٦٠ طائرة ـ (أي ثلث القوة الجوية الإسرائيلية).
٣ ـ خمسة آلاف إلى ستة آلاف قتيل من ضباط وجنود إسرائيل:

«وهذا عدد جسيم بالنسبة لعدد سكان إسرائيل ويماثل كما لو أن الولايات المتحدة خسرت في حرب فيتنام نصف مليون قتيل»[١٠].

ويذكر محمد حسنين هيكل أن تقديرات (البنتاغون) مركز هيئة أركان حرب الجيش الأميركي ـ التي أبلغت إلى بعض دول أوروبا الغربية ـ تدل على أن:

«خسائر إسرائيل في الأيام الخمسة الأولى من المعارك... وصلت إلى: مائة وعشر طائرات واربعمائة دبابة وحوالى ثلاثة آلاف قتيل وحوالى الف اسير... بينهم ٤٣ طياراً ـ عدا خمسة عشر الف جريح»[١١].

ويذكر هنري كيسنجر أن السفير الإسرائيلي دينتز والجنرال غور أبلغاه يوم ٩ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، بأن خسائر اسرائيل بلغت حتى ذلك اليوم ٤٩ طائرة منها ١٤ فانتوم و ٥٠٠ دبابة منها ٤٠٠ دبابة دمرت في الجبهة المصرية، وطلب السفير دينتز من كيسنجر أن لا يطلع أحد على هذه الأرقام باستثناء الرئيس نيكسون، حتى لا تتسرب فتتشجع الدول العربية المحجمة عن القتال حتى ذلك الوقت فتدخل الحرب لتساهم في ضرب إسرائيل ضربة قاضية. وأمام هذه الخسائر فهم كيسنجر لماذا كان المصريون «مزهوين مغرورين وغير راغبين في وقف إطلاق النار». (كيسنجر).

ودلت قصة صغيرة أوردها محمد حسنين هيكل في كتابه **عند مفترق الطرق** على التحسن الكبير في مستوى وأداء القوات المصرية،فلقد أسقطت طائرة إسرائيلية من تشكيل أغار على قاعدة جوية مصرية في منطقة الدلتا، وهبط قائدها بالمظلة وأسر وأدخل إلى القاعدة حيث تصادف وجود قائد الطيران المصري وكان يتابع الهجوم الإسرائيلي ونتائجه:

«وقال القائد المصري للطيار الإسرائيلي:

إنني رأيت هجوم تشكيلك على هذه القاعدة ولم يكن مستواكم في الهجوم كما توقعت، كنا نظنكم اكفأ من هذا... ماذا حدث لكم... هل تغيرتم؟

ونطق الطيار الإسرائيلي الأسير ـ نطق بالحكمة كلها ـ قائلاً بالحرف:

سيدي... انتم الذين تغيرتم»[١٢].

ويذكر هيكل كذلك ما قاله الجنرال ناركيس الإسرائيلي خلال مناقشة له مع أحد الملحقين العسكريين الغربيين في تل أبيب وهو يصف عملية العبور:

«لا بد أن نشهد لهم [للمصريين يقصد]... لقد كانت خطتهم دقيقة وكان تنفيذها اكثر دقة... إننا حاولنا بكل جهودنا عرقلة عملية العبور وصدها بالقوة وردها على أعقابها... ولكننا ما كدنا نتمثل ما حدث إلا وقد تحققت لهم نتائجه، كأننا أغمضنا عيوننا وفتحناها فإذا هم قد انتقلوا تحت النار من غرب القناة إلى شرقها، وفاجأونا صباح يوم السابع من اكتوبر [تشرين الأول] بخمس فرق كاملة امامنا على الشرق من القناة»[١٣].

ووصف الجنرال جونين، الذي كان قائداً عاماً لجبهة سيناء وفقد السيطرة على أعصابه في المعركة، الهجوم المصري بالعبارات التالية:

«لقد كانوا يتقدمون موجات بعد موجات... كنا نطلق النار عليهم ويتقدمون ـ كنا نحيل ما حولهم جحيماً ويتقدمون... كان لون القناة بلون الدم وهم يتقدمون»[١٤].

وأثبت حاجز الدفاع الجوي في منطقة القناة فعالية رائعة حسب وصف أحد المراقبين الدوليين:

«بين كل أربع طائرات إسرائيلية اقتربت من هذا الحائط ودخلت في مجال تأثيره فإن ثلاثاً منها تهاوت كالفراش المحترق. وقد ركزت إسرائيل ضد هذا الحائط صفوة ما لديها من الطيارين. وخلال ثمان واربعين

ساعة ـ كما تقول التقارير الإسرائيلية نفسها ـ فقدت إسرائيل من هؤلاء أربعين قتيلاً معظمهم لايقل سجله في الطيران عن ثلاثة آلاف ساعة. ولكي يكون هذا الرقم في إطاره الصحيح، فلعلنا نتذكر أن إعداد طيار من هذا المستوى في أي سلاح جوي يتكلف وفق أدق التقديرات ثلاثة ملايين جنيه استرليني من المعدات واستهلاك الطائرات والوقود إلى آخره... وهذا بالطبع غير ثمن الطائرة التي يكون على قيادتها حين يلحقه صاروخ الموت»[15].

ولكن الوضع تبدل عندما صدر الأمر للقوات المسلحة بتطوير هجومها نحو المضايق في ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر، ذلك الهجوم الذي كان العرب يستعجلونه ويتلهفون لحدوثه وقلقوا لتأخره. وتأجل الهجوم إلى فجر اليوم التالي. ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية في حرب اكتوبر، ان قرار الاندفاع نحو المضايق كان قراراً سياسياً من السادات وأنه هو وعدد من القادة المصريين عارضوا هذا القرار مراراً ولكن كان لا بد لهم من تنفيذه:

«لقد كان هذا القرار هو أول غلطة كبيرة ترتكبها القيادة المصرية خلال الحرب، وقد جرتنا هذه الغلطة إلى سلسلة أخرى من الأخطاء التي كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها.

كان علينا يوم ١٤ اكتوبر [تشرين الأول] أن نهاجم ٩٠٠ دبابة معادية في المكان الذي يختاره العدو لهذا اللقاء وتحت سيطرة جوية معادية بقوة ٤٠٠ دبابة مصرية فقط... ما زال هناك الكثير من الغموض يحيط بهذا الموضوع. لقد نجح العدو في استدراج ألويتنا المهاجمة إلى مناطق قتل اختارها بعناية ونجح في تدمير معظم دباباتنا. لقد فقدنا في هذا اليوم الأسود ٢٥٠ دبابة وهو رقم يزيد عن مجموع خسائرنا في الأيام الثمانية الأولى للحرب. وحول ظهر يوم ١٤ انسحبت قواتنا مرة أخرى إلى داخل رؤوس الكبارى شرق القناة»[16].

أما وزير الحربية المصري السابق الفريق أول محمد فوزي فقد ذكر أن قرار السادات لتطوير الهجوم يوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر كان:

«من أجل رفع الضغط على «الجبهة السورية». والسادات والقائد العام ورئيس الأركان والقيادات العسكرية العليا في كلتا الجبهتين يعلمون تماماً أن معركة اكتوبر قد تحققت أهدافها الحقيقية اعتباراً من مساء ٨ اكتوبر، وأن أي استخدام للقوات لاكتساب أرض أكثر قد فات أوانها، وأن أي مساس لقوات النسق التعبوي في أي مهمة غير المكلف بها سوف يخل باتزان القوات المسلحة ويعرض أمنها للخطر»[17].

وذكر الفريق أول محمد فوزي أن السوريين نعتوا القيادة المصرية «بالتقاعس والسلبية في عدم تقدم القوات إلى المضايق حسب الاتفاق بين القيادتين»، عندما كانت معظم القوات الإسرائيلية منهكمة على الجبهة السورية

«وكان عدم وضوح الرؤية لدى الجانب السوري ناشيء من خداع القائد العام عن مكان الوقفة التعبوية التي قدرها على جبهة قناة السويس عقب إنشاء رؤوس الكباري بعمق ٨ ـ ١٠ كم، بينما كان توضيح القائد العام للسوريين أنها بعد الوصول إلى المضايق الاستراتيجية في سيناء»[18].

وذكر محمد فوزي أن بعض قادة التشكيلات المقاتلة التي شاركت في حرب اكتوبر قالوا:

«إن قرار السادات الصادر يوم ١٩٧٣/١٠/١١ بشأن العمليات الإضافية هو قرار خاطىء. انه قرار مفاجيء لم تشمله الخطة العسكرية الواقعية في جبهة قناة السويس... ان القرار نقطة تحول خطيرة في سير العمليات الناجحة... ان تنفيذ قرار الرئيس السادات هو السبب في تحول عمليات القوات المسلحة المصرية من نصر إلى هزيمة... ان الفشل والخسائر الناتجة عنه بدأت من معارك يوم ١٩٧٣/١٠/١٤ (معارك اليوم الأسود) التي فشلت فيه الوحدات المدرعة وخسرت خسائر ضخمة (٢٥٠ دبابة)، كانت تطبيقاً لقرار الرئيس السادات يوم ١٠/١١... ان قرار الرئيس السادات يوم ١٩٧٣/١٠/١١ الخاص بضرورة تنفيذ العمليات الاضافية، هو المتسبب في استخدام قوات الفرقتين المدرعتين المكلفتين بحماية نطاق تعبوي للجيشين الثاني والثالث غرب القناة، وأنَّ تحركهما شرقاً أخلى النطاق الأمني من الدروع، الأمر الذي عرض قوات الجيشين للتهديد والخطر»[19].

والفريق أول محمد فوزي اتهم السادات بأنه كان قد تواطأ مع أميركا بشأن:

«حجم المعركة ومواجهتها ومدى الاشتباكات العسكرية التي تحقق تسخين الموقف، وقال بأن هذه الأمور قد تم الاتفاق عليها خلال الاتصالات السرية بين الرئيس السادات والإدارة الأميركية والتي استمرت بانتظام قبل العمليات ونشطت اكثر خلالها، وكانت ذات أهمية كبيرة للأميركيين، وأن لهجة هذه الاتصالات كانت ودية»[20].

وقال الفريق أول محمد فوزي أن الإخلال بالقواعد العسكرية من الجانب المصري كان سببه أهداف

السادات ونياته السياسية وقال:

«وتكشفت اتجاهات السادات مع الإدارة الأميركية في شأن المعركة، عندما أرسل الرئيس السادات إلى كيسنجر ظهر يوم ١٩٧٣/١٠/٧ عن طريق المخابرات الامريكية يذكر فيها اننا لا ننوي تعميق القتال أو توسيع المواجهة العسكرية».

وأضاف محمد فوزي بأن كيسنجر علق على الرسالة بأن مصر:

«لا تنوي المضي في العمليات الهجومية ضد إسرائيل. ثم قام كيسنجر بإخطار إسرائيل بهذه المعلومات الخطيرة عن نية واتجاهات مصر في الحرب، في الوقت الذي كانت فيه القيادة الإسرائيلية في حالة ارتباك شديد، وتبذل الجهد للتعرف على محاور الهجوم المصري. إلا أن السادات رغبة منه في تفادي الحرب الشاملة، رأى أن تتنازل عن أكبر ميزة تحصلت عليها القوات المصرية المهاجمة في الحرب، وقدمها طواعية إلى إسرائيل لتصبح المبادرة في يدها بعد مرور يوم واحد فقط من بدء القتال»[٣١].

تطوير الهجوم المصري . ثغرة الدفرسوار . وخداع السادات

ويذكر الفريق الشاذلي أن قرار تطوير الهجوم تطلب دفع الفرقتين المدرعتين ٢١ والرابعة ولواء مدرع من ضفة القناة الغربية إلى شرق القناة، وبذلك بات هناك نقص خطير في القوى الاحتياطية غرب القناة. وبعد ظهر يوم ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر، ظهرت طائرة استطلاع لمدة طويلة فوق الأجواء المصرية وتبين:

«من ارتفاعها وسرعتها انها لا بد وان تكون الطائرة الاميركية SR 71 A التي تطير على ارتفاع ٣٠ كيلومتراً وبسرعة ٣ ماخ».

ولم تتمكن الدفاعات الجوية المصرية من اسقاطها لأنها تطير على ارتفاع أعلى من مدى الصواريخ و:

«كان معنى هذا أن إسرائيل تعلم بموقف قواتنا شرق القناة وغربها على وجه اليقين».

«وفي خلال يوم ١٥ أكتوبر [تشرين الأول] قامت الطائرة SR 71 A برحلة استطلاعية أخرى فوق الجبهة والمنطقة الخلفية، وبذلك تحقق للعدو خلو المنطقة غرب القناة من الدبابات تقريباً. كان من الممكن ان تكون هذه الطلعة الاستطلاعية إنذاراً للقيادة المصرية بأن العدو يمكنه أن يقوم باختراق الجبهة وهو مطمئن تماماً، وانه يتحتم علينا أن نسحب الفرقة ٢١ المدرعة والفرقة ٤ مدرعة إلى غرب القناة، ولكن هذا لم يحدث للأسف الشديد لا جهلاً أو إهمالاً من القادة العسكريين ولكن مقامرة وغروراً من القيادة السياسية. لم يضيع العدو الوقت وبدأ عملية اختراق مواقعنا خلال ليلة ١٦/١٥ اكتوبر [تشرين الأول]»[٣٢].

في صباح ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر وصلت المعلومات الأولى إلى القيادة العامة المصرية بأن العدو الاسرائيلي اخترق الجبهة المصرية في الدفرسوار بقوات صغيرة لا تثير القلق. وصدر بلاغ مصري يقول لقد نجحت جماعات صغيرة من العدو في العبور إلى الضفة الغربية، ويقوم الجيش باتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليها. وكانت البلاغات اللاحقة تقول بأن عدد الدبابات التي عبرت إلى الضفة الغربية لا تتجاوز سبع دبابات:

«وأنها تظهر وتختفي بين الشجر غربي القناة. وحدث تقصير وتقطع في المعلومات نتيجة إجراء تبديل في القيادات أو تبادل في المسؤوليات اجري لظروف طارئة في بعض القيادات».

وفي حديث مع محمود رياض في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، قال الفريق أول أحمد اسماعيل رداً على ما أثاره محمود رياض بشأن ضرورة وجود احتياطي على الضفة الغربية للقناة وقائد جبهة يدير المعركة عن كثب وليس من القيادة العامة في القاهرة:

«بأنه هو شخصياً قائد الجبهة. وشرح ظروف الثغرة بأنه حدث للأسف تعديل في القيادة المحلية في نفس اليوم الذي بدات فيه الثغرة، مما أحدث نوعاً من الخلل في القيادة، وانه أصدر أمراً باستخدام لواء مدرع لمواجهة الثغرة في بدايتها، إلا ان القائد المحلي ابلغه أن موضوع الثغرة بسيط للغاية، وانها مجرد دورية اسرائيلية نجحت في عبور القناة، وانه يستطيع معالجتها دون استخدام اللواء المدرع. وعندما تبينا ضخامة حجم القوات الإسرائيلية التي عبرت القناة، أصدرت أمراً إلى لواء ميكانيكي بالتصدي للثغرة، ولكنه لم ينجح في اداء تلك المهمة بعد أن دعمت إسرائيل رأس الكوبري بقوات كبيرة»[٣٣].

كانت المعلومات والبلاغات عن الاختراق في ثغرة الدفرسوار «والدبابات السبع التي تظهر ثم تختفي بين الأشجار» كاذبة ومشوشة وعلى الأقل تدعو إلى العجب. والحقيقة المؤلمة هي أن قوات الاختراق الاسرائيلية بقيادة الجنرال شارون كانت كبيرة ومدرعة وقوية، وانها غيرت مجرى الحرب ونتائجها. فبعد نجاحها في العبور إلى غرب القناة، تمكنت من مهاجمة مواقع الصواريخ (سام) في عمق خمسة عشر كيلومتراً وقضت عليها، ولم يكن لدى كتائب هذه الصواريخ أسلحة تمكنها من الدفاع عن نفسها، وبذلك أصبحت هناك فجوة في الدفاعات الجوية في ذلك القطاع مكنت الطائرات الإسرائيلية من أن تهاجم بفعالية، وتساند القوات الاسرائيلية المهاجمة دون خوف من مظلة الصواريخ المصرية.

كانت ثغرة الدفرسوار مدار خلاف شديد بين الرئيس السادات والفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان القوات المسلحة المصرية، إذ يقول الفريق الشاذلي انه اقترح سحب بعض القوات والأسلحة من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية لإعادة التوازن العسكري في الضفة الغربية، وللقضاء على القوات الإسرائيلية المهاجمة غرب القناة. وكانت القوات والأسلحة التي طلب الفريق الشاذلي اعادتها إلى الضفة الغربية من القناة هي مقررة أصلاً كقوات احتياط هناك. ولكن الرئيس السادات غضب وثار في وجه الفريق الشاذلي:

«واخذ يصرخ بعصبية: انني لا اريد ان اسمع منك مرة ثانية هذه الاقتراحات الخاصة بسحب القوات من الشرق، إذا أثرت هذا الموضوع مرة أخرى فإني سوف أحاكمك»[٢٤].

ويقول الفريق الشاذلي في مذكراته بأنه حاول أن يشرح للرئيس السادات الفرق بين الانسحاب والمناورة بالقوات:

«ولكنه كان في ثورة عارمة لا يريد ان يسمع ولا يريد أن أسترسل في الكلام»[٢٥].

واتهم السادات الفريق الشاذلي بأنه أصيب بـ (الانهيار)، وأنه طالب بانسحاب عام، ونفى الفريق الشاذلي ذلك بشدة في مذكراته، ورد على هذه التهمة بالمثل بأن أورد عدة حالات أصيب فيها الرئيس السادات بالانهيار النفسي. ومن هذه الحالات ما أشار إليه السادات ذاته عن وضعه النفسي بعد ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والهزيمة العسكرية الساحقة التي أنزلت بمصر:

«لم اكن أعرف ماذا افعل بنفسي... كنت معتاداً أن أخرج للمشي أربعة كيلومترات يومياً . ولكن بعد ٥ يونيو [حزيران] كنت أسير وحسب... لم اكن ادري كم من الزمن أسير ـ عشرة كيلومترات أو أكثر أو أقل لا أعرف... فقد استولى علي ذهول غريب لم اعد استطيع معه أن اتبين الزمن أو المسافات أو حتى المكان نفسه في بعض الأحيان»[٢٦]:

ومن طرف آخر في حديث بين محمود رياض وحافظ اسماعيل الذي كان مستشار الرئيس السادات للأمن القومي، ذكر حافظ اسماعيل أنه:

«حدث تهاون في موضوع الثغرة حيث كانت المعلومات التي وصلت بشأنها في البداية تقلل من شأنها وأهميتها، وبناء على تلك المعلومات غير الدقيقة لم تصدر القيادة بالقاهرة من اللحظة الأولى القرار السليم للتعامل مع الثغرة، وعندما تبين ضخامة الاختراق الإسرائيلي وسرعته، ارتبكت القيادة لأنه لم يكن لديها الاحتياطي الكافي لمواجهة الأعداد الكبيرة من المدرعات الإسرائيلية التي عبرت إلى الضفة الغربية بسبب عبور الفرقة ٢١ والفرقة الرابعة، وهما من الاحتياط إلى الضفة الشرقية للقناة»[٢٧].

وقال الفريق أول محمد فوزي:

«ان ثغرة الدفرسوار ليلة ١٥/١٦ اكتوبر [تشرين الأول] والأيام التالية هي وليدة فشل تطوير الهجوم للقوة الضاربة المصرية (اربعة لواءات مدرعة) التي خططها القائد العام، تلبية للقرار السياسي الذي أصدره الرئيس السادات يوم ١١/١٠/١٩٧٣ ونفذه القائد العام يوم ١٤/١٠/١٩٧٣ بعد اعتراض جميع القادة».

(جريدة الدستور (الأردنية) ١٣/٨/١٩٨٨).

وذكر حافظ اسماعيل أنه أمكن سحب عدد من الصواريخ المصرية إلى الخلف، فلم تدمر ولم تحدث خسائر في رجال الصواريخ الذين يستغرق تدريبهم شهوراً طويلة.

واتهم الفريق الشاذلي الرئيس السادات بتضليل الشعب والقوات المسلحة بستار السرية الذي

فرضته القيادة السياسية على الموقف غرب القناة، مما أدى إلى عدم استعدادها وإلى سهولة مفاجأتها بهجمات العدو المتفرقة غرب القناة. ويذكر في حرب اكتوبر أنه مر بخاطره وهو يسمع صراخ السادات أن يستقيل، ولكنه عدل عن هذه الفكرة حتى لا يقال إنه هرب وترك القوات المسلحة في أوقات الشدة، ووجه اللوم والانتقاد إلى الرئيس السادات:

«لقد كان لستار السرية الذي فرضته القيادة السياسية على الموقف غرب القناة آثار سيئة للغاية. انه لم يخدع الشعب المصري فقط عن حقيقة الموقف بل وخدع أيضاً أفراد القوات المسلحة. لقد كانت الوحدات الإدارية ووحدات الدفاع الجوي ومراكز القيادة غرب القناة تفاجأ بظهور دبابات تطلق النار عليها دون أن تدري ما هي هوية هذه الدبابات. وفي الوقت الذي تكتشف فيه حقيقة الموقف تكون هذه الوحدات قد تم تدميرها أو أسرها. كانت العربات والأفراد الذين يتحركون في الضفة الغربية للقناة، وهم يعتقدون بصحة البلاغات المصرية التي تصور بأن ليس لدى العدو سوى ٧ دبابات تختبىء في الأشجار في منطقة الدفرسوار، تفاجأ بمن يظهر امامها ويطلق النار عليهم فيقتل فريق ويُؤسر آخر. لقد قتل المئات من الجنود وأسر الآلاف دون أن يقاتلوا، لأن أحداً منهم لم يتوقع وجود العدو في هذه الأماكن. لقد كان هذا النوع من القتال هو ما تريده إسرائيل لأغراض الدعاية. إنهم لم يستطيعوا أن يأسروا جندياً واحداً في الضفة الشرقية إلا إذا وقع في ايديهم وهو جريح لا يستطيع أن يقاتل أو يدافع عن نفسه. أما في الضفة الغربية فها هم أولاً يأسرون المئات دون قتال، وذلك لأن القيادة المصرية قد خدعت رجالها وأخفت عنهم الحقائق»[٢٨].

ومن المؤلم حقاً أن تنجح عملية الاختراق الإسرائيلية في الدفرسوار رغم أن التخطيط لها واحتمال تنفيذها كان أمراً معلوماً بصورة مسبقة للقيادة المصرية. فمحمد حسنين هيكل يذكر أن الجنرال شارون قال لمجموعة من الصحفيين قضوا معه ليلة في قيادته المتنقلة في الجبهة في تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣):

«لقد كان المصريون يتوقعون في خططهم احتمال عبورنا لقناة السويس من الشرق إلى الغرب. ان ضابط المخابرات المصرية لهذا القطاع من الجبهة وقع أسيراً في يد قواتي، وقد عثرنا معه على خريطة تحدد بالضبط مكان عبورنا المحتمل وخطتنا بعد العبور»[٢٩].

ولقد كانت هناك معلومات سابقة زود بها الروس القيادة المصرية، بأن إسرائيل أعدت خطة قبل الحرب لاختراق الجبهة المصرية في الدفرسوار وسميت هذه الخطة (الغزالة). وفي مناورات مصرية على نطاق واسع بكل أنواع أسلحة الجيش استغرقت اثني عشر يوماً، مثّل فيها الجنرال السوفياتي أوكينيف ومعاونوه دور العدو، جرى تطبيق هذه الخطة بصورة مفاجئة ضد القوات المصرية، ولكن القوات المصرية بقيادة الفريق أول محمد فوزي تمكنت من القضاء على الاختراق وتقدمت وحررت سيناء بكاملها حسب الخطة المقررة في المناورات. ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي عن ثغرة الدفرسوار بأنه لا يوجد في العلم العسكري خط دفاعي لا يمكن اختراقه، ولقد تأكد هذا بالنسبة الى خط (ماجينو) الفرنسي وخط (زيغفرد) الألماني وخط (بارليف) الإسرائيلي، لأن المهاجم يستطيع أن يركز قوة وافية لتهاجم في موقع مناسب أو ضعيف في خط الدفاع، ويكون الرد على مثل هذا الاختراق باللجوء إلى المناورة بالقوات أو باستخدام القوات الاحتياطية التي يتوجب الاحتفاظ بها لمثل هذا الاحتمال. ويضيف الفريق الشاذلي:

«وبينما كنا نعد خططنا لعبور القناة، فإننا لم نستبعد مطلقاً أن يقوم العدو باختراق مواقعنا سواء في مراحل ما قبل العبور أو بعد نجاحه، بل تصورنا أيضاً المناطق التي يحتمل ان يعبر منها، وحددنا ثلاث نقاط محتملة كانت الدفرسوار احداها، ووضعنا الخطط اللازمة لضرب هذه الاختراقات فور حدوثها، وحددنا القوات التي تقوم بتنفيذها ودربنا تلك القوات على تنفيذ هذه الواجبات. كان قرار تطوير الهجوم الذي اتخذ مساء يوم ١٢ اكتوبر [تشرين الأول] وما ترتب عليه من دفع الفرقة المدرعة ٢١ والفرقة الرابعة المدرعة عدا لواء مدرع خطأ كبيراً ـ كما سبق أن بينت ـ واعتباراً من فجر يوم ١٤ اكتوبر [تشرين الأول] لم يكن لدينا غرب القناة في منطقة الجيشين الثاني والثالث سوى لواء مدرع واحد. وهنا اختلفت الموازين وأصبح الموقف مثالياً لكي يقوم العدو بمحاولة لاختراق مواقعنا»[٣٠].

بعد أن تمكن العدو من العبور إلى ضفة القناة الغربية من ثغرة الدفرسوار بقوات كبيرة، وقضى على الهجمات المصرية التي شنت بالقوات القليلة المتوافرة غرب القناة، اندفع الجنرال (شارون) شمالاً في محاولة لاحتلال مدينة الإسماعيلية وتطويق الجيش الثاني، ولكنه لم ينجح في تحقيق أهدافه، وتم ايقافه

وصده بالدفاع المستميت الذي قام به لواء المظلات وكتيبتان من الصاعقة المصرية خلال ليلة ١٨/١٩ تشرين الأول/ اكتوبر والأيام التالية، وأفشل محاولته لتطويق الجيش الثاني المصري. وحسبما ذكر الجنرال هرتزوغ:

«لقد قوبلت فرقة شارون المدرعة ولواء المظلات بمقاومة عنيفة من المشاة والمدفعية (المصرية) وتحملت خسائر فادحة. لقد كانت مهمة شارون هي احتلال الاسماعيلية، ولكن المقاومة التي قام بها الكوماندو المصريون اوقفت تقدمهم».

أما في الجنوب، فقد اندفعت القوات الإسرائيلية في عمق ١٥ كيلومتراً وتشابكت في اندفاعها مع القوات المصرية، بحيث لم تعد هناك خطوط قتال واضحة منتظمة عند وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر. وقبل وقف اطلاق النار ببضع دقائق، جرى بأمر من السادات اطلاق ثلاث قذائف (سكاد) على القوات الإسرائيلية في منطقة الدفرسوار، وأعلن السادات لوسائل الإعلام أن القذائف هي من نوع (القاهر) التي تم صنعها في مصر، وكانت غاية السادات أن يوهم إسرائيل بأن لديه السلاح الذي يمكنه من ضرب العمق الإسرائيلي[٣١].

ولقد انتقد الفريق سعد الدين الشاذلي ادعاء السادات، على أساس أنه لم يكن في امكانه أن يخدع إسرائيل وكيسنجر بوجود طائرات الاستكشاف الأميركية وأقمار التجسس، وأن السادات انما كان يقصد أن يخدع:

«الشعب المصري فقط وبعض الاخوان العرب الذين يصدقون ما يقوله لهم السادات».

ولقد حاول السادات وحاول غيره في تحليلاتهم وتعليقاتهم أن يظهروا عملية ثغرة الدفرسوار بأنها كانت مغامرة يائسة، قام بها الجنرال شارون رغم معارضة القيادة العسكرية العامة الإسرائيلية، وأنها كانت تتعارض مع القواعد العسكرية السليمة، وأنها وضعت ألوية مدرعة إسرائيلية في مصيدة تحيط بها ثمانمائة دبابة مصرية قادرة على سحقها. كما قالوا بأن نجاح القوات الإسرائيلية في الوصول جنوباً إلى (الأدبية) ومحاصرة مدينة السويس وقطع الطريق والإمدادات عن الجيش الثالث المصري، إنما تحقق لأن إسرائيل خرقت وقف اطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر. ولكن الواقع المرير هو أن الاختراق الإسرائيلي عند ثغرة الدفرسوار إلى غرب القناة ومحاصرة الجيش الثالث كان انتصاراً لإسرائيل، وان خرق وقف اطلاق النار أمر متوقع من إسرائيل لم تتمكن القوات المصرية حسب أوضاعها في المنطقة ان تصده، فتمكنت غولدا مائير ان تعلن بأن الجيش الاسرائيلي يقاتل «غرب القناة». ولقد أدى كل هذا إلى أن مصر أصبحت في موقف يشوبه الضعف في المفاوضات المقبلة، وإلى أن إسرائيل بمساندة كيسنجر تمكنت من تقاضي ثمناً للسماح بإيصال المؤن والأدوية والمياه إلى الجيش الثالث المصري المحاصر. ولقد شوهت ثغرة الدفرسوار صورة الاعداد والبطولة الرائعة والانجاز العظيم للجنود والضباط المصريين في عبور القناة والاستيلاء على قلاع خط بارليف، كما أضرت بمركز مصر التفاوضي في الأيام المقبلة.

رغم قرار وقف اطلاق النار رقم (٣٣٨) الذي صدر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر وقبول مصر وإسرائيل له، فإن القوات الإسرائيلية استأنفت القتال يوم ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر زاعمة أن الجيش الثالث انتهك القرار، ووصلت إلى ميناء الأدبية جنوب مدينة السويس وحاصرت مدينة السويس والجيش الثالث على ضفة القناة الشرقية، ولكنها فشلت في احتلال مدينة السويس رغم استخدامها ثلاثة ألوية مدرعة ولواء مظلياً، لم يكن يقابلها في المدينة وحدات عسكرية نظامية، وإنما جابهتها مقاومة من السكان نظمها قائد الفرقة ١٩ بالتعاون مع محافظ المدينة، واشترك فيها عدد من الجنود المنسحبين وبعض جماعات قنص الدبابات الذين سحبوا من شرق القناة. وتمكنت هذه القوى من دحر دبابات إسرائيل التي نجح بعضها في الدخول إلى شوارع السويس. وتكبد العدو الإسرائيلي مائة قتيل وحوالى خمسمائة جريح، وترك وراءه عدداً من دباباته المحطمة، ولكنه انتقم من المدينة بغارات جوية، وبقصفها بالمدفعية طوال ثلاثة أيام حتى صباح ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر بعد وصول قوات الأمم المتحدة اليها وتوقف القتال. وفي كتابه **حرب اكتوبر**، يعلق الفريق سعد الدين الشاذلي بمرارة على القتال غرب القناة بقوله:

«لقد كان القضاء على الثغرة يوم ١٦ اكتوبر [تشرين الأول] سهلاً وميسوراً، لو لم يثر السادات في وجهي وكأني ارتكبت حماقة. وفي يوم ١٩ اكتوبر [تشرين الأول]، كان الموقف لا يزال تحت سيطرتنا، ويمكن القضاء على الثغرة لو أن السادات أخذ برأيي ولم يرفض سحب جزء من قواتنا في الشرق. إن في ذلك لعبرة ودرساً لمصر وأبنائها. انه درس قاس دفعت مصر والعرب ثمناً غالياً له، ولكنه درس على أي حال. إن السادات هو أحد مئات من حكام مصر الذين حكموا هذه البلاد عبر ٧٠٠٠ عام، سيذهب ويجيء من بعده مئات آخرون وستبقى مصر شامخة عزيزة الجانب، وسيشهد التاريخ أن حرب اكتوبر ٧٣ قد أبلى فيها الجندي المصري أحسن بلاء، وان الضباط والجنود جميعاً قد بذلوا جهدهم وادوه أروع اداء، إلا أن حاكم مصر في ذلك الوقت المتعطش الى السلطة وحب الظهور حوّل نصرهم إلى هزيمة»[٣٢].

على الجبهة السورية تمكنت القوات الإسرائيلية في هجوم معاكس من استعادة ما حرر من الأرض العربية واتجهت نحو دمشق، إلى أن صدتها القوات السورية عند قرية سعسع بمساندة من قوات عراقية. وعندما قرر السادات قبول وقف اطلاق النار بسبب تدفق الأسلحة المتطورة والدبابات الأميركية علىمطار العريش واندفاعها مباشرة إلى جبهة القتال، أبرق إلى الرئيس حافظ الأسد ليبلغه بأنه مضطر لقبول وقف اطلاق النار لعجزه عن محاربة أميركا ولخشيته من أن تدمر القوات المصرية ورد الرئيس الأسد على السادات ليقنعه بالرجوع عن قراره مؤكداً أنه في الإمكان القضاء على القوات الإسرائيلية غرب القناة، وذاكراً أن القوات السورية نجحت في وقف تقدم القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية، وانها مستعدة للقيام بهجوم معاكس. فلم يستجب السادات للرئيس الأسد وقبل بوقف اطلاق النار. ولقد شرح الرئيس الأسد لمحمود رياض أمين الجامعة العربية في ذلك الوقت الوضع العسكري على الجبهة السورية، وقال له إن القوات السورية ظلت تواصل هجماتها على القوات الإسرائيلية رغم خسارتها لألف ومائتي دبابة. وذكر له بأن الاتحاد السوفياتي عوض سوريا ٧٠٪ من هذه الخسائر، كما عوض خسائر سورياً في الطائرات والصواريخ، وقال الرئيس السوري إن سوريا عندما فقدت معظم مدرعاتها لم تتوقف عن القتال، وإنما لجأت إلى استخدام المدفعية والطيران بكفاءة كاملة لوقف التقدم الإسرائيلي. وذكر أن سوريا كانت تستعد للقيام بهجوم مضاد للقضاء على الجيب الإسرائيلي الذي كان محاطاً بالقوات السورية، ولكن الهجوم تأجل ٤٨ ساعة لتستكمل القوات العراقية المشاركة في القتال تعزيزاتها بالدبابات. وبالنسبة إلى وقف إطلاق النار الذي قبل به السادات، قال الرئيس الأسد إن الاتفاق بينه وبين السادات كان يقضي بأن تحتل مصر المضايق، ولكن القوات المصرية توقفت بعد عشرة كيلومترات شرق القناة، وأنها عندما دفعت بقواتها الاحتياطية يوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر إلى الشرق في سيناء، أي بعد ثمانية أيام من العبور الناجح، كانت الفرصة قد ولت بعد أن فقدت القوات المصرية عنصر المفاجأة. وشكا الرئيس الأسد أنه لم يكن هناك تنسيق بين سوريا والقيادة المصرية، رغم تعيين قائد واحد للجبهتين هو الفريق أحمد اسماعيل. ولم تصل إلى سوريا بيانات صحيحة ودقيقة عن الوضع العسكري على الجبهة المصرية. وتساءل الأسد:

«إن الذين عبروا من القوات المصرية إلى سيناء هم مائة الف جندي فأين بقية القوات المصرية؟». (مذكرات محمود رياض).

ان ما جاء في أقوال الرئيس حافظ الأسد يتجانس مع ما جاء في كتاب الفريق سعد الدين الشاذلي **حرب اكتوبر**، حيث قال بأنه في خلال شهر نيسان/ ابريل ١٩٧٣ أخبره وزير الحربية المصري بأنه يرغب في تطوير الهجوم الوارد في الخطة الحربية المصرية ليشمل الاستيلاء على المضايق، فأعاد الشاذلي لوزير الحربية ذكر المشكلات المرتبطة بهذا الهجوم، وأنه لم يحدث تبدل في وضع مصر العسكري منذ أن ناقشا هذه المسألة من قبل. وبعد نقاش طويل بين وزير الحربية والفريق الشاذلي، قال الوزير للفريق بأنه إذا علم السوريون بأن الخطة هي احتلال ١٠ ـ ١٥ كم شرق القناة، فإنهم لن يوافقوا على دخول الحرب مع مصر، فأخبره الفريق الشاذلي بأن في إمكان القوات المصرية أن تنفذ مرحلة العبور بمفردها، وأن نجاحها في ذلك سوف يشجع السوريين على الانضمام للقتال في المراحل التالية. ولكن وزير الحربية قال بأن هذا الرأي «مرفوض سياسياً». وبعد نقاش طويل طلب تجهيز خطة أخرى تشمل تطوير الهجوم بعد

العبور إلى المضايق، وبلغ الوزير الفريق الشاذلي بأن هذه الخطة «سوف تعرض على السوريين لاقناعهم بدخول الحرب، ولكنها لن تنفذ إلا في ظل ظروف مناسبة» مثل تحمل العدو لخسائر جسيمة في قواته الجوية، وقيامه بسحب قواته من سيناء فلا يعود هناك مبرر لأن تتوقف القوات المصرية في عمق ١٠ ـ ١٥ كيلومتراً فقط شرق القناة، رغم عدم وجود خطة حقيقية لتطوير الهجوم. ويذكر الفريق الشاذلي:

«لقد كنت اشعر بالاشمئزاز من هذا الأسلوب الذي يتعامل به السياسيون المصريون مع اخواننا السوريين، ولكني لم اكن لأستطيع أن ابوح بذلك للسوريين، وقد ترددت كثيراً وأنا اكتب مذكراتي هذه هل أحكي هذه القصة أم لا. وبعد صراع عنيف بيني وبين نفسي قررت أن اقولها كلمة حق لوجه الله والوطن. ان الشعوب تتعلم من اخطائها، ومن حق الأجيال العربية القادمة ان تعرف الحقائق مهما كانت هذه الحقائق مخجلة»[٣٣].

واتهام الشاذلي للقيادة المصرية بشأن تضليل السوريين يؤيده ما ذكره الفريق أول محمد فوزي، من أن عدم وضوح الرؤية لدى الجانب السوري كان ناشئاً:

«من خداع القائد العام (المصري) عن مكان الوقفة التعبوية التي قدرها على جبهة قناة السويس عقب انشاء رؤوس الكباري بعمق ٨ ـ ١٠ كم، بينما كان توضيح القائد العام للسوريين أنها بعد الوصول إلى المضايق الإستراتيجية في سيناء»[٣٤].

وفي الناحية الأخرى، ادعى السادات في حديث له مع وزير خارجيته محمد ابراهيم كامل في استراحة قرب خزان أسوان في ١٩٧٨، (وكان يتحدث عن حرب اكتوبر وكيف أعد لها ونسق مع الرئيس حافظ الأسد ومع الملك فيصل) أن الرئيس الأسد خدعه:

«وتكلم بمرارة عن الأسد شريكه في الحرب، وأنه غشه وانه دخل الحرب على أساس أن تستمر لمدة ٤٨ ساعة على الأكثر، وهو الوقت الكافي للجيش السوري لاسترداد الجولان بعد مباغتة اسرائيل بالحرب وانشغالها بالقتال على الجبهة المصرية، ثم يطلب وقف إطلاق النار عن طريق الاتحاد السوفييتي، ويكون قد حل مشكلته في استرداد الجولان غير حافل بما يجري لمصر (شريكته في الحرب)، وذكر أن الاتحاد السوفييتي كان متواطئاً مع الأسد في هذا المخطط، وأن أغلب الخسائر التي تكبدها الجيش المصري حدثت خلال الهجوم الذي قام به الجيش لرفع العبء عن الجيش السوري عندما قام الجيش الإسرائيلي بهجوم مضاد على سوريا»[٣٥].

وعلى أقل تقدير، فإن زعم الرئيس السادات هذا لاينسجم مع إصرار الرئيس الأسد ومطالبته للسادات بعدم قبول وقف إطلاق النار والحاحه على مواصلة القتال، كما لا ينسجم مع تحركات السادات الانفرادية رغم معارضة الرئيس السوري والقادة العرب لذلك.

وفي «محاورات مع السادات» ذكر أحمد بهاء الدين بأن السادات ادعى بأن الرئيس الأسد خذله بعد يومين من بدء الحرب (١٩٧٣)، وأنه لم ينفذ الخطة المتفق عليها:

«واجتاح الجولان كله في يومين ثم طلب وقف اطلاق النار.. وجيشنا ما زال في معمعة عبور القنال.. كان يظن أنه يمكنه أن يخرج باسترداد ارضه كلها».

وعندما ذكره أحمد بهاء الدين أنه كان قد نفى، وأنه اتهم الروس بالكذب عليه عندما أبلغوه طلب الرئيس الأسد اليهم التدخل لوقف اطلاق النار قال السادات:

«انا فعلاً (لزقتها) في بريجنيف حتى احتفظ بتحالف حافظ الأسد معنا»[٣٦].

لم يكن الحال مع السوفيات على صورة أفضل، فحسبما جاء في مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، أخفت القيادة المصرية تفاصيل سير القتال عن السوفيات خلال العمليات الحربية وتطور القتال. ولم يكن يسمح للجنرال سماخودسكي بالدخول إلى غرفة العمليات، واقتصر الأمر على تزويده بالمعلومات من قبل أحد ضباط الاستخبارات في حدود البيانات الرسمية المعلنة:

«وفي الفترة من ١٦ ـ ٢٢ اكتوبر [تشرين الأول] عندما كان موقف العدو غرب القناة يتطور يوماً بعد يوم، كانت بياناتنا إلى الجنرال سماخودسكي مضللة ولا تعطي صورة حقيقية للموقف. كان هذا خطأ جسيماً وعملاً معيباً»[٣٧].

وبالمقارنة، يذكر الفريق الشاذلي أن هذا الأسلوب في التعامل مع السوفيات بصفتهم الحليف الرئيسي لمصر، يختلف كثيراً عن أسلوب التعامل بين إسرائيل وحليفتها أميركا، ويقول بأن الجنرال اليعازر رئيس أركان حرب القوات المسلحة الإسرائيلية خلال حرب اكتوبر ذكر في مذكراته:

«إنه بمجرد اندلاع الحرب أجرى الاتصال المباشر مع وزارة الدفاع الاميركية، وأخذوا يطلعونهم على خططهم ويطلبون نصيحتهم، وحرصوا أن يظل هذا الاتصال مباشراً طوال مدة الحرب»[٣٨].

ويضيف الفريق الشاذلي أن التعاون بين القيادتين المصرية والسوفياتية «كاد يكون معدوماً»، وأن السادات رفض جميع مقترحات السوفيات بوقف اطلاق النار، وأن تعليماته كانت تقضي أن لا يعرف السوفيات أكثر مما يعلن في الصحف والبيانات الرسمية. وفي ٩ تشرين الأول/ اكتوبر، سأل السفير السوفياتي السادات عن الهدف العسكري الذي تقاتل القوات المصرية لتحقيقه، نظر السادات إلى السفير وقال:

«إنك تتكلم مع القائد الأعلى للقوات المسلحة... ان سؤالك هذا سؤال سياسي لا يوجه إلى القائد الأعلى، ولذلك سأعتبر نفسي وكأني لم أسمع هذا السؤال الذي وجهته، إذا كان لديك سؤال سياسي فيمكنك أن تذهب إلى الدكتور محمود فوزي وتوجهه إليه»[٣٩].

ولا شك أن قول السادات هذا يبدو عجيباً غريباً.

أهداف حرب أكتوبر

في حرب اكتوبر، كانت سوريا بالطبع تسعى لتحرير أرض الجولان السورية العربية، ولكن ماذا كان الهدف الأساسي الذي كان الرئيس السادات يسعى لتحقيقه في هذه الحرب؟ من الواضح أنه لم يكن القضاء على إسرائيل أو تحرير سيناء بكاملها في قتال متواصل، وهناك بعض الغموض أو التقلب فيما إذا كان الهدف الأساسي هو تحرير أرض سيناء حتى المضائق والصمود فيها، أو الاكتفاء بتحرير حوالى عشرة كيلومترات على طول الضفة الشرقية للقناة. ولكن يبدو من الواضح أن الغاية العسكرية المباشرة كانت انزال ضربة جسيمة وخسائر بالغة بالقوات الإسرائيلية سلاحاً وأفراداً، بغية كسر الجمود والمراوغة والمماطلة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة لدفعهما نحو تسوية للنزاع. ففي اجتماع المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٣ حزيران/ يونيو ١٩٧١، قال الرئيس السادات مشيراً إلى الغاية من الحرب والنواقص التعبوية لدى القوات المسلحة المصرية:

«انكم مطالبون بالعمل في حدود الامكانيات المتاحة لكم. لو انكم عبرتم القناة وأخليتم عشرة سنتيمترات فقط شرقي القناة، وأقول ذلك طبعاً للمبالغة، فإن ذلك سوف يغير الموقف السياسي دولياً وعربياً»[٤٠].

وعندما جاء وقت الحرب، أصدر الرئيس السادات في ٥ تشرين الأول/ اكتوبر التوجيه الاستراتيجي التالي الذي صاغ عباراته محمد حسنين هيكل[٤١]:

«توجيه استراتيجي من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة:

إلى الفريق أول محمد اسماعيل علي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة:

١ ـ بناء على التوجيه السياسي العسكري الصادر لكم مني في أول اكتوبر [تشرين الأول] ١٩٧٣، وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسي الاستراتيجي، قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية:

(أ) إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم ٦ اكتوبر [تشرين الأول] ١٩٧٣.

(ب) تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات.

(جـ) العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور امكانيات وقدرات القوات المسلحة.

٢ ـ تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية.

توقيع

انور السادات

رئيس الجمهورية».

٩ رمضان ١٣٩٣ هـ

٥ اكتوبر ١٩٧٣

في تعليق على أهداف الرئيس السادات في حرب اكتوبر، يقول هنري كيسنجر بأن السادات لم يهدف إلى تحقيق مكاسب لمجرد احتلال مساحات من الأرض، وإنما أراد خلق (تأزم) يؤدي إلى تبديل موقف الفرقاء المتجمد، وبالتالي إلى فتح الباب أمام المفاوضات على أساس أن الصدمة الحربية ستمكن كلا

الطرفين من اظهار ليونة لا يمكن أن تتوافر طالما تعتبر إسرائيل نفسها سائدة عسكرياً، وتجد مصر نفسها مشلولة بالمذلة والخزي. كانت غاية السادات نفسية ودبلوماسية أكثر بكثير مما كانت عسكرية، ويضيف كيسنجر:

لقد علم السادات من اجتماعين سريين في أوائل سنة ١٩٧٣ بين مستشاره للأمن القومي حافظ اسماعيل وبيني، بأننا كنا على استعداد لأن نتعامل في دبلوماسية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكن لا بد أنه توصل إلى استنتاجين: الأول أن البرنامج العربي الكامل للانسحاب الإسرائيلي الشامل غير قابل للتحقيق، والثاني أن ما كان قابلاً للتحقيق حالاً لا تقدر مصر على قبوله طالما بدا بأنه يتأتى من الضعف. وهكذا دخل السادات في حرب لا للاستيلاء على أرض وإنما لاسترداد احترام مصر لذاتها، وبذلك يزيد في ليونتها الدبلوماسية. سوريا حاربت لأهداف أكثر تقليدية وواقعية: انها ببساطة أرادت أن تسترد الأراضي المحتلة وعلى الأقل أن تنزل خسائر بإسرائيل. ويضيف كيسنجر ما يبدو بأنه تمجيد واعجاب بالرئيس السادات: نادر هو رجل الدولة الذي يملك عند بداية الحرب مثل هذا التصور الواضح لأهدافها السياسية، وأندر من ذلك حرب أشعلت لوضع أسس الاعتدال في ذيولها. (سنوات التبدل العنيف).

في بادىء الأمر لم يكن كيسنجر ينظر إلى السادات بجدية، وكان يظنه ممثلاً أكثر منه رجل دولة. ثم جاءت حرب ١٩٧٣ ووجد كيسنجر أن السادات حافظ من الساعات الأولى للقتال على صلب مشكلته، وهذا أقنعه بأن الولايات المتحدة كانت تتعامل مع رجل دولة من الطراز الأول. وينسب كيسنجر قناعته هذه إلى أن السادات في الرسالة التي أرسلها للولايات المتحدة بعد بدء القتال بيوم أو يومين، حدد هدفاً بسيطاً وبالدرجة الأولى نفسياً للحرب: ان نظهر بأننا (المصريين) لم نكن خائفين أو لا حول لنا. ويشيد كيسنجر مرة أخرى بالسادات فيقول بأن السادات حقق هذا الهدف بألمعية ـ انه كان شرطاً أساسياً لسياسته المقبلة للسلام. ونحن لا يتبين لنا ما هو النبوغ أو الألمعية في هذا الهدف وفي قرارات السادات خلال الحرب لتحقيقه، إلا إذا كان النبوغ والألمعية تكمن في تهيئة الأوضاع العسكرية والأجواء النفسية في مصر والعالم العربي لتقبل المزيد من التنازلات التي يرضى عنها كيسنجر واسرائيل، بل انه يبدو لنا بأن كيسنجر يمتدح الرئيس السادات لا لأنه استعمل (صدمة) الحرب ليجبر إسرائيل والولايات المتحدة على التحرك نحو تسوية وتقديم (تنازلات) للعرب، وإنما لأنه، في رأي كيسنجر، لجأ إلى الحرب لاستعادة ولو قسط من احترامهم لأنفسهم واعتبارهم الذاتي، بغية أن يجعلهم ذلك مستعدين لقبول تنازلات يقدمها السادات لإسرائيل في حماية (رد الاعتبار) و (استرداد الكرامة). ويلقي كيسنجر مزيداً من الضوء على موقف السادات، فيقول بأن السادات خلال الحرب حافظ على وعده بأن لا يثير الكراهية ضد اميركا في مصر، حتى في الوقت الذي حول فيه الجسر الجوي الأميركي لتزويد اسرائيل بالأسلحة القتال تدريجياً لمصلحة إسرائيل، وكانت الاتصالات يومية بين الولايات المتحدة ومصر، وخفف السادات التهجم على الولايات المتحدة ليس كمنّة وإنما لتفادي دفع الولايات المتحدة إلى جانب اسرائيل دون رجعة في التحركات الدبلوماسية المقبلة:

«كانت خطته تقضي بإقامة علاقة معنا نكون فيها ليس الوسيط فقط رسمياً وإنما نفسياً، وبعبارة أخرى نعامل فيها مطالب مصر على قدم المساواة مع مطالب إسرائيل ـ وتلك فكرة مذهلة لخليفة ناصر بعد حقبتين من الخصومات»[٤٢].

أما رئيس أركان القوات المصرية المسلحة الفريق سعد الدين الشاذلي فقد عبّر عن شكوكه في نيات السادات بقوله في مذكراته:

«بعد انتهاء الحرب وفك الاشتباك الثاني في أيلول [سبتمبر] ١٩٧٥، أعلن السادات لأول مرة بأن هدف القوات المسلحة من حرب اكتوبر ٧٣ كان «احتلال شريحة من الأرض بعمق حوالى ١٠ كيلومترات شرق القناة»، ثم وجه الفريق الشاذلي عدة أسئلة إلى السادات: «لماذا اذن امرت يا سادات بتطوير الهجوم نحو الشرق يوم ١٤ اكتوبر [تشرين الأول] على الرغم من معارضة القادة جميعهم؟ ولماذا اذن رفضت يا سادات وقف إطلاق النار. وقد حققت القوات المسلحة هذا الهدف اعتباراً من يوم ٧ اكتوبر [تشرين الأول] ونجحنا في صد الهجمات المضادة جميعها خلال يومي ٨ و ٩ اكتوبر [تشرين الأول]؟ هناك أسئلة كثيرة يجب أن يجيب عليها السادات إذا كان هذا هو هدف القوات المسلحة فلماذا إذن أخذ يضلل القيادة السياسية

السوفياتية ويرفض نصائحها عندما كانت قواتنا المسلحة في وضع ممتاز؟ وبعد أن حدثت الثغرة لماذا يقلل السادات من أهميتها ويرفض الحلول العملية للقضاء عليها، ثم يطلب وقف اطلاق النار وهو في موقف ضعف، ويأمر قواته بعدم اتخاذ أي إجراء مسبق لمنع محاصرة الجيش الثالث؟ إنها جريمة كبرى يجب أن لا تترك دون تحقيق نزيه حتى يمكننا معرفة هذه الأمور الغامضة»[٤٣].

وفي تعليق بعد حرب اكتوبر على دور القيادة السياسية المصرية في حرب اكتوبر ١٩٧٣، يقول محمد حسنين هيكل الذي كان خلالها وثيق الصلة بالرئيس السادات:

«ولقد اعتقدت وما زلت أعتقد ان السياسة في حرب اكتوبر خذلت السلاح ـ ولا أقول خانته ـ بمقدار ما ان السلاح في سنة ١٩٦٧ خذل السياسة ـ ولا أقول خانها»[٤٤].

أما السادات نفسه فيقول في كتابه وصيتي بأن:

«كل المقاييس والتقديرات والإحتمالات تؤكد أن عملية العبور واقتحام خط بارليف عملية انتحارية مائة في المائة ولن تعود على القوات المسلحة إلا بهزيمة أشد إيلاماً واكثر قسوة من هزيمة ٥ يونيو [حزيران] ١٩٦٧».

ولكنه قرر خوض المعركة إذ لم تكن العملية بالنسبة له:

«مجرد مخاطرة غير مأمونة العواقب فقد كان يقيني ـ طبقاً لحساباتي وبدون التأثر بأية حسابات خارجية اخرى ـ اننا سننجح وسنثبت أقدامنا ـ بعد العبور ـ على الضفة الشرقية للقناة، وسنهدم جدار الخوف الذي تفننت إسرائيل في إقامته بكل الوسائل الإعلامية والأساليب السيكولوجية منذ انتصارها المزيف في ٥ يونيو [حزيران] ١٩٦٧»[٤٥].

وحسب تقدير السادات كان احتمال النجاح في عملية العبور يزيد عن ٨٠٪.

«وكان في تقديري ايضاً ان وصولنا للمضايق أمر ممكن، ولكن لم تكن الأرض في خطتي بقدر ما هدفت خطتي لضرب نظرية الأمن الإسرائيلية، وتقويض المجتمع الإسرائيلي بالتالي بسقوط هذه النظرية من داخله، وهذا ما وقع بالفعل وما زالت موجاته تغرق إسرائيل حتى الآن ولا تستطيع لها دفعاً، فقد أنهت حرب اكتوبر جيل الحرس القديم الذي قامت إسرائيل على اكتافه»[٤٦].

ومن الواضح أن ادعاء السادات هذا عن الموجات التي ما زالت تغرق إسرائيل ولا تستطيع لها دفعاً وعن إنهاء جيل الحرس القديم هو ادعاء طنان رنان لا يمثل الحقيقة إلا بقدر ضئيل. ويؤكد السادات ان من أهداف حرب اكتوبر الأساسية:

«هدم جدار الخوف من أساسه عن طريق العبور ووقوفنا على الضفة الشرقية للقناة، وهذا ما دعاني في وقت من الأوقات لكي أقول لعبد الناصر على سبيل المجاز ان اقتحامنا القناة ووقوفنا على مجرد ١٠ سم من الضفة الشرقية للقناة كفيل بأن يغير الموقف دولياً سواء على المستوى الغربي أو الشرقي أو العربي. وبالطبع كان عبد الناصر مدركاً لهذا تماماً، ولكنه كان حذراً بحيث كان اعتباره منصباً أساساً على حساب الخسائر والمخاطر».

وادعى السادات ان استراتيجيته:

«كانت مختلفة بحيث تحولت الـ ١٠ سم إلى ١٥ كيلومتراً تقريباً.. ثم في المرحلة الثانية وصلنا إلى المضايق وبهذا جنينا ثمار المعركة كاملة بنصف معركة»[٤٧].

وهكذا وصف السادات حرب اكتوبر بنصف معركة، وتجاهل انه أمر قواته بالتقدم نحو المضايق في ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر رغم معارضة رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية وعدد من ضباط القيادة (الفريق سعد الدين الشاذلي)، فنزلت بالقوات المصرية هزيمة قاسية غيرت الوضع العسكري، ومهدت لنجاح شارون في عبور الدفرسوار إلى الضفة الغربية ومحاصرة الجيش الثالث.

ومما هو جدير بالذكر، ان وزير الحربية القائد العام الذي وجه إليه التوجيه الاستراتيجي يوم ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ هو الفريق أول أحمد اسماعيل علي القائد العسكري، الذي قيل انه كان يكره الرئيس عبد الناصر بسبب فصله مرتين من القوات المسلحة، المرة الأولى بعد هزيمة ١٩٦٧ ثم أعيد للخدمة، والمرة الثانية وكان يومها رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية اثر غارة ناجحة في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، قامت بها قوة برمائية إسرائيلية هاجمت بالدبابات عدة أهداف في الأرض المصرية غرب القناة ثم انسحبت بعد عشر ساعات، دون أي تدخل من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية،

ودون أن يعلم رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية بهذه الغارة إلا بعد انسحاب القوة. ولقد عين الرئيس السادات الفريق أول أحمد اسماعيل بعد أن تخلص من الفريق محمد صادق الذي لم يعد السادات راضياً عنه. ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي إن الفريق أحمد اسماعيل أصبح يخشى تحمل المسؤولية نتيجة لطرده مرتين من القوات المسلحة، وانه كان رجلاً مريضاً، وان الرئيس السادات كان يعلم ذلك، وبالفعل فإنه مات بمرض السرطان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ في مستشفى ولنغتون بلندن:

«قد سجل الأطباء في تقريرهم الطبي ان إصابته بهذا المرض لا بد وأنها كانت واضحة وظاهرة قبل ذلك بثلاث سنوات على الأقل. وفي احدى خطب الرئيس عام ١٩٧٧ اعترف بأنه كان يعلم بمرض أحمد اسماعيل قبل وأثناء حرب اكتوبر ٧٣، وان الأطباء أخطروه بأن حالته الصحية لا تسمح له باتخاذ القرارات»(٤٨).

ويأتي تعليق الفريق الشاذلي على تعيين الفريق أحمد اسماعيل بمنطق لا يمكن تجاهله إذا كانت قصة مرضه صحيحة التفاصيل:

«فكيف والحال هكذا نقوم بتعيين رجل مريض لا يستطيع أن يتخذ قراراً قائداً عاماً للقوات المسلحة؟ إن أي خطأ يرتكبه هذا الرجل لن يؤثر على حياة آلاف المواطنين فحسب، بل إنه قد يؤثر أيضاً على تاريخ ومستقبل أمة، ان اعتراف السادات بتعيين أحمد اسماعيل قائداً عاماً وهو يعلم بمرضه يعتبر جريمة كبرى يرتكبها بحق الشعب والوطن، لا لشيء إلا لكي يصون مصالحه الشخصية ونزعته الدكتاتورية»(٤٩).

ويستطرد الفريق الشاذلي فيذكر بأن اختلافه مع أحمد اسماعيل كان من الأسباب التي دعت السادات لتعيينه وزيراً للحربية على أساس «مبدأ (فرّق تسد) الذي مارسه الحكام الطغاة منذ فجر التاريخ» وخدمة لمصالح السادات وطموحه الشخصي. كما يذكر بأنه كان في امكان القوات المصرية أن تحقق في حرب اكتوبر أكثر مما حققت لو كان هناك قائد أصلب عوداً وأقوى شخصية من الفريق أحمد اسماعيل، ولما تمكن العدو من احداث ثغرة في الدفرسوار يعبر خلالها إلى غرب القناة، ولكان في امكان قوات مصر أن تقضي على قوات الثغرة في بدايتها. واعتقد الفريق الشاذلي انه لو توافر مثل هذا القائد الذي يستطيع أن يعارض السادات:

«لاستمر القتال وفقاً للاسلوب الذي نريده وليس طبقاً للأسلوب الذي يختاره العدو»(٥٠).

خلال مرض الفريق أحمد اسماعيل في لندن سنة ١٩٧٤، كان الفريق الشاذلي سفيراً لمصر فيها فقام بزيارته في المستشفى، فأبلغه الرجل المريض بأن الرئيس السادات كان معادياً لـ (الشاذلي) وأنه أمر بإسقاط اسمه وصوره من الفيلم التسجيلي عن حرب اكتوبر. وبعد أن ترك الفريق الشاذلي منصبه كسفير في لندن ولجأ إلى الجزائر، وجه خطاباً اتهامياً إلى النائب المصري العام يطلب فيه محاكمة الرئيس السادات لجرائم اتهمه بأنه ارتكبها، وأوردها في خطابه الذي نشره في ملحق مذكراته (حرب أكتوبر):

«خلال الفترة ما بين أكتوبر [تشرين الأول] ١٩٧٣ ومايو [أيار] ١٩٧٨، وحيث كان يشغل منصب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية بأنه ارتكب الجرائم التالية:

١ ـ الإهمال الجسيم الذي سبب اختراق الجبهة المصرية في الدفرسوار، وفشل القوات المصرية في منع هذا الاختراق أو القضاء عليه، ونجاح العدو في حصار الجيش الثالث.

٢ ـ تزييف التاريخ في كتابه البحث عن الذات الذي ملأه بالمعلومات المزيفة عن قصد وليس عن خطأ بريء.

٣ ـ الكذب على الشعب المصري ومجلس الشعب في بياناته الرسمية وفي مذكراته البحث عن الذات، ومنها أن العدو الذي اخترق في منطقة الدفرسوار هو سبعة دبابات فقط، واستمر يردد هذه الكذبة طوال فترة الحرب وادعائه بأن الجيش الثالث لم يحاصر.

٤ ـ الادعاء الباطل على الفريق الشاذلي بأنه عاد منهاراً من الجبهة يوم ١٩ اكتوبر [تشرين الأول]، وانه أوصى بسحب جميع القوات المصرية من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية للقناة.

٥ ـ اساءة استخدام السلطة باتهامه لخصومه السياسيين بادعاءات باطلة».

وقال الفريق الشاذلي في خطاب اتهامه للسادات أنه إذا كان من المتعذر في ظل الدستور القائم محاكمة الرئيس السادات، فإنه يطلب أن يحاكم هو محاكمة علنية حتى تتبين الحقائق، وأكد أنه يستطيع تقديم الأدلة على صحة اتهاماته للرئيس السادات.

الدعم العربي والسوفياتي وسلاح البترول

في حرب اكتوبر قدمت الدول العربية مساعدات ضخمة لمصر وسوريا وتضامنت معها وساندتها، وزودتها بقوات عسكرية لم تشترك كلها في المعارك لوصولها لمواقع القتال بعد وقف اطلاق النار. وأرسلت الدول العربية أسراباً من طائرات (الميغ) و (السوخوي) و (الهوكر هنتر) و (الميراج)، واشتركت ألوية عراقية وأردنية في القتال في سوريا، وأظهرت الطائرات العراقية كفاءة جيدة في القتال في الأجواء المصرية. ويذكر الفريق الشاذلي في مذكراته:

«ففي أكثر من مناسبة كانت تشكيلاتنا البرية عندما تطلب معاونة جوية ترفق طلبها بالقول: «نريد السرب العراقي» أو «نريد سرب الهوكر هنتر»». (حرب اكتوبر).

ويورد الفريق الشاذلي الذي كان رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية في حرب اكتوبر تقييماً للمساعدات التي قدمتها الدول العربية التسع لمصر وسوريا، وذلك وفق قوة تأثير مساعدات كل دولة جاء حسب الترتيب التالي:

المركز الأول: الجمهورية العراقية.
المركز الثاني: الجمهورية الجزائرية.
المركز الثالث: الجمهورية العربية الليبية.
المركز الرابع: المملكة الأردنية.
المركز الخامس: المملكة المغربية.
المركز السادس: المملكة العربية السعودية.
المركز السابع: جمهورية السودان الديمقراطية.
المركز الثامن: دولة الكويت.
المركز التاسع: الجمهورية التونسية[٥١].

وكانت هناك سبع دول عربية لم تسهم في تقديم العون بقوات عسكرية لأنها لم تكن تملك ما تستطيع أن تقدمه للمعركة.

وكان لليبيا موقف خاص تجاه مصر السادات. وحسبما قالت جيهان السادات:

«أما في ليبيا فإن تصرف العقيد معمر القذافي كان غاية في السوء. فبدلاً من مساعدة مصر قام بجميع المحاولات للإفساد علينا. ولم يف بوعده بتزويد مصر بالبترول وقطع الغيار لطائرات الميراج». (سيدة من مصر).

وقالت السيدة جيهان بأن نجاح العبور:

«لم ينل رضا القذافي فقد غضب لأن أنور لم يخبره عن الموعد المحدد لقيام الحرب، وقامت الإذاعة الليبية بعد عبور القوات المصرية للقناة بيومين بترديد انه لافرصة لنا في النصر: «الجنود المصريون جبناء تعودوا على الهزائم وسوف تهزمهم إسرائيل للمرة الرابعة»».

وعندما اخترقت القوات الإسرائيلية منطقة الدفرسوار إلى ضفة القناة الغربية لم تقدم ليبيا سوى الإهانات. وفي وقت لاحق قال لي قائد قواتنا في الدفرسوار أحمد بدوي:

«عندما سمعت الإرسال الإذاعي اعتقدت أن الإشاعات آتية من إسرائيل، ولكن عندما أدركت بأنها من ليبيا فإني أعترف بأني بكيت. كيف يمكن لإخواننا اتخاذ موقف معادٍ لنا».

وفي وقت لاحق جاءت توضيحات ليبية عبر الإعلام العربي تقول بأن ليبيا امتنعت عن تزويد مصر بالدبابات والمساعدات، لأن السادات تخلى عن القتال والنضال فلم يعد مستحقاً للمساعدة.

ويعلق الفريق الشاذلي على الدعم العربي فيقول:

«وهكذا يمكن القول إن التعاون العربي خلال حرب اكتوبر كان أفضل صورة ظهر بها العرب منذ انشاء دولة إسرائيل، ولكن يجب أن نعترف بأخطائنا وأن نتعلم منها. فقد كان الخطأ الأول هو التأخير الواضح في إرسال

هذا الدعم العسكري إلى الجبهات المختلفة، مما جعل الكثير من وحدات الدعم تصل في وقت متأخر لا يسمح بأن يكون لها تأثير كبير على سير المعركة. والخطأ الثاني هو أن بعض وحدات الدعم كان مستوى تجهيزه وتدريبه لا يسمح له أن يدخل في معركة ضد القوات الإسرائيلية التي كانت على مستوى عال من التجهيز والتدريب»[٥٢].

وقدمت الدول العربية وخصوصاً السعودية وليبيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والجزائر مساعدات مالية، بلغ مجموعها مئات الملايين من الدولارات. وفي ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣) خلال المعركة، سافر الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى موسكو ودفع للسوفيات مائتي مليون دولار ثمناً لدبابات طلب إرسالها فوراً إلى مصر وسوريا.

وفي كتابه عن عهد الرئيس الياس سركيس يذكر كريم بقرادوني بأن عبد الحليم خدام قابل وفداً كتائبياً كان هو وجورج سعادة (عضو المكتب السياسي) من أعضائه، وقال للوفد:

«ليست علاقتنا مع سليمان فرنجية من النوع العاطفي فقط، ففي حرب تشرين [اكتوبر] عام ١٩٧٣ كان الطيران الإسرائيلي يمنع وصول شحنة من الدبابات التي كنا بحاجة إليها إلى مرافئنا، وكنت اعرف نزيه البزري (وزير لبناني سابق ونائب صيدا)، فطلبت منه أن يتصل برئيس الحكومة اللبنانية الذي كان آنذاك تقي الدين الصلح للسماح لنا بإنزال الدبابات من ميناء طرابلس فتهرب الصلح من هذا الموضوع، وعندئذ اتصل البزري بسليمان فرنجية وأطلعه على طلبنا فوافق فرنجية فوراً وأجاب: لتعتبر سوريا مرفأ طرابلس مرفأ سورياً حتى نهاية الحرب. واضاف خدام قائلاً: إن الرئيس الأسد لن ينسى أبداً هذه البادرة الكريمة، وإذا طلب فرنجية نصف الجيش السوري فرئيسنا مستعد لان يرسله فوراً». (السلام المفقود).

وبالنسبة إلى موقف سوريا من لبنان وبعض الدول العربية، قال عبد الحليم خدام للوفد الكتائبي:

«في ما يختص بعقد معاهدة أمنية لم نتقدم بأي طلب ولن نرفض أي عرض. نحن قوميون عرب نستطيع قبول الحد الأقصى كما نستطيع الاكتفاء بالحد الأدنى. لقد اقترح الرئيس فرنجية علينا عام ١٩٧٦ معاهدة دفاع مشترك تتيح لنا التدخل في لبنان، فتدخلنا بدون أن نطالب بشيء. ولمح الرئيس شمعون عام ١٩٧٧ إلى فكرة اتحاد فدرالي يضم سوريا والأردن ولبنان فلم يلق منا اي جواب. وعرضت علينا الولايات المتحدة الأردن ولبنان في مقابل ذهابنا إلى مؤتمر جنيف بدون منظمة التحرير الفلسطينية فرفضنا عرضها...».
(السلام المفقود).

في حرب اكتوبر استخدم العرب سلاح البترول للضغط على الولايات المتحدة والدول التي تساعد اسرائيل. فلقد قرر وزراء البترول العرب تخفيض انتاج البترول بنسبة ٥٪ شهرياً إلى أن يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية. وفي إشارته إلى سلاح البترول العربي، يقول كيسنجر بأن أعضاء أوبيك الستة الخليجيين رفعوا سعر البترول بنسبة ٧٠٪ ـ من ٣,٠١ دولارات إلى ٥,١٢ دولارات للبرميل، وأنه نتيجة لذلك أصيبت الدول الأوروبية بالهلع، وبدا بأنها تريد أن تكسب رضا الدول المنتجة للبترول.(**سنوات التبدل العنيف**).وفي محاولة عربية لتخفيف عداء الولايات المتحدة وكبح جماح مساعداتها الضخمة لإسرائيل، تشكل وفد من السعودية والكويت والجزائر والمغرب لمقابلة الرئيس نيكسون أثناء القتال. وكان الوفد يحمل مذكرة تطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية واحترام حقوق الشعب الفلسطيني، كما تطالب الولايات المتحدة بالتوقف عن مساعدة العدوان الإسرائيلي، خصوصاً بعد أن تمكنت القوات الإسرائيلية من وقف تطور الهجوم المصري في سيناء، واستردت المواقع التي كانت تحتلها سابقاً في الجولان ولم يكن كيانها في خطر. وعند اجتماعه مع الوزراء العرب الأربعة بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، عبر الرئيس نيكسون عن رغبته في قيام علاقات طيبة بين الولايات المتحدة والعرب، وقال بأن المساعدات العسكرية التي يقدمها لإسرائيل هي أقل مما يطلبه أنصار إسرائيل في الكونغرس، وألزم نفسه بالعمل على تحقيق السلام العادل لمصلحة الجميع، وأكد بأنه لن يخضع لضغوط السياسات المحلية الصهيونية. وأشار إلى أن هنري كيسنجر رغم يهوديته، فهو يعمل لمصلحة الولايات المتحدة ولمصلحة السلام، وأشار كذلك إلى أن الخبراء العسكريين الأميركيين كانوا قد أعلموه في البداية بأن إسرائيل تستطيع أن تقهر العرب بسرعة، ولكن تبين عندما نشب القتال أن العرب حققوا نجاحاً كبيراً لم يكن متوقعاً حتى من قبل العرب انفسهم حسب اعتقاده. وقال الرئيس نيكسون للوزراء العرب أنه إذا تهدد كيان إسرائيل فإن الولايات المتحدة سوف تتدخل لحمايتها، ثم

اقترح وقف إطلاق النار على أساس أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأنه سيسعى لتنفيذه ولانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، غير أنه لم يربط هذا الانسحاب بخطوط ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. واجتمع الوزراء العرب الأربعة كذلك بهنري كيسنجر فقال لهم، بأن الإنسحاب إلى خط ٥ حزيران/ يونيو يشكل خطراً على إسرائيل، وأنه لا يعتبر أن إقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني يشكل حلاً مقبولاً ترضى به الولايات المتحدة، مدعياً بأن قيام الدولة الفلسطينية سوف يؤدي إلى القضاء على إسرائيل أو على الأردن:

«وعندما سأله وزير خارجية المغرب بن هيمه عن موقف الولايات المتحدة في حالة قيام إسرائيل بالعدوان على الدول العربية بعد وقف إطلاق النار، أجاب كيسنجر ان الولايات المتحدة لن تقدم في هذه الحالة اية معونة لإسرائيل، زاعماً أن إسرائيل في هذه الحالة لن تستطيع مواصلة الحرب اكثر من ستة ايام، وهو تعهد لم تحترمه الولايات المتحدة، فقد استمرت إسرائيل في عدوانها بعد وقف اطلاق النار في ٢٢ اكتوبر [تشرين الأول] واستمرت الولايات المتحدة في تقديم مساعداتها العسكرية». (مذكرات محمود رياض).

وزعم كيسنجر أنه عندما اقترحت الولايات المتحدة وقف إطلاق النار في بداية القتال فهي إنما فعلت ذلك لمصلحة العرب، لأن تقديرات (البنتاغون) كانت تؤكد بأن إسرائيل ستلحق بالعرب هزيمة ساحقة كما حدث في ١٩٦٧.

وبالنسبة إلى مشروع السادات الذي كان قد أعلنه في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وانتقاده لسلوك الولايات المتحدة لاستمرارها في تزويد إسرائيل بالأسلحة التي تمكنها من الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، قال كيسنجر إن الولايات المتحدة لا تعتبر السادات عدواً لها، ولكنها تختلف معه في بعض نقاط المشروع وإن كانت تعتبر البعض الآخر بناءً. وكان مشروع السادات يتلخص في التزام مصر بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وبقبول وقف إطلاق النار في مقابل انسحاب إسرائيل الى خط ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ تحت إشراف الأمم المتحدة، والشروع في تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية، وكذلك استعداد مصر لحضور مؤتمر سلام دولي في إطار الأمم المتحدة فور إكمال الانسحاب الإسرائيلي. وعندما سأله الشيخ صباح وزير خارجية الكويت عن السبب في إرسال كميات ضخمة من الأسلحة إلى إسرائيل، في الوقت الذي يقول فيه بأن الولايات المتحدة تعمل من أجل السلام، أجاب كيسنجر بأن الولايات المتحدة لا ترغب في أن تفقد إسرائيل قواها العسكرية، وأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تساعدها في الحفاظ على التوازن العسكري مع العرب. وشعر الوزراء العرب بأن الولايات المتحدة ما زالت تسير على سياستها السابقة المنحازة كلياً لإسرائيل، وأن كيسنجر قد أصبح اليد العليا في تشكيل السياسة الأميركية الخاصة بقضية الشرق الأوسط، كما اقتنعوا بأن كيسنجر يماطل حتى تحقق إسرائيل انتصاراً كبيراً على العرب بالأسلحة الوفيرة المتطورة التي زودتها بها الولايات المتحدة، وبذلك تكون في مركز قوة ويكون العرب في موقف ضعيف في أي مباحثات أو مفاوضات مقبلة. وبالفعل، قدم الرئيس نيكسون طلباً إلى الكونغرس للموافقة على تقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل في حدود ألفين ومائتي مليون دولار، وكانت ضخامة المساعدة مفاجأة لوزراء الخارجية العرب الذين تصور بعضهم أن مقابلة الأربعة من الوزراء العرب مع نيكسون قد تفتح صفحة جديدة للتعاون العربي ـ الأميركي. (مذكرات محمود رياض).

وقال كيسنجر للوزراء العرب بأن هدف أميركا المباشر هو وقف القتال، ثم بذل الجهد للتوصل إلى سلام دائم، وإن إطالة النزاع سينجم عنها خطر المجابهة بين الدول العظمى على الأرض العربية وذلك «هو الكابوس الدائم للعرب». وقال لهم كذلك بأنه لا يمكن الالتزام بأكثر من التعهدات العامة للقرار (٢٤٢)، ولا الحصول على التزام من إسرائيل بالعودة إلى خطوط ١٩٦٧، وأنه إذا تمسكتم بالإصرار على كل شيء كشرط مسبق لوقف إطلاق النار فعندئذ ستستمر الحرب. وفي مقابل الموقف الأميركي تحدث السيد عمر السقاف الوزير السعودي (الرقيق الحكيم)، وأجمل الموقف العربي بلهجة الاعتدال في اجتماع الوزراء العرب مع نيكسون فقال:

«إسرائيل ليست مهددة بالفناء من قبل العرب، ولم يخش أن يؤكد بوضوح بأن لإسرائيل الحق في العيش ولو في داخل حدود ١٩٦٧».

وأضاف:

«إننا لا نريد أكثر من عودة إلى حدود ١٩٦٧ واحترام حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم أو تعويضهم عما فقدوه. هذا سيكون كافياً لضمان استقرار وسلامة إسرائيل». (سنوات التبدل العنيف).

ولا يستطيع الإنسان إلا أن يتساءل: هل هناك (اعتدال) أكثر من هذا، وهل يمكن أن يكون ما هو أقل من هذا سوى استسلام وخنوع للظلم وللهوان وتنازل عن الوطن والأرض والأهل؟ ورغم قبول السقاف نيابة عن العرب ببقاء إسرائيل واعتدال مطلبه، فإن تعليق كيسنجر في كتابه كان ان السقاف: كلفنا بمهمة تحتاج لقوة هرقل، وإن إسرائيل لا تقبل بالعودة لخطوط ١٩٦٧ كنتيجة لحرب فرضها عليها جيرانها وأصبحت الآن تميل لمصلحتها. ومن الناحية الأخرى، فإنه بدون مساندة الولايات المتحدة كان لا يمكن إحراز تقدم حتى نحو أهداف أصغر مما طالب به السقاف، وان بعض الدول العربية الممثلة في مكتب الرئيس نيكسون (اجتماع وزراء الخارجية الأربعة) كانت تحتاج الولايات المتحدة لتدفع عنها تهديداتها من جيران نهمين (غالباً عرب حسب قول كيسنجر)، ولتهدئة الاضطراب الداخلي. وكان هذا التعليق مثالاً على التعنت والابتزاز الأميركي الظالم في أبشع صوره. واكتفى الرئيس نيكسون بأن وعد العرب بأن يعمل في إطار القرار (٢٤٢)، وبتكليف هنري كيسنجر بأن يكون المفاوض مع العرب وإسرائيل، و (بشّرهم) بأن ألمح أن مشاركة كيسنجر في حد ذاتها ستؤمن نجاح المفاوضات، وأكد بأن كيسنجر لا يخضع للضغوط الداخلية أي اليهودية. ورد السقاف «بأننا جميعاً ساميون». وفي إشارة إلى نيكسون، قال بأنه الرجل الذي استطاع أن يحل الحرب الفيتنامية، والذي كان يمكن أن يقر السلام في جميع انحاء العالم، يمكنه بسهولة أن يلعب دوراً طيباً في تسوية وإقرار السلام في منطقتنا في الشرق الأوسط. ووجد هنري كيسنجر في أقوال السقاف دليلاً على أن المساعدة الأميركية العاجلة لإسرائيل زادت في دفع العرب نحو أميركا.

وهكذا، فإن عملية النقل الجوي لإعادة تزويد إسرائيل بـ (الأسلحة) لم تتلف ـ وربما كانت قد زادت ـ القناعة العربية بأن الولايات المتحدة كانت المفتاح لتسوية سلمية. (سنوات التبدل العنيف).

وعلى هذه الصورة يدلل كيسنجر على نجاح مواقفه واستراتيجيته الهادفة إلى قهر العرب وإدخال اليأس والقنوط إلى قلوبهم للاستسلام لأميركا «الملجأ الوحيد دون غيرها».

ورغم اعتدال العرب الشديد، طلب كيسنجر من الوزراء العرب أن يمتنعوا عن «طلب المستحيل»، وذكر بأن الوزراء بدوا مصممين على تفادي المجابهة مع الولايات المتحدة، وبأنه استغرب أن رد فعل الدول العربية والسادات على عملية النقل الجوي الضخمة للأسلحة الأميركية لإسرائيل لم يكن عنيفاً، وان السادات لم يحاول أن يحرض الشعوب العربية ضد أميركا، وأن الملك فهد (الأمير فهد في ذلك الوقت) أبلغ الولايات المتحدة بأن الوضع كان يتدهور، وشعر بأن أصدقاء أميركا أصبحوا الآن أمام معضلة ميئوس منها، إذا «انتصر»العرب فإن الشرق الأوسط يصبح مرهوناً للاتحاد السوفياتي، إذا «خسر» العرب سيكون من المتوقع أن يقوم الاتحاد السوفياتي بإعادة بناء الجيوش العربية، وسيدعى المستشارون السوفيات للعودة إلى مصر، وسيصبح من المستحيل على أي عربي أن يقول بافتخار أنه صديق أميركا. ولم يخالف كيسنجر هذا التحليل، ولكنه ذكر بأنه كان لأميركا «كشف حساب» مختلف: خطر إعادة بناء الجيوش العربية بواسطة السوفيات كان شراً أقل شأناً من انتصار يحرزه السلاح السوفياتي، وان نوع السلام الذي كانت أميركا تسعى إليه لن يترك السوفيات في وضع أفضل:

«وعلى وجه التأكيد فإن استراتيجيتنا بأكملها كانت تهدف إلى العكس. الرسائل المصرية كانت تشير إلى عزم على التحرر من التبعية السوفييتية، وكنا مصممين على استكشاف هذا الاحتمال».

ويضيف كيسنجر بأن جلالة الملك فيصل لم يكن عنيفاً في موقفه عندما رد على رسالة كيسنجر، كان متألماً أكثر منه لجوجاً، أعرب عن حزنه الكبير بسبب صراع الدول الكبرى الذي هدد بالخراب كل دول المنطقة، فهو لم يندد أو يلوم الولايات المتحدة بسبب الأزمة الحالية، بل طالب بعودة إسرائيل إلى حدود

١٩٦٧، وألح بأن توقف الولايات المتحدة جميع شحنات الأسلحة لإسرائيل، وألمح بصورة غير واضحة وغير مباشرة إلى عقوبة لعدم الانصياع لمطلبه:

«إذا لم نضع حداً لمساندتنا لإسرائيل، فإن العلاقات السعودية الأميركية ستصبح «فاترة»، نحن اعتقدنا بأنه كان علينا أن نتحمل هذه المخاطرة لكي نقيم توازناً في القوى التي تمكن الدول العربية المعتدلة أن تتنفس بسهولة أكثر ـ حتى وان شعرت بأنها مجبرة على معارضة الطرق او الوسائل التي نتوصل بها إلى هذا الوضع». (سنوات التبدل العنيف).

رغم أن السعودية دولة البترول الكبرى هددت بتخفيض إنتاج البترول، فإن الولايات المتحدة ثابرت على الاستمرار في تزويد إسرائيل بكميات ضخمة من الأسلحة المتطورة، تفوق أضعاف ما قدمه الاتحاد السوفياتي من أسلحة للعرب الذين كانوا يحاولون استرداد جزء من أراضيهم المحتلة، واكتفت الولايات المتحدة بتقديم الوعود لأن تبذل جهداً طيباً بعد وقف القتال للتوصل إلى تسوية، وطلبت أن تتخلى مصر عن «مطالبها القصوى» التي زعم كيسنجر أنها غير قابلة للتحقيق. كما طلبت وقفاً لإطلاق النار مرتبطاً بتعهد من الفرقاء للمباشرة في محادثات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، للتوصل إلى تسوية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بجميع أجزائه بما في ذلك انسحاب القوات الذي يحدده ذلك القرار، وكان كل هذا يعني في مجمله أن تتخلى مصر والعرب عن مطالبهم المعتدلة في حد ذاتها، وتقديم تنازلات أكثر لإسرائيل والولايات المتحدة وقبول العودة إلى المماطلات والمغالطات في تفسيرات القرار ٢٤٢ والعرقلات الإسرائيلية ـ الأميركية لتنفيذ بنوده. وكان كيسنجر يصور القتال وكأنه صراع مع العدو السوفياتي (البغيض)، وان كان يزعم بأنه حاول أثناء القتال أن لا يحرج السوفيات علناً حتى لا يدفعهم إلى مزيد من التصلب في مؤازرة العرب. ويشير كيسنجر إلى دور شاه إيران الذي وقف إلى جانب الولايات المتحدة إبان حرب أكتوبر فلم يسمح للطائرات الحربية الروسية بنقل الأسلحة فوق أراضيه للعراق أو سوريا، ومنع موقفه العراق من أن ترسل أكثر من لواء واحد لمساعدة سوريا في القتال، وقال كيسنجر وفاء الشاه وتنديداً بخذلان أميركا له فيما بعد: الشاه وقف إلى جانبنا في ساعة حاجتنا وهي خدمة لم نبادله إياها.

كما اشار إلى أن إيران وقفت حائلاً دون تقدم روسيا في المنطقة. (سنوات التبدل العنيف).

في إجراء مقابل للمساعدات الضخمة التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل، قام الملك فيصل بحظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا المنحازة بتطرف لإسرائيل، وأعلن بأن السعودية ستخفض إنتاجها من النفط بنسبة عشرة بالمائة كل شهر، متجاوزاً بذلك تخفيض الخمسة بالمائة التي قررها وزراء البترول العرب. وحذت الدول العربية المنتجة للبترول حذو السعودية، وألغت البحرين اتفاقها مع الولايات المتحدة الخاص بالتسهيلات الممنوحة لها في ميناء البحرين. وبدأ التضامن العربي قوياً، ونبه سلاح البترول دول العالم إلى خطورة السياسة الإسرائيلية التوسعية على مصالح تلك الدول. ومن جانب آخر، وقف الرئيس اليوغوسلافي العظيم تيتو موقفاً مسانداً للحق العربي، وقدم لمصر لواءً مدرعاً، وسمح لطائرات نقل السلاح الروسية بالمرور عبر أجواء بلاده إلى مصر. واشترك في القتال على الجبهة المصرية عشرون طياراً كورياً شمالياً مع ثمانية موجهين جويين وثلاثة عناصر قيادة وشيفرة وطبيب وطباخ وخمسة مترجمين. ويذكر الفريق سعد الدين الشاذلي في مذكراته أن تصرفات هؤلاء الكوريين كانت ممتازة، وأن علاقاتهم مع الجميع كانت جيدة، وأنهم كانوا يعتمدون على أنفسهم في كل شيء. (حرب اكتوبر).

وفي أثناء القتال، جاء رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغن إلى القاهرة في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، وعقد خمس جلسات عمل مع الرئيس أنور السادات، وبحث معه في وقف إطلاق النار قبل أن يتطور الموقف ضد مصلحة مصر، ولكن الرئيس السادات رفض القبول بوقف إطلاق النار، ولعله بذلك أضاع فرصة كانت في مصلحة مصر بالمقارنة مع قبول وقف إطلاق النار فيما بعد بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣) بعد أن تبدل الموقف العسكري إلى غير مصلحة مصر، نتيجة لتدفق المساعدات الأميركية الضخمة، ونجاح القوات الإسرائيلية في سحق محاولة للتقدم المصري نحو مضايق متلا والجدي في سيناء، وفي اختراق الجبهة المصرية في ثغرة الدفرسوار بقوات مدرعة كبيرة. ولقد أثار الرفض الأول

لوقف إطلاق النار عندما كانت مصر في موقف قوي عسكرياً ثم القبول به عندما أصبح موقفها ضعيفاً، تساؤلات بشأن نيات الرئيس السادات وتعاونه مع الولايات المتحدة.

بالنسبة إلى المساعدات السوفياتية التي قلل البعض من شأنها بما في ذلك الرئيس السادات أحياناً، فإنه من الإنصاف أن يذكر بأنه منذ أن كسر الرئيس العظيم جمال عبد الناصر الاحتكار الغربي للسلاح حتى بدء حرب اكتوبر ١٩٧٣، فإن الاتحاد السوفياتي كان قد زود مصر وسوريا والدول العربية بكميات هائلة من الأسلحة الفعالة. ويذكر الفريق الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المصرية المسلحة في حرب اكتوبر، بأن مجموع هذه الأسلحة بلغ:

«أرقاماً تكاد تكون خرافية (حوالى ٧٠٠٠ دبابة. حوالى ١٨٠٠ طائرة. حوالى ٨٠٠ مدفع من مختلف الأعيرة. حوالى ١٥٠ قطعة بحرية. وأكثر من مليوني قطعة سلاح صغيرة من بنادق ورشاشات وآر. ب. ج... الخ)، وان هذا الحجم من السلاح يوضح لنا مدى قدرة الإتحاد السوفييتي كدولة عظمى على التأثير في الأحداث في منطقة الشرق الأوسط»[٥٣].

ويضيف الفريق الشاذلي أنه إضافة إلى هذه الكميات الهائلة من الأسلحة الروسية، فإن شروط تمويلها كانت في حد ذاتها مساعدة ضخمة. فلقد كان هذا السلاح يباع بسعر رخيص وأقل بكثير من سعر السلاح الغربي المماثل في الخصائص فمثلاً كان سعر الطائرة ميغ (٢١) مائتين وخمسين ألف جنيه مصري، والدبابة (٥٥) خمسة وعشرين ألف جنيه مصري، وكان السوفيات يخصمون نصف هذا الثمن ويقدمون قرضاً بقيمة النصف الثاني الذي ستدفعه مصر على أقساط خلال مدة من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، ابتداءً من نهاية فترة سماح طويلة وبفائدة ٢,٥٪. ويذكر الفريق الشاذلي كذلك:

«إن حجم السلاح الذي كان بيدنا قبل حرب اكتوبر كان يفوق ما لدى الكثير من دول حلف وارسو وحلف الناتو، وقد يدهش الكثيرون إذا علموا أن قواتنا البرية ـ وأكرر البرية وليس الجوية او البحرية ـ كانت تتفوق على القوات البرية في كل من بريطانيا وفرنسا، ولكن يجب الا ننسى ايضاً أن اميركا كانت تمد إسرائيل بأسلحة متقدمة وبكميات وفيرة حتى جعلت منها ترسانة من الأسلحة. كانت سياسة اميركا ولا تزال هي أن تضمن لإسرائيل التفوق على جيرانها مجتمعين. لقد كانت القوات الجوية الإسرائيلية متفوقة تفوقاً كبيراً على القوات الجوية المصرية والسورية مجتمعتين، ولقد لعب التفوق الجوي الإسرائيلي دوراً كبيراً وفعالاً في إسكات واحتواء قواتنا البرية والبحرية، وإذا أخذنا المعونة السوفييتية لمصر والمعونة الأميركية لإسرائيل كأساس للمفاضلة في مدى صداقة كل منهما لحليفه، كان واضحاً أن صداقة اميركا لإسرائيل كانت أقوى بكثير من صداقة روسيا لمصر. إن هذه حقيقة لا يمكن إنكارها، ولكن ذلك قد يثير لنا سؤالاً آخر وهو، هل هناك دولة اخرى في العالم اجمع تستطيع أن تعطي السلاح لمصر بالكم والكيف وأسلوب الدفع الذي كان يقدمه الاتحاد السوفييتي؟ اعتقد ان الإجابة هي لا، وأن هذه الإجابة ايضاً هي بديهية ولا يختلف فيها اثنان. ومن هنا، فإنه يمكن القول بأمانة «إن الإتحاد السوفييتي لم يكن الصديق المثالي ولكنه كان افضل صديق في الساحة العالمية»[٥٤].

ولو قال الفريق الشاذلي كذلك بأن سياسات الولايات المتحدة المستمرة هي التي ساعدت في دفع العرب إلى صداقة الاتحاد السوفياتي وطلب مساعداته لكان صادقاً كذلك. وفي خلال حرب اكتوبر، نقل الجسر الجوي السوفياتي، رغم أنه لم يكن مخططاً له من قبل وأنه ابتدأ بعد ثلاثة أيام من اندلاع القتال، خمسة عشر ألف طن من المعدات الحربية، كان أكثر من نصفها لسوريا بما في ذلك الدبابات التي كانت لسوريا فقط. ولقد امتدح الفريق الشاذلي الكفاءة والسرعة التي تميز بهما هذا الجسر الجوي، ووصفه بأنه مفخرة للاتحاد السوفياتي من حيث الحجم والسرعة في التخطيط والتنفيذ «ومفخرة لسوريا ومصر من حيث السرعة في التفريغ والفرز والدفع إلى الجبهة بالنسبة لهذا الحجم الكبير من الإمدادات».

وإضافة إلى الجسر الجوي، نقل السوفيات في عمليات بحرية كبيرة حتى وقف إطلاق النار ٦٣,٠٠٠ طن من الأسلحة والعتاد معظمها للجبهة السورية. وزاد الاتحاد السوفييتي وجوده البحري الحربي في البحر الأبيض المتوسط إلى أربعين سفينة، بحيث وصل مجموع عدد سفنه فيه إلى خمس وثمانين سفينة، وذلك إضافة إلى موقفه الحازم في وجه استمرار إسرائيل في عدوانها قبل وبعد قرار وقف إطلاق النار. وقام كذلك برفع استعداد ست فرق بلغ عدد أفرادها ٤٥,٠٠٠ رجل وجمّع طائراته لنقلها. كما أرسل الرئيس بريجنيف في ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣) رسالة إلى الرئيس نيكسون قال فيها:

«سأقولها بصراحة، إذا لم يكن في استطاعتكم أن تعملوا معنا في هذا المجال، فسوف نجد أنفسنا أمام موقف يضطرنا إلى اتخاذ الخطوات التي نراها ضرورية وعاجلة. إن إسرائيل لا يمكن أن يسمح لها بالاستمرار في تجاهل وقف إطلاق النار»(**).

ورد الرئيس نيكسون على الاتحاد السوفياتي بإعلان الاستعداد النووي في القواعد الأميركية حول العالم. ومع أن الجسر الجوي السوفياتي كان أصغر بنسبة كبيرة من الجسر الأميركي، حسب تقديرات الفريق الشاذلي على أساس الكميات وحساب المسافات من الولايات المتحدة ومن روسيا إلى مصر وسوريا، ومع أن الرئيس السادات انتقص في بعض ادعاءاته من المساعدات الروسية، فمما لا شك فيه أن الاتحاد السوفياتي هو الذي أمدّ مصر وسوريا بالسلاح الوفير المؤثر الذي حاربتا به القوات الإسرائيلية وأنزلتا بها خسائر فادحة. وأن الاتحاد السوفياتي ثابر على مساعدة سوريا ومصر رغم تقلب الرئيس السادات وتقربه من الولايات المتحدة وإخراجه للقوات الروسية من مصر، وقام بتعويض مصر وسوريا عن خسائرهما في حرب اكتوبر. وفي حديث جرى بين محمود رياض والسفير السوفياتي في القاهرة في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، شكا السفير من عدم وجود تشاور مصري ـ سوفياتي منذ بدء القتال. وأشار محمود رياض إلى شكوى مصر من أن الاتحاد السوفياتي لم يعوضها عن كل ما فقدته من أسلحة، فرد السفير بأن الاتحاد السوفياتي قدم لمصر أكثر من أربعمائة دبابة (٦٢) متطورة، إضافة إلى أعداد كبيرة من صواريخ سام (٧)، كما زود مصر بما طلبته من صور استطلاعية فوق المواقع الإسرائيلية. وبالنسبة إلى ما تطلبه مصر من طائرات ميغ (٢٣)، فإنها سوف تصل إلى مصر في الشهر التالي مباشرة، قال بأن إجمالي قيمة الأسلحة التي قام الإتحاد السوفياتي بتوريدها إلى مصر أثناء المعركة يتجاوز بليوني دولار. ونفى السفير أن السوفيات يطلبون من مصر الدفع مقدماً وبالعملة الصعبة، وأضاف:

«إن البعض في القاهرة لا يأخذ بعين الاعتبار أن الاتحاد السوفييتي وجد نفسه فجأة مطالباً بتقديم مساعدات عسكرية ضخمة على جبهتين وليس على الجبهة المصرية وحدها في وقت قصير جداً. وأن خسائر سوريا في الدبابات كانت ضخمة جداً، وأنها بلغت خلال أيام قليلة ما يزيد عن الف دبابة. وكان لا بد من تعويضها بسرعة في نفس الوقت الذي كان يجري فيه تعويض الجبهة المصرية عن خسائرها، ولذلك اضطر السوفييت لأن يطلبوا من العراق إرسال ما لديهم من دبابات إلى سوريا على وجه السرعة على أن يعوضهم عنها فيما بعد. أما بالنسبة للطائرات فقد كان المخزون السوفييتي منها لايسمح بالوفاء لكل ما تطلبه الجبهتان، ومصر وحدها بلغت خسائرها نحو تسعين طائرة». (مذكرات محمود رياض).

وفي مقارنة له بين السلاح السوفياتي والسلاح الأميركي، يقول الفريق الشاذلي إن السلاح السوفياتي كان أصلاً في أوائل الستينات أقل تطوراً من السلاح الأميركي، ثم تناقصت الفجوة بين نوعية السلاحين، غير أن الولايات المتحدة كانت تقدم لإسرائيل أحدث ما لديها من سلاح وأجهزة ومعدات حربية حديثة متطورة، بينما لايفعل الاتحاد السوفياتي ذلك بالنسبة إلى الآخرين حفاظاً على أسرار أسلحته. وفوق كل هذا، كانت الولايات المتحدة تحرص على تزويد إسرائيل بالطائرات وأجهزة القتال الجوي المتطورة جداً، بحيث تؤمن لها التفوق الدائم الأكيد على الدول العربية مجتمعة لا في الجو فحسب، وإنما على الأرض وفي البحر أيضاً، عن طريق استخدام طيرانها المتفوق تفوقاً حاسماً إلا في نطاق حماية الصواريخ المتطورة في منطقة يحددها مدى تلك الصواريخ. (حرب اكتوبر). ولا شك أنه من الطبيعي ومن المتوقع أن يهتم الاتحاد السوفياتي بمصالحه وأن يوليها الأولوية في أهدافه وجهوده في تعامله مع الدول الأخرى الصديقة والعدوة، ولكن لا يمكن إنكار المساعدات الضخمة المتتابعة على مر السنين التي قدمها الاتحاد السوفياتي لمصر وسوريا من سلاح متطور فعال ومساندات في المحافل الدولية. وفي كلمات محمد حسنين هيكل الذي تعرض أحياناً للاتهام بأنه يميل إلى جانب الولايات المتحدة:

«وينبغي أن يقال وبكل صدق ونزاهة أن الاتحاد السوفيتي اثبت إلى آخر لحظة انه صديق، وهذه فرصة لا تعوض لإعادة بناء الجسور وإقامتها على قواعد صلبة.

وربما قيل للحق وللتاريخ أن مصر حاربت حتى هذه اللحظة بما كان لديها أصلاً من السلاح، ومعنى ذلك أن ما قاتلت به مصر حتى اليوم هو السلاح السوفييتي وحده.

ولم أر الفرحة على وجه إنسان هذا الأسبوع كما رأيتها على وجه فلاديمير فينوجرادوف سفير الاتحاد

السوفييتي في القاهرة، كان خارجاً بعد مقابلة مع الرئيس انور السادات وكان الرئيس قد قال له:
- ان سلاحكم هوالذي كان في أيدينا عند العبور -
وقال لي فينوجرادوف والابتسامة بعرض شفتيه:
لقد قضيت ثلاث سنوات حتى الآن سفيراً في القاهرة، لقد عشتها بأيامها الحلوة وأيامها المرة ولكن تلك كانت ذروة عملي في القاهرة»[٥٦].

ومع كل المساعدات الضخمة التي كان الاتحاد السوفييتي يزود بها مصر وسوريا، فإنه في الوقت نفسه كان يحاذر قدر الإمكان، في تحديد مساعداته ونوعها وتوقيت تقديمها، أن لا يتورط في مجابهة لا رجعة فيها عن صدام مسلح مع الولايات المتحدة، وكان يظهر قسطاً كبيراً من الاعتدال ويمتنع عن تحريض مصر وسوريا على إشعال الحرب، وكثيراً ما نصحهما بالتريث وبالسعي وراء الحلول الدبلوماسية السلمية رغم تصلب إسرائيل ومماطلات الولايات المتحدة سنة بعد سنة، عززت إسرائيل خلالها احتلالها واستيطانها للأراضي العربية. وكان الاتحاد السوفياتي وما زال غير راغب في القضاء على إسرائيل، وإنما اكتفى بمساعدة الدول العربية في محاولاتها لاسترجاع أراضيها التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧. والاتحاد السوفياتي باعتراف كيسنجر لم يتصرف رغم مساندته القوية للعرب بأسلوب يمكن أن يوصف بالرعونة، ولم يسع بتهور لإشعال القتال في المنطقة وتعريض العالم لخطر الصدام الرهيب بينه وبين الولايات المتحدة، بل على العكس مارس درجة وافية من الاعتدال والانضباط والشعور بالمسؤولية. والاتحاد السوفياتي لم يستغل مساعداته لمصر للحصول على قواعد أو مزايا أيديولوجية، واقتصر عمل بعثة الخبراء السوفيات قبل ١٩٦٧ على الاستشارات السلبية:

«وتقديم النصح في أسلوب التدريب فقط، ولكن تطورت مهامهم بعد عام ١٩٦٧ ليكونوا مستشارين للقائد، ويكون واجبهم المشاركة والمتابعة في جميع مهام القوات المسلحة. كما وضعت لهم لائحة واجبات واختصاصات محددة مبيناً بها العلاقة بين القائد وبين المستشارين»[٥٧].

وحسب وصف الفريق أول محمد فوزي:

«كان الخبراء السوفييت ذوي خبرة في أسلوب التدريب القتالي وفي التخطيط للعمليات وفي إعداد مسرح العمليات. كما كانوا يتميزون بقدرتهم الجسمانية وصبرهم في مشاركتهم للوحدات الميدانية والوحدات الإدارية والفنية، وأسلوب تعاملهم مع القادة الأصاغر وإطاعتهم واحترامهم للقادة الكبار، ومتابعتهم لجميع الجهود اليومية لقواتنا في كل مكان نهاراً وليلاً. كل ذلك ادى إلى اكتساب الاحترام والثقة والصداقة والتعاون من جميع قادة القوات المسلحة. هذا ولم يحاول أي مستشار أن يستغل تواجده ومساعدته لقواتنا ويتدخل في شؤون سياسية أو أيديولوجية إطلاقاً. وقد استشهد منهم أكثر من عشرين مستشاراً خلال عمليات حرب الثلاث سنوات، وكنت اقوم من جانبي بمشاركتهم في مناسبات أو أعياد سنوية اعتادوا الاحتفال بها في وطنهم، وكان للهدايا الرمزية والكلمات الودية في مثل هذه المناسبات وتبادل التهنئة رد فعل معنوي كبير لديهم ولدى القيادة السوفييتية في الاتحاد السوفييتي، جعلت هذه المناسبات تجسيداً لشعور الصداقة والتعاون التي برزت كحقيقة خلال فترة السنوات الثلاث، وكان المستفيد فيها هي مصر وقواتهاالمسلحة». (حرب الثلاث سنوات)[٥٨].

ويضيف الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية المصري السابق، بأن القوات المصرية حصلت على فوائد متعددة من التعاون والصداقة مع المستشارين السوفيات، فقد زودوها بالمعلومات الاستراتيجية القيّمة عن استعدادات العدو العسكرية، مثل معرفة ترددات أجهزة رادار العدو المتمركزة على شواطئه وموانئه في البحر الأبيض المتوسط، وبالمعلومات الخاصة بخطط إسرائيل العدوانية مثل خطة (الغزالة) التي كان الجنرال شارون ينوي تنفيذها ضد حائط الصواريخ غرب قناة السويس عام ١٩٧٠، وبالصور الفوتوغرافية للقمر الصناعي السوفياتي عن أهداف تفصيلية يصعب معرفتها داخل إسرائيل نفسها. وجاءت هذه الفوائد دون أن يطلب الإتحاد السوفياتي من مصر أي امتيازات له:

«سوى تمكين أسطوله البحري في البحر الأبيض المتوسط من التزود بالمياه العذبة وبعض المؤن»[٥٩].

ومن الناحية المالية وتسهيلات دفع أثمان الأسلحة، قدم الاتحاد السوفياتي مساعدات كبيرة جداً، وحسبما ذكر الفريق أول محمد فوزي:

«طبق الاتحاد السوفييتي معنى الصداقة والتعاون والثقة في معاملاته المالية مع مصر، وكانت القيمة المالية

لثمن الأسلحة والمعونات والأجهزة والذخائر للقوات المسلحة المصرية هي قمة هذه المعاملات، فكانت صفقات الأسلحة والمعدات الحربية تعقد على أساس تعاوني ومساندة لشعب صديق نامٍ متحرر في سياسته الخارجية، وكان الثمن هو ثمن تكلفة تصنيعها الشاملة فقط وليس على أساس تجاري، وعندما تطورت علاقة الصداقة والتعاون والثقة بعد ذلك، وتخفيفاً لعبء الديون العسكرية عن مصر، قرر الاتحاد السوفييتي تحصيل نصف قيمة الأسلحة فقط عند الدفع، وكانت صفقات السلاح تتم على أساس قروض بفائدة سنوية ٢٪ إلى ٢,٥٪ مع فترات سماح طويلة وأقساط على مدى أربعين عاماً»[٦٠].

وعوض الاتحاد السوفياتي ما فقدته مصر من سلاح وذخيرة في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ مجاناً.

«وكانت معدات المهندسين والأجهزة وخاصة العربات المكملة للتسليح تأخذ أسلوباً آخر في القيمة المادية بوصفها معدات صالحة للاستخدام المدني في نفس الوقت، فكانت قيمتها أقرب إلى القيمة التجارية مع توافر نفس تسهيلات الدفع المتبعة في صفقات الأسلحة والمعدات الحربية... وكانت المعاملات المالية لصفقات تسليح بين مصر ودول الكتلة الشرقية الأخرى تتم على قاعدة مماثلة لما يتم مع الاتحاد السوفييتي، فيما عدا قيمة الفائدة السنوية وهي ٢,٥٪ ـ ٣٪، وكان دفع الأقساط يتم في مواعيده تقريباً حسب نصوص الاتفاق». (حرب الثلاث سنوات).

الجسر الجوي الأميركي والتعبئة النووية

ماذا كان دور الولايات المتحدة وتقديراتها في حرب أكتوبر؟ الجواب عن هذا السؤال في كلمات هنري كيسنجر كان كما يلي:

«عندما اندلعت الحرب كان علينا أن نواجه عدداً من الاهتمامات التي بدت متناقضة. كان علينا أن نضمن بقاء وسلامة إسرائيل، كنا نحتاج لأن نحافظ على علاقاتنا مع البلاد العربية المعتدلة مثل الأردن والعربية السعودية، كنا نعرف بأنه في أزمة طويلة الأمد فإن أوروبا واليابان ستكونان قلقتين متململتين، وبأنه إذا ترددنا فإنهما ستتبعان مساراً غير مسارنا. وبينما سيناور الاتحاد السوفييتي بدون شك بحذر، فإنه لا يمكن أن ينتظر منه أن ينقذنا من معضلاتنا بل بالتأكيد سيكون من الأرجح أن يفعل كل ما يستطيع ليزيد في حدتها»[٦١].

وأضاف كيسنجر مشيراً إلى موقف العرب المعتدلين ومشاعرهم:

«حليفنا في الواقع إسرائيل كان مؤهلاً لينتصر، أصدقاؤنا المعتدلون ـ وإن كانوا لا يستطيعون الاعتراف بذلك ـ كانوا يخشون انتصاراً يتحقق بأسلحة سوفييتية تقريباً بقدر خشيتهم من هزيمة إخوانهم العرب».

ويقول كيسنجر كذلك بأنه عند اندلاع القتال يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر، صمم على أن يستغل الحرب ليبدأ في عملية سلام، وقال للجنرال هيغ في ذلك اليوم:

«لم يعد هناك عذر للتأخير... بعدأن نوقف القتال يجب أن نستخدم ذلك كأداة لجعل الدبلوماسية تبدأ».

ويذكر كيسنجر بأن الرئيس نيكسون وافق على ذلك بحماس وقال له في ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣:

«بأنه يجب أن لا نسمح لإسرائيل بتأخير مساعي التسوية بسبب الانتصار الذي سيكسبونه، وهم شكراً لله سيكسبونه ويجب أن يكسبوه... ولكن يجب أن لا نتملص بمجرد ترك هذا الأمر معلقاً لأربع سنوات أخرى تجعلنا في خصومة مع العالم العربي. إننا لن نفعل ذلك بعد الآن»[٦٢].

ومن الواضح أن هذا كان اعترافاً من الرئيس الأميركي بأن إسرائيل كانت تعرقل وتماطل في تحقيق تسوية سلمية، وأن الولايات المتحدة كانت تماشيها وتتساهل معها رغم ما يخلقه ذلك من عداء عربي للولايات المتحدة. ويقول كيسنجر بأن الولايات المتحدة كانت تخشى وقوع انفجار في العالم العربي وحظراً عربياً بترولياً، وانها لم تجد دليلاً على تواطؤ السوفيات مع مصر وسوريا لإشعال الحرب، وإن عدداً من حلفاء أميركا حبذوا وقف إطلاق النار دون رجوع للخطوط السابقة، وهذا يعني أن يحتفظ العرب بما حرروه من أراض عربية حتى ذلك الوقت... ورغم ذلك، فإن الولايات المتحدة سعت في بادىء الأمر لأن تعود خطوط القتال لما كانت عليه، وضنت على العرب باسترجاع كيلومترات محدودة من أراضيهم. ويزعم كيسنجر بأن إسرائيل لم تكن لتقبل بأقل من استعادة مواقعها، وكأن إرادة إسرائيل كانت كافية دون مساعدات أميركا ومساندتها لأن تحقق النصر في القتال أو أن تستمر فيه. ومن الواضح كذلك أن

(تصميم) كيسنجر والرئيس نيكسون، مهما كانت نسبة الصدق فيه، على الوصول إلى تسوية تضع حداً لمأساة الشرق الأوسط ومتاعبه بصورة عادلة أو حتى عادلة جزئياً، لم يتحول إلى حقائق في الشرق الأوسط. وبقي لإسرائيل عون الولايات المتحدة وحمايتها لها ولما اغتصبته، وتحت ستار (بقاء وسلامة إسرائيل) أهدرت الولايات المتحدة بل قضت على فرصة مؤاتية للتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط، وظلت إسرائيل بعدوانها وتوسعها موضع الرعاية الأول الطاغي للولايات المتحدة.

في بداية القتال، طلبت الولايات المتحدة وقف إطلاق النار والعودة إلى الخطوط السابقة دون ربط ذلك بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة. وكان الرئيس نيكسون وكيسنجر وغولدا مائير وغيرهم من قادة البلدين، يعتقدون في بادىء الأمر بأن إسرائيل ستحتاج لأيام قليلة فقط لسحق القوات المصرية والسورية. وإننا ما زلنا نذكر ما أذاعته محطات الإذاعة عن لسان رئيس الأركان الإسرائيلي عند بدء القتال، من أن قواته ستهشم (عظام) العرب وتسحقهم سحقاً. وهنري كيسنجر نفسه اتصل تلفونياً بالدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري الذي كان في نيويورك وقت اندلاع القتال وقال له: ما فائدة هذا الذي قمتم به؟.. إن إسرائيل سوف تعبىء قواها في يومين اثنين... وسوف تقوم بهجوم ساحق. وعرض كيسنجر اقتراحاً بوقف اطلاق النار وعودة القوات إلى الخطوط التي كانت عليها قبل بدء العمليات. وكان في هذا الاقتراح تحيز لإسرائيل، والولايات المتحدة الأميركية تتحمل أكثر من غيرها مسؤولية ما عانته المنطقة باستمرار من حالة اللاسلم واللاحرب، وهي التي رفضت أن يقترن قرار وقف إطلاق النار سنة ١٩٦٧ بعودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت فيها قبل بدء العمليات. وهكذا توقف إطلاق النار ولكن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية استمر.

ويقول الرئيس نيكسون في مذكراته، إن الطرفين لم يهتما بوقف لإطلاق النار، وإن السوفيات اعترضوا على دعوة مجلس الأمن للانعقاد، لأنهم ظنوا بأن العرب سينتصرون على أرض المعركة إذا أتيحت لهم فرصة تعزيز انتصارهم المبكر. وقال كذلك بأن الفرنسيين والبريطانيين حاولوا الابتعاد عن المشكلة لأنهم لم يشاركوا في:

«روابطنا الخاصة الوثيقة بإسرائيل وكانوا يعلمون بأن البترول العربي كان عاملاً في هذه المجابهة»[٦٣].

وأضاف الرئيس نيكسون بأنه رأى من الأفضل أن لايفرض، دبلوماسياً، وقفاً لإطلاق النار لا يرغب فيه أي من الطرفين أو يقبل بالتقيد به. وفضل انتظار اللحظة التي لا يكون فيها لأي من الطرفين تفوق عسكري في ميدان المعركة، فعندها يمكن أن تبدأ مفاوضات مثمرة، فإن توازن الإنهاك المشترك سيجعل من الأسهل الوصول إلى تسوية يمكن تطبيقها... ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته:

«وكنت كذلك متحسباً بأنه إذا ابتدأ العرب فعلاً بخسارة هذه الحرب، فإن السوفييت سيشعرون بأنه لا يمكنهم أن يقفوا جانباً ويشاهدوا حلفاءهم يتحملون هزيمة مذلة أخرى كما حدث في ١٩٦٧.. وزاد تعقيد المشكلة عندما وصلتنا معلومات من المخابرات بأن حليفنا الثابت الملك حسين قرر أن يرسل قوة صغيرة من الجنود الأردنيين ليحاربوا إلى جانب السوريين، فاستدعى الجنرال برنت سكوكروفت الذي حل مكان (هيج) كنائب لكيسنجر، السفير الإسرائيلي وعبر عن أملنا بأن إسرائيل لن توسع الحرب بمهاجمة الأردن».

ويذكر كيسنجر أن السفير الأميركي في عمان دين براون، أبلغه بأن القائم بالأعمال السوفياتي في عمان حث جلالة الملك حسين على دخول الحرب ووعد بدعم دبلوماسي كامل، ولكن السوفيات أنكروا ذلك. (سنوات التبدل العنيف).

وفي حديث مع محمد حسنين هيكل في القاهرة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣)، دافع هنري كيسنجر عن اقتراحه الخاص بوقف إطلاق النار مع العودة إلى الخطوط الأصلية، وادعى بأنه لم يكن متحيزاً فيه لمصلحة إسرائيل كما فهم العرب خطأ:

«إن بعضاً منكم في العالم العربي أساء فهم اقتراحي الذي طرحته في اليوم التالي لنشوب القتال في الشرق الأوسط، وهو اقتراحي بعودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت فيها قبل ظهر يوم ٦ أكتوبر [تشرين الأول]... لم أكن في هذا الاقتراح متحيزاً لإسرائيل كما بدا لكم، وإنما كانت لي تصورات مختلفة، سوف أروي لك القصة كلها»[٦٤].

وأخذ كيسنجر يشرح لهيكل تسلسل تفكيره، فقال بأن الولايات المتحدة كانت تستبعد احتمال قيام الحرب، وأن الحشود المصرية بدت بأنها للمناورة وليست لشن الحرب، وأن الخبراء الأميركيين كانوا يقدرون بأنه لو وقعت الحرب فإن الإسرائيليين سوف ينتصرون، وأن وقف إطلاق النار والعودة إلى الخطوط السابقة سيكون في تلك الحالة في مصلحة مصر وسوريا قبل أن يكون في مصلحة إسرائيل. وقال كيسنجر صراحة لهيكل بأن دافعه في هذا لم يكن مصلحة مصر، وإنما تقديراته بأن اليأس سيدفع مصر لطلب النجدة من الاتحاد السوفياتي عند انتصار إسرائيل (المتوقع) عليها، وفي هذه الحالة ستضطر الولايات المتحدة أن تواجه خطر التدخل الروسي المباشر، أو أن ترى السوفيات يدخلون مصر

«بطريقة لا يخرجون منها بعد ذلك ابداً، وهذا ايضاً احتمال لا نريده. لم تكن المسألة حرصاً على مصر وحدها، ولكن المسألة بالدرجة الأولى كانت حرصاً على حقائق وموازين القوة في هذا العصر، ومن هنا جاء اقتراحي بوقف إطلاق النار فوراً وعودة القوات المتحاربة إلى مواقعها قبله»[٦٥].

ثم جاءت أنباء عبور القناة ومعارك الدبابات في الصحراء، واتضح أن المصريين أثبتوا قدرتهم على القتال وغيّروا الأوضاع في الشرق الأوسط، و:

«أن الهدف السياسي من قبول المصريين لمخاطرة الحرب أصبح واضحاً، واذن لا بد ان نسعى جميعاً إلى وقف إطلاق النار وان نباشر العمل السياسي لحل الازمة من أساسها»[٦٦].

وقال كيسنجر لهيكل أنه عندما توصل إلى هذه القناعة، اتصل بالسوفيات واقترح وقف إطلاق النار، بغض النظر عن من بدأ القتال، وأن اسرائيل اعترضت بعنف على اقتراحه لأن قادتها كانوا يعتقدون بأنهم قادرون بعد إكمال التعبئة العامة من كسب المعركة. وذكر محمد حسنين هيكل بأن:

«هناك أجزاء من حديث هنري كيسنجر في هذا الموضع لم يحن وقتها بعد... وهي في نطاق ما لا داعي لقوله. الآن، ثم هي في نطاق المحظور مما طلب كتمانه»[٦٧].

وبغض النظر عن زعم كيسنجر عن الدوافع وراء طلب وقف اطلاق النار، وأنها كانت لمصلحة العرب بحكم توقع قيام إسرائيل بتجميع قواتها وإنزال ضربة ساحقة بالمصريين والسوريين، فإنه كان من الواضح أن الولايات المتحدة أرادت أن تتخلى الدولتان عما حررتاه من أراضيهما العربية وإعادتها إلى العدو المحتل. وهذا الموقف بل المسعى ينسجم تماماً مع مصالح العدو الإسرائيلي، مع أن الولايات المتحدة كانت هي التي عطلت تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، وأفشلت مهمة يارنغ ومباحثات الدول الأربع الكبرى والمباحثات الثنائية بينها وبين الاتحاد السوفياتي، ولم يكن الرئيس نيكسون صادقاً في تطبيق مبادرة روجرز التي حاربها هنري كيسنجر. وكانت الولايات المتحدة هي التي عطلت مبادرة الرئيس أنور السادات لفتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيلي محدود كمرحلة أولى، تكون مرتبطة وفق جدول زمني محدد بانسحاب كامل على أساس قرار مجلس الأمن. والولايات المتحدة أعطت لإسرائيل، التي تحتل أراضي ثلاث دول عربية وترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتعرقل مساعي التسويات السلمية العادلة، أسلحة وتجهيزات وخبرات حربية خلال السنوات الخمس الأخيرة أكثر من مجموع ما كانت قد أعطته لها في عشرين سنة سابقة، فمكنتها من العدوان واغتصاب الأراضي العربية وتشريد أهلها وتسببت في المآسي الرهيبة والنكبات التي نزلت بهم. كما مكنتها من الاحتفاظ بثمار عدوانها، ضاربة عرض الحائط بالمبادىء والقرارات الدولية وبالاعتبارات الإنسانية والأخلاقية والحقوق المشروعة لشعوب ودول المنطقة، وهي مطمئنة إلى قوتها ومعتمدة على مساندة الولايات المتحدة لها ولعدوانها وتوسعها. والولايات المتحدة أرسلت طائرتها (أو طائرتيها) الاستكشافية التي تطير بثلاثة أضعاف سرعة الصوت فوق مرمى الصواريخ، لتستكشف مواقع القوات المصرية والسورية ومواضع الضعف والثغرات فيها، ولتقدمها فوراً للقيادة الإسرائيلية فتمكنها من الاختراق ثم تطويق الجيش الثالث من غرب قناة السويس وشرقها، وكان كيسنجر أثناء القتال يبذل كل جهد حثيث لتأمين ما تحتاجه إسرائيل من أسلحة ومعدات بأسرع الوسائل والإجراءات، وكان يذهب إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن ليتصل منها بواسطة خط تلفوني «مباشر ومؤمن ضد الاختراق والتسمع» مع رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير عدة مرات في اليوم الواحد. وينكر هنري كيسنجر صحة ما أسماه (الإشاعة الكاذبة) والاتهام الذي وجه لإدارة الرئيس نيكسون بأنها تقاعست عن قصد في تزويد

إسرائيل بالسلاح لكي تجعلها أكثر ليونة في المفاوضات، ويؤكد بأنه لم يكن هناك تباطؤ مقصود، وأن الحقيقة هي أن الجميع كانوا يعتقدون بأن إسرائيل ستنتصر قبل أن تصلها الأسلحة الثقيلة، وان بعض المسؤولين الاميركيين كانوا يظنون بأن إسرائيل كانت تبالغ في طلب الأسلحة وتضخم خسائرها حتى تدفع الولايات المتحدة لتزويدها بأكبر كمية من الأسلحة قبل توقف القتال وزوال الضرورة الملحة لتزويدها بها. وفي اجتماع سري في واشنطن خلال القتال، أشار وزير الدفاع الأميركي شليزنجر إلى وجوب التمييز بين الدفاع عن (بقاء إسرائيل) داخل حدود ١٩٦٧، وبين مساعدة إسرائيل على الاحتفاظ بفتوحاتها في حرب تلك السنة. وقد اتفق معه في هذا الرأي بعض المشاركين في الاجتماع[٦٨]. ويذكر كيسنجر كذلك بأن المسؤولين الأميركيين كانوا يعتقدون في بدء القتال بأن لدى إسرائيل ما يكفيها من أسلحة، وانها ستنتصر في بضعة أيام قليلة. ويقول بأن إسرائيل بالغت بقدرتها على صد الهجوم العربي، وأن الإسرائيليين كانوا يتحدثون عن «انتصارات» حققوها أيام السابع والثامن من تشرين الأول/ اكتوبر، وذكروا أخباراً عن عبور لهم مبكر مزعوم للقناة من الشمال والجنوب، وكان ذلك لا يساس له من الصحة. وعلى كل حال، فإن الولايات المتحدة لم تتأخر في إرسال أسلحة الكترونية متطورة وأنواع خاصة من الصواريخ. كما وأن الرئيس نيكسون رغم انهماكه في فضيحة ووترغيت المخزية واستقالة نائبه المتهم بجرائم الرشوة، لم يفقد اهتمامه وتصميمه على إغاثة إسرائيل، وقال في الأيام الأولى من القتال والعرب منتصرون عبارة لها دلائل عميقة:

«يجب أن لا يسمح للإسرائيليين بأن يخسروا»[٦٩].

وطلب الرئيس نيكسون الإسراع في إرسال الطائرات والذخائر الحربية والدبابات ومنها أحدث ما لدى أميركا (م ٦٠) وضمن تعويض إسرائيل عن خسائرها، وبذلك لا تكون في حاجة لأن تقتصد في استعمال ذخائرها، أو أن تحتفظ باحتياطي باهظ من الأعتدة خلال المعارك، وهذا يمكنها من أن تستعمل ما لديها من العتاد خلال المعركة بكثافة. ويذكر كيسنجر بأن الولايات المتحدة سعت إلى درجة من التستر في طريقة تزويد إسرائيل بالأسلحة، لأنها كانت مدركة للحاجة لمراعاة احترام العرب الذاتي. ولم تقتصر مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل على المساعدات العسكرية الهائلة، إذ سعت الولايات المتحدة لإقناع الدول العربية الأخرى بعدم دخول «حرب مقدسة» ضد إسرائيل.

واتهم كيسنجر السوفيات بأنهم حاولوا تحويل القتال إلى حرب عربية مقدسة وقال في كتابه **سنوات التبدل العنيف**:

«في نفس الوقت سعيت لأن افشل الهدف السوفييتي الشرير لتحويل الصراع إلى حرب عربية مقدسة... أرسلت رسالة إلى (جلالة الملك) حسين أناشد فيها إدراكه كرجل دولة، وواعداً بجهد أميركي نشيط لتحقيق السلام بمجرد انتهاء الحرب، فأجاب معرباً عن تضامنه مع غايات اخوته العرب ومندداً برفض إسرائيل منذ ١٩٦٧ للمساهمة في صنع السلام، وانه سيمارس ضبط النفس لأطول أمد ممكن، ولكن ما لم نقدر أن نرتب وقفاً مبكراً للقتال، فإنه لن يتمكن من الثبات على ذلك. إن حرباً مطولة ستقوي مركز السوفييت في العالم العربي».

ويضيف كيسنجر بأنه كان واضحاً بأنه لن يكون هناك وقف لإطلاق النار إلا إذا ظهر بأن إسرائيل كانت تربح في القتال، وحتى لا تتضعضع إسرائيل وجب إعادة الثقة إليها بإظهار الدليل على تقديم المساعدات الأميركية لها. وكان علينا في الوقت نفسه أن نمنع السوفيات من استغلال تحول القتال لمصلحة العرب. ومن الواضح أن كيسنجر لا يتعب من اصطناع المبررات لمساندة إسرائيل في عدوانها وإقحام (الخطر) السوفياتي في ذلك الإطار. وكان كيسنجر يحبذ إبراز ضغط رجال الكونغرس على الإدارة الأميركية لمصلحة إسرائيل، وذلك لصرف استياء الدول العربية عن تلك الإدارة وعن نفسه. وحاول الأميركيون إظهار مساندتهم لإسرائيل بالسلاح، بأنه مجرد رد فعل على تزويد الروس لمصر وسوريا بالسلاح.

في ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، قام السفير السوفياتي في واشنطن بإبلاغ كيسنجر رسالة (مهمة) مفادها، أن الاتحاد السوفياتي بعد مشاورات غير سهلة وطويلة مع مصر وسوريا، يستطيع إبلاغ الرئيس نيكسون بأنه مستعد أن لا يحبط قراراً لوقف إطلاق النار في مجلس الأمن، ولكنه لن يؤيد دعوة

للعودة إلى خطوط ما قبل الحرب، أي أنه سيستعمل حق الفيتو لإفشال مثل هذه الدعوة. وأعرب الاتحاد السوفياتي عن استعداده للعمل للوصول إلى تسوية عن طريق المفاوضات على أساس تحرير جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل. ويقول هنري كيسنجر إن مبادرة السوفيات هذه لوقف إطلاق النار في المواقع القائمة (والعرب منتصرون)، جاءت في ظروف سيئة لاستراتيجية الولايات المتحدة، وأنه لو ضغط السوفيات لإصدار القرار من مجلس الأمن لنال تأييداً بالإجماع تقريباً حتى من حلفاء أميركا الأوروبيين، ولسقطت الفرضية بأن الولايات المتحدة هي الوحيدة بين الدول الكبرى التي تستطيع أن تحقق تقدماً نحو الحل، ولحقق السلاح السوفياتي انتصاراً، ولحمته الدبلوماسية السوفياتية ولاقتنع العرب بأنهم قادرون على التغلب على كل ورطة في المفاوضات بهجوم عسكري جديد، وهذا كان بالطبع أمر محرم في استراتيجية كيسنجر.

في تلك الفترة من حرب اكتوبر، لم يكن حلفاء أميركا الأوروبيون مرتاحين لسياستها في الشرق الأوسط. ويذكر كيسنجر أنه في ١٣ ـ ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر أثناء المحادثات بشأن وقف إطلاق النار، اقترح وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت السير الك دوغلاس هيوم مشروعاً يتضمن ما يلي:

١ ـ وقف إطلاق النار في المواقع القائمة.
٢ ـ وضع بوليس دولي في المناطق المحتلة. وهذا يعني انسحاب القوات الإسرائيلية لخطوط ١٩٦٧.
٣ ـ انعقاد مؤتمر دولي يتبع ما جاء في البندين الأولين.

وكان رد هنري كيسنجر بأن الولايات المتحدة لن تقبل بهذا المشروع، ولن تقبل به (إسرائيل) لأنه أسوأ لها من مقترحات السادات التي اكتفت بقبول (مبدأ) الانسحاب. وذكر كيسنجر في مذكراته عن سنوات التبدل العنيف:

«خلال ساعة واحدة أخبرت كرومر (السفير البريطاني) بأننا بالفعل سنستخدم (الفيتو) ضد المشروع فيما لو قدم لمجلس الأمن».

وهكذا عطلت الولايات المتحدة مشروعاً مقترحاً من حليفتها الحميمة، فيه قسط من العدالة والواقعية، وكان يمكن أن يؤدي إلى تسوية سلمية وينقذ الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي حتى خطوط ١٩٦٧ دون المساس بما يسمى (بأمن إسرائيل).

ويظهر هذا المشروع وفي إطار حدوده ان مقترحات الرئيس السادات، الذي أعجب به كيسنجر إلى درجة التعظيم، كانت أكثر (اعتدالاً) من مقترحات وزير خارجية دولة وعد بلفور، التي جعلت في الإمكان بجبروتها ودماء جنودها قيام ما سمي بدولة إسرائيل. ومما ساعد كيسنجر في سياسته ان السوفيات حسب رأيه في ذلك الوقت لم يكونوا حاسمين في سياستهم. كما أن مصر وسوريا لم تقدّرا قدرة إسرائيل على استرداد قوتها أو «انهما لم تعرفا كيف تنهيا شكوكهما المتبادلة» فلم تكونا تريدان وقفاً لإطلاق النار. ولقد مكن ذلك الولايات المتحدة من المماطلة على أمل أن يتحقق انتصار إسرائيلي متوقع خلال يومين على الجبهة السورية. وهكذا وقف كيسنجر والإدارة الأميركية إلى جانب عدوان إسرائيل، ورفضوا التسوية السلمية، وثابروا على محاولة قهر العرب وزرع القنوط واليأس في قلوبهم وإجبارهم على الاستسلام «للدولة العظمى الوحيدة التي بيدها المصير» الولايات المتحدة. هذه كانت الاستراتيجية الأميركية خلال حرب اكتوبر. وهي الاستراتيجية التي طلب كيسنجر نيابة عن الرئيس نيكسون أن يستقيل أي موظف أميركي لا يؤيدها خلال حرب اكتوبر، أو لا يؤيد تزويد إسرائيل بالسلاح. (سنوات التبدل العنيف).

في ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، تلقت الولايات المتحدة رسالة غير متوقعة من ياسر عرفات، حسبما ذكر هنري كيسنجر، وقال بأنه لم تكن هناك من قبل اتصالات على مستوى عال مع عرفات. وأن القرار ٢٤٢ لم يشر لمنظمة التحرير وإنما أشار إلى الفلسطينيين كلاجئين فقط. وأنه حتى سنة ١٩٧٤ كان الافتراض العام هو أن الأردن وليس منظمة التحرير سيفاوض بشأن الضفة الغربية. وقال كيسنجر كذلك:

«اعلنت رسالة عرفات بأنه من المؤكد بنسبة ٩٩ بالمائة بأن الإسرائيليين سيدحرون المصريين والسوريين في الأيام القليلة القادمة. ولذلك يجب أن لا تتدخل الولايات المتحدة أو أن تقدم مزيداً من المساعدات لإسرائيل

حتى ما بعد انتهاء الحرب، ويجب أن تسعى الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار في أقرب وقت بدون شروط مسبقة».

ويفسر كيسنجر رسالة عرفات بأنها تعني أن العرب استعادوا ما يكفي من كرامتهم للدخول في مفاوضات مجدية، حتى ولو خسروا الحرب حسب توقع عرفات، وأنها تعني كذلك بأن منظمة التحرير كانت مستعدة لأن تساهم في هذه المحادثات «مع انها تحتفظ بحق تسوية حساب ١٩٧٠ مع الاردن». وهذا يمكن أن يعني إذا أخذ بظاهره بأن منظمة التحرير يمكن أن تتوصل إلى سلام مع إسرائيل «وليس مع الأردن أبداً». ووعد عرفات بالامتناع عن الأعمال العدائية ضد الأفراد الأميركيين والمرافق الأميركية ما لم تقم الولايات المتحدة بجهد لإعادة تزويد إسرائيل بالأسلحة، بينما تشتعل الحرب. ويتساءل كيسنجر:

«هل كان عرفات يؤمن حقاً بهذه التقديرات وسعى للدخول للمفاوضات؟ أم هل كان يلعب نفس اللعبة التي كان يلعبها جميع الآخرين محاولاً التأخير ـ في تلك الحالة تأخير جهدنا الإمدادي ـ ليعجل في انتصار حلفائه».

ولم تجب الولايات المتحدة على رسالة عرفات حتى انتهاء الحرب، حسبما جاء في مذكرات كيسنجر.

بلغ مجموع ما قدمه الرئيس نيكسون لإسرائيل من مساعدات خلال مدة رئاسته أكثر من مجموع ما قدمه لها رؤساء الولايات المتحدة الأربعة السابقين له وهم: ترومان وأيزنهاور وكنيدي وجونسون. وكانت المساعدات الأميركية لإسرائيل تتتابع وتتزايد يوماً بعد يوم وساعة بعد ساعة أيام القتال. وجاءت هذه المساعدات عبر جسر جوي أميركي، يفوق جسر برلين الجوي، وجسر بحري أميركي ضخمين. وتدفق متطوعون أميركيون وخصوصاً من الطيارين على إسرائيل، وجاء عدد كبير من الخبراء الأميركيين مع الأسلحة الحديثة ذات الفعالية الكبيرة. وحملت طائرات غالاكسي الأميركية الجبارة الدبابات الجاهزة لتنزلها في مطار العريش المحتل، لتندفع بها أطقم إسرائيلية إلى ميدان القتال مباشرة. وإضافة إلى استخدام طائرات الاستكشاف، فتحت الولايات المتحدة مخازن أسلحتها وغرفت منها لإسرائيل أسلحة كان منها ما هو متطور جداً، ولم تكن الولايات المتحدة نفسها قد استعملته في حروبها، مثل قنابل وصواريخ (سمارت) و (مافاريك) و (شرايك) والقنابل التلفزيونية وصواريخ طائرات الهليكوبتر وغيرها. وبررت الولايات المتحدة إغداقها على إسرائيل بالأسلحة والمعدات بأن (كيان إسرائيل) نفسه أصبح في خطر. ولم يكن هذا الادعاء صحيحاً، لأن إسرائيل كانت بالفعل قد أوقفت الهجوم المصري قرب قناة السويس وليس على الحدود المصرية مع فلسطين أو حتى على المضايق في سيناء، واستردت مواقعها السابقة في الجولان السوري، وألحقت خسائر ضخمة بمئات المدرعات المصرية والسورية. وعندما أصدر مجلس الأمن قرار رقم (٣٣٨) في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، الذي يقضي بوقف إطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، قبلت به مصر ولكن إسرائيل استمرت في هجومها جنوباً في محاولة فاشلة لاحتلال مدينة السويس، ولكنها تمكنت من محاصرتها وحاصرت الجيش الثالث على الضفة الشرقية للقناة وقطعت عنه الإمدادات والمؤن. وعندما وجه السادات نداءً إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يطلب فيه إرسال قوات عسكرية لإجبار إسرائيل على سحب قواتها إلى خطوط وقف إطلاق النار، كما كانت يوم ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، رفضت الولايات المتحدة هذا الطلب لأنها لم ترغب في عودة القوات الإسرائيلية إلى تلك الخطوط أو مجيء القوات السوفياتية إلى منطقة الشرق الأوسط. ونظراً لاستمرار الوضع في التدهور، بعث بريجنيف برسالة إلى الرئيس نيكسون يطالب فيها أن تشترك الدولتان في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨)، وذكر في الرسالة أنه إذا رفضت الولايات المتحدة هذا الإقتراح، فإن الإتحاد السوفياتي سيجد نفسه مضطراً لاتخاذ الخطوات المناسبة بمفرده. وليس أدل على تحيز الولايات المتحدة الجارف لإسرائيل ومشاركتها الوثيقة في عدوانها والاحتفاظ بثماره من قيام الرئيس نيكسون بالوقوف في وجه الإتحاد السوفياتي عن طريق إعلان حال التأهب القصوى، بما في ذلك التأهب النووي في القواعد الأميركية في أنحاء العالم، وهو بذلك عرّض سلامة العالم وشعوبه لخطر صدام محتمل رهيب بين أقوى دولتين بما تمتلكانه من أسلحة يمكن أن تدمر مناطق شاسعة على وجه الأرض. ومما لا شك فيه، انه لا يبرر هذا القرار رغبة نيكسون في أن يظهر بمظهر القوة في وقت

تضعضع فيه مركزه بسبب فضيحة (ووترغيت)، أو رغبته في منع القوات السوفياتية من التمركز في الشرق الأوسط على أساس أن ذلك يعرض مصالح الولايات المتحدة الكبرى في الشرق الأوسط للخطر، لأنه كان من المتاح للرئيس نيكسون أن يختار إلزام إسرائيل بسحب قواتها إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر حسب قرار وقف إطلاق النار الذي شاركت الولايات المتحدة في إقراره، وبذلك تنتفي بسهولة ضرورة ومبررات مجيء القوات السوفياتية لمصر. وقد ذكر محمود رياض في مذكراته وكان وقتها أميناً عاماً لجامعة الدول العربية:

«وقد لمست عند زيارتي لعدد من العواصم الأوروبية فيما بعد مدى التأثير السيء الذي تركه هذا القرار لدى دول أوروبا الغربية، والتي شعرت بأن الولايات المتحدة يمكن أن تعرض أمن أوروبا للخطر بغير أي تشاور مسبق معها»[٧٠].

أما الادعاء بأن مجيء القوات السوفياتية إلى مصر كان سيشكل خطراً على المصالح الأميركية في المنطقة فهو ادعاء لا يمكن قبوله، لأن الخبرة والواقع القريب دلاّ على أن القوات السوفياتية خرجت من مصر بسرعة ودون عوائق بمجرد أن طلب الرئيس السادات إخراجها من مصر، وبذلك أثبتوا أنهم لا يرغبون في فرض وجودهم على مصر أو التسبب في مجابهة خطيرة قد تؤدي إلى صدام مسلح مع الولايات المتحدة. كما كان قد ثبت بأن مصر رغم المساعدات السوفياتية الضخمة من عهد الرئيس عبد الناصر حافظت على استقلالها وحرية إرادتها. وقياساً على ذلك، كان من الأكيد أو القريب من الأكيد أن تعود القوات السوفياتية وتخرج من مصر وسوريا فيما لو جاءت مع قوات الولايات المتحدة في إطار تعاون مشترك، لفرض الانسحاب على إسرائيل تنفيذاً لقرار مجلس الأمن (٢٤٢)، الذي ما زالت الولايات المتحدة تكرر إعلانها بالتمسك به وبضرورة تقيد جميع الأطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بالقبول به كأساس لأي تسوية. وهناك أيضاً الادعاء الأميركي الذي روجه هنري كيسنجر، وهو أنه لا يمكن السماح للسلاح السوفياتي (في يد مصر وسوريا) أن يهزم السلاح الأميركي (في يد إسرائيل)، وهو ادعاء ذكره كيسنجر فيما ذكر في حديثه مع محمد حسنين هيكل يوم ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣) في القاهرة بعد توقف القتال عندما قال:

«هناك اعتبار آخر أرجو أن تضعه في اعتبارك ولست مستعداً لأن أخدعك فيه أيضاً، وهذا الاعتبار ببساطة هو: أن الولايات المتحدة لا تستطيع اليوم ولا غداً أن تسمح للسلاح السوفييتي بأن يحقق انتصاراً كبيراً ـ حتى إذا لم يكن انتصاراً حاسماً ـ ضد السلاح الأميركي... هذه مسألة لا علاقة لها بكم ولا علاقة لها بإسرائيل. هذه مسألة تتصل مباشرة بتوازن القوة بين الدولتين الاعظم»[٧١].

هذا ما ادعاه هنري كيسنجر، ويبدو لنا بأن هذا الادعاء أقرب إلى التحذلق والتبرير الكاذب منه إلى الصدق والحقيقة، وهو يبدو إيحاء للدول العربية لدفعها لموالاة الولايات المتحدة والسير في ركابها. فالقضية ليست تنافساً تجارياً يتحدد فيه أي السلاحين أفضل، وإنما هي قضية مصير وحق ومصالح ومبادىء دولية وإنسانية. ويكفي أن نسأل لو كان السلاح في أيدي العرب سلاحاً صينياً أو يوغوسلافياً أو فرنسياً أو بريطانياً أو أميركياً، هل كانت الولايات المتحدة تقف موقف الحياد وتنتظر نتيجة المعارك بروح رياضية لا يلوثها الانحياز للمعتدي. إن هذا الادعاء عن جنسية السلاح ما هو إلا تبرير مصطنع، يذكرنا بما يمكن أن يقترن بالسياسات الدولية والمزاعم المرتبطة بها من مبررات ومغالطات سخيفة مؤلمة لارتباطها بمصير الشعوب وحقوقها القومية وحقها في العيش بسلامة. ويأتي في هذا السياق الزعم بأن إغداق الأسلحة المدمرة على إسرائيل يزيد في طمأنتها، وبالتالي يجعلها أكثر ميلاً للتسوية والتفاهم. وما هذا الادعاء إلا مغالطة وخداعاً وتبريراً كاذباً كشفه الواقع والأحداث، فكلما عززت الولايات المتحدة قدرة إسرائيل القتالية صعدت إسرائيل عدوانها واعتداءاتها وتصلبت في تعنتها وتحديها لقرارات الأمم المتحدة والإدارة الأميركية نفسها، وفي رفضها لأي تسوية عادلة تعيد للعرب أرضهم، وللفلسطينيين والأردنيين أراضيهم وحقوقهم المشروعة أو حتى مجرد البعض منها.

وبرغم كل هذا، فإن هنري كيسنجر يكرر نعت لجوء العرب الاضطراري إلى القتال، بأنه (ضغط) سوفياتي و (ابتزاز) عربي يجب إفشالهما وإثبات عدم جدواهما بشكل أكيد. وهو يتجاهل أن اضطرار العرب للقتال نشأ عن إفشال الولايات المتحدة وإسرائيل للجهود السلمية العربية الواضحة الاعتدال عبر

السنين، ولإفشالهما لمبادرة روجرز الأميركية ذاتها وللقرار (٢٤٢). ولكن يبدو أن هنري كيسنجر الأستاذ الجامعي والسياسي الشهير يريد أن يصور تحرير الوطن وفي الواقع لجزء منه فقط بأنه (ابتزاز)، وأن استرداد بعض الحق هو انتصار لـ (البعبع المخيف الكريه) الاتحاد السوفياتي، وإن أدى هذا الاسترداد إلى رجوع المشردين المبعدين إلى أراضيهم وأوطانهم وممتلكاتهم، وإلى إزالة احتلال ظالم وحشي بغيض، وإلى إتاحة الفرصة لعودة السلام والاستقرار للشرق العربي. كان كيسنجر يريد أن يلجأ العرب إلى الولايات المتحدة، وأن يقبلوا بخنوع ما تفرضه عليهم من تسوية لا يقبل بها سوى المنهزم الخائر العزيمة المغلوب على أمره القابل للتنازل عن وطنه وكرامته وحقوقه، وكانت الولايات المتحدة غير صادقة فيما تعرضه من تسويات، وتماطل مسايرة لإسرائيل وتمكيناً لها من كسب الوقت لتعزيز ضم الأراضي العربية إليها وتكثيف استيطانها فيها وتفريغها من أهلها وتبديل معالمها وهويتها، وجعلها جزءاً من (دولة إسرائيل) التي لا حدود لها سوى ما تستولي عليه بالقوة العدوانية المدعومة من أميركا.

نتيجة لإحباط الولايات المتحدة الإجراءات الرامية إلى إلزام إسرائيل بوقف القتال والعودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، طلبت مصر من مجلس الأمن العمل فوراً على إلزام إسرائيل بوقف القتال، فقام مجلس الأمن بإصدار القرار رقم (٣٤٠) الذي طالب جميع الأطراف بوقف العمليات العسكرية والعودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، وقرر المجلس إنشاء قوة طوارىء تابعة للأمم المتحدة من دول أعضاء المجلس غير الدائمين، وابتدأت طلائع هذه القوات بالوصول إلى القاهرة في ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، وتوقف القتال بعد أن أتمت إسرائيل تطويق مدينة السويس وحاصرت الجيش الثالث المصري. وهكذا عاد الوضع إلى حالة اللاسلم واللاحرب، وهو الوضع الذي حاربت مصر وسوريا من أجل تغييره بغية الوصول إلى تسوية. ورغم الانتصارات المصرية والسورية المجيدة في أيام القتال الأولى والهزيمة والخسائر الجسيمة التي تكبدتها القوات الإسرائيلية، فإن قادة إسرائيل قالوا بأن إسرائيل هي التي انتصرت، وشكوا من أن الولايات المتحدة والعالم حرمها من ثمار انتصارها. وادعت غولدا مائير رئيسة الوزراء يوم ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣) أثناء زيارتها للوحدات الإسرائيلية غرب القناة:

«إننا أرغمنا على قبول وقف إطلاق النار قبل تحقيق أهدافنا، وقد كان إرغامنا على ذلك بوساطة الولايات المتحدة، وقد اضطررنا إلى القبول لأن الولايات المتحدة هي المصدر الوحيد الذي نحصل الآن منه على السلاح»[٧٢].

وقال الجنرال دايفيد اليعازار رئيس هيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلي في مؤتمر صحفي عقده يوم ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، وبثه التلفزيون الإسرائيلي:

«إننا حرمنا من تحقيق انتصار حاسم كنا قادرين عليه، ولكننا لم نكن قادرين على الضغوط الدولية التي حالت بيننا وبينه بعد أن تحول التيار لصالحنا»[٧٣].

وصرح الجنرال حاييم هيرتزوغ الذي كان رئيساً للاستخبارات الإسرائيلية، والمتحدث الرسمي باسم القيادة العامة للجيش الإسرائيلي في عرضه اليومي بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣) للصحفيين والمراسلين:

«إن العالم لم يكن يريد لإسرائيل أن تنتصر، وقد أظهر نحوها في اللحظات الحرجة عداء غريباً لا نستطيع تفسيره إلا بأنه نزعة من نزعات معاداة السامية»[٧٤].

وإذا استعرضنا في مقابل هذه الأقوال ما قدمته دول العالم، ذات الأثر المباشر في قضية الشرق العربي، لإسرائيل من حماية ومساندة وأسلحة وفيرة هائلة وضغوط شديدة على غيرها من الدول وتصد لها بالدبلوماسية والقوة لخلق إسرائيل وحمايتها وتمكينها من اغتصاب أراضي الدول العربية والتوسع على حسابها وإنزال الويلات والدمار بها وتشريد شعوبها، لتبين بصورة واضحة صارخة ما يتميز به قادة إسرائيل من القدرة على المغالطة والكذب والتنكر للجميل والوقاحة الفاضحة. فإن ما قامت به بريطانيا العظمى المتمثل بـ (وعد بلفور)، ثم فرنسا بأسلحتها وتعاونها النووي مع إسرائيل، ثم الولايات المتحدة وألمانيا ما زال جزءاً مريراً من التاريخ الحديث الذي لم تنته بعد مظالمه وبشاعته. ورغم كل هذا، اشتكى

قادة إسرائيل من «ظلم» دول العالم لإسرائيل واتهموا العالم بمعاداة السامية. وفي جانب آخر من الصورة تكشف عن مشاعر الإسرائيليين عند إصدار القرار (٣٣٨) لوقف الحرب، وصف كيسنجر ساعة وصوله إلى إسرائيل في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، بعد أن كان قد اتفق في موسكو على صيغة القرار:

«لقد كتب الكثير بعد الحرب عن مدى تلهف إسرائيل للاستمرار بالحرب، وكم وجدت وقف القتال مؤلماً. ما كان لأحد ان يحزر ذلك من استقبالنا. لقد استقبل الجنود والمدنيون السلام المقترب كأوفر نعمة. إسرائيل كانت بطولية ولكن تحملها كاد يصل إلى نقطة الانهيار. أولئك الذين جاءوا للترحيب بنا بدوا بأنهم يشعرون من أعماقهم كم اقتربوا من الهاوية وكيف أنهكهم اسبوعان من الحرب. كانت مجموعات صغيرة من العسكريين والمدنيين تهتف والدموع في عينيها. لقد أظهرت تعابيرهم الإرهاق الذي كاد يبرز بشكل مجسد حدود الاحتمال البشري. إسرائيل كانت منهكة مهما أظهرت الخرائط الحربية. شعبها كان يتلهف إلى السلام مثلما لا يقدر سوى من لم يعرفوه ابداً... في أعماقهم عرف الإسرائيليون بأنهم وإن كانوا قد ربحوا المعركة الأخيرة، فإنهم خسروا هالة الذي لا يقهر. لم تحطم الجيوش العربية. لم تنتصر الدول العربية، ولكنها لم تعد تضطر لأن تجبن وترتعد أمام جبروت إسرائيل. وبعد ان كانت إسرائيل على شفير الكارثة فإنها انتصرت حربياً وغنمت من الأراضي العربية اكثر مما فقدت. ولكنها كانت تدخل مستقبلاً موحشاً مجهولاً يعتمد على حلقة تتقلص من الأصدقاء. وان ما جعل التوقعات اكثر إيلاماً كان الإدراك بأن الرضا الذاتي (الخادع) ساهم في هذا المصير». (سنوات التبدل العنيف).

السادات يدّعي الانتصار ـ والتسويات على طريقة كيسنجر

أما الرئيس السادات فقط ادعى بأن جيشه الثالث كان في وضع حسن، وأن ثمانمائة من الدبابات المصرية كانت تحيط بالقوات الإسرائيلية غرب القناة وتستطيع القضاء عليها. وكان الناس في الأقطار العربية يسمعون تصريحاته في هذا الشأن من الإذاعات المصرية ويقرأونها في الصحف. ولقد ظهرت بعض الصحف المصرية يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر/(١٩٧٣) بعناوين ضخمة تعلن، أن القوات المصرية تسيطر سيطرة تامة على الضفة الغربية للقناة ما بين الدفرسوار والسويس، وأن معابر الجيش الثالث سليمة، وأن الإمدادات تصل للجيش بانتظام. ونفى الرئيس السادات أمام مجلس الشعب في شباط/ فبراير ١٩٧٤، أن الجيش الثالث قد حوصر، وأخرج تمثيلية أمام المجلس اشترك فيها اللواء بدوي رئيس أركان الجيش المصري بتوجيه أسئلة إليه «ويتلقى اجوبة تثبت ان الجيش الثالث لم يكن محاصراً...»، وتثور الكلمات في كتاب الفريق الشاذلي عن حرب أكتوبر:

«هل هذا معقول؟ وهل مقبول؟ وهل يصل الاستهتار بعقول الشعب ان يتمادى الحاكم في الكذب إلى هذا الحد»[٧٥].

وعلى كل حال، فقد تبين بعد وقف القتال أن الولايات المتحدة لم تف بوعودها لإرغام إسرائيل على العودة لخطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، كما وأن وجود قوات الأمم المتحدة كان يساعد على تجميد الموقف في المنطقة مرة أخرى، وهو ما حاربت سوريا ومصر بمساعدة من الدول العربية والاتحاد السوفياتي لتحريكه ودفعه نحو تسوية تعيد الأرض إلى أصحابها. وأصبح في إمكان هنري كيسنجر أن يستغل حصار الجيش الثالث لفرض شروط وتنازلات على مصر، وأن يستفيد من سوء التفاهم الذي نشأ بين سوريا ومصر بسبب قبول الرئيس السادات لوقف إطلاق النار، وكذلك الخلاف بين الأردن والمقاومة الفلسطينية. وكان من الصعب على الدول العربية أن تبقي قواتها لمدة طويلة في مصر وسوريا، كما وأن مساعداتها لهما ستميل إلى التناقص مع مرور الزمن دون قتال. وإضافة إلى ذلك، فإن الدول العربية المنتجة للبترول ستواجه ضغوطاً وصعوبات إذا استمرت في تخفيض انتاجها للبترول لمدة طويلة شهرياً.

في هذا الوضع الضعيف، وضعت مصر مشروعاً للسلام يتكون من عدة مراحل تبدأ بعودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، وعندها يتم تبادل الأسرى بين الطرفين، ثم تنسحب القوات الإسرائيلية إلى شرق المضايق في سيناء، وتتخذ قوات الأمم المتحدة مواقع لها بين الطرفين، ويفك الحصار من باب المندب عند مدخل البحر الأحمر، وتطهر مصر قناة السويس ثم تنسحب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية. ويقترن بكل هذا تطبيق مشروع مماثل على الجبهة السورية، ويعقد

مؤتمر سلام خلال فترة تطبيق فك الاشتباك بين القوات المتجابهة. وسافر وزير الخارجية الجديد إسماعيل فهمي إلى واشنطن في أواخر تشرين الأول/ اكتوبر لعرض المشروع المصري على الولايات المتحدة. فكرر الرئيس نيكسون له ما كان قد قاله لوزراء الخارجية العرب من أنه عازم على حل المشكلة على أساس العدل دون التأثر بالضغوط المحلية. وأظهر كيسنجر استعداده لمؤازرة مشروع السلام المصري دون أن تتبناه الولايات المتحدة، وهذا يعني ضرورة موافقة إسرائيل على المشروع، وكان كيسنجر يعلم أن إسرائيل ترفض المشروع. (مذكرات محمود رياض).

وفي ذلك الوقت، كانت غولدا مائير في واشنطن، ورفضت العودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، واشترطت أن تفك مصر حصارها عند باب المندب مقابل السماح بمرور الإمدادات الغذائية الضرورية للجيش الثالث المصري المحاصر شرق القناة. وعاد إسماعيل فهمي دون وعد محدد من الرئيس نيكسون. وتم الاتفاق على أن يقوم كيسنجر بزيارة لمصر، وعلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة عند انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، وعلى بقاء مندوبين مصريين وإسرائيليين تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة عند الكيلو (١٠١) على طريق السويس، للبحث في ترتيبات فك الاشتباك بين قوات الجانبين. ووافقت مصر وإسرائيل على النقاط الست التي عرضها كيسنجر بشأن احترام وقف إطلاق النار، والبحث في العودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر في إطار الاتفاق على الفصل بين القوات المتحاربة تحت إشراف الأمم المتحدة، وكذلك ترتيبات إمداد مدينة السويس والجيش الثالث المصري بالمواد غير الحربية وتبادل الأسرى. ولكن إسرائيل تمنعت عن الانسحاب إلى مواقع ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، وعلق محمود رياض على ذلك بقوله:

«لقد نقض كيسنجر بذلك تعهده الأساسي لمصر بانسحاب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ اكتوبر [تشرين الأول] حسب قرار مجلس الأمن، واستمرت إسرائيل في حصارها للجيش الثالث، واستطاع كيسنجر استخدام هذا الموقف لصالح إسرائيل في مفاوضاته التالية مع مصر»[٧٦].

في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣)، انعقد مؤتمر القمة في الجزائر، وقبل انعقاد المؤتمر أعلنت العراق وليبيا بأنهما لن تحضراه. ولم يشترك جلالة الملك حسين في هذا المؤتمر، وأناب عنه دولة السيد بهجت التلهوني رئيس وزراء الأردن صاحب الخبرة السياسية الوفيرة، ولقد تلا رئيس الوزراء الأردني رسالة إلى المؤتمر من جلالة الملك حسين، أكد فيها أنه لا يستطيع التحدث نيابة عن الفلسطينيين، وأن منظمة التحرير لا تستطيع أن تتحدث باسم الفلسطينيين المقيمين في الأردن:

«وأكد أنه بعد تحرير الضفة الغربية فسوف يجري استفتاء تحت إشراف محايد، وفي هذه الحالة سيكون من حق سكانها أن يختاروا بين أمور ثلاثة، فإما البقاء في وحدة مع الأردن كما كان الحال قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وإما الاستقلال مع قيام اتحاد مع الأردن، وإما الاستقلال عن الأردن تماماً»[٧٧].

أما السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير، فقد طالب بالاعتراف بمنظمة التحرير كممثلة للشعب الفلسطيني. وأكد الرؤساء العرب على ضرورة تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة والقدس، والالتزام باستعادة الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني «وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية». كما قرر الرؤساء والملوك مواصلة استخدام البترول كسلاح في المعركة، والربط الكامل بين رفع الحظر البترولي لأي دولة وبين التزامها بتأييد القضية العربية العادلة. ووجه المؤتمر رسالة إلى مجموعة الدول الأوروبية تجاوباً مع قرارها الصادر في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣)، أكد فيها ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وأشار إلى الصلات الحضارية التي تربط بين هذه الدول والأمة العربية، وطالبها بوقف أي مساعدات اقتصادية أو عسكرية، وبإلغاء الحظر على تصدير الأسلحة للدول العربية.

«وقرر الملوك والرؤساء العرب ضرورة تنبيه الولايات المتحدة إلى أن سياستها المنحازة لإسرائيل سوف تؤثر على مصالحها بالمنطقة العربية، كما اتفقوا على ضرورة مداومة الاتصالات بالاتحاد السوفييتي لكي يواصل دعمه للقضية العربية، ولكي يمد الدول العربية باحتياجاتها من الأسلحة»[٧٨].

وعبر المؤتمر عن شكره البالغ للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية لدعمها للدول العربية عسكرياً وسياسياً لتحرير أراضيها.

وفي بيان أصدره المؤتمر في ختام جلساته أكد استعداد الدول العربية للمساهمة في تحقيق سلام عادل يرتكز على قاعدتين:

١ ـ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية وفي مقدمتها القدس.

٢ ـ استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.

بعد وقف القتال في حرب اكتوبر، وكانت الفرصة متاحة للدخول في مفاوضات للوصول إلى تسوية شاملة تنهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، في مقابل ترتيبات أمنية وافية تحمي ما كانت إسرائيل قد استولت عليه أصلاً قبل حرب اكتوبر، ولكن الولايات المتحدة لم تتجه نحو التسوية الشاملة، وإنما اندفع هنري كيسنجر، الذي أصبح الموجِّه الرئيسي للسياسة الأميركية، في اتجاه التسويات الجزئية التي فرقت بين مصر وسوريا وثبّتت إسرائيل في الأراضي السورية والأردنية الفلسطينية. وقام بالعديد من الجولات التي اشتهرت بـ (المكوكية) بين دول الشرق الأوسط. وروج لنجاحه في تحقيق انفكاك أول وانفكاك ثانٍ على الجبهة المصرية، انسحبت بموجبهما القوات الإسرائيلية شرقاً من غرب القناة ومن سيناء. ورغمً محاولة الرئيس السوري حافظ الأسد أن يقنع الرئيس السادات بتأجيل الاتفاق على الجبهة المصرية والإعلان عنه بعد أن يتم التوصل إلى اتفاق مماثل على الجبهة السورية، حسبما يقضي التحالف السوري ـ المصري، إلا أن السادات رأى أن يتم الاتفاق والإعلان عنه في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، ثم مواصلة الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق انفكاك على الجبهة السورية. وكان الانفكاك على الجبهة المصرية يقضي بانسحاب إسرائيل من غرب قناة السويس، وإنقاص القوات المصرية والإسرائيلية على خطوط منطقة منزوعة السلاح تتمركز فيها قوات الأمم المتحدة، كما يقضي بسحب قوات الجيش الثاني والثالث المصريين من شرق القناة مع السماح لمصر بإبقاء سبعة آلاف جندي فقط وثلاثين دبابة شرق القناة بعمق لا يتجاوز عشرة كيلومترات. ونص الاتفاق على أنه لا يعتبر معاهدة سلام، وإنما هو مجرد خطوة على الطريق للتوصل إلى معاهدة سلام بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨) وفي إطار مؤتمر جنيف للسلام. وبطبيعة الحال، استغل الإسرائيليون وهنري كيسنجر خلال مفاوضات الكيلو (١٠١) حصار الجيش الثالث المصري واحتياجاته الملحة للإمدادات من مؤن وأدوية استغلالاً مهيناً، قاسى منه الجيش الثالث والفريق الجمسي ومصر. وإضافة إلى ذلك، أعلن السادات أنه وعد كيسنجر بأن الولايات المتحدة ستعامل بالنسبة إلى البترول مثل الدول الأوروبية عند إكمال فك الإشتباك على الجبهة المصرية. ولكن جلالة الملك فيصل:

«بعد لقائه مع الرئيس حافظ الأسد في الرياض اقتنع بأهمية استمرار الحظر البترولي العربي إلى أن تقوم إسرائيل بانسحاب مماثل على الجبهة السورية. وبالتالي، أسرعت الكويت ودولة الإمارات والدول العربية الأخرى المنتجة للبترول إلى تأييد الموقف السوري». (مذكرات محمود رياض).

وكردّ فعل لهذا الموقف العربي، وجه هنري كيسنجر في ٦ شباط/ فبراير تهديداً إلى الدول العربية، لأنه اعتبر موقفها عملاً (ابتزازياً) يؤثر على اتجاه السياسة الأميركية.

«ومرة اخرى يصدر عن كيسنجر تهديد للدول العربية مما اضطر المتحدث الرسمي للبيت الأبيض مستر زيجلر ان اعلن في ١٩ فبراير [شباط] أن الرئيس حذرني من استخدام كلمة ابتزاز»(٧٩).

في مقابل حصار الجيش الثالث المصري، لم تكن القوات الإسرائيلية غرب القناة في وضع سليم كل السلامة. فلقد كانت هذه القوات محاصرة بحوالى ألف دبابة وتحيط بها مدفعية أسلحة متفوقة مضادة للدبابات، وكان الجيش الاسرائيلي قريباً من قواعد الطيران المصرية. وبالفعل كانت القوات المصرية تشتبك في مناوشات مع القوات الإسرائيلية وتنزل بها خسائر يومية تؤثر على معنوياتها. ولقد ذكر الرئيس السادات نفسه أن القوات الإسرائيلية كانت في مصيدة، وصادق على خطة مصرية للقضاء عليها في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣. وكذلك أكد الفريق محمد عبد الغني الجمسي، الذي أصبح رئيساً لأركان حرب القوات المصرية مكان الفريق سعد الدين الشاذلي، ان القضاء على القوات الإسرائيلية المحاصرة في الجيب غرب القناة أمر يمكن للقوات المصرية تحقيقه تماماً من الناحية العسكرية البحتة(٨٠). غير أن الرئيس السادات صرح يوم إعلان اتفاق الانفكاك أن كيسنجر قد أبلغه خلال زيارته السابقة بأنه إذا

حاولت مصر تصفية الجيب الإسرائيلي، فإن الولايات المتحدة ستضطر لمساعدة إسرائيل ضد مصر على أساس انها لا يمكن أن تسمح بانتصار السلاح السوفياتي على السلاح الأميركي. ويعلق محمود رياض على هذا الادعاء بقوله:

«والواقع أن هذا التهديد من جانب كيسنجر لم يكن سوى مجرد تهديد أجوف يستهدف به التأثير على القرار المصري بتصفية الجيب الإسرائيلي عسكرياً. وكان تبريره للتهديد واهياً. فعندما كانت الولايات المتحدة تحارب في فيتنام قاومها الشعب الفيتنامي بأسلحة سوفييتية وصينية، واضطرت إلى سحب قواتها تحت ضغط المقاومة الفيتنامية والسلاح السوفييتي. ولا اعتقد أن كيسنجر كان سيغير من سياسته لدعم إسرائيل سياسياً وعسكرياً فيما لو كانت مصر تستخدم اسلحة بريطانية مثلاً بدلاً من الأسلحة السوفييتية.

ولم يكن في وسع الولايات المتحدة نظراً للاعتبارات السياسية الدولية أن تفعل لإسرائيل أكثر مما فعلت من أجل مساعدتها عسكرياً، وكان اقصى ما يمكنها عمله هو إرسال المزيد من السلاح. ومقابل ذلك فقد كانت مصر وسوريا ايضاً ستحصلان على مزيد من السلاح من الاتحاد السوفييتي»[٨١].

واعتبر محمود رياض أن احتمال تدخل الولايات المتحدة بنفسها عسكرياً لمصلحة إسرائيل، فيما لو قامت مصر بتصفية الجيب الاسرائيلي، كان ضعيفاً، لأن دخول الولايات المتحدة في حرب مباشرة مع مصر كان سيعرضها لعداء الأمة العربية كلها مما يؤدي إلى تهديد خطير لمصالحها بالمنطقة، وكان يحق لمصر في هذه الحالة أن تطلب تدخل القوات السوفياتية التي احتشد جزء منها فعلاً في قواعد جنوب الاتحاد السوفياتي. وكان بريجنيف قد هدد باستخدام القوات السوفياتية لإرغام إسرائيل على التقيّد بقرار مجلس الأمن والعودة إلى خط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر. وبذلك، فإن التدخل العسكري الأميركي المباشر ضد مصر قد يؤدي إلى مواجهة أميركية ـ سوفياتية، وذلك ما كانت الدولتان تحاولان تفاديه. ومن الروادع التي يمكن أن تؤثر على الولايات المتحدة، موقف الدول الغربية التي ساءها انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل، لدرجة إعلان التعبئة النووية التي عرَّضت أمن أوروبا للخطر دون تشاور مسبق معها، وقيام الولايات المتحدة بسحب أسلحة من مخازن حلف الأطلسي بصورة سرية لترسلها لإسرائيل دون أن تعلم حلفاءها بهذا الإجراء الخطير.

ويضاف إلى ذلك تأثير البترول العربي الذي أصبحت الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبيات تشعر بوطأته. ويبدو أن تهديد كيسنجر كان يهدف إلى منع القضاء على الجيب الإسرائيلي، ولأنه لو تم ذلك فإن مصر ستكون في موقف تفاوضي قوي يمكنها أن تفرض فيه إجراء المفاوضات على أساس تنفيذ القرار رقم (٢٤٢)، وليس لمجرد تحقيق انسحاب إسرائيلي لبضعة كيلومترات إلى الشرق من القناة.

رغم ادعاءات هنري كيسنجر بأن الخطوات الجزئية التي يسعى لتحقيقها إنما يقصد منها الوصول إلى حل نهائي، فإن قادة إسرائيل كانوا يعلنون بأنهم لم يلتزموا بأكثر من تسويات جزئية، وإنهم لم يقدموا أي تعهدات تتجاوز ما جاء في اتفاقية الفصل بين القوات، التي قالوا بأنها تلزم مصر بعدم عرقلة الملاحة الإسرائيلية عن طريق باب المندب. ورغم امتناع الولايات المتحدة عن تقديم أي دليل على نيتها في تحقيق سلام شامل تنسحب بموجبه إسرائيل من الأراضي العربية، ورغم انحيازها الثابت لإسرائيل وعدوانها، فإن مصر أعلنت في ١ آذار/ مارس عن عودة علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. واشتدت الخلافات بين مصر وسوريا وبين مصر والاتحاد السوفياتي. وفي١٨ آذار/ مارس قرر وزراء البترول العرب رفع حظر البترول عن الولايات المتحدة، وعارضت القرار كل من ليبيا وسوريا. وعارض الرئيس الأسد تقارب مصر مع الولايات المتحدة، وكان يرى بأنه من الضروري الحفاظ على صداقة الاتحاد السوفياتي رغم تأخره في الاستجابة لطلبات سوريا من الأسلحة أحياناً. وفي حديث له مع محمود رياض أمين عام الجامعة العربية في ٦ أيار/ مايو ١٩٧٤:

«... اشار الرئيس الأسد إلى علاقات سوريا مع الولايات المتحدة، فقال ان تجارب الدول العربية مع الولايات المتحدة كانت مريرة، ومن غير المعقول أن نتصور أن الولايات المتحدة قد أصبحت فجأة صديقة لنا بمجرد سماع بعض الكلمات المعسولة التي يرددها كيسنجر أو نكسون.

وذكر الرئيس الأسد أن كيسنجر قد تقدم له بمقترحات للفصل بين القوات في الجولان، يتم بمقتضاها استمرار احتلال إسرائيل لقرى سوريا ولمدينة القنيطرة، مما جعله يرفضها على الفور. وأضاف الأسد أنه

يرى أنه لا يجوز مطلقاً أن يتم الاعتماد على الولايات المتحدة بالكامل في حل القضية، وأن فكرة الفصل بين القوات لم تكن صائبة من البداية، وكان من الأفضل الاستمرار في مواجهة إسرائيل على الجبهتين وإرغامها بذلك على مواصلة تعبئة مواردها البشرية، مما يشكل ضغطاً اقتصادياً ونفسياً عليها، ثم الدخول في مفاوضات سلام تستهدف التسوية الشاملة مباشرة وليس مجرد الانسحاب بضعة كيلومترات»[٨٢].

ونظراً لقبول الرئيس السادات باتفاقية انفكاك منفصلة، اضطرت سوريا للتفاوض مع هنري كيسنجر وعقد اتفاق لفصل القوات في جبهة الجولان في ٣١ أيار/ مايو في جنيف، وكان ذلك بعد مفاوضات تشددت فيها سوريا حتى تنال أفضل النتائج الممكنة.

ورغم ما جاء في وسائل الإعلام الأميركية والتفاؤل الذي عم بعض عواصم العالم من أن أسلوب (الخطوة خطوة)، الذي اتبعه هنري كيسنجر في مفاوضاته (المكوكية) وأصبح عن طريقه نجماً إعلامياً هو تحرك نحو الحل الشامل لتحقيق السلام، فإن الحقيقة هي أن ما حققه كيسنجر لم يتعد وقفاً لإطلاق النار، وعودة لما كان عليه الوضع طوال ست سنوات، فلقد بقيت القوات الإسرائيلية بعيدة عن خطوط ٥ حزيران/ يونيو (١٩٦٧)، واستمر احتلال إسرائيل لجزء أكبر من الجولان وللضفة الغربية من الأردن، ولم تعد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وهكذا أضاع هنري كيسنجر والولايات المتحدة فرصة ذهبية لتحقيق تسوية عادلة، أو على الأقل توفيقية، لقضية الشرق الأوسط العربية، وهذا بالطبع على افتراض أن النية كانت قد توافرت لدى أميركا لتحقيق مثل هذه التسوية، بدلاً من تمكين إسرائيل في الاحتفاظ بمكاسبها، وإرغام الدول العربية على الرضوخ والقبول بفقدان أراضيها وكرامتها والتنكر للحقوق الفلسطينية. وتزايدت قوة إسرائيل بالمساعدات الأميركية واشتد تعنتها، ورفضت إسرائيل أن تنسحب لبضعة كيلومترات من نهر الأردن حسب طلب الأردن و:

«قد حاول الملك حسين كثيراً أثناء زياراته واتصالاته المستمرة مع واشنطن، وأثناء مباحثات كيسنجر معه في عمان أن يحقق اتفاقاً لفض الاشتباك مع إسرائيل، إلا أن الولايات المتحدة لم تقدم له أي عون. ولقد كان كيسنجر في سبتمبر [أيلول] ١٩٧٠ يعلن أنه يقف بجانب الأردن باعتبارها دولة صديقة، وذلك عندما اختلفت مع دولة عربية أخرى هي سوريا ومع المقاومة الفلسطينية، بل وصل الأمر في حينها إلى حد أن هددت الولايات المتحدة باستخدام القوات الأميركية ضد سوريا، ولكن الآن عندما اختلفت الأردن مع إسرائيل وقف كيسنجر ببساطة إلى جانب إسرائيل، ورفض أن يؤيد الأردن في سعيها لاسترداد عشرة كيلومترات فقط من الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل»[٨٣].

ومن الواضح أن الولايات المتحدة التي تعارض قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدعي أنها تفضل قيام ارتباط بينهما وبين الأردن، كان الأجدر بها أن تضغط على إسرائيل لكي تنسحب منهما حتى يصبح في الإمكان قيام مثل هذا الارتباط، ولكنها تمنعت عن ذلك. وأشار هنري كيسنجر بأن الرئيس السادات واسماعيل فهمي، وزير الخارجية، طلبا أن لا يستجيب إلى طلب الأردن بشأن عقد اتفاق للفصل بين القوات على الجبهة الأردنية، بحيث تنسحب القوات الإسرائيلية مسافة ٨ ـ ١٠ كيلومترات من نهر الأردن، بحجة أن الضفة الغربية هي من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية وليس الأردن. ومن الصعب التصديق أن طلب الرئيس السادات أو اسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري، هو الذي منع الولايات المتحدة من تأييد طلب الأردن، ومن الأسهل جداً أن نرى قياساً على مواقف الولايات المتحدة أنها تقبلت رفض إسرائيل للانسحاب الجزئي دون أن تضغط عليها بصورة جدية، لتفعل ذلك أسوة بما جرى على الجبهتين المصرية والسورية. ويبدو من المؤسف، إن صح زعم كيسنجر، أن يطلب أي رئيس أو مسؤول عربي رفض اقتراح بانسحاب إسرائيلي من أرض عربية لمجرد اختلاف وجهات النظر، أو حتى وجود الخصومات بشأن تحديد جهة الاختصاص العربية بشأن تلك الأرض.

من نتائج حرب اكتوبر كان قرار مجلس الأمن (٣٣٨) الذي يقترن بالقرار (٢٤٢)، وهما القراران اللذان ما زالت الولايات المتحدة تعلن على أنهما يجب أن يشكلا القاعدة الأساسية لحل مشكلة النزاع العربي ـ الإسرائيلي. فلقد كانت الولايات المتحدة قد توصلت إلى قناعة بأنه من الصعب وليس من مصلحة استراتيجيتها تأخير إصدار قرار لوقف إطلاق النار، وذلك رغم معارضة إسرائيل لمثل هذا القرار

ولربطه بالقرار (٢٤٢)، فهي كانت في ذلك الوقت تعزز توسعها غرب القناة وحصارها للجيش الثالث المصري شرق القناة. وفي شرحه للاعتبارات الأميركية وأسباب عدم مجاراتها لرفض إسرائيل لوقف إطلاق النار يقول هنري كيسنجر:

«١ ـ كنا قد أغدقنا على إسرائيل الأسلحة الوفيرة في ساعة حاجتها الشديدة، وأنقذناها ومرت فترة الخطر المميت لها.

٢ ـ اخرنا الإجراءات في الأمم المتحدة عندما كان ذلك يخدم استراتيجيتنا المشتركة مع إسرائيل.

٣ ـ لم نعد نستطيع الآن أن نعرض علاقتنا مع أوروبا واليابان للخطر، ونتسبب في حظر البترول وأن نجابه السوفييت وأن نتحدى الباقين من اصدقائنا العرب، اما بتأخير اقتراح وقف اطلاق النار للأبد، أو بإسقاط القرار ٢٤٢ الذي صددنا باسمه ضغوط السوفييت والعرب الراديكاليين مدة ست سنوات، وليس من مصلحة إسرائيل ان نتخلص من ذلك القرار.

٤ ـ بدون القرار ٢٤٢ لن يكون هناك اساس قانوني لأية مفاوضات في المستقبل، ونظراً لتوقعات التصويت في الأمم المتحدة فإن أي بديل للقرار ٢٤٢ سيكون بالتأكيد أسوأ ـ بالطبع لإسرائيل. (وهو ما كان يتحاشاه كيسنجر الذي حث إسرائيل على الإسراع في التوسع العسكري خلال اليومين القادمين قبل وقف اطلاق النار ليصبحوا في موقف أقوى).

٥ ـ سعت الولايات المتحدة لإقرار وقف إطلاق النار في الوقت المناسب لها ولإسرائيل، لأنها لم ترغب في أن تخسر مصر الحرب بصورة مذلة مهينة، أو أن يسقط السادات، أو أن تنقلب مصر بسبب هزيمة شاملة إلى دولة راديكالية». (سنوات التبدل العنيف).

وحتى بالنسبة إلى قرار وقف إطلاق النار الذي وجدت الولايات المتحدة أنه أصبح مناسباً لاستراتيجيتها ولإسرائيل، فإن كيسنجر نجح في الحصول على موافقة السوفيات في زيارته لموسكو في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، للتباحث بشأن الموقف الخطير على نصوص لمشروع بوقف إطلاق النار هي في مصلحة إسرائيل. فمن ناحية، منع أي إشارة لـ (انسحاب إسرائيلي)، واقتصر الأمر على «تطبيق القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه».

ولقد كشف كيسنجر عن سوء قصده عندما وصف ما جاء في عبارة «تطبيق القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه» بقوله:

«وهذه مهمة غامضة لدرجة كافية لتشغل الدبلوماسيين لسنوات دون التوصل إلى اتفاق».

وهذا دليل واضح على نية مبيتة للمماطلة ولإعاقة الوصول إلى تسوية. وإضافة إلى ذلك، يذكر كيسنجر أنه نجح في أن ينص مشروع القرار على (المفاوضات المباشرة) بين الدول العربية وإسرائيل تحت (الرعاية المناسبة)، وكان ذلك ما ترفضه الدول العربية بثبات وتصر عليه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، مدعية بأن المفاوضات المباشرة ستجعلها تقدم تنازلات وفيرة للعرب. ويذكر كيسنجر أنه دهش عندما قبل الزعيم السوفياتي بريجنيف ووزير خارجيته غروميكو نصوصه المقترحة مع تعديلات لفظية بسيطة جداً. وأوضح أنه لم يقصد أن تعني عبارة (تحت رعاية مناسبة) ما يتعارض مع المفاوضات المباشرة. وأشار إلى أنه عارض توصية وزارة الدفاع الأميركية بأن تقوم الطائرات الأميركية بتزويد الجيش الثالث المصري المحاصر بالتموينات. وذكر أن إسرائيل كانت تماطل في التقيد بوقف إطلاق النار لترغم هذا الجيش على الاستسلام، أو لتقضي عليه ولتسقط أنور السادات الذي سبب لها المخاطر والمصاعب الأليمة. غير أن كيسنجر لم يرغب في سقوط السادات لأنه كان يتقرب إلى الولايات المتحدة، ولا في القضاء على الجيش الثالث لأن ذلك كان سيؤدي إلى سقوط السادات وقال كيسنجر:

«رسائلنا المتبادلة مع القاهرة كانت قد اقنعتنا بأن أنور السادات مثّل أفضل فرصة للسلام في الشرق الأوسط».

وقال كذلك:

«كنا معنيين بالمحافظة على السادات اكثر من الحفاظ على الجيش الثالث».

كما قال بأن أميركا لم تضغط على إسرائيل للانسحاب لخطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، وأبلغتها بأنها ستؤيد رفضها لتزويد الجيش الثالث بالسلاح الحربي. (سنوات التبدل العنيف).

ومن موسكو توجه كيسنجر إلى إسرائيل مباشرة، وطمأن غولدا مائير بأنه لم يعقد أي اتفاقيات سرية

مع السوفيات في اجتماعات موسكو، وأن اميركا لا تنوي أن تفرض على إسرائيل تعديلات في الحدود، لا حدود ١٩٦٧ ولا غيرها. وفي هذه الزيارة لإسرائيل، سمع كيسنجر مديح الضباط الإسرائيليين للمزايا القتالية للجيوش المصرية والسورية. ووجد تبدلاً ملموساً في النفسية الإسرائيلية. كان الإسرائيليون قد ربحوا المعركة الأخيرة في حرب اكتوبر، ولكنهم كانوا قد خسروا حتى ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ألفي قتيل

«توازي مئتي ألف قتيل اميركي. وفقدت إسرائيل هالة القوة التي لا تقهر ولم تتمكن من تحطيم الجيوش العربية. والدول العربية لم تنتصر ولكنها لم تعد تجبن أمام جبروت إسرائيل التي بالكاد نجت من كارثة، ونقص عدد أصدقائها».

التعبئة النووية والقرار ٣٣٨ وإفشال السلام

في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، اصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٣٨ لوقف إطلاق النار. وطالب القرار ودعا لما يلي:

١ ـ يدعو جميع الفرقاء في القتال الحالي لأن يوقفوا إطلاق النار، وأن ينهوا فوراً جميع العمليات الحربية في وقت لا يتجاوز اثنتي عشرة ساعة من لحظة المصادقة على هذا القرار، وفي المواقع التي يحتلونها الآن.

٢ ـ يدعو جميع الأطراف المعنية لأن تبدأ حالاً بعد وقف إطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أقسامه.

٣ ـ يقرر بأن تبدأ حالاً وفي الوقت نفسه مع وقف إطلاق النار المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت رعاية مناسبة، بغية إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وقد صدر هذا القرار بأكثرية أربعة عشر صوتاً دون أي معارض ولم تشترك الصين في التصويت. وما زال هذا القرار مثل سابقه القرار رقم ٢٤٢ من دون تنفيذ بسبب تصلب إسرائيل وتأييد الولايات المتحدة لها في تعنتها وعدوانها. ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته أن كيسنجر وبريجنيف أعدّا مشروع هذا القرار في موسكو بتاريخ ٢١ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، وانه صدر كقرار عن مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، وأن العرب والإسرائيليين قبلوا به من دون حماس. كما يذكر بأن الإسرائيليين ادعوا خلال ساعات بأن المصريين كانوا ينتهكون القرار، وان الإسرائيليين استأنفوا هجوماً نشطاً وأكملوا حصار الجيش المصري الثالث برجاله العشرين ألف على الجانب الشرقي من القناة.

ويعلق الرئيس نيكسون على القرار بالقول:

«بأن شروطه كانت تدعو للانتباه، لانها كانت المرة الأولى التي وافق فيها السوفييت على مفاوضات مباشرة بين الفرقاء بدون اية شروط او تحفظات، وكانت كذلك المرة الأولى التي قبلوا فيها (دعوة عامة) للتقيد بالقرار ٢٤٢ بدون ان يتمسكوا بانسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة كشرط مسبق لأية مباحثات لاحقة». (مذكرات رتشارد نيكسون).

مما لا شك فيه أن الرئيس ريتشارد نيكسون لعب دوراً كبيراً ضارّاً جداً بالعرب في حرب اكتوبر ١٩٧٣، وفوّت فرصة كان يمكن الاستفادة منها للوصول إلى تسوية شاملة تعيد للدول العربية وللفلسطينيين ما كان يمكن أن يقبلوه من أراضيهم وحقوقهم المشروعة في مقابل المساهمة في إحلال السلام. والرئيس نيكسون قدم لإسرائيل أكثر مما قدمه لها من جاء قبله من رؤساء من مساندة وأسلحة فتاكة متطورة، وكان أصلاً ينفر من استقلالية الرئيس عبد الناصر وجهاده لتحرير بلده من النفوذ والتبعية الغربية، وانتقد الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس لانهما ضغطا على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لسحب قواتهم من السويس سنة ١٩٥٦، ولأن الرئيس عبد الناصر نتيجة لذلك «اصبح اكثر تهوراً وعدوانية من قبل». وزعم بأن ذلك زرع بذور حرب شرق أوسطية أخرى للمستقبل، وأن بريطانيا وفرنسا أصيبتا بالمذلة واليأس فلم تعد تتوافر لديهما الإرادة لممارسة دور كبير على المسرح العالمي. ومنذ ذلك الوقت، أصبح من الضروري أن تعمل الولايات المتحدة بمفردها لقيادة العالم الحر في السياسة الخارجية. ومن الواضح أن آراء الرئيس نيكسون تعكس موقفاً وعقيدة تؤمن بـ (حق) الدول الغربية الكبرى، أو

ربما بـ (مسؤوليتها)، حسب التبرير والزعم التقليدي بأن تحكم العالم وتصدر الأحكام وأوامر الردع حتى لقادة الشعوب التي أرادت الاستقلال والحرية وتقرير مصيرها وحماية مصالحها بنفسها، وحسب تقديراتها الذاتية في المجال الدولي. ومن الجدير بالذكر أن الرئيس نيكسون كان قد زار القاهرة قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية، ودعاه الرئيس عبد الناصر وحرمه إلى بيته في القاهرة. ولقد وجد نيكسون بأن بيت الرئيس عبد الناصر كان متواضعاً، وأن الرئيس المصري رجل فائق الذكاء وعلى جانب عظيم من (الجاذبية) القيادية، وأنه رغم تصريحاته العامة الرنانة، فإنه أثار انطباعاً لديه بوقاره وهدوء سلوكه الشخصي. ووجد بأن الرئيس عبد الناصر كان تواقاً لأن يستطلع تقديراته (نيكسون) عن مواقف ونيات القادة السوفيات في ذلك الوقت. (مذكرات ريتشارد نيكسون).

والرئيس نيكسون لم تكن لديه النية لدعم مبادرة روجرز رغم أنها كانت لا تعيد للعرب الكثير من حقوقهم، وكان يعلم بأنها لا يمكن أن تنفذ، وإنما قبل بالتلويح بها ليرضي شكلياً من وصفهم بالدول العربية المعتدلة.

والرئيس نيكسون أبلغ السادات في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ بأنه يرفض مقدماً إرسال قوات خارجية بما فيها قوات أميركية وسوفياتية لحفظ السلام في الشرق الأوسط، وأنه سيستعمل حق الفيتو لإحباط قرار بشأن هذه القوات يعرض على مجلس الأمن، متذرعاً بضيق الوقت لتجميع قوة كافية أمام قوة الطرفين المتحاربين، ومشيراً إلى خطر المنافسة بين الدولتين العظميين النوويتين إذا أرسلتا قواتهما إلى المنطقة. وإضافة إلى ذلك، فإن الرئيس نيكسون أعلن الاستعداد الحربي في جميع قواعد القوات النووية والتقليدية في أنحاء العالم، ليردع السوفيات عن إرسال القوات التي جمعوها في روسيا لتحملها الطائرات، و ٨٥ سفينة في البحر الأبيض المتوسط لإرغام إسرائيل على احترام وقف عدوانها. (مذكرات الرئيس ريتشارد نيكسون).

ويشير هنري كيسنجر إلى هذا الرفض الاميركي لإرسال قوات خارجية إلى مصر ويقول:

«لم نكن مستعدين لأن نرسل جنوداً أميركيين لمصر، ولم نكن لنقبل بإرسال قوات سوفييتية. إننا لم نعمل طيلة سنوات لإنقاص الوجود العسكري السوفييتي في مصر لمجرد أن نتعاون في إعادته بقرار للأمم المتحدة. ولم نكن لنساهم في قوة مشتركة مع السوفييت تضفي الشرعية على دورهم في المنطقة وتقوي العناصر الراديكالية. المعتدلون المعارضون للسوفييت مثل العربية السعودية والإمارات والاردن والكويت يمكن أن يصيبها الهلع أمام هذه البادرة من التعاون بين الولايات المتحدة والسوفييت. ربما ثبت انه من المستحيل إزاحة القوة السوفييتية، وستكون هناك أعذار بلا نهاية لتدخلها في أية لحظة ضد إسرائيل أو ضد الحكومات العربية المعتدلة. الصين وأوروبا ستصاب بصدمة من تعاون اميركي سوفييتي في المنطقة». (سنوات التبدل العنيف).

وبالطبع أبلغت الولايات المتحدة السادات برفضها لإرسال قوات سوفياتية بمفردها أو بالاشتراك مع قوات أميركية أو مع غيرها. وطلبت من مصر أن ترجع عن طلبها بهذا الشأن. وأبلغت الولايات المتحدة إسرائيل بأنها ستصد أي تدخل سوفياتي إفرادي بالقوة، ولكنها قبلت بعدد محدود من المراقبين السوفيات غير المقاتلين.

كان هذا موقف الولايات المتحدة الرافض لأي ضغط أو تهديد يوجه لإسرائيل لوقف عدوانها. وجاءت هذه الحماية لإسرائيل في وقت لم تكن فيه إسرائيل تواجه خطر الفناء، أو تحارب بيأس على أبواب القدس المحتلة أو تل أبيب، ولا على خطوط ١٩٦٧، أو حتى في مضايق سيناء المصرية، أو دفاعاً عن مدينة طبريا المحتلة مثلاً، وإنما كانت منهمكة في الاعتداء على الجولان السورية ومتشبثة بالضفة الغربية ومثابرة على التوسع في عدوانها غرب قناة السويس المصرية. أما الادعاء بشأن ضرورة منع عودة قوات سوفياتية إلى مصر فلا يبدو مقنعاً لدرجة وافية، لأنه كان قد تبين من قبل وقت قصير أن السوفيات لم يحاولوا البقاء في أرض مصر عندما طلب منهم الرئيس السادات الخروج، بل على العكس فإنهم عجلوا بالرحيل وأثبتوا أنهم حريصون على تفادي المجابهة أو الصدام مع الولايات المتحدة. وحتى لو قبلت حجة منع السوفيات من العودة إلى مصر لاعتبارات أميركية غربية، فإن هذا لا يعفي الولايات المتحدة من مسؤوليتها عن

الامتناع بل رفض الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها، ولتنفيذ قرارات الأمم المتحدة أو على الأقل تلك التي وافقت عليها الولايات المتحدة وحليفاتها من الدول الغربية. ومن الواضح أنه كان في إمكان الولايات المتحدة، لو أرادت، أن توقف مساعداتها لإسرائيل أو على الأقل أن تقلل منها لدرجة لا تعرضها لخطر الفناء الذي لا تريده لها الولايات المتحدة، ولكن تضطرها لوقف عدوانها والتخفيف من تعنتها حتى يصبح في الإمكان التوصل لتسوية مقبولة. ومن الواضح أنه كان يمكن لهذا التصرف لو أرادته الولايات المتحدة أن يزيل المبرر لدخول القوات السوفياتية للمنطقة ـ الذي تريد الولايات المتحدة منعه ـ وسواء أكان إعلان الاستعداد النووي الأميركي ناتجاً عن رغبة الرئيس نيكسون في صرف الأنظار عن فضيحة ووترغيت ـ التي كان قد تورط فيها وأدت إلى اتهامه بالكذب والخداع وإلى سقوطه عن رئاسة الجمهورية الأميركية بصورة مهينة ـ فإنه في الواقع عرّض سلامة العالم وشعوبه إلى خطر جسيم رهيب دون مبرر سليم يحمي عدوان إسرائيل وتمسكها بما اغتصبته، ليستمر الظلم والمآسي، وليبقى خطر الحرب وفواجعها جاثماً على الشرق الأوسط بل ربما على العالم.

في بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، جاءت غولدا مائير إلى واشنطن وقابلت الرئيس نيكسون، وشكرته بحرارة على جسر الأسلحة والمعدات الجوي الذي زود به إسرائيل بالأسلحة الوفيرة المتطورة والأجهزة والعتاد، وقالت له انه في الأيام التي كانت فيها إسرائيل تحتاج إلى صديق:

«فتقدمت أنت. انك لا تعرف ما يعنيه لنا جسركم الجوي».

وأجابها الرئيس نيكسون:

«إنني لا أؤمن أبداً بالإجراءات الصغيرة عندما تكون المسائل الكبيرة في خطر».

وأشار الرئيس نيكسون في مذكراته إلى محاولته لإقناع غولدا مائير بأن تتبع إسرائيل سياسة متعقلة، وأنه قال لها بأنه عندما تكون هناك وضعية استنزافية فحتى المنتصرين يمكن أن يخسروا. وأن المشكلة التي يترتب على إسرائيل أن تنظر فيها الآن هي إذا كان يمكن للسياسة التي كانت تتبعها أن تنجح. فمن دون تسوية تكون السياسة الوحيدة هي أن تكون إسرائيل مستعدة دائماً للحرب. ولكن هذا في الحقيقة ليس سياسة على الإطلاق. وقال لها الرئيس نيكسون كذلك بأنها يمكن أن تُذكر كالقائد الذي خلق إسرائيل غير مثقلة بميزانية تسلح ضخمة، أو يتوجب عليها أن تدخل حرباً كل خمس سنوات. ويذكر الرئيس نيكسون بأن غولدا مائير بدت متفهمة للحصافة الأساسية لما قاله لها، ومتفهمة لطبيعة الخطر السوفياتي. ويبدو لنا بأن ما قاله الرئيس نيكسون لغولدا مائير هو اعتراف ولو ضمني من الرئيس الأميركي بأن إسرائيل كانت ترفض وتعرقل مساعي التسويات السلمية، وتفضل طريق الحرب ولو تكررت كل بضع سنوات. ورغم هذه السياسة التي تنتهجها إسرائيل، ورغم نصح الرئيس نيكسون لها باتباع سياسة تؤدي إلى السلام وتتفادى الحروب التي لا بد وأن تستنزف قواها، فإنه مثل غيره من الرؤساء الأميركيين السابقين استمر في تقديم المساعدات الضخمة لها وتأييدها وحماية عدوانها، وفي تزويدها بسيل عارم من الأسلحة المتطورة والمعونات المالية التي مكنتها وشجعتها على اتباع سياسة التصلب ورفض التسويات العادلة، واستخدام القوة العسكرية والتآمر على الدول العربية المجاورة والاستمرار في العدوان التوسعي والاحتفاظ بمكاسبه. ويتحدث الرئيس نيكسون في مذكراته عن سياسته ومساعيه وأهدافها فيقول ما معناه:

«في صباح ١٠ اكتوبر [تشرين الأول]، اجتمعت مع قادة الكونجرس الجمهوريين والديمقراطيين، قلت بأن هدفنا كان تحقيق السلام بدون أن نُفقد التأييد الذي يمكننا من تنميته في كلا المعسكرين العربي والإسرائيلي. لقد نجحنا حتى الآن ولم يشعر اي فريق باننا انقلبنا ضده. كان من الواضح انه ما من أحد من هؤلاء الرجال وحتى أشدهم انحيازاً لإسرائيل من بينهم كان متحمساً لاحتمال حرب في الشرق الأوسط يمكن أن يكون فيها تورط اميركي. مايك مانسفيلد قال: سيدي الرئيس: لا نريد فيتنامات اكثر».

وسأل أحد القادة بخوف:

«هل ستخسر إسرائيل؟».

فأجبت:

«لا. إننا لن ندع إسرائيل تنساب في قنوات المصارف». (Go down the tubes).

ولسنا ندري كيف حسب الرئيس نيكسون أن الولايات المتحدة كسبت التأييد من العرب، وان الجانب العربي لم يشعر بأن الولايات المتحدة انقلبت ضده. وحتى لو كانت هناك دول أو جهات عربية أيدت الولايات المتحدة في العلن أو الخفاء، فإن ذلك كان بسبب اليأس أو القهر أو العمالة، ولم يكن لأنهم لم يشعروا بأن الولايات المتحدة وقفت ضد العرب وحقوقهم ومصالحهم في معوناتها ومساندتها وحمايتها لإسرائيل. كان نيكسون يتابع تزويد إسرائيل بالأسلحة والمعدات ساعة بساعة لتعويض خسائرها كما لو كانت جزءاً من الولايات المتحدة. وعندما اشتكى له كيسنجر خلال حرب اكتوبر من أن وزير الدفاع شيلزنجر كان قلقاً خوفاً من إغضاب العرب، فرفض هبوط طائرات شركة العال الإسرائيلية في القواعد الأميركية لنقل الأسلحة إلى إسرائيل، تم الاتفاق على إخفاء علاماتها المميزة بالدهان، وأمر نيكسون بالإسراع في عمليات شحن الأسلحة. وبالنسبة إلى تعقيدات استخدام طائرات سلاح الجو الأميركي، استدعى الرئيس نيكسون وزير الدفاع شيلزنجر وأبلغه بأنه متفهم لقلقه وحذره، ولكنه (أي الرئيس نيكسون) كان يعي خطورة قراره، وأنه يتحمل المسؤولية الشخصية الكاملة إذا غضب العرب ونفروا من الولايات المتحدة وقطعوا تموينات البترول عنها نتيجة لقراره. وقال لشليزنجر بأنه إذا لم يكن في الإمكان الحصول على طائرات مدنية فيجب استعمال طائرات النقل الحربية الأميركية. وأضاف:

«مهما كانت الطريقة التي يجب أن نستخدمها يجب أن نطلق الطائرات في الجو الآن». (مذكرات ريتشارد نيكسون).

وعندما قيل للرئيس نيكسون بأن هناك خلافاً بشأن نوع الطائرات التي ستستعمل للنقل، أصيب بنوبة سخط وقال لكيسنجر:

«اللعنة: استعملوا كل واحدة نملكها. قل لهم ان يرسلوا كل شيء يستطيع أن يطير».

ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته، أن الجانب الأميركي استلم بتاريخ ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر اقتراحاً ينوي السوفيات تقديمه لمجلس الأمن يقضي بوقف إطلاق النار وانسحاب اسرائيل للحدود المبينة في القرار ٢٤٢ ـ أي خطوط ما قبل ١٩٦٧ ـ والشروع في مشاورات بشأن اتفاقية سلام، ويقول بأنه لم يوافق على الاقتراح على أساس أن إسرائيل لا تقبل بالتخلي عن أراض «ربحتها» في حرب ١٩٦٧، وتعتبرها ضرورية لسلامتها الإقليمية. واكتفى الرئيس نيكسون في رده على الاقتراح بالقول بأنه يحبذ أن تبقى الاتصالات قائمة، ولم يلزم الولايات المتحدة بقبول الاقتراح رغم أنه ينسجم مع القرار (٢٤٢) الذي وافقت عليه اميركا وإسرائيل.

ورغم الضغوط التي شكلها سلاح البترول العربي، فإن الرئيس نيكسون وقف إلى جانب إسرائيل وعدوانها. ففي ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر، خفضت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط إنتاج البترول الخام، وقام الرئيس نيكسون بطلب مساعدة طارئة لإسرائيل من الكونغرس مقدارها ٢,٢٠٠ (بليون دولار)، فقامت أبو ظبي وليبيا والمملكة العربية السعودية والجزائر والكويت بفرض حظر كامل على البترول للولايات المتحدة، ويعلق الرئيس نيكسون على موقفه في هذا المجال فيقول:

«ومع ذلك فإني شعرت بأنه لا يمكننا أن نفعل اقل من ذلك لأجل إسرائيل في مثل هذا الوقت العصيب».

هوامش (٦)

(١) سعد الدين الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات (باريس: مؤسسة الوطن العربي، ١٩٨٠)، ص ١٩.
(٢) محمد فوزي، حرب اكتوبر: دراسة ودروس (لم يُنشر)، انظر الحلقة الرابعة من هـذا الكتاب، في: الـدستور (الاردن)، ١٩٨٨/٧/٢٣.
(٣) محمد فوزي، «حرب اكتوبر»، حلقات نُشرت في: الـدستـور (الأردن)، ١٩٨٨/٨/٣. مشروع تـدريبي عـلى مستـوى استراتيجي نفذ بحضور المستشارين العسكريين السوفييت لاختبار خطة العمليات «جرانيت» وتم فيه القضاء على ثغرة عند الدفرسوار وأخرى عند القنطرة شرق كان العدو قد تمكن من تحقيقهما.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه، ١٩٨٨/٨/٢٤.
(٦) Richard Milhous Nixon, **The Memoirs of Richard Nixon,** (New York: Grosset and Dunlap,1978), vol.11, p.475.
(٧) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ٢٣٥.
(٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٤.
(١٠) محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطرق: حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣)، ص ٧٧. تختلف تقديرات الخسائر من مصدر لآخر ولكنها تتفق في جسامتها.
(١١) المصدر نفسه، ص ٥٠.
(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٠.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.
(١٦) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ٢٤٦.
(١٧) فوزي، «حرب اكوبر»، في: الدستور، ١٩٨٨/٨/١٠.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) المصدر نفسه، ١٩٨٨/٨/١٠.
(٢٠) المصدر نفسه، ١٩٨٨/٨/٢٥.
(٢١) المصدر نفسه، ١٩٨٨/٧/٢٣.
(٢٢) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ٢٥١.
(٢٣) محمود رياض، مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ ـ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبـل العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، ٢ مـج، انظر: مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٤٥٣.
(٢٤) الشاذلي، المصدر نفسه، ص ٢٥٣.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) أنـور السادات، البحث عن الـذات: قصة حيـاتي (القـاهـرة: المكتب المصري الحـديث، ١٩٧٨)، ص ٢٢٨. ويشيـر السادات كذلك إلى أزمة عصبية كان يعاني منها بعد القبض عليه.
(٢٧) رياض، مذكـرات محمود ريـاض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨، انظر: مـج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٤٤٣.
(٢٨) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ٢٦٠.
(٢٩) هيكل، عند مفترق الطرق:حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟ ص ٣٠٧.
(٣٠) الشاذلي، المصدر نفسه، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠. زعم السادات لكيسنجر انه كان في إمكانه أن يضرب عمق إسرائيل.
(٣٢) الشاذلي:المصدر نفسه، ص ٢٧٢.
(٣٣) الشاذلي، المصدر نفسه، ص ٢٤.
(٣٤) فوزي، «حرب اكتوبر»، في: الدستور، ١٩٨٨/٨/١٠.
(٣٥) محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)، ص ٧٥.

(٣٦) أحمد بهاء الدين، «محاورات مع السادات،» في: الدستور، ١/١٢/١٩٨٦.
(٣٧) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ١٦٨.
نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، طريق رمضان (باللغة الانكليزية).
(٣٨) المصدر نفسه.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٩٩.
(٤١) هيكل، عند مفترق الطرق: حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟، ص ١٤ ـ ١٥.
(٤٢) Henry Kissinger, **Years of Upheaval** (Boston: Little Brown, 1982), p.482.
(٤٣) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ١٦٩.
(٤٤) هيكل، عند مفترق الطرق: حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟، ص ١٣.
(٤٥) أنور السادات، وصيتي، ص ١٣٨ ـ ١٤٠.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٣٩.
(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ١٣٨.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) المصدر نفسه.
(٥١) المصدر نفسه، ص ٢١١. هذا التقييم لا يشمل الدعم المالي.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢١٢.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٧١.
(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٧٠ ـ ١٧١.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٧٣.
(٥٦) هيكل، عند مفترق الطرق: حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟، ص ٤٧.
(٥٧) محمد فوزي، مذكرات الفريق اول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦)، ٢ مج، انظر: مج ١: حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، ص ٣٤٧.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٨.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٦١.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.
(٦٢) Kissinger, **Years of Upheaval**, p.467.
(٦٣) Nixon, **The Memoirs of Richard Nixon**, vol. II, p.476.
(٦٤) هيكل، عند مفترق الطرق: حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟ ص ١٧٢.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٧٣.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٧٤.
(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٧٥.
(٦٨) Kissinger, **Years of Upheaval** , p.493.
(٦٩) المصدر نفسه، ص ٤٩٥.
(٧٠) رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨، انظر: مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٤٤٢.
(٧١) هيكل، عند مفترق الطرق: حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟، ص ١٧٧.
(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢.
(٧٣) المصدر نفسه.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٠٣.
(٧٥) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ٢٨١.
(٧٦) رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨، انظر: مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٤٥٥.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٥٩.
(٧٨) المصدر نفسه، ص ٤٦٠.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ٤٨٠.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٧٧.
(٨١) المصدر نفسه، ص ٤٧٨.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ٤٨٦.
(٨٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٩.

القسم الثالث

الرئيس ريتشارد نيكسون
وهنري كيسنجر

اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية

في كتابه عن **سنوات التبدل العنيف**، يتحدث كيسنجر عن نفسه وعن الرئيس ريتشارد نيكسون، فيقول بأنهما جاءا من طرفين عاطفيين متعاكسين بالنسبة إلى مشاعرهما نحو إسرائيل، ولكنهما تقاربا في السياسات والاستراتيجيات نظراً لتشابه إدراكهما للمصلحة القومية الأميركية:

«نكسون شارك في تحيزات الطبقة الوسطى الأدنى من كاليفورنيا، كان يعتقد بأن اليهود شكلوا مجموعة متماسكة قوية في المجتمع الاميركي، وأنهم في اغلبيتهم متحررون لبراليون، وأنهم يضعون مصالح إسرائيل فوق أي شيء آخر، وأنهم على العموم أكثر تعاطفاً نحو الاتحاد السوفييتي من المجموعات العرقية الأخرى، وأن سيطرتهم على وسائل الإعلام جعلتهم خصوماً خطيرين. وفوق كل شيء يجب أن ترغم إسرائيل على قبول تسوية سلام، ولا يمكن أن يسمح لها أن تعرض علاقاتنا العربية للخطر».

ويضيف كيسنجر بأن هذا لم يمنع الرئيس نيكسون من أن تكون له علاقات ودية مع أفراد يهود عديدين، أو أن يرفعهم في إدارته إلى مراكز رئيسية عدة. وكان كثيراً ما يطلب في فورة عاطفية مؤقتة من كيسنجر وغيره أن تقطع كل المساعدات الأميركية عن إسرائيل، ولكن كسنجر والآخرين لم يبادروا إلى تنفيذ مثل هذه الطلبات فوراً لعلمهم بأنه لم يكن يصر عليها أو يعود لمتابعة تنفيذها. ولقد أصدر الرئيس نيكسون أمراً من هذا النوع قبل ثلاثة أيام من استقالته، وكان كيسنجر وهيغ قد كتبا صيغة الأمر ولكنهما أجّلا توقيعه حتى أتى الرئيس الجديد فورد وامتنع عن توقيع الأمر. ويقول كيسنجر كذلك ما معناه:

«ولكن بعد أخذ كل شيء بعين الاعتبار، فإن الرئيس نكسون وقف في كل ازمة إلى جانب إسرائيل بثبات اكثر من أي رئيس آخر تقريباً باستثناء هاري ترومان. إنه اعجب بشجاعة إسرائيل، إنه احترم تشبث القادة الإسرائيليين بالدفاع عن مصلحتهم القومية، إنه اعتبر شجاعتهم الحربية كمكسب نافع للديمقراطيات. ومع انه كان مقتنعاً بأن احتلال إسرائيل للأراضي العربية زاد في قوة العناصر المعادية للغرب، فلقد كانت لديه من الحنكة والدراية ليفهم بأن العكس لم يكن صحيحاً. ان الضغط على إسرائيل بالتناسق مع القوى الراديكالية كان على الأرجح سيؤيد المصالح السوفييتية وليس الغربية. وفي الأزمات مهما كانت حساباته عمن كان مخطئاً في النهاية، فإن نكسون لم يفقد رؤيته الصحيحة لأولوياته. كان يدرك باننا لا نستطيع التوسط بفعالية حتى يصبح من الواضح بأن تصرفاتنا لم تبتز منا بواسطة الضغط السوفييتي. وهكذا في نهاية الأمر ـ بطريق مختلف ـ وصل نكسون إلى نفس النتيجة التي وصلت أنا إليها: إن المصلحة القومية الأميركية تتطلب إظهار وإثبات العجز السوفييتي والراديكالي لتحقيق الأهداف العربية وانه لا يمكن إحراز أي تقدم حتى يقبل العرب المعتدلون على الأقل بصلح قائم على وفاق صحيح».

أما بالنسبة إلى نفسه، فإن هنري كيسنجر يقول:

«نقطة بدايتي كانت في الطرف الآخر من طيف الألوان العاطفية. فمع أني لم أكن أمارس ديانتي، فإني لم أستطع أن أنسى بأن ثلاثة عشر عضواً من عائلتي كانوا قد ماتوا في المعتقلات النازية. لم أكن أطيق أن أشجع وقوع (محرقة) أخرى تسببها سياسات بحسن نية ولكن يمكن أن يفلت زمامها. معظم القادة

الإسرائيليين كانوا أصدقائي الشخصيين ومع ذلك كان علي ـ مثل نكسون ـ أن أخضع تفضيلاتي العاطفية لمفهومي للمصلحة القومية. وفي الواقع إذا راعينا الشكوك التاريخية نحو دياتني فقد كان علي واجب لأن أفعل ذلك. لم يكن ذلك دائماً سهلاً وأحياناً ثبت بأنه مؤلم، ولكن سلامة إسرائيل كان يمكن أن تصان على المدى البعيد فقط بربطها بمصلحة استراتيجية للولايات المتحدة وليس بعواطف وإحساسات أفراد. وعلى هذا الأساس فإن المحرض ضد الشيوعية [يقصد الرئيس نكسون] من جنوب كاليفورنيا، واللاجىء من ألمانيا النازية [كيسنجر] تضافرت أيديهما في النهاية للتغلب على ورطة دبلوماسية في الشرق الأوسط».

ولا يستطيع الإنسان الذي يتحسس بالمبادىء الإنسانية إلا أن يشعر بمرارة عندما يدرك بأنه بين مشاعر كيسنجر اليهودية الصهيونية، وبين مفهومه ومفهوم الرئيس ريتشارد نيكسون للمصالح القومية الأميركية ضاع الحق العربي، وابتلى العرب بالحرب والمآسي لسنوات طويلة متلاحقة من الصراع الدموي والمذابح والتشرد والآلام. ولا شك كذلك بأنه إذا كانت سياسات كيسنجر والرئيس نيكسون قد نجحت في إثبات (العجز السوفياتي والراديكالي) في إحراز تسوية لمشكلة الشرق الأوسط، فإنها في الوقت نفسه لم تثبت أن الولايات المتحدة نجحت في حل هذه المشكلة، أو أنها ترغب صدقاً في حلها حلاً عادلاً متوازناً لا يغدق كل المكاسب على إسرائيل.

مصالح إسرائيل لها الاعتبار الأعظم

يعترف الرئيس نيكسون في مذكراته بتصلب إسرائيل وتعنتها في مواقفها، ويقول بأنه كان يرغب في تحديد أهداف سياسية لرئاسته الثانية. فبعد انتهاء حرب فيتنام

«أراد أن يتحرك بين تعنت إسرائيل والموقف العربي، ويذكر بأن الوضع لا يمكن أن يتعدى تسوية جزئية لأن ذلك هو الأمر الوحيد الذي يقبل به الإسرائيليون، وعلى مصر أو العرب القبول بذلك مع تأكيدات بأننا سنفعل أفضل ما يمكن لتحقيق تسوية شاملة فيما بعد».

ويذكر نيكسون بأنه كان يرغب في الإسراع في الوصول إلى تسوية مرحلية، وضغط على كيسنجر لتحقيق ذلك وقال بأن المشكلة مع الإسرائيليين في (إسرائيل) أقلّ صعوبة من المشكلة مع اليهود في أميركا، وأن هنري كيسنجر وافق على ذلك، وأنه كان يؤخر مساعي التحرك نحو تسوية زاعماً أن المشاكل السياسية كانت شديدة الصعوبة. ولذلك كان نيكسون يضغط عليه للتحرك نحو التسوية.

ويقول الرئيس نيكسون أنه أراد أن يواجه المشكلة حتى لا تبقى طافية دون حل خوفاً من بقاء مائة مليون عربي:

«يكرهوننا فتصبح الأرض مهيأة لاستغلال ليس الراديكاليين فقط وإنما بالطبع السوفييت».

وهنا يعترف الرئيس نيكسون وربما عن غير قصد بأن السوفيات كانوا على قسط من الاعتدال والتحلي بالمسؤولية، إذ يقول:

«في الواقع أظن بأن الراديكاليين هم الخطر الأعظم علينا. لأن السوفييت سيجعلون جماعتهم يتقيدون بالمسؤولية إلى درجة ما، بينما سيتصرف الراديكاليون على الأرجح بصورة لا يمكن السيطرة عليها».

وأشار الرئيس نيكسون إلى أن هنري كيسنجر كان يخشى أن يعالج قضية الشرق الأوسط، فلا يحقق فيها نجاحاً لامعاً بعد مساهمته فيما يمكن أن تعتبر الأحداث العظيمة الثلاثة في حقبة ما بعد الحرب (السوفياتية والصينية والفيتنامية). وأنه كان يخشى أن يعالج مشكلة الشرق الأوسط بسبب الضغوط الهائلة التي سيتعرض إليها من الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة. وفي مذكراته يفاخر الرئيس نيكسون بأنه ساعد في زيادة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي عن طريق مساعيه مع بريجنيف. ويذكر أن عدد الذين سمح لهم بالهجرة من اليهود كان ١٥,٠٠٠ مهاجر من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١. وكان العدد ٣١,٠٠٠ مهاجر سنة ١٩٧٢. أما في آخر سنة كاملة من رئاسة نيكسون، وهي سنة ١٩٧٣، فكان العدد رقماً قياسياً هو ٣٥,٠٠٠ مهاجر.

كانت المصالح الإسرائيلية تنال الاعتبار الأعظم في موقف الرئيس نيكسون وإجراءاته. وإن كان لا ينسى المؤثرات العربية، بل رغم المؤثرات العربية فهو يقول في مذكراته بأنه كانت أمامه وضعية دقيقة

بالنسبة إلى مصر، إذ كانت الولايات المتحدة تسعى عبر اتصالات خاصة لتحسين علاقاتها معها ولتفادي قطيعة نهائية مع السوريين والشعوب العربية الأخرى، وبأنه:

«بينما كان علينا ان نحافظ على مصالح الإسرائيليين، في الاعتبار الأعلى، خلال هذا النزاع الذي كانوا فيه ضحايا العدوان، فإنني أملت بأن نتمكن من مساعدتهم بطريقة لا تؤدي إلى قطيعة لا يمكن إصلاحها مع المصريين والسوريين والشعوب العربية الأخرى. وكان علينا كذلك أن نردع السوفييت من التدخل بأية طريقة يمكن أن تتطلب منا ان نواجههم. ويأتي مع كل هذه التعقيدات الحربية الخطر بأن يحاول العرب ان يستخدموا الضغط الاقتصادي علينا بأن يعلنوا حظراً بترولياً». (مذكرات ريتشارد نيكسون ـ الجزء الثاني).

ويشير الرئيس نيكسون إلى تقديراته وأفكاره فيما يتعلق بأحداث سنة ١٩٧٣ بقوله، إن سلوك الاتحاد السوفياتي وتصرفاته خلال أزمة الشرق الأوسط لم تكن مثالاً على فشل (الوفاق) بين الولايات المتحدة وروسيا، وإنما نموذجاً لمحدوديته: فكلتا الدولتين تتصرف بموجب مصالحهما ولن يبدل (الوفاق) ذلك، وإن كان المأمول أن يقلل من المجابهة في المناطق الهامشية، ويوفر إمكانات بديلة في المناطق الرئيسية. ويضيف الرئيس نيكسون أن السوفيات في سنة ١٩٧٣ خشوا أن يفقدوا ما تبقى لهم من موضع قدم في الشرق الأوسط، ونظراً إلى أن الاتصالات الأميركية المباشرة مع مصر والدول العربية حققت نجاحاً متزايداً، فإن السوفيات عوضوا عن ذلك بتبجحات متزايدة ضد إسرائيل، ولعل هذا شجع العرب بصورة غير مباشرة:

«وهم كانوا مصممين متعصبين لاستعادة الأراضي المحتلة من إسرائيل إذا زودهم السوفييت بالوسائل لذلك».

ورغم نفي بريجنيف بحرارة خلال مباحثاته مع الرئيس نيكسون في اجتماع القمة الثالث في حزيران/ يونيو ١٩٧٤ بموسكو:

«فإنه من الممكن أن يكونوا قد ذهبوا إلى ابعد من ذلك، وقاموا بحثّ العرب بصورة مباشرة على الهجوم، تغريهم إمكانية ان يحرزوا فعلاً انتصاراً سريعاً على الإسرائيليين إذا تمكنوا من أن يضيفوا عنصر المفاجأة إلى تفوقهم العددي الكبير، ولربما افترض السوفييت بأن الأزمة الداخلية في الولايات المتحدة كانت ستحرف أو تردع الولايات المتحدة عن مساعدة إسرائيل بنفس الدرجة أو بذات السرعة كما فعلت في السابق. ولكن آمال العرب تحطمت عن طريق الهجوم الإسرائيلي المعاكس، الذي جعله الجسر الجوي الأميركي ممكناً. وللمرة الثانية خلال ست سنوات خسر العرب أكثر التجهيزات السوفييتية التي كانت قد أرسلت اليهم».

وهنا يضيف الرئيس نيكسون أقوالاً تلفت النظر بدلالاتها المحتملة:

«لأول مرة في نزاع عربي إسرائيلي تصرفت الولايات المتحدة بطريقة حافظت بل حسنت علاقاتها مع العرب، حتى في الوقت الذي كنا فيه نعيد تزويد الإسرائيليين بمساعدات ضخمة. فبمجرد أن تبينوا بأن الانتصار العسكري أصبح الآن خارج متناول أيديهم، بات القادة المصريون والسوريون مستعدين لأن يجربوا طريق المفاوضة. فبفضل سياستنا الجديدة لتنمية العلاقات المباشرة مع العواصم العربية بعناية، أصبح للقادة العرب مكاناً غير موسكو يتجهون إليه». (مذكرات ريتشارد نيكسون ـ الجزء الثاني).

وقول الرئيس نيكسون هذا ينقصه الكثير من الصحة والدقة. فالدول العربية، وحتى التي تعتبرها الولايات المتحدة دولاً راديكالية متطرفة، لم تكن تتمسك بالحرب والقتال دون المفاوضات سبيلاً للتوصل إلى تسوية عادلة، ولكنها وجدت بأن طريق المفاوضات المجدية والسلام كانت مغلقة في وجهها، بتصلب إسرائيل ومغالطات ومماطلات السياسة الأميركية المساندة لها ولعدوانها، وبإصرارهما على فرض صلح استسلامي مجحف على الدول العربية. كما أن العديد من الدول العربية كانت تتبع أصلاً سياسات صداقة للولايات المتحدة، وكانت تدرك أنها الدولة الأكثر تأثيراً على إسرائيل لو ثابرت أو صممت على استخدام قدراتها على إرغام إسرائيل على الاعتدال، ولو بمجرد حجب معوناتها العسكرية والمالية عنها. ولسنا ندري إذا كان الرئيس نيكسون يدرك أنه حتى العلاقات الحسنة التي يشير إليها كانت وما زالت ممزوجة بالحقد والكراهية ضد أميركا، حتى في قلوب من يتهمون بالتخاذل في الدول العربية وبالولاء للولايات المتحدة، وإن مشاعرهم الحقيقية تختلف عن سلوكهم وتعاونهم مع الولايات المتحدة.

يذكر الرئيس نيكسون في مذكراته أن إحدى المشاكل الرئيسية التي جابهها في بناء مجموعة من

علاقات القوة الجديدة في الشرق الأوسط ـ ليس بين إسرائيل والعرب فحسب وإنما كذلك بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي ـ كانت الموقف القصير النظر الذي كان سائداً بين جماعات كبيرة ذات نفوذ في الجالية اليهودية ـ الأميركية والكونغرس ووسائل الإعلام وفي دوائر فكرية وثقافية. ففي خلال ربع قرن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح هذا الموقف منغرساً لدرجة أن الكثيرين أصبحوا يفترضون بصورة قطعية أن من لم يكن (مؤيداً لإسرائيل) فهو (معادٍ لإسرائيل)، وحتى معادٍ للسامية. ويذكر الرئيس نيكسون أنه حاول دون نجاح أن يقنع هؤلاء بأن ذلك لم يكن صحيحاً. وعندما قرر الرئيس نيكسون تأجيل تسليم طائرات الفانتوم لإسرائيل، أثار موجة من الانتقاد في الكونغرس وفي وسائل الإعلام، وأغاظه أن عدداً من أعضاء مجلس الشيوخ الذين كانوا يعارضون الحرب في فيتنام كانوا يحثونه على إرسال المزيد من المساعدات لإنقاذ إسرائيل (في حرب ١٩٧٣)، ولم يكن سبب غيظه أنهم كانوا يطلبون إمداد إسرائيل بالسلاح، وإنما أنهم كانوا معارضين لحرب فيتنام، وأنهم لم يكونوا في الحقيقة صادقين ثابتين في صداقتهم لإسرائيل. وفي هذا الجو، أملى الرئيس نيكسون مذكرة لهنري كيسنجر يعبّر فيها عن مشاعره، ويشير إلى أنه من الخطر على إسرائيل أن تعتمد في أوقات الأزمات والشدة ـ عندما يهاجمها العرب أو يهددها السوفيات مباشرة، على شيوخ الكونغرس البارزين من (ليبراليين) و (حمائم) من الحزبين ليهبّوا لنجدتها. وأكد الرئيس نيكسون في مذكرته هذه أن مصلحة الولايات المتحدة هي مع (الحرية) وليس فقط مع إسرائيل بسبب الأصوات اليهودية. ويضيف الرئيس نيكسون ما معناه:

«إننا مع إسرائيل لأن إسرائيل في نظرنا هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تقف مع الحرية، ولأنها خصم مؤثر ضد التوسع السوفييتي. وحصيلة كل هذا هو أن السيدة مائير ورابين والجميع يجب ان يثقوا بريتشارد نيكسون بصورة تامة. إنه لا يريد أن يرى اسرائيل تنزلق في البالوعة. وهو يقدم التزاماً مطلقاً بأنه سيضمن بأن يكون لإسرائيل تفوق دائم. ومن ناحية أخرى، فإن عليه أن يربح إلى جانبه ليس فقط مجموعة الناخبين اليهود في نيويورك وبنسلفانيا وكاليفورنيا وربما الينوي الذين صوتوا ضده بنسبة ٩٥٪، وإنما عليه أن يكسب تأييد ٦٠٪ من الشعب الأميركي الذين يشكلون الأغلبية الصامتة، والذين يجب الاعتماد عليهم في حالة ما إذا ترتب علينا أن نقف موقفاً قوياً ضد التوسع السوفييتي في الشرق الأوسط. فقط عندما يدرك القادة الإسرائيليون هذه الحقيقة سيكون لديهم أي نوع من الأمن الذي يمكن الاعتماد عليه». (مذكرات ريتشارد نيكسون ـ الجزء الأول).

وبطبيعة الحال، يمكن بسهولة مناقضة ما جاء في مذكرة الرئيس نيكسون عن (الحرية)، وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تقف مع (الحرية)، وأن هذا هو سبب تأييد الولايات المتحدة أو تأييده هو لها. فالولايات المتحدة ساندت وتساند بقوة العديد من الدول التي تخنق الحريات على أبشع صورة، وتفرض أنظمة استبدادية رهيبة تحرم أفراد الشعب من أبسط الحقوق الإنسانية والسياسية وتهدر كرامته. وسجلّ الحكومة الأميركية حافل بالأمثلة البشعة على ذلك، رغم ما يتميز به الشعب الأميركي من ديمقراطية وحرية واسعة، وما جاهدت من أجله قطاعات كبيرة من الشعب الأميركي من مثل إنسانية رفيعة منذ حرب الاستقلال عن بريطانيا. أما بالنسبة إلى زعم وقوف إسرائيل إلى جانب الحرية فإننا لا نتبين بدرجة وافية من الوضوح ما قصده الرئيس نيكسون، إلا إذا كان يشير إلى وقوف إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة والغرب المسمى بالعالم الحر، وتعاونها الوثيق معها في فرض إرادتها وسياساتها على دول الشرق الأوسط العربية، وتقييد حرية هذه الدول في اختيار مصيرها وبناء مجتمعاتها وأنظمتها السياسية وعلاقاتها الخارجية مع بعضها البعض ومع دول العالم الأخرى. ومع أن الحكم في إسرائيل يتصف بقدر كبير من الديمقراطية بالنسبة إلى اليهود، إلا أنه حكم عنصري متعصب قام على اغتصاب الأرض من أصحابها وشرد مئات الألوف منهم، وحرم الباقين من حقوقهم المشروعة، ولم يطبق عليهم المبادىء الديمقراطية في وطنهم وإنما فرض عليهم حكماً عنصرياً بغيضاً حقوداً، وأنزل بهم من المظالم وألوان التعذيب سواء في حياتهم اليومية أم في المعتقلات والسجون ما تنفر منه المبادىء الإنسانية والروح الديمقراطية. وإسرائيل التي قال الرئيس نيكسون انها مع الحرية، خلقت لتقضي على حرية دول

الشرق الأوسط العربي وشعوبه، وهي أداة للقهر والظلم، وحليف للنظام العنصري البغيض في جنوب افريقيا، ولا يهمها من حرية الشعوب أو الدول سوى حريتها هي في العدوان والتوسع واغتنام المكاسب مقابل خدماتها للولايات المتحدة. وإسرائيل قامت على أساس المبادىء الصهيونية العدوانية، وهذه المبادىء صدر حكم الأمم المتحدة بشأنها بوضوح في قرار جمعيتها العامة رقم (٣٣٧٩) الذي أصدرته بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ بشأن إزالة جميع أشكال التمييز العنصري، وجاء فيه ما يلي:

١ ـ تشير الجمعية العامة الى قرارها رقم (١٩٠٤) بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ المتضمن إعلان الأمم المتحدة بإزالة جميع أشكال التمييز العنصري، وخصوصاً تأكيدها بأن:

«أية عقيدة تنادي بالتفرقة أو التفوق العنصري هي غير صحيحة علمياً، ومدانة أخلاقياً، وغير عادلة اجتماعياً وخطيرة».

وتشير الجمعية العامة الى تعبيرها عن القلق من:

«مظاهر التمييز العنصري الذي ما زال بادياً في بعض مناطق العالم، وبعضه تفرضه حكومات بواسطة اجراءات تشريعية وإدارية أو غيرها من الإجراءات».

٢ ـ تشير الجمعية العامة إلى قرارها رقم (٣١٥١) بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، الذي أدان فيه التحالف الشرير بين عنصرية جنوب أفريقيا والصهيونية.

٣ ـ أخذت الجمعية العامة بعين الاعتبار القرار رقم (٧٧) الذي أقره مجلس رؤساء الدول لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في كمبالا في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٧٥ والذي اعتبر:

«بأن نظام الحكم في فلسطين المحتلة وأنظمة الحكم العنصرية في زيمبابوي وجنوب أفريقيا لهم نفس المنشأ الامبريالي، ويشكلون نفس الهيكل العنصري الكامل، ومرتبطون عضوياً بسياستهم الموجهة الى اضطهاد كرامة الإنسان وسلامة إنسانيته».

٤ ـ تشير الجمعية العامة إلى «الإعلان الاستراتيجي لتقوية السلام والأمن الدولي، وتعزيز التضامن والتعاون المشترك بين الدول غير المنحازة» الذي صدر في مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في ليما من ٢٥ إلى ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٧٥، الذي أدان الصهيونية بشدة كتهديد لسلام وأمن العالم، ودعا جميع الدول لمعارضة هذه الايديولوجية العنصرية والامبريالية.

٥ ـ قررت الجمعية العامة «ان الصهيونية شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري».

هذا كان شهادة وحكم اثنتين وسبعين دولة من دول العالم صوتت لمصلحة هذا القرار، والذي عارضته خمس وثلاثون دولة وامتنعت عن التصويت اثنتان وثلاثون دولة. وبالطبع، كانت الولايات المتحدة وإسرائيل بين الدول المعارضة، وكذلك فرنسا وألمانيا الاتحادية وايطاليا وهولندا وبريطانيا.

التوترات بين أميركا وحليفاتها

عقب انتهاء حرب اكتوبر وفي اجتماع لمجموعة العمل الخاصة بواشنطن في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣)، لخص هنري كيسنجر الأفكار الأميركية، ولعلها كانت أفكاره الخاصة في ذلك الحين:

«نستطيع أن ننقص النفوذ السوفييتي في المنطقة، ونستطيع رفع حظر البترول إذا استطعنا تقديم برنامج (تسوية) معتدل، ونحن سنفعل ذلك. إذا (لم نفعل ذلك) فإن العرب سيدفعون ثانية إلى السوفييت وسيفقد البترول وسيكون العالم بأسره ضدنا، ولن يكون هناك صوت واحد في الأمم المتحدة معنا. يجب أن نثبت للعرب بأنه من الأفضل لهم التعامل معنا على برنامج معتدل بدلاً من التعامل مع الروس على برنامج راديكالي»(١).

كانت التوترات الكامنة بين الولايات المتحدة وحليفاتها قدانفجرت عند اندلاع الحرب،وكان النقاش ـ الذي كان حتى ذلك الوقت نقاشاً نظرياً عما إذا كانت مصالح الولايات المتحدة ومصالح حليفاتها متوازية دائماً وعن طبيعة وحدود (الانفراج) مع السوفيات ـ قد ثار بشدة من أول يوم لاندلاع القتال. ويعترف كيسنجر بأن غالبية حليفات أميركا كانت مقتنعة بصدق بأن فشل أميركا في أن تلزم إسرائيل بتسوية هو السبب في نشوب الحرب، وأن اميركا بالفعل وضعت مصالح أوروبية حيوية في خطر لأسباب

مرتبطة بسياسات أميركية محلية. وازداد تعبير حليفات أميركا عن وجهة نظرها بأن التوترات في الشرق الأوسط ستختفي إذا انسحبت اسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، وفي مقابل ذلك تذرعت أميركا (أو كيسنجر) بأن الراديكالية العربية مستمدة جزئياً من مبادىء (ايديولوجية)، وليس من النزاع العربي ـ الإسرائيلي كلياً، وأن التنازلات التي تتحقق تحت ضغط سوفياتي ستقوي بدلاً من أن تضعف الموقف الراديكالي، وأن قبول أهداف لا يمكن تحقيقها سيؤذي مكانة الديمقراطيات. ويعلق كيسنجر بأن هذه الذرائع «كانت أقل اقناعاً عندما حل الفزع مكان التحليل» بين حليفات أميركا.

«ولم تثق حليفاتنا بطريقة (الخطوة خطوة). انهم فكروا بأنهم قادرون على أن يستميلوا الدول العربية الراديكالية إلى جانبهم. قبل حرب الشرق الأوسط بقي الخلاف تحت السطح ولم تدفع أية جهة متقابلة على طرفي المحيط الأطلسي أفكارها إلى مجابهة حاسمة، ولكن بمجرد ان اندلع القتال عوض عدد كبير من حلفائنا عن تحفظهم السابق».

واعترف كيسنجر بقوة حجة الأوروبيين وقال بأن:

«اعتماد أوروبا على البترول تعقد بشعور الإحباط لكونهم متفرجين في أزمة قامت في منطقة كان لهم فيها التفوق». (سابقاً).

وأثار كيسنجر مسألة الموقف الذي يجب أن يتخذه الحلفاء تجاه حليفتهم (أميركا) إذا ما قام بينهم وبينها، في أزمة طارئة، خلاف صادق بشأن أسباب الأزمة وسبل معالجتها، وهل يتوجب عليهم أن يخضعوا آراءهم في سبيل التضامن مع حليفتهم، أم أنه يجب عليهم أن يستخدموا فرصة حرج حليفتهم للدفاع عن آرائهم، ولو أدى ذلك إلى إضعاف هيكل الدفاع المشترك بينهم وتحقيق الغايات المشتركة. وأشار منتقداً إلى قيام الولايات المتحدة بفرض تقديراتها على بريطانيا وفرنسا عندما حاولتا سنة ١٩٥٦ احتلال قناة السويس، فأدى ذلك إلى استياء دفين وشعور بالعجز لدى تلك الدولتين مما زاد في تخليهما عن التزاماتهما عبر البحار، وأضاف إلى أعباء الولايات المتحدة. وفي هذه المرة في حرب ١٩٧٣، انعكست الأدوار، ففي أول يوم من القتال رفضت بريطانيا وفرنسا اقتراح الولايات المتحدة بأن تصدر الأمم المتحدة قراراً يقضي بوقف إطلاق النار، ويحث أطراف القتال على العودة إلى الوضع السابق لاندلاع القتال. وفي ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر، أعلمت تركيا الولايات المتحدة بأن قاعدة (انسيرليك) الجوية والمرافق الأميركية في تركيا متوافرة لغايات حلف الناتو فقط، وكان هذا يعني أنه لا يجوز استخدامها في حرب الشرق الأوسط. وفي ١١ تشرين الأول/ اكتوبر، أعلنت تركيا هذا الموقف علانية. وفي ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر، أعلن وزير خارجية اليونان، وهي خصم تركيا الرئيسي، بأن القواعد الأميركية (في اليونان) لا علاقة لها في الحرب العربية ـ الإسرائيلية. ويوم ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر هذا كان بداية الجسر الجوي الأميركي الكبير. وفي ١١ تشرين الأول/ اكتوبر، أعلنت اسبانيا الجنرال فرانكو، التي لم تكن عضواً في حلف الناتو وكانت مرتبطة بمعاهدة صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة، بأنها لن تسمح للولايات المتحدة أن تستخدم القواعد الاسبانية في نزاع محلي مثل الحرب العربية ـ الإسرائيلية، وأتبعت ذلك بتصريح أكثر وضوحاً وتحديداً بأن القواعد الأميركية في اسبانيا لا يمكن استخدامها فيما يتعلق بحرب الشرق الأوسط في أي وقت وبأي طريقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وإضافة إلى ذلك، فإن جميع حلفاء أميركا في (الناتو) باستثناء البرتغال وهولندا وجمهورية المانيا الاتحادية (إلى حين)، فصلت نفسها عن الجسر الجوي ومنعت الطيران الأميركي فوق أراضيها، وألزم هذا المنع الطائرات الأميركية أن تنطلق من المانيا وتطير فوق المحيط الأطلسي وتدور حول فرنسا واسبانيا ثم تدخل البحر الأبيض المتوسط فوق مضيق جبل طارق مباشرة إلى إسرائيل. وشكل ذلك تحويلة طولها ألفي ميل. وبعد الحرب احتج كيسنجر لدى السير الك دوغلاس هيوم بأن الاتحاد السوفياتي كان يملك حرية أوسع في استخدام أجواء (الناتو) من الولايات المتحدة، لأن قسماً كبيراً من النقل الجوي السوفياتي استخدم أجواء الحلفاء دون اعتراض. وخلال الحرب بأكملها أشعرت أميركا بطرق عديدة غير مباشرة بأن بريطانيا ستكون ممتنة إذا لم تستخدم الولايات المتحدة القواعد البريطانية، سواء للنقل الجوي أو لجمع المعلومات الاستخبارية في الشرق الأوسط. لم يكن هناك رفض رسمي للجسر الجوي لأنه كان قد أوضح لأميركا انه يجب على

الولايات المتحدة أن لا تطلب الموافقة عليه، ولذلك فإن طائرات ٧١ ـ SR الاستكشافية الأميركية الأسرع من الصوت، كان عليها أحياناً في طلعاتها في الأجواء العليا (التي كانت ضرورية لتمكين أميركا من اتخاذ القرارات) ان تنطلق من الولايات المتحدة، وكان ذلك يزيد في النفقات وينقص من فعاليتها ويعقد عمليات تزويدها بالوقود وفي استخدامها. وقام الوزير الفرنسي جوبير بمهاجمة الولايات المتحدة بعنف في المجلس الوطني، بينما كان القتال ما زال مشتعلاً، ووصم إسرائيل بأنها الدولة التي منعت بثبات قيام السلام في الشرق الأوسط. ووبخ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإبقاء الحرب مشتعلة وقال:

«اننا نرى السيد بريجنيف رسول الوفاق والدكتور كيسنجر الحائز الآن على جائزة نوبل للسلام يتصافحان، بينما يرسلان آلاف الأطنان من الأسلحة جواً». (كيسنجر ـ سنوات التبدل العنيف).

وفي مواجهة كل هذا، كانت نظرية كيسنجر أو مطلبه أنه بمجرد أن اندلعت الحرب فإن الأمر المهم الذي يجب أن يراعيه حلفاء أميركا لم يكن ما إذا كانت السياسة الأميركية، قبل أو خلال الحرب، سياسة حكيمة دائماً، ولكن إذا كانت أوروبا تستطيع أن تحمي مصالحها بصورة أفضل إذا فصلت عن الولايات المتحدة، أو إذا ضمت الضغوط مع أميركا في جبهة واحدة. كان كيسنجر يريد أن تساند الحليفات الولايات المتحدة، بغض النظر عن سلاح البترول وعن أي حق عربي وأي خطأ في سياسة أميركا وأي تعنت وعدوان إسرائيلي يمنع تحقيق سلام عادل أو حتى شبه عادل.

كان لإنذار الاستعداد النووي الذي أعلنته الولايات المتحدة لمنع السوفيات من إرسال قوات إلى الشرق الأوسط أثر سيء على حليفات أميركا، خصوصاً وأنها لم تقم بالتشاور معها قبل إصدار هذا الإنذار، الذي كان يمكن أن يؤدي إلى استخدام الجنود الأميركيين الموجودين في القواعد الأوروبية، وإلى وقوع حرب عالمية يتورط فيها الجميع. وحتى بريطانيا التي يذكر كيسنجر بأنها بلغت مسبقاً عن إجراءات أميركا ووافقت على التقديرات الأميركية بشأن التهديد الموجه من بريجنيف، فإنها لم تفعل شيئاً يعارض انتقادات الحليفات الأخرى، وشاركت في الضجة حول عدم كفاية الاستشارات. ورفض رئيس الوزراء البريطاني هيث أن يصادق على الإنذار النووي الأميركي. وأعلنت ألمانيا الغربية منع نقل الأسلحة من الأراضي الألمانية أو القواعد الأميركية فيها لأي من الفرقاء المتحاربين. ويقول كيسنجر بأن حليفات أميركا باستثناء هولندا كانت واضحة بشأن ما يجب أن يتبع وقف إطلاق النار، وهو ضغط أميركي لجعل اسرائيل تعود إلى خطوط ١٩٦٧. وأن الحليفات افترضت بأن لدى أميركا القوة لإجبار إسرائيل في الخضوع لإرادتها، واعتقدت بأن تقاعس الولايات المتحدة عن إجراء تسوية شاملة كان يستند إلى حجج ومبررات أميركية كاذبة، أو سياسة مبنية على الخطأ. وأن الحليفات كانت مغتاظة لأنها بسبب عجزها عن التأثير على مجرى الأحداث كانت تقف كالمتفرج العاجز على الأطراف. وانتقدها كيسنجر لأنها كانت تريد أن تكتسب رضا الدول العربية المنتجة للبترول، وترفض اتخاذ أي إجراء يمكن أن يبدو تحدياً للدول التي حظرت البترول، ولو بصورة بعيدة مثل خلق موقف مشترك للدول المستهلكة للبترول. وقال بأن «البترول والقناعة اندمجا ليدفعا أوروبا إلى معارضة أشد حدة لاستراتيجيتنا». وأن الرئيس الفرنسي بومبيدو طالب في ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر بـ:

«سياسة أوروبية مشتركة بشأن الشرق الأوسط، وقال بأنه يجب اعطاء أوروبا دوراً أكبر في الشؤون العالمية، لأن الجهود الأميركية السوفييتية لتسوية الأزمات العالمية يمكن أن تكون خطرة وأن تؤدي إلى صدامات واسعة. وهذا إذا كان يعني شيئاً كان يدل بأنه يجب أن يكون لأوروبا الخيار في أن تعارض كلا الطرفين في الشرق الأوسط، وأن تبقى خارج بعض النزاعات بين الشرق والغرب. ولتحقيق هذه القدرة اقترح اجتماعات قمة منتظمة لشركاء فرنسا الأوروبيين تبدأ في الحال. وقبل زملاء بومبيدو بسرعة».

وفي ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣) اجتمع وزراء خارجية الجماعة الأوروبية في بروكسيل ببلجيكا دون إشعار للولايات المتحدة ودون انتظار لنتائج رحلة كيسنجر للقاهرة، وطالب حلفاء أميركا الأوروبيون بانسحاب اسرائيل الفوري إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر لتثبيت وقف إطلاق النار، وبانسحاب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧ لتحقيق السلام. وفي ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر قال رئيس وزراء بريطانيا ادوارد هيث في كلمة لم تكن للنشر، ألقاها في مأدبة على مراسلي الصحف الأميركيين:

«لم يكن هناك أبداً تفاهم مشترك بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن الشرق الأوسط. لا أريد أن أثير مسألة السويس ولكنها موجودة لعدد كبير من الناس. إن الشرق الأوسط خارج الناتو. خلال الست سنوات السابقة ـ منذ حرب ١٩٦٧ ـ كان لدى الولايات المتحدة فرصة وافرة لتضغط على إسرائيل لتفاوض ولم تفعل شيئاً. عندما كانت لدينا اجتماعات الدول الأربع حذرتنا الولايات المتحدة أن لا نفعل شيئاً. كنا جميعاً نعرف ماذا سيحدث فحدث: حرب أخرى كان لا مفر منها». (كيسنجر: سنوات التبدل العنيف).

كان هذا يعني بأن الولايات المتحدة امتنعت عن أن تلزم إسرائيل بقبول تسوية معقولة لتحقيق السلام. وكان يعني أيضاً أن الولايات المتحدة منعت الأطراف الأخرى في اجتماعات الدول الأربع (أميركا وروسيا وبريطانيا وفرنسا) من أن تبذل جهوداً مثمرة لتحقيق ذلك. وكان يعني أيضاً ولو بصورة غير مباشرة أن بريطانيا كانت تعتقد وتعلم بأن الولايات المتحدة قادرة على الضغط على اسرائيل وإرغامها على الانسحاب، ولكنها لم تفعل رغم علم الجميع بأن تقاعسها سيؤدي إلى الحرب في الشرق الأوسط وإلى تعريض دول العالم لخطر حرب عالمية. وبالفعل، وقعت الحرب في الشرق الأوسط ولاح شبح الحرب النووي الذي كان يمكن أن يدمر البشرية بسبب تقصير الولايات المتحدة وسياستها المنحازة، وكان السير الك دوغلاس هيوم، وزير خارجية بريطانيا، قد اقترح على أميركا خلال القتال في فترة ١٣ ـ ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر:

١ ـ وقف إطلاق النار في المواقع القائمة، أي دون عودة القوات المصرية إلى غرب القناة.
٢ ـ وضع بوليس دولي في بقية الأراضي المحتلة.
٣ ـ عقد مؤتمر دولي لإقرار تسوية للنزاع.

ولكن كيسنجر أعلمه أن الولايات المتحدة لن تساند هذا الاقتراح الذي يعني انسحاب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، والذي رآه كيسنجر أسوأ لإسرائيل من اقتراح الرئيس السادات الذي كان يقتصر على قبول إسرائيل بمبدأ الإنسحاب فقط. وبلغ كيسنجر وزير خارجية بريطانيا التي كان لها أصلاً الدور الأول في قيام إسرائيل، بأن الولايات المتحدة ستستعمل حق الفيتو ضد الاقتراح اذا عرض على مجلس الأمن. ولم تكن اليابان مرتاحة لسياسة الولايات المتحدة. وفي داخل الولايات المتحدة ثارت انتقادات عنيفة ضد سياسة الإدارة الأميركية وتصرفاتها. وهاجمها قادة أميركيون مثل السناتور ادوارد كنيدي وبريجنسكي بسبب إغفالها لواجب التشاور المسبق مع حليفاتها الأوروبيات.

هكذا اختار الرئيس نيكسون وهنري كيسنجر دعم عدوان إسرائيل وحماية هذا العدوان ومكاسبه، رغم اعتراضات وشكاوى حليفات أميركا وقلق اليابان التي كانت تحتاج إلى البترول بصورة ماسة.

وكان لشاه إيران موقف ودور في حرب اكتوبر وفي غير حرب اكتوبر تجاه العرب. وفي شرح الاستراتيجية التي كان الشاه يؤمن بها، ذكر كيسنجر بأن الشاه كان يرى بأنه يتوجب على الولايات المتحدة منع سيطرة العراق على الهلال الخصيب الذي يضم العراق وسوريا والأردن، وبأن الشاه ساند التمرد الكردي داخل العراق واحتفظ بقوات ايرانية كبيرة على الحدود ليشغل العراق عن مساندة شقيقاته العربيات، وأن الشاه رغم تعاطفه مع السادات فإنه اعتبر إسرائيل قاعدة مهمة في المنطقة وأنها (مربط العجلة)، وأنها بصورة غير مباشرة ساهمت في تعزيز استقلال الأردن بردع العمل العسكري السوري أو العراقي ضده. وللسبب نفسه كانت إسرائيل في رأي الشاه ضماناً لاستقلال لبنان. ولكن الشاه انتقد سياسة إسرائيل الخارجية لأنها لم تكن سياسة حكيمة.

«فبسبب تعنتها وصلابتها الدبلوماسية، عقدت موقف الحكومات العربية المعتدلة التي يعتمد بقاء إسرائيل عليها في النهاية، وهددت بإضعاف النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط».

وخلال حرب اكتوبر، امتدح الشاه تصرف الولايات المتحدة وخصوصاً إعلان الاستعداد النووي، و:

«تقربنا مع مصر واعتبر السادات افضل أمل للتطور المعتدل السلمي يتوجب على الولايات المتحدة أن تبذل أقصى جهدها لتشجيعه».

ووعد الشاه الولايات المتحدة بأن يتوسط لدى السعودية ومصر لرفع حظر البترول، ورفض بعناد وثبات مرور الطائرات الروسية لنقل الأسلحة إلى مصر وسوريا خلال حرب ١٩٧٣، بينما قبلت بذلك

حليفات أميركا في الناتو. ورغم تعاطفه مع السادات، فإنه:

«لم يضغط على أميركا، وكان يطلعها على ما يعرفه عن غايات العرب، ورفض أن يشارك في ضغوط المنتجين الآخرين للبترول على أميركا، ولم يشارك في تخفيض انتاج البترول أو حظره الذي أدى إلى اثارة الفزع في دول أوروبا ثم إلى ارتفاع أسعاره ارتفاعاً كبيراً. واستمر في تزويد إسرائيل بالبترول. وعندما نقلت أميركا حاملات طائراتها إلى المحيط الهندي زودها الشاه بالوقود دون أي جدال عن الثمن».

وعلق هنري كيسنجر على أهمية دور الشاه بقوله:

«إيران معادية كان في امكانها أن تحبط الدبلوماسية التي مكنتنا من تجاوز الأزمة، وإيران غير مكترثة كانت ستعقد مهمتنا إلى حد كبير. انا اعتقدت دائماً بأن علي واجباً أن اتذكر تلك الخدمات التي قدمها الشاه لبلدنا وللشعوب الحرة، وخاصة في تقلبات الزمن التي نزلت به فيما بعد».

كان شاه إيران يريد تحقيق تنمية صناعية ضخمة في بلاده، كما كان يريد بناء قوة عسكرية من حجم غير طبيعي لتصبح ايران «عملاقاً عسكرياً واقتصادياً»، خصوصاً بعد أن أصبحت الولايات المتحدة أقل تصميماً على التورط الخارجي بعد خسارتها في فيتنام. ويذكر سايروس فانس، وزير خارجية أميركا في عهد كارتر، ان جهد الشاه لبناء القوة العسكرية الإيرانية الجبارة تزامن مع «نظرية نيكسون»، التي تصورت وجود دول اقليمية رئيسية كوكلاء للقوة العسكرية الأميركية في حفظ النظام والاستقرار وسد «الأنفاق» السوفياتية. وأن الرئيس نيكسون قرر سنة ١٩٧٢ أنه يجب أن يسمح لإيران بالحصول على أي سلاح أميركي تقليدي يراه الشاه ضرورياً، وأنه كان ينظر إلى إيران باعتبارها البديل المنطقي للقوة البريطانية المتراجعة في الخليج «الفارسي». وأن إيران الجيدة التسليح والموالية للغرب من شأنها أن تجعل الوجود العسكري الأميركي غير ضروري في المنطقة. وقد أثبتت فيتنام أن الوجود الأميركي كان غير مجد. وبطبيعة الحال، مكنت الثروة البترولية الهائلة إيران من شراء كميات هائلة من المعدات العسكرية المرتفعة التكاليف. والشاه كان له إحساس قوي داخلي بـ «عظمة» إيران، وكان يريد أن يقوم بدور الشرطي القوي في الخليج، كما كان يخشى (التوسع) السوفياتي و (أطماعه) في المنطقة بسبب ثروتها النفطية الهائلة.

في نهاية تشرين الأول/ اكتوبر كان القتال قد توقف، ولكن المشاكل العسكرية بقيت وكذلك حصار الجيش الثالث المصري شرق القناة الذي أرادت إسرائيل القضاء عليه إمعاناً في تحطيم القوة الحربية العربية، وبغية إسقاط السادات الذي اعتبرته إسرائيل في ذلك الوقت انه هدد كيانها بالفناء، وأنزل بها خسائر جسيمة وتسبب في قتل الآلاف من جنودها، حسبما ذكر كيسنجر. وابتدأ كيسنجر بمناوراته وتحركاته السياسية التي لم تهدف إلى تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط، وإنما إلى تسويات جزئية حاول كيسنجر من خلالها إضعاف نفوذ السوفيات ودورهم في المنطقة، وإحباط الدول العربية التي نعتها بالراديكالية، وتشجيع اتجاهات الرئيس أنور السادات للتقرب من الولايات المتحدة دون إرغام إسرائيل على تقديم تنازلات لها أهمية. وهدف كيسنجر كذلك إلى الدس وإثارة الشكوك بين الدول العربية، واكتساب تأييد الدول العربية المعتدلة وتحريضها ضد الدول العربية المتطرفة، حسب تسمياته، بحجة أن الدول العربية (المتطرفة) كانت تشكل خطراً، خصوصاً لو انتصرت على الدول العربية (المعتدلة). وذكر كيسنجر بأن محاولة التوصل حالاً في ذلك الوقت إلى تسوية شاملة دائمة كان إغراء خطراً ماثلاً أمامه، وأن هناك من انتقده لأنه لم ينتهز الفرصة لتحقيق ذلك. ويشير كيسنجر إلى التسوية الشاملة بقوله: «ولكنها كانت سراباً». ويبرر ابتعاده عنها بقوله:

«كنا نعرف بأن إسرائيل رفضت بصلابة رجوعاً إلى حدود ١٩٦٧ بما في ذلك التخلي عن بلدة القدس القديمة، لن تطلب اية دولة عربية حتى اكثرها اعتدالاً اقل من ذلك في اطار سلام شامل. إسرائيل التي كانت تستعيد قواها وتوازنها من صدمة الهجوم العربي الصاعقة كانت كالمشلولة. كانت تجابه انتخابات: إنها سعت لاستعادة «توازن موقفها واتجاهاتها»، كان من المتوقع أن تؤدي الضغوط لمفاوضات شاملة إلى إجراءات يائسة مثل إنهاء وقف إطلاق النار أو إلى انهيار نفسي بدلاً من تسوية. وبالنسبة للعرب كان سيترتب في معالجة شاملة أن تتفق جميع الأطراف المعنية، وبذلك سيكون للعناصر المتطرفة في العالم العربي فيتو. مصر ستفقد السيطرة على قراراتها الذاتية. والاتحاد السوفييتي سيدخل نفسه كمحام للجانب العربي ويطالب بأقصى

المطالب التي علّمت سنوات من الخبرة بأنها غير قابلة للتحقيق. حلفاؤنا في أوروبا واليابان كانوا سيؤيدون الموقف العربي ويتركوننا منعزلين بصورة كاملة».

لم يقل هنري كيسنجر بأن السراب كان من صنع يديه وصنع بلده ورؤسائه المتعاقبين على الحكم، والمصرّين على التحيز الصارخ لإسرائيل. ولم يقل بأن رفض إسرائيل للتسوية الشاملة لا تسنده قوة إسرائيل وإنما يسنده جبروت أميركا في وجه العرب والسوفيات والعالم، وأنه يكفي أن تمنع أميركا مساعداتها ومساندتها عن إسرائيل حتى تضطر إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، خصوصاً وأن ذلك كان سيقترن بضمانات أمنية وافية لم تعارضها الدول العربية المحيطة بإسرائيل أو الاتحاد السوفياتي. كما لم يقل كيسنجر بأن طلبات الدول المتطرفة أو المعتدلة سوريا ومصر والأردن كانت بالفعل معتدلة، وتنسجم مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢. أو أن الاتحاد السوفياتي كان بالفعل عنصراً مهدئاً معتدلاً في تسليحه للعرب وفي مواقفه في الشرق الأوسط وفي سحب قواته وفي تفاديه للصدام العنيف مع الولايات المتحدة، لدرجة أفقدته الكثير من الثقة العربية والنفوذ في ذلك الحين. ولم يقل كيسنجر كذلك لماذا رفضت الولايات المتحدة الاقتراح البريطاني بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، ووضع قوات أمن دولية مكانها، فيتحقق بذلك أكثر من ثلاثة أرباع التسوية وتتناقص المآسي والآلام عن الشعب الفلسطيني وعن سوريا ومصر والأردن وربما عن إسرائيل، كما يضعف خطر الحرب والمجابهة في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن كل هذا لم يعن كيسنجر ولا الرئيس نيكسون ولا الولايات المتحدة.

ولعل كيسنجر كان يخشى الفشل الشخصي إذا حاول تحقيق تسوية شاملة، وهو الذي (لمع) في قضية (فيتنام).

ويتضح من هذه التبريرات بأن الحق والمبادىء، حتى الدولية منها وكذلك قرارات الأمم المتحدة، لم يكن لها الدور الأقوى في حسابات هنري كيسنجر والولايات المتحدة. وكما قال الدكتور هشام شرابي: كانت دبلوماسية ومواقف كيسنجر تقوم على قواعد:

«تأخذ ميزان القوى لا الحق او الشرعية منطلقاً أساسياً للتوصل إلى حل واقعي ممكن... من هنا يصبح الحل الذي ترقى إليه ديبلوماسية كيسنجر حل توازن القوى والأمر الراهن وهو في الواقع مجرد «ترتيب» سياسي عسكري. والواقع ان هدف كيسنجر في الشرق الأوسط كما في فيتنام ليس التوصل إلى حل «عادل» و «دائم» انما ايجاد «تنفيس» لأزمة الشرق الأوسط «ويرتبط هذا بأن تكون الحلول حسب الخيارات المتوافرة وليس على أساس الحقوق والمطالب الشرعية والمعنوية التي لا نصير لها في ميزان القوى السائدة». أما القاعدة الثالثة فتعتمد على المفاوضات الطويلة كمنطلق جوهري للتوصل إلى نتائج ثابتة ومقبولة. وهذا يعني أن الدخول في المفاوضات يتطلب قبول اتصالات تنقطع حيناً وتعود حيناً آخر دون أن تحسم القضايا الجوهرية الا على المدى الطويل»[٢].

وبهذه الطريقة يمكن مثلاً لأميركا ولإسرائيل عن طريق التسويف أن تستفيد من عامل الزمن لتبديل الأوضاع على الأرض العربية، أو أن تحصن مواقعها العسكرية وتزيد قوتها بمعونات حربية متطورة هائلة من الولايات المتحدة، أو أن تستولي على المزيد من الأراضي العربية وتزيد من التفرقة والتجزئة والخصومات والتناحر بين الدول العربية. وبذلك تبدل ميزان القوى القائم بين الأطراف المعنية، فتزداد مكاسب إسرائيل وتتزايد خسائر العرب. وإضافة إلى كل هذا، كان هناك في فكر كيسنجر وحساباته تفهماً متعاطفاً وتقبلاً يصل أحياناً إلى درجة الإعجاب الكبير لمشاعر القادة الإسرائيليين ومخاوفهم. وكان يبدو وكأنه يعتبر رفض إسرائيل لأي مقترحات أو تسويات مبرراً شرعياً أو ملزماً ومقبولاً لأميركا، وأن رضوخ أميركا له لا يؤدي إلى إيقاع الضرر بمصالحها. ولا يضعف من هذا الرضوخ وتقبل الرفض والتعنت الإسرائيلي ما يلحقه من حيف بالحقوق الشرعية لعرب فلسطين وللدول العربية بصورة متكررة، وهي حقوق اعترف بها عدد كبير من دول العالم الحر بما في ذلك حليفات أميركا. ولقد نجح كيسنجر اليهودي مع الرئيس نيكسون، رغم انتمائه إلى طائفة (الكويكرز) ذات المبادىء الإنسانية السلمية، في إنقاذ إسرائيل من هزيمة تعيد حقاً لأصحابه، وفي إعادة تسليحها بأحدث الأسلحة الفتاكة لتعود قوية ولتستعيد توازنها المعنوي وتستمر في تصلبها وترفض التسويات، ولو كانت على قدر كبير من الاعتدال. وفي رأي الدكتور هشام شرابي، فإن الولايات المتحدة:

«تمكنت بعد حرب اكتوبر من تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية عجزت عن تحقيقها خلال السنوات العشرين الأخيرة ويمكن تلخيصها كما يلي.

أولا : عودة الولايات المتحدة إلى مركز السيطرة في الشرق الأوسط وإعادة الارتباط الحميم بين مصر وأميركا.

ثانياً : تضعضع مركز الاتحاد السوفييتي في مصر وتقلصه في الشرق الأوسط.

ثالثاً : رفع حظر النفط من دون مقابل واستبعاد استعماله ثانية في المستقبل القريب.

رابعاً : كسر وحدة الصف العربي ووضع الدول التقدمية في موقع دفاعي.

خامساً : وضع الفلسطينيين في مأزق خطير استطاعوا تجنبه طوال خمسين عاماً من الصراع ضد الصهيونية». (الدبلوماسية والاستراتيجية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي).

وفي الواقع، فإن كيسنجر اتبع سياسة إدخال «الإحباط الكامل» واليأس في قلوب العرب، لكي يستسلموا لمشيئة الولايات المتحدة ولا يجدوا ملجأ سواها لاسترداد ولو أقل جزء من حقوقهم. ويذكر ويليام كوانت بأن كيسنجر اعترف بأن سياسته هذه كانت قصيرة النظر، وإنها ربما أسهمت في وقوع حرب ١٩٧٣، وأن الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ تبدو وكأنها كانت فترة فرص ضاعت كان يمكن خلالها التحرك نحو تسوية تمنع حرب ١٩٧٣. ولعل اهتمام الرئيس نيكسون في هذه المرحلة بقضايا لها أولوية لديه[٣]، ساعد على عدم العناية بقضية الشرق الأوسط لدرجة وافية، باستثناء المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري الساحق على العرب، بحجة أن ذلك يمنع العرب من إشعال الحرب، كما أنه يكسب نيكسون امتنان وتأييد أنصار إسرائيل العديدين في أميركا. (Decade of Decisions).

ولقد أثبتت حرب ١٩٧٣ بأن إغداق السلاح على إسرائيل لم يمنع العرب من اللجوء إلى القتال لاسترداد أرضهم وكرامتهم، كما أنه لم يؤمن الاستقرار. وكان من المبررات الأميركية بعدم الضغط على إسرائيل، ان اغداق السلاح عليها سيجعلها أكثر ليونة وتقبلاً لتقديم التنازلات في المفاوضات، وكما قال كيسنجر:

«ليس من مصلحتنا إجبار إسرائيل على الرضوخ (لأميركا)، فبمجرد أن يثبت بأن الولايات المتحدة تستطيع أن تفعل أي شيء، فإن المطالب العربية ستتصاعد، وسيقع اللوم على أميركا إذا رفضت إسرائيل الشروط العربية. استراتيجيتنا اعتمدت على كوننا الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تستخلص تنازلات إسرائيلية، ولكن على أساس أن يكون هناك كذلك إدراك بأن ذلك مهمة صعبة». (كوانت).

وإضافة إلى ذلك، كانت الإدارة الأميركية تتذرع بالتعنت والرفض الإسرائيلي، وتضع مسؤولية عجزها في الضغط على إسرائيل على الكونغرس الأميركي المؤيد لإسرائيل.

الملك الحسن: «ما كنا نستطيع البقاء ـ والسادات من «القادة العظام»

في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، ابتدأ هنري كيسنجر رحلته الى الشرق الأوسط للسعي لتحقيق خططه وأفكاره. وفي المغرب الذي كان المحطة الأولى في رحلته اجتمع بالملك الحسن طالباً تأييده ومساعدته لدى إخوته الرؤساء العرب لإنجاح مهمته، ووعد الملك بإرسال رسالة للرئيس السادات يؤيد فيها سعي كيسنجر، واعتبر كيسنجر ذلك خدمة كبيرة له وللولايات المتحدة. وشرح للملك ضرورة وجود جسر الأسلحة الجوي الأميركي الذي أنقذ إسرائيل، وبرره بقوله انه لم يكن في إمكان الولايات المتحدة أن تسمح للسلاح السوفياتي أن يهزم الأسلحة الأميركية في الشرق الأوسط «بدون تسليم كل المنطقة للنفوذ الراديكالي والسوفييتي».

وزعم كيسنجر بأن:

«الملك شاركنا تصورنا وقال [الملك]: ما كنا نستطيع البقاء»[٤].

ومن الواضح أن هذا القول الذي نسبه كيسنجر للملك كان يعني، أنه لو انتصرت سوريا ومصر في حرب اكتوبر لما استطاع الملك الحسن أن يحافظ على عرشه ونظام حكمه (وربما قصد أيضاً الأنظمة المماثلة)، وهذا بالطبع قول له مدلولات خطيرة. ووصف كيسنجر الملك الحسن بأنه كان من أكثر مؤيدي

الفلسطينيين إقناعاً، وأنه كان لا يتقاعس أبداً عن دعم قضيتهم فقد أرسل قوات للقتال على الجبهة السورية في حرب اكتوبر، وأنه لم تكن لديه أوهام عن السياسات الراديكالية:

«كان يعلم أنه يقدر أن يدفع الضغوط عن بلده إذا مال الميزان داخل العالم العربي لصالح (المعتدلين)، ولذلك فإن المساندة الأميركية كانت ضرورية (له) وهو استحقها عن طريق العديد من أعمال الصداقة وكذلك النصح الحكيم».

وقال كيسنجر كذلك بأن الملك الحسن رغم ثقافته المدنية الرفيعة لم يرتكب غلطة الشاه (شاه ايران) بالدعوة إلى اتجاه علماني بصورة مكشوفة، وأنه كان يراعي بدقة المشاعر الدينية المحافظة في بلاده. وبالنسبة إلى النزاع مع إسرائيل «والمغرب ابعد العرب عنها جغرافياً» فإنه كان يميل إلى الاعتدال ويستعمل نفوذه في هذا الاتجاه. فلقد سمح بلقاء الجنرال والترز وممثل منظمة التحرير الفلسطينية على أرض بلاده. وسمح كذلك باللقاءات السرية بين الإسرائيليين والمصريين «التي ادت إلى زيارة السادات التاريخية للقدس في ١٩٧٧».

في تونس، اجتمع كيسنجر بالرئيس الحبيب بورقيبة في قصره المطل على آثار قرطاجة «بغرفه الواسعة وممراته الطويلة المليئة برسومات وصور وتماثيل نصفية للرئيس التونسي»، الذي وصفه كيسنجر بأنه قائد معتدل وصديق للولايات المتحدة، وأنه كان يصبو إلى المشاركة في القيم الغربية ويظهر ولاءه للقضية العربية بتأييد الفلسطينيين. وقال كيسنجر بأن تونس كانت تخشى الراديكالية العربية و «أطماع الجزائر وليبيا» في تونس، والنفوذ السوفياتي ونيات السوفيات. وإن بورقيبة كان يعتقد بأن القوة السوفياتية كانت تنمو بصورة تنذر بالشر، وان الغرب افتقر إلى «انضباط الإرادة» اللازم للمقاومة الفعالة. وعندما شرح له كيسنجر الاستراتيجية الأميركية وقال له بأن «الآخرين قادرون على اعطاء السلاح ولكن الولايات المتحدة فقط تقدر على اعطاء ارض»، وأنه لا يجب أن تبتز الولايات المتحدة بالبترول:

«وافق الرئيس بورقيبة بحزن ـ وبحكمة ـ بأن موقف العداء هو غلطة رئيسية يرتكبها العرب».

في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، توجه كيسنجر الى القاهرة، وكانت الهدف الرئيسي لرحلته وفيها سيتقرر النجاح أو الفشل لمساعيه. ومن شرفة غرفته بفندق هيلتون النيل، تطلع كيسنجر إلى المدينة... وفي كتابه **سنوات التبدل العنيف** وصف المنظر الذي امتد أمامه بعبارات لا حيوية فيها وإن كان فيها بعض مظاهر التفلسف: «إنه ظهر مشهداً منبسطاً يفصله نهر موحل». وأضاف بأنه:

«لم تظهر في المشهد أية بناية متميزة سوى برج القاهرة، الذي بناه ناصر في أوائل الستينات بمال زعم أنه مال وكالة المخابرات المركزية الذي اراد أن ينفقه على شيء لا يميز، ولكن كبير جداً وظاهر جداً ودائم جداً ومرتفع التكاليف جداً».

ووصف البرج بأنه صرح لا غاية له، مثل العديد من الأنصاب التذكارية المصرية التي لها صفة رئيسية هي البقاء الدائم، وليس منفعة الاستخدام في تلك البلد الخالد (مصر) التي:

«يحفظ فيها الهواء الجاف والشمس الساطعة حماقات الإنسان جنباً إلى جنب مع انتصاراته».

وذكر كيسنجر أنه خلال تنقلاته في القاهرة وجد أن الأهالي عرفوا شخصيته، وانهم كانوا ودودين ومنتعشين ومتشوقين للسلام ولعلامة من علامات الأمل. وذكر بأنه كانت في ذهنه مشاكل الرئيس نيكسون الشخصية الناشئة عن فضيحة (ووترغيت)، والضغوط الأوروبية واليابانية لمصلحة العرب التي حفزها سلاح البترول. وكانت الجماعة الأوروبية قد أصدرت خلال رحلة كيسنجر تصريحاً عن الشرق الأوسط بتاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ طلبت فيه بقوة انسحاب إسرائيل الفوري إلى حدود ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، وصادقت على التفسير العربي لقرار مجلس الأمن ٢٤٢. وانتقد كيسنجر التصريح لأنه في رأيه ضيّق مجال المناورة أمام الرئيس السادات في المباحثات، لأنه لم يعد في إمكانه أن يقبل بما هو أقل مما اقترحه الأوروبيون، والذي يمكن أن يعني طلب العودة إلى خطوط ١٩٦٧ كما نص قرار مجلس الأمن. ومن أول لقاء لكيسنجر مع السادات:

«بدا انهما من البداية يتحدثان نفس اللغة السياسية. فبالإضافة إلى إنهاء النزاع مع إسرائيل، قال السادات لوزير الخارجية الأميركي بأن تقدم مصر الاقتصادي يعتمد على إعادة توجيه وتركيز علاقات مصر الدولية من

الشرق إلى الغرب، حيث توجد الموارد والدافع الخلاق والتكنولوجيا للتنمية»[*].

وقال السادات لكيسنجر بأن إنهاء الحرب هو أول خطوة في معالجة مشاكل مصر المزمنة: الفقر وزيادة السكان والنقص في الطعام والنقص في فرص العمل. وقال السادات كذلك بأنه بعد فشل مبادرة روجرز تيقن بأنه لن تكون هناك مفاوضات جادة طالما تمكنت إسرائيل من أن تقرن سلامتها بتفوقها الحربي. وأنه من المستحيل على مصر أن تساوم من موقف الإذلال. وذكر له كذلك كيف تخلص من أوهامه بالنسبة إلى السوفيات. وأن موسكو ثمنت علاقاتها مع الولايات المتحدة بأكثر من مساندتها لمصر، وبأن معالجة مشكلة الشرق الأوسط الضعيفة في بلاغ مؤتمر قمة موسكو سنة ١٩٧٢ أزالت أي تردد باق لديه في هذا الشأن، وقال بأنه طلب إخراج القوات السوفياتية من مصر في تموز/ يوليو ١٩٧٢ بسبب عدم الاحترام الذي أظهره القادة السوفيات نحو المصريين، وفوق كل شيء لأنه كان من المؤكد أن يسعوا لإعاقة تحركاته الحربية المخططة أو لاستغلالها لغاياتهم. وقال السادات إنه أراد أن يعلم إسرائيل بأنها لا يمكن أن تجد السلامة في السيطرة والهيمنة، كما أراد أن تستعيد مصر احترامها لذاتها. والآن بعد أن صان الشرف المصري، فإن له غايتين: استرجاع «أرضي» ـ وذلك يعني عودة حدود ١٩٦٧ في سيناء ـ وصنع «السلام». وعلق كيسنجر على ما قاله السادات بالإعجاب والتمجيد للسادات:

«استمعت إلى قصته (المليئة) ببعد النظر والدهاء وبالتصميم والليونة بشعور من الادراك بأنني كنت في حضرة رجل فذ. بدا السادات طليقاً من هاجس التفاصيل التي يظن القادة العاديون أنهم يسيطرون بواسطتها على الأحداث فيصبحون مغمورين بها».

وشعر كيسنجر بأن في أعماق السادات:

«قوى طبيعية اساسية وعاطفية غير عادية يسيطر عليها بضبط النفس، ولكنها إذا تخطت ذلك السد اندفعت بغير مانع لها».

وشعر كيسنجر كذلك بأن السادات يمثل أفضل فرصة لتخطي المواقف المتجمدة في الشرق الأوسط منذ خلق دولة إسرائيل، وأن المحك لذلك، إذا ما كان السادات مستعداً لقبول التحرك على مراحل، ولأن يعكس اتجاه تيار النزاع دون أي ضمانة للنجاح. وشرح كيسنجر للسادات موقف الولايات المتحدة قائلاً انها لا تقبل أن يضغط عليها، وأنها لن تتجاوب مع (زبائن) الاتحاد السوفياتي؛ وأن سياسة عبد الناصر التي حاول بها أن يبتز تنازلات عن طريق تجنيد العالم الثالث ضد الولايات المتحدة بتأييد من السوفيات لم تنجح في الماضي، ولن يسمح لها بالنجاح في المستقبل؛ وأن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق بهزيمة حلفاء أميركا بسلاح سوفياتي كما أثبتت ذلك أميركا (في حرب اكتوبر)؛ ولكن مصر إذا اتبعت سياستها الوطنية الخاصة ستجد أميركا مستعدة للتعاون معها؛ وأن أميركا لم تكن تسعى لمركز متفوق في مصر؛ وأنه (كيسنجر) لا يلمح أي صدام لا مفر منه بين الولايات المتحدة ومصر. وعندما سأله الرئيس السادات «وإسرائيل؟» لم يتورع كيسنجر من الإصرار على أنه:

«ليست هناك ضرورة لأن تكون إسرائيل مصدر نزاع. وأن القضاء عليها لن يخدم اية مصلحة مصرية وأن ذلك لن يحل اية مشكلة عربية».

وأضاف بأن مصر خسرت آلاف الأرواح في سبيل قضية لم تبلور أبداً في مضمون يمكن أن تؤيده الولايات المتحدة. وأنه لا يمكن لأميركا أن تسمح بالقضاء على إسرائيل ولكنها مستعدة لأن تساعد في تخفيف المظالم العربية المعقولة. ولكن العرب متطرفون في مطالبهم. ومع أنه اعترف بأن إسرائيل كانت بالتأكيد عنيدة وأحياناً مثيرة للحنق، فإنه على السادات أن:

«يتفهم نفسية بلد لم تتمتع بأقل رموز (السيادة) وهو قبول جيرانها لها».

وحث كيسنجر السادات على التفكير بالسلام مع إسرائيل «كمشكلة نفسية وليس كمشكلة دبلوماسية».

ويذكر كيسنجر بأن:

«الرئيس السادات استمع بتركيز إلى هذه «الهرطقات» للتفكير العربي واستمر يدخن غليونه دون تأثر ظاهر، ولم يظهر ردّ فعل سوى أن يسأل: «وماذا عن جيش الثالث؟ وماذا عن خطوط ٢٢ اكتوبر؟»».

ثم من دون مناقشة قبل السادات بحجة كيسنجر أنه من الأفضل صرف الجهود لسحب القوات الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية للقناة بدلاً من صرفها لسحبها إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر غرب القناة. وقال السادات بأن الجيش الثالث ليس في صميم المعضلة بين مصر والولايات المتحدة. وأنه مصمم على إنهاء تراث عبد الناصر، وأنه سيعيد العلاقات مع الولايات المتحدة بأسرع ما يمكن، وسينتقل بعد أن يتم ذلك إلى صداقتها.

كما قال بأنه لم يكن في نيته القضاء على إسرائيل. ووصف كيسنجر قبول السادات لاقتراحه بترك البحث في عودة الإسرائيليين إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر بأنه قرار بالغ الشجاعة، ومخالف لميول مستشاريه بالإجماع تقريباً. وقال:

«اختار السادات أن يقبل كلمة اميركي [كيسنجر] كان لا يعرفه بأن الولايات المتحدة ستحقق تقدماً ملموساً خلال فترة ثلاثة أشهر... إذا حدث أي خطأ - إذا كنت أنا قد زدت في تقدير ما كان ممكناً، إذا كنت قد خدعته أو إذا انهارت الروح المعنوية للجيش الثالث اثناء انقطاعه في الصحراء - فإن السادات سيحطم وتذل مصر». (سنوات التبدل العنيف).

واتفق كيسنجر والسادات مبدئياً على برنامج من ست نقاط، وبعد بضعة أيام وقعت مصر وإسرائيل على هذا البرنامج الذي كان كما يلي:

١ - تراعي كل من مصر وإسرائيل بدقة وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن.
٢ - يوافق الطرفان على الشروع حالاً في المباحثات لتسوية مسألة العودة لمواقع ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر في إطار اتفاقية بشأن الانفكاك وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة.
٣ - تزود مدينة السويس يومياً بتموينات من الطعام والماء والدواء. وإجلاء جميع الجرحى المدنيين منها.
٤ - لا تكون هناك عوائق لنقل التموينات لضفة القناة الشرقية.
٥ - مراكز التفتيش الإسرائيلية على طريق القاهرة - السويس ستبدل بمراكز للأمم المتحدة. ويستطيع ضباط اسرائيليون المشاركة مع الأمم المتحدة على نهاية طريق السويس في الإشراف على نوعية الحمولات غير العسكرية على ضفة القناة.
٦ - بمجرد إقامة مراكز الأمم المتحدة على طريق القاهرة - السويس يجري تبادل أسرى الحرب بما في ذلك الجرحى.

ووافق السادات كذلك بصورة سرية على تخفيف الحصار على إسرائيل في باب المندب إذا وعد الإسرائيليون باستخدامه بدرجة معتدلة. ولم يلجأ السادات للمساومة وقدم التنازلات التي وافق عليها بسهولة. ولكنه أصر على عدم رفع حظر البترول وقال بأنه لن يستطيع أن يقنع الدول العربية برفع الحظر إلا بعد أن يتحقق تقدم ملموس في المباحثات.

وقال لكيسنجر إنه إنما يعقد اتفاق النقاط الست مع الولايات المتحدة وليس مع إسرائيل. وابتدأت ظواهر اتجاه السادات نحو الولايات المتحدة وقبول سياسة الخطوة خطوة بدلاً من التسوية الشاملة تزداد. ورافق ذلك ميل السادات لاختزال الدور الذي يلعبه الاتحاد السوفياتي في المفاوضات، على اعتبار أن الاتحاد السوفياتي يساند المطالب (الراديكالية)، وبذلك فإنه سيعرقل ما يقبل به السادات في إطار ما يمكن أن يناله. ولذلك سعى السادات مع الولايات المتحدة لمنع تحول مبدأ الإشراف الأميركي السوفياتي إلى حق للفيتو يستخدمه السوفيات في مؤتمر جنيف المقبل. ووصف كيسنجر زيارته للقاهرة بما معناه في كتابه **سنوات التبدل العنيف**:

«إن زيارته للقاهرة فاقت آماله، وأنه نال المدائح لمهارته في المفاوضات. ولكنه اضاف بأنه إذا كان المديح يعني أنه تمكن من إقناع السادات بقبول ما كان لن يقبل به (لولا مهارة كيسنجر)، فإن هذا المعنى لا يصور الحقيقة. إن ما بدا كنجاح مفاجيء في المفاوضات للمراقبين من الخارج كان في الحقيقة اندماج التصورات المصرية والأميركية التي كانت تتقارب من سنوات عديدة. فكل جانب سعى لأسبابه الخاصة لمشاركة الآخر مشاركة فتحت الباب للسلام ونمت مصالح جميع شعوب الشرق الأوسط.

ولعل في هذا القول من التنميق اللفظي أكثر بكثير مما فيه من الصدق. ويسترسل كيسنجر في التغني بعبارات خيالية فلسفية في تمجيد أنور السادات ورؤياه التي ترفعه إلى منزلة العظماء والأنبياء. ويبدو لنا بأن بلاغة كيسنجر وبعض تعابيره الرائعة تفوق كثيراً مصداقيته في عرضه للدوافع والنيات والأسباب التي حكمت الأحداث والمصير في الشرق الأوسط وادعاءاته بشأنها. ففي وصفه للأهرامات والتماثيل المصرية الخالدة القائمة على امتداد وادي النيل التي تبهر الإنسان بضخامتها وجلالها قال كيسنجر، بأن وجوهها انسانية ولكنها «أكبر من الحياة»، وقال بأن السادات:

«كان رجلاً من هذا الطراز. وان المستقبل فقط سيبين إذا كان السادات قد بدأ حركة للتاريخ لا يمكن ثني عنانها أو انه كان مثل ذلك الفرعون القديم [اخناتون] الذي حلم وسط العديد من الآلهة بالوحدانية قبل أن تتقبلها الإنسانية بألف سنة».

في بادىء الأمر، لم تعتبر تقديرات الخبراء الأميركيين أنور السادات زعيماً رئيسياً، وتوقع هنري كيسنجر من بعيد أن لا يتمكن السادات من الاحتفاظ بمنصبه لأكثر من بضعة أسابيع. ولكن كيسنجر اكتشف خطأ تلك التقديرات عندما قام السادات بانقلاب على جماعة من خصومه الأقوياء الذين اتهموا بالتآمر لإزاحته عن الحكم. وامتدح كيسنجر السادات لـ:

«شجاعته وسعة أفقه وتصميمه ولأنه أحدث ثورة في توجيه بلاده في الشؤون الدولية، وبرز كواحد من القادة العظام في حقبتنا». (سنوات البيت الأبيض).

وقال كيسنجر بأن السادات كان حتى سنة ١٩٧٢ يهدد دون أن ينفذ تهديداته. وكان:

«مثل الرئيس عبد الناصر يطالب بما لا يمكن تحقيقه وان كان اكثر ليونة، ولم يستطع المبعوثون الأميركيون ان يخترقوا سلوكه الفاتن ليكتشفوا ما يفكر فيه السادات حقيقة».

ولهذا السبب، فإن كيسنجر حبذ ترتيب اتصالات سرية مع السادات ليجعله يصل إلى القناعة بعدم جدوى الطريق التي اتبعها، ولفتح حوار معه آملاً بواسطته أن يثنيه عن تلك الطريق. وابتدأت الاتصالات السرية مع السادات في نيسان/ ابريل ١٩٧٢، وكان التعامل في الشؤون المهمة قبل هذا التاريخ يجري عن طريق الإتحاد السوفياتي. وبعد هذه الاتصالات، عرف كيسنجر السادات:

«كواحد من القادة القليلين البارزين حقيقة الذين قابلتهم. كان يملك مزيجاً من نفاذ البصيرة والشجاعة التي تميز رجل الدولة العظيم. كان لديه الجراة ان يذهب إلى حرب لم يفكر احد انه يستطيع ان ينجح فيها، وكان لديه الإعتدال ليتجه إلى السلام بعد ذلك مباشرة. وكانت لديه الحكمة ليبدل مواقف حجّرتها الحقب».

وشبه كيسنجر السادات بالأنبياء وقال: «كانت له حكمة وشجاعة رجل الدولة واحياناً بصيرة نبي»، وأنه تميز بروح انسانية شامله. وكان رجلاً عظيماً واسع الأفق. ثم تساءل كيسنجر في مديح للسادات وتنديد بمن خذلوا شاه إيران في محنته:

«من يقدر أن ينسى تقديمه ملجأ لشاه إيران الساقط عن عرشه الذي تخلى عنه أصدقاؤه الذين كانوا مدينين له أكثر (من السادات). ولكن السادات انجده بنبل وجلال افتدى شرف جميع الذين فشلوا عند الاختبار».

ويسترسل كيسنجر في إغداق المدائح على أنور السادات فيقول ما معناه، إن البلاد العربية كانت تؤمن بالبلاغة واعتمدت على الشعارات الرنانة في المفاوضات. وان معظم الدول العربية اعتمدت على الاتحاد السوفياتي الذي كان يمكن أن يقدم الأسلحة لحروب لا جدوى منها، ولكن ليس مشاريع للنجاح في الدبلوماسية. ودول الغرب وقفت على الجوانب مشاهدة لدراما تؤثر على مصيرها، ولكن من الظاهر أنها غير قادرة على أن تؤثر فيها. أما السادات فإنه:

«خلال سنوات قليلة تغلب السادات على هذه الاحاجي. عندما مات كانت عملية السلام قد اصبحت أمراً عادياً. صداقة مصر لأميركا كانت حجر الزاوية لاستقرار الشرق الأوسط. وعن طريق رحلته الى القدس في ١٩٧٧ أظهر لجميع الذين كان يستحوذ عليهم هاجس ما هو ملموس ومادي سمو صاحب البصيرة المتسامي. كان يفهم أن بادرة بطولية تقدر أن تخلق حقيقة جديدة».

وكتب كيسنجر:

«في سنة واحدة استمر السادات بخطوات جديدة شجاعة كنت أظن بأنها لربما تستغرق حقباً. وعندما كان على مرمى البصر من تحقيق حلمه قتل.

الأنبياء ينجزون رسالتهم بإلهام الرجال والنساء العاديين بنفاذ بصيرتهم ولكنهم (الأنبياء) يدفعون الثمن بقضائها عليهم». (سنوات التبدل العنيف).

وأشاد كيسنجر بمهارة السادات في معاملة الرؤساء الأميركيين. وقال انه عامل الرئيس نيكسون كـ «رجل دولة عظيم»، وعامل الرئيس فورد كـ «ظاهرة حية للنية الحسنة»، وعامل الرئيس كارتر كـ «مبشر يكاد يكون طيباً ونظيفاً جداً لهذا العالم». وعامل الرئيس ريغان كـ «القائد الطيب لثورة شعبية». وقال بأن السادات سعى لأن يطابق مصالح مصر مع مصالح أميركا، وأن ذلك كان جزءاً من استراتيجيته وليس تنازلاً عن مصالح مصر. وكان في هذا إيمان وثقة تتخطى مجرد مصلحة بلده.

«السادات آمن بعمق بإحساس اميركا بالعدالة. انه غذى نفسه بالثقة في قادتنا فجعلهم بذلك يتصرفون بأفضل ما فيهم. وقدر السادات بصواب بأن الراديكالية العربية كانت تؤدي إلى تعزيز علاقة أميركا الخاصة بإسرائيل. وأراد السادات خلق رابطة أخلاقية مع أميركا تخلق حافزاً لديها للمساعدة في إرجاع الأرض العربية. وكانت زيارته للقدس بادرة فريدة. وقصد منها استرضاء إسرائيل نفسياً، وكانت وسيلة لعزل الدولة اليهودية».

كل هذا التمجيد لأنور السادات تغنى به هنري كيسنجر. ولعل الأمر يحتاج إلى طبيب نفسي خبير ليقرر ما إذا كان هذا التمجيد، بغض النظر عن مدى صوابه أو شططه، صدر عن حكم مجرد، أو أنه انعكاس لمزيج من الخوف الجارف على سلامة إسرائيل في عقل كيسنجر، وشعور الاطمئنان الذي غمره عندما أخرج السادات مصر وهي الدولة العربية الأقوى من ساحة التصدي والصراع ضد العدوان الاسرائيلي، فضمن بذلك سلامتها وأحدث انقساماً بغيضاً واسعاً في الجبهة العربية أضعف العرب وزاد في قدرة إسرائيل على المزيد من العدوان. ومن المفارقات أن البلاغة والتعابير والمقارنات الخيالية التي أغدقها كيسنجر على السادات بسخاء، فاقت البلاغة والعبارات الرنانة التي قال كيسنجر انها بضاعة العرب وانتقدهم وتهكم عليهم بسببها.

السادات الذي كان في السابق يهاجم الولايات المتحدة ويشتمها بعبارات كانت من أشد العبارات العاطفية تنديداً لأميركا ونياتها، وبمساعيها لفرض استعمار جديد أبشع من الاستعمار البريطاني القديم اختار أن يتعاون مع الولايات المتحدة، وبرر ذلك بأن الولايات المتحدة تملك القوة والنفوذ والتأثير الساحق على مصير الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إلا بمساعدتها وبضغطها على إسرائيل. هذه كانت قناعة السادات. ولقد عبر عنها مراراً واشتهرت عبارته عن أن الولايات المتحدة «تملك ٩٩٪ من أوراق اللعب»، كما عبر عنها في محاورة خاصة مع الكاتب الصحفي المصري القومي التفكير أحمد بهاء الدين في استراحته في القناطر في أوائل سنة ١٩٧٤. وكان أحمد بهاء الدين قد عاد من زيارة لطهران قابل خلالها شاه ايران، وطلب السادات أن يحدثه عن زيارته لطهران، ثم أخذ يسأله عن الشاه الذي لم يكن يعرفه معرفة جيدة ولم يره إلا في مؤتمر في الرباط في المغرب، حسبما جاء في سرد أحمد بهاء الدين للمحاورة عن الشاه محمد رضا بهلوي:

«وبدأت أقول للسادات انه ذكي وكفء بلا شك، ولكن السؤال هو في أي شيء يستخدم ذكاءه. فقد أدهشني أن أجد طهران عاصمة البترول في أحيائها الشعبية أفقر من القاهرة. ومجاريها ما زالت مفتوحة، وقلت له ان طهران لانها مرتفعة كانت في عز الشتاء تحت الصفر. وأرضها مغطاة بالثلوج. ومنظر الحفاة بملابس مهلهلة على الجليد كان أقسى على نفسي من نفس المنظر لو رأيته في بلاد دافئة كمصر، واعترفت له بأن الدعاية الغربية الهائلة للشاه قد خدعتني. وقاطعني السادات قائلاً في قناعة نهائية:

– اتعرف أنني اعتقد من زمان أن المثل الأعلى بين كل زعماء العالم الثالث هو شاه إيران.

وأبديت دهشتي الشديدة وتساءلت عن الأسباب فاستطرد السادات قائلاً:

– زعماء عدم الانحياز بتوعك الذين ملأوا الدنيا ضجيجاً منذ سنوات: نهرو – ونكروما – وسوكارنو – وحتى عبد الناصر – وحتى تيتو اللي لسه عايش أين هم الآن؟ راحوا فين؟ اللي مات واللي انهزم واللي راح في انقلاب واللي انكمش داخل حدوده زي تيتو، واحد فقط من هذا الجيل وهذه المرحلة كلها باقي على مقعده بكل سلطانه وهيلمانه والدنيا تسعى إليه. هو شاه إيران.

وقبل أن التقط انفاسي استطرد يقول في حماسة:

– والسبب بسيط. كل هؤلاء تصوروا ان في العالم قوتين عظيمتين هما روسيا وامريكا وحاولوا التعامل

معهما على قدم المساواة. والحقيقة غير ذلك تماماً ـ فهناك دولة عظمى واحدة هي أمريكا... وروسيا ليست حتى دولة عظمى ثانية ـ انها تأتي بعد أميركا بعشر أو عشرين درجة وبعدهما دول أوروبا واليابان إلى آخره، وقد كان شاه إيران هو الوحيد الذي أدرك هذه الحقيقة. قام عمل ايه؟ قعد على حجر أمريكا ومسك في هدومها، وأديك شايف: كل اصحابك راحوا والشاه عملته امريكا كل اللي هو عايزه. علشان كده بقول لك اني اعتقد أنه راجل خارق الذكاء وغير عادي»[٦].

ولا بد أن يتبادر إلى أذهاننا بأن مصير الشاه وخذلان أميركا له يمكن أن يعتبر جواباً وافياً على تقديرات السادات عن ذكاء الشاه وعن نتائج جلوسه في حجر أميركا. ولسنا نعلم إذا كان السادات قد سأل نفسه بعد أن ايقن بأن أميركا هي الدولة الوحيدة العظمى الأقوى بكثير من الأقوياء: هل ينبغي على العرب أن يحسبوا حساب هذه الدولة الجبارة، وأن يبذلوا كل جهد ممكن لاكتساب صداقتها في إطار من الاستقلال والمصالح المشتركة أو على الأقل تفادي شرها، أم أن عليهم أن يخنعوا لها ويستسلموا لإرادتها دون مقابل وافٍ لمصلحة العرب والحق العربي ودون تحرير الأرض العربية.

كيسنجر والخيار الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية

في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، وصل كيسنجر إلى الأردن. وفي مباحثاته مع جلالة الملك حسين تبين له بأن توقيت اندلاع القتال لم يكن معلوماً لجلالته بصورة مسبقة. وان جلالة الملك يعتبر أن الأردن هو البلد العربي الأكثر ارتباطاً بالأرض وبالشعب الفلسطيني. وان مشاركة الأردن في الحرب:

«كان يمكن ان تؤدي إلى خرابه وخلق فراغ كانت العناصر الراديكالية ستملاه. وإن عدم المشاركة كان يمكن أن يؤدي الى انعزال الأردن كلية ولان (يصبح كبش الفداء)، كما وان الضفة الغربية هي أرض اردنية وكذلك جزء من فلسطين، السكان أردنيون وفلسطينيون، حقوق الفلسطينيين ليست مطلوبة من الضفة الغربية والأردن ولكن من اسرائيل».

والسؤال هو من يمثل الفلسطينيين؟:

«موقفنا هو أن الضفة الغربية هي أرض اردنية فلسطينية محتلة من قبل إسرائيل، وانه من واجب الأردن استرجاع تلك الأرض مع تغييرات طفيفة على أساس متبادل».

وإضافة إلى ذلك:

«لا يمكننا أن نتخلى عن المسؤولية عن الأقسام الإسلامية والمسيحية من القدس التي يجب أن تبقى كيفما كان الأمر مدينة موحدة»[٧].

ويذكر كيسنجر بأن جلالة الملك حسين رفض إعطاء دور لمنظمة التحرير بالنسبة إلى الضفة الغربية، وأنه على اعتبار أنه إذا كانت الأرض الفلسطينية ستسترد للأمة العربية، فإن الأردن يجب أن يقوم بالمفاوضة. وفضل جلالة الملك تأجيل اتفاقات الانفكاك إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة. وقال كيسنجر لجلالته بأن أفضل طريقة لحماية مصالح الأردن في المشكلة الفلسطينية هي دعوة الأردن كعضو مؤسس لمؤتمر جنيف. ثم يعلق كيسنجر على انحسار دور الأردن فيقول:

«ولكن الوقت حيادي وهو ليس بديلاً للسياسة. وفي هذه الحالة... كان الوقت سينقضي عن الخيار الأردني بسبب وضع إسرائيل الداخلي (والأميركي) والعواطف القوية التي اشعلها الراديكاليون وضرورات عملية فصل القوات. كان ذلك مؤسفاً جداً».

ولم يشرح كيسنجر في هذا السياق «وضع اسرائيل الداخلي (والأميركي)»، وكيف أثر على دور الأردن ومنع الانسحاب الإسرائيلي ولو عن جزء من الضفة الغربية، ولا كيف منعت (العواطف القوية التي أشعلها الراديكاليون) الولايات المتحدة الدولة العظمى التي قهرت الراديكاليين والسوفيات المناصرين لهم، حسب تأكيدات كيسنجر، عن الضغط على إسرائيل لتنسحب بضعة كيلومترات أو أكثر لمصلحة الأردن المعتدل الصديق. ويبدو لنا أن الحقيقة هي انه لا إسرائيل بالطبع ولا الحكومة الأميركية ارادت أن تعيد أي جزء من الضفة الغربية أو قطاع غزة لا للأردن ولا للفلسطينيين أو حتى لإدارة من الأمم المتحدة، حسب الاقتراح الذي قدمه وزير خارجية بريطانيا ورفضه كيسنجر.

هذا كان تفسير أو تبرير خذلان الولايات المتحدة للأردن الصديق المعتدل. ولم يستند هذا الموقف الى

اعتراف أميركي بحق منظمة التحرير بتمثيل الفلسطينيين، أو بأن تكون الطرف المفاوض بالنسبة إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة. وما زالت الولايات المتحدة حتى الآن تتمسك بالقاعدة التي نسبت إلى هنري كيسنجر نفسه، وهي أن الولايات المتحدة لن تعترف أو تدخل في مباحثات مع المنظمة إلا إذا اعترفت المنظمة بإسرائيل وقبلت القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن. وفي الواقع جرت بعض الاتصالات غير المباشرة بين الولايات المتحدة عن طريق وسطاء منهم أساتذة عرب وأعضاء من الكونغرس الأميركي قابلوا ياسر عرفات، وكذلك بواسطة قادة دوليين مثل برونو كرايسكي مستشار النمسا السابق، وويلي براندت بوصفه رئيس المؤتمر الدولي الاشتراكي الثاني، والرئيس اليوغسلافي الراحل تيتو. وحاول كل من كرايسكي وبراندت أن يتوسطا لتعديل القرار ٢٤٢ الذي يشير إلى المشكلة الفلسطينية كمشكلة لاجئين، ولكن الولايات المتحدة رفضت ذلك(٨). ويذكر كيسنجر بأنه في سنة ١٩٧٣ كانت الاتصالات الأميركية غير الرسمية مع الفلسطينيين قليلة ومتفرقة وعلى مستوى درجات منخفضة من المخابرات، ولم تكن مشكلة سياسية كبيرة للولايات المتحدة، ولم تكن فكرة (الدولة الفلسطينية) موضوعاً للبحث الجدي. وفي أواخر تموز/ يوليو (١٩٧٣)، حسب رواية كيسنجر، اتصل زميل لياسر عرفات بمساعد للسفير الأميركي بطهران ـ ريتشارد هلمز ـ وأبلغه بأن عرفات مهتم بحوار مع الولايات المتحدة على أساس فرضيتين:

١ ـ «إسرائيل موجودة لتبقى».
٢ ـ الأردن يجب أن يكون وطناً للدولة الفلسطينية «بعبارة أخرى يجب إسقاط حسين». (سنوات التبدل العنيف).

وتساءل زميل السيد عرفات عن المفهوم الأميركي لعبارة (المصالح الفلسطينية) الواردة في بلاغ بريجنيف ـ نيكسون، وكيف ستتابع أميركا هذه الحقوق. وسأل كذلك عن مدى التزام الولايات المتحدة باستمرار بقاء المملكة الأردنية. وذكر كيسنجر بأن موقفه وتفكيره كان كما يلي:

«١ ـ اعتبر جلالة الملك حسين صديقاً له قيمته للولايات المتحدة وأملاً رئيسياً للتقدم الدبلوماسي في المنطقة. وان «هدفنا يجب ان يكون تقوية مركزه وليس تشجيع جماعة اعلنت تصميمها لإسقاطه في أول اتصال معنا».

٢ ـ إن دولة فلسطينية تديرها منظمة التحرير ستكون بالتأكيد تحريرية وحدوية (تطالب بالأراضي العربية المحتلة)، حتى وان بدلت أهدافها المعلنة فإنه لن يكون من المتوقع أن تظل معتدلة لأمد طويل. إن فصائلها المتطرفة الكثيرة ستتكفل بذلك. كما وان روابطها السوفييتية ستقودها في اتجاه أن تصبح دولة راديكالية مثل ليبيا أو اليمن الجنوبية. إن أي كيان في الضفة الغربية سيكون له حافز لينقلب على الأردن، وإن كان لمجرد اكتساب قاعدة آمنة لعمليات لاحقة ضد إسرائيل ولتفادي شروط سلام لا بد وان ينزع السلاح في الضفة الغربية.

٣ ـ تلميحات التعايش الممكن مع إسرائيل كانت مناقضة لميثاق ١٩٦٤ الوطني الفلسطيني، وهو الوثيقة التأسيسية للمنظمة ـ تأسيس دولة علمانية (إسلامية مسيحية يهودية) ـ وذلك تعبير ملطف لتقويض الدولة الإسرائيلية».

ويذكر كيسنجر:

«من كل العرب، الفلسطينيون كانت لديهم أشد المظالم مرارة ضد الدولة اليهودية حتى لو عادت إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ في الضفة الغربية وتخلت عن مدينة القدس القديمة ـ وهناك قليلون يعتقدون هذا في حيز الممكنات ـ فإن الفلسطينيين سيشتهون الأراضي التي تربطهم بها اسمهم بالذات. فبالنسبة إليهم إن دولة صغيرة بالضفة الغربية ستكون مجرد خطوة مرحلية نحو أهدافهم النهائية».

ولا شك أن أقوال كيسنجر هذه توضح الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تنفر من قيام دولة فلسطينية، فالأهم عندها عدم تعريض سلامة إسرائيل للخطر والتهديد، ولو من قبل أصحاب الأرض الذين يجب أن يكون لهم الحق في العودة إلى وطنهم وفي تقرير مصيرهم بأنفسهم. وهي أيضاً لم تعن عناية وافية بإعادة الضفة الغربية الى الأردن الصديق المعتدل الحريص على الاستقرار والسلام.

في رده على زميل ياسر عرفات عن طريق (هلمز) لجأ كيسنجر إلى العموميات فقال:

«١ ـ إن هدفنا هو التعايش السلمي بين دول وشعوب المنطقة.
٢ ـ الولايات المتحدة مهتمة بأن تسمع أفكار الفلسطينيين عن كيفية تعزيز هذا الهدف بواسطة المفاوضات.
٣ ـ كنا واضحين في عدم قبول إسقاط حكومات قائمة في العالم العربي، وإننا ملتزمون ببقاء مملكة الأردن».

ويذكر كيسنجر أن اتصالاً آخر جرى من قبل المنظمة عن طريق المغرب، وأن الملك الحسن نقل إلى الولايات المتحدة الأسئلة نفسها بواسطة الجنرال فيرنون والترز، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، الذي كان يزور المغرب في ذلك الوقت. وقام كيسنجر بإبلاغ السفير الإسرائيلي عن هذين الاتصالين، كما أبلغ وزير خارجية إسرائيل أبا ايبان بأن سياسة الولايات المتحدة مبنية على الأردن وليس على الفلسطينيين. وفي ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، جاء اتصال آخر من بيروت مفاده أن المنظمة مستعدة للمساهمة في التفاوض مع إسرائيل. ويذكر كيسنجر بأن الرسالة الأميركية الوحيدة المهمة التي أرسلت عن طريق المغرب، خلال وجوده في وزارة الخارجية، تضمنت استعداد الولايات المتحدة لأن ترسل ممثلاً عنها ليجتمع بمسؤولين من منظمة التحرير، لتتمكن الولايات المتحدة من تكوين رد فعل لمقترحات عرفات، ولكن على أساس أن لا يكون هذا الممثل مخولاً بالتفاوض، وأنه تم اختيار الجنرال والترز لهذه الغاية لخبرته السابقة في المفاوضات مع فيتنام والصين في باريس و:

«أقترح أن يكون الاجتماع في بداية نوفمبر [تشرين الثاني] قبيل رحلتي للقاهرة مباشرة، وبذلك نضمن هدوء منظمة التحرير خلال هذه الفترة الدقيقة».

وكانت التعليمات التي أعطيت لوالترز تقضي بأن لا يقدم أي مقترحات، وأن يحاول الحصول على أوضح صورة ممكنة للتفكير الفلسطيني، وأن يعلم المنظمة بأن الولايات المتحدة تتمسك بمبدأ عدم خيانة أصدقائها كما تتمسك بصداقة جلالة الملك حسين وببقاء إسرائيل، وأنها سترد بخصومة نشطة إذا أهرقت المنظمة مزيداً من الدماء الأميركية. ولم يذكر كيسنجر اسم ممثل منظمة التحرير، ولكنه وصفه بأنه زميل مقرب لياسر عرفات، وادعى أن هذا الممثل وصف المظالم التي نزلت بالفلسطينيين ونسب إليه أنه تعرض بالدرجة الأولى للأردن، وأنه قال:

«الفلسطينيون لا يستطيعون العيش في دولة هاشمية ولا يستطيعون بناء دولة لهم تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك يجب إسقاط العائلة الهاشمية لتوفير وطن قومي للفلسطينيين».

وأنه تفادى مسألة الشروط (ان وجدت) التي يمكن بموجبها لمنظمة التحرير أن تعترف بإسرائيل. ولكنه تحدث عن:

«دولة علمانية (وهي الكلمة الكودية(*) لتحطيم إسرائيل)، أو ربما لتقليص إسرائيل لكيانها بموجب قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، وهذا يعني بتر إسرائيل قبل ١٩٦٧».

ولم يقدم ممثل المنظمة مقترحات ملموسة. (سنوات التبدل العنيف).

وادعى كيسنجر بأن بداية حوار الولايات المتحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية كانت كذلك نهايته، رغم اجتماع آخر عقد في آذار/ مارس ١٩٧٤، ولكنه لم يتجاوز نقاط البحث في الاجتماع الأول. وبدا واضحاً من هذين اللقاءين أن المنظمة تريد تفكيك دولة إسرائيل والقضاء على الأسرة الهاشمية. وكانت هذه اللقاءات سرية، ولكن كيسنجر خشي أن تتسرب أخبارها فأبلغ عنها جلالة الملك حسين والرئيس السادات والرئيس بومدين، وبحثها فيما بعد مع الرئيس حافظ الأسد. كما بلّغ مساعد لكيسنجر السفير الإسرائيلي دينتز عنها. وعلق كيسنجر على المحادثات بقوله:

«اجتماع والترز حقق غايته المباشرة: اكتساب الوقت ومنع الهجمات الراديكالية على عملية السلام في بدايتها. بعد ذلك توقفت الهجمات على الأميركيين ـ على الأقل من قبل جماعة عرفات في المنظمة ـ وفيما عدا ذلك لم يثمر الاجتماع أية نتائج دائمة».

وصف كيسنجر مشاعر إسرائيل تجاه المنظمة بقوله ان خوف إسرائيل من منظمة التحرير

(*) الشيفرة.

الفلسطينية كان «أكثر كوابيسها جوهرية أساسية» فالمنظمة طالبت بكل فلسطين، وكان اكتساب المنظمة لاي شرعية يعتبر خطراً أساسياً على بقاء إسرائيل. وحتى سنة ١٩٧٣ لم تكن المنظمة قد كسبت الاعتراف الشامل حتى من الدول العربية، وقرار ٢٤٢ اشار فقط لقضية (اللاجئين) ولم يعطهم أية صفة أو دور سياسي.

«في ١٩٧٣ كانوا ما زالوا يعاملون كلاجئين في الامم المتحدة، وكإرهابيين في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، و (كفرصة) من قبل الاتحاد السوفييتي، ومصدر إلهام وإزعاج في نفس الوقت في العالم العربي. بعد حرب اكتوبر ومع تزايد بروز منظمة التحرير الفلسطينية تـزايد تقلب بعض مؤيديها، لم يكن من السهل أبداً أن يعرف مقدار ما عكسه الموقف العربي من التزام حقيقي أو خوف من احتمال الإرهاب الفلسطيني أو الرغبة في اجتذاب الجماعات المحلية الراديكالية».

ويذكر كيسنجر أن خبرة الولايات المتحدة مع المنظمة لم تكن تبعث على الثقة. وأشار إلى خطف ثلاثة طائرات في سنة ١٩٧٠ إلى الأردن واحتجاز مئات الرهائن، منهم عدد كبير من الأميركيين لعدة أسابيع. واتهم المنظمة بأنها نظمت عدة محاولات لاغتيال جلالة الملك حسين وأنها «حاولت الاستيلاء على مملكته في قتال أيلول [سبتمبر] الأسود».

وأشار إلى قتل الرياضيين الإسرائيليين خلال الألعاب الأولمبية في ميونخ، وقتل دبلوماسيين أميركيين في الخرطوم في آذار/ مارس ١٩٧٣ من قبل مؤيدين للمنظمة.

«كانت المنظمة معادية لأميركا بصورة ظاهرة ومكرسة للقضاء على صديقين مهمين للولايات المتحدة: إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية. في هذه الأوضاع لم يكن لدينا حافز قوي لأن ندفع إلى الأمام الحوار مع المنظمة... ليس بسبب ضغوط إسرائيل ولكن بسبب تفهمنا للمصلحة الوطنية الأميركية».

كيسنجر في العواصم العربية

اكمل كيسنجر رحلته إلى الرياض ووصف السياسة السعودية بأنها حذرة تحاول الاحتماء وراء عدم الانفراد باتخاذ القرارات في المعترك السياسي، وتفضل أن تبدو هذه القرارات وكأنها صادرة عن غيرها، وان تكن قرارات مشتركة وذلك لكي تتفادى النقد والملامة، وحتى تقع الملامة على أطراف أخرى مثل: «الأكثرية المتطرفة في الأوبيك» و «شاه إيران» و «تعنت إسرائيل». وتفضل السعودية أن تتحرك الأطراف الأخرى قبل أن تتصرف هي. ويصف كيسنجر هذا الأسلوب بقوله:

«إنها طريقة رائعة لتفادي الضغوط وهي تتفق مع احتياجات المملكة».

ويضيف بأن السعودية تشعر بصداقة عميقة لأميركا وتحمل شعوراً صادقاً بالولاء العربي ووعياً للخطر الداخلي والخارجي، وأنه:

«ليس من خطأ السعودية ان متطلبات هذه الأهداف تتصادم أحياناً. وبهذا المعنى، فإن غموض السياسة السعودية مفروض بالأحداث وليس عن تفضيل...» والأمراء السعوديون تحت قيادة فيصل كانوا يعرفون حدود قوتهم ولا يبالغون فيها... الأسلوب السعودي لا يتأثر بالتهديد أو الفصاحة... الرياض لم تكن المكان المناسب لإحراز انفراجات دراماتيكية».

وذكر كيسنجر في عرضه لمقابلته مع الملك فيصل، بأن الملك عبر عن اعتقاده بأن اليهود والشيوعيين يسعون أحياناً معاً وأحياناً بصورة متوازية لتخريب العالم المتمدن، وأصر على أنه يجب وضع حد بصورة نهائية لمؤامرة اليهود والشيوعيين المزدوجة، وأن قاعدة الشرق الأوسط لتلك المؤامرة هي دولة إسرائيل التي:

«وضعت هناك من قبل البلشفية من أجل الغاية الرئيسية وهي فصل أميركا عن العرب».

وبالنسبة إلى كيسنجر اليهودي، كان الملك فيصل في عرضه لكل ذلك:

«غافلاً (او متغافلاً) لأصلي ـ أو يضعني بلطف في فصيل خاص».

واستمر الملك في شرح المؤامرة اليهودية الشيوعية التي كانت تحاول ان تستولي على الحكومة الأميركية. ولكن كيسنجر غيّر موضوع البحث بتوجيه سؤال عن صورة لواحة معلقة على الحائط في القاعة، وأتبع هذا السؤال بغلطة أخرى، إذ أشار إلى السادات كقائد للعرب. وعلق كيسنجر على غلطته:

«لا بد أن زملائي [المرافقين له] تساءلوا ماذا فعلت بهذه السرعة لأن أعطل تموينات الغرب من البترول».

ويستطرد كيسنجر فيقول انه بعد أن عرف الملك فيصل، وجد أنه ذو مزايا نادرة، وأنه شديد الذكاء قوي الشكيمة وحكيم لدرجة أنه لا يستعرض (قواه) أبداً. كما يصفه بأنه كان حصيفاً وأن:

«هجومه على الشيوعية كان بالإضافة إلى قناعاته يهدف إلى تطمين الولايات المتحدة وكسب حمايتها ضد التهديدات الخارجية».

كما وأن:

«معارضته القاسية للصهيونية طمأنت الراديكاليين ومنظمة التحرير، وانقصت بذلك حافزهم للتأثر بإغراء لتخريب المملكة [السعودية] من الداخل».

وقال كيسنجر كذلك عن الملك فيصل:

«كان قوي العقيدة الدينية، وكان حصيفاً في الدبلوماسية ـ كان شريفاً وصالحاً ومترفعاً ـ صادقاً في كلمته، مخلصاً في صداقته لأميركا، ولكنه رأى ما يكفي من تقلبات السياسة الأميركية خلال السنوات الطويلة في المسؤولية والحكم لكي لا يسلم مستقبل بلاده بدون تحفظ تجاه هذه التقلبات التي شهدها. وأنه رفع مكانة السعودية في العالم بإضافة ثقل السعودية في استعمال سلاح البترول... (واعتبر) بأن الصلح مع إسرائيل ممكن ـ وذلك اعتراف غير عادي لفيصل ـ بشرط أن تنسحب إلى خطوط ١٩٦٧، وأن تعيد جميع اللاجئين إلى بيوتهم. وأنه يجب إقامة دولة في فلسطين بالاتفاق ـ دولة يهودية ـ إسلامية مختلطة ـ «وهذا بالضبط برنامج منظمة التحرير الفلسطينية»». (سنوات التبدل العنيف).

وعندما قال كيسنجر للملك فيصل أن إقامة الدولة المختلطة هو أمر غير ممكن أجاب الملك:

«إسرائيل ستنسحب في الدقيقة التي ترى إسرائيل فيها أنكم لن تحموها وتحتضنوها بعد الآن».

وعندما طلب كيسنجر رفع الحظر البترولي، أجابه الملك بأنه من الصعب مطالبة الدول العربية الأخرى بذلك قبل حدوث تقدم في تسوية النزاع، وخصوصاً أنه صديق أميركا، ورغم تشوقه لرفع الحظر وزيادة الإنتاج. وعلى كل حال، فإن قرار الحظر كان قراراً مشتركاً من كل العرب. وطلب الملك أن تقدم الولايات المتحدة المبرر له ليطالب برفع الحظر. ثم طلب كيسنجر تخفيف تطبيق الحظر، وأجاب الملك بأنه يحب الحل الوسط وقال:

«ربما يمكن الاتفاق على الحل الوسط السعيد إذا نحن [أميركا]، مع عجزنا عن دفع إسرائيل أن تتخلى عن كل مغانمها وأن تسمح بعودة الفلسطينيين، اعلنا هذا كهدف على شكل مطالبة من الولايات المتحدة لإسرائيل».

وذكر كيسنجر بأنه «نحى هذا الاقتراح جانباً بلطف». وعندما ودّع الملك فيصل كيسنجر قال له حسبما ذكر كيسنجر:

«إننا نصلي لله القدير أن يستمر في منحكم النجاح في كل هذه المساعي النبيلة».

واعتبر كيسنجر أن ذلك يعني تأييد الملك لسياسة الخطوة خطوة التي وصفها بأنها «نبيلة»، وأن ذلك لم يكن مجرد تلطف أو تملق عندما أعطاني مصادقته الشخصية أمام مستشاريه الرئيسيين رغم خلفيتي الدينية:

«وعندما زار سمو الأمير فهد (خادم الحرمين الشريفين) كيسنجر مودعاً، اكد له التأييد وأنه سيسعى لإزالة العوائق بين السعودية واميركا بما في ذلك حظر البترول. وكذلك أكد له الوزير عمر السقاف هذا الاتجاه وقال (متخوفاً) أن البديل للسادات هو صديق السوفييت علي صبري. ووافق على انه إذا ربح العرب الراديكاليون بالسلاح السوفييتي فإن السعوديين سيكونون مهددين».

وأبلغ عمر السقاف كيسنجر بأن سوريا كانت «متلهفة» لأن تقيم اتصالات معه (مع كيسنجر) على أعلى مستوى، أي مع الرئيس حافظ الأسد. وأجابه كيسنجر بأنه سيتصل بالرئيس الأسد عند عودته إلى واشنطن. وكان كيسنجر يعلم بأن ذلك سيعطي السقاف فرصة للاتصال بدمشق قبل أن يفعل هو ذلك، وهكذا يتمكن السقاف من تمهيد الطريق أمامه (أمام كيسنجر) وأن يحصد بعض الفضل للمملكة العربية السعودية، وكل هذا حسب رواية كيسنجر.

اعتبر كيسنجر بأن رحلته الى الشرق الأوسط في تشرين الثاني/ نوفمبر حددت النهاية الحقيقية لحرب الشرق الأوسط. فهي ثبتت وقف إطلاق النار، وحددت الخطوط العاجلة لما بعد الحرب. وفي ١٤

تشرين الثاني/ نوفمبر، كانت مصر وإسرائيل قد توصلتا إلى اتفاق تفصيلي عند الكيلو (١٠١) لتنفيذ خطة النقاط الست. وقال:

«كنا ذوي أثر فعال في تلك المباحثات، وكنا نتجه تدريجياً إلى مركز تكون فيه مساعدتنا ضرورية للتقدم بينما تقل مقدرة السوفييت بصورة منتظمة على الإزعاج أو الأذى».

وأصبح في الإمكان التركيز على الخطوة التالية وهي عقد مؤتمر جنيف ورسم الطريق نحو السلام. وفي إطار مساعيه لتنفيذ الاستراتيجية الأميركية والتحضير لمؤتمر جنيف، توجه كيسنجر في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر إلى الجزائر وقابل الرئيس بومدين لإقناعه بعدم معارضة السياسة الأميركية، ولاكتساب مساعيه، إن أمكن، لدى الرئيس حافظ الأسد تمهيداً لزيارته لسوريا. واتسم استقباله في الجزائر بشيء من التحفظ. ويذكر كيسنجر بأنه رغم ميول بومدين الماركسية، فإنه وجده لا يثق بالسوفيات، وانه أظهر استعداداً للتفاوض «حتى مع إسرائيل»، وأنه شدد «على دور الولايات المتحدة المركزي». ومن الجزائر اتجه كيسنجر إلى القاهرة للمرة الثانية ، ووصلها مساء ١٣ كانون الأول/ ديسمبر واجتمع مع الرئيس السادات الذي حدثه عن نظرته إلى المستقبل. ويذكر كيسنجر بأن الرئيس السادات عبر عن عدم ثقته بالسوفيات وأنهم في كل زيارة لموسكو «أذلوه بفجاجتهم وبلطفهم المترفع». واتهمهم بأنهم أرادوا استغلال مصر لغاياتهم الذاتية الأنانية، وأنهم «حطموا قلب عبد الناصر» بمعنى الكلمة الحرفي، وأن عبد الناصر عاد من آخر زيارة لموسكو وهو مصمم على أن يتحرر «من عناق هدد بكتم الأنفاس». والآن بعد أن أعاد (السادات) احترام الذات المصري، فإنه ينوي أن ينفذ هدفه، سيزيل آخر مظاهر الوجود السوفياتي في مصر، سيخرج طائرات الميغ ٢٥ الاستكشافية الأربع الأسرع من الصوت، والسفن البحرية في مياه مدينة الاسكندرية ويعيدها إلى بلادها، سيهمل أو يلغي معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفياتية. ورغم أنه يعتمد على الأسلحة السوفياتية، فإنه يفضل استبدالها بالأسلحة الأميركية، وإن كان ذلك غير قابل للتحقيق فوراً ويحتاج إلى تقدم في عملية السلام. كما وأنه لا يستطيع أن يتخلى كلياً عن التأييد الدبلوماسي السوفياتي قبل أن يكون قادراً على أن يشير إلى إنجاز يتحقق عن طريق طرف آخر. أما إذا سدت الطريق أمامه، فإنه سيرغم على العودة إلى القتال. ولكنه الآن يتطلع إلى الولايات المتحدة، وقال لكيسنجر:

«انكم تمسكون كل الأوراق هنا».

وهذه العبارة اشتهرت بسرعة عن لسان الرئيس السادات. ولاحظ كيسنجر أن السادات لم يلجأ إلى التهديد أو الابتزاز، وإنما قصد زرع الثقة بينه وبين الولايات المتحدة على أمل أن يحصل على مقابل من دون مقايضة حامية. وطلب الرئيس السادات من كيسنجر أن يبلغ غولدا مائير بأنه صادق في طلب السلام ولكن ليس على حساب الأرض. ولم يصر السادات على الإشارة إلى اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف الذي كان يرفضه الإسرائيليون.

كانت الرياض المحطة التالية لكيسنجر (١٤ كانون الأول/ ديسمبر)، وفي هذه المرة لم يطالب الملك فيصل، حسب زعم كيسنجر، بدولة علمانية في فلسطين تلغي الدولة الاسرائيلية، وإنما طالب بعودة إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧ فقط والتخلي عن القدس القديمة. كما أنه ركز على تعويض اللاجئين دون الإصرار على عودتهم الى بيوتهم وأراضيهم في فلسطين. وفهم كيسنجر من كل هذا أن السعودية لن تكون عقبة في طريق السلام الذي تسلكه الأطراف الأخرى. وذكر كيسنجر بأن الوزير السعودي عمر السقاف كان أول زعيم يدعوه (هنري)، وهو اسمه الأول الذي اشتهر على لسان الرئيس السادات في عبارة (صديقي هنري). كما فهم من محادثاته في الرياض بأن سوريا كانت متقبلة لترتيباته السياسية.

وصل كيسنجر إلى سوريا في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر، واستقبله نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السيد عبد الحليم خدام. ووصف كيسنجر سوريا بأنها أكثر الدول العربية تصلباً وميلاً للقتال. وحتى سنة ١٩٧٣ كانت ترفض التباحث بشأن السلام. واعتبرت (دولة اسرائيل) كياناً غير قانوني و:

«بما أنها كرست نفسها للقضاء عليها فإنها لم تهتم كثيراً اين تقع حدود تلك الدولة».

وكانت سوريا قد قطعت علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولم تسمح حتى بوجود قسم صغير لرعاية المصالح الأميركية ليكون قناة للاتصال بينها وبين الولايات المتحدة. وكانت سوريا معروفة للولايات المتحدة كصديقة للاتحاد السوفياتي في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، وكإحدى زعيمات المجموعة الراديكالية. وزيارة كيسنجر لسوريا كانت أول زيارة لوزير خارجية أميركي منذ عشرين سنة. وبالنسبة إلى الرئيس حافظ الأسد، قال كيسنجر في عبارة ضمن حديثه عن بروز السادات واستيلائه على السلطة لنفسه في مصر:

«حدث مهم آخر لم يحظ بنفس الانتباه في ذلك الوقت، كان وصول الرئيس حافظ الأسد إلى الحكم في سوريا في نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٧٠. كان أقل الهاماً من السادات، ولكنه أعطى سوريا استقراراً لم يسبق له مثيل، وبرز من خلفية تاريخ شعبه المضطرب كقائد يملك الشجاعة والاعتدال النسبي»[٩].

ووصف كيسنجر الرئيس حافظ الأسد بأنه صعب المراس في المفاوضات، وبدا له بأنه لا يملك (في ذلك الوقت):

«السلطة الشخصية التي كان يتمتع بها السادات الذي كان يتصرف وكأنه مسؤول عن مصر».

ولاحظ كيسنجر أن السادات لم يشر إلى عوائق محلية لسياساته عندما تباحث معه أول مرة. ووصف كيسنجر الرئيس حافظ الأسد بأنه كان معتدلاً في الإطار السوري، وأنه كان يميل للسوفيات كمصدر للأسلحة، ولكنه لم يكن تابعاً لهم أبداً. وأن:

«له عقل من الدرجة الأولى تحالفه روح فكاهة بارعة».

ويقول كيسنجر ان نتيجة مباحثاته مع الرئيس حافظ الأسد دلت على أن سوريا لن تعرقل عملية السلام، وأنها على الأرجح ستشترك فيما بعد بمفاوضات فصل القوات. وحسب قوله تولد لدى كيسنجر تقدير رفيع للرئيس حافظ الأسد، كما تبين أن هناك احتمالاً بأن يكون نفوذ السوفيات في سوريا أقل مما كانت تظنه الولايات المتحدة. وعندما امتد اجتماع كيسنجر الأخير قبل سفره لعمان لمدة ست ساعات ونصف الساعة، أخذ الصحفيون يتساءلون فيما بينهم إذا كان كيسنجر قد خطف وأصبح أسير الحرب الثامن والعشرين بعد المائة (الآخرون اسرائيليون)، أو إذا كان مجتمعاً بصورة سرية مع ياسر عرفات. وأخيراً عندما سمع الصحفيون أبواق موكب كيسنجر، قال صحفي مرهق: «اما انه (كيسنجر) قادم اخيراً او انهم جاءوا اخيراً للقبض علينا» هكذا كان جو الخوف من سوريا[١٠].

وبالنسبة الى اشتراك سوريا في مؤتمر جنيف، يذكر محمود رياض أن كيسنجر طلب من الرئيس الأسد أن يوافق على اشتراك سوريا في المؤتمر، وكان ذلك بعد أن حصل على موافقة الرئيس السادات على اشتراك سوريا في المؤتمر، ولكن:

«الرئيس حافظ الأسد طلب من كيسنجر ان يحدد أولاً الأساس الذي سيعقد عليه المؤتمر، لأنه إذا لم يكن واضحاً من البداية ان الأساس هو انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة، فإن سوريا لا ترى فائدة من حضور مؤتمر جنيف. وهكذا لم يستطع كيسنجر ان يحصل على موافقة سوريا على حضور المؤتمر». (مذكرات محمود رياض).

وقال الرئيس الأسد لوزير خارجية مصر اسماعيل فهمي، الذي أوفده الرئيس السادات الى دمشق في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر لإقناع الرئيس السوري بتغيير موقفه، بأن كيسنجر أبلغه بأنه «بالنسبة للجبهة المصرية فإنه قد اتفق مع الرئيس السادات على كل شيء» وذلك يعني «الاتفاق على جميع الخطوات المقبلة». وكان ذلك يخالف الاتفاق المسبق بين الرئيسين المصري والسوري على موقف موحد، بما في ذلك الإعلان عن الانسحاب الإسرائيلي على الجبهتين معاً في مؤتمر جنيف.

«وقد ختم الرئيس الأسد حديثه مع وزير الخارجية المصري بقوله، أنه إذا انهار التحالف المصري السوري الحالي، فإن مثل هذا التحالف لن تقوم له قائمة قبل وقت طويل».

ولقد شعر الرئيس الأسد بأن السادات لم يطلعه على كل المباحثات والاتفاقات التي توصل إليها مع كيسنجر في زيارته لمصر:

«وقد لعب كيسنجر دوره ببراعة للوقيعة بين مصر وسوريا في تلك المرحلة الدقيقة. فذكر للرئيس الأسد بأنه

سيتم فض اشتباك على الجبهة المصرية وكذلك على الجبهة السورية، وأنه سوف يعلن عن ذلك في جنيف. وعندما قابل كيسنجر الرئيس الإسرائيلي ابلغه بصعوبة فض الاشتباك في الجبهة السورية مردداً انه تم الاتفاق مع مصر على كل شيء، وكان ذلك يدفع الأسد لرفض حضور مؤتمر جنيف». (مذكرات محمود رياض).

أما السوفيات فقد وافقوا على حضور مؤتمر جنيف رغم غياب سوريا، وثارت الشكوك بينهم وبين سوريا.

وصل كيسنجر متأخراً إلى عمان، ووصف زيارة عمان بأنها تبعث الهدوء:

«فالأردن كان صديقاً للولايات المتحدة بدون شروط، ولم يهدد بنتائج رهيبة إذا لم نقبل بتوصياته».

لم يكن سلاح البترول في الأردن، واشتراكه في حرب ١٩٧٣ جمع بين الاحترام لضرورة التضامن العربي، وبين التفهم بأن قضية السلام ستخدم بالاعتدال:

«ولكن يجب الاعتراف بأن حسين دفع ثمناً لذلك لانه ما من احد الآن كان كثير الاهتمام في تأييد مطلب الأردن في الضفة الغربية»[١١].

وزعم كيسنجر بأن جلالة الملك حسين لم يكن يرغب في اشتراك الفلسطينيين بمؤتمر جنيف، وأنه إذا كان لا مفر من هذا الاشتراك فإنه أراد أن يكون ذلك ضمن الوفد الأردني. كما زعم كيسنجر بأن «جميع القادة الأردنيين كانت لديهم شكوك خطيرة بشأن نوايا الدول العربية الأخرى»، وبأن دولة السيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء الأردني قال بأنه قلق من أن مصر ستتوصل إلى «اتفاقية خاصة بها وستتخلى عن الأردن»، وبأنه طلب من كيسنجر أن يقترح أن تقوم إسرائيل بتراجع بسيط لتسلم إلى الأردن مدينة أريحا وسكانها كلهم عرب وموقعها قريب من نهر الأردن، وهذا سيرمز إلى مطالبة الأردن بالضفة الغربية، ويثبت جلالة الملك حسين كمحاور لإسرائيل في مفاوضات الضفة الغربية. ويدعي كيسنجر بأنه وعد بأن يفعل ذلك، وأنه نفذ وعده «ولكن إسرائيل لم تقدر أن تعالج في وقت واحد مؤتمراً في جنيف وانتخابات برلمانية وفصل للقوات في سيناء وتحركاً في اريحا»[١٢]، ولم تقبل أن تنسحب. ورغم ذلك ألقى كيسنجر اللوم على الدول العربية الأخرى لأنها حرمت جلالة الملك حسين من دوره في الضفة الغربية، وأعطت هذا الدور «في نوبة من قصر النظر العاطفي» لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت الجماعة الأقل إمكانية لأن تقبل بها إسرائيل كمحاور. ويضيف كيسنجر:

«هذا يفسر بعض تصرفات حسين اللاحقة عندما اختار السبيل المحفوف بالخطر في السعي لاكتساب مساندة راديكالية من سوريا أولاً ثم من العراق. أنه شرع في مغازلة أكثر علنية مع الاتحاد السوفييتي، وهو سعى للابتعاد مسافة أكبر عن الولايات المتحدة. وفي هذه العملية ابتعد بصورة ظاهرة عن بعض أصدقائه الشخصيين القدامى والمعجبين به»[١٣].

ويذكر كيسنجر بأن رحلته اللاحقة للأردن كانت مناسبة حزينة، رغم أنها كانت في ذلك الوقت أفضل محطة صديقة على طريق رحلاته، والمكان المثالي للاسترخاء النفسي بين أصدقاء شاركوا في أزمات عديدة، وذلك على أساس أن «الأردن لم يعد له دور متقدم في المفاوضات ومحاولة فصل القوات»، وأنه يجب التركيز على فصل القوات على الجبهة السورية حتى يكون هناك للسادات سند راديكالي سوري يبرر له اتفاقه المصري بفصل القوات على جبهة سيناء. ويدعي كيسنجر بأنه حذر إسرائيل مراراً بأن عليها أن تختار إما التفاوض مع جلالة الملك حسين، أو مع السيد ياسر عرفات للوصول إلى تسوية. وذكر أنه قال لجماعة من القادة اليهود الأميركيين قبل رحلته المكوكية بتاريخ ٨ شباط/ فبراير:

«إنني أتنبأ بأنه إذا لم يقم الإسرائيليون بعمل نوع من الترتيب مع حسين في الضفة الغربية خلال ستة اشهر، فسيصبح عرفات معترفاً به دولياً وسيكون العالم في فوضى... لو كنت مستشاراً للحكومة الإسرائيلية لقلت لرئيس الوزراء: بحق الله افعل شيئاً مع حسين بينما لا يزال احد اللاعبين». (سنوات التبدل العنيف).

وقال كيسنجر القول نفسه للسفير الإسرائيلي دينتز، وأنه إذا لم تتوصل إسرائيل إلى ترتيب مع جلالة الملك حسين خلال سنة واحدة فإن عرفات سيكون الناطق باسم الضفة الغربية. ولكن إسرائيل لم تتجاوب مع نصائح كيسنجر، وناشدته غولدا مائير أن لا يذكر علناً بأن الضفة الغربية كانت حتى موضع بحث.

ولم يذكر كيسنجر لماذا لم يضغط على إسرائيل لتغيير موقفها، ولكنه طلب من جلالة الملك حسين أن يثير أمر فصل القوات بعد تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة. وذكر بأن جلالة الملك حسين كان قد سمع إشاعات مفادها أن الولايات المتحدة ترحب بدولة فلسطينية، أو أنها تقبل بتشكيل حكومة من منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى كما طالب بعض العرب. ونفى كيسنجر بشدة هذه الإشاعات، وان كان يعرف في نفسه بأنه من الممكن أن تكون هذه الآراء قد انتشرت على المستويات العاملة في وزارة الخارجية الأميركية. وقال لجلالة الملك:

«جلالتكم تحظون بتأييدنا الكامل. ليس لأية اشاعات تسمعونها أساس من الصحة إلا إذا صدقنا عليها. إذا كانت لدينا رسالة نوصلها لكم فإننا نخبركم مباشرة. ليست هناك ضرورة للإشاعات أو وسائل أخرى... لن يكون هناك تعامل خلف ظهركم مع منظمة التحرير الفلسطينية. في الواقع اننا لا نستطيع أن نرى اي حل ممكن مقبول إلا إذا كنتم جلالتكم الناطق باسم الضفة الغربية. هذه هي سياستنا». (سنوات التبدل العنيف).

ومع أنه من الممكن أن نصدق بأن كيسنجر والولايات المتحدة كانا يفضلان جلالة الملك حسين على منظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذا التفضيل لم يتبلور في ضغط أميركي على إسرائيل لتنسحب من أي جزء من الضفة الغربية لمصلحة الأردن، أو حتى لوضع قوات دولية فيها تمنع ابتلاع الأرض وتوطين الإسرائيليين فيها إلى أن يتم الحل الشامل الموعود، أو حتى الجزئي الذي يأخذ بعين الاعتبار حق أصحاب الأرض في تقرير مصيرهم. وذكر كيسنجر بأنه عندما عرض جلالة الملك حسين قبل زيارته لواشنطن بتاريخ ١٢ آذار/ مارس (١٩٧٤) اقتراحه بفصل القوات المحدود على ضفتي نهر الأردن، رفضت إسرائيل الاقتراح مباشرة، وردت بعرض مشروعها القديم الذي يدعو الأردن لأن يتولى الإدارة المدنية في الضفة الغربية بينما يستمر الإحتلال العسكري الإسرائيلي لها. وهذا ما لم يقبله الأردن. كما رفضه ميناحيم بيغن في ذلك الوقت، ثم عاد وعرضه عندما أصبح رئيساً للوزارة الإسرائيلية تحت اسم (الحكم الذاتي). ولم يقدم كيسنجر شيئاً ملموساً للأردن سوى عبارات الأسف وشيئاً من الحزن.

قام كيسنجر بزيارة قصيرة للبنان وأشار إلى الوضع الطائفي فيه، وقال بأنه من الأرجح أن يكون المسلمون اللبنانيون هم الأكثرية، وأن هذه الحقيقة تم تجاهلها عن طريق عدم إجراء إحصاء للسكان من ثلاثين سنة. وقال كذلك بأن لبنان كان يعاني من الفدائيين الفلسطينيين، وأن الخطر من وجود الفلسطينيين المسلحين فيه قد بدأ يظهر، وأن لبنان كان من أشد الدول المتحمسة لقيام «كيان» فلسطيني خاص بهم وذلك لكي يتخلص منهم، وأنه لم يكن هناك خلاف على حدود لبنان مع إسرائيل.

توجه كيسنجر يوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر إلى اسرائيل، ووصف الشعور السائد هناك بأنه قلق عميق، وأن تعنت إسرائيل لم يكن يعكس غطرسة كما تصور العرب:

«بالأحرى كان (القلق) مبنياً على هاجس داخلي من كارثة كامنة. فإن طريقة المفاوضات القانونية المشبعة بالتفاصيل الصغيرة (التي استعملها الإسرائيليون) نجمت عن المعرفة بأن شعباً من ثلاثة ملايين في وسط شعوب تعدادها مئة مليون هو شعب ضعيف تاريخياً، مهما كان وضع تسلحه في أي وقت. إن ابناء الغيتو عرفوا في أعماقهم وشكوا مر الشكوى، وبصورة مرضية اسهموا في خلق كابوسهم الذاتي. إنهم خلقوا دولة أصبحت مرة أخرى غيتو لهم، منبوذة من جيرانها منكفئة على نفسها ومعتمدة على مساندة من بلد بعيد لها، أولويات أخرى عديدة».

وحتى طريقة الخطوة خطوة التي قال كيسنجر إنه دافع عنها بوصفها وسيلة لمنع تحالف عالمي ضد إسرائيل لم تقنع غولدا مائير. وكالعادة، كان كيسنجر متفهماً ومتجاوباً مع أحاسيس إسرائيل وقادتها. وامتدح غولدا مائير وقال بأنها كانت على حق في التردد في قبول أي انسحاب من أرض محتلة، وفي مشاعر الألم التي تقترن بمثل هذا الانسحاب. وأن:

«السادات كان العربي الوحيد الذي فهم انها على حق».

وقال كيسنجر:

«سرعان ما كانت هناك حاجة لكل تعاطفنا مع ورطة إسرائيل التاريخية لنتحمل العذاب المضني وصرير الأسنان، بسبب الشروحات التفصيلية التي جابهتنا عندما اجتمعنا مع الفريق الإسرائيلي المفاوض».

هكذا كان حال كيسنجر في وجه تعنت الفريق المغتصب لأرض وحق شعب آخر وتقبله لهذا التعنت رغم معارضة الغالبية العظمى من الدول المعنية بالنزاع، التي حرمتها الولايات المتحدة من المشاركة في حله لكي تحمي عدوان إسرائيل. وكان الرئيس نيكسون يريد أن يؤخر إعطاء إسرائيل ربع المعونة الإضافية الأميركية البالغ مجموعها ٢,٢ بليون دولار ليجعلها تتجاوب مع مساعي أميركا، ولكن كيسنجر صرفه عن هذا الإجراء.

مؤتمر جنيف - ٢١ ديسمبر ١٩٧٣

انعقد مؤتمر جنيف في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر (١٩٧٣) تحت الإشراف الشكلي للسكرتير العام للأمم المتحدة، فإن إسرائيل رفضت أن يكون للأمم المتحدة سيطرة على المؤتمر أو دور فعال، لأنها كانت تخشى أن تصدر الأمم المتحدة قرارات فتجد إسرائيل نفسها تحت ضغط الالتزام بتنفيذها. وحضر المؤتمر كل من مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أما سوريا فقد رفضت الحضور وبقي مقعدها شاغراً. وكانت الرئاسة مشتركة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ودعي السكرتير العام لإصدار الدعوة لحضور المؤتمر وترأس المرحلة الأولى من افتتاحه. وترك أمر دعوة أطراف أخرى من الشرق الأوسط للاشتراك في المؤتمر لتكون موضع بحث في المرحلة الأولى من المؤتمر، وتم بهذه الطريقة عدم الإشارة إلى فلسطين والفلسطينيين رضوخاً لإصرار إسرائيل والولايات المتحدة. وربط كتاب الدعوة الموجه للسكرتير العام بين المؤتمر وبين قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨) بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. وكان كيسنجر قد أرسل مذكرة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر إلى الرئيس نيكسون، حدد فيها الأهداف الأميركية من عقد المؤتمر وذكر فيها ما معناه:

إن الاستراتيجية التي طورناها في أعقاب الحرب الإسرائيلية - العربية تتفتح حسبما خططنا إلى درجة كبيرة. لقد ثبتنا وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية، وسنشرع في عملية المفاوضات التي ستبدأ في جنيف. إن هذا تطور تاريخي، فلأول مرة من ربع قرن سيتفاوض العرب والإسرائيليون وجهاً لوجه. لقد فعلنا ذلك في الوقت الذي زدنا فيه نفوذنا في العالم العربي وأنقصنا نفوذ الاتحاد السوفياتي. إن مصر والأردن وإسرائيل ستشارك في المؤتمر، سوريا «المفسدة التاريخية العظمى في الشرق الأوسط» تبتعد عن المؤتمر في الوقت الحاضر. فالدهايم (السكرتير العام) سيكون هناك بدور محدود، وبذلك سيرفع بعض الضغط الأوروبي ودول عدم الإنحياز عن ظهرنا ويخفف قلق الإسرائيليين. إن قرار عدم الاشتراك السوري مرض لنا جداً - نعمة مقنعة - لقد تفادينا بشق النفس وضعاً تذهب فيه الدول العربية الثلاث إلى جنيف، بينما تقرر إسرائيل المنهمكة في حملة انتخابية أن لا تشترك فيه بسبب تصلب سوريا في رفض تقديم قوائم أسرى الحرب. إن الرئيس الأسد تمسك بصلابة بأنه يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق على فصل قوات سوري - إسرائيلي قبل أن يحضر المؤتمر، إنه لو تنازل عن هذا الشرط لما اشتركت إسرائيل في المؤتمر إلا إذا قدمت سوريا أولاً قائمة أسرى الحرب وسمحت بزيارتهم من قبل الصليب الأحمر، وهذا لم يكن متوقعاً.

لو كانت إسرائيل هي المحجمة لكان جهدنا كله والثقة العربية التي جددناها بجهد كبير قد تراجعت، ولزاد احتمال تجدد الحرب، ولاختفت فرصة تخفيف الحظر البترولي، وازدادت القيود عليه، وتزايدت الفرص لانبعاث روسي في المنطقة.

في الظروف الحاضرة اننا نستطيع أن نركز على الاتفاقية بين مصر والأردن وإسرائيل، وانعقاد مؤتمر جنيف سيساعد في تحقيق فصل القوات خلال الأسابيع الستة المقبلة، وسيشكل رادعاً وإن كان غير حاسم لتجدد أعمال الحرب، وسيعطي الملك فيصل العذر لإلغاء حظر البترول آملين أن يكون ذلك خلال شهر كانون الثاني/ يناير، ولهذه الأسباب يجب أن نترك الأسد في ضيقه وقلقه لفترة من الزمن، وأن ندع الضغوط العربية وربما بعض الضغط السوفياتي عليه، بينما هو يراقب وينتظر بتشكك وعدم ثقة التطورات في جنيف. سيتوجب علينا أن نراقبه باهتمام، وأن نوضح للسوفيات بأنهم يسهمون في قيام

حرب أخرى في الشرق الأوسط بمساعداتهم الوفيرة لسوريا، وأن حربا أخرى سيكون لها آثار خطيرة على علاقاتنا، وأن عليهم أن يضغطوا بقوة على حليفتهم سوريا لمنع وقوع حرب على جبهتها. إذا وقعت الحرب فإن السادات لن يقدر على البقاء خارجها، و (جلالة الملك) حسين سيكون تحت ضغط أشد من الماضي للاشتراك فيها بصورة فعالة، وسيواجهنا مرة أخرى شبح المجابهة السوفياتية ـ الأميركية. إن السادات قد تقبل نظرتنا عن طريقة الخطوة ـ خطوة المرحلية وهو ثابت في هذا الشأن، ولقد قرر أن يذهب إلى جنيف مهما كان الأمر. ويستكمل كيسنجر عرضه للرئيس الأميركي فيقول بأن التوقعات بين الأردن وإسرائيل حسنة، وأنهما تشاركان في مصلحة إقصاء الراديكاليين الفلسطينيين من الضفة الغربية. كلتا الدولتين تبدوان مستعدتين لاستكشاف الأفكار التي ستقوي سلطة الحسين في الضفة الغربية كوقاية ضد التعديات الراديكالية. وزعم بأن علاقة أميركا مع سوريا تحسنت، وكنتيجة لمحادثاته مع الرئيس الأسد سينشأ قريباً قسم للمصالح (الأميركية) في دمشق، وأن هذا سيؤدي إلى حوار أفضل، ويمكّن أميركا من أن تلعب دوراً أكثر فعالية بين إسرائيل وسوريا. وبالنسبة لإسرائيل، ذكر أن حقيقة الوضع قد بدأت تستقر في أذهان الإسرائيليين، وإذا كسب حزب عمال غولدا مائير تأييداً كافياً فعلى الأقل سيبقى الباب مفتوحاً. وأن إسرائيل تجد نفسها عاجزة عن تحمل حرب استنزاف أخرى، أو أن تحقق نصراً ساحقاً حاسماً، وأن الإسرائيليين ابتدأوا يدركون هذه الحقيقة البغيضة ويبدو أنهم يتحركون بألم مضنٍ نحو مفاوضات جدية. ونصح كيسنجر باستمرار تزويد إسرائيل بالأسلحة عن طريق الخط البحري، وأنّ ذلك ضروري بصورة مطلقة. ولكن نصراً يمينياً (في الانتخابات الإسرائيلية) يمكن أن يعقّد بصورة خطيرة جهود أميركا لتحقيق السلام.

هذا ما كتبه كيسنجر للرئيس نيكسون قبيل انعقاد مؤتمر جنيف، وهو يظهر اتجاه كيسنجر وأهداف مساعيه، وهي أضعاف النفوذ السوفياتي والتقليل من دوره في الشرق الأوسط، وإحباط المطالب العربية، ونعت ما لا يعجبه منها بأنه «مطالب راديكالية» و «غير قابلة للتحقيق»، وتشجيع تنازلات الرئيس السادات، وإغداق المساعدات والعون على إسرائيل بحجة أن ذلك يجعلها أكثر استعداداً للتفاوض لتحقيق السلام. وهذا بالطبع تبرير زائف ومغاير للحقيقة وحافز قوي لإسرائيل على التصلب ومواصلة العدوان. ويسترسل كيسنجر فيقول في كتابه **سنوات التبدل الضعيف**:

> «في جنيف قبل عيد الميلاد مباشرة في ١٩٧٣، اجتمع العرب والإسرائيليون للتفاوض لأول مرة في ربع قرن. قبل هذا المؤتمر وبعده كانت هناك دبلوماسية معقدة، فإن حماس الإسرائيليين الذين كانوا قد طالبوا لأمد طويل بمثل هذا اللقاء تناقص بنسبة مباشرة لقرب انعقاده، ولكن كان من المهم أن ينعقد المؤتمر بأسرع وقت ممكن للحفاظ على وقف إطلاق النار وللرمز إلى الاتجاهات نحو صنع السلام، وبالأخص لخلق إطار للفصل بين القوات الذي كنا قد ألزمنا أنفسنا به».

وذكر كيسنجر بأنه لأول مرة ترسل دولتان عربيتان، هما مصر والأردن، ممثلين من مستوى رفيع ليجلسوا حول الطاولة نفسها مع مندوب إسرائيلي رسمي.

> «حتى سوريا وافقت على الاحتفاظ بكرسي خالٍ لها حول الطاولة وأمامه لوحة باسمها، وكانت عضوة رسمية في المؤتمر وتستطيع أن تحضر اجتماعاته الكاملة أو لجانه الفرعية».

ولكن كيسنجر لم يخف بأن الفكرة الأصلية من عقد المؤتمر كانت جمع العرب والإسرائيليين تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للبحث في تسوية شاملة وليست جزئية. ولكن استراتيجية الخطوة خطوة الأميركية تغلبت، لأن جميع الأطراف في رأيه بمن فيها سوريا (الراديكالية) والسوفيات، كل لأسبابه الخاصة، وافقت على أن مواقع القوات الحربية المتشابكة الناتجة عن القتال كانت «حرجة وخطرة ولا تحتمل». وكان المؤتمر لازماً لضبط جميع الأطراف في عمل رمزي واحد «يمكن كل طرف من ان يتبع سبيلاً منفصلاً إلى حين على الاقل». والسادات كان يريد التقرب من الولايات المتحدة، ولكنه كان لا يريد أن يبتعد كثيراً عن السوفيات قبل أن يضمن تأييد الولايات المتحدة، وكان يريد أن يتحرر من القيود التي يمكن أن تفرضها عليه سوريا في اتجاهاته نحو الولايات المتحدة ونحو الحلول الجزئية المنفصلة. وفي الوقت نفسه كان يحتاج إلى سوريا ليبقى خيار العودة للحرب متوافراً لديه للضغط على الولايات المتحدة

وإسرائيل، فبدون التحالف مع سوريا كان هذا الخيار خياراً غير ناجع. وكان السادات يحتاج لمؤتمر جنيف كشبكة أمان يلجأ إليها إذا فشل في مساعيه وخططه الانفرادية. وحتى سوريا التي كانت لا تعترف بإسرائيل وبأي حق لها في البقاء، اضطرت للدخول في مفاوضات لفصل القوات «بسبب وجود القوات الإسرائيلية على أبواب دمشق».

ويقول كيسنجر انه كان لإسرائيل مصلحة في المشاركة بمؤتمر جنيف، لأنها رغم استعدادها لإبقاء قواتها غرب قناة السويس، فإنها كانت ستحتاج إلى عدة ألوية للمحافظة على الأراضي التي تحتلها هناك، وذلك يمنعها من تسريح قواتها، كما أن بقاء قواتها قرب دمشق سيحرمها من استرجاع الأسرى الإسرائيليين من سوريا. والإتحاد السوفياتي الذي لم يستطع تحقيق المطالب العربية عن طريق تزويد العرب بالسلاح، ولم يكن راغباً في مجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة، كما أثبت إنذار الاستعداد النووي الأميركي، أراد انعقاد المؤتمر لفرض قيود على خطط الولايات المتحدة، ولكي يكتسب فضلاً إذا حقق المؤتمر شيئاً من النجاح، وليضع اللوم على الولايات المتحدة إذا فشل المؤتمر. و:

> «ديمقراطيات أوروبا الغربية الصناعية واليابان كانت متفرجة على مضض كانت تريد تقدماً دبلوماسياً لإنهاء حظر البترول وتخفيضات الإنتاج التي هددت بتحطيم اقتصادها. ولكنها لم تكن بالتأكيد متحمسة بشأن (الرعاية) الأميركية ـ السوفييتية للمفاوضات التي أقصيت عنها، وذلك رغماً عن أن سياساتها ذاتها ساهمت في قيام هذه الحالة. إنها عارضت مثل هذه الاتفاقية التي كانت مأمولة لأنها كانت تطالب بصورة مستمرة بمعالجة شاملة».

ووصف كيسنجر الخطابات العربية في المؤتمر بأنها كانت متشددة، وقال بأن هذا التشدد اقتضته ضرورات السياسة العربية ولم يكن تعبيراً صادقاً عن مواقع متصلبة من الناحية الفعلية. أما بالنسبة إلى غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، فقد ذكر كيسنجر بأن خطته كانت معتدلة بالنسبة إلى المقاييس السوفياتية، فهو انتقد الإعتداءات الإسرائيلية وطالب بالعودة إلى خطوط ١٩٦٧، ولكنه أكد على انه يترتب على العرب بأن يقبلوا سيادة إسرائيل وحقها في البقاء الوطني، وطالب ممثل مصر إسماعيل فهمي بانسحاب إسرائيلي كامل لخطوط ١٩٦٧ وحق تقرير المصير للفلسطينيين، واعترف بحق كل دولة ـ وهذا ضمناً يشمل إسرائيل ـ في استقلالها السياسي وحرمتها الإقليمية. وكانت كلمة رئيس الوزراء الأردني السيد زيد الرفاعي شديدة عدد فيها اعتداءات إسرائيل، ولكن كيسنجر وصف أفكار الرئيس الأردني الشخصية بالاعتدال الكبير. وامتدح كيسنجر فصاحة أبا ايبان وزير خارجية إسرائيل، ووصف خطابه بأنه كان:

> «أطول وبوضوح أفضل خطاب بين خطب المؤتمر ـ معتدل في اللهجة ثابت في المضمون ـ فإنه شدد على أهمية واجبات السلام القانونية ورفض فكرة دولة فلسطينية وطالب بالصبر فيما كان لا بد أن يكون جهداً مطولاً».

لم يسفر مؤتمر جنيف عن نتائج سياسية ذات شأن، واقتصر الأمر على تشكيل لجنة عسكرية للبحث في الفصل بين القوات على جبهة سيناء وقد فشلت هذه اللجنة في مهمتها. غير أن كيسنجر ضخّم من شأن هذا المؤتمر، وزعم أنه كان خطوة كبيرة إلى الأمام بعد الوضع الذي قام نتيجة لحرب اكتوبر:

> «خلال تلك الحرب، كوابيسنا كانت فوز السلاح السوفييتي وتزايد النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط والهلع الإسرائيلي وتضافر الدول العربية وراء برنامج راديكالي معاد للولايات المتحدة. وتحالف أوروبا واليابان منفصلات عنا ومساندات للضغوط الراديكالية خوفاً من خسارة تموينات البترول. مؤتمر جنيف فتح الباب للسلام الذي ولجته مصر وإسرائيل فيما بعد، والذي سيكون من المأمول ان تلجه دول أخرى من الشرق الأوسط في الوقت الملائم». (سنوات التبدل العنيف).

أميركا هي «عقوبة الله» للجنس البشري

فيما بين ١١ و ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، قام كيسنجر بعدة زيارات لمصر وإسرائيل والأردن وسوريا حيث تابع مباحثاته بشأن تسوياته للنزاع العربي ـ الإسرائيلي ومشاكل فصل القوات. وبدا له بأن الرئيس السادات متلهف على الإسراع في الوصول إلى حل لفصل القوات على القناة. وتم الاتفاق أخيراً على بقاء سبعة آلاف جندي مصري فقط على الضفة الشرقية للقناة، في مساحة محددة إلى الشرق

من القناة. ورفضت إسرائيل اقتراح الأردن بأن تنسحب عن أريحا مقابل تراجع للقوات الأردنية لمسافة قصيرة شرق نهر الأردن، وإدخال قوات من الشرطة الأردنية إلى المنطقة التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية. وكانت حجة الحكومة الإسرائيلية، حسبما ذكر كيسنجر، ان مثل هذا الانسحاب يتعارض مع مشروع (آلون) الذي يهدف إلى بقاء قوات إسرائيلية ومستوطنات عسكرية على طول نهر الأردن. كما يتعارض مع موقف الحزب الديني الإسرائيلي المشترك في الحكومة الإسرائيلية المعارض لأي انسحاب من الضفة الغربية. وفي سوريا التقى كيسنجر بنائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، (وصفه بأنه عنيف هجومي النزعة وعنيف في وطنيته ومعتز براديكاليته)، ودلل على نظرة خدام لأميركا بذكر تعليق نائب الرئيس السوري على قول السفير الأميركي ريتشارد موري عندما كانت طائرة كيسنجر تهبط في المطار:

«أظن أن الطائرة هي عقوبة الله للجنس البشري».

نفرد خدام ببساطة:

«لا. إن اميركا هي هذه العقوبة». (سنوات التبدل العنيف).

وفي لقائه مع الرئيس حافظ الأسد، علّق الرئيس السوري على ما نقل إليه من أقوال كيسنجر للملوك والرؤساء العرب من أن أميركا لا تقبل أن ينتصر السلاح السوفياتي على السلاح الأميركي، واقترح مازحاً أن يسلح الجيش السوري بأسلحة أميركية، وبذلك ينشأ وضع يكون فيه السلاح الأميركي في يد سوريا مواجهاً للسلاح الأميركي في يد إسرائيل. وأضاف الرئيس الأسد بأن المشكلة يجب أن تصور على أنها العرب ضد إسرائيل، وليس أميركا ضد الاتحاد السوفياتي. ويذكر كيسنجر بأن الرئيس الأسد قبل مبدئياً أن تبدأ مفاوضات لفصل القوات على الجبهة السورية تحت رعاية أميركا، واقترح خطة تقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع ما احتلته إسرائيل في الجولان في حرب ١٩٧٣، ومن نصف مرتفعات الجولان التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وبتحديد منطقة تكون محدودة السلاح على جانبي الخط الفاصل بين القوات. ويذكر كيسنجر أنه عندما سمع هذا الاقتراح، جالت في خاطره الأفكار عن:

«المفرقعات النارية التي ستثور عندما تسمع جولدا [رئيسة وزراء اسرائيل] بهذه الخطة المقترحة».

ولكنه لم يناقش الرئيس الأسد بشأن خطته، لأن إسرائيل لم تكن قد وافقت بعد حتى على مبدأ التفاوض مع سوريا. واكتفى بأن يقول للرئيس الأسد بأنه سينقل إلى الحكومة الإسرائيلية تلك الخطة عند عودته عن طريق اسرائيل، وأظهر الرئيس الأسد بعض الاستعداد لأن يعد بتقديم قائمة بأسماء أسرى الحرب الإسرائيليين، وأكد بأن أحداً منهم لم يمت. واعتبر كيسنجر بأن سوريا تقبلت سياسة الخطوة خطوة. ولكن إسرائيل لم تلزم نفسها بالتفاوض مع سوريا. كما أنها لم تتجاوب بشأن مقترحات الانسحاب مسافة قصيرة غرب نهر الأردن حول مدينة أريحا. ووصف كيسنجر موقف سوريا والرئيس الأسد بأنه كان يدل على عدم الخضوع للاتحاد السوفياتي، وعدم التلهف على مشاركة السوفيات في المفاوضات، كما يدل على الرغبة في أن تقوم الولايات المتحدة بدورها الفعال في محاولة التوصل لفصل القوات وللتسوية. وأن الرئيس الأسد قبل بخطوات كيسنجر الأولية، فذكر عدد أسرى الحرب الإسرائيليين، ثم قدم قائمة بأسمائهم، وقبل بزيارة الصليب الأحمر لهم، وقبل بأسلوب كيسنجر في معالجة الأزمة الذي كان يمكن أن يكون قد قصد منه بالدرجة الأولى، بقدر ما يعلم الرئيس الأسد، إضاعة للوقت. وكتب كيسنجر في كتابه **سنوات التبدل العنيف**:

«قائد اكثر جارات إسرائيل ميلاً للقتال والنضال راهن بكل أوراقه على الولايات المتحدة. في الإطار السوري كان عملاً جريئاً يضاهي تغيير مسار السادات قبل بضعة أسابيع. ولكن ـ بخلاف ـ زميله المصري لم يذهب الأسد أبعد من ذلك. فبعد أن قام بخطوته الأولى تصرف وكأنه أصبح على الولايات المتحدة أن تحقق الأهداف وأن تحل المعضلات. إنه لم يجد ضرورة ـ أو ربما لم يكن لديه المجال ـ للأعمال المتسامية الكريمة التي خلق الرئيس المصري بها الإطار النفسي الذي لم يترك خياراً سوى السلام».

وقال الرئيس الأسد لكيسنجر بأن هناك فرقاً بين السلام والاستسلام. وأنه إذا لم يقدر على استرجاع الحق العربي اليوم فإنه سيستطيع أن يسترده في غد.

حسب عرض كيسنجر، لم يكن الوصول إلى اتفاق بين سوريا وإسرائيل أمراً سهلاً. وكانت هناك صعوبات في هذا السبيل لعل أساسها كان توافق الولايات المتحدة وإسرائيل في عدم الرغبة في انسحاب إسرائيلي من الجولان. وكانت الثقة بين سوريا وإسرائيل منعدمة، وكانتا:

«تطالبان بنفس الارض: فلسطين جزء من سوريا الكبرى. وإسرائيل عقبة في طريق الوحدة العربية».

وكانت إسرائيل تدرك أن سوريا أكثر جاراتها المحاذية ميلاً للقتال وحقداً وعناداً. وبالمقارنة، زعم كيسنجر أن:

«مصر في أعماقها لم تشعر بواجب نحو فلسطين، فلقد كان عليها أن تتغلب على حوافزها (المصرية) لتكرس نفسها للقضية الفلسطينية. وبالتأكيد، فإنه من التقدير للايديولوجية العربية أن مصر ضحت الكثير لوقت طويل لقضية بعيدة (عنها) عاطفياً».

وأشار كيسنجر إلى أن لبنان تلهف على السلام، ولكنه كان يخشى على تماسكه غير المتين، فلم يلعب دوراً نشطاً في دبلوماسية الشرق الأوسط، وطالب بـ «وطن قومي» للفلسطينيين لسبب سلبي، هو حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي هددت تماسك الشعب اللبناني. والأردن كان مستعداً دائماً للتفاوض في جميع المراحل تقريباً. أما سوريا فقد «جعلت التصلب صفة قومية»، ورفضت بثبات أن تقبل بإسرائيل أو ان تتحدث معها بأي شكل في أي منبر، أو أن تفكر في أي وساطة مبنية على فرضية أن إسرائيل لها حق في الوجود و:

« كانت القيادة السورية فخورة حساسة سريعة التأثر بالإساءة سريعة الغضب والإغاظة. كانت تناضل لكي يعترف بجدارتها واهليتها. إنها تستهلك طاقة في دفع الترفع (عليها) ـ إسرائيل تشارك العديد من صفات سوريا».

وفي سوريا وجد كيسنجر خلال مفاوضاته المتعددة بأن السياسيين السوريين كانوا الايديولوجيين المتمسكين بالمبادىء، وأن القادة العسكريين كانوا العنصر الراغب في السلام لأنهم كانوا يعرفون مخاطر وتكاليف الحرب المستمرة مع إسرائيل. وأنهم حسبما قال له الرئيس الأسد بشيء من الدعابة «يحبون الروس بقدر ما احبهم كيسنجر». أما إسرائيل فكانت تتألم لإرجاع مجرد أشبار من الأرض العربية «وكأنها انتزعت من لحمها».

وفي النهاية، تم الاتفاق على أن تنسحب القوات الإسرائيلية مسافة مائتي متر غرب مدينة القنيطرة، تأتي بعدها مساحة منزوعة السلاح. وتتمركز القوات الإسرائيلية على تلال دون أسلحة قادرة على ضرب القنيطرة في خط مستقيم. وتخلي إسرائيل المراكز العسكرية التي كانت تطوق القنيطرة من جانبين. ويسمح للمدنيين الإسرائيليين بزراعة الأراضي المنزوعة السلاح. وشمل الاتفاق بعض القيود الخاصة بمواقع أنواع من الأسلحة والدبابات، ونص الاتفاق على تمركز قوات الأمم المتحدة للفصل والمراقبة في المنطقة العازلة بين القوات السورية والإسرائيلية حسب بروتوكول ملحق بالاتفاق. وعلى أن اتفاق الفصل ووقف إطلاق النار وجميع النار وجميع الأعمال الحربية كان تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨) بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. ورفض الرئيس حافظ الأسد الالتزام بمنع نشاط الفدائيين الفلسطينيين من منطقة الجولان، ولكن كان هناك تفاهم بين كيسنجر وإسرائيل بأن رد إسرائيل العسكري على مثل هذا النشاط لن يعتبر خرقاً لوقف إطلاق النار، وبأن الولايات المتحدة ستقف سياسياً إلى جانب إسرائيل. وبتاريخ ٣١ مايو/ أيار ١٩٧٤، تم التوقيع على اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية.

كانت استراتيجية أميركا في الشرق الأوسط، في شباط/ فبراير ١٩٧٤، تتركز على التوفيق بين عدوين لدودين حتى الموت هما سوريا وإسرائيل، حسبما ذكر كيسنجر، وكل شيء توقف على إدراك الأطراف لمقدرة الولايات المتحدة على التفاوض بينهما لتحقيق فصل للقوات على مرتفعات الجولان. فطالما ظن القادة العرب بأن الولايات المتحدة، الولايات المتحدة فقط، هي القادرة على تحقيق هذا الفصل، فستكون هناك مصداقية لتأكيدها بأنها لن تبذل الجهد في هذا السبيل إلا إذا ألغي حظر البترول. فلقد ربط كيسنجر بين فصل القوات وبين إنهاء الحظر، واعتبر هذا الربط «قراراً شجاعاً أو ربما قراراً متهوراً»، لأنه كان يعلم بأن الولايات المتحدة كانت على كل حال تريد إنجاز فصل القوات للمحافظة على سيطرتها

على التحركات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وللحيلولة دون انعزال السادات في المنطقة والعالم العربي. غير أن الولايات المتحدة أرادت في الوقت نفسه أن تقلب سلاح البترول ضد المنتجين، وكان من صلب سياستها أن تستنفر الدول المستهلكة للبترول التي كانت قلقة بشأن إمداداته لدرجة أنها كانت تواجه خطر «الابتزاز السياسي». ويذكر كيسنجر أنه طبق هذه السياسة في تعامله مع سوريا بشأن فصل القوات في الجولان. وكانت مجموعة الشروط الأولية التي أعدها تنص على الجدول التالي بالتتابع:

١ - تبلغ أميركا اسرائيل بعدد الأسرى الإسرائيليين في سوريا.
٢ - ترسل سوريا قائمة بأسماء الأسرى لقسم المصالح السورية في واشنطن.
٣ - يطلب من إسرائيل أن تقدم اقتراحاً محدداً بشأن فصل القوات، ويسلم هذا الاقتراح لكيسنجر مقابل تسليم إسرائيل قائمة بأسماء أسرى الحرب الإسرائيليين.
٤ - بعد أن يقوم الصليب الأحمر بزيارة أسرى الحرب الإسرائيليين في سوريا، يقوم كيسنجر بنقل مقترحات إسرائيل بشأن فصل القوات إلى الرئيس الأسد، وفي الوقت نفسه يطلب من إسرائيل أن ترسل مسؤولاً رئيسياً إلى واشنطن للبحث في تعديلات ممكنة.
٥ - تبدأ عملية التفاوض في اطار مجموعة العمل الإسرائيلية المصرية الموجودة في جنيف.

وأكد كيسنجر بأنه لن يباشر في المفاوضات حتى يرفع حظر البترول. وطلب كذلك من السفير الأميركي (ايلتس) في القاهرة أن يبلغ شروط الإقتراح إلى وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي، وأن يشدد على أنه يجب إلغاء حظر البترول حالاً. ويذكر كيسنجر أن الرئيس الأسد انتظر ثماني وأربعين ساعة فقط لينفذ الخطوة الأولى من مجموعة الشروط. وبلغ أميركا في ٧ شباط/ فبراير (١٩٧٤) بأن عدد أسرى الحرب الإسرائيليين في سوريا كان خمسة وستين، وعلق كيسنجر على ذلك بأن:

«إسرائيل عرفت الآن بأن سوريا لا يمكنها أن تسلم عدداً أقل كجزء من اتفاقية الفصل».

سأرفع حظر البترول من أجل الرئيس نيكسون

في شباط/ فبراير، جاء الوزيران السعودي والمصري عمر السقاف واسماعيل فهمي إلى واشنطن، وفي بادىء الأمر، امتنع الرئيس نيكسون عن مقابلتهما استجابة لرأي كيسنجر إلا إذا صدر وعد بإلغاء حظر البترول من دون شروط. فأكد الوزيران بأن حظر البترول سيرفع من دون شروط قبل نهاية شباط/ فبراير (١٩٧٤)، بغض النظر عن مشكلة فصل القوات على الجبهة السورية. ولكن عندما اجتمع الوزيران بالرئيس نيكسون في ١٩ شباط/ فبراير، تراجع الوزير السقاف قليلاً عن معنى (من دون شروط) وقال، حسبما ذكر كيسنجر:

«صحيح أنه ليس هناك شرط لرفع الحظر. ولكن يجب أن تحفظوا في أذهانكم بأنه لن يرفع مقابل لا شيء».
(سنوات التبدل العنيف).

واعترض كيسنجر بشدة على هذا التحفظ. ولكن الرئيس نيكسون قال بعبارات يمكن أن تعتبر حلاً وسطاً للموقف، بأن رفع الحظر سيمكّن الولايات المتحدة من أن تعمل لتحقيق السلام «وتساعد للمدى الذي تريدونه منا بما في ذلك تقديم المساعدات». وإذا رفع الحظر فإنكم ستلعبون دوراً حاسماً في الإسراع في الوصول إلى اتفاقية. وإلا فإنكم ستجعلون من الأصعب لنا أن نلعب دوراً مفيداً، والسؤال الأساسي هو هل تريدوننا أن نلعب دوراً كبيراً لنجعل إسرائيل معقولة، ولنعمل لتحقيق سلام معقول. هذا هو الأمر المعروض - مساعدتنا اقتصادياً وصناعياً وثقافياً - المهم ليس الحظر أو الشروط المرتبطة به ولكن الفرصة للبناء في الشرق الأوسط. وأعلن إسماعيل فهمي بأن ما سمعه لتوه كان له «أهمية تاريخية»، وعلى أساسه سيرفع الحظر ولن يكون هناك ربط بفصل القوات. وقال عمر السقاف (وكأن ما سمعه كان (تنازلاً) جديداً):

«هذا ما كان في ذهننا. إننا لا نريد أن نلزمك يا سيدي الرئيس. ولكن هذا هو ما كنت اريد سماعه».

هذه كانت صورة تبين حدود طاقة العرب المتدنية.

كان الرئيس نيكسون يحث الرئيس السادات على السعي لإلغاء حظر البترول. ووعده السادات بأن يفعل ذلك، وكتب له بأنه أرسل مبعوثاً خاصاً للملك فيصل وغيره من الرؤساء العرب لتحقيق هذه الغاية، ولكن جهوده لم تنجح في باديء الأمر، وأرسل السادات رسالة أخرى للرئيس نيكسون بواسطة مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة التي قابلت السادات بصفة شخصية، وأبلغها:

«إنني سأرفع الحظر. إنني سأرفعه من اجل الرئيس نيكسون»(١٤).

كانت مندوبة الولايات المتحدة هذه هي ممثلة السينما الشهيرة عندما كانت طفلة شيرلي تمبل (بلاك). وبالفعل، كان الرئيس نيكسون يهدد بأن الولايات المتحدة لا تقبل ضغوط البترول، وأنه إذا استمر الحظر فإنها لن تبذل جهودها لتحقيق السلام. وفي ١٨ آذار/ مارس بعد ستة أشهر من بداية الحظر، وافقت سبع دول عربية من أصل تسع دول على إلغاء حظر البترول. ولكن بعد أن ألغي الحظر وأغرق البترول أسواق العالم لم تظهر جهود أميركية مثمرة لتحقيق تسوية أو سلام عادل أو حتى شبه عادل.

في ١ آذار/ مارس (١٩٧٤) وكان كيسنجر في زيارة للقاهرة، أعلن السادات عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الولايات المتحدة. وارتفع العلم الأميركي على سارية السفارة الأميركية في عاصمة مصر، وألقى كل من اسماعيل فهمي وكيسنجر خطابين قصيرين. ويذكر كيسنجر بأن ذلك أتاح للإعلام المصري إبراز عودة العلاقات والخطابين، بحيث كسف ذلك أنباء وصول وزير الخارجية غروميكو إلى القاهرة اثر مغادرة كيسنجر لها مباشرة. وعلق كيسنجر على ذلك بشيء من الشماتة والإرتياح بأن «السادات ما كان يمكن ان يجعل خط سيره الجديد اوضح من ذلك»، وأن ذلك كان صداً مدروساً لغروميكو (وروسيا) من القاهرة.

خلال زياراته المتعددة للشرق الأوسط وفي واشنطن التقى كيسنجر بعدد من وزراء الخارجية العرب، ومن الطريف والمؤلم أن ننقل بعض ما كتبه عنهم وعن علاقاتهم مع بعضهم حسبما تكشفت له أو حسب زعمه، وهو يقول ما معناه:

«فهمي [وزير خارجية مصر] كان أول صلة مطولة [لكيسنجر] مع تلك المجموعة غير العادية من وزراء الخارجية العرب، الذين تحدثوا عن انفسهم «كأخوة»، ولكنهم بدوا بأنهم لم يجدوا أبداً شيئاً طيباً ليقولوه الواحد عن الآخر. وبما انهم كانوا يتشككون بصورة مرضية في مقاصد بعضهم البعض، فإنهم كانوا يتبادلون المعلومات بسرعة تخطف الأنفاس مخفين أهدافهم الحقيقية بتكتم متنكر بذرابة اللسان... «أخوة» فهمي كانوا يتذمرون بأنه كان أنسب لاجتماع وزاري [لحلف] الناتو وليس لاجتماع في الجامعة العربية، وهو (اسماعيل فهمي) اعتبرهم هواة جهلاء مهتمين بالفشل البطولي أكثر من الانجازالعملي». (سنوات التبدل العنيف).

ويقول كيسنجر عن الوزير اسماعيل فهمي الذي جاء لواشنطن في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، بأنه كان يلجأ إلى الدعابة الهجومية في لقاءاته معه، وأنه لم يندد خلال الزيارة (في ذلك الوقت العصيب) بالولايات المتحدة بشأن خرق وقف اطلاق النار:

«رغم أنه كان من الطبيعي أن يلومنا لعجزنا عن تطبيق ما فاوضنا عليه. وامتدحنا لأننا توصلنا إلى وقف اطلاق النار، ولأننا بدأنا عملية التفاوض بين اسرائيل ومصر في موقع الكيلو (١٠١)».

وأن مديحه للأميركيين كان ليكسب تأييد الولايات المتحدة. وأنه أكد بأن مصر ترغب في تبديل موقفها ليس من الولايات المتحدة فقط وإنما من اسرائيل أيضاً، وأن مصر لا تريد أن ترمي اسرائيل في البحر أو غزوها، وذلك بغض النظر عن القضية الفلسطينية. وهذا يعني أن مصر تقبل ببقاء دولة اسرائيل. «فهمي لم يترك مجالاً للشك في انها [مصر] لن تدع الفلسطينيين يقفون في طريق التسوية». وطالب اسماعيل فهمي بخلق الثقة بين مصر وإسرائيل. ومن جانبه طالب كيسنجر برفع حظر البترول كشرط وكحافز لأميركا لبذل جهودها لتحقيق التسوية بما في ذلك مشكلة الجيش الثالث المحاصر، وكالعادة يشير كيسنجر إلى مشاعر اسرائيل ومخاوفها بتعاطفه وتفهمه المعتادين:

«كل التنازلات الملموسة ـ فوق كل شيء الأرض ـ كان يجب أن تقدم من اسرائيل، وبمجرد أن تقدم فهي غير قابلة للاسترداد. ما يقدمه العرب في المقابل كان شيئاً غير ملموس مثل الاعتراف الدبلوماسي او حالة سلام

قانونية يمكن دائماً أن تعدل أو حتى أن تلغي..الأمل بأن إسرائيل يمكن ان تقبل اخيراً من جاراتها كانت تجعله باهتاً. المعرفة بأن الاعتراف من الدول الأخرى كان بداية الدبلوماسية وليس نهايتها، و (كذلك) الشك في أن اي تغيير في السياسة العربية سيكون حقيقياً أو دائماً».

هذا التحليل لوساوس إسرائيل حتى لو كان صحيحاً، فإنه يظل ناقصاً ولا يستكمل رسم الوضع الحقيقي. فالأرض التي طلب من إسرائيل إعادتها هي أراض عربية، وإعادتها لأصحابها تقلل بدلاً من أن تزيد من خطر الحرب وأعمال العنف الدموي. ثم ان العرب قبلوا بتنازلات لا تقتصر على مجرد حالة سلام، واعتراف بحق كل دولة في المنطقة بحدود آمنة ومعترف بها وبسلامتها وسيادتها داخل تلك الحدود، وإنما شملت تلك التنازلات إجراءات ملموسة يرى الكثيرون أنها تمس السيادة، منها مناطق عربية منزوعة السلاح وضمانات من الدول الكبرى، وفوق كل هذا كانت هناك الضمانة الكبرى، وهي التزام الولايات المتحدة الرسمي والفعلي بحماية اسرائيل وبمساعدة اسرائيل وإغداق الأسلحة الوفيرة عليها لتظل قوية قادرة على اجتياح الأراضي العربية في أيام قليلة. وهذا الالتزام الأميركي لم يكن وعداً أو مجرد تطمين معنوي غير ملموس، وإنما كان أمراً فعلياً مجرباً، أحس بثقله العرب والاتحاد السوفياتي والعالم بأسره، ووصل إلى حد التهديد النووي الرهيب لمصلحة إسرائيل.

من المفارقات التي ارتبطت برحلات كيسنجر المكوكية في الشرق الأوسط، ان المترجم الذي رافقه وقام بمسؤولية الترجمة في الرياض ودمشق كان الفلسطيني عيسى الصباغ الأميركي الجنسية، الذي كان أصلاً يذيع من الإذاعة البريطانية وصوت أميركا ثم التحق بوزارة الخارجية الأميركية، وكان عمله الرئيسي، فترة رحلات كيسنجر، مساعداً خاصاً للسفير الأميركي في السعودية. ويذكر كيسنجر أن خلفية عيسى الصباغ كـ (فلسطيني) عكست كارثة الشرق الأوسط ومشاعره الجامحة، وان قلبه كان مع الفلسطينيين ولكن عمله مع كيسنجر كان:

«في خدمة سياسة اعطت لتلك المشكلة أولوية منخفضة نسبياً».

ويضيف كيسنجر بأن:

«تصرفه طيلة الوقت كانت بلا شوائب كما لو كان يستطيع أن يدعم آمال شعبه بأفضل صورة عن طريق التجرد والإنجاز الممتاز».

في ١٠ حزيران/ يونيو (١٩٧٤)، ابتدأ الرئيس نيكسون رحلة إلى الشرق الأوسط، وقبل سفره اجتمع مع قادة الجالية الأميركية اليهودية. وكان قلقاً من نظرتهم التي اعتبرها متّسمة بقلّة التبصر وقال لهم بأن تزويد اسرائيل بالسلاح «ربما كان معقولاً قبل خمس سنوات ولكن ليس له معنى اليوم». وانه يتوجب عليهم أن يدركوا بأن كل حرب جديدة ستكون أكثر تكلفة من سابقتها، لأن جيرانهم سيتعلمون كيف يحاربون وأنهم أكثر عدداً، وأنه إذا نظر إلى المستقبل فإنه يتوجب على أحد ما أن يردع السوفيات، كما فعل هو بإعلان الاستعداد العسكري النووي في ١٩٧٣. وأوضح تماماً (حسب قوله) بأنه لن يكون هناك (صك على بياض) في محادثات الولايات المتحدة مع إسرائيل. وأعرب عن تعاطفه مع احتياجات إسرائيل العسكرية وعن احترامه الكبير لشجاعتهم. وقال انه يمكن في الحقيقة التساؤل فيما إذا كانت إسرائيل تستطيع البقاء لمدة طويلة من الزمن بينما يحيط بها مائة مليون عربي، وان الأمل الوحيد على المدى البعيد يكمن في التوصل إلى تسوية ما في الوقت الذي يستطيعون فيه أن يتعاملوا من موقع قوة، وبينما تحقق الولايات المتحدة نجاحاً ظاهراً في فطام العرب بعيداً عن السوفيات ونحو مسارات أكثر مسؤولية[٥]. ومع أن أقوال الرئيس نيكسون تدل على أنه كان يعتقد بأن إسرائيل كانت تعتمد على الحرب والقوة والمساعدات الحربية وغير الحربية من الولايات المتحدة، وإن هذا على المدى الطويل لن يحقق مصالحها أو يضمن لها البقاء، فإن المساعدات الأميركية استمرت ومكنت إسرائيل من المثابرة على تصلبها وتكرار عدوانها، والاحتفاظ بالأراضي العربية والتطلع إلى المزيد من التوسع في ظل الحماية الأميركية والمشاركة الأميركية.

الرئيس نيكسون يزور الشرق الأوسط

وصل الرئيس نيكسون إلى القاهرة في ١٢ حزيران/ يونيو واستقبله الرئيس السادات وعقيلته في المطار. وقال له في السيارة التي أقلتهما «هذا يوم عظيم لمصر». ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته أن استقباله كان حافلاً، وأن التقديرات المتحفظة حددت عدد الجماهير بأكثر من مليون شخص. وبدا له بأن مشاعر الجماهير كانت صادقة. وان السادات صرخ في أذنه ليسمعه فوق هدير الجماهير:

«هذا ترحيب حقيقي من القلب. إن هؤلاء الناس يريدون ان يكونوا هنا. انه يمكن احضار الناس ولكن لا يمكن ان تجعهلم يبتسمون».

كان الناس يهتفون بملء حناجرهم: نيكسون. نيكسون. وكان الرئيس نيكسون يعلم بأن السادات كان قد أصيب بنوبتين قلبيتين خفيفتين في سنة ١٩٧٠ وأنه أصبح يعتني بصحته بحرص. وسجل نيكسون في مذكراته:

«الشيء الذي يهمني حقيقة هو: ماذا سيحدث إذا اختفى (السادات) من الصورة؟».

وعلى طريق القطار من القاهرة إلى الاسكندرية كانت هناك جماهير غفيرة، وكان السادات يشعر بأنه من المهم أن يراهما معاً (نيكسون والسادات) أكبر عدد من الناس لإظهار العلاقة الجديدة بين مصر والولايات المتحدة. وأشار الرئيس نيكسون في مذكراته الى الجماهير الغفيرة التي احتشدت لمشاهدته خلال زيارته لمصر وسجل فيها ما معناه:

«إن الإنسان يتساءل إذا كانوا قد خرجوا لمجرد أنهم يظنون بأننا احضرنا كيساً مليئاً بالنقود لنعالج بها مشاكلهم. لا شك ان شيئاً من هذا يدخل في المسألة. ان ما قاله لي السادات كان أكثر من انهم يشعرون بمحبة للأميركيين قوية. جزء من هذا بالطبع هو ضيقهم من الروس».

ولسنا ندري إذا كان الرئيس نيكسون قد أطلع السادات على تساؤله المهين، عما إذا كان المصريون قد خرجوا لاستقباله لأنهم ظنوا بأنه أحضر كيساً من النقود لينفق ما فيه ليعالج مشاكلهم، أو ليوزعه عليهم صدقة وتمنناً فيخفف من عوزهم. ولكن من المشكوك فيه أن يكون المصريون قد خرجوا تلقائياً ليعبروا عن محبة للحكومة الأميركية، التي حرمت مصر وسوريا من انتصارهما على إسرائيل لاسترداد ولو جزء من الأرض العربية المحتلة، ومن الأرجح أن ما دفع تلك الجماهير للاحتشاد والهتاف هو توجيهات الرئيس السادات وأجهزته، والفضول الشعبي والأحاسيس بالإحباط والإرهاق، والرغبة في أن يعفوا أنفسهم من مشقة الاستمرار في النضال الذي حمّل مصر وشعبها بطبيعة الحال خسائر جسيمة وآلاماً وتضحيات ضخمة. ولقد اقترن بهذه الأحاسيس تلهف على سلام، شعر الكثيرون من المصريين بأن مصر قد استحقته بدماء أبنائها وخسائرها وتضحياتها التي قدمتها للقضيتين الفلسطينية والعربية. كما ظنوا بأن هذا السلام سيوفر لشعب مصر المساعدات والخيرات من أميركا التي أثبتت بأنها أقوى القويات بين الدول. ومن الأكيد أن الرئيس السادات قد غذى هذا الظن وأوهم قطاعات من الشعب المصري بأن «الانفتاح» على العالم الغربي وأميركا وارتباطه الجديد بها والتعاون معها، سيجعل الخير الوفير يتدفق على مصر فيعمّ الرخاء والهناء والحياة الرغيدة. وتبين فيما بعد على مر الأيام التي استشرى فيها الاستغلال والفساد تحت ستار الانفتاح، بأن الأحوال لم تتبدل حسب الآمال الموعودة، وان مصر ظلت تعاني من المشاكل الصعبة والضيق الاقتصادي، وان الحياة الطيبة لم تعد حتى سراباً. ولعل السادات كان قد بدأ يشعر أو يدّعي لنفسه وللآخرين بأن الدول العربية الأخرى عاجزة أو مقصرة، بحيث لا يمكن الاعتماد عليها والارتباط معها لتحقيق الأهداف العربية حسبما رآه السادات مقبولاً في ذلك الوقت، فاختار إنقاذ مصر ولو بمفردها ولو غضبت بقية الدول العربية وخاصمت مصر وشتمت السادات. وكان الجانب الآخر لهذا الاتجاه هو التقرب من الولايات المتحدة، والتأكيد لها بمختلف الأساليب برغبة السادات ومصر الأكيدة في اكتساب صداقتها والتعاون معها بصورة وثيقة. ولعل من مظاهر التعبير عن سياسة السادات هذه ما جاء في تقرير أرسله في ٢١ آذار/ مارس ١٩٧٤ هنري تيلور الصحافي، الذي كان سابقاً سفيراً لاميركا في سويسرا إلى الرئيس نيكسون وجاء فيه،أنه قابل السادات من مدة قصيرة وأن السادات قال له:

«إنني قلق جداً على الرئيس [يقصد نيكسون]. إنني احتاج إلى وقت. انني اتساءل إذا كان سيتاح لي الوقت. إنني احتاج إلى ستة اشهر. هل تعلم ماذا احب أن افعل؟ إنني أرغب أن احضر لواشنطن واحارب لأجل الرئيس نيكسون». (مذكرات نيكسون).

صدرت هذه العبارات العاطفية عن الرئيس السادات أيام اشتداد أزمة فضيحة ووترغيت وتصاعد عملية (إدانة) الرئيس التي زعزعت مركزه، وذلك إضافة إلى خطر احتمال حدوث حادث يؤدي إلى تجميد الموقف السوري والموقف الإسرائيلي وإلى عودة مصر للقتال. ويبدو أن عبارات السادات رفعت من معنويات الرئيس نيكسون الذي كان متشوقاً لإحراز إنجاز في مجال السياسة الخارجية ليعزز مكانته داخل أميركا.

كانت زيارة الرئيس نيكسون إلى القاهرة رمزاً مهماً للتبدل الذي طرأ على العلاقات بين مصر والولايات المتحدة. ومن تعليقات كيسنجر عليها أنه لو تنبأ أحد قبل سنة بأن ملايين المصريين الهاتفين المهتاجين سيستقبلون الرئيس نيكسون في القاهرة والاسكندرية وكل قرية بينهما، ويحملون لافتات تقول «اننا نثق بنكسون» لقيل إنه مجنون. وكذلك الأمر لو قال بأن سوريا الراديكالية ستدعو لزيارتها وتستقبل بحرارة في دمشق رئيساً أميركياً، وكل هذا يحدث بعد ثمانية أشهر فقط من حرب الشرق الأوسط، الذي قامت فيه الولايات المحدة بدور مورد السلاح لإسرائيل، وقام العرب فيه بحظر البترول عن أميركا، وقام السوفيات بالتهديد بالتدخل، وبذل الأوروبيون جهداً كبيراً في إبعاد أنفسهم عن الولايات المتحدة قدر الإمكان. ولا يستطيع الإنسان أن يدفع الظنون بأن موقف السادات وترحيبه بالرئيس الأميركي وتقربه من أميركا دون مقابل، ربما كان أحد المؤثرات على التفكير الأميركي بأنه مهما فعلت الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل وعدوانها على حساب العرب، فإن الرد العربي لن يكون الوقوف في وجه أميركا أو إنزال الضرر بمصالحها ومعاداتها بصورة فعالة مؤثرة، أو التحالف الوثيق مع الاتحاد السوفياتي. وفي تقدير الرئيس نيكسون كانت مصر مفتاح العالم العربي، وكان من أهداف أميركا توفير التأييد لها لتتابع خط سير:

«معتدل ولكي تشجع السادات وتقويه في ادواره كقائد لبلده وكمؤثر بنّاء وضروري في اي مفاوضات شرق أوسطية في المستقبل».

عندما إنتقل الرئيس نيكسون في رحلته إلى المملكة العربية السعودية، وجد بأن الملك فيصل تسيطر عليه الفكرة بأن الصهيونية والشيوعية تتآمران في كل مكان، وأن الصهيونية كانت وراء «الإرهابيين الفلسطينيين». ولكنه رغم «هذه العقدة» كان من أعقل القادة في المنطقة بأسرها بسبب ذكائه وخبرته الطويلة على مدى السنين من الحكم، وكان له دور كبير ونفوذ عن طريق مساعداته المالية لمصر وسوريا. وبطبيعة الحال بحث الرئيس نيكسون مع الملك فيصل مشكلة البترول وارتفاع أسعاره الخطير على العالم، وحثه على جعل أسعاره معتدلة، فأظهر الملك فيصل ميلاً لتخفيض الأسعار إذا قبلت الدول الأخرى المنتجة للبترول بنصيحته، وقال الرئيس نيكسون للملك فيصل بأنه يعتبر أنه من الضروري أن تكون المملكة العربية السعودية قوية لضمان أمن الخليج، وقال الملك بأنه من الضروري التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية. ولم يعلق على اشارة الرئيس الأميركي إلى أن المفاوضات بشأن الضفة الغربية ستتقدم بصورة أسرع، إذا كان التزامه بالسياسات السعودية الأميركية المشتركة في الشرق الأوسط. (مذكرات نيكسون).

وخلال مراسم الوداع، فوجىء الرئيس نيكسون عندما قال الملك فيصل على مسمع من الصحفيين المتحلقين حولهما:

«ان من يقف ضدك أيها الرئيس داخل الولايات المتحدة او خارج الولايات المتحدة أو يقف ضدنا (نحن اصدقائكم في هذا القسم من العالم، من الواضح أن في ذهنه هدف واحد، وهو أن يسبب تشرذم العالم واستقطاباً خاطئاً للعالم وجلب الشر، وذلك لن يؤدي إلى الاستقرار والسلام في العالم. ولذلك، فإننا نرجو الله العلي القدير أن يمدنا ويمدكم بعونه حتى نتمكن كلانا من أن نتقدم يداً بيد وكتفاً بكتف لنتبع الأهداف النبيلة التي نشترك فيها نحن الاثنان وهي اهداف السلام والعدالة والرخاء في العالم». (مذكرات نيكسون).

ومن الـواضح أن أقـوال الملك فيصـل هذه تعكس رغبتـه في أن يؤكد للـرئيس الأميركي صـداقتـه وتضامنه معه في الأهداف المشتركة.

اعتبر الرئيس نيكسون أن زيارته إلى سوريا تحتاج إلى أدق دبلوماسية في كل رحلتـه للشرق الأوسط، لأنه كان يعتبر سوريا أشد راديكالية في تعاطفها مع السوفيات وضد إسرائيل وضد أمـيركا بـين الشعوب العربية. وذكر الرئيس نيكسون أن زيارته لسوريا شكلت صعوبة للرئيس الأسـد، تتمثل في القصـة التي رواها له الرئيس السوري عن ولده الذي كان يبلغ وقتها ثماني سنـوات. كان الصبي الصغـير قد شـاهد استقبـال الرئيس الأمـيركي على التلفـزيون السـوري، وعندمـا عاد الـرئيس الأسد الى بيتـه سألـه ابنه الصغير:

«ألم يكن هذا هو نفس نكسون الذي كنت تخبـرنا لعـدة سنوات بـأنه رجـل شرير خـاضع تمـاماً للصهـاينة وأعدائنا. كيف يمكنك أن تستقبله وتصافح يده؟».

وقال الرئيس الأسد مبتسماً:

«إن هذا هو السؤال الـذي سيسألـه كل شعبي، ولـذلك يتـوجب علينا أن نتحـرك بخطى موزونـة في تطويـر علاقاتنا. لقد علم شعبي لسنوات أن يكرهوا الأميركيين، وفي السنوات القريبة كـانوا يعلمـون أن يكرهـوا على وجه الخصوص نكسون الذي يمثل الرأسماليين الذين ساندوا دائماً الإسرائيليين، «نيكسون» ذاته الذي انقذ إسرائيل في ١٩٧٣». (مذكرات نكسون).

وفي محادثاته مع الرئيس حافظ الأسد، حاول نيكسـون أن يلجأ إلى التعميمـات الملتويـة ليتهرب من الالتزام بمساندة مطالب سوريا باسترداد الجولان بأكمله. وذكر كيسنجر بأن نيكسون اختار مثـالاً سيئاً ليبين للأسد بأنه لا يجد من المناسب أن يكشف عن أهداف أميركا الحقيقية النهائية فقال:

«إذا اردت أن تدفع رجلاً من ظهر صخرة، فأنت تقول له ارجع خطوة واحدة فقط إلى الوراء ثم خطـوة أخرى وأخرى، فإنه لو عرف أين سيذهب (يقع) فإنه لن يرجع أية خطوات... إذا قلت ما في ذهني فإن ذلك سيقضي على الفرص، وستكون النتيجة عودة إلى الأسلوب الحربي الذي لم ينجح في ٢٥ سنة. هذا هو السبب الـوحيد في اننا نريد ان نبقي لغة اقوالنا عامة».

ولكن الرئيس الأسد لاحق الرئيس نيكسون بأسئلته عن النقاط والأمور التي تقع في إطار العموميات، التي تشكـل التطبيق العلمي لاستراتيجيـة أميركـا الحقيقيـة، فسـأل عن انسحـاب الخطـوة خطـوة من الجولان، وعن تنفيذ القرار ٣٣٨ بكامله، وهل ستنسحب إسرائيل من مرتفعـات الجولان عنـدما تنسحب من سيناء. وأخيراً سأل دون أن يسمح للرئيس نيكسون بالتملص، ما هو تصور الولايات المتحدة للحدود النهـائية لاسرائيـل في المستقبل؟ كـان نيكسون شـديد الكره لهذا النـوع من الاستجواب، حسبمـا ذكر كيسنجر، ولذلك، فإنه لجأ إلى المراوغة والغموض في إجاباته قدر الإمكان، ولكنـه اقترب كثيـراً من موقف الرئيس الأسد بشأن انسحاب اسرائيل الكامل من الجولان. غير أن كيسنجر حذر عبد الحليم خـدام من التفاؤل الزائد بالوعود التي يمكن أن تصدر في تلك المرحلة، وقال له بأن تحديد الحدود نهـائياً لن يتم إلا بعد أن تضيق شقة الخلاف كثيراً.

ذكر الرئيس نيكسون في مذكراته بأن الرئيس الأسد أحدث انطباعاً جيداً لديـه، وأنه مفـاوض قوي صلب وذو جلد كبير وفيه غموض خفي، وأنه يتوقع أنه سيكون قائـداً ديناميكيـاً إذا استطاع أن يحـافظ على توازن حكمه على الأمور. وتوقع الرئيس نيكسون أن يصبح حافظ الأسد (إذا لم يقتل أو يعزل حسب قول نيكسون) زعيماً له شأن في هذا الجزء من العالم، وأن «لدى الرجل عناصر من النبوغ بدون اي شك». وكان عمر الرئيس حافظ الأسد وقتئذ أربعة وأربعـين عامـاً. ووجد الـرئيس نيكسون في خـروج جماهـير كبيرة لمشاهدته في دمشق رغم عدم الإعلان عن برنامج زيارته، مقياساً لرغبة الناس في صداقة الولايات المتحدة كبديل للسوفيات وفي السلام، وشعر بأنه:

«إذا لم تنجز الولايات المتحدة المبادرات التي بدأت فيهـا، فإنهـا ستصبح عـرضة لنفـور السوريـين في نفس الفصيل مع السوفييت».

وعندما قال الرئيس الأسد في حفل العشاء الرسمي على شرف الرئيس نيكسون: «لنفتح عهداً جديـداً في

العلاقة بين بلدينا»، اعتبر الرئيس الأميركي أن هذه العبارة كانت دراماتيكية إذ أتت من رئيس سوري. وفي نهاية الزيارة أعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا والولايات المتحدة، وكان فصل القوات على الجبهة السورية قد حصل. وأعلن الرئيس نيكسون عن استعداد الولايات المتحدة لاستئناف التبادل التعليمي والثقافي، والتعاون في مجال النمو الاقتصادي السوري. وفي مطار دمشق عند الوداع قبّل الرئيس الأسد نيكسون على الخدين، واعتبر نيكسون ذلك أرفع مجاملة وبادرة مهمة فوق العادة، لأنها أتت من رجل كان حتى أشهر قلائل أكبر مهيج محرض في العالم العربي ضد أميركا. وسجل الرئيس نيكسون في مذكراته اليومية بأن سوريا كانت، بدرجة كبيرة، أصعب بلد في تعامل الولايات المتحدة معها للتوصل إلى نوع من العلاقة الايجابية المستمرة، وأنها كانت تريد أن تستخدم أميركا في تعاملها مع السوفيات، ولذلك فكر الرئيس نيكسون بأنه يتوجب النظر في كل طريقة ممكنة لإجراء تحركات أميركية نحو السوريين في المجال الاقتصادي.

توصل الرئيس نيكسون إلى قناعة بأن زيارته لمصر وسوريا ومحادثاته مع الرئيسين السادات والأسد، عززت الإمكانية الهائلة لدور الولايات المتحدة الجديد كقوة للسلام في العالم العربي، وذلك إذا تمكنت الولايات المتحدة أن تقوم بالدور القيادي. وإلى أن الرئيسين الواقعيين الوطنيين كانا راغبين في السعي للتوصل إلى تسوية وفاقية مع إسرائيل، كضرورة مسبقة لتوجيه عنايتهما لتنمية وتطوير بلديهما. ويذكر الرئيس نيكسون أنه تشجع لما رآه «من مدى النفور الذي ابعد به السوفييت اتباعهم العرب عنهم»، وأن هذا النفور من السوفيات لم يقتصر على القادة العرب. واستعاد الرئيس نيكسون في ذهنه المودة التي أظهرها له المصريون، وقول السادات له بأن أميركا اكتسبت تأييداً شعبياً مصرياً في ستة أشهر أكثر مما استطاع الروس أن يكسبوه في عشرين سنة. وكان خادم الرئيس نيكسون الذي رافقه في رحلته واسمه (مانولو) قد حدثه عن مودة من احتك بهم من أفراد الشعب المصري (وكذلك في سوريا)، وأنهم أخبروه مراراً بأن الروس «متجهمون خسيسون» ويعيشون منعزلين ولا يعاملون الناس بلطف، أما الأميركيون فدائماً يبتسمون. وسجل الرئيس نيكسون في مذكراته:

> «أعتقد بأن الشيء الذي هو في صالحنا في هذا الجزء من العالم ـ وأنا واثق في أجزاء أخرى من العالم ـ هو الحقيقة بأننا بجميع أخطائنا، وباستثناء بعض الأميركيين المتغطرسين وخاصة في السلك الخارجي وبعض أصناف من رجال الأعمال، فإن معظم الأميركيين أساساً يحبون الناس الآخرين، وبتعبير آخر انهم يريدون أن يحبوا، ولذلك فإنهم يبالغون في محاولة اكتساب الناس الآخرين. الروس بمركب نقصهم وتصميمهم الشيوعي المركز هم فصيل مختلف جداً، إنهم لا يتركون صفاتهم الجيدة تظهر إلا عندما يتعاملون مع من يعتبرونهم مساوين (لهم) بصورة كاملة».

واستعاد الرئيس نيكسون في ذهنه محادثة له مع الرئيس السادات، قال له فيها نيكسون بأنه يعتقد بأن المشكلة الحقيقية بين الصين وروسيا هي أن الصينيين في أعماقهم يعتبرون أنفسهم أفضل وأرفع مدنية من الروس، وعند ذلك ابتسم السادات وقال:

> «أتعرف: إن هذا نفس ما نشعر به. نحن المصريين اكثر تمدناً من الروس».

هذا ما قاله الرئيس نيكسون. ونحن نقول يا حبذا لو انعكست مزايا الشعب الأميركي الطيبة والمبادىء الإنسانية القويمة التي تمسك بها في تاريخه على سياسات وممارسات حكوماته في الشرق الأوسط.

لم يجد الرئيس نيكسون استقبالاً حافلاً في إسرائيل، لأن بعض الجهات لم تكن راضية عن سياسته في الشرق الأوسط. وكانت غولدا مائير قد استقالت وجاء اسحق رابين إلى رئاسة الوزارة الإسرائيلية، وكان مهتماً بصورة فظة أن يعرف مدى الزيادة في المساعدات التي يمكن أن يعتمد عليها من الولايات المتحدة. ويذكر الرئيس نيكسون أنه حاول أن يجعل من الواضح لرابين والوزراء البارزين في الوزارة الإسرائيلية، إنه في الوقت الذي لن تتخاذل فيه الولايات المتحدة في تقديم مساندتها الشاملة الكاملة للدفاع عن سلامة إسرائيل، فإنها تصر على أن يلعب الإسرائيليون دوراً مخلصاً وجدياً في المحافظة على قوة اندفاع مفاوضات السلام، التي كانت قد بدأت بسياسة كيسنجر المكوكية، وتثبتت بزيارة الرئيس

نيكسون الحاليـة. وبطبيعة الحـال، بحث الرئيس نيكسـون مع القـادة الإسرائيليين احتيـاجات إسرائيـل الاقتصادية والحربية وخطوات السلام، وفي أمر التفاوض على اتفاقية بشأن مفـاعلات ذريـة غير حـربية وتزويد الوقود، مشابهة للاتفاقية التي عقدت مع مصر. وفي حفل العشاء الرسمي، طلب الـرئيس نيكسون أن يشرب الجميع نخب غولدا مائير التي كانت مدعوة للعشاء قبل شرب النخب التقليـدي لرئيسي الـدولة. ووصفها بأنها:

«بين زعماء العالم الذين قابلهم، لم يتصف اي منهم بشجاعة او بذكاء او بجلد او بتصميم او بتكريس نفسه لخدمة بلده اكثر من جولدا مائير».

وعند شرب النخب الرسمي، ألقى الرئيس نيكسون كلمة تحدث فيهـا عن المهام التي يجـابهها رئيس الوزراء اسحق رابين والكنيست الإسرائيلي، وقال ما معناه:

«هناك طريقان متاحتان أمامهم. الواحدة هي الطريق السهلة، سهلـة سياسيـاً بشكل خـاص كما أظن، وهي طريق الوضع الراهن: لا تتحرك لأن أية حركة تحتوي على مخاطر في داخلها، ولذلك قاوم تلـك المبادرات التي يمكن أن تعرض والتي يمكن أن تؤدي إلى مفاوضات لربما تساهم في تحقيق سـلام دائم وعادل ومتـين. ولكن هناك طريق أخرى. أنا اعتقد بأن الطـريق الأخرى هي الطـريق الصحيحة. إنهـا طريق رجـل الدولـة وليس طريق السياسي وحده. إنها الطريق التي لا تعرض سلامة بلدكم للخطر. ذلك [تعريض البلـد للخطر] يجب أن لا يحدث. ولكنها الطريق التي تدرك بأن الحرب المتواصلة في هذه المنطقة ليست حلاً لبقاء إسرائيل. وفوق كل شيء ليس من الصـواب أن لا يستكشف كل سبيـل ممكن لتفاديهـا لمصلحة مستقبـل أولئك الأطفـال الـذين شاهدناهم بالمئات وبالألوف في شوارع القدس اليوم».

ولم يذكر الرئيس نيكسون في مذكراته مدى تأثير كلماته عـلى القادة الإسرائيليـين، ولكن مما لا شـك فيه أن ما قـاله هـو شهادة ولـو ضمنية بـأن القادة الإسرائيليـين كانـوا دائماً يختـارون طريق الحـرب، ويرفضون المبادرات السلمية التي يمكن أن تؤدي إلى سلام عادل ومتين ودائم. ورغم هذه الشهـادة، فإن الرئيس نيكسون ومن تبعـه من رؤساء الـولايات المتحـدة ثابـروا على إغـداق المساعـدات على إسرائيـل، ومساندتها في إصرارها على تمسكها بمكاسب عدوانها، ورفضها للحلول التي تحقق سلامـاً عادلاً أو حتى قريباً من العدل.

كان نيكسون أول رئيس أميركي يزور اسرائيل. وبعكس الاستعجال الـذي تبينه لـدى القادة العـرب خلال جولته للتوصل إلى تسوية، فإنه وجد بأن الحكومة الإسرائيلية الجديدة بـرئاسـة رابين لم تكن عـلى عجلة من أمرها، وأنها كانت تريد فسحة من الزمن لا تتحرك فيه نحو تسوية. ويذكر هنـري كيسنجر أن القـادة الإسرائيليين كـانوا في قـرارة أنفسهم يفضلون لـو لم يأت الـرئيس نيكسون إليهم. وأن الـرئيس نيكسون نصحهم باختيار طريق السلام والتسوية بدلاً من العودة إلى طريق الحـرب. وأنه أشـار إلى تلك الأيام عندما:

«كانت إسرائيل تشعر بارتياح كبير بعلاقة مع الولايات المتحدة سـاندت فيهـا اميركـا إسرائيل وكـانت أفضل صديقة لها. وكانت جارتاها القريبتان الميالتان للحرب سوريا ومصر تعتبران عدوتين لأمـيركا، وقـال انه يقـول البعض في هذا البلد [اسرائيل] والعديـدون من أصدقـائنا الطيبيـن جداً من الجـالية اليهـودية في أمـيركا - يقولون الآن: دعـونا نعـود للوراء إلى الأيـام القديمـة. فقط اعطونـا السلاح ونحن نستطيـع أن نهزم جميـع أعدائنا وجميع الآخرين».

وأضاف نيكسون:

«هذه ليست سياسة. لا أظن بأنها صالحة للمستقبل... سينقضي الـوقت». (كيسنجر - سنـوات التبدل العنيف)[٦٦].

أما رابين فقد أوضح موقف اسرائيل الذي كان يتصف بالخشية من أن تفقد اسرائيل سيطرتها عـلى عملية التفاوض، وطـالب بأن يـرتبط السلام بـأمن اسرائيل، وأن تكـون عملية السـلام متأنيـة حتى يتم خلالها تبدل في المواقف والنيـات وليس مجرد سلسلـة انسحابـات اسرائيلية. كما يجب أن تكـون هناك تنازلات متقابلة متبادلة. فإسرائيل لن تتسامح بشأن الهجمات الإرهابية، ومن الضروري المحافظة على قوة إسرائيل. وأعرب رابين كذلك عن أمله في أن لا يتم تحسين اميركا لعلاقاتها مـع العرب بسرعـة. وأن يكون التركيز في هذه العلاقات على المساعدات الاقتصادية دون العسكرية. ووصف هنري كيسنجر هـذه النقاط

التي أوردها رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين بأنها رائعة لا يمكن الاعتراض عليها.

خلال زيارة الرئيس نيكسون للأردن وجد بـأن جلالـة الملك حسـين ذكي وجذاب، واعتـرف الرئيس نيكسون بأن جلالته كان:

«صديقاً ثابتاً وفياً للولايات المتحدة لدرجة المخاطرة بنفسه احياناً».

وذكر بأن جلالة الملك أكد له بأنه سيستمر في القيام بدوره لمصلحة الانضباط والاعتدال على الطريق الطويلة الممتدة الى الأمام. وأنه تمنى (لرحلة السلام) التي يقـوم بها الـرئيس في الشرق الأوسط النجاح. وسجل الرئيس نيكسون في مذكراته انه خلال زيارته إلى الشرق الأوسط، سمع مراراً من السـادات بأنـه ليس من الطبيعي أن تكون مصر والولايات المتحدة عدوتين، وأنه لطبيعي أن تكونا صديقتـين. وأنه سمـع القول نفسه في السعودية وسوريا والأردن. واعتبر نيكسون بـأن ذلك كـان أهم منفعة نتجت عن الـرحلة الرئاسية منفصلة عن جميع المفاوضات.

«إن العرب يريدون حقيقة أن يكونوا أصدقاء لـلأميركيـين. والآن إنه متـروك لنا لان نكـون أصدقـاءهم وان نبرهن أن صداقة أميركا هي مجدية».

وسجل الرئيس نيكسون في مذكراته كذلك انه بيّن لقادة الكونغـرس، بأن الـولايات المتحـدة ستجعل اسرائيل قوية لدرجـة ان لا يخاف الاسرائيليـون المفاوضـة، ولكن ليس لدرجـة تجعلهم يشعرون بـأنه لا حاجة هناك للمفاوضة. وذكر بأنه يجب أن تكون اسرائيل قوية لدرجة تمنـع جيرانهـا من مهاجمتهـا وأن تكون لهم حافزاً للتفاوض. وخلال زيارته للشرق الأوسط، أعلن الرئيس نيكسون التزام الـولايات المتحـدة بتحقيق الحل الشامل في الشرق الأوسط و:

«فـي بيانه المشترك مع الرئيس السادات الذي صدر في ١٤ يونيو [حزيران]، اكد نيكسون أن السـلام الدائم والعادل يرتكز على التنفيذ الكلي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وانه يـأخذ بعـين الاعتبار المصـالح المشروعـة لشعب فلسطين». (مذكرات محمود رياض).

كما أكد على حق جميع دول المنطقة في الحياة. واشتملت الاتفاقات بين الطرفين على التعـاون العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والثقافي على غرار الاتفاق مع السعودية. وذكر كيسنجر بـأن القصد منهـا كان ربط الدول العربية بمصالح الولايات المتحدة، وخلق رادع لاستعمال سلاح البتـرول سياسيـاً، ولإضعاف دور الدول الأوروبية في هذه المجالات. ووعد الرئيس الأميركي بإعـادة بناء دار (الأوبـرا) التي كانت قـد أحرقت. وتعهد الطرفان المصري والأميركي بالتفاوض في مجال الطاقة النووية تحت ضمانات متفق عليها. وذكر كيسنجر أن غاية الولايات المتحـدة كانت استبـاق المناورات الأوروبيـة لاستخدام الطـاقة النـووية كمدخل إلى مصر، كمـا فعلت فرنسـا في العراق، وكـذلك للـوقايـة ضد تحـويل مصر للعمليـة النووية إلى استخدامات عسكرية. ولكن اعتراضات اسرائيل والكونغرس الأميركي بقيادة السناتـور هنري جـاكسون أخرت توقيع الاتفاقية التنفيذية للتعاون النووي مدة سبع سنوات.

رغم تحفظات الرئيس نيكسون في تصريحاته بشأن الحل الشامل خلال زيـارته للشرق الأوسط، فـإن هناك من اعتبر بأنه ألزم الولايات المتحدة بـالحل الشـامل. فلقـد قال محمـود رياض وهـو خبير كبـير في شؤون القضية العربية والنزاع مع أميركا واسرائيل:

«وخلال زيارة نيكسون لمصر والسعودية وسوريا والأردن، أعلن التزام الولايات المتحدة بتحقيق الحل الشامل في الشرق الأوسط. وفي بيانه المشترك مع الرئيس السادات الذي صدر في ١٤ يونيو [حزيران]، اكـد نيكسون أن السلام الدائم والعـادل يرتكـز على التنفيـذ الكلي لقـرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأنه يـأخذ في الاعتبـار المصالح المشروعة لشعب فلسطين. وفي نهاية ذلك الشهر تم لقاء قمة بـين نكسـون وبـريجنيف انتهى إلى بيان مشترك اكد فيه ما جاء في البيان المشترك المصري الأميركي».

قيل إن زيارة نيكسون للشرق الأوسط كانت محاولة أخيرة من جانبـه للتأثـير على الشعب الأمـيركي، بهدف الاحتفاظ بمنصبه الذي زعـزعته فضيحـة (ووترغيت). ولكن نيكسـون فشل في مسعـاه واضطر في النهاية الى الاستقالة في ٨ آب/ أغسطس ١٩٧٤، تفادياً لإدانته من قبل الكونغرس بالتقصير أو الخيـانة (Impeachment)، وخـرج من البيت الأبيض مقر رئيس الجمهـورية مكلـلاً بالخـزي والعار، وإن كـان في

السنوات اللاحقة تمكّن من تحسين صورته أمام الرأي العـام الأميركي والصحـافة الأمـيركية التي كـان يعتقد بأنها تبغضه... وكان مبعث تبدل النظرة إليه الاعتقاد الذي تولد بأنه يتميز بالحصـافة في الشؤون الخارجية الدولية.

مؤتمر القمة العربي في الرباط

في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٤ افتتح مؤتمر القمة العربي في الـرباط. وفي هـذا المؤتمر عـرض الملوك والرؤساء أهداف إسرائيل التوسعيـة وتصلبها وسعيهـا لأن يستسلم العرب لهـذه الأهداف. كمـا عرضوا سياسة الـولايات المتحـدة في الشرق الأوسط التي ثابـرت على مسـاندة ودعم اسرائيـل عسكريـاً وسياسياً واقتصادياً، بحيث فاقت تلك المسـاعدات أضعـافاً مضـاعفة أي مسـاعدات تلقتهـا قبل تشرين الأول/ اكتـوبر ١٩٧٣. وعـرض المؤتمر كـذلك التهـديدات التي تنشرهـا أجهـزة الإعـلام الأمـيركي عن استخدام القوة لاحتلال منابع البترول ومرافقه، بسبب ارتفاع أسعاره الذي استغل للتهجم عـلى العرب، واستثـارة الرأي العـام العالمي ضـدهم. وكان من المـواضيع المهمـة التي بحثها المؤتمـر مسألـة تمثيـل الفلسطينيين. ويذكر محمود رياض في مذكراته في هذا الشأن:

«وفي اليـوم التالي، تحـدث الملك حسـين وأثار مشكلـة تمثيل الفلسطينيـين، واعترض عـلى القول بـأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبنى اعتراضه على أساس أن أكثر من نصف سكان الأردن هم من أصل فلسطيني. ولذلك فهو يؤيد اعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعيـاً للشعب الفلسطيني ولكن ليس الممثل الوحيد.

وأوضـح الملك حسـين أنه في حـالة اعتبـار المنظمة الممثـل الوحيـد للشعب الفلسطيني، فـإن الأردن لن يستطيع الاشتراك في مؤتمر جنيف أو في أية مفاوضات أو نشاط دولي شارك فيه من قبل، بسبب قبوله للقـرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن، لأن الأردن في هذه الحالة سوف يصبح في موقع غير معترف به من جانب الدول العربية. أما في حالة الاعتراف للأردن بـدوره في التفاوض، فـإنه سيعمـل من أجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس. وبـالنسبة للضفـة الغربيـة، فإن الأردن يتعهد بعد تحريرها بأن يترك الاختيار لأبنائها ليقرروا المصير الذي يريدونه بحرية تامة وتحت إشراف دولي محايد. وأضاف الملك حسـين أن الجدل حـول مستقبل الضفـة الغربيـة ليس له مـا يبرره قبـل أن يتم استخلاصها من أيدي الاحتلال الإسرائيلي».

وتحدث ياسر عرفات مشيراً إلى قرار مؤتمر القمة العربي السادس الـذي عقد في الجـزائر في العـام السابق، الذي اعتبر منظمة التحـرير الفلسطينيـة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وقـال عرفـات إنه متمسك بذلك القرار ولا يعتقد أن الملوك والرؤساء يريدون التـراجع عنـه. وتكلم جلالـة الملك حسـين مرة أخرى فقال: انه في بعض الأمور يطلب بعض اخواننا:

«أن تكـون هناك حلـول وسط، وأن الأمور ليس من الضروري أن تبقى إمـا سوداء أو بيضـاء فهنـاك الـوان رمادية. ولكن في مسألة مصيرية وفي قضية بهذا المستوى لا يجوز أن تكون هناك حلـول وسط، ولا أملك بـأي شكل من الأشكال، إذا كنت سأكون طرفاً في أي بحث سياسي لاسترجاع الأرض، إلا أن أتحرك واخـواني في الصـورة بالنسبـة لهذه الحـالة، وإلا إذا كـانوا معي ودعمـوني إلى أقصى الحدود». (مـذكـرات محمـود رياض).

وقال جلالة الملك كذلك:

«ان الهدف الآن ليس هو خلافاً حول التمثيل، وانما ما هو السبيل الأمثل لانقاذ الأرض واستعـادتها وانقـاذ الحق. وبالنسبة للشخصية الفلسطينية فإنني مؤمن بوجـوب إبرازهـا ومؤمن بهذا إلى أبعـد الحدود، واتبنى هذه الفكرة وادافع عنها على كل شبـر يحرر من الأرض. ولكن كيف نصـل إلى هذا؟ إذا اردتم أن نـذهب إلى جنيف فهذا رايكم، وإن اردتم انْ نتخذ الموقف الآخر ويتحمل الاخوة عنا المسؤولية فنحن معكم»[١٧].

وتحدث نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي (في ذلك الوقت) صدام حسين، فقال رداً على الذين ينادون بضرورة استخدام الليونة في التعامل السياسي الدولي، بأن العرب كانوا مرنين سيـاسياً قبـل حرب رمضان أكثر مما هم عليه بعد الحرب، ولكن الرأي العالمي أصبح يؤيد العرب بسبب حرب رمضان بجانبيها العسكري والاقتصادي وخصوصاً النفط:

«والأهم من كل هذا هو تضامن العرب معاً على شعار القتال والتحرير. والآن في الأمم المتحدة صوتت ١٠٥ دول لصالح حضور منظمة التحرير الفلسطينية للأمم المتحدة. وهذا قرار كبير في الحسابات العملية والسياسية والمبدئية».

وأضاف صدام حسين بأن:

«كل شبر من فلسطين يتحرر تقام عليه سلطة فلسطين ويقوم العرب برعاية سلطة فلسطين هذه اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً».

ثم تحدث الرئيس الجزائري هواري بومدين فقال بأن:

«الصمود العربي الحقيقي قد بدأ في أعقاب حرب يونيو [حزيران] ١٩٦٧، وذلك عندما رفض العرب كل الحلول التي تقدمت بها الولايات المتحدة. وكان هناك زعماء عرب يستطيعون إيجاد المبررات الكافية لقبول تلك الحلول الاستسلامية على اعتبار أن هزيمتنا كانت فادحة، ولا بد من دفع ثمن سياسي لتلك الهزيمة، ولكن هذا لم يحدث، وتمت مقاومة كل الضغوط الضخمة التي تعرض العرب لها عسكرياً وسياسياً من الولايات المتحدة وإسرائيل»[١٨].

وقال هواري بومدين بأن حرب اكتوبر أثبتت أن العرب قاتلوا، وأن العالم أصبح لأول مرة ينظر إلى العرب:

«ليس كمجموعة مهملة مشتتة مفككة الأوصال، ولكن كرقعة أرضية متصلة ولها روابط كثيرة تربط بين جميع أجزائها وأطرافها. وربما قد ساعد في ذلك قضية الطاقة».

وأضاف الرئيس بومدين بأن قضية فلسطين هي العامل الذي يجمع شمل العرب أو يفرق بينهم. وأن الواجب يقضي بتحقيق التضامن العربي وبرفع:

«الوصاية عن الشعب الفلسطيني، وليتحمل أبناء فلسطين مسؤولياتهم التاريخية»[١٩].

عندما تحدث الرئيس بورقيبة، ندد بإسرائيل التي ترفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وتتهم رجالها بأنهم «مجرد قطاع طرق». وقال بأن القادة الإسرائيليين هم الذين مارسوا الإرهاب، وأنهم قتلوا الكونت برنادوت مندوب الأمم المتحدة. وقال الرئيس حافظ الأسد:

«إن حرب تشرين ـ اكتوبر حدث عظيم في تاريخ العرب الحديث. ومع ذلك فحرب تشرين لم تحسم الأمر نهائياً لمصلحتنا، ولقد وضعنا أقدامنا على بداية الطريق الصحيح. ولكن علينا أن نتابع السير بجرأة وبثبات وبحساب وبدون تردد على هذا الطريق. وهو الطريق الصحيح. يجب أن ننطلق من أننا في صميم المعركة، وهذه المعركة بحاجة إلى أسلحة متنوعة وعلينا أن نوفرها، ومن أهم هذه الأسلحة وأداتها الرئيسية هي التضامن والتماسك العربي».

وقال الرئيس الأسد بأن أميركا تساند العدو الإسرائيلي، ولكن هذا يجب أن لا يخيف العرب أو يمنعهم عن بذل الجهود لتحييدها أو اكتساب صداقتها، دون أن يتصوروا بأن مجرد بذل مثل هذا الجهد سيعني أن أميركا أصبحت صديقة لنا. وذكر الرئيس الأسد أنه قال لهنري كيسنجر، بأنه لو تلازم الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية لنال العرب أكثر مما حصلوا عليه منفصلين. وأنه طلب منه أن تمتنع الولايات المتحدة عن القيام بخطوات انفرادية تفتت شمل العرب وتخلق الثغرات بينهم، وأضاف:

«إن تمسك الولايات المتحدة بأن تبقى الضفة الغربية مع الملك حسين ليس محبة فيه اطلاقاً، بل هم يطمسون القضية الفلسطينية وقضية الشعب الفلسطيني. لهذا السبب، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل تستميتان لكي لا يتم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولذلك يجب التمسك بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وهذا لا يقلل مطلقاً من دور أية دولة عربية»[٢٠].

وتحدث الرئيس محمد أنور السادات في مؤتمر الرباط، فحذر من محاولات الولايات المتحدة وإسرائيل لإحداث فرقة بين الدول العربية، وقال:

«وهناك أساس واضح ننطلق منه جددناه في مؤتمر الجزائر. إنه لا تفريط في شبر من الأرض ولا مساومة ولا مهادنة في حقوق شعب فلسطين وحقه في تقرير مصيره بنفسه»[٢].

وقال الرئيس السادات إنه يوافق على الرأي الذي قيل من أنه على الفلسطينيين أن يأخذوا كل شبر يحصلون عليه من الأرض، حتى ولو أتى به كيسنجر أو الشيطان، فليكن أياً من كان لتقوم مرة أخرى

كلمة فلسطين التي زيفت فيها اسرائيل الوقائع، فقالت في تصريحاتها إنه لم يكن هناك شيء اسمه فلسطين ولا شعب فلسطين.

ومن المفارقات السياسية، ان الرئيس السادات كان يعلن هذه المبادىء القومية في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تراهن وتعتمد عليه لإحداث التجزئة بين الدول العربية وقبول الحلول المنفردة، وعزل مصر وقوتها عن الجبهة العربية فيصيبها الضعف والوهن، ويزول الخطر العربي عن اسرائيل، ويسهل تحقيق السلام الأميركي - الإسرائيلي في منطقة الشرق العربي، وفرض الهيمنة الأميركية عليها.

في مؤتمر الرباط، طالب صدام حسين بتقديم الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لجبهات الصمود والحرب، وقال:

«ومن غير المعقول ان يطلب من مصر أن تقاتل وتحرر ارض فلسطين ونتركها تموت جوعاً، لأن المعونة التي استلمتها مصر من الدول العربية حسب علمي هي ٦٥٠ مليون دولار، وحاجة شعب مصر من القمح ٧٠٠ مليون دولار. ونحن الآن اغلبنا لدينا من الأموال ما نستطيع به أن ندعم الجبهات، ولدينا من القدرة ما نستطيع أن نوفر مثل هذا الدعم. اما بالنسبة للمعركة فهنا تزداد مسؤوليتنا وتزداد مسؤولية الدعم الذي يجب أن نفي به»[٢٢].

وبعد نقاش، تم الاتفاق على تخصيص مبلغ ٢٣٥٠ مليون دولار لدعم مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير، وتقرر توزيع المبالغ التي تمت المساهمة بها فعلياً كما يلي:

لمصر	:	٥٧٥	مليون دولار
لسوريا	:	٥٧٥	مليون دولار
للأردن	:	١٧٠	مليون دولار
لمنظمة التحرير	:	٥٠	مليون دولار

وكانت تبرعات الدول العربية كما يلي:

السعودية	:	٤٠٠	مليون دولار
الكويت	:	٤٠٠	مليون دولار
دولة الإمارات العربية المتحدة	:	٣٠٠	مليون دولار
دولة قطر	:	١٥٠	مليون دولار
العراق	:	١٠٠	مليون دولار
سلطنة عُمان	:	١٥	مليون دولار
البحرين	:	٤	ملايين دولار

وأجلت بعض الدول العربية تبرعاتها حتى تعود إلى رؤسائها وميزانياتها، ومنها الجزائر وتونس والمغرب وليبيا. وعلّق محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية في ذلك الوقت على هذه التبرعات ومغزاها بقوله في مذكراته:

«والواقع ان هذه الروح العالية من الإحساس بالمسؤولية التي تميز بها مؤتمر القمة بالرباط كانت أروع صورة ممكنة للتضامن العربي. فبرغم ان دولاً عربية عديدة كانت قد ساهمت فعلاً عسكرياً ومالياً في المعركة بمجرد نشوبها قبل سنة، إلا أنها في هذه المرة ايضاً عندما لمست التصميم من كل من مصر وسوريا على الاستمرار في المعركة، والتمسك بالتضامن العربي ضد محاولات الوقيعة والتفرقة قد تطوعت تلقائياً وبإحساس رائع من التضامن بالمساهمة الجادة في تحمل أعباء المعركة القومية»[٢٣].

ووافق مؤتمر الرباط بالإجماع على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وأظهر المؤتمر إصرار الدول العربية على «أهمية استمرار المعركة ورفض الحلول الانفرادية»، وعلى اعتبار منظمة التحرير رمزاً للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. وشعرت مصر وسوريا بأنهما تحظيان بمساندة العرب العسكرية والمالية:

«واصبح الاتفاق واضحاً على أن الخطوة التالية هي: إما التسوية الشاملة في مؤتمر السلام بجنيف، أو العودة إلى المعركة». (مذكرات محمود رياض).

وانفض المؤتمر على شيء من العجل وسط أنباء عن محاولات تدبر لاغتيال عدد من الرؤساء العرب. وكانت سيارة نقل محملة بالأسلحة قد عثر عليها في اسبانيا ووجهتها المغرب.

جاءت قرارات مؤتمر الرباط مخيبة لآمال هنري كيسنجر، وخصوصاً القرار المتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. فلقد بذل جهوداً كبيرة لدى عدد من الدول العربية لمنع صدور هذا القرار، بعد أن فشل أو قصر في الضغط على اسرائيل لإجراء فك اشتباك على الجبهة الأردنية، تجعل جلالة الملك حسين المفاوض عن الضفة الغربية. وحسب قول ويليام كوانت في كتابه: Decade of Decisions، فإن بعض الدوائر في أميركا شعرت بأن مؤتمر الرباط رمز إلى فشل دبلوماسية كيسنجر، وبأن مصر وسوريا كانتا تستعدان لمساندة ياسر عرفات في المطالبة بتفكيك الدولة الصهيونية. وبما أن كيسنجر خسر من سمعته بسبب قرارات مؤتمر الرباط، فإنه احتاج لنجاح آخر «لينقذ سياسته وسمعته»، وعندما وجد أن ذلك غير ممكن على الجبهة الأردنية اتجه إلى تحقيق ذلك في سيناء.

في الأمم المتحدة نالت منظمة التحرير الفلسطينية نجاحاً آخر. كانت القضية الفلسطينية تبحث سنوياً في الجمعية العامة من سنة ١٩٥٢، ولكنها أسقطت عن جدول أعمال الجمعية العامة سنة ١٩٥٢، واقتصر النقاش بشأن فلسطين بعد تلك السنة على مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وكأن الوطن الفلسطيني العربي لم تعد له قضية سياسية قومية ترتبط بالسيادة وحق تقرير المصير أو بالوحدة. وفي سنة ١٩٧٤، أدرجت القضية الفلسطينية ثانية بناءً على طلب من الدول العربية وعدد كبير من دول العالم الثالث وصل الى ثلاث وأربعين دولة، ثم تقدمت الدول العربية بمشروع قرار الى الجمعية العامة يعتبر الشعب الفلسطيني الطرف الأساسي في القضية الفلسطينية، ويعترف بمنظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني، ويدعوها الى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية في دوراتها العامة. وقد نال القرار تأييداً كبيراً، إذ وافقت عليه مائة وخمسون دولة، وعارضته الولايات المتحدة وإسرائيل وبوليفيا وجمهورية الدومينيكان فقط، وامتنعت عشرون دولة عن التصويت منها بريطانيا وألمانيا الغربية وكندا واستراليا والدانمارك وهولندا[٢٤].

وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، وقف السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وألقى خطاباً قال فيه إنه ينشد الحق والسلام، وانه جاء يحمل غصن الزيتون في يده، وناشد الأمم المتحدة أن لا تسقط غصن الزيتون من يده. واعتبر هذا الحدث انتصاراً ضخماً لمنظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية. وبكلمات محمود رياض في مذكراته:

> «ولقد تحول خطاب ياسر عرفات الى مظاهرة سياسية ضخمة داخل الجمعية العامة، شارك فيها مندوبو معظم دول العالم مؤيدين للحق الفلسطيني، ومنددين باستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية»[٢٥].

وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً أعربت فيه عن قلقها لأنه لم يتم التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين، وعن إدراكها بأن مشكلة فلسطين ما زالت تهدد السلام والأمن الدوليين. كما أعربت عن اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن الشعب الفلسطيني منع من التمتع بحقوقه الثابتة التي لا تزول وخصوصاً حقه في تقرير المصير. وأعاد القرار التأكيد على هذه الحقوق من دون تدخل خارجي، بما في ذلك حق السيادة والاستقلال الوطني والعودة إلى بيوتهم وأملاكهم التي انتزعوا منها. كما أكد القرار على أن الاحترام الكامل لهذه الحقوق الثابتة وتحقيقها لا غنى عنهما لتسوية المشكلة الفلسطينية. واعترف بحق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه بجميع الوسائل طبق غايات ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة. وناشد القرار جميع الدول والمنظمات الدولية أن تقدم الدعم للشعب الفلسطيني في نضاله لاسترجاع هذه الحقوق بموجب الميثاق. وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن جميع الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وأن يقدم تقريراً للجمعية العامة في دورتها الثلاثين بشأن تطبيق هذا القرار[٢٦]. وصوتت إلى جانب هذا القرار تسع وثمانون دولة، وعارضته سبع دول منها

الولايات المتحدة واسرائيل، وامتنعت عن التصويت سبع وثلاثون دولة منها: المانيا الغربية واستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وفرنسا واليونان وايطاليا واليابان وهولندا وبريطانيا. وفي اليوم نفسه أصدرت الجمعية العامة قراراً تدعو فيه منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمال ودورات الجمعية العامة بصفة مراقب، وأن لها الحق في المشاركة كمراقب في دورات وأعمال جميع المؤتمرات التي تعقد تحت رعاية منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأيدت هذا القرار خمس وتسعون دولة، وعارضته سبع عشر دولة منها: الولايات المتحدة وإسرائيل وألمانيا الغربية وايطاليا وهولندا وبريطانيا وايرلندا والدانمارك، وامتنعت تسع عشرة دولة عن التصويت منها: فرنسا واستراليا واليونان[٣٧]. وكان رد الفعل الإسرائيلي لهذه القرارات عنيفاً جداً:

«وصرح رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن اسرائيل سوف تتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية في ساحة الحرب فقط. وقد كان لهذا التصريح مجرد دلالة واحدة ضمن دلالات عديدة على حقيقة لمستها اسرائيل جيداً، وهي أن الراي العام العالمي أصبح يقف الى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. ولقد كان هذا الكسب الدولي الهام تتويجاً لأعمال وقرارات مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط، وخصوصاً ما تعلق منها بمنظمة التحرير الفلسطينية»[٣٨].

الرئيس جيرالد فورد يحتفظ بكيسنجر وزيرا للخارجية

بعد حرب اكتوبر وخلال سنة ١٩٧٤، استمر كيسنجر والرئيس نيكسون في إهدار فرص السلام الشامل، وهو السلام الذي طالبت به الدول العربية ومعظم دول أوروبا والعديد من دول العالم. وكان ذلك رغم التصريحات والادعاءات التي صدرت عن كيسنجر والرئيس نيكسون، بما في ذلك البيان المشترك الذي صدر عن اجتماع الرئيس الأميركي مع بريجنيف بتاريخ ٣ تموز/ يوليو (١٩٧٤)، والذي أكد على ضرورة التوصل الى تسوية سلمية دائمة وعادلة على أساس قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، والأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لجميع شعوب الشرق الأوسط. وعندما جاء جيرالد فورد في ٩ آب/ اغسطس ١٩٧٤ الى الرئاسة الأميركية بعد فضيحة نيكسون، كانت الدول العربية تعتبره من أصدقاء اسرائيل، وهو على كل حال احتفظ بهنري كيسنجر وزيراً للخارجية، فأتاح له الفرصة ليستمر في سياساته المؤذية للعرب، والهادفة الى تفرقتهم لمطالبهم المعتدلة بالحل الشامل العادل، وكان يبدو أن كيسنجر كان المسيطر الرئيسي على السياسة الخارجية الأميركية خلال القسم الأخير من رئاسة نيكسون وخلال رئاسة جيرالد فورد. واتسمت سياسته بالابتعاد عن الحل الشامل لقضية الشرق العربي، خصوصاً وأن ذلك الحل كان يمكن أن يركز المطالب العربية والضغط العربي في اتجاه موحد، وأن يمكّن السوفيات من أن يكون لهم دور فعال في تسوية القضية مساند للعرب، وأن يسمح للدول الأوروبية من الوقوف إلى جانب العرب ضد تصلب اسرائيل، فيما لو عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للوصول الى تسوية شاملة. ورغم البيان الذي صدر عن اجتماع الرئيس جيرالد فورد وبريجنيف في فلاديفوستوك بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، وأكد فيه الطرفان على ضرورة مراعاة المصالح المشروعة لشعوب المنطقة كافة بما فيها الشعب الفلسطيني، وضرورة عقد مؤتمر السلام إلا أن الولايات المتحدة كانت:

«تعرقل انعقاد المؤتمر تلبية لرغبات اسرائيل، حيث كانت إسرائيل ترى أن اشتراك الاتحاد السوفييتي في رئاسة المؤتمر وتواجد الأمم المتحدة، بالرغم من أنه تواجد شكلي، سوف يقود في النهاية الى مطالبتها بتنفيذ قرار مجلس الأمن»[٣٩].

واتصفت سياسة كيسنجر كذلك بـ (الخطوة خطوة) التي كانت عبارة عن سياسة تجزئة بين الدول العربية، من خلال رحلات مكوكية ومباحثات منفصلة مع كل واحدة منها على حدة. ولا يستثنى من ذلك مؤتمر جنيف الذي كان في الواقع مؤتمراً شكلياً محدوداً، قال كيسنجر انه استخدمه كغطاء لمساعيه وحلوله الانفصالية. وكان كيسنجر في تحركاته المكوكية وجهوده لتحقيق أهداف الولايات المتحدة، كما يريدها، يراعي مصالح اسرائيل واحتياجاتها العدوانية، ويتقبل تعنتها دون أن يضغط عليها ضغطاً كافياً لإرغامها على الانسحاب من الأراضي العربية حسب قرارات الأمم المتحدة، التي وافقت عليها أميركا

مقابل السلام مع ضمانات أمنية وافية. وخصوصاً بين مصر وسوريا. ولتخويف الدول العربية التي وصفها بـ (المعتدلة) من الدول العربية التي وصفها بـ (الراديكالية) والتطرف، وكأن خطرها، لو وجد حقيقة، كان أشد عليها من خطر اسرائيل. كما سعى كيسنجر الى تشجيع الرئيس انور السادات على عزل مصر عن بقية الدول العربية وعن السوفيات، والى تقديم التنازلات لمصلحة اسرائيل. ورفض كيسنجر التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو السماح لها بالمشاركة في حل القضية الفلسطينية، وحارب الاعتراف بها ممثلاً شرعياً للفلسطينيين. واستغل قرب القوات الاسرائيلية من دمشق وحصار الجيش الثالث المصري وقبول الرئيس السادات لحل جزئي انفصالي عن سوريا، ليجبر العرب على إلغاء حظر البترول، فهدد بوقف جهوده لحقيق انسحاب للقوات الاسرائيلية ما لم يلغ الحظر، ويتوقف تخفيض الإنتاج الذي أثر على الدول الغربية واليابان تأثيراً كبيراً. ولقد لجأت الولايات المتحدة الى التهديد والوعيد عن طريق صحافتها والصحافة الأوروبية التي تحدثت عن:

«خطط تعدها الولايات المتحدة لغزو منطقة الخليج، فنشرت الصانداي تايمز في ٩ فبراير [شباط] (١٩٧٥)، ان هناك خطة يدرسها مجلس الأمن القومي في واشنطن لغزو حقول البترول، في حالة وقوع حرب في الشرق الأوسط تؤدي إلى حظر نفطي جديد»[٣٠].

وكان هنري كيسنجر قد هدد في تصريح له في آخر سنة ١٩٧٤:

«باستخدام القوة ضد الدول المنتجة للنفط، وأيد الرئيس فورد هذا التصريح، بل واضاف عليه في مؤتمر صحفي عندما سأله أحد الصحفيين عما إذا كان الاستيلاء على الموارد الطبيعية عملاً اخلاقياً، اجاب قائلاً: اننا إذا راجعنا تاريخ البشرية، سنجد أن الحروب كانت تقع بشأن الموارد الطبيعية منذ الأزمان الغابرة»[٣١].

وكرد فعل على التهديدات التي كانت تنشرها الصحف ضد عرب البترول، صرح وزير خارجية دولة الإمارات العربية:

«بأن الدول البترولية سوف تفجر آبارها إذا حاولت القوات الأميركية احتلالها. كما صرح وزير البترول السعودي في فبراير [شباط] ١٩٧٥ بأنه لا يعقل أن تستخدم اية حكومة القوة ضد الدول المنتجة للبترول، لأن مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى كارثة للعالم أجمع. بعدها أيد الملك فيصل هذا التصريح بأسلوبه الهادىء، فذكر أنه لا يعتقد أن هناك حكومة عاقلة يمكن أن تورط العالم في خراب مدمر»[٣٢].

كانت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية تعارضان الاتفاقات الجزئية بين مصر وإسرائيل التي ابتدعها هنري كيسنجر، ووجدتا في هذه الاتفاقات دلالات خطيرة تؤدي إلى إضعاف الموقف العربي. وفي هذا المجال يذكر محمود رياض في مذكراته:

«وخلال نفس الشهر، فبراير [شباط] (١٩٧٥)، زارني فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وابلغني بأن المنظمة لا تعارض في استرداد مصر لأي جزء من أراضيها بسيناء، وإنما الذي تعارضه المنظمة هو الثمن السياسي الذي ستدفعه مصر في هذه الحالة، وهو ثمن فادح سيؤدي إلى ابعاد مصر عن دورها القيادي في القضية الفلسطينية، ونسف التضامن العربي في مواجهة العدو المشترك»[٣٣].

وأصدرت اللجنة التنفيذية للمنظمة بياناً هاجمت فيه المشاريع الأميركية للحل الجزئي المنفرد بين مصر واسرائيل، وأنها:

«انما تستهدف مقايضة جزء من الأراضي العربية المحتلة بالقضية القومية العربية كلها وضرب الثورة الفلسطينية».

وتضمن البيان اتهام كيسنجر بأنه يسعى لتقويض التضامن العربي ولتجزئة القضية العربية. وأبلغ ياسر عرفات محمود رياض بأن المنظمة ترى بأن كيسنجر يحاول الإيقاع بين الدول العربية، وأنها تخشى أن ينجح كيسنجر في:

«استخلاص ثمن سياسي ضخم وضار من مصر لن تستفيد منه سوى اسرائيل، وهذا الثمن هو خروج مصر عملياً من المعركة قبل ضمان التوصل إلى سلام شامل».

وأضاف عرفات:

«إن الرئيس السادات قد أكد لي من قبل، نقلاً عن وعود كيسنجر، بأن اسرائيل سوف تنسحب من الضفة الغربية في اتفاق لفض الاشتباك على غرار ما جرى في الجبهتين المصرية والسورية، إلا أن هذا لم يحدث، الأمر الذي يؤكد عدم جدية كيسنجر في الوعود التي يعطيها. وأضاف ياسر عرفات أن عدم انسحاب اسرائيل

من الضفة الغربية المحتلة سوف يزيد من متاعبنا في لبنان، فهناك عناصر لبنانية اصبحت تضيق بالوجود الفلسطيني في أي وقت، اما إذا انسحبت اسرائيل لمسافة ١٠ كيلومترات كمرحلة اولى في الضفة الغربية، فإن هذا سيعطي أملاً للفلسطينيين في تحرك قضيتهم، كما أنه سيطمئن العناصر القلقة في لبنان إلى ان مسألة الوجود الفلسطيني تقترب من الحل. واشار ياسر عرفات إلى انه في حالة انسحاب اسرائيل لأية مسافة في الضفة الغربية، فيمكن للجامعة العربية ان تشرف على المنطقة إلى أن يتم اجراء انتخابات حرة لاختيار ممثل الشعب الفلسطيني»[٣٤].

ومن ناحية أخرى، قال الملك فيصل لمحمود رياض، بأنه يعارض الحلول المنفردة التي تسعى إليها اسرائيل، وأن الرئيس جيرالد فورد أكد له بأنه سيعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وأكد الملك فيصل بأنه لن يرضى بأي تنازلات بشأن الأراضي العربية وفي مقدمتها القدس. (مذكرات محمود رياض). وكان قد زار سوريا ومصر والأردن في مطلع سنة ١٩٧٥ ساعياً لمنع تفاقم الخلاف بين الدول الثلاث. وخلال زيارته هذه، قدم دعماً قدره ٣٥٠ مليون دولار لسوريا و ١٠٠ مليون دولار لمصر. وفي ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٥، أطلق أحد أمراء العائلة الملكية السعودية النار على الملك فيصل في قصره في الرياض فأرداه قتيلاً. وعلى هذه الصورة المفجعة قضي على ملك عربي غزير الخبرة والدراية في الشؤون الدولية، وكان له وزن كبير في المحافل العربية. وانتشرت الشائعات بأن الولايات المتحدة كانت الدولة المدبرة لهذا الاغتيال الأثيم، لتتخلص من ملك عربي قوي كان يضغط عليها لاسترجاع الأرض العربية وخصوصاً القدس، التي تمنى أن يصلي فيها بعد تحريرها.

كان الرئيس حافظ الأسد يشكو من تصرفات وموقف الرئيس السادات ومن مخالفته للاتفاق العسكري بين سوريا ومصر. وفي حديث مع أمين جامعة الدول العربية محمود رياض في دمشق بتاريخ ٤ آذار/ مارس ١٩٧٥، قال الرئيس الأسد بأن الخطة المتفق عليها بين سوريا ومصر كانت تقضي بأن تصل القوات المصرية الى المضايق، وإلى ابعد من المضايق إذا تبين ان ذلك ممكناً. وفي هذا الوضع الذي تحارب فيه اسرائيل على جبهتين، تستطيع سوريا أن تحرر الجولان وتهدد شمال اسرائيل. وقال الرئيس الأسد بأنه كان هناك إجماع على أن مصر كان في استطاعتها الوصول إلى المضايق حسب اتفاقها مع سوريا، لانها كانت تملك صواريخ سام (٦) المتحركة لوقاية قواتها من هجمات الطائرات الإسرائيلية في سيناء. ولكنّ حذر مصر المبالغ فيه، وتوقف القوات المصرية في مواقع دفاعية شرق القناة مباشرة، مكّن اسرائيل من تركيز قواتها على سوريا ثم مهاجمة مصر والنجاح في إحداث ثغرة الدفرسوار. وأضاف الرئيس الأسد:

«إننا دخلنا الحرب سوياً، وكان من الواجب ان نواصل تحركنا سوياً، إلا أنه كان يفاجأ بانفراد مصر باتخاذ القرارات. ثم تحدث عن الاتفاق الجديد في سيناء الذي تنسحب اسرائيل بموجبه مسافة محددة، مقابل تعهد من مصر بعدم القيام بعمليات عسكرية وبفتح القناة أمام السلع الاسرائيلية، وان مثل هذا الاتفاق سيخلق توتراً شديداً في العلاقات العربية. واضاف الرئيس الأسد انه يشعر بأن مصر تتجنب الاجتماعات حتى لا يكون هناك اي قيد على تصرفاتها»[٣٥].

وفي حديثه مع محمود رياض، أشار إلى مناقشة جرت بينه وبين كيسنجر في دمشق بعد استقالة نيكسون ومجابهته لكيسنجر، بأن الولايات المتحدة تسير وراء الحلول الجزئية الإفرادية، وأنها تخلت عن الحل الشامل الذي تعهد الرئيس نيكسون، عندما زار الرئيس الأسد في دمشق، بتحقيقه على مراحل. وحاول كيسنجر إنكار صدور هذا الوعد عن نيكسون، فطلب الرئيس الأسد إحضار محضر محادثاته مع نيكسون، وعندها سارع كيسنجر إلى القول بأن ما سبق كان سياسة الرئيس نيكسون، أما في الوقت الحاضر فهو يتبع سياسة الرئيس الجديد جيرالد فورد. فعلق الرئيس الأسد على ذلك بقوله:

«إن ذلك يدعونا إلى عدم الثقة في اي تعهدات أمريكية، وعدم الثقة في ما يقوله اي مسؤول امريكي حتى ولو كان رئيس الولايات المتحدة»[٣٦].

ومن الواضح أن هذا التملص الأميركي من الالتزامات للعرب كان يقابله الثبات الأميركي على الالتزامات التي هي لمصلحة اسرائيل.

استمر هنري كيسنجر في مساعيه لتحقيق انسحاب جزئي انفرادي آخر في سيناء، ولكن اسرائيل

اشترطت أن توقع مصر اتفاقاً منفصلاً معها لا يخضع لاتفاقات مصر مع الدول العربية، وأن تسمح بمرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس، وأن تنتهي المقاطعة الاقتصادية وحال الحرب، وتسمح بحرية التنقل للأفراد بين مصر واسرائيل، وأن توافق على إنشاء منطقة عازلة بين قوات الطرفين. ولم يوافق الرئيس السادات على إنهاء حال الحرب قبل أن توافق اسرائيل على الانسحاب من كل سيناء. وفشل كيسنجر في مسعاه لأن اسرائيل رفضت أن تتنازل عن شروطها. وفي تقدير محمود رياض، فإن التخوف الأميركي من أن يؤدي التصلب الإسرائيلي وفشل الحل الجزئي إلى تضامن عربي وإلى تثبيت الوجود السوفياتي في المنطقة من جديد، دفع الرئيس فورد إلى الإعلان عن عزم الولايات المتحدة على إعادة النظر في سياستها في الشرق الأوسط. كما قرر فورد تجميد المساعدات الجديدة التي تطلبها إسرائيل مؤقتاً. ودعا الرئيس فورد عدداً من السياسيين الأميركيين البارزين للتباحث وتقديم المقترحات بشأن سياسة اميركا في الشرق الأوسط، كان منهم دين رسك وجورج بول وسايروس فانس وروبرت مكنمارا وافريل هاريمان ووليام سكرانتون. ويقول محمود رياض إن معظم هؤلاء كانوا يرون بأن مصالح الولايات المتحدة تقضي بأن يتحقق سلام شامل يقوم على انسحاب اسرائيلي في الجبهات كافة، وعلى تنفيذ جميع بنود القرار ٢٤٢. وقبل نهاية شهر نيسان/ ابريل ١٩٧٥، أعلن فورد أن أمام الولايات المتحدة ثلاثة خيارات من وضع الخبراء:

«١ ـ الدعوة لمؤتمر السلام في جنيف والطلب من اسرائيل الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة مقابل تقديم ضمانات قوية لأمن اسرائيل.
٢ ـ إجراء تسوية كاملة بين مصر وإسرائيل.
٣ ـ استئناف دبلوماسية الخطوة خطوة»[٣٧].

وعارضت إسرائيل عملية إعادة تقييم السياسة الأميركية ودفعت أنصارها داخل الولايات المتحدة للحصول على تأييد الكونغرس لها، فنجحوا في كسب تأييد ستة وسبعين من أعضاء مجلس الشيوخ، وقّعوا على رسالة موجهة إلى الرئيس فورد يحثونه فيها على تقديم العون العسكري والاقتصادي الذي تحتاجه اسرائيل. فلم يصمد الرئيس فورد أمام ضغط إسرائيل وأنصارها، وعاد إلى سياسة الخطوة خطوة التي كانت ترضى عنها إسرائيل.

بالنسبة إلى الضفة الغربية والأردن، لم يتحقق أي اتفاق لفصل القوات. ويذكر محمود رياض في مذكراته، بأن جلالة الملك حسين في حديثه معه في عمان في شهر شباط/ فبراير (١٩٧٥)، أشار إلى قرار مؤتمر الرباط المتعلق بتمثيل الفلسطينيين وقال: «إنه مستريح للقرار بعد أن وضع المسؤولية بكاملها على عاتق منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أنه متعب قومياً لقناعته بأن ذلك القرار لم يكن في صالح القضية الفلسطينية، وأضاف انه في ظل هذا القرار جعله يتمتع بعلاقات طيبة مع الجميع».

وأضاف محمود رياض:

«وعندما أشرت إلى متاعب المقاومة الفلسطينية في لبنان وانها كانت تأمل في انسحاب اسرائيل لمسافة عشر كيلومترات في الضفة الغربية كمرحلة اولى، تدخل زيد الرفاعي رئيس الوزراء قائلاً: إن الاردن حاولت ذلك فعلاً في البداية مع كيسنجر، ولكن اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري نصح كيسنجر بألا يسعى لإجراء فض اشتباك بين الاردن واسرائيل، لتصوره أن فض الاشتباك يمكن أن يتم مع منظمة التحرير الفلسطينية»[٣٨].

ولقد أثبتت الأيام حتى الآن أن إسرائيل لا تريد أبداً أن تنسحب من أي جزء في الضفة الغربية مهما كانت الجهة التي تطلب ذلك. وفيما يتعلق بالضفة الغربية ادعى كيسنجر بأنه كان:

«يجب أن تكون الخطوة التالية مع الأردن. بطرق عديدة ظهر بأن القرار في صيف ١٩٧٤ بتأخير قضية الأردن والضفة الغربية إلى ما بعد تسوية أزمتنا الداخلية كان قراراً فاصلاً اثر بعمق على تطور المنطقة. كان مزيجاً من السياسات المحلية والموانع الأميركية والإسرائيلية والعربية التي اتخذ كل طرف في إطارها لأسباب مختلفة السبيل الأقل وعورة فحققوا اسوأ نتيجة ممكنة». (سنوات التبدل العنيف).

وزعم كيسنجر بأنه كان يعتقد بأن مصلحة الجميع ستخدم على أحسن وجه بخلق وجود أردني في

الضفة الغربية بأسرع ما يمكن، وأن ذلك سيجعل الأردن المعتدل المفاوض في المرحلة الفلسطينية من عملية السلام. وقال بشيء من التنديد بأن عدداً متزايداً من:

«الواقفين على الجوانب ـ حكومات اوروبية ومفكرين ـ كانوا يدفعون إلى الواجهة منظمة التحرير الفلسطينية وكأنها المفتاح الحديث (Fashionable Key) لفتح الضفة الغربية. كنت متأكداً بأنها ستوصد الباب للتسوية بالمزلاج، فمجرد ادخال اسرائيل لغرفة مؤتمر مع مجموعة كانت قد أقسمت على القضاء عليها، وشنت عليها طيلة حقبة من الزمن حملة إرهابية، سيكون مهمة ضخمة تستهلك الطاقة والعاطفة وكميات ضخمة من الوقت يتجمد خلالها كل التقدم للمستقبل. لم أعتقد بأنه يمكن تحقيق ذلك بدون أن نظهر لإسرائيل بوحشية وبصورة نهائية اعتمادها الكامل الشامل على المساندة الأميركية. في رأيي كان ذلك سيقصم ظهر اسرائيل نفسانياً، وسيحطم جوهر الدولة وسيكون ضد مصلحة اميركا لأن إسرائيل مزعزعة المعنويات ستكون في حاجة لحماية أميركية، وفي نفس الوقت أقل قابلية لتقبل نصيحتنا. وسنتورط كضامن في كل حادث قتال على الحدود، ونكون على المدى البعيد قد رهنّا علاقاتنا مع كل دولة في المنطقة. وحتى لو كان حكمي على الأمور خاطئاً وكان في الإمكان إحضار إسرائيل سليمة نفسياً إلى قاعة المؤتمر مع منظمة التحرير الفلسطينية، فسيكون ذلك بداية كابوس مفاوضات وليس نهايته».

هذه العبارات تدل على مدى تحسس ورعاية كيسنجر لمشاعر إسرائيل، وتعاطفه مع أطماعها وتمسكها بمكاسبها العدوانية. وإسرائيل الموغلة في العدوان هي في يقينه الصهيوني أحق بالمراعاة من ممثلي الشعب، ومن الشعب الذي طردته الصهيونية وإسرائيل من أرضه بمساندة الولايات المتحدة ودول الغرب القوية، وما زالت تذيقه التشريد والقتل والويلات داخل الأراضي المحتلة وخارجها. وحتى الأردن المعتدل المحب للسلام والبعيد عن معاداة الولايات المتحدة، حسب اعتراف كيسنجر نفسه، لم يكن له نصيب ملموس فعال في جهود كيسنجر رغم أن له روابط قومية ودستورية مع الضفة الغربية ومع فلسطين، قامت في التاريخ والواقع على أساس الشعب الواحد والساحة الجغرافية الواحدة والمصالح الاقتصادية والمعيشية الواحدة، التي يصعب الفصل بينها باعتراف جميع الأطراف المعنية. ولا يدل من هذا الواقع الذي تميزت فيه محاباة كيسنجر ورؤسائه لإسرائيل، ما ذكره كيسنجر من أنه حاول أن يكوّن للأردن دوراً فيما يتعلق بالضفة الغربية، وأنه عرض رأيه هذا في عدة مناسبات خلال صيف ١٩٧٤، ومنها اجتماع للجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأميركي، حين قال بأن الأردن يجب أن يكون المفاوض مع إسرائيل بشأن الضفة الغربية لأنه:

«أكثر الدول العربية اعتدالاً، وكان صديقاً للولايات المتحدة، ولأن أفضل طريقة لمعالجة القضية الفلسطينية هي في إشراك الأردنيين في قضية الضفة الغربية، وبذلك يتحول نقاش الفلسطينيين إلى جدال بين الأردنيين والفلسطينيين بدلاً من أن يكون بين الفلسطينيين والإسرائيليين».

وأضاف كيسنجر أمام اللجنة بأنه من الناحية الأخرى، فإن السياسات الإسرائيلية كانت في حاجة لتأييد الحزب الديني. وهذا الحزب يرفض الانسحاب من الضفة الغربية. وكان للحكومة في ذلك الوقت أكثرية صوت واحد فقط في الكنيست، وكان قطاع كبير من الشعب الإسرائيلي يعارض قيام سلطة عربية لها استقلال ذاتي سياسي في الضفة الغربية:

«وكان هناك في إسرائيل من يقاوم التخلي عن أصغر قطعة من الأرض التي اعتقدوا بأنها أعطيت لليهود في التوراة».

وكان إجراء انتخابات بعد وقت قصير من الانتخابات الأخيرة على أمل تشكيل حكومة جديدة يستغرق ستة أشهر على الأقل. وكان سيعني التوقف عن التحرك في الوقت الذي كان فيه نفوذ الولايات المتحدة على أعلى مستوى بعد نجاح فصل القوات على هضبة الجولان. وأمام كل هذا، كان من الصعب على الرئيس نيكسون أن يضغط على إسرائيل لتقبل بمفاوضات أردنية، لأنه كان يجابه تهمة التقصير وخيانة الواجب والأمانة بسبب تورطه الشخصي في فضيحة (ووترغيت)، ولم يكن يرغب بطبيعة الحال في مضاعفة خصومه المحليين داخل البلاد. وادعى كيسنجر كذلك بأن الرئيس أنور السادات كان معارضاً للخيار الأردني، ولم يكن يرغب في انتظار مفاوضات أردنية ـ إسرائيلية قبل أن يسترد جزءاً آخر من سيناء، وأن:

«عدم ثقته من أعماقه بحسين، عززت تقديراته بأن مفاوضات لفصل القوات على الجبهة الأردنية احتوت على مطبات عديدة تمنع إسناد عملية سلام الشرق الأوسط عليها. وهي (العملية) التي رعاها (السادات) بمشقة مؤلمة حتى هذه المرحلة».

وظن كيسنجر بأنه لا بد أن يكون الرئيس السادات قد استنبط أن عملية الفصل على الجبهة الأردنية لا يمكن أن تبقى قضية منفصلة، وانما ستفتح الدراما الفلسطينية التي ستتجاوب أصداؤها في المنطقة، وتعطل خطط السادات الانعزالية وتوقيتها. وزعم كيسنجر كذلك بأن سوريا لم تكن «متلهفة» على تحرك أردني. وأن الرئيس الأسد لم يرفض خلال محادثاته معه أن يكون لجلالة الملك حسين المسؤولية الرئيسية في مفاوضات الضفة الغربية، ولكنه أشار من دون التزام إلى أنه يجب التفكير ملياً للعثور على الأسلوب الصحيح لمعالجة المشكلة الفلسطينية. واستنتج كيسنجر من ذلك بأن سوريا كانت متحفظة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وذكر أنها سعت للسيطرة عليها لتحقيق حلم الأجيال القديم الذي يرى فلسطين جزءاً من سوريا الكبرى. وأنها أيدت بثبات ما أسمته حقوق الشعب الفلسطيني، وإن كانت بعد سنوات:

«قليلة قاومت استيلاء منظمة التحرير الفلسطينية على لبنان وحالفت مؤقتاً المسيحيين المكروهين لمنع السيطرة الفلسطينية على دولة مجاورة هي لبنان».

وزعم كيسنجر كذلك بأن سوريا في سنة ١٩٧٤، لم تقدم خطة محددة لمصلحة الحق الفلسطيني:

«ولم يذكر أي مسؤول سوري رئيسي ابداً فصل القوات في الضفة الغربية مع أي شريك كاحتمال جدي».

وعبّر كيسنجر عن بعض الأسف لأنه ترك الخيار الأردني معلقاً دون أن يلتزم به، فجاء مؤتمر قمة الرباط العربي في ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٤، واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد الناطق باسم الضفة الغربية، وأزاح الأردن عن دوره، وبذلك أصبحت المعضلة الإسرائيلية والمأزق التفاوضي الفلسطيني كلاهما أمراً لا مفر منه، وهو:

«ما كنت قد تنبأت به ولم اتفاداه».

«أوراق اللعبة بيد أميركا»

الأمم المتحدة تقرر: «الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»

بعد أن تخلى الرئيس فورد عما بدا أنه محاولة لإعادة تخطيط السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، بعد إجراء التقييم للسياسات الأميركية السابقة، استمر كيسنجر في مساعي الحلول الانفصالية. ولم يعد الرئيس الأسد أو الرئيس السادات يتوقعان أن يتوصل مؤتمر جنيف إلى نتائج إيجابية، حسبما أبلغا محمود رياض. ولم يكن السوفيات مهتمين بانعقاد هذا المؤتمر بسرعة لأنهم فضلوا التباحث مع الرئيس فورد قبل المؤتمر. (مذكرات محمود رياض). كان ذلك في سنة ١٩٧٥. وفي هذا الوقت، صعدت الولايات المتحدة حملتها ضد الصومال والرئيس الصومالي زياد بري، واتهمته بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي لدرجة انه سمح بإقامة قواعد سوفياتية في بلاده. ولقد اقتنعت بعض الدول العربية وغيرها بهذه المزاعم الأميركية. وقام الرئيس زياد بري بزيارة لعدد من الدول العربية، وبذل جهداً لإقناع رؤساء هذه الدول بكذب الولايات المتحدة فيما تدعيه عن قواعد سوفياتية في الصومال. وعندما اجتمع بالرئيس السادات في القاهرة (أيار/ مايو ١٩٧٥):

«أخرج له السادات خريطة قال ان الولايات المتحدة قد أمدته بها وعليها مواقع القاعدة السوفياتية بميناء بربرة الصومالي. وقد رد الرئيس زياد بري بأنهم ينشئون في بربرة ميناء بحرياً ومطاراً دولياً، ولكن لا توجد على الإطلاق اية قواعد سوفياتية بالمنطقة»[٣٩].

وعندما اجتمع محمود رياض مع الرئيس الصومالي، استعلم منه عن «الصور التي توزعها الولايات المتحدة والتي يظهر فيها صاروخ في ميناء بربرة»، دهش محمود رياض عندما أبلغه الرئيس أن الصورة هي «لمئذنة جامع»[٤٠]. وبعد التهديد الأميركي المرتبط بمناطق البترول، أخذت الولايات المتحدة تتحدث عن

ضرورة حماية أمن الخليج من التهديد والخطر السوفياتيين، وبدا ذلك وكأنه محاولة لصرف اهتمام الدول العربية عن الخطر الأكيد الواضح وهو خطر اسرائيل الاستيطاني التوسعي. وفي هذا السياق دعا شاه إيران إلى قيام تعاون عربي - إيراني، ولم تقبل الكويت والعراق بعقد حلف عسكري مع إيران، وزعم الشاه عندما قابله محمود رياض في طهران في ٦ تموز/ يوليو ١٩٧٥، بأن إيران ستقف إلى جانب العرب، واقترح أن تشكل منظمة التحرير حكومة في المنفى، وأنه يرى أن تشكيل مثل هذه الحكومة سيبعد المتطرفين الفلسطينيين، الذين يدربون الإيرانيين المعارضين لحكم الشاه على أعمال التخريب التي ينوون القيام بها في إيران. وقال الشاه إنه يرغب في تعاون أمني بين دول المنطقة لمنع امتداد الخطر الشيوعي. وخلال اجتماع المؤتمر الإسلامي في جدة، قال الشيخ صباح وزير خارجية الكويت لوزير خارجية إيران، انه من الضروري أولاً تسوية بعض المشاكل القائمة بين إيران وبعض الدول العربية، مثل قضية الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي احتلتها إيران بالقوة العسكرية، وأجاب وزير خارجية إيران بأن قيام التعاون سيسهل حل المشكلات القائمة. ولم يتم التوصل إلى نتائج في اجتماع وزراء الخارجية العرب وإيران خلال المؤتمر الإسلامي. (مذكرات محمود رياض).

عندما تقرر أن يجتمع الرئيس السادات بالرئيس الأميركي جيرالد فورد في سالزبورغ، قام الرئيس المصري بزيارة تمهيدية لعدد من الدول العربية كرر خلالها أن: «تسعين بالمئة من اوراق اللعبة في يد اميركا». وخلال لقائه مع الرئيس فورد في أول حزيران/ يونيو (١٩٧٥)، طلب السادات أن تعلن الولايات المتحدة أنه يتوجب على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فرفض الرئيس الأميركي هذا الطلب، واكتفى بـ:

«ترديد وعود ذات صفة عامة على طريقة نيكسون بأن الولايات المتحدة سوف تسعى من أجل ذلك».

ومن جانبه رفض الرئيس السادات إنهاء حالة الحرب مقابل إنسحاب إسرائيلي جزئي جديد في سيناء، ولكن عندما جاء كيسنجر إلى المنطقة في ٢٠ آب/ اغسطس، تم الاتفاق بين مصر وإسرائيل على تسوية جزئية تم التوقيع عليها في جنيف بتاريخ ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥:

«وبمقتضى هذا الاتفاق الجزئي تعهدت إسرائيل بإجراء انسحاب محدد في سيناء شرق المضايق يعيد لمصر آبار بترولها في أبو رديس ورأس سدر، ومقابل ذلك تعهدت مصر بأن النزاع في الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة، وإنما بالوسائل السلمية وبعدم استخدام القوة أو التهديد بها وعدم فرض الحصار البحري. وهكذا تعهد السادات بتخلي مصر عن حقها بل واجبها في النضال قبل أن تلتزم إسرائيل بالحل الشامل وسحب قواتها من جميع الأراضي المحتلة. كما تعهد بالموافقة على مرور المشحونات غير العسكرية من وإلى إسرائيل عبر قناة السويس واستمرار عمل قوة الطوارىء الدولية، وقبل بانشاء محطات رقابة وإنذار مبكر لكل من الطرفين، ومنها ثلاث محطات إنذار مبكر تكتيكي يديرها مئتان من الأميركيين. وكانت هذه التسوية هي اتفاقية فض الاشتباك الثانية في سيناء التي تعهد بموجبها أنور السادات بعدم اللجوء للقتال لتحرير الأراضي المصرية والعربية. ورفض السوفييت حضور توقيع الاتفاقية في جنيف «حسبما أبلغوا وزير الخارجية الأميركية... الذي كان قد وعد الوزير السوفييتي في مايو [حزيران] بأن الولايات المتحدة لن تأخذ مبادرة منفردة في أزمة الشرق الأوسط»».

واعتبر السوفيات أنهم استبعدوا من المشاركة في مباحثات الاتفاقية، وأنها «غير مشروعة»، وأنهم «لا يتحملون المسؤولية التاريخية» عنها، وأن استخدام خبراء أميركيين بموجبها يخالف قرارات الأمم المتحدة[41]. وحسب تعليق محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية المصرية السابق:

«كان كيسنجر قد وجد ضالته المنشودة في الرئيس السادات رئيس مصر مركز الثقل في الجانب العربي. وكان تعامله السابق معه أثناء مناقشة اتفاقية فض الاشتباك قد اغراه وفتح شهيته للمزيد من التعاملات، فاتجه نحو إبرام اتفاقية ثانية بين مصر وإسرائيل»[42].

وذكر الوزير المصري أن من شروط هذه الإتفاقية العجيبة:

«حكماً عجيباً وهو أن الاتفاقية مستمرة ولا تنقضي إلا إذا حلت محلها اتفاقية جديدة، فضلاً عن التزامات شفهية من قبل الرئيس السادات مثل التعهد برفع الحظر على بعض الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل، وتخفيف حدة الدعاية والإعلام ضد إسرائيل»[43].

إضافة إلى ما كسبته إسرائيل من اتفاقية سيناء الثانية مقابل انسحابها بضعة كيلومترات من سيناء، فإنها حصلت من الولايات المتحدة على ثلاثة اتفاقات، تعهدت فيها الولايات المتحدة أن تقدم لإسرائيل معونات اقتصادية ومساعدات عسكرية ومعدات متطورة مثل طائرات ف (١٦) وصواريخ بيرشنغ أرض - أرض مزودة برؤوس تقليدية، كما تعهدت بتأمين البترول ونقله إلى إسرائيل إذا لم تتمكن إسرائيل من الحصول على البترول بنفسها. وألزمت الولايات المتحدة نفسها بالوقوف إلى جانب إسرائيل في حال قيام مصر بخرق الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل:

«وفي أية اجراءات لتصحيحه بواسطة حكومة الولايات المتحدة الاميركية... إن حكومة الولايات المتحدة الاميركية سوف تصوت ضد اي مشروع قرار يقدم إلى مجلس الأمن وتجده - في تقديرها - مؤثراً بشكل غير ملائم على الاتفاق»[٤٤].

وتعهدت الولايات المتحدة برفض المقترحات التي تجدها هي وإسرائيل ضارة بمصالح إسرائيل، وأكدت التزامها المستمر بـ «بقاء وسلامة إسرائيل»، وأنها ستنظر بجدية إلى أي تهديدات توجه لأمن إسرائيل وسيادتها بـ «واسطة أية قوة دولية»، وستتشاور مع إسرائيل فوراً بشأنها. ويقول ويليام كوانت في كتابه Decade of Decisions، إن المقصود بالقوة الدولية هو الاتحاد السوفياتي. كما ذكر هيكل بأن المذكرة الخاصة بمؤتمر جنيف، أكدت التزام أميركا بأن لا تعترف ولا تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية «طالما أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بحق إسرائيل في البقاء، ولا تقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨»، وأن تنسق الولايات المتحدة استراتيجيتها في مؤتمر جنيف مع إسرائيل، وتوافق على أن:

«تبذل كل جهدها في المؤتمر للتأكد من ان جميع المفاوضات في المسائل الحيوية سوف تكون على أساس ثنائي...».

كما و:

«أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تعارض - وإذا دعت الضرورة سوف تصوت ضد - أية مبادرة في مجلس الأمن تستهدف إدخال تغييرات على الشروط التي قام عليها مؤتمر جنيف. وسوف تعارض أيضاً بنفس الطريقة اية محاولات لتعديل قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بطريقة تجعلهما غير ملائمين لأهدافهما الاصلية»[٤٥].

وفي مقابل هذه الالتزامات السخية لإسرائيل، وعدت الولايات المتحدة مصر أن تحاول إجراء مزيد من المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وأن تقدم مساعدة فيما يتعلق بمحطة الإنذار المبكر المصرية في المنطقة العازلة، وأن تتشاور مع مصر بشأن أي انتهاكات إسرائيلية للاتفاقية بين مصر وإسرائيل. وجاء في تعليق لمحمد ابراهيم كامل وزير الخارجية المصري السابق:

«أما الطامة الكبرى فهي أن هذه الاتفاقية وإن كانت سرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا ان سريتها لم تمتد إلى مصر، فقد نصت الفقرة الأخيرة من الاتفاقية الثالثة على: «أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد أخطرت حكومة إسرائيل بأنها قد حصلت على موافقة مصر على مضمون الاتفاق المشار إليه اعلاه». أي ان الرئيس السادات كان قد احيط علماً بها ووافق عليها قبل إبرامها»[٤٦].

ويعلق كوانت على سياسة أميركا في ذلك الوقت بأنها كانت تؤدي إلى تقسيم العرب وبالتالي إضعافهم، وأنها لم تراع لدرجة كافية، أنه لا يمكن تجاهل الفلسطينيين في تسويات النزاع العربي - الإسرائيلي. وهكذا كانت اتفاقية سيناء مع الاتفاقات الأميركية - الإسرائيلية الثلاثة مغنماً ضخماً لإسرائيل. ولم يقبل عدد من الدول العربية ولا منظمة التحرير الادعاء الأميركي بأن الاتفاق بين مصر وإسرائيل كانت خطوة على طريق الحل الشامل، وإنما وجدوا فيه خروج قوة مصر من الجبهة العربية، وإنهاء حال الحرب بينها وبين إسرائيل، رغم استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجزء الأكبر من سيناء وللضفة الغربية والجولان. كما وجدوا أن الإتفاق يمكّن إسرائيل من سحب قواتها عن الجبهة المصرية وحشدها على الجبهة الأردنية والسورية، وأنه مخالف لقرارات القمة العربية. وصدر بيان مشترك وقعه الرئيس حافظ الأسد وجلالة الملك حسين في ١١ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥ جاء فيه:

«إن هذه الإتفاقية قد احدثت شرخاً في العلاقات العربية، وأن تلك الاتفاقية الجزئية تخدم العدو الإسرائيلي ولا تحقق أي مكسب عربي»[٤٧].

وفي حديث تلفزيوني في اميركا بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر، علق الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي على موقف الولايات المتحدة، بعد أن أذيعت تفاصيل التعهدات الأميركية لإسرائيل، فقال بأن:

«تعهدات الولايات المتحدة بشأن التوصل إلى حل لن تثمر ما دامت الولايات المتحدة تقوم بتسليح اسرائيل بهذا الشكل الضخم، وترفض في نفس الوقت التعامل مع الفلسطينيين. وأبدى قلق الدول العربية من امداد الولايات المتحدة لإسرائيل بصواريخ بيرشنج التي يصل مداها إلى خمسمئة ميل، وتستطيع حمل رؤوس ذرية»[٤٨].

وبالنسبة إلى إصرار الولايات المتحدة على أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار (٢٤٢) يقول محمود رياض في مذكراته:

«ومن ناحية اخرى، فقد كان من رايي أنه امر معيب للغاية أن تضع الولايات المتحدة شرطاً للتفاوض مع المنظمة، تفرض فيه على المنظمة الاعتراف بالقرار ٢٤٢. فالولايات المتحدة هي التي أصرت في عام ١٩٦٧، عندما كنت اتفاوض مع مندوبها بالأمم المتحدة جولدبرج لاستصدار قرار من مجلس الأمن، على عدم مناقشة القضية الفلسطينية، وأن يقتصر القرار على إنهاء النزاع الذي نشب بين الدول العربية وإسرائيل عام ١٩٦٧، وبالتالي، فإن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لم يتطرق إطلاقاً إلى معالجة القضية الفلسطينية. ولذلك فإن إصرار الولايات المتحدة على أن تعترف المنظمة بالقرار رقم ٢٤٢ فيه تشويه للحقيقة بالنسبة للقرار ومضمونه، ووضع للعراقيل أمام إيجاد حل للقضية الفلسطينية»[٤٩].

في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (٣٣٧٩) بشأن إزالة جميع أشكال التمييز العنصري، وقلقها من ظهوره في عدة مناطق من العالم، وأشار القرار إلى الحلف الأثيم بين جنوب أفريقيا والصهيونية، وإلى أن التعاون الدولي والسلام يتطلبان تحقيق التحرر الوطني والاستقلال، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي والصهيونية والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا، والتمييز العنصري في جميع أشكاله، ويتطلبان كذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير. وبعد أن أشار القرار إلى نظام الحكم العنصري في فلسطين المحتلة وزيمبابوي وجنوب أفريقيا، وإلى إدانة الصهيونية بشدة لأنها تهدد سلام العالم وأمنه، وإلى دعوة جميع الدول لمعارضة هذه الايديولوجية العنصرية والامبريالية، نص على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة:

«تقرر أن الصهيونية هي شكل من العنصرية والتمييز العنصري»[٥٠].

ولقد أيدت القرار اثنتان وسبعون دولة، وعارضته خمس وثلاثون دولة، وامتنعت عن التصويت اثنتان وثلاثون دولة. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل وفرنسا والمانيا الغربية وإيطاليا من الدول المعارضة.

وبعد يومين من هذا القرار، قدّم هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية الأميركي الذي يصفه محمود رياض بأنه خبير في قضية الشرق الأوسط، وثيقة إلى مجلس النواب الأميركي بين فيها أنه من الضروري مراعاة «المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني» عند التفاوض من أجل سلام عربي ـ إسرائيلي. وكالعادة احتجت إسرائيل واهملت الوثيقة.

استمر السادات في سياسة التقارب مع الولايات المتحدة. وفي أواخر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥، قام بزيارتها والقى خطاباً في جلسة مشتركة لمجلس النواب والشيوخ، ذكر فيه أن القضية الفلسطينية هي أساس النزاع في الشرق الأوسط، وحث الولايات المتحدة على تأييد حق الشعب الفلسطيني في وطن قومي، وعبر عن قلقه من تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل. وكان تقارب الرئيس السادات مع أميركا على حساب علاقاته مع الإتحاد السوفياتي. ففي آذار/ مارس ١٩٧٦، أعلن إلغاء معاهدة الصداقة مع السوفيات أمام مجلس الشعب المصري، واتهم الروس بعدم مراعاة هذه المعاهدة، وبأنهم امتنعوا عن تزويد مصر بالأسلحة وقطع الغيار. وفي هذه المرة كذلك، لم يحصل الرئيس السادات على منفعة لمصر أو للعرب من الولايات المتحدة مقابل إلغاء المعاهدة المصرية ـ السوفياتية، خصوصاً وأن الإلغاء تصادف مع بداية الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية في أميركا، التي تنافس فيها جيرالد فورد والمرشح الديمقراطي جيمي كارتر لكسب أصوات اليهود الأميركيين، ولم يكن الوقت مناسباً لأي تحرك سياسي لا يرضي اليهود وإسرائيل، حتى لو توافرت النيات الحسنة في الجانب الأميركي.

الهوامش

(١) Henry Kissinger, **Years of Upheaval** (Boston: Little Brown, 1982), p.616.

(٢) هشام شرابي، **الدبلوماسية والاستراتيجية في الصراع العربي الاسرائيلي** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥)، ص ٧٨ ـ ٨٠.

(٣) كان نيكسون منهمكاً في مشاكل حرب فيتنام والتقارب مع الصين ومفاوضات تحديد السلاح الاستراتيجي مع السوفييت واهتم بأن يحرز نجاحاً فيها في سنة الانتخابات ١٩٧٢.

(٤) Kissinger, **Years of Upheaval,** p.631. «We Could not have survived».

(٥) سوندرز كان من المفاوضين الأميركيين في عهد نيكسون وكارتر ـ هارولد سوندرز ـ كتاب (الحيطان الأخرى).

(٦) أحمد بهاء الدين، «محاورات مع السادات،» في: **الدستور** (الأردن)، ١٣/١٠/١٩٨٦.

(٧) Kissinger, **Years of Upheaval,** p.655.

الترجمة فيها شيء من التصرف.

(٨) سمو الأمير حسن بن طلال في مجلة: *American Arab Affairs* (Summer 1984), p.82.

(٩) Henry Kissinger, **White House Years** (Boston: Little Brown, 1979), p.1277.

(١٠) Kissinger, **Years of Upheaval,** p.781.

(١١) المصدر نفسه، ص ٧٨٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧٨٦ ـ ٧٨٧.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) Richard Nixon, **The Memoirs of Richard Nixon,** (New York: Grosset and Dunlap, 1978), vol.II, p.559.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٨٥.

(١٦) الترجمة فيها بعض التصرف دون الاخلال بالمعنى الأساسي.

(١٧) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، ٢ مج، انظر مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٤٩٥.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٩٦ ـ ٤٩٧.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٩٩.

(٢٤) الأمم المتحدة، **قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ٤٧ ـ ٧٢، ٤٧ ـ ٧٤، ٧٥، ٧٦**؛ جمع وتصنيف سامي مسلم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، ١٩٧٣)، ٤ مج. انظر: جورج طعمة، **مجلد القرارات ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤**، القرار رقم (٣٢١٠) تاريخ ١٤ اكتوبر ١٩٧٤.

(٢٥) رياض، المصدر نفسه، ص ٥٠١.

(٢٦) طعمة، المصدر نفسه، قرار رقم ٣٢٣٦.

(٢٧) المصدر نفسه، قرار رقم (٣٢٣٧).

(٢٨) رياض، ص ٥٠١ ـ مذكرات محمود رياض.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٥٠٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٥٠٧.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٠٩ ـ ٥١٠.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥١٠ ـ ٥١١.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٥١٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٥١٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٥١٦.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) محمد حافظ اسماعيل، «أمن مصر القومي في عصر التحديات،» في: **الراي** (الأردن)، ٦/١١/١٩٨٧.
(٤٢) محمد ابراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات** (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٨٧.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) محمد حسنين هيكل، **حديث المبادرة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨. نقلاً عن محضر جلسة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي، ٣ اكتوبر ١٩٧٥.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.
(٤٦) كامل، المصدر نفسه، ص ١٨٩.
(٤٧) رياض، **مذكرات محمود رياض**، ص ٥٢١.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ٥٢٢.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٢٠.
(٥٠) **United Nations Resolutions on Palestine** (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1975).

القسم الرابع

السادات يصلي في القدس...
واليهود يرقصون

جاء عهد الرئيس جيمي كارتر حاكم ولاية جورجيا السابق. وقالت بعض المجلات الأميركية ان ابتسامته الحلوة، التي كانت تطلع على الناس في صوره على شاشات التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى، كانت من العناصر المؤثرة في نجاحه. ونشأ انطباع في الولايات المتحدة والخارج بأن الرئيس الجديد معني بالمبادىء والأخلاق وبحقوق الإنسان. وفي مذكراته انتقد كارتر ابتعاد السياسات الأميركية من أيام الرئيس ترومان عن (الأخلاقيات)، واستناد مواقف أميركا من الدول الأخرى إلى مقياس ما إذا كانت تلك الدول تتبع سياسة معادية للشيوعيين والدول الشيوعية. وقال بأن الولايات المتحدة كانت تحمي الملوك والرؤساء الديكتاتوريين اليمينيين، دون أن تنتقد أعمالهم التعسفية وتلتزم بحمايتهم من أي حركات داخلية يمكن أن تؤدي إلى قيام حكومات أكثر ليبرالية. وبدلاً من أن تساعد على نجاح ونشر الحرية والمبادىء الديمقراطية، ظهر بأن الحكومات الأميركية تعتقد بأنها في المعترك الدولي لا يمكن أن تنافس بشكل فعال إلا إذا تصرفت بموجب القواعد نفسها، أو من دون مراعاة أي قواعد مثلما يتصرف «الشريرون». وعبّر كارتر عن انزعاجه وقلقه العميق من الأكاذيب التي كانت تنشر على الشعب الأميركي، ولأن الشعب الأميركي كان يعزل عن المساهمة في تحديد سياسة أميركا الحربية والسياسية في فيتنام كامبوديا وتشيلي وفي بلاد أخرى. وأشار كارتر إلى نشاطات محرجة أخرى قامت بها الحكومات الأميركية مثل دور وكالة الاستخبارات المركزية في التخطيط للقتل وفي جرائم أخرى[1]. وكان كارتر يرى بأن أميركا كانت:

«في أوج القوة والتأثير عندما كانت تؤكد التزامها بالحرية والديمقراطية في سياستها الخارجية. ومن المتناقضات انه ذكر مثالاً على ذلك أن الرئيس ترومان كان في التاريخ الحديث أقوى مناصر لحقوق الانسان على المستوى الدولي، وقال ان تشجيعه لتأسيس الأمم المتحدة وثباته في وجه الضغط العظيم عندما سارع إلى الاعتراف بدولة إسرائيل الجديدة، كانا من أزهى مظاهر النفوذ الأميركي في أبدع حالاته..».

هكذا وصف جيمي كارتر «روعة» السياسة الأميركية ونفوذها «الأخلاقي»، الذي ساهم في اغتصاب وطن شعب عربي وطرده من أرضه، وفي فتح طريق الحروب والمآسي والمذابح في قلب العالم العربي، وهدد أمن العالم وسلامته. وهكذا يمكن أن يتساءل الشعب الذي ما زال ضحية قيام إسرائيل على أرضه كيف يمكن لرجل مسؤول من طراز كارتر، ولو عن عقيدة خاطئة، أن يشوه مبادىء الرحمة والمحبة التي نادى بها النبي الكريم عيسى المسيح، وأن يعتبر أبشع الجرائم في حق شعب وأمة عملاً اخلاقياً رائعاً متميزاً في تاريخ أميركا، وذلك رغم أنه كان على علم بالظلم والتشريد والمآسي التي تعرض لها عرب فلسطين، وبحرمانهم من أرضهم وحقوقهم الوطنية المشروعة. وهو الذي أعلن تصميمه على التمسك بحقوق الانسان وبالمبادىء الأخلاقية التي يجب أن تحكم سياسات الدول في هذا العالم.

كانت للرئيس كارتر معتقدات دينية قوية ترتبط بالتوراة واليهود وبالأرض المقدسة. وكان قد سمع عن الصهيونية عن طريق زوج أخته اليهودي. (كوانت ـ كامب ديفيد).

وعندما كان حاكماً لولاية جورجيا دعته غولدا مائير لزيارة اسرائيل، فلبى الدعوة مع زوجته في شهر ايار/مايو سنة ١٩٧٣. وأتاحت له الزيارة الاطلاع بصورة مباشرة على جغرافية إسرائيل واحتياجاتها الدفاعية، وقال في مذكراته:

«وتعلمنا خلالها عن أرض التوراة التي كنّا قد درسناها من ايام طفولتنا المبكرة».

وتجول كارتر وزوجته في مرتفعات الجولان. وأطلعه رئيس الاستخبارات الإسرائيلية على قدرات إسرائيل وجاراتها الحربية. وتباحث كارتر مع رئيس الوزراء وزعماء آخرين مثل اسحق رابين بشأن الامور نفسها، وذكر في مذكراته بأن زيارته لإسرائيل أثرت فيه. وأنه عندما كان يحضر لحملته الانتخابية للرئاسة تابع دراساته لتاريخ المنطقة المعقد. وعندما أعلن ترشيحه للرئاسة أبرز بصفة خاصة تأييده لالتزام أميركا بأمن وسلامة إسرائيل. وبالنسبة إلى روابطه الروحية والدينية مع اليهود وإسرائيل قال كارتر:

«في انجذابي لإسرائيل، شاركت عواطف وأحاسيس معظم المعمدانيين الجنوبيين بأن الأماكن المقدسة التي نحترمها، يجب أن يحافظ عليها وأن تكون مفتوحة لزيارة المسيحيين، وكذلك يجب فتح الأماكن المقدسة لاتباع الديانات الأخرى. وقد تذكرت بأنه قبل حرب ١٩٦٧ لم تكن هناك ضمانات لأن تكون هذه الأماكن مفتوحة. تحت الحكم الأردني كثيراً ما اغلقت هذه الأماكن ونهبت بعض المقابر المقدسة وأماكن أخرى مقدسة. إن القيم الأخلاقية اليهودية ـ المسيحية ودراسة الكتاب المقدس كانت روابط بين اليهود والمسيحيين، وكانت دائماً جزءاًمن حياتي. واعتقدت كذلك بعمق كبير بأن اليهود الذين نجوا من (المذبحة) الكبرى يستحقون (امتهم) الخاصة. وأن لهم الحق في أن يعيشوا بسلام بين جيرانهم، واعتبرت بأن هذا الوطن (إسرائيل) لليهود يتوافق مع تعاليم الكتاب المقدس، ولذلك فهو مقدر من الله. هذه المعتقدات الأخلاقية والدينية جعلت التزامي بسلامة إسرائيل لا يتزعزع»[٢].

وفي خضم هذا الانحياز المبدئي لليهود وإسرائيل، لم يتورع كارتر عن توجيه الاتهام إلى الأردن البعيد عن التعصب، وتغاضى عن الاعتداءات اليهودية والإسرائيلية العنصرية الحاقدة والإجرامية على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في الأراضي المقدسة. وعلى كل حال، فإن كارتر يوضح المؤثرات على تفكيره فيقول بأنه كان يجد أن الولايات المتحدة وإسرائيل دولتان ديمقراطيتان، وأن حجم إسرائيل الصغير وقلة عدد سكانها نسبياً وعدد خصومها أثار فيه شعوراً بالمسؤولية للحفاظ على الإسرائيليين قادرين على الدفاع عن أنفسهم. فالعرب لم يقبلوا بقرار التقسيم، ورغم أربعة حروب فإن الإسرائيليين نجوا. وقال كارتر أنه أعجب بشجاعة الإسرائيليين وكان شاكراً لله لنجاحهم في تأسيس بلدهم وبقائها. وأضاف كارتر بأن العديد من الاميركيين شاركوا في المشاعر نفسها. وقال كذلك إن مشكلة فلسطين كانت تعزل إسرائيل في المجتمع الدولي.

بعض اللوم للدول العربية وبعض العطف للفلسطينيين

لم تكن لدى كارتر قبل مجيئه للرئاسة مشاعر قوية تجاه الدول العربية. ولم يكن قد زار أياً منها أو تعرّف على زعمائها. ولكنه كان يعلم بأن الدول العربية اجتمعت بتصميم على اعتراف عام بحقوق الفلسطينيين، الذين كانوا يرزحون تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة، والذين كانوا لاجئين من موطنهم ويقيمون في الأردن ولبنان والبلاد الأخرى القريبة. وبدلاً من أن يركز كارتر على العدوان الذي أنزله الإسرائيليون وأميركا والغرب بالفلسطينيين، وعلى التشريد والظلم الذي أصابوهم به، فإنه يوجه شيئاً من الانتقاد إلى مصر والأردن، فذكر في مذكراته أن سجل العرب تجاه الفلسطينيين كان به نقص كبير قبل سنة ١٩٦٧. وعندما احتلت مصر قطاع غزة، والأردن الضفة الغربية، لم تتحرك كلتا الدولتين لمنح الحكم الذاتي للفلسطينيين وهذا الانتقاد يدل على جهل بطبيعة الروابط القديمة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وينسى أو يتجاهل المشاركة الوحدوية الكاملة التي قامت بين الأردن وما ظل متحرراً من فلسطين بعد سنة ١٩٤٨. كما لا يراعي أن مصر حافظت على عروبة قطاع غزة وحمته من اسرائيل وأهدافها التوسعية والاستيطانية والطرد والتشريد حتى سنة ١٩٦٧. ولكن كارتر أشار إلى أنه، على وجه العموم، لم تتولد ذكرى بأن الفلسطينيين «غير المحظوظين» عوملوا معاملة سيئة جداً

من قبل بعض الدول «المضيفة». ولكن كان هناك تذكير دائم وناشط بالورطة والتعاسة التي عاناها الفلسطينيون تحت الحكم الإسرائيلي. ومع أن إسرائيل كانت تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية «مجموعة قطاع طرق»، فإن معظم الدول اعترفت بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، وكانت المنظمة تحرز انتصارات وتقدماً في المحافل الدولية على حساب إسرائيل. ويستطرد كارتر فيقول في مذكراته:

«وبما انني جعلت التزام امتنا بحقوق الانسان مبدأ مركزياً لسياستنا الخارجية، فإنه كان من المستحيل أن أتجاهل المشاكل الخطيرة في الضفة الغربية. إن انتهاك الحقوق الفلسطينية لم يستخدم فقط ضد إسرائيل، ولكنه كان مخالفاً للمبادىء الأساسية الأدبية والأخلاقية لبلدينا [أميركا وإسرائيل]. في رايي كان من الضروري أن تعمل الولايات المتحدة لأن تستخلص لهؤلاء الناس حق التصويت وحق الاجتماع وحق مناقشة المسائل التي تمس حياتهم، وحق استملاك الممتلكات دون خوف من أن تصادر. وكذلك الحق بأن يكونوا متحررين من الحكم العسكري. إن انكار هذه الحقوق كان موقفاً لا يمكن الدفاع عنه لمجتمع حر وديمقراطي. وأنا كنت قد وعدت بأن أسعى وراء حلول لمشاكل مثل هذه أينما وجدت»[٣].

وكان كارتر يدرك حاجة إسرائيل لحماية نفسها ضد «الارهاب»، ولكنه كان يرى أنه يجب إيجاد تسوية للمشاكل الأصلية بدلاً من متابعة العنف المستمر الذي هدد بالانتشار خارج حدود الشرق الأوسط، وربما أدى إلى توريط الدول العظمى في مجابهة وصدام. وكان الإسرائيليون يزعمون بأن الفلسطينيين لهم حقوق كأفراد، وأنه يجب الاعتراف بهذه الحقوق، ولكن لم يكن لهم حقوق أو وضع شرعي (Status) كشعب أو أمة. ويذكر ويليام كوانت في كتابه **كامب ديفيد** (بالانكليزية)، أن كارتر في تعاطفه مع الفلسطينيين كان يجد في وضعهم تشابهاً مع وضع السود في الولايات المتحدة، وأنه نظر إلى قضيتهم من منظور حقوق الإنسان، وكان يربط بين أزمة البترول والطاقة والنزاع العربي ـ الإسرائيلي. وفي بداية عهده وفورة حماسه، كان يتحدث علناً دون تحديد عن «وطن» للفلسطينيين، ولكن عندما أدرك أن ذلك يكلفه ثمناً سياسياً في أميركا، أصبح أكثر تحفظاً حتى لا يغضب إسرائيل وأنصارها، وصار يدعو إلى ربط «الوطن الفلسطيني» بالأردن، ثم توقف عن الإشارة إلى هذا الوطن كلياً وأعلن معارضته لقيام دولة فلسطينية. كان كارتر يريد أن تكون منطقة الشرق الأوسط مستقرة وفي حالة سلم. ولم يرغب في أن يرى نفوذ السوفيات يزداد ويتوسع في المنطقة. وكان يعتبر بأن إسرائيل كانت ذات فائدة استراتيجية للولايات المتحدة. وأعلن بأنه سيحارب المقاطعة التجارية العربية ضد الشركات الأميركية التي تتعامل مع إسرائيل، بحجة أن هذه المقاطعة تتعارض مع حقوق الشعب الأساسية (Bill of Rights) الأميركية. واعتبر كارتر ذلك مسألة أخلاقية وليس مسألة دبلوماسية. وفي مناظراته مع الرئيس فورد خلال الحملة الانتخابية، أعلن بأنه سيعتبر أي حظر للبترول من أي دولة بمثابة إعلان حرب اقتصادية، وأنه سيرد على ذلك فوراً بالطريقة نفسها لمنع شحن أي شيء للبلد التي تفرض الحظر ـ لا أسلحة ولا قطع غيار للأسلحة ولا حفارات للتنقيب عن البترول ولا شيء مطلقاً ـ وكان كارتر يريد أن تكون الأمور التالية المحور الأساسي لاهتمام إدارته:

١ ـ حقوق الإنسان.
٢ـ سلامة إسرائيل.
٣ ـ النفوذ السوفياتي.
٤ ـ السلام في الشرق الأوسط.
٥ ـ واردات البترول.

بالنسبة إلى قضية الشرق الأوسط، ذكر الرئيس كارتر بأن كل مستشار تقريباً نصحه بالابتعاد عن هذه القضية. فإن أحداً لم ينجح بحلها من قبل، وقامت أربعة حروب وجربت جميع المقترحات وفشلت. ولكن كارتر رأى تهديدات متزايدة لأميركا في الشرق الأوسط. وكان يرغب في أن يقوم بمحاولة أخرى.

«ربما كنت واثقاً أكثر من اللازم في ان اجد اجوبة لم يتوصل إليها الآخرون»[٤].

وكان الهيكل الرسمي المتوافر للعمل على حل القضية هو مؤتمر جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، وبرئاسة اميركا والاتحاد السوفياتي، وبمشاركة إسرائيل وجاراتها العربيات والفلسطينيين. وكان كارتر

يدرك أن مجرد جمع هذه المجموعة في إطار مؤتمر جنيف كان بحد ذاته معضلة مستعصية على الحل حتى ذلك الوقت. ورغم التعقيدات، فإن كارتر أعتقد بأنه يمكن حصر المشاكل القائمة في ثلاث مسائل رئيسية:

١ ـ سلامة إسرائيل.

٢ ـ من يملك الأرض.

٣ ـ حقوق الفلسطينيين.

هذه كانت خلفية جيمي كارتر الدينية، وارتباطاته العقائدية باليهود وبإسرائيل المبنية على فهمه للتوراة، ومفاهيمه الأخلاقية في سياسات الدولة وحقوق الإنسان، وقناعته الأساسية بالأهمية القصوى لسلامة إسرائيل، واعتبارها ركيزة استراتيجية مهمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. هذه الخلفية تكشف من الأساس ما يمكن اعتباره انحيازاً لإسرائيل على حساب المصالح العربية والفلسطينية، وتساعد على تفهم مساعي وجهود كارتر في معالجاته لقضية الشرق الأوسط، بعد أن وصل إلى الرئاسة الأميركية وأصبح يملك سلطة ونفوذاً عظيمين. وفي إطار هذه الخلفية، كانت هناك ظروف وملابسات غذت اهتمام كارتر للإقدام على معالجة معضلة الشرق الأوسط العربي. وحسبما يذكر محمد حسنين هيكل في: حديث المبادرة كان هناك سيل من أعضاء الكونغرس الأميركي عادوا من زيارات للشرق الأوسط وقالوا لكارتر:

«إنهم لمسوا اعتدالاً كبيراً في المنطقة، وأنها في رأيهم لحظة مناسبة لتناول الأزمة وان النجاح فيها ممكن. وإذا حدث النجاح فهو خير استهلال لرئاسته في مجال السياسة الدولية»[٥].

ومن ناحية أخرى، كان الدكتور ناحوم غولدمان، رئيس المجلس اليهودي العالمي، يجري اتصالات في المغرب ومع رومانيا بشأن النزاع العربي الإسرائيلي، ويبشر بأن مناحيم بيغن القوي المتصلب يستطيع تقديم تنازلات للعرب لا يجسر غيره على تقديمها مثلما فعل ديغول بالنسبة إلى الجزائر. وبالفعل رتب غولدمان اتصالات بين بعض المسؤولين المغاربة الكبار، وبين وزراء إسرائيليين من زملاء بيغن. كما لعب دوراً في التمهيد لزيارة بيغن إلى بوخارست حيث عرض بيغن أفكاره بشأن حل النزاع على الرئيس الروماني، وطلب منه نقلها إلى أصدقائه العرب وفي مقدمتهم الرئيس أنور السادات. وكان من أفكار بيغن أن العرب يجب أن لا يعتمدوا على ضغط أميركا على إسرائيل، لأنها لن تخضع للضغط الأميركي ولن تفعل إلا ما تراه هي نفسها مناسباً لها. وأن إسرائيل تعلم بأن ميزان القوة العسكرية في مصلحتها وهي قادرة على الانتظار والصبر. وان إسرائيل تريد إجراء مفاوضات مباشرة مع العرب:

«وسوف يدهش هؤلاء الذين يتقدمون لإسرائيل من استعداد إسرائيل لملاقاتهم في منتصف الطريق»[٦].

وأضاف بيغن أنه لا يصدق بأن العرب يريدون حياة آمنة مع إسرائيل ما داموا على غير استعداد للحديث معها عن هذا السلام. وأعرب استعداده لمقابلة من يشاء من الزعماء العرب:

«في القدس او اية عاصمة عربية أو في بوخارست أو في نيويورك أو جنيف في اطار الامم المتحدة، أو حتى في البيت الابيض في واشنطن».

عندما جاء جيمي كارتر للرئاسة اختار سايروس فانس وزيراً للخارجية، وبذلك انتهى عهد هنري كيسنجر اليهودي الذي ساهم إلى حد كبير مع الرئيس نيكسون في حرمان العرب من انتصار أوشك أن يتحقق سنة ١٩٧٣، وفي تعطيل تسوية شاملة للنزاع كان يمكن أن تتحرر أراض عربية على أساسها، فيعود بعض الحق إلى أصحابه، ويتراجع خطر الحرب، وتخف معاناة وآلام الشعب الفلسطيني والشعب المصري وأهل الجولان، ويتبدل تاريخ لبنان بمذابحه ومآسيه والخراب والعنف والانحلال الذي عمّ فيه. ومع مجيء كارتر إلى الحكم، تولد شيء من التفاؤل في الأوساط العربية، لأنه كان قد خلق انطباعاً بأنه رئيس يحترم المبادىء، ويدافع عن حقوق الانسان التي تنطبق على الفلسطينيين، وترتبط بحل قضيتهم حلاً عادلاً دون أن يعطل هذا الحل وجود هنري كيسنجر البغيض وسياساته الصهيونية. وعزز هذا التفاؤل مجيء سايروس فانس وزيراً للخارجية، الذي وصفه محمود رياض، وهو وثيق الاطلاع في مجالات السياسة الأميركية ـ العربية، بأنه من الشخصيات الأميركية المشهود لها بالنزاهة وله دراية

سابقة بالمشكلة، وبأنه «يمثل فريقاً لا يؤمن بدبلوماسية الخطوة خطوة التي احاطها كيسنجر دائماً بهالة من الدعاية الاعلامية»[٧]، وإنما كان يؤمن بأن المصالح الأميركية تستدعي:

«تركيز التحرك الأميركي نحو السلام الشامل والدائم، بدلاً من تفتيته في خطوات سريعة تجعل العالم العربي أكثر ارتياباً في حقيقة الأهداف الأميركية»[٨].

وفي ذلك الوقت، كان هناك عامل ايجابي لمصلحة العرب، وهو التضامن العربي الذي ظهر في مؤتمر القمة في القاهرة والذي عقد في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر عقد اجتماع بين الرئيس الأسد والرئيس السادات في القاهرة، وتقرر فيه تشكيل قيادة سياسية موحدة بين بلديهما. وطالبا بأن يجتمع مؤتمر السلام في جنيف في وقت لا يتجاوز شهر آذار/مارس ١٩٧٧. وبالطبع، كان التضامن العربي ضرورياً للتعامل بفعالية مع إدارة الرئيس كارتر، الذي كان لا بد وأن يختط لحكومته سياسته الخاصة بالشرق الأوسط. ولكن من المؤسف أن التضامن العربي لم يستمر طويلاً، وكانت هناك عراقيل والتزامات أميركية زرعها كيسنجر ونيكسون وراءهما، فلا اعتراف أو تفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا اعترفت بـ (حق) إسرائيل في البقاء والعيش بسلام في حدود آمنة، وقبلت بالقرار (٢٤٢) سلفاً رغم عدم اشارته إلى حقوق الفلسطينيين الوطنية والشرعية وإلى حق تقرير المصير، ورغم نواقصه العديدة الأخرى. وكذلك التزمت الولايات المتحدة بقيد التشاور المسبق مع إسرائيل بشأن أي مبادرات أو تحركات سياسية. وتعهدت بالاعتراض:

«على أي مشروع قرار في مجلس الأمن ترى إسرائيل انه يتعارض مع مصالحها. وهي التعهدات التي أكدها كيسنجر إثر اتفاقية سيناء الجزئية»[٩].

وكان الجيش الاسرائيلي قد ضاعف حجمه بعد أن زودته أميركا بكميات ضخمة من الأسلحة بعد حرب ١٩٧٣:

«وطبقاً للتصريحات الإسرائيلية، زادت قوة سلاح الطيران الإسرائيلي بنسبة ثلاثين في المائة واصبح لديه اقوى وأحدث طائرة في العالم وهي اف ـ ١٥. وحصل الجيش الإسرائيلي على أحدث الدبابات الأميركية، وزاد حجم سلاح المدرعات بما يزيد عن خمسين في المائة، كما تضاعف حجم سلاح المدفعية وتم تزويده بمدافع بعيدة المدى اكثر تطوراً. وتم تحويل معظم ألوية المشاة إلى ألوية ميكانيكية، حتى حصلت إسرائيل على كل ما يلزمها من ناقلات الجنود المدرعة، الأمر الذي جعل نسبة الزيادة فيها تصل إلى سبعمائة في المائة. وبتوقيع مصر على اتفاقية سيناء الثانية مع إسرائيل سنة ١٩٧٥، وتعهدها بعدم استخدام القوة أو التهديد بها، أصبحت الجبهة الشرقية، سوريا والأردن يواجهان خللاً خطيراً في التوازن العسكري ولصالح إسرائيل»[١٠].

وإضافة إلى ذلك تضاعفت المساعدات الأميركية لإسرائيل بعد حرب أكتوبر، فزادت سنة ١٩٧٤ عن ٢٢٠٠ مليون دولار، وتزايدت في الأعوام التالية بحيث بلغت مع المساعدات الأخرى التي حصلت عليها إسرائيل من المصادر الأميركية المختلفة حوالى ثلاثة مليارات ونصف المليار من الدولارات سنوياً، أي بمعدل ألف دولار لكل نسمة في إسرائيل، وفي مقابل هذه القوة الإسرائيلية الجبارة نقصت قوة مصر بعد أن توقف الاتحاد السوفياتي عن تزويدها بالسلاح.

أميركا يجب أن تكون «وسيطاً نشيطاً عادلاً»

في مذكراته التي نشرها بعنوان: **خيارات صعبة**، عرض سايروس فانس الوضع ومواقف الأطراف المعنية في نزاع الشرق الأوسط. وكان هذا العرض بالطبع من وجهة نظره التي ذكر بأنها كانت تتطابق بصورة عامة مع وجهة نظر الرئيس الجديد جيمي كارتر.

قال فانس بأن القرار رقم (٢٤٢) صيغ بعبارات فيها غموض مقصود، وذلك لكي تقبل به الأطراف المختلفة في مجلس الأمن والعرب وإسرائيل. وقال بأن العرب اعتبروا بأن القرار يعني انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧. أما الولايات المتحدة فإنها اعتبرت بأن روح القرار تتطلب من إسرائيل أن تنسحب من «معظم» تلك الأراضي، وقبلت ضرورة إحداث تغييرات طفيفة في الحدود لأسباب أمنية وإنسانية مع إجراء «ترتيبات معقولة» في القدس. كما تمسكت بأن

الحدود النهائية بين العرب وإسرائيل يجب أن تتقرر في مفاوضات بين الطرفين، و«شاطرتها إسرائيل في هذا الموقف». وأضاف فانس بأن اللغة المبهمة التي استعملت في القرار أصبحت مصدر خلاف حاد بين إسرائيل والولايات المتحدة. وفيما بين ١٩٦٧ و١٩٧٧ كانت حكومات العمال الإسرائيلية تقبل من حيث المبدأ أن القرار يلزمها بقدر من الانسحاب على جميع الجبهات، ولكن كان يتضح بأن إسرائيل تنوي أن تجري إعادة تخطيط كبرى للحدود بحجة الضرورات الأمنية. ولكن عندما جاء مناحيم بيغن إلى الحكم

«أصبح واضحاً بشكل متزايد ان حكومة الليكود الائتلافية تنوي تأكيد دعوى بالسيادة على الضفة الغربية وربما غزة. وانها لن تقبل بأن ينطبق مبدأ الانسحاب على تلك المناطق»[١١].

وأشار فانس إلى أن القرار (٢٤٢) اعتبر القضية الفلسطينية «مشكلة لاجئين»، وأن الولايات المتحدة والعرب وغيرهم ممن أيدوا القرار كانوا يفترضون بأن الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل سترجع إلى السلطات العربية التي كانت تحكمها قبل سنة ١٩٦٧، ولم يكن هناك تفكير محدد في ذلك الوقت يرتكز على قيام دولة فلسطينية. وبعد ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ بدأ الاهتمام الجدي ينصب على الشعب الفلسطيني وعلى تطلعه إلى وطن قومي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عرض فانس، كانت معارضة الدول العربية ومنظمة التحرير للدخول في مفاوضات مع إسرائيل ورفضها لـ (حق إسرائيل) في الوجود، تضعف أي أمل حقيقي في تسوية سلمية. وازداد اعتماد بعض الأطراف العربية على الاتحاد السوفياتي للحصول على السلاح والدعم السياسي.

ومن الجهة الأخرى، فإن روابط الولايات المتحدة مع إسرائيل قللت من حرية الولايات المتحدة ومرونتها الدبلوماسية في الوساطة بين الجانبين العربي والإسرائيلي. ويستطرد فانس في عرضه للموقف، فيقول بأنه عندما طال الجمود في جهود السلام، وجد العرب أنه لا مفر من اللجوء إلى القتال لتحريك المساعي نحو التسوية، فنشبت الحرب (١٩٧٣) واستعمل العرب كذلك سلاح البترول، ولكن العرب لم يتمكنوا من إجلاء إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة، غير أن النجاح الحربي العربي المحدود وفعالية حظر البترول العربي أحدثا «تبدلاً دراماتيكياً» في أجواء الشرق الأوسط، وساعد على استرداد العرب لاحترامهم لأنفسهم، وازداد إدراكهم لسطوتهم الاقتصادية على الغرب. وفي المقابل، أظهرت قوة إسرائيل العسكرية للعرب بأنه لا يمكن استعادة الأرض بالقوة العسكرية. وذكر فانس بأن الدلائل تشير إلى أن غاية الرئيس أنور السادات في الحرب كانت في الأساس غاية سياسية ودبلوماسية، وان قبول مصر للقرار (٣٣٨) الذي أنهى القتال ودعا إلى المفاوضات مع إسرائيل، كان يعني أن مصر قبلت صراحة ضرورة التفاوض مع إسرائيل، كما قبلت بصورة ضمنية شرعية إسرائيل كدولة. وأضاف فانس بأن مصر والدول العربية الرئيسية لم تكن مستعدة لأن تقبل ما هو أكثر من إنهاء حال الحرب مع إسرائيل، وأنها كانت بعيدة كثيراً عن التفكير «في السلام الكامل وتطبيع العلاقات». كما قال بأن حرب ١٩٧٣ ومخاطرها وحظر النفط، دفعا الولايات المتحدة إلى الاهتمام الشديد بتحريك مبادرات السلام، لأنه لم يعد في استطاعتها أن تبدو أمام العرب غير مكترثة بالمشاكل الفلسطينية وبالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. ولقد أظهر الارتباط بين النفط العربي والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للغرب الصناعي ضرورة أن يسود الاستقرار منطقة الشرق الأوسط. وأظهرت حدة المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في العالم الثالث، والمخاطر التي لا يمكن حسابها إذا نشبت حرب عربية ـ اسرائيلية أخرى، ان من مصلحة أميركا أن تحقق حلاً سلمياً ودائماً للنزاع، ولكن من دون أن تضعف التزامها الأساسي بوجود إسرائيل. وتولدت قناعة لدى العرب بأن السوفيات عاجزون عن فعل شيء أكثر من تزويدهم بأسلحة لا تكفي لانتصارهم على إسرائيل. وكانت:

«الدول العربية المحافظة مثل السعودية ودويلات الخليج، والزعماء المعتدلون مثل الرئيس المصري انور السادات والملك الأردني حسين، يشاطرون أميركا قلقها من ان الراديكالية العربية التي تتغذى على المواجهة العربية ـ الإسرائيلية يمكن أن توفر قاعدة لتوسيع النفوذ السوفياتي»[١٢].

ولكن الزعماء العرب المعتدلين أدركوا أنهم لا يقدرون على زعزعة التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل. غير أنهم اعتقدوا بأن مصلحة أميركا الوطنية الواضحة في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط،

تضع في أيديهم وسيلة مهمة لدفع أميركا إلى الشعي لتحقيق تسوية سياسية مقبولة. ونتيجة لهذه القناعة اتجه الرئيس أنور السادات إلى توطيد علاقات مصر بالولايات المتحدة بما في ذلك النـواحي الاقتصاديـة. وابتعد عن السوفيات وعن «الدول العربية الأكثر راديكالية بدعم مالي وسياسي من السعودية».

وفي عرضه للأوضاع والمـواقف السابقـة لمجيئه والـرئيس كارتـر إلى الحكم، أشار فـانس إلى مؤتمر جنيف الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، وكان المفروض أن تجري فيه المفاوضـات على أسـاس القـرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وذكر بـأن سوريـا رفضت حضور المؤتمـر بسبب غضبها ممـا اعتبرتـه «خيانـة السادات» لإيقافه ـ منفرداً ـ حرب ١٩٧٣. وأن المؤتمر رفع لكي تقوم مجموعات عمـل ثنائيـة بالنظـر في مسائل محدودة، تمهيداً لعودة المؤتمر إذا حصل تقدم كاف إلى الانعقاد للتبـاحث في عقد اتفـاقية سـلام شامل. ولكن تباعد المواقف بشأن المسائل الرئيسية مثل السلام والأمن والحـدود والمسألـة الفلسطينية، حال دون عودة المؤتمر للانعقاد. وعبر فانس عن تصوره لما قام به هنري كيسنجر من مفاوضات مكوكيـة متتابعة بقوله:

«وعلى هذه الخلفيـة قام هنـري كيسنجر بضربـة دبلومـاسية مـذهلة بـالتفاوض عـلى اتفاقيتي ١٩٧٤ لفض الاشتباك في سيناء ومرتفعات الجـولان، واتفاقيـة سيناء الثـانية في أيلـول [سبتمبر] ١٩٧٥، والتي انسحبت إسرائيل بمقتضاها من قطعة أخرى من سيناء وأعادتها إلى مصر. ولقد شعر كيسنجر بأن عدم الثقة بين مصر وسوريا وتعنت الراديكاليين العرب والتفكك العربي تحول دون محاولة جدية للتوصل إلى حل شامل. ومن هنـا صاغ ما سمي استراتيجية «الخطوة ـ خطوة» التي تقوم على اتفاقات ثنائية لفصل الأطراف وتقليـل مخاطـر القتال وبدء عملية طويلة لبناء ثقة كل طرف في عملية التفاوض... وكان الثمن الذي أخذته إسرائيل للانسحاب الصغير من سيناء كبيراً. وكان فهم إسرائيل هو أنها تتخلى عن أرض هي حاجزها الأمني ورصيدها الأكبر في المساومة مقابل ضمان قليل بأن الخطوات المفيدة باتجاه السلام الحقيقي والتطبيـع الكامـل للعلاقـات سوف تستمر»[١٣].

وكان الثمن الذي تقاضته إسرائيل من أميركا هو أن تنسق معها في المستقبل أي اقتـراحات أمـيركية للتسوية، وأن تمتنع عن الاعتراف أو التفاوض مع منظمـة التحريـر الفلسطينية إلا إذا اعتـرفت المنظمة وقبلت بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. ويعلق فانس على هذين الالتزامين بقوله:

«ولقد فسر الإسرائيليون الالتزام الأول بأنه حق النقض (فيتو) على تقديم الولايات المتحدة أفكاراً للسـلام إلى العرب. أما الالتزام الثاني فبينما كان حيوياً لثقة إسرائيل في الولايات المتحدة كوسيط، فقد كان من شـأنه أن يجعل مهمتنا في ايجاد طريقة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية قريبة من المستحيل، وفي وقت كانت فيه المسألة الفلسطينية تصبح مسألة مركزية»[١٤].

هذه كانت الخطوط العريضة لخلفية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، والمواقف والارتبـاطات التي كـانت قائمة، في ذلك الوقت، في مفهوم وزير الخارجية الأميركية الجديد سايروس فانس عندما جاء الرئيس كارتر إلى الرئاسة. ويذكر فانس بأن الرئيس كارتر أجرى معه في أواخر سنة ١٩٧٦ مراجعة السياسة في الشرق الأوسط. وذكر فانس في مذكراته:

«وكـان هناك قـدر كبير من التـوافق بـين تقييم نيكسـون ـ فـورد لمصـالـح الـولايـات المتحـدة السيـاسيـة والاستراتيجية والاقتصادية في سـلام الشرق الأوسط، وبين تقييم الـرئيس كارتـر وتقييمي. وتوصلنـا إلى أن أسلوب (الخطوة ـ خطوة) قد استنفذ امكانياته، وأنه آن الأوان لتجديد السعي لسلام شامل. ولم يكن محـلاً للسؤال أن حجر الأساس في سياسة كارتر حيال الشرق الأوسط سيبقى هو التزامنا بأمن إسرائيل. ومـع ذلك اتفقنا على أن الأهمية الحيوية لنظم حكم مستقرة معتدلة وموالية للغرب في الشرق الأوسط، ووجود مطـال إلى النفط العربي تعني أن العودة إلى موقف أميركي سلبي هو أمر غـير واقعي. فعلى الـولايات المتحـدة أن تكون وسيطاً نشيطاً وعادلاً بين الجانبين إذا أريد أن تكون هناك أي فرصة لسلام حقيقي»[١٥].

ومن الواضح في هذا التقييم، أن التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل (هو حجر الزاوية) في سياسة كارتر حيال الشرق الأوسط. وأن الاشارة إلى ضرورة أن تكون الولايات المتحدة وسيطاً نشيطاً وعـادلاً بين الجانبين يمكن، من واقـع الأمور، أن تعتبـر اعترافـاً ضمنياً، حتى وإن كـان غير مقصـود بأن الـولايات المتحدة لم تكن في السابق تلتزم بدور عادل بين طرفي النزاع. وفي إشارة إلى القيد الإسرائيلي على الولايات المتحدة والنفوذ والضغط الإسرائيليين، ذكر فانس بأن:

«قيام كارتر بتبني سياسة نشيطة متوازنة كان يحمل معه مخاطر سياسية لها وزنها. فقط ينظر إليه في الداخل وفي إسرائيل على انه آخذ يميل نحو العرب، وانه يضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات اقليمية خطرة»[١٦].

وواضح هنا أن ما قاله فانس يعني بأنه حتى «السياسة المتوازنة» وإعادة الأرض بل جزءاً من الأرض أمر ترفضه إسرائيل وأتباعها وأنصارها، وتعتبره موقفاً معادياً لها. ومع أن فانس أكد بأنه:

«في هذه المسألة كما في قرارات غيرها كثيرة في مطلع إدارته رفض جيمي كارتر دون اهتزاز ان يتخذ الدرب السهل في الامور الحساسة في السياسة الخارجية»[١٧].

فإن الأحداث والمواقف اللاحقة أثبتت أن عزم الرئيس كارتر أصابه الوهن، وأن موقفه تبدل كثيراً لمصلحة إسرائيل. وأضاف فانس أنه اتفق مع الرئيس كارتر على ضرورة تفادي حرب كبيرة جديدة في الشرق الأوسط، وذلك لمصلحة الولايات المتحدة والغرب، وأنه رغم تفوق إسرائيل العسكري القاهر، فإن قيام العرب بمغامرة عسكرية أو قيام إسرائيل بهجوم مسبق وقائي، وهما أمران محتملان، ربما:

«اديا إلى مواجهة اميركية ـ سوفياتية في المنطقة اما مباشرة او نيابة عن الاصدقاء، وانها قد تتصاعد إلى حرب»[١٨].

ويذكر فانس بأنه كان في سياسة كارتر عنصر إضافي ميزها عن سياسة أسلافه في الشرق الأوسط. كان كارتر يريد أن يبني نظاماً دولياً يتوافر فيه التعاون في الحقب المقبلة.

وكان يريد في هذا الإطار إيجاد «مؤسسات ومسالك» لحل المنازعات فوراً وبنظام، وللاستجابة للتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. واعتقد كارتر بأن استقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط سيدعم استراتيجيته لقيام هذا النظام الدولي. وشعر فانس أيضاً:

«بأنه بالإضافة إلى خدمة شعوب المنطقة، فإن السلام في الشرق الأوسط من شأنه أن يدعم في الداخل وفي الخارج من يؤمنون بأن حل المنازعات المحتملة او القائمة يمكن ان يتحقق بوسائل سلمية»[١٩].

وكغيره من القادة الأميركيين، أشار فانس إلى الحقوق العربية والفلسطينية وكأنها تتساوى وتتماثل مع «الحق اليهودي» القائم على اغتصاب الأرض بالقوة والمزاعم والتفسيرات المغلوطة والمصالح الغربية والعدوان الإسرائيلي، وعلى المساندة الأميركية والغربية الغاشمة. وقال فانس:

«وكان شعوري هو ان لبّ مسألة الشرق الأوسط هو الحق الأصيل لكل من اليهود والعرب في أن يعيشوا جنباً إلى جنب في سلام وامن. فالفلسطينيون الذين اخرجوا من بيوتهم وأصابتهم المرارة وتحولوا إلى الراديكالية، يعيشون في بؤس ويأس، يبقون هم مسألة حقوق الإنسان المركزية في الشرق الأوسط والتي لم تحل. وكان الرئيس وانا مقتنعين بأن حلاً دائماً في الشرق الأوسط لن يكون ممكناً إلى أن توجد اجابة عادلة على السؤال الفلسطيني، وإجابة تؤدي بالتأكيد إلى وطن قومي فلسطيني وشكل ما لحق تقرير المصير وتتوافق مع حق إسرائيل في العيش في سلام وامن»[٢٠].

وهكذا تسمح الاعتبارات السياسية الكريهة ومغالطاتها التي تشوش الحقائق، أن يتساوى حق شعب طرد من وطنه ليعيش حياة البؤس والتشرد والآلام والمذابح المتكررة، مع (حق) مزعوم لمغتصب لم يذكر فانس سنداً له في أن يحتفظ بالأرض التي اغتصبها بالعدوان والقوة الغاشمة، وشرد أصحابها واضطهد من بقي منهم بوحشية وهدر كرامتهم في وطنهم. وإذا قيل بأن فانس كان حسن النية وأنه كان متفهماً للحق العربي، فإن ذلك لا يبدل حقيقة تعسف السياسة الأميركية ضد العرب، والحق العربي حتى في عهد من كان يدرك ما للعرب من حقوق وما للولايات المتحدة من مصالح رعاها العرب في الشرق الأوسط.

كان الرئيس كارتر وفانس يعلمان بأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط لن يكون سهلاً أو خالياً من المخاطر المؤلمة. وأن الفشل يمكن أن يؤدي إلى سقوط الزعماء العرب (المعتدلين) من الحكم، وإلى تقوية العناصر (الراديكالية) المعادية للغرب، وإلى زيادة النفوذ السوفياتي، وإلى العودة إلى حافة الحرب. وأكد الرئيس والوزير كذلك أنه لا يمكن إحياء عملية السلام إلا إذا قامت الولايات المتحدة بدور قيادي في هذه العملية، فهي دون غيرها كانت تمتلك النفوذ والصلات اللازمة مع أطراف النزاع التي تمكنها من تقديم

مبادرة كبيرة. كما أدركا بأنه من الضروري السماح للاتحاد السوفياتي بدور محدود في عملية السلام في الشرق الأوسط لإغرائه لكي لا يعرقل الجهود الأميركية، وذلك رغم سعي السوفيات لزيادة نفوذهم في المنطقة، وعلى اعتبار انه يجب أن يؤخذ في الحساب أن للاتحاد السوفياتي مصلحة رئيسية في تفادي مجابهة أو صدام مع الولايات المتحدة في تلك المنطقة الحيوية. وأضاف فانس:

«اتفقنا الرئيس كارتر وانا على ان تقوم الادارة بدور قيادي فوري لنفخ حياة جديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط على الأسس التي أرساها أسلافنا. وحتى قبل أن يتولى الرئيس مهام منصبه، خططنا أن اذهب إلى الشرق الاوسط في شباط [فبراير] ١٩٧٧. ولكي أجعل هذا ممكناً، طلبت إلى بريجنسكي أن يعجل عملية المراجعة السياسية التي يقوم بها مجلس الأمن القومي لتحقيق اجماع وزاري على أهدافنا»[٢٤].

دراسة من معهد بروكنجز

في بداية عهد الرئيس كارتر، شاع أن إدارته الجديدة تستند في توجهاتها السياسية في الشرق الأوسط إلى دراسة أعدها معهد بروكنجز الأميركي، واشترك في إعدادها ويليام كوانت وزبيجنو بريجنسكي الذي عينه الرئيس كارتر مستشاراً للأمن القومي. والواقع هو أن معهد بروكنجز دعا مجموعة متباينة من الأميركيين البارزين ليبحثوا في كيف يمكن أن تساعد الولايات المتحدة في تحقيق تسوية عملية وعادلة وثابتة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي في الشرق الأوسط. كما وأن الآراء والتوصيات التي توصلت إليها هذه المجموعة اتخذت إطار الحلول الوسط فيما بين أعضائها. وهي لا تمثل موقف المعهد أو المسؤولين فيه. وكان من أعضاء المجموعة إضافة إلى بريجنسكي وكوانت المحامي نجيب حلبي ومالكون كير (رئيس جامعة كاليفورنيا) وفرد خوري (من جامعة فيلانوفا) وناداف سافران (من جامعة هارفارد) وتشارلز يوست (المدير المشارك في معهد بروكنجز). وقد جاء في تقرير هذه المجموعة أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في تثبيت السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وتفادي خطر وقوع الحرب فيه، ومنع المجابهة بين الدولتين العظميين وزعزعة الاستقرار الدولي بين الغرب والشرق. وأكد التقرير على مسؤولية الولايات المتحدة كموقّعة على ميثاق الأمم المتحدة وكعضو دائم في مجلس الأمن، تقع عليها مسؤولية المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وعلى أن للولايات المتحدة مصلحة كبيرة في صداقة إسرائيل والدول العربية وسلامتها واستقلالها ورفاهيتها. وان لها مصلحة مهمة في تدفق البترول إليها وإلى حليفاتها في الغرب واليابان من دون عوائق، ولها مصلحة تجارية واستثمارية ومواصلات ونقل في كل المنطقة. وأشار التقرير إلى أن قوة الاندفاع في مساعي التسوية التي كانت قوية بعد حرب ١٩٦٧ ضعفت تدريجياً، ثم انبعثت بعد حرب ١٩٧٣. وأنه يجب المحافظة على قوة اندفاعها لأن الاحباط سيؤدي إلى توتر وتجدد الأعمال العدائية، وأن الوقت كان مؤاتياً بعد أن اعترفت جارات إسرائيل علناً بـ «وجودها»، وعبرت عن استعدادها للتفاوض معها على تسوية دائمة بموجب شروط محددة. وأنه من الأفضل التركيز على الحل الشامل، وأن أي خطوات جزئية مرحلية يجب أن تكون للتمهيد إلى الحل الشامل، وأن القاعدة الأساسية للتسوية يجب أن تكون مبادلة يتفق عليها بالتفاوض لتبادل الأراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧ مقابل السلام والأمن لإسرائيل، بحيث يلتزم العرب بسلام شامل يشمل الاعتراف بسيادة إسرائيل واحترام تلك السيادة، والامتناع عن التهديد واستعمال القوة والأعمال العدوانية الأخرى ضد إسرائيل، وبتنمية علاقات دولية وإقليمية متتابعة معها على المستوى السياسي والاقتصادي. ومن الناحية الأخرى، يتوجب على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي العربية إلى خطوط ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، مع تعديلات وترتيبات محددة خاصة بالقدس يتفق عليها. وهذا يشمل حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم «بشكل او بآخر بما ينسجم مع ضرورات إسرائيل المشار إليها اعلاه». ويمكن أن يكون ذلك دولة فلسطينية مستقلة تقبل وتلتزم باتفاقات التسوية، أو كيان فلسطيني يشترك باختياره باتحاد مع الأردن، وله حكم ذاتي سياسي واسع حسبما عرض جلالة الملك حسين. وفي كلتا الحالتين يمكن أن تكون هناك:

«ترتيبات إضافية لإقامة تعاون اقتصادي وثيق مع إسرائيل والأردن، بما في ذلك سوق مشتركة اقليمية، أوسع».

أما ضمانات أمن الدول العربية فتنطبق عليها الالتزامات بعدم استعمال القوة أو التهديد بها، والاعتراف بالسيادة والعلاقات الطبيعية. وتكون هناك، لتطبيق كل هذا، مراحل محددة بوضوح ومتتابعة على مدى سنوات تشجع أطراف النزاع على تقديم التنازلات التي التزموا بها بموجب الاتفاقات. وتكون هناك مصادقات وضمانات دولية لتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها ويصادق عليها مجلس الأمن، وإذا تضمنت الاتفاقات مناطق منزوعة السلاح، تقدم الأمم المتحدة قوات للمراقبة وحفظ السلام، ومن الأرجح أن يحتاج الأمر إلى ضمانات ثنائية أو متعددة الأطراف تقدمها دولة عظمى أو أكثر. وفي هذه الحالة، يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتقديم مثل هذه الضمانات ذات الجدوى حسبما يكون ضرورياً لتحقيق التسوية. كما يتوجب وقف سباق التسلح في المنطقة إلى أن يتم الاتفاق على إجراءات، لهذه الغاية ستستمر الحاجة لتزويد الفرقاء بالأسلحة لتدعيم شعورهم بالأمن. وستكون هناك حاجة لتقديم معونات اقتصادية كبيرة لعدد كبير من الفرقاء وللاجئين العائدين إلى أوطانهم، ولإسكان وتوطين اللاجئين الآخرين. وقياساً على الخبرة السابقة، فإنه من الصعب على أطراف النزاع التوصل بمفردهم إلى التسويات المطلوبة، ولذلك فهم في حاجة إلى المساعدة لتخطي القيود النفسية والسياسية القائمة بينهم. وهنا يأتي دور الدول العظمى الحيوي:

«وخاصة الولايات المتحدة لأنها تتمتع بثقة الطرفين العربي والإسرائيلي وتملك امكانيات لمساعدتهما اقتصادياً وعسكرياً».

ومن المستحسن أن يضاف إلى ذلك تعاون السوفيات إلى المدى الذي يكون لهم فيه دور إيجابي[٢٢].

إضافة إلى دراسة معهد بروكنجز يذكر سايروس فانس في مذكراته: **«اختيارات صعبة»**، أن عدداً من المسؤولين الحكوميين الأميركيين قاموا بدراسات للإدارة الجديدة، وكان منهم الفرد أثرتون مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في ذلك الوقت، وهارولد سوندرز الذي كان حينئذ مديراً للاستخبارات والأبحاث، وأنطوني لاك مدير التخطيط السياسي. وتعاون معهم خبير الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي ويليام كوانت. وذكر فانس أن هؤلاء الخبراء قدموا استراتيجيتين:

١ - أن يكون للولايات المتحدة دور محدود في جهود السلام، وذلك نظراً للصعوبات ومخاطر الفشل المحتمل إذا حاولت متابعة الأمور إلى أصولها ونهايتها.

٢ - أن تقوم الولايات المتحدة بدور نشيط، وأن تقنع أطراف النزاع بأنها مستعدة لإحياء عملية التفاوض للوصول إلى تسوية للنزاع.

وأوصى الخبراء أن تباشر الولايات المتحدة فوراً إلى كسر الجمود وتنشيط عملية التفاوض لتحقيق حل سلمي للنزاع. ولكنهم حذروا من أن هذا الطريق سيؤدي حتماً إلى توترات في علاقات أميركا مع إسرائيل. وذلك ما كان الرئيس كارتر ووزير الخارجية فانس يدركان أنه لا مفر منه، لأن إسرائيل كانت ترى أن وجودها الوطني معرض للخطر، وكانت بالطبع تشك في حسن نية العرب، وتريد بقاء الأوضاع الملائمة لها؛ وتخشى التغيير السريع والضغوط الأميركية والدولية لأنها يمكن أن تتنافى مع ما تراه ضرورياً لأمنها. وكان السعي لحل شامل يثير خلافات داخلية حادة في إسرائيل، وكان الأمر يتطلب إقناع قادة إسرائيل عن طريق حلول عملية بأن التسويات التي تعرض تتوافق مع مصالحها الوطنية.

وفي الطرف الآخر، كان الرئيس كارتر وفانس يدركان أن الخلافات والتوترات ستنشأ مع الدول العربية، عندما يحاولان إقناعها بأنه لا يمكن استعادة الأراضي العربية المحتلة أو حل القضية الفلسطينية إلا إذا قبل العرب، من دون تحفظات، بضمان سلام إسرائيل وسلامتها الكاملة داخل حدود آمنة، وبتعايش سياسي واقتصادي طبيعي معها. وفي ذلك الوقت، كان فانس يجد بأن الدول العربية بما في ذلك الدول التي كانت ترغب في الوصول إلى تسوية، لم تكن مستعدة نفسياً بعد لقبول سلام حقيقي. فقد كان السلام في مفهومها عبارة عن إنهاء القتال و«إنهاء حال الحرب». ومع ذلك فقد كانت الدول العربية الرئيسية مصر وسوريا والأردن تحث الولايات المتحدة على بذل وساطتها، وتتوقع منها أن تضغط على أطراف النزاع للتوفيق بين مطالبهم القصوى. ولم يندد فانس في مذكراته بسياسة كيسنجر

التجزيئية، ولكنه كان يرى بأن الطريق الأفضل هي التسوية الشاملة وليس الجزئية المؤقتة، ولكنه لم يستبعد اللجوء إلى الاتفاقات الجزئية إذا تبين أنه ليس في الإمكان غير ذلك. وكان الحل الشامل الذي فضله فانس يتطلب العودة إلى مؤتمر جنيف، وهو ما كان العرب يريدونه. أما إسرائيل فكانت تسعى للاستفراد بكل دولة عربية على حدة لكي تتوصل إلى تسويات منفصلة. وكان طبيعياً أن يعتقد العرب بأن موقفهم سيكون أقوى إذا كانوا في جبهة واحدة في مفاوضات موحدة. وكانوا يريدون كذلك أن يكون هناك اتفاق مسبق على المسائل الأساسية قبل انعقاد المؤتمر، وبالأخص على مبدأ انسحاب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧. ولكنهم كانوا حسبما ذكر فانس:

«منقسمين انقساماً عميقاً حول اجراءات المؤتمر، الأمر الذي كان انعكاساً للشكوك الداخلية واختلاف الأهداف»(٢٣).

فالسادات كان يفضل إرسال وفد مصري إلى مؤتمر جنيف ليتعامل ثنائياً مع إسرائيل، بل كان، حسبما ذكر ويليام كوانت في كتابه **كامب ديفيد**، مستعداً لعقد صفقة تسوية مع إسرائيل عن طريق المفاوضات السرية خارج مؤتمر جنيف، الذي كانت له أهمية ثانوية عند السادات. وسوريا التي كانت تعتقد بأن الرئيس السادات خذلها بإنهاء حرب ١٩٧٣ من طرف واحد، أرادت أن يكون هناك وفد عربي واحد لكي لا تنفرد مصر بتسوية منفصلة قبل أن تتم تسوية شاملة مع سوريا والأردن. وكان هناك جدل حول ما إذا كان التفاوض في المؤتمر يجب أن يجري في جلسات عامة، مثلما حدث في المؤتمر بـ (جنيف) سنة ١٩٧٣ أو بواسطة لجان منفصلة. وهل ستشكل اللجان على أساس جغرافي تنفرد فيه إسرائيل بممثلي كل دولة عربية على انفراد، أو على أساس الموضوعات مثل الحدود والأمن. وفي هذا كانت مصر تفضل التقسيم الجغرافي، وكانت سوريا والأردن تفضلان التقسيم على أساس موضوعات النقاش. ومن الصعوبات الكبيرة التي ارتبطت بمحاولات التحضير لمؤتمر جنيف كانت مسألة تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، ودور منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت إسرائيل ترفض اشتراك المنظمة في مؤتمر جنيف فهي عدوها المستميت. وتوجب العثور على طريقة لتمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، والبت في هل تشترك المنظمة بوفد خاص بها أو ينضم ممثلوها إلى وفد عربي موحد أو إلى أي من الوفود العربية المنفصلة. ومن تقلبات الزمن المؤلمة للعرب ما ذكره محمود رياض في مذكراته عن مشكلة تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر لحل قضيتهم وقضايا العرب:

«ولم يكن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف من وجهة النظر العربية مسألة شكلية يمكن التجاوز عنها، فالشعب الفلسطيني قد مثله وفد في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ للمطالبة بالاستقلال وإنهاء الانتداب البريطاني، في الوقت الذي كان تمثيل الوكالة اليهودية محل نقاش، وذلك قبل أن يصدر قرار التقسيم. كما أن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت تتحدث باسم الشعب الفلسطيني أمام الجمعية العامة ولجانها ومنظماتها وذلك بقرار من الجمعية العامة، ولذلك كان اشتراك المنظمة في مؤتمر جنيف ضرورياً لتحقيق السلام»(٢٤).

التطبيع والسلام الشامل مقابل انسحاب جزئي

كانت إسرائيل متشددة كالعادة، وكانت الولايات المتحدة تدعي أنها مقيدة في مبادراتها واقتراحاتها بالالتزامات التي قدمتها إدارتا الرئيس نيكسون وفورد لإسرائيل بالتشاور المسبق معها، وبالامتناع عن الاعتراف بالمنظمة أو التفاوض قبل أن تقبل المنظمة بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. ووجد الرئيس كارتر ووزير الخارجية فانس بأن العرب كانوا يريدون استرداد الأراضي المحتلة مقابل «مجرد إنهاء قانوني لحالة الحرب»، بينما كانت إسرائيل تريد أمناً وسلاماً كاملاً شاملاً، وتطبيعاً للعلاقات بينها وبين الدول العربية مقابل انسحاب جزئي فقط من الأراضي المحتلة. وقرر الرئيس كارتر أن يضع وزنه في خدمة عملية السلام لإعطائها قوة وأهمية لدى أطراف النزاع، ولتحقيق ذلك قرر أن يلتقي بالرؤساء العرب الرئيسيين ورئيس وزراء إسرائيل. وقبل أن تجري هذه اللقاءات، قام سايروس فانس بزيارة لعدد من دول الشرق الأوسط.

وظهر بأن هناك عدداً من المسائل الرئيسية يجب معالجتها بصورة مبدئية قبل الوصول إلى مؤتمر السلام في جنيف:

١ ـ طبيعة السلام الذي سيتم التفاوض عليه.
٢ ـ الحدود النهائية بين إسرائيل والدول العربية.
٣ ـ الوطن القومي الفلسطيني.
٤ ـ تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر.
٥ ـ الإجراءات التنظيمية للمؤتمر.

وفي إسرائيل اصر رابين على أن السلام لا يعني مجرد عدم وجود «حالة حرب»، وإنما يجب أن يكون السلام كاملاً، وأن تكون الحدود مفتوحة، وأن تكون العلاقات بين إسرائيل والعرب طبيعية، وأن يعترف العرب بـ «شرعية إسرائيل». ولم يقبل رابين الانسحاب من الأراضي العربية مقابل «ايماءات عربية رمزية يمكن سحبها في اي وقت». (فانس). وقال بأن إسرائيل مستعدة للمساومة على الحدود لكنها لن تعود إلى حدود ١٩٦٧. وركز رابين على اهتمام إسرائيل بأمنها، وادعى أن الأمن لإسرائيل هو المسألة المركزية وليس «السيادة» أو «الأرض». كما أكد أن الأمن لإسرائيل ليس وجود قوات الأمم المتحدة أو حتى وجود قوات أميركية، وإنما تمركز جيش الدفاع الإسرائيلي داخل حدود يمكن الدفاع عنها. وادعى رابين بأن معاهدة دفاع مع الولايات المتحدة ليست ضماناً أو حافزاً لإسرائيل للانسحاب. وبالنسبة إلى القدس، وجد فانس بأن جميع الإسرائيليين يتمسكون بأنها غير قابلة للتفاوض، وأنه كان لديهم حساسية خاصة بسبب تأكيد الولايات المتحدة لموقفها الثابت ضد ضم القدس الشرقية لإسرائيل. وأبلغ رابين وزير الخارجية الأميركي بأن إسرائيل لا تقبل مطلقاً بدولة فلسطينية مستقلة، وأن منظمة التحرير الفلسطينية لن تكتفي بدولة فلسطينية صغيرة كحل نهائي، وأنها ستستخدم الدولة الصغيرة كقاعدة لمواصلة نضالها لتدمير إسرائيل. وأظهر رابين استعداد إسرائيل للتفاوض مع جلالة الملك حسين بشأن الضفة الغربية، بشرط أن لا تقوم دولة مستقلة بين إسرائيل والأردن. وذكر فانس بأن رابين لم يحدد موقفه بأكثر من ذلك بشأن الضفة الغربية، وأضاف:

> «لكن الموقف التقليدي لحزب العمل كان أن إسرائيل مستعدة للتفاوض على اقتسام الضفة الغربية مع الأردن»(٢٥).

وبالنسبة إلى منظمة التحرير، رفض رابين مشاركة المنظمة في مؤتمر جنيف، وأشار إلى:

> «التزام الولايات المتحدة الذي قدمته في مؤتمر جنيف الأول بأن تمنع حضور أي طرف لم يحضر مفاوضات ١٩٧٣»(٢٦).

ولكنه قال للوزير الأميركي بأن إسرائيل لن تصر على فحص وثائق اعتماد الوفد الأردني. وفهم فانس أن هذا القول يعني أن إسرائيل تتوقع مشاركة فلسطينية في الوفد الأردني، وأنها ستتغاضى عن هذه المشاركة ولكنها لن تقبل بوجود أي ممثل في الوفد لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وجد فانس بأن الرئيس السادات كان أكثر الرؤساء العرب تساهلاً بشأن عملية السلام، وإن كان قد قال له بأن التطبيع سيحتاج إلى وقت ليعتاد العرب والإسرائيليون على بعضهم البعض:

> «واوضح السادات ان المسألة الفلسطينية وليست سيناء أو مرتفعات الجولان يجب أن تكون على راس جدول أعمال المفاوضات. وكان الحل الذي يراه دولة فلسطينية مرتبطة دستورياً مع الأردن»(٢٧).

واقترح السادات أن تقوم الولايات المتحدة أو القائد المصري في القيادة العسكرية المشتركة التي يوجد في أركانها ضباط فلسطينيون بتمثيل الفلسطينيين، أو أن ينضم الفلسطينيون إلى وفد للجامعة العربية. وطالب السادات بانسحاب كامل من سيناء ومرتفعات الجولان «واعترف» بأنه ستكون هناك ضرورة لإجراء «تعديلات معينة» على الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية، لأنه لم تكن هناك حدود سابقة معترف بها دولياً. وأظهر السادات استعداده للتفاوض على حدود آمنة وكان ذلك يعني مناطق منزوعة السلاح وقوة دولية لحفظ السلام وترتيبات للرصد. (مذكرات سايروس فانس).

وجد فانس بأن الرئيس حافظ الأسد كان صلباً بشأن السلام الشامل، وأن تاريخ النزاع الطويل

بين العرب وإسرائيل لا يسمح على المدى القصير بأكثر من تعايش سلمي. وذكر فانس بأنه من المدهش أن الرئيس الأسد، وهو أكثر الزعماء العرب الثلاثة[٢٨] تصلباً ظهر مستعداً لقبول ما هو أقل من دولة فلسطينية كاملة الاستقلال. كما بدا بأن تأييده «السابق الشامل» لمنظمة التحرير قد خف بعد أن اصطدم جنوده مع رجال منظمة التحرير بالسلاح في لبنان. واكتفى الرئيس الأسد بالتأكيد على أنه يقبل ما يقبله الفلسطينيون. وأصر على دعوة منظمة التحرير لمؤتمر جنيف، وادعى فانس بأنه بالنسبة إلى الرئيس الأسد:

«كانت مسألة كيف تعبر منظمة التحرير عن وجودها أقل أهمية من أن لا تكون منظمة التحرير قادرة على ادعاء أن التفاوض على السلام جرى فوق رأسها».

وفيما يتعلق بالأردن، ذكر فانس في مذكراته بأنه وجد أن جلالة الملك حسين كان قلقاً على بقاء دولته وسط جيران أقوى منه يحيطون ببلده من كل جانب، وأنه كان يجد في التضامن العربي وقاية لمملكته ضد الراديكاليين والفلسطينيين وضغوطهم. ولهذا السبب، فهو لن يذهب أبعد من الرئيسين السادات والأسد فيما يقبل به في سبيل التسوية. ولكن جلالة الملك شديد التمسك بالسيادة العربية على القدس الشرقية حتى قبل أن ينظر في تعديلات متقابلة محدودة في إطار انسحاب إسرائيلي من الضفة. وذكر فانس أن جلالة الملك حسين رفض اتخاذ موقف رسمي بسبب القرار العربي الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

«وأنه كان «يحبذ شكلاً من الفدرالية أو الكونفدرالية بين المملكة الأردنية وبين دولة فلسطينية تقوم في الضفة الغربية وغزة»[٢٩].

وزعم فانس:

«بأن جلالة الملك بدا أنه يعمل لبناء قاعدة سياسية غير موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية كبديل أو كوزن مقابل لسيطرة المنظمة على دولة فلسطينية في المستقبل»[٣٠].

وبالنسبة إلى الزعماء العرب، عموماً، وجد فانس بأنهم مجمعون بإصرار على طلب انسحاب إسرائيل. وبالنسبة إلى موقفهم من القضية الفلسطينية علق فانس بقوله:

«المدهش أن بعض الزعماء العرب بدوا مستعدين للبحث فيما هو أقل من دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة كجزء من تسوية شاملة. وعلى أي حال فقد كان جميع الزعماء ملتزمين التزاماً لا يرد بمبدأ أن تسوية شاملة يجب أن تتضمن حل المشكلة الفلسطينية»[٣١].

وفيما يتعلق بالإجراءات التنظيمية للمؤتمر ذكر فانس:

«وقف السادات ورابين بثبات إلى جانب مطالبتهما بالتناول الثنائي لترتيبات التفاوض. وكان الأسد والحسين على نفس القدر من الثبات في الاصرار على أن العرب يجب أن يشاركوا كجسم واحد، وأن يتفاوضوا على أساس (الموضوعات) وليس (الجغرافيا) كما تريد مصر وإسرائيل. وعدا عن مسألة التمثيل الفلسطيني الشديدة الأهمية لم تكن مصر وإسرائيل متباعدتين حول الأمور الاجرائية. وكانت المشكلة الحقيقية هي الانقسام بين العرب»[٣٢].

عند عودة فانس من زيارة للشرق الأوسط كان يشعر بقسط من التفاؤل. فلقد تبنت إسرائيل والدول العربية هدف عقد مؤتمر للسلام قبل نهاية عام ١٩٧٧. وكان كل طرف من الأطراف قد اطلع على آراء الأطراف الأخرى وساعد ذلك على تحديد المواقف. وجاء وقت اجتماع الرئيس كارتر بالرؤساء العرب ورئيس وزراء إسرائيل. وذكر فانس بأن كارتر كان يريد أن يضغط على الرؤساء العرب ليتوصلوا إلى اجماع بشأن الإجراءات التنظيمية للمؤتمر. ولكن فانس نصح بالتريث وعدم عرض خطة أميركية خلال هذه اللقاءات لكي تستمر عملية استكشاف مواقف الدول المتنازعة ومراعاة للجانب الإسرائيلي، رغم أن القادة العرب كانوا «متلهفين» على أن تقدم الولايات المتحدة مقترحات محددة بأسرع وقت ممكن وخصوصاً السادات، فقد كان فانس حذراً من رد الفعل الإسرائيلي وتوابعه وذكر من دون مواربة:

«أما في الوقت الراهن على أي حال، فكان اعتقادي أن علينا أن نتحرك بحذر كي نتجنب إثارة التخوفات الإسرائيلية وتحريك عوامل قلق لا ضرورة لها في الكونغرس وفي الطائفة اليهودية الأميركية حول «ضغوط» اميركية على إسرائيل»[٣٣].

وإضافة إلى ذلك، كان وزير الخارجية الأميركي يريد أن يستطلع مدى استعداد العرب لقبول المطلب الإسرائيلي الخاص بالسلام الكامل والتطبيع، وأن يوضح لهم أن الولايات المتحدة تقف بثبات مع إسرائيل في هذا المطلب، وأنه ليس بوسع العرب أن يتوقعوا عودة الأراضي المحتلة في مقابل ما هو أقل من ذلك. كما أراد أن يستطلع إن كانت إسرائيل مستعدة للانسحاب إلى ما يقرب من حدود ١٩٦٧، ونوع ترتيبات وضمانات الأمن التي تطلبها مقابل ذلك. واعتقد فانس بأنه يتوجب على الجانب الأميركي أن يقول لرئيس وزراء إسرائيل، بأن الإدارة الأميركية لا تعتقد أنه يمكن لإسرائيل أن تحصل على السلام الذي تريده من دون هذا الانسحاب. كما يتوجب أن توضح الحكومة الأميركية بأنها ترى أن العدل والاستقرار والسلام تتطلب إيجاد وسيلة لحصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير، ولربط القضية الفلسطينية بتأسيس كيان أو وطن قومي للفلسطينيين، دون أن يؤدي ذلك إلى قيام دولة فلسطينية راديكالية في الضفة الغربية معادية لإسرائيل.

ابتدأت لقاءات الرئيس كارتر بزعماء منطقة الشرق الأوسط في آذار/مارس بزيارة اسحق رابين لواشنطن. ونشأ نوع من التوتر بين الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء الإسرائيلي. وشدد رابين على موضوع «الحدود الآمنة» أكثر مما شدد على السيادة ورفض الضمانات الدولية أو الأميركية، وأصر على أن الالتزام الوحيد الذي تريده إسرائيل من أميركا هو الالتزام بتزويدها بالسلاح، ورفض أي محادثات تشترك فيها منظمة التحرير الفلسطينية أو ممثلين للفلسطينيين. ولم يقدم إجابة محددة عن سؤال الرئيس كارتر بشأن ما تريد إسرائيل. وبدا لكارتر أن الإسرائيليين وعلى الأقل رابين لا يثقون بالحكومة الأميركية ولا بجيرانهم العرب، وذكر انه يظن بأنه كان هناك بعض التبرير لعدم الثقة هذه دون أن يفصح عن أسبابه. ووجد الرئيس كارتر بأن رابين:

«عنيد معدوم الخيال وغير مستعد لاتخاذ خطوات ايجابية أو مخاطر لتحقيق السلام»[٣٤].

في هذه الفترة، لجأ الرئيس كارتر إلى الصحافة لخلق رأي عام يسانده في خططه ومساعيه. ففي ٩ آذار/مارس ١٩٧٧، عقد مؤتمراً صحفياً وقدم فيه عدة اقتراحات لمعالجة قضية الشرق الأوسط:

١ ـ تحديد إطارين لحدود إسرائيل. الأول هو خط حدود السيادة القانونية لدولة إسرائيل. والثاني حزام أمني خارج الإطار الأول تتمركز في داخله قوات إسرائيلية أو دولية لتحمي إسرائيل في وقت مبكر من هجوم أعدائها.

٢ ـ فترة فاصلة من سنتين إلى ثماني سنوات، تحكم خلالها الأراضي المختلف عليها كمنطقة منزوعة السلاح لا منطقة سلام.

٣ ـ انسحاب إسرائيل في النهاية إلى خطوط ١٩٦٧ مع إجراء تعديلات طفيفة لغايات الأمن والدفاع.

٤ ـ إنهاء العداء ضد إسرائيل من قبل جاراتها والاعتراف بحقها في العيش بسلام.

٥ ـ التبادل التجاري الحر والسياحة والتبادل الثقافي بين إسرائيل وجاراتها التي اشتبكت معها في النزاع الطويل.

واعترض العرب وإسرائيل على عدد من هذه الاقتراحات. وبعد حوالى أسبوع من زيارة رابين، ذهب الرئيس كارتر ليخطب في الأمم المتحدة، وعندما وقف لتحية مستقبليه صافح من ضمنهم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذي أصابه حرج شديد، حسبما ذكر كارتر في مذكراته. وكان ذلك رغم أنه كان قد أعاد المصادقة على التزام كيسنجر بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها إلا إذا اعترفت بحق إسرائيل في البقاء وبالقرار ٢٤٢ كأساس لحل نزاعات الشرق الأوسط. وعلّل التزامه بالقرار بأنه كان يعلم بأن ميثاق المنظمة ما زال يؤكد بأنه يجب القضاء على إسرائيل، وأن المنظمة كانت مسؤولة عن العديد من أعمال الإرهاب في إسرائيل.

وفي الجانب العربي، وجد محمود رياض، أمين عام جامعة الدول العربية في ذلك الوقت، بأن تصريحات الرئيس كارتر العلنية تمثل تحسناً ملموساً في الموقف الأميركي. فلقد تحدث الرئيس الأميركي عن منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود، بينما كانت إسرائيل ترفض دوماً نزع السلاح داخل

حدودها. كما أعلن عن ضرورة قيام وطن قومي للفلسطينيين الذي هو جوهر القضيـة. وأثارت تصريحـات الرئيس كارتر مخاوف إسرائيل:

«وخاصة بعد أن الغى أيضاً القرار الذي كان نيكسون قد اتخذه باعطاء إسرائيل اولوية بتزويدها بـالأسلحة حتى على أعضاء حلف الأطلنطي»(٣٥).

السادات «نور ساطع» على ساحة الشرق الأوسط

في نيسان/ابريل جاء السادات إلى واشنطن. ومن المثير أن نقرأ العبارات التي استهـل بها الـرئيس كارتر ما أورده في مذكراته عن هذه الزيارة:

في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٧ ظهر لي فجـأة نور سـاطع عـلى ساحة (Scene) الشرق الأوسط. جرت أول لقاءاتي مع الرئيس انور السادات المصري. انه رجل غيّر فيما بعد مجـرى التاريـخ. وأصبحت أعجب به أكثر من أي زعيم آخر فيما بعد.

كان الرئيس كارتر قد أجرى دراسات عن السادات وعن مصر واحتياجاتها وعلاقـاتها بجـاراتها من الدول. ووجد السادات جذاباً وصريحاً وقائداً قوياً وشجاعاً لا يخشى اتخاذ قرارات سياسية صعبـة. وأنه كان ميالاً بصورة غير عادية للجرأة والإقدام، وبدا قليل الصبر على الذين كانوا أكثر تهيبـاً أو احتراسـاً. وتولد لدى الرئيس كارتر انطباع بأنه إذا أصبح السادات حليفاً لـه فإن صـداقتهما ستكـون ذات أهمية لكليهما، ولربما كانت توقعات السلام في منطقته المضطربة غـير معدومـة. وفي المباحثـات أظهر السـادات اعتدالاً، وتنبأ بأنه مع مرور الزمن فإن ياسر عرفـات سيصبح أكثـر ليونـة في موقفـه تجاه إسرائيـل إذا عولجت المسألة الفلسطينية بمقدرة واهتمام، ووعد باستعمال نفوذه لتحقيق هـذه الغايـة. ولكن السادات رفض الصلح والتطبيع الكاملين في تلك المرحلـة، على اعتبـار أنه لا يمكن التغلب بسهـولة عـلى أجيال من الكراهية وذكريات من الحروب الحديثة الراسخة. وبدا لوزير الخارجية فانس بأن السادات كان:

«رجلاً غير عادي حقيقة وطنياً حكيماً ملهماً جريئاً وشجاعـاً. ومع ذلـك فهو في الـوقت نفسه منطـو وحساس، وفوق كل شيء كان يقدر الاخلاص والصداقة. ويقف إلى جانب من يثق بهم بلا تردد»(٣٦).

وانجذب فانس إلى السادات بـ «دفئه وجاذبيته الجماهيرية»، وتبين فانس بأن السادات يميل «إلى مـا هو درامي ويتصف بحس قوي لدوره في التاريخ. وانه يعتمد على الالهـام اكثر ممـا يعتمد عـلى المنهج»(٣٧). وأنـه لا يصبر على التفاصيل ويهتم بالمبادىء العامة دون أن يعنى كثيراً بـالتفاصيـل، وكأنـه يتوقـع أن تتدفق الحلـول التنفيذية بصورة ذاتية من الاتفاقات على القواعد السياسية الأساسية. ووثق السادات بـالرئيس كـارتر، وكان يعتقد بأن وساطة الرئيس الأميركي ضرورية لتحـريك عمليـة السلام، وأراد أن يستكشف إذا كـان كارتر يريد حقيقة أن يسعى لتحقيق السلام. وظهر فانس بأن السادات كان:

«يخاطر بكل شيء في مغامرة، على أن مصر يمكن أن تحصل على تسـوية تتيـح له أن يـوجه اهتمـامه كلـه إلى المشاكل الداخلية المتفاقمة»(٣٨).

وهي مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية. ومن ناحيته، كان الرئيس كارتر صريحاً مع السـادات، وأفهمه صراحة بأنه كوسيط مقيد بروابط سياسية وبالالتزام الذي لا يتـزعزع بـأمن إسرائيل. وطلب من السادات أن يلتزم العرب علناً بالسلام الكامل وبتطبيع العلاقات مع إسرائيل وقبولها كدولـة شرعية، لكي يصبح في الإمكان تحقيق تسوية قادرة على البقاء. وقبل السادات بمبدأ تحـديد منـاطق منزوعـة السلاح وضمانات لأمن إسرائيل، ولكنه رفض استمرار وجود عسكري إسرائيلي في الأراضي العربية التي تنسحب منها إسرائيل. وكان السادات يـريد استعجـال مفاوضـات السلام لكي يقنـع العرب بجـدوى سياستـه. واقتنع الرئيس كارتر بأن السادات كان صادقاً بنياته نحو السلام.

في أواخر نيسان/ابرل ١٩٧٧، وصل جلالة الملك حسين وبصحبته وزير البلاط الشريف عبد الحميـد شرف الذي وصفه فانس بالكفاءة العالية والحكمة. وبدا الرئيس كارتر بأن جلالة الملك كـان متفائـلاً لأول مرة من ٢٥ إلى ٣٠ سنة في إمكانية الوصول إلى اتفاقات في تلك السنة، وشدد على وجـوب احترام حقـوق الفلسطينيـين الأساسيـة، ولم يشدد عـلى أي مطالب بشـأن السيـادة عـلى الأراضي التي كـانت تحتلهـا

إسرائيل. ولكنه أكد الأهمية التي تعلقها الدول العربية على الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة متقابلة. وقبل بأن السلام هو أكثر من مجرد «غياب الحرب»، وشدد على أن الصفقة النهائية التي يدعو إليها القرار (٢٤٢) تقوم على مبادلة الانسحاب في مقابل السلام الحقيقي. كما أكد جلالته على ضرورة حل مشكلة القدس الشرقية ذات الأهمية. ولم يعارض ضرورة توفير أمن مناسب لإسرائيل، ولكنه ذكّر القادة الأميركيين بما كان قد قاله لفانس عندما وقف معه على عتبة بيته قرب عمان ينظران عبر وادي الأردن إلى أضواء القدس، بأن الأمن هو «حالة ذهنية وشعور بالرغبة في العيش في سلام اكثر منه مسالة جغرافية وحدود»[٣٩]. وبالنسبة إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر السلام، تبين للجانب الأميركي بأن جلالته يفضل أن يشارك الفلسطينيون في وفد عربي موحدة ينقسم إلى لجان على أساس موضوع البحث في كل لجنة، أما الجانب الأميركي فكان يفضل أن يكون الفلسطينيون ممثلين بالوفد الأردني ان أمكن ذلك. ويقول الرئيس كارتر في مذكراته بأنه أحب جلالة الملك حسين وتمتع بزيارته واعتبره حليفاً ثابتاً قوياً. وانه وحرمه شاركاه من القلب مشاعره الحزينة عندما كان يعبر لهما عن تقديره لرسالة التعزية التي كان الرئيس كارتر قد أرسلها له معزياً بوفاة الملكة علياء.

ويذكر كوانت في كتابه **كامب ديفيد**، بأن جلالة الملك حسين رفض تقسيم الضفة الغربية بين الأردن وإسرائيل، كما رفض أن يخالف قرار مؤتمر قمة الرباط الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأصرّ جلالته على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية بما في ذلك القدس.

كان لقاء الرئيس كارتر والرئيس حافظ الأسد في جنيف في ٩ أيار/مايو. جاء كارتر عن طريق لندن حيث حضر مؤتمر القمة الاقتصادي، واجتمع بالرئيس الفرنسي جيسكار ديستان الذي وصفه كارتر بأنه رجل لامع قوي وواثق جداً بنفسه واستبدادي المظهر، ولكنه كان لطيفاً وودوداً مع كارتر. وكان يجابه المشاكل التي بحثها مع كارتر بأسلوب تحليلي واضح. ومع أن الرئيسين اتفقا على معظم المسائل التي بحثاها، إلا أن كارتر «قلق وانزعج» من موقف الرئيس الفرنسي «العدائي جداً لإسرائيل»، وبدا له بأن الرئيس الفرنسي مقتنع تماماً بأن الإسرائيليين هم (International Outlaws)، وأن «كل مواقف العرب كانت سليمة».

كان الرئيس الأميركي ووزير الخارجية يعلمان بأن الرئيس حافظ الأسد زعيم قوي ومتشدد، ووصفه فانس في مذكراته بأنه واقعي ومرن وحذر، وأنه يتميز:

> «بثقة عظيمة بالنفس وبروح مرحة ونكتة حادة لاذعة وبالصبر الذي يحتاجه المفاوض الجيد»[٤٠].

وقال بأنه تعلم أن يحترمه ويحبه. أما الرئيس كارتر فقد وجد الرئيس الأسد بناءً وعلى شيء من الليونة بشأن بعض النقاط المهمة المتعلقة بالسلام والفلسطينيين ومشكلة اللاجئين والحدود. وفي مباحثات الرئيسين تطرقا إلى مسألة الوطن القومي للفلسطينيين، وأن كارتر يفضل أن يكون هذا الوطن مرتبطاً مع الأردن أو بكنفيدرالية أكبر، وإمكانية قيام اتحاد فيدرالي أكبر يضم الأردن وسوريا والضفة الغربية وربما لبنان. ولم يوافق الرئيس كارتر على فكرة الرئيس الأسد بأن السلام يمكن أن يتم على مراحل: أولاها مجرد إنهاء حال الحرب. وذكر أمين عام جامعة الدول العربية محمود رياض بأن الرئيس كارتر لمس بنفسه مدى إصرار سوريا أن تكون التسوية شاملة وقائمة على أساس دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة و:

> «أن سوريا سوف تبارك أي علاقة تتم بين الدولة الفلسطينية والأردن طالما أنها تتم مستقبلاً بموافقة الطرفين»[٤١].

كان لقاء الرئيس كارتر والرئيس حافظ الأسد في جنيف وليس في واشنطن بمثابة لقاء على أرض حيادية، ويذكر ويليام كوانت في كتابه **كامب ديفيد**، بأن الرئيس السادات استاء من المعاملة الخاصة التي حظي بها الرئيس الأسد من قبل كارتر، ومن عباراته الترحيبية التي وجهها إلى الرئيس الأسد التي تضمنت عبارة «قائد سوريا العظيم». وفي هذه المقابلة التي كانت الأولى بين الرئيسين، أشار كارتر خلال

دقائق إلى «صداقته الوثيقة» للرئيس الأسد. وخلال ساعات المباحثات والعشاء السبع كان هناك «تجانس بين الرئيسين».

في ٢٤ أيار/مايو اجتمع (الأمير) فهد بالرئيس كارتر، وكان الجانب الأميركي يعتقد بأن المملكة العربية السعودية قادرة على أن تلعب دوراً فعالاً في تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وأن تؤثر على السوريين والأردنيين ومنظمة التحرير الفلسطينية لجعلهم متعاونين لأنهم كانوا يعتمدون على المعونات المالية السعودية. وكان الرئيس كارتر يعتقد بأن العائلة الملكية السعودية، بوصفها حامية لأقدس الأماكن الإسلامية التي هي محط الحجيج من مختلف الأصقاع الإسلامية، كانت لها مكانة خاصة في أعين المسلمين. وأن المملكة السعودية التي لم يكن عدد سكانها يزيد على خمسة ملايين نسمة، ولم تكن قوية عسكرياً رغم ثرواتها الضخمة، كانت تواقة لأن يحل السلام والاستقرار في المنطقة والخليج، وكات معنية كثيراً بالهجمات الإرهابية والسخط الشعبي ضد العائلة المالكة. وفي المباحثات بين (ولي العهد) السعودي والرئيس كارتر، أكد (ولي العهد) بأن العرب راغبون في السلام، وأنهم يطلبون أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، وأنه وان كانت إسرائيل تجد من الصعب أن تبدأ عملية السلام بإقامة دولة فلسطينية، فإنه لا يمكن تجنب هذه الخطوة لأنها تفتح الطريق إلى السلام الحقيقي. وقال (ولي العهد) بأنه يعتقد بأنه ما من دولة عربية ستوافق على رابطة فورية بين دولة فلسطينية والأردن. ووجد الجانب الأميركي بأن هذا الاعتقاد لا يتفق مع المعلومات التي نقلتها أميركا من دول عربية أخرى. ويذكر ويليام كوانت في كتابه **كامب ديفيد**، بأن (الأمير) فهد قال للرئيس كارتر أن إعطاء الفلسطينيين دولتهم سيرد لهم كرامتهم ويزيل عقدهم، ويجعلهم أكثر اعتدالاً وأقل تأثراً بالضغوط الخارجية المتطرفة. كما قال الرئيس كارتر بأنه سيحاول أن يجعل منظمة التحرير الفلسطينية تقبل بالقرار (٢٤٢). وحاول كارتر أن يحصل على احتياطيات من البترول السعودي لأميركا، فلم يتجاوب (الأمير) فهد مع مطلب الرئيس الأميركي. ومن ناحيته، ذكر الرئيس كارتر لولي العهد بأن أميركا ملتزمة بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض مع قادتها إلا إذا قبلوا القرار رقم (٢٤٢) وحق إسرائيل في البقاء. فوعد ولي العهد ببذل ما يمكن في هذه المشكلة. وفي مذكراته وصف وزير الخارجية الأميركي الملك فهد بأنه:

«حاكم داهية، أدار شؤون مملكته واستخدم ثروتها الضخمة بفعالية، ولم يكن دوره سهلاً لأن قوة بلده الاقتصادية ونفوذها قد ألقيا عليها عبئاً كبيراً لا يتناسب معهما. وقد زاد صغر القوة العسكرية المحدودة السعودية وقلة سكانها من حدّة المشكلة»[٤٢].

وبالنسبة إلى المعدات الحربية التي تحتاجها السعودية، كرر الرئيس كارتر التزام الإدارة الأميركية السابق ببيع السعودية طائرة ف ـ ١٥ المتطورة، وهي من النوع الذي باعته لإيران وإسرائيل. وفيما بعد، أصبحت هذه الصفقة المقترحة موضع جدل وتوتر بين الإدارة الأميركية والكونغرس حول دور السعودية في عملية السلام، وفي سياسة الإدارة الأميركية في تعزيز العلاقات الحيوية الأميركية ـ السعودية.

قال كارتر في مذكراته، بأنه بات مقتنعاً بعد أن قابل الرؤساء العرب، بأنهم جميعاً كانوا مستعدين وراغبين في تحرك أميركي قوي لايجاد حلول للنزاع الطويل، وأنه إذا تحققت هذه الحلول فإنهم سيعترفون بإسرائيل وبحق الإسرائيليين في العيش بسلام، خصوصاً إذا عولجت أهم قضية في نظرهم وهي القضية الفلسطينية، كما قال بأنه كلما زاد تعامله مع القادة العرب اكتشف المزيد من التباين بين تأكيداتهم الخاصة المكتومة، وبين تصريحاتهم وتعليقاتهم العلنية. فهم كانوا يعرضون أفكاراً للسلام، ويشجعون أميركا لأي مسعى معقول بصورة متسترة. ولكنهم فيما عدا الرئيس أنور السادات لا يرغبون في الظهور والاعتراف علناً باستعدادهم للتعامل مع إسرائيل، لأنه كان عليهم ضغط شديد، وكانوا يخشون هجمات (إرهابية) فلسطينية على بعض «أنظمة الحكم المهتزة»، والأهم من ذلك كله، تمركز ثروات البترول في البلاد الأكثر راديكالية مثل ليبيا والعراق. أما السعودية فقد كانت غنية ومعتدلة معاً، ولكنها كانت تؤيد عملية السلام والسادات في الخفاء فقط. وفي الطرف الآخر، كان هناك تباين من نوع آخر بين قادة الجالية اليهودية الأميركية. ففي المحادثات الخاصة بينهم وبين المسؤولين الأميركيين الحكوميين، كثيراً ما كانوا يحثون الإدارة الأميركية ـ مثل القادة العرب ـ على أن تستكشف كل طريق يمكن أن يؤدي إلى

السلام. كما كانوا يأسفون بشدة للمغالاة الإسرائيلية ويذهبون إلى القدس لكي يعثروا على قادة معتدلين يشاركونهم أهدافهم، ويبذلون بسخاء من مالهم ووقتهم لاي قضية سلم أو خير. ولكن عند المكاشفة العلنية والحسم، ينحازون إلى جانب قادة إسرائيل ويدينون الإدارة الأميركية. «لانها متوازنة Even handed) في عنايتها ومراعاتها للحقوق الفلسطينية ولسلامة إسرائيل»، وافترض الرئيس كارتر أنه نظراً للادانات التي أصدرتها الأمم المتحدة ودول منفردة ضد إسرائيل، فإن اليهود الأميركيين المنتقدين لإسرائيل لا يريدون أن يجعلوا انتقاداتهم علنية.

الارهابي بيغن رئيساً للحكومة الاسرائيلية
والعرب يفاوضون من مركز عسكري ضعيف

في ١٧ أيار/مايو، فاز حزب الليكود اليميني في الانتخابات الإسرائيلية، وأصبح مناحيم بيغن الإرهابي المتطرف رئيساً للوزراء. وهو الذي كان زعيم المنظمة الإرهابية التي اقترفت مذبحة قرية ديرياسين، وفجرت فندق الملك داود في القدس، الذي كان جزء منه مقراً للسكريتارية العامة لحكومة الإنتداب، فقتل العديد من المدنيين والعسكريين ورجال الأمن. ولم يتأخر بيغن في الإعلان عن اختلافه مع الإدارة الأميركية، ورد بحدّة على التصريحات الأميركية المعلنة التي تعبر عن موقف الولايات المتحدة المعروف، وهو أن التسوية تقوم على السلام الكامل وتطبيع العلاقات وانسحاب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة، وإقامة وطن قومي فلسطيني، وأصرّ بيغن على (حق) إسرائيل في السيادة على الضفة الغربية، واطلق عليها أسماء توراتية قديمة. وأعلن أنه لا يعتبرها «أرضاً محتلة»، ولكنه بسبب اضطراره لتشكيل حكومة ائتلافية وافق على عدم ضمها إلى إسرائيل إلاّ في إطار تسوية سلام وبموافقة الكنيست الإسرائيلي. واعتبر ذلك حلاً وسطاً مؤقتاً، لأن بيغن، حسبما يذكر سايروس فانس في مذكراته:

«يؤمن ايماناً عميقاً بان لإسرائيل مطلباً شرعياً للسيادة على اليهودية والسامرة التوراتيتين»[٤٢].

ولكن التصريحات الإسرائيلية استمرت تعلن تمسك إسرائيل بالسيطرة على الضفة الغربية، وبأنها تنوي الإستمرار في بناء المستوطنات وتوسعها في الأراضي المحتلة. ولقد اعتبر الجانب الأميركي أن ذلك هو «ضم زاحف»، وأنه سيقوي قناعة العرب بأن إسرائيل لا تنوي الإنسحاب من الضفة الغربية. وبطبيعة الحال، كان الرئيس كارتر قلقاً من أن إسرائيل، وقد اختارت رئيس وزراء جديداً، لن تتجاوب مع مساعي السلام التي كان كارتر يعتزم القيام بها، وسجل في مذكراته بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٧١ بأنه طلب الإستماع إلى تسجيل المقابلة الإعلامية التي جرت مع مناحيم بيغن في برنامج «مشاكل وأجوبة»، وأنه كان مخيفاً أن يشاهد موقفه الصلب العنيد بشأن المسائل التي يتوجب حلها إذا كان سيتم تحقيق تسوية سلام للشرق الأوسط. ففي أول جواب له قال بأن الضفة الغربية بأكملها هي جزء لا يتجزأ من السيادة الإسرائيلية، وأنها «حررت» في حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، وبأن أكثرية يهودية وأقلية عربية ستقوم فيها. واعتبر الرئيس كارتر أن هذا التصريح كان تبدلاً كبيراً للسياسة الإسرائيلية السابقة، وبدت بأنها تقذف قرار الأمم المتحدة (٢٤٢) الذي وافقت عليه إسرائيل من النافذة. وذكر كارتر بأنه لم يستطع أن يصدق ما كان يسمعه. واستطرد بيغن يقول بأنه لا يمكن أن يقبل أي من الإسرائيليين في أي ظروف بمشاركة أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر في جنيف، حتى ولو كانوا أعضاء في وفد أردني. كان ما سمعه كارتر من تسجيل مقابلة بيغن يعني أنه إذا تمسك بمواقفه، فلن تكون هناك إمكانية للتقدم في الشرق الأوسط. ورغم ذلك، كان لديه بعض الأمل لأن بيغن، حسبما كان يقال، رجل صادق شجاع. وفي الوقت نفسه تحركت الجالية اليهودية وأعضاء في الكونغرس للضغط على كارتر ووزير خارجيته سايروس فانس، وانتقدوا مبادرات السلام التي شرعت بها إدارة كارتر، وكانوا قلقين بسبب بعض اقتراحاتها بشأن المسألة الفلسطينية، وحتى بسبب لقاءات الرئيس كارتر مع الرؤساء العرب التي بدت ودية ونالت اهتماماً إعلامياً كبيراً. وشعر كارتر بأنه من الضروري أن يكسب تأييد رجال ذوي نفوذ خارج حكومته مثل السيناتور هيوبرت هامفري، الذي كان يعتبر من الجميع صديقاً موثوقاً لإسرائيل، وغيره من

زعماء الكونغرس. وحاول كارتر أن يقنع هؤلاء الزعماء بأنه يتوجب عليهم تأييده ليصبح في الإمكان نجاح مساعيه للتوصل إلى السلام، وخصوصاً وأنه كان على وشك اللقاء، بمناحيم بيغن. وبين كارتر لهم بأن نجاح مساعيه يعني مكاسب لإسرائيل لم يسبق لها مثيل، مثل المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وجاراتها وحدود مفتوحة وتجارة حرة متبادلة والعبور الحرّ في قناة السويس وغيرها من الممرات المائية، وربما الإعتراف الدبلوماسي بإسرائيل في المستقبل. وأن هذه المكاسب ستكون مضمونة من مصر وهي أقوى خصم متوقع لإسرائيل في أي قتال في المستقبل. وبحث كارتر مع هؤلاء الزعماء محاسن كيان فلسطيني مرتبط بالأردن بدلاً من دولة (Nation) منفصلة للفلسطينيين في الضفة الغربية، وتوافق معهم على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة مع إجراء تعديلات طفيفة على الحدود. وكانت هناك اجتماعات أخرى لكارتر ارتاح لنتائجها مع زعماء الكونغرس باستثناء السيناتور جافتس اليهودي، الذي أعلم كارتر بأنه سيلقي خطاباً ينتقد فيه سياسته في الشرق الأوسط. وفي هذه الفترة، قام كارتر بقراءة تحليلات عن الشرق الأوسط، ودرس خرائط إسرائيل والقدس وتاريخ القضية الفلسطينية وقرارات الأمم المتحدة بشأنها، التي أصبحت الأساس للمفاوضات. (مذكرات كارتر بتاريخ ٤ تموز/يوليو ١٩٧٧).

ورغم كل هذه المنافع لإسرائيل في نيات وأفكار الرئيس كارتر، فإنه يقول بأنه كان عليه أن يصلح الضرر الذي ألمّ بقاعدته السياسية بين أصدقاء إسرائيل الأميركيين، وأن ينمي التأييد لجهوده السلمية. وقبل أن يصل بيغن إلى واشنطن، عقد الرئيس كارتر عدة اجتماعات مع القادة اليهود من جميع أنحاء أميركا وشرح لهم سياساته، وفي معظم الحالات شعر بأنه تمكن من تخفيف قلقهم وأعطاه ذلك «نسمة صغيرة» للتحضير لمحادثاته المقبلة مع بيغن. ولا يستطيع من يطلع على كل هذا في مذكرات الرئيس كارتر إلّا أن يتساءل: كيف يمكن أن ينعت أي من الرؤساء العرب بالتصلب والتطرف، في مقابل الجشع والتعنت والغلو الإسرائيلي الذي أيده ودافع عنه العديد من أعضاء الكونغرس الأميركي وأصدقاء إسرائيل والرؤساء والحكومات الأميركية المتعاقبة.

عندما جاء بيغن إلى واشنطن في ١٩ تموز/يوليو ١٩٧٧، كانت استطلاعات الرأي العام في إسرائيل التي اطلع عليها الرئيس كارتر تدل على أن ٦٣٪ من الإسرائيليين كانوا يرغبون في السلام مع العرب، وأن ٥١٪ كانوا يقبلون التخلي عن أجزاء قيّمة من الضفة الغربية، وأن ٥٢٪ اعتقدوا بأن الفلسطينيين يستحقون «وطناً»، وأن ٤٣٪ اعتقدوا بأن هذا الوطن يجب أن يكون على الضفة الغربية على نهر الأردن، وأن ٤٥٪ ـ وهي نسبة نصف من كان لهم رأي ـ أيدوا المباحثات المباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا اعترف قادتها بـ «حق إسرائيل بالبقاء». وعندما وصل بيغن إلى واشنطن، يبدو أنه أراد أن يستهل زيارته بالإعلان للمسؤولين والشعب الأميركي وربما للعالم بأن إسرائيل ليست قاصرة أو عالة على أميركا، فما ان حطت به الطائرة حتى صرّح عبر الإذاعات بأنه يحمل في جيبه قائمة بالمساعدات والخدمات التي تقدمها إسرائيل للولايات المتحدة، وقال بأنه لا يستطيع أن يكشف عن كل تلك المساعدات، ولكنه يكتفي بالإشارة إلى المساعدات التي قدمتها إسرائيل لأميركا في فيتنام، وإلى أن إسرائيل تتيح لأميركا أن تفحص الأسلحة الروسية التي تغنمها من العرب لكي تستكشف أسرارها ومزاياها ونقاط الضعف فيها. ورغم كل ما عرفه الرئيس كارتر ووزير الخارجية فانس عن ماضي بيغن الإرهابي الدموي وتعنته وتصلبه ورفضه الشديد لسلام عادل حقيقي، فإنهما يصفانه في مذكراتهما بعبارات تثير التساؤل والعجب. فهو:

«مزيج من نبي العهد القديم والأوروبي الحريص على اللياقة».

وهو:

«مثل السادات كان لديه حسّ قوي بالتاريخ وبأنه يمثل حلقة زمنية في سير التاريخ»[٤٤].

واعتقد الرئيس كارتر بأن بيغن كان رجلاً طيباً جداً، ووجده حسن المعاشرة مخلصاً صادقاً في تكريس نفسه لأهدافه وعميق الورع الديني. وخمن كارتر بأنه إذا قدم التأييد لبيغن، فإنه سيثبت بأنه زعيم قوي. وتبين لكارتر وفانس أن المباحثات وما تلاها فيما بعد، وربما خصوصاً في كامب ديفيد، بأن بيغن كان «حاداً ولاذع العبارة»، ولكنه ينقلب في لحظة ليصبح دمثاً وعطوفاً. وكانت لديه القناعة الثابتة

بأن «الاقوياء» فقط يعيشون، وأنه يجب أن يكون للشعب اليهودي دولة قوية تمكنـه من أن يعيش في أمن وسلام. وانها يجب أن تضم إسرائيل التوراتية كلها. وأنه كان في هذا الإعتقاد متأثراً بعمق بما تعرض له في شبابه من العداء للسامية في بلده بولندا، وباعتقاله في معسكر عمل في سيبيريا، وبالمذابح التي تعـرض لهـا اليهود. كمـا تبين لهمـا بأنـه في المفاوضـات كان حـريصاً جـداً على الإلتـزام بالمبـادىء القانـونيـة وبالنصوص المكتوبة وبحرفية الإتفاقات أكثر من روحها. وبأن دقته بـالنسبة إلى:

«الكلمات وذاكرته الممتازة التي تكاد تكون تصويرية وعناده واقتناعه بصحة معتقداته تجعله مفـاوضاً هـائلاً وفي بعض الأحيان صعباً»(٥٥).

كما كان أستاذاً ماهراً في الجدال و«مزيجاً غريباً من العاطفية والإرادة الحديدية». كان يستطيع أن يتمسك إلى النهـاية بمـواقفه دون تغيير، وفي الوقت نفسـه ينتقد بقسـوة دوافـع ونيـات الأطـراف الأخـرى في المفاوضات لتقصيرهم في الإتفاق معه. وكان بوسعه عندما تتـوقف المفاوضـات الرسميـة أن يكون:

«جذاباً ومسترخياً يتحدث عن اسرته واحفاده».

وذكر فانس بأنه وجد بيغن «وطني وصديق جيد»، وأنه أصبـح مغرمـاً جداً بـه. وفي زيارة بيغن الأولى لكارتر عرض بشكل مطول النزاع العـربي ـ الإسرائيلي. وعنـدما تحـدث عن الخطر الـذي ستتعرض لـه إسرائيل إذا انسحبت في يوم ما إلى خطوط ١٩٦٧ «كادت الدموع تظهر في عينيه» وقال «ان الرجال لن يستطيعـوا ان يحموا النساء والأطفال». وبالنسبة إلى رأي بيغن في الرئيس كارتر، فقـد سمع المسؤولـون الأميركيـون من مصادر خاصة أن بيغن وصف كارتر في تعليقاتـه الشخصية غـير المعلنة أنـه (Soft). ومن أحد المصـادر بأنه (Cream Puff) أي (لين العريكة) أو (غير متصلب) وطري مثل (الفطـيرة المنتفخة). (كـوانت ـ كامب ديفيد).

في المباحثات التي جـرت بين الـرئيس كارتـر ومناحيم بيغن، عـرض كارتـر القواعـد التي يقترحهـا للتسوية وهي السلام الشامل الذي ينطبق على كل جاراتها والقـائم على قـرار مجلس الأمن ٢٤٢، والذي يعني الحدود المفتوحـة والتجارة الحـرة وانسحاب إسرائيـل من الأراضي المحتلة إلى «حـدود آمنة» يمكن الدفاع عنها عسكرياً. وكياناً فلسطينياً غير مستقل يفضـل أن يكون مـرتبطاً بـالأردن. وأكد كـارتر لبيغن بأن الولايات المتحدة لا تنـوي الضغط على إسرائيـل أو فرض تسـوية عليهـا، سواء أكـانت أميركيـة أم سوفياتية. وقال بأن المفاوضات يجب أن تقوم على قاعـدة مبادلـة الأراضي بالسـلام التي دعا اليهـا قرار مجلس الأمن، وذلك عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف، والإعتراف الدبلومـاسي بإسرائيـل. وكل هذا يعني التطبيع الكامل الذي تطالب به إسرائيل. وأجاب بيغن على مقترحات كارتر بأنه يمكن أن يوافق عليها جميعها باستثناء الكيان الفلسطيني. وقال كارتر لبيغن بأن المستوطنات الإسرائيلية تشكل عائقـاً في طريق السلام، وأن سماح القادة الإسرائيليين وتشجيعهم للمستوطنين بالانتقال إلى مناطق السكان العرب هو دليل على نياتهم، بأن يجعلوا الإحتلال العسكري احتلالاً دائماً. وذكر كارتـر الرئيس الصهيـوني بأن الولايات المتحدة اعتبرت دائماً أن أي مستوطنات أنشئت على أراض احتلت بـالقوة العسكـرية منـاقضة للقانون الدولي. واستمع بيغن بعناية إلى قول الرئيس كارتر عن المستوطنات ولكنه لم يجب عليها. وأشـار كارتر إلى طلعات الطائرات الإسرائيلية في الأجواء السعودية، فادعى بيغن بأنه لم يكن عـلى علم بها وأنـه سيوقفها. ثم سرد آراءه عن «طبيعة إسرائيل التاريخية»، فوجدها كارتر في تلك المرة مشوقة رغم أنه مطّلع على معظم ما قاله بيغن من دراسته هو للعهد القديم من الكتاب المقدس. ولم تكن لديه فكرة في ذلك الوقت عن عدد المرات التي سيجبر فيها على الإستماع لبيغن في المستقبل وهو يلقي عليـه الرد التـوراتي نفسه. وفي حديث خاص بعد عشاء رسمي في البيت الأبيض، قال بيغن لكارتر بأنـه يضع خططـاً أولية للقـاءات مباشرة مع السادات، ويذكر فانس في مذكراته أن بيغن حدد الموقف الإسرائيلي كما يلي:

١ ـ إسرائيل مستعدة للتفاوض على تسويات مع كل طرف من أطراف النزاع بشأن الأراضي المحتلـة في إطار سلام كامل واعتراف بها.

٢ ـ بقاء قوات وقواعد أمنية إسرائيلية خارج حدود إسرائيل النهائية حيث تدعو الضرورة.

٣ ـ إسرائيل ترفض قبول ضمانات أمنية دولية بدلاً من حدود آمنة (هذا يشكل محاولة للتوسع الإقليمي في الأراضي العربية).
٤ ـ رفض كامل للدولة الفلسطينية ولكيان أو وطن فلسطيني في الضفة الغربية.

كما ذكر فانس بأن بيغن قبل بأن يكون القرار رقم (٣٣٨) الذي يتضمن القرار رقم (٢٤٢) الأساس لمؤتمر جنيف، وبدا هذا بأنه اعتراف من بيغن بمبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية. ولكن تبين فيما بعد أنه لا يريد أن يجري الانسحاب على كل الجبهات. ورفض بيغن مشاركة الفلسطينيين بمؤتمر جنيف الذي يجب أن لا تسبقه التزامات مسبقة، وبذلك لا تلزم إسرائيل نفسها سلفاً بأي انسحاب. وطالب أن تجري المفاوضات وجهاً لوجه دون وسطاء أميركيين أو سوفيات، وأن تكون رئاسة اللجان بالتناوب بين الوفدين المتفاوضين على أساس ثنائي. ورفض تمثيل العرب بوفد موحد، وأراد بأن يتم الاتفاق على المعاهدات ثم يعود المؤتمر للانعقاد بمجرد توقيعها. (خيارات صعبة).

ورغم كل ذلك، شعر الرئيس كارتر ببعض التفاؤل نتيجة مباحثاته مع بيغن. ولكن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً، فما إن عاد بيغن إلى إسرائيل حتى أعلن بأن بعض المستوطنات في الضفة الغربية هي مستوطنات دائمة. وعندما قام فانس بعد ذلك بوقت قصير بزيارة إلى منطقة الشرق الأوسط، أرسل تقارير مشجعة عن مباحثاته مع السادات والرؤساء العرب، ومحبطة للغاية عن مباحثاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في القدس. فقرر كارتر أن يبلور مشروعاً معقولاً يبنيه على نتائج مباحثات فانس الأخيرة المطولة آملاً أن يسانده فيه الرأي العام والرغبة العامة في السلام. ولكن المعارضة الإسرائيلية لاشتراك الفلسطينيين والاختلافات الأخرى كانت تعرقل عقد مؤتمر جنيف، حيث يمكن تجميع الأطراف تحت الرئاسة المزدوجة الأميركية السوفياتية. وفي تلك الفترة، كان الرئيس كارتر مقتنعاً بأن بعض التصرفات الإسرائيلية الأخيرة كانت العوائق الرئيسية للتقدم في مباحثات السلام. وكان من هذه التصرفات التصديق على إنشاء مجموعة جديدة من المستوطنات، متجاهلة بذلك رجاء الرئيس كارتر الشخصي لوقف إنشاء المستوطنات، وكان هناك الغزو الإسرائيلي للبنان، والامتناع الإسرائيلي عن تقديم مقترحات معقولة أو مقترحات مقابلة بشأن مسألة التمثيل الفلسطيني. وكان كارتر يرى ضرورة لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر إذا أمكن ذلك. واعتبر الجانب الأميركي رفض بيغن لذلك بأنه تراجع عن موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين الذي لن يدقق «في وثائق اعتماد وفد أردني الى مؤتمر جنيف»، وبأن ذلك يعني ضمنياً بأن إسرائيل مستعدة لأن تتجاهل وجود أعضاء من منظمة التحرير ذوي مستوى منخفض. غير أن بيغن كرر بأن إسرائيل لن تفتش عن العرب الفلسطينيين من غير المنظمة في وفد أردني، وبأن قيام أي كيان فلسطيني لا بد أن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية تسعى إلى تدمير إسرائيل. وأدعى بأن الحكومة الإسرائيلية لا تستطيع أن تمنع اليهود من الاستيطان في الضفة الغربية لأنها جزء من إسرائيل التوراتية. وطالب أميركا بأن لا تصدر تصريحات عن الانسحاب لخطوط ١٩٦٧، لأن ذلك من شأنه تشجيع العرب على التشدد في مطالبهم وفي المساومة على الأراضي المحتلة. وأبلغ السفير الإسرائيلي دينتز وزير الخارجية الأميركي فانس، بأن بيغن عندما وافق على المبدأ الخاص بالانسحاب من الأراضي المحتلة لم يكن يقصد الانسحاب على جميع الجبهات، وأن ما قصده هو انه بينما توافق إسرائيل على أن القرار (٢٤٢) ينطبق على الجبهات كلها، فإنها لا توافق على أن هذا يعني بأنها ملزمة بـ «الانسحاب من كل الجبهات». وغضب فانس غضباً شديداً لما اعتبره تراجعاً إسرائيلياً عن اتفاق كان قد تم التوصل إليه. ثم عاد السفير الإسرائيلي وبلغ الحكومة الأميركية بأن بيغن لم يوافق أصلاً على مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية. ومن ناحيته طمأن كارتر بيغن بأن الحكومة الأميركية لن تصدر تصريحات علنية حول الحدود النهائية. وثابر بيغن على طلباته، فأرسل رسالة شخصية مباشرة للرئيس كارتر يطلب فيها أن يمنع وزير خارجيته فانس، خلال رحلته المقبلة للشرق الأوسط، من إطلاع الرؤساء العرب على الموقف الأميركي من مسألة الحدود. واعتبرت هذه الرسالة تحدياً سافراً لموقف الحكومة الأميركية لأن تكون وسيطاً عادلاً بين الأطراف المتنازعة. وقام الرئيس كارتر بإرسال رسالة جوابية إلى بيغن صيغت «بحرص ولياقة ولكن

بثبات»، قال فيها بأن أميركا ستعلن موقفها الرسمي من الحدود إذا سألها العرب عن ذلك. وقصد من ذلك بأن أميركا وإن كانت ستثابر على التشاور مع إسرائيل فإنها لن تنسق معهم خططاً ضد العرب.

في هذه الفترة كان محمود رياض، أمين عام جامعة الدول العربية، يسعى لدفع المجموعة الأوروبية للتعاون مع الحكومة الأميركية في جهودها للاستعجال في عقد مؤتمر جنيف لبحث السلام. فقام بزيارة لندن خلال شهر تموز/يوليو ١٩٧٧، واجتمع بوزير الخارجية البريطاني الدكتور ديفد أوين، الذي قال له بأن البريطانيين مقتنعون من اتصالاتهم الدائمة مع واشنطن، بأن الرئيس كارتر معني تماماً في مساعيه للتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط. وتبين لمحمود رياض مدى عمق تفهم بريطانيا لمشكلة النزاع ولنيّات إسرائيل، وكذلك لحدود مقدرة الحكومة الأميركية في تحقيق ما تريده من حلول. وقال محمود رياض لوزير الخارجية البريطاني ـ ولعله أراد أن يذكره بمسؤولية بريطانيا التاريخية وتخليها عن الانتداب على فلسطين بعد أن مكنت مئات الألوف من اليهود من دخول فلسطين ومن التسلح ومن الاستيلاء على الأرض:

«ان المشكلة بدأت عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ استقطاع جزء من أرض فلسطين لإقامة دولة يهودية عليه. وقد مضى على هذا القرار ثلاثون عاماً دون تنفيذ تخللها اربعة حروب. والمشكلة قد تستمر سنوات طويلة ويستمر فيها الصراع في المنطقة، بينما لو كانت الولايات المتحدة جادة بما فيه الكفاية في الضغط على إسرائيل لتحقيق السلام لوفرت على جميع الأطراف الكثير من المتاعب»[٤٦].

وفي لقاء لمحمود رياض مع أعضاء من البرلمان البريطاني قال والتر دينس، وكان من المهتمين بقضية الشرق الأوسط، إنه خرج بانطباع بعد اجتماعه في واشنطن ببريجنسكي، مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، بأن الإدارة الأميركية جادة فعلاً في التوصل إلى حل سلمي كامل. ولكن اسرائيل تضع العراقيل والعقبات في طريق هذا الحل. وإنه لربما دفع ذلك الولايات المتحدة للسير في طريق أطول إلى هدفها. وأضاف دينس:

«انه شعر في واشنطن بأن الأميركيين محتاجون إلى العرب في ضغطهم على الأحداث... وان الميزان العسكري قد اختل بشدة ولصالح اسرائيل الأمر الذي يضعف موقف المفاوض العربي. ومن هنا لا بد من أن تسعى مصر بسرعة إلى تصحيح هذا الموقف الخطير»[٤٧].

وعندما أشار محمود رياض إلى ان علاقات مصر السياسية مع الاتحاد السوفياتي قد تدهورت فتوقف تعاملها العسكري مع مصر، أجاب والتر دينس بأنه لم يتبيّن في واشنطن أن الأميركيين متضايقون من موقف سوريا في حصولها على السلاح من الاتحاد السوفياتي. وبأن الأمر المهم هو أن العرب يتجهون إلى المفاوضات بشأن السلام من مركز عسكري ضعيف للغاية. ولهذا السبب، فإنه ليس هناك ما يدفع اسرائيل لان تعنى بالوصول إلى اتفاقات جادّة. وإضافة إلى ضعف العرب العسكري، فإنهم لا يحاولون الاستفادة من عناصر قوة أخرى متوافرة لديهم مثل البترول والفوائض النقدية، التي لو احسنوا استخدامها فإنها ستدعم الموقف الاميركي في السعي لتحقيق سلام شامل، وفي ارغام اسرائيل على التفاوض بصدق وجدّية. وظهر لمحمود رياض بأن معلومات وتحليلات وزير الخارجية البريطاني وعضو البرلمان البريطاني تدل على أن الرئيس كارتر لن يلجأ إلى وقف امداد اسرائيل بالسلاح ليضغط عليها. ولذلك يتوجب على العرب ان يعتمدوا على انفسهم ومواردهم للضغط على اسرائيل واميركا بدلاً من القاء المشكلة كلها.

«على اكتاف الولايات المتحدة والتصور بأن الولايات المتحدة تملك كل اوراق اللعبة».

مطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية ان توافق على القرار (٢٤٢)

في مذكراته خيارات صعبة، يذكر سايروس فانس انه نتيجة لرحلته للشرق الأوسط وللدراسات والمباحثات السابقة، للجانب الأميركي بأنه من غير الممكن التوصل إلى حلّ للمشكلة الفلسطينية في مرحلة واحدة يمنح فيها الفلسطينيون حق تقرير المصير. وانه من الضروري أن تكون هناك مرحلة يتبينّ خلالها:

«إذا ما كان الفلسطينيون مهيئين لأن يحكموا أنفسهم ولأن يعيشوا في سلام إلى جوار اسرائيل، بينما يظلون تحت رقابة دولية لتخفيف مخاوف اسرائيل»[٤٨].

فإذا ثبت بأن هذا الترتيب قابل للنجاح فقد يتقبل كل طرف الطرف الآخر. فلقد كان الرئيس كارتر وفانس يشاركان اسرائيل في القلق من قيام دولة فلسطينية راديكالية. وفي الأصل كانت الفكرة الانتقالية تقضي بقيام وصاية الأمم المتحدة وادارة اسرائيلية أردنية تمتد لعدة سنوات، يجري بعدها استفتاء يقرر فيه الفلسطينيون مصيرهم. وكانت هذه الفكرة تتعرض للمراجعة والتطوير بما في ذلك وصاية اسرائيل، لكنها كانت من بين جذور ترتيبات «كامب ديفيد» للحكم الذاتي الفلسطيني أثناء المرحلة الانتقالية. فالسادات تقبّل الفكرة بوجه عام، ولكنه رفض المشاركة الاسرائيلية في وصاية الأمم المتحدة واصرّ على فترة انتقالية أقصر من «العدة سنوات» التي اقترحها فانس. واعترض وزير خارجية سوريا على كلمة «وصاية»، مذكراً بتجربة العرب تحت الحكم الأجنبي وانتدابات الأمم المتحدة. ويذكر فانس بأنه عرض الفكرة على جلالة الملك حسين بعد ان استبعد كلمة «وصاية»، وأن جلالته قبل بفكرة النظام الانتقالي. أما بيغن فقد رفض الفكرة المقترحة رفضاً كلياً، كما رفض المبدأين الخاصين بالكيان الفلسطيني وبالانسحاب على جميع الجبهات. ولكن ظهر فيما بعد أن الفكرة ربما تفاعلت في ذهنه أو تناسقت مع خيارات كانت الحكومة الاسرائيلية تنظر فيها لحلّ مشكلة الضفة الغربية. ويضيف فانس بأن الفكرة «أثمرت في النهاية». ولا بد أن فانس يقصد في هذا القول «الحكم الذاتي» الذي نصّ عليه اطار السلام في كامب ديفيد.

كانت فكرة الترتيب الانتقالي تتطلب قبول الفلسطينيين على أساس انها توفر لهم في النهاية وطناً، وتمكنهم من «المشاركة» في تحديد مستقبلهم. ولهذا السبب اهتم فانس بإدخال الفلسطينيين في معالجة الفكرة. وكان السعوديون قد أبلغوا فانس بأن منظمة التحرير تريد أن تعرف ما يقصده الاميركيون بقولهم للرؤساء العرب بأن أميركا يمكن أن تقبل بالدخول في مباحثات مع المنظمة إذا قبلت المنظمة القرار رقم (٢٤٢).

«مع التحفظ بأنه لم يعالج المسألة الفلسطينية معالجة سليمة».

وكان المصريون كذلك قد سألوا فانس أن يحدد ما هو المطلوب من المنظمة حتى تقبل أميركا بالاتصال معها. وأجاب فانس بأن على المنظمة أن تقبل بالقرار (٢٤٢) ولها أن ترفق ذلك بتحفظ مفاده أن القرار أشار فقط لقضية اللاجئين «ولم يتعامل تعاملاً سليماً مع القضية الفلسطينية». ووجهت سوريا السؤال نفسه وحصلت على الجواب نفسه. وعندما قدمت مصر لفانس صيغة لتصريح تعترف فيه المنظمة بالقرار (٢٤٢)، رفضه فانس وظن أنه من صيغة فلسطينية لأن مشروع التصريح كان يطالب بـ «دولة فلسطينية». ولم يشر إلى (حق) اسرائيل في الوجود في سلام وأمن. وعندما زار فانس السعودية قدّم صيغة محددة لتصريح مقترح يصدر عن المنظمة وكانت كما يلي:

«إن منظمة التحرير الفلسطينية تقبل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم ٢٤٢، مع التحفظ بأنها تعتبر أن القرار لا يشير إشارة سليمة إلى مسألة الفلسطينيين لأنه يقصر عن الاتيان بأية إشارة إلى وطن للشعب الفلسطيني. ومن المفهوم أن لغة القرار ٢٤٢ تتصل بحق جميع دول الشرق الأوسط في أن تعيش في سلام»(٤٩).

وأبلغ فانس السعوديين بأنه إذا قبلت المنظمة هذه الصيغة وهي بذلك «تعترف علناً بحق اسرائيل في الوجود»، فإن أميركا ستكون مستعدة للاجتماع فوراً مع المنظمة على اعتبار أنها قد تقيدت بالتزامها لاسرائيل بموجب اتفاقية سيناء (٢). غير أن فانس أكد على أن «الاطراف وحدها بما فيها اسرائيل هي التي تستطيع أن تقرر من يشترك في جنيف»، وأن أميركا مرتبطة بالتزام سابق بأن تؤيد اسرائيل في هذا الشأن. وعندما سأل الملك خالد الوزير الأميركي إذا كان في الإمكان التأكيد للمنظمة بأنها إذا قبلت ما طلبته أميركا، فإن الفلسطينيين سيحصلون على وطن في الضفة الغربية، أجاب فانس بأن هذا هو هدف أميركا ولكنها لا تستطيع أن تضمنه. وكان هذا مثالاً على تقيد أميركا بالتزاماتها لاسرائيل وانتزاع التنازلات لمصلحتها، وعلى رفضها الالتزام بما هو لمصلحة العرب الذين يقدمون التنازلات. ويذكر فانس في مذكراته كذلك بأن الأمير سعود نقل صيغة التصريح الأميركية للمنظمة التي كانت لجنتها التنفيذية مجتمعة تلك الليلة وان الأمير ابلغه في اليوم التالي بأن الاقتراح الأميركي لم يحرز الأصوات اللازمة للموافقة عليه.

«وكانت العناصر المتطرفة داخل منظمة التحرير الفلسطينية هي التي قادت المعارضة». وذكر فانس أنه غادر الطائف «بقلب مثقل لشعوره بأن فرصة مهمة قد ضاعت بسبب الانقسام العميق داخل منظمة التحرير الفلسطينية». ولكنه أضاف بعد ذلك ما يمكن أن يعتبر تفهماً أفضل لموقف المنظمة من الاقتراح الأميركي ومبررات رفضه:

«بنظرة إلى الماضي يبدو أن اقتراحنا لم يثمر، لأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تريد أن تستخدم ما تعتبره رصيدها التفاوضي الأساسي: قبول حق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها دون ضمان بأنها ستحصل في المقابل على وطن»[٥٠].

في شهر آب/أغسطس زار السيد ياسر عرفات القاهرة، واجتمع بأمين جامعة الدول العربية محمود رياض وأطلعه على:

«ورقة عمل اميركية كان المطلوب منه [عرفات] ابداء الرأي فيها. وقد ورد في تلك الورقة اقتراح بأن تعلن منظمة التحرير موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وللمنظمة إذا رغبت أن تشير في اعلانها إلى تحفظها على القرار لأنه لم يعالج القضية الفلسطينية بطريقة كافية»[٥١].

وأضاف عرفات بأنه رأى مع زملائه من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير:

«إن تكون موافقة المنظمة على القرار ٢٤٢ مرتبطة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وذلك باقامة دولة فلسطينية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم حسب قرارات الأمم المتحدة. ولكن الولايات المتحدة رفضت تلك الصيغة من جانب المنظمة»[٥٢].

واستعلم محمود رياض عن المقابل في حال قبول المنظمة للقرار رقم (٢٤٢) حسب الصيغة الأميركية المقترحة، فأجاب عرفات:

«بأن كل ما تعد به الولايات المتحدة في هذه الحالة هو اجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية».

وعلّق محمود رياض على ذلك قائلاً:

«وهل هذا يمثل وعداً اميركياً بدخول الفلسطينيين الجنة»[٥٣]؟.

كان ما تطلبه الحكومة الأميركية يعني أن تقبل منظمة التحرير بالقرار رقم (٢٤٢)، وفي مقابل ذلك تقبل أميركا الحوار معها، فإذا فشل الحوار تكون المنظمة قد وافقت على قرار لم يعالج القضية الفلسطينية الأصلية، وانما أشار إليها كمجرد مشكلة لاجئين. وتكون المنظمة قد اعترفت بإسرائيل كدولة شرعية دون أن تعترف اسرائيل أو أميركا بدولة فلسطينية. وبذلك تكون المنظمة قد نقضت ميثاقها وتنازلت لاسرائيل عن جميع الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ وأكثر. وأسقطت دون مقابل قرارات الأمم المتحدة السابقة ومنها قرار ١٩٤٧، الذي يقضي بقيام دولة فلسطينية ودولة اسرائيلية صغيرة. وقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ هو قرار الجمعية العامة الخاص بفلسطين، وليس القرار ٢٤٢ الذي يقلبها إلى قضية لاجئين يحتاجون لمأوى في أي مكان. وبعد عودة فانس من رحلته إلى الشرق الأوسط، أعلن ناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية بأن الولايات المتحدة تؤيد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية بمؤتمر جنيف للسلام، بشرط أن تعلن المنظمة قبولها لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، واعتبر هذا التصريح اعترافاً ولو ضمنياً بأن المنظمة هي الممثل للشعب الفلسطيني، وقامت اسرائيل بمهاجمة هذا التصريح وثار بيغن غضباً خوفاً من أن تقوم اتصالات بين الولايات المتحدة والمنظمة. (مذكرات محمود رياض).

ويذكر كوانت في كتاب كامب ديفيد، بأنه كانت هناك اتصالات خفية بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة قام بدور الوسيط فيها لاندرام بوللنج الذي كان يعرف السيد ياسر عرفات. وفي هذه الاتصالات التي طلبت فيها الولايات المتحدة أن تعترف المنظمة بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، لم تتعهد أميركا بالشيء الكثير إذا وافقت المنظمة على القرارين. ورفض عرفات فكرة الوصاية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وابلغ بوللنج بريجنسكي بأن عرفات الذي كان قد قابله قبل أسبوع لا يستطيع أن يقبل القرار ٢٤٢، حتى وان كان ذلك مقترناً (بالتحفظ) الفلسيني، إلا إذا ضمنت الولايات المتحدة بأن دولة فلسطينية ستنشأ من المفاوضات وأن منظمة التحرير ستكون المسيرة لها. ولم يقبل كارتر بذلك.

(١) Jimmy Carter: **Keeping Faith - Memoirs of a President,** P. 142-143.
(٢) Ibid., P. 274.
(٣) Ibid., P. 277.
(٤) Ibid., P. 279.
(٥) محمد حسنين هيكل: **حديث المبادرة**، ص ٣٤.
(٦) المصدر نفسه، ص ٣٩.
(٧) **مذكرات محمود رياض**، ص ٥٢٦.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المصدر نفسه، ص ٥٢٧.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٢٧ ـ ٥٢٨.
(١١) مذكرات سايروس فانس: **خيارات صعبة**، (مترجم للغة العربية)، ص ٥.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٧.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٨.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٩.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١١.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢.
(٢٢) **Toward Peace in the Middle East:** Report of a Study group the Brooking Institution 1975.
(٢٣) مذكرات سايروس فانس: **خيارات صعبة**، ص ١٧.
(٢٤) محمود رياض: **مذكرات محمود رياض**، ص ٥٢٩.
(٢٥) مذكارت سايروس فانس: **خيارات صعبة**، ص ٢١.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٣.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢١.
(٢٨) فانس كان يشير إلى الرئيس السادات وجلالة الملك حسين.
(٢٩) سايروس فانس: **خيارات صعبة**، ص ٢١.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.
(٣٥) **مذكرات محمود رياض**، ص ٥٣٠.
(٣٦) مذكرات سايروس فانس: **خيارات صعبة**، ص ٢٩.
(٣٧) المصدر نفسه.
(٣٨) المصدر نفسه.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣١.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.
(٤١) **مذكرات محمود رياض**، ص ٥٣١.
(٤٢) مذكرات سايروس فانس: **خيارات صعبة**، ص ٣٥.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٩.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٤٥) المصدر نفسه.
(٤٦) مذكرات محمود رياض، ص ٥٣٢.
(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) مذكرات سايروس فانس: **خيارات صعبة**، ص ٥٠.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٢.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(٥١) مذكرات محمود رياض، ص ٥٣٣.
(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) المصدر نفسه.

١ البيان الأميركي ـ السوفياتي ١ نيسان/ أبريل ١٩٧٧

كانت أميركا مثابرة على سياستها الرامية إلى حرمان السوفيات من دور كبير في الشرق الأوسط. ولكنها كانت في الوقت نفسه ترغب في تفادي معارضتهم لمساعيها في التوصل إلى تسوية. ولهذا السبب، كان فانس يزود السوفيات بمعلومات عامة عن سير المباحثات مع أطراف النزاع، ووجد من المعقول إشراك السوفيات بحرص في عملية الاعداد لمؤتمر جنيف الذي سيكونون فيه أحد الأطراف الرئيسيين. وفي هذا الاطار، نشأت فكرة اصدار بيان أميركي ـ سوفياتي مشترك بشأن الشرق الأوسط. وبعد مشاورات مع الجانب السوفياتي صدر البيان المشترك في أول نيسان/أبريل (١٩٧٧). ولقي ترحيباً من الدول العربية ومنظمة التحرير وعدد كبير من الدول الاوروبية والعالم الثالث. ويذكر فانس في مذكراته بأن منظمة التحرير الفلسطينية اعتبرت البيان خطوة مهمة إلى الأمام، وانه لم يتضح له سبب ذلك لأن البيان لم يذكر منظمة التحرير ولم يشر إلى «دولة فلسطينية»، ووجد العرب أن من مزايا البيان أنه يدعو إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر جنيف، وانه أكّد على ضرورة حلّ المشكلة الفلسطينية وضمان «الحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني. وليس مجرد «مصالح الفلسطينيين» كما كانت الحكومة الأميركية السابقة تشير إليها.

وفي الناحية الأخرى، قوبل البيان الأميركي ـ السوفياتي في اسرائيل ومن بعض أعضاء الكونغرس الأميركي ومن الطائفة اليهودية الأميركية بمعارضة شديدة وإدانة حادّة. واعتبر فانس بأن ذلك كان تحذيراً مسبقاً لأميركا لمنعها من التعاون مع الاتحاد السوفياتي في عملية السلام في الشرق الأوسط، بقصد الضغط على أميركا لجعلها تتراجع عن طريق تعارضه اسرائيل وهو تكتيك كثيراً ما تعرضنا له. (مذكرات فانس: خيارات صعبة).

وتحدى مناحيم بيغن البيان واصدر قراراً ببناء المزيد من المستوطنات. وقد ناقش الرئيس كارتر وفانس وزير الخارجية الاسرائيلي دايان عن أسباب الهياج في اسرائيل ضد البيان، رغم أنه لا يعكس اكثر من موقف أميركا المعلن سابقاً في المباحثات الخاصة وفي العلن، ورغم أنه يمثل نجاح أميركا في دفع الاتحاد السوفياتي نحو (الاعتدال) إلى درجة كبيرة. والتزام الاتحاد السوفياتي فيه بمبدأ «العلاقات الطبيعية» بين اسرائيل والعرب. كما وافق على عدم الإشارة إلى موقفه المؤيد لـ «دولة فلسطينية مستقلة»، أو الاشارة كالعادة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وكان منسجماً تماماً مع القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وأجاب دايان عن كل هذا بأن سبب قلق اسرائيل وانزعاجها هو أن البيان اشتمل على عبارة «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، فشرح فانس لدايان بأن الجانب الأميركي رفض عبارة «الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني» التي اقترحها السوفيات، كما وأن الحكومة الأميركية لا ترى خطأ في الإشارة إلى «الحقوق المشروعة» للفلسطينيين. وأضاف معلقاً في مذكراته:

> «ومن الطريف أن هذه الكلمات بالتحديد استخدمت في البيان المشترك الذي اتفق عليه في كامب ديفيد. كما تظهر في اتفاقيات كامب ديفيد... كان البيان يمثل قناعاتنا بأن حلاً عادلاً للمشكلة الفلسطينية لساسي، معنوياً وسياسياً، لاية تسوية دائمة في الشرق الأوسط»[1].

ولم يتراجع دايان عن الموقف الاسرائيلي الرافض للبيان، وأكّد بأن اسرائيل لن تذهب إلى مؤتمر جنيف على أساسه لانه يؤثر على المؤتمر ضد اسرائيل. وكانت النتيجة أن تراجع الجانب الأميركي، وأوضح لدايان بأن ذلك ليس قصد أميركا وانه غير مطلوب من أي طرف أن يدخل المؤتمر على أساس البيان الأميركي ـ السوفياتي كشرط للاشتراك فيه. وان مؤتمر جنيف سيعقد على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وصدر بيان اميركي ـ اسرائيلي بهذا المعنى، ونجحت اسرائيل في جعل الحكومة الأميركية تتراجع عن بيانها مع الاتحاد السوفياتي. وأدركت مدى ما هي عليه الحكومة الأميركية من تخاذل. وقال الرئيس

كارتر لوفد من أعضاء المؤتمر اليهودي بأنه ينتحر سياسياً إذا اقترف عملاً يضر باسرائيل. (مذكرات محمود رياض).

واستاء الاتحاد السوفياتي لتراجع الحكومة الأميركية عن بيان الدولتين العظميين، ودهشت عواصم عديدة لسرعة هذا التراجع الأميركي الذي لم يصمد إلا بضعة أيام تحت الضغط الاسرائيلي. وعلّق أمين عام جامعة الدول العربية محمود رياض في مذكراته على التخاذل الأميركي بقوله:

«ولقد تحول الأمر إلى مهزلة سياسية، حيث إن الاتحاد السوفياتي تنازل في البيان المشترك عن ذكر منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني. ولكن عندما اعترفت الولايات المتحدة في البيان المشترك مع اسرائيل بعد خمسة ايام انه من حق اسرائيل أن ترفض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، اصبح البيان الأميركي ـ السوفياتي حبراً على ورق»[٢].

وترافق رضوخ الرئيس كارتر لموشيه دايان وللضغوط الاسرائيلية مع طلب من كارتر بأن يساعده دايان لدى القوى اليهودية والمناصرة لاسرائيل في أميركا. وأدى ذلك إلى إضعاف موقف كارتر وإلى اغضاب العرب، وعزز اندفاع الرئيس السادات في اتجاه التفاوض المباشر مع اسرائيل الذي بلغ ذروته الأولى في زيارته للقدس (كوانت ـ كامب ديفيد). وإضافة إلى هذا التخاذل، فإن الولايات المتحدة اظهرت مراعاتها الانحيازية أو الخانعة إلى اسرائيل عندما اكتفت بالامتناع عن التصويت على القرار الذي اصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر (١٩٧٧) وأدانت فيه سياسة اسرائيل في بناء المستوطنات. بينما صوتت لمصلحة هذا القرار مائة واحدى وثلاثون دولة من دول العالم، وامتنعت ست دول صغيرة عن التصويت ولم تعارضه سوى اسرائيل. وهذا القرار دعا اسرائيل بصفتها دولة محتلة لأرض غيرها إلى حماية المدنيين حسب واجباتها الدولية، بموجب مبادىء القانون الدولي ومبادىء ميثاق جنيف الخاص بحماية المدنيين في زمن الحرب الصادر في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وأن تمتنع فوراً عن اتخاذ أي اجراء يبدل الوضع القانوني أو الطبيعة الجغرافية أو التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس. وطالب القرار جميع الدول الموقعة على ميثاق جنيف بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب، ان يؤمنوا الاحترام والتقيد ببنود هذا الميثاق في جميع الأراضي العربية المحتلة من قبل اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس. وطالب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة أن يجري الاتصالات الفورية بالحكومة الاسرائيلية لضمان التطبيق العاجل لهذا القرار (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢/٥ بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧). وجاء امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرار الذي أيدته مائة واحدى وثلاثون دولة من دولة العالم، في الوقت الذي كان فيه الرئيس كارتر ووزير خارجيته فانس، يؤكدان أن الولايات المتحدة تريد أن تكون وسيطاً عادلاً غير منحاز، وانه يجب أن يكون للفلسطينيين وطن خاص بهم وأن تحترم حقوقهم المشروعة، وأن المستوطنات الاسرائيلية هي انتهاك للقانون الدولي، وتشكل عقبة في طريق السلام الشامل العادل الذي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه حسبما تزعم.

السادات يعلن استعداده للذهاب إلى الكنيست

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧، كان ياسر عرفات يجلس إلى جوار الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض، يستمع إلى خطاب يلقيه الرئيس أنور السادات في مجلس الشعب. وفي سياق الخطاب تحدث السادات عن استعداد مصر لحضور مؤتمر جنيف لتحقيق السلام، رغم الصعوبات الاجرائية التي كانت اسرائيل تضعها لعرقلة المؤتمر واحراز مكاسب تسبق انعقاده. وحسبما ذكر صبري جريس رئيس قسم «اسرائيل» في مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت (سابقاً)[٣]، فإن السادات كان قد دعا ياسر عرفات لحضور جلسة مجلس الشعب، وأن الدعوة كانت مكافأة لعرفات لتوسطه بين السادات والرئيس الليبي معمر القذافي في حل النزاع المسلح الذي وقع بين ليبيا ومصر خلال الشهرين السابقين. ونجح عرفات وتوقف القتال. وذكر جريس بأن القذافي كان مقتنعاً بفائدة اتحاد اقتصادي مع مصر، ووافق على تزويد مصر، كدفعة متقدمة تمهيداً للمصالحة، بخمسمائة دبابة وأن وزير خارجية مصر السابق اسماعيل فهمي أيد ذلك في حديث مع (المستقبل) بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر

١٩٧٧) وخمسة أسراب طائرات مقاتلة، وكذلك بضعة ملايين من الدولارات. وقام عرفات بابلاغ الرئيس السادات عما وافق عليه القذافي قبل وصوله (السادات) لمجلس الشعب لإلقاء خطابه وأكد له أن القذافي وافق على الاجتماع به يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٧٧ لتسوية جميع المشاكل القائمة بينهما بصورة نهائية... ولكن يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصبح اليوم الذي توجه فيه السادات ليقابل بيغن بدلاً من القذافي. وفي خطابه رحب السادات بـ:

«الصديق الغالي وزميل النضال الرائع الاخ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني».

ولعل السادات كان يريد أن يولد الانطباع في العالم العربي بأنه حصل على موافقة عرفات قبل زيارة القدس. وعلى أي حال، فبعد الزيارة انقلب الترحيب والمديح إلى شتائم.

ثم أعلن السادات:

«انني على استعداد للذهاب إلى جنيف بل إلى آخر العالم، وان اسرائيل ستدهش عندما اقول انني مستعد أن اذهب إلى بيتهم. إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم»[٤].

ولم يلتفت العديدون إلى النيات وراء هذه العبارة، وظن ياسر عرفات وأمين عام جامعة الدول العربية بأن العبارة انما هي نوع من المبالغة اللفظية استعملها السادات ليتحدى بها اسرائيل. وذكر محمود رياض في مذكراته:

«ولم يدر في خلدنا مطلقا اعتبارها شيئا جادا، فاقصى ما كانت تحلم به اسرائيل طوال السنوات السابقة هو ان تتفاوض مع أي ممثل لاية دولة عربية في احدى العواصم الاجنبية»[٥].

وكان حتى المسؤولون الأجانب يعلمون بأن زيارتهم للقدس تعتبر عملاً عدائياً للعرب. وقبل أسابيع قليلة كان وزير أميركي في زيارة رسمية لاسرائيل، ورفض أن يزور القدس حتى لا يثير استياء الدول العربية. وكانت قرارات المقاطعة العربية لاسرائيل تمنع الدخول لأي بلد عربي لمن سجلت على جواز سفره إشارة دخول لاسرائيل. وحتى عندما صافح محمود رياض وياسر عرفات الرئيس السادات بعد أن انتهى من إلقاء خطابه، لم يسألاه عن مغزى عبارته عن استعداده لزيارة القدس. وفي خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس للتحضير لمؤتمر قمة عربي للإعداد لموقف عربي مشترك استعداداً لمؤتمر جنيف، أكد وزير خارجية مصر اسماعيل فهمي بأن عبارة السادات لا تعني أبداً أنه مستعد أو ينوي الذهاب إلى القدس، وانما هي مجرد تأكيد على تمسك مصر بالسلام. كما أكد التزام مصر بالاجماع العربي. وزالت شكوك وزراء الخارجية العرب عندما شارك وزير الخارجية المصري في إعداد صيغة قرار ووفق عليه بالاجماع تقضي بالالتزام بوحدة العمل العربي وإحباط مساعي اسرائيل لتجزئة الصراع، كما يلزم الدول العربية بدعم حق منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة دورها بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك في مشاركة الدول العربية على قدم المساواة في المعترك السياسي. ولكن في الوقت الذي كان فيه وزير خارجية مصر يرتبط بهذه الالتزامات العربية بحسن نيّة، كان الرئيس السادات يجري الاتصالات مع مناحيم بيغن عن طريق واشنطن، ثم يقبل الدعوة التي وجهها إليه هذا الإرهابي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. وتحدد موعد الزيارة لتكون بعد يومين في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

كان السادات قد مل المناقشات والمفاوضات. وكانت الولايات المتحدة مستمرة في مباحثاتها مع العرب واسرائيل، في محاولة للاتفاق على برنامج يحدد الأسس المبدئية والاجرائية بعقد مؤتمر جنيف على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، بما في ذلك اشتراك الفلسطينيين ضمن وفد عربي موحد ينقسم بعد افتتاح المؤتمر إلى لجان، اقترح أن تكون إحداها خاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة وتشترك فيها اسرائيل ومصر والاردن والفلسطينيون. ويذكر سايروس فانس وزير الخارجية الأميركية في مذكراته **خيارات صعبة** بأن المداولات والمناورات كانت مستمرة، وأنه حاول:

«طمانة المصريين بأننا نقترب من مؤتمر جنيف وأنه بالصبر والتصميم لن نلبث أن نتغلب على ما تبقى من الصعاب. لكن السادات كان قد استنفد صبره على المشاورات ومسودات أوراق العمل والصياغات البديلة

للمواقف، وقرر أن اسريق للخروج هو القيام بحركة جريئة تخرج عن سياق التفكير، فعرض أن يذهب بنفسه إلى القدس ويتحدّث إلى الشعب الاسرائيلي عن السلام»[٦].

وكانت هناك رسالة من السادات إلى الرئيس كارتر حملها إليه وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي، وأشار إليها الرئيس كارتر في مذكراته بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧. وكانت الرسالة تحث الرئيس كارتر على عدم عمل أي شيء يمنع اسرائيل ومصر من التفاوض مباشرة بوساطة أميركية قبل أو بعد مؤتمر جنيف. وذكر كارتر أنه رغم أن اسماعيل فهمي كان أكثر تمنعاً من السادات، فإنه وجد مصر أكثر دولة في الشرق الأوسط تجاوباً وتعاوناً في العمل لتحقيق تسوية سلمية. ولربما كان ذلك مرحلة في تفكير الرئيس السادات ليختصر الطريق للاتصال المباشر الدراماتيكي مع اسرائيل. وأكد فانس أنه بعكس الشائعات، فإنه لم يكن هناك تشاور مسبق بين السادات والرئيس كارتر بشأن الزيارة، وأن الرئيس السادات اكتفى بابلاغ كارتر في اليوم السابق لاعلان الزيارة بأنه يفكر في زيارة القدس. ووصف فانس قرار السادات بأنه كان «مذهلاً»، وانه نتج عن شعور شديد بالإحباط من المفاوضات، وانه محاولة لكسر الجمود والتعقيدات «بحركة جريئة تخرج عن سياق التفكير»، تتمثل في ذهاب السادات نفسه إلى القدس ليتحدث إلى الشعب الاسرائيلي عن السلام. وأضاف فانس: «بفجائية مدهشة غيّر انور السادات المناخ السياسي والسيكولوجي بأكمله»، وأنه ما أن أفاقت الحكومة الأميركية من «الدهشة الأولية» حتى صادقت فوراً على مبادرة السادات. وكان واضحاً لها بأن السادات كان يعتقد بأنه سيكون آمناً في تصرفه طالما امتنعت السعودية، «المساندة» له، عن الانضمام إلى السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية وبقية المتشددين العرب في مهاجمة المبادرة. وفي تقدير فانس، كان اعتقاد السادات معقولاً على المدى القصير، لأن السعوديين ودولاً عربية أخرى مارست ضبطاً علنياً للنفس في انتظار النتائج التي ستسفر عنها مبادرة السادات في تغيير السياسات الاسرائيلية المتعنتة. كما كان واضحاً أن السعوديين لن يتمكنوا من الامتناع عن المشاركة في ادانة المبادرة إذا لم تحرز نتائج إيجابية سريعة وذات قيمة. واعتبرت الحكومة الأميركية بأن مهمتها الفورية هي تأمين النجاح لمبادرة السادات لكي يكسب نتائج إيجابية، والا فإنه وقد قام بمخاطرة سياسية ضخمة، فإن بقاءه في الحكم وربما الاتجاه المصري الموالي لأميركا والغرب سيتعرضان للزوال. ونظراً إلى أن الرئيس كارتر ووزير الخارجية فانس أدركا بأن الحصيلة المحتملة للمبادرة ستكون مجرد اتفاقية أولية للسلام بين مصر واسرائيل، فإنهما قررا الحفاظ على هدفهما العريض وهو مؤتمر جنيف والسلام الشامل. وحث الرئيس كارتر العديد من الدول على أن يمتنعوا عن انتقاد خطوة السادات التي وضعته في موقف حرج، بسبب الاتهامات التي وجهت إليه بأنه يسعى للتوصل إلى تسوية ثنائية مع اسرائيل، وأنه يخون أخوته العرب ويتخلى عن القضية الفلسطينية لمجرد استرداد أرض سيناء المصرية، وذلك رغم التأكيدات المصرية والأميركية والاسرائيلية بأن الهدف ما زال هو السلام الشامل. وسجل الرئيس كارتر في مذكراته بتاريخ ١٨ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٧٧ بأنه اتصل بالسادات هاتفياً ليشجعه ويعبّر له عن أعجابه به، فشكر السادات كارتر بـ «حرارة»، وعلق كارتر على ذلك بأنه لم يفعل شيئاً سوى اقناع السادات وبيغن «بأن كلاً منهما يريد السلام». واعتبر كارتر أن زيارة السادات للقدس وخطابه في الكنيست كانا من أكثر الأحداث الدراماتيكية في التاريخ الحديث. وذكر بأنه صلى علناً في الكنيسة المعمدانية الأولى في الصباح الباكر، ثم انفض الجمع عن الصلاة ليتمكنوا من العودة إلى بيوتهم في الوقت الذي تعرض فيه شاشات التلفزيون مراسم استقبال السادات. ووصف كارتر خطاب السادات بأنه كان خطاباً عظيماً حدد فيه متطلبات العرب للتسوية السلمية. ولكنه قال كذلك بأن معاني كلمات السادات اضعفها وقوف السادات وحيداً أمام أعدائه القدماء وهو يحمل غصن الزيتون. ووصف كارتر استقبال الاسرائيليين للسادات بأنه كان فيه شيء من الروعة، فالاسرائيليون كانوا أيضاً يجابهون عدوهم القديم. وأضاف كارتر بأن مبادرة السادات «الرمزية الهائلة» اثارته فرحاً، كما أثارت شعب اسرائيل وشعب مصر ومعظم العالم الغربي. وقال السادات في حديث له مع الصحفي العربي أحمد بهاء الدين بأن زيارته للقدس كانت رائعة بارعة، وانه كان في غاية الانشراح والسرور. وانه كان «يتحدث

ويتحرك ويشير» كما لو كان يطير على سحابة وردية في السماء. ووصف السادات «براعة ضربته السياسية» التي أصابت أعتى الزعماء العالميين» بالذهول. وقال بأن من شاهدوه على شاشات التلفزيون في أرجاء العالم كانوا أكثر ممن شاهدوا أول رجل ينزل على القمر. وقال أحمد بهاء الدين بأن الوزير الاسرائيلي وايزمن قال فيما بعد في وقت تأزمت فيه المفاوضات، بأن المشكلة أصبحت انزال السادات من القمر إلى الأرض(٧). ووايزمن كان من المحببين إلى قلب السادات، وكان يقول للسادات انه عاش في شبابه في الاسكندرية، وان من أعز أمانيه ان يأتي السلام وأن يشتري بيتاً صغيراً في الاسكندرية ليقضي فيه بقية عمره. وكان السادات يشعر «بفخر وارتياح عظيمين»، لأن وايزمن كان يخاطبه باللهجة المصرية التي يتقنها ويقول له: «تؤمر يا ريس».

مع وصول الرئيس أنور السادات إلى مطار اللد، ابتدأ المهرجان التلفزيوني الضخم المثير، وشاهد العرب والاسرائيليون واليهود والعالم رئيس أكبر دولة عربية ينزل من الطائرة التي حملته إلى أرض فلسطين المقدسة المحتلة، حيث وقف لاستقباله قادة ارهابيون قتلة، لدولة قامت على أرض عربية اغتصبت كل شبر منها من البحر إلى النهر تحت حماية بريطانيا وأميركا ودول غربية، وبمساعداتها العسكرية ومعوناتها السياسية والاقتصادية والمالية التي أغدقتها عليها بسخاء كبير، والتي مكنتها من التوسع في عدوانها واحتلال سيناء بأكملها والجولان السوري. وفي القدس صلى الرئيس المصري المسلم العربي في المسجد الاقصى. وانبهر العالم الغربي من وهج الزيارة، وشعر البعض في الجانب الأميركي بشيء من الغيرة، لأن الاستعراض التلفزيوني الكبير للزيارة «التاريخية» لم يعط للرئيس كارتر دوراً بارزاً في هذا المهرجان الضخم(٨). واعتبر السادات أن «الزيارة» كانت أهم انتصار له، وظن العديدون بأنها «انجاز عظيم» لا بد أن يتبعه سلام وأمن بين العرب واسرائيل، يريح العالم من أخطار الحروب في الشرق الأوسط ونتائجها التي يمكن أن تؤدي إلى صدامات بين الدول العظمى، وتجلب المصاعب والدمار للعالم. وتباينت المشاعر واختلطت الأحاسيس والظنون والتقديرات والترقبات. ففي العالم العربي طغى شعور بالدهشة الممزوجة بالحزن والألم العميقين، وصعب على العديد من العرب أن يصدقوا ما رأته أعينهم على شاشات التلفزيون، وما نقلته الاذاعات ووسائل الاعلام بكثافة مؤثرة. وفي عبارات محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية في مذكراته:

> «ومن ثم، فقد كان الشعور الطاغي في النهاية هو الحزن والألم العميقين، والاحساس بأن اسرائيل تحقق في النهاية ما رفض العالم العربي بكل نظمه وحكوماته وشعوبه اعطاءها إياه. طوال ثلاثين سنة كانت مصر خلالها تقود العالم العربي في صمود في وجه الغزوات الصهيونية، وتعلن رسمياً وبكل وسائل الاعلام عن اصرارها على مقاطعة اسرائيل وتمسكها بالحقوق الفلسطينية والعربية في مواجهة الأطماع التوسعية الاسرائيلية»(٩).

واستقال وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي، كما استقال وزير الدولة للشؤون الخارجية محمد رياض اعتراضاً على الزيارة. وادعى السادات في كتابه **البحث عن الذات** أن وزير خارجيته «خاف من هذه المبادرة»، وأنه قبل استقالته لأنه لا يكلف «أحداً بأن يفعل شيئاً غير مقتنع به». واعتبرت سوريا الزيارة بأنها خرقاً لجميع الالتزامات والقرارات التي التزمت بها مصر، وأن الزيارة تنزل الضرر بالقضية العربية، وأنها اجراء مصري انفرادي. وندد العراق بالزيارة وطالب باتخاذ اجراءات عربية ضد مبادرة السادات. وفي لبنان استمع الرئيس الياس سركيس إلى خطاب السادات في الكنيست من القصر الجمهوري، وعلق قائلاً:

> «امِنَ الضروري ايضاً ان يشكر السادات رئيس الكنيست؟ اما كان من الافضل له ان يلقي هذا الخطاب وهو في القاهرة؟.... هذا لا يصدق. السادات يحيط به بيغن ودايان ووايزمن وغولدا مائير؟ يا له من حلم بل يا له من كابوس. حتى الأمس كنت مستعداً أن أراهن أن السادات لن يذهب إلى القدس. واليوم لا أصدق عيني، هذا جنون. الله يسامحه ويساعدنا»(١٠).

وعندما دخل المرافق وبلغه خبراً عاجلاً هو أن بيغن وجه نداء إلى الرئيسين السوري واللبناني يدعوهما لزيارة اسرائيل، قال الرئيس سركيس:

«إذا ذهب جميع الرؤساء العرب بدون استثناء إلى القدس وإذا توسلوا إليّ جميعاً لأذهب معهم فعندئذ وعندئذ فقط سأبدأ بالتفكير في هذا الأمر. خلافاً لتصورات بعض الاسرائيليين فإن لبنان لن يكون ثاني دولة عربية تعقد اتفاقات مع اسرائيل بل الدولة الأخيرة».

ويذكر بقرادوني كذلك أن السعودية ذهلت لزيارة السادات المفاجئة وبدت على خلاف مع السادات. وأن الملك خالد خلال حديثه مع الرئيس سركيس بعد ثمانية أيام من زيارة السادات للقدس بحضور كريم بقرادوني، نفى أن يكون السادات قد استشاره قبل قيامه بالزيارة. كما ذكر بقرادوني:

«ويستفاد من مصادر مقربة من الملك أن السعوديين صعقوا برحلة السادات. وقد أعلن العاهل السعودي أن المسألة تعني كل العرب، وأن القدس هي مسؤولية جماعية ومشتركة لانها مدينة مقدسة لكل مسلم وليست موضوع مفاوضة».

وأضاف الملك خالد قائلاً:

«إننا نجهل العوامل الحقيقية التي تحرك أعمال السادات، فإذا كان مدفوعاً بحاجة اقتصادية كما يزعم فعلينا أن نذكره بأن المملكة العربية السعودية هي وحدها تساعد مصر فعلاً، ولن يقدم له الاميركيون ولا الاسرائيليون المساعدة الاقتصادية التي يتوقعها». (عهد الرئيس الياس سركيس).

وفي دمشق، انتقد الرئيس حافظ الأسد تصرف السادات، وقال لوفدٍ كتائبي كان كريم بقرادوني من أعضائه:

«أنه حاول ثني السادات عن عزمه وشرح له ان اسرائيل لن تتنازل عن شيء لأن التوازن الاستراتيجي بينها وبين العرب هو لصالحها. وأنه أكد للسادات أن زيارته لن تسفر عن أية منفعة إيجابية ملموسة للعرب، وأن أية نتيجة إيجابية لهذه الزيارة سيكون ثمنها باهظاً من الخزي والعار. والأمر الذي لا يفهمه السادات هو أن المصالح بين الدول لا تحل على طريقة النزاعات بين القبائل. فزيارة بسيطة قد تحل خلافاً قبلياً، ولكن الحروب بين الشعوب والأمم لا يمكن أن تحل بمثل هذه الطريقة. إن السادات يتصرف تصرف رئيس قبيلة أكثر منه رئيس دولة. والذي أراه أن المهم ليس إعادة قطعة من الأرض إلينا. بل الأهم هو الطريقة التي تعاد بها هذه الأرض. ذلك أن ما يحسب له حساب أكثر من الاستعادة بحد ذاتها هو التصور الجماعي لهذه الاستعادة في «الاذهان والصدمة التي تحدثها في معنويات الشعب. من الافضل لنا أن تبقى أرضنا محتلة من أن نستعيدها على حساب كرامتنا الوطنية، ومن أن نضحي في سبيلها بمصالح الأمة العربية. إذا كانت المسألة مسألة مساحة فالأراضي العربية واسعة مترامية الأطراف وعندنا منها ما يزيد على حاجتنا. الموضوع ليس موضوع أرض بل هو القضية التي ترمز إليها هذه الأرض». (عهد الرئيس الياس سركيس).

واضاف الرئيس الاسد ان السادات أخطأ لأنه:

«بدأ حيث كان يجب ان ينتهي. واعترف بأسرائيل قبل أن يفاوض».

وقال الرئيس الاسد بأنه لم يكن قد مضى على «اتفاقنا» في الرياض «وقت طويل لانهاء النزاع المصري ـ السوري» وبالتالي انهاء الحرب القاسية في لبنان

«وقد كانت هذه الحرب إلى حد ما حرباً بين سوريا ومصر».

وأن النزاع بين سوريا ومصر «سيتطور في المستقبل إلى حرب أشد فتكاً من حرب لبنان»، وأن معركة سوريا ضد السادات ستكون شرسة ودامية. وأن العرب سيدفعون ثمناً باهظاً لهذه الحرب لأن:

«قوة العرب الحقيقية تقوم على تفاهم بين مصر وسوريا، وفي غياب تفاهم كهذا يجد العالم العربي نفسه بدون عموده الفقري».

وقال الرئيس الاسد بأنه لو صرف النظر عن الاعراف والتقاليد السائدة بين الدول، لما سمح للسادات بمغادرة سوريا ليذهب إلى القدس، وذلك على أساس أن:

«أي شخص على علاقة مع العدو يعتبر خائناً. وكل خائن يجب أن يعدم. ولا يمكن اعتبار الخائن بطل سلام كما يريد السادات أن يوهمنا».

وذكر الرئيس بأنه شرح الفرق للسادات بين السلام والاستسلام، وصارحه بأن مبادرته ستهدم السلام، وأن السلام يجب أن يكون شاملاً. وانتقد الرئيس الاسد الرئيس السادات لأنه «نسف مؤتمر

جنيف بزيارته المتعجلة للقدس، وحرم العرب من مكاسب حرب تشرين بتعجله في الارتباط مع اسرائيل بدلاً من بقاء حالة الاشتباك التي لم تتمكن فيها اسرائيل من تحطيم جيشنا» رغم ما دمرته اسرائيل للعرب.

وقال إنه كان في إمكان الجيش المصري أسوة بالجيش السوري أن يقوم بهجوم معاكس على اسرائيل:

«ولدى اعلان وقف اطلاق النار الذي استعجل السادات في الموافقة عليه، كانت اسرائيل قد دمرت كل ما تستطيع تدميره، فيما نحن لم نكن قد قمنا بعد بأي عمل ضد الأراضي الاسرائيلية وعلى الأخص قصف المدن اليهودية. ومن ناحية أخرى، كانت اسرائيل مشلولة سياسياً على الصعيد الداخلي، وكان واضحاً انها لا تستطيع أن تتحمل متابعة حرب الاستنزاف على جبهتين. كانت إمكانات اسرائيل قد شحت اقتصادياً وبشرياً ومعنوياً. وقد اصبحت مكرهة على ايجاد حل سياسي لو قبل السادات استمرار المعارك ولو وقتاً قصيراً. ولو انه لم يستعجل في قبول فك الارتباط لحلت مشكلة الشرق الأوسط حلاً شاملاً ولمصلحة العرب. في أسوأ الأحوال كنا قادرين على بلوغ ما نطالب به الآن وما ترفضه اسرائيل اي الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة واقامة دولة فلسطينية. ولكن فك الارتباط جعل اسرائيل تستعيد انفاسها واتاح لها تجديد قواتها».

(بقرادوني عهد الرئيس الياس سركيس).

بالنسبة للأخطار التي تعرض لها لبنان بسبب زيارة السادات للقدس، قال الرئيس الأسد للوفد الكتائبي اللبناني بأنه يخشى أن لا يكون لبنان قد أدرك فداحة هذه الاخطار، وأن يكون قد فرح لأن السادات وقف ضد الفلسطينيين، وان يسارع إلى تأييده لأنه ضد المقاومة:

«فخطة السادات ستؤدي إلى إبادة الفلسطينيين واللبنانيين على التوالي. ولبنان هو اليوم في خطر من جراء مبادرة السادات. ولتكملة معلوماتكم اقول لكم ان بيغن والسادات تفاهما على توطين الفلسطينيين حيث هم الآن. في الضفة الغربية وسوريا ولبنان. وتوطين الفلسطينيين في سوريا ليس مشكلة. اما في لبنان فإنه يحدث مأسي. فكل عربي يستطيع عندنا أن يكون مواطناً مكتمل الحقوق. يستطيع الاقامة في سوريا والعمل فيها. وفي وسعه أن يشغل حتى منصباً سياسياً. إن قرارنا برفض توطين الفلسطينيين ناجم عن موقف مبدئي ومفهوم قومي. نرفض اعطاء الفلسطينيين الهوية السورية ما داموا لم يحصلوا بعد على دولة فلسطينية لهم. ومتى كانت لهم دولتهم الخاصة بات كل فلسطيني يستطيع ان يصبح مواطناً سورياً بمجرد طلبه هذه المواطنة أسوة بجميع العرب الآخرين. ولكن الحالة في لبنان تختلف كلياً عن واقعنا. فالتوطين عندكم يتخذ حجماً آخر. إنه يهز أسس بلادكم ويخل توازن صيغة التعايش ورفضكم التوطين ناجم عن اعتبارات لبنانية صرفة. والحال أن الاتفاق المصري الإسرائيلي يوازي توطين الفلسطينيين في لبنان. لهذا السبب لا نطلب إليكم أن ترفضوا مبادرة السادات اكراماً لنا بل لتنقذوا الهوية اللبنانية».

وأضاف الرئيس الاسد بأن السادات اقترح عليه أن يذهب معه إلى القدس فرفض، وأنه:

«اقترح عليّ ايضاً أن أتولى قيادة مصر إذا اخفق في محاولته فرفضت ايضاً».

وقال كذلك:

«باحتقار ظاهر: لا اريد شيئاً من السادات. لن يترك هذا الرجل شيئاً بعده». بقرادوني ـ عهد الرئيس الياس سركيس).

ولسنا بحاجة إلى القول بأن اقتراح السادات هذا يبدو غريباً عجيباً ان امتنعنا عن القول إنه اقتراح سخيف لا يليق برئيس دولة مسؤول.

عندما وصل السادات إلى القدس كان جورج بول، وكيل وزارة الخارجية الأميركية السابق ومندوب أميركا الدائم السابق في الأمم المتحدة، في اسرائيل. وكان تعليقه على الزيارة في مقابلة نشرتها مجلة الشؤون العربية الأميركية بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢:

«كنت في اسرائيل عندما جاء السادات. ومع انني لم اكن غير متحسس للنشوة في البلاد فإنني كنت واحداً من القلائل الذين كان لديهم تحفظات خطيرة حول ما يمكن أن تؤدي إليه (الزيارة). بدا لي حينئذ بأنه إذا حققت اسرائيل تحييد مصر (في الصراع العربي ـ الاسرائيلي) بواسطة اتفاقية ثنائية، فإنها ستكون بعد ذلك متصلبة كلياً بشأن مسألة الفلسطينيين التي هي مفتاح القضية الاساسية».

وصدقت تقديرات جورج بول، وقبل أيام من زيارة السادات للقدس، كان محمد حسنين هيكل، وهو وثيق الاطلاع على الأحداث السياسية وقادر على متابعة تطوراتها وتحليلها، يرد أمام عدسات التلفزيون

البريطاني على أسئلة في برنامج «هذا الأسبوع» في موضوع «قرارات صعبة وجذرية»، الذي أذيع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. وكان أحد الأسئلة عن النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الزيارة التي يزمع السادات أن يقوم بها للقدس. وكان جواب هيكل:

«لا بد أن اقول بكل موضوعية أنني حتى الآن ما زلت مذهولاً لهذه الزيارة.. إنها في رأيي تجيء على عكس كل شيء في أسس سياساتنا قبلها حتى في عهد الرئيس السادات نفسه... وهناك أجزاء من عالمنا العربي محتلة... والخصم الذي نعبر الخطوط إليه يقول لنا صراحة إنه لن يقبل تحت أي ظرف من الظروف بقيام دولة فلسطينية. انني لا اعرف للرحلة المنتظرة سابقة اخرى في التاريخ»[١١].

وفي إشارة للسوابق التاريخية، ذكر هيكل في أجوبته أن احدى الصحف المصرية شبهت زيارة السادات بزيارتين تاريخيتين هما: رحلة نيفل تشمبرلين الاستسلامية التخاذلية سنة ١٩٣٨ إلى ميونيخ لمقابلة هتلر، وطيران هيس نائب هتلر سنة ١٩٤١ إلى اسكتلندا في محاولة لمقابلة تشيرشل. ولا بد أن الصحيفة المصرية كانت تظن بأن في هذا التشبيه تعظيماً للسادات وزيارته «التاريخية» للقدس. وأجاب هيكل عن سؤال عن أسباب الزيارة بأنه لا يعرف الجواب ولكنه:

«يدعو الله ان يكون هناك من يعرف اكثر مني وإلا فنحن في مشكلة خطيرة... لا بد أن يكون ما يعرفه الآخرون خطيراً وحاسماً... لا بد ان تكون لديهم اسباب من الثقة تجعلهم مطمئنين إلى نتائج مثل هذه المغامرة الخطيرة»[١٢].

وفي إجابة عن أسئلة عن مؤتمر جنيف، وعما إذا كان العالم العربي وخصوصاً سورياً سيفيق من الذهول والدهشة ويبدي موقفه تجاه مبادرة السادات، أجاب هيكل بأن الدهشة ستزول، ولكنه يعتقد بأن شعوراً عميقاً بالمرارة سيحل مكانها، وأن الزيارة لن تفتح الطريق إلى مؤتمر جنيف ولم يعد في الامكان تشكيل وفد عربي موحد كما يريد العرب، بل إن عقد مؤتمر جنيف أصبح مستحيلاً. هذه كانت تقديرات هيكل بعد الاعلان عن الزيارة، وقبل أن يصل السادات إلى القدس في زيارته المثيرة للمشاعر. وعندما كان هيكل يستمع إلى اذاعة القاهرة تتحدث عن ترتيبات استقبال الرئيس المصري، وتعلن أن «سرباً من مقاتلات سلاح الجو الاسرائيلي سوف يخرج للقاء طائرة الرئيس السادات»، تفجرت مشاعره التي وصفها فيما بعد بعبارات عاطفية مثيرة:

«لم اتمالك نفسي ولا اعرف لماذا لحظتها فإذا أنا اغطي عيني بكفي واجهش في بكاء لم اعرفه منذ تلك اللحظة الرهيبة التي وقفت فيها بجوار فراش جمال عبد الناصر وهو يجود بالنفس الأخير»[١٣].

ولا شك أن دموع هيكل ومشاعره كانت مثالاً على ما أحس به الآلاف العديدة من العرب، الذين وجدوا في زيارة السادات للقدس المحتلة مذلة ومهانة وقهراً للعرب وتخاذلاً وضربة مؤلمة تنزل بهم. وبعد أيام نشرت جريدة التايمز اللندنية حديثاً لهيكل في صدر صفحتها الأولى تحت عنوان:

«هيكل يحذر من مخاطر اتفاق بغير قبول عربي: تحذير من سلام مصنوع من ورق الكرتون»[١٤].

مشقة القتال ويأس من تضامن العرب وحرب تشكيك وآمال وهمية

لم تكن مشاعر الحزن والمرارة والقهر هي المشاعر الوحيدة التي اثارتها مبادرة السادات. فلقد كان هناك من ظن بأن الرئيس السادات كان قد حصل على وعود أكيدة من أميركا ولربما من اسرائيل ذاتها لمصلحة العرب. وكان الكثيرون قد تعبوا من الحروب المتكررة وتضحياتها ومآسيها، فارتاحوا لزيارة السادات لعلها تعفيهم من مشقة النضال والصمود والصبر المضني أمام قوة اسرائيل والدعم الهائل الذي تقدمه لها أميركا من دون حدود. وكان هناك العديدون في مصر الذين ظنوا بأنه مع السلام الذي ستحققه الزيارة ستأتي الحلول لمشاكل مصر الاقتصادية والمعيشية، ثم الغنى والعمران بعد التقشف والفقر والحرمان والخراب. والكثيرون من هؤلاء كانوا يشعرون بأن مصر قد ضحت وقدمت في سبيل القضايا العربية ما فيه الكفاية ولو إلى حين. وان مصر قد آن لها أن تستريح، وأن تتفرغ إلى مصالحها ومشاكلها الذاتية المصرية والعناية باسترجاع أرضها بالطريقة المتاحة التي تمثلت لهم في زيارة السادات،

وإن اقترن ذلك بانفصال مصر عن نضال بقية العرب ومشاكلهم. ولقد غذى هذا الاتجاه الردة الساداتية على عبد الناصر، وعلى مبادىء وسياسات عبد الناصر العربية القومية، وثباته في تحميل مصر مسؤولياتها العربية التي تطلبت بطبيعة الحال كفاحاً مريراً مضنياً وتضحيات مصرية جسيمة. كما غذته جملة التشكيك في منجزات ثورة ٢٣ يوليو [تموز]، وحملة التشكيك في قدرة الشعب المصري والقدرات العربية، وفي عبارات محمد حسنين هيكل:

«لم تكن حرب التشكيك التي وجهت إلى الشعب المصري تستهدف تحريضه على امته فقط، ولكن الحرب امتدت إلى ما هو أبعد وأعمق... نفذ التشكيك إلى كل شيء... إلى قدرات الشعب المصري وإلى انجازاته حتى إلى معاركه التي دفع فيها دماء أغلى الابناء... تجربة ثورة ٢٣ يوليو [تموز] كلها تصور الآن وكأنها سنوات طويلة من القهر والظلم... السد العالي وهو ملحمة يصور الآن وكأنه كارثة... حرب السويس وانتصارها الذي كان نقطة تحول في العالم العربي وفي قارات العالم الثلاث النامية ـ آسيا وافريقيا واميركا الجنوبية ـ تصور الآن وكأنها هزيمة ساحقة.. كان هناك من يتصورون انهم بهذا ومثله يهدمون تاريخ شخص، وما دروا انهم قصدوا أو لم يقصدوا لن ينالوا الشخص، فقد أصبح دوره ملكاً للتاريخ يحكم به او يحكم عليه، وانما الضرر سوف يقع على الشعب الذي هو مالك التاريخ وصانعه»[١٥].

وصور عهد عبد الناصر وكأنه كان عهد خراب اقتصادي وظلم وتعذيب تقترفه أجهزة الاستخبارات والقوى الحاكمة. وكان من الطبيعي أن يكون لهذه الحملة التشكيكية ذيول في العالم العربي وخصوصاً فيما يتعلق بجمال عبد الناصر. ففي سنة ١٩٧٦ قام الرئيس السادات بزيارة للكويت، وكان الكاتب العربي أحمد بهاء الدين موجوداً فيها كرئيس تحرير مجلة العربي الكويتية. وكانت للسادات علاقات حميمة مع دول البترول ويحصل منها على مساعدات متعددة. وقبل وصول السادات للكويت:

«كانت الهمهمات قد بدأت ترتفع في دول الخليج من طلبات مصر المالية التي تأتي في أوقات مفاجئة غير معروفة مقدماً. وهمهمات اخرى عن سوء استخدام هذه المساعدات في مصر [مصر السادات] بين ضياعها في تسديد نفقات استهلاكية، وبين أحاديث متصاعدة عن قصص من الفساد بدأت تطفو على السطح»[١٦].

وعلم أحمد بهاء الدين والوفد المصري المرافق للسادات، بأن هناك اتجاهاً في الكويت لضبط المساعدات لمصر في صندوق خاص تكون فيه المخصصات المالية محددة واضحة.

«وكان السادات قد سجل حديثاً تلفزيونياً لكي يذاع يوم وصوله بقصد شرح موقف مصر الاقتصادي، وكان حديثاً غاية في عدم التوفيق، فقد كان السادات وقتها يكرر في أحاديثه وخطبه جملاً من نوع: إن اقتصاد مصر تحت الصفر! ان مصر ليس في عروقها نقطة دم واحدة باقية! بل قال في هذا الحديث وفي غيره أن مصر حاربت لأنها افلست ولم يعد في جيبها قرش واحد».

وكان السادات يقول تلميحاً وصراحة ان وضع مصر الاقتصادي هو ما تركه له عبد الناصر، وان عبد الناصر كان المسؤول عنه. وفي وقت زيارة السادات للخليج.

«كانت الحملة الشريرة الشرسة ضد ثورة ٢٣يوليو [تموز] وضد جمال عبد الناصر في مصر قد بلغت ذروتها، وان هذا يلقى اشمئزازاً شديداً من الراي العام والصحافة في البلاد العربية بوجه عام. وكان الاعتقاد الشائع ـ وهو في تقديري صحيح تماماً ـ إن السادات هو مخطط وموجه هذه الحملة. وانه يُسخر صفحات الاعلام المصري لحرب الانتقام من الثورة ومن جمال عبد الناصر. وكان كلما اشتدت الحملة وبدأت تحدث رد فعل مضاداً، انتهز مناسبة في إحدى خطبه ليعلن انه امين على اسم عبد الناصر وسمعته وعائلته ولكن بطريقة لا يخفى على احد انها تمثيلية على طريقة خطبة انطونيو المشهورة [ولكن بروتس رجل نبيل]. وقد صارت عبارة (الله يرحمه) كلما ذكر جمال عبد الناصر نكتة شائعة، إذا كان كل من يسمعها يفهمها على انها تعني العكس تماماً»[١٧].

ولم يتورع السادات عن ان يشارك في اتهام عبد الناصر بفرية اختلاس عشرة ملايين دولار قدمها الملك سعود قرضاً لمصر. وعندما اثبت تقرير لجنة التحقيق براءة ذمة عبد الناصر من التهمة الخبيثة التافهة الرخيصة، أعلن السادات في مجلس الشعب:

«إن التقرير يبرىء عبد الناصر، وانه يودع التقرير أمانة مجلس الشعب ولم ينشر التقرير على الناس. فتلك كانت طريقته في بقاء الشبهة محوّمة في الفضاء»[١٨].

وبطبيعة الحال، كان التهجم الرخيص على عبد الناصر يثير اشمئزاز العديدين من العرب. وفي حفل

عشاء رسمي اقيم للسادات خلال زيارته للكويت، واجه كويتي كبير السادات وخاطبه على مسمع من المدعوين المحيطين به:

«يا سيادة الرئيس. نحن لا نقبل أن يقال في مصر إن جمال عبد الناصر الذي كانت خزائن مصر كلها في يديه ـ وخزائن العرب إذا شاء ـ قد اختلس عشرة ملايين دولار فهذا عار على الأمة العربية كلها التي كان جمال عبد الناصر شئنا أم ابينا رمزاً لها في العالم كله. وانني اطلب من سيادتك أن تقول لنا أي مبلغ ترون انه في ذمة عبد الناصر للخزانة المصرية. وسوف ندعو الشعب الكويتي للتبرع به وتسديده عنه، وسيجمع الشعب الكويتي أي مبلغ في أقل من ٢٤ ساعة»[١٩].

ويضيف أحمد بهاء الدين أن الدكتور علي الجريتلي أحد أنبغ خبراء ووزراء مصر الاقتصاديين وأكثرهم نزاهة وسمعة دولية، هو الذي اشرف بنفسه كرئيس للجنة التي وضعت التقرير على تفاصيل التحقيق كافة. وانه اخبره بأنه كان واثقاً من النتيجة فقد (كان عبد الناصر أكثر كبرياءً من أن يقبل بأي افساد له).

وقال الدكتور الجريتلي بأن رئيس اتحاد البنوك السويسرية قال له إن الاستخبارات الاميركية والاستخبارات الاسرائيلية قد «هلكتنا» شهوراً طويلة في محاولات للعثور على أي حساب في البنوك السويسرية باسم جمال عبد الناصر. فلم يجدوا ما يتمنون. وفي حديثه في الكويت مع أحمد بهاء الدين، قال السادات بأن الشيخ جابر الأحمد (أمير الكويت حالياً): «وهو ايضاً لم يكن مؤيداً لجمال عبد الناصر ويعترض على سياسته الاقتصادية بالذات». أرسل له رسالة يقول له فيها:

«إن عبد الناصر كان رمزاً للعرب جميعاً، وقد عرفنا العالم عن طريق عبد الناصر ولا يجوز أن يقال عنه اليوم ومن مصر هذا الكلام غير القابل للتصديق»[٢٠].

واتهم السادات الصحافي المصري الذي نشر الكتاب الذي تضمن التهمة ضد عبد الناصر، وقال بأن هذا الكاتب قلبه أسود، وانه (السادات) لم يعرف عن الكتاب إلّا بعد أن نشرته أخبار اليوم بعناوين ضخمة على صفحات كاملة، وتساءل محمد حسنين هيكل باستنكار:

«ماذا إذا لم يكن ثلاث من أبرز شخصيات مصر عاصروا موضوع تبرع الملك سعود بخمسة ملايين دولار واقراضه لمصر عشرة ملايين اخرى. وقد عاشوا التفصيلات كلها ما زالوا قادرين على الكلام. وهم يعرفون أن هذه المبالغ جاءت في النور ووضعت في البنوك التي كانت مرصودة لها: وضع مبلغ التبرعات في حساب خاص بالتبرعات في بنك مصر مفتوح باسم رئيس الجمهورية وانتقل من جمال عبد الناصر إلى انور السادات حين ولي المنصب. ثم إن مبلغ القرض جرى تحصيله باسم البنك المركزي المصري ودخل في حساباته، والثلاثة هم: حسن عباس زكي وعبد العزيز حجازي، وهما وزيران وقتها للاقتصاد والخزانة، وأحمد زندو المحافظ الحالي للبنك المركزي»[٢١].

في تقدير محمد حسنين هيكل، كانت حملات التشكيك تستهدف توليد شعور بالاحباط في الشعب المصري يخلق فيه اللامبالاة التي تجعله «يقبل بما لا يمكن قبوله ويسكت عما لا يجوز السكوت عليه». ونسب هيكل الكثير من الحملة على عبد الناصر إلى:

«مخططات قوى السيطرة العالمية بشكل عام، وإلى وكالة المخابرات المركزية الأميركية بشكل خاص. ولم يكن ذلك تخميناً أو رجماً بالغيب، وانما استناداً إلى حقائق معروفة أكدتها ملفات هذه الوكالة التي كانت مفتوحة لمن يقرأ ويفهم ويستوعب»[٢٢].

ومن الواضح انه كانت هناك حملة مركزة لجعل الشعب المصري وغيره يتصور بأن العرب متصلبون، وان السلام قريب لو تخلوا عن موقف «الرفض». وهنا نريد أن نقول بأن الرفض رغم مساوئه ان لم يكن جزءاً من موقف متوازن، فإنه سلاح نضالي ونفسي ضروري للتحضير للمعركة عندما لا يكون البديل للنضال والتضحية سلام عادل يعيد الحقوق الأساسية لأصحابها. وعندما جاء الرئيس الأميركي نيكسون إلى القاهرة، عبأ له السادات عشرات الآلاف من الجماهير المصرية وكأنه بطل جاء ليحقق الآمال المصرية في التسوية العادلة والعمران والرخاء، رغم الفضائح التي كانت تلاحقه إلى أن قضت على رئاسته في بلده وهو مكلل بالخزي والعار. وفيما بعد، عندما جاء رجل الاستخبارات الاسرائيلي السابق الياهو اليسار إلى مؤتمر القاهرة الفاشل، وزار معبداً يهودياً وقرية السادات (ميت ابو الكوم)، استقبل استقبالاً ودياً طيباً

وسمع الهتافات بحياة (بيغن). وكانت هناك حملة اعلامية في الاعلام المصري ضد انتماء مصر العربي، وكان هناك عناق وقبلات طبعها عدد من المسؤولين المصريين على وجنات المسؤولين الاسرائيليين، وكأنهم كانوا في السابق قد حرموا على غير ارادتهم من التعبير عن أشواقهم نحوهم. وفتحت مصر ابوابها للصحفيين والمصورين الاسرائيلين ليتأكدوا بأنفسهم من «محبة» مصر لاسرائيل وللإسرائيليين. وكان كل ذلك مظهراً من مظاهر العجب والسذاجة والسخف الذي لم يقنع اسرائيل وقادتها، وان كان قد دلها على أن السادات متلهف على «السلام» حتى بأي ثمن، في الوقت الذي لم يكن معروضاً فيه سوى «السلام الاسرائيلي». وهذا بطبيعة الحال ثبّت قناعة اسرائيل بجدوى موقفها المتصلب، فلم تجد داعياً لتليينه. وتساءلت رئيسة تجرير جريدة دافار الاسرائيلية وغيرها وصحفي اسرائيلي كبير «فتحت له كل الأبواب في مصر» عن معنى كل هذه الأشواق وكل هذا الترحيب. وقال الصحفي الكبير لسفير دولة غربية كبيرة حسبما جاء في «حديث المبادرة» لمحمد حسنين هيكل:

«انني في حيرة من الصورة التي ظهر بها الشعب المصري امامنا، ولست اعرف حقيقة ما يخفيه داخل أعماقه. لقد سألت نفسي هل يتصور المصريون انهم يضحكون علينا بهذه الطريقة في اظهار رغبتهم في السلام... مثل ذلك تصور ساذج... لكن الأخطر منه ـ لأنه أكثر سذاجة ـ ان يكون في وهمهم أن الصراع العربي الاسرائيلي يمكن حله بهذه المظاهر من الترحيب بنا... كلتا الحالتين لا تدعوني إلى ان اطمئن»[٢٣].

ويبدو أن الأمر وصل إلى الاستشهاد بالقول الكريم «وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله»، رغم أن اسرائيل لم تجنح إلى السلم وانما اصرت على أن يستسلم العرب لشروطها، وان تقبل مصر بالتخلي عن شقيقاتها ودورها القومي الكبير الذي يزيد في قوتها وتأثيرها وفي قوة العرب جميعاً حربياً وسياسياً ومالياً. ومما غذى الشعور الانعزالي المتعب الشاكي ما حسبه الكثيرون من أن كفاح مصر ونضالها هو الذي جعل أسعار البترول العربي ترتفع ارتفاعاً كبيراً، فتدفقت الثروات الضخمة الخيالية على دول البترول العربية دون أن تقدم هذه الدول لمصر من المعونات المالية ما يوازي تضحياتها وخسائرها وآلام شعبها.

ومع أن الحقيقة هي أن الدول العربية المساندة لمصر قدمت لها معونات كبيرة ضخمة هي من حق مصر في نضالها القومي العربي، وبصرف النظر عما إذا كان يتوجب أن تكون هذه المعونات على مقياس أوسع، فإن دول المساندة العربية كانت لأسباب مختلفة لا تعلن عن جميع هذه المعونات أو مقدارها، فساعد ذلك على خلق شعور بالغبن في مصر وبأن الأخوة العرب أنصبت عليهم بلايين الدولارات والذهب وتركوا لمصر الفقر والتراب، وهي تحارب وحدها ويقتل ابناؤها وتهدم مدنها ومرافقها ومصانعها.

إضافة إلى ما تقدم، كانت هناك مؤثرات التشكيك في عروبة مصر وانتمائها القومي، ومحاولات ابعادها عن أمتها العربية، واقناع شعبها وقادتها بأن القومية العربية جلبت لها البلاء والمآسي، وانه من مصلحة مصر الانكفاء على نفسها ونبذ التضامن العربي والوحدة العربية. وفي هذا، كان الغرب قد حرص وتضامن مع العناصر الانعزالية في مصر. وليس بعيداً تحالف الدول الغربية لضرب حاكم مصر محمد علي وابنه إبراهيم باشا، عندما توسعا خارج حدود مصر ليقيما دولة عربية كبيرة قوية في المشرق العربي ولحصر مصر داخل حدودها.

وليس بعيداً نشوء فكرة تمكين اليهود من الهجرة إلى فلسطين واقامة مستوطنات عازلة بين مصر والمشرق العربي قبل بداية الحركة الصهيونية. وهذه الفكرة نفسها كانت أحد الأهداف الكبيرة التي أسست اسرائيل لتحقيقها. والسياسة والتصميم نفسهما يتمثلان في مشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا لضرب الوحدة المصرية ـ السورية. وفي الاتجاه نفسه، سارت الأفكار والتيارات الانعزالية تحت تسميات فرعونية وتشكيك في عروبة مصر وثقافتها وحضارتها. وإضافة إلى كل هذا كانت هناك مشكلة تفهم طبيعة القضية الفلسطينية بالنسبة إلى مصر (وغيرها)، فلقد كانت القضية تعرض من معظم الأطراف وكأنها قضية شعب شقيق أو قريب يحتاج لمساعدة ومساندة الدول العربية الشقيقة، ولم تعرض القضية على أنها من الأساس قضية الأمة العربية أو على الأقل قضية الشرق الأوسط العربي. وكان من الطبيعي، تبعاً لذلك، أن يضعف ولو قليلاً الشعور المصري والعربي خارج فلسطين بالمسؤولية تجاه العدوان الاسرائيلي ومحاربته. وحتى عندما احتلت اسرائيل سيناء واعلنت بأنها ليست أرضاً مصرية وانها

حررتها، فإنه لم يمح من كل الأذهان أن القضية ليست فقط قضية فلسطين وان الجميع مستهدفون، وان القضية واحدة والأمن العربي واحد، ولقد ساعد على كل هذا اننا نحن العرب رغم مشاعرنا القومية لسنا متحررين من نوازع الاقليمية والانفصالية تاريخاً وحاضراً. فكان من الميسور تصوير القضية الفلسطينية بأنها سبب البلاوي التي تنزل بمصر، وان الفلسطينيين هم الذين يخلقون المشاكل ويورطون مصر في الحروب وويلاتها، وانهم بتطرفهم يمنعون الحلول، وبتصريحاتهم العنيفة يزودون اسرائيل بسلاح تحارب به العرب أمام العالم. واشتهرت عبارة «القاء اليهود في البحر». وتقبلها الكثيرون على أنها صدرت عن رئيس أو زعيم عربي. حتى أن الرئيس اليوغسلافي تيتو سأل عنها الرئيس عبد الناصر وقال له: «إن قضيتكم لا يساعد عليها ان تطلقوا شعاراً كشعار القاء اليهود في البحر». وأكد له عبد الناصر بأنه لم يستعمل هذا الشعار في حياته. وحسبما جاء في حديث المبادرة، دهش تيتو لانه كان يظن بأن عبد الناصر كان صاحب هذا الشعار. وبعد هذا الحديث أمر عبد الناصر باجراء تحقيق في أصل هذا القول ومصدره في رئاسة الجمهورية ووزارة الارشاد القومي ووزارة الخارجية:

«واسفر التحقيق عن ان مصرياً مسؤولاً او غير مسؤول لم يطلق هذا الشعار... بل إن أحداً من المسؤولين العرب لم يطلقه كذلك».

وكان أقرب تصريح لمسؤول عربي قيل في هذا الشأن هو جواب عن سؤال صحفي بريطاني صدر عن عبد الرحمن عزام، أمين عام جامعة الدول العربية عندما صدر قرار التقسيم قال فيه:

«لقد جاءوا بالبحر... ويستطيعون ان يعودوا منه إلى حيث جاءوا»(٢٤).

ويذكر هيكل كذلك أن كريستوفر مايهيو الوزير العمالي السابق، نشر مقالاً أعلن فيه عن استعداده لدفع خمسة آلاف جنيه استرليني لأي شخص يستطيع أن يثبت صدور الشعار المشهور عن أي مسؤول مصري أو عربي. وان أحد الصحفيين الاسرائيليين العاملين في لندن رفع قضية أمام المحكمة مطالباً بالمبلغ، ولكنه عجز عن اثبات ادعائه وحكمت المحكمة برد الدعوى. ويضيف هيكل:

«برغم ذلك كله ــ وفي وسط جو الهستيريا ــ فقد وجدنا مقالات في صحف مصرية تعود إلى اتهام مصر بشعار لم تنجح اسرائيل في الصاقه بأحد فيها»(٢٥).

كانت الساحة في مصر مهيأة لتقبل شعارات مثل «مصر أولاً» و«مصر وحدها». ويفسر محمد حسنين هيكل هذه الظاهرة بقوله إنه رغم أن عروبة مصر ومصلحتها العربية وامنها العربي حقائق علمية فإنه:

«من الحقائق السياسية في مصر ان انتماء مصر العربي لم يعمق بالقدر الكافي بين الجماهير المصرية».

ولعب التلفزيون ووسائل الاعلام الأخرى دوراً في طمس التحفظات على «مبادرة» السادات. وكان الشعب المصري (وغيره) يتابع ما يجري على شاشات التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى مبهوراً وكأنه يشارك في الأحداث، وكان يسيطر عليه الترقب أمام كل المؤثرات التي يمكن أن تولدها مشاهد تلفزيونية فخمة. وفي إشارة للناحية الاعلامية والاخراج البارع الذي ظهر على التلفزيون قالت غولدا مائير:

«لا أعرف إذا كان ما يحدث يستحق جائزة نوبل التي تمنح لجهود السلام العظيمة.. ولكن اعرف يقيناً انه يستحق جائزة الاوسكار التي تمنح لأفلام السينما الناجحة»(٢٦).

كانت هناك كذلك الصعوبات والحبوط والفشل الذي كان يلازم كل سعي لتنسيق الجهود العربية وخلق تضامن عربي وثيق. كما كان هناك العذاب والارهاق الناشىء عن المعاناة التي كانت تلازم المفاوضات الطويلة وتعقيداتها بين أطراف النزاع العرب والأمريكيين والاسرائيليين، وكذلك العداء الذي غذاه الرئيس السادات ضد السوفيات والتشكيك في نياتهم تجاه مصر والعرب. وإضافة إلى كل هذا، كان هناك الولاء الوطني لمصر الذي استثاره الهجوم التنديدي على مصر ورئيس مصر من مصادر عربية عديدة، وقابله السادات بالتهجم على منتقديه بعنف وبنعتهم بأنهم «أقزام»، وبوصف قادة منظمة التحرير الفلسطينية بأنهم «عملاء للسوفيات». وعندما أمر السادات بغارة لقوة كوماندوس مصرية على مطار في قبرص لاختطاف قاتلي يوسف السباعي، فشلت الغارة وقتل فيها ثمانية عشر من رجالها وفقدوا طائراتهم، وساءت علاقات قبرص مع مصر بسبب عدوان مصر على قبرص المناصرة للقضايا العربية. ولعل الغارة كانت تشبهاً بالغارة الاسرائيلية الناجحة على الفدائيين العرب في (عينتيبي) في يوغندا الذين كانوا

يحتجزون رهائن من اليهود. وكانت الغارة المصرية فاجعة أثارت حزناً وسخطاً في مصر عنيفين، وسعى المسؤولون إلى تحويل هذا السخط والغضب. واختاروا الفلسطينيين كبش فداء حسب جنسية الذين اغتالوه (السباعي):

«فقام الاعلام المصري بحملة عنيفة ضد منظمة التحرير الفلسطينية وضد الفلسطينيين اينما كانوا... اولئك الجاحدين المجرمين الذين قابلوا تضحيات مصر ودخلوها في أربع حروب من أجلهم بقتل ابنائها... وبالطبع لم يلق أحد بالاً إلى البيان الذي سارعت منظمة التحرير الفلسطينية باصداره أثر مقتل يوسف السباعي تدين وتستنكر بكل شدة الاعتداء عليه... وشارك مجلس الشعب الذي ناقش العملية في حملة الكراهية ضد الفلسطينيين المقيمين في مصر، تتعلق بارزاقهم واقامتهم والمزايا التي منحت لهم من مصر بعد ان قامت اسرائيل بطردهم وتشريدهم من وطنهم وديارهم منذ سنة ١٩٤٨ وما بعدها»[٢٧].

... لم ينتظر رجال السادات انتهاء التحقيق مع القتلة ليتبينوا أن الجنود القبارصة هم الذين قتلوا الكوماندوس المصريين.

كانت هناك حكومات عربية لم تؤيد السادات علناً، ولكنها ظنت وأملت أن يكون وراء مبادرته تفاهم مسبق على نتائج إيجابية وافية لمصلحة العرب. وكان من الذين ايدوا السادات الرئيس السوداني السابق جعفر النميري، الذي زار السادات فور عودته من القدس «وأبدى تأييده الكامل» حسب قول السادات في كتابه **البحث عن الذات**. وأيد السادات كذلك عدد كبير من المصريين، قال السادات إن خمسة ملايين منهم خرجوا لاستقباله هاتفين مرحبين بعد عودته من القدس. وفي إشارة إلى هذا التأييد قال محمد حسنين هيكل الذي عارض المبادرة من أولها، انه يسلم ان المبادرة قبلت في مصر ومن جانب شعبها بحماسة، ولكن ذلك حدث لأسباب لا علاقة لها بموضوع المبادرة. وقال إن من هذه الأسباب الضيق بالحرب وتكاليفها.

عندما عادت السيدة جيهان السادات إلى البيت بعد اجتماع مع مجموعة نسائية يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، اخبرتها ابنتها بأن والدها عرض أن يذهب إلى القدس وانه أعلن ذلك في خطابه للبرلمان صباح ذلك اليوم. فاندفعت صاعدة سلالم البيت لتسأل زوجها عن صحة الخبر. وقال لها السادات مبرراً أسباب قراره:

«نعم.. لقد قبعنا طويلاً في عواصمنا نصدر التحذيرات لاسرائيل لاعادة الأراضي المحتلة، وصورتنا لدى العالم مضحكة وقبيحة. إننا نطالب باعادة أرضنا لكننا نرفض أن نطلب ذلك من هؤلاء الذين يحتلونها. وقد قررت أن اذهب إلى الاسرائيليين مباشرة. ما هو الخيار الآخر لدي؟»[٢٨].

وقال انور السادات لزوجته كذلك:

«إذا لم نستعد سيناء سلمياً فلا بد إذن من ان نمضي في تهديدنا ونخوض الحرب مع اسرائيل مرة أخرى. ويفقد المزيد حياتهم. هل هذا ما نريده لشعبنا؟ إن نضحي بحياة ابنائنا في حروب لا يمكن لأي دولة الانتصار فيها. إن ننفق اموالنا على الأسلحة بدلاً من استخدامها في اعادة بناء بلدنا ونساعد شعبنا؟ هذا خراب يا جيهان... الخراب سوف يستمر. لا بد ان استكشف كل وسيلة للسلام بين بلدينا. بل للمنطقة كلها».

ولم تصدق السيدة جيهان ما سمعته... «سلام مع اسرائيل»؟[٢٩]. ولكنها لفت ذراعها حول زوجها وقبلته وقالت له:

«آه.. أنور... تفكر في إمكانية السلام مع اسرائيل ولكن ماذا لو رفض رئيس الوزراء بيغن أن يجتمع بك».

فرد قائلاً:

«تلك ستكون مشكلته.. الخطوة القادمة ستكون عليه»[٣٠].

ولم تذكر السيدة جيهان إذا كان الرئيس السادات بعد ان نطق بعبارته الأخيرة التي فيها من الحذلقة اللفظية اكثر من صحة المضمون، قد أوضح كيف أن رفض بيغن لزيارته كان سيكون مشكلة لبيغن الذي لم يكن يريد حلاً عادلاً أو تقديم تنازلات وانما يريد استسلاماً ورضوخاً عربياً.

(١) سايروس فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ترجمة المركز العربي للمعلومات (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٣)، ص ٦١.

(٢) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦) ٢ مج، انظر مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٥٣٥.

(٣) نشر تحليل صبري جريس في: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢ (خريف ١٩٧٨)، ص ٤٥. صبري جريس مؤلف عدة كتب عن الصهيونية واسرائيل والعرب.

(٤) رياض، المصدر نفسه، ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩.

(٦) فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٧) أحمد بهاء الدين، «محاورات مع السادات،» في **الدستور** (الاردن)، ١٩٨٦.

(٨) وليم كوانت، **كامب ديفيد: السياسة وصنع السلام**، ترجمة حازم صاغية، ص ١ (بيروت: دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٨).

(٩) رياض، **مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، انظر مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٥٣٩.

(١٠) كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الرئيس الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣**، ط ١ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤)، ص ١٣٧.

بقرادوني كان مستشاراً للرئيس سركيس ومعاون بارز لبشير الجميل وعضو بارز في المكتب السياسي للكتائب.

(١١) محمد حسنين هيكل، **حديث المبادرة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٦) بهاء الدين، «محاورات مع السادات،» في المصدر نفسه، ١٩٨٦/١١/٦.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) محمد حسنين هيكل: لمصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر ما وراءها؟ ومن وراءها، ص ٢٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢٣) هيكل، **حديث المبادرة**، ص ٢٣٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ١٠٥.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢٧) محمد إبراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات** (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)، ص ٢٠١.

(٢٨) جيهان السادات، **سيدة من مصر**، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه.

٢ الحاجز النفسي الرهيب

في كتابه **البحث عن الذات**، يذكر السادات انه تلقى قبل زيارته بشهرين رسالة شخصية مكتوبة بخط اليد ومختومة بالشمع الأحمر من الرئيس كارتر. وقرأ السادات الخطاب:

«الذي لا يعلم عنه احد شيئاً، ويخيّل إليّ ان احداً لن يعلم عنه شيئاً في المستقبل ايضاً»[1].

وأكد السادات بأن الرئيس كارتر لم يطلب منه في هذا الخطاب أن يقوم بمبادرته، لأن الرئيس كارتر كان يعلم أن بين العرب واسرائيل حاجزاً نفسياً رهيباً. ولكنه يذكر بأنه رغم انه لا يمكنه أن يفصح عن محتويات الخطاب:

«فقد كان يتضمن آخر تقييم للموقف ويمثل في الحقيقة بدء التفكير في المبادرة التي حدثت بعد شهرين»[2].

وبعد أن أرسل السادات رده على رسالة الرئيس كارتر، أخذ يفكر في الموقف فظهر له:

«إننا داخلون على حلقة مفرغة رهيبة ـ تماماً كالتي عشناها طوال الثلاثين عاماً الماضية ـ إذ انه بسبب الجدار أو الحاجز النفسي الرهيب الذي اشرت إليه، اخذت اسرائيل في هذه المرحلة التمهيدية لعملية السلام تعترض على شكليات واجراءات من أبسط الأشياء كفاصلة او نقطة في النص إلى كلمة مضافة او كلمة محذوفة. وكان يهمها جداً أن يقال إن ورقة العمل التي ستكون اساساً لاجتماع جنيف ورقة أمريكية اسرائيلية».

ويستطرد السادات فيقول بأنه بسبب ذلك الحاجز النفسي الرهيب، الذي انتشر الظن بأنه يشكل ٧٠٪ من المشكلة، وأنه سيزول بعد الزيارة، وأن الضغط العالمي كفيل بالتغلب على الثلاثين بالمائة الباقية، فإن العرب دخلوا في دوامة الاعتراضات على الشكليات وابتعدوا عن جوهر القضية. وذكر بأن الحاجز النفسي الذي يعنيه:

«هو ذلك الجدار الضخم من الشك والخوف والكراهية بل وسوء الفهم إذ أن كلا الطرفين غير مستعد لتصديق الآخر وغير مهيأ نفسياً لتقبل ما يصله منه عن طريق أمريكا (بل ويشك فيه عشرات المرات لو وصله عن طريق آخر»[3].

وقال السادات إن لهذا الجدار بعداً دينياً وانه يشبه الحاجز:

«المرجاني الضخم عند استراليا والذي يمكن أن يشطر اي سفينة تقترب منه شطرين».

كان السادات يعتقد بأن «الحاجز النفسي الرهيب» هو العامل الخطير الذي يفصل بين العرب واسرائيل بما تراكم فيه من كراهية وحقد وشكوك وسوء فهم. ثم وصل به تفكيره وتخيلاته انه إذا تمكن بمبادرة جريئة دراماتيكية أن يهدم هذا الحاجز. فإن العراقيل الرئيسية ستزول وستنفتح الطريق أمام التسوية دون عقد أو احقاد أو مخاوف أو شكوك. ويبدو لنا بأن السادات لم يدرك بصورة واضحة أن «الحاجز النفسي» لم يكن أصل المشكلة أو سببها وانما هو نتيجة حتمية لها. ومع انه من الصحيح انه كانت بين العرب واسرائيل واليهود مشاعر ازدراء مثل المشاعر التي تولدت في شعوب العالم الأخرى تجاه اليهود، ولو إلى درجة أخف، لأن العرب كانوا أرحم باليهود من غيرهم من الشعوب زمن سطوتهم، فإن النزاع وما أثاره من أحقاد نشأ بسبب العدوان اليهودي الاسرائيلي الغربي واستمرار العدوان والاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، وتشريد الفلسطينيين من وطنهم. ومن الصحيح كذلك أن هناك من المتطرفين اليهود والاسرائيليين وغيرهم من يكرههم العرب ويحقدون عليهم، لكن هذا الحقد لم ينشأ عن عقد أو سوء فهم، وإنما نشأ عن أنهم يريدون اغتصاب أرض فلسطين وما جاورها من أراض عربية، ويجدون أن الفلسطينيين والعرب فيها يقاومون اطماعهم وأهدافهم العدوانية التوسعية فيكبدونهم مشقة القتال وخسائر في الارواح والمال والقلق الدائم. ويبدو أن الرئيس السادات لم يدرك أن قطاعات عديدة من الاسرائيليين الذين لا يشعرون بكراهية متأججة وحقد عنيف تجاه العرب، ولا يفصلهم جدار من الكراهية، ومنهم من يعرف ويدرك بوضوح أن فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء هي بالتأكيد (أرض عربية)، يريدون شأنهم شأن المتطرفين اغتصاب الأرض العربية وطرد أهلها منها وإنشاء

دولة اسرائيلية كبرى عليها، تكون لها مقومات القوة والسيطرة على المنطقة بالتحالف مع الولايات المتحدة أو أي دولة غيرها تصبح دولة عظمى أو تساند اسرائيل. ومن غير المقبول لهؤلاء أن تبقى في هذه الدولة أقلية عربية كبيرة تتزايد على مر السنين، فتهدد المجتمع الاسرائيلي من الداخل وتركيبته السكانية وهويته اليهودية الصهيونية. فالحاجز النفسي بين العرب واسرائيل ليس أصلاً سوء فهم أو حقد أو كره، وانما كل هذه كانت وما زالت تتوالد نتيجة للتصميم اليهودي الصهيوني الاسرائيلي على اغتصاب فلسطين بكاملها واجزاء واسعة من الأراضي العربية المجاورة. وفي تحقيق هذا الهدف، لا تردع اسرائيل والصهاينة ومن يساندهم أي حقوق عربية أو إنسانية يعرفونها أو ينكرونها، فهناك الآلاف من اليهود والاسرائيليين الذين يدركون الحق العربي في فلسطين وغيرها، ويعلمون بأنه من الطبيعي والواجب أن يذود العرب عن حقهم وان يقاتلوا في سبيله، وان تتقوى في نفوسهم كراهية للاسرائيليين، ولكن الهم الأكبر لهم الذي يطغى على كل شيء ليس الحق العربي والمآسي والخسائر العربية، وانما هو قيام دولة اسرائيل القوية الصهيونية ولو انتهكت في سبيل قيامها الحقوق العربية والمبادىء الأخلاقية والقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا ما يشبه الاجماع بين «متطرف» و«معتدل»، وينحصر الاختلاف بينهما في أمور هامشية وتعابير لفظية، ومدى حدة الظلم والوحشية اللازمة لتحقيق الهدف الواحد المشترك. ويتضح الكثير من هذا في خطاب التأبين الذي القاه موشيه دايان، أحد صناع اسرائيل الذي وصفه الرئيس الأميركي كارتر في مذكراته بـ (المعتدل) وتفهم الحقوق العربية. جاء دايان إلى ما يسمى كيبوتس ناحال ـ اوز على أرض فلسطين قرب غزة. وكان الاسرائيلي المدعو روي روتنبرغ قد جاء على حصانه ليطرد جماعة من الفلسطينيين تسللوا قبل بضعة أشهر من حرب سيناء وزرعوا أرضهم بالحبوب فقتله العرب. كان دايان متأثراً لمقتل صديقه، ووقف يرثيه في خطبة قصيرة (من نص مكتوب) جاء فيه:

«دعونا اليوم لا نقذف الاتهامات على القتلة. «من نحن حتى نجادل ضدا حقدهم»، انهم الآن من ثماني سنوات يقعدون في مخيماتهم للاجئين في غزة وأمام أعينهم ذاتها نحول إلى مساكن لنا الأرض والقرى التي عاشوا فيها هم وأجدادهم.. نحن جيل من المستوطنين وبدون الخوذة الفولاذية والبندقية لا يمكننا أن نزرع شجرة ونبني بيتاً... دعونا لا نرتد إلى الوراء عندما نرى الكراهية تفور وتملأ حياة مئات الألوف من العرب الذين يقيمون حولنا من كل جانب. دعونا لا نحول عيوننا (عن هدفنا) حتى لا تنزلق يدنا... هذا قدر جيلنا وخيار حياتنا ـ إن نكون مستعدين ومسلحين أقوياء (صلبين) ـ والا فإن السيف سينزلق من قبضتنا وستطفأ شعلة حياتنا»[٤].

هذا ما قاله دايان. وقد اعاد راديو اسرائيل اذاعة هذا الخطاب عشية حرب الأيام الستة ـ ١٩٦٧ ـ في يوم الذكرى السنوية لمقتل روي روتنبرغ، وهو يوم عيد ميلاد موشي دايان. وموشيه دايان هو الذي أمر بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة بتدمير مدينة قلقيلية وطرد سكانها إلى شرق نهر الأردن. ولكن عندما تعدل قرار الطرد وقف يرحب بسكان قلقيلية الذين عادوا إلى ما تبقى من مدينتهم[٥]. ودايان مثل الكثيرين من الاسرائيليين كان يعلم علم اليقين بأن القضية لم تكن قضية حاجز نفسي أو وهمي يحول بين تلاقي شعبين في محبة ووفاق كما تصور الرئيس السادات، أو العناق وقبلات التلاقي بين عدد من المسؤولين المصريين والاسرائيليين بعد زيارة السادات للقدس وكامب ديفيد. وعندما تسأل السيدة جيهان السادات زوجها وهي تنزل معه «إلى أرض اسرائيل» في حيفا (حسب تسميتها) تلبية لدعوة من بيغن، وشاهدت جموع اليهود في استقبالها: «يتزاحمون بشدة لدرجة انك لا تستطيع رش الملح بينهم: «لماذا قضينا كل هذه السنين نحارب هؤلاء الناس»[٦]؟ لا بد أن نتذكر عبارة الملكة ماري انطوانيت التي أبدت قدراً عجيباً من الفهم والادراك عندما اقترحت (حسبما نقل عنها صدقاً أم اصطناعاً) اعطاء الكعك للشعب الفرنسي، لأنه لا يجد خبزاً يأكله، ونحن بالطبع على وجه التأكيد ومنعاً لأي التباس، لا نتمنى للسيدة جيهان المصير نفسه الذي لاقته الملكة الفرنسية المشهورة.

مهما كان اعتقاد العديد من اليهود بأن أرض فلسطين العربية هي «أرض الميعاد»، ومهما كانت حدة تشوقهم للعودة إليها وامتلاكها، فإن دايان وكثيرين غيره كانوا يعلمون بأن الأرض عربية، وانه من الطبيعي والعادي جداً أن تمتلىء صدور العرب بالكراهية والحقد ضد الصهاينة الذين جاؤوا ليحتلوا

الأرض العربية، وأن يقاتلوا للدفاع عنها وطرد الغزاة المعتدين. ونحن العرب الذين كان من قدرنا أن نتعايش مع اليهود في فلسطين أيام الانتداب البريطاني الذي أقام قواعد اسرائيل، كنا نعلم بأن الأرض أرضنا من دون حاجز نفسي، ولكنهم كانوا مصممين على الاستيلاء على وطننا بغض النظر عن أي حق عربي أو مبدأ اخلاقي أو إنساني. وهذا ما يتجاهله الرئيس السادات أو عجز عن أن يتفهمه: فالحاجز الحقيقي بين العرب واسرائيل، هو المخطط الذي نفذه الغرب والولايات المتحدة والصهاينة بإنشاء دولة اسرائيل في قلب العالم العربي، بين غربه وشرقه وشماله وجنوبه لتجزئة الوطن العربي واضعافه والسيطرة عليه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً لمصلحة الغرب والولايات المتحدة. هذا الهدف هو الأساس وهو سبب النزاع والقتال والمآسي، وليس سوء فهم وكراهية أو حاجز نفسي قام بين عشيرتين أو دولتين متجاورتين عبر مئات أو آلاف السنين. والكثيرون من اليهود والصهاينة يعرفون هذا بكل وضوح بما في ذلك المتطرفون منهم. فهم يعلمون بأن الأرض المحتلة جميعها عربية، ويعرفون حق العرب فيها، وما انزل بهم من ويلات ومآس، وما تعرضوا له من ظلم وتشريد ومذابح. ويبدو لنا أن السادات في تصوراته لم يدرك ان تشديد الاسرائيليين وعلى رأسهم مناحيم بيغن على كل حرف وكلمة واشارة في صياغة نصوص الاتفاقيات ليس مرده الشكوك أو المخاوف وسوء الفهم، وانما هو وليد التصميم على توثيق المكاسب الاسرائيلية بدقة ووضوح لا يقبلان الجدل في مستقبل الأيام بعد أن يوقع العرب عليها معترفين بها قابلين أو مرغمين. كما وأن هذا التشديد هو أسلوب بيغن المحامي السابق في الصياغة والحرص على التفاصيل.

كان هناك حافز آخر مرتبط بوهم «الحاجز النفسي» يدفع السادات إلى زيارة القدس. فهو يذكر في كتابه **البحث عن الذات** ان ما تعلمه أيام سجنه في الزنزانة (٥٤) في سجن مصر، كان يمده بقوة جديدة وطاقة جبارة على التغيير... وانه تعلم:

«اثناء تأمله للإنسان والحياة في ذلك المكان المنعزل، ان من لا يستطيع أن يغير افكاره اولاً لن يستطيع أن يحدث اي تغيير في عالم الواقع ومن ثم لن يستطيع تحقيق اي تقدم. التقدم مستحيل دون التغيير. وليست هذه مجرد فكرة اهتديت إليها بل أسلوب عمل وديدن حياة منذ أن اكتشفت ذاتي في الزنزانة ٥٤»[٧].

ومن هذا الأساس، انطلق فكر الرئيس السادات لإزالة «الجدار النفسي الرهيب» بين العرب واسرائيل، وللتخلص من الصعوبات والأفكار والمواقف المتراكمة التي كانت طوال سنوات عديدة تمنع الوصول إلى السلام الذي أصبح السادات يؤمن به، بعد أن أزال حسبما تصور «عقد النقص والانهزامية أو عقد التشكيك والأحقاد»، واستعاد الكرامة للشعب المصري والكرامة والثقة لقواته المسلحة. ولم يبق بينه وبين اسرائيل بعد أن انتهى القتال ـ إلا الاحترام

«وهذا هو ما يفهمه شعبنا المتحضر... وهذا هو ما جعل خمسة ملايين مواطن يخرجون لتحيتي وجعل القوات المسلحة تحييني كما لم تـحيِّ إنساناً من قبل».

وأضاف الرئيس السادات في إشارة إلى عجز بعض الناس عن فهم أفكاره وأعماله التي أراد أن يربطها بحضارة مصر «الضاربة في القدم»:

«إن جذورنا الحضارية قائمة.. عمرها اكثر من سبعة آلاف عام ولا تزال حية ونابضة.. لم تهن ولم تضعف أبداً... وإذا اندهش البعض فذلك لانهم لا يستطيعون فهم هذه الحقيقة وادراك طبيعة المصري الأصيل الذي يبني للحضارة اليوم مثلما بناها على ضفاف النيل منذ آلاف السنين في ظل الحرية والسلام»[٨].

ومن الواضح أن عبارات السادات هي عبارات برّاقة تستغل حضارة فرعونية قديمة تتمثل فيما بقي منها من آثار حجرية وقبور وتماثيل ومعابد فيها فخامة وروعة أكثر بكثير مما تتمثل في عادات الشعب المصري ومعتقداته الدينية والاجتماعية وروابطه القومية التي تشده إلى امته العربية ونضالها، ودون أن يكون ذلك «في ظل الحرية والسلام» التي يختتم بها الرئيس السادات عباراته الرنانة.

توصل السادات في تفكيره كذلك إلى أن لأميركا اعتباراتها العالمية في تعاملها مع دول الشرق الأوسط، وان لها علاقتها الخاصة باسرائيل، وانه لا يستطيع أن يطلب من الرئيس كارتر «ايقاف هذه العلاقة الخاصة أو أن يقف إلى جواري ضد اسرائيل». ولكن أميركا لها مصالح ضخمة في البلاد العربية يتوجب عليها أن ترعاها ويتحتم عليها أن تتأثر بها. ولذلك، فقد بدا للسادات أن الطريق الصحيح هو أن

يطلب من الرئيس كارتر أو أن يدفعه إلى انتهاج خط سياسي يتفق مع مصالح أميركا ومع مسؤوليتها كدولة عظمى «مسؤولة عن السلام في العالم». وهو بذلك يضع حداً لسياسة التأييد الكامل بلا حدود التي كان الرئيس جونسون ينتهجها تجاه اسرائيل. وكان من حسابات السادات ان «الحقائق الجديدة التي أتت بها حرب أكتوبر إلى العالم»، وأولها أن العرب قوة قادرة على القتال وعلى «هزيمة اسرائيل»، وانهم استخدموا سلاح البترول بمقدرة وكفاءة وهو عصب الحياة للغرب، أصبحت تمكنه من الضغط على أميركا عن طريق مصالحها، ولكن ليس على أساس انه سيضرب هذه المصالح، وانما على اعتبار أنه سيلوح بها ويراعيها. وقال في ذلك بشيء من الاعتداد وعدم التوازن في التعبير.

«وهنا لا بد ان اذكر الشعب الأميركي انه بمجرد أن شعرنا ان خطر البترول قد بدأ يضر بالمواطن الأميركي رفعناه فوراً، لأن الهدف لم يكن عقاب المواطن الأميركي أو الغربي بل التنبيه بأن الانحياز الأعمى لاسرائيل له ثمن... فللغرب مصالح مثلما لنا مصالح ولنا قضية وينبغي أن يعود الغرب إلى رشده ويتبيّن أين مصالحه ومصالحنا»[٩].

ويذكر الرئيس السادات انه اختلف مع الرئيس الأسد بشأن رغبة الرئيس كارتر أو قدرته على الزام اسرائيل بقبول تسوية للنزاع. وكان السادات يرى بأن أميركا تستطيع أن تضغط على اسرائيل وتحرز نتائج إيجابية، فذلك حدث حتى عندما كانت الادارة الأميركية برئاسة فورد ضعيفة ومشغولة في معركة الانتخابات حين استطاعت تحقيق فض الاشتباك الثاني، لأن الرئيس فورد كان لديه العزم والتصميم. والرئيس كارتر في وضع أقوى من وضع الرئيس فورد.

استمر الرئيس السادات في تفكيره «وأخذت الأفكار تأخذ صورة أكثر تجسيداً ووضوحاً». ووجد أن مسؤوليته تجاه شعبه: «بالنسبة لجيلنا وبالنسبة للأجيال المقبلة تفرض عليّ ان اقوم بما ينبغي أن اقوم به دون اعتبار لكرسي الحكم»[١٠]. وانه إذا تقاعس عما يستطيع عمله فإن الله سوف يحاسبه. وانتهت هذه المرحلة من تفكير السادات قبل شهرين من الزيارة. ثم قام السادات بزيارة لرومانيا وتباحث مع الرئيس شاوشيسكو الذي أكد له أن بيغن يريد التوصل إلى حل ويريد السلام، وانه رجل قوي قادر على حسم الأمور.

«ولذلك عندما ركبت الطائرة في طريقي إلى ايران ـ وبالذات عندما مرت الطائرة فوق تركيا ـ وجدت ملامح المبادرة تبرز بوضوح أمامي. كان معي في الطائرة وزير الخارجية فقط الذي لم تستطع اعصابه تحمل المبادرة واستقال... مسكين... قلت له أنني اتصور دعوة الخمسة الكبار كارتر وبريجنيف وديستان وكالاهان وهواكوفنج إلى اجتماع في القدس... في الكنيست»[١١].

وكان يقصد الرئيس السادات أن يكون اجتماعهم في القدس مع اطراف النزاع الآخرين للتمهيد لمؤتمر جنيف «بدون الحذر والشكوك والحلقة المفرغة التي كانت تعطل الجهود السابقة» وبذلك، يدرك بيغن بأن هناك عزماً على الاعداد لمؤتمر جنيف و:

« اننا بصدد اعداد ورقة عمل تتحدد فيها الموضوعات الرئيسية حتى نبدأ مؤتمر جنيف بنجاح تام».

وفكر السادات في أن تكون الزيارة مناسبة له ليصلي يوم الجمعة ويوم العيد في المسجد الأقصى وليزور كنيسة القيامة. ثم يقوم بزيارة هذه الأماكن المقدسة مع من وصفهم:

«اصدقائي كارتر وديستان وكالاهان وكذلك هواكوفينج الذي قال ماو تسي تونغ لحسني مبارك إنه رجل ممتاز وقال له وهو على فراش موته: الراجل ده كويس جداً وانا بازكيه لكم وللدنيا كلها. (وكانت هذه آخر وصية له».

لم يكن السادات واثقاً من أن بريجنيف سيقبل رغم انه (السادات) يقول ويسجل انه الوحيد بين القادة السوفيات الذي يتمتع بعقلية سياسية ولهذا السبب لم يختلف معه مطلقاً، وانما كان الخلاف دائماً مع زملائه الآخرين والموظفين. وهنا نجد بأننا إذا عرضنا هجمات السادات الضارية وانتقاداته العنيفة للقادة السوفيات، فلا بد لنا أن نتساءل إذا كان الزعيم بريجنيف يتفق دائماً مع وجهات نظر السادات ومطالبه، ويضعف أمام زملائه في القيادة السوفياتية الذين لا يتمتعون بعقلية سياسية حسب رأي السادات فلا يلبي مطالبه، وذكر الرئيس السادات انه كان واثقاً من ترحيب «اصدقائه» كارتر وديستان وكالاهان وهوا كوفينج، وتصور ان بريجنيف لن يجد مفراً من قبول مبادرة السادات الأولية

إزاء ترحيب هؤلاء الاصدقاء بها. وكان السادات يعتقد بأن الاجتماع الذي يقترحه للتحضير لمؤتمر جنيف سوف يجعل:

«اسرائيل تعلم ـ في القدس نفسها ـ انه لا فكاك لها من العنصرين الأساسيين في التسوية وهما: الانسحاب من الارض العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطين كحل للمشكلة الفلسطينية التي هي لب الموضوع»[١٢].

وعندما اكمل السادات رحلته إلى ايران والسعودية، لم يخبر أحداً فيهما عن هذه المبادرة التي اكتملت صورتها في ذهنه، «وذلك حتى لا اورط احداً من اصدقائي فيها». وكان العيد قد اقترب، ولم تعد هناك فسحة من الوقت ولم يكن من الممكن ترتيب زيارة الخمسة الكبار في الوقت القصير المتبقي للعيد. ويقول السادات:

«وهكذا تغيّرت صورة المبادرة في ذهني، وبدأت تأخذ شكل الزيارة التي اقوم بها شخصياً لأصلي العيد في المسجد الاقصى تحقيقاً لما قلته من انني مستعد أن اذهب إلى آخر العالم لتحقيق السلام»[١٣].

ولأنه قال بأنه مستعد أن يذهب لآخر العالم في سبيل السلام:

«فكيف استثني اسرائيل؟ أنا اعني ما اقول دائماً واتحمل مسؤولية الكلمة. ومن ثم فقد قررت أن اذهب إلى الكنيست ممثل الشعب هناك لأضع أمامهم حقائق الموقف كاملة، واضع على عاتقهم مسؤولية الاختيار والعمل إذا كانوا يريدون حقاً العيش في سلام في هذه المنطقة»[١٤].

ولم يذكر الرئيس السادات ما هي «الحقائق» التي أراد أن يعرضها على الاسرائيليين، وكيف كانوا عاجزين أو ممتنعين عن تحمل مسؤولية «الاختيار والعمل»، رغم أن موقفهم كان واضحاً في التعنت والتصميم على فرض الاستسلام على الدول العربية، تحت ستار «سلام» مزعوم تسنده القوة العسكرية الاسرائيلية، ويضفي الشرعية الوفاقية التعاقدية على مكاسب اسرائيل التي اغتصبتها في فلسطين والوطن العربي. وبالنسبة إلى عدوله عن دعوة أعضاء مجلس الأمن الدائمين للاجتماع في القدس مع العرب الاسرائيليين الذي نسبه الرئيس السادات لضيق الوقت قبل العيد، فإن الرئيس كارتر ذكر في مذكراته ان فكرة الدعوة تولدت في ذهن السادات استجابة لرسالة كان كارتر قد ارسلها إليه. كما ذكر بأن فكرة السادات هذه كانت مبتكرة وصعبة التحقيق وستثير اختلافات كثيرة وغير قابلة للتحقيق. كانت الفكرة «مفرطة في الخيال». وحاول الرئيس كارتر وفانس اقناعه بأن لا يحاول تحقيقها. ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، تحدث الرئيس كارتر هاتفياً مع السادات بشأن «مبادرته الجريئة». وكان يشعر بحرج وصعوبة عندما بلغه برده السلبي عليها نظراً لحماس السادات الشديد لها. ولكن رغم رده السلبي، فإن الرئيس كارتر استمر في تشجيع السادات على بذل الجهود للعثور على وسيلة تجعل في الامكان عقد مؤتمر جنيف. وذكر كارتر كذلك بأن السادات كان قد أخبر فانس من مدة قصيرة بأنه يرغب في مقابلة بيغن، فنقل فانس هذه الرغبة إلى بيغن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن السادات انه مستعد للذهاب إلى القدس. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أرسل بيغن رسالة كتابية إلى السادات عن طريق الرئيس كارتر يدعوه فيها لأن يلقي خطاباً في الكنيست الاسرائيلي، وقبل السادات الدعوة.

هكذا تبلورت في فكر الرئيس السادات زيارته إلى القدس، وقرر ان يعلن عنها في خطبة افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب.

«وفعلاً اعلنت انني مستعد للذهاب إلى آخر العالم بما في ذلك اسرائيل إذا كان من شأن ذلك أن يجنبنا جرح (ناهيك عن قتل) جندي أو ضابط واحد...».

وقال السادات:

«اعلنت انني أعني ما أقوله تماماً وانني على استعداد للذهاب إلى الكنيست إذا كان هذا سيحقق أهدافنا أمام الجميع، وكان جميع الوزراء حاضرين ومعهم ياسر عرفات. كان رد الفعل المباشر مضحكاً، إذ تصور البعض انها زلة لسان ولم يعلموا ان وراءها تفكيراً طويلاً عميقاً.. فما زال البعض يتصور كما هي العادة ان يقول السياسي كلاماً لا يعنيه.. وهذا لا يمكن أن افعله»[١٥].

بعد إلقاء خطابه في مجلس الشعب، ذهب الرئيس السادات إلى سوريا تلبية لدعوة سابقة تلقاها من

الرئيس حافظ الاسد. وسأل الرئيس السوري الرئيس السادات إذا كان فعلاً يعني ما اعلنه عن استعداده لزيارة القدس، فأكد له السادات بأنه لا يقول شيئاً لا يعنيه. واستمر النقاش بين الرئيسين أربع ساعات كاملة قال السادات بعدها:

«اسمع يا حافظ، لو ثبت أن هذه آخر مهمة اقوم بها كرئيس جمهورية فسوف اقوم بها، وأعود لأقدم استقالتي إلى مجلس الشعب في مصر كما ينص الدستور. اما أنا فمقتنع مائة في المائة باتمام هذه المبادرة»[١٦].

وظل الخلاف بين الرئيسين قائماً وحذر الرئيس السوري السادات من رد الفعل العربي المعادي للزيارة، واجاب السادات:

«بأنه حتى ولو حدث مثل هذا العداء لخطوته فانه سوف يزول قطعاً قبل أقل من ثلاثة اشهر. وأكد... انه يتوقع حل الصراع العربي الاسرائيلي برمته بمجرد قيامه بتلك الزيارة، لأن اسرائيل لن تجد بعد ذلك ما تتعلل به للاستمرار في احتلال الاراضي العربية»[١٧].

قال الرئيس السادات لأحمد بهاء الدين انه شرح للرئيس الاسد كل حساباته فلم يوافقه. وانه قال له في النهاية:

«طيب يا حافظ.. انا ذاهب إلى القدس.. وتستطيع أن تهاجم ذلك.. ولكنني اطلب منك ان لا تذهب بعيدا في الهجوم علينا.. لأننا سنريدك.. بعد شهور.. لكي نسلمك الأرض».

وقال السادات لأحمد بهاء الدين رداً على دهشته وتساؤله بأنه سيستعيد الجولان لسوريا.

«أم انك تصدق الدعايات التي تقول انني سأعقد صلحاً منفرداً»[١٨].

كان السادات واهماً أو مخطئاً ويمكن أن يقول البعض أو «مخادعاً». وكان يعبر عن توقعاته المتفائلة الوردية. وفي حديث له مع أحمد بهاء الدين:

«رفع الرئيس يده وقد قبض كفه وقال لي انه حين يعلن ما في يده سوف يضرب العرب بالجزمة القديمة».

وهذا الحديث رواه أحمد بهاء الدين للدكتور محمود فوزي الذي علق متهكماً:

«هل تتصور ان الرئيس السادات عنده جزمة قديمة لكي يتحدث عنها؟ لو قلت لي انه قال إنه سيضربهم بالجزمة «البيير كاردان» لصدقتك».

وأكد محمود فوزي بأن زيارة السادات لن تؤدي إلى أي اتفاق.

خطاب السادات في الكنيست. ورد بيغن السلبي

عندما وصلت طائرة السادات إلى مطار اللد، لم يعرف الكثيرون بوجود القناصة الاسرائيليين على سطح البناية الرئيسية في المطار مستعدين لمجابهة هجوم مفاجيء من طائرة السادات التي كان من الممكن أن تكون مليئة بـ (ارهابيين) (كوانت ـ كامب ديفيد). ومن الطريف أن نقرأ ما كتبه الرئيس السادات عن وصوله للقدس وزيارته لها.

«فعندما نزل من الطائرة وجد جولدا مائير امامه: بادلتها السلام. ثم رايت دايان.. دايان انا اعرفه لانه كان خصمي في معركة ١٩٧٣. ثم قابلت ابا إيبان وبعده اريك شارون الجنرال الذي كان لدينا في الثغرة ـ قلت له إذا اتيت مرة اخرى إلى الضفة الغربية للقناة فسيكون السجن في انتظارك. فقال ابداً... انا حالياً وزير الزراعة»[١٩].

ثم رأى السادات موردخاي غور رئيس الأركان الذي كان قد حذرهم قبل زيارتي بأنني أقوم بخدعة، وان الهدف من الزيارة هو تغطية هجوم وشيك. ولذلك حينما رايته قلت له أنني لا أمارس الخداع الاخلاقي مطلقاً... الخداع الاستراتيجي والخداع التكتيكي مقبول، ولكنني لا يمكن أن اقبل الخداع الاخلاقي»[٢٠]. ثم ركب السادات السيارة مع رئيس دولة اسرائيل كاتزير ووصل إلى القدس الاسرائيلية ونزل في فندق الملك داود. وفي الصباح صلى الرئيس السادات صلاة العيد في المسجد الأقصى، وشاهد منبر صلاح الدين المحترق وأمر بأن يتم بناء المنبر من جديد على أيدي المصريين. والمصريون كانوا قد بنوا منبر صلاح الدين. وبعد الظهر القى الرئيس السادات خطابه في الكنيست، ثم استمع إلى رد مناحيم بيغن وكذلك إلى خطاب زعيم المعارضة بيريز. قال السادات في خطابه انه جاء لبناء حياة جديدة واقامة

السلام، وان زيارته هزت كثيراً من المشاعر واذهلت الكثير من العقول ولم يصدق العديدون بأنه حقاً سيزور القدس وهو رئيس أكبر دولة عربية. كما أشار إلى ضياع الشهور الطويلة في المباحثات والمفاوضات من دون طائل بسبب الشكوك وفقدان الثقة بين طرفي النزاع. وقال بأنه من واجب القادة اتخاذ قرارات مصيرية. وانه يريد تجنيب العرب واسرائيل ويلات حروب جديدة، وان الروح التي تزهق في الحرب هي روح إنسان سواءاً كان عربياً أم اسرائيلياً... وأكد أن سعي الأمة العربية للسلام لا يأتي من موقع ضعف أو «اهتزاز» فهي تملك مقومات القوة والاستقرار. وكلمتها:

«نابعة من ارادة صادقة نحو السلام صادرة عن ادراك حضاري بأنه لكي نتجنب كارثة محققة علينا وعليكم وعلى العالم كله. فإنه لا بديل عن اقرار سلام دائم وعادل لا تزعزعه الانواء ولا تعبث به الشكوك ولا يهزه سوء المقاصد أو التواء النوايا».

وقال السادات بأنه لا يطلب سلاماً جزئياً أو منفرداً لأن ذلك لا يقيم سلاماً عادلاً. وان الأساس للسلام الحقيقي حل قضية فلسطين. واضاف السادات:

«ولكنني أقول لكم اليوم واعلن للعالم اننا نقبل بالعيش معكم في سلام دائم وعادل. ولا نريد ان نحيطكم أو ان تحيطونا بالصواريخ المستعدة للتدمير او بقذائف الأحقاد والكراهية»... «ولقد أعلنت أكثر من مرة ان اسرائيل اصبحت حقيقة واقعة اعترف بها العالم، وحملت القوتان الأعظم مسؤولية أمنها وحماية وجودها. ولما كنا نريد السلام فعلاً وحقاً فإننا نرحب بأن تعيشوا بيننا في أمن وسلام فعلاً وحقاً».

وذكر السادات في خطابه انه كان هناك جدار في الحرب النفسية والتخويف بالقوة وبالذراع الطويلة، وان هذا الجدار تحطم سنة ١٩٧٣ ولكن بقي حاجز نفسي من الشكوك والنفور وخشية الخداع والأوهام «يشكل سبعين في المئة من المشكلة»، وقال:

«لماذا لا نتصدى بشجاعة الرجال وبجسارة الأبطال الذين يهبون حياتهم لهدف اسمى».

وأكد السادات بأن الأرض العربية لا تقبل المساومة، وان التراب الوطني والقومي مقدس.

«يعتبر لدينا في منزلة الوادي المقدس طوى الذي كلم فيه الله موسى عليه السلام».

وشدد على أنه لا يمكن إنكار قضية شعب فلسين وحقوقه وقال:

«إذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني والأخلاقي لاقامة وطن قومي على ارض لم تكن كلها ملكاً لكم، فأولى بكم أن تتفهموا اصرار شعب فلسطين عل اقامة دولته من جديد في وطنه».

وقال بأن الجلاء يجب أن يشمل القدس التي:

«يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين. وأهم من كل هذا فإن تلك المدينة يجب الا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقراً ومقاماً لعدة قرون».

وقال السادات:

«وعندما تدق أجراس السلام فلن توجد يد لتدق طبول الحرب وإذا وجدت فلن يسمع لها صوت... وتصوروا معي اتفاق سلام في جنيف نزفه إلى العالم المتعطش إلى السلام. اتفاق سلام يقوم على»:

أولاً : انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧.

ثانياً : تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في اقامة دولته.

ثالثاً : حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة والمضمونة عن طريق اجراءات يتفق عليها، تحقق الأمن المناسب للحدود الدولية، إضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة.

رابعاً : تلتزم كل دول المنطقة بادارة العلاقات فيما بينها طبقاً لأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة عدم الالتجاء إلى القوة وحل الخلافات بينها بالوسائل السلمية.

خامساً : انهاء حال الحرب القائمة في المنطقة.

وطالب السادات كل رجل وامرأة وطفل في اسرائيل أن يشجعوا قادتهم على النضال في سبيل السلام، وبناء صرحه شامخاً بدلاً من بناء القلاع والمخابىء المحصنة بصواريخ الدمار. وقال لهم أن يبشروا ابناءهم:

«إن ما مضى هو آخر الحروب ونهاية الآلام وان ما هو قادم هو البداية الجديدة للحياة الجديدة. حياة الحب والخير والحرية والسلام»[٣١].

واثبتت الأيام والتصلب الاسرائيلي المسنود من الولايات المتحدة بأن السادات كان لسوء الحظ واهماً.

ثم وقف مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل الارهابي العريق»[٣٢]، ورحب بالرئيس السادات واثنى على شجاعته. وتحدث عن عودة بقايا الشعب اليهودي إلى «وطنه» وعن نضاله لتحريره، وعن رغبته في العيش بسلام مع جيرانه العرب الذين لم يقبلوا يده الممدودة وحاربوه «بعد يوم من تحديد استقلالنا بموجب حقنا الذي هو حق خالد لا يقبل النقض». وادعى بيغن أن اسرائيل لا تؤمن بالقوة وأن القوة استخدمت ضدها «لإبادة شعبنا، لتدمير استقلالنا، والقضاء على حقنا». وقال بأن اسرائيل تغلبت «على قوى العدوان». وانها لا تؤمن بالقوة وانما تؤمن بـ «الحق». وان قادة جميع منظمات الحركة السرية العبرية المناضلة يجلسون في هذا المجلس الديمقراطي. ويجلس كبار الضباط العسكريين. وانهم «كانوا مجبرين على خوض معركة قلة ضد كثرة. ضد قوة عالية هائلة» وانهم كلهم بأحزابهم وبآرائهم المختلفة متحدون في امنية قلبية واحدة وارادة واحدة «وهي احلال السلام». السلام لشعبنا الذي لم يشهد السلام يوماً واحداً منذ بدأنا العودة إلى صهيون. والسلام إلى جيراننا الذين نتمنى لهم كل خير. وقال بيغن انه يريد «سلاماً كاملاً حقيقياً، عبر المصالحة التامة بين الشعبين اليهودي والعربي ودون اغراق في ذكريات الماضي»، وان كانت قاسية على الجميع. واستنكر الفكرة «الأثيمة» المتمثلة في عبارة «عدو أبدي»، فلا «اعداء خالدين»، فبعد الحروب «حدث ما لا مفر منه ـ السلام». وطالب بيغن بالتطبيع والعلاقات الدبلوماسية، وطالب بتوقيع معاهدة سلام وبالتعاون الاقتصادي لأعمار «الصحارى والقضاء على الفقر والجوع والنقص في السكن» واعلن أنه يوافق:

«على كلام جلالة ملك المغرب الذي قال علناً ايضاً انه إذا قام السلام في الشرق الأوسط فإن الدمج بين العبقريتين العربية واليهودية قادر على جعل هذه المنطقة جنة عدن على الأرض».

ودعا بيغن إلى الحدود المفتوحة والتزاور بكثرة. وإلى قبول التفاوض في دمشق وعمان وبيروت. ونفى بيغن البولندي أن يكون اليهود قد انتزعوا «أية أرض عربية» وقال:

«لقد عدنا إلى وطننا. فالرابطة بين شعبنا وبين هذا البلد ابدية. لقد نشأت منذ أيام القدم في التاريخ الإنساني ولم تنقطع ابداً. ففي هذا البلد اقمنا حضارتنا وهنا ظهر انبياؤنا الذين تلوت اليوم أقوالهم المقدسة. وهنا سجد ملوك يهودا واسرائيل وهنا اصبحنا شعباً وهنا اقمنا مملكتنا. وعندما نفينا من بلدنا بسبب القوة التي استخدمت ضدنا، وعندما ابعدنا عن ارضنا لم ننس هذا البلد حتى يوماً واحداً. لقد صلينا من اجله وتشوقنا إليه وأمنا بعودتنا إليه منذ قيلت هذه الكلمات: [إذا رد الرب سبي صهيون كنا كالحالمين. امتلأت افواهنا ابتساماً والسنتنا ترنيماً]».

واضاف بيغن بأن العالم بما في ذلك الولايات المتحدة اعترف بحق اليهود في العودة إلى «وطنهم»، وتضمنت وثيقة الانتداب تصريح بلفور «الذي اعترفت به أمم العالم». وبالرابطة:

«التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين [أو بالعبرية أرض اسرائيل] وبدواعي اقامة وطن قومي من جديد في هذا البلد [أي في ارض اسرائيل]».

ثم زعم بيغن انه في سنة ١٩١٩ حظيت اسرائيل باعتراف الناطقين باسم الشعب العربي بحق اليهود الذي تحدث عنه. وإلى أن هذا الاعتراف «ورد في الاتفاق الذي وقع في ٣ كانون الثاني [يناير] ١٩٢٩ من قبل الأمير فيصل وحاييم وايزمن». وانه جاء في هذا الاتفاق ما يلي:

«من خلال ادراك القربى العرقية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي، ومن خلال فهم ان الطريق الأكثر ضمانة لتحقيق امانيهم القومية هو التعاون الوثيق جداً من أجل تطوير الدولة العربية وارض اسرائيل».

ولم يذكر بيغن تحفظات (الأمير) فيصل ولم يبين النص الأصلي لما سماه اتفاقاً، ولم يثبت أنه يعني النكوث عن الوعود البريطانية للعرب أو تشريد أهل فلسطين واحتلالها واحتلال أراض عربية مجاورة لها. ولكنه أشار إلى مساعي «إبادة» اليهود في اوروبا، وزعم أن ستة ملايين منهم حرقوا دون أن يهب أحد لانقاذهم، وان ذلك كان قبل أن يكون لهم وطن. ثم طالب بيغن بمفاوضات من دون شروط مسبقة

تجري على أساس «لا غالب ولا مغلوب». كما طالب بأن يعقد مؤتمر جنيف على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. واعلن استعداده لمواصلة التداول قبل مؤتمر جنيف في القاهرة أو أي مكان آخر.

هذا كان رد الأرهابي بيغن السلبي على السادات ومبادرته الذي حشاه بمزاعمه وافترائه على الحقيقة والتاريخ. ثم ألقى زعيم المعارضة شمعون بيريز خطابه مرحباً بالسادات وبزيارته «التي انتظرتها اسرائيل ثلاثين عاماً». وقال بأنه لا يستطيع الموافقة على مضمون خطاب السادات «لا بالنسبة إلى السلام ـ لأنه لدينا وجهة نظر مختلفة ـ ولا بالنسبة إلى التسوية»، ولكنه يرحب بالمفاوضات ومحاولة الوصول إلى حل وسط. وإلى علاقات مباشرة:

«على غرار النسق القائم بين الشعوب الأوروبية المعاصرة، كما هو قائم على سبيل المثال بين الدول الأسكندنافية التي شهدت عداء طويلاً وتوصلت إلى مستوى عال من التفاهم دون طمس الهوية الذاتية».

وذكر بيريز أن اسرائيل تدرك وجود هوية فلسطينية، ولكنه ربط التعبير عن هذه الهوية بأمن اسرائيل. و:

«يمكنني القول بأمن الأردن أيضاً. مع أن هذا ليس من شأني»[٢٣].

كان التعب والارهاق قد أصابا السادات، وقال في كتابه **البحث عن الذات** انه رغم التعب والارهاق فإنه أحس بسعادة كبيرة لأنه أبلغ أن ابنته رزقت بمولودة في الثامنة صباحاً وهو يصلي في المسجد الأقصى. أما سبب الارهاق والتعب اللذين شعر بهما السادات، فكان التركيز الذهني العميق الذي قال السادات أن مبعثه كان اعتقاده أن مهمته مقدسة. وانه رغم ثقته من تأييد شعبه له، فقد كان مستعداً إذا رفض الشعب المصري مسعاه أن يتوجه إلى مجلس الشعب ويقدم استقالته. وذكر السادات أن ثقته بالشعب المصري لم تخب:

«فقد خرج خمسة ملايين مواطن من بين الملايين الثمانية الذين يعيشون في القاهرة لاستقبالي عند العودة. كانت مظاهرة تأييد لم يسبق لها مثيل. كان الجميع في قلق عليّ، وكانوا يرون انها مجازفة مني اكثر منها شجاعة. ولهذا كان الجميع يلهجون بالحمد والشكر لله وهم لا يكادون يصدقون ولا يعرفون كيف يعبرون عن فرحتهم الغامرة. كان إحساسي بهذا هو قمة السعادة، وبأنني قد كلفت تكليفاً لا فكاك منه بأن اكمل هذا العمل الذي بدأته»[٢٤].

وفي تقديره لنتائج رحلته إلى القدس وما إذا كانت حساباته قد تحققت ذكر الرئيس السادات:

«وانا اضع دائماً لكل شيء حساباته الدقيقة (تماماً مثلما فعلت في حرب اكتوبر ١٩٧٣) وقد صدق ما حسبت له. إذ انه مثلما استقبلني شعبي هذا الاستقبال الرائع المذهل، كانت استجابة الشعب والناس في اسرائيل ـ النساء والأطفال والشيوخ ـ استجابة مذهلة، حتى القوات الخاصة وقوات المظلات الاسرائيلية التي كلفت بحراستي كانت ترقص فرحاً وتحية لي رغم انني حاربتهم في ١٩٧٣ والحقت بهم خسائر لم يروا لها مثيلاً طوال ٣٠ عاماً... لماذا».

ويجيب السادات عن سؤاله بقوله:

«لأنهم يحترمون المقاتل، ولأنهم يحترمون اكثر من ذلك الإنسان الذي يستطيع بعد النصر ان يقول لهم فلتكن حرب اكتوبر آخر الحروب، ولنجلس معاً مثل كل المتحضرين حول المنضدة لنناقش ما تريدونه، وهو الأمن بدلاً من اللجوء إلى القوة»[٢٥].

وعاد السادات من اسرائيل وقال بأنه اتفق هناك على أمرين أساسيين:

«أولاً: ان تكون حرب اكتوبر آخر الحروب... وثانياً: ان نتناقش حول منضدة المفاوضات في موضوع الأمن لهم ولنا»[٢٦].

وذهب السادات إلى مجلس الشعب المصري وروى له ما حدث، وقال بأنه لم يفرط بأي حق للأمة العربية، وان زيارته للقدس جمدت جماعات الضغط الموالية لاسرائيل، وان بعضها تحول إلى قوة ضاغطة على اسرائيل، وان نتائج ذلك ستظهر خلال بضعة أسابيع. وحصل السادات على موافقة قال إنها تكاد تكون اجماعية «إذ لم يعترض إلا عضوان او ثلاثة من بين الـ ٣٦٠ عضواً»، واختار السادات أن لا يلجأ إلى الراحة، فأرسل دعوات إلى جميع الأطراف لعقد مؤتمر تمهيدي في القاهرة حتى لا تضيع قوة الدفع نحو السلام... ولم يستجب لدعوته سوى الولايات المتحدة وسكرتير عام الأمم المتحدة واسرائيل. ولكنه ظل

مصمماً على المضي في مبادرة السلام للتوصل إلى حل «جذري حضاري» يقوم على العدل واعادة الأرض العربية المحتلة سنة ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية أو «كما قال كارتر معي ـ وطن قومي فلسطيني». ورغم أن السادات قال بأنه يقدس السلام ويتألم للدماء والقتل والاصابات الجسدية التي تنزلها الحروب، سواء بالعرب أو بالاسرائيليين، وان حرب أكتوبر هي آخر الحروب بينهم وانه يريد حلاً «حضارياً»، فإنه أكد في خاتمة كتابه البحث عن الذات:

«أما إذا كان الأمر أمر فرض إرادة طرف على طرف آخر فلا بد أن أقول انني مثلما اعلنت عن استعدادي للذهاب إلى آخر العالم في سبيل السلام، فأنا اعرب عن عزمي على أن أحارب إلى آخر العالم في سبيل هذا الهدف»[٢٧].

ولم يشرح السادات كيف سيحارب «إلى آخر العالم». وهو الذي قال بأن اكتوبر آخر الحروب، وقال عن نفسه انه لا يقول كلاماً لا يعنيه ولا يمكن أن يقبل «الخداع الاخلاقي»، وانه «لم تُعِق تحركنا أي عقد سواء عقد النقص أو الانهزامية»:

«والتشكيك والاحقاد. ولم يبق بيننا [العرب والاسرائيليون] ـ بعد أن انتهى القتال ـ إلا الاحترام».

وهكذا يبدو أن نتائج رحلة السادات إلى القدس لم تزد عن استقبال حافل له في القاهرة، وعن فرحة الشعب الاسرائيلي الغامرة، ورقص القوات الخاصة وقوات المظلات الاسرائيلية المكلفة بحراسته وعبارات سردها في كتابه عن حبه للسلام واستعداده للذهاب إلى آخر العالم في سبيل تحقيقه... أو ليحارب. ولعل الرئيس السادات لم يدرك أن فرح الشعب الاسرائيلي ورقص قوات المظلات الاسرائيليين المكلفين بحراسته لم يكن بسبب الرغبة في تسوية عادلة سوف تحققها زيارته أو بسبب زوال حاجز نفسي حطمته زيارته، وانما فرحوا ورقصوا لأنهم شاهدوا رئيس اكبر واقوى دولة عربية يأتي إليهم معترفاً بدولتهم وما كانت قد اغتصبته من فلسطين، ومفضلاً لسلامها على الصمود والنضال لاسترجاع الأراضي والحقوق العربية والفلسطينية. ومعلناً خروج مصر من جبهة القتال والنضال إلى جانب شقيقاتها العربيات. وفشلت زيارة السادات للقدس ولم تسفر عن نتائج إيجابية رغم مساعي الرئيس كارتر لمساندة السادات ومبادرته دولياً، وبدا له بأن الاحتمالات لعقد مؤتمر سلام أصبحت أبعد من قبل. وقال فانس في مذكراته **خيارات صعبة**، بأن مبادرة السادات لم تؤد إلى تحقيق ما كان يهدف إليه من تغييرات أساسية في الاتجاهات والمواقف الاسرائيلية. ومع أن بيغن رحب بالزيارة، فإنه لم يتجاوب مع اهدافها أبداً، فقد كانت خطوة من النوع المفاجىء الذي يجعل اسرائيل تقلق من انها لا تسيطر على مستقبلها. وزيارة السادات للقدس كسرت الطوق العربي الذي كان يحاصر اسرائيل، واحدثت شروخاً كبيرة في التضامن العربي، واضعفت الجبهة العربية وزادت الشكوك بين الدول العربية. وهذه النتائج كانت كلها لمصلحة اسرائيل، إضافة إلى الاعتراف بها وقبول التطبيع معها وتنحي أقوى دولة عربية عن القتال والصمود. وكان كل ذلك تنازلاً مسبقاً دون أن تقدم شيئاً مقابله لمصلحة العرب أو أن تلتزم باحترام حقوقهم وردها إليهم. وبالفعل كان بيغن عندما رحب بزيارة السادات قد أعلن سلفاً وظل يعلن بأنه لن يكون هناك انسحاب اسرائيلي إلى خطوط ١٩٦٧، وان اسرائيل لن تتعامل مع منظمة التحرير أو تقبل بدولة فلسطينية. وفي عبارات محمد حسنين هيكل:

«لكن أحداً لم يلتفت إلى ما قال... فقد كان الضجيج العالمي صاخباً.. أكثر صخباً من دق ابواب الصين والثلاثين ساعة التي قضاها كيسنجر في بكين وهدمت الحاجز النفسي بين الشعب الأميركي وبين الشعب الصيني»[٢٨].

وكان جواب الاسرائيليين على الذين قالوا لهم بأنه لا بد أن يقدموا شيئاً مقابل زيارة السادات واعترافه الكامل باسرائيل وعروضه السلمية، انه لا يترتب عليهم أن يقدموا أي مقابل إضافة للترحيب. وفي عبارات شيقة نقلها صحفي أميركي كبير إلى محمد حسنين هيكل عن لسان وزير اسرائيل، كان يتحدث مع سفير دولة كبرى في مطار اللد بعد وداع السادات:

«لا أعرف لماذا يتحتم علينا أن نقدم مقابلاً لكل ما حدث... إن ما حدث كان عظيماً بلا شك ولكن المسائل لا بد أن تكون محددة. إن الآخرين والعالم كله دعوا انفسهم إلى مهرجان حافل على أرضنا وقد رحبنا بهم.

لقد كان ذلك المهرجان نوعاً من حفلات المفاجآت يجيء فيه الذين دعوا انفسهم إليه بطعامهم وشرابهم وموسيقاهم أيضاً. ثم يذهبون بعد تقديم شكرهم للذين فتحوا لهم بيتهم ليكون مسرحاً للمهرجان»[٣٩].

وفي مقال لمالكوم كير أحد واضعي تقرير بروكنجز الشهير الذي قيل ان الرئيس كارتر اعتمد عليه في تحديد سياسته للشرق الأوسط، وهو المقال الذي نشرته صحيفة لوس انجلس تايمز بتاريخ ٤ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٧٧ قال:

«إن كل الأطراف العربية المعنية، كانت على استعداد للذهاب إلى جنيف لتحصل على انسحاب من الأراضي العربية المحتلة واعلان مبدأ قيام الدولة الفلسطينية، في مقابل الورقة الوحيدة التي كان العرب يملكونها وهي قبول اسرائيل في المنطقة بعد حروب دامت ثلاثين سنة. إن الزيارة للقدس وأكليل زهور على قبر الجندي الاسرائيلي المجهول وتبادل النكات مع جولدا مائير ـ كل هذا كان يمكن أن يكون طبيعياً بعد التوقيع النهائي على اتفاقية سلام.. إن الورقة الوحيدة التي يملكها العرب ألقيت على المائدة قبل أن تبدأ اللعبة»[٣٠].

(١) أنور السادات، **البحث عن الذات: قصة حياتي** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨)، ص ٤٠١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٣.
(٤) Uri Avnery, **Israel Without Zionists: a Plea for Peaces in the Middle East** (London: Macmillan 1968), P.134

والعبارة بالانجليزية كانت «Argue Against their hatred»
(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٥. يوري افنيري كان ارهابي وجندي وعضو الكنيست السابق وصاحب جريدة هاعولام هزي.
(٦) جيهان السادات، **سيدة من مصر**، ص ٥٠٠.
(٧) السادات، **البحث عن الذات قصة حياتي**، ص ٤٠٣.
(٨) المصدر نفسه، ص ٤١٥.
(٩) المصدر نفسه، ص ٤٠٤.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٥.
(١١) المصدر نفسه، ص ٤٠٧.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٨.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٩.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٤١٠.
(١٧) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، ٢ مج، ص ٥٣٨.
(١٨) أحمد بهاء الدين، «محاورات مع السادات،» في **الدستور** (الأردن)، (١٩٨٦).
(١٩) السادات، **البحث عن الذات: قصة حياتي**، ص ٤١١.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٩.
(٢٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **زيارة السادات لاسرائيل: وثائق وتعليقات اسرائيلية**، سلسلة الدراسات رقم ٤٥ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨)، ص ٣٤ ـ ٤٢. نص خطاب بيغن بالعربية.
(٢٣) المصدر نفسه، خطاب بيريز، ص ٤٣ ـ ٥١.
(٢٤) السادات، **البحث عن الذات: قصة حياتي**، ص ٤١٢.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤١٣.
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٤١٤.
(٢٨) محمد حسنين هيكل، **حديث المبادرة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩)، ص ٤٩ ـ ٥٠.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

٣ تصلب اسرائيلي وإحباط عربي

اضعفت زيارة السادات للقدس الجبهة العربية وفرقتها، وزادت ولو نسبياً في قوة اسرائيل وجبروتها وحريتها في ضرب العرب كما جرى في لبنان دون رادع، إلا من مقاومات شعبية وفدائية مضحية باسلة. وكذلك فإن مبادرة السادات وتساهلاته لم تشكل فقط ضغطاً على اسرائيل لم تستجب له، وانما شكلت ضغطاً على الدول العربية لتكون أكثر تساهلاً أسوة بما قبلت به مصر الدولة الشقيقة الكبرى. ويذكر كوانت في كتابه كامب ديفيد بأن الاسرائيليين، خلال زيارة السادات للقدس وكذلك في الاسماعيلية بعدها، وجدوا بأن السادات لم يكن شديد التمسك بالقضية الفلسطينية، وان «مستشاريه» من المسؤولين المصريين كانوا أشد تصلباً منه، فسعى الاسرائيليون إلى الانفراد به في المباحثات لاستخلاص التنازلات. وإضافة إلى استمرار السادات في التهجم على السوفييات وتعاونه مع الولايات المتحدة في محاولة عزلهم عن دور فعّال في تسويات النزاع وفي معاداتهم، فإنه وضع مجموعة دول عدم الانحياز في موقف حرج، وهي التي كانت تساند الحقوق العربية بقوة، ووجدت أمامها الآن انقساماً وتخاصماً بين الدول العربية امتد أثره كذلك إلىّ الموقف الدولي المساند بوجه عام للحق العربي بعد سنة ١٩٦٧. ولقد شرح الرئيس العظيم جوزيف بروز تيتو هذا الوضع المؤسف الخطير في كتاب إلى الرئيس انور السادات في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، قال فيه بأن: «الحقيقة - غير القابلة للشك - بأن مصالح مصر وسوريا والشعب الفلسطيني هي متبادلة ومتصلة بشكل يجعلها غير قابلة للانقسام»[١]، جعلته يخشى منذ البداية أن تقوم مصر بعمل منفرد يترتب عليه:

> «سوء تفاهم كبير وخلافات صعبة بين الدول العربية، بالإضافة إلى التباين في ردود فعل دول عدم الانحياز. وللأسف فإن مخاوفنا هذه قد ثبتت صحتها... إننا على يقين شديد بأن هذا الانقسام يسبب اضراراً بالغة ليس فقط على صعيد العلاقات العربية المتداخلة، ولكن على الموقف العربي بأكمله، وعلى موقف الفلسطينيين الذين وجدوا انفسهم في وضع بالغ التعقيد والصعوبة. كما ان هذه الحالة في الوقت نفسه ضارة بحركة عدم الانحياز، وكذلك انا مقتنع بأنها ضارة بمصالح المجتمع الدولي بوجه عام، وكلاهما [المجتمع الدولي وحركة عدم الانحياز] قد ايدا بدون أنانية عبر سنين الكفاح العادل الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية.».

وقال تيتو بأن الانقسام بين الدول العربية هو ميزة كبيرة لاسرائيل، وانها:

> «ستمارس تشدداً أكبر، وسوف تبدي عدم استعداد لابرام اتفاقيات سلام مقبولة للدول العربية المعنية مباشرة، ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»[٢].

وأضاف تيتو في كتابه:

> «وللأسف فإني لا ارى في اسرائيل اليوم أي رجل دولة بعيد النظر، بحيث يعني له السلام والصداقة وعلاقات حسن الجوار مع الدول والشعوب العربية اهمية أكثر من الجشع لضم الأراضي العربية، وفرض شروط غير مقبولة على أساس تفوق اسرائيل الحالي والمرحلي في الشرق الأوسط»[٣].

لم تتحقق الآمال التي ظن السادات انها ستحقق نتيجة لزيارته للقدس. كان هناك في الجانب الأميركي من رأى أن:

> «الرئيس السادات وضع ضغطاً على حكومة اسرائيل بزيارته للقدس أكثر مما كان في استطاعة اميركا أن تضعه بحجب البلايين من المساعدات»[٤].

وان السادات أصبح خبيراً في التعامل مع النظام السياسي الأميركي. وقبل موته كان قد قابل ثلثي اعضاء الكونغرس الأميركي في القاهرة. ونجح في الوصول إلى المجتمع السياسي الاسرائيلي. واطلقت زيارته الدراماتيكية للقدس العنان لضغوط للسلام في اسرائيل أكثر مما كان يمكن أن تثيرها الولايات المتحدة. وفي الجانب العربي تصور وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل (في بادىء الأمر على الأقل)، بأن مبادرة السادات، بعكس الجمود السابق، جعلت عامل الوقت في مصلحة القضية العربية، وخلقت ضغوطاً جديدة على الحكومة الاسرائيلية تتكرر في كل يوم وفي كل مكان. وتبنى العالم مبادرة السلام وتشبث بها

وخصوصاً الرأي العام الأميركي الذي كان دائماً يتعاطف مع اسرائيل، وان الضغوطات والتفاعلات دخلت إلى اسرائيل نفسها.

«فقامت حركة «السلام الآن» ورفعت شعار «إن السلام أهم من الارض»، وقامت المظاهرات في الشوارع تدعو الحكومة الاسرائيلية إلى عدم إضاعة الفرصة بأي شكل من الأشكال. ثم أخذت هذه التفاعلات تتسع دوائرها حتى نفذت إلى داخل مجلس وزراء بيغن نفسه، فحدثت انقسامات بين الوزراء حول عدد من الموضوعات من بينها إنشاء المستوطنات الجديدة. ونشطت المعارضة الاسرائيلية تهاجم ذلك وتهاجم تفسير الحكومة الضيق لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.. بل انتقلت هذه التفاعلات إلى قلب المنظمات اليهودية والصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية وهي سند اسرائيل الفعّال وساعدها الايمن. وقد خلقت هذه التفاعلات لنفسها قوة دفع ذاتية هائلة لا تقف عند حد. وعلينا ان نعمل على دفعها باستمرار ولا نسمح لها بالركود ابداً»[٥].

كان هذا تصور محمد إبراهيم كامل الذي عينه السادات وزيراً للخارجية يوم لقاء الاسماعيلية على مشهد من بيغن، فهو لم يكن معارضاً لمبادرة السادات من ناحية المبدأ، ولكنه استقال قبل نهاية كامب ديفيد، ورفض حضور حفلة التوقيع على اتفاقاته بسبب اعتراضه على تساهلات السادات وتنازلاته وتصرفاته التي أخلت بما كان قد اعلنه من فوق منبر الكنيست وأمام العالم أجمع. وكان ما اعلنه:

«تجميعاً شريفاً مخلصاً للعناصر التي لا يمكن ان يتحقق سلام حقيقي بغير توفيرها مجتمعة، بحيث إن اسقاط اي جزء منها أو تشويه يؤدي إلى اختلال توازن العرض بأكمله وانهياره»[٦].

مهما يكن من أمر الضغوط التي اثارتها زيارة السادات للقدس أو غيرها من الضغوط، ورغم أن اسرائيل كانت تعرف بأن التأييد لها في العالم بأسره قد «تضاءل منذ سنة ١٩٦٧ حتى لم تبق سوى دولة واحدة لها فرصة معقولة للاعتماد عليها» كما قال سوندرز المفاوض الأميركي، فإن التصلب الاسرائيلي وموقف اسرائيل بقيا على حالهما. واتضح من المباحثات الاستطلاعية التي جرت بين مصر واسرائيل بأنه ليس في استطاعة السادات وبيغن بمفردهما أن يحرزا تقدماً نحو حلول للمشاكل الأساسية في النزاع رغم صلاة الرئيس كارتر لأن ينجحا في ذلك، فإن اسرائيل استمرت في رفض قيام دولة فلسطينية أو التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية أو مشاركتها في أي مفاوضات. وحسبما شرح بيغن في اجتماع حضره في واشنطن مع لجنة العلاقات العامة الاسرائيلية ـ الأميركية في أميركا فإن اسرائيل كانت تسد الطرق كافة في وجه العرب لإقناعهم بأنه لا مفر لهم من التوجه إلى اسرائيل وقبول سلام بشروطها. وقال بأن العرب كانوا يظنون أنهم قادرون على مواجهة اسرائيل ثم وجدوا أنهم عاجزون عن ذلك، فاستعانوا بالسوفيات فلم يمكنهم العون السوفياتي من تحقيق غايتهم لدحر اسرائيل. ثم لجأوا إلى أميركا للضغط على اسرائيل. وأراد بيغن أن يقتنع العرب بعدم جدوى هذا الاتجاه، وبأن الطريق الوحيد المتاح لهم هو سلام حسب الشروط التي تعرضها أو تفرضها اسرائيل في مفاوضات مباشرة بينها وبين كل طرف عربي مشترك في النزاع. وعلى هذا الأساس، فإن زيارة السادات للقدس مثلت نجاحاً للخطط الاسرائيلية ولبيغن شخصياً ولسياسته، وفي حديث مع بعض أعضاء وفد فرنسي في مؤتمر دولي قال شمعون بيريز:

«إن مناحيم بيغن أصابه نوع مخيف من الغرور والاستعلاء بعد زيارة الرئيس السادات للقدس... من سوء الحظ ان هذه المبادرة تأخرت جداً فلم تحدث إلا وبيغن في الحكم. ولقد أخذها بيغن باقتناع كامل أن شخصيته وسياسته هما اللتان جعلتا العرب في النهاية يذهبون إلى اسرائيل لانهم ادركوا أخيراً انه ليس امامهم غير ذلك سبيلاً»[٧].

ومع أن السادات هو وحده الذي لجأ إلى اسرائيل بزيارته للقدس متصوراً انه يمكن ان يحدث معجزة أو على الأقل إنجازاً باهراً، فإنه ظل يعتقد بأن ٩٩٪ من المؤثرات على اسرائيل هي في يد الولايات المتحدة، وانه إذا جلس في حجرها مثلما فعل شاه أيران (الذي قال عنه السادات أنه أذكى الأذكياء في العالم الثالث وانه حصل منها على ما يشاء)، فإن أميركا ستضغط على اسرائيل وترغمها على الاستجابة لمبادرته في مقابل أن يضع مصر في خدمة الولايات المتحدة ومصالحها في الشرق الأوسط وخارجه، وبذلك يضعف مساندتها لاسرائيل، ويزيد حرصها على مساندة مصر وربما العرب. وبالطبع كان ذلك قبل أن ينكشف مصير حكم الشاه ومصيره الشخصي المفجع وموقف أميركا المخزي منه، وأن كان ربما يستحقه على كل حال. وشاه إيران الذي عطف عليه الرئيس السادات ورحب به في محنته،كان قد جاء لأسوان لليلة

واحدة ليبلغ السادات بأنه حضر:

«ليعزز تأييده لمبادرة انور السلمية ليس فقط للعالم كله ولكن بصفة خاصة للعرب».

وذكرت جيهان السادات بأن الشاه قال لزوجها:

«سأتوجه إلى السعودية لأسأل الملك خالد والأمراء السعوديين عن سبب تأخير سلام شامل وعادل. من أجل عودة الحقوق العربية»[8].

واضافت السيدة جيهان:

«وقد ثبت عدم جدوى رحلة الشاه إلى جدة، لكن انور لم ينس قط ما بذله الشاه من جهود لم تطلب منه من اجل زوجي»[9].

ولسنا ندري إذا كانت السيدة جيهان قد فكرت إذا كان الامريكيون قد شجعوا الشاه على تأييده مبادرة السادات المشؤومة. كما واننا لا ندري، إذا كانت هي أو زوجها أنور السادات قد علمت بأن الملك خالد قد دعا ربه في الكعبة أن يجازي السادات عل شر ما فعل.

في وضع الجمود والاحباط، طالبت الدول العربية الولايات المتحدة أن تستمر في القيام بدور رئيسي في السعي لتحقيق التسوية، وفكر السادات في الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي المتعدد الجنسيات في القاهرة، ولكن عندما تبين له بأنه لن يلبي أحد دعوته إلى حضور هذا المؤتمر، اقترح عقد مؤتمر في القاهرة للتحضير لمؤتمر جنيف، فرفضت الدول العربية والاتحاد السوفياتي دعوة السادات، ولم تقبل الدعوة سوى الولايات المتحدة واسرائيل. وارسل الرئيس كارتر وزير الخارجية فانس إلى اسرائيل والدول العربية الرئيسية ليؤكد لها بأن هدف الولايات المتحدة ما زال السلام الشامل. ونقل فانس معه رسالة من السادات إلى بيغن يطلب فيها منه أن يصدر تصريحاً إيجابياً عن الفلسطينيين والانسحاب من الأراضي العربية، وذلك بغية تشجيع الدول العربية على المشاركة في مؤتمر القاهرة، فرفض بيغن أن يصدر التصريح المقترح. ووجد فانس في هذه الزيارة أن لبيغن «جانبه الدافيء واللبق». وطلب بيغن أن يذهب إلى واشنطن ليقدم اقتراحاً جديداً زعم انه يمكن أن يكسر الجمود.

وفي سوريا وجد فانس بأن الرئيس الاسد كان «كالعادة متبصراً وحاداً»، وانه سيقف مع الرافضين بحذر حتى يرى ما يحدث. وفي الاردن، اوضح له جلالة الملك حسين انه مستعد للانضمام إلى المفاوضات إذا اصدرت اسرائيل إعلاناً إيجابياً عن الانسحاب من الضفة الغربية بأكملها وعن حل لمشكلة الوطن الفلسطيني، ولكنه والزعماء السعوديين الذين اجتمعت إليهم في الرياض أكد على أن الوقت مسألة جوهرية، وكانوا جميعاً قلقين من العواقب السياسية التي تنتظر السادات إذا لم تستجب اسرائيل فوراً وإيجاباً. وكانوا متشائمين جداً من إمكان أن تستجيب اسرائيل لمتطلبات السادات السياسية»[10].

وكان جلالة الملك حسين خبيراً في التعنت الاسرائيلي. ويذكر محمد حسنين هيكل في كتابه حديث المبادرة أن جلالته قال:

«إنني حاولت بمفردي سبع سنوات مع الاسرائيليين عن طريق الولايات المتحدة وبطرق أخرى ولم أجد معروضاً عليّ غير مشروع آلون. وهو شيء لا استطيع قبوله... منذ انتهت معارك ١٩٦٧ إلى صدور قرار الرباط لم يكن امامي غير مشروع آلون وانا لا استطيع تحمل مسؤوليته»[11].

في ذلك الوقت كان هناك ضغط على الرئيس كارتر وبريجنسكي، وكان الضغط صادراً من الأميركيين العرب واصدقائهم الذين كانوا يعارضون تأييد اميركا للسادات. وعندما جاء بيغن إلى واشنطن قدم اقتراحه الذي اشتهر عن «الحكم الذاتي» المزعوم، وقال إنه يقبل بأن يعيد قطاعاً من سيناء يمتد من شرم الشيخ إلى إيلات مع احتفاظ اسرائيل ببعض المواقع العسكرية على امتداد خط يمتد من العريش إلى رأس محمد جنوباً. كما يقبل أن يسحب القوات الاسرائيلية إذا وافق السادات على نزع السلاح غرب ممري متلا والجدي. وبالنسبة إلى ما دعاه بيغن «حكماً ذاتياً»، قال بأنه يقبل أن يبقى موضوع «السيادة» في الضفة الغربية معلقاً لمدة محدودة، وأن تقوم «إدارة محلية» فلسطينية مقيدة بسلطة الحكم العسكري الاسرائيلي الذي يستطيع أن يسحب اي صلاحية أعطيت لسلطة «الحكم الذاتي» الفلسطينية، رغم أنها لن تتجاوز أصلاً مجرد الشؤون المحلية العادية، دون أن يكون لها صبغة سياسية أو قسطاً من

الاستقلال. وظهر أن اسرائيل مصممة على الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية والسياسية على الضفة الغربية وغزة حتى تحت الحكم الذاتي. وفي مشروع بيغن كان «الحكم الذاتي» لن يتجاوز السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن يطبق على الاسرائيليين الذي سيكون لهم حق استملاك الأراضي والاستيطان فيها. وستكون العودة الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خاضعة لقرار جماعي يصدر عن لجنة مكونة من ممثلي اسرائيل والأردن و«المجلس الاداري» الفلسطيني. وكان من الواضح أن اسرائيل تريد مجالات «حيوية» في مساحات واسعة من الأراضي العربية تسيطر عليها وتستوطنها تمهيداً لضمها إليها، متذرعة في ذلك بدعاوى حدود اسرائيل الكبرى المزعومة الغامضة وبحجة ضرورات أمنها. وحتى كارتر الذي كان ينادي بـ «حقوق الإنسان» ويعترف بـ «حقوق» للفلسطينيين ونوع محدود من «الكيان الفلسطيني»، والذي أشار مراراً في مذكراته إلى أن بيغن كان يريد الاحتفاظ بالأراضي العربية، لم يقل إن موقف بيغن وادعاءات اسرائيل تذكره بالتذرعات النازية الهتلرية عن حق المانيا في «المجال الحيوي» الضروري لها، الذي نددت به أميركا وحلفاؤها، واتهمت بسببه هتلر بالاجرام والعدوان وهتك حقوق شعوب ودول أوروبا المحيطة بالمانيا. ورغم هذا التصلب والتجني الذي كان واضحاً للرئيس الأميركي وادارته، ورغم اصرار بيغن على أن القرار ٢٤٢ لا يلزم اسرائيل بالانسحاب على جميع الجبهات، وان «الحد الأمني» لاسرائيل سيكون نهر الأردن. ورغم قناعة الرئيس كارتر بأن مقترحات بيغن غير مقبولة، فإنه اعتبرها «خطوة في الاتجاه الصحيح». وان مجرد تقديم بيغن اقتراحاً بالحكم الذاتي كان تطوراً مهماً فبتقديم هذا الاقتراح، اعترف بيغن ولو ضمناً بأن هناك «مشكلة فلسطينية»، وان العرب الفلسطينيين يجب أن يشاركوا في حكم أنفسهم»[١٢]. واعتبار الرئيس كارتر هذا يدفعنا للقول بأنه إذا كان مجرد اعتراف ضمني من بيغن بـ «وجود» مشكلة فلسطينية، وهي التي ملأت الدنيا واقترنت بحروب عديدة ومآس رهيبة وظلم مرير وحشي، وبأن بعض الفلسطينيين يمكن أن «يشاركوا»، مجرد مشاركة هزيلة في حكم صوري لأنفسهم، هو تطور مهم، فإنه ليس من الغريب أن بيغن وغيره من القادة الاسرائيليين كانوا يغالون في التطرف والتعنت والاستهتار بالمبادىء وبالقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وكان من المفاجآت للجانب الأميركي انه بينما كان اقتراح بيغن بشأن «الحكم الذاتي» يقتصر على مجرد دور إداري محلي محدود، فإن بيغن قبل حدود ١٩٦٧ باستثناء القدس لتكون حدود السلطة الادارية الفلسطينية. وقال فانس في مذكراته بأن العرب لم يدركوا مطلقاً مغزى هذه النقطة. وادعى بيغن أن الرئيس كارتر وافق على مشروعه بشأن «الحكم الذاتي» وانكر الرئيس كارتر انه وافق عليه.

الجبهة القومية للصمود والتصدي. انزال علم فلسطين واجتماع الاسماعيلية

في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ في طرابلس ليبيا، شكلت سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية (الجبهة القومية للصمود والتصدي)، لمعارضة مبادرة الرئيس السادات الذي أصر على أن يفاوض بمفرده إذا رفضت الدول العربية الأخرى مشاركته في المفاوضات. أما السعودية والأردن فقد وجدتا انه ينبغي على الولايات المتحدة أن تزيد على مبادرة السادات حتى لا ينبذ من العالم العربي وتعلنان هما رفضهما لمبادرته. وأيد السادات في مبادرته الملك الحسن الثاني ملك المغرب الذي كان له دور في المفاوضات السرية السابقة للمبادرة بين مندوب السادات حسن التهامي وموشيه دايان في المغرب. وتعاطف معه الرئيس جعفر النميري والسلطان قابوس سلطان عُمان «كل لاعتباراته الخاصة». وقطع عدد من الدول العربية علاقاته الدبلوماسية مع مصر، ثم نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس. وكان هذا فشلاً لمساعي الولايات المتحدة التي سعت لأن تؤيد الدول العربية مصر، وان يبقى لمصر دور عربي يمكنها من أن تؤثر على العرب في اتجاه (الاعتدال) الذي تريده أميركا من العرب. وأرادت أميركا ان لا ينفرد السادات أو يفشل حتى لا يدفعه اليأس والاحباط بسبب تصلب اسرائيل إلى أن يضم مصر إلى الدول العربية (المتطرفة).

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، عقد مؤتمر القاهـرة الذي دعي إليـه الرئيس أنـور السادات. وحضره ممثلون عن مصر والولايـات المتحدة واسرائيـل ومراقب من الأمم المتحـدة. وكان علم فلسطـين في بادىء الأمر مرفوعاً إلى جانب اعلام الدول العربية المدعوة للمؤتمر. وعندما اعترض مندوب اسرائيل على وجـود «علم مجهول لم نستطع تمييز هويته» وهدد بـأن لا يحضر جلسات المؤتمـر إذا لم ينزل العلم، فتم لـه ما أراد. ورفعت كذلك اللوحة الخاصة بفلسطين من فوق طـاولة المفـاوضات أمـام المقاعـد الخاليـة للوفـود العربية التي رفضت المشاركة في المؤتمر. وفي هذا المؤتمر أكد منـدوب اسرائيل بـأن اسرائيل لن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة ولن تقبل بقيام دولة فلسطينية. وان القرار (٢٤٢) اشار فقط إلى لاجئين وليس إلى «دولة» أو «شعب» فلسطيني. وكان واضحاً انه يريد أن يحصر البحث في ترتيبات ثنائية مع مصر وقال موجهاً الكلام إلى المندوب الأميركي اثرتون:

«كيف يمكن أن أناقش قضايا تتعلق بالسوريين والأردنيين وهم ليسوا موجودين في هذا الاجتماع. وفي الوقت نفسه فإن الوفد المصري لا يحمل تفويضاً منهم يخوله التحدث باسمهم ونيابة عنهم»[١٣].

وكانت جلسات المؤتمر قصيرة وفاشلة. وذهبت سدى تكاليف المؤتمر والضيافة التي بلغت مائـة ألف جنيه يومياً حسبما جاء في حديث المبادرة لمحمد حسنين هيكل.

هوامش (٣)

(١) محمد إبراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات** (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Harold H. Saunders, **The Other Walls: the Politics of the Arab-Esraeli Peace Process** (Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, (1985). P. 125.

(٥) كامل، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٧) محمد حسنين هيكل، **حديث المبادرة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٨) جيهان السادات، **سيدة من مصر**، ص ٤٧٤.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) سايروس فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ترجمة المركز العربي للمعلومات (بيروت، المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٣)، ص ٦٨.

(١١) هيكل، **حديث المبادرة**، ص ١٢٨.

(١٢) فانس، المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٣) هيكل، المصدر نفسه، ص ١١٤.

القسم الخامس

كامب ديفيد

في يوم عيد الميلاد المجيد في نهاية سنة ١٩٧٧، عقد اجتماع الاسماعيلية بين الرئيس السادات ومناحيم بيغن. وكان قد أعلن في اليوم السابق في الراديو والتلفزيون عن تعيين محمد ابراهيم كامل وزيراً للخارجية مكان اسماعيل فهمي الذي استقال اعتراضاً على زيارة السادات للقدس. وجاء هذا التعيين دون علم الوزير الجديد الذي أصابته الدهشة ثم الشعور بالغضب، لأن السادات أهمل في أخذ رأيه مسبقاً خصوصاً في تلك الظروف الدقيقة الحرجة. وكانت علاقة محمد ابراهيم كامل بالسادات تعود إلى أيام الحركات السرية والاغتيالات السياسية الوطنية ضد المتعاونين مع الانكليز في مصر، ومن أشهرهم في الأربعينات وزير المالية أمين عثمان. ففي تلك الأيام اتفق محمد ابراهيم كامل وأنور السادات وحسين توفيق على اغتيال رئيس حزب الوفد مصطفى النحاس، لأنه قبل رئاسة الوزارة بضغط من السفير البريطاني السير مايلز لامبسون. وكان دور السادات أن ينتظر حسين توفيق في سيارة ليؤمن هربه بعد أن يلقي حسين توفيق بقنبلة على سيارة النحاس. وبالفعل نفذ حسين توفيق دوره وألقى القنبلة ولكن النحاس باشا لم يصب. وعندما سارع حسين توفيق إلى الموقع المتفق عليه «لم يجد اثراً لأنور السادات او للسيارة حسبما كان متفقاً عليه»[1] وفيما بعد تم إلقاء القبض على أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل وسجنا. وكان ثبات الأخير على إنكار التهم مما ساعد على تبرئة السادات في تلك القضية.

في الاسماعيلية أراد السادات أن يشرك بيغن في مراسم حلف اليمين من قبل الوزير الجديد كـ «تعبير عن روح الود والسلام»، ولكن محمد ابراهيم كامل اعترض على ذلك، فقبل السادات اعتراضه وجرى حلف اليمين في ركن من قاعة الاستقبال ولكن على مشهد من بيغن وبعض معاونيه الذين كانوا يجلسون في جانب آخر من القاعة. وقبل هذه المراسم بقليل كان السادات قد أفاض بالشكوى لمحمد ابراهيم كامل من:

«المتناقضات القائمة بين الدول العربية وخاصة الرئيس السوري حافظ الأسد الذي ضاق به ذرعا. وموقف الاتحاد السوفييتي الذي يسعى لاسقاطه شخصياً ويعمل على تخريب اي جهد للخروج من الحلقة المفرغة التي يدور فيها النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وأنه لا يستطيع أن يستمر في ربط مصر بعجلة القافلة العربية التي تشتعل فيها نيران الغيرة والضرر والمنافسات على الزعامة والمزايدات»[2].

وعندما بدأت المفاوضات كان السادات وبيغن قد اتفقا على انفراد على تشكيل لجنة سياسية ولجنة عسكرية تجتمع الأولى في القدس والثانية في القاهرة، وكان في ذلك ما يمكن أن تجد فيه الدول العربية دلالة على الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل، وعلى أن اهتمام مصر منصب على الانسحاب من سيناء في إطار حل منفرد لأنه جاء قبل اعلان مبادىء الانسحاب الشامل وحقوق الفلسطينيين. وأخذ بيغن يشرح مشروعه للسلام مع مصر:

«بلغة انجليزية طلقة وصوت منفر مزعج في اسهاب طويل ممل مملوء بالتفاصيل السخيفة وهو يتيه اعجاباً بصوته وفصاحة بيانه. وكان أشد ما اثار دهشتي هو الوقاحة التي تضمنها حديث بيغن، وإن حاول تغليفها

في ثوب مهذب حتى تبدو ساذجة بريئة وكأنه يخاطب اطفالاً صغاراً. وكان ذلك يشكل استخفافاً بعقولنا مما يتضمن اهانة لنا»[٣].

هذا كان انطباع محمد ابراهيم كامل. وتتلخص ما عرضه بيغن في ما يلي: يستطيع الجيش المصري البقاء في مواقع لا تتجاوز ممري متلا والجدي، وتظل بقية سيناء أي ثلاثة أرباعها منزوعة السلاح. وتحتفظ اسرائيل بمطاراتها العسكرية فيها وبمحطات الإنذار المبكر. وتحتفظ اسرائيل بمستوطناتها في سيناء تحت حماية قوات اسرائيلية لأن:

«هناك مبدأ يهودياً مقدساً بألا يترك المدنيون بدون حماية عسكرية».

وادعى بيغن بأن:

«هذا لا يشكل يا سيادة الرئيس مساساً بسيادة مصر... ونأمل يا سيادة الرئيس في تفهمك لهذا المبدأ الانساني بعد طول ما قاساه اليهود من تعديات عليهم»[٤].

وعندما قاطعه الدكتور عصمت عبد المجيد ليذكره بأن القرار (٢٤٢) يقضي بالانسحاب من الأراضي المحتلة:

«ثار بيجن بشكل مسرحي واخذ يوجه إلى الرئيس السادات أسئلة سريعة متتالية كطلقات مدفع رشاش، ألم تحشدوا قوات الجيش المصري في سنة ١٩٦٧ وتنقلوها إلى سيناء؟ ألم تغلقوا مضيق تيران؟ ألم تقم المظاهرات تطالب بالقاء اسرائيل في البحر؟ ألم تقم اليافطات في شوارع القاهرة تطالب بأن يدخل الجيش المصري تل ابيب في ثلاثة أيام؟ ألم تطلبوا من قوات الطوارىء الدولية الانسحاب من سيناء؟»[٥].

وكان السادات يجيب عن كل سؤال بنعم، إلى أن تمكن من أن يطلب من بيغن أن ينسى الماضي لكي يقوم سلام دائم شامل. واستطرد بيغن يقول بأن حرب ١٩٦٧ كانت حرباً عدوانية من مصر، وان اسرائيل كانت فيها في حالة دفاع مشروع، وأن هذا يعطيها حق الاحتفاظ بالأرض التي احتلتها وهي تدافع عن نفسها ضد العدوان. واستعان بيغن بكتاب ذكر أنه لأحد فقهاء القانون الدولي يؤيد فيه حق الاحتفاظ بالأراضي المحتلة في حرب دفاعية أرغمت عليها الدولة المنتصرة. وشرح بيغن مشروعه للضفة الغربية وقطاع غزة وكان يستعمل تسميات توراتية، وأعلن أن اسرائيل تتمسك بسيادتها عليهما لأن الأرض أرض أجداده، ولكنه أظهر (تساهلاً) واقترح أن يترك موضوع «السيادة» مفتوحاً ومعلقاً على أن تستمر السلطات الاسرائيلية في السيطرة على شؤون الأمن والنظام العام، ويكون هناك لـ «السكان العرب الفلسطينيين» «حكماً ذاتياً ادارياً»، وذلك يؤدي إلى أن «ينعم» اليهود الفلسطينيون بـ «الأمن»، ويكون للسكان حق الاختيار بين الجنسية الأردنية والجنسية الاسرائيلية. ويكون للاسرائيليين الحق في شراء وتملك الأراضي، ويتمتع العرب الذين يختارون الجنسية الاسرائيلية بالحق نفسه، وزعم بيغن أن الرئيس كارتر ونائبه مونديل ورئيس وزراء بريطانيا كالاهان امتدحوا مشروعه ووافقوا عليه. والحقيقة أن هذا الادعاء كان كاذباً بشهادة الرئيس كارتر نفسه، وان بيغن كان يبدل في مشروع بين اجتماع وآخر. وفي رده على ما عرضه بيغن أشار السادات إلى التزامات مصر بقرارات القمة العربية وبحقوق الشعب الفلسطيني، وانه كان يأمل أن يتم في اجتماع الاسماعيلية الاتفاق على إعلان مبادىء بين الطرفين تحكم التسوية السلمية، وطلب السادات أن يصدر اعلان اسرائيلي عن الانسحاب وحق تقرير المصير للفلسطينيين. ورفض بيغن هذا المطلب كما رفض السادات بشكل مطلق بقاء أي وجود عسكري اسرائيلي في سيناء. وثارت دهشة محمد ابراهيم كامل عندما لجأ السادات في المؤتمر الصحفي اليوم التالي «أمام حشد هائل» من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء وشبكات التلفزيون إلى القول بأنه حدث تقدم بشأن «الانسحاب». وإلى استعمال التعابير والتسميات الاسرائيلية المضللة مثل (العرب الفلسطينيون) بدلاً من (الشعب الفلسطيني)، و (جوديا وسماريا) التي يرددها بيغن، الذي زعم أنه يهودي فلسطيني وأن هناك (عرب فلسطينيون) يريد أن نعيش معهم في كرامة وفي ظل العدل والمساواة، وقد أحضرت معي إلى الرئيس مقترحات بالحكم الذاتي هي الأولى في تاريخ «العرب الفلسطينيين»، ولا شك أن بيغن أثبت بأنه لا حدود هناك للمغالطات الوقحة. وفي ذلك الوقت فسر محمد ابراهيم كامل استعمال السادات للتعابير والتسميات الاسرائيلية بأنه كان:

«من قبيل المجاملة الساذجة غير مقدر لمدلولها السياسي ومن قبيل التفاخر بلغة جديدة هي العبرية. فقد كان السادات مغرماً عند زيارته لبعض الدول بأن يضمن خطاباته الرسمية فيها فقرة أو أكثر بلغة البلد المضيف. حدث ذلك في المانيا وفي فرنسا وفي ايران»[6].

كان المشهد في الاسماعيلية مؤلماً لوزير الخارجية المصري الجديد. كان يستمع إلى وقاحات ومغالطات إرهابي صهيوني كبير اقترف مذبحة دير ياسين قرب القدس، وفجر فندق الملك داود فيها بمن فيه من مدنيين[7]، وكان مطلوباً كمجرم في بريطانيا بسبب جرائمه ضد القوات البريطانية في فلسطين. ووجد محمد ابراهيم كامل بأن بيغن كان يتميز بمقدرة هائلة في فنون المناقشة والحوار والمراوغة ومطلع على تفاصيل قضية النزاع. وأنه ذكي وفي الوقت نفسه متحجر العقائد، ويريد ابتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة والاستفراد بمصر وعزلها عن شقيقاتها العربيات، وزرع الخصومات والشكوك بين الدول العربية والفلسطينيين، ويسعى إلى تمييع مبادرة السادات وامتصاص آثارها وإفشالها. ومن الناحية الأخرى، كان هناك أنور السادات الميال للإخراج المسرحي الدراماتيكي، والذي أراد أن يتقمص دور (الرجل الكبير) المترفع الذي يعنى بالمبادىء السامية، ويترفع عن التفاصيل العملية ومتاهاتها، ويتعامل بشجاعة إنسانية بموجب مبادىء القوانين الدولية والعدالة وقرارات الأمم المتحدة. ولم يكن السادات يشك أبداً في أن مبادرته سيكتب لها النجاح خصوصاً بعد أن رأى رد الفعل العالمي الايجابي السريع لها.

«ولشهور طويلة لم تخل صحيفة أو مجلة أو نشرة أخبار من صورة للسادات أو خبر عنه أو مديح واطراء لمبادرته وتعلق بالآمال في أن يكتب لها النجاح، باستثناء صحافة الدول العربية، بعضها التزم الحياد وبعضها ناصبه العداء السافر الصريح»[8].

ولكن مباحثات الاسماعيلية فشلت ولم تحرك عملية السلام إلى الأمام. واستمر السادات في مهاجمة السوفيات ليحظى بتأييد أميركا، وبالغ في تهجماته إلى حد كبير يتجاوز أسلوب التعامل بين الدول، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بإحدى الدولتين العظميين التي بيدها تسهيل الأمور أو عرقلتها، ولا يمكن عزلها عن قضية النزاع أو تجاهل دورها. واعتقد محمد ابراهيم كامل بأن السادات أصبح فريسة انفعالات «لا يتحملها بشر»، وأنه وجد مبادرته واقعة بين الآمال الكبيرة في السلام التي تعلق الملايين بها، وبين الهجوم العنيف الذي شنّه عليه أشقاؤه العرب، وخروجه عن الصف العربي، وغدر بيغن وتعنته، وتفريطه هو في عناصر النفوذ المؤثرة و «انسياقه وراء السراب الأمريكي الخداع». ويذكر محمد ابراهيم كامل أنه حذر السادات من دهاء وغدر بيغن وأنه:

«ثعبان غادر وكذاب ومزيف للتاريخ والوقائع» ولا جدوى من أن يعامله السادات كـ «جنتلمان» كما فعل في لقاء الاسماعيلية. كما نبهه إلى أن العرب هم مجال مصر الحيوي و:

«انه مهما كانت سلبياتهم فهم منا وعلينا».

«فمصر شاءت ام ابت جزء رئيسي وحيوي وعضوي من الوطن العربي، ولا تستطيع ان تظل بمنأى عن الأحداث والتطورات التي تجري فيها من حولها.».

واقترح عليه أن يؤجل بحث الانسحاب من سيناء إلى أن يتم التوصل مع اسرائيل إلى اعلان مبادىء يؤكد اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والالتزام بالانسحاب من الأراضي المحتلة وفقاً للقرار ٢٤٢. فذلك له الأهمية القصوى في وجه الخطط الاسرائيلية التوسعية. أما الانسحاب من سيناء أو الجولان فلا «يشكل مشكلة كبيرة». كما واقترح محمد ابراهيم كامل أنه إذا تم الالتزام بمبدأ الانسحاب من الأراضي العربية وبحق تقرير المصير للفلسطينيين، فمن المفيد أن يسجل الالتزام في الأمم المتحدة وأن تسجله الولايات المتحدة بضمانها. وانه إذا تقاعست الدول العربية بعد ذلك عن الانضمام إلى مصر في مسيرة السلام فستقع عليها مسؤولية التخلف، وتصبح مصر حرة في تحقيق الانسحاب من سيناء:

«مع متابعة التزامنا بتنفيذ اعلان المبادىء واستمرار تضامننا مع باقي الدول العربية».

ومع أن السادات عبر عن موافقته على رأي وزير خارجيته، إلا أنه رفض أن يصدر الوزير تصريحاً يؤكد فيه أن وزارة الخارجية المصرية لا تعرقل جهود السلام، وأن موقفها لا يخالف موقف الرئيس

السادات كما ادعى بيغن مراراً أمام الكنيست بعد لقاء الاسماعيلية. كما يؤكد أن مصر تتكلم بصوت واحد. وكان رد السادات:

«لا. لا... لا تفعل.. سيبه يهوهو زي الكلب... ولا تلق بالاً إلى هذه التفاهات».

وبعد سنة قرأ محمد ابراهيم كامل في كتابه **سنة حمامة السلام** للصحفي الاسرائيلي ايتان هابر في الفصل الخاص عن مباحثات الاسماعيلية، أن السادات:

«طلب الانفراد ببيجن بعد انتهاء المحادثات، وفي لهجة يشوبها الاعتذار شرح لرئيس وزراء اسرائيل أن معاونيه في وزارة الخارجية هم الذين الحوا عليه في الّا يتنازل بوصة واحدة فيما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني»[٩].

كان محمد ابراهيم كامل يؤيد مبدأ المبادرة ويرى بأن السادات لم يفرط بالحقوق العربية في خطابه في القدس. وكان يعارض السلبية والرفض الذي تمسكت به بعض الدول العربية. وكان يرى:

«شيئاً من الحقيقة فيما كان يردده السادات دائماً من ان ٩٠٪ من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة، حيث تعتمد اسرائيل عليها كلياً من الخبز إلى الصاروخ. والمفروض ان يشكل ذلك للولايات المتحدة قوة تأثير هائلة على اسرائيل ولا أقول كلمة ضغط»[١٠].

وكان يرى بأنه يجب التعاون والتضامن مع العرب وإقامة علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي الذي قدم المساعدات الكبيرة لمصر والعرب، والذي كان السادات يشعر أنه يعاديه شخصياً ويرى أن يستلم خصمه علي صبري الحكم بعد عبد الناصر. وكان محمد ابراهيم كامل يأمل ويتمنى أن تنجح مبادرة السادات ولكنه قال:

«وغاب عني وقتها أن هناك عاملا ليس في الحسبان يعمل على تقويض المبادرة وهدم أركانها، وكان هذا العامل المجهول آخر ما يخطر على التصور، كان أنور السادات نفسه»[١١].

وقال كذلك في مذكراته «السلام الضائع»:

«وانها لمأساة تاريخية أن يضع القدر مصير هذه المبادرة الرائعة والتي يتوقف عليها مستقبل منطقة الشرق الأوسط وبالتالي مصالح العالم واقتصادياته لفترة طويلة في يد أنور السادات من ناحية، وفي يد مناحيم بيغن من ناحية ثانية، ومن السخرية ان لجنة نوبل منحت بيغن مع السادات جائزة نوبل للسلام»[١٢].

كما ستوضح الأحداث والتطورات.

وطن فلسطيني بروابط مع الأردن ـ وأميركا لا تضغط على اسرائيل

حسب معلومات الرئيس كارتر قال بيغن بأن مؤتمر الاسماعيلية كان ناجحاً. ولكن السادات اعتبره مؤتمراً فاشلاً ونكسة للسلام. وفي الحقيقة، فإن عدم ظهور أي تقدم في المفاوضات بين مصر واسرائيل، جعل الرئيس كارتر يخشى أن تكون النتيجة الدائمة الوحيدة لزيارة السادات للقدس هي عدم انعقاد مؤتمر جنيف للسلام. فقام في نهاية السنة بزيارة للسعودية والهند وايران حيث حضر إليها جلالة الملك حسين. وكان الرئيس كارتر يهدف إلى كسب تأييد الدولة العربية (المعتدلة) لمبادرة السادات. ولكنه سرعان ما وجد بأن بقية العرب قد قرروا عدم اصدار تصريحات مؤيدة لمصر، وأنهم فضلوا الصمت عنها أو انتقادها علناً، بينما كانوا يؤيدونها في الخفاء حسبما ادعى في مذكراته. ويبدو أن مساندة السعودية للسادات كانت على أساس أن ينجح في تحقيق الحل الشامل. وتعهدت السعودية بتمويل صفقة طائرات ف ـ ٥ أميركية لمصر، واشتركت مع الكويت والامارات العربية المتحدة في تقديم مساعدة مالية قدرها: ألفا مليون دولار سنة ١٩٧٧. وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية، وجد كارتر بأن الملك خالد وولي العهد الأمير فهد «كانا على اطلاع ومعرفة حسنة بالأمور ومفاوضين شديدي المراس وصريحين ويتمتعان بمزاج طيب»، وأنهما كانا لا يحيدان عن التزامهما بقيام دولة فلسطينية، وأنهما كانا من القادة العرب الوحيدين الذين تمسكوا بهذا الالتزام بالسر والعلن. وذكر الرئيس كارتر بأن جميع الدول العربية تقريباً كانت ترى بأن دولة فلسطينية مستقلة في قلب الشرق الأوسط يمكن أن تكون بؤرة احتكاك وتأثير راديكالي، وبأن وطناً فلسطينياً بروابط مع الأردن سيكون مقبولاً أكثر، حسبما قالت بعض هذه الدول في تكتم:

«والقليل من العرب كانت لديهم الشجاعة لأن يذكروا ذلك علناً خوفاً من (الارهاب) من نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية السياسي في المحافل الدولية»(مذكرات كارتر).

أما سايروس فانس فقد قال في مذكرات **خيارات صعبة** عن زيارة الرئيس كارتر للرياض:

«وكان كل من السعوديين والأردنيين لا يلينون في رفضهم تأييد السادات أو المفاوضات إلى أن يقبل الاسرائيليون مبادىء الانسحاب الكامل إلى حدود ١٩٦٧ وحق تقرير المصير الفلسطيني. وعندما وصلنا إلى أسوان في مصر في طريق عودتنا إلى الولايات المتحدة قال كارتر علناً بعد اجتماع مع السادات، ان على جميع الأطراف ان تعترف (بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني).... وانه يجب التوصل إلى وسائل (لتمكين الفلسطينيين من المشاركة في تقرير مستقبلهم). وكانت هذه الصيغة التي توصلنا إليها «اثرتون وكوانت والرئيس وأنا» على متن الطائرة من الرياض إلى مصر مقصوداً بها أن تقترب من دعم حق تقرير المصير للفلسطينيين دون استخدام العبارة ذاتها التي اصبحت في اذهان الاسرائيليين اسماً رمزياً لـ دولة فلسطينية مستقلة»[١٣].

وأعلن كارتر انه يجب الانسحاب إلى حدود آمنة ومعترف بها، وأن السلام يجب أن يكون كاملاً وأن لا يقتصر على مجرد إنهاء الحرب، ويجب أن يكون من الواضح هنا أن الرئيس كارتر الذي كان ينادي بحقوق الانسان، وبأنه من العدل ومن ضرورات السلام الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في تسوية شاملة، لم يكن يطالب أو يصرّ على مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين، وانما كان يطلب أن يسمح للفلسطينيين بـ (المشاركة) في تقرير مصيرهم ليس فقط مع الأردن، الوثيق الصلة التي يجب أن لا تفصم مع فلسطين والفلسطينيين، والذي كانت الضفة الغربية إحدى ضفتيه، وانما بـ (مشاركة) و «فيتو» اسرائيل وهي العدو الذي اغتصب فلسطين ورفض الانسحاب منها، وكثيراً ما أنكر «وجود» شعب فلسطيني. ولم تثمر زيارة الرئيس كارتر لأسوان لمدة ساعة ونصف الساعة في أهدافها الرامية إلى تأييد مبادرة السادات ودفع بيغن نحو قبول نظام في الضفة الغربية تحت ادارة انتقالية اسرائيلية ـ أردنية ـ فلسطينية، يجري في نهايتها استفتاء لتقرير المصير يقرر السكان بموجبه إذا كانوا يريدون مواصلة هذا النظام، أو أن يقيموا اتحاداً فدرالياً مع الأردن.

ساءت العلاقات بين السادات وبيغن. ولم تحترم اسرائيل التزامات موشيه ديان بشأن القيود على بناء المستوطنات، واستمرت في إنشائها بأسرع ما يمكن في الأراضي المحتلة. وعلق الرئيس كارتر في مذكراته على هذا التصرف بقوله:

«وكلما بدا بأننا نحرز بعض النجاح مع العرب، كان بيجن يعلن عن اقامة مجموعات أخرى من المستوطنات أو يصدر تصريحات استفزازية».

وبالفعل كانت بعض هذه المستوطنات الجديدة تظل خالية إلّا من بعض الحراسة. وكان البعض الآخر للتمويه واقتصر هيكلها على:

«نقل بعض الحجارة، ووضع أتوبيسات قديمة وتنكات مستهلكة للمياه... وحفر بعض الخنادق وكل ما من شأنه أن يعطي مظهر بناء مستوطنات جديدة مع الاقتصاد في النفقات. وكانت الغاية منها استخدامها في المساومة لإحراز مكاسب لاسرائيل في المفاوضات، وباختصار كانت الفكرة احياء لزمن مبادلة الاحجار الكريمة والذهب وسن الفيل بعقود الخرز والمرايا الرخيصة. كانت اهانة لا أدري ما إذا كان يفعل (شيلوك) لو كان في زماننا هذا اكثر مما يفعله بيجن»[١٤].

ويضيف محمد ابراهيم كامل بأن عيزر وايزمان، وزير الدفاع في ذلك الحين، ذكر في كتابه عن معركة السلام عن الخداع الذي كان لا يوافق عليه وقال:

«كان الراي السائد انه لو وافق المصريون على هذه المستعمرات نكون قد كسبناها، اما إذا رفضوها فتستطيع اسرائيل أن تظهر بمظهر الكريم وتتنازل عن هذه المستعمرات الجديدة مقابل الحق في الاحتفاظ بالمستوطنات القديمة».

كما ذكر:

«والآن كنا على وشك أن نبدو بالمظهر الذي كان اكثر أعداء السامية تشدداً قد صوروا اليهودية: تجار مخادعون يستغلون بدهاء كل فرصة متاحة لتحقيق كسب وينكثون بعهودهم [تعهداتهم] كلما كان ذلك يحقق لهم منفعة»[١٥].

اضافة إلى أن تصريحات بيغن كانت تثير السخط، فإنها كانت تعرض للخطر بصورة كبيرة امكانات السلام ومركز السادات في مصر والعالم العربي، حسب رأي الرئيس كارتر. كما أثارت الغارات الاسرائيلية المتكررة على لبنان الأزمات والتوتر. وتسبب كل هذا في سيل من الرسائل الخشنة المتبادلة بين واشنطن وبيغن. وأصبحت محاولات فانس لإبقاء المفاوضات مستمرة أمراً صعباً. وعندما جاء محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية المصري إلى القدس ليحضر اجتماع اللجنة السياسية المصرية الاسرائيلية المشتركة،وجد بيغن متصلباً في موقفه كالسابق، ويريد الاحتفاظ بمستوطنات العريش ورفح وبقوات اسرائيلية للدفاع عنهما. وقال بيغن إنه «جرح للغاية» لأن صحافي مصري نشر مقالاً شبه فيه بيغن بـ (شيلوك)، وان مقال السادات في مجلة (اكتوبر) تضمن «تعديات» على كرامته. وذكر محمد ابراهيم كامل لبيغن بأن العرب ساميون، وأن رأي الصحفي المصري رأي شخصي، ثم سأله أن يفسر التصريح الذي بثته الإذاعة الاسرائيلية عن أن السادات أبلغ بيغن بأن زعماء منظمة التحرير هم «عملاء للاتحاد السوفياتي»، ومغزى تكرار اذاعة هذا التصريح كل نصف ساعة منذ وصول الوفد المصري. فارتبك بيغن قليلاً ولكنه أكد أن السادات قال له ذلك، وان الخبر وصل للإذاعة عن طريق أعضاء الكونغرس الأميركي الذين كانوا قد سمعوه منه. وخلال مأدبة عشاء رسمية أطلق بيغن عبارات مسيئة أشار فيها إلى صغر سن وزير الخارجية المصري في حضور وزير الخارجية الأميركي فانس ووفد زائر من لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميركي. فاستاء الوزير المصري وفانس والنواب الأميركيون. وفي كلمات محمد ابراهيم قال بيغن:

«وهو في حالة النشوة لسماع صوته المزعج: «كيف يجرؤ هذا القادم من مصر أن يطلب منا أن نعيد تقسيم عاصمتنا القدس بعد أن توحدت؟ ايرضى أن اذهب إلى القاهرة واطالبه بتقسيمها؟ ويطالب بانسحابنا إلى حدود ما قبل سنة ١٩٦٧. انسي اننا كنا ندافع عن ارواحنا واولادنا ضد حربهم الهجومية؟ والأكثر من ذلك يطالب بحق تقرير المصير للفلسطينيين العرب. لماذا؟لينشىء دولة ارهابية على أبوابنا ليذبح نساءنا وأطفالنا؟... إن العرب تمتعوا بحق تقرير المصير في إحدى وعشرين دولة، وهم يريدون أن ينشئوا دولة جديدة بتقرير المصير ليقضوا على مصيرنا. انني اقولها صريحة عالية: لا لتقسيم القدس... لا للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧... لا لحق تقرير مصير الارهابيين»[١٦].

إلى هذا الحد وصلت وقاحة بيغن ومغالطاته وتشويهه للحقائق وإنكاره لحقوق أصحاب الأرض.

وعندما وصلت أنباء تعنت الجانب الاسرائيلي وعبارات بيغن المهينة إلى السادات، قرر سحب الوفد المصري وهدد بوقف محادثات السلام كلياً. ولكن الرئيس كارتر اتصل به هاتفياً وطلب منه أن يبقي الفريق المصري في القدس، فرفض السادات ذلك ولكنه قبل أن يذهب الوفد العسكري الاسرائيلي إلى القاهرة للمشاركة في اجتماعات اللجنة العسكرية، لأن السادات كان يثق بوزير الدفاع الاسرائيلي عيزر وايزمان. ونتيجة للإحباط والحرج اللذين شعر بهما السادات، أعلم الولايات المتحدة أنه يستعد لنبذ المحادثات مع اسرائيل فأخذ الرئيس كارتر يفتش عن مخرج للطريق المسدود. ولأول مرة بحث مع بريجنسكي، مستشاره للأمن القومي، في إمكانية دعوة السادات وبيغن إلى كامب ديفيد لإجراء مباحثات حثيثة مع الرئيس الأميركي. وعندما طلب رأي كيسنجر في هذه الفكرة نصحه كيسنجر أن لا يشير بعد اجتماعه بالسادات إلى أي اتفاق ملموس خشية أن يتسبب ذلك في تصلب اسرائيلي. كما نصحه بأن يقنع السادات بأن أميركا لن تتركه وحده وانها ستضغط لإحراز تسوية. وقال له كيسنجر بأنه يعتقد بأن بيغن لا ينوي التخلي عن الضفة الغربية، أو إخراج المستوطنين الاسرائيليين من سيناء، ولكنه يظن بأن هؤلاء سيغادرون سيناء في النهاية باختيارهم إذا وضعوا تحت حماية المصريين.

وسجل الرئيس كارتر في مذكراته بتاريخ ٣ شباط/ فبراير ١٩٧٨، بأنه بعد مشاوراته مع مستشاريه قرر القيام بسعي حيوي، ووضع خطة تحرك واضحة يجب أن تكون صالحة لأن يقبل بها بيغن عند المجابهة إذا تمكن (كارتر) من الحصول على تأييد كامل من الشعب الأميركي. ثم أضاف كارتر بأنه لا يعرف مدى التأييد الذي يحظى به وأنه على كل حال سيقوم بمسعاه.

جاء الرئيس السادات مع زوجته إلى كامب ديفيد في شباط/ فبراير ١٩٧٨، وشكا للرئيس كارتر بشأن احباطاته في مقابل ما قدمه للاسرائيليين مما لم يحلموا به من مفاوضات مباشرة مع العرب

واعتـراف بكيانهم في الشرق الأوسط وبـ «وجـود اسرائيل». وبـأن الاسرائيليين رغم كـل ذلك لم يكـونـوا مستعدين للسلام. وقال السادات لكارتر بأن أوهامه زالت بسبب موقف بيغن «السخيف المضحـك». وأنه عندما أثار بيغن مسألة المستوطنات الاسرائيلية في سيناء، ظن (السادات) أن ذلك كان مجرد «نكتة». ولم يقبل السادات بمشروع «الحكم الذاتي» الذي عرضه عليه بيغن ووجده مختلفاً عن المشروع الذي عـرض بيغن على كارتر خطوطه العريضة. وكان السادات يشعر بـالمرارة. وحـاول كارتـر أن يقنع السـادات بأن يسمح لبعض الاسرائيليين في البقاء في سيناء تحت حماية الأمم المتحدة، فلم يقبل السادات بذلـك مطلقاً. غير أنه قبل ببقاء القدس موحـدة مع سيـادة مشتركـة في مواقـع الأماكن المقـدسة. وأراد السـادات أن تتدخل الولايات المتحدة بحزم في عملية السلام لأنـه غير قـادر على أن يتفـاوض مع الاسرائيليـين بمفرده بصورة مجدية. ولكن السادات حسب تقديرات فانس كان:

«مصمماً على ان لا يدع زعماء عـرباً آخـرين يعرقلـون سياستـه السلمية حتى ولـو ادى ذلك إلى أن يستمـر بدونهم»(١٧).

وكان يرى أنه يجب أن يكون هناك ترتيب للضفـة الغربيـة يستطيع أن يـدافع عنـه باعتبـاره يوفـر أدوات حق تقرير المصير للفلسطينيين والانسحاب الاسرائيلي:

«وكان الجانب الأميركي واثقاً بأنه إذا تحقق ذلك، فإن السـادات مستعد لتـوقيع معـاهدة سـلام حقيقي مع اسرائيل».

وطلب الأميركيون من السادات أن لا يقطع المباحثات مع اسرائيل رغم استيائه واستيـاء السعوديـة وأصدقاء أميركا العرب الشديد من أميركا وخيبة أملهم فيها، لأنهم مقتنعون بـأن تصلب اسرائيل يعتمـد على مساعدات أميركا العسكرية والاقتصادية. وقال الجانب الأميركي بأن إصدار تصريـح بأن المبـاحثات قد توقفت ستكون له آثار سيئة وخطـيرة بعد أن جعلت زيـارة القدس من السـادات «رجل دولـة ورسولاً للسلام» خلال ساعات. وبأنه من الأفضل أن يلاحق الناس اسرائيل بالتساؤل عما فعلته رداً على ما قدمه السادات. وقال كـارتر بـأن الاسرائيليين يقتـربون من فكـرة التخلي عن الأرض، وانهم إذا تصـوروا بأن الرأي العام الأميركي يؤيدهم فلن ينسحبـوا منها. وأن الـرأي العام تغير لصالـح اسرائيل عنـدما أعلن السـادات سحـب الـوفـد المصري من مبـاحثـات اللجنـة السيـاسيـة في القـدس، وأنـه مـن دون السادات ومن دون الرأي العام الأميركي لا يستطيع اجبار اسرائيـل على تغيـير موقفهـا، وأنه يستهـدف كسب تأييد بعض زعماء الكونغرس وزعماء اليهود إلى جانبه. وبالفعل، قام الـرئيس كارتـر بجهود لشرح مـوقف اسرائيل المتصلب المعـرقل للسـلام، واجتمع مـع زعماء الجـاليات اليهـودية في أمـيركا، واكتسب بعضهم إلى جانبه وأقنعهم بأن اسرائيل تعمـل عن قصد لإضـاعة الفـرصة الطيبـة التي خلقتها مبـادرة السادات. واجتمع كذلك بأعضاء لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الدولية في الكونغرس، واجتـذب عـدداً منهم إلى صفه، وأعلن فـانس بأنـه يجب ازالة المستـوطنات. وصـدرت عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية حملة واسعة اعتبرها دايان معاديـة لاسرائيل وتظهـر موقفهـا بشكل «فظ قـاس ومتمرد رافض المقترحات التي يمكن ان تجلب السلام». وتجاوبت الصحافة الأميركية مع الرئيس كارتر بصورة تأييـدية، وسانده بعض أصدقاء اسرائيل في مجلس النواب والشيوخ من يهود وغير يهود في مديحه للسادات ونقده لبيغن وساءت العلاقات بين كارتر وبيغن. ولكن كل هذا لم يدفع اسرائيـل لأن تصدر إعـلان مبادىء عن القضية الفلسطينية أو تقرير المصـير للفلسطينيين. كمـا وانه لم يكن من الصعب جـداً على اسرائيـل أن تسترجع التأييد لها وأن تضغط على الرئيس كارتر، خصوصـاً وأن انتخابـات الكونغـرس لم تكن بعيدة، واسرائيل واللوبي الصهيوني يعرفان كيف يستغلان هذه المناسبـة. وبالفعـل قام الـرئيس كارتـر بالإدلاء بتصريحات نشرتها جريدة النيويورك تايمز في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٧٨:

«عبر فيها عن اعتقـاده بأن تسـوية الشرق الأوسط ستتحقق دون اقـامة دولـة فلسطينية مستقلـة في الضفة الغربية. وأن مستقبل الضفة الغربية سيرتكز بـدرجة اسـاسية عـلى المشروع الذي اعـده مناحيم بيجن لمنـح الحكم الذاتي للفلسطينيين العرب. وأن التسوية الدائمة لمشكلة الشرق الأوسط لن تتطلب انسحاباً كـاملاً من الاراضي العربية المحتلة. وأن الاعتبار الأهم في سياسته والذي سيستمر هو أمن اسرائيل فوق كل شيء»(١٨).

وكانت هذه التصريحات مخالفة لما كان قد اتفق عليه مع مصر من ضغط على اسرائيل لتكون أكثر ليونة في موقفها نحو حلول عادلة معقولة، وأظهرت التناقض والتأرجح بين كارتر رجل المبادىء والعدالة، وكارتر الحريص على مركزه السياسي والانتخابي. وفي مصر أكد السفير الأميركي ايلتس لوزير الخارجية المصري، بأن ما نسب من تصريحات للرئيس كارتر لا يشكل تبديلاً في موقف الرئيس الأميركي، وأكد له كذلك بصفة خاصة بأن الولايات المتحدة لا تقبل مشروع بيغن للحكم الذاتي أساساً صالحاً للتسوية، لأنه لا يمكن الشعب الفلسطيني من المشاركة في تقرير مصيره. واكتفى السادات بهذه التأكيدات ولم يقبل أن يرسل كتاباً اعتراضياً للرئيس كارتر.. ورغم تذبذب وتأرجح مواقف كارتر، فإن السادات استمر في التساهل اكراماً لـ «خاطر» الرئيس كارتر، ولو على حساب الحقوق العربية والتضامن العربي. وعلل ذلك بحرصه على المحافظة على الدور الأميركي كـ «شريك كامل». ووصل الأمر بمحمد ابراهيم كامل إلى أنه بعد زيارة السادات للنمسا في تموز/ يوليو حيث قابل وايزمان أن قال للسفير الأميركي ايلتس الذي كان يثق به:

«ان الرئيس السادات يعمل باخلاص من أجل تحقيق السلام الشامل، وهو مستعد لاتخاذ قرارات شجاعة في هذا السبيل، ولكنه ـ أي السادات ـ كما لا يخفى على ايلتس يشتط أحياناً ويرتكب بعض الأغلاط والتجاوزات والحماقات. وهو يثق في السفير ايلتس ويبوح له بأفكاره بصوت عال. وإني أرجو منه عدم استغلال هذا الضعف الذي يعتري شخصية السادات في بعض الأحيان، بأن ينقلها إلى حكومته فتقوم هذه برصد هذه الأخطاء والحماقات عليه وتكبله بها وتبني مواقفها على أساسها فهذا أسلوب غير عادل وغير شريف. قلت إني سمحت لنفسي بمصارحته بهذا الأمر لأني اثق فيه من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنه رجل ذكي وانا اعلم أنه يدرك تماماً ما اقصده، ولا داعي للتظاهر بيننا بغير ذلك».

ولم تبد علامات دهشة على ايلتس، ولكنه أجاب بأن السادات هو الرئيس وأنه هو سفير من واجبه أن يحيط حكومته علماً بكل شيء[١٩].

بعد السادات جاء دايان المعتدل في رأي الجانب الأميركي إلى واشنطن، وشاهده الرئيس كارتر وهو يعلن على شاشة التلفزيون الأميركي بأن الإدارة الأميركية معادية لاسرائيل، ولا يمكن أن تكون (بعد الآن) وسيطاً أميناً. وأن موقف سايروس فانس بشأن المستوطنات يختلف عن موقف كارتر، ويقول الرئيس كارتر إن ما من شيء في أقوال دايان كان صحيحاً. وشرح دايان وجهة النظر الاسرائيلية بشأن القرار ٢٤٢، وقال بأنه نظراً لعدم وجود اتفاق عام على تفسير هذا القرار، فإن لكل طرف الحق في التمسك بتفسيره الخاص له وبطريقته في حل مسألة الضفة الغربية في المفاوضات، و

«كان هذا نفياً للموقف الاسرائيلي الرسمي الذي يرجع إلى ١٩٦٨ والقائل بأن القرار ٢٤٢ يتطلب الانسحاب على الجبهات جميعاً. وتعهد بيغن نفسه في حزيران [يونيو] ١٩٧٨ بالوفاء بالتزامات الحكومات السابقة»[٢٠].

السادات يسأل شامتاً: «هل أدبوهم (الفلسطينيين) ولا لسه»

في ١٤ أذار/ مارس ١٩٧٨ هاجمت اسرائيل لبنان بعد غارة فلسطينية على ساحل فلسطين ابتدأت قرب حيفا المحتلة، وكان الهجوم الاسرائيلي عنيفاً اشترك فيه أكثر من ثلاثين ألف مقاتل في البر والبحر والجو، ودمر عشرات القرى اللبنانية، وكان القتلى من اللبنانيين المدنيين والفلسطينيين دون تمييز بين طفل أو امرأة أو رجل مدني أو مقاتل. وكانت مقاومة الفدائيين والوطنيين اللبنانيين مقاومة باسلة أنزلت خسائر فادحة بالاسرائيليين. وعندما اتصل محمد ابراهيم كامل بالرئيس السادات في اليوم التالي ليعرض عليه البيان الذي أعده باسم وزارة الخارجية حول العدوان الاسرائيلي، أظهر السادات شماتته وقال ضاحكاً: «هل اعطوهم العلقة والا لسه؟»، وعندما لم يفهم وزير الخارجية ما يقصده السادات، قال السادات: «يعني أدبوهم والا لسه»»[٢١].

واندهش السادات عندما شرح له الوزير الدفاع الفلسطيني الباسل ضد الاسرائيليين. ثم تبين لمحمد ابراهيم كامل فيما بعد أن السادات كان يعلم عن طريق الاستخبارات الاسرائيلية، قبل أن ينام في الليلة السابقة، عن الهجوم الاسرائيلي. وكان السادات غاضباً على منظمة التحرير الفلسطينية لأنها انضمت إلى

جبهة الرفض، وكان يعتقد بأن الغارة الفلسطينية كانت موجهة ضد مبادرته، وقُصد منها إحراجه أمام الدول العربية. وأوعز السادات لوزير الاعلام ولرؤساء الصحف المصرية:

«للقيام بحملة اعلامية ضخمة لتجريح الموقف السوري وتعريته (وكشف عوراته)، ببيان زيف موقف سوريا مما تدعيه من صمود وتصد وتقاعس جيشها عن مواجهة الغزو الاسرائيلي الذي يعتدي على سيادة لبنان وعن الدفاع عن المقاومة الفلسطينية»[٢٢].

ورفض السادات أن يوقف حملته ضد سوريا، حتى بعد أن بيّن له وزير خارجيته مخاطر احراج سوريا حتى لا تضطر للاشتباك مع اسرائيل، وفي وقت ووضع ليس من اختيارها، مثلما حدث لعبد الناصر عندما عيّره الكثيرون من العرب بالاحتماء وراء قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة. وكان انفعال السادات وغيظه أقوى من هذه الاعتبارات. ولكن السادات ما لبث أن طلب من الرئيس كارتر أن يعمل على جعل اسرائيل تسحب قواتها من لبنان. وكان بيغن قد أرسل إلى الرئيس كارتر رسالة يعلمه فيها أن القوات الاسرائيلية ستدخل جنوب لبنان لتدمر قواعد منظمة التحرير فيه، وأنه سيؤجل زيارته لواشنطن بضعة أيام. وذكر الرئيس كارتر في مذكراته أن الاسرائيليين قتلوا أكثر من ألف مدني غير محارب في هذا الهجوم، وشردوا أكثر من مائة ألف من مساكنهم فأصبحوا من دون مأوى، وخسر الكثيرون منهم أعمالهم وموارد رزقهم. وبدا للرئيس كارتر بأن الهجوم على لبنان رداً على الغارة الفلسطينية، كان رد فعل فظيع مبالغ فيه. وقلق وانزعج بشكل خاص لأن اسرائيل استعملت في الغزوة أسلحة أميركية منها القنابل العنقودية القاتلة الفظيعة، وذلك بصورة تخالف اتفاقية بيعها من أميركا لاسرائيل. ويعترف فانس في مذكراته **خيارات صعبة**، انه أرسل كتاباً إلى الكونغرس رداً على استفسارات من عضوي الكونغرس بول فندلي وتشارلز وولن، قرر فيه أن استخدام اسرائيل للأسلحة الأميركية في غزو لبنان «قد يكون» خرقاً لقانون ضبط تصدير السلاح، وأنه:

«لو ان الخطاب قرر أن خرقاً قد وقع، لكان بوسع الرئيس او الكونجرس أوتوماتيكياً ان يوقفا أي مساعدة عسكرية لاسرائيل»[٢٣].

ويبرر فانس التساهل مع اسرائيل بأن اهتمام الحكومة الأميركية الرئيسي «هو التزام اسرائيل بأمر الأمم المتحدة بالانسحاب»، وان اسرائيل كانت تفعل ذلك. ولهذا السبب لم يشأ الجانب الأميركي أن يثير أزمة «ذات أثر مضاد»، واقتصر الأمر على مجرد «الاعتراض» في مقابل أرواح ألف مدني وتشريد وتعذيب مائة ألف. وأتاح الغزو لاسرائيل أن تقيم جيباً عازلاً عميلاً لها على امتداد حدود لبنان الجنوبية، تسيطر عليه ميليشيا تابعة لاسرائيل بقيادة الرائد سعد حداد. وزاد هذا الوضع في تشابك القضية اللبنانية مع عملية حل النزاع والسلام بين العرب واسرائيل. وعلق فانس على الانسحاب الاسرائيلي في لبنان بقوله:

«قدمت الأزمة اللبنانية دليلاً مهماً على ان بيغن سيستجيب عندما يفهم أن الرئيس مصمم على أن اسلوباً معيناً للسلوك الاسرائيلي يضر بالمصالح الأميركية يجب أن لا يستمر. وكانت المسألة محل البحث هي المحاولة الاسرائيلية بعد انسحابها من لبنان لأن تقوي سراً القوات المسيحية الصديقة في الجنوب»[٢٤].

وهذا التعليق يبعث على التساؤل عما إذا كان تمسك اسرائيل بمكاسبها العدوانية في فلسطين والأراضي العربية وتعريضها المستمر للسلام العالمي للخطر، لا يضر المصالح الأميركية وحتى بمصالح حلفائها معها، ولذلك فهي لا تجبر اسرائيل على الاعتدال والارتداع عن العدوان، وهو ما تستطيعه عند تعرض مصالحها للخطر حسب تعليق فانس على الانسحاب من لبنان. وكان من الطبيعي أن تضعف ثقة الدول العربية بدور الرئيس كارتر بعد الغزو الاسرائيلي للبنان واحتلال جنوبه. فقد كانت:

«الولايات المتحدة قد اكدت مراراً للعديد من العواصم العربية، بأنها لن تسمح بأي عدوان اسرائيلي على لبنان»[٢٥].

وعندما اتخذ مجلس الأمن قراراً يقضي بانسحاب اسرائيل أيدته الولايات المتحدة، ولكنها لم تستطع حمل اسرائيل أن تسمح للقوات الدولية بأن تنتشر على الحدود اللبنانية فوقفت عند حدود الليطاني، فانكشف تخاذل الرئيس كارتر. ونصحت الحكومة الأميركية الرئيس الياس سركيس بأن يرسل كتيبة من الجيش اللبناني إلى جنوب لبنان كرمز للسيادة اللبنانية، ولكن السفير الأميركي سرعان ما اتصل به وطلب

منه وقف تحرك الكتيبة اللبنانية بسبب رفض اسرائيل لتمركزها في الجنوب. وتخاذل الرئيس كارتر مرة أخرى.

في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٧٨ أثناء وجود القوات الاسرائيلية في لبنان، جاء بيغن وزوجته إلى واشنطن. وفي هذه الزيارة تحدثا لكارتر وزوجته عن حياتهما الأولى، وعن قتل والدي بيغن وأخيه الوحيد في (المحرقة) المزعومة وعن سجن بيغن في بولندا ولتوانيا لنشاطاته السياسية. وتولد لدى كارتر تفهم أفضل كثيراً لبعض مواقف بيغن. ووصف بيغن زيارة السادات للقدس بأنها كانت مجرد «إيماءة فخمة»، «وشكا» من أن مصر تريد «انسحاباً كاملاً» و «دولة فلسطينية»، وقال له كارتر بأن ذلك ليس صحيحاً قطعياً، وأنه (كارتر) يعرف ذلك على وجه الحقيقة. وسأل كارتر بيغن عما يمكن أن يفعل لتحقيق السلام إذا كان رأيه (رأي كارتر) عن موقف السادات صحيحاً، فلم يتجاوز رد بيغن في الواقع ما كان يردده من قبل. وكان موقف بيغن قد ازداد قوة في محادثاته مع كارتر نتيجة للعملية الفدائية الفلسطينية، بعد أن كان الرأي العام الأميركي وقطاع مهم من الرأي العام الاسرائيلي ينتقدان موقف اسرائيل من مسألتي المستوطنات والانسحاب. أما الآن فقد انتقل اهتمام مؤيدي اسرائيل في الولايات المتحدة من عملية السلام إلى أمن اسرائيل وسلامتها. كما قال فانس لكارتر بأن امكانية جعل بيغن يغير موقفه من الضفة الغربية والمسألة الفلسطينية قد انتهت، ولا ريب أن الرئيس كارتر أدرك من تعامله مع بيغن أن هذا الصهيوني الارهابي ألذي قال بأنه ولد «طبيعياً» في بولندا... ولكنه تاريخياً من مواليد القدس

«لم يتخل عن مطامعه وتصلبه وانه لم يكن يفرق كثيراً بين معتدل عربي ومتطرف فهو كان يرى «أن الفارق بين المعتدلين العرب والمتشددين العرب كما يلي: المعتدلون العرب يريدون اغراق شعب اسرائيل في بحر الوجود العربي الواسع... والمتشددون العرب يريدون اغراق شعب اسرائيل في البحر الحقيقي. هذا هو الفرق»[٣٦].

في نهاية اليوم الأول من المباحثات، أعلن كارتر صراحة بأن العقبة في طريق السلام تكمن حسب رأيه في نية اسرائيل الواضحة في الاحتفاظ بسيطرة أبدية على الضفة الغربية، وحذر كارتر بيغن بأنه إذا لم ينتهز فرصة السلام فإنها ستضيع بسرعة. واشتكى بيغن من أن رأي الجانب الأميركي في السياسة الاسرائيلية سلبي فيها كلها، وأنه لم يقدر مدى ما قطعته اسرائيل منذ رفضها مجرد التحدث عن الضفة الغربية. وانكر مرة أخرى أن القرار (٢٤٢) يتطلب الانسحاب على الجبهات كلها. وفي الاجتماعات مع بيغن لخص له الرئيس كارتر الفهم الأميركي لما ترفضه اسرائيل وهو ما اشتهر بلاءات بيغن:

١ ـ رفض الانسحاب عسكرياً أو سياسياً من أي جزء من الضفة الغربية.
٢ ـ رفض وقف بناء المستوطنات أو وقف توسيعها.
٣ ـ رفض سحب المستوطنين الاسرائيليين من سيناء أو حتى إبقائهم تحت حماية الأمم المتحدة أو مصر.
٤ ـ رفض الاعتراف بأن القرار (٢٤٢) ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة.
٥ ـ رفق إعطاء الفلسطينيين العرب سلطة حقيقية أو صوتاً في تقرير مستقبلهم، إلى المدى الذي يستطيعون فيه اختيار الانضمام للأردن أو لإسرائيل أو لاستمرار ما سمي بـ «الحكومة المؤقتة».

ورد بيغن بأن هذا العرض يضفي صفة سلبية على الموقف الاسرائيلي إلا أنه لم ينكر أي جزء منه. ولقد شعر الرئيس كارتر بالاحباط الشديد، وجالت في خاطره فكرة التخلي عن معالجة قضية الشرق الأوسط. ولم يذكر كارتر في مذكراته إذا كانت قد جالت في خاطره فكرة حجب المساعدات الأميركية الضخمة عن اسرائيل التي تمكنها وتشجعها على التصلب والعدوان، وإذا كان وقف هذه المساعدات سيدخله في محاذير وصراع مع القوى الصهيونية والأطراف المؤيدة لها، ولكنه اكتفى بذكر أنه كان واضحاً لجميع المفاوضين بأنه ما لم يحدث تبدل في مواقف بيغن، فإنه سيصبح عائقاً لا يمكن تجاوزه لإحراز المزيد من التقدم. ونقل كارتر هذه القناعة لقادة الكونغرس الذين كانوا يؤيدون اسرائيل. وعندما جاء بيغن إلى واشنطن في أول أيار/ مايو ليشارك في الاحتفال الأميركي بالذكرى الثلاثين لقيام دولة اسرائيل، سجل الرئيس كارتر في مذكراته بأنه قال له بأن السلام في الشرق الأوسط بين يديه (يدي بيغن)، وأن لديه الفرصة الفريدة لتحقيق السلام أو لإجهاضه. وأن العرب يريدون السلام حقاً

وخصوصاً السادات. وكان تقدير الرئيس كارتر أن بيغن لن يتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق السلام لاسرائيل، وأنه سيضيع الفرصة التي ربما لا تجيء مرة ثانية. ورغم كل هذا وقف كارتر وألقى خطاباً في حفل ذكرى قيام اسرائيل في حديقة البيت الأبيض، الذي دعا إليه مائتي حاخام يهودي وحضره حوالى ألف ومئتا مدعو أدخلوا إلى الساحة الجنوبية من الحديقة. ووعد كارتر في خطابه بتقديم التأييد الدائم لاسرائيل، وعرض اقامة نصب تذكاري أميركي لضحايا (المحرقة)، وصافح هو وبيغن جميع الحاضرين. ووصف كارتر هذه (التجربة) بأنها إيجابية «وتفرح القلب». ورغم وعود كارتر الطيبة لاسرائيل استمرت مشاكله مع اليهود الأميركيين. وبعد بضعة أيام من الاحتفال، اضطر الحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه كارتر إلى تأجيل مأدبتين رئيسيتين لجمع التبرعات للحزب في نيويورك ولوس أنجلوس، لأن عدداً كبيراً من أعضاء الحزب ألغوا حجوزاتهم لحضورهما. وهكذا يستمر ضغط الصهاينة وأنصارهم على حزبهم ورئيسهم حتى عندما يؤكد أن اهتمامه الأول هو أمن اسرائيل الدائم.

كان واضحاً للجانب الأميركي بأن اسرائيل تسعى لعقد معاهدة سلام ثنائية منفردة مع مصر، تعزلها عن الدول العربية وتتضمن أقل الالتزامات فيما يتعلق بالفلسطينيين، وأن اسرائيل لن تبدل موقفها بالنسبة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ما لم تقتنع بأن السادات لن يوقع معاهدة سلام من هذا النوع. ولكن رغم كل تصلب وطمع اسرائيل وتمسك بيغن بمواقفه المتصلبة في مواجهة محاولات الرئيس كارتر وحكومته، فإن الولايات المتحدة استمرت في محاولاتها لإقناع العديد من الدول في افريقيا وآسيا ومنها الهند المساندة للحق العربي، بأن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بحجة أن ذلك يخرجها من عزلتها، ويؤثر تأثيراً إيجابياً نحو السلام على سياستها. وهذه الحجة تشبه الحجة التي استخدمت لتبرير اغداق الأسلحة المتطورة الجبارة الوفيرة على اسرائيل، على زعم أن القوة الساحقة في يد اسرائيل تجعلها تشعر بالأمان والسلامة فتصبح أكثر استعداداً للاعتدال والليونة. وبالطبع، ثبت أن هذا التبرير أو هذا الظن كان كاذباً أو خائباً، وأن المزيد من الأسلحة زاد من مقدرة اسرائيل على العدوان وقابليتها واقدامها على استخدام القوة المسلحة لتحقيق مآربها وأطماعها. وإضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتحدة تضغط على مجموعة الدول الأوروبية لكي تمتنع عن اتخاذ مبادرات أو بذل جهود وضغوط لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، رغم حيوية مصالحها في الشرق الأوسط وضرورة احلال السلام العادل فيه. وكانت الولايات المتحدة تدعي أن تدخل الدول الأوروبية ناهيك عن الاتحاد السوفياتي يعرقل جهود السلام الأميركية.

بعد زيارة لنائب الرئيس مونديل لاسرائيل ومصر عاد متشائماً، فقرر كارتر أن يكلف وزير خارجيته فانس بالاجتماع مع وزيري خارجية مصر واسرائيل على أرض محايدة، وتم اختيار قلعة ليدز في بريطانيا مكاناً للاجتماع. وفي اجتماع قلعة ليدز الذي عقد في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧٨، حاول فانس أن يجعل الجانب المصري يدخل في المباحثات تنازلات جديدة كان السادات قد ذكرها لوايزمان عندما اجتمعا في النمسا. ولكن وزير الخارجية المصري رفض إقحامها وحصل على موافقة السادات برقياً على ذلك. وعلى كل حال، فلم ينتج عن لقاء ليدز أي تقدم، فقد أصرّ الوفد الاسرائيلي برئاسة موشيه دايان على اللف والمراوغة، ولم يتمكن من إخفاء نيات اسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي العربية ورفض الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وذلك في حضور الوفد الأميركي الذي كان يوجه بعض الأسئلة لدايان لها مضمون انتقادي. وامتدح محمد ابراهيم كامل عضو الوفد المصري الدكتور أسامة الباز، وقال في مذكراته:

> «وانتهى على ذلك الاجتماع الأول بعد أن دام اربع ساعات. والحق أن اسامة الباز سيطر تماماً على هذا الاجتماع، ولم يفلح الجانب الاسرائيلي مرة واحدة في احراجه أو تعجيزه عن الرد على أي سؤال أو استفسار رداً شافياً واضحاً مفحماً وكان نجم الاجتماع بلا مراء، مما ملانا بالفخر، وحاز اعجاب الجانب الأميركي، وادى إلى شعور الاسرائيليين بالاحباط».

وقد وصف دايان أسامة الباز في الفصل الخاص باجتماعات ليدز بما يلي:

> «ان المتحدث المصري الرئيسي «الباز»، وهو قانوني خريج جامعة هارفرد، واسع الاطلاع حاد قاطع نحيف ضعيف البنية ذو وجه شاحب، وكان يحاول الابتعاد عن الجانب الاجتماعي لهذه المحادثات بقدر الامكان.

وكان يجلس صامتاً عند الغداء يلتقط طعامه، ولكنه يعود إلى الحياة على مائدة المباحثات، وكانت قوته تكمن في حدة لسانه ودرايته الفائقة بأي موضوع مطروح للبحث. وفي وضوح صياغاته وأجوبته القاطعة في المناقشات والتي كانت تتسم بالتهجم في بعض الأحيان. ولا أستطيع القول عما إذا كان ملتزماً حقيقة باحراز اتفاق سلام أم لا»[٢٧].

وفي الجانب الأميركي كان تقييم فانس الضمني لنتائج مباحثات قلعة ليدز قوله، انه لربما كان من أهم نتائج مؤتمر ليدز أنه للمرة الأولى منذ حقب شارك الاسرائيليون والمصريون في طعام عشاء واحد، وأنه لا فائدة من استمرار أميركا في محاولة التوسط بين مصر واسرائيل للتوصل إلى اتفاق على مبادىء عامة للسلام. ووجد بأنه يجب أن يقدم مشروع أميركي لتسوية شاملة تتضمن ترتيبات للسلام بين مصر واسرائيل مع عملية حكم ذاتي للضفة الغربية. وبالفعل بعد مغادرة قلعة ليدز، ابتدأ سوندرز بوضع مسودة لوثيقة أصبحت بعد الكثير من التعديلات أساس إطار كامب ديفيد للتسوية الشاملة.

في هذه المرحلة كان السادات محرجاً ويشعر بالإحباط والغضب الشديدين. وكان يرى أحلام مبادرته تتبخر، وأخذ يتبادل التصريحات العلنية مع بيغن الواحد ضد الآخر. وزاد غضبه أن الاسرائيليين رفضوا اقتراحه بشأن إعادة مدينة العريش لمصر وجبل سيناء ليقيم عليه معابد للديانات الثلاث يخلد اسمه، ولتحسين موقفه أمام خصومه العرب الذين كانوا مقتنعين بأنه ينجرف نحو صلح منفرد مع اسرائيل. وفي الوقت نفسه، بدأ يجد بأن الرئيس كارتر متردد في أن ينفذ وعده له بأن تدخل الولايات المتحدة كشريك كامل في مساعي ومفاوضات التسوية، وذلك بغية تجنب المشاكل السياسية التي سيواجهها الرئيس الأميركي إذا نفذ عهده له. ويذكر محمد ابراهيم كامل بأن السادات شكا لأثرتون من أن البنتاغون ما زال يزود اسرائيل مرتين في اليوم الواحد بالمعلومات التي تتعلق بأمن مصر عن طريق الأقمار الصناعية الأميركية، بينما لا تملك مصر صوراً جوية عن اسرائيل. وأعرب السادات عن دهشته لسماح أميركا لاسرائيل بأن تستغلها بهذا الشكل. وعندما أعلن السادات بأنه لن تكون هناك مفاوضات أخرى وطلب أن يغادر الوفد العسكري الاسرائيلي مصر، ظن كارتر بأن السادات يحاول الضغط على الولايات المتحدة لكي تلعب دوراً أعمق في نزاع الشرق الأوسط. وسجل كارتر في مذكراته بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٧٨ بأن السادات كان يجتمع بالراديكاليين العرب ليصلح علاقاته معهم، وهذا ليس فألاً حسناً. وأن أمله هو أن السادات ما زال يعتمد على أميركا، وأنه سوف يتقبل ما يقترحه (كارتر). وفي المقابل، كان هناك أعضاء ديمقراطيون عديدون في الكونغرس يحثون الرئيس كارتر على التخلي عن مساعيه لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، وأن يصلح الضرر الذي ادعوا أن كارتر سببه للحزب الديمقراطي وللعلاقات الأميركية ـ الاسرائيلية. وعلق كارتر على ذلك في مذكراته بأنه كان من السخرية أن يتهم بذلك، بينما كان يحاول تعزيز علاقات أميركا باسرائيل وتقوية أمنها.

محضر سري لنيات واتجاهات السياسة الأميركية

في هذا الوضع، قرر الرئيس كارتر توجيه الدعوة إلى كل من الرئيس السادات ومناحيم بيغن للحضور إلى كامب ديفيد لاجراء مفاوضات قمة بمشاركته واعتبر هذا القرار مغامرة جريئة من الرئيس الأميركي تعرض مستقبله السياسي للخطر الشديد. وفي كتابه عن **السلام الضائع**[٢٨]، أورد وزير الخارجية المصري محمد ابراهيم كامل مضمون محضر اجتماع سري، شرح فيه مساعد وزير الخارجية الأميركي للشرق الأوسط هارولد سوندرز لمندوبي الصحافة الأميركية المعتمدين لدى وزارة الخارجية الأميركية، موقف ونيات واتجاهات الحكومة الأميركية بالنسبة إلى مفاوضات النزاع في الشرق الأوسط والتحركات السياسية الأميركية بشأنها. وتم الاجتماع في وزارة الخارجية الأميركية يوم ٣ آب/ اغسطس ١٩٧٨، وسجل مضمونه في تسع وأربعين صفحة وكانت له درجة من السرية. ويقول محمد ابراهيم كامل بأن صورة عن محضر الاجتماع وصلت إليه بعد أسبوعين. ودل المحضر على أن حكومة كارتر ما زالت تريد استمرار التفاوض المباشر رغم رفض السادات لذلك بعد اجتماع قلعة ليدز، لأنه حسبما قال سوندرز:

«فقد صبره وثقته في أسلوب التفاوض المباشر، لأنه يعتقد أن الاسرائيليين يستخدمونه للمماطلة وكسب الوقت من ناحية، وأن الأميركيين من الناحية الثانية يستخدمونه كوسيلة لتحاشي قيامهم باتخاذ القرار العام، والذي هو في رأيه (السادات) أن تقوم الولايات المتحدة بممارسة الضغط على اسرائيل لتعلن التزامها بالانسحاب من غالبية أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة».

وقال سوندرز بأن السادات يرفض التفاوض على «الأرض والسيادة»، وأنه يسمع من أصدقائه في العالم العربي بأن موقفه يتآكل ويتدهور وأن:

«السعوديين مثلاً قلقون حقيقة من أن يفقد أحد زعماء العرب المعتدلين (السادات) اعتباره في العالم العربي، ويشعرون أنه لا بد من عمل شيء لاعادته إلى الصف العربي».

وكانت المشكلة أنه إذا تشبث السادات بحل مسألة «الأرض» أولاً، فإن ذلك سيجعل موقفه محترماً في العالم العربي، ولكن هذا سيجعل الاستمرار في المفاوضات الذي تريده أميركا صعباً، وأن الوقت يفلت من أيديها بالنسبة إلى التفاوض الذي يشكل أمراً حيوياً للمصالح الأميركية الهامة، وكذلك لمصالح أصدقاء أميركا في المنطقة. ونفى سوندرز أن تكون أميركا تنوي الضغط على اسرائيل للاستجابة إلى ما يطلبه السادات، وأكد أن الخطة الأميركية تقوم على استمرار المفاوضات بأي شكل مع مطالبة الطرفين بأن يفكرا على أساس الحلول الوسط فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية. وأكد سوندرز بأنه ليس هناك خطة أميركية، وانما هناك تفكير أميركي حول ترك الأطراف تتفاوض على أساس أن يتقدم الجانب الأميركي بمقترحات عندما تنشأ فجوات في مواقف الطرفين. وقال سوندرز بأن اسرائيل ما زالت ترفض التفسير الأميركي للقرار رقم (٢٤٢)، وأنها ما زالت تصرّ على أن يبقى موضوع السيادة على الضفة الغربية وغزة معلقاً، وأنها لا تريد أن تلتزم بصورة مسبقة في هذا الشأن. بينما يصرّ السادات على أن يحدد مستقبل الأرض مسبقاً، ثم يجري التفاوض على التفاصيل. وذكر سوندرز بأن موقف اسرائيل أقرب إلى طريقة المعالجة الأميركية للأمور، وأن الحكومة الأميركية تعتقد أن هناك «حلول وسط» بين الموقفين يمكن للحكومة الأميركية أن تساهم فيها. ولكن هناك موضوعاً رئيسياً هو ما إذا كانت ومتى ستلتزم اسرائيل بترك الضفة الغربية. ولكنه لم يستطع أن يحدد اقتراحاً لمعالجة تلك المشكلة. ومن ناحية، كان يمكن الاصرار على أن اسرائيل يجب أن توافق مسبقاً على أنها في وقت معين في المستقبل ستنسحب من الضفة الغربية. غير أن سوندرز لم يعتقد أن أي شيء تقوله الولايات المتحدة أو تفعله يمكن أن يجبر اسرائيل على ذلك. وأشار سوندرز إلى أن الاسرائيليين يريدون الحل المنفرد مع مصر، ولكن السادات أصرّ على أن يحدث تقدم على الجبهات الأخرى، وأنه على استعداد لأن يكون في غاية المرونة بالنسبة إلى ما يجري على الجبهات الأخرى دون أن يظهر وكأنه يتخلى عن القضية الفلسطينية والعرب الآخرين. ثم شرح سوندرز أن أميركا تحاول أن تبني وتدعم تحالفاً بين الدول العربية المعتدلة السعودية ومصر والأردن والمغرب وتونس والكويت، وأن تجذب سوريا إلى ذلك التحالف. وقال بأن هذه الاستراتيجية لها أسباب عديدة تتعلق بالعمل من أجل السلام وبالبترول وباحتواء الاتحاد السوفياتي، وهي المدخل لما تريده أميركا في هذه البقعة من العالم. وفي حال فشل أميركا في إعادة المفاوضات من جديد، فسينتج عن ذلك تحرك نحو مؤتمرات القمة العربية ونحو ذلك، مما يؤدي إلى تصلب الموقف العربي، وينشأ وضع يكون من الصعب فيه العودة إلى المفاوضات من جديد. وأضاف سوندرز، ان فشل المفاوضات سيؤدي إلى مؤتمر قمة عربي يجمع العرب وينهي مبادرة السادات ولا يبقي سوى العودة إلى مؤتمر جنيف أو شيئاً من هذا القبيل، وذلك يعني العودة إلى الوضع الذي كان قائماً منذ سنة مضت. وأنه إذا استمرت حالة اللاسلم واللاحرب فلا تكون النتيجة بالضرورة أن يسقط السادات فوراً، ولكن سيكون هناك خطر تحركات في هذا الاتجاه بالنسبة إلى مصر وسوريا، وسينتج وضع مختلف كثيراً في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإلى اسرائيل. وقال سوندرز بأنه يتوجب على أميركا المثابرة على تحريك عملية السلام التي من شأنها أن يظل العرب منشغلين، وهذا يسمح لأميركا لأن تنمي علاقاتها مع الدول العربية الرئيسية التي تحتاج إليها، ويمكنها في الوقت نفسه من الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع اسرائيل ويمنع عقد مؤتمر قمة عربي. وأعرب سوندرز عن أمله في أن يتمكن وزير الخارجية الأميركي فانس من إقناع السادات بخط سير يحول

دون اشتراكه في مؤتمر قمة عربي. وبالفعل، كانت الولايات المتحدة تقدم الوعود المتفائلة إلى العرب وبالأخص إلى السعودية لتكسب تأييدها لمساعيها. ويذكر محمود رياض، أمين عام جامعة الدول العربية في ذلك الوقت، في مذكراته **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط** بأن الأمير سعود الفيصل أطلعه على تفاصيل مباحثات وزير الخارجية الأميركي فانس في السعودية، التي أكد فيها على أن الرئيس كارتر سوف يعمل في اجتماع كامب ديفيد الثلاثي على التوصل إلى حل شامل يتماشى مع المطالب العربية قدر الإمكان، ومع هدف تحقيق السلام الدائم على أساس القرار (٢٤٢)، والذي يقضي بأن تنسحب اسرائيل في الجبهات كافة إلى حدود حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مع تعديلات طفيفة في الحدود بالنسبة إلى خطوط الهدنة في الضفة الغربية، مع عدم الاعتراف بشرعية المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، وعلى أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله. وبناءً على هذه التطمينات أصدرت السعودية بياناً يرحب باجتماع كامب ديفيد المقرر في ٥ أيلول/ سبتمبر بعد أن حصلت على كل التأكيدات الممكنة لضمان أن لا تكون نتيجة كامب ديفيد مجرد حل منفرد بين مصر واسرائيل، وبعد أن أكد لهم فانس بأن الرئيس كارتر مصمم على التمسك بمشروعه رغم إدراكه أن هذا التصميم قد يسبب عدم نجاحه في تجديد رئاسته. وهذا دليل قوي على أنه مستعد للتضحية بمستقبله السياسي في سبيل تسوية شاملة غير جزئية أو انفرادية.

عندما اطّلع محمد ابراهيم كامل على محضر اجتماع سوندرز، زادت شكوكه وتزعزعت ثقته في النيات الأميركية. فقد وجد أن أميركا تسعى للتوصل إلى حلول وسط وتنازلات مصرية ليس فيما يتعلق بضمانات أمن اسرائيل أو تطبيع العلاقات معها فحسب، وإنما في صلب الحقوق العربية الخاصة بالأرض والسيادة. ووجد كذلك أن أميركا نبذت حتى القرار (٢٤٢) الذي اعتبر أساس التسوية المتفق عليها دولياً ومصرياً ومن قبل اسرائيل ذاتها، وأن أميركا تجاهلت أو تناست مواقفها المعلنة عن:

«وجوب الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وغزة مع امكانية اجراء تعديلات طفيفة في خطوط الهدنة، والبيان الصادر عن البيت الأبيض عقب زيارة السادات في ٨ فبراير [شباط] ١٩٧٨»[٢٩].

كما تخلت الولايات المتحدة عن وعدها بأن تقدم مشروعاً أميركياً إذا رفضت اسرائيل مشروعاً مصرياً للتسوية، وبأن تعرض المشروع الأميركي على مصر لمناقشته قبل تقديمه، وبذلك أصبحت الغاية من المفاوضات المباشرة التي تريد الولايات المتحدة استمرارها هي أن توافق مصر في النهاية على تنازلات اقليمية في الضفة الغربية التي ليست لها، ولمنع مصر من وقف التفاوض الذي:

«سيؤدي إلى عودة مصر إلى العرب وعقد مؤتمر قمة عربي، والعودة إلى مؤتمر جنيف حيث يتم التفاوض بحضور الأطراف أصحاب الشأن وتحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة ولا اسرائيل. فالقصد إذن عزل مصر عن الدول العربية والانفراد بها لاجراء تسوية منفردة وتكريس الفرقة في العالم العربي»[٣٠].

واتضح لوزير الخارجية المصري أن الولايات المتحدة لجأت إلى فكرة الدعوة إلى مؤتمر القمة الثلاثي في كامب ديفيد، لكي تتخطى معارضة السادات للعودة إلى المفاوضات المباشرة من دون الأرض والسيادة، ولكي تتفادى عودة مصر إلى جانب شقيقاتها الدول العربية، وتمنع الاتجاه نحو مؤتمر جنيف الذي سيعني انكشاف فشل أميركا في المفاوضات التي شاركت فيها مع مصر واسرائيل. وكان الطعم الذي استخدمته لاستدراج السادات هو إعلانها أنها قررت القيام بدور «الشريك الكامل في المفاوضات» في كامب ديفيد، وهذا كان يعني للسادات أن كارتر ومعه نفوذ أميركا الهائل سيضغط على اسرائيل لتنصاع للعدل وتعيد الأرض والحقوق لأصحابها فتتكلل مبادرة السادات بالنجاح والفخار. وكان السادات قد شرح لمجلس الأمن القومي المصري، أنه عندما جاء فانس حاملاً الدعوة إلى اجتماع القمة في كامب ديفيد قبل الدعوة على الفور، وأخبر فانس بأنه كان ينوي أن يقدم اقتراحاً لعقد مؤتمر قمة «ولكنهم سبقوني»، كما قال بأنه وجه سؤالين إلى فانس الأول: على أي أرض تقف أنت والرئيس كارتر؟ والثاني: إلى أي مدى أنتم مستعدون للذهاب في هذا اللقاء بالنسبة للتسوية الشاملة، وأن فانس أجابه:

«اننا نقف على أرض صلبة والرئيس كارتر مستعد للذهاب إلى آخر المدى، وقد وصل إلى الحد الذي لم يعد

يهتم بانتخابه رئيساً لأمريكا للمرة الثانية طالما انه سيحل نزاع الشرق الأوسط ويدخل التاريخ كبطل للسلام...»[٣١].

وأكد السادات أنه وافق على حضور مؤتمر كامب ديفيد على هذا الأساس. وعندما جاءت نتائج اجتماعات كامب ديفيد، ثبت أن هذا كان مجرد كلام، أو أن المدى الذي كان الرئيس كارتر مستعداً أن يذهب إليه لم يقترب أبداً من تخليص القدس العربية والضفة الغربية وقطاع غزة من براثن اسرائيل وسيطرتها، رغم علمه الأكيد بنيات بيغن واسرائيل التوسعية والاستيطانية. وفي هذا الاجتماع لمجلس الأمن القومي المصري، قال السادات انه إذا رفض جلالة الملك حسين إطار السلام فإنه (السادات) سيمضي قدماً رغم ما يقال من انه غير مؤهل للتحدث نيابة عن الفلسطينيين، لأنه:

«مؤهل لحل مشكلة مصر ولا أستطيع حل مشكلة مصر بدون حل مشكلة فلسطين لانها اساس القضية».

وقال كذلك بأن مشروعه لإطار السلام سينص على حق تقرير المصير للفلسطينيين مع رابطة مع الأردن وأضاف:

«اريد أن اذهب إلى اقصى مدى، وسأعترض على الـ P.L.O. (منظمة التحرير الفلسطينية) حتى لو قبلتهم اسرائيل»[٣٢].

وعلق أمين عام جامعة الدول العربية محمود رياض على موقف السادات وتصوراته قبيل الدخول في مفاوضات كامب ديفيد بقوله، إن السادات كان قد تخلى عن الضغوط التي كانت تملكها مصر بما في ذلك مساندة الاتحاد السوفياتي:

«ولذلك توجه الوفد المصري إلى كامب ديفيد وهو لا يملك سوى الحق العربي الذي تسانده قرارات الأمم المتحدة وراي عام دولي. ومن بديهيات السياسة أن الحق الذي لا تسانده القوة هو حق ضائع، وخاصة في مواجهة اسرائيل التي ضربت عرض الحائط منذ قيامها بكل قرارات الأمم المتحدة، واستخفت بالراي العام العالمي».

ولكن السادات رفض الاعتراف بفشل «مبادرته»، وظل يدعي أنها حققت نجاحاً كبيراً عند الرأي العام الأميركي والعالمي[٣٣]. وأضاف محمود رياض:

«ويبدو أن الرئيس السادات لم يكن يصدق ما يسمعه عن قوة الضغط الصهيوني في واشنطن، أو يتصور أن اي مفاوضات يجب أن يدخلها عنصر المساومة، ولذلك فبدلاً من أن يتقدم بأقصى المطالب العربية ليتيح لنفسه مجالاً للتحرك، سارع بالتقدم بمشروع سلام منذ اليوم الأول يطابق إلى حد بعيد ما سمعه من كارتر وفانس من آراء»[٣٤].

في ذلك الوقت، يبدو أن الولايات المتحدة كانت تهدف إلى تحقيق سلام يعيد أجزاء من الأرض العربية وقسطاً من الحقوق الفلسطينية، ويثبت اسرائيل في المنطقة كدولة مقبولة ومعترف بها. ولم تكن الولايات المتحدة تعني بأن يكون هذا السلام قائماً على الحق كاملاً وعلى المبادىء الدولية والإنسانية، وإنما يكفي أن تلتزم به مصر حتى دون شقيقاتها من الدول العربية، وبذلك يزول أو يخف إلى درجة كبيرة خطر المجابهة مع الاتحاد السوفياتي الدولة العظمى عدوة أميركا المخيفة. وتنعم اسرائيل بالسلام والعلاقات الطبيعية بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية والتجارية، ويزول الخطر فيما يتعلق بالبترول العربي بالنسبة إلى أميركا وحليفاتها، ويتم احتواء التوسع السوفياتي ويحرم أن يكون له دور في الحلول وفي المنطقة. ويثبت السادات رئيس أكبر دولة عربية في مركزه على رأس المعتدلين العرب صديقاً وحليفاً لأميركا، فلا يسقط أو يعود مع الدول العربية المعتدلة إلى الجبهة العربية المتطرفة التي تقاوم السياسات الأميركية المساندة للعدوان الاسرائيلي.

(١) محمد ابراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات** (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٣. لم تبين هذه المذكرات أسباب تخلف السادات عن دورة في تأمين الهرب.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٥.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.
(٦) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٠.
(٧) كان من الجرحى والد زوجة المؤلف روحي باشا عبد الهادي مساعد السكرتير العام لحكومة الانتداب في فلسطين ووزير الخارجية والتربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية.
(٨) كامل، المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٢
(٩) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٨٠.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٦.
(١١) المصدر نفسه، ص ٧١.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.
(١٣) سايروس فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ترجمة المركز العربي للمعلومات (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٣)، ص ٧٢.
(١٤) كامل، المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.
(١٧) فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ص ٧٨.
(١٨) كامل، المصدر نفسه، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٤١.
(٢٠) فانس، المصدر نفسه، ص ٨٢.
(٢١) كامل، المصدر نفسه، ص ٢١٦.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢١٩.
(٢٣) فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ص ٨٦.
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) مذكرات محمود رياض، ص ٥٤٥.
(٢٦) محمد حسنين هيكل، **حديث المبادرة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٩٧٩)، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.
(٢٧) كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات**، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٢٤ ـ ٤٣٤.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٣.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٣٤.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٦٩.
(٣٣) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، ص ٥٥٩.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٦٠.

١ كامب ديفيد. بيغن قوي. وتنازلات السادات

ابتدأت مفاوضات كامب ديفيد في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، وعزلت الوفود الثلاثة عن العالم وعن وسائل الإعلام وقاية لها من الضغوط الخارجية والإعلامية. وكان المفروض أن يمتنع الجميع عن التصريحات والأقوال الانتقادية والاستفزازية. ولقد ساعد على التقيد بذلك التخوف من أن تكون غرفهم مفخخة بأجهزة التنصت الخفية. وكان الرئيس كارتر قد أعد نفسه للمفاوضات بدراسة قضايا النزاع والتحاليل النفسية عن السادات وبيغن التي أعدها الخبراء في الاستخبارات الأمريكية. كانت هذه الدراسة تشتمل على المعلومات الوافية عن الأشخاص وتاريخهم وميولهم وتاريخهم الطبي، وكيف أصبحوا قادة لشعوبهم ومبعث طموحاتهم وأهم أهدافهم في الحياة، وصفاتهم الشخصية ومعتقداتهم السياسية والدينية، وروابطهم الشخصية والسياسية والأخلاقية، وعلاقاتهم بالقادة الآخرين، وردود فعلهم المحتملة تحت الضغوط في الأزمات، ونقاط الضعف والقوة فيهم، وموقفهم من كارتر والولايات المتحدة ومن يثقون به، وشعورهم الواحد تجاه الآخر. ويذكر الرئيس كارتر في مذكراته أنه كان متأكداً من أن السادات وبيغن كانا قد حضرا لاجتماع كامب ديفيد بالطريقة نفسها. وأخذ كارتر معه إلى كامب ديفيد نسخته الخاصة من الكتاب المقدس الموشاة بالحواشي، لأنه قدّر بأنه سيحتاج إليها في نقاشه مع بيغن. وكان يأمل أن يكتسب ثقة السادات وبيغن ولكن سرعان ما بدا أن السادات وثق به كثيراً جداً، وأن بيغن لم يثق به إلى درجة كافية. وكان مع السادات وزير الخارجية محمد ابراهيم كامل وبطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية والدكتور أسامة الباز وكيل وزارة الخارجية... وحسن التهامي صاحب المعتقدات الخرافية الغريبة. وكان مع بيغن وزير الخارجية موشيه دايان ووزير الدفاع عيزر وايزمان والنائب العام أهارون باراك. وكان الجانب الأميركي يضم وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس ومساعد وزير الخارجية هارولد سوندرز وروي أثرتون وبريجنسكي. وصدر أول بيان مشترك عن الاجتماع يطلب من شعوب جميع الديانات أن يبتهلوا إلى الله لكي يأتي السلام والعدل من اجتماع كامب ديفيد. وجاء في البيان بأنه بعد أربعة حروب ورغم الجهود البشرية الضخمة، ما زالت الأرض المقدسة لا تتمتع ببركات السلام.. باحساس بالمشاكل الخطيرة التي تجابهنا فاننا نضع ثقتنا في اله آبائنا الذي نطلب منه الحكمة والهداية. بينما نجتمع هنا في كامب ديفيد، فاننا نطلب من شعوب جميع الديانات أن يصلوا معنا بأن يأتي السلام والعدل من هذه المداولات. ومع أنه من الصعب أن نعرف كم من الشعوب صلّت استجابة لهذا النداء، إلا اننا نعرف بأن السلام والعدل لم يأتيا للأرض المقدسة من وراء اتفاقات كامب ديفيد.

قبل بداية المفاوضات، كان الرئيس كارتر قد أعد قائمة بالنقاط والمسائل التي يتوجب بحثها ومعالجتها، وكان منها نقاط اعتبرها متفقاً عليها مبدئياً من الأطراف الثلاثة عددها في كتاب مذكراته:

١ ـ القدس ستبقى مدينة موحدة وتحترم فيها حرية الوصول والعبادة في الأماكن المقدسة.

٢ ـ مصر ستنهي مقاطعتها الاقتصادية لاسرائيل.

٣ ـ ضمان حرية المرور في قناة السويس والممرات الدولية لاسرائيل.

٤ ـ إنهاء حال الحرب وإعلان السلام.

٥ ـ ضمان أمن اسرائيل بما في ذلك وجود عسكري اسرائيلي في الضفة الغربية.

٦ ـ ستكون لمصر السيادة غير المتنازع عليها على سيناء (بالفعل كان يستثنى من ذلك نزع وتخفيض السلاح في سيناء وبقاء المستوطنات الاسرائيلية والمطارات الاسرائيلية بحماية عسكرية اسرائيلية

٧ ـ سيكون للأردن وللفلسطينيين دور رئيسي في التفاوض.

٨ ـ سيكون تطبيق الاتفاقات التي يتم التوصل إليها على مراحل في خطوات متعاقبة، وستكون المفاوضات في المستقبل متتابعة وبحسن نية.

وكانت هناك نقاط عليها اتفاق جزئي ولكن الخلافات الباقية بشأنها كان لها أهمية كبيرة:

١ ـ القرار (٢٤٢) سيكون الأساس لأي تسوية سلمية ـ بيغن لم يقبل بعض بنود هذا القرار، وتمسك بأنها لا تنطبق على الضفة الغربية.

٢ ـ علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل، ولكن السادات لم يكن (قبل كامب ديفيد) مستعداً أبداً لعلاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل.

٣ ـ «لم يقبل أحد منا دولة فلسطينية مستقلة، ولكن السادات أراد اعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير، بينما أيد بيغن حكماً ذاتياً محدوداً» لهم.

٤ ـ اسرائيل يجب أن تنهي حكمها العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن ما من أحد كان متأكداً ماذا كان بيغن يعني بوعده أن يفعل ذلك (انهاء الحكم العسكري لم يكن يعني ازالة القواعد أو المستوطنات العسكرية أو غيرها من الضفة الغربية أو قطاع غزة).

وبقيت هناك نقاط مستعصية كان منها:

١ ـ إزالة كل المستوطنات والمطارات الاسرائيلية من سيناء.

٢ ـ الامتناع عن بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة.

٣ ـ انطباق جميع أجزاء القرار (٢٤٢) على الضفة الغربية.

٤ ـ ماذا سيكون الوضع النهائي والسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥ ـ الدور العربي في القدس.

٦ ـ ما هي طبيعة أي اتفاقية نهائية.

وكان كارتر نظراً لأهمية المفاوضات التاريخية يسجل بعناية وأحياناً حرفياً مذكرات تفصيلية بما يجري وكذلك ما يسمع، ان كان على جانب من الأهمية. وكان بعد كل جلسة يملي على سكرتيرته سجلاً كاملاً يوماً بعد يوم نقلاً عما كان قد سجله من مذكرات في الجلسات المنفردة والمشتركة. ومن المفيد والممتع أن ننقل بعض ما سجله الرئيس الأميركي يومياً عن المباحثات والأشخاص والمشاعر والمواقف والمخاوف في كامب ديفيد، وذلك بالطبع من وجهة نظره وتفهمه وتصوراته:

السادات كان قوياً وجريئاً مهتماً بالرأي العام العالمي وبدوره كأكبر رئيس عربي. كان لدى كارتر دائماً الانطباع بأن السادات كان ينظر إلى نفسه كوريث لـ «عباءة السلطة» من «الفراعنة العظام»، وأنه «رجل الأقدار» متدين قليل الصبر على ضعف الآخرين وعجزهم، وكان يتهجم على بعض زملائه من قادة الشرق الأوسط، كان يميل إلى أن يشكل «شراكة» مع كارتر ضد بيغن. كان تفضيله الأول الوصول إلى تسوية، وتفضيله الثاني كان اتفاقاً جيداً مع كارتر، لدرجة تجعل بيغن مداناً إذا رفضه. وكان السادات حريصاً جداً على صحته ورعايتها. ومن بداية اللقاء قال لكارتر: «انني سأحاول حمايتك بعرض مقترحات حسنة بحيث لا تكون هناك حاجة لأن تقدم الولايات المتحدة اية مقترحات».

بيغن كان حريصاً على التفاصيل والاجراءات الشكلية للاجتماعات وترتيباتها والبروتوكول. كان يصرّ أنه أقل رتبة من كارتر والسادات لأنه ليس رئيس دولة، ولكن دون أن يمنعه ذلك من التصلب والإصرار على مطالبه والتمسك بمواقفه. وبدا بأنه ينظر إلى نفسه كرجل «الأقدار»، وأن له دور «توراتي»، وكان يستعمل الأسماء التوراتية ويكرر الاشارة إلى الرسالات إلى أنبياء الله اليهود. وكانت له معتقدات عميقة تبين بأن عنايته التفصيلية باللغة والأسماء والبنود ستعرقل سلامة سير المباحثات. وكان مرافقوه يحترمونه. وقال بيغن بأن اجتماع كامب ديفيد لم يكن له سابقة في التاريخ، إذ لم تكن هناك لأكثر من الفي سنة اتفاقية بين الشعب اليهودي ومصر. وأصرّ بيغن مراراً أن يطلع الجانب الاسرائيلي على أي مقترحات أميركية قبل عرضها على الجانب المصري. واستند إلى التزام قدمه له الرئيس فورد في هذا الشأن. ومن ناحيته، أكد كارتر لبيغن حرصه على أمن اسرائيل بضمانات ملموسة، وأصر بيغن على أن المستوطنات الاسرائيلية في سيناء ضرورية كحاجز بين غزة ومصر، وحاول أن تكون الأولوية في المفاوضات للتوصل إلى تسوية مع مصر بمفردها، ثم تأتي بعدها مشكلة ما أسماه «جوديا وسماريا». وعلق الرئيس

كارتر في مذكراتـه على هـذه التسمية أن بيغن كـان يقصد أن يعـزز الانطباع بـأن تلك كـانت «الأرض الموعودة التي أعطاها الله ذاته لليهود». وطالب بيغن بنزع السلاح في سيناء وبإبقاء المطارات الثلاثة التي أنشأها الاسرائيليون في سيناء من ثلاث إلى خمس سنوات، على أن يتحول واحـد أو اثنان منهـا إلى مطار مدني يحق لاسرائيل استخدامه. وأعرب عن قبوله بتحويل أحد المطارات الثلاث إلى قاعدة جوية أميركية. ووجـد كارتر أن ذلك يعني أن بيغن كان يريد وجوداً عسكرياً أميركياً في المنطقـة يعزز مطلب اسرائيـل ببقاء المستوطنات في سيناء، فإذا وافق السادات على قاعدة جوية أميركية استثنـاءً للسيادة المصرية على سينـاء، فإنه سيكون من المعقول أن يقدم استثناءً آخر بشأن المستوطنات الاسرائيلية. وذكر كارتر في مـذكراتـه بأن أكثر من نصف وقت اجتماعاته مع بيغن صرف على موضوع المستوطنات وإصرار بيغن على بقاء المستوطنين فيها.

وحاول الرئيس كارتر أن يشرح لبيغن النتائج السيئة التي يتوقـع أن تنشأ عن فشـل المفاوضـات في كامب ديفيد، فقال له بأن نفوذ اسرائيل والولايات المتحدة سيتآكل إذا ظهر للعالم العجـز عن التوصل إلى السلام. ووصف له «الضعف» الكامن في وضع كل من ايران والسعودية ومصر والأردن إذا نشبت حـرب عامة، لأن جميع هذه الدول كانت ضرورية للاستقرار في المنطقة في وجـه الضغوط الـراديكاليـة المتنامية. فشاه إيران كانت لديه مشاكل خطيرة داخل بلاده، والسعودية كـانت مكشوفـة بسبب قلة عـدد سكانهـا وافتقارها إلى قوة عسكرية متطورة، وجلالة الملك حسين كان يتوجب عليه أن يعنى كثيراً بتهـدئة جـيرانه الأقوى منه والسكان الفلسطينيين الكثيرين في بلده، ومصر أصبحت في مركز مكشوف للضغوط السياسية والاقتصادية لأن مبادرة السادات السلمية كانت غير مقبولة من قبل العرب (الاصلاحيين). وأشار كـارتر كذلك إلى تلهف السوفيات عـلى العودة إلى المنطقـة بعد أن أخـرجهم السادات من مصر. ولم يكن كـارتر، حسبما شرح في مذكراته، يمانع في التوصل إلى معاهدة سلام بين اسرائيل ومصر في غياب الـدول العربيـة الأخرى طالما تضمنت العناصر الأساسية بشأن الحقوق الفلسطينية، وتسوية للمشاكـل المتعلقة بـالضفة الغربية، والإجراءات لمعاهدات في المستقبل بين اسرائيل وجاراتها العـربيات. وبـالنسبة إلى مـا نص عليه القرار (٢٤٢) عن عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، وافق بيغن على ذلك مبدئيـاً بشرط أن توضع كلمة «عدواني» قبل كلمة «الحـرب» (بالانكليـزية). وهـذا بالطبـع تلاعب بـالتعابـير ليصبح في الامكان أن تدعي اسرائيل أن استيلاءها على الأرض العربية لم يكن عن طـريق حرب «عـدوانية»، وانمـا نتيجة لحرب دفاعية دافعت فيها اسرائيل عن نفسها ضد العدوان العربي. وبهذه الطريقة حاول بيغن أن يبطـل تطبيق مبدأ عـدم جواز الاستيـلاء على الأرض عن طـريق الحـرب والقـوة الـذي يلـزم اسرائيـل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. كما ادعى أن الاستيلاء على الأراضي في حـرب «دفاعيـة» يعطي الدولة المدافعة (أي اسرائيل حسب ادعائه) حق الاحتفاظ بالأرض المحتلة. وحاول الاستشهاد برأي وارد في أحد كتب القانون الدولي كان يحمله معه في كامب ديفيد. وكانت هناك من اليوم الأول اختلافات حـادة بشأن طبيعة ومعنى «الحكم الـذاتي» للفلسطينيين وعـودتهم إلى أرضهم. وعرض بيغن أن يسمـح للعرب بشراء الأراضي في اسرائيـل إذا أصبحـوا اسرائيليـين. أمـا الاسرائيليـون فيسمـح لهم بشراء الأراضي في الضفة الغربية دون قيد. وأصرّ على بقاء السلطة في يد الحكم العسكـري الاسرائيلي في الضفـة الغربيـة، وأن تتم تسوية مسألة «السيادة» فيما بعد الفترة الانتقالية. كمـا أصر على حـرمان الفلسطينيـين من أي سلطة بالنسبة إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين أو نوعيتهم، أو بالنسبة إلى ما يتعلق بأمن اسرائيـل. وظهر فيما بعد أن الاسرائيليين يحاولون أن يكون لهم حق الفيتـو على أي قـرار ذي شأن يتخـذه الفلسطينيون من خلال «سلطة الحكم الذاتي» الفلسطينية، حتى ولـو كان يتعلق ببنـاء الطرق أو تمـديدات الميـاه على أساس الادعاء بأنها قد تمس بأمن اسرائيل. وسجل كـارتر في مـذكراتـه بأن المبـاحثات مـع بيغن كانت محبطة، فهو كان يكرر حرفياً المواقف الاسرائيلية السابقة.

في اليوم الثاني للمباحثات قال السادات بـأنه يشعـر بمرارة، وأن بيغن صعب ويصعب فهمـه. وأنه ينظـر إلى الماضي القـديم بدلاً من الحـاضر والمستقبل. ولكن كـارتر قـال للسادات بـأن بيغن رجـل شرف

واستقامة وله معتقدات راسخة ويصعب عليه التبدل. وفي الجانب الآخر، أصر السادات على استرجاع كل شبر من أرض مصر والسيادة التامة عليها، وطلب المطلب نفسه بشأن الأرض العربية الأخرى ولكن بتشديد أقل، وقال بأن لسيناء والجولان حدوداً دولية معترفاً بها وكلها لمصر وسوريا. أما الضفة الغربية وقطاع غزة فالسيادة هي للشعب الذي يسكن فيها وليس للأردن أو اسرائيل. وذكر أنه في هذه المرحلة من المفاوضات لا يمكنه التنازل عن أي أراض محتلة لاسرائيل، وانه يجب إعادتها لمصر وسوريا وللفلسطينيين. وكان السادات مقتنعاً بأن بيغن يريد الاحتفاظ بالضفة الغربية. وعندما قدم السادات لكارتر مشروعه المقترح، شعر كارتر (حسب قوله) بشيء من الخوف والفزع، لأن عبارات المشروع حسب رأي كارتر كانت خشنة ومليئة بـ «البلاغة العربية الرنانة» غير المقبولة. فقد وضع مشروع السادات اللوم على اسرائيل بالنسبة إلى الحروب السابقة، وطالب بتعويضات من اسرائيل عن استعمالها للأراضي المحتلة واستخراج البترول من الآبار المصرية. كما طالب بعودة اللاجئين الحرة إلى الضفة الغربية، وانسحاب القوات الاسرائيلية إلى الخطوط السابقة لحرب ١٩٦٧، واعتبار الفلسطينيين «شعباً» خاصاً (ليس مجرد لاجئين)، وتخلي اسرائيل عن القدس الشرقية. ولكن السادات قال لكارتر بعد أن تركه يقرأ نقاط المشروع المقترح بأنه سيقدم له بعض التعديلات المخففة لهذه النقاط، يمكن تبنيها فيما بعد على أساس أنها مقبولة له. وطلب السادات من كارتر أن لا يكشف هذه التساهلات لأي كان حتى لا يحطم قوة السادات التفاوضية التي ستزول إذا كشف موقفه التفاوضي في وقت مبكر من المفاوضات. وكان هذا دليلاً على ثقة السادات بكارتر وربما محاولة لكسبه إلى جانبه ضد بيغن. واستعاد السادات إلى الذاكرة أول لقاء له مع كارتر وقناعته (السادات) بأن بعض أحلام كارتر المتعلقة بالسلام لا يمكن أن تتحقق في زمنه (زمن السادات). أما الآن فهو مستعد لأن يجعل هذه الأحلام تتحقق لأنه أصبح مقتنعاً بأن الشعبين المصري والاسرائيلي ومعظم دول العالم يريدون السلام. وحدد السادات لكارتر ما يمكن قبوله في اتفاقية نهائية. وشعر كارتر بالتفاؤل «لأول مرة» بالتوصل إلى نجاح ملموس بما في ذلك إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين مصر واسرائيل وحدود مفتوحة وتبادل للسفراء والخدمات البريدية والمواصلات والتجارة، وتعديلات طفيفة للحدود في الضفة الغربية، ووضع قوات حفظ السلام في منطقة سيناء. وقال السادات بصراحة بأنه يجب أن لا تكون القدس مقسمة، وأن القواعد العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية يمكن الاحتفاظ بها خلال الفترة الانتقالية فقط قبل تقرير أمر «السيادة» في الضفة، مع احتمال تمديد بقائها أكثر من ذلك إذا وجد حينها بأنه يستطيع أن يثق بالقادة الاسرائيليين، وكان شرطه لهذا التمديد أن تلتزم اسرائيل بأن تسحب قواتها، وأن تنهي حكمها العسكري في وقت وظروف محددة يتم اتخاذ قرار بشأنها. وقبل السادات أن يستمر في التفاوض وفي تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها إلى أن يصبح جلالة الملك حسين «مستعداً للقيام بواجبه». ولاحظ الرئيس كارتر بأن السادات لم يكن يعتمد على مساعديه في كامب ديفيد ويفضل التباحث مع كارتر بمفرده. أما بيغن القوي فكان يعتمد على أعضاء وفده بكثافة. وسجل كارتر في مذكراته أن السادات كان أكثر تجاوباً في المفاوضات من معاونيه، أما بيغن فكان أشد صلابة من دايان ووايزمان وباراك الذين أظهروا ميلاً أكبر لحل المشاكل. وكان بيغن يسمح لأعضاء وفده بالاجتماع بالسادات على انفراد، وكان وايزمان أقربهم إلى قلب السادات. وكان بيغن عادة يقاطع حديث المفاوضين الآخرين رغم تمسكه بقواعد اللياقة عموماً.

تبين للرئيس كارتر بأن بيغن يحاور للوصول إلى اتفاقية بشأن سيناء، ولكي يحتفظ بالضفة الغربية، ولأن يتفادى القضية الفلسطينية رغم أنه كان يزعم بأنه لا يسعى لعقد اتفاقية جزئية مع مصر فقط. وكان كارتر يعارض ذلك، خصوصاً وأن السادات أعلن بأنه لن يوقع على اتفاقية تقتصر على سيناء قبل التوصل إلى اتفاقية بشأن الضفة الغربية. وانزعج بيغن من مقترحات السادات. وفي اليوم الثاني للمفاوضات قال بيغن إن مقترحات السادات تبدو وكأنها شروط دولة منتصرة تفرض السلام على دولة منهزمة، وأنها ليست صالحة كأساس للمفاوضات، وأصر بيغن على أن كلمة فلسطيني لا تقتصر على العرب في فلسطين واللاجئين الفلسطينيين، وانما تشمل اليهود: «اليهود أيضاً فلسطينيون». وزعم بيغن

أن قطاع غزة أرض «مفتتحة بالقوة» من قبل المصريين، وأجابه كارتر بأن مصر لا تطلب السيادة عليها. وادعى بيغن أن هناك إجماعاً قومياً في اسرائيل على بقاء المستوطنات في سيناء إلى الأبد. ولقد تبين فيما بعد أن هذه المسألة ستكون أصعب معضلة في المفاوضات، وشعر كارتر بأن بيغن سيقبل «تنازلات» كثيرة في سيناء مقابل بقاء اسرائيل في الضفة الغربية. واشتد النقاش بين الرجلين حول تعديلات الخطوط في الضفة الغربية، وأصر كارتر على التزام اسرائيل بمبدأ الانسحاب دون تحديد مداه. وأكد بأن استمرار الاحتلال الاسرائيلي وحرمان الفلسطينيين من حقوق المواطنة الأساسية هو أمر غير مقبول للعالم، ومخالف للمبادىء التي كانت دائماً جزءاً من التعاليم والمعتقدات اليهودية عن التحرر من اضطهاد الآخرين وعن الحرية لجميع البشر. وعندما تساءل دايان عن وضع الضفة الغربية وحقوق اليهود فيها، وعن احتمال قيام دولة فلسطينية من جراء «الحكم الذاتي»، وعن الخطر على اسرائيل من هجوم من الأردن، شعر كارتر بغيظ شديد وكاد يصرخ، وطلب أن تحدد اسرائيل مطالبها الأمنية وقال بأن المشكلة الصعبة ستكون الأمور التي لا ترتبط بأمن اسرائيل وليس الخاصة بأمنها. وطلب كارتر كذلك أن يمنحه الجانب الاسرائيلي الثقة كوسيط، وقال بأنه من السخف التحدث عن اكتساح الأردن لاسرائيل، وأن الجانب الاسرائيلي يراوغ معه مثلما يراوغ مع العرب. واتهم كارتر بيغن بأنه يريد الاحتفاظ بالضفة الغربية وأنه يستخدم فكرة «الحكم الذاتي» ذريعة وحيلة. فاستاء بيغن. ثم أشار كارتر إلى تضحية السادات عندما قدم مبادرته، وأوضح أن سيناء منزوعة السلاح واتفاقية موقعة من مصر ستحمي أمن وسلامة اسرائيل في العالم العربي والمجموعة العالمية حتى بعد أن يذهب السادات وكارتر كقادة. وطلب من بيغن أن لا يفوت فرصة السلام. ولكن بيغن لم يبدل موقفه وتصلبه وأصر على أن يسحب السادات مقترحاته. ولكن بعد مشاورات بالعبرية مع مرافقيه اكتفى برفض المقترحات على اعتبار أنها «غير مقبولة» دون الإصرار على سحبها.

كانت المفاوضات تجري في معظم الأحيان بين كارتر وكل من السادات وبيغن على انفراد ومع أعضاء من وفديهما. ولعدة أيام نفر السادات من بيغن ولم يجتمع به أو يتحدث معه. وكان كارتر يقوم بدور «ساعي البريد» والوسيط والحكم والمقرب لوجهات النظر بين الفريقين وللصياغات المختلف عليها. وفي مجابهة بين السادات وبيغن في حضور كارتر أصر السادات على موقفه قائلاً: «الأمن لاسرائيل ـ نعم ـ الأرض: لا.»، وأضاف بأنه أعطى لاسرائيل ما كانت تطلبه على مدى ثلاثين سنة وهو:

> «الاعتراف الكامل ـ لا مقاطعة عربية ـ أمن بضمانات ـ حرية المرور في السويس ومضايق تيران ـ ونهاية دائمة لحالة الحرب والاقتتال».

وهدد السادات بإنهاء المفاوضات إذا أصر بيغن على الاحتفاظ بالأرض. وقال السادات ان اسرائيل والأردن لا تستطيعان أن تدعيا حق السيادة على الضفة الغربية، وأن تقرير المصير لسكانها هو المقياس الوحيد للسيادة عليها، وأن تقرير المصير يؤدي في النهاية إلى دولة فلسطينية، وأنه يرى ان هذه الدولة يجب أن لا تكون مستقلة، ولا يجب أن يكون لها قوات حربية:

> «بل يجب ان تكون مرتبطة باسرائيل او بالأردن ـ وانه يفضل ان ترتبط بالأردن».

هذا ما سجله كارتر في كتاب مذكراته.

استمرت المفاوضات دون أن يمنح الجانب الاسرائيلي ثقته للرئيس كارتر، ولم يكشف عن رغباته الحقيقية النهائية أو النقاط التي يمكن التوصل إلى حلٍّ وسط بشأنها، وكان الوقت يستهلك بسبب إصرار بيغن ورفاقه على اختيار واستبدال الكلمات وتحديد معانيها. كان كارتر يضطر دائماً لاستعمال القاموس. وكان أعضاء الوفد الاسرائيلي يتحلقون حوله للتثبت من معاني الكلمات والكلمات البديلة مثل: هل تنسحب اسرائيل (Out of) مناطق معينة أو تنسحب (into) معسكرات حربية ـ ما معنى autonomy ـ minor modification - authority - Palestine people - devolution - Self rule ensure, insure or guarantee وهكذا. ولم يدخل المصريون أبداً في مثل هذه التفاصيل عن المعاني وحدودها مع كارتر. ورغم كل هذا، فإن الرئيس كارتر أكد أن بيغن اضافة إليه وإلى السادات كان يريد السلام، وكذلك شعبا مصر

واسرائيل، وأنهم لم يرغبوا في أن تفشل المفاوضات والجهود في كامب ديفيد التي كانت محط أنظار العالم. وكان كل من السادات وبيغن ينظر إلى نفسه كـ «رجل الأقدار»، وأنه «يمسك مستقبل أمته بيديه». وحاول كارتر أن يقنع السادات بأن بيغن «رجل شريف وصلب» وأنه متجاوب بالمقارنة مع القادة الاسرائيليين الذين سبقوه، وأنه ينطلق من تصور «بأن سيطرته على سيناء أتت من حروب لم تبدأها اسرائيل»، وأنه يريد بـ «اخلاص» بقاء المستوطنات في سيناء، وأن أحد أهدافه من وراء ذلك عزل غزة عن سيناء بحيث تقف المستوطنات حاجزاً بينهما. ولكن كارتر قال للسادات بأنه ما دام قد قبل بأن لا يضع قوات كبيرة شرق الممرات في سيناء تهدد اسرائيل فلا مبرر لمشروع بيغن للاحتفاظ بالمستوطنات، وأن بيغن يعرف بأن الجانب الأميركي لا يتفق معه بشأن المستوطنات، ولكنه يتمسك بمطلبه لانه «من المؤلم له جداً أن يبدل موقفه».

وذكر السادات لكارتر بأن وايزمان كان قد قال له في القدس بأن أهمية بقاء مستوطنات سيناء هي فقط لمنع اعتبار ازالتها سابقة تستخدم لإزالة المستوطنات في الجولان والضفة الغربية. وفي كامب ديفيد شرح عضو الوفد الاسرائيلي أهارون باراك بأن المستوطنات هي ذريعة لدخول القوات الاسرائيلية إلى سيناء بحجة حماية المستوطنين، وهي في الحقيقة لحماية اسرائيل إذا حرك السادات أو أدخل القوات المصرية شرق الممرات. وقال السادات بأن الاسرائيليين حثوا مصر على إقصاء أميركا عن أي مباحثات. وأنهم يريدون الضفة الغربية ومستعدون أن يعيدوا لمصر سيناء مقابلها. كما وأنهم تجاهلوا تماماً «مبادرتي العظيمة». وفي الواقع قدم السادات تنازلات بالنسبة إلى الضفة الغربية، وان لم تكن هذه التنازلات من ناحية المبدأ، فإنها كانت من ناحية التوقيت والتسويف في الالتزام بالحلول وفي بقاء السلطة بيد اسرائيل وفي تعديلات الحدود وبقاء المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية.

في مفاوضات كامب ديفيد، تنبه بيغن إلى أن السادات كان يسعى إلى التقرب من كارتر والاتفاق معه ثم مواجهة الجانب الاسرائيلي المستفرد. وطلب بيغن من كارتر أن تكون هناك اتفاقيتان في كامب ديفيد: الاتفاقية الأهم بين الولايات المتحدة واسرائيل، والثانية لها أهمية ثانوية وإن كانت خطيرة بين اسرائيل ومصر، وأن الاتفاقية الأولى يجب أن تأتي أولاً. وكان بيغن يريد أن يعرف العالم بأنه لم تكن هناك خلافات جدية بين اسرائيل وأميركا. واستفاد كارتر من محاولة السادات أن يكتسب صداقته ومن استعداده لأن يرضيه بالتساهل في مواقفه وفي تقديم التنازلات. وذكر كارتر أن اهتمام السادات وبيغن في اكتسابه كل واحد إلى طرفه زاد مركزه وتأثيره قوة عليهما. والواقع أن هذا التأثير لم يظهر تساهلاً من جانب بيغن، مثلما كان الحال مع السادات الذي كان يراعي رغبات كارتر ويتفادى احراجه أو فشله ولو على حساب الحقوق والمصالح العربية. وكانت العلاقة بين السادات وبيغن سيئة، ويذكر كارتر بأنهما كثيراً ما اعترفا بعدم وجود احترام متبادل بينهما، وهذا يذكرنا بخطأ قول السادات في البحث عن الذات بأنه لم يبق بعد حرب ١٩٧٣ بين مصر واسرائيل سوى الاحترام المتبادل.

حاول الرئيس كارتر أن يلين من تصلب بيغن، فأكد له أن العرب لا يستطيعون الهجوم على اسرائيل بنجاح دون مصر بعد أن توقع اتفاقية مع اسرائيل، وأن هذا في حد ذاته، ضمانة لسلامة اسرائيل، وأن السادات مستعد لأن يواصل التفاوض حتى إذا رفض جلالة الملك حسين المشاركة في المفاوضات، وقال كارتر:

«إن السادات تلقى رسالة من الملك تقول بأنه سيكون مستعداً للمشاركة في الاتفاقية إذا كانت مقبولة له».

وعرض الرئيس كارتر المقترحات التي بلورها على بيغن، ولكن هذا أصر على أن الحرب التي خاضتها اسرائيل كانت دفاعية تعطيها حق الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، ولذلك لا ينطبق عليها مبدأ عدم شرعية الاستيلاء على الأرض بالحرب العدوانية. كما أصر بيغن على عدم الإشارة إلى القرار (٢٤٢) في الاتفاقية أو أي إشارة تقريباً للمسألة الفلسطينية. وجادله الرئيس كارتر بحدة واستغرق الجدل ساعات. وكان واضحاً للرئيس الأميركي أن الاسرائيليين يريدون «زرع» الضفة الغربية بالاسرائيليين بحجة المحافظة على الأمن العام، ويريدون أن يكون لهم حق الفيتو على أي قرارات قد يتخذها السكان الفلسطينيون (سلطة الحكم الذاتي المزعوم) بشأن أي أمر. وقال كارتر للفريق الاسرائيلي بأن ما يريدون أن يفعلوه هو

أن يجعلوا الضفة الغربية جزءاً من اسرائيل. وادعى بيغن بأنهم يريدون الاحتفاظ بحق الفيتو ولكنهم لا ينوون استخدامه، وأجابه كارتر بأنه لن يقبل أي عربي يحترم نفسه بذلك، وأن ذلك يبدو مثل ذريعة...

«أننا نتحدث عن حكم ذاتي كامل ـ سيطرة ذاتية. انكم لا تعطونهم الحكم الذاتي إذا كان لكم أن تصدقوا على قوانينهم وأن يكون لكم حق استخدام الفيتو على قراراتهم وابقاء حاكم عسكري».

وأجاب بيغن بأن «الحكم الذاتي» لا يعني «السيادة»، فأجابه كارتر بقوله: لو كنت عربياً لفضلت الاحتلال الاسرائيلي الحالي على اقتراحك هذا. ثم انصب الجميع على القواميس لاستجلاء معاني «الحكم الذاتي» و «الاستقلال» و «السيادة» و «الحقوق». ثم وعد كارتر بأنه سيحاول أن يقتصر حق المشاركة في التفاوض على سكان الضفة وقطاع غزة الدائمين وليس جميع الفلسطينيين. والرئيس كارتر الذي قدم للجانب المغتصب هذا الوعد الذي يحرم ملايين الفلسطينيين من حقوقهم، هو الرئيس الأميركي الذي ادعى أن أساس سياسته العالمية هو الدفاع عن حقوق الانسان ومراعاة المبادىء الأخلاقية وأنه مهتم ومعني بصورة إيجابية بحقوق الفلسطينيين وتوفير نوع من الكيان الوطني لهم. وطلب بيغن أن يأتي في نص الاتفاقية أن القدس «عاصمة اسرائيل»، واعترض كارتر على ذلك وقال لدايان بعد الاجتماع وهما يسيران نحو مقر كارتر في كوخ (أسبن) بأن بيغن «غير معقول وعقبة في طريق التقدم»، وأنه (كارتر) أصبحت لديه شكوك بشأن التزام بيغن الحقيقي في التوصل إلى اتفاقية وبمعاهدة سلام تتبعها. (مذكرات كارتر).

خلال مباحثات كامب ديفيد كشف كارتر عن اتجاهات وأفكار أميركية لإعطاء مصر دوراً في الشرق الأوسط، بالتنسيق والتعاون مع أميركا في إطار خططها، وكذلك لاحتواء ما سمي بالتوسع والخطر الشيوعي السوفياتي. فلقد عبر الرئيس الأميركي للسادات عن قلقه بشأن التطورات في الشرق الأوسط ومناطق الخليج بسبب (الخطر) السوفياتي «في اليمن الجنوبي وأفغانستان والحبشة وليبيا والعراق وسوريا»، وقال له بأنه من الضروري أن يحول هو والسادات نفوذهما نحو تسوية هذه المشاكل بدلاً من حصر اهتمامهما بصورة مستمرة في التركيز على النزاع الاسرائيلي ـ المصري دون غيره. وأنه من الضروري أن يحرز النجاح في كامب ديفيد لتحقيق هذه الغاية. وشرح كارتر للسادات بأن هذا النجاح سيسمح بسحب القوات المصرية المنتشرة على قناة السويس والمتطلعة نحو اسرائيل. كما وأن النجاح في كامب ديفيد يعطي دفعة لسعي عام نحو السلام، فإن لمصر خمسة ألوية تجابه اسرائيل، وأن معاهدة سلام معها ستحرر هذه القوات من مواقعها، فتجعل أصدقاء السادات في السودان والسعودية، وكذلك أعداءه المحتملين في ليبيا والحبشة يعرفون بوجود هذه القدرة الجديدة لمصر لأن تتصرف عسكرياً إذا لزم الأمر. ومن الواضح أن كارتر كان يريد أن يقنع السادات بأن (الخطر) السوفياتي الشيوعي أهم بكثير من خطر اسرائيل على مصر والعرب. وكان يريده أن يتعايش مع اسرائيل وان كانت ترفض إعادة الأرض العربية إلى أصحابها وأن تعود الحقوق الفلسطينية. ولا بد أن كارتر كان يأمل أن ينجح في إغراء السادات بدور يشبع حبه للعظمة الجوفاء والمظهر الإعلامي. وفي اجتماع آخر استمع فيه الرئيس كارتر إلى شرح وزير الخارجية المصري للمواقف ونقاط النزاع، توسع الرئيس كارتر في فكرة التحالف أو التعاون الأميركي ـ المصري عندما قال:

«شكراً يا سيادة الوزير سنفكر فيما قلت بعين الاعتبار، ولكني أكرر إذا كانت مصر واسرائيل والولايات المتحدة معاً في جانب واحد فلن تجرؤ قوة من خارج المنطقة أو من داخلها على التصدي لهم»[1].

وهكذا ضم الرئيس كارتر مصر ليس إلى أميركا فقط بل وإلى اسرائيل، وليس ضد السوفيات فقط بل ضد الدول العربية والأمة العربية. وذكر محمد ابراهيم كامل في مذكراته **السلام الضائع**:

«ونظرت فزعاً إلى الرئيس السادات علّه يتدارك الأمر ويعلق على هذه الفكرة الخطيرة، ولكنه كان سابحاً في ملكوته يشد غليونه، أو لعله آثر الالتزام بحكمة القرود الصينية الثلاثة (أنا لا أرى ولا اسمع ولا أتكلم). وانتهى الاجتماع وخامرني شعور بأن أموراً كثيرة تجري في الخفاء بين كارتر والسادات، وأن علي أن أعد نفسي لمفاجآت الأرجح أنها ستكون غير سارة»[2].

ويذكر الرئيس كارتر في كتاب مذكراته بأن السادات تأثر بما قاله له، ولكنه ارتد بسرعة إلى ما يشغل

باله من أن اسرائيل لن تفاوض بحسن نية، وأنها لا تنـوي توقيـع اتفاقيـة. ومن أن الولايـات المتحدة في سعيها لتحقيق اتفاقية سلام كانت تقدم في معالجتها لمطالب اسرائيل مقترحات تبعد العالم العربي وتضع وتداً بين مصر وأميركا رغم أفضل جهوده وجهودي.

تحديات ومخاوف في كامب ديفيد. وخرافات حسن التهامي

خلال ايام اجتماعات كامب ديفيد، كانت هناك توترات ومجابهات وتحديات وتصرفـات تمس الكرامـة ومخاوف على السلامة الشخصيـة ويأس من النجـاح. وكان هنـاك حسن التهامي عضـو الوفـد المصري صـاحب المعتقدات والتخيـلات الخرافيـة المضحكة التي تثـير في النفس بعض الأسف والألم لأنـه كـان مسؤولاً عربياً. ففي كتابه عن **السلام الضائع**، يذكر محمد ابـراهيم كامـل بأن التهـامي كان عضـواً في الجمعية السرية التي كان السادات من أعضائها، وأنه كان قد نبذ حياة متحررة صاخبة ولجـأ إلى الدين والتصوف، وأنه كان المندوب الذي أعد لقاء السادات مع بيريز في النمسا تحت غطاء اجتماع الاتحـادات الاشتراكية. وفي النمسا اجتمع به محمد ابـراهيم كامـل لأول مرة خـلال زيارة السـادات لها في تمـوز/ يوليو، وظل التهامي:

«يروي قصصاً عن بطولاته وجساراته تتضمن اعمالاً خارقة لا يصدقها العقل، ولكنه كان يرويها بتاكيد وثقة لا تقبل المناقشة. وكان حديثه رغم ما فيه من مبالغات وجنـوح إلى الخيال ظـريفاً مسليـاً على غـرار الف ليلة وليلة»[٣].

وفي خلال رحلة بالطائرة للاستجمام في منطقة بحيرات قرب سالزبورغ، جاء ذكر دايان الـذي لم يكن السادات يحبه، فإذا بالتهامي يقول بأنه:

«يعتقد أن دايان هـو المسيح الكـذاب الذي تنبـأت التوراة بظهـوره، وأنه قـد واجهه بـذلك عنـدما قـابله في المغرب»[٤].

وتدخل السادات وطلب منه عدم إثارة هذا الموضـوع، ولم يكن محمد ابراهيم كامل يعرف حتى ذلـك الوقت:

«أنه سبق المبادرة اجتماع بين حسن التهامي وموشي دايان في المغرب بترتيب من الملك الحسن الثاني»[٥].

وعلى العشاء مع محمد ابراهيم كامل، انطلق التهامي يروي قصصه ومغامراتـه، وقال بـأنه تعمق في دراسة الديانة اليهودية، وأنه أتيح له الاطلاع عـلى وثائق ومخطـوطات قـديمة من بينهـا وثيقة «لا يعـرف بأمرها احد فيما عدا قلة من احبار اليهود»[٦]، وتعتبر سريـة بشكل مطلق. وتقـول الوثيقـة ان اليهود سيعيشـون مشتتين مدة تزيد على ألفي سنة، ثم يعودون إلى القدس لكي يذبحوا. وشرح التهـامي ذلك بقـوله ان الله غضب على اليهود فحكم عليهم بالخروج من القدس والعيش في المنفى مشردين في أنحاء الأرض، فتظلموا إلى الله واسترحموه وأظهروا توبتهم والتمسوا الغفران:

«وآية ذلك ان يعودوا إلى القدس ارض الميعاد على أن يذبحوا بعدها، وبذلك يكـونون قـد تطهروا من آثـامهم وتابوا عن معصيتهم لله وازالوا غضبه ونالوا عفوه».

واستطرد التهامي يقول بأنه ظل يوالي البحث والتقصي، فذهب إلى انكلترا وقابل كبار الأحبـار اليهود فيها، وأنهم دهشوا وذعروا عندما عرفوا باطلاعه على الوثيقـة السرية الخطـيرة، وفي النهايـة اعتقدوا أن مجيئه إليهم هو إشارة إلهية وطلبوا منه أن يعود إليهم بعد ستة أشهر. فعاد إليهم بعد ستة أشهر:

«فقالوا له انهم تداولوا في الأمر وان ما جاء في الوثيقة صحيح، ورجوه أن يعطيهم مهلة مدتهـا خمس سنوات حتى يرتبوا أمورهم».

وهنا توقف التهامي ونظر إلى ساعته وقام وانصرف. وضحك محمد ابراهيم كامل ومدير مكتبـه أحمد ماهر الذي كان معه على العشاء وعلق في كتابه:

«وليصدق القارىء أو لا يصدق ولكن هذه القصة كانت السند المستتر لبعض الاقتراحات التي ترددت في فكر السادات بعد ذلـك بشهرين أثنـاء مؤتمر القمـة الثلاثي في كامب ديفيد بخصـوص حل مشكلـة القدس كمـا سأروي في حينه»[٧].

وفي اليوم التالي، التقى التهامي بمحمد ابراهيم كامـل وتطرق حـديثه معـه إلى الاجتماع الثـلاثي في

لندن (قلعة ليدز) وقال له انه يعرف دايان جيداً وأضاف:

«عندما تقابله إذا لاحظت أنه يراوغ في الحديث معك فما عليك إلّا أن تقبض يدك اليمنى وأنت تنظر إليه ثم ترفعها أمام وجهه وتفرد أصابعك أمام وجهه وأنت تصيح «يا تهامي»، وستجد انه سيعود إلى رشده على الفور. وبذلك تستطيع التفاهم معه»[٨].

وفي كامب ديفيد كان التهامي:

«لا يكل ولا يمل من ترديد وجوب استعادة القدس العربية من بين براثن اسرائيل».

وفي جلسة بين السادات ومحمد ابراهيم كامل وحسن التهامي قال السادات فجأة:

«انه سيكون شيئاً عظيماً حقاً لو استطعنا تنفيذ فكرة الميل المربع»[٩].

وعندما استعلم محمد ابراهيم كامل عن الميل المربع أجاب التهامي:

«أن تنسحب اسرائيل من مساحة ميل مربع من القدس ونرفع عليها علماً عربياً او اسلامياً».

غير أن السادات والتهامي لم يفسرا «سر هذا الميل المربع ولا منطقه». ولا كيفية تحديد خطوطه ومواقعها. وبقي الميل المربع سراً غامضاً على الوزير المصري، ولكنه استنتج أن الأمر من بنات أفكار التهامي الذي قال للسادات:

«فقط ارجوك يا ريس أن تكون عند اتفاقنا بتعييني حاكماً عاماً على القدس [الميل المربع]. فأنا لم اطلب منك في حياتي شيئاً، وليس لي مطلب آخر فهذا هو حلم حياتي الذي أدعو الله ان يحققه قبل مماتي».

وتمتم السادات بشيء لم يفهمه محمد ابراهيم كامل. ولعل التهامي كان يريد أن يكون شاهداً على تحقيق ما نسبه للوثيقة السرية عن نهاية اليهود في القدس، تكفيراً عن ذنبهم ولينالوا غفران إلههم. وكان التهامي يقوم بجولات مجهولة في كامب ديفيد، وما أن يعود منها حتى يسترسل في التحدث إلى أعضاء الوفد المصري في استراحة وزير الخارجية عن آخر أخباره، فيقول مثلاً:

«ان موشي دايان قد وافقه منذ ساعة على عودة القدس إلى العرب، ثم يتكلم عن التصوف وعن تفسير الاحلام، وينتقل إلى القصص والروايات، ويحكي كيف حل مشكلة المسلمين في الفيليبين، وكيف استطاع ان يؤجل قيام الثورة في الملايو لمدة ثلاث سنوات»[١٠].

وكيف عالج نفسه من سم دس له في الطعام في احدى زياراته لبعض الدول العربية باستعمال ترياق يحمله معه دائماً. وكانت أحاديث وادعاءات التهامي الخيالية تضحك أعضاء الوفد المصري، وتخفف من التوتر والقلق الذي كان يثيره جو المفاوضات والتصلب الاسرائيلي. ولكن لم يكن من المضحك أن التهامي وقف بين الاسرائيليين في قاعة الطعام العامة في كامب ديفيد يتحدث إليهم ويناقشهم ويقول لهم بأنه يستطيع «أن يوقف قلبه عن الحركة إلى اي وقت يشاء»، وأنهم عند العشاء أحضروا له طبيب بيغن الخاص ليناقشه علمياً بشأن وقف قلبه. ولم يذكر محمد ابراهيم كامل ما تم بعد ذلك أو مدى استهزاء الاسرائيليين بالتهامي.

في كامب ديفيد كان الجدل يحتد أحياناً بين الرئيس كارتر ومناحيم بيغن. وقد ذكر الرئيس الأميركي في مذكراته بأنه قال لبيغن في احدى المقابلات أن موقفه يمثل شعب اسرائيل بصورة أفضل من موقف بيغن. وأنه في اجتماع منفرد في مقر كارتر جرى بينهما حوار «حار وكريه» وقف كارتر محتداً في ايماءة لبيغن لأن يخرج، وأنه اتهمه بأنه كان قابلاً لأن يتخلى عن السلام مع عدوه الوحيد القوي (مصر)، وعن التجارة الحرة والاعتراف الدبلوماسي مع مصر، وحق الملاحة من دون عائق في الممرات الدولية، وقبول العرب لقدس غير مقسمة وأمن دائم لاسرائيل وفناء العالم، كل هذا فقط لإبقاء عدد قليل من المستوطنين غير الشرعيين على أرض مصرية. وفي احد الاجتماعات وصل الأمر بين الرئيس الأميركي وبيغن إلى حد التحدي والتهديد. فلقد ذكر محمد كامل في مذكراته عن **السلام الضائع** نقلاً عن عيزر وايزمان، أن بيغن أظهر شراسة عند بحث مبدأ «عدم جواز احتلال الأراضي بالحرب والقوة». وقال لكارتر بأنه لن يقبل هذه العبارة. وأجابه كارتر:

«السيد رئيس الوزراء: أن هذا ليس هو رأي السادات فقط ولكنه ايضاً راي امريكا وسيتعين عليك ان تقبله. وكانت الساعة قد قاربت الثالثة صباحاً. وزم كارتر على شفتيه ولم يستطع أن يخفي غضبه اكثر من ذلك،

فاطبق بيده على الأوراق التي أمامه وألقى بالقلم الرصاص من يده وعيناه الزرقاوان تتوهجان بـالغضب وقال ثانية، وكأنه يكرر الكلمات لنفسه، أنه ينبغي عليك أن تقبل».

ورد بيغن على تهديد الرئيس الأميركي بحزم قائلاً: «السيد الرئيس: أرجوك لا تهديدات»[١١].

ويصف محمد كامل رد بيغن بأنه لم يكن رداً استعطافياً متخاذلاً، وانما كان تهديداً يـرد به عـلى تهديد كارتر. وأن التهديد الذي رد به بيغن كان يستند إلى قدرة بيغن على إفشال مباحثات كامب ديفيـد، فتعود معظم مسؤولية الفشل على سمعة كارتر ومكانته السياسية، وإلى قرب الانتخابات للكـونغرس، وإلى اتفاقية (بنما) ومشروع كارتر للطاقة، اللذين كان الرئيس الأميركي يحتاج لموافقة الكـونغرس عليهمـا، وفي الكونغرس أنصار اسرائيل. ثم كانت هناك انتخـابات الـرئاسـة بعد ذلـك التي كان كـارتر ينـوي خوض غمارها. وكان هناك اللوبي الاسرائيلي وأنصار اسرائيل في الكـونغرس والإدارة والإعـلام. وبهذه الأسلحة والضغوط وبالتصلب مقابل تساهلات السادات كان بيغن يجابه كارتر ولا يتراجع عن تصلبه وتعنته.

في الجانب المصري كان هناك توتر في نفس السادات وبينه وبين وزير خارجيتـه محمد كـامل. وكـان وزير الخارجية يتضايق وينـزعج جـداً من تقلبات السـادات وانفراده في اللقـاءات مع كـارتر وفي اتخـاذ القرارات وتقديم التساهلات، كان السادات يهاجم الأردن لرفضه الانضمام إلى محادثات السلام أو قبول الدور الذي كـان يرسم لـه دون موافقتـه، ودون أن تلتزم اسرائيـل ولو من حيث المبـدأ بالانسحـاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان يقول بأنـه إذا رفض جلالـة الملك حسـين المشاركـة في تسويـات كامب ديفيد، فإنه هو سيقوم بدور الأردن، وعنـدما حـذره وزير خـارجيته من مغبـة التورط في هـذا الدور ومن الاصطدام بمنظمة التحرير الفلسطينية:

«أجاب السادات بعنجهية: سأرسل قوات مصرية إلى الضفة الغربية وأنا أعلم أنه قد يقتل عدد من أفرادهـا، ولكنهم سيقتلون عشرة من أفراد المنظمة مقابل كل مصري يقتل»[١٢].

وذكّره وزير خـارجيته بـأن العدو هـو اسرائيل وليس المنظمـة والشعب الفلسطيني. ولكن يبدو بـأن السادات كان يعادي المنظمة وجلالة الملك حسين.ولم يتورع عن مهاجمتهما خلال زيارته للنمسا في تموز/ يوليو ١٩٧٨. وهاجم جلالة الملك حسـين أمام المستشـار كرايسكي في حفـل عشاء حضره رئيس البـرلمان النمساوي وزوجته، وويلي براندت وزوجته. فدافع كرايسكي وبراندت عن جلالة الملك وأثنيا على شجاعته وذكائه، وأظهرا تفهماً للظروف الصعبة التي تحيط بـالأردن.وفي النمساتهجم السـادات على السيـد ياسر عرفات وسوريا وزعم للدكتور فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة (في ذلك الوقت) الذي كان يزور بلده في إجازة، بأن سوريا تريد ضم لبنان، وأنها تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية مائة بالمائة. وقال كذلك:

«عرفات يرسل لي سراً كي أترك له مكاناً حتى ينضم إلى المفاوضات، وأنا أعتزم اشراك أهالي الضفة الغربيـة وبعض العناصر المعتدلة في منظمة التحرير مثل خالد الحسن وغيره، ولكني لم أخبرهم بذلك حتى يحين الوقت المناسب. فإن أعدى أعداء الفلسطينيين هم قادتهم»[١٣].

وأننا نرى بأنه ليس من الخطأ أن نعتقد بأن هذه الأقوال والمزاعم التي صدرت عن السادات لقـادة عـالميين وأمـين عام الأمم المتحـدة، تضر بالقضـايا العـربية وتقلل من تقديـرهم للقادة العـرب بمن فيهم السادات. ومن كامب ديفيد اتصل السادات بجلالة الملك حسين وأعلمه بأن المفاوضات كانت صعبة، وأن بيغن متمسك بـ «أفكاره الخيالية». ولكنه (السادات) سيصبر من أجل خاطر كارتر «الذي يبذل جهوداً جبارة للتقريب بين مواقف الطرفين». وذكر السادات أنه سيزور الملك الحسن في المغـرب في طريق العـودة، وطلب من جلالة الملك حسين أن يلقاه هناك. واعتذر جلالة الملك عن تلبيـة طلب السادات. وحسب تحليـلات محمد كامل وحديثه مع الرئيس كارتر في كامب ديفيد، يبدو أن السادات الذي كان يشتم السوفيات ويـنـدد بهم ويبدي استعداده للتصدي للنفوذ السوفياتي، ولمساندة الحكومات والنظم التي تدور في فلك أميركا ليدخل مثلها «إلى قلب الولايات المتحدة والحصول على بركتها وتـأييدهـا ومعونـاتها وسـلاحها»[١٤]. كـان مقتنعاً بـأن المملكة العربية السعودية التي كانت مرتبطة بأميركا من أجل أمنها كانت لا تستطيع أن تخالف أوامر أميركـا أو مشورتها. وأن جلالة الملك حسين:

«بدوره ـ بالإضافة إلى ارتباطاته بالولايات المتحدة ـ فهو لا يستطيع الا أن ينفذ ما تشير بـه عليه السعـودية

لاعتماده عليها إلى حد كبير في حل مشاكل الأردن المالية والاقتصادية»[١٥].

ولكن الواقع أثبت أن السادات تبع رغبات أميركا على حساب القضية الفلسطينية، وأن جلالة الملك حسين والسعودية لم يقبلا الدعوة والضغوط للمشاركة في تسويات كامب ديفيد المجحفة، التي لم تحقق السلام وتركت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي.

كان الانفعال والتوتر يثوران في نفس وزير الخارجية محمد كامل من جراء تساهلات السادات، ومن جراء محاولاته أن يثنيه عن قبول المواقف الاسرائيلية التي كان الجانب الأميركي يعارضها، ثم يعود ويتبناها ويقنع السادات بقبولها بعد تعديلات تبقيها في مصلحة اسرائيل. كان ذلك يحدث رغم أن بعض الأفكار والمقترحات الأميركية التي عرضت كانت في رأي وزير الخارجية المصري:

«تشكل قاعدة طيبة يمكن لنا البناء عليها وتطويرها. وفي يقيني أن الروح التي أوعزت للفريق الأميركي ـ المشكل من رجال وزارة الخارجية الأمريكية ـ بهذه الأفكار، كانت تحدوها النوايا الحسنة والرغبة الصادقة في تحقيق تسوية عادلة شاملة، آخذة في الاعتبار معقولية الموقف المصري وعدالته، واستناده إلى المبادىء والقرارات الدولية التي تحكم النزاع من ناحية، والحفاظ على المصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الثانية، دون أن يخل ذلك بأمن اسرائيل. إلاّ أن هذه الأفكار لم تلبث أن تحطمت وتناثرت وتشوهت عندما اصطدمت بالإصرار الاسرائيلي على التوسع من جانب، وتعارضت مع طموحات كارتر ونائبه مونديل بالنسبة لمستقبلهما السياسي الشخصي من الجانب الآخر»[١٦].

وفي مقابل توترات وزير الخارجية المصرية وقلقه من تنازلات السادات ونقاشه المتكرر معه، كانت هناك انفعالات السادات وتوتراته الشديدة، فلقد تبين أن الاسرائيليين استغلوا التشبث بمستوطنات سيناء ومطاراتها، التي قال دايان انها أصعب من قضية الضفة، لكي يرغموه على التخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة والحقوق الفلسطينية، وشعر بأن مبادرته ستنهار وتفشل، وفي كلمات محمد كامل:

«كانت قد مضت عشرة أيام على بداية المؤتمر دون أن تبدو بادرة أمل في التوصل إلى شيء، وكانت أعصاب السادات قد بدأت تهتز وصبره أوشك على النفاذ، والقلق والخوف يستبدان به من جراء جمود الموقف الاسرائيلي الذي كلما اصطدم به الرئيس كارتر ـ الشريك الكامل ـ عاد مهرولاً إليه ملتمساً عونه في الحيلولة دون فشل المؤتمر، ومستغيثاً به في انقاذ مستقبله السياسي من الضياع الذي يتوقف على ابداء السادات شيئاً من المرونة والكرم في هذه النقطة او تلك. ولم يكن يغيب عن بال السادات أن المؤتمر لا يمكن أن يستمر أكثر من ذلك كثيراً، وان احتمالات تحقيق آماله قد تلاشت، وأن لحظة مواجهة الحقيقة قد حانت»[١٧].

وبلغت توترات السادات درجة من الحدة أنه خلال حديث عادي في مقره مع وزير خارجيته وحسن التهامي وحسن كامل وبطرس غالي والسفير أشرف غربال، انفجر السادات فجأة وصاح بصوت عال:

«وماذا أفعل إذا كان وزير خارجيتي يظن أني أهبل»[١٨].

ولم يجد محمد كامل ما يقوله من شدة المفاجأة التي لم يكن لها مبرر ظاهر في تلك الجلسة العادية، وصاح السادات من جديد «اتفضلوا اخرجوا برة كلكم» وأعاد هذه العبارة مرتين. وقام الجميع وخرجوا في سكون باستثناء محمد كامل الذي أغلق الباب وراءهم، وعاد إلى السادات وسأله بصوت عال غاضب كيف يسمح لنفسه بأن يقول ما قال:

«وكيف تطردني خارج الغرفة. أتظن أن تعيينك لي وزيراً للخارجية يخولك ذلك؟ سأترك هذا المنصب بمجرد عودتنا إلى القاهرة وفي ستين داهية».

ويقول محمد كامل انه استدار ليخرج ولكن السادات استوقفه وقال له:

«تعال اجلس. ماذا جرى لك يا محمد. الا تشعر بما أنا فيه؟ وإذا لم تتحملني أنت فمن الذي يفعل؟».

ثم اعتذر السادات قائلاً:

«أنا آسف. اعصابنا جميعاً متوترة بسبب هذا السجن اللعين. لماذا لا تجلس؟».

وأجاب محمد كامل:

«لا سأتركك تستريح فنحن في منتصف الليل وأنا ارغب في المشي قليلاً».

ويقول محمد كامل كذلك بأنه شعر بالإشفاق على السادات، ولكنه قال له بأنه لا يقبل منه أن يخاطبه بهذا الشكل[١٩].

هل قبل السادات دور كويسلنج
أو وجهته التكنولوجيا الأميركية مغناطيسياً

في اليوم التالي، بلغ أعضاء الوفد المصري بأن يستعدوا لمغادرة كامب ديفيد، وأن السادات سيغادر كامب ديفيد إلى واشنطن ظهر اليوم نفسه. وقال السادات لوزير خارجيته بأنه قرر أن ينسحب من كامب ديفيد، وأنه سيسافر إلى واشنطن ليجتمع بلجنة الشؤون الخارجية الأميركية في الكونغرس، وأنه سيعقد بعد ذلك مؤتمر صحفياً ويتحدث في التلفزيون ليشرح ما حدث ويعود بعد ذلك إلى مصر. وعندما سأله محمد كامل عن أسباب هذا القرار المفاجيء، قال السادات بأن التفاهم مع بيغن مستحيل، وأنه يتلاعب بكارتر المسكين ويريد «أن نوقع على ما يروق له ونترك الباقي للمستقبل». وقال السادات انه قرر أن لا يوقع على أي شيء في كامب ديفيد مع الرئيس كارتر، حتى لا يصبح ما يوقع عليه أساساً للتفاوض فيما بعد ويخضع بدوره للمساومة. ويذكر محمد كامل في السلام الضائع:

«وبدا لي أن السبب في ثورة السادات وتفكيره في مغادرة كامب ديفيد، هو أنه ادرك انه قدم تنازلات كثيرة بالنسبة للضفة الغربية وغزة تحت الحاح الرئيس الأميركي، واستجابة لوعوده المعسولة في تحقيق تسوية شاملة في النهاية. ثم تبين له أن صديقه والشريك الكامل قد عجز تماماً عن استخلاص اي مقابل لما تنازل عنه من مناحيم بيجن،وأفاق على الواقع المزري الأليم وهو أنه حتى سيناء ليس هناك ما يضمن له أن يستعيدها خالية من المستوطنات والمطارات، فيكون بذلك قد خيب آمال المصريين بعد أن خسر العرب وخرج من المولد صفر اليدين»[٢٠].

وعندما أخبر السادات وزير الخارجية فانس بقراره، نصحه فانس أن يرجع عنه لأنه سيحرج الرئيس كارتر بقراره ولن يكسب شيئاً، وستكون اسرائيل المستفيد الوحيد. ثم جاء الرئيس كارتر وأدخله السادات إلى صالون مقره بمفرده وانصرف الآخرون، وبعد نصف ساعة استدعى السادات أعضاء الوفد المصري إلى مقره فوجدوه «منتعشاً تبدو عليه دلائل السرور والفخر». وقال لأعضاء الوفد:

«إن الرئيس كارتر رجل عظيم وذو ذكاء خارق. لقد حل المشكلة ببساطة شديدة وأراحني تماماً... لقد قال لي اني استطيع أن أعلق الالتزام بأي اتفاق نوقع عليه على موافقة المؤسسات الدستورية في مصر، أي مجلس الشعب عندنا والكنيست في اسرائيل، بحيث إذا رفضاه كلاهما أو احدهما فإن جميع ما اشتمل عليه الاتفاق من التزامات على الجانبين يسقط ويصبح غير ملزم لنا في اية مفاوضات مستقبلية».

وعندما قال محمد كامل بأن المهم ما هو الاتفاق الذي سنوقع عليه أجاب السادات:

«سأوقع على أي شيء يقترحه الرئيس الأميركي كارتر دون ان اقراه».

وعندما قال له محمد كامل:

«ولماذا يا ريس توقع عليه دون أن تقراه؟ إذا أعجبنا فعلنا وإلا فلا نوقع».

«وهب السادات واقفاً وقال بصوت ملؤه التحدي: بل سأوقع عليه دون أن اقراه. واستدار وغادر التراس إلى داخل استراحته»[٢١].

وفي بعد ظهر اليوم نفسه كان محمد كامل مستغرقاً في التفكير في تقلبات وتصرفات الرئيس السادات، وقال لنفسه:

«بأن مثل هذا الشخص لو كان رب عائلة صغيرة لسارعت بالحجز عليه، فما البال وهو رئيس مصر يتحكم في مصائر اربعين مليون من البشر. هل هو بهذه البلاهة أو هل اصابه الجنون»[٢٢].

وفي وسط هذه الأفكار، استدعاه السادات إلى مقره وأظهر له ورقة من صفحة واحدة بخط كارتر وعليها الحرفين الأولين من اسم الرئيس الأميركي في ذيلها، وطلب منه أن يقرأها ليتبين منها:

«النتائج السريعة الممتازة التي حققها موقفه القوي مع فانس وكارتر في الصباح».

وقرأ محمد ابراهيم كامل ما كتبه كارتر على الورقة، فوجده يقول بأن كل جانب في المفاوضات أبدى وجهة نظره وأنه (كارتر) استوعب ذلك تماماً، ولذلك فلقد قرر انهاء المؤتمر يوم الأحد القادم الموافق ١٧ أيلول/ سبتمبر وأنه يدعو الطرفين المصري والاسرائيلي لإبداء ملاحظاتهما النهائية على الصياغة الأخيرة

للمشروع الأميركي الذي سيقدم لهما بعد الظهر، على أن تعطى له في موعد أقصاه السبت ١٦ أيلول/ سبتمبر. ثم يقدم الرئيس كارتر مشروعه لإطار السلام للتوقيع عليه من جانب الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن وهو شخصياً بوصفه شاهداً على الاتفاقية. كان السادات يبدو معتزاً جداً بهذه «الوثيقة»، وطلب من وزيره أن يثق به، وعندما صارحه محمد كامل في حضور الدكتور أسامة الباز بأن المهم هو ما سيتضمنه مشروع كارتر وأن الورقة لا قيمة لها على الاطلاق، خطف السادات الورقة بسرعة:

«وهو يصيح: بل هي وثيقة خطيرة وبخط يد كارتر نفسه وسأخذها معي وأحفظها في خزانتي السرية في مصر حتى يحين الوقت المناسب»[٢٣].

وتساءل محمد كامل في ذهنه وأفكاره عما إذا كان السادات يستخف بعقله أم هو فعلاً يعتقد بأنها وثيقة هامة، أو هل السادات بكامل قواه العقلية، وهل أصيب بانهيار عصبي، أو كان يمثل مشهداً دراماتيكياً، ثم استأذن وانصرف. وفكر الوزير المصري بالاستقالة إذ كان قد وصل إلى قناعة عبر عنها في القسم الأول من كتابه عن السلام الضائع بالعبارات التالية: بأنه مع مرور الوقت وتوالي الأحداث والملاحظات وصل إلى يقيني بأن السلسلة الطويلة من اللقاءات الثنائية التي كان السادات يجريها، كانت من أخطر المؤثرات التي أدت إلى تآكل مركزه وتدهوره، وأنه عندما عبر بوابة كامب ديفيد كان:

«مفلساً عارياً مكبلاً لا يملك حراكاً بسبب ما انفلت له لسانه داخل الغرف المغلقة من تنازلات وتجاوزات وتعهدات الواحد بعد الآخر وفي لقاء وراء لقاء، حتى كتّف نفسه وبدد ما كان معه من ارصدة، وكانت النتيجة أنه لم يجد أمامه مفراً من التوقيع على إشهار إفلاس مبادرته».

وفي كامب ديفيد تبين لمحمد كامل بأن:

«المشكلة ليست في الموقف الاسرائيلي المتشدد ولا في الخضوع الأمريكي لاسرائيل، وانما المشكلة الحقيقية في الرئيس السادات نفسه، فقد استسلم للرئيس كارتر تماماً الذي استسلم بدوره لمناحيم بيغن، وأن أي اتفاقية ستبرم في نهاية الأمر على هذا الأساس ستكون كارثة على مصر وعلى الشعب الفلسطيني وعلى الأمة العربية جميعاً. وقد حرت تماماً في تفسير مراميه وسلوكه وتصرفاته غير المفهومة، وانتهى تفكيري إلى أنه اما أن يكون في حالة انهيار تام سلبه ارادته، أو أن تكون التكنولوجيا الأمريكية قد نجحت في السيطرة عليه وتوجيهه مغناطيسياً، واما أن يكون قد أصيب بالجنون والعمى معاً أو ـ وهو الاحتمال الاكثر ايلاماً ـ أن يكون قد قبل أن يلعب دور كويسلنج في منطقة الشرق الأوسط، واختار ـ ويعلم الله منذ متى ـ أن يكون عامل الولايات المتحدة في الانجراف بمصر نحو الانضمام إلى حلف استراتيجي أمريكي اسرائيلي مصري»[٢٤].

ويذكر محمد كامل أنه ظل ساهراً تلك الليلة لا يقدر على النوم وهو يفكر في مصير مصر والعرب وفلسطين، وفي دولة صهيون التي يمكن أن تهيمن على المنطقة وتشبع طمعها وجشعها في ثرواتها وتمزيقها، وأضاف:

«وتهاجمني كوابيس بشعة وأرى صوراً ومشاهد مما قرات أو سمعت عما تفعله ادارة المخابرات المركزية الأمريكية ومنظمة الموساد الاسرائيلية. ماذا لو تخلصوا مني بشكل أو بآخر تحت ستار حادث عارض أو زعم مرض مفاجىء».

وفي الصباح، ذهب الوزير إلى السادات وبين له نواقص المشروع الأميركي الأخير، فدافع السادات عن المشروع وقال إن نجاح مباحثات كامب ديفيد سيؤدي إلى نجاح كارتر في انتخابات الرئاسة المقبلة، حسبما قال له الرئيس الأميركي الذي أكد له مساندته. وقال السادات لوزير خارجيته:

«انك لا تعلم شيئاً عن العرب. اسألني أنا. انهم لو تركوا وشأنهم فلن يحلوا أو يربطوا. وسيظل الاحتلال الاسرائيلي قائماً إلى أن ينتهي إلى التهام الأراضي العربية المحتلة، دون أن يحرك العرب ساكناً غير الجعجعة واطلاق الشعارات الفارغة كما فعلوا منذ البداية، ولن يجمعوا على حل ابداً»[٢٥].

وذكره محمد كامل بأن العرب حققوا «تضامناً وتكاتفاً عظيماً» معه في حرب ١٩٧٣ وبعدها، وأن الذي أفسد هذا التضامن زيارات كيسنجر «وتوقيع اتفاقية فصل الاشتباك الثانية في سيناء بين مصر واسرائيل». ورفض السادات أن يعترف، بأنه انما يقبل بصلح منفرد، ورفض أن يتراجع وقال لمحمد كامل:

«ماذا جرى لك؟ أتريد أن أتعرض لشماتة الاتحاد السوفييتي وحافظ الأسد والقذافي فيقولون: إن ما أدعوه على مبادرتي منذ البداية من أنها كانت ترمي إلى حل منفرد كان صحيحاً؟».

وأضاف السادات لوزير خارجيته:

«كيف يكون صلحاً منفرداً إذا كنت سأظل ملتزماً بأن أقدم بدور في الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية وحتى تحل القضية الفلسطينية من جميع وجوهها؟ وما معنى أن أبقي سيناء تحت السيطرة الاسرائيلية حتى تحل المشكلة الفلسطينية لتغمرها اسرائيل بمستوطنات جديدة يوماً بعد يوم. أليس هذا من الغباء؟ انك تتكلم لانك لا تعرف شيئاً عن أحوال مصر الداخلية. لقد ترك لي عبد الناصر تركة مثقلة بالهموم والمشاكل. وان أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية في غاية السوء، وكل مرافق البلد منهارة، ولن تستطيع مصر ان تخرج من احوالها المتردية إلّا إذا حصلت على السلام وكرست كل مواردها للتنمية. وعندئذ ستكون مصر في مركز أقوى لمساعدة الفلسطينيين في حل مشكلتهم»[٣٦].

كانت الضفة الغربية وقطاع غزة الثمن الذي رفض عبد الناصر أن يدفعه التزاماً بقوميته العربية، ولكن السادات اختار دفع هذا الثمن لاسترداد سيناء للسيادة المصرية الناقصة. وأثبتت الأيام أن مشاكل مصر الداخلية المتردية لم يحلها سلامه مع اسرائيل، وإن مصر لم تصبح في مركز أقوى لمساعدة الفلسطينيين. وقدم محمد ابراهيم كامل استقالته فقبلها السادات وطلب منه أن يبقيها سرا بعض الوقت، وعرض عليه منصب سفير فاعتذر، ولم يحضر مراسم توقيع اتفاقات كامب ديفيد وعاد إلى مصر. وقبل أن يسافر وفي كامب ديفيد، إستدعاه السادات إلى مقره ورحب به أمام أعضاء الوفد المصري، وأثناء الحديث قال أحد الحاضرين:

«إن الشيء الذي سيثير معارضة الفلسطينيين هو أن عبارة تقرير المصير في الاتفاقية قد وضعت بشكل غامض غير مباشر. فقال الرئيس السادات -لم يكن ذلك. فقد قال لي الرئيس كارتر ان هذه العبارة ستفقده كرسي الرئاسة». (It would cost me my chair)[٣٧].

ويذكر محمد كامل بأنه لم يستطع أن يلجم لسانه وقال بصوت مرتفع منفعل:

«أهذا هو رئيس أقوى دولة في العالم؟ أهذا هو القديس الذي كان يدعي ان الدفاع عن حقوق الانسان والمبادىء والقيم هو محور سياسته؟ أنه ابن كذا وابن كذا.. أمن أجل أن يظل رئيساً لأمريكا ثماني سنوات بدلاً من أربع يضحي بمصير شعب بأكمله؟ يا له من تافه حقير»[٣٨].

ويعتقد محمد كامل أن السادات أحس بأن عباراته لم تكن موجهة إلى كارتر فقط وإنما إليه أيضاً. وأنه لو كان أمامه سكين لأغمده (السادات) في صدره (صدر محمد كامل). ولكن يبدو أن السادات كان حريصاً على أن تظل الاستقالة سراً، فتمالك نفسه وقهقه بصوت عميق وقال:

«اصلك انت يا محمد مش سياسي»».

فأجابه محمد كامل:

«إذا كانت هذه هي السياسة فإنه يشرفني الّا اكون سياسياً».

«ونهض السادات وانصرف الجمع»[٣٩].

كارتر يعزز الحراسة على السادات في الرابعة صباحاً

لم يكن محمد كامل الوحيد في كامب ديفيد الذي ثارت في تخيلاته احتمالات الاغتيال يقوم بها رجال الاستخبارات الأميركية أو الموساد الاسرائيلي. فإن الرئيس كارتر نفسه كان عرضة للقلق والمخاوف لا على نفسه ولكن على حياة انور السادات داخل كامب ديفيد، ولم يكن خوفه من هذين المصدرين وانما من الفريق المصري في كامب ديفيد. فقد وجد بأن الدكتور أسامة الباز كان أكثر المصريين المتفاوضين تشدداً، وأن ما يقبل به الباز كان يقبله المفاوضون المصريون، ولكن المجال كان متاحاً لأن يلجأ كارتر إلى السادات كلما اختلف مع الباز. وذكر كارتر أن الباز وباراك كانا صائغي وثائق نابغين وعلى طلاقة بالانكليزية، وكانا يفهمان الفروق الدقيقة بين معاني العبارات الصعبة التي كان المتفاوضون يتعاملون بها. ويذكر محمد كامل بأن الباز كان يخبره عن التنازلات التي كان السادات يوافق عليها في اجتماعاته المنفردة مع كارتر وايزمان. وكان الباز يحاول تداركها في الصياغة، ويصطدم أحياناً بالرئيس كارتر بعنف، وكان كارتر يقول بأن هذا ليس ما وافق عليه الرئيس السادات فيجيبه الباز بأن تلك هي تعليمات السادات الحرفية وأنه ينفذها. ويذكر الرئيس كارتر في كتاب مذكراته بأن أسامة الباز قال في نقاش معه مرة، بأن موقف

مصر هو أن اسرائيل يجب أن لا تكون طرفاً في القرارات الخاصة بعودة اللاجئين إلى الضفة الغربية، فغضب كاتر واتهم الباز بخداعه وبخيانة السادات، وأراد أن ينهي الاجتماع فاقنعه فانس بأن يبقى لبضعة دقائق حتى إنهاء الجلسة. وأراد كارتر أن يقابل السادات حالاً، ولكن المصريين أخبروه بأن السادات قد ذهب إلى فراشه. وقلق كارتر تلك الليلة ولم يستطع النوم على غير عادته حتى في الأزمات، وكان سبب قلقه خوفه على السادات وسلامته. فقد ذكر في كتاب مذكراته: كنا نعالج مواضيع عاطفية جداً للعرب، وكان واضحاً أن بعض مستشاريه (السادات) الأكثر تشدداً كانوا ملتزمين بعمق بأهداف منظمة التحرير الفلسطينية وجماعات متطرفة أخرى. كان السادات يصنع قرارات كانوا يعارضونها بشدة، ولم أستطع أن أنسى النقاش الحاد الذي شاهدته على شرفة مقر السادات (في كامب ديفيد). وتذكر كارتر «مغالطة» الباز في عرض آراء رئيسه السادات وادعائه بأنه ينطق باسم مصر، حتى دون أن يكون قد بحث المسألة موضوع البحث مع السادات. وأنه عندما طلب أن يقابل السادات في تلك الليلة أخبره مساعدو السادات بأنه آوى إلى فراشه مبكراً على غير عادته وأنه لا يمكن إزعاجه. وروى كارتر كيف أنه نهض حوالى الرابعة صباحاً وتحدث مع رجال الأمن السري وبريجنسكي، وطلب تعزيز الحراسة واليقظة حول مقر السادات. وتبين فيما بعد بأنه لم يكن هناك أساس لمخاوف الرئيس كارتر. وعندما شاهد السادات في النهار بخير شعر بالارتياح الشديد، ولكنه لم يحدثه عن مخاوفه في الليل والصباح الباكر.

عندما أبلغ فانس الرئيس كارتر بعزم السادات على ترك كامب ديفيد، وأنه ومساعديه حزموا أمتعتهم وأنه يريد طائرة حوامة تنقله إلى واشنطن، طارت آماله في رحيل منسق من كامب ديفيد. كان كارتر يعلم بأن المباحثات أوشكت أن تفشل، وكان قد اتفق مع مساعديه على اعداد قائمة بمواضيع النقاش ونقاط الخلاف حتى لا تضيع الجهود التي بذلت في الوصول إليها وحصرها وتحديدها. وطلب إعداد خطاب يلقيه في الكونغرس يشرح فيه ما حاولوا تحقيقه في كامب ديفيد وأسباب عدم النجاح. وكان يريد أن يعلم العالم بأنه والمفاوضين حاولوا أن ينجحوا. ومر كارتر بلحظة وجدها فظيعة وأخذ يتمعن في النتائج. انفصام بينه وبين السادات وتأثير نتائج هذا الانفصام على أميركا وعلى ميزان القوى في الشرق الأوسط. وتصور كاتر في مخيلته التحالف النهائي لمعظم الدول العربية مع الاتحاد السوفياتي الذي ربما انضمت إليه مصر بعد مرور بضعة أشهر. ويذكر كارتر أنه قال لفانس ان أفضل ما يمكن أن يفعله الجانب الأميركي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه هو رفض توقيع أي وثيقة مع أي من مصر واسرائيل، والاكتفاء بإنهاء المحادثات والإعلان «بأننا بذلنا أفضل جهدنا وفشلنا». وعندما بقي كارتر لوحده في المكتبة الصغيرة التي جرت فيها معظم المفاوضات، ذهب إلى النافذة وتطلع نحو جبال (كاتوكتين) وصلى بحرارة مدة بضع دقائق لأن يجد (الجميع) السلام بطريقة ما، ثم ذهب إلى مقر السادات وانفرد به عن الآخرين وحدثه عن النتائج السيئة التي ستتبع قراره بإنهاء المحادثات ومغادرة كامب ديفيد، فسيظهر بأنه تراجع علناً عن التزاماته وسيؤذي سمعته كـ «أبرز صانع سلام في العالم»، ويكون قد اعترف بفشل زيارته الشهيرة للقدس، وسيضر بعلاقة أميركا بمصر وينقض وعوده لكارتر وستقع عليه مسؤولية الفشل. وعرض كارتر للسادات الخط المتوقع لسير تحالفات مصر وصداقاتها، فمن الولايات المتحدة ستتجه إلى الدول العربية المعتدلة ثم المتطرفة، ومن هناك إلى الاتحاد السوفياتي، وقال كارتر للسادات بأن ذلك سيضر بواحدة من أغلى ممتلكاته وهي صداقته للسادات والثقة المتبادلة بينهما. وكان السادات يعلم بأن كارتر كان يعني ما قاله له. ثم طلب كارتر من السادات أن يبقى في كامب ديفيد يوماً أو يومين آخرين. فتمنع السادات وشرح سبب قراره بالانسحاب من كامب ديفيد، وقال بأن دايان قال له بأن الاسرائيليين لن يوقعوا أي اتفاقات، وأن مستشاريه حذروه من توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة بمفردها خوفاً من أن يستغل الاسرائيليون ما يوافق عليه كبداية لمفاوضات في المستقبل، دون أن يكونوا قد الزموا انفسهم بشيء. وعندما طمأن كارتر السادات بأنه سيكون هناك تفاهم كامل بأنه إذا رفضت أي دولة أي جزء من الاتفاقات فلن تبقى أي مقترحات فيها قائمة وتعطل كلها. وقف السادات صامتاً لوقت طويل ثم نظر إلى كارتر وقال: إذا أعطيتني هذا التصريح فسأبقى معك للنهاية. ويذكر كارتر في مذكراته أن السادات صدق في وعده، ولكن

لم تقم هناك ضرورة أبداً لإعطائه مثل هذا التصريح، وأبلغ كارتر عدداً من مساعديه بما حدث وتعاهدوا على كتمان الأمر. وعاد السادات واستمرت المفاوضات في كامب ديفيد.

في اليوم التالي، عرض الرئيس كارتر مشروع الاتفاقية الخاصة بسيناء، ثم نصوص مشروع اتفاقية اطار السلام الشامل، وفعل الشيء نفسه مع بيغن ودايان وباراك. ولكي يقنع الاسرائيليين بالموافقة عليهما حاول أن يظهر لهم بأن الاختلافات الباقية بينهم وبين المصريين كانت قليلة، ورغم ذلك جادل بيغن وتمنع وكان يشكو من الضغط عليه ويستعمل كلمات وتعابير مثل: «انذار نهائي» أو «طلبات متمادية» و «انتحار سياسي» زعم انه تعرض لها. ولكنه في النهاية قبل أن يعرض السؤال التالي على الكنيست خلال أسبوعين: «إذا تم التوصل إلى اتفاق على جميع المشاكل المتعلقة بسيناء هل سيسحب المستوطنون؟»، ولكنه رفض أن يلتزم بالحياد عند عرض هذا السؤال على الكنيست، ووعد أن يرفع الالتزام الحزبي عن أعضاء حزبه عند التصويت عليه بحيث يصوتون كأفراد مستقلين بما في ذلك الوزراء. وتم الاتفاق على عدم بناء مستوطنات جديدة بعد توقيع إطار السلام، وعلى أن يجري حل مسألة المستوطنات الاضافية من قبل الأطراف خلال المفاوضات بشأن الضفة الغربية. وكان الاتفاق يقضي بأن يرسل بيغن إلى الرئيس كارتر رسالة عن الالتزام بتجميد المستوطنات. ويؤكد الرئيس كارتر بأن مذكراته المدونة واضحة في أن بيغن وعد بأن يستمر تجميد المفاوضات حتى نهاية المفاوضات، وأن فانس يؤيد تفسيره لما تقرر. ويأتي هذا التأكيد رداً على بيغن الذي أنكر وعده فيما بعد، وادعى أنه وعد بوقف بناء المستوطنات لمدة ثلاثة أشهر فقط. وبالفعل، فإن سايروس فانس في مذكراته **خيارات صعبة** يؤيد ما قاله الرئيس كارتر بوضوح، وذكر بأن بيغن كان:

«قاطعاً بأنه لا يستطيع الدخول في اتفاق مع السادات يحد من حق اسرائيل في مواصلة المستوطنات في الضفة الغربية. وفي النهاية قال بيغن إنه مستعد لأن يعطي الرئيس كارتر خطاباً منفصلاً يقرر ان اسرائيل لن تقيم مستوطنات جديدة إلى أن تكتمل مفاوضات الحكم الذاتي. وعلى هذا الأساس وافقنا على أن نسقط من مسودة الاتفاق الشامل صيغتنا المقترحة حول تعليق الاستيطان»[٣٠].

وأعدت صيغة الخطاب الذي سيعطيه بيغن لكارتر، ولكن حدث تأخير في توقيعه من قبل بيغن بسبب الانهماك في بحث مسألة القدس التي أصر بيغن أنها غير قابلة للتفاوض، ورفض رفع أي علم عربي أو اسلامي فيها قائلاً لفانس:

«انه تدنيس للمقدسات أن يقترح أن يرفع أي علم على قدس الأقداس، وأنه إذا الححنا على المسألة فسوف يغادر كامب ديفد فوراً»[٣١].

وتقرر أخيراً إسقاط ذكر القدس من اتفاقية السلام الشامل على أساس أن يحدد كل طرف موقفه منها في كتاب ملحق. وبالنسبة إلى تجميد المستوطنات، رفض بيغن فيما بعد توقيع الكتاب المتفق عليه مع الرئيس كارتر منكراً وعده. وهكذا تتعامل اسرائيل مع أميركا. ويذكر الرئيس كارتر أن بيغن كذب عليه، أو على الأقل غالط وموّه عندما نقل إليه أن السادات وافق معه على صياغة لبيغن بشأن التصويت في الكنيست على مسألة مستوطنات سيناء، وقال كارتر بأن ادعاء بيغن لم يكن صحيحاً بشهادة باراك الذي كان قد سمع ما قاله السادات لبيغن.

توجهت الوفود الثلاثة من كامب ديفيد إلى البيت الأبيض في واشنطن، حيث جرى حفل التوقيع على اتفاقات ووثائق كامب ديفيد. وذكر كارتر في مذكراته أنه شعر لأول مرة بالفرح لمغادرة كامب ديفيد ليعود إلى البيت الأبيض ومهامه فيه. وعندما حمل سوندرز وثائق اتفاقيتي كامب ديفيد ووضعهما على الطاولة مشيراً إلى مواقع التواقيع، أعادها إليه الرئيس كارتر وقال بلهجة «صارمة» ان اتفاقية اطار السلام في الشرق الأوسط يجب أن توضع على الطاولة وتوقع قبل اتفاقية إطار السلام مع مصر، وقال بأن الرئيس السادات أصر على ذلك. ووصف سوندرز هذا التصرف في كتابه **الجدران الأخرى**: بأنه كان رمزاً دراماتيكياً للتمسك بالسلام الشامل، وأن معاهدة السلام النهائية بين مصر واسرائيل سيتم التفاوض عليها فقط في إطار سلام شامل، وأنها ليست معاهدة انفرادية. وفي خطابه في حفل التوقيع على وثائق كامب ديفيد أثنى الرئيس كارتر على السادات وبيغن، ثم أثنى السادات في خطابه على الرئيس كارتر لما

بذله من «جهد شجاع»، ولأنه وفى بوعده بأن يكون «شريكاً كاملاً» في مسيرة السلام. وعندما تكلم بيغن أثنى على الرئيس كارتر وقال بأنه يجب أن يسمي لقاء كامب ديفيد «مؤتمر جيمي كارتر» لما بذله من «جهود شجاعة وجبارة». ووصف هذه الجهود بأنها تفوق:

«حسب تجربتي التاريخية العمل والجهد الشاق الذي بذله أجدادنا عندما بنوا الأهرامات في مصر».

وادعاء بيغن هذا بالنسبة إلى الذين اختبروا الشره والجشع الصهيونيين يدعو إلى التصور بأن اليهود القدماء هم بناة أهرام مصر، وهو تسجيل لحَقٍّ مؤجل لليهود في ملكية الأهرامات المصرية، أو على الأقل في جزء من الدخل السياحي المصري المتأتي من السياح الذين يزورون الأهرام من مختلف أنحاء العالم. وفي غرفته بالفندق شاهد وزير الخارجية السابق محمد كامل على شاشة التلفزيون مقعده الخالي في حقل التوقيع[٣٢]. كما شاهد أنور السادات وهو يعانق بيغن: بـ «حرارة وشغف واقبال». وتذكر قول السادات له من أيام قليلة بأن بيغن «أحط وأخس عدو». أما الرئيس كارتر فقد قال في مذكراته بأنه والسادات وبيغن شعروا:

«لعدة ساعات بفورة النشوة والفخر والرضا الواحد نحو الآخر بسبب نجاحنا غير المتوقع. لم تكن لدينا فكرة في ذلك الوقت عن مدى بعد المسافة التي بقي علينا أن نقطعها».

اعتبرت بعض الاستنتاجات في أميركا اتفاقات كامب ديفيد أكثر المبادرات الأميركية نجاحاً في السنوات الأخيرة، وأفضل إنجاز سياسي للرئيس كارتر رغم أنه لم يكن كافياً ليتيح له النجاح في الانتخابات الرئاسية عندما تغلب عليه رونالد ريغان. وكان بعض المسؤولين وكتاب السياسة الأميركيين يدللون على نجاح قمة كامب ديفيد بقولهم أن اتفاقاتها ما زالت قائمة ونافذة حتى بعد أن رحل السادات عن الدنيا، وأنها أزالت خطر الحرب بالتزام مصر بالسلام وبالحلول السلمية، وان بقية الدول العربية لا تستطيع أن تحارب دون مصر. ومما لا شك فيه أن هذا القول فيه الكثير من الصحة، فقد تحقق نجاح وسلام في كامب ديفيد هو نجاح وسلام بيغن واسرائيل وكذلك أميركا إلى المدى الذي توافقت فيه رغباتها مع أطماع ونيات ومخططات اسرائيل. أما القول بأن اتفاقات كامب ديفيد حققت السلام بين العرب واسرائيل فقول لا يستند إلى الحقيقة، وهي أن قضية فلسطين والجولان ولبنان وتقرير المصير لم تحل، وبقي الاحتلال الاسرائيلي الذي لا يمكن أن يقبله العرب، كما لا يمكن أن تظل مصر العربية والشقيقة الكبرى معزولة عن الدول العربية ومتخلية أو محرومة من دورها القيادي العربي مع بقية الدول العربية المناضلة.

في كامب ديفيد كان الرئيس كارتر متأثراً بعدة عوامل دفعته إلى دخول كامب ديفيد ومتابعة جهوده فيه للتوصل إلى تسوية بين مصر واسرائيل،شملت بقدرالإمكان القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان يحثه على الاندفاع في مساعيه طموحه لأن ينجح في تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي الذي استعصى على من سبقوه من الرؤساء وغيرهم. وقيل إن الرئيس كارتر كان حقيقة يشعر بالتعاطف مع الشعب الفلسطيني الذي حرم من موطنه وحقوقه وتحمل الآلام والمآسي. وكان كارتر يعنى بتدعيم السادات وتعزيز مركز مصر واجتذاب الدول العربية (المعتدلة) وخصوصاً السعودية إلى جانب السادات. وبما أنه كان يريد إبعاد السوفيات ونفوذهم عن منطقة الشرق الأوسط، فإنه رغب في أن تكون اتفاقات كامب ديفيد مرضية للعرب قدر الإمكان حتى لا يدفعهم اليأس إلى الجانب السوفياتي. وبطبيعة الأمر، كان كارتر يسعى للنجاح في كامب ديفيد لتدعيم مركزه السياسي، خصوصاً وأن الفشل بعد الجهد المكثف في خلوة كامب ديفيد كان سيلحق به ضرراً سياسياً وشخصياً كبيراً. وفي مقابل هذه الدوافع والاعتبارات، كان كارتر يواجه تصلباً وخداعاً اسرائيلياً عززته تساهلات السادات الذي كان يلجأ إليه الرئيس كارتر كلما وجد بيغن يسد الطريق في وجهه. وكان كارتر مقيداً بتخوفه من اللوبي الاسرائيلي والضغوط الاسرائيلية ومن مؤيدي اسرائيل في الكونغرس وفي الأحزاب والإعلام الأميركي. وكان يحتاج لأصوات أعضاء الكونغرس لتأييد سياساته المحلية والدولية بشأن معاهدة بناما ومشروع الطاقة. ويريد أن يكسب أكبر قدر من التأييد لحزبه في انتخابات الكونغرس المقبلة ومن بعدها الانتخابات الرئاسية. وفي

كل هذا كان كارتر يخشى أن يعادي مجموعات القوى الاسرائيلية وانصارها، ويتعرض لضغوط حزبه عليه ليسترضي هذه القوى بغض النظر عن الحقوق العربية والعدالة وحقوق الإنسان التي كان ينادي بها من أول عهده. وفي النهاية، أظهرت قمة كامب ديفيد مدى قوة تأثير رئيس الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه كشفت عن الكوابح والقيود التي كانت تضعف رئيس الدولة الأميركية العظمى. وأنه عندما هدد هذا الرئيس رئيس وزراء اسرائيل وهي الدولة الصغيرة المحتاجة التابعة لأميركا، فإن الرئيس الصهيوني كان واثقاً من قدرة اسرائيل على التحدي ورد عليه مهدداً محذراً أن لا يلجأ للتهديد. واضافة إلى كل هذا، كانت هناك معتقدات كارتر الدينية التي ربطت في وجدانه ومفاهيمه الأرض العربية المقدسة بتاريخ اليهود، إلى درجة ربما تكون قد حجبت عن يقينه ووجدانه أن الصهيونية ودولة اسرائيل هما عقيدة وكيان يقومان في الدرجة الأولى على نيات وغايات استعمارية وعلى إنكار حقوق أصحاب الأرض، بل وعلى تشريدهم وذبحهم واغتصاب وطنهم لغرس جماعات غريبة أجنبية لم تكن لآبائهم وأجدادهم أي صلة تاريخية بالأرض المقدسة. ولسنا ندري إذا كان من السذاجة أن نتساءل كيف يتقبل أمثال الرئيس كارتر الذي يعلن احترامه للمبادىء الانسانية وحقوق الانسان وحقوق الشعب الفلسطيني المعتدى عليه وحقه في تقرير مصيره، ما زعم ولا يزال يزعم من أن (الكتاب المقدس) والاعتبارات الإنسانية تقضي بتوطين اليهود في الأرض المقدسة، بزعم أنهم كانوا ضحايا (المحرقة) النازية التي أججت نيرانها المزعومة الأكاذيب والمبالغات الصهيونية وضحايا الاضطهاد الأوروبي، ويزعم حنينهم إلى القدس الموعودة، وكل ذلك في الوقت الذي ثبت فيه بصورة واضحة لا لبس فيها بأن توطين اليهود لم يتم ولا يمكن أن يتم إلّا بتشريد مئات الألوف من العرب خارج أرضهم ووطنهم، وتعريضهم للمذابح والقصف الوحشي والاغتيالات، إضافة إلى العدوان على الدول العربية المجاورة واحتلال أراضيها والسعي الخبيث إلى تفرقتها وتجزئتها لجعلها ضعيفة ذليلة خانعة.

كان السادات يأمل ويسعى أن تكون الولايات المتحدة «شريكاً كاملاً» في كامب ديفيد لتضغط بقوتها، وتستخدم نفوذها وهيبتها للضغط على اسرائيل التابعة لها والمحتاجة إليها. وسعى السادات لأن يكون الرئيس كارتر إلى جانبه في جبهة واحدة مقابل اسرائيل. ولكن مجرى الأمور في كامب ديفيد أظهر أن الولايات المتحدة شاركت في المفاوضات بدور كبير كان معظمه لمصلحة اسرائيل على حساب مصر والعرب. فلقد تصلب بيغن وزملاؤه في وجه الضغوط الأميركية المحدودة، وقدم السادات من التساهلات والتنازلات الشيء الكثير رغم محاولات بعض أعضاء الوفد المصري المرافق له لردعه عن تقديمها. ويذكر ويليام كوانت في كتابه **كامب ديفيد**، بأن السادات كان يستعمل أسلوباً خاصاً في المباحثات مع كارتر ويكرر استعماله. فإنه كان يبلغ كارتر مقدماً بصورة سرية عن تنازلات يقبل بها (السادات)، ويطلب من كارتر أن يستخدمها وكأنه حصل عليها بالضغط على السادات. وكانت الغاية من ذلك أن يتمكن كارتر من الحصول على (تنازلات) من الجانب الاسرائيلي مقابلها. وعلى العموم كانت تنازلات السادات هذه على حساب القضية الفلسطينية مثل قبول تعديلات طفيفة في الحدود على الضفة الغربية وليس في سيناء، ومثل عدم الاعتراض على أن تعرض أميركا على اسرائيل ميثاق دفاع. وبينما كان السادات يعبر عن تأييده لفكرة «وطن» فلسطيني، كان يقول بأن مثل هذا الوطن يجب أن يكون له ارتباط بالأردن. ويضيف كوانت بأنه حتى ١٩٧٧، كانت أفكار السادات بشأن القضية الفلسطينية تبعث على الحيرة الشديدة، ولم يكن المسؤولون الأميركيون متأكدين أبداً من مدى قوة التزام السادات بالفلسطينيين، وعلى كل حال، فإنه لم يكن في تلك المرحلة قد قال شيئاً يدل انه كان مستعداً لقبول اتفاقية منفصلة مع اسرائيل «تعطي الفلسطينيين لا شيء». أما بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي، فكان يشك في مقدرة السادات على التمييز بين الحقيقة والخيال.

وكان السادات يخشى أن يفقد المساندة والمساعدات الأميركية إذا لم تنجح المفاوضات في كامب ديفيد، وبعدها مفاوضات المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية فتبقى اسرائيل في سيناء. وفي الجانب الآخر وجد كوانت بأن بيغن كان:

«بدون شك اقدر مفاوض في كامب ديفيد. كان يفهم كيف يلعب الأوراق التي في يديه بأحسن طريقة. وكان شديد التدقيق في تحوير (معاني) الكلمات لمصلحته. واستخدم بكفاءة التهديد بقطع المحادثات لينتزع التنازلات في اللحظات المهمة. وركز عينه على قضايا محدودة. وكان أحياناً يتساهل بشأن نقاط رمزية مهمة ولكنها غير ملموسة لكي يحصل على شيء محسوس أكثر وعرف كيف يلعب لعبة «دفع الأمور إلى الحافة» (Brinkmanship) فيؤخر تنازلاته النهائية إلى أن يكون كل طرف آخر قد وضع أوراقه مكشوفة على الطاولة».

ووجد كوانت بأن مهارة بيغن وتصميمه القوي الثابت كان وقاية له ضد ضغوط الرئيس كارتر والرئيس السادات بشأن قضايا الضفة الغربية وقطاع غزة ومصيرهما، وأي ارتباط بين الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية والقضية الفلسطينية أو تحديد سلطات الحكم الذاتي. ولم يقبل بإلغاء الحكومة العسكرية الاسرائيلية، واقتصر وعده بشأنها على «سحبها» من الضفة الغربية «جسدياً»، ولكن على أن تبقى قائمة وتكون لها السلطة العليا النهائية على الضفة والقطاع فوق سلطة الحكم الذاتي التي ستنتخب من قبل الفلسطينيين. ورفض الالتزام بانسحاب اسرائيل بعد الفترة الانتقالية من الضفة والقطاع، أو بأي مساس بادعاءات اسرائيل بالسيادة على كل القدس. وفيما يتعلق بالرئيس كارتر، قال كوانت بأن الرئيس الأميركي كان مستعداً لأن يضغط بشدة على بيغن للتوصل إلى اتفاقية بشأن سيناء، ولكنه كان أقل اهتماماً بتفاصيل اتفاقية بشأن الضفة والقطاع. ولم يعتمد بأن أي ربط واضح بالقضية الفلسطينية كان مستحبا أو ضرورياً. كما قال كوانت بأن فانس كان أكثر اهتماماً من كارتر في هذا الشأن... ولكن التقديرات والقرارات النهائية كانت بيد الرئيس كارتر بشأن ما يقبل وما لا يقبل. ولم يصرّ كارتر على الحصول على الكتاب الموعود الذي كان على بيغن توقيعه إثباتاً لالتزامه بتجميد المستوطنات خلال مفاوضات الحكم الذاتي. ودل هذا على أن الرئيس كارتر أدرك أن عليه أن يدفع ثمناً سياسياً محلياً في أميركا إذا تصادم مع بيغن، فجعله هذا الإدراك يتراجع عن طموحه بأن يحقق سلاماً شاملاً، رغم أنه سعى للسلام باخلاص واستمر في جهوده للتوصل إليه، ولكنه كان يلجأ إلى السادات عندما يواجه صعوبات لحمله على التساهل بدلاً من الضغط على بيغن الذي كان متصلباً ولا يتراجع عن مواقفه... كان السادات يستجيب لكارتر وكان كارتر «يحبه ويعجب به حقيقة». وكان لكل هذا أثره الكبير على نتائج كامب ديفيد. وفي كتابه **السلام الضائع**، يذكر وزير خارجية مصر السابق محمد ابراهيم كامل أنه نصح السادات وناقشه مراراً أن لا يورط مصر والعرب بتساهلاته، ونهاه عن توقيع اتفاقات كامب ديفيد لأنها تخلّ بالحقوق العربية لمصلحة اسرائيل. ويشيد بمواقف وجهود عضو الوفد المصري الدكتور أسامة الباز وأعضاء آخرين ويصف ما جرى في احدى جلسات المفاوضات بقوله:

«ثم بدأت المناقشات واشترك فيها من الجانب الأميركي فانس وسوندرز وأثرتون وكوانت وحمل لواءها من الجانب المصري أسامة الباز وعبد الرؤوف الريدي مدير ادارة التخطيط بوزارة الخارجية ونبيل العربي مدير الادارة القانونية بها. ولا أبالغ البتة إذا قلت انهم سيطروا بكل كفاءة وجدارة على مجرى المناقشة، وكان الجانب الأميركي ـ وأشهد له وخاصة سايروس فانس بالشجاعة وبروح الانصاف ـ في موقف الدفاع في أغلب الوقت. وكثيراً ما كان يبدو عليهم الحرج بل الخجل أمام الحجج المصرية الدامغة والمنطق الواضح المستقيم المعزز بالأسانيد القانونية المؤكدة»[٣٣].

ولكن السادات كان الحاكم بأمره.

بعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد، حاول المسؤولون الأميركيون والرئيس السادات أن ينشروا جواً من التفاؤل بشأن ما حققوه في كامب ديفيد. ففي خطاب أمام جلسة مشتركة للكونغرس في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ قال، الرئيس كارتر ان الاتفاقات قد أنهت مشكلة استمرت ثلاثين عاماً، وأنها تعالج الحل الشامل للنزاع بين اسرائيل وجاراتها، وكذلك المشكلة المستعصية للشعب الفلسطيني ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. وخطب وزير الخارجية فانس في الأمم المتحدة قائلاً بأن الاتفاقات تشكل إطاراً للسلام الشامل، وأكد على أقوال الرئيس كارتر وموقفه من أن:

«اتفاقية السلام لا يمكن أن تكون دائمة وعادلة ما لم تحل المشكلة على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

كما أعاد تأكيد الموقف الأميركي من أن قيام المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة هو عمل مناقض لميثاق الأمم المتحدة وللسلام، وأن الاتفاقات تنهي الاحتلال العسكري الاسرائيلي وتقيم حكماً ذاتياً للفلسطينيين خلال أشهر قليلة، وأنهم سيشاركون في تقرير مصيرهم وتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة. وأن مشكلة اللاجئين سيبتّ فيها على أساس قرارات الأمم المتحدة. وفي الواقع، فإن هذه الأقوال كانت تمثل أوهاماً أو آمالاً متفائلة أكثر مما تمثل حقائق ملموسة. وقامت الولايات المتحدة بإرسال مبعوثيها إلى الدول العربية لتنشر التفاؤل الزائف، ولكي تخفف معارضة هذه الدول ونقدها للاتفاقات. ومن ناحيته، وجه السادات من واشنطن رسالة في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ شديدة التفاؤل إلى الشعب المصري، ادعى فيها أن الاتفاقات في كامب ديفيد حققت حلاً شاملاً يفتح الباب لجميع الأطراف:

«وانه بالنسبة للشعب الفلسطيني، فإن الليل الطويل أوشك ان ينتهي إلى الفجر المشرق بانتهاء الحكم العسكري والحكومة العسكرية الاسرائيلية والجلاء عن الضفة الغربية وقطاع غزة، إلّا من نقاط خاصة بالأمن وللفترة الانتقالية»[٣٤].

ولسنا في حاجة لأن نقول بأن «الفجر المشرق» الذي بشر به أنور السادات لم يبزغ، وما زال باب الحل الشامل مغلقاً بسبب تنازلاته السخية وعزله لمصر عن شقيقاتها، إضافة إلى عوامل أخرى تؤثر على المجابهة العربية ـ الاسرائيلية ومن أهمها موقف الولايات المتحدة ضد الحق العربي لمصلحة اسرائيل وعدوانها.

اطار للسلام في الشرق الأوسط
واطار لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل

اشتملت اتفاقات كامب ديفيد التي وقع عليهاالرئيس كارتركشاهد عن الحكومة الأميركية على «إطار للسلام في الشرق الأوسط»، وعلى إطار «لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل». وأرفقت بهذين الإطارين رسائل متبادلة بين الرئيس كارتر وكل من الرئيس أنور السادات ومناحيم بيغن، تحدد وجهة نظر ومفهوم كل منهم فيما يتعلق ببعض النقاط المختلف عليها والمسائل التي لم ينص عليها الإطاران، مثل قضية القدس، لكي لا يعطل الخلاف بشأنها توقيع الإطارين. وينص إطار السلام في الشرق الأوسط على أن الأساس المتفق عليه للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجاراتها، هو قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) بجميع أجزائه. ويشير الإطار إلى «حروب أربعة» قامت خلال ثلاثين سنة وإلى مبادرة السادات «التاريخية» بزيارته للقدس، وزيارة بيغن للاسماعيلية، وإلى ميثاق الأمم المتحدة الذي يوفر قواعد لتنظيم العلاقات بين جميع الدول، وإلى أن السلام يتطلب احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها متحررة من التهديد أو أعمال العدوان بالقوة. وينص الإطار على أن الأمن والسلامة يتوافران بقيام علاقات سلام وتعاون بين الأمم التي تتمتع بعلاقات طبيعية، وأنه بموجب شروط معاهدات سلام يمكن للفرقاء على أساس متبادل أن يتفقوا على ترتيبات أمنية مثل مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محدودة السلاح، ومحطات إنذار مبكر، ووجود قوات دولية، وإجراءات متفق عليها للمراقبة وأي إجراءات أخرى يتفقون على أنها مفيدة، ومع أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، فإن الفرقاء مصممون على أن يتوصلوا إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط، عن طريق عقد معاهدات سلام قائمة على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بجميع أجزائهما، وأن الفرقاء يعترفون بأنه لكي يدوم السلام، فإنه يجب أن يشمل جميع الذين كانوا متأثرين بعمق بالنزاع، وهم لذلك يوافقون على أن هذا الاطار يقصد منه من قبلهم أن يشكل أساساً للسلام ليس بين مصر واسرائيل فقط، وإنما أيضاً بين اسرائيل وكل من جاراتها التي تكون على استعداد لتتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الأساس، ولهذه الغاية اتفق الفرقاء على أن يشرعوا في العمل كما يلي:

- مصر واسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني يجب أن يساهموا في مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بجميع نواحيها. ولتحقيق هذه الغاية يجب أن تسير المفاوضات بشأن الضفة الغربية وغزة على ثلاث مراحل: ترتيبات انتقالية لمدة لا تتعدى خمس سنوات. ولإعطاء «الحكم الذاتي الكامل» للسكان، ستنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل أهالي هذه المناطق مكان الحكومة العسكرية القائمة. وللتفاوض على الترتيبات الانتقالية، سوف تدعى الحكومة الأردنية لتنضم للمفاوضات على أساس هذا الإطار. ويجب أن يراعى في هذه الترتيبات مبدأ الحكم الذاتي للسكان واهتمامات الأمن المشروعة للأطراف المعنية.
- سوف تتفق مصر واسرائيل والأردن بشأن شكليات قيام سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن أن تشتمل وفود مصر والأردن على فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، أو فلسطينيين آخرين حسبما يتفق عليه بصورة مشتركة. والفرقاء يتفاوضون على اتفاقية تحدد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع. وسوف تنسحب القوات الاسرائيلية المسلحة، وما يتبقى منها سيعاد تركيزه في مواقع أمنية معينة. وستكون هناك ترتيبات لضمان الأمن الداخلي والخارجي والأمن العام. وستكون هناك قوة شرطة محلية قوية يجوز أن تضم أردنيين. وإضافة إلى ذلك، سوف تشارك قوات اسرائيلية وأردنية في دوريات مشتركة وفي المرابطة في مراكز سيطرة لضمان السلامة الأمنية للحدود.

عند قيام سلطة «الحكم الذاتي ـ (المجلس الإداري)»[٣٥]، تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية. وفي أقرب وقت ممكن قبل نهاية السنة الثالثة من بدء الفترة الانتقالية، سوف تبدأ المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقاتهما مع جيرانهما، ولعقد معاهدة سلام بين اسرائيل والأردن قبل نهاية الفترة الانتقالية. وتجري هذه المفاوضات مصر واسرائيل والأردن وممثلو «سكان الضفة الغربية وغزة» المنتخبون. وتشكل لجنتان منفصلتان ولكن بينهما ارتباط، فتتفاوض الواحدة لتقرير الوضع النهائي للضفة وغزة، وتتفاوض الأخرى لعقد معاهدة صلح بين اسرائيل والأردن، مع مراعاة الاتفاقية التي يكون قد تم التوصل إليها عن وضع الضفة وغزة. وتكون مبادىء القرار (٢٤٢) قاعدة للمفاوضات التي ستحدد إضافة لأمور أخرى مواقع الحدود وطبيعة الترتيبات الأمنية. ويجب أن يلتزم الحل المتأتى عن هذه المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذه الطريقة، سوف يشارك الفلسطينيون في تقرير مصيرهم بمشاركة ممثلي سكان الضفة الغربية وغزة وغيره من المسائل المهمة قبل نهاية الفترة الانتقالية، ويطرح مشروع الاتفاقية للتصويت عليه من قبل ممثلي السكان المنتخبين، وبإفساح المجال لهؤلاء الممثلين ليقرروا طريقة حكم أنفسهم بتجانس مع هذه الاتفاقية، وبالمشاركة في المفاوضات لعقد معاهدة الصلح بين اسرائيل والأردن.

ينص الإطار كذلك على اتخاذ التدابير وجميع الإجراءات الضرورية لضمان سلامة اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وبعدها، وعلى تشكيل لجنة دائمة من مصر واسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لها صلاحية الاتفاق على القرارات، بشأن شروط وشكليات[٣٦] عودة الأشخاص الذين كانوا قد نزحوا من الضفة الغربية وغزة سنة ١٩٦٧، إضافة إلى القرارات الضرورية لمنع الاخلال بالأمن. وينص الإطار كذلك على التزام مصر واسرائيل بالامتناع عن اللجوء إلى استخدام القوة والتهديد بها لحل النزاعات، وكذلك الالتزام بحلها بالسبل السلمية بموجب المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى التزامهما بالتفاوض بحسن نية لتحقيق السلام بينهما بعقد معاهدة صلح خلال ثلاثة أشهر من التوقيع على اطار السلام هذا. وفي الوقت نفسه بدعوة أطراف النزاع الأخرى لأن تباشر بصورة متزامنة التفاوض لعقد معاهدة صلح بغية تحقيق سلام شامل في المنطقة، وسيحكم إطار العمل لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل المفاوضات بينهما.

في القسم الأخير من إطار السلام وردت المبادىء والشروط التي يجب أن تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وكل من جاراتها: مصر والأردن وسوريا ولبنان. وهي تشمل ما يلي:

١ ـ الموقعون سيقيمون بينهم علاقات طبيعية كالتي تقوم بين الدول المتعايشة بسلام مع بعضها.

ولتحقيق هذه الغاية يجب أن يراعوا شروط ميثاق الأمم المتحدة. والخطوات التي تتخذ في هذا الشأن يجب أن تشتمل على الاعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية وضمان تمتع رعايا الأطراف الأخرى بالحماية القانونية.

٢ - يجب أن يبحث الموقعون في إمكانات التنمية الاقتصادية في إطار معاهدات السلام النهائية، بغية المساهمة في خلق جو من السلام والتعاون والصداقة الذي هو هدفهم المشترك.

وستدعى الولايات المتحدة لتشارك في المباحثات بشأن المسائل المتعلقة بتطبيق الاتفاقات وتوقيت تطبيق الالتزامات التي تنص عليها. وسيدعى مجلس الأمن للتصديق على معاهدات السلام ولضمان عدم الإخلال بشروطها. وسيطلب من أعضاء مجلس الأمن الدائمين أن يضمنوا معاهدات السلام وأن يؤمنوا الاحترام لبنودها. وسيطلب منهم كذلك أن يجعلوا سياساتهم وتصرفاتهم متطابقة مع التعهدات التي يتضمنها هذا الإطار.

الوثيقة الثانية من اتفاقات كامب ديفيد كانت «إطاراً لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل». وجاءت بنود هذا الإطار أكثر تحديداً من بنود اطار السلام الشامل. وينص الإطار على تطبيق مبادىء القرار (٢٤٢) في حل النزاع بين مصر واسرائيل، وعلى وجوب تنفيذ معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات من توقيع المعاهدة. وينص الإطار على حق مصر في أن تمارس سيادتها الكاملة على سيناء، ضمن الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين أيام الانتداب على فلسطين. وعلى انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من سيناء. وعلى استخدام المطارات التي سيتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للخدمات المدنية فقط، بما في ذلك احتمال استخدامها تجارياً من جميع الأمم. وأعطى الإطار الحق في حرية المرور لسفن اسرائيل عبر خليج السويس وقناة السويس، على أساس ميثاق القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ المطبق على كل الأمم. واعتبر مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية بالنسبة إلى حق الملاحة المفتوحة لجميع الأمم بحرية غير مقيدة أو قابلة للإلغاء ولحق العبور في الأجواء فوقها. وينص الاطار على بناء طريق بين سيناء والأردن قرب ايلات مع ضمان حق المرور السلمي عليه لمصر والأردن، وتضمن الاطار شروطاً عسكرية وترتيبات أمنية كان منها:

١ - أن لا يرابط أكثر من لواء واحد (مشاة أو آلي) من القوات المصرية في منطقة تقع إلى مسافة خمسين كيلومتراً تقريباً شرق خليج وقناة السويس.

٢ - لا توجد سوى قوات الأمم المتحدة وشرطة مدنية بأسلحة خفيفة للقيام بمهام الشرطة العادية في منطقة تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة يتراوح عرضها بين عشرين إلى أربعين كيلومتراً.

٣ - في منطقة ثلاثة كيلومترات شرق الحدود الدولية ستكون هناك قوات اسرائيلية محدودة لا تتجاوز أربع كتائب ومراقبون من الأمم المتحدة.

٤ - تعزز دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب الشرطة المدنية في حفظ الأمن في المنطقة التي لم تدخل فيما جاء أعلاه.

٥ - يجوز اقامة محطات إنذار مبكر لضمان تطبيق شروط الاتفاقية.

٦ - تتمركز قوات الأمم المتحدة في جزء من المنطقة في سيناء التي تقع داخل حوالى عشرين كيلومتراً من البحر الأبيض المتوسط ومتاخمة للحدود الدولية وفي منطقة شرم الشيخ، لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران، ولا تسحب هذه القوات إلاّ إذا وافق مجلس الأمن على مثل هذا الانسحاب باجماع أعضائه الخمسة الدائمين.

بعد توقيع اتفاقية السلام، وبعد إكمال الانسحاب المرحلي تقوم علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل بما في ذلك الاعتراف الكامل المشتمل على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز على حرية النقل والانتقال للناس والبضائع والحماية المتبادلة للرعايا على أساس القواعد القانونية الصحيحة. وخلال مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة اشهر بعد توقيع معاهدة السلام، تسحب جميع القوات الاسرائيلية إلى شرق خط يمتد من نقطة شرق العريش إلى رأس محمد.

لم تشر النصوص إلى مستوطنات سيناء، ولكن الاتفاق كان قد تم على أن يوجه بيغن كتاباً إلى الرئيس كارتر، يؤكد فيه أنه سيعرض بعد أسبوعين من عودته من كامب ديفيد مسألة هذه المستوطنات على الكنيست على شكل سؤال لتصوت عليه. وبالفعل نفذ بيغن وعده، ووافق الكنيست على إزالة المستوطنات من سيناء، وأزيلت بعد مقاومة أو مسرحية نظمها بعض سكانها إثباتاً وتدليلاً على صعوبة إخراج الاسرائيليين من مواقع استولوا عليها وغرزوا انفسهم فيها. وكان السادات في كتابه للرئيس كارتر في هذا الشأن قد ربط بين سحب المستوطنين الاسرائيليين من سيناء، وبين مباشرة المفاوضات لعقد معاهدة السلام مع اسرائيل. وأعلن في الكتاب بأنه إذا لم تلتزم اسرائيل بمبدأ انسحاب المستوطنين من سيناء، فإن إطار السلام بين مصر واسرائيل يصبح باطلاً ولا أساس له من الصحة.

لم تشر اتفاقات كامب ديفيد إلى مدينة القدس، وكان ذلك بغية تفادي صعوبة الاتفاق في كامب ديفيد على تحديد مستقبلها والشروط الخاصة بها، وعلى أساس أن يحدد كل طرف من الأطراف الثلاثة موقفه منها في رسائل متبادلة مرتبطة باتفاقات كامب ديفيد. وفي رسالته للرئيس كارتر بتاريخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، أعاد السادات تأكيد موقف مصر من مسألة القدس من أنها جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، وأنه يجب احترام وإعادة الحقوق التاريخية والقانونية العربية فيها. وأن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية، وأن لسكان القدس العربية الفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية بكونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. ويجب تطبيق قرارات مجلس الأمن وبالأخص القرارين (٢٤٢) و (٢٦٧) على القدس، وأن جميع الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتبديل وضع المدينة لاغية وباطلة ويجب نقضها. وقالت رسالة السادات بأن جميع الناس يجب أن يكون لهم حق دخول المدينة بحرية وممارسة العبادة والزيارة والمرور إلى الأماكن المقدسة من دون تمييز أو تحيز. كما يجب وضع أماكن العبادة لكل طائفة دينية تحت إدارة ممثليها، وإبقاء مرافق المدينة الرئيسية موحدة تحت ادارة مجلس بلدي مؤلف من عددٍ متساوٍ من الأعضاء العرب والأعضاء الاسرائيليين. وبهذه الطريقة ستكون المدينة موحدة. أما رسالة بيغن للرئيس كارتر فقد أكدت بأن الكنيست بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، اتخذ وأعلن قانوناً ينص على أن الحكومة الاسرائيلية مفوضة بأن تطبق بمراسيم القانون والسلطات القضائية والإدارية للدولة على أي جزء من «ايرتس اسرائيل» (أرض اسرائيل ـ فلسطين) كما هو منصوص عليه في تلك المراسيم. وأنه على أساس هذا القانون، فإن حكومة اسرائيل أصدرت مرسوماً في تموز/ يوليو ١٩٦٧ ينص على أن القدس مدينة واحدة لا تتجزأ وهي عاصمة دولة اسرائيل. وفي كتابه للرئيس السادات بشأن القدس، قال الرئيس كارتر بأن موقف الولايات المتحدة من القدس يبقى كما حدده السفير غولدبرغ في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧، ومن بعده السفير يوست في مجلس الأمن للأمم المتحدة بتاريخ ١ تموز/ يوليو ١٩٦٩. وفي خطاب غولدبرغ في الجمعية العامة أعلن بأنه من الضروري جداً الفصل بين جميع القوات وانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ إلى أراضيها. ولم يستثن القدس من الانسحاب وان كان أنكر فيما بعد أنه أشار في خطابه إلى القدس كأرض «محتلة». (سياسة أميركا في الشرق الأوسط).

أما السفير بوست فقال لمجلس الأمن، بأن ذلك القسم من القدس الذي احتلته اسرائيل في حرب ١٩٦٧ هو أرض محتلة مثل بقية المناطق التي احتلتها اسرائيل في تلك الحرب، ولذلك فهو خاضع للقانون الدولي الذي يحكم حقوق وواجبات الدولة المسيطرة، ومن شروط القانون الدولي التي تقيد اسرائيل كما تقيد أي محتل، الشروط التي تنص على أنه لا حق للمحتل بأن يحدث تبديلات في القوانين أو في الإدارة سوى تلك التي تدعو إليها بصورة مؤقتة مصالحه الأمنية. وعلى أن المحتل لا يجوز له أن يصادر أو يهدم الممتلكات الخاصة. ويجب على المحتل أن يحافظ على المنطقة المحتلة سليمة ودون تغيير بقدر الإمكان، ومن دون التدخل في الحياة المعتادة فيها. وأي تغييرات يجب أن تكون بسبب احتياجات الاحتلال المباشرة. (تلمان).

وفي كتاب من السادات للرئيس كارتر، أعلن السادات استعداد مصر لان تضطلع بالدور العربي

المنصوص عليه في إطار السلام في الشرق الأوسط، بعد التشاور مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني. وإضافة إلى هذه الرسائل الملحقة باتفاقات كامب ديفيد، أرسل وزير الدفاع الأميركي كتاباً إلى وزير الدفاع الاسرائيلي ملحقاً بالاتفاقات، يؤكد فيه استعداد الولايات المتحدة للتشاور مع اسرائيل، وتقديم المساعدة لبناء مطارين في النقب ليكونا بديلاً للمطارات التي ستخليها اسرائيل بموجب اتفاقات كامب ديفيد. كما يؤكد بأن الرئيس مستعد لأن يطلب موافقات الكونغرس اللازمة لمثل هذه المساعدة، حسبما يوافق عليه الجانب الأميركي نتيجة للتشاور.

هذه كانت بنود إطاري السلام في الشرق الأوسط والمعاهدة المزمع عقدها بين مصر واسرائيل. ونتيجة لتوقيع مصر على هذين الإطارين والرسائل التابعة لهما في كامب ديفيد، حصل السادات على اعتراف بسيادة مصر على سيناء وهو أمر لم يكن أصلاً موضع خلاف قانوني دولي. كما حصل على انسحاب اسرائيل من سيناء باستثناء منطقة طابا التي ما زالت موضع تحكيم بين مصر واسرائيل حتى الآن (شباط ١٩٨٨). وحتى فيما يتعلق بالسيادة المصرية على سيناء، فإن اتفاقات كامب ديفيد ألزمت مصر بقيود على انتشار قواتها العسكرية في سيناء، وبمناطق منزوعة السلاح وبقوات دولية على الأرض المصرية دون الجانب الآخر، ودون أن يكون لمصر حق إخراجها إلّا بموافقة مجلس الأمن وبإجماع أعضائه الخمسة الدائمين، كما فرضت على مصر مناطق محددة القوات والسلاح وأنواعه ومحطات مراقبة وإنذار أميركية، وان تكون ضمانات الأمن على الجانب المصري دون الجانب الاسرائيلي، باستثناء مساحة الثلاثة كيلومترات الهزيلة شرق الحدود الدولية، التي حددت القوات الاسرائيلية فيها بما لا يتجاوز أربع كتائب مشاة وأفراد دوليين للمراقبة. وارتبطت كل هذه القيود بمساعدات أميركية لاسرائيل كان بعضها لإنشاء مطارين حربيين في النقب يهددان مصر. وبتوقيع السادات على اتفاقات كامب ديفيد، اعترفت أكبر دولة عربية اعترافاً تعاقدياً بشرعية دولة اسرائيل، وبأن لها حقاً في الوجود بأمان على أرض فلسطين في قلب الوطن العربي تفصل بين غربه وشرقه دون تعيين حدود معلومة لها باستثناء الحدود المصرية الدولية في سيناء. كما التزمت ليس بعلاقات طبيعية كالتي تقوم عادة بين الدول وتتراوح بين الصفاء والتعكير والنزاعات، وإنما بعلاقات حسن جوار حدد لها أن تشتمل على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وحتى الثقافية التي لا بد على الأقل أن تفرض قيوداً على مصر، وتمكن اسرائيل من أن تعترض على ما يجب أن تتضمنه البرامج المصرية المدرسية والجامعية والإعلامية وغيرها من أوجه النشاط الثقافي والتاريخي، من تبيان لطبيعة اسرائيل الصهيونية العدوانية وامتناعها عن إعادة الأرض العربية والحقوق العربية لأصحابها، واستمرارها في العدوان على أجزاء أخرى في الوطن العربي والكيد له وتمزيقه إلى طوائف متنازعة متقاتلة. واتفاقات كامب ديفيد أخرجت مصر من الجبهة العربية وألزمتها بعدم اللجوء إلى الحرب والنضال، في الوقت الذي ما زالت فيه اسرائيل تحتل الأرض العربية وتستمر في عمليات ابتلاعها وضمها وفي عدوانها على دول عربية أخرى وعلى المقاومة الفلسطينية التحريرية. وبانفصال مصر عن بقية الدول العربية في منطقة المجابهة، ضعفت الجبهة العربية واطمأنت اسرائيل والولايات المتحدة إلى زوال خطر المجابهة العسكرية، فقلّ اهتمامها بالسعي لتحقيق سلام عادل. وزاد في قدرة اسرائيل وفي إقدامها على ضرب سوريا منفردة، وعلى محاولة سحق المقاومة الفلسطينية. وعلى الاعتداء الوحشي على لبنان وتمزيقه وفصل جنوبه والسيطرة عليه وعلى موارده المائية، وعلى تهديد الأردن، والاعتداء على الأجواء السعودية فالعراق يضرب مفاعله النووي المقيد بقيود دولية ضد الاستخدام الحربي. ويبدو من الصواب أن نحسب أن ضعف الجبهة العربية الذي سببه إخراج السادات لمصر من الجبهة العربية زاد في تصلب اسرائيل في قضية طابا المصرية، وفي تملصها من تطبيق القرار (٢٤٢) على علاته الذي تصرّ الولايات المتحدة في تصريحاتها على أنه القاعدة التي يجب أن يقوم عليها السلام العادل الشامل. كما أن موقف السادات دفع الدول العربية إلى قطع مساعداتها الكبيرة المتوجبة قومياً لمصر، لبناء قوتها الحربية والاقتصادية في وجه العدوان الاسرائيلي الصهيوني الذي تسانده الولايات المتحدة. واننا نجد فيما قاله سايروس فانس في هذا المجال في كتابه **خيارات صعبة** عن اتفاقيتي كامب ديفيد دلالة كبيرة على ما يعتبره الجانب الأميركي

إنجازاً من أهم إنجازات السياسة الأميركية:

«تعتبر اتفاقيتا كامب ديفيد من أهم انجازات ادارة كارتر. اولاً ـ فتحنا الطريق للسلام بين مصر واسرائيل وهو ما غير الطبيعة السياسية والعسكرية والاستراتيجية لنزاع الشرق الأوسط بأكمله. فالسلام الحقيقي بين مصر واسرائيل يعني أنه لن تكون هناك حرب اسرائيلية عربية كبرى أياً كان موقف سوريا والاردن او منظمة التحرير الفلسطينية أو الرافضين العرب. ثانياً ـ دفعت كامب ديفيد بالمسألة الفلسطينية إلى قمة المسائل التفاوضية ومع ابرام معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ستكون البؤرة الوحيدة لعملية التفاوض، وهذا تقدم له مغزاه بالنسبة لرفض اسرائيل القاطع في بداية مبادرتنا للسلام بأن تعترف حتى ان هناك مسألة فلسطينية. ثالثاً ـ رغم اننا فشلنا من حل مسائل الانسحاب الاسرائيلي وحق تقرير المصير الفلسطيني فقد خلقت كامب ديفيد مجرى لحل تلك المسائل في المستقبل وحددته»[٣٧].

وبهذا يبدو بأن الانجاز الأميركي المهم الكبير الذي بدل الوضع السياسي والعسكري والاستراتيجي للنزاع في الشرق الأوسط، هو سلام مصر مع اسرائيل الذي حرم العرب، بخروج مصر، من القدرة على مجابهة اسرائيل عسكرياً لاسترداد الأرض العربية المحتلة وحقوق شعب فلسطين، التي ترفض اسرائيل اعادتها لهم عن طريق المفاوضات والتسويات السلمية. وأن الإنجار المهم الثاني في كامب ديفيد هو أن اسرائيل اعترفت «أن هناك مسألة فلسطينية» بعد أن كانت ترفض في بداية مبادرة أميركا للسلام الاعتراف بمجرد وجودها. ولم يقل سايروس فانس، المسؤول الأميركي «الطيب» نسبياً، بأن إنكار اسرائيل لوجود مسألة فلسطينية هو بحد ذاته مهزلة مهينة لأميركا وللعالم وللحقيقة، وهي المسألة التي أشعلت الحروب المتتالية وهددت أمن العالم بأسره. ولكنه على الأقل اعترف بفشل مفاوضات كامب ديفيد في تسوية ما كان يمكن أن يكون إنجازاً كبيراً عادلاً حقيقياً وهو التزام اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة جميعها، وتمكين كل الفلسطينيين من ممارسة حق تقرير المصير.

إن اتفاقات كامب ديفيد التي مثلت إلى حد كبير تصلب بيغن والقادة الاسرائيليين وتنازلات أنور السادات السخية، جعلت الولايات المتحدة لا تلتزم فعلياً بالحل الشامل، فتركت القضية الفلسطينية وقضية الجولان العربي دون حل، ومكنت اسرائيل من الاستمرار في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان دون أن تنسحب شبراً واحداً منها، ومن متابعة سعيها عن طريق الاستيطان الاسرائيلي وسرقة الأرض ومياهها لتبديل هويتها العربية، وجعلها أرضاً ووطناً اسرائيلياً صهيونياً يوسع حدود دولة اسرائيل. وإطار السلام في كامب ديفيد لم يعط الفلسطينيين حقوقهم، ولم يعطهم حق تقرير المصير كما كان يعلن الرئيس الأميركي كارتر والرئيس السادات. فإن نصوص هذا الإطار قصر هذا الحق على مشاركة الفلسطينيين من «سكان الضفة الغربية وقطاع غزة» دون بقية الشعب الفلسطيني مع اسرائيل المحتلة لهما، فجعله لاغياً وتحت رحمة اسرائيل أو رغباتها ولو بصورة سلبية عن طريق تمكينها من نقض ما يختاره الفلسطينيون. وبالنسبة إلى «الحكم الذاتي الكامل» الذي نصّ عليه إطار السلام والذي قال الرئيس كارتر عنه في خطابه أمام الجلسة المشتركة للكونغرس الأميركي في اليوم التالي لتوقيع اتفاقات كامب ديفيد: «وقد تعهدت اسرائيل بأن يكون لهذا الحكم السيادة الكاملة، ولقد كرر لي رئيس الوزراء بيغن عدة مرات قوله: «ليس حكماً ذاتياً جزئياً وإنما حكم ذاتي كامل»»، فإنه في الواقع ليس «حكماً ذاتياً» حسب التعريف المتعارف عليه في الصياغات السياسية الدولية، ويكفي أن الإطار ينص على أن سلطة الحكم الذاتي هي (مجلس اداري)، وأن هذا المجلس لم يعط أي من عناصر السيادة أو الاستقلال، ولم تحدد له صلاحيات سياسية أو تشريعية أو للعلاقات الخارجية أو فيما يتعلق بالضرائب أو المستوطنات والأجانب الاسرائيليين في الضفة والقطاع. وعلى هذا الأساس، فإن اسرائيل تستطيع أن تدعي بأنه لا يتعدى أن يكون مجلساً إدارياً يعنى بالشؤون البلدية مثل «تنظيف الشوارع وتنظيم الحدائق العامة وغرس الأزهار فيها». ولا يبدل من هذا الوضع انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية، لأن القوات الاسرائيلية ستبقى في مراكز معينة في الضفة والقطاع وستشارك في دوريات أمنية، وستحتفظ اسرائيل بسيطرتها العليا على الحكم. أما ما قاله الرئيس كارتر في خطابه أمام الجلسة المشتركة من أن اسرائيل وافقت على أن «حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية» سيعترف بها، فلا يتعدى أن تدعي اسرائيل بأن تلك الحقوق قد احترمت في قيام «الحكم

الذاتي» المزعوم وفي «المجلس الإداري» و «المشاركة» في تقرير المصير مع اسرائيل، حسب نصوص اطار السلام. كما ان ادعاء بعض المسؤولين الأميركيين بأن اتفاقات كامب ديفيد تتيح للفلسطينيين أن «يتمتعوا بالحكم الذاتي لأول مرة في التاريخ»، هو ادعاء فيه مغالطة صارخة أو على الأقل مبنية على الوهم، لأن اتفاقات كامب ديفيد لم تعط الشعب الفلسطيني حكماً ذاتياً سوى بالاسم المقيد بعبارة «مجلس إداري» الواردة في النص، كما وأن الشعب الفلسطيني العربي كان دائماً في تاريخه جزءاً من الأمة العربية وتقسيماتها السياسية في عهود الاستقلال والمنعة وتحت الحكم التركي، وهو شعب عربي وحدوي سواء بمنظمته أم بالأردن والضفة الغربية أم بقطاع غزة.

لم يتحقق السلام الشامل وتنديد عربي

بغضّ النظر عن الادعاءات الأميركية والساداتية بأن إطار معاهدة السلام بين مصر واسرائيل مرتبط بإطار السلام في الشرق الأوسط، فإن الواقع يدل على أن السادات قبل بحل منفرد بين مصر واسرائيل، وأن هذا الحل المنفرد تعزز عندما وقع السادات على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وعزل مصر عن شقيقاتها، وترك القضية الفلسطينية دون حل رغم تأكيداته بأنه سيواصل القيام بالدور العربي إذا امتنع الأردن والفلسطينيون عن المشاركة في المفاوضات، حسبما حددته لهما اتفاقات كامب ديفيد دون تفويض منهما ورغم معارضتهما. ويذكر سايروس فانس في كتابه **خيارات صعبة**، أن الرئيس كارتر قال للسادات في كامب ديفيد بأن اتفاقي السلام لا يتصفان بالكمال، خصوصاً بالنسبة إلى النقطة الأساسية، وهي إيجاد ربط واضح بين:

«معاهدة مصرية ـ اسرائيلية وتسوية شاملة وتحقيق عملية حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة».

ولكنه طمأن السادات إلى أن الجانب الأميركي سيعمل معه ليضمن قيام اسرائيل بتنفيذ الاتفاقين بإخلاص. ورغم أن بعض مستشاري السادات كانوا لا يزالون يقولون إن الاتفاقين أقرب للموقف الاسرائيلي، فإن السادات كان يثق بالرئيس كارتر واستجاب له، ومن الواضح أن العرب دفعوا ثمناً باهظاً دون مقابل لهذه الثقة ولغيرها من استراتيجيات الرئيس السادات وتنازلاته. فقد تركت مسألتا القدس والسيادة، وكذلك وضع الضفة الغربية وقطاع غزة النهائي خلال وبعد الفترة الانتقالية معلقة، بينما تركت السيطرة عليهما وعلى القدس لاسرائيل، وأعطي لها حق تعاقدي في إبقاء قواتها الحربية في مناطق تتمركز فيها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تجمد المستوطنات الاسرائيلية أو تلزم اسرائيل بإزالتها، أو بالإنسحاب لخطوط الهدنة مع تعديلات طفيفة ولو من حيث المبدأ. ولم يكن هناك ربط جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعطيت اسرائيل حق المشاركة، وبالتالي النقض في تحديد من يسمح له بالعودة من الفلسطينيين الذين نزحوا من الضفة والقطاع سنة ١٩٦٧. ولم يذكر الفلسطينيون الآخرون في هذا المجال. وتركت قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق جميع الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وأملاكهم في الضفة والقطاع وفي الأرض المحتلة. وترك لاسرائيل حق الإشراف على انتخابات سلطة الحكم الذاتي المزعومة، وحق النقض في اختيار الأعضاء الفلسطينيين في الوفدين المصري والأردني المقترحين في الاتفاقات، التي ألزمت المرشحين الفلسطينيين لـ «سلطة الحكم الذاتي» المزعوم بالقبول مقدماً بإطار السلام، فحرمتهم من حريتهم في تمثيل الناخبين الفلسطينيين. كما ألزمت الأردن والممثلين الفلسطينيين ومصر وسوريا ولبنان بتنازلات وقيود مسبقة في المفاوضات المقبلة، والتفاوض المباشر بين اسرائيل وكل دولة عربية على انفصال خارج الإطار الدولي ومن دون المشاركة السوفياتية والاعتراف باسرائيل، وإقامة علاقات طبيعية معها تفتح أمامها أبواب التغلغل الاقتصادي وفرض السيطرة بمختلف أنواعها. ولم ينص إطار السلام على قرارات الأمم المتحدة، فتركت لاسرائيل حرية أوسع في التهرب من التزاماتها بموجب تلك القرارات. ولم يكن في إطاري السلام ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي المنظمة التي اعترفت بها الدول العربية والأمم المتحدة ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني. ولعله قصد أن يؤدي هذا التجاهل إلى الوقيعة بين المنظمة وبين الفلسطينيين في الضفة

الغربية وقطاع غزة وغيرهم، ممن يقبلون المشاركة في الأدوار التي نصت عليها اتفاقات كامب ديفيد. ولم يتورع الرئيس كارتر في تصريح له في اجتماع عام في (اليكويبا) ببنسلفانيا رداً عن تساؤل حول سماح الحكومة الأميركية لمنظمة التحرير بفتح مكتب لها في واشنطن بأن يقول، إن الولايات المتحدة تتمتع بحرية الكلام وتؤمن كمبدأ بهذه الحرية، وأن فيها العديد من المنظمات التي يبغضها الأميركيون ويسمح لها بالوجود والكلام مثل: «جماعة الكوكلاكس كلان والحزب الشيوعي والنازيون»... في سياق هذه النعوت وصف كارتر منظمة التحرير الفلسطينية مع تلك الجماعات البغضية والمكروهة للشعب الأميركي.

رغم أهمية الشرق الأوسط الكبرى وأهمية إحلال السلام فيه وصلته الوثيقة جداً بمصالح أميركا، حسبما ذكرها الرئيس كارتر في الجلسة المشتركة للكونغرس الأميركي بعد يوم من توقيع اتفاقات كامب ديفيد، فإن تسوية القضية الأساسية الفلسطينية وقضية الجولان ولبنان لم تتحقق، وبقي العدوان ومخاطر الصدام المسلح الذي يهدد المنطقة ودول العالم. وكان واضحاً للرئيس كارتر أن بيغن يريد ابتلاع الأرض العربية وضمها لاسرائيل، ومع ذلك ترك له المجال مفتوحاً لتحقيق هذه الغاية في اتفاقات كامب ديفيد بضغطه على السادات ليقدم التنازلات والمزيد من التنازلات. ففي خطابه في جلسة الكونغرس المشتركة قال الرئيس كارتر:

«ان لنا صداقات طويلة العهد مع دول وشعوب المنطقة (الشرق الأوسط)، كما لنا التزامات معنوية قوية متأصلة بعمق في قيمنا كشعب. إن الموقع الاستراتيجي لهذه الدول والموارد التي تملكها تعني جميعها أن الأحداث في الشرق الأوسط تؤثر الآن تأثيراً مباشراً على الشعوب في كل مكان. ونحن وأصدقاؤنا لا نستطيع ان نقف بلا اكتراث إذا ما أقدمت دولة معادية على فرض سيطرتها هناك. وليس في العالم سوى مناطق معدودة كهذه المنطقة ذات مجازفة اكبر لامكانية امتداد النزاع المحلي بين دول أخرى، ثم انفجاره إلى مجابهة بين الدول العظمى. ولقد أخذ شعبنا يتفهم ان اسماء غير مألوفة مثل: سيناء والعقبة وشرم الشيخ ورأس النقب وغزة والضفة الغربية والأردن، يمكن أن يكون لها تأثير مباشر وفوري على رفاهنا كدولة وعلى آمالنا في سبيل عالم مسالم. ولهذا السبب لا يمكننا أن نقف وقفة المتفرج، ولهذا السبب أيضاً كنا شركاء كاملين في السعي من أجل السلام. ولهذا السبب، نجد ان من الأهمية لبلادنا أن كللت هذه الاجتماعات بالنجاح»[٣٨].

ولا بد أن الرئيس كارتر كان يفكر بالبترول العربي وفي (البعبع) السوفياتي وفي اسرائيل المغروسة في قلب الوطن العربي. ولكن رغم هذه العوامل أو سببها، فإن الولايات المتحدة وهي الشريك الكامل في المفاوضات صاحب القوة ومصدر المساعدات المالية والعسكرية الضخمة لاسرائيل، لم تقف موقفاً حاسماً يجبر اسرائيل على الانسحاب من الأرض العربية لتعود إلى أصحابها مع حقوقهم المشروعة فيها فيسود السلام. وبذلك قبلت بتصلب اسرائيل، أو فضلت استمرار احتلالها للأرض العربية رغم ما يمكن أن يؤدي إليه هذا الاحتلال من القضاء على السلام وإشعال نار الحرب وتعريض الأمن العالمي للخطر، ولم تتحقق سوى تسوية مصرية ـ اسرائيلية أعادت سيادة منقوصة على سيناء لمصر، وفرضت عليها التزامات ضخمة لمصلحة اسرائيل، وأدخلتها في خصومات عنيفة مع الدول العربية. ولم يتحقق ما قاله هارولد سوندرز عبر اذاعة صوت أميركا في أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، من أن «السلام» سيكون حافز اسرائيل لتقديم التنازلات لتحقيقه بعد أن توقع على صلح منفرد مع مصر. وبيغن نفسه لم يترك مجالاً للشك بعد كامب ديفيد مباشرة في نيات اسرائيل وبعدها عن قبول سلام عادل، فقال للكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، بأن

«القدس عاصمة اسرائيل إلى الأبد: غير مجزأة على مدى الأجيال وإلى أبد الآبدين».

وقال بأنه سيزيد الطاقة البشرية في المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان بمزيد من العائلات. وأنه لم تكن عنده شكوك في هذا الشأن في كامب ديفيد، وأنه لم يوافق على تجميد المستوطنات لأكثر من ثلاثة أشهر أثناء المفاوضات. وفي مقابلة صحفية نشرتها جريدة (معاريف) بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٠، أكد بيغن «لم نستخدم ولا نستخدم تعبير «الشعب الفلسطيني» حتى لو كان وارداً في الصيغة الانكليزية». وأنه اتفق مع الرئيس كارتر في الرسائل المتبادلة التابعة لاتفاقات كامب ديفيد، أن هذه الكلمات ستعني «عرب أرض اسرائيل» وفق لغتنا ومفهومنا لها. كما أن الضفة الغربية ستُسمّى وفق

لغتنا ومفهومنا «جوديا وسماريا»، وبشأن حقوق العرب التي نصت عليها الاتفاقات، قال بيغن بأنه لم يجد صعوبة في الاعتراف بـ «حقوق عرب أرض اسرائيل الذين اعترفنا بهم دائماً»، وأن اضافة كلمة «مشروعة» لهذه «الحقوق» لا تقدم ولا تؤخر ولا تعني شيئاً خاصاً، وإنما تكرار لمعنى كلمة حقوق. ثم أضاف: «فهل هناك حقوق غير مشروعة؟»، وبالنسبة إلى طريق سيناء الذي سيربط سيناء بالأردن ورفض بيغن أن ينص على أنها طريق «دولية»، اكد بيغن انها ستكون تحت السيادة الاسرائيلية الكاملة، وأنها ستزيد عدد الزوار والسياح، وتعزز اقتصاد اسرائيل:

«وسيكون المارة عليه ضيوفاً عندنا ونحن نكرم ضيوفنا من أيام ابراهيم».

وفي تصريح صحفي آخر قال بيغن بأن الجيش الاسرائيلي سيبقى في الضفة الغربية حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية وستبقى المستوطنات الاسرائيلية. وأن هذا ليس مجرد رأيه:

«لقد اتفقنا تماماً في هذا الصدد»[٣٩].

ورغم كل المكاسب التي حصل عليها بيغن، فإن شمعون بيريز زعيم حزب العمل والتجمع الذي يوصف بـ «الاعتدال»، كشف عن مطامع حزبه في المزيد، وانتقد (التنازلات) التي قدمها بيغن وحكومته في كامب ديفيد في خطابه الذي ألقاه في الكنيست يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، وقال إن الحكومة الاسرائيلية رفضت ثم قبلت بتطبيق القرار (٢٤٢)، وتنازلت عن كل سيناء بعد أن كانت اسرائيل تصرّ سابقاً على حدود صالحة للدفاع عنها مع مستوطنات ومطارات. وقال بأن «الحكم الذاتي» لم يحل مكان القرار (٢٤٢)، وانما كان إضافة إلى هذا القرار وأعطى الكثير للفلسطينيين وخلق طموحات كامنة في نفوسهم. وأن نصوص القرار (٢٤٢) ستطبق على جميع المناطق، وستضطر اسرائيل في اللجنة المشتركة مع الأردن والممثلين الفلسطينيين لتحديد موقع حدود اسرائيل. وأن حكومة اسرائيل اعترفت «بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبمطالبه العادلة»، وقال بأنه كان من واجب الحكومة الاسرائيلية أن تقول صراحة انها كانت مضطرة لأن تقبل بالاتفاقات، لأن البديل كان انهيار مؤتمر كامب ديفيد الذي كان سيؤدي إلى عزلة اسرائيل، وإلى الإساءة إلى الولايات المتحدة وعلاقة اسرائيل بها، وإلى الإساءة إلى السادات «اول زعيم عربي اتى لمباحثاتنا بصراحة بشأن السلام». ويعرّض فرص السلام للخطر. ولكن بيريز أضاف بأنه يوافق على الاتفاقية حرصاً على: «تأييد الاحتمال الوحيد المتوفر للسلام ـ الذي لا بديل منه». واعترف بأن اتفاقات كامب ديفيد لا تضمن تحقيق السلام قائلاً:

«إن العبء المرتقب هو عبء كبير، لأن الواضح هو أن الاردن في حال اشتراكه في المفاوضات سينطلق من شروط جديدة. وإذا لم ينضم الأردن ودخلت مصر (بدلاً منه)، فإنها ستجر على نفسها مزيداً من المصاعب في القطاع المصري دون أن تسهل علينا الأمور في القطاع الأردني. وإذا لم تنضم كل منهما فسوف يتبلور كيان فلسطيني. ولكن إذا لم يحدث اي شيء فستبقى القضية مفتوحة تشغل العالم وتعرقل السلام وتدين الولايات المتحدة وتعزز جبهة الرفض، وربما أدت أيضاً إلى استئناف مؤتمر جنيف»[٤٠].

أقحم إطار السلام الأردن دون موافقته، وجعل لقواته دوراً في دوريات مشتركة مع القوات الاسرائيلية لحماية الحدود الاسرائيلية التي يدعى، لغايات الأمن على الأقل، أنها على نهر الأردن، وليس فقط خطوط الهدنة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما حدد الإطار دوراً للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن دون تشاور معها ومعهم و «كأن الامم المتحدة جهاز تابع لاميركا»، حسبَ تعبير محمود رياض. وأسرائيل لم تهتم بأن تطالب بحدود آمنة معترف بها. ويمكن اعتبار ذلك مؤشراً على أنها تطمع في عدم وضع قيود على توسعها. كما لم تذكر القدس أو الجولان العربي. ولم تكن هناك ضمانات للأمن العربي، واقتصر الأمر على ترتيبات محددة لضيانة الأمن الاسرائيلي. ولم يربط السلام مع مصر بتسوية عادلة للقضية الفلسطينية. وألزمت مصر بتطبيع العلاقات مع اسرائيل قبل إتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء. وأقحم في الإطار موضوع لاجئين يهود لا وجود لهم. وأعطي لاسرائيل حق النقض إذا نشب خلاف حول تفسير اتفاقات كامب ديفيد وبالنسبة إلى عودة الفلسطينيين إلى الضفة العربية وقطاع غزة. كما وأن الرسائل المتبادلة بين الرؤساء الثلاثة التابعة للإطارين يمكن أن تعتبر من دون قيمة قانونية أو تعاقدية لها. وعندما لفت السفير نبيل العربي (مدير الادارة القانونية بوزارة الخارجية المصرية) نظر الرئيس

السادات في كامب ديفيد إلى هذا الأمر، أجابه السادات انه استمع إلى شرحه دون مقاطعته حتى لا يقال انه لا يسمع ولا يقرأ، حسبما هو شائع عنه:

«ولكن أعلم ان كل ما قلته لي قد دخل من اذني اليمنى وخرج من اذني اليسرى. انكم في وزارة الخارجية تظنون أنكم تفهمون في السياسة، ولكنكم لا تفهمون شيئاً على الاطلاق، ولن أعير كلامكم او مذكراتكم اي التفات بعد ذلك. إني رجل أعمل وفق استراتيجية عليا لا تستطيعون ادراكها او فهمها، ولست في حاجة إلى تقاريركم السفسطائية الهائفة... ووزيركم محمد كامل يسب اليوم أمامي الرئيس كارتر. الا يفهم أن الرئيس كارتر هو الكارت الرئيسي الذي أحوزه لإقامة السلام الشامل؟ وسكت السادات برهة ثم اضاف: ثم الا تعلم أن قريبك محمد حسنين هيكل يهاجمني في كل مكان، وانه يتآمر علي لقلب نظام الحكم، وأنا لا ابالي بما ينشره من أكاذيب وسخافات بدافع الحقد الأسود. ولكني لن اسكت عليه في النهاية وسأقطع رقبته. تفضل الآن بالانصراف ولا تعودوا لتتعبوا رأسي وتضيعوا وقتي بأسانيدكم القانونية الفارغة»[٤١].

وأقوال السادات هذه تكشف عن زيف ما كان يدعيه عن تمسكه بالديمقراطية وبكرامة الإنسان المصري، وأن «في مصر جزيرة للأمن الامان وحرص على كرامة الانسان» حسب ما قال في خطابه لمجلس الشعب المصري بعد عودته من كامب ديفيد.

عندما عاد السادات إلى مصر، ألقى خطاباً طويلاً في مجلس الشعب المصري بتاريخ ٢ تشرين الأول/ اكتوبر، وكان ذلك بعد بضعة أيام من الذكرى السنوية لوفاة جمال عبد الناصر. ومهد السادات لخطابه بأن أشاد بالزعيم العربي الكبير، وكأنه هو فيما فعله في كامب ديفيد كان ينطلق من قاعدة ومبادىء وطنية فقال:

«اننا نحتفل بذكرى رجل عظيم ونحن نعيش احداثاً عظيمة. نحتفل بذكرى رجل أعطى شعبه وأعطى امته العربية ايضاً اقصى ما يستطيع، قائد صنع تاريخاً جديداً لهذه المنطقة من العالم... نحتفل اليوم بذكرى عبد الناصر قائد ثورة ٢٣ يوليو [تموز] الذي اختار بالتضحية والتحدي والتصدي وتأييد الشعب، اختار سبيلاً وهدفاً طريق الخلود والاستمرار، وهي أن يسقط حكم الطغاة والمستعمرين، وتعلو ارادة الكادحين والمكدودين. وهي تغيير طريقة المجتمع سعياً إلى تكافؤ الفرصة، وقضاء على جشع الاقطاع، وتأكيداً لحق كل مواطن في عرقه وفي رزقه، وبناء لمجتمع مزقته الفوارق الظالمة وقست عليه المرارات والآلام عبر اجيال واجيال من حكم الغصب والاستغلال. قاد عبد الناصر ثورة ٢٣ يوليو [تموز] الخالدة، وحكم مصر لأول مرة بعد ظلام كالح طويل واحد من أبنائها... واختار الشعب بالارادة الحرة رمزه وحاكمه ورئيس عائلته المصرية»[٤٢].

ثم دافع الرئيس السادات عن اتفاقات كامب ديفيد، وقال بأنه لا يدعي أنه توصل إلى الحل الشامل، ولكن اتفاقات كامب ديفيد لم تكن مجرد فض للاشتباك أو حلاً جزئياً، وإنما هي إطار مهد الطريق للحل الشامل الذي سيحقق السلام. وأن الأردن وسوريا مدعوتان «لتحمل مسؤوليتهما» للمساهمة في تحقيق هذه الغاية. وقال السادات إنه أراد أن يكسر الجمود فلا تضيع الأرض العربية، وان القرارات الصادرة عن مجلس الأمن يجب أن تطبق على القدس. وندد السادات بالخلافات العربية وبموقف الجمود السلبي، كما انتقد منظمة التحرير الفلسطينية وقال بأنها أضاعت أكثر من فرصة دولية لتسلك طريق السلام وتستعيد الحق الفلسطيني. وهاجم السادات الاتحاد السوفياتي بعنف، وقال بأن راديو موسكو:

«يرسم لهم [للعرب المعارضين] الشعارات، ويصرح رئيس روسيا ان اتفاقية كامب ديفيد خيانة للعرب لكي يرددها من بعده الببغاوات... وأسفي شديد على أبناء من بلدي ومن ابنائي يرددون كلامهم كالببغاوات».

ولجأ السادات إلى الأسلوب الأميركي في ربط العرب المعارضين له بالسوفيات، وقال بأنهم في معسكر واحد يقوده السوفيات، وقال:

«أليس هذا معسكرهم. معسكر الاتحاد السوفييتي والصمود والرفض وكل الكلمات والشعارات. وهناك في المغرب بين الجزائر والمغرب تجري مأساة اليمة يقتتل فيها العربي مع أخيه العربي بالسلاح السوفييتي الذي اعطي للجزائر. من تلك الجبهة ايضاً اليمن الجنوبية لا تساوي أن نذكر عنها شيئاً، وخاصة بعد أن اصبحت قاعدة سوفياتية وباعت نفسها وارضها وشرفها. العراق هذا الذي يريد أن يهدي مصر بالأمس خمسة مليارات دولار. تذكروا أمس فقط أن مصر مأزومة ومحتاجة للمعونة... ولكن فوق اننا نحمل كل هذه الأمانة، امانة امتنا العربية في قضية المصير، فإننا نحمل ايضاً أمانة أكبر وأروع هي أن يعيش الإنسان العربي حراً على أرضه. هنا في مصر ديمقراطية. هنا في مصر جزيرة للأمن والأمان. هنا في مصر حرص على كرامة الإنسان».

ولسنا في حاجة لأن نقول بأن ادعاءات السادات بشأن الديمقراطية في مصر في عهده وحرصه على كرامة الإنسان، تتناقض تماماً مع طبيعة حكمه الذي تميز بقراراته الفردية، وبزجه للمئات من قادة الفكر والسياسة والصحافة المصريين في السجون بصورة تعسفية. كما وأن زعمه بأنه لن يرد على الشتائم العربية التي كانت توجه إليه هو زعم تسقطه تهجماته ضد خصومه العرب.

في الأردن بتاريخ ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر أصدرت الحكومة الأردنية بياناً عن اتفاقات كامب ديفيد أكدت فيه أن الأردن:

«لا تترتب عليه قانوناً أو معنوياً أية التزامات ازاء مواضيع لم يشارك في مناقشتها وصياغتها والموافقة عليها»[٤٢].

وأوضح البيان أن الأردن يؤمن بالحل:

«العادل الشامل الذي يعالج مختلف جوانب القضية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي المنبثق عنها. وهو يعتبر انفصال اي طرف من الأطراف العربية عن مسؤولية العمل الجماعي من أجل تحقيق الحل الشامل الذي يتضمن استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية والحقوق العربية بشكل متكامل وعلى كل الجبهات، اضعافاً للموقف العربي ولفرص الوصول إلى الحل العادل الشامل المنشود».

فالتسوية النهائية العادلة يجب أن تتضمن انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك غزة والضفة الغربية وعودة القدس العربية. وأن تنص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية كاملة. وفي مقابلة صحفية أجراها مع جلالة الملك حسين أرنود وبورتشغريف ونشرت في جريدة «الهيرالد تريبيون» الدولية بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، قال جلالة الملك بأن تفسيرات سايروس فانس له بشأن اتفاقيتي كامب ديفيد لم تغير تحفظاته وإنما أكدتها. وأن البند المتعلق بحق تقرير المصير للفلسطينيين:

«لا يزال مبهماً للغاية وعليه أن يشتمل على انسحاب تام وعلى السيادة العربية في القدس العربية. وإلاّ فليس هناك ما نتفاوض فيه».

وقال جلالة الملك كذلك ان هناك

«خللاً كبيراً في التوازن بين الاتفاقيتين: فالأولى ـ المتعلقة بسيناء ـ واضحة جداً. والاخرى اقل ما يقال عنها انها غير مشجعة».

كما قال بأن السادات قد «نجح حتى الآن في الابتعاد عن التزاماته تجاه شركائه العرب»، وذلك لأنه تخلى عن الإصرار على ضرورة التسوية الشاملة. ورداً عن سؤال عن موقف الأردن وسوريا، قال جلالة الملك بأن:

«موقف سورية لا يختلف كثيراً عن موقف الأردن، فكلانا يوافق على القرار ٢٤٢ وعلى اعادة جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس العربية وحق تقرير المصير للفلسطينيين مقابل السلام النهائي في المنطقة».

كما قال رداً على سؤال عن:

«المكاسب التي حققتها اتفاقيات كامب ديفد للعرب مثل اعادة سيناء كاملة، وانهاء الاحتلال العسكري والحكم الذاتي للقاطنين في الضفة الغربية، وتقليل الحامية العسكرية الاسرائيلية من احد عشر الف جندي إلى ستة الاف جندي تتمركز في مناطق محدودة».

قال جلالته:

«انها ليست حقاً خطوة إلى الأمام، إذ أن الولايات المتحدة سارت خطوة إلى الخلف بالنسبة إلى القرار ٢٤٢».

وفي رده على سؤال عن التهمة الموجهة إلى الولايات المتحدة من أنها أحدثت شرخاً في العالم العربي، وأخرجت مصر من الجبهة العربية فأضعفتها وضمنت عدم نشوب حرب عربية اسرائيلية، قال جلالة الملك:

«إن العرب انفسهم بالتأكيد مسؤولون عن هذا الوضع اكثر من الولايات المتحدة. إن مصر هي التي سببت الشرخ».

وفي رده بشأن «المصائد الدبلوماسية» في اتفاقيتي كامب ديفيد قال جلالة الملك:

«إن الإطار العام هو في النهاية ورقة التوت التي تغطي مشروع بيغن. مجرد غطاء من السكر. انظر إلى جميع

تصريحات بيغن ـ بقاء القوات الاسرائيلية لفترة غير محددة والمستوطنات أيضاً. ما هو المؤقت في كل هذا؟».

وفي بيان جلالة الملك للشعب الأردني بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨ قال:

«لقد أدى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد إلى نشوء وضع جديد يواجه الأردن أخطر تبعاته. إن الدلائل تشير إلى أن اتفاقيتي كامب ديفيد لا ترتبطان معاً برباط الزامي محدد، وهذا الامر يعني أنه إذا لم تتقدم المباحثات حول مستقبل الضفة الغربية وغزة والقدس وباقي الأراضي العربية المحتلة، فإن خطوات السلام بين مصر واسرائيل لن تتوقف ولن تتعطل. وهذا يعني أن ثقل مصر العربي والعالمي العسكري والسياسي سيخرج في هذه الحالة من ميدان المشاركة الكاملة مع الدول العربية المواجهة لاسرائيل. وأن القضية الفلسطينية ستفقد عنصراً رئيسياً يلتحم مع هذه القضية بوحدة المصير والكفاح الواحد. لقد ظللنا عقوداً طويلة نعمل مع مصر كشقيقة كبرى في معركة الكفاح من أجل العدل والسلام الشريف. ظللنا نتساند وإياها ونتعاون وإياها ونتحمل الصدمات والآلام معاً... ومعظم العرب لا يزالون يأملون في أن لا تصل مصر العربية إلى نقطة اللارجوع فتعزل نفسها عن تاريخها وعروبتها بل وعن منطقتنا... ان العالم بأسره يعجب كيف أن أمة تملك اليوم هذه الموارد الهائلة والثروات الضخمة والموقع الاستراتيجي الفريد، لم تتمكن حتى الآن من وضع هذه الموارد الضخمة والامكانيات العظيمة في خدمة قوتها الذاتية وقدرتها على الصمود ومجابهة التحديات وبناء المستقبل على اسس سليمة صالحة».

(جريدة الرأي ـ عمان ١١/١٠/١٩٨٧).

ثم قال البيان بأن إطار السلام الشامل في كامب ديفيد ترك مستقبل الضفة الغربية والقدس وغزة وتقرير المصير للفلسطينيين غامضاً. وبأن هناك رأياً دولياً يقول بأن «الحكم الذاتي» سينمو ليصبح كياناً فلسطينياً ناضجاً، لا تستطيع اسرائيل أن تقف في وجهه، وأن الوضع الجديد الذي سينشأ سيعني تقرير المصير للفلسطينيين وجلاء القوات الاسرائيلية.

«ولكن الأردن كدولة ملتزمة بالغايات القومية المعروفة، وبحكم معرفته بما يخطط له الخصم الاسرائيلي وما ينفذه، يؤكد أن هذا المنطق يبقى قاصراً ما لم يقترن بالتزام واضح بأن نهاية الطريق ستؤمن مبادىء التسوية العادلة التي أجمع عليها العالم. إن اسرائيل تزرع المستوطنات والسكان الاسرائيليين في الأرض المحتلة كل يوم، وتغير معالم الأرض المحتلة مادياً وسكانياً، وزعماء اسرائيل يصرحون بأن المفاوضات مع الجانب العربي لن تحول دون مطالبتهم بالسيادة على الضفة الغربية وغزة خلال المفاوضات وبعد مرحلة الانتقال، ويكررون كل يوم بأن القدس العربية جزء من عاصمتهم إلى الأبد».

كان جلالة الملك حسين والأمير فهد (حالياً خادم الحرمين الشريفين):

«غاضبين على السادات الذي كان قد عاد إلى القاهرة دون أن يشرح لهما ما انجز في كامب ديفد ولماذا... وكانا يعتقدان انه قدم لهما التزاماً صريحاً قبل القمة أن يتفاوض على تسوية شاملة يمكن أن ينضم إليها بقية العرب بمن فيهم الفلسطينيون، أو على الأقل يمكن أن يؤيدوها دون مخاطرة سياسية غير مقبولة. وأبلغاني بأنه بدلاً من ذلك، فإن غالبية العالم العربي تهاجم السادات، وأنه لا يوجد زعيم فلسطيني معترف به مستعد للمشاركة في محادثات الحكم الذاتي في هذا الوقت. وقال كل من حسين وفهد ان السادات تخلى عنهما بابرامه سلاماً منفصلاً مع اسرائيل في مقابل عودة سيناء»(٤٤).

وبالنسبة للأسئلة الاستيضاحية التي وجهها جلالة الملك حسين للحكومة الأميركية، فإن الرئيس كارتر وفانس اشتركا في وضع الأجوبة عليها، ووقعها كارتر وأرسلها لجلالة الملك مع هارولد سوندرز بتاريخ ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨.

«وأمضى هال ساعات مع مستشاري الملك، وعقد اجتماعين منفصلين مع الملك نفسه، كما اجتمع إلى ولي العهد فهد ومستشاريه وإلى فلسطينيين من الضفة الغربية، ولسوء الحظ لم ينجح باكثر مما نجحت»(٤٥).

ومن الواضح أن الأجوبة عن الأسئلة الأردنية لم تكن مرضية، ولم تطمئن جلالة الملك على الحقوق العربية.

جاء بيان مجلس الوزراء السعودي متحفظاً. فقد أعلنت فيه السعودية تقديرها للجهود التي بذلها الرئيس الأميركي جيمي كارتر، كما أعلنت أنها تعتبر بأن ما أنجز في كامب ديفيد لا يشكل حلاً نهائياً مقبولاً للسلام، لأنه لا:

«يوضح بضرورة قاطعة عزم اسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة وفي مقدمتها

القدس الشريف. ولم ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وانشاء دولته على أرضه ووطنه. وتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية التي نصت مؤتمرت القمة العربية على اعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الذي شردته اسرائيل عن وطنه».

ثم أعلن البيان بأنه رغم هذا التحفظ، فإن الحكومة السعودية:

«لا تعطي نفسها الحق في أن تتدخل في الشؤون الخاصة لأي بلد عربي، ولا تناقش حقه في استرداد أراضيه المحتلة عن طريق الكفاح المسلح أو عن طريق المساعي السلمية بالقدر الذي لا يتعارض مع المصلحة العربية العليا».

واصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً بتاريخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ هاجمت فيه اتفاقات كامب ديفيد والسادات بعنف شديد. وقال البيان ان اتفاق كامب ديفيد يمثل استسلام السادات الكامل لمشروع بيغن، الذي يؤكد على تثبيت الاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية والجولان وأجزاء من سيناء، كما أنه يفرط في القدس «التي مثلت على الدوام رمزاً مقدساً لامتنا العربية وسائر المسلمين والمسيحيين في العالم»، كما يفرط بكرامة مصر وجزء من ترابها الوطني:

«ويتنكر لأرواح شهداء شعب مصر وجيش مصر الذين سقطوا في سبيل ان يرتفع العلم العربي في القدس وسيناء والجولان».

واتهم بيان المنظمة السادات بأنه «يحقق اهداف الامبريالية الأميركية القديمة التي فشلت في تنفيذها منذ مشاريع حلف بغداد وايزنهاور وعدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧. ويعلن عن استعداده للدخول في حلف مصري - اسرائيلي من اجل اخضاع المنطقة بكاملها للهيمنة الأميركية، وتصفية مواقع حركة التحرر والتقدم لامتنا وسائر الشعوب المناضلة في افريقيا والشرق الأوسط عموماً» ويعزل مصر عن العرب وعن النضال العربي، ويخالف مقررات القمم العربية وقرارات المجتمع الدولي التي صدرت عن الأمم المتحدة ودول عدم الانحياز والدول الافريقية والاسلامية والصديقة. وفي أول تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨، صدر بيان عن المؤتمر الوطني في القدس ندد باتفاقات كامب ديفيد التي تنكرت لحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وأغفلت:

«قيادته الشرعية - م.ت.ف - القيادة الشرعية والوحيدة للشعب العربي الفلسطيني. بل هي تحاول خلق قيادة بديلة لها في ظل الاحتلال باقامة حكم ذاتي سبق للشعب أن رفضه رفضا قاطعا بجميع قطاعاته المرة تلو المرة».

وفي لبنان صدر بيان من مجلس الوزراء أبدت فيه الحكومة اللبنانية قلقها:

«لما أعلن من اتفاقات خصوصاً بالنسبة إلى ما قد يترتب على هذه الاتفاقات من انعكاسات على التضامن العربي. كما بالنسبة إلى اغفال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومستقبله وحقه في وطنه وعلى أرضه، ولاسيما ما قد ينطوي عليه هذا الموقف من نتائج قد تؤدي إلى توطين الفلسطينيين خارج أرضهم».

كان الرئيس الياس سركيس قد تلقى رسالة شخصية من الرئيس كارتر حاول أن يبرز فيها الجوانب الإيجابية لاتفاقات كامب ديفيد، وأكد بأنها تمهد الطريق لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين:

«سيكون لهم حق تقرير المصير واختيار ممثليهم واقامة كيان فلسطيني».

ولكن الرئيس سركيس ظلّ «متشككاً كثير الارتياب» وهو يقول لمستشاره كريم بقرادوني:

«لا تذكر الرسالة الأميركية المسألة اللبنانية ولا المسألة الفلسطينية في لبنان، مع أني وجهت إلى الرئيس كارتر رسالة قلت له فيها أن لا حل للمسألة اللبنانية إلاّ بإيجاد حل لمسألة الخمسمائة الف فلسطيني المقيمين على ارض لبنان. ولكن ما فتىء كارتر يفكر بشكل مختلف. يخامرني شعور بأن كامب ديفيد ليس إلا التحقيق النهائي على ايدي الأميركيين لوعد بلفور. ليس في هذه الاتفاقات حل لأزمة الشرق الأوسط، بل فيها قيام محور استراتيجي جديد بين القاهرة وتل ابيب وواشنطن»[٤٦].

وهذا كان تقدير الرئيس اللبناني الماروني المعتدل نسبياً الذي لم يكن منحازاً لأي جبهة ضد السادات أو ضد أميركا.

من ليبيا هاجم العقيد القذافي اتفاقات كامب ديفيد والرئيس السادات «لإخراجه مصر من العروبة» ومن المعركة، ولاعترافه «بعدو يحتل ارضاً عربية ليست له وهي ارض فلسطين». وتذكر جيهان السادات أن منى ابنة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر نقلت إليها رسالة من العقيد القذافي يهدد فيها بأنه إذا رفضت السيدة جيهان استخدام مكانتها عند زوجها

«لجعله يتخلى عن اتفاق كامب ديفيد فسوف يكون القذافي مضطراً لقتله»[٤٧].

وكشفت الصحافة الليبية هجماتها على السادات وأعلنت أن

«جيهان السادات تريد أن تحكم مصر وزوجها يفعل اي شيء تقوله مطيعاً لها»[٤٨].

وفي القاهرة أصدر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بياناً طويلاً ندد بـاتفاقـات كامب ديفيـد لأنها تخل بـالمصالـح الوطنيـة والسيادة المصريـة وتقدم تنـازلات في القضية الفلسطينيـة ـ «لب النزاع وجوهره» ـ ولانها توفر الأمن لطرف واحد هو اسرائيل بصورة تمس بالسيادة المصرية على سيناء، وتعطي اسرائيل حقوقاً جديدة في مضيق تيران وخليج العقبة:

«على الأقل فيما يتعلق بالمواقع التي يصطدم فيها هذا الحق مع سيادة مصر على مياهها الاقليمية».

وقـال البيان بـأن الطريق الـذي سيربط سينـاء والأردن هو لمصلحـة اسرائيل اقتصـادياً وتجـاريـاً وسياحياً، وأنه سيمر عبر ممر متلا الذي لـه أهمية عسكـرية استـراتيجية في الـدفاع عن مصر. وهـاجم البيان ما نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد من تطبيع في العلاقات مع اسرائيل، وأن هذا التطبيع فيه نقض لاتفاقية الدفاع المشترك العربي، وأنه يلغي المقاطعة الاقتصاديـة لاسرائيل في الـوقت الذي ستنعـزل فيه مصر اقتصادياً عن العرب، وتفقد الدعم العربي الضروري للتنمية والتسلح، خصوصاً وأن:

«كافة الدول العربية امتنعت عن اعلان تأييدهـا لاتفاقيـات كامب ديفيد... ولم تكن المعارضـة مقصورة عـلى القوى الرافضة والدول التي تشكل جبهة الصمود والتصدي».

وذكر البيان أن الاتفاقات تهدد موارد المليون ونصف المليون مصري الذي يعملون في الأقطار العربية ويعيلون عائلاتهم في مصر ويحولون مدخراتهم إليها. وأن الاتفاقات تفتح المجال أمام اسرائيل لتكون:

«الوكيل العام للاحتكـارات الدوليـة المتعددة الجنسيـات داخل الـوطن العربي، ولتعـزل مصر اقتصاديـاً عن العـرب، ولتعرقـل محاولات التكـامل الاقتصـادي بين الـدول العربيـة وتحويـل العرب إلى مجـرد أيد عـاملة ومستهلكين للانتاج الاسرائيلي. وتسعى اسرائيل للسيطرة على الاقتصاد العربي وتريد استخدام مصر معبـراً إليه... والاغلب أن تلتقي مصلحة فئة طفيلية محلية محدودة وعديمة الولاء لوطنها، تأمـل أن تزداد ثراء من عمليات نهب وسلب تجري محلياً مع مصلحة أطماع التوسع والسيطرة لاسرائيل ولـلاحتكارات الـدولية التي تقف وراءها، وسوف يكون من شأن ذلك كله الاضرار الجسيم بمصالح فئات رأسمالية عديدة منتجة صناعية وزراعية، ولسوف يعاني الحرفيون المصريون من ذلك أفدح الآثار».

وأشار البيان إلى ما صرح به عيزر وايزمان من أنه يجب على اسرائيل الاحتفاظ بجيش قوي:

«حتى يصبح طريق السلام بلا عودة، وأنه إذا زال التوتر وقامت علاقات مع مصر اقتصـادية وسيـاحية مـع حرية المرور، فإن ذلك يعادل تماماً السيطرة على الأراضي اللازمة للدفاع عن أنفسنا».

وأشار البيان إلى المخاطر الثقافية التي يمكن أن تنتج عن اتفاقات كامب ديفيد، وأن القاهرة:

«ستكون الباب الذي تدخل فيه ثقافة اسرائيل الصهيونية العنصرية إلى المنطقة، بما تنطوي عليه من التناقض مع الثقافة العربية والإسلامية والمسيحية. وسيكون على مصر أن تعيد كتابة التاريـخ والثقافـة القوميـة التي تدرس لابنائنا في المدارس والجامعات من أجـل ادخال اسرائيـل الدولـة الصديقـة الجديـدة إلى وعي وضمير المصريين في تحد سافر للمشاعر الوطنية والدينية. وفي جلسة توقيع اتفاقات كامب ديفيد بادرنـا مناحيم بيغن بالحديث عن أسلافه الـذين بنوا الأهـرام. فما زلنـا نذكـر دولة اسرائيـل الكبرى التي تمتـد من الفرات إلى النيل».

وانتقد البيان إطار السلام الشامل لأنـه لا يعالـج «قضية فلسطـين» وإنما يقتصرعلى سكان الضفة الغـربية وقطـاع غزة بـوصفهم «عرب أرض اسرائيـل»، و «فلسطين في نظـر بيغن ما هي إلا اسرائيـل». والإطار لا يعطي الفلسطيني حق تقرير المصير أو السيـادة أو حقه في دولـة مستقلة وفي أن تمثله منظمة التحرير الفلسطينية. واعتبر بيان حزب التجمع الوطني التقدمي إطاري كامب ديفيد حلاً انفراديـاً، وأنما يكرسان «عملية انهاء وتصفية عروبة مصر والانتماء العربي لمصر»، ويقرران:

«انحياز مصر مستقبلاً إلى خط الاستراتيجية الأميركية في المنطقـة العربيـة وافريقيـا. وفي ظل تفـوق اسرائيل سيكون على مصر أن تقوم بحماية المصالح الأميركية من بترول ونحاس ويورانيوم الشعوب العربية والافريقية مثلما فعلت من قبل في زائير. وعما قريب يأتي وزير الدفاع الأميركي في زيارة لكل من مصر واسرائيـل لوضـع

الترتيبات اللازمة لعسكرة مصر تمهيداً لقيامها بمهامها الجديدة».

ثم قال البيان بأن اتفاقات كامب ديفيد أعطت أقل بكثير مما عرض على مصر إثر هزيمة ١٩٦٧: «ورفضته مصر بشدة وقتئذ حرصاً منها على مصريتها وعروبتها». وأن الاتفاقات لا تعكس إنجازات مصر في حرب اكتوبر أو تضحياتها الهائلة ولا:

«القوة الذاتية للوطن العربي بثرواته الطبيعية والبشرية الهائلة وموقعه الاستراتيجي الفريد، واستحواذه على البترول مصدراً للرخاء وسلاحاً جباراً في وجه أعداء الأمة العربية».

ولذلك، فإن هذه الاتفاقات:

«لا يمكن أن تفهم إلّا على أساس أنها فرض للسلام الأميركي بشروط اسرائيل كما أرادها بيغن في مشروعه للسلام، الذي وإن قبل الانسحاب من سيناء إلا انه ينطوي على تصفيته للب النزاع العربي ـ الاسرائيلي وجوهره. تصفيته لقضية فلسطين بوصفها قضية تحرر وطني للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره واقامته دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية».

وفي نهايته طالب البيان بوقف المفاوضات المنفردة مع اسرائيل وبالتزام مصر والدول العربية «بالمواقف العربية المقررة وعلى راسها مقررات قمة الرباط»، وبمطالبه السعودية والدول البترولية العربية:

«باستخدام سلاح البترول ازاء الولايات المتحدة الأميركية التي كشفت بصراحة كاملة عن نواياها ازاء القضايا العربية كسلاح لمواجهة التحالف الأميركي الاسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بالقدس وقضية شعب فلسطين».

كما طالب:

«بوضع الأزهر الشريف والكنيسة المصرية أمام مسؤولياتهما الدينية والقومية دفاعاً عن عروبة القدس الاسلامية ـ المسيحية، والوقوف في وجه المخطط الصهيوني لتهويدها بالكامل».

(اتفاق كامب ديفيد وأخطاره).

في مصر كذلك، قدم أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو [تموز] الباقون على قيد الحياة مذكرة بتاريخ ١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨[٤] إلى الرئيس أنور السادات، ذكروه فيها بأقواله وتصريحاته وتعهداته داخل مصر وخارجها:

«هنا في الاجتماعات العامة أو في مجلس الشعب او في اللجنة المركزية أو مع قادة الأمة العربية في مؤتمرات القمة، أو في رسائلك إليهم أو في مباحثاتك معهم. أو في المنظمات الدولية والافريقية والأوروبية، أو في منظمة دول عدم الانحياز او في الأمم المتحدة أو في مجلس الأمن، حيث اقتنع الجميع بصدق حقنا وعدالة قضيتنا».

إن أقواله وتعهداته كانت تتلخص بعدم التفريط في أي شبر من الأرض العربية المحتلة، وبوجوب الانسحاب الاسرائيلي من هذه الأراضي كافة وهي: القدس والضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء. وبأنه لتحقيق السلام الدائم يجب تسوية القضية الفلسطينية على أساس الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً، وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني: «ولقد اكدت ذلك قبل ذهابك إلى القدس بأيام وبحضور ياسر عرفات في مجلس الشعب المصري» وبأنه لا يمكن توقيع اتفاق سلام منفرد مع اسرائيل «لما يجره من ويلات على الأمة العربية»، وبأن:

«الأساس الأول لمواجهة عدونا واستعادة حقوقنا الآن وفي المستقبل كله هو وحدة الصف العربي، وأن الثغرة الرئيسية التي يمكن أن ينفذ منها العدو هي تمزيق هذه الوحدة».

ثم قالت المذكرة بأن إطار السلام في الشرق الأوسط جاء متوافقاً مع مشروع بيغن في حل المشكلة الفلسطينية، وأنه لا يضمن الانسحاب الاسرائيلي وإنما يعيد توزيع القوات الاسرائيلية. وقد أكد بيغن أن الجيش الاسرائيلي باقٍ إلى ما لا نهاية في الضفة وقطاع غزة. كما أن الإطار لا يؤمن حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني. وليس في الإطار وقف لإنشاء المستوطنات الاسرائيلية «وكلها غير مشروعة»، أو ذكر للقدس التي أكد بيغن أنها ستبقى موحدة وعاصمة لاسرائيل إلى الأبد. كما أن الإطار يشكل قيداً على بقية الدول العربية المدعوة للتفاوض مع اسرائيل هو في مصلحة اسرائيل:

«ويعطي مفهوماً جديداً لقراري ٢٤٢ و٣٣٨ يتلاءم مع اهداف اسرائيل وتفسيراتها لهذين القرارين».

وقالت المذكرة بأن توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد:

«قد أضفى شرعية على أوضاع غير شرعية، مما يؤدي لاستمرار احتلال اسرائيل للضفة الغربية وغزة واستمرار تهويدهما».

ووصفت المذكرة الإطار الخاص بالمعاهدة بين مصر واسرائيل بأنه اتفاق منفرد، وأنه يلزم مصر بالتطبيع الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي والثقافي قبل الانسحاب الاسرائيلي الكامل «وقبل حل المشكلة الفلسطينية والقدس والجولان»، وأنه يعتبر:

«تخلٍ من مصر عن مسؤولياتها التاريخية تجاه الأمة العربية في موقفها المصيري، رغم أن مصر بحكم الواقع والدستور جزء من الأمة العربية. ورغم انه لا غنى لمصر عن الأمة العربية ولا غنى للأمة العربية عن مصر ـ... انه لا يمكننا أن نتصور مستقبلاً مشرقاً لمصر منفصلة عن الأمة العربية التي تتكامل فيها كل مقومات البشر والأرض والثروة والمصير».

وقالت المذكرة إن عزل مصر عن شقيقاتها هدف استعماري لإضعاف الجبهة العربية وللسيطرة على مصر وإخضاع الدول العربية. وأن سيناء ستكون مكشوفة بأهلها وثرواتها ومواردها بوجود القيود على تسليحها، وبمناطقها الخالية من السلاح ومطاراتها التي لا يسمح باستخدامها للطيران الحربي، وأن إطار المعاهدة يعرض مصر لتسمم ثقافتها المصرية العربية:

«وللبلبلة التي ستحدث لفكر شباب مصر عند محاولة تفسير طبيعة علاقات الصداقة الجديدة مع اسرائيل، وكيف يمكن أن يلاءم بينها وبين علاقاتنامع باقي الأمة العربية. كما يعرض مصر لخطر السيطرة الاسرائيلية الاقتصادية وتحطيم الاقتصاد المصري الضعيف أمام الغزو الاقتصادي الاسرائيلي القادم الذي تسانده أموال الصهيونية العالمية وأميركا».

ويعرقل التعاون والتكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية، ويضع المقاطعة العربية لاسرائيل في مأزق وإشكالات صعبة جداً، ويهدد بالخطر مصالح المليون مصري العاملين في الدول العربية. كما يشكل قيداً على قيام مصر بواجبها القومي في نجدة الدول العربية إذا قامت اسرائيل بالاعتداء على أي منها. وقالت المذكرة ان اتفاق كامب ديفيد يؤدي إلى «تصفية القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني لمصلحة اسرائيل»، وأنه:

«يدور الآن... توجيه للراي العام المصري ليكفر بعروبته وليؤمن بأن صلاته العربية هي سبب بلائه، ولينتظر السراب الخادع للتقدم والانتعاش بعد اتمام هذا الاتفاق، وبعدما يصور له من أنه سيفيق من عبء الانفاق العسكري بعد معاهدة السلام».

وفي النهاية قالت مذكرة أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية:

«واليوم يا سيادة الرئيس، نحن نعتقد انه ما زالت هناك فرصة لتحقيق المصلحة القومية العليا للأمة العربية، وذلك بجمع الصف العربي ليتفق قادة العرب على موقف موحد لمواجهة الأخطار التي تهدد مصير الأمة العربية، وذلك قبل اتخاذ أية خطوات أخرى لتنفيذ هذا الاتفاق».

ولم يستجب السادات لهذا النداء أو غيره، ولجأ إلى حضن الولايات المتحدة مثلما فعل شاه إيران الذي اعتبره السادات أذكى قادة العالم الثالث، كما قال للكاتب الصحافي العربي الكبير أحمد بهاء الدين. وفي خطابه في افتتاح المؤتمر الثالث لقمة الصمود والتصدي في دمشق بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، قال الرئيس حافظ الأسد:

«بالأمس خططت مع أنور السادات لحرب تشرين [اكتوبر] ضد اسرائيل ومن أجل حقنا العربي. وقال عنا آنذاك اننا أشرف المقاتلين، واليوم ترك أشرف المقاتلين وحيدين في خنادقهم. ترى هل سيقتصر عمل السادات في ظل صداقته التي يتغنى بها بشكل مستمر مع مناحيم بيغن. هل سيقتصر عمله في ظل هذه الصداقة على بناء وتقوية التعاون الاقتصادي والثقافي والسياحي والدبلوماسي وغير ذلك مع اسرائيل كما تنص الوثائق أم انه سيتعدى كل ذلك؟ هل يمكن أن نتصور أن يدور الزمن ويشترك السادات في تخطيط عملية هجومية ضد سورية مع مناحيم بيغن؟ أنا أعرف وجميعنا يعرف أن مثل هذا الكلام مؤلم وثقيل على السمع وأثقل من الرصاص كما نقول. ولكن هل في هذا غرابة؟ هل هذا مستحيل بعد الذي حصل؟ من كان يتصور أن نكون نحن أعداء السادات كما يقول عنا وأن يكون بيغن صديق السادات كما يقول عنه؟».

وفي هذا المؤتمر قال ياسر عرفات في كلمته:

«لا لمؤتمر كامب ديفيد. لا للاستسلام. لا للانحراف. لا للخيانة. لا للركوع. ونقول نعم للصمود. نعم للتصدي. نعم للتحدي. نعم لانتصار ارادة امتنا العربية. هذا هو معنى اجتماعنا هنا اليوم في دمشق. وليس كما قال بيتان العرب انه يمثل الدول والجماهير العربية خلال توقيعه على وثائق الذل والخيانة في كامب ديفيد. نحن الذين نمثل جماهير أمتنا العربية من المحيط إلى الخليج. نحن نمثل ارادة الماضي والحاضر والمستقبل لامتنا العربية ونمثل ارادة التحدي في امتنا العربية».

وندد البيان الصادر عن هذا المؤتمر باستسلام السادات وتواطئه مع العدو الصهيوني والامبريالية في «معسكر داود»، وتآمره على وحدة القضية العربية والمصالح العليا للأمة العربية، وخرق ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، ومحاولة تصفية قضية فلسطين:

«ونسف المنجزات السياسية التي حققها الشعب الفلسطيني بكفاحه ودماء شهدائه».

كما وصف اتفاقات كامب ديفيد بأنها:

«جزء من عملية شاملة لبسط نفوذ وسيطرة الامبريالية الاميركية والصهيونية على مصر والوطن العربي والقارة الافريقية. ولاستخدام النظام المصري كأداة لضرب حركات التحرر الوطني».

وأعلن المؤتمر إنشاء جبهة تسمى الجبهة القومية للصمود والتصدي، لتكون قاعدة للنضال القومي وتعبئة الجماهير العربية، وأداة للأمة العربية في معركتها ضد الصهيونية والامبريالية ومن أجل الصمود والتحرير (اتفاق كامب ديفيد واخطاره).

بتاريخ ١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٧، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي بياناً أعلن فيه استنكاره للمؤامرة والخيانة في كامب ديفيد. وانه يعتبر العراق «جزءاً من الجبهة العسكرية الشمالية المواجهة للعدو الصهيوني ومن اية جبهة ملاصقة للكيان الصهيوني تتهيأ فرص تحريكها ضد العدو في المستقبل» وأن العراق مستعد لإرسال قوات عسكرية فعالة إلى الساحة السورية. وانه نظراً إلى ظروف مصر الاقتصادية الخانقة، وإلى أن اعادتها إلى جبهة العمل العربي المشترك يحملها أعباء مالية لا طاقة لها بها وحدها، فإن العراق يدعو في حال تخلي مصر عن اتفاقات كامب ديفيد إلى انشاء صندوق قومي لتقديم المساعدات المالية لجبهات المواجهة الغربية والشمالية والشرقية، ولمنظمة التحرير ولصمود الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة. وان لا تقل تخصيصات هذا الصندوق عن تسعة مليارات من الدولارات سنوياً قابلة للزيادة في ضوء احتياجات المعركة ولمدة عشر سنوات، تقسم كما يلي:

١ ـ العراق ـ مليار دولار.
٢ ـ ليبيا ـ مليار ونصف مليار دولار.
٣ ـ الجزائر ـ نصف مليار دولار.
٤ ـ السعودية ـ ثلاثة مليارات دولار.
٥ ـ الكويت ـ مليار ونصف مليار دولار.
٦ ـ قطر ـ نصف مليار دولار.
٧ ـ الامارات العربية المتحدة ـ مليار دولار.

ويخصص منها لمصر خمسة مليارات دولار وهي التي أشار إليها السادات الانعزالي في خطابه لمجلس الشعب متهكماً شاكياً أنها جاءت متأخرة.

مؤتمر بغداد أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨

رغم المعارضة الشديدة للسادات في العالم العربي، فإنه لم يتراجع عن تصميمه على عقد معاهدة صلح مع اسرائيل. فدعا العراق إلى اجتماع قمة طارىء يعقد في بغداد في بداية شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. ولم توجه الدعوة إلى هذا الاجتماع عن طريق جامعة الدول العربية، تفادياً لدعوة مصر التي أصبحت على وشك أن تنعزل عزلة سياسية كاملة داخل العالم العربي. وفي اجتماع القمة في بغداد، ألقى الرئيس العراقي خطاباً قال فيه:

«لا نريد أن نجادل في حق كل حاكم في التصرف في اطار مبادىء السيادة على ارضه. ولكننا لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نعتبر العمل الذي قام به رئيس دولة مصر هو عمل من أعمال ممارسة السيادة وحسب، وأن نتجاهل الحقيقة الكبيرة وهي أن الصراع بين العرب وبين العدو الصهيوني ليس صراعاً اقليمياً تختص به البلدان العربية التي تعرضت اراضيها للاحتلال سنة ١٩٦٧ وحدها. وليس هو مجرد صراع على الأرض والحدود ودفاع عن السيادة الوطنية، فلو كان الأمر على هذه الشاكلة لما حصل ما حدث في سنة ١٩٦٧ أصلاً، ولما انشغلت الأمة العربية عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً وشعورياً بشؤون هذا الصراع. بل ما كان عليها أن تقدم التضحيات الكثيرة طيلة ثلاثين عاما من الصراع المرير بينها وبين العدو، فالمسألة اكبر من ذلك، والصراع بين الأمة العربية والعدو الصهيوني هو صراع سياسي وعسكري واقتصادي وحضاري، بالاضافة إلى انه صراع على الأرض والسيادة الوطنية والقومية. لذلك ومن دون المساس بصلاحية اي حاكم في البلاد العربية، لا نستطيع أن نقبل بأن يفرض ويخول نفسه بتقرير شؤون هذا الصراع وانهائه بارادته المنفردة، لأنه بذلك يسبب للأمة العربية أذى شديداً ويطعنها في الصميم»[٥٠].

وأضاف الرئيس العراقي، نحن لا نسعى لعزل مصر فهي قلب كل العرب، وشعبها العربي الأصيل ضحى من أجل أمته العربية ومن أجل القضية الفلسطينية ـ المسؤولية مسؤولية رئيس مصر وحده:

«وهو الذي ترك أمته وارادتها واجماعها، ولم يكن العرب هم الذي تركوه»[٥١].

في الجلسة الثانية، تحدث جلالة الملك حسين فقال:

«ان اتجاه القيادة المصرية إلى طريق كامب ديفيد، بل الوقوع في أسر الفخاخ الدولية وما يمثله هذا من ضرر للأمة العربية ونضالها المشترك، يعبر عن واقع الأمة العربية وضياعها، وحالة الفرقة والبلبلة والتشتت التي يتصف بها هذا الواقع، وأن مهمتنا اليوم هي بناء الأسس لعمل عربي مشترك شجاع صحيح يتخطى سلبيات الواقع العربي».

وطالب جلالته ببناء قوة العرب الذاتية في وجه الجشع والتوسع الاسرائيلي لابتلاع الأرض العربية، واقترح ارسال وفد لاقناع السادات بالرجوع عن موقفه، رغم قناعة الكثيرين من الرؤساء بعدم جدوى ذلك. وبالفعل، فإنهم اعتذروا عن المشاركة في هذه المحاولة، فأرسل وفد برئاسة سليم الحص رئيس وزراء لبنان، وأحمد خليفة السويدي وزير خارجية دولة الإمارات المتحدة، وطارق عزيز عضو مجلس الثورة العراقي، وأحمد اسكندر وزير الإعلام السوري فلم يقبل الرئيس السادات أن يقابل هذا الوفد، ولكنه قال بأنه على استعداد لمقابلة آي رئيس أو ملك يأتي للتباحث معه في القاهرة. وهاجم السادات علناً اجتماع بغداد، ولم يستجب لنداء الرئيس أحمد حسن البكر بأن يتراجع نهائياً وفوراً عن اتفاقات كامب ديفيد، وأن يعود إلى:

«صف الاجماع العربي مع أشقائكم الذين شاركوكم السراء والضراء في أقصى المحن، وضحوا مع الشعب العربي المصري وجيشه البطل سافكين دماءهم في خنادق القتال مع العدو الصهيوني، مضحين بما لديهم من أجل استرداد أراضينا المقدسة التي اغتصبها العدو الصهيوني».

كما لم يستجب السادات لدعوة مؤتمر القمة للعودة عن اتفاقيتي كامب ديفيد، ولعدم توقيع أي معاهدة صلح مع العدو الصهيوني، ولعدم «التصرف بصورة انفرادية بشؤن الصراع العربي ـ الصهيوني» على اعتبار أن اتفاقيتي كامب ديفيد:

«تمسان حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الأمة العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وتمتا خارج اطار المسؤولية العربية الجماعية، وتتعارضان مع مقررات القمة العربية لاسيما مقررات الجزائر والرباط وميثاق الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ولا تؤديان إلى السلام العادل الذي تنشده الأمة العربية».

وصدرت عن مؤتمر قمة بغداد القرارات التالية:

١ ـ تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس إذا وقع السادات معاهدة سلام مع اسرائيل. فقد كان من الصعب على الدول العربية أن تقبل رفع العلم الاسرائيلي في القاهرة بجانب أعلام الدول العربية وعلم جامعة الدول العربية، بينما تحتل اسرائيل القدس والضفة الغربية والجولان وغزة وتنكر الحقوق الفلسطينية.

٢ ـ عدم الموافقة على اتفاقات كامب ديفيد لأنها تتعارض مع مقررات القمة العربية، ولا تؤدي إلى

السلام العادل الذي تطالب بـه الدول العـربية، ورفض كـل ما يتـرتب عليها من نتـائج سيـاسية واقتصادية وقانونية.

٣ ـ دعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مالياً لمدة عشر سنوات، بمسـاعدات تبلـغ ثلاثـة آلاف وخمسمائة مليون دولار توزع كما يلي:

سوريا	ـ	١٨٥٠ مليون دولار،
الأردن	ـ	١٢٥٠ مليون دولار،
المنظمة	ـ	٢٥٠ مليون دولار،
دعم للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة	ـ	١٥٠ مليون دولار،

وقسمت هذه المبالغ من الدول الداعمة كما يلي:

السعودية	ـ	ألف مليون دولار،
العراق	ـ	خمسمائة وعشرين مليون دولار،
ليبيا	ـ	خمسمائة وخمسين مليون دولار،
الكويت	ـ	خمسمائة وخمسين مليون دولار،
دولة الإمارات	ـ	أربعمائة مليون دولار.
الجزائر	ـ	مائتين وخمسين مليون دولار.
قطر	ـ	مائتين وثلاثين مليون دولار،

وكانت الغاية من هذا الدعم الكبير «لـدول الجبهة الشرقيـة ومنظمة التحـرير هـو محاولـة تصحيح الخلـل الذي أصاب توازن القوى بخروج مصر من المواجهة مع اسرائيل».

٤ ـ الالتزام بقضية فلسطين باعتبارها قضية عربية مصيرية ـ جوهر الصراع العربي الاسرائيـلي ـ ولا يجوز لأي طرف التنازل عن هذا الالتزام. وأن السلام يجب أن يقوم على الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية بما فيها القدس. «والالتزام بـاستعادة الحقـوق الوطنيـة للشعب الفلسطيني، وحقه في اقـامة الدولة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير».

٥ ـ دعوة مصر لنبذ اتفاقات كـامب ديفيد والعـودة إلى الصف العربي دون تـوقيع معـاهدة صلـح مع اسرائيل. وإذا عادت مصر إلى الصف العربي يتوجب على الدول العربية دعمهـا «ضمن الاطار الـذي قرره المؤتمر لدعم دول المجابهة».

٦ ـ إذا وقعت مصر معاهدة مع اسرائيل ـ توضع الإجراءات (اضافة لتعليق عضويـة مصر ونقل مقـر الجامعة) لحماية مصالح الأمة العربية، بما في ذلك تطبيق قوانين المقاطعـة العربيـة على الشركـات والمؤسسات والأفراد المصريين الذين يتعـاملون بصـورة مباشرة أو غـير مباشرة مـع اسرائيل، مـع «تجنب اتخاذ اية تدابير من شأنها الإضرار بمصالح الشعب العربي في مصر»، وإبقاء التعامل الطبيعي مع:

«أبناء شعب مصر العاملـين والمتواجـدين في البلدان العـربية، ورعـايتهم وتعزيـز انتمائهم القـومي للعروبـة، والتفريق بصورة واضحـة بين المـوقف من الحكومـة المصرية والمـوقف من الشعب المصري العربي الأصيـل بعروبته، الذي قدم اغلى التضحيات من أجل القضية العربية وقضية فلسطين بالذات. واستمرار التعامـل مع المؤسسات الوطنية المصرية التي لا تتعـامل مـع اسرائيل وتشجيعـها، وكذلـك النتاج الثقـافي والفني المصري الوطني الذي لا يروج للتعامل مع اسرائيل»[٥٢].

عندما عاد محمود رياض، أمين عام جامعة الدول العربية، من مؤتمر القمة في بغداد، وجد أن هنـاك في مصر:

«استخفافاً بمؤتمـر بغداد وقـراراته، وتصـور بأن تلـك القرارات لن تنفـذ ولن تقوم الـدول العربيـة بسحب سفرائها من مصر. وهاجم الرئيس السادات الدول العربية بسبب رفضها لاتفاقيتي كامب ديفيد وادانتها لهما. واكد ان اتفاقيتي كامب ديفيد تعطي للعرب الحل الشامل، وتحل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها»[٥٣].

ولكن ثبت أن محمد أنور السادات كان مخطئاً في تقديراته وتصوراته.

هوامش (١)

(١) محمد ابراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات** (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)، ص ٥١٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣١٣.
(٤) المصدر نفسه، ص ٣١٦.
(٥) المصدر نفسه، ص ٣١٧.
(٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٧ ـ ٣١٨، عن قصة التهامي مع اليهود.
(٧) المصدر نفسه، ص ٣١٨.
(٨) المصدر نفسه، ص ٣١٨ ـ ٣١٩.
(٩) المصدر نفسه، ص ٥٦٥.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٢٨.
(١١) المصدر نفسه، ص ٥٤١ ـ ٥٤٢.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٤٥.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٥٨.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٢٢.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٧٤.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٧٥.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٧٥ ـ ٥٧٦.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٧٨.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٨١.
(٢٢) المصدر نفسه.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٨٣.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٨٤ ـ ٥٨٥.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٩٣.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٩٦.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦٠٣.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) سايروس فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ترجمة المركز العربي للمعلومات (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٣)، ص ١١٠ ـ ١١١.
(٣١) المصدر نفسه، ص ١١١.
(٣٢) كوانت ذكر في كامب ديفيد أن أسامة الباز وبعض موظفي وزارة الخارجية المصرية قاطعوا حفل التوقيع.
(٣٣) كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات**، ص ٥٦٤.
(٣٤) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، ٢ مج، ص ٥٦٩.
(٣٥) هذا التعريف بنص الاطار أصر عليه بيغن.
(٣٦) Modalities.
(٣٧) فانس، **خيارات صعبة. مذكرات سايروس فانس**، ص ١١٨.
(٣٨) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اتفاق كامب ديفيد واخطاره: عرض وثائقي** نقلاً عن نشرة أنباء السفارة الأميركية (بالعربية)، بيروت ١٩٧٨/٩/١٩، ص ٢٢.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.
(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات**، ص ٦٠٨.
(٤٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ١١٢.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٥. بقية البيانات العربية بشأن اتفاقيات كامب ديفيد مستقاة من هذا المصدر.
(٤٤) فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ص ١١٩ ـ ١٢٠.
(٤٥) المصدر نفسه.
(٤٦) كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣**، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤).
(٤٧) جيهان السادات، **سيدة من مصر**، ص ٤٨٥. السيدة منى كانت قد عادت من زيارة لليبيا.
(٤٨) المصدر نفسه.
(٤٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، «اتفاق كامب ديفيد وأخطاره،» نشر في: **السفير**، ١٩٧٨/١٠/٨. الموقعون كانوا عبد اللطيف البغدادي وزكريا محي الدين وحسين الشافعي وكمال الدين حسين.
(٥٠) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، انظر: مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٥٧٣.
(٥١) المصدر نفسه.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥٧٩ ـ ٥٨٠.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٨٠ ـ ٥٨١.

عكست اتفاقات كامب ديفيد قوة اسرائيل التفاوضية مقابل أميركا والسادات، الذي أضعف مركزه التفاوضي بتنازلاته المسبقة أثناء المفاوضات، ورضوخه لضغوط الرئيس كارتر عليه ولمطالبه معتقداً أو متذرعاً بأن كارتر سيرد إليه الجميل، وخصوصاً إذا ساعد نجاحه في كامب ديفيد إلى إعادة انتخابه رئيساً لأميركا. وبغضّ النظر عن الاتهامات والشكوك التي تصور السادات عميلاً لأميركا من أيام عبد الناصر، فإنه يبدو انه انجرف إلى التساهل أمام ضغط أميركا وتصلب اسرائيل، وبسبب اعتقاده أو تذرعه بأن الدول العربية ضعيفة متفككة لا يرجى أن تكون جبهة قوية تستعيد الأرض والحقوق من اسرائيل. وان استعادة الأرض المصرية، ولو على حساب التخلي عن الأراضي العربية الأخرى، هو بالنسبة لما هو ممكن إنجاز كبير. فلقد كان مركز اسرائيل أقوى بكثير من موقف مصر، فهي كانت تحتل سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت مدعومة من أميركا حتى في وجه حليفات أميركا. وكان الميزان العسكري لمصلحة اسرائيل بعد أن تضاعفت قوتها من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٨. وفي المقابل، تناقصت قوة الجيش المصري وتناقصت المساعدات العسكرية والمالية العربية والسوفياتية لمصر. وانعزلت مصر عن شقيقاتها الدول العربية، وساءت علاقاتها بها لدرجة كبيرة، وتبادلت النعوت والتهجمات معها. وتابع السادات تهجماته على الاتحاد السوفياتي.

وكان السادات قد أضعف مركزه بتنازله عن الكثير مما كان يمكن ان يستخدمه في مفاوضاته مع اسرائيل وأميركا. فقد اعترف مقدماً باسرائيل وبقائها وأمنها، والتزم مقدماً بعدم اللجوء إلى الخيار العسكري، ولم ينسق خطواته مع الدول العربية ولم يحافظ على التضامن معها، ولم يستغل حصار القوات الاسرائيلية غرب القناة التي كان قد أكد بأن القوات المصرية تحاصرها وتستطيع القضاء عليها بمئات الدبابات، ومنها دبابات وصلته من الدول العربية ويوغوسلافيا. وفتح باب المندب وقناة السويس أمام اسرائيل وبضائعها، وأرجع أسرى الحرب الاسرائيليين، وضغط على الدول العربية لرفع حظر البترول، وزار القدس معترفاً وقابلاً باسرائيل، ظناً منه بأن زيارته ستسقط «الحواجز النفسية» وغيرها، وأنها ستجبر اسرائيل على الانصياع للحق والتخلي عن الأرض المحتلة وتعيد الحقوق العربية إلى أصحابها، خصوصاً وأنه انحاز إلى أميركا «وطرد» السوفيات والنفوذ السوفياتي من مصر. وأميركا في ادعاء اسرائيل تملك ٩٠٪ أو ٩٩٪ من أوراق الحل والتسوية، وهي لا بد أن تدفع الثمن له في الضغط على اسرائيل للقبول بتسويات عادلة. ويذكر ويليام كوانت في كتابه **اميركا والسلام في الشرق الأوسط** الذي نشرت جريدة الدستور الأردنية حلقات منه، أن السادات كان قد تفاهم مع كارتر على استراتيجية للتصادم مع بيغن المتعنت لإجباره على الموافقة على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة.

«وكانت اللعبة تتطلب العثور على وسائل تفيد في ممارسة الضغط، ثم العمل من خلال خطة اميركية لها جاذبية لدى العديد من الاسرائيليين واليهود الأميركيين حتى لو رفضها بيغن. وكان السادات أكثر من راغب في القيام بدوره حتى وان تضمنت بعض المقارعة المسرحية مع كارتر من أجل تسهيل الأمر على الرئيس ليكون خشناً مع بيغن»[1].

وأضاف كوانت بأن الخطة لم تطبق:

«وربما شعر كارتر أن هناك شيئاً ما غير شريف في لعبة الاستراتيجية التصادمية التي تفاهم عليها مع السادات، ومع ذلك، فإنه واصل تطمين المصريين بأن الترتيب الذي تم التوصل إليه في كمب ديفيد في شباط [فبراير] لا يزال ملزماً، وكان يمكن أن يقطع مسافة أطول في هذا الطريق لولا أن السادات لم يكن متقيداً تماماً بدوره، ولولا ضغوط السياسات المحلية».

فالسادات حسبما ذكر كوانت، كان شريكاً يصعب العمل معه في استراتيجية تصادمية، وأنه:

«ترك انطباعاً لدى كارتر في نفس الوقت بأنه لا يريد فعلاً سوى ورقة تين يتستر بها للتوصل إلى اتفاق سلام مصري ـ اسرائيلي ثنائي. كما أنه تحدث عن الحاجة لإدخال الملك حسين في المفاوضات، ولكنه كان يقدح في

الملك حسين وغيره من الزعماء العرب في السر وفي العلن، مستخفاً بالنصيحة الأميركية بأنه ينبغي له أن يخفف من حملاته الكلامية على هؤلاء الزعماء الذين يسعى للتعاون معهم»[٢].

وقال كوانت بأن بيغن مساوم جيد، وكان يعرف كيف يستغل أحاسيس السادات باليأس والإحباط لمصلحته هو. وكان من العسير على الرئيس كارتر أن ينسق مع السادات بفعالية. وتبين أنه كان من الأسهل على الرئيس كارتر أن يضغط المرة بعد الأخرى على السادات، وهو الجانب الألين والأضعف لكي يحرز نجاحاً يرفع به شعبيته ومكانته الانتخابية في أميركا، وفي مقابل ما بدا في بادىء الأمر أنه تصميم من الرئيس كارتر على تحقيق حل شامل، فإن الشعب الاسرائيلي اختار أصلب زعيم متعصب إرهابي هو مناحيم بيغن لرئاسة حكومته، ليقف في وجه الرئيس كارتر وغيره وليرفض التسوية الشاملة. وبالفعل رفض بيغن الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يلزم اسرائيل حتى بمبدأ الانسحاب، وأثبت أن أميركا إما أنها لا تملك ٩٠٪ من «أوراق اللعب»، أو أنها شريكة راضية أو متقبلة لما تفعله اسرائيل وما تصرّ عليه. وكانت النتيجة التنكر لقضية فلسطين وللتضامن العربي. وقال غروميكو للرئيس كارتر بأن الاسرائيليين كسبوا كل شيء، بينما لم يكسب السادات والعرب أي شيء. وطلب الرئيس الأميركي من السوفيات أن يتعاونوا مع المساعي الأميركية، فكان الرد السوفياتي سلبياً، وطلب بريجينيف التخلي عن عملية كامب ديفيد والعودة إلى مؤتمر جنيف.

بعد كامب ديفيد مباشرة، لم يتوقف مناحيم بيغن عن إصدار تصريحات سلبية بشأن القدس والمستوطنات في الأراضي المحتلة وعلاقات اسرائيل في المستقبل مع جيرانها. وشعر الرئيس كارتر بالقلق من أن تنفّر هذه التصريحات الدول العربية المعتدلة. فلقد أظهرت أن بيغن كان يريد أن يحوز على السلام مع مصر، وأن يحوز كذلك على الضفة الغربية. وعقد الرئيس كارتر اجتماعاً مع قادة يهود رئيسيين، وعرض معهم التوتر القائم بينه وبين اليهود في أميركا، وطلب منهم أن يعملوا على وقف الضرر السياسي وكبح جماح بيغن الذي كان يتصرف بطريقة غير مسؤولة. ولكن بيغن استمر في التنكر للمبادىء الأساسية لاتفاقات كامب ديفيد، بشأن سحب اسرائيل لقواتها ومنح «الحكم الذاتي الكامل» لسكان المناطق المحتلة. وعندما تحدث معه الرئيس كارتر في هذا الشأن، كان جوابه مراوغاً ولم يلتزم بشيء. واتضح للرئيس الأميركي أن بيغن لا يريد مباحثات مبكرة يشترك فيها الفلسطينيون والعرب الآخرون. وفي الجانب العربي، كان كارتر يسعى لإدخال دولة عربية أو أكثر في عمليات السلام في إطار ما اتفق عليه في كامب ديفيد. فاتصل بجلالة الملك حسين، ولكن جلالته «كان حذراً»، وطلب الاطلاع على وثائق كامب ديفيد وأن تجيب أميركا عن أسئلة محدّدة يوجهها إليها. ويقول كارتر في مذكراته ان السعوديين كانوا مساندين لعملية السلام، وأن الرئيس الأسد كان حذراً وترك الباب مفتوحاً لأنه لا يريد أن يضطر للجوء إلى السوفيات بمفرده. ولكن عندما عقد مؤتمر القمة العربي في بغداد، انضم السعوديون إلى جبهة الرفض والتصدي في إدانتهم لاتفاقات كامب ديفيد. ولكنهم أوضحوا بأنهم لو لم يفعلوا ذلك لكان المؤتمر من دون تأثيرهم الدافع للاعتدال اتخذ إجراءات أشد. غير أن الرئيس كارتر انزعج لأن السعوديين لم يتقيدوا بالتزاماتهم السابقة له، وغضب عندما أصبح جلالة الملك حسين الناطق باسم العرب الأكثر راديكالية. (مذكرات الرئيس كارتر).

ولم يجد جلالته الأجوبة الأميركية عن أسئلته وافية، ولم يلتزم بالمشاركة في المفاوضات التي نص عليها إطار السلام في كامب ديفيد. أما السادات فذكر الرئيس كارتر أنه عندما اتصل به هاتفياً وجد معنوياته حسنة، وأنه كان مرحاً وودوداً وواثقاً... فلقد كان على اتصال مباشر بالسعوديين، وكان من الظاهر أنه كان متشجعاً بما قالوه له رغم ما جاء في التقارير المعلنة عن مؤتمر بغداد. ومن المغرب جاء الملك الحسن إلى واشنطن في تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٨)، وكان متفائلاً بشأن قدرة شاه ايران على معالجة الأمور في بلده، وكذلك بالنسبة إلى السلام في الشرق الأوسط، وقال لكارتر بأنه لا أساس لقلقه، وأن ما صنع في كامب ديفيد غير قابل للعودة عنه. وعلق كارتر على تفاؤل الملك الحسن بأن الملك كان حسن النية والاطلاع، ولكنه مخطىء بشأن تفاؤله عن ايران والشرق الأوسط. ومن الطرائف الملكية التي

وقعت خلال الزيارة، أن الملك الحسن قابل والدة الرئيس كارتر العجوز في البيت الأبيض وعرض أن يعطيها بعض العطور المغربية، فقالت له مداعبة: لا. أنتم الأجانب الملاعين كلكم مثل بعضكم البعض. فضحك الملك وقبّلها. وسجل كارتر في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر في مذكراته، بأنه يشك في أن أحداً من قبل دعا الملك «أجنبي ملعون»، أو أن أحداً غير أمه كان في امكانه أن يقول ذلك ويفلت من العقاب.

في ١٢ تشرين الأول/ اكتبر ١٩٧٨، ابتدأت المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية ـ الأميركية في بلير هاوس، بيت الضيافة الرئاسي مقابل البيت الأبيض في واشنطن، وكذلك في فندق ماديسون القريب منهما. كان الوفد المصري في بادىء الأمر يتضمن وزير الخارجية الجديد كمال حسن علي رئيساً، وبطرس غالي والدكتور أسامة الباز، وفي وقت لاحق اشترك رئيس الوزراء المصري مصطفى خليل في المفاوضات. أما الوفد الاسرائيلي فكان يتشكل من موشيه دايان وعيزر وايزمان وباراك، ولم يكن الوفد الاسرائيلي يتمتع بصلاحيات تفاوضية كبيرة، وكان عليه أن يعود لبيغن والحكومة الاسرائيلية في الكثير من الأمور. وكانت «التنازلات» التي يقدمانها تلغى عند الرجوع إلى بيغن والحكومة الاسرائيلية.

وكان وزير الخارجية الأميركية سايروس فانس وروي آثرتون مع مجموعة خاصة يشاركون في هذه المفاوضات. ويقوم فانس بالاجتماع بكل من الفريقين عندما يكون موضوع النقاش على جانب من الأهمية. ولم يشترك الرئيس كارتر في المفاوضات، ولكنه كان يقابل كلاً من الوفدين عندما تتعثر الأمور. ويذكر كوانت في كتابه كامب ديفيد، بأن الرئيس كارتر أراد أن يعنى المفاوضون بقضية الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن دون أن يتسبب ذلك في عرقلة التقدم نحو عقد المعاهدة بين اسرائيل ومصر. وطلب الفريقان من الجانب الأميركي تقديم نصوص تفاوضية ليجري التباحث على أساسها. وكانت الحكومة الأميركية قد أعدت بعد كامب ديفيد مسودة معاهدة مع ملاحق سياسية وعسكرية تفصيلية. وكان ألقصد أن تنتهي المفاوضات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وعالج المتفاوضون عدة مسائل مهمة، منها مسألة الربط بين معاهدة السلام وقضية الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووضع جدول زمني يحكم تطبيق المعاهدة وتنفيذ الحكم الذاتي. ويقول فانس في كتابه خيارات صعبة، ان الاسرائيليين كانوا «الغرانيت» في مقاومتهم للربط الذي طلبه الجانب المصري. وكان منها كذلك مسألة الأولوية بين التزامات مصر العربية والتزاماتها في كامب ديفيد وفي معاهدة السلام. ومسألة تخلي اسرائيل عن مصادر النفط في سيناء وتفاصيل ترتيبات الأمن. وكان الجانب الاسرائيلي يصرّ على نص في المعاهدة يلزم مصر بالتقيد بالتزاماتها في المعاهدة على حساب التزاماتها التعاقدية الدفاعية مع الدول العربية وبموجب قرارات القمة العربية وميثاق جامعة الدول العربية، حتى ولو كان ذلك في حالة حرب تشنها أو تنشب بين اسرائيل واحدى الدول العربية. وكانت المفاوضات تتعثر فيتدخل الرئيس كارتر لمنع تنفيذ التهديدات من الجانبين المصري والاسرائيلي بقطع المفاوضات والرحيل عن واشنطن. ثم تم التوصل إلى صيغة توضع في مقدمة مشروع المعاهدة، تعبر عن استمرار التزام الدولتين بالتسوية الشاملة. ولكن عند الرجوع إلى بيغن اعترض عليها وأراد اضعاف الالتزام الاسرائيلي فيها. وقبل الوفد المصري بمادة خاصة محددة تقيد مصر بأولوية التزامها تجاه اسرائيل. ولكن السادات لم يوافق على هذه الأولوية واعترض على عدة نقاط، وتعطلت المفاوضات حتى ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر. وكان يزيد في صعوبة المفاوضات استمرار النشاط الاستيطاني الاسرائيلي. ففي خلال المفاوضات أعلن بيغن من اسرائيل خططاً لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وصفها سايروس فانس بأنها تخالف حتى تفسير بيغن لاتفاقيتي كامب ديفيد. وفي محاولة ليفهم بيغن أن النشاط الاستيطاني يعرّض المفاوضات للخطر، اذاع فانس تصريحاً يعرب فيه بشكل غير رسمي عن الأسف لتصرف اسرائيل. ولم يتراجع بيغن امام «غضب» الولايات المتحدة، وادعى أنه كان قد وضح في كامب ديفيد أن اسرائيل ستستمر في توسيع المستوطنات القائمة. كما رفض مقترحات مصر أن توقف انشاء المستوطنات وأن تعيد الأراضي الأميرية (أراضي الدولة) في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية. وأن تقوم الأمم المتحدة بالإشراف على انتخابات المجلس الفلسطيني. وعندما لجأ السادات

إلى الرئيس كارتر وسايروس فانس لاقناع اسرائيل بقبول مقترحاته، لم يبدل بيغن موقفه وكشف عن أنه يفكر في نقل مكتبه إلى القدس الشرقية. وادعى بأن اجراءاته بشأن المستوطنات في الضفة الغربية كانت تهدف إلى تهدئة مشاعر بعض حلفائه السياسيين، الذين انقلبوا عليه في ذلك الوقت. وبالفعل، تعرض بيغن للانتقاد من بعض متطرفي الجناح اليميني الاسرائيلي، وألقي البيض على سيارته وهو في طريقه لحضور مؤتمر لحزبه. وتسلق أحد المعترضين عليها وكسر زجاجها الأمامي. وهكذا يكون الغلو الفاحش والمزايدة البشعة بين المغتصبين. ولعل معارضة الجماعات الأشد تطرفاً من بيغن المتطرف، ومعرفة الرئيس كارتر بمعتقدات بيغن عن «حق» اسرائيل المزعوم في اغتصاب الأراضي العربية، ساعدتا على ادخال الرضا إلى قلب الرئيس كارتر عندما جاءت الأنباء بأن الكنيست الاسرائيلي وافق على سحب المستوطنين الاسرائيليين من سيناء. فلقد اعتبر الرئيس الأميركي أن ذلك أمراً طيباً «ملفتاً للنظر»، ويدل على «شجاعة» بيغن السياسية لأنه تصرف ضد «قناعاته» والالتزامات التي كان قد حملها طيلة حياته... وهكذا اعتبر كارتر أن ارجاع اللص لبعض الحق لأصحابه شجاعة سياسية ملفتة للنظر وتستحق الإطراء... وذلك رغم ادراكه أن الحافز الشرير وراء سحب المستوطنين من سيناء كان عزل مصر عن العرب وتمزيق صفوفهم.

تصلب اسرائيلي وبناء مستوطنات

كانت الولايات المتحدة ومصر تريدان أن تقبل اسرائيل بإجراءات تدل على مصداقية اطاري كامب ديفيد بالنسبة إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة والحكم الذاتي عليهما، وذلك لاستدراج بقية الأطراف العربية إلى القبول بهما والمشاركة في المفاوضات على أساسهما. ولكن بيغن وحكومته لم يقبلوا وقف الاستيطان، أو تخفيف القيود على النشاط السياسي في الضفة وقطاع غزة الذي حاول السادات اعطاءه أولوية. وأنكر بيغن أنه سيكون هناك استفتاء يشارك فيه الفلسطينيون، رغم ما نصت عليه اتفاقيتا كامب ديفيد من أن الاتفاق بالنسبة إلى الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، سيطرح للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة. وأنكر بيغن أنه ستكون هناك حاجة لأي انسحاب لقوات الدفاع الاسرائيلية من الضفة الغربية، رغم ما نصت عليه اتفاقيتا كامب ديفيد من سحب القوات الاسرائيلية واعادة توزيع الباقي على مراكز أمنية محددة، وأن الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان فور انتخاب سلطة الحكم الذاتي انتخاباً حراً. كما أعلن أن سلطة الحكم الذاتي ستكون مجرد هيئة ادارية، وذلك مخالف لما اتفق عليه في كامب ديفيد، من أن سلطات المجلس ومسؤولياته ستقرر في المفاوضات وليس من جانب اسرائيل وحدها، وهو ما قال فانس ان الحكومة الأميركية كانت مصممة عليه. كان منتقدو بيغن يقولون انه بموافقته على الحكم الذاتي قد اتخذ الخطوة الأولى نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة. وكان جوابه النشاط الاستيطاني ورفض المقترحات المصرية والتنكر لبعض ما جاء في اتفاقيتي كامب ديفيد. وبطبيعة الحال، قلق السادات من موقف بيغن، وخصوصاً بسبب عدم الربط بين المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية والحكم الذاتي والحل الشامل. وكان أمامه التهديد العربي بمقاطعته إذا وقّع المعاهدة. وكتب السادات إلى كارتر أنه من الضروري أن يحصل على التزام حول مستقبل الضفة الغربية وغزة، قبل أن يكون في استطاعته التوقيع على المعاهدة. وعلق فانس في كتابه **خيارات صعبة** عن القلق المصري قائلاً:

> «وكان من الصعب التأكد من أن أي قدر من القلق المصري من عزلة القاهرة عن العالم العربي كان يعبر عن مشاعر السادات الشخصية، وأي قدر منه يعبر عن مشاعر مستشاريه السياسيين. لكن كان من الواضح أن السادات مستعد للمخاطرة بمزيد من التأخير في عقد المعاهدة لكي يحصل على التزامات ذات قيمة بالنسبة للحكم الذاتي»[٣].

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ جاء نائب الرئيس السادات حسني مبارك إلى واشنطن لينقل إلى الرئيس كارتر والمسؤولين الأميركيين إلحاح السادات على وضع جدول زمني لتطبيق الحكم الذاتي يكون مرتبطاً بمعاهدة السلام، وليعلمهم بقلقه وشعوره بأن الجانب الأميركي طلب إليه أن يقدم التنازلات كلها

في مواجهة التعنت الاسرائيلي، وأنه إذا لم يقم ربط بين معاهدة السلام والحكم الذاتي الفلسطيني فإن مركز الولايات المتحدة ومصر في العالم العربي سيتدهور. وكان جواب كارتر لمبارك أن يوصي السادات بأن يقبل مشروع المعاهدة كما هو من دون ربط. وكان ذلك رغم علم الرئيس كارتر بنيات وأطماع بيغن وحكومته، ومخالفاتها لمضمون ومعاني اتفاقيتي كامب ديفيد. ويذكر كارتر في مذكراته بأن حسني مبارك ترك انطباعاً حسناً، وأنه قال بأن ٩٠٪ من المشكلة حلت في كامب ديفيد، ومن المشاكل الباقية لم يبق إلّا الربع من دون أجوبة، ولكنها كانت مهمة. وأكد حسني مبارك أن مصر تريد أن تكون «لينة»، ولكن لا يمكنها أن تقبل معاهدة منفصلة من دون تأكيدات بشأن التقدم في المستقبل فيما يتعلق بالضفة الغربية. وقال بأن اسرائيل تصعّب الأمور بالنسبة إلى الضفة. وذكر كارتر في مذكراته أن النزاع في الشرق الأوسط كان أثقل حمل ـ أثقل حتى من اتفاقية (سالت) ومن قضية الصين ـ تايوان ـ وأنها تستهلك الكثير من الوقت، ولكنه رغم ذلك قرر مواصلة السعي في سنة ١٩٧٩ للتوصل إلى تسوية، رغم المعارضة العربية والخلافات بين مصر واسرائيل. وذكر استناداً إلى تقرير استلمته الحكومة الأميركية، بأن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أرسل مبعوثاً للسعوديين ليطلب أن يكون جلالة الملك حسين متحدثاً عن الفلسطينيين في تنفيذ عملية كامب ديفيد، ولكن لم يكن أحد من العرب قابلاً لتحمل المسؤولية إلّا إذا تحملها عرفات بنفسه، وعرفات اختار أن لا يفعل ذلك. وأضاف كارتر بأن العرب والمنظمة أبقوا قضية الحقوق الفلسطينية موضع اهتمام متقدم في المنابر الدولية مثل الأمم المتحدة، وخلقوا بنجاح تأييداً لموقفهم على نطاق عالمي. وعبر كارتر عن ضيقه من ذلك بقوله ان قرارات الأمم المتحدة المتواصلة كانت تثير وتغضب الجانب الأميركي. وكان اضطرار الحكومة الأميركية للانهماك في المحافل الدولية والعناية بما أسماه كارتر بالأمور الفرعية يجعل المفاوضات صعبة. وكانت المسائل الأكثر حساسية مثل «المستوطنات» و «القدس» و «حقوق السيادة» تحتاج للبحث في جو غير مفتوح بين الأطراف المعنية، وليس بصورة «غوغائية» باشتراك أكثر من مائة دولة.

كالعادة تجاوب السادات مع مطالب وتوصيات الرئيس كارتر. وعندما ذهب فانس إلى مصر وتباحث مع السادات ووزرائه مدة ثلاثة أيام وساعات طويلة من الليالي، قال السادات لفانس بأنه يقبل نص المعاهدة كما هو. وتخطى بذلك قرار مجلس وزرائه. ووافق على تصريحات أميركا التفسيرية وعلى الخطاب الخاص بأولوية الالتزامات. وبالنسبة إلى الكتاب المتعلق بالضفة الغربية وغزة، فقد قام السادات بإلغاء قرار سابق لمجلس الوزراء، وتخلى عن طلبه لتاريخ محدد للانتخابات (انتخابات الحكم الذاتي)، ووافق على أن لا يتعدى الموعد المستهدف نهاية ١٩٧٩. ويذكر كوانت في كتابه **كامب ديفيد**، بأن السادات لم يكن قد تمسك بإصرار في مفاوضات كامب ديفيد بالربط بين اطار السلام واطار المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، ولكنه حاول أن يفعل ذلك في مفاوضات عقد المعاهدة دون أن ينجح في مسعاه. ووصف كوانت معالجة السادات لهذا الربط بـ «الاهمال». وامتدح الرئيس كارتر السادات بأنه كريم ومستجيب لاقتراحات الولايات المتحدة. وأغضب هذا المديح بيغن ووزراءه، وادعوا انهم هم الذين كانوا متساهلين وقبلوا مشروع المعاهدة الذي تمت صياغته في بلير هاوس. وقال فانس في طريق عودته من مصر واسرائيل للصحفيين المرافقين له، بأن الحكومة الاسرائيلية هي التي منعت الحكومة الأميركية من الوفاء بالموعد النهائي المحدد بيوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر.

في ٢ شباط/ فبراير، ابتدأت جولة ثانية من المفاوضات في كامب ديفيد بين موشيه دايان ورئيس وزراء مصر الدكتور مصطفى خليل بمشاركة سايروس فانس، وكانت الغاية من هذه الجولة وضع الشكل النهائي لمعاهدة السلام. ولكن لم ينجح الفرقاء الثلاثة في حسم المشاكل القائمة. وتبين للرئيس كارتر بأن المباحثات على المستوى الوزاري لن تنجح. ومع أن استطلاعات الرأي العام في اسرائيل أظهرت تأييداً قوياً للسلام، فإن بيغن لم يكن يسعى بعزم للتوصل إلى تسوية نهائية بسبب معتقداته السياسية وتأثير زملائه الأقربين. (مذكرات كارتر).

وفي هذا الوضع، وجد كارتر أن الخيار الوحيد أمامه هو أن يستمر في السعي نحو السلام، فإذا

فشل في مسعاه فإنه يقوم بنشر الخلافات وينسحب من عملية السلام بأقل ضرر للجانب الأميركي. وكان في تقدير كارتر أنه في أحسن الأحوال، ستكون هناك معاهدة سلام ثنائية بين مصر واسرائيل، تعقبها مفاوضات مطولة بشأن الضفة الغربية وحقوق الفلسطينيين. وفي أسوأ الأحوال، ستنقطع العلاقات بين مصر واسرائيل، وتنضم مصر مرة ثانية إلى العرب الآخرين أعداء اسرائيل، وستزداد مطالب الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي اسرائيل نفسها بحقوق المواطنة، وينتج عن ذلك مجابهة دموية يمكن أن تثير العالم بأسره ضد اسرائيل... وهكذا كان في تقدير الرئيس الأميركي كارتر الذي اقترن اسمه بشيء نسبي من المبادىء الأخلاقية والانسانية في المعترك السياسي. ان مطالبة الفلسطينيين بحقوقهم وحتى بمجرد حق المواطنة العادية في اسرائيل، وأن وقوف العالم ضد أطماع اسرائيل وتصلبها هو أسوأ الاحتمالات التي يحسب حسابها. وفي اطار هذه العقلية وهذه التقديرات، دعا الرئيس كارتر مناحيم بيغن للحضور إلى واشنطن للتفاوض مع رئيس وزراء مصر مصطفى خليل، ولكن بيغن تلكأ ورفض أن يتفاوض مع رئيس وزراء مصر أو غير السادات رئيس مصر. ولكنه أعرب عن استعداده للاجتماع بالرئيس كارتر، فهو (حسب تقدير سايروس فانس) لم يكن يرغب في أن يظهر أنه على علاقة سيئة برئيس الولايات المتحدة، خوفاً من أن يسبب ذلك ازعاجاً عميقاً للرأي العام الاسرائيلي.

جاء بيغن إلى واشنطن في آذار/ مارس ١٩٧٩، وكان اجتماعه بالرئيس كارتر من «أصعب الاجتماعات». وطلب بيغن أن يبدأ هو بالحديث، وبدأ عصبياً بشكل غير عادي. وحاول كارتر وفانس تهدئته. وتحدث بيغن باسترسال وتشتت عن جبروت قوات اسرائيل البرية، واستعدادها لمشاركة مصر في هجوم على ليبيا أو لحماية المملكة العربية السعودية. ووصف كيف استخدمت اسرائيل جيشها سنة ١٩٧٠ لوقف تحرك القوات السورية إلى الأردن، وطالب بالمزيد من الطائرات والدبابات. وقال بأن أميركا واسرائيل في حاجة لاتفاقية دفاع مشترك. وادعى بيغن أنه خسر، بصورة فظيعة، داخل اسرائيل بسبب ما قدمه من «تنازلات» في كامب ديفيد ـ الانسحاب من سيناء واجلاء المستوطنين ومنح «الحكم الذاتي» في الضفة الغربية ـ وهاجم مصر لأنها تطالب بوضع جدول زمني لمراحل التقدم في تسوية مشكلة الضفة الغربية، ووصف مطالب مصر بأنها «غير مسؤولة وتخالف اتفاقات كامب ديفيد». وظهر للرئيس كارتر أن غاية بيغن كانت اقناعه بأن اسرائيل يجب أن تكون القوة الحربية المسيطرة في المنطقة، وأنها حليف أميركا الوحيد الموثوق به في الشرق الأوسط. واعترف كارتر بالمصالح الأميركية ـ الاسرائيلية المشتركة في استقرار السلام، ولكنه أشار إلى أن لأميركا صداقات قوية ذات قيمة مع دول أخرى مثل السعودية والأردن ومصر، وأن العلاقات الجيدة معها يجب أن تستمر. وذكّر الرئيس كارتر بيغن بأن هذه الدول هي قوة كابحة للارهاب وللعرب الأكثر عداء، وأن هناك حداً للوقت الذي يستطيع أن يبقي فيه السادات منفصلاً عن القادة العرب الآخرين بينما تتعثر محادثات السلام. وقال كارتر كذلك بأن نتائج الفشل ستكون سيئة لاسرائيل، إذا سمح بيغن لبلده أن تصبح منعزلة في العالم بسبب التصلب والتصريحات والتصرفات العدائية، وأنه من الخطر على اسرائيل أن تكون الولايات المتحدة صديقتها الوحيدة الثابتة. وأضاف بأنه يأمل أن تصبح علاقات اسرائيل مع فرنسا وبلاد أوروبية أخرى طيبة خلال خمس سنوات مثل علاقتها مع أميركا. وعبر الرئيس كارتر عن قلقه بسبب الاضطراب المتزايد في الشرق الأوسط، وأنه من الضروري أن يعم الاستقرار فيه. وقال بأنه لا يعتقد أن أي دولة عربية تشكل تهديداً لاسرائيل في المستقبل القريب، وأنه لا يستطيع أن يفهم لماذا يتصرف بيغن وكأن مصر، على نحو ما، تبحث عن مبرر لتهاجم اسرائيل. وقال إن السادات أثبت أنه يريد السلام، وأنه رغم الضغوط الثقيلة عليه لينسحب من المحادثات، فإنه أعطى لاسرائيل كل ما كانت قد طلبته أصلاً، ولكن اسرائيل كانت دائماً تزيد في طلباتها. ورغم كل هذا ظل بيغن سلبياً متصلباً. وبدا واثقاً من نفسه، وادعى بأن السادات يريد أن يحطم اسرائيل، وأن اسرائيل لن تقبل أي مذكرات تفسيرية لـ (المعاهدة). ثم أشار إلى عدة نقاط وهاجمها، مع أن بعضها كان من مقترحاته الأصلية بالذات. وقال بيغن لكارتر بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تساعد اسرائيل، لأن اسرائيل فقط تقف في طريق استيلاء السوفيات على الشرق الأوسط، وأنها تستطيع

أن تساعد في منع اغتصاب شيوعي للسلطة في السعودية... وعرض على الولايات المتحدة قاعدة جوية في سيناء كان قد وعد باعادتها إلى مصر. (مذكرات كارتر).

ونتيجة لتصلب بيغن، شعر الرئيس كارتر بالحبوط واليأس، ووجد أنه لم يستطع أن يتخطى بيغن إلى وزارته أو إلى الكنيست، وبأن الشعب الأميركي أصبح متعباً من هاجس وجهد كارتر ورجاله. فقرر أن يقوم بنفسه بزيارة مصر واسرائيل في محاولة لحل المشاكل المستعصية. فرغم أن مثل هذه الزيارة تعتبر مخاطرة سياسية كبيرة وعملاً من أعمال الشجاعة السياسية، وأن فشل الرئيس في دبلوماسية شخصية كان لا بد من أن يسيء إلى قوة الحكومة السياسية، فإن كارتر وجد هذه الزيارة وجهده الشخصي المباشر الطريق الوحيد لتحريك عملية السلام، وكان ذلك في وقت تعيد فيه الحكومة الأميركية تخطيط سياستها الأمنية في جنوب غرب آسيا ومنطقة ايران، وتبذل الجهد لتحصل على تصديق من الكونغرس على معاهدة سولت (٢)، التي كانت تثير جدلاً حول العلاقات السوفياتية ـ الأميركية ومركز أميركا الدفاعي والاستراتيجي[٤].

عندما كان الرئيس كارتر يفكر في خطوته التالية، أبلغه الرئيس السادات بأنه يرغب في الحضور إلى واشنطن ليشن هجوماً عنيفاً ضد بيغن لأنه سبب الفشل في مساعي السلام، وليعرض قضية مصر على الكونغرس والشعب الأميركي، ولكي يأخذ مشكلة الشرق الأوسط بأكملها إلى الأمم المتحدة لمواصلة معالجتها. ولكن الرئيس كارتر طلب منه التريث لتزداد الضغوط على بيغن، وأخفى عنه أنه كان بحاجة إلى وقت أكثر ليقرر خطوته التالية. وقام الجانب الأميركي بوضع نصوص للمعاهدة بين مصر واسرائيل، وكانت أقرب ما يكون لموافقة اسرائيل ولم تتفق تماماً مع مطالب السادات. ووافقت الوزارة الاسرائيلية على النصوص المقترحة. وقام الرئيس كارتر بإبلاغ الرئيس السادات هاتفياً بالموافقة الاسرائيلية من دون أن يكشف له بنود مشروع المعاهدة. وقال له بأنه يفكر بزيارة مصر واسرائيل، وفرح السادات لذلك. ثم أوفد كارتر مستشاره للأمن القومي بريجنسكي مع نصوص مشروع المعاهدة ورسالة للسادات بخط يده، لتشجيعه على «الكرم» بقبول الصيغ التي كتبت بها بعض النصوص التي لم تكن كما أراد السادات. وسجل الرئيس كارتر في مذكراته بأنه مرة أخرى كان يريد أن يأخذ بيغن ما يريده بالنسبة إلى بعض العبارات، واعتمد على السادات لأن يكون مرناً بالنسبة إلى صياغة اللغة، ولينظر إلى المدى البعيد فيما يتعلق بتأثير الاتفاقية.

«أنت اهتم بالاسرائيليين وأنا سأهتم بالعرب»

عندما وصل الرئيس كارتر وزوجته إلى القاهرة، شعر بوهج الترحيب الحار والصداقة طيلة الزيارة. وتجمع مئات الآلاف من المصريين مرحبين على طول خط القطار الذي نقل كارتر والسادات من القاهرة إلى الاسكندرية في عربة مفتوحة من الجانبين. فلقد حرص السادات على أن يظهر للمصريين وللعالم، بأن زيارة الرئيس كارتر والترحيب الكبير به يعكسان الثقة الوثيقة بينهما والروابط بين بلديهما والتأييد الساحق من الشعب المصري لعملية السلام. وقبل السادات رغم معارضة بعض مستشاريه المقربين الصياغة التي صيغت بها النصوص المزعجة. وخلال ساعة واحدة توصل مع كارتر إلى تسوية جميع المسائل التي كانت ما زالت دون حل بعد كل تلك الأشهر. وعندما عبر الرئيس كارتر عن قلقه لأن السادات كان معزولاً في العالم العربي، ولأنه كان يتعرض للتهجمات عليه بعد الاعلان عن زيارة كارتر، قال له السادات:

«يا صديقي. انت اهتم بالاسرائيليين. وانا سأهتم بالعرب».

وظل السادات يكرر لكارتر بأن اهتمامه الرئيسي منصب عليه (على كارتر)، وأنه أراد أن تكون رحلته ناجحة بصورة باهرة. وبهذا الأسلوب أراد السادات أن يشتري كارتر وتأييده. وبدا لكارتر بأنه يريد أن تبقى مصر وأميركا جنباً إلى جنب مهما كانت نتيجة المفاوضات. وأظهر السادات استعداداً لبيع بترول سيناء لأميركا لتتمكن من تسليمه لاسرائيل، أو أن يبيعه مباشرة لاسرائيل على أساس تجاري تنافسي. وخلال زيارته لمصر، تلقى الرئيس كارتر رسالة من وايزمان يخبره فيها انه إذا قبل السادات بالصيغ

التي صادقت عليها الوزارة الاسرائيلية فسيكون في الامكان تسوية الأمـور. وأن ما يخـافه الاسرائيليـون أكثر من اي شيء هو السلام نفسه، وأوضح وايزمان انه من الصعب على الاسرائيليين أن يكون لهم ايمان وثقة بأعدائهم القدماء، فهم قد اعتادوا على الشعور بـ «الحصار» و «الكراهية».

كان استقبال الرئيس كارتر في اسرائيل مختلفاً عما لقيه في مصر من ترحيب، وخـاف رجال الأمن أن يرجمه المتظاهرون بالبيض. ورفعت لافتات تنديدية جاء على واحدة منها: «أهلاً يا شقيق بيلي». وبيـلي هو شقيق الرئيس كارتر الذي شوهت سمعته واتهم بأنه كان على علاقة بليبيا. ورغم هذه الوقاحة الابتزازية، شعر كارتر بأنه ستكون هناك أخيراً معاهدة سلام، لأن موقف السادات كان سخياً جداً، وبـدا متجانسـاً بصورة معقولة مع ما أراده الاسرائيليون. ولكن بيغن قال لكارتر، وكان ذلك لأول مرة، بأنه لن يـوقع عـلى أي اتفاقية قبل أن تعرض نصوصها على الوزراء، ثم يجري نقاش مطـول في الكنيست حول كـل المسائـل المتعلقة بتعريف «الحكم الذاتي والقدس الشرقية» وغيرها، فقط بعد ذلك يمكن أن يوقـع. ويذكـر الرئيس كارتر في مذكراته أنه لم يصدق ما سمع، وأنه انتفض واقفاً متسائـلاً إذا كان من الضروري لـه أن يبقى (كانا في بيت بيغن)، وأنه سأل بيغن إذا كـان حقاً يـريد اتفـاقية سـلام، لأن انطباعـه كان أن كـل شيء يستطيع (بيغن) أن يفعله ليعيقها فإنه كان يفعله بلذة. وكـان الاجتماع غـير مرض أبـداً. وشعر كـارتر باحباط شديد، وبـأن بيغن سيفعل كـل شيء ممكن ليسد الطـريق أمام المعـاهدة، وذلـك لتفادي مجـابهة مشكلة «الحكم الذاتي الكامل» الذي وعد به الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأنه كانت تتسلط عليه فكرة الاحتفاظ بكل الأراضي المحتلة باستثناء سيناء. وبدا بأنه قليل الاهتمـام ببلوى العـرب الذين كـان عليهم أن يعيشوا من دون حقوق أساسية تحت حكم اسرائيلي. وفي اليوم التالي (١١ آذار/ مارس ١٩٨٩)، قال رئيس دولة اسرائيل اسحق نافون للـرئيس كارتـر، بأنـه لم يسمع أبـداً بالتـزام لرئيس وزراء اسرائيـلي لوزارته، وأن لبيغن مطلق الحرية ليفاوض نيابـة عن اسرائيل مثلمـا فعل كـل أسلافـه ورؤساء الـوزراء. وحضر الرئيس كارتـر جلسة مجلس الـوزراء الاسرائيلي، ورغم مقـاطعات عـديدة تمكن من اكمـال عرض ملاحظاتـه، وأبدى الـوزراء الاسرائيليون اهتمـاماً كبيـراً بالصيـاغات المتعلقـة بالتـزامات مصر بمـوجب اتفاقاتها ومعاهداتها مع الدول العربية، وتعارض هذه الالتزامات مع المعاهدة الجديدة. وانقضت ساعات طوال فترة بعد الظهر إلى أن تمكنوا مع الرئيس كارتر من الاتفاق على اختيار كلمـة (Contravene). وكان هذا الأمر الوحيد الذي تم التوصل إليه بعد ظهر ذلك اليوم بكامله. (مذكرات الرئيس كارتر).

وفي خطـابه في الكنيست قـال الرئيس كـارتر، ان الشعب في اسرائيـل يريـد السلام ولكن القـادة لم يظهروا بعد بأن لديهم الشجاعة لاختبار مخاطرة السلام. فتصاعدت همهمـات... ويبدو أن بيغن استـاء من هذا القول، ولكن هذا القول كان صحيحاً دقيقاً وضروري قوله. (مذكرات الرئيس كارتر). وعندما ألقى بيغن كلمتـه في الكنيست قوطـع باستمـرار بصراخ ووقاحـة. كانت الجلسـة عاصفـة، علا فيهـا الصياح والوعيد والتنديد ببيغن من قبل الأعضاء الشيوعيين وعدد من أعضاء جماعته الليكود، وطردت العضـوة المتطرفة غيؤلا كوهين من الجلسة. ومن الصعب بالطبع أن نتبين بدقة مدى ما كان في الوقـاحة والهـرج والمرج من تمثيليات مصطنعة للتأثير على كارتر، في محاولة لجعله يدرك مدى تمسك الاسرائيليـين بحمايـة سلامتهم ومصالحهم، وليدرك كذلك مدى الضغوط التي يتعرض لهـا بيغن في اسرائيل، فـلا يشدد هـو في ضغطـه عليه لتقـديم «تنازلات» للعـرب. وفي وصف لجلسة الكنيست قـال سايـروس فانس في مـذكراتـه **خيارات صعبة**:

«وكان قليلون منا قد شهدوا جلسة للكنيست من قبل. وقد أذهلنا الضجيج والفوضى. وكان هـذا يجعل أسـوأ جلسات الكونغرس الاميركي نموذجاً للياقة البرلماني»[٩].

وذكر الرئيس كارتر في مذكراته أن الفوضى وبعض العبارات أحرجت بيغن، إلّا أنه قال للرئيس كارتر بأنه مسرور وفخور بهذا المظهر الديمقراطي.

كادت مهمة الرئيس كارتر في اسرائيل أن تفشـل. وكان من المشـاكل المهمـة اصرار اسرائيل عـلى أن تضمن الحصول من مصر أو من أميركا على البترول وبصورة تفضيلية لو أمكنها ذلك، خصـوصاً بعـد أن انقطع نفط ايران عنها بسقوط الشاه. ولكن حدث انفراج في المحادثات، وطمأن الرئيس كارتـر بيغن بأنـه

سيطلب من الكونغرس معونات مالية كبيرة لاسرائيل مقابل تكاليف نقل مواقع قواعدها العسكرية من سيناء. كما تعهد له بمواصلة المباحثات بشأن تقديم المزيد من المعدات العسكرية. وعند الوداع، كان التأزم النفسي قد وصل إلى درجة أن وزير الخارجية سايروس فانس غص بالانفعال، وذكر في مذكراته:

«كانت رحلة طويلة شاقة لكننا على عتبة انجاز تاريخي».

وبقي على الرئيس كارتر أن يقنع الرئيس السادات بمشروع المعاهدة التي اتفق عليه مع بيغن. وكالعادة تبين أن ذلك لم يكن أمراً صعباً. ففي طريق عودته اجتمع بالسادات في مطار القاهرة، وعندما عانقه السادات قال له الرئيس المصري ان شعب مصر حانق جداً لسوء معاملة الاسرائيليين لصديقهم جيمي كارتر. أما كارتر فحث السادات على قبول مشروع المعاهدة النهائي من دون ابطاء. وبينما كان كارتر يعرض هذا المشروع على السادات كان الجو المخيم على الموجودين مشحوناً بالتوتر. وبعد أن استمع السادات لبضع دقائق إلى اعتراضات أو مطالعات رئيس الوزراء مصطفى خليل الذي حضر الاجتماع مع حسني مبارك، قاطعه السادات قائلاً:

«هذا مرض بالنسبة إليّ... وانا مستعد للموافقة على اللغة النهائية للمذكرة التفسيرية التي يتضمنها ملحق المعاهدة (ج)، وانه مستعد للتخلي عن طلبه بأن يبدأ الحكم الذاتي في غزة أولاً، وبأن يتضمن خطاب الضفة الغربية وغزة اشارة إلى مسؤول ارتباط مصري في غزة».

وطلب كارتر من السادات على انفراد أن يتبادل السفراء مع اسرائيل في وقت مبكر، وأن يعرض مد خط أنابيب بترول من آبار البترول المصرية إلى اسرائيل، وأن يسعى لتخفيف التعليقات المعادية لبيغن في الصحافة المصرية، وأن يدعو ايغال يادين رئيس أركان الجيش الاسرائيلي السابق لزيارة مصر وآثارها لأنه يهتم بالآثار، ووافق الرئيس السادات على كل هذه الطلبات. (مذكرات الرئيس كارتر). ثم أعلن الرئيس كارتر للحاضرين: «لقد اتفقنا».وكان السادات يقف بجانبه وعلى فمه ابتسامة عريضة. ثم اتصل كارتر من المطار ببيغن هاتفياً وبشره بموافقة السادات، وبشر كذلك نائبه في واشنطن وبعض قادة الكونغرس. وفي ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩، وقع الرئيس أنور السادات والإرهابي مناحيم بيغن معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية في واشنطن ووقعها الرئيس كارتر كشاهد، وتعانق ابن وايزمان (الذي كان قد أصيب برصاصة اخترقت جمجمته سنة ١٩٧٠ قرب قناة السويس) مع السادات وابنه. وبعد بضعة أيام زار بيغن القاهرة وسر جداً بالاستقبال الذي حظي به. وأخبر الرئيس كارتر على التلفون وهو يكاد يصرخ من النشوة بأن زيارته للقاهرة كانت مدهشة، وأن الشعب المصري فتح قلبه له، وأن المصريين فتحوا قلوبهم له... وفي الصباح عشرات الآلاف اصطفوا في الشوارع على الجانبين وهتفوا وحيوه وادخلوه إلى قلوبهم. وأنه متأثر جداً. وقال انه نزل من سيارته لفترة وأقلق الحراس السريين المصريين وأنه اندمج مع الجموع الذين كانوا يبكون وصاحوا: اننا نحبك إننا نحبك. كان ذلك أمرا مدهشا. وحفلة استقبال البارحة كانت في قصر القبة... السهرة كانت «ألف ليلة في ليلة واحدة». (مذكرات كارتر). ونحن نقول عجيب أمر الشعوب أحياناً.

رغم توقيع معاهدة السلام واحتفال السادات «الرائع» بالارهابي الكريه مناحيم بيغن، فإن كارتر كان يدرك بأن السلام كان ينقصه الكثير. وهو يذكر في مذكراته أنه في الأمم المتحدة، صدرت قرارات متلاحقة بأكثريات ساحقة كلها تندد باسرائيل، بشأن المستوطنات في الأراضي المحتلة ووضع القدس والضفة الغربية والمشاحنات في لبنان وحقوق الفلسطينيين... فقط تهديد استعمال الفيتو الأميركي في مجلس الأمن منع تبني مقترحات أشد تتضمن عقوبات سياسية واقتصادية ضد اسرائيل من قبل المجتمع الدولي، وبقيت الأحقاد العربية وآمال المتطرفين العدائيين بالقضاء على اسرائيل. وهؤلاء كانوا يجدون بأن التفاوض مع اسرائيل أو الاعتراف بها يتناقض مع هدف القضاء عليها حسب تخمينات كارتر. وقال كارتر بأن القادة العرب المعتدلين باستثناء السادات، لم يكونوا أقوياء لدرجة كافية للتصدي لهذه النعرة العاطفية، وأن بعض الاسرائيليين رفضوا أن يتخلوا عن صلواتهم التي لا تموت في أن يتمسكوا بالأراضي العربية المحتلة ويتجاهلوا الحق الفلسطيني في تقرير المصير، وفي الوقت نفسه أن يقبلوا بين جارات اسرائيل وفي المجتمع الدولي كدولة قائمة محبة للسلام. وذكر كارتر أنه لم يكن هناك

عدد كاف من القادة الاسرائيليين الأقوياء للتغلب على هذه الرغبات القصيرة النظر ذات المردود العكسي، وأنه ورجاله بذلوا افضل ما يمكنهم ليمدوا جسراً فوق هذه الهوة وأنهم ربحوا نصراً جزئياً.

في تحليل له، عزا ويليام كوانت النجاح في عقد معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية إلى عوامل خارج نطاق المفاوضات، وقال بأنه في النهاية فتحت الطريق احداث من خارج نطاق المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية. فقد سقط شاه ايران عن عرشه في بداية سنة ١٩٧٩، فجفل الجميع (أطراف المعاهدة) وكارتر أكثر الجميع. ولأسباب سياسية واستراتيجية، استنتج (كارتر) بأنه لا يستطيع أن يترك فرصة السلام بين مصر واسرائيل تضيع بينما تنهمك ايران في ثورة. حتى بتعريض سمعته الذاتية كان مستعداً مرة أخرى لأن يقامر مقامرة رئيسية للتوصل إلى اتفاقية. وإذا كان بيغن لا يمكن تحريكه فلا بد من تحريك السادات. (كامب ديفيد).

وقبل توقيع المعاهدة، كان الرئيس كارتر قد وعد السادات بأن يسعى في زيارته لاسرائيل أن يحصل على افضل اتفاقية ممكنة لمصر. وقال له إنه بعد توقيع المعاهدة، فإن مصر وأميركا يمكن أن تخططا لعلاقات ضخمة بين حكومتيهما في الميادين الحربية والاقتصادية، وأعرب عن الأمل بأن القطاع الخاص الأميركي سيستثمر أمواله في مصر، وقال للسادات بأنه سيستخدم أقصى نفوذه لجعل الأردن والسعودية تساندان المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية «التي ستكون أمراً واقعاً». وفي اسرائيل، تحدث كارتر وكأنه يحمل توكيلاً من السادات. ورغم ضيقه من بيغن فإنه حاول أن يسترد ثقته، وقال له ان اسرائيل والولايات المتحدة «دولتان شريكتان متساويتان». واعترف له بما تقدمه اسرائيل للولايات المتحدة من منافع مقابل مساعدات اميركا لها. (كوانت ـ كامب ديفيد). وكان هناك اعتبار أن اسرائيل منفعة استراتيجية ضخمة للولايات المتحدة، خصوصاً إذا كانت على سلام مع مصر الصديقة الاقليمية الرئيسية الأخرى للولايات المتحدة في المنطقة. وكان اهتمام الرئيس كارتر بتحقيق المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية أكبر من اهتمامه بقضية الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن السادات «خاطر من أجل السلام»، ولأن فرصة نجاح المفاوضات بين مصر والسادات واسرائيل أوفر من فرصة النجاح بين اسرائيل وأي من الفرقاء العرب الآخرين.

كانت معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية إلى حد كبير نتاج قرارات الرئيس أنور السادات الانفرادية. وهو الذي كان يتغنى بالديمقراطية وكرامة الانسان. وفي يوم التوقيع على هذه المعاهدة، وقّع سايروس فانس وموشيه دايان مذكرة الاتفاق الأميركية ـ الاسرائيلية التي جاءت مفاجأة مزعجة للسادات. وفي ٢٦ آذار/ مارس وقّع السادات وبيغن وثيقة تحت عنوان «الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية»، الذي يشمل دعوة الأردن للاشتراك في مفاوضات لتنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد، فإذا رفض الأردن تلبية الدعوة، فإن هذه المفاوضات ستجري بين مصر واسرائيل. وقد صدرت الدعوة رغم معارضة الأردن والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في تسويات كامب ديفيد. وعندما وقعت مصر معاهدة السلام مع اسرائيل، سحبت معظم الدول العربية سفراءها من مصر وقطعت علاقاتها الدبلوماسية فقط. وعلقت عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ونقل مقر الجامعة بصفة مؤقتة إلى تونس، وتوقف تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية العربية لمصر. كما تقرر تطبيق المقاطعة العربية على الشركات المصرية التي تتعامل مع اسرائيل. وأنزلت الأعلام العربية في القاهرة ورفع علم اسرائيل. واستقال أمين عام جامعة الدول العربية محمود رياض بسبب عدم تمكنه من تأدية رسالته في أوضاع لم يعد يقوم فيها ولو الحد الأدنى من التضامن العربي. وفي تقدير محمود رياض لدوافع السادات في قبول معاهدة السلام ـ المصرية الاسرائيلية، أن السادات كان قد تخلى عن:

> «جميع اسلحته الضاغطة في اتفاقية فك الارتباط في سيناء، ثم الاتفاقية الجزئية، ثم في زيارة القدس التي ظن أنها ستقنع اسرائيل بالتخلي عن أطماعها ويتقبل سلام عادل وتنسحب، مفترضاً أن مطالبها التوسعية باعثها حرصها على أمنها وهو (حاجز نفسي كما أسماه) سيزول عندما يخاطب الاسرائيليين من الكنيست معلناً قبول مصر باسرائيل وبأمنها وسلامتها»[٦].

وعندما لم يتحقق ذلك وتمسكت اسرائيل برفضها للحل الشامل، ظل السادات متمسكاً بالوعود السخية التي كان يقدمها الرئيس كارتر بسخاء ويقبلها السادات معتقداً أن أميركا تملك ٩٠٪ أو ٩٩٪ من أوراق الضغط على اسرائيل، وتجاهل أن ميزان القوى قد يتحول بصورة حاسمة إلى جانب اسرائيل حينما يصبح لها التفوق العسكري الساحق على مصر، مدعوماً بالتعهدات الأميركية لحماية اسرائيل والتعاون معها، في الوقت الذي نبذ فيه السادات الدول العربية وعادى الاتحاد السوفياتي. وعندما اتضح للسادات في كامب ديفيد أن الرئيس كارتر لا يستطيع أن يفرض على اسرائيل تسوية شاملة، وأنه لم يكن هناك سوى حل منفرد مع مصر ووعد من الرئيس الأميركي بأن يتابع مساعيه للتوصل إلى حل شامل، لم يجد أمامه سوى خيار العودة إلى الجبهة العربية والتعاون مع السوفييات، أو خيار القبول بما أمكنه الحصول عليه لمصر وحدها. فاختار في هذا الوضع أن يوقع على المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، لأن الوقت كان قد فات عندما:

«تبين ملامح الغدر والخديعة في مذكرة التفاهم الأميركية ـ الاسرائيلية، فثار واحتج دون أن تكون لثورته واحتجاجه أي صدى، أو أن تغير ما انتهت إليه الأمور من وضع خريطة جديدة للعلاقات بين دول المنطقة. فمصر التي ظلت تقود الركب العربي وتعبر عن أماني الأمة العربية وطموحاتها، وتنتصر لقضايا التحرر في العالم الثالث وتساندها، وتتصدى للاحلاف العسكرية وترفض انشاء القواعد، تنحصر داخل حدودها. والولايات المتحدة لا توطد فيها لوجودها العسكري بينما اسرائيل وقد استتب لها الأمر بخروج مصر ـ أكبر الدول العربية من حلبة التصدي العربي لها ـ تعربد في المنطقة، تستبيح جنوب لبنان، وتهدد بالهجوم على سوريا، وتتطلع إلى منطقة الخليج العربي بثرواتها البترولية»(٧).

وأضاف محمود رياض أن:

«معنى هذا أن ما تحقق ليس خطوة نحو السلام بل نحو مزيد من عدم الاستقرار والاضطرابات ودعوة لتجدد النزاع المسلح».

سقوط الشاه. مبدأ الرئيس كارتر ومعاهدة السلام

في تلك الفترة من الزمن، كانت أحداث ايران، التي أدت إلى سقوط الشاه، تقلق الولايات المتحدة ومصر واسرائيل وتؤثر على مواقف كل منها وعلى مصالح ومخططات أميركا الاستراتيجية في المنطقة واستقرارها، وتزيد في تخوف أميركا من احتمالات التغلغل السوفياتي كما حدث في الحبشة واليمن الجنوبي. وبعد سقوط شاه ايران، نشأت فكرة (مبدأ كارتر) لمنطقة الخليج الذي أعلن في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ونص على أن أي محاولة من قبل قوة خارجية (السوفييات) لتكسب السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ستعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية. وأن أي عدوان مثل هذا سيصد بالوسائل اللازمة كافة بما في ذلك القوة العسكرية. فأميركا كانت تعتبر الشرق الأوسط، حتى السبعينات، منطقة شبه محايدة، ومنعزلة عن الاتحاد السوفياتي بحزام واقٍ من تركيا وايران وباكستان ـ وافغانستان محايدة ـ وأن ايران والسعودية قاعدتان تعتمد عليهما أميركا في المنطقة. وأن السادات قلص التسلسل السوفياتي للمنطقة وتوجه إلى أميركا. ولكن سقوط الشاه ودخول القوات السوفياتية إلى افغانستان واتجاه الحبشة واليمن الجنوبي إلى اليسار، وضع اميركا أمام مشكلة أمنية. وبحلول سنة ١٩٨٠، تم الاعتراف بوجود ثلاث مناطق أمنية استراتيجية مترابطة بدلاً من اثنتين وهي بأوروبا الغربية والشرق الأقصى والشرق الأوسط. وقيل إن أميركا توصلت إلى ترتيبات تعاونية تمكنها من استخدام قواعد في جزيرة مصيرة قرب الخليج، وفي بربرة وومباسا ورأس بناس بمصر. وتطورت الخطط الخاصة بقوات الانتشار السريع، وشاركت القوات المصرية مع القوات الأميركية في مناورات عسكرية على أرض مصر. وقيل إن سلطنة عمان والبحرين قدمتا لأميركا قواعد جوية وبرية وبحرية. وجاءت حاملة الطائرات كونستليشن إلى بحر العرب، وطائرتا (أواكس) إلى السعودية. وأرسلت أميركا معونات طارئة إلى اليمن الشمالي وعنيت بتعزيز الدفاعات المحلية في المنطقة.

أثرت أحداث الشرق الأوسط على مفاوضات معاهدة السلام وزادت في تصلب اسرائيل بشأن البترول

وانقطاعه عنها من ايران. وقام وزير الدفاع الأميركي هارولد براون بجولة في الشرق الأوسط، تمهيداً لإعادة النظر في السياسة الأمنية الأميركية في المنطقة بعد انهيار نظام الشاه البهلوي، ولدعم ثقة دول المنطقة في الولايات المتحدة، وتقوية الروابط الأمنية مع الدول الرئيسية منها مثل اسرائيل ومصر والسعودية والأردن:

«وطلب الرئيس إلى براون ان يوضح أن معاهدة سلام مصرية ـ اسرائيلية حيوية لإنهاء عزلة اثنين من اشد أصدقائنا اخلاصاً، وبالتالي تسمح لنا جميعاً بأن نركز مزيداً من الاهتمام على الأمن الاقليمي. كما أعطيت التعليمات لبراون أيضاً باستكشاف طرق زيادة قدرتنا على مساعدة أصدقائنا بما في ذلك امكانية وجود عسكري وبحري متزايد في المنطقة، والحصول على تسهيلات للقواعد»[٨].

ويتضح من هذه التعليمات إلى وزير الدفاع براون، أن الولايات المتحدة تتجه إلى تحقيق تعاون عسكري أمني في المنطقة يشمل اسرائيل مع الدول العربية. وعندما عاد براون إلى واشنطن قال بأنه:

«ليس هناك ذعر ولا أي استعداد لكبت الصراعات المحلية وفوق كل شيء الصراع العربي الاسرائيلي لصالح مزيد من التعاون الأمني الاقليمي. وتوصل براون كما توصلت انا إلى أن التهديدات الرئيسية للدول المعتدلة في المنطقة، تصدر عن المشاكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كثيراً ما تزيدها القوى الخارجية حدة، أكثر مما تصدر عن عدوان عسكري مباشر من الاتحاد السوفييتي أو من ايران الراديكالية أو من الرافضين العرب»[٩].

وقال براون بأنه يتوجّب على الولايات المتحدة أن تجد طريقة لتعزيز قدراتها العسكرية في المنطقة، دون إنشاء قواعد عسكرية محلية تحرج أصدقاء أميركا العرب سياسياً:

«وكان براون واضحاً في أن تعاوناً عسكرياً أعرض سيأتي فقط مع الوقت وبطريقة تدريجية وقد صادقت على تقديره بقوة»[١٠].

معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية التي وقعت في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩ ووقعها الرئيس كارتر كشاهد، تنص في مقدمتها على أن حكومتي مصر واسرائيل مقتنعتان بالضرورة المستعجلة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط بموجب قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨)، وتؤكدان تمسكهما باطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد، وترغبان في وضع حد لحالة الحرب بينهما، وبين اسرائيل وكل من جاراتها العربيات الأخرى التي تقبل بالتفاوض على هذا الأساس. وأن عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل هي خطوة مهمة في السعي للسلام في المنطقة، وللتوصل إلى تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي بكل جوانبه. ونصت المادة الأولى من المعاهدة على انهاء حالة الحرب بين الطرفين وقيام السلام بينهما، وعلى سحب القوات الاسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين البلدين، وعلى ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على سيناء. كما نصت على قيام علاقات طبيعية وعلاقات صداقة عند اتمام الانسحاب المرحلي من سيناء. ونصت المادة الثانية على أن الحدود بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين أيام الانتداب البريطاني. ونصت المادة الثالثة على تطبيق ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول أيام السلم، وخصوصاً احترام سيادة كل منهما وسلامته الاقليمية واستقلاله السياسي وحقه في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، والامتناع عن التهديد أو استعمال القوة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية. كما نصت على التزام كل طرف بأن لا تنشأ وتصدر تهديدات أو أعمال حربية أو عدائية أو تخريبية أو أعمال عنف ضد الطرف الآخر في أي مكان، ويتعهد بأن يضمن تقديم من يرتكب مثل هذه الأعمال للعدالة. ونصت المادة الثالثة كذلك على اتفاق الطرفين بأن العلاقات الطبيعية بينهما تشمل الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وانهاء المقاطعة الاقتصادية، وازالة الحواجز التمييزية أمام تنقل الأشخاص والبضائع مع ضمان حق الرعايا في التمتع بالحماية القانونية. ونصت المادة الرابعة من المعاهدة على اجراءات أمنية مثل مناطق محددة القوات العسكرية، وتمركز قوات ومراقبين من الأمم المتحدة في مناطق معينة، وعلى اتفاق الطرفين على أن لا يطلبا سحب رجال الأمم المتحدة، وعلى أن هؤلاء الرجال لن يسحبوا إلّا إذا صادق على سحبهم مجلس الأمن بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين فيه، الا إذا وافق الطرفان على غير ذلك. ونصت المادة الخامسة على

حق حرية المرور عبر قناة السويس والمسارب البحرية المؤدية إليها في خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط للسفن المتوجهة لاسرائيل أو المبحرة منها، وذلك على أساس اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ المطبقة على كل الدول، وعلى منح الرعايا والسفن والحمولات الاسرائيلية، وكذلك الأفراد والسفن والحمولات المتوجهة إلى اسرائيل أو القادمة منها، معاملة غير تمييزية في جميع الأمور المرتبط باستخدام القناة، وعلى أن الفريقين يعتبران مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لجميع الأمم من دون عوائق لحرية الملاحة والطيران الجوي التي لا يجوز تعطيلها، وعلى أن يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والطيران الجوي للوصول لأي من الدولتين عبر مضيق تيران وخليج العقبة. وفي المادة السادسة تعهد الطرفان بأن لا يلتزما بأي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة، وانه مع مراعاة المادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الالتزامات بموجب هذه المعاهدة ستكون واجبة ومطبقة في حال تعارضها مع أي التزامات أخرى للطرفين. ونصت المادة السابعة على أن الخلافات الناشئة في تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة ستسوى عن طريق المفاوضات، وأن أي خلافات من هذا النوع لا يمكن حلها بالمفاوضات ستحل بالتوفيق أو بالتحكيم. ونصت المادة الثامنة على تشكيل لجنة لتسوية جميع الادعاءات المالية. أما المادة التاسعة فنصت على أن جميع البروتوكولات والملحقات والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة تعتبر جزءاً منها مكملاً لها.

اضافة إلى صلب المعاهدة، كانت هناك ملاحق وخرائط ومحاضر رسمية اعتبرت جزءاً من المعاهدة لتنظيم تطبيقها وتحديد توقيتاتها ومعاني نصوصها، وتفادي تفسيرها بصورة تتعارض مع بعضها البعض، أو مع ما نص عليه اطار السلام في الشرق الأوسط في كامب ديفيد. ولعل أشهر محضر هو الذي تعلق بما نصت عليه المادة السادسة (الفقرة خمسة) من المعاهدة المتعلقة بالتزامات الطرفين في المعاهدة، واعطائها الأولوية على الالتزامات الأخرى وأهمها بالطبع، التزامات مصر العربية حتى في حالة الحرب بين اسرائيل ودولة عربية. فقد نص هذا المحضر على أن الطرفين متفقان على أنه ليس هناك توكيد، بأن هذه المعاهدة تتغلب على المعاهدات أو الاتفاقات الأخرى، أو أن المعاهدات أو الاتفاقات الأخرى تتفوق على هذه المعاهدة. وأن هذا (الايضاح) يجب أن لا يفسر على أنه يعارض ما نصت عليه المادة السادسة فقرة (٥) من المعاهدة. ومن الواضح أن هذا المحضر كان محاولة فاشلة فيها قسط كبير من السخف لجعل العرب خاصة يعتقدون بأن مصر لم تلتزم بغلبة التزاماتها تجاه اسرائيل، التي قيدتها بها معاهدة السلام، على التزاماتها الخاصة بالدفاع المشترك العربي والتضامن والمساندة للدول العربية، ولنضال الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية. ونص الملحق رقم واحد للمعاهدة على أن يقوم الطرفان باختيار الدول التي تقدم الأمم المتحدة قوات ومراقبين منها، وذلك على أساس أن يكونوا من غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وأنه إذا لم يصل الفريقان إلى اتفاق في هذا الشأن، فإنهما سيقبلان أو سيساندان اقتراحاً اميركياً بشأن تكوين قوات الأمم المتحدة ومراقبيها»[١١].

ونص الملحق رقم (٣) على علاقات اقتصادية طبيعية بين البلدين، وأنه بموجب المعاهدة وهذا الملحق فإن الفريقين متفقان على أن هذه العلاقات تشمل المبيعات التجارية الطبيعية للبترول من مصر لاسرائيل. وأنه يحق بصورة كاملة لاسرائيل أن تقدم عروضاً لشراء البترول من منشأ مصري، مما يزيد عن حاجة مصر الاستهلاكية المحلية للبترول، وعلى أن مصر وأصحاب الامتيازات البترولية التابعة لها، سيعاملون عروض اسرائيل على الأسس نفسها وبالشروط نفسها التي تطبق على غيرها من أصحاب العروض لشراء البترول»[١٢].

في يوم توقيع المعاهدة (٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩)، وقع الرئيس السادات ومناحيم بيغن كتاباً مشتركاً إلى الرئيس كارتر تابعاً للمعاهدة. وسجل الكتاب أن المفاوضات لتطبيق نصوص اطار السلام في الشرق الأوسط الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة، ستبدأ خلال شهر واحد من تبادل وثائق إبرام المعاهدة، وبأن المملكة الأردنية الهاشمية مدعوة للمشاركة في المفاوضات، وأن وفدي مصر والأردن يمكن أن يشترك فيهما فلسطينيون من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو فلسطينيون آخرون حسبما يتفق عليه بصورة

مشتركة. وحدد الخطاب أن الغاية من المفاوضات هي الاتفاق قبل الانتخابات على شكليات (Modalities) اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة (المجلس الاداري)[13]، وتحديد سلطاتها ومسؤولياتها والمسائل الأخرى المتفق عليها المرتبطة بها. وأنه في حال امتناع الأردن عن الاشتراك في المفاوضات، فإنها ستجري بين مصر واسرائيل. وبيّن الكتاب أن الغاية من المفاوضات هي اقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتوفير «الحكم الذاتي الكامل للسكان»[14]. وهكذا مرة أخرى، جاء الغموض والتناقض في النيات والمعاني وراء تضارب مصطلحات «الحكم الذاتي» و «مجلس اداري» التي استعملت في نصوص كامب ديفيد وفي هذا الكتاب التفسيري التحفظي من كلا الجانبين[15]. وحدد الكتاب أن مصر واسرائيل تهدفان إلى اكمال المفاوضات خلال سنة واحدة، لكي يتم اجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، وأن سلطة الحكم الذاتي المشار إليها في اطار السلام في الشرق الأوسط ستقام وتباشر عملها خلال شهر بعد انتخابها، وعندها تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية. وستنسحب حكومة اسرائيل العسكرية وادارتها المدنية، وتحل محلها سلطة الحكم الذاتي حسبما نص عليه اطار السلام. وسيتم انسحاب للقوات الاسرائيلية المسلحة، وسيكون هناك اعادة انتشار للقوات الاسرائيلية المتبقية في مواقع أمنية محددة. وجاء في النهاية أن هذا الكتاب، يؤكد تفاهم الطرفين بأن حكومة الولايات المتحدة ستشارك بصورة كاملة في جميع مراحل المفاوضات. وعندما استلم الرئيس كارتر هذا الكتاب المشترك، أضاف على النسختين الأميركية والاسرائيلية العبارة التالية:

«لقد بلغت بأن مصطلح «الضفة الغربية» تفهمه حكومة اسرائيل على أنه يعني «جوديا وسماريا»، وكان ذلك تكراراً لما حدث في كامب ديفيد».

ووقع السادات كتاباً بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس إلى الرئيس كارتر، يعزز فيه أنه بعد شهر واحد من اتمام الانسحاب الاسرائيلي المرحلي في سيناء، سترسل مصر سفيراً مقيماً إلى اسرائيل وتستقبل سفيراً مقيماً في مصر. ووقع الرئيس كارتر كتاباً إلى بيغن بلغه فيه بمضمون كتاب السادات. كما وقع بيغن كتاباً بالتاريخ نفسه إلى الرئيس كارتر بلغه فيه موافقة اسرائيل على ترتيبات تبادل السفيرين بين مصر واسرائيل.

مذكرة تفاهم اميركية ـ اسرائيلية

في اليوم نفسه الذي وقعت فيه مصر واسرائيل معاهدة السلام بينهما، وقعت الولايات المتحدة واسرائيل على اتفاقية تحت عنوان «مذكرة تفاهم» بينهما جاء فيها، أن الولايات المتحدة سوف تتخذ التدابير التي تراها مناسبة في حال انتهاك معاهدة السلام، بما في ذلك اجراءات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية. وتعهدت الولايات المتحدة في هذه المذكرة:

«بتأييدها للاجراءات التي تتخذها اسرائيل ازاء انتهاكات معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، وخاصة إذا كان هذا الانتهاك يهدد أمن اسرائيل. كما وأن الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ التدابير التي من شأنها تقوية الوجود الأمريكي في المنطقة، وامداد اسرائيل بالمعونات العاجلة من أجل وضع حد للانتهاك»[16].

وتعهدت الولايات المتحدة كذلك «بأن تعارض وتصوت ضد أي إجراء أو قرار في الأمم المتحدة إذا كان له آثار معاكسة على اتفاقية السلام، وأنها ستسعى إلى الاستجابة لمتطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لاسرائيل»[17]، وبالامتناع عن تقديم أسلحة لدول قد تستخدمها ضد اسرائيل، وبأن تمنع تحويل الأسلحة الأميركية إلى أطراف قد تستخدمها ضد اسرائيل (محمود رياض ـ البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط). ومذكرة التفاهم هذه مع الولايات المتحدة تدل على مدى حرص اسرائيل على أن تبتز من الولايات المتحدة وتحصل منها على أكبر قدر ممكن من المساعدات العسكرية والمالية والاقتصادية، والتأييد في الأمم المتحدة والمجال الدولي، ومن الالتزامات التعاقدية المدونة، وكل ذلك رغم أن الولايات المتحدة لم تتقاعس منذ سنوات طويلة عن مساعدة اسرائيل حتى بتصعيد المجابهة مع الاتحاد السوفياتي لمشارف الحرب النووية، وكأن اسرائيل حليف تتوقف على مساندته بالحق والباطل مصالح الولايات المتحدة الحيوية العليا، بل ربما وكأن اسرائيل ولاية من ولاياتها الاتحادية. وجاءت هذه المذكرة دون تشاور مسبق مع

مصر التي بلغت عنها قبل يوم واحد من توقيعها، عندما سلم السفير ايلتس صورة منها إلى رئيس الوزراء المصري. فقام بتوجيه خطاب إلى وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس اعترض فيه على التعهدات الأميركية المفاجئة التي سببت قلقاً للحكومة المصرية، لأنها تشكل تبديلاً في الدور الأميركي من شريك كامل، وتجعل أميركا حكماً في تقرير أي إنتهاك لمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، رغم وجود بند فيها ينص على طرق تسوية أي نزاع. كما وأنها تعهدت بدعم اسرائيل في أي إجراء تقوم به، مدعية أنها ترد على خرق لمعاهدة السلام مهما كان إجراؤها تعسفياً أو مبنياً على انتهاك مزعوم وغير حقيقي. وقالت رسالة رئيس الوزراء المصري بأن مذكرة التفاهم الأميركية ـ الاسرائيلية تعيق السلام. وفي كتاب آخر أرسله رئيس الوزراء المصري بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس أكد أن مذكرة التفاهم «سيكون لها اثر عكسي على عملية السلام والاستقرار في المنطقة»[١٨]، وأن مصر ترفض المذكرة والتعهدات الأميركية فيها للأسباب التالية:

١ ـ التعهدات الأميركية تخضع لما تدعيه اسرائيل من جانبها باتهام مصر بخرق المعاهدة حسبما تزعم اسرائيل.

٢ ـ الولايات المتحدة شريك في الجهود الثلاثية لتحقيق السلام، ولا يجوز أن تساند ادعاءات جانب واحد ضد الجانب الآخر، وأن تفترض أن مصر هي الجانب المتوقع أن ينكث بالتزاماته.

٣ ـ المذكرة:

> «هي تحالف بين الولايات المتحدة واسرائيل ضد مصر، وتعطي للولايات المتحدة حقوقاً لم يسبق التفاوض بشأنها بين مصر والولايات المتحدة. كما تعطيها سلطة فرض تدابير تاديبية مما يثير الشكوك حول مستقبل العلاقات، كما قد يؤثر على المنطقة بأسرها».

٤ ـ المذكرة تعني موافقة الولايات المتحدة الضمنية على قيام اسرائيل باتخاذ تدابير من بينها التدابير العسكرية ضد مصر، على أساس افتراض حدوث مخالفات أو تهديد بمخالفات لمعاهدة السلام.

٥ ـ المذكرة تعطي الولايات المتحدة الحق في أن تفرض وجودها العسكري في المنطقة «لدواع بينها وبين اسرائيل وهو امر لا يمكن لمصر قبوله». وتستطيع اسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة أن تصطنع ظروفاً تسمح بالوجود العسكري الأميركي في المنطقة.

٦ ـ المذكرة تخلق وضعاً سيؤدي إلى تحالفات جديدة في المنطقة لمجابهة «هذا الحلف»[١٩].

ومن الواضح أن مذكرة التفاهم بين اسرائيل والولايات المتحدة تشكل حلفاً تعاقدياً يعزز الحلف الواقعي بين الدولتين، وأنها كانت نجاحاً وضماناً كبيرين لاسرائيل وأمنها وعدوانهاعلى حساب مصر وأمنها وسلامة الدول العربية. كما أنها تشكل مدخلاً للتدخل الأميركي العسكري في المنطقة العربية ولإقامة قواعد عسكرية فيه، وغطاء لإغداق مزيد من المساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية والسياسية على اسرائيل، وفرضت قيوداً على تزويد الولايات المتحدة للدول العربية بالسلاح الضروري للدفاع عن نفسها ضد العدوان الاسرائيلي رغم رفض اسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية. ولكن الرئيس السادات رغم أنه، من المحتمل أن يكون، قد أدرك أنه لم ينجح في أن يكون حليف أميركا المفضل مثلما تصور شاه ايران، استمر في نهجه ولم يعد إلى الحظيرة العربية وبقي التحالف الأميركي ـ الاسرائيلي قائماً معززاً مكرماً. ويقول محمود رياض بأن الجانب المصري كان مصيباً في تحليله للسياسة الأميركية وأهدافها عندما وصف الاتفاقية الأميركية ـ الاسرائيلية بأنها تحالف عسكري بين الدولتين:

> «يهدد مصر ويعرقل عملية السلام ويسمح بوجود عسكري اميركي يحول دون الاستقرار في المنطقة».

ولكن اعتراض مصر على الاتفاقية لم يردع الولايات المتحدة عن تطبيقها في سياساتها وتصرفاتها:

> «ولم يكن في مقدور مصر بعد أن عزلها السادات عربياً ودولياً... مقاومة هذا التحالف الأميركي الاسرائيلي. واكتشف الرئيس السادات انه لم يستطع اكتساب صداقة الولايات المتحدة بعد أن ألقى بنفسه في احضانها واستمع لنصائحها وجعلها صاحبة اليد العليا في المنطقة، فطرد الروس وعادى الدول العربية وعزل مصر عنها. وبالرغم من هذا كله، فإن الولايات المتحدة تحالفت مع اسرائيل ضد مصر. وهو ما سجله رئيس وزراء مصر في خطابه (الوزير خارجية اميركا)، وكان ذلك نتيجة طبيعية للسياسة الخاطئة التي أصرّ السادات على اتباعها منفرداً بالرأي، ضارباً عرض الحائط بأي رأي آخر مصري أو عربي»[٢٠].

وأضاف محمود رياض بأن السادات:

«لم يحاول اطلاقاً فضح الدور الأميركي والفخاخ التي كان ينصبها له كيسنجر والخداع الذي أغرقه فيه كارتر بوعوده الوهمية، وذلك أنه كان طرفاً في كل هذا عندما قبل السياسة الأميركية وتعلق بأهدابها دون تفكير أو مراجعة بسيطة لدور الولايات المتحدة في المنطقة».

وحسب أقوال اندريه غروميكو:

«كان السادات يدرك ما يفعل. ولم تكن تصرفاته ناتجة عن خطأ أو سوء تقدير. فقد أقدم على تصرفاته عن قناعة، وكانت تعبيراً صادقاً عن وجهات نظره. أليس من سخرية الأقدار أن تمنح جائزة نوبل للسلام للسادات ولرئيس وزراء اسرائيل بيغن وأن يجرى تقديمهما «كمناضلين من اجل السلام»؟ فقد تسلم بيغن الجائزة ويداه ملطختان بالدماء العربية. وبعد أن نال تلك الجائزة استمر في نهجه العدواني وسفك دماء المواطنين العرب كما حدث في غزو لبنان. وكذلك الأمر بالنسبة للسادات الذي خان مصالح الشعب العربي الفلسطيني والعرب اجمعين»[٢١].

بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، خففت إدارة الرئيس كارتر من جهودها للوصول إلى تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. ولم يعد الرئيس كارتر يرغب في أن يلعب دوراً بارزاً في شؤون الشرق الأوسط. وكان اختيار الوسيطين شتراوس ولينوفتش اليهوديين درعاً سياسياً لكارتر. فقد كان يخشى اليهود وضغوطهم على مستقبله وعلى حزبه وفي الانتخابات.

كان ما تم حتى الآن تحقيق معاهدة سلام تفصيلية بين مصر واسرائيل، وأما القضية الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان فلم يتعد الأمر وضع إطار وقواعد وقيود في كامب ديفيد للتوصل لتسوية بشأنها، وكأن القرار (٢٤٢) الذي صدر سنة ١٩٦٧ والقرار (٣٣٨) الذي صدر سنة ١٩٧٣ لم يكونا اطارين قابلين للتنفيذ، رغم اصرار الولايات المتحدة المعلن على انهما يشكلان القاعدة والأساس لتسوية النزاع في الشرق الأوسط. ويدعي سايروس فانس بأنه والرئيس كارتر وغيرهما من المسؤولين الأميركيين، قد توصلوا إلى قناعة بأن عملية مفاوضات واحدة لا يمكن أن تكون كافية للتوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية. وعلى هذا الأساس، فإن ما تم في كامب ديفيد كان تحركاً تدريجياً ومرحلياً نحو الحل النهائي:

«وكان قصدنا أن نخلق طريقاً اجرائياً بوسعه إذا استخدم بجدية ووعي أن يؤدي إلى وطن فلسطيني، بينما يأخذ في اعتباره في الوقت ذاته هموم اسرائيل الأمنية المشروعة»[٢٢].

وأنكر فانس أن تكون الولايات المتحدة قصدت من محادثات الحكم الذاتي وضع غطاء للتستر على المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية الانفرادية، وان كان هذا هو هدف بعض المسؤولين الاسرائيليين الذين اعتبروا هذه المعاهدة الهدف الرئيسي من المفاوضات، مثلما اعتبرها:

«بعض المصريين الذين كانت أولوياتهم الرئيسية هي عودة سيناء وخلق حالة سلام بين البلدين [مصر واسرائيل]»[٢٣].

وادعى فانس: «لقد وفرت عملية الحكم الذاتي الأساس السياسي والهيكل التفاوضي اللذين لا يمكن الاستغناء عنهما لحل المسألة الفلسطينية التي تكمن فيها امكانية اقناع الأطراف العربية الأخرى، بأن اتفاقات كامب ديفيد يمكن أن تؤدي إلى تسويات تتفق مع المصالح والكرامة العربية. وقبل نهاية رئاسته، بعث الرئيس كارتر بمبعوثين إلى الشرق الأوسط هما على التوالي روبرت شتراوس وسول لينوفتش وكلاهما يهوديان لإجراء مباحثات بشأن الحكم الذاتي، ولكنهما لم ينجحا في مهمتهما بسبب عدم التغلب على مسائل مهمة مثل: من يسمح له بالتصويت من الفلسطينيين والسيطرة على الأرض والمياه والأمن والمستوطنات الاسرائيلية. ومع مرور الوقت دون احراز تقدم في المباحثات بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة، خفتت المفاوضات. وفي تحليلات سايروس فانس لأسباب فشل مباحثات الحكم الذاتي والقضية الفلسطينية ، عدّد أسباب الفشل كما يلي:

١ ـ عدم توافر مشاركة أميركية مكثفة على مستوى رفيع.

٢ ـ تخلي اسرائيل عن سيناء أضعف قدرة القيادة الاسرائيلية على اتخاذ «الخطوات الجريئة التي كانت ضرورية لانجاز الأهداف التي تقررت في كامب ديفيد».

٣ ـ عدم نجاح أميركا في اقناع الدول العربية الرئيسية والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأنها جادة ومصممة على تحقيق الحكم الذاتي الكامل «كما وعدنا».

٤ ـ تراجع اسرائيل عن الحكم الذاتي الكامل وعدم استعدادها لاعلان تجميد على المستوطنات الجديدة، كان «ضربة شبه قاتلة لآمال النجاح في الضفة الغربية وغزة».

٥ ـ أعمال منظمة التحرير الارهابية (حسب تعبير فانس) أضرّت بفرص التقدم. فقد عرضت المواطنين الاسرائيليين للخطر، وقللت فرص التحرك من جانب الزعماء الاسرائيليين. وكذلك رفض المنظمة للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود معترف بها. ويضيف سايروس فانس بأن تصلب المنظمة «في هذا الشأن جعل من المستحيل عملياً المجيء بصوت فلسطيني إلى المفاوضات».

٦ ـ قرب موعد الانتخابات في الولايات المتحدة واسرائيل التي استأثرت باهتمام الزعماء والمستشارين في البلدين، وحدّت من قدرتهم وميلهم للقيام بتحركات وباتخاذ قرارات وضغوط شجاعة كانت ضرورية لاحراز تقدم في مفاوضات الحكم الذاتي. وكان كارتر منهمكاً في الانتخابات المقبلة ومنافسة كنيدي له في ترشيح الحزب الديمقراطي. واضافة إلى ذلك، كانت ازمة البترول والخطوط الطويلة أمام محطات البنزين تستأثر باهتمامه.

٧ ـ أزمة الرهائن في ايران استقطبت الاهتمام الأميركي، فأضعفت الاهتمام بقضية الحكم الذاتي للفلسطينيين. كما كانت هناك مسائل أخرى شديدة الالحاح في السياسة الخارجية الأميركية.

ولعل سقوط شاه ايران الذي كان حليفاً تعتمد عليه أميركا في مخططاتها في الشرق الأوسط، واحتمال قيام حلف اسلامي «راديكالي» بوصول الخميني إلى السلطة، ساعد في جعل أميركا ومصر واسرائيل تندفع إلى عقد المعاهدة، ودفع السادات للتوقيع عليها رغم نواقصها والاعتراضات العربية خشية أن يعاديه الخميني بسبب سياسته الاستسلامية. ولم يقل فانس بأن عدم قدرة الحكومة الأميركية أو عدم رغبتها أصلاً في أن تضغط على اسرائيل ضغطاً كافياً لجعلها تقبل بالحد الأدنى من الحقوق العربية والفلسطينية، حتى من وجهة نظر ادارة الرئيس كارتر، كان السبب الرئيسي لعدم تحقيق أي تقدم في مباحثات الحكم الذاتي والتوصل إلى تسوية للقضية العربية والفلسطينية. واكتفى فانس بأن قال: كان الأساس الضروري للنجاح قد وضع في كامب ديفيد. وكان واضحاً أنه من الضروري بعد انتهاء الانتخابات أن تعطى:

«أولوية أولى لمحادثات الحكم الذاتي ولتجديد قوة الدفع المتعثرة... ولقد علمتنا التجربة ان الأمور لا تبقى راكدة في الشرق الأوسط، فإذا سمح لقوة الدفع أن تتعثر فإن الأمور لن تلبث أن ترتد إلى الوراء»[٣٤].

وعندما جاء الرئيس ريغان إلى الحكم لم يعط عملية السلام ولا حتى لمبادرته أي أولوية، ولم يبذل جهداً كبيراً لتحريك عملية السلام. وكما قال هارولد سوندرز الذي شارك في مفاوضات كامب ديفيد وغيرها، فإن حكومات بيغن وشامير لم تكن تريد أن تتخلى عن أجزاء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وانما سعت بشكل لا غموض فيه لتثبت سيطرتها على الأراضي المحتلة. كما قال ان بيغن اعتبر «الحكم الذاتي» الفلسطيني، الذي اتفق عليه في كامب ديفيد، تسوية نهائية وليس كترتيب مرحلي مؤقت كما تصوره الأميركيون والمصريون المشاركون في كامب ديفيد. (الحيطان الأخرى).

في تلك الفترة من الزمن، كان أعضاء السوق الأوروبية المشتركة يرون بأن عملية سلام كامب ديفيد تتعثر وتتضعضع بالنسبة إلى الحكم الذاتي للفلسطينيين والسلام الشامل بسبب تعنت اسرائيل، فأصدر الأعضاء التسعة في حزيران/ يونيو ١٩٨٠ تصريحاً أطلق عليه اسم «تصريح البندقية». وفي هذا البيان صادقت هذه الدول الأوروبية على مبدأ تقرير المصير للفلسطينيين، وطالبت بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بعملية السلام، ونددت بسياسة اسرائيل الاستيطانية، بينما أعادت تأكيد التزامها بحق اسرائيل في الوجود، وعرضت المساعدة في ضمان سلامة اسرائيل. وكان رد فعل اسرائيل انها رفضت كلياً مشاركة منظمة التحرير في مفاوضات السلام، أما المنظمة فرغم انها وجدت «تصريح البندقية» تصريحاً ايجابياً بالنسبة إلى القضية الفلسطينية فإنها وجدت فيه بعض النواقص. وكما قال فاروق القدومي رئيس

الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فإن تصريح البندقية هو تبدل ايجـابي في موقف الـدول الاوروبية، وأن على الأوروبيين أن:

«يدفعوا مواقفهم بصورة أنشط في تأييد الحقوق الفلسطينية، ويجب أن يعتـرفوا بـالمنظمة ليس فقط كممثـل رئيسي، بل كممثل شرعي، وليس بارتباطها بعملية السـلام وانما بمسـاهمتها فيهـا. وبدلاً من أن يقـولوا «حق تقرير المصير» بجميع ما يدلّ عليه ذلك يجب أن يقولوا «تقرير المصير والسيادة والاستقلال الوطني». اي أننا نريد اعادة صياغة «تصريح البندقية» ليشتمل على ثلاثة بنود: وضع منظمـة التحريـر كممثل شرعي وحيـد ـ مسـاهمة (مشـاركة) وليس فقط ارتبـاط ـ وأن يتضمن حق تقريـر المصير «الاستقـلال». وليس فقط تقـريـر المصير»[٢٥].

وفي الجانب الآخر، عارضت اسرائيل تصريح البندقية ورفضت مشاركة منظمة التحرير في مفـاوضات السلام، وأعاد الرئيس كارتر التأكيد على أن موقف حكومته هو عدم التعامـل مع المنظمـة إلّا إذا اعترفت بحق اسرائيل في الوجود. في وجه هـذه المواقف السلبيـة تراجعت مجمـوعة الـدول الأوروبية عن متـابعة مساعيها بعد تصريحها الشهير.

(١) «اميركا والسلام في الشرق الأوسط»، في: **الدستور** (الاردن)، ١٩٨٥/١١/٣٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) سايروس فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ترجمة المركز العربي للمعلومات (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٣)، ص ١٣٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٤.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.
(٦) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، ٢ مج، انظر مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٥٨٥.
(٧) المصدر نفسه، ص ٥٨٦.
(٨) فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ص ١٣٩.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٩.
(١١) انظر المحضر المتفق عليه الملحق المعاهدة رقم واحد.
(١٢) للنصوص الكاملة انظر: **نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر واسرائيل**، اعداد وترجمة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩).
(١٣) حسب نص الكتاب ـ ملحق المعاهدة رقم (٥).
(١٤) Full Autonomy بالنص الانكليزي.
(١٥) Self-Government Autonomy - Administrative Council.
(١٦) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، ص ٥٨٢.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٨٣.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٨٣ ـ ٥٨٤.
(٢٠) محمود رياض، «معاهدة كامب ديفيد وفشل سياسة السادات»، في: **الراي** (الاردن)، ١٩٨٦/٨/٧.
(٢١) «مذكرات اندريه غروميكو: شيء للذكرى»، في: **الدستور** (الأردن)، ١٩٨٨/٨/١٨.
(٢٢) فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ص ١٥٦.
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧ ـ ١٦١.
(٢٥) *Journal of Palestine Studies*, vol. XVII, no 266 (Winter 1988).

عاش السادات بعد اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ليرى بـأن زيارتـه للقدس ومبادراته وتنازلاته لم تحدث معجزة، ولم تحقق انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية بـاستثناء سينـاء دون (طابا). وعاش ليرى بـأن اسرائيل لم تتـراجع عن مـوقفها المتصلب الشرس بشـأن الضفة الغـربية وقطاع غزة والجولان، وإنما ثابرت على حرمان الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الشرعية الوطنيـة، واستمرت في عملياتها الاستيطانية في الأرض العربية لتجعل ضمها لاسرائيل أمراً واقعياً مقضيـاً. وعاش السادات ليرى بأن الولايات المتحدة التي ظل يعلن ويردد بـأنها تملـك ٩٩٪ من أوراق اللعب والنفوذ، لم تمارس نفوذاً أو ضغطاً كافياً على اسرائيـل لكي تعيد أرضـاً عربيـة، أو حقاً ولـو يسيراً للفلسطينيـين أو الأردن أو سوريا، أو للامتناع عن العدوان على العراق أو لبنان (١٩٧٨)، أو حتى لجعل تنديدها اللفظي الخفيف باعتداءات اسرائيل وبمخالفاتها حتى للقانون الاميركي أكثر جدية وأشـد أثراً، رغم أن كـل هذه الاعتداءات كانت تحرج السادات وتزيد في استنكار سياساته وتثبت مقـاطعته وعـزلته في العـالم العربي واتهامه بخيانة الأمة العربية. وعاش السادات ليرى بطله الأثير في العـالم الثالث شـاه ايران ينخلـع عن عرش الطاووس الزاهي الألوان، ويهـرب طريـداً لاجئاً إلى ضيـافة السـادات في مصر بعد أن تنكـرت له الولايات المتحدة، ورفضت أن تأويه هي وغيرها من الدول. والسادات أراد أن يبدي نبلاً وكرمـاً في تقديم الملجأ للشاه المخلوع، رغم العداوة والأذى الذي أنزله الشاه المسلم بالعراق والعرب، وتعاونه مع اسرائيل وتأمين البترول لها.

ثم جاء دور السادات، ففي يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١، ارتدى حلتـه العسكريـة الجديـدة التي صنعها له الترزي الخاص في لندن، ولم يرتد الصدرية الواقيـة من الرصـاص حتى لا يشوه البـدلة الأنيقة اللاصقة بجسده، وذهب ليتصدر المنصة في العرض العسكري بضـواحي القاهـرة، ونسي أن يحمل عصا المارشالية التي صنعت خصيصاً له. وأثناء العرض عندما كـان هديـر الطائـرات، التي اشتركت في العرض، يملأ الأسماع، توقف جرار مدفع مشارك في العرض على بعد أمتار من المنصة الرئيسية، واندفع من ظهرها أربعة رجال وهم يقذفون القنابل ويطلقون نيران أسلحتهم عـلى السادات، فـأصابـوه بطلقاتهم وقضوا عليه. كان هؤلاء الرجال من احدى الجماعات الدينية المتشـددة في مصر. وأثناء محـاكمتهم أكدوا أنهم كـانوا يقصـدون قتل السـادات وحده وكـانوا يصفـونه بـ «الطـاغية» وبـ «عـدو الله» وبـ «الظـالم» وبـ «الطاغوت». وقالوا بأنهم قتلوا السادات:

«ليكون تحذيراً لكل من يجيء بعده وليتعلموا منه درساً. لقد كان هدفنا في هذه المرحلة من النضال أن نـردع كل الحكام المقبلين»[١].

وعـدّد الملازم خـالد الاسـلامبولي، المنفـذ الرئيسي لعمليـة اغتيال السـادات، ثلاثـة أسباب رداً عن السؤال الذي وجه إليه وهو لماذا قررت اغتيال الرئيس السادات. كان السبب الأول هو:

«أن القوانين التي يجري الحكم بها في البـلاد لا تتفق مع تعـاليم الاسلام وشرائعـه، وبالتـالي فإن المسلمـين كانوا يعانون كافة صنوف المشقات».

وكان السبب الثاني هو:

«أن السادات أجرى صلحا مع اليهود».

وكان السبب الثالث هو:

«اعتقال علماء المسلمين واضطهادهم واهانتهم»[٢].

وبعـد اغتيال السـادات، ثار كـلام كثير عن الخلـل في الاجراءات الأمنيـة والحراسـة يوم العـرض العسكـري، وثارت شكـوك عن جهات متـآمرة لقتـل الرئيس السـادات منها الـولايات المتحـدة ووكـالـة الاستخبارات المركزية:

«كان الأمريكيون ـ بناء على طلب من السادات ـ قد تولوا مسؤولية حمايته وزودوه بنظام كامل للأمن تكلفت معداته ٢٠ مليون دولار»[٣].

وكانت هناك فرقة خاصة بمكافحة الارهاب ولكنها وضعت على بعد ستين متراً من مكان السادات. ويذكر وودوارد في كتابه **القناع** عن حروب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، أن هذه الوكالة كانت قد نظمت حماية للسادات وللتحذير من محاولات الانقلاب والاغتيال، وزودت هذه الترتيبات الوكالة بوسائل إلكترونية وبشرية للتجسس على حكومة مصر ومجتمعها وقائدها (السادات)، وذكر أن السادات كان «يتعاطى المخدرات وكانت تنتابه نوبات قلق»، ولكن مدير وكالة الاستخبارات المركزية ستانسفيلد تيرنر لم ينتبه أبداً لـ «ثرثرة القصر» هذه. وكانت الوكالة تبلغ السادات عن التهديدات (المخاطر) التي تواجهه من ليبيا والحبشة وسوريا وايران. وذكر وودوارد أن وكالة الاستخبارات المركزية خشيت عند مقتل السادات أن:

«يوجه نائب الرئيس حسني مبارك احتجاجاً شديداً وربما عاطفياً ضد الوكالة، لأنها كانت قد دربت حرس السادات وقصرت في انذارهم. ولكن لم يكن هناك شيء حتى ولو شكوى معتدلة»[٤].

وكانت الوكالة تعنى كثيراً بالتجسس على حكومة السادات وتنبيهه بشأن المخاطر الخارجية، لدرجة أنها تجاهلت القوى داخل مصر.. وهي التي اغتالت السادات. وهكذا رحل السادات عن الدنيا ولم يعم الحزن والحسرة أرجاء مصر أو العالم العربي لمقتله. وقال وودوراد في كتابه:

«جاء يوم الحساب وسط ارضاء الذات الخادع: الحرس ونظام الحماية الذي عمل (بنجاح) لمدة طويلة فشل. ان اغتياله (اغتيال السادات) خلال استعراض عام في ٦ اكتوبر [تشرين الأول] ١٩٨١ أنهى احد اهم ارتباطات المخابرات»[٥].

وفي موكب جنازة السادات الذي لم يشارك به شعب مصر، سار جيمي كارتر وريتشارد نيكسون وجيرالد فورد الأميركيين، وسار عدد من الزعماء من الغرب والشرق، ولم يشيعه من الرؤساء العرب سوى الرئيس جعفر النميري والرئيس الصومالي سياد بري. وقد صدم ذلك وأحزن السيدة جيهان السادات التي قال لها أحد الزعماء العرب فيما بعد، بأنه لم يشترك في تشييع زوجها لأن بيغن شارك في الجنازة، وأنه هو لا يسير في جنازة يسير فيها رئيس وزراء اسرائيل. كان ذلك عذر لم تقبله السيدة جيهان وغياب القادة العرب أصابها بـ «جرح عميق»[٦].

جاء السادات من بيئة قروية بسيطة، ولم ينل قسطاً عالياً وافياً من التعليم أو الثقافة، والتحق بالجيش ضابطاً صغيراً. وقيل إنه كان على صلة بالاستخبارات العسكرية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية. وقيل كذلك انه كان على صلة بالحرس الحديدي الذي شكله الملك فاروق لتصفية خصومه. وشارك في مؤامرة لاغتيال الزعيم المصري الكبير مصطفى النحاس وتملص منها. واتهم في قضية مقتل الوزير المصري أمين عثمان الذي اشتهر عنه ولاؤه لبريطانيا المحتلة لمصر، وأنه شبه الرباط بين مصر وبريطانيا بـ «الزواج الكاثوليكي الذي لا ينفصم». وسجن السادات وتولدت لديه عقدة نفسية نتيجة لذلك. وكان للسادات ميل للتمثيل أظهره حتى في السجن. وبعد أن خرج من السجن دون أن يثبت عليه الاتهام عاد إلى الجيش، وضمه عبد الناصر إلى حركة الضباط الأحرار رغم معارضة زملائه من ضباط الحركة. وبرر عبد الناصر هذا الضم لمحمد حسنين هيكل بأنه كان للسادات اسهام في العمل السياسي، وأن الضباط الأحرار كانوا محتاجين إلى ضباط في الاشارة للتعامل مع شبكة التلفونات واللاسلكي في الجيش وفي البلد. وكان ذلك من أهم المشاكل في الاعداد لخطة الثورة. (خريف الغضب). وكان السادات يعمل في سلاح الاشارة. وبعد أن عين عبد الناصر السادات نائباً له، نشأ تساؤل عن أسباب اختيار السادات لهذا المنصب. وقيل إن عبد الناصر اتخذ قراره قبل سفره إلى المغرب لحضور مؤتمر قمة الرباط في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، وكانت قد وصلته برقيات بالشيفرة تدل احداها على أن الجنرال محمد أوفقير، وزير الداخلية المغربي، يتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في محاولة لاغتيال عبد الناصر أثناء وجوده في المغرب، ولذلك أراد عبد الناصر، فيما لو تحققت المحاولة، أن يكون له نائب كي لا يحدث فراغ في القيادة في مصر. وقال عبد الناصر أن:

«أنور السادات يصلح لسد الفترة الانتقالية. ان الاتحاد الاشتراكي والقوات المسلحة سوف يواصلون تحمل المسؤوليات الفعلية. وفي فترة الانتقال فإن دور أنور سيكون شكلياً... إن الآخرين جميعاً وانتهم الفرصة ليكونوا نواباً لرئيس الجمهورية الا أنور... ولعلّ دوره الآن... وعلى كل حال في فترة أسبوع على أرجح الأحوال».

هذا ما قاله عبدالناصر لمحمد حسنين هيكل في الطائرة المتجهة إلى المغرب[٧]. وفي خضم الأحداث بقي أنور السادات نائباً للرئيس. وجاء في مذكرات محمود رياض، أن السادات تولى منصب الرئيس المؤقت على أساس أنه النائب الأول لرئيس الجمهورية، وحتى يتم الاستفتاء على اختياره رئيساً للجمهورية. وأنه تولى الحكم تطبيقاً للدستور ولم يغتصب السلطة ولم يكن لأحد فضل في تعيينه رئيساً. ولم يتم تعيينه على أساس أنه شخصية ضعيفة يمكن السيطرة عليها حسبما قال البعض. ولكن محمود رياض قال بأن هناك علامة استفهام كبيرة تحيط باختيار عبد الناصر للسادات نائباً أولاً له وخليفة، وانه استعلم عن أسباب هذا الاختيار من كثيرين وقرأ الكثير من التفسيرات المختلفة دون أن يتوصل إلى ايضاح منطقي. وأعتقد نتيجة لذلك بأن هذه المسألة ستظل لغزاً غامضاً إلى الأبد. ويبدو أن استغراب محمود رياض لاختيار السادات نائباً وخليفة لعبد الناصر يعود، حسبما قال، إلى أن مصر كانت تواجه الاحتلال الاسرائيلي، وكانت في أمس الحاجة إلى قيادة مجربة خبيرة بالحكم وقادرة على قيادة مصر في الظروف الصعبة إلى شاطىء السلامة. والسادات بالذات كانت تنقصه الخبرة في السياسة الداخلية والمعترك السياسي الدولي، ولم يكن عبد الناصر قد كلفه بمهام تنفيذية، ولم يكن عبد الناصر يخفي رأيه بشأن مدى قدرة السادات على العمل، وكان يستبعده عن المشاركة في المفاوضات السياسية. ولم يكن السادات على معرفة بما كان يجري، ولا كان يطلع على المعلومات التي كانت ترسل عادة إلى الرئيس عبد الناصر. وقيل كذلك انه حتى بعد أن أصبح السادات رئيساً للجمهورية، فإنه كان لا يطلع عادة على الأوراق والتقارير الرسمية التي ترفع للرئاسة، وكان يكتفي بـ «وحيه» وقراراته «الاستراتيجية الفردية». وقال محمود رياض في مذكراته، ان السادات جاء إلى الحكم بضربة من ضربات القدر، وأن عبد الناصر لم يكن قد أعد خليفة له لأنه ما كان يتصور أنه سيموت في تلك السن المبكرة. أما فتحي رضوان، الوزير المصري السابق، فقد اعتبر مجيء السادات خلفاً لعبد الناصر سخرية «من سخريات القدر»[٨]، وكان يجد بأن السادات كان شخصية ضعيفة، وأن زملاء السادات كانوا يسخرون منه قبل وبعد توليه الحكم، وأن قوة السادات جاءت من منصبه عندما أصبح رئيساً للجمهورية. وقال في مذكراته بأن انتصار السادات على خصومه لا يعني:

«أنه لا يستحق السخرية. ولكن سخرية الأقدار أيضاً تلعب دوراً. فالمنصب الذي تولاه في غفلة من التاريخ هو صاحب الكلمة. وغالباً ما يكون للشخص الهزيل حظ أكبر من حظ الشخص الجاد. ومن الغريب أن قرون الاستشعار الاميركية رات في السادات غداة تشييع جنازة عبد الناصر أنه رجل هزيل ولكنها تبنته رغم ذلك»[٩].

«الاله في أميركا هو الدولار» والسادات «شبيه الأنبياء» وآخر الفراعنة

عندما توفي جمال عبد الناصر بسبب المرض، وبعد الجهد الكبير الذي بذله ليل نهار من أجل فلسطين ولوقف القتال الدامي في الأردن سنة ١٩٧٠، كان السادات نائباً للرئيس، وعندما تم اختياره رئيساً مؤقتاً للجمهورية مجد بعبد الناصر وتعهد بأن يسير على خطاه وعلى هدى مبادئه. وكان السادات قد قال لعبد الناصر أمام محمد حسنين هيكل قبل وفاته، عندما تشكك عبد الناصر في أن مرضه يمكن أن يمنعه من تحمل عبء مسؤولياته:

«ما هذا الذي تقوله يا معلم [هكذا كان السادات ينادي عبد الناصر دائماً أو يوجه إليه الخطاب] ومن هو الذي سيأتي بعدك؟ أنك جعلتها مسألة صعبة جداً لمن سيخلفك لا سمح الله. ماذا تركت له لكي يفعل؟ لقد طردت الملك وطردت الانجليز وبنيت السد العالي وحققت ارادة الوحدة العربية وغيرت وجه مصر كلها. انني ارثي له هذا الرجل المسكين بصرف النظر عمن يكون»[١٠].

ويذكر هيكل أنه وضع مجمل أقوال السادات هذه في نص الخطاب الذي أعده له لافتتاح الدورة العادية للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٠، وذلك ليسجل السادات على نفسه ارتباطه بما حققه عبد الناصر من أهداف كبيرة. وفي كتاب السادات **يا ولدي هذا عمك جمال** الذي نشر في حياة عبد الناصر (١٩٥٧) وسحب من الأسواق عندما أصبح السادات رئيساً للجمهورية، هاجم السادات أميركا هجوماً مريراً عنيفاً وقال:

«فالإله في اميركا ليس هو الله الذي عرفتنا به الكتب السماوية وارشدنا إليه الأنبياء، وإنما الإله في اميركا هو الدولار... فلتخضع له العباد ولتسجد له الشعوب».

وهو:

«اله/ ابكم واعمى واصم»...

وهو اله:

«لا يرحم لأنه من مادة عناصرها الجشع والطمع والسيطرة».

وقال ان اله أميركا هو اله الصهيونية وأن أميركا:

«لم تحفل أن يكون قيام هذه الدولة [اسرائيل] على ارض مغتصبة.. وحقوق مسلوبة.. واشلاء وجماجم ومذابح يندى لها جبين البشرية. بل على العكس من ذلك ما زالت أمريكا إلى هذه اللحظة تغدق على اسرائيل كل شيء، حتى بعد أن دمغها العالم كله بالعدوان والخيانة والغدر»[١١].

واتهم السادات في كتابه أميركا بأنها أرادت أن تفرض على مصر استعماراً أبشع من الاستعمار البريطاني، وأنها ساعدت «أدبياً» في جلاء بريطانيا عن مصر لترثها كدولة مهيمنة مستعمرة. ومجد السادات بعبد الناصر وبطولته وصموده أمام الضغوط والمؤامرات الأجنبية، ونفى أنه لم يكن يرغب في التعاون مع الغرب في حدود الكرامة والاستقلال. وامتدح السادات تأميم القناة وأشاد بالانتصار على «الملك الخليع» وطرده، وبالانتصار في معركة الجلاء بعد سبعين عاماً من الاستعمار البريطاني، وقال:

«كان ترابنا يصرخ من وقع أقدامهم وكانت سماؤنا تتململ وهي تظل عوراتهم»[١٢].

وأشاد بالانتصار في معركة احتكار السلاح الذي شاركت فيه بريطانيا وأميركا وفي معركة القناة. ثم امتدح السادات بعبارات عاطفية «اليد» السوفياتية التي امتدت لمساعدة مصر في معركتها «من غير قيد ولا شرط وبلا تحكم أو سيطرة، وإنما بصداقة وتجارة شريفة واحترام متبادل»، والتي امتدت لمساعدة مصر في معركة

«الضغط والتجويع، فأرسلت لنا سنابل القمح ومراكب الزيت لكي ياكل الشعب ويطهو خبزه وطعامه ويدفىء برده ويبرىء آلامه»[١٣].

وكان السادات يشير إلى قطع أميركا معونات الطعام عن مصر وختم السادات كتابه بالترحيب بعبد الناصر الحبيب العائد:

«أهلاً بك رائداً ورمزاً وزعيماً... أهلاً بك في أهلك يا أخا العرب ومؤمّل أملهم. أهلاً بك في أهلك يا رسول الخير والحق والسلام. أهلاً بك في أهلك يا صديق الأحرار ومناط رجائهم. وجمال يا رب من صنعك الرائع وابداعك القاهر. إنه عبدك المؤمن بك المتوكل عليك المسير بالهامك الباعث في شعبه وقومه رسالة الحق والعزة والسلام»[١٤].

بهذه العبارات وإلى هذا الحد عظم السادات ومجد بعبد الناصر في حياته، ولكنه عندما أصبح رئيساً للجمهورية حاد عن مبادىء عبد الناصر وبدل طريقه. وقيل إنه تولدت لديه «عقدة اسمها عبد الناصر»، وأنه كان يشعر بغيرة حادة منه بعد وفاته. وأخذ يندد بعبد الناصر تلميحاً وتصريحاً، وينسب إليه وإلى سياساته المصاعب والمشاكل التي زعم أنه ورثها من عهد عبد الناصر. ومع أن السادات كان يدعى أنه يحرص على «كرامة الانسان» المصري ويؤمن «بالديمقراطية» التي قال إن ثورة تموز/ يوليو (١٩٥٢) فشلت في تحقيقها، فانقلب دكتاتوراً يستأثر بحكم مصر بمفرده. وتخلص من معارضيه الذين كانوا قد قبلوا به رئيساً للجمهورية بموجب الدستور، واعتقل الآلاف من رجالات مصر وقادة مختلف القطاعات والطوائف بصورة قرر مجلس الدولة المصري أنها مخالفة للدستور. وتورط السادات في المشاكل الطائفية، وتصادم مع بابا الأقباط شنوده ومع الأصوليين الاسلاميين بعد أن كان قد حاول استمالتهم إلى جانبه

ضد معارضيه، وأطلق على نفسه اسم «محمد أنور السادات» ولقب «الرئيس المؤمن». ومع أن الكثيرين كانوا يعتقدون بأن الرئيس عبد الناصر كان حاكماً ديكتاتورياً، ورغم زعم السادات وبعض مريديه بأنه كان يريد أن يقيم حكماً ديمقراطياً في مصر، فإن بعض الذين كانوا على مقربة من الاثنين شهدوا بأن عبد الناصر كان يستمع إلى وجهات النظر المخالفة المؤيدة والمعارضة ولا يصدر القرارات بشكل فردي كما كان يفعل السادات. وأن عبد الناصر لم يكن يعتقل من يخالفه الرأي، بينما كان السادات يتهم من يعارضه بأنه انما يحاول منعه من ممارسة سلطاته كرئيس للجمهورية وأنه يحاول التآمر عليه. وشهدوا كذلك أن السادات كان يتجاوز سلطاته الشرعية حتى في أخطر الأمور، مثل التوقيع على الوحدة الثلاثية بين مصر وليبيا وسوريا دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الأمة. وهي المراجع الدستورية. وفي حوار نشرته جريدة الرأي (الأردنية) بتاريخ ١٩٨٧/١/٣، قال علي صبري رئيس الوزراء المصري السابق:

«هل تصدق انني قرأت خبر الاتحاد او الوحدة الثلاثية في الصحف مثلما قرأها بواب العمارة التي اسكن فيها الآن. هل يعقل ان تسير الأمور في نظام حكم بهذه الطريقة؟ لقد فعل الرئيس السادات ما لم يفعله الرئيس عبد الناصر نفسه، رغم انه قائد وزعيم تاريخي كنا جميعاً نمنحه تفويضاً كاملاً ودائماً بعمل ما يشاء. الرئيس عبد الناصر نفسه لم يتخذ اي قرار على الاطلاق بمثل هذا الشكل وبمثل هذه الطريقة».

واضاف علي صبري بأنه رغم الحاح القذافي وعبد السلام جلود على عبد الناصر في بدايات ثورة الفاتح من سبتمبر [أيلول]، وتهديدهما بأنهما لن يغادرا القاهرة إلّا بعد التوقيع على وحدة اتحادية بين مصر وليبيا، فإن عبد الناصر حرص على أن يستمع إلى آراء كل معاونيه، وامتنع عن التوقيع على الوحدة بعد أن استمع إلى معارضة علي صبري التي استند فيها إلى «الأسباب الموضوعية». وقال فتحي رضوان في مذكراته، وكان وزيراً في أول عهد الثورة واستقال معترضاً على بعض تقسيمات الادارات:

«واحب هنا ان اؤكد في منتهى الوضوح والحسم أنني استخدمت دائماً حقي في نقد السلبيات والأخطاء امام عبد الناصر، واشهد أن عبد الناصر لم يضق ابداً أبداً بأي نقد. لم يحدث مطلقاً أن ضاق صدره بأية ملاحظات او تحفظات مهما بلغت قسوتها. هذه حقيقة للتاريخ».

هذه كانت شهادة رجل عرف عنه أنه وطني وصلب في مبادئه ولم يكن من اتباع عبد الناصر. وكذلك شهد محمد حسنين هيكل بأن السادات لم يكن حاكماً ديمقراطياً. وهيكل اختلف مع السادات وسجن بعد أن كان مقرباً منه، وقيل انه ساعده ضد خصومه في أوائل عهده. وكان هناك غيرهما فيمن كتبوا من مذكرات، ومنهم الفريق أول محمد فوزي، والفريق سعد الدين الشاذلي، ومحمود رياض وزير الخارجية وأمين عام جامعة الدول العربية السابق. وهناك أقوال وتعليقات محمد ابراهيم كامل المريرة، وكان وزير خارجية مصر ورفيق السادات في السجن (قضية مقتل أمين عثمان) وفي مفاوضات كامب ديفيد. وكذلك أقوال وتعليقات الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر في مذكراته، وهنري كيسنجر في مؤلفاته عن انفراد السادات في قراراته الخطيرة وتنازلاته السخية المجانية. ولعل ما قاله السادات للرئيس كارتر يعكس نظرته المتعالية إلى نفسه وميوله الانفرادية في الحكم:

«أن الناس ينظرون إليّ على انني خليفة عبد الناصر وذلك ليس صحيحاً، فأنا لا احكم مصر وفقاً لأسلوبه ولكن احكمها طبقاً لأسلوب رمسيس الثاني. ذلك ما يفهمه الشعب المصري بطبيعته وما يريده»[١٥].

وجاء في مذكرات اندريه غروميكو شيء للذكرى التي نشرت حلقات منها بجريدة الدستور:

«عانى السادات طوال حياته من عقدة العظمة، بل ويمكن القول انها اتخذت طابعاً مرضياً في فترة رئاسته وحددت تصرفاته كسياسي وكإنسان. انه لم يشعر بأي حرج من محاولته ان يضفي على نفسه اهمية توازي اهمية الاهرامات المصرية الشهيرة»[١٦].

وقال غروميكو في مذكراته أن السادات تقصّد إقامة استراحة قرب اهرامات الجيزة، ولم يكن دافعه لذلك الهواء النقي وانما ليتخذ من الأهرام خلفية لصوره التي أمر بتوزيعها على نطاق واسع

«بل تعمد عند استقباله الضيوف الاجانب في تلك الاستراحة أن يختار مجلسه بحيث تكون الأهرام بادية خلفه».

وقال غروميكو:

«دعاني السادات عند زيارتي للقاهرة عام ١٩٧٤ إلى تلك الاستراحة لإجراء مباحثات حول قضية الشرق الأوسط، وشاهدت بأم عيني هذه المسرحية المهزلة فقلت لنفسي: «يا له من قزم تحت ظلال الأهرام»[١٧].

بعد أن أصبح أنور السادات رئيساً للجمهورية، أضاف اسم «محمد» في مقدمة اسمه فأصبح اسمه «محمد أنور السادات»، ثم أضيف إليه لقب «الرئيس المؤمن». ثم أصبح يقول علناً إنه حين تواجهه بعض المشاكل التي يريد حلها، فإنه يأوي إلى فراشه، وهناك تهبط عليه ايحاءات تكشف له الحلول لما يريد حلاً له من مشاكل أثناء نومه. (خريف الغضب).

وفي كتابه **أنور السادات ـ وصيتي** الموجه إلى شعبه وأجياله المقبلة، كان واضحاً أنه يعظم ويمجد بذاته وبترفعه عن النزوات وبنبل أحاسيسه. وفي كتابه هذا (١٩٨٢) دخل السادات في تخيلات فلسفية عن «الحب» وعالم «الروح» و «التأمل الروحي» ونبل مقاصده وعلم النفس والصوفية وأخلاق القرية وفوائد الرياضة والانفتاح الاقتصادي والتنمية والادارة الحديثة، وعرج على ذكر شوبنهور وأدلر وأفلاطون واينشتاين، وقال من ضمن ما قاله:

«كان علي أن أعيد الانسان المصري إلى مصر أو أعيد مصر إلى الإنسان المصري»[١٨].

وقال ما يبدو الآن بوضوح بالنسبة إلى عهده وأسلوب حكمه وممارساته بأنه ادعاء فارغ أو على الأقل وهم لا ينطبق على الحقيقة:

«لذلك كان لا بد أن يزول الخوف وأن تختفي بذور الشك وأن تتراجع الحزازات والأحقاد وأن يحس كل فرد أنه آمن على يومه وعلى نفسه وأهله ورأيه وماله»[١٩].

وطالب شعبه والأجيال المقبلة بضرورة ممارسة «التأمل الروحي الجاد». وأقحم في كتابه الفيلسوف الاغريقي الكبير سقراط ونقل عنه حكماً منها: «إن الحياة التي لا توضع موضع تأمل لا تستحق أن تستمر»[٢٠].

ودعا «إلى نبذ التشنج والجموح والانصياع لنزوات النفس»[٢١]، وإلى:

«الجمع بين العلم والايمان ليس على سبيل الربط بين الأضداد كما يتبادر للذهن التقليدي لأول وهلة... لأن الايمان قد يكون الامتداد العضوي للعلم... وقد يكون العكس... أي أن العلم يمكن أن يكون الامتداد العضوي للإيمان... من هنا كانت ضرورة تطبيق شعار (العلم والايمان) كشعار لمصر الحديثة، وكمنهج للتأمل الفكري الذي يلبي احتياجات الانسان المادية والروحية في آن واحد»[٢٢].

واستند السادات كذلك إلى آراء العالم اينشتاين وسجل قوله:

«إن الايمان هو أقوى وأنبل نتائج البحوث العلمية والدين، يشمل الاعجاب المتواضع بتلك الروح العليا غير المحدودة، والتي تكشف في لمحات خاطفة عن بعض التفاصيل القليلة التي لا تستطيع عقولنا المتواضعة ادراكها»[٢٣].

وذكر السادات حكمة قرأها في السجن ودونها في كراسة احتفظ بها على مر السنين:

«خلق الله الملائكة من عقل بلا شهوة، وخلق الشياطين من شهوة بلا عقل، وخلق ابن آدم من كليهما، فمن غلب عقله على شهوته فهو خير من الملائكة ومن غلبت شهوته على عقله فهو شر من الشياطين»[٢٤].

ولعل السادات لم يدرك ما يمكن أن يكون في هذا القول من تعارض مع التعاليم الاسلامية القويمة. كما أن السادات لم يذكر في كتابه إذا كان أحد العلماء أو الأساتذة الجامعيين في مصر كتب له ما جاء في كتابه عن الروح والتأمل والفلاسفة والملائكة والشياطين، إذ لم يكن من المعروف أو الملاحظ أن السادات كان على جانب ملموس من الثقافة أو العلم.

من الواضح أن الكثير من «الشعور بالعظمة» أو ادعائها سيطر على السادات وتغلب عليه حب الظهور البراق واللمعان على المستوى العالمي. وقيل إنه كان يصمم الملابس العسكرية التي يرتديها في المناسبات الخاصة، وأصبح ينسب إلى نفسه أعمالاً لم يقم بها... وأن التواضع لم يكن من صفاته وأنه انما اصطنعه عندما لم يكن صاحب سلطان أو نفوذ. وقال لمحمد حسنين هيكل انه وعبد الناصر آخر الفراعنة العظام في تاريخ مصر. (خريف الغضب).

واستمرأ السادات ما أحاطه به الاعلام الأميركي والغربي من دعاية ولمعان. ويبدو أنه دخل في روعه أنه من قادة العالم الكبار الذين يسيّرون الأحداث ويبتّون في الشؤون الدولية العليا. وأخذ يطلق لقب «صديقي» على زعماء العالم مثل: الرئيس كارتر وبرجنيف وتيتو وشاه ايران وجيسكار ديستان وفورد

والمليونير اليوناني أوناسيس وديفيد روكفلر وبالطبع هنري كيسنجر بعد مجرد لقاء أو لقائين. وفي مصر أخذ ينسب إلى نفسه كل شيء وكأن شخصه هو «الدولة»، ويستعمل عبارات مثل «بلدي» و «جيشي» و «أبنائي». ولعل الوحيد الذي فاق السادات أو غيره في تمجيد وتعظيم السادات كان هنري كيسنجر، لأن السادات حقق لكيسنجر أعز ما يصبو إليه هذا الأميركي الصهيوني البغيض، وهو إخراج مصر من حلبة الصراع العربي مع اسرائيل، وبالتالي ضمان أمن اسرائيل، الغالية على قلب كيسنجر، وكذلك اظهار كيسنجر بمظهر الدبلوماسي البارع اللامع الذي نجح في حل أصعب المشاكل تعقيداً في الشرق الأوسط. ولقد كان كيسنجر سخياً جداً في تمجيد السادات، فلقد شبهه بـ «الأنبياء» وقال: «كانت له حكمة وشجاعة رجل الدولة واحياناً بصيرة الأنبياء»، وأنه «تميز بروح انسانية شاملة وكان رجلاً عظيماً واسع الافق»، وأنه تغلب على الصعوبات المستعصية «والاحاجي فجعل عملية السلام امراً عادياً. وكان يفهم أن بادرة بطولية تقدر ان تخلق حقيقة جديدة»[٢٥].

وبالطبع، هناك كثيرون يجدون في تعظيمات كيسنجر للسادات الكثير من الامتنان لتنازلاته السخية والكثير من الشطط وسخف التشبيه والصفات المزعومة.

صلات السادات السرية المبكرة
والتهجم على الرؤساء العرب وعلى عبد الناصر

كانت للسادات صلة وثيقة قديمة بكمال ادهم مدير الاستخبارات العامة السعودية، الذي كانت استخباراته على علاقة جيدة بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وحسبما ذكره بوب وودوارد، فإن السعوديين في سنة ١٩٧٠ كانوا يمدون السادات، وكان وقتها نائباً لرئيس الجمهورية، بمورد مالي منتظم... وكان من المستحيل تحديد أين انتهت المصالح السعودية في هذه الترتيبات وأين ابتدأت مصالح الـ (CIA) الأميركية. (القناع ـ حروب الـ (CIA) ١٩٨١ ـ ١٩٨٧).

ويشير محمد حسنين هيكل إلى صلة السادات بكمال ادهم فيقول، بأن هذه الصلة ازدادت توثقاً خلال حرب اليمن عندما كانت مصر والسعودية تقفان في معسكرين متصارعين، وأن هذه الصلة بين الاثنين كانت وثيقة إلى درجة أن جريدة الـ «واشنطن بوست» نشرت على صفحتها الأولى في عدد ٢٤ شباط/ فبراير سنة ١٩٧٧، أن كمال أدهم كان طوال الستينات يزود السادات بدخل منتظم. وكانت هذه المعلومات قد انكشفت بعد تسرب الأسرار الذي أعقب «ووترغيت». وانقلب السادات على السوفيات واتهمهم بأنهم حطموا قلب عبد الناصر فتسببوا في موته، وربط نفسه وبلده بالولايات المتحدة التي اعتقد أو زعم أنها تملك النفوذ الذي يمكن أن يؤثر على اسرائيل فيجعلها تعيد الأرض العربية المحتلة. أما المعاهدة التي عقدها السادات مع الاتحاد السوفياتي وجعلت الملك فيصل يحضر إلى مصر بنفسه ليستكشف حقيقة الأمور، فكانت على ما يبدو مناورة:

> «ولقد كان للملك رأيه حتى قبل أن يجيء إلى مصر [كان في واشنطن]: فقد قال لمن قابلهم من المسؤولين الأميركيين ان المعاهدة مجرد مناورة وجد السادات نفسه مضطراً إليها، وأما نواياه الحقيقية فهو يعرفها»[٢٦].

والسادات لم يستفد من أميركا في مقابل اخراج المستشارين والخبراء والمقاتلين السوفيات، وأهدر الفرصة التي خلقها انجاز العبور المصري الباهر سنة ١٩٧٣، والتضامن والمال والبترول العربي والضغوط الدولية الشديدة من الغرب واليابان على أميركا واسرائيل، التي لم يبق في جانبها في ذلك الوقت سوى الولايات المتحدة بمفردها، فأضاع فرصة تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الأراضي العربية. ولعله كما قال محمد حسنين هيكل كان ملهوفاً على بروز صورته في الاستعراضات وعلى عدسات التلفزيونات. وتجاهل الصداقات والتحالفات، وتوهم أنه يستطيع أن يفعل كل شيء مع صديقه الجديد هنري كيسنجر. أما الرئيس السابق كارتر فقد أوضح بعض دوافع السادات وراء استعداده وقبوله لعقد صلح منفرد مع اسرائيل، ولو أدى ذلك لتعريض مكانة بلاده في المجموعة العربية للخطر. فذكر أن

السادات شعر بأن مصر ظلت لمدة أطول مما يجب رأس الرمح للعالم العربي، وأن شبابها ضحي بهم مراراً أكثر من غيرهم في الحروب ضد اسرائيل، وأنه رأى منافع عظيمة لأخوته العرب بوضع نهاية للحرب، وشعر بأنه إذا تحررت مصر من المجابهات المنهكة والمتواصلة مع اسرائيل، فإنه يستطيع أن يساعد في تجديد حياة العرب السياسية والاجتماعية وأن يشترك في صد الأعداء المشتركين. وأكد كارتر دون سند ظاهر لنا أن اتفاقات كامب ديفيد قررت حكماً ذاتياً كاملاً. واعترف بأنه كان من الخطأ عدم الحصول على وعد واضح مكتوب من بيغن يلزمه بتجميد المستوطنات خلال محادثات السلام، وأن المصريين اعتقدوا أن أكبر غلطة في اتفاقات كامب ديفيد كانت اغفال عبارة (حق تقرير المصير) للفلسطينيين. وأضاف كارتر بأنه والسادات قصرا في متابعة اطلاع ملك الأردن حسين بشكل وافٍ على تطور البنود النهائية للاتفاقيات. وهذا ساهم في رفضه المشاركة في محادثات الحكم الذاتي «اللاحقة». (دم ابراهيم).

وفي كتابه **خريف الغضب**(٢٧) يذكر هيكل أنه «حتى كيسنجر نفسه بنظرته العملية والعلمية ـ كان عاجزاً عن فهم قصور السادات في استغلال جوهر النصر الذي حققه العرب»، وأنه جاء في المحاضر السرية لاجتماعات كيسنجر مع القادة الاسرائيليين أثناء محادثات فك الارتباط:

«شرح الدكتور هنري كيسنجر ان هدف محادثات فك الارتباط هو تجنب الحاجة في الوقت الحالي إلى الحديث عن الحدود أو الترتيبات النهائية للسلام، كما أن نجاح هذه المحادثات سوف يؤدي إلى نتائج مهمة أخرى بينها رفع الحظر عن تصدير البترول، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى انهاء عزلة اسرائيل، لانه سوف يخفف الضغوط الموجهة إليها من دول أوروبا الغربية واليابان... ان أحداً في اسرائيل لا ينبغي أن يساوره أدنى شك في أن فشل محادثات فك الارتباط سوف يؤدي إلى انكسار السد الذي يحمي اسرائيل من هذه الضغوط. وفي هذه الحالة، فإن اسرائيل لن يكون عليها فقط أن تقوم بانسحاب جزئي، وإنما سيكون مفروضاً عليها أن تنسحب إلى حدود ٤ يونيو [حزيران] ١٩٦٧... الحقيقة انني مندهش من سلوك السادات لأن الرئيس المصري لا يظهر أنه حتى الآن على استعداد لاستعمال كل قوى الضغط السياسي التي خلقها الموقف العالمي الجديد ـ في مفاوضاته لفك الارتباط. ان السادات يستطيع استعمال هذه الضغوط لكي يفرض اتفاقاً شاملاً وعلى شروطه، وحتى لو تجددت المعارك فإن العالم سوف يلقي اللوم كله على اسرائيل»(٢٨).

ثم أضاف كيسنجر متسائلاً:

«إنني لا اعرف لماذا لا يحاول السادات استعمال حقائق الموقف الجديد لكي يضغط من أجل انسحاب اسرائيلي شامل»(٢٩).

وأجاب كيسنجر نفسه قائلاً:

«إن السادات فيما يبدو لي وقع ضحية الضعف الانساني. إنه يتصرف بسيكولوجية سياسي يريد أن يرى نفسه وبسرعة راكباً في سيارة مكشوفة، داخلاً في موكب منتصر إلى شوارع السويس، بينما آلاف من المصريين يصفقون ويهللون له»(٣٠).

وفي مقابل كل هذا، كان هناك من يثني على السادات ومهارته الدبلوماسية لأنه تمكن من استرداد سيناء ولو من دون طابا وبقيود أمنية لمصلحة اسرائيل. وكان السادات يبشر ويؤكد بأن زيارته «العبقرية» للقدس ستعيد سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وينعت الرؤساء العرب الذين عارضوه بالأقزام، ويندد بهم علناً وأمام الأجانب ومنهم الرئيس كارتر. وذكر محمد حسنين هيكل:

«وعندما لم تستطع أي حكومة عربية أن تقتفي اثره في رحلة القدس وتوقيع كامب ديفيد، فإن السادات لم يلبث أن هاجمهم جميعاً باعتبارهم اقزاماً يتطاولون على مصر. وكان من الغريب انه في احدى خطبه في تلك الفترة، هاجم الملك عبد الله ـ جد الملك حسين ملك الأردن ـ وكان تعليق الملك حسين بأدبه الجم: «من الغريب أن يهاجم فخامة الرئيس جدي الملك عبد الله على أساس ما قيل من اتصاله بالاسرائيليين، بينما فخامته ذهب إليهم في القدس ووقع معهم صلحاً منفرداً»(٣١).

ومن الذين شعروا بالأسى لزيارة السادات للقدس الملك خالد، السعودي المعتدل الذي كان يوماً متوجهاً ليغسل الكعبة الشريفة في وقفة عرفات، وقال:

«ودخلت البيت العتيق. ولم أتعود في بيت الله أن أدعو على أحد وإنما تعودت أن أدعو لكثيرين. وبالرغم مني في ذلك اليوم فقد وجدتني ابتهل إلى الله بأن تسقط الطائرة التي تقل السادات إلى القدس وتتحطم قبل أن

يصل إليها. وحتى لا يفضح المسلمين والعرب بذهابه إلى هناك. راعني أن أدعو على مسلم ولكن الرجل لم يترك لي خياراً»[٣٢].

وقال عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية السوري لوفد لبناني جاء مع الرئيس سركيس للاجتماع بالرئيس الأسد في ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨، أن القيادة السورية في غياب الرئيس الأسد عرضت خططاً لاغتيال السادات عندما علموا أنه فعلاً عازم على زيارة القدس، وكان مما فكر به قتله عند خروجه من القصر الرئاسي أو في المطار:

«على يد فلسطيني متحمس، او بإسقاط طائرة الرئيس المصري لدى اقلاعها في المدى الجوي السوري أو... العراقي. كان موقفي الشخصي أنه يجب قتل السادات أو على الاقل احتجازه وابقاؤه سجيناً. فقانون العقوبات السوري ينص بالفعل على معاقبة كل مواطن يقيم أي علاقة مع اسرائيل».

ولكن الرئيس الأسد وحده عارض فكرة اغتيال السادات:

«وذكّرنا بضرورة احترام القواعد والأصول في العلاقات بين الدول... لو اننا قتلنا السادات أو سجناه لكان مجرى الأمور غير ما هو الآن»[٣٣].

وعلق فؤاد بطرس وزير الخارجية اللبنانية على أقوال خدام بقوله:

«اتدري يا زميلي العزيز أنه من حسن الحظ ان يوجد رجال كحافظ الأسد. انه ولا ريب بوليصة ضمان على الحياة».

كان فؤاد بطرس يشير إلى تخوف الرئيس اللبناني وأعضاء وفده من أن يقتلهم السوريون في تلك الزيارة أو أن يزجوهم في السجون.

حاول السادات أن يلقي مسؤولية الأوضاع المتدهورة في عهده على عبد الناصر، وكان مما قاله:

«وقد تحملت المسؤولية بعد عبد الناصر ومصر كلها ضائعة ممزقة.. الأرض ضائعة، والحكم ضائع بين عدة قوى متصارعة، وقوة اسرائيل تقف امامنا على الضفة الشرقية للقناة، وقوى اجنبية تحاول أن تفرض علينا وصايتها وارادتها. والفقر يجثم على كاهل كل مصري... اننا نكاد نستجدي السلاح بل نستجدي لقمة العيش. وهنا كانت تبرز قيمة الجانب الروحي في حياتي لتنتشلني من كل هذا الخضم»[٣٤].

ولكن ادعاءات السادات لم تكن تمثل الحقائق والواقع، ففي عهده هو اختل العديد من الأوضاع، وشعر الشعب بالضيق، واجتاحت مصر تظاهرات الطعام التي نسبها السادات إلى «الشيوعيين» و «الأرذال». وساد ما سمي بعهد «الانفتاح» الذي تميز بكثرة الاستيراد الاستهلاكي للكماليات والاستغلال والفضائح التي ارتبطت بقطاع جشع من رجال الأعمال والمال، ومن أبرز المتهمين عصمت السادات شقيق الرئيس أنور السادات الذي جرت محاكمته في عهد الرئيس حسني مبارك، وحكمت عليه محكمة القيم المصرية في أول نيسان/ ابريل ١٩٨٨ بمصادرة أمواله وجميع أموال أسرته التي تبلغ ثمانية عشر مليون جنيه مصري، حسبما جاء في أنباء القاهرة:

«واكدت المحكمة في حيثيات حكمها ان افراد اسرة السادات قاموا بأفعال من شأنها الاضرار بالمصالح القومية المصرية، وأن ثروتهم تضخمت من خلال قيامهم بأنشطة غير مشروعة مستغلين صلة القربى مع الرئيس الراحل أنور السادات»[٣٥].

وتكاثر الأغنياء الجدد ومنهم المتلاعبون المنتفعون في بلد فيه الملايين الذين يعيشون في حدود الفقر والحاجة. وأطلق على هؤلاء المستغلين نعوتاً مثل (الأبقار السمان والقطط السمان) وفي مؤتمر اقتصادي دعا إليه الرئيس حسني مبارك مجموعة من أشهر رجال الاقتصاد المصريين، تبين أن ٥٣٪ من الدخل المصري (١٩٧٩) صرف على تمويل الاستيراد، وأن مصر كانت قبل سنة ١٩٧٠ تصدر ٤٠٪ من انتاجها من السكر فأصبحت في سنة ١٩٨٠ تستورد منه ٣٥٪ من احتياجاتها للاستهلاك. وحسب أرقام أوردها محمد حسنين هيكل: «كانت نسبة النمو الاقتصادي في مصر تسير بمعدل ٦,٢٪ سنوياً بالأسعار الثابتة الحقيقية» خلال السنوات العشر من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٧ في عهد عبد الناصر. وكان ذلك رغم ما تحملته مصر من «مسؤوليات عربية استوجبها دورها القومي». وحسب تقرير البنك الدولي:

«رقم ٨٧٠ ـ أ عن مصر الصادر في واشنطن بتاريخ ٥ يناير [كانون الثاني] ١٩٧٦، كانت نسبة النمو الاقتصادي من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥: ٦,٦٪»[٣٦].

وفي عبارات محمد حسنين هيكل كان هذا:

«يعني أن مصر استطاعت في عشر سنوات من عصر عبد الناصر أن تقوم بتنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه في الأربعين سنة السابقة على عصر عبد الناصر... كانت تلك نتيجة لا مثيل لها في العالم النامي كله، حيث لم يزد معدل التنمية السنوي في أكثر بلدانه المستقلة خلال تلك الفترة عن اثنين ونصف في المائة»(٣٧).

واقتصاد عبد الناصر تحمل أعباء إعادة بناء القوات المسلحة واتمام بناء السد العالي، الذي رفعت معظم صور عبد الناصر عن منشآته عندما قام شاه ايران عدو العرب بزيارة السد في أسوان. وتحمّل اقتصاد عبد الناصر عبء مشروع مجمع الحديد والصلب الذي وصفه السادات بأنه:

«لا يقل ضخامة عن مشروع السد العالي... وتحمل هذا الاقتصاد فوق ذلك كله عبء تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية فبقيت الحياة محتملة للسواد الأعظم من الجماهير»(٣٨).

وخلال هذا الوقت، لم تكن مصر تحصل من الدعم العربي على أكثر مما جاءها من قرارات مؤتمر الخرطوم في حدود مائة مليون جنيه كل سنة، وكان يوازي ما فقدته مصر بضياع دخل قناة السويس. وفي سنة ١٩٧٠ التي رحل فيها عبد الناصر، كان مجموع الديون على مصر أربعة آلاف مليون دولار، معظمها للاتحاد السوفياتي تسدد على أقساط طويلة الأمد وبفائدة قليلة قدرها ٢,٥٪. وكانت الديون القصيرة الأجل لـ (المصارف والموردين) في حدود مائة وأربعة ملايين جنيه. وكانت معظم الديون لتمويل مشاريع تنمية. أما في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ في عهد السادات، فقد بلغت الديون القصيرة الأجل إلى ألف وأربعة ملايين جنيه، أي انها زادت عشر مرات عن سنة ١٩٧٠. ويذكر هيكل أن مصدر هذه الأرقام هو تقرير البنك الدولي السابق نفسه. ويضيف بأن الاستهلاك العام والخاص في مصر زاد في زمن السادات عن الدخل القومي، وأن التضخم السنوي الذي كان في حدود ٥٪ سنوياً سنة رحيل عبد الناصر أصبح ما بين ٢٠ ـ ٢٥٪ سنة ١٩٧٥. ويضاف إلى هذا أن ما نالته مصر سنة ١٩٧٥ من الدعم العربي اضافة إلى مخصصات مؤتمر الخرطوم كاد «يصل إلى ألفي مليون دولار». وفي سنة ١٩٧٥ ساهم القطاع العام في ميزانية مصر:

«بما قيمته ثمانمئة مليون جنيه على شكل أرباح وضرائب ورسوم مباشرة».

أما:

«اسهام القطاع الخاص في هذه المجالات في ميزانية الدولة سنة ١٩٧٠ (فكان) لا يزيد على ثلاثين مليون جنيه»(٣٩).

ويضيف هيكل:

«في السنتين الأخيرتين وبرغم أصابعنا العشرة التي أوقدناها شموعاً لرأس المال الأجنبي، كان مجموع استثماراته في مصر حتى شهر يوليو [تموز] ١٩٧٥ ـ من أولها إلى آخرها ـ ثلاثة ملايين جنيه استرليني بالتمام والكمال. جاءت مساهمة في مشروعات مشتركة أبرزها مشروع «ويمبي» لبيع اللحم المشوي ثم مشروع دجاج «كنتكي» لبيع الدجاج المقلي، وقد دخلت في الاستثمارات تحت بند مشروعات سياحية».

وكثرت تنقلات الرئيس السادات داخل مصر مع العديد من المرافقين والحراس، فكثرت استراحاته بتكاليفها المرتفعة في أنحاء مصر المختلفة. وتكاثرت كذلك الهدايا وبعضها من آثار مصر إلى السادات ومن السادات دون تمييز دقيق بين ما هو ملك شخصي وما هو ملك للدولة. وقام عثمان أحمد عثمان بعملية تجديد لبيت السادات في قريته ميت أبو الكوم. وذكر محمد حسنين هيكل الذي كان يعرف بيت السادات قبل وبعد تجديده:

«ولقد كانت عملية التجديد شاملة بحيث أعيد بناء البيت تماماً وتحول إلى شبه قصر. وقد جرى تجليد حجراته بالخشب وزود بنظام مركزي لتكييف الهواء وصنعت مداخله بأعمدة الرخام».

وفي الزيارة للبيت الجديد لم يتمكن هيكل من اخفاء دهشته من فخامة التغيير الكبير في البيت، فأوضح السادات الأمر بقوله:

«عفريت عثمان أحمد عثمان هذا. تصور أنه قام بتجديد هذا البيت من فوائض وبقايا عمليات كان قد انتهى منها وبتكاليف بسيطة»(٤٠).

وعثمان احمد عثمان كان من أقرب المقربين للسادات، والرئيس الشهير لشركة (المقاولون العرب) التي قامت بأعمال الردم للسد العالي. وبلغ من نفوذه في عهد السادات أن إنتشرت نكتة مفادها، أن تلميذاً أجاب أستاذه بأن مؤسس الدولة العثمانية هو «عثمان أحمد عثمان». ولقد أشارت السيدة جيهان السادات في كتابها **سيدة من مصر** إلى هذا البيت في ميت أبو الكوم، فذكرت بأن زوجها تمكن من شراء:

«بضعة فدادين وشيد وسطها بيتاً صغيراً من الطوب الأحمر. وأمكننا فيما بعد عمل اضافات عليه تدريجياً. وفي اول الأمر عشنا عيشة بسيطة جداً بلا سخان وبوتاجاز كالذي لدينا في القاهرة. وكنا نغلي الماء في أوان على «وابور الغاز البريموس»[41]. وكانت هناك مدفأة نحاسية تملأ بقطع الفحم للتدفئة في الشتاء وفرن طيني، «ولكي نوقد الفرن كنا نجمع الأخشاب وعيدان الذرة الجافة»[42]. ثم جاء سخان الماء وغسالة الملابس ولكن السادات احتفظ بالفرن الطيني» لصنع الخبز كما كان يحدث في صباه الباكر».

عناق الاسرائيليين. والخنوع لعبد الناصر. ومختارات من كراس السادات

أراد السادات تحقيق التطبيع مع اسرائيل رغم أنها خالفت الكثير مما جاء في اتفاقات كامب ديفيد. واضافة إلى عناق السادات ومناحيم بيغن الارهابي المجرم الرسمي، فقد أخذ عدد من المسؤولين المصريين لا يكتفون بمصافحة الاسرائيليين عند الالتقاء بهم، وانما قاموا بعناقهم وضمهم إلى صدورهم وكأنما كانت القطيعة بينهم وبين الاسرائيليين قبل زيارة السادات للقدس كابوساً وهمياً مصطنعاً. وشاهدنا على شاشة التلفزيون وسمعنا السيدة جيهان، حرم الرئيس السادات، وهي تعبر عما كانت تشعر به من ألم وأسى لما كان هناك في السابق من فرقة أبعدت بين المصريين والاسرائيليين. وكانت السيدة جيهان تتحدث وكأن تلك الفرقة والقطيعة كانت ناتجة عن مجرد خلافات وتجاف وحواجز نفسية كالتي تقوم أحياناً بين عائلتين متجاورتين هما في الأساس متحابتان متجانستان. وفي الواقع، فإن عبارات الشوق والمحبة واللهجة التي استخدمتها السيدة جيهان السادات بدت ساذجة، وربما تصلح لقطعة انشائية من مستوى المراهقات، وهي لا جدوى منها إلا إذا اختار الاسرائيليون استخدامها في دعايتهم. فهم ليسوا سذجاً ولا هبلاً، لانهم يدركون على وجه اليقين بأن القطيعة والعداء ومشاعر العرب نحوهم هي النتيجة الطبيعية لاغتصابهم للأرض العربية وتشريدهم لأهلها، وامعانهم في ملاحقتهم وقتلهم وتدمير مدنهم وقراهم ومخيماتهم. وفي موقف مغاير عندما أراد السادات أن يجعل آلاف الحجاج الأقباط يذهبون إلى القدس كعادة الأقباط قبل احتلالها وتحقيقاً للتطبيع، فإن البابا شنوده طلب من رسل السادات أن يبلغوا الرئيس بأنه لا يرى الوقت مناسباً لتنفيذ طلبه، لأن المشاكل التي تفصل مصر في ذلك الوقت عن العالم العربي سوف تحل ذات يوم، وأنه لا يريد أن يكون أقباط مصر هم «خونة الأمة العربية» حينما تعود الأمور إلى طبيعتها بين شعوب الأمة العربية. ونصح البابا شنوده المسؤولين الأقباط أن يتفادوا الظهور بأنهم على اتصال بالاسرائيليين[43].

في كتابه **وصيتي** إلى الشعب المصري وأجياله المقبلة، حاول السادات أن يشرح الأسباب التي جعلته يبقى إلى جانب عبد الناصر مستكيناً طائعاً. فقال محاولاً أن يظهر عظمة نفسه وترفعه:

«كانت شخصية عبد الناصر اسطورة ضخمة لها من الآثار والأبعاد ما لا يمكن حصره في هذا المقام... واستطاع ان يقدم للأمة العربية الزعامة التي طال انتظارها لها. وعشت بجانب عبد الناصر طوال هذه الفترة دون أن أشعر بأي قلق او ضيق، وهذه من الأشياء التي طالما سألني عنها كثيرون من الناس خاصة عن السر في أنه لم يحدث أي خلاف بيني وبينه، وذلك على النقيض من الزملاء والآخرين الذين اختلفوا معه وتركوا له الحلبة تماماً. والحقيقة انه ليس هناك ثمة سر على الاطلاق، فقد دفعني ايماني بالنجاح الداخلي إلى رفض التكالب وراء أي منصب او وظيفة أو جاه... اقنعني ايماني بذاتي واستقلالي بفكري أنني اكبر من اي منصب او وظيفة او جاه، وعلى ذلك ليس هناك مجال لكي أخوض أي صراع من اي نوع كان. فليست لي مطالب شخصية، ويكفيني أن حلمي الازلي بقيام الثورة قد تحقق، واصبحت قيادتها في يد زميل الشباب وصديق العمر. وما دام الاحترام المتبادل هو الأساس الذي نهضت عليه صداقتنا، فلا مجال لأية معارك شخصية بيننا، ولكن هذا لا ينفي وجود اختلافات بيننا في الوسائل والأساليب»[44].

وقال السادات ان الاختلاف الجوهري بينه وبين عبد الناصر هو أن عبد الناصر:

«كان يسعى دائماً وراء بريق النجاح الخارجي الذي تمثل في الدعاية الضخمة والاعلام الملتهب باستمرار. لذلك صور له البعض من مراكز القوى أن افتعال المعارك المستمرة يجعل الضجة عالية وصاخبة على كل ما عداها من نغمات وأصوات... أما أنا فإيماني بالنجاح الداخلي قد منعني من خوض أية معركة إلّا إذا كانت مصيرية وحاسمة من أجل مستقبل مصر، وبصرف النظر عن أي دلالات اعلامية او دعائية»[45].

هذا ما ادعاه نجم الاعلام الأميركي الغربي أنور السادات الذي قيل إنه كان مهووساً بحب الظهور. وأضاف السادات:

«ولعل هذا الضجيج السياسي كان يتمشى مع طبيعة عبد الناصر الذي كان يعيش دائماً على أعصابه. فقد كانت حياته عبارة عن وتر مشدود طوال الاربع والعشرين ساعة. وفي الواقع لم يكن عبد الناصر يفتعل هذا الجو المتوتر الصاخب على سبيل احاطة الحكم بالهيبة اللازمة، بل كانت هذه طبيعته سواء قبل الثورة او بعدها».

وادعى السادات أنه لم يشعر بالغيرة اطلاقاً من عبد الناصر:

«لأن جمال كان زميلي وصديقي واخي وكانت ثقتي به كاملة ومطلقة»[46].

وكان قول السادات هذا رداً على سؤال وجه إليه في فرنسا، في أول زيارة له بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية، على اعتبار أن الغيرة كانت:

«تنهش بومبيدو كلما ذكر اسم ديجول في حضرته».

وبالنسبة إلى ما قاله السادات عن طبيعة عبد الناصر «المتوترة الانفعالية» قبل الثورة وبعدها، نجد من المناسب أن ننقل ما قاله السادات في كتاب نشر له تحت عنوان **صفحات مجهولة** سنة ١٩٥٦ حيث قال:

«كان جمال بيننا صورة حلوة للأخاء والصداقة والاتزان والهدوء والكرامة، وكان لهذا كله يستأثر باحترامنا جميعاً. فكأنه في سكوته وهدوئه وطابعه الخاص، معنى مجسم حي لكل المعاني»[47].

وجاء في مذكرات اندريه غروميكو بشأن انفعالات عبد الناصر:

«لا أذكر أن عبد الناصر رفع صوته محتداً في اي من لقاءاته وحتى لدى حديثه عن اسرائيل والامبريالية، كما لو أنه خال من الانفعالات العاطفية. بالطبع يعود ذلك كله إلى قدرته الهائلة على التحكم بمشاعره وبنفسه»[48].

أراد السادات أن لا يحرم شعب مصر وأجياله المقبلة من الحِكَم والمبادىء التي قرأها أيام سجنه وسجلها في كراس احتفظ به لمدة ثلاثين عاماً. ولذلك اختار بعضها وختم بها كتابه **وصيتي**، على اعتبار أنها:

«هي في الحقيقة أصداء لما كان يزخر به قلبي وعقلي من قيم انسانية عليا في ذلك الوقت المبكر من حياتي. ولذلك اصبحت على التو وما زالت إلى الآن جزءاً لا يتجزأ من وجداني وسلوكي وفكري... انها مجرد علامات على الطريق، ولذلك رأيت أن اقدمها إلى ابنائي وأصدقائي علهم يسترشدون بها في مسيرتهم، او على الأقل يجعلون مما يروق لهم منها موضوعاً لحوار بناء من أجل مصر الغد»[49].

ولعل الذين يقرأون المختارات التالية من كراس السادات، يذكرون بأنه كان لبعضها بريق وإثارة عندما كانوا طلاباً في أوائل الدراسة الثانوية ومرحلة النضوج التي تمثلها:

١ ـ لا تحاول عبور القنطرة قبل أن تصل إليها.
٢ ـ أن قيمة الانسان لا تقاس بضخامة ممتلكاته ولكن بضآلة احتياجاته.
٣ ـ افتح قلبك دائماً للحب ولا تصمّ اذنك ابداً عن المعرفة، لأنه بالحب والمعرفة تصبح أقوى الأقوياء.
٤ ـ قل الحق دائماً ولا تسمع أبدا إلّا كلمة الحق، لأن الحق حصن منيع يحميك ويحمي من يستمع إليك.
٥ ـ يجب ألّا تضع آمالاً كباراً في نفوس صغيرة.
٦ ـ تبدأ حياة الأمم العظيمة من بدء اعلان استقلالها، وكذلك يبدأ الفرد حياته الشريفة من يوم أن يعلن استقلال نفسه.
٧ ـ ان المجتمع الذي تهدر فيه انسانية فرد من ملايينه مجتمع غير جدير بالبقاء.
٨ ـ ان رجلاً شجاعاً واحداً اكثرية.

في رأي الكثيرين، أضر السادات بمصالح الأمة العربية وقدم تنازلات للولايات المتحدة واسرائيل دون مقابل يعوض العرب عنها. وادعى السادات لنفسه صفات رفيعة من الإدراك والترفع والحكمة والنبل ما هو أسمى بكثير من مستواه الشخصي الحقيقي، فبدا أحياناً وكأنه ممثل دعيّ من الدرجة الثالثة يحاول أن يبدو وكأنه بطل كبير على مسرح الحياة. وأن من يقرأ ما نشره السادات في كتبه وأعلنه في تصريحاته وخطبه من تعظيم وتمجيد بعبد الناصر في حياته، ثم من تنديد وتجريح صريح وضمني بعد وفاته في شخصه وفي مبادىء ثورته وانجازاته، ويستعرض أخطاء السادات وتخاذله وتنازلاته لاسرائيل والولايات المتحدة، وما سببه من تمزق وضعف في الجبهة العربية قومياً وسياسياً وعسكرياً، لا يستطيع أن يحترم شخص السادات أو أن يثق به، أو على الأقل أن يثق باجتهاداته. ولكن يجب أن يكون من الواضح، بأنه ليس في كل هذا القول ما ينتقص من تضحيات مصر العربية الشقيقة الكبرى في سبيل فلسطين والعرب أو من مكانتها بينهم أو من واجب مساندتها ودعمها والتعاون معها إلى أبعد الحدود لتكون قوية صامدة، وخصوصاً في وجه الخطر الصهيوني الذي يهدد الجميع بمزيد من العدوان والتوسع والهيمنة على المنطقة.

هوامش (٣)

(١) محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات**، ط ٢ (د.م.: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣)، ص ٥٣٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٩.
(٣) المصدر نفسه، ص ٥٢٦.
(٤) Bob Woodward, **Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987**(London: Simon and Schuster, 1987), pp. 168-169.
(٥) المصدر نفسه، ص ٣١٣.
(٦) جيهان السادات، **سيدة من مصر**، ص ٣٦ ـ ٣٧.
(٧) هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات**، ص ٩٢.
(٨) «مذكرات فتحي رضوان،» في: **الوطن العربي** (٢٠ شباط ١٩٨٧).
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات**، ص ١٥٨.
(١١) أنور السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات انور السادات** (بيروت: مكتبة العرفان، [١٩٧١])، ص ١١٦ ـ ١١٨.
(١٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧.
(١٣) المصدر نفسه، ص ١٩١.
(١٤) المصدرنفسه، ص ١٩٢.
(١٥) هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات**، ص ١٨٩. نقلاً عن الصحافي الأميركي جوزيف كروفت نقلاً عن الرئيس كارتر.
(١٦) «مذكرات اندريه غروميكو: شيء للذكرى،» في: **الدستور** (الأردن)، ١٨/٨/١٩٨٨.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) محمد أنور السادات، **وصيتي**، ص ١٤.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٥.
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٦.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٧.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٨.
(٢٥) Henry Kissinger, **Years of Upheaval** (Boston: Little Brown, 1982), pp.646-648.
(٢٦) هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر إنور السادات**، ص ١١٨ ـ ١١٩.
سمع هيكل هذه الأقوال من الملك فيصل في الاسكندرية في طريق عودة الملك من الولايات المتحدة.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦١.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.
(٣٣) كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢**، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤).
(٣٤) انور السادات، **وصيتي**، ص ٩٣ ـ ٩٤.
(٣٥) نقلاً عن نشرة داخلية في وزارة الخارجية الأردنية.
(٣٦) محمد حسنين هيكل، **لمصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراءها؟ ومن وراءها** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٩٣ ـ ٩٨.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٣٨) المصدر نفسه.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات**، ص ٤٠٢.
(٤١) جيهان السادات، **سيدة من مصر**، ص ٢٣٤.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.
(٤٣) هيكل، المصدر نفسه، ص ٤٥٤.
(٤٤) السادات، **وصيتي**، ص ١٨٧.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٩٠.
(٤٧) هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات**، ص ٤٢.
(٤٨) «مذكرات أندريه غروميكو: شيء للذكرى،» في: **الدستور** (الأردن)، ١٤/٨/١٩٨٨.
(٤٩) السادات، **وصيتي**، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٦.

القسم السادس

عهد الرئيس ريغان

كان رونالد ريغان ممثلاً سينمائياً ربما من الدرجة الثالثة، عمل في نقابة الممثلين ثم أصبح حاكماً لولاية كاليفورنيا. ترشح للرئاسة الأميركية وفاز على الرئيس جيمي كارتر وأصبح رئيساً للولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٨١. وكالعديد من المسيحيين الاميركيين قادة وشعباً، كانت لريغان خلفية ومعتقدات دينية تربطه باليهودية واليهود، وبالتالي بإسرائيل وسلامتها. وفي تقرير خاص لمجلة الإيكونوميست الشهيرة بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ جاء:

«إن الرئيس ريغان لا يذهب للكنيسة هذه الأيام، ولكن التزامه بالدين عميق كما يقول مساعدوه. ومعتقداته تتخطى الشؤون الداخلية إلى الشؤون الخارجية. وإن اعتقاد الرئيس بالتنبؤات التوراتية تجذبه لاسرائيل اكثر من الحاجة لكسب تأييد الناخبين والمؤيدين اليهود. وأقرب مساعديه يقولون انه يؤمن بتشبث بنبوءة (سفر الرؤيا من الكتاب المقدس) بشأن معركة (ارماجيدون) في الشرق الأوسط. ويؤمن بالحاجة لمساعدة اسرائيل إذا أدت الأحداث إلى وقوع هذه المعركة».

ويذكر كيرتس في كتابه **صورة متبدلة**، بأن ريغان قال في ملاحظة لتوماس داين المدير التنفيذي لأيباك في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣:

«اتعلم انني أعود إلى انبيائكم القدماء في العهد القديم (من الكتاب المقدس) وإلى «العلامات» التي تنذر بارماجيدون، وأجد نفسي اتساءل إذا كنا نحن الجيل الذي سيرى ذلك يحدث. لست أعلم إذا كنت قد تبينت اياً من تلك التنبؤات أخيراً، ولكن صدقني انها بالتأكيد تصف الأوقات التي نعيش فيها»[1].

وتقول مصادر أخرى بأن ريغان يعتقد مثل قطاعات من المسيحيين الأصوليين في أميركا بأن (ارماجيدون) وهي المعركة الأخيرة بين قوى الخير والشر قد اقتربت، وانها ستقع بين حكام العالم على تل (مجيدو) جنوب غرب مدينة الناصرة الفلسطينية. ونتيجة لهذا الاعتقاد الجدي، فإن الرئيس ريغان قلق على اسرائيل ويسعى لتقويتها عسكرياً إلى أبعد حد. ومن الواضح أن هذا الاعتقاد يضر بالعرب، وكأنه لا تكفيهم التفسيرات التوراتية التي يصطنعها اليهود وآخرون من غريبي الأفكار والأطوار وغيرهم ممن يخطئون التفسير والاجتهاد بحسن نية. وفي الأيام الأخيرة تناقلت الإذاعات والصحف ما جاء في كتاب دونالد ريغان، رئيس إدارة الموظفين السابق في البيت الأبيض في عهد ريغان، من أن الرئيس ريغان واقع تحت تأثير عقيلته نانسي التي تعنى باستشارة إحدى المنجمات الاميركيات التي تقدم لها النصائح بشأن الأوقات المناسبة لتحركات زوجها. وفي تعليق الصحف على هذه التنجيمات جاء الكثير من التهكم والتساؤل عن النصائح التنجمية التي يتأثر بها الرئيس ريغان، أو يحتمل أن يتأثر بها في قراراته التي تؤثر على شؤون بلاده وشؤون العالم. وعندما كان ريغان يتنافس على الرئاسة ضد والتر مونديل سنة ١٩٨٤ كان يرفع (الإنجيل) ويقول: «هذا الكتاب هو الحل». وهذا يعني أن «المسيحية»، وربما تفسيره لها هو دستوره لحل المشاكل التي تجابهها الولايات المتحدة في الداخل والخارج. ويبدو كذلك أن الرئيس ريغان لا يحب (الأمم المتحدة). فخلال زيارة قام بها كورت فالدهايم للرئيس ريغان في البيت الأبيض في

نهاية شهر نيسان/أبريل عام ١٩٨١، وجد فالدهايم بأن موقف ريغان من الأمم المتحدة يختلف عن موقف سلفه جيمي كارتر الذي كان يحمل للأمم المتحدة تقديراً طيباً. وقال ريغان لفالدهايم:

«إن الأمم المتحدة منحازة لصالح العالم الثالث إلى حد كبير وينقصها ذلك النفوذ الأخلاقي الذي يتوقعه منها العالم».

وهزّ كل من الكسندر هيغ وجين كيركباتريك «سفيرة الولايات المتحدة القوية في الأمم المتحدة» رأسيهما بالموافقة على ما قاله الرئيس ريغان، ويبدو لنا بأنه من الأكيد بأن الرئيس ريغان في إشارته «لنقص النفوذ الأخلاقي» الذي يتوقعه العالم من الأمم المتحدة، لم يكن يشير إلى ازدراء اسرائيل المتواصل بقرارات الأمم المتحدة لمصلحة الفلسطينيين والعرب أو إلى استخدام أميركا لـ (الفيتو) لإجهاض الادانات والتنديدات بالعدوان الاسرائيلي المتكرر. وقال ريغان كذلك:

«إن الاتحاد السوفياتي تنكر للحق الدولي بشكل فاضح. ثم ذكر... سجل الكرملين الحافل (بالآثام) والذي لا يستطيع أن يغض النظر عنه: زحفوا إلى أفغانستان ودعموا الهجوم الفيتنامي على كمبوديا. ويقومون بأنشطة غريبة في أميركا الوسطى. ولا تستطيع الولايات المتحدة تحت أي ظرف من الظروف أن تتجاهل ذلك كله»[٢].

وفي مذكراته،وصف فالدهايم جين كيركباتريك بأنها «محافظة وصريحة» إلى حدٍّ مذهل، وانها مندوبة غير دبلوماسية في الأمم المتحدة، وانها والفريق الأميركي العامل معها:

«لم يملكوا خبرة في الأمم المتحدة ولم يتمرسوا في العمل الدبلوماسي الثنائي، وتصرفوا في البداية أمام زملائهم من مختلف انحاء العالم باستخفاف وتعجرف».

وأضاف فالدهايم: كانت (جين كيركباتريك) مدافعة قوية عن سياسة حكومة (ريغان)، وكان ذلك يعني الدفاع الحاسم عن السياسة الاسرائيلية، وصد الهجمات القوية الموجهة ضد جنوب افريقيا وبعض النظم الاستبدادية في أميركا الوسطى والجنوبية وبالمقابل توجيه نقد مكشوف إلى العالم الثالث، وعلى نحو خاص شنّعت (كيركباتريك) على البلدان النامية التي انتقدت الولايات المتحدة الأميركية وصوتت ضدها في الأمم المتحدة. ولا بد أن موقف السيدة كيركباتريك هذا كان يضعها ضد العرب الذين ينتمون إلى العالم الثالث والدول النامية. وموقف كيركباتريك هذا يتجانس مع رؤيا الرئيس ريغان للعالم. ففي عالم ريغان، هناك الانقسام الحاد والصراع بين الشرق السوفياتي والغرب. وهناك الانقسام بين الشمال المتقدم اجتماعياً واقتصادياً والجنوب المتخلف. وهذا يعني أن العرب في الشرق الأوسط ينظر إليهم عموماً كغير متطورين ولا متفتحين حضارياً وغير معقولين، وإلى حد ما غير جديرين بالاهتمام والعناية. وعلى العكس، فإن اليهود واسرائيل شعب اوروبي مألوف صديق متمدن متحضر وغربي جداً في نظر ريغان رئيس الدولة الذي تؤثر قراراته على مصير الدول والشعوب[٣].

قبل أن يأتي ريغان إلى الرئاسة كان ملتزماً بمساندة اسرائيل، وخلال الحملة الانتخابية سئل إذا كان سيتابع عملية كامب ديفيد للسلام، فأجاب بأنه سيستمر في تأييد تلك العملية طالما تجد اسرائيل منفعة فيها، ووعد بأن لا تستمر حكومته المقبلة في تزويد الحكومات العربية المعتدلة بكميات كبيرة من الأسلحة المتطورة، كما قدم تأكيدات بأنه سيستعمل كل الوسائل المناسبة بما في ذلك الفيتو في مجلس الأمن ليضمن بأن منظمة التحرير الفلسطينية لن يكون لها صوت أو دور كمشارك في مفاوضات السلام في المستقبل مع اسرائيل. وفي آب/أغسطس ١٩٧٩، نشرت الواشنطن بوست مقالاً لريغان حدد فيه ثلاثة أشكال للتعاون الممكن بين اسرائيل والولايات المتحدة:

١ ـ ان تستعمل الولايات المتحدة في حالات التأزم قواعد اسرائيل وإمكاناتها.
٢ ـ تبادل أسرار الاستخبارات بصورة منتظمة بين الدولتين.
٣ ـ اشتراك قوات الجيش الاسرائيلي مباشرة ضد القوات السوفياتية حتى خارج حدود اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

وخلال حملة انتخابات الجمهورية سنة ١٩٨٠، قال ريغان لجمعية الصحافة اليهودية الأميركية بأن اسرائيل منفعة استراتيجية للولايات المتحدة، وانه يعتقد بأنه يجب أن يكون للولايات المتحدة سياسات تعطي تعبيراً مجسداً لهذا الوضع. وطيلة الحملة الانتخابية أيد فائدة اسرائيل العسكرية للولايات

المتحدة بعبارات تجاوزت إلى درجة كبيرة العبارات اللفظية المعتادة المؤيدة لاسرائيل في الحملة الانتخابية. وفي أول لقاء له مع الصحافة كرئيس للجمهورية، أشار إلى قوة اسرائيل الحربية الجاهزة ذات الخبرة القتالية كقوة في الشرق الأوسط نافعة للولايات المتحدة، وقال بأنه لو لم تكن اسرائيل موجودة بتلك القوة لكان على الولايات المتحدة تقديمها من عندها.

«امبراطورية الشر» وفكرة الاجماع الاستراتيجي العربي - الاسرائيلي وضرب المفاعل الذري العراقي

كان الرئيس رونالد ريغان يبغض الشيوعية والاتحاد السوفياتي، ووصفه بأنه (امبراطورية الشر)، وبأنه خطر كبير على العالم يجب منعه من التغلغل في الشرق الأوسط ومن أن يكون له نفوذ فيه. وفي أول مؤتمر صحفي له في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ بعد أن أصبح رئيساً للولايات المتحدة، قال بأن القادة الروس، منذ الثورة الروسية حتى الوقت الحاضر، أعادوا تأكيد تصميمهم على أن هدفهم يجب أن يكون إنجاح الثورة العالمية وإقامة دولة اشتراكية أو شيوعية عالمية واحدة، وقال بأنهم أعلنوا جهاراً وبوضوح بأن المبدأ الإخلاقي الوحيد الذي يعترفون به هو ما يعزز تحقيق هذا الهدف. وهذا يعني أنهم يحتفظون لأنفسهم بحق اقتراف أي جريمة.. أن يكذبوا... أن يغشوا.. ليحصلوا على ما يريدون. وأضاف ريغان قائلاً:

«عندما تتعامل معهم احتفظ بذلك في ذهنك».

ولم تبدل كل تأكيدات بريجنيف المتتابعة عن عدم وجود أي نية لدى السوفيات للعدوان على الخليج أو قطع بتروله عن الغرب من شكوك ريغان. وقامت حكومته بتطوير مخططات تمكن القوات الأميركية المسلحة من أن ترد عسكرياً على القوات السوفياتية إذا هاجمت منطقة الخليج[٤].

بعد أن وصل ريغان إلى الرئاسة، وجد من الضروري أن يخفف من التقيد بوعوده التي اطلقها أيام الانتخابات، فنبذ الالتزام بعدم تزويد الدول العربية المعتدلة بالسلاح، بما في ذلك الالتزام بعدم تزويد السعودية بطائرات وأسلحة متطورة. وسرعان ما وجدت حكومة ريغان نفسها تجاه اختلافات مع حكومة بيغن مثل حكومة كارتر من قبل. وفي بداية رئاسة ريغان برزت فكرة التوافق في الاهتمامات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. وقال الجنرال ألكسندر هيغ، الذي أصبح وزيراً للخارجية، للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي، انه يجب تطوير هذه الفكرة بين الدول العربية واسرائيل، وذلك على أساس أن الخطر الداهم عليها جميعها هو احتمال الهجمات السوفياتية، وان هذا الخطر يجب أن لا يهمل، ويجب أن لا تضفى عليه العداوة والشكوك القائمة بين الدول العربية واسرائيل. ويقول ويليام كوانت بأن فكرة الإجماع الاستراتيجي هذه، كانت تستند إلى الظن بأن القلق المشترك من الخطر الشيوعي السوفياتي سيخلق الأوضاع المناسبة لقيام تحالف مرن بين دول مثل: اسرائيل ومصر والسعودية ودول الخليج وحتى باكستان وتركيا، حسب فكرة هيغ. وسيكون هذا التحالف بقيادة الولايات المتحدة. وكان سقوط الشاه في إيران واحتجاز الرهائن الأميركيين ودخول القوات الروسية إلى افغانستان سنة ١٩٧٩، يقلق القادة الأميركيين من أيام كارتر، الذي أعتبر ذلك أخطر تهديد للسلام منذ الحرب العالمية الثانية. (تلمان). واتهم السوفيات بأنهم يحاولون تعزيز مركزهم الاستراتيجي في المنطقة بحيث يهددون حرية نقل بترول الشرق الأوسط، فأعلن ما سمي بمبدأ كارتر:

«ان أية محاولة من قبل قوة خارجية لتكسب السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ستعتبر أعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الاميركية. وأي عدوان مثل هذا سيصد بكافة الوسائل اللازمة بما في ذلك القوة العسكرية».

وكان هناك من يعتقد أو يتوهم بأن هناك توافقاً صامتاً خفياً بين مصلحة اسرائيل ومصلحة السعودية وغيرها من الدول العربية يتخطى الخطر الاسرائيلي على الدول العربية، وان وجود اسرائيل القوية يحمي الدول العربية (المعتدلة) من الدول العربية (الراديكالية). ويذكر الرئيس الأميركي السابق

كارتر في كتابه دم إبـراهيم بأنـه خلال زيـارته لـدمشق في آذار/مارس ١٩٨٣، أوضـح (الرئيس حـافظ الأسد) بأن:

«تأييده للقـوات الايرانيـة في الحرب مـع العراق كـان حافـزه الأول نفوره من الـرئيس صدام حسـين وقادة عراقيين آخرين. ولكنه شدد على أن آية الله الخميني يعرف بدون أي شك بأن سوريا ستشارك في الدفاع عن السعودية أو أية دولة عربية يمكن ان تهدد أو تهاجم من قبل القوات الإيرانية»(٥).

إن القسم الأول من قول كارتر يبدو غـريباً ويحتـاج إلى تمحيص. ويذكـر ويليام كـوانت ان نظريـة الإجماع الاستراتيجي كانت وراء بيع صفقـة طائـرات الأواكس الاستطلاعيـة للسعوديـة. ولكن النتيجة كانت اعتراض اسرائيل بشدة على الصفقة، واستعانتها بأنصارها في الكونغرس في محاولة لإلغاء الصفقة التي لم تتم إلا بعد أشهر عديدة من الجهد وبـ «ثمن كبير». كمـا يذكـر بأن الـرئيس ريغان كـان متقبلاً النظرية، وانه والجنرال هيغ لم يتّعظا من فشل المحاولات السابقة لفـرض أحلاف عـلى المنطقة العـربية. وبأن الولايات المتحدة بغيـة التشجيع عـلى قبول الفكـرة، قامت ببيـع عدة صفقـات من الأسلحة للـدول العربية «الموالية» لها، على أساس أن دول المنطقة ستدرك بأن ما أعطي من سلاح حتى لخصمها سيكون درعاً مشتركاً يحميها ضد العدوان السوفياتي، وبـذلك لا تقـوم بالاعتـراض على تسليـح خصمها. ولكن عندما جـاء الكسندر هيـغ في زيارة لمنطقـة الشرق الأوسط في نيسان/أبـريل ١٩٨١، أكـد له المسؤولـون الأردنيون والسعوديون بأنه مهما كـان تخوفهم وكـرههم للاتحـاد السوفيـاتي فإنهم يخشـون ويكرهـون اسرائيل أكثر. (تلمان).

وهكذا تبيّن لحكومة ريغان بأنه لا يمكن صرف اهتمام الدول العربية عن الخطر الاسرائيلي وتحويلـه إلى التحالف مع قاعدة العـدوان عليهم وهي اسرائيل، تحت سـتـار توافق أو اجمـاع استراتيجي مـزعوم بينها وبينهم ضد الاتحاد السوفياتي والشيوعية.

وهناك من يعتقد بأنه من الواضح أن فكرة هيغ عن التـوافق الاستراتيجي، نشـأت في اسرائيل التي كانت متلهفة لأن يجري تخزين وتجميع الأسلحة والعتاد الحربي الامـيركي في أرض اسرائيل. فمـع أنها ستكون في الظاهر محفوظة للاستعمال من قبل قوة الانتشار السريع الأميركية التي ستنقل جواً إذا حدثت تطـورات في المنطقة تستـدعي ذلك، فـإن وجود تلـك المخزونـات من الأسلحـة في اسرائيـل سيمكنهـا من استخـدامها في تحقيق غـاياتهـا الحربيـة بحريـة ضد جـاراتها في الشرق الأوسط، دون خشيـة من منع السلاح الأميركي عنها أو عرقلة وصوله. (كيرتس ـ صورة متبدلة).

إضافة إلى فكرة الاجماع الاستراتيجي، كانت حكومة الرئيس ريغان في بداية عهدها تنظر بعطف إلى فكرة ما سمي بالخيار الأردني. وكان ذلك يعني، حسبما كانت تقترحه حكومات العمل الاسرائيلية، تقسيم الضفـة الغربيـة بين الأردن واسرائيـل. ولكن مجيء مناحيم بيغن إلى الحكم ورفض جـلالة الملـك حسين لفكرة تقسيم الضفة وتمسكه بحق تقرير المصير للفلسطينيين لم يفتح المجال أمام تحقيق الفكـرة. ويذكـر (تلمان) بأن جلالة الملك الذي كان صديقاً ثابتاً للولايات المتحدة وابتعـد عنها بشكـل متزايـد بعد كـامب ديفيد، زار موسكو في أيار/مايو ١٩٨١ وأيد اقتراح الـرئيس بريجنيف بشـأن انعقاد مؤتمـر دولي يضم منظمـة التحريـر الفلسطينية. وان جـلالته قـال لصحفي أميركي في صيف ١٩٨١ عن مـوقف الـولايـات المتحدة:

«اننا بعيدون عن بعضنا بعد القطبين».

إن عدم إعطاء ريغان أولويةً وجهداً كبيراً لتسويـة النزاع في الشرق الأوسط لا يعني بـأن الولايـات المتحـدة عزلت نفسهـا عن هذه القضيـة، أو أنها تخلت عن مسـاندة إسرائيـل، أو التورط والمشـاركة في المسؤولية عن أحداثها التي اتسمت بالعدوان والخراب والمآسي الدامية وخصوصاً في لبنان، عندما نصبت سوريا في ربيع ١٩٨١ صواريخ سام (٦) للدفاع ضد الغارات الجوية الاسرائيلية، التي استباحت أجواء لبنان ومدنه وقراه ومخيماته، هددت اسرائيل المعتدية بقصف تلـك الصواريـخ من الجو إذا لم تسحبهـا سوريا. فأرسلت الولايات المتحدة المبعـوث الخاص اللبنـاني الأصل فيليب حبيب ليقـوم بالـوساطـة بين

سوريا واسرائيل لتسوية الأزمة. ودعت الاتحاد السوفياتي الذي كانت أصلاً تتهمه بتهديد السلام العالمي لكي ينصح (حليفته) سوريا بضبط النفس. وعندما استمع الرئيس اللبناني الياس سركيس إلى ما عرضه فيليب حبيب، استغرب أن يكون اهتمام الموفد الاميركي منصباً فقط على تجميد أزمة الصواريخ دون أن يعنى بإيجاد حل للأزمة اللبنانية بمجملها. فقد أوضح له الموفد الأميركي أنه لم يأت إلى لبنان لإيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط أو للبنان، بل لحلّ «مشكلة التلال والقمم وأزمة الصواريخ». (بقرادوني ـ عهد الياس سركيس).

وعلى كل حال، فلقد تم تفادي أخطار مواجهة عسكرية بين سوريا واسرائيل إلى حين. وكان في تفكير الرئيس سركيس أن التعاطف الأميركي مع اسرائيل في مقابل العجز العربي، يشجع بيغن على القيام بمغامرة في لبنان، ويعطيه الذريعة لتنفيذ نياته العدوانية، وأن «الدعم الاميركي لاسرائيل هو المظلة الواقية، والعجز العربي هو الثغرة المفتوحة» لتدخل منها اسرائيل. وكان الرئيس سركيس قبل حرب لبنان قد ذاق مرارة تخاذل أميركا أمام اسرائيل بصورة مخزية، فلقد كان في ٨ تموز/يوليو ١٩٧٨، بعد حصوله على موافقة الولايات المتحدة الصريحة، قد ارسل كتيبة من الجيش اللبناني إلى الجنوب كرمز لوحدة أرض لبنان وامتداد السلطة الشرعية على جنوبه، فقامت ميليشيات سعد حداد التي شكلتها اسرائيل بمنعها من التقدم في كوكبا. وفي ٧ آب/أغسطس بلغ السفير الأميركي باركر الحكومة اللبنانية بإخفاق جميع المحاولات التي بذلت لدى اسرائيل لجعلها تقبل بنشر الجيش اللبناني في الجنوب. وأحس الياس سركيس أنه أمام باب مسدود. فالجيش لا يستطيع أن يتراجع أو أن يتقدم، ودمشق تقترح عليه ارسال تعزيزات واستعمال القوة، بينما كانت الولايات المتحدة تحذره من اللجوء إلى استعمال القوة لأنها ستؤدي حسب رأي واشنطن إلى كارثة على الجنوب وعلى سوريا. واعتذر السفير الاميركي باركر لأن إرسال الكتيبة اللبنانية للجنوب تم بناءً على نصائحه وبرعايته، واستقال من منصبه لأنه لم يحصل على أي تفسير مقنع لعجز ادارته المزعوم في التأثير على رجل كسعد حداد. ووصف الرئيس سركيس معاناة السفير الأميركي بقوله:

«لقد أدرك باركر أن رؤساءه سخروا به، لكنه نفذ بكل دقة ما تلقى من أوامر وأوامر مضادة... إنه شريف وإنساني ورجل يحترم نفسه ويتمتع بشعور مرهف بالكرامة الشخصية».

وتبنت الولايات المتحدة موقف اسرائيل بشأن جنوب لبنان. (بقرادوني).

وفي «جلسة تفكير» في ٥ حزيران/يونيو ١٩٨١، عرض الرئيس سركيس نظرته ورؤيته للأوضاع لمستشاره بقرادوني قائلاً:

«إن الاميركان هم السبب وعليهم أن يكونوا الحل. كانت خطة كيسنجر ترمي اساساً إلى توطين الفلسطينيين في لبنان، ولكنه واجه قوتين رافضتين: منظمة التحرير الفلسطينية والكتائب اللبنانية. لقد عارض الفلسطينيون هذه الخطة لأنهم كانوا يريدون فلسطين. وعارضها الكتائبيون لأنهم كانوا يخشون أن يخسروا لبنان. وفكر كيسنجر ان الطريقة الفضلى لانجاح خطته تقوم على اضعاف الكتائبي بالفلسطيني والفلسطيني بالكتائبي. والحقيقة أن كيسنجر كان يعتقد انه يستطيع حل مشكلة الشرق الأوسط بتخريب الاستقرار في لبنان. وأمل أن يتخذ الرئيس ريغان موقفاً معاكساً، أي أن يعتبر استقرار لبنان الشرط اللازم لتسوية أزمة الشرق الأوسط»[1].

وأضاف الرئيس سركيس بأنه لا يجوز مطلقاً أن يتحالف المسيحيون مع اسرائيل ضد سوريا، وانهم إذا تورطوا في ذلك، فإن:

«وجود جميع المسيحيين في لبنان والشرق الاوسط «سيتهدد»، وسيشن العرب علينا حرباً صليبية مضادة، خاصة وأن الموجة الخمينية قد جعلت المسلمين أشد تعصباً منهم في أي وقت مضى. لا يجوز اللعب بالنار فحرب الشرق الأوسط لم تعد حرباً على الأرض وبين الرجال. انها صراع الآلهة: موسى وتوراته ومحمد وقرآنه وبينهما المسيح وانجيله. وخلاصة القول إننا عرب شئنا أم أبينا. لا ريب في أننا عرب نختلف عن العرب الآخرين ولكننا عرب على كل حال».

في ٧ حزيران/يونيو ١٩٨١، قامت اسرائيل بغارة جوية حطمت فيها المفاعل الذري العراقي الذي كانت تبنيه فرنسا للعراق قرب بغداد. واستخدمت اسرائيل في هذه الغارة العدوانية طائرات وأجهزة

أميركية، ونجحت في الوصول إلى هدفها عبر أجواء دولتين عربيتين، وتدميره رغم وجود طـائرات الأواكس الأميركية في المنطقـة. ويقول محمـود رياض إن غـارة اسرائيل عـلى بغداد ثم عـلى تونس تمت بمـوافقة الولايات المتحدة:

«وقد استخدمت الطائرات والتكنولوجيا الاميركية والمعلومات التي تزودها بها المخابرات الأميركية لتمكينها من ضرب أهدافها بنجاح»[٧].

ويـذكر وود وارد في كتـابه **القنـاع** بأنـه بموجب تـرتيبات «المشـاركة الاستخبـاريـة» بـين وكـالـة الاستخبارات المركزية الأميركية واسرائيل، فإن اسرائيل كانت تتوصل دون حدود تقريبـاً إلى الصور التي تلتقطها الأقمار الجوية الأميركية. وانها استخدمت هذه الصور في التخطيط لضرب المفاعل العـراقي. وان مساعد رئيس وكالة الاستخبـارات المركـزية وضـع قواعـد جديـدة تحصر اطلاع اسرائيـل على الصـور والمعلومات الاخبارية المتعلقة بالدفاع فقط، أي بالدول (العـربية) القـريبة التي تشكـل تهديـداً مباشـراً لاسرائيل، ولم توضع بغداد على قائمة هذه الدول لأنها تبعد «خمسمائـة ميل» عن اسرائيـل. ووافق كيسي رئيس الوكالة المركزية على هذه القواعد وان كان قد قبل بما فعلته اسرائيل وأعجبته بجرأتها. وفي تبريـره للغارة، زعم مناحيم بيغن بأن غاية العراق من بناء المفاعل النووي هو صنع قنابل نـووية، وأن هـدف تلك القنابل سيكون اسرائيل. ودافع عن العدوان الاسرائيلي بقوله:

«لن تكون هناك (محرقة) اخرى في التاريخ ابداً ابداً».

وكان رد الفعل العالمي الاستنكار للغارة الاسرائيلية، خصوصاً وان العراق كان قد وقع على معاهـدة منع انتشار الأسلحة النوويـة التي أصبحت نافـذة المفعول سنـة ١٩٧٠. كما وأن العـراق كان قـد قبل القيود الدولية التفتيش لمفاعله الذري من قبل وكالة الطاقة الذرية الدوليـة. أما اسرائيـل فقد امتنعت عن التوقيع عـلى المعاهـدة، ورفضت التفتيش الدولي لمفـاعلها النـووي في ديمونـا بصحراء النقب. وكـان من المعتقـد أنهـا تملـك أسلحـة نـوويـة أو أنهـا قـادرة عـلى إنتـاج هـذه الأسلحـة في أقصر وقت. وفي ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨١، صرح موشيه دايان أن اسرائيل قادرة على إنتاج قنابل ذرية في وقت قصير. وكانت هناك تقارير متتابعة بأن اسرائيل استطاعت أن تستحوذ على كميات من اليورينيوم المشبع. كما وأن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية نشرت مذكرة تاريخها ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، تقول فيها أنها تعتقد بأن اسرائيل قد أنتجت أسلحة نووية. (تلمان).

وذكر الرئيس السابق جيمي كارتر بأنه يفترض على مقياس واسع بأن اسرائيل لديهـا أسلحـة نـووية أو القدرة على نشرها بسرعة، وأن السوفيات تعهدوا بأن يوفروا الحمـاية للـدول المتصادقـة معهم (Their Client States) ضد هجوم من هذا النوع بـأي وسيلة ضروريـة. ويتساءل كـارتر مـاذا ستفعل الـولايات المتحدة في مثل هذه الحالة. (دم إبراهيم).

وبالنسبة إلى الغارة على بغداد، فقد اكتفى الرئيس ريغان بأن أبلغ الكونغرس الأميركي بأن:

«مخـالفة جسيمـة يمكن أن تكون قـد حدثت لاتفـاقية عقـدت سنة ١٩٥٢، وتعهـدت فيها اسرائيـل للولايـات المتحدة بأن اجهزتها الحربية لن تستخدم الا لغايات الدفاع»[٨].

وأبلغ ريغان الكونغرس بأنه أجّل شحن أربع طـائرات (ف ١٦) مقـررة لاسرائيل حتى تتم مـراجعة القضية. ومع أنه قيل ان الرئيس ريغان استفظع الغارة الاسرائيلية شخصياً، الا أنـه أعلن أن الولايـات المتحدة ستستخدم حق الفيتو ضد أي قـرار لمجلس الأمن يفرض عقـوبات عـلى اسرائيل. وعنـدما وافق مجلس الأمن على قرار كانت الولايات المتحدة والعراق قد وافقتا مقدمـاً على صيغتـه، فإن القـرار اقتصر على التنديد بشدة بالغارة الاسرائيلية دون فرض أي عقوبات على اسرائيل. وعنـدما ذهب مبعـوث رسمي من وزارة الخارجية الأميركية إلى اسرائيل في تموز/يوليو ليتباحث بشأن ما إذا كانت اسرائيـل قد انتهكت اتفاقيتها مع أميركا بأن لا تستخدم السلاح والأجهزة الأميركية، صده بيغن قائلاً:

«رغم أن اسرائيل تأخذ دائماً بعين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة، فإنـه إذا ظن أي إنسان بـأنه يتـوجب على دولة ذات سيادة أن تتشاور مع دولة أخرى ذات سيادة بشأن عملية حربية محددة للدفاع عن مواطنيها، فإن ذلك سيكون سخيفاً»[٩].

ويذكر سيث تلمان أن جريدة الواشنطن بوست علقت في افتتاحيتها، ان السخافة الأكبر هي حسبان بيغن الظاهر بأن الولايات المتحدة ستغدق على اسرائيل الأسلحة الأكثر تطوراً بأسعار مخفضة جداً أو مجاناً، وهي تدندن بنشيد (الهاتكفا) اليهودي، بينما يستخدم الاسرائيليون تلك الأسلحة كما يشاؤون مهما كانت النتائج على المصالح الأميركية[10]. وفي الواقع فإن تعليق الواشنطن بوست أو غيره لم يمنع اسرائيل من أن تستخدم الأسلحة الأميركية مراراً ضد العرب وخصوصاً في لبنان، حتى دون مراعاة للمصالح الأميركية ودون ردع أميركي فعّال لها، بغض النظر عما إذا كانت أميركا في وقفتها جانباً تدندن بالنشيد اليهودي أو تتميز غيظاً. ففي موجات وحشية متلاحقة أمرت بها حكومة الليكود الجديدة، استخدمت القوات الاسرائيلية الطائرات والأجهزة الأميركية للإغارة على لبنان في تموز/يوليو ١٩٨١ لمدة أسبوعين، وقتلت ثلاثمائة من النساء والرجال والأطفال في الضواحي الفلسطينية لبيروت وجرحت ثمانمائة. (تلمان). واكتفت الحكومة الأميركية بالانزعاج وتأخير شحن عدد صغير من طائرات (ف ١٦) الأميركية لاسرائيل. وعندما سئل الرئيس ريغان عن الغارة على بيروت ونتائجها المرجحة، أجاب بعبارة وصفت تهكماً بأنها رائعة لا تقبل النقد:

«لا أظن ان العنف مفيد لعملية السلام ابداً»[11].

لم يقلق الاسرائيليون كثيراً بسبب تأجيل شحن الطائرات على اعتبار أنها ستسلم لهم بمجرد أن تختفي أنباء الغارة من العناوين الرئيسية للصحف ومن الإذاعات. وفي السنوات الأخيرة حسب تقرير لمجلة الإيكونوميست البريطانية (١٩ شباط/فبراير ١٩٨٧)، عرضت اسرائيل على الهند التعاون في قصف وتحطيم المفاعل الذري الباكستاني، على اعتبار أن الهند لا تملك الأجهزة الحربية المتطورة اللازمة لتحقيق هذه الغاية بنجاح، بينما تملك اسرائيل هذه الأجهزة، إضافة إلى أن الجاسوس (الأميركي) جوناثان بولارد زود اسرائيل بصور فضائية ومعلومات سرية اميركية بالغة السرية عن المفاعل الباكستاني. واسرائيل لا تريد أن تمتلك أي دولة اسلامية قنبلة نووية، أو أن تكون قادرة على صنع أو الحصول على قنبلة نووية. وحسب تقرير مجلة الايكونوميست رفضت الهند العرض الاسرائيلي ثلاث مرات.

في ٢٤ تموز/يوليو، تم التوصل إلى وقف لاطلاق النار بين اسرائيل ومنظمة التحرير بواسطة فيليب حبيب الوسيط الأميركي وبمساعدة «هادئة» من السعودية. (تلمان). ورغم أن المفاوضات كانت غير مباشرة لأن اسرائيل والولايات المتحدة لا تعترفان بالمنظمة وترفضان التفاوض معها، فإن هناك من اعتبر، ومنهم شمعون بيريز، بأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت طرفاً مهماً من الناحية العملية في هذه المفاوضات. وأن وقف اطلاق النار عقد معها، وانه لا معنى لإخفاء هذه الحقيقة. وعلى كل حال، فبالنسبة إلى الأسلحة الأميركية، فإن الولايات المتحدة عادت لتسليم اسرائيل ما تأخر منها إلى حين قصير. ولم تتوقف اسرائيل عن مخالفة تعهداتها بشأن القيود على استعمال الأسلحة الأميركية، ولم تقم الولايات المتحدة بردعها أو معاقبتها على انتهاكاتها بشكل فعّال. وعندما تبادلت القوات السورية وميليشيات الجبهة اللبنانية قبل حرب لبنان القصف المدفعي، وجّه الرئيس اللبناني المعتدل الياس سركيس نداءً إلى الولايات المتحدة وقال للمبعوث الأميركي والتر تيلور كلوفيريوس الذي كان يزور لبنان في ذلك الوقت:

«الحكومة الأميركية هي المسؤولة الأولى عن هذا الوضع. وعدتموني بالمساعدة وما وفيتم بوعدكم. طلبت إليكم التدخل لدى اسرائيل لوقف ارسال الأسلحة إلى الميليشيات المسيحية، ولدى سوريا عن طريق المملكة العربية السعودية لوقف القصف، ولكنكم في ما يختص بالنقطة الأولى لم تتمكنوا من منع اسرائيل عن متابعة ارسال الأسلحة بما فيها من اسلحة اميركية إلى الميليشيات المسيحية، فخالفتم بذلك الشروط التي تضعونها انتم لتزويد اسرائيل بالسلاح. وكانت النتيجة أن الاتحاد السوفييتي زاد مساعداته العسكرية للمنظمات الفلسطينية وزاد في تصلبه مني. أما فيما يختص بالنقطة الثانية فقد عجزتم عن التأثير على سوريا. بل أكثر من ذلك فقد تبنت المملكة العربية السعودية الطرح السوري ضد الجبهة اللبنانية بدلاً من أن تكون محامية عن الجبهة لدى سوريا».

وكرر الرئيس اللبناني نداءه للولايات المتحدة:

«لكن نداء الاستغاثة هذا بقي بلا جواب».

(كريم بقرادوني ـ السلام المفقود ـ عهد الرئيس الياس سركيس).

اتفاقية التعاون الاستراتيجي الاميركية- الاسرائيلية وضم الجولان السوري

في أول زيارة قام بها مناحيم بيغن لمقابلة الرئيس ريغان في واشنطن في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨١، جرى البحث عن خطط لعلاقة تعاون استراتيجي جديدة بين أميركا واسرائيل، تكرس بصورة رسمية العلاقات التعاونية الوثيقة القائمة بينهما. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، وقعت اتفاقية تعاون استراتيجي بين الطرفين، تبيّن عندما أعلن عنها فيما بعد أنها تتضمن إنشاء لجنة عسكرية اسرائيلية ـ اميركية للتشاور المشترك، ووضع نظام دفاع جوي مشترك، وإجراء تمارين بحرية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط، وتخزين أسلحة ومعدات حربية ومواد طبية أميركية في اسرائيل لاستعمالها عند الضرورة من قبل القوات الأميركية التي قد ترسل للشرق الأوسط، وكذلك استخدام الأسطول الأميركي للموانىء الاسرائيلية. وتضمنت الاتفاقية كذلك زيادة المساعدات العسكرية الأميركية لاسرائيل، ومبدأ التفاوض لوضع اتفاقية للتجارة الحرة بين الدولتين، ورفع الحظر عن تزويد اسرائيل بالقنابل العنقودية الأميركية. وعندما أعلنت اسرائيل ضم الجولان السوري، قام الرئيس ريغان بتعليق تنفيذ الاتفاقية إلى أن عادت الحكومة الأميركية لإحيائها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. وتبع هذه الاتفاقية اتفاقات عسكرية وتجارة حرة دعمت التجارة والصناعة الحربية الاسرائيلية، ووسعت مجال التعاون في تبادل المعلومات التكنولوجية المتطورة وفي مجال الأبحاث العلمية والعسكرية، وإعفاء اسرائيل من قانون المبيعات العسكرية للأجانب. وبموجب هذه الاتفاقيات، تمكنت اسرائيل بحرية أكثر من استعمال المساعدات المالية الأميركية لتطوير صناعاتها الحربية، وكان من أشهرها تطوير الطائرة (لافي) التي أعلن عن وقف صنعها بسبب تكاليفها الطائلة بعد ضغط من الولايات المتحدة التي كانت قد قدمت ملايين الدولارات لتطويرها. وقيل إن أميركا تعهدت لقاء إلغاء مشروع الطائرة (لافي) بدفع تعويض مالي، وتزويد اسرائيل بطائرات حديثة جداً كبديل للطائرة (لافي). وفي اطار التعاون الاستراتيجي، التزمت الولايات المتحدة والشركات الأميركية بأن تشتري قطع غيار ولوازم اسرائيلية الصنع، كما سمحت الاتفاقات للدول التي تنال مساعدات أميركية أن تستعمل جزءاً منها لشراء لوازم وخدمات اسرائيلية حربية. وبطبيعة الحال، هناك في الولايات المتحدة وخارجها من يعتقد بأن سياسة الولايات المتحدة التي مثلتها هذه الاتفاقات تضر بالصناعة الحربية الأميركية. وأن هذه الصناعة خسرت بعض الأسواق الحربية التقليدية، خصوصاً في أميركا اللاتينية، وأن ذلك أدى إلى زيادة البطالة في أميركا. وفي المقابل زادت صادرات اسرائيل الحربية حتى أصبحت تشكل ٤٠٪ من صادراتها. كما تعززت مكانة اسرائيل وزاد نفوذها في أميركا اللاتينية والدول الأفريقية والآسيوية، وقال أحد رجال جريدة كريستيان ساينس مونيتر المعروفة:

> «دافع الضرائب الأميركي يدفع لمصلحة مستوى المعيشة في اسرائيل ولحروبها وغزواتها وللمستوطنات التي تنشأ في جميع أنحاء الأراضي العربية المحتلة»(١٢).

ومن الذين انتقدوا اتفاقية التعاون الاستراتيجي الرئيس السابق جيمي كارتر. فقد وصفها بأنها «خطأ وعائق للتقدم» نحو السلام. وقال إنها ضربة للدول العربية المعتدلة التي تؤيد عملية السلام، وتجعل من الصعب عليهم أن يكونوا فعالين، وتخلق انطباعاً في العالم العربي كله بأن الولايات المتحدة تخلّت تلقائياً عن جزء آخر من نظرتها المتوازنة وحيادها أو موقفها المتوازن(١٣). وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (٤٠/١٦٨) الذي أكد ادانتها السابقة لاتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين أميركا واسرائيل. وجاء في هذا القرار:

> «إن الجمعية تعتبر أن اتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل المعقودة في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، واستمرار الولايات المتحدة في تزويد اسرائيل بالأسلحة والمعدات الحديثة وبعون اقتصادي كبير، بما في ذلك انشاء مناطق تجارية حرة بينهما، قد شجعت اسرائيل على انتهاج سياسات وممارسات عدوانية وتوسعية في المناطق الفلسطينية وغيرها التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس. وانه كان لذلك تأثيرات سلبية على إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط مما يهدد أمن المنطقة برمتها»(١٤).

في صيف ١٩٨١، كتب محرر في جريدة الواشنطن بوست، بأن استخدام بيغن المتكرر للطائرات الحربية التي تزوده بها أميركا لتسوية مشاكل اسرائيل الداخلية والخارجية والسياسية، كان يظهر بأن «أميركا كان لها رجل مجنون كحليف»[١٥]. ولقد حدث بعد توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل وأميركا، أن قام الجيش البولندي بإلقاء القبض على زعماء حركة (سوليداريتي) النقابية في بولندا، فانتهز بيغن انصباب اهتمام العالم على أحداث بولندا، وغادر المستشفى فجأة (كان وركه قد كسر)، وعقد اجتماعاً لمجلس الوزراء الاسرائيلي في بيته، وخلال تسعين دقيقة صادق المجلس على ضم الجولان إلى اسرائيل (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١). ولازم هذا الاغتصاب للأرض السورية وقوف السوفيات إلى جانب سوريا، وتزايد التوتر في المجابهة المتطورة بين أميركا والسوفيات. في ذلك الوقت، كان وزير خارجية أميركا هيغ في أوروبا، وكان من المقرر أن يزور اسرائيل، ونشأ الاعتقاد بأن بيغن كان ينوي أن يعلن ضم الجولان خلال زيارة هيغ لاسرائيل أو عقب مغادرته لها، وبذلك يوحي بأن قرار الضم اتخذ بموافقة أو قبول أميركا، وتكون النتيجة أو إحدى النتائج أن يغضب العرب من أميركا وربما يحطموا سفاراتها في بلادهم، وتسوء علاقاتهم معها وهذا هدف كبير لاسرائيل. وبعد تأخير جاء رد الفعل الأميركي، فعلقت أميركا مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع اسرائيل، وقطعت المباحثات الخاصة بمنح اسرائيل مزايا عسكرية وتجارية لسنة ١٩٨٢ كانت ستمنحها لها زيادة عن المساعدات المالية والعسكرية المباشرة. (كيرتس ـ صورة متبدلة). وكان رد فعل بيغن عنيفاً، فقد استدعى السفير الأميركي صموئيل لويس إلى منزله، ووجه إليه تنديدات حادة قائلاً:

«إنك اعلنت بأنكم تعاقبون اسرائيل. أي نوع من الكلام هذا.. معاقبة اسرائيل؟ ... هل نحن دولة اقطاعية تابعة لكم؟... جمهورية موز؟... هل نحن أولاد بسن الرابعة عشرة بحيث إذا لم يحسنوا السلوك تضرب مفاصلهم؟ ليس لكم حق أخلاقي لأن تلقوا علينا المحاضرات عن اصابات المدنيين. لقد قرأنا تاريخ (الحرب العالمية الثانية) ونحن نعرف ما حدث للمدنيين عندما قمتم بعملياتكم الحربية ضد العدو... إننا نقرأ كذلك تاريخ حرب فيتنام... انكم لا تستطيعون ولن تخيفونا بعقوبة وتهديدات. التهديدات ستقع على أذان صماء. انكم تحاولون أن تجعلوا اسرائيل رهينة لمذكرة التفاهم... لن يكون سيف ديموكليس معلقاً فوق رؤوسنا. لقد عاش شعب اسرائيل ٣٧٠٠ سنة دون مذكرة التفاهم مع اميركا، وسيظل عائشاً بدونها ٣٧٠٠ سنة اخرى. لقد أوقعتم علينا عقوبات مالية وبذلك أخلفتم بكلمة رئيس الجمهورية . ماذا تريدون أن تفعلوا؟ أن تضربونا في جيوبنا؟ لن ينجح أحد في إرهاب (اليهود الأميركيين) بدعاية معادية للسامية. انهم سيقفون إلى جانبنا. هذه أرض آبائهم الأولين ـ ان لهم الحق وعليهم الواجب لمساندتنا. ان كلمة «ينقض» هي «فكرة» من وقت محاكم التفتيش. إن آباءنا الأوائل ذهبوا إلى الموت حرقاً دون أن يقبلوا أن يتخلوا عن عقيدتهم. إننا لن نذهب إلى الموت حرقاً»[١٦].

وعبارات بيغن هذه لا تعكس فقط عواطف بيغن وأمثاله الدينية والعقائدية ووقاحته ومغالطاته الفاضحة، وانما تأتي في اطار تهاون أميركا وخنوعها ومساندتها لأطماع اسرائيل وتجاوزاتها الإجرامية البشعة.

أكد المسؤولون الأميركيون بأن اتفاقية التعاون الاستراتيجي لم تكن موجهة ضد الدول العربية وانما ضد الاتحاد السوفياتي، وكأنما التحالف مع اسرائيل وتقويتها وتأييدها وحماية عدوانها ومكاسبه ليس عداءً قاتلاً للعرب. وكان هناك، في الولايات المتحدة، من اعتقد بأن اتفاقية التعاون مع اسرائيل قصد منها تطمين الكونغرس الأميركي بأن الحكومة الأميركية متعاونة وملتزمة بالتعاون مع اسرائيل، وبذلك يقبل الكونغرس أن يوافق على صفقة طائرات الأواكس الاستطلاعية للسعودية التي ستديرها أطقم أميركية، وبطبيعة الحال، فإن هذه الاتفاقية كانت مبعث قلق للدول العربية. وتحدّت السعودية ادعاء وزارة الخارجية الأميركية بأن (الأمير) فهد لم يعبر عن عدم رضا عندما أطلعه وزير الخارجية الجنرال هيغ على العلاقة الجديدة مع اسرائيل في لقاء لهما في مدريد. وعلى العكس، فقد جاء في التصريح السعودي الرسمي بأن هذه العلاقة الجديدة ستعيق السلام وتدفع المنطقة إلى سباق تسلح رهيب. وأعلنت سوريا أنها ستسعى لتعزيز علاقة استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي. (تلمان).

وفي نيسان/أبريل ١٩٨٥، وقعت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل، ووقعها عن

اسرائيل أرييل شارون وزير التجارة والصناعـة. وهذه الاتفـاقية هي لمصلحـة اسرائيل، وتشجـع التبادل التجـاري والاستثمارات بـين البلدين، وتفتـح سوقـاً واسعة جـداً لاسرائيل في الـولايات المتحـدة والدول الأخرى التي تنضم إلى الاتفاقية، مثل كندا التي يتوقع أن تكون الدولة الثانية التي تنضم للاتفاقيـة بعد اسرائيل. وبموجب هـذه الاتفاقيـة ستخفض الرسـوم الجمركيـة، وستلغى عن بعض السلع الاسرائيليـة المصدرة لأميركا. ووصف الرئيس ريغان الاتفاقية بأنها «تاريخية»، وقال في رسـالته التي ألقـاها منـدوبه أثناء مراسم التوقيع:

«إن هذه الاتفاقية تبرهن على مدى الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على اسرائيـل، بصفتها طـرفاً حليفـاً وشريكاً تجارياً وصديقاً لنا»[١٧].

وكانت هناك معارضة لهذه الاتفاقية من قبل اتحـاد العمال الأمـيركيين ومؤتمـر المنشآت الصنـاعية المؤيدين عادة لاسرائيل، لأن الاتفاقية تمنح البضائع الاسرائيليـة المدعـومة امتيـازات غير عـادلة داخـل الأسواق الأميركية وتهدد وظائف الأميركيين. وتزامن عقد الاتفاقية مع انعقـاد المؤتمر السيـاسي السنوي للجنة الشؤون العامة الأميركية ـ الاسرائيلية الشهيرة، التي قالت مصادرها ان الاتفاقية ستضيف أربعـة آلاف مليون دولار ونصف إلى الخزينة الاسرائيلية. وحضر هذا المؤتمر وزير الخارجية جورج شولتز الذي قال في كلمته التي ألقاها:

«إن الأميركيين يعرفون أننا ليس لدينا صديق نعتمد عليه في العالم اكثر من اسرائيل».

ووصف شولتز اسرائيل بأنها:

«شريك في السعي إلى تحقيق الحرية والديمقراطية. وشعب يشتـرك معنا في أسمى المثـل، وحليف استراتيجي حيوي في جزء مهم من العالم».

وقال أيضاً: أن اسرائيل «أجبرت» على خوض:

«اربع حروب خلال اقل من اربعين عاماً»[١٨].

وباستثناء التحالف الشرير بين الولايات المتحدة واسرائيل، فإننا نجد عبارات وزير الخارجية شـولتز نموذجاً مخزياً للمغالطة والنفاق وتشويه الحقائق، الذي يمارسه بعض قادة دولـة عظمى تتحكم بمصائـر العديد من شعوب العالم بسياساتها وقوتها الحربية الجبارة وأجهزتها السرية.

الهوامش

(١) **Richard Curtiss, A Changing Image: American Perceptions of the Arab-Israel Dispute** (Washington: American Educational Trust, 1982), P.301

(٢) «مذكرات كورت فالدهايم»، في: الدستور (الاردن)، ١٩٨٧/٧/١٥. نشرت بمناسبة زيارة فالدهايم للاردن.

(٣) انظر مقال كاثلين كريستيسون، في: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦٦ (شتاء ١٩٨٨).

كانت كاثلين كريستيسون محللة في وكالة المخابرات المركزية الأميركية من ١٩٦٤ ـ ١٩٧٩. وهي كاتبة متخصصة بشؤون الشرق الأوسط.

(٤) Seth Tillman, **The United States in the Middle East: Interests and Obstacles** (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), P. 266.

(٥) Jimmy Carter, **The Blood of Abraham** (Boston: Houghton Mifflin, 1985), PP. 78-79.

(٦) كريم بقرادوني، **السلام المفقود، عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢**، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤).

(٧) «مذكرات محمود رياض»، في: **الراي** (الاردن)، ١٩٨٦/٨/٧.

(٨) Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles*, P. 39.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(١٢) **American - Arab Affairs** (Spring 1984).

(١٣) جيمي كارتر في حديث لمجلة American-Arab Affairs (Spring 1983-1984).

(١٤) هنري كتن، «ترجمة لفصل من كتابه»، تعريب الاستاذ زهير الكرمي، في: **مجلة القدس الشريف** (امانة القدس)، العدد ٣٥ (شباط ١٩٨٨).

(١٥) Curtiss, **A Changing Image: American Perceptions of the Arab-Israel Dispute**, P. 214.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(١٧) **الدستور** (الاردن)، ١٩٨٥/٤/٢٤، ومجلة **المجلة** ١٥ ـ ١٩٨٥/٥/٢١.

(١٨) المصدر نفسه.

١ اسرائيل تغزو لبنان

في عهد الرئيس ريغان وقعت حرب لبنان، التي تكشفت عن صورة أليمة من صور العدوان الوحشي والدمار والتقتيل والمآسي التي تنزلها سياسات الولايات المتحدة بالعرب، عن طريق مساندتها لعدوان اسرائيل وتهاونها في ردع تجاوزاتها الوحشية التي تستخدم فيها الأسلحة الأميركية. ففي ليلة الرابع والخامس من حزيران/يونيو ١٩٨٢، قصف الطيران الاسرائيلي الأحياء الغربية من بيروت ومدن صيدا وصور والنبطية. وفي يوم ٦ حزيران/يونيو، اجتاحت اسرائيل الأراضي اللبنانية بقوات قدرت بستين ألف جندي وستمائة دبابة، يساندها غطاء جوي كثيف وقصف وإنزال بحري للقوات الخاصة، حتى وصلت إلى العاصمة بيروت التي صمد فيها المقاتلون الفلسطينيون واللبنانيون الوطنيون ببسالة في وجه الهجوم والقصف الوحشي، الذي تسبب في قتل ما يزيد على عشرة آلاف قتيل ومائة ألف جريح من السكان من دون تمييز. ويصف جورج بول تقاعس الرئيس ريغان أمام هذه الوحشية الكريهة بقوله إنه بعد عدة أسابيع من الصمت، تكرم ريغان وأعرب عن قلقه لما حل بالسكان المدنيين من قتل ودمار وتشريد، غير أنه لم يطالب ـ وفقاً لأحكام القانون الأميركي ـ أن يتوقف الاسرائيليون عن قتل المدنيين بالأسلحة الأميركية التي زودت أميركا بها الاسرائيليين للدفاع عن أنفسهم فقط. (خطاب ألقاه جورج بول في مؤتمر في مدينة سان لويس بولاية ميسوري، بإشراف مجلس الشؤون الاميركية ـ العربية وجامعة سان لويس ومجلس سان لويس للشؤون العالمية). نشر الخطاب في جريدة الدستور (الاردنية) بتاريخ (١٩٨٣/١١/١٧).

وتذرعت اسرائيل لتبرير هجومها على لبنان بمحاولة جرت لقتل سفيرها في لندن»[١]. واختارت وقت الهجوم ليصادف وجود الرئيس ريغان ووزير خارجيته في فرساي حيث كانا يشاركان في مؤتمر قمة غربي. وأكد بيغن أن القوات الاسرائيلية لن تتقدم في الأراضي اللبنانية أكثر من مسافة خمسة وعشرين ميلاً تطرد من داخلها مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية لحماية الجليل. وتبين بسرعة أن هذا الزعم كان كاذباً، وان اسرائيل كانت تسعى لقتل قادة المنظمة ورجالها والقضاء على قوتهم العسكرية وتشتيت من سيتبقى منهم على قيد الحياة. وفي الأمم المتحدة حاولت السيدة جين كيركباتريك، التي كانت سابقاً استاذة في جامعة جورج تاون الأميركية، والتي لا تتمتع بمزايا فكرية عالية ـ حسب رأي بعض زملائها ـ حاولت أن تساند الزعم بأن الاجتياح الاسرائيلي سيكون محدوداً، فردت على أحد الدبلوماسيين الذي قال لها في مكتب رئيس مجلس الأمن، بأن الاسرائيليين وصلوا إلى مدينة صيدا على بعد ٤٥ كيلومتراً من الحدود وعلى بعد ٤٠ كيلومتراً فقط من بيروت بأن هذا «كذب». ولكنها اضطرت بعد قليل أن تعود وتعتذر بسبب كذب اسرائيل على الولايات المتحدة. وقالت بأن الاسرائيليين أكدوا للأميركيين بأن شارون سيتوقف على مسافة ٤٠ كيلومتراً»[٢].

ويذكر الرئيس السابق جيمي كارتر بأن بيغن أعلن في سنة ١٩٨١ بأن اسرائيل ستكون مسؤولة عن «حماية» المسيحيين في جميع أنحاء لبنان، وان اسرائيل بلغت أميركا عن خطتها العامة إذا قامت بالهجوم على لبنان. ويذكر كذلك بأنه (كارتر) اتصل بمستشار الرئيس ريغان للأمن القومي وليليام كلارك عند بدء الغزو الاسرائيلي، وابلغه بأنه كمواطن قلق بشأن الغزو الاسرائيلي للبنان، وانه عبّر عن هذا القلق والاهتمام لبعض القادة الاسرائيليين الذين شاركوا في مفاوضات كامب ديفيد، وانه قال لهم بأن الهجوم على لبنان هو انتهاك لاتفاقات كامب ديفيد. وجاء الجواب المقلق من القدس بأن واشنطن أعطت اسرائيل الضوء الأخضر. ومن ناحيته، أكد ويليام كلارك لكارتر، بأن البيت الأبيض لم يشارك في أي موافقة على الهجوم، وانه كانت في ذلك الوقت تأكيدات على أعلى مستوى تعطى للرئيس ريغان من قبل رئيس الوزراء بيغن بأن تقدم القوات الاسرائيلية لن يتجاوز الحد الأقصى لمدى المدفعية ـ خمسة وعشرين ميلاً. وذكر كارتر أن مستشار الأمن القومي أرسل إليه أثنين من مساعديه، وانهما أطلعاه على المراسلات التي تثبت

التعهد والتأكيدات الاسرائيلية. ولم تتوقف القوات الاسرائيلية عند الحد الذي تعهد به بيغن. (دم إبراهيم).

وبالفعل، فإن الجنرال شارون، ودباباته، وصل إلى بيروت، ودخل إلى مكتب قائد الدرك اللبناني في السراي القديمة قرب القصر الجمهوري في بعبدا عاصمة جبل لبنان القديمة قرب بيروت. وعندما سمع المسؤولون في القصر صوت الدبابات الاسرائيلية وهي تتجه نحو القصر، خافوا أن يأتي الجنرال شارون ليلتقط «الصور التذكارية» فيه، فخرج أحد الموفدين الأميركيين الذين كانوا مجتمعين في القصر مع رئيس الجمهورية وعدد من المسؤولين اللبنانيين، وتبعه السفير الأميركي لتجنب أزمة عسكرية أو سياسية مفجعة. واستغرب القائد الاسرائيلي عندما قيل له ان الحرس الجمهوري اللبناني سيطلق النار إذا لم تتراجع قوته، وقال بأن هدف قوته ليس اللبنانيين. وعلى هذه الصورة حمت أجساد الدبلوماسيين الأميركيين القصر الجمهوري والسفارة الأميركية ووزارة الدفاع اللبنانية القريبتين من القصر في غابات الصنوبر. (غسان تويني). ويذكر كريم بقرادوني (مستشار الرئيس اللبناني في ذلك الوقت) ان الرئيس سركيس عندما سمع بأن شارون سيصل إلى القصر الجمهوري ويطلب الاجتماع به نصحه بعض الحاضرين معه أن يغادر منطقة بعبدا ليتفادى مجابهة كيدية أو تحدٍ فرفض الرئيس اللبناني ترك مقره، وأشرف على وضع خطة إجراءات لمنع شارون من الوصول إليه، وقال لي (لكريم بقرادوني الذي كان معه) بأنه أعطى الأوامر لكي توضع كل الآليات في عرض الطريق المؤدية إلى القصر، وان يفترش الحرس الجمهوري الأرض، وان يخرج جوني عبده للقاء شارون على المدخل الخارجي ليبلغه بأن رئيس الجمهورية لا يرغب في مقابلته. وانه إذا قرر الدخول إلى القصر عنوة فليفعل ذلك على جسد الرئيس ومن يقف بجانبه. ولم يدخل شارون البغيض إلى القصر[3]. وكان الاسرائيليون يريدون قتل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير ولا يريدون أن يخرج حياً من بيروت، فكانوا يكررون قصف الأبنية والعمارات التي كان يمكن أن يكون موجوداً فيها. وكان عرفات يتنقل من مقر إلى آخر. وكان يجتمع مع رئيس وزراء لبنان شفيق الوزان في غرفة الغسيل وفي الدور السفلي من منزله على شاطىء البحر في غرب بيروت. ويجتمع مع مسؤولين آخرين في:

«سيارة عادية دائمة الحركة وراء خطوط التماس لأن الطيران الاسرائيلي بذلك سوف يتجنب قصفها خوفاً من اصابة جنوده (الاسرائيليين) هناك. ولم تتوقف عملية ملاحقة عرفات عند حد توقيع اتفاقية الانسحاب لأن بعض جهات التطرف الاسرائيلية قد قررت قتله. ولقد وافقت واشنطن على التدخل لمنع تصفيته حتى لا تتهم بالتواطؤ في قتله»[4].

وكان بعض الدبلوماسيين في بيروت يظنون أن الولايات المتحدة بعد مجيء جورج شولتز إلى وزارة الخارجية، لا تهدف إلى إبادة منظمة التحرير حتى لا تثير كراهية العرب لها وحتى يبقى الباب مفتوحاً أمام تسوية سلمية في إطار مبادرة الرئيس ريغان. ولقد ابلغ الرئيس سركيس بأن اجتماعات عقدت بين عرفات ومبعوثين أميركيين جاءوا لهذه الغاية من واشنطن. وعندما نشرت الصحف أن عرفات كان يستعد للاعتراف باسرائيل، صرح السناتور الأميركي ماكلوسكي بأنه حصل من عرفات على تعهد خطي بأن عرفات يعترف بجميع القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبذلك لم تعد هناك العقبة الأخيرة وهي اعتراف واشنطن بمنظمة التحرير. (غسان تويني). ولكن عرفات لم يعترف باسرائيل ولم يقبل دون غموض أو قيود قرار مجلس الأمن (٢٤٢). ورحل مع رجاله عن طريق البحر بتاريخ ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٢ على ظهر الباخرة اتلانتس التي تحمل العلم اليوناني. ولم يقبل عرفات عرض فيليب حبيب عليه بأن تواكبه سفينة زوارق حربية أميركية. (بقرادوني ـ السلام المفقود). وشكل خروج ياسر عرفات في تلك الظروف الرهيبة مشهداً غريباً مثيراً، كان حافلاً بالكثير من الاعتزاز وان كان مؤلماً ومحزناً للعواطف الفلسطينية والعربية الوطنية. كان عرفات محاطاً برئيس الوزراء شفيق الوزان والوزير رينيه معوض ممثلين لرئيس الجمهورية اللبنانية. وكان هناك في الوداع قادة الجبهة الوطنية وقادة بيروت الغربية ومنهم وليد جنبلاط وقادة الميليشيات والزعماء الدينيون. وقيل إن شارون وقف على

ظهر بناية في بيروت يشاهد من بعيد رحيل عرفات بواسطة منظار. ولعله تبين أن المقاتلين الفلسطينيين لم يخرجوا من بيروت كجيش منهزم، بل انهم كانوا فخورين بـ:

«صمودهم وشجاعتهم وبصدهم عن بيروت لأقوى جيش في الشرق الأوسط يملك الكثير من أسلحة الدمار والقتل والابادة الاميركية المتطورة».

وبعبارات غسان تويني:

«كانوا فخورين بكونهم الجيش العربي الوحيد في الجبهة الذي أنجز كما قالوا، ما لم تستطع انجازه جيوش الدول العربية مجتمعة عام ١٩٤٨ وفي جميع الحروب العربية ضد اسرائيل بما فيها حرب أكتوبر [تشرين الاول] ١٩٧٣ الظافرة»(٥).

فقد اعتبروا بأن حربهم كانت الحرب العربية الاسرائيلية الخامسة. وفي عبارات ياسر عرفات لمجلة فايننشال تايمز:

«عندما بدأت الحرب في عام ١٩٨٢، قال ايتان وشارون والآخرون في اسرائيل انهم سينهون تلك الحرب خلال يومين أو ثلاثة ايام. فما الذي حصل؟ لقد شهدنا أطول مواجهة عربية ـ اسرائيلية. ليس ذلك فحسب، بل وقد شهدنا أطول حرب استنزاف وانجح حرب استنزاف ضد الاسرائيليين... صحيح انني لم استطع أن أهزم الاسرائيليين بالضربة القاضية ولكن من المؤكد انهم هزموا بالنقاط».

وقال عرفات أيضاً:

«عندما كان جون فوستر دالس يضع عام ١٩٥٦ خططه سئل: وماذا بالنسبة للفلسطينيين؟ فرد بقوله: «انهم تحت أقدام الفيلة. فالأجيال الفلسطينية المتقدمة بالسن ستموت... أما الأجيال الجديدة منهم فسوف تضطر إلى العيش مشتتة في المنفى. «فما الذي حدث؟ إن العالم يواجه الآن الجيل الجديد. كما أن غالبية الفلسطينيين اليوم لا تعرف فلسطين. لقد أصبحت العقول الغربية تعتمد على الكومبيوتر ولا تتابع الاعصار»(٦).

وبخروج عرفات ورجاله من بيروت تحقق ولو بشكل منقوص أحد أهداف اسرائيل والولايات المتحدة. وكانت خطة فيليب حبيب تقضي بأن يرحل جميع قادة المنظمة وعناصرها من بيروت، وان يتولى الجيش اللبناني الإشراف على بيروت الغربية وجمع الأسلحة الموجودة فيها. وكان من ضمن الخطة قبول وجود سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ويفضل أن تكون خارج بيروت. ومن ضمنها كذلك خروج القوات السورية مع التأكيد بأن غاية السياسة الأميركية تسوية تنهي كل وجود عسكري غريب في لبنان، سواءاً كان فلسطينياً أم سورياً أم اسرائيلياً. (بقرادوني).

اميركا توافق على هدف اسرائيل ودموع السيدة نانسي ريغان

كان هناك من يعتقد بأن الجنرال شارون، المندفع المتهور هو الذي وسع مدى الاجتياح الاسرائيلي في لبنان دون موافقة مسبقة من زملائه في الحكومة الاسرائيلية. كما وان ويليام كوانت، الخبير الأميركي بنزاع الشرق الأوسط، اعتقد بأن اسرائيل شجعت على الظن بأن الولايات المتحدة ستنظر بعين الرضا لحرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كجزء من «استراتيجية كبرى» ضد السوفيات. وانه لو كانت الحرب التي شنتها اسرائيل في لبنان قصيرة وقليلة التكاليف في الأرواح والمواد لربما تغاضت عنها الولايات المتحدة أو «قابلتها بالغفران». وان الولايات المتحدة لم تكن تعارض هدف اسرائيل وانما الطريقة التي أديرت بها الحرب، فهي كانت تحسب حساب ضغوط الرأي العام المحلي المتصاعدة وردود فعل «الأنظمة العربية المكروبة»، التي اقنعت الحكومة الأميركية بأنه يتوجب عليها التدخل لإنهاء القتال. (كامب ديفيد). فلقد كانت هناك أنباء، حسبما ذكر الرئيس السابق في كتابه دم إبراهيم، عن آلاف القتلى وعشرات الآلاف من دون مأوى. وفي تقديرات أخرى بلغ عدد القتلى في جنوب لبنان بين عشرة آلاف وعشرين ألف شخص وأصبح مئات الألوف بلا مأوى. (كيرتس ـ صورة متبدلة). وكان الاكتساح الاسرائيلي سريعاً لدرجة أن رجال الصحافة والمصورين تمكنوا من مشاهدة أنقاض القرى والمدن المهدمة والدخان ما زال يتصاعد منها. وشاهدوا جثث القتلى وهي تسحب من بين الأنقاض. ونقلت الصور

البشعة إلى صحف وتلفزيونات العالم، وانكشفت صورة جديدة لحروب الشرق الأوسط فبدلاً من صور طيارين اسرائيليين مبتسمين شاهدوا ألوف اللاجئين العرب الفزعين الهاربين، وشاهدوا الجثث العربية المحترقة، وشاهدوا:

«رجال الميليشيات العربية يصمدون حتى دفنوا فعلياً تحت فيضان القذائف والقنابل العنقودية الفتاكة التي اطلقت من الدبابات والطائرات المزودة من أميركا».

وقامت في أميركا التظاهرات ضد الفظائع الاسرائيلية وتلاقت تظاهرات مضادة أمام البيت الأبيض. وشاركت السيدات العربيات في التظاهرات والاحتجاجات. وظهرت زوجة السفير السعودي في واشنطن السيدة نهى حجيلان على شاشات التلفزيون، وتحدثت عبر الاذاعات وقالت للأميركيين بأن الأسلحة «الدفاعية» التي ارسلوها لأسرائيل كانت تستعمل للقضاء على لبنان وشعبه. وفي ١٨ حزيران/يونيو ذهبت إلى البيت الأبيض وحدثت زوجة الرئيس ريغان نانسي عن معاناة بيروت، وفي نهاية الحديث كانت زوجة الرئيس تبكي بشكل مكشوف. (كيرتس). ومهما كانت قيمة دموع السيدة نانسي، فإنه من الصعب أن نقاوم التساؤل إذا كانت هذه الدموع هي أفضل وأغلى ما قدمته أميركا برئاسة ريغان إلى لبنان ومن فيه من لبنانيين وفلسطينيين. وعندما أرسل الرئيس ريغان فيليب حبيب اللبناني الأصل ليسعى للتوصل إلى تسوية يجري بمقتضاها ترحيل قادة منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها بصورة سلمية، فإنه أراد أن تحقق اسرائيل أحد أهدافها بشكل سلمي دون الاستمرار في المذبحة. ونظراً إلى أن القوات الاسرائيلية دخلت بيروت الغربية منتهكة وعود حكومتها، فقد كانت التسوية تتطلب أن ترسل الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام تفصل بين القوات المتحاربة، ولكن اسرائيل رفضت قدوم قوات تمثل الأمم المتحدة التي كانت تفضلها الولايات المتحدة والكونغرس والاتحاد السوفياتي، لأن اسرائيل، كما قال جورج بول، كانت تمقت أي شيء يشرك الأمم المتحدة. وأثبت التاريخ أن اسرائيل تكسب دائماً تقريباً أي اختيار للإرادة في مواجهة مع الولايات المتحدة. وهكذا وافقت الحكومة الأميركية على مضض على تشكيل قوة متعددة الجنسيات (غير تابعة للأمم المتحدة) من ضمنها وحدة من قوات المارينز، فكان ذلك بداية مخاطرة حكومة ريغان بأرواح هؤلاء الرجال في منطقة تتأجج فيها عواطف العداء لأميركا. فحتى بعد إخراج رجال المنظمة سيبقى هناك من الفلسطينيين من سيدفعهم اليأس والاحباط والغضب الذي انتشر في مدينة بيروت إلى أعمال عنف يائسة. وكان هذا ما حذر منه جورج بول في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، واقترح إرسال جنود من دول أخرى غير أميركا لا يحاول المقاتلون في لبنان اغتيالهم. غير أن الحكومة الأميركية لم تصغ لمثل هذه النصيحة وأرسلت قوات المارينز، ثم أخطأت بسحبها على عجل بعد سبعة عشر يوماً، ففتحت المجال لوقوع مذابح وحشية أليمة. وبعد انسحاب المارينز بوقت قصير، تم اغتيال بشير الجميل الرئيس المنتخب الذي قيل انه بدأ يتراجع عن ارتباطاته باسرائيل. ورغم أنه لم تكن لرجال المقاومة الفلسطينية صلة باغتياله، فإن اسرائيل نقضت اتفاقية وقف اطلاق النار، ودخلت قواتها بيروت الغربية وفتحت مخيمي صبرا وشاتيلا أمام (القتلة من الكتائب)، حسبما قال جورج بول. واستمرت المذبحة أياماً وليالي، فإضافة إلى الشبان قتل النساء والشيوخ والأطفال بـ:

«البلطات وبالسكاكين وبإطلاق الرصاص وبالتعذيب... في ١٨ أيلول [سبتمبر] كشفت الجريمة ولكنها استمرت تحت مراقبة وتواطؤ أركان الحرب الاسرائيليين، إلى أن تدخلت الولايات المتحدة بعد أن كتمت الحادث، أي بعد إصدار شهادات وفاة لـ ١٢٠٠ شخص ولم يعد بالإمكان السكوت»[٧].

ويذكر الرئيس السابق جيمي كارتر بأن القتلى لم يكونوا من الفلسطينيين وحدهم، وانما قتل معهم لبنانيون مسلمون. ودفن القتلى في مقابر جماعية. كما ذكر كارتر بأنه لم يكن هناك دليل على وجود مقاتلين في مخيمي صبرا وشاتيلا. وربط كارتر بين مذبحة صبرا وشاتيلا والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية بالقول إن المصريين كانوا محرجين بهذه النتيجة البشعة (مذبحة صبرا وشاتيلا) لمعاهدة السلام مع اسرائيل، فسحبوا سفيرهم من تل أبيب، وانه بين ليلة وضحاها كسب السوريون ومساندوهم السوفيات فرصة جديدة لتحسين مركزهم. وربما في النهاية ليسودوا في لبنان. (دم إبراهيم). وبلغ من بشاعة المذبحة

ومسؤولية شارون وبعض القادة العسكريين الاسرائيليين عن وقوعها واستمرارها أياماً أن اشترك حوالى أربعمائة ألف اسرائيلي في تظاهرة في الشوارع استنكاراً للمذبحة الرهيبة، وطالبوا بالتحقيق لتحديد دور الاسرائيليين فيها. وأضاف الرئيس كارتر ما معناه أن ثبات معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية كان مستغرباً بعد المذبحة البشعة، ولكن تزايد الاعتقاد المصري بأن هذه المعاهدة يمكن أن تؤدي إلى هجمات اسرائيلية على عرب آخرين. وفي كتاب ريتشارد كيرتس **صورة متبدلة**، نشرت صور لبعض ضحايا المذبحة وللأطباء والممرضات من النروج والمانيا الغربية وفرنسا وهم يروون لرجال الصحافة كيف أجبروا على التخلي عن مرضاهم في المخيمين، وكيف عزل رجال الكتائب الأطباء والممرضات الفلسطينيين وقتلوهم بإطلاق الرصاص عليهم قبل أن يسلموا الأطباء الأجانب إلى ضابط اسرائيلي. وذكر كيرتس أن الصحفيين اندفعوا إلى داخل مخيمي صبرا وشاتيلا بعد حوالى ستة وثلاثين ساعة من بداية المذبحة، ووجدوا الجرافات تنقل جثث القتلى إلى قبور جماعية، وأنه لم يتم دفن كل القتلى الذين بلغ عددهم بين ألف وألفي قتيل. وان رجال الصليب الأحمر جمعوا جثث الضحايا لتحديد هوياتهم.

قال فيليب حبيب الوسيط الأميركي في حرب لبنان، إنه يخجل من مقابلة شخصين لبنانيين هما رئيس الوزراء شفيق الوزان وصائب سلام. وأوضح بأن قال:

«لقد وعدتهم بشرفي واعني بشرف رئيس الولايات المتحدة بأن العائلات الفلسطينية التي بقيت في المخيمات بلا حماية المقاتلين سيكونون امنين... لم يكن لدينا ما نفعله لحمايتهم... اثم؟.. خطأ.. خطأ.. تقديرات سيئة»[٨].

وكان فيليب حبيب قد تعهد بشرف الولايات المتحدة للقادة الفلسطينيين عندما تفاوض معهم على الرحيل بضمان سلامة عائلات المنظمة التي تركت في المخيمات، وقال لهم بأن الولايات المتحدة تقدم هذه الضمانات بناءً على تأكيدات حصلت عليها من حكومة اسرائيل وقادة جماعات معينة كانت على صلة بها، وأضاف أنه على أساس هذه التأكيدات فإن الحكومة الأميركية على ثقة بأن حكومة اسرائيل لن تتدخل في تنفيذ خطة رحيل المنظمة من بيروت قادة ومناضلين، ولن تتعرض للمقاتلين الراحلين أو سلامة الأشخاص الآخرين الباقين. وعزز فيليب حبيب التعهد الأميركي بالتأكيد على أن حكومة الولايات المتحدة تعترف بصورة كاملة بأهمية التأكيدات المقدمة من حكومة اسرائيل. وأن الحكومة الأميركية سوف تبذل جهداً أعظم لتؤمن التقيد بهذه التأكيدات بدقة وعناية. وعلق جورج بول على هذا التعهد والتأكيدات بأن أكد أن الولايات المتحدة لم تبذل جهدها، وأنها سحبت المارينز قبل الأوان دون اتخاذ إجراءات بديلة لحماية العائلات الفلسطينية التي بقيت في بيروت حسب الاتفاق. وأن قادة ورجال المقاومة ما كانوا ليرحلوا لولا التأكيدات الأميركية بأن عائلاتهم ستكون في أمان، وأن هذه التأكيدات لم يتم التقيد بها بل نقضت باستهتار وعبث ووحشية فقتل تسعمائة رجل وأمرأة وطفل على الأقل في المخيمات. وفقدت أميركا الكثير من نفوذها ومصداقيتها في المنطقة. وبسبب الشعور بالذنب، أرسلت الولايات المتحدة إلى بيروت ١٨٠٠ من المارينز ليحفظوا السلام ولكن من دون تحديد واضح لمهمتهم. وزاد الارتباك كلما تقلب الرئيس (ريغان) من تحديد إلى آخر لمهمة المارينز، وورط أميركا في كل تصريح جديد. أما اسرائيل فقد رفضت القوات الدولية ورضخت أميركا فأرسلت المارينز... وأثبت هذا للمرة المائة بأنه عندما تتجابه أميركا واسرائيل (عيناً بعين) فإن أميركا حسب تعبير جورج بول «ترمش» أولاً أي تتراجع وتخنع. وفي كل هذه البشاعة والاجرام، يجب أن نتذكر دائماً أن حكومات أميركا ورؤسائها الذين يرفضون التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، وينعتون العديد من الرؤساء والقادة العرب بالتطرف والراديكالية، يتعاونون ويتحالفون وينسقون مع حكومات وقادة اسرائيليين من المعروف والثابت انهم ارهابيون وقادة منظمات ارهابية، ذبحوا النساء والاطفال والرجال ونسفوا الدوائر الحكومية والبيوت فوق رؤوس المدنيين، وقصفوا المدن والقرى العربية في فلسطين ومصر وسوريا ولبنان. وان شارون بالذات مجرم عريق، وانه في سنة ١٩٥٣ قاد وحدته (١٠١) ودخل قرية قبية. وأطلق رجاله النار على كل من حاول الفرار من منزله، وسدوا مداخل البيوت ثم نسفوها على من بقي فيها.

«وفي اليوم التالي عد المراقبون الدوليون ستين من جثث الرجال والنساء والأطفال في القرية المدمرة، ولكن بما انه لم يترك أحد على قيد الحياة في القرية ليبلغ عن المفقودين، فإن عدد الضحايا الكامل لن يعرف ابداً»[٩].

ويذكر كيرتس كذلك أن رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق موشيه شاريت، وثق في يومياته بأن جنود شارون تسللوا إلى الأردن وألقوا القبض على ستة صبية من الرعاة الفلسطينيين. وانهم أجبروا أحد هؤلاء الصبية على مشاهدة الجنود وهم يطعنون الخمسة الآخرين حتى الموت، ثم أطلقوا سراحه ليذهب ويبلغ عائلات الضحايا كيف قتل أولادهم. وبلغ من وحشية شارون واندفاعه باستهتار، أن غولدا مائير اضطرت في حرب ١٩٧٣ أن تطلب طائرة عامودية وان تطير وهي مرتدية (بابوجاً) إلى الأرض المصرية شرق القناة (حسب الرواية عما قالته لمراسل التلفزيون البريطاني آلان هارت)، لأن شارون كان ينوي أن يأسر الجيش الثالث المصري أو يقضي عليه. وكان ذلك بعد أسابيع من وقف اطلاق النار المفروض. ونزلت الطائرة العامودية وسط دبابات شارون، وأمرته رئيسة الوزراء بوقف اعتداءاته. (كيرتس). هكذا اضطرت غولدا مائير لأن تخاطر بنفسها لتلزم الوحش الاسرائيلي لإنهاء الحرب.

من الثابت أنه كان للصهيونية ولاسرائيل أطماع قديمة في لبنان ومياه لبنان، وانها أرادت أن يكون جنوب لبنان ومن جنوب صيدا وكذلك أجزاء من سوريا جنوب دمشق جزءاً من الدولة الاسرائيلية. وفي سنة ١٩٢٠ كتب حاييم وايزمن، الزعيم الصهيوني الكبير الشهير، للورد كورزن، وزير خارجية بريطانيا الاستعماري النزعة، ليؤكد له احتياج «فلسطين»، التي كانت من نصيب الانتداب البريطاني عند اقتسام الغنائم بين الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، لمياه نهر الليطاني، وانه إذا حرمت «فلسطين» من مياه الليطاني وأعالي نهر الأردن واليرموك وشواطىء بحيرة طبريا الشرقية فإنها لن تستطيع أن تكون مستقلة اقتصادياً، وانه ان كانت فلسطين فقيرة ضعيفة الموارد فإنها لن تكون (عندما تصبح يهودية) مفيدة لأي دولة. ويذكر موشيه شاريت رئيس وزراء اسرائيل الأسبق في يومياته، بأن القادة الاسرائيليين اعتبروا لبنان أضعف حلقة في جامعة الدول العربية، وأنهم تآمروا على تقسيمه وعلى خلق دولة مارونية فيه حدها الجنوبي نهر الليطاني، وأن موشيه دايان أيد بن غوريون بحماس في نياته ضد لبنان، وقال إنه من الضروري العثور على ضابط لبناني ولو من رتبة رائد تكسب اسرائيل وده أو تشتريه بالمال وتجعله يعلن نفسه مخلِّصاً للموارنة، فيتيح الفرصة للجيش الاسرائيلي لدخول لبنان ليحتل الأراضي المطموع فيها، ويقيم نظاماً مسيحياً يتحالف مع اسرائيل، وتلحق منطقة جنوب لبنان باسرائيل. (ليفيا روكاح ـ يوميات موشيه شاريت). وبعد حرب ١٩٦٧ قال موشيه دايان بأن حدود اسرائيل أصبحت مثالية باستثناء الحدود مع لبنان.

أعدت اسرائيل لاجتياح لبنان قبل محاولة اغتيال سفيرها في لندن بأشهر عديدة. فإضافة إلى ظهور الجنرال شارون على شاشة التلفزيون، وكشفه لخططه الحربية وشرحه للإمكانات والاحتمالات الممكنة بالنسبة إلى لبنان، وكذلك إلى ما نشرته الصحف الأميركية مثل النيويورك تايمز من تفصيلات عن المخططات المعدة للحرب، يقول غسان تويني:

«وقد علمنا فضلاً عن ذلك أن الجنرال رافائيل ايتان، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، جاء إلى لبنان أكثر من مرة لكي يتأكد على الطبيعة من بعض المعلومات في جعبة الجنرال شارون ويراقب بعض الأوضاع المحددة. ونحن نعرف حق المعرفة أن رؤساء أركان الحرب الاسرائيليين لم يكونوا بمفردهم أثناء تلك الزيارة، ونعرف في النهاية أن الجنرال شارون ذهب بنفسه إلى لبنان في ١٢ يناير [كانون الثاني] ١٩٨٢ لكي يبلغ بشير الجميل والجبهة اللبنانية بقرار غزو بلادهم وطلب مساعدتهم في ذلك»[١٠].

وفي الأصل ومن البداية كان للولايات المتحدة دور كبير في مغامرة اسرائيل العدوانية الضخمة على لبنان، ومن المعروف أن الجنرال الكسندر هيغ هو الذي أعطى الضوء (الأخضر) أو مجرد (الضوء البرتقالي) للاسرائيليين لاجتياح لبنان والقضاء على الفدائيين الفلسطينيين وقادتهم. وهذا في حد ذاته يشكل مشاركة أميركية في العدوان. فلقد كان هيغ والمؤيدون له ولشارون في الحكومة الأميركية يريدون اجتياحاً شاملاً يقضي على المقاومة الفلسطينية، فيتبع ذلك وقف لإطلاق النار وانسحاب القوات السورية فتعود للبنان سيادته ووحدته:

«أما معارضو المخطط أو بالأحرى معارضو شارون وعلى راسهم واينبرغر، فكان رأيهم أنه يجب منع اسرائيل بأي ثمن من أن تفقد صوابها وتضيع على الولايات المتحدة فرص السلام. كان على واشنطن في رأيه أن

تعاقب الدولة العبرية قبل أن تبدأ الحرب، وأن تبدي اجراءات صارمة إذا شنت الحرب بالرغم من التحذيرات الأميركية»[11].

وأصحاب هذا الرأي كانوا يرغبون في أن يكون للولايات المتحدة أكثر من دولة صديقة في المنطقة، وأن يكون لها سياسة متوازنة تجعل في الإمكان تحقيق تسوية لأزمة الشرق الأوسط من دون أو ربما ضد الاتحاد السوفياتي. (غسان تويني). وكان هناك فريق ثالث يرغب في اقناع بيغن بالاعتدال وسوريا بالانسحاب من لبنان:

«دون التهديد بالاجتياح الاسرائيلي، وشرعوا أخيراً بانتهاز فرصة الانتخابات الرئاسية اللبنانية على أمل أن يقود السلطة رجل يستطيع أن يبعد لبنان عن السيطرة السورية والسوفياتية دون اللجوء إلى التحالف مع اسرائيل»[12].

لم تكن الولايات المتحدة تريد اجتياحاً اسرائيلياً يعقبه احتلال دائم للبنان، أو يؤدي إلى إثارة ردود فعل واسعة تشعل حرباً سورية ـ اسرائيلة أو مواجهات خطيرة مع السوفيات. وكانت ترى بأن دفع سوريا إلى موقف متعنت نتيجة هزيمة تلحقها بها اسرائيل أو تحطيم لصواريخها سيؤدي إلى نتائج خطيرة، تدفع سوريا إلى رفض الانسحاب والتسويات في لبنان قبل تسوية مصير الجولان، وإلى زيادة تدخل الاتحاد السوفياتي في المنطقة إلى جانب سوريا. وكانت الولايات المتحدة تأمل أن تكتفي اسرائيل بتدمير قواعد الفدائيين تدميراً كاملاً وتشتيتهم خارج لبنان، وفي الوقت نفسه كانت تأمل أن تتخلى المقاومة عن النضال العسكري وتلجأ إلى التحريك الدبلوماسي لتحقيق حلول للنزاع مع اسرائيل. (غسان تويني). ومهما كان الاختلاف داخل الحكومة الأميركية، فإن السلاح الأميركي والدعم الأميركي والمشاركة أو التخاذل الأميركي هو الذي يشجع اسرائيل، ويمكنها من العدوان وقتل الأبرياء وتهديم القرى والمدن، وجعل لبنان ومنطقة الشرق الأوسط مسرحاً للحروب المتكررة والمآسي وعدم الاستقرار. وفي تعليق لهارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق، قال بأن القصف الاسرائيلي لبيروت كان استعمالاً للقوة أكثر من اللازم «لأظهار قوة اسرائيل الجبارة القاهرة».

لم يكن الرئيس اللبناني راضياً عن الموقف السوفياتي أو العربي في حرب لبنان. ويذكر مستشاره كريم بقرادوني بأن الرئيس سركيس كان يظن بأن القوات الاسرائيلية لن تهاجم القوات السورية خشية من تدخل سوفياتي لمساندة سوريا، خصوصاً وأن هناك معاهدة معقودة بينهما، وتخوفاً من أن تهزم سوريا فلا تتجرأ بعد ذلك دولة عربية من مد يدها إلى السوفيات لسنوات عديدة. ولكن الرئيس عاد وغيّر رأيه بعد أن بلغه بأن بيغن تلقى برقية مستعجلة من موسكو أثناء اجتماع لمجلس وزرائه، وأن وجهه أصفرّ لأنه خاف أن تحتوي إنذاراً سوفياتياً يطلب وقف اطلاق النار فوراً. ولكنه عندما قرأ نص البرقية راح يضحك لأن الاحتجاج السوفياتي الشديد اللهجة كان بسبب قصف اسرائيل للسفارة السوفياتية في بيروت. (السلام المفقود ـ عهد الرئيس الياس سركيس). ويذكر بقرادوني كذلك أن الرئيس سركيس كان يعتقد بأن الدول العربية جميعها كانت عاجزة عن التأثير في لبنان باستثناء مصر، لأن مصر وحدها لو أرادت كانت قادرة على وقف الاجتياح الاسرائيلي لو هددت باعادة النظر في اتفاقات كامب ديفيد. ووجد الرئيس سركيس أن العرب لم يفعلوا شيئاً، واكتفوا بالكلام الطيب والتمنيات الحارة بينما كان الجيش الاسرائيلي يسحق الفلسطينيين ويضرب السوريين ويتقدم بسرعة كبيرة إلى بيروت. ودخل منطقة بعبدا و:

«تمادى في الغطرسة إلى حد أنه استولى على سرايا بعبدا الحكومي، وهو مركز محافظة جبل لبنان المتاخم للقصر الجمهوري».

قال جورج بول بأنه كانت لاسرائيل غايتان رئيسيتان في غزو لبنان: الغاية الأولى انها كانت تريد القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وقادتها كقوة سياسية معنوية، على اعتبار أن أهمية المنظمة العسكرية أقلّ أثراً من قوتها المعنوية والسياسية، وأن اسرائيل لم تكن تخشى قوة المنظمة العسكرية، بل كان هناك من الاسرائيليين من يفضل أن لا تتوقف المنظمة عن نشاطها الفدائي لكي تتمكن الدعاية الاسرائيلية من تصويرها كأعمال ارهابية، تكشف للعالم أن قادة المنظمة «وحوش تمشي على قدمين» حسب تعبير المجرم الارهابي مناحيم بيغن[13]. وقال جورج بول كذلك بأن اسرائيل كانت تريد قتل قادة

المنظمة ومقاتليها بالمعنى الحرفي للكلمة، وتستعمل صراحة عبارة «قطع أعناقهم» (Decapitate) للتعبير عن غايتها. وضرب الأعناق هذا والذبح والتشريد يرتبط بأهداف اسرائيل ليس في لبنان فقط وانما في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المنطقة التي اعتبرتها حكومة بيغن وخليفتها بـ «عاطفة متقدة» جزءاً جوهرياً من (أرض اسرائيل). وقال جورج بول بأنه حتى قبل تسلم حكومة بيغن السلطة سعى الاسرائيليون لأن يسدوا الطريق مقدماً على أي حل تفاوضي بالنسبة إلى قضية الضفة الغربية، عن طريق الاستيلاء على الأراضي وموارد المياه لبرنامج اسرائيل الاستيطاني، وإن أساليبهم التي لم يحاولوا إخفاءها كانت الابتعاد بصرامة عن طاولة المفاوضات، إلى أن يكونوا قد وطّنوا عدداً كبيراً من رعايا اسرائيل في الضفة الغربية لابتلاع المنطقة واقعياً ان لم يكن بالشكل القانوني. وأملت اسرائيل عن طريق القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية أن تحقق هذه الغاية، وأن تفرض ارادتها على الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يكونون قد أصبحوا من دون قادة. وفي الوقت نفسه، هدفت اسرائيل أن تنشر الإحباط والضياع في نفوس الفلسطينيين المشتتين خارج الأرض المحتلة، فتضعف مقاومتهم وتقتل روح المقاومة والصمود في نفوسهم. وبدا أن عناصر من الغلاة في الحكومة الاسرائيلية أملوا، مع المتعاونين معهم من الكتائب اللبنانية، أن يتمكنوا من نشر الأرهاب في مخيمات اللاجئين بوسائل مثل مذابح صبرا وشاتيلا، وبالقصف المنظم للقرى ليهربوا فزعين إلى سوريا على نمط دير ياسين في ١٩٤٨. وفي النهاية أمل الاسرائيليون أن يتفادوا أي مضمون حقيقي للحكم الذاتي الفلسطيني، متجاهلين أي مطالب فلسطينية لحق تقرير المصير. وأضاف جورج بول بأن كل هذا كان واضحاً من التصريحات المتكررة للقادة الاسرائيليين. ويتفق سمو الأمير الحسن، ولي العهد الأردني، مع جورج بول بشأن هذه الغاية الاسرائيلية الأثيمة. ففي كلمة ألقاها في (مركز كارتر) بجامعة ايموري بأتلانتا جورجيا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، قال سموه إن احتلال لبنان وما تبعه من مفاوضات متعرجة مكنا اسرائيل من تعزيز قبضتها على الضفة الغربية المحتلة. فبينما كان القتال الفعلي يجري في لبنان كانت حرب اسرائيل الحقيقية تدار في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ في حملة ضد السكان العرب المدنيين. وبمحاولتها لأن تحطم رمز القومية الفلسطينية وهي منظمة التحرير الفلسطينية (P.L.O)، سعت اسرائيل لأن تخدر طموحات الشعب الفلسطيني، وذلك لكي تتمكن من الإسراع في إنشاء المستوطنات الاسرائيلية وأن تشدد من قبضتها على المنطقة... إن سياسة التغيير المادي والديمغرافي المدروس المقصود التي اتبعتها اسرائيل جلبت العذاب واليأس ليس فقط لسكان الأراضي المحتلة وإنما للفلسطينيين في كل مكان وللدول المجاورة»[١٤].

ويذكر الرئيس السابق جيمي كارتر بأن الحكومة الأميركية مع اسرائيل ساندت بشكل كامل القوات المارونية، بينما ساندت سوريا، الشيعة والسنة والدروز وبعض الجماعات المسيحية التي كانت تعارض الائتلاف الاسرائيلي ـ الكتائبي، وقال بأن اسرائيل في حرب لبنان انتصرت بشكل ساحق في المعارك الجوية، وأن القوات السورية صمدت في البقاع. كما قال بأن إحدى غايات حرب لبنان ربما كانت صرف الاهتمام عن قضية الضفة الغربية ومنطقة غزة والمسألة الفلسطينية الشاملة. وذكر كارتر أن ستمائة جندي اسرائيلي قتلوا في حرب لبنان، وأن هذه الحرب أثارت انتقاداً شديداً في اسرائيل، وأن الشيعة في جنوب لبنان انقلبوا على اسرائيل، واستاء الدروز داخل اسرائيل لأنها ساندت الموارنة أعداء الدروز في لبنان. (دم إبراهيم). وفي جنوب لبنان جابهت قوات الاحتلال الاسرائيلية مقاومة بطولية قامت بها عناصر وطنية لبنانية وفلسطينية أنزلت بالاسرائيليين خسائر فادحة. وذكر كارتر كذلك بأن الرئيس حافظ الاسد أبلغه خلال زيارة قام بها كارتر لسوريا في آذار/مارس ١٩٨٣، بأنه يفضل أن يكون لبنان حراً مستقلاً، وأنه سيسحب قواته عندما تطلب ذلك جامعة الدول العربية والحكومة اللبنانية. وعندما قابل كارتر الرئيس أمين الجميل بعد بضعة أيام قال له الرئيس اللبناني «انني أفهم الأمر على هذا الشكل». (دم إبراهيم). ويذكر كارتر كذلك بأن الرئيس الأسد قال له بأنه ليس لأميركا رأي أو سياسة في هذه المنطقة. انها تنفذ السياسة التي تقررها اسرائيل. ان عدونا الرئيسي هو الولايات المتحدة وليس اسرائيل. (دم إبراهيم).

الغاية الثانية من الغزو الاسرائيلي الكبير للبنان كانت ترتبط بلبنان نفسه. وذكر جورج بـول أنه عبـر سنوات من المباحثات بين مندوبين اسرائيليين وبين بشير الجميل، قائد الكتائب والقوات اللبنانية، تطـورت «خطة كبرى» كان «الخلل فيها الاعتقاد الساذج بالفعالية المطلقة للقوة الحربية». كانت الخطة تقضي بـأن تقوم اسرائيل بمساعدة من جيش بشـير الجميل الخـاص «وبالأصـح عصابتـه من القتلة»، حسب تعبير جورج بول، بتنصيب بشير الجميل رئيساً للبنان، فيقوم بتشكيل حكومة صديقة لاسرائيل وخاضعة للنفوذ الاسرائيلي، توقع على معاهدة سلام رسمية تحقق لاسرائيـل طموحـات هي علاقـات دبلومـاسية مـع دولة عـربية (لبنـان)، لا تطلب انسحاب اسرائيـل من الأراضي العربيـة بعكس ما نصت عليـه اتفاقـات كامب ديفيد، وإعطاء اسرائيل السيطرة الفعّالة على جنوب لبنان، بحيث تتوافر لها أرض إضافية ومنطقة عازلـة تعزز قدرتها على حماية حدودها والمناطق الشمالية من فلسطين المحتلة، وتمكنها من تنفيذ خططها لتحويل موارد المياه اللبنانية في جنوب لبنان لرفد منابع مياهها المتناقصة داخـل فلسطين المحتلـة. وعندمـا تثبت حكومة بشير الجميل في الحكم، تساعدها اسرائيل في إخـراج القوات السـورية من لبنـان، وفي نشر سلطة بشير الجميل على بقية لبنان بأسره، وفي اقامة دولة مارونية تنسجم مع ما تطمح إليه اسرائيل من تـوسيع حدودها لتمتد من قناة السويس إلى نهر الليطاني اللبناني وجبل الدروز في سوريا وإلى الحدود الأردنية ـ العراقية شرقاً. كما تنسجم مع رغبة اسرائيل في تجزئة المنطقة إلى دويلات طائفية ضعيفة مارونية ودرزية وكردية تهيمن عليها اسرائيل القـوية. وإضـافة إلى كـل هذا، فـإن هناك من يعتقـد بأنـه كانت لشـارون طمـوحات أخـرى من وراء قتل قـادة المنظمة وتشريـد الفلسطينيـين من لبنـان، عن طـريق الممـارسـات الإجرامية الشبيهة بما اقترفه الصهاينة في ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. فهو كان يأمل أن يتمكن من إرهاب سوريـا فتقـوم بالسمـاح للفلسطينيـين بـالعبـور، فيـذهب معظم الهـائمـين الشـاردين إلى الأردن فيـزداد عـدد الفلسطينيين فيها. واعتقد شارون بـأن فيضان الـلاجئين الفلسطينيـين هذا سيـزعزع النظـام الأردني، فيصبح بالإمكان إقامة دولة فلسطينية مكانهـا في الضفة الشرقيـة ربما ببعض المسـاعدة العسكـرية من اسرائيل. وعند ذلك ستكون هناك «دولة فلسطينية»، وستكون اسرائيل قادرة أن تتذرع بحجة لطـرد مليون فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة وربع مليون فلسطيني من «اسرائيل». وقال شارون لأتباعه: هذا سيجعـل اسرائيل دولـة يهوديـة حقيقة مطهـرة بأعجـوبة من سكـانها الأصليـين الفلسطينيـين، الـذين سيـوضعون بـأمان في وطن جـديد خـاص بهم في الضفة الشرقيـة من نهـر الأردن في المملكـة الأردنيـة الهاشمية السابقة[١٥]. وأحلام شارون الإجرامية هذه تتجانس مع مطامـع بيغن بأن يستـولي على الضفـة الغربية وأن يضعها تحت الاحتلال اليهودي.

بالنسبة إلى علاقة بشير الجميل والكتائب والقوات اللبنانية مع اسرائيل، ذكر غسان تويني:

> «منذ أن عرض سركيس اقتراحات اسرائيلية على بشير في شهر يناير ـ مايو ـ كانون الثـاني وأيار ـ ومنـذ أن اكد بشير ترشيحه وفـرض ذلك عـلى حزب الكتـائب والجبهة اللبنـانية، عمـد الرئيس سركيس إلى أن يشكـل بصورة سرية مجموعة من رجال السياسة والمستشارين العسكريين المعتدلين وذوي الخبرة حولـه، لكي يوازن بها المجلس السياسي للقوات اللبنانية المدربة في اسرائيل والمتأثرة وربما المستخدمة من «الموسـاد»... كان من الواجب اقناع بشير ـ ولم يكن ذلك سهلاً ـ بأنـه لا يمكن أن يكون مـع المحتل لبلـده والحاكم لبلـده بصفته رئيساً وبصفته بطلاً. فبين التعاون مع اسرائيل وبين الحكم بمشـاركة الـد أعدائـه اللبنانيـين لم يكن امامـه سوى خيار واحد: الا وهو رفض الغزو والاحتلال. كان على هـذا الرجـل الذي امتهن القـوة والعنف أن يتجه نحو لبنان الحوار، وأن يعيد توحيد لبنان بالقوة التي ما فتئت تستهويه»[١٦].

ويضيف تـويني بأن بشـير الجميـل الـذي انتخب رئيسـاً للبنـان في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٢ رغم مقاطعة النواب المسلمين، كان:

> «متأرجحاً بين ضرورة تحالفه مع اسرائيل، وبين قـرار اتباع سيـاسة الانفتـاح نحو الـدول العربيـة ومسلمي لبنان التي أوصاه بها الرئيس سركيس والأميركيون. بعض الدول العربية تحمست لانتخابه بالفعل بعقل مفكر وقلب مفتوح».

وذكر بقرادوني بـأن الرئيس سركيس كـان يشكو من ضعف اهتمـام الولايـات المتحدة بحـل قضية لبنان، وأنهم يهتمون بالأمر عندما يتعلق باسرائيل مثل قضية الصـواريخ السـورية. وأن الـرئيس ريغان

اهتم بالقضية اللبنانية عندما أصبح بشير الجميل قوياً. كما ذكر بأن الرئيس سركيس حرض منذ بداية الاجتياح الاسرائيلي:

«على تحذير بشير الجميل من خطورة الانزلاق في الدوامة الاسرائيلية وقال له: لا يجوز أن تتلطخ يد المسيحي بدم الفلسطيني في معركة إلى جانب اليهودي».

وكان جواب بشير إيجابياً ومطمئناً لدرجة جعلت الرئيس يردد أمام سامعيه:

«لقد نضج بشير بسرعة لم اكن اتصورها». (السلام المفقود ـ عهد الرئيس الياس سركيس).

كان بشير الجميل في الرابعة والثلاثين من عمره القصير عندما قتل في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. وحسبما ذكر بقرادوني، شرح الجميل للرئيس اللبناني السابق صائب سلام أهدافه والقواعد التي سيعمل على أساسها كرئيس للجمهورية اللبنانية وقال له:

«لم يعد من الجائز أن نتكل على الآخرين ليقرروا عوضاً عنا. علينا أن نحدد أهدافنا وان نحمل الدول النافذة على تبني وجهة نظرنا، ولا يجوز أن نبقى باسم الحياد بلا حلفاء. قد نحتاج إلى حليف وبالضبط حليف قوي. وهذا الحليف في الوقت الحاضر هو الولايات المتحدة الاميركية. سأطلب إلى الولايات المتحدة ان تقدم لنا الضمانات نفسها التي تقدمها لاسرائيل، ومتى اتفقنا مع الأميركيين نستطيع مواجهة اية ازمة في وجه أي كان بما فيه اسرائيل بالذات، وعلينا من ناحية اخرى أن نتطور ونتقدم في مختلف الحقول لنتقرب من الغرب أكثر فلا نبقى في العالم الثالث». (السلام المفقود).

كان بشير الجميل يريد إحداث تغييرات كثيرة في كيان الدولة اللبنانية المنهارة، وان يبث فيه روحاً معنوية قوية جديدة، وقال معبراً عن غايته وتمسكه بهوية لبنان المسيحية:

«لا أريد هذه الدولة التي لا تحمي أحداً ولا يعترف بها أحد ولا يحترمها أحد. وفي اعتقادي أن الدولة القوية هي الدولة القادرة على الدفاع عن هوية لبنان المسيحية وعلى ضمان المساواة بين جميع اللبنانيين».

أما الرئيس اللبناني الياس سركيس فكان يعبر عن أفكار أكثر اعتدالاً مما كان يمثله بشير الجميل، وان كان مثله يعنى كثيراً باستقلال لبنان والمسيحيين فيه. ويؤمن بدور فعّال للولايات المتحدة في لبنان:

«لم ينقطع رئيس الدولة اللبنانية عن ترديد قوله بأن الولايات المتحدة الأميركية هي دولة قوية في الحرب وضعيفة في السلم. غير انها في مطلق الأحوال هي الضامن لاستقلال لبنان وسلامة اراضيه ومستقبل المسيحيين فيه. إنها لا تريد قيام اسرائيل الكبرى ولا سوريا الكبرى، ووحدها واشنطن تستطيع اقناع هذه وردع تلك عن مشروعيهما. فلبنان حليف طبيعي للولايات المتحدة الاميركية، مع التوكيد انه لا يجوز له في أي حال أن يصبح تابعاً لها يدور في فلكها، إلى حد يحمله على قطع علاقاته بالاتحاد السوفياتي». (بقرادوني).

ويقول بقرادوني، الذي كان مستشاراً للرئيس سركيس ونائب رئيس القوات اللبنانية، إن الرئيس سركيس آمن بانتماء لبنان العربي وبعلاقات متميزة بين لبنان وسوريا في إطار احترام السيادة اللبنانية وخصوصيات كل من النظامين، «وان كل تجاهل لدور دمشق يعني السير ضد مجرى التاريخ والجغرافية»، وان استقرار لبنان مرتبط إلى حد كبير بدمشق. وانه لا يجوز لرئيس مسيحي أو أي رئيس عربي آخر ينتمي إلى طائفة من الأقليات أن يوقع معاهدة منفردة مع اسرائيل، فالشرق لا يرحم من لا يعرف حده فيقف عنده. وأعتقد الرئيس سركيس بتعايش إسلامي ـ مسيحي لا يفرض فرضاً من الداخل أو الخارج، وإنما يتم التوصل إليه في مناخ ديمقراطي بعيد عن الهيمنة أو الديكتاتورية. وأن تقسيم لبنان أو «أسلمته» سيعني الديكتاتورية.

يؤكد جورج بول بأنه كان للولايات المتحدة دور في «الخطة الكبرى» التآمرية على لبنان، وان هذا الدور كان خانعاً لاسرائيل ومتجاوباً مع طموحاتها وغاياتها، وان الولايات المتحدة من حزيران/يونيو إلى آب/اغسطس١٩٨٢، ركزت جهودها على مساعدة اسرائيل لتحقيق هدفها الأول وهو طرد قادة منظمة التحرير في لبنان. وأنها من آب/اغسطس ١٩٨٢ إلى حزيران/يونيو ١٩٨٣، بذلت جهداً دبلوماسياً قوياً لمساعدة اسرائيل في تحقيق غايتها لعقد معاهدة سلام مع حكومة الجميل وتثبيتها في الحكم ودفع سوريا لسحب قواتها من لبنان. وأخيراً بعد أن تخلت اسرائيل عن «الخطة الكبرى» لأنها غير قابلة للتحقيق،

وسحبت قواتها لتقيم منطقة عازلة لها في الجنوب، وجدت الولايات المتحدة نفسها في ذلك الوقت المتأخرة لوحدها لتتخلص من الورطة التي انغمست فيها. وبطبيعة الحال، كان هناك من المسؤولين الأميركيين من أضفى الكثير من البراءة والتجرد على الدور الأميركي في لبنان. وقالوا إن لبنان واسرائيل وياسر عرفات طلبوا أن تتدخل الولايات المتحدة لتأمين خروج القوات الفلسطينية من لبنان بأمان. وان قوات المارينز الأميركية كانت في لبنان لتخدم «مصالح الجميع». وقالوا إن طرد الفلسطينيين إلى لبنان وتجمعهم فيه سبب المشاكل الأمنية لاسرائيل، فأدى ذلك إلى دخول قواتها إلى لبنان. وكالعادة ألقى هؤلاء المسؤولون اللوم على المساعدات العسكرية السوفياتية لسوريا، والتدخل العسكري السوري المباشر، وامتداد التطرف الإيراني في تعقيد القتال في لبنان. وادّعوا أن الولايات المتحدة لم تخلق المشاكل في لبنان. وفي عبارات مستشار وزارة الخارجية الأميركية ادوارد ديروينسكي:

«الجميع يتطلعون إلى اميركا بعد ان تخلق المشكلة. نحن لم نفرض المشاكل ـ كنا هناك لنحاول حلها»[١٧].

واشتكى هذا المستشار من أن أميركا تعطي «فضلاً» قليلاً لهذه الدبلوماسية الرفيعة المستوى، ولقسط معين من المثالية التي كانت دائماً متوافرة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية على مدى السنين. وزعم بأن اتفاقية ١٧ أيار/مايو كان الغرض منها إخراج جميع الأطراف الأجنبية من لبنان ـ اسرائيل وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وانه لو تم هذا لكان خطوة دبلوماسية كبرى نحو الاستقرار في الشرق الأوسط. وان الكونغرس أخطأ في معارضته لسياسة أميركا في لبنان. وكان المستشار المذكور عضواً سابقاً في الكونغرس. وبالطبع، لم يوضح هذا المستشار ان الاستقرار الذي كانت سياسة أميركا تهدف إليه كان بالفعل استقرار هيمنة اسرائيل على لبنان، الذي كانت سياسة أميركا ستخرجه من الصف العربي وتجعله دويلة مبتورة تابعة لاسرائيل وإرادتها.

في المناظرة نفسها، بمركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون، تحدث فيليب جيلين المحرر السابق والكاتب في جريدة واشنطن بوست، فقال بأن الجنرال شارون يتحمل مسؤولية كبيرة في حرب لبنان، وانه كانت له أحلام (نابليونية)، وأنه عرض على أميركا القوات الاسرائيلية كطليعة لقوات الانتشار السريع الأميركية، وأنه يريد نشر النفوذ الاسرائيلي في مجال يضم الشرق الأوسط ووسط وشمال افريقيا. وحتى وان كانت هذه ليست سياسة حكومات اسرائيل فإنها تمثل قناعة شارون. وهو الذي صنع سياسة اسرائيل في لبنان عن طريق تنفيذ ما أراد بمجرد أن ابتدأ الهجوم الاسرائيلي. كان قد حصل على موافقة الحكومة الاسرائيلية على عملية واحدة محدودة. وهو يعلم بأنه يستطيع أن يتصرف بحرية أوسع خلال تنفيذ العملية بوصفه قائدها، دون خشية نقض قراراته من قبل قادة الحكومة الاسرائيلية الآخرين، الذين لم يكونوا مسؤولين مباشرة عن العملية أو موجودين في ميدان القتال. واعتقد فيليب جيلين بأن حكومة اسرائيل لم تكن تكذب أو تغالط عندما أعلنت أن قواتها ستتقدم مسافة ٢٥ ميلاً فقط في لبنان لتخلق منطقة أمنية عازلة. ولكن شارون كان يتعامل مع الجنرال هيغ الذي أعطاه (الضوء الأخضر) لتنفيذ خطته حسبما ادعى شارون باصرار، أو الضوء البرتقالي حسبما ألمح هيغ. وعلى كل حال، فلا هيغ ولا أميركا أوقفت شارون عند حده في تلك اللحظة التاريخية ـ وكان ذلك ممكناً ـ مثلما أوقف الرئيس كارتر الاسرائيليين في غزوتهم للبنان سنة ١٩٧٨، ومثلما جعلهم الرئيس أيزنهاور ينسحبون من سيناء سنة ١٩٥٦. ويعلق جيلين بأنه كان من الغريب أن يترك أمر الغزو الاسرائيلي للبنان لشارون وهيغ، رغم أن خطورته تجعله من مسؤولية رئيس الجمهورية الأميركي. فالأمر كان يشتمل على استعمال سلاح زودت به أميركا اسرائيل بموجب قانون يمنع استعماله لغير حاجات الدفاع. ووزير الدفاع الأميركي كاسبر واينبرغر وصف غزو لبنان بعد حدوثه «بأنه لا يمكن تمييزه عن غزو الارجنتين لجزر الفولكلاند»، وأنه عدوان واضح. وتساءل جيلين: «اين كان واينبرغر في لقاء شارون وهيغ؟» ووصف خطة شارون بأنها «حمقاء ومتعالية»، وأنه كان يجب أن تندد أميركا بها وقال:

«لا يوجد في التزامنا الحقيقي العميق لنساعد في المحافظة على سلامة اسرائيل ما يتطلب ان نضمن الحماقة ـ وحماقة وحشية ـ وبالأخص عندما تضر بمصالح اميركا الحيوية في المناطق الأخرى من العالم العربي».

وأضاف جيلين بأن اسرائيل تذرعت في هجومها على لبنان بمحاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن، بينما أعلنت سكوتلاند يارد ورئيسة الوزراء مارغريت تاتشر علناً بأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مسؤولة عن هذه المحاولة، وأن أحد أعضاء الجماعة المنشقة التي قامت بها كان يحمل في جيبه قائمة للاغتيال تشمل ممثل منظمة التحرير في لندن.

طلاق بإحسان مع شارون ومفاوضات اتفاقية لبنانية ـ اسرائيلية فاشلة

في اطار تعقيدات السياسة وتشابكاتها التي يبدو بعضها أحياناً متناقضاً مع البعض الآخر، كان هناك من قال بأن الولايات المتحدة كانت تريد حماية منظمة التحرير في انسحابها من لبنان، وأنها لم تحبذ التقارب الودي بين اسرائيل والقوات اللبنانية. وحسبما ذكر غسان تويني:

«فلقد نصح الاميركيون حلفاءهم اللبنانيين بعدم الاشتراك في المخطط المرسوم لا في احتلال بيروت الغربية، ولا في أعمال ضد الفلسطينيين التي ستنتهي بابتعادهم عن المجموعات الاسلامية في لبنان وعن البلاد العربية. وعند عودة اسرائيل من جديد إلى تصعيد العدوان، دعي بشير الجميل الذي كان قرار ترشيحه لرئاسة الجمهورية قد اتخذ من قبل الكتائب والجبهة اللبنانية، دعي إلى الاجتماع مع السفير الأميركي روبرت ديلون وجهاً لوجه... شرح له السفير في عبارات لا يشوبها أي غموض بأن أي اشتراك في الحرب جنباً إلى جنب مع اسرائيل لن يهدم مستقبل العلاقات بين المسيحيين والمسلمين فحسب، ولكن يمكن أن يؤدي إلى اغتيال بشير نفسه»(١٨).

ويذكر غسان تويني أنه في رأي الوسيط الأميركي فيليب حبيب في مباحثاته مع الرئيس الياس سركيس:

«كان هناك شرطان رئيسيان لانتخاب بشير وهما: ايقاع الطلاق مع شارون ولكن بدون مشاكسة وبدون اصطدام، ومن ثم الحصول بأي ثمن على موافقة وليد جنبلاط ونبيه بري وصائب سلام ولو كانت هذه الموافقة ضمنية».

وقتل بشير الجميل بالمتفجرات قبل أن يتسلم منصبه كرئيس للجمهورية اللبنانية، ولم يكشف حتى الآن علناً عن الجهة المسؤولة عن اغتياله. ويضيف غسان تويني بأنه كان هناك قرار من اليوم الأول للاجتياح الاسرائيلي وربما من قبل ذلك بعدم التعاون مع اسرائيل، وأن اسرائيل:

«لم تتأخر في الحقيقة في اظهار خيبة أملها عندما لم تتجاوب ميليشيات بشير مع النداء ولم تقم بدورها المرسوم... وربما أرادت اسرائيل تحجيم المسيحيين في لبنان الذين ابتعدوا فجأة، وظهروا أنهم لا يستحقون (الرعاية) التي قدمتها اسرائيل لهم من سلاح ومؤونة وألبسة ومعدات وعلى الخصوص التدريب، وأخيراً بالأمل الذي ضاع الآن... هذه كانت ايديولوجية بيغن الذي اعتقد بأنه انقذ المسيحيين وأعطاهم فرصتهم الذهبية... ولكن كان في مواجهة بيغن رجل يختلف فكرياً ونفسياً وهو الياس سركيس، الذي صمم على إنقاذ بشير والمسيحيين من أطماع الإمبراطورية الاسرائيلية»(١٩).

بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة لتحقيق أحد أهداف اسرائيل الرئيسية في لبنان. ففي الأشهر الأولى من سنة ١٩٨٣، سعت لعقد اتفاقية سلام بين اسرائيل ولبنان. وأشرف وزير الخارجية جورج شولتز بنفسه على المفاوضات الخاصة بهذه الاتفاقية. وحسبما ذكر بوب وودوارد في كتابه **القناع** عن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، بعث الرئيس ريغان رسالة خاصة إلى الرئيس أمين الجميل يعده فيها بدعم الولايات المتحدة، ويؤكد له أن أميركا لن تسمح لأي جهة أن تهاجم لبنان بسبب توقيعه الاتفاقية مع اسرائيل. وكما تم مع بشير الجميل، فقد وعد ريغان بدعم دبلوماسي ومظلة عسكرية تؤمنها القوات البحرية الأميركية في بيروت. وأضاف وودوارد بأن تقارير الاستخبارات تدفقت، وكانت تقول بأن الاتفاقية لن تمر، وبأن أميركا عاجزة عن تنفيذ وعدها بحماية أمين الجميل بسبب الوضع اللبناني المعقد، إلا إذا أنزلت خمسين ألف جندي أميركي، ولأن الرئيس الجميل في تكوينه «رئيس ضعيف»، ولأن القوات

الأميركية في لبنان إذا ارادت حفظ السلام لا بد من لجوئها إلى القوة، أي قتل العرب دفاعاً عن جهة معينة ومعاداة لجهة أو جهات أخرى. ويضاف إلى هذه الأسباب ـ حسب تحليل الاستخبارات ـ ان الرئيس حافظ الاسد، في الواقع، زعيم قوي واستراتيجي رهيب بالمقارنة مع الجميل.

خلال المفاوضات الطويلة المضنية التي تم فيها التوصل إلى بنود اتفاقية ١٧ أيار/مايو، كانت اسرائيل تضغط بقواها العسكرية على لبنان كلما تمنّع الجانب اللبناني عن الرضوخ للمطالب الاسرائيلية، فتصعّد القصف وتزيد الدمار في لبنان. وحذر المصريون الذين كانوا قد اشتركوا في محادثات كامب ديفيد الرئيس امين الجميل من الطريقة التي يتبعها الاسرائيليون في المفاوضات، وكان السادات وهو المتساهل قد أوشك أن يقطع المفاوضات بسببها، ويرحل عن كامب ديفيد بعد أن حزم حقائبه وهيأ طائرة لنقله هرباً من الإحباط والإرهاق والابتزاز الاسرائيلي:

«إن الاسرائيليين، كما قال لنا شركاؤهم في كامب ديفيد، يبدأون بتكبيلك ومضايقتك من كثرة اقتراحاتهم غير الممكنة ولكن المدروسة والمتقنة والتي يقدمونها عادة مع تفصيلات كثيرة مهيأة لإغراق صلب المشلكة، بشكل ينقلب موضوع البحث إلى مستوى لا يتناسب مع جوهر ما يتم النقاش حوله. وعندما يعرض اقتراح يرفضه الاسرائيليون شكلياً ثم يعودون عن هذا الرفض ليصبح تنازلاً كبيراً من طرفهم. إن حساباً دقيقاً لأي اقتراح ترجع اسرائيل عن رفضها له مهما كان التنازل تافهاً يظهر للشريك الأميركي وكأنهم مثال الاعتدال والتساهل. وبالمقابل، فإنهم يطلبون منا أن نكون كذلك متساهلين ومعتدلين أي قبول المستحيل الذي يعرضونه... وقال لنا المصريون: عندما يتم الاتفاق بكل شيء، فإن اسرائيل ستطلب منكم طلباً صغيراً نهائياً. طلباً آخر للتنازل كمكافأة على التوقيع»[٢٠].

ووجد اللبنانيون بأن هذا كان أسلوب الاسرائيليين الخبيث المرهق في التفاوض. وحتى هنري كيسنجر نفسه كان من قبلهم قد اشتكى من أن أسلوب القادة الاسرائيليين في التفاوض يرهق ذهن من يفاوضهم، ويكاد لا يترك من العقل إلا ما يكفي لمجرد توقيع الاتفاق.

في المفاوضات بين لبنان واسرائيل، كان الجانب اللبناني يحاول حصر الاتفاقية في الأمور الأمنية. وكان الجانب الاسرائيلي يسعى لتحقيق التطبيع بين اسرائيل ولبنان ويصر على الاتفاق على أمور مثل:

«التبادل التجاري والجدول الزمني الزراعي وفتح المرور عبر الحدود وحتى انماط تأشيرة المرور ومراقبة القطع الأجنبي».

وجعلت اسرائيل التطبيع شرطاً مسبقاً لانسحاب القوات الاسرائيلية. وأثار المبعوث الأميركي (فيليب حبيب) نقطة تقول بأن اسرائيل لا تعتبر نفسها محتلة، ولكن:

«منقذة... خلّصت لبنان من الفلسطينيين ومن السوريين: أليس من الحق العرفان لها بالجميل..»[٢١].

وكان الجانب الاسرائيلي يحاول إقناع اللبنانيين بأن لا يخافوا من معارضة سوريا. وقال عسكري اسرائيلي رفيع المستوى لأحد المفاوضين اللبنانيين:

«توقفوا عن الاهتمام بسوريا، فإذا توصلنا إلى اتفاق كهذا الذي نفرضه عليكم وإذا ضايقتكم سوريا اعتمدوا علينا وستكون اسرائيل قادرة على إعطاء سوريا درساً يجعلها تتعقل... ولا يمكن لسوريا إلا أن تنسحب تجاه اتفاق اسرائيلي ـ لبناني مدعوم من أميركا»[٢٢].

وأضاف تويني:

«لقد حلمت اسرائيل بأنه من الممكن تمتين الخط الإقليمي الاسرائيلي العربي الذي يمتد من مصر إلى لبنان».

ورداً على المبعوث الأميركي تساءل الجانب اللبناني إذا كان الاميركيون يعتقدون حقاً بأنه من مصلحة لبنان أن:

«يضحي بمليارات الدولارات التي تعطيه وضعاً مميزاً داخل البلاد العربية مقابل مليون من التجارة غير المشروعة مع اسرائيل، حيث يصل معدل التضخم هناك إلى ٢٠٠ بالمئة».

وذكروا المبعوث الأميركي بأن الألوف العديدة من اللبنانيين يعملون في العربية السعودية وفي الخليج وفي ليبيا وفي غيرها ويرسلون إلى لبنان:

«شهراً بعد شهر نتاج عملهم لاطعام عائلاتهم وبناء قراهم. وتصدر الصناعة اللبنانية ٧٥٪ من منتجاتها نحو السوق العربية، وتزدهر البنوك العربية بفضل الدولار النفطي. لقد بنى المقاولون اللبنانيون العالم العربي

برمته قبل أن تكون الطبقة الجديدة البديلة لهم والتي درست أكثرها في لبنان»[٢٣].

والرئيس أمين الجميل نفسه قال لجورج شولتز عندما جاء إلى لبنان في نيسان/أبريل:

«معالي وزير الخارجية: اننا نريد الوصول إلى اتفاق مع اسرائيل، ولكن إلى اتفاق يؤدي إلى الانسحاب وليس إلى اتفاق يصبح ورقة بلا فائدة. وبعبارة أخرى اتفاق مع اسرائيل يكون مقبولاً من سوريا الذي بدونه لا يمكن للجيش السوري أن ينسحب، وهذا يعني بأن اسرائيل لن تنسحب أيضاً»[٢٤].

وسجل فريق العمل اللبناني الذي يترأسه رئيس الجمهورية، وربما للتاريخ هذا التحليل:

«إن الولايات المتحدة قد لاحظت بأن اسرائيل لا تكترث لعزلة لبنان، والخيار المفضل لديها ليس دعم لبنان كي يستطيع الحوار بحرية مع البلاد العربية ولكي يلعب دوراً وسيطاً في النزاع الاقليمي، ولكن على عكس ذلك ان اسرائيل تأمل بالقطيعة بين لبنان والعرب لكي يتعطل الانسحاب السوري الفلسطيني، وتجعل الانسحاب الاسرائيلي مستحيلاً»[٢٥].

وكان موقف الفريق الأميركي على طاولة المفاوضات ضعيفاً متردداً لا حسم فيه. وقبل يومين من زيارة الرئيس اللبناني أمين الجميل إلى واشنطن، أكد الرئيس ريغان أمام مدخل البيت الأبيض تدعيم التعاون السياسي والعسكري مع اسرائيل، وانه يجب أن تبذل كل الجهود لوضع اتفاق ١٧ أيار/مايو موضع التنفيذ. وذكر غسان تويني بأن الرئيس الجميل صرح للصحف:

«بأن طلبه من أجل انسحاب اسرائيلي من طرف واحد قد رفض، لأن الولايات المتحدة لا تمارس اي ضغط في هذا الاتجاه على اسرائيل».

نجح جورج شولتز بعد جهود متعبة في التوصل إلى اتفاقية بين لبنان واسرائيل، وقعت مبدئياً في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ وأعطت لاسرائيل أقل مما سعت إليه[٢٦]. وجاء في بيان الحكومة اللبنانية الذي ألقاه وزير الخارجية الدكتور إيلي سالم أمام مجلس النواب اللبناني في ١٦ أيار/مايو، بأن الحكومة اللبنانية قبلت في هذه الاتفاقية ما كانت تفضل أن لا تقبله، ولكن في المقابل استعاد لبنان أرض وشعب الجنوب اللبناني. ولأول مرة في تاريخ الحروب الاسرائيلية ـ العربية تم انقاذ الأرض دون قيام السلام أو العلاقات الطبيعية. وجاء في البيان أن جميع الشروط مؤقتة ومقبولة ومعقولة، بالمقارنة مع المخاطر التي كانت قائمة والتي كانت ستظل قائمة. وجاء في البيان بأن الحكومة اللبنانية رفضت إجراء المفاوضات في القدس، ورفضت إجراء مفاوضات سياسية على مستوى الوزراء، ورفضت إقامة محطات إنذار مبكر ومراكز مراقبة كانت تستدعي بقاء ألف جندي اسرائيلي في جنوب لبنان. ورفضت تعيين ضابط «معين» ليترأس الفرقة اللبنانية في الجنوب، أو ضباط ارتباط اسرائيليين في كل وحدة من وحدات الجيش اللبناني في المنطقة الأمنية في جنوب لبنان، ورفضت منح اسرائيل حق المصادقة على اختيار الضباط اللبنانيين العاملين في الفرقة الموجودة جنوب نهر الزهراني، ورفضت الاعتراف السياسي المتبادل مع اسرائيل. كما رفضت أن يكون الباروك داخل المنطقة الأمنية حتى لا يقال بأن اسرائيل تراقب الأراضي السورية والتركية والعراقية والأردنية والمصرية من قمة جبل الباروك، بواسطة لجان المراقبة الأمنية التي يشارك فيها الاسرائيليون. وقال البيان بأنه في وقت توقيع الاتفاقية يجب أن نتحدث بصراحة لأخواننا في العالم العربي، وأن نؤكد لهم بأن هذه الاتفاقية مثل اتفاقية الهدنة لا تؤثر بتاتاً على علاقات لبنان العربية وخصوصاً العلاقات مع سوريا إلا بتوقيتها. وقال وزير الخارجية بأن دور لبنان الحر المستقل سيكون أقوى من دور لبنان المجزأ المحتل، وهذا ينطبق على دور لبنان في معاهدة الدفاع (العربية) المشترك»[٢٧].

رغم المبررات والادعاءات التي أعلنتها الحكومة اللبنانية، فإن جماعات عديدة في لبنان وكذلك سوريا لم تقبل بالاتفاقية، واعتبرت بأنها تشكل انتهاكاً لسيادة لبنان ومعادية لسوريا، واعترافاً لبنانياً باسرائيل وبحق اسرائيل في التدخل في شؤون لبنان الداخلية، وسمحت لطائرات الاستكشاف الاسرائيلية الحربية دون غيرها بالقيام بطلعات جوية في الأجواء اللبنانية. وفي الجنوب أنشئت منطقة أمنية محددة الأسلحة كما أبقيت فيها القوات اللبنانية العميلة الموالية لاسرائيل. ونصت المادة التاسعة من الاتفاقية على التزام الطرفين بأن يتخذ، خلال سنة واحدة من سريان مفعول الاتفاقية، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع الاتفاقية. كما يتعهد الطرفان بعدم تطبيق

الالتزامات القائمة أو أن تدخل في أي التزامات، أو تشرع أي قوانين أو أنظمة تتعارض مع الاتفاقية.

في مقابل المتشددين المتعاونين مع اسرائيل من الموارنة، وهم أقلية في لبنان، كانت عناصر الأغلبية اللبنانية تعارض بشدة أي تنازلات مهمة لاسرائيل التي اعتبرتها حليفة ومستغلة للموارنة. كما اتخذت سوريا موقفاً معارضاً متشدداً، وامتنعت عن قبول انسحاب قواتها التي كانت قد دخلت لبنان بطلب من الحكومة اللبنانية والدول العربية. ولم يصادق الرئيس اللبناني أمين الجميل على الاتفاقية، وفي ٥ آذار/مارس ١٩٨٤ قام بنقضها، وبذلك انتهى أمرها وخاب أمل جورج شولتز.

اسرائيل تنسحب الى الجنوب
واميركا تقصف اللبنانيين والفلسطينيين

بعد أن أدركت اسرائيل بأنها لا تستطيع أن تفرض على لبنان حكومة مارونية قادرة على بسط سيطرتها على لبنان بأسره، وتقبل أن تتنازل عن جزء من سيادة لبنان بموجب معاهدة مع اسرائيل، وتستطيع أن تخرج الجيش السوري الذي مثل بقاؤه في لبنان فيما مثل صمود سوريا وإفشالها للمخطط الأميركي ـ الاسرائيلي، قررت اسرائيل التخلي عن «خطتها الكبرى» بعد أن ورطت أميركا، فانسحبت إلى جنوب لبنان حيث أقامت منطقة عازلة وضعت فيها قوات من عناصر لبنانية متحالفة معها، لتحمي مستوطناتها في شمال فلسطين المحتلة وتسيطر على موارد مياه جنوب لبنان. أما الولايات المتحدة فقد ابقت المارينز في بيروت، واستمرت في محاولاتها لإنقاذ الاتفاقية اللبنانية ـ الاسرائيلية عن طريق الظهور «بصورة أكثر دراماتيكية كالبطل الملتزم بنظام الجميل والالحاح، مدفوعة من اسرائيل لكي لا يبطل الجميل الاتفاقية مع اسرائيل» حسب تعبير جورج بول. وثابرت حكومة الرئيس ريغان على الادعاء بأنها طرف محايد، وأن المارينز قوة حيادية تقوم بدور المحافظة على السلام في لبنان. والحقيقة هي أن الولايات المتحدة كانت أصلاً بعيدة عن الحياد، وانها كانت حليفة لاسرائيل، وأنها بصورة أو بأخرى شجعت اسرائيل على العدوان، ثم سعت لتحقيق أهداف اسرائيل للسيطرة على لبنان وتسليم الحكم فيه لحكومة طائفية ترضى ان تكون عميلة لاسرائيل، وبأن يفقد لبنان سيادته على أرضه وينعزل عن الدول العربية. وفي القتال انحازت الولايات المتحدة ضد سوريا والقوات الوطنية. واشترك المارينز الاميركيون في القتال وأطلقوا النار على الدروز والشيعة والسوريين. وقصفت الطائرات الأميركية المواقع السورية، وقصفت البارجة نيوجرسي بمدافعها الضخمة من عيار ١٦ إنش مواقع السوريين والمدنيين العرب. وكان القصف عشوائياً وليس حرباً مشروعة، وانما كان «مجزرة حمقاء لا أخلاقية» حسب تعبير جورج بول. ولتبرير تدخلها بالنار والقذائف ادعت حكومة الرئيس ريغان أن سوريا هي العدو، مع أن سوريا لم تكن عدو أميركا ولم ترغب في أن تكون كذلك. وما فعلته سوريا كان أخذ السلاح الذي تحتاجه من السوفيات واعطاء الدروز بعض السلاح للدفاع عن أنفسهم وبيوتهم ضد الكتائب. وفي مرحلة من مراحل القتال، تخطت سوريا الاعتبارات الطائفية وانقذت القوات الكتائبية أو على الأقل ساعدتها على تفادي هزيمة كبيرة. (جورج بول).

وحسب عادة المسؤولين الأميركيين فقد أقحم الرئيس ريغان السوفيات و(خطر) السوفيات لتبرير تصرف الولايات المتحدة في لبنان، وأخذ يغالط ليوحي بأن إطلاق النار على الدروز وقصف السوريين بالمدافع الضخمة من البوارج الأميركية، كان محاولة من أميركا لمنع السوفيات من الاستيلاء على لبنان وقلب ميزان القوى في الشرق الأوسط، وأن أميركا جمعت قواتها في البحر قرب شواطىء لبنان[٢٨] لهذه الغاية. وحاول الرئيس ريغان والمسؤولون الأميركيون تغطية أخطائهم بتضخيم أهمية لبنان ومركزه (الاستراتيجي) في منطقة الشرق الأوسط التي لها أهمية كبرى في العالم. وادعى ريغان أن للولايات المتحدة «مصلحة حيوية» في لبنان دون أن يشرح ما هي تلك المصلحة. وفي الواقع والحقيقة وحسب رأي وتقديرات جورج بول، فإن لبنان لم يكن يشكل خطراً على جيرانه، وليس فيه مواد أولية مهمة مثل دول الخليج. والقتال الداخلي في لبنان لا يشكل تهديداً لمصالح أميركا في الشرق الأوسط مثل النزاع العربي ـ

الاسرائيلي. ومن وجهة نظر أميركية صحيحة ليس للبنان من الأهمية السياسية أو الاقتصادية أو الحربية ما يؤثر كثيراً على سياسة أميركا. والتفسير «المخجل» لتورط أميركا في لبنان كان عدم وجود سياسة أميركية شرق أوسطية واضحة مترابطة مستقلة. وان أميركا استجابت دون تروٍّ أو بعد نظر لسياسات وقرارات الحكومة الاسرائيلية، التي تختلف مصالحها واهدافها في لبنان مع مصالح وأهداف أميركا. وان أميركا بدلاً من أن تلتزم بأهدافها وتهتم بمصالح أميركا الذاتية، قدمت نفسها للحكومة الاسرائيلية كمساند لما تبتغيه اسرائيل دون انتقاد أو شروط. وكانت مستعدة لمساعدتها على تحقيق أهداف ليست هي أهداف اميركا. كما كانت مستعدة لتزيل الخراب الذي سببه سعي اسرائيل وعنفها في تحقيق غاياتها. ودفعت أميركا الثمن في أرواح أميركية وفي المشاركة في قتل اللبنانيين وفي سمعتها كدولة قوية تدعي التقيد بالمبادىء الإنسانية. وهناك تقارير تؤكد بأن عدداً من رجال الجيش الأميركي والقوات الخاصة الأميركية كانت تدرب كتائب من الجيش اللبناني تضم عدداً كبيراً من انصار حزب الكتائب. وان ذلك كان جزءاً من خطة لرفع عدد قوات الجيش اللبناني من ثمانية آلاف إلى ستين ألف رجل، ليصبح في الإمكان فرض سيطرة الجميل على كل الفئات في لبنان. وجاء في كتاب الصحافي الأميركي المعروف بوب وودوارد (Veil)، انه كانت هناك معارضة من قبل مساعد رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية للتأييد الأميركي لبشير الجميل، فبالنسبة إلى أنمان (مساعد كيسي) كان بشير «قاتلاً».».

وذكر وودوارد أن بشير الجميل بعد أن أنهى دراسة العلوم السياسية والحقوق في لبنان، قدم إلى الولايات المتحدة ليعمل في مؤسسة حقوقية في واشنطن، وهناك جندته الاستخبارات الأميركية دون أن يصبح عميلاً منتظماً مسيطراً عليه، وان كان يقبض راتباً بانتظام، وأعطي رقماً سرياً بحيث أن أي شخص يطلع على تقاريره لا يستطيع ـ إلا نفر قليل جداً ـ معرفة المصدر. وكان للاستخبارات الأميركية وجود قوي في لبنان، لأنه ملتقي طرق في الشرق الأوسط وقريب من الحضارة الغربية، كما كانت بيروت مركزاً مليئاً بالمؤامرات وأصحاب النفوذ، مما جعلها مصدراً غنياً بالمعلومات عن الدول العربية. وزاد ذلك من أهمية دور بشير الجميل، واكتسبت معلوماته أهمية أكبر واعتبرته وكالة الاستخبارات المركزية صاحب نفوذ إقليمي.

وذكر وودوارد بأنه عندما تبيّن أن بشيراً سيصبح رئيساً للجمهورية، تقرر قطع علاقة الوكالة الرسمية به، لأنه أصبح عليه مسؤوليات أكثر أهمية من التعاون مع الوكالة، ولأن كشف علاقته بالوكالة كان يمكن أن يؤدي إلى القضاء عليه سياسياً أو على حياته. وعلى أي حال، فلقد لقي بشير الجميل مصرعه في انفجار عبوة ناسفة وضعت في مكتب تابع لحزب الكتائب في بيروت. واستغل شارون اغتيال بشير الجميل، فأتاحت قواته لوحدات من الكتائب دخول مخيمي صبرا وشاتيلا في ضواحي بيروت في مهمة انتقامية لاقتراف جريمتها الرهيبة. وقدرت الاستخبارات الاسرائيلية أن ٧٠٠ ـ ٨٠٠ شخص فلسطيني قتلوا في مذبحة المخيمين بينهم العديد من النساء والأطفال. وأذهلت صور المذبحة العالم المتمدن. (وودا ورد). وتم اعتقال حبيب الشرتوني بتهمة تفجير العبوة الناسفة عن بعد، ولكن بقي سراً أو لم يعلن عن الجهة التي كانت وراء الاغتيال.

في وسط أزمة التورط الأميركي في لبنان، طرد وزير الخارجية الكسندر هيغ واستبدل به جورج شولتز. وبذلك ذهب مسؤول أميركي من أشد قادة الولايات المتحدة إخلاصاً لاسرائيل ورغبة في التحالف والتعاون معها. وجاء مكانه رجل قيل ان له «نظرة مختلفة». وظن بعض الناس أن شولتز سيكون أكثر ميلاً للعرب، لانه كان من كبار موظفي شركة بكتل الأميركية التي كانت لها مصالح كبيرة في البلاد العربية. غير ان الأيام أثبتت عدم صحة هذا الظن. وقيل إن فشل شولتز في لبنان ونقض الاتفاقية الاسرائيلية ـ اللبنانية ونسف السفارة الأميركية في بيروت الذي أودى بأرواح ثلاثة وستين شخصاً وجرح مائة شخص في نيسان/أبريل ١٩٨٣ اوغر صدره على العرب. وفي ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر، اقتحم رجال المقاومة اللبنانية مقر المارينز الحصين وفجروه على من فيه فقتل (٢٤١) أميركياً وجرح عدد أكبر. ويقول ويليام كوانت في كتابه كامب ديفيد، انه بنهاية السنة كان من الواضح للجميع تقريباً وخصوصاً في

الكونغرس الأميركي، بأن خللاً أساسياً قد طرأ على السياسة الأميركية في لبنان: ألغت الحكومة اللبنانية اتفاقية ١٧ أيار/مايو التي كان قد روج لها، ومثل ذلك رفضاً مثيراً للسياسة الأميركية. وفقدت أميركا من نفوذها ومصداقيتها. ووجد العرب المعتدلون بأنه ليس هناك دليل ولو بسيط على ان الولايات المتحدة تستطيع، أو انها مستعدة لأن تستخدم نفوذها لردع اسرائيل، ان لم يكن لوقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية ووقف عدوانها الوحشي على لبنان. بل وجدوا ان الولايات المتحدة لم تحاول أن تردع اسرائيل، أو أن توقف مساعداتها عنها بصورة جدية وبذلك كانت شريكة لها في عدوانها. وكان من نتائج حرب لبنان وإجهاض اتفاقية ١٧ أيار/مايو أن ازداد نفوذ سوريا في المنطقة، فعاد إلى الاذهان القول بأنه إذا كانت حرب التحرير غير ممكنة دون مصر فإن السلام غير ممكن دون سوريا. والولايات المتحدة كانت في مساعيها لإنجاح اتفاقية ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ قد ضغطت على سوريا لتسحب قواتها من لبنان، وتمسك الرئيس ريغان ووزير خارجيته شولتز بعناد بعدم تعديل الاتفاقية، ولكن سوريا صمدت وأثبتت بأنه لا يمكن تجاهلها في المنطقة أو إخضاعها. وعندما هاجمت القوات الاسرائيلية القوات السورية في لبنان، وحطمت أسلحتها ومعداتها من نوعية الدرجة الثانية، كان في ذلك إهانة للسوفيات، ودفعهم لأن يعيدوا تسليح سوريا بأحدث الأسلحة ويعززوا ضماناتهم لها. وقال جورج بول منتقداً الرئيس ريغان وحكومته بأن الولايات المتحدة كانت الخاسرة، وان أميركا ليست الحارس القانوني لاسرائيل ويجب أن تتوقف عن التصرف وكأنها كذلك. وانها لمدة سنتين تقريباً أضاعت الوقت والمال والأرواح من دون جدوى لتساعد الحكومة الاسرائيلية في سعيها لتحقيق مصالحها الذاتية في لبنان، ولأن تزيل آثار الخراب الذي سببته هي... وهذا ليس دور أميركا. إن أميركا دولة عظمى قادرة تماماً على صنع سياستها الخاصة والاستراتيجيات لتحقيق مراميها. والشرق الأوسط يتفاعل بالتهديدات والاضطرابات، وأميركا لا تستطيع بعد الآن أن تتحمل تبديد الوقت والمال والأرواح على انحرافات جانبية بينما تبقى مصالحها الرئيسية في المنطقة من دون رعاية. وإضافة إلى قول جورج بول، فإن حرب لبنان حققت لبيغن هدفاً كبيراً هو تعزيز صرف النظر عن قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي رغم مبادرة الرئيس ريغان التي لم يسع إلى تنفيذها.

وحسبما قال بيغن في جريدة جيروسالم بوست بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. أكدت حرب لبنان تقيد مصر بصلحها مع اسرائيل بموجب اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المعقودة بينهما:

«وثبت أن العالم العربي لا يستطيع ان يرفع اصبعاً في مواجهة اسرائيل، ولم يكن لدى دوله جميعاً إلا قبول [الارهابيين] الفلسطينيين كلاجئين ليس لهم مكان إلا معسكرات محاصرة ومعزولة، وان سوريا قد وضعت «في مكانها لا تتجاوزه»، كما وضع الاتحاد السوفييتي في موضع العاجز. وتم تحطيم القوة المسلحة للفلسطينيين وضربت «هيبتها ونفوذها». كما ثبت تفوق السلاح الاميركي، وزاد احتمال عقد معاهدة صلح مع دولة عربية ثانية بعد مصر [يقصد لبنان]، وساد الهدوء على جميع الجبهات العربية «ولن يجرؤ أحد على الاقتراب ضد اسرائيل». وهكذا، فإن الكل في وضع أشبه بوضع معاهدة عدم اعتداء مع اسرائيل. وتغيرت موازين القوى بين المسلمين والمسيحيين في لبنان»[٣٩].

هوامش (١)

(١) يقول «وودوارد» في كتابه القناع ان المخابرات الاسرائيلية ووكالة المخابرات المركزية والبريطانيين عرفوا بأن ادعاء بيغن كان كاذباً لان المنظمة لم يكن لها دور في محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي وان الذي قام بالعملية فريق من جماعة أبو نضال المنشقة على المنظمة، ولكن شارون لم يهتم بالفرق، عن حرب لبنان. انظر خطاب جورج بول الذي القاه في ٢٨ شباط ١٩٨٤ بجامعة جورجتاون الاميركية حول موضوع:

«Us Policy in the Middle East,» **Palestine Studies**, Vol.XIII, No.351 (Spring 84), PP.3-15.

(٢) غسان تويني، من حلقة من ترجمة كتابه **حرب من أجل الآخرين**، الذي كان سينشر باللغة الفرنسية. الحلقات نشرت في: **الدستور** (الاردن)، ٢٨/٢/١٩٨٥.

(٣) كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢**، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤). جوني عبده رئيس مخابرات الجيش اللبناني.

(٤) تويني، «حرب من أجل الآخرين،» في **الدستور** (الاردن)، ٢٨/٢/١٩٨٥.

(٥) المصدر نفسه، ٦/٣/١٩٨٥.

(٦) **الشرق الاوسط**، ٨/٩/١٩٨٧.

(٧) تويني، المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) Richard Curtiss, **A Changing Image: American Perception of the Arab-Israeli Dispute** (Washington: American Education Trust, 1982), P.152.

(١٠) تويني، المصدر نفسه، ٢٦/٢/١٩٨٥.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) جورج بول، مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق.

Panel Discussion, *Center for Contemporary Arab Studies* (April 1984). Washingston

(١٤) Address deliverecl to «the Middle East Consultation» at the Carter Center of Emory University, Atlanta, Georgia, U.S.A.

(١٥) Curtriss, **A Changing Image: American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute**, PP.221-222.

(١٦) تويني، «حرب من أجل الآخرين،» في المصدر نفسه، ٤/٣/١٩٨٥.

(١٧) في مناظرة بمركز الدراسات العربية المعاصرة، جامعة جورجتاون، واشنطن (نيسان ١٩٨٤).

(١٨) تويني، المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه، ٩/١٠/١٩٨٥.

(٢١) المصدر نفسه، ١٠/٣/١٩٨٥.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه، ١٢/٣/١٩٨٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ٩/٣/١٩٨٥.

(٢٦) نشر النص الكامل للاتفاقية وملاحقها الصادر رسمياً عن الحكومة اللبنانية باللغة الانكليزية في مجلة **الدراسات الفلسطينية**. vol. XII, No.4 (Summer 1983), P.91.
مندوب أميركا الخاص موريس دريبر وقع الاتفاقية كشاهد.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٢٨) ذكر جورج بول أن الاسطول الأميركي قرب الشواطىء اللبنانية كان يحمل ثلاثين ألف رجل وثلاثمائة طائرة حربية. وكانت هناك حاملتا طائرات نوويتان وثمانية عشرة سفينة حربية منها البارجة نيوجيرسي.

(٢٩) محمد حسنين هيكل، **عند مفترق الطرق: حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٥ ـ ١٦.

٢ مبادرة الرئيس ريغان التي لم يسعَ لتحقيقها

وضع جورج شولتز وعدد صغير من الخبراء في شؤون الشرق الأوسط إطاراً لتسير عليه الحكومة الأميركية في جهودها في المنطقة. وفي أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، ألقى الرئيس ريغان خطاباً أعلن فيه «مبادرته» لتسوية النزاع في الشرق الاوسط، وقال في بداية خطابه: إن هذا اليوم هو يوم فخر لأنه نهاية إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. وان هذه الخطوة السلمية... ما كان يمكن أن تتم لولا وساطة الولايات المتحدة الحسنة والعمل البطولي الحقيقي الذي قام به دبلوماسي اميركي عظيم (السفير فيليب حبيب). وعبارات الرئيس ريغان هذه تثير في الذهن بمرارة اليمة مسلسل المساعدات الضخمة والجهود الحثيثة التي بذلتها أميركا لكي تقوم اسرائيل على أرض العرب ولطردهم منها، مما أدى إلى لجوئهم قهراً إلى بلدان شتى منها لبنان، حيث لاحقتهم القوات الاسرائيلية بالتواطؤ الأميركي وأسلحة القتل والدمار الأميركية للقضاء عليهم وذبحهم في المدن والقرى وفي مخيماتهم رجالاً ونساء وأطفالاً مقاتلين ومدنيين. وتشريد من يبقى منهم بوساطة أميركا الحسنة وجهود فيليب حبيب البطولية. واستطرد الرئيس ريغان قائلاً في خطابه إن المشكلة لا تقتصر على لبنان، بل تشمله في إطار النزاع الأعم في الشرق الأوسط. وان شعوب الشرق الأوسط عانت طويلاً ـ عرباً واسرائيليين ـ وان المنطقة ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة، وان التوصل إلى تسوية للنزاع هو واجب أدبي على الولايات المتحدة، وانها ملتزمة ببقاء وسلامة الدول الصديقة الاقليمية، وانه لا يمكن تجاهل أهمية استقرار المنطقة بالنسبة إلى الاقتصاد، كما وان تقاليد أميركا الإنسانية «تلزمنا» بالسعي المتواصل لحل النزاعات سلمياً. وقال ريغان في خطابه انه أراد في بادىء الأمر أن يتبع الخطوط العريضة لسياسة من سبقوه في الرئاسة. وانه كانت هناك مسألتان اساسيتان يجب معالجتهما:

أولاً: الخطر الاستراتيجي على المنطقة الذي يشكله الاتحاد السوفياتي ووكلاؤه للتوسع في المنطقة كما تمثل في الحرب الوحشية في أفغانستان. وثانياً: عملية السلام بين اسرائيل وجيرانها العرب. وذكر ان حكومته زادت في جهودها لتطور مع أصدقاء أميركا وحلفائها سياسة مشتركة لتردع السوفيات ووكلاءهم عن المزيد من التوسع في المنطقة ولصد هذا التوسع. وانه بالنسبة إلى النزاع العربي ـ الاسرائيلي اعتنقت اميركا إطار كامب ديفيد بوصفه الطريقة الوحيدة للتقدم. وقال ريغان بأن أول هدف لحكومته بموجب عملية كامب ديفيد كان تحقيق معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية. وهذا تم بإرجاع سيناء إلى مصر سلمياً في نيسان/ابريل ١٩٨٢ حيث تقوم القوة المتعددة الجنسيات بواجباتها في سيناء. وقال ريغان بأنه خلال المفاوضات الصعبة لم «نحول أنظارنا» عن الخطوة الثانية في كامب ديفيد، وهي محادثات الحكم الذاتي لتمهيد الطريق للسماح للشعب الفلسطيني أن يمارس حقوقه المشروعة. ولكن نظراً لمقتل السادات وأزمات أخرى في المنطقة «لم نتمكن» من بذل جهد رئيسي حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ لتجديد هذه المباحثات. فقام هيغ والسفير فيربانكس بثلاث زيارات لمصر واسرائيل لإجراء مباحثات بشأن الحكم الذاتي. وذكر الرئيس ريغان أن إتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء وتقيد كل من الرئيس مبارك ومناحيم بيغن باتفاقات كامب ديفيد، أقنعاه بأن الوقت قد حان لسياسة أميركية جديدة في محاولة للتغلب على الخلافات الباقية بين مصر واسرائيل بشأن عملية الحكم الذاتي. ولكن قبل أن «نشرع في جهودنا»، أحبط النزاع في لبنان جهودنا بصورة مسبقة، وعلقت محادثات الحكم الذاتي، بينما «سعينا» لأن نفصل الفرقاء في لبنان ونسكت مدافع الحرب. واستطرد الرئيس ريغان يقول في خطابه بأن حرب لبنان المحزنة خلقت فرصة جديدة للسلام في الشرق الأوسط. وانه طلب من وزير الخارجية شولتز أن يعيد النظر في «سياستنا»، وان يستشير أوسع عدد من الأميركيين البارزين بشأن أفضل السبل لتقوية فرص السلام في الشرق الأوسط ـ ممن كان لهم علاقة في عمليات السلام وفي الكونغرس وفي القطاع الخاص ـ كما قام (ريغان) بإجراء مشاورات واسعة مع مستشاريه على المبادىء التي أعلنها في خطابه. وأعلن

ريغان أنه يريد أن يساعد لبنان لإعادة بنائه واستقراره الضروري «لجميع آمالنا في السلام في المنطقة». كما أعلن أن خسائر منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية لم تنقص تلهف وتطلع الشعب الفلسطيني لتسوية عادلة لمطالبه، وأن

«انتصارات اسرائيل في لبنان بحد ذاتها لا يمكن أن تحقق سلاماً عادلاً دائماً لاسرائيل ولجيرانها... والسؤال هو كيف نوفق بين اهتمامات اسرائيل الأمنية المشروعة مع حقوق الفلسطينيين المشروعة... الجواب لا يمكن ان يأتي إلا على طاولة المفاوضات، وعلى كل فريق أن يعترف بأن النتيجة يجب ان تكون مقبولة للجميع، وان للسلام الحقيقي يتطلب تنازلات من قبل الجميع».

ووجه الرئيس ريغان في خطابه نداءً إلى اسرائيل والشعب الفلسطيني والدول العربية ناشد فيه اسرائيل:

«أن توضح بأن السلامة التي تصبو إليها يمكن أن تتحقق فقط عن طريق سلام صحيح ـ سلام يتطلب شهامة وبصيرة وشجاعة»[1].

وناشد الشعب الفلسطيني أن يقدر ويدرك بأن آماله مرتبطة دون فكاك بالاعتراف بحق اسرائيل في مستقبل آمن. وناشد الدول العربية أن:

«تتقبل حقيقة وجود اسرائيل وحقيقة أن السلام والعدل يكسبان فقط بواسطة مفاوضات مباشرة صعبة وعادلة».

وقال الرئيس ريغان بأن حرب لبنان وخروج الفلسطينيين من بيروت أبرزا بصورة دراماتيكية تشرد الفلسطينيين من دون وطن، وأنه يوافق على شعورهم بقوة بأن قضيتهم هي أكثر من مجرد قضية لاجئين، وأنه بمشاركة الأردن والفلسطينيين في السلام ستكون اسرائيل واثقة من أن سلامتها ستكون محترمة من جاراتها. ثم حدد الرئيس ريغان الموقف الأميركي كما يلي:

١ ـ يجب أن تكون هناك فترة من الزمن ينال خلالها سكان الضفة الغربية وغزة (الفلسطينيون) حكماً ذاتياً كاملاً لشؤونهم الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات الفرقاء المعنيين فيما يتعلق بسلامتهم المشروعة. والغاية من فترة السنوات الخمس التي ستبدأ بعد انتخابات حرة لسلطة حكم ذاتي فلسطينية، هي أن يبرهن للفلسطينيين بأن في استطاعتهم أن يديروا شؤونهم الخاصة، وأن مثل هذا الحكم الذاتي الفلسطيني لا يشكل تهديداً لسلامة اسرائيل.

٢ ـ لن تؤيد الولايات المتحدة استعمال أي أراض إضافية للمستوطنات خلال الفترة الانتقالية، وفي الواقع، فإن تجميد المستوطنات الفوري من قبل اسرائيل أكثر من اي إجراء آخر يستطيع أن يخلق الثقة اللازمة لمشاركة أوسع في المحادثات، وأن نشاطاً استيطانياً إضافياً ليس ضرورياً بأي شكل لأمن اسرائيل، وهو انما ينتقص من ثقة العرب بأن نتيجة نهائية يمكن التفاوض عليها بحرية وبصورة عادلة.

٣ ـ انتقال السلطة المحلية بشكل منظم وسلمي من اسرائيل إلى سكان الضفة الغربية وغزة (الفلسطينيين) ويجب في الوقت نفسه أن لا يتعارض مع احتياجات اسرائيل الأمنية.

٤ ـ بعد الفترة الانتقالية لا يمكن أن يتحقق السلام بتأسيس دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما لا يمكن أن يتحقق على أساس سيادة أو سيطرة اسرائيل الدائمة على الضفة الغربية وغزة. ولذلك، فإن الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة أو ضم الضفة الغربية وقطاع غزة لاسرائيل.

٥ ـ إن رأي الولايات المتحدة الثابت هو أن الحكم الذاتي للفلسطينيين بالترابط مع الأردن يتيح أفضل فرصة لسلام متين دائم وعادل.

٦ ـ التسوية يجب أن تتم بالتفاوض على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام»، هذا التبادل منصوص عليه في قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الذي بدوره تشتمل عليه بجميع أجزائه اتفاقات كامب ديفيد. إن القرار (٢٤٢) لا يزال صحيحاً ساري المفعول كحجر الأساس لجهد أميركا السلمي في الشرق الأوسط.

٧ ـ في مقابل السلام تتمسك الولايات المتحدة بأن نصوص الانسحاب الواردة في القرار (٢٤٢) تنطبق

على جميع الجهات بما في ذلك الضفة الغربية وغزة. وعندما تجري المفاوضات على الحدود بين الأردن واسرائيل، فإن الولايات المتحدة ترى بأن المدى الذي سيطلب من اسرائيل أن تتنازل فيه عن الأرض سيتأثر كثيراً بمدى السلام الحقيقي والتطبيع والترتيبات الأمنية التي تعرض في المقابل.

٨ - القدس يجب أن تبقى غير مجزأة ولكن وضعها النهائي يجب أن يقرر عن طريق المفاوضات.

وأعلن الرئيس ريغان في خطابه:

«لا تخطئوا: ان الولايات المتحدة ستعارض أي مقترح من اي طرف وفي اية مرحلة من عملية المفاوضات يهدد سلامة اسرائيل. إن الالتزام الأميركي بأمن اسرائيل لا يمكن تبديله».

وأضاف ريغان:

«في عصر التحديات النووية والترابط الاقتصادي فإن النزاع المتكرر في الشرق الأوسط هو تهديد لجميع شعوب العالم وليس فقط للشرق الأوسط وحده».

وقال: «قيل مراراً - ومن المؤسف ان ذلك كان صحيحاً - بأن قصة السعي للسلام والعدل في الشرق الأوسط هي مأساة الفرص الضائعة»، وأنه يجب أن لا تترك هذه الفرصة تمر هذه المرة. وأعلن ريغان التزامه الشخصي بالمبادىء التي وردت في خطابه، ودعى الشعب الأميركي لتأييده وللصلاة لإنجاح «مهمته العظيمة» في الشرق الأوسط»[٢].

هذه كانت المبادىء والأسس التي أعلن الرئيس ريغان التزامه الشخصي بها لإقامة سلام عادل في الشرق الأوسط، ينهي النزاع بين العرب واسرائيل ويضمن أمن اسرائيل وسلامتها «الغالية»، كما يراعي حسب ادعائه حقوق الشعب الفلسطيني في حكم ذاتي. وعلى الفور رفض مناحيم بيغن مبادرة ريغان ولم يجابه بإجراء أو تأنيب من واشنطن. وعلى العكس، ففي خلال شهرين من هذا الرفض الاسرائيلي، قرر الكونغرس الأميركي مساعدات لاسرائيل أكثر مما طلبه الرئيس ريغان لها وبدا ذلك وكأنه مكافأة لاسرائيل لرفضها مبادرة ريغان، أو لإجرامها في حرب لبنان. وفي الناحية الأخرى، وجدت منظمة التحرير بأن المبادرة ليست «اساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني»، وأن مشروع ريغان هذا:

«يتنكر لحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ويتناقض مع الشرعية الدولية».

(قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر).

وقامت واشنطن بتأنيب العرب لعدم الاستفادة من الفرصة لتحقيق لسلام. ومع أن مبادرة ريغان اعتبرت إعلاناً رسمياً مهماً لسياسة أميركا، التي ما زالت تدعي أنها تتمسك بها حتى الآن في قضية النزاع العربي - الاسرائيلي، ومع أنها نالت تأييداً أميركياً واسعاً حتى داخل الجالية اليهودية، وأثارت اهتماماً فيه وبعض الايجابية في العالم العربي وفي اسرائيل، إلا أن الرئيس ريغان اكتفى بأن تركها حبراً على ورق دون أن يسعى سعياً حثيثاً لتحقيق المبادىء والأسس التي تضمنتها، وذلك بالطبع باستثناء ما خص اسرائيل من مساعدات وتأييد. واضعف الرئيس ريغان اهتمام الولايات المتحدة بقضية النزاع في الشرق الأوسط، فاستمر الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وإنشاء المستوطنات فيهما والتنكيل بأهلهما العرب واغتصاب أرضهم ومياههم. كما استمر احتلال الجولان السوري وطابا المصرية والسيطرة على جنوب لبنان بواسطة قوة محلية عميلة تابعة لاسرائيل. ومبادرة ريغان التي أعلن المسؤولون الاميركيون مراراً أنها والقرار (٢٤٢) ما زالت حتى الآن القاعدة الأساسية لسياسة أميركا في قضية النزاع العربي - الاسرائيلي، تميزت بأنها لم تنل عناية صاحبها ريغان، وانه لم يُعْنَ ببذل ضغط على اسرائيل لتحقيق ما جاء فيها، وانما اكتفى عموماً بالإصرار على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين الدول العربية واسرائيل، وعلى عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا اعترفت مقدماً باسرائيل وببقاء اسرائيل ومكاسب اسرائيل حسبما جاء في القرار (٢٤٢)، وذلك من دون اعتراف مقابل بالمنظمة أو بحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير من قبل اسرائيل. كما أن حكومة ريغان لم تبذل جهوداً حثيثة لمتابعة

تحقيق ما نصّت عليه اتفاقات كامب ديفيد فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية والجولان. وفي اعتقاد جيمي كارتر، فيما عدا خطاب (مبادرة) ريغان الذي صيغ بشكل جيد ثم نُسي في وقت قصير، فإنه لم تبذل أي جهود حثيثة لإحلال السلام في المنطقة عن طريق معالجة أسباب العداء والقتال الأساسية، وان كانت بعض الجهود قد بذلت للمساعدة في سحب القوات الاسرائيلية من لبنان بصورة مرضية. ويقول كارتر انه لذلك ليس من المستغرب أن شعوب الشرق الأوسط تندد بالولايات المتحدة بقوة. فالولايات المتحدة نشطة في استعمال المدافع والجنود وغير نشطة لدرجة كافية على طاولة المفاوضات. وهي خانعة جداً للاسرائيليين وسخية في بيع الأسلحة لجميع الأطراف وإعطاء التأكيدات الخاصة للقادة ثم نسيانها عندما تنشأ الضغوط التي لا مفر منها... هناك انتقاد واسع الانتشار لواشنطن لأنها غير فعّالة كما أنها جبارة ولكنها رعديدة أكثر مما يجب. ويؤكد كارتر بأن الولايات المتحدة يجب أن تكون وسيطاً منصفاً لا يتحيز، ومثابراً لا يتردد، ومتحمساً وشريكاً للطرفين.

«ولتنجح المفاوضات يجب أن تحظى بالاهتمام الظاهر والمشاركة الكاملة الشخصية للرئيس ووزير خارجيته وان لا تترك المفاوضات لمستوى السفراء»(٣).

وفي محادثة صحفية قال زبيجنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس الأميركي كارتر، أنه يأسف لعدم متابعة المبادرة كلياً تقريباً من قبل إدارة ريغان، وان إلقاء الخطب ليس بديلاً لتطبيق سياسة هادفة، وان الإدارة أظهرت عجزاً تكتيكياً مذهلاً عن دفع عجلة السلام إلى الأمام. وأنه يجب الفصل بين حرب لبنان وقضية الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تسوية القضية الواحدة منهما لا يجب أن تكون شرطاً لتسوية القضية الأخرى، بل يجب فك الارتباط بينهما. وانتقد بريجنسكي قول هنري كيسنجر بأن حرب لبنان خلقت فرصاً ذهبية لأميركا، وقال بأنه لم يفهم أبداً ماذا كانت تلك الفرص الذهبية، وان ذلك قول قصد منه تبرير الغزو الاسرائيلي للبنان، وأن حرب لبنان صرفت الاهتمام عن قضية الضفة والقطاع وكان هذا سبباً مباشراً لبيغن للغزو. أما ويليام كوانت فقال في كتابه **كامب ديفيد**، بأنه في أواسط الثمانينات، بدأت قلّة من الأميركيين تشعر بأن حل قضية فلسطين ممكن أو ضروري.

عهد ريغان كاد أن ينتهي بالخزي والمهانة

طيلة عهده الذي كاد أن ينتهي بالخزي والمهانة، ثابر الرئيس ريغان على إعطاء الأولوية في سياسته لمجابهة الشيوعية و(الخطر) السوفياتي و(الأطماع) السوفياتية. وقد ساعد ذلك على إهمال الحقوق والمصالح الفلسطينية والعربية. ومع أن الاتحاد السوفياتي بمبادئه الشيوعية منافس قوي وخطير يسبب مخاوف حقيقية لأميركا وهيمنتها في الشرق الأوسط وفي العالم، ويشكل تهديداً لأنظمة الدول التي تسمى رأسمالية ديمقراطية حرة، أو التي لا تطبق الأنظمة الاشتراكية أو الشيوعية، فإنه لا يمكننا أن نصدق بأن هذه (المخاوف) كلها حقيقية. فهي كثيراً ما تستخدم كذريعة مصطنعة لتبرير التحيز الأميركي الصارخ لاسرائيل، وإغداق المساعدات السخية عليها، وإنزال الأضرار بالعرب لتمكين اسرائيل ليس من البقاء والعيش فقط وإنما من الاحتفاظ، إضافة إلى ذلك، بمكاسبها العدوانية مرة بعد أخرى. والولايات المتحدة على وجه العموم تقسم العالم الأوروبي والأميركي في نظرتها وسياساتها إلى شرق اشتراكي شيوعي تحاربه، وإلى غرب «حر» أو «ديمقراطي» يحترم حقوق الإنسان. وفي موقفها هذا، تكثر الولايات المتحدة من المغالطة ولا تراعي مصالح الشعوب وحقها وحريتها في تطوير عقائدها وطموحاتها ومصيرها. وكثيراً ما يكفي أن يكون حكام بعض الدول الرجعيين معارضين للشيوعية لتساندهم، وان كانوا طغاة مستبدين مستغلين من أمثال ماركوس الفليبيني، وسيموزا ديكتاتور نيكاراغوا السابق، وحكام فيتنام السابقين وكوريا الجنوبية. والولايات المتحدة وقادتها وخصوصاً هنري كيسنجر، كثيراً ما يصفون الدول العربية بأنها (زبونة) أو (حليفة) أو (عميلة) للسوفيات، والحقيقة هي أن الدول العربية وشعوبها في أغلبيتها الكبيرة تعارض الشيوعية ولا تحالف الاتحاد السوفياتي، ومعظمها أوثق صلة وتحالفاً مع الولايات المتحدة والغرب، وأكثر انفتاحاً وتأثراً بالثقافة الأميركية والغربية، بما في ذلك الكثير من الاعجاب

بالتقاليد والمبادىء الإنسانية التي تميز بها الشعب الأميركي والشعوب الغربية، رغم ما نال العرب من أذى من حكومات أميركا وعدد من حكومات الدول الغربية. ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة تبالغ وتغالط في صراعها السياسي وحربها الإعلامية ضد الشيوعية والسوفيات وتتذرع (بالخطر السوفياتي الشيوعي) لتبرير مواقفها المؤيدة لاسرائيل والمعادية للعرب. والولايات المتحدة زعمت بأن الاتحاد السوفياتي يخلق المشاكل ويسبب عدم الاستقرار ويعرقل مساعي السلام في الشرق الأوسط، ولكن تاريخ النزاع العربي ـ الاسرائيلي بحروبه وأزماته الخطيرة يدل في الواقع على أن الاتحاد السوفياتي أظهر الكثير من ضبط النفس وعدم التهور، وشارك في السعي لتحقيق السلام، وضغط على الدول العربية بالإقناع وأحياناً بالتمنع عن تقديم السلاح المتطور الكافي ليجعلها تختار سياسات ومواقف سلمية فلا تندفع نحو الحرب والقتال. ولم يعرقل الاتحاد السوفياتي مساعي السلام كما أدعى ويدعي بعض المسؤولين الأميركيين. فحتى هنري كيسنجر الذي كان يقارع السوفيات دون هوادة في سياساته، ويستغل المخاوف الأميركية منه وعلاقة بعض الدول العربية به لتغدق أميركا مساعداتها على اسرائيل، قال أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، بأنه من الصحيح أن التقدم في الشرق الأوسط سيكون صعباً إن لم يكن مستحيلاً، سوى في إطار تقبل سوفياتي على الأقل. ولكن هذا التقبل السوفياتي ليس بأي صورة من الصور غير قابل للتحقيق. وقال كذلك بأن السوفيات لم يقدموا مساعدة فعّالة، كما لم يحاولوا عرقلة مجهوداته الفردية من طرف واحد لتحقيق فصل القوات بين مصر واسرائيل وسوريا بعد حرب ١٩٧٣، وانه خلال تلك المفاوضات بقيت الحكومة الأميركية على اتصال بالسوفيات، ولم تجد من الصعب أن تظل على صلة بهم. (تلمان).

في الولايات المتحدة من يعتقد بأن هناك إمكانية لم تختبر بعد أكثر من مجرد السعي بحذر وضغينة لنيل التقبل السوفياتي للمساعي الأميركية لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط عن طريق تعاون سوفياتي أميركي فعّال يجعل في الإمكان تطبيقها عملياً. ورغم أن التعاون السوفياتي ـ الأميركي ممكن إلا أنه جابه معارضة قوية من اسرائيل. ولقد قدمت خلال سنوات التنافس مقترحات لقيام تعاون وثيق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط وضمان تطبيقها. ولكن هذه المقترحات جميعها بما في ذلك ما تضمنه البيان الأميركي ـ السوفياتي المشترك في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، قضى عليها رفض ومعارضة شديدة من اسرائيل وأنصارها في أميركا، مدّعين ومصرّين بأنهم لا يقبلون بحلول «مفروضة» من قبل الدول الكبرى أو غيرها. والولايات المتحدة كانت ترضخ لرفض اسرائيل، وكان من عناصر سياستها الثابتة منع الاتحاد السوفياتي من أن يكون له دور فعّال في مفاوضات أو شؤون الشرق الأوسط. (تلمان). وأعلنت الولايات المتحدة بأنها يمكن أن تضمن تسوية عامة للنزاع فقط عندما تكون هناك تسوية تم التفاوض والاتفاق عليها من قبل الفرقاء بأنفسهم. وحتى البيان السوفياتي ـ الأميركي المشترك الذي سرعان ما عُطل، نصّ على أن الضمانات التي يمكن تقديمها ستقدم «فقط إذا رغب الفرقاء في ذلك»، والولايات المتحدة استخدمت ذريعة رفض اسرائيل للحلول «المفروضة» وعدم رغبتها هي لفرض الحلول لتبرر تقاعسها عن القيام بدور فعّال للضغط على اسرائيل، أو لتقليص مساعداتها لها. وهذا بطبيعة الحال أتاح ويتيح لاسرائيل الحفاظ على سيطرتها واستيلائها على الأراضي العربية المحتلة. وتدخل في هذا المجال المزاعم الأميركية وخصوصاً التي كان يروجها كيسنجر بأنه لا يمكن تحقيق المطالب العربية، لأن ذلك سيبدو وكأنه انتصار للسوفيات واصدقائهم من العرب. وكل هذا يتوافق مع ما تسعى إليه اسرائيل، فهي لا تريد سلاماً عادلاً يجعلها تنسحب من الأراضي العربية، وانما تريد استسلاماً عربياً، فإذا تعذر سحق الإرادة العربية وإرغام العرب على الاستسلام يأساً وقنوطاً أو قهراً، فليستمر الاحتلال الاسرائيلي ولتستمر خلاله سرقة الموارد. وإجلاء الأهل وضم الأرض وخلق حقائق وأوضاع جديدة عليها، حسب التعبير الاسرائيلي، يقلبها إلى أرض اسرائيلية داخل الدولة الاسرائيلية التي ليست لها حدود معروفة والتي تتوسع باستمرار. والولايات المتحدة التي قبلت بأن توصف بـ (الشريك الكامل) في عهد الرئيس كارتر، أصبحت تقف موقفاً أكثر بعداً

عن المشاركة في قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وتشدد على ضرورة المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والعرب، دون أن تقوم بدور فعّال لدفع اسرائيل للقبول بمؤتمر دولي تجري فيه مفاوضات أكثر توازناً بمشاركة وضمانات دولية.

كان الرئيس ريغان، في تنافسه وصراعه ضد الاتحاد السوفياتي الذي سماه (امبراطورية الشر)، ينظر إلى اسرائيل إضافة إلى عطفه الديني عليها كقاعدة في الشرق الأوسط ضد الشيوعية والاتحاد السوفياتي «ومطامعه» في الشرق الأوسط، ولقد أعلن أنه يعتبرها الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة وقدم لها المعونات الاقتصادية والعسكرية الوفيرة. كما زودها بالمعلومات التكنولوجية والمعلومات السرية التي تقوم أقمار أميركا التجسسية بالتقاطها من الجو للمنطقة العربية وأسرارها العسكرية. ويقول تقرير لمجلة الإيكونوميست صدر في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦:

«بأن هناك تذمراً خافتاً ولكنه متزايد في واشنطن بسبب علاقة حكومة ريغان الوثيقة باسرائيل من داخل الإدارة الأميركية ذاتها، ومن صناعيي الأسلحة الأميركيين الذين يجدون صناعة الأسلحة الاسرائيلية التي تساندها اميركا منافسة لهم في الأسواق العالمية».

وقد تساءل مسؤول كبير في أحدى شركات الأسلحة الأميركية الكبيرة شاكياً: «لماذا تساندهم اميركا لينافسونا»[٤]، وأن هذه الشركة وغيرها تضغط على الحكومة الأميركية ضد بعض المبيعات العسكرية واتفاقات لمعونات عسكرية لاسرائيل وتحتج خصوصاً على تمويل مشروع طائرة (لافي) الاسرائيلية الذي بلغ ٥٥٠ مليون دولار، منها ٢٥٠ مليون يمكن استخدامها لمشتروات في اسرائيل وليس في أميركا. واسرائيل تطور هذه الطائرة للتصدير ويمكنها أن تنافس الطائرات الأميركية، وخصوصاً في أسواق أميركا اللاتينية مثل الطائرة الاسرائيلية (كفير) وعربة النقل الحربية الاسرائيلية[٥]. وهناك شكاوى بشأن انتهاك اسرائيل للقوانين الأميركية المتعلقة بالسلاح المتطور وأسراره مثل: القنابل العنقودية وتصفيح المدافع والقطع التي يمكن أن تستعمل للتفجير النووي والكاميرات الاستطلاعية الفائقة الدقة... ونشأت شكاوى كذلك نتيجة لقضية الجاسوس الأميركي بولارد، الذي زود اسرائيل بوثائق أميركية وفيرة تكشف أسرار الدول العربية وقدراتها العسكرية، ولم يعاقب الدبلوماسيان الاسرائيليان اللذان كانا يستخدمان بولارد. واقتصر الأمر على نقلهما من واشنطن، أما ضابط الطيران الاسرائيلي الذي كان متورطاً في التجسس في هذه القضية فقد اكتفى بنقله من قاعدته الجوية في اسرائيل. أما الولايات المتحدة فلم يتضح انها اتخذت إجراءات ملموسة ضد حليفتها وصديقتها التي تجسست عليها دون خجل. وفي كل من سنة ١٩٨٥ و١٩٨٦، حصلت اسرائيل على مساعدات اقتصادية تبلغ قيمتها حوالى ثلاثة بلايين دولار، أي بمعدل (٧٠٠ دولار) لكل اسرائيلي سنوياً، وذلك عدا عن المساعدات من المصادر الخاصة. وكانت هذه المساعدات موضع شكوى في أميركا، وهي تدفع لاسرائيل في أول شهر من السنة المالية فتتمكن اسرائيل من استثمار المبالغ التي لا تحتاج إليها مباشرة. ووجد رجال الصناعات الحربية في الولايات المتحدة الذين شكوا من المساعدات الضخمة لاسرائيل، بأن جورج شولتز مساند ثابت قوي لاسرائيل. وانه ابتعد عن العرب لأنهم لم يقبلوا بمقترحاته للسلام في لبنان. وإضافة إلى أميركا اللاتينية وغيرها، فإن اسرائيل باعت السلاح لإيران التي كانت تشتري السلاح من اسرائيل، دون أن تقصر في شتمها وفي صب اللعنات الصوتية والكتابية عليها، وتعلن عزمها الأكيد على تحرير القدس من براثنها. وفي أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، أغارت الطائرات الاسرائيلية على مقر القيادة الفلسطينية في تونس، وأسفرت الغارة عن مقتل حوالى خمسين وأكثر من مائة جريح من الفلسطينيين والتونسيين المدنيين رجالاً ونساء وأطفالاً ونجا عرفات. وأدعى الاسرائيليون أن الغارة كانت دفاعاً عن النفس وانتقاماً لمقتل ثلاثة اسرائيليين على قارب في لارنكا بقبرص. ولكن منظمة التحرير أعلنت بأنه لم يكن لها علاقة بحادث قبرص. واستنكر الغارة العديد من الدول الغربية والشرقية وفي الأمم المتحدة، واعتبر بعضها اسرائيل دولة ارهابية. أما الرئيس ريغان فقد أدلى بتصريح قال فيه بأن الغارة كانت مشروعة كدفاع عن النفس. واستدعى الرئيس بورقيبة، الصديق الثابت المعتدل لأميركا والغرب، السفير الأميركي بتونس، وطلب منه أن تبدل الولايات المتحدة موقفها ونظرتها إلى الغارة التي وصفها بأنها وحشية، وتشكل انتهاكاً لحرمة الأجواء والأراضي

التونسية. كما استنكر الغارة عدد من الأحزاب والزعماء الاسرائيليين، واعتبر بعضهم أنها تعرقل مساعي السلام. وعندما أدان مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر الغارة الاسرائيلية كعدوان مسلح بأصوات جميع أعضاء المجلس الآخرين، امتنعت أميركا عن التصويت. وذكرت مجلة نيوزويك الأميركية المعروفة (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥)، بأن المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض لاري سبيكس قال، بأن الغارة تبدو «تعبيراً عن الدفاع الذاتي المشروع»، وأن الرئيس أثنى على قدرات استخبارات اسرائيل. وأنه عندما اعترض شولتز وبعض المسؤولين الأميركيين، تراجعت الحكومة الأميركية قليلاً وصرح سبيكس أن الغارة الجوية كانت أمراً مفهوماً، ولكنه أضاف «مثل اعمال العنف هذه لا يمكن قبولها». وقطعت مصر مفاوضات طابا، وشعرت تونس بالمهانة وهي من أقرب أصدقاء أميركا. وتوجهت تظاهرات التونسيين نحو المركز الثقافي الأميركي. ووبخ الرئيس بورقيبة السفير الأميركي بيتر سيباستيان وقال له:

«الولايات المتحدة أصبحت مستعمرة اسرائيلية».

رغم الانتقادات التي وجهت للرئيس ريغان وإدارته بسبب المساعدات والمساندة لاسرائيل، فإن الرئيس ريغان وإدارته لم يبدلا من الموقف الأميركي المنحاز لاسرائيل، والمعادي فعلياً للدول العربية وللفلسطينيين. وريغان مثل غيره من الرؤساء الأميركيين، وعد أن يبقي اسرائيل أقوى من جميع الدول العربية مجتمعة، وكان من الطبيعي أن تتشجع اسرائيل على القيام بمغامرات في عمليات حتى من دون أن تراعي مصالح أميركا أو ردود فعلها، أو أن تخشى عقوبة مؤثرة. ومن أمثال ذلك قصف المفاعل النووي العراقي، وضم القدس الشرقية العربية والتسارع في بناء المستوطنات، والهجمات الواسعة على لبنان وقصف مدنه وقراه بوحشية وقتل سكانه، وذبح الفلسطينيين واللبنانيين في المخيمات. ورغم الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة لاسرائيل، فإن المساعدات الأميركية الضخمة والمساندة الفعّالة لها استمرت. ولم تتوقف أو تتناقض، والتحيز لاسرائيل أصبح وربما بعد الرئيس جونسون أكثر صراحة، إذا استثنينا بعض تصريحات الرئيس كارتر. ففي تصريحات متنوعة للرئيس ريغان ووزير خارجيته جورج شولتز ومسؤولين أميركيين حكوميين، برز هذا التحيز بوضوح. فبالنسبة إلى المستوطنات الاسرائيلية، قال ريغان بأنه لا يعتقد بأن المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة «غير قانونية»، وأن اسرائيل «هي حليفنا الاستراتيجي الوحيد في المنطقة». وفي آب/أغسطس ١٩٨٣، استعملت الولايات المتحدة حق الفيتو لإحباط مشروع قرار في مجلس الأمن نص على أنه «لا صحة قانونية» لسياسات اسرائيل الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، ونص على أنها «تشكل عائقاً رئيسياً وخطيراً» للسلام. وكان اعتراض الولايات المتحدة مبنياً على أن القرار وصف سياسة اسرائيل بأنها لا أساس قانونياً لها، وأن هذا يخالف رأي الولايات المتحدة. وصرح جورج شولتز عبر برنامج ان. بي.سي (قابل الصحافة) في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٣:

«انني اعتقد بأن المبدأ، بأن اليهود لهم الحق في ان يعيشوا في الضفة الغربية، هو للاسرائيليين مبدأ مهم، وانا أوافق على ذلك».

وفي أيار/مايو ١٩٨٧، وقف شولتز في مؤتمر عقدته لجنة اللوبي الصهيوني (أيباك) وهاجم منظمة التحرير بعنف واتهمها بالإرهاب وبعرقلة السلام، وقال:

«إن السوفيات يستخدمون منظمة التحرير الفلسطينية لاعلان مواقف راديكالية ورفضية، وانهم تحالفوا مع أسوأ الارهابيين والمستبعدين في منطقة الشرق الأوسط، ورفضوا إقامة علاقات مقبولة. وإذا ارادوا أن يؤهلوا انفسهم لدخول المؤتمر الدولي فعليهم أن يحققوا تقدماً».

(مجلة الوطن العربي ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧).

واتهمت السيدة جين كيركباتريك، مندوبة أميركا السابقة في الأمم المتحدة، جبهة الرفض العربية والسوفيات بأنهم يصورون اسرائيل بأنها عائق في طريق السلام، وادعت أن العوائق الحقيقية هي منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والسوفيات الذين يعرقلون «الجهود البناءة» التي تبذل للتوصل إلى حل للنزاع. ومن الواضح أن ادعاءات السيدة كيركباتريك هي ادعاءات كاذبة ولا تمثل الحقائق، وهي تتناقض مع الكثير من تعليقات الرئيس كارتر وغيره من المسؤولين والكتّاب الأميركيين بشأن مواقف اسرائيل ومواقف بيغن في كامب ديفيد. وادعاءات كيركباتريك تتناقض مع مجرد وجود أمثال بيغن وشامير

وشارون وليفي في الحكم وغيرهم من المتطرفين، وحتى من يسمون بـ «المعتدلين»، فإن هؤلاء هم الذين لا يريدون سلاماً عادلاً شاملاً، بل يريدون ويسعون لفرض استسلام يغتصب الأرض والحقوق العربية في فلسطين وخارج فلسطين، ويحقق لاسرائيل توسعاً لا تعرف حدوده. ورفض قادة اسرائيل ونسبة كبيرة من شعب اسرائيل للسلام العادل ولإرجاع الأرض والحقوق العربية ليس زعماً عربياً متجنياً، وإنما هو حقيقة أكيدة لا يمكن نكرانها إلا من قِبل المغالطين الكاذبين. ويذكر فريد خوري، استاذ العلوم السياسية في جامعة فيلا نوفا الأميركية، بأن الولايات المتحدة وعدت جلالة الملك الحسين بأن تحصل على تجميد للمستوطنات وعلى انسحاب اسرائيلي من لبنان، على أساس أن ذلك يشجع جلالة الملك الحسين على التعاون فيما يتعلق بمبادرة ريغان. ولكن اميركا حنثت بوعودها ولم تبد رغبة في اتخاذ إجراءات ضد اسرائيل، رغم ازدراء اسرائيل بمصالح أميركا ووجهات نظرها. وهذا بالطبع زاد في فقدان أميركا لصداقيتها[1]. ومناحيم بيغن رفض على الفور مبادرة ريغان رغم ما أغدقته أميركا على اسرائيل من مزايا، ومع ذلك، فإن كيركباتريك لا تخجل أن تتهم العرب بعرقلة السلام. ورغم انتقاد بعض المسؤولين الأميركيين لتصرفات اسرائيل، فإن الكونغرس الأميركي صوت لزيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل عما طلبه الرئيس ريغان للسنة المالية ١٩٨٣.

رغم الزيارات العديدة التي قام بها بعض المسؤولين الأميركيين ومنهم جورج شولتز وريتشارد مورفي إلى الشرق الأوسط، فإن تلك الزيارات لم تمثل جهداً أميركياً حثيثاً للتوصل إلى تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وأعلنت الحكومة الأميركية مراراً بأنها لن تقدم مبادرات جديدة، وأنها تكتفي بأن تحاول تقريب وجهات النظر بين الفرقاء كلما كان ذلك ممكناً. وحتى في هذا المسعى المحدود فلقد بدا بأن الولايات المتحدة تبذل الجهود للضغط على العرب ليقبلوا بالمطالب الاسرائيلية، وللضغط على منظمة التحرير للقبول مقدماً بتنازلات أشهرها قبول القرار (٢٤٢) الذي لم تكن أصلاً طرفاً فيه، وكان أصلاً قد صدر لتسوية الوضع الذي نشأ عن حرب ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، دون أن يقصد منه أن يكون حلاً أو أساساً لتسوية «القضية الفلسطينية»، حسبما أوضح محمود رياض الذي شارك مشاركة حثيثة في المباحثات والمحاورات التي تم من خلالها التوصل إلى صيغة القرار والموافقة عليه في مجلس الأمن. وحتى مبيعات السلاح الأميركي وتقديم المعونات لبعض الدول العربية وخصوصاً لمصر، فإنها لا تمثل سياسة أميركية متوازنة نحو اسرائيل والعرب، لأن القصد الرئيسي منها هو محاولة السيطرة والضغط على تلك الدول لتسير مع أميركا في إطار سياساتها وأهدافها. ولقد قيل إن السياسي الأميركي جيمس ابو رزق أجاب من قال له ـ أن أميركا تعطي اسرائيل من المساعدات والقروض المتنوعة ما قيمته حوالى أربعة آلاف مليون دولار سنوياً، ولكنها في الوقت نفسه تعطي مصر مساعدات وقروضاً تبلغ حوالى ثلاثة آلاف مليون دولار ونصف ـ بأن ما تدفعه أميركا لمصر هو مساعدة أميركية لاسرائيل ولمصلحتها، لأنه الثمن لخروج مصر من الجبهة العربية وللسلام الانفرادي مع اسرائيل ولعزل مصر وخصامها مع العرب. والكثيرون من حكام اسرائيل وأنصار اسرائيل يشجعون الحكومة الأميركية على عدم بذل جهد قوي لتحقيق حل سلمي. ويبدو بأن فشل السياسة الأميركية في لبنان، وعدم تضرر المصالح الأميركية في البلاد العربية، وفقدان البترول العربي للكثير من اهميته، أضعف اهتمام أميركا بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وقيل بأن الحكومة الأميركية ترد على الذين ينتقدون سياستها التي تهدد في رأيهم المصالح الأميركية في الشرق الأوسط بالقول، إن تلك المصالح لم تتضرر وإنما بقيت في سلام وأمان بسبب اعتماد عدد من الدول العربية على المعونات الأميركية، ولاعتماد عدد آخر منها على الحماية الأميركية لأنظمتها الحاكمة من أخطار داخلية ومن دول عربية أخرى ومن اسرائيل، التي ساهمت الولايات المتحدة بقسط وافر في زرعها في قلب المنطقة. وفي عهد الرئيس ريغان بدا أحياناً بأن الإدارة الأميركية لا تؤيد عقد المؤتمر الدولي وتفضل المفاوضات المباشرة الاستفرادية، وأعلنت الحكومة الأميركية في تموز/يوليو ١٩٨٧ بأنها تنظر في اغلاق مكاتب منظمة التحرير في أميركا، كما وأن عدداً من أعضاء الكونغرس يسعون لإقرار قوانين تمنع وجود هذه المكاتب في أميركا[2]. وما زالت الولايات المتحدة

تصرّ على أن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قرار مجلس الأمن (٢٤٢) كشرط لاعتراف أميركا بها، وذلك دون أن تطلب من اسرائيل اعترافاً مقابلاً بمنظمة التحرير. وأعلنت مراراً أن المفاوضات المباشرة هي الطريق الوحيد للتوصل إلى حل للنزاع. وتخلى الرئيس ريغان عملياً عن مبادرته، وأعلن أنه لن يقدم مبادرات أخرى. وتخلت الولايات المتحدة عن دورها كوسيط له من النفوذ لدى أطراف النزاع ما يمكّنه من بذل جهد صادق محايد. وموقف الرئيس ريغان هذا ينسجم مع ما تريده اسرائيل للتقليل من أهمية معالجة القضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وفي مقال للدكتور هشام شرابي نشر بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ في بداية عهد الرئيس ريغان، جاء فيه أن الموقف الاسرائيلي يهدف إلى تثبيت ثلاث نقاط:

«إن الخطر على المصالح الغربية في الشرق الأوسط يتأتى ليس من النزاع العربي ـ الاسرائيلي (القضية الفلسطينية) وانما من مشاكل غير مترابطة معها مثل الحرب العراقية ـ الايرانية. وأن المشكلة الفلسطينية بالتأكيد لا علاقة مباشرة لها بسلامة الخليج، ويجب أن تخفض إلى الخلف في المباحثات السياسية. وان اسرائيل فقط التي هي اقوى حليفة يعتمد عليها الغرب عسكرياً وسياسياً في المنطقة، هي متراس وحصن الدفاع الغربي».

اميركا تمنع السلاح عن الدول العربية الصديقة وتحاول قتل الرئيس القذافي

أظهرت الولايات المتحدة في علاقاتها مع الدول العربية الصديقة لها وبتأثير من الكونغرس، تمنعاً في بيع الأسلحة الأميركية التي تطلبها تلك الدول مثل الأردن والسعودية. ولقد أشار جلالة الملك حسين عدة مرات إلى الصعوبات والتمنع الذي يلاقيه الأردن عند طلب السلاح الضروري للدفاع عن الأردن من أميركا. وفي تصريح لصحيفة نمساوية بمناسبة زيارة الرئيس النمساوي كورت فالدهايم للأردن في أول تموز/يوليو ١٩٨٧، عبر جلالته عن خيبة أمله لأن الولايات المتحدة ترفض تزويد الأردن بالأسلحة الدفاعية التي يطلبها وقال:

«إن الأردن لن يقدم مرة ثانية مثل هذا الطلب. ومع أن الولايات المتحدة كانت لزمن طويل مورد السلاح التقليدي للأردن، فإنها قررت أن تمتنع عن تزويد الأردن بأسلحة يحتاجها للدفاع المشروع. ولذلك قررنا أن لا نقدم أبداً مثل هذا الطلب للولايات المتحدة»[٨].

ولاقت السعودية كذلك، وهي الصديقة المعتدلة المحافظة لأميركا، تمنعاً من أميركا عن بيعها السلاح الذي تحتاجه للدفاع عن نفسها وعن المنطقة العربية في الخليج ضد التهديد الإيراني، رغم أن تقوية السعودية لا يهدد اسرائيل مباشرة على الأقل، ورغم أن تقوية السعودية يمكن أن يوفر على أميركا ضرورة التدخل المباشر، فيما لو قامت إيران بالانتشار العسكري في المنطقة التي تحتاج أميركا وحليفاتها في الغرب واليابان إلى بترولها. وبطبيعة الحال، فإن اسرائيل تعارض تزويد السعودية وغيرها من الدول العربية بالسلاح، وذلك لإبقائها ضعيفة، ولوقاية سلامة اسرائيل، ولإفساد العلاقات بين أميركا وبين الدول العربية. وفي قضية صواريخ (ستنغر) التي امتنعت الولايات المتحدة عن بيع السعودية ما طلبته منها يقول بعض الخبراء، بأن هذه الصواريخ لا تشكل خطراً على اسرائيل خصوصاً وأن الولايات المتحدة أعطت لاسرائيل أجهزة التشويش على أجهزة توجيه هذه الصواريخ. وبالنسبة إلى رفض الولايات المتحدة بيع صواريخ ستنغر للكويت، قيل إن أسباب الرفض كانت غامضة، وإن الصحافة الأميركية نسبت الرفض إلى خوف الرئيس ريغان من معارضة الكونغرس، وإلى رفض الكويت للسفير المرشح للكويت براندون غروف بسبب خدمته السابقة في اسرائيل، وإلى تخوف أميركا من الجالية الفلسطينية الكبيرة في الكويت (قدرت بنسبة ٤٠٪ من عدد السكان)، ومن أن يقوم (ارهابيون) فلسطينيون بالاستيلاء على الصواريخ، أو أن يضغط الفلسطينيون على الكويت لإعطاء الصواريخ لدول عربية مقاتلة في حال وقوع حرب بينها وبين اسرائيل. وأضيفت إلى أسباب الرفض تنديدات الصحافة الكويتية بسياسة أميركا في الشرق الأوسط وعلاقاتها المتحيزة لاسرائيل.

منذ زمن طويل، كانت ليبيا تشكل موقعاً له أهمية لأميركا. فليبيا تقع على طريق المواصلات البحرية التجارية القديمة لأميركا، أمام شواطىء شمال افريقيا وفي البحر الأبيض المتوسط ثم اكتسبت هذه المواصلات أهمية حربية وسياسية بعد حفر قناة السويس، وفي الحرب العالمية الثانية وبعدها أقامت أميركا في ليبيا قاعدة (ويلاس) الضخمة. ثم جاء البترول الليبي القريب من الغرب. وفي تقويم شخصي للرئيس أيزنهاور سجله في مذكراته بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩٥٦ قال:

«إذا كانت العربية السعودية وليبيا صديقتين حميمتين لنا، فإنه لا يمكن لمصر الاستمرار في علاقاتها بالسوفييت، ومن المؤكد ألّا تبقى مصر زعيمة للعالم العربي»[٩].

ومهما يكن هناك من خطأ في تقويم أيزنهاور، فإنه يدل على ما أولاه لليبيا من أهمية، وهو تقدير أيده تقرير أعدته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لأيزنهاور سنة ١٩٥٩ وجاء فيه:

«إذا فقد الغرب تماماً مركزه الاستراتيجي في شمال افريقيا فسيجد أن سيطرته على البحر الأبيض المتوسط مهددة بصورة جدية. يضاف إلى ذلك أن شمال أفريقيا يحيط بالطرق التي قد يتبعها السوفييت في محاولتهم للتغلغل في أفريقيا... وتقوم ليبيا بدور الدولة العازلة بين الشرق الأوسط والمغرب، كما تحمي ولو جزئياً المغرب من زخم القومية العربية الذي ينبعث من القاهرة... وما دامت ليبيا صديقة للغرب، فإن الغرب يستطيع السيطرة على الشاطىء الجنوبي للبحر وعلى جزء من شرق البحر الأبيض المتوسط»[١٠].

ولم تبق ليبيا صديقة لأميركا والغرب، فقد أطاح العقيد معمر القذافي وزملاؤه من الضباط الشبان بالعهد السنوسي، وأعلنوا تأييدهم لعبد الناصر وأجلوا أميركا عن قاعدة ويلاس وحرروا بترول ليبيا من السيطرة الأجنبية وأشتروا السلاح من الاتحاد السوفياتي، فاعتبرتهم أميركا في المعسكر الراديكالي المتطرف. وعندما استولى الخميني على السلطة، أقام العقيد القذافي علاقات حسنة مع إيران الخمينية. وساءت علاقة ليبيا بأميركا، وهاجم الطلاب الليبيون السفارة الأميركية في طرابلس فسحب رجال السفارة منها. وساعدت أميركا تونس عندما تعرضت لمحاولة انقلابية قيل بأن لليبيا علاقة بها.

رغم العداء بين أميركا والقذافي، فإن البيت الأبيض في عهد كارتر وافق على الامتناع عن تحدي القذافي فيما يتعلق بالمناورات الحربية الأميركية في خليج سرت (بخط عرض ٣٢ درجة و٣ دقائق). وتنسب كلوديا رايت هذه المرونة الأميركية قبل عهد ريغان إلى أن وزارة الخارجية كانت تأمل أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط، بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء وبعد فوز كارتر بالرئاسة مرة ثانية، ولذلك كانت لا تريد مشاكل ثنائية مع ليبيا تزيد في تعكير العلاقات الأميركية مع العرب، خصوصاً وأن الرأي اتجه إلى أن (الارهاب) الليبي ينصب على المنشقين الليبيين وليس على دعم ليبيا للفلسطينيين أو لغيرهم من الجماعات التحررية الوطنية. وكان السبب الثاني في المرونة الأميركية هو اعتقاد بعض المسؤولين في إدارة الرئيس كارتر أن مرونة أميركا تجاه القذافي يمكن أن تمنعه من التحالف:

«مع موسكو إلى الدرجة التي قد تخلق وضعاً استراتيجياً جديداً في البحر الأبيض المتوسط، يمكن ان يؤدي إلى قلب توازن القوى القائم هناك»[١١].

وكان يعزز هذا الأمل رأي وكيل وزير الخارجية للشؤون الخارجية ديفيد نيوسم (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) من أن ليبيا مثل غيرها من الدول العربية:

«ترى شر الأمور في السوفييت. وليس للعرب رغبة في ان يدخلوا الدب إلى الكرم»[١٢].

ولكن عندما جاء الرئيس ريغان إلى الرئاسة، اعتبرت الحكومة الأميركية ليبيا هدفاً رئيسياً للحملة الأميركية ضد ما زعم أنه (ارهاب دولي). وكان لا يزال يزعج أميركا تزويد السوفيات لليبيا بالسلاح، وتحركات الرئيس القذافي السياسية في شمال أفريقيا وفي مناطق أخرى من أفريقيا والعالم. واتبعت سياسة التحدي والتشهير والتحرش والقوة العسكرية ضده. وفي خليج سدره الليبي، اصطنعت أميركا أسباب التوتر والصدام مدعية أن ليبيا تبالغ في مدى اتساع مياهها الاقليمية في ذلك الخليج، ولقد أدى ذلك إلى وقوع قتال جوي، أسقطت فيه الطائرات الأميركية التي انطلقت من حاملة الطائرات نيمتز طائرتين ليبيتين. وقيل إن الحراسة عززت على الرئيس ريغان خوفاً من فرق انتقامية ليبية يمكن أن تحاول التسلل إلى أميركا لاغتياله. وذكر أن ريغان لجأ إلى استعمال سيارات عادية في تنقلاته بينما تسير سيارته

الرسمية خالية. وليس من المعروف لنا إذا كان الرئيس الأميركي ذاق ما يشعر به رؤساء وقادة الدول الأخرى، عندما كانوا مهددين بمحاولات ومؤامرات الأجهزة الأميركية السرية وعملائها لاغتيالهم أو القضاء عليهم بصور مختلفة. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، ظهر الرئيس القذافي على شاشة التلفزيون (أ. ب. سي) ونفى أن يكون قد أرسل مجموعات للقيام باغتيالات أو بأعمال تدمير، وأعلن رفضه لمبدأ الاغتيال، واكد أن اميركا هي التي تعتنق ذلك المبدأ، وانها أرسلت من حاول اغتياله ومن حاول تسميم طعامه وغير ذلك من وسائل الاغتيال. وتحدى القذافي الحكومة الأميركية أن تقدم الدليل لإثبات صحة ادعاءاتها. ووجه الخطاب للشعب الأميركي وقال ما معناه:

«انكم ساذجون أو [بلهاء]. إن هذا سخف وكذلك هذه الإدارة [الحكومة] وهذا الرئيس. يتوجب على اميركا أن تتخلص من هذه الادارة [الحكومة] واسقاطها مثلما فعلوا مع نكسون».

وتمسك الرئيس ريغان باتهاماته للقذافي، ووجه إليه انذاراً مدعياً أن لديه الأدلة عن مخططات قد أعدت لاغتيال مسؤولين اميركيين وضرب مؤسسات أميركية[٦٣]، وذكر بوب وودوارد أن تقريراً أصدرته الاستخبارات الأميركية بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، اظهر أن الكثير مما جاء في التقارير والإخباريات عن خطط ومحاولات الرئيس القذافي «الارهابية»، غير صحيحة، وانها كانت تتزايد استناداً إلى ما سبقها وإلى معلومات بُثت للتضليل، وأن الكثير من الإخباريات فبركها الايراني منوشهر غوربانيفار، الذي كانت له علاقات بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية واستخبارات اسرائيل وايران، وبرز اسمه مع اسم عدنان الخاشقجي في فضيحة (ايران غيت) التي شوهت سمعة إدارة الرئيس ريغان وعدداً من رجاله. فقد وجد غوربانيفار في «اخباريات» فرق الاغتيال التي نسبت للقذافي فرصة ليسبب المتاعب لليبيين، وأبقى بمفرده مسألة «فرق الاغتيال» حية وموضع اهتمام لعدة أشهر. ثم وسمته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية رسمياً وبصورة سرية كـ «مفبرك» للإخباريات والمعلومات.

في صراعه العدائي للرئيس القذافي، طلب ريغان من الشركات والرعايا الأميركيين مغادرة ليبيا، وأعلن أن جوازات السفر الأميركية غير صالحة للسفر إليها. وفرض في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٢ حظراً على البترول الليبي وعلى رخص تصدير البضائع إلى ليبيا، باستثناء مواد الطعام والدواء واللوازم الطبية. وسعى ريغان إلى فرض مقاطعة دبلوماسية واقتصادية دولية على ليبيا. وفي ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٢، أرسلت الولايات المتحدة طائرتي أواكس إلى مصر لمراقبة الحدود المصرية والسودانية مع ليبيا، ولتشترك في تنسيق الدعم العسكري الذي قد يرسل من مصر لمساعدة الثوار في ليبيا إذا نفذت مخططات لإشعال ثورة أو انقلاب في ليبيا[٦٤]. وحاولت أميركا أن تلصق تهمة اغتيال السادات بالرئيس القذافي. وفي شباط/فبراير ١٩٨٣، وضعت تقارير عن محاولات ليبية لإسقاط الحكومة السودانية، فأرسلت الولايات المتحدة طائرات أواكس إلى مصر للمراقبة والإنذار المبكر. وقيل إن هذا الإجراء أحرج مصر لأنه أظهرها قريبة جداً من الولايات المتحدة، وكذلك وقفت الولايات المتحدة ضد ليبيا في تشاد، وأرسلت السفينة الحربية أيزنهاور إلى قرب الشواطىء الليبية للضغط والتهديد، وأرسلت أسلحة وعتاداً بملايين الدولارات للجهات التشادية المعادية للرئيس القذافي، وطلبت من فرنسا أن تساند هذه الجهات لكي يستنزف القذافي ويتضعضع فيسقط حكمه. (وودوارد). كانت أميركا واستخباراتها المركزية تعتبر القذافي عدواً. وفي مذكرة «تقدير» سلمت لويليام كيسي رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في اليوم الثالث من استلامه لمنصبه، جاء التحذير بأن انتصار القذافي في تشاد سيخلق تحدياً متنامياً للولايات المتحدة والمصالح الغربية، وأن الأهداف السوفياتية تخدمها سياسات القذافي المعادية للغرب، وأن السوفيات يكسبون مكاسب جسيمة بالعملة الصعبة من مبيعات الأسلحة الوفيرة لليبيا التي قدرت ببليون دولار في السنة. واعترفت «مذكرة التقدير» بأن القذافي ليس «لعبة» في يد السوفيات، ولكن علاقته بالسوفيات كانت حميمة أكثر مما ترتاح إليه اميركا، وهذا يعتبر ذنباً خطيراً في نظر اميركا. ويذكر بوب وودوارد أن القذافي عقد معاهدة تعاون مع الحبشة واليمن الجنوبية، وأن ذلك شكل تجمعاً لثلاث من أشد الدول راديكالية في أفريقيا، وعزل حليفات الولايات المتحدة مصر والسودان بين ليبيا في الغرب والحبشة في الشرق. وأن اليمن

الجنوبية كانت مصدر قلق شديد للسعودية. كما ذكر وودوارد أن القذافي دفع مبلغ مائة وخمسين مليون دولار من أصل ٨٥٥ مليون دولار، وعد بها للحلف الثلاثي الذي تضمنت معاهدته ملاحق عسكرية سرية تنص على قيام قوة على حساب ليبيا تتكون من خمسة آلاف ليبي وخمسة آلاف يمني وخمسين ألف حبشي، ووضع عشرين ألف جندي حبشي في ليبيا. وفي تقرير لمجلة الايكونوميست البريطانية بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، قاوم الرئيس حسني مبارك ضغوطاً أميركية قوية لإنشاء قاعدتين حربيتين أميركيتين في مصر، واحدة قرب الإسكندرية لتراقب وتشرف على ليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، والثانية في (قنا) بين القاهرة وأسوان على منعطف لنهر النيل في أقرب موقع للبحر الأحمر، لخدمة قوة الانتشار السريع الأميركية ولتغطي الشرق الأوسط والخليج والقرن الأفريقي. وضغطت أميركا على مصر لتقبل مساعدة مالية من بنك اسرائيلي معين، ولأن تقبل إرشاد خبراء زراعيين اسرائيليين وذلك بهدف تعزيز الروابط بين البلدين وكجزء من صفقة أوسع. وفي المقابل ستشجع أميركا صندوق النقد الدولي على التجاوب في مفاوضاته مع مصر. ورفض الرئيس مبارك هذه العروض مثلما رفض عندما طلبت أميركا أن تشارك مصر في الغارة الأميركية على ليبيا في نيسان/أبريل.

أميركا تمارس ارهاب وصداقة مع المغرب وتونس وعُمان

إن سجل أميركا حافل بالمؤامرات والجرائم الارهابية والاغتيالات ضد الرئيس القذافي وغيره من قادة الدول، الذين لم تكن أميركا راضية عنهم بسبب سياساتهم التحررية أو «اليسارية». وكتاب القناع لبوب وودوارد الأميركي عن حروب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وغيره، حافل بالكثير مما اقترفته أميركا من مخططات ومؤامرات وجهود إرهابية إجرامية فاشلة وناجحة. وهناك تقارير «موثوق بها» عن خطة لوكالة الاستخبارات الأميركية أعدت في الشهرين الأولين من إدارة ريغان ونظمها ماكس هوغل الذي شغل في ذلك الوقت منصب نائب الرئيس المسؤول عن العمليات. وكانت هذه الخطة تحتوي على مقترحات لنشر الأخبار المضللة والدعاية ضد ليبيا، وللقيام بأعمال تخريبية لمنشآت النفط الليبية، وتقديم المساعدة المادية والعسكرية لمقاتلي حبري في تشاد وللجماعات الليبية المنشقة لـ «اغتيال القذافي بالذات». وفي جملة مملوءة بالتضليل والمقالب مثل التي شنت في السابق ضد عبد الناصر، حاولت الولايات المتحدة أن تربط بين القذافي والبوليساريو والجيش الجمهوري الايرلندي والسوفيات وحركة الباسك في اسبانيا، وسوابو والفلسطينيين (الإرهابيين) وعصابة بادر ماينهوف والفرق الايطالية الحمراء والجيش الياباني الأحمر. وكان في هذه الحملة والاتهامات من الاكاذيب ما لم تصدقه وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ذاتها. وحتى عندما سحب القذافي قواته من تشاد وخفّت حدة التوتر على الحدود المصرية ـ الليبية اخترع الأميركيون:

«حادثة مدّعين أن (سفاحين) ليبيين قد خططوا لاغتيال مكسويل راب سفير الولايات المتحدة في إيطاليا، وهي تهمة نفتها السلطات الايطالية»[١٥].

ووجّه الجنرال هيغ:

«اللوم إلى القذافي بسبب حادثة اطلاق النار على القائم بالأعمال الاميركي في باريس، في حين بدا من الشواهد انه كان للحادثة دوافع شخصية ولم تكن اعتداء سياسياً»[١٦].

وتقول كلوديا رايت بأن الأمر الذي جعل المواجهة مع ليبيا إحدى قواعد سياسة ريغان:

«لم يكن بسبب ان أياً في البيت الأبيض كان يصدق بالضرورة ما كان يقال عن القذافي رسمياً، بل لانه نشأ اقتناع جماعي غير مألوف عند الفرقاء بأن سياسة من هذا النوع تظهر الرئيس (ريغان) قوياً وذلك على حساب زعيم عربي (القذافي) ضعيف ومقسم. وكانت واشنطن تستطيع أن تعامل القذافي بوقاحة، وهو الأمر الذي كان قد راودها بالنسبة إلى عبد الناصر، وذلك لان القذافي لم يكن في حجم الزعيم المصري، ولأن العالم العربي والاتحاد السوفييتي لم يكونا ملتزمين بالدفاع عن القذافي بقوة»[١٧].

وفي نيسان/أبريل ١٩٨٦، قصفت طائرات الولايات المتحدة طرابلس وبنغازي بالقنابل، متذرعة بتفجير وقع في مرقص ليلي في برلين الغربية يؤمه الأميركيون دون أن يكون هناك دليل صادق أكيد على

تورط ليبيا في ذلك التفجير. وهناك ما يشير إلى أن أحد أهداف الغارة الأميركية على طرابلس كان قتل الرئيس القذافي. ولكن الطائرات الأميركية رغم أجهزتها المتطورة لم تحسن الإصابة بالدقة المرجوة، فقتلت احدى كريمات القذافي بـ (التبني)، وحوالى مائة شخص حسب التقارير الصحفية، وأصابت السفارة الفرنسية[١٨]. وانه بغض النظر عن سياسات الرئيس القذافي واختلاف الآراء بدوافعها ومبرراتها، فإن الضربة الجوية الأميركية كانت عملاً إجرامياً إرهابياً، ارتكبته دولة عظمى تدّعي انها ديمقراطية تحترم القانون الدولي والمبادىء الإنسانية وتندد بالإرهاب وتحاربه. وفي لغة صحافتها وتلفزيوناتها ورئيسها ريغان ووزيرها جورج شولتز تصف الرئيس القذافي بأنه «كلب الشرق الأوسط المجنون»، وان عرفات «أب الارهاب الحديث». ولم يخجل ريغان أن يدّعي بأن الغارة على ليبيا كانت دفاعاً عن النفس. وعندما اختطفت طائرة (خطوط عبر العالم) الأميركية توجّه بويندكستر (نائب ماكفرلين) إلى مصر لعرض خطة (الوردة) لضرب ليبيا على الرئيس حسني مبارك، وكانت الخطة تتضمن قتل القذافي، وقال ريغان انه إذا تم قتل القذافي فإنه شخصياً يتحمل الضغوط. ولكن الرئيس المصري قاطع بويندكستر قائلاً:

«انظر ايها الأدميرال. عندما نقرر أن نهاجم ليبيا سيكون القرار قرارنا ووفقاً لجدولنا الزمني»[١٩].

وخلال حادث اختطاف السفينة الايطالية (اشيلي لورو)، تم رصد اتصالات الرئيس مبارك من قِبل أميركا وانه قال لوزير خارجيته: إن جورج شولتز كان مجنوناً ليفكر ان مصر يمكن أن تسلم إلى الولايات المتحدة (خاطفي الطائرة) كما طلبت الأخيرة. فمصر دولة عربية ولا يمكننا أن تدير ظهرها لأشقائها من منظمة التحرير الفلسطينية»[٢٠].

واكتشف الرئيس مبارك جهاز تنصت ملصق بهاتفه. ولكن وكالة الأمن القومي الأميركية كانت لديها وسائل وأساليب أكثر تطوراً، فواصلت التنصت عليه ورصد اتصالاته. (وودوارد). وحتى في أيام الرئيس إيزنهاور عرضت خطة لإسقاط عبد الناصر تقوم بها إحدى (الوكالات) الأميركية، فلم يوافق ايزنهاور على:

«فكرة اغتيال عبد الناصر على أساس أن عملاً من هذا النوع في الجو المتوتر الحالي في الشرق الأوسط سوف يؤدي إلى الهاب المشاعر في المنطقة، ومن راي الرئيس تأجيل ذلك حتى يحدث في جو لا يكون فيه الاهتمام العالمي مركزاً على هذه البقعة من العالم[٢١]».

وفي كتابه **لمصر لا لعبد الناصر**[٢٢]، يذكر هيكل ما نشره أحد مراسلي وكالة (الاسوشييتدبرس) من أن جون ماركس، الذي عمل في سكرتارية «اللجنة الخاصة للتنسيق المشترك» بين وزارة الخارجية الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية ثم انتقل إلى خدمة الاستخبارات، اعلن إن:

«وكالة المخابرات المركزية الأميركية حاولت ثلاث مرات في أواخر الخمسينات اغتيال جمال عبد الناصر، وقد رتبت ثلاث فرق لم تنجح وقبض على بعضها «كما ان الثالثة وهي مكونة من عرب في خدمة المخابرات الاميركية لم تبلغ عما حدث لها بعد أن وصلت فعلاً إلى مصر».

هناك ممن لا يؤيدون القذافي من يرى في الكثير من التهم والادعاءات والمزاعم الأميركية ضده نفاقاً وتسلطاً وافتراء، وان الرؤساء والحكومات الأميركية يختلفون كثيراً عن صورة الشعب الأميركي الذي يتصف تاريخه بالنضال من أجل الحرية والمبادىء الإنسانية، وقسط كبير من المساواة بين الألوان والأجناس والطوائف، وأن هؤلاء الرؤساء وحكوماتهم ساندوا عدداً كبيراً من أنظمة الحكم الاستبدادية التي تمارس الإرهاب الإجرامي ضد فئات من مواطنيها في أميركا اللاتينية وأنحاء أخرى من العالم. وان الرئيس ريغان اصطنع أوهى المعاذير ليخلق المجابهات مع ليبيا ليبرر استخدام قوة الانتشار السريع (القيادة المركزية)، التي كانت مهمتها الأولى في الشرق الأوسط، وكذلك لتأييد قوات الكونترا التي زعم أنها ثورة مضادة في نيكاراغوا، ولتعزيز الشعور المغالي بالوطنية الذي يحتاجه الرئيس ريغان لتأييد سياساته القائمة على القوة والتهديد بها، وعلى التهويل بـ (المخاطر) و(النوايا الخبيثة) التي تدفع (امبراطورية الشر) السوفياتية (حسب تسميته) لأن تحاول القضاء على الولايات المتحدة وعلى المبادىء التي تمثلها وترعاها وعلى (الديمقراطيات) في العالم الحر. وفي إطار هذه السياسات، كان من الضروري مهاجمة (وكلاء امبراطورية الشر) ومنهم ليبيا معمر القذافي، وخصوصاً في حقبة انتشر فيها التحيز ضد العرب والكراهية لهم بسبب إلصاق تهمة الإرهاب بهم. ويقول هؤلاء المنتقدون للولايات المتحدة أنها في

تشهيرها بالقذافي ووصمه بالإرهاب، تبدو وكأنها تتجاهل أن اميركا الدولة ببعض رؤسائها وأجهزتها السرية، وأشهرها وكالة الاستخبارات المركزية، وكذلك بعض رجال مجلس الأمن القومي الأميركي في عهد ريغان، مارست وتمارس الإرهاب الدولي واستخدام القوة العسكرية الرسمية والخفية، وتتدخل لإسقاط أنظمة حكم في انحاء العالم الواسع بما في ذلك محاولات اغتيال، مثلما حاولت في عملية خليج الخنازير لاسقاط كاسترو في كوبا، وتنظم حملات من «المعلومات المضللة» الخادعة الكاذبة، وكان منها ما اشتهر ضد الرئيس القذافي بالذات. وكانت هناك عملية التفجير الكبير في بيروت (١٩٨٥) التي استهدفت اغتيال الشيخ محمد حسين فضل الله، الذي اعتبر مسؤولاً عن تفجير بعض المرافق الأميركية في بيروت. ومع أن الشيخ فضل الله لم يصب، فإن عدداً كبيراً من اللبنانيين الأبرياء قتلوا. وحسبما نقلت مجلة (تايم) الأميركية الشهيرة عن كتاب بوب وودوارد **القناع**، فإن دولة عربية عرضت على الشيخ فضل الله بعد فشل المحاولة «رشوة» قدرها مليونا دولار ليوقف هجماته الإرهابية، فقبل المبلغ وتوقفت الهجمات. وتضيف مجلة (تايم) (١٢ تشرين/أكتوبر ١٩٨٧)، بأن وكالة صحافة الدولة العربية ومكتب الشيخ فضل الله زعيم حزب الله نفيا ما جاء في رواية وودوارد عن العملية، كما نفى الرئيس ريغان أن يكون قد وقع أي شيء يصادق على الاغتيال. وبالفعل، فإن وودوارد يدعي في كتابه عن **حروب CIA ١٩٨١ ـ ١٩٨٧**، أن أميركا تعاونت مع «دولة عربية»، وأن هذه الدولة استخدمت رجلاً انكليزياً كان يعمل سابقاً في وحدة (كوماندو) مختارة، فقام بتنظيم العملية مع مأجورين متفرقين، وضعوا السيارة المليئة بالمتفجرات على بعد خمسين ياردة من بيت الشيخ فضل الله في بيروت بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٨٥، وأدى انفجار السيارة إلى قتل ثمانين شخصاً وجرح مائتي شخص، كما سبّب الخراب والحرائق وتهديم عدة عمارات. ولم يصب الشيخ فضل الله بأذى. وعلق أتباعه يافطة ضخمة كتب عليها «صنع في الولايات المتحدة» على احدى العمارات التي تهدمت. وادعى وودوارد أن «الدولة العربية» دلت الشيخ فضل الله على بعض مأجوريها لإسناد تهمة تنفيذ العملية إليهم، وانها عرضت على الشيخ مليوني دولار في مقابل إنذارها مسبقاً وفي وقت مبكر عن الهجمات الارهابية التي تدبر ضد مرافقها والمرافق الأميركية. وأن الشيخ فضل الله قبل العرض، ولكنه طلب أن يكون الدفع بالطعام والدواء ونفقات التعليم لبعض جماعته فذلك يرفع من مكانته بين أتباعه. وأن «الدولة العربية» وافقت على طلبه، ولم تعد هناك هجمات مؤيدة من الشيخ فضل الله ضد الأميركيين.

لم يتورع الرئيس جونسون عن أن يخدع شعبه ويختلق المزاعم ليورط أميركا في دخول حرب فيتنام. وكان الكثير من الممارسات الأميركية موضع تنديد شديد في الولايات المتحدة وخصوصاً بالنسبة إلى الجرائم والتجاوزات التي كانت ترتكبها وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، مما أدى إلى فرض تقليص في جهازها وصلاحياتها في الحقبة الأخيرة. ومن الذين نددوا بشدة بالتصرفات والسياسات الأميركية «الخالية من مضمون أخلاقي» الرئيس السابق جيمي كارتر قبل وبعد رئاسته، كما أنه انتقد الرئيس ريغان بسبب لجوئه إلى استعمال القوة بدلاً من الدبلوماسية في المجالات الدولية. وحسبما تعدد كلوديا رايت، فإن:

> «الولايات المتحدة كانت منهمكة في نزاع مسلح تقريباً باستمرار منذ ١٩٤٥. ففضلاً عن الحرب الكورية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) وحرب فيتنام (١٩٦٤ ـ ١٩٧٣)، نجد أن الرئيس بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة قد أصدر أمره ٢١٥ مرة حتى آخر سنة ١٩٧٥ باستعمال القوة العسكرية ضد أرض أجنبية أو مصالح أجنبية أو في عرض البحار. وثمة أمر معروف بصورة واسعة هو أن الرؤساء قد سمحوا أو بادروا أيضاً إلى القيام بحملات سرية من دون أن تستعمل فيها قوة عسكرية، وذلك لعزل وزعزعة الأنظمة التي لم تكن صديقة (تشيلي وكوبا وجامايكا ونيكاراغوا وفيتنام منذ سنة ١٩٧٤، وكمبوديا وانغولا واوغندا وموزامبيق وايران وتركيا وقبرص واليونان والهند والباكستان»[٢٣].

ويشير محمد حسنين هيكل في كتابه **لمصر لا لعبد الناصر**، إلى تقرير لجنة التحقيق الخاصة التي أشرف عليها السناتور تشرش، التي عهد إليها بالتحقيق في تجاوزات وجرائم وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، التي كان الزعيم الهندي الشهير جواهر لال نهرو يشير إليها بأنها «القوة الشريرة الملعونة في

زماننا المعاصر». ويذكر هيكل أن تحقيقات اللجنة وملفات الوكالة التي فتحت، كشفت عن مخططات الوكالة وممارساتها الاجرامية:

«ضد زعماء الثورة الوطنية المعادية للاستعمار وقيادات التقدم في العالم الثالث عموماً»(٢٤).

وقال هيكل:

«حاولت هذه الوكالة ونجحت في الاغتيال المادي ـ بالقتل ـ بالنسبة «لاللندي» في تشيلي و«لومومبا» في الكونجو. وحاولت هذه الوكالة ولم تنجح في الاغتيال المادي ـ بالقتل ـ بالنسبة «لكاسترو» في كوبا ومكاريوس في قبرص... وحاولت هذه الوكالة ونجحت في الاغتيال المعنوي ـ بالتشويه ـ بالنسبة لسوكارنو في أندونيسيا ونكروما في غانا. وحاولت ولم تنجح في الاغتيال المعنوي ـ بالتشويه ـ بالنسبة لشواين لاي في الصين وانديرا غاندي في الهند... ان ما نشهده «الآن» [حملة تشوية سمعة عبد الناصر في عهد السادات] هو محاولة في الاغتيال المعنوي لجمال عبد الناصر بعد محاولات متكررة ـ لم تنجح ـ في اغتياله مادياً بالقتل منذ ظهوره وبروزه على مسرح السياسة العربية والعالمية، كواحد من أكبر زعماء حركة الثورة الوطنية»(٢٥).

ويضيف هيكل بأن وكالة الاستخبارات المركزية أنشأت قسماً خاصاً للتشويه الإخباري ضد من يعارض أميركا وسياساتها في العالم، وانها أسست:

«وكالات انباء وصور «نشطت وراء جمع الأخبار بطريقة عادية، ولكنها التوت قليلاً بالنشر بما يكفل إعطاء انطباعات معينة تريدها الوكالة»(٢٦).

وانشأت الوكالة دوراً صحفية عديدة في العالم بتمويل من مصادر الوكالة لتنشر ما يتفق مع ما تريده الوكالة ومع توجيهاتها. وحقق ربط مصالح هذه الصحف بالوكالة تكييف اتجاهات الصحف لتخدم أهداف وغايات الوكالة، وذلك حسبما جاء في التقرير الرسمي:

«الذي أذيع من واشنطن عن تحقيقات لجنة السناتور تشرش في نشاط وجرائم وكالة المخابرات المركزية الأميركية. وكانت جريدة نيويورك تيمس بين الوسائل الصحفية التي نقلت كثيراً من تفاصيله»(٢٧).

على الرغم من القيود التي فرضها الكونغرس الأميركي، ليكبح جماح تورط الرئيس الأميركي في العمليات العسكرية والخفية منذ سنة ١٩٧٣، فإنه يبدو بأن التحركات والمداخلات الأميركية في العالم العربي وجواره قد ازدادت. ولقد شمل ذلك:

«اليمن الشمالي سنة ١٩٧٩، وتونس والعربية السعودية وعمان ومصر وتشاد سنة ١٩٨٠، وليبيا ومصر والسودان سنة ١٩٨١، وتدخل أميركي غير مباشر في الانقلاب العسكري سنة ١٩٨٠ في تركيا، وفي محاولة فرنسية لاغتيال القذافي سنة ١٩٨٠. وفي هجوم اسرائيل على لبنان والعراق سنة ١٩٨١ ـ (و) هي أمور معترف بها ـ وقد ادخلت أسلحة مالية لم تكن قد استعملت قبلاً إلا في أوقات الحروب: تجميد الموجودات الايرانية في تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٧٩، وتجميد بعض الموجودات الكويتية في تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٨١»(٢٨).

عندما استولت الكويت على شركة سانتافي كوربوريشن الدولية. وحسبما يذكر بوب وودوارد في كتابه **القناع** عن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، فإن سلطات اليمن الجنوبي ألقت القبض في أواخر آذار/مارس ١٩٨٢ على فريق من ثلاثة عشر يمنياً أرسلته وكالة الاستخبارات المركزية للقيام بعملية تخريبية في اليمن. وكانت هذه العملية من العمليات القليلة التي تمت الموافقة عليها في عهد الرئيس كارتر. ورغم أنه كان من المفروض أن لا يعرف أعضاء هذا الفريق أن وكالة الاستخبارات المركزية هي الموجهة لهم، فإنهم عرفوا واعترفوا بأن هذه الوكالة هي التي دربتهم وأرسلتهم للقيام بنسف مرافق البترول في اليمن. ونتيجة لفشل هذه العملية الإرهابية، تم إرجاع فريق تخريبي آخر كان قد أدخل إلى اليمن الجنوبية، و«انهيت» العملية التي أدعى وودوارد أنها نظمت بالتعاون مع «استخبارات دولة عربية أخرى». وفي عددها بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٧، نشرت مجلة (تايم) الأميركية الشهيرة تحقيقاً صحفياً طويلاً جمعته من أحاديث صحفية مع العسكريين والاستخبارات ورجال الإدارة الأميركية والكونغرس، عرضت فيه ما توصلت إليه من معلومات عن تشكيل «الجيش السري» الأميركي الخفي، الذي بدأت قصته سنة ١٩٧٩ بوحداته المختلفة وأسمائها «الحركية» الغريبة مثل: «الثمرة الصفراء» و«القوة الخاصة. ١٦» و«رذاذ البحر»، واسلحتها التي طورت خصيصاً لها مع أجهزة مواصلات لاسلكية

متطورة. وعدّد تقرير مجلة تايم بعض العمليات التي قامت بها، أو حاولت القيام بها وحدات هذا الجيش السري في ايران ونيكاراغوا والسلفادور. وذكر المحاولة الفاشلة للحصول على الدبابة السوفياتية (ت ـ ٧٢) الممتازة من العراق، مقابل تزويده بأسلحة مدفعية ذاتية الحركة. وكذلك تورط وحدة «عملية الاستخبارات المساندة» في خطة غير مصرح بها من السلطات الرسمية لغزوة داخل (لاوس) سنة ١٩٨١، للعثور على أميركيين يعتقد أنهم مفقودون في حرب فيتنام. ورغم الانتقادات والاختلافات الرسمية بشأن وحدات هذا الجيش الأميركي السري والاختلاسات التي قام بها بعض رجال وحداته، فإنه حصل على ملايين الدولارات من المخصصات التي وافق عليها الكونغرس للأعمال الخفية في عهد ريغان.

كانت الولايات المتحدة على علاقة طيبة بالمغرب وتونس الصديقتين (المعتدلتين)، وهي تساندهما ضد تحركات الرئيس القذافي في شمال افريقيا. أما بالنسبة إلى الجزائر فإن الولايات المتحدة لم تكن مرتاحة على وجه العموم لمواقف الجزائر في المجال الدولي. فعندما أيدت الجزائر الاتحاد السوفياتي في أزمة الصواريخ في كوبا، توترت العلاقات بينها وبين أميركا التي كانت قد أيدت استقلال الجزائر من الاحتلال الفرنسي في عهد الرئيس كنيدي. ولكن العلاقات تحسنت عندما رفضت الجزائر إعطاء حق استخدام القواعد الجزائرية للاتحاد السوفياتي، وظهر بأن الجزائر غير منحازة. وفي بادىء الأمر، كانت إدارة ريغان تنظر إلى الجزائر كمشجع للإرهاب، وكدولة متطرفة رافضة للتسوية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وبعد أيام من نجاح مساعي الجزائر في الإفراج عن الرهائن الأميركيين في طهران، أعلنت إدارة ريغان عن صفقة أسلحة جديدة للمغرب، فأصدرت الجزائر تحذيراً من زيادة التدخل الأميركي في المنطقة.

بعد أن تقلص نفوذ بريطانيا في الخليج العربي، زاد اهتمام الولايات المتحدة بعُمان وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، ثم عيّن سفير أميركي مقيم في مسقط في تموز/يوليو ١٩٧٤. وكانت القنصلية الأميركية في مسقط قد أغلقت سنة ١٩١٥ لقلة الحاجة إليها، كما كانت الولايات المتحدة قد استعملت مطارات عُمان خلال الحرب العالمية الثانية. وعمل (فيلق السلام) الأميركي في عُمان من سنة ١٩٧٠. ومع تزايد اهتمام الولايات المتحدة، جاءت مساعداتها الحربية والاقتصادية خلال الثمانينات بملايين الدولارات. وشكلت اللجنة الأميركية ـ العُمانية المشتركة بتمويل مشترك، لتعنى بمصادر المياه للري الزراعي وصناعة صيد السمك وتعليم الطلاب العُمانيين في الولايات المتحدة والمدارس المهنية في عُمان، وتسهيل التبادل التجاري والفني، وقام سلطان عُمان بزيارتين لأميركا. كما قام مسؤولون أميركيون منهم الرئيس السابق جيرالد فورد بزيارات، تجولوا خلالها في عُمان وأكملوا ترتيبات للتعاون الحربي الأميركي العُماني. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٠ عقدت اتفاقية بين البلدين تقدم عُمان بموجبها تسهيلات عسكرية لأميركا. وفي عهد ريغان، زار السلطان قابوس الولايات المتحدة للمرة الثانية في نيسان/أبريل ١٩٨٣، وفي خطاب القاه خلال هذه الزيارة، أعلن أن بلاده تقف إلى جانب (العالم الحر) وقال:

«نحن لا نقع تحت الأوهام. اننا نعي بأن الموقف الجغرافي السياسي المهم الذي نحتله على فم الخليج، والوضع غير المستقر القائم في المنطقة يجعل من المتحتم ان نطور بلدنا ودفاعاتها لأقصى قدرتنا. هذا ما نفعله وسنستمر في عمله. اننا لا نتوقع ان يتحمل الآخرون هذه الاحمال عنا. اننا نحارب معاركنا ولكننا نقدر بأنه في وضع العالم الحالي لا يستطيع أي بلد ان يتصرف منعزلاً عن غيره، وأن جهداً متناسقاً يجب أن يبذل من العالم الحر إذا كانت الحرية نفسها لن تخمد. نحن لذلك نتطلع إلى اصدقائنا ليساعدونا، كما نعرض مساعدتنا عليهم في التجارب الصعبة والمخاطر التي تجابهنا معاً. وهذا ايها الرئيس ريغان هو السبب في ترحيبي بصورة خاصة بهذه الفرصة، لأشيد بالتقديمات الغالية التي قدمتها الولايات المتحدة وتستمر في تقديمها لتطوير عُمان ومصالحها»[٢٩].

وبطبيعة الحال، فإن عُمان بلد تهتم به الولايات المتحدة لموقعه على مدخل الخليج. وبعد سقوط الشاه وقيام الخميني على السلطة في ايران، لم تعد الولايات المتحدة تستطيع أن تعتمد على ايران كما لا تستطيع الاعتماد بدرجة وافية على السعودية لأن قوتها العسكرية ليست كافية. والولايات المتحدة تعنى

كثيراً بحماية الخليج لمصلحتها ومصلحة حليفاتها الغربيات واليابان وضد السوفيات. وكان ذلك سبباً مهما لتكوين (قوة الانتشار السريع) سنة ١٩٨٠، وتزويد عُمان بالأسلحة ومساعدتها على إخماد ثورة ظفار اليسارية، وتشجيع شاه ايران على أرسال قوات ايرانية لمساعدة السلطان قابوس. كما تضمن ترتيبات لتخزين مواد حربية في دول الشرق الأوسط إما رسمياً أو بموافقات ضمنية لتكون جاهزة في المنطقة عند الحاجة الطارئة، وكذلك تأمين مرافق وتسهيلات لاستعمال القوات الأميركية عند الضرورة. ومن ناحيته أيد السلطان قابوس اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية، وأيد السادات رغم مقاطعة كل الدول العربية الأخرى تقريباً لمصر.

الاعتدال العربي، مشروع فهد للسلام وقرارات مؤتمر قمة فاس

في عهد الرئيس ريغان المساند لاسرائيل والمتقاعس عن بذل جهود مؤثرة للتوصل إلى حل عادل للنزاع العربي - الاسرائيلي، أظهرت الدول العربية وحتى منظمة التحرير الثورية اعتدالاً لم تقابله اسرائيل أو أميركا بصورة إيجابية تدل على رغبة حقيقية في التوصل إلى حل غير استسلامي. وهذا الموقف المعتدل للعرب يشهد به الرئيس السابق جيمي كارتر في كتابه دم إبراهيم، حيث قال بأن معظم جيران اسرائيل العرب قبلوا بوجود اسرائيل الدائم كحقيقة لا جدال فيها، ولم يعودوا يطلبون تصفيتها رغم أنه ما زالت هناك بقايا من هذا الشعور. وقال كارتر كذلك بالنسبة إلى احتمالات المستقبل انه حتى أولئك السوريين والاسرائيليين والفلسطينيين الذين لا يثق بهم خصومهم أبداً يريدون أن تنجح جهود السلام، وانه ربما كانت المطالب من جميع الجهات خشنة وقاسية، ولكن هناك مناطق اتفاق واضحة يمكن أن تشكل أساساً للتقدم، وان المباحثات الخاصة مع القادة العرب تدعو إلى التفاؤل. ولم يجد كارتر من الدول العربية من هي واقعة في الحظيرة السوفياتية كلياً «سوى اليمن الجنوبي». وذكر أن اليمن الشمالي وقع معاهدة صداقة وتعاون مع موسكو في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤.

وفي الجانب العربي قال الملك خالد بن عبد العزيز للسناتور هوارد بيكر سنة ١٩٧٥، بأن العرب تعلموا أن يكونوا معتدلين ومعقولين، وذهبت أيام حقبة ناصر عندما هدد العرب بإفناء الاسرائيليين. (تلمان). وقال (الأمير) فهد (في سنة ١٩٨٠) لرئيسة شركة (الواشنطن بوست)، انه إذا أعلنت اسرائيل نيتها الصادقة في الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧، فإن السعودية ستبذل أقصى جهدها لتجعل العرب يتعاونون ويعملون لتحقيق تسوية كاملة. (تلمان). وفي آب/أغسطس ١٩٨١ عرض (ولي العهد الأمير) فهد مشروعاً للسلام يدعو إلى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية، وإلى إزالة المستوطنات من هذه الأراضي، وتأمين حرية العبادة لجميع الأديان في القدس، والاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وإلى إقامة إدارة انتقالية للأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، والاعتراف بحق كل دول المنطقة في العيش بسلام، وان تقدم الأمم المتحدة أو عدد من أعضائها ضمانة للتسوية. وعارضت اسرائيل مشروع (الأمير) فهد وأدعت أنه لا يعترف بحق اسرائيل في العيش بسلام. ورغم أن أميركا فسرت عبارة «حق كل دول المنطقة في العيش بسلام» بأنها تشمل اسرائيل، فإنها لم تساند المشروع بقوة ولم تضغط بصورة فعّالة على اسرائيل لقبوله. وفي مؤتمر القمة العربي بفاس في المغرب في ٦ - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، الذي حضرته منظمة التحرير الفلسطينية، صدرت قرارات وصفها هارولد سوندرز بأنها تختلف عن «لاءات» مؤتمر الخرطوم الشهيرة: لا اعتراف - لا تفاوض - لا سلام مع اسرائيل. وتضمنت هذه القرارات المبادىء التالية:

١ - انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها إلى خطوط سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢ - إزالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد سنة ١٩٦٧.

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة

التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ - تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة شهور.

٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ - يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ - يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

وكانت هناك قرارات أخرى تدين الاعتداء الاسرائيلي على لبنان وعلى الشعب الفلسطيني، وتدعم لبنان وقراري مجلس الأمن (٥٠٨) و(٥٠٩) الداعيين لانسحاب اسرائيل من لبنان. وأعلن المؤتمر كذلك تقديره لمبادرة العراق الإيجابية بسحب قواته إلى الحدود الدولية مع ايران، والتزامه بالدفاع عن كامل الأراضي العربية، واعتبار الاعتداء على أي قطر عربي هو اعتداء على البلاد العربية جميعها. وقرر المؤتمر تشكيل لجنة من عدة دول عربية للاتصال بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، لمتابعة قرارات المؤتمر المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، وللتعرف على مواقفها وموقف الولايات المتحدة الأميركية.

بالنسبة إلى قرارات فاس، قال هارولد سوندرز بأن العرب أعلنوا بوضوح أن ضمان الأمن يشمل أمن اسرائيل... لم يعد العرب بما في ذلك سوريا ينكرون وجود اسرائيل أو التعامل على أساس انها غير موجودة ـ وان كان ذلك بحد ذاته لا يعني اعترافاً بحقها في جزء من فلسطين ـ أصبح العرب يقبلون بتسوية على أساس وجود دولتين فلسطينية واسرائيلية. (الحيطان الأخرى). وقال الرئيس السابق جيمي كارتر بأنه رغم أن العبارات التي صيغت بها قرارات فاس كانت في أعين الغرب «عامة» ويصعب تفسيرها، فإن السعوديين يجدون فرقاً بسيطاً بينها وبين مبادرة ريغان التي جاءت قبلها بأسبوع فقط. وأعلن الأمير سلطان بأنه يعتقد بأنه لا توجد دولة عربية واحدة ترغب في الدخول في حرب مباشرة مع اسرائيل، وأن العرب أعلنوا رأيهم في قمة فاس وأنهم يريدون الآن ويرغبون في السلام القائم على الحق والعدل، وأن باب السلام ما زال مفتوحاً والعمل في هذا الاتجاه ما زال مستمراً. (دم إبراهيم). وأضاف كارتر بأن الأميركيين وكثيرين غيرهم يتوقعون «أكثر مما ينبغي» من السعوديين، ويعجزون عن إدراك انه رغم ثروتهم وهيبتهم فإنهم لا يملكون نفوذاً كبيراً في الشرق الأوسط، وانه يعرف أنه في عدة مناسبات توقع الأميركيون بأن يقوم أصدقاء أميركا السعوديين بـ «تسليم» بعض العرب الآخرين إلى جانب أميركا، أو على الأقل أن يكونوا هم أنفسهم قادة جسورين في وجه المسائل الخطيرة. وأن الاميركيين توقعوا منهم أن يخففوا من تنديد العرب بالسادات بعد مبادرته السلمية، وأن يساندوا بقوة اتفاقات كامب ديفيد، وأن يقنعوا الأردن والفلسطينيين بالانضمام إلى مباحثات السلام.. وإقناع سوريا بأن تقبل شروط اتفاقية الانسحاب بين اسرائيل ولبنان. وقال كارتر إن الأميركيين كثيراً ما يشعرون بخيبة الأمل وأحياناً بشيء من الغضب عندما لا تتحقق توقعاتهم. وبأن السعوديين حذرون بسبب وضعهم الخاص لأنهم سكان قليلون وقوة عسكرية غير كبيرة. وهم محاطون بجيران يمكن أن يكونوا خطرين ولا يستطيع السعوديون اغضابهم إلى حد كبير. وقيادة السعوديين قائمة على التوفيق والتوافق بين قادة مستقلين سريعي التأثر والتقلب في عالم عربي شديد الانقسام.

منظمة التحرير واعتراف ضمني بدولة اسرائيل ونبذ الارهاب

في الجانب العربي كذلك نجد بأن منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة ياسر عرفات، قد اظهرت الكثير من الاعتدال، وأن بعض ممثليها صرحوا أنها تقبل جميع قرارات الأمم المتحدة وليس قرار (٢٤٢) بمفرده. ونجد كذلك بأنه صدرت عن ياسر عرفات ذاته في ظروف مختلفة تصريحات تعني أو تبدو وكأنها تعني أنه يقبل بالقرار (٢٤٢)، وانه يقبل ولو مرحلياً بتحرير جزء من «فلسطين». وفي نشرة لوكالة انباء رويتر بتاريخ (١٨ آب/أغسطس ١٩٨٧)، جاء أن الرئيس الروماني شاوشيسكو قال في آب/اغسطس ١٩٨٧ بأن:

«العالم العربي اقرب من اي وقت مضى لقبول السلام مع اسرائيل ولكنه [شاوشيسكو] اخفق في اقناع رئيس الوزراء اسحق شامير لان يتخلى عن معارضته لمؤتمر سلام للشرق الأوسط».

وجاء هذا التصريح بمناسبة زيارة شامير لرومانيا. وبعد اجتماعين مع الرئيس الروماني قال شامير للصحفيين، بأن شاوشيسكو قال له بأن منظمة التحرير الفلسطينية وجميع العناصر تقريباً في العالم العربي، هي أقرب من أي وقت سابق لإدراك أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وأنه يمكن التوصل لتسوية سلمية. وكان الرئيس الروماني المعروف بوساطاته المتكررة واتصالاته مع الأطراف المعنية في النزاع، قد قابل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل أسبوع من زيارة شامير لرومانيا، واتفق معه على أن يسعيا لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه المنظمة. أما شامير فقد ظل على تصلبه ومعارضته لعقد مؤتمر دولي، لأنه يخشى أن يلزم هذا المؤتمر اسرائيل بإعادة الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، ذكرت جريدة الراي الأردنية نقلاً عن وكالة أنباء (أ. ف. ب) أن ياسر عرفات أعرب عن تأييده لعقد المؤتمر الدولي بشأن فلسطين، على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة بما فيها القراران (٢٤٢) و(٣٣٨) وأن عرفات قال:

«اننا نلح على عقد هذا المؤتمر الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة على أساس الشرعية الدولية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة والخاصة بالقضية الفلسطينية وازمة الشرق الأوسط، فضلاً عن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بما في ذلك القراران (٢٤٢) و(٣٣٨) في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣».

وأضاف عرفات بأن المؤتمر الدولي «يجب أن ينهي الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين ولبنان وسوريا وفي الاراضي العربية المحتلة الاخرى»، وأن العقبة الأساسية الوحيدة التي تعترض طريق السلام العادل والثابت والدائم في فلسطين والشرق الأوسط هي العقبة الاسرائيلية ـ الاميركية»[٣٠].

وذكرت جريدة الرأي كذلك أن عرفات كرر في حديث نشرته الفاينانشيال تايمز البريطانية تأكيده لأهمية المؤتمر الدولي:

««كحل وحيد للصراع العربي ـ الاسرائيلي، مؤكداً أن الأطراف المعنية تدرك استحالة تجاوز المنظمة اثناء السعي لحل مشكلة الشرق الأوسط».

كما قال:

«إن الاتحاد السوفياتي من أبرز الدول التي تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وانه لعب دوراً رئيسياً في توحيد فصائل المقاومة».

وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، نقلت وكالة رويتر وغيرها أن عرفات سلم رسالة لشارلي بيتون عضو الكنيست الاسرائيلي ليقوم بتسليمها لرئيس حكومة اسرائيل ونائبه، وقيل إن الرسالة تتضمن استعداد عرفات للتفاوض مع اسرائيل لتسوية القضية الفلسطينية بصورة جذرية. ثم جاءت الأنباء لتكذب بعض ما نقل عن عرفات وأنكر شارلي بيتون على شاشة التلفزيون الاسرائيلي أنه قال: إن عرفات وافق على محادثات انفرادية مع الاسرائيليين، وقال: إن حديث عرفات معه كان في إطار موضوع المؤتمر الدولي. وفي نشرة رويتر بتاريخ أول شباط/فبراير ١٩٨٨، جاء أن ياسر عرفات أجاب:

«خلال مقابلة مع محطة تلفزيونية أميركية بشأن ما إذا كانت المنظمة على استعداد للاعتراف بشكل حاسم بحق اسرائيل في الوجود... قطعاً... وقال السيد عرفات انني اقبل جميع قرارات الامم المتحدة بما فيها ٢٤٢ و٣٣٨».

وأضاف عرفات:

«إن المنظمة ستقبل إجراءات لوضع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة، اثناء مفاوضات بين اسرائيل والدول العربية بشأن تسوية الصراع في الشرق الأوسط».

في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، حضر ياسر عرفات اجتماع المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي الذي عقد في ستراسبورغ بفرنسا، وقال في خطابه للمجموعة بأن القرار الذي اتخذه جلالة الملك حسين بقطع علاقات الاردن القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، سوف يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها على أساس أن الخيار الفلسطيني أصبح الخيار الوحيد. وحمّل عرفات البرلمانيين الاوروبيين مسؤولية السعي أخلاقياً ومعنوياً وسياسياً لاستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، الذي لم

يمارس في تاريخه التمييز العنصري، ولم يعتد على غيره. وقال بأن جو الوفاق الدولي السائد ومساعي نزع السلاح وحل النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية، أوجدت الفرصة أمام المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية عادلة لقضية شعب فلسطين، تقوم على «الشرعية الدولية» التي التزمت بها قرارات مؤتمرات القمة العربية والمجلس الوطني الفلسطيني. وأكد عرفات على أن الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة تشكل في مجموعها القاعدة لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية. وانه لا يجوز تجزئة الشرعية الدولية بحيث يختار بعض الأطراف ما يناسبه منها ويرفض ما لا يرغب فيه. وتساءل عرفات:

«كيف تقبل أميركا و(اسرائيل) شهادة الميلاد الوحيدة لاسرائيل وهو القرار رقم (١٨١) الذي أشار لدولتين في فلسطين، وترفضان على سبيل المثال القرار (١٩٤) الذي ينص على حق العودة للاجئين الفلسطينيين والتعويض عليهم»[٣١].

وقال عرفات في خطابه للبرلمانيين الاشتراكيين أن المنظمة تقبل أن يعقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومن ضمنها قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ مع الإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره:

«وألمح عرفات بصورة واضحة إلى استعداده للاعتراف بالكيان الاسرائيلي مقابل قيام دولة فلسطينية مستقلة»[٣٢].

وفي مؤتمر صحفي عقد في ستراسبورغ قال عرفات إنه:

«على استعداد لمقابلة أي مسؤول اسرائيلي يرغب في لقائه في الأمم المتحدة على أن يكون هذا اللقاء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة»[٣٣].

وخلال المؤتمر الصحفي، وجه عرفات كلامه إلى الاسرائيلي ابن ناثان الذي يدعو إلى السلام بين العرب واسرائيل وطلب منه:

«إن ينقل إلى «الاسرائيليين واليهود» تهانيه بمناسبة السنة اليهودية الجديدة».

وقال:

«إلى الاسرائيليين واليهود أقول شاناه توفا. كل عام وانتم بخير وليكن عام سلام للجميع»[٣٤].

وجاء في نشرة وكالة الأنباء الفرنسية، أن وزير خارجية فرنسا رولان دوما صرح في ١٩٨٨/٩/٢٠ في مقابلة إذاعية في باريس، أن ياسر عرفات:

«أقر أمامه» بأنه يعترف بدولة اسرائيل كأمر واقع».

وقال دوما إن هذا الإقرار صدر عن عرفات خلال لقائهما في مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ. وأوضح دوما أنه عندما سأل عرفات إذا كان في وسعه (دوما) أن ينقل إقرار عرفات عن لسانه (لسان عرفات) «علناً» من دون أن يتعرض لنفي، أجابه عرفات بأنه لن ينفي ما يقوله دوما. وكان السيد عرفات طلب من الوزير الفرنسي نقل هذه الرسالة إلى بيريز بقوله:

«فلتسأل بيريز... إذا أنا اعترفت بصفة قاطعة بدولة اسرائيل، فهل هو على استعداد للاعتراف بالدولة الفلسطينية».

ومهما يكن الحكم على أقوال عرفات، فإنها تمثل اعتدالاً كبيراً من زعيم منظمة التحرير الفلسطينية الثورية وكانت عرضة لاتهامات خطيرة من عدة جماعات فلسطينية بأنه انحرف عن رسالة الثورة وانتهك ميثاق المنظمة. ورغم كل هذا الاعتدال الذي يعتقد البعض بأنه يعود بالنفع على القضية الفلسطينية في الميدان الدولي، فإنه لم يظهر من الجانب الأميركي والاسرائيلي رد فعل إيجابي حتى الآن تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، بل إن جورج شولتز وزير خارجية أميركا، أعلن بعد يومين عن رفضه لإعلان من جانب واحد لاستقلال فلسطيني أو لقيام حكومة فلسطينية في المنفى. وفي الوقت نفسه حذر اسرائيل من طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، حسبما يطالب قطاع من اليمين الاسرائيلي المتطرف. وقال بأن الولايات المتحدة ستتصدى بشدة لمثل هذه المحاولة. كما قال في الكلمة التي ألقاها أمام معهد واشنطن للسياسة الشرق أوسطية في كينستاون بمريلاند:

«إن الاردن له هويته الوطنية الواضحة. انه ليس دولة فلسطينية»[٣٥].

وقال شولتز كذلك بأن اسرائيل لن تقبل بالعودة إلى حدود قرار التقسيم سنة ١٩٤٧. ولكنه أعرب عن اعتقاده بأن اسرائيل لا يمكنها أن تزعم بأنه لا يوجد مفاوض فلسطيني في الوقت الذي تلغي فيه حرية التعبير السياسي، وتقوم باعتقال أو طرد الفلسطينيين الذين يعبرون عن آرائهم، ومنهم من يعبر عن وجهات نظر معتدلة:

«واكد وزير الخارجية الأميركية انه لا الانتفاضة التي اسفرت عن مقتل حوالى ٢٥٠ شخصاً، ولا فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية عدلا «الثوابت» الاساسية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي».

إن «وجود اسرائيل وأمنها ورفاهيتها» هي المبادىء الأولى لأي تسوية سلمية في المنطقة، والولايات المتحدة ستفعل «كل شيء لضمانها». وطالب شولتز الفلسطينيين بالتخلي عن «الارهاب»، والاعتراف بقراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)، كما طالب الاسرائيليين بمبادلة الأراضي بالسلام[٣٦]. ودعا شولتز إلى إجراء مفاوضات مباشرة يشارك فيها الفلسطينيون في كل المراحل:

«واعرب عن اعتقاده بأن المؤتمر الدولي قد يكون ضرورياً كذلك لمساعدة الاطراف على بدء المحادثات»[٣٧].

في الجانب الأردني، صرح جلالة الملك حسين في خطاب القاه في واشنطن في نهاية أيار/مايو ١٩٨٥، بأنه أكد للرئيس ريغان بأن «الفلسطينيين» مستعدون لقبول قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) والمبادىء التي يتضمنها القراران، وأن هذا انجاز تاريخي:

«لأول مرة من تاريخ التسعة والثلاثين سنة من النزاع اصبح القادة الفلسطينيون بتأييد من شعبهم مستعدين لقبول تسوية تفاوضية سلمية».

وعندما سئل جلالته لماذا لا تعلن منظمة التحرير الفلسطينية موافقتها على القرار (٢٤٢) و(٣٣٨) علناً، أجاب جلالته بأنه سلم الرئيس ريغان «تصريحاً» دون أن يفصح عما إذا كان التصريح شفوياً أو كتابياً. وفي إجابة لجورج شولتز في مؤتمر صحافي بشأن ما ذكره جلالة الملك عن قبول المنظمة للقرارين، قال شولتز بأن الولايات المتحدة والشعب الأميركي: «يريدان ان يريا تصريحاً واضحاً في هذا الشأن يراه الجميع»، وأثنى على جهود ونيات جلالة الملك السلمية[٣٨].

ومنظمة التحرير الفلسطينية قبلت قرارات مؤتمر فاس، ووافقت على مشروع العمل الفلسطيني ـ الأردني المشترك الذي تم التوصل إليه في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥. وجاء في بيان اللجنة التنفيذية الذي أعلن الموافقة، أن التحرك المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن ينطلق من الشرعية الفلسطينية، على أساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني والشرعية العربية المتمثلة بقرارات القمم العربية وخصوصاً قمتي الرباط وفاس، وعلى الشرعية الدولية «المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة»، غير أن البيان رفض القرار (٢٤٢) «الذي لا يشكل أساساً صالحاً لأي حل عادل يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كما رفض البيان اتفاقات كامب ديفيد ومبادرة ريغان، وقال البيان:

«وتاكيداً للعلاقة المتميزة الخاصة بين دولتي الاردن وفلسطين، فإن الهدف المشترك للشعبين وفق قرارات المجلس الوطني يتمثل بإقامة اتحاد كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين. وكذلك فإن الاطار الصحيح لتحقيق الأهداف المطلوبة هو عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة تحضره الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وتشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع أطراف النزاع المعنية».

وفي خطاب جلالة الملك حسين إلى الأمة بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦، أعلن بنود الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني التالية:

١ ـ الأرض مقابل السلام ـ كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.
٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الاردن وفلسطين.
٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.
٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥ ـ وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك (وفد أردني ـ فلسطيني مشترك)».

وقال جلالته إن الاتفاق:

«برر مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. فما دامت الكونفدرالية هي خط النهاية فلماذا لا يمارس طرفاها واحدة من مسؤولياتها الممكنة قبل أن تتجسد الكونفدرالية على الأرض، وبخاصة أن تلك المسؤولية تتمثل في مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي، وهي من المشكلات التي شكلت في العقد الأخير احدى العقبات الرئيسية لعقد مؤتمر دولي للسلام».

كما قال جلالته إن الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني:

«ارسى قواعد دور مسؤول لمنظمة التحرير في تحقيق السلام العادل وحمايته من خلال الترابط مع الاردن الدولة التي تتمتع بمصداقية دولية عالية، فيما يتصل بمساعيها الجادة والمخلصة لتحقيق السلام المنشود».

ومع أن الاتفاق الاردني الفلسطيني جمد، فإنه كان يمثل سعياً أردنياً فلسطينياً للتنسيق والتعاون والتضامن لتسهيل التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية ولقضية السلام، كما كان يدل على الصلات والمصالح الوثيقة المتشابكة بين الشعب غرب نهر الاردن وشرقه قبل وبعد عام النكبة. وفي عبارات سمو ولي العهد الأمير الحسن:

«إن الاتفاق يمثل دعوة رسمية للوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، وهو اتفاق صريح وأصيل وشامل ومبني على أساس اجماع دولي وعربي، ويأخذ بالاعتبار العلاقة الخاصة بين الشعبين الاردني والفلسطيني، ويبيِّن الجوهر الحقيقي لمفهوم السلام ويوفر ميكانيكية تحقيقه، كما أن كافة بنود الاتفاق تتفق مع الشرعية الدولية»(٣٩).

وفي مقابلة ضمن البرنامج التلفزيوني الإخباري لصحيفة كريستيان ساينس مونيتر الأميركية قال جلالة الملك حسين:

«انني اعتقد بأنه من المحتم أن تتواجد على الدوام هيئة فلسطينية قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني بشكل ملائم، وأن تكون هذه الهيئة بمستوى آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني... ان منظمة التحرير تقول إنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وانني اعتقد بأن عليها أن تسعى دوماً لتبرهن بأن هذا هو الوضع الحقيقي... وتستطيع أن تحقق ذلك فقط عندما تأخذ في الاعتبار أماني وآمال من تمثلهم... وقد يكون من امثل الحلول أن يتحقق نوع من الاعتراف المتزامن، فتعترف اسرائيل بالفلسطينيين وحقوقهم على ارضهم، وفي المقابل يتصرف الفلسطينيون بطريقة من شأنها ان تفضي إلى الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود»(٤٠).

هوامش (٢)

(١) Jimmy Carter, **The Blood of Abraham** (Boston: Houghton Mifflin, (1985), Appendix 5, PP. 228-234.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، من ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٤) شركة (جنرال داينمكس).

(٥) صدر حديثاً قرار من الحكومة الاسرائيلية بوقف تطوير الطائرة (لافي) وكان هناك ضغط من الولايات المتحدة لالغاء مشروع تطويرها.

(٦) **American Arab Affairs** (Summer 1983), P.17.

(٧) **الواشنطن بوست**، ١٩٨٧/٨/٨. اعلن في ايلول ١٩٨٧ بأن الحكومة الأميركية قررت اغلاق مكتب المنظمة في واشنطن.

(٨) نشر التصريح في: **Al-Urdun, a Jordan newsletter** vol. XII (June- July 1987).

التصريح كان لجريدة: **Neue Kronenzeitung**

(٩) كلوديا رايت، **السياسة الاميركية في الشرق الأوسط**، ص ٢١٦.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) Bob Woodward, **Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987** (London: Simon and Shuster, 1987), P.185.

(١٤) رايت، المصدر نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩. كلوديا رايت مراسلة في واشنطن لمجلة نيو ستتسمان اللندنية ومجلة باريسية وأخرى يونانية وهي كاتبة في شؤون الشرق الأوسط.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(١٨) بوب وودوارد ذكر ان القصف استهدف الثكنة التي يقيم فيها القذافي في باب العزيزية وان القذافي كان نائماً وقت الغارة في خيمة في باحة الثكنة ولم يصب بأي أذى وانه جرح اثنان من أولاده.

(١٩) Woodward, **Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987**, P.414.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤١٥.

(٢١) محمد حسنين هيكل، في: **الراي** (الاردن)، ١٩٨٦/١١/٢٣. في اشارة لمذكرات ايزنهاور ويوميات مساعده العسكري الجنرال جود باستر ومنها يبدو ان اغتيال رؤساء الدول الأخرى كان مباحاً لدى الرئيس الأميركي ومساعديه.

(٢٢) محمد حسنين هيكل، **لمصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراءها؟ ومن وراءها؟** (بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٢٣.

(٢٣) رايت، **السياسة الاميركية في الشرق الاوسط**، ص ٢٢١.

(٢٤) هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٨) رايت، **السياسة الأميركية في الشرق الاوسط**، ص ٢٢٢.

(٢٩) **American Arab Affairs**, No. 8 (Spring), P.117.

(٣٠) تصريح عرفات كان في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الدولي الرابع للمنظمات غير الحكومية بشأن فلسطين تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، وكان عرفات ضيف الشرف.

(٣١) نشر في: **الدستور** (الاردن)، ١٩٨٨/٩/١٥. نقلاً عن وكالة انباء بترا وغيرها.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) وكالة الأنباء الفرنسية (أ. ف. ب) ١٩٨٨/٩/١٧، ورد في النشرة الصحفية لوزارة الخارجية الاردنية.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) Harold Saunders, «The Other Walls», in: **Jordan Times** (2/6/1985).

(٣٩) **الراي** (الاردن)، ٢٥/٤/١٩٨٥.

(٤٠) نشرة وكالة أنباء بترا كما جاءت في جريدة **الدستور** (الاردن)، ٢١/٩/١٩٨٨.

٣ سوريا المتطرفة.. المعتدلة

يصف الأميركيون سوريا بأنها (متطرفة) ومساندة للإرهاب، ويقولون بأنها تعرقل مساعي السلام. والحقيقة هي أن الكثير مما تطالب به سوريا يطلبه الأردن ومصر والسعودية وغيرها من الدول العربية، وأن سوريا كالعديد من الدول العربية ترفض الاستسلام لاسرائيل والولايات المتحدة، وتتمسك بالحقوق العربية الأساسية وبصيانة مصالحها الوطنية وباسترداد أرضها. كما أن سوريا تواجه عداءً وضغطاً أميركياً واسرائيلياً لكي ترضخ لمخططات ورغبات الدولتين الحليفتين. والولايات المتحدة في تحركاتها ومساعيها حاولت أن تعزل سوريا عن شقيقاتها من الدول العربية، وأهملت قضية انسحاب اسرائيل من الجولان، وساهمت في فرض حصار اقتصادي ودبلوماسي على سوريا، وسحبت سفيرها من دمشق (١٩٨٦) تضامناً مع بريطانيا، بعد محاولة نقل متفجرة إلى طائرة العال الاسرائيلية في مطار هيثرو التي اتهمت بالمشاركة فيها السفارة السورية بلندن. والولايات المتحدة التي تغدق المساعدات الحربية والمالية على اسرائيل لتجعلها على الدوام أقوى من الدول العربية مجتمعة، وتمكنها من العدوان عليها واحتلال اراضيها، تصف سوريا بأنها (زبونة) و(حليفة) للاتحاد السوفياتي. و(مساندة للإرهاب) لأن سوريا كمصر عبد الناصر تضطر لأن تلجأ إلى الاتحاد السوفياتي للحصول على السلاح الذي تحتاجه للدفاع عن نفسها وتحرير أرضها، والمشاركة في واجب تحرير الأراضي العربية دون أن تفقد في علاقتها مع السوفيات سيادتها واستقلالها في قراراتها السياسية. وموقف الرئيس حافظ الاسد عرضه لعداوة الولايات المتحدة ولمخاطر قد تصيبه منها. وفي اجتماع قمة بين الرئيس السوري والرئيس الياس سركيس في ١٣ ــ ١٤ أيار/مايو ١٩٧٩، طلب الرئيس الأسد تقويم الرئيس اللبناني للموقف الأميركي فقال سركيس:

«للأميركيين خطان احمران هما اسرائيل والنفط وليس فلسطين. واصبح لهم خط أحمر ثالث هو الاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية التي لا يسمحون باسقاطها. وكانت الادارة الأميركية تعتقد أن الاردن مدعوماً في ذلك من المملكة العربية السعودية سينضم إلى اتفاق كامب ديفيد. ولكنك عبأت ببراعتك كل العرب ضد هذا الاتفاق، وانت الآن تواجه وحدك السياسة الأميركية. انك العقبة الرئيسية امام المشروع الأميركي للشرق الأوسط. وإذا كان الأميركيون يتحملون الآن معارضتك فهذا لا يعني انهم يستطيعون تحمل موقفك إلى ما لا نهاية. انك تصبح خطراً عليهم ابتداء من حد معين وعندئذ تكون أنت في خطر. لو كنت في مكانك لكنت في غاية الحذر واليقظة. فمن الوجهة المنطقية ستكون عرضة لمحاولات اغتيال تتوخاك شخصياً، وسيعاني نظامك اضطرابات داخلية وقد يتعرض جيشك لتهجمات إن من جنوب لبنان او في الجولان. كان يعتقد كثيرون أن الوصول إلى حل معك أنت أسهل منه مع الفلسطينيين، ولكن تبيّن انك اكثر تشدداً من كل الفلسطينيين مجتمعين. بناء على ذلك امسى الحل معك اصعب. فانت تعقد ازمة الشرق الأوسط المعقدة أصلاً»[1].

وأعرب الرئيس سركيس عن استعداده للقيام بعمل لدى الأميركيين لمصلحة الرئيس الأسد، فشكره الأسد ولم يوافق وقال:

«لا اثق بالاميركيين. اما انت فابق على علاقات حسنة معهم. ولنر»[2].

واستنتج الرئيس سركيس من حديثه مع الرئيس الأسد أن سوريا:

«لا تريد قطع الجسور بينها وبين الولايات المتحدة... وأن دمشق لا تتكل كلياً وحصراً على موسكو»[3].

وهناك من المسؤولين الأميركيين، الذين ساهموا في المفاوضات والمباحثات الأميركية الاسرائيلية العربية من أظهر تفهماً لمواقف سوريا ودفاعها عن مصالحها. وفي تحليل لهذه المواقف ودوافعها يقول هارولد سوندرز في كتابه **الحيطان الأخرى**، أن سوريا قاومت العزلة التي حاول كيسنجر فرضها عليها في تسوياته الجزئية التي لم يكن ينوي أن يستكملها في حل شامل عادل. وأن الرئيس حافظ الأسد يعتقد أن التفاوض سيكون ممكناً بصورة مجدية فقط إذا اتحد العرب في جبهة واحدة في التعامل مع اسرائيل، أو إذا جلسوا معها على طاولة مفاوضات في مركز متساو معها حربياً. وقال سوندرز: إن السوريين وجدوا بان وزراء الخارجية الأميركيين يعاملونهم مثل (Non Persons) أو كأعداء. كما فسروا اتفاقية التعاون الاستراتيجية في أواخر سنة ١٩٨١ بين أميركا واسرائيل كدليل مادي على سياسة موجهة ضد سوريا.

كما قال بأن السوريين لا يفهمون لماذا يكرر الأميركيون أنهم لا يعرفون ما يريده السوريون، وأن السوريين في الواقع بيّنوا موقفهم بشأن التسوية بوضوح وهو يتمثل فيما يلي:

١ ـ وقع ظلم على العرب في فلسطين عندما خلقت اسرائيل وفقد العرب بيوتهم (أرضهم ووطنهم).

٢ ـ العرب قالوا يجب أن تنسحب اسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧ إذا توقعت اسرائيل إنهاء الحرب.

٣ ـ السلام هو شيء ينمو ـ لا يمكن صنعه بالتشريع والقوانين.

أما اسرائيل فلم تبيّن حدودها المقترحة، ولذلك لا يجد العرب سبباً لتقديم المزيد من الاعتراف الرسمي بـ (اسرائيل) أكثر مما قدموا في اعلان ١٩٨٢ في فاس، حتى توضح وتحدد اسرائيل الحدود التي تسعى لنيل الاعتراف داخلها. وقال سوندرز: إن المسؤولين السوريين مستعدون للاعتراف بسيادة اسرائيل «داخل حدود ١٩٦٧». وأن المسؤولين الأميركيين يجدون سوريا متصلبة، وأنها لا تسترسل في المفاوضات اللازمة لعملية التوصل إلى غايات التسوية، ولذلك فهم يتصورون بأن سوريا تعرقل عملية السلام، وأن السوريين غير مستعدين لتقديم مقترحاتهم الخاصة. ويستغل القادة الأميركيون هذا التصور أو الادعاء للسير في التسويات مع الأطراف العربية الأخرى، وترك سوريا تجابه العزلة إلى أن ترضخ فتقبل أن تفاوض عندما تضطرها مصلحتها أن تفعل ذلك. كما يتهمون سوريا بأنها تعرقل التسويات مع الأطراف الأخرى وتستخدم وسائل عنيفة لإفشالها. وبأنها حسب رأي الأميركيين قسمت منظمة التحرير الفلسطينية ليكون لسوريا دور واعتبار».

ويضيف سوندرز بأن هناك من يتفهم موقف سوريا وصعوبة التفاوض بشأن الجولان، بسبب التصلب الاسرائيلي ومقاومة المستوطنين الاسرائيليين للانسحاب، ولأن الكراهية أشد بين سوريا واسرائيل من غيرها على الجبهات الأخرى المجاورة، وأن سوريا عاملت الأسرى الاسرائيليين بقسوة أشد من غيرها. وقال بأنه في تحليل لسوري بارز، فإن اتفاقية التعاون الاستراتيجي الاسرائيلية ـ الأميركية بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، كادت تقريباً أن تجعل الأسد يفقد الأمل في استعداد أميركا لأن تتخذ موقفاً عادلاً. وسوريا من جانبها تقيدت باتفاقية فك الاشتباك في الجولان وحافظت على السلام في تلك الجبهة، وقبلت بضمانات على جانبي خطوط الانفكاك. وتجد سوريا أن أميركا تخضع لضغوط (اللوبي) الاسرائيلي، ولها مصلحة لاستخدام اسرائيل لعزل سوريا وضرب من تشاء في المنطقة. والرئيس الأسد في سنة ١٩٧٤ تعاون مع وساطة أميركا لتحقيق فصل القوات على الجبهة السورية. ولوقت ما وضع ثقته في الولايات المتحدة وترك الاتحاد السوفياتي جانباً، لأنه أمل أن تجعلها العلاقة الخاصة بينها وبين اسرائيل أكثر قدرة من الاتحاد السوفياتي على التأثير على اسرائيل. واهتم الرئيس الأسد بأن يجري التفاوض في مؤتمر جنيف على أساس لجان عربية موحدة، وليس على أساس جغرافي يفصل كل دولة عربية بمفردها أمام اسرائيل. والرئيس الأسد يعلم بأن النظام السياسي الأميركي لن يسمح بتزويد سوريا بالاسلحة الأميركية، فالكونغرس الأميركي لا يسمح حتى بمساندة بعثات لطلاب سوريين. ولذلك يترتب على سوريا أن تعتمد على الأسلحة الروسية، ولكنه لا يريد (الأسد) أن لا تكون له علاقة بغير السوفيات، ولذلك أبقى على علاقات ولو على مستوى أدنى مع أميركا للتوازن مع الاتحاد السوفياتي.

وقال سوندرز إن الخبراء السوفيات يقولون للأميركيين بأن أميركا لا تسيطر على اسرائيل وأنهم هم لا يسيطرون على سوريا. وعلى كل حال، فإن الولايات المتحدة تعتبر سوريا دولة (راديكالية) متطرفة حسب التصنيفات الأميركية، وأنها تظهر صلابة في معارضتها للمشاريع والمساعي الأميركية الخاصة بتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وهي المشاريع والمساعي التي يجدها الكثيرون من العرب غير عادلة ومتحيزة لمصلحة اسرائيل وعدوانها. كما تعتقد الولايات المتحدة بأن سوريا تشكل (خطراً) على اسرائيل والدول العربية (المعتدلة)، وخصوصاً لبنان، وأنها على صلة وثيقة بالاتحاد السوفياتي، وتحصل منه على الدعم العسكري الذي تحاول بواسطته أن تحقق توازناً استراتيجياً عسكرياً مع اسرائيل ولو بمفردها. وهذا بالطبع يعتبر خطراً على اسرائيل لم تتأخر بعض الجماعات الموالية لاسرائيل من نشره على الرأي العام الأميركي. ففي نشرة إعلانية ظهرت في جريدة كرستيان ساينس مونيتر بتاريخ ٩ تموز/يوليو

١٩٨٧، من قبل لجنة تدافع عن اسرائيل والصهيونية وتهاجم سوريا (كعميلة للاتحاد السوفياتي وعدوة لاسرائيل ولعدد من الدول العربية) جاء أن سوريا تريد أن تحقق مساواة حربية استراتيجية مع اسرائيل، وأن هذا سيمكنها من أن تشن حرباً على اسرائيل ولو بمفردها، وانها لتحقيق هذه الغاية حصلت على ما قيمته ١٩ بليون دولار من أكثر الاسلحة تطوراً من الاتحاد السوفياتي، تشتمل على صواريخ ومقاتلات متطورة من أكثر الأنواع كفاءة، كما حصلت على قدرة كبيرة في الاسلحة الكيماوية، ونظام دفاع جو قوي وحديث جداً، وقوة دبابات أكبر من قوة دبابات انكلترا وفرنسا مجتمعتين. وحصلت كذلك على وعد من الاتحاد السوفياتي بإعطائها أسلحة نووية «عندما تنشأ الحاجة». وتضيف النشرة الإعلامية التي جاءت في الجريدة على شكل: «حقائق عن سوريا في الشرق الأوسط وهل تستطيع أن تكون قوة للسلام في المنطقة»، بأن النظام السوري يتميز بالارهاب عن طريق منظمات سورية مرتبطة بالحكومة لتحقيق غاياته الوطنية. وهذه النشرة الخبيثة تمثل نموذجاً من وسائل الاسرائيليين والصهاينة وأنصارهم لتسميم عقول الأميركيين وقادتهم ضد سوريا والدول العربية، فيجدوا بأن ما تقوم به سوريا كواجب وطني قومي لتنمية قوتها الدفاعية في وجه العدوان الاسرائيلي، هو خطر وعدوان سوري على اسرائيل حليفة أميركا، وعلى مصالح أميركا ونفوذها في المنطقة، وحتى على الدول العربية الأخرى. وفي الفترة الأخيرة حصل بعض الانفراج في العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة، وقيل إن السبب في ذلك كان «انخفاض معدل المساندة السورية للأنشطة الإرهابية»، وإغلاق مكاتب (أبو نضال) في سوريا وطرد العاملين فيها. وكذلك مساهمة سوريا في إطلاق سراح تشارلز غلاس الصحفي الأميركي الذي اختطف كرهينة في بيروت. وفي تموز/يوليو (١٩٨٧)، قام المبعوث الأميركي فيرنون والترز (مندوب أميركا في الأمم المتحدة) بزيارة لدمشق، اعتبرت بأنها محاولة أميركية لتحسين العلاقات بين أميركا وسوريا، وانها دلت على ادراك أميركا بأنه لا يمكن إسقاط سوريا من الحساب السياسي أو العسكري في الشرق الأوسط، وأنه من الأفضل أن تعود العلاقات الدبلوماسية العادية معها بدلاً من ترك المجال واسعاً لتطور علاقات سوريا مع الاتحاد السوفياتي. ورغم صدور تصريحات بشأن إعادة السفير الأميركي إلى سفارته بدمشق، فإن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية أوضحت في ٢٨ آب/أغسطس (١٩٨٧)، بأن العقوبات على سوريا «التي تتضمن فرض قيود على صادرات مواد ذات تكنولوجيا متقدمة وخفض حجم البعثات الدبلوماسية في البلدين وحظر زيارات كبار المسؤولين». باقية على ما هي عليه حتى الآن.

هوامش (٣)

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

٤ أميركا فقدت مصداقيتها عند العرب

رغم الصداقة والتعاون الذي تبديه معظم الدول العربيـة للولايـات المتحدة، ورغم رفض هـذه الدول للشيوعية[1]، ورغم أن بعضهـا يدفـع ملايـين الدولارات والمسـاعدات في سبيـل قضايـا وغايـات ترعـاها الولايات المتحدة، ورغم التنسيق العسكري المشترك بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة المتمثل في مناورات عسكرية مشتركة كمناورات (النجم الساطع)، وفي تقديم بعض التسهيلات العسكرية المحليـة في الموانىء والمرافق العسكرية العربية والتـدريب العسكري، فـإن عهد ريغـان تميز بـاستمرار المسـاعدات والمساندة الحثيثة لاسرائيل، وبـالتقاعس عن معـالجة قضيـة فلسطين والعـدوان الاسرائيلي عـلى سوريـا والاردن. وحتى مبادرة ريغان نفســه، فإنهـا اشتهرت بـإهمالهـا الذي سـاعد عليـه رفض اسرائيل لهـا، وتقاعس الرئيس ريغان عن بذل الجهود لتحقيق ما جاء فيها. ومع تلاشي هذه المبادرة تـلاشت مصداقيـة الرئيس ريغان والولايات المتحدة، وزادت شكوك الدول العربيـة في نياتهـا، وتعمقت قناعـة رؤسائهـا بأن اميركا لم تفِ ولن تفي بالتزاماتها تجاه العرب، وانها ستستمر في تقديم المسانـدة والمساعـدات لاسرائيل، مما يشجعها ويمكّنها من استعمال القوة للعدوان ومن الاحتفاظ بمكاسب العدوان. ولقد كان جلالـة الملك حسين من القادة العرب الذين عبروا عن هذه القناعة علنـاً في اكثر من منـاسبة. ففي مقـابلة عـلى شبكة تلفزيون سي. بي. اس الأميركية في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، قال جلالة الملك الحسين بأن علاقاته مع الولايات المتحدة كانت تمر في مفتـرق خطير. وقـرأ جلالتـه عدة أسئلـة كان قـد وجهها إلى الحكـومة الأميركية بشأن القدس العربية، وعن السيادة بعد الفتـرة الانتقاليـة، والمستوطنـات اليهوديـة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحق تقـرير المصـير، وبشأن الفلسطينيـين الذين يعيشـون خارج الأراضي المحتلـة، فوجد بأن الأجوبة الأميركية لم تكن مرضية. وبعد كامب ديفيد سـاءت علاقـة الاردن مع أمـيركا، وقـال جلالة الملك الحسين بـأن أميركـا تضغط على الاردن لتؤيـد معاهـدة الصلح المصريـة ـ الاسرائيلية، وأن المطلوب من العرب هو أن «يرضخوا أو يؤيدوا وضعاً غير مقبـول كلياً»، وانهم يُهـددون إذا رفضوا ذلـك باستياء الكونغرس والراي العام الأميركي. وقال جلالته إن أميركا لا تستطيع أن تدعي مثل هذه العـلاقة الخاصة مع اسرائيل وإعطائها كميات كبيرة من الأسلحة والمساعدات، وفي الوقت نفســه تكون قـادرة على أن تكون وسيطاً يستطيع إدعاء الانصاف والتأثير على مجريات الأمور. (تلمان).

في خطاب إلى الشعب الأميركي ألقتـه جلالـة الملكة نـور الحسين نيـابة عن جـلالة الملـك الحسين في جامعة جورج تاون بواشنطن في آذار/مارس ١٩٨٢، أشـار جلالتـه إلى الصداقـة بين الاردن والـولايات المتحدة، وانه يوجه الخطاب:

> «إلى أصدقائنا في الولايـات المتحدة... معبـراً في ذلك عن قنـاعتي الراسخـة بأنـه لن يكون هنـاك حل سلمي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي ما لم يعمد كبار المسؤولين إلى القيام بمبادرات جديدة جبارة من أجل السلام قبل نهاية هذا العام».

وقال جلالته انه كان أحد المفاوضين العرب الذين اشتركوا مع الحكومـة الأميركيـة في تفسير القـرار (٢٤٢):

> «عـلى أساس وضـع جدول زمني لتنفيـذه. والأهم من هذا أن الـولايات المتحـدة في ذلـك الحـين قـدمت لنـا التأكيدات التامة بالنسبة للمبادىء والأسس التي لا بد منهـا من أجل السـلام العادل والـدائم الذي يـريده طرفانا معاً. لقد أجريت مفاوضات مع السيد ارثر جـولـدبرج رئيس الـوفد الأمـيركي في الأمم المتحدة، وزرت واشنطن وتحادثت مع الرئيس الراحل ليندون جونسون، وكذلك مع كبار مستشاريه وغيرهم، وبالنتيجـة وافق الاردن على القرار... وكان من الواضح أن القرار ينص على عدم جـواز الاستيلاء عـلى الأرض بالقـوة حسب ميثاق الأمم المتحدة. وكان تفسير القرار في ذلك الحين واضحاً كل الوضـوح وهو يعني الانسحـاب الاسرائيلي الكامل وحق الجميع في الحياة في أمن وسلام».

وقال جلالته إنه كان هناك اتفاق على إمكانية إجراء «بعض التعديلات الحدودية الطفيفة عـلى أساس متبـادل حسب اتفاق الطرفين» بين الأردن واسرائيل. وأضاف جلالته:

«هذا ولقد تلقيت تاكيدات بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ سيطبق خلال ستة اشهر من صدوره، الا أن جميع المآسي والمخاطر التي تلت ذلك كان سببها عدم المضي في تنفيذ ذلك القرار، ولا سيما تقاعس أميركا عن تنفيذ التزاماتها إزاء القرار المذكور. والاخطر من هذا كله التغير الواضح مع مرور الزمن في الموقف والالتزامات بالنسبة لتفسير أميركا لهذا القرار «مع أن العرب في المقابل أظهروا رغبتهم والتزامهم بإقامة سلام عادل شامل». ومن الواضح أن المأساة والمشكلة الفلسطينية لا يمكن حلهما دون اشتراك نشيط من جانب الضحايا الرئيسيين... أي الشعب الفلسطيني».

واعلن جلالة الملك حسين في خطابه انه لن يساوم «على شبر واحد من الأرض الفلسطينية أو على ذرة واحدة من الحقوق الفلسطينية»، وان هذا كان موقفه على الدوام. وقال جلالته بأن اسرائيل تحتل عشرة أضعاف المساحة التي حددها لها قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وانها استخدمت القوة العدوانية للتوسع وتراجعت عن التزامها بتجميد المستوطنات، وقال بأن الحل الوحيد:

«لمشكلة الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية الأخرى التي تم احتلالها في حزيران [يونيو] ١٩٦٧، هو حق تقرير المصير للشعب الذي يعيش هناك، وذلك تحت ظل التحرر التام من الاحتلال».

وانتقد جلالته ادعاءات مسؤولين عديدين ومنهم السناتور ادوارد كنيدي، بأن اسرائيل دولة ديمقراطية، وأن:

«اسرائيل هي واحدة من كبريات الدول الديمقراطية في عصرنا الحاضر ـ لا بل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.».

وقال إن هذه الدولة التي يزعم أنها ديمقراطية هي التي تدفع جنودها مراراً وتكراراً إلى إطلاق النار على المتظاهرين من البنات والاولاد داخل مدارسهم وكلياتهم، الذين يحتجون على:

«تجاوزات الاحتلال وممارساته. وهي الدولة التي ترسل جنودها المدججين بالسلاح إلى داخل حرم الجامعات ليعتدوا على طلابها ويغلقوها. وهذه الدولة (الديمقراطية) هي التي يطلق جنودها النار على الطلبة ويسجنونهم «إلى أمد غير محدود دون محاكمة»، لمجرد أن شاباً أو شابة قذف حجراً على دورية عسكرية اسرائيلية».

وهذه الدولة الديمقراطية تتخذ من رمي الحجر:

«سبباً ومبرراً لطرد الأسرة كلها من بيتها ونسفه بكل ما فيه من اغراض ومتاع... إن الديمقراطية على النمط الاسرائيلي تزرع القنابل في سيارات رؤساء البلديات العرب المنتخبين تحت ظل الاحتلال الاسرائيلي، مما شوههم إلى الأبد دون تقديم الفاعلين للمحاكمة أو تحديد هويتهم».

هذه هي الديمقراطية التي:

«تأخذ الطفل من حضن أمه اليهودية لأنها تزوجت أحد العرب. هذه هي الديمقراطية التي تستحق الادانة لا التمجيد. فإذا كانت هذه هي المبادىء الديمقراطية فلا بد من اعادة تحديد معنى جديد للديمقراطية».

وعلق جلالة الملك في خطابه على محاولة هنري كيسنجر في مذكراته تبرير تصرفاته في مساندة اسرائيل خلال حرب ١٩٧٣، بزعم أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تسمح للسلاح السوفياتي أن ينتصر على السلاح الأميركي، فقال:

«يا له من منطق ساذج يصدر عن رجل قدير من نوع كيسنجر... السؤال الأول الذي يجب أن يطرح هو: ما الذي دفع مصر في أيام المرحوم الرئيس عبد الناصر لشراء أسلحة سوفياتية؟ الجواب على ذلك... رفض أميركا والغرب لتزويد العرب بالسلاح للدفاع عن النفس... ودعونا نتذكر هنا ان اسرائيل هي التي ادخلت عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ولأول مرة السلاح من المعسكر الشرقي إلى المنطقة».

وقال جلالة الملك بأن حرب ١٩٧٣ اندلعت بسبب التقصير في تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، وأن هنري كيسنجر ابتدع نهج الدبلوماسية المكوكية:

«التي سرعان ما حولت دور الولايات المتحدة والتزامها تجاه القرار ٢٤٢ إلى دور المراسل الذي ينقل الرسائل بين الطرفين المتنازعين، وقد استمر هذا الدور الأميركي خلال اتفاقيات كامب ديفيد وحتى الآن».

وقال جلالة الملك إن كيسنجر أوجد «مدرسة فكرية» في أميركا تقول، بأنه:

«كلما زادت قوة اسرائيل العسكرية كلما زاد شعورها بالأمن والإيجابية في تقديم التنازلات المطلوبة من أجل السلام العادل والدائم. واسرائيل اليوم قادرة على خوض حرب واسعة النطاق على جميع الجبهات لمدة ستة اشهر على الأقل، دون الحاجة إلى أية مساعدات خارجية أو تموين. هذا بالإضافة إلى ان صناعة الأسلحة في

اسرائيل حققت تقدماً مطرداً لدرجة ان وزير دفاعها أرييل شارون قال إنه لا حاجة في المستقبل لأية أسلحة من اميركا اللهم إلا الطائرات المقاتلة المتطورة. واسرائيل تسعى لأن يكون لديها في النهاية الاكتفاء الذاتي تماماً في مجال الأسلحة... دون اية قيود أو مراقبة».

وقال جلالة الملك إن الأردن بخطوط وقف اطلاق النار الطويلة مع اسرائيل:

«والذي يجابه تهديدات خارجية أخرى... فهو لا يستطيع ان يحصل على الحد الادنى من حاجاته للدفاع عن النفس. والاردن يقع في منطقة اصبحت غارقة في أحدث الأسلحة التي ينتجها الغرب والشرق... ولقد أبدينا استعدادنا بصورة عملية كواجب قومي لنا، أن نحافظ على الاستقرار والحرية في جميع انحاء العالم العربي كلما تعرضنا لاي خطر، ولم يكن الأردن ابداً عدوانياً».

وقال جلالة الملك: بأن الاردن أضطر عام ١٩٧٤:

«بضغط اسرائيلي على الحكومة الأميركية لان يقبل نظام صواريخ مضاد للطائرات، وهو نظام غير متحرك وليس من المستوى المطلوب، ومع ذلك واجهنا الانتقاد عندما تطلعنا إلى مصادر أخرى للحصول على نظام أخر افضل فعالية وأثراً. واليوم والاردن يفكر في الطلب من الحكومة الأميركية، لا من رئيس وزراء اسرائيل أو من حكومته او من الكنيست الاسرائيلي، أسلحة لسد حاجاتنا الدفاعية الأساسية، انفجرت عاصفة حول الموضوع في واشنطن.. الأمر الذي يؤثر على صورة أميركا والثقة فيها أكثر مما يؤثر على الاردن. فالاردن يستطيع أن يتجه إلى مصادر اخرى لشراء السلاح».

وفي نهاية خطابه قال جلالة الملك الحسين، ان معالجة مشكلة الشرق الأوسط والحلول الممكنة لها تتعلق بالدرجة الأولى بأميركا وبالوفاء بالتزاماتها:

«وهي الالتزامات التي اعطتها للأطراف المعنية أمام العالم أجمع».

أما السؤال الأول الذي يجب أن تتم الإجابة عليه فهو ما إذا كانت أميركا مستعدة للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، علماً بأن هذه الالتزامات ترتكز على المبادىء الأميركية السامية من العدل والإنصاف وإدراك مصالحها القومية ذاتها، وليس من واجب العرب أن يقترحوا الخطوات التالية، بل على أميركا أن تقرر ومن ثم أن تنفذ اتفاقات قائمة[٣]. وبعد سنتين من هذا الخطاب قال جلالة الملك حسين في حديث مع جريدة نيويورك تايمز (١٥ آذار/مارس ١٩٨٤): «الولايات المتحدة لم تعد وسيطاً موثوقاً او يعتمد عليه»، انها فقدت مصداقيتها بسبب سلسلة من الأحداث: حرب لبنان، واستمرار اسرائيل في احتلال الأراضي اللبنانية، ومبادرة ريغان التي لم تتابع والتي كان جواب اسرائيل المباشر عليها الرفض وتكثيف المستوطنات. وأضاف جلالة الملك: «ولقد رأينا حديثاً اسرائيل تحاول أن تحقق خطة لإعادة توطين سكان الضفة الغربية في وادي الأردن كخطوة نهائية لدفعهم عبر نهر الاردن للضفة الشرقية، وهناك خطة لتطبيق قانون العقارات الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة» وحرمان الشعب الفلسطيني طيلة سنوات الاحتلال من التمتع بحقوق الإنسان ومن التعبير عن مشاكلهم وقضاياهم. وقال جلالة الملك إن الولايات المتحدة تلاحق العرب وتطلب منهم الدخول في مفاوضات مباشرة كطريق وحيد للخروج من الأزمة:

«وعلى كل حال فإننا لا نعرف موقف الولايات المتحدة الحقيقي. اننا ننظر إلى الأمور كما يلي:

اسرائيل تحتل أراضينا وهي موجودة هناك بسبب المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأميركية ـ مساعدة تقلب إلى مساعدة للمستوطنات الاسرائيلية. اسرائيل تحتل أراض عربية بواسطة مساعدة الولايات المتحدة التي ترضخ لإرادة اسرائيل، وبما ان هذا هو الحال، فليس هناك طريقة يمكن لأي احد أن يتصور بأن العرب يمكن أن يجلسوا ويتفاوضوا مع اسرائيل ما دامت الأمور على ما هي عليه الآن. من الواضح اننا لا نستطيع أن نتعامل مع الولايات المتحدة كحليف لاسرائيل أو كوسيط.

امامنا الآن سنة انتخابية أخرى أميركية. إننا نرى بأن المرشحين يجب أن يحصلوا على تأييد (ايباك) والصهيونية واسرائيل في حملاتهم الانتخابية. في هذه السنة حصلت تغييرات أساسية داخل الأراضي العربية المحتلة. بعد سنة من الآن أية آمال ستبقى للوصول إلى حل سلمي ستتحطم. هذا هو الوضع الآن ولذلك اقول بأن الوضع ميئوس منه».

وقال جلالة الملك بأن الولايات المتحدة تعترض على حرمان اليهود السوفيات من حق الهجرة، مع أنهم مواطنون سوفيات وينتمون للاتحاد السوفياتي:

«فماذا بشأن الناس الذين ليسوا اسرائيليين ولكنهم مواطنون عرب تحت الاحتلال ويحملون الجنسية الأردنية؟ ألا يجب أن يتمتعوا بحق التعبير عن آرائهم بشأن أية مشكلة أو بشأن مستقبلهم؟».

وأضاف جلالة الملك:

«أنا قلق بشأن موقف الولايات المتحدة وسياستها ذات الوجهين في كل مكان. إنه محزن لأنني كنت دائماً افكر بأننا كنا شركاء في مبادىء وقيم الشجاعة. ولكنني أدرك الآن بأن المبادىء تعني لا شيء للولايات المتحدة».

هذه كانت قناعة الملك العربي البعيد عن التطرف. ولم تكن عباراته تهجمات عاطفية من رئيس دولة عربية متطرفة راديكالية حسب تصنيفات الولايات المتحدة وادعاءاتها التشويهية. وخلال أزمة ما أطلق عليه أسم (ايران غيت) التي ضعضعت مركز الرئيس ريغان ومصداقيته، أو على الأقل أنقصت الثقة بمدى سيطرته على رجال إدارته حتى في الأمور الخطيرة، قال جورج شولتز وزير خارجية أميركا في شهادته أمام لجنة في الكونغرس في آب/أغسطس ١٩٨٧، بأن مبيعات الأسلحة الأميركية عن طريق اسرائيل لايران وجهت ضربة إلى العلاقات الأميركية مع دول عربية معتدلة، وأنها أثارت قلق جلالة الملك حسين بوجه خاص. وذكر شولتز للجنة بأن جلالة الملك شكا بعد تفجر الفضيحة قائلاً للأميركيين:

«إن ايران عدوة لكم وبعتموها السلاح. وانا صديق لكم وترفضون أن تبيعوني الأسلحة»(٢).

وحسبما ذكر جيمس أيكنز، السفير الأميركي السابق في السعودية، في محاورة مع مجلة (الوطن العربي) ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، فإن اسرائيل كانت وراء الحرب الايرانية ـ العراقية منذ بدايتها، وانه لدى اسرائيل شبكة تجسس ضخمة بنتها في عهد الشاه. وان أسرائيل دفعت الملالي الايرانيين لاشعال الحرب:

«فالحرب هي نصر لاسرائيل لأنها ألهت العراق عن اسرائيل، وهي تريد استمرارها حتى آخر عراقي وايراني، وانها عندما وجدت أن استمرار الحرب غير ممكن «على المدى البعيد» قررت دعم ايران للانتصار على العراق».

وبالفعل دعمت اسرائيل ايران وأقنعت مجلس الأمن القومي الأميركي بدعم طهران. وزودت الولايات المتحدة واسرائيل إيران بالسلاح، فيما كنا نحن الأميركيين نتظاهر بأننا نحاول منع تصدير السلاح لايران. واعتقد السفير ايكنز بأن اسرائيل تريد انتصار ايران لكي تخاف دول المنطقة من الانتصار الايراني:

«فتندفع لإقامة سلام مع اسرائيل وفق الشروط الاسرائيلية».

وكذلك لكي تستعيد اسرائيل:

«محور القدس ـ طهران القديم وتسيطر على الشرق الأوسط. وهذا ما يعتقد به هنري كيسنجر. عندما يتكلم مع الصينيين واليابانيين يقول كيسنجر: إن الانتصار الايراني لا بد منه لأن الدول العربية انتهت لأنها ضعيفة ومنقسمة وفاسدة. ويجب أن ننظر إلى محور «القدس ـ طهران» وربما أنقرة. ويجب اعتبار العرب صفراً على الشمال».

وأضاف ايكنز بأنه يعتقد بأن حساب اسرائيل سيء بصورة فظيعة، ولكن معظم أعضاء الكونغرس تؤثر عليهم اسرائيل وعملاؤها في الولايات المتحدة.

في سنة ١٩٨٧ حظيت الحرب العراقية ـ الايرانية باهتمام دولي أكثر من السابق، ورغم تكرار العراق لاستعداده لإنهاء الحرب وقبول التسوية أو التحكيم، فإن ايران استمرت ترفض وقف الحرب. كما انها لم تقبل بقرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) الذي صدر في تموز/يوليو ١٩٨٧، ودعا إلى وقف القتال وتسوية النزاع. وخلال سنوات الحرب العراقية ـ الايرانية الطويلة، كانت الولايات المتحدة تسعى للظهور كدولة محايدة، وانها لا تريد تسليح ايران ولا تريد «منتصرين أو خاسرين»، حسب تعبير مسؤول أميركي في مؤتمر بشيكاغو شاركت فيه جلالة الملكة نور الحسين، وانها تحث الآخرين على التوقف عن تزويد ايران بالسلاح. وادعت أميركا بأنها لم تزود ايران أو العراق بالسلاح. وانها انما تريد أن تحافظ على حرية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز. ولكن لا بد أن اميركا كانت تعلم وتوافق على تزويد اسرائيل لايران بالأسلحة منذ عدة سنوات. ولقد قال السفير الأميركي السابق في السعودية جيمس ايكنز في جريدة

كريستيان ساينس مونيتر (٣٠ أيار/مايو ١٩٨٤)، بعد زيارة قام بها لمنطقة الخليج، ان اسرائيل تزيد من مساعداتها لأيران، وان طائرات الأواكس الأميركية في السعودية كانت ترصد الطائرات الاسرائيلية وهي تطير فوق شمال لبنان وسوريا إلى جنوب تركيا وهناك يفقدها الرادار. وكانت هذه الرحلات الجوية يومية، واعتقد ايكنز أن الطائرات كانت تنقل قطع الغيار والعتاد الحربي لايران، وأكد أن اسرائيل تكذب عندما تنكر بصورة قاطعة بأنها تزود ايران بصورة منتظمة بالاسلحة والعتاد وقطع الغيار. وانها بتزويد ايران بالاسلحة وقطع الغيار تساعد على استمرار الحرب وتصعيد خطر نشوب حرب أوسع، وتعارض مصالح أميركا وحليفاتها الغربيات واليابان اللواتي يأملن أن يؤدي النقص في قطع الغيار للطائرات الايرانية إلى وقف ضرب ناقلات الخليج. وعلى أي حال، فلقد جاءت فضيحة ما سمي «ايران غيت» قياساً على فضيحة «ووتر غيت» التي أودت برئاسة ريتشارد نيكسون، فكشفت النقاب عن أن الولايات المتحدة زودت ايران بأسلحة أميركية كثيرة عن طريق اسرائيل، التي يعلن قادة ايران عداوتهم لها وتصميمهم على تحرير القدس وفلسطين من رجسها وبراثنها... عن طريق احتلال بغداد. وكان التفسير الذي قدمه البعض لسلوك الحكومة الأميركية برئاسة ريغان، هو أن تزويد أميركا لايران بالاسلحة كان محاولة من أميركا لإقامة علاقات مع عناصر معتدلة في القيادة الايرانية، ولإطلاق سراح الرهائن الأميركيين المحتجزين من قبل الارهابيين في لبنان. وبأنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهل إيران، فهي جارة الاتحاد السوفياتي، وتقف في طريقه إلى الخليج العربي وبحر العرب والشرق الأوسط. وتعاون ايران مع أميركا يمكن أن يعطي الأميركيين محطات تنصت ومراقبة وتصوير من الأراضي الإيرانية لرصد ما يجري في الاتحاد السوفياتي.

وفي الوقت الحاضر (آب/أغسطس ١٩٨٧)، تقوم الولايات المتحدة باستخدام سفنها الحربية لتوفير الحماية والحراسة لناقلات النفط الكويتية، التي ترفع العلم الأميركي عبر مياه الخليج. ويقال إن الولايات المتحدة تظهر ميلاً أكثر نحو العراق، وتضغط على ايران وتطالب الدول بحظر السلاح عنها بسبب تمنعها عن الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨)، الذي دعا ايران والعراق لوقف اطلاق النار في الحرب التي استمرت ثماني سنوات، وقبل به العراق شرط أن تقبل به ايران[٤]. ويرتبط بهذا الموقف سعي أميركا لأن تسترضي صديقاتها من الدول العربية (المعتدلة)، التي ساءها بيع الأسلحة الأميركية لايران عن طريق اسرائيل. والولايات المتحدة في حشدها لسفنها الحربية في الخليج وحراسة ناقلات النفط الكويتية وسط التهديدات والألغام الإيرانية، انما تستعرض قوتها واستعدادها لمنع تزايد الوجود السوفياتي في الخليج، وكذلك لضمان مرور البترول لها ولشركاتها وللدول الغربية واليابان، التي تعتمد عليه لدرجة حيوية جداً. وسياسة ريغان هذه تجابه معارضة من بعض فئات الكونغرس الأميركي، التي ترى بأن غاية ريغان الرئيسية هي معارضة النفوذ السوفياتي في الخليج، وان سياسته تعرض الولايات المتحدة لأخطار التورط في حرب الخليج ولأعمال ارهابية وانتحارية ايرانية في البحر وفي مختلف انحاء العالم. وهناك من المحللين السياسيين من يعتقد بأن الولايات المتحدة تستغل التأزم الخطير في الخليج لتعزز قناعة دول المنطقة بحاجتها للحماية الأميركية، فتصبح مستعدة لأن تقبل منح أميركا قواعد أو تسهيلات عسكرية تحتاجها في الشرق الأوسط، إضافة إلى اسرائيل التي تعتبرها قاعدتها الكبرى فيه، والتي تسمح بتخزين الأسلحة والمعدات والمواد العسكرية الأميركية والمستشفيات الحربية، للاستعمال عند الحاجة من قبل قوة الانتشار السريع (القيادة المركزية) الأميركية عندما تدعو الضرورات الحربية لذلك. وهناك في أميركا من يريد أن تستمر الحرب أو أن يستمر التأزم حتى تندفع الدول العربية لشراء المزيد من السلاح الأميركي، فتستعيد أميركا دولاراتها وتتوافر لها إمكانية استخدام الأسلحة العربية المتراكمة في الشرق الأوسط في حال اضطرار أميركا للقيام بعمليات عسكرية فيه. وبطبيعة الحال، فإن الرئيس ريغان تعرض للانتقاد والشيء الكثير من السخرية في بلاده وخارجها بسبب فضيحة ما سمي (ايران غيت)، لأنه كان يطالب الدول بمحاربة الإرهاب وعدم الرضوخ لمطالب الإرهابيين وعدم تزويد ايران بالسلاح، فإذا به يزود ايران بالسلاح عن طريق اسرائيل، ويفاوض ايران الإرهابية حسب شروطها. ويبدو أن نسبة كبيرة من الأميركيين وغيرهم يعتقدون بأن الرئيس ريغان كذب فيما قاله عن دوره في فضيحة (ايران ـ غيت) أو أنه

على الأقل لم يكن يسيطر على رجال إدارته واعمالهم لدرجة وافية.

هل يعقد المؤتمر الدولي؟

خلال سنة ١٩٨٧، جرت على المسرح الدولي اتصالات ومباحثات تهدف إلى عقد مؤتمر دولي يتم تحت «مظلته» أو إشرافه التوصل إلى تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وفي خضم هذه المباحثات والاتصالات تصدر تصريحات مفادها أن الظروف الراهنة مؤاتية لعقد المؤتمر الدولي. وفي الجانب العربي ليس هناك معارضة ذات شأن لعقد المؤتمر. أما اسرائيل فإن رئيس حكومتها الحالي اسحق شامير ومؤيديه، يعارضون فكرة المؤتمر بتصلب، ويصرون على إجراء مفاوضات انفرادية مباشرة بين اسرائيل والاردن، ويتذرعون بأنهم يخشون أن يفرض عليهم المؤتمر الدولي حلولاً لا يرغبون فيها، وهم يفضلون المباحثات الثنائية التي يستفردون فيها بالدولة العربية المفاوضة، فيراوغون ويتصلبون ويضغطون ثم يحملونها مسؤولية الفشل إذا لم تستلم لشروطهم. كما أن هناك من لا يرغب في اشتراك الاتحاد السوفياتي في المؤتمر، ويحاولون تقليص دوره، ويلوحون بشروط يلتزم بها السوفيات مسبقاً ثمناً لقبوله في المؤتمر، مثل إعادة علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل، والسماح لليهود الروس بالهجرة من الاتحاد السوفياتي. وفكرة المؤتمر الدولي تقترن بها عدة مشاكل جابه مثلها مؤتمر جنيف سنة ١٩٧٧ وبقي بعضها دون حل، مثل طبيعة دور الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن الدائمين، وهل هم مجرد غطاء شكلي ليس له دور فعّال، أم مرجع ملزم في حال الاختلاف في إطار المؤتمر بين اسرائيل والعرب. وهناك مشكلة تنظيم عمل المؤتمر، وهل تجري المفاوضات في إطاره عن طريق لجنة تمثل اسرائيل وكل دولة عربية مشاركة على انفراد، أم أن الدول العربية ستفاوض اسرائيل بوفد موحد، أم بلجان عربية مشتركة العضوية تبحث كل منها مع اللجنة (أو اللجان) الاسرائيلية في أحد مواضيع النزاع مثل: الانسحاب الاسرائيلي ـ شكل وصلاحيات الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ الترتيبات الأمنية. وهناك كذلك مسألة تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، وهل تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية أم مندوبون توافق عليهم المنظمة من خارجها أو من داخلها ممن لا يحتلون مناصب رئيسية فيها. وهل يكون هؤلاء المندوبون أعضاء في الوفد العربي الموحد، أم أعضاء في الوفد الاردني أو غيره. وفي مسألة تمثيل الفلسطينيين هناك مشكلة رفض اسرائيل للاعتراف بالمنظمة، وكذلك إصرار الولايات المتحدة على أن تعترف المنظمة بالقرار (٢٤٢) حتى تقبل أن تتفاوض معها. وفيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين نشرت جريدة الفايننشال تايمز حديثاً لعرفات قال فيه:

«انه مستعد للانضمام إلى وفد عربي موحد إلى مؤتمر السلام».

كما قال:

«إن الهدف النهائي يجب أن يكون اتحاد كونفدرالياً بين الاردن والفلسطينيين، لأن لنا علاقة خاصة مميزة مع الشعب الأردني»(*).

وهناك كذلك مسألة حق أي دولة عربية في إطار المؤتمر أن تتوصل إلى اتفاق مع اسرائيل، فتوقع عليه وتلتزم به بغض النظر عن فشل أو نجاح الوفود العربية الأخرى في التوصل لتسوية. وهذا هو «الحق» الذي كان يصر عليه السادات بالنسبة إلى مؤتمر جنيف الذي لم يعقد.

«فمن ناحية كانت مصر تقول إنه حالما ندخل في مفاوضات مع اسرائيل خلال لجان العمل، فإن توصلنا إلى اتفاق فلا شأن للمؤتمر الكامل بذلك. وعلى سبيل المثال لا يحق للسوريين أن يطلبوا منا عدم التوقيع على اتفاقية إذا لم يتوصلوا هم إلى اتفاقية... وكان موقف الحكومة السورية في ذلك الحين أنه ما دمنا قد دخلنا معاً كوفد عربي موحد، فلا يجوز اتخاذ القرارات إلا بإجماع الأطراف العربية... وأنا شخصياً (كوانت) اعتقد أن هذه كانت عقبة جوهرية، وهي التي دفعت الرئيس السادات إلى القدس بدلاً من أن يذهب إلى المؤتمر»(١).

وإضافة إلى الاختلاف في تفسير القرار (٢٤٢) وخصوصاً بشأن الانسحاب من الضفة الغربية وغزة وطبيعة الحكم الذاتي وتقرير المصير للفلسطينيين، فهناك امتناع الولايات المتحدة عن القيام بدور فعّال لتأمين عقد المؤتمر وإنجاحه. ومع أن رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر صرحت بعد زيارتها لواشنطن

في تموز/يوليو ١٩٨٧، بأنها تؤيد بشدة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وان فرص السلام قد تضيع لوقت طويل ما لم يتم تقدم في عملية السلام خلال الفترة الباقية لرئاسة ريغان وهي سنة ونصف السنة: «وان فكرة المؤتمر الدولي اكتسبت اولوية كبيرة في جدول أعمال الرئيس ريغان نتيجة لزيارتها»[٧]. فإن هناك من المطلعين من يعتقد أن الولايات المتحدة تقف اليوم جانباً، ولا تقوم بدور قيادي فعّال في التحركات السياسية لحل النزاع عن طريق المؤتمر الدولي أو غيره. وهذا في مجمله ما قاله ويليام كوانت في منتدى الفكر العربي بعمان في محاضرة له في تموز/يوليو ١٩٨٧، ونشرتها جريدة (جيروسالم ستار) الاردنية في ١٦ تموز/يوليو ١٩٨٧. وكان جلالة الملك الحسين قد قال في خطاب العرش بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦:

«لقد طرح الاردن في العام الماضي ـ كما تذكرون ـ عقد مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع سائر أطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية. وكان موقف بعض الدول المعنية من عقد المؤتمر سلبياً، وفي مقدمة تلك الدول: الولايات المتحدة. إلا أن هذا الموقف الأميركي تطور فوافقت أميركا على عقد المؤتمر، بعد أن يتم الاتفاق على بعض النقاط المتعلقة بعقد المؤتمر واسلوب عمله وصلاحياته والمشاركين فيه».

وعلى كل حال، فإنه يبدو بأن مجرد عقد المؤتمر الدولي لن يضمن التوصل إلى حل لقضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، إلا إذا ضغطت الولايات المتحدة بشدة على اسرائيل، وخف التصلب الاسرائيلي نتيجة لهذا الضغط. كما يبدو بأن الرئيس ريغان لا يريد أن يضغط على اسرائيل لأن ذلك يغضبها، وأميركا لا تقدر على غضب اسرائيل، وحتى ان كان الحل الذي يمكن أن يحاول الرئيس الأميركي فرضه «شبه عادل»، فإنه لن يرضي اسرائيل المتصلبة وجشعها كما وانه لن يرضي العرب، وهذا يجعل الولايات المتحدة تفضل ترك الأوضاع على حالها، فتستمر في دعم اسرائيل عسكرياً وسياسياً وفي تعزيز اعتماد مصر، وهي أكبر دولة عربية، على المعونات الأميركية، وتستمر أميركا في تذكير الدول العربية بحاجتهم إلى الحماية الأميركية كبديل للتضامن العربي (أصبحنا نحجم حياء وخجلاً عن ذكر الاتحاد أو الوحدة العربية) وللقوة العربية الذاتية... وحسبما يقول جورج بول بالنسبة إلى الولايات المتحدة والسلام، فإن سياسة أميركا تظهر بأنها نفاق، لأنها تطلق الخطب والأقوال التي تدعو إلى السلام بينما هي بالفعل تثابر على تقديم المعونات لاسرائيل لتعطيل فرص السلام.

هوامش (٤)

(١) الرئيس السابق كارتر يقول بأن اليمن الجنوبي يعتبر داخل الحظيرة السوفيتية بشكل كامل. وان اليمن الشمالي وقع معاهدة صداقة وتعاون مع السوفييت في اكتوبر ١٩٨٤.

(٢) نشر الخطاب في: **الدستور** (الاردن)، ١٩٨٢/٣/١٧.

(٣) سمعنا شهادة جورج شولتز من إذاعة «صوت امیرکا».بتاريخ ٢٤ ـ ١٩٨٧/٧/٢٥.

(٤) عادت إيران فقبلت بقرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) وبوقف القتال.

(٥) جريدة **الشرق الأوسط**، ١٩٨٧/٩/٧.

(٦) وليام كوانت، محاضرة في منتدى الفكر العربي بعمان، ١٩٨٧/٧/١٣.

(٧) **الدستور** (الاردن)، ١٩٨٧/٧/١٩.

القسم السابع

مصالح أميركا في الشرق الأوسط

تعتبر أميركا الشرق الأوسط من أهم وأحياناً أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، فهو يربط آسيا بأوروبا وأفريقيا. وكان على ممر الحقب من أهم طرق التجارة والمواصلات وممّراً لدول الغرب إلى امبراطورياتها ومستعمراتها في المنطقة، وفي الشرق القريب والبعيد وأبرزها الهند التي جعلتها قناة السويس أقرب منالاً. وفي الشرق الأوسط منابع البترول واحتياطاته الوفيرة التي درّت الأموال الطائلة وانعشت التجارة وجعلت المشاريع العمرانية والإنشائية والزراعية والإنفاق الترفيهي ممكناً على مقياس واسع، إلى حد الإسراف والتبذير في بعض النواحي، وكما قال ويليام كوانت في كتابه **حقبة القرارات**، هناك شبه إجماع على أن الشرق الأوسط هو منطقة يمكن أن تهتز فيها مصالح أميركا وسلامتها الاقتصادية بصورة مباشرة. ومنطقة الشرق الأوسط مهمة لدرجة أن النزاع فيها كاد أن يدفع العالم إلى حرب نووية رهيبة. وهذا احتمال مخيف ما زال ممكن أن يتكرر. فالشرق الأوسط قريب من الاتحاد السوفياتي. وأميركا في صراعها العالمي مع الاتحاد السوفياتي تعتقد بأن للسوفيات مطامع في هذه المنطقة تهدد المصالح الأميركية الحيوية. وأميركا سعت لجعل الشرق الأوسط منطقة عازلة لـ «احتواء» السوفيات ولصد محاولاتهم «للتوسع» في المنطقة وإلى ما جاورها من افريقيا. وحاولت إنشاء «قيادات» و «أحلاف» وقواعد رفضتها مصر أيام الملك فاروق ومصطفى النحاس، وحاربها الرئيس عبد الناصر بحزم، ورفضها الأردن وسوريا. وبعد ثورة العراق التي برز فيها عبد الكريم قاسم ومحاكمات المهداوي الغريبة المضحكة، سقط حلف بغداد وبقي الحزام التركي ـ الإيراني ـ الباكستاني (سنتو) والأسطول السادس الأميركي في البحر الأبيض المتوسط. وبقيت أميركا أكثر دول العالم الأجنبية نفوذاً في الشرق الأوسط. وعند استطلاع مصالح أميركا في الشرق الأوسط نجد بأن هناك ما يقرب من الإجماع على أن هذه المصالح تتلخص فيما يلي:

١ ـ احترام ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق السلام وفض المنازعات عن طريق التسويات السلمية واحترام المبادىء الدولية مثل «حق الشعوب في تقرير المصير» و «عدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة»، وتطبيق هذه المبادىء في الشرق الأوسط وفي العالم على أساس أن ذلك يعزز السلام ويمنع المنازعات الخطيرة والحروب. وإن ذلك في مصلحة أميركا والدول الأخرى، وهي المصلحة العامة الأساسية للدول وكانت الدافع لإنشاء «الأمم المتحدة» ووضع ميثاقها.

٢ ـ تأمين تدفق بترول الشرق الأوسط إلى أميركا وحليفاتها الغربيات واليابان من دون انقطاع أو تهديد وبأسعار معتدلة. فذلك يحقق لأميركا منافع حيوية لسلامتها ولصناعاتها واقتصادها واحتياجاتها.

٣ ـ منع انتشار النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي السوفياتي في المنطقة، وفي الوقت نفسه تفادي المجابهات الخطيرة مع الاتحاد السوفياتي التي يمكن أن تؤدي إلى صدام مسلح بين

الدولتين العظميين، بسبب النزاع العربي ـ الإسرائيلي أو غيره من أسباب الصدام.
٤ ـ المحافظة على علاقات جيدة مع الدول العربية.
٥ ـ حماية بقاء وأمن اسرائيل.

من الواضح أن مصالح أميركا الحيوية واهتماماتها الرئيسية في الشرق الأوسط لا تنسجم مع بعضها البعض بصورة كاملة أو دائمة، بل ان بعضها يتعارض مع البعض الآخر ويجعل التقيد بها ومراعاتها أمراً صعباً أو مستحيلاً. وهذا تدل عليه التناقضات في السياسات التي تمارسها أميركا في الشرق الأوسط، فيما يتعلق بموقفها من الدول العربية ومساندتها وتحيزها الصارخ لإسرائيل الصهيونية العدوانية التوسعية. وكذلك في صراعها مع الاتحاد السوفياتي الذي تفرض مصلحتها وشكوكها محاربة نفوذه، وبالوقت ذاته تفادي مجابهات خطيرة معه تشعل حرباً رهيبة بينهما ربما تقضي على العالم. ولعل هذا التناقض والتعقيد هو ما ألمح إليه ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الأميركي، في خطابه في مؤتمر بشيكاغو (٢٣ آذار/ مارس ١٩٨٤)، شاركت فيه جلالة الملك نور الحسين، بقوله عن الشرق الأوسط:

«إنها منطقة لها أبعاد وتعقيدات عديدة. وسياستنا يجب ان تعكس تنوعاً مشابهاً... أميركيون كثيرون محتارون وفي النهاية محبطون لعدم وجود وضوح، ولعدم التجانس الظاهري في سياستنا الشرق أوسطية... انجازنا في لبنان وانتقادات الملك الحسين الحديثة لمصداقية أميركا أثارت شكوكاً لدينا (في أميركا) وفي الخارج»(*).

وعلى أي حال، فإن العنصر المؤثر في القرارات التي تتخذها الولايات المتحدة في إطار مصالحها في الشرق الأوسط، هو تقديرات أصحاب القرارات لأولويات المصالح التي تتضارب عناصرها بين وضع وآخر، ومدى قوة الضغوط التي يتعرضون لها بما في ذلك الضغوط الشخصية والحزبية والعقائد الدينية.

(*) مجلة الشؤون الاميركية العربية (ربيع ١٩٨٤)، تصدر في اميركا بالانكليزية.

١ ميثاق الامم المتحدة والمبادىء الدولية والسلام

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة والمبادىء التي يمثلها والسلام والاستقرار وحل النزاعات بالطرق السلمية من مصالح أميركا، لأن النزاعات والاضطرابات والصراعات يمكن أن تشعل حروباً مخيفة يقتل فيها الملايين وربما مئات الملايين من البشر، ويعم الخراب والأوبئة والأمراض في أنحاء عديدة من العالم وبالأخص الدول الكبيرة. ونظراً لأهمية الشرق الأوسط الحيوية لأميركا، فإن النزاعات والحروب فيه مؤهلة لأن تشعل نار حرب كبرى رهيبة على المستوى العالمي. وأميركا دولة عظمى وعضو رئيسي في الأمم المتحدة، وهي ملزمة باحترام ميثاق الأمم المتحدة. وتتوالى من رؤسائها ووزرائها تصريحات عن سياساتها القومية تؤكد احترامها وتمسكها بمبادىء الميثاق مثل: «حل النزاعات بالطرق السلمية»، و «عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة»، و «حق تقرير المصير للشعوب»، كما تنادي «بحق كل دولة في أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها». ويأتي في هذا الإطار ما جاء في خطاب ويليام روجرز وزير خارجية أميركا في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، بالنسبة إلى الشرق الأوسط:

«إننا نعتقد بأنه بينما يجب أن تثبت حدود سياسية معترف بها ومتفق عليها من جميع الأطراف، فإن أية تغييرات في الخطوط التي كانت قائمة يجب أن لا تعكس ثقل الغزو، ويجب أن تنحصر في تعديلات غير جسيمة تتطلبها السلامة المشتركة. إننا لا نؤيد التوسع. إننا نعتقد بأنه يجب سحب القوات حسبما نص القرار (٢٤٢). إننا نساند أمن إسرائيل وأمن الدول العربية. إننا مع سلام دائم يتطلب الأمن للطرفين»[١].

ومن المعروف أن مبادرة روجرز رغم الكثير الذي تعطيه لإسرائيل، لم تنفذ بسبب مقاومة هنري كيسنجر لها، ولعدم توافر الرغبة لدى الرئيس نيكسون لتطبيقها، فهو إنما تماشى معها في الظاهر ليرفع الحرج عن الدول العربية الصديقة لأميركا، حسب قوله، التي كانت محرجة بسبب تزويد أميركا لإسرائيل بالسلاح والمساندة للتغلب على العرب والاحتفاظ بأراضيهم. وقبل روجرز بسنوات، أصر الرئيس دوايت أيزنهاور بنجاح على أن تنسحب إسرائيل من سيناء دون شروط في أعقاب حرب السويس، لكي لا تستعمل الأرض المحتلة كأداة ضغط في المفاوضات ومساوماتها. وفي خطاب على شاشة التلفزيون بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٥٧، أعلن الرئيس أيزنهاور:

«إذا وافقنا بأن الهجوم المسلح يقدر بشكل سليم أن يحقق غايات المهاجم، فإنني اخشى بأننا نكون ارجعنا إلى الوراء ساعة النظام الدولي. إننا نكون بالفعل قد تقبلنا استخدام القوة كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية، وبهذا نكسب مزايا وطنية. أنا نفسي لا أرى كيف يمكن أن يتوافق هذا مع ميثاق الأمم المتحدة. إن التعهد الأساسي لكل أعضاء الأمم المتحدة هو انهم سيسوون خلافاتهم الدولية بوسائل سلمية، ولن يستخدموا القوة ضد سلامة أراضي دولة أخرى. إذا قبلت الأمم المتحدة مرة واحدة بأن النزاعات الدولية يمكن تسويتها باستعمال القوة، فإننا نكون قد هزمنا أساس المنظمة بالذات وأفضل أمل لنا بقيام نظام عالمي... ذلك سيكون كارثة لنا جميعاً»[٢].

على العموم لم تتصف أميركا بتاريخ استعماري تصل بشاعته إلى ما وصلت إليه بشاعة الاستعمار البريطاني أو الفرنسي أو البلجيكي أو الاسباني. ولقد ارتبطت صورتها بمبادىء الرئيس ولسون، وبنظام الانتداب والوصاية الذي يتضمن حق الشعوب في الاستقلال بعد مرحلة من التوجيه والوصاية. كما ارتبطت في أعين العرب عموماً بموقف الرئيس أيزنهاور سنة ١٩٥٦ عندما أرغم إسرائيل على الانسحاب من كل سيناء بعد عدوانها مع بريطانيا وفرنسا على مصر، ولكن كل هذا لا يعني أن أميركا تضع ميثاق الأمم المتحدة وحق تقرير المصير للشعوب واختيار نظمها وعدم الاستيلاء على الأرض بالقوة في مقدمة مصالحها والتزاماتها الدولية. والواقع أن أميركا لم تحترم من الأصل مبدأ تقرير المصير بالنسبة إلى الفلسطينيين والسوريين. وأهملت توصيات بعثة كنغ كراين، رغم أن شعب البلدين اختار أميركا لتكون الدولة المنتدبة عليه. والحقيقة كذلك أن أميركا في تأييدها للصهيونية ولإسرائيل، أيدت وساعدت على تعليق «حق تقرير المصير» لأصحاب البلاد، انتظاراً للوقت الذي يصبح فيه يهود العالم الغرباء أكثرية في فلسطين، وذلك حسبما وصف اللورد بلفور سنة ١٩١٩ التزام الغرب بالصهيونية كـ «التزام يتخطى

الأكثرية العددية» التي كانت للفلسطينيين العرب في ذلك الوقت. والرئيس أيزنهاور نفسه لم يرغم إسرائيل على الانسحاب من سيناء (١٩٥٦) لمجرد احترامه لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها والقانون الدولي، وإنما فعل ذلك لأسباب سياسية، ورغبة في معاقبة حلفاء أميركا لتآمرهم خفية عنها، لأن عدوانهم كان يمكن أن يعرض أميركا لمجابهة خطيرة مع الاتحاد السوفياتي. والرئيس الأميركي جيمي كارتر اشترك في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ مع الرئيس الهندي ديساي في «تصريح دلهي»، الذي عبر من دون شروط أو استثناءات عن اعتقاد الرئيسين بأن:

«نظام عالمي تعاوني ومستقر يعتمد على حق كل شعب في أن يقرر شكل حكومته، وكل أمه أن تقرر سياساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية».

ولكن الرئيس كارتر بعد يوم واحد فقط من هذا التصريح المشترك، صرح في أسوان (٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، أن التسوية يجب أن تمكن الفلسطينيين من المساهمة (مجرد المساهمة) في تقرير مستقبلهم. وما قاله كارتر في أسوان كان يخالف «حق تقرير المصير»، ويعطي الحق لإسرائيل لأن تشارك في تقرير مصير الفلسطينيين، وأن تجهض ما يختارونه لأنفسهم ومستقبلهم. وبالفعل، فإن الرئيس كارتر وضع أمام الفلسطينيين خيارات ثلاثة تقيد حقهم في تقرير المصير. وكانت هذه الخيارات إما ارتباط مع إسرائيل أو مع الأردن أو حكم تحت سلطة دولية. (تلمان)[٣]. وفي كامب ديفيد لم يعط الفلسطينيون حق تقرير المصير ولا الاستقلال ولا الخيار الحر منفردين، بأن يقيموا اتحاداً مع الأردن يشمل كل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وخارجهما.

البترول واموال خيالية

من المعروف أن البترول أهم مصدر للطاقة في العالم، ويبدو أنه سيحتفظ بهذه الأهمية لمدة طويلة في المستقبل إلى أن ينفذ من باطن الأرض. ومن دون موارد وافية من البترول تتعطل المصانع ووسائل الانارة والتدفئة ووسائط النقل براً وجواً وبحراً، وتشل حركة البوارج وحاملات الطائرات والسفن الحربية التي تستخدمها الدول في حروبها وفي تهديداتها لغيرها وفي المحافظة على توازن القوى بينها. ومن الواضح أن قطع البترول عن أي دولة لأقل من حاجتها سينزل بها خسائر هائلة، ويخلق لها مشاكل جسيمة تهدد بانهيار اقتصادها. وليس أدل على أهمية البترول من أن الدول الكبرى مستعدة لأن تقاتل في سبيل حماية مصالحها البترولية ولتأمين وصوله إليها. والشرق الأوسط يحتوي على ثلثي احتياطي البترول الثابت في العالم، وينتج ثلث البترول العالمي (١٩٨٣)، والسعودية بمفردها لديها ٢٥٪ من الاحتياطي الثابت وجوده. وهذه النسبة تشكل ١٦٦,٥ بليون برميل. وتذكر بعض التقديرات بأن حقل غوار السعودي يحتوي بمفرده على ٦١ بليون برميل، وذلك أكثر من احتياطي أميركا وكندا مجتمعتين. وبأن احتياطي الكويت يبلغ ٦٠ بليون برميل، واحتياطي دولة الامارات العربية المتحدة يبلغ ٤٠ بليون برميل[٤]. وذكر الشيخ عبد الله الطريقي، الخبير بشؤون البترول الذي كان يعمل مع شركة أرامكو، بأن مناطق البترول العربية الثلاث وهي الخليج العربي ـ وخليج السويس والصحراء الغربية في مصر ـ وليبيا والجزائر، تحتوي على ٥٨,٥٪ من احتياطي البترول الموجود في العالم الممكن استخراجه بالطرق الفنية المتوافرة (في الستينات في هذا القرن)، وذلك مع العلم أن نسبة البترول الذي يمكن استخراجه بالطرق الفنية لا تزيد في المتوسط عن ٣٠٪ من الكميات الموجودة فعلاً في باطن الأرض. وعليه، فإن أي تحسن في طرق استخراج البترول سيزيد من كميات البترول التي يمكن للوطن العربي انتاجها. ويقدر علماء الجيولوجيا أن المناطق البترولية الحالية في الوطن العربي والمناطق المحيطة بها، قد تحتوي على أكثر من ٧٠٪ مما قد يكون موجوداً من الرواسب البترولية في الكرة الأرضية. وهذا مستمد من الزيادة الكبيرة في الاحتياطي التي تحدث في الوطن العربي سنوياً بالنسبة إلى ما يحدث في المناطق الأخرى المنتجة والمصدرة للبترول[٥]. ومن مميزات البترول العربي ان آباره ليست بعيدة كثيراً عن البحار أو الأسواق، وأن تكلفة استخراجه قليلة نسبياً بسبب:

«وجود ضغط طبيعي كبير في جوف الأرض يدفع البترول دفعاً ذاتياً الى السطح، مما يخفض مصاريف الإنتاج ويزيد من أرباح الشركات العاملة في الصناعة. والدراسات العلمية التي نشرت عن تكلفة العثور على البترول وحفر الآبار وإعدادها للإنتاج، وكذلك تكلفة الإنتاج نفسه، أثبتت أن المنطقة العربية في الخليج العربي هي أقل كلفة من أي مكان آخر في العالم»(٦).

وفي كتابه عن **سنوات التبدل العنيف**، يذكر هنري كيسنجر أن الدوائر الرسمية المختصة، قدمت لمجموعة العمل الخاص بالبيت الأبيض تقريراً جاء فيه، إن مصلحة أميركا تقتضي عدم معاداة زعيم ليبيا الجديد معمر القذافي، وأنه يجب مسايرته وتفادي الصدام معه. وذكر أن توافق الرأي في الدوائر الحكومية المختصة كان يتركز على أنه يجب إقامة علاقات مرضية مع النظام الجديد، وأن المنفعة لميزان المدفوعات الأميركي وسلامة الاستثمارات الأميركية البترولية تعتبر من مصالح أميركا الأولية... وإن أميركا تسعى للمحافظة على تسهيلاتها الحربية في (كامب ويليس) ولكن ليس على حساب تهديد منافعها الاقتصادية. إنها ترغب كذلك في حماية الاعتماد الأوروبي على البترول الليبي لأنه البترول الوحيد في العالم الذي لا يمكن استبداله من وجهة نظر النوعية والموقع الجغرافي.

وأميركا تدرك بالطبع أنها تحتاج إلى البترول العربي على مقياس متزايد في المستقبل. فهي تستورد حوالى ٣٧٪ فقط من مجموع البترول الذي تستهلكه. وحوالى ٦٪ فقط من البترول يأتي من منطقة الخليج. (تقرير مجلة الايكونوميست المكتوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧).

ويذكر هذا التقرير أن دائرة الطاقة الأميركية قدمت لمستشار الرئيس ريغان للأمن القومي الجديد فرانك كارلوتشي، دراسة مكتومة بشأن احتياجات أميركا للبترول في المستقبل جاء فيها، أن أميركا ستستورد من منطقة الخليج ١٥٪ من البترول الذي تحتاج إليه خلال ٨ ـ ١٠ سنوات. وإنه بحلول سنة ١٩٩٥ من المتوقع أن تستورد أميركا ٤٨٪ من البترول الذي تستهلكه. وجاء في تقرير مجلة الايكونوميست أن هذه التوقعات واهتمام أميركا بصد النفوذ السوفياتي في الخليج، هي التي دفعت الرئيس ريغان إلى الموافقة على طلب الكويت لأن تحمي السفن الحربية الأميركية ناقلات البترول الكويتية من عدوان إيران. وانتاج البترول الأميركي بلغ ذروة عالية سنة ١٩٧٠، فارتفع إلى ١١,٣ مليون برميل في اليوم، ثم ابتدأ ينخفض بسبب نضوب حقول آبار البترول الأميركية. ورغم استخراج البترول من آلاسكا سنة ١٩٧٥، فإن التوقعات بينت أنه لا يمكن توقع زيادات مستمرة في انتاج البترول. فلقد قدرت شركة (أوكسون) في أواخر سنة ١٩٨٠، بأنه سيكون هناك انخفاض في انتاج البترول الأميركي الخام من حوالى عشرة ملايين برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠ إلى سبعة ملايين في سنة ١٩٩٠ مع زيادة طفيفة بعد ذلك. على هذا الأساس، فإنه رغم التوسع في استنباط واستعمال مصادر الطاقة البديلة، فإن الولايات المتحدة ستظل معتمدة لدرجة كبيرة على البترول المستورد من الخارج وبالدرجة الأولى من الشرق الأوسط، وخصوصاً من السعودية التي تملك ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي، وهي إفرادياً أكبر مورد بترول لأميركا بمعدل ١,٢٥٤,٠٠٠ برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠. (تلمان).

ومما يزيد من أهمية البترول العربي لأميركا، أنه يبدو بأنه لا بديل هناك للاعتماد على البترول العربي، على الأقل في عقد الثمانينات في القرن العشرين، رغم الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها أميركا مثل: تخفيض الاستهلاك واستكشاف آبار بترول حول شواطىء أميركا واستعمال بترول آلاسكا واستخراج الزيت من الفحم والصخور واستخدام الطاقة الشمسية والنووية. (تلمان). ولا يقتصر احتياج أميركا للبترول العربي على ما تحتاجه للاستهلاك داخل حدودها، فإن أسطولها الضخم الذي يجوب البحار والمحيطات يعتمد على كميات كبيرة من الوقود والزيوت من مصادر البترول ومعامل التكرير في الشرق الأوسط مباشرة. وكانت القوات البحرية الأميركية تحصل على هذه المواد البترولية بأسعار مخفضة عن الأسعار المعلنة. وحسبما جاء في دراسة لعبد الله الطريقي (١٩٦٧)، «قدرت وزارة الدفاع الأميركية» النفقات الإضافية التي تعتقد أنها ستتكبدها زيادة على ما تصرفه حالياً لتأمين المنتوجات البترولية اللازمة للقوات الأميركية، إذا ما انقطع ما تأخذه من الشرق الأوسط بما مجموعه (٢١) مليون دولار

شهرياً[٧]. وكانت الكميات التي تحتاجها القوات الأميركية في جنوب شرقي آسيا من المواد البترولية حوالى ثلث مليون برميل يومياً ثمنها السنوي ٢٤٠ مليون دولار. ويؤمن ٦٥٪ منها من منطقة الخليج العربي، وتخزن أميركا كميات من البترول لحساب وزارة الدفاع في منطقة المحيط الهادىء وفي أوروبا. وأميركا في نظرتها إلى أهمية البترول العربي الحيوي لها، لا تحسب حساباتها فقط على أساس الكميات المتزايدة التي ستحتاجها من الشرق الأوسط في المستقبل، وإنما تفكر بحليفاتها واليابان اللواتي ترتبط مصالحهن بمصالحها ارتباطاً وثيقاً. فهذه الدول وخصوصاً اليابان تحتاج وتستورد البترول العربي بكميات كبيرة، وكانت تتصارع فيما بينها في السابق لتفرض سيطرتها على مناطق البترول، والاستيلاء على امتيازات التنقيب عنه واستغلاله، وتأمين تدفقه بسعر رخيص لدعم اقتصادها. ففي سنة ١٩٨٠ مثلاً استوردت أميركا ٣٧٪ من احتياجها من البترول من الخارج. وفي السنة نفسها استوردت أوروبا الغربية ٨١٪ من احتياجها من البترول من الخارج. أما اليابان فجاء كل بترولها من الخارج. (تلمان)[٨].

وفي تقديرات صدرت عن مكتب الموازنة التابع للكونغرس الأميركي عن أهمية البترول السعودي فإن فقدان أميركا لبترول السعودية لمدة سنة واحدة سيخفض الناتج الاضافي الوطني الأميركي بما قيمته ٢٧٢ بليون دولار، ويزيد معدل البطالة ٢٪، ويسارع بالتضخم بشكل حاد ويؤدي إلى خراب وفوضى أعظم من أوروبا واليابان (حليفات أميركا)... ولذلك لا يبدو من المبالغة بأنه لا يوجد بلد في العالم أكثر أهمية اقتصادية وبالتالي استراتيجية للولايات المتحدة من المملكة العربية السعودية. (تلمان). وللتدليل على أهمية بترول الخليج لأميركا، قال ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الأميركية، في مؤتمر شيكاغو (١٩٨٤)، بأن سلامة المصالح الحيوية الاقتصادية والحربية في منطقة الشرق الأوسط للتحالفات الأميركية مع اليابان و «الديمقراطيات الغربية»...

«تعتمد على مقدرتنا على أن نحافظ على حرية أميركا والدول الغربية واليابان في الوصول إلى مصادر البترول في الخليج. إن منتجي البترول في الخليج هم من أكبر شركائنا التجاريين، وإن سلامة ميزان مدفوعاتنا يعتمد بثقل على استقرارهم الاقتصادي».

وحسب التقديرات في أواخر السبعينات، كانت أميركا تستورد وتنفق ما قيمته من ٢٥ ـ ٣٠ بليون دولار سنوياً على البترول المستورد، فجعلها ذلك مضطرة للاعتماد على البترول العربي لدرجة أقلقتها، لأن هذا الاعتماد جعلها «عرضة للابتزاز العربي»، وكان هذا حافزاً لأن تقوم أميركا بتخزين قسم من بترولها وتركه في باطن الأرض، وبتخفيض استهلاكها واستخدام بدائل للطاقة يقلل من حاجتها للبترول. (كوانت ـ حقبة القرارات).

إضافة إلى أهمية البترول كمادة حيوية للطاقة في حد ذاتها، فإن أرباحاً وفيرة ضخمة عادت على أميركا والغرب من عمليات البترول واستثماراته المتعددة المتنوعة، فلقد كان معظم منطقة الشرق الأوسط تحت الاستعمار أو النفوذ الغربي. ثم جاء النفوذ والسيطرة الأميركية. وكانت لشركات البترول الغربية والأميركية امتيازات للتنقيب عن البترول واستخراجه وبيعه مقابل حصة صغيرة للدول التي يستخرج البترول من أرضها. وحتى بعد أن ازدادت حصة دول الشرق الأوسط من عائدات البترول ثم بعد أن جرى تأميمه، فإن الشركات الأميركية والغربية ظلت صاحبة مصالح وأرباح بترولية ضخمة، تشمل مختلف العمليات والاستغلالات والصناعات البترولية مثل التكرير والنقل والتوزيع والتصنيع الذي يستند إلى مادة البترول. وكانت نسبة ربح الشركات من البترول العربي أعلى من ربحها من غيره بسبب قلة تكلفة استخراجه وقرب مصادره من الأسواق.

في أواخر الستينات قبل ارتفاع الأسعار، بلغت أرباح شركات البترول الأميركية بليوني دولار سنوياً من عمليات الشرق الأوسط، فعاد ذلك بمنفعة على الاقتصاد الأميركي وعلى ميزان المدفوعات الأميركي. (تلمان). ويجب أن يراعى بالنسبة إلى الأموال الطائلة التي تحققت للدول العربية من البترول وغيره، أن أميركا كانت تعنى بأن يعود أكبر قسم ممكن من هذه الأموال إلى أميركا. وفي كلمات كلوديا رايت الباحثة والكاتبة في شؤون الشرق الأوسط وسياسات أميركا فيه:

«يجب أن نميز حالاً الثوابت في سياسة الشرق الأوسط من تقلبات الرؤساء. ويمكن تلخيص الثوابت بسهولة.

فالسياسة الأميركية ترمي إلى حماية وصول النفط إلى الاقتصاد الأميركي واقتصادات الغرب المتحالف معه. على أساس أضخم كمية وأقل سعر وتجنب معوقات التزويد (بالنفط) أو اية هزات في الأسعار. ومما يرتبط بوصول النفط مشكلة إعادة الدورة، مع أن هذه قلما يبحث فيها المسؤولون الأميركيون علناً. والهدف هنا أيضاً بسيط جداً. إنه إعادة دورة النقد الذي يدفع ثمناً لمصدري نفط الشرق الأوسط إلى مستوردات من السلع والخدمات الأميركية واستثمارات في ممتلكات أميركية. وسندات لودائع في مؤسسات مالية أميركية. وإذا أحسنت إدارة ذلك فإن إعادة الدورة هذه يقصد بها حماية قيمة الدولار النسبية ومنع التضخم والحفاظ على دور الدولار في الاحتياطي الدولي»[٩].

وتضيف كلوديا رايت بأن أميركا لا تريد أن تُسحب من أميركا الأموال العربية المستثمرة فيها، وهي تحارب أي أنظمة أو حركات يمكن أن تفعل ذلك، وتقوم بمحاولات لإسقاطها والقضاء عليها بما في ذلك استخدام الأعمال السرية.

ومع تضخم أرباح الدول العربية التي كانت توصف بأنها خيالية، ازدادت الأرباح والمنافع الاقتصادية التي جنتها أميركا عن طريق أرباح شركاتها، ونتيجة للاستثمارات والودائع العربية التي تدفقت على أميركا، ولشراء الدول العربية للأسلحة الأميركية ببلايين الدولارات، ولاستيراد المصنوعات والخدمات الأميركية على مقياس واسع. وكذلك عن طريق المشاريع العمرانية التي عهد الى الشركات الأميركية بتنفيذها في الشرق العربي. وعلى سبيل المثال، فإن شركات البترول العاملة في السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة «استرجعت» لأميركا سنة (١٩٨٠) ١,٩١٩ مليون دولار، وفي سنة (١٩٨١) ٢,٠٥١ مليون دولار، وفي سنة (١٩٨٢) ١,١٠٠ مليون دولار (انتاج البترول كان أقل وكذلك هامش الربح). ومعظم بترول السعودية للتصدير كان يسوّق بواسطة شركة أرامكو التي هي مجموعة شركات بترول أميركية عالمية. وقبل أن «تسَعْوَد» على مراحل في سنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٨٠، كانت أضخم مشروع استثمار أميركي في أي بلد أجنبي، وحتى بعد أن استولت عليها السعودية وأشغلت مراكز ادارية عليا فيها بالسعوديين، فإنه يقال بأن هناك تفاهماً على أن تبقى فيها أغلبية إدارية وفنية أميركية لإدارة هذه المؤسسة الضخمة ولإجراء التنقيب عن مصادر بترول جديدة.

لم يكن البترول العربي وعملياته وصناعاته المصلحة أو المصدر الوحيد لأميركا وأرباحها من الدول العربية في الشرق الأوسط. فمع تزايد الأرباح والأموال العربية، أصبحت منطقة الخليج العربي سوقاً مهمة وغنية جداً للصادرات والخدمات الأميركية. وعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة ما صدرته أميركا لهذه البلاد من ٧,٦٥٣ مليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ١١,٠٦٦ مليون دولار سنة ١٩٨٢، وفي المقابل، تناقصت قيمة ما استوردته أميركا من البترول منها من ١٦,١٢٧ مليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٩,٤٧٥ مليون دولار سنة ١٩٨٢ معظمها من السعودية. وانخفض العجز في الميزان التجاري الأميركي مع السعودية والكويت ودولة الامارات المتحدة من ٨,٧٤٧ مليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٦,٩ مليون دولار سنة ١٩٨١. وفي سنة ١٩٨٢ أصبح الميزان لصالح أميركا في حدود ١,٥٩١ مليون دولار. واعتبرت أميركا أكبر مصدر للسعودية، إذ بلغت مستوردات السعودية من البضائع الأميركية ٢٠٪ من مجمل استيرادها. وكانت أكبر سوق للبضائع الأميركية في الشرق الأوسط. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أكبر سوق لها، وتأتي بعدها الكويت كرابع سوق. وهذه الأسواق كانت تشكل خامس أكبر سوق في العالم للصادرات الأميركية بعد كندا واليابان والمملكة المتحدة والمكسيك. وأسواق الشرق الأوسط كانت تستورد ١٠٪ من الصادرات الأميركية. وبلغت قيمة المعاملات التجارية بين أميركا والسعودية سنة (١٩٨١) ٢١,٧ بليون دولار. وكانت السعودية خامس أكبر دولة في التعامل التجاري مع أميركا وسادس أكبر الأسواق للتصدير الأميركي. وأميركا كانت تصدر ما قيمته ٢١ بليون دولار من البضائع لواحدة وعشرين دولة عربية سنة ١٩٨١، وفي السنة نفسها انخفضت مستورداتها ومعظمها من البترول انخفاضاً شديداً. وقدر بأن ما كان يصدر للدول العربية من بضائع من أميركا سنة ١٩٨١ كان يحفظ نصف مليون عمل ووظيفة للأميركيين، وذلك غير الخدمات التي قدرت ببليونين ونصف بليون دولار تخفض نسبة البطالة في أميركا. وفي سنة ١٩٨٠ بلغت مستوردات أميركا من البلاد العربية ومعظمها من البترول ٣٠,٢ بليون دولار، وكان الموردون

الرئيسيون السعودية وليبيا والجزائر. وبلغت قيمة الصادرات الأميركية للدول العربية ما يزيد قليلاً عن ١٣ بليون دولار أي ٦٪ من صادرات أميركا، وكان ذلك في وجه منافسة شديدة من اليابان وألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا. وحتى في فترة الركود الاقتصادي في البلاد العربية سنة ١٩٨٢ وسنة ١٩٨٣ وتراجع التصدير الأميركي، ظلت البلاد العربية أسواقاً مستمرة في التوسع أكثر من غيرها للمصنوعات الأميركية المصدرة، في الوقت الذي انخفضت فيه مستوردات بترول الشرق الأوسط[١٠].

بالنسبة إلى مشكلة البطالة التي تشكل خطورة اقتصادية واجتماعية جسيمة وخصوصاً إذا ارتفعت نسبتها، يقدرون في أميركا بأن تطوير التجارة وزيادة التصدير يخلقان فرص عمل تساعد على تخفيض نسبة البطالة وحدّتها واتّساعها. وفي وزارة التجارة الأميركية كان التقدير أن كل بليون دولار تصدير يخلق من خمس وعشرين ألف إلى ثلاثين ألف «وظيفة وعمل»، وعلى هذا الأساس، فإن تصدير ما قيمته ١٦ بليون دولار سنة ١٩٨٢ للسعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة، أتاح وجود حوالى اربعمائة ألف «وظيفة وعمل» للأميركيين. وفي مجال التصدير الأميركي الذي يعود بالنفع على أميركا، هناك مبيعات الأسلحة وما يرتبط بها من خدمات وانشاءات وتدريب. ففي سنة ١٩٨٠ أدخلت هذه المبيعات لأميركا من المال العربي ٢,٠٠٣ مليون دولار، وفي سنة ١٩٨١ أدخلت ٢,٥٣٢ مليون دولار، وفي سنة ١٩٨٢ كانت الحصيلة ٢,٧٠٩ مليون دولار. وشراء الأسلحة ترتبط به خدمات حربية تشتمل على عدد كبير من المشاريع الإنشائية ومساعدات فنية وخبراء ومهندسين حربيين للإشراف على بناء المنشآت الحربية. وهناك ألوف من الأميركيين وَمُعاليهم يعيشون في السعودية بسبب مشاريع الدفاع السعودي. كما وأن عدداً كبيراً من الشركات الأميركية قام بتنفيذ مشاريع عسكرية بعقود ضخمة منها شركات نورثروب وماكدونالد ـ دوغلاس. وكانت شركة صناعات ليتون مرتبطة «بمشروع سري للغاية» لتركيب نظام ميكروويف للأمن الداخلي بقيمة ١,٤ بليون دولار يغطي جميع أنحاء المملكة. وفي المجال المدني كانت هناك شركات بكتل (التي كان جورج شولتز من كبار المسؤولين فيها) ورالف بارسونز وغيرهما. وقد قامت هذه الشركات بمشاريع ببلايين الدولارات في السعودية. وقامت شركة أرامكو بمشروع تجميع الغاز بكلفة تزيد عن ١٢ بليون دولار.

عادت أموال العرب الطائلة بالنفع الكبير على أميركا. والكثير من الأموال العربية ذهب إلى أميركا كودائع في البنوك الأميركية، ولشراء سندات حكومية أميركية، وأسهم وسندات شركات، ولشراء عقارات، وفي استثمارات متنوعة وفي أوجه من الإنفاق العادي والقبيح. ورغم تعتيم الدول العربية على قيمة موجوداتها في أميركا، فإن التقديرات المختلفة لهذه الموجودات ترجح وجود ستمائة وخمسين بليون دولار. ولقد ساعد على تدفق الأموال العربية إلى أميركا قوة الاقتصاد الأميركي والاستقرار السياسي وارتفاع الفوائد في أميركا لعدة سنوات. كما وأن القتال والاضطراب في لبنان والعدوان الإيراني على العراق، ساعد على تدفق المال العربي إلى أميركا، فساعد ذلك على جعل ميزان المدفوعات بينها وبين الدول العربية يميل على وجه العموم إلى مصلحة أميركا. وروجت المخاوف من أن يتمكن العرب من شراء شركات أميركية كبرى، ومن أن يشتروا الأراضي الأميركية، ومن أن يصبح لهم نفوذ اقتصادي وسياسي كبير على الحكومات والسياسات الأميركية. وساهم اللوبي اليهودي الإسرائيلي في نشر هذه المخاوف بغية استثارة العداء للعرب في الأوساط الرسمية والاقتصادية والشعبية.

تكمن أهمية البترول العظمى في الحاجة الحيوية إليه كمصدر للطاقة للعالم بأجمعه. وليس هناك في المستقبل المنظور بديل يمكن أن يغني عنه. ونظراً لهذه الأهمية، فإنه يمكن أن يكون البترول قوة وسلاحاً في متناول من يمتلكه أو يسيطر عليه. والمعتقد أن العرب يملكون في باطن أرضهم أكبر احتياطيات البترول في العالم. ورغم ما يقوله البعض أحياناً من أن البترول العربي كان نقمة وشراً ومفسدة للعرب، فإن البترول دون شك مصدر قوة وأموال يمكن استخدامها في إعمار العالم العربي، وتنمية وتعزيز قوته العسكرية واقتصاده. كما يمكن استخدامه كقوة في المعترك الدولي الذي تحتاج فيه الدول إلى القوة وأدوات متنوعة للضغط للحفاظ على حقوقها وحمايتها. ولحقب من الزمن كانت الدول العربية، صاحبة

البترول، تمتنع عن استخدام البترول كسلاح في الصراع ضد الصهيونية والدول المساندة لها، وكان بعضها يعلن أن البترول سلعة تجارية لا يصح استخدامها في الصراعات السياسية. ولكن موقف هذه الدول تبدل إذ لم تجد مفراً من أن تلجأ إلى سلاح البترول في الصراع الحربي والسياسي ضد اسرائيل والدول الداعمة لها. وكان البترول وأمواله الطائلة قد أحدث ما اعتبره البعض تبدلاً تاريخياً في العلاقات الاقتصادية العالمية لمصلحة الدول العربية وأهميتها ونفوذها، وخصوصاً المملكة العربية السعودية. فجاء في دراسة استكشافية أميركية:

«لم يحدث أبداً في التاريخ الحديث ان تم انتقال مفاجىء للثروة بدون حرب في مثل هذه الفترة القصيرة»[١١].

فلغاية سنة ١٩٧٧، أصبحت الدول الرئيسية المصدرة للبترول، وخصوصاً السعودية تملك ١٥٠ بليون دولار على شكل احتياطات مالية وأصول سائلة. وتولد تخوف من قوة العرب المالية ومن أن تستغل لزعزعة النظام المالي الأميركي والعالمي والحكومات التي لا يرضى عنها العرب.

في حرب اكتوبر، استعملت الدول العربية سلاح البترول وأحدثت ضغوطاً كبيرة على أميركا والدول الأوروبية قاومها كيسنجر ومن ورائه الرئيس نيكسون، رغم الامتعاض والانتقاد الشديدين اللذين وجهتهما الدول الغربية الحليفة إلى أميركا وسياستها التي أدت إلى تلك الحرب. ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته أن دلائل إمكانية فرض حظر البترول العربي كسلاح بدت في ربيع ١٩٧٣. وفي منتصف تلك السنة، كان الملك فيصل يحذّر بأنه ما لم تتبدل سياسة أميركا تجاه إسرائيل فسيكون هناك تخفيض في كميات البترول الذي يورد إلى أميركا، ولكن نيكسون لم يستجب لتحذيرات الملك فيصل، وأصرّ على إجراء مفاوضات بين العرب وإسرائيل، وادعى إدعاءً:

«نصفه الإسرائيلي كذب سياسي صارخ، ونصفه العربي صحيح بقوله إننا لسنا مع إسرائيل. ونحن لسنا مع العرب ونحن لسنا اكثر ميلاً للعرب لأنهم يملكون البترول وإسرائيل لا تملكه. إننا مع السلام»[١٢].

وبعد اندلاع حرب اكتوبر ازداد الضغط العربي. ففي ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، قبل خمسة أيام من وقف اطلاق النار، طلب الرئيس نيكسون من الكونغرس أن يوافق على مساعدة لإسرائيل قيمتها ٢,٢ بليون دولار لتعويض خسائرها في الحرب. وفي اليوم التالي، أعلنت السعودية، التي كانت قد خفضت الإنتاج وأصدرت التحذيرات، حظراً على شحنات البترول للولايات المتحدة. وفي ٢١ تشرين الأول/ اكتوبر، فرضت دول الخليج العربية حظراً مماثلاً، فكانت ليبيا قد فرضت الحظر في ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر. ويذكر كيسنجر أن توقيت طلب موافقة الكونغرس على المساعدة لإسرائيل لم يكن سليماً، وإنه كان يجب أن يقدم بعد وقف القتال عندما تكون حساسيات الدول العربية قد خفّت. ونتيجة للحظر، بينت أميركا أنها ستواجه عجزاً قدره ١٠٪ فيما تحتاجه من بترول، وإن هذه النسبة سترتفع إلى ١٧٪ في الشتاء حسب درجة اشتداد البرودة. وشعر الرئيس نيكسون بمدى الخطر والمشاكل التي ستنتج عن ذلك. فظهر على شاشات التلفزيون وأعلن للشعب الأميركي الحقيقة «القاسية الصارخة»، وهي أن أميركا تتجه نحو أكبر نقص في الطاقة منذ الحرب العالمية الثانية. وطالب بإجراءات تقشفية مثل المشاركة في استخدام السيارات، وتخفيض السرعة على الطرق، وطالب الكونغرس بإصدار قانون طوارىء للطاقة. كما طالب بالعودة إلى توقيت يوفر الطاقة ويفرض حداً أعلى لسرعة السيارات قدره خمسون ميلاً على الطرق الفيدرالية في جميع أنحاء البلاد. وفي محاولة لكي يجعل الأميركيين يدركون أهمية وخطورة الوضع ومشكلة الطاقة، ذكّر الأميركيين بمشروع (مانهاتان) وهو مشروع صنع القنبلة الذرية، وكذلك بمشروع (أبوللو) وهو مشروع إنزال إنسان على القمر والروح الجماعية التي كانت وراءه، ثم أعلن مشروع «الاستقلال» الذي وضعه في المستوى نفسه من الأهمية لأميركا، والذي يهدف إلى أن يحقق لأميركا استقلالاً ذاتياً في موارد الطاقة بحلول سنة ١٩٨٠. وفي البيت الأبيض سنة ١٩٧٣، وضعت الأضواء الكهربائية على شجرة عيد الميلاد بنسبة ٨٠٪ أقل من المعتاد. وعندما سافر الرئيس نيكسون إلى كاليفورنيا مع زوجته، استخدم طائرة تجارية بدلاً من ركوب طائرة الرئاسة «سلاح الجو رقم واحد»، وكذلك ليكون قدوة في توفير الوقود. وزادت طوابير الأميركيين أمام محطات البنزين، وظل بعضها مغلقاً.

وذكر نيكسون في مذكراته: «الحظر خفض الإنتاج الاقتصادي الأميركي ١٥ بليون دولار». وارتفعت أسعار البترول وانخفضت أسعار الأسهم وبدا شبح الركود الاقتصادي، وانتشرت الشائعات عن ارتفاع مؤشر أسعار الحاجيات المرتقب. وفي تلك السنة ـ ١٩٧٣ ـ ارتفع مؤشر أسعار الجملة ١٨,٢٪، وسجل مؤشر غلاء المعيشة أكبر ارتفاع منذ سنة ١٩٤٧، وكان معظم الارتفاع ناجماً عن أسعار الوقود والطعام. واشتدت الأزمة. وتصاعدت المطالبة بتقنين البترول وتوزيعه بالبطاقات. ورفض الرئيس نيكسون هذا الطلب خوفاً من أن تنشأ سوق سوداء، ولأن التقنين له صعوباته ومشاكله وتكاليفه التي تحتاج لملايين الدولارات. وذكر نيكسون في مذكراته:

«إن حظر البترول العربي سبب انخفاضاً في الإنتاج الاقتصادي الأميركي بنسبة خمسة عشر بليون دولار خلال الربع الأول من ١٩٧٤ كان لها تأثير ايجابي واحد: إنها جعلت الوعي الخاص بالطاقة جزءاً من الحياة الأميركية»[١٣].

كان عدد سكان أميركا يشكل ٦٪ من سكان العالم في (السبعينات)، ولكن أميركا كانت تستهلك ثلث الطاقة المستخدمة على الكرة الأرضية. مع أن موارد الطاقة كانت تشحّ. كان الأميركيون في السابق يظنون بأن موارد الطاقة لا حدود لها (مذكرات نيكسون). وكانوا قد تعودوا على البترول الرخيص. أما الآن فقد بدأ سعر البترول يتبدل، وفي سنة ١٩٧٣ ارتفع سعر البرميل من دولارين ونصف تقريباً إلى ١١,٦٥ دولاراً. وفي سنة ١٩٧٧ أصبح السعر ١٣ دولاراً. وفي منتصف سنة ١٩٧٩ أصبح ١٨ دولاراً، وفي نهاية تلك السنة أصبح بعض البائعين يبيعونه بثلاثين دولاراً.

منذ بداية حظر البترول بدأ نيكسون وكيسنجر سعياً حثيثاً لإنهائه. وبحث كيسنجر هذا الأمر مع الملك فيصل والرئيس السادات. فوعد السادات كيسنجر بأن يرفع الحظر خلال النصف الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، وقال إنه سيطلب رفع الحظر في تصريح يمتدح فيه دور الرئيس نيكسون الشخصي في جمع الفرقاء حول طاولة التفاوض وفي تحقيق التقدم بعد ذلك. (مذكرات نيكسون). وفي ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، كتب نيكسون للسادات بأنه:

«يتعهد ويلزم نفسه بأن يفعل كل شيء في قدرته ليضمن بأن تذكر مدة رئاسته الثانية كرئيس، بأنها الفترة التي طورت الولايات المتحدة خلالها علاقة جديدة مثمرة مع مصر والعالم العربي».

وطالب نيكسون في رسالته برفع حظر البترول حالاً، لأن الحظر يضر بجهود أميركا لتحقيق السلام. وطالب بأن يتم رفع الحظر دون انتظار نتيجة محادثات انفكاك القوات، التي كانت تجري بين مصر وإسرائيل. وبالطبع كان ذلك تهديداً مبطناً وابتزازاً للسادات والعرب. وفي ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٤ بعد سبعة أشهر من فرض حظر البترول، وافقت سبع دول عربية على إلغاء الحظر على أساس أن يعاد النظر فيه في حزيران/ يونيو.

بلغت أهمية البترول درجة دفعت الرئيس كارتر لأن يعلن بأن الجهد الذي يبذل لمعالجة مشكلة الطاقة «هو بالمقابل (البديل) الأخلاقي للحرب». وفي مذكراته ذكر الرئيس كارتر أنه كان من أهم أهدافه وضع سياسة طاقة وطنية، وإنه اعتبر ذلك بأهمية أي هدف آخر لحكومته. وإن سلامة أميركا كانت مهددة بسبب مشاكل الطاقة. ففي سنة ١٩٧٣ عندما فرض حظر البترول العربي نتيجة لحرب اكتوبر، كانت أميركا تستورد ٣٥٪ من البترول الذي تستهلكه. وعندما جاء كارتر إلى الحكم سنة ١٩٧٧ ارتفعت النسبة إلى ٥٠٪ ـ تسعة ملايين برميل يومياً ـ ولقد ساعدت مشتروات أميركا الوفيرة على ارتفاع سعر البترول. وكان أي نقص وانقطاع في وصول البترول لأميركا يضر باقتصادها، ويضر مع ارتفاع السعر بالأطفال والشيوخ الذين يحتاجون إلى التدفئة. ووجد الرئيس كارتر أن البترول يشكل خطراً ابتزازياً على أميركا وحليفاتها، يمكن أن تستخدمه الدول العربية المصدرة للبترول في المعترك السياسي، وبذلك فإن سياسة أميركا الدولية لن تكون متحررة من ضغوط قوى أجنبية. كما وأن الدول الأخرى المستهلكة للبترول التي لم يكن لديها موارد للطاقة، أو كان لديها القليل منها فقط، ستكون معرضة للضغوط عليها ولتعديل سياستها لترضي أصحاب البترول، ويذكر الرئيس كارتر في مذكراته أن صديقات أميركا اضطرت لأن تتنافس مع أميركا للحصول على موارد طاقة، وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار البترول وإلى النقص في

توافره. ووصل الأمر ببعض قادة أميركا المتشددين إلى أنهم تحدثوا عن خطط للاستيلاء على حقول البترول بالقوة إذا تكرر حظر توريدات البترول لأميركا مرة ثانية... واستاء قادة آخرون بعمق لأن أقوى دولة في العالم كانت تهتز وترتج من قبل بضعة دول «صحراوية».

كان الأميركيون في الأصل قد تعودوا على البترول الرخيص، أما الآن فقد تبدل الوضع وجابهت أميركا مشاكل طائلة بسبب الحظر والنقص وارتفاع أسعار البترول. وجابه الرئيس كارتر مشاكل مع الكونغرس، واشتكى من عدم وجود وعي كاف لأهمية المشكلة. وكانت ضغوط أصحاب المصالح المرتبطة بالبترول ومقترحاتهم المتعاكسة تثقل عليه، وكانت هناك الدراسات والإختلافات والمساعي لاستنباط وتطوير بدائل للطاقة البترولية ولتقليص الحاجة للبترول وخصوصاً البترول العربي. واستمرت طوابير الأميركيين أمام محطات البنزين وهم الذين كانوا سابقاً تعودوا على الوفر وانخفاض السعر. واعتبر الرئيس كارتر أن أزمة البترول حالة طوارىء وطنية. وتحدث إلى الشعب الأميركي ليحثه على محاربة التبذير في الاستهلاك وتحديد مستوى حرارة أجهزة التدفئة لتكون ٦٥ درجة في النهار و ٥٥ درجة في الليل. وتحدث عن تطوير الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة الأخرى مثل الفحم الموجود بكثرة في أميركا وعن الطاقة الشمسية والنووية، وعن إقامة دائرة واحدة لتنظيم مؤسسات الطاقة في دائرة واحدة. وتحدث عن مراقبة شركات البترول والغاز وضرورة التثبت من أرباحها واحتياجاتها، وكذلك عن السعي للتمييز بين النقص الحقيقي في مصادر الطاقة والنقص المصطنع، والتقليل من استيراد البترول لدرجة كبيرة، وتكوين احتياطي بترول استراتيجي، وزيادة الضرائب على البنزين المحلي ورفع أسعار البترول والغاز المنتجين محلياً. كما تحدث عن حوافز لصنع سيارات توفر في استهلاك البترول. وبرزت قوة منظمة الأوبيك وقدرتها على التحكم بأسعار وتوريدات البترول، الذي رفعت أسعاره عدة أضعاف بعد حرب ١٩٧٣. واتجه تفكير الرئيس كارتر إلى أنه من دون تخمة في البترول تحدث بسبب تخفيض عالمي في الطلب (على البترول)، فلن يكون هناك مفر من ارتفاع سريع في الأسعار يفرض حسب أهواء منتجي البترول في أميركا. وسجل الرئيس كارتر في مذكراته بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٧، بأن نفوذ اللوبي للجماعات أصحاب المصالح يكاد لا يصدق وخصوصاً من صناعات السيارات والبترول. وفي سنة ١٩٧٩ عقد مؤتمر القمة الاقتصادي في طوكيو وحضره الرئيس كارتر، وكانت «الطاقة» أهم موضوع بحث في هذا المؤتمر. وذكر الرئيس كارتر في مذكراته أن أهم أهداف أميركا التي سعت لتحقيقها في هذا المؤتمر كانت ما يلي:

١ ـ التزام كل دولة بتخفيض استيرادها في المدى القريب.
٢ ـ تحديد أهداف المدى البعيد بعد ١٩٨٥.
٣ ـ زيادة استعمال الفحم مع حماية البيئة.
٤ ـ الطاقة النووية مع الوقاية والحماية.
٥ ـ الجهود الفردية والجماعية للدول لإيجاد موارد طاقة بديلة.
٦ ـ البحث وتطوير مشاريع الطاقة وانتاج الوقود.
٧ ـ وضع نهاية للمزايدات المرتفعة المتذبذبة في سوق البترول المباشر.
٨ ـ عدم تخزين البترول عندما تكون الموارد شحيحة.
٩ ـ تشجيع التنقيب العالمي عن البترول بين الأمم الفقيرة.
١٠ ـ وضع نظام ثابت لتوزيع حصص الوقود بواسطة وكالة الطاقة الدولية عند الحاجة.
١١ ـ نظام رقابة على كل دولة للتثبت من مدى تحقيقها للأهداف التي حددتها لنفسها.

وعلى غداء خلال المؤتمر، كان المستشار الألماني الغربي شميدت تهجمياً تجاه الرئيس كارتر، واتهم التدخل الأميركي في الشرق الأوسط لعقد معاهدة صلح بأنه سبب مشاكل البترول في جميع أنحاء العالم. (مذكرات الرئيس كارتر). وفي أميركا أضرت مشاكل البترول الرئيس كارتر، لأن الشعب الأميركي وجه اللوم إليه وإلى حزبه بسبب هذه المشاكل، التي اضطرته لبذل جهود مكثفة وضخمة لمعالجتها مع

الكونغرس والجهات المعنية الأخرى استغرقت ثلاث سنوات من حكمه. وانخفضت شعبية الرئيس كارتر في استطلاعات الرأي العام، وزادت مشكلة الرهائن الأميركيين في طهران من همومه[14]، وضعفت فرص نجاحه في انتخابات الرئاسة ضد ريغان.

كان لسلاح البترول أثره على الدول الغربية وموقفها من أميركا وإسرائيل. وفي مذكراته يقول الرئيس كارتر بأن حظر البترول أثّر على الدول الغربية الأخرى وعلّمها درساً خلال الحظر. وكانت النتيجة المتوقعة «والمؤسفة» انعزال عدد متزايد من الدول عن إسرائيل. وأوبيك زادت في القوة العربية ونفوذها في العواصم الأجنبية. وفي حالة حرب استنزاف يطيلها العرب عن قصد ستصبح عزلة إسرائيل أكمل لدرجة أكبر، ولا يتبقى لها سوى صديق موثوق (واحد) هو الولايات المتحدة، التي ستكون هي الأخرى عرضة للانعزال عن الدول الأخرى في مثل هذا الصراع الطويل الأمد.

> «ورغم كل جهد سيكون من الصعوبة الشديدة لنا أن نبقي إسرائيل مزودة بالأسلحة والتوريدات الأخرى لأسابيع عديدة أو أشهر في هذه الظروف. فلقد كان هناك شك خطير (استناداً إلى الخبرة السابقة بأنه خلال مثل هذه الحرب (الاستنزافية الطويلة المدى) في أن طائراتنا للنقل المتوجهة إلى إسرائيل ستمنح اذناً حتى بالمرور في أجواء الدول الأوروبية أو الافريقية المهددة المذعورة».

وأضاف الرئيس كارتر بأنه نظراً إلى أن أميركا قد أصبحت منذ سنة ١٩٧٧ معتمدة بصورة متزايدة على البترول الأجنبي، فإنها أصبحت منكشفة لمحاولات الابتزاز في المستقبل، وبذلك تتهدد سلامتها بصورة مباشرة. ولذلك كانت الحكومة الأميركية قلقة على سلامة إسرائيل العليا وكيف تؤثر على الولايات المتحدة. وهكذا تبرز عناية أميركا الحثيثة وحرصها على إسرائيل ومصالح إسرائيل، وحتى على رعاية عدوان إسرائيل من قبل رئيس أميركي يعرف عن كثب مطامع إسرائيل وعرقلة إسرائيل للسلام، وتصميمها على الاحتفاظ بما لا يحق لها فيه، وتهديدها للسلام في الشرق الأوسط وتعريضه لحروب متتابعة قد تؤدي إلى حرب عالمية مروعة مهلكة. ومن ناحية أخرى، أشار هنري كيسنجر إلى الأثر الذي أحدثه ارتفاع أسعار البترول على دول العالم، بموجب القرار الذي اتخذه وزراء الأوبيك في اجتماع طهران ٢٢ ـ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، الذي رفع الأسعار من ٥,١٢ دولارات للبرميل الواحد إلى ١١,٦٥ دولاراً، فخلال ثمانية وأربعين ساعة ارتفعت فاتورة البترول للولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان إلى مبلغ ٤٠ بليون دولار في السنة... كان ذلك ضربة هائلة لميزان مدفوعات أميركا ونموها الاقتصادي والعمالة واستقرار الأسعار والتماسك الاجتماعي. فقرار طهران كلف البلاد النامية أكثر من برامج المساعدات الخارجية بأسرها التي تقدمها لها الديمقراطيات الصناعية، وأعاد خلق الأوضاع التي كان المفروض أن يعالجها العون الأجنبي. ولكن التأثير على المدى الطويل كان أشد خطورة، فإن جميع البلاد المعنية وحتى المنتجة (للبترول) ذاتها، جابهت تبدلات «زلزالية» في بنيانها الداخلي. (سنوات التبدل العنيف).

ومهما كانت النتائج، فإن سلاح البترول الذي استخدمه العرب في حرب ١٩٧٣، أثبت أنه سلاح فعال وأداة ضغط في المعترك السياسي كان له أثره على أميركا وحليفاتها من الدول الغربية، لدرجة صعدت الخلافات بين أميركا وبين هذه الدول. كما ثبت أنه إذا استخدم بحصافة وتنسيق وتصميم من الجانب العربي، فإنه يمكن أن يكون فعالاً مؤثراً في المعترك السياسي والحربي. وبالطبع، فإن هذا لا يعني أن أميركا لم تجابه هذا السلاح وذيول استخدامه من ارتفاع بالأسعار ومشاكل الطاقة بضغوط مقابلة. فإضافة إلى أن حظر البترول والتخفيض في إنتاجه لمدة طويلة سيؤدي إلى نقصان كبير في مدخولات دول البترول العربية، وبالتالي في قدرتها على تمويل احتياجاتها الداخلية ومشاريعها العمرانية والتنموية، وعلى مساعدة دول المجابهة التي تقاتل لتحرير الأرض العربية، وإضافة إلى قيام أميركا بتجميد بعض الحسابات العربية في البنوك الأميركية، فإن كيسنجر ومن ورائه الرئيس نيكسون، هددا الدول العربية بأن أميركا لن تسعى للضغط على إسرائيل لكي تنسحب ولو جزئياً من الأراضي العربية المحتلة وتحقيق السلام، إلا إذا رفع الحظر البترولي وفرض اعتدال على أسعار البترول. فشكل ذلك ضغطاً على العرب خصوصاً بعد أن عزل السادات مصر عن الجبهة العربية. وكانت هناك خطط سرية أميركية في ربيع

١٩٧٣ قبل اندلاع الحرب للتدخل بالقوة في منطقة الخليج للسيطرة على موارد البترول، وكان الملك فيصل قد حذّر أميركا من الاستمرار في سياستها المنحازة لإسرائيل، ومن أن هذه السياسة ستؤدي إلى تخفيض كميات البترول التي تورد لأميركا. ووصلت معلومات عن خطط الحكومة الأميركية السرية لرئيس لجنة العلاقات الخارجية الأميركية في الكونغرس السناتور فولبرايت. فقرر أن يجبر الحكومة على الكشف عن خططها العسكرية في خطبة يلقيها بمجلس الشيوخ في ٢١ أيار/ مايو ١٩٧٣. وحذر من أن تتخذ أميركا اجراءات استفزازية للدول المنتجة للبترول يمكن أن تؤدي إلى حظر إفرادي ضد أميركا... كما حذر من أن صناع السياسة الأميركية يمكن أن يتوصلوا إلى قناعة بأن عملاً حربياً أمر ضروري لتأمين مصادر بترول الشرق الأوسط لأميركا، وكان من المحتمل أن يكون الإجراء الحربي بواسطة إسرائيل أو إيران. وحث فولبرايت الدول المنتجة للبترول على أن تمارس الانضباط بالنسبة إلى الأسعار، وأن تقدم التأكيدات ضد خطر المقاطعة البترولية. وأشار إلى ميل بعض المسؤولين في الدول المنتجة للبترول لأن يفاخروا بصورة متزايدة بثرواتهم وقوتهم، ونصح تلك الدول بأن تتصرف بثروتها البترولية كنوع من الوصاية العالمية إن لم يكن لأي سبب آخر فلحماية نفسها... فإن لحم الغزال يمكن أن يكون طرياً لذيذاً ولكن الغزال العاقل لا يفاخر بذلك أمام الأسود. (تلمان). وعندما رشح حاكم تكساس ووزير الخزينة السابق جون كونولي نفسه لانتخابات الرئاسة الأميركية قال في خطبة له في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٩، بأنه يجب على أميركا أن تحصل على تفاهم واضح من السعودية والدول المعتدلة الأخرى المنتجة للبترول في المنطقة، بأن التسوية السلمية الشاملة العادلة تعني العودة إلى أسعار بترول مستقرة بصورة حقيقية. باختصار يجب على العرب أن يتخلوا عن سلاح البترول مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

ونددت جريدة نيويورك تايمز بما قاله كونولي، وقالت نشرة للوبي اليهودي بأن هذا القول دعوة للابتزاز. (تلمان). وكانت هناك تحريضات ضد المملكة العربية السعودية وضد منظمة الأوبيك واحتكارها للبترول استغل فيها ارتفاع أسعار البترول وحظره والصعوبات التي سببها لأميركا والدول الغربية. وفي الجانب العربي قال (الأمير) فهد في تصريح له في أيار/ مايو سنة ١٩٧٧:

«إننا قادرون على زيادة انتاج البترول ولكن لنا مطالب مقابل ذلك. الأول وفي المقدمة نريد أن ترمي الولايات المتحدة بكل ثقلها في عملية الوصول إلى تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط، مبنية على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧، وإعادة حقوق الفلسطينيين لوطنهم، ودولة لهم»[١٥].

وفي أميركا نشأ خلاف في الرأي حول الموقف الذي يجب أن تقفه أميركا من السعودية. كان هناك من يميل إلى استعمال القوة والضغط للحصول على بترول السعودية إذا منع عن أميركا. وكان هناك من يفضل الإقناع والإرضاء والتراضي ومراعاة مصالح الطرفين، خصوصاً وأن أميركا نفسها استخدمت السلاح الاقتصادي ضد السوفيات (القمح)، وضد فيتنام الشمالية وكوبا ونيكاراغوا. وكان هناك احتمال الرضوخ للتهديد السعودي العربي «الذي لا يليق بأميركا كدولة عظمى». فلو تصلب العرب ووقعت حرب جديدة، فإنها ستؤدي حتماً إلى حظر البترول، وعندها ستجابه أميركا موقفاً معقداً أو خياراً صعباً في تحديد رد فعلها. وفي خضم الهجمات والشكوك التي وجهت ضد السعودية في أميركا، قال السناتور فولبرايت بأنه يشك في أن الشكوك الموجهة ضد السعودية، كانت تكمن في خوف حقيقي من أن علاقة وثيقة مع السعودية والدول العربية الأخرى المنتجة للبترول ستكون مضرة للولايات المتحدة، وإنها بالفعل متأصلة ـ ربما ليس كلياً بصورة واعية ـ في خوف من أن العلاقة ستكون مفيدة للولايات المتحدة ـ مفيدة جداً بالفعل ـ بحيث يتآكل وينقص التزام أميركا العاطفي المطلق بإسرائيل. (تلمان). وهذا يعني أن أنصار إسرائيل يحرضون الحكومة الأميركية على السعودية فتضعف صداقة أميركا ومساندتها لإسرائيل.

«امبراطورية الشر» خطر وذريعة

«امبراطورية الشر» هي الاتحاد السوفياتي، حسب النعت الذي كرره الرئيس رونالد ريغان حتى في وقت الانفتاح واللقاء مع غورباتشوف (١٩٨٧). والاتحاد السوفياتي، حسب اعتقاد أو ادعاء قادة أميركا، يسعى من أيام لينين للسيطرة على العالم، وملتزم بإثارة القلاقل والاضطرابات ونشر الثورة

والمبادىء «الشيوعية» في جميع أرجائه، ومن أيام ستالين فرض السيطرة على أوروبا الشرقية وقمع بالقوة الصارمة حركات «التحرر» في بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وساعد على الانقلاب في افغانستان وأدخل قواته إليها، وتدخل في افريقيا بواسطة القوات الكوبية. وفي وثيقة أعدها المسؤولون في وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين سنة ١٩٥٠ (تعرف برقم ن. اس. س ٦٨٠)، وكان لها تأثير على صنع السياسات الأميركية جاء:

«إن الإتحاد السوفييتي بعكس غيره من الطامحين في الهيمنة، يدفعه إيمان أعمى جديد معاكس اخلاقياً لإيماننا، ويسعى لفرض سلطته التامة على بقية العالم، وأن غايته العدائية هي إخضاع العالم الحر. ولذلك، فإن الاتحاد السوفييتي يتحدّى الولايات المتحدة بصورة مميتة»[١١].

وحسب اتهامات الرئيس ريغان وغيره، فإن الاتحاد السوفياتي لا يتقيد بالمبادىء الأخلاقية أو الدولية أو الإنسانية في تعامله مع الدول الأخرى، وهو يخادع ويكذب ويناور لتحقيق أهدافه الشريرة. ويرتبط بكل هذه الاتهامات الاعتقاد أو الادعاء الأميركي بأن السوفيات يسعون للتغلغل في الشرق الأوسط وفرض سيطرتهم عليه وعلى بتروله. وبما أن شواطىء الاتحاد السوفياتي الشمالية يغلفها الجليد ولأن بتروله في تناقص، وبما أن السوفيات يريدون نشر نفوذهم وعقائدهم الشيوعية، فإنهم يسعون لاختراق الشرق الأوسط وللسيطرة عليه وعلى بتروله، وللوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والمياه الدافئة (من أيام القياصرة) وإلى مياه الخليج وبحر العرب وما بعدها من دول أفريقيا الشرقية. ونظراً إلى موقع الشرق الأوسط الاستراتيجي المهم وبتروله الوفير وأهميته الكبرى، ولأن الشرق الأوسط بأغلبيته المسلمة قريب من الجنوب الشرقي من الاتحاد السوفياتي موطن عشرات الملايين من المسلمين السوفيات، الذين يؤمل تحريضهم ضد الشيوعية والسوفيات باسم الإسلام بتعاون بين أميركا والدول العربية الإسلامية، وبما أن أميركا تحارب العقيدة الشيوعية والتي تحث على هدم النظام «الرأسمالي الحر» ومبادئه وعقائده التي يدافع عنها الأميركيون والنظام الأميركي، فإن الولايات المتحدة تعتبر بأن من مصالحها الحيوية الرئيسية بل من واجبها بصفتها الدولة الغربية الكبرى، أن تصد السوفيات عن الشرق الأوسط وتحارب نفوذهم فيه. ولقد تمثل ذلك في مساندتها لإسرائيل وفي سعيها (وبريطانيا) لإقامة قواعد حربية وتموينية وأحلاف عسكرية لاحتواء السوفيات ونفوذهم وعقائدهم، ولحماية الجناح الشرقي لحلف (ناتو) وذلك في حزام يمتد من مصر إلى العراق وتركيا وإيران وباكستان. ورفض العرب من أيام فاروق ومصطفى النحاس هذه الأحلاف باستثناء نوري السعيد، الذي سقط مع سقوط حلف بغداد. وفي الحقبة الأخيرة، وصل الأمر بالولايات المتحدة إلى محاولة اقناع عدد من الدول العربية بقبول تحالف استراتيجي مرن في منطقة الشرق الأوسط يجمعها بإسرائيل، على أساس أن الخطر السوفياتي الشيوعي أشد خطراً عليها من خطر إسرائيل. ومرة أخرى جابهت أميركا رفضاً عربياً.

من القواعد الثابتة لسياسات أميركا في الشرق الأوسط محاولة تقليص دور السوفيات في شؤونه. وفي الأزمات والحروب في الشرق الأوسط وقفت أميركا ضد التعاون المشترك مع السوفيات، ورفضت المقترحات السوفياتية وطلبات السادات لإرسال قوات أميركية وسوفياتية لوقف القتال وإقرار السلام، ولجأت إلى إعلان التعبئة النووية دون التشاور الوافي مع حليفاتها، وعرّضت العالم لمهالك حرب نووية رهيبة لتردع السوفيات عن التدخل العسكري بسبب رفض إسرائيل لوقف عدوانها. وفي المؤتمرات والمفاوضات والمساعي للتوصل إلى تسويات لمشكلة النزاع في الشرق الأوسط، سعت أميركا لتقليص دور الاتحاد السوفياتي ولاقصائه لأبعد حد عن أن يكون له دور فعال. كما حاولت إقناع العرب بالتحريض والقهر بالابتعاد عن صداقة السوفيات والتعاون معهم، وبأن أميركا وليس السوفيات هي الوحيدة القادرة على أن تعيد لهم بعض حقهم من براثن إسرائيل المتصلبة القوية. وفي تصديها للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، أضرت الولايات المتحدة بدول عربية تسميها «راديكالية متطرفة»، ودول عربية تسميها «صديقة معتدلة». وكان ذلك تحيزاً صارخاً لإسرائيل، حاول أن يتستر عليه هنري كيسنجر وأمثاله بالادعاء بأن الدول العربية «الراديكالية» صديقة و (زبونة) للاتحاد السوفياتي، وأنها تأخذ منه العون والسلاح، وأنه لا يمكن لأميركا أن تسمح للسلاح السوفياتي بأن ينتصر على السلاح الأميركي، ولا يمكن أن تسمح

للدول الراديكالية والسوفيات أن ينتصروا ويتزايد نفوذهم. وكيسنجر وأمثاله يتناسون في هذا الادعاء أن سياسات أميركا ومساندتها التحيزية الثابتة لإسرائيل وعدوان إسرائيل، هي التي أرغمت بعض الدول العربية على طلب المساعدات السوفياتية، وأن هذه الدول حافظت في علاقاتها مع السوفيات على استقلالها، واستمرت في محاربة التنظيمات والعقائد الشيوعية رغم المساعدات السوفياتية الضخمة التي كانت في أشد الحاجة إليها. هذا إضافة إلى أن الأردن المعتدل الصديق خسر الضفة الغربية، وجابه مشاكل صعبة بسبب التحيز الأميركي لإسرائيل. كما وأنه رغم الأهمية الكبرى لأميركا في إقصاء السوفيات عن منطقة الشرق الأوسط، فإنها لم تقدم لمصر أو للعرب (ولم يطلب الرئيس السادات) أي منفعة أو ثمن مقابل إخراج القوات والخبراء السوفيات من مصر.

في مقابل الاتهامات الأميركية لنيات وسياسات الاتحاد السوفياتي في العالم وفي الشرق الأوسط، وأنه كان مصدر قلاقل واضطرابات وثورات، وأنه كان يزود العرب بالسلاح ويحرضهم على القتال والتطرف ويعرقل «مساعي السلام»، وأنه لا يمكن الثقة بالسوفيات والاعتماد عليهم في احترام الاتفاقات الدولية والتقيد بها، فإن من بين المسؤولين الأميركيين السابقين وغيرهم من يعتقد بأن الاتحاد السوفياتي أظهر في سياساته وسلوكه في الشرق الأوسط، وفي مختلف أرجاء العالم عامة اعتدالاً واتزاناً وابتعاداً عن المغامرات الخطيرة والعنف، وبأن الشيوعية لم تعد نظاماً عالمياً متماسكاً، وأن الدول الشيوعية تختلف وتتخاصم وتتقاتل فيما بينها، كما حدث بين الاتحاد السوفياتي والصين وفي داخل كامبوديا وبين فيتنام والصين. وفي إطار نظرية «الوفاق» بين أميركا والاتحاد السوفياتي يقولون بأن روسيا من زمن ستالين، مع أنها ملتزمة بمبادىء الثورة، أصبحت حذرة وحتى محافظة في علاقاتها الخارجية، وأن الزعماء السوفيات يرون قيمة كبيرة في الحفاظ على علاقة مستقرة وعملية مع الولايات المتحدة «لأنهم منجذبون إلى فكرة مشاركة وهيمنة الدولتين العظميين» في الشؤون العالمية[١٧]. وكذلك بسبب خوفهم العميق من أهوال وفظائع ودمار الحروب. والسوفيات ذاقوا طعمها وعاشوا أهوالها وفظائعها ودمارها، وخسروا في الحرب العالمية الثانية حوالى عشرين مليوناً من الأنفس. وفي هذا الإطار، فإن القادة السوفيات ليسوا «مخلوقات مخيفة بشعة» مستعدين لفرض أي تضحيات ومخاطر على شعوبهم لتحقيق سيطرتهم على العالم وعلى أميركا أو للقضاء عليها، وإنما هم رجال عاديون لهم عقيدتهم ولكنها تتخذ شكلها بالدرجة الأولى من مسؤولياتهم كزعماء لبلد عظيم، إنهم محافظون ولا يميلون الى المغامرات، إنهم يشاركون شعبهم الفزع من حرب كبرى وليست لديهم رغبة لتجربتها مرة أخرى ولا نية لإشعال حرب. وفي الشرق الأوسط رغم أن السوفيات قدموا للعرب مساعدات حربية ضخمة، فإنهم لم يحرضوا العرب على القتال، وكثيراً ما اعتقد القادة العرب أن السوفيات لا يزودونهم بأسلحة هجومية أو بأسلحة كافية لإشعال حروب ينتصرون فيها. ويبدو كذلك أن السوفيات لم يتدخلوا بنشاط في شؤون الدول العربية الداخلية، ولم يستغلوا مساعداتهم الكبيرة أو يبذلوا مجهوداً حثيثاً لنشر العقائد الشيوعية بين العرب. وكثيراً ما نصح السوفيات العرب بالتريث والصبر والاستمرار في الجهود الدبلوماسية لحل النزاع بدلاً من إشعال نار القتال. وفي قتال أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٠، نصح السوفيات سوريا بسحب قواتها من الأردن. وعندما أسقطت الطائرات الإسرائيلية خمس طائرات سوفياتية في سماء مصر سنة ١٩٧٠ خلال حرب الاستنزاف، لم يلجأ السوفيات إلى الرد بالقوة العسكرية، وإنما اكتفوا بتزويد مصر بدفاعات ضد الغارات الإسرائيلية العدوانية. والسوفيات حاولوا التعاون مع أميركا للوصول إلى تسوية للنزاع في الشرق الأوسط، وباعتراف كيسنجر نفسه، فإنهم لم يعرقلوا مساعيه عندما كان له دور فعال في سياسة أميركا في الشرق الأوسط. والسوفيات لأسبابهم الخاصة في ذلك الوقت، أيدوا قرار التقسيم (١٩٤٧)، وتسابقوا مع الولايات المتحدة في الاعتراف بدولة إسرائيل سنة ١٩٤٨. وحسب قول أندريه غروميكو:

«منذ البداية كان الاتحاد السوفياتي الى جانب قيام دولة إسرائيل، منطلقاً بذلك من مواقفه المبدئية التي تشير إلى أن للشعب اليهودي الحق كما للشعب العربي الفلسطيني الحق في إقامة الدولة المستقلة الخاصة بكل منهما. وقد اكتسب الشعب اليهودي هذا الحق نتيجة معاناته ابان الحرب العالمية الثانية من الهمجية

الفاشية. ونحن لا نتفق في الراي مع من يطالب بالقضاء على استقلال اسرائيل بوصفها دولة مستقلة بالرغم من انها تعادي بلادنا»(١٨).

ومع أن غروميكو ندد بشدة بسياسة إسرائيل القائمة على احتلال أراضي الغير والتوسع التي تثير التوتر في الشرق الأوسط وتمنع التوصل إلى تسوية سلمية، فإنه لم يوضح كيف أن معاناة اليهود على يد النازيين تمنحهم الحق في اغتصاب أرض فلسطين العربية، خصوصاً وهو يعترف بما أدى إليه قيام إسرائيل وسياستها من عدوان وتوسع ومذابح وخراب وتشريد للفلسطينيين والعرب الأبرياء. والسوفيات اقترحوا تدخلاً سوفياتياً ـ أميركياً لفرض التقسيم وفيما بعد لوقف حرب السويس سنة ١٩٥٦. وعندما طلب السادات سحب القوات السوفياتية من مصر، نفذوا طلبه بهدوء وسرعة وبشيء من الارتياح، لأن الانسحاب يقلل من تورطهم العسكري في المنطقة ومن احتمال مجابهة مع أميركا. وعندما زار بريجنيف أميركا في ربيع ١٩٧٣، أشار إلى هذه الزيارة بقوله، بأنه أبقى نيكسون ساهراً طيلة الليل تقريباً محاولاً إقناعه بالحاجة لأن يعملا معاً، وإلا فسيكون هناك انفجار. (تلمان). ولم يتجاوب الرئيس نيكسون مع بريجنيف، وبالفعل وقع الانفجار وهو حرب اكتوبر الذي كاد يسبب حرباً نووية تدمر العالم. وهو أيضاً ما كانت بريطانيا قد حذرت منه حليفتها أميركا. وعندما ألح جمال عبد الناصر على السوفيات أن يشاركوا في الدفاعات الجوية عن مرافق مصر ومصانعها ومدارسها في العمق المصري، قبل بريجنيف بعد تردد وطلب من عبد الناصر:

«أن يتم سحب الخبراء السوفييت المسؤولين عن الدفاع في العمق ـ قبل بدء المعركة ـ لأن وجودهم وقتها قد يثير تعقيدات لا حدود لها»(١٩).

وقبل عبد الناصر بذلك. وكان ذلك في اجتماع بموسكو في أوائل سنة ١٩٧٠، حضره «كل أعضاء المكتب السياسي السوفياتي وكل ماريشالات الاتحاد السوفياتي، وحضره مع عبد الناصر الفريق محمد فوزي، والدكتور مراد غالب ومحمد حسنين هيكل. وبعد اشتعال حرب اكتوبر، اقترح السوفيات تدخلاً أميركياً ـ سوفياتياً لوقف اطلاق النار، بسبب استمرار اسرائيل في القتال والعدوان. وعلى العموم فضّل السوفيات الحلول السياسية وأيدوا «حق اسرائيل في البقاء». وهناك من يعتقد بأن «وجود» إسرائيل مناسب للسوفيات لأنها سبب رئيسي لنفور العرب من أميركا وتقربهم من الاتحاد السوفياتي. كما أن السوفيات تجنبوا تصعيد المواجهات الخطيرة مع أميركا في الأزمات الشرق أوسطية، واكتفوا بالسعي للمشاركة في المباحثات والمفاوضات لتحقيق التسويات في النزاع العربي ـ الإسرائيلي، واعترفوا بأهمية الشرق الأوسط لأميركا. وصرح المسؤولون مراراً بأنهم لا ينوون أن يفرضوا سيطرتهم على الشرق الأوسط وبتروله، أو أن يمنعوا أو يعرقلوا تدفق البترول إلى الغرب عن طريق قطع المسارب البحرية، أو الضغط على الدول المصدرة للبترول لأن تفعل ذلك. والسوفيات يدركون بوضوح ما يعنيه مثل هذا الإجراء الخطير لأميركا والعالم الغربي وأنه بمثابة إعلان للحرب. وفي سنة ١٩٧٧ شاركوا مع أميركا في التصريح السوفياتي ـ الأميركي الذي قبلوا فيه بالاكتفاء بالإشارة إلى «الحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني دون ذكر «الحقوق الوطنية». غير أن المتشككين الأميركيين، ومنهم الرئيس ريغان اليميني المحافظ المتصلب، لا يثقون بالسوفيات ونياتهم، ويقولون بأن السوفيات ما زال يراودهم حلم القياصرة القديم وهو الدخول إلى الشرق الأوسط، وإن غاياتهم لا يمكن أن تكون حسنة. وفي سنة ١٩٧٩ في خطبة وداعية كوزير للطاقة قال جيمس شليزنجر وزير الدفاع الأميركي السابق: إن أزمة الطاقة قدمت بعداً جديداً للمنافسة السياسية والعقائدية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي إشارة إلى التزايد المتواصل في قوة السوفيات الحربية، طالب شليزنجر برد جديد وفعال للمنافسة السياسية والعقائدية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي إشارة إلى التزايد المتواصل في قوة السوفيات الحربية، طالب شليزنجر برد جديد وفعال على الضغوط السوفياتية في الشرق الأوسط، وهو منطقة تطمح إليها روسيا من أيام بطرس الأكبر. وحذر شليزنجر من أن سيطرة السوفيات على منابع (حنفية) البترول ستعني نهاية العالم كما نعرفه منذ سنة ١٩٤٥ وعلى مجموعة الأمم الحرة. (تلمان). وحتى قبل بضعة أيام من اجتماع القمة بين الرئيس ريغان وغورباتشوف في واشنطن لتوقيع معاهدة نزع الصواريخ المتوسطة وبحث مشاكل عالمية، وهو الاجتماع

الذي تابعه العالم باهتمام بالغ في تلك الأيام (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، فإن نعت الرئيس ريغان للاتحاد السوفياتي بأنه «امبراطورية الشر» قد تكرر في بث الإذاعات العالمية.

فيما بين التشكك والعداء والصراع ضد الاتحاد السوفياتي، وهو الإتجاه الأعمّ في السياسة الأميركية، وبين «الوفاق» الحذر، هناك القناعة بأن التفاهم والتعاون وتفادي المجابهات الخطيرة مع الاتحاد السوفياتي من مصالح أميركا الرئيسية في الشرق الأوسط وفي العالم. فمن الواضح أن الصراع الحاد والأزمات بين الدولتين العظميين يمكن أن يتفاقم ويتصاعد، فيؤدي إلى حروب عالمية تهدد دول العالم بالهلاك والدمار، أو إلى حروب وقلاقل محلية يمكن على الأقل أن تعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعديد من دول العالم النامية ومنها دول الشرق الأوسط، وهذا يفسح في المجال أمام النشاطات الشيوعية والتغلغل السوفياتي العسكري والشيوعي الذي تحاربه أميركا بتصميم. ومن الطبيعي أن تزيد مثل هذه التطورات في متاعب أميركا بوصفها كبرى الدول الغربية و «العالم الحر»، التي يقع عليها العبء الأكبر في مجابهة هذه التطورات ونتائجها وأخطارها. ومن وجهة عامة، فإن تفادي المجابهات والصراعات العنيفة عن طريق التفاهم والوفاق والتسويات السلمية للنزاعات، ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأهدافه، ومع القوانين الدولية التي توافقت دول العالم على أن احترامها والتقيد بها، يضمن خير العالم والمصالح المشروعة للدول جميعاً. وفي هذا الإطار ولأن النزاع العربي ـ الإسرائيلي في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى أخطر المجابهات بين أميركا والسوفيات، فإن هناك في القطاع الأميركي من يعتقد بأن من مصلحة أميركا أن تعمل على تسوية هذا النزاع بالطرق السلمية وبتسوية عادلة تؤمن لأطراف النزاع «حقوقها المشروعة». والذين يفضلون الوفاق والتعاون بين أميركا والاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، يقولون بأن الاتحاد السوفياتي جادّ في رغبته في التعاون، وأنه لم يكن متهوّراً في سياساته ولا محرضاً على الحرب، بل كان متحفظاً في الشرق الأوسط. وهم يشيرون إلى تجاوب السوفيات فيما يتعلق بالوفاق وتحديد الأسلحة، وإلى اشتراكهم مع أميركا في التصريح الأميركي ـ السوفياتي سنة ١٩٧٧ بوصفهما رئيسي مؤتمر جنيف، وهو التصريح الذي دعا إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط تنسحب بموجبها إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وتعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتنهي حالة الحرب، وتقيم علاقات طبيعية بين أطراف النزاع، وتقدم ضمانات دولية للتقيد بشروطها، ويشترك الاتحاد السوفياتي مع أميركا في تقديم الضمانات(٢).

وبما أن تسوية النزاع سلمياً في الشرق الأوسط هو من مصالح أميركا، فإنه من الأفضل عدم صد السوفيات عن أن يكون لهم دور في تسوية النزاع، لأن من الصعب تحقيق هذه الغاية من دون تعاونهم، ولأنهم بالفعل كانوا يحثون الدول العربية على الاعتدال وتفادي الحرب والقول بوجود إسرائيل وبقائها. وعلى كل حال، فعند تقدير المصالح في أوقات الأزمات والمجابهات وفي الأوضاع المعقدة المتغيرة، تقوم تضاربات تنشأ عن الاختلافات في اجتهادات صناع القرارات وتقديراتهم للأولويات والأفضليات وتحيزاتهم الناشئة عن مصالحهم السياسية والشخصية، مثلما حدث للرئيس ريتشارد نيكسون عندما عرّض العالم سنة ١٩٧٣ إلى خطر كبير بإعلان الاستعداد النووي لحماية عدوان إسرائيل، رغم أنه هو الذي عقد اتفاقات انفراجية وتحديد للسلاح مع الاتحاد السوفياتي. ويرتبط بهذا أنه رغم أن مصلحة أميركا تقتضي تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، فإنها تتبع سياسة منحازة بشكل فاضح لمصلحة إسرائيل ولحماية عدوان إسرائيل ومكاسبها، ولا تضغط عليها أو توقف عنها مساعداتها أو مساندتها التي تمكنها من اغتصاب الأرض العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه، حتى إلى المدى الذي تزعم أميركا أنها تعترف به. ونتيجة لذلك يأتي العنف وعدم الاستقرار بمخاطره التي تتعارض مع مصالح أميركا. ويرى بعض الكتّاب الأميركيين بأنه يترتب على أميركا أن توازن في تحديد سياساتها في الشرق الأوسط بين مساندة «أنظمة غير متطورة تقف في طريق التقدم الاجتماعي والعدالة الاقتصادية»، وبين القوى والعناصر «التقدمية»، التي تعلن سعيها لتطوير مجتمعاتها، وتستعمل من الوسائل ما يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الأمن وخلق القلاقل والانقلابات وعدم الاستقرار في الحكم.

هوامش (١)

(١) Henry Kissinger, **White House Years** (Boston: Little Brown, 1979), P.375.

(٢) Seth Tillman, **The United States in the Middle East: Interests and Obstacles** (Bloomington, Ind: Indiana University Press, 1982), P.57.

(٣) المصدرنفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٤) الدكتور عودة أبو ردينة
Vice President of Middle East Business for Occidental Petroleum Corporation (American Arab Affairs).

(٥) عبد الله الطريقي، **البترول العربي سلاح في المعركة** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧)، ص ٧ ـ ٨.

(٦) المصدر نفسه. للقياس: الكويت ٦ سنتات للبرميل الواحد، السعودية ٨ ـ ٩، إيران ١٤، فنزويلا ٦٢، أميركا ١٥١، كندا ١٣٣، الاتحاد السوفييتي ٣٤ ـ ٣٩٤ من منطقة لأخرى.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٨) بريطانيا تحسن وضعها بعد استخراج بترول بحر الشمال.

(٩) **السياسة الاميركية في الشرق الأوسط: نيكسون، فورد، كارتر، ريغان**، أشرف على إعداده ليلى بارودي ومروان بحيري (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٢١٣.
استندت كلوديا رايت إلى تقارير وشهادات في مجلس الكونغرس الأميركي.

(١٠) بغض النظر عن مدى دقة هذه الأرقام التي جمعت من مصادر مختلفة وتبدلت من سنة وحقبة إلى أخرى فإنها تدل على أهمية العلاقات التجارية بين أميركا والدول العربية.

(١١) Tillman, **The United States in The Middle East: Interests and Obstacles**, P.77.
Congressional Quarterley's Middle East Survey.
دراسة.

(١٢) ريتشارد نيكسون، **مذكرات نيكسون: الحرب الحقيقية**، ترجمة سهيل زكار (دمشق: دار حسان، ١٩٨٣)، ص ٥٥٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥٦٠.

(١٤) قيل ان منظمة التحرير الفلسطينية توسطت لدى الخميني ونجحت في الإفراج عن عشر من النساء والسود الأميركيين من الرهائن.

(١٥) Tillman, **The United States in the Middle East: Interests and Obstacles,** P.92.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(١٧) المصدر نفسه: نقلاً عن تحليل كانت له أهميته لجورج كينان السفير الأميركي السابق في موسكو.

(١٨) «مذكرات اندريه غروميكو: شيء للذكرى»، في: **الدستور** (الأردن)، ٢٤/٨/١٩٨٨.

(١٩) محمد حسنين هيكل، **لمصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراءها؟ ومن وراءها؟** (بيروت: الأهلية للتوزيع والنشر، ١٩٧٦) ص ١٥١.

(٢٠) اعترض الرئيس السابق فورد وغيره على هذا التصريح على زعم أنه يعيد الروس إلى منطقة الشرق الأوسط وتخلت عنه أميركا.

٢ من مصلحة اميركا التعاون مع العرب... ولكن

ترتبط مصالح أميركا في الشرق الأوسط موقعاً وبترولاً وطاقة، واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بالعرب. والعرب يمكن أن يتعاونوا مع أميركا لرعاية مصالحها، ويمكن أن يكونوا مصدر تهديد وضرر جسيم لها. وهذا الوضع يعني بأن صداقة الدول العربية وشعوبها ذات مصلحة كبيرة لأميركا من المفروض والمتوقع أن تنميها وترعاها بحرص وعناية. وهذه المصلحة لا تقتصر على علاقة أميركا بالدول العربية التي تصفها بالاعتدال، وإنما ترتبط كذلك بالدول التي تنعتها بالتطرف والراديكالية. فهذه الدول رغم كل الاختلافات والشقاق بينها ترتبط مع شقيقاتها بروابط قومية ومصلحة عليا ومصير مشترك، ولها تأثير حكومي وشعبي على جاراتها، وهي جميعاً تشترك ولو بدرجات متفاوتة في السعي للدفاع عن قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني، وفي خوض القتال أو بذل المال الوفير للدفاع عن الأرض العربية وتحرير المحتل منها. وفي شهادة، سنة ١٩٧٦، أمام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأميركي، أدلى الدكتور هشام شرابي، الأستاذ في جامعة جورج تاون الأميركية، بما يلي:

«من الناحية السياسية إذا لم تتم تسوية للمسألة الفلسطينية فلن يكون هناك سلام أو استقرار في الشرق الأوسط، لأن للفلسطينيين سطوة سياسية ونفسية رهيبة في التأثير على الأحداث هناك. لا تستطيع اية دولة عربية ولا أي نظام عربي ولا أي زعيم عربي أن يتحرر من القضية الفلسطينية حتى تتحقق الحقوق الفلسطينية»[(١)].

وتدّعي أميركا أنها لا تعادي العرب، وأنها صديقة للعديد من دولهم، وأنها ترغب في اكتساب صداقة الدول العربية الأخرى. ويشير الأميركيون إلى أن أميركا لم تكن دولة استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا، وأنها نادت بحق تقرير المصير للشعوب، وأنها كانت وراء نظام الوصاية والانتداب الذي طبق على دول الشرق الأوسط العربية بدلاً من الاستعمار كمرحلة نحو الاستقلال. وأنها ساعدت في جلاء بريطانيا عن مصر، وأنها قدمت وما زالت تقدم من المساعدات ما قيمته بلايين الدولارات للدول العربية[(٢)]، بما في ذلك مصر عبد الناصر ومصر السادات ومبارك. كما قدمت الملايين لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وساندت ميزانيات بعض الدول العربية بمساعدات مباشرة، وما زالت تقدم مساعدات عسكرية ومالية لدول عربية خصوصاً لمصر. ويشير الأميركيون إلى أن أميركا تحمي المنطقة من «مطامع» السوفيات ومن الشيوعية ومن إيران وحتى من إسرائيل، وأنها تضغط على إسرائيل لتخفف من تصلبها ولتعيد ما يمكن إعادته من الأراضي والحقوق العربية. وهي تحاول أن تقنع العرب بأنها الطرف الوحيد القادر على أن يحقق ذلك لهم. ويقول بعض الأميركيين بأن أميركا تحمي دولاً عربية من تهديد وأخطار عدوان يأتيها من دول عربية أخرى، وأنها تحمي الأنظمة والأسر والجماعات الحاكمة في تلك البلاد، وأنه لولا هذه الحماية لما بقيت تلك الأنظمة وتلك الأسر في الحكم بخيراته. والأميركيون يذكرون كل هذا كدليل لصداقتهم ونفعهم لتلك الدول، وللمطالبة بأن تؤيد السياسات والمصالح الأميركية. وفي نقاش حول صفقة سلاح للسعودية ومصر وإسرائيل، قال السناتور كيس (نيوجيرسي): انه إذا كانت السعودية تفهم مصلحتها الذاتية، فإنها ستدرك بأنها معتمدة كلياً على ائتلاف من قوة إسرائيل ومساندة أميركا لإسرائيل، لأن هذا النظام في السعودية سيُمحى في دقيقة واحدة في قتال عربي أخوي إذا أزيل التدخل الإسرائيلي والأميركي من المنطقة. (تلمان). ولهذا السبب، وجد السناتور كيس أن الادعاء بأن حاجة أميركا للبترول السعودي يجبرها على التقيد برغبات السعودية هو ادعاء (مفرط لا يحتمل) وغير صحيح بتاتاً.

في مقابل ادعاءات الصداقة الأميركية للعرب، يجد الكثيرون من العرب بأن أميركا، في الواقع، تخلت عن مناصرة حق تقرير المصير للعرب في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وناصرت قيام دولة إسرائيل وطرد شعب فلسطين من أرضه، وأنها أضاعت حق الفلسطينيين وعطّلته في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وحتى حق العودة للفلسطينيين لم يعد مطلقاً، بل قيد في كامب ديفيد بمشاركة إسرائيل وموافقتها. كما حرم الفلسطينيون من حق تأسيس دولة خاصة بهم، واقتصرت «مشاركتهم» في تقرير مصيرهم على الفلسطينيين من «سكان» الضفة الغربية وقطاع غزة دون مئات الآلاف من الفلسطينيين خارجهما. كما وجد العرب بأن أميركا في «صداقتها» لهم وتأييدها لتصفية الاستعمار البريطاني والفرنسي القديم في الشرق الأوسط، إنما كانت تسعى لإحلال «استعمار» أميركي جديد في بلادهم، يرث دول الاستعمار القديم التي لم تعد قادرة على تحمل جهود وتكاليف الاستعمار والهيمنة. وأنها أرادت أن تكسب لنفسها منافع سياسية وعسكرية وبترولية واقتصادية، خصوصاً وأنها أصبحت الدولة الكبرى وزعيمة للعالم الغربي، وهي في هذا المسعى لم تتعامل مع دول المنطقة على أساس احترام سيادة الدول العربية واستقلالها وحقها في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها وطريقها في المعترك الدولي، وإنما سعت لفرض سيطرتها وتحالفاتها وأرادت أن تفرضها بالضغوط والقوة على دول الشرق الأوسط. وكانت منحازة لفريق من الدول العربية ضد دول عربية أخرى، وتحرضهم الواحدة ضد شقيقتها، وشاركت في المؤامرات والانقلابات الداخلية في سوريا واليمن الجنوبي وليبيا، وحاربت الزعيم العربي الكبير جمال عبد الناصر رئيس أكبر دولة عربية، رغم أنه سعى للتعامل والتعاون مع أميركا على أساس من الاستقلال والكرامة، ورغم أنه حتى في أشد أوقات احتياجه للمساعدات والمساندة السوفياتية. حافظ على استقلال بلاده وحارب الشيوعية داخل مصر وفي الدول العربية. وحتى السادات[٣] وجد وأعلن قبل أن يصل إلى الحكم، ان أميركا حاولت أن تفرض على مصر قيوداً وسيطرة مالية وعسكرية أسوأ مما فرضه الاستعمار البريطاني القديم. وفي سياساتها الفعلية، وجد العديدون من العرب أن أميركا حاربت قيام دولة عربيةٍ كبيرة قوية وتضامناً عربياً متيناً بين الدول العربية، وأنها ساهمت في عزل الشرق العربي عن المغرب العربي وفي تجزئة الدول العربية.

وفي الحلقة الأخيرة من الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل التي نشرتها جريدة الدستور (الأردنية) بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٨٥، قال محمود رياض:

«أما الدول الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأميركية، فقد تمثل التهديد الذي تمثله للأمن العربي في اكثر من جانب:

اولاً: تأييدها الدائم والمستمر لإسرائيل. ودعمها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ومساعدتها على المضي في تنفيذ مخططها التوسعي. وفي نفس الوقت رفض تزويد الدول العربية بحاجتها من السلاح.

ثانياً: الحيلولة بكافة السبل دون قيام قوة عربية قادرة على حماية الأمن العربي ومقاومتها لأية محاولات لقيام تنظيم عربي مشترك قادر على حشد الإمكانيات العربية وردع التهديد الإسرائيلي.

ثالثاً: المحاولات الدؤوبة لإبقاء الدول العربية في فلك القوى الاستعمارية وفي خدمة مخططها في مواجهة الإتحاد السوفييتي. الأمر الذي سعت الدول الغربية لتحقيقه منذ بداية الخمسينات تارة تحت اسم (قيادة الشرق الأوسط)، وتارة ثانية تحت اسم (حلف بغداد)، وتارة ثالثة تحت اسم (مبدا ايزنهاور)، وهي نفس السياسة التي طرحتها الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة تحت اسم سياسة (الإجماع الاستراتيجي) في الشرق الأوسط. وإذا كانت إسرائيل بمعاونة الولايات المتحدة شكلت المصدر الأساسي لتهديد سلامة الدول العربية، فإن المحصلة النهائية للمحاولات العربية لمواجهة هذا التهديد وحماية الأمن العربي هي الفشل التام. ومثلت الهزيمة العربية في عام ١٩٦٧ قمة هذا الفشل».

وقد سعت أميركا ونجحت في عزل مصر عن الدول العربية وأضعفت التزاماتها ومشاركاتها العربية. ولقد سهلت سياسات السادات وتنازلاته هذا النجاح الأميركي ـ الإسرائيلي، رغم أنه كان في السابق قد وقف موقفاً مغايراً. فحسبما قال رئيس الوزراء المصري السابق محمود فوزي للصحافي العربي أحمد بهاء الدين، فإن سيناء بكاملها كانت قد عرضت على مصر وهو في الحكم مرتين: مرة في عهد عبد الناصر، ومرة في عهد السادات وقد رفض الرجلان العرض. وأنا أشهد أمامك بذلك:

«لأن الشرط المستحيل كان «أن تخرج مصر من العروبة نهائياً ولا تغدو دولة عربية بأي شكل... يعني تصبح دولة شرق اوسطية او دولة من دول البحر الأبيض المتوسط، ولكن أن لا تعود لها صلة سياسية بأي شكل مع ما يسمى بالعالم العربي... تصبح تركيا أو اليونان او إيران! إن تركيا وإيران دولتان مسلمتان، وفي مجلس الأمن مثلاً تصوتان دائماً ضد إسرائيل إلى آخره، ولكن الحرب مثلاً مع اي دولة عربية أو مع العالم العربي

كله لا يعني أن تدخل تركيا أو إيران الحرب. هذا هو الوضع المطلوب لمصر مقابل سيناء... ولا أصدق للحظة واحدة أن السادات سيقبل أو يستطيع أن يقبل ذلك»[4].

ولكن السادات خيّب ظن الدكتور محمد فوزي، فيما بعد، وقبلوأسهم بدور كبير في التفريق بين مصر والدول العربية ليسترجع سيناء تحت سيادة مقيدة. وهناك فوق كل شيء المصيبة الكبرى التي أسهمت أميركا منذ البداية في إنزالها بالعرب وهي قيام دولة إسرائيل. فلقد أيدت أميركا رغم وعودها للعرب الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين، واستخدمت نفوذها على الدول الأخرى لإصدار قرار التقسيم الذي خلق دولة إسرائيلية على جزء من فلسطين، فأخذت بالعدوان المسلح الذي وفرت لها أميركا أسلحته وأمواله في التوسع حتى استولت على فلسطين بكاملها وعلى الجولان العربي السوري وعلى سيناء وجنوب لبنان، الذي رفضت إسرائيل أن تدخله كتيبة من قوات الحكومة اللبنانية، ولم تردعها أميركا عن هذا الرفض رغم أن اقتراح ادخال هذه الكتيبة صدر عن سفير أميركا في لبنان لتدعيم «الشرعية» اللبنانية على جميع أراضي لبنان، التي تدعي وتعلن أميركا أنها تريد تثبيتها في ذلك البلد الممزق. ويرى الكثيرون من العرب بأن المساعدات التي قدمتها وتقدمها أميركا لعدد من الدول العربية ولإغاثة وتشغيل اللاجئين هي في الواقع مدخلاً للسيطرة على تلك الدول، وثمناً لمصلحة إسرائيل لعزل مصر عن الدول العربية الأخرى. وإن إعاشة الفلسطينيين الهزيلة لا تعوضهم عن وطنهم وحقوقهم، وإنما تذكرهم وتذكر العرب بأن أميركا كان وما زال لها دور كبير جداً في نكبتهم وتشريدهم المتكرر، وفي فقرهم وآلامهم، وفي المذابح والأهوال الرهيبة التي تعرضوا وما زالوا يتعرضون لها منذ سنة ١٩٤٨. كما وأنهم يجدون بأن مساعدات فوائض المواد الغذائية بموجب القانون العام الأميركي (الطعام للسلام رقم ٤٨٠)، يعود بالنفع على ميزان المدفوعات الأميركي وعلى قيمة الدولار الأميركي، لأنه يمكّن أميركا من دفع نفقات سفاراتها في البلاد التي تأخذ القمح الأميركي بالعملة المحلية. وهم يظنون كذلك بأن المساعدات الأميركية بما فيها مشاريع المياه والطرق تخطط لتعطي ولتهيىء منافع لإسرائيل في المياه والمواصلات. وقد قال سناتور أميركي بأن على مصر أن تعترف بإسرائيل مقابل مساعدات القمح الأميركي، على اعتبار أن حاجة مصر للطعام ستجعلها تدفع الثمن من شرفها الوطني للحصول عليه (بادو ـ السفير الأميركي السابق في مصر). وأضاف بادو بأن المساعدات الأميركية لم تكن ضخمة أو حيوية لدرجة تجعل وقفها خطراً كبيراً على الدولة المستفيدة. وعلى كل حال، فإن المساعدات الأميركية كانت تسبب الاستياء في الدول العربية وتحدث رد فعل نفسياً سيئاً تجاه أميركا. فهي كانت تقدم المساعدات تأميناً لمصالح أميركا وليس لمجرد دوافع إنسانية أو بسبب الصداقة المعلنة. وكانت الرقابة والشروط والقيود التي تلازم هذه المساعدات والتصرف بها مبعث ضيق في الدولة المستفيدة. وكانت الصور الدعائية للوزراء المحليين الذين يذهبون إلى الموانىء لاستلام القمح، وتنشر صورهم وهم يصافحون الموظفين الأميركيين أمام شعار العلم الأميركي والكفّين المتصافحتين تبعث على النفور بدلاً من الامتنان. وكان هناك شعور عام بأن المساعدات من الدول الغنية ليست معروفاً تشكر عليه، وإنما هي واجب وتعويض غير وافٍ عما غنمته واغتصبته الدول الغنية عن طريق الاستعمار والاستغلال للشعوب الضعيفة والدول التي تسير في ركابها. ويقترن بكل هذا بل يطغى عليه أن أميركا تستخدم إسرائيل وتساند عدوانها، وانها مسؤولة عن النكبات الأليمة التي نزلت بالفلسطينيين وبالعرب. فهي تعلم بأن إسرائيل تفصل الشرق العربي عن مغربه، وتسعى لأن يظل العرب متفرقين متخاصمين ضعفاء لكي تسيطر هي على المنطقة وتتوسع فيها. وانها تصرف العرب عن تسخير جهودهم وأموالهم لإعمار بلادهم وتقدمهم.

رغم ما يقال من أن مصالح اميركا في الشرق الأوسط تقتضي انتشار الاستقرار والسلام، فإن مساعداتها وانحيازها الثابت لإسرائيل يشجع إسرائيل على العدوان والتمسك بمكاسبه، فيضطر العرب للنضال لتحرير ارضهم واسترداد حقوقهم، فيشتعل القتال ويزول الاستقرار ويبتعد السلام وتأتي الحروب بمآسيها وويلاتها. ويضطر العرب (بعض العرب) لطلب السلاح والدعم السوفياتي، فتتخذ أميركا ذلك ذريعة لدعم عدوان إسرائيل، فتتصاعد المجابهة وتتعرض المنطقة لمزيد من الحروب ويتعرض

العالم لحرب نووية قد لا تبقي على أحد. وهناك من المسؤولين في أميركا من يدعي أن أميركا ليست مسؤولة عن تصرفات إسرائيل لأنها دولة مستقلة حرة. وهذا الادعاء يشكل استخفافاً بعقول الناس، لأن من يزود المعتدي بالسلاح الوفير الفتاك وهو يرى عدوانه وتصميمه على الاحتفاظ بما اغتصبه بالقوة الغاشمة، إنما هو شريك أصيل للمعتدي. وأميركا تعلم بأن إسرائيل ضمّت إليها أراض عربية لا حق لها فيها، وأنها متصلبة وتعرقل مساعي السلام وترفض إعادة حقوق الفلسطينيين إلى أصحابها. وعدوان إسرائيل ومساندة أميركا له ليس مجرد ادعاء أو تهمة انفعالية يوجهها العرب إلى أميركا وإسرائيل، وإنما هو حقيقة بشعة مؤلمة شهدت بها قرارات الأمم المتحدة، ومنها ما وصم الصهيونية، التي قامت على أساسها إسرائيل وما زالت تتمسك بها، بأنها عقيدة عنصرية بغيضة. كما وأن المجتمع الدولي ومنه حليفات أميركا الغربيات ادان وانتقد سياسة أميركا التحيزية لإسرائيل، لأن هذه السياسة هي التي أدت إلى اشتعال حرب ١٩٧٣ وإلى حظر البترول، وسببت مشاكل الطاقة وهددت العالم بخطر الحرب الشاملة. ويشهد على هذا ما قاله أيزنهاور في عدوان ١٩٥٦، وما قاله الرئيس كارتر في مذكراته، وما قاله العديدون من المسؤولين الأميركيين السابقين، وإن كان بعضهم قد أشار إليه بحذر وبشيء من التمويه خوفاً من انتقام إسرائيلي ويهودي. ويكفي أنه من الواضح أن أميركا في مساعداتها ودعمها لإسرائيل لم تكن تحمي «حق» إسرائيل في البقاء داخل حدود آمنة معترف بها، وهي حسب الإجحاف الدولي حتى حدود قرار التقسيم (١٩٤٧) أو حتى «حدود» ١٩٦٧. وإنما كانت تحمي عدوان إسرائيل في كل الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان، وكانت تمكن إسرائيل، وهي تقف بعدوانها على قناة السويس بعيداً عن مدنها ومستعمراتها غير المهددة، أن تضرب مدن مصر ومدارسها وأطفالها ومصانعها وعمالها ومرافقها بالقنابل القاتلة المدمرة. وتمكنها من أن تنتهك دون عقاب اتفاقها بشأن منع استخدام السلاح الأميركي المتطور لتضرب لبنان بوحشية، ولتضرب المفاعل العراقي السلمي، ولتهاجم تونس الحبيب بورقيبة الذي كان صديقاً وفياً لأميركا باعترافها. وتفعل أميركا كل هذا في الوقت الذي قبلت فيه الدول العربية السلام مع إسرائيل، وتقديم الضمانات الفعالة القوية لحمايتها. وأميركا ما زالت تتبنى مطالب إسرائيل التي لا حق لها فيها، وأصدرت القوانين لتحارب المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل. وبينما هي تنذق الأسلحة الوفيرة على إسرائيل، فإنها تبخل على الدول العربية الصديقة لأميركا بالسلاح الحيوي للدفاع عن نفسها حتى ضد غير إسرائيل. ولقد عانت السعودية والأردن من هذا الموقف الأميركي، وكان تزويدها ببعض السلاح المحدود يحتاج لصراع شديد بين الرئيس الأميركي والكونغرس. ولقد ندد جلالة الملك حسين مراراً بموقف أميركا بشأن السلاح وقضية النزاع في الشرق الأوسط، وبمصداقية أميركا. وشكت السعودية من السلوك الأميركي. وفي أول أيار/ مايو ١٩٧٨، أكد الشيخ زكي اليماني، وزير البترول السعودي في ذلك الحين، بأن سياسات السعودية بشأن إنتاج البترول ودولارات البترول مبنية على اعتبارات اقتصادية. وإن رفض أميركا لأن تبيعها طائرات (ف ١٥) سيضعف الحماس لمساعدة الغرب وللتعاون مع الولايات المتحدة، وقال:

«إننا نعلق اهمية ودلالة كبيرتين على هذه الصفقة. فإذا لم نحصل عليها سيتولد لدينا شعور بأنكم [اميركا] غير مهتمين بسلامتنا ولا تقدرون صداقتنا»[٥].

وذكر اليماني بأن السعودية تستطيع أن تمول برامجها العمرانية بواسطة إنتاج مخفض للبترول وتكسب بذلك من بقاء البترول في باطن الأرض. وعبر اليماني عن الشك في أن الولايات المتحدة اهتمت كاهتمام السعودية بالعلاقة «الفريدة» بين البلدين:

«من ناحيتنا هذه العلاقة تنمو دون عوائق وبسرعة عظيمة... إني لا أعتقد بأنها تتطور بنفس الشكل أو السرعة من جانبكم»[٦].

وفي سنة ١٩٨٥، قام صراع بين الإدارة الأميركية والكونغرس بشأن طائرات الأواكس الأميركية التي طلبتها السعودية. واضطرت السعودية لاستخدام مؤسسات علاقات عامة أميركية ومكاتب قانونية للضغط وكسب التأييد للصفقة في أميركا. وكان النقاش بشأن بيع الأسلحة للدول العربية يصل إلى درجة أن يقال: «ان الخيار هو بين ريغان وبيغن». ووصل الضغط على ريغان حداً جعله يقول في مؤتمر صحفي

في أول تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١ ما معناه: «ليس لدول اخرى ان تصنع سياسة اميركا الخارجية». (تلمان). وكان في ذلك يشير إلى إسرائيل.

وأضاف ريغان بأن أميركا لن تسمح بأن تكون السعودية كإيران. وأوضح مشيراً إلى اعتماد العالم الغربي على البترول السعودي بأنه لا يمكن بأي طريقة أن نقف ونتفرج على مطلق شخص يحصل على السيطرة ويقطع تدفق البترول[٧]. وأعلن وزير التجارة السعودي في الواشنطن بوست، بأن السعوديين لا يستطيعون أن يتغاضوا عن الفرق بين الطريقة التي تعامل بها الولايات المتحدة إسرائيل والطريقة التي تعامل بها السعودية. وعلى كل حال، وعد الرئيس ريغان بأن الطائرات لن تنقل إلى السعودية إلا بعد التثبت من ضمان سرية التقنية الأميركية فيها، ومن أن المعلومات التي تجمعها الأواكس ستشارك فيها الولايات المتحدة دون أي فريق آخر. وأن الطائرات لن تطير خارج السعودية، وأن بيع الصفقة سيؤدي إلى تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط بمساعدة ملموسة من السعودية. وعندما تمت الموافقة على الصفقة، علق السفير الإسرائيلي في واشنطن على قرار مجلس الشيوخ بأن إسرائيل أصبحت تتوقع مساعدة حربية متزايدة من الولايات المتحدة. (تلمان). وإضافة إلى كل هذه الشروط التي قيدت مبيع الأسلحة لدولة عربية صديقة، هناك من يعتقد بأن أميركا عندما تبيع بعض السلاح مثل الصواريخ لدولة عربية فإنها تجعل عددها قليلاً، وتحرص على تزويد إسرائيل بأسلحة اضافية وأجهزة تعطل دقة التوجيه في السلاح الذي تبيعه للدول العربية وتقدر على التغلب عليه. وعلى كل حال، فمهما ادعت أميركا بأن إسرائيل دولة مستقلة، وأنها لا تستطيع أن تفرض عليها سياسات أو تصرفات تحددها لها، فإن ذلك لا يعني بأن أميركا الدولة العظمى القوية ذات المصالح العالمية، غير مسؤولة عن عدم وقف المساعدات الحربية والتقنية والاقتصادية التي تمكن وتشجع إسرائيل لا على حماية «حدودها» التي حددتها قرارات الأمم المتحدة على حساب الفلسطينيين والعرب، وإنما على العدوان والتوسع واغتصاب المزيد من الأراضي العربية.

ومن المفارقات المؤلمة أنه عندما كانت توجه انتقادات للحكومة الأميركية من داخل أميركا، لأن سياستها في الشرق الأوسط المنحازة لإسرائيل تعرض مصالح أميركا للخطر، كان الرد ـ ولو أحياناً ـ ان مصالح أميركا لم تتعرض للضرر أو الخطر في الشرق الأوسط. ولعل هذا الرد يتمثل فيما قاله الرئيس نيكسون في مذكراته مشيراً إلى تصرفات أميركا في حرب اكتوبر ١٩٧٣، من أنه لأول مرة في نزاع عربي ـ إسرائيلي تصرفت الولايات المتحدة بأسلوب لم يحفظ فقط علاقاتها مع العرب وإنما عززها لدرجة عظيمة، حتى بينما كانت أميركا تعيد تسليح الإسرائيليين على مقياس جسيم. وهنا يصح لنا بل يجب علينا أن نتساءل: إذا كان قهر أميركا للعرب وحرمانهم من الانتصار لمجرد استرداد أراضيهم المحتلة أو حتى لجزء منها فقط لا يفسد العلاقات العربية مع أميركا ولا يضر بمصالحها عند العرب وإنما يعزز ويحسن تلك العلاقات، فكيف ستخشى أميركا على مصالحها وترتدع مهما أنزلت بالعرب من أضرار وأذى؟ وبالنسبة إلى هذا الواقع المؤلم في العلاقات العربية ـ الأميركية قال مالكوم كير:

> «لا شك أن من بين الأسباب التي تمنع اميركا من إظهار اهتمام أكبر بمعالجة المظالم القومية في العالم العربي ومن تخفيف دعمها الهائل لإسرائيل، إنها لم تشعر حتى الآن بأي ضغط كبير يرغمها على ذلك... بما أن إسرائيل موجودة، فلا مانع من مساندتها كدولة لها قيمة استراتيجية ما دام العرب يسمحون لأميركا بأن تفعل ذلك. ولا شك أن الحظ قد حالف أميركا أكثر مما تستحق، إذ نجحت في أن تكون صديقة لإسرائيل من دون أن تخسر مصالح مهمة في العالم العربي»[٨].

ولكن مالكوم كير قال كذلك ان أميركا دفعت ثمناً لتقاعسها وسياساتها في الشرق الأوسط، وكان في ذلك يندد بأفكار وسياسات هنري كيسنجر التي جعلت تنافس وصراع أميركا مع السوفيات العنصر الطاغي الموجه لسياساتها في الشرق الأوسط، وقال كير:

> «ويشمل هذا الثمن تحول نحو ستة أنظمة عربية إلى الراديكالية، وتعزيز روابطها مع موسكو وعدائها للولايات المتحدة ـ تدمير لبنان ـ الشكوك والاستياء لدى جيل كامل من المثقفين العرب تجاه أميركا ـ احجام حتى أصدقائها (أصدقاء أميركا) كالسعودية مثلاً عن المشاركة في خطط الدفاع الاقليمية ـ وضع عدد كبير

من الشركات الأميركية على لائحة المقاطعة ـ الأخطار المستمرة التي تتعرض لها المصالح التجارية الأميركية وامدادات النفط ـ انفاق ما يساوي نحو ٢٠ مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية ومدنية لاسرائيل ومصر وذلك في سنوات العقد المنصرم فقط. لذا، فإن مسألة ايجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط ليست أمراً يتعلق بكسب المنافسة في النفوذ مع الاتحاد السوفييتي فحسب، بل إنها خدمة للمصالح الأميركية الضخمة في المنطقة ذاتها. ومن شأن استمرار الشلل في حركة الصراع العربي ـ الإسرائيلي أن يرفع هذا الثمن لا أن يخفضه. ولرب قائل ان في استطاعة اميركا أن تتحمل ذلك الثمن، لكن لا يمكن أن يقال ان في استطاعتها أن تفلت منه»[٩].

ويرتبط بضعف تأثير العرب في المعترك الدولي وموقف الدول الأخرى منهم ما قاله محمد حسنين هيكل في حوار أجرته معه مجلة «كل العرب»:

«لقد ثبت ان العرب لا ينفعون اصدقاءهم ولا يضرون أعداءهم. وفي النهاية من الممكن أن يبيعوا أي صديق مع الأسف الشديد. لقد انعكس هذا على علاقات القوى الدولية بهم. فتعال انظر إلى موقف أوروبا الغربية في اول عصر البترول وانظر الى موقفها حالياً. حتى الخريطة تقول انك تقلصت من مساحات جغرافية هائلة. فكيف يكون الخيار خيار حرب. ان خيار الحرب ليس في قوتك الذاتية وحسب بل وفي تحالفاتك الدولية أيضاً. وهنا الخريطة تقول انك تقلصت فكيف يمكن لك أن تواجه»[١٠].

وقال زبغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس كارتر، في مقابلة صحفية مع غسان بشارة، وكان يشير إلى رفض العرب الانضمام إلى جانب السادات في عملية كامب ديفيد:

«ان ما أقوله هو ان العرب مثلما حدث كثيراً في الماضي ما زالوا اليوم يفضلون أن يجلسوا على الجوانب ويتحدثوا بدلاً من ان يكونوا جادين بشأن استراتيجية حرب فتالية، أو بشأن استراتيجية دبلوماسية، وأنهم كانوا يريدون الأرض دون السلام (في ذلك الوقت)».

وقال بريجنسكي كذلك، بأنه يجب على العرب أن لا يقعوا تحت وهمين مضرين: الأول أن تعاملهم مع السوفيات سيجعل أميركا بطريقة ما تستخلص تنازلات إسرائيلية للعرب... على العكس إذا وثّق العرب صلاتهم بالسوفيات فإنهم يساعدون في صنع تحالف أميركي ـ إسرائيلي ليس ضد العرب وإنما ضد السوفيات، وبذلك يكون بصورة غير مباشرة ضد العرب. والوهم الثاني هو أن الاتحاد السوفياتي له مصلحة صادقة في تسوية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي. فالسوفيات ليست لهم مثل هذه المصلحة. ان لديهم ما يكفي من الذكاء ليعلموا بأن نفوذهم في الشرق الأوسط مستمد من عدم وجود سلام بين اسرائيل والعرب، لأن ذلك يخلق الفرص للتدخل السوفياتي الحربي والسياسي... فالسلام يحسِّن العلاقة بين إسرائيل وأميركا والعرب[١١].

السوفيات يعتبون على العرب

يبدو بأن تخوف أميركا والأميركيين من «امبراطورية الشر»، حسب تسمية ريغان للاتحاد السوفياتي، وكذلك من انتشار عقائدها الشيوعية ومن انتشار نفوذها ولجوء الدول العربية إلى التحالف معها، إضافة إلى حرص أميركا على حماية مصادر البترول وتأمين وصوله إليها وإلى حليفاتها، ليس كافياً لأن تضغط على إسرائيل فتردعها حتى في حدود قرارات الأمم المتحدة، أو في اطار المبادرات أو المبادىء والنيات الأميركية المعلنة. بل لعل هذا التخوف لم تكن له ضرورة ملحة في الشرق الأوسط. فمعظم الدول العربية تنحاز إلى أميركا وتحارب الشيوعية في مجتمعاتها وتنفر من الاتحاد السوفياتي حتى من دون تحريض أو حافز أميركي، وهي في هذا تتأثر مع شعوبها إلى حد كبير برسوخ العقائد الدينية الإسلامية والمسيحية وبروح القومية والاستقلال. وتتقارب في هذا العداء للشيوعية والنفور من الاتحاد السوفياتي الدول العربية المحافظة، والدول العربية التي تصفها أميركا بـ «الراديكالية». ونتيجة لذلك، فإن أميركا لا تجد نفسها في حاجة ملحة لأن تدفع ثمناً كبيراً وتعيد حقاً رئيسياً للعرب مقابل هذا العداء والنفور. والمسؤولون السوفيات عبّروا بصور مختلفة عن عتبهم على العرب بسبب موقفهم من الاتحاد السوفياتي. فلقد قال السفير السوفياتي السابق في القاهرة فينوغرادوف عن العرب:

«انكم تجيئون إلى الاتحاد السوفييتي بعد أن تذهبوا إلى الغرب ثم تصلون معهم إلى حالة اليأس. تجيئون إلينا دائماً مضطرين، كأننا نحن أمامكم بديل تقبلون به حين لا يتبقى أمامكم غيره».

وقال ميخائيل سوسلوف:

«انكم تجيئون إلينا وتحاولون مخاطبة الغرب من فوق رؤوسنا. وكل واحد منكم اتى الينا بدأ كلامه العلني في موسكو بالضغط على اختلاف عقائده مع عقائدنا. ولم نتصور نحن أن عقائدكم يمكن أن تتفق مع عقائدنا، ثم ان غيركم في العالم لا يفعل ما تفعلونه في هذا الشأن. وان تصروا عليه دواماً فذلك معناه شيء واحد، وهو انكم من عندنا توجهون رسالة اعتذار إلى الغرب عن مجرد وجودكم عندنا».

وقال بوريس باناماريوف:

«لا أعرف لماذا تحدث اعتقالات الشيوعيين في العالم العربي بعد زيارات يقوم بها زعماؤه إلى الاتحاد السوفييتي. كأن زيارتهم صك براءة يعطيهم الحق في تغطية اعتقالاتهم للشيوعيين. الغريب انه لا أحد غير العرب يفعل ذلك».

وقال كذلك انه كلما زار زعيم عربي الاتحاد السوفياتي، فإنه يبدي اهتمامه بأحوال المسلمين فيه:

«ولا نعرف لماذا لا يهتمون ايضاً بأحوال المسلمين في غير الاتحاد السوفياتي؟ في الولايات المتحدة مثلاً؟ لكن المسألة زادت إلى حد انها أصبحت تحتمل التأويل على انها تدخل في شؤوننا الداخلية وهو شيء غريب. إن أحد الزعماء العرب ذات مرة اختار أن يصلي في قاعة المحادثات في الكرملين... وقام يسأل اين اتجاه الكعبة في مكة. وشعرنا أنه في الواقع يبحث عن اتجاه البيت الأبيض في واشنطن».

وبعد محاولة انقلاب فاشلة في السودان، طلب بوريس باناماريوف (١٩٧١) من السادات:

«ان يتدخل لإنقاذ حياة زعيم نقابي كبير في السودان هو (الشفيع)، فوعده السادات أن يسعى لدى الرئيس النميري لتحقيق هذه الغاية. واتصل السادات بالنميري. وكانت مساعيه الحميدة ان طلب من النميري «الخلاص من الثعبان [الشفيع] وراسه. وكان الرأس هو [عبد الخالق محجوب] زعيم الحزب الشيوعي السوداني» .

ومن المحتمل أن السوفيات اطلعوا على ما طلبه السادات على اعتبار أن الدول (وفي مقدمتها الدولتان الأعظم):

«تقوم بمتابعة وتسجيل كل المحادثات التلفونية عبر البلدان وعبر القارات. بل داخل البلدان وداخل العواصم ذاتها».

وقال ليونيد بريجنيف:

«إن بعضكم متصور انه يستطيع ان يتعامل مع الاتحاد السوفياتي وكأنه تاجر سلاح. وهذا نزول بعلاقاتنا عن مستواها المطلوب. وعندما قررنا مع جمال عبد الناصر تسليح العرب، فقد كنا نتعامل بمنطق مساعدة حركة استقلال وحركة تحرر وطني وإلا لكانت لنا حسابات اخرى. ومع ذلك فإذا شئتم ان تقبلوا مستوى تجارة السلاح فليكن ما تريدون. إن المصانع السوفييتية لن ترفض عقداً تجارياً معكم طالما انه ليس موضع اعتراض سياسي. لكن هذه حالة تختلف في حدودها وأبعادها عما تطلبونه منا كثيراً».

واشتكى السوفيات من أن العرب يصورون لأنفسهم ولغيرهم أن السلاح السوفياتي هو المسؤول عن التفوق الإسرائيلي:

«وهذا ظلم فادح. لماذا حارب السلاح السوفييتي في فيتنام وانتصر. انكم سنة ١٩٧٣ حاربتم بسلاح سوفييتي وحققتم ما حققتموه، ولكنكم في هذه الحالة فقط أعطيتم الفضل لرجالكم وليس للسلاح الذي كان في أيديهم مع أن الإنجاز كان مشتركاً بين الاثنين».

وبريجنيف صاح في الرئيس بومدين ذات مرة قائلاً له:

«ان بعض الوحدات العسكرية العربية ألقت سلاحها أمام الإسرائيليين بغير قتال، فحصلوا عليه بدون عناء وحاولوا أن يحلوا أسراره ويستكشفوا قدراته وأن يستعملوها ضدكم وضدنا أيضاً، والمشكلة انكم بعد هذا كنتم تجيئون إلينا تطلبون منا (تعويض الخسائر)، كأننا نحن مسؤولون عما جرى! والرئيس السادات سلم للولايات المتحدة طائرتين من طراز (ميج ٢٣) وكذلك صواريخ سام ٦ وسام ٧ وصاروخ المولوتكا المضاد للدبابات. «إن ذلك لم يسبب ضرراً كبيراً فحسب إنما سبب لنا جرحاً نفسياً عميقاً».

ومن أقوال المسؤولين السوفيات:

«إنكم تتصرفون كما تريدون دون التشاور معنا. وهذا حقكم لا نجادلكم فيه. ففي يدكم أنتم أن تضعوا العلاقات على درجة السلم التي تريدونها ونحن نقبل لاننا نتفهم حساسياتكم. لكننا نجد أنفسنا ملزمين بالنتائج دون أن نكون طرفاً في المقدمات. وانتم لا تفعلون ذلك مع الغرب».

وقال شيراكوف عضو اللجنة المركزية السوفياتية، بأن الاتحاد السوفياتي قدم الكثير للعرب ولكفاحهم ولكنه لم يستفد في المقابل من ثرواتهم على الاطلاق:

«كان هناك باستمرار (فيتو) عربي على اي استثمار او توظيف للأموال في الاتحاد السوفييتي، كانه قرار بالمقاطعة اقوى وافعل مما كان على اسرائيل. والغريب أن البعض حاول تبرير ذلك بأنه موقف أيديولوجي للملكة العربية السعودية. ينسون أن المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز كانت أول بلد يطلب مساعدة السوفييت وحصل عليها. وجاءنا الأمير فيصل مرتين في موسكو سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٣٢... من أين ومنذ متى ظهر هذا الحاجز الأيديولوجي». (محمد حسنين هيكل)[١٢].

وفي هذه الأيام (النصف الأول من سنة ١٩٨٨) التي ظهرت فيها بعض معالم الانفتاح في العلاقات بين السوفيات وإسرائيل، نجد محمد حسنين هيكل يقول في معرض إشارته إلى تراجع السوفيات والصين والمانيا الشرقية التي قررت تعويضات لإسرائيل ـ مائة مليون دولار ـ وحتى الهند، عن العرب وتحسن علاقاتهم مع إسرائيل:

«لقد ثبت أن العرب لا ينفعون أصدقاءهم ولا يضرون أعداءهم. وفي النهاية من الممكن أن يبيعوا اي صديق مع الأسف الشديد. لقد انعكس هذا على علاقات القوى الدولية بهم. فتعال انظر إلى موقف أوروبا الغربية في أول عصر البترول وانظر الى موقفها حالياً. حتى الخريطة تقول أنك تقلصت من مساحات جغرافية هائلة. فكيف يكون الخيار خيار حرب. ان خيار الحرب ليس في قوتك الذاتية وحسب بل وفي تحالفاتك الدولية ايضاً. وهنا الخارطة تقول انك تقلصت فكيف لك أن تواجه»[١٣].

المساندة العربية... والحماية الاميركية؟

هناك من يعتقد بأن بعض الدول العربية هي التي تساعد وتتعاون مع أميركا وتقدم المال والخدمات مجاراة لرغبات أميركا، وذلك طلباً لحماية أميركا لها وخوفاً من التهديدات الأميركية الصريحة والمبطنة. وهم يعتقدون كذلك بأن هذه الدول تبدو وكأنها تجد بأن خطر الدول «الراديكالية» عليها وعلى أنظمتها أكبر من خطر إسرائيل ومن الهيمنة الأميركية. ولعل هذا ينسجم مع ما ذكره هنري كيسنجر من أنه في زيارته الأولى للمغرب في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ في طريقه للاجتماع بالسادات عقب حرب اكتوبر، شرح للملك الحسن الضرورة التي دعت أميركا لاستخدام جسر جوي لتزويد إسرائيل بالأسلحة التي حرمت مصر وسوريا من انتصارها. وقال له بأنه ما كان في استطاعة أميركا أن تسمح للأسلحة السوفياتية أن تنتصر على الأسلحة الأميركية من دون أن تسلم المنطقة بأسرها للنفوذ والمؤثرات «الراديكالية» والسوفياتية. وادعى كيسنجر بأن الملك الحسن «شارك في نظرتنا» وأنه قال: «ما كان يمكن لنا البقاء»[١٤]، وهذا يعني (لو صدق ادعاء كيسنجر) بأن الملك الحسن كان يعتقد ويخشى بأنه لو انتصرت مصر وسوريا في حرب اكتوبر المصيرية للعرب لسقط عن عرشه ولما بقي نظامه قائماً.

رغم سياسات أميركا التي فيها الكثير من العداء والأذى البليغ للعرب، فإن الدول العربية بوجه عام كانت تصادق أميركا وتتعاون معها. فلقد كان منها من حارب جمال عبد الناصر بالتعاون مع أميركا والغرب ومن أشهرهم نوري السعيد، وجمال عبد الناصر والدول التي تنعت بالراديكالية لم يسعوا لعداء أميركا، وإنما عادتهم أميركا وتآمرت عليهم لأنهم تمسكوا باستقلالهم ورفضوا سيطرة أميركا، وقاوموا العدوان الإسرائيلي الذي غذته أميركا بالسلاح والمال والمساندة الدولية. والسادات خالف الدول العربية وتعاون مع أميركا واستجاب لضغوطها، وقدم التنازلات الجسيمة لها ولإسرائيل في كامب ديفيد وفي المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، وعزل مصر وهي الدولة العربية الكبرى عن الدول العربية، فأضعف العرب وقوتهم العسكرية، وسهّل لإسرائيل ضرب لبنان والسيطرة على جنوبه والاستمرار في ابتلاع وتهويد الأراضي العربية المحتلة. والمملكة العربية السعودية تمنعت على مر السنين من اللجوء إلى سلاح البترول ضد أميركا والغرب، ولم تستخدمه إلا بعد تحذيرات وبعد أن طفح الكيل، وبعد أن رفضت أميركا تعديل سياستها الانحيازية الثابتة لإسرائيل رغم التحذيرات العربية وضغوط حليفات أميركا الغربيات لجعلها تعتدل (مجرد أن تعتدل) في تحيزها لإسرائيل وعدوان اسرائيل، فتجعلها تنسحب ولو من «أراضٍ» عربية

محتلة وليس منها جميعها. والسعودية رغم مشاركتها مع العوامل الأخرى المؤثرة على أسواق البترول في رفع الأسعار من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٥، فإنها اتبعت سياسة ضبط أسعار البترول في منظمة أوبيك لتكون في حدود التضخم العالمي، وحافظت على مستوى لإنتاج البترول يفي باحتياجات الدول الصناعية الغربية واليابان. وهذا ما طالبت به أميركا. وفي صيف ١٩٧٩، استجابت السعودية لمناشدات الرئيس كارتر، فزادت انتاجها لتخفيف نقص البترول في العالم، واستخدمت نفوذها في تثبيت أسعار موحدة لمنظمة الأوبيك. ورغم ذلك تشكك بعض المعلقين الأميركيين في الدوافع السعودية وكانوا لاذعين في تعليقاتهم، وعبروا عن عدم رضاهم عن الرسالة التي بعث بها (الأمير) فهد إلى الرئيس كارتر وقال فيها: هذه هي هديتك في يوم الاستقلال (٤ تموز [يوليو] يوم الاستقلال الأميركي). وندد الكاتب جاك اندرسون بـ «العرب الجشعين»، وصور (الكارتونيست) هيربلوك الولايات المتحدة كمدمن مخدرات مهتز يقبل «حقنة» البترول بامتنان من «مروج فاسد» سعودي. وصور السعودي وكأنه يحضر «حقنة» إضافية مكتوب عليها «سياسة السعودية للشرق الأوسط». وظهر هذا الكارتون (الرسم الكاريكاتوري) في جريدة الواشنطن بوست في تموز/ يوليو ١٩٧٩[٥]. أما الرئيس كارتر فقال لمحرري الصحف في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٧٩ بأن السعوديين يفضلون ابقاء البترول في الأرض، وانهم ينتجون البترول الإضافي كمعروف لبقية العالم لتوفير الاستقرار العالمي الذي يساعدهم. أما السناتور موينهان المنحاز لإسرائيل فقد خاطب مجموعة من اليهود بقوله، إن السياسة الأميركية الخارجية ليست للبيع، وأن الأميركيين لن يتركوا الحكومة الاميركية تشتري البترول على حساب حرية اسرائيل. (تلمان).

والسعودية حافظت على سياستها البترولية في سنة ١٩٨٠، لتحمي الأسواق الدولية من مؤثرات الحرب العراقية ـ الايرانية التي اندلعت في خريف تلك السنة. وكان الطلب على البترول في ذلك الوقت يزيد عن احتياجات الدول الغربية بسبب الاقبال على الشراء والتخزين، نتيجة التخوف من نقص الانتاج بعد الثورة الإيرانية ثم الحرب في الخليج، ومن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في الاسعار. وكانت النتيجة أن توافر البترول بكثرة في الأسواق العالمية لأنه لم ينقطع من الخليج. وأدت التخمة البترولية الى انخفاض الاسعار وإلى نقص شديد في الموارد المالية العربية، ما زالت تعاني منه الدول العربية المصدرة للبترول والدول التي تنال المساعدات منها والألوف من المستخدمين والعاملين في الدول المصدرة للبترول. وفي أيار/ مايو سنة ١٩٨١، عندما كان هناك وفر بترولي كبير في الأسواق العالمية وكان ٤٠٪ من بترول الأوبيك يأتي من السعودية، رفضت السعودية في اجتماع الأوبيك الذي عقد في جنيف أن تساهم في تخفيض ١٠٪ من انتاج البترول وحافظت على سعر ٣٢ دولاراً للبرميل الواحد، بينما تراوحت أسعار أوبيك الأخرى بين ٣٦ ـ ٤١ دولاراً للبرميل الواحد. وتمسكت السعودية بمبدأ ربط أسعار البترول العالمية بصورة مستمرة مع نسبة التضخم العالمية والنمو الاقتصادي وتذبذبات العملة. (تلمان). وبطبيعة الحال، كانت هناك عدة اعتبارات تحكم سياسات السعودية البترولية، وهذه الاعتبارات كانت تتوافق وأحياناً تتعارض مع بعضها البعض. وكان أحد هذه الاعتبارات صداقة السعودية لأميركا ومراعاتها لمصالحها ومصالح حليفاتها. ومن الطبيعي كذلك أن السعودية كانت كذلك تتصرف حسب تقديراتها لمصلحتها الذاتية، لأن تخفيض سعر بترولها مكنها من أن تبيع منه أكثر مما تبيعه دول الأوبيك الأخرى فازدادت عوائدها. وللسعودية وغيرها من الدول العربية المصدرة للبترول أموال واستثمارات ومصالح كبيرة في أميركا، ولذلك فمن مصلحتها أن يساعد البترول على الانتعاش والاستقرار الاقتصادي في أميركا. واضافة إلى ذلك، فإن السعودية كانت تدرك ما يمكن أن تصاب به الدول النامية والصناعية من أضرار إذا ارتفعت أسعار البترول نتيجة لخفض انتاجه. وكانت تدرك أن ذلك سيؤدي إلى محاذير وعداء وضغوط تتعرض لها. وستنشط الجهود والسعي الحثيث لتخفيض استهلاك البترول ولاستنباط بدائل للطاقة فيتناقص الطلب عليه وينخفض سعره.

وفي كتابه عن: **سنوات التبدل العنيف** يدّعي كيسنجر بأن حظر البترول كان في الواقع اشارة رمزية محدودة التأثير. فمع أن شحن البترول السعودي والعربي إلى أميركا توقف (١٩٧٣)، فإن شركات

البترول كان لـديها مجمـع بترولي مشتـرك تستطيع أن تسحب منـه بترولاً غـير عربي ليحـل محل البتـرول العربي المحظور عن أميركا. وقال كذلك بأن مـوضوع إلغـاء الحظر كـاد أن ينقلب إلى هاجس كبـير، لأن الرئيس نيكسون (إضافة إلى أسباب أخرى) ظن أن نجاحه في رفعه سيكون انجازاً فخماً رائعاً يتغلب على فضيحة (ووترغيت). وقال كيسنجر بأن الأثر الفعال الحقيقي للحظر كان نفسياً، لأن الخوف من أن يمتد وأن يتناقص انتاج البترول العربي أثار موجة من الفزع والتهافت على الشراء في أوروبا واليابـان أنقصت الموارد المتوافرة وزادت في ارتفاع الأسعار. وذكر كيسنجر أن مشروع «الاستقلال» للطاقة الأميركي قصد منه من قبل أميركا أن تظهـر بأن الضغط لا يمكن أن يؤثـر على خطـواتها السيـاسية أو محتـواها. وان أميركا أصرت على التمسك بـالسياسـة التي خططتها الحكـومة الأمـيركية في الأيـام المبكرة للحـرب، رغم ضغوط العديد من حليفاتها اللواتي سعين لاسترضـاء المنتجين (للبتـرول) بتبني مطالبهم السيـاسية. ورغم أن الإدارة الأميركية وجـدت ذلك مؤلمـاً، فإنهـا اعتقدت بـأنها خـدمت حليفاتهـا على أفضـل وجه، بالتأكيد على عجزهن في التأثير على القرارات الأميركيـة، وبذلـك أزالت الحافـز لضغوط المنتجـين عليهن. وذكر كيسنجر أن الدول العربية المعتدلة كانت في وضع صعب، فإنها كانت قد لجأت في لحظـة مشحونـة بالعاطفـة القويـة إلى استخدام سـلاح البترول، ووجـدت من الصعب أن تلغيه. وأن ضرورات التضـامن العربي في الواقع أعطت الراديكاليين سلطة الفيتو.

أما في أميركا فهناك من قال بأن السعودية تعتبـر الولايـات المتحدة حـاميتها من التطـرف والاعتداء الممكن وأعمال التخريب في الجزيرة العربية. وفي عددها الصادر في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨١، قـالت الواشنطن بوست أن الحكومة السعودية تحب أن تظل البلاد الغربية تفكر بأن من مصلحتها بقـاء الحكومـة السعوديـة بشكل دائم في السلطة[١٦]. ومن الدلائل على مراعاة السعودية لمصالح أميركا لدرجـة كبيرة، بغض النظـر عن احتياجاتها الذاتية، ما قاله وزير البترول (السابق) أحمد زكي اليماني من أنه:

«إذا خفض السعوديون الانتاج [انتاج البترول] للمستوى اللازم لبرامجهم الانمائية، فسيكون هناك كساد في الولايات المتحـدة تزداد فيـه نسبة البطـالة للضعف عـلى الأقل، ويتضـاعف سعر البتـرول ويرتفـع مستوى التضخم»[١٧].

وكانت السعودية قد أصبحت «دولة عظمى» مالياً في السبعينات وزاد دخلها عن نفقاتها. ولكن أقوال الوزير، كما حذر البعض، لم تكن تعني أن السعودية ستراعي مصالح أميركا والدول الغـربية بـلا حدود بسبب حاجتها للحماية الأمـيركية، كمـا حسب بعض المسؤولين الأمـيركيين الـذين قالـوا بأن السعـودية تحتاج أميركا أكثر مما تحتاج أميركا السعودية:

«فالسعوديون يهتمون كثيرا وبعمق بتماسك العالم العـربي والعالم الإسـلامي بوجـه عام، وبـآمال وتطلعـات الشعب الفلسطيني بصورة خاصة. والتعاون مع الغرب يمكن أن ينظر إليه كمصلحة حيويـة سعوديـة، ولكن من الواضح أنهم لا يعتبرونه مصلحتهم الحيوية الوحيدة»[١٨].

فالسعودية رفضت فكرة التوافق الاستراتيجي الأمـيركية مـع إسرائيل، كمـا رفضت اتفاقـات كامب ديفيد.

إضافة إلى التوسع في انتاج البترول ومعارضة ارتفـاع أسعاره، وصرف مـلايين الـدولارات العربيـة لتأييد جهات تساندها أميركا، وإرسال قوات مصرية لمساندة حكم موبوتو الـذي اغتصب الحكم في زائير، واضافة الى المناورات المصرية ـ الأميركية المشتركة، فإن هناك مسألة القواعد والتسهيـلات التي تقدمهـا دول عربية للقوات الأميركية. فمع أن الدول العربية تجد حرجاً ومحاذير سياسية ووطنية تمنعها من عقـد اتفاقات دفاعية رسمية مع الولايات المتحـدة، وتردعهـا عن إعطاء أمـيركا قـواعد عسكـرية في أراضيهـا وموانئها، فإن هناك من يدعي بأن بعض الدول العربية تشتري من الأسلحة والأجهزة الحربية الأميركية، وتنشىء من المرافق الحربية ما يزيد عن حاجة قواتها وتنظيماتها العسكـرية وقـدراتها عـلى إدارتها، وإن ذلك يشمل مباني وانشاءات القيـادات والمكاتب الإداريـة للقوات العسكـرية بمختلف أسلحتهـا، للقيادة والسيطرة والمواصلات على مقياس ضخم ومستوى متطور لكي تكون جاهزة، فتتمكن القوات الأميركية من استخدامها عند الحاجة إذا دعت الضرورات الحربية إلى مجيء القوات الأميركية إلى المنطقة.

وهناك من يعتقد بأن هناك في بعض الدول العربية قواعد وتسهيلات خاصة من المتفق عليه أن تستخدمها القوات الأميركية عند الضرورة الحربية. كما وأن بعض الدول العربية قبلت قوة الانتشار السريع التي ابتدعها الرئيس كارتر. وكذلك قوة بحرية أميركية ترابط في الأفق وليس في المياه مباشرة. (تلمان).

إن الاعتقاد بأن أميركا صديقة وحامية لبعض العائلات الحاكمة في العالم العربي يحتاج إلى تحفظات ودراسة متزنة. وانتشار هذا الاعتقاد يحوز على اعجاب المسؤولين الأميركيين ليكون عنصر ضغط يساعد على فرض السيطرة الأميركية ومجاراة السياسات الأميركية. ولكن الحقيقة هي أن لهذه العائلات الحاكمة العربية جذوراً تاريخية في الحكم، منها ما كان من أصل قبلي، ومنها ما لها تراث وروابط دينية ثابتة تعزز حكمها ومكانتها الرفيعة بين جميع العرب، وتعطيها تأييداً وقبولاً من قطاعات عديدة من شعوبها. ومع أن هذه الأسر الحاكمة وأنظمتها في الحكم تتعرض لضغوط وتطورات اجتماعية ومشاكل في الحكم مثل غيرها من الحكومات والأنظمة، فإن معظمها ظل في الحكم بقوته الذاتية الداخلية إلى حد كبير وبسياسات حصيفة. ولا شك أن الأخطار والضغوط التي تعرضت لها لم تصدر كلها عن عوامل ومؤثرات داخلية، وإنما جاءت من مصادر خارجية وأجنبية على رأسها الدول الاستعمارية فرنسا في سوريا ولبنان بالنسبة إلى الملك فيصل، وبريطانيا بالنسبة إلى الملك حسين ملك الحجاز، وضغوط وتهديدات أميركا الصريحة والمبطنة واستخباراتها المركزية التي اشتهرت بوسائلها الجهنمية في الاغتيال والمؤامرات وإثارة القلاقل والإضرابات وإسقاط الحكام في مختلف أنحاء العالم. وأميركا في هذا الاطار لا تعتبر صديقة حامية، وإنما قوة تهديد جبّارة تحاول فرض الانصياع لرغباتها عن طريق الابتزاز مقابل رفع شرها عن الحكام، وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية التي تعنى أميركا بها وببترولها كثيراً، ويردد المسؤولون الأميركيون بأن الحماية الأميركية هي التي تحفظ أسرتها الحاكمة على عرشها، نجد بأن الحكم ينتقل بين أعضائها بهدوء وثبات، وأن تماسكهم وحكمهم مكنهم من تخطي حادث احتلال الحرم الشريف، وتظاهرات الشيعة في المنطقة الشرقية، ومحاولات الخميني لإحداث القلاقل والشغب في مكة المكرمة في أيام الحج. وفي دراسة قام بها موظفو لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس في سنة ١٩٧٨، جاء أن هناك عدة عوامل داخلية تعزز مكانة العائلة المالكة والاستقرار في المملكة. ومن هذه العوامل:

١ ـ ميل العائلة للوحدة والتضامن في وقت الأزمات.
٢ ـ عدد أفراد العائلة المالكة الكبير ومستوى التعليم العالي بينهم.
٣ ـ صلة النسب بين العائلة المالكة وعدد كبير من القبائل السعودية.
٤ ـ أفراد العائلة المالكة يحتلون مناصب رئيسية في الوزارات الكبرى وخصوصاً الوزارات المهمة جداً للمحافظة على سلطة الدولة وممارسة السلطة.
٥ ـ العائلة المالكة تحافظ على علاقات وثيقة مع النخبة الغنية والمتزايدة في البلاد.
٦ ـ مشاركة أفراد العائلة المالكة في القوات المسلحة.
٧ ـ المحافظة حسب التقاليد البدوية على علاقات وثيقة مع الشعب السعودي.
٨ ـ احتواء جماعات اليمين المتطرف بالمحافظة على التقاليد الدينية، واتقاء خطر اليسار بالإعمار الاقتصادي وزيادة الخدمات الاجتماعية.
٩ ـ إبعاد ذوي الجنسيات الأجنبية عن المراكز الحربية المهمة والمراكز الأخرى الحساسة. (تلمان).

ويقال كذلك أن العائلة المالكة السعودية وغيرها، وجدت في مصير شاه إيران أن السلامة لا تأتي من الاعتماد على أميركا وإنما تأتي من «التضامن العربي والاستقامة الإسلامية»، وأن سقوط الشاه الذي جلس في حضن أميركا حسب قول أنور السادات أظهر عجز الولايات المتحدة أو عدم رغبتها (كما تشكك السعوديون) حتى في انقاذ حليف وضعت فيه استثمارات جسيمة. وفي الأشهر الأولى من سنة ١٩٧٩، رفضت السعودية عرضاً أمنياً مستفيضاً قدمه وزير الدفاع الأميركي هارولد براون في الرياض، يشتمل على إنشاء قواعد أميركية على الأرض السعودية. وكانت أميركا تأمل أن تنال مقابل ذلك التزاماً سعودياً

بزيادة انتاج البترول، وبمزيد من الاستثمارات السعودية لدعم الدولار، وبموقف سعودي أكثر تعاطفاً مع اتفاقات كامب ديفيد. ويعتقد أن السعودية أذهلها ضخامة واتساع المقترحات الأميركية، وأنها لم ترغب في أن تشارك كـ «عميل» في تحالف ظاهر مع دولة عظمى. وكانت تتذكر وتدرك فشل الأسلحة المقدمة من أميركا في انقاذ شاه ايران من السقوط عن عرشه، وتنفر من أي ترتيبات تشير ولو بصورة غير مباشرة إلى ارتباط مع إسرائيل. وحسب تقارير صحفية، رفضت السعودية بـ «أدب ولكن بحزم» مقترحات الوزير الأميركي براون. وانكر الرئيس كارتر أن أميركا اقترحت انشاء قواعد أو تخصيص قوات أميركية للسعودية. ولكن (الأمير) فهد أشار إلى المقترحات الأميركية في تصريح له في بيروت في ٣ آذار/ مارس ١٩٧٩ وقال:

«الأميركيون يشعرون بأن الاتحاد السوفييتي يحاول أن يستفيد من الأوضاع المتبدلة في المنطقة. انهم يعتقدون بأن السوفييت يحاولون أن يزيدوا النزاعات ويشجعوا العنف. انهم يعتبرون ذلك خطراً لأنه يميل إلى زعزعة التوازن الدولي. اننا شرحنا... بأنه لا دخل لنا في الاستراتيجيات الدولية»[١٩].

وكل هذا يعني أن الثورة الإيرانية وسقوط الشاه لم يدفع السعودية إلى أحضان أميركا كما تصور بعض المسؤولين الأميركيين.

(١) Seth Tillman, **The United States in The Middle East: Interests and Obstacles** (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), P.60.

(٢) يذكر شارل عيساوي في: **الشؤون الأميركية العربية** (اميركا) (شتاء ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣). إن اميركا قدمت للدول العربية بين ١٩٤٥ ـ ١٩٨٠ مبلغ ١٠,٧ بليون دولار. المساعدات كانت حسب الترتيب التالي: مصر، الأردن، المغرب، الجزائر، تونس.

(٣) انظر: أنور السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات انور السادات** (بيروت: مكتبة العرفان، [١٩٧١]).

(٤) أحمد بهاء الدين، «محاورات مع السادات،» في: **الدستور**، ١٩٨٦/١٢/٨.

(٥) مترجم. Tillman, **The United States in the Middle East: Interests and Obstales**, P. 100.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢١، الترجمة بتصرف بسيط.

(٨) مالكوم كير، **السياسة الاميركية في الشرق الأوسط**. مالكوم كير كان رئيس الجامعة الأميركية ببيروت وأستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا ـ لوس انجلوس، ص ١٧٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(١٠) نشر في: الراي (الاردن)، ١٩٨٨/٧/٣.

(١١) نشرت المقابلة الصحفية في مجلة: **الدراسات الفلسطينية**، vol. XIV, no.1-53 (Fall 1984).

(١٢) بالنسبة لكل هذه الأقوال السوفييتية انظر: محمد حسنين هيكل، في: **الراي** (الأردن)، ١٩٨٥/٣/٢٦.

(١٣) محمد حسنين هيكل، «نعيش عصر الفرص الضائعة، حوار مع مجلة كل العرب،» في: **الراي** (الأردن)، ١٩٨٨/٧/٣.

(١٤) Henry Kissinger, **Years of Upheaval** (Boston: Little Brown, 1982), p.631.
عبارة الملك بالإنكليزية: We Could not have Survived.

(١٥) Tillman, **The United States in The Middle East: Interests and Obstacles**, P.115.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

٣ اسرائيل فوق كل شيء

في كتابه (الجدران الأخرى)، يقول هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية الأمـيركي السابق الـذي شارك في المفاوضات الخاصة بالنزاع في الشرق الأوسط، بأن قادة «الديمقراطيات الغربية» جابهوا مشكلة «ضحايا الجرائم» ضد اليهود وخبرة قرون من اضطهاد الشعب اليهودي في أوروبا، فاتخذوا قراراً فريداً هو تأييد خلق دولة جديدة كملجأ للشعب اليهودي، وأجبـروا شعباً آخـر على التخـلي عن موطنـه لإفساح المجال لقيام تلك الدولة. ومنذ قيـام دولة اسرائيـل تلبية لمطـامع الـدول الغربيـة وتذرعـاً بصورة اليهـود المضطهدين، يقول كورت فالدهايم الأمين العام السابق للأمم المتحدة:

«لا نزال شاهدين على مأساة ذات بعـد تاريخي عـالمي. فدولـة إسرائيل ولـدت بقرار من الأمم المتحـدة، وقد تسبب وجودها على مدى أربعـين عامـاً تقريبـاً في الشرق الأوسط بمواجهـات دمويـة متواصلـة، إذ ليس ثمة موضـوع استنـزف طاقـات المنظمة العـالمية ووضعهـا أمام مشكـلات لا حل لهـا مثل قضيـة الشرق الأوسط. وبالرغم من الجهود التي لا نهاية لها وبعض النجاحات التي امكن التوصل إليها، فليس هناك سبب يـدعونـا إلى الاعتقاد أن حلاً للنزاع الرئيسي بين العرب والإسرائيليين قد أصبح وشيكاً»(١).

ونحن من جانبنا نقول بأنه يمكن اعتبار إنشاء إسرائيل من أبشع جرائم المجتمع الدولي، وبـالدرجـة الأولى بريطانيا وأميركا في القرن العشرين. ومن أكبر مصائب العرب أن الرؤساء الأميركيـين والحكومـات الأميركية عامة، يعتقدون بأن وجود إسرائيل وسلامتها في الشرق الأوسط من مصالح أميركا الكبـيرة. وهم يتصرفون وكأن عدوان إسرائيل على غيرها وتوسعها واغتصابها لأراضي الدول العربية جزء أصيل من هذه المصالح. وعلاقة أميركا المتميزة جداً بإسرائيل وما سببته من حـروب ودمار وتشريـد وظلم ومآس وعـدم استقرار في الشرق الأوسط، تثير بالطبع فيضاً من التساؤلات عن الأسباب والدوافع التي أثرت ومـا زالت تحكم السياسات والتصرفات الأميركيـة في الشرق الأوسط. فالعـرب في غالبيتهم الكبيرة كـانوا أكثـر قبولاً لأميركا وصداقتها من غيرها من الدول. والعرب حـاربوا مـع الغرب الـذي حالفتـه وسانـدته أمـيركا في الحرب العالمية الأولى وما بعدها. والعـرب في بلاد الشـام اختاروا أمـيركا لتكـون الدولـة المنتدبـة عليهم، ورحبوا بمبادىء الرئيس الأميركي ولسون المتعلقة بـالاستقلال الـذاتي للشعوب التي كـانت تحت الحكم العثماني، وقيام عصبة للأمم لها مواثيق توفر الضمانات المتبادلة للاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الكبيرة والدول الصغيرة على السواء، وتحرم الاتفاقات الدوليـة السرية. وانتشر بـين العرب الظن في ذلك الوقت بأن أميركا ليست دولة استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا وغيرها. فلماذا ساندت أميركا من البداية الحركة الصهيونية العنصريـة العدوانيـة التوسعيـة للاستيـلاء على أرض شعب هـو الشعب الفلسطيني العربي، وطرد هذا الشعب من وطنه وحرمانه من ممتلكاتـه وتشريده في أرجـاء العالم؟ ولـماذا ساندت أميركا وضغطت عـلى دول أخرى لإنجـاح قرار التقسيم في الأمم المتحـدة (١٩٤٧)؟ ولماذا سعى الرئيس هاري ترومان لإدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين ضد إرادة ومقاومة أهلها وأصحابهـا، واعترف بقيام دولة إسرائيل خلال دقائق من اعلان قيامها (١٩٤٨)؟ لماذا تـزود أميركـا اسرائيل ببـلايين الدولارات سنوياً وبالدعم الاقتصادي والتبرعات، وتسمـح بالاعفـاءات الضريبية وبيـع سندات لمسـاعدة إسرائيل، ومساعدات أميركا لإسرائيل هي أكثـر من مساعـداتها لأي دولـة أخرى في العـالم؟ لماذا تغـدق أميركا السلاح الوفير الفتّاك المتطور جداً على اسرائيل لتجعلها أقوى من الدول العربية مجتمعة، لا لتدافع عن مدنها ومستوطناتها ومرافقها الحيويـة داخل حـدود قرار التقسيم أو خطـوط ١٩٦٧ أو حتى لتصمد داخل الأراضي المحتلة الأخرى، وانما بغية أن تقضي، ولو كنتيجـة واقعية لـذلك الإغـداق، على الجيـوش العربية والإرادة والصمود العربي، ولتضرب العمق المصري بمصانعه وعماله ومدارسه وأطفـاله ومـرافقه الحيوية، ولكي تهدم المدن والقرى اللبنانية، وتقتل الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيـين المدنيـين الأبريـاء ولتساعد في ذبحهم، وتجرح وتشوه أضعافاً مضـاعفة منهم، وتشرد عشرات الآلاف من قـراهم ومزارعهم وبيوتهم ومصادر رزقهم؟ وفي الكثير من هذا لم يكن كيان إسرائيل أو بقاؤها الذي يقال انه مصلحة كبيرة

لأميركا في خطر، وإنما كان فيه وحشية إجرامية، واستهتار بالمبادىء والاعتبارات الإنسانية والاتفاقات الدولية والثنائية مع أميركا، يتجاوزان الضرورات الأمنية والحربية باعتراف العديد من القادة الأميركيين أنفسهم. لماذا تتمنع أميركا عن تزويد الدول العربية الصديقة و «الراديكالية» على السواء بالسلاح الذي تحتاجه للدفاع عن نفسها، حتى في وجه عدوان يأتي من غير اسرائيل، وذلك يشمل الدول الصديقة «المعتدلة» مثل السعودية والأردن والكويت البعيدة عن اسرائيل؟ لماذا زودت أميركا اسرائيل:

«بتفاصيل تصاميم وقدرات أنظمة الدفاع الجوية السعودية والاردنية، التي مكنت سلاح الجو الإسرائيلي من النجاح في غارته على المفاعل النووي العراقي في حزيران [يونيو] ١٩٨١ بعد الطيران فوق الأراضي السعودية والأردنية، وفي العودة فوق الأراضي السورية»[٣]؟

لماذا تجعل أميركا ضمان أمن اسرائيل سبباً ومبرراً لإهمال ضرورات الأمن العربي، حتى في الكويت والسعودية والخليج المعرضة للخطر الإيراني من أيام الشاه، ورغم أن العرب باستثناء مصر يشترون السلاح الأميركي بدولاراتهم وذلك لمصلحة أميركا، بينما تدفع اسرائيل ثمن الأسلحة بدولارات المساعدات الأميركية لها؟ ولماذا كما يقول جورج بول تنفق أميركا أموال دافعي الضرائب الأميركيين لتمويل عمليات (إسرائيلية) تحبط دبلوماسية أميركا وآمالها في السلام في الشرق الأوسط؟ ولماذا تثابر أميركا على استخدام حق الفيتو، وتعارض العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق العربية وتدين إسرائيل وتندد بها؟ ولماذا تجعل نفسها أحياناً المساند الوحيد لإسرائيل في المجتمع الدولي، رغم أن إسرائيل لا تتصرف دائماً كحليف لأميركا، ولا تشاركها في الغاية الرئيسية التي تعلنها أميركا وهي احلال السلام الدائم في الشرق الأوسط، وترفض أن تقوم بالتشاور مع الولايات المتحدة لتنسيق سياسة مشتركة، وتثابر على خداع الولايات المتحدة بشأن تحركاتها المبيتة التي كثيراً ما تنزل الضرر بخطط أميركا وبمصالحها، وتتعارض مع القيود المتفق عليها مع أميركا بشأن استخدام المساعدات والأسلحة الأميركية. ورغم أنها تطلب دائماً المزيد من المساعدات والأسلحة وتستعمل جزءاً من هذه المعونات دون خجل في سياسات وممارسات تستنكرها الولايات المتحدة مثل حرب السويس (١٩٥٦)، وفي ١٩٦٧ عندما هاجمت مصر قبل يوم واحد من وصول المبعوث المصري (زكريا محيي الدين نائب الرئيس جمال عبد الناصر) الى واشنطن سعياً وراء حل دبلوماسي، وعندما ضربت المفاعل النووي العراقي بطائرات أميركا المتطورة، وكذلك المناطق السكنية من بيروت فقتلت المئات من السكان الأبرياء رغم أن شمال فلسطين المحتل لم يكن قد هوجم من الأراضي اللبنانية من مدة تزيد عن سنة. ثم تخطت خط الخمسة والعشرين ميلاً الذي قدمت لأميركا وعداً بالتوقف عنده في جنوب لبنان، وتقدمت نحو بيروت وحاصرتها وضربتها بالمدافع والطائرات الأميركية، وهدمت مساكن المدنيين والمخيمات، وقتلت وشردت المئات والآلاف، ثم أضافت إلى ذلك نقضها للاتفاق الذي عقد بواسطة المبعوث الأميركي فيليب حبيب، ومكّنت رجال الكتائب اللبنانية من ارتكاب المذبحة الرهيبة البشعة في مخيمي صبرا وشاتيلا؟ ويقال أن إسرائيل أخفت نياتها عن أميركا لكي لا تمنعها من اقتراف ما بيتته من عدوان وإجرام، مثلما حدث عندما ضربت إسرائيل سفينة الاستطلاع الأميركية ليبرتي قرب الساحل المصري، وقتلت وجرحت العشرات من بحارتها. وفي المجالات العسكرية، لماذا تساعد أميركا اسرائيل في تطوير صناعاتها الحربية فتزيد في قوتها وجبروتها وفي رفضها للسلام العادل أو حتى شبه العادل، وتمكنها من كسب أسواق لأسلحتها وأجهزتها الحربية، ومن أن تزيد تأثيرها ونفوذها في الدول التي تتعامل معها؟ لماذا كان تركيز أميركا على تسليح اسرائيل حتى لدرجة أضرت بوضعها الاقتصادي وسببت التضخم المرتفع وأخلّت بالميزان التجاري الإسرائيلي، وجعلت دين اسرائيل الخارجي (١٩٨٤) البالغ ٢١,٥ بليون دولار أضخم دين في العالم بالنسبة إلى عدد سكان إسرائيل؟

وهناك من المسؤولين الأميركيين الذين شغلوا مناصب مسؤولة في الحكومة الأميركية وخارجها من تساءل: لماذا يجب أن تستمر الحكومات الأميركية في انفاق أموال دافعي الضرائب الأميركيين لتوفير المال للعمليات الإسرائيلية، التي تفشل المساعي والسياسات الأميركية وتلحق الضرر بآمال أميركا في السلام في الشرق الأوسط؟ ومن هؤلاء من تساءل: إذا كان أعضاء الكونغرس والحكومة الأميركية قد نقضوا قسم

وظائفهم، عندما كانوا يخصصون وينفقون أموال دافعي الضرائب التي تمكّن إسرائيل من تعطيل أهداف أميركا الوطنية وإنزال الضرر بمصالحها الوطنية[٣]؟. فأميركا تقوم بمبادرات ومساع سلمية، وفي الوقت نفسه تدفع لأحد أطراف النزاع المال والسلاح لإجهاض تلك المبادرات والمساعي، حسبما قال جورج بول. وعندما قامت إسرائيل بهجومها الوحشي على لبنان سنة ١٩٨٢ مستخفة بجهود الرئيس ريغان لإحلال السلام، «كافأها» الكونغرس الأميركي باعطائها هبة تزيد بمبلغ ٢٢٥ مليون دولار عما طلبه لها الرئيس ريغان. ورغم اختلاف المصادر والتقديرات عن سبب إعطاء أميركا لإسرائيل مساعدات قدرت بأربعة وعشرين بليون دولار من ١٩٤٨ حتى ١٩٨٢، وعلى مدى عدة سنوات كانت إسرائيل تنال سبعة ملايين دولار يومياً من أميركا، وهذا يعادل من ثلاثة آلاف دولار ونصف إلى أربعة آلاف دولار لكل عائلة إسرائيلية مكونة من خمسة أفراد، وحدث ذلك في وقت انتشر فيه الركود والبطالة في أميركا؟ وقدر أن أميركا سنة ١٩٨٢ موّلت ما نسبته ٣٧٪ من ميزانية إسرائيل الحربية. ويضيف جورج بول الذي أورد هذه التقديرات:

«وفي الدستور الأميركي لا يوجد أي نص يلزمنا منح ٢,٥ مليار دولار سنوياً عندما يستخدم جزء كبير من هذه الأموال لإحباط دبلوماسيتنا، وجعل بلادنا تبدو موضع سخرية في نظر البلاد الأخرى».

وقال بول كذلك:

«إنني لا أعرف دولة في تاريخ العالم قامت بمبادرة دبلوماسية جادة لتحقيق سلام بين شعوب متنازعة، ثم أذنت لطرف من الطرفين بتخريبها والقضاء عليها»[٤].

وفوق كل هذا، تمنح أميركا إسرائيل تسهيلات تسمح لها بدفع ثمن أنظمة الأسلحة المتطورة على أساس سنوي، دون أن تضطر لأن ترصد مقدماً كامل قيمة هذه الأسلحة. لماذا لم تطلب أميركا من إسرائيل، منذ أيام تهديد الرئيس أيزنهاور لها للإنسحاب بعد حرب السويس، أن ترتدع عن أي واحدة من مغامراتها الكبيرة؟ وكما قال جورج بول وغيره، فإن أيزنهاور كان آخر رئيس أميركي أظهر شجاعة سياسية ووقف بحزم ضد تصلب إسرائيل في قضية رئيسية. ومنذ ذلك الحين هزئت إسرائيل بازدراء بالأمم المتحدة، مطمئنة أن الولايات المتحدة ستستعمل حق الفيتو في مجلس الأمن لتحميها من التنديد والعقوبات الاقتصادية. وفي آب/ أغسطس ١٩٨٣، وقف مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة معارضاً كل الدول الأخرى، واستخدم حق الفيتو، وأجهض قرار مجلس الأمن الذي دعا إسرائيل لأن تتخلى عن سياستها الاستيطانية غير المشروعة في الضفة الغربية. لماذا تتجاهل أميركا وتهمل قرارات الأمم المتحدة التي وافقت عليها أكثريات كبيرة من دول العالم الغربي والشرقي وغيرها، معترفة بحقوق الشعب الفلسطيني والحقوق العربية؟ ولماذا عارضت القرارات التي تدين إسرائيل ومنها القرار رقم (٣٣٧٩) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، الذي اعتبر «الصهيونية» عقيدة وفكرة عنصرية؟ وكما قال جورج بول في إفادة أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس الأميركي بعد حرب لبنان، فإن أميركا بهذا التجاهل المتكرر لجهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط، إنما شجعت على خلق الانطباع بأن منظمة الأمم المتحدة هي مجرد «دكان للحديث»، وأنه من المضحك أن ممثلة أميركا الدائمة في المنظمة جين كيركباتريك هي أكثر المعبرين عن هذا الانطباع. لماذا أعلن الرئيس نيكسون التعبئة النووية وعرض بلاده والعالم لخطر مجابهة نووية رهيبة دون التشاور مع حليفات أميركا، ولم يكن ذلك لضمان سلامة إسرائيل وبقائها، وإنما لمنع إرغامها على وقف عدوانها على مصر وسوريا والتوغل في أراضيهما؟ لماذا لم تعاقب أميركا إسرائيل عندما خالفت اتفاقية تسليحها التي عقدت سنة ١٩٥٢، رغم أن هذه الاتفاقية تقضي بأن لا تستعمل إسرائيل الأسلحة الأميركية إلا لغايات الأمن الداخلي والدفاع الذاتي، ورغم أن القانون الأميركي يتطلب، إذا وجد الكونغرس بأن إسرائيل انتهكت هذه الشروط بصورة جسيمة، قطع الاعتمادات والضمانات لإسرائيل وكذلك المبيعات بالنقد والشحنات الخاصة بمبيعات سابقة؟ ولكن إسرائيل تعلمت بالخبرة أن الولايات المتحدة لن تحاسبها بموجب قواعد السلوك نفسها التي تفرضها على الدول الأخرى، ولذلك، فهي لا تهتم بالاتفاقية أو القوانين والعقود. وأميركا اتخذت إجراءات صارمة ضد تركيا حليفة أميركا في معاهدة شمال الأطلسي، عندما استعملت تركيا

الأسلحة الأميركية في غزو قبرص لمساندة القبارصة الأتراك ضد القبارصة اليونانيين، فأوقفت أميركا المساعدات الحربية كافة عن تركيا لمدة سنتين، رغم الضرر الذي يسببه ذلك لحلف الناتو. وحسبما علق جورج بول، فإنه إذا كان ذلك التباين مفهوماً عندما كانت إسرائيل صغيرة ضعيفة في وسط محيط عربي كبير، فإنها ظهرت سنة ١٩٦٧ كقوة ضخمة من أقوى دول العالم، وكانت قواتها رابع أقوى قوات حربية في العالم. ونظراً إلى أن مصر أصبحت محايدة بعد اتفاقات كامب ديفيد، فإن الإصرار على زيادة قوة إسرائيل هو استجابة لطموحاتها التوسعية في البلاد العربية وليس بسبب القلق على سلامتها. وإضافة إلى ذلك، فإن تزايد قوة إسرائيل لن يجعلها أكثر استعداداً لتقبل التسويات، وإنما سيدفعها إلى المزيد من التصلب. وأميركا التي جعلت إسرائيل من أقوى دول العالم عسكرياً رغم قلة عدد سكانها، تعترض بشدة على تسليح نيكاراغوا المهددة من الداخل والخارج ومن أميركا بالذات، بحجة أن تسليحها لا يتناسب مع عدد سكانها. فلماذا يجوز لإسرائيل ما لا يجوز لغيرها في عين أميركا وفي مزاعمها؟ لماذا قال الرئيس نيكسون عندما بلغه نبأ الانتصارات المصرية ـ السورية الأولى في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بأنه يجب أن لا يسمح لإسرائيل بأن تخسر؟ ولماذا يحارب أميركيون مع القوات الإسرائيلية في حروبها دون أن يفقدوا جنسيتهم الأميركية أو دون أن يعاقبوا؟ ولماذا عارضت أميركا وصدت حليفاتها الأوروبيات وأيدت إسرائيل في رفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٧٣؟ لماذا تريد أميركا أن يفاوض العرب إسرائيل من مركز الضعف قبل انسحاب إسرائيل من أراضيهم، وحتى قبل مجرد إعلانها عن الالتزام بمبدأ الانسحاب، وفي الوقت نفسه تضغط أميركا على العرب لتقديم التنازلات المتتالية مقدماً؟ لماذا لا تتشدد أميركا بل تهمل قرار الأمم المتحدة الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم ووطنهم، رغم أن هذا كان شرطاً من شروط قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة؟ لماذا تملأ أميركا الدنيا وأجواءها شهراً بعد شهر وسنة بعد سنة باحتجاجات على السوفيات وتباكياً على (المنشقين) السوفيات من أمثال ساخاروف وشارانسكي، وزوجة أو زوج ادعى أنه تزوج بـ «المراسلة» زوجة تقيم خارج الإتحاد السوفياتي ويريد الهجرة للانضمام إليها لجمع شمل «العائلة الحزينة الولهانة». بينما لا تعترض أميركا بحزم أو تضغط بشدة على إسرائيل لوقف تشتيت العائلات العربية والمذابح والقصف والتشريد وتفجير البيوت وقتل الأبرياء نساءً وأطفالاً ورجالاً، وإغلاق الجامعات وفرض البرامج المدرسية على سكان الأراضي المحتلة، واغتصاب أراضيهم ومياههم، وحرمانهم من الحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية التي تعلن أميركا الديمقراطية أنها من حق الشعوب. وكل تلك الجرائم والفظائع الإسرائيلية تتجاوز ما تدعيه إسرائيل من ضرورات أمنية بحتة. وكل ذلك لم يمنع أميركا من مواصلة دعمها لإسرائيل لتبقى قوية. وأميركا ترى وتعلم أن إسرائيل تستخدم تلك القوة المتفوقة لارتكاب جرائمها وفظائعها دون توقف؟ ولماذا لم تسع أميركا لوضع أملاك الأفراد الفلسطينيين وشركاتهم بعد ١٩٤٨ تحت إدارة الأمم المتحدة، أو جهاز دولي يكون وصياً عليها ويحميها ويعطي أصحابها الفلسطينيين الدخل الناتج عن استثماراتها، واكتفت بتقديم مساعدات عن طريق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وهي تعلم بأنها لا تفي بأقل الاحتياجات المعيشية؟ لماذا دعت أميركا اسرائيل لتشاركها في أبحاث «حرب النجوم» التي يتبناها الرئيس ريغان بإصرار، وعقدت معها اتفاقية للمشاركة في تطوير نظام للدفاع ضد الصواريخ التي يمكن أن يستخدمها العرب؟ ولماذا لا تلزم أميركا اسرائيل بإعلان حدودها، وعلى الأقل لا تحدد أميركا حدود إسرائيل التي تعترف هي بها وتلتزم بالدفاع عنها دون غيرها؟ ولماذا تزود أميركا إسرائيل بالدعم السياسي والمال والسلاح الذي يزيد عن حاجتها للدفاع عن نفسها في وجه كل العرب. وأميركا تعلم بأن إسرائيل تستخدم هذه المساعدات للعدوان، وتعرقل الوصول إلى تسوية سلمية شاملة لكي يتسع لها الوقت لتبني المزيد من المستوطنات والمدن، وتستولي على الأرض والموارد والماء ولتخلق «حقائق» يهودية جديدة، فيعتاد العالم على ما ضمته إسرائيل إلى دولتها ويقبل به؟ والعرب لم يجدوا أي جدوى في أن يطلبوا من أميركا أن تتخلى عن إسرائيل، وإنما طلبوا أن لا تساند أميركا عدوان إسرائيل واستمرار توسعها، وأن لا تكون أميركا منحازة لها في مساعي التسوية. والعرب قدموا على مرّ السنين تنازلات جسيمة لأميركا وإسرائيل،

وقبلوا بالقرارين (٢٤٢) و (٣٣٨) اللذين تتمسك بهما الولايات المتحدة كأساس لتسوية «عادلة»، متجاهلة ما اغتصبته إسرائيل أصلاً بموجب قرار التقسيم وما بعده بالقوة التي زودتها بها. ومتجاهلة بالفعل أن إسرائيل لا تقبل هذين القرارين عن طريق الادعاء بأنهما يشكلان مبادىء أو قواعد هامة لا تغني عن المفاوضات المباشرة من أساسها، وبإدخال تفسيرات لهما مغلوطة وغير مقبولة؟ ولماذا أثبتت أميركا أن عداوتها الفعلية للعرب تكلفهم مخاسر كثيرة، ولكنها لم تثبت أن صداقة العرب لها تعود عليهم بوقف العدوان الإسرائيلي أو باسترداد الأرض والحقوق العربية؟ وحتى استرداد سيناء المشروط لم يكن صداقة من أميركا بقدر ما كان نتيجة لقتال المصريين والسوريين والموقف العالمي، وثمناً لعزل مصر عن العالم العربي الذي شارك فيه أنور السادات.

لماذا تصادق معظم الدول العربية أميركا، وتتعاون بعضها معها في مناورات عسكرية مشتركة، وتهيىء لها قواعد أو مرافق عسكرية ويدفع بعضها ملايين الدولارات لغاياتٍ وأهداف ترعاها أميركا، فتقابلهم أميركا بالإنحياز السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل؟ ولماذا تقف أميركا ضد وحدة العرب وضد القومية العربية والتضامن العربي، وتسعى لزرع التفرقة بين دولهم، وتحاول إقناع الدول العربية التي تسميها «معتدلة» بأن وجود إسرائيل هو لمصلحة هذه الدول في مواجهة «الخطر» السوفياتي، و «خطر» الدول العربية الأخرى التي تسميها «راديكالية»؟ لماذا تسمي أميركا وإذاعاتها المقاتلين الأفغان المعارضين للحكومة الأفغانية «مجاهدين»، وتحث الدول العربية على مساندتهم بوصفهم «مسلمين»، بينما تنعت المقاتلين الفلسطينيين والعرب بـ «الإرهابيين»، وهم إنما يريدون استرجاع القدس المباركة وتحرير وطنهم؟ ولماذا تطلب وتضغط أميركا على الدول العربية لكي تفاوض إسرائيل حسب شروطها، وترفض التحدث أو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا وافقت مقدماً على بقاء إسرائيل في الأرض المحتلة وفي القدس ويافا وحيفا وعكا والناصرة وغيرها من مدن فلسطين وقراها، وذلك رغم اعتراف الأمم المتحدة بالمنظمة وقبولها كمراقب فيها، وبينما لا تصر أميركا في المقابل أن تعترف إسرائيل بالمنظمة وبمبدأ الإنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وأميركا وإسرائيل تعرقلان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام دون شروط مجحفة، بينما تدعيان من سنوات عديدة بأن «الأطراف في النزاع يجب أن يكونوا الأطراف في السلام». ومنظمة التحرير الفلسطينية هي ممثل الشعب الفلسطيني صاحب القضية الأصلية الفلسطينية العربية باعتراف الدول العربية والأمم المتحدة. وعندما ردد جلالة الملك حسين هذا المبدأ في أيار/ مايو سنة ١٩٨٥ تساءل قائلاً:

«إذا لم تكن المنظمة طرفاً في النزاع فمن هو طرف اذن!!!». (سوندرز ـ الحيطان الأخرى).

ولماذا تصف أميركا رجال المنظمة بـ «الإرهابيين» بينما كثيراً ما يمتدح بل ويمجد رؤساؤها وقادتها، من حكوميين وغير حكوميين، قادة إسرائيل من أمثال بيغن وشامير وشارون، مع أنهم اشتهروا كإرهابيين مجرمين، ومن الثابت أنهم ارتكبوا المذابح في فلسطين ولبنان، ومع أن الحكومات الإسرائيلية التي كانوا قادتها مارست الإرهاب البشع علناً في الأرض المحتلة والعراق وتونس وأنحاء مختلفة من العالم وتحت ستار القوانين والأنظمة، لتضفي عليه غطاء من الشرعية الكاذبة ومن المبررات الأمنية التي تتجاهل حقوق الأطراف المعتدى عليها. إذا كانت بعض الجاليات اليهودية قد اضطهدت من قبل حكومات وشعوب في أوروبا، فلماذا ساهمت أميركا، بتصميم وثبات، في تأييد الصهيونية العدوانية العنصرية، التي سعت إلى تجميع يهود العالم في دولة صهيونية في وسط العالم العربي، وطرد الفلسطينيين والعرب من أرضهم ووطنهم دون ذنب جنوه. ولو أن مزاعم الاعتبارات الإنسانية لإنقاذ اليهود التي روج لها كانت كلها بريئة، لكان في الإمكان إعادة اليهود إلى بلدانهم الأصلية وضمان أمنهم فيها، أو إرسال العديد من لاجئيهم في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى استراليا وكندا اللتين كانتا تقدمان المال والتسهيلات لطالبي الهجرة إليهما. وأميركا التي تملأ أجواء الكرة الأرضية بتنديداتها للاتحاد السوفياتي ولعدد من الدول اليسارية، قائلة انها تضطهد الشعوب والأفراد وتخالف المبادىء الإنسانية وتخنق الحريات، فإنها تكتفي بالتقريع الخفيف لإسرائيل التي اغتصبت بالقوة وطناً عربياً وأراضٍ عربية ومواردها وشردت شعبها، وفرضت على من بقي

حكماً قمعياً وجعلتهم رعايا مستعمرين من الدرجة الثالثة أو الرابعة. وحسب قول جورج بول، نائب وزير الخارجية الأسبق الأميركي، فإن الولايات المتحدة تعلن بوقار إصرارها على تطبيق عالمي لمبدأ تقرير المصير وتقرع الدول الأخرى التي لا تتقيد به. ولكن أميركا في الواقع تتصرف وكأن هذا المبدأ القويم يجب أن لا يطبق على الفلسطينيين أو على الجولان(٥).

وفي عبارات جلالة الملكة نور الحسين في خطاب ألقته في مؤتمر بشيكاغو في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٨٤:

«لقد حان الوقت لتسأل الولايات المتحدة نفسها السؤالات الصعبة التي يسألها الآخرون في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي الكثير من أنحاء العالم الأخرى. لماذا يرفض هذا البلد [أميركا] الذي أعطى العالم فكرة تقرير المصير تطبيق هذا المبدأ على الفلسطينيين؟ لماذا يرفض هذا البلد الذي تفاوض مع الفيتكونغ وثوار زمبابوي وسوابو أن يطبق نفس مقياس الشرعية السياسية للقيادة المختارة للفلسطينيين الذين اعترفت بهم الأمم المتحدة وأكثر من مئة وعشرين دولة في أنحاء العالم... إن العواطف المعادية لأميركا تزداد تأججاً. ويؤسفنا أن نرى بأن الكلام المعادي لأميركا أصبح يترجم اكثر فاكثر إلى أعمال عنف قاسية ضد مصالح أميركا وافراد أميركيين. وسيكون من الخطأ الكبير والخطير لأميركا أن تدفع هذا جانباً كمجرد ظاهرة لعقلية شرقية تنجرف نحو العنف والبلاغة اللفظية»(٦).

لماذا تتمسك أميركا بمزاعم الاعتبارات الإنسانية وبتطبيق المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المواطنين السوفيات اليهود، التي تنص على أن لكل إنسان الحق في أن يترك أي بلد بما في ذلك بلده، وأن يعود إلى بلده. ولكنها لا تطالب بل في الحقيقة تساعد على منع الفلسطينيين من العودة إلى بلدهم فلسطين، أو حتى إلى الضفة الغربية وقطاع غزة التي شردوا منها بالمذابح والقصف والإرهاب. وكما قال السناتور فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي:

«هل حق الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم التي طردوا منها اقل أصالة من حق اليهود السوفييت في الانتقال إلى بيوت جديدة في أرض جديدة؟»(٧).

وحق الفلسطينيين في العودة معترف به في قرارات الأمم المتحدة. وكما تساءل ياسر عرفات:

«هل يجب أن أجبر نفسي على أن أنسى البيت الذي ولدت فيه في القدس على بضعة ياردات من حائط المبكى. وهو البيت الذي أمرت السيدة جولدا مائير بهدمه في عهد الإحتلال. هل لي حق أقل أن أكون هناك من هذه السيدة الروسية المتجنسة بالجنسية الأميركية التي أتت لتضع نفسها في أرض أجدادي»(٨).

لماذا لم يتجاوب المسؤولون الأميركيون مع اقتراح جلالة الملك حسين سنة ١٩٨٣، بأن تشكل مجموعة سلام من الحزبين يكون على رأسها مواطنون أميركيون من ذوي السمعة التي لا تشوبها شائبة ولا يمكن تجاهل أصواتهم، وربما من وزراء خارجية سابقين. وعلى الأقل يمكن لهذه المجموعة الصغيرة أن تتثبّت من الحقائق وأن تقدم مقترحات يمكن أن ترشد إدارة أميركية متحررة من قيود لا داعي لها. وأوضح جلالة الملك بأن هذه العملية لن تضر سياسياً بالرئيس ريغان بل على العكس، فإنها يمكن أن تسمح بتحقيق تقدم في عملية السلام، وهي في الوقت نفسه ستكون جذابة سياسياً لأكثر الناخبين الأميركيين (كارتر ـ دم ابراهيم). لماذا جعلت أميركا نفسها عدوة ثابتة قاسية للعرب؟

الإجابة عن هذه الأسئلة تعود بنا في البداية إلى التاريخ ومؤثراته ورواسبه التي ما زالت تؤثر على المفاهيم والمعتقدات والتصرفات. فكتب الأديان الثلاثة القديمة المقدسة عند أصحابها تربط بني إسرائيل بالأرض المقدسة، ولقد غرس هذا الإرتباط في عقول وثقافة ومعتقدات المجتمعات الغربية والأميركية. وعدد كبير في هذه المجتمعات يعتقد بأن الله وعد بني إسرائيل بأن يعطيهم أرض الميعاد وأن يعيدهم إليها بعد شتات. ونتيجة لذلك، أصبح من السهل أن يظن هؤلاء بأن قيام إسرائيل هو تنفيذ للإرادة الإلهية وتحقيق لـ «الوعد»، وهذا يطمس في عقولهم ووجدانهم بشاعة ما أنزل بالشعب الفلسطيني والعرب من مظالم وتشريد واضطهاد نتيجة لقيام دولة اسرائيل، رغم أن اغتصاب فلسطين والأرض العربية وتشريد أهلها وقتلهم يخالف تعاليم السيد المسيح، ورغم أن الوعود والبركات في «الكتاب المقدس» لا تقتصر على اسحق وبني إسرائيل. ويبدو وكأن هناك تعتيماً ونسياناً في أذهانهم ووعيهم بأن تلك الوعود والبركات صدرت أصلاً لإبراهيم (جد العرب) عليه السلام ولاسماعيل (أبو العرب). ومع أننا لسنا مؤهلين لأن ندخل في

أبحاث وتفسيرات دينية، كما أننا نحترم العقائد الدينية التي تدعو إلى الخير والعدل والرحمة، والكثير منها جاء في تعاليم عيسى المسيح عليه السلام، فإنه يصح أن نشير إلى بعض ما يستند إليه بعض رجال الدين المسيحيين من نصوص «الكتاب المقدس» في نقضهم لما يدعيه اليهود والصهيونيون وأنصارهم وغيرهم عن سوء قصد أو عن خطأ وشطط. فقد جاء في سفر (التكوين):

«واجتاز ابرام [ابراهيم] في الأرض إلى مكان شكيم إلى بلوطة موره وكان الكنعانيون [العرب] حينئذ في الأرض. وظهر الرب لابرام وقال لنسلك أعطى هذه الأرض».

وابراهيم عليه السلام هو جد العرب حسب الروايات التاريخية الدينية. وفي أرض كنعان أجداد العرب قال الرب لإبراهيم:

«إرفع عينيك وانظر من الموضع الذي انت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ولنسلك إلى الابد... واجعل نسلك كتراب الأرض».

ويتضح من هذا أن (الرب) لم يقل أنه أعطى الأرض لأبناء اسحق. كما أن اليهود لم يكونوا كـ «تراب الأرض» كثرة في أي عصر من العصور مثل العرب أبناء اسماعيل. ثم أتى ابراهيم إلى الخليل وأقام فيها «وبنى هناك مذبحاً للرب». والوعد الذي قطع لابراهيم اقتصر على ما كان يمكن أن يراه بنظره بالعين المجردة من موضعه، وهذا لا يمكن أن يشمل كل «فلسطين» أو كل شرق نهر الأردن. وجاء في سفر «التكوين» كذلك:

«في ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام [ابراهيم] ميثاقاً قائلاً لنسلك اعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات».

والعرب في التراث التاريخي الديني هم من نسل ابراهيم ولذلك فإن هذا الوعد يشملهم. والرب بارك أولاد ابراهيم وقال له عندما بشره بأن سارة ستلد له ابناً تدعوه اسحق:

«أما اسماعيل فقد سمعت لك فيه. ها أنا أباركه واثمره وأكثره كثيراً جداً. اثني عشر رئيساً يلد واجعله امة كبيرة».

وهناك من يرى بأن وعد «العودة» إلى ما سمي أرض الميعاد،قد تحقق في التاريخ القديم وانتهى أمره عندما أعاد الفرس اليهود من بابل. وانه ليس هناك وعد بأن تتكرر «العودة» كلما انتشر اليهود من كل جنس وعرق في أنحاء العالم على ممر العصور. كما يرون بأن في «الكتاب المقدس» نبوءة عن تشتيت اليهود بسبب «فسادهم وخروجهم عن تعاليم الرب وطرقه القويمة ونقضهم للعهد»، وان هذه النبوءة تعني بأن اليهود لن يبقوا في الأرض الموعودة، وبذلك لا يبقى فيها من نسل ابراهيم سوى العرب. وعلى كل حال ومهما تكن التفسيرات التوراتية، فليس هناك أي شك أو غموض بأن الله لم ينعم على أجداد الأجانب الغرباء من روسيا وبولندا والمانيا وغيرها، الذين يحكمون اسرائيل ويقترفون آثامها، بأي وعد باعطائهم ولو شبراً واحداً من الأرض المقدسة، فهم من سلالات وأجناس غريبة لم تنحدر من ابراهيم عليه السلام. واضافة إلى ذلك، فإن العرب من مسلمين ومسيحيين ليسوا ملزمين بقبول ادعاءات أو معتقدات فيها الكثير من الغموض والخلاف في تطبيقها، حسب المزاعم والاطماع الصهيونية، ما أدى إلى جرائم جماعية وظلم وخراب ودمار وتشريد واغتصاب، وكلها تخالف المبادىء الأخلاقية والإنسانية وتعاليم السيد المسيح رسول الرحمة والمحبة. ولكن من سوء حظ العرب وقدرهم ان من رؤساء اميركا مثل ريغان وحتى كارتر وقادتها أصحاب السلطة والتأثير القوي على مصير الشعوب والعالم من يؤمن، ولو بدرجات متفاوتة، بارتباط اليهود بـ «أرض الميعاد» وبعودة اليهود إليها. وهذا الإيمان أو الاعتقاد يؤثر على مواقفهم وسياساتهم تجاه قضية فلسطين والقضايا العربية، فيتعاطفون مع المطامع والعدوان الإسرائيلي الصهيوني التوسعي. وإضافة إلى ذلك، فإنه رغم الكراهية والازدراء لليهود الذي تميز به العديد من المجتمعات الغربية على مر العصور، وبغض النظر عن أسباب هذه الكراهية ومبرراتها ومدى مسؤولية اليهود عنها، فإن هذه المجتمعات ظلت تعتبر، بسبب ارتباط نشوء الديانة المسيحية بالديانة اليهودية ووجود اليهود في المجتمعات الغربية، بأن اليهودية جزء من التراث والثقافة والمبادىء اليهودية المسيحية وليست عنصراً غريباً عدواً مثل «الإسلام» والمسلمين وبالتالي «العرب»، وأكثريتهم مسلمة، وإن كان منهم

مسيحيون أصيلون ديناً مسيحياً وعروبة. وهنـاك تأثـير وجاذبيـة «الفكرة الفـريدة التي لا سـابقة لهـا»، حسب وصف ناحوم غولدمان الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي، بـ «اعـادة الشعب اليهودي» إلى وطنه بعد ألفي سنة من الشتات. (تلمان). وهذه الفكرة «الخيالية المثاليـة» يمكن أن تكون قـد أثرت مـع بعض التفسيرات والمعتقدات الدينية على بعض المهووسين، الذين لم يقـدّروا مدى البشـاعة ومـا فيها من انتهاك لحقوق العرب وقتلهم وتشريدهم في تحقيقها. وغولدمان نفسه قال:

«إن الطلب الصهيوني لدولة يهودية كان يتناقض بصورة تامة مع جميع مبـادىء التاريـخ الحديث والقـانون الدولي»[٩].

هوامش (٣)

(١) نشرت في: **الدستور** (الأردن)، ١٩٨٧/٧/١٥.
اليهود يلاحقون فالدهايم بتهمة المشاركة في اضطهاد اليهود ولو بمجرد «السماع» باضطهادهم. وهم بذلك ينتقمون منه ويرهبون غيره فلا يعترضون على مطامعهم.

(٢) Stephen Green, **American Affairs** (Summer 1984).

(٣) من خطاب لجورج بول، نشرت منه فقرات في: **الدستور** (الأردن)، ١٩٨٣/١١/١٧.

(٤) جورج بول، «اسرائيل... هل هي حليف أم عبء على أميركا»، من خطاب ألقاه في مدينة سان لويس بولاية ميسوري بإشراف مجلس الشؤون الاميركية العربية وجامعة سان لويس ومجلس سان لويس للشؤون العالمية، نشر في: **الدستور** (الأردن)، ١٩٨٣/١١/١٧.

(٥) المصدر نفسه،

(٦) مجلة: **American Arab Affairs** (No 8 Spring 1984), P.3.

(٧) تلمان، **الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**، ص ١٧٤.

(٨) المصدر نفسه،

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٣.

٤ رواسب التاريخ الدينية والثقافية والحربية

جاء معظم الأميركيين من أوروبا، وحملوا معهم الثقافة والمعتقدات والمشاعر الجماعية والرواسب الفكرية الأوروبية، ومن هذه الرواسب ذكرى الحروب بين الشرق المسلم والغرب الأوروبي المسيحي، والكراهية للمسلمين والخوف والنفور منهم كقوة غريبة عدوة. وفي هذا التراث يعتبر العرب مسلمين. ففي العصور السابقة كانت الحروب والغزوات والمذابح تثار باسم الدين، وتغلف مبرراتها بصياغات وحوافز دينية، وتثار فيها النعرات والكراهية والمخاوف التي ترسب في النفوس والمشاعر وتنتقل من جيل إلى جيل. وفي التاريخ حارب المسلمون الامبراطورية البيزنطية المسيحية وأجلوها عن البلاد العربية. والمسلمون احتلوا اسبانيا ما يزيد على سبعمائة سنة، ودخلوا جنوب فرنسا إلى ما بين بواتييه وتورز، وهددوا أوروبا المسيحية من غربها. ومن الجنوب امتلأ البحر الأبيض المتوسط بالمعارك البحرية بين السفن الإسلامية والأوروبية المسيحية، واحتل المسلمون مالطة وصقلية وجنوب ايطاليا، ودخلوا كاتدرائيتي بطرس وبولس خارج أسوار روما. ودفع بابا روما حنا الثامن الجزية للمسلمين سنتين. ووصل المسلمون إلى قلب أوروبا، وفي جبال الألب قلاع وجدران ينسبها أدلاء السياحة إلى غزوات المسلمين. وفي سويسرا أماكن مثل «جابي» و «الجابي» يمكن أن يكون أصلها عربياً. (فيليب حتي ـ تاريخ العرب). وامتدت الحروب الصليبية على مدى مائتي سنة تقريباً باسم الدين. ومن الشرق جاء المسلمون العثمانيون واحتلوا اليونان والبلقان وقسماً من هنغاريا، وأصبح البحر الأسود بحيرة عثمانية، وحاصروا فيينا مرتين وأنقذتها جيوش النمسا وبولندا ودوقية لورين، وبلغة تلك الأيام أنقذت «المسيحية الغربية». وهذه الحروب تركت تراثاً مؤسفاً ومشاعر كريهة امتدت إلى أوقاتنا الحديثة. ولعل بعض ذلك يتمثل فيما نسب إلى الجنرال الفرنسي غورو عندما احتل الفرنسيون سوريا في الحرب العالمية الأولى، من انه وقف على قبر صلاح الدين قاهر الصليبيين الغزاة وقال: «لقد عدنا يا صلاح الدين». وكذلك ما نسب إلى الجنرال اللنبي البريطاني من أنه قال: «الآن انتهت الحروب الصليبية». ولأن العرب في أكثريتهم مسلمون، فإن النظرة العامة المشوبة بشيء من الكراهية والنفور تطالهم على الرغم من أن منهم مسيحيين أصيلين ديناً وعروبة.

تميّز التاريخ الأميركي بالنضال والكفاح النبيل في سبيل مبادىء إنسانية وحريات ومساواة، ولكنه تميز كذلك بنواحٍ يمكن أن تكون قد أثرت على تقبل الشعب الاميركي للحركة الصهيونية، وساعدت على تغاضيه عما ارتكبته اسرائيل من عدوان واغتصاب في الوطن العربي، وتشريد لأهله أصحاب الحق والأرض وقتلهم وهدم قراهم ومدنهم. فالأميركيون جاءوا إلى أميركا أرض غيرهم من بلاد أوروبا المختلفة وغيرها مثلما جاء اليهود إلى فلسطين. والأميركيون جاءوا إلى أميركا هرباً من القلاقل والثورات والتعصب الديني الطائفي والمجاعة والفقر، وطمعاً في الرزق والثروة والأرض والمستوطنات يقطعها ملك بريطانيا لتعمير المستعمرات البريطانية. ومثل اليهود الذين دفعهم الاستعمار والصهيونيون وإرهابهم إلى فلسطين، جاء الأميركيون كذلك إلى أرض غيرهم بالإغراء والمعونات والوعود والآمال العريضة. وكانت شركات نقل المستوطنين تمونهم وتلجأ أحياناً إلى خطفهم إلى أميركا. وجاء المجرمون والمذنبون تفادياً للعقوبات والسجن في بلادهم الأصلية. والحركة الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين تميزت بالكثير مما اتصف به الاستعمار الاميركي لأميركا. فالأميركيون استولوا على أرض أميركا بالاستيطان والشراء والإرهاب والمذابح وتشريد أصحابها الاصليين تحت حماية القوة العسكرية. وكان الكثيرون منهم يتوهمون أو يدعون بأنهم فيما يفعلون انما ينشرون العمران في الأرض وكان بعضهم مقتنعاً بأنهم انما يحققون الرغبة «الإلهية» في تعمير الأرض، وأن الله أرادهم أن يستعبدوا العبيد السود ويحكموا الهنود الحمر «المتوحشين» المتخلفين. وفي الكثير من هذا يتطابق تاريخ الصهيونية بهجراتها المتتابعة إلى فلسطين ومستوطناتها فيها التي شجعتها وحمتها بريطانيا ومولها أغنياء اليهود من الخارج، ثم مولتها أميركا وما زالت حتى الآن. وتشابه الادعاء عن جهود «الرواد» لتعمير الأرض وإحيائها،

والتغاضي عن الجرائم التي تنزل بأصحاب الأرض الذين سرقت أرضهم واغتصب وطنهم وحقوقهم. وعلى أقل تقدير، فإن هذا التشابه بين الخلفيتين التاريخيتين الأميركية والصهيونية يبعث على التساؤل عن مدى الأثر الذي أحدثه في مفاهيم وقناعات الرؤساء والقادة الأميركيين وقطاعات الشعب الاميركي المختلفة، بحيث أصبحوا لا يتحسسون أو يستنكرون مدى الطغيان وبشاعته في قيام اسرائيل على أرض شعب آخر حرم من وطنه وحقوقه، وفي ممارسات إسرائيل من اغتصاب وعدوان ومذابح في الوطن العربي.

جاء اليهود إلى أميركا بأعداد متزايدة من القرن الماضي، ويقارب عددهم اليوم ستة ملايين يقيم منهم حوالى مليون ونصف المليون في مدينة نيويورك. ويعتقد بأن عدد اليهود في أميركا سيتناقص على مر السنين بسبب الزواج المختلط مع الطوائف الأخرى ولتدني نسبة المواليد بينهم. ورغم أن اليهود اندمجوا في المجتمعات الاميركية وأصبحوا جزءاً منها، فإنهم لم يذوبوا فيها وحافظوا على هويتهم اليهودية الخاصة. وهم يعتبرون جالية أميركية، مثل الجاليات العرقية الأخرى كالأيرلنديين واليونانيين والهسبانيول، ومواطنين أميركيين يشاركون في الحقوق والثقافة الأميركية والتراث والمبادىء «اليهودية المسيحية»، وليسوا «غرباء» لهم صبغة الأعداء مثل المسلمين والعرب. وفي جوابه عن سؤال عن مستقبل أميركا وجهته إليه مجلة (لايف) الاميركية ونشر في عددها لشهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧، ربط الرئيس ريغان التقاليد اليهودية بالتقاليد المسيحية ربطاً وثيقاً، اذ قال:

«هناك كذلك مسؤوليات ضمنية... فالمسؤولية الاجتماعية بأن نعنى باحتياجات جيراننا ولدت من تقاليد أمتنا «اليهودية المسيحية» وكانت جزءاً من أخلاقياتنا قبل أن يصبح دستورنا قانوناً».

وتشير لي أوبرين في كتابها **المنظمات اليهودية الاميركية** إلى دراسة أظهرت أن اليهود في أميركا بلغوا مكانة اجتماعية توازي مكانة الطبقة الوسطى «ان لم نقل الطبقة العليا»، وأن جميع اليهود في سن التعليم الجامعي يلتحقون بالجامعات. وأن اليهود يكثرون في المهن:

«وأن الرخاء الذي ينعمون به يعادل ان لم يفق نظيره عند الأسقفيين الذين يعتبرون اكثر الطوائف الدينية ثراء... والحقيقة هي أن آخر الأبحاث يذكر أنهم خلال السنوات العشر الأخيرة واصلوا تقدمهم وحصلوا على أوفع المراكز في المجتمع، فصاروا أعضاء في مجلس الشيوخ ورؤساء شركات ورؤساء جامعات تنتمي إلى رابطة (Ivy League) التي تضم عدداً من أقدم الجامعات شرق الولايات المتحدة... وكليات مهنية...»(1).

وبعد قيام دولة إسرائيل، ازداد تعلق اليهود من غير الصهيونيين بها، ومنحوها ولاءهم الثابت ومساندتهم القوية السخية. وتطور الشعور:

«بالانتماء إلى شعب يهودي منتشر في العالم ومركزه إسرائيل حتى بين اليهود الذين يعتبرون انفسهم علمانيين أو ملحدين».

ورغم الاختلافات العديدة بين اليهود وبين منظماتهم من صهيونية وغير صهيونية، فإنهم مجمعون على قضية أساسية واحدة هي «اسرائيل» ومساعدتها مهما أخطأت وبغت. ففي مطلع القرن العشرين لم تكن الحركة الصهيونية قوية في أميركا، وكان بين المعارضين لها يهود متدينون اعترضوا على الصبغة السياسية للحركة الصهيونية على أساس أن «العودة لصهيون»، وهي المبدأ الذي تصر عليه العقيدة الصهيونية، ستأتي من فعل «الهي» وليس بواسطة جهود بشرية «زمنية». وعارضها أيضاً الاشتراكيون والشيوعيون الذين اعتبروا أن الصهيونية هي حركة رجعية برجوازية، وعارضتها خلال الحرب العالمية الأولى اللجنة الاميركية ـ اليهودية برئاسة يعقوب شيف ولويز مارشال ومايو سالزبرغر. وكان عدد كبير من اليهود «الوطنيين ملحدين ناكرين لوجود الله». وعارضها البعض الآخر على أساس أنها تتعارض مع الديمقراطية. فرئيس محكمة في بنسلفانيا (ماير سالزبرغر) قال بأن الديمقراطية تعني بأن الذين يعيشون في بلد يختارون حكامهم ويحتفظون بسلطاتهم، وعلى أساس هذه المبادىء، فإن ميثاق الصهيونيين الذي يتطلع إلى حكم شعب في فلسطين هو مخالفة لأوضح مبدأ للديمقراطية. أنه لن يكون له معنى عملي إلا إذا كان المقصود نبذ الشعب الفلسطيني وحرمانه من حق الحكم الذاتي، وفرض إرادة أشخاص في الخارج ممن يمكن أن يروا فلسطين أو لا يروها أبداً. (لنكزوفسكي). ولكن الحركة الصهيونية تغلبت على المعارضين لها، والذين طالبوا باندماج اليهود في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها، ففي ١١ أيار/ مايو سنة

١٩٤٢، عقدت المنظمة الصهيونية الامريكية اجتماعاً في نيويورك، وأقرت ما سمي ببرنامج بلتيمور الذي قدمه ديفيد بن غوريون، ويقضي هذا البرنامج بانشاء «دولة» يهودية في «كل فلسطين»، وتشكيل جيش يهودي، وبرفض الكتاب الأبيض، وبفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المحددة حسبما تقرر الوكالة اليهودية وليس بريطانيا. وزاد النشاط الصهيوني المركز لاكتساب تأييد السياسيين الاميركيين البارزين. واستجابة للنداءات والتمنيات الصهيونية، أصدرت مجالس نيابية في ولايات أميركية عديدة قرارات مؤيدة للصهيونية، ولكن بعد قيام دولة اسرائيل أصبح دعمها هدفاً أساسياً لا خلاف عليه يجمع بين الصهيونيين وغير الصهيونيين من اليهود.

احتل اليهود في أميركا مراكز عالية مؤثرة في البيت الأبيض والدوائر الحكومية وفي أعلى مناصب القضاء، ولهم نفوذ واتصالات شخصية في مجالات وقطاعات عديدة في أميركا، واشتهر منها في السابق أن شريك الرئيس ترومان في متجره قبل أن يصبح رئيساً كان يهودياً، وأنه سعى لديه بعد أن أصبح رئيساً للولايات المتحدة وأقنعه بأن يرجع عن رفضه وأن يقابل وفداً يهودياً كان يبذل المساعي لمصلحة الصهيونية. واليهود في أميركا متغلغلون في دوائر المال والتجارة وغيرها، ويستخدمون قوتهم المالية لمصلحة اسرائيل ولا يغفلون عن تأييد مصالحها، وهم ينبشون ويذكّرون الاميركيين والعالم دوماً وتكراراً بقضية اضطهاد النازيين لليهود، ويستغلون العطف وشعور الذنب الذي تولد نتيجة لهذا الاضطهاد الذي بالغ فيه الاعلام اليهودي، وركزه على اليهود أكثر بكثير مما ركزه على شعوب أوروبا التي وقعت تحت الاحتلال النازي. واليهود ومنظماتهم بوجه عام متفقون على محاربة العرب وتشويه سمعتهم، ولا تقوم بينهم جماعات ذات أثر قوي تطالب اسرائيل بإعادة الأرض والحقوق العربية إلى أصحابها. ورغم أن بعضهم ينتقد الممارسات الإسرائيلية البشعة، فإنهم جميعاً بوجه عام يعارضون فرض عقوبات على اسرائيل أو وقف المساعدات عنها لترتدع عن العدوان والتوسع. وحتى اليهود الذين نسب إليهم «الاعتدال والمشاعر الانسانية»، فإنهم يحرصون على اسرائيل ويقلقون عليها ويريدون حمايتها، ويتحدثون عن قضية فلسطين بأنها قضية يتعارض فيها حقان (متساويان) أحدهما «حق» اليهود فيها رغم عدم صحة هذا «الحق» المزعوم، ورغم أنه من الواضح أن إنشاء اسرائيل كان اغتصاباً لأرض فلسطين ولأراض عربية تجاورها أدى إلى قتل العرب وتشريدهم واضطهاد من بقي منهم. وهم أصحاب «الحق» الذي حاول الصهيونيون واليهود عامة طمسه. ومن الأمثلة التي تدخل هذا النطاق ما قاله العالم الشهير «المعتدل» ألبرت أينشتاين للصحفي محمد حسنين هيكل، عندما زاره الأخير في جامعة برنستون بأميركا سنة ١٩٥٢، من أنه كان قد احتج علناً في جريدة نيويورك تايمز على زيارة مناحيم بيغن لأميركا في نهاية ١٩٤٨، ووصفه بأنه «سفاح وارهابي» ولا يصح أن يسمح له بزيارة أميركا، وأنه رفض استقباله في بيته حيث أراد أن يأتي لكي:

«يسمع مني ويتعلم كتلميذ ـ فإنني كنت أدرك انه لا درس يجدي مع هؤلاء الذين يؤمنون بالعنف. لا احد يستطيع أن يشفيهم... وأنه يذكرني بالنازيين».

ولكن أينشتاين «العالم الفاضل» كان يريد أن يستطلع من هيكل عما سيفعله الضباط الأحرار الذين استولوا على الحكم في مصر باليهود. وأوضح لهيكل أن اليهود «أهله» وأنه:

«أعرف الناس بما تعرضوا له وكنت أشاركهم حلم الوطن. ان يكون لهم وطن لا يضطهدهم فيه أحد... بنفس الوضوح فأنا اقول لك انني لا اريدهم بدورهم أن يضطهدوا احداً. فعرب فلسطين لهم حق في الوطن الوحيد الذي عرفوه. لا يستطيع أحد أن ينكره عليهم. ما كان يحزنني فيما جرى في ناحيتكم من العالم سنة ١٩٤٨ انه بدا لي صراعاً بين «حقين». ما حدث سبب لي أزمة ضمير... لقد أسعدني قيام دولة يهودية في فلسطين وأحزنتني المأساة التي تعرض لها العرب في فلسطين، وكان في ظني أن القوى الدولية المعنية تستطيع ان تعالج هذه المحنة. ولكن هذه القوى لم تستطع ولعلها أرادت لمصالحها تعميق المشكلة بدلاً من محاولة حلها».

بهذا اعترف أينشتاين بأن هناك «حقاً» لعرب فلسطين، ولكنه قال بأن هناك «حقاً» لليهود في وطن وأنه فرح لقيام «دولة إسرائيل»، ولم يقل بمنطق علماء الطبيعة الدقيق بأنه ان كان هناك «حق» ليهود العالم في وطن، فإن قيام هذا «الوطن اليهودي» يجب أن لا يتحقق باغتصاب وطن شعب آخر وتشريد هذا الشعب وتعريضه للحروب والمذابح والآلام. ولم يقل اينشتاين العالم الكبير ان فلسطين لا تتسع ليهود

العالم أو حتى لنصفهم، وأن اسرائيل لتحقق الآمال الصهيونية أو حتى الآمال اليهودية في «وطن يهودي» ستعتدي على العرب وتغتصب أرضهم وتقتلهم وتشردهم. فكيف واسرائيل كانت صهيونية وتحت سيطرة الصهيونيين عندما تحدث أينشتاين مع هيكل في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٥٢، وسأله ان كان يعرف ضباط ثورة الأحرار التي قامت في مصر وكان اللواء محمد نجيب واجهتها الظاهرية؟ وقال له:

«هل تعرف ماذا ينوون عمله بأهلي... أهلي من اليهود... هؤلاء الذين يعيشون في اسرائيل؟».

وعند هذا التساؤل تذكر هيكل أن أينشتاين يهودي[٢].

جماعات الضغط اليهودي في اميركا

اشتهر اليهود في أميركا بالضغوط التي يمارسونها لمصلحة اسرائيل وهم يلجأون إلى التهديد والابتزاز ومحاربة من يعارضهم وحتى من لا يساندهم. وقضية وزير الدفاع الاميركي جيمس فورستال، الذي أراد حماية مصالح أميركا الحقيقية من الضغوط والابتزاز اليهودي الصهيوني، اشتهرت بانتحاره نتيجة للحرب التي شنها عليه اليهود. كان فورستال يريد أن يحمي مصالح أميركا الخارجية من السياسات والضغوط الداخلية التي تحركها جماعات اللوبي اليهودي الإسرائيلي، وكان يدرك أهمية القضية الفلسطينية وتأثيرها على مصالح أميركا وسمعتها ومكانتها في العالم العربي. وحاول أن يفصل هذه القضية عن السياسات والضغوط الداخلية، فقيل له بأن ذلك مستحيل لأن أميركا ملتزمة باسرائيل لدرجة كبيرة، ولأن الحزب الديمقراطي سيخسر ويربح الحزب الجمهوري اذا تمت مثل هذه المحاولة. واذا فشلت الادارة الأميركية وهي من الحزب الديمقراطي في مسايرة الصهيونيين، فإن هذا الحزب سيخسر ولايات نيويورك وبنسلفانيا وكاليفورنيا. وتمسك فورستال باعتقاده بأنه:

«آن الأوان لأن يولي البعض شيئاً من الاعتبار لما اذا كان يمكن أن نخسر الولايات المتحدة».

وفشل فورستال ولم يسانده حتى أصدقاؤه بصورة علنية. وضعف نفوذه وأدت الضغوط عليه إلى إلقاء نفسه منتحراً من نافذة المستشفى البحري في بشدا بولاية ميريلاند[٣]. وخسر شيوخ مقاعدهم في الكونغرس والمجالس التشريعية وفرص اعادة انتخابهم لمجلس الشيوخ الاميركي بسبب عداوة اليهود لهم، كما أثر اليهود في افشال ترشيح أو انتخاب بعض من رشحوا أنفسهم لرئاسة الجمهورية الاميركية مثل مكفرن وأدلاي ستيفنسون لأنهم رفضوا الضغوط الصهيونية اليهودية لجعلهم يساندون اسرائيل وقضاياها في كل ما تريده. وحتى في أيام رئاسة أيزنهاور التي اعتبرت رئاسة قوية، كانت الضغوط المباشرة على المسؤولين الحكوميين كبيرة، وكان الرأي العام الموالي لإسرائيل قوياً عليهم ويشكل عاملاً مؤثراً على القرارات الحكومية التي تتخذ بشأن قضايا الشرق الأوسط. كانت كل محاولة لمساعدة العرب تقابل بالمعارضة من وراء الستار في واشنطن، حيث كان أعضاء الكونغرس يتأثرون بالمشاعر الشعبية القوية في البلاد المنحازة لإسرائيل... وكان إذا استهان أعضاء الكونغرس بقوة هذه المشاعر أو تجاهلوا وجودها، ذكرهم بها ممثلو العديد من المنظمات الإسرائيلية الناشطة وراء الكواليس، والتي كانت دوماً ذات تأثير فعال في (الكابيتول). وعندما كان الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس يتدارسان قرضاً كبيراً لمصر لمشروع من مشاريع الأمن المتبادل، الذي يجعل العرب يتعاطفون مع الدول الغربية ويساعد على استمرار تدفق النفط إليها، هبت عاصفة من المعارضة في وجهيهما كان مصدرها من خلف الكواليس. وعندما أصر أيزنهاور على انسحاب اسرائيل من سيناء وقطاع غزة بعد حرب ١٩٥٦، لأن عدم الانسحاب سيؤدي إلى تزايد النفوذ السوفياتي في العالم العربي وتعريض السلام العالمي للخطر، اجتمع أيزنهاور مع مجموعة من قادة الكونغرس فلم يتجاوبوا معه. ويذكر شيرمان ادامز بأنه رغم قناعة هؤلاء القادة بضرورة الضغط على اسرائيل، فإنهم:

«رفضوا الارتباط علناً بموقف الرئيس ايزنهاور والحكومة الاميركية خوفاً من النقمة الشعبية، وتركوا أيزنهاور يحارب وحده. وفي اجتماع أيزنهاور مع هؤلاء القادة أثار دالس مسألة تأثير اسرائيل على سياسة الولايات المتحدة، وأن بقية العالم تعتقد بأن اسرائيل في كل قضية خطيرة وحاسمة كهذه تستطيع السيطرة على سياسة

أميركا. وأن العرب سيراقبون أميركا بدقة، فإذا ثبت لديهم هذا الاعتقاد فسيضطرون إلى الاتجاه نحو السوفييت. ولكن هذا لا يعني أن علينا اتباع سياسة مضادة لإسرائيل»(٤).

وقيل ان الرئيس كنيدي لم يكن راغباً في معاداة أنصار اسرائيل في الحزبين الديمقراطي والجمهوري أو في الكونغرس، ولكنه أراد أن يضع لنفوذهم بعض الحدود. وعندما رفض أدلاي ستيفنسون أن يؤيد علناً هجوم اسرائيل على مصر، خسر مبالغ طائلة كانت ستنفق لتأييده في انتخابات الرئاسة. وننقل عن كنيدي قوله عن ستيفنسون:

«أحد أسباب اعجابي به انه ليس سياسياً مومساً كمعظم الآخرين. فهؤلاء يقولون اي شيء يكسبهم الأصوات أو المال»(٥).

إن لليهود سيطرة قوية على وسائل الاعلام وهم يحاربون نشر ما يتعارض مع مزاعمهم وأكاذيبهم، وكثيراً ما نقرأ ونسمع عن خوف الناشرين من غضب اليهود وانتقامهم وامتناع الناشرين عن نشر ما يمكن أن لا يرضى عنه اليهود، واختفاء الكتب التي لا تعجبهم من الأسواق مثل كتاب روبرتا شتراوس فورليخت اليهودية بعنوان «مصير اليهود». وفي هذا المجال نورد ما قاله ميل وايت، المربي المسيحي ومنتج الأفلام الذي زار مصر واسرائيل ولبنان وتحدث مع السفير الاميركي فيه، وتحدث مع رجال الكنائس وقادة من العرب والإسرائيليين (سنة ١٩٨١) وقابل ياسر عرفات:

«عرفات تحداني أن أعود إلى لوس أنجيليس وأن أجد متجراً لبيع الكتب يوجد فيه كتاب واحد عن الفلسطينيين. ذهبت إلى بيكويك وفرمانز وإلى كل مكان فلم أجد كتاباً واحداً ولا حتى كراسة. ولكن كان هناك حرفياً مئات من العناوين عن الإسرائيليين. ان هذه أعظم بلاد في العالم لفيض المعلومات، ومع ذلك نكاد لا يكون لدينا أية معلومات بتاتاً عن المشكلة الأكثر بلاء وإزعاجاً لنا»(٦).

واليهود يستخدمون ما يملكون من سيطرة أو نفوذ على الاعلام للترويج لإسرائيل ومطالبها وللضغط لمصلحتها ولتشويه صورة العرب وتلطيخ سمعتهم في أميركا والعالم. ودأبوا على تصوير اليهود المهاجرين الى فلسطين كـ «رواد» مكافحين يريدون زرع الأرض وتعميرها. وصوروا الأرض الفلسطينية وكأنها جرداء مهملة خالية إلا من عدد ضئيل من البدو الرحل البدائيين. واستغلوا عقلية وصورة «الرواد» الاميركيين الأوائل الذين عمروا أميركا وصوروا اليهود المهاجرين وكأنهم مثلهم.

إن أسطورة النفوذ والسيطرة اليهودية على دول العالم ليست جديدة. فقد اشتهرت (بروتوكولات حكماء صهيون) السرية من أيام روسيا القيصرية. ورغم انكار اليهود لها فإن صانع السيارات الأميركي الشهير هنري فورد أعاد نشرها. وهذه البروتوكولات المنسوبة إلى «حكماء صهيون» تكشف نيات وخطط قادة اليهود «الخبيثة لافساد العالم وفرض السيطرة» عليه. وفي الحقب الأخيرة انتشر الاعتقاد والحديث عن قوة اللوبي اليهودي الإسرائيلي في أميركا، وشدة تأثيره ونفوذه على سياسات وقرارات الادارات الاميركية المتعاقبة. وكذلك أساليبه في كسب تأييد قادة أميركا في الإدارات التنفيذية والتشريعية، وإرهاب ومعاقبة من لا يرضخ منهم لتوجهاته ولا يمتنع عن تأييد القضايا العربية. وكثيراً ما نقرأ بأنه ليس لجالية أميركية أخرى قوة الجالية اليهودية ونشاطها وفعاليتها. ومن أشهر منظمات اللوبي اليهودي في أميركا، اللجنة الإسرائيلية ـ الأميركية للشؤون العامة المشهورة باسم (أيباك). ومع أن هذه اللجنة تعلن في نشراتها أنها اللوبي الرسمي الوحيد المسجل والمكلف بمهمة الدعاية لدعم إسرائيل، فإن هناك العديد من المنظمات اليهودية ـ الأميركية التي تقوم بالمساعي نفسها وتحاول تحقيق الغايات نفسها. ومع أنه من الصعب تحديد درجة الشطط والمبالغة فيما ينسب للوبي اليهودي من قوة ضغط ونفوذ في أميركا، فإن ما ينسب إلى هذا اللوبي من سطوة وتأثير لا يصدر عن مزاعم عربية أو معاداة للسامية. فإن اللوبي اليهودي نفسه يعلن عن قوته وشدة بأسه وبطشه. ولعله في هذا يريد أن ينشر الخوف والإرهاب وإزالة الاعتقاد بأن النفوذ اليهودي هو أمر «خفي شرير» كما كان ينظر إليه في السابق. وفي عبارات لي أوبرين: أما الآن فالقوى الرئيسية داخل اللوبي (أي اللجنة الإسرائيلية الاميركية (ايباك) ولجان النشاط السياسي الموالي لإسرائيل)، تشدد بل تبالغ في مدى بأسها السياسي. وفي هذا السياق تبنت اللجنة الإسرائيلية ـ الأميركية موقفاً كانت ترفضه من قبل المؤسسة اليهودية ـ الأميركية. ففي المنشورات والخطب والمقابلات

تدعي تلك اللجنة المسؤولية عن ٢،٩ من بلايين الدولارات كمساعدات عسكرية واقتصادية لإسرائيل منذ سنة ١٩٧٩، وتتباهى بهزيمة نائب الينوي الجمهوري بول فندلي ونائب كاليفورنيا الجمهوري بول مكلوسكي، وتزعم أن لها من السيطرة على الكونغرس بقدر كافٍ لإبطال رغبات الإدارة، كما حدث في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ عندما حول مبلغ ٥٠٠ مليون دولار خصص لمساعدة إسرائيل من فئة القروض إلى فئة الهبات. وقد صرح توماس داين المدير التنفيذي للجنة علناً، بأن منظمته لا تعبر عن النفوذ السياسي فحسب بل تمارسه أيضاً. تتكون (المنظمات اليهودية ـ الأميركية ونشاطاتها في دعم اسرائيل) واللوبي الإسرائيلي الواسع من عدد كبير من الجمعيات واللجان والمنظمات التي تعمل لتأييد إسرائيل، وجمع مئات الملايين من الدولارات لمساعدة إسرائيل ومصالحها وقضاياها. وتبرز في مجال جمع التبرعات منظمة النداء اليهودي المتحد. ويزيد عدد مؤسسات اللوبي اليهودي عن مائتين، وترتبط بها آلاف المنظمات واللجان الصغيرة[٧]. ومن هذه التنظيمات: عصبة مناهضة الافتراء التابعة لبني بريت، والأميركيون المناصرون لإسرائيل، والكونغرس اليهودي ـ الأميركي، والأساتذة الجامعيون من أجل السلام في الشرق الأوسط، واللجنة اليهودية ـ الأميركية، ومجلس العمال الاميركي للهستدروت، والوكالة اليهودية (القسم الأميركي)، والمؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، والصندوق القومي اليهودي، وهداسا: المنظمة الصهيونية النسائية في أميركا، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية ـ الأميركية الكبرى، والنداء الإسرائيلي المتحد، والنداء اليهودي المتحد، والمنظمة الصهيونية العالمية. وأشهر هذه المنظمات في السنوات الأخيرة بالنسبة إلى النشاط والنفوذ السياسي هي اللجنة الإسرائيلية ـ الأميركية للشؤون العامة (أيباك)، التي برزت كقوة ضغط وتأثير كبيرين لمصلحة إسرائيل، بالنسبة إلى قضايا الشرق الأوسط والنزاع العربي ـ الإسرائيلي. ولهذه اللجنة آلاف الأعضاء، وهي توجِّه العديد من التنظيمات الصغيرة في مختلف أنحاء أميركا. ومصادر تمويل أيباك هي اشتراكات الأعضاء والتبرعات السخية من الجالية اليهودية. وبينما يركز مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية جهوده على البيت الأبيض ووزارة الخارجية ويبرز صورة الإجماع اليهودي (رغم الخلافات الداخلية)، فيوحي بأنه يمثل قوة متحدة كبيرة، تصرف أيباك الكثير من جهودها على الكونغرس الأميركي، وتنشر الفكرة بأن ما هو مفيد لإسرائيل مفيد لأميركا، وأن مساعدة إسرائيل هي في الوقت نفسه لمصلحة أميركا الاستراتيجية. وأن إسرائيل هي الحليف الوحيد المستقر الديمقراطي لأميركا في الشرق الأوسط. ومن المطالب التي سعت أيباك لتحقيقها تحويل القروض الأميركية لإسرائيل إلى هبات وزيادة المساعدات لها، ومنع الأسلحة الأميركية عن الدول العربية بما في ذلك الدول «المعتدلة» مثل الأردن والسعودية. ودعم إسرائيل في لبنان على زعم أنها تدافع عن نفسها فيه. وكذلك أن تعمل أميركا على دعم إسرائيل في الأمم المتحدة لأنها تتخذ مواقف سلبية من إسرائيل. وطالبت أيباك كذلك بأن تلغي أميركا قرارها بشطب اسم العراق من لائحة الإرهاب الدولي وأن تمنع بيعه الطائرات الحربية، وأن تزيد أميركا تعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل حربياً وتجارياً، وتضغط على الأردن والسعودية وتعاقبهما على أعمالهما العدائية والانتقام منهما لشرائهما الأسلحة من الاتحاد السوفياتي. وأن تطور سياسة أميركية مستقلة للطاقة وتحارب منظمة الأوبيك وتعترف بالقدس بأكملها عاصمة لإسرائيل وأن تنقل سفارتها إليها. وأن تثابر على رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية» (لي أوبرين).

ونشاط أيباك يمتد إلى الميدان الدولي، فلقد عملت على تأمين مساعدات أميركية لزائير قدرها عشرون مليون دولار مكافأة لها على اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ولإيباك أصدقاء في قطاعات عديدة في أميركا. وإضافة إلى أنها تتعاون مع المنظمات اليهودية الأخرى ومع القادة والحكومة الإسرائيلية، فإن لها برامج لتطوير القيادات السياسية في مئات من الجامعات الأميركية في مختلف الولايات، وهذه البرامج تشمل آلاف الطلاب اليهود وتستهدف استقطاب المتعلمين ورجال المستقبل، وهم أيضاً من الناخبين، والتأثير عليهم. وتتضمن هذه البرامج تدريب الطلاب البارزين، ومراقبة المناهج التعليمية في الجامعات فيما يختص بإسرائيل والشرق الأوسط، ورصد الخطباء والخطب التي تلقى في أحرام الجامعات. ويلقن

الطلاب في هذه البرامج الحجج المؤيدة لإسرائيل والمعادية للعرب، وأساليب النقاش والجدل والمراوغة لمعارضة التأييد للفلسطينيين، واستغلال جرائد الطلاب وكيف يصبحون أعضاء في هيئات تحريرها وفي اتحادات الطلاب هم ومؤيدوهم من الطلبة. والطلبة التابعون لهذه البرامج يحاولون تعطيل ومنع الاجتماعات والخطب في الجامعات المؤيدة للعرب وبث المشاغبين فيها، ويرصدون المتحدثين فيها المعارضين لمطامع إسرائيل، ويسجلون أحاديثهم وينظمون ملفات لهم. وعندما تبلغ (أيباك) بأن أحد هؤلاء المعارضين سيتحدث في أي كلية، فإنها تستخرج من ملفه ملخص النقاط والحجج التي يستعملها عادة، وأسلوبه في السؤال والجواب، وقائمة بأقواله السابقة التي يمكن أن يكون فيها تعارض يضعف حجته ومصداقيته، وترسل كل هذا إلى رجالها في الجامعة ليستخدم في ارباك المتحدث وزعزعته وإفشاله. ووزعت أيباك سنة ١٩٨٣ جدول أسئلة طويل على الطلاب والأساتذة الجامعيين في أنحاء أميركا تطلب تسمية أي أستاذ يساند الجماعات المعادية لإسرائيل وبيان كيف يقدم هذه المساعدة؟ وما هي موضوعات الدعاية؟ وجمعت نتائج هذا الاستفتاء في كتاب نشر سنة ١٩٨٤ بعنوان: (دليل أيباك للكليات الجامعية يكشف الدعايات المعادية لإسرائيل). (فندلي ـ من يجرؤ على الكلام). وعلق فندلي:

«وفي الوقت الذي تدعي فيه أيباك احترام حق الجميع في حرية التعبير عن الرأي، فإن البند الثامن من توصياتها العشر الخاص بالإجابة عن الأحداث الموالية للفلسطينيين أو المحاضرين عنها تنص على: (حاولوا منعهم)، والبند العاشر ينص على (اللفلفة الذكية).

وذكر فندلي ما تعرض له الدكتور إدوارد سعيد الأميركي الفلسطيني، أستاذ الأدب المقارن في جامعة كولومبيا، الذي يدافع عن القضية الفلسطينية والعرب. ونقل عنه قوله من محاضرة ألقاها في جامعة واشنطن في أوائل سنة ١٩٨٣:

«وقفوا عند باب القاعة ووزعوا منشوراً أزرق اللون يبدو وكأنه برنامج، ولكنه في الواقع تنديدٌ بي (كإرهابي) وفيه أقوال لمنظمة التحرير الفلسطينية قلتها أنا وقد خلطت بأشياء زعموا أنها صدرت عن المنظمة حول ذبح اليهود. والفكرة الكامنة وراء ذلك هي ترويعي وترويع المستمعين كي لا يدخلوا القاعة»[٨].

وروى ادوارد سعيد حادثة أخرى حدثت له في جامعة فلوريدا، حيث تزعم أستاذ فلسفة المجموعة المحتجة عليه:

«فاضطرت الشرطة أخيراً إلى إخراجه [اخراج أستاذ الفلسفة]. لقد كان من اقبح الأعمال. فلم يكتفوا بالتحدي بالأسئلة بل راحوا يقاطعون ويقفون ويصيحون. انها الفاشية بعينها وعربدة صريحة»[٩].

وجوبهت محاضرة لادوارد سعيد في كلية ترنيتي في هارتفورد بكونكتكت في خريف ١٩٨٢ دعت إليها دائرة الأديان في الكلية، برسائل الاحتجاج من وجهاء اليهود في هارتفورد ومن أساتذة الجامعة اليهود، لأن ادوارد سعيد:

«مؤيد للفلسطينيين وأنه أدلى بتصريحات معادية لإسرائيل... وقامت حركة لحرمان الدائرة [دائرة الاديان] من كرسي أستاذية جديد قيمته مليون دولار للدراسات اليهودية، ولم تهدأ الضجة إلا بعد بضعة أشهر»[١٠].

وعندما سئلت الدائرة إذا كانت تشعر بالحرية بعد احتجاج الجالية اليهودية لتدعو إدوارد سعيد مرة ثانية، أجاب المتحدث بلسانها بالنفي. وما حدث لادوارد سعيد ليس أمراً فردياً، وإنما كان مثالاً على ما حدث في حالات عديدة متكررة لمتحدثين من مختلف الانتماءات العرقية بمن فيهم اليهود المخالفين للطغيان الصهيوني والإسرائيلي. ووصل الأمر إلى استخدام التهديد بالقتل وحمل السلاح. وعندما دعت جمعية طلبة الحقوق الهندية ـ الأميركية في كلية الحقوق بجامعة هارفرد إلى مؤتمر حول حقوق السكان الأصليين، ودعيت دينا أبو لغد الأميركية من أصل فلسطيني[١١] للمشاركة في المؤتمر، اعترضت جمعية طلبة الحقوق اليهودية في هارفرد، وطلبت سحب الدعوة الموجهة إلى دينا. فلم تسحب الدعوة. وبعد أن عقد المؤتمر وصف أحد منظميه الجو الذي ساد فيه قائلاً:

«كان الجو محموماً بشكل غير معقول. وكنا في الحقيقة قلقين جداً على سلامة دينا وعلى سلامتنا نحن. فكان عندنا سبعة من رجال الشرطة. ووزعنا عدة مرشدين واتخذنا اجراءات أمنية محكمة. وفتشنا القادمين عند المدخل وصادرنا أسلحة وسكاكين. لا سكاكين جيب بل سكاكين جزارين. واستخدمنا الكلاب البوليسية للتفتيش عن المتفجرات في القاعة. والمهم ان المؤتمر عقد ولكن في جو مشحون جداً بالخطر»[١٢].

وعندما تحدث مدير مكتب اعلام منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في موضوع: (فلسطين هي الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط)، بناء على دعوة من مجموعة من منظمات طلبة العالم الثالث في هارفرد، نظمت جمعية كلية الحقوق اليهودية تظاهرة مناهضة:

«وفي هذه المرة ملأ المتظاهرون القاعة وافسدوا المحاضرة بالفعل... فقد تحدث عبد الرحمن مدة ساعة ونصف تقريباً وسط عاصفة مستمرة من الشتائم والإهانات والصياح... الترويع كان بالفعل مكشوفاً جداً وقوياً جداً»(١٣).

وقد وضع اللوبي اليهودي اسم الدكتور وليد الخالدي (الاستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت والأستاذ الزائر في جامعة هارفرد) (١٩٨٣) في لوائح المحللين المفكرين والمنتقدين لإسرائيل الذين يصنفون كأعداء، وحاولت أيباك تشويه أقواله وانتماءاته رغم أنه مفكر وطني معتدل. وأيباك (واللوبي اليهودي) تستفيد من وجود الطلاب اليهود بنسبة عالية في الجامعات. ولقد قدر بأن ٨٠٪ من الشباب والشابات اليهود في سن الدراسة الجامعية يلتحقون بالكليات والجامعات في أميركا، في حين أن النسبة العامة في أميركا ٤٠٪ فقط. (لي أوبرين ـ المنظمات اليهودية الاميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل).

ويحاول اللوبي اليهودي خلق تأييد لإسرائيل في الجامعات في أميركا، وتوفد أيباك بعثات من الطلبة إلى اسرائيل، حيث يبذل اللوبي ضغوطاً إرهابية على ادارات الجامعات وأساتذتها والمتحدثين لطلابها، ليبتعدوا عن أي نشاط فيه تأييد للقضية الفلسطينية وحقوق العرب. وتذكر أوبرين أن بحاثة معروفاً ومحترماً من العالم الثالث دعي ليشغل كرسي أستاذ في العلوم السياسية في فرع نيويورك لجامعة «روتجرز»، ولكن تعيين هذا البحاثة لم يتم، وأبلغ بصورة خاصة أن جماعة الأساتذة الأميركيين من أجل السلام في الشرق الأوسط المناصرة لإسرائيل، أرسلت وفداً زار رئيس الجامعة أدوار بلوشتاين وأقنعه بعدم الموافقة على التعيين لأن آراء البحاثة المرشح مؤيدة للفلسطينيين. ولكي لا يبدو رئيس الجامعة متحيزاً، فإنه ألغي المنصب متذرعاً بالاعتبارات المالية. واللوبي اليهودي عارض تمويل الحكومات والشركات التي اعتبرها مؤيدة للعرب ولدراسات الشرق الأوسط. وفي قطاع الجامعات كذلك تقوم منظمة «الأساتذة الجامعيين الاميركيين من أجل السلام في الشرق الأوسط» بنشاط كبير لاستقطاب التأييد لإسرائيل، رغم أنها تعلن أنها ملتزمة بسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بين إسرائيل وجاراتها، ولكنها في الوقت نفسه تعترف أن أهدافها تتضمن الدفاع عن غايات أساسية أهمها وجود إسرائيل الدائم في أمان، وفي علاقات طبيعية مع جاراتها من الدول العربية. ومنظمة الأساتذة هذه تنظم اجتماعات اقليمية وعامة في الجامعات وبعثات دراسية الى الشرق الأوسط، وتوزع الكتب والتقارير والنشرات والمجلات. وتصدر مجلة (ميدل ايست ريفيو)، وتجمع المعلومات عن منتقدي السياسة الإسرائيلية الذين يخطبون في الجامعات مثل: حاتم الحسيني وأدوار سعيد ونوعام تشومسكي وفواز تركي وجيمس زغبي ويسرائيل ساحاك. ولها برنامج يوجه بالراديو لحرم الجامعات يسمى «حوار الشرق الأوسط» يوزع مجاناً على مائتي حرم جامعي. (لي أوبرين).

يثير اللوبي اليهودي باستمرار ذكرى ما سمي (المحرقة) التي ادعى أن النازيين قتلوا فيها «ملايين» اليهود. والغاية من ذلك بالطبع هي ابقاء هذه الذكرى في أذهان الأميركيين والعالم لاستدرار عطفهم تجاه الشعب اليهودي، وخلق شعور بالذنب نحوه، ولتبرير حاجته إلى وطن ودولة خاصة به في «أرض الميعاد»، وإغداق المساعدات الوفيرة عليها وتزويدها بمقومات المنعة والحماية. واللوبي اليهودي وإسرائيل والمنظمات اليهودية تعمل لمصلحة اسرائيل ومطالبها ومطامعها في محيط أميركي متعاطف بشكل عام وبقوة في بعض قطاعاته مع اسرائيل. وحتى عندما تكون هناك مآخذ على موقف اسرائيل وتصرفاتها، فإن التأييد لإسرائيل لا يتزعزع بل يبقى ثابتاً. وهذا ما قاله المدير التنفيذي لأيباك توماس داين في خطابه أمام مؤتمر أيباك في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٧، الذي أشار فيه إلى قضية الجاسوس الأميركي بولارد، وشحن الأسلحة لجنوب أفريقيا، وتورط إسرائيل في عملية تزويد إيران وجماعات الكونترا بالأسلحة والمساعدات، والى التخمينات المترددة بشأن سياسة إسرائيل النووية وارتباك القيادة في القدس، وكل هذه السلبيات تحدث وسط أزمات

مالية وتجارية في الولايات المتحدة. فعلى الرغم من هذه السلبيات كما قال داين، فإن أيباك نجحت، وتحققت مكاسب وفيرة لإسرائيل. ففي انتخابات الكونغرس سنة ١٩٨٦ نجحت الجهود الموالية لإسرائيل، ثم صدرت تشريعات عديدة عن الكونغرس تهدف إلى تحسين العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية. وتقرير أيباك عن هذه التشريعات لسنة ١٩٨٦ يضم أكثر من ستين صفحة مليئة بالمعلومات. كما وافق مجلساً الكونغرس بقيادة عدد من أعضائهما منهم السناتور لويد بنتسن على اعفاء الدول التي وقعت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة من القيود التجارية على المستوردات، وهذا يعني أن إسرائيل ستكون معفاة من هذه القيود. وطالب الكونغرس دولاً مثل اليابان والهند أن ترفض الانصياع للمقاطعة العربية لإسرائيل. وفي مجال التعاون الاستراتيجي اعتبرت إسرائيل لأول مرة حليفاً رئيسياً من غير أعضاء الناتو مستحقاً للبرامج الخاصة، وتزايدت الاتصالات بين وزارتي الدفاع الأميركية والإسرائيلية.ففي سنة ١٩٨٦ زار ١٢٠٠ موظف من وزارة الدفاع الأميركية إسرائيل في مهمات رسمية ـ وهذا عدد «مذهل» حسب تعبير توماس داين. وقال داين بأنه حدث تقدم في التوصل إلى اتفاقية تشارك بموجبها الولايات المتحدة مع إسرائيل في تطوير دفاع (ATBM) ضد خطر الصواريخ القصيرة المدى، التي يمكن أن تستخدمها سوريا وغيرها من الدول ضد التجمعات السكانية في إسرائيل. وإذا تم تنفيذ المشروع فستكون إسرائيل أول دولة في العالم قادرة على حماية مواطنيها ضد صواريخ أرض ـ أرض. وستشارك مع أميركا في أبحاث تكنولوجيا جديدة ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أضخم عقد بالدولارات تفاوضت عليه وزارة الدفاع الأميركية ووزارة الدفاع الإسرائيلية. وذكر داين بأن مبيعات وخدمات وزارة الدفاع الإسرائيلية من أجهزة وخدمات لأميركا ازدادت بشكل «دراماتيكي». وعدّد داين خمسة عوامل جعلت هذه الانجازات ممكنة، وهذه العوامل التي أسماها «قواعد بناء» هي: التأييد الثابت لإسرائيل في الكونغرس والرئيس الأميركي وإدارته. فريغان من أفضل أصدقاء اسرائيل الذين جلسوا في المكتب البيضاوي (مكتب الرئيس في البيت الأبيض)، وجورج شولتز صديق لا «تفيه الكلمات حقه». ومثل أعضاء الكونغرس فإنهما يعتقدان بأن مصادقة اسرائيل هي من «أفضل مصالح» الولايات المتحدة. وحقيقة الأمر أنهما حولا سياسة الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى مستويات جديدة. فإن رفض هذا الرئيس لأن يخاصم (break with) إسرائيل خلال «الجدال» بشأن لبنان (Lebanon controversy) رغم الضغوط الضخمة من العرب ومن منتقدي إسرائيل في وسائل الإعلام لأن يفعل ذلك كان عملاً من أعمال «الإيمان والشجاعة»، ولاحقاً لذلك، فإن قراره بأن يرفض المعارضة فيقيم علاقة تعاون استراتيجي جديدة مع إسرائيل كان بداية تاريخية في سِجلّ العلاقات بين أميركا والدولة اليهودية. وإلى مدى أبعد، فإن التحول من القروض إلى الهبات وإضافة بليون ونصف البليون إلى المساعدات لإسرائيل، كان جزءاً من التزام جورج شولتز الشخصي لمساعدة إسرائيل لإعادة العافية لاقتصادها. وقال داين بأنه لو كان في استطاعة المسؤولين الأميركيين في أعلى المراكز الإشراف شخصياً والسيطرة على نواحي سياسة أميركا كافة تجاه إسرائيل ومنطقتها، لكانت النتائج أكثر ميلاً لإسرائيل. وشكا من أن المشكلات تأتي من المسؤولين في المستويات الأدنى الذين جعلوا من أنفسهم حكومة دائمة تتبع سياسة خاصة حسب نظريتهم عن المصلحة الوطنية الأميركية. وقال داين بأن هناك التحالف الاستراتيجي الأساسي القائم بين أميركا وإسرائيل، والقائم على القيم والمصالح الأساسية التي تظل ثابتة رغم الاختلافات العابرة. كما أن هناك السياسة السائدة القائمة على تجنب الإجراءات المضادة بين الدولتين، وعلى التشاور والثقة واحترام شرعية اختلاف وجهات النظر. وهناك قاعدة القيم لدى الشعب الأميركي. فمنذ أن أجريت الاستطلاعات الشعبية، أيد وفضّل الشعب الأميركي بثبات إسرائيل على العرب «Over the Arabs» في أوضاع النزاع في الشرق الأوسط بأغلبيات كبيرة جداً. وكانت الفكرة راسخة ومنتشرة لدى الرأي العام الأميركي بأن اسرائيل هي حليف موثوق وديمقراطي للولايات المتحدة، وانها البلد الذي يرجح إلى أكبر حد أن يحارب إلى جانب الولايات المتحدة عند الحاجة. وكان ذلك حتى قبل إدخال التعاون الاستراتيجي في السياسة الأميركية. ورغم تمجيده بالرئيس ريغان والكونغرس، قال داين «لو ان سياسة أميركا الخارجية تصنع من قبل الشعب

الأميركي مباشرة لكان ذلك يوماً رائعاً لأيباك وإسرائيل، لأن تلك السياسة ستكون أكثر صداقة للدولة اليهودية «من أي شيء رأيناه حتى الآن». وقال داين بأن التأييد لإسرائيل ممتد على نطاق واسع جداً بين القطاعات الاجتماعية في كل منطقة في أميركا، بغض النظر عن السن والديانة أو الانتساب السياسي. وإسرائيل هي القضية التي تحظى بالإجماع بين الأحرار والمحافظين والصغار والكبار. وبين الكاثوليك والبروتستانت والسود والبيض. وحتى الأميركيين السود أيدوا إسرائيل في استفتاء آخر عبر سنوات عديدة بنسبة لا تقل عن اثنين لواحد. وأضاف داين بأن العرب هم الذين تتزايد خسارتهم في الاستفتاءات وأن مصر والأردن والسعودية خسرت كل منها ٢٥٪ من التأييد السابق وذلك حسب استفتاء هارس. وعزا داين أحد أسباب هذا التراجع الى تورط العرب في الأعمال «الإرهابية» ضد أميركا ورعاياها[١٤]. وبغض النظر عن مدى صحة ودقة ما جاء في خطاب توماس داين، فإن تحيز وتعاون ومساندة أميركا لإسرائيل وحتى لتوسعها أمر أكيد يتوجب على العرب مجابهته بأفضل الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات.

في مقابلة صحفية قال جورج بول، الذي كان مرشحاً لمنصب وزير الخارجية في إدارة جيمي كارتر، رداً على سؤال عن فعالية اللوبي الإسرائيلي والأسباب الكامنة وراء هذه الفعالية:

«أولاً لأن هناك مخزوناً قوياً من العطف على إسرائيل وهو عامل عاطفي لا يمكن تجاهله. انه ليس نتيجة الشعور بأن الشعب اليهودي قد لقي اضطهاداً عبر القرون فحسب، بل نشأ بصورة خاصة بسبب القتل الجماعي والمعاملة اللذين لقيهما هذا الشعب على يد النازيين. ومن ثم فهناك شعور بأنه يجب أن يسمح له بتحقيق هدفه في وطن قومي، وأنه ينبغي للولايات المتحدة أن تدعمه بحيث لا تعرض سلامة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي لأي خطر. وهذا على المستوى العاطفي هو عامل. ولو لم يوجد لما كان ثمة أي شيء آخر يمكن ان يكون مرغماً»[١٥].

وأضاف بول أن اليهود الأميركيين كرماء جداً في تبرعاتهم الانتخابية السياسية. ليس فقط لأنهم يسعون للحصول على الدعم لإسرائيل، وإنما لأنهم بطبيعتهم مندمجون في السياسة أكثر من العديد من الأميركيين الآخرين. وإضافة إلى التبرعات المالية اليهودية هناك عامل آخر:

«وهو انه في أية حملة سياسية يكون الأكثر فعالية والأذكى غالباً والعاملون بإخلاص في الحملة ـ وكثيرون منهم يقومون بالعمل تطوعاً ـ هم يهود أو مؤيدون لقضية إسرائيل. ويترتب على هذا تضخم هائل لأثر الجماعات اليهودية الأميركية في السياسة الأميركية. انها حقيقة من حقائق الحياة. وفي تركيبة النظام الذي عندنا هذا هو أسلوب العمل فيه. ولست أقول قطعاً إن اليهود الاميركيين ليسوا وطنيين أو أنهم لا يعيرون مصالح الولايات المتحدة أي اهتمام، لكنهم يرون أن مصالح الولايات المتحدة ومصالح إسرائيل متوائمة أصلاً»[١٦].

ولكن حتى جورج بول المسؤول الأميركي السابق المعتدل بالنسبة إلى الحقوق العربية، ومن أشهر المنتقدين لسياسات أميركا الموالية والداعمة بشطط لإسرائيل في قضية النزاع في الشرق الأوسط، والذي يعتقد بأن مصالح أميركا ومصالح إسرائيل ليست متطابقة في عدة نواح، أجاب على سؤال عن مصالح الدولتين:

«قبل كل شيء أن احدى مصالحنا في الشرق الأوسط هي العمل على القيام بالتزام عاطفي عميق نحو الشعب الإسرائيلي كي يتمكن من تحقيق هدفه في وطن له. هذا الأمر يعود إلى زمن طويل وتمتنه جميع الأسباب التي ذكرت. ومن ناحية استراتيجية محضة، بغض النظر عن الأساس الفكري والعاطفي لالتزامنا، فإن كوننا التزمنا ذلك بصورة غير رسمية ومن دون معاهدة لكن بوسائل متعددة مختلفة يعني أن علينا أن نستمر فيه. ليس من مصلحة اميركا أن نتراجع عن تحالفاتنا او نوحي باننا نتخلى عن اصدقائنا. لقد ترسخ ان إسرائيل صديقة للولايات المتحدة. وقد ذكرت كتابة أنه يتوجب علينا أن نعترف بأنه بينما نجد أن مصالح السياسة الخارجية لأميركا وإسرائيل هي متطابقة في ناحية معينة، فهناك أيضاً نواح نجد انها مختلفة، لأنه ينبغي للولايات المتحدة أن تصوغ سياستها في اطار عالمي فلا تأخذ مصالح إسرائيل فقط بعين الاعتبار بل مصالح شعوب أخرى، بينما تصاغ سياسة إسرائيل بالنسبة لوضع محلي خاص بها. ومعنى هذا أن مصالحنا ومصالحها لا تتفق تماماً. وهذا ما أخذت على عاتقي قوله للشعب الأميركي»[١٧].

ووصف بول الاعتقاد بأن اسرائيل هي قاعدة متقدمة (استعمارية) للولايات المتحدة بقوله:

«لا. هذا هراء لا أساس له».

يستغل اللوبي اليهودي ما يذكر «الكتاب المقدس» والكتب والنشرات الدينية المسيحية عن دخول بني إسرائيل لأجزاء من فلسطين بين أهلها العرب من الكنعانيين واليبوسيين. كما يستغل بعض التفسيرات لبعض ما جاء في التوراة وما أحدثته من تأثير في المعتقدات العامة والتراث الشعبي الديني في المجتمعات المسيحية الأميركية والغربية. و «الكتاب المقدس» كان على مدى أجيال عديدة أوسع الكتب انتشاراً في العالم المسيحي. وهو يربط «بني إسرائيل» بالأرض المقدسة في التاريخ القديم، وان كان يذكر بأن هذه الأرض كنعانية وأن بني اسرائيل غرباء دخلاء، وأن «القدس» يبوسية، وأن بني إسرائيل وفدوا إليها من الخارج وعاشوا بين أهلها الأصليين. ويستغل اللوبي اليهودي كذلك التقليد والعرف الأميركي الذي يسمح للجاليات العرقية والدينية التي يتألف منها الشعب الأميركي، بأن يكون لها هوية ورغبات خاصة، وبأن تلح على الحكومة لكي تراعي هذه الطلبات وتلبيها استجابة لرغبات ومشاعر المواطنين من تلك الجاليات. ويقال بأن هذا العرف هو إرث من حقوق الشعب وأفراده الذين يخول لهم مراجعة «الحاكم» «لرفع المظالم» واسترداد الحقوق، وأن جذوره تمتد حسب بعض الاجتهادات الى (ماجنا كارتا) التي أجبر النبلاء الانكليز الملك جون، شقيق الملك ريتشارد قلب الأسد الصليبي، على توقيعها تثبيتاً لحقوقهم. وبسبب هذا التراث والعرف الذي جاء مع قطاعات انكليزية الى أميركا وتأصل في تقاليد الحكم فيها، فإنه ليس هناك غضاضة من ناحية المبدأ في نظر المجتمع الأميركي فيما يمارسه اللوبي اليهودي، وان كان يلقى بعض الانتقاد اللاذع من بعض الأميركيين بسبب مغالاته وبعض أساليبه البغيضة من ضغط وتهديد وانتقام وأعمال عنف. واللوبي اليهودي يضغط على الصحافة الاميركية لإرهابها ومنعها من تقديم صورة عادلة أو متوازنة للقضايا العربية، ومن توجيه الانتقاد إلى السياسات والممارسات الإسرائيلية البشعة. وينقل النائب السابق بول فندلي عن مارك بروزنسكي الصحافي المثابر على انتقاد التجاوزات الإسرائيلية قوله، بأنه لا يمكن أن يتفادى اليهودي الحقد الوحشي والشخصي إذا فكر أن يكتب تقريراً صادقاً وهادفاً عما اختبره بنفسه. (من يجرؤ على الكلام).

وعندما أخذت صحيفة الواشنطن بوست تعنى بنشر أنباء الشرق الأوسط بشيء من الانصاف، انصبّت عليها الشكاوى من الجماعات المؤيدة لإسرائيل بسبب ما نشرته عن أخبار لبنان ومذابح صبرا وشاتيلا. ونتيجة لضغوط رجال المنظمات والجالية اليهودية، وافق المحرر التنفيذي بنجامين برادلي على أن يراقب بيرنيوم (المدير التنفيذي لمجلس الجالية اليهودي في واشنطن الكبرى) الأنباء لمدة أسبوع واحد، بشرط أن لا يلجأ هو أو اللوبي الى الضغط أو التدخل في عملية التحرير بأي شكل. (فندلي). وثار الاستياء داخل وخارج الصحيفة لهذا الترتيب الذي يتعارض مع حرية الرأي والتعبير وخصوصاً في بلد مثل أميركا. وقال روبرت غيبسون محرر الأنباء الخارجية في صحيفة لوس أنجلس تايمز:

«في الحقيقة لا أدري كيف يمكن عمل هذا الشيء لليهود وانكاره على العرب». (من يجرؤ على الكلام).

وبالنسبة إلى الضغوط والترهيب الذي يمارسه اللوبي اليهودي الإسرائيلي والجماعات اليهودية في المجالات والدوائر كافة، توصل بول فندلي، النائب الأميركي السابق الذي عانى من انتقام اللوبي اليهودي الإسرائيلي إلى نتيجة لخصها في جملة واحدة:

«إن حرية الكلام في الولايات المتحدة آخذة في الانهيار»[١٨].

إن اللوبي اليهودي الإسرائيلي، بطبيعة الحال، يستغل النفوذ أو السيطرة اليهودية على وسائط الإعلام بمختلف أنواعها للدفاع عن إسرائيل والترويج لمطالبها، ومحاربة من يدافع عن العرب أو حتى يحاول تذكير الاميركيين بأن هناك حقوقاً عربية يجب عدم نسيانها مراعاة لمصالح أميركا ذاتها. وأخبار اسرائيل تنشر في الصحف الأميركية على نطاق واسع متكرر، والمقالات الرئيسية فيها تفضل اسرائيل على العرب الذين لم تكن تنشر أخبارهم وحقوقهم ووجهات نظرهم بصورة إيجابية وافية، وإن كان بعض التحسن قد حدث في السنوات الأخيرة في ذكر وجهات النظر والقضايا العربية. واللوبي اليهودي يدأب على تذكير المسؤولين الأميركيين والشعب الأميركي بالمنافع والخدمات التي توفرها إسرائيل لأميركا، ويصدر العديد من النشرات إلى الشخصيات والمراكز المؤثرة ومنها نشرة أيباك (تقرير الشرق الأدنى) الذي يرسل

لأعضاء الكونغرس والمتنفذين داخل الدوائر الحكومية وخارجها[١٩]. واللوبي الإسرائيلي يحثّ أعضاءه والمؤيدين له من الناخبين الأميركيين على إرسال آلاف الرسائل والبرقيات، وإجراء المكالمات الهاتفية للجهات المختصة لتأييد مطالب ومصالح إسرائيل وإجهاض ما تعارضه، وعلى نشر الإعلانات السياسية المؤيدة لإسرائيل في الصحف. وعلى سبيل المثال، نشر مائة وثلاثون جنرالاً متقاعداً بإيعاز من منظمة موالية لإسرائيل إعلاناً على صفحة كاملة في كل من جريدة (نيويورك تايمز) و (أميركا اليوم) في شباط/فبراير ١٩٨٣، أعربوا فيه عن «فزعهم» لأن الجدل السياسي بشأن «التدخل» الإسرائيلي في لبنان طغى على الدلالة «الداعية للفخار» التي تمثلت في الهزيمة الساحقة للأسلحة السوفياتية التي حارب بها الجيش والطيران السوريين في لبنان. وذكر الإعلان الرئيس ريغان بأنه هو بالذات كتب سنة ١٩٧٩ بأن المصلحة الأميركية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، كانت المنع الوقائي المسبق للاختراق السوفياتي للمنطقة، وأن:

«إسرائيل لديها الإرادة الديمقراطية والتماسك الوطني والطاقة التقنية والخلق الحربي (المعدن الحربي) لأن تقف كحليف أميركا الموثوق».

وأضاف الجنرالات:

«أيها الرئيس: إننا نحثك على إعادة انعاش التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل»[٢٠].

إلى هذا الدرك من الانحطاط والمغالطة وصل هذا العدد من جنرالات أميركا فيما يتعلق بالعدوان الاسرائيلي على لبنان، الذي خالفت فيه إسرائيل اتفاقاتها مع أميركا ووعودها لها، وألقت القنابل على المدن والقرى اللبنانية وقتلت المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين رجالاً وشيوخاً ونساءً وأطفالاً، وتآمرت ومكّنت رجال الكتائب من ارتكاب مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا.

استغلال خبيث للمعتقدات الدينية والهوس

يستخدم اللوبي اليهودي الإسرائيلي الاتصالات الشخصية والحفلات وإرسال الوفود لإحداث التأثير والإقناع لمصلحة إسرائيل وقضاياها لدى المسؤولين الأميركيين، وينظم اجتماعات مع القادة الإسرائيليين خلال زياراتهم لأميركا. ويسعى اللوبي لإقامة علاقات طيبة مع الكنائس والمنظمات الدينية المسيحية المتعددة، وخصوصاً مع الجماعات البروتستنتينية التي تعتبر أكثر تعاطفاً تجاه إسرائيل من الجماعات الكاثوليكية التي تتأثر بموقف الفاتيكان، الذي يرفض الاعتراف بإسرائيل قبل التوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط. وللفاتيكان «بعثة بابوية لفلسطين» في القدس. والبابا بولس السادس أعلم غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل بأن:

«الفاتيكان لن يعترف بإسرائيل ما دام النزاع في الشرق الأوسط بلا حل».

وفي مؤتمر هيئة الأمم المتحدة للإسكان سنة ١٩٧٦ أيد الفاتيكان قراراً يشجب العنصرية «كما عرفتها قرارات الأمم المتحدة»، وفي هذا ما يشير إلى قرار الأمم المتحدة الذي ينعت «الصهيونية» بأنها «شكل من أشكال العنصرية»[٢١]. وحاول اللوبي اليهودي تحسين علاقاته مع الأميركيين السود ومنظماتهم وتشويه سمعة العرب بينهم. وفي الجانب البروتستانتي الأميركي نجد تعصباً ومساندة لإسرائيل وللوبي اليهودي. وعلى سبيل المثال قال السناتور روجر جبسون في مؤتمر أيباك السنوي العام سنة ١٩٨١: ان من أسباب تأييده الحيوي الثابت لإسرائيل هو دينه المسيحي... وأن المسيحيين وخاصة المسيحيين الانجيليين هم من أفضل أصدقاء إسرائيل منذ ولادتها الجديدة عام (١٩٤٨). وقال كذلك بأنه يعتقد بأن اسباب «البركة» التي حظيت بها أميركا عبر السنين هي أنها أكرمت اليهود الذين لجأوا إليها، وأن الأميركيين دافعوا عن إسرائيل بانتظام. وأنه بورك بالأميركيين لأنهم اعترفوا «بحق» إسرائيل في الأرض. (فندلي). وفي مقابل هذه المزاعم والأوهام عن «بركة» اليهود ومساعدتها، فإنه يصح أن نقول بأنه لم يحدث في الأزمنة الحديثة ما يفوق بشاعة جريمة قيام اسرائيل، ومساندة أميركا لها ولعدوانها، ووحشية المذابح والتشريد المتكرر والمظالم والخراب الذي نزل بالعرب في الشرق الأوسط، ومخالفة كل هذه الآثام لتعاليم السيد المسيح. وفي الجانب المسيحي الإنجيلي من الأميركيين يشتهر المدعو جيري فالويل أحد

كهنة كنيسة توماس رود المعمدانية بفرجينيا، الذي يوصف بأنه زعيم «الأغلبية الأخلاقية» والصديق الشخصي لمناحيم بيغن واسحق شامير، والذي وصفته مجلة الإيكونوميست اللندنية بأنه آية الله للبعث المسيحي ذو الصوت الحريري والذي قيل انه حظي بإعجاب كبير جداً في أميركا. (فندلي).

وفالويل هذا هو مؤسس جماعة «العمل السياسي» الأصولية الدينية. وكان من تصريحاته، بأن من يؤمن بالكتاب المقدس يجد بأن المسيحية ودولة اسرائيل الجديدة مرتبطتان دون انفصام، وأن اعادة تأسيس دولة اسرائيل في ١٩٤٨ للمسيحي المؤمن بالكتاب المقدس تعني بأن نبوءة العهد القديم والعهد الجديد قد تحققت. وحتى مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا التي روعت العالم، وكذلك قصف المدن والقرى وقتل المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، وتشريد عشرات ومئات الألوف منهم بقنابل اسرائيل وأميركا، ولم ترفع الغشاوة عن عيني المحترم فالويل ولم تهز ضميره. بل وصل به السخف والهلوسة ـ أو المغالطة والكذب والتضليل ـ الى القول:

«أنا لا أعتقد بأن الحكومة الاسرائيلية كانت متورطة او مشتركة بأية طريقة في مذابح لبنان».

وكان تفسيره الأسخف لما حدث هو أن المتعاطفين مع منظمة التحرير الفلسطينية قتلوا عائلاتهم والجيران «ليثيروا الرأي العالمي ضد اسرائيل»[٣٢]، واتبع القس المحترم ذلك بمناصرة سياسة حكومة جنوب أفريقيا العنصرية. وفي كتابه **استمعي يا أميركا**، ادّعى فالويل:

«إن إسرائيل قلعة للديمقراطية في جزء من العالم يتصف بما يقرب من الجنون... ان هذه الأمة الصغيرة سوف يهاجمها أعداؤها مرة أخرى بقيادة الجيوش الروسية وحلفائها العرب. لكن كما تنبأ النبي حزقيال في ٣٨/ ٣٩ من سفر حزقيال فإن الروس سوف يهزمون، وسوف تنقذ يد الله اسرائيل مرة أخرى [ويضيف فالويل]... لا خيار للولايات المتحدة. فإذا أرادت هذه الأمة أن تبقى بيضاء بالقمح، ومنجزاتها العلمية أن تبقى بارزة، ولحريتها أن تبقى مصونة، فينبغي لأميركا أن تقف إلى جانب إسرائيل»[٣٣].

ومن الانجيليين من مد نشاطه الى جنوب لبنان. فقد قام المدير العام السابق لشركة طائرات (لير) النفاثة واسمه (أوتس)، اثر محادثة مع الرائد سعد حداد الذي اشتهر كعميل لإسرائيل في جنوب لبنان، بجمع مئات ألوف الدولارات بمساعدات الممثل بات بون لإنشاء محطة اذاعة «صوت الأمل» في جنوب لبنان. وقد أطلق أوتس على هذه المحطة اسم (محطة راديو الانجيل في قلب الشرق الأوسط ذاته)... وصارت الإذاعة:

«تذيع يومياً موسيقى انجيلية أميركية وموسيقى شعبية ريفية وغربية ودروساً توراتية ودعاية لحداد. وتولى أحد مساعدي حداد إدارة الأخبار في المحطة»[٣٤].

وأراد أوتس أن يثبت أن نشاطاته قد نالت رضاء الله ومباركته، فأخذ يسرد قصصاً عن المعجزات. وكانت «معجزة قلعة الشقيف» التي نشرتها مجلة «الحياة المسيحية» احدى قصصه. وقال ان محطة الإذاعة كانت تتعرض لقذائف المدافع المنصوبة في القلعة، وقال:

«إنه عندما غضب صرخ على المدافع ثم جمع العاملين معه للصلاة. وفجأة [كما يقول] رأينا مشهداً لن ينساه أحد منا أبداً. ذلك بأن الطابق العلوي للقلعة حيث كانت المدافع تحول إلى ذرات أمام أعيننا. فقد شبت النيران وارتفعت سحب الدخان. وتطايرت المدافع والأبراج والصواريخ مئات الأمتار في الهواء... من دون أن تطلق عليها قذيفة واحدة من مدافع اسرائيل وحداد... وقفزنا من سياراتنا وأطلقنا صرخة ابتهاج مدوية... وحتى هذا اليوم يبدو انه لا يعرف أحد بالتأكيد ما حدث فعلاً. على أننا ننسب ما حدث الى تدبير معجز من الله»[٣٥].

وهكذا يفترون على الله أو يهلوسون، ومع أنه من الواجب احترام حرية المعتقدات والعقائد الدينية، فإن ذلك لايعني أن لا نفرق بين السليم والقويم منها، وبين الهلوسات والادعاءات التي تصيب الآخرين بالأذى والضرر والشرور، التي تحرّمها التعاليم الدينية الكريمة التي جاءت لنشر الخير والحق والعدل في الدنيا لجميع الشعوب. وأنه لمن المؤسف والعجيب الغريب أن أصوات وتفسيرات وادعاءات فالويل وأوتس وأمثالهما تصل إلى ملايين عديدة من الأميركيين عبر الإذاعات وشاشات التلفزيونات بصورة متواصلة. وبرامج فالويل تذيعها ستمائة محطة حسبما ذكرت لي أوبرين (المنظمات اليهودية الاميركية) أو ٣٩٢ محطة تلفزيون، وحوالى ٥٠٠ محطة إذاعة كل أسبوع، حسبما ذكر بول فندلي. (من يجرؤ على

الكلام). ومعتقدات فالويل وأمثاله أصبحت توصف بأنها عقيدة «المسيحية الصهيونية»، ويقترن مع هـذه العقيدة:

«برنامج عمل سياسي قوي يسعى لتجنيد المسيحيين لتأييد حكومة إسرائيل»[٣٦].

ومن المعروف أن بعض الجماعات الدينية التي تؤيد إسرائيـل، تنال عشرات الملايين من الـدولارات كهبات من الاميركيين التابعـين لها أو المؤيـدين لدعـوتها والمتـأثرين بمـا تنشره من معتقدات وتفسـيرات وهلوسات، وما زالت المجلات الأميركية ومنها التايم ونيوزويك الشهيرتان تنشر الفضائح المالية والجنسيـة والأخلاقية المثيرة التي كان أبطالها بعض الدعاة البارزين في هذه الجماعات، ولقـد شاهـدنا عـلى شاشـة التلفزيون أحد أشهر الدعاة وهو جيمي سواجارت يقف على المنبـر أمام المئات من أتباع دعـوته، وكـان يبكي وينوح ويوجه إلى ربه عبارات الندم والاستغفار لخطايـاه الجنسية التي اعتـرف بها علنـاً. وجيمي سواجارت هذا هو الذي قال للملايين:

«إنني أشعر بأن اميركا مربوطة بالحبل السّري الروحي بإسرائيل. إن الفكرة المسيحية ـ اليهودية ترجع (كـل الطريق) إلى ابراهيم والى وعد الله لإبراهيم الذي اعتقد أنه أيضاً يشمل أمـيركا. ولأن اللـه ما زال يقـول أنا سأبارك أولئك الذين يباركون إسرائيل، وأنا سـألعن أولئك الـذين يلعنون إسرائيـل. وشكراً للـه أن الولايـات المتحـدة الأميركيـة ما زالت اليـوم تقف في المنزلـة الأسمى. وأنا أعتقـد بثبات [بـأن ذلك] لأننـا وقفنـا وراء إسرائيل. وأنا أصلي إلى الله بأننا سنقف دائماً وراء إسرائيل»[٣٧].

وفي عددها بتاريخ ١١ تموز/ يوليو ١٩٨٨، نشرت مجلة نيوزويك مقالاً مطولاً عن الفضائـح الجنسية والمالية والمشاكل التي أحاطت بجماعات الدعوات الدينية التلفزيونية. وذكرت منهم فالويل وسواجارت وبات روبرتسون الذي رشح نفسه لانتخابات الرئاسة الأميركية التـي جـرت في نهاية سنة ١٩٨٨ (فشل فشلاً ذريعاً). وقالت مجلة نيوزويك في مقالها بأن العديد من أتباع هذه الجمـاعات انفضّـوا عنها وتقلص عـدد المشاهدين لبرامجها، كما نقصت التبرعات لها بعد أن كانت تبلـغ الملايـين من الدولارات، ووصلت بعض قضايا هذه الجماعـات إلى محكمة الإفـلاس. وذكرت نيـوزويك أن مجلـة (Penthouse) نشرت في عددهـا الصادر في تموز/ يوليو ١٩٨٨، الذي نفذ من الأسـواق خلال خمسـة أيام، صـوراً لـ «العـاهرة» دبـرا مورفري عرضت فيها أوضاع جسدها (البوزات) التي دفـع لها القس جيمي سـواجارت المـال لكي تقفها أمامه.

في مقال نشر في مجلة (العـربي) الكويتيـة[٣٨]، ذكر يـوسف الحسن بأن بعض الجمـاعات المسيحيـة الأصولية كانت لها معتقداتها ومفاهيمها ومساعيها الصهيونية قبـل هيرتسـل مؤسس الفكرة الصهيـونية اليهـودية، وأن هـذه الجماعـات كانت أول من رفـع شعار (أرض بـلا شعب... لشعب بلا أرض). وذكـر الحسن بأن القس البروتستانتي وليام هشلر دخل قاعة مؤتمـر بازل الشهيـر بسويسرا، الـذي انعقد في سنة ١٨٩٧، بصحبة هيرتسل وهتف بحيـاة هيرتسـل الزعيم المؤسس للهصيـونية قـائلاً: «يحيـا الملك». وطالب بني إسرائيل بالعودة إلى فلسطين قائلاً:

«استفيقوا يا ابناء إسرائيل، فالرب يدعوكم للعودة إلى وطنكم القديم في فلسطين».

وقدم هشلر الى هيرتسل خريطة فلسطين داود وسليمان الموعودة بحدودها «من الفرات إلى النيل». وبعد ثمانية وثمانين سنة عقد في مدينة بـازل نفسها في أواخـر آب/ أغسطس أول مؤتمر صهيـوني مسيحي دولي ضم أكثر من ستمائة رجل دين وفكـر مسيحي هتفوا بحيـاة «إسرائيل الكبـرى»، كما أطلقـوا الصلوات من أجل «عاصمتها الموحـدة الأبديـة»... القدس. وفي هـذا المؤتمر قـرر المؤتمرون الانتشـار في الأرض: «تنظيماً وحركة وفكراً لخدمة وحماية وتكملة المشروع الصهيوني... ومن أجل إرضاء الرب أيضاً»[٣٩]. ولعلهم بذلـك كانـوا أول لوبي صهيوني. ومن الطبيعي أن يكون لمعتقدات هذه الجماعات وغيرها نتائج خطيرة خصوصاً إذا كان معتنقـوها من قادة الدول وأصحاب النفوذ. فبلفور صاحب الوعد المشؤوم اضافة إلى قناعاته السياسية بفائـدة إقامـة دولة لليهود في فلسطين بالنسبة إلى المصالـح البريطـانية، كـان يؤمن بالادعـاءات الخاصـة بـ «شعب الله المختار» و «حقه في أرض الميعاد» وتحقيق النبوءة التوراتية بتجميـع اليهود في دولـة إسرائيل بـ «فلسطـين» وهذه كانت «من ابرز معتقداته التي ورثها في طفولته وتربى ونشأ عليها في احدى الكنائس الانجيلية السكـوتلانـدية». وقيـل

عنه إنه كان أكثر فهماً من هيرتزل لطموحات الصهيونية»[٣٠]. والدعـوة المسيحية الصهيـونية شملت أمـيركا وانتشرت المواعظ والكتب التي تدعو لعودة اليهود إلى فلسطين. واقترح الرئيس جفرسون «ان يمثل رمزالولايات المتحدة الأميركية على شكل «أبناء اسرائيل» تقودهم في النهار غيمة وفي الليل عمود من النـار... بدلاً من النسر»[٣١]... مثـل بني إسرائيـل في أيام التيـه بعد خـروجهم من مصر. وفي أيلـول/ سبتمبـر ١٩٨٠، تـأسست منظمـة «السفـارة المسيحية الدولية» في اجتماع ضم أكثر من ألف رجل ديني مسيحي، جاءوا من أكثر من ثلاثة وعشرين دولة إلى مؤتمر عقد في القدس المحتلة. وافتتحت هذه المنظمة مكاتب لها في القسم الغـربي من القدس، واتخـذت ولاية كارولاينا الشمالية مقراً لها:

«وافتتحت عدداً كبيراً من الفروع في المدن الأميركية الرئيسية. وتقوم هذه المراكز بجمـع المال لإسرائيـل و «عقد المؤتمرات وتنظيم المظاهرات وتنظيم الرحلات السياحية لإسرائيل، وممارسة الضغـوط السياسيـة على صـانعي القرار في دول العالم لصالح إسرائيل»[٣٢].

وهذه المنظمة تعارض الضغط على اسرائيل للإنسحاب من الأراضي العربيـة المحتلة، ويؤمن أعضـاء وأنصار هذه المنظمة بأن اسرائيل تمتد من نهر الفرات إلى النيل. ومن أهداف المنظمة:

«الاهتمام البالغ بالشعب اليهودي ودولة إسرائيـل، وتذكـير وتشجيع المسيحيـين والكنائس للصـلاة من أجل القدس وأرض إسرائيل وتحريضهم لممارسة التأثير في بلادهم لصالح إسرائيل. وإنشاء مشروعـات اقتصاديـة واجتماعية في إسرائيل»[٣٣].

وتبلغ موازنة المنظمة حوالى مائة مليون دولار، ولها ملايين من الأتباع وعشرات الآلاف من الأعضـاء في جميـع أنحاء العـالم. ومن قرارات مؤتمـر هذه المنظمـة، الذي عقـد في مدينـة بازل في ٢٧ ـ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٨٥ بحضور أكثر من ستمائة من قـادة المسيحية الصهيونية من بـلاد عديـدة وممثلين عن المنظمات الصهيونية اليهوديـة والمؤسسات الإسرائيليـة: الضغط لتحقيق مزيـد من الاعترافـات الدوليـة بإسرائيل كدولة لليهود، وفتح المؤسسات الدولية للعضوية والمشاركـة الإسرائيلية، ومطـالبة جميـع الدول بالإعتراف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ونقل سفاراتها إليها، وإدانة جميع أشكال اللاسامية ضد اليهود، ومطالبة الـدول الصديقـة بالامتنـاع عن تسليح العـرب بما في ذلـك مصر، وتشجيع تـوطين اللاجئين في الوطن العربي، ودعم إسرائيل مالياً واقتصادياً، وعدم الرضوخ للمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل. وكان من الطبيعي أن يـدرك مسيحيو فلسطـين المحتلة وغـيرهم مدى خطـورة منظمة السفـارة المسيحية الدولية. وفي مؤتمر صحفي عقده المطران إيليا خوري، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمـة التحريـر الفلسطينية، (الذي أبعدته سلطات الإحتلال عام ١٩٦٩) في تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٨٤ قال:

«إن وراء قيام هذه السفارة مجموعة من المسيحيين المهووسين وبـاعتراف من القيـادة الصهيونيـة وبتشجيع منها بدعاوى الحفاظ على المصالح المسيحية في فلسطين. وإنني أؤكد أن المسيحيين هم براء من هذه السفارة وعلى راسهم المسيحيون العرب»[٣٤].

ومهما يكن من أمر هذه الجماعات المختلفة بأخطائها أو بمباذلهـا وهلوسـاتها، فـإنه يجب أن نـأخذ بعين الاعتبار بأن هناك من رجال الدين البروتستانتيين في أميركا من وقف مع الحق بروح كريمة، وجاهـر بالحقائق، وتعرض نتيجة لـذلك للضغـوط والأذى بسبب صدقـه واعتدالـه، كما حـاربه اللـوبي اليهودي وحاخامات اليهود.

(١) لي أوبرين، **المنظمات اليهودية الأميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل**، ترجمة جماعة من الأساتذة بإشراف ومراجعة محمود زايد (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٩ ـ ١٠.

(٢) محمد حسنين هيكل، «زيارة جديدة للتاريخ،» في: **الراي** (الأردن)، ٥/٤/١٩٨٥.

(٣) هشام شرابي، **المقاومة... في وجه إسرائيل واميركا**. ترجمة انعام رعد (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

عن كتاب:

Hisham Sharabi, **Palestine and Israel: the Lethal Dilemna**(New York; Pagasus, 1969).

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

نقلاً عن كتاب: شيرمان ادامز، *First Hand Report*. ادامز كان مدير ادارة البيت الأبيض.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) Richard Curtiss, **A changing Image: American Perceptions of The Arab Israeli Dispute** (Washington: American Educational Trust, 1982), P. 301.

(٧) أوبرين، **المنظمات اليهودية الاميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل**.

هناك عدد من المنظمات اليهودية عارض الصهيونية مثل:

- New Jewish Agenda
- American Council for Judaism
- The American Jewish Alternative to Zionism.

(٨) بول فندلي، **من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات اميركا الداخلية والخارجية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، ص ٣٠٢.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

دينا أبو لغد كانت باحثة لدى بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

(١٤) خطاب توماس داين نشر في:

Journal of Palestine Studies, vol.XVI, no.4-64, (Summer 1987), pp.95-106.

(١٥) **السياسة الأميركية في الشرق الأوسط: نيكسون، فورد، كارتر، ريغان**، أشرف على إعداده ليلى بارودي ومروان بحيري (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٢٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧، وانظر كذلك: «حديث مع جورج بول،» في: **الدراسات الفلسطينية** (ربيع، ١٩٧٨)، ص ٢٠.

(١٧) المصدرنفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١٨) فندلي، **من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات اميركا الداخلية والخارجية**، ص ٥١١.

(١٩) يذكر فندلي في: المصدر نفسه، إن نشرة ايباك (أخبار الشرق الادنى) توزع على حوالى ستين ألف شخص من المسؤولين والمعنيين بسياسة اميركا في الشرق الأوسط. وأنها توزع مجاناً على الصحف وأعضاء الكونغرس وكبار رجال الحكومة والشخصيات البارزة في حقل السياسة الخارجية.

(٢٠) Stephen Green, in: **American Arab Affairs** (Spring 1984), P.46.

(٢١) اوبرين، **المنظمات اليهودية الاميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل**، ص ٢٧٦.

(٢٢) **Curtiss, A Changing Image,** P. 302.

(٢٣) اوبرين، المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٤، (الفدائيون الفلسطينيون كانوا في قلعة الشقيف).

(٢٦) من دراسة قدمها القس دونالد واجنر لمجموعة عمل لمجالس الكنائس للشرق الأوسط عقد في، ليماسول (قبرص)، نيسان ١٩٨٨. نشرت في: **جوردان تايمز** (الأردن)، ١٩/٤/١٩٨٨.

(٢٧) Curtiss, **A Changing Image,** P.300.
(٢٨) مجلة **العربي** (الكويت)، عدد ممتاز (يناير ١٩٨٦).
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) المصدر نفسه.
(٣٣) المصدر نفسه
(٣٤) المصدر نفسه.

٥ أيباك والكونغرس الاميركي والابتزاز السياسي

تركز أيباك جهوداً خاصة مكثفة على أعضاء الكونغرس والانتخابات، وتحاول إرهاب المرشحين وأعضاء المجلس التشريعي الذي زادت هيمنته على السياسة الخارجية الأميركية، إضافة لما له من سلطة على المساعدات الخارجية. وفي الكونغرس تحاول أيباك كسب التأييد القوي لإسرائيل ولمحاربة الحقوق العربية. وهي تستفيد من تتابع الانتخابات على فترات قصيرة في أميركا. فهناك الانتخابات الحزبية الأولية لاختيار مرشحي الأحزاب لرئاسة الجمهورية والمجالس التشريعية، ثم تأتي انتخابات الرئاسة والكونغرس. والانتخابات الرئاسية تقع كل أربع سنوات، ولكن انتخابات الكونغرس تقع كل سنتين لثلث الأعضاء. ونظراً إلى أن الحملات الانتخابية تكلف ملايين الدولارات، فإن الدعم المالي والجهات التي تقدمه على جانب كبير من الأهمية والتأثير لإحراز النجاح، وذلك إضافة إلى كسب أصوات الناخبين التي اشتهر منها أصوات اليهود وأنصارهم، وخصوصاً في المناطق التي يعيش فيها اليهود بكثافة مثل نيويورك. وأيباك واللوبي اليهودي نشيطون جداً في هذا المجال. والمعروف عنهم أنهم يجمعون المال الوفير للمرشحين المختارين ليكسبوا تأييدهم لإسرائيل ومطالبها بعد نجاحهم في الانتخابات. وفي الوقت نفسه فإنهم يستخدمون قوة المال والدعم والنفوذ لمحاربة الذين لا يؤيدون إسرائيل، أو لا يؤيدونها لدرجة شاملة، أو يذكرون بأن هناك حقوقاً عربية يجب عدم إهمالها، أو بأن إسرائيل تغالي في تصلبها وسياساتها ولا تبالي بمصالح أميركا. ونتيجة للحماس المتقد والنشاط اليقظ والضغوط والتهديدات التي تصدر عن أيباك واللوبي اليهودي، فإن العديد من المرشحين في الانتخابات يتنافسون في قطع الوعود لمصلحة إسرائيل في الحملات الانتخابية. وهناك من يقول بأن الكونغرس الأميركي أصبح مرتعاً لأصحاب المصالح والأصوات المؤثرة في الانتخابات، وأن الكونغرس أصبح (وكالة سمسرة) لأصحاب المصالح الخاصة ممثلين بأعضاء الكونغرس، بدلاً من أن يكون هؤلاء نواباً تجعلهم آراؤهم النيرة ومشاعرهم الطيبة أسمى من التحيزات المحلية ومخططات الظلم. (تلمان). والمؤسف في هذا أن الكونغرس الأميركي زادت سلطته في السياسة الخارجية بعد حرب فيتنام وفضيحة الرئيس ريتشارد نيكسون في قضية ووترغيت، وبعد تورط الرئيس رونالد ريغان فيما سمي تشبيهاً (إيران غيت). ومن سوء حظ العرب أن الكونغرس يضغط على السلطة التنفيذية لمصلحة إسرائيل. وبالنسبة إلى مدى تأثير الأصوات اليهودية في الانتخابات الأميركية، قال توماس داين المدير التنفيذي لأيباك:

«لم ينجح أي ديمقراطي في انتخابات الرئاسة بدون أن يحظى بما لا يقل عن ٧٠٪ من أصوات اليهود»[1].

واليهود في أميركا يفاخرون بتميزهم في تمويل الحملات الانتخابية، وهم يقدمون لها من الدعم المالي اكثر من أي فريق آخر في المجتمع الأميركي. وذكرت مجلة كريستيان ساينس مونيتر في عددها الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، بأن ٥٠٪ من أموال الحزب الديمقراطي تأتي من الجالية اليهودية. وفي سنة ١٩٦٨ قدم واحد وعشرون شخصاً قروضاً لحملة هيوبرت هامفري الانتخابية بلغت مائة ألف دولار من كل واحد منهم، وكان خمسة عشر من هؤلاء يهودياً. وكان اليهود المصدر الرئيسي للهبات الكبيرة لحملة الحزب الديمقراطي. وقيل إن مونديل نائب رئيس الجمهورية السابق كان يستمزج آراء أيباك بشأن قضايا الشرق الأوسط قبل إصدار تصريحاته السياسية[2]. ويقول بول فندلي الذي حاربه اللوبي اليهودي، أن التأييد الذي تلقاه إسرائيل في الكونغرس لا يأتي من التزام أخلاقي أو قناعة قائمة على مبادىء بموقف إسرائيل الصهيوني، وإنما عن خوف من تأثير اللوبي اليهودي. وقال كذلك أن اللوبي اليهودي يركز على عدد قليل من المرشحين البارزين مثل رؤساء اللجان وأصحاب الأقدمية من الأعضاء، ويساندهم أو يحاربهم إذا لم يساندوا مطالب اللوبي اليهودي. وبهذه الوسيلة يكسب اللوبي اليهودي أو يرهب الآخرين. وقيل إن ما يزيد على مائة ألف دولار دفعت من لجان يهودية لتأييد حملة ريتشارد درين الانتخابية في محاولته لإسقاط فندلي عضو مجلس النواب. وفي انتخابات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، ركز اللوبي

اليهودي على إسقاط السناتور تشارلز بيرسي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية السابق في مجلس الشيوخ، وساعدوا خصمه في الانتخابات وقدموا له مساعدات مالية ضخمة، واتهموا بيرسي بعلاقات مع العرب ومع القس جيسي جاكسون رغم أن بيرسي كان قد ساعد اليهود وطالب أن تكون المساعدات لإسرائيل على شكل هبات لا تسدد. ولكن ذنب بيرسي كان أنه أيد بيع طائرات الأواكس للسعودية الصديقة التي لها علاقات طيبة مع أميركا[٣]. والسناتور ماكغفرن ناشد أصدقاءه الإسرائيليين أن لا يضغطوا على الشعب الأميركي والكونغرس ليكونوا متحيزين لجهة واحدة، وأن لا يطلبوا من الأميركيين أن ينبذوا مصر والسعودية ليظهروا بأنهم يعتبرون علاقتهم المهمة بالشعب والحكومة الإسرائيلية غالية. فحاربه اللوبي اليهودي الإسرائيلي وسقط في انتخابات الترشيح عن حزبه للرئاسة. (تلمان). والسناتور غرافيل من الاسكا صرح بأنه سيؤيد صفقة طائرات أميركية للسعودية، ولكنه سيفعل ذلك بألم شخصي لأنه رغم تصويته في السابق بنسبة مائة بالمائة لمصلحة إسرائيل، فإن تصويته هذه المرة ضد ما تفضله إسرائيل سيعرضه في المستقبل لخسارة جميع أنواع المساعدات المالية، وسيفقده صداقات شخصية يهودية مهمة، أصدقاء اعتبرهم طيلة حياته عزيزين عليه... وبعضهم من أقرب الأصدقاء إليه في هذه الدنيا، فهو يفقدهم اليوم بسبب هذا القرار الذي اتخذه بموجب ضميره. (تلمان). وحارب اللوبي اليهودي النائبين بول فندلي وبول مكلوسكي لأنهما انتقدا سياسات الحكومة الأميركية بشأن إسرائيل، رغم أنهما لم يكونا عدوين لها. كان فندلي يصوت لسنوات لمصلحة مساعدات إسرائيل وينتقد مصر والدول العربية، ولكنه قابل عرفات ودوّن بيانه الذي لم يوقعه عن قبوله بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والتخلي عن العنف والعيش بسلام مع الجيران (١٩٧٨). ومكلوسكي طالب بتخفيض المساعدات لإسرائيل بقدر يوازي ما تنفقه على المستوطنات غير المشروعة (١٥٠ مليون دولار)، وطالب بـ «الأمن لإسرائيل والعدل للفلسطينيين». ونقل فندلي عن مكلوسكي قوله:

> «أسرّ لي ما لا يقل عن ٣٠ عضواً في الكونغرس أنهم متفقون على أن سياسات رئيس الوزراء [الإسرائيلي] بيغن تعتبر كارثة ليس على الولايات المتحدة فحسب بل وعلى إسرائيل في الواقع. ومع ذلك فقد قال جميعهم أيضاً أنهم لايجرؤون على هذا الكلام علانية إذا كانوا يتطلعون الى تجديد انتخابهم»[٤].

ونشرت مطبوعة يهودية صورة لمكلوسكي كتب تحتها «خليفة غوبلز» واتهم أنه عدو للسامية. وحارب اللوبي اليهودي السناتور المعروف أدلاي ستيفنسون رغم أنه عارض المقاطعة العربية لإسرائيل. وكان ذنب ستيفنسون أنه وقف ضد بناء المستوطنات، وأيد حجز مبلغ ١٥٠ مليون دولار من المساعدات لإسرائيل. فنشرت صورته على غلاف مجلة جويش شيكاغو الشهرية، وقد ظهر خلف كتفه الأيمن عربي يمتشق بندقية ويحملق بغضب من خلال كوفية تغطي رأسه ومعظم وجهه، وكتبت تحت الرسم الذي يشير إلى التحقيق المنشور في المجلة عبارة (أدلاي كما يبدو في الأعين اليهودية)، واتهم ستيفنسون بأنه معادٍ للسامية. وجاء في دراسة لغسان بشارة أن ستيفنسون قال لمجلس الشيوخ:

> «إن إسرائيل ذات مستوى المعيشة العالي ينالها من العون الإقتصادي والعسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة بقدر ما يحصل عليه باقي العالم اي ٩٩،٩٪ من مجموع هؤلاء السكان... (وان) حصة إسرائيل في القانون المعروض على مجلس الشيوخ الآن بلغت ٤٣٪ من جميع المساعدات»[٥].

وصوت عضوان من الشيوخ الى جانب التعديل الذي قدمه ستيفنسون. وفي راي بعض المعلقين كانت شجاعة ستيفنسون وزميليه تستند إلى أنهم كانوا قد قرروا عدم ترشيح أنفسهم في الانتخابات المقبلة. وحارب اللوبي اليهودي السناتور وليام فولبرايت، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس، لأنه طالب بحدود ١٩٦٧ (مع التزام أميركي عسكري بحماية إسرائيل لتلك الحدود)، وانتقد رضوخ أميركا لمطالب إسرائيل الحربية والمالية. واتهم اللوبي فولبرايت دون سند بعلاقات استثمارية مع العرب وبأنه ضد السامية. ومن أسباب تحامل اللوبي اليهودي على فولبرايت ومحاربتهم له أنه ظهر في برنامج (واجه الأمة) التلفزيوني، وأعلن أن مجلس الشيوخ «خاضع» لسياسات إسرائيل التي تضر بالمصالح الأميركية. وأن أميركا تتحمل مسؤولية كبيرة لاستمرار العنف في الشرق الأوسط، وقال:

«من الواضح تماماً أنه لولا دعم الولايات المتحدة بالمال والسلاح وغيرها بلا حساب لما فعل الإسرائيليون ما يفعلونه اليوم»[٦].

وقال كذلك ان أميركا أخفقت في الضغط على إسرائيل لكي تتفاوض للتوصل إلى تسوية سلمية. وأن الأكثرية العظمى من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي (حوالى ٨٠٪) تؤيد إسرائيل وأي شيء تريده إسرائيل بصورة كاملة. وأن اسرائيل تتحكم بمجلس الشيوخ وعلى أميركا أن تهتم بالمصالح الأميركية. وبعد ظهور فولبرايت في برنامجه (واجه الأمة) بعدة أسابيع:

«أعرب عن فزعه من احتلال إسرائيل للأراضي العربية، واتهم الولايات المتحدة بأنها منحت إسرائيل (دعماً غير محدود لتوسعها غير المحدود)»[٧].

وينقل فندلي في كتابه قول أحد النواب الأميركيين بأن اللوبي اليهودي:

«رهيب ويحصل على أي شيء يريده. هذا بالإضافة إلى أن اليهود متعلمون وعندهم أموال طائلة ويصوتون في موضوع واحد هو إسرائيل. وليس لهم نظير من هذه الناحية».

ولقد صنف هذا النائب زملاءه في المجلس إلى أربع فئات:

«الفئة الأولى تعطي اسرائيل كل ما تريد. وتضم الفئة الثانية أشخاصاً تساورهم بعض الشكوك غير أنهم لا يجرأون على الخروج عن الخط فلا يقولون شيئاً. وفي الفئة الثالثة نواب لديهم شكوك عميقة ولكنهم لا يستطيعون أكثر من أن يحاولوا سراً كبح المساعدات لإسرائيل. والمثل على هؤلاء هو لي هاملتون. أما الفئة الرابعة فقوامها نواب يجادلون علانية في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية ويتحدون ما تفعله إسرائيل. وبما انك [الكلام موجه لفندلي] وبيت مكلوسكي تركتما المجلس فلم يعد وجود لهذه الفئة»[٨].

وهذا يعني طبعاً أن الفئة التي كانت تتجرأ على معارضة مطالب وممارسات إسرائيل التي فيها شطط ومضرة لمصالح أميركا كانت لا تتجاوز اثنين تركا المجلس، وبذلك لم يعد للفئة الرابعة وجود في ذلك الوقت على الأقل. وذكر فندلي أن النائب صاحب التصنيف طلب منه أن لا يذكر اسمه خوفاً من تأثير وعداوة وأذى اللوبي اليهودي الإسرائيلي.

من الأساليب الفعالة التي تستخدمها أيباك واللوبي اليهودي التودد إلى معاوني أعضاء الكونغرس وإقامة الصلات الوثيقة بهم. وهؤلاء المعاونون لهم تأثير ملموس على أعضاء الكونغرس الذين يرتبطون بهم، وعلى المواقف والسياسات التي يناصرونها. فهم يعملون مع الأعضاء ويراسلون الناخبين، ويساعدون في اعداد وكتابة خطب أعضاء الكونغرس، وينضمون إلى اللجان المختلفة، ويعدون الدراسات حول القضايا التي يعنى بها أعضاء الكونغرس، ويحضرون الاجتماعات مع الناخبين والفئات التي لها اهتمامات لدى الكونغرس وأعضائه ومع الزوار الأجانب، وهم يلخصون لأعضاء الكونغرس الذين يعملون معهم نتائج الاجتماعات. وأيباك مؤيدة من عدد كبير من الشيوخ والنواب المؤيدين لإسرائيل من كلا الحزبين. وأيباك ومنظمات اللوبي اليهودي الأخرى لا يحصرون اتصالاتهم وروابطهم بفريق واحد. وتذكر لي أوبرين في كتابها عن: **المنظمات اليهودية ونشاطاتها في دعم إسرائيل**، أن من أشد أصدقاء أيباك وفاء في مجلس الشيوخ: هنري جاكسون وهوارد مينتزنباوم وروبرت باكوود ورودي بوشويتز وادوارد كنيدي ودانيال موينيهان وجوزف بدن وسيدني بيتس الذي وصف بأنه يترأس «تجمعاً مؤيداً لإسرائيل» غير رسمي داخل المجلس. وأعضاء هذه الجماعة يجتمعون بصورة غير رسمية للبحث في الاستراتيجية التشريعية الرامية إلى دعم إسرائيل. كما اجتمع معهم مناحيم بيغن كفريق سنة ١٩٨٢. ومعاونو أعضاء الكونغرس بحكم صلتهم الوثيقة بالأعضاء، يستطيعون التأثير عليهم وتسريب المعلومات السرية من اللجان في الكونغرس واشتهر عن بعضهم أنه فعل ذلك. وبعض المعاونين يعملون عن قناعة لمصلحة إسرائيل، وبعضهم يهود منحازون ليهوديتهم وليس لجنسيتهم الأميركية. والمعاونون المتعاطفون ينسقون جهودهم مع أيباك واللوبي اليهودي. والمعاونون في الكونغرس وموظفو أيباك والنواب المؤيدون لها يرصدون بعناية التطورات والاتجاهات داخل الكونغرس وأعمال أعضاء الكونغرس ومواقفهم، وخصوصاً ما تعلق بالعلاقات والمساعدات الخارجية. وفي وصف لأيباك صدر عن معاون في الكونغرس يعمل في لجنة العلاقات الخارجية قال: «إنها تشبه عباءة مبلولة تلف اللجنة»[٩]. وأيباك تحرص على أن يحضر ممثل عنها كل

اجتماع مفتوح ليوزع البطاقات ويتصل دون وجل بكل موظف من أعلاهم درجة إلى أدناهم:

«أما الاجتماعات المغلقة فيحضرها دائماً عضو من التجمع المؤيد لإسرائيل في المجلس. ويدون بعناية خطاب كل عضو في الكونغرس وملاحظاته غير الرسمية حتى رسائله إلى ناخبيه. ويطالع [سجل الكونغرس] بانتظام. وكل ملاحظة تدعو إلى القلق تستتبع زيارات من قبل اللجنة الإسرائيلية الأميركية»[١٠].

وتضيف أوبرين بأنه كثيراً ما يقحم أنصار إسرائيل في الكونغرس خطباً وأبحاثاً من اعداد اللجنة الإسرائيلية ـ الأميركية (أيباك) في (سجل الكونغرس)، وبهذه الصفة توزع على محرري الصحف وكتاب الافتتاحيات والمعلقين الاذاعيين وغيرهم من صناع الرأي العام والقادة المحليين الذين قد يكون لهم تأثير في بث الآراء الموالية لإسرائيل، ومنشورات أيباك الخاصة بجباية الأموال وزيادة العضوية تحمل القولين المقتبسين التاليين لعضوين من الكونغرس:

«لولا جهود اللجنة الإسرائيلية المتواصلة طوال عشرين عاماً الماضية لتأثر امن إسرائيل وأمن الحلف الغربي في الشرق الأوسط تأثراً كبيراً. المبجل كليفورد كيس».

«عندما كنت أحتاج إلى معلومات عن الشرق الأوسط كان من دواعي اطمئناني أن أعلم أنني كنت استطيع الاتكال على اللجنة الإسرائيلية الأميركية (أيباك) للحصول على مساعدة محترفين موثوق بهم. المبجل فرانك تشرتش»[١١].

وأيباك واللوبي الإسرائيلي يحاربون دون هوادة المرشحين وأعضاء الكونغرس الذين لا يؤيدون إسرائيل، أو يذكرون بأن للعرب حقوقاً يجب أن تراعى. وما أسرع ما يشهر اللوبي اليهودي تهمة «معاداة السامية» و «عميل للعرب» و «مناهض لإسرائيل» إذا ما تجرأ أحدهم وذكّر بالحقوق العربية، أو طالب إسرائيل بالاعتدال وعدم المغالاة في مطالبها أو ممارساتها. فعندما اقترح كونالي، في حملة الرئاسة الانتخابية «انسحاب» إسرائيل من الأرض العربية، ثارت عليه حملة شديدة واتهم بأنه عميل للعرب، وانسحب عضوان يهوديان من لجنة حملته الانتخابية، ومنعت عنه المساعدات المالية، وخسر ترشيح حزبه أمام جيمي كارتر. وعندما طالب القس الأسود جيسي جاكسون، الذي رشح نفسه ليكون مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة الأميركية، بأن تكون لأميركا علاقات بناءة وإيجابية مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط دون التخلي عن علاقة أميركا الخاصة بإسرائيل، وصفه علناً المدير الوطني لعصبة محاربة الإفتراء اليهودية بأنه «معاد للسامية»، وطالب الحزب الديمقراطي أن يتبرأ منه، وحذر من أنه إذا لم يفعل الحزب ذلك فإنه سيفقد مساندة اليهود الأميركيين، وأن:

«اليهود سيراقبون مصالحهم عن كثب وسيتصرفون تبعاً لذلك»[١٢].

واضطر الأميركي الأسود أندرو يونغ، سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، إلى الاستقالة بسبب الضغوط اليهودية، لأنه اجتمع مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية. وهذه الاستقالة أثارت غضب الأميركيين السود، كما زادت اهتمامهم بقضايا الشرق الأوسط، فزار بعض البارزين من رجالهم هذه المنطقة، وقابلوا السيد ياسر عرفات وعدداً من القادة الفلسطينيين. ونددت إسرائيل والأميركيون اليهود بزيارة القس جيسي جاكسون إلى المنطقة. (تلمان). وتذكر لي أوبرين بأن اللوبي اليهودي ينقل الناخبين إلى واشنطن ليناشدوا أعضاء الكونغرس المترددين أن يؤيدوا مطالب إسرائيل. وأنه عندما شاع أن أحد أعضاء الكونغرس كان يفكر في اصدار تصريح ينتقد الحرب في لبنان، نقلت مجموعة من الحاخاميين المنتمين إلى ولايته بالطائرة لكفه عن ذلك. وفي تعليق للسناتور السابق تشارلز بيرسي، الذي حاربه اليهود رغم تأييده لمصالح اسرائيل، قال عن الضغوط اليهودية:

«إن الكونغرس يبقى في مجال مقترحات بيع الأسلحة للدول العربية رهينة للضغوط المتزايدة التي يمارسها اللوبي الإسرائيلي والتي تقارب الابتزاز. ونتيجة لذلك، فإن بحث الكونغرس لمقترحات بيع الأسلحة للدول العربية قد تدنى لدرجة عزوف أعضاء الكونغرس عن بحث مزايا المبيعات المقترحة. وقد أصبحت الحكومة الأميركية التي تعلمت الهزائم السابقة، تتردد في عرض صفقات السعودية والدول العربية الصديقة حتى وإن كانت مخفضة جداً»[١٣].

وتمتلك أيباك لائحة كومبيوتر بأسماء الوسطاء الرئيسيين لكل أعضاء الكونغرس، وهي تستخرج

هذه الأسماء عند الحاجة للاستعانة بهم للاتصال والضغط على أعضاء الكونغرس لتأييد ما تطالب به أيباك. وهي تنشر المديح والثناء على السياسيين الذين يؤيدون اسرائيل وينسقون جهودهم مع أيباك. وتقوم أيباك بنشر هذا الثناء في منشورات ومذكرات اللوبي اليهودي. كما وأن هؤلاء السياسيين يدعون ويكرمون في المؤتمرات وحفلات العشاء ويزكون لدى الناخبين، ويحظون في أوساط اللجنة الإسرائيلية ـ الأميركية الواسعة بأرفع تقريظ وهو: «هاكم صديقاً وفياً لإسرائيل». (لي أوبرين).

الرئيس ايزنهاور يصمد... وبعده خنوع الرؤساء

في سنة ١٩٥٣، تحدى الرئيس أيزنهاور اللوبي الإسرائيلي عندما أمر بوقف مساعدات لإسرائيل، إلى أن تتوقف عن العمل في القناة التي باشرت ببنائها لتحويل مياه نهر الأردن، منتهكة بذلك اتفاقات الهدنة لعام ١٩٤٩. وصمد الرئيس ايزنهاور أمام الحملات المكثفة التي شنتها الجاليات اليهودية داخل الكونغرس، وبواسطة الاعلام الأميركي وآلاف البرقيات والرسائل التي انهالت على البيت الأبيض. واضطرت إسرائيل لوقف العمل في القناة. وأيزنهاور ضغط بنجاح على إسرائيل لتنسحب من سيناء وقطاع غزة سنة ١٩٥٦. وطلب من وزير خارجيته دالاس أن يطلب من السفير الإسرائيلي أبا ايبان أن ينقل الرسالة التالية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي:

«أنه إذا كان سيمضي فيما يفعله الآن مطمئناً إلى انني سوف اسكت مراعاة للاصوات اليهودية في الانتخابات، فإنه سوف يكون قد ارتكب خطأ كبيراً. إنني سوف اتصرف وفقاً لمصالح الولايات المتحدة سواء فزت في الانتخابات أو خسرت الرئاسة. قل لهم ان اهدافنا لا تختلف عن اهدافهم، ولكني لا اريد أن تتم عملية إزاحة «ناصر» بوسائل الاستعمار القديم ووفقاً لمصالحه»[١٤].

وعندما رشح كنيدي للرئاسة تعرض «لتجربة مذهلة»، فحسبما قال الصحافي تشارلز بارتليت الذي كان صديقاً لكنيدي وكان أول من عرّف كنيدي على زوجته، فإن كنيدي كان على عشاء مع مجموعة صغيرة من أثرياء اليهود البارزين في نيويورك، وأثناء العشاء قال له أحد الحاضرين:

«بأنه يعرف انه [كنيدي] يواجه مصاعب مالية في حملته الانتخابية، وعرض عليه باسم المجموعة «المساعدة والمساعدة بمقدار كبير» إذا تعهد كنيدي بأن يسمح لهم عندما يصبح رئيساً «ان يرسموا خط السياسة الشرق اوسطية للسنوات الأربع المقبلة»»[١٥].

هذا ما نقله بارتليت لبول فندلي، وقال له بأنه يتذكر بأن كنيدي شعر بأنه أهين. ولم يعرف بارتليت ماذا كان رد كنيدي على هذا العرض المخزي، ولكنه قياساً على أسلوب كنيدي فأرجح أن كنيدي بدل موضوع الحديث. وقال بارتليت ان روجر ستيفنز، رئيس مركز جون ف. كنيدي للفنون الادائية في واشنطن، قال له بأن الأمر نفسه حدث لأدلاي ستيفنسون عندما كان المرشح الديمقراطي للرئاسة. (فندلي). وعلى أي حال سمح كنيدي «لأول مرة» ببيع أسلحة أميركية لإسرائيل.

توصف مواقف الرؤساء الذين جاءوا بعد الرئيس أيزنهاور بالتخاذل تجاه الضغوط اليهودية لمصلحة إسرائيل، وبأنها ضد المصالح العربية وأحياناً ضد المصالح الأميركية ذاتها. فالرئيس جونسون كانت له صلات وصداقات قديمة مع عائلات يهودية غنية ذات نفوذ وصلات على أعلى المستويات. وعندما كان جونسون شيخاً ديمقراطياً، قاوم بشدة خطة الرئيس ايزنهاور الذي هدد بعقوبات اقتصادية وبإلغاء الإعفاء «الفريد» من الضرائب للهبات التي تقدم لإسرائيل إذا لم تنسحب من سيناء بعد حرب ١٩٥٦. وعندما قتل الرئيس جون كنيدي كان من أول تصريحات جونسون لدبلوماسي إسرائيلي بعد ذلك بقليل قوله:

«إنكم فقدتم صديقاً عظيماً جداً ولكنكم وجدتم واحداً افضل [اي جونسون]».

وعلق الداعية الرئيسي في ذلك الوقت (أزايا كينان) لميرل ميلر، الذي كتب ترجمة حياة الرئيس جونسون ونقل قول جونسون له:

«وانا اقول بأن كل شيء فعله (جونسون) كرئيس ايد ذلك التصريح»[١٦].

ومن وجهاء اليهود الذين كانوا على صلة وثيقة بالرئيس جونسون آرثر كرم وزوجته. وقال مسؤول في

البيت الأبيض إن آرثر كرم حل في مزرعة جونسون خلال الساعات الحرجة التي سبقت حرب ١٩٦٧. وأن زوجته ماتيلدا كانت ضيفة على البيت الأبيض خلال تلك الحرب. وتفيد سجلات البيت الأبيض أن السيدة كرم كانت تكثر من اتصالها الهاتفي بجونسون. وكان هناك أفرايم أفرون الرجل الثاني في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، ورجل الاستخبارات الإسرائيلية الكبير. فقد كان صديقاً لجونسون من أيام عضوية جونسون في مجلس الشيوخ. وكان أفرون يجري المحادثات الشخصية مع الرئيس جونسون في مكتبه البيضاوي في البيت الأبيض. ويقول فندلي عن جونسون الذي أغدق السلاح على إسرائيل:

«وقد جعله تعاطفة مع المضطهد ـ وهو هنا إسرائيل في نظره ـ يستجيب فوراً لمطالب إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وأصدقاء لمطالب إسرائيل ذوي النفوذ الخاص آرثر جولدبرج السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة، وفيليب كلوتزليك من شيكاغو، وثلاثة من نيويورك هم: ابراهام فينبورغ وآرثر وزوجته ماتيلدا. وغالباً ما كانت ماتيلدا تعمل بواسطة الأخوين روستو، أي والت مستشار جونسون للأمن القومي ويوجين مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية»[١٧].

ووصل الأمر بالرئيس جونسون إلى أنه تستر على الاعتداء الإسرائيلي على سفينة الاستخبارات الأميركية ليبرتي، التي قتل الإسرائيليون أربعة وثلاثين من بحارتها وجرحوا مائة وواحداً وسبعين في هجوم استمر ساعتين على فترات، رغم علمهم بأنها سفينة أميركية. ويقال ان الرئيس جونسون عطل عملية رد الهجوم وانقاذ السفينة من قبل طائرات حاملة الطائرات (ساراتوغا)، التي كانت على بعد ثلاثين دقيقة فقط من السفينة المنكوبة ليبرتي. وصرح الأميرال دونالد أنجن قائد حاملة الطائرات (أميركا) التي كانت أيضاً في الجوار:

«كان الرئيس جونسون يسيطر سيطرة تامة. ومع أننا عرفنا أن ليبرتي تتعرض للهجوم لم يكن في وسعي حتى أن أصدر أمراً بالإنقاذ».

ومع أن الطائرات الأميركية انطلقت في الجو، فإن صوت روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأميركي سمع على أجهزة الراديو في الأسطول السادس الأميركي وهو يصدر الأمر:

«بلغوا الأسطول السادس أن يسترجع هذه الطائرات فوراً»[١٨].

وجرى تعتيم كثيف على حادث العدوان على السفينة ليبرتي. وقال الأميرال توماس مورر الذي أصبح رئيساً لهيئة الأركان عن الحادث:

«لو نشر كرواية خيالية لما صدقه أحد»[١٩].

والأخطر من ذلك في مواقف الرئيس جونسون وأوقع ضرراً بالعرب، أنه قبل الطلب الإسرائيلي بأن لا يرغم إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧. وبذلك مكّن إسرائيل من الاحتفاظ بهذه الأراضي وزرعها بالمستوطنات وسرقة مياهها وإلحاق العسف بأهلها وضم بعضها. وكمثال على الضغوط اليهودية على الرئيس جونسون، ينقل فندلي عن هارولد سوندرز الذي كان وقتها أحد أركان مجلس الأمن القومي، أن سيلاً عارماً من الرسائل والبرقيات انهال على الرئيس جونسون للضغط عليه ليساند إسرائيل عندما اغلق عبد الناصر مضايق تيران في أيار/ مايو ١٩٦٧، وأنه (سوندرز) قال:

«اذكر بلا مبالغة أنني تلقيت ١٥٠,٠٠٠ رسالة وبرقية في مكتبي من الجالية اليهودية. نعم ١٥٠,٠٠٠ ورقة تراكمت على مكتبي. وهي تضرب كلها على نفس الوتر. وأمر جونسون بالرد على كل واحدة منها»[٢٠].

كان هذا الفيض من الرسائل والبرقيات مرسلاً إلى الرئيس جونسون، رغم أنه لم يكن أصلاً بحاجة إلى ضغط كبير من اللوبي اليهودي الإسرائيلي للاقتناع بدعم إسرائيل. وعندما ضمت إسرائيل القدس في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وأدخلت فيها مناطق لم تكن جزءاً منها، رفضت الولايات المتحدة ودول العالم هذا الإجراء، ولكن الرئيس جونسون رفض أن يضغط على إسرائيل دون تنازلات من العرب. واستنكفت أميركا عن التصويت على قرارين للأمم المتحدة يعلنان أن الضم الإسرائيلي للقدس باطل[٢١]. ويمكن اعتبار استنكاف أميركا عن التصويت لمصلحة القرارين، رغم ما ادعته من معارضة رسمية للضم، رضوخاً وتقبلاً لخرق اسرائيل للقانون الدولي. كما أن الرئيس جونسون لم يحترم تعهداته بالمحافظة على السلامة الإقليمية لجميع دول الشرق الأوسط.

من بعد الرئيس جونسون، كان الرئيس نيكسون يتراجع عن تهديداته وقراراته بوقف المساعدات عن إسرائيل ليجعلها تقبل بالاعتدال ـ مجرد الاعتدال ـ وبالتوصل إلى سلام شامل مع جيرانها العرب. وقبل أيام قليلة من استقالته، أمر نيكسون بوقف شحن الأسلحة إلى اسرائيل. وأعدت صيغة الأمر ولكن كيسنجر ومعه الجنرال هيغ مساعده لم يقدما الأمر المكتوب إلى نيكسون ليوقعه، وأخرا عرضه على الرئيس إلى أن جاء الرئيس فورد الذي لم يوقع عليه. وكيسنجر نفسه يذكر هذه الواقعة في كتابه **سنوات التبدل العنيف**. وفي عهد الرئيس فورد، كان أبرز انجازات اللوبي اليهودي ردع الرئيس جيرالد فورد عن إعادة تقويم السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط. كان وزير خارجيته هنري كيسنجر قد عاد من جولة مكوكية في الشرق الأوسط، حيث فشل في عقد اتفاقية لفصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية في سيناء بعد حرب ١٩٧٣ بسبب التصلب الإسرائيلي. وقيل انه كان غاضباً محبطاً، فأعلن بأن أميركا ستعيد النظر في سياستها، وأنها ستؤخر تسليم بعض أنواع الأسلحة لإسرائيل، وتعليق المفاوضات بشأن المساعدات المالية والحربية لإسرائيل بما في ذلك طائرات (ف ١٥). وخلال إعادة تقويم السياسة الشرق أوسطية، وصل الخبراء من داخل الحكومة وآخرون طلب رأيهم من خارجها إلى ما يشبه الإجماع، بأنه من الأفضل أن تدعو الحكومة الأميركية إلى تسوية عامة في الشرق الأوسط مبنية على انسحاب إسرائيل إلى حدود سنة ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة، ويرتبط ذلك بضمانات لسلامة إسرائيل. (تلمان). ولكن اللوبي اليهودي الاسرائيلي لم ينتظر نتائج اعادة التقويم للسياسة الأميركية، فتحركت أيباك في الكونغرس وقدمت رسالة صاغها اليهودي موريس أميتاي الذي كان موظفاً سابقاً في السلك الخارجي، ومديراً تنفيذياً لأيباك، ومساعداً برلمانياً للسناتور ابراهام ربيكوف. وتبنى انصار أيباك ومساعدوهم في الكونغرس الرسالة ووقعها ستة وسبعون شيخاً، وهي مؤرخة في ٢١ أيار/ مايو ١٩٧٥. وطالب هؤلاء الشيوخ في الرسالة الرئيس فورد بأن يستجيب لاحتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية الملحّة، وأكدوا على أن إسرائيل قوية هي حاجز أساسي أمام النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، وأن منع التجهيزات الحربية عن اسرائيل يكون خطيراً وغير مشجع لقبول التسويات لدى جيران اسرائيل ويشجع على اللجوء للقوة. ووجهت الرسالة كذلك العبارات التالية للرئيس فورد:

> «خلال الأسابيع القادمة يتوقع الكونغرس أن يستلم طلباتك للمساعدات الخارجية للسنة المالية ١٩٧٦. اننا نأمل [أو نثق] بأن مقترحاتك ستكون ملبية لاحتياجات اسرائيل العاجلة الحربية والاقتصادية. اننا نحثك على أن تجعل من الواضح كما نفعل نحن، بأن الولايات المتحدة وهي تعمل لمصالحها الوطنية الخاصة تقف بثبات مع إسرائيل في السعي للسلام في المفاوضات المقبلة، وأن هذه الفرضية هي أساس اعادة التقويم الجارية لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»[٢٢].

وكانت نتيجة هذا الكتاب اجهاض عملية اعادة تقويم السياسة الأميركية. واستمرت سياسة «الخطوة ـ خطوة» والحلول الجزئية الانفصالية. وكانت النيويورك تايمز قد نشرت رسالة شيوخ الكونغرس الستة والسبعين ونشطت على أساسها الجماعات المؤيدة لإسرائيل. وفي ٢٧ أيار/ مايو ١٩٧٥، كتبت النيويورك تايمز تقول:

> «أما وقد شجعتها مؤخراً مظاهر الدعم في الكونغرس، فقد قررت اسرائيل أن تتجاهل دعوات الولايات المتحدة المتكررة كي تتقدم بمقترحات جديدة للمفاوضات قبل الاجتماع الأميركي ـ المصري في سالزبورج الأحد المقبل، بحسب رواية موظفين اسرائيليين كبار»[٢٣].

ومن الذين وقّعوا الكتاب السناتور جون كارفر الذي قال بأن «الضغط كان شديداً جداً فرضخت». وكان يقصد الضغط اليهودي. وكتب الرئيس فورد في مذكراته بأن الشيوخ ادّعوا أن الكتاب كان بدافع من الذات، ولكن لم يكن هناك أي شك في ذهنه بأنه كان موحى به من إسرائيل. وبسبب الكتاب لم يرغب الاسرائيليون بالتزحزح عن موقفهم، فانهم كانوا واثقين بأن أولئك الستة والسبعين شيخاً سيؤيدونهم مهما فعلوا، لدرجة أنهم رفضوا أن يقترحوا أي أفكار جديدة للسلام. وكانوا بالفعل يقولون بأنه يجب تقديم تنازلات... ولكننا لن نقدم أياً منها، على السادات أن يقدمها كلها، وإذا عارض فورد فسنريه من هو الرئيس المسيطر. (كيرتس صورة متبدلة). وكتب فورد كذلك بأن أكثر ما أقلقه كان ادّعاء أنصار

اسرائيل الأميركيين اليهود بأنه لا بد أن يكون معادياً لإسرائيل أو حتى للسامية لأنه كان يوصي بإمكانية إعادة تقويم سياسة أميركا تجاه اسرائيل. وأنكر فورد هذه التهمة، وقال لتلك الجماعات التي اتهمته بأن حبه وإعجابه بدولة إسرائيل وشعبها هو سبب قلقه لعدم إحراز تقدم نحو السلام في ذلك القسم من العالم. وحذر فورد فيما كتب، بأنه يجب أن يكون هناك تقدم دون تأخير لتفادي حرب أخرى تكون الخامسة في ثلاثين سنة. وأنه بصراحة، فإن قادة إسرائيل لم يكونوا سريعين في إدراك هذا الخطر كما كان يأمل، فلقد آمن دائماً بصيانة سلامة إسرائيل الوطنية، ولكن دائماً في إطار صيانة السلام العالمي ـ وفوق كل شيء آخر ـ في اطار صيانة حماية مصالح الولايات المتحدة الوطنية. وما يعنيه هذا هو أن قادة إسرائيل والجالية الأميركية ـ اليهودية في اميركا، ليس في استطاعتهم أن يعرقلوا تحقيق تسوية مشروعة ويتوقعون منه كرئيس أن يتسامح في ذلك. (كيرتس). ولكن الجهة التي خنعت كانت الرئيس فورد.

الرئيس جيمي كارتر الذي كان يعلن تمسكه بحقوق الإنسان وبالمبادىء الأخلاقية وضرورة احترامها في السياسات الأميركية، ويظهر شيئاً من التعاطف تجاه الشعب الفلسطيني بسبب الظلم والبلاء الذي يعاني منه، وتحدث عن حق تقرير المصير لهذا الشعب، تراجع عن «الوطن القومي» للشعب الفلسطيني وعن حق تقرير المصير عندما جعل إسرائيل شريكاً كاملاً مع الفلسطينيين في حق تقرير مصيرهم. وحينما أصدر الرئيس كارتر مع الاتحاد السوفياتي البيان الأميركي ـ السوفياتي المشترك سنة ١٩٧٧، رفضته إسرائيل وقاومه اللوبي اليهودي ـ الإسرائيلي. وتوافدت على كارتر الوفود اليهودية المحتجة دون هوادة. ونقل عن كارتر أنه قال انه يذكر أن وقته كله كان يصرف في مقابلة الوفود اليهودية المحتجة. ويقال بأنه رضخ للضغوط الإسرائيلية واليهودية، فترك الغموض يكتنف قضية وقف إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة في اتفاقات كامب ديفيد، لأنه أراد أن تستمر المفاوضات وتنجح (ولو على حساب العرب). وفي اجتماع كارتر مع موشيه دايان في فندق البلازا في نيويورك في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧، قيل ان الرئيس الأميركي وجّه لدايان إنذاراً بوجوب قبول نوع من تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف، وقبول قيام (في النهاية) كيان أو وطن فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فأجاب دايان بأن اسرائيل لن تقبل أبداً بدولة فلسطينية تحت أي اسم، ولن تتفاوض مع المنظمة ولا تقبل التصريح الأميركي ـ السوفياتي المشترك. ورضخ كارتر وطار التصريح الأميركي ـ السوفياتي المشترك. وقال كارتر لدايان الذي كان سيتحدث إلى زعماء يهود في شيكاغو: «اعمل لي معروفاً. لا تهاجمني»[٢٤]. وكان ذلك خوفاً من الإسرائيليين وأنصارهم الذين يدفعون الأموال في الانتخابات. وقالت جريدة نيويورك تايمز (٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧):

> «إن السيد كارتر ومساعديه لم يكترثوا لأنهم أعطوا الانطباع (كمستسلمين) في مقابل وضع حد للحرب السياسية بينهم وبين الإسرائيليين وانصارهم»[٢٥].

ومن الأمثلة الشهيرة على رضوخ الرئيس كارتر للضغوط اليهودية والإسرائيلية، كان تراجعه عن التصويت الأميركي في مجلس الأمن بتاريخ أول آذار/ مارس ١٩٨٠ لمصلحة القرار الذي اتخذ بالإجماع، والذي أدان المستوطنات الإسرائيلية ووصفها بأنها غير قانونية، وطالب إسرائيل بأن تتوقف عن بناء مستوطنات جديدة بما في ذلك في القدس، وأن تزيل المستوطنات القائمة[٢٦]. وكان ممثل أميركا في الأمم المتحدة السفير دونالد مكهنري قد قال بعد الإدلاء بصوته لمصلحة القرار:

> «إننا نعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. وإننا نعتبرها عائقاً أمام إحراز نتيجة ناجحة للمفاوضات الحالية التي تهدف إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط»[٢٧].

وادّعى كارتر بأنه حدث خلل في نقل التعليمات للمندوب الأميركي في الأمم المتحدة، التي كانت تقضي حسب الزعم التراجعي بأن يمتنع المندوب عن التصويت. وتراجع كارتر هذا أثار سخرية وانتقاد الدول الأوروبية والعرب. وتحمل سايروس فانس مسؤولية الخلل. وقالت بعض الدوائر في واشنطن بأن فانس هو الذي أوعز إلى السفير ماكهنري بالتصويت لمصلحة قرار مجلس الأمن، الذي تنصل منه الرئيس كارتر استجداءً لتأييد اليهود وأصواتهم التي لم يأته منها في ولاية نيويورك سوى ربع مجموعها في الانتخابات

الحزبية الأولية. واستقال فانس بسبب قرار كارتر باستخدام القوة العسكرية لتخليص الرهائن من إيران، حسب ما ذكره هو في مذكراته خيارات صعبة.

الرئيس رونالد ريغان تعاون مع إسرائيل، ورفع درجة مستشار البيت الأبيض للشؤون اليهودية الى درجة خاصة عالية، فزادت صلات البيت الأبيض مع الجماعات اليهودية الضاغطة لمصلحة اسرائيل. كما أن الرئيس ريغان أهمل «مبادرته» بشأن تسوية النزاع في الشرق الأوسط. وفي عهده عقدت عدة اتفاقات مع إسرائيل في اطار التعاون الاستراتيجي بينها وبين أميركا. وتحت ضغط أيباك في الكونغرس، سحب الرئيس ريغان صفقة بيع صواريخ ستنجر للسعودية والأردن. وقيل ان أيباك أبلغت بقرار الرئيس ريغان بإلغاء الصفقة قبل أن يبلغ ريتشارد موري، مساعد وكيل وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، باثنتي عشرة ساعة. وكان الرئيس ريغان قد ظهر قبل إلغاء هذه الصفقة أمام «النداء اليهودي المتحد» ليطلب مساندة يهودية محلية،ولم يحصل على المساندة التي طلبها. وقد أعلن جلالة الملك حسين عن استيائه من استعانة الرئيس ريغان بمنظمة النداء اليهودي المتحد، واعتبرها مثالاً على اضطرار ريغان أن يذهب كمستجدٍ لليهود للحصول على موافقة لبيع الصواريخ للأردن. وعندما أبدى الكونغرس اعتراضات على استمرار وجود المارينز في لبنان، وأثار قانون سلطات الحرب الأميركي الذي يحد من صلاحيات رئيس الجمهورية بشأن بقاء القوات الأميركية في الخارج، استعان الرئيس ريغان بأيباك. ونجحت أيباك في جعل الكونغرس يقبل ببقاء المارينز في لبنان لمدة اضافية قدرها ثمانية عشر شهراً قبل بحث الأمر في اطار قانون صلاحيات الحرب. وقام الرئيس ريغان بالتحدث هاتفياً مع توماس داين المدير التنفيذي لأيباك وشكره على المساعدة التي قدمتها منظمته، ولتجنيدها لمنظمات اللوبي اليهودي الإسرائيلي الأخرى لتأييده[٢٨]. وبالنسبة إلى خنوع رؤساء أميركا وسياساتها لإسرائيل وضغوط اللوبي اليهودي الإسرائيلي، ننقل عبارات جون بادو سفير أميركا السابق في مصر:

«الصعوبة تكمن في أنه في اية سياسة (اميركية) تجاه العالم العربي، كان على الولايات المتحدة أن تتوقف ثم تنتظر ثم تصغي كيف يمكن أن تؤثر هذه السياسة (على اسرائيل)، وماذا سيكون رد الفعل المحلي لأنصار إسرائيل. إن هذا لم يؤد إلى تبني سياسات أميركية متناسقة دائماً لصالح إسرائيل، ولكنه عنصر دائم رادع في حرية الاختيار التي تملكها الولايات المتحدة في تعاملها مع العالم العربي»[٢٩].

وفي تقرير سنوي قال توماس داين المدير التنفيذي لأيباك:

«لقد ولت تلك الأيام التي كان بعض المسؤولين الأميركيين فيها يعتبرون إسرائيل (عبئاً) وعقبة أمام علاقات أميركا بالعالم العربي وطفلاً مزعجاً وسيئاً. وولت تلك الفترة السوداء خلال عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ عندما ادت حملة إسرائيل في لبنان إلى تلطيخ العلاقة الخاصة القائمة منذ زمن طويل، والتي تعود إلى قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨. لم تعد إسرائيل مضطرة للاعتماد فقط على أصدقائها في الكونغرس. فالمسؤولون المتعاطفون الآن موجودون على كل مستوى في الحكومة (عهد ريغان) في وزارتي الخارجية والدفاع، في وكالة المخابرات المركزية، في الوكالات التي تتعامل مع العلوم والتجارة والزراعة، وفي كل الأماكن التي كان فيها التأييد لإسرائيل أضعف من غيره في أماكن أخرى».

وقال داين ان جورج شولتز جاء إلى وزارة الخارجية بعد ترؤسه مؤسسة تجني بلايين الدولارات في التجارة في العالم العربي (شركة بكتل)، وأن بعض الجهات اليهودية شعرت بالخوف عندما أعلن أنه يريد ان يحل «الحاجات المشروعة والمشكلات» لمليون ونصف مليون فلسطيني يعيشون في الأراضي التي تحتلها إسرائيل:

«ومع خريف ١٩٨٣ انقلب شولتز ووافق على فكرة كانت الحكومة السابقة قد رفضتها، التعاون الاستراتيجي الذي يصور إسرائيل كمركز قوة استراتيجي يستطيع ان يساعد في حماية المصالح الأميركية في الشرق الأوسط من الغزوات السوفياتية»[٣٠].

وفي مؤتمر أيباك في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٧، حيا داين جورج شولتز كصديق فوق مدى الكلمات وكوزير للخارجية بدّل العلاقة الإسرائيلية ـ الأميركية، ولولا البيروقراطية المعرقلة لكان في إمكانه أن ينتهج سياسة أكثر ميلاً لإسرائيل[٣١]. وقيل ان شولتز ابتعد عن نصائح خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وقال

لتوماس داين بأن هدفه هو أن يثبت العـلاقة الإسرائيليـة ـ الأميركيـة في صلب الدائـرة (وزارة الخارجيـة) لدرجة:

«لو وجد وزير خارجية بعد ثماني سنوات من الآن لا يميل ايجابياً نحو إسرائيل لما استطاع أن يتغلب على الترتيبات الداخلية في الوزارة التي تحافظ على استمرار العلاقة»[٣٢].

وقيل كذلك أن شولتز فكر في طرد السفير الأميركي في سوريا روبرت باجانيلي لأنه عارض الاتفاقية الإسرائيلية ـ اللبنانية. كما قيل أن شولتز كان يعتمد في تقديراته بشأن الشرق الأوسط على مساعده الخاص تشارلز هيل، الذي قيل انه كان يزدري قسم الشرق الأدنى بـ (وزارة الخارجية)، وأنه كما ادعت جريدة الجروسالم بوست كان يعتبر في واشنطن كقناة الاتصال المفضلة مع الحكومة الأميركية. وقيل كذلك انه ما من ورقة تصل إلى شولتز لا يراها هيل. (كريستيسون).

هناك من يعتقد بأن شولتز أراد أن يمحو تهمة تأييده للعرب بسبب علاقاته التجارية السابقة معهم، وأن ميله لمصلحة اسرائيل ازداد بعد فشله في تحقيق اتفاقية لبنان مع اسرائيل، التي رفض الرئيس أمين الجميل في النهاية التصديق عليها. وكذلك بسبب تقرب المسؤولين الاسرائيليين منه مثل السفير الإسرائيلي موشيه آرنز ونائبه بنجامين نتانياهو، وبسبب نسف السفارة الأميركية في لبنان الذي قتل فيه روبرت ايمز كبير رجال وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية في الشرق الأوسط، الذي صدف وجوده في السفارة لعقد اجتماعات بشأن «الإرهاب». وايمز كان على صلة استشارية بشولتز. ويضاف إلى هذه الأسباب نسف مقر المارينز في بيروت الذي قتل فيه ٢٤١ أميركياً، وكذلك اصطدم شولتز مع أيباك سنة ١٩٨٢ بشأن المساعدات الأميركية لإسرائيل الذي انتصرت فيه أيباك وخسر شولتز:

«ومن وجهة نظر داين (المدير التنفيذي لأيباك): كانت تلك نقطة التحول الحقيقية. كانت مقياساً للقوة، وأدرك كلا الجانبين مصالح بعضهما»[٣٣].

ولعل هذا وغيره يساعد على تفسير كيف أصبحت أيباك في السنوات الأخيرة توصف بأنها «القوة الرئيسية في أميركا اليوم»، وأن مديرها التنفيذي توماس داين أصبح من الشخصيات البارزة القوية في أميركا. ووصل الأمر إلى أن جورج شولتز وزير الخارجية الأميركي عيّنه عضواً في شباط/ فبراير ١٩٨٣ في لجنة تضم سبعة وعشرين من أعضاء الكونغرس، كلفت بتقديم توصيات لإجراء تغييرات في برنامج المساعدات الخارجية. وهذا بالطبع مخالف للقواعد السليمة التي لا تجيز تعيين ممثل منظمة لوبي صاحِبَةُ مصلحة، رسمياً وفعلياً، في الانحياز إلى إسرائيل وتقديم المساعدات لها. وتوماس داين كان يعمل سابقاً مساعداً برلمانياً للشيوخ البارزين تيد كنيدي وفرانك تشرش وادوارد موسكي: «وهم احدى الجماعات الصغيرة التي كانت تؤازرنا على تلة الكابيتول» حسبما قال داين. فأيباك تستقطب نخباً متميزة من رجال الكونغرس وغيرهم لتأييد مساعيها ومنهم: رؤساء شركات سينما ورجال صحف مشهورة ونساء بارزات وحاخامين ذوي مكانة. وذلك اضافة إلى «لجان العمل السياسي» ومن أشهرها وأغناها وأكبرها «اللجنة القومية للعمل السياسي»، وهذه اللجنة تستعين ببعض رجال وممثلي السينما المشهورين مثل (وودي آلن) لجمع التبرعات ولدعم أهدافها وفي حملات انتخابات الرئاسة لمن تسانده اللجنة، وجمع المال على نطاق أوسع مما تسمح به قوانين تمويل الانتخابات للجنة أيباك. (لي أوبرين)[٣٤]. ولقد وصل التحيز والانصياع الأميركي لضغوط أيباك واللوبي اليهودي الإسرائيلي حدّاً جعل بعض الإسرائيليين، ومنهم ضباط كبار عريقون، ينتقدون القيادة الأميركية والكونغرس لإلحاق الضرر بإسرائيل بتزويدها من دون سؤال تقريباً بالكثير من المال ومعظم السلاح وأغلب التأييد الدبلوماسي الذي يطلبه اللوبي الإسرائيلي. هؤلاء الإسرائيليون يقولون بأن الأميركيين جعلوا من المستحيل على الإسرائيليين أن يكبحوا ما يرون أنه تجاوزات مفرطة... في السيطرة على الاقتصاد وفي استعمال القوة وفي التخلف عن اتخاذ مبادرات للسعي إلى سلام تفاوضي. (هارولد سوندرز ـ الجدران الأخرى). إلى هذا المدى في رأي هؤلاء الاسرائيليين بلغ نفوذ اللوبي اليهودي الإسرائيلي، وكذلك بلغ السخاء الذي تغدقه الولايات المتحدة على إسرائيل المتصلبة الجشعة المثابرة على العدوان والرافضة للسلام العادل أو حتى شبه العادل. وحتى ناحوم غولدمان

الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي والمنظمة الصهيونية العالمية، والذي يعتبر أحد مؤسسي اسرائيل كتب في سنة ١٩٧٨:

«إن السياسات الدولية مبنية على تدخل وضغوط دائمة. وحتى إسرائيل (التي رفضت دائماً حلولاً مفروضة بالتدخل والضغوط) طالبت مراراً بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تؤثر على حليفاتها في حلف الناتو، أو أن تضغط على خصومها مثل الاتحاد السوفييتي... إن اميركا بتمنعها عن التأثير على إسرائيل وبرضوخها المفرط للمطالب الإسرائيلية... لم تفشل فقط في مساعدة إسرائيل وإنما اضرت بها على المدى البعيد... لقد اظهرت الخبرة بأن العرب والإسرائيليين إذا تركوا لوحدهم فإنهم لن يحققوا اتفاقاً. إن النزاع بطريقة معينة هو مسألة عائلية [؟] بين شعبين ساميين يتميزان بالعناد وعدم الليونة. إن الولايات المتحدة التي تدخلت في نزاعات أخرى عديدة وساعدت في التوصل إلى تسويات، لا يجب أن يكون لها الحق فقط بل كذلك الواجب لأن تستخدم كل نفوذها في النزاع العربي الذي احتل العناوين في العالم خلال ثلاثين سنة»[٣٥].

في كتابه **حقبة القرارات** يقول ويليام كوانت بأن الكونغرس الأميركي أظهر ميلاً كبيراً لمساندة إسرائيل أكثر بكثير من مصالح البترول والعرب، وأنه في بعض الحالات أصدر ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشيوخ ونسبة كبيرة من النواب الأميركيين بيانات مؤيدة لإسرائيل. وفي بعض الأحيان زاد الكونغرس المساعدة المقترحة من الرئيس الأميركي لإسرائيل واستخدم سلطاته على الميزانية الأميركية والنفقات والمعونات الخارجية لمصلحة إسرائيل[٣٦]. وقال كوانت كذلك إن الحكومة الأميركية طلبت مساندة بعض المؤيدين لإسرائيل، لتتمكن من الحصول على موافقة الكونغرس على صفقات بيع السلاح لدول عربية معتدلة مثل الأردن ومصر. وأن الكونغرس يضمن احترام الحكومة الأميركية ومراعاتها لمصالح إسرائيل، رغم انه لا يلعب دوراً كبيراً جداً في تخطيط السياسة الأميركية بصورة مباشرة. ورغم أن اليهود الأميركيين يشكلون أقل من ٣٪ من سكان أميركا، فإن الجماعات الأميركية المساندة لإسرائيل هي أفضل المنظمات تمويلاً وتنظيماً في أميركا. وهي موحدة الهدف ومتضامنة بشأن القضايا الإسرائيلية الرئيسية. ومع أن سلطة اللوبي اليهودي الإسرائيلي ليست مطلقة، فإنها مؤثرة جداً على صانعي القرارات الأميركية... وأحياناً يتذرع بضغطها المسؤولون الأميركيون لتبرير قرارات يريدونها هم، بغض النظر عن ضغط اللوبي اليهودي الذي له نفوذ كبير في البيت الأبيض والوزارات والكونغرس بواسطة مسؤولين موالين لإسرائيل أو متعاطفين معها، أو ممن يخشون عداوة الجماعات اليهودية وأنصارها ويحرصون على مصالحهم الشخصية في المراكز الحكومية أو مستقبلهم السياسي. والجماعات اليهودية لها أنصار في الكونغرس. ووعود التمويل والتأييد في الانتخابات والتصويت تصنع العجائب (كوانت). وفي تقديرات هارولد سوندرز، صحيح أن اميركا تستطيع أن تؤثر على القرارات الإسرائيلية أكثر بكثير مما تفعل إذا اختارت أن تمارس هذا التأثير بطرق مناسبة ورحيمة، ولكن ليس صحيحاً أن الولايات المتحدة تستطيع أن تجبر إسرائيل على أن تفعل أي شيء... فالأمم لا تبيع مستقبلها لأحد. ويضيف سوندرز بأن اللوبي الإسرائيلي قوي وله نفوذ كبير وقوة إقناع خصوصاً في الكونغرس، ولكن صحيح أيضاً أن رئيساً للولايات المتحدة يحافظ على موقف معقول بشأن سلام عادل ومتين، يستطيع على الأرجح أن يعتمد على مساندة سياسة عريضة تشمل الكثيرين من الجالية اليهودية. وفي هذا القول على الأقل، لا يرفع سوندرز عن قصد أو غير قصد مسؤولية الرؤساء الأميركيين عن قراراتهم بحجة قوة ضغط اللوبي اليهودي الإسرائيلي عليهم وعلى الكونغرس الأميركي. وعلى كل حال ونتيجة لقوة وتأثير اللوبي اليهودي الإسرائيلي ورضوخ الحكومات الأميركية المتكرر، فإن هناك من المسؤولين الأميركيين السابقين وغيرهم من يعتقد بأن إسرائيل باتت تزدري وتستهزىء بمحاولات الحكومات الأميركية المتخاذلة للضغط عليها لتشارك بصورة إيجابية في مساعي التوصل إلى تسويات عادلة، أو لتتوقف عن اتباع سياسات أو القيام بممارسات تعرقل السلام وتنتهك المبادىء الإنسانية وتضر حتى بمصالح أميركا ذاتها.

في مقابل التأييد للصهيونية وإسرائيل، ثم في مقابل اللوبي اليهودي الإسرائيلي المتشعب الذي ازداد قوة ونفوذاً في الحقب الأخيرة، كانت هناك جماعات أميركية متفرقة تحاول التذكير بحقوق الشعب الفلسطيني والحقوق العربية وبمصالح أميركا التي لا تتطابق في جميع النواحي والحالات مع مصالح إسرائيل. ولكن لم يكن لهذه الجماعات في أي وقت قوة أو تأثير يضاهي ويبطل مفعول الضغوط اليهودية

الإسرائيلية. ولم يكن لها التنظيم والتنسيق أو الالتزام المتقد الذي تتميز به الجماعات واللوبي اليهودي الإسرائيلي. ففي مؤتمر الصلح بباريس سنة ١٩١٩، ساعد رئيس الجامعة الأميركية ببيروت في حمل المؤتمر على اتخاذ قرار بإرسال لجنة تحقيق أميركية إلى الشرق الأوسط، لتقصّي رغبات الأهالي الذين كانوا تحت الحكم العثماني المهزوم بشأن مصيرهم. وكان بعض رجال الإرساليات ورؤساء وأساتذة الجامعات والمعاهد الأميركية والعاملين في برامج إغاثة اللاجئين الفلسطينيين ورجال السفارات الأميركية في الشرق الأوسط، يحاولون عند عودتهم إلى أميركا تنوير الرأي العام الأميركي بالحقائق عن القضية الفلسطينية والقضايا العربية. فهم كانوا أقرب إلى الحقائق، وأكثر إدراكاً للظلم الذي أنزل بالفلسطينيين والعرب، ولأهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية والبترولية وعلاقات أميركا مع العرب، ومنهم من خدم في سفارات أميركية في الأقطار العربية ودرس اللغة العربية، واطلع بشكل مباشر على مآسي اللاجئين الذين طردوا وشردوا من مساكنهم وديارهم أكثر من مرة. ويقول ويليام كوانت في كتابه **حقبة القرارات**، بأنه على العموم، فإن خبرة العيش في البلاد العربية ودراسته اللغة العربية تبدو بأنها جعلت موظفي السلك الخارجي أكثر وليس أقل تعاطفاً مع المصالح العربية. وأضاف بأن هذا ينسجم مع واجبهم الأساسي في سفاراتهم وهو تحسين العلاقات الأميركية مع الدول العربية التي يعملون فيها. وأن ذلك يتطلب شيئاً من التعاطف والانفتاح على الثقافة والمصالح المحلية. وهذا التعاطف يبقى بعد عودتهم إلى أميركا. ولكن ذلك لا يعني أن هذا الفريق من رجال السلك السياسي الأميركي متفقون دائماً بشأن القضايا العربية ـ الإسرائيلية. فهم اختلفوا بالنسبة إلى الرئيس عبد الناصر. واتفقوا بأن سلامة إسرائيل ومساعدتها يجب أن تكون سياسة ثابتة للولايات المتحدة.

كان من المتوقع أن يكون لشركات البترول الأميركية دور كبير في تأييد العرب والضغط على الحكومات الأميركية لأن تتبع سياسة غير منحازة مع إسرائيل، رعاية لمصالح أميركا وشركاتها البترولية الكبرى وغير البترولية التي جنت بلايين الدولارات من البترول والعمران والتجارة والانفاق العربي. ولكن هذه الشركات لم تبذل جهوداً كبيرة لمصلحة الحق العربي. ولعلها وجدت أن التحيز الأميركي لإسرائيل لم يهدد مصالحها لدرجة تقتضي أن تبذل مثل هذه الجهود والضغوط. ويذكر كوانت بأن تأثير شركات البترول، مثل تأثير الجهات الأخرى المتعاطفة نسبياً مع العرب، كان أقل من نفوذ وتأثير جماعات الضغط اليهودي الإسرائيلي. فهم يخشون اتخاذ موقف علني متعاطف مع العرب، وبالنسبة إلى مثل هذه الصناعة القوية فإن البترول له صوت خافت فيما يتعلق بالقضايا العربية الإسرائيلية. وصانعو القرارات الأميركيون يفكرون في البترول العربي ويتحدثون مع ممثلي شركات البترول الأميركية، ولكنهم لا يبحثون معهم السياسات الدبلوماسية أو مبيعات الأسلحة. وان حدث وتحدثوا، فإن ذلك يحدث في إطار متكتم. ولأنه لا صوت معلن لهم فإنهم غير مؤثرين كجماعة ضغط. (حقبة القرارات). ونفراً أحياناً أن رجال وزارتي الخارجية والدفاع في أميركا، المعنيتين بالعلاقات الخارجية والمصالح الأميركية العالمية، كانوا ميالين للجانب العربي ومعادين للصهيونية. ولكن هذا الظن لا يعكس الحقيقة كاملة. ويبدو أن المسؤولين في هاتين الوزارتين يتأثرون بطبيعة مراكزهم ومسؤولياتهم بالاعتبارات الدولية الخارجية ومصالح أميركا في الشرق الأوسط. وعندما يراعون هذه الاعتبارات والمصالح في مواقفهم ويترددون في تأييد أو مماشاة المطالب اليهودية الإسرائيلية يتهمون بالانحياز للعرب. ومن المعلوم أن الذي لا يندفع بشدة في تأييد مصالح إسرائيل ومطالبها ومطامعها، يتعرض للاتهام ولضغوط اللوبي اليهودي الإسرائيلي وعداوته وابتزازه. وكما يذكر كوانت، فإن المسؤولين عن الشؤون العربية في وزارة الخارجية (في السبعينات) لم يكونوا (عروبيين). ولم يكن جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية ميالاً للعرب، ولا كان المسؤولون بعد حرب ١٩٦٧ ميالين للعرب. ولم يقع أي رئيس أميركي تحت سيطرة المتعاطفين مع العرب. وفي بعض الأحيان كان البيت الأبيض يشكو من ميل وزارة الخارجية نحو العرب. أما في وزارة الدفاع فلقد تباينت النظرة والميول، فبعض المسؤولين كانوا معجبين بمهارة الإسرائيليين القتالية، والبعض الآخر قال بأن لأميركا مصالح استراتيجية أكبر مع العرب مما لها مع إسرائيل. وبعضهم استاء من نقل كميات كبيرة

من الأسلحة لإسرائيل من مخازن الولايات المتحدة. وفي البيت الأبيض نجد قدراً أكبر من التحسب لمطالب إسرائيل، بسبب اعتبارات السياسات المحلية والحزبية والانتخابية التي تستند إلى المال اليهودي الوفير والأصوات الانتخابية اليهودية. والبيت الأبيض هو مصدر القرار الأخير الأقوى في السياسات والمواقف الأميركية. والرئيس ترومان اعترف بإسرائيل رغم معارضة وزيري الخارجية والدفاع وبعض مستشاريه. وحتى عندما يكون هناك مسؤولون ميالون للعرب في دائرة الشرق الأوسط، فإن نفوذهم يبقى محدوداً. وفي البيت الأبيض وما يحتويه من دوائر، يخشى بعض الموظفين الدائمين عند مجيء رئيس ومساعدين له جدد أن يوصموا باللاسامية وبالعداء لليهود إذا هم صارحوا الرئيس الجديد أو رؤساءهم بآرائهم عن مطالب إسرائيل وممارساتها، ولهذا السبب فإنهم لا يساندون القضايا العربية حتى في نطاق المصالح الأميركية. وإلى أن يختبر الرئيس الجديد السلوك اليهودي الإسرائيلي يكون الكثير من الوقت قد فات، وفاتت معه بعض الفرص لاتخاذ المواقف الصحيحة، وتعزز مركز اليهود. ومن الحقب الأولى، كان هناك موالون للصهيونية بين المقربين للرؤساء الأميركيين اشتهر منهم هارولد ايكس وزير الداخلية، وهنري مورغانتو الابن|وزير الخزينة في عهد الرئيس روزفلت. وكان صموئيل رونمان وديفيد نايلز وكلارك كليفورد والاخوان روستو وهنري كيسنجر ذوي نفوذ في الادارات الأميركية ومنحازين لإسرائيل. (حقبة القرارات). ومن الشائع أن اللوبي اليهودي الإسرائيلي يسلط الإرهاب والضغوط على المسؤولين الأميركيين الذين يذكرون الحقوق العربية، أو حتى مصالح أميركا التي تضر بها مطالب إسرائيل وممارساتها البشعة ومطامعها. ولذلك، فإن هناك من المسؤولين في مختلف الإدارات والمجالس من يمتنع عن تأييد القضايا العربية، وعن المطالبة بكبح جماح مطامع إسرائيل وبردعها عن شططها. وهم يلتزمون حدوداً حذرة فيما يقولون ويحاولون. ولم يستطع المتعاطفون مع العرب التغلب على مستشاري الرؤساء الأميركيين المتأثرين بالاعتبارات المحلية التي تبرز قوة الضغوط اليهودية الإسرائيلية الحثيثة اليقظة. (حقبة القرارات). واللوبي الإسرائيلي يحدد أسماء المسؤولين الحكوميين الأميركيين الذين لا يعتبرهم متعاطفين لدرجة كافية مع إسرائيل ومطامعها. ويذكر فندلي في كتابه **من يجرؤ على الكلام**، بأنه عندما وصل الرئيس كارتر إلى الرئاسة، جرت محاولات «تطهير واسعة النطاق» لهذه الفئة من الموظفين. وأن محرك هذه الحملة كان سناتور فلوريدا الديمقراطي ريتشارد ستون. وأنه في بداية تعيينه رئيساً للجنة مجلس الشيوخ الفرعية الخاصة بالشرق الأوسط:

«أحضر معه لائحة بالمستهدفين في البيت الأبيض، وفي رايه ان ١٥ موظفاً لم يكونوا يؤيدون بما يكفي لإسرائيل واحتياجاتها من الأسلحة، وأراد نقلهم إلى مناصب لا تشكل آراؤهم فيها مشكلة لإسرائيل. وبين المستهدفين كان وليام كوانت مساعد بريجنسكي في أمور الشرق الأوسط، ولس جانكا الذي خدم في لجنة الأمن القومي في عهد فورد، والآخرون ضباط عسكريون برتبة عقيد»[٣٧].

لم يرضخ بريجنسكي لطلب السناتور ستون. وثارت ضجة وقال أحد الضباط: «ارى من السخرية حقاً ان يتوجه سناتور أميركي إلى مستشار للرئيس في الأمن القومي ويطلب منه طرد أميركيين بحجة عدم كفاية ولائهم لبلد اخر»[٣٨]. هي إسرائيل. ومن الأمثلة المثيرة على نفوذ اللوبي اليهودي ما ذكره الأميرال توماس مورر، رئيس هيئة الأركان الأميركية السابق، عن طلب الجنرال مردخاي غور، ملحق الدفاع في السفارة الإسرائيلية في واشنطن (اصبح فيما بعد رئيساً لأركان القوات الإسرائيلية)، لطائرات مجهزة بصواريخ جو - أرض مضادة للدبابات من نوع (مافرك) من التكنولوجية العالية أثناء حرب ١٩٧٣. ورفض الأميرال مورر الطلب لأنه لم يكن لدى أميركا غير سرب واحد مجهز بهذه الصواريخ وقال لغور: «ما زلنا نجربه لإقناع الكونغرس بحاجتنا إلى هذا النوع من العتاد، وإذا أعطيناكم السرب الوحيد لدينا اقام الكونغرس القيامة علينا»[٣٩]، وقال له غور: «انت تعطينا الطائرات وانا اتكفل بالكونغرس»[٤٠]. وهكذا حصل. وانتقل سرب أميركا الوحيد المزود بصواريخ (مافرك) إلى إسرائيل رغم معارضة الأميرال مورر. وقال مورر لفندلي:

«ولكنني لم ار في حياتي رئيساً - كائناً من كان [يقصد ريتشارد نيكسون أو غيره] - يقف في وجههم [الإسرائيليين]. حقاً انه لشيء يبلبل العقل. فهم يحصلون دائماً على ما يريدون. ويعرف الإسرائيليون ماذا يجري في اي وقت. وكنت لا أصل إلى نتيجة إلا عندما أتجنب تدوين شيء. ولو عرف الشعب الأميركي مدى

قبضة هؤلاء على حكومته لهبّ إلى السلاح، فمواطنونا لا يعرفون شيئاً عما يجري»[41].

وكتاب فندلي حافل بالأمثلة المثيرة والعجيبة عن الضغوط الإسرائيلية والاستجابة الأميركية لها. وفي تعليقات ارتجالية في جلسة حوار في جامعة ديوك الأميركية بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٤، قال الجنرال جورج براون الرئيس السابق لهيئة رؤساء الأركان المشتركة الأميركية:

«إنك تستطيع أن تستحضر صورة وضعية فيها حظر آخر للبترول. والشعب في هذا البلد ليسوا متضايقين وغير مرتاحين فحسب بل هم يعانون. إنهم يصبحون صارمي التفكير لدرجة كافية لإسقاط النفوذ اليهودي في هذا البلد وتحطيم ذلك اللوبي... إنه قوي لدرجة لا تصدقها. إن الإسرائيليين يأتون إلينا للأسلحة والأجهزة الحربية. نحن نقول ليس في إمكاننا أن نجعل الكونغرس يؤيد ذلك. هم يقولون: «لا تقلقوا بشأن الكونغرس...» الآن. إن هذا شخص (أو أشخاص) من بلد آخر... ولكنهم يستطيعون ان يفعلوا ذلك»[42].

وبسبب هذه الأقوال، وجّه الرئيس ريغان تأنيباً للجنرال براون. وهاجمته المقالات الرئيسية في طول أميركا وعرضها، وحرفت بعض أقواله عن امتلاك اليهود للبنوك والصحف وتأثيرهم عليها.

اسرار اميركا السياسية والعسكرية تصل إلى اللوبي اليهودي بسرعة

كان هناك عامل خطير يزيد في إرهاب المسؤولين في وزارتي الدفاع والخارجية وغيرهما من الدوائر الحكومية الأميركية. فلقد وجد الكثيرون، ومنهم السفراء الأميركيون في الخارج، بأن أسرار مكاتبهم ودوائرهم تنتقل بسرعة مدهشة إلى اللوبي اليهودي الإسرائيلي فيما يتعلق بإسرائيل ومطالبها ومصالحها وبالقضايا العربية. وهذا يمكن اللوبي اليهودي الإسرائيلي من مباشرة الضغوط في وقت مبكر جداً على المراجع المختصة من مختلف المستويات. كما يمكّن هذا اللوبي من معرفة وملاحقة ومحاربة أي مسؤول يعارض مطالب إسرائيل ومطامعها، أو يقترح أو يطالب بمراعاة الحقوق العربية أو حتى المصالح الأميركية التي تتضرر من مطالب وسياسات وممارسات إسرائيل. ويحدث كل هذا في مجال السياسة والمساعدات المالية والاقتصادية وطلبات الأسلحة لإسرائيل، بما في ذلك أحدث الأسلحة والأجهزة وأدوات القتال المتطورة جداً. وينقل فندلي في كتابه من يجرؤ على الكلام الكثير مما يدل على مدى تسرب أسرار البنتاغون (وزارة الدفاع) والخارجية والسفارات لإسرائيل واللوبي اليهودي. فحسب قول أحد السفراء:

«الواقع أن التسربات لإسرائيل تكاد لا تصدق. فإذا كان عندي ما أود إبلاغه لوزير الخارجية ولا اريد أن تعرف به إسرائيل لا بد لي من الانتظار إلى أن تتاح لي الفرصة لمقابلته شخصياً... من الحقائق التي لا مراء فيها أن كل من هو في موقع السلطة يتردد في وضع أي شيء يتعلق بإسرائيل على الورق إذا كان سيحجب عن علم إسرائيل... تلقيت مكالمة هاتفية من صديق يهودي لي ينبهني بحكم الصداقة والمودة إلى أن جميع تفاصيل وثيقة طويلة عن السياسة في الشرق الأوسط كنت قد أرسلتها لتوي إلى الخارج باتت معروفة. وكانت الوثيقة ممهورة «سري جداً». وحتى يزول كل ريب فيما يقوله الصديق، فقد تلا على مسامعي بالهاتف كل كلمة في الوثيقة»[43].

ويضيف فندلي بأن الإسرائيليين يحصلون «على كل ما يريدون من معلومات سرية سواء اكانت سياسية ام تقنية من مصادرها في الحال ومن غير ثمن». وأنه إذا اكتشف المسؤولون مصادر التسرب ووجهوا الاتهام إلى المذنبين:

«فسوف يصيبهم ما يحطم روحهم المعنوية. والواقع أنهم لا يميلون حتى إلى التساؤل حول أساليب إسرائيل، خوفاً من أن يحمل تصرفهم هذا اللوبي الإسرائيلي على اعتبارهم مشاغبين واتخاذ إجراءات تشل حركتهم أو تقضي على مستقبلهم في العمل»[44].

ويعتقد في هذا المجال أن شبكة الاستخبارات اليهودية لإسرائيل التي تنقل الأسرار:

«تضم عدة مؤيدين متطوعين يزودونها بالمعلومات، وهذه الشبكة قادرة على الوصول إلى كل أقسام الدوائر التنفيذية التي تتعامل بالأمور المتعلقة بإسرائيل. ونظراً إلى أن تسرب الأسرار لإسرائيل هو أمر معلوم، فإن الموظفين والمسؤولين «يحجمون عن وضع او اقتراح سياسات تكون في مصلحة الولايات المتحدة»[45]. ومن يخاطر ويفعل ذلك «عليه أن يتوقع أن يكون موضع انتقاد عندما يزور السفير الإسرائيلي وزير الخارجية أو غيره من كبار المسؤولين الأميركيين»»[46].

ويبدو بأن هذا ليس الخطر الوحيد أو الأكبر الذي يتعرض له من يجرؤ على التذكير بمصالح أميركا أو حقوق العرب فيما لا ترضى عنه إسرائيل أو اللوبي اليهودي. ومما يدعو للإشارة، أن الكثير من التسرب

«يتم على أيدي مواطنين اميركيين لصالح حكومة اجنبية». ويورد فندلي حالات تبين فيها بأن إسرائيل تعرف أكثر من المسؤولين الأميركيين عن عتادها الحربي. ففي حرب اكتوبر احتاجت إسرائيل لقذائف الدبابات، زودتها بها أميركا، مدافعها من عيار ٩٠ مللم ولم تكن القذائف الخاصة بهذا العيار متوافرة في إسرائيل. وبحث البنتاغون فلم يجد شيئاً منها... ويقول توماس بيانكا وهو ضابط كان يخدم في وكالة الأمن الدولي الملحقة بالبنتاغون: قمنا بجهد مخلص للعثور على الذخائر المطلوبة. لقد فتشنا في كل مكان وفتشنا في كل الأسلحة ـ الجيش والبحرية ومشاة البحرية ـ فلم نعثر على قذائف من عيار ٩٠ مللم إطلاقاً: «وبلغت إسرائيل بالخبر السيىء. وفي بضعة أيام جاء رد إسرائيل بأن لدى أميركا خمسة عشر الف قذيفة من العيار المطلوب في مستودع مشاة البحرية في هاواي»[٤٧]، وتبين أن هذا صحيح. وينقل فندلي عن ريتشارد هيلمز مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية خلال حرب ١٩٦٧، أن اسرائيل ذكرت لأميركا أرقام الأسلحة «الرمزية السرية» التي كانت تطلبها من أميركا رغم أنها كانت سرية جداً:

«وادرك هيلمز إبان مدة خدمته انه لم تكن تخفى على إسرائيل أية أسرار مهمة»[٤٨].

وحسبما نقل فندلي عن (لس جانكا) مساعد وزير الدفاع سابقاً في مقابلة صحفية عن مثابرة الإسرائيليين: «انهم لا يقبلون اطلاقاً «لا» كجواب. ولا يستسلمون ابداً»[٤٩]، وأنهم يطلبون أسلحة:

«بعضها من تكنولوجيا راقية لا تملك مثلها اية دولة أخرى. وبعضها قطع سرية تتيح للولايات المتحدة التفوق على أي خصم. ومثل هذه المواد ليست للبيع إلى أية دولة حتى وان كانت من أقرب وأوثق حليفاتنا العسكرية كالتي ترتبط معنا في منظمة معاهدة شمال الأطلسي»[٥٠].

ويبدو بأن إسرائيل كانت تحظى بما تريد، فالمبيعات لإسرائيل كما يعلم (جانكا) كانت لا تخضع للتعليمات والقيود الخاصة بسياسة الإمدادات العسكرية الأميركية. وإنما هي شيء مختلف كل الاختلاف. ورد جانكا على سؤال إذا كان يذكر مرة أخفقت فيها إسرائيل في الحصول على ما تريده من البنتاغون، فقال بعد تفكير بأنه لا يذكر خلال هذه المدة الطويلة أن إسرائيل أخفقت ولو مرة واحدة. والإسرائيليون يعرفون النظام الداخلي في البنتاغون ومواعيد اتخاذ القرارات ومن يتخذها، ولهم صداقات وصلات على كل المستويات. وكانت المراعاة الخاصة التي تلقاها طلبات إسرائيل من أعلى المراجع سياسياً، تبعث اليأس والاحباط في قلوب رجال البنتاغون فيستسلمون:

«فلماذا إذاً تجشم المهمة الشاقة للتحليل والتعليل ودراسة الحسنات والسيئات والاحتياجات؟ فذلك مضيعة للوقت»[٥١]. (فندلي نقلاً عن جيانكا).

وفي زمن الرئيس كارتر، حاول وزير الدفاع هارولد براون التحكم في نقل التكنولوجيا، وتشدد مع إسرائيل بشأن طلباتها للأسلحة والذخائر مثل القنابل العنقودية التي استخدمتها إسرائيل في لبنان لتقتل السكان المدنيين. ولكن إسرائيل تغلبت على محاولات وزير الدفاع. ولما جاء ريغان عدّل سياسة كارتر وأعاد القنابل العنقودية إلى لائحة الموادالمسموح بها. (فندلي). ويضيف فندلي بأن هناك مسؤولين أميركيين أخرين في مناصب عليا في السلطة التنفيذية، مستعدون للتحدث بصراحة ولكن على أساس عدم ذكر أسمائهم، لأنهم لا يريدون أن يفقدوا مناصبهم. وأن إسرائيليين ضبطوا في البنتاغون وهم يحملون وثائق سرية جداً، وأحياناً وهم يفتشون محتويات سلال المهملات بعد أن أفرغوا السلال فوق المكاتب. ولهذا السبب، فقد طلب من بعض المسؤولين الإسرائيليين أن يغادروا أميركا ولكن دون أن توجه اليهم تهمة التجسس. وكانت إسرائيل في كل مرة تنسب المغادرة لأسباب عائلية أو شخصية. ولم تكن الحكومة الأميركية تصدر أي بيان عن هذه الوقائع. وإضافة إلى ذلك، يلجأ الإسرائيليون واللوبي اليهودي إلى تسريب الأخبار إلى الصحف للضغط على البنتاغون والحكومة الأميركية، كما يلجأون إلى أعضاء الكونغرس للمراجعة والضغط بشأن طلبات الأسلحة وغيرها. وكان ذلك يجري رغم «الإرهاق» الذي يصيب أميركا في احتياجاتها للأسلحة. ومنها ما حدث في الفترة بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧:

«عندما كانت القوات الأميركية تصبح طالبة التعويض عما أخذ منها في حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية. ففي تلك الحرب جردت اميركا جيشها وسلاحها الجوي لتزويد إسرائيل»[٥٢].

وتستفيد إسرائيل من تبادل العسكريين ومن رجالها الذين يتدربون في المعاهد العسكرية الأميركية وهم يعرفون اللغة الانكليزية بينما لا يعرف الأميركيون عموماً اللغة العبرية. وهذا التبادل والتدريب والعلاقات يمنح الإسرائيليين فرصاً طيبة للاطلاع على الأسرار العسكرية الأميركية، وخصوصاً بواسطة الذين يتعاطفون مع إسرائيل أو الذين تتمكن اسرائيل من ابتزازهم بالتهديد بفضحهم في أوضاع معينة. وكان للاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) نشاط كبير في أميركا، رغم أن الكثير مما يسرب لإسرائيل يعطى لها «طوعاً» دون الحاجة للتجسس، حسب قول دون برغس الذي كان مسؤولاً عن شعبة إسرائيل والأردن في وزارة الخارجية الأميركية. (فندلي). والموساد تستعين بالأميركيين اليهود البارزين لتحقيق غاياتها. وحسبما تحدث أحدهم لمجلة نيوزويك:

«... انهم متغلغلون في كل أرجاء الحكومة الأميركية. وهم يتفوقون على البوليس السري السوفياتي... ويقول عميل سابق في وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية: وتسكت الولايات المتحدة على عمليات الموساد في الأراضي الاميركية بسبب ترددها في اغضاب الجالية اليهودية الأميركية»[٥٣].

ولأنها تستفيد من معلومات الموساد، قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية، شغل عدداً من المناصب العليا ذات العلاقات بالشرق الأوسط، بأنه طلب مرات عديدة أن تتوقف الولايات المتحدة عن محاولة إخفاء الأسرار عن إسرائيل، لأنها على أي حال تحصل على ما تريد. وهي ترد بعنف كلما حاول المسؤولون الأميركيون إخفاء الأسرار عنها. (فندلي). إلى هذا الدرك السحيق وصل اليأس وربما الاشمئزاز في قلوب بعض المسؤولين الأميركيين تجاه سطوة إسرائيل واللوبي اليهودي والاستسلام الأميركي، وليس هناك في التحليل الذي أعدته وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية عام ١٩٧٩، بعد خمسة وعشرين سنة من اتفاق التجسس الأميركي ـ الإسرائيلي ما يدل على أن الموساد قد:

«حدّت بطريقة من الطرق من عملياتها في الولايات المتحدة».

وجاء في وثيقة هذا التحليل السرية التي تقع في ٤٨ صفحة وعنوانها: «إسرائيل: خدمات الاستخبارات والأمن الخارجية»، أن الولايات المتحدة «ما زالت نقطة الارتكاز لعمليات الموساد». وجاء في الوثيقة:

«على الموساد، تنفيذاً لمهمتها في جمع معلومات سرية ايجابية، واجب رئيسي هو توجيه عمليات العملاء ضد الدول العربية وممثليها الرسميين ومؤسساتها في العالم بأسره، وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة... بالإضافة إلى العمليات المستمرة ضد العرب. تجمع الموساد المعلومات السرية السياسية والاقتصادية والعلمية في العالمين الشرقي والغربي لحماية دولة إسرائيل والصهيونية واليهود بوجه عام. ويتركز نشاطها في جمع المعلومات بصفة خاصة في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وكذلك الأمم المتحدة، حيث تمس القرارات السياسية إسرائيل والأهداف الصهيونية... وغايات الاستخبارات الإسرائيلية في البلدان الغربية لا تقل أهمية [عما هي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية]. وتجمع الموساد المعلومات السرية عن سياسات الدول الغربية والفاتيكان والأمم المتحدة تجاه الشرق الادنى، وتشجع بيع الأسلحة لمصلحة جيش الدفاع الإسرائيلي، وتحصل على المعطيات لكمّ أفواه الفئات المعادية لإسرائيل في الغرب».

وتذكر الوثيقة بأن الموساد تنمي علاقاتها «مع شخصيات وإدارات حكومية رفيعة المقام في كل بلد له اهميته في نظر إسرائيل»، وأن «في الجالية اليهودية في كل بلد من بلدان العالم تقريباً صهاينة أو متعاطفون آخرون يقدمون دعماً قوياً للنشاط التجسسي الإسرائيلي»، وتعمل الموساد «وراء ستار كثيف من الشركات والمنظمات أنشىء بعضها أو عدّل خصيصاً لغاية معينة»، وتعنى الموساد بسرقة المعلومات العملية وتجميع الأبحاث العلمية والتقنية السرية بما في ذلك محاولات التغلغل في مشاريع الدفاع السرية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية[٥٤]. وسلطات الأمن الداخلي في إسرائيل تلجأ لابتزاز الأسرار عن طريق توريط بعض المصادر الممكنة في فضائح وإن كانت كاذبة. فقد حاولت توريط كاتب في القنصلية الأميركية في القدس في قضية إجهاض كاذبة لفتاة من القدس كان على علاقة غرامية بها، ولكن المحاولة فشلت بعد أن حاولت الفتاة الحصول على معلومات من عشيقها. وجرت محاولة في مساع فجة لاستمالة حرس مشاة البحرية (في السفارة الأميركية في تل أبيب) بمكافآت مالية... وعثر على مذياع خفي «زرعه الإسرائيليون» في مكتب السفير الأميركي سنة ١٩٥٤...

«وبلّغ سفيرنا أد لوسون عن استراق السمع هذا في برقية إلى واشنطن قال فيها: «ان على وزارة الخارجية أن

تفترض ان جميع الاحاديث في مكتبي وكذلك نص برقياتي خلال الأشهر الستة الماضية بلغت الإسرائيليين»[55].

وهناك من يرى بأن تزايد اعتماد أميركا على الاستخبارات الإسرائيلية وفقدانها لمصادرها المباشرة في الشرق الأوسط، عرّض أسرارها للتسرب إلى السوفيات عن طريق إسرائيل، وخصوصاً عندما كانت إسرائيل تحاول أن تشوش وتخرب التحالفات والتعاون بين أميركا ودول عربية وقادة عرب، مما تعتبره إسرائيل في غير مصلحتها. واعتماد أميركا على إسرائيل في مجال الاستخبارات يمكّن إسرائيل بطبيعة الحال من منع أو «تلوين» وتحريف المعلومات التي تمررها لأميركا، بحيث تؤثر على سياسة أميركا لمصلحة إسرائيل. (كيرتس: صورة متبدلة). ويضيف كيرتس بأن بعض المؤلفين يدعون أنه في اليوم الثالث من حرب حزيران/ يونيو (١٩٦٧)، تكشّف لأميركا أنه مهما كانت إسرائيل تفعل في الظاهر لإبقاء جلالة الملك حسين خارج الحرب، فإن «سحرة» الاستخبارات الإسرائيلية كانوا يفعلون عكس ذلك. فهم كانوا يستعملون أجهزة متطورة جداً مكنتهم من اعتراض وتعديل وإعادة إرسال المخابرات التي كانت تجري بين القاهرة وعمان، وكانوا «يطبخون» الرسائل المعترضة لإغراء جلالة الملك حسين لدفع قواته بالكامل لمساندة الجيش المصري وسحبهم عن الدفاع عن الضفة الغربية وسوريا على أساس الاعتقاد الخادع بأن الجيش المصري كان على طريق النصر.

كانت إسرائيل واللوبي اليهودي يسربان من الأسرار والمعلومات حسبما يتوافق ويخدم غاياتهما إلى الصحف والإذاعات وغيرها من وسائل الإعلام والنشر. ومن الأمثلة على ذلك كان تسريب المعلومات عن المدفوعات المالية السرية التي كانت تقدمها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية إلى شخصيات في الشرق الأوسط لخدمة مصالح مشتركة، رغم أن هذا التسريب يضر بمصالح أميركا وغاياتها في المنطقة، وخصوصاً عندما يتم هذا التسريب بتحريف مقصود للإساءة لعلاقات أميركا مع تلك الشخصيات ودولهم. كما أن هذا التسريب يضر ويحرج المسؤولين الأميركيين وسفراء أميركا في الخارج. ومن الذين تعرضوا لمشاكل التسريب السفير الأميركي السابق في دمشق تالكوت سيلي (ابن أستاذ سابق في الجامعة الأميركية ببيروت)، الذي حذر في برقية سرية من إقرار مشروع تقدم به عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي ستيفن سولارز، الذي كان يمثل أحد أحياء نيويورك، الذي يعيش فيه عدد كبير من اليهود الذين جاءوا أصلاً من سوريا. وكان مشروع قرار سولارز ينتقد سوريا لأنها لم توافق على خروج المزيد من اليهود من أراضيها. وينقل فندلي عن سيلي قوله:

«قلت في برقيتي إذا كان سولارز مخلصاً وجاداً في إخراج اليهود من سورية فلن يمضي قدماً في مشروعه هذا. اما إذا كان يريد كسب الناخبين فعليه ان يفعل شيئاً آخر»[56].

واتصل سولارز بوزير الخارجية سايروس فانس وقال له: «اسمع ـ عليك أن تخرج سيلي من هناك»... «فطار صواب فانس لهذا التسرب»[57]. وبقي سيلي في منصبه. ولكن مشروع سولارز نجح في مجلس النواب ولم يعارضه سوى صوت واحد. ولم يعاقب الموظف الذي سرب برقية السفير سيلي السرية واكتفى بنقله إلى وظيفة أخرى. وهناك من يعتقد بأن بعض التسرب يأتي عن طريق الموظفين غير المحترفين الذين تأتي بهم الحكومات الأميركية لاعتبارات سياسية وشخصية، وهم منتشرون في كل مكان وفي البيت الأبيض ووزارة الخارجية وفي مناصب تخطيط السياسة حيث يتاح لهم الاطلاع على مواد حساسة...

«ومن المؤسف انه ليس لديهم فكرة عن الانضباط ولا الشعور بالولاء كما هي الحال بالنسبة إلى المحترفين»[58].

ويضاف إلى ذلك التسربات التي ينقلها «عدد قليل» من أعضاء الكونغرس. وحسب مصادر النائب السابق فندلي، فإن التغلغل الإسرائيلي في وزارتي الخارجية والدفاع بلغ ذروته في عهد الرئيس ريغان. وفي سنة ١٩٨٤، استخدم أشخاص لهم صلات حميمة معروفة مع إسرائيل في العديد من مكاتب الموظفين الإداريين، وخصوصاً في وزارة الدفاع، حيث يجري البحث بشأن تكنولوجيا الأسلحة السرية جداً ومواد حساسة أخرى. ومن هؤلاء الموظفين من كان في السابق موظفاً في المنظمة الصهيونية الأميركية. فريتشارد بيرل مساعد رئيس ديوان الموظفين لسياسة الأمن الدولي، كان في السابق موظفاً لدى سناتور واشنطن

الديمقراطي هنري جاكسون المعروف بأنه من أكبر أنصار إسرائيل، واشتهر بأنه وسيط لنقل المعلومات الى الحكومة الإسرائيلية. وكان ستيفن براين مساعداً لبيرل، ووجه إليه الاتهام علناً سنة ١٩٧٨ بأنه عرض وثيقة سرية جداً عن القواعد الجوية السعودية على مجموعة من الموظفين الإسرائيليين. وشهد الصحافي مايكل سابا بأنه سمع براين يعرض الوثيقة على الإسرائيليين في أحد المطاعم. وكان براين في ذلك الوقت يعمل في هيئة لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية. وأوقف براين عن العمل في اللجنة ثم أعيد إليها ثم تركها ليصبح مديراً تنفيذياً للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي الذي أنشيء ـ كما تقول الجويش ويك ـ لإقناع الناس بأن أمن إسرائيل وأمن الولايات المتحدة مترابطان. (فندلي). وبعد ذلك انتقل براين إلى منصب في وزارة الدفاع، وعينت زوجته شوشانا في منصبه في المعهد اليهودي. وكان ذلك رغم نتائج التحقيق والدراسة في وزارة العدل الأميركية طيلة سنتين. ورغم أن وزارة العمل تثبتت من أنه كانت لبراين علاقة وثيقة فوق العادة بإسرائيل، فإنها لم توجه ضده أي تهمة، وأقفل ملف الدعوى ضده في أواخر سنة ١٩٧٩. وفي أوائل سنة ١٩٨١ عين نائباً أول لريتشارد بيرل في البنتاغون. وما زال براين:

«يحتفظ بواحد من أهم أسرار الأمن في وزارة الدفاع وهو الكلمة الرمزية السرية جداً التي تمكنه من التوصل إلى الوثائق والإحصاءات في اي مكان من الحكومة من غير حدود تقريباً».

ويشير موظف كبير في وزارة الخارجية إلى أهمية هذه الصلاحية فيقول:

«بفضل هذا المفتاح يستطيع أن يبقى على اطلاع دائم ليس فقط على ما تتوصل إليه الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا، بل وعلى ما نأمل أن يتوافر لدينا في المستقبل نتيجة الأبحاث والتطورات السرية»[٥٩].

وإضافة إلى ذلك، فإن ريتشارد بيرل رئيس براين تعرض للاتهام بسبب علاقته مع إسرائيل. وكان قسم المراقبة في مكتب التحقيقات الاتحادي قد سجل سنة ١٩٧٠ حديثاً لبيرل وهو يبحث معلومات سرية مع أحد موظفي السفارة الإسرائيلية. وفي سنة ١٩٨٣ نشرت الصحف أنه تلقى مبالغ كبيرة للعمل لمصلحة شركة إسرائيلية للأسلحة. ولكن بيرل نفى وجود تضارب في المصالح، وأصر على أنه وإن كان قد قبض المال لقاء خدماته بعد تسلمه منصبه في وزارة الدفاع، فإنه عمل لمصلحة الشركة الإسرائيلية في الفترة بين الوظيفتين الحكوميتين. (فندلي). وفي مجال الجاسوسية الإسرائيلية في أميركا، اشتهرت قضية الجاسوس الأميركي جوناثان بولارد الذي سلم لإسرائيل آلاف الوثائق السرية الحربية التي تكشف فيما تكشف أسرار الدول العربية الحربية.

في خاتمة كتابه يقول بول فندلي، انه عندما جمع مواد الكتاب كان يبحث عن أجوبة لأسئلة مزعجة، وأنه فيما يتعلق بقضية النزاع العربي ـ الإسرائيلي المعقدة، فإن عدة أميركيين لا يشعرون أن في إمكانهم التحدث بحرية، وأن القليلين الذين «تجرأوا على دخول هذا الميدان» فقد تكشف أن تصورهم الذي يعتزمون التصريح به للمجتمع المنفتح الحر كان وهماً، وأن أحد طرفي النزاع (بالذات الطرف اليهودي):

«لا يترك مجالاً للاختلاف الشريف. والجانب الوحيد الذي يمكن الدفاع عنه بدون خوف من الملاحقة هو الجانب الإسرائيلي»[٦٠].

وتوصل فندلي الذي قضى أكثر من اثنتين وعشرين سنة كعضو في الكونغرس الأميركي وناله الضرر من اللوبي اليهودي إلى القناعة التالية:

«ان الذي ينتقد السياسة الإسرائيلية بصورة مستمرة يجر على نفسه متاعب الرد المستمر المؤلم، بل وخسارة مصدر رزقه بسبب ضغوط اللوبي الإسرائيلي العنيد. فرؤساء الجمهورية يرهبونه، والكونغرس ينفذ أوامره، وبعض الجامعات المحترمة تتجنب البرامج الأكاديمية والهبات التي يعارضها. وعمالقة الإعلام والقادة العسكريون ينحنون تحت قسم أو أكثر منه. وبدلاً من الحكم على قيمة حجج منتقدي إسرائيل وآرائهم، فإن هؤلاء يجدون فجأة أن دوافعهم وقيمهم الخلقية الأساسية أصبحت موضع شك. ومهما تكن انتقاداتهم معتدلة، فقد يتهمون بأنهم أدوات صماء في أيدي لوبي النفط أو مدافعين عن الإرهابيين العرب أو حتى أعداء للسامية»[٦١].

(١) شيريل روبنبرج، في: **مجلة الشؤون الاميركية العربية** (صيف ١٩٨٤).
(٢) انظر: المصدر نفسه بشأن التبرعات والمؤثرات اليهودية في الانتخابات.
(٣) بعد أن صرح بيرسي بأن إسرائيل ضيعت فرص التفاوض وان عرفات اكثر اعتدالاً نسبياً من المتطرفين الآخرين قال له احد مساعديه بأن ٢٢٠٠ برقية و ٤٠٠٠ رسالة غالبيتها من اليهود جاءت ضد بياناته. انظر:
بول فندلي، **من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات امريكا الداخلية والخارجية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٨٧.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٣.
(٥) **السياسة الاميركية في الشرق الاوسط**، ص ٨٥.
(٦) فندلي، المصدر نفسه، ص ١٦١.
(٧) المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٦٢.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٢٢.
(٩) لي اوبرين، **المنظمات اليهودية ونشاطاتها في دعم اسرائيل**، ترجمة جماعة من الاساتذة باشراف ومراجعة محمود زايد (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ١٩٧.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.
(١٢) روبينبرغ في: **مجلة الشؤون الاميركية العربية** (صيف ١٩٨٤).
(١٣) نشرته: **الراي** (الأردن)، ١٩٨٧/٨/٣١.
(١٤) محمد حسنين هيكل، «صراع امبراطوريات وكفاح ثورات،» في: **الراي** (الأردن)، ١٩٨٦/١١/٢٣.
(١٥) فندلي، **من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات امريكا الداخلية والخارجية**، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.
(١٦) Richard Curtiss, **A Changing Image: American Perceptions of The Arab Israeli Dispute** (Washington, America Educational Trust, 1982), p.73.
(١٧) فندلي، المصدر نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.
(٢١) قراري الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧.
ورقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٧.
(٢٢) تلمان، **الولايات المتحدة في الشرق الاوسط**، ص ٦٧.
(٢٣) اوبرين، **المنظمات اليهودية ونشاطاتها في دعم اسرائيل**، ص ٢٠٨.
(٢٤) تلمان، المصدر نفسه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) القرار رقم ٤٦٥ (١٩٨٠): شجب القرار إجراءات اسرائيل الاستيطانية وإنشاء المستوطنات وقرر ان تدابير اسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس، ليس لها سند قانوني. وان سياسة واجراءات اسرائيل لتوطين قسم من سكانها والمهاجرين اليهود في هذه الأراضي يشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المواطنين المدنيين وقت الحرب.
(٢٧) تلمان، المصدر نفسه، ص ١٦٧.
(٢٨) اوبرين، **المنظمات اليهودية الأميركية ونشاطاتها في دعم اسرائيل**، ص ٢٣٥. تذكر اوبرين أن علاقات الرئيس ريغان مع مؤتمر الرؤساء اليهود، اخذت تتوتر عندما استلم الرئاسة وانه اتجه نحو مجموعة من اليهود الجمهوريين الاغنياء الذين كان معظمهم ناشطاً في التحالف اليهودي لدعم ريغان وبوش وفي مقدمتهم البرت شبيغل الصديق الشخصي لريغان؛ انظر كتاب: فندلي، **من يجرؤ على الكلام**.
(٢٩) John Badeau, **The American Approach to The Arab World** (New York: The Council on Foreign Relations, by Harper and Row, 1968), p.175.
(٣٠) شارلس بابكوك، «علاقة اسرائيل الخاصة بواشنطن،» في: **الراي** (الأردن) ١٩٨٦/٨/٢٠.
(٣١) كاثلين كريستيسون في: **الدراسات الفلسطينية** (٦٦) (شتاء ١٩٨٨)، ص ٥١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٤. Institutional Arrangements.
(٣٣) بابكوك، «علاقة اسرائيل الخاصة بواشنطن»، **في الراي** (الأردن) ١٩٨٦/٨/٢٠.
(٣٤) نشرت بعض المجلات بأن وودي آلن كان من الذين نددوا بأساليب الحكومة الاسرائيلية الوحشية ضد شبان الانتفاضة العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
(٣٥) تلمان، **الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**، ص ٢٨٧.
(٣٦) ريغان طلب ٨٥٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية لإسرائيل فقامت لجنة العلاقات الخارجية بزيادة المبلغ ليصبح ١،٢ بليون دولار. كان رئيس اللجنة وعضو بارز فيها مرشحين في الانتخابات المقبلة.
(٣٧) فندلي، **من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات اميركا الداخلية والخارجية**، ص ٢٥٣.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.
(٣٩) المصدرنفسه، ص ٢٦٨.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.
(٤٢) Curtiss, **A Changing Image**, P.267.
(٤٣) فندلي، المصدر نفسه، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.
لم يذكر فندلي اسم هذا السفير ولكنه ذكر انه ما زال يقوم بمهمة عظمى، ورغم انه غير معروف كثيراً في اميركا فانه من اشهر الأميركيين في الخارج.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.
(٤٥) المصدر نفسه.
(٤٦) المصدر نفسه.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.
(٤٨) المصدر نفسه.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.
(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٧. فندلي لا يذكر أسماء العديد من مراجعه حسب طلبهم ولكي لا يخلق لهم المتاعب والضرر من قبل اللوبي اليهودي واسرائيل.
(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٢.
(٥٥) المصدر نفسه.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.
(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٥١١.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٥١١ ـ ٥١٢.

كانت معظم موجات المهاجرين العرب الأولى إلى الولايات المتحدة من القرويين غير المتعلمين الساعين لتحسين أحوالهم المادية. وكان معظمهم لا يعرفون اللغة الانكليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية. وعملوا في أعمال مختلفة وكباعة متجولين. وكان من هؤلاء المهاجرين الطموحين، العصامي الشهير من بيت حنينا قرب القدس، الحاج عبد الحميد شومان، الذي أحرز ثروة في أميركا ولكنه آثر العودة إلى وطنه وأسس (البنك العربي) الذي أصبحت له مكانة عالمية رفيعة. والمهاجرون العرب تعرضوا في أميركا الى الازدراء والعداء والتمييز العنصري من قبل الجاليات الأخرى كالكاثوليك واليهود والسود. كما تعرضوا لاعتداءات جمعيات الكوكلاكس كلان العنصرية المتطرفة التي كانت تمارس الحرق الخطف والجلد. وفي الهجرات اللاحقة، جاءت فئات عربية أفضل تعليماً وثقافة ومعرفة باللغات الأجنبية. وكان منهم أصحاب الحرف والمهن كالأطباء والمعلمين ورجال الأعمال وطلاب بالآلاف لم يعد الكثيرون منهم إلى أوطانهم، وإنما تزوجوا واستقروا في موطنهم الجديد. وتنوعت دوافع الهجرة العربية إلى أميركا. وكان الفقر وسوء الحال والسعي وراء رزق أوفر أهمها في بادىء الأمر. ثم جاءت الهجرات بسبب الحروب والمظالم والتشرد والمذابح التي سببها قيام إسرائيل ومطامعها وعدوانها وحربها في لبنان. ودفعت التطورات السياسية والاجتماعية والتأميمات والانقلابات في البلاد العربية موجات أخرى من المهاجرين. وتزوج عدد كبير من الطلاب العرب من أميركيات لأسباب عاطفية، وسعياً وراء الحصول على الجنسية الأميركية عن طريق زوجاتهم. ونمت التجمعات العربية في مدينة وولاية نيويورك وفي نيوانغلاند وفي كاليفورنيا التي يوجد فيها ألوف المزارعين العرب اليمنيين. ومع أن العرب في أميركا اندمجوا إلى حد كبير في المجتمعات الأميركية التي عاشوا فيها، فإنهم لم يفقدوا هويتهم العربية وبعض عاداتهم وثقافتهم العربية. وكانت لهم معتقداتهم وتجمعاتهم ومراسيمهم ومنظماتهم الخيرية والدينية حسب طوائفهم في الكنائس والمساجد، وبقيت لهم صنوف من أطعمتهم العربية في بيوتهم وفي المطاعم التي افتتحوها في أميركا. كما بقي لهم الرقص العربي الذي انتشر في أميركا. ويذكر جيمس زغبي في عرضه لحياة العرب الأميركيين في أميركا، بأن أقدم جالية عربية أميركية وأكثرها رسوخاً تتمركز في مدينة نيويورك، حيث يوجد مائة وثمانون ألف عربي أميركي. وأن شارع أتلانتك في بروكلن - نيويورك يضم منطقة تجارية عربية أكثر تطوراً من الأسواق في الأقطار العربية، وأنه بالنسبة إلى الكثيرين من المهاجرين الأميركيين العرب في مختلف أنحاء أميركا، فإن شارع اتلانتك هو أقرب شيء إلى الوطن الأم. وأن بعض الراغبين في أن يطلع أبناؤهم على المباهج العربية يقومون بأخذهم إلى هذا الشارع المشهور ليروهم الأسواق والدكاكين[1]. وفي مدينة (آلنتاون) شرق بنسلفانيا يقيم أحد عشر ألف عربي معظمهم من سوريا، وفي يوم الاحتفال بعيد الاستقلال السوري يرفع محافظ المدينة العلم السوري فوق عمارة مجلس المدينة إكراماً لهم. وفي أميركا برز عدد من العرب كان منهم (على سبيل المثال) في مجالات مختلفة: جبران خليل جبران، المؤرخ فيليب حتي (جامعة برنستون)، الدكتور هشام شرابي (جامعة جورج تاون)، الدكتور ادوار سعيد، الدكتور ابراهيم أبو لغد، داني توماس (تلفزيون)، رالف نادر المدافع عن حقوق المستهلك، نجيب حلبي، الدكتور مايكل دبغي (جراحة القلب)، السناتور السابق جيمس أبو رزق (من أبرز السياسيين الأميركيين العرب)، جيمس زغبي وكذلك فيليب حبيب الذي كان من موظفي وزارة الخارجية الأميركية ومبعوثاً خاصاً أميركياً، اقترن اسمه بحرب لبنان ومذابح صبرا وشاتيلا. وهناك الدكتور فاروق الباز المدير في مركز أبحاث الأرض والكواكب (معهد سمشونيان)، وكان أحد الذين اختاروا مواقع الهبوط لرجال الفضاء لرحلة (أبوللو). وهناك هيلين توماس عميدة الصحافيين في البيت الأبيض، وكيسي قاسم الممثل ومذيع الاسطوانات في الراديو، والمغني المؤلف بول أنكا، وسلامة حسان (أو حسن) مدرب الملاكم الشهير محمد علي، وجوزف روبيع المالك الرئيسي لـ (الميامي دولفنز)، وأ يب جيبرون نجم الفوتبول الأميركي السابق ومدرب (الشيكاغو بيرز)،

وكاندي ليتنر مؤسسة منظمة (الأمهات ضد السواقة المخمورة)، ومري ابراهام الحائز على جائزة (أوسكار)، وياسر سيروان بطل أميركا في الشطرنج، ودوج فلوتي البطل الرياضي الحائز على جائزة هيسمان، وجون سنونو حاكم نيوهامشير، وبوبي رحال بطل سباق (١٩٨٦)، والسناتور جورج ميتشل (ولاية مين)، وكريستا ماكوليف المعلمة ورائدة الفضاء التي قتلت في حادث احتراق مركبة الفضاء (تشالنجر)، وماري روز عوكر أول شخص من أصل سوري تنتخب للكونغرس الأميركي[٢].

نتيجة للعدوان الإسرائيلي والحروب العربية ـ الإسرائيلية والمواقف الأميركية المنحازة لإسرائيل، ومع تطور الشعور وقبول التعددية العرقية في أميركا، ازداد الوعي بالهوية والشخصية العربية والوعي السياسي بين الأميركيين العرب، وزادت جهودهم للضغط على الحكومات الأميركية لاتباع سياسات أقل تحيزاً لإسرائيل. وأثر في هذا الاتجاه ما مارسه أنصار اسرائيل واللوبي اليهودي الإسرائيلي من ضغوط على الحكومات الأميركية لمصلحة إسرائيل، وما نشروه في الإعلام الأميركي من افتراءات وتشويه ضد العرب ودولهم وضد الأميركيين العرب وتحقير لثقافتهم وأخلاقهم، ونعتهم بأنهم أنصار «الإرهاب ومنظمة التحرير الفلسطينية الإرهابية»، وكل هذا شوه سمعة العرب جميعاً وصورتهم، وهدد بخلق موجة عداء عنصرية ضد العرب في الولايات المتحدة تنتهك حقوقهم المدنية والإنسانية، ولكنه أثار مزيداً من التحسس بالهوية العربية، فأصبح الأميركيون العرب مجموعة عرقية يربط بين أفرادها وفئاتها تماسك عربي ووعي سياسي، أسوة بالجماعات العرقية الأخرى في أميركا، وتجمعها مشاعر ومطالب عربية مشتركة. وللأميركيين العرب منظمات ونواد كثيرة تعنى بالقضايا والأهداف العربية السياسية وشؤونهم الاجتماعية والخيرية والتعليمية والثقافية، وبمقاومة ما ينشر ضد العرب بصورة تحقيرية «متحيزة ومغلوطة وشريرة وبقلّة ذوق وخبث». وتسعى بعض هذه المنظمات إلى كشف أكاذيب اللوبي اليهودي الإسرائيلي، وتنوير الرأي العام الأميركي، كما تسعى للتعاون مع المجموعات الأخرى في أميركا لمصلحة القضايا العربية، ونشر المخالفات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في فلسطين. ومنها من تنظم التظاهرات والندوات ولها جرائد ونشرات تحارب الصهيونية. وبعضها يتعرض للاعتداءات اليهودية مثلما حدث لمقر جريدة (Action) الذي حرق. وهذه الجريدة تصدر عن لجنة العمل للعلاقات العربية ـ الأميركية التي يترأسها الدكتور محمد مهدي. ومن المنظمات العربية ـ الأميركية الرئيسية الجمعية الوطنية للأميركيين العرب (NAAA)، التي تعنى بالقضايا العربية السياسية، ومن أهدافها تدعيم رجال الكونغرس الذين يساندون أهدافها العربية، ومن أعضائها محامون ورجال أعمال وأساتذة جامعات. ومن أبرز المنظمات الأميركية ـ العربية اللجنة العربية ـ الأميركية لمكافحة التمييز (ADC) التي أسسها السناتور السابق الأميركي العربي جيمس أبو رزق سنة ١٩٨٠، للدفاع عن حقوق المواطنين الأميركيين من أصل عربي، ولمحاربة الصورة القبيحة التي روجها اليهود والصهاينة وزرعوها في أذهان الأميركيين وغيرهم. كما تهدف اللجنة لجعل الأميركيين العرب قوة مؤثرة على قرارات الحكومات الأميركية فيما يتعلق بالقضايا الفلسطينية والعربية. ولقد تعرضت هذه اللجنة إلى اعتداءات خطرة، فوضعت المتفجرات في مكاتبها وتم اغتيال مديرها الاقلمي في جنوب كاليفورنيا ألكس عودة. ويبلغ عدد أعضائها الآن اثنين وعشرين ألف عضو موزعين في أكثر من خمسة وستين فرعاً، ومكتبها الرئيسي في العاصمة واشنطن، وفيه دوائر مختلفة تختص بالاعلام والأبحاث والنشر والعلاقات العامة ودائرة قانونية لخدمة المواطنين. كما أن هناك دائرة للتنسيق مع المنظمات الأخرى. وجيمس أبو رزق من داكوتا الجنوبية ومن أصل لبناني. وهو أول شخص من أصل عربي ينتخب لمجلس الشيوخ الأميركي (١٩٧٣) بعد سنتين من عضويته في مجلس النواب. ويبذل أبو رزق نشاطاً حثيثاً لمصلحة القضايا العربية في أميركا. وقد حاربه اللوبي اليهودي لأنه أعرب عن تعاطفه مع اللاجئين العرب والحقوق العربية. ويذكر بول فندلي بأن أبو رزق صرح مرة للصحفيين في مطار دنفر:

«اقسمت كسناتور اميركي ان ادعم حكومة الولايات المتحدة، ولم يخطر ببالي اطلاقاً انه سيطلب مني في يوم من الايام ان ادين بالولاء لأية حكومة أخرى»[٣].

وتعتبر اللجنة العربية ـ الأميركية لمحاربة التمييز من أنشط المنظمات العربية (الأميركية)، ويقال بأنها تتفادى التورط في الانقسامات والاختلافات الفلسطينية اللبنانية والعربية ـ العربية والدينية الطائفية والفرق بين العرب الأميركيين المولودين في الخارج ومواليد أميركا. وهذه ميزة طيبة تمكنها من حصر الجهود وتوحيدها في اطار القضايا المشتركة. وهناك المعهد الأميركي ـ العربي الذي يترأسه جيمس زغبي. وكذلك مجلس المنظمات الوطنية العربية ـ الأميركية الذي انتخب السناتور السابق أبو رزق (داكوتا الجنوبية) رئيساً له. ومجلس الشؤون العربية ـ الأميركية (AAA) ورابطة الجامعيين العرب (American Arab University Graduates). وللجامعة العربية في أميركا مركز للمعلومات يترأسه الدكتور كلوفيس مقصود المتفهم للعقلية الأميركية. ولبعض الدول العربية نشاط إعلامي في أميركا يوصف بأنه ليس فعال لدرجة كافية. وكان لمصر نشاط ثقافي يتضمن أعمالاً فنية وأفلاماً وموسيقى. واكتسب السادات صورة حسنة في نظر الأميركيين بزيارته للقدس «واعتداله» الذي اقترن بالكثير من التنازلات، وبروزه كساع إلى «السلام»... ولو وصل ذلك السلام إلى الاستسلام ونبذ الكفاح العربي المشترك. ويعتقد الكثيرون من المسؤولين والكتاب الأميركيين بأن جلالة الملك حسين يحظى بالتقدير وبصورة حسنة في أميركا، هي لمصلحة الجانب العربي. وأن جلالته كان «ناجحاً بشكل فريد» بمقدرته على التواصل الاعلامي مع الأميركيين، حتى أيام اختلافه مع أميركا بسبب كامب ديفيد. وأن جلالته كان:

> «متفهماً بوضوح قوة تأثير التلفزيون الأميركي والصحافة الأميركية، واستخدمها بكفاءة لإيصال رسالته للشعب الأميركي».

رغم ما يبذله أفراد أميركيون عرب والمنظمات الأميركية ـ العربية من جهود للدفاع عن القضايا العربية في وجه اللوبي اليهودي الإسرائيلي، فإنه من المعتقد بأن الأميركيين العرب لا يشكلون قوة ضاغطة ذات أثر كبير على السياسات والقرارات الأميركية، وليس لهم نشاط كبير، وهم لا يتلقون دعماً مالياً وافياً من العرب في أميركا أو الخارج. كما أنهم بوجه عام لم يصلوا إلى مستوى من الالتزام أو التنسيق والاندفاع يضاهي ما يتميز به اللوبي اليهودي ومساندوه في أميركا. ومن المعتقد أن أحد عوامل هذا الضعف، هو الاختلافات والتباين في مواقف وسياسات الدول العربية التي تنعكس على الأميركيين العرب وتضعف تعاونهم وتخلق الخصومات بينهم. كما يقال بأن السفارات العربية في واشنطن لا تقوم عامة بنشاط سياسي واعلامي وفير لمصلحة القضايا العربية، ولا تساعد على خلق سياسات وجهود مشتركة تربطها توجيهات عربية موحدة أو متناسقة. وهذا بالطبع لا يعني بأن السفارات العربية كانت خالية من رجال لهم نشاط وكفاءة وجهود. ويذكر ريتشارد كيرتس في كتابه **صورة متبدلة** بأن للكويت نشاطاً اعلامياً جيدا، وان مكتب المعلومات الأردني في واشنطن نشيط وفعال وأنه يوزع مجلة حسنة الإخراج عن الأردن. وبالنسبة إلى انقسام الأميركيين المتحدرين من أصل عربي، قال دبلوماسي أميركي كبير، ان الجماعات العربية التي تراجع وزارة الخارجية الأميركية للاعتراض على الانحياز الأميركي لإسرائيل، كثيراً ما يدخل أفرادها في جدل فيما بينهم بشأن أولوية أهمية القضية الفلسطينية أو القضية اللبنانية، دون أن يكونوا قد اتفقوا مقدماً قبل الاجتماع على تنسيق ما يريدون قوله أو طلبه. ويجلس المسؤول الأميركي ويستمع إلى الخلافات العربية. وفي تعليق على اجتماع عقد تحت رعاية «معهد المشاريع الأميركية»، قال لس جانكا، نائب مساعد وزير الدفاع الأميركي السابق والخبير في شؤون الشرق الأوسط السياسية، بأن الوفود التي تتعاطف مع القضايا العربية تقدم شكاوى عامة تقريباً، مثل طلب أن تكون الولايات المتحدة أكثر توازناً أو انصافاً نحو القضايا العربية وأكثر اهتماماً بالفلسطينيين، وذلك بعكس الوفود اليهودية التي تراجع المسؤولين الأميركيين وهي تحمل لوائح محددة بمطالبها لمصلحة إسرائيل. (فندلي). وهناك شكوى تصدر عن بعض المؤيدين للقضايا العربية، وهي أنهم يتعرضون للضغوط والإزعاج وأحياناً التهديد بالقتل من الجماعات أو الأفراد المؤيدين لإسرائيل، ولكنهم لا يتلقون التأييد من الجانب العربي.

في السنوات الأخيرة ومع تزايد العرب من أميركيين وغيرهم في ميادين العمل والجامعات أساتذة

وطلاباً في أميركا، زادت المساعي والجهود لعرض الحقائق ووجهات النظر بشأن القضايا العربية والافتراءات اليهودية. ومن مظاهر تزايد الاهتمام السياسي بين الأميركيين العرب، ان الأسقف جيسي جاكسون المرشح في انتخابات الحزب الديمقراطي للرئاسة، طلب من الأميركي العربي جيمس زغبي أن يلقي خطاباً أمام المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي ليرشح جاكسون لرئاسة الولايات المتحدة (سنة ١٩٨٤)، فكان زغبي أول عربي يصعد إلى منبر مثل هذا المؤتمر. وذكر زغبي أنه وهو في طريقه ليعتلي المنبر فكر:

«أن ابن مهاجر [عربي] سيرشح حفيد عبد [أسود] لرئاسة الولايات المتحدة».

ومن على المنبر قال زغبي:

«إنني أميركي عربي. هناك مليونان ونصف مليون أميركي عربي.. إننا عمال الصلب من أصل سوري في (النتاون) وعمال سيارات في ديترويت. كما اننا عمال زراعيون يمنيون في كاليفورنيا والجالية اللبنانية في بروكلين. إننا البقالون الفلسطينيون في سان فرنسيسكو. اننا حرفيون وموظفون مدنيون. اننا مهاجرون ومواطنون نفخر بكوننا اميركيين ونفخر بتراثنا»[٤].

وفي حملة الانتخابات الحزبية للرئاسة الأميركية (١٩٨٨) التي نجح فيها كل من جورج بوش ومايكل دوكاكيس عن الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، شارك خمسة من الأميركيين العرب في لجنة الحزب الديمقراطي لوضع برنامج الحزب الانتخابي، منهم أربعة أيدوا القس جيسي جاكسون وواحد أيد مايكل دوكاكيس. وشاركت الأميركية العربية السادسة ماري روز عوكر (وهي أول نائبة أميركية من أصل عربي) كرئيسة مشاركة في الدورة التي عقدتها لجنة البرنامج الانتخابي، وأنصبّ اهتمام هؤلاء الأعضاء ذوي الأصل العربي على الدمغ العرقي وحقوق المهاجرين ولبنان وحرب الخليج والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وقدموا مقترحات بشأنها لتنظر فيها اللجنة بكامل أعضائها. ومن هؤلاء الأعضاء جيمس زغبي مدير المعهد الأميركي العربي (AAI) الذي قال بعد اجتماعات اللجنة:

«نحن فخورون بالدور الذي قمنا به. الأميركيون العرب اليوم في قلب الحزب الديمقراطي. إن قضايانا لا يمكن تجاهلها بعد الآن. إن الدور الأميركي العربي كان مرئياً ومنظماً بصورة حسنة ومحترماً»[٥].

إن الإعلام العربي في أميركا أضعف بكثير من الإعلام اليهودي الإسرائيلي، وهذا الإعلام اليهودي المتجني صوّر الفلسطينيين للأميركيين كـ «إرهابيين»، وانهم أتباع منظمة التحرير الفلسطينية «الإرهابية» وليسوا مناضلين لتحرير وطنهم. ودمغ السوريين والليبيين بـ «الإرهاب» وصوّر العرب «الراديكاليين» كأتباع وعملاء للسوفيات والشيوعية، وأبرزهم عموماً كأعداء لأميركا وللعالم، وانهم يريدون ابادة الشعب اليهودي. وروّج الانطباع بأن جميع العرب مسلمون، وان الإيرانيين عرب رغم أنهم من جنس أو أجناس أخرى. وهذا الانطباع يخلق شعوراً سلبياً تجاه العرب. وفي عبارات الدكتور هشام شرابي التي أثارتها هزيمة العرب سنة ١٩٦٧ والصور الظالمة والأحقاد التي تفجرت ضدهم:

«سنة ١٩٦٧ جعلتنا نرى انفسنا ووضعنا في ضوء جديد... اليهود كانوا في وطنهم ـ مشهد مثير في أعين العالم ـ بينما خسارتنا لوطننا لم تكن ذات بال [للعالم]. إننا رأينا أنفسنا فجأة كما كنا في نظر العالم «المتمدن»: كفصيلة أخرى من أنصاف البشر من العالم الثالث تعيش خارج التاريخ ـ كالهنود الحمر ـ سود إسرائيل»[٦].

وقال الدكتور ادوارد سعيد الأستاذ الجامعي الأميركي العربي أنه ظهر في الغرب وخصوصاً في الولايات المتحدة موقفاً ثقافياً متأصلاً تجاه الفلسطينيين، مستمداً من التحيز الكامن ضد العرب والإسلام: في الغرب:

«العرب والإسلام يمثلون الفساد والقساوة والرذيلة والانحطاط والشهوانية والغباء... في المحادثات والكتابات العلمية والعامة»[٧].

ادّعى الإعلام اليهودي الإسرائيلي أن «عداء» العرب ومقاطعتهم الاقتصادية لإسرائيل لا ينبعان فقط من عداء العرب «للسامية»، وإنما هما عداء لأميركا لأن يهودها اميركيون. كما ادعى أن المقاطعة الاقتصادية تخالف مبدأ «حرية التجارة» الذي تؤمن به أميركا. وروجت منظمات اللوبي اليهودي الإسرائيلي بأن منظمة التحرير الفلسطينية «عصابة ارهابية وان لها دور مركزي في الارهاب الدولي»، ولذلك فهي

تهدد أميركا. وسعى اعلام هذه المنظمات لأن ينشر الاعتقاد والخوف من أن أموال البترول العربية تهدد سلامة أميركا، وأن العرب «يشترون أميركا»، وأن العرب شعوب متخلفة واستبدادية «تظلم المرأة» و «تحرم المسيحيين من المساواة». وأن العرب عنصريون مارسوا تجارة الرقيق. وفي كل هذا التشويه الإعلامي الخبيث لا يمكن فقط قصد الدفاع عن إسرائيل «وشرعيتها»، وإنما السعي إلى التشويش واضعاف تأثير الأفراد والجماعات التي تبرز الحقوق العربية وتكشف الحقائق عن العرب وقضاياهم. وعندما كان البترول ومشاكل الطاقة الشغل الشاغل للأميركيين والعالم، أبرز الاعلام اليهودي صورة شيوخ البترول العرب «الجشعين» الذين يهددون أميركا والعالم بمن فيهم السعوديين، رغم أن السعودية فعلت الكثير مراعاة لمصالح أميركا والعالم الغربي في سياساتها البترولية، ورغم أن شاه ايران لعب دوراً كبيراً في رفع أسعار البترول، وشاركه في ذلك أعضاء من غير الدول العربية في منظمة (أوبيك) التي هوجمت وصورت وكأنها منظمة عربية بغيضة، رغم أن نصف أعضائها تقريباً من غير الدول العربية. وفي مؤتمر بكاليفورنيا عقد سنة ١٩٨٢، اقترح (لي ايكوكا) رئيس مجلس ادارة شركة كرايزلر للسيارات الأميركية فرض ضريبة على جميع البترول المستورد وقال: «ارفسوا العرب وهم في موقع ضعيف ـ هذا ما يجب أن نفعله». وفي قوله هذا كان (ايكوكا) ينشر:

> «الأسطورة بأن معظم بترول أميركا المستورد يأتي من الدول العربية، بينما الحقيقة هي أن ٥٪ فقط كان يأتي من الخليج العربي، وأن معظمه كان يستورد من المكسيك وكندا وفنزويلا وبريطانيا واندونيسيا، ثم تأتي السعودية في المقام السادس»[٨].

وربط الاعلام اليهودي بتهكم بين عدد آبار بترول «الشيخ العربي» وعدد «زوجاته». وفي مجلة أميركية شهيرة قرأنا مقالاً رئيسياً عن ملك لدولة عربية من دول البترول صديقة لأميركا، وزعم المقال بأن أخوة الملك كانوا يداعبونه بقولهم له انه لا يعرف كل أولاده أو عددهم. ونشر اللوبي اليهودي صورة العربي كـ «شيخ بترول مستغل شهواني» وكـ «قاتل متعطش للدماء» وكـ «بدوي صحراوي» ثم كـ «ارهابي متعطش للدماء لا قلب له». ومما يساعد على ترسيخ هذه الصور البشعة الخبيثة المغرضة «للعربي» و «للعرب» في أذهان وتفكير الشعب الأميركي بقطاعاته المختلفة، أنها تظهر في مئات وألوف حلقات التلفزيونات الأميركية، وفي العديد من حلقات أشهر المسلسلات التلفزيونية الشهيرة مثل: (داينستي) و(هارت تو هارت) و(طرزان) و(كانون) و(القديس) و(روكفورد فايلز)، وأفلام سينمائية عديدة منها ما يهدف مباشرة إلى تشويه سمعة العرب وصورتهم. والأميركيون وأطفالهم يتابعون هذه المسلسلات على مدى الساعات الطويلة التي يقضونها في مشاهدة ما يعرض على شاشات التلفزيونات يوماً بعد يوم على مدار الأيام والسنين، ويتأثرون بعمق بما يشاهدونه من صور قبيحة شريرة أو مزرية لعربي التلفزيون كما رسمها الإعلام اليهودي الخبيث، أو مؤلف يعنى بالاعتبارات الترفيهية والاثارة أكثر بكثير مما يعنى بالتقيد بالحقيقة والواقع. وتدل احدى الدراسات التي أجريت في أميركا أن الطلاب الأميركيين (رجال المستقبل) يكونون قد قضوا حتى نهاية الدراسة الثانوية في مشاهدة البرامج التلفزيونية ضعف الوقت الذي قضوه على مقاعد الدراسة: (جاك شاهين ـ عربي التلفزيون). وفي قاموس (Roget) كانت مترادفات كلمة «عربي»: متشرد، أفاق، بائع متجول، إلى أن ألغيت هذه المترادفات المغلوطة بسعي من اللجنة العربية الأميركية لمحاربة التمييز.

في مقال عن أساطير رسمية عن الشرق الأوسط قالت كاتلين كريستيسون المحللة السابقة في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (١٩٦٤ ـ ١٩٧٩)، بأن إسرائيل ومسانديها طوروا «أسطورة» (ميثولوجيا) في أميركا عن العرب، وصفتها بأنها شاملة كاملة لدرجة تمنع وجود أي وجهة نظر أخرى عنهم...

> «إسرائيل دولة صغيرة محاصرة جابهت ببطولة ونجاح [جوليات] جباراً معادياً... العرب قذرون ومحبون للحرب وهم عادة أميون وغير قادرين على الاجادة في أي مسعى... العرب أحبطوا جميع المحاولات لإحلال السلام بينهم وبين إسرائيل المحبة للسلام... الفلسطينيون ليسوا شعباً متميزاً وإنما هم جماعة من الإرهابيين الذين لم يحبوا أرضهم لدرجة كافية لأن يحاربوا من أجلها سنة ١٩٤٨، ولم يكونوا أبداً قادرين

على جعل الصحراء تزهر في أي حال. وهم يثبتون أن القوة الوحيدة التي تدفعهم هي الكراهية لإسرائيل. يزدرون فرصة دمج أنفسهم في مجتمعات الأردن والدول العربية الأخرى... اليهود بعد كل شيء لهم دولة واحدة بينما للعرب تسع عشرة دولة»[٩].

وأضافت كريستيسون كذلك أن صناع القرار داخل الحكومة الأميركية لربما لا يتقبلون كل عناصر هذه الأساطير، ولكن التركيبة الذهنية التي تنتج عن أربعين سنة من سماعها، وهي أن الانطباع العام بأنه:

«لأن إسرائيل ديمقراطية واوروبية ومحاصرة، فهي طيبة بينما يمكن أن يكون العرب وسيمين ورومانتيكيين او نافعين ولكن لا يمكن أن يكونوا أبداً مستقرين متزنين أو أن يعتمد عليهم أو «مثلنا» هي متأصلة لدى مجموعة صناع السياسة».

وصناع السياسة هنا تشمل مستشار الأمن القومي وأي مسؤول في وزارتي الخارجية والدفاع أعلى من مساعد وزير. والاعتقاد بأن الفلسطينيين ليسوا شعباً متميزاً بذاته وبأن طموحاتهم الوطنية ليست مشروعة وبأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست ممثلهم المختار، منتشر بين عموم الشعب (الأميركي) غير المطلع. وحتى على المستوى البيروقراطي في الحكومة، فإن المحللين لم يسموا الفلسطينيين قبل أواسط السبعينات كفلسطينيين، وإنما كانوا يسمونهم حسب أوضاعهم: فدائيين ـ لاجئين ـ إرهابيين. وفي سنة ١٩٧٥ أشار هارولد سوندرز نائب مساعد وزير الخارجية الى الفلسطينيين في شهادة للكونغرس، بأنهم العرب الذين يعتبرون أنفسهم «فلسطينيين». وعلقت كريستيسون على تسمية سوندرز الحذرة للفلسطينيين وقوله في شهادته بأن المشكلة الفلسطينية هي في قلب النزاع العربي ـ الإسرائيلي، بأنهما كانا «ثوريان» في ذلك الوقت. وبأن تصريح سوندرز غير الطريقة البيروقراطية في النظر إلى المسألة الفلسطينية وأعدت «المسرح» لاهتمام إدارة كارتر الأكبر بالفلسطينيين.

قام رجال التحقيقات الجنائية الأميركية بعملية أطلق عليها اسم (Abscam)، وهذه التسمية تشير إلى العرب وتسيء إليهم. ففي هذه العملية تظاهر رجال مكتب التحقيقات بأنهم «شيوخ عرب من لبنان وسلطنة عمان». وعرضوا الرشوات على عدد من أعضاء الكونغرس الأميركي المشبوهين ليوقعوا بهم. وعلق جيمس أبو رزق، السناتور السابق والرئيس الوطني للجنة العربية ـ الأميركية لمحاربة التمييز على تسمية هذه العملية بقوله:

«لو سميت العملية (Jewscam) لقامت ضجة هائلة».

ونشرت أيباك وعصبة مناهضة الافتراء التابعة لبني بريت كتباً تهاجم قادة الأميركيين العرب والمنظمات الأميركية ـ العربية والأميركية من غير العرب، الذين انتقدوا سياسات إسرائيل واتهمتهم بأنهم: «مؤيدون لإرهاب منظمة التحرير وادوات دولارات البترول العربية» ووصفت القادة الأميركيين العرب بأنهم غير موالين لأميركا، لأن تأييد إسرائيل هو في مصلحة أميركا الوطني... وهم لا يؤيدون إسرائيل.

مشاعر عدائية ضد العرب وبعض قادتهم

كان من بواعث المشاعر العدائية للعرب وقادتهم، مؤازرة مصر عبد الناصر وليبيا القذافي والجزائر للحركات التحررية في أنحاء مختلفة من العالم. وقيل إن هذه المؤازرة خلقت انطباعاً سيئاً عدائياً في الكونغرس الأميركي. وفي وقت من الأوقات، بلغت المشاعر الأميركية السيئة تجاه العرب حداً جعل الدكتور هشام شرابي، الأستاذ في جامعة جورج تاون الأميركية الشهيرة، يكتب:

«لقد كان الموقف الأميركي من العرب في السنوات الأولى بعد الحرب [العالمية الثانية] فيما لو وجد آنئذ بالفعل بالغ الغموض أو الانفعال إلى حد يصعب وصفه بالمعادي أو المفتقر الى العطف. ولكن بعد عقدين من الزمن اي في حزيران/ [يونيو] ١٩٦٧، عندما تحول الانتباه الأميركي بشكل آسر نحو الشرق الأوسط، أصبح الموقف الأميركي معادياً بصورة إيجابية. ومما له دلالة في هذا الموقف الجديد انه لم يرجع إلى عداء العرب لإسرائيل، بل إنما يرجع إلى شعور ضد العرب كعرب. فإذا صح ذلك، فنحن إزاء حقيقة موحية من زاوية النظر السياسية والسايكولوجية: ذلك ان الشعب الأميركي لم يكن يحمل هذه المشاعر السلبية ضد أحد الا ضد عدو سيهدد اميركا بالذات، وقد سفحت على يديه دماء أميركية. فكيف إذاً ولماذا بالتالي يظهر مثل هذا الموقف

ضد شعب لم تخض اميركا ضده اي حرب على الإطلاق، بل على عكس ذلك كانت الولايات المتحدة تقيم معه علاقات ود وصداقة عبر فترة طويلة من الزمن»[١٠].

وعلى كل حال، فلقد حدث بعض التحسن في السنوات الأخيرة لمصلحة العرب في الإعلام الأميركي وفي التعبير عن الحقوق العربية، فقد تزايد ذكر القضايا ووجهات النظر العربية، ولم يعد الإعلام حكراً على مصالح ومطالب إسرائيل بالدرجة نفسها التي كان عليها في السابق. وفي رأي أبداه المؤلف الأستاذ الجامعي الدكتور وليد الخالدي، فإن الجامعات الأميركية على وجه العموم لم تعد مغلقة أمام عرض القضايا ووجهات النظر العربية. ولقد ساعد على هذا الاتجاه تزايد عدد الأساتذة والطلاب العرب في الجامعات الأميركية.

يقول بعض كتاب السياسة الأميركيين من مسؤولين سابقين وغيرهم، أن من أسباب عتب أو نفور أميركا من العرب، أن العرب لا يظهرون التقدير والإمتنان الوافي لما تقدمه لهم أميركا من مساعدات. وأن الأميركيين يتضايقون من اتهام العرب لأميركا بالاستعمار والإمبريالية رغم هذه المساعدات المادية، ورغم حماية أميركا لبعض الدول العربية وحكامها وأنظمة الحكم فيها. كما وأن الأميركيين لا يحبون لغة العرب «العاطفية الراديكالية»، وهم لا يضعونها في إطار الثقافة وأسلوب التعبير العربي. والأميركيون يتضايقون من المقاومة العربية ضد إسرائيل، ولا يدركون لدرجة كافية أن هذه المقاومة مبعثها مخاوف ومظالم حقيقية. (هارولد سوندرز). وهناك الانطباع الذي يحاول اللوبي اليهودي نشره بين الأميركيين، وهو أن العرب عموماً وبعض دولهم بوجه خاص أعداء لأميركا، أو على الأقل مناوئون لها أو غير متعاونين معها في «جهودها» لتسوية النزاع في الشرق الأوسط. ويبدو أن هناك تقبلاً واستغلالاً لهذا الانطباع، لأن الدول العربية سواء التي توصف بـ «الراديكالية» أم بـ «الرجعية» أم بـ «الاعتدال»، كثيراً ما تضطر لأن تشتكي من المواقف والسياسات الأميركية التسلطية والمنحازة لدرجة صارخة لإسرائيل، وأن تعترض عليها وترفضها وتحاربها. وهذا الانطباع أو الادعاء الذي يستخدم لتحريض أميركا ضد العرب ولتجاهل اعتراضاتهم ولتبرير سياسات أميركا المضرة بقضاياهم، ينافي الحقيقة الأساسية وهي أن العرب عموماً وغالبية الدول العربية لم يكونوا أعداء لأميركا، وأن جمال عبد الناصر رئيس أكبر دولة عربية الذي امتد تأثيره القوي الجذاب في أنحاء الوطن العربي، بذل الجهد لمصادقة أميركا والتعاون معها في حدود الكرامة وعدم التبعية، وللتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين والنزاع العربي ـ الإسرائيلي. وأنه عبّر عن الرأي بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٤٧ بالتقسيم، يمكن أن يكون مقبولاً لدى العرب رغم أنهم يجدونه قراراً ظالماً[١١]. ولسنا ندري إذا كان هناك موقف أكثر اعتدالاً مما دل عليه قول عبد الناصر في ذلك الوقت. وبالنسبة إلى ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، نجد من الاعتدال ما يتنافى مع اتهامات أميركا بأن المنظمة متصلبة ومتطرفة. فلقد صدرت عنها تصريحات تعلن قبول المنظمة لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والشعب الفلسطيني، وقبلت المنظمة قرارات قمة فاس المعتدلة. وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٥، قابل ياسر عرفات السناتور ماكغفرن وأشار الى قرار المجلس الوطني الفلسطيني (حزيران/ يونيو ١٩٧٤) الذي ينص على السعي لإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين. وعندما سأله ماكغفرن بتكرار إذا كان هذا يعني قبول إسرائيل واعتراف متبادل: «اجاب عرفات في كل مرة: «نعم»». وماكغفرن أعلن موافقات عرفات هذه في مؤتمر صحفي عقده في القدس في ٤ نيسان/ ابريل ١٩٧٥. ولم يصدر تكذيب عن المنظمة. وفي ٢٢ أيار/ مايو ١٩٧٥، قال عرفات للسناتور بيكر بأنه لا نية هناك للقضاء على إسرائيل بالقوة، وأن هدفه البعيد المدى يبقى إقامة دولة ديمقراطية لشعبه وللشعب اليهودي: «ولكن هذا ليس الحلم للسنة القادمة» ومنظمة التحرير وافقت أو لم ترفض الإعلان الأميركي السوفياتي المشترك. وفي مقابلة طويلة مع النائب بول فندلي الذي حاربه اللوبي اليهودي بشراسة: «صاغ [عرفات] بياناً بعناية بالغة باختيار كلماته وعباراته»، وفوض فندلي بنشره. ولكنه لم يقبل بتوقيع البيان وقال:

«لا. افضل ان لا أوقع. ولكنني التزم بهذا الكلام، ويمكنك ان تنقل ذلك عني».

وجاء في البيان ما يلي:

«إن منظمة التحرير الفلسطينية ستقبل بدولة فلسطينية مستقلة مؤلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة مع ممر يصل بينهما. وفي هذه الحالة ستتخلى المنظمة عن كل وسائل العنف لتوسيع رقعة تلك الدولة. واحتفظ طبعاً بحق استعمال وسائل غير عنيفة أي وسائل دبلوماسية وديموقراطية لتحقيق توحيد كل فلسطين فيما بعد. وسنعترف اعترافاً واقعياً بدولة إسرائيل. وسنعيش بسلام مع جميع جيراننا». دمشق ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧[١٢].

وحسب قول فندلي، أراد عرفات أن يعلم العالم وبوضوح أنه يتوقع رد فعل ايجابياً من الرئيس كارتر. ولكن لم يصدر أي تصريح أميركي رسمي وإن كان وزير الخارجية الأميركي فانس طلب سراً بأن «تأخذ الإدارة علماً» بهذه الخطوة، حسبما علم فندلي فيما بعد. وعرفات بوساطة من فندلي ساعد أميركا في مشكلة الرهائن الأميركيين في طهران، ونجحت مساعيه في الإفراج عن أحد عشر رهينة. وكانت وساطة فندلي بطلب سري من الحكومة الأميركية. ولكن الحكومة الأميركية (إدارة كارتر) اكتفت بشكر عرفات على معروفه:

«بصورة مكتومة جداً. أما علانية فإن المتحدثين بلسان كارتر لم يقولوا شيئاً لدرء التكهن الذي لا أساس له، بأن منظمة التحرير تآمرت مع إيران على احتجاز الرهائن. وادعى مراسل شبكة الإذاعة الأميركية سي. بي. اس. مارفن كالب أنه قد سمع «أحدهم» يتكلم العربية داخل السفارة (الايرانيون يتكلمون الفارسية المختلفة عن العربية)، وذلك على ما يبدو بقصد اعتبار منظمة التحرير مسؤولة. بيد أن العكس هو الصحيح. وقد قال لي وزير الخارجية فانس قبل أن يترك منصبه بقليل انه كان على اتصال «يومي تقريباً» بعرفات وأن أركانه كانوا يعتمدون على مساعدة عرفات ابان محنة الرهائن الطويلة. ولكنه لم يصرح بذلك علناً»[١٣].

إن الرئيس حافظ الأسد رئيس سوريا التي توصف بالدولة «الراديكالية»، هو كما في شهادة هارولد سوندرز وجيمي كارتر ليس «متطرفاً صلباً»، وأنه «لم يعق محاولات السلام»، وترك الباب مفتوحاً للاتصالات مع أميركا. وتعاون مع الرئيس كارتر «للتغلب على بعض عوائق السلام». وشهد كارتر كذلك بأن سوريا:

«لا تخضع للسوفييت وخالفت السوفييت عدة مرات: في «الوحدة مع مصر رغم معارضة السوفييت» وفي «عدم حضور مؤتمر جنيف سنة ١٩٧٣ رغم طلب السوفييت منهم ان يحضروا». وفي ادخال ثلاثين الف جندي سوري إلى لبنان رغم معارضة بريجنيف العلنية للتدخل السوري ضد منظمة التحرير والعناصر اليسارية»[١٤].

كما وأن الرئيس الأسد ليس صنيعة أو لعبة في يد السوفيات رغم حاجته اليهم. (دم ابراهيم). وفي هذا الكتاب يعدد كارتر القواعد التي قال الرئيس الأسد ان سوريا تقبل بالعمل على أساسها للتوصل إلى السلام: احترام جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وهذا ما لن تفعله إسرائيل والولايات المتحدة. تأييد القرار الدولي الساحق بأن الشعب الفلسطيني له الحق مثل الآخرين في الدنيا في تقرير المصير. وهذا ما لن تفعله إسرائيل وأميركا ـ التقيد بالقانون الدولي الذي يحرم احتلال وضم أرض دولة أخرى ذات سيادة. وإسرائيل لن تفعل ذلك وأميركا تمول هذا العمل غير القانوني ـ تحديد واحترام حدود الآخرين المعترف بها دولياً. ولكن إسرائيل لن تفعل أياً من هذين الأمرين. وأضاف كارتر بأن سوريا قبلت بمؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ومشاركة الممثل الذي اختاره الشعب الفلسطيني بنفسه وهو منظمة التحرير الفلسطينية. كما قبلت سوريا أن تكون مبادىء القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة أساساً لأي حل للنزاع. وأن يضمن مجلس الأمن السلام بين جميع دول المنطقة بما في ذلك تلك التي تنشأ عن طريق حق تقرير المصير للفلسطينيين. ومن الواضح أنه لا حاجة لأن يتساءل أي إنسان عاقل منصف: هل هذه المطالب السورية وهل مطالب جلالة الملك حسين أو مصر أو السعودية أو العراق «متصلبة» أو «متطرفة» أو «معادية لأميركا» في أهم وأخطر قضية مصيرية؟ وفي كتابه **من يجرؤ على الكلام**، يذكر النائب الأميركي السابق بول فندلي أن ويليام فولبرايت، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي (سابقاً)، ذهب إلى الرئيس جيري فورد بعد زيارة للشرق الأوسط قابل خلالها بعض الشخصيات البارزة، وقال له:

«اسمع: أعتقد بأن هؤلاء الزعماء [العرب] مستعدون لقبول إسرائيل شرط ان يتراجع الإسرائيليون الى حدود ما قبل ١٩٦٧ وستحل المشكلة إذا كنت مستعداً لاتخاذ موقف بشأنها».

وتكهن فولبرايت بأن الشعب الأميركي سيساند فورد في مثل هذا الموقف، وقال بأن على فورد أن يطلب من إسرائيل أن تعود إلى:

«حدودها في عام ١٩٦٧ وإلا فإنه سيقطع عنها الأسلحة والمال مثلما فعل ايزنهاور. ومن ناحية سياسية قلت له أن عليه في حملته (الانتخابية) المقبلة، أن يعلن أنه مع إسرائيل ولكنه مع أميركا أولاً»[١٥].

ولم يأخذ الرئيس فورد بنصيحة فولبرايت الذي حاربه اللوبي اليهودي.

هناك من الأميركيين المسؤولين وفي الدوائر السياسية من اعتقد، وربما ما زال يعتقد، بأنه إذا أعطي العرب قسطاً من حقوقهم ومطالبهم فإنهم سيطلبون المزيد، وسيميلون إلى التطرف والتصلب بدلاً من العيش بسلام مع إسرائيل. ولذلك، فإنه من الأفضل جعل إسرائيل قوة قاهرة لا تغلب، وقادرة على إنزال هزيمة ساحقة بالعرب وتحطيم عزيمتهم وسحق إرادة الصمود والنضال فيهم، فيتغلب عليهم اليأس ويستسلمون ويخنعون ويقبلون بما تحاول أميركا وإسرائيل أن تفرضه عليهم، وهو أن إسرائيل خلقت لتبقى، ويقتنعون بأنه لا يمكنهم استرداد أي شيء إلا بالطرق السلمية عن طريق أميركا وتحت رعايتها. وكان هنري كيسنجر الذي أنزل الضرر الجسيم بالعرب، من دعاة هذه الفكرة والمطبقين لها خلال أيامه في البيت الأبيض وفي وزارة الخارجية قبل حرب ١٩٧٣ وبعدها. وكيسنجر كان له دور كبير في تعطيل فرصة تاريخية كبيرة لتحقيق سلام طالبت به حليفات أميركا الغربيات والعديد من دول العالم، وكان يمكن أن تقبل به الدول العربية.

هوامش (٦)

(١) انظر: **الراي** (الأردن)، ٢٨/٥/١٩٨٥.
(٢) بعض الأسماء بالانكليزية:

- Helen Thomas
- Paul Anka
- Abe Gibron
- Crista Mcauliffe
- Casey Kasen
- Salameh Hassan
- Candy Lightner
- Joseph Robbie
- Murray Abraham.

(٣) بول فندلي، **من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات اميركا الداخلية والخارجية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٧٠.
ماري روز عوكر كانت أول شخص من أصل سوري تنتخب للكونغرس الاميركي. كانت محبوبة وحاربها اللوبي اليهودي. قالت: «انني لم أنطق بكلمة عن الشرق الأوسط. وربما أن موقفهم هو بسبب أصلي العرقي. ولكن والدي شارك في الحرب العالمية الثانية وخدم أخي من بعده بالجيش. ومع ذلك تظنون أننا أقل أميركية». (فندلي).
(٤) انظر: **الراي** (الأردن)، ٢٨/٥/١٩٨٥.
(٥) نشر في: **جوردان تايمز** (الأردنية)، ١٠/٧/١٩٨٨.
(٦) Seth Tillman, **The United States in The Middle East: Interests and Obstacles** (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), P.191.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) جاك شاهين، **العربي التلفزيوني**، ص ١٤.
شاهين هو استاذ إعلام في جامعة جنوب الينوى ـ ادوارد زفيل.
(٩) **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦٦ (شتاء ١٩٨٨).
(١٠) هشام شرابي، **المقاومة الفلسطينية في وجه اسرائيل واميركا**، ترجمة انعام رعد (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص ٢١ ـ ٢٢.
(١١) Tillman, **The United States in The Middle East: Interests and Obstacles,** p.212.
(١٢) فندلي، **من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات اميركا الداخلية والخارجية**، ص ٢٥.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.
(١٤) Jimmy Carter, *The Blood of Abraham* (Boston: Houghton Mifflin, 1985), P.67.
يذكر كارتر بأن الرئيس الأسد رفض «أمر الرئيس صلاح جديد» لاستخدام قوة سوريا الحيوية سنة ١٩٧٠ لمساندة المقاتلين الفلسطينيين في الأردن.
(١٥) فندلي، المصدرنفسه، ص ١٦٥ـ ١٦٦.

٧ إسرائيل قلعة استراتيجية لأميركا في الشرق الأوسط

تتشابك المؤثرات على سياسات أميركا في الشرق الأوسط وتتعارض وتتفاعل، ولعل أقواها وأثبتها هو الاعتقاد الأميركي بأن إسرائيل هي قاعدة استراتيجية حيوية لأميركا. فبعد قيام إسرائيل بأشهر قليلة سنة ١٩٤٨ قال الرئيس هاري ترومان:

«إننا ملتزمون بدولة لإسرائيل واسعة وحرة وقوية لدرجة كافية لجعل شعبها قادراً على إعالة نفسه في امان»[١].

وعندما تبين للرئيس ريتشارد نيكسون في الأيام الأولى من حرب ١٩٧٣، بأن القوات الإسرائيلية كانت تمنى بالفشل والهزيمة قال: «يجب ان لا يُسمح لإسرائيل بأن تخسر» (في القتال). وفي بداية عهده كرئيس لأميركا صرح جيمي كارتر:

«ان لدينا علاقة خاصة مع إسرائيل. انه من المهم جداً بصورة مطلقة أن لا يشك أحد في بلادنا او في أنحاء العالم ابداً، بأن التزامنا رقم واحد في الشرق الأوسط هو حماية حق إسرائيل في أن تبقى وأن تبقى بصورة دائمة. وان تبقى بسلام. إنها علاقة خاصة»[٢].

ويراعى بالنسبة إلى هذا التصريح أن كارتر كان يعلن عن واجب ادخال الاعتبارات الأخلاقية في تحديد سياسات الدولة ومراعاة حقوق الإنسان، وقسط مبتور من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. والرئيس ريغان أكد أن إسرائيل المسلحة تسليحاً ضخماً قوياً هي أغلى موجودات أميركا الاستراتيجية في الشرق الأوسط. وريغان حسب رأي بعض المسؤولين الأميركيين ومنهم الرئيس كارتر مهووس بالحلول الحربية، ويضع جميع المشاكل في إطار الصراع بين الشرق والغرب، وهذه الأقوال التي أثبتت السنوات الطويلة والحروب والممارسات الأميركية المتكررة لها، انها لم تكن مجرد تصريحات لفظية أو وعود انتخابية قابلة للتبخر توضح فيض المساعدات الهائل والدعم الثابت لإسرائيل، ولجعلها قوية متفوقة على العرب مجتمعين وللتغاضي عن تجاوزاتها وتوسعها كقاعدة استراتيجية تخدم المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. والكونغرس الأميركي وغيره من مراكز القوى والمؤثرات دفعت السياسات الأميركية في الاتجاه التحيزي نفسه لمصلحة إسرائيل والالتزام ببقائها وسلامتها دون تحديد لحدودها أو لسلوكها المقبول أو المرفوض. ويغلف كل هذا ويبرر بالادعاء بأن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأنها مستقرة ثابتة وتشارك أميركا «القيم نفسها»، مثل الحرية الفردية والديمقراطية السياسية والمبادىء والتعاليم «اليهودية ـ المسيحية». وأنها الحليف الوحيد الذي يمكن أن تعتمد عليه أميركا في المنطقة، ولذلك يجب أن تكون لإسرائيل القوة الكافية لمجابهة السوفيات ولتحمي المصالح الأميركية في الشرق الأوسط.

سبقت فكرة توطين اليهود في قلب العالم العربي الحركة الصهيونية، وكان في هذا التوطين مصلحة للامبراطورية البريطانية وحماية مواصلاتها. وقيام إسرائيل كان له علاقة بحماية قناة السويس. وبعد أن ورثت أميركا كثيراً من تركة الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية، أصبحت إسرائيل قاعدة وقوة تستخدمها أميركا لخدمة مصالحها في المنطقة. وقادة إسرائيل كانوا يعلمون أن أمن إسرائيل واستمرار تدفق المساعدات والدعم لها يتطلب أن تربط نفسها بدولة قوية، وأن تقنع هذه الدولة القوية بالمنافع والخدمات التي يمكن لإسرائيل أن تقدمها لها. وهذا ما فعلته الصهيونية مع بريطانيا من قبل. وما فعلته إسرائيل مع أميركا بعد ان أصبحت الدولة العظمى في العالم الغربي. وقادة إسرائيل واللوبي اليهودي عامة يثابرون على تذكير أميركا بخدماتهم لها لكي تستمر في تقديم العون، وحتى لا تشعر بأنها وانما تقدم لإسرائيل مجرد «منّة ومعروفاً» قد يزول، وإنما تفعل ذلك عن مصلحة وحاجة ثابتة لخدماتها. ففي مقابلة تلفزيونية صرح تيدي كوليك، مدير مكتب بن غوريون سابقاً و«رئيس بلدية» القدس حالياً، بأن أميركا:

«لا تسدي لإسرائيل (اي معروف) بإعطائها المساعدات، لأن الدعم الأميركي لا يحصل إلا لمصلحتكم الذاتية.

فأنتم لا تسدون إلينا أي معروف». (الدكتور هشام شرابي ـ نشر التصريح في نيويورك تايمز ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨).

وفي زيارته الأولى لأميركا بعد أن أصبح الإرهابي البولندي المجرم مناحيم بيغن رئيساً للوزراء، سمعناه عبر الإذاعات وهو يذكّر القادة والشعب الأميركي من المطار فور وصوله بالخدمات والمنافع التي تقدمها إسرائيل لأميركا، وذكر منها تسليم أميركا الأسلحة السوفياتية التي تغنمها إسرائيل من العرب وتعطيها لأميركا لتستكشف أسرارها وفعالياتها. وأنه بسبب أعمال إسرائيل الحربية سنة ١٩٦٧ (وكذلك سنة ١٩٧٥) كانت قناة السويس مغلقة في وجه السفن السوفياتية التي كانت تنقل المساعدات للشيوعيين الفيتناميين في حرب فيتنام التي خاضتها أميركا. وإسرائيل لا تقف من أميركا موقف المستجدي الضعيف الذي يشكل عبئاً على أميركا. وكُتب كيسنجر ومذكرات الرئيس نيكسون والرئيس كارتر حافلة بالتعنت والتصلب الإسرائيلي والمطالب التي لا يشوبها حياء أو خجل أو امتنان. ويذكر كريم بقرادوني، نائب رئيس (القوات اللبنانية) حالياً ومستشار الرئيس الياس سركيس خلال حرب لبنان، بأن السفير الأميركي جون غونتر دين حذر بشير الجميل على مائدة جوني عبده رئيس الاستخبارات العسكرية اللبنانية في أواخر سنة ١٩٨٠ وقال له:

«احذر الإسرائيليين. فهم أناس لا يعجبهم العجب. تستطيع اعطاءهم كل شيء ولكنهم يجدون دائماً شيئاً اضافياً يطالبون به. هل لديك يا شيخ بشير طائرات تقدمها لها؟ نحن لدينا طائرات ونحن نقدم لهم أفضل النماذج منها. ومع ذلك فهم غير راضين. لا تتكل على إسرائيل بل اعتمد على نفسك».

كان ذلك بعد أن سحق بشير الجميل قوات كميل شمعون (٧ تموز/ يوليو ١٩٨٠) فزادت قوته ومكانته:

و «انتقل الأميركيون في علاقاتهم مع بشير من العداوة المعلنة إلى الدعم الأكيد، وكانت الإدارة الأميركية قبلاً تحظر بصورة خفية على سفرائها لبنان بأن يجتمعوا ببشير الجميل». (السلام المفقود ـ عهد الرئيس الياس سركيس).

واللوبي اليهودي وإسرائيل يحاولان ترسيخ ونشر الاعتقاد بأن إسرائيل تحارب «الإرهاب» الفلسطيني والدولي بطرق فعالة، وأن «قوة إسرائيل لا تضاهى على حماية المصالح الأميركية وردع التوسع السوفياتي كما تبين من دورها في مصر ولبنان، وبوجه عام ضد الإرهاب الدولي... وكما جاء في مذكرة صادرة عن اللجنة الإسرائيلية الأميركية (ايباك):

«كنتيجة لهذه التحركات الإسرائيلية أخذت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، التي كانت تبدو قديماً كتربة خصبة للمغامرات السوفياتية تتحرك نحو علاقات مستقرة بالعالم الغربي. وبفضل تحركات إسرائيل إلى حد كبير، أصبح حوض البحر الأبيض المتوسط اليوم بحيرة أميركية باستثناء سوريا وليبيا». (أوبرين).

وهناك من ينسب إلى المجرم شارون أنه يريد أن يكون للقوات المسلحة الإسرائيلية دور الدفاع عن المنطقة الواقعة بين باكستان وليبيا والصومال ضد الراديكاليين والتوسع السوفياتي.

ما دامت إسرائيل على هذه الدرجة من الأهمية الحيوية في الاعتقاد الأميركي وما دام القادة والشعب الأميركي يشعرون أو يزعمون بأنهم ملتزمون ببقاء إسرائيل وأمن إسرائيل «التزاماً أخلاقياً وعاطفياً»، فإنه يصبح من الضروري جعل إسرائيل قوية جداً وقادرة على حماية نفسها، وأن تكون أقوى من (جيرانها) العرب مجتمعين لأنه من الطبيعي والمتوقع أن يسعى العرب لتحرير أرضهم واسترداد وطنهم، وأن يلجأوا إلى النضال والقتال لتحقيق هذا الهدف وهذا الواجب. وبما أن إسرائيل صورت ككيان «صغير ضعيف» محاط بالأعداء في الحقب الأولى من قيامها، وبما أنها من وجهة النظر الأميركية ولغايات أميركا وجدت لتبقى، ولأن أميركا تحتاج إلى خدماتها في الشرق الأوسط وفي أنحاء أخرى من العالم، فمن الطبيعي أن تدعمها وتساندها لتجعلها قادرة على هزيمة العرب وقهرهم وسحق إرادة الصمود والقتال فيهم فيقبلوا بوجود إسرائيل. وهذا يبرر لأميركا ويهوّن عليها تقبّل العدوان والتوسع الإسرائيلي المتكرر، وأن تغالط في ادعائها بأن تزويد إسرائيل بوسائل القوة الجبارة المتطورة والدعم المالي والسياسي سيشعرها بالاطمئنان، وبالتالي ستتولد لديها القابلية لأن تجنح إلى الاعتدال وقبول التسويات. وهناك

الاعتقاد بأن إسرائيل توفر «امتداداً لسياسة أميركا الخارجية» في الشرق الأوسط أقل كلفة على أميركا مما لو كان عليها أن تتعامل مع المنطقة بنفسها من دون وجود إسرائيل. وهذا ما قاله رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي السناتور لوغار في مجلة نيوزويك الأميركية بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، نقلاً وتأييداً لما قاله شمعون بيريز (نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي) بشأن مبررات تلبية طلبات إسرائيل للسلاح والمساعدات الاقتصادية. ولقد أثبتت الأحداث والممارسات الإسرائيلية، أن إسرائيل لم ترتدع ولم تعتدل في تطرفها وأطماعها، وإنما استرسلت في عدوانها التوسعي في مصر وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة. وكان ذلك نتيجة لتمادي أميركا في إغداق المساعدات عليها، وإعطائها من الأسلحة والأجهزة والعتاد الحربي ما هو أكثر تطوراً مما أعطته لحليفاتها في حلف (الناتو) وحلف (سانتو). وذكر جورج بول في هذا الشأن:

بأن المساعدات العسكرية الأميركية لاسرائيل لعدة سنوات من ١٩٦٢ بلغت أقل من مليون دولار ولكنها وصلت بين ١٩٦٢ و١٩٨٤ الى ثمانية عشرة مليار دولار. وقال كذلك ان التبرير الأميركي لهذا الاغداق كان انه كلما شعر الاسرائيليون بالقوة فإنهم يجنحون إلى السلم. ولقد نقض رابين هذا التبرير عندما قال لكيسنجر: «طالما كنا أقوياء فإننا لن نقدم تنازلات»[٣].

وأميركا زودت إسرائيل بالمعلومات السرية الحربية عن الدول العربية ومواقع قواتها ومطاراتها وطائراتها في حرب ١٩٦٧ وكذلك في حرب ١٩٧٣. ولم تضغط عليها بشأن تطويرها أو امتلاكها للسلاح النووي. وتقبلت أميركا عملياً النظرية القائلة بأن اسرائيل يجب أن تكون على درجة من القوة والجبروت تمكنها من إنزال ضربة ساحقة بالدول العربية منفردة أو مجتمعة، في حرب يجب أن تكون سريعة خاطفة لأن إسرائيل لا تقدر على احتمال حرب طويلة الأمد، ولأن هزيمتها ستعني فناءها و«تقتيل» شعبها. وفي تعليق لأحد رجال وزارة الخارجية الأميركية المتهكمين قال:

«إذا تهدد بقاء إسرائيل، فإن أميركا تدخل الحرب العالمية الثالثة خلال دقيقتين... أما بالنسبة لبرلين فلعل ذلك يستغرق بضعة ايام»[٤].

أميركا تحتاج إسرائيل لتفصل مصر والمغرب العربي عن الشرق العربي، ولمنع قيام دولة عربية كبيرة قوية يمكن أن تضعف نفوذ أو سيطرة أميركا على المنطقة العربية في الشرق الأوسط، وربما تتحالف مع الاتحاد السوفياتي وتسيطر على أهم مصدر للطاقة وهو البترول العربي. ووجود إسرائيل القوية التي لا تقهر يوفر على أميركا التدخل المباشر المحرج بقواتها لحمايتها كلما حاول العرب استرداد أرضهم. كما يوفر عليها إرسال قواتها وإهراق الدماء الأميركية في الشرق الأوسط لتحقيق مآربها بصورة مباشرة. فإسرائيل حاربت عبد الناصر وما يمثله من مبادىء وسياسات قومية وسعي للاستقلال والتحرر من السيطرة الغربية. وهناك من الأميركيين من يعتقد بأنها فعلت ذلك بتحريض من أميركا لإسقاط أو على الأقل لإضعاف عبد الناصر، ولإتاحة الفرصة للدول العربية «المحافظة» مثل السعودية وليبيا السنوسي والكويت لاستخدام مواردها، لإضعاف التهديد لأنظمتها ومجتمعاتها من قبل مصر عبد الناصر، وكذلك لضرب منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرتها أميركا تقدمية في الأردن ولبنان. وإسرائيل قبلت التعاون مع أميركا وحشدت قواتها البرية والجوية ضد سوريا في قتال ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٠. واميركا استخدمت اسرائيل في محاولاتها لإرهاب الدول العربية «الصديقة المعتدلة» لكي تخنع لما تريده أميركا، وفي الوقت نفسه حاولت أن تقنع هذه الدول بأن وجود إسرائيل القوية يوفر حماية لها من الدول «الراديكالية المتطرفة» ومن «التغلغل الشيوعي السوفياتي». ووصل الأمر بأميركا أنها حاولت اقناع عدد من الدول العربية هي مصر (السادات) والسعودية ودول الخليج، بأن تدخل في «توافق استراتيجي» مرن مع إسرائيل وإيران (الشاه) ضد الاتحاد السوفياتي ونفوذه في المنطقة، وضد «التطرف» والدول العربية «المتطرفة» التي يساندها السوفيات. ويستند هذا التوافق (Strategic Consensus) إلى الادعاء بأن السوفيات «خطر كبير» على العرب، وأن هذا «الخطر» أعظم من خطر إسرائيل عليهم، وأن من مصلحة العرب وإسرائيل التحالف والتعاون مع أميركا لمحاربته وصده. ورفض العرب هذا المسعى الأميركي العجيب فلا شيء يعلو على خطر إسرائيل التي اغتصبت فلسطين

والأراضي العربية، وحالفت السيطرة الأجنبية وهي أداة لها، وسببت الحرب والمذابح والمآسي والتشريد للشعب الفلسطيني وللعرب. وهي أداة استخدمت لتجزئة العرب واضعافهم وخلق الخصومات بينهم، ومنعهم من تحقيق ما يمكن أن يتوصلوا إليه من تضامن أو وحدة. وأن مساندة أميركا الانحيازية الصارخة لإسرائيل على حساب العرب أضرت بالعلاقات بين الدول والشعوب العربية وأميركا، وقربت بعضها من الاتحاد السوفياتي. ولقد وصل التحيز الأميركي لإسرائيل ونكث أميركا لوعودها للدول العربية وتغاضيها عن عدوان اسرائيل وتخاذلها في السعي للوصول إلى تسوية عادلة إلى حد دفع جلالة الملك حسين في السنوات الأخيرة إلى ان يصرح علناً ومراراً بأن أميركا منحازة لإسرائيل، وأنها لا تفي بوعودها وتعرقل التسوية، وأنها فقدت مصداقيتها ولم يعد في الإمكان الاعتماد عليها في مساعي تحقيق السلام في الشرق الأوسط. (تصريح علني على التلفزيون الأردني ١٩٨٨/١/٣٠). وقال جلالة الملك حسين بأن صانعي القرار في واشنطن هم تحت تأثير المتطرفين اليهود. وهذا يتوافق مع ما شكا منه عدد من المسؤولين الأميركيين وغيرهم وبالأخص جورج بول، مساعد وزير الخارجية الأميركية السابق، الذي ندد مراراً بانصياع السياسات والممارسات الأميركية لمطالب إسرائيل ومساندتها، رغم شططها وتعنتها وإنزالها الضرر بالمصالح الأميركية. وفي أول شهر شباط/ فبراير (١٩٨٨)، استخدمت أميركا الفيتو لتفشل مشروع قرار لمجلس الأمن يطلب من إسرائيل مجرد أن تعامل أهالي الضفة الغربية بموجب معاهدة جنيف. وتذرع المندوب الأميركي بأن هذا المشروع يعرقل مساعي السلام. ولعل أميركا لم تجد تبريراً أسخف من هذا التبرير.

يعتقد العديد من القادة الأميركيين ومن قطاعات الشعب الأميركي بأن إسرائيل تشكل قاعدة استراتيجية برية وبحرية وجوية لأميركا. وهناك من شبهها بحاملة طائرات ثابتة لأميركا في الشرق الأوسط. وكذلك من يعتقد أو يروّج للاعتقاد بأن تحالف أميركا وشراكتها مع إسرائيل، يزيد في نفوذ وسيطرة أميركا في الشرق الأوسط عن طريق دفع إسرائيل لأن تقوم بما تريده أميركا، وتتقاضى عليه إسرائيل مزيداً من المال والسلاح والأرض. وهناك ادعاءات متكررة بأن إسرائيل هي استثمار قليل التكاليف لأميركا، وأن البلايين التي تدفعها أميركا لإسرائيل على مدى السنين، ليست إلا مساعدات قليلة بالنسبة إلى ما تدفعه أميركا لقواتها في حلف الأطلسي ولالتزاماتها في المحيط الهادي، على اعتبار أن إسرائيل بقواتها تحقق الغايات نفسها في منطقة الشرق الأوسط، دون أن تكلف أميركا إرسال قوات أميركية. فوجود ستمائة طائرة لدى إسرائيل مثلاً يغني أميركا عن إرسال عدد كبير من حاملات الطائرات الأميركية للمنطقة. وإعداد ونشر قوات أميركية مساوية للجيش الإسرائيلي وبديلاً عنه، يكلف أميركا أكثر بكثير من المساندات التي تقدمها أميركا لإسرائيل. وتستطرد الادعاءات فتقول بأن خدمات إسرائيل لأميركا هي أكثر بكثير مما تقدمه أميركا لإسرائيل، وأنه عند إجراء الحساب، فإن أميركا تكون مدينة لإسرائيل. وتقول الادعاءات: «تصوروا الشرق الأوسط بدون إسرائيل... إن مركز اميركا يكون اضعف بكثير». وإسرائيل من أكثر الدول تصويتاً في الأمم المتحدة الى جانب أميركا. وهي أحياناً الدولة الوحيدة التي تصوت إلى جانبها (وبالعكس). وإسرائيل ليست شرطي أمن أميركي (إسرائيلي) في الشرق الأوسط فقط، وإنما أصبحت تقوم بالدور نفسه في أنحاء عديدة من العالم، لمنع «التوسع والنفوذ الشيوعي والراديكالي». وأميركا تستخدم إسرائيل وخبراء إسرائيل في بلدان تفضل أن لا تتورط بالتدخل فيها برجالها وخبرائها مباشرة. وإسرائيل تقوم بـ «الأعمال القذرة» نيابة عن أميركا عندما تفضل أميركا أن لا تنفذها بنفسها، مراعاة لمواقف الكونغرس أو للقانون الأميركي ولليبراليين ولحليفات أميركا. وإسرائيل تربح من القيام بالأعمال «القذرة» في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية وأميركا الوسطى. وإسرائيل تقدم أو تنقل السلاح لبعض الأنظمة المستبدة البغيضة في العالم الثالث تنفيذاً لسياسات الرئيس ريغان اليمينية. وفضيحة تزويد إيران بالأسلحة الأميركية وتحويل بعض ثمنها إلى (الكونترا) في نيكاراغوا بصورة غير مشروعة ما زالت في الأذهان، وما زال بعض أبطالها أمام القضاء. وإسرائيل أظهرت استعداداً طيباً وقدمت مقترحات متعددة في مجال تنفيذ «أعمال قذرة» تستفيد هي منها.

إن أنصار إسرائيل واللوبي اليهودي الإسرائيلي يروجون لنشر الاعتقاد بأن وجود إسرائيل هو منفعة لأميركا، وأن إسرائيل تمتلك قدرات حربية كبيرة ومهارات قتالية، وخصوصاً في الطيران والعمليات التي تعتمد على السرعة والاختراق، وأن قوة إسرائيل لو لم تكن موجودة في المنطقة لكان على أميركا أن تكوِّنها من عندها، وخصوصاً أن الدول العربية رفضت مشاريع الأحلاف البريطانية والأميركية وأن تكون قواعد أميركية. واللوبي اليهودي الإسرائيلي الذي يقيم صلات مع الدوائر الحربية الأميركية والبنتاغون ومراكز الأبحاث الأميركية والمحللين العسكريين، يثابر على عرض المزايا العسكرية التي تجنيها ويمكن أن تجنيها أميركا من إسرائيل كقاعدة حربية. فهي توفر للقوات الأميركية عند الحاجة قواعد برية وجوية وبحرية ومراكز تموين وتخزين وقود وقطع غيار وأسلحة ومستشفيات ومشاغل تصليح وصيانة للأسلحة الحديثة. وتستطيع أن تمكن الطائرات الأميركية من استخدام قواعدها الجوية للتجسس الجوي وللانطلاق للقتال ضد السوفيات وغيرهم من هذه القواعد القريبة من الاتحاد السوفياتي. والقواعد الإسرائيلية أفضل من أي قواعد عربية تعطى لأميركا، لأن إسرائيل «مستقرة ثابتة»، فالقواعد فيها آمنة أكثر من القواعد العربية التي يمكن أن تتعرض لمضايقات وهجمات عدائية عربية. ولأنه يمكن استخدام القواعد الإسرائيلية وليس القواعد العربية ضد دول مثل سوريا وليبيا التي تقارع أميركا وترفض أن ترضخ لسيطرتها. وطائرات إسرائيل الحربية يمكن أن توفر غطاء جوياً وحماية لطائرات النقل الأميركية في المنطقة. وإسرائيل تقوم باختبار الأسلحة الأميركية في حروبها مع العرب، فتكشف نواقصها وتقترح التحسينات لتطويرها لتصبح أكثر فعالية وبطشاً. ويذكر أن اقتراحات ونصائح إسرائيل كانت مفيدة لأميركا، بشأن إجراء تعديلات على صنع طائرات الفانتوم (ف ٤) المهمة في السلاح الجوي الأميركي. ولذلك، ولأنها ماهرة في استعمال الأسلحة الأميركية، فإن بعض الخبراء الأميركيين يرون بأن إسرائيل تستحق أن تعامل كحليف لأميركا. (كوانت ـ حقبة القرارات). وفي مقابل تزويد إسرائيل لأميركا بصواريخ سام (١١) أرض ـ جو الروسية التي استولت عليها من العرب، أوصى بعض الخبراء الأميركيين ببيع إسرائيل أسلحة أميركية متطورة. وبعد حرب ١٩٦٧ قويت القناعة الأميركية بالفوائد الحربية التي تقدمها ويمكن أن تقدمها إسرائيل لأميركا، واعتبر بعض العسكريين الأميركيين بأن وجود القوات الإسرائيلية في سيناء أغلق قناة السويس في وجه السوفيات، ومنعهم من إرسال وحدات بحرية إلى المحيط الهندي. (كوانت ـ حقبة القرارات). وإسرائيل ساهمت في استطلاع فعالية الأسلحة الأميركية في قتالها ضد العرب، ومنها طائرات ف ١٥ و ١٦ واستنباط واقتراح سبل تحسينها. وفي حرب اكتوبر ١٩٧٣، اختبرت أميركا أسلحتها الحديثة مقابل الأسلحة السوفياتية. وشكّل فريق أميركي ـ إسرائيلي مشترك لتقدير فعالية «أنظمة السلاح» في مكتب مدير الدفاع للأبحاث والهندسة في وزارة الدفاع الأميركية، لدراسة تأثيرات الانفجار واختراق الدروع والأجهزة الالكترونية المضادة وأمور أخرى مهمة لتطوير أنظمة أسلحة متقدمة[٥]. وفي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وقّع وزير الدفاع الأميركي فرانك كارلوتشي ووزير الدفاع الإسرائيلي المجرم اسحق رابين[٦] اتفاقية تعاون جديدة، لتعزيز التعاون بين البلدين في مجال الأبحاث وتطوير الأسلحة. وهذه الاتفاقية رفعت إسرائيل إلى منزلة الشراكة الحربية الخاصة بحليفات أميركا في الناتو. وهذه الاتفاقية ستخلق وظائف دفاع في إسرائيل، وستساعدها في تعويض خسائرها الرئيسية التي نتجت عن إلغاء مشروع الطائرة (لافي)، وتمكّن شركات إسرائيل للصناعات الحربية من منافسة شركات أميركا والناتو على قدم المساواة للحصول على العطاءات العسكرية في أميركا. (رويتر والواشنطن بوست ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، وقيل إن إسرائيل كشفت ضعف الصواريخ والطائرات السوفياتية التي حاربت بها القوات السورية في حرب لبنان. وزعم أنها في حرب كبيرة قادرة على تحمل مسؤوليات القتال إلى أن تصل القوات الأميركية دون عوائق، لأنها ستجد الكثير مما تحتاجه من أسلحة ومعدات وتسهيلات معدة لها في إسرائيل. ومن الأمثلة على ما يفعله اللوبي الإسرائيلي لنشر الاعتقاد والقناعة في أميركا بفائدة إسرائيل لأميركا ومصالحها، الإعلانات الكبيرة وبعضها في حجم صفحة كاملة التي تنشر في الصحف الأميركية البارزة. وفي أحد هذه الإعلانات جاء بحرف كبير:

«إن دعم المرشحين الذين يؤمنون بإسرائيل ليس مفيداً لإسرائيل فحسب، بل هو مفيد للأميركيين أيضاً».

ثم جاء بخطٍ أصغر:

«يحسب بعض الناس في أميركا اليوم أن عليك أن تكون يهودياً كي تدعم مرشحي الكونغرس الذين يؤمنون بإسرائيل. لكن ليس عليك أن تفعل ذلك. كل ما عليك عمله هو أن تؤمن بأميركا... أنت ترى أنه إذا تعرضت مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط للخطر فقد يستغرق الوجود المهم هناك عدة شهور. أما بوجود إسرائيل كحليف فلن يستغرق ذلك إلّا أياماً»(٧).

ويقول إعلان آخر للجنة القومية للعمل السياسي نشر في نيويورك تايمز تحت صورة لياسر عرفات: «السنة المقبلة في القدس» ثم يزعم الإعلان:

«صرح ياسر عرفات أنه يود أن يرى شعب إسرائيل وقد محي عن سطح الأرض. ان هذا التهديد ليس موجهاً نحو شعب إسرائيل فحسب بل نحو أميركا أيضاً. إن إسرائيل أقوى حليف عسكري لنا في ذلك الجزء من العالم. غير أن الروابط بين بلدينا أعمق من ذلك، فإسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وشعبها يشاركنا القيم والأهداف عينها»(٨).

واللجنة القومية للعمل السياسي قدمت في انتخابات سنة ١٩٨٢ ما يزيد عن نصف مليون دولار لمائة وتسعين مرشحاً. (لي أوبرين).

إضافة إلى أن إسرائيل تتعاون مع أميركا في معاداة الاتحاد السوفياتي، وتحرض اليهود السوفيات و «المنشقين» على الشغب، وعلى تقديم الشكاوى والاحتجاجات في الاتحاد السوفياتي وخارجه على المظالم التي يزعمونها أو يدّعونها، في محاولات لتشويه سمعة السوفيات وصورتهم في العالم، فإن إسرائيل تقدم خدمات لأميركا في ميدان الجاسوسية ضد السوفيات والعرب وغيرهم، وتتبادل معها المعلومات الاستخبارية. ويزيد في أهمية هذه الخدمات الاعتقاد الأميركي بأن أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية هي من أفضل الأجهزة السرية كفاءة في العالم. وتقول الكاتبة كلوديا رايت بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية كانت في الماضي تتعاون مع الاستخبارات الأقدم عهداً في الشرق الأوسط وهي الاستخبارات البريطانية والفرنسية، ولكن هذا التعاون تضاءل وازداد التعاون الأميركي مع (الموساد) الإسرائيلي وبين الوحدات العسكرية ووحدات الإشارة الأميركية والإسرائيلية. وتذكر أوبرين كذلك:

«ومنذ تولي ريغان السلطة عمل الأميركيون بنشاط لتشجيع المشاركة في الاستخبارات بين إسرائيل وغيرها من الأصدقاء الأميركيين (أصدقاء أميركا)، الذين قد يكونون معادين لإسرائيل في الظاهر. والمثل الأكثر بروزاً لهذه العلاقات هو اتفاقية وقعت سنة ١٩٨١ بين الاستخبارات العسكرية التركية و (الموساد)، لتبادل المعلومات عن الفلسطينيين المقيمين في تركيا في مقابل المعلومات عن النشاط اليوناني في قبرص. وتدخل الاستخبارات الأميركية في باكستان معد أيضاً لاختراق علاقات باكستان بالعالم العربي»(٩).

تقف إسرائيل إلى جانب أميركا في صراعها الدولي مع الاتحاد السوفياتي. وهي تعرض نفسها كدولة ديمقراطية تعادي الاتحاد السوفياتي والدول العربية «الصديقة» للسوفيات. وهي تحاول إقناع الأميركيين بأنها مستعدة للمشاركة في القتال ضد السوفيات. ويعتقد الكثيرون من الأميركيين بأن إسرائيل قاعدة تصد التوسع والنفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط. وأنها ستحارب إلى جانب أميركا إذا وقعت عمليات عسكرية يكون أحد أطرافها الاتحاد السوفياتي. ولكن هناك شكوكاً كبيرة بالنسبة إلى قدرة إسرائيل على الوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي إذا قام بهجوم كبير على منطقة الشرق الأوسط، أو على التأثير لدرجة كبيرة في صد هذا الهجوم. وقد وصف الجنرال جورج براون، رئيس أركان القوات المشتركة الأميركية السابق، إسرائيل بأنها عبء عسكري على أميركا. وذكر ويليام كوانت في كتابه **حقبة القرارات** بأن بعض العسكريين الأميركيين عارضوا مساندة إسرائيل، لأن هذه المساندة تقرب العرب من السوفيات فيتمكن السوفيات من دخول المنطقة بتخطي الحزام الشمالي العازل للسوفيات ـ تركيا وإيران وباكستان ـ ويلتفون حول (الناتو) ويهددون الجبهة (الطرية) من حلف الناتو ويمنع البترول عن أميركا والغرب. ويذكر تلمان في كتابه **الولايات المتحدة في الشرق الأوسط** بأن كيسنجر قال لمجموعة من القادة اليهود والأميركيين سنة ١٩٧٥، بأن أفضل دفاع ضد انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط هو تقوية الحكومات العربية المعتدلة. وأن قوة إسرائيل مطلوبة لبقائها هي بذاتها، وليس لمنع انتشار الشيوعية في العالم

العربي. وهكذا فهي لا تساعد بصورة ضرورية مصالح أميركا العالمية فيما يتعلق بالشرق الأوسط. إن بقاء إسرائيل له أهمية عاطفية للولايات المتحدة. (الولايات المتحدة في الشرق الأوسط). ويضيف تلمان بأنه صحيح أن إسرائيل تزود الولايات المتحدة بالمعلومات والأسرار الحربية، ويمكن أن تحتاج الولايات المتحدة في ظروف معينة إلى قواعد إسرائيلية بحرية أو جوية. ولكن يبدو أن هذه المنافع لا تكفي لتفسير أو تبرير انفاق الولايات المتحدة فيما بين قيام إسرائيل وبين سنة ١٩٨٠ ما يقارب ١٣ بليون دولار كمساعدات عسكرية، وأكثر من ٥,٥ بلايين دولار كمساعدات اقتصادية، مما جعل إسرائيل أكبر منتفع من مساعدات الولايات المتحدة الخارجية. وهناك من الأميركيين من يعتقد بأن إسرائيل عبء عسكري ومالي واقتصادي على أميركا، وأن نزاعها مع العرب يمنع الاستقرار في الشرق الأوسط، ويدفع العرب لروابط أقوى مع الاتحاد السوفياتي، ويخلق الفرص لتدخله في المنطقة، ويهدد بحدوث مجابهات خطيرة بين الدولتين العظميين. أما القول بأن إسرائيل دولة ديمقراطية وأنها «مثال» يحتاجه العرب، فيضعفه أن إسرائيل لا تطبق أنظمة ديمقراطية على أصحاب البلاد الفلسطينيين، وتعاملهم كرعايا من الدرجة الثالثة أو الرابعة أدنى من اليهود الغربيين (الاشكناز) واليهود الشرقيين والدروز العرب، الذين تسعى لاكتساب ولائهم وفصلهم عن أخوانهم في العروبة والوطن والمصير. وهي تتعاون مع أبشع الأنظمة الاستبدادية العنصرية في علاقاتها الوثيقة مع دولة جنوب أفريقيا. كما أن أميركا لا تربط مصالحها بالديمقراطية، وهي كانت وما زالت حليف لعدة أنظمة ديكتاتورية استبدادية. وفي تشيلي قضت أميركا بتدخل من وكالة الاستخبارات المركزية على حكومة الليندي، الذي أشيع عنه أنه وصل إلى الحكم في انتخابات حرة ديمقراطية. وأميركا تتبع سياسات ومواقف تخالف أبسط القواعد الديمقراطية وحق تقرير المصير، وتشجع إسرائيل في العدوان على العرب وتمنع التسويات العادلة، وتمكن إسرائيل من الاسترسال في ممارساتها العنصرية المتغطرسة وسلوكها الذي يماثل الفظائع التي تنسب للنازيين. وأميركا تعلم بأن عدداً من قادة إسرائيل هم ارهابيون مارسوا الإجرام شخصياً ومن خلال منظماتهم الإرهابية، وارتكبوا المذابح الجماعية ضد الفلسطينيين والعرب، وقتلوا الجنود والموظفين البريطانيين والفلسطينيين، واغتالوا برنادوت وصدرت أحكام بحق بعضهم. ومن أشهر هؤلاء المجرمين مناحيم بيغن وشامير والجنرال شارون سفاح قرية قبية. وهؤلاء هم رؤساء ووزراء دولة إسرائيل وقادة إسرائيل. وكما قال الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان للرئيس كارتر:

«إن قادة اسرائيل مجرمون دوليون». (Inernational Outlaws).

وكما ذكر الدكتور هشام شرابي الأستاذ بجامعة جورج تاون الأميركية:

«إن القاعدة التي تستند إليها الولايات المتحدة تتلخص في تصريح الرئيس فورد حول كامبوديا قبل سقوط عاصمتها بنوم بن: إن إرادة الولايات المتحدة هي إيقاف المد الثوري لمنع أي نظام تعتبره تهديداً لأمنها القومي. ويعني ذلك ان شعوب العالم ليس لها أن تتحرر، لمجرد اعتبار أميركا أن تغيير الوضع القائم في بلدان هذه الشعوب «تهديداً لأمن الولايات المتحدة». وبالطبع، فإن التعابير والمصطلحات التي يستعملها الإعلام الأميركي تخفي الحقائق، وتمكن القادة الأميركيين من تصوير الأحداث والنتائج كما يريدون ووفقاً لما يشتهون».

وفي هذا لا تفرق أميركا بين نظام ديمقراطي ونظام ديكتاتوري. ويضيف الدكتور شرابي:

«وبالنسبة للفلسطينيين، فالشعب الفلسطيني لن ينسى دور الولايات المتحدة في تشريده من وطنه، ومعاداته في كفاحه العادل لاستعادة حقوقه المشروعة. فقد استمرت الولايات المتحدة في رفضها الاعتراف بحقوق الفلسطينيين بعد أن اعترفت بها دول العالم، وظل الكونغرس الأميركي يدعم الهجرة اليهودية من روسيا إلى فلسطين، ويمنح المهاجرين اليهود الروس الملايين من الدولارات لكي يستوطنوا فلسطين».

وأميركا مكّنت إسرائيل من منع الفلسطينيين من العودة إلى بلادهم. وفي إفادة قدمها جورج بول أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس الأميركي بعد حرب لبنان، قال بالنسبة إلى مصالح أميركا وإسرائيل:

«إن اهم قيمنا هي أننا شعب ملتزم دائماً بالعدالة والإنسانية. ونحن نقلل من قيمة انفسنا عندما نسمح لأسلحتنا (بما فيها القنابل العنقودية) بأن تستخدم في مغامرات إسرائيل حتى دون همسة احتجاج. وقد تم

إظهارنا على أننا مشجعون للغزو الإسرائيلي الوحشي، أو على الأقل أننا أمة ضعيفة وعاجزة عن كبح جماح دولة تعتمد في قوتها العسكرية على هدايانا من الأسلحة القاتلة، وتعتمد في اقتصادها على عملية حقن مستمرة من مساعداتنا الاقتصادية».

وقال بول كذلك للجنة العلاقات الخارجية:

«إن الخطوة الأولى في صياغة سياستنا الشرق اوسطية والتي ستحمي مصالحنا القومية الأساسية، هي الاعتراف بأن إسرائيل لم تعد دولة ضعيفة محاصرة ويحيط بها الأعداء الأقوياء من كل جانب. ومع ذلك، فلم نحاول جدياً تعديل سياستنا على ضوء هذا التغيير في الأوضاع. ونبدو كذلك غير حساسين تجاه حقيقة أن إسرائيل (بمساعدتنا الضخمة) كانت تبني قوة عسكرية جبارة، وأن اتفاقيات كامب ديفيد التي حيدت مصر أقوى أعداء إسرائيل، قد حررتها من تهديد القتال على الجبهتين. ولذلك كانت النتيجة هي ما خشي منه البعض منذ زيارة السادات للقدس، وهي أن التقارب المباشر الإسرائيلي المصري، ومن خلال تخفيف الضغط على إسرائيل، سيشجع حكومة بيغن على السياسات التوسعية. فهي اليوم بدلاً من أن تحاول جادة حل المعضلة الفلسطينية، تحاول أن تلحق المناطق المحتلة عن طريق خلق ما يسمى (بالحقائق الجديدة)، وفي نفس الوقت هناك دلائل متزايدة على أنها عازمة على خلق دولة مارونية تستطيع أن تؤثر عليها. لم يكن غزو لبنان عملاً دفاعياً بل كان محاولة لسحق المعارضة الفلسطينية الشرعية الوحيدة المعترف بها، بحيث تتمكن إسرائيل من السير في عملية استيعاب المناطق المحتلة بدون تحد».

ثم أضاف جورج بول:

«هذا هو الموقف اليوم، وهو طموح لا يقتصر على حكومة بيغن بل سيزداد سوءاً إذا تمكن أرييل شارون من الوصول إلى الحكم. فمن أحاديثي مع شارون، حصلت على الانطباع بأن سياسته البعيدة المدى هي طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية والإبقاء على (عدد قليل للأعمال الشاقة) كما صرح لي أحد اصدقائي».

وفي النهاية قال بول:

«لا يوجد في دستورنا ما يطلب من دافع الضريبة الأمريكي دفع ٢,٥ مليار دولار سنوياً لأمة تجاهلت مصالحنا القومية مراراً. وفي صياغة موازنتنا لا نتعامل مع مطالب فقراء اميركا بهذه القداسة».

يعترف الرئيس كارتر في مذكراته وفي كتابه دم ابراهيم (١٩٨٥) بالكثير مما تضمنته أقوال جورج بول، وإن كان يختلف عنه في الاتجاه ومدى التنديد بالمواقف الأميركية. وهو يذكر بأن العرب، وحتى بعض الدول الأوروبية، يروعهم ويدفعهم إلى التنديد ما تقوم به أميركا من تخصيص ما يعادل سبعة ملايين دولار كل يوم للإسرائيليين كمساعدات حربية واقتصادية، ولأنه ليس هناك تحد أو مسألة جديدة في أميركا إلا نادراً لهذا المستوى من المساعدات عندما تنظم الميزانية السنوية في واشنطن. ويعزو كارتر هذا الكرم الأميركي إلى أنه لا شك بأن أحد أقوى العناصر السياسية المؤثرة في أميركا هي الجهود المنظمة جيداً، والمركزة تركيزاً حاداً التي يبذلها المواطنون النشطون سياسياً، الذين يؤيدون بـ «صورة لا تزعزع» السياسات الحالية لحكومة إسرائيل «مهما كانت»، وهو تأييد ثابت أكيد أكثر من تأييد أي فريق آخر داخل إسرائيل نفسها. ويضيف كارتر بأن هناك كذلك تأييداً واسعاً لإسرائيل بين ملايين المواطنين الأميركيين من غير اليهود ولا علاقة لهم بمجموعات اللوبي. فالأميركيون ينفرون من أعمال الإرهاب ضد المدنيين الأبرياء التي تنشر في وسائل الإعلام على مقياس واسع، وذكريات (المحرقة) ما زالت حية، وهناك تعاطف وبعض الشعور بالذنب بسبب «السكوت في واشنطن الذي لا يصدق» خلال اضطهاد هتلر لليهود الأوروبيين. والمسيحيون من جميع الطوائف يشعرون بعلاقة تقارب مع إسرائيل بسبب «روابطنا الدينية»، ولأن إسرائيل «الصغيرة» تستثير عطف معظم الأميركيين للفريق «الأضعف» أو «الأصغر». والأصوات من إسرائيل تسمع كثيراً في إذاعات الأخبار وعادة في مضمون متعاطف. وفي المقابل، وباستثناء أنور السادات، لم يكن أي زعيم عربي مؤثراً في عرض وجهة نظر شعبه للشعب الأميركي:

«إن المواطنين من قلب الولايات المتحدة مقتنعون بأن الالتزامات الدينية والأخلاقية والسياسية والاستراتيجية المشتركة بين الشعبين (الدولتين) هي متضافرة وحميمة كما ينبغي»[١٠].

ويضيف كارتر بأن المسؤولين الأميركيين في واشنطن، يعلمون بأن تأثيرهم قليل على سياسات إسرائيل في الأزمات، وأن قادة إسرائيل يستطيبون الشعبية المحلية التي تأتي عن «قرص أنف الدولة العظمى» (أميركا). وإن أي انتقاد علني لسياسات رئيس الوزراء بيغن من البيت الأبيض أو من وزارة

الخارجية، كان من المؤكد تقريباً أن يؤدي إلى إعلان عن مستوطنات جديدة ستقام في الضفة الغربية، أو ربما نقل دائرة إسرائيلية أخرى إلى القدس الشرقية. وهناك من الأميركيين من يذكر أسباباً أخرى لتبرير أو تفسير عجز الولايات المتحدة في التأثير على إسرائيل، فإضافة إلى التذرع بأن الرئيس والإدارة الأميركية يجابهون التأييد القوي لإسرائيل من قبل الكونغرس الأميركي المنحاز لإسرائيل، هناك القول بأنه لا يمكن التوفيق بين الادعاءات والمطالب العربية وما يقابلها من الادعاءات والمطالب الإسرائيلية. ويضاف إلى ذلك «العداوة العربية ـ الإسرائيلية» العميقة التي لا تتأثر بنفوذ أي جهة ثالثة. ويدعي البعض أن جهود أميركا تتعطل بسبب «تفضيل العرب للخيال بدل الواقع»، وعدم مقدرتهم على تنظيم وتنسيق شؤونهم الخاصة ومواقفهم. وهناك كذلك «مركب الخوف» الإسرائيلي والاعتماد على الذات الإسرائيلي «العدواني» الذي تولد من ذكرى (الهولوكوست) وخبراتها الحقيقية والمزعومة و «محاولة العرب أن يمنعوا تأسيس دولة إسرائيل». ويعترف كارتر بأن مصالح أميركا وإسرائيل ليست متطابقة بشكل كامل، وأن التضارب بين تلك المصالح لم يكن موضع تقييم علني حتى الآن (١٩٨٥)، ولم يناقش ويبحث بصورة محددة من قبل القادة السياسيين في أي من البلدين. وكارتر يشير بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى أن قادة إسرائيل يعرقلون مصالح أميركا وسياساتها، مثلما تبين من مواقف إسرائيل وقادة الليكود وتفسيراتهم للقرار (٢٤٢) المحبطة له، وفي رفضهم لمبادرة الرئيس ريغان سنة ١٩٨٢. وفي تصميمهم على ابتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة حسب تصريحات بيغن وشامير وشارون. ففي أيار/ مايو ١٩٨١ قال بيغن:

«انا ميناحيم بيغن ابن زئيف وهانا بيغن، اقسم بقدسية بأنني ما دمت أخدم الأمة كرئيس للوزراء، فإننا لن نتخلى عن اي جزء من جوديا وسماريا وقطاع غزة أو مرتفعات الجولان»[11].

ويعلق كارتر بأنه لسوء الحظ، فإن هذا القسم ينتهك الشروط الأساسية لاتفاقيات كامب ديفيد. ويصر شامير رئيس وزراء إسرائيل الحالي على أن من حق اليهود وواجبهم أن يزيدوا استيطانهم في «فلسطين الغربية» (إسرائيل والضفة الغربية وغزة)، وأن موطن الفلسطينيين العرب يوجد في فلسطين الشرقية (مملكة الأردن). أما شارون فلقد:

«طالب بإسقاط الملك حسين لإقامة نظام فلسطيني في الأردن، حتى ولو كان على رأسه ياسر عرفات».

وقال بأن الضفة الشرقية للأردن هي:

«لنا، ولكنها ليست في ايدينا. تماماً كما كانت القدس الشرقية حتى حرب الستة أيام».

ويضيف كارتر بأنه حتى في حكومة وحدة وطنية إسرائيلية، فإن هذه المعتقدات والالتزامات ستكون عوامل قوية في صنع السياسة الإسرائيلية، لأن مجرد بضعة انسحابات لقادة المعارضة يمكن أن تسقط الحكومة. وأن هناك إسرائيليين آخرين ممن لهم نفوذ واسع يريدون توسيع حدود إسرائيل في نهاية الأمر لتشمل أجزاء كبيرة من لبنان والضفة الشرقية لنهر الأردن، والقيام بمحاولة متعمدة لإرغام أعداد كبيرة من غير اليهود على الخروج من الأراضي المحتلة. ورغم أن شامير وأغلبية أعضاء حزب الليكود يطالبون بأن تستند أي مباحثات سلام على أساس اطار كامب ديفيد، فإنهم لم يوافقوا أبداً على التنازلات التي قدمها بيغن خلال المفاوضات المضنية مع الرئيس السادات. وينقل كارتر عن وزير خارجية إسرائيل السابق أبا ايبان قوله:

«لسوء الحظ، من الواضح ان سياسة إسرائيل الحكومية بعيدة عن كامب ديفيد، لدرجة أنه عندما يستشهدون بكامب ديفيد، فإنهم انما يشبهون كازانوفا وهو يستشهد بالوصية السابعة من الوصايا العشر في الكتاب المقدس التي تقول «لا تزني»».

هوامش (٧)

(١) ديفد نيس، في: **التايمز**، ١٩٧١/٢/٥.

(٢) Seth Tillman, **The United States in the Middle East: Interest and Obstacles** (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), p.53.

(٣) «استعراض لكتاب جورج بول ـ الخطأ والخيانة في لبنان،» في: **الوطن العربي**، العدد ٤١١ (١٩٨٤/١٢/٢٨ـ ١٩٨٥/١/٣).

(٤) نيس، في: **التايمز**، ١٩٧١/٢/٥.
نيس خدم خمسة وعشرين سنة في السلك السياسي الخارجي الأميركي وكان قائماً بالأعمال في السفارة الاميركية في القاهرة قبل وخلال حرب ١٩٦٧.

(٥) Stephen Green, **American Arab Affairs** (Summer 1984).

(٦) رابين هو المسؤول حالياً عن مجابهة الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بوسائل القتل ودفن الأحياء وتكسير العظام وغيرها من الوسائل الوحشية.

(٧) لي اوبرين، **المنظمات اليهودية الاميركية ونشاطاتها في دعم اسرائيل**، ترجمة جماعة من الأساتذة بإشراف ومراجعة محمود زايد (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٢٢٢.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٩) لي اوبرين،، **السياسة الاميركية في الشرق الأوسط**، ص ٢٢٣.

(١٠) Jimmy Carter, **The Blood of Abrham** (Boston: Houghton Mifflin, 1985), p.55.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

القسم الثامن

سنة ١٩٨٨
الانتفاضة الوطنية الشجاعة

رغم الحروب وويلاتها، ورغم تشريد مئات الألوف من الفلسطينيين والعرب والقصف الإجرامي لمدنهم وقراهم ومخيماتهم في فلسطين ولبنان، ورغم المذابح التي تعرضوا لها من قوات إسرائيل المعتدية بمساعدات ومساندة حثيثة من أميركا على مدى عشرات السنين، فإن روح الصمود والنضال العربية لم تضمحل. وفي الشهر الأخير من سنة ١٩٨٧، تفجرت انتفاضة عارمة في الأرض المحتلة أبطالها الصبية والشبان والبنات والنساء في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي وجه الدبابات والرشاشات الإسرائيلية ونسف البيوت والحصار والتجويع والإبعاد عن الوطن والقتل وتكسير العظام الوحشي والاعتداء على الفتيات والنساء والحبالى، استخدم أبطال الانتفاضة الحجارة يقذفونها بأيديهم ومقاليعهم على قوات الاحتلال البغيض في صمود وتحد بطولي. ورغم الأساليب الوحشية التي لجأت إليها السلطات الإسرائيلية، فإن الانتفاضة استمرت وأتاحت للعالم ولأميركا أن يشاهدا على شاشات التلفزيون وجه اسرائيل البشع، وأن يقرأ ويسمعا عبر الصحف والإذاعات عن وحشية السلطات الاسرائيلية الرسمية والمستوطنين الاسرائيليين. كما أتيح لمن زار الأرض المحتلة، ومنهم وزراء ونواب في دولهم وصحفيون وممثلو منظمات عالمية ودولية، أن يشاهدوا بأنفسهم ويشهدوا بأن سلطات الدولة التي تزعم وتزعم معها أميركا، بأنها دولة ديمقراطية، تستخدم من أساليب القمع ما تخجل منه الشعوب المتمدنة[١]. ورغم البطش الوحشي الذي تنزله قوات الاحتلال بالمناضلين الصامدين وأهل الضفة والقطاع، فإن الانتفاضة مستمرة شاملة لم تخبُ. وكما قال الدكتور هشام شرابي من قبل عن اللاجئين الفلسطينيين:

«عن طريق الدروس المرة وجدوا بأنه لا قوانين ولا أفعال وقرارات المؤسسات الدولية ستجلب أوضاع الحق والعدالة. إن العدالة التي سيعترف بها العالم هي التي يستطيع المظلومون أن يحققوها بنضالهم وتضحيتهم»[٢].

وفي حوار أجرته مجلة «كل العرب» مع محمد حسنين هيكل قال هيكل:

«لقد تحدثنا منذ قليل عن زمن الفرص الضائعة. وأتصور أن الانتفاضة هي من الفرص الضائعة التي لم تساند ولم تستغل حتى الآن. لقد دللت الانتفاضة كما دلل غيرها من الأحداث أن شعوبنا تسبق دائماً قياداتنا في كل شيء. فالشعوب تفجر أعمالاً بديعة جداً... وأول ما تفاجىء هذه الأعمال تفاجىء المسؤولين عن توجيهها وليس العدو للأسف. وهذه هي مأساة الانتفاضة الفلسطينية فقد جاءت في زمن تبدو فيه الأوضاع اكثر تردياً في العالم العربي»[٣].

وفي الواقع، فإنه عندما اشتعلت الانتفاضة، نشأ اعتقاد في بعض الجهات بأن الأوضاع أصبحت تستدعي أن تتخلى أميركا عن تقاعسها في القيام بدور فعال للتوصل إلى حل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، وأنه من المحتمل أن تقوم أميركا بجهود فعالة لتجعل إسرائيل تساهم في التوصل إلى تسوية في النزاع.

ولكن الذي حدث هو أن وزير خارجية أميركا جورج شولتز، جاء إلى المنطقة وأجرى مباحثات مكوكية عرض فيها مبادرة لم تنشر تفاصيلها علناً بصورة رسمية. غير أن ما سرب من المبادرة يشير إلى أنها عرضت في رسائل مماثلة وجهت إلى إسرائيل ومصر وسوريا والأردن، وأنها تضمنت المواد التالية:

- الهدف المتفق عليه هو سلام شامل ويوفر الأمن لجميع الدول في المنطقة وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.
- تبدأ المفاوضات في تاريخ مبكر بين إسرائيل وكل من جاراتها التي ترغب في ذلك. هذه المفاوضات يمكن أن تبدأ قبل أو في أول أيار/ مايو ١٩٨٨. وكل من هذه المفاوضات ستكون على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) بجميع أجزائهما. أطراف المفاوضات الثنائية ستقرر نهج وجدول الأعمال لمفاوضاتهما. جميع المشاركين في المفاوضات يجب أن يصرحوا بقبولهم للتفاوض مع بعض.
- فيما يتعلق بالمفاوضات بين الوفد الإسرائيلي والوفد الأردني ـ الفلسطيني، تبدأ المفاوضات حول الترتيبات لفترة مرحلية بهدف إنهاء المفاوضات خلال ستة أشهر. بعد سبعة أشهر من بداية المفاوضات المرحلية تبدأ المفاوضات للوضع النهائي بهدف إنهائها خلال سنة واحدة. هذه المفاوضات سترتكز على جميع بنود ومبادىء قرار مجلس الأمن ٢٤٢. محادثات الوضع النهائي ستبدأ قبل بداية الفترة المرحلية. الفترة المرحلية ستبدأ بعد ثلاثة أشهر من التوصل إلى الاتفاقية المرحلية وستستغرق ثلاث سنوات. ستشارك الولايات المتحدة في كلتا المفاوضات وستساعد في إنجازهما بسرعة، وبوجه خاص ستقدم مشروع اتفاقية بشأن المرحلة الانتقالية لينظر فيها الفرقاء في بداية المفاوضات.
- قبل أسبوعين من بداية المفاوضات سيعقد مؤتمر دولي. سيطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يوجه دعوات للأطراف المعنية في النزاع العربي الإسرائيلي ولأعضاء مجلس الأمن الدائمين في مجلس الأمن. جميع المشاركين في المؤتمر يجب أن يقبلوا قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) وأن يتخلوا عن العنف والإرهاب. يجوز للفرقاء في كل من المفاوضات الثنائية أن يحيلوا إلى المؤتمر تقارير عن أوضاع مفاوضاتهم بالطريقة التي سيتفق عليها. لن يكون في إمكان المؤتمر أن يفرض الحلول أو ينقض الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.
- التمثيل الفلسطيني سيكون في إطار الوفد الأردني ـ الفلسطيني. القضية الفلسطينية ستعالج في المفاوضات بين الوفدين الأردني ـ الفلسطيني والإسرائيلي. المفاوضات بين الوفد الإسرائيلي والوفد الأردني ـ الفلسطيني ستجري بصورة مستقلة عن أي مفاوضات أخرى.

وجاء في رسالة المبادرة التي عبر عنها بعبارة (Statement of Understanding) بأن الولايات المتحدة تفهم (understands) بأن قبول الطرف المشارك يعتمد على تطبيق كل جزء من المبادرة بنية حسنة.

رغم أن أطراف النزاع تجنبت رفض مقترحات شولتز فإنها لم توافق عليها. ولم تتكشف دلائل توحي بأن أميركا ترغب في الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير، لدرجة ترغمه على التخلي عن موقفه المتصلب الرافض للانسحاب من الأرض المحتلة ولإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة. وتولد رأي بأن شولتز إنما جاء للمنطقة ليساعد إسرائيل في ورطتها عن طريق عرض مقترحات سياسية للحل، تمتص النقمة الشعبية وتخمد روح النضال دون أن تحقق للعرب حقهم المشروع. وحسبما قال محمد حسنين هيكل:

«بالنسبة لشولتز فعليك أن تتذكر لماذا قام بهذه المهمة. هو نفسه تحدث عن ذلك في مجلس العلاقات الخارجية قبل أن يبدأ أولى رحلاته إلى المنطقة، لانه كان حتى بداية هذه الرحلة متردداً في الاقتراب من الشرق الأوسط، خصوصاً بعد سقوط اتفاقية ١٧ ايار [مايو] في لبنان. ولكنه قرر أخيراً أن يتدخل في القضية، لأن عدداً من زعماء اليهود في أميركا وقد هالتهم الصورة المتردية لصورة إسرائيل في الإعلام الأمريكي ذهبوا إليه ورجوه في التحرك... ومن ثم قرر أن يقوم بمسعاه. قبلها لم يكن راغباً في الاقتراب من مشكلة الشرق الأوسط، خصوصاً وأن وضعه كوزير، كل الذي له في الوزارة عدة شهور قليلة، لا يسمح له أن يقترب بطريقة جدية. غير ذلك، فإن إسرائيل أمامها انتخابات، وقد تغير نتائجها من أوضاع التركيبة السياسية هناك.

فالوقت إذاً في غير صالح شولتز، ومع ذلك يحاول ومحاولته هنا إما محاولة (علاقات عامة) لصالح يهود أميركا، وأما محاولة للضغط على الأطراف التي يعتقد أنها الأضعف وهي الطرف العربي»[٤].

وأضاف هيكل أنه لا يستبعد عقد مؤتمر دولي لأن العرب هم الأضعف، ولأن إسرائيل راغبة في غطاء شكلي للتخلص من الانتفاضة.

الهوامش

(١) من الشهود الوزير البريطاني ديفد ميلور الذي انتقد الاسرائيليين بعنف علناً وثلاثة نواب بريطانيات ظهرن على شاشة التلفزيون الأردني ووصفن ما شاهدنه من قمع الاسرائيليين الوحشي للنساء والأطفال والصبية ووعدن بإطلاع البرلمان والرأي العام البريطاني على ما شاهدنه.

(٢) انظر: **الدراسات الفلسطينية**، ج ٢، رقم ٢ (شتاء ١٩٧٣)، ص ٤٤.

(٣) نُشر في: **الرأي** (الأردن)، ١٩٨٨/٧/٣.

(٤) المصدر نفسه.

١ فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية

بعد وحدة اندماجية موفقة دامت ثمانية وثلاثين سنة منذ ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٥٠، أعلن جلالة الملك الحسين، في خطاب ألقاه عبر التلفزيون الأردني في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٨، فك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، كان الأردن على مداها يعلن التزامه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بعد تحرير الأرض المحتلة. كما أن قرار الوحدة «التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي (المملكة الأردنية الهاشمية)» نص على:

«تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية».

وقال جلالة الملك في خطابه، أنه تبين في الفترة الأخيرة:

«ان هناك توجهاً فلسطينياً وعربياً عاماً يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل جهد او نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها. كما اتضح ان هناك قناعة عامة، بأن بقاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية وما يترتب عليها من تعامل أردني خاص مع الاخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الأردنية في الأرض المحتلة، يتناقض مع هذا التوجه، مثلما سيكون عائقاً امام النضال الفلسطيني الساعي لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب مناضل ضد احتلال اجنبي... وما دامت هنالك قناعة عامة جماعية بأن النضال من أجل تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة يمكن أن يدعم بفك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين، فلابد أن نؤدي واجبنا ونفعل ما هو مطلوب منا. فكما تجاوبنا مع مناشدة القادة العرب لنا في قمة الرباط عام ١٩٧٤ لمواصلة التعامل مع الضفة الغربية المحتلة من خلال المؤسسات الأردنية دعماً لصمود الأخوة هناك، فإننا نتجاوب اليوم مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومع التوجه العربي لتأكيد الهوية الفلسطينية الخالصة في سائر عناصرها شكلاً ومضموناً. ضارعين إلى الله أن يجعل من خطوتنا هذه إضافة نوعية لنضال الشعب الفلسطيني المتنامي من أجل الحرية والاستقلال».

وأوضح جلالة الملك بأنه:

«لا يمكن أن نستمر في هذا الوضع المعلق الذي لا يمكن أن يخدم القضية الفلسطينية. وكان لا بد من الخروج من نفق المخاوف والشكوك إلى رحاب الصفاء والوضوح، حيث تنتعش الثقة المتبادلة وتزدهر تفاهماً وتعاوناً ومحبة لصالح القضية الفلسطينية، ولصالح الوحدة العربية التي ستظل هدفاً عزيزاً تلتقي على السعي اليه وعلى تحقيقه سائر الشعوب العربية».

ولعل ما ذكره جلالة الملك عن «المخاوف والشكوك» ينطبق فيما ينطبق عليه على ما تسرب من جلسات مغلقة خلال مؤتمر القمة الأخير في الجزائر، من أن ياسر عرفات امتنع عن التنسيق مع الأردن، وأنه وجه اتهامات تهجمية ضد الأردن منها تهمة «التقاسم الوظيفي» بين الأردن وإسرائيل، وأنه أشار إلى «الضفة الثانية المشبوهة»، وأنه لم يجب بوضوح عندما سئل إذا كان يريد توقيف الدعم الأردني للضفة. وفي خطابه أكد جلالة الملك بأن المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية، ستظل لهم:

«جميعاً حقوق المواطنة، وعليهم كامل التزاماتها تماماً مثل اي مواطن آخر مهما كان أصله. انهم جزء لا يتجزأ من الدولة الأردنية التي ينتسبون إليها ويعيشون على أرضها ويشاركون في حياتها وسائر انشطتها».

وأوضح جلالة الملك:

«فالأردن ليس فلسطين، والدولة الفلسطينية المستقلة ستقوم على الأرض الفلسطينية المحتلة بعد تحريرها بمشيئة الله، وعليها تتجسد الهوية الفلسطينية ويزهر النضال الفلسطيني، كما تؤكد ذلك الانتفاضة المباركة المظفرة للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال. وإذا كانت الوحدة الوطنية في اي بلد من البلدان عزيزة غالية، فهي بالنسبة لنا في الأردن أكثر من ذلك. انها قاعدة استقرارنا وسبب نمائنا وازدهارنا وأساس امننا الوطني ومبعث ثقتنا في المستقبل. مثلما هي تجسيد حي لمبادىء الثورة العربية الكبرى التي ورثناها ونعتز بحمل رايتها».

وأكد جلالة الملك أن فك العلاقة مع الضفة الغربية والإجراءات المرتبطة بها لا تعني أن الأردن قد تخلّى عن واجبه القومي، سواء تجاه النزاع العربي ـ الإسرائيلي أو تجاه القضية الفلسطينية أو عن الإيمان بالوحدة العربية. كما أن الأردن لم ولن يتخلى عن دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني إلى أن يبلغ غاياته الوطنية. فما من أحد خارج فلسطين كان أو يمكن أن يكون له ارتباط بفلسطين أو بقضيتها أوثق من ارتباط الأردن أو ارتباط أسرة جلالته بها. كما وأن الأردن دولة مواجهة حدودها أطول من حدود أي دولة عربية مع إسرائيل، وأطول من حدود الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين مع إسرائيل.

عندما أعلن جلالة الملك حسين فك العلاقات القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، شعر الكثيرون بالحزن وانهمرت الدموع من أعين شرقية وغربية عديدة. فالوحدة بين الضفتين كانت وحدة طبيعية لها جذور مديدة قوية في التاريخ القديم والحديث، فهما جزء من وطن عربي واحد لأمة عربية واحدة. وهما في تكوينات متبدلة وعلى حقب متعددة كانتا في وحدة جغرافية وإدارية. والكثيرون من الضفتين هم من عائلات وعشائر واحدة قبل الوحدة وبعد الوحدة. وخلال أربع حقب، توثقت وقويت وتزايدت هذه الروابط بحياة مشتركة، واقترنت بها مشاعر الزمالة والمشاركة في الحياة الاجتماعية وفي الأنشطة والمصالح الاقتصادية وفي المسؤوليات الحكومية وأعبائها. كما أن الدماء التي سالت وامتزجت على التراب العربي في النضال ضد العدو الصهيوني الغاصب كانت دماء غربية وشرقية. واضافة إلى كل هذا، كان دمج الضفتين بغض النظر عن الظروف والملابسات والادعاءات استجابة واقعية لمطمح التوحيد الذي ينادي به العرب، وإنقاذاً لما كان قد تبقى من أرض فلسطين من براثن الصهيونيين الغاصبين. وعلى كل حال، فلقد كانت الحدود الانفصالية بين الأقطار العربية من صنع دول الاستعمار في اتفاقات سرية وعلنية. وكنا نحن العرب وما زلنا نشكو منها ونلعنها ونرفضها ولو ضمناً في دساتيرنا وتصريحاتنا وكتاباتنا وخطبنا وإشعارنا. وإن كنا في الوقت نفسه في مفارقة تناقضية نتمسك بها ونذود عنها، بل ونضفي عليها الكثير من القداسة التي يتوجب علينا اعادة النظر فيها، وفي اقامة توافق بينها وبين الطموحات والمصالح القومية الوحدوية.

إن يوم فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين الذي اضطر الأردن لإجرائه كان يوماً حزيناً سالت فيه دموع عيون غربية وشرقية. ولم يخفف من مشاعر الحزن ما يعلن عن الاتجاه نحو ربط الضفتين وقطاع غزة برباط من الكونفيدرالية بعد تحرير الأرض. فالكونفيدرالية لا تشكل وحدة ودولة واحدة اندماجية أو فيدرالية. ويجد الكثيرون أنها تكريس لوجود دولتين منفصلتين لا يتجاوب لدرجة كافية مع روابط الوحدة القومية والجغرافية والعائلية، والمصالح الاقتصادية المشتركة المتشابكة التي تتطلب الوحدة القومية والجغرافية والعائلية، والمصالح الاقتصادية المشتركة المتشابكة التي تتطلب قيام دولة واحدة مشتركة أصح وأقوى وأحب من دولتين قطريتين منفصلتين.

٢ إعلان «الدولة الفلسطينية»

في منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد دورة طارئة في الجزائر قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. كما أعلن أن الدولة الفلسطينية هي للفلسطينيين أينما كانوا، في ظل نظام ديمقراطي برلماني على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل و:

«على أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون».

وأعلن المجلس أن فلسطين دولة عربية وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن دولة فلسطين تلتزم بمبادىء الأمم المتحدة وبمبادىء عدم الانحياز وسياسته، وأنها محبة للسلام وملتزمة بمبادىء التعايش السلمي، وتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها:

«وترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة اراضيها واستقلالها السياسي او سلامة أراضي أية دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها».

وأعلن أن الدولة الفلسطينية تقوم استناداً إلى:

«الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، وممارسة من الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق ارضه»[١].

ولم يحدد المجلس حدود الدولة الفلسطينية. وأعلن البيان السياسي الصادر عن المجلس أن المجلس يقرر:

«دعوة الأمم المتحدة الى وضع الأرض الفلسطينية المحتلة تحت إشراف دولي لحماية جماهيرنا ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي».

وأكد:

«على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة، وباعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ـ ٣٣٨، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، عملاً بمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة أو بالغزو العسكري، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية».

وأكد المجلس على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وإلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ سنة ١٩٦٧. وأكد المجلس على حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن، وعلى ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين لاتباع جميع الأديان، وعلى أن يضع مجلس الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية. وأكد المجلس قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وأن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كونفيدرالية، وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما. وجدد المجلس

التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري، وحقها في النضال من أجل استقلالها وأعلن

«رفضه للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة».

وتوجه المجلس الوطني الفلسطيني إلى الشعب الأميركي:

«مناشداً أوساطه المختلفة العمل على وقف سياسة الإدارة الأميركية التي تتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه المقدس في تقرير المصير، ومناشدة كل قطاعات الشعب الأمريكي للعمل على إقرار سياسات تتطابق مع شرعية حقوق الإنسان والمواثيق والقرارات الدولية، وتخدم الجهد المطلوب لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وتوفير الأمن للشعوب كافة بمن فيها الشعب الفلسطيني»[٢].

أميركا تقبل بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية

رغم اعتراف عرفات والمجلس الوطني الفلسطيني الضمني بإسرائيل وأمنها ورفض الإرهاب بكل أنواعه، ورغم قبول القرارين (٢٤٢) و (٣٣٨) وهو ما جعلته أميركا شرطاً طالبت به بثبات وإصرار على مدى سنوات طويلة، فإن الحكومة الأميركية تمنعت في بادىء الأمر عن الاعتراف بالمنظمة، ورفض وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز منح ياسر عرفات تأشيرة تمكنه من دخول أميركا لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، فأصدرت الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة قراراً تحث فيه أميركا على الالتزام بدقة ببنود الاتفاقية المبرمة بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٧ فيما يتعلق بمقر الأمم المتحدة، وعلى إعادة النظر في قرارها برفض طلب تأشيرة الدخول لياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والعدول عنها. وقد صدر هذا القرار في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، ولم تخالفه سوى الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتنعت بريطانيا عن التصويت. ورفض شولتز إعادة النظر في قراره. فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً جديداً بأكثرية ١٥٤ صوتاً ضد صوتي أميركا وإسرائيل، أشارت فيه إلى قرارها وإلى الاتفاقية التي تحكم الدخول إلى الأرض الأميركية للعبور إلى مقر الأمم المتحدة. وأعرب القرار عن أسف الأمم المتحدة لعدم رد الدولة المضيفة بشكل ايجابي على طلب الجمعية العامة الذي جاء في قرارها ٤٨/٤٣. كما قررت الجمعية أن تنظر في المشكلة الفلسطينية، وهي البند السابع والثلاثين في جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة بكامل أعضائها في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ ديسمبر[٣]. وكان هذا القرار يعني أن يتمكن ياسر عرفات من إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة. وعندما ألقى عرفات خطابه أمام الجمعية، أشار إلى القرار الأميركي «الجائر» الذي منعه من الذهاب إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وقدم الشكر العميق لكل الدول والقوى والمنظمة الدولية والشخصيات العالمية التي ساندت الشعب الفلسطيني وأيدت حقوقه الوطنية. وعرض عرفات المواقف الإيجابية لمنظمة التحرير التي تمثلت في «اعتماد ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وشرعية حقوق الإنسان والشرعية الدولية أساساً مرجعياً لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي»، والترحيب ببيان فانس/ غروميكو سنة ١٩٧٧ كبادرة تصلح أساساً لمشروع حل للصراع. وكذلك في الموافقة على الاشتراك في مؤتمر جنيف على أساس البيان المصري ـ الأميركي سنة ١٩٧٧ لتحريك عملية السلام. وفي قبول مشروع السلام العربي في فاس سنة ١٩٨٢، ومشروع الدعوة لمؤتمر دولي للسلام العربي في فاس سنة ١٩٨٢، ومشروع الدعوة لمؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة ووفق قراراتها. وفي تأييد مشروع بريجنيف للسلام في الشرق الأوسط، والترحيب ببيان البندقية الصادر عن دول السوق الأوروبية بشأن قواعد السلام العادل في الشرق الأوسط. وذلك إضافة إلى الترحيب بعشرات البيانات والمبادرات السياسية الدولية. وكل ذلك رغم تصلب إسرائيل واستمرارها في التوسع والاستيطان وتعميم الخراب والدمار اللذين شملا لبنان واقتراف المذابح فيه. وقال عرفات انه من المؤلم أن تستمر الولايات المتحدة «وحدها» في دعم ومساندة الممارسات الإسرائيلية ومخططاتها العدوانية والتوسعية في احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية، وفي سياسة

«القبضة الحديدية ضد أطفالنا ونسائنا». وقال عرفات كذلك أنه من المؤلم والمؤسف أن تستمر الحكومة الأميركية في:

«رفضها الاعتراف بحق ستة ملايين فلسطيني بتقرير مصيرهم، وهو حق مقدس بالنسبة للشعب الأمريكي نفسه ولشعوب الأرض قاطبة».

وذكّر عرفات جمعية الأمم المتحدة بمبادىء الرئيس الأميركي ولسون، وأن الشعب الفلسطيني سنة ١٩١٦ عندما استفتته لجنة كنغ ـ كراين اختار الولايات المتحدة الأميركية كدولة انتداب. وقال عرفات ان إسرائيل قامت على أساس قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ الذي وافقت عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وهذا القرار ينص على قيام دولتين في فلسطين: واحدة عربية والثانية يهودية. فكيف تفسر الحكومة الأمريكية موقفها الذي يقر ويعترف بنصف هذا القرار المتعلق بإسرائيل، ويرفض نصفه الآخر المتعلق بالدولة الفلسطينية. وأضاف عرفات:

«بل وكيف تفسر حكومة الولايات المتحدة عدم التزامها بتنفيذ قرار سبق لها أن تبنته أكثر من مرة في جمعيتكم الموقرة، وهو القرار رقم (١٩٤) والقاضي بحق الفلسطينيين في العودة لديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها، أو التعويض على من لا يرغب في العودة... ان حكومة الولايات المتحدة تعلم انه ليس من حقها أو من حق غيرها تجزئة الشرعية الدولية وتفتيت أحكام القوانين الدولية».

وقال عرفات بأن القرار الأول والحاسم للمجلس الوطني الفلسطيني هو إعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وبأن الدولة الفلسطينية هي دولة عربية وشعبها جزء من أمته العربية، وأنها دولة:

«محبة للسلام ملتزمة بمبادىء التعايش السلمي، وأنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق. دولة تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وترفض التهديد بالعنف أو القوة أو الإرهاب أو استعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي اية دولة أخرى دون المساس بحقها التاريخي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها».

وأضاف عرفات بأن المجلس الوطني الفلسطيني كلف اللجنة التنفيذية بأن تتولى مهام الحكومة الفلسطينية المؤقتة لحين تشكيلها. وأعاد عرفات التأكيد على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي لتسوية قضية الشرق الأوسط وجوهرها قضية فلسطين، على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) و:

«ضمان الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير».

وقال عرفات بأن المجلس الوطني الفلسطيني أكد على:

«ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية، وإلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة المستعمرات التي اقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧، وهو ما أقرته القمم العربية وخاصة القمتان العربيتان في فاس والجزائر».

وقال عرفات بأن المجلس الوطني أكد على ضرورة:

«السعي إلى وضع الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا، ولتوفير مناخ ملائم لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي، والوصول إلى تسوية سياسية شاملة، وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضا متبادلين، ولتمكين دولة فلسطين من ممارسة نشاطاتها الفعلية في هذه الأراضي، وهذا ما أكدته القرارات الصادرة عن القمم العربية».

وأضاف عرفات بأن المجلس الوطني الفلسطيني أكد على:

«قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة والخاصة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وأن العلاقة المستقبلية بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية ستكون على أسس كونفدرالية وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية بينهما».

وقال عرفات بأن الجانب الفلسطيني من جهته اتخذ مواقف سياسية واضحة تنسجم مع إرادة المجتمع الدولي لتحقيق السلام، وأنه:

«ليس في هذا الدعم الدولي الشجاع والمشكور للاعتراف بدولة فلسطين إلا الدليل القاطع على صواب مسارنا

ومصداقية قراراتنا وانسجامها مع الإرادة العالمية المحبة للسلام. ومع تقديرنا الكبير للأصوات الأمريكية الحرة التي بادرت إلى شرح وتأييد مواقفنا وقراراتنا، فإن الإدارة الأمريكية ما زالت غير ملتزمة بمعيار موحد بين أطراف الصراع، وما زالت تفرض علينا وحدنا الإصرار بمواقف لا يمكن حسمها قبل التفاوض والحوار داخل إطار المؤتمر الدولي».

وأعلن عرفات للجمعية العامة:

«فإنني كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية أعلن من هنا مرة أخرى أنني أدين الإرهاب بكل أشكاله. إنني أدين الإرهاب بكل أشكاله».

ثم قدم عرفات بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتولى مهام الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين مبادرة السلام الفلسطينية التالية:

«أولاً: أن يتم العمل الجاد لعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وتحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بناء على مبادرة الرئيسين غورباتشوف وميتران، والتي أيدها العديد من الدول، وتفضل الرئيس ميتران بعرضها على جمعيتكم في أواخر أيلول [سبتمبر] الماضي، وذلك تنفيذاً لعقد المؤتمر الدولي الذي تؤيده جميع دول العالم باستثناء حكومة إسرائيل.

ثانياً: انطلاقاً من إيماننا بالدور الحيوي للأمم المتحدة وبالشرعية الدولية، فإننا نرى أن يتم العمل بإشراف مؤقت للأمم المتحدة على أرضنا الفلسطينية ووضع قوات دولية لحماية شعبنا، وتشرف في نفس الوقت على انسحاب القوات الإسرائيلية من بلدنا.

ثالثاً: إن منظمة التحرير الفلسطينية ستعمل للوصول لتسوية سلمية شاملة بين أفراد الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى في إطار المؤتمر الدولي للسلام للشرق الأوسط، بما يحقق المساواة وتبادل المصالح، خاصة حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني واحترام حق العيش والسلام والأمن للجميع، لجميع أفراد الصراع في المنطقة، ووفقاً للقرارين رقم ٢٤٢ و ٣٣٨. وفي حالة الإقرار بهذه الأسس داخل المؤتمر نكون قطعنا شوطاً أساسياً نحو الحل العادل، مما يتيح الاتفاق على كل ترتيبات الأمن والسلام».

ومن على منبر الجمعية العامة طالب عرفات قادة إسرائيل:

«بأن يأتوا إلى هنا تحت إشراف الأمم المتحدة لنصنع هذا السلام، وأقول لهم ان شعبنا يريد السلام والحرية والكرامة ويريد الأمن لدولته كما يريده لجميع دول وأطراف الصراع العربي الإسرائيلي»(٤).

في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأكثرية ١٠٤ أصوات مقابل صوتين وامتناع ٣٦ دولة عن التصويت، استخدام تسمية «فلسطين» في الأمم المتحدة بدلاً من «منظمة التحرير الفلسطينية»، وكان ذلك دون المساس بصفة «المراقب» التي كانت تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية. وأشار قرار الجمعية إلى «إعلان» الدولة الفلسطينية من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨:

«وأكد الضرورة الملحة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ ١٩٦٧»(٥).

رغم الوضوح الكبير في خطاب عرفات أمام الجمعية العامة في جنيف، فإن أميركا ادعت بأنه رغم التقدم فإنه ما زال هناك غموضاً يجب أن يزول. فأصدر عرفات تصريحاً تمهيدياً باللغة الإنكليزية قال فيه لمئات الصحفيين:

«في الخطاب الذي ألقيته (أمس الثلاثاء) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان واضحاً أننا كنا نتحدث عن حق شعبنا في الحرية والاستقلال بموجب القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة، وعن حق كل الأطراف بما فيها دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة لهما في الوجود والعيش في أمن وسلام».

وأضاف عرفات:

«إن منظمة التحرير الفلسطينية توافق على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس لمفاوضات سلام في إطار مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط».

وأضاف عرفات كذلك:

«أكرر أننا نتخلى عن الإرهاب كلية وبشكل مطلق في كل أشكاله بما في ذلك إرهاب الأشخاص أو الدولة أو المجموعة».

ونال هذا التصريح رضاء أميركا التي كانت تطالب بصيغ معينة اشترطتها للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولإجراء محادثات معها. وفي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، أصدر وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز بياناً جاء فيه:

«أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية اليوم... بياناً قبلت فيه القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن الدولي، واعترفت فيه بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن، وأعلنت تخليها عن الإرهاب، وبالتالي فإن الولايات المتحدة مستعدة لحوار جوهري مع ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية. انني أعين سفيرنا في تونس - روبرت بيلليترو - كقناة وحيدة مأذون لها لإقامة هذا الحوار. إن هدف الولايات المتحدة كان ولا يزال الوصول إلى سلام شامل في الشرق الأوسط، وضمن هذا المنظار اعتبر هذا التطور خطوة اضافية نحو فتح مفاوضات مباشرة التي تستطيع وحدها الوصول إلى مثل هذا السلام بين الأطراف... لا شيء هنا يمكن ان يفسر بأن ذلك ينطوي على قبول أو اعتراف الولايات المتحدة بدولة فلسطينية مستقلة. إن موقف الولايات المتحدة هو أن وضعية الضفة الغربية وغزة لا يمكن ان تتحدد بأعمال من جانب واحد من أحد الطرفين ولكن عبر عملية تفاوضية فقط. إن الولايات المتحدة لا تعترف بإعلان دولة فلسطينية مستقلة. إنه من المهم ايضاً الإشارة إلى أن التزام الولايات المتحدة تجاه أمن إسرائيل يبقى ثابتاً»[٦].

وأصدر الرئيس ريغان في اليوم نفسه بياناً بالمعنى نفسه قال فيه، بأن المنظمة قبلت شروط أميركا لإجراء حوار موضوعي معها، وأنه فوض وزارة الخارجية بالدخول في الحوار الذي سيكون:

«خطوة مهمة في عملية السلام، وخصوصاً أنها تمثل التطور المهم في التفكير الفلسطيني باتجاه مواقف واقعية وعملية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية».

وقال بيان ريغان أن على المنظمة «أن تظهر ان نبذها للعنف سيكون شاملاً ودائماً». وأضاف البيان بأن التعهد الأميركي:

«بأمن إسرائيل ورفاهيتها لم يهتز، ويعد بالفعل سبباً رئيسياً في دخولنا في هذا الحوار لمساعدة إسرائيل على التوصل إلى الاعتراف والأمن اللذين تستحقهما».

ورد الرئيس ريغان على سؤال بقوله انه يعتقد بأن إسرائيل ستقبل بالقرارين الرئيسيين للأمم المتحدة اللذين قبلهما عرفات[٧]. وفي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، عقد أول اجتماع بين السفير الأميركي في تونس روبرت بيلليترو وفريق من منظمة التحرير الفلسطينية، وقالت الأنباء الصحفية ان الاجتماع أظهر أن الجانب الأميركي كان جاداً، وأنه أكد أن «المفاوضات الحقيقية والفعالة» ستبدأ بعد أن تأتي إدارة الرئيس المنتخب جورج بوش إلى الحكم. ولكن أميركا أعلنت بوضوح التزامها بأمن إسرائيل ومعارضتها لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

في اسرائيل، قابل رئيس الحكومة شامير والقادة الإسرائيليون المتطرفون اعتراف أميركا بمنظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراض وبالتشكيك في نيات المنظمة، التي ادعوا أنها انما تقوم بمناورات إعلامية خادعة. وقالت الصحف ووسائل الإعلام العالمية بأن رد فعل المنظمات اليهودية في أميركا لم يكن عنيفاً ضد الاعتراف الأميركي بالمنظمة. كما قالت بأن ارتياح الدول الأوروبية كان كبيراً، خصوصاً وأن بعض هذه الدول، وخصوصاً السويد ممثلة في وزير خارجيتها ستن أندرسون، بذلت جهوداً كبيرة في حث أميركا على الاعتراف بالمنظمة. وقالت مجلة تايم الأميركية (١٩٨٨/١٢/٢٦) بأن الرئيس ريغان كان يتلقى «وابل من المكالمات الهاتفية عبر المحيط الأطلسي» تحثه على التجاوب بـ:

«حساسية اكبر مع موقف عرفات، وعلى أن يكونَ اكثر استعداداً لقبول تنازلاته».

وقالت كذلك بأن طلبات متكررة جاءت لريغان من جلالة الملك حسين والرئيس حسني مبارك والملك فهد، كما أن أصدقاء مقربين لأميركا مثل رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران والمستشار الألماني هلموت كول، شاركوا في المثابرة على الإلحاح على ريغان. وقالت المجلة كذلك انه رغم تحفظات الرئيس المنتخب جورج بوش العلنية، فإنه ووزير خارجيته المقبل جيمس بيكر كانا منزعجين من تصرفات جورج شولتز بسبب الصعوبات التي كان يخلقها في طريق التسوية قبل مدة قصيرة من

انتهاء خدمته كوزير للخارجية. وفي الجانب العربي عبرت بعض الجماعات الخارجة عن منظمة التحرير الفلسطينية عن معارضتها لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ولتصريحات عرفات، وأعلنت أن هذه القرارات والتصريحات تنتهك ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، وتمثل تخلياً عن طموحات وتطلعات وحقوق الفلسطينيين.

مما لا شك فيه أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وموقف منظمة التحرير الفلسطينية، يمثلان اعتدالاً كبيراً جداً وتجاوباً مع المواقف والضغوط الدولية السائدة في هذه الفترة من الزمن. كما أنها تنسجم مع الواقع العربي ومع ضغوط عربية، ومع ما اعتبر أنه ضرورة من متطلبات التكيف مع الواقع والإمكانات التي تقتضي التصرف دون الإغراق في السلبية والتصلب، لكي لا تضيع فرص واحتمالات استرداد الحق الفلسطيني ولو على مراحل مجدية. وعلى كل حال، فإن المستقبل القريب سيكشف إذا كانت الولايات المتحدة إنما تحاول تمييع وإحباط النضال الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة وخارجها، أم أنها ستقف بشيء من الصلابة والتصميم في وجه التعنت والأطماع الإسرائيلية التي ما زالت تميز الموقف الإسرائيلي المتصلب، ورغم ادعاءات الرغبة في السلام التي تصدر عن بعض المسؤولين الإسرائيليين، والتي ما زالت حتى الآن لا تختلف كثيراً عن مطالبة الفلسطينيين بقبول احتلال إسرائيلي لخطوط ومواقع عديدة في الأرض الفلسطينية، وبقاء المستوطنات الإسرائيلية فيها، والمشاركة الإسرائيلية في مواردها والسيادة عليها، وكل ذلك مقابل تنازلات إسرائيلية هزيلة.

سنة ١٩٨٨ هي السنة الأخيرة في هذا الكتاب. ويصح الآن أن نتساءل ما هي الركائز الرئيسية الحالية المؤثرة في النزاع العربي ـ الإسرائيلي؟ وفي محاولة للإجابة عن هذا التساؤل نقول:

١ ـ على المسرح الدولي هناك توجهات نحو الوفاق ومساع لحل النزاعات الإقليمية عن طريق التسويات السلمية في أنحاء متعددة من العالم. ولقد ساعد على الاتجاه نحو الوفاق والتسويات السلمية ما قام به الرئيس السوفياتي غورباتشوف من مبادرات أحدثت تغييراً كبيراً في صورة الاتحاد السوفياتي ونياته في المحيط الدولي. وساعد التوجه نحو الوفاق على إثارة المزيد من الاهتمام في التوصل إلى تسوية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، ولقد تمثل ذلك في الجهود الدولية لإقناع منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل وأمنها، والتخلي عن «الإرهاب»، وبمطالبة أميركا بأن تقبل بالحوار مع المنظمة. وبمطالبة إسرائيل بقبول السلام والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين. وفي تصريحاته الصحفية وخطابه في حفل العشاء الذي أقامه له رئيس مجلس الأعيان الأردني في عمان مساء ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، قال اللورد هنري بلامب رئيس البرلمان الأوروبي بأن التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حسنت فرص السلام وجعلت من الممكن عقد المؤتمر الدولي. وامتدح اللورد بلامب دور الأردن بقيادة جلالة الملك حسين في دفع مسيرة السلام وقرار جلالته بفك العلاقات القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية، وقال بأن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر التي اعترفت بالقرارين (٢٤٢) و (٣٣٨) كأساس ساعدت في الاتجاه نحو التسوية السلمية. وقال اللورد بلامب في خطابه انه يتحدث باسم المجموعة الأوروبية، وأن هذه المجموعة ومختلف المؤسسات المنبثقة عنها تعترف بمسؤولياتها السياسية والأخلاقية في المشاركة في التوصل إلى تسوية للنزاع في الشرق الأوسط، وأن المجموعة الأوروبية لن تتخلى عن هذه المسؤولية وستثابر على الالتزام بها. وذكر بأنه أكد بوضوح في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ بأنه يجب على إسرائيل الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة. وأنه يجب على إسرائيل كذلك أن تشرع في الحوار مع الأطراف الأخرى، وأن الوقت قد حان لبدء محادثات السلام لحل أزمة الشرق الأوسط. وأضاف اللورد بلامب بأن السياسة التي تنتهجها إسرائيل لن تؤدي إلا لمزيد من العنف فقط، وأن ما تعرضه من استعداد للتفاوض مع ممثلين محليين منتخبين داخل الأراضي المحتلة لا يفي لتحقيق السلام العادل والدائم، وأن المؤتمر الدولي هو الإطار القانوني والعملي لتسوية النزاع. وأضاف بأنه لمس خلال زيارته لإسرائيل ومقابلته للمسؤولين الإسرائيليين بأن إسرائيل ليس

لديها خطة سلام إسرائيلية واضحة أو موقف إسرائيلي واضح حول قضية الشرق الأوسط، وأنه يترتب على المجموعة الدولية حث أطراف النزاع وتشجيعها بالوسائل كافة لبدء مسيرة السلام ولكن دون فرض الحلول عليها[٨]. ومن المؤشرات الحسنة للحق العربي أن عشرات من دول العالم المختلفة اعترفت بالدولة الفلسطينية أو بـ «الإعلان عنها».

في الأمم المتحدة عبرت دول عديدة عن مطالبتها بعقد المؤتمر الدولي لإحلال السلام، ونددت بالتصلب الإسرائيلي وبممارساتها ونعتتها بأنها دولة غير محبة للسلام. ولقد جاء ذلك في ثلاثة قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، صدر الأول منها في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ بأغلبية ٨٣ صوتاً ضد ٢١ صوتاً وامتناع ٤٥ دولة عن التصويت. وأعلن هذا القرار أن جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى ضم الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ غير مشروعة وتعتبر انتهاكاً للقانون الدولي، وأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وضمه لإسرائيل سنة ١٩٨١ خطر على السلام، وأن سياسات وأعمال إسرائيل تؤكد أنها ليست عضواً محباً للسلام. وطلب القرار من جميع الدول التوقف عن تقديم مساعدات اقتصادية أو مالية أو تكنولوجية إليها، وعن إجراء أي تعاملات معها بغية عزلها في جميع المجالات. وجاء في القرار الثاني الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٠٣ أعضاء ومعارضة ١٨ عضواً وامتناع ثلاثين دولة عن التصويت، أن قضية فلسطين هي محور النزاع في الشرق الأوسط. وطالب القرار بعقد مؤتمر دولي لإحلال السلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة. وفي تصويت منفصل على فقرة في القرار تعلن أن اتفاقات التعاون الاستراتيجي في سنة ١٩٨١ التي وقعت بين الولايات المتحدة وإسرائيل شجعت إسرائيل على مواصلة سياساتها العدوانية والتوسعية وتشكل خطراً على أمن المنطقة، حظيت الفقرة بموافقة ٧١ صوتاً مقابل ثلاثين صوتاً معارضاً وامتناع ٤٢ دولة عن التصويت. وفي القرار الثالث الذي صدر بموافقة ١٤٣ صوتاً مقابل اعتراض صوتين فقط وامتناع سبع دول عن التصويت، أعلنت الجمعية أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطتها على القدس هو قرار غير مشروع ولذلك فهو باطل ولاغ. وأعرب القرار عن أسف الجمعية العامة لنقل بعض الدول مقار بعثاتها الدبلوماسية في إسرائيل إلى القدس مخالفة بذلك القرار الذي أصدره مجلس الأمن سنة ١٩٨٠ بهذا الشأن[٩].

٢ ـ إسرائيل ممثلة برئيس وزرائها شامير وأنصاره العديدين في موقفه ما زالت ترفض أن تشارك المنظمة في مفاوضات السلام ممثلة للشعب الفلسطيني. وهي ترفض أي سلام يعيد ولو بعض الأرض أو الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وما زالت تتمسك بتراث اتفاقات كامب ديفيد التي عقدت بينها وبين أنور السادات، رغم أن الدول العربية والمنظمة رفضتها ولم تقبل أن تكون طرفاً فيها. وإسرائيل ما زالت ترفض أن يكون للأمم المتحدة أو دول أخرى مشاركة فعالة في مفاوضات السلام، وأخذت تسعى إلى إحباط وإضعاف الجهود والمساعي الدولية التي وفرتها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، وتصريحات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية المرتبطة بها التي قبلتها أميركا ومجموعة الدول الأوروبية والعديد من دول العالم. وبادرت إلى التشكيك في نيات منظمة التحرير الفلسطينية السلمية وفي صدق تخليها عن «الإرهاب». وقام شامير بالتلويح بأنه يعد مشروعاً للسلام. وإسرائيل تطمع كالعادة في أن تؤدي الخلافات العربية وانقسامات تحدث داخل المنظمة، إضافة إلى المعارضة والخصومة من المنشقين الفلسطينيين، إلى خلخلة وإضعاف التأييد والجهود الدولية المتعاطفة مع الموقف الفلسطيني، وإلى منع قيام التضامن والتنسيق العربيين الضروريين لدعم القضية الفلسطينية والانتفاضة وتحرير الجولان، وللحفاظ على ما أحرزه النضال والموقف الفلسطيني المعتدل المستجيب للتوجهات والميول الدولية من تقبل وقناعة بضرورة الضغط على إسرائيل، لدفعها نحو سلام يحقق قدراً من الحقوق الفلسطينية وتقرير المصير. وإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل رغم تزايد الأصوات اليهودية التي تدعو

إلى سلام مع العرب وحتى إلى التفاوض مع المنظمة، ما زالت مستمرة في محاولاتها القمعية الوحشية لإجهاض الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي حظيت باهتمام دولي كبير، وفضحت الممارسات الإسرائيلية الإجرامية التي جعلت من قتل الأطفال والنساء والشبان وتكسير عظامهم وإقصائهم خارج فلسطين، وهدم بيوت عائلاتهم وإغلاق المدارس والجامعات وحصار القرى والمخيمات وفرض منع التجول عليها وتفتيشها بوحشية، ممارسة يومية وسياسة ثابتة يشارك فيها وزراء الأحزاب الإسرائيلية التي توصف بالاعتدال مع الوزراء المتعصبين المتطرفين. وهناك الآن دلائل تشير إلى أن إسرائيل تحاول استغلال الاختلافات بين بعض فصائل الانتفاضة لإجهاضها من الداخل.

٣ ـ قرار أميركا بقبول الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية مهما كانت أهميته لا يصح أن يوصف بأنه قرار تاريخي. فهو لا يتعدى في حد ذاته قبول إجراء مباحثات مع منظمة التحرير في مقابل تخلي المنظمة عما وصفته أميركا بـ «الإرهاب»، وفي مقابل ثمن كبير لمصلحة إسرائيل هو الاعتراف بإسرائيل وحقها في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها، والعيش بسلام إلى جانب الدول الأخرى في المنطقة بموجب قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨). وأميركا ألحّت على استلام هذا الثمن دون أن تحصل من إسرائيل على التزام معلوم، أو حتى على وعد معلن بأنها ستعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو بحكومة أو دولة فلسطينية، أو بأنها ستنسحب من أي جزء من الضفة الغربية. وليست هناك حاجة للقول بأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست غافلة في تقديراتها للأوضاع والتحركات الممكنة عن ضيق مدى قرار الحوار الأميركي. فأميركا ذاتها ألحقت هذا القرار بتأكيدات علنية متلاحقة صدرت عن الرئيس ريغان ووزير خارجيته جورج شولتز ومساعد وزير الخارجية مورفي والرئيس المنتخب جورج بوش، تعلن أنه لا شيء يعلو على سلامة وأمن إسرائيل ورفاهها بصورة ثابتة ودائمة. وأن أميركا لا تقبل بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وأن الحوار الأميركي مع المنظمة هو مقدمة للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل وأطراف النزاع الأخرى التي «وحدها» يمكن أن تؤدي إلى تسوية سلمية، وأن أحد الأسباب الرئيسية لفتح الحوار الأميركي ـ الفلسطيني هو مساعدة إسرائيل في الحصول على الاعتراف والأمن اللذين «تستحقهما»، وأن أميركا ملتزمة كلياً بأمن إسرائيل، وليس هناك ما يدعو للشك في اعتمادها على أميركا كحليف، وأن أميركا تساند إسرائيل وتحافظ على تفوقها العسكري وستقف إلى جانبها في المفاوضات، وأنه ليس هناك أي مبرر للشعور بأن أميركا خانت إسرائيل، أو للشعور بخيبة الأمل من جانب إسرائيل في أميركا. وعلى أي حال، ومهما تولدت هناك من توقعات لتحسن في موقف أميركا بعد الانتفاضة وموقف منظمة التحرير الجديد ومجيء جورج بوش للرئاسة، فإنه لا يمكن للعرب أن لا يدخلوا في تقديراتهم بأن أميركا على مرّ الحقب، هي التي مكنت إسرائيل لا من البقاء فقط وإنما من التوسع في الأرض العربية، ومن قتل وإهراق دماء مئات الألوف من العرب في فلسطين ومصر وسوريا ولبنان، وفي التسبب في التشريد والخراب والبؤس بين العرب. وأميركا خلال كل هذه الحقب، كانت في معظم الحالات، تضغط على العرب لتقديم التنازلات لإسرائيل دون أن تضغط على إسرائيل ضغطاً فعّالاً لتعيد للعرب حقاً أو أرضاً. وفي الكثير من الحالات كانت تتراجع عن وعودها للملوك والرؤساء والمسؤولين العرب، وعن الضغط على إسرائيل ومنع السلاح عنها.

٤ ـ العرب بطبيعة الحال هم أصحاب القضية الفلسطينية والعربية، وهم أصحاب الأرض المحتلة. والوضع الحالي هو وضع مصيري ولو لعدة حقب. ومن الواضح الأكيد أنه لا بديل عن التضامن والتنسيق المتعقل الفعال بينهم لتحقيق نجاح في تحرير الأرض واستعادة الحقوق العربية، وأن أميركا ودول العالم لن تقدم للعرب أرضهم وحقوقهم على طبق من الفضة إذا لم يتحدوا ويتضامنوا ويستخدموا قواهم ووسائل ضغطهم لتحقيق مطالبهم المشروعة. ورغم الجهود التي تبذل في هذا السبيل ومن أبرزها جهود جلالة الملك حسين لتحقيق الوفاق والاتفاق بين قادة الدول العربية، فإن الخلافات والخصومات بين بعض دول المجابهة ما زالت قائمة، وما زالت إيران تستنزف جهود العراق حتى بعد وقف اطلاق النار بينهما، وما زال الاقتتال الأليم في لبنان بتشعباته العربية والدولية يستنزف ويعطل التضامن العربي. وما زال يبدو ان الخلافات العربية لا تقف عند حد يسمح بتحقيق تضامن عربي فعال لمجابهة الأخطار الإسرائيلية والأجنبية

ولاسترداد الحقوق. وهناك من يعتقد بأن مخاوف بعض العرب من عرب آخرين يوازي أو يفوق مخاوفهم من إسرائيل وإيران... ومن المعلوم أن الكثير من الجهود العربية تستنفد في المحاولات لتنقية الأجواء العربية وتحسين العلاقات بين الدول العربية، بدلاً من أن تصرف في وضع وتعزيز أسس للتضامن العربي والسياسات العربية المشتركة، أو المنسقة، لمصلحة القضايا العربية والأمة العربية.

(١) من النص الكامل لإعلان الاستقلال الفلسطيني، في: الراي (الاردن)، ١٦/١١/١٩٨٨. اعترفت عشرات من الدول بالدولة الفلسطينية.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الدستور (الأردن)، ٤/١٢/١٩٨٨.
(٤) النص الكامل لخطاب عرفات نشر في: الشعب (الاردن)، ١٤/١٢/١٩٨٨.
(٥) الراي (الاردن)، ١٦/١٢/١٩٨٨. اميركا واسرائيل عارضتا القرار. وكانت المجموعة الأوروبية من بين الدول الممتنعة عن التصويت.
(٦) تصريحات عرفات وبيان وزير الخارجية الأميركي نُشرت في: الشعب (الأردن)، نقلاً عن وكالات الأنباء، ١٦/١٢/١٩٨٨.
(٧) المصدر نفسه، انظر: تايم (اميركا)، ٢٦/١٢/١٩٨٨.
(٨) المؤلف عضو في مجلس الأعيان واستمع الى خطاب اللورد بلامب في حفلة العشاء ـ تصريحات اللورد بلامب نشرت في الصحف الأردنية بالتفصيل.
(٩) الدستور (الأردن)، ٨/١٢/١٩٨٨.

المراجع العربية

ابن منقذ، أسامة. **كتاب الاعتبار**. تحرير فيليب حتي. برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٣٠.

انطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس. ط ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢.

اوبرين، لي. **المنظمات اليهودية الامريكية ونشاطاتها في دعم اسرائيل**. ترجمة جماعة من الاساتذة، بإشراف ومراجعة محمود زايد. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات: ٧٦).

بول، جورج. **الخطا والخيانة في لبنان: تحليل لمضامين العلاقات الامريكية الاسرائيلية**. ترجمة عطيف تلحوق؛ قدم له ستانلي هوفمن. بيروت: الدار العالمية، ١٩٨٧.

بقرادوني، كريم. **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣**. ط ٢. بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤.

جلمن، ولد مار [سفير الولايات المتحدة في العراق]. **عراق نوري السعيد**. ط ١. بيروت: مؤسسة الانتاج الطباعي، ١٩٦٥.

حسين (الملك). **حربنا مع اسرائيل**. كما رواها لفيك فانس وبيار لويس. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨.

ـــــــ . **مهنتي كملك**. نشرها بالفرنسية فريدون؛ ترجمة غالب عارف طوقان. الشركة العربية للطباعة والنشر.

روكاخ، ليفيا. **اليوميات الشخصية لموشيه شاريت**. ترجمة يسره عادل صلاح. [د.م.]: رابطة الجامعيين العرب.

رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦. ٢ مج. مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**. ط ١. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١؛ مج ٢: **الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل**.

السادات، انور. **البحث عن الذات: قصة حياتي**. ط ١. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨.

ـــــــ . **وصيتي**. ط ١. مصر: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٢.

ـــــــ . **يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات انور السادات**. بيروت: مكتبة العرفان، [١٩٧١].

ـــــــ . **السياسة الامريكية في الشرق الأوسط: نيكسون، فورد، كارتر، ريغان**. أشرف على إعداده كيلي بارودي ومروان بحيري. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.

الشاذلي، سعد الدين. **حرب اكتوبر: مذكرات**. باريس: مؤسسة الوطن العربي، ١٩٨١.

شرابي، هشام. **الدبلوماسية والاستراتيجية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي**. بيروت: الدار المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.

ـــــــ . **المقاومة الفلسطينية في وجه اسرائيل وامريكا**. ترجمة انعام رعد. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠.

الطريقي، عبد الله. **البترول العربي سلاح في المعركة**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧. (دراسات فلسطينية: ٢٠).

العامري، محمد أديب. **عروبة فلسطين في التاريخ: الحقائق التاريخية والمكتشفات الاثرية تجاه المزاعم الصهيونية**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٢.

عبد الله (الملك). **مذكرات الملك عبد الله**. ط ٢. عمان: مجلة الرائد.

فانس، سايروس. **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**. ترجمة المركز العربي للمعلومات. بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٣.

فندلي، بول. **من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات امريكا الداخلية والخارجية**. بيروت: شركة المطبوعة للتوزيع والنشر، ١٩٨٥.

فوزي، محمد. **مذكرات الفريق أول محمد فوزي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦. ٢ مج. مج ١: **حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠**. بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر.

الكتاب المقدس. **العهد القديم والعهد الجديد**. لبنان: جمعيات الكتاب المقدس في الشرق الأدنى، ١٩٧٦.

مانويل، فرانك. **بين أمريكا وفلسطين**. ترجمة يوسف حنا. عمان: وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٦٧.

المجالي، هزاع. **مذكراتي**. ط ١. [د. م. : د. ن.]، ـ ١٩٥.

ـــــــ . **مذكرات محمد ابراهيم كامل: السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**. دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤.

مطر، فؤاد. **بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل**. بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. زيارة السادات لإسرائيل: وثائق وتعليقات اسرائيلية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨.
هيكل، محمد حسنين. حديث المبادرة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩.
ـــــــ . بداية ونهاية عصر انور السادات. ط ٢. [د.م.]: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣.
ـــــــ . عبد الناصر والعالم. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٢.
هيكل، محمد حسنين. حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣.
ـــــــ . لمصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراءها. ومن وراءها. بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦.

المراجع الاجنبية

Avnery, Uri. **Israel Without Zionists: a plea for Peace in the Middle East,**. London: Macmillan, 1988.
Backer, William W. **Theft of A Nation.** Las Vegas NV. Nevada: Defenders Publications.
Badeau, John Stothoff. **The American Approach, to the Arab World.** New York: the Council on Foreign Relation by Harper and Row, 1968.
Carter, Jimmy, **The Blood of Abraham.** Boston: Houghton Mifflin, 1985.
———. **Keeping Faith: Memoirs of a President.** New York: Bantam Books, 1982.
Cattan, Henry. **Palestine and International Law: The legal Aspects of the Arab-Israeli Conflict.** 2nd éd. London; New York: Longman, 1976.
Curtiss, Richard. **Achanging Image: American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute.** Washington: American Educational Trust, 1982.
Davies, John. **The Evasive Peace: a Study of the zionist-Arab Problem.** London, Murray, 1968.
Dayan, Moshe. **Story of my Life.** Printed in Great Britain by Cox & Wyman Ltd London, Fakenhain and Reading, New York: Marrow, 1976.
Feurelicht, Roberta Strauss.**The fate of the Jews: a People torn between Israeli Power and Jewish Ethics.** New York: Times Books, 1983.
Fisher, Sydney Nettleton. **The Middle East: A History.** New York: Knopf, [1968].
Glubb, John Bagot. **Britain and the Arabs.** London: Hodder and Stoughton, 1960.
———. **The Middle East Crises: A Personal Interpretation.** London: Hodder and Stoughton.
Green, Stephen. **Taking Sides.** London; Boston: Faber and Faber.
Hitti, Philip. **The Arabs: A Short History.** Catewayed. Chicago: Henry Regnary Company, 1970.
Hurewitz, Jacob Coleman ed. **The Middle East and North Africa in World Politics: a documentary record.** 2nd ed. New Haven: Yale University Press, 1975-1979.
International Communication Agency. **An Outline of American History.** U.S.: Embassy of the United States of America.
Issawi, Charles. «Development of U.S. Arab Economic Relations,» in: **American Arab Affairs** (Winter 1982-1983).
Al-Khalil, Tawfic. **Jerusalem from 1947-1967: A Political Survey. M.A.** American University of Beirut, Political Science and Public Administration Departement, 1969.
Kissinger, Heny Alfred. **White House Years.** Boston: Little Brown, 1979.
———. **Years of Upheaval.** Boston: Litlle Brown, 1982.
Lenczowski, George. **The Middle East World Affairs.** 3rd. ed. Ithaca: Cornell University Press, 1962, and 4rd. ed. (1980).
Loon, Hendrik Von. **The Story of Mankind.** New York: Pocket Books, 1953.
Nevins, Allan and Henry Steele Commager. **History of the United States.** (New York: Pocket Books.
Nixon, Richard. **The Memoirs of Richard Nixon.** 2 vols. New York: Grosset and Dumlap, 1978.
Palmer, R.R. and Joel Colton. **A History of the Modern World.** 3rd ed. Alfred Knopf.

Quandt, William. **Camp David: Peace Making and Politics.** Washington: The Brookings, 1986.
———. **Decade of Decision: American Policy towards the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976.** Berkeley: University of California Press, 1977.
Robinson, **Medieval and Modern Times.** Boston: Ginn and Company.
Saunders, Harold H. **The Other Walls: The Politics of The Arab Israeli Peace Process.** Washington: American Enterprize Institute for Public Policy Research, 1985.
Shaheen, Jack. **The T.V. Arab.** Ohio: Bowling Green States University Popular Press.
Sharabi, Hisham, **Governments and Politics of the Middle East in the Twentieh Century.** London; Princeton N.J.: D. Van Nostrand Company, 1962.
———. **Palestine and Israel: The Lethal dilemna.** New York: Pegasus, 1969.
Taylor, John. **Pearl Harbour II.** London; New York: Regency Press, [s.d.].
Tillman, Seth P. **The United States in the Middle East: Interests and Obstacles.** Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982.
Tomeh, George. **United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict, 1947-1981.** Abu Dhabi: Centre for Research and Documentation; Beirut: Institute for Palestine Studies, 1975.
ToWord Peace in the Middle East: Report of a Study Group. Washington: The Brookings Institutions, 1975.
Wint, Guy and Peter Galvocoressi. **Middle East Crisis.** Harmonds Worth, Middlesex: Penguin Books, 1957.
Wood Word, BOB. **Veil: The Secret Wars of the CIA: 1981-1987.** London: Simon and Shuster, 1987.
The World Book Encyclopedia. Chicago: Field Enterprises Educational Corporation, 1969.

(ز)

(س)

(ش)

(ل)

(م)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ع)

(غ)

(ف)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

فهرس الموضوعات

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

أميركا والعرب

السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين

يؤرخ نظام شرابي في هذا الكتاب السياسة الأميركية تجاه العرب وخلفيات أحداثها وآثارها الشاملة على الحياة السياسية العربية منذ بداية القرن وحتى العام ١٩٨٨. ويقف الكتاب على المداخلات السياسية الأميركية في المنطقة وانعكاساتها المباشرة على القضايا والحركات السياسية التي عصفت بالعالم العربي منذ محاولات التحرر والاستقلال التي نشطت في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ودور أميركا في العدوان الثلاثي وحرب السويس وحرب اليمن وحتى حرب تشرين (أكتوبر) ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

ومن خلال موقعه السياسي كوزير في الأردن خلال الستينات يقف المؤلف على الأدوار التي لعبها الرؤساء الأميركيون في توجيه السياسة الأميركية في المنطقة العربية وخصوصاً جونسون ونيكسون وريغان، مؤرخاً ومحللا ومستنتجاً.

هذا هو أول كتاب من نوعه وشموله ورصانته يسد فراغاً كبيراً في المكتبة السياسية العربية.

1855130815